

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي

(ت ٥٤٣ هـ)

صفحة رقم ١٠٠ من مجموعها ١٠٠

الدكتور محمد احمد الدالي

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي
(ت ٥٤٣ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَصَّغَ فِيهِ أَيْدِيَهُ

الدكتور محمد أحمد الدالي

الجزء الأول

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

مطبعة الصبوح

دمشق - هاتف ٢٢١٥١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلواته على نبيه محمد وآله بعده .

٣ أما بعد ؛ فإنّ هذا كتاب مؤلّف في نكّات المعاني والإعراب وعِلل القراءات
المروية عن الأئمة السبعة^(١) الذين يَتَدبَّرهم في دُرُس القرآن والأخذ عنهم .
أَلْفَتْهُ وَهَدَّبْتُهُ وَحَبَّرْتَهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ الْمَسْلُومُونَ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ فِي ذَلِكَ الْعَوْنَ وَالْقُوَّةَ
والتوفيق .

٦ وأوّل ذلك القول في تفخيم لفظة الله وترقيقه^(٢) في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ
الله الرحمن الرحيم ﴾ .

٩ اللام في قوله ﴿ اللهُ ﴾ مُفَخِّمَةٌ مُغْلَظَةٌ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ^(٣) حَرْفٌ مَفْتُوحٌ أَوْ
مَضْمُومٌ . فالفتوح نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [سورة

(١) وم نافع المدني وابن كثير المكي وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم وحزمة والكسائي الكوفيون .

(٢) كذا وقع ، وكذلك قوله ص ٤ « من خاصية هذه اللفظة كآشياء أخر خصوه بها » وقوله ص ٥ « ومنها نداؤهم لفظة الله من غير إدخال أيها فيه » وقوله في شرح اللع اللوح ١١٥ / ٢ « العرب قد خصت لفظة الله بمخسة أشياء : الأول : أن يجوز الجمع فيه بين يا وبين الألف واللام ... » ؛ أعاد الضمير مذكراً على اسم الله . والوجه أن يقول : وترقيقها ، خصوصاً ، فيها ، الجمع فيها ، فيعيد الضمير مؤنثاً على ال « لفظة » كما قال في شرح اللع اللوح ١١٦ / ١ « قالوا في القسم تالله فأدخلوا التاء على هذه اللفظة خاصة دون غيرها » . ولو قال « لفظ » مكان « لفظة » لكان صواباً .

(٣) أي قبل اللام . وحروف الهجاء تسوئت وتسذكر ، انظر الكتاب ٢ / ٣١ - ٣٢ ، والمقتضب ٤ / ٤٠ - ٤١ . ويجوز أن يكون التقدير : قبل اسم الله . وعبارته في شرح اللع اللوح ١١٥ / ٢ : « فخموا لام لفظة الله إذا كان قبلها فتحة أو ضمة ... » ا هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

البقرة : ١٨٢]^(١) ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ [سورة عمد : ٢٨] . والمضموم نحو قوله ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤] .

٢ وإن كان ما قبله^(٢) مكسوراً لم يَجْزُ إلا الترتيقُ ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ ، و﴿ بِاللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ٨] ، و﴿ لِلَّهِ ﴾^(٣) [سورة الفاتحة : ٢] و﴿ فِي اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٩] وما أشبه ذلك^(٤) .

٦ والتفخيم في الموضعين اللذين ذكرناهما لغة العرب ومذهبهم . وقد جعلوا هذا التفخيم من خاصية هذه اللفظة ، كأشياء آخرَ خصَّوه^(٥) بها^(٦) :

٩ منها « التاء » في القسم ، نحو « تَاللَّهِ » ، ولا يجوز في غيره ؛ لا يقولون : تالرحمن ولا تالرحيم^(٧) .

ومنها قولهم في النداء : اللَّهُمَّ اغفر لنا ، فيدخلون الميم المشددة في آخره عوضاً عن « يا »^(٨) في أوله ، نحو يا الله^(٩) .

(١) هذه العلامة (هـ) التي أضفها فوق تخريج الآية تشير إلى تكرير الآية أو بعضها في أي أو سور آخر ، واكتفيت بإثبات ماهذه سبيله في أول سورة يرد فيها .

(٢) انظر الحاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٣) في الأصل وي « عن الله » وكذا في شرح اللع اللوح ١١٦ / ١ ، وليس في القرآن ، فاستبدلت ﴿ لله ﴾ به .

(٤) انظر تفخيم اللام من اسم الله وترقيتها في التيسير ٥٨ ، والنشر ٢ / ١١٥ ، والبيان ١ / ٣٣ ، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٨ .

(٥) انظر الحاشية (٢) من الصفحة السابقة .

(٦) انظر شرح اللع اللوح ١١٥ / ٢ - ١١٦ / ١ .

(٧) هذا قول سيويه ومذهب الجمهور . وما عزوه إلى أبي الحسن أنه حكى دخولها على الرب ، نحو قرَّبي وتربُّ الكعبة ، وإلى بعضهم أنه حكى تالرحمن وتعالىك = شاذ . انظر الكتاب ١ / ٢٨ و ٢ / ١٤٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٩ ، وابن يعيش ٨ / ٣٤ ، والبيان ١ / ٣٤ ، والإنصاف ٣٩٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٤ ، والجنى الداني ٥٧ ، والمغني ١٥٧ ، والممع ٤ / ٢٣٥ .

(٨) في الأصل : ياء ، وهو خطأ .

(٩) ما ذكره المؤلف في « اللهم » مذهب البصريين ، قال سيويه : « وقال الخليل : اللهم نداء ، والميم ههنا بدل من يا ... فالميم في هذا الاسم حرقان أولها مجزوم ، والماء مرتفعة لأنه =

بسم الله الرحمن الرحيم

ومنها نداءؤهم لفظة « الله » من غير إدخال « أيها » فيه^(١) ، فيقولون : يا الله .
وكل ما كان فيه اللام إذا^(٢) تُودي أيّ فيه بـ « أي » ، نحو : يا أيها الرجلُ ويا أيها
الإنسانُ ويا أيها الناسُ ؛ ولا يجوز « يا الإنسان »^(٣) .

٣

وقوله « الله » أصله « إلاة » من قولهم : ألة يألوه إلهاً : إذا عبده . فهو
مصدر^(٤) بمعنى « مألوه » أي : معبود ؛ كقوله : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾^(٥) [سورة لقمان :
١١] أي : مخلوقه ، وكما يقال : هذا [درهم]^(٦) ضربُ الأمير ، أي : مضرّوبه .

٦

= وقع عليها الإعراب ... اهـ . ورد الفراء هذا المذهب ورأى « أنها كانت كلمة ضم إليها أم ،
تريد : يا الله أمنا بغير ، فكثرت في الكلام فاختلطت . فالرفعة التي في الهاء من هزة أم لما تركت
انتقلت إلى ما قبلها » اهـ . وهو مذهب الكوفيين فما ذكر صاحب الإنصاف . وقد رد البصريون مقالة
الفراء . والصواب السدي لا يجوز غيره قول الخليل . انظر شرح اللع اللوح
١ / ١١٦ ، والكتاب ١ / ٣١٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ ، وإعراب القرآن
١ / ٣١٨ - ٣١٩ ، وابن يمش ٢ / ١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٧ ، وابن الشجري
٢ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٣٤ ، والإنصاف ٣٤١ - ٣٤٧ المسألة ٤٧ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٦ ، والممع
٣ / ٦٣ - ٦٥ ، واللسان (أله) .

(١) انظر الحاشية (٢) من ص ٣ ، وفي ي هنا : أيها فيها .

(٢) وقع ههنا خرم في ي ينتهي ص ٨٠ .

(٣) هذا مذهب البصريين . وحكى صاحب الإنصاف عن الكوفيين أنهم يجيزون نداء ما فيه الألف
واللام ، ورد عليهم . انظر شرح اللع اللوح ١ / ١١٥ - ٢ ، والكتاب ١ / ٣٠٩ ، والمقتضب
٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وابن يمش ٢ / ٨ - ٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٥ ، والإنصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ المسألة
٤٦ ، والممع ٣ / ٤٧ - ٤٨ .

(٤) كذا قال ! و « إله » اسم غير مصدر ، فصدر أله إذا عبد : إلهة وألوهة وألوهية . وهو فعال بمعنى
مفعول . وقد اختلف الناس في اشتقاق لفظ الجلالة : فمنهم من قال إن أصله إلة فعال من أله ، ثم
اختلفوا في بيان معناه ، ومنهم من قال إن أصله ولاة فعال من ولة إذا تحير ، ومنهم من ذهب إلى
أن أصله لاة فقل من لاة يليه إذا تستر ، وقيل في أصله غير ذلك ، ومنهم من ذهب إلى أنه اسم
علم موضوع غير مشتق . انظر الكتاب ١ / ٣٠٩ و ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٠ ، وشأن الدعاء
٣٠ - ٣٥ ، والمخصص ١٧ / ١٣٤ - ١٥١ ، والخزانة ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ و ٤ / ٣٤٣ ، وسفر السعادة
٥ - ١٤ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في التعليق عليه .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٠١ ، ومجمع البيان ٤ / ٣١٥ ، والبحر

١٨٥ / ٧

(٦) زيادة يقضيها السياق . وانظر الكتاب ١ / ٢٧٥ و ٢ / ٢٢٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٤ ، والكامل =

سورة الفاتحة

- قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [١٣١]
- ٣ من قرأ ﴿ مالك ﴾^(١) فهو اسم فاعل من مَلَكَ يَمْلِكُ مَلَكًا فهو مالك ، فهو جارٍ على الفعل .
- ومن قرأ ﴿ مَلِكِ ﴾ فهو غير جارٍ على الفعل ، وهو بناء المبالغة ؛ يقال^(٢) :
- ٦ مَلِكٌ يَبِينُ الْمَلِكُ ، بالضم ، ومَالِكٌ يَبِينُ الْمَلِكُ ، بالكسر^(٣) .
- ومن قرأ ﴿ مَالِكِ ﴾ فهو بدل من قوله : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١١١] . ولا يكون صفة ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال - وكان مضافاً - لم يكن الإضافة فيه للتعريف^(٤) ، بل كان يفيد التنكير ، كما لو كان غير

= ١٥٦ ، ١٢٥١ . ويجوز في « صَرْبِ الأَمِيرِ » الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على المصدر .

(١) وهما عاصم والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ ملك ﴾ . انظر السبعة ١٠٤ ، والتيسير ١٨ ، والنشر ٢٧١ / ١ .

(٢) انظر الحجة ١ / ١١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤ .

(٣) والفتح ، وزعموا أن الضم لغة . وحكي تثليث الميم في الوجه الأول أيضاً . انظر اللسان والتاج (ملك) .

(٤) إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي كان مضافاً إلى ما بعده إضافة محضة ، وهي إضافة معنوية ولفظية . فإن أضيف إلى نكرة أفادته الإضافة تخصيصاً ، وإن أضيف إلى معرفة أفادته الإضافة تعريفاً فصار معرفة . فما كان منه نكرة فإنه يجري وصفاً للنكرة وما كان معرفة فإنه يجري وصفاً للمعرفة . فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان نكرة في كل حال . فإن أضيف إلى معرفة لم يتعرف بالإضافة لأن إضافته غير محضة وهي إضافة لفظية في تقدير الانفصال ؛ ولذلك يوصف به النكرة ولا يوصف به المعرفة .

انظر الكتاب ١ / ٨٢ - ٨٩ ، والمقتضب ٤ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والأصول ١ / ١٢٥ - ١٢٩ ، والجمل ٨٤ ، ٩٠ ، وابن عيمش ٢ / ١١٨ - ١٢٣ و ٦ / ٧٦ - ٧٨ ، وشرح الكافي ١ / ٢٧٧-٢٨٠ و=

مضاف^(١)؛ بخلاف من قرأ ﴿مَلِكٍ﴾ فإنه على هذا يكون نعتاً لما قبله .

قوله تعالى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ١٦١

أي ثَبَّنَّا على الهداية^(٢) .

ومن قرأ ﴿السِّرَاطِ﴾ بالسين^(٣) فلأنه الأصل في الكلمة ، من قولهم :

سَرِطْتُ الشَّيْءَ أَسْرَطَهُ^(٤) .

= ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمجمع ٤ / ٢٦٨ - ٢٧٣ و ٥ / ٧٩ - ٨٥ .

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وكان مضافاً إلى معرفة ، وقصد الوصف به من غير اختصاص بزمان دون زمان فأفاد الدوام والاستمرار = كانت إضافته محضة فتعرف بالإضافة وصح أن يوصف به المعرفة . ودليل ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل ويونس « أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلين أن يكن معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب . يدل على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك ... إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة » أه الكتاب ١ / ٢١٣ ، وانظر شرح الكافية ١ / ٢٧٩ ، والمجمع ٤ / ٢٧٣ .

(١) وكذا في شرح المع اللوح ٦٨ / ١ ، والبيان ١ / ٣٥ ، والتبيان ١ / ٦ . وهو وجه يجوز وليس بالوجه ؛ لأن البديل بالصفات ضعيف كما قال أبو حيان . بل الوجه فيه أن يكون صفة ، وهو قول النحاس وأبي علي والزمخشري وغيرهم . وذلك لأنه أريد باسم الفاعل الاستمرار والدوام فصح أن تكون إضافته محضة ، فصار معرفة ، فوصف به المعرفة .

وقيل أريد باسم الفاعل المضي فأضيف فجاز أن يكون وصفاً لما قبله ومعناه معنى المستقبل . وقد ذكر المؤلف هذا الوجه في الجواهر ١٦٠ واستحسن البديل ، والوجه ما ذكرت . انظر إعراب القرآن ١ / ١٢٢ ، والحجة ١ / ٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤ ، والكشاف ١ / ٥٧ - ٥٩ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٩ ، والبحر ١ / ٢١ ، والمغني ٦٦٤ - ٦٦٥ ، والمصادر السالفة .

(٢) انظر تفسير الطبري ١ / ٥٥ - ٥٧ ، والقريطي ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وابن كثير ١ / ٤١ - ٤٤ ، والفخر الرازي ١ / ٢٥٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٠ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧ - ٢٨ ، والكشاف ١ / ٦٧ وعزاً الزمخشري هذا القول إلى علي وأبي . فتقوله ﴿اهدنا﴾ مسألة المبد ربه الثبات على الهداية . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٣) وهما أبو عمرو وابن كثير ، وروي عنها القراءة بالصاد . انظر السبعة ١٠٥ ، والحجة ١ / ٣٧ .

(٤) إذا بلمتته . والسين والراء والطاء أصل يدل على غيبة في مر وذهاب . انظر مقاييس اللغة

٣ / ١٥٢ . ولعل الصراط معرب عن الرومية ، انظر معجم ألفاظ القرآن ٢ / ٦٩ (ص رط) .

ومن قرأ بالصاد^(١) أبدل الصاد من السين ليوافق لفظة الطاء في الإطباق ؛
لأن الصاد والضاد والطاء والظاء حروف الإطباق^(٢) . / ١ / ١

٢ ومن قرأ بالزاي^(٣) قال : الزاي إلى الطاء أقرب ، لأنه حرف مجهور
مثل الطاء .

والحروف كلها قسبان : مجهورة ومهموسة^(٤) :

٦ فالمجهورة : ماقوي فيه الصوت في الاعتماد عليه . ويجمعها قولهم : « زاد
ظبي غنيج لي ضموراً إذ قطع »^(٥) .

٩ والمهموسة^(٦) : ماخفي فيه الصوت ولأن من الهمس . ويجمعها قولهم :
« ستشحتك خصفه » .

فلما رأى حمزة أن الصاد تخالف الطاء أبدلها زايأ ؛ لأن الصاد مهموسة
والزاي مجهورة^(٧) .

١٢ وإذا أردت أن تعرف المجهورة من المهموسة فأسكن الحرف الذي تريد أن
تعرف جهته من همسه وصلته بهمزة مكسورة ليتبين فيه ذلك . فقل في الزاي :
« إز » ليخرج الصوت منه جهاراً ، وقل في السين : « إن » ليتبين الصوت

(١) وهي قراءة باقي السبعة ، ورويت عن ابن كثير وأبي عمرو . وكان حمزة يقرأ بين الصاد والزاي ،
انظروا ما يأتي بعد قليل .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٠٦ ، والمقتضب ١ / ٦٤ ، وسر الصناعة ٦٦ ، وابن يعيش ١٠ / ١٢٩ ، والرعاية
٩٨ .

(٣) الخالصة ، وهي رواية حكاهما الفراء عن حمزة والأصمعي عن أبي عمرو . انظر السبعة ١٠٥ - ١٠٦ ،
والهجة ١ / ٣٦ - ٤٢ . وصرح المؤلف فيما يأتي من كلامه أنها قراءة حمزة . ورأى ابن السراج أن
الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو ، قال : « وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهمها
زايأ » . وقال أبو حاتم : ليست الزاي الخالصة بمعروفة . وانظر كلام أبي علي .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، والمقتضب ١ / ١٩٥ ، وسر الصناعة ٦٠ ، وابن يعيش
١٠ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والرعاية ٩٢ ، ورسالة الإغريض وتفسيرها للمعري ٧١ .

(٥) حرف الياء مكرر في « ظبي » و « لي » .

(٦) في الأصل : والمهموس .

(٧) انظر الحاشية (٢) .

الخطفيّ فيه .

وإنما ذكرنا هذا ههنا لأنه أصل اعتبره القراء السبعة في كثير من الكلمات .
 وأما من أشمّ الصاد شيئاً من الزاي^(١) فإنه رأى جهر الطاء وإطباقه ،
 فأخرج صوت الصاد مراعاة للإطباق ، وقربها من الزاي مراعاة لجهر الطاء .

قوله تعالى : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [١٧١]

من قرأ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بالضم^(٢) ، و﴿لَدَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ في جميع
 القرآن = قال : إن الأصل في « الهاء »^(٣) الضمّ فأق به على الأصل ، وهو
 قراءة حمزة^(٤) .

ومن كسر الهاء^(٥) قال : أكسرها لمجاورة الياء ؛ لأن الكسرة أخت الياء .
 قال حمزة^(٦) : هذه الهاء لا ينبغي أن تُكسر لأجل الياء في « عليهم » ، لأن
 الأصل في « عليهم » : « عَلَاهُمْ » ؛ ألا ترى أنك تقول : على زيد ؟ وكذلك
 « لديهم » أصله « لَدَاهُمْ » ، لأنك تقول : لدى زيد ، وكذلك « إليهم » أصله
 « إِلَاهُمْ » ، لأنك تقول : إلى زيد . فأصل هذه الياءات أَلِفَاتٌ ، لأنها مع

(١) وهي قراءة حمزة ورواية عن أبي عمرو .

(٢) وإسكان الميم .

(٣) انظر حديث هذه الهاء التي هي حلاصة الإظهار في الكتاب ٢ / ٢٩١ - ٢٩٥ ، والمقتضب
 ١ / ٢٦٤ - ٢٦٧ . وانظر كلام أبي علي في المحجة ١ / ٤٢ - ١٠٥ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وتكلمة
 الإيضاح ٢٩ ، والمسائل المنثورة ٥٥ .

(٤) انظر السبعة ١٠٨ ، والتفسير ١٩ ، والنشر ١ / ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٥) وأسكن الميم . وم أبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي ، واختلف عن نافع فروي عنه كسر الهاء
 وضم الميم وإسكانها .

فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا : فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر يكسرون الهاء
 ويضمون الميم ، وكان أبو عمرو يكسر الهاء والميم ، وكان حمزة والكسائي يضمان الهاء والميم .

(٦) يريد ما احتجّ به لقراءته ، وليس من كلام حمزة . وقد أفاده كما أسلفت من كلام أبي علي . وكذا
 المراد فيها يأتي من كلامه : « وقال أبو عمرو » .

- المُظْهَر بالألف ، وقلبتْ ياء مع المضر ، لأنها كلمات مبنية ؛ ففرق بينها وبين
 الأسماء المتكئة نحو « عَصَاهُمْ » و « قَتَاهُمْ » وإذا كان أصل الياء الألف لم يجب
 ٣ كسرها ، كما لا يجب كسرها في « عصام » و « فتاهم » . وإذا كسرتها لزمكم
 كسرها في قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاءَهُ ﴾ [سورة الكهف : ٦٠] . وهذا في غاية
 الحسن والبيان ؛ رحم الله سيبويه وأبا علي !
- ٦ ومن قرأ ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾^(١) و ﴿ إِلَيْهِمُ ﴾ و ﴿ لَدَيْهِمُ ﴾
 و ﴿ فِيهِمُ ﴾ = كسر الهاء لأجل الياء ، ووصل الميم بالواو ، وقال : كما أنه
 يكون في المؤنث « عليهن » و « لديهن » بنون مشددة بعد الهاء - والنون المشددة
 ٩ حرفان - وجب أن يكون المذكر علامته ميم وواو ، لئلا^(٢) يكون أنقص من
 المؤنث ؛ لأن المذكر أقوى من المؤنث .
- ١٢ فقال أبو عمرو : لا ينبغي أن تُوصل الميم بالواو ، لأنه ليس في الأسماء
 المتكئة اسم آخره وأوساكنة مضموم ما قبلها ، فلا يجوز مثله في كلامهم^(٣) . وهذا
 حديث / يطول ، والكتاب لا يتسع أكثر منه

٢ / ١

☆ ☆ ☆

(١) وهما ابن كثير ونافع في إحدى الروايتين عنه .
 (٢) بهامش الأصل : كيلا - ن ، يريد أن ذلك في نسخة أخرى .
 (٣) كذا وقع ؛ ولم يذكر قراءة أبي عمرو فيفتح لها . وقرأ أبو عمرو ﴿ عليهم ﴾ بكسر الهاء
 وإسكان الميم ، فإذا لقي الميم حرف ساكن كسرها . وانظر احتجاج أبي علي لقراءته هـ
 وقد احتج أبو علي لقراءة ابن كثير ﴿ عليهم ﴾ بوصل الميم بالواو بأنه الأصل ثم قال :
 « ولم يحذف الواو في عليهم في الوصل كما حذفها غيره لأنها الأصل ، وليس إثباتها من الأصول
 المفروضة المطرحة عندهم كالواو إذا وقعت طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة لكنه مراد في التقدير
 وإن كان محذوقاً من اللفظ عند قوم . والدليل على ذلك اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل
 الضمير بها ... » . ويشبه ما ذكره المؤلف أن يكون مأخوذاً منه على مخالفته له .

- قوله^(١) : « آمين »^(٢) يجوز قَصْرُهُ وَمَدُّهُ : أَمِينٌ وَأَمِينٌ . وأصله القصر ،
 ليكون على وزن « فَعِيلٌ » . وأما « آمين » بالمدِّ فوزنه « فاعِيلٌ » ؛
 ٣ وليس هذا البناء من أبنية العرب ، وإنما هو بناء من بناء كلام العجم ، ك
 « قاييلٌ » و « هاييلٌ » . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ أَشْبَحَ فَتَحَةَ الهمزة ، فتولدت منها أَلْفٌ ،
 كقراءة حمزة : ﴿ لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(٣) [سورة طه : ١٧] والوجه : « ولا
 ٦ تَخْشَى » ، لأنه معطوف على « تَخَفُ » ، ولكنه أشبع فتحة الشين ، فتولدت
 منها أَلْفٌ . ولولا أَنِّي خِفْتُ الْمَلَائِكَةَ لَتَأْتَنَّهُنَّ الشَّيَاطِينُ مِنَ السَّمَاءِ فَاسْمِعُ لَكُمْ مَا يَخْفَى . والله أعلم .

(١) أي قول القاريء بعد فراغه من قراءة فاتحة الكتاب .

(٢) أطال الكلام عليه أبو علي في الحلييات ٩٧ - ١٢٠ ، ونقل كثيراً منه المؤلف في الجواهر

١٤١ - ١٥٢ ، والسخاوي في سفر السعادة ١٣٢ - ١٥٨ . وانظر مساقيل فيه في الزاهر

١ / ١٦١ - ١٦٢ ، وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ ، وتفسير غريب القرآن ١٢ ، والبيان

١ / ٤١ - ٤٢ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٢٨ ، وشذور الذهب ١٥٠ - ١٥٣ ، واللسان

(أمن) .

ومعنى أمين : اللهم استجب ، وقيل : كذلك يكون ، وقيل : ليكن كذلك .

(٣) وقراءة باقي السبعة ﴿ لَا تَخَافُ ﴾ . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٨٤٤ - ٨٤٨ والتعليق ثمة .

سورة البقرة

قوله تعالى : ﴿ لَا زَيْبَ فِيهِ ﴾ ١٢١

٢ بكسر الهاء . وقرئ ﴿ فِيهِ ﴾ بالإشباع^(١) ، وهو الأصل^(٢) ، كقولك :
مررت بهي ، ومن عندي ، وفي داره . فكما لا يقال : في داره ، ومن عنده
وجب ألا يقال : ﴿ فِيهِ ﴾ .

٦ وقال سيبويه^(٣) : وَجَهٌ من قال ﴿ فِيهِ ﴾ أن الهاء قبلها ياء ساكنة ، والهاء
المتحركة في كلامهم بمنزلة الساكنة ، ولا يعتدون^(٤) بتحريكها . فلو أُثبتت الياءُ
بعد الهاء أدّى ذلك إلى الجمع بين ثلاثة أحرف ساكنين : الياء قبل الهاء ، والهاء ،
٩ والياء بعدها . والدليل على أن حركة الهاء لا عبرة بها أنك تقول في ردّ يردُّ إذا
أمرت : ردّ ورُدّ ورُدّ ، فيجوز الفتح والضم والكسر^(٥) . فإذا وصلتته بكنايته
المذكور قلت : رُدّه ، بالضم ، ولا يجوز غيره^(٦) ؛ لأنك كأنك لم تأتِ بالهاء ،

(١) وهي قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون بكسر الهاء من غير إشباع . انظر السبعة ١٢٩ - ١٣٠ ،
والتيسير ٢٩ - ٣٠ ، والنشر ١ / ٣٠٥ ، وانظر الحجة ١ / ١٣٠ - ١٥٩ .

(٢) والأصل « فيهِ » فكسرت الهاء من أجل الياء التي قبلها وقلبت الواو ياء لأنه لا تثبت الواو ساكنة
وقبلها كسرة . انظر الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، والحجة .

(٣) هذه عبارة المؤلف عما ذكره سيبويه ٢ / ٢٩١ . وقد أفاد من الحجة ١ / ١٥٦ .

(٤) بهامش الأصل : « ولا يعتبرون » من نسخة .

(٥) الفتح لأنه أخف الحركات ، والضم للإتباع ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين . انظر

شرح اللغ اللسوح ٢ / ٨٦ ، والكتاب ٢ / ١٥٩ ، والمقتضب ١ / ١٨٤ ، والكامل ٤٣٨ ،

وشرح الملوكي ٤٥٤ - ٤٥٥ ، وابن يعيش ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٦ ،

واللسان (زرر) .

(٦) حكى عن الأخفش أنه سمع ناساً من بني عقيل يقولون « مَدّه » بالكسر ، انظر ابن يعيش وشرح
الشافية .

فكانك قلت : ردُّوا ، ولا يكون ما قبل الواو الساكنة إلا مضموماً ؛ فهذه حجة من كسر الهاء . وكذلك إذا اتصلت به هاء المؤنث قلت : ردُّها ، فلا يجوز إلا الفتح ؛ لأنك كأنك قلت : ردُّا .

قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (١) [٢]

موضع ﴿ هُدًى ﴾ رفع على أن يكون خبراً بعد خبر ، كما تقول : « هذا حلوة حامضاً »^(٢) . فيكون ﴿ ذَلِكَ ﴾ ابتداءً ، و ﴿ الْكِتَابِ ﴾ عطفاً بياناً^(٣) ، ويكون ﴿ لا ريب فيه ﴾ خبراً ، و ﴿ هُدًى ﴾ خبر ثان .

وإن شئت كان ﴿ هدى ﴾ في موضع الحال^(٤) ، أي هادياً للمتقين .

وإن شئت كان ﴿ فيه هدى ﴾ ابتداءً وخبراً على قول سيبويه ، وعلى

قول الأخفش يرتفع بالظرف^(٥) .

(١) انظر الجواهر ١٧١ - ١٧٢ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ١١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، والحجة ١ / ١٤٧ - ١٥٠ ، وجمع البيان ١ / ٣٦ - ٣٧ ، والبيان ١ / ٤٥ ، والبحر ١ / ٣٦ - ٣٧ . وانظر إيضاح الوقف ٤٨٥ - ٤٩٠ ، والقطع ١١١ - ١١٣ . وفي ﴿ هدى ﴾ وجوه آخر : أن يكون خبراً عن ﴿ ذلك ﴾ ، أو خبراً لبتداء عذوف ، أو مبتدأ وخبره محذوف تقديره « فيه » ، و « فيه » الظاهرة خبر عن ﴿ لا ريب ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ١٧٠ - ١٧١ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ، وشرح اللغ اللوح ٢ / ٢١ ، ١ / ٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٨ ، والحجة ١ / ١٤٧ - ١٥١ ، والمسائل المنشورة ١٦ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ ، واللمع ٢ / ٩ - ١١ .

(٣) أو بدلاً ، أو نعتاً .

(٤) وصاحبه « هذا » أو « الكتاب » ، أو الضمير المستكن في « فيه » ، والعامل فيه معنى الإشارة أو الاستقرار .

(٥) مذهب سيبويه والجمهور - وعليه المؤلف - في الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور في نحو : في الدار زيد ، وعندك عمرو = أنه يرتفع بالابتداء كما ارتفع مقدماً ، والظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر ؛ وهذا كقولهم في « قائم زيد » إن قائماً خبر مقدم وزيداً مبتدأ مؤخر . وفي الظرف أو الجار والمجرور ضمير لابتداء .

وذهب الأخفش والكويتيون إلى أن الاسم المؤخر مرتفع بالظرف أو الجار والمجرور ، وكذا قالوا في « قائم زيد » إن قائماً مبتدأ وزيداً مرتفع به . ونسب إلى الأخفش إجازة القول الأول . =

والنون الساكنة والتنوين في جميع القرآن مع الحروف بعدها ما ثلاثة أحوال^(١) :

٣ الحالة الأولى : الإظهار . وتلك مع حروف الحلق ، كقوله : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ ﴾ [سورة الرعد : ٤٣] ، وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة ناطر : ٢] . وحروف الحلق ستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء .

٦ والحالة الثانية : الإدغام . وتلك مع الميم^(٢) ، نحو قوله : ﴿ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ ﴾ [سورة هود : ٤٨] ، لا يجوز إلا الإدغام هنا لاشتراك النون والميم في الغنة ، والغنة : صوت خفي / يخرج من الخيشوم ؛ فلما اشتركا في هذا كانا بمنزلة الميمين ١ / ٢

= وليس في الظرف أو الجار والمجرور ضمير لأنه وقع الاسم .

فإذا جرى الظرف أو الجار والمجرور ضميراً لمتبداً ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو اعتدا على نفي أو استفهام = ارتفع الاسم بها على المذهبين كما يرتفع باسم الفاعل إذا جرى في هذه المواضع لقيامها مقام الفعل . وذكر ابن هشام أنّ الأرجح عند بعضهم أن يكون الاسم في هذه المواضع مبتدأ وأنه يجوز كونه فاعلاً ، والأرجح عند جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان كونه فاعلاً وأجازوا كونه مبتدأ .

انظر شرح الملح للوح ٣٢ - ٣٤ / ١ و ٤٨ / ٢ ، والكتاب ١ / ٢٤٣ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، ٢٧٨ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح الكافية ١ / ٩٤ ، والإنصاف ٥١ - ٥٥ المسألة ٦ ، والبحر ٥ / ٤٠٢ ، والمغني ٥٧٨ - ٥٧٩ ، والمصع ٥ / ١٣١ - ١٣٦ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٥١١ - ٥٣٨ الباب الحادي والعشرين لما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدها من الخلاف وما يرتفع ما بعدها من على الاتفاق . وانظر فهرس مسائل العربية في آخر هذا الكتاب ، برسم « الرفع » .

(١) هذا سهو منه ، بل هي أربعة أحوال ، والرابعة أن تقلب مما عند الباء نحو ﴿ فانجست ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٠] . وقد ذكر المؤلف الأربعة الأحوال في الجواهر ٨٩٤ - ٨٩٦ ، وانظر الكتاب ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ٢ / ٢٢ - ٢٧ .

(٢) وغيرها من حروف « يرملون » . انظر التعليق في الصفحة التالية . وإذا اجتمعت النون الساكنة والميم في كلمة نحو « أئمة » وشاة « زناء » وهي المقطوعة طرف الأذن = أظهرت مخافة أن يشبه بالمضاحف .

- الأولى منها ساكنة ، نحو قوله : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٠] فلما
 وجب الإدغام في قوله ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ فكذلك ﴿ عَلَى أُمَّمٍ مَّمَّنَ مَعَكَ ﴾ .
 ٣ والحالة الثالثة : النون الساكنة مع سائر الحروف^(١) . تُخْفَى وَلَا تُدْغَمُ وَلَا
 تُظْهَرُ ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ ذَابِيَةِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ [سورة النحل : ٤١] ، وكقوله :
 ﴿ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٤] .
 وهذا عند جميع القراء إلا أبا عمرو وحمزة والكسائي^(٢) فإنهم يدغونها في
 ٦ « اللام » نحو ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ و « الراء »^(٣) [نحو^(٤)] ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [سورة
 البقرة : ١٤٧] و ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٥٠] . ويدغهما حمزة والكسائي في
 ٩ « الياء » نحو : ﴿ مَنْ يَقُولُ ﴾ [سورة البقرة : ٨] . ويدغهما حمزة في « الواو »^(٥)
 نحو : ﴿ ظَلَمَاتٍ وَرَعْدًا وَّبُرْقًا ﴾ [سورة البقرة : ١٩] . فاللام والراء والياء
 والواو عندهم بمنزلة الميم نحو : ﴿ وَعَلَى أُمَّمٍ مَّمَّنَ مَعَكَ ﴾ . ويقال في هذه
 ١٢ الحروف حروف « يرملون » لأنها أيضاً تدغم في النون ، نحو قوله
 ﴿ وَمَا مَنَا ﴾ [سورة الصافات : ١٦٤] * و ﴿ مَنِّي ﴾ [سورة مريم : ٤٤] * .

(١) غير الياء ، فتقلب عندها ما كما ذكرت في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) كنا قال : ! وإدغام النون الساكنة والتنوين في حروف « يرملون » = ما عليه إجماع القراء .

ثم اختلفوا في الغنة : فما عليه الجمهور من أهل الأداء والجملة من أئمة التجويد فيما قال ابن
 الجزري = إدغام اللام والراء بلاغنة ، وروي فيها الإدغام بغنة . والأريمة الأحرف الباقية - وهي
 حروف « ينو » - يدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنة ، وروي في الواو والياء والإدغام بلا
 غنة ، رواه خلف عن حمزة وأبو عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي . انظر المصادر السالفة في
 الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٣) إذا وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة أظهرت لثلا يلتبس بالمضاعف ، نحو فَنَقَلَ مما
 عينه لام أو راء ، فهو يلتبس بـ فَعَلَ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) إذا اجتمعت النون الساكنة والواو أو الياء في كلمة أظهرت لثلا يلتبس بالمضاعف ، نحو ضَوَان ، فهو
 يلتبس بصَوَان .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (١) [٣١]

يجوز أن يكون جرّاً صفة لـ « المتقين » ، فوصله بـ « المتقين » حسن .

ويجوز أن يكون مرتفعاً بالابتداء ، وما بعده في صلته ، وخبره

﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [٥١]

ويجوز أن يكون مرتفعاً لأنه خبر مبتدأ مضمّر ، أي : هم الذين يؤمنون

بالغيب (٢) .

وعلى هذا جميع ما في القرآن من « الذين » و « الذي » يجوز فيه الوصل بما

قبله نعتاً له ، وأن تقطعه منه على أحد هذين الوجهين إلا في سبعة مواضع (٣) ،

فإن الابتداء بها في هذه المواضع هو الوجه الذي لا يجوز غيره :

الأول : قوله (٤) : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلَوْنَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [سورة

البقرة : ١٢١] .

والثاني : قوله (٥) : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ

أَبْنَاءَهُمْ ﴾ في البقرة [١٤٦] والأنعام [٢٠] جميعاً .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ١٣٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧ ، والبيان ١ / ٤٦ ، والمغني ٧٢٩ .

(٢) فعلى الوجه الأول يكون الوقف على ﴿ للمتقين ﴾ حسناً ، وعلى الثاني يكون تاماً ، وعلى الثالث

يكون حسناً وهو كافٍ عند الداني . انظر إيضاح الوقف ٤٩٠ - ٤٩١ ، والقطع ١١٣ - ١١٥ ،

والمكتفى ١٥٩ . ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ في موضع نصب على المدح ، وقيل هو بدل ،

وقيل مبتدأ والخبر محذوف أي الذين يؤمنون بالغيب هم المذكورون .

(٣) انظر منار الهدى ٢٢ .

(٤) قوله تعالى ﴿ مالك من الله من ولي ولا نصير . الذين آتيناهم ﴾ الوقف على ﴿ ولا نصير ﴾ تام ،

انظر إيضاح الوقف ٥٣١ ، والقطع ١٦١ ، والمكتفى ١٧٤ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٥) قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ إنك إذا لمن الظالمين . الذين آتيناهم .. ﴾ وفي سورة الأنعام ﴿ وإني

بريء مما تشركون . الذين آتيناهم ... ﴾ . الوقف على ﴿ الظالمين ﴾ و ﴿ تشركون ﴾ تام ، انظر

إيضاح الوقف ٦٣٠ ، والقطع ١٦٧ ، ٣٠٣ ، والمكتفى ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٤٣ . ولم يذكر ابن

الأنباري ولا الداني الوقف في آية سورة البقرة .

والثالث^(١) : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [سورة

البقرة : ٢٧٤] .

والرابع^(٢) : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٥] .

والخامس^(٣) : قوله في سورة التوبة [٢٠] : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرًا ﴾ .

والسادس^(٤) : في سورة الفرقان [٢٤] : ﴿ الَّذِينَ يُخْشَوْنَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سَرْمَكَانًا ﴾ .

والسابع : قوله في سورة حم المؤمن^(٥) [٦ - ٧] : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ . الَّذِينَ يَخْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ .

٩

قوله تعالى : ﴿ أَلَا نُنذِرُهُمْ أَمْ لَمْ يُنذِرْهُمْ ﴾ (٦) [٦]

من جمع بين الهمزتين^(٧) فالهمزة الأولى همزة الاستفهام ، والثانية همزة

(١) قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يَنْفِقُونَ ... ﴾ . الوقف على ﴿ علم ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٥٥٧ ، والقطع ٢٠٤ ، والمكتفى ١٩١ ، ومار الهدي ٥٣ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ يَأْكُلُونَ ... ﴾ . الوقف على ﴿ يحزنون ﴾ تام ، انظر القطع ٢٠٤ ، والمكتفى ١٩١ ، ومار الهدي ٥٣ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . الوقف على ﴿ الظالمين ﴾ تام ، انظر القطع ٣٦٠ ، والمكتفى ٢٩٢ وفيه كاف وقيل تام ، ومار الهدي ١٢١ .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنُ تَفْسِيرًا . الَّذِينَ يَخْشَوْنَ ﴾ . الوقف على ﴿ تفسيرا ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٠٧ ، والقطع ٥٢٣ ، والمكتفى ٤١٨ ، ومار الهدي ٢٠٠ .

(٥) وهي سورة غافر . والوقف على ﴿ النار ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٧٠ ، والقطع ٦٢٤ ، والمكتفى ٤٩١ ، ومار الهدي ٢٤٣ .

(٦) انظر الجواهر ١٧١ - ١٧٢ ، ٨٢٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢٠ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٣٤ ، والحجة ١ / ١٨٣ - ٣١٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤١ - ٤٢ ، والبيان ١ / ٥٠ ، والبحر ١ / ٤٧ ، والمغني ١٨٨ - ١٨٩ .

(٧) وم عاصم وهمزة وابن عامر والكسائي إذا حَقَّقَ . انظر السبعة ١٣٤ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٦٣ / ١ .

« أنذرتهم » فجمع بينهما على الأصل .

ومن قرأ^(١) ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ لِيَنَّ الثَّانِيَةَ وجعلها مَدَّةً ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ « آدَمَ »^(٢) - وَأَصْلُهُ « آدَمَ » - بِتَلْيِينِ الثَّانِيَةِ وَإِبْدَالِهَا مَدَّةً . وَكَذَلِكَ لِيُنَوِّ الثَّانِيَةَ فِي « آخَرَ » وَ« آذَرَ » ، وَالْأَصْلُ « آذَرَ » وَ« آخَرَ » .

٢ / ٢ وقوله : ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ لَفْظُهُ لَفْظُ الْإِسْتِفْهَامِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْخَبَرِ / ،
٦ والتقدير : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنذَارُ وَتَرَكَ الْإِنذَارَ ، لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ يَأْتِي فِي كَلَامِهِمْ وَيُرَادُ بِهِ الْخَبَرَ ، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَأْتِي وَيُرَادُ بِهِ الْإِسْتِفْهَامُ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٣) [سورة الشعراء : ٢٢] والمعنى : أَوْتَلَّتْ نِعْمَةً ؟

١٢ فَإِنْ قِيلَ : فَإِنذَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ نَفَعَ كَثِيرًا مِنَ الْخَلْقِ حَتَّى أَسْلَمُوا ، فَكَيْفَ قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦٠] ؟ = فالجواب : إِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا قَوْمٌ مَخْصُوصُونَ لَمْ يَنْفَعَهُمُ الْإِنذَارُ وَالِدَعْوَةُ^(٤) ، كَأَبِي جَهْلٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْخَزْرَمِيِّ

(١) وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي إذا خَفَفَ . وأبو عمرو يدخل بين الممتزتين ألفاً ، ووافقته قالون عن نافع . واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه إبدال الثانية ألفاً وتسهيلها بين بين . واختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه التحقيق والتسهيل وإدخال الألف .

(٢) في الأصل : « في آدم » بإقحام « في » .

(٣) سيأتي كلام اللؤلؤف عليها في موضعها ٩٨٥ ، والتعليق ثمة .

(٤) انظر تفسير الطبري ١ / ٨٤ - ٨٥ ، والقرطبي ١ / ١٨٢ ، وابن كثير ١ / ٦٩ - ٧٠ ، ومجمع التفسير

١ / ٥٠ - ٥١ . وانظر مجمع البيان ١ / ٤٣ ، وأسباب النزول ١٣ ، ولباب النقول ١٧ ، والسيرة

النسوية ٢ / ١٧٨ ، وقيل في تأويل الآية غير هذا . وذهب الطبري ومن وافقه إلى أن أولى

التأويلات ماروي عن ابن عباس أن صدر سورة البقرة إلى المائة الأولى منها نزل في رجال سقام

بأعيانهم وأنسابهم من أحبار يهود من المنافقين من الأوس والخزرج .

والعاص بن وائل وغيرهم من صناديد قريش ، قَتَلُوا بيدر^(١) . فاللفظ لفظٌ عامٌ ويراد به الخاص ، وهذا كثير في القرآن .

٣ قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً ﴾ [١٧]

٦ يقال : كيف قال : « قلوبهم وأبصارهم » بالجمع ، و « سمعهم » بلفظ المفرد ؟ وهلا قال : وعلى أسماعهم ؟

٩ فالجواب^(٢) : إن السَّمْعَ في الأصل مصدر ؛ يقال : سمعتُ الشيءَ سَمْعاً وسماعاً . والمصدر اسم جنس يقع على القليل والكثير ، فلا يُحتاج فيه إلى التثنية والجمع .

وقيل : بل ههنا مضافةٌ محذوفةٌ على لفظ الجمع ، والتقدير : على مواضع سمعهم .

١٢ وقيل : بل اكتفى باللفظ المفرد لما أضافه إلى الجمع ؛ لأنَّ إضافته إلى الجمع يُعَلِّمُ بها أن المراد به الجمع ، ومثله كثيرٌ في الشعر والكلام ، وأنشد سيبويه قول الشاعر^(٣) :

١٥ كَلَّوْا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوْا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنَ خَمِيصٍ

(١) ظاهر عبارته أن الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل قتلا يوم بدر مع أبي جهل ، وهو وهم . فقد هلكا قبل الهجرة وكانا من المستهزئين برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . انظر السيرة النبوية ٥١ / ٢ - ٥٢ ، والروض الأنف ١٦٢ / ٢ - ١٦٨ ، وعيون الأثر ١ / ١١٣ . ولعله أراد أبا جهل والوليد بن عتبة بن ربيعة والعاص بن سميد بن العاص بن أمية ، وهم من قتلوا بيدر . انظر السيرة النبوية ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٨ ، ومغازي الواقدي ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) انظر الجواهر ٤٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤ ، والمقتضب ٢ / ١٧٣ ، وابن يمين ٥ / ٨ .

(٣) لم أعرفه . والبيت في الجواهر ٧٩٠ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، وابن السرياني ١ / ٣٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ ، وللفراهي ١ / ٣٠٧ و ٢ / ١٠٢ ، والمقتضب ٢ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ٣ / ٨٩ ، والمختص ٢ / ٨٧ ، وابن الشجري ١ / ٣١١ و ٢ / ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٦ / ٢١ - ٢٢ ومجمع البيان ١ / ٥٩ ، والحزاة ٣ / ٣٧٩ .

أي : في بعض بطونكم . وقال^(١) :

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

أي : في حلوقكم .

ومن أمال^(٢) ﴿ وعلى أبصارهم ﴾ فلأجل كسرة الراء أمال الألف لِيَقْرَبَهَا من كسرة الراء ، وهي لغة تميمية أرادوا بها المشاكلة والمطابقة . ومن لم يملها أجراها على الأصل ، وهي الحجازية .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ﴾^(٣) [٩]

وقرىء ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾ .

فن قرأها ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾ بالألف^(٤) أراد به أيضاً المطابقة وازدواج

(١) المسيب بن زيد مائة الغنوي ، في خبر اقتصه ابن السيرافي ١ / ٢١٢ . وهو له في الأعم ١ / ١٠٧ ، واللسان (شجا) . ونسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٩٥ إلى الغنوي ولم يسمه ، وهو طفيل في الحنطب ٢ / ٨٧ ، والإفصاح ٣٧٣ ، ومله وهم ، ولم أجده في ديوانه . وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٥ ، ٧٩٠ ، ٨٤٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٧٩ و ٢ / ٤٤ ، والكتاب ١ / ١٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ ، والمقتضب ١ / ١٧٢ ، والحنطب ١ / ٢٤٦ ، والخصص ١ / ٣١ و ١٠ / ٣٠ ، وابن يعيش ٢٢ / ٦ .

(٢) وما أبو عمرو والدوري عن الكسائي ، وقرأه ورش عن نافع بين اللفظين ، ولم يمل الباقر . انظر مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين للألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة في السبعة ١٤٧ - ١٤٩ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، وانظر أبواب الإمالة في الكتاب ٢ / ٢٥٩ - ٢٧١ .

(٣) انظر الحجة ١ / ٣٢٢ - ٣٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦ ، والبحر ١ / ٥٧ . وانظر البيان ١ / ٥٥ وقد نقل أبو البركات بن الأنباري عن المؤلف من غير ماتصريح ، وقد نقل كثيراً من نصوص هذا الكتاب ولم يذكره البتة ، انظر بيان ذلك في مقدمة التحقيق ص ٨٥ - ٨٣ . ولم أنص على صنيعه هذا في تعليقي على الكتاب إلا في مواضع قليلة اقتضته اكتفاء بما ذكرته ثمة .

(٤) وم أبو عمرو ونافع وابن كثير ، وقرأ الباقر ﴿ يخدعون ﴾ . انظر السبعة ١٣٩ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢ / ٢٠٧ .

الكلام^(١) ؛ لَأَنَّ قَبْلَهُ ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ فَنَفَى بِقَوْلِهِ : ﴿وَمَا يَخَادِعُونَ﴾
مَا أَثْبَتَ لَهُمْ بِقَوْلِهِ : ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ .

٣ ومن قرأ ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ قال : خَدَعَ وَخَادَعَ هُنَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢) .
ومعنى^(٣) ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ : يَخَادِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ وَنَبِيَّ اللَّهِ^(٤) ، فَحَذَفَ
الْمُضَافَ ، كَقَوْلِهِ : ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ﴾^(٥) [سورة يوسف : ٨٢] أَي أَهْلَ الْقُرْيَةِ .
٦ وقيل : أَظْهَرُوا خِلَافَ مَا أَبْطَنُوا ؛ لِأَنَّهُمْ أَظْهَرُوا الْإِيمَانَ وَأَبْطَنُوا النِّفَاقَ^(٦) ؛ وَهَذَا
خِدَاعٌ مِنْهُمْ .

قوله تعالى : ﴿يَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٧) [١٠١] .
وَقُرِءَ ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بِالتَّشْدِيدِ .

(١) عقد المؤلف في الجواهر ٣٧٦ - ٣٩٦ الباب التاسع عشر لما جاء في التنزيل من ازدواج الكلام
والمطابقة والمشاكلة وغير ذلك ، وذكر هذه الآية ثمة .

(٢) وهو قول أبي عبيدة وغيره ، انظر مجاز القرآن ١ / ٣١ ، واللسان (خدع) ، والمصادر السالفة .

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ٩٢ - ٩٣ ، والقرطبي ١ / ١٩٥ - ١٩٧ ، وابن كثير ١ / ٧٢ - ٧٣ ، ومجمع
التفاسير ١ / ٥٦ - ٥٧ .

(٤) عن الحسن وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٧١ ، ٨٤٦ ، وشرح اللع اللوح ١ / ٢ و ٢٩ و ١ / ٣٢ و ١ / ٢٨ ،
ومعاني القرآن للأخفش ٤٨ ، ٩٣ ، ١٥٦ ، ١٧١ ، ٣٦٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ،
٤٣٩ ، وللفراء ١ / ٢٧٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٦ ، والبحر
٥ / ٣٣٧ ، والكتساب ١ / ١٠٨ و ٢ / ٢٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٠ ، ٢٥٥ و ٤ / ٣٥١ ،
والكامل ١٩٧ ، ٦٦٧ ، والمسائل المنشورة ١٤ ، والبغداديات ٥٠ ، والبصريات ١٥٣ ،
والخصائص ٢ / ٣٦٢ ، ٤٤٧ ، وسر الصناعة ٢٤ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ٦٧ ،
٢٩٧ ، ٣٢٤ ، وابن يعيش ٣ / ٢٣ - ٢٥ .

(٦) عن جماعة من التأولين منهم ابن زيد . وقيل في الآية غير ذلك .

(٧) انظر الجواهر ٣٤٩ ، وشرح اللع اللوح ١٥٣ / ٢ ، والحجة ١ / ٢٤٦ - ٢٥٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٧ ،
والبيان ١ / ٥٥ ، والبحر ١ / ٦٠ ، والمسائل المنشورة ٧٨ ، والبغداديات ٨٣ ، والعصديات ١٣٠ ،
وابن الشجري ١ / ٢٤٠ ، ٢٦٦ ، والمفني ٤٠٠ ، ٥٣٦ .

فمن قرأ ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾^(١) فالتقدير : ولهم عذاب أليم يكذبهم في قولهم : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ [٨] . و « ما » مع الفعل بمعنى المصدر .

ومن قرأ ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ فالمعنى : بتكذيبهم إياك حيث أنكروا ماجئت

به .

قالوا : وهذا أبلغ من « يَكْذِبُونَ » لأن من كذب الرسول كذب أيضاً ، / فدلّ التكذيب على الكذب والزيادة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾^(٢) [١١]

قرأ الكسائي^(٣) بإشمام القاف الضمة . وأراد بذلك أن أصله « قَوْلَ » على وزن ضَرَبَ ، فنبّه بهذا الإشمام على أصل الكلمة .

ومن أخلص الكسرة قال : لا يحتاج إلى هذا الإشمام ؛ لأن « قِيلَ » لا يشبه بفعل سمي فاعله ؛ لأن الذي سمي فاعله « قال » .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾^(٤) [١٤]

كان حزة يترك همزها في الوقف وهمز كل كلمة يوقف عليها^(٥) جرياً على عادة العرب من تغيير الكلمة في الوقف . وقال^(٦) : إن الهمزة حرف ثقيل ، فهي

(١) وم عامم وحزة والكسائي ، وقرأ الباقرن ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ . انظر السبعة ١٤١ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ .

(٢) انظر الحجة ١ / ٢٥٥ - ٢٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨ - ٤٩ ، والبحر ١ / ٦٠ - ٦١ .

(٣) وهشام عن ابن عامر ، وأخلص الكسرة الباقرن . انظر السبعة ١٤١ - ١٤٢ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢٠٨ / ٢ .

(٤) انظر الحجة ١ / ٢٦٤ - ٢٧٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠ - ٥١ ، والبحر ١ / ٦٩ .

(٥) انظر مذهب حزة في تسهيل الهمزة المتوسطة في الوقف في السبعة ١٤٢ ، والتيسير ٣٩ - ٤١ ، والنشر ١ / ٤٢٩ - ٤٤٥ ، والباقرن يصلون بالهمز ويقفون كما يصلون بالهمز .

(٦) هذا تعليل من المؤلف لمذهب حزة ، انظر ماسلف من التمليق ٩ الحاشية (٦) .

بالتغيير أولى . وبيان تغييرهم الكلمة في الوقف^(١) أنك تقول : هذا عَمَرُو ،
ومررت بَعَمَرُو ، ورأيت عَمَرًا ، فتبدل من التنوين في النصب ألفاً وتحذفها في
الرفع والجر . ومنهم من يقول : هذا عَمَرٌ ومررت بَعَمِرٌ ، فينقل الضمة والكسرة
من الراء إلى الميم ؛ وقال الشاعر^(٢) :

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

يريد : النَّقْرُ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ مَثَلَهُمْ كَمَثَلِ النَّارِ الَّتِي أُسْتُوقِدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ
مَاحَوْهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(٤) [١٧١]

قال أولاً : ﴿ استوقد ﴾ ولم يقل « استوقدوا » ، وقال : ﴿ ما حوِّله ﴾^(٥)
ولم يقل « ماحولهم » ، ثم قال : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ ولم يقل « بنوره » .
وإنما قال هكذا لأنه جعل « الذي » بمنزلة « مَنْ » و « ما »^(٦) ، و « مَنْ »
و « ما » في كلامهم يُكْنَى عنها مرة كما يُكْنَى عن المفرد ويكنى أخرى عنها كما

(١) انظر باب الوقف في الكتاب ٢ / ٢٨١ - ٢٨٥ .

(٢) البيت نسبة سبويه إلى بعض السعديين ، ونسبه الصفاقي إلى فدكي بن أفضد المقرئ ، ونسبه ابن
السيد ظناً إلى عبيد بن ماوية الطائي ، وإليه نسب في اللسان (نقر) . انظر الكتاب ٢ / ٢٨٤ ،
والجمل ٣٥٨ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٥ ، وشرح أبيات المغني
٦ / ٣٢١ - ٣٢٣ . وهو بلا نسبة في شرح اللب اللوح ١٢ / ١ ، والجمل ٣٦٠ ، وتكلمة الإيضاح ٨ ،
والخصص ٢ / ٢٦١ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغني ٥٦٨ ، والمصح ٦ / ٢١٠ . وسيأتي ١٥٠ . وكان في
الأصل : من الرأي إلى الميم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) أي النقر بالتحليل ، يقال : نقرت بالفريس نقرًا ، وهو صوت تزعجه به .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩ ، وللغراء ١ / ١٥ ، والحجة ١ / ١١٢ - ١١٣ ،
ومجمع البيان ١ / ٥٤ - ٥٥ ، والبحر ١ / ٧٦ - ٨٠ ، وتفسير الطبري ١ / ١٠٨ - ١١٠ ، والقرطبي
١ / ٢١١ - ٢١٢ ، وابن كثير ١ / ٨٠ - ٨٢ ، والبصريات ٢٥٢ .

(٥) هذا قول أبي علي ، وذهب أبو الحسن إلى أن « الذي » مفرد في معنى الجمع ، واختار أبو حيان أنه
جنس . وذهب الغراء إلى أن تقدير الكلام : كمثل استضاءة الذي استوقد ، فحذف المضاف ،
وذهب إلى أن الضمير في ﴿ بنورهم ﴾ إنما جمع لأن المعنى ذهب إلى المناققين . وقيل في تأويل الآية
غير ذلك .

يكنى عن الجمع^(١) ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [سورة يونس : ٤٢] فجمع ضمير « من » ، وقال في موضع آخر : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [سورة الأنعام : ٢٥] فكفى عنه بالمفرد ، وقال ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] فكفى عنه بالمفرد ثم قال : ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] . وقال في « ما » : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾^(٢) [سورة النحل : ٥٦] فعبر بـ « ما » عن الأصنام ، وجع الضمير بـ « ما » في « يعلمون » ، أي : ويجعلون للأصنام اللاتي لا تعلم نصيباً مما رزقناهم .

ومثلاً قوله ﴿ الذي استوقد ناراً ﴾ قوله : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾^(٣) [سورة الزمر : ٣٣] ولم يقل « جاؤوا » ولا « صدقوا » ، ثم قال ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ ولم يقل « هو » . وقال : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفِ لَكُمْ مَا أَتَعِدَانِي ﴾ [سورة الأحقاف : ١٧] ثم قال ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾^(٤) [سورة الأحقاف : ١٨] .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾^(٥) [١٩] هذا معطوف على قوله ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ والمعنى : أو

(١) ذكر المؤلف هذه الآية والآي الآتية في الجواهر ٣٦٩ - ٣٧٦ فيما ذكره في الباب الثامن عشر الذي

عقده لما جاء في التنزيل من لفظ من وما والذي وكل وغير ذلك كني عنه مرة على التوحيد

وأخرى على الجمع . وذكر آية سورة يونس وأياً أخرى في شرح اللع ١٢٠ / ٢ .

(٢) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ٦٨٤ ، والتعليق ثمة .

(٣) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ١١٦٣ ، والتعليق ثمة .

(٤) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ١٢٣٧ - ١٢٣٨ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الجواهر ٤٢ ، ٥١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٧ ، وإعراب القرآن ١ / ١٤٤ ، ومجمع البيان

١ / ٥٧ ، والبيان ١ / ٦٠ - ٦١ ، والبحر ١ / ٨٤ . وانظر تفسير الطبري ١ / ١١٦ ، ومجمع التفسير

١ / ٦٨ - ٧٠ ، والإشارة إلى الإيجاز ١٤٩ - ١٥٠ .

كأصحاب صيَّب أي أصحاب مطير ، فحذف الأصحاب^(١) . والسدليل على أن الأصحاب مراد قوله : ﴿ يَجْفَلُونَ أَصَابِعَهُمْ ﴾^(٢) ١٩١ فهذه الكتابة تعود إلى الأصحاب ، وهذه الجملة في موضع الجر وصفاً للأصحاب^(٣) .

ومعنى « استوقد »^(٤) : أوقد ، كقولهم : استجاب وأجاب . وقيل : بل « السين » في « استوقد » للطلب ، أي : استوقد صاحبه ناراً ، أي طلب من

صاحبه إيقاد النار / ، فحذف « صاحبه » - وهو المفعول الأول - و « ناراً » هو المفعول الثاني .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾^(٥) ١٢٣

الهاء في ﴿ مِّثْلِهِ ﴾ تعود إلى « ما » وهو القرآن ، أي فأتوا بسورة مثل القرآن . ف « مِنْ » زيادة على هذا^(٦) ، وهو قول الأخفش^(٧) . ودليله في الآية

(١) وأصل الكلام : أو كمثل أصحاب صيَّب ، ففيه حذف مضافين . وقيل التقدير : أو كمثل صيَّب .
(٢) سياق الآية : ﴿ ... وتركهم في ظلمات لا يبصرون ... أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابهم ... ﴾ .

(٣) أو في موضع نصب حال من الأصحاب أو من الهاء والميم في ﴿ وتركهم ﴾ ، أو هي جملة مستأنفة ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨ ، وتفسير غريب القرآن ٤٢ ، وتفسير الطبري ١ / ١٠٩ ، والقرطبي ١ / ٢١٢ ، والمفردات ٥٢٩ ، ولم يذكروا غير المعنى الأول . والمعنيان في الجواهر ٤٠٥ ، وجمع البيان ١ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٥٩ ، والبحر ١ / ٧٨ ورجح أبو حيان المعنى الأول .

(٥) تكلم عليها في الجواهر ٥٥٢ وقال فيها ثمة نحو ما قاله هنا . وانظر شرح المع اللوح ١٤٢ / ٢ .

(٦) وقيل ليست بزائدة وهي للتبيين أو للتبويض .

(٧) يرى الأخفش وبعض الكوفيين أن « مِنْ » تزداد في الواجب كما تزداد في النفي ، ووافقهم المؤلف في بعض كلامه ، وسيبويه والجمهور - ومنهم المؤلف في أكثر كلامه - لا يرون زيادتها في الواجب . انظر شرح المع اللوح ٥٦ / ٢ و ٥٩ / ٢ و ٨١ / ٢ - ٨٣ / ١ ، والكتاب ٢ / ٢٠٧ و ١ / ٣٦٢ ، =

الأخرى : ﴿ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَنْطَقْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [سورة

يونس : ٢٨] .

٣ وقول ثانٍ : فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِ مُحَمَّدٍ ، فتعود الهاء إلى « عِبْدِنَا » من قوله : ﴿ عَلَىٰ عِبْدِنَا ﴾ . فيكون « مِنْ » لابتداء الفاية ، أي : اِبْتَدُوا فِي الْإِتْيَانِ بِالسُّورَةِ مِنْ مِثْلِ مُحَمَّدٍ . فهذان قولان قائلها أصحاب المعاني^(١) .

٦ وعلى قياس قول سيبويه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [سورة النحل : ٦٦] : إِنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فِي بُطُونِهِ ﴾ يعود إلى ﴿ الْأَنْعَامِ ﴾^(٢) = يَجِيءُ قَوْلٌ ثَالِثٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَعُودَ الْهَاءُ

= ومعاني القرآن للأخفش ٩٨ - ٩٩ ، وللفراء ٢ / ١٤١ ، والمقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٤٠ ، وشرح القوائد السبع ٢٩٦ ، وابن عيمش ٨ / ١٠ - ١٤ ، ١٣٧ - ١٣٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والمنذري ٤٢٥ - ٤٢٩ ، والمصحح ٤ / ٢١٥ - ٢١٧ .

(١) أولها هو المروي عن قتادة ومجاهد وغيرهما ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة ، واختاره الطبري وغيره . ونسب ثانيها إلى بعض أهل العلم . وذكر القرطبي قولاً ثالثاً أن الضمير يعود على التوراة والإنجيل . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٦١ - ٦٢ ، وتفسير الطبري ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والقرطبي ١ / ٢٢٢ ، وابن كثير ١ / ٨٨ - ٨٩ ، ومجمع التفسير ١ / ٧٨ - ٧٩ .

(٢) ما قاله سيبويه في هذه الآية ذكره في الكتاب ٢ / ١٧ في « باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل » وذهب إلى أن بناء « أفعال » - وهو من أبنية أدنى العدد - ينصرف لأنه ضارع الواحد في أنه يكسر كما يكسر الواحد ، ثم قال : « وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من المرب من يقول هو الأنعام ، وقال الله عز وجل : ﴿ نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ ، وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكياش ... » اهـ . أراد أن بناء « أفعال » ضارع الواحد أيضاً في أنه يكتن عن بكتابة الواحد وأنه يجري وصفاً على الواحد .

فما ذكره المؤلف من عود الضمير مفرداً مذكراً على « أفعال » = هو ظاهر قول سيبويه ، وهو ما فهمه منه أبو علي . لكن هل لنا أن نقيس على « الأنعام » جميع باب « أفعال » ؟ وعندني أن ذلك ليس لنا ، وبعبارة سيبويه لا يتبع ذلك . فما جاء عنهم من وصف الواحد بمثال « أفعال » قليل ، وهي أحرف محفوفة ، ووقوع « أفعال » خبراً للواحد والكناية عنه بضمير الواحد قليل إن لم يكن نادراً .

من قوله ﴿ فَآتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ أي : من مثل الأنداد^(١) ؛ لأن الأنداد
ذَكَرَتْ قَبْلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَاداً ﴾ [٢٢١] .

٣

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا

= وقد تأولوا كلام سيبويه على غير هذا الوجه : فذهب الجرهمي وأبو حاتم والزمخشري إلى أنه
أراد أن « الأنعام » واحد مذكر ، وذهب أبو حيان إلى أنه أراد « أن ذلك على سبيل المجاز لأن
الأنعام في معنى النعم » ، وقال النحاس : « كأنه ذهب إلى أن الأنعام تذكر وتؤنث » .
أما ما ذهب إليه الجرهمي وأبو حاتم والزمخشري فيدفعه أن سيبويه ذكر أن « أفعالاً » من أبنية أدنى
العدد وأنه يكثر ومثّل له بـ « أنعام » و« أناعم » ، وذكر أيضاً أنه ليس في كلامهم « أفعال » في
الواحد ، انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، ٣١٦ .
وأما أبو حيان والنحاس فقد نسبوا إلى سيبويه قول غيره . فقد قيل في تذكرة الهاء أقوال : منها :
أنه ذكره لأن الأنعام قد تذكر وتؤنث ، وهو قول الأخفش ويونس وأحد قولي أبي عبيدة ،
ورده أبو حاتم .

وأنه ذكره حلاً لفظ النعم ، وهو قول الفراء ، واختاره أبو حاتم وابن قتيبة .
وأنه ذكره حلاً على معنى : مما في بطون ما ذكرناه ، وهو قول الكسائي .
وأنه ذكره لأن الأنعام على مثال « أفعال » وهو جمع قلة يضارع الواحد ، فكفي عنه بكنائية
الواحد ، وهو قول سيبويه . ورد أبو حاتم هذا القول ولم يعزه إلى سيبويه . وقيل غير ذلك .
انظر توجيههم لهذه الآية ولشواهد آخر من هذا الباب في شرح اللع اللوح ١٤٢ / ٢ ، والكتاب
١٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٢ ، وللغراء ١ / ١٢٩ - ١٣٠ و ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والمقتضب
٣ / ٣٢٩ ، ومجالس ثعلب ١٠٢ ، وتفسير غريب القرآن ٢٤٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٨ - ٨٩ ،
والمذكر والمؤنث ٢٤٦ - ٢٤٩ ، وشرح القصائد السبع ٢٠٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ ،
والمسكريات ١٣٦ - ١٣٢ ، والمختصب ٢ / ١٥٢ - ١٥٤ ، والكشاف ٢ / ٤١٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٠ ،
وابن عيمش ٥ / ١١ ، ١٥ ، ١٠٦ ، وسفر السعادة ٨٦ ، ٧٦٢ - ٧٦٣ ، وتفسير القرطبي
١٠ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والبحر ٥ / ٥٠٩ .

(١) هذا يكون إذا كان ما ذكره سيبويه في « الأنعام » قياساً في باب « أفعال » .

فوقها ﴿١﴾ ١٢٦١

« ما » في قوله ﴿مَثَلًا مَّا﴾ زيادة^(١) ، أي : مثلاً بعبوضة ، و « ما » صلة زائدة^(٢) .

ويجوز أن تكون « ما » نكرة بدلاً^(٣) من « مثل » أي ، مثلاً شيئاً بعبوضة^(٤) ، أي : بعبوضة^(٥) فما فوقها .

(١) انظر الجواهر ١٠٦ - ١٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣ ، وللفراء ١ / ٢١ - ٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ١٥٣ ، وجمع البيان ١ / ٦٦ ، والبيان ١ / ٦٥ ، والبحر ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥ ، والبغداديات ٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٨ ، وابن يعيش ٤ / ٢ و ٨ / ١٠٨ ، والمغني ٤١٣ ، ٢١٥ .

(٢) انظر في زيادة « ما » شرح اللمع اللوح ١١٣ / ٢ و ١٦٣ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤ - ١٣٥ ، وللفراء ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وللقنطري ١ / ٤٨ ، والكمال ٤٤١ - ٤٤٢ ، والمجلد ٣٢١ - ٣٢٢ ، ومعاني الحروف (حروف المعاني ٥٤) ، والبغداديات ١٢٦ ، وسر الصناعة ٢٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٩ ، والأزهيسة ٧٨ - ٨٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وابن يعيش ٨ / ٥ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، والجنى السداني ٣٢٢ - ٣٣٦ ، ووصف المباني ٢١٥ - ٢١٩ ، والمغني ٤١١ - ٤١٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ١٣١ - ١٤٠ الباب الخامس لما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » .

(٣) قوله « صلة زائدة » جنح بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، « الصلة » أو « الخشوع » من عبارات الكوفيين و « الزيادة » أو « اللغو » من عبارات البصريين . انظر شرح القوائد السبع ٣٥٣ ، ٤٥٩ ، والأزهية ٧٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٢٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٤ . وربما استعمل بعض الكوفيين مصطلح الزيادة كما استعمل بعض البصريين مصطلح الصلة .

(٤) أو نمتاً (انظر البحر والمغني) أو مفعولاً ثانياً لـ « يضرب » ، انظر البغداديات .
(٥) كذا وقع هنا ، وكذا وقع في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح على المهود منه ! ولا يصح ما ذكره إلا أن تكون « ما » زائدة . والصواب ما قدره في الجواهر ، قال : « التقدير : أن يضرب مثلاً بعبوضة و « ما » صلة زائدة فحذف الباء » .

(٦) فحذف الباء فنصب « بعبوضة » على أنه المفعول الثاني لـ « يضرب » ، والأصل فيه عنده أن =

قيل : فما فوقها في الصَّفَر ، وقيل في الكِبَر^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٢٩]

- ٣ قرىء ﴿ وَهُوَ ﴾ بضم الهاء ، وقرىء ﴿ وَهُوَ ﴾ بإسكان الهاء . فن أسكن^(١) الهاء جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل منها . وصار قوله ﴿ وَهُوَ ﴾ بمنزلة « عَضُد » ، وهم يقولون في « عَضُد » : « عَضُدٌ » بالإسكان . وهكذا الخلاف في « فهو » وفي « فهي » ، فقولهم « فهي »^(٢) بمنزلة « فخذ » و « كَبِد » وهم يقولون « فخذ » و « كَبِد » .

ومن لم يُسْكِنْ أخرجه على الأصل .

- ٩ ولم يُسْكِنْ هذه الهاء مع « ثُمَّ » في قوله : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [سورة القصص : ٦١] أَحَدٌ إِلَّا الْكِسَائِي^(٣) فقرأ ﴿ ثُمَّ هُوَ ﴾ لأنه قال : إن « ثُمَّ » من أخوات الواو والفاء ، فكما يقال : وَهُوَ^(٤) وَهِيَ يقال : ثُمَّ هُوَ . وغيره يقول : إنَّ ثُمَّ منفصلة مما بعدها ، وهي كلمة تستقل بنفسها بخلاف الواو والفاء .

= يتعدى إلى ثاني المفعولين بالجار . لكن ذكروا أنه يتعدى إلى مفعولين بنفسه . وقيل « ما » نكرة و « بموضة » بدل منها أو نمت لها أو عطف بيان ، وقيل : التقدير : مثلاً ما بين بموضة فما فوقها فحذف « بين » فنصب . وعلى زيادة « ما » يكون نصب « بموضة » على أنها بدل من « مثل » أو عطف بيان أو مفعول ثان لـ « يضرب » أو مفعول لـ « يضرب » و « مثل » حال . . .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠ / ١ ، وجماز القرآن ٣٥ / ١ ، وتفسير الطبري ١ / ١٤٠ ، وابن كثير ١ / ٩٣ . واختار الطبري القول الثاني وهو قول الفراء .

(٢) وهم أبو عمرو والكسائي وقالون عن نافع ، وفيها الباقون . انظر السبعة ١٥٠ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢ / ٢٠٩ . وانظر الحجة ١ / ٣٠٨ - ٣١١ .

(٣) في الأصل : في فهي ، بإقحام في .

(٤) انظر المصادر التي أحلنا عليها في الحاشية (٢) ، والحلبيات ٨٩ .

(٥) زدت الواو .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [٣٠]

كسر الكسائي الفاء من ﴿ خَلِيفَةٌ ﴾ في الوقف . وهكذا مذهبه في هاء التأنيث في الوقف^(١) إذا كان بعد أحد الحروف التي يجمعها قولك « فَجَثُّ زَيْنَبٌ لَدَوْدِ شَمْسٍ » .

وإنما يفعل ذلك لأنّ الهاء تشبه الألف ، والفتحة قبل الألف تُمال ؛ نحو ما حكاه سيبويه^(٢) من قولهم « طَلَبْنَا » يريدون طَلَبْنَا ، فيميلون^(٣) فتحة النون ؛ فكذلك أمال الكسائي ﴿ خَلِيفَةٌ ﴾ ، و ﴿ رَحْمَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٥٧] ، و ﴿ دَابَّةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٤]^{*}

والدليل / على شبه الهاء بالألف قولهم : « هَرَقْتُ الماءَ و « أَرَقْتُهُ » ، و « إِيَّاكَ » و « هِيَّاكَ »^(٤) ، وقالوا : « ماء » وفي الجمع « أَمْوَاءٌ »^(٥) ، وقالوا : « شَاءٌ » وفي الجمع « شِيَاءٌ »^(٦) ، وشبّه الهاء بالألف أكثر من أن أصفّه لك في هذا الموضع .

(١) انظر التيسير ٥٤ ، والنشر ٨٢ / ٢ - ٩٠ ، وإيضاح الوقف ٤٠١ ، وشرح المع اللوح ١٦٩ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٦٣ . وضبط في الأصل « طَلَبْنَا » ، وفي الكتاب : « ... طَلَبْنَا و طَلَبْنَا زيد » .

(٣) لم تظهر في مصورة الأصل ، وأثبتها عن البيان ١ / ٧١ الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير ماتصريح .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣١٣ ، والمقتضب ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، والمنصف ٢ / ٤٥ ، وشرح الملوكي ٢٨٢ ، ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٠ / ٤٢ .

(٥) انظر سر الصناعة ١٠٠ - ١٠١ ، والمنصف ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٣ - ٢١٤ ، وسفر السعادة ١١٢ .

(٦) يوم ظاهر عبارته أن « شاء » مفرد وجمعه « شياه » ، وليس كذلك ، فشياه جمع شاة . وقد اختلفوا في « شاء » فذهب قوم إلى أنه اسم للجمع وليس من لفظ شاة كرجل وقر ، وذهب قوم إلى أنه اسم جمع لشاة على اللفظ على حد تمرّة وتمر ولامه هاء فأبدلت همزة . انظر الكتاب ٢ / ١٦٦ ، والمقتضب ١ / ١٥٢ - ١٥٤ ، والمنصف ٢ / ١٤٤ - ١٤٦ ، وابن يعيش ٥ / ٨٢ - ٨٣ ، وشرح الملوكي ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الشافية ٢ / ١١٣ - ١١٤ ، وسفر السعادة ١١٢ .

قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ (١) [٣٠]

أي : نسبح حامدين لك . وهذه الباء تسمى « باء الحال » (٢) ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ (٣) [سورة المائدة : ٦١] أي : قد دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ؛ وقالت العرب : خرج زيد بسلاحه ، أي : متسلحاً ؛ وقال في الحماسة (٤) :

مَشِينَا مِشِيَةَ اللَّيْثِ غَدَا وَاللَّيْثُ غَضَبَانٌ
يَضْرِبُ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيْعٌ وَإِقْرَانٌ (٥)

أي : مشينا ضارين (٦) .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ [٣٠]

قَرَىء بفتح الياء وإسكانها . فن فتح الياء (٧) جرى على الأصل ؛ لأنَّ هذه

(١) الجواهر ٢٥٣ ، ومجمع البيان ١ / ٧٤ ، والبيان ١ / ٧١ ، والبحر ١ / ١٤٣ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٢٥١ - ٢٧٣ الباب الثاني عشر لما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال .

(٢) أو باء المصاحبة . انظر ابن يعيش ٨ / ٢٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٧ ، والجنى الداني ٤٠ ، والمغني ١٤٠ . والمجمع ٤ / ١٥٨ . وقيل الباء في ﴿ بحمدك ﴾ متعلقة بالفعل ﴿ نسبح ﴾ ، انظر مجمع البيان والبحر .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٦٢ .

(٤) وهو الفَيْدُ الرَّثَائِي . والبيتان من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٣٢ - ٣٨ ، والتبريزي ١ / ١١ - ١٤ ، ومعاني أبيات الحماسة ٨ - ٩ ، وأنبأ القالي ١ / ٢٦٠ ، وسمط اللآلي ٥٧٨ - ٥٧٩ ، والأغاني ٢٤ / ٩١ ، وقصائد نادرة من منتهى الطلب ٦٩ - ٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٣١٩ - ٣٢٠ ، والخزانة ٢ / ٥٧ ، والحيوان ٦ / ٤١٥ - ٤١٦ قال الجاحظ ولأظنها له .

(٥) تخضع أي تنليل ، وإقران أي لين ، عن المرزوقي . وقيل غير ذلك .

(٦) وقيل الباء متعلقة بـ « مشينا » ، انظر المرزوقي والتبريزي والخزانة .

(٧) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وأسكن الباقون . انظر السبعة ١٩٦ - ١٩٧ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ . وانظر مذاهبهم في ياءات الإضافة في السبعة ١٥١ - ١٥٢ ، والتيسير ٦٣ - ٦٩ ، =

الياء - أعني ياء المتكلم - بإزاء الكاف للخطاب ؛ فكما أنّ الكاف مفتوحة في « أَنْكَ » و « إِنَّكَ » وجب أن تكون الياء أيضاً مفتوحة .

٣ ومن أسكن الياء قال : الحركة تُسْتَثْقَلُ في الياء ؛ ولهذا قالوا : القاضِي والدَّاعِي ، ولم يعربوها في الرفع والجر . وقالوا^(١) : بادِي بَدَا ، وقَالِي قَلَا ، وحَقُّهَا الفتحُ وأن يقال : قَالِي قَلَا ، وبَادِي بَدَا ، كما قالوا^(٢) : بَعَلْبِكَ وحضَرَ موتُ ، ففتحوا اللام والراء ؛ وأسكنوا الياء لأنّ الحركة تُسْتَثْقَلُ فيها .
٦ قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾ (١٧) [٣١]

٩ ولم يقل « عرضها » لأنه أراد : ثم عرض أصحاب الأسماء ، فأضمر الأصحاب ، والكناية إليهم تعود^(٣) .

١٢ قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (١٩) [٣٢]
الكاف نصبٌ اسمٌ « إن » ، و « أنت » مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة خبر « إن » .

= والنشر ١٦٦/٢ - ١٧٩ ، ٢٣٧ . وانظر الحجة ٣١١/١ - ٣١٨ . ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وشرح اللع اللوح ٢/١١٦ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في نداء المضاف إلى ياء المتكلم ١٤٨ ح ٤ .
(١) انظر الكتاب ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٢ - ٢٧ ، وابن يعيش ٤ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٨٧ - ٩٠ .
وبادي بدا - وفيه لغات آخر - أي أول شيء ، وقالي قلا بأرمنية العظمى ، انظر معجم البلدان ٤ / ٢٩٩ .
(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٦ - ٥٧ ، وللغراء ١ / ٢٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٦ ، والبيان ١ / ٧٢ ، والبحر ١ / ١٤٦ ، وتفسير الطبري ١ / ١٧٢ ، والقرطبي ١ / ١٨٣ ، وابن كثير ١ / ١٠٥ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٠١ - ١٠٢ .
(٣) وقيل : عرضهم : عرض الخلق ، أو شخوص العالمين وسائر العالم ، أو الأسماء ، أو الأسماء وأريد بها المسميات فذكر لأن منهم العقلاء فقلبهم .
(٤) انظر الجواهر ٥٣٩ - ٥٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٠ ، ومجمع البيان ١ / ٧٨ . وقد أعاد المؤلف هنا أكثر ما قاله في الجواهر بنصه .

- ويجوز أن يكون « أنت » فصلاً^(١) في الكلام ، والخبر « العليم » .
- ويجوز أن يكون « أنت » نصباً صفة^(٢) للكاف وإن كان « أنت » ضميراً مرفوعاً ولا يجوز إدخال « إن » عليه ؛ لأنك لاتقول : إن أنت . وجاز هذا لأنه صارتابعاً ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع . ألا ترى أنه أجاز^(٣) « يا زيدا والحارث » ولا يجوز « يا الحارث » ، وقال : ﴿ يَا جِبَالَ أُوَيْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(٤) (سورة سبأ : ١٠) ولا يجوز « يا الطير » = فكذلك جاز : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ ، وجاز^(٥) : رأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وإن لم يجر : رأيت أنت ، ولا مررت بأنت ؛ وهذا حديث يطول وفيما ذكرناه كفاية .
- قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ | ٣٣ |
- أي : حين أنبأهم بأسمائهم .
- و « لَمَّا » تجيء^(٦) في التنزيل على ثلاثة معان^(٧) :

- (١) ضمير الفصل من عبارات البصريين ويسميه الكوفيون العباد . انظر الحديث عنه في شرح اللع اللوح ١/١٠٩ ، والكتاب ٣٩٤/١ - ٣٩٥ ، والمقتضب ١٠٤/٤ - ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٧/١ - ٤١٠ ، ومجالس ثعلب ٤٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٥٩٣ ، وابن يعيش ١٠٩٣ - ١١٢ ، والإيضاح ٧٠٦ - ٧٠٧ للسائلة ١٠٠ ، وشرح الكافية ٢٤٢/٢ - ٣٧ ، والمصحح ٢٣٥/١ - ٢٤٣ . وانظر ما سيأتي ٢٠٠ ، ٣٤٧ ، ٣٩٧ وغيرها (انظر رسم ضمير الفصل في فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب) .
- (٢) أي توكيداً ، وقد استعمل سيويه والمبرد الصفة بمعنى التوكيد ، انظر الكتاب ٣٧٨/١ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، والمقتضب ١٠٥/٤ . وانظر ابن يعيش ١١٠/٣ .
- (٣) كتب تحته في الأصل بقلم دقيق « سيويه » . وانظر الكتاب ٣٠٥/١ .
- (٤) القراءة برفع ﴿ والطير ﴾ تروى عن بعض العشرة وغيرهم . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ١٠٩٢ - ١٠٩٣ ، والتعليق ثمة .
- (٥) انظر الكتاب ٣٩٣/١ .
- (٦) في الأصل : يجيء ، والوجه ما أثبت .
- (٧) انظر معاني « لَمَّا » في شرح اللع اللوح ١/١٣٢ ، والكتاب ٣١٢/٢ ، والبغداديات ١٤٨ ، ١٥٢ ، والمحاسب ١٦٤/١ ، والأزهية ١٩٧ - ١٩٩ ، وابن يعيش ٩٤/٢ و ١٠٦/٤ و ٤٠٧/١ و ١١٠ - ١١٠ ،

أحدها : بمعنى « حين » وهي إذا دخلت على الفعل الماضي كقوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] أي حين جاء .

٢ والوجه الثاني : أن تأتي « لَمَّا » بمعنى « لَمَّ » وهي إذا دخلت على الفعل المستقبل كقوله : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٤] أي : لم يأتكم ، ويجزم المستقبل .

٦ والوجه الثالث : أن تأتي^(١) « لَمَّا » بمعنى « إلَّا » ، قال الله تعالى : ﴿ إِن كَلُفُّ نَفْسٍ لِّمَآءٍ حَافِظٌ ﴾^(٢) [سورة الطارق : ٤] وحكى سيبويه^(٣) : نشدتك الله لَمَّا فعلت ، أي : إلا فعلت ؛ قال^(٤) : وهي كلمة نادرة في العربية لأنها إذا كانت بمعنى « حين » كانت ظرفاً ، وفي الوجهين الآخرين هي حرف .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٥)

[٣٥]

١٢ ﴿ فَتَكُونُوا ﴾ نصب لأنه جواب النهي بالفاء^(٦) ، ولو لم يكن نصباً لَثَبَّتِ

= وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، والمغني ٣٦٧ - ٣٧١ ، والمجمع ٢١٩/٣ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٩٩ .

(١) في الأصل : يأتي ، والوجه ما أثبت .

(٢) وقرئ لَمَّا بالتخفيف . وسيأتي الكلام على هذه الآية ١٤٤٧ ، والتعليق ثمة .

(٣) وعبارته كما في الكتاب ٤٥٥/١ : « وسألت الخليل عن قريلم أقسمت عليك إلا فعلت ولَمَّا فعلت ، لم

جاز هنا في هذا الموضع وإنما أقسمت هنا كقولك والله ؟ فقال : وجه الكلام لتفعلنَ هنا ولكنهم

أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذا كان فيه معنى الطلب « اهـ » .

(٤) ما يأتي ليس من كلام سيبويه . ولعل « قال » ههنا للدؤلف ؟ وانظر اختلافهم في لَمَّا أنها اسم أو

حرف في المصادر السالفة في الحاشية (٧) من الصفحة السابقة .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٨ - ٦٧ ، والفراء ٢٦/١ - ٢٨ ، وإعراب القرآن ١٦٣/١ ، ومجمع البيان

٨٤/١ ، والبيان ٧٥/١ ، والبحر ١٥٨/١ - ١٥٩ .

(٦) وأجاز الفراء وغيره أن يكون مجزوماً بالعطف على ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا ﴾ .

- النون . ومثله : ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾^(١) [سورة طه : ٦١]
- وجواب الأمر والنهي والنفي والتبني والعرض والاستفهام إذا كان بالفاء كان منصوباً^(٢) ، كقولك : ائتني فأزورك ، ولا تَشْتُمْنِي فَأُهَيِّنْكَ ، وماتأتيني فتحدثنني ، وليت لي مالا فأنفقه ، وألا تنزل فتصيب خيراً ، وأين بيتك فأزورك . وإنما انصب بإضمار « أن » أي : فأَنْ أَزُورَكَ ، وأن أهينك ، وكذا ﴿ فَيَسْحَتُمْ ﴾ أي : فَأَنْ يَسْحَتَكُمْ ، وهو كثير جداً ، والله أعلم .
- ويكون « أن » مع ما بعده في تقدير المصدر مقدرأ به العطف على مصدر مقدر في الأول . فإذا قال ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ﴾ فتقديره : لا يكن منكما قرباناً [هذه]^(٣) الشجرة فكؤن من الظالمين . فالمصدر معطوف على المصدر المقدر ، وهكذا في بقية أخواتها .
- قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ ﴾^(٤) [٣٦]
- قرأها حمزة ﴿ فأزالهما ﴾^(٥) ، من أزال يزيل : إذا نحى الشيء ، وأزلته : أي نحّيته . وأزله^(٦) : أي أوقعه في الزلّة .

(١) هذه قراءة غير حمزة والكسائي وحض عن عاصم ، وقرأ هؤلاء فَيَسْحَتِكُمْ بضم الياء من أسخت ، انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٢ / ٢٢٠ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤١٨ - ٤٢٤ ، والمقتضب ٢ / ١٤ - ٢٤ ، والإيضاح ٣١٢ - ٣١٤ ، وشرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٨ ، وابن يعيش ٧ / ٢٦ - ٤٠ ، والهمع ٤ / ١١٨ - ١٢٦ .

قال أبو علي : وإنما سماه النحويون جواباً وإن كانت جملة واحدة ولم تكن كالجزء لمشابهته له في أن الثاني سببه الأول .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٧ ، والحجة ٢ / ١٠ - ١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٨٦ ، والبحر ١ / ١٦١ ، وتفسير الطبري ١ / ١٨٦ ، والقرطبي ١ / ٣١١ - ٣١٢ .

(٥) وقرأ الباقون ﴿ فأزلهما ﴾ . انظر السبعة ١٥٢ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ١١ .

(٦) في الأصل : وأزل .

فإن قيل : فإن حزة إذا قرأ ﴿ أزالها ﴾ وبعده ﴿ فأخرجتهما ﴾ [٣٦]
كان في الكلام تكرار لأن الإزالة والإخراج واحد .

= فالجواب : إن معنى ﴿ أخرجهما ﴾ : صار سبباً لإخراجها ، وإذا صار^(١)
سبباً للإخراج لم يَدَلُّ على الإزالة ، فهما غيران ، وليس هناك تكرار^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ قَتَلْتَنِي آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾^(٣) [٣٧]

برفع ﴿ آدم ﴾ ونصب ﴿ كلمات ﴾ ، ونصب ﴿ آدم ﴾ ورفع

﴿ كلمات ﴾^(٤) . فالمرفوع الفاعل والمنصوب المفعول . والفعل في الإسناد إلى كل

واحد منها في المعنى كالإسناد إلى الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : لقيتُ زيداً

ولقيني زيداً ، وتلقيتُ الحديثَ وتلقاني الحديثُ = لم يختلف معناهما لأن كلَّ

من لقيته فقد لقيتُك ؛ فهذه أفعال إسنادها إلى الفاعل إسنادها إلى المفعول .

قوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى

الْعَاشِينَ ﴾^(٥) [٤٥]

(١) كتب تحته في الأصل « الشيطان » . ونسب الفعل إلى الشيطان « لأن زوالها عنها إنما كان بتريينه
وروسته وتسويله ، فلما كان ذلك منه سبب زوالها عنها أسند الفعل إليه » عن الحجة .

(٢) الذي قاله أبو علي في الإجابة عن هذا السؤال « إن قوله أخرجها ليس بشكرير لافائدة فيه . ألا
ترى أنه قد يجوز أن يزيلها عن مواضعها ولا يخرجها بما كانا فيه من الدعة والرفاهية ؟ وإذا كان
كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد . وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها
بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولا مجتنب بل محبب مستعمل ... » اهـ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٧ ، وللقرآني ٢٨ / ١ ، والحجة ١٨ / ٢ - ٣٥ ، ومجمع البيان ١ / ٨٨ ،
والبحر ١ / ١٦٥ . وأخذ المؤلف كلامه من الحجة .

(٤) نصب ﴿ آدم ﴾ ورفع ﴿ كلمات ﴾ قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقر برفع ﴿ آدم ﴾ ونصب
﴿ كلمات ﴾ . انظر السبعة ١٥٣ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١١ .

(٥) انظر الجواهر ٥٥٣ ، ٦٠٩ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ - ٨٢ ، ومجمع البيان
١ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٧٩ ، والبحر ١ / ١٨٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٩ ، وتأويل مشكل القرآن

٢٨٨ ، والصاحي ٣٦٢ .

إن قيل : ذكر الصبر والصلاة ثم قال ﴿ وَإِنهَا ﴾ والوجه « وإتھا » ، فلم
قال / ﴿ وَإِنهَا ﴾ ؟

١ / ٥

٣

= فالجواب : إن العرب تذكر اسمين وتكفي عن أحدهما ، قال الله تعالى :
﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(١) [سورة التوبة : ٦٢] ولم يقل : « يرضوهما » ،

٦

وقال^(٢) عز ذكره : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٣٤] ولم يقل : « ينفقونها » ، وقال : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ

٩

لَهُوَ أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ ﴾^(٣) [سورة الجمعة : ١١] ولم يقل « إليهما » على قياس
قوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾^(٤) [سورة النساء : ١٣٥] ، وأنشد
سيبويه للأنصاري^(٥) :

(١) سيأتي الكلام عليها ٥١٦ - ٥١٧ في كلامه على الآية ٣٤ من سورة التوبة .

(٢) في الأصل : وإنما قال ، بإقحام « إنما » .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥١٦ - ٥١٧ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٤٩ .

(٥) سيأتي الكلام عليها ٢٩٦ - ٢٩٧ في الكلام على الآية ١٢ من سورة النساء .

(٦) وهو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري . والبيت من كلمة له في ديوان حسان ٨٧ ، وجمهرة
أشعار العرب ٦٦١ - ٦٦٥ ، وفرحة الأديب ١٦٧ ، والخزانة ٢ / ١٩٠ ، وبعضها في معجم الشعراء
٥٥ - ٥٦ ، واللسان (فجر) . وهو له في مجاز القرآن ١ / ٢٩ ، وابن السرياني ١ / ٢٧٩ . وهو
للأنصاري في الجواهر ٦١١ .

ونسب إلى قيس بن الخطيم في الكتاب ١ / ٣٨ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٨٩ ، والمقاصد
النحوية ١ / ٥٥٧ ، وأنظر ديوانه ٦٢ ، ١٧٢ - ١٧٣ زيادات الديوان . ونسب إلى درهم بن زيد في
الإنصاف ٩٥ ، وإلى مزار الأسدي في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦٣ . وأنظر تحقيق البغدادي نسبتها إلى
عمرو في الخزانة ٢ / ١٨٨ - ١٩٣ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

وهو بلا نسبة في شرح المع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، ٣٣٠ ،
وللفراء ١ / ٣٢٤ ، ٤٤٥ ، ٣ / ٧٧ ، والمقتضب ٢ / ١١٢ ، ٤ / ٧٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٩ ،
وأعراب القرآن ٢ / ١٥ ، ٦٧٧ ، والحجة ١ / ١٤٤ ، والصاحبي ٣٦٢ ، وابن السرياني ١ / ٢٩٦ ،
٣١٠ ، ومعجم البيان ١ / ٨٩ ، ١٠٠ ، ٣ / ٤٥ ، وسفر السعادة ٧٨٥ ، والبحر ٢ / ٣٢٢ و ٥ / ٦٤ .
وسياقي ٥١٧ .

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ يَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
ولم يقل : نحن بما عندنا راضون ؛ فهذا قولٌ .

٣ وفيه قولٌ آخر، وهو أن قوله: ﴿ وَإِنهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ تعود الكناية [فيه] (١)
إلى المصدر الذي دلَّ عليه ﴿ وَاسْتَعِينُوا ﴾ لأنَّ ذِكْرَ الفعلِ ذِكْرُ المصدرِ
لغةً؛ والتقدير: وإن الاستعانة لكبيرة (٢) . والعرب تقول (٣) : من كذب كان شراً

٦ له ، أي كان الكذب شراً له . وقرأ ابن عامر : ﴿ فَبَهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ﴾ (٤) [سورة
الأنعام : ٩٠] بكسر الهاء على أن يكون التقدير : اقتدِ اقتداءً ، لأنَّ « اقتد » يدلُّ على
« اقتداء » .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (٥)

[٤٨]

١٢ المعنى : اتقوا عقابَ يومٍ لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ، فحذف عقاباً
وهو المضاف وأقام يوماً مقامه . فانتصاب « يوم » على أنه مفعول به وليس
انتصابه على الظرف ، لأن ذلك يوجب تكليفهم يوم القيامة ، ويصير المعنى :
اتقوا في ذلك اليوم ؛ وليس المعنى كذا ، إنما المعنى : اتقوا عقابه في الدنيا .
١٥ ومثله : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾ [سورة مريم : ٢١] أي : أنذرهم عقابَ يومِ
الحسرة ، وليس المعنى : أنذرهم في يوم الحسرة .

(١) زيادة مني .

(٢) اختار المؤلف هذا القول في الجواهر . وقيل في عود الضير غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٣) انظر الجواهر ٥٥٣ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، والكتاب ١ / ٣٩٥ ، وللمقتضب ٢ / ١٣٦ و ٤ / ٥١ ، والأصول

١ / ٧٩ ، والمحتسب ١ / ١٧٠ ، والبيان ١ / ٧٩ ، والإنصاف ١٤٠ ، وماسياًتي ٢٣٨ . وانظر ماسياًتي

أيضاً ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٤) سياتي الكلام عليها في موضعها ٤١٥ - ٤١٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الجواهر ٤٤ ، ٣١٢ ، ٣٤٤ ، وشرح اللع اللوح ٦٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٨ - ٨٩ ، وللفراء

١ / ٣١ - ٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٠ - ١٧١ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٨٠ ، والبحر

١٨٩ - ١٩٠ ، والكتاب ١ / ١٩٣ ، والحليبات ١٨٥ ، والعسكريات ١٠٢ ، والخصائص ٢ / ٤٧٣ ، وابن

الشرحي ١ / ٧٨ ، ٣٢٦ ، ٣٤٤ ، والمغني ١١٠ ، ٦٥٣ ، ٨٠٢ .

وحذف « فيه »^(١) من قوله ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ ولا بد من إضماره ليعود من الجملة إلى « يوم » عائد ، لأنها وصفه .

٣ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ [٤٨]

بالتاء^(٣) والياء^(٤) . فالتاء لتأنيث ال ﴿ شفاعاة ﴾ . والياء لأنه قد وقع

الفصل بين قوله ﴿ يقبل ﴾ وبين ﴿ شفاعاة ﴾^(٥) . وإذا وقع الفصل بين الفعل

٦ وما يرتفع به حسن التذكير^(٦) ؛ حتى سيبويه^(٧) : حضر القاضي اليوم امرأة ، ولم يقل « حضرت » ؛ للفصل بين الفعل والفاعل .

قوله تعالى^(٨) : ﴿ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [٤٩]

(١) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه . وقيل : حذف الماء وهي مفعول على السعة ، والتقدير : واتقوا يوماً لا تجزيه نفس ، واختاره المؤلف في الجواهر ، وأجاز الوجهين الأخفش والفراء وغيرهما . وقيل : حذف الجار فوصل الفعل واتصل الضير ثم حذف ، أجازه أبو علي وغيره ، وهذا التقدير عنده أسهل من تقدير حذف الجار والمجرور دفعة واحدة . وانظر ماسياتي من كلام المؤلف في حذف الجار والمجرور من جملة الصفة ٨٢٨ - ٨٣٠ ، والتعليق ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ١٧١ ، والحجة ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٢ ، والبيان ١ / ٨١ ، والبحر ١ / ١٩٠ .

(٤) من هنا تبدأ النسخة « ب » .

(٥) قرأ بالتاء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقرن بالياء بخلاف عن أبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٢٣ ، والنشر ٢ / ٢١٢ .

(٦) في الأصل : الشفاعاة .

(٧) إذا وقع الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث أو نائبه جاز تذكير الفعل وتأنينه ، وكلما طال الكلام بينهما كان التذكير أحسن . انظر الكتاب ١ / ٢٢٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأثير ٦١٦ - ٦١٧ ، واللمع ٩٠ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٣٦ - ٢٨ / ١ ، ٦٢ / ٢ ، ولابن برهان ٤٢ - ٤٤ ، وابن يعيش ٥ / ٩٢ - ٩٣ ، وشرح الكافية ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ .

(٨) انظر الكتاب ١ / ٢٢٥ (٢ / ٢٨ ط . هارون) ، والمقتضب ، والمذكر والمؤنث ، وشرحي اللمع ، وابن يعيش . وقوله « اليوم » لم يرد في كلتا مطبوعتي الكتاب والمذكر والمؤنث وابن يعيش . وفي الأصل : اليوم القاضي .

(٩) سياق الآية : ﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ... ﴾ .

(١٠) انظر الجواهر ٥٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٤٠ ، وتفسير الطبري ١ / ٢١٧ ، والقرطبي ١ / ٢٨٧ ، وابن كثير ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ومجمع التفسير ١ / ١٢١ - ١٢٢ .

يجوز أن يكون التقدير : وفي ذبح الأبناء بلاءً أي نعمة .

ويجوز أن يكون التقدير : وفي إجمائنا إياكم من آل فرعون بلاءً أي نعمة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ ﴿١﴾ ١٥١]

و ﴿ وَعَدْنَا ﴾ ، بالالف وتركه (٢) .

فمن قال ﴿ وعدنا ﴾ قال : إن ﴿ واعدنا ﴾ « فاعلنا » ، و « فاعلنا » ،

يكون بين اثنين ، فلا يليق بهذا الموضع ؛ لأن الله تعالى وعد موسى ،

ولا يصح أن يكون من قبل موسى وعد الله عز وجل .

ومن قال ﴿ واعدنا ﴾ / قال : هو (٣) بمعنى ﴿ وعدنا ﴾ ؛ لأن ٢ / ٥

« فاعلنا » قد جاء [بمعنى « فَعَلْنَا » (٣) ولا يراد به الفعل بين اثنين ، كقولك :

طَارَقَتِ النعلَ ، وعافاه الله ، وقَاتَلَهُ اللهُ ، ومَأَشَبَهُ ذلك = قال (٤) : ولأنَّ الوعدَ

من الله عز وجل والوفاء من موسى (٥) .

واعلم أنَّ إمالة « مُوسَىٰ » (٦) حسنة جائزة ، لأنه « فَعَلَىٰ » (٧) ، وألفها تنقلب

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٣ ، والحجة ٢ / ٤٦ - ٥٦ ، وجمع

البيان ١ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٨١ - ٨٢ ، والبحر ١ / ١٩٩ .

(٢) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ وعدنا ﴾ وقرأ الباقون ﴿ واعدنا ﴾ . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٧٢ ،

والنشر ٢ / ٢١٢ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) كرر « قال » لطول الكلام .

(٥) قال أبو علي : « [إن ما كان من موسى] من قبول الوعد والتحري لإجازه والوفاء به يقوم مقام

الوعد ويجري مجراه ، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد ، وإذا كان مثله وفي حكه حسن القراءة

ب ﴿ واعدنا ﴾ لثبات التواعد من الفاعلين وما يؤكد حسن القراءة ب ﴿ واعدنا ﴾ أن فاعل

قد يجيء من فعل الواحد نحو عافاه الله ... » اهـ .

(٦) أمالها حمزة والكسائي ، وقرأها أبو عمرو وورش عن نافع بين الكسر والفتح ، وروي الفتح عنها ،

وفتح الباقون .

(٧) نص الإمام الداني « على أن القراءة يقولون إن يجي فَعَلَىٰ وموسى فَعَلَىٰ وعيسى فَعَلَىٰ » انظر النشر =

يَاءَ فِي التَّثْنِيَةِ إِذَا قَلْتَ «مُوسَيَانَ» . وَكَذَلِكَ «عَيْسَى» (١) إِذَا قَلْتَ «عَيْسَيَانَ» . وَكَذَلِكَ «فَعْلَى» نَحْوُ «تَقْوَى» (٢) تُتَالِ أَلْفَهَا لِأَنَّهَا تَنْقَلِبُ فِي التَّثْنِيَةِ يَاءً .

٣

وَالْإِمَالَةُ تَجُوزُ فِيمَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِيهَا يَاءً أَوْ كِسْرَةً (٣) . فَالْكِسْرَةُ (٣) مِثْلُ ﴿أَنْصَارٍ﴾ (٤) [سورة البقرة : ٢٧٠] * وَ﴿أَبْصَارِهِمْ﴾ (٤) [سورة البقرة : ٧] * ، وَالْأَلْفُ الَّتِي مِنْ الْيَاءِ نَحْوُ ﴿أَصْطَفَى﴾ (٥) [سورة البقرة : ١٣٢] * وَ﴿مَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ (٥) [سورة آل عمران : ١٥١] ، وَالْيَاءُ نَحْوُ ﴿الذُّنْيَا﴾ (٦) [سورة البقرة : ٨٥] * .

٦

وَأَمَّا نَحْوُ ﴿جَاءَ﴾ [سورة النساء : ٤٣] * وَ﴿شَاءَ﴾ (٧) [سورة البقرة : ٢٠] * فَالْأَلْفُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : : جَاءَ يَجِيءُ ، وَشَاءَ يَشَاءُ (٨) مَشِيئَةً .

٩

قوله تعالى : ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (٩) [٥١]

= ٥٣ / ٢ . وَقَدْ أَلْفَقُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ بِبَابِ «فَعْلَى» لِأَنَّهَا عَلَى زَنْتِهَا فِي النَّطْقِ ، فَأَمَّا لَهَا مِنْ لَفْتِهِ الْإِمَالَةَ . وَمُوسَى وَعَيْسَى اسْمَانِ أَعْجَمِيَّانِ عُدِلَا عَنْ لَفْظِ الْأَعْجَمِيَّةِ إِلَى بِنَاءِ «فَعْلَى» ، وَلَيْسَتْ الْأَلْفُ فِيهَا لِلتَّأْنِيثِ ، أَنْظِرِ اللِّسَانَ (عَيْسَى ، مُوسَى) ، وَسَفَرِ السَّمَاعَةَ ٤٨٤ .

(١) انظر الحاشية (٦) من الصفحة السابقة .

(٢) انظر مذاهبهم في الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين في السبعة ١٤٣ - ١٥٠ ، وَالْحِجَّةُ ١ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، ٢٧٤ - ٣١٠ ، وَالتَّيْسِيرُ ٤٦ - ٥٣ ، وَالنَّشْرُ ٢ / ٢٩ - ٩٠ . وَانظُرْ بِبَابِ الْإِمَالَةِ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٢٥٩ - ٢٧١ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٢ / ٤٢ - ٥٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَالْكِسْرَةُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) أَمَّا لَهَا أَبُو عَمْرٍو وَوَرِثَ عَنْ نَافِعٍ وَالدُّورِيِّ عَنِ الْكَسَائِيِّ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .

(٥) أَمَّا لَهَا حِزَّةٌ وَالكَسَائِيُّ ، وَاخْتَلَفَ عَنْ وَرِثَ عَنْ نَافِعٍ فَرَوَى عَنْهُ الْفَتْحُ وَالْقِرَاءَةُ بَيْنَ الْفَتْحِ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .

(٦) أَمَّا لَهَا حِزَّةٌ وَالكَسَائِيُّ ، وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَوَرِثَ عَنْ نَافِعٍ فَرَوَى عَنْهَا الْفَتْحُ وَالْقِرَاءَةُ بَيْنَ الْفَتْحِ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .

(٧) أَمَّا لَهَا حِزَّةٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : «يَشِيءُ» ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٩) انظر الجواهر ٤٤ - ٤٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٩٣ ، وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ١٧٤ ، وَالْحِجَّةُ

٢ / ٥٣ - ٥٤ ، وَمَجْمَعُ الْبَيَانَ ١ / ١٠٩ ، وَالْبَيَانَ ١ / ٨٢ ، وَالْبَحْرُ ١ / ١٩٩ ، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ =

على حذف المضاف ، أي : وَعَدْنَا موسىَ تَمَامَ أربعين ليلة ، أو انقضاء أربعين ليلة^(١) . فانتصابه على أنه مفعول ثانٍ لـ « وَعَدْنَا »^(٢) كما تقول : وعدتَ زيداً إتيانَه مكانَ كذا وكذا^(٣) .

وليس قوله ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ نصباً على الظرف لأن المعنى يصير : وعدناه في أربعين ليلة ، والمعنى على خلافه ؛ إذ المعنى على أن الوعد كان بانقضاء أربعين ليلة .

[قوله تعالى^(٤) : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنَ بَعْدِهِ ﴾^(٥)] ٥١
 أي اتخذتم العجلَ إلهاً من بعد خروجه^(٦) ، أي خروج موسى . فحذف الـ « خروج »^(٧) وهو مضاف إليه^(٨) ، وحذف المفعول الثاني وهو « إله » .

= ١ / ٢٢٢ ، والقرطبي ١ / ٢٩٥ ، وابن كثير ١ / ١٣٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(١) هذا قول الأخفش ، وتابعه النحاس وأبو علي وغيرهما . وأفاد المؤلف من كلام أبي علي في الحجة ، ونقل شيئاً من كلامه في الجواهر . وقُرَّ أن الأربعين ذو القعدة وعشر من ذي الحجة . وما ذهب إليه الطبري من أن هذا الذي قاله الأخفش وغيره خلاف ظاهر التلاوة وخلاف ما جاءت به الرواية عن أهل التأويل أن المعنى : وعدنا موسى أربعين ليلة بتامها فالأربعون كلها داخله في المعنى = ليس بصحيح ، ولا خلاف بين ما قدره الأخفش وما ذكره ، انظر المصادر السالفة .

(٢) في النسختين هنا : وعدنا .

(٣) فيكون إتيان المكان هو المفعول الثاني للوعد . وأخشى أن يكون في الكلام سقط وتخريف ، ولعله : كما تقول وعدتَ زيداً [مكانَ كذا وكذا] أي إتيانَ مكانَ كذا وكذا .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٤٥ - ٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٥٦ - ٦٢ ، ومجمع البيان

١ / ١٠٩ ، والبيان ١ / ٨٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٢٢ - ٢٢٥ ، والقرطبي ١ / ٢٩٦ ، وابن كثير

١ / ١٣٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٢٥ . وأخذ المؤلف كلامه من الحجة .

(٦) وقيل : التقدير : من بعد موسى ، وقيل : من بعد وعد الله إياكم بالتوراة ، وقيل : من بعد غرق فرعون وما رأيتم من الآيات .

(٧) في الأصل : فحذف خروجاً .

(٨) خروج مضاف إليه أول ، وموسى مضاف إليه ثان ، فحذف الخروج . وإذا قدرنا الكلام بغير « بعد » يكون « خروج موسى » مضافاً ومضافاً إليه . وسيأتي قول المؤلف ٧٦ « وحذف المضاف وهو الخروج » .

وإدغام الذال في التاء حسن^(١) ؛ لأنّ الذال قريبة المخرج من التاء . وإظهارها أيضاً حسنٌ ؛ لأنّ الذال مجهورة والتاء مهموسة ؛ قالوا : فلا تدغمها فيها لأنّ المجهورة أقوى من المهموسة ، والأقوى لا يدغم في الأضعف .

وكما حذف المفعول الثاني من قوله ﴿ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ ﴾ حذف أيضاً من قوله : ﴿ بِاتَّخَاذِكُمْ الْعِجْلَ ﴾ ١٥٤ أي باتخاذكم إياه إلهاً .

قوله تعالى : ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ فَاذْكُرُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ ﴾ ١٥٤

إن^(٢) قيل : ذكر التوبة والقتل ثم قال ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ ، فكان الوجه « ذانكم » لأنه تشنية إذ^(٣) أشار به إلى التوبة والقتل = قلنا : إنما قال ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ لأنه أراد : ما ذكرناه أو المذكور ، والمذكور^(٤) مشتمل على المصدرين ولفظه مفرد^(٥) .

(١) وهي قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرأ بالإظهار . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٥ / ٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٣ - ٩٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٦ ، والحجة ٢ / ٦٢ - ٦٩ ، ومجمع البيان ١ / ١١١ - ١١٢ ، والبيان ١ / ٨٣ ، والبحر ١ / ٢٠٦ . وانظر الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص ١ / ٧٢ و ٢ / ٣٤٠ .

(٣) في النسختين : فإن ، والوجه ما أثبت .

(٤) في الأصل : إذا ، وهو تحريف .

(٥) كان في النسختين « إنما قال ذلك أي ما ذكرناه والمذكور » ، واستدرك بهامش الأصل « لأنه أراد ما ذكرناه » ليكون قبل « أي » ، وهو وهم من الناسخ . ولعله أراد التصحيح أو بيان ما في نسخة أخرى فرسم علامة الإحاق . ثم إن ناسخ الأصل جعل « والمذكور » أو « المذكور » ورسم بعده علامة إحاق واستدرك في الهامش لفظ « والمذكور » ، وهو الصحيح . وفي البيان الذي نقل صاحبه بعض كلام المؤلف من غير ماتصريح « ... لأنه أراد ما ذكرناه ، والمذكور يشتمل عليهما وهو مفرد » . ولا يستقيم الكلام إلا على ما أثبتته من الأصل .

(٦) وقيل : ذلك إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله ﴿ فاقتلوا ﴾ لأنه أقرب مذكور ، أي القتل .

واختلس أبو عمرو الكسرة في الهمزة من ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ . وروى بعضهم عنه الإسكان^(١) ، وشبهه بـ « فَعِذْ » ، ويجوز في « فَعِذْ » « فَعُذْ » ، فكذلك ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ من ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ بمنزلة^(٢) « فَعُذْ » . والوجه الاختلاس دون الإسكان عنه^(٣) . وكذلك / مذهبه في ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٦٧] ١ / ٦ و ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٠] روي عنه فيها الاختلاس لكثرة الحركات^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً ﴾^(٥) | ٥٨ |

ارتفع ﴿ حِطَّة ﴾ على أنه خبر ابتداء مضر ، أي : مسألتنا حطة^(٦) وإرادتنا حطة .

وقوله^(٧) ﴿ تَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ | ٥٨ |

جَزَمَ جوابُ الأمر . وقرئ ﴿ تَغْفِرْ ﴾ بضم التاء وفتح الفاء ، و﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ بالياء المضمومة^(٨) . فالتاء لتأنيث ﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾ لأنها جمع خطيئة . والياء للفصل الواقع بين الفعل وما قام مقام الفاعل .

(١) وقرأ الباقون بإشباع الحركة . انظر السبعة ١٥٤ - ١٥٦ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ .
 (٢) قوله « بعضهم عنه » و « بَارِئِكُمْ من بَارِئِكُمْ » لم يظهر في مصورة الأصل .
 (٣) انظر المصادر السالفة في الحاشية (٢) من الصفحة السابقة .
 (٤) انظر المصادر السالفة في الحاشية (١) والحاشية (٢) من الصفحة السابقة .
 (٥) انظر الجواهر ١٧٢ ، وشرح اللع اللوح ١٠١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٦ ، وللغراء ١ / ٣٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ١١٨ ، والبيان ١ / ٨٣ .
 (٦) هذا تقدير الزجاج . وحطة مصدر حطَّ عنا ذنوبنا ، انظر مجاز القرآن ١ / ٤٦ ، والمصادر السالفة .
 (٧) زيادة مني .
 (٨) قرأ ابن عامر ﴿ تَغْفِرْ ﴾ وقرأ نافع ﴿ يَغْفِرْ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ تَغْفِرْ ﴾ . انظر السبعة ١٥٦ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٥ . وانظر الكلام عليها في الحجة ٢ / ٦٩ - ٧١ ، ومجمع البيان ١ / ١١٦ .

قوله تعالى : ﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾ | ٥٨ |

- جمع « خطيئة »^(١) ، و « خطيئة » مثل صحيفة وكريمة ، وجمع صحيفة صحائف وجمع كريمة كرائم ؛ فوجب أن يكون أيضاً ﴿ خطاياكم ﴾ في الأصل ٢ « خَطَائِيء »^(٢) ، ككرائم وصحائف ، ولكنه اجتمع هزتان في الكلمة الواحدة لاسيما والكلمة جمع^(٣) ، فانقلبت الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها ، فصار « خَطَائِي » مثل خَطَائِي ، فأبدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً ، لأنها تُفَعَّلُ بها ذلك ، نحو قوله : ﴿ يَا أَسْفَى عَلَى يَوْسَفَ ﴾^(٤) [سورة يوسف : ٨٤] والأصل « يَا أَسْفِي » فأبدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً فصار « أَسْفَى » ؛ وكذلك هنا صار « خَطَاءَا » فانقلبت الهمزة ياءً لوقوعها بين ألفين ، فصار ٩ « خطايا » ، وهذا قول سيبويه . وقال الخليل : بل الكلمة مقلوبة ، قَدِمَتْ لام الفعل - وهي الهمزة - على الياء ، فصار « خطائي » ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً ، فصار « خطاءا » ، ثم أبدلت الهمزة ياءً ، فصار ١٢ « خطايا » . فذهب أحطُّ درجة من مذهب سيبويه ؛ إذ ليس مذهبه إبدال

(١) انظر كلامهم على « خطايا » في الجواهر ٨٨٠ ، والكتاب ٢ / ٣٧٨ ، والمقتضب ١ / ١٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٩ ، والحجة ٤ / ٢١٩ خك ، والنصف ٢ / ٥٤ - ٦٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٥٩ ، والبيان ١ / ٨٤ - ٨٥ ، والإنصاف ٨٠٥ - ٨٠٩ للسئلة ١١٦ ، والبحر ١ / ٢١٧ - ٢١٨ .
(٢) أصله خطايء ثم همز الياء فيصير خطائيء .

(٣) قوله « لاسيا والكلمة جمع » بحذف الواو قبل « لاسيا » وصلها بجملة اسمية = استعمال صحيح ولم يجزه بعضهم . انظر التحقيق النفيس الذي كتبه الحق الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٤٨ - ٢٥٠ .
وانظر كلامهم على « لاسيا » في الصاحبي ٢٢١ ، وابن يعين ٢ / ٨٥ ، وسفر المعادة ٢٥٩ ، والمغني ١٨٦ - ١٨٧ ، والممع ٢ / ٢٩١ - ٢٩٥ ، والخزانة ٢ / ٦٢ - ٦٤ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٢١٦ ، والتاج (سوا) ، وغيرها . وسيأتي قول المؤلف أيضاً ١٩٢ : « لاسيا وهم يكسرون الحرف » .
(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦١٢ .

الياء همزة وإبدال الهمزة ياء^(١) .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ نُصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ ﴾ [٦١]

٣ والطعام : المن والسلوى . فقال ﴿ على طعام واحد ﴾ وكان اثنين ، لأنهم كانوا يأكلون المن بالسلوى ، فكان تبعاً له . والحكم للمتبع لالتابع لأن التبعية في الأشياء لاعبرة بها ، وإنما العبرة بالمتبع^(٢) .

٦ قوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾^(٣)

[٦١]

٩ معنى ﴿ أدنى ﴾ : أقرب^(٤) ، أي أقرب في القيمة ؛ كما يقال : هذا ثوب قريب^(٥) ، إذا أردت تقليل قيمته . فعنى ﴿ هو أدنى ﴾ : أي هو أقرب وأقل قيمة . ﴿ بالذي هو خير ﴾ أي أجود وأغلى وأعز ؛ كما أنك إذا سألت إنساناً عن قيمة شيء فيرخصه لك : هذا^(٦) قريب .

(١) انظر قول الخليل وسيبويه وغيرها في المصادر التي أحلنا عليها في الحاشية (٢) من الصفحة السابقة . وقال أبو الفتح : « ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عندي أقوى من قول الخليل ، وذلك أنه قد حكى عنهم : غفر الله له خطائمه بوزن خطاعمه ، وحكى أبو زيد : دريئة ودرائيء .. » اهـ .

(٢) أحسن من هذا أن يقال : إنما قال الله تعالى ﴿ على طعام واحد ﴾ وإن كان طعامهم المن والسلوى وهما شيئان ، لأنه أراد به أن طعامهم في كل يوم واحد لا يتغير ولا يتبدل ، وقيل غير ذلك . انظر مجمع البيان ١ / ١٢٤ ، ومجمع التفسير ١ / ١٣٢ ، والبحر ١ / ٢٣٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨١ ، ومجمع البيان ١ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٨٦ - ٨٧ ، والبحر ١ / ٢١٩ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٧ ، ومجمع التفسير ١ / ١٣٣ .

(٤) هذا قول الفراء والزجاج وغيرها .

(٥) الذي نصوا عليه : مقارب .

(٦) كذا في النسختين على حذف جملة القول .

وفيه قولٌ ثانٍ : وهو أن يكون « أدنى » مقلوباً من أدون ، كما تقول : هذا دون ذلك^(١) ، ولا يجوز أن يكون « أدنى » من دنو الشيء دناءةً فهو دنيء^(٢) ، لأنه لم يهزمه أحد من السبعة ولم يقرؤوه « أدناً »^(٣) واشتقاقه من الدناءة يوجب همزه .

٢ / ٦

قوله تعالى / : ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾^(٤) [٦١]

٦

الذِّلَّةُ : الجزية^(٥) . والمسكنة : سوء الهيئة حتى لا يرى كتابي حسنَ الزِّيِّ والمنظر . هذا هو معنى المسكنة^(٦) . ولا يريد بها قلة المال لأن ذلك محمودة ، سألها الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم [حيث] قال : « اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَسْكِيناً وَأَمِتْنِي مَسْكِيناً وَأَحْشُرْنِي فِي زُمَرَةِ الْمَسَاكِينِ »^(٧) وأراد به قلة المال والحظ من الدنيا .

٩

(١) قال النحاس : « وأجود من هذين القولين أن يكون المعنى - والله أعلم - : أنتبدلون الذي هو أقرب إليكم في الدنيا بالذي هو خير لكم يوم القيامة ، لأنهم إذا طلبوا غير ماأمروا بقبوله فقد استبدلوا الذي هو أقرب إليهم في الدنيا بما هو خير لهم لماهم فيه من الثواب : اهـ .

(٢) أجازة الفراء ومن واقفه ، وهو قول الأخفش علي بن سليمان ، وظاهر تأويل الطبري ، ورده النحاس .

(٣) هو كما قال . والقراءة بـ « أدناً » شاذة تنسب إلى زهير الفرقي ، انظر المحتسب ١ / ٨٨ - ٨٩ ، والمصادر المذكورة في الحاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر عجاز القرآن ١ / ٤٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، والقرطبي ١ / ٤٣٠ ، وابن كثير ١ / ١٤٦ ، وجمع التفاسير ١ / ١٣٣ .

(٥) عن الحسن وقتادة . وقيل الذلة : الصغار ، عن أبي عبيدة وغيره .

(٦) قال الإمام الطبري : والمسكنة في هذا الموضع مكنة الفقر والحاجة وهي خشوعها وذلتها . وقال الإمام الطبرسي : والمسكنة يعني زي الفقر فترى المثرى منهم يتباعد من مخافة أن يضاعف عليه الجزية .

(٧) زيادة من ب .

(٨) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد برقم ٢٣٥٢ ، وابن ماجه في كتاب الزهد برقم ٤١٢٦ . وهو في الجامع الصغير برقم ١٤٥٤ ، وصحيح الجامع الصغير برقم ١٢٧٢ ، وكشف الحفاء برقم ٥٣٨ ، وشأن الدعاء ١٩٤ ، وتأويل مختلف الحديث ١١٣ .

قوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [٦١] (١)

و ﴿ التَّبِيِّينَ ﴾

٣ بالهمز وترك الهمز^(٣) . والأصل الهمز لأنه من « النبأ » وهو الخبر ، لأنه

مُخْبِرٌ عن الله عز وجل . والدليل على ذلك قولُ عَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ^(٣) :

يَا خَاتِمَ النَّبِيَّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هَذَاكَ

٦ و « النَّبِيَّاءِ » مهموز جمع « نَبِيءٍ » ككريم وكرماء وظريف وظرفاء .

ومن ترك الهمز^(٤) أبدلها ياء وأدغم الياء في الياء . وليس « النبي » فبين ترك

الهمز^(٤) من « النَّبَاوَةِ » التي معناها الارتفاع ، لقوله :

يا خاتم النبأ

٩ بالهمز ؛ فالكلمتان بمعنى واحد من « النبأ » وهو الخبر .

قوله تعالى : ﴿ وَالصَّابِئِينَ ﴾ [٦٢] (٥)

١٢ قُرَىء بالهمز وترك الهمز^(٦) . والأصل الهمز ، لأنه من صَبَّاتِ النجوم : إذا

طلعت ، والصائبىء : المنتقل من دين إلى دين . ومن ترك الهمز حذفها

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٠ - ١٠٢ ، والحجة ٢ / ٧١ - ٧٦ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع

البيان ١ / ١٢١ ، والبيان ١ / ٨٧ - ٨٨ . وفي الأصل : « .. بغير حق » وهو خطأ .

(٢) همزة نافع وحده ، وقرأه الباقون بغير همز . انظر السبعة ١٥٦ - ١٥٧ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر

١ / ٤٠٦ و ٢ / ٢١٥ .

(٣) د ، ق ٣١ / ١ ص ٩٥ ، والكتاب ٢ / ١٢٦ ، والكامل ٩٠٨ ، وجمع البيان ١ / ٨٧ . وهو بلانبة

في معاني القرآن للأخفش ١٠٢ ، والمقتضب ١ / ١٦٢ و ٢ / ٢١٠ ، والحجة ٢ / ٧٣ ، والبيان

١ / ٨٧ .

(٤) في الأصل : الهمزة .

(٥) انظر الحجة ١ / ٧٧ ، وجمع البيان ١ / ١٢٦ ، والبيان ١ / ٨٨ ، والبحر ١ / ٢٣٩ - ٢٤١ ، ومجاز

القرآن ١ / ٤٣ ، وتفسير غريب القرآن ٥١ - ٥٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٥٢ .

(٦) قرأ بغير همز نافع وحده ، وهمزة الباقون . انظر السبعة ١٥٧ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ١ / ٣٩٧ و

٢ / ٢١٥ .

لاستقلالها^(١) ، وليس حذفها على هذا الوجه حذفاً قياسياً .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾^(٢) (١٦٣) ٣

تقديره : وقلنا لكم خذوا ما آتيناكم بحجة واجتهاد ، فحذف القول لأن العرب جرت عادتهم بإضمار القول^(٣) ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٤) [سورة الرعد : ٢٣ - ٢٤] أي : يقولون^(٥) سلام عليكم ، فحذف القول لأنه معلوم .

قوله تعالى : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾^(٦) (١٦٧) ٩
وقرىء ﴿ هُزْءًا ﴾ بالإسكان ، و ﴿ هُزُوًا ﴾ بالواو^(٧) . والتقدير أتناخذنا ذوي هُزُوٍ ؟ فحذف المضاف . وإن شئت كان التقدير : أتناخذنا مهزوءاً بهم ؟ فيكون المصدر بمعنى المفعول ، كما جاء بمعنى الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ

(١) قلبها ياء ثم حذف الكسرة ثم حذف الياء لاجتماع ياءين ساكنتين . ولا يرى سبويه ومن وافقه قلب الهمزة على هذا الحد إلا في الشعر ، والقياس أن تخفف بين بين . انظر الكتاب ٢ / ١٦٤ ، والحجة ٢ / ٧٩ و ١ / ٢٦٦ - ٢٧٤ ، وابن يعيش ٩ / ١١١ - ١١٤ .

(٢) انظر الجواهر ١٤ : ٢٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٢ ، وللنقراة ١ / ٤٣ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٢٧ ، والبيان ١ / ٨٩ ، والبحر ١ / ٢٤٣ .

(٣) انظر الجواهر ١٤ - ١٧ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٠ ، والمعنى ٨٢٧ .

(٤) انظر الجواهر ١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللنقراة ٢ / ٦٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٠ ، والبحر ٥ / ٣٨٧ ، والحلييات ٢٤٠ .

(٥) كأنه في الأصل « ويقولون » ، وهو بغير واو في ب والجواهر وغيرها ، وهو الأجدد .

(٦) انظر الجواهر ٤٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣ ، والحجة ٢ / ٨١ - ٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٣١ - ١٣٦ ، والبيان ١ / ٩١ .

(٧) قرأ حمزة ﴿ هُزْءًا ﴾ بالإسكان والهمز ، وقرأ حفص عن عاصم ﴿ هُزُوًا ﴾ بالضم وبالواو ، وقرأ الباقون ﴿ هُزْءًا ﴾ بالضم والهمز . انظر السبعة ١٥٩ - ١٦٠ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٥ .

الله ﴿^(١) [سورة لقمان : ١١] أي : مخلوق الله ، ويكون بمعنى الفاعل كقوله تعالى : ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾^(٢) [سورة الملك : ٢٠] .

وترك الهمزة فيه لثقلها . والإسكان والتحريك لغتان .

فلما قالوا ﴿أَتَتَّخِذْنَا هُزُوءًا﴾ أجابهم بقوله : ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [٦٧] فجاء به على المعنى ، ودلّ على أنّ الهازئ جاهلٌ . والعرب

كما تجيب بالكلمة التي تطابق كلام السائل [باللفظ]^(٣) تجيب بكلمة لا تطابق الأول في^(٤) اللفظ وتطابقه في المعنى . ألا ترى قوله تعالى : ﴿قُلْ لَمَنْ الْأَرْضُ

وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٤] فجاء في الجواب : ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٥] وهذا موافق لقوله ﴿قُلْ لِمَنْ الْأَرْضُ﴾ ، ثم قال :

﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٦] فجاء في الجواب ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٧] على قراءة الأكثرين^(٥) .

ولم يجز في السؤال « لمن السموات » وإنما جرى ﴿من رب السموات﴾ ، ولكنه لما لم يفترق الحال بين قول القائل : من رب السموات ، ولمن السموات =

جاز في الجواب : ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ ؛ فكذلك ههنا جاز في جواب قولهم ﴿أَتَتَّخِذْنَا هُزُوءًا﴾ أن يقول : ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ لأنه

يتضمن معنى : أعوذ بالله أن أكون من الهازئين .

قوله تعالى : ﴿لَا قَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ﴾^(١) [٦٨]

(١) سلف ذكر مصادر الكلام عليها هـ الحاشية (٥) .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٧٠ - ١٣٧١ ، والتعليق ثمة .

(٣) زيادة من ب .

(٤) قوله « الأول في » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٥) سيأتي الكلام على الآية في موضعها ٩٣٢ ، والتعليق ثمة .

(٦) انظر الجواهر ١٧٢ ، ٥٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣ ، وللغراء ٤٥ / ١ ، وإعراب القرآن

١ / ١٨٥ ، ومجمل البيان ١ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٩١ - ٩٢ ، والمسائل المنشورة ١٠٢ ، =

ارتفع ﴿فَارِض﴾ لأنه صفة^(١) قوله : ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ﴾ [٦٨] و «لابكر» عطف عليه . ثم قال : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي بين الفارض والبكر^(٢) ، ولم يقل «بين ذينك» لأنه أراد : بين هذا المذكور .

﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [٦٨]

أي ماتؤمرون به . فحذف الجار والمجرور من الصلة^(٣) .

والهمزة في ﴿تؤمرون﴾ فاء الفعل ، ووزنه «تَفْعَلُونَ» .

وأبو عمرو^(٤) يترك الهمزة الساكنة ويبدلها واواً إذا انضم ما قبلها نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة : ٢٣]* ، ويبدلها ألفاً إذا انفتح ما قبلها نحو «الرأس» و «الكأس» و «الفاص» ، وياءً إذا انكسر ما قبلها نحو «الذئب» و «البيير»^(٥) ، وهذا مذهبه .

ولا يبدلها في نحو قوله : ﴿وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾ [سورة الأحزاب : ٥١] بل

يهمزها ، لأنه إذا أبدلها واواً - وبعدها واو - اجتمعت واوان ، واجتماعها أثقل من

= والبغداديات ٤٩ . وابن الشجري ١ / ٩٠ و ٢ / ١٦٦ ، ٢٣٠ ، وابن يعيش ٣ / ٣ ، والمغني ٣٦٩ ، ٣٢١ .

(١) هذا قول الأخفش وغيره . وقال الزجاج : ارتفع فارض بإضمار هي ، وذكر المؤلف في الجواهر أن الزجاج قال بالوجهين .

(٢) ظاهر عبارته أن «ذينك» إشارة إلى الفارض والبكر ، والصواب : بين تينك . وعبارة الفراء : « وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمهما ذلك : بين الهرم والشباب . ولو قال في الكلام بين هاتين أو بين تينك يريد الفارض والبكر كان صواباً ... » اهـ ولعل المؤلف أفاد منه . وعبارة أبي علي وغيره « بين الفروض والبكارة » .

(٣) حذف الجار توسعاً فصار « ماتؤمرونه » ثم حذف الهاء . وقيل « ما » مصدرية ، فلا حذف . انظر الجواهر ٤٢٦ ، والبيان ١ / ٩٢ ، والبحر ١ / ٢٥٢ . وانظر ماسياًتي من كلام المؤلف على قوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ [سورة الحجر : ٩٤] في موضعه ٦٧٤ ، والتعليق ثمة . وانظر ماسياًتي من كلام المؤلف في حذف الضمير المنصوب العائد إلى الموصول ١٠٩ والتعليق ثمة .

(٤) انظر مذهبه في ترك الهمزة الساكنة والمواضع التي لم يتركها فيها في السبعة ١٣١ ، والتيسير ٣٦ - ٣٧ ، والنشر ١ / ٣٩١ - ٣٩٥ .

(٥) ورد لفظ « رأس » في سورة البقرة : ٢٤٥ وغيرها ، و « كأس » في سورة الصافات : ٤٥ ، وغيرها ، و « الذئب » في سورة يوسف : ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، و « بئر » في سورة الحج : ٤٥ .

الهمزة .

- وكذلك إذا كان الفعل مجزوماً^(١) - ولأمه^(٢) همزة - بقاها على حالتها ،
ولا يبدلها بتة ، نحو قوله : ﴿ إِنْ تَمَسَّكُمُ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٢٠] ٣
ولا يبدلها واواً ، لأنه إذا أبدلها واواً وجب حذفها للجزم^(٣) ؛ كما تقول في
« يغزوا » : لم يَغْزَوْ . وكذلك ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٢٣] * لا يبدلها
ألفاً لأنه يصير : إِنْ يَشَأْ ، والألف تسقط للجزم ، كقوله : ﴿ ولم يَخْشَ إِلَّا
الله ﴾ [سورة التوبة : ١٨] ٦
وكذلك يَهْمَزُ قوله : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِيئًا ﴾^(٤) [سورة مريم : ٧٤] لا يقبلها
ياء لأنه يشبهه بـ « الرِّيِّ » من قولك : رَوِيَ مِنَ الْمَاءِ رِيًّا . ٩

(١) ظاهر كلامه أنه يريد الفعل المضارع المجزوم ، وعليه فقد فاتته ذكر فعل الأمر المبني على السكون .
ولعله أراد بـ « الجزم » حركة الإعراب وحركة البناء ، وهو ما أراده ابن مجاهد في قوله « وإذا كان
سكون الهمزة للجزم لم يترك همزها مثل : أو نساها ... وأقرأ كتابك » اهـ فثُلَّ ابن مجاهد للجزم
بالمضارع والأمر ، إلا أن المؤلف لم يثل إلا بالمضارع . وكان بعضهم يطلق الرفع والنصب والجر
والجزم على حركات الإعراب وحركات البناء ، وقد فرق الجمهور بينهما ، انظر الكتاب
١ / ٧٢ - ٧٣ ، والمقتضب ١ / ٤ - ٥ ، وابن يعيش ١ / ٧٢ - ٧٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢ - ٣ ،
واللمع ١ / ٦٠ - ٦١ . وقد استعمل سيبويه والمبرد ألقاب الإعراب في مكان ألقاب البناء في
مواضع من كتابيهما ، انظر حاشية الشيخ عضبة في المقتضب . واستعمل المؤلف أيضاً فيما يأتي
٢٦٦ ، ٩٤٩ ألقاب الإعراب في موضع ألقاب البناء وخلط بينهما .

ولعل مقالته المؤلف في الجواهر ٥٩٦ يرجح أن يكون فاتته ذكر فعل الأمر ، فإنه قال وهو
يذكر المواضع التي لاخلاف عن أبي عمرو في همزها « وهو ما يكون للجزم والوقف ... » . والوقف
هو البناء على السكون ، انظر الكتاب ١ / ٢ - ٤ ، والمقتضب ٤ / ٨١ . فعبارته في الجواهر أدق
وأصح .

(٢) في النسختين : ولأمها .

(٣) كذا قال ، وهو غير واجب . ومذهب سيبويه وابن جني ومن وافقها أنه لا يجوز حذف الحرف
المبدل ، وأجاز أبو علي ومن وافقه إثباته وحذفه ، انظر الكتاب ٢ / ١٦٥ ، والمحتسب ١ / ٦٦ ،
والحجة ٢ / ٩ - ١٠ ، والبحر ١ / ١٤٩ ، والسدر المصون ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، واللمع
١ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٠٣ والتعليق ثمة .

ولا يبدها وأوآ في قوله : ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ ﴾^(١) [سورة الممتزة : ٨] بل
يهمزها لأن « مؤصدة » بالهمز هي لغة من قال : أصدت البابَ والبابَ مُؤَصَّد ،
بالهمز ، وأبو عمرو على هذه اللغة . ومن قال « مُؤَصَّدَةٌ » بلا همز فهي لغة من
قال : أَوْصَدْتُ البابَ والبابَ مُؤَصَّد .

فأبو عمرو^(٢) لا يترك الهمز إذا احتاج أن يترك لغته وينتقل عنها إلى لغة
أخرى ، ولا يترك الهمز في موضع الجزم ، ولا إذا اشتبه المعنى في الكلمة بكلمة
أخرى ، ولا يتركها إذا كان تركها يؤدي إلى اجتناع الواوين . فهذه أربعة
أحوال^(٣) فافهمها ، فقد لخصتها تلخيصاً حسناً .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ
النَّاطِرِينَ ﴾^(٤) [٦٩]

اختلف الناس في الوقف : على أيّ موضع يحسن في هذه الآية^(٥) .

فقوم^(٦) يقفون على ﴿ صفراء ﴾ ويفسرون قوله ﴿ فاقع لونها ﴾ أي
خالص لونها^(٧) . فعلى هذا يكون « صفراء » صفة لـ « بقرة » ، و « فاقع » فعلٌ

(١) مؤصدة بالهمز قراءة أبي عمرو وحمة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بغير همز . انظر السبعة
٦٨٦ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٣٩٥/١ .

(٢) في الأصل : وأبو .

(٣) انظر الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر الجواهر ٦١٦ ، ٨١٣ ، وشرح المنع واللوح ٢/٢٢ و ٢/٩٢ ، والبيان ٩٢/١ - ٩٣ ، والبحر
٢٥٢/١ - ٢٥٣ .

(٥) لم يذكر ابن الأنباري ولا الداني لهم اختلافاً في الوقف في هذه الآية ، والوقف عندها على
﴿ الناظرين ﴾ ، انظر إيضاح الوقف ٥٢٠ ، والمكتفى ١٦٦ .

(٦) ذكر النحاس في القطع ١٤٦ هذا الوجه عن بعض القراء ، وانظر متاراهدى ٣٦ .

(٧) تفسير الفاعع بالخالص قول قتادة والسدي والربيع بن أنس وغيرهم . انظر تفسير الطبري
٢٧٢/١ - ٢٧٤ ، والقرطبي ٤٥٠/١ ، وابن كثير ١٥٨/١ .

« لونها » ، وهو في المعنى أيضاً للبقرة ، / لأن « لونها » ارتفع بـ « فاقع » ، ٢ / ٧
 وجاز ذلك لأن الهاء في « لونها » تعود إلى البقرة . ومثله قوله : ﴿ رَبَّنَا
 أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾^(١) [سورة النساء : ٧٥] فجرى « الظالم »
 وصفاً لـ « القرية » وهو فعلٌ « أهلها » ، وجاز جرُّه على « القرية » وإن كان
 الفعل للأهل لمكان الهاء المتصل بالأهل .

٦ وقوم يقفون على ﴿ فاقع ﴾ على معنى : إنها صفراء فاقع^(٢) ، كقولهم^(٣) :
 أحمراً قانيءً وأبيضُ يققُ وأسودٌ حالِكٌ وأخضرٌ ناصع^(٤) . ثم يبتدئون بقوله
 ﴿ لونها ﴾ ، وخبره ﴿ تسر الناظرين ﴾ . فإن قيل : فاللون مذكّر فلم جاز
 أن يكون الخبر « تسر » على لفظ التأنيث ؟ = فالجواب : إن قوله ﴿ لونها ﴾
 إنما أنث خبره لأنه بمعنى الصفرة ، والمعنى : صفرتها تسر الناظرين . والعرب
 تحمّل الشيء على المعنى كثيراً . وقد جاء ذلك في التزليل والأشعار ، نحو :

(١) انظر شرح السبع اللوح ٢ / ٩٤ و ٢ / ١١٢ و ٢ / ١٤٩ و ٢ / ١٥٠ و ١ / ١٥٢ و ٢ ، ومعاني القرآن
 للأخفش ٢٤٢ ، وللفراء ١ / ٢٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٥ ، وجمع البيان ٢ / ٧٥ - ٧٦ ،
 والبيان ١ / ٢٦٠ ، والبحر ٣ / ٢٩٦ . والمغني ٨٥٥ .

(٢) لم يذكر هذا الوقف أحد إلا صاحب منار الهدى ٣٦ وذكر أنه يقرأ في هذا الوجه « يستر » بالياء ،
 وهو وهم ، فلم يقرأ بالياء أحد . ولا يصح ما قاله المؤلف في تخريجه ، ففاقع في هذا الوجه صفة
 لصفراء ، فكان ينبغي أن يقال صفراء فاقعة . وما ذكره المؤلف ظاهر التكلف .
 وأما ما ذكره النحاس في القطع ١٤٨ فالوقف على ﴿ لونها ﴾ قال : « وقف حسن إن
 جعلت ﴿ تسر الناظرين ﴾ مستأنفاً ، وإن جعلته نعتاً فالوقف على الناظرين « اهـ . وانظر منار
 الهدى ٣٦ .

(٣) انظر الأضداد ١٦٠ - ١٦٢ ، والقطع ١٤٧ ، والملح ٨ ، وأمالي القاسمي ١ / ٣٥ - ٣٦ ، والمخصص
 ١١١ - ١٠٣ / ٢ .

(٤) عبارتهم : وأخضر ناضر . وذكروا أن الناصع يقال في الألوان كلها وأكثر ما يقال في النيباض .

﴿عَشْرُ امْتَالِهَا﴾^(١) [سورة الأنعام : ١٦٠] و ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٢) [سورة

يوسف : ١٠] .

وقيل : إنما قال ﴿لونها تسر﴾ لأن اللون مضاف إلى المؤنث ، والمضاف إلى المؤنث يكتبي^(٣) منه التأنيث ، كما قالوا^(٤) : « سَقَطَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ »
١ والبعض مذكراً^(٥) ، فأنت الفعل لتأنيث الأصابع ؛ وقال جرير^(٦) :

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٢) ذكر أبو حيان في البحر ٥ / ٢٨٤ أن « تلتقطه » بالثناء قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء الطاردي ، وقراءة الجمهور بالياء . وانظر الجواهر ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٩٣٦ ، وشرح اللمع للوح ٢ / ٢٢ و ٢ / ٩٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٤ ، وجمع البيان ٣ / ٢١١ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، وتكلمة الإيضاح ٧٣ ، والمحاسب ١ / ٢٢٧ ، وسر الصناعة ١٣ ، والخصائص ٢ / ٤١٥ ، والمغني ٦٦٦ .

(٣) استعمل المؤلف أكتسى ويكتسي مكان قولهم اكتسب ويكتسب في هذا الكتاب ٤٤٥ ، ٥٧٧ ، ١٠٥٧ ، وغيرها ، وفي الجواهر ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٩٣٦ ، وغيرها ، وفي شرح اللمع للوح ٢ / ٢٢ و ٢ / ٤٧ و ١ / ٩١ و ٢ / ٩٢ و ١ / ١١٣ و ٢ / ١١٣ ، وغيرها .
وقد أخذ المؤلف من عبارة أبي علي ، فقد استعمله في مواضع من الحجة ، من ذلك ٣ / ٤٠٠ خك و ٢ / ٢١٦ خم ، وعنه أيضاً أخذ ابن جني وغيره ، انظر اللمع ١٥٩ ، والإفصاح ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٥ و ٢ / ١٠٧ .

(٤) انظر شرح اللمع للوح ٢ / ٢٢ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، ٢٠٠ و ٢ / ٢٥ ، والكمال ٦٦٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٤ ، والأصول ٣ / ٤٧٧ ، وسر الصناعة ١٣ ، والمصادر السالفة والآتية في تخريج بيت جرير . واللفظ عند غير المؤلف : ذهبت بعض أصابعه .

(٥) زيادة من ب .

(٦) د ، ق ٢٨ / ١٨ ج ١ / ٢١٩ . وهولاه في الكتاب ١ / ٢٥ ، ٣٢ ، وابن السيرافي ١ / ٥٦ ، والكمال ٦٦٦ ، ٦٦٨ ، والخصص ١٧ / ٧٧ ، والخزانة ٢ / ١٦٧ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع للوح ٢ / ٢٢ و ٢ / ٩٢ و ١ / ١٤٢ ، والمقتضب ٤ / ١٩٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٥ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٢ ، وسر الصناعة ١٢ ، وابن يعيش ٥ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٩٢ . وقوله « تعرقتي » كذا أنشده ، والرواية « تعرقتنا » أي أذهبت أموالنا يقال : تعرقت العظم : إذا أخذت ماعليه من اللحم . وقوله « كفى الأيتام فقد أبي اليتيم » أي كفى المدحوخ - وهو هشام بن عبد الملك - الأيتام فقد أبائهم ، و « كفى » متعمد =

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقْتَنِي كَفَى الْاَيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ
فَأَنْتَ « تَعَرَّقْتَنِي » لَهَا ذِكْرُنَا^(١) .

- ٣ قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَذَلُولٌ ﴾^(٢) [١٧١]
وقف أبو حاتم سهل^(٣) - وكان من علماء البصرة بالعربية ، ويروي عن أبي
زيد عن أبي عمرو - على قوله^(٤) ﴿ لاذلولٌ ﴾ ، ثم ابتداءً فقال : ﴿ تَثِيرٌ
٦ الْأَرْضِ ﴾ [١٧١] أي : هي تثير الأرض ؛ فأثبت لها الإثارة .
ولم يقف الآخرون بأسرهم^(٥) وقالوا : إن المعنى لاذلولٌ تثير الأرض ،
وجعلوا الإثارة داخلة في النفي ، وقالوا : إن قوله ﴿ تثير الأرض ﴾ لو كان
٩ مبتدأ به^(٦) لكان التقدير : هي تثير الأرض ، وإذا كان هذا التقدير وجب ألا
تكون الواو ثابتة^(٧) في قوله : ﴿ وَلَا تَسْقِي الْعَرْثَ ﴾ [١٧١] ، وكان ينبغي

= إلى مفعولين أوها الأيتام والثاني فقد . وأراد أن يقول « كفى الأيتام فقد آبائهم » فلم يمكنه
فقال « فقد أبي اليتيم » لأنه ذكر الأيتام أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى لأن الأيتام هنا اسم
جنس فواحدها ينوب مناب جمعها وبالعكس ، وكان المقام مقام الإضمار فأق بالاسم الظاهر ، عن
الخرزاة وأخذ البغدادي من كلام ابن السيرافي والأعلم (انظر طرة الكتاب ١ / ٢٥) .

(١) وهو قول عامة النحويين . والأجود عند المبرد أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه فأقحم
المضاف توكيداً ، لأنه غير خارج من المعنى . وانظر ماسياًتي من التعليق على إقحام المضاف
والإخبار عن المضاف إليه ٩٨٢ .

(٢) انظر الجواهر ١٧٣ - ١٧٤ ، ٨٢٢ ، وشرح اللع اللوح ١٠٣ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨٦ ، والمغني
٥٠٣ .

(٣) أنكر ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢١ قول أبي حاتم وقال : لا يؤخذ به ولا يعرج عليه .

(٤) في الأصل : « الوقف على قوله » وهو خطأ من الناسخ .

(٥) هو كما قال . انظر إيضاح الوقف ٥٢٠ - ٥٢١ ، والقطع ١٤٨ ، وللمكتفى ١٦٦ ، ومنار الهدى
٣٦ - ٣٧ .

(٦) في النسختين : بها ، والوجه ما أثبت .

(٧) حكى النحاس عن الأخفش علي بن سليمان أن قوله ﴿ تثير ﴾ لو كان مستأنفاً لما جمع بين « الواو »
و « لا » في ﴿ وَلَا تَسْقِي ﴾ .

على قوله ﴿ تثير الأرض ﴾ « لاتسقي الحرث » لأنك لاتقول : يقوم زيد ولايقعد ، وإنما تقول : يقوم زيد لايقعد^(١) ؛ فالواو إنما تجيء بعد النفي نحو : لايقوم ولايقعد ، فثبت أن قوله : ﴿ تثير الأرض ﴾ داخل في النفي ليصح عطف قوله ﴿ ولاتسقي الحرث ﴾ عليه .

ولقول أبي حاتم عندنا وجدة من القياس . وهو أن تكون^(٢) الواو واو الحال دون العطف ، والتقدير : تثير الأرض غير ساقية الحرث . وإذا كان كذلك كان ماقلوه لايلزمه^(٣) . وإن كنت تطالبنا بما يكون شاهداً لهذا لجأنا إلى كلام أبي علي^(٤) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ إِلَى اسورة يونس : ٨١ ﴾ بتخفيف النون^(٥) قال : الواو واو الحال ، أي استقيما غير متبعتين ، وأنشد في مثله أبياتاً أشهرها / وأَعْرِفُهَا لِلْفِرْزَدِقِ^(٦) :

(١) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٧٨ ، والجنى الداني ٢٩٤ . وزعم ابن هشام أنه يقال « مررت برجل يصلي ولايلتفت » على النعت ، ويلزمه إجازة « مررت برجل مصل ولاملتفت » وهو غير جائز . فإن صح ماحكاه فوجهه أن جملة « لايلتفت » حال .

(٢) في الأصل : يكون ، والوجه ماأثبت .

(٣) لكن كان يجب على مذهبه تكرار « لا » في « ذلول » إذ لايقال « مررت برجل لاشاعر » حتى تقول « ولاكتب » ، ولايقال قد تكررت بقوله ﴿ ولاتسقي ﴾ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه ، قاله ابن هشام .

ويرة قول أبي حاتم أيضاً إجماع أهل التأويل على أنها ليست بذلول فتثير الأرض وتسقي الحرث ، فإثارة الأرض وسقي الحرث منفيان عنها ، وأبو حاتم أثبت لها الإشارة . انظر تفسير الطبري ١ / ٢٧٨ ، والقرطبي ١ / ٤٥٣ ، وابن كثير ١ / ١٥٩ ، وإيضاح الوقف ٥٢١ .

(٤) في الحجة ٢ / ١٧٦ خم .

(٥) وهي قرامة ابن ذكوان عن ابن عامر بخلاف عنه . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٥٥٠ . وقوله « بتخفيف النون » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٦) البيت له في الكامل ٤٠١ ، والحجة ٣ / ١٧٦ خم ، والمغني ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢ - ٢٦٤ ، والأضداد ٢٥٩ ، والعمدة ٢ / ١٨٦ (وذكر أنه يروى لسليمان بن قتة) ، واللسان (شيم) . ولم يرد في أصول الديوان فزاده الصاوي في ديوانه ١ / ١٣٩ .

بأيدي رجالٍ لم يشيؤوا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلّت
 أي : لم يشيؤوا [سيوفهم^(١)] غير كاترة بها القتلى ، والمعنى : لم يشيؤوا سيوفهم إلا
 في تلك الحالة ، وهو كثير جداً . ٣

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا آلَانَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [١٧١]

الآن^(٢) : اسم للوقت الحاضر ، وهي من لطائف العربية . وذلك لأنها اسم
 معرفة ، وتعريفها إنما هو بـ « لام التعريف » ، وليست اللام التي تعرفها هذه
 اللام التي هي فيها . وذلك لأن « الآن » مبنية ، وكل اسم مبني^(٣) وجب أن
 يكون متصناً لحرف معنى ، لا بد فيه من ذلك ، كقولهم « أين » و « كيف » ؛
 ألا ترى أنها بُنِيَا لتضمنها معنى الاستفهام . فكذاك « الآن » مبني لتضمنه معنى ٦
 ٩

= وهو بلا نسبة في أزداد التوزي ١٦٦ ، وشرح المنفليات ١٧٦ ، وابن يعيش ٦٧ / ٢ ،
 والإنصاف ٦٦٧ ، والمغني ٤٧١ . ويروى صدره :

أولئك قوم لم يشيؤوا سيوفهم

وهو من كلمة في رثاء الحسين عليه السلام ومن معه اختلف في قائلها : فقيل أبو دهبيل ، وقيل
 سليمان بن قتة ، وقيل ابن رمح الحزاعي ، وقيل تيم بن مرة ، انظر ديوان أبي دهبيل ٦٠ - ٦٣
 ونحريجها فيه ١٢١ - ١٢٢ . وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني ٦ / ١٠٨ - ١١٢ الاختلاف في قائله
 ورأى أن الصحيح نسبته إلى سليمان بن قتة ، وذكر أنه لم يجد الأبيات في ديوان أبي دهبيل ، وهي ثابتة
 فيه برواية أبي عمرو الشيباني . وسأني البيت ٨٤٦ .

(١) زدته من كلامه الآتي ٨٤٦ . ولم يشيؤوا : لم يغمدوا ، وشام من الأزداد ، يقال : شمت السيف : إذا
 أغمدته وشتمه أيضاً : إذا أخرجته من غمده .

(٢) انظر أقوالهم في بناء « الآن » في معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٧ - ٤٦٩ ، واللامات ٥٤ - ٥٦ ،
 وإعراب القرآن ١ / ١٨٧ ، والمنصف ٣ / ١٣٦ ، وسر الصناعة ٢٦١ ، ٣٥٠ - ٣٥٢ ، والمخصص
 ١٤ / ٨٤ - ٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ١٣٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٣ - ١٠٤ . وسفر السعادة ٨٥١ ،
 والبيان ١ / ٩٤ - ٩٥ ، والإنصاف ٥٢٠ - ٥٢٤ المألوة ٧١ ، والتسهيل ٩٥ ، وشرح الكافية
 ٢ / ١٢٦ ، والممع ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ ، واللسان (أون) .

(٣) في ب : بني ، وكان في الأصل : مبني بني ، وهو خطأ من الناسخ . وذكر السيوطي في الممع
 ١ / ٤٧ - ٤٩ اختلافهم في أسباب بناء الاسم ، واختار أنه لاسبب للبناء سوى شبه الحرف .

لام التعريف^(١) .

فإن قيل : فكيف تضمن معناها وهي نفسها فيه = قلنا : هذه اللام التي في
 ٣ « الآن » زيادة ، وليست التي عرّفته ؛ لأنّ لام التعريف في كلامهم هي التي في
 قولهم : « الرجل » و « الفرس » . ألا ترى أنك تقول : « رجل » ، فيكون
 نكرة فإذا أردت تعريفه قلت « الرجل » ، وكذلك « فرس » و « الفرس » .
 ٦ وأنت لا تقول : « آن »^(٢) ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : « الآن » ،
 فثبت أنّ اللام زائدة كزيادتها في « الذي » و « التي » . ألا ترى أن تعريف
 « الذي » بالصلة ، كما أن تعريف « ما » بصلتها وتعريف « من » بالصلة ؛ وهذا
 ٩ حديث يطول .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) [٧٤]

بالتاء والياء^(٤) . والتاء أوجه لأن ما قبله : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ ﴾ [٧٢] ، ﴿ ثُمَّ
 ١٢ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [٧٤] ، وبعده : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾
 [٧٥] . والياء انتقال من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي

(١) هذا قول أبي علي وأبي الفتح . وقيل : بني لتضمنه معنى الإشارة ، وهو قول الزجاج . وقيل : بني
 لمخالفته ما عليه الأسماء لأنها تقع نكرة ثم تتعرف ووقع « الآن » في أول أحواله معرّفاً بالألف
 واللام ، وهو قول المبرد وابن السراج . وقيل : بني لأنه نقل من فعل ماض وهو « آن » قد دخلت
 الألف واللام فترك على فتحه ، وهو قول الكسائي والفراء ، وقيل لشبه الحرف في ملازمة لفظ
 واحد ، قاله ابن مالك وذكر معه القول الأول أي قول الزجاج . وقال الفراء أيضاً : أصله
 « أوان » حذف منها الألف وغيرت وأوها إلى الألف ثم دخلت الألف واللام ، وتركت على فتحها
 كما كانت قبل أن تدخلها الألف واللام . .

(٢) في الأصل : الآن ، وهو خطأ .

(٣) انظر الحجة ٢ / ٩٢ - ٩٣ ، والبيان ١ / ٩٦ . وقد أخذ المؤلف كلامه من الحجة ، ونقل كلامه

صاحب البيان من غير ماتصريح .

(٤) قرأ ابن كثير وحده بالياء ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر السبعة ١٦٠ - ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر

﴿ الْفُلْكَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [سورة يونس : ٢٢] .

قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ (١) [٨١]

« بلى » (٢) : جواب قوله : ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ ﴾ [٨٠] . و « بلى » يكون جواب النفي ، و « نعم » جواب الإيجاب ؛ تقول : هل فعلت كذا ؟ فجوابه : نعم ، وإذا قال : أَلَسْتَ فعلت كذا ؟ فجوابه : بلى ، ولا يجوز أن تقول : نعم ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ (٣) [سورة الأعراف : ١٧٢] ، ولم يقل : قالوا نعم ، ولو قالوها لم يَجْزُ لأن المعنى يصير : نعم لست ربنا ، ولكن قالوا : « بلى » لأنه نفى النفي ، ونفى النفي إيجاب .

وقوله ﴿ من كسب سيئة ﴾ « مَنْ » : شرط (٤) ، و ﴿ كسب ﴾ في موضع الجزم ، وكذلك ﴿ وَأَحَاطَتْ ﴾ [٨١] في موضع الجزم بالعطف على ﴿ كسب ﴾ ، وجواب الشرط الفاء في ﴿ فَأَوْلَتْكَ ﴾ [٨١] .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٥٢/١ ، وإعراب القرآن ١٩١/١ ، والحجة ٩٦/٢ - ٩٨ ، وجمع البيان ١٤٧/١ - ١٤٨ ، والبيان ٩٩/١ ، والبحر ٢٧٩/١ .

(٢) انظر بلى ونعم في الكتاب ٣١٢/٢ ، ومعاني القرآع للفراء ٥٢/١ . والمقتضب ٢٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ١٩١/١ ، ومعاني الحروف (حروف للعاني ٦) ، والصاحبي ٢٠٧ ، وابن يعيش ١٢١/٨ - ١٢٥ ، وشرح الكافية ٢٨١/٢ - ٢٨٢ ، ورفص المياني ١٥٧ - ١٥٨ ، ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والجني السدائي ٤٢٠ - ٤٢٤ ، ٥٠٥ - ٥٠٦ . والمغني ١٥٢ - ١٥٥ ، ٤٥١ - ٤٥٤ ، والهمع ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ ، ٣٩١ - ٣٩٢ ، والمصادر السالفة . وقد أفرد الإمام مكي بن أبي طالب القيسي كتابا في شرح كلاً وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل ، وحققه الدكتور أحمد حسن فرحات ، ونشر بدمشق عام ١٩٨٧ .

(٣) سياقي الكلام عليها في موضعها ٤٨٦ .

(٤) وأجاز أبو علي أن يكون « من » للجزاء غير الجازم - يريد الاسم الموصول - وهو في موضع اللبتدأ ، وقوله ﴿ فَأَوْلَتْكَ أصحاب النار ﴾ خبره . والفاء على هذا الوجه واقعة في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، وجملة ﴿ كسب ﴾ صلة للموصول ، و ﴿ أَحَاطَتْ ﴾ معطوفة عليها .

٣ وقرىء ﴿ خَطِيئَتُهُ ﴾ ١٨١ و ﴿ خَطِيئَاتُهُ ﴾ (١) .
 فالجمع على أن « من » بمعنى الجمع ، وإن كان لفظه مفرداً . ألا ترى أنه
 قال : ﴿ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ١٨١ فأتى بالكناية
 المجموعة .

٦ ومن قال ﴿ خَطِيئَتُهُ ﴾ أراد التوفيق بين لفظ « الخطيئة » وبين المضاف
 إليه ، والمعنى معنى الجمع .

٢ / ٨ وقوله تعالى / : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا
 اللَّهَ ﴾ (٢) ١٨٣

٩ يقال : ماتعلق قوله ﴿ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ بما قبله ؟ والجواب : تعلقه به
 تعلق جواب القسم بالقسم : لأن قوله ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ بمنزلة
 « والله » وبمنزلة « حلفناهم » ، فيكون ﴿ لا يعبدون ﴾ جواباً له (٣) .
 ووجه ثانٍ : وهو أن يكون قوله ﴿ لا يعبدون ﴾ في تقدير : بأن
 لا يعبدوا ، فيتعلق بـ « أخذنا » تعلق الجار بالفعل ، فحذف « أن » (٤) وعادت (٥)
 النون التي أوجب حذفها « أن » .

(١) خطيئاته بالجمع قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون خطيئته بالإفراد . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير
 ٧٤ ، والنشر ٢١٨/٢ . وانظر الحجة ٩٣/٢ - ٩٨ ، وجمع البيان ١٤٧/١ - ١٤٨ ، والبحر ٢٢٩/١ .
 (٢) انظر الجواهر ٦٢٠ ، ٩٥٨ ، ٩٦٣ - ٩٦٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٦ ، وللغراء ٥٢/١ - ٥٤ ،
 والحجة ٩٨/٢ - ١٠٢ ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ١٠٠/١ - ١٠٢ ، والبحر ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .
 وانظر الكتاب ٤٥٥/١ ، والمغني ٥٢٨ .
 (٣) على هذا الوجه استشهد سيبويه بالآية .
 (٤) قال أبو علي : « .. وزعم سيبويه أنه حذف أن من هذا النحو قليل » . وانظر الكتاب ٤٥٢/١ .
 وانظر ماسياً من التعليق على حذف « أن » ١٠٤٨ - ١٠٤٩ .
 (٥) كان في النسختين « وعاد » والصواب ما أثبت .

والوجه الثالث : أن يكون قوله ﴿ لا يعبدون ﴾ نفيًا ويراد به التَّهْيُ ،
والقول مضر ، أي [و]^(١) قلنا لهم : لا تعبدوا إلا الله .

وفيه وجه رابع : وهو أن يكون ﴿ لا يعبدون ﴾ في موضع الحال^(٢) ، أي :
أخذنا ميثاقهم غير عابدين إلا الله .

وَقُرِءَ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ^(٣) . فالياء^(٤) على الغيبة ، لأنه قال ﴿ ميثاق بني
إسرائيل ﴾ فيليق به ﴿ لا يعبدون ﴾ . والتاء على تقدير : قلنا لهم « لا
تعبدون إلا الله »^(٥)

[وقوله]^(٦) : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾^(٧) | ٨٣ |

معناه : إحسانًا بالوالدين . ومعنى قوله « إحسانًا بالوالدين » أي : أحسنوا
بالوالدين ؛ كما تقول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أي : اضربْ زَيْدًا ، فالمصدر ينوب عن
الأمر . يدل على صحة هذا قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ | ٨٣ | : فلولا
أنَّ قبله ما هو في تقدير « أحسنوا » لم يقل ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ لأنَّ
عطفَ الأمر يكون على مثله .

(١) زدت الواو . وجملة القول معطوفة على ﴿ أخذنا ﴾ ، وأخذ الميثاق قول ، فكأنه : قلنا لهم كذا
وقلنا لهم كذا ، عن الحجفة .

(٢) قال أبو حيان : « وهو حال من المضاف إليه [بني إسرائيل] وهو لا يجوز على الصحيح » ، وسيأتي
التعليق على اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه ٤٣٠ ح ٥ .

(٣) قرأ بالياء ابن كثير وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ،
والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٤) في الأصل : والياء ، والوجه ما أثبت من ب .

(٥) أي على حكاية حال الخطاب في وقت الخطاب ، وهو التفتات . وكان في الأصل : لاتعبدوا ، وهو
هنا خطأ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٢٩٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٧ ، والحجفة ٢ / ١٠٢ - ١٠٦ ، وجمع البيان
١ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والبيان ١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والبحر ١ / ٢٨٢ - ٢٨٦ . وذكر أبو حيان في انتصاب
﴿ إحسانًا ﴾ وجوهاً أخر .

وانتصاباً « حَسَنٌ » على تقدير : قولاً ذا حُسْنٍ . وقرئ ﴿ حَسَنًا ﴾ أي قولاً حَسَنًا ^(١).

٣ وقوله : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ ^(٢) [٨٣]
 أي : توليتم أيها الآباء وأنتم معرضون أيها الأبناء ^(٣) . وقيل : جمع بينهما
 للتأكيد ^(٤) ، لأن الإعراض والتولي واحد ، كقوله تعالى : ﴿ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا
 ٦ مُدْبِرِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٧] وقوله ﴿ فَتَوَلَّوْا عَنَّا مُدْبِرِينَ ﴾ [سورة الصافات : ١٠]
 فتكون الحال للتأكيد .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا
 تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٨٤]

١٢ ﴿ لا تسفكون ﴾ ^(٥) : في موضع الحال ، وإن شئت كان جواب القسم ،
 وإن شئت كان نفيًا بمعنى النهي ، وإن شئت كان التقدير : أخذنا ميثاقكم بأن
 لا تسفكوا ، فحذفت « أن » . والمعنى : لا يسفك بعضكم دم بعض .
 أخذ الله عز وجل على بني إسرائيل ثلاثة عهود ^(٦) :

(١) قرأ حمزة والكسائي حَسَنًا بفتح الحاء والسين . وقرأ الباقون حُسْنًا بضم الحاء وإسكان السين . انظر
 السبعة ١٦٢ والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢١٨/٢ .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ٣١١/١ - ٣١٢ ، والبحر ٢٨٧/١ - ٢٨٨ .

(٣) الأبناء هم اليهود الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ ، والآباء ألافهم من بني إسرائيل ، وهو قول
 بعض المفسرين .

(٤) والخطاب لبني إسرائيل الذين أخذ عليهم الميثاق وهو قول ابن عباس . وقيل الخطاب لمن كان بين
 ظهرائي مهاجر رسول الله ﷺ من يهود بني إسرائيل .

(٥) تقدير الإعراب فيها مثل الذي قاله في قوله تعالى في الآية السابقة ﴿ لا تعبدون ﴾ ، وانظر
 ما سلف من التعليق عليها ٦١ - ٦٢ .

(٦) انظر مجمع البيان ١٥٣/١ - ١٥٤ ، والبحر ٢٩٢/١ ، وتفسير الطبري ٣١٢/١ - ٣١٨ ، والقرطبي
 ٢٢/٢ ، وابن كثير ١٧٢/١ - ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ١٥٤/١ .

أحدها : ألا يسفك بعضهم دم بعض .
والثاني : ألا يخرج بعضهم بعضاً من ديارهم .
والثالث : أنه إذا أخذ منهم أسيراً فادّوه .

٣

فوفوا بالثالث وتقصوا الاثنيين المتقدمين .

وقال السدي^(١) : بل كانت العهود أربعة ، وزاد فيها^(٢) : ألا يظاهر بعضهم بعضاً بالإثم والعدوان ، فذهب^(٣) إلى ظاهر النص ، وقال : العهد الأول : ﴿ لا تسفكون دماءكم ﴾ والثاني : قوله ﴿ لا تخرجون أنفسكم من دياركم ﴾ ، والثالث^(٤) : قوله ﴿ تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان ﴾^(٥) [٨٥] ، والرابع : قوله : ﴿ وإن يأتوكم أسارى / تفادوهم ﴾^(٥) [٨٥] . فوفوا بفداء الأسرى وتقصوا^(٦) ما سواه .

٦

٩

والذي ذهب إليه من أن قوله ﴿ تظاهرون عليهم ﴾ عهد ثالث خطأ .
وإنما القول قول الجماعة ، وأن قوله ﴿ تظاهرون ﴾ ذكر على سبيل الحال من القتالين أي : تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم متظاهرين عليهم بالإثم والعدوان .

١٢

(١) نسب هذا القول إلى السدي في تفسير النفي (انظر مجمع التفاسير) ، وذكر في تفسير القرطبي والبحر ولم يعين قائله .

(٢) كان في النسختين : فيه ، والصواب ما أثبت .

(٣) قوله « والعدوان فذهب » لم يظهر في مصورة الأصل . وفي ب « وذهب ظاهر » فأسقط الناسخ « إلى » .

(٤) قوله « أنفسكم من دياركم والثالث » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٥) سيأتي الكلام على ﴿ تظاهرون ﴾ و﴿ تفادوهم ﴾ ٦٦ - ٦٧ .

(٦) في النسختين : وناقضوا ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ^(١) [٨٥]

« أنتم » مبتدأ ، و « هؤلاء » بمعنى « الذين » ^(٢) و ﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾

٣

[٨٥] صِلَةٌ « هؤلاء » ، و « هؤلاء » مع صلته في موضع خبر « أنتم » .

ويجوز أن يكون « أنتم » مبتدأ ، و « هؤلاء » نداء ^(٣) أي ياهؤلاء ، و « تقتلون »

٦

الخبر ، وهو ضعيف لأن « هؤلاء » يوصف بها ^(٤) « أيها » في النداء ، فيقال :
يا أيهاؤلاء ؛ وما كان هذا سبيله لا يحذف منه حرف النداء ^(٥) . وقد قالوا

(١) انظر الجواهر ٢١١ - ٢١٦ ، ٦٤٨ - ٦٤٩ ، ٩١٦ - ٩١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٢ - ١٩٣ ، وجمع البيان ١ / ١٥٣ ، والبيان ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والبحر ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والكتاب ١ / ٣٧٩ ، وابن يمش ٢ / ١٦ و ٤ / ٢٤ .

(٢) هذا على ما ذهب إليه الكوفيون من أن أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة . أما البصريون فلا يكون عندهم شيء من أسماء الإشارة موصولاً إلا « ذا » وحده إذا كان معه « ما » و « من » في الاستفهام . انظر الكتاب ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، ومعاني القرآن للقراء ٢ / ١٧٧ ، والحجوة ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والإنصاف ٧١٧ - ٧٢٢ المسألة ١٠٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٨ ، وابن يمش ٤ / ٢٣ - ٢٤ ، والمع ١ / ٢٨٩ - ٢٩١ .

وما ذكره المؤلف من أن « هؤلاء » هنا بمعنى « الذين » قول الزجاج ، وعزاه هو في

الجواهر إلى ثعلب واعترض عليه ، وعزاه أبو البركات إلى الكوفيين . وانظر ما يأتي ٢٤٦ ، ٨٢٠ .

(٣) عزأ ابن يمش هذا القول إلى المبرد ، وهو خلاف مذهبه . وأجاز ابن كيسان والنحاس أن ينتصب « هؤلاء » على « أعني » ، وردّه أبو حيان بأن هذا لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة .

(٤) في الأصل : « يوصف بيا أيها » وهو تحريف صوابه ما أثبت من ب . وقد أنث الضمير المائد إلى « هؤلاء » في « يا » على معنى اللفظة ، وذكره في قوله في السطر ٣ في قوله « مع صلته » على معنى اللفظ ، كما أنث الضمير المائد إلى « هذا » في الصفحة التالية السطر ٣ على معنى اللفظة .

(٥) انظر شرح اللوح ١١٥ / ١ ، والكتاب ١ / ٢٢٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وابن يمش

٢ / ١٥ - ١٦ ، وشرح الكافية ١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٥٢ ، وحاشية

الخضري على ابن عقيل ٢ / ٧٧ ، والمع ٢ / ٤٣ . وقال ابن يمش « وقد أجاز قوم من

النحويين : هذا أقبل ، على إرادة النداء » ا هـ . وأجازوه ابن مالك وحكم بقلته ، انظر التسهيل

في قول أبي الطيّب^(١) :

هَٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ثُمَّ أَنْصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا
أَي يَاهِذِي ، فَحَذَفِ « يَا » . وَاسْتَضْعَفَهُ أَكْثَرُهُمْ لِأَنَّ « هَذَا »^(٢) يُوَصِّفُ بِهَا^(٣)
« أَيَّهَا » فَيَقَالُ : يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ .

وَالوَجْهَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ « هَٰذِي » إِشَارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ أَي هَذِهِ الْبُرْزَةِ
بَرَزْتِ^(٤) ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا الْبَيْتَ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ مَا يَمْتَحَنُ بِهِ أَوْلُو الْخَبْرَةِ .
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « أَنْتُمْ » مَبْتَدَأً ، وَ« هَٰؤُلَاءِ » خَبَرًا^(٥) ، وَ« تَقْتُلُونَ » فِي
مَوْضِعِ الْحَالِ أَي : أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ^(٦) قَاتِلِينَ أَنْفُسَكُمْ مُخْرِجِينَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ .

﴿ تَطَاهَرُونَ ﴾^(٧) [٨٥] ٩

بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ^(٨) . فَالتَّشْدِيدُ عَلَى إِدْغَامِ التَّاءِ فِي الظَّاءِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ :
تَطَاهَرُونَ . وَالتَّخْفِيفُ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ وَهِيَ الثَّانِيَّةُ^(٩) ، لِأَنَّ التَّكَرَّرَ
بِهَا وَقَعَ وَالثَّقَلُ بِهَا حَصَلَ . ١٢

(١) د ، ق ١٢٩ / ١ ج ٢ / ١٩٣ ، وَتَفْسِيرُ آيَاتِ الْمَعَانِي ١٣٤ ، وَالْمَغْنَى ٨٤١ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحُوِيَّةُ
٢٢٣ / ٤ . وَالرِّيْسِيْسُ : مَا ثَبَتَ فِي الْقَلْبِ مِنَ الْهُوَى ، وَالنَّسِيْسُ بَقِيَّةُ النَّفْسِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : هَٰذِي ، وَالوَجْهَ مَا ثَبَتَ مِنْ ب .

(٣) انظُرِ الْحَاشِيَّةَ (٤) مِنَ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .

(٤) هَذَا قَوْلُ الْمَرِي وَغَيْرِهِ ، وَحَكَى عَنِ الْمَرِي أَيْضًا أَنَّ « هَٰذِي » مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ .

(٥) وَهُوَ قَوْلُ سَبِيُوِيهِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ أَيْضًا وَإِنْ أَجَازَ غَيْرُهُ .

(٦) فِي الْأَصْلِ « كَهَٰؤُلَاءِ » ، وَعَلَيْهِ تَكُونُ الْإِشَارَةُ إِلَى غَيْرِ الْمُخَاطَبِينَ ، وَكَذَا فِي الْجَوَاهِرِ ٦٤٩ ، وَليْسَتْ
مِرَادُهُ هُنَا .

(٧) انظُرِ الْجَوَاهِرَ ٨٤٩ ، وَالْحِجَّةَ ١ / ١٠٦ - ١١٤ ، وَمَجْمَعُ الْبَيَانَ ١ / ١٥٢ ، وَالْبَيَانَ ١ / ١٠٤ ، وَالْبَحْرَ
٢٩١ / ١ .

(٨) قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ عَاصِمٌ وَحَمَزَةٌ وَالكَسَائِيُّ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ . انظُرِ السَّبْعَةَ ١٦٣ ، وَالتَّبْسِيرَ ٧٤ ،
وَالنَّشْرَ ٢ / ٢١٨ .

(٩) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَهْذُوفَةَ هِيَ الْأُولَى . انظُرِ الْكِتَابَ ٢ / ٤٢٥ -
٤٢٦ ، وَالْإِنْصَافَ ٦٤٨ - ٦٥٠ الْمَسْأَلَةَ ٩٣ ، وَالْمَصَادِرَ السَّالِفَةَ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أُسْرَى تَفَادَوْهُمْ ﴾ (١) ١٨٥١ و ﴿ أُسْرَى تَفَادَوْهُمْ ﴾

٣ و « أُسْرَى » جمع « أُسِيرٍ » مثل مريض ومريض وجريح وجرحى ، وهو الوجه في جمع أُسِيرٍ (١) . وأما « أُسَارَى » فهو « فَعَالَى » ، و « فَعَالَى » يجيء في جمع « فَعْلَانِ » (٢) ككَسْلَانِ وكُسَالَى وسَكْرَانِ وسَكَارَى . فشبّهوا أُسِيرًا بكسْلَانِ (٣) لأنه (٤) لما كان الأسير محبوساً مأخوذاً أُجْرِي مُجْرَى كَسْلَانِ لِأَن كَسْلَانَ اسْتَوَى عَلَيْهِ كَسَلُهُ ، فَصَارَ كَالْمَحْبُوسِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْأُمُورِ .

٦ ومن أمال الرءاء فقرأ ﴿ أُسَارَى ﴾ (٥) فلأن الألف وقعت حيث يُيَال مثلها ، نحو « حَبَالِي » و « صَحَارِي » في جمع حَبْلِي وصَحْرَاءِ .

٩ و ﴿ أُسْرَى ﴾ قراءة حمزة ، وهو صاحب الإمامة ؛ فليس في السبعة ﴿ أُسْرَى ﴾ بالتفخيم وترك الإمامة .

١٢ وأما ﴿ تَفَادَوْهُمْ ﴾ (٦) فهو من قولهم : فاديت الأسير بالمال ، أي تَفَادَوْهُمْ بِالْأَمْوَالِ ، لِأَنَّ مِنْ إِضْمَارِ الْبَاءِ مَعَ الْمَجْرُورِ ؛ أَلَا تَرَى قَوْلَ الْأَعْمَشِيِّ (٧) فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ

(١) انظر الجواهر ١٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٤ ، والحجة ٢ / ١١٤ - ١١٦ ومنه أخذ المؤلف كلامه ،

ومجم البيان ١ / ١٥٢ ، والبيان ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، والبحر ٥ / ٢٩١ .

(٢) لأن فعلاً إذا كان بمعنى مفعول فبانه أن يكثر على فَعْلَى . انظر الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢١٢ والمصادر السالفة .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢١٤ والمصادر السالفة .

(٥) زدتها استثناساً بما في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح على المهود منه .

(٦) أُسَارَى هي قراءة غير حمزة ، وأماها أبو عمرو والكسائي ، وقرأ ورش عن نافع بين اللظنين ، وفتح الباقون ، وقراءة حمزة أُسْرَى مع الإمامة كما ذكر المؤلف . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ ، وانظر مذاهبهم في الإمامة في المصادر التي أحلنا عليها ٤١ ح ٢ .

(٧) انظر الجواهر ٢٣٧ ، والحجة ٢ / ١١٧ - ١١٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجم البيان ١ / ١٥٢ ، والبحر ١ / ٢٩١ . وتفادوهم قراءة نافع وعاصم والكسائي ، وقرأ الباقون تفادوهم . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٨) د ، ق ٣٦ / ٢ ص ٢٧٢ ، والحجة ٢ / ١١٧ ، ومجم البيان ١ / ١٥٢ . ورواية الديوان : ذي مُلْك .

قَبِيصَةَ الطَّائِيّ :

عِنْدَ ذِي تَاجٍ إِذَا قِيلَ لَهُ فَادِ بِالْهَالِ تَرَخَى وَمَزَحُ
 ٣ أي فادِ الأسير بالمال ، فحذف المفعول الأول . وفي الآية حذف المفعول الثاني / ٢ / ٩
 وهو الجار والمجرور .

ومن قرأ ﴿ تَفَادَوْهُمْ ﴾ فهو أيضاً يؤول إلى معنى ﴿ تفادوهم ﴾ لأنه دَفَعُ
 ٦ المال وتخليصُ الأسير ، وهذا المعنى يكون من اثنين .

و « فِدَاءٌ » في قوله : ﴿ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(١) [سورة محمد : ٤] يجوز أن
 يكون مصدر فَادَى يَفَادِي مَفَادَاةً وَفِدَاءً ، كما تقول : قَاتِلُ يَقَاتِلُ مَقَاتَلَةً
 ٩ وَقِتَالاً ؛ ويجوز أن يكون « فداء » مصدر فدى يَفْدِي فِدَاءً مثل كتب يكتب
 كِتَاباً . فلا يجوز أن يحتج من قرأ ﴿ تَفَادَوْهُمْ ﴾ بقوله : ﴿ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ لَأَنَّا
 أريناك مثله في الثلاثي وهو « كتاب » .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾^(٢) | ٨٥ |
 ١٢

« هو » كناية عن المصدر ، وهو الإخراج^(٣) ، وارتفاعه بالابتداء ،
 و ﴿ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ خَبَرُهُ . و ﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ | ٨٥ | تَفْسِيرٌ وَتَبْيِينٌ^(٤) لـ
 ١٥ « هو » .

(١) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٥٠ - ٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، ومعج البيان
 ١ / ١٥٣ ، والبيان ١ / ١٠٥ ، والبحر ١ / ٢٩٢ .

(٣) وقيل هو كناية عن الشأن وارتفاعه بالابتداء وإخراجهم مبتدأ ومحرم عليكم خبره والجملة خبر عنه
 وتفسيره . وأجاز الفراء أن يكون هو عماداً ويرتفع الإخراج بمحرم ، ولا يميز البصريون هذا لأن
 العاد وهو الفصل لا يكون في أول الكلام ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على ضمير الفصل
 ٣٣ ح ١ .

(٤) وهو الذي يسميه البصريون « البدل » . وقوله « تفسير وتبيين » ذكر للفرض الذي من أجله
 أبدل الثاني من الأول . وذلك أنه يفاد باجتماع البدل والمبدل منه فضل تأكيد وتبيين ؛ قال =

[وقوله ^(١) ﴿ أَفْتَوْمُنُونَ بِنِعْمِ الْكِتَابِ ﴾ ^(٢) وهو فداء الأسير
﴿ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ ﴾ ^(٣) ٨٥١ | من سفك الدماء وإخراج بعضكم من دياركم .

٣

[وقوله ^(١) ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ ^(٢) ٨٥٠ |
يكون استفهاماً ^(٣) أي : أي شيء جزاء من يفعل ذلك ، فيكون « ما »
مبتدأ ، و « جزاء » خبره .

= ابن يعيش : « وأعلم انه قد اجتمع في البديل ما افترق في الصفة والتأكيد ، لأن فيه إيضاحاً
للبيدل منه ورفع ليس كما كان ذلك في الصفة ، وفيه رفع الجواز وإبطال التوسع الذي كان
يجوز في البديل منه . ألا ترى أنك إذا قلت جاء في أخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله ، فيإذا
قلت : زيد ، زال ذلك الاحتمال كما لو قلت : نفسه أو عينه ... » ا هـ شرح المفصل ٣ / ٦٦ .
وقد استعمل سيويو والمبرد وغيرهما لفظ « التبيين » أو الفعل منه للدلالة على الغرض
الذي من أجله ذكر البديل . انظر الكتاب ١ / ٧٥ - ٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٩ ،
والكامل ٣٠٦ ، ١٠٥ ، وابن يعيش ٢ / ٦٢ - ٦٩ . واستعمل الفراء « التفسير » للدلالة على
هذا ، انظر معاني القرآن له ١ / ٣٤٨ .

وحكى الأخفش أن الكوفيين يسمون البديل « التبيين » و « الترجمة » ، وحكى ابن كيسان أنهم
يسمونه « التكرير » ، انظر الهمع ٥ / ٢١٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٦٨ ، وحاشية
الصبان على الأشموني ٣ / ١٢٣ . وانظر مصطلح « التكرير » في معاني القرآن للفراء ١ / ٧ ، ٥١ ،
٥٦ ، ٢٤٨ ، و ٢ / ٢٧٩ وغيرها .

و « التبيين » في مصطلح البصريين هو « التمييز » انظر ماسياًتي من التعليق عليه

٤٤٨ ح ٦

وفي الأصل : « تفسيره » وهو خطأ .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ١٥٣ ، والبحر ١ / ٢٩٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والقرطبي ٢ / ٢٢ ،
وابن كثير ١ / ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٥٤ ، وما سلف ٦٢ - ٦٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٥ ، والبيان ١ / ١٠٥ ، والتبيان
١ / ٨٧ ، والبحر ١ / ٢٩٢ .

(٤) أجازة صاحب البيان الذي نقل كلام المؤلف من غير ما تصريح على المهود منه ، وصاحب
التبيان .

ويجوز أن يكون « ما » نفياً^(١) و « جزاء » مبتدأ ، وقوله ﴿ إِلَّا خِزْيٌ ﴾ [٨٥] خبره . وعلى الوجه الأول يكون ﴿ خِزْيٌ ﴾ بدلاً من الجزاء .

[وقوله]^(٢) : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِعَاقِلٍ عَمَّا تَهْمَلُونَ ﴾ [٨٥]

بالتاء والياء^(٣) . فالياء لأن قبله ﴿ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ [٨٥] ، والتاء لأنه ذكر قبل ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [٨٥] ، وكلاهما حسن .

قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّدِنَاهُ بِرُوحِ الْقُدْسِ ﴾ [٨٧]

قُرئ بضم الدال وإسكانها^(٤) . وهما لغتان ، لأن « فعلاً » ينفخ كالعنق والعنق والطنب والطنب .

قوله تعالى : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَتَّقُونَ ﴾ [٨٧]

والوجه « قتلتم » ليطابق ﴿ كَذَّبْتُمْ ﴾ ، ولكن لأجل الفواصل^(٥) [قال]

(١) وهو قول الأخفش والنحاس وأبي حيان .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ١ / ٢٩٤ .

(٤) قرأ بالياء ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ١٦٠ - ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٧ .

(٥) انظر الحمزة ٢ / ١١٩ - ١٢٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ١ / ٢٩٩ .

(٦) قرأ بإسكان الدال ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٦ ، ٢١٨ .

(٧) انظر البيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٨) الفواصل جمع فاصلة وهي في القرآن كلمة آخر الآية ، وهي على وجهين : أحدهما ما تماثلت حروفه في المقاطع ، والآخر ما تقاربت حروفه في المقاطع ولم تتأثر . انظر كلامهم على الفاصلة في القرآن في النكت في إعجاز القرآن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٩٧ - ٩٩) ، وإعجاز القرآن ٥٧ - ٦٥ ، والصناعتين ٢٦٦ - ٢٧١ ، ومر الفصاحة ١٦٥ - ١٦٧ ، والبرهان في علوم القرآن ١ / ٥٣ - ١٠٢ ، والإتقان في علوم القرآن ٢ / ٩٦ - ٩٩ .

﴿ تَقْتُلُونَ ﴾^(١) ، لأن ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ حكاية الحال .

١ قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾^(٣) [٨٨]

٣ قيل : هو جمع « غِلَاف » مثل « مِثَالٌ وَمِثْلٌ » ، وأصله « غَلْفٌ » كَثْلٌ ،
لكنه خَفَّفَ . والمعنى : قلوبنا لاتتفهه ماتقول^(٤) .

٦ وقيل : المعنى : قلوبنا أوعية للعلوم^(٥) ، فلو كان ماجئت به حقاً لقبلاء .
فإذا كان جمع « غِلَاف » فُسِّرَ بأوعية للعلم^(٦) ، فحينئذ يقال : هي أوعية
للعلم [فما بألها^(٧) لَأَسْذِرْكَ ماتقول ؟ وإذا كان جمع « أَعْلَفٌ » كان المعنى : هي
في غِلَافٍ مما تقول .

٩ والإسكان في « غُلْفٌ » يوجب أن يكون كَأَحْمَرَ وَحُمْرٌ . وإذا كان كَثْلٌ
فالاختيار الضمّ ، كما روى عباسٌ عن أبي عمرو^(٨) ، والإسكان فيه ضرورة .

(١) الفاصلة التي قبلها ﴿ ينصرون ﴾ والتي بعدها ﴿ يؤمنون ﴾ .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ١٩٦ ، والحجة ٢ / ١٢٢ - ١٢٤ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان
١ / ١٥٦ ، والبيسان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠١ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والقرطبي

٢ / ٢٥ ، وابن كثير ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٥٧ .

(٤) عن ابن عباس وقتادة وأبي العالية وغيرهم باختلاف في ألفاظهم .

(٥) عن عطية ، وروى عن ابن عباس .

(٦) في الأصل : من العلم .

(٧) زده مستأنساً بما ذكره أبو علي عن ابن عباس أنهم قالوا للنبي ﷺ : قلوبنا أوعية للعلم فما بألها
لاتفهم ما أتيت به مما تدعونا إليه ؟ وانظر المصادر السالفة .

(٨) الذي روى ضم اللام في غلف عن أبي عمرو هو أحمد بن موسى اللؤلؤي لا عباس . انظر السبعة
١٦٤ ، والحجة . وذكر أبو علي في توجيه ما رواه اللؤلؤي عن أبي عمرو وجهين : الأول ما ذكر من
تفسير الغلّف بأوعية العلم ، والآخر « أن يكون قوله ﴿ قلوبنا غلف ﴾ أي ذوات غلف فيكون
المعنى كقوله غلّف ... لأنها إذا كانت ذوات غلف فهي في المعنى غلف ... » ا هـ .

[قوله تعالى^(١) ﴿ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾] ٨٨ |

أي بسبب كفرهم^(٢) . وعن فارسهم^(٣) أن التقدير : بل بكفرهم لعنهم الله ، أي بسبب كفرهم صارت قلوبهم غلفاً لاتفهم ماتقولون^(٤) . وقوله ﴿ لعنهم الله ﴾ اعتراض بين « بل » وما استذكر به ، من باب قوله ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ . وَلَئِذَا أُنزِلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا ﴾^(٥) سورة الروم : ١٧ - ١٨] أي حين تمسون وحين تصبحون وعشيًّا ، وقد ذكرناها في « كشف الحجة »^(٦) .

[قوله تعالى^(٧) ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾] ٨٨ |

أي فيؤمنون إيماناً قليلاً ، و« ما » صلة زائدة^(٨) ، و« قليلاً » صفة لمصدر محذوف وهو « إيماناً » أي إيماناً قليلاً .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر التبيان ١ / ٨٩ ، والبحر ١ / ٣٠١ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٥ ، وابن كثير ١ / ١٧٧ ، وجمع التفاسير ١ / ١٥٧ .

(٣) أي أقصى الله اليهود وأبعدهم من رحمته وطردهم منها وأخزاهم بجحودهم له ولرسله ، انظر المصادر السالفة .

(٤) يريد أبا علي الفارسي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بأخر الكتاب . وقد ذكر هذا الوجه عنه صاحب التبيان ، لكن أول كلامه على أن « بل لعنهم » معترض .

(٥) في الأصل : ما يقولون ، ولعل الأجود : ماتقولون .

(٦) انظر الجواهر ٦٨١ ، والبحر ٧ / ١٦٦ ، وما سيأتي ٩٠٩ .

(٧) كتاب الحجة لأبي علي الفارسي ، انظر ماكتبناه عن كشف الحجة في مقدمة التحقيق .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٥ ، وللغراء ١ / ٥٩ - ٦٠ ، وجمع البيان ١ / ١٥٧ ، والتبيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ،

والقرطبي ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، وابن كثير ١ / ١٧٧ ، وجمع التفاسير ١ / ١٥٧ ، والمغني ٤١٦ .

(١٠) انظر مسلف من التعليق على مثل هذه العبارة ٢٨ ح ٣ .

والمعنى : لا إيمانَ لهم^(١) ، كما يقولون : [قليلاً^(٢)] ما تأتينا : أي لا تأتينا .

١ / ١٠ فإقلته في مثل هذه المواضع يُراد بها النفي^(٣) ، وكذلك في جميع التنزيل / ؛ ف
٣ ﴿ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣] أي تذكرأ قليلاً ، والمعنى النفي ، وكذلك
﴿ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠] أي لاتشكرون أصلاً . والعرب تقول :
« قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيداً »^(٤) والمعنى : مارجل يقول ذاك إلا زيد ،
٦ وأنشدوا لذي الرُّمة :^(٥)

أَيَحْتُ فَأَلَقْتُ بَلْدَةً فُوقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامَهَا
أي ليس بها صوت^(٦) .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾^(٧) [٨٩]

أي حين جاءهم . و « لَمَّا » هذه تحتاج إلى جواب وليس في ظاهر التنزيل
ما يكون جواباً له :

(١) قاله الواقدي وابن الأنباري واختاره الإمام الطبرسي .

(٢) زيادة مني . وقوله « كما يقولون ما » لم يتضح في الأصل .

(٣) وقيل القلة على بابها فهم قليلو الإيمان ، واختاره الطبرسي وأبو حيان وغيرهما . وقيل : قليلاً حال ،
وقيل : نعت لزمان محذوف ، وقيل اتصّب على نزع الخافض . والوجه ما ذكره المؤلف ، انظر
البحر وغيره .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٦١ ، والمصادر السالفة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٥) د ، ق ٣١ / ١٣ ج ٢ / ١٠٠٤ ، وتخريجهم فيه ٢ / ٢٠٠٩ . وهو له في الكتاب ١ / ٣٧٠ ،
والمقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وشرح شواهد المفني ٧٨ ، والحزانة ٢ / ٥٦ ، وشرح أبيات المفني ٢ / ١٠٠ .
وهو بلا نسبة في المفني ١٠٠ ، ٤١٧ ، والمجمع ٣ / ٢٧١ . والبلدة الأولى صدر الناقية ، والثانية
الأرض ، وبغامها صوتها .

(٦) وعليه فيغامها بدل من الأصوات . وقيل القلة على بابها ، وإلا فيغامها وصف ، وهو قول سيبويه
والمبرد ، وأجازوا الوجهين في إعرابه .

(٧) انظر الجواهر ٢٧ ، ٤٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٦ ، ولفراء ١ / ٥٩ ، وإعراب القرآن
١ / ١٥٧ - ١٥٨ ، والبيان ١ / ١٠٧ - ١٠٨ ، والبحر ١ / ٣٠٣ ، والمفني

فقال قوم^(١) : جوابه محذوف ، والتقدير : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم جحدوه ، فحذف « جحدوه » للعلم به .

وقيل^(٢) : إن قوله ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ [٨٩] في موضع جواب الأول .

وقيل^(٣) : جواب الثاني يغني عن جواب الأول . وكرر « لَمَّا » لطول الكلام^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [٩٠]

في « ما » ههنا وجهان :

أحدهما : أن يكون نكرة بمعنى شيء^(٥) ، والتقدير : بئس شيئاً ، ويكون قوله ﴿ اشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ صفة له .

والثاني : أن يكون « ما » بمعنى الذي^(٦) ، أي بئس الذي اشتروا به أنفسهم

(١) منهم الأخص والزجاج ، واختاره أبو حيان .

(٢) وهو قول الفراء . ورؤا لاقرانه بالفاء ، قال أبو حيان : « لم يثبت في كلامهم : لما جاء زيد فلما جاء خالد أقبل جعفر » .

(٣) وهو قول المبرد فيما نقل عنه ، وتكون الفاء زائدة .

(٤) قوله « وكرر لما لطول الكلام » لم يرد في ب ، وجاء في الأصل بعد قوله « في موضع جواب الأول » وهو خطأ . وأغلب الظن أنه كان ملحقاً بما مش أصل قديم بعد قوله « الأول » وهو لفظ مكرر في القولين ، فوهم الناسخ . يشهد لهذا قول صاحب البيان : « وقيل كفروا أغنى عن جواب الأولى والثانية وكرر لما لطول الكلام » .

(٥) انظر الجواهر ١٠٨ ، وشرح اللع اللوح ١٢٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، ولفراء ١ / ٥٦ - ٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١١٧ ، وجمع البيان ١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، والبيان ١ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والكتاب ١ / ٤٧٦ ، والبفداديات ٧٠ ، وابن يعيش ٢ / ٣١٦ - ٣١٧ .

(٦) وهو قول الأخفش والزجاج واختاره النحاس وغيره ، وهو أحد قولي أبي علي . فانتصاب « ما » على التمييز وهي مفسرة لفاعل بئس .

(٧) وهو أحد قولي أبي علي واختاره المؤلف في شرح اللع . ف « ما » فاعل بئس .

كُفِّرْهُمْ ، فتكون الجملة صلة^(١) .

وقوله : ﴿ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾^(٢) | ٩٠ |

٣ في تقدير المصدر ، وهو المخصوص بالذم . وقد قيل : هو مبتدأ ، وما تقدم خبره . وقيل : هو خبر مبتدأ مضمراً أي هو كفرهم^(٣) .

٦ | وقوله^(٤) ﴿ بَغِيًّا ﴾^(٥) | ٩٠ | أي للبغي^(٦) . ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ ﴾^(٥) | ٩٠ | أي بغياً على أن ينزل الله^(٧) ، أي حسداً عليه^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ﴾^(٩) | ٩١ |

٩ أي فلِمَ قتلتم ، فوضع المستقبل موضع الماضي ، والدليل عليه قوله ﴿ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ | ٩١ |

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾^(١٠) | ٩٢ |

(١) وقيل التقدير : بس الشيء اشتروا به ، فـ « ما » معرفة تامة وهي فاعل بس ، وهو ظاهر قول سيبويه . وأجاز الفراء أن تكون « ما » مع بس بمنزلة ذا من حيناً فرفعت بها الأسماء . وقيل غير ذلك .

(٢) انظر الجواهر ١٧٢ ، والمصادر السالفة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٣) وأجاز الفراء أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿ به ﴾ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللفراء ١ / ٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٨ ، وجمع البيان ١ / ١٦٠ ، والبيان ١ / ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٦) فهو مفعول له .

(٧) فـ « أن » والفعل في موضع جر بحرف مقدر أو في موضع نصب بنزع الحانض . وعند الأخفش أنه بدل من « ما » في قوله ﴿ بما أنزل الله ﴾ .

(٨) كان في النسختين « عليهم » ، والصواب ما أثبت . والضير يصود على التنزيل ، أي حسد اليهود نبينا محمداً ﷺ على أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده .

(٩) انظر الجواهر ٩٩ ، ١٠٧ ، وشرح اللع اللوح ١٠٥ / ٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللفراء ١ / ٦١ ، وجمع البيان ١ / ١٦١ ، والبحر ١ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ١ / ٤٥ ، ٣٠٤ .

(١٠) سلف الكلام على نظيرتها ٤٢ - ٤٣ وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ح ٥ منها .

أي اتخذتم العجل إلهاً من بعد خروج موسى ، فأضمر المفعول الثاني وحذف المضاف وهو الخروج .

- ٣ قوله تعالى : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾^(١) [٩٣]
 أي أشربوا في قلوبهم حبَّ عبادة العجل^(٢) . فحذف المضاف والمضاف إليه ،
 ٦ كقوله تعالى : ﴿ فَفَبَضَّتْ قُبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾^(٣) [سورة طه : ٩٦] أي من أثر
 حافر فرس الرسول ، ومثله قوله : ﴿ تَدْوِرُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ
 الْمَوْتِ ﴾^(٤) [سورة الأحزاب : ١٩] أي كدور عين الذي يغشى عليه من الموت ، أي
 من حذر الموت ، فحذف المضاف والمضاف إليه جميعاً .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ وَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ
 أَشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ ﴾^(٥) [٩٦]
 اختلف الناس في الوقف على هذه الآية :

- ١٢ فوقف قوم على قوله ﴿ حَيَاةٍ ﴾^(٦) ثم ابتدؤوا فقرؤوا ﴿ ومن الذين

(١) انظر الجواهر ٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٩ ، وجمع البيان
 ١ / ١٦٢ ، والبيان ١ / ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٨ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، و١٨٤ و ٢ / ٢٤٠ ،
 والمنفي ٨٠٢

(٢) وكذا في الجواهر والبحر . وقدره الباقون « حب العجل » قال ابن هشام : وهو أولى من تقدير
 مضاف ومضاف إليه .

(٣) انظر الجواهر ٤٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٥٧ ، وجمع البيان ٤ / ٢٧ ، وتفسير الطبري ١٦ / ١٥١ ،
 والقرطبي ١١ / ٢٢٩ ، وابن كثير ٥ / ٣٠٦ ، والخصائص ٢ / ٣٦٢ ، وابن يمين ٣ / ٦١ ، والمنفي
 . ٨١٤

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٧٢ .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ٨١٨ ، وشرح اللع اللوح ٩٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦٢ ،
 وإعراب القرآن ١ / ٢٠٠ ، وجمع البيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ١ / ٣١٢ - ٣١٤ .

(٦) عزى هذا الوقف إلى نافع وحده . انظر القطع ١٥٤ - ١٥٥ ، والمكتفى ١٦٩ ، ومنار الهدى ٣٩ .

أشركوا ﴿ فعلى هذا في الكلام محذوف وتقديره : ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم ^(١) فحذف « قوم » وهو مبتدأ ، و ﴿ يود أحدهم ﴾ صفة له ، و ﴿ من الذين أشركوا ﴾ خبر مقدم .

٣

ووقف قوم على قوله ﴿ أشركوا ﴾ ^(٢) ، وقالوا : التقدير ، ولتجدنهم أحرص من الناس على حياة ومن الذين أشركوا ^(٣) ، فحمل الكلام على المعنى .

٦

ف قيل لهم : هذا لا يصح لأنّ المشركين قد دخلوا تحت قوله ﴿ أحرص الناس ﴾ فيكون في الآية تكرار . والجواب أن المشركين وإن دخلوا تحت قوله ﴿ أحرص

٢ / ١٠

الناس ﴾ جاز تخصيصهم بالذكر / لشدة عنادهم ، كما أن جبرئيل وميكائيل ^(٤) خصاً بالذكر وإن دخلوا تحت الملائكة تفخياً لها وتشريفاً ^(٥) ، وكذلك ههنا ^(٦) .

٩

(١) أجاز النحاس هذا الوجه ثم قال : « إلا أن المعنى في الآية لا يحتمل هذا وإن كان جائزاً في العربية » . وهو كما قال ، انظر تفسير الطبري ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والقرطبي ٢ / ٣٤ ، وابن كثير ١ / ١٨٤ ، ومجمل التفاسير ١ / ١٦١ . وسيأتي التعليق على حذف الموصوف ٣٦٥ ح ٥ .

(٢) وهو ما اقتصر عليه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢٤ - ٥٢٥ ، وهو ما عليه أهل التأويل واللغة والقراءات ، وهو وقف تام عند الأخفش والفراء ، وكاف عند أبي حاتم .

(٣) أي وأحرص من الذين أشركوا .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل ﴾ [سورة البقرة : ١٨] وسيأتي الكلام على القراءات في جبريل وميكائيل ٨٠ - ٨١ .

(٥) هذا قول في تعليل تكرير ذكرهما . والأولى ما قاله الطبري في ذلك ، قال : « معنى إفراد ذكرهما بأسمائهما أن اليهود لما قالت : جبريل عدونا وميكائيل ولينا ، وزعمت أنها كفرت بمحمد ﷺ من أجل أن جبريل صاحب محمد ﷺ = أعلمهم الله أن من كان لجبريل عدواً فإن الله له عدو ، وأنه من الكافرين ؛ فنص عليه باسمه وعلى ميكائيل باسمه لئلا يقول منهم قائل : إنما قال الله ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسوله ﴾ ، ولسنا لله ولا لملائكته ورسوله أعداء ، لأن الملائكة اسم عام محتمل خاصاً ، وجبريل وميكائيل غير داخلين فيه ، وكذلك قوله ﴿ ورسوله ﴾ فلست يا محمد داخلاً فيهم . فنص الله تعالى على أسماء من زعموا أنهم أعداؤه بأعيانهم ليقطع بذلك تلييسهم على أهل الضعف منهم ويحسم تمويههم أسورهم على المنافقين ... » . تفسير الطبري ١ / ٢٤٩ ، وانظر القرطبي ٢ / ٣٦ - ٣٧ ، وابن كثير ١ / ١٩٠ .

(٦) خصّ المشركون بذلك لأنهم لا يؤمنون بالبعث ولا العقاب ، فهم يتنون طول العمر ، واليهود =

فدلّت الآية على أن « أفعل » إذا كان مضافاً كان بمنزلة إذا كانت معه^(١) « من » . ألا ترى أنه قال ﴿ أحرص الناس ﴾ فوحد كما لو قال : ولتجدنهم أحرص من الناس ؟ فكما لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث مع « من »^(٢) فكذا إذا كان مضافاً .

فطعن الطاعن على قول ثعلب^(٣) « فاخترنا أفصحهن » لو قال : فاخترنا فصحاهن كان أحسن = طعن ساقط . ألا ترى كيف جرى « أحرص » مفرداً على « هم » في ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ وهو أفصح الكلام ، فلو توجه هنا الطعن توجه أيضاً ههنا .

ومعنى قوله : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [٩٦] : أن يعمر ألف سنة . فـ « لو » ههنا نائية عن « أن »^(٤) ، و « أن » مع الفعل في موضع المصدر وهو مفعول « يود » ، أي يودّ أحدهم تعمير ألف سنة .

= أحرص منهم على الحياة لهم بما قد أعد لهم في الآخرة على كفرهم ، فهم أكثرهم منهم للموت وأحرص على الحياة . وقيل : أراد بالذين أشركوا الجوس .

(١) كان في الأصل و ب : معها ، والصواب ما أثبت .

(٢) انظر شرح اللوح ٢ / ٩٠ ، والمقتضب ١ / ١٦٨ ، وابن يعيش ٣ / ٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) في مقدمة كتابه الفصيح ، انظر التلويح ٢ ، وانظر شرح اللوح ٢ / ٩٠ .

(٤) مذهب المؤلف في « لو » الواقعة بعد « و » أو « يودّ » أنها نائية عن « أن » وبدل منها ، والتقدير عنده : أن لو . ولو تزائدة ، فحذفت أن فنابت لو منها . وهو قول لا أعرف أحداً تقدمه إليه أو ذكره . وقد احتج المؤلف في الجواهر لما ذهب إليه بكلام جيد بالغ .

وذهب ابن الأنباري والتبريزي وابن مالك وابن الحاجب وأبو البقاء المكبري وابن هشام إلى أن « لو » ههنا مصدرية . وأكثر النحاة لم يثبت ورودها مصدرية . وعزى القول بأنها مصدرية إلى الفراء وأبي علي . أما الفراء فلم أصب له كلاماً فيها ، وأما أبو علي فأغلب الظن أن ما نسب إليه وهم ؛ فقد نص على أن « ماجاء في التنزيل وفي غيره من كلامهم قبل لو من وددت = فَعَلَّقَ بـ » لو « كقوله ﴿ ودوا لوتدهن فيدهنون ﴾ ... اهـ . فـ « لو » عنده للفتي وهو قول الزمخشري أيضاً . وقد أثبت سيبويه وغيره ورودها للفتي .

﴿ وَمَا هُوَ بِمَزْحُوحِهِ ﴾^(١) [٩٦]

« هو » يعود إلى ﴿ أَحَدَهُمْ ﴾ أي مَا أَحَدَهُمْ ، فيرتفع لأنه اسم « ما » .

٣

وقوله ﴿ بِمَزْحُوحِهِ ﴾ خبر « ما »

وقوله : ﴿ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [٩٦] يرتفع بـ « مزحزحه » ، والتقدير :

مَا أَحَدٌ يَزْحُوحُهُ مِنَ الْعَذَابِ التَّعْمِيرُ ، هذا هو الوجه الجيد في الآية^(٢) . وقيل

٦

﴿ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ بدل من « هو »^(٣) أي : ماتعميره بمزحزحه من العذاب^(٤) .

= وذهب المؤلف إلى أن وة « ليس من جنس الأفعال التي تعلق ، لأنه لا يلغى كما ألغيت المعلقة ولا هو مثل ماشبه به نحو انظر ... » وكأنه يرد على أبي علي .

ومن ذهب إلى أنها الشرطية ذهب إلى أن مفعول ود وجواب لو محذوفان ، والتقدير في الآية : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لستره ذلك ، قال ابن هشام : « ولا خفاء بما في ذلك من التكلف » .

انظر الجواهر ٤٢٨ - ٤٤٤ ، والكتاب ١ / ٤٢٢ ، وشرح القوائد السبع ٥٠ ، والبضاديات ٩٢ ، والكشاف ١ / ٢٩٨ ، وابن يعيش ٧ / ٣٦ - ٣٨ و ٩ / ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٧ ، والتبيان ١ / ٩٦ ، والنجى السداني ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والبحر ١ / ٣١٤ ، والمغني ٣٥٠ ، والمجمع ١ / ٢٨٠ و ٤ / ٣٥٠ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٥١ - ٥٦ ، وما يأتي ٨٧ ، ٦٥٩ ، ١٣٧٣ .

(١) انظر الجواهر ٥٥٥ ، ٦٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللغراء ١ / ٥١ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٥ ، والبيان ١ / ١١١ ، والبحر ١ / ٣١٥ ، والمغني ٧٠٥ .

(٢) وهو قول الأخفش ومن وافقه .

(٣) وهو ضمير التعمير .

(٤) وقيل : « هو » عماد ، ويسميه البصريون الفصل ، وأن يعمر مبتدأ ومزحزحه خبره ، والتقدير : ليس بمزحزحه من العذاب التعمير ، وهو قول الغراء . قال أبو حيان : « ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن شرط الفصل عندهم أن يكون متوسطاً » اهـ ، وانظر ابن يعيش ٣ / ١١٠ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤ .

وقيل : « هو » ضمير الشأن ويسميه الكوفيون المجهول ، قاله أبو علي . وعزاه المؤلف في الجواهر إلى الغراء ؟ قال أبو حيان : « وهذا ميل منه [يريد أبا علي] إلى مذهب الكوفيين وهو أن منسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكون غير جملة إذا انتظم إسناداً معنوياً نحو ظنته قائماً زيد وما هو بقائم زيد ... » اهـ .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾ (١) | ٩٧ |

« من » شرط ، وقوله ﴿ كَانَ عَدُوًّا ﴾ (٢) فعلُ الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : من كان عدوًّا لجبريل فَلَيَمَتُّ غِيظًا ، فإنه نزل الوحي على قلبك بإذن الله (٣) .

وقد كثرت القراءات في « جبرئيل » ، وفي السبعة منها أربع قراءات :
جَبْرَائِيلَ (٤) ، كَسَلْسَبِيلَ
وَجَبْرَائِيلَ (٥) ، بحذف الياء .
وَجَبْرِيلَ (٦) ، كَشْهَرِيْزَ ، بكسر أوله .
وَجَبْرِيْلَ (٧) ، بفتح أوله .

كلُّها لغات تؤول إلى شيء واحد ؛ لأن الكلمة إذا لم تكن عربيّة ثم استعملتها العرب استعملتها على لغات مختلفة لما لم تُعْتَدُ في كلامها فتكلّم بها كلُّ واحدٍ من القبائل بحسب ما تأتي (٨) له .

(١) انظر الجواهر ٢١ ، وجمع البيان ١ / ١٦٧ ، والبيان ١ / ١١١ ، والكشاف ١ / ٣٠٠ ، والتبيان ١ / ٩٧ ، والبحر ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، وجمع التفسير ١ / ١٦٤ .

(٢) انتهى ههنا الحرم الذي وقع في « ي » من ص ٥ .

(٣) ذكر الزمخشري وجهين في تقديره : أولها : فلا وجه لمعاداته حيث نزل كتاباً ، والشاقي : فالسبب في عداوته أنه نزل عليك القرآن . وعند أبي حيان أن التقدير : فعداوته لاوجه لها . وإنما ذهبوا إلى أن الجواب محذوف لأن هذا الظاهر ليس لازماً عن الشرط وليس فيه ضمير يعود على اسم الشرط ، فحذف الجواب وأقيمت علته مقامه ، وهو مراد الزمخشري فيما ذكره وهم أبو حيان في فهم كلامه . واكتفى صاحب البيان بالقول إن جواب الشرط ﴿ فَإِنْ ﴾ ، ولا يكون جواباً إلا على ما ذكرت من إقامة علة الجواب مقامه .

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي وإحدى روايتين عن أبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٦٦ - ١٦٧ ، والتيسير ٧٥ ، والنشر ٢ / ٢١٩ .

(٥) وهي إحدى روايتين عن أبي بكر عن عاصم وحده .

(٦) وهي قراءة أبي عمرو وناقع وابن عامر وحفص عن عاصم .

(٧) وهي قراءة ابن كثير .

(٨) في الأصل : ما يتأق له .

وقيل^(١) : « جَبْرٌ » : هو عَبْدٌ ، و« إيل » : هو الله ، كما تقول : عبد الله .
وهذا لو كان كذلك لقلت في الرفع : هذا جَبْرٌئيل ، ورأيت جَبْرٌئيل ، ومررت
بِجَبْرٌئيل^(٢) ، وكنت تعرب الراء ، كما تقول : هذا عبدُ الله ، ورأيت عبدَ الله ،
ومررت بعبدِ الله^(٣) .

وكما اختلفوا في « جبرئيل » اختلفوا في ﴿ مِيكَائِلَ ﴾ | ٩٨ |

فقرأ قومٌ مِيكَائِيلَ^(٤)

و[قومٌ^(٥)] مِيكَائِلَ ، بحذف الياء^(٦)

وقومٌ مِيكَالَ^(٧)

وهو أيضاً أعجميٌّ ليس من كلام العرب ، فتستعملها بحسب ما أرادت .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ | ٩٨ | .

أي عدوُّهم ، فوضع الظاهر موضع المضر . وإنما قلنا هذا ليعود من قوله
﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ عائداً يعود إلى « مَنْ » من قوله : ﴿ مَنْ كَانَ
عَدُوًّا لِلَّهِ ﴾ | ٩٨ | .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٠١ ، والحجة ٢ / ١٣٤ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان
١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٩ ، وابن كثير ١ / ١٨٢ ،
والمحاسب ١ / ٩٧ - ٩٨ .

(٢) قوله « في الرفع » الوجه حذفه ، أو يكون الكلام : في الرفع ... وفي النصب وفي الجر .

(٣) وقال أبو علي أيضاً : « إيل » و« إل » لا يعرفان في أسماء الله سبحانه في اللغة العربية .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وحزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٦٦ - ١٦٧ ،
والتيسير ٧٥ ، والنشر ٢ / ٢١٩ .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) وهي قراءة نافع .

(٧) وهي قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم .

(٨) انظر البيان ١ / ١١٢ ، والبحر ١ / ٣٢٢ ، والكشاف ١ / ٣٠٠ .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ
سُلَيْمَانَ ﴾ (١) ١١٠٢ |

٢ ﴿ اتبعوا ﴾ عطف على قوله : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ ﴾ ١١٠١ | ﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾ . و
﴿ تتلو ﴾ : تَتَّبِعُ ، / بمعنى تَلَتْ .

٦ [قوله تعالى (٢) : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ ١١٠٢ |
﴿ ما ﴾ نقي .

٩ [قوله تعالى (٣) : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ
السَّحْرَ ﴾ (٤) ١١٠٢ |

﴿ يعلمون ﴾ في موضع الحال (٥) ، أي كفروا معلِّمين الناس السحر .

١٢ [قوله تعالى (٦) : ﴿ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ الْمَلَكِينِ ﴾ (٧) ١١٠٢ |
قيل فيه وجهان :

أحدهما : أن « ما » بمعنى الذي ، والتقدير : والذي أنزل على الملكين .
فيجوز أن يكون نصباً عطفاً على قوله ﴿ ماتتلو الشياطين ﴾ ، وأن يكون جراً
عطفاً على [قوله (٧)] ﴿ ملك سليمان ﴾ ، ويجوز أن يكون نصباً عطفاً على

(١) انظر مجمع البيان ١ / ١٧١ ، والبيان ١ / ١١٣ ، والبحر ١ / ٣٢٦ .

(٢) وذكر الطبرسي وجهاً آخر ، وهو أن يكون « يفعل » على بابه لا يراد به « فعل » ، ولكنه حكاية
الحال وإن كان ماضياً .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٠٣ ، والبيان ١ / ١١٣ - ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٢٧ .

(٥) وقيل هي خبر ثان ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٦٩٤ - ٦٩٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٧١ ، والبيان ١ / ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ،

وتفسير الطبري ١ / ٣٥٩ - ٣٦٨ ، والقرطبي ٢ / ٥٠ - ٥١ ، وابن كثير ١ / ١٩٧ ، ومجمع التفسير

١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، والكشاف ١ / ٣٠١ ، والبفداديات ١٣٣ ، والمفني ٤١٥ .

(٧) زيادة من ي .

﴿ السحر ﴾^(١) .

وقيل : قوله ﴿ وما أنزل على الملكين ﴾ نفياً عطفاً على قوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ أي وما كفر سليمان وما أنزل على الملكين . فعلى هذا يكون قوله :
﴿ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ [١٠٢] قبيلتين من الشياطين^(٢) ، والتقدير : ولكن الشياطين هاروتَ وماروتَ كفروا .

قوله تعالى ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهَا ﴾ [١٠٢]

قيل : من الملكين^(٣) ، وقيل : من السحر والكفر اللذين دلّ عليها قوله تعالى ﴿ كفروا يعلمون الناس السحر ﴾ .

وقوله ﴿ فيتعلمون ﴾ الفاء عطفاً على قوله ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ ، أي يعلمونهم فيتعلمون^(٤) . وقيل : بل التقدير : فيأبؤون فيتعلمون^(٥) ، فيكون

(١) اقتصر عليه أبو علي ورجحه أبو حيان وابن هشام .

(٢) هذا قول غريب . والذي قاله في الجواهر أنها شيطانان ، وكذا قال غيره . وقيل فيها غير ذلك . واختار القرطبي ما ذكره المؤلف من حمل « ما » على النفي ، ودفع الطبري هذا القول فرد عليه ابن كثير ، قال : « ... وهذا الذي سلكه غريب جداً وأغرب منه من زعم أن هاروت وماروت قبيلان من الجن » اهـ .

(٣) انظر شرح المعجم اللوح ٣٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤١ ، ولقراء ١ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ٢٠٤ / ١ ، ومجمع البيان ١ / ١٧١ - ١٧٢ ، ١٧٦ ، والبيان ١ / ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٦٨ ، وابن كثير ١ / ٢٠٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٧١ ، والكتاب ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٠ ، والمسائل المنثورة ٦٨ .

(٤) وهو الظاهر ، وهو قول الفراء ، واختاره الطبري وابن كثير وأبو حيان وغيرهم .

(٥) قاله الفراء والمبرد ، وأنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في ﴿ يعلمون ﴾ وقد قال ﴿ منها ﴾ ووافقته النحاس ، ورد أبو علي كلام الزجاج ووافقته المؤلف على رده في شرح المعجم . ثم أجازته النحاس على قول من قال إن الشياطين هاروت وماروت . انظر كلامهم في المصادر السالفة .

(٦) وهو قول الفراء والزجاج وغيرهما ، قال الفراء « وكأنه أجود الوجهين في العربية » . وعند سيويوه أنه معطوف على ﴿ كفروا ﴾ وأنكره الزجاج فرد أبو علي قوله . وقال النحاس : « وأحسن ما قيل فيه أنه مستأنف » وهو قول الأخفش والمبرد والطبري وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

« فيتعلمون » عطفاً على المضر .

قوله تعالى : ﴿ وَتَقْدُ عَلَيْهِمْ لَمَنْ أَشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ

خَلَاقٍ ﴾^(١) [١١٠٢]

اللام في ﴿ لمن اشتراه ﴾ لام الابتداء^(٢) ، و « من » مبتدأة بمعنى « الذي » ،
وقوله ﴿ اشتراه ﴾ صلة له ، وقوله ﴿ ماله ﴾ خبر « من » ، و « مَنْ » مع
خبره في موضع نصب مفعولاً^(٣) « علموا »^(٤)

ويجوز أن يكون « من » شرطاً^(٥) ، و ﴿ اشتراه ﴾ فعل الشرط في موضع
الجزم [ب « مَنْ »]^(٦) وجواب الشرط قوله ﴿ ماله في الآخرة من خلاق ﴾ .
وهو وإن كان في الظاهر جواب الشرط فإنه جواب القسم في الحقيقة ، لأن
التقدير : والله لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . فاللام في ﴿ لمن اشتراه ﴾
هي اللام التي تدخل على « إن » التي للشرط^(٧) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ

(١) انظر الجواهر ٦٦٠ ، ٦٥٨ - ١٦٠ ، وشرح اللع اللوح ٤٩ / ٢ ، ٥٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش
١٤٢ ، وللغراء ١ / ٦٥ - ٦٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٧٢ - ١٧٣ ، والبيان
١ / ١١٥ ، والبحر ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، والكتاب ١ / ١٢٠ - ١٢١ ، والمقتضب ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص
٢ / ٣٩١ ، وسر الصناعة ٣٩٨ - ٤٠١ .

(٢) وهو قول سيبويه والبريد والزجاج وغيرهم .

(٣) كان في النسخ « مفعول » والصواب ما أثبت .

(٤) هذا قول الزجاج وأبي علي وغيرهما ، وهو أوجه الوجهين كما قال المؤلف في الجواهر .

(٥) وهو قول الفراء ، ورده الزجاج ، واستبعده أبو علي لأن فيه دخول قسم على قسم وهو بعيد وغير
سائغ . وأجازه ابن جني لأن علموا « في معنى القسم وليس قسماً صريحاً وإنما هو بمنزلة أشهد لقد
كان كذا » عن سر الصناعة .

(٦) زيادة من ب وي .

(٧) وهي اللام التي تسمى لام الشرط لدخولها عليه ، والموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم ، والمؤنثة
لأنها تؤنث أن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها . انظر الكتاب ١ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، واللامات
للزجاجي ١٤٥ - ١٤٦ ، ولابن فارس ١٩ - ٢٠ ، ورفض البياضي ٢٤٢ ، والجنى الداني ١٣٦ ، وابن
يميش ٩ / ٢٢ ، والمغني ٢١٠ - ٢١٢ ، والممع ٤ / ٢٥٤ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٦٥٩ - ٦٦٣
الباب ٣٤ لما جاء في التنزيل من حرف الشرط دخلت عليه اللام الموطئة للقسم .

شِينَا لَنذَهِبَنَّ ﴿ [سورة الإسراء: ٨٦] وَهُوَ لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ
وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ﴿^(١) [سورة الأحزاب: ٦٠] .

٣ قوله تعالى: ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ
يُنزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(٢) [١٠٥]

«من» زيادة في قوله ﴿ من خير ﴾ ، أي أن ينزل عليكم خير من ربكم .

٦ قوله تعالى ﴿ يُنزَّلُ ﴾ و ﴿ يُنزَّلُ ﴾ بالتخفيف والتشديد ، لغتان ، يقال : نزل
الوحي ، وأنزله الله وتنزله ، فيتعدى مرة بالهمزة^(٣) ومرة بالتشديد . والإنزال في
الغيث أكثر ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ ﴾ [سورة لقمان:
٢٤] ، وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُنزِلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ ﴾ [سورة
الشورى: ٢٨]^(٤) .

١٢ وأبو عمرو خفف كل ما جاء^(٥) من ذلك في التنزيل نحو « يُنزل » و « يُنزل »^(٦) إلا
قوله : ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنزِلَ آيَةً ﴾ [سورة الأنعام: ٣٧] فإنه شدده هنا لأن
صدُر الآية : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ فأراد المطابقة بينهما .

١٥ وابن كثير مثل أبي عمرو بالتخفيف في جميع القرآن إلا في حرفين في سورة بني
إسرائيل^(٧) : ﴿ وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [٨٢] وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَاباً

(١) في الأصل : لئن لم ينته إلى قوله لنغرينك ، فأتمته .

(٢) انظر الجواهر ٦٦٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٧٩ ، والبيان ١ / ١١٦ ، والبحر
١ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٤ / ٥٢ ، ١٣٧ ، والبغداديات ٣٦ ، والمفني ٤٢٠ . وفي الأصل : ما يود الذين

كفروا إلى قوله من ربكم .

(٣) في الأصل : وأنزل الله بالهمز .

(٤) ﴿ يُنزل ﴾ بالتخفيف قراءة أبي عمرو وابن كثير ، ووافقها في هذين الحرفين حمزة والكسائي ،
وشدداً غيرها ، وقرأ الباقون بالتشديد في كل القرآن .

(٥) في الأصل : كل ما كان .

(٦) إذا كان في أوله ياء أو تاء أو نون .

(٧) هي سورة الإسراء .

تَقْرُوءُ ﴿٩٣﴾ فَإِنَّهُ شَدَّهَا لِأَنَّ بَعْدَهَا قَوْلَهُ : ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [١٠٦] (١)

قوله تعالى : ﴿ مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٢) [١٠٦]

٣ « ما » شرط (٣) منصوب الموضع بـ « نسخ » / ، و « نسخ » جزم بـ « ما » . ٢ / ١١

وقرىء ﴿ نُنَسِّخُ ﴾ و ﴿ نُنَسِّخُ ﴾ بالفتح والضم (٤) . فمن فتح فهو من

نسخت الشيء : إذا رفعته وجعلت مكانه آخر . ومن قرأ ﴿ نُنَسِّخُ ﴾ فهو من
أَنَسَخْتُ فلاناً الشيء : إذا حملته على تسخيه وإبدال آخر مكانه . ٦

[وقوله (٥) ﴿ أَوْ نُنَسِّيهَا ﴾ [١٠٦]

جزم عطف على ﴿ نسخ ﴾ ، وعلامة الجزم سقوط الياء . ومعنى

﴿ ننسها ﴾ : نأمرك بتركها (٦) ، فحذف المفعول الأول ، وهو الكاف ، أي
نُنَسِّكُهَا . ٩

(١) الظاهر أن المؤلف لم يذكر فيها شدة أبو عمرو وابن كثير حرف سورة الحجر [الآية ٢١] وهو قوله
تعالى : ﴿ وما ننزله إلا بقدر ﴾ لأنه جمع على تشديده . انظر السبعة ١٦٤ - ١٦٥ ، والتيسير ٧٥ ،
والنشر ٢ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٣ ، واللفراء ١ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٦ ، والحجبة
٢ / ١٤١ - ١٥٨ ، وجمع البيان ١ / ١٧٩ - ١٨٠ ، والبيان ١ / ١١٦ - ١١٧ ، والبحر ١ / ٢٤٢ ،
والتيبان ١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، واللفني ٣٩٨ ، ٤١٦ .

(٣) وقيل مصدرية ، حكاه المكبري وابن هشام ، فهي وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه
مفعول مطلق ، وهو غير صحيح لأن المراد عين المنسوخ لانه لأن زيادة من ههنا شاذة .

(٤) قرأ بالضم ابن عاسر وحده وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر
٢ / ٢١٩ .

(٥) زيادة مني .

(٦) تفسير النسيان بالترك هو قول قتادة ، وقيل هو على بابه وهو خلاف الذكر ، وهو قول ابن عباس
والمهدي . انظر تفسير الطبري ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والقرطبي ٢ / ٦٨ ، وابن كثير ١ / ٢١٥ - ٢١٦ ،
والمصادر السالفة في ح ٢ .

ومن قرأ ﴿تَسَاهَا﴾ بالهمزة^(١)، أي نَوَّخَرَهَا، من نَسَاتُ أَي أَخْرَت .

[وقوله^(٢) ﴿فَأَتَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ ١٠٦]

أي في مصلحة العباد ومنفعتهم^(٣) . ولا يريد أن بعض الآيات خير من بعض ، لأن القرآن كله واحد ، لا فضيلة لبعضه على بعض ، بل كله تنزيل من حكيم حميد . فالخيرية^(٤) تعود إلى مصلحة العباد .

قوله تعالى : ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ مَّعْدِنِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٥) ١٠٩

﴿كُفَّارًا﴾ نصب على الحال^(٦) من الكاف ، والتم في ﴿لو يردونكم﴾ .

ومعنى ﴿لو يردونكم﴾ : أن يردوكم^(٧) .

وقوله ﴿حَسَدًا﴾ أي للحسد .

﴿من عند أنفسهم﴾ «من» يتعلق بـ «ودَّ» ، أي ودُّوا من عند أنفسهم

من غير أن نزل عليهم وحياً بذلك . وقيل : بل يتعلق قوله ﴿من عند أنفسهم﴾ بـ «حسد» ، وهذا ضعيف ، لأنه لافائدة فيه ، إذ لا يكون حسد الإنسان إلا من عند نفسه^(٨) . وانتصب «حسداً» لأنه مفعول له^(٩) ، أي لأجل الحسد .

(١) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿نَسَاهَا﴾ . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢٢٠ / ٢ .

(٢) زيادة مني .

(٣) وهو قول ابن عباس ومال قول غيره . انظر تفسير الطبري ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، والقرطبي ٢ / ٦٨ - ٦٩ ، وابن كثير ١ / ٢١٧ ، وجمع البيان ١ / ١٨١ ، وتفسير غريب القرآن ٦١ .

(٤) في الأصل وب : الخيرية .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٧ ، وجمع البيان ١ / ١٨٤ ، والبيان ١ / ١١٨ ، والبحر ١ / ٢٤٨ .

(٦) أو على أنه مفعول ثان . ذكر الوجهين النحاس وغيره .

(٧) سلف التعليق على «لو» الواقعة بعد «ودَّ» ٧٨ ح ٤ .

(٨) عن الزجاج . وقيل : يجوز أن يتعلق بقوله ﴿حسداً﴾ على التوكيد .

(٩) وهو قول الفراء وغيره . وقيل : انتصب على المصدرية من مدلول ما قبله . والأول الوجه لأنه مصدر مفسر لما قبله .

أ قوله تعالى (١) ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾

[١٠٩]

٣ يقال : العفو والصفح بمعنى واحد فلم جمع بينهما ؟ فالجواب : إن الصفح أنه تُعْرِضَ عن الشيء وتَوَلَّيَه صفحةً وجهك ويبقى له أثر ما ، والعفو : أن تعفو عنه ولا يبقى له أثر^(٢) ؛ فلهذا جمع بينهما .

٦ فهذه الآية تدل على أنّ « الواو » لا توجب الترتيب^(٣) ، لأن الصفح قبل العفو^(٤) ، لأنه لا يجوز أن يقال : اعفَ عنه واجمله بحيث لا يبقى له أثر ، فيعطف عليه فيقال : اجمله بحيث يبقى له أثر ، وإنما يراد ضد ذلك . فثبت أنّ الواو لا توجب^(٥) الترتيب ، وأنه لو غسل رجله أو يديه قبل غسل وجهه بمقتضى قوله تعالى : ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^(٦) [سورة المائدة : ٦] = جَاَزَ وَجَاذَ . ألا ترى أنه^(٧) عطف الأيدي على الوجوه بالواو ؟ والواو لا توجب الترتيب . وقال تعالى : ١٢

(١) زيادة مني .

(٢) مذكوره المؤلف من الفرق بين الصفح والعفو لم أجد عليه نصاً ، لكن يقبله معنى المادتين . انظر اللسان (صفح ، عفو) ، ومقاييس اللغة ٣ / ٢٩٣ و ٤ / ٥٦ - ٥٧ ، والفرق في اللغة ٢٣٠ - ٢٣١ .

وذهب الراغب ومن وافقه إلى أن الصفح ترك التثريب فهو أبلغ من العفو وقد يعفو الإنسان ولا يصفح . انظر المفردات (صفح ، عفو) . ومعنى المادتين يقبله أيضاً ، والمعيان متقاربان ، ولعل مذكوره المؤلف أدق .

(٣) ذهب جمهور النحويين إلى أن الواو لا تفيد الترتيب . ونسب إلى قطرب و الفراء و ثعلب وغيرهم القول بإفادتها إياه . انظر شرح اللع اللوح ١٠١ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٣٠٤ ، والمقتضب ١ / ١٠١ ، والكامل ١١٠٢ ، وسر الصناعة ٦٣٢ - ٦٣٣ ، وابن يعيش ٨ / ٩٠ - ٩٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٥ ، والجنى الداني ١٥٨ - ١٦٠ ، والمغني ٤٦٣ - ٤٦٤ ، والممع ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) على قول الراغب ومن وافقه يكون العفو قبل الصفح .

(٥) في الأصل : لا يوجب .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٢٣٨ - ٤٤٢ . وكان في النسختين : فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الآية ، فأنتمته .

(٧) في الأصل : أنّ .

﴿ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَاسَ كُلِّ مِّنَ الصَّالِحِينَ . وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَىٰ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) [سورة الأنعام : ٨٥ - ٨٦] ، ولوط كان

٣ قبل عيسى وقبل يونس ، وكذلك إلياس كان قبل عيسى ؛ وجاز لأن الواو لاتوجب^(٢) الترتيب . وقال لبيد :^(٣)

أَغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْتَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا / ١٢ / ١
٦ وَفُضَّ الْخِتَمُ^(٤) قَبْلَ الْقَدْحِ ؛ فَنَبِتُ أَنَّ الْوَاوَ لَا تُوجِبُ التَّرْتِيبَ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٥) [١١١]

٩ و « هُود » جمع « هائد »^(٦) ، وهائدٌ : تائبٌ ، من قوله : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاكَ إِلَيْكَ ﴾ [سورة : الأعراف : ١٥٦] أي تبنا إليك . فهائد وهُود كعائد وعَوْد وعائط وعَوَظ^(٧) ، ويعني به اليهود .

(١) انظر ماسياتي ٤١٣ - ٤١٥ من الكلام على الآية ٨٤ من سورة الأنعام .

(٢) في النسخ : لا يوجب .

(٣) د ١٧٥ ، وشرح القصائد السبع ٥٧٥ - ٥٧٧ ، والتسع ٤٢٠ ، والمشر ٢٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٠١ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٥٧ ، وسر الصناعة ٦٣٢ ، وابن يعيش ٨ / ٩٢ ، وسفر السعادة ٩١٤ ، والخزانة ٤ / ٣٩٦ . السبأ : اشتراء الحجر ، والأذكن العائق : الزق العتيق ، والجونة : الخاية المقيرة ، وقدحت : غرقت ، وختامها : خاتمها وهو وطنها .

(٤) كذا وقع هنا ، وفي شرح اللمع « الختتام » وهو الصواب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٤ ، وللقراء ١ / ٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٧ ، وجمع البيان ١ / ١٨٦ ، والبيان ١ / ١١٨ ، والبحر ١ / ٣٥٠ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والقرطبي ٢ / ٧٤ - ٧٥ ، وابن كثير ١ / ٣٢٣ .

(٦) قاله الأخفش والفراء وغيرهما . وقال الفراء أيضاً : « يريد يهودياً فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية » اهـ ووقع في تفسير الطبري ١ / ٣٩٢ ، واللسان (هود) في كلام الفراء « يهوداً » مكان « يهودياً » ، ولعله أجود . وقيل غير ذلك .

(٧) المائد من الإبل : الهدية التناج ، والمائط : التي لم تحمل سنين من غير عقر ، عن اللسان (عود ، عوط) .

ومعنى الآية : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقالت
النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانياً . فلفق الله تعالى بين قوليهما في
لفظ واحد ، وهذا كثير في الكلام . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ
الرُّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٤]
المعنى : وزلزلوا حتى يقول الذين آمنوا معه : متى نصر الله ، فقال الرسول عليه
السلام : أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ؛ فلفق [الله] بين القولين^(١) ، ولا بد من
تقدير التلفيق في الآيتين .

أما قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارًا ﴾
فلو حِيلَ على الظاهر لكان المعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من
كان هوداً أو نصارى ؛ واليهود لا تقول ذلك . ألا ترى قوله بعده : ﴿ وَقَالَتِ
الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى
شَيْءٍ ﴾ [١١٣] فكل واحد من الفريقين يكفر الآخر فلا يشهد له بالجنة ؛
فثبت وصح أنه محمول على التلفيق . وكذلك لا يجوز في الآية الأخرى أن يقول
الرسول : ﴿ متى نصر الله ﴾ لأن الرسول عليه السلام لا يستبطن نصر الله ؛
لأن ذلك يدل على ضعف اليقين^(٢) ، والرسول عليه السلام مَوْحَى [إليه]^(٤) من
جهة الله ، فلا يتصف بضعف اليقين ؛ فثبت أنه محمول على التلفيق .

(١) زيادة مني .

(٢) هذا قول جماعة . وأكثر التأولين على أن قوله ﴿ متى نصر الله ﴾ من قول الرسول والمؤمنين ثم أخبر
الله سبحانه أنه ناصر أوليائه فقال ﴿ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ ، وقيل هذا من كلامهم أيضاً .
انظر تفسير الطبري ١٩٨ / ٢ ، والقرطبي ٢٥ / ٢ ، وابن كثير ٢٦٦ / ١ ، ومجمع التفاسير
٣١٤ / ١ ، ومجمع البيان ٣٠٩ / ١ . وعلى هذا لتلفيق في الآيتين .

(٣) قال القرطبي : « ذلك من الرسول على طلب استعجال النصر لا على شك وارتياب » اهـ وقيل
معناه الدعاء لله بالنصر .

(٤) زيادة من ب و ي .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ﴾ [١١٦]
 قرء، يثبت الواو وحذفه^(١) . فالإثبات لأجل أنه قصة معطوفة على
 ٣ ماقبلها كسائر القصص . وحذف الواو يوجب ابتداء الكلام واستئناف قصة
 أخرى . وكلا الوجهين حسنٌ جيد .

ومعنى ﴿ سبحانه ﴾^(٢) : تنزيهاً له تعالى وتسييحاً . فـ « سبحان الله »^(٣)
 ٦ موضوع موضع « تسييح » ، فإذا^(٤) قال القائل « سبحان الله » فالمعنى : أسبَح
 الله تسييحاً ، ثم يُستغنى عن ذكر الفعل بذكر المصدر ، فيقال « تسييح الله »
 فيضاف المصدر إلى المفعول . و « سبحان » ثلاثي ، فيوضع موضع « تسييح » ،
 ٩ فيقال : « سبحان الله » . فمعنى « سبحان الله » : أي أسبَح الله تسييحاً .
 ومثله « عَمَّرَكَ اللَّهُ »^(٥) تقديره : عَمَّرْتُكَ اللَّهُ تعميراً ، أي سألت الله أن
 يعمرك ، فحذف الفعل وأستغني بالمصدر وأضيف إلى المفعول ، فصار :
 ٢ / ١٢ « تعميرك الله » . فـ « عَمَّرَكَ اللَّهُ » موضوع موضع « تعميرك الله » . / فعنى
 « عمرك الله » : أي سألت الله أن يعمرك تعميراً .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [١١٧]

(١) قرأه بنير واو ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالواو . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر
 ٢٢٠ / ٢ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٦٢ - ١٦٣ ، والمقتضب ٢ / ٢١٧ ، والجمل ٣٠٥ ، وابن يعيش ١ / ١١٨ - ١٢٠ ،
 وشرح الكافية ١ / ١١٩ - ١٢٠ ، واللسان (سبح) .

(٣) في الأصل : فسبحان الله .

(٤) في الأصل : وإذا .

(٥) انظر المصادر السالفة ، وشرح الكافية ١ / ١٢٦ ، واللسان (عمر) .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٤ - ١٤٥ ، وللغراء ١ / ٧٤ ، والحجة ٢ / ١٥٩ - ١٦٣ ومنه أخذ
 المؤلف ، وجمع البيان ١ / ١٩٣ ، والبيان ١ / ١١٩ - ١٢٠ ، والبحر ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والكتاب
 ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ١٨ ، وابن يعيش ٧ / ٢٨ ، ٩٧ - ٩٨ ، والمغني ٢٢٣ .

الوجه الرفع في ﴿ فيكون ﴾ لأنه معطوف على قوله ﴿ يقول ﴾ . ومعنى ﴿ يقول له كن ﴾ : يكوّنه ويخلقه ويوجّده . ولا فرق بين أن يقال : فإذا قضى أمراً فإنما يكوّنه فيكون ، وبين أن يقول ﴿ فإنما يقول له كن فيكون ﴾ ، هذا هو حقيقة [هذا^(١)] الكلام^(٢) .

وإذا كان كذلك فالنصب في قوله ﴿ فيكون ﴾ ضعيف ؛ لأن من نصب حمله على لفظ ﴿ كُنْ ﴾ ، وزعم أن ﴿ كُنْ ﴾ أمر ، وجواب الأمر بالفاء نصب . وقد قلنا : إن ﴿ كُنْ ﴾ ليس بأمر على الحقيقة ؛ لأن معنى ﴿ يقول له كن فيكون ﴾ يكوّنه [فيكون^(٣)] . ولا يقال : إن حقيقة ﴿ كن ﴾ هنا الأمر ، لأنه لا يخلو إما أن يكون خطاباً لموجود - والموجود لا يؤمر بـ « كن » - وإما أن يكون لمعدوم والمعدوم لا يخاطب^(٤) ، فثبت أن المعنى : [إن^(٥)] يكوّنه فيكون ، أي يحدّثه فيحدّث . إلا أن ابن عامر^(٦) اعتبر لفظ الأمر فحمل النصب عليه .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) كذا قال ، وقد خلط بين قولين . فالذي قاله الفراء وغيره وهو أحد قولي الأخفش : إن فيكون معطوف على يقول ؛ وذهب أبو علي إلى أنه معطوف على كن وهو « وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر ، ولكن المراد به الخبر ، كأن التقدير : يكوّن فيكون ... » اهـ . وعنده أن هنا أسوغ من عطفه على يقول وأشد اطراداً . فأدخل المؤلف القول الأول في الثاني . وذهب سيبويه والمبرد والأخفش في أحد قوليه إلى أن فيكون استئناف .

(٣) زده من كلام المؤلف الآتي ، ومن البيان الذي نقل صاحبه من هذا الكتاب بغير ماتصريح على المجهود منه .

(٤) في الأصل : لا يخاطب معدوماً ، بزيادة « معدوماً » وهو خطأ من الناسخ .

وذكر في الهامش أن في نسخة من الكتاب معدوماً مكان لمعدوم ، فلعله وهم فكتبها في المتن أيضاً .

(٥) وهو الذي قرأ (فيكون) بالنصب ، وقرأ الباقرن بالرفع . انظر السبعة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٠ .

- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾^(١) ١١٩١ .
- ﴿ تُسْأَلُ ﴾ على الخبر ، و﴿ تُسْأَلُ ﴾ على النهي ، وكلاهما حسن .
- ٣ فمن قرأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾^(٢) كانت الجملة في موضع الحال^(٣) . والتقدير : إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير مسؤول عن أصحاب الجحيم ؛ فيكون حالاً بعد حال . ولا يجوز الوقف على ﴿ نَذِيراً ﴾ ١١٩١ على هذه القراءة^(٤) .
- ٦ ومن قرأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ على النهي وَقَفَ على ﴿ نَذِيراً ﴾^(٥) وابتدأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ . نهي الله تعالى نبيه عليه السلام عن سؤاله عن [حال^(٦)] أصحاب الجحيم حيث قال : « ليت شعري ما فعل أبوي »^(٧) .
- ٩ قوله تعالى : ﴿ مَا لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾^(٨) ١٢٠١ .
 قيل : التقدير : مالك من عذاب الله من وليٍّ [ولا نصير^(٩)] . والصحيح

(١) انظر الجواهر ٨٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٩ ، والحجة ٢ / ١٦٢ - ١٦٩ ، ومجمع البيان ١ / ١٩٦ ، والبيان ١ / ١٢٠ - ١٢١ ، والبحر ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٢) وهم غير نافع ، فقرأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ على النهي . انظر السبعة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢٢١ / ٢ .

(٣) قاله الأخفش والنحاس ، وذكره أبو علي وغيره .

(٤) هذا على أن الجملة حال . والأظهر أن الجملة مستأنفة ، قاله أبو علي وغيره ، وهو أحد قولي النحاس في القطع . وعليه فالوقف على ﴿ نَذِيراً ﴾ حسن وهو كاف عند الداني ، انظر إيضاح الوقف ٥٣٠ ، والقطع ١٦١ ، والمكتفى ١٧٣ ، ومنازل الهدى ٤١ .

(٥) وهو وقف حسن ، وهو كاف عند الداني .

(٦) زيادة من ب وي .

(٧) الحديث أخرجه الطبري وغيره من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي أن رسول الله ﷺ قال الحديث . وهو حديث مرسل ضعيف الإسناد ، قاله السيوطي . انظر تفسير الطبري ١ / ٤٠٩ ، والقرظي ٢ / ٩٢ ، وابن كثير ١ / ٢٣٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٨٧ ، وإيضاح الوقف ٥٣٠ ، والقطع ١٦١ ، والمكتفى ١٧٣ ، ولباب النقول ٢٧ ، والدر المنثور ١ / ١١١ .

(٨) انظر الجواهر ٦٦٤ وقد أعاد هنا ما ذكره ثمة .

(٩) زيادة من ب .

أَنَّ الْمَعْنَى : مَالِكُ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا . وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا بِمَجْرُوفِ الْجُر .
 وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٤] أَي :
 كُونُوا أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَقَالَ تَعَالَى جَدُّهُ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
 مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ ^(١) [سورة النحل : ١٠] أَي : مَاءٌ لَكُمْ هُوَ
 شَرَابٌ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ النَّارُ لَيْسَ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ﴾ [سورة نمل : ٢٨] أَي : لَهُمْ
 هِيَ ^(٢) دَارُ الْخُلْدِ ، وَقَالَ : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ
 يَخْلُقُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٦٠] أَي : لَجَعَلْنَاكُمْ مَلَائِكَةً ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّذِينَ
 كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ ﴾ [سورة الملك : ٦] أَي : بِعَذَابِ رَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ^(٣) ،
 وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ ^(٤) :

وَفِي اللَّهِ إِنْ لَمْ يَعدِلُوا حَكَمَ عدلٌ ^(٥)
 أَي : اللَّهُ حَكَمَ عدلٌ ، وَقَالَ أُعْشَى بِاهِلَّةَ ^(٦) :

أَخْوَرَعَائِبَ يُعْطِيهَا وَيُسَالِهَا يَأْتِي الظُّلَامَةَ مِنْهُ النُّوفَلُ الرَّفْرُ ^(٧)

(١) سياتي الكلام عليها في موضعها ٦٧٩ .

(٢) في الأصل : هي لهم . وسياتي الكلام على هذه الآية في موضعها ١١٨٨ .

(٣) وأجاز في الجواهر ٦٦٥ أن يتعلق ﴿ برهيم ﴾ بـ ﴿ كفروا ﴾ وهو الظاهر ، فلا تكون الآية من هذا الباب .

(٤) ليس البيت له ، بل هو من أبيات الخطار الكلبى في الوحشيات ٤٢ ، والحامسة الشجرية ١ / ٩ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٤ / ١٥٠ . ونسبها البحترى في حاسته ٨٠ إلى بشر بن صفوان الكلبى (أفدته من حاشية الشيخ الميخى) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٦٥ - ٦٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤٧٥ ، والمحاسب ١ / ٤٢ ، ١٠٢ ، والبيان ١ / ١٢١ ، ومعاهد التنصيص ٣ / ١٦ .

(٥) صدره : أقادت بنو مروان قيساً دماءنا

(٦) الأضعميات ق ٢٤ / ١٧ ص ٩٠ ، وديوان الأعشى ٢٦٧ . والبيت لسه في الكامل ٨٠ ، والخصص ١٣ / ٢٢٠ ، والخرزانه ١ / ٨٩ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٤٢٦ - ٦٦٥ ، والبصريات ١٩ ، والخصص ١٢ / ٢٣٠ . وستأتي قطعة من البيت ٦٧٩ .

(٧) الرغائب : العطايا الواسمة ، والنوفل ذو النوافل وهي العطايا ، والزفر : الجمال للأتقال وهو السيد .

أي : هو النُؤْفَلُ الزُّفْرُ ، وحكى سيويوه : « أمّا أبوك فلك به أبٌ »^(١) أي : فلك / هو أبٌ ، وقال الشاعر^(٢) :

١٣

قِيَالَ رِيَامَ رَشَحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْمَوْتِ خَوَاضًا إِلَيْهِ الْكِتَابِيَا
 أي : رشحوني ؛ فهذه أشياء على هذا الوجه ، يُسَمَّى « التَّجْرِيدُ »^(٣) . وقيل في
 قوله : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] أي فاسأل بالله^(٤) خبيراً ، أي
 سئلاً^(٥) ؛ وهو كثير جداً .

٦

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾^(٦)

[١٢٩١]

٩

المعنى : يقرؤونه حقَّ قراءته في الترتيل والتحقيق وأداء الحروف كل واحد
 منها في مخارجها .

(١) كان في النسخ « أمّا أبٌ » وجاء على الصواب في الجواهر ٦٦٥ . وعبارة سيويوه « ولو قال : أمّا
 أبوك فلك أبٌ ، لكان على قوله : فلك به أبٌ أو فيه أبٌ » الكتاب ١ / ١٩٥ ، وانظر الخصائص
 ٤٧٥ / ٢ .

(٢) وهو سمد بن ناشب المازني . والبيت من كلمة له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٦٧ - ٧٤ ،
 والتبريزي ١ / ٣٥ - ٣٦ ، والشعر والشراء ٦٩٦ ، والخزانة ٢ / ٤٤٤ . وهي بلا نسبة في عيون
 الأخبار ١ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وبعضها بلا نسبة في الكامل ٢٦٨ ، والسطح ٧٩٤ وتخرجهما فيه .

(٣) أفرد له ابن جني باباً في الخصائص ٢ / ٤٧٣ - ٤٧٦ ، وأفرد المؤلف لما جاء منه في التنزيل الباب
 ٣٥ في الجواهر ٦٦٤ - ٦٦٦ . وانظر المحتسب ١ / ٤١ - ٤٢ ، والتلخيص ٢٦٨ ، والإيضاح في علوم
 البلاغة ٥١٢ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ١٣ - ١٦ . وقال القزويني في حد التجريد ، « هو أن ينتزع
 من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكاملها فيه » .

(٤) في الأصل : الله ، والصواب من ي .

(٥) وقيل : فاسأل به أي فاسأل عنه . انظر الحجة ٢ / ١٦٧ ، وغيره .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ١٩٨ ، والبيان ١ / ١٢١ - ١٢٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٤١١ ، والقرطبي
 ١ / ٩٥ - ٩٦ ، وابن كثير ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٨٨ .

وقيل^(١) : يتلونه حقّ تلاوته : يعملون به ويؤمنون بما في مضمونه من نعمتِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وينتصب قوله ﴿ حقّ تلاوته ﴾ على المصدر . فالوجه الأول هو الأشبّه لأنه يقال : تَلَوْتُ الْقُرْآنَ تِلَاوَةً : إذا قرأته ، وتلوتُ فلاناً أتْلوه تَلَوًّا : إذا تَبِعْتَهُ : فلو كان المعنى هو الثاني لكان : يتلونه حقّ تَلَوِهِ ، فالوجه الأول هو الجيد .

وقيل : إن الهاء في قوله ﴿ يتلونه ﴾ لمحمّد صلى الله عليه وآله وسلم ، أي يتبعونه كما ينبغي أن يتَّبِعَ ، وهذا في الضعف مثل الثاني^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾^(٣) ١٢٥١

قُرئ ﴿ وَاتَّخِذُوا ﴾ على الخبر ، و ﴿ اتَّخِذُوا ﴾ على الأمر^(٤) .

فمن قرأ على الأمر وقف على قوله ﴿ وَأَمْنًا ﴾^(٥) ثم يبتدئ .

ومن قرأ ﴿ واتخذوا ﴾ كان على الخبر ، ولم يقف عند قوله ﴿ وَأَمْنًا ﴾ ، لأن قوله ﴿ واتخذوا ﴾ عطف على قوله ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ ﴾^(٦) ، و ﴿ جعلنا البيت ﴾ جملة في موضع الجر بإضافة « إِذْ » إليه ، والتقدير : وإذ كر

(١) هذا قول ابن عباس وعكرمة وقتادة وابن مسعود وغيرهم ، واختاره الطبري وغيره . وعبارتهم : يتبعونه حق اتباعه .

(٢) وقيل غير ذلك ، انظر مجمع البيان .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، والمفراء ١ / ٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٠ ، والحجة ٢ / ١٧١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٢ ، والبحر ١ / ٢٨١ . وسياق الآية : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا ... ﴾ .

(٤) قرأه على الخبر نافع وابن عامر ، وقرأه الباقون على الأمر . انظر السبعة ١٦٦ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٥) وهو وقف تام ، انظر إيضاح الوقف ٥٢٢ ، والقطع ١٦٢ ، والمكتفى ١٧٤ - ١٧٥ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٦) في الأصل : وجعلنا البيت ، وهو خطأ من الناسخ .

إذ جعلنا البيت ، أي وقتَ جَعَلْنَا البيتَ مثابةً للناسِ وأمناً واتَّخَذِهِمْ مَقَامَ
إِبْرَاهِيمَ . وَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ ﴿ وَاتَّخَذُوا ﴾ جَمَلَةً فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِالْعَطْفِ عَلَى
﴿ جَعَلْنَا ﴾ لَمْ يَجْزِ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ ﴿ وَأَمْنَا ﴾ .

و « إِبْرَاهِيمَ » و « إِبْرَاهِيمَ » و « إِبْرَاهِيمَ » ثلاث لغات . فن قرأ^(١) في بعض
المواضع « إِبْرَاهِيمَ » وفي بعضها « إِبْرَاهِيمَ » أَحَبُّ الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ لِفَصَاحَتِهَا
وَجُودَتِهَا^(٢) . وقيل « إِبْرَاهِيمَ » بالسريانية : أَبٌ رَحِيمٌ^(٣) .

[قوله تعالى^(٤)] : ﴿ وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [١٢٥]
أَي : أَوْصَيْنَا إِلَيْهِ^(٥) .

(١) وهو ابن عامر ، فروى هشام عنه « إِبْرَاهِيمَ » ، واختلف عن ابن ذكوان عنه : فروى عنه
« إِبْرَاهِيمَ » و « إِبْرَاهِيمَ » : قال ابن الجزري : « وفصل بعضهم عنه [أي عن ابن ذكوان] فروى
الألف في البقرة خاصة والياء في غيرها » اهـ . وقرأ الباقون « إِبْرَاهِيمَ » . انظر السبعة ١٦٩ ،
والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) الذي قاله ابن الجزري في تعليق ذلك أن « وجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت في المصاحف
الشامية بحذف الياء منها خاصة ، وكذلك رأيتها في المصحف المدني ، وكتبت في بعضها في سورة
البقرة خاصة ... » اهـ .

(٣) انظر بصائر ذوي التمييز ٦ / ٣٢ ، وانظر اللغات في إبراهيم في سفر السعادة ١٨ - ١٩ والمصادر التي
أحلنا عليها ثمة .

(٤) زيادة من ب .

(٥) كذا في النسخ ، والوجه : أَوْصَيْنَاهُ ، لأن معنى « أَوْصَيْنَا إِلَيْهِ » جعلناه وصياً . وكان الوجه أن
يقول : ﴿ وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ أي أَوْصَيْنَاهُمَا .

والذي جاء في التفسير أن عهدنا بمعنى أمرنا ، عن ابن زيد وعطاء والحسن . قال ابن كثير :
« والظاهر أن هذا الحرف إنما عدي بـ « إلى » لأنه في معنى تقدمنا وأوحينا » ، وحكى القرطبي أنه فسر
بـ « أوحينا » . فإن لم يكن مافي المتن تحريفاً فوجه تعديته بـ « إلى » أنه في معنى أوحينا . وقد فسر
العهد بالوصية والأمر ، انظر اللسان (عهد ، وصى) . وانظر تفسير الطبري ١ / ٤٢٣ ، والقرطبي
٢ / ١١٢ ، وابن كثير ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، ومجمع التفسير ١ / ١٩٦ ، والبحر ١ / ٢٨١ .

﴿ السُّجُودِ ﴾ (١) | ١٢٥ |

جمع سَاجِد ، كما أن الشهود جمع شاهد . و﴿ السُّجُودِ ﴾ صفة لـ ﴿ الرُّكْعِ ﴾ . ٣

قوله تعالى : ﴿ فَأَمْتَعَهُ قَلِيلًا ﴾ (٢) | ١٢٦ |

و﴿ أَمْتَعَهُ ﴾ ، لغتان ، بالتخفيف والتشديد (٣) . وانتصابٌ قليل على المصدر ، أي تمتيعاً قليلاً (٤) . وقيل : بل هو نصبٌ على الظرف ، أي زماناً قليلاً . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ (٥) | ١٢٧ | ٩

قال المفسرون (٦) : التقدير : يقولان ربَّنَا ، فحذف القول . وكان نافع (٧) يقف على قوله ﴿ من البيت ﴾ ويبتدئ ﴿ وإسماعيل ربَّنَا ﴾ أي : وإسماعيل

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٣ . وسياق الآية : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٥ ، والحجة ٢ / ١٧١ - ١٧٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٥ ، والبيان ١ / ١٢٢ ، والبحر ٣٨٥ / ١ .

(٣) قرأ بالتخفيف ابن عامر وحده ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ١٧٠ ، والتيسير ٢٦ ، والنشر ٢٢٢ / ٢ .

(٤) أو إمتاعاً قليلاً على قراءة ابن عامر ، ولو قال « متاعاً » كان أحسن .

(٥) انظر الجواهر ١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٨ ، وللفراء ١ / ٧٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٧ ، والبيان ١ / ١٢٣ ، والبحر ١ / ٣٨٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٤٣٠ - ٤٣٢ ، والقرطبي ٢ / ١٢٦ ، وابن كثير ١ / ٢٥٤ - ٢٦٠ ، ومجمع التفسير ١ / ١٩٧ - ١٩٨ ، والمغني ٨٣٠ .

(٦) ابن عباس والسدي وغيرهما .

(٧) ما عزاه إلى نافع هو قول الأخفش ، والوقف عنده تام . أما نافع فقد ذكر النحاس أنه يقف على ﴿ وإسماعيل ﴾ وهو وقف تام عنده ، وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني . انظر إيضاح الوقف ٥٢٢ ، والقطع ١٦٢ ، والمكتفى ١٧٥ ، وبنار الهدى ٤١ - ٤٢ .

يقول ربنا ؛ يشير بهذا القول إلى أن الباقي عليه السلام كان إبراهيم وحده ،
والداعي كان إسماعيل وحده^(١) . /

٢ / ١٣

٢ قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾^(٢) . [١٢٨] .

٦ أي : وأمة مسلمة لك من ذريتنا . ففصل بين وأو العطف والمعطوف بالجار والمجرور^(٣) . وقد جاء مثله في مواضع من التنزيل ، قال تعالى : ﴿ أَقْمَنُ كَانَ عَلَى يَتِيمَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مُّثْمَةٌ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى ﴾^(٤) [سورة موه : ١٧] والتقدير : ويتلوه شاهد منه وكتاب موسى من قبله ، ففصل بين الواو وبين قوله ﴿ كِتَابُ مُوسَى ﴾ بالجار والمجرور . وهذا جائز حسن إذا كان الفصل بينهما ، أعني بين الواو والمرفوع والواو والمنصوب . فأما بين الواو والمجرور فهو ضعيف^(٥) ، ولهذا ضُغِفَ قولُ من قال في قوله : ﴿ قَبَشْرُنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ

(١) وهو قول الأخفش وبعض المفسرين . قال الإمام الطبرسي : « وهو قول شاذ غير مقبول لشذوذه ، فإن الصحيح أن إبراهيم وإسماعيل كانا بينان الكعبة » اهـ ، وما ذكر أنه الصحيح هو قول ابن عباس والسدي وغيرهما ، واختاره الإمام الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٤ ، ٦٧٧ - ٦٧٨ ، وجمع البيان ١ / ٢٠٩ ، والبحر ١ / ٣٨٩ ، والمغني ٢٠٢ .

(٣) قال غيره : الجار والمجرور في موضع المفعول الأول ، وأمة مفعول ثان ، والمعنى : واجعل ناساً من ذريتنا أمة مسلمة لك .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٥٨ والتعليق ثمة .

(٥) نصُ سيبويه على أن الفصل بين الواو والمعطوف المجرور بالظرف وغيره قبيح خبيث ، ولم يذكر في المنصوب والمرفوع شيئاً .

وما ذهب إليه المؤلف من إجازة الفصل في المرفوع والمنصوب في السعة ذهب إليه بعضهم ، وظاهر كلام أبي الفتح جوازه .

وذهب أبو علي إلى أن قياس المرفوع والمنصوب كقياس المجرور ، فلم يجوز ذلك في السعة وأجازه في الشعر ، وهو قول الكسائي والقراء .

انظر الجواهر ٦٧٨ ، والكتاب ٢ / ١٤٦ ، والحجة ١ / ٢٢٢ ، والمسكريات ٨٣ - ٨٤ ، والبصريات ٢٧٤ ، والخصائص ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦ ، والبحر ٥ / ٣٢٦ ، والمغني ٤١٨ .

إِسْحَقَ يَعْقُوبَ ﴿١﴾ [سورة هود: ٧١] بفتح الباء : إنَّ التقدير : فبشرناها بِإِسْحَقَ ويعقوبَ من وراء إسْحَقَ ؛ لأنه فصل بين الواو والمجرور . وإنما ضَعَفَ هذا في الجار والمجرور لأنَّ الواو قائم مقام الباء ، والفصل بين الباء وما انجرَّ به ممتنع ، فينبغي أن يمتنع أيضاً مع الواو لأن الواو نائبة عن الجار .

قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ ﴾ [١٣٢] .
« وَصَّى » و « أَوْصَى » لغتان (٢) .

وقوله ﴿ بِهَا ﴾ يعود إلى « الملة (٣) » ، وقد جرى ذكرها في قوله :
﴿ وَمَنْ يُرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [١٣٠] ونصب
﴿ نَفْسَهُ ﴾ بإسقاط « في » والتقدير : سفِه في نفسه (٤) ، كقوله : ﴿ وَأَخْتَارَ
مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٥] أي من قومه . وقال قوم : معنى ﴿ سَفِهَهُ ﴾ :

- (١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٧٩ ، والتعليق ثمة .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٥ ، والحجة ٢ / ١٧٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٣ ، والبيان ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والبحر ١ / ٢٩٧ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٤٨ ، والقرطبي ٢ / ١٣٥ ، وابن كثير ١ / ٢٧٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٠٣ .
(٣) قرأ نافع وابن عامر ﴿ أوصى ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ وصى ﴾ . انظر البعثة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .
(٤) وكذا قال ابن كثير ، وذكره غيره . وقيل : يعود إلى الكلمة التي هي قوله ﴿ أسلت لرب العالمين . ووصى بها ﴾ وهو قول الطبري واختاره القرطبي .
(٥) انظر الجواهر ١٠٩ ، وشرح المصباح اللوح ٧٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٨ - ١٤٩ ، وللفراء ١ / ٧٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٢ ، والبيان ١ / ١٢٣ ، والبحر ١ / ٣٩٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٥٦ ، والبغداديات ٢٧٢ ، والمغني ٦٨٠ .
(٦) وهو قول الكسائي وأحد قولي الأخفش .
(٧) انظر الجواهر ١١٤ ، ١٢٥ ، وشرح المصباح اللوح ١٧ / ١ و ٥٨ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢ ، وللفراء ١ / ٣٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والكتاب ١ / ١٦ ، والمقنضب ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢ و ٤ / ٣٢٠ ، والكامل ٤٧ ، ٤٢٢ ، ٤٧٥ ، والمضديبات ٧٢ ، وابن بيش ٢ / ٥٢ و ٧ / ٦٢ و ٨ / ٥٠ ، ١٢٩ - ١٤٠ و ٩ / ١٠٣ وابن الشجري ١ / ١٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٤ ، والمغني ٤٦٩ .

سَفَّهُ^(١) ، كأنه قال : إلا من سفّه نفسه . وقال قوم : معنى ﴿ سَفِّهِ ﴾ : أُؤْتِيق^(٢) ، أي إلا من أُؤْتِيقَ نفسه .

٣ وزعم الفراء^(٣) أن قوله ﴿ سَفِّهِ نَفْسَهُ ﴾ انتصب ﴿ نَفْسَهُ ﴾ على التمييز ، قال : « وهو بمنزلة قولك : طاب زيد نفساً » . وهذا الذي ذكره خطأ^(٤) ، لأن قولهم طاب زيد نفساً ، « نفساً » فيه نكرة ، و « نفسه » في « سَفِّهِ نَفْسَهُ » معرفة ، ولا يجوز أن يكون التمييز معرفة .

٦ ولهذا المعنى قلنا : إن الرجل إذا قال لامرأته : « أنت طالق ثلاثاً »^(٥) ، ينتصب « ثلاثاً » على الظرف^(٦) ، ولا يجوز أن ينتصب على التمييز كما يقول أصحاب الشافعي ؛ لأنه لو قال : أنت طالق الثلاث ، فعرّفها باللام ، كان معناه : أنت طالق ثلاثاً . وإذا عرّفها باللام لم يكن إلا ظرفاً دون التمييز ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وإذا لم يصح نصبه على التمييز كان نصبه على الظرف ، والتقدير : أنت طالق ثلاث مرات . وإذا كان التقدير هكذا كان إذا قال : أنت طالق ، ثم قال : نويت به ثلاث طلاقات لم يسمع منه ، وإنما يقع بقوله . أنت طالق « طلقاً واحدة ، ولا تصح^(٧) نية الثلاث به^(٨) . فقولهم : إنه

(١) اختاره الأخفش .

(٢) وهو قول أبي حبيدة ، وهو والذي قبله وجه واحد . واختار الزجاج أنه بمعنى جهل .

(٣) في معاني القرآن له ١ / ٧٩ ، وفي حكاية كلامه تصرف .

(٤) وكذا قال النحاس ، وكلاهما أخذنا من كلام الزجاج . وكان في الأصل : فهذا الذي .

(٥) انظر الكلام عليه في شرح اللع اللوح ٦٩ / ٢ و ٧٣ / ١ ، وتفسير القرطبي ٣ / ١٣٢ - ١٣٥ . وقد

بسط أبو علي الكلام عليه في المسائل القصرية ونقل البغدادي كثيراً من كلامه عليه ، انظر

الخرائفة ٢ / ٧٠ - ٧٥ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٣٣٣ - ٣٣٦ .

(٦) والتقدير : ثلاث مرات ، أو على المصدر والتقدير : ثلاث طلاقات ، أجاز القولين في شرح اللع ،

وأخذ من كلام أبي علي .

(٧) في الأصل يصح .

(٨) هكذا قال ، وهو خلاف ما عليه الناس جميعاً فلا اختلاف بينهم في أن من قال لامرأته « أنت =

ينبغي [أن يجوز^(١)] أن ينوي به « ثلاثاً » لأنه لو قال « أنت طالق ثلاثاً » كان « ثلاثاً » تفسيراً وتمييزاً = يبطل^(٢) قولهم إنه تفسير / وتمييز بما ذكرنا^(٣) ، كما ١ / ١٤
أبطلنا قول الفراء في قوله ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ إنه تمييز . ٣

وقال البجلي^(٤) في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [١٣٠] تقديره^(٥) : ولقد اصطفيناه في الآخرة وأنه لمن الصالحين في الدنيا . وهذا حسن ، ولكن الجماعة^(٦) حملوه على النظم الذي هو عليه ، كقوله : ﴿ رَبُّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ - يريد : في الآخرة - ﴿ وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ ﴾ [سورة الشعراء : ٨٢ - ٨٤] هو اصطفاؤه في الدنيا ، وقال تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سورة النحل : ١٢٢] . ٦ ٩

قوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴾^(٧) [١٣٣]

= طالق ، فهي واحدة إن لم تكن له نية فإن نوى أكثر من ذلك فهو ما نوى . عن تفسير القرطبي ، وانظر الجامع الكبير ل محمد بن الحسن ١٨٢ . فليس ما ذكره المؤلف من جواز نية الثلاث به مذهب أصحاب الشافعي بل هو مما اتفق عليه الناس . فإما أن يكون المؤلف وهم فيما قاله هنا وإما أن يكون مخالفاً للفقهاء وفيهم أبو حنيفة وأصحابه وهو حنفي . ولا يلزم عن جواز نية الثلاث به أن يكون « ثلاثاً » تمييزاً .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) وبأن التمييز أيضاً يجوز إدخال « من » فيه ، ولا يجوز إدخالها على ثلاثاً ، فلا يستقيم : من ثلاث .

(٣) في الأصل : فيبطل ، وفي ي فتبطل ، وعليها تكون الفاء زائدة في الخبر .

(٤) ستأتي ترجمته في ملحق التراجم .

(٥) انظر تفسير القرطبي ١٢٢ / ٢ ، والبحر ١ / ٣٩٥ . وسيأتي ما حكاه عن البجلي ٢٨٣ .

(٦) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٣٧ ، والقرطبي ١٢٢ / ٢ ، وابن كثير ١ / ٢٦٩ ، ومجمع التفاسير

١ / ٢٠٢ ، والبحر ١ / ٣٩٥ .

(٧) انظر الجواهر ٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٤ ، والبيان ١ / ١٢٤ ، والبحر

١ / ٤٠٢ .

أي : ما تعبدون من بعد وفاقي ، فحذف المضاف . و « ما » نصب مفعول ﴿ تعبدون من بعدي ﴾ .

٢ قوله تعالى : ﴿ إِيَّاهُ وَاحِدًا ﴾^(١) [١٢٢]

نصب بدل^(٢) من قوله ﴿ إِيَّاهُ ﴾ أي : نعبد إلهك إلهاً واحداً .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾^(٣) [١٢٥]

٦ هذا على التلفيق ، أي قالت اليهود : : كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى تهتدوا .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٥) [١٢٥] .

٩ أي : قل بل تتبع ملة إبراهيم ، فحذف الفعل ، وهذا قول البصريين^(٦) . وقال الكوفيون : بل التقدير : بل نكون أهل ملة إبراهيم^(٧) . والوجه الأول ، لأنه على قولهم يكون إضماراً بعد إضمار : إضمار الفعل وإضمار المضاف . وانتصب قوله ﴿ حَنِيفًا ﴾ على الحال^(٨) .

١٢

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٤ ، والبيان ١٢٤ / ١ ، والبحر ١ / ٤٠٣ .

(٢) وقيل حال ، وهو قول الأخفش ، وأجازوا الوجهين .

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٤٠ ، والقرطبي ٢ / ١٧٩ ، وابن كثير ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، ومجمع التفاسير ٢٠٥ / ١ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وللغراء ١ / ٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٦ ، والبيان ١ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والبحر ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والكتاب ١ / ١٣٠ ، وللمقتضب ٢ / ٣١٨ ، وابن الشجري ١ / ١٨ و ٢ / ٣٢٩ .

(٦) انظر المصادر السالفة .

(٧) قاله الغراء ، وعزاه المؤلف في الجواهر إلى الكسائي ، وهو أحد قولي الأخفش من البصريين ، وأجاز الغراء الوجه الأول .

(٨) قيل من إبراهيم ، وقيل من ملة ، وذكرت الحال لأن الملة في معنى الدين ، انظر مجمع البيان والبيان وابن الشجري والبحر .

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾^(١)

[١٣٧]

٣ يتعال : ظاهر الآية يوجب أن لله تعالى مثلاً عز وجلّ وعلا عن ذلك .
والجواب : أن الباء زائدة^(٢) ، والتقدير : فإن آمنوا مثل ما آمنتم ، أي مثل
إيمانكم بالله . و« ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، والهاء يعود إلى الله تعالى .

٦ وزيادة الباء كثير في كلامهم^(٣) ، تقول : بحسبك زيد وحسبك زيد ، قال
الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾^(٤) [سورة يونس : ٣٧]
والتقدير : جزاء سيئة مثلها ، لقوله تعالى في الأخرى : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ
مِثْلُهَا﴾ [سورة الشورى : ٤٠] .

٩ ويجوز أن يكون المثل زيادةً ، أي : فإن آمنوا بما آمنتم به . وأن يكون
الحرف زيادةً أحسن من زيادة الاسم^(٥) ، وستراه من بعد^(٦) إن شاء الله

(١) انظر الجواهر ٦٦٧ ، ٨٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٨ ، والبيان ١ / ١٢٥ ، والبحر ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ،
واللفظي ٢٢٨ .

(٢) انظر مواضع زيادة الباء في شرح اللع ٤٥ / ٢ ، والكتاب ١ / ١٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٤٧ - ٤٨ ، ٢٣٠ ،
٣٠٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢ و ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٢١ ، ورسر الصناسة ١٣٢ - ١٤٢ ، وأبن
يميش ٧ / ١٤٧ - ١٤٨ ، و ٨ / ٢٣ - ٢٥ ، ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٨ ، والجنى السدافي
٤٨ - ٥٦ ، واللفظي ١٤٤ - ١٥٠ ، والممع ٤ / ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) لكن زيادة الباء هنا غير قياسية . وقيل الباء غير زائدة وهي بمعنى على وقيل هي للاستعانة ،
انظر المصادر السالفة في ح ١ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٢٤ - ٥٣٥ ، والتعليق ثمة .

(٥) يرد على هذا الوجه أن زيادة الاسم لم تثبت . ولعل الوجه أن تكون الباء على بابها وأتى بـ
« مثل » تأكيداً وتسديداً وليست بزائدة ، كقولك : مثلك إذا سئل أعطى ، أي أنت كذلك ،
قاله ابن جنى ، انظر المحتسب ١ / ١١٣ - ١١٤ ، والخصائص ٣ / ٢٠ - ٢١ ، والبحر .

(٦) لم يذكر في هذا الكتاب شيئاً عن زيادة الاسم . وقسأل في الجواهر ١٣٩ : « ... ولا تكاد الأسماء
تراد . فأما « هو » فإنما جيء به ليفصل الخبر عن الوصف فهو لمعنى « اهـ » . وانظر ما جاء من
ضمير الفصل في هذا الكتاب في فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب برسم : ضمير الفصل .

قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(١) [١٣٨]

أي : دينَ الله^(٢) . ونصبه بإضمار فعل ، أي : أتبعوا دين الله تعالى .
 وقيل : هو نصبٌ على الإغراء ، أي : عليكم دينَ الله . وقيل : هو نصب بدل^(٣)
 من قوله : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [١٣٥] أي : تتبع ملةَ إبراهيم حنيفاً
 صبغةَ الله^(٤) .

[وقوله]^(٥) : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾^(٦) [١٣٨]
 أي ديناً . وانتصابها على التمييز ، كما تقول : زيدٌ أحسن منك وجهاً .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [١٤٠]

بالتاء والياء^(٧) . فالتاء لقوله : ﴿ أَتَعَاجُونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا
 وَرَبُّكُمْ ﴾ [١٣٩] وبمده : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ / أَمْ اللَّهُ ﴾ [١٤٠] .
 والياء لقوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [١٣٧]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقَبِيلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنُعَلِّمَ مَنْ

(١) انظر الجواهر ١٤ ، ومغني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وللغراء ١ / ٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٨ ،
 ومجمع البيان ١ / ٢١٩ ، والبيان ١ / ١٣٦ ، والبحر ١ / ٤١١ - ٤١٢ ، وتفسير الطبري
 ١ / ٤٤٤ - ٤٤٥ ، والقرطبي ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، وابن كثير ١ / ٢٧٢ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٠٨ ،
 والكشاف ١ / ٣١٥ ، والكتاب ١ / ١٩١ ، وابن يعيش ١ / ١١٦ .

(٢) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم . وقيل غير ذلك .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما . واعترض الزمخشري وأبو حيان على الإغراء والبدل ، وفيها قتالاه
 نظراً .

(٤) وذهب الزمخشري إلى أنه منتصب انتصاب المصدر المؤكد لما قبله ، وواقفه أبو حيان ، وهو أحد
 قولي سيبويه ، والآخر أنه منصوب على الأمر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ٢١٩ ، والبيان ١ / ١٣٦ ، والبحر ١ / ٤١٢ .

(٧) قرأ بالتاء ابن عامر وحزرة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالياء . انظر السبعة ١٧١ ،
 والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴿١٤٣﴾

٣ إن قال قائل : هذا الكلام يوجب أن يكون تحويل القبلة سبباً لأن يَعْلَمَ الله من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ، وليس الأمر هكذا ، لأنه عالم قبل الأشياء وقبل تحويل القبلة ، فما وجه هذا الكلام ؟ = فالجواب : قال قوم : معنى قوله ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ أي لِنَرَى^(١) ، فعبر عن الرؤية بالعلم . وقال قوم : إلا لتمييز هؤلاء من هؤلاء^(٢) . وقال قوم^(٣) : إنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ ، فَالْعِلْمُ بِالْمَوْجُودِ يُوْجِبُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ ، وَالْعِلْمُ بِالْمَعْدُومِ لَا يُوْجِبُ شَيْئاً حَتَّى يُوْجِدَهُ ، فَإِذَا أُوْجِدَهُ عِلْمَهُ مَوْجُوداً ، فَهَذَا الْعِلْمُ بَعْدَ الْوُجُودِ حِينَئِذٍ يُوْجِبُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ ، فَهَذَا شَيْءٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْلُومِ لَا إِلَى الْعِلْمِ^(٤) ، فَإِذَا حَصَلَ الْمَعْلُومُ تَعَلَّقَ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْمَعْلُومُ لَمْ يَتَعَلَّقَ بِهِ حَكْمُهُ .

١٢ قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿١٤٣﴾

١٥ أي : وإن كانت التولية^(٥) عن بيت المقدس إلى الكعبة لثقيلة ، فأضمر التولية لأن قوله ﴿هَا وَلَا هُمْ﴾ ﴿١٤٢﴾ يدل عليه . وقيل : وإن كانت الصلاة^(٦) لثقيلة إلا على الذين هدى الله^(٧) .

(١) انظر تفسير الطبري ٢ / ٨ - ١٠ ، والقرطبي ٢ / ١٥٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢١٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٢٥ .

(٢) عزاه القرطبي إلى علي عليه السلام . وذهب الطبري إلى أن علمت بمعنى رأيت غير معروف في كلامهم .

(٣) عزاه الطبري إلى ابن عباس ، واختاره .

(٤) انظر نحو هذا القول في مجمع البيان ومجمع التفاسير ، ولم يسم صاحبه . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٥) لم يظهر في مصورة الأصل .

(٦) انظر الجواهر ٥٥٣ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٠ - ١١ ، والقرطبي ٢ / ١٥٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢١٥ .

(٧) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة .

(٨) عن ابن زيد .

(٩) وقيل : وإن كانت القبلة ، عن أبي العالية . وهو قول الأخفش ، انظر معاني القرآن له ١٥١ .

- و « إن » هنا مخففة من « إن » وذلك لأن « إن » المشددة تدخل (١) على الأسماء للتوكيد ، كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣*] ، فإذا خففت بقي فيها معنى التوكيد وجاز دخولها بعد التخفيف على الأسماء والأفعال ، تقول : إن زيدا لمنطلق ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوقِنَنَّهٗمُ ﴾ [سورة هود : ١١١] أي : إن كلاً . والفعل قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ، وقوله [٣] : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٦٧] وقوله : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٢] وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٥٦] وقوله : ﴿ إِنَّ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ [سورة يونس : ٢٩] وقوله : ﴿ إِنَّ كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ [سورة الفرقان : ٤٢] وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَقِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٤] .

- و « إن » (٥) في هذه الآي بمعنى « إن » . ودخلت اللام بعدها للتأكيد [و] (٦) لِيُفْصَلَ بَيْنَ « إِنَّ » بمعنى « إِنَّ » وبين « إِنَّ » بمعنى « ما » (٧) ، كقوله

(١) في الأصل : يدخل ، وهو تصحيف .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٩٢ ، والتعليق عليها تمه .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) في الأصل : وإن والتلاوة بلا وأو .

(٥) انظر حديث « إن » المخففة من الثقيلة وأقسام « إن » الأخرى في شرح اللوح ٤٩ / ٢ - ٥٠

و ١٢٢ / ٢ - ١٢٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٢٨٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١١ - ١١٣ ،

والمقتضب ١ / ٥٠ - ٥١ و ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ، والجمل ٣٥١ - ٣٥٢ ، واللامات للزجاجي

١١٢ - ١١٣ ، ولابن فارس ١٧ - ١٩ ، والعضديات ٤٧ - ٤٨ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ - ٧٧ ، وشرح

الكافية ٢ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ، والجنى السدائي ٢٠٧ - ٢١٥ ، والأزهية ٤٥ - ٥٨ ، والمغني ٣٣ - ٤١ ،

والمجموع ٢ / ١٨٠ - ١٨٤ .

(٦) زيادة مني ، وعبارته فيما يأتي ٦٥٠ : للتأكيد والفصل .

(٧) هذا على مذهب الأكثرين في هذه اللام أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق ،

ومذهب أبي علي ومن وافقه أنها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وحكي عن الكوفيين أن اللام

بمعنى « إلا » وأن « إن » قبلها بمعنى « ما » . انظر حديث هذه اللام وهي التي تسمى

« الفارقة » في المحتسب ١ / ٣٦٦ ، والإنصاف ٦٤٠ - ٦٤٣ المسألة ٩٠ ، والمغني ٣٠٥ - ٣٠٦ ،

والمصادر السالفة في ح

تعالى : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [سورة الملك : ٢٠] وقوله ﴿ إِن هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ﴾ [سورة الفرقان : ٤٤] فالتى بمعنى « ما » تدخل « إلا » في خبرها ، والتي بمعنى « إن » يدخله اللام .

و « إن » أيضاً يكون شرطاً وجزءاً ، كقوله تعالى : ﴿ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتَرَكَّهُ يَلْهَثْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٦] .

و « إن » تأتي أيضاً زيادة في الكلام ، كقول الشاعر^(١) :

فَمَا إِن طِبْنَا جَبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا^(٢)

أي : ما طبننا جبناً . فهذه أربعة أقسام من أقسام « إن »^(٣) .

[وقوله^(٤) : ﴿ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾^(٥) [١٤٣]

(١) وهو فرزة بن مُسَيْك المزدائي . والبيت من كلمة له في السيرة النبوية ٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والوحشيات ٢٧ - ٢٨ ، والحجاسة البصرية ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وشرح شواهد المغني ٣٠ - ٢١ ، والحزانة ٢ / ١٢١ - ١٢٤ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٠٢ - ١٠٦ . وهو له في ابن السرياني ٢ / ١٠٦ ، وفرحة الأديب ٢٠٢ ، والأزهية ٥١ . ورأى السيوطي الكلمة في ديوان فروة وفيه أنها تروى لصبر بن ققاس المرادي . ويدخل فيها بيتان ليسا منها ينسبان إلى ذي الإصبع العدواني وإلى غيره ، فذكر صاحب الحجاسة البصرية أن الكلمة تروى لذى الإصبع ولعله ولم منه ، انظر تعليق العلامة الشيخ الميني في سمط اللآلي ٣٩ ، وتعليق محقق الحجاسة البصرية .

والبيت بلا نسبة في الجواهر ١٣٩ ، وشرح اللغ اللوح ١٢٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٧٥ و ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٢ ، والمقتضب ١ / ٥١ و ٢ / ٣٦٤ ، والكامل ٤٤١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٦ ، والعضديات ٤٧ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، والمهذب ١ / ٩٢ ، والنصف ٣ / ١٢٨ ، وابن يعيش ٥ / ١٢٠ و ٨ / ٥ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، والمغني ٣٨ ، واللمع ٢ / ١١١ . ونسب في ابن يعيش ٨ / ١٢٩ للكيت وهما . وانظر التكلة والذيل والصلة للمصنفي والتنبيه والإيضاح لابن بري واللسان (طبب) .

(٢) قوله فما إن طبننا أي ماشأتنا وعادتنا ، وقوله ودولة آخرينا الدولة انتقال الحال والغلبة .

(٣) ماعليه المحققون أنها أربعة ، وزاد بعضهم أنها تأتي بمعنى « إذ » و « قد » وهي عند الجمهور شرطية . انظر المصادر السالفة في ح ٥ من الصفحة السابقة . وكان في الأصل : « من أربعة إن » وهو سهو .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معجم البيان ١ / ٢٢٤ ، والبيان ١ / ١٢٧ ، والبحر ١ / ٤٢٥ .

أي : هدام الله . فحذف العائد من الفعل إلى « الذين » ، وهو كثير في التنزيل^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٢) [سورة الفرقان : ٤١] أي بعثه الله ، فحذف الهاء ، ولم يثبتها كما أثبتتها في قوله : ﴿ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٥] وقوله : ﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة الأنعام : ٧١] وقوله : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٥]^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤) [١٤٣]

(١) حذف الضير المنصوب العائد إلى الموصول مستحسن جداً ، وهو في التنزيل أكثر من إثباته . انظر الجواهر ٢١٤ ، ٢٣١ ، ٤٧٨ ، وشرح اللع اللوح ١٥٣ / ١ .

وانظر في حذف الضير العائد إلى الموصول وهو مفعول الجواهر ٤٧٨ - ٤٧٩ ، ٩١٠ ، والكتاب ١ / ٤٤ - ٤٥ ، والمقتضب ١ / ١٩ و ٢ / ٢٤٢ و ٣ / ١١٤ - ١١٥ ، وابن الشجري ١ / ٥ - ٨ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٣٩ - ٤٠ و ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٢ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٧ ، والمضي ٨٢٨ - ٨٢٩ ، والمجع ١ / ٣٠٩ .

(٢) شيأى الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ .

(٣) قال المؤلف في شرح اللع اللوح ١ / ١٥٣ : « وفي التنزيل لم يأت إثباتها [أي الهاء] إلا في موضعين : أحدهما قوله ﴿ كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾ والآخر قوله : ﴿ واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا ﴾ ، كذا ذكره القبدي وأبو الحسين . ووجدت لها ثالثاً وهو ﴿ كالذي استهوته الشياطين ﴾ ... » ا هـ . يريد ضمير الغيبة المفرد العائد إلى « الذي » . وقد ذكر في الجواهر ٤٧٩ هذه الآيات الثلاث وذكر معها سبع آيات أخر جاء فيها ضمير الغيبة المجموع « هم » عائداً إلى « الذين » .

والقبدي هو أحمد بن بكر تليذ أبي علي الفارسي (ت نحو ٤٠٦ وقيل عاش إلى نحو سنة ٤٢٠ هـ) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٨ وإنباه الرواه ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٨ . و« أبو الحسين » هو محمد بن الحسين وهو ابن أخت أبي علي الفارسي (ت ٤٢١ هـ) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ١١٦ - ١١٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٠ ، والحجوة ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، ومجع البيان ١ / ٢٢٣ ، والبحر ١ / ٤٢٧ .

وَقَرَأَ ﴿لِرُؤُوفٍ﴾^(١) . و «رُؤُوفٌ» فَعْمُولٌ ، وفيه معنى المبالغة .
و «رُؤُوفٌ» فَعْلٌ مثل حَذِرٍ وَنَدِسٍ وَيَقْظِي ، وما أشبه ذلك^(٢) ، وقد جاء في شعر
جرير^(٣) :

كَفَعْلٍ الْوَالِدِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ^(٤)

قوله تعالى : ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مَوْلِيهَا فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾^(٥) [١٤٨]

قَرَأَ ﴿مَوْلِيهَا﴾ بكسر اللام ، و ﴿مَوْلَاهَا﴾ بفتح اللام^(٦) .
فن قرأ ﴿مَوْلِيهَا﴾ بكسر اللام ف ﴿هو﴾ مبتدأ ، و ﴿مَوْلِيهَا﴾ خبره ،
والجملة [رفع] ^(٧) صفة ﴿وجهة﴾ ، و ﴿هو﴾ يعود إلى ﴿كُلِّ﴾^(٨) ،

(١) قرأ ﴿لِرُؤُوفٍ﴾ ابن كثير ونايف وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿لِرُؤُوفٍ﴾ . انظر
السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ . وانظر الحجة ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) اللنبي : الفطن السريع الاستماع للصوت العالم بالأخبار ، عن اللسان (ندس) . قال أبو علي :
«وجه قراءة من قرأ ﴿رُؤُوفٍ﴾ أن فعولاً بنساء أكثر في كلامهم من فَعْلٌ ومن قرأ
﴿رُؤُوفٍ﴾ فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز ... اهـ .

(٣) د ، ق ، ٢٨ / ١٦ ج ١ / ٢١٩ . وهو له في الكامل ٦٦٦ - ٦٦٧ ، والحجة ٢ / ١٧٨ ، ومجمع البيان
١ / ٢٢٣ ، والبحر ١ / ٤٢٧ .

(٤) صدره : ترى للمسلمين عليك حقاً

(٥) انظر الجواهر ٥٦٥ ، ٦٥٣ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥١ - ١٥٢ ، وللغراء ١ / ٨٥ ، وإعراب
القرآن ١ / ٢٢٢ ، والحجة ٢ / ١٧٨ - ١٨٨ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١ / ٢٣٠ ، والبيان
١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والبحر ١ / ٤٢٧ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٧ - ١٨ ، والقرطبي ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ،
ومجمع التفاسير ١ / ٢٢١ .

(٦) قرأ بفتح اللام ابن عامر وحده وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر
٢ / ٢٢٣ .

(٧) زيادة من ب .

(٨) وهو قول ابن عباس ومجاهد والربيع وعطاء .

والتقدير: ولكل إنسان وجهة يوليها وجهه^(١). ويجوز أن يكون ﴿هو﴾ يعود إلى الله تعالى^(٢)، والتقدير: ولكل إنسان وجهة الله يوليها إياه، فحذف المفعول الثاني من ﴿موليها﴾ على القولين.

ومن قرأ ﴿مولاها﴾ ف«هو» يعود إلى ﴿كل﴾ بـتة، وفي «مولى» ضمير يعود إليه، أي: ولكل إنسان وجهة هو وليها. ولا يجوز في هذه القراءة أن يكون ﴿هو﴾ كناية عن الله عز وجل، لاستحالة ذلك في المعنى.

ومعنى ﴿لكل﴾: أي لكل إنسان، والمضاف إليه «كل» مضمّر بمنزلة الملفوظ به. والدليل عليه أن أكثر النحويين لا يجيزون إدخال الألف واللام على «كل» و«بعض»^(٣)، لا يجيزون: أخذت الكل وأخذت البعض، قالوا: لأن «كلاً» و«بعضاً» في تقدير الإضافة، والألف واللام والإضافة لا اجتماعان. وقد أجاز إدخال الألف واللام عليهما سيبويه^(٤)، وهو القياس، لأن بعض

(١) أكثرهم قدره: ولكل صاحب ملة، أو أهل ملة وجهة هو موليا أي مستقبلها، وقيل غير ذلك.

(٢) وهو قول بعضهم، وعزاه أبو علي إلى الأخفش.

(٣) انظر الجواهر ٦٥٥، وابن الشجري ١ / ١٥٣، وشرح الكافية ١ / ٢٩٢، والمجمع ٤ / ٢٨٢، وسفر السعادة ٢٦، ورسالة الففران ٤٥٦ - ٤٥٧، وعبث الوليد ٤٣٠، واللسان (بعض).

(٤) لم ينص على ذلك سيبويه فيما أعلم، وإنما عزاه أبو علي وغيره إلى سيبويه إجازة ذلك قياساً على إجازة سيبويه انتصاب «نصف» على الحال في قول ذي الرمة - د، ق ١٦ / ٢١ ج ٢ / ٦٢٣، والكتاب ١ / ٢٢٢، والخزانة ٢ / ٤٨٠ - :

ترى خلقها نصف قناة قويمية ونصف نقا يرتج أو يتمر

قال ابن الشجري - وأحسبه نقل كلام أبي علي: «ولما أجاز انتصاب «نصف» على الحال دل ذلك على أنه عنده نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه، لأنه إنما يكون في قطعه عن الإضافة معرفة إذا قدرت إضافته إلى معرفة، وإذا لم تقدر إضافته إلى معرفة كان نكرة وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه كما جاء في التزليل ﴿فلها النصف﴾ [سورة النساء: ١١].

و«كل» و«بعض» مجراها مجرى «نصف» لأنه يقتضي الإضافة إلى ما هو نصف له، كما أن «كلاً» يقتضي الإضافة إلى ما هو كل له، و«بعضاً» يقتضي الإضافة إلى ما هو بعض له. فإذا قدرت إضافة «كل» و«بعض» إلى المعارف كنا معرفتين، وإذا قدرت إضافتهما إلى النكرات كانا =

الشيء بمنزلة جُزئِه ، وكلّ الشيء بمنزلة أجزائه ، وإدخال الألف واللام على الجزء والأجزاء حسنٌ جداً ؛ فكذلك على « كلّ » و « بعض » = ولأنك تقول : بعض الشيء وكله ونصفه وثلثه وثلثاه ، ويجوز أن تقول : النصف والثلث والثلثان ، فينبغي أن يجوز « البعض » و « الكلّ » ، وأيُّ فَرْق بين هذا وبين ذاك ؟ ! قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [سورة النساء : ٦١] وقال تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [سورة النساء : ١٢] .

و « وَجْهَةٌ » شاذة في بابها^(١) . وذلك لأنك تقول : وَعَدَ عِدَّةً وَوَصَلَ صِلَةً وَوَزَنَ زِنَةً وَوَفَّرَ فِرَةً ، فتحذف الواو ؛ وههنا لم يحذفوها وقالوا « وَجْهَةٌ » والقياس « جِهَةٌ » ك « صِلَةٌ » و « عِدَّةٌ » .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ (٢) [١٥١]

= نكرتين ، فهما في هذا بمنزلة « نصف » ، تقول : نصف دينار ونصف الدينار ، وكل رجل وكل الرجال ، وبعض رغيث وبعض الرغيث .

قال أبو علي : وما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كلاً ، فينصبونه على الحال ويمجرونه مجرى : مررت بهم جميعاً . وإذا جاز انتصابه على الحال فيها حكاه عن العرب فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه ... « اهـ »
وقد غلط المبرد سيبويه في إجازة انتصاب « نصف » على الحال وزعم أنه معرفة لأنه في نية الإضافة فكأنه قال : ترى خلقها نصفه كذا ونصفه كذا . قال الأعمش : « والحجة لسبويه أنه نكرة وإن كان متضمناً لمعنى الإضافة ، وليس من باب كل وبعض لأن العرب قد أدخلت فيه الألف واللام وثنته وجمعتهم وليس شيء من ذلك في كل وبعض ... » اهـ

وقد استعملها بالألف واللام سيبويه والمبرد وغيرهما ، انظر المصادر السالفة ، والمقتضب

١ / ٤٤ و ٣ / ٢٤٣ .

(١) وقيل : أريد بها الاسم فلا شذوذ . انظر تكملة الإيضاح ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٢٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٨ ، وابن يعيش ١٠ / ٥٩ .

(٢) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ومعساني القرآن للأخفش ١٥٣ ، وللغراء ١ / ٩٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٢٢ ، والبيان ١ / ١٢٩ ، والبحر ١ / ٤٤٣ - ٤٤٤ ، والبيضايات ١٥٨ ، والغني ٢٢٤ .

اختلف الناس فيما يتعلق به هذا الكاف :

فقال قوم^(١) : هذا الكاف^(٢) يتعلق بقوله : ﴿ وَلَا تَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ ﴾
 ١٥٠ | ، والمعنى : ولأتم نعمتي عليكم في تحويل القبلة كما أرسلنا فيكم رسولا
 منكم . فعلى هذا لا يجوز الوقف^(٣) / على قوله تعالى ﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾
 ١٥٠ | وإنما الوقف عند قوله : ﴿ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ | ١٥١ . (٢ / ٢١)

وقال آخرون^(٤) : هذه الكاف تتعلق بقوله : ﴿ فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾
 ١٥٢ | أي : اذكروني كما أرسلنا فيكم رسولا . فعلى هذا يكون الوقف^(٣) عند
 قوله ﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ . دون^(٥) قوله ﴿ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ . فالمرابطة
 قائمة بين ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ وبين ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ كما أنباتك به^(٦) .
 قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ . الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾^(٧)
 . | ١٥٥ - ١٥٦ |

يجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ نصبا صفة لـ ﴿ الصابرين ﴾ ، فيكون
 الوقف^(٨) حينئذ على قوله ﴿ رَاجِعُونَ ﴾ | ١٥٦ | .
 ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ أولئك عليهم
 صلات ﴾ | ١٥٧ | ، فيكون الوقف على ﴿ الصابرين ﴾ دون قوله
 ١٥

(١) منهم الفراء والزجاج في أحد قوليهما .

(٢) قوله « هذا الكاف » وقوله بمد قليل « هذه الكاف » كلاهما جائز لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ماعلقناه ١ ح ٣ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٢٥ - ٥٢٦ ، والقطع ١٦٩ - ١٧٠ ، والمكتفى ١٧٧ - ١٧٨ ، وبنار الهدى ٤٣ - ٤٤ .

(٤) منهم الأخفش وأبو علي والفراء والزجاج في أحد قوليهما .

(٥) زيادة من ي . وفي الأصل : ولعلكم تهتدون وقوله ، وهو خطأ .

(٦) وقيل تتعلق الكاف بقوله ﴿ لعلكم تهتدون ﴾ .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٣ ، والبحر ١ / ٤٥١ .

(٨) انظر إيضاح الوقف ٥٣٧ ، والقطع ١٧٠ ، والمكتفى ١٧٨ ، وبنار الهدى ٤٤ .

والوقف على ﴿ الصابرين ﴾ في هذا الوجه غير تام عند ابن الأنباري والنحاس ، وهو حسن عند السدافي ، وليس يوقف عند صاحب بنار الهدى . وعلى كونه منصوبا على المدح - وهو وجه =

﴿ راجعون ﴾^(١) .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [١٥٨]

٣ الطَّوَّاف بين الصَّفا والمروة ليس بفرض^(٢) عند أبي حنيفة ، وعند الشافعي
فَرَضَ . فعلى قوله يقف القارىء على قوله ﴿ جناح ﴾^(٣) ، ثم يبتدىء ﴿ عليه
أن يطوِّفَ بهما ﴾ . ونحن^(٤) نقول : هو واجب وليس بفرض . وإنما قال :
٦ ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ لأنَّ المسلمين كانوا يتخرجون عن الطواف
بهما لهما كانوا رأوا فيه من الأصنام ، فرفع الله تعالى الجناح عنهم . ومن قال : إنَّ
قوله ﴿ عليه أن يطوِّفَ بهما ﴾ ابتداءً^(٥) جَعَلَ ﴿ عليه ﴾ كلمة الإغراء . وإنما
٩ جاء هذا في الخطاب دون الغيبة ، نحو : عليك زيدا ، قال سيبويه : ولا يجوز
هذا في الغيبة إلا على الشذوذ ، وكتاب الله لا يُحْمَل على الشذوذ ، وهذا لفظ
سيبويه ، قال^(٦) : حدثني من^(٧) سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً لئسني ، وهذا

= أجازة أبو حيان - فالوقف على ﴿ الصابرين ﴾ كاف عند الداني وصاحب منار الهدى .

(١) فالوقف تام . ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف ، فالوقف كاف عند النحاس
والداني ، وتام عند صاحب منار الهدى ، ولم يذكره ابن الأنباري .

(٢) في الأصل « ليس بواجب » . والظاهر أنه سهو أو تغيير من الناسخ وإن كان يوافق عبارة القرطبي
في تفسيره ٢ / ١٨٣ عن مذهب أبي حنيفة وأصحابه في ذلك أنه « ليس بواجب » . والظاهر أن
بعض الحنفية يسمون « الفرض » « واجباً » . وما أثبتته من ب و ي موافق لما نصوا عليه من أن
السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج وفروضة عند مالك والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه ، لا ينوب عنه الدم وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو واجب ينوب عنه الدم . انظر
الإفصاح عن معاني الصحاح ص ١٢٠ والبنية في شرح الهداية ٣ / ٥٠٩ . وهو موافق أيضاً لما قاله
المؤلف .

(٣) وهو وقف ليس بالمتجه كما قال المؤلف في الجواهر ١٥٣ ، وقال النحاس في القطع ١٧١ : « وليس
قول من قال ﴿ فلا جناح ﴾ وقفٌ = بشيء .. » ، وانظر منار الهدى ٤٤ .

(٤) يريد الحنفية ، وهو منهم . وما حكاه من مذهبهم هو المنصوص عنهم ، انظر الحاشية ٢ .

(٥) كان في النسخ « وابتداءً » وهو خطأ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ١٢٦ ، والجواهر ١٥٣ . وفي الأصل : وقال .

(٧) في الأصل وي « عن » وهو خطأ .

قليل ، شبهوه بالفعل « يعني أنه أمرٌ غائباً فقال « عليه » .
 وأما ما روي عن النبي عليه السلام [أنه قال ^(١)] : « مَنْ أَسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ
 فَلْيَتَزَوَّجْ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » ^(٢) = فَيَأْتِيَا ^(٣) أمر الغائب بهذا الحرف
 على الشذوذ ، لأنه قد جرى للمأمور ذكرٌ ، فصار بالذكر الذي جرى له
 كالحاضر ، فأشبهه أمره أمر الحاضر ^(٤) . [بخلاف الآية لأنه قد وقف على قوله
 ﴿ جناح ﴾ ثم ابتداء بقوله ﴿ عليه أن يطوفَ بها ﴾ ولا يعلِّقُه بما قبله ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ ^(١) [١٥٨]
 قرئ عليه المضيّ ، و﴿ مَنْ يَطَّوْعُ خَيْرًا ﴾ على الاستقبال ^(٢) ، وأصله
 يَتَطَوَّعُ ، فأدغم التاء في الطاء . وَجَزَمَهُ بـ « مَنْ » لأن « مَنْ » شرط ،
 والجواب ^(٣) : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [١٥٨] والتقدير : ومن يَطَّوْعُ بخير ،
 فحذف الجار ، ويجوز أن يكون « ومن تطوع تطوعاً خيراً » فيكون نعتاً لمصدر

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) الحديث بنحوه أخرجه البخاري في كتاب الصوم برقم ١٩٠٥ والنكاح برقم ٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦ ، ومسلم في
 كتاب النكاح برقم ١٤٠٠ ، والدارمي في كتاب النكاح ٢ / ١٣٢ ، والنسائي في كتاب الصوم
 ٤ / ١٦٩ - ١٧٢ ، وابن ماجه في كتاب النكاح برقم ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، وأحمد في المسند ١ / ٥٧ ،
 ٣٧٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ . وهو في الجواهر ١٥٣ .

(٣) في الأصل وب : وإنما ، وهو تحريف .

(٤) في ي وب : أمر الحاضر .

(٥) زيادة من ي وب ، وقوله فيها « قد ... ثم » ليس في ب ، وفيها « يتدىء » وفي ي « ابتداءً
 يتدىء » ، والصواب ما أثبتت أو : ثم يتدىء .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والحجة ٢ / ١٨٩ - ١٩١ ،
 وجمع البيان ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، والبيان ١ / ١٣٠ ، والبحر ١ / ٤٥٨ .

(٧) قرأه على الاستقبال حمزة والكسائي ، وقرأه الباقون على المضي . انظر السبعة ١٧٢ . والتيسير ٧٧ ،
 والنشر ٢ / ٢٢٣ .

(٨) الوجه أن الجواب محذوف وأقيمت علته مقامه ، والتقدير : ومن تطوع خيراً فهو مجزي أو مثاب على
 عمله فإن الله شاكر علم . انظر ما سلف من التعليق على حذف الجواب وإقامة علته مقامه ٨٠ .

مضمر^(١) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا ﴾ [١٥٩]
 ﴿ الذين ﴾ نصب اسم « إن » ، وتام الصلة عند قوله : ﴿ في الكتاب ﴾ ٣
 . [١٥٩]

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ﴾ [١٥٩]^(٢)
 مبتدأ وخبر في موضع الرفع خبر « إن » . ٦
 فوقف قوم عند قوله ﴿ يلعنهم الله ﴾^(٣) وابتدؤوا ﴿ وَيَلْعَنُهُمُ
 اللَّهُ ﴾ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا ﴿ [١٥٩ - ١٦٠] فيكون
 الاستثناء من قوله ﴿ ويلعنهم اللاعنون ﴾ ، فيكون الوقف حينئذ على قوله
 ﴿ اللَّهُ ﴾ ثم قوله ﴿ وَيَبَيَّنُّوا ﴾ . ٩

وقال قوم : بل قوله ﴿ ويلعنهم اللاعنون ﴾ عطف على قوله / ﴿ يلعنهم ١ / ١٦
 الله ﴾ فيقفون على قوله ﴿ اللاعنون ﴾^(٤) ، ويبتدئون بقوله ﴿ إِلَّا الَّذِينَ (١ / ٢٢)
 تابوا ﴾ ويرفعون « الذين » بالابتداء ، والخبر ﴿ فأولئك أتوب عليهم ﴾^(٥)
 [١٦٠] . ويجوز أن يكون ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ استثناءً على هذا مما قبله ؛
 فيكون الوقف [على]^(٦) ﴿ وَيَبَيَّنُّوا ﴾ . ١٥
 [وقوله]^(٧) : ﴿ فأولئك أتوب عليهم ﴾ أي : أقبلت توبتهم . ويقال :

(١) انظر البيان والبحر .

(٢) انظر الجواهر ٣٨١ - ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والبحر ١ / ٤٥٩ .

(٣) لم أجد هذا الوقف .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٥٣٧ ، والقطع ١٧١ ، ومنار الهدى ٤٤ . وهو وقف غير تام عند ابن الأنباري
 وغير كاف عند النحاس ، وهو ليس بوقف للاستثناء بده على ما في منار الهدى .

(٥) وعليه فالجملة في موضع نصب على الاستثناء ، والجمهور لم يثبت لها هذا الموضع . انظر المغني ٥٥٨ ،
 وحاشية الدسوقي عليه ٢ / ٨١ .

(٦) زيادة مني .

تاب الله على العبد : إذا قبل توبته ، وتاب العبد إلى الله تعالى : [إذا]^(١) أقطع عن الذنب^(٢) .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾^(٣) [١٦١]

٦ ﴿ أُولَئِكَ ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ عليهم لعنة الله ﴾ خبره^(٤) ، والجملة خبر « إِنَّ » . ﴿ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ عطف على لفظة ﴿ الله ﴾ ، ﴿ وَالنَّاسِ ﴾ عطف عليه ، وقوله ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ تأكيد لـ « الناس » .

٩ قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٥) [١٦٢]
نصب على الحال من الهاء والميم المحرورة بـ « على » من قوله ﴿ أُولَئِكَ ﴾ عليهم ﴿ . والمعنى : خالدون في عقوبتها ، أي في عقوبة اللعنة^(٦) ، فحذف المضاف .

١٢ قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾^(٧) [١٦٣]

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر مادة (توب) في اللسان ، والفردات ، ومعجم ألفاظ القرآن .

(٣) انظر الجواهر ٥١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤٢ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٠ .

(٤) وقوله ﴿ لعنة الله ﴾ مرتفع بالجار والمحرور ﴿ عليهم ﴾ على المذهبين - أعني مذهبي سيبويه والأخفش - لجريه خبراً على ﴿ أُولَئِكَ ﴾ وقيل مرتفع بالابتداء ، انظر مسالف من التعليق على هذا ١٣ ح ٥ .

(٥) انظر الجواهر ٧٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٦ .

(٦) وهي النار . وقيل ليس في الكلام حذف ، والمعنى : خالدون في اللعنة ، والمراد ما صار إليه الكافر باللعنة من الله وملائكته والناس ، والذي صار إليه نار جهنم ، عن الطبري ، وانظر مجمع البيان .

(٧) انظر الجواهر ٨٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٣ ، والإيضاح ٢٣٩ ، والمسائل المنثورة ٤٦ ، والمغني ٣١٤ ، ٧٤٥ ، والمعجم ٢ / ٢٠٣ .

« لا » حرف نفى ، و﴿إِله﴾ نصب اسم « لا »^(١) ، والخبر محذوف ،
 والتقدير : لا إله في الوجود . وقوله ﴿إِلَّا هُوَ﴾ في موضع الرفع لأنه بدلٌ من
 موضع ﴿لَا إِلَهَ﴾^(٢) ، وهكذا^(٣) جميع ما جاء في التنزيل . وهكذا قوله : ﴿لَا
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة الصافات : ٢٥] * الله : رفعٌ بدلٌ من موضع ﴿لَا إِلَهَ﴾ لأن
 « لا » مع ما بعده مبتدأ ، والتقدير : الله في الوجود .

(١) وافق المؤلف مذهب من قال إن اسم « لا » المفرد النكرة معرب والفتحة فيه فتحة إعراب لا فتحة
 بناء . وعزى هذا القول إلى الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الزجاج والسيرافي ، وعزاه
 السيوطي إلى السيرافي والزجاجي والجرمي والرماني . والذي في الجمل للزجاجي وشرح كتاب
 سيبويه للرماني خلاف هذا . وذهب أكثر البصريين ومنهم الأخفش والمبرد وابن السراج والرماني
 والزجاجي وأبو علي وأبو الفتح إلى أنه مبني والفتحة فتحة بناء لافتحة إعراب ، والظاهر أنه قول
 سيبويه . وعزاه الزجاج والسيرافي والمؤلف في شرح الملح القول الأول إلى سيبويه .

ونص كلام سيبويه هوذا : « هذا باب النفي بـ « لا » . و« لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه
 بغير تنوين . ونصبها لما بعدها كنصب « إن » لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها
 جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ... » اهـ . فتأول المبرد قوله « فتنصبه بغير
 تنوين » : « أنها نصبته أولاً لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر
 اتفاقاً . وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله لا ينفصل
 عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله . وقال
 أبو سعيد السيرافي : إنما ركب مع عامله لإفادة « لا » التبرئة للاستفراق ... فركبوا « لا » مع
 النكرة ... ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة » عن شرح الكافية .

انظر في ذلك الكتاب ١ / ٢٤٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٧ ، والأصول ١ / ٢٢٩ - ٢٨٣ ، والإيضاح
 ٢٢٩ ، واللح ١٠٨ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٥٢ / ٢ - ٥٤ / ١ ، والجمل ٢٢٧ - ٢٢٩ ، وابن يعيش
 ١ / ١٠٦ - ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، وابن السجري ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ،
 ووصف المباني ٢٦٤ ، والجنى السدائي ٢٩٠ - ٢٩١ ، والمغني ٢١٢ - ٣١٤ ، والمهجع ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ،
 والإنصاف ٢٦٦ - ٢٧٠ المسألة ٥٢ ، والرماني النحوي ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) وقيل من ضمير الخبر المحذوف ، وقيل من موضع اسم « لا » .

(٣) في الأصل : « لا إله لأن « لا » مع ما بعده مبتدأ ، وهكذا .. » زاد الناسخ هذه العبارة من الكلام
 الآتي في السطرين ٤ - ٥ سهواً .

وقوله ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ ليس بوصفٍ لقوله ﴿ هو ﴾ ، لأن « هو » اسم مضر ، والمضر لا يوصف بـ « هو » ، ولكن يكون خبراً مبتدأ مضر ، أي هو الرحمن الرحيم ، أو يكون بدلاً من « هو » ؛ وكلا الوجهين حسن جيد .

٣

قوله تعالى^(١) : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيحِ الْرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [١٦٤] .

٦

٩ لاؤقف في هذه الآية^(٢) ، لأن اسم « إن » [قوله^(٣)] : ﴿ لآياتٍ لقوم يعقلون ﴾ وخبره ﴿ في خلق السموات والأرض ﴾ . وما بعده عطفٌ عليه .
 وقوله : ﴿ والفلك التي تجري في البحر ﴾^(٤) الفلك اسم يقع على الواحد والجمع . فن الواحد قوله : ﴿ في الفلك الشحون ﴾ [سورة الشعراء : ١١٩] * ، ومن الجمع قوله : ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بریح طيبة ﴾ [سورة يونس : ٢٢] فقال ﴿ وجرين بهم ﴾ فأخبر عنه بلفظ الجمع .

١٢

١٥ قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِندَاداً ﴾^(٥)

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٢٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٨١ ، ٢٨٤ ، وابن يمش ٢ / ٥٦ ، وشرح الكافية ١ / ٣١١ ، والمغني ٥٩٣ ، ٧٦٥ . ونقل عن الكسائي إجازة ذلك .
 (٢) في النسخ : قوله تعالى ﴿ إن في خلق السموات والأرض ﴾ . فأتمت الآية .
 (٣) انظر إيضاح الوقف ٥٢٨ ، والقطع ١٧١ ، والمكتنى ١٧٨ ، وثمار الهدى ٤٤ .
 (٤) زيادة من ب و ي .
 (٥) انظر الجواهر ١٥٠ ، ٧٦٥ ، والكتاب ٢ / ١٨١ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٥ ، والمضديات ٧٠ ، وتكلمة الإيضاح ١١٧ ، ١٥٤ ، والحلبيات ١٠٩ ، والمخص ١٧ / ٢٨ ، وسفر السعادة ١٤٤ .
 (٦) انظر البيان ١ / ١٣٢ .

فَتَحَتْ نون « مِنْ » مع لام التعريف ، لأنهم لو كسروها لتوالت كسرتان ،
فعدلوا عنها إلى الفتح ولم يقولوا مع غير لام التعريف ، نحو مِنْ أَيْنِكَ ، إلا
بالكسر^(١) ، لأن « مِنْ » مع لام التعريف أكثر استعمالاً . وقالوا : عَنِ الرجل ،
فكسروا ، لأنه لا تتوالى كسرتان^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ

لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾^(٣) [١٦٥]

[يَرَى^(٤)] بالياء والتاء^(٥) . فالياء على أن يكون الذين ظلموا هم الفاعلون .

وقوله ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ متعلق بجواب « لو » ، والتقدير : ولو

يرى الظالمون إذ يرون العذاب لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً^(٦) .

ومن قرأ بالتاء فالتاء لخطاب النبي عليه السلام ، و ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في

موضع النصب ، و ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ ﴾ أيضاً متعلق بجواب « لو » ، أي : لعلمت أن

(١) هذا ما قرره سيبويه ثم قال : « وقد فتح قوم فصحاء فقالوا من ابنك ، فأجروها مجرى من
الساكنين » وقال أيضاً : « وزعموا أن ناساً من العرب يقولون من الله فيكسرونه ويجرونه على
القياس ... » الكتاب ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) لأن ما قبل النون - وهو العين من « عن » - مفتوح لامكسور .

(٣) انظر الجواهر ٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٣ - ١٥٤ ، وللغراء ١ / ٩٧ - ٩٨ ، وإعراب القرآن
١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والحجة ٢ / ١٩٨ - ٢٠٢ ، وجمع البيان ١ / ٢٤٨ ، والبيان ١ / ١٣٢ - ١٣٤ ،
والبحر ١ / ٤٧١ - ٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٤٠ - ٤٢ ، والكتاب ١ / ٤٥٢ ، والمسائل المنشورة
٧٩ . وزدت في نص الآية ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ .

(٤) زيادة مني .

(٥) قرأ بالتاء نافع وابن عامر ، وقرأ الباقر بالياء . انظر البصة ١٧٣ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر
٢ / ٢٢٤ .

(٦) هذا تقدير أبي عبيد والطبري وأبي حيان وغيرهم . وقدره الغراء في أحد قوليه : ولو يرى
الذين ... يرون أن . وقيل : قوله ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ ﴾ منصوب ب ﴿ يرى ﴾ والجواب محذوف ، وهو
أحد قولي الغراء وقول المبرد وأبي علي وغيرهم .

- ٢ / ١٦ القوة لله جميعاً^(١) . ولا يجوز أن يكون ﴿ أن القوة لله جميعاً ﴾ بدلاً / من ﴿ الذين ظلموا ﴾ إذ لاتعلّق له به . ولا يجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ (٢ / ٢٢) مفعولاً ، و ﴿ أن القوة لله جميعاً ﴾ في موضع المفعول الثاني ؛ لأنّ ذلك يوجب كسر « أن » لأنه لا ضمير فيه يرجع إلى الأول . والأوجه^(٢) أن يكون ﴿ إن القوة لله جميعاً ﴾ على الاستئناف^(٣) ، ويقف^(٤) على قوله ﴿ إذ يرون العذاب ﴾ ، وهي قراءة يعقوب^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبتروا منا ﴾^(٦)

[١٦٧]

- ٩ انتصب قوله ﴿ فنتبرأ منهم ﴾ لأن قوله ﴿ لو أن لنا كرة ﴾ تمّنّ بمنزلة « ليت لنا [كرة^(٧)] » فجرى مجرى « ليت » ومثله في السورة الأخرى : ﴿ فقلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين ﴾^(٨) [سورة الشعراء : ١٠٢] . وتحقيقه أن « كرة » مصدر في تقدير « أن » مع الفعل ، والتقدير : لو أن لنا أن نكرّ ، فيكون ﴿ فنتبرأ ﴾ عطفاً عليه^(٩) ، كقولها^(١٠)

(١) وهو قول أبي علي وغيره . وقدره الفراء في أحد قوليه « يرون أن » ، وقدره الطبري « لأقروا أن » . وقيل : التقدير : لأن القوة ، والجواب محذوف ، ذكره الطبري ، وهو قول النحاس .

(٢) على قراءة ﴿ ترى ﴾ بالتاء .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء في أحد قوليه ، وغيرهما . وقيل : التقدير : يقولون إن .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٥٤٠ ، والقطع ١٧٢ ، والمكتفى ١٧٩ ، ومنازل الهدى ٤٤ .

(٥) انظر النشر ٢ / ٢٢٤ . ويعقوب من العشرة .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٠ ، والبيان ١ / ١٢٤ ، والبحر ١ / ٤٧٤ .

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٣ .

(٩) في الأصل : أن نكر فنتبرأ عطف عليه .

(١٠) وهي ميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد بن معاوية . والبيت من كلمة لها في تاريخ دمشق في

تراجم النساء ٤٠٠ - ٤٠١ ، والحجاسة الشجرية ٥٧٣ - ٥٧٤ ، والبصرية ٢ / ٧٢ ، ودرة النواص =

لَلْبُسِّ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
 فنصب قولها « وتقرَّرَ » لأن قولها^(١) « لَلْبُسِّ » في تقدير: لأن ألبس عباءةً
 وتقرَّرَ .

٣

قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢)

[١٦٧]

« يُرِي » فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين : الهاء والميم المفعول الأول ، وقوله
 ﴿ أَعْمَالَهُمْ ﴾ هو المفعول الثاني ، وقوله ﴿ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ في موضع
 الثالث^(٣) .

٦

والكاف في ﴿ كذلك ﴾ يتعلق بمحذوف صفة مصدر ، كأنه قال : يريهم
 الله أعمالهم حسراتٍ عليهم إراءةً مثل ذلك .

٩

= ٥٣ ، والحلل ٢٦١ - ٢٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٧ ، والخزانة
 ٣ / ٥٩٢ - ٥٩٤ ، وحاشية البغدادي على شرح بانث سعاد ١ / ٥٧٥ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٦٤ -
 ٦٥ . وهو لها في المحتسب ١ / ٣٢٦ ، وسر الصناعة ٢٧٣ ، وابن السجري ٢ / ٢٨٠ (إحدى نساء
 معاوية) ، والبيان ٢ / ٢٦ ، والمغني ٣٥٢ ، ٣٧٣ . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٢٥ / ١ ،
 والكتاب ١ / ٤٣٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والمجمل ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٤ و ٢ / ٨٢٦ ،
 والبيان ١ / ٢٩٧ ، والمغني ٤٧٢ ، ٦٢٣ ، ٧١٥ . والرواية « ولبس عباءة » بالمعطف على
 ما قبله ، ويسوغ الأخرى إنشادهم البيت مفرداً أو مقطوعاً عما قبله . وسيأتي البيت غير منسوب
 ٣٥٩ ومنسوباً إليها ٥٨٨ ووقع اسمها ثمة « ميسون بنت الحارث بن مجدل » وهو خطأ صوابه
 « ميسون بنت مجدل » ، انظر المصادر السالفة . وكتب بهامش الأصل هنا ما نصه « ميسون بنت
 مجدل أم يزيد لعنها الله » .

(١) في الأصل : قوله ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥١ ، والبيان ١ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والبحر
 ١ / ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٣) وأجاز النحاس أن يكون ﴿ كذلك ﴾ في موضع رفع خير لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الأمر
 كذلك . وضعفه أبو حيان لأنه يقتضي زيادة الكاف وحذف المبتدأ . وقيل « يُرِي » بصرية
 فتكون « حسرات » حالاً وهو قول النحاس ومن وافقه ، والوجه ما ذكره المؤلف .

قوله تعالى : ﴿ خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ﴾^(١) | ١٦٨ |

٣ و ﴿ خُطُوتِ ﴾ بالإسكان والضمين^(٢) . وما كان على وزن فُعْلَةٌ نحو ظَلَمَةٌ
وَعَرْفَةٌ جاز في جمعه ثلاثة أوجه^(٣) : فُعَلَاتٌ بضمين كَعُرْفَاتٍ وظَلَمَاتٍ ، ويجوز
الإسكان مثل ظَلَمَاتٍ وَعُرْفَاتٍ ، ويجوز الفتح نحو^(٤) ظَلَمَاتٍ وَعُرْفَاتٍ ، قال
الشاعر^(٥) :

٦ وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتِنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجِدَّ بِالْهَزْلِ
إِلَّا أَنْ الْفَتْحُ لَمْ يَرِدْ فِي خُطُوتِ .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾^(٦)

٩

| ١٧٠ |

فيه إضمار ، والتقدير : أو لو كانوا لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون أفيتبعونهم ،
فحذف قوله « أفيتبعونهم » للعلم به .

١٢ قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ

(١) انظر الحجة ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٦ ، وجمع البيان ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، والبحر ١ / ٤٧٩ ، والمغتب ١ / ٥٦ ، والمقتضب ٢ / ١٨٩ .

(٢) قرأ ﴿ خطوات ﴾ بضم الخاء والطاء ابن عامر والكسائي وابن كثير بخلاف عن البري عنه وحض
عن عاصم ، وقرأ الباقر بضم الخاء وإسكان الطاء . انظر السبعة ١٧٣ - ١٧٤ ، والتيسير ٧٨ ،
والنشر ٢ / ٢٢٤ ، ٢١٦ .

(٣) انظر المصادر السالفة والكتاب ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩ - ٣٠ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) وهو عمرو بن شأس الأسدي . شعره ٩٢ ، ألحقه محققه مع آخر عن ابن السراجي ٢ / ٢٤٣ . وهو بلا
نسبة في الكتاب ٢ / ١٨٢ (٣ / ٥٧٩ ط هارون) ، والمقتضب ٢ / ١٨٩ ، والجمل ٢٨٠ ، والحلل
٤٠٦ ، والمغتب ١ / ٥٦ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩ . استشهد بالبيت على فتح العين من « ركبات »
جمع ركبة . وضبط في مطبوعتي الكتاب « يَاهْزُلُ » مقيداً ، والصواب أن الروي مكسور .

(٦) انظر البيان ١ / ١٣٦ ، وجمع التفاسير ١ / ٢٤٠ .

إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴿١٧١﴾

والتقدير : مَثَلُ دَاعِي الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ، فحذف الداعي .
 وإنما قدرنا الداعي لأنَّ المعنى : مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدَ مَعَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ النَّاعِقِ
 بالغنم^(١) . فالكفار بمنزلة الغنم وليسوا كالناعمق ، وفي الظاهر شبه الكفار
 بالناعمق . فإذا قدرت « وَمَثَلُ دَاعِي الَّذِينَ كَفَرُوا » كان تشبيه الداعي
 بالراعي ، قال سيبويه : هذا من أفصح الكلام إيجازاً واختصاراً ، لأنَّ الله تعالى
 أراد تشبيه شيئين بشيئين : الداعي والكفار بالراعي والغنم ، فاختصر وذكر
 المشبه بالغنم في الطرف الأول ، فدلَّ ما أبقى على ما ألقى ، فهذا معنى كلامه^(٢) .
 وإن شئت كان التقدير : وَمَثَلُ دُعَاءِ / الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ دُعَاءِ الَّذِي يَنْعِقُ ،
 فحذف المضاف من الاسمين^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ ﴾ ﴿١٧٢﴾

(١) انظر الجواهر ٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٩٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والبيان
 ١ / ١٣٦ ، والبحر ١ / ٤٨١ - ٤٨٤ وتفسير الطبري ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، والقرطبي ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ ،
 وابن كثير ١ / ٢٩٣ ، ومجمع التفسير ١ / ٢٤٦ ، والكتاب ١ / ١٠٨ . وزدت في الآية ﴿ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾
 إلا دعاءً ونداءً ﴿ .

(٢) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وغيرهم .

(٣) عبارة سيبويه « ... فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين
 كفروا كمثّل الناعمق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم
 المخاطب بالمعنى » اهـ .

(٤) وقيل في تأويل الآية غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٠ - ١٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٧ ،
 والبيان ١ / ١٣٦ - ١٣٧ ، والبحر ١ / ٤٨٦ ، والمغني ٤٠٥ . وقد أخذ المؤلف كلامه من المسائل
 الشيرازيات لأبي علي ، وقد نقل كلام أبي علي فيها المرحجاني في دلائل الإعجاز ٢٢٨ ، ونقله
 محقق شرح الملح لابن برهان في تعليقه عليه ٧٥ ح ٢ عن مخطوطة الشيرازيات .

قال النحويون : « إنا » يأتي في الكلام لإثبات المذكور ونفي ماعده^(١) .
 فإذا قلت : « إنما زيد قائم » فالتقدير : ما زيد إلا قائم^(٢) . وكذلك هنا ﴿ إنما
 حرم عليكم الميتة ﴾ تقديره : ما حرم عليكم إلا الميتة . ويستشهدون في هذا
 الكلام بقول الفرزدق^(٣) :

أَنَا الرَّجُلُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّا يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
 وقال « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » وأنت لاتقول : يقوم أنا ، وإنما تقول :
 أقوم^(٤) ، وإنما جاز « يدافع أنا » لأن التقدير : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ،
 فحمل الكلام على إثبات المذكور ونفي ماعده .

قوله تعالى : ﴿ فَصَنِ أَنْظُرًا غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾^(٥)

١٧٣ |

(١) قال ابن يعيش « ... ومعناها التقليل ... ولذلك قال سيويه في « إنما سرت حتى أدخلها » : إنك
 تقلل . وذلك أن « إنا » زادت « إن » تأكيداً على تأكيدها فصار فيها معنى الحصر وهو إثبات
 الحكم للشيء المذكور دون غيره .. « أه شرح المفصل ٨ / ٥٦ ، وانظر الكتاب ١ / ٤١٥ . وما ذكر
 من إفادتها الحصر قول الأكثرين وأكبره طائفة يسيرة عن النحاة كما قال السيوطي في الجمع
 ١٩٢ / ٢ . وانظر المصادر الآتية في تخريج قول الفرزدق .

(٢) قال الجرجاني : « ليس كل كلام يصلح فيه « ما » و« إلا » يصلح فيه « إنا » وم « حين جعلوا
 « إنما » في معنى « ما » و« إلا » لم يمتنوا أن المعنى فيها واحد على الإطلاق وأن يسقطوا
 الفرق ثم بين أمرهما . دلائل الإعجاز ٢٢٨ - ٢٥٨ .

(٣) ١٥٣ / ٢ د ، والنقائض ١ / ١٢٨ . وهوله في شرح اللع للمؤلف اللوح ١١٠ / ١ ، ولابن برهان
 ٧٥ ، والمحتسب ٢ / ١١٥ ، ودلائل الإعجاز ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، والمغني ٤٠٧ ، وشرح أبيات المغني
 ٥ / ٢٤٨ - ٢٥٥ . وهو بلا نسبة في الحجة ١ / ١٢١ ، والحلبيات ٢٢٨ ، ومع البيان ١ / ٢٥٧ ،
 والبيان ١ / ١٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٩٥ و ٨ / ٥٦ ، والجمع ١ / ٢١٧ . وفي رواية صدره
 اختلاف ، ورواية الديوان والنقائض : « أنا الضامن الراعي » .

(٤) في ب وي : أقوم أنا .

(٥) زدت في الآية ﴿ فلا إثم عليه ﴾ .

- بكر النون وضمتها . وأصل نون « مَنْ » السكون ، إلا أنه حرك ههنا
 لالتقاء الساكنين : أحدهما النون والآخر الضاد . فمن كسر فلا لُتقاء الساكنين
 على الأصل ، ومن ضمَّ فلتبَع ضمة الطاء . وكذلك ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ٣
 ﴿ أَوْ أَخْرَجُوا ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ﴿ وَعَذَابٍ . أَرْكُضُ ﴾ [سورة ص : ٤١ - ٤٢] ﴿ أَوْ
 أَنْقُصُ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ [سورة المزمل : ٣] ﴿ فَتَيْلًا . أَنْظُرُ ﴾ [سورة النساء : ٤١ - ٥٠] ﴿ قُلِ
 آدَعُوا اللَّهَ أَوْ آدَعُوا الرَّحْمَنَ ﴾^(١) [سورة الإسراء : ١١٠] يجوز في هذا كله الكسر
 والضمُّ ، فالكسر لالتقاء الساكنين والضمُّ تبع للحرف الثالث ، لأنهم كرهوا
 الخروج من الكسر إلى الضمِّ .^(٢)
- والتقدير في قوله ﴿ غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾^(٣) أي : فأكل غير
 باغٍ ، وإن شئت : فأكل فلا إثم عليه ، تقدّره بعد قوله ﴿ غير باغ ولا
 عاد ﴾^(٤) أي فأكل فلا إثم عليه ، فحذف قوله « فأكل » . وقد تقدّم نحو هذا من
 قوله : ﴿ أَضْرِبْ بَعْضَكَ الْحَجَرَ فَاَنْفَجَرْتَ ﴾^(٥) [سورة البقرة : ٦٠] أي فضرب
 فانفجرت . ومثله قوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾^(٦)
 [سورة البقرة : ١٨٤] أي : فأفطر فعِدَّةً ، وكذلك قوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا
 أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ ﴾^(٧) [سورة البقرة : ١٨٦] أي : فَحَلَقَ ففديّةً ،
 ومثله في التنزيل كثيرٌ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٣٨ .

(٢) قرأ عاصم وحمة بكسر الساكن الأول في ذلك كله ، ووافقها أبو عمرو في غير اللام من « قل » والنواو
 من « أو » فضمها ، وقرأ الباقر بضم ذلك كله ، بخلاف عن ابن ذكوان عن ابن عامر في التنوين .

انظر السبعة ١٧٤ - ١٧٥ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٣) انظر الجواهر ١٣ ، ٢٠ ، ٤٨٦ - ٤٨٩ ، وما سيأتي ١٠٥١ .

(٤) قوله « ولا عاد » ليس في الأصل وي .

(٥) لم يتكلم عليها في هذا الكتاب ، وقد تكلم عليها في الجواهر ١٣ . وانظر معاني القرآن للقرآء
 ١ / ٤٠ ، والبيان ١ / ٨٥ ، والخصائص ١ / ٢٨٩ و ٢ / ٣٦١ ، ٤٦٠ ، ٢ / ١٧٤ ، وابن الشجري

١ / ١٥١ ، ٣٥٩ ، ٢ / ٣٣٠ ، والمغني ٢٢٢ ، ٨٢٠ .

(٦) انظر الجواهر ١٣ ، والخصائص ٣ / ١٧٤ .

(٧) انظر الجواهر ١٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦١ و ٣ / ١٧٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٥٨ ، والمغني ٨٢٠ .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ﴾ (١) [١٧٤]
التقدير : ما يأكلون إلا النار ثابتة في بطونهم .

٣ ومعنى أكل النار : أكل ما يؤذي إلى النار (٢) ، فسمى الشيء باسم ما يؤول إليه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [سورة يوسف : ٣٦] أي عنباً ، فسماه باسم ما يؤول إليه ؛ فكذاك سمي ههنا المأكول (٣) الذي ليس من وجهه ناراً ، لأنه يؤول إلى النار .

٦ والظرف الذي هو ﴿ في بطونهم ﴾ متعلق بمحذوف في موضع النصب على الحال من ﴿ النار ﴾ ، كما أن قوله ﴿ إِنَّا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [سورة النساء : ١٠] أي يأكلون ناراً في بطونهم . والظرف صفة لـ « نار » في الأصل ، فلما تقدم عليه انتصب على الحال ، لأن صفة النكرة إذا تقدمت على النكرة انتصب على الحال (٤) ، كقول كثير :

١٢ لَمِيَّةٌ مُرَحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ (٥)

(١) انظر مجمع البيان ١ / ٢٥٨ ، والبيان ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والبحر ١ / ٤٩٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٥٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٢٥ ، وابن كثير ١ / ٢٩٥ ، ومجمع النفاير ١ / ٢٤٥ .

(٢) عن الحسن والربيع وأكثر المفسرين . وقيل : إنهم يأكلون النار حقيقة في جهنم عقوبة لهم على كتابهم ، فيصير ما أكلوا في بطونهم ناراً ، فمناه في الحال بما يصير في المال ، عن مجمع البيان ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) في الأصل وي : المال ، وما أثبتته من « ب » أجود . وفي الأصل : فلذلك سمي ، وهو تحريف .

(٤) انظر المصادر الآتية في تخريج البيت . وفي الأصل : انتصب على الحال ، وهو خطأ .

(٥) وقع هذا المصراع هكذا في نسخ من كتاب سيبويه منها مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ذات الرقم ١٣٥١ ونسخة السريافي ومطبوعة باريس (انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٦٧ - ١٦٨) وكذا وقع في شرح اللب اللب ٣٧ / ٢ و ٧٠ / ٢ ، وشرح شواهد سيبويه للزمخشري (انظر شرح شواهد المغني ٨٨) وشرح أبيات سيبويه المنسوب ضلة إلى النحاس ١٩٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٤٥ ، والتذكرة النصرية لأبي علي (انظر الخزانة ١ / ٥٣١) ، والكشاف ٢ / ٥٧١ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٨ ، وسفر السعادة ٧٢٤ ، وابن يعيش ٢ / ٦٢ ، ٦٤ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢ / ١٨٢ - ١٨٥ ، والخزانة ١ / ٥٣١ - ٥٣٣ . وقامه : عناه كل أسحم مستديم =

أي : لميةً ظللّ موحشاً ، فكذا ههنا ، كان التقدير : إنما يأكلون ناراً ثابتةً في بطونهم / ثم تقدّم . ولا يجوز حمله على الظاهر لأن الأكل لا يأكل [إلا^(١)] في البطن^(٢) .

(٢ / ٢٣)

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾^(٣) [١٧٧]

= ويروى « يستديم » .

ووقع برواية أخرى وهي : لميةً موحشاً ظللّ

في مطبوعتي الكتاب ٢٧٦ / ١ بولاق و ١٢٣ / ٢ هارون . ونسخة الأعم منه ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٦٧ ، والخصائص ٢ / ٤٩٢ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣١ ، وابن الشجري ١ / ٢٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ ، والمفني ١١٨ ، ٥٧١ ، ٨٦٥ ، والقاصد النحوية ٢ / ١٦٢ ، وانظر الخزانة وشرح أبيات المفني . وكذا وقع في النسخة « ب » و « ي » بتمامه ، والجواهر ٢٥٦ ، وسيأتي على هذه الرواية ٥٢٠ ، ٨٢٥ . وتامه : يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ ونسب البيت على كلتا روايته إلى كثير ، انظر ديوانه - أبيات منسوبة إليه وأبيات مغيرة القوافي ٥٠٦ ، ٥٣٦ . ونسب إلى ذي الرمة ، وليس في ديوانه ولا في ذيله . وجاء في روايته « لغزة موحشاً » .

وقوله « عناء » أي غير آثاره ودرسه ، والأسحم : الأسود ، والمراد السحاب الأسود ، والمستديم المطر مطر الديمة وهي مطرة أقلها ثلث النهار أو ثلث الليل . وفي الرواية الأخرى « يلوح كأنه خيل » أي تلوح آثاره وتبين تبين الوشي في خيل السيوف ، والخيل جمع خلة وهي بطائن كانت تغشى بها أجنان السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، عن شرح أبيات المفني .

(١) زيادة مني .

(٢) كذا قال ، وفيه تكلف وعدول عن الظاهر من غير داع . وإنما ذكر البطون وإن كان الأكل لا يكون إلا في البطن لوجوه :

أحدهما : أنه ذكرها تأكيداً ، كما يقال : نظرت بعيني .

والثاني : أنه كنى بها عن ملء البطن ، لأنه يقال : أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه .

والثالث : أنه ذكرها لرفع توهم الهجاز ، فحقق بذكر البطن ليبدل على أن النار تدخل

أجوافهم . وقيل غير ذلك .

وعلى هذه الوجوه يتعلق الظرف ﴿ في بطونهم ﴾ بالفعل ﴿ ما يأكلون ﴾ .

(٣) انظر شرح اللع اللوح ١٠٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ ، والحجة ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦١ ، والبيان ١ / ١٣٨ - ١٢٩ ، والبحر

٢ / ٢ - ٣ .

قَرَى برفع الرء ونصبها^(١) . فالرفع على أن يكون اسم « ليس » ، و ﴿ أن تولوا ﴾ في موضع نصب خبر « ليس » ، أي : ليس البرُّ توليتكم . ومن نصب جعل ﴿ البرُّ ﴾ خبر « ليس » و ﴿ أن تولوا ﴾ في موضع الرفع اسم « ليس » .
 واختار أبو علي النصب^(٢) لأن « أن » أعرف من « البرُّ » لأن « أن » لا يوصف كما لا يوصف المضر والمضر أعرف للمعارف^(٣) . ولهذا أجمعوا على نصب قوله : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [سورة الأعراف : ٨٢] وقوله : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا ﴾ [سورة النور : ٥١] وما أشبهها .

١ [وقوله^(٥)] : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾^(٦) [١٧٧]
 أي ولكنَّ ذا البرِّ من آمن بالله^(٧) ، أي صاحب البرِّ المؤمن . وإن شئت كان التقدير : ولكنَّ البارِّ المؤمن^(٨) . وإن شئت كان التقدير : ولكن البرُّ برُّ من

(١) قرأ بنصب الرء حزة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون برفعها . انظر السبعة ١٧٥ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٢) لم يختره أبو علي ولم يرجحه ، وإنما احتج للنصب كما احتج للرفع ، وكلا المذهبين حسن جميل كما قال ، انظر كلامه . واختار الرفع الفراء ، واحتج أبو علي للرفع بأن كون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المنعول بعده .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ - ٢٢٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٣ ، والأصول ١ / ١٤٩ ، وابن يمش ٣ / ٥٦ - ٥٨ و ٥ / ٨٧ ، والإنصاف ٧٠٧ - ٧٠٩ المسألة ١٠١ ، والجمع ١ / ١٩٠ .

(٤) قوله تعالى ﴿ إذا يقولوا ﴾ لم يرد في النسخ فأتتمته .
 (٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٤٨ ، ٦٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦ ، وللفراء ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، وجمع البيان ١ / ٢٦١ ، والبيسان ١ / ١٣٩ ، والبحر ٢ / ٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٦٥ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٣١ ، والكامل ٣٧٥ ، والبغداديات ٥١ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٤ ، وابن يمش ٢ / ٢٢ ، والمغني ٢٠١ - ٢٠٢ ، ٨١٣ .

(٧) وهو أحد قولي المبرد وقول الزجاج من وافقها .

(٨) وهو قول أبي عبيدة ومن وافقه .

آمن بالله^(١) ، فحذف المضاف .

[وقوله^(٢)] : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾^(٣) [١٧٧]

قيل : على حبّ المال^(٤) ، فالمصدر مضاف إلى المفعول . وإن شئت قلت :
على حبّ المال^(٥) ، فحذف المفعول ، فيعود الهاء إلى « مَنْ » . وإن شئت قلت :
على حبّ الله عز و علا . والوجه الأول أوجه لأنه أقرب إليه^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُوفُونَ ﴾^(٧) [١٧٧]

قيل : هو رَفَعَ عطف على ﴿ مَنْ آمَن ﴾ أي : ولكن البارّ المؤمنون
والموفون . وقيل : هو رفع على المدح ، أي : وهم الموفون .

[وقوله^(٨)] : ﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ ﴾^(٩) [١٧٧]

نصب على المدح^(١٠) ، أي أمدح الصابرين . وقيل : هو عطف على قوله :

(١) وهو قول سيبويه والفراء وأحد قولي المبرد ، ورجحه ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٦٢ في قوله
﴿ ولكن البر من اتقى ﴾ [سورة البقرة : ١٨٩] ، ورجحه ابن هشام أيضاً .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٥٥٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٣ ، والبيان ١ / ١٣٩ - ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٥ ، وتفسير
الطبري ٢ / ٥٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وابن كثير ١ / ٢٩٧ ، ومجمع التفسير

١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) وهو معنى قول ابن عباس وابن مسعود والسدي .

(٥) في الأصل و ي : للمال ، وهو تحريف .

(٦) وقيل في عود الضمير غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٧) انظر شرح اللوح ٦٩ / ١ - ٢ و ٩٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦ ، وإعراب القرآن
١ / ٢٣١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٢ ، والبيان ١ / ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٧ .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر شرح اللوح ٦٩ / ١ - ٢ و ٩٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٧ ، وللغراء
١ / ١٠٥ - ١٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٢ ، والبيان ١ / ١٤٠ ،

والبحر ٢ / ٧ ، والكتاب ١ / ٢٤٩ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٥ .

(١٠) قاله سيبويه والأخفش والفراء وأبو علي وغيرهم .

﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى ﴾ أي : وأتى الصابرين^(١) . وفيه حديث يطول لا يتسع هذا الموضع له ، وقد ذكرته في « البيان »^(٢) .

٢ قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾^(٣) | ١٧٨ |
فيها أقاويل :

٦ الأول : فمن عفي عن الاقتصاص منه . ﴿ فاتَّبِعْ بالمعروف ﴾ : هو أن يطلب الوليُّ الديةَ بمعروفٍ ، ويؤدِّي القاتل الديةَ بإحسان ، عن ابن عباس^(٤) .
والثاني : فمن فضِّل له فضلٌ ، أي فمن فضِّل قبل أخيه القاتل له شيء ، عن السُّدي^(٥) .

٩ قال أبو علي^(٦) : ﴿ فمن عفي له ﴾ أي : من يُسرِّله من أخيه القاتل شيء^(٧) . ﴿ فاتَّبِعْ بالمعروف ﴾ أي : لِيَتَّبِعْهُ وليُّ المقتول بالمعروف فيجُمَلُ في

(١) ذكره الأخفش والفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس على أن يرتفع « الموفون » على المدح ، وردّه أبو علي لأن الفصل بين الصلة يقع به إذا كان مدحاً كما يقع به إذا كان مفرداً معطوفاً على الموصول .
ورأى الفراء أن الأول الوجه .

(٢) أحال المؤلف على كتابه « البيان في شواهد القرآن » في هذا الكتاب غير مأمرة ، انظر فهرس الكتب بآخر الكتاب ، وانظر ما كتبتاه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) انظر الجواهر ٢٢ - ٢٣ ، ٤٨ - ٤٩ ، ١٠٩ ، ٥٥٦ - ٥٥٩ ، وجمع البيان ١ / ٢٦٥ ، والبيان ١ / ١٤٠ - ١٤١ ونقل من كلام المؤلف من غير ما تصریح على المهود منه ، والبحر ٢ / ١٢ - ١٣ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وابن كثير ١ / ٣٠٠ ، وجمع التفسير ١ / ٢٥١ ، والبصريات ٩٤ ، ومجالس ثعلب ٥٧٣ . وقد أعاد المؤلف هنا ما قاله في الجواهر .

(٤) وقتادة ومجاهد وغيرهم .

(٥) انظر المصادر السالفة .

(٦) لم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه ، ونقله المؤلف في الجواهر أيضاً . ومقاله أبو علي هنا هو قول الإمام مالك ، وروي عنه غير هذا القول ، انظر تفسير القرطبي . واتفق أبو علي في البصريات على قوله « أي من ترك أن يقتل فقد عفي له » اهـ .

(٧) زيادة من الجواهر .

- المطالبة ، وليؤد القاتل إليه الدية يا حسان فلا يمطئه . والأداء في تقدير فعل
المفعول ، أي : فله أن يؤدى إليه ، يعني الميسر له ، ولو قدر تقدير أن يؤدى
القاتل = جاز . والباء حال ، ولم يكن من تمام الأداء لتعلق « إلى » به . ٣
- قال عثمان^(١) : قد يمكن أن يكون تقديره : فمن عفي له من أخيه عن
شيء ، فلما حذف حرف الجر ارتفع « شيء » بوقوعه موقع الفاعل ، كما أنك
[لو^(٢)] قلت : سير بزيد وحذفت^(٣) الباء قلت : سير زيد . ويجوز^(٤) فيه وجه
آخر ، وهو أن يكون « شيء » مرتفعاً بفعل محذوف / يدل عليه قوله ﴿ عفي
له ﴾ لأن معناه : ترك له شيء من أخيه أي من حق أخيه ، ثم حذف المضاف
وقدم الظرف الذي هو صفة للنكرة عليها فنصب على الحال في الموضعين منها . ٦
- وقال أبو علي في موضع آخر : أي من جنابة أخيه ، وتقديره : من جنابته
على أخيه . والعفو : التيسر دون الصفح كالذي في قوله : « وأخراً عفو الله »^(٥)
أي : يسر له^(٦) [قبول الصلاة في آخره كقبولها في أوله ، ولم يضيّق على
المصلي . والمعنى : فمن عفي له من أخيه شيء أي شيء من القصاص ، وهو أن
يعفو أحد الأولياء عن حقهم . ف « شيء » نكرة ينصرف إلى القصاص المقدم
ذكره ، كما يرجع الكناية إلى المكنى المذكور قبله ، ولا يحمل على : من عفي له
من أخيه شيء من العفو بعفو القصاص دون البدل ، لأن العفو لم يذكر قبل ، ٩
- (١) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، ولم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه ، وقد نقله المؤلف في الجواهر
أيضاً .
- (٢) زيادة من ب و ي .
- (٣) لم تظهر في مصورة الأصل . وفي الجواهر : ثم حذفت .
- (٤) هذا كلام عثمان أيضاً .
- (٥) هذا قطعة من حديث أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ برقم ١٧٢ ولفظه :
« الوقت الأول من الصلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله » . وقال الشيخ العلامة الرحوم
أحمد محمد شاکر في التعليق عليه : « وهو حديث باطل كما نص عليه العلماء الحفاظ ، انظر كلامه .
وانظر نصب الرأية ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ . وهو في الجواهر ٤٨ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٢٥٤ .
- (٦) زيادة من الجواهر .

ولأنك إذا أردت شيئاً من العفو فكانك قلت : فن عفي له من أخيه عفو ، ثم وضعت « شيئاً » موضع « عفو » ، وأجمعوا على أنه لا يجوز : جُلس جلوساً ، لأن جُلس يدلّ على جلوسٍ ما^(١) .

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [١٨٠]

أي : إذا حضر أحدكم أسباب الموت ، فحذف المضاف .

وقوله : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْراً ﴾ [١٨٠]

اختلف الناس في الوقف على هذا الموضع :

فروي عن نافع^(٤) الوقف عليه . ويكون الذي قام مقام الفاعل قوله

﴿ عليكم ﴾ أي فُرِضَ عليكم وأوجب^(٥) . فيرتفع ﴿ الوصية ﴾ بالابتداء ، وقوله

﴿ للوالدين ﴾ خبر له أي الوصية ثابتة للوالدين . والآية منسوخة^(٦) بآية

الإرث^(٧) ويقول صلى الله عليه وآله : « لا وصية لوارث »^(٨) .

(١) فلا فائدة فيه . والمصدر القابل للنيابة عن الفاعل هو المصدر المتصرف المختص . انظر شرح اللع لمؤلف اللوح ٢٩ / ٢ ، ولابن برهان ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٥٢ ، وشرح الكافية ١ / ٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٧٢ ، والمعجم ٢ / ٢٦٧ .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤١ ، ومجمع التفسير ١ / ٢٥٢ .

(٣) سياق الآية ﴿ .. إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ... ﴾ .

(٤) ومحمد بن عيسى الأصبغاني وأحمد بن جعفر الدينوري ، وأنكره النحاس في القطع ١٧٦ ، وأجازه الداني في المكتفى ١٨٠ وصاحب منار الهدى ٤٥ على أن يكون نائب الفاعل « الإيصاء » الذي دلته عليه الوصية وذهب الداني إلى أن ﴿ الوصية ﴾ مبتدأ والخبر محذوف والتقدير فعليكم الوصية ، وذهب صاحب منار الهدى إلى أن الخبر قوله ﴿ للوالدين ﴾ ، وهو قول المؤلف . وقد نصّ على أن المختار عدم الوقف .

(٥) في الأصل : أو وجب ، وهو محريف .

(٦) اختلفت أقوالهم فيها : فقيل منسوخة مطلقاً وهو ما ذكره المؤلف ، وقيل ما نسخ منها وصية الوالدين فقط ، وقيل عمكة غير منسوخة . انظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٤٥ - ١٤٠ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٥ ، والناسخ والمنسوخ ٥٤ - ٥٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٨ ، والقرطبي ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وابن كثير ١ / ٣٠٢ - ٣٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٧ .

(٧) هي قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ولأبويه لكل واحد منهما السدس ﴾ الآية ١١ من سورة النساء .

(٨) هذا قطعة من حديث أخرجه في كتاب الوصايا أبو داود برقم ٢٨٧٠ ، والترمذي برقم ٢١٢١ ، وابن ماجه برقم ٢٧١٣ ، وأحمد في المسند ٤ / ١٨٧ ، ٢٢٨ ، وجعله البخاري في ترجمة الباب السادس =

وسائر الناس لا يقفون على قوله ﴿خبيراً﴾ . ولهم في قوله ﴿الوصية للوالدين﴾^(١) قولان :

أحدهما : أنه يرتفع به ﴿كتب﴾ أي : كتب عليكم الوصية للوالدين^(٢) .
والقول الثاني : أنه على إضمار الفاء أي : إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً فالوصية للوالدين . فالفاء جواب الشرط ، وقد أضمره ، وهو قول الأخفش^(٣) . وليس بحسن ؛ لأنَّ إضمار الفاء ليس بالفصيح وموضعه الشعر^(٤) ، كقوله^(٥) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشُّرَّ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

= من كتاب الوصايا . وأخرجه الدرامي في الوصايا ٢ / ٤١٩ ، وأحمد في المسند ١ / ١٨٦ ، ٢٣٩ بلفظ « لا يجوز لوارث وصية » .

(١) انظر الجواهر ٧٨٠ ، ومصاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وللقرآء ١ / ١١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤١ ، والبحر ٢ / ١٩ - ٢٠ ، والبصريات ١٦٨ .
(٢) وهو قول الفراء وغيره .

(٣) انظر معاني القرآن له ، والجواهر ، والبصريات .

(٤) انظر المصادر الآتية في تخريج البيت .

(٥) قيل هو عبد الرحمن بن حسان ، وإليه نسب البيت في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وتعليقات أبي الحسن على النوادر ٣١ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٠ ، ٣٧١ ، والمفني ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣٢ . وذكر السيوطي في شرح شواهد المفني ٦٥ ، والبغدادي في الخزانة ٣ / ٦٤٤ - ٦٤٥ وحاشيته على شرح سعاد ١ / ٤٣٦ وشرح أبيات المفني ١ / ٣٧١ - ٣٧٧ أنه ينسب إلى عبد الرحمن وإلى كعب بن مالك . ونسب إلى كعب بن مالك في ابن السيرافي ٢ / ١٠٩ . ونسب إلى حسان في بعض نسخ كتاب سيبويه انظر ١ / ٤٣٥ بولاق و٢ / ٦٤ هارون ، وليس في ديوانه .

وهو بلا نسبة في مصاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٦ ، والأصول ٢ / ٤٦٢ ، وضرورة الشعر

للسيرافي ١١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٢ ، ٣٦٢ و٢ / ٧٠ و٣ / ٦٢ ، والبغداديات ١٩٩ ، ٢٠٢ ،

والخصائص ٢ / ٢٨١ ، والمختصب ١ / ١٩٢ ، والنصف ٣ / ١١٨ ، وسر الصناعة ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وما

يجوز للشاعر ٢٤٩ ، والبيان ١ / ١٤١ ، وابن يعيش ٩ / ٣ ، وضرائر الشعر ١٦٠ ، والبحر

٢ / ٢٠ ، وابن الشجري ١ / ٨٤ ، والمفني ١٣٣ ، ١٨٦ ، ٢١٨ ، ٣١١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٦٧١ ، ٨٢٢ ،

هكذا إنشاد سيويه^(١) . وزعم المبرد^(٢) أن الرواية^(٣) :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ
وزعم أن إضمار الفاء قبيح جداً^(٤) .

٣

قوله تعالى : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٥) [١٨٠]

نصب على المصدر ، أي حق حقاً ، وأضبر لأن قوله ﴿ الوصية للوالدين
والأقربين بالمعروف ﴾ ناب عن « حق حقاً »^(٦) . ثم قال : ﴿ لَمَنْ بَدَلَهُ ﴾^(٧)
١٨١ | ولم يقل « فمن بدلها » ، والذي تقدم ذكر الوصية ، لأنه أراد : فن بدل
الإيضاء ، والإيضاء والوصية واحد .

٩

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ ﴾^(٨) [١٨٣ - ١٨٤]

(١) وغيره .

(٢) انظر المقتضب ٢ / ٧٢ وحاشية محققه العلامة الشيخ عضيد رحمه الله ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) وهي رواية الأصمعي .

(٤) وقيل يرتفع قوله ﴿ الوصية ﴾ بالابتداء و ﴿ للوالدين ﴾ خبره والجملة محكية ، وهو قول أجازة
الفراء ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٣٤ ، وجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ٢ / ٢١ - ٢٢ .

(٦) ذكر الطبرسي أنه يجوز أن يكون مصدر كتب من غير لفظه ، واختاره أبو حيان .

(٧) انظر الجواهر ٦٢٢ ، وجمع البيان ١ / ٢٦٨ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ١ / ٢٢ ، وتفسير الطبري
٢ / ٧١ - ٧٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٦٨ .

(٨) انظر الجواهر ٢٢ ، ٦٢٤ ، ٦٤١ ، وشرح اللع اللع ٣٠ / ٢ و ٦٢ / ٢ و ٨١ / ١ و ١٥٥ / ٢ ،
ومصاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وللغراء ١ / ١١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٥ ، والحجة ١ / ١٥ .

١٦ ، وجمع البيان ١ / ٢٧١ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ١ / ٣١ .

المعنى يقتضي أن يكون قوله ﴿أياماً معدودات﴾ ينتصب بـ ﴿الصيام﴾ من قوله ﴿كتب عليكم الصيام﴾ أي الصيام في أيام معدودات . وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى إلا أن^(١) الصنعة تمنع منه ، لأن الصيام مصدر ، فلو كان عاملاً في قوله / ﴿أياماً﴾ لم يجز الفصل بينه وبين «أيام» ٢ / ١٨ بقوله ﴿كما كتب﴾ ؛ لأن قوله ﴿كما كتب﴾ صفة مصدر محذوف ، (٢ / ٢٤) والتقدير : كتب عليكم الصيام كتابة مثل ما كتب ؛ فلما فصل بـ ﴿كما كتب﴾ بين «الصيام» و«أيام» علمت أنه ليس من صلته^(٢) . فإذا انتصابه بمضمر تقديره : صوموا أياماً ، فحذف «صوموا» لأن قوله ﴿كتب عليكم الصيام﴾ يدلُّ عليه^(٣) . ٩

قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾^(٤) [١٨٤]
أي يطيقون الصوم^(٥) .

- (١) هذه عبارته ، وهو أسلوب مولد لا وجه له ، والصواب «فإن ...» . انظر الجمع ٢ / ١٤١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٩٤ والنحو الواقي ١ / ٤٥٢ ، ٤٧١ ، ٦٣٢ و ٤ / ٤٣٤ .
- (٢) لايفصل بين المصدر ومعموله بالصفة ولا بالخبر ، لأن الإخبار عنه ووصفه يؤذنان بتامه وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ؛ فلا يجوز : عجبت من ضربك الشديد عمراً ولا أكلُ زيد كثير الطعام ، لأن المصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل فهو كالموصول ومعموله كالصلة ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي . انظر في ذلك المقتضب ٣ / ١٩٣ ، ١١٧ ، والأصول ٢ / ٢٢٣ ، والبصريات ٣٢٤ ، واللمع ٢٩٥ ، وشرح اللمع اللوح ٩٦ / ٢ و ١٤٩ و ١٥٥ ، والخصائص ٣ / ٣٥٥ - ٣٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٠ ، والجمع ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ و ٥ / ٦٩ - ٧٠ . وقد عدد المؤلف في الجواهر ٦٣٥ - ٦٤٧ ما جاء في القرآن مما فيه في الظاهر فصل بين الصلة والموصول . وانظر ماسياًقي ١١٧٤ .
- (٣) هذا أحسن ما قيل فيها . وأجيز أن ينتصب ﴿أياماً﴾ على الظرف أو على المفعول على السعة ، وردهما أبو حيان بأن الظرف محل للفعل والكتابة ليست واقعة في الأيام لكن متعلقها هو الواقع في الأيام . وأجيز أن يكون موضع الكاف حالاً من الصيام .
- (٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وللغراء ١ / ١١٢ ، وجمع البيان ١ / ٢٧٤ ، والبحر ٢ / ٣٦ ، وتفسير الطبري ٢ / ٧٧ - ٨٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٨٨ ، وابن كثير ١ / ٣٠٨ ، وجمع التناسير ٢٥٨ / ١ .
- (٥) هذا قول أكثر أهل العلم . وقيل الهاء تعود إلى الفداء وقيل إلى الطعام .

١ وقوله ^(١) ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مِسْكِينَ ﴾ [١٨٤]

٢ ﴿ فِدْيَةٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ طَعَامٌ ﴾ بدل منه ^(٢) ، و ﴿ مِسْكِينَ ﴾ جر بالإضافة ، والخبر مقدم وهو قوله ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ .

٦ ومن قال : ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ ﴾ ^(٣) أضاف الفدية إلى الطعام ، وجمع المساكين ؛ لأنه كان على كل واحد منهم في ابتداء الإسلام إطعام مسكين ، ثم نَسِخَ ^(٤) بقوله ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [١٨٥] . والطعام بمعنى الإطعام كما أن السَّلَامَ بمعنى التسليم ، وأنشدوا ^(٥) :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْهَائَةِ الرَّتَاعَا ^(٦)

٩ أي : بعد إعطائك .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، والحجة ٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ، وجمع البيان ١ / ٢٧٢ ، والبيان ١ / ١٤٣ ، والبحر ٢ / ٣٧ .

(٣) أو عطف بيان ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٤) وهما نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مِسْكِينَ ﴾ . انظر السبعة ١٧٦ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٥) النسخ ثابت في حق الصحيح المقيم بإيجاب الصيام عليه ، وأما الشيخ الفاقني الذي لا يستطيع الصيام فله أن يفطر ولا قضاء عليه ، عن ابن كثير ١ / ٣٠٨ . وانظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٤٩ - ١٥٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٥ - ٢٦ ، والناسخ والمنسوخ ٦٣ - ٦٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٨٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٨٧ ، وجمع البيان ١ / ٢٧٤ .

(٦) للقطامي ، د ، ق ١٢ / ٢٨ ص ٤١ . وهو له في طبقات فحول الشعراء ٥٢٧ ، والشعر والشعراء ٧٢٢ ، وسفر السعادة ٧٤٩ ، وتذكرة أبي حيان ٤٥٦ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٥٠٥ ، والخزانة ٣ / ٤٤٣ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٢٦ ، ٤٩٢ ، والحجة ١ / ١٣٥ و ٢ / ٢٦٤ و ٣ / ٢٩٧ خك ، والخصائص ٢ / ٢٢١ ، والإنصاح ١٨٣ ، ٣٥٦ ، والخصص ١٢ / ٢٢٦ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٢ ، وسيأتي ٩٥٢ .

(٧) صدره . أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْوَتِّ عَنِّي

ومعنى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ ﴾^(١) أي : فمن شهد منكم المصر في الشهر ، فحذف المفعول وهو « المصر » ، وحذف « في » لأن انتصاب « شهر » على الظرف . ولا بدّ من إضمار « المصر » في الآية لأنّ المسافر قد شهد الشهر ولم يلزمه الصوم ؛ فثبت أنّ الإقامة بالمصر شرطاً لوجوب الصوم^(٢) ، فلا بدّ من إضمار المصر .

ثم قال ﴿ فليصمه ﴾ ولم يقل « فليضم فيه » لأنه نصبه نصب المفعول به ولم يرده إلى الأصل^(٣) إلى الظرف الذي يجب إبراز « في » مع ضميره ، نحو : اليوم صمت فيه .

ومحلّ قوله ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فليصمه ﴾ رفعٌ لأنه خبر المبتدأ الذي هو قوله ﴿ شَهْرٌ رَمَضَانَ ﴾ [١٨٥] لأن قوله ﴿ شهر رمضان ﴾ مبتدأ^(٤) ، وقوله ﴿ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ ﴾ رفع صفة الشهر ، وقوله ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ في موضع الحال ، أي : هادياً للناس ، و ﴿ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى ﴾ عطف عليه ، و ﴿ الْفُرْقَانِ ﴾ عطف على الهدى ؛ ثم أخبر عنه . وكان حقّه أن يقال : فمن شهده منكم فليصمه ، ولكنه أظهر « الشهر »

(١) انظر الجواهر ٤٤٩ ، وشرح المع اللوح ٥٠ / ٢ و ٦٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ ، والحجة ١ / ٢٥ ، وجمع البيان ١ / ٢٧٥ ، والبيان ١ / ١٤٤ - ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، وتفسير الطبري ٢ / ٨٥ - ٨٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٩٩ ، وابن كثير ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، وجمع التفاسير ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٢ ، ٣٧٨ .

(٢) وهو ما عليه جمهور الأمة ، وقيل غير ذلك .

(٣) قوله « إلى الأصل » الكلام مستغن عنه ، ولم يقع فيما نقله صاحب البيان من كلام المؤلف من غير ما تصریح على الممهود منه .

(٤) وأجاز في الجواهر أن يرتفع بالابتداء والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم ، وأجاز أيضاً أن يكون خبراً لبتدأ محذوف أي هو أو ذلكم شهر رمضان ، وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما . انظر الجواهر ٣١٠ - ٣١١ ، ٧٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٩ ، وللفراء ١ / ١١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ ، وجمع البيان ١ / ٢٧٥ ، والبيان ١ / ١٤٤ - ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٢٨ - ٢٩ .

ووضعه موضع الهاء لطول الكلام ، كما قال الشاعر :^(١) :

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَفَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

وكان حقّه : لا أرى الموت يسبقه شيء ، فأعاد لفظه تفخيماً لشأنه ، وقال

تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [سورة آل

عمران : ١٠٩] ولم يقل : [و^(٢)] إليه^(٣) .

(١) سيأتي البيت ٤٨٥ ، ٧٥٧ . وقد نسبه في الموضع الأخير إلى ابن عدي بن زيد ، واسمه سَوَادَةٌ .

وإليه نسب البيت في الجواهر ٩١٣ ، والكتّاب ١ / ٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٦ . وذكر

البغدادي في الخزانة ١ / ١٨٣ - ١٨٦ أن البيت من كلمة تروى لعدي ولابنه سواده وذهب إلى أن

الصواب نسبتها إلى عدي فاقصر في شرح أبيات المغني ٧ / ٧٧ - ٧٨ على نسبتها إليه .

وقال ابن السرياني ١ / ١٢٥ مطلقاً على نسبة البيت في الكتاب إلى سواده : « كذا في الكتاب

سواده بن عدي والتصيد تروى لعدي بن زيد وتروى لسواد [كذا] بن زيد بن عدي بن زيد » .

وانظر ديوان عدي ٦٣ - ٦٦ . ولوادة ذكر في رسالة الغفران ١٣٨ ، وممجم ما استمجم ٧٦٧ .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢١٢ ، وإيضاح الوقف ٣٢٠ ، ٦٩٤ ، وضرورة الشعر

للسرياني ١٩٠ ، والقطع ١٢٥ ، ٢١٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٠ و ٢ / ٤٢٢ و ٣ / ٤٥٩ ، ٧٨٧ ،

والخصائص ٢ / ٥٣ ، والإفصاح ١٤٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٢ ،

٢٨٨ ، وأما ابن الحاجب ١ / ٥٨ ، ١٥٤ و ٤ / ١١٢ ، والبيان ١ / ٦٣ ، ١١٢ ، ١٤٤ ، ٣٧٩ ، والمغني

٦٥٠

وذكر الأهم بطرة الكتاب ١ / ٣٠ أنه ينسب لسواده بن عدي ولأمية بن أبي الصلت ، ولم

أجده في ديوان أمية .

ولم يميز سيبويه ومن وافقه وضع الظاهر موضع المضمّر في جملة واحدة إلا في الشعر واشترط أن

يكون بلفظ الأول كما في البيت ، وأجاز ذلك أبو الحسن ومن وافقه وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر

كان أو في غيره . انظر شرح الكافية ١ / ٩٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في تحريج البيت ، ومسابيغ

من ذلك ومصادره ٢٤٠ ، ٤٨٥ ، ٦١٠ ، ٧١٠ ، ٧٥٧ ، ١٠٦٤ .

(٢) زيادة من ب وي .

(٣) ليس تكرير « الموت » في البيت كتكرير « الشهر » و « الله » في الآيتين ، لأن الشاعر كرره في

جملة واحدة لأن جملة « يسبق الموت شيء » في موضع النصب مفعول ثان لـ « أرى » وهو ما خصه

سيبويه ومن وافقه بضرورة الشعر . أما تكريره في جملتين كما في الآيتين فجائز حسن .

ويجوز أن يرتفع ﴿ شهر رمضان ﴾ على أنه بدل^(١) من « الصيام » في قوله ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ، ﴿ شهر رمضان ﴾ أي صيام شهر رمضان .
وقد قرئ بالنصب عن حفص عن عاصم ﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ ﴾^(٢) . على أن يكون بدلاً^(٣) من قوله ﴿ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴾ أي : صوموا أياماً معدودات شهر رمضان .

فإن قال قائلٌ : لم قال ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً ﴾ [سورة البقرة : ٨٠] وقال هنا ﴿ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ = فالجواب : إنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ مَوْثُوثٌ نحو قولك : الرجالُ قامَتْ ، والقصورُ سُيِّدَتْ وقصورٌ مشيدة ، هذا هو الأصل / وإنما يجمع بالألف والتاء ما كان جمعاً لمؤنث كقولك : نساء مسلمات ، لأن واحده مسلمة ، ثم يشبه الجمع الذي ليس للعلاء الذي واحده مذكر بجمع المؤنث ، فيقال : كُوزٌ مكسور للسواحد ، وكيزانٌ مكسورات ، تشبيهاً بـ « مسلمات » ، والأصل : كيزانٌ مكسورة ، لأن التأنيث للجماعة لا لأن^(٤) واحده مؤنث ، وكذلك الأصل : إلا أياماً معدودة ، لأن واحده يوم مذكر ، وحيث قال معدودات فلتشبيهه بـ « مسلمات » .

فإن قيل : ولم كرر قوله ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ١٨٤ ، ١٨٥ مرتين = فالجواب : [إنه^(٥)] إنما كرره لأنه ذكره أولاً مع قوله ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وقوله ﴿ وعلى الذين

(١) وهو قول الكسائي . وفي الأصل : يرتفع شهر رمضان الذي على أنه بدل .
(٢) هي قراءة شاذة رويت عن الحسن ومجاهد وشهر بن حوشب ، ورواها أبو عمارة عن حفص وهارون الأعور عن أبي عمرو . انظر شواذ ابن خالويه ١٢ ، والبحر ٢ / ٢٨ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٢٩١ ، والمصادر السالفة ١٢٨ ح ٤ .

(٣) وقيل انتصب على إضمار فعل تقديره صوموا ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة في ح ٢
(٤) في الأصل : لأن ، وهو سهو . وفي « لأن » بغير « لا » وهو سهو أيضاً .
(٥) زيادة من ب و ي . وفي الأصل : فالجواب قلنا إنما .

يطيقونه ﴿ منسوخ كما ذكرنا^(١) بقوله ﴿ فمن شهد منكم الشهر ﴾ فأعاد ذكره مع الناسخ ليعلم أنه حكم باقي غير منسوخ .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ ﴾^(٢) [١٨٥]
 بالتخفيف والتشديد^(٣) . وهما لغتان : كَمَلْتُ وَأَكْمَلْتُ . والواو في قوله ﴿ وتكملوا العدة ﴾ معطوف على مضمر ، والتقدير : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لِيَسْهُلَ عليكم وتكملوا العدة ، فحذف الفعل الذي هو « ليسهل عليكم »^(٤) .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْنُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾^(٥) [١٨٨]

(١) فيما سلف ١٢٧ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٩ ، وللفراء ١ / ١١٣ - ١١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ - ٢٤٠ ، والحجة ٢ / ٢٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبيان ١ / ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٤٢ - ٤٣ .

(٣) قرأ بالتشديد أبو بكر عن عاصم وأبو عمرو في رواية عنه ، وقرأ الباقون بالتخفيف . انظر السبعة ١٧٦ - ١٧٧ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٤) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه ، وعبارة الزجاج « فعل الله ذلك ليسهل عليكم وتكملوا العدة » وقدره الفراء ومن وافقه « وتكملوا العدة فعل ذلك » . وقال الأخفش هو معطوف على ما قبله كأنه قال : ويريد لتكملوا . وقيل غير ذلك .

وماقاله الزجاج والفراء هنا هو مذهبهما فيما جاء في التنزيل والواو فيه داخلة على الفعل المضارع المقترن بلام كي وليس قبله شي يصح أن يعطف عليه . فالزجاج ومن وافقه يذهبون إلى أن الكلام محمول على المعنى والواو عاطفة ما بعدها على مضمر قبلها ، والفراء ومن وافقه يذهبون إلى أن الواو دخلت في الكلام على إضمار فعل بعدها .

فلام كي عند الزجاج ومن وافقه متعلقة بما تعلقت به اللام المضرة وهو العامل الذي قبلها أو ما دل عليه . وقدر أبو حيان أنها متعلقة بـ « فَعَلَّ » عند الزجاج ، والظاهر أنه وهم منه . والفراء ومن وافقه يعلقونها بالعامل المضمر المؤخر . انظر المصادر السالفة وماسباتي ١٨٥ - ١٨٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٤٠٠ وغيرها (انظر فهرس مسائل العربية بأخر الكتاب برسم : اللام) ، وانظر المصادر المذكورة في هذه المواضع .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٠ ، وللفراء ١ / ١١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، ومجمع =

١ قوله ﴿ وتدلوا ﴾ جزم عطف على قوله ﴿ ولا تأكلوا ﴾ أي لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تدلوا بها إلى الحكام^(١) فأضمر « لا » لجري ذكره . ومعنى ﴿ تدلوا بها إلى الحكام ﴾ ترشوها إليهم ليحكموا لكم بالباطل^(٢) ؛ يقال : أذليت الدلو في البئر : إذا أرسلتها فيه .

٣ ويجوز أن يكون قوله ﴿ وتدلوا بها إلى الحكام ﴾ نصباً على إضمار « أن » ، والمعنى : لا تجمعوا بين أن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأن تدلوا بها إلى الحكام^(٣) ؛ ومنه قول عبد الرحمن بن حسان^(٤) :

= البيان / ١ ، ٢٨٢ ، والبيان / ١ ، ١٤٥ - ١٤٦ ، والبحر / ٢ ، ٥٥ - ٥٦ ، وتفسير الطبري / ٢ ، ١٠٧ ، والقرطبي / ٢ ، ٣٢٩ - ٣٤٠ ، وابن كثير / ١ ، ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وجمع التفاسير / ١ ، ٢٧٢ ، وتفسير غريب القرآن / ٧٥ . وقام الآية ﴿ ... إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب . وقوله « أي لا تأكلوا » . ليس في ب .
(٢) عن قتادة وغيره ، ورجحه ابن عطية والقرطبي . وقيل : تدلوا بها أي تخصموا بها إلى الحكام بالباطل ، وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما .

(٣) أجاز هذا الوجه الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم . واعترض أبو حيان على هذا القول بحق ، قال : « هذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين : أحدهما أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منها على انفراد ، والنهي عن كل واحد منها يستلزم النهي عن الجمع بينهما والثاني - وهو أقوى - : أن قوله ﴿ لتأكلوا ﴾ علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له لأنه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن يترتب على وجودهما بل إنما يترتب على وجود أحدهما وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام ... » اهـ . وهو كما قال .

(٤) لا أعرف أحداً نسب البيت إلى عبد الرحمن . وقد نسبه سيبويه / ١ ، ٤٢٤ للأخطل ، ونسبه ابن السيرافي / ٢ ، ١٨٨ لحسان ، وليس في ديوانها . وذكر الأعمى أنه ينسب لأبي الأسود ، وهو له من كلمة طويلة ، انظر الحلل / ٢٦٠ - ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني / ١٩٤ ، والخزانة / ٢ ، ٦١٨ - ٦١٩ ، وذيل ديوانه / ٢٢٣ . وأدخله المتوكل الليثي في كلمته فنسب إليه ، انظر المسائل المنشورة / ٦٩ ، وفرحة الأديب / ١٣٤ - ١٣٥ ، وطبقات فحول الشعراء / ٦٨٣ - ٦٨٤ ، والأغاني / ١٢ ، ١٦٠ . والمسؤتلف والمختلف / ١٧٩ ، ومعجم الشعراء / ٣٣٩ ، وفصل المقال / ٩٣ - ٩٤ ، والحجاسة البصرية =

لَاتَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارًا عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا
أي : لا تجمع بين أن تنهى عن خلق وبين أن تأتي مثله .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾^(١)

[١٨٩]

٦ إن قال قائل : لم يختلف القراء في قوله ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾
[سورة البقرة : ١٧٧] فقرأها بعضهم بالرفع وبعضهم بالنصب^(٢) ، ولم يختلفوا فيه هنا
بل قرأه كلُّهم ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ ﴾ بالرفع دون النصب^(٣) =
٩ فالجواب أن الأمر حيث قرؤوها بالرفع والنصب مَرَدَّدٌ^(٤) بين أن يُجْعَلَ
﴿ الْبِرُّ ﴾ اسم ﴿ لَيْسَ ﴾ و ﴿ أَنْ تُوَلُّوا ﴾ خبره ، وبين أن يُجْعَلَ^(٥) ﴿ أَنْ
تُوَلُّوا ﴾ اسمه و ﴿ الْبِرُّ ﴾ خبره ، فاحتملت الآية الوجهين ، فجاز الرفع
والنصب . وههنا لا تحتل إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون ﴿ الْبِرُّ ﴾ اسمه و

= وينسب للطرباح ولسابق البربري ، وليس لها . انظر الاختلاف في قائله في شرح شواهد
المغني ٢٦٤ ، وللقاصد النحوية ٤ / ٣٩٣ - ٣٩٦ . والخزانة ٢ / ٦١٧ - ٦١٩ ، وشرح أبيات المغني
١١٢ / ٦ - ١١٣ .

وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤ ، ١١٥ ، والمقتضب
٢ / ٢٦ ، والقطع ١٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٩ ، ٢٤١ ، والإيضاح ٣١٤ ، والجمل ١٨٧ ، والأزهية
٢٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٢ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، ورفص المباني ٤٢٤ ، والمغني
٤٧٢ ، والممع ٤ / ١٢٧ .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٤٢ ، والحجة ٢ / ٢١٤ - ٢١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٢ ، والبحر
٢ / ٦٢ - ٦٤ .

(٢) انظر ما سلف ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) هو كما قال .

(٤) في الأصل : مَرَدَّدٌ .

(٥) زيادة مني .

﴿ بَانَ تَأْتُوا الْبُيُوتَ ﴾ خبره ، لأجل دخول الباء ، والباء لا يدخل إلا على خبر
« ليس » ، كقولك : ليس زيد بقائم ، ولا يجوز : ليس قائماً بزید ، ويُجعل
« بزید » اسمه .

٣

وَقُرِئَ ﴿ الْبُيُوتَ ﴾ و ﴿ الْبُيُوتَ ﴾ بالضم والكسر^(١) . فالضم هو الأصل
لأنه على [وزن^(٢)] « فَعُول » مثل كَعَبٌ وَكَعُوبٌ . ومن كسر الباء فَلَِمَكَانِ
الياء التي بعدها . وبعض الناس^(٣) استضعف هذه الكسرة فقال : هي توجب
الخروج / من كسر إلى ضم ، وهو قبيح .

٦

٢ / ١٩

(٢ / ٢٥)

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ ﴾^(٤) وقرئ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ ،
﴿ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ و ﴿ حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ ﴾ [١٩١] .
فمن قال ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ ﴾^(٥) قال : المعنى : ولا تبدؤوا بقتالهم عند المسجد
الحرام حتى يبتدؤوا . ومن قال ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ قال : إن النهي عن القتل
يتضمن النهي عن القتال : فهذا أبلغ^(٦) .

٩

(١) قرأ بضم الباء أبو عمرو وحفص عن عاصم وورش عن نافع ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة
١٧٨ - ١٧٩ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) هو أبو حاتم ، فقد اختار الضم ولم يجز الكسر . انظر الكشف لمكي ١ / ٢٨٥ . لكن لم يستقبح ذلك
لأن الحركة للتقريب من الحرف وليست بمنزلة مالا تقرب فيه . انظر الحجة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٢ ، والحجة ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ ، ومجمع
البيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، وتفسير الطبري ٢ / ١١٢ ، والقرطبي ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ،
وابن كثير ١ / ٢٢٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٧٧ .

(٥) وهم غير حمزة والكسائي فقرأ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ . انظر السبعة ١٧٩ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر
٢ / ٢٢٧ .

(٦) والمعنى ولا تبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم به ، ويلزم منه ألا يقتل المسلمون المشركين حتى يقتلوا منهم
قتيلاً . قال الإمام الطبري « وإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أنه قد كان تعالى ذكره أذن لهم بقتالهم
إذا كان ابتداء القتال من المشركين قبل أن يقتلوا منهم قتيلاً وبعد أن يقتلوا منهم قتيلاً ... » اهـ
ولهذا ما اختار القراءة بالألف .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(١) [١٩٦]
 في الموضعين^(٢) في موضع الرفع ، لأن التقدير^(٣) : فالواجب ما استيسر من
 الهدى ، فحذف المبتدأ . وقال قوم^(٤) : التقدير : فعليكم ما استيسر من الهدى ،
 فيكون « ما » مرفوعاً بالابتداء ، و « عليكم » خبراً مضمراً .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٥) [١٩٦]
 إن قال قائل : فالعشرة بنفسها كاملة فما وجّه تقييدها بقوله
 ﴿ كاملة ﴾ = فالجواب أن الله تعالى [لها]^(٦) قال : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ
 أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ وأوجب صوم ثلاثة أيام هناك وصوم سبعة
 أيام بعد الرجوع = جاز أن يتوهم أنه مخير بين الثلاثة والسبعة ، فأزال ذلك
 التوهم ورفع اللبس بقوله ﴿ كاملة ﴾^(٧) فلا يجوز له^(٨) إلا إتمام عشرة لأجل
 قوله ﴿ كاملة ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٢ ، وللغراء ١ / ١١٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٤ ، ومجمع البيان
 ٢٩٠ / ١ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٧٤ ، والمغني ٨٢٦ .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ... فإذا أمتم فتمتع بالعمرة إلى الحج فما
 استيسر من الهدى ... ﴾ .

(٣) انظر البحر والمغني .

(٤) منهم الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء وغيره أن يكون موضع « ما » نصباً بفعل
 مقدر ، والتقدير : اهدوا ما استيسر .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩١ ، والبحر ٢ / ٨٠ ، وتفسير الطبري
 ١٤٨ / ٢ - ١٤٩ ، والقرطبي ٢ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٨٧ ، والمغني ٤٦٨ .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وهو مبني على أن الواو قد تكون بمعنى « أو » التي للتخيير ، قال أبو
 حيان : « وهو قول جابر على مذهب أهل الكوفة لاعلى مذهب البصريين ، لأن الواو لا تكون
 بمعنى « أو » اهـ . وانظر المغني . وقيل : إنما قال « كاملة » للتوكيد ، وهو قول الأخفش ، واختاره
 أبو حيان وغيره ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ (١) | ١٩٧ |

إن قال قائل : ما وجه قوله ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ والأشهر تكون غير الحج = فالجواب أن التقدير : أشهر الحج أشهر معلومات ، فحذف المضاف (٢) .
وإن شئت قلت : الحجُّ حَجٌّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ، فحذف المضاف من الاسم الثاني (٣) . ! وإن شئت جعلت نفس الحج نفس الأشهر (٤) (...) لكثرت فيها كما جعلتها الإقبال والإدبار في قولها (٥) :

فإنما هي إقبال وإدبار (٦) | (٧) |

قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ (٨) | ١٩٧ |

(١) انظر الجواهر ٤٩ ، وشرح البيع اللوح ٥٧ / ١ ، ومفاتيح القرآن للفراء ١ / ١١٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٥ ، والحجة ٢ / ٢١٢ - ٢١٤ ، وجمع البيان ١ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ٣٢٤ ، والمغني ٨١٣ - ٨١٤ .

(٢) من الاسم الأول ، وهو قول الفراء وغيره . وتقدير الفراء : وقت الحج أشهر معلومات .

(٣) ذكره النحاس وأبو علي وغيرهما ، ورجحه ابن هشام .

(٤) أجازته أبو علي وغيره .

(٥) وهي الحنساء ، ديوانها ، ص ٤٨ . والبيت لها في شرح البيع اللوح ٥٧ / ١ ، والكتاب ١ / ١٦٩ ، ومفاتيح القرآن لسلاخيش ٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ، والكامل ٣٧٤ ، ١٣٥٦ ، والقطيع ٧٦٠ ، والنصف ٢ / ٤٣ ، وابن السيرافي ١ / ٢٨٢ ، والإنصاح ٢٦٥ ، ودلائل الإعجاز ٣٠٠ ، وابن الشجري ١ / ٧١ ، والخزانة ١ / ٢٠٧ - ٢١١ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٠٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ ، ٦٢٠ ، والخصائص ٢ / ٢٠٣ و ٣ / ١٨٩ ، والمحتسب ٢ / ٤٣ ، والبيان ١ / ١٤٧ و ٢ / ١٥٠ ، وابن يعيش ١ / ١١٥ . وسيأتي البيت ٨٤٤ ، ٩٨٤ .

(٦) صدره : تَرْفَعُ مَا رَفَعَتْ حَتَّىٰ إِذَا اذْكَرْتَ

تدني ناقة . فجعلتها الإقبال والإدبار لكثرتها منها ، هذا تأويل سبويه والمبرد وغيرهما . وقيل : أرادت : ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف ، أجازته المبرد وغيره ، والأول أقواهما ، قاله أبو الفتح . وانظر كلام الإمام الجرجاني فيه ، وقد رأى أن التأويل الثاني فاسد . وانظر ماسيأتي من التعليل عليه في الموضعين الآتيين .

(٧) زيادة من ب . ومكان التقط كلمة لم أتبينها ، وكان فيها : فإنما هو ، وهو خطأ .

(٨) انظر الجواهر ١٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٥ ، والحجة ٢ / ٢١٨ - ٢٢٢ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع البيان ١ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ١٤٧ ، والبحر ٢ / ٨٨ - ٨٩ .

- اختلّفوا في رفع ﴿ رفث ﴾ و ﴿ فسوق ﴾ ونصبها . فمن قرأ ﴿ فلا رفث ﴾
ولا فسوق ﴿ جعل ﴾ « لا » مع « رفث » كالشيء الواحد وبنائها على الفتح نحو
خسة عشر . ومن قال ﴿ لا رَفَثٌ ﴾ رفع « رفثاً » بالابتداء ، والخبر مضر ،
أي : لا رفثٌ في الحج ولا فسوق في الحج .
- فإن قيل : فلم رفعهما أبو عمرو وابن كثير ولم يرفعا ﴿ ولا جدال ﴾ في
الحج ﴿ ١٩٧١ ﴾ = قيل : إنها أرادا أن يفرّقا بين الرفث والفسوق وبين
الجدال ؛ لأن المعنى في قوله ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ أي لا ترفثوا ولا
تفسقوا ، والمعنى في قوله ﴿ ولا جدال ﴾ في الحج ﴿ ١٩٧١ ﴾ : لاشك في الحج أي في
وقت الحج ، فنفي الخصومة التي كانت يتعاطاها المشركون في ذلك ﴿ ١٩٧١ ﴾ .
- فمن قال : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ﴾ في الحج ﴿ ففتحها كلها جمل
قوله ﴿ في الحج ﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة .
- ومن قال : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ فرفعها ﴿ ولا جدال ﴾ فنصبه = لم
يجز أن يجعل قوله ﴿ في الحج ﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة بتة ؛ لأنه رفع الاسمين
قبله ونصب الثاني بـ « لا » ، ولا يجوز الجمع بين خبرهن ﴿ ١٩٧١ ﴾ في خبر واحد .

(١) قرأ أبو عمرو وابن كثير ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ بالرفع والتنوين ، وفتحها الباقون ، ولم يختلفوا
في فتح اللام من ﴿ ولا جدال ﴾ . انظر السبعة ١٨٠ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ ، ٢١١ .
(٢) انظر تفسير الطبري ٢ / ١٥٨ - ١٦٠ ، والقرطبي ٢ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، وابن كثير ١ / ٣٤٦ ، وجمع
التفاسير ١ / ٢٩٠ .

(٣) يريد ما كان من اختلافهم في اليوم الذي فيه الحج وفي موافقه ، وما كان يفعله النساء من تأخير
الشهور ، فيختلف وقت الحج . فأخبر الله تعالى أن الحج قد استقام أمره ووقته على وقت واحد
ومناسك متفقة ، ونفى عن وقته الاختلاف الذي كانت الجاهلية في شركها تختلف فيه .
وما ذكره المؤلف هو قول قتادة والسدي ، وقيل : الجدال : المرء والسباب والإغصاب ، عن ابن
عباس والحسن وابن مسعود ، واختار الطبري وغيره القول الأول .
(٤) في الأصل : خبرين ، وكأنه كذلك في ي ، وهو تحريف .

ومن قال : إن قوله ﴿ ولا جدال ﴾ « لا » مع الاسم مبتدأ معطوف على قوله ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ = جاز الجمع بينهن في خبر واحد ، ويكون ٢ ﴿ في الحج ﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة [عند سيبويه دون الأخفش^(١)] ، لأنه ينصب الاسم بـ « لا » ويرفع الخبر به ، ولا تُجمع في خبر واحد^(٢)

وقوله : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾^(٣) [١٩٧]

٦ « ما » كلمة شرط في موضع النصب بـ « تفعلوا » ، و « تفعلوا » جزم بـ « ما » ، وقوله ﴿ يعلمه ﴾ جزم جواب الشرط .

قوله تعالى : ﴿ وأتقون ﴾ [١٩٧] و ﴿ اتقوني ﴾ بإثبات الياء

٩ وحذفها . / والأصل الإثبات ، والحذف للاجتزاء والاكْتفاء عنها بالكسر^(٤) .

١ / ٢٠

(١ / ٢٦)

(١) قال السيوطي : « والإجماع على أن « لا » هي الراقعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة ، وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى « إن » . وقيل إنها لم تعمل فيه شيئاً بل « لا » مع النكرة في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ ، وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه « الجمع ٢ / ٢٠٢ . وانظر الكتاب ١ / ٢٤٥ ، وابن يعيش ١ / ١٠٦ ، وشرح الكافية ١ / ١١١ ، والإنصاف ١٩٤ خلال المسألة ٢٣ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر شرح اللبع اللوح ١٦٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٦ ، والبيان ١ / ١٤٧ ، والبحر ٢ / ٩٢ و ١ / ٢٤٢ .

(٤) أثبت الياء في الوصل أبو عمرو ، وحذفها الباقون ، وكلهم يقف بغير ياء . انظر السبعة ١٩٧ - ١٩٨ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ . وانظر ياءات المتكلم المحذوفات في رسم المصحف اجتزاء بكر ما قبلها في إيضاح الوقف ٢٤٦ - ٢٥٩ ، والمقنع ٣٠ - ٣٤ ، والتيسير ٦٩ - ٧١ ، والنشر ٢ / ١٧٩ - ١٨٧ .

وقد نصوا على أن حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة أكثر في الكلام وأجود . انظر نداء المضاف إلى ياء المتكلم في الكتاب ١ / ٣١٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٥ - ٢٤٩ ، والأصول ١ / ٣٤٠ ، والمجل ١٥٩ ، واللبع ٢٠٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٠ - ١٢ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ ، وباب الإضافة في شرح الكافية ١ / ٢٩٣ - ٢٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ ﴾^(١) [٢٠٤]

الخصام جمع خَصْم^(٢) ، والمعنى : هو ألدُّ من جملة الخصوم . ويجوز أن يكون الخصام مصدرًا^(٣) بمعنى الخصومة ، أي هو شديد الخصومة .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾

[٢٠٧]

كان حمزة إذا وقف على « مرضاة » وقف بالتاء^(٤) فيقرأ ﴿ مَرْضَاتُ ﴾ . وهذا يكون عند انقطاع النفس والضرورة دون حال السعة ؛ لأن المضاف لا ينقطع من المضاف إليه بتة . وإنما وقف بالتاء ، وحقُّ هذا في الوقف أن يُوقَف عليه^(٥) بالهاء ، نحو مسلمة ومؤمنة إذا وقفت قلت : مسلمة ومؤمنة ، ولكنه لفة قوم^(٦) يقفون على تاء التأنيث^(٧) بالتاء [كما^(٨) أنشد أبو الحسن الأخفش^(٩) :

(١) انظر مجمع البيان ١ / ٢٩٩ ، والبيان ١ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والبحر ٢ / ١١٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٧١ ، وتفسير القرطبي ٣ / ١٦ .

(٢) عن الزجاج .

(٣) عن الخليل وأبي عبيدة . ويقال : رجل ألدُّ بين اللدِّد : شديد الخصومة ، وجمعه لُدِّد . فـ « ألدُّ » وصف على « أفلل » وعليه لا يجوز ما قاله الزجاج لأنه على تأويله اسم تفضيل .

(٤) انظر السبعة ١٨٠ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ٢ / ١٢٢ ، وإيضاح الوقف ٢٨٨ . ورسم المصحف ﴿ مرضات ﴾ بالتاء ، انظر هذه المصادر ، والمقنع ٨١ .

(٥) في الأصل وي : « عليها » وهو سهو . وفي ب : أن يوقف بالهاء .

(٦) هي لفة طيء ، عن ابن الأنباري والصفاني .

(٧) ويقال فيها : هاء التأنيث .

(٨) زيادة من ب .

(٩) في معاني القرآن له ٢٧١ . وهي الحجة ٢ / ٢٢٨ و ٢ / ٢٤٨ خم غير الثالث هنا ، والمكربات ١٢٠ . والرابع في الجمهرة ٣ / ٣٢١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٠ ، وتكلمة الإيضاح ١٠٨ ، ١١٤ ، والحجة ٢ / ٢٧٥ ، والخصائص ١ / ٣٠٤ و ٢ / ٩٨ ، وسر الصناعة ١٥٩ ، ٥٦٣ ، ٦٣٧ ، والمجتبى ٢ / ٩٢ ، والمختص ٩ / ٧ و ١٦ / ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٠ ، والإنصاف ٣٢٩ ، وابن يعش =

مَا بَالَ عَيْنِي عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَّتْ
مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لِسْمًا عَرَفْتُ
دَارًا لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَّتْ
بَلْ جَوَزْتِيَهَاءَ كَطَهْرِ الْحَجَفَّتْ

٣

ويجوز^(١) أن يكون لما كان المضاف إليه في التقدير منوياً^(٢) أثبت التاء كما يثبتها في الوصل ليُعلم أن المضاف إليه مراد ، كما أشم من أشم الحرف المضموم ليُعلم أنه في الوصل مضموم ، وكما شدّد من شدّد نحو « فَرَجَّ » ليُعلم أنه في الوصل متحرك ، وكما حرّك من قال :

٦

... .. إذ جَـمَدُ النَّقْرِ^(٣)

٩

بالضم ليُعلم أنه في الوصل مضموم^(٤) .

= ٢ / ١١٨ / ٤ و ٦٧ / ٥ و ٨٩ / ٨ و ١٠٥ / ٩ و ٨١ / ٩ ، وتثقيف اللسان ٣٩٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢٠ ، واللسان (أرن ، بلل) .

وهي من كلمة لسؤر الذئب أنشد منها ابن بري أربعة عشر بيتاً ، انظر اللسان (حفف) ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٠٠ - ٢٠٢ . والآيات كما أنشدها الأخفش غير متصلة ، ونبه ابن بري على صحة الرواية . وقوله سبلة . أي تصب دمعها ، وتستن ترسل دمعها من غير تفريق ، والجوز : الوسط ، والتيهاء : المفازة ، والحجفة : الترس . ويروى « ما بال عين » و « داراً لليلي » . وقوله بل ههنا نائية عن « رَبِّ » .

وسؤر الذئب أحد بني مالك بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، شاعر أموي له كلمة في مقتل مسعود بن عمرو العتكي (قتل سنة ٦٤ هـ - انظر الأعلام ٧ / ٢١٩) . انظر ألقاب الشعراء (نواذر المخطوطات ٢ / ٣٠٤) ، والتاج (سار) ، والنقائص ٧٣٧ (وفيه : أحد بني مالك بن سعد) .

(١) قوله ويجوز أن يكون إلى آخر كلامه على هذه الآية هو نص كلام أبي علي ، واختصر المؤلف بعضه . انظر الحجة ٢ / ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٢) في الأصل و ب : منوياً ، وهو تحريف . ولم تقع هذه الكلمة في كلتا مخطوطتي الحجة اللتين أخرج عنها الكتاب . وهي على الصواب في ي لكن كأن الناسخ جعل نقطة فوق الياء هكذا « يا » لتقرأ بالوجهين ، وهو بالنون تحريف .

(٣) سلف البيت ٢٣ وتخرجه ثمة

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .

- فإن قال قائل في وَفَّيهِ عَلَى التَّاءِ مِنْ ﴿مَرَضَاتٍ﴾ : ما تنكر أن يكون
 هذا خلاف قول سيبويه ، لأنه قد قال^(١) ، لو سميت بـ « خَمْسَةَ عَشْرَ » فرخَّمته
 لقلت « يَا خَمْسَةَ » ، فوقفت بالهاء ، ولو كان على قياس وَفَّيَ حَمْزَةً فِي
 ٣ « مَرَضَاتٍ » لقلت^(٢) : يَا خَمْسَتُ . ألا ترى أن الاسم الثاني المحذوف للترخيم مراداً ،
 كما أن المضاف إليه مراداً .
- = قيل : لا يدلُّ ما قال سيبويه في « خمسة عشر » في الترخيم على أن وَفَّيَ
 ٦ حَمْزَةً فِي الْمَضَافِ بِالتَّاءِ خِلافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ ، لِأَنَّ التَّرْخِيمَ بِنَاءً آخَرَ
 وَصِيغَةً أُخْرَى ، وَلَيْسَ حَذْفُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَضَافِ كَذَلِكَ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ مُرَادٌ
 ٩ ضَمُّهُ إِلَى الْمَضَافِ إِذَا ذُكِرَ أَوْ حُذِفَ . وَالتَّرْخِيمُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ عَلَى ضَرِيئِينَ :
 أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَقْدَرُ فِيهِ الْمَحْذُوفُ .
 وَالآخَرُ أَنَّهُ يَكُونُ ارْتِجَالُ اسْمٍ عَلَى حَدِّهِ .
- والمقدَّر فيه إثبات ما حذف منه يجري مجرى ما هو اسم على حياله ، كما
 ١٢ جرى حرف^(٣) اللين في قسولهم في الإنكار^(٤) - إذا قلت : ضربتُ زبداً - :
 أُرِيدُ نَبِيَّهُ ، فَأُثْبِتُ التَّنْوِينَ فِيهِ قَبْلَ حَرْفِ اللَّيْنِ وَلَمْ تَحْذِفْهُ كَمَا حَذَفْتَ فِي^(٥) النَّدْبَةِ
 فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ « وَازِيْدَاةٌ » ، لِأَنَّ « أُرِيدُ نَبِيَّهُ » فِي الْإِنْكَارِ يَجْرِي مَجْرَى : أُرِيدُ
 ١٥ إِيْنِيهِ ، فَكَمَا ثَبِتَ مَعَ « إِنْ » ثَبِتَ بِغَيْرِ « إِنْ » ، [وَلَمْ يَحْذَفْ كَمَا حَذَفَ مِنَ
 النَّدْبَةِ]^(٦)

(١) هذا معنى ما قاله سيبويه ١ / ٣٤٢ .

(٢) في النسخ : لقال ، والتصحيح من الحجة .

(٣) في الأصل : كما جرى حذف حرف ، وهو خطأ من النسخ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والمسائل المنثورة ٦٤ ، والبصريات ٥٩ ، والخصائص ٣ / ١٥٦ .

(٥) في الحجة : من .

(٦) زيادة من الحجة - وفيها : فكما ثبت مع إن يشبث بغير إن ولم إلخ . وفي ي في الموضع الأول

« يشبث » .

فكذلك^(١) الترخيم يجري ما أريد فيه الحذف للترخيم مجرى ما ارتجل ، لأن النداء موضع يرتجل فيه الأسماء ، ألا ترى أن فيه ما لا يستعمل في غيره نحو^(٢) : يَا نُؤْمَانُ^(٣) وَيَاهَنَاهُ وَيَأْفُلُ ؛ فلما كان فيه / هذا الضرب كان الضرب المرتجل أغلب من الآخر ، فلذلك لم يكن المحذوف في^(٤) الترخيم كالمضاف (٢ / ٢٦) من المضاف إليه^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾^(١)

[٢١١]

« سَلِّ » أمر من سأل يسأل على لغة من قال سأل يسأل ، فحذف^(٢) . وانتصب قوله ﴿ بني إسرائيل ﴾ لأنه مفعول أول . و « كم » ينتصب على الظرف ، أي كم مرة^(٣) ، والعامل فيه قوله ﴿ آتيناهم ﴾ . و « آتيناهم » مع

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) انظر المع ٣ / ٦١ .

(٣) في النسخ : يارومان ، وهو تحريف .

(٤) في الحجة : من .

(٥) في الأصل : كالمضاف والمضاف إليه ، وهو خطأ من الناسخ .

(٦) انظر الجواهر ٤٢٣ - ٤٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٤ ، والبيان ١ / ١٤٩ ، والبحر ١ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٧) هذا قول ، وأحسن منه أن يكون أمراً من سأل يسأل على لغة الهمز ، وأصله اسأل ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى السين ثم حذفت همزة الوصل لتحرك السين بالفتح ، وترك همزة لكثرة دوره في الكلام .

(٨) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان غير مصرح بنقله عنه على المعهود منه ، ولأعلم أحداً قال به ، وهو غير صحيح . والصواب ما قالوه أن « كم » في موضع نصب على أنها مفعول ثانٍ لـ ﴿ آتيناهم ﴾ . وهي واقعة على الذات لا على الزمان ، وقوله ﴿ من آية بينة ﴾ ميمها . والمعنى : كم آتيناهم من حجة ظاهرة واضحة مثل اليد البيضاء وقلب العصا وخلق البحر وتظليل الغمام وإنزال المن والسلوى ، عن الحسن ومجاهد وغيرهما ، عن مجمع البيان . وانظر تفسير الطبري ٢ / ١٩٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، وابن كثير ١ / ٣٦٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٠٩ .

وأجاز النحاس أن تكون كم في موضع رفع على الابتداء وجملة ﴿ آتيناهم ﴾ خير لها وحذف المائد . وردّه أبو حيان بأن حذف العائد من الجملة الواقعة خيراً لا يجوز إلا في الشعر . وهو كما قال ، وانظر ضرائر الشعر ١٧٦ ، وانظر ماسياً في ٤٢٩ ، ٥٤٣ والتعليق ثمة .

« كم » في موضع المفعول الثاني لـ « سَلُّ » .

قوله تعالى : ﴿ زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ (١) | ٢١٢ |

٣ لم يقل « زينت » و « الحياة » مؤنثة ، للفصل الواقع بين « زين »
و « الحياة » (٢) وقام الكلام عند قوله ﴿ وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣) ثم
ابتدأ فقال : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ف ﴿ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾
٦ مبتدأ ، و ﴿ فَوْقَهُمْ ﴾ خبره ، أي : فوقهم في الحجة والقهر والغلبة (٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَأُنزِلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (٥)

| ٢١٣ |

٩ أي : ليحكم الله بين الناس . وقيل (٦) : ليحكم الكتاب بين الناس .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ ﴾ (٧) | ٢١٤ |

(١) انظر معاني القرآن للفراء / ١ - ١٢٥ - ١٣١ ، ومجمع البيان / ١ - ٣٠٥ ، والبيسان / ١ - ١٤٩ ، والبحر / ٢ - ١٢٩ .

(٢) ولأن تأنيث الحياة غير حقيقي ، وهو قول الفراء ، وذكر الوجهين الطبري وأبو حيان .

(٣) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند غيره . انظر إيضاح الوقف ٥٤٩ ، والقطع ١٨٣ ، والمكتفى ١٨٣ ، ومنار الهدى ٤٨ .

(٤) لأن الذين اتقوا استقروا في الدرجات في أعلى عليين وخلص أولئك في الدركات في أسفل السافلين وقيل في تأويل الفوقية غير ذلك ، وعبارة المؤلف تجمع ما قاله . انظر تفسير الطبري / ٢ - ١٩٤ ، والقرطبي / ٣ - ٢٩ - ٣٠ ، وابن كثير / ١ - ٣٦٤ ، ومجمع التفاسير / ١ - ٣١١ ، ومجمع البيان / ١ - ٣٠٥ ، والبحر / ٢ - ١٣٠ .

(٥) انظر إعراب القرآن / ١ - ٢٥٤ ، ومجمع البيان / ١ - ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والبحر / ٢ - ١٣٦ ، وتفسير الطبري / ٢ - ١٩٦ ، والقرطبي / ٣ - ٣٢ .

(٦) لم يذكر النحاس والطبري غير هذا التأويل ، وهو الظاهر وقول الجمهور .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء / ١ - ١٣٢ ، ومجمع البيان / ١ - ٣٠٨ ، والبيسان / ١ - ١٤٩ - ١٥٠ ، والبحر / ٢ - ١٣٩ .

اعلم أن « أم^(١) » في القرآن تأتي على وجهين :
أحدهما : أن تكون متصلة .
والآخر : أن تكون منقطعة .

٣

فشرط المتصلة^(٢) أن يكون قبلها همزة الاستفهام ويكون بمعنى
« أيها^(٣) » ، ويكون ما بعدها مفرداً ، وجوابه [في التقدير^(٤)] تعيين السؤال
عنه . مثال ذلك في الكلام : أعندك زيد أم عمرو ، ف « أم » هذه متصلة لأن
قبله همزة الاستفهام ، ومعناه : أيها عندك ؟ ، وجوابه : زيد ، إن كان عنده
زيد ، وعمرو ، إن كان عنده عمرو ، قال الله تعالى : ﴿ مَالِي لَا أَرَىٰ أَلْهَدُهُدَ أَمْ
كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾^(٥) [سورة النمل : ٢٠] والتقدير : أحاضر هو أم كان من
الغائبين^(٦) ، ومعناه : أحاضر أم غائب ، فلو أُجيب قيل له : غائب ، بهذا اللفظ
وأما المنقطعة فإنه يقع بعد الاستفهام ويكون بعد الخبر جميعاً ، ويكون
بمعنى « بل » والهمزة جميعاً .

٦

٩

١٢

فقوله ﴿ أم حسبتم ﴾ « أم » ههنا منقطعة ، والتقدير : بل أحسبتم ، وهو
كثير في التنزيل .

(١) انظر في « أم » الكتاب ١ / ٤٨٢ - ٤٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨ - ٢٢ ، وللغراء
١ / ٧١ - ٧٢ ، ١٢٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٦ - ٣٠٠ ، والأزهية ١٢٤ - ١٢٨ ، وابن يعيش
٨ / ٩٧ - ٩٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٧ ، والمجمع ٥ / ٢٣٧ - ٢٤٦ ، والمغني ٦١ - ٧١ .

(٢) في النسخ : المتصل ، والصواب ما أثبت وقد ذكر المؤلف في مواضع من كلامه الآتي الضمير العائد
على « أم » على معنى الحرف .

(٣) لو قال : « بمعنى أي » كان أجود ، لأنها تأتي على معنى أيهم وأيهن وأيها .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠٤ والتعليق ثمة . و « أم » فيها منقطعة لامتصاة .

(٦) جملة من باب الحذف على المعنى ، وقيل « أم » منقطعة والمعنى بل أكان من الغائبين . انظر ماسباتي
من التعليق .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَزَلَّزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (٢١٤) |

بنصب لام « يقول » ورفع^(٢) . فالنصب بإضمار « أن^(٤) » لأن « حتى » إذا دخلت على الفعل المستقبل وانتصب الفعل بعدها كان لها معنيان :

٣

أحدهما : إلى أن .

والثاني : بمعنى كي .

٦ فالأول قولك : سرت حتى أدخلها ، أي : إلى أن أدخلها ، فالسير والدخول قد وُجداً جميعاً^(٥) . ومثال الثاني : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، أي كي يدخلك الجنة . والآية من الضرب الأول .

٩ والرفع قراءة نافع^(٣) . ويكون المعنى : وزلزلوا حتى قال الرسول ، لأن الفعل المستقبل إذا ارتفع بعد « حتى » كان بمعنى الماضي ، وكان ما قبل « حتى » سبباً لما بعدها ، كقولك : سرت حتى أدخلها ، أي حتى دخلتها ، فالسير سبب للدخول . وكذلك في الآية : الزلزلة سبب لقول الرسول . ويجوز أن يكون : ١٢ سرت حتى أدخلها ، إذا رفعت أدخلها ، أن يكون السير واقعاً ، والدخول الآن ، فيكون الفعل فعل الآن . وعلى هذا أيضاً تحمّل قراءة نافع ﴿ وَزَلَّزِلُوا

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح المع اللوح ٨٨ / ١ و ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، والحجة ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والبيان ١ / ١٥٠ ، والبحر ٢ / ١٤٠ ، والكتاب ١ / ٤١٧ ، والمقتضب ٢ / ٤٣ ، والإيضاح ٣١٧ ، والمضديسات ٥٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٠ ، ٣١ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٤ ، والمفني ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٠٧ .

(٣) قرأ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ١٨١ - ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « حتى » ناصبة بنفسها . انظر الإنصاف ٥٩٧ - ٦٠٢ المسألة ٨٢ ، والمجم ٤ / ١١١ - ١١٦ ، والمصادر السالفة .

(٥) يماش الأصل مانصه : « خ [أي نسخة] : فالسير وجد والدخول لم يوجد » وهو خطأ .

- ٣ حتى يقول الرسول ﴿ أي حتى أن بلغ من شأن الرسول أن يقول هذا ، فيكون حكاية الحال ، كقوله تعالى ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(١) [سورة القصص: ١٥] فحكى تلك الحالة . ألا ترى أنك لو لم تحمله^(٢) على حكاية الحال لم يصح لأن هذا إشارة إلى الحاضر / وليس الآن الرجلان ٢١ / ١ حاضرين^(٣) . فالعنى : فوجد فيها رجلين حالهما أنها يقتتلان يشار إليهما بأن (٢٧ / ١) هذا من شيعته وهذا من عدوه ، وحكاية الحال في القرآن كثير جداً .
- ٦ قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٤) [٢١٧]
- ٩ ﴿ قِتَالٍ ﴾ جرّ بدل من ﴿ الشهر الحرام ﴾ ، وهو بدل الاشتغال . ألا ترى أن الشهر مشتمل على القتال وغيره ؟

- [وقوله^(٥)] ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾^(٦) [٢١٧]
- ١٢ ﴿ قتال ﴾ مبتدأ . وجاز الابتداء بالنكرة هنا ، وإن لم يجز : رجل قائم ، لأنه خصّ بقوله ﴿ فيه ﴾ ، وإذا اختصت النكرة جاز الابتداء بها . و ﴿ كبير ﴾ خبر المبتدأ .
- فإن قيل : فلم قال ﴿ قل قتال فيه كبير ﴾ ولم يقل « قل القتال فيه

(١) انظر الجواهر ٨٨٩ ، والحجة ٢ / ٢٨٤ خم ، والبيان ١ / ١٥٠ ونقل كلام المؤلف من غير ماتصريح على المعهود منه ، والملغني ٩٠٥ ، وما سيأتي ٧٤٨ .

(٢) في الأصل : تحمل .

(٣) انظر المصادر السالفة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٨ ، وجمع البيان ١ / ٣١١ ، والبيان ١ / ١٥١ ، والبحر ٢ / ١٤٥ ، والكتاب ١ / ٧٥ ، والمقتضب ١ / ٢٧ و ٤ / ٢٩٧ ، والكامل ١ / ٩٠٦ ، وابن يعيش ٢ / ٦٥ ، وابن السجري ١ / ٢٤٠ ، والملغني ١١٢ ، ٦٥٧ - ٦٥٨ .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٢٠٠ - ٢٠١ ، وشرح اللع اللوح ٩٩ / ٢ و ١٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧١ ، وللغراء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٩ ، وجمع البيان ١ / ٣١١ ، والبيان ١ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ .

كبير» وحقّه أن يقولها باللام ، لأن النكرة إذا تكررت تعرّفت باللام ، كقوله تعالى : ﴿ كما أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة الزمل : ١٥-١٦] فقال أولاً ﴿ رسولاً ﴾ ثم قال ﴿ الرسول ﴾^(١) لما تكرّرت النكرة . قال^(٢) : ولهذا المعنى قال المفسرون في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [سورة الشرح : ٥-٦] : مع عُسرٍ واحدٍ يُسران ، لأن قوله ﴿ يسراً ﴾ ثانياً لو كان هو الأول لقال : فإن مع العسر يسراً إن مع العسر اليُسْرَ ، فلما لم يقله باللام علمت أنه يُسر آخر غير الأول ، فيكون مع العسر يسران . ولهذا المعنى لو قال إنسان عند حاكم من حكام المسلمين : لفلان عليّ مائة درهم لفلان عليّ مائة درهم لزمه مائة واحدة ، لأن الثاني هو الأول لما عرّفها باللام ؛ ولو قال : لفلان عليّ مائة درهم لفلان عليّ مائة درهم لزمه مائتان^(٤) ، لأنّ الثاني غير الأول لما لم يكرّر باللام ، فكذلك ههنا وجب أن يقال : قل القتال فيه كبير

١٢

= فالجواب أنهم سألوه بقوله ﴿ قتال فيه ﴾ عن قتالٍ واقع في ذلك الوقت بعينه ، لأن لها قصة معلومة^(٥) : من أن النبي صلى الله عليه وآله بعث سريةً إلى

(١) في الأصل وي : فعصى فرعون الرسول .

(٢) كذا وقع في النسخ ، ولعلها زيادة من النسخ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٦٢ ، والتعليق ثمة .

(٤) الظاهر أنه لا يلزمه إلا مائة ، وإنما كرر توكيداً . وماقاله المؤلف هو مقتضى ما نقل عن الفراء والزجاج من أن العرب تقول إذا ذكرت نكرة ثم أعدتها نكرة مثلها صارتا اثنتين ، كقولك : إذا كسبت درهماً فأنتق درهماً ، فالثاني غير الأول . وقد زيف الجرجاني أبو علي الحسن بن يحيى هذا القول وقال : « هذا قول مدخول لأنه يجب على هذا التدرّيج إذا قال الرجل إن مع الفارس سيفاً إن مع الفارس سيفاً أن يكون الفارس واحداً والسيف اثنين » . انظر مجمع البيان ٥ / ٥٠٩ ، وتفسير القرطبي ٢٠ / ١٠٨ ، ومجمع التفسير ٦ / ٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٥) هي قصة سرية عبد الله بن جحش . انظر السيرة النبوية ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٦ ، ومفازي الواقدي ١٣ - ١٩ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٠١ - ٢٠٥ ، والقرطبي ٢ / ٤١ ، وابن كثير ١ / ٣٦٨ - ٣٧٢ ، ومجمع التفسير ١ / ٣١٥ - ٣٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٢ ، ولباب النقول ٤١ .

٢ حرب المشركين فأظلمهم رجباً ، فبعثوا^(١) إليه صلى الله عليه وآله بمن يسألونه عن ذلك القتال الذي وجَّههم فيه ، فأجابهم في الآية بأن قتالاً في هذا الشهر كبير في كل الأوقات . فليس هو ذلك القتال الواحد بعينه حتى يلزمه التعريف باللام ، وإنما هو إخبار بكل قتال يقع في هذا الشهر .

٦ ف ﴿ قتالٌ فيه كبير ﴾ مبتدأ وخبر . والوقف^(٢) على ﴿ كبير ﴾ حسنٌ عند البصريين قاطبة ، لأنهم يقولون^(٣) في قوله ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ١ ٢١٧ : إنه مبتدأ و ﴿ كُفِّرَ بِهِ ﴾ عطف عليه و ﴿ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ ﴾ عطف عليه أيضاً ؛ فهذه ثلاثة أسماء وخبرها كلها قوله ﴿ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٤) .

٩ فأمَّا قوله ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٥) فمعطوف على قوله ﴿ عن سبيل ﴾

(١) قوله فبعثوا إليه إلى آخر كلامه لا أعرف أحداً ذكره . والذي رواه أن عبد الله بن جحش وأصحابه أقبلوا بالغير التي غنوها وبالأسيارين اللذين أسروهما حتى قدموا على رسول الله (ص) فقال لهم : ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام ، وأبي أن يأخذ من ذلك شيئاً . قال الطبرسي : والسائلون هم أهل الشرك على جهة العيب للمسلمين باستحلالهم القتال في الشهر الحرام ، عن الحسن وأكثر المفسرين ، وقيل : السائلون أهل الإسلام سألوا عن ذلك ليعلموا كيف الحكم فيه ... اهـ .
(٢) انظر القطع ١٨٥ ، والمكتفى ١٨٤ ، ومنازل الهدى ٤٨ . وهو حسن عند النحاس وكاف عند الداني وقام عند الأشموني .

(٣) انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٥٦ ح ٦ .

(٤) وللفراء في رفع ﴿ وصد ﴾ قولان : أحدهما أن يكون مرتفعاً بالمطف على ﴿ كبير ﴾ ، والآخر أن يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر مضر دل عليه ﴿ كبير ﴾ ، والتقدير : وكبير الصد . وغلظه أبو علي والمؤلف وغيرهما ، لأن المعنى في الوجه الأول يصير : قل القتال في الشهر الحرام كفر بالله ، وهو خطأ بالإجماع ، ويصير التقدير في الثاني : وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من الكفر ، وهذا خطأ بالإجماع أيضاً . قال الطبرسي : وللفراء في الوجه الثاني أن يقول : التقدير : وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر من القتل فيه لا من الكفر به .

(٥) انظر الجواهر ٦٩٣ ، ٧١٩ - ٧٢٠ ، ٨٢٥ - ٨٢٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧١ ، وللفراء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٢ ، والبيان ١ / ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٤٧ - ١٤٩ ، والمغني ٧٠٠ .

٣ الله ﴿ [أي وصّد عن سبيل الله]^(١) وعن المسجد الحرام^(٢) . ألا تراه قال : ﴿ هَمَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٣) [سورة الفتح : ٢٥] كذا زعمه أبو
علي^(٤) ، [وأراد أنه محمول على « صدّ » آخر دون هذا الظاهر ؛ لأنّ قوله
﴿ وكفرّ به ﴾ عطف عليه ، والعطف عليه يمنع من تعلّقه به .

٦ ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ الشهر الحرام ﴾^(٥) على تقدير : يسألونك
عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام^(٦) .

٩ وزعم الفراء أن قوله ﴿ والمسجد الحرام ﴾ جرّ عطف على الماء المجرورة
بالباء^(٧) ، أي : وكفرّ به وبالمسجد الحرام . وهذا غير مرضيّ عندنا ، لأنّ المضمّر
المجرور لا يعطف عليه الظاهر إلا بإعادة حرف الجرّ^(٨) ، لا تقول : مررت به

(١) زيادة من ب وي .

(٢) وهو قول المبرد والنحاس وغيرهما .

(٣) وم المؤلف هنا وفي شرح اللع فاستشهد بهذه الآية ، ولاشاهد فيها على ما أورده . وإنما الشاهد في
قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [سورة الحج : ٢٥]
وبهذه الآية استشهد أبو علي .

(٤) في الحجّة ٣ / ٢٢٧ - ٢٢٨ خك ، وانظر الجواهر .

(٥) اختاره في الجواهر ، وهو قول الفراء في كتابه .

(٦) زيادة من ي وب . وكان في ي : أراد به أنه ، وفيها : يمنع تعلّقه ، و « به » بعد « تعلّقه » ليس
في ب .

(٧) عزي هذا القول إلى الفراء في البحر ، واختاره أبو حيان . والذي في كتابه أنه معطوف على الشهر
الحرام ، قال : والمسجد الحرام مخفوض بقوله يسألونك عن القتال وعن المسجد .

(٨) انظر شرح اللع اللوح ١٠٦ ، والكتاب ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والمقتضب ٤ / ١٥٢ ، والكمال ٩٣١ ،
والحجّة ٣ / ٢٢٦ - ٢٣٤ خك ، وابن السرياني ٢ / ٢٠٧ ، وابن يمين ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، والإنصاف
٤٦٣ - ٤٧٤ المسألة ٦٥ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٠ ، والهمع ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وضرائر الشعر ١٤٧ .

ونسب إلى الكوفيين والأخفش ويونس والجرمي إجازة ذلك ووافقهم أبو حيان . لكن نصّ
الفراء على أنّ ذلك قبيح قليل يجوز في الشعر ، انظر معاني القرآن له ١ / ٢٥٢ و ٢ / ٨٦ . وعزا
النحاس القول بقبحه إلى الكوفيين عامّة ، انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٠ . على أنّ الفراء قد =

وزيد حتى تقول ويزيد . فكذلك ههنا لو كان معطوفاً على الهاء لقال : « وكفر به وبالمسجد الحرام » ، فلما لم يقل هذا ولم يعد الباء علمت أنه غير معطوف عليه . / على أنه - وإن أجازته مجيز - لم يصح أن يقال : كُفِرَ بالله وبالمسجد الحرام .

٢ / ٢١

٣

(٢ / ٢٧)

وفي الجملة فقوله^(١) ﴿ والمسجد الحرام ﴾ لا يخلو جرؤه من أن يكون محمولاً على قوله ﴿ عن سبيل الله ﴾ كما تقدم ، أو على الهاء في ﴿ به ﴾ وقد أبطلناه ، أو على ﴿ الشهر الحرام ﴾ في قوله : يسألونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام . قالوا^(٢) : فلا يجوز حمله على ﴿ الشهر الحرام ﴾ لأنه يصير السؤال عن المسجد الحرام ، وإنما السؤال وقع عن قتال في الشهر الحرام دون المسجد الحرام . وقال قوم^(٣) : يجوز حمله على الشهر الحرام لأن السؤال وقع عن قتال في الشهر الحرام وفي المسجد الحرام . وقيل : الهاء في قوله ﴿ وكفر به ﴾ يعود إلى ﴿ الشهر الحرام ﴾ أي وكفر بالشهر الحرام .

٦

٩

١٢

فإن قيل : فأنتم إذا حملتم قوله ﴿ والمسجد الحرام ﴾ على قوله ﴿ سبيل الله ﴾ كان التقدير : وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، فيكون في صلة الصدّة ، لأن المعطوف على الصلّة في الصلّة ، فلا يجوز الفصل بين « سبيل الله » وبين « المسجد الحرام » حينئذ بقوله ﴿ وكفر به ﴾ لأنه هو مصدر معطوف على الصدّة والموصول لا يعطف عليه إلا بعد تمامه = قلنا : نضمر له ما يتعلق به

١٥

=أجازه في بعض كلامه ، انظر ما يأتي ٢٢٢ .

فما جاء من ذلك في الشعر فهو ضرورة عند البصريين وعند الكوفيين فيما قال النحاس ، وهو قول الفراء في أكثر كلامه . وما ذهب إليه أبو حيان من أنه ثابت في لسان العرب ثراً ونظراً غير صحيح . وانظر ما يأتي ٢٨٥ .

(١) في الأصل : بقوله ، وهو تحريف .

(٢) انظر الحجة .

(٣) انظر الجواهر .

لَجَزِيٍّ ذَكَرَهُ ، فَكَانَهُ قَالَ : وَصَدُوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ (١) | ٢١٩ |

٣ والتقدير : قل ينفقون العفو . [فمن نصب (٢) ﴿ العفو ﴾] جعل « ما » و « ذا » (٤) كالشيء الواحد في موضع النصب بـ « ينفقون » فردَّ العفو إليه ، والتقدير : قل ينفقون العفو .

٦ ومن قال ﴿ العفو ﴾ جعل « ما » مبتدأ و « ذا » بمعنى الذي ، و « ينفقون » صلته ، أي : ما الذي ينفقونه ؟ فجاء الجواب : العفو ، أي هو العفو ، وكلاهما حسنٌ جيد

٩ قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَظْهَرَنَّ ﴾ (٥) | ٢٢٢ | و ﴿ يَظْهَرَنَّ ﴾

فمن قال ﴿ يَظْهَرَنَّ ﴾ (٦) فعناه : يغتسلن ، وأصله يتظهرن ، فأدغم التاء في الطاء لقرب مخرجيهما .

(١) انظر الجواهر ١٩١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٢ ، وللفراء ١ / ١٤١ ، ١٣٨ - ١٣٩ ، والحجة ٢ / ٢٢٩ - ٢٤٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٤ - ٣١٥ ، والبيان ١ / ١٥٢ ، والبحر ٢ / ١٥٩ ، وسر الصناعة ٤٠٢ ، وابن السجري ٢ / ١٧١ ، وابن يعيش ٢ / ١٤٩ و ٤ / ٢٣ .
(٢) وم غير أبي عمرو ، فقرأ وحده بالرفع . انظر السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .
(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر في « ماذا » الكتاب ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، والبغداديات ١٤٢ - ١٤٧ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، و ٤ / ٢٣ - ٢٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، والنفح ٣٩٥ - ٣٩٧ ، والمجمع ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والمصادر السالفة ، وما سيأتي ٥٤٢ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٤٢ ، والحجة ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٩ ، والبيان ١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، والبحر ٢ / ١٦٨ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٢٧ ، والقرطبي ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وابن كثير ١ / ٢٨٠ ، ومجمع التنوير ١ / ٣٢٢ ، وتفسير غريب القرآن ٨٤ .

(٦) وم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يَظْهَرَنَّ ﴾ . انظر السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

ومن قال ﴿ يَطْهُرُنَّ ﴾ فعناه : ينقطع دمهن ، وكلاهما حسن .
 و ﴿ يَطْهُرُنَّ ﴾ حجة أبي حنيفة ، لأن عنده^(١) يجوز أن تجامع المرأة إذا
 انقطع دمها قبل الاغتسال . و ﴿ يَطْهُرُنَّ ﴾ حجة الشافعي لأنه يقول :
 لا تجامع المرأة إلا بعد أن تفتسل^(٢) . فالقراءتان بمنزلة الآيتين يحتج كل واحد
 من الفريقين بقراءة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا
 وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾^(٣) | ٢٢٤ |
 قيل : التقدير : ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم لأن لا تبروا ، فحذفت
 « لا » . وقيل : بل التقدير : كراهة أن تبروا ، أي لكراهة البر ، وهذا أولى ؛
 لأن حذف المضاف أكثر من حذف « لا »^(٤) .

(١) كذا وقع بحذف اسم « إن » وقد رأيت ذلك في مواضع من كلام غيره لا أذكرها الآن .
 (٢) قال الحافظ ابن كثير : « قد اتفق العلماء على أن المرأة إذا انقطع حيضها لا تحل حتى تفتسل بالماء أو
 تتيمم ، إن تعذر ذلك عليها بشرطه ، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله يقول فيما إذا انقطع دمها لأكثر
 الحيض ، وهو عشرة أيام عنده : إنها تحل بمجرد الانقطاع ولا تفتقر إلى غسل » اهـ وانظر المصادر
 السالفة ، وأحكام القرآن للشافعي ٥٢ - ٥٣ ، ١٩٢ .
 (٣) انظر الجواهر ١١٠ ، ٧٤٥ ، وشرح اللع اللوح ٣٧ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٢ ، وجمع البيان
 ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، والبيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، وتفسير القرطبي ٣ / ٩٨ ، والمفني
 ٤١ - ٤٢ .

(٤) إذا وقعت « أن » وصلتها في موقع مصدر كان عدم وقوعه أو كراهته مفراً لما قبله = فذهب
 الكسائي والفراء وابن الأنباري وغيرهم من الكوفيين وابن كيسان أن التقدير « لأن لا »
 فحذفت « لا » للدلالة عليها وحذفت « اللام » وحذفها قبل « أن » قياسي . وقد وقع في بعض
 كلام الزجاج نحو ما قدره الكوفيون فعزى هذا القول إليه (انظر ما يأتي ٤٤١ ح ٨ و ٥٥٤ ح ٢) ،
 لكنه نص على أن « لا » لاتضر ، انظر معاني القرآن له ٢ / ٢١١ / ١ .
 ومذهب الأخفش والمبرد والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم من البصريين - والمؤلف
 منهم - أن التقدير « كراهة أن » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وحذف المضاف أكثر
 من حذف « لا » وأجاز القولين الروماني وغيره .

فعلى هذين الوجهين^(١) لا يجوز الوقف على « أيمانكم » .
وقال أبو إسحق^(٢) : قوله ﴿ أن تبروا ﴾ مبتدأ وخبره محذوف ،
والتقدير : أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أولى وأخرى ، أي : البرُّ ٣
والإصلاح والتقوى أولى من تركها^(٣) . فعلى هذا يكون الوقف على قوله
﴿ لأيمانكم ﴾ حسناً^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾^(٥) ٦

| ٢٢٦ |

١ / ٢٢
(١ / ٢٨)

اللام تفيد الاستحقاق ، كما تقول : اللعنُ للكفار . /

وقوله ﴿ من نسائهم ﴾ يتعلق بالظرف^(٦) ، كما تقول : لك مني نصرة ولك

= انظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، ولفراء ١ / ٢٩٧ ، ٣٦٦ ، وشرح القوائد السبع
٤٢٠ ، ٥٧٣ ، وإيضاح الوقف ٦٦٩ - ٦٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٧ ، ٥٩١ ، ٦٥١ و ٢ / ٧٢ ،
٩٤ ، ٢٠٧ ، وشرح القوائد التسع ٤١٦ ، والمشر ٢٣٩ ، ٣٦١ ، والمضديات ١٩ ، ومعلقة عمرو بن
كثوم بشرح ابن كيسان ١١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٥ و ٢ / ٣٨٦ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٢٩ ،
والبحر ٣ / ٤٠٩ ، والمغني ٥٥ ، ٣٢٨ ، ٨٢٥ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٨١ . وانظر ما سيأتي ٣٢٤ ،
٣٤٧ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٨٧ ، ٦٨٠ وغيرها (انظر فهرس مسائل العربية بآخر الكتاب برسم : أن
والفعل) .

(١) أجازهما الجميع ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر تفسير القرطبي والبحر والمغني .

(٣) في الأصل : تركها ، وهو تحريف .

(٤) انظر منار الهدى ٤٩ . وقد ضعف أبو حيان قول الزجاج لأن فيه اقتطاع ﴿ أن تبروا ﴾ مما قبله
والظاهر اتصاله به ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه .

(٥) انظر الجواهر ٥٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٤ ، ولفراء ١ / ١٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٣ ،
ومجمع البيان ١ / ٣٢٣ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، والبحر ٢ / ١٨١ ، والكشاف ١ / ٣٦٣ ، والمغني
٨٩٨ - ٨٩٩ .

(٦) هذا أحد قولي الزعشمري ، وذكره أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير ماتصريح . قال أبو حيان :
وهو « ضميف ينزه القرآن عنه » .

٢ مني معونة . أي : لِمُؤَلِّينَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . وليست « من » تتعلق بـ « يؤلون » ، لأن اللغة تحكم على أن يقال : آلى فلان على امرأته ، وقولُ القائل : آلى فلان من امرأته = وهم إنما توهمه من هذه الآية ؛ لما سمع الله تعالى يقول : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ ظَنُّ أَنْ « من » تتعلق بـ « يؤلون » ، فكَّرُوا فِي « كِتَابِ الْإِبْلَاءِ »^(١) : آلى من نسائه ، وآلى من امرأته ، والصواب ما ذكرته لك^(٢) . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلِّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(٣)

| ٢٢٨ |

٩ إن قال قائل « قُرُوء » جمع « قَرء » وهو جمع الكثرة ، وجمع القلة « أَقْرَاء » ، وكلُّ ما يوجَد له جمع القلة فإضافة العدد إليها أولى من إضافتها إلى الكثرة فليَمِّ لَمْ يقل « ثلاثة أَقْرَاء » وَلَمْ قال « ثلاثة قُرُوء » = فالجوابُ أن التقدير : ثلاثة أَقْرَاء من قُرُوء^(٤) ، فـ « قروء » تبيين الأقرء ، والأقراء مقدر . ١٢

(١) أو باب الإيلاء وهو أحد أبواب كتاب الطلاق في كتب الفقه ، انظر نصب الراية ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) ليس الأمر كما ذكر . أما ما ذكره من أن آلى يتعدى بـ « على » فهو صحيح . وأما ما ذهب إليه من نوهيم من عداه بـ « من » فغير صحيح ، فقد نصوا على أنه يمدى بـ « من » حملاً على المعنى وهو الامتناع من الدخول ، انظر اللسان (آلى) ، والغريبين ١ / ٧٥ ، والنهاية في غريب الحديث ٢ / ٦٢ . فـ « من » في الآية تتعلق بـ « يؤلون » على جهة تضمين الإيلاء معنى الامتناع .

(٣) انظر شرح المنع اللوح ١٣٨ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢٥ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، والبحر ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والبغداديات ٢٢٧ (ولعل المؤلف أخذ منه) ، وابن يعيش ٦ / ٢٥ .

(٤) كنا قال النحاس ، وعزاه إلى سيبويه . والذي في الكتاب ١٧٩ / ٢ : « وقالوا ثلاثة قروء ، فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » اهـ . وقدره أبو علي كما قدره النحاس ثم قال : « وإنما يجيء هذا النحو إذا كان الجمع الكثير أكثر في الاستعمال من الجمع القليل ... » اهـ . فعلى تقدير النحاس وأبي علي - وهو ما ذكره المؤلف - حذف ، ولا حذف على قول سيبويه وعلى ما ذكره أبو علي في آخر كلامه ، وإنما هو من باب الاستغناء عن أحد الجمعين بالأكثر استعمالاً منها .

فإذا جاز حذف المضاف إليه من قوله^(١) :

٣] مَالِكَ عِنْدِي غَيْرَ سَهْمٍ وَحَجْرٍ
وَعَيْرٌ كَبْدَاءَ شَدِيدَةَ الْوَتْرِ^(٢)
جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ

٦ أي : بكفي رجل كان ، فحذف المضاف إليه وأقام الفعل والفاعل مقامه = كان هذا أولى .

قوله تعالى : ﴿ وَهَنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ
عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾^(٣) [٢٢٨]

٩ في هذه اللفظة^(٤) ثلاثة ظروف : ﴿ هُنَّ ﴾ و ﴿ عليهن ﴾ وقوله
﴿ بالمعروف ﴾ . فقوله ﴿ مثل ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هُنَّ ﴾ خبره ، و ﴿ عليهن ﴾
صلة ﴿ الذي ﴾ ، وقوله ﴿ بالمعروف ﴾ معمول ﴿ هُنَّ ﴾ ، والتقدير : وثبت
١٢ هُنَّ حقٌّ مثل الذي عليهن بالمعروف ، أي ثبت هُنَّ بالمعروف ، أي بما أمر الله
تعالى في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقِ مَرَّتَانِ ﴾^(٥) [٢٢٩]

١٥ هذا كلام مُتَّسِعٍ فِيهِ ، وتقديره : الطلاق في مرتين . فالطلاق في موضع

(١) الآيات بلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٢٩ ، والبغداديات ١٥٧ ، والخصائص ٢ / ٣٦٧ ، وابن الشجري
١٤٩ / ٢ ، والإنصاف ١١٤ - ١١٥ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، وضرائر الشعر ١٧٠ - ١٧١ ، وشرح شواهد
المغني ١٥٧ ، وشرح آيات المغني ٤ / ١٢ - ١٣ ، والخزانة ٢ / ٢١٢ . والثالث في مجالس ثعلب
٤٤٥ ، والبغداديات ٦٨ ، ٢٦٦ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٧ ، والمغني ٢١٢ . وستأتي الآيات ٩١٥ ، والثالث
٧٤٢ . وقوله « كبداء » أي قوس كبداء يلاً الكف مقبضها .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر البيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ٢ / ١٩٠ .

(٤) يريد الآية .

(٥) انظر إصراب القرآن ١ / ٢٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢٨ ، والبيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ١ / ١٩٦ .

التطليق ، والمعنى : [ينبغي ^(١)] للرجل إذا أراد الطلاق أن يطلّق مرتين .
فالطلاق الذي يَمْلِكُ فيه الرجعة مرتان .

وقوله : ﴿ فَاِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ﴾ ^(٢) [٢٢٩]

أي : فعليكم إمساكٌ بمعروف ^(٣) ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ يَّاحُسَّانِ ﴾ [٢٢٩]

[وقوله ^(٤) : ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) [٢٢٩]

وقرىء ﴿ يَخَافَا ﴾ بضم الياء ^(٥) ، فـ « يَخَافَا » مَرَّتَبٌ للمفعول ^(٦) ، أي :

يَخَافُ الزوجانُ أَلَّا يُقِيمَا حدودَ الله .

و ﴿ يَخَافَا ﴾ أي يَخَافَا هُمَا ^(٧) .

والأفعالُ على ثلاثة أَضْرَبٍ ^(٨) :

فعل يكون لبيقين والبتات ، نحو علمتُ وتيقنتُ .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٣) وهو قول النحاس وغيره . وقيل : التقدير : فالواجبُ إمساك ، ذكره المؤلف في الجواهر ١٧٥ ، ١٨١ ، وانظر المصادر السالفة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٤٥ - ١٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٥ ، والحجة ٢ / ٢٤٨ - ٢٥١ ، وجمع البيان ١ / ٣٢٨ ، والبيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ٢ / ١٩٧ - ١٩٨ .

(٥) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقر بفتح الياء . انظر السبعة ١٨٣ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٦) يريد أنه مبني لما لم يسم فاعله ، ويقال فيه المبني للمفعول ، ثم جرى المتأخرون على المبني للمجهول . وقد استعمل المؤلف هذا المصطلح في غير موضع من هذا الكتاب وفي غيره من كتبه ولم أره عند غيره ، انظر مقدمة التحقيق .

(٧) من قرأ بفتح الياء ففوله ﴿ أَلَّا يُقِيمَا ﴾ أن وما بعدها في موضع نصب مفعول « يَخَافَا » ، ومن قرأ بالضم فإن وما بعدها في موضع جر بجمار مقدر في قول الخليل والكسائي ، وفي موضع نصب في قول غيرهما . وذهب أبو حيان إلى أن أن وما بعدها في موضع البدل من الضمير في « يَخَافَا » وهو أجد .

(٨) انظر الحجة ٢ / ٢٥٨ - ٢٦٢ حك (ومنه أخذ المؤلف كلامه بتصريف) . وانظر باب أن الخفيفة والخففة في الكتاب ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، والمقتضب ١ / ٤٨ - ٤٩ ، ٢ / ٣٠ - ٣١ ، ٣ / ٥ - ٨ ، والإيضاح ١٣٢ ، وابن يعين ٨ / ٧٧ . وانظر أقسام أن في شرح اللع اللوح ١٢٠ .

وفعل يكون في الاستقبال وقوع ما بعده نحو طمعت ورجوت وخشيت
وخفت .

٣ وفعل يتردد بين العلم والحشية^(١) .

فما كان من العلم والبتات وقع^(٢) بعدها « أن » ، نحو قولك : علمت أنك تقوم ،
وإن وقع بعدها « أن » كان بمعنى « أنه » كقوله : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ
مَرْضًى ﴾ [سورة المزمل : ٢٠] أي « أنه » ؛ ولهذا المعنى ارتفع « يكون » .

٦ وما كان من باب الطمع جاءت بعدها « أن » الخففة التي تنصب الفعل
المستقبل ، كقولك : طمعت في أن تقوم ، وخفت أن تقول ؛ ولهذا المعنى جاء
﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ .

٩ وما كان الأمر فيه متردداً بين البتات والشك^(٣) جاز وقوع « أن » الناصبة
للفعل و « أن » الخففة من الثقلية بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ
فِتْنَةً ﴾^(٤) [سورة المائدة : ٧١] بالرفع والنصب ، فالرفع على تقدير : أنه لا تكون
فتنة ، والنصب لأنه شك ليس بيقين . /

٢ / ٢٢

(٢ / ٢٨)

قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَيْنَ ﴾^(٥) [٢٣٣]

(١) قال أبو علي : « الأفعال على ثلاثة أضرب : فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره وذلك نحو العلم
والتيقن والتبين والتثبت ، وفعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات ، وفعل يجذب مرة إلى هذا
القبيل وأخرى إلى هذا القبيل » ا هـ .

(٢) في الأصل : وقوع ، وهو خطأ .

(٣) نحو حسبت وطمنت وزعمت . عن الحجة .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٦٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٢٣٤ ، والبيان ١ / ١٥٨ ، والبحر ٢ / ٢١١ - ٢١٢ ، وتفسير الطبري
٢ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، والقرطبي ٢ / ١٦١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٥٨ ،
وابن يعيش ٧ / ٤٠ .

لفظُهُ لفظُ الخبر ومعناه الأمر^(١) ، أي فليرضعن . وجاز ذلك لأن المعنى مفهوم .

﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾^(٢) [٢٣٣]

ولو لم يذكر ﴿ كاملين ﴾ وقال ﴿ حولين ﴾ لجاز أن يكون قد نقص شهر أو شهران من الحولين ؛ لأن العرب تقول : هذان حولان ، وإن كان قد نقص منها أيام . فلما قيّد « حولين » بـ « كاملين » علمت أنه لا يجوز إلا إتمامها .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا ﴾^(٣) [٢٣٣]

﴿ لَا تَضَارَّ ﴾ بالرفع والنصب^(٤) .

فمن قال ﴿ لَا تَضَارَّ ﴾ بالنصب كان نهياً ، والأصل : لَا تَضَارَّرْ ، فأدغمت الراء الأولى في الثانية بعد أن أسكنت ، فالتقى ساكنان ، ففتحت الثانية لالتقاء الساكنين .

ومن قال ﴿ لَا تَضَارَّ ﴾ كان نهياً معطوفاً^(٥) على قوله ﴿ لَا تُكَلِّفُ ﴾ ، وأصله : لَا تَضَارَّرْ ، بفتح الأولى وضم الثانية ، فأدغمت الأولى في الثانية .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكُمْ ﴾^(٦) [٢٣٣]

(١) وهو أمر نذب واستحباب . فإن لم يوجد من يرضع الطفل أو لم يقبل غير لبن أمه أو عجز الوالد عن استئجار من يرضعه = فهو أمر وجوب ، انظر المصادر السالفة .

(٢) انظر مجمع البيان ١/٣٣٤ ، والبحر ٢/٢١٢ ، وتفسير الطبري ٢/٣٠١ ، والقرطبي ٣/١٦١ ، ومجمع التفسير ١/٣٥٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٧٧ ، وللقرآء ١/١٤٩ - ١٥٠ ، وإعراب القرآن ١/٢٦٨ ، والحجة ٢/٢٥١ - ٢٥٢ ، ومجمع البيان ١/٣٣٢ ، والبيان ١/١٥٩ ، والبحر ٢/٢١٤ - ٢١٥ .

(٤) قرأ بضم الراء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢/٢٧٧ .

(٥) كذا قال !! ولا عطف ، والكلام مستأنف . وسياق الآية : ﴿ لَا تَكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَا تَضَارَّ ... ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ١١٠ ، وشرح المنع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٩ ، وإعراب القرآن ١/٢٦٨ ، ومجمع البيان ١/٣٣٤ ، والبيان ١/١٦٠ ، والبحر ٢/٢١٨ .

- أي لأولادكم . فحذف اللام فانتصب الاسم بحذف اللام ، كقوله تعالى :
- ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾^(١) [سورة الأعراف: ١٥٥] أي من قومه .
- ٣ [وقوله^(٢)] ﴿ فَلَاحِ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(٣) [٢٣٣]
- ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالمد ، و ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالقصر^(٤) .
- ٦ آتيتم : [أي^(٥)] أعطيتموه المرأة ، فحذف المفعولين .
- ومن قرأ ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالقصر فالتقدير : إذا سلمت ما آتيتم به^(٦) ، فحذف [به^(٥)] للعلم به .
- ٩ قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوْفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(٧) [٢٣٤]
- ف ﴿ الذين يتوفون منكم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ﴾ في صلته ، وقوله ﴿ يتربصن بأنفسهن ﴾ تقديره : يتربصن بعدهم^(٨)

(١) سلف الاستشهاد بها ١٠٠ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الحجة ٢٥٢/٢ - ٢٥٢ ، وجمع البيان ١/٢٣٣ ، والبيان ١/١٦٠ ، والبحر ٢/٢١٨ .

(٤) قرأ بالقصر ابن كثير وحده وقرأ الباقون بالمد . انظر السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢/٢٢٨ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) قدّره أبو علي ، ما آتيتم تقدّه أو سوّقه ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم حذف الهاء من الصلة .

(٧) انظر الجواهر ١٧٥-١٧٦ ، ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٦ ، وللقرآني ١/١٥٠ ، وإعراب

القرآن ١/٢٧٩ ، وجمع البيان ١/٢٣٦-٢٣٧ ، والبيان ١/١٦٠-١٦١ ، والبحر ٢/٢٢٢ ، والبصريات

٢٤٨ ، والمغني ٦٥٢ .

(٨) في الأصل : بعدهن ، وهو تحريف .

بأنفسهن ، فحذف « بعدهم^(١) » للعلم به^(٢) ، ولا بد من تقديره لأن الفعل والفاعل إذا كان خبراً لمبتدأ لم يكن له بدٌّ من عائد يعود إلى المبتدأ . و [مثله^(٣)] قوله ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٤) [سورة الشورى : ٤٣] أي : ذلك منه ، فحذف « منه » للعلم به^(٥) .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْرِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾^(٦) [٢٢٥] أي على عقدة النكاح ، فحذف « على^(٧) » ، وموضوع هذا الكلام^(٨) على الإضرار في التنزيل .

٦

قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ﴾^(٩) [٢٢٦]

٩

(١) في الأصل : بعدهن ، وهو تحريف .

(٢) هذا قول الأخفش وقدمه « بعد موتهم » . وقال المبرد والزجاج : تقديره : أزواجهم يترصدن ، فحذف المبتدأ . وقال الكسائي : تقديره : يترصدن أزواجهم ؛ ثم كنى عن الأزواج . وقيل : ﴿ الذين يتوفون ﴾ مبتدأ ، والخبر مضر تقديره : فيما يتلى عليكم . وذهب الفراء إلى أنه أخبر عن الأزواج وترك خبر « الذين » ، قال : « فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر = أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه » ا هـ . وخطأه الزجاج وأبو علي بأنه لا يجوز أن يترك المضاف ويخبر عن المضاف إليه . ورأى النحاس أن قول المبرد من أحسن الأقوال ، ورأى المؤلف أن كلا القولين قول الأخفش والمبرد جيد .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٥) سيأتي التعليق على حذف « منه » ونحوه من جملة الخبر ٢٧٣ ح ٦ .

(٦) انظر الجواهر ١١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، وإعراب القرآن ٢٧٠/١ ، ٢١٤ ، وجمع البيان ٢٣٨/١ ، والبيان ١٦١-١٦٢ ، والبحر ٢٢٩/٢ ، وابن الشجري ١٨٦/١ ، ٢٩٧ ، والمغني ٨٩٨ .

(٧) وقيل انتصب ﴿ عقدة ﴾ على أنه مفعول به لـ « تعزموا » على تضمينه معنى « تنووا » أو نحوه .

(٨) في الأصل و ي : الكتاب ، وهو تحريف .

(٩) انظر جمع البيان ٢٤٠/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣١/٢ ، والمغني ٤١٨ .

أي إن لم تمسوهن . فـ « ما » ههنا^(١) شرط ، ويجوز أن تكون « ما » ههنا بمعنى المدة^(٢) ، أي مدة لم تمسوهن^(٣) [فيها^(٤)] فتكون نصباً على الظرف .
 [وقوله^(٥)] ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَةٌ ﴾ و ﴿ قَدْرَةٌ ﴾ ، لغتان^(٦) : الإسكان والفتح^(٧) . [وقوله^(٥)] ﴿ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ ﴾ نصب على المصدر ، أي متعوهن متاعاً . وكذلك قوله ﴿ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ تقديره : حق ذلك حقاً ، ووجب وجوباً^(٨) .

٣

٦

قوله تعالى ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾^(٩) [٢٣٧]
 أي فالواجبُ نصف ما فرضتم . فـ « الواجب » مبتدأ ، و « نصف ما فرضتم » خبره^(١٠) .

٩

-
- (١) في الأصل ما ههنا .
 (٢) وهي في الوجه الأول شرطية زمانية منصوبة على الظرف وجواب الشرط محذوف . وظاهر كلام المؤلف أنها فيه غير زمانية ولا يتأتى هنا أن تكون شرطية غير زمانية . والوجه هو الثاني وهي فيه مصدرية زمانية .
 (٣) أي مدة عدم المسس .
 (٤) زيادة من ب و ي .
 (٥) زيادة مني .
 (٦) انظر إعراب القرآن ٢٧١/١ ، والحجة ٢٥٦-٢٥٥/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٩/١ .
 (٧) قرأ بالفتح حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ بالاقون بالإسكان ، انظر السبعة ١٨٤ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ .
 (٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٤/١ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١ ، ومجمع البيان ٢٤٠/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣٤/٢ . وأجيز أن ينتصبا على الحال .
 (٩) انظر الجواهر ١٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٧ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١ ، ومجمع البيان ٢٤١/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣٤/٢ .
 (١٠) وقيل : التقدير : فعليكم نصف . فيكون « نصف » مبتدأ و « عليكم » خبره ، وهو قول الأخفش والنحاس وغيرهما .

[وقوله ^(١)] ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ ^(٢) [٢٣٧]

« أن » حرف ينصب الأفعال المستقبلية . ولم تحذف النون من ^(٣) ﴿ يعفون ﴾ من أجلها ، لأن ﴿ يعفون ﴾ فعل النسوة ، وفعل النسوة [مبني ^(٤)] يستوي فيه الرفع والنصب والجزم . وإذا كان كذلك صح [فيه ^(٥)] ثبات النون ، بخلاف فعل الرجال ، نحو : هم يعفون ، ولن يعفوا ولم يعفوا .

[وقوله ^(١)] ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٢) [٢٣٧]

أي عفوكم أقرب للتقوى / [ف ^(٤)] « أن ^(٣) » مبتدأ ، و ﴿ تعفوا ﴾ نصب بـ ٢٣ / ١
« أن » وقوله ﴿ أقرب ﴾ خبر عنه . (١ / ٢٩)

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ ^(٨) [٢٤٠] و ﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ بالرفع والنصب ^(١) .

فالرفع على إضمار : فلهم وصية لأزواجهم ، وإن شئت : فعلية وصية لأزواجهم . ف ﴿ وَصِيَّةً ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لأزواجهم ﴾ خبره ، و « عليهم » خبر

(١) زيادة مني .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٥/١ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١-٢٧٢ ، ومجمع البيان ٣٤١/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣٥/٢-٢٣٦ ، والجليات ٨٨ .

(٣) في الأصل : في .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٢٧٢/١ ، ومجمع البيان ٣٤١/١ ، والبحر ٢٣٨/٢ .

(٧) أي المصدر المؤول من أن وما بعدها .

(٨) انظر الجواهر ١٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وللغراء ١٥٦/١ ، وإعراب القرآن ٢٧٤/١ ، ومجمع البيان ٣٤٤/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٤٥/٢ .

(٩) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ١٨٤ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ .

آخر^(١) . وإن شئت كان ﴿ لأزواجهم ﴾ صفة له ، و « عليهم » خبر عنه^(٢) .
ومن نصب كان التقدير : فليوصوا وصية لأزواجهم ، فأضمر « فليوصوا » لأنها
مفهومة .

٣

ومن غرائب التنزيل هذا الموضع ، لأن كل ما جاء في التنزيل منسوخاً ففي التلاوة
متقدّم على الناسخ ، وهذا الموضع منسوخٌ وناسخه متقدّم عليه وهو قوله^(٣) :
﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾
[٢٣٤] التقدير^(٤) : وعشر ليالي ، ولهذا المعنى أسقط الهاء من قوله ﴿ وعشراً ﴾ لأن
الليالي مؤنثة وهي تغلب على الأيام . ألا تراك تقول^(٥) لعشرِ خلونَ - وأنت تريد
لعشر ليالٍ - ولسعِ خلون ، تريد لسبع ليالٍ . ولو أراد الأيام بقوله ﴿ وعشراً ﴾
لأثبت الهاء وكان يقول : وعشرة ؛ كما قال : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِينَةَ
أَيَّامٍ حَسُومًا ﴾ [سورة المائدة : ٧] فحذف الهاء من ﴿ سبع ﴾ لأنه أراد بها^(٦) [الليالي
وأثبتها في " الثانية" لما أراد بها الأيام .

٦

قوله تعالى : ﴿ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ﴾^(٧) [٢٤٠]

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) ويجوز أن يكون « وصية » مبتدأ و « لأزواجهم » خبره ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه موضع
تحضيض ، ولإيضاح في هذا الوجه ، أجازه أبو علي وغيره . وأجاز المؤلف أن يكون التقدير :
فالواجب وصية فأضمر المبتدأ .

(٣) انظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٨٢-١٨٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٧ ، والناسخ والمنسوخ
٩٢-٩٥ ، ومجمع البيان ٣٤٥/١ ، والبيان ١٦٢/١-١٦٤ ، وتفسير الطبري ٣٥٩/٢-٣٦٣ ، والقرطبي
٢٢٦/٣ ، وابن كثير ٤٣٧/١-٤٣٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٥١/١ ومنه أخذ المؤلف كلامه الآتي ، والبحر ٢٢٣/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٧٤/٢ ، وأدب الكاتب ٢٧١ .

(٦) زيادة من ي .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وللغراء ١٥٦/١ ، وإعراب القرآن ٢٧٥/١ ، ومجمع البيان
٣٤٥/١ ، والبيان ١٦٣/١ ، والبحر ٢٤٥/٢-٢٤٦ .

أي متعوهن متاعاً إلى الحول غير إخراج . ف « غير^(١) » صفة لـ « متاع » أي متاعاً لا يخرجهن^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ [٢٤٣]

عطف قوله ﴿ أَحْيَاهُمْ ﴾ على قوله ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ﴾ [فالكلام^(٣)] محمول على المعنى^(٤) لأن معنى ﴿ قَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ﴾ : أماتهم الله ، أي : أماتهم الله ثم أحياهم .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [٢٤٥]

بالرفع في « يضاعفه » والنصب^(٥) . فالرفع لأنه معطوف على ﴿ يقرض ﴾ فيكون داخلياً في صلة « الذي » .

ومن نصب كان جواب الاستفهام بالفاء ، كما تقول : أين بيتك فأزورك ، والمعنى : إن أعرف بيتك أزرك . فجواب الاستفهام إذا كان بالفاء نصب^(٦) . فإن قال قائل : كيف يكون قوله ﴿ فيضاعفه ﴾ جواب الاستفهام ، والاستفهام

(١) في الأصل : فغيراً .

(٢) وقيل : ﴿ متاعاً ﴾ حال ، وقيل : ﴿ غير ﴾ حال وقيل مصدر .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، والبحر ٢ / ٢٥٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والقرطبي ٢ / ٢٢٠ ، وابن كثير ١ / ٤٤٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٧٢ .

(٤) زيادة مني . وسيأتي نحو هذه العبارة في السطر ٣ من الصفحة التالية و ص ٤٣٣ .

(٥) زيادة من ب وي .

(٦) انظر الجواهر ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٩ ، وللفراء ١ / ١٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٦ ، والحجة ٢ / ٢٥٨ - ٢٦٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٤٨ ، والبيان ١ / ١٦٤ ، والبحر ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٧) قرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ فيضفنه ﴾ بالتشديد وقرأ الباقر ﴿ فيضاعفه ﴾ بالألف ، وقرأ عاصم وابن عامر بالنصب ، والباقر بالرفع . انظر السبعة ١٨٤ - ١٨٥ ، والتيسير ٨١ ، والنشر

٢ / ٢٢٨ .

(٨) انظر ماسلف ٣٥ والتعليق ثمة .

ههنا عن الْمُقْرِضِ لا عن الإِقْرَاضِ ، وإنما كان يكون ﴿ فيضاعفه ﴾ جواباً أن لو^(١) قال : أُيْقِرِضَ اللهُ (أحد^(٢)) ، ولم يقل هكذا ، وإنما قال ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً ﴾ = فالجواب : قلنا : الكلام محمول على المعنى لأن السؤال إذا كان عن الْمُقْرِضِ كان كالسؤال عن الإِقْرَاضِ ؛ فإذا قال ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ فكأنه قال : أُيْقِرِضَ اللهُ أحدٌ ، فيجيءُ الجواب منصوباً على هذا الوجه .

٦ « وَيُضَاعِفُهُ » و « يُضَعِّفُهُ » لغتان حسنتان بمعنى^(٣) واحد .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [٢٤٦] و ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ بالفتح والكسر ، لغتان^(٤) . والتاء والميم اسم « عسى » . وخبره : ﴿ الْأَمْ تَقَاتِلُوا ﴾ ، والشرط الذي هو ﴿ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ فاصلٌ بين التاء والميم وبين الخبر^(٥) .

١٢ ا وقوله^(٦) ﴿ قَالُوا وَمَا نَا إِلَّا نُقَاتِلَ ﴾ [٢٤٦] ﴿ مَا ﴾ مبتدأة ، و ﴿ لنا ﴾ في موضع خبره . وقوله ﴿ الْأَمْ تَقَاتِلُ ﴾

(١) زاد « أن » قبل « لو » وليس قبلها فعل القسم ، وإنما تطرد زيادتها بين فعل القسم و« لو » انظر ماسيأتي في الصفحة التالية ح ١ . ولم ترد « أن » في ي .

(٢) زيادة مني ، انظر ما يأتي من كلامه .

(٣) في الأصل : لمعنى .

(٤) قرأ نافع وحده بكسر السين ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ١٨٦ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٣٠ / ٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٧٧ ، والحجة ٢ / ٢٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والبيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ١١٠ - ١١١ . ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، ولفراء ١ / ١٦٣ - ١٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٠ ، والبيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٦ ، والمعنى ٥١ .

« أن » زيادة عند الأخفش^(١) ، و « لا تقاتل » في موضع الحال ، والتقدير : مالنا غير مقاتلين في سبيل الله . / وقال غيره^(٢) : تقدير الكلام : مالنا في أن لا تقاتل : أي : أي شيء لنا في ترك القتال ، فحذفت « في » ، فلما حذفت (٢ / ٢٩) انتصبت^(٣) « أن » عند سيويه وبقيت على جرّها عند الخليل .

وهذا الخلاف بينهم قائم في كل « أن » و « أن » إذا حذف منها حرف الجر^(٤) ، كقوله : ﴿ وَيَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٦

(١) إذا دخلت « أن » على « لا » النافية الداخلة على فعل مضارع مسبوقه باستفهام بـ « ما » نحو : مالك ومالنا وما لهم = فذهب الأخفش أن « أن » زائدة كما زيدت بعد « لما » وبين فعل القسم و « لو » ، وقد عملت « أن » في الفعل المضارع فنصته وهي زائدة كما تعمل « من » وهي زائدة في نحو ما أتاني من أحد ، انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، ٢٢٢ .
وقد ردّ ابن هشام هذا القول بأنه لم يجر للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو « لو » في قوله :

أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحرّ أنت ولا العتيق
و « كأن » في قوله :

فأمهله حتى إذا أن كأنه
وبدليل دخولها على الاسم في قوله :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبيّة تعطو إلى وارق السلم
في رواية من جر « ظبيّة » = بخلاف حرف الجر الزائد فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل فيه . انظر المغني ٥١ . وقول الشاعر «.. في لجة الماء غامر» كما أنشده ابن هشام مغير . وصوابه «من لجة الماء غارف» انظر شرح أبيات المغني ١٦٤/١ . والبيت لأوس بن حجر ، ديوانه ٧١ . وردّه أبو حيان أيضاً بأن الزيادة خلاف الأصل ولا يذهب إليها إلا للضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة .

أما زيادة « أن » بعد « لما » وبين فعل القسم و « لو » فهي مطردة . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٤٧٥ و ٢ / ٣٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٤ ، والمقتضب ١ / ٤٩ و ٢ / ٣٦٢ ، وسر الصناعة ٦٨٢ - ٦٨٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٠ - ١٣١ ، ووصف المباني ١١٦ - ١١٧ ، والجني الداني ٢٢١ - ٢٢٢ ، والمغني ٥٠ - ٥١ ، والمجع ٤ / ١٤٤ - ١٤٦ .
(٢) النحاس وأبو علي وغيرهما .

(٣) كان في النسخ : انتصب ، والصواب ما أثبت .

(٤) عقد المؤلف في الجواهر ١٠٦ - ١٣٠ الباب الرابع لـ « ماجاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » وقد ذكر آياً كثيرة حذف فيها الجار قبل أن وأن .

[٢٥] لأنَّ التقدير : بأنَّ لهم ، كما قال : ﴿ بَشَرًا لِّمَنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٣٨] . وبينها حوارٌ وحديثٌ يطول في المسألة^(١) .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٢) [٢٤٧] ١

قيل : واسعٌ بمعنى ذو سعةٍ ، كما أنَّ « لايناً » بمعنى ذولين ، و « تامراً » بمعنى ذو ثمر ، و « نابلاً » بمعنى ذونبيل ، وامرأة « حامِلٌ » بمعنى ذات حمل ، وأنشد للحطيطي^(٣) :

٦

وَعَزَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْ نَكَ لَابِنٍ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ
يَجُو بِذَلِكَ الزُّبَيْرَانَ بِنِ بَدْرٍ .

٩

وقيل : واسعٌ بمعنى موسعٍ على حذف الزوائد ، كقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ

(١) في الأصل : وبشر ، والتلاوة بلا واو .

(٢) وذكر في الجواهر أنه ذكر حجاجهم في هذه المسألة في كتابه « الخلاف » . وقد سها المؤلف فيما عراه إلى الخليل وسيبويه على شدة تحريه وفحصه وعنايته بالكتاب وبصره فيه ، وسها في هذا الموضوع غيره . فذهب الخليل فيما نصَّ عليه سيبويه أن حرف الجر إذا حذف قبل « أن » و « أنَّ » انتصب المصدر المؤول ، ثم قال سيبويه : « ولو قال إنسان إنَّ أنَّ في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه ... = لكان قولاً قوياً والأول قول الخليل » ا هـ . وقد نُبه على ذلك أبو حيان وابن هشام وغيرهما . وكان سيبويه يميل إلى القول الثاني وهو مذهب الكسائي . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٤٦٤ - ٤٦٦ ، ٤٧٥ - ٤٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٢ ، ٢ / ٢٢٨ ، والحجة ٢ / ٢٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢١ ، والتسهيل ٨٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٢ ، والمعني ٦٨١ - ٦٨٢ ، والجمع ٥ / ٢٠ ، وانظر الإنصاف ٣٩٣ - ٣٩٩ المسألة ٥٧ .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٢٥٢ ، والبيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٨١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٨٠ .

(٤) د ، ق ٤٠ / ١٠ ص ١٦٨ . وهو له في مجاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، والكتاب ٢ / ٩٠ ، والفاضل ٨١ ، وأدب الكاتب ٢٢٧ ، وابن السرياني ٢ / ٢٣٠ ، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٢٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ١ / ١١٨ ، والاقتضاب ٣٧٢ ، وابن يعين ٦ / ١٢ ، والمزهر ٢ / ٣٥٥ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن لأخفش ٥٣٦ ، والمقتضب ٢ / ١٦٢ ، والمخصص ١١ / ١٢٥ . ورواية الديوان : أغررتني .

لَوَاقِحَ ﴿١﴾ [سورة الحجر: ٢٢] يعني مُلْتَمِحَاتٍ (١) .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ عُرْفَةً بِبَيْدِهِ﴾ (٣) [٢٤٩]

و ﴿عُرْفَةً﴾ بالضم والفتح . فالضمُّ معناه ملء الكفِّ . والعُرْفَةُ المَرَّةُ الواحدة ، وهي قراءة أبي عمرو (٤) . قال (٥) : وكان أبو عمرو يطلب شاهداً على قراءته ﴿عُرْفَةً﴾ من أشعار العرب العَرَبَاءِ ؛ فلما طلبه الحجاجُ وهرب منه إلى اليمن خرج ذاتَ يومٍ مع أبيه فإذا هو براكب يُنْشِدُ قولَ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ (٦) :
رُبُّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأُمِّ رِلَاةَ فَرْجَةٍ كَحَلِّ الْعِقَالِ
قال : فقلت له : ما الخبرُ ؟ قال : مات الحجاجُ ! قال أبو عمرو : فلا أدري بأيِّ الأمرين كان فرحي أكثر : بموت الحجاج أم بقوله « فَرْجَةٌ » . لأنه شاهدُ قراءته ﴿إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ عُرْفَةً﴾ (٧) .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٢ والتعليق ثمة .

(٢) وقيل : التقدير : واسع الفضل ، فحذف .

(٣) انظر الحجة ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، وجمع البيان ١ / ٢٥٤ ، والبيان ١ / ١٦٦ ، والبحر ٢ / ٢٦٥ .

(٤) وابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالضم . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ .

(٥) كذا وقع ، ولعله زيادة من النساخ .

(٦) د ، ق ٦٢ / ٢٢ ص ٤٤٤ ، والكتساب ١ / ٢٧٠ ، ٣٦٣ ، وابن السرياني ٢ / ٢ ، وابن يعين

٤ / ٣ - ٤ ، وفرحة الأديب ١٩٦ - ١٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٠ ، والخزانة ٢ / ٥٤١ - ٥٤٥ ،

وشرح أبيات المغني ٥ / ٢١٢ - ٢١٥ . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٨٤ / ٢ ، ومعاني القرآن

لسأخفش ٣٦ ، والمقتضب ١ / ٤٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٦١ ، وابن الشجري

٢ / ٢٢٨ ، والمغني ٣٩١ .

ووقع البيت في شعر الحنيفة بن عمير البشكري ، ولأبي قيس اليهودي ، ولابن صرمة

الأنصاري ، ولنهار ابن أخت مسيلة الكذاب ، انظر الخزانة وشرح أبيات المغني . وانظر استقصاء

تخرجه في ديوان أمية ٥٨٥ . ويروى « رب ما تجزع » .

وانظر خبر أبي عمرو في مصحف الشمراء ٧٢ ، والفرج بعد الشدة ٤ / ٦٦ - ٧٢ ، ووفيات

الأعيان ٢ / ٤٦٧ ، وشرح شواهد المغني والخزانة وشرح أبيات المغني والمذكر والمؤنث .

(٧) لأنه يخص بناء فمثلة بمعنى وفمثلة بمعنى آخر . فالفَرْجَةُ المصدر والفَرْجَةُ الاسم ، يقال : الفَرْجَةُ في

الأمر ، والفَرْجَةُ في الجدار والباب . وقيل هما بمعنى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ (١) ٢٥١ |
 قرئ ﴿ دَفَعُ اللَّهُ ﴾ و ﴿ دَفَاعَ اللَّهِ ﴾ (٢) . وكلاهما مصدر مضاف إلى الفاعل
 وهو لفظة « الله » عز وجل . و ﴿ النَّاسَ ﴾ نصب مفعول به . ﴿ بَعْضَهُم ﴾
 ٣ نصب بدل من ﴿ النَّاسِ ﴾ والتقدير : ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض ،
 أي بعض الناس ببعض .
 و « الدَّفَاعُ » يجوز أن يكون مصدر دَفَعَ دِفَاعاً ، كما تقول : كتب كتاباً ؛
 ٦ ويجوز أن يكون مصدر دَافَعَ يَدْفَعُ مَدْفَعَةً ودِفَاعاً ، كما تقول : قاتل [يُقاتل]
 قتالاً ومقاتلة .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ﴾ (٤) ٢٥٢ |
 ﴿ تِلْكَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيَاتُ اللَّهِ ﴾ خبر ، [و] ﴿ نَتْلُوهَا ﴾ خبر بعد
 خبر . وإن شئت كان في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة ؛ أي تلك
 آيات الله متلوّة . وإن شئت كان ﴿ آيَاتُ اللَّهِ ﴾ بدلاً من ﴿ تِلْكَ ﴾ ،
 ١٢ و ﴿ نَتْلُوهَا ﴾ الخبر . ولا يكون أن يكون ﴿ آيَاتُ اللَّهِ ﴾ نعتاً لـ ﴿ تِلْكَ ﴾
 لأنه قال (٥) : المبهم لا ينعت بالمضاف لأن ثلاثة أشياء لا تجعل كالشيء الواحد ،
 والمبهم والمضاف والمضاف إليه ثلاثة أشياء ، والموصوف والصفة كالشيء الواحد ؛
 ١٥ وهذا كقولهم : لاغلام رجل في الدار (٦)

(١) انظر الجواهر ٤٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والحجة
 ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٦ ، والبيان ١ / ١٦٧ ، والبحر ٢ / ٢٦٩ ، والكتاب
 ١ / ٧٦ ، والإيضاح ١٥٧ ، والحليبات ٢٩٩ ، وابن الشجري ١ / ٢٢٧ ، وابن يعيش
 ٢ / ٤٦ و ٦٢ / ٦ ، والغني ١٣٩ .

(٢) قرأ نافع وحده ﴿ دفاع ﴾ وقرأ الباقون ﴿ دَفَع ﴾ . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر
 ٢ / ٢٣٠ .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٨ ، والبيان ١ / ١٦٧ .

(٥) يريد سيويه . وهذا معنى مقاله في الكتاب ١ / ٢٢١ ، وانظر المقتضب ٤ / ٢١٩ ، ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٦) زيادة من ب . وقد كرر النص فيها باختلاف يسير . وزدت الواو قبل ﴿ نَتْلُوهَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لَا بَيِّنَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (١) [٢٥٤]

بالرفع والنصب (٢) . فالنصب بـ « لا (٣) » ، كما تقول : لارجل في الدار .

والرفع بالابتداء ، و﴿ فيه ﴾ الخبر ، وقد تقدم هذا (٤) .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ ﴾ (٥) [٢٥٧]

« الطاغوت » اسم يقع على الواحد والجمع (٦) . وههنا يُراد به الجمع لأنه قال

﴿ أولياؤهم الطاغوت ﴾ ، فكأن « أولياؤهم » جمع وجب أن يكون

« الطاغوت » جمعاً ، لأن الخبر وَفَّقُ المبتدأ .

وكونه واحداً قوله تعالى : ﴿ يَرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ

أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ (٧) [سورة النساء : ٦٠] فكفى عن « الطاغوت » بقوله « به » ،

٩

(١) انظر شرح اللوح ٥٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٢ ، والحجة ٢ / ٢٦٦ ، وجمع البيان

١ / ٣٥٩ ، والبيان ١ / ١٦٨ ، والبحر ٢ / ٢٧٦ ، والمسائل المنثورة ٤١ ، وابن عيمش ٢ / ١١١ .

(٢) قرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر

٢ / ٢٣٠ ، ٢١١ .

(٣) وافق المؤلف قول من ذهب إلى أن اسم « لا » المفرد النكرة معرب والفتحة فيه فتحة إعراب لابناء ،

وهو قول عزي إلى الكوفيين وجماعة من البصريين ، ومذهب أكثر البصريين أن الفتحة فتحة بناء ،

وقد سلف التعليق على هذا ١١٨ ح ١ . ولولم يكن هذا مذهبه لمحلنا قوله « النصب » على أنه أراد به

« الفتح » فاستعمل لقب الإعراب في موضع لقب البناء . انظر مسالف من التعليق على هذا ٥٢ ح

١ .

(٤) انظر مسالف ١٤٦ - ١٤٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨١ ، وجمع البيان ١ / ٢٦٣ ، والبحر ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤ . وانظر مقالوه

في « الطاغوت » في الكتاب ٢ / ٢٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ٩٨ - ٩٩ ، ولابن الأنباري ٢٢٨ ،

٢٣٢ ، وتكملة الإيضاح ١٤٥ - ١٤٦ ، والمحاسب ١ / ١٣١ - ١٣٢ ، والمخصص ١٧ / ٢٨ - ٢٩ .

(٦) هذا قول سيبويه والأخفش وابن الأنباري وأبي علي . ورد ابن الأنباري وأبو علي قول المبرد إنه

جمع . وهو مؤنث عند سيبويه ، والأصل فيه التذكير عند أبي علي ويؤنث على معنى الآلهة ،

وذهب ابن الأنباري إلى أنه يذكر على معنى الشيطان ويؤنث على معنى الآلهة .

(٧) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣ ، وجمع البيان ٢ / ٥٩ ، ٦٦ ، وتفسير الطبري

٥ / ٩٦ - ٩٨ ، والقرطبي ٥ / ٢٦٣ ، وابن كثير ٢ / ٣٠٥ ، وجمع التفسير ٢ / ١٠٥ .

وهو كعب بن الأشرف^(١) .

و « الطاغوت » في الأصل مصدر^(٢) من طغى طغياناً^(٣) . وأصله
 « طَغَيْتُ » على وزن « فَعَلْتُ » مثل « الرَّغَبُوتُ » و « الرَّهْبُوتُ » / ٢٤ / ١
 و « الرَّحْمُوتُ » بمعنى الرغبة [والرغبة^(٤)] والرحمة . فكذلك هو بمعنى (١ / ٣٠)
 الطُّغْيَانُ ، إلا أنه مقلوب قُدِّمَت الياء على الغين ، فأبدلت ألفاً ، فصار
 « طاغوتاً » .

٦

ثم قال : ﴿ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ ٢٥٧ | فجمع ضمير
 « الطاغوت » .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ
 الْمُلْكَ ﴾^(٥) | ٢٥٨ |

١٢

أي : لأن آتاه الله الملك ، فحذف اللام . وكانت « أن » منصوبةً عند
 سيبويه ومجرورة عند الخليل^(٦) .
 والهاء في ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ ﴾ يعود إلى إبراهيم ؛ و ﴿ الْمُلْكَ ﴾ النُّبُوَّةُ^(٧) ، أي

(١) عن ابن عباس ومجاهد والريبع والضحاك . وقيل : الطاغوت : الكاهن ، عن قتادة والشعبي
 وغيرهما ، وقيل المعنى به كلُّ من يتحاكم إليه ممن يحكم بغير الحق ، عن الباقر والصادق .
 (٢) هذا قول أبي علي وأبي الفتح . وهو اسم غير مصدر عند غيرهما . وكذا قال سيبويه وغيره في رغبتى
 ورهبوتى ، انظر الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، واللسان (رحم ، رغب ، رهب) .
 (٣) وقيل : من طغى يطفو ، فيكون أصله « طفوت » ، قال أبو الفتح « وأنا أنس بالواو في هذه
 اللفظة » ، وهو قول السيرافي .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٧ ، والبيان ١ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والبحر
 ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والكشاف ١ / ٤٨٧ - ٤٨٨ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٦ - ١٧ ، والقرطبي

٢ / ٢٨٤ ، وابن كثير ١ / ٤٦٣ ، ومجمع التفسير ١ / ٤٠٢ .

(٦) سلف تنبيهنا ١٧٧ ح ٢ على أن الصواب أن « أن » منصوبة عند الخليل ، وأن الجر وجه أجازة سيبويه
 وهو قول الكسائي .

(٧) في الأصل وب : والنبوة ، والصواب من ي . وما ذكره المؤلف قول بعضهم ، وعزي إلى المعتزلة .

أن أتى إبراهيم النبوة . وقيل : يعود إلى الذي حاج ، وهو نمرود ، لعنه الله ،
خاصم إبراهيم لأن آتاه الله الملك^(١) .

٣ | وقوله^(٢) : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٣) | ٢٥٨ |

﴿ إِذْ قَالَ ﴾ نصبٌ معمولة « حاجه » أي^(٤) حاجه في ذلك الوقت .

٦ | وقوله^(٥) : ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ | ٢٥٨ |

وقرأ حزة : ﴿ رَبُّ الَّذِي يُحْيِي ﴾ لأنه أسكن ياء المتكلم ولم يفتحها كما
فتحها^(٥) الآخرون^(٦) ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين .

٩ | وقوله^(٧) : [﴿ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ ﴾^(٧) | ٢٥٨ |

بإثبات الألف وإسقاطها^(٨) . والأصل الإسقاط ، كما تقول : أنا فعلت .
ولكن من قال ﴿ أَنَا أَحْيِي ﴾ فهو على لغة من قال في الوقف على « أنا » : أنا ،

(١) هذا قول الجمهور ، وهو الظاهر .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر المصادر المذكورة في ح ه من الصفحة السابقة .

(٤) في الأصل وي « إذ قال نصب بدل من قوله أن آتاه أي .. » . وما أثبتته من ب هو الذي يستقيم مع
ما ذكره المؤلف في تقدير ﴿ أن آتاه ﴾ . وأما ما وقع في الأصل وي فلا يستقيم إلا مع ذكر أن
﴿ أن آتاه ﴾ أريد به الظرف على تقدير : وقت أن آتاه ، وهو وجه أجازة الرعشري وضعفه أبو
حيان . فلعل المؤلف سها ثم تنبه عليه فغيره .

(٥) في الأصل : فتحه .

(٦) انظر التيسير ٦٦ ، والنشر ٢ / ١٧٠ . وانظر مذاهبهم في ياءات الإضافة فيما أحلنا عليه من المصادر ٢١
ح ٧ .

(٧) انظر شرح اللوح ١٠٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٤ ، والحجة ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٧ ، ومجمع
البيان ١ / ٢٦٦ ، والبيان ١ / ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٨٨ .

(٨) أثبت الألف في الوصل نافع وحده ، والباقيون يطرحونها . انظر السبعة ١٨٨ ، والتيسير ٨٢ ،
والنشر ٢ / ٢٢١ . ولا خلاف في إثباتها في الوقف .

ثم أجرى الوصل مجرى الوقف^(١) ، وهو كثير جداً .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا قَرَبُوا عَلَىٰ قَرْبٍ ﴾ (٢) | ٢٥٩ |

٢

تقديرها : أو الذي مرَّ على قرية . فالكاف زائدة^(٣) ، و « الذي » جرَّ عطف على قوله ﴿ إلى الذي حاجَّ ﴾ . وقيل : الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى ﴿ ألم تر إلى الذي حاجَّ ﴾ و « ألم تر كالذي حاجَّ » واحداً ، فجاء ﴿ أو كالذي مرَّ على قرية ﴾ على المعنى^(٤) . [فيكون « ترى » بمعنى « تعلم »^(٥) ، أي :

٦

(١) لكن خصوا ذلك بضرورة الشعر ، قال أبو علي : « وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل ، لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو إقامة قافية ، وذاتك لا يكونان في التنزيل ... » . ولهذا ما قال النحاس في إثبات نافع للألف في الوصل « لا وجه له » . وانظر في ذلك الكامل ٥٥٢ (تعليقات أبي الحسن) . والمنصف ١ / ٩ - ١١ ، وابن يعيش ٣ / ٩٣ و ٩ / ٨٢ ، وضائر الشعر ٤٩ ، وسفر السعادة ٧٣٢ - ٧٣٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٩ .

وذهب ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٤١١ إلى أن إثبات الألف في « أنا » في الوصل لغة لبعض العرب ، ذكر غيره أنهم بنو تميم ، انظر شرح الكافية والبحر .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٠ ، ٦٦٧ ، ٧١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، وللقراء ١ / ١٧٠ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٩ - ٣٧٠ ، والبيان ١ / ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والبغداديات ١٦٠ ، والحلبيات ١٥٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٣ ، وسر الصناعة ٢٩٥ - ٢٩٦ ، والمفني ٦٢٣ - ٦٢٤ ، وتفسير الطبري ٣ / ٢١ ، والقرطبي ٣ / ٢٩٠ ، وابن كثير ١ / ٤٦٤ ، وجمع التفسير ١ / ٤٠٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٨٠ ، والكشاف ١ / ٢٨٩ ، واللسان (خوا ، عرش) .

(٣) وهو قول أبي الحسن ، ويكون « ترى » بمعنى تنظر أو يكون المعنى : ألم ينته علمك إلى كذا ، انظر الجواهر وغيره . واستحسن أبو علي في البغداديات قول أبي الحسن ، وقال الطبري : لا يحكم بالزيادة إلا لضرورة

(٤) وهو قول الفراء وأبي المنج وغيرهما ، وهو قول أبي علي في الحلبيات ، وأحد قولي الزمخشري . وأجاز الزمخشري أن يكون معناه : أو رأيت مثل الذي مرَّ ، فحذف للدلالة « ألم تر » عليه .

(٥) التي تتعدى إلى مفعول واحد ، من علم الشيء : إذا عرفه . وانظر تفسير « ألم تر » في جمع البيان ١ / ٣٤٦ ، والبحر ٢ / ٢٤٩ ، واللسان (رأى) .

ألم تعلم مثل الذي حاجٌ ومثل الذي مرَّ^(١) .

وقوله ﴿ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾ تقديرها : أو كالذي مرَّ
على قرية على عروشها وهي خاوية ، أي خالية^(٢) . فقوله ﴿ على عروشها ﴾
بدل من قوله ﴿ على قرية ﴾^(٣) . وفسرها^(٤) قوم : وهي ساقطة على
سقفها^(٥) . فعلى هذا لا يكون في الكلام تقديم وتأخير . وعلى الأول يكون
﴿ وهي خاوية ﴾ اعتراضاً بين بعض الصلة وبعضها لأنها تسدّ الأول
وتبيّنه^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّه ﴾^(٧) [٢٥٩]

قيل : أصله لم يَتَسَنَّ ، والفعل [منه^(٨)] : تَسَنَّتْ من قوله : ﴿ مِنْ
صَلْصَالٍ مِنْ حَمًا مَسْنُونٍ ﴾ [سورة الحجر : ٢٦] فأبدلت من النون الأخيرة ياءً
فقيل : تَسَنَّتْ : كما تقول « تَطَنَّتْ » وأصله تَطَنَّتْ ، فحذفت الياء للجزم .

(١) زيادة من ب . وقال أبو حيان في قول الزمخشري الثاني أن الفعل حذف لدلالة « ألم تر » عليه :

« وهو تحريك حسن ، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى » .

(٢) هذا لفظ الطبري ومن تابعه ، ولم يروه بهذا اللفظ عن ذكر أقوالهم . وقال أبو عبيدة : لا أنيس
بها ، وهما بمعنى .

(٣) وعروشها في هذا الوجه أبنيتها وبيوتها .

(٤) في الأصل وي : وفسره .

(٥) هذا لفظ السدي . ولفظ ابن عباس والضحاك والربيع : هي غراب . ومعناها واحد ، من قولهم :
خوت الدار : تهدمت وسقطت ، وهو الظاهر . وعليه فقوله ﴿ على عروشها ﴾ متعلق بـ
﴿ خاوية ﴾ . وعروشها : سقفها .

(٦) في وجه البديل ما تراه من التكلف والبعد عن المعنى . وقيل في تعليق الجار والمجرور غير ذلك .
والوجه ما ذكرت لك ، والله أعلم .

(٧) انظر الجواهر ٨٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، وللغراء ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ،

والحجة ٢ / ٢٨٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٨ ، والبيان ١ / ١٧١ ، والبحر ٢ / ٢٩٢ ، ٢٨٥ ، والكامل

٩٦٧ - ٩٦٨ ، والمضديات ١٦ ، وسر الصناعة ٥٥٥ ، ٧٥٨ ، وابن يعيش ١٠ / ٢٥ .

(٨) زيادة من ب و ي .

فجاء « لم يتسنّه^(١) » ، فمن قال « لم يتسنَّ » فالهاء للوقف^(٢) . وقيل : بل هو من تسنّه وسانته^(٣) ، فتكون الهاء لام الفعل ، وكلاهما وجّه .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾^(٤)

[٢٥٩]

٦ قيل : الواو زيادة^(٥) ، والتقدير انظر إلى حمارك لنجعلك آية للناس .

٦ وقيل : بل الواو عطف على مضمر ، والتقدير : انظر إلى حمارك لتتقن ما تعجبت منه حين قلت ﴿ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [٢٥٩]

- (١) في الأصل وي « يتسنَّ » والصواب من ب . وكان حمزة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل ، ولم يحتلفوا في إثباتها في الوقف ، انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣١ .
- (٢) وقيل أصله « يتسنَّى » من « السنة » ، على أن لامها واو ، ثم حذفت الياء للجزم ، وعلى هذا فالهاء للوقف أيضاً . والمعنى على الأول لم يتغير ، وعلى الثاني : لم تأت عليه السنون فتغيره .
- (٣) وهو من « السنة » أيضاً على أن لامها هاء ، لأن لام « السنة » يعتقب عليها الهاء والواو .
- (٤) انظر الجواهر ٢٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٧٣ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٩ ، والبيان ١ / ١٧٢ ، والبحر ٢ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ٢١٠ . وزدت في الآية ﴿ آية للناس ﴾ .
- (٥) ذكر هذا الوجه العكبري وأبو حيان ولم يسميا قائله . وقد عزي إلى الكوفيين والأخفش وابن برهان من البصريين أنهم يجيزون زيادة الواو . وهذا لا يصح على إطلاقه عند الكوفيين ، فقد نصّ الفراء وابن الأنباري على أن الواو إنما تزداد في جواب « لما » و « حتى إذا » . وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين والمبرد معهم ، وهم صاحب الإنصاف فيما عزاه إلى المبرد من موافقته الكوفيين ، والأخفش وابن برهان يجيزان ذلك .

انظر الجواهر ٨٨٩ ، والكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمقتضب ٢ / ٨٠ - ٨١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٥ ، ١٣٨ ، ٤٥٧ ، وللفراء ١ / ١٠٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢ / ٥٠ - ٥١ ، ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، وشرح القوائد السبع ٥٥ ، ومجالس ثعلب ٥٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٢ - ٢٥٤ ، والخصائص ٢ / ٤٦٢ ، وسر الصناعة ٦٤٥ - ٦٥٠ ، وشرح الملح لابن برهان ٢٤٥ - ٢٤٦ ، والإنصاف ٤٥٦ - ٤٦٢ المسألة ٦٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وابن يعيش ٨ / ٩٣ - ٩٤ ، والأزهية ٢٢٤ - ٢٣٦ ، وروصف المصاني ٤٢٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٨ ، والمغني ٤٧٣ - ٤٧٤ ، وضرائر الشعر ٧١ - ٧٢ ، والمجموع ٥ / ٢٣٠ - ٢٣١ . وانظر ماسياتي ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٦٠٠ ، ١١٧٢ .

ولنجعلك آيةً للناس^(١) .

قوله تعالى : ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ و ﴿ نُنشِرُهَا ﴾^(٢) | ٢٥٩ |

٣ فمن قال ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ بالراء غير معجمة^(٣) فهو من أنشر الله الموتى ، أي كيف نُحْيِيهَا . ومن قال ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ بالزاء أي كيف نرفعها^(٤) من النَّشْر وهو الارتفاع .

٦ | قوله تعالى^(٥) : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ ﴾^(٦) و ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾

| ٢٥٩ |

٩ على الخبر والأمر جميعاً^(٧) . / فالخبر ظاهر أي أعلم أنا . ومن قال أعلم ٢ / ٢٤ فالمعنى : قال الله له : أعلم . وقيل : قال هو يخاطب نفسه : أعلم أن الله على كل شيء قدير .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي ﴾^(٨) | ٢٦٠ |

(١) هذا قياس قول الزجاج ومن واقفه . وقدره الفراء : ولنجعلك آية للناس فعلنا ذلك ، وكذا في

مجمع البيان ، وذكر الوجهين أبو حيان . وانظر ما سلف من التعليق على هذا ١٤٦ ح ٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٢ - ١٨٣ ، وللغراء ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، والحجة

٢ / ٢٨٥ - ٢٨٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٨ ، والبحر ٢ / ٢٩٣ .

(٣) وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بالزاي . انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر

٢ / ٢٣١ .

(٤) في الأصل : يرفعها ، مصحفاً .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٣ ، وللغراء ١ / ١٧٣ - ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ومجمع

البيان ١ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، والبحر ٢ / ٢٩٦ .

(٧) قرأ حمزة والكسائي ﴿ أعلم ﴾ على الأمر ، والباقرون ﴿ أعلم ﴾ على الخبر . انظر السبعة ١٨٩ ،

والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٨) انظر إعراب القرآن ١ / ٢١٣ ، والحجة ٢ / ١٧٢ - ١٧٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥٩ ، والبيان

١ / ١٧٢ ، والبحر ١ / ٢٩٠ .

٣ وقرئ ﴿أُرْبِي﴾ بإسكان الراء واختلاسها^(١). فمن قال ﴿أُرْبِي﴾ بكسر الراء فهو من أَرَى يُرِي ، [والأمر منه أَرِ . ومن قال ﴿أُرْبِي﴾ فأسكن شَبَّه الكلمة بـ « فَخِذ » و « كَبِد » فكما يقال « فَخِذ » و « كَبِد » كذلك قال ﴿أُرْبِي﴾^(٢) يريد : أُرْبِي . ومن اختلس أراد منزلةً بين الحركة والسكون .

٦ ا قوله تعالى^(٣) ﴿ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾^(٤) | ٢٦٠ |
هذا لام الأمر والدعاء ، كأنه يدعو لقلبه بالطمأنينة ، كأنه يقول : صار قلبي ذا طمأنينة إذ رأى إحياء الموتى^(٥) .

٩ ا قوله تعالى^(٦) ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾^(٧) | ٢٦٠ |

قيل : التقدير : خذ أربعة من الطير ا إليك^(٨) ا فصرهنَّ ، فقوله ﴿إِلَيْكَ﴾ من صلة « خذْ »^(٩) .

(١) قرأ ابن كثير بإسكان الراء وقرأ بالاختلاس أبو عمرو وروي عنه الإسكان ، وقرأ الساقون بالكسر ، انظر السبعة ١٧٠ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٢) زيادة من ي و ب . وفي ب : « ومن أسكن شبه ... كما يقال ... كذلك أُرْبِي » .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٢ ، والبيان ١ / ١٧٣ ، والبحر ٢ / ٢٩٩ .

(٥) كذا قال ، ولا معنى له !! . والصواب أن اللام لام كي « لام التعليل » ، والتقدير : ولكن أُرْبِي ليطمئن قلبي أو سألتك ليطمئن قلبي ، انظر المصادر السالفة . ونقل صاحب البيان الوجه الذي قاله المؤلف وذكر الوجه الآخر .

(٦) انظر الجواهر ٦٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٣ - ١٨٤ ، وللغراء ١ / ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧١ ، والبحر ٢ / ٣٠٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٨٠ - ٨١ ، وأدب الكاتب ٤٨٠ ، وتفسير غريب القرآن ٩٦ .

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) قاله الأخفش وأبو علي وغيرهما . ومعنى فصرهن : فقطعنهن .

وقيل في « صَرَهْنَ » : أَمِلَهْنَ ، من صار يَصُور : إذا أَمَالَ ، من قول الشاعر :

يَصُورُ غُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ لَه ظَابٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمِ^(١) ٣
 أي يَمِيلُ . فعلى هذا يكون « إليك » من صلة « أَمِلَهْنَ » و « صَرَهْنَ »^(٢)
 وقرئ بكسر الصاد ﴿ فَصِرَهْنَ ﴾^(٣) أي قَطَّعَهْنَ^(٤) ، فتكون ﴿ إِلَيْكَ ﴾ من
 صلة ﴿ خذ ﴾ . ٦

(١) البيت على هذه الرواية بلا نسبة في الإبدال ٧٠ (الكنز اللغوي ١٠) ، والحجة ٢ / ٢٩٢ ، وأمالي القالي ٢ / ٥٢ ، والمخصص ٢ / ١٣٦ و ١٣ / ٢٨٤ ، والفرق بين الحروف الخمسة ١٩٩ . ونسب إلى أوس بن حجر في اللسان (ظاب ، ظوب ، صوع ، عنق) ، ونسب إلى المعلّى بن جمال (أو جمال) المدي في الجهرة ٢ / ٣٩٦ ، والتنبيه والإيضاح لابن بري (ظاب) وانظر اللسان . وانظر ديوان أوس - المختلط من شعره ١٤٠ . وفي اللسان أنه أوس بن حجر غير التميمي .

وهو على هذه الرواية ملفق من بيتين وهما :

وجاءت خَلْمَةٌ دُفُسٌ صَفَايَا يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ
 يَفْرَقُ بَيْنَهَا صَدْعٌ زَبَاعٌ لَهُ ظَابٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمِ

وروي على هذه الرواية ونسب إلى المعلّى في مجاز القرآن ١ / ٨١ ، وأضداد الأضامي ٣٣ ، وابن السكيت ١٨٧ (وفيها : للعبدي) ، وأضداد ابن الأنباري ٣٧ ، ونظام الغريب ١٧٩ ، والتنبيه ٩٣ ، والمط ٦٨٥ ، واللسان (زيم) (ونسب فيه لأوس وصح ابن بري نسبتها إلى المعلّى) . وهو بلا نسبة في الحجة ٢ / ٢٩٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٦ ، وشجر الدر ١١٥ ، واللسان (خلع ، صور) . وخلعة المال : خياره ، والدُّفُسُ : التي لونها لون التراب ، والصفايا : الغزار . وعنوقها : جمع عناق وهي الأثني من المزم ، وأحوى : يعني تيساً أسود ، والزيم : الذي له زفتان وهما المملقتان تحت لحية تنومان ، والصدع : الذي بين السمين والمهزول ، والرُّبَاعِي : الذي طلعت رباعيته وذلك إذا دخل في السنة الرابعة ، والظاب : صياحه عند الهياج ، يهمز ولا يهمز .

(٢) وهو قياس قول سيبويه لأنه إليه أقرب ، ويجوز أن يتعلق بـ « خذ » ، قاله أبو علي .

(٣) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقسون بالضم . انظر السبعة ١٩٠ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ . وفي الأصل : وصرهن ، وهو تحريف .

(٤) ويقال : صرهن ، بكسر الصاد : أملهن أيضاً . فقد ثبت أن الميل والقطع يقال في كل واحد منها صار يصور و صار يصير .

١ قوله تعالى^(١) ﴿ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ﴾ | ٢٦٠ |
و ﴿ جُزْءًا ﴾ بالضم والإسكان ، وهما لغتان^(٢) .

٣ قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنُوبَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ
مِّائَةَ حَبَّةٍ ﴾ | ٢٦٠ |

٦ لا يريد بها أن كل حبة تكون بهذه الصفة ، وإنما يريد التشبيه بحبة
متصفة بهذه الصفة ، لأن في الحبوب ما يكون بهذه الصفة وما لا يكون بهذه
الصفة .

٩ وإدغام التاء في السين من ﴿ أَنُوبَتْ سَبْعَ ﴾ حسنة^(٣) جداً ، لقرب التاء من
السين^(٤) ، ألا تراهم قالوا « سِتَّ » وأصله « سِدْسُ »^(٥) لأنه من السِدْسِ ، وسَدَسْتُ
القوم^(٦) ؛ فلقربه منه حَسَنَ الإدغام .

قوله تعالى : ﴿ فَآتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ ﴾^(٧) | ٢٦٥ |

(١) زيادة مبي .

(٢) قرأ بضم الزاي أبو بكر عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة ١٥٧ - ١٦٠ ، والتيسير
٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٢ ، ٢١٥ - ٢١٦ . وانظر الحجة ٢ / ٨١ - ٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٣١ - ١٣٦ .

(٣) أي قراءة حسنة . ولو قال : وإدغام التاء ... حسن = كان أحسن .

(٤) أدغم التاء في السين أبو عمرو وحمره والكسائي ، واختلف عن ابن عامر فروي عنه الإدغام
والإظهار ، وقرأ الباقون بالإظهار . انظر السبعة ١١٩ - ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٤ - ٥ .

(٥) ثم قلبوا الأخيرة تاء لتقرب من الدال ، ثم أدغمت الدال في التاء . انظر الكتاب ٢ / ٣١٤ ، ٣٤٨ ،
٤٠١ ، والحجة ٢ / ٢٧٨ ، والخصائص ٢ / ١٤٢ ، وسر الصناعة ١٥٥ ، ١٩٧ ، واللسان (سدس) .

(٦) السُدْسُ بالضم : جزء من ستة ، وبالكسر ، من الورد في أظاء الإبل : أن تنقطع خمسة وترد
السادس . وسدست القوم : صرت لهم سادساً ، وأخذت سدس أموالهم .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٢٥ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٤ - ١٨٥ ، والحجة ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ،
ومجمع البيان ١ / ٣٧٧ ، والبحر ٢ / ٣١٢ .

﴿ أَكَلَهَا ﴾ و ﴿ أَكَلَهَا ﴾ ، و ﴿ أَكَلَهُ ﴾ سورة الأنعام : ١٤١ | و ﴿ أَكَلَهُ ﴾ ،
و ﴿ رُسُلْنَا ﴾ سورة النائدة : ٢٢ ، و ﴿ رُسُلَهُمْ ﴾ سورة الأعراف : ١٠١ * بالإسكان
والضم ، لغتان . فالضمُّ على الأصل ، والإسكان لكثرة الحركات . ومن أسكن
بعضها وحرك بعضاً أخذ باللغتين^(١) .

قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾^(٢) | ٢٦٦ |
لا وَقَفَ^(٣) فيها إلى قوله ﴿ فَأَحْتَرَقَتْ ﴾ ، لأنَّ قوله ﴿ تَجْرِي مِنْ
تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ من صفة الجنة المرتفعة بقوله ﴿ تكون ﴾ ، و ﴿ أن
تكون ﴾ مفعول ﴿ يودُّ ﴾ . وقوله ﴿ له فيها مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ حال^(٤)
لقوله ﴿ أحدم ﴾ ، و ﴿ أَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾ عطفٌ على قوله ﴿ له فيها ﴾^(٥) .
وقوله : ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ ﴾ صفة ل ﴿ جنة ﴾ أيضاً^(٦) . وقوله ﴿ فِيهِ

(١) أسكن الكاف من ﴿ أكلها ﴾ و ﴿ أكله ﴾ نافع وابن كثير ، وواقعا أبو عمرو في ﴿ أكلها ﴾ ، وضم
الكاف الباقون . انظر السبعة ١٩٠ ، والتيسير ٨٣ ، والنشر ٢ / ٢١٥ - ٢١٦ . وأسكن السين من
﴿ رسلنا ﴾ و ﴿ رسلهم ﴾ أبو عمرو ، وضمها الباقون . انظر النشر ٢ / ٢١٥ .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٩ ، والبيان
١ / ١٧٥ ، والبحر ٢ / ٣١٤ ، والبيان ١ / ٢١٨ . وسياق الآية : ﴿ ... جنة من نخيل وأعناب
تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه
نار فاحترقت ... ﴾ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٥٧ ، والقطع ١٩٨ ، والمكتفى ١٩١ ، ومنتار الهدى ٥٢ - ٥٣ .
(٤) لعل الأحسن أن يكون صفة للجنة ، وهو ما عليه المعنى ، وهو قول الفخر الرازي في تفسيره
٧ / ٥٩ .

(٥) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه إلا صاحب البيان الذي أخذ من هذا الكتاب من غير ما تصريح على
المعهود منه . وأجازوا في قوله ﴿ وأصابه ﴾ أن تكون الواو للحال ، والتقدير : وقد أصابه ، عن
النحاس وغيره . وقيل : هو معطوف على ﴿ تكون ﴾ حلاً على المعنى ، لأنَّ ﴿ أن تكون ﴾ في
تأويل « لو كانت » ، فالتقدير : أبود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه ، وهو قول الفراء . وقيل :

وضع الماضي موضع المضارع ، فعطف .

(٦) يريد أن الجملة معطوفة على صفة الجنة . وكذا قال العكبري .

نَارٌ ﴿ صفة له « إعمار » والتقدير : إعمار ثابت فيه نَارٌ . و ﴿ نَارٌ ﴾ مرتفع بالظرف^(١) ، وهو ﴿ فيه ﴾ ، لاختلاف في هذا ، لأن قوله ﴿ فيه ﴾ نائب عن « ثابت » . وقوله ﴿ فاحترقت ﴾ عطف على قوله ﴿ فأصابها ﴾ . ٢

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَبِيثَ ﴾^(٢) [٢٦٧]

بتشديد التاء وتخفيفها^(٣) . فالتشديد لأن أصله « لَا تَتِمَّمُوا^(٤) » فأدغمت

التاء الأولى في الثانية . والتخفيف على حذف إحدى التاءين . ومن حذفها ٦ قال : هذا أولي ، لأنك إذا أدغمت الأولى في الثانية وجب إسكانها ، والتاء الأولى ابتداء الكلمة ، والابتداء بالساكن لا يجوز . وهذا لا يلزمهم لأن قوله

« لا » في أول الكلمة - وإن لم تكن لازمة - أُجريت / مجرى اللازمة ، وإذا ٩ / ٢٥ / ١ كان كذلك فالابتداء بـ « لا » دون التاء لأن التاء وقعت حشواً دون الابتداء . (١ / ٣١)

قوله تعالى : ﴿ فَتَنِيْمًا هِيَ ﴾^(٥) [٢٧١]

أي : فَنِعْمَ شَيْئاً إِبْدَاءُهَا . فـ « ما » نصبٌ على التمييز بمجزلة « شيء » ، ١٢ و ﴿ هي ﴾ مرتفعة لأنها مخصوصة بالمدح ، أي : نعم شيئاً إِبْدَاءُ الصَّدَقَةِ ، فـ « إبداء » محذوف و « هي » قائمة مقامه وكنى بها عن الصدقة .

(١) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .

(٢) انظر الجواهر ٨٢٢ ، ٨٤٩ ، ٨٥٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ١٧٦ ، والبحر ٢ / ٣١٧ .

(٣) اختلف عن البرقي عن ابن كثير فروي عنه تشديد التاء وتخفيفها ، وخففها الباقون . انظر التيسير

٨٣ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٤) في الأصل : لا تتيمم .

(٥) انظر الجواهر ٥٢ ، وشرح اللامع اللوح ١٢٣ / ١ و ١٢٧ / ٢ و ١٦٤ / ١ ، وإعراب القرآن

١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والهجعة ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤ ، والبيان

١ / ١٧٧ - ١٧٨ ، والبحر ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٤ ، والبضاديات ٧٣ - ٧٤ ، والإيضاح ٨٩ - ٩٠ ، وابن

يعيش ٤ / ٢ ، ٤ ، ١٠ ، و ٧ / ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٢ - ١٤٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٥٧ ، والمغني

٢١٧ ، ٢٩٠ ، ٥٧١ . وأخذ المؤلف من كلام أبي علي في الهجعة .

وقرئ بفتح النون وكسر العين على وزن « عَلِمَ » ، وقرئ بكسر النون وإسكان العين^(١) . وقال قوم^(٢) : إسكان العين [ههنا^(٣)] لا يصحُّ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين : العين والميم الأولى ، فينبغي أن يكون هذا الراوي سمع الاختلاس فخفي عليه فرواه مسكناً وإنما هو مُخْتَلَسٌ . ومن قرأ ﴿ فَنِعْمًا ﴾ بكسر النون والعين فأصله نَعَمًا ، بكسر العين وفتح النون ، ولكنه كسر النون لمكان العين لاسيما وهم^(٤) يكسرون الحرف الأول فيما عينه حرف الحلق ، تقول^(٥) في رَغِيف « رَغِيف » وفي شَعِير « شَعِير » وفي شَهِيد « شَهِيد » وفي صَعِقِي « صَعِقِي^(٦) » وهو كثير جداً = وأدغم الميم في الميم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَثَّوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهَوَّ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٧)

[٢٧١]

(١) قرأ ابن عامر وحزرة والكسائي ﴿ نَعْمًا ﴾ بفتح النون وكسر العين ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وقالون عن نافع ﴿ نِعْمًا ﴾ بكسر النون وإسكان العين وروي عنهم إخفاؤها ، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وورش عن نافع ﴿ نِعْمًا ﴾ بكسر النون والعين . انظر السبعة ١٩٠ - ١٩١ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) لخص المؤلف ما ذكره من كلام أبي علي . وقال المبرد : إسكان العين والميم مشددة لا يقدر أحد أن ينطق به . وقال النحاس : هو محال .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على نحو هذه العبارة مما استعملت فيه « لاسيما » بغير الواو ووصلت بمجمل اسمية ص ٤٥ ح ٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، والخصائص ٢ / ١٤٣ ، ٢٣٦ .

(٦) قال سيبويه : « وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّقِ : صَعِقِي ، يدعه على حاله وكسر الصاد لأنه يقول : صِيق ، والوجه الجيد فيه : صَمَقِي ، وصَعِقِي جَيِّدٌ » اهـ الكتاب ٢ / ٧٣ . وانظر الحجة ٢ / ٢١٦ و ٤ / ٣٦ - ٣٧ خك ، واللسان (صق) . والصَّقِ هو الصق الكلابي واسمه خويلد جد يزيد بن عمرو الشاعر ، وقيل : هو لقب أبيه عمرو . انظر الخزانة ١ / ٢٠٦ ، والاشتقاق ٢٩٧ ، ومجمع الشعراء ٤٨٠ ، واللسان (صق) .

(٧) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ٩٢٩ ، ٩٤٦ ، وشرح المع اللوح ١٢٥ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، والحجة ٢ / ٢٩٨ - ٣٠٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ، والبيان ١ / ١٧٨ ، والبحر ٢ / ٢٢٥ ، والكتاب ١ / ٤٤٨ ، وابن يعيش ١ / ٣ .

قوله ﴿ فهو خير لكم ﴾ في موضع الجزم جواب « إن » .
 فن جزم ﴿ ونكفر ﴾ فهو على موضع الفاء ، ومن رفع فعلى
 الاستئناف^(١) . والياء على معنى : يكفر الله عنكم [من^(٢)] سيئاتكم ، والنون على
 معنى : نحن نكفر .

[وليس في السبعة ﴿ ويكفر ﴾ بالياء وجزم الراء^(٣) ، إنما فيها ﴿ يكفر ﴾
 بالياء ورفع الراء . وهو الوجه ، وهو قراءة اليحصبي^(٤) وحفص ، يعلقانه على
 قوله ﴿ أو نذرتم من نذري فإن الله يعلمه ﴾ [٢٧٠] ﴿ ويكفر ﴾ . فإذا
 كان معطوفاً على ﴿ يعلمه ﴾ الذي هو خبر المتبداً لم يجز فيه إلا الرفع ؛ فهذا
 وجه الياء ورفع الراء^(٥) [٢٧١] .

قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا ﴾^(٦) [٢٧٣]
 أي : هذه الصدقات للفقراء الذين أحصروا ، فاللام خبر مبتدأ مضر .
 وإن شئت علّفته بقوله ﴿ وماتنفقوا من خير ﴾ [٢٧٢] أي : وماتنفقوا من
 خير للفقراء^(٧) .

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بالنون والرفع ، وقرأ نافع وحزرة والكسائي بالنون
 والجزم ، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم بالياء والرفع . انظر السبعة ١٩١ ، والتيسير ٨٤ ،
 والنشر ٢ / ٣٦ .

(٢) زيادة مني . وسياق الآية : ﴿ فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ .

(٣) وهي قراءة شاذة عزيزت إلى الحسن .

(٤) هو ابن عامر .

(٥) وكذا قال في الجواهر ، ولا يصح ماقاله لكثرة الفواصل بين « يعلمه » و « يكفر » ، ولأنه لامعنى
 للمطف عليه . والصواب ماقالوه أن الرفع على الاستئناف ، ويجوز أن يكون « يكفر » خبر مبتدأ
 محذوف تقديره : والله يكفر .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر الجواهر ١٨١ ، وجمع البيان ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، والبيان ١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، والبحر ٢ / ٣٢٨ .

(٨) لا يصح هذا الوجه لكثرة الفواصل ، انظر البحر . وقيل : اللام متعلقة بفعل محذوف تقديره :
 اعدوا للفقراء ، أو نحو ذلك .

وقوله ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ | ٢٧٣ | و ﴿يَحْسِبُهُمُ﴾ لفتان^(١) .
 ومعنى قوله ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْافاً﴾^(٢) | ٢٧٣ | أي لا يسألون
 ولا يلحفون^(٣) . وليس المعنى على أنهم يسألون ولا يلحفون^(٤) ؛ ومثله قوله^(٥) :
 لَا تُفْرِغِ الْأَرْزَبَ أَهْوَالَهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ^(٦)
 والمعنى : وليس بها ضبٌ فينجحر ، وليس المعنى على أنه [بها^(٧)] ضبٌ
 ولا ينجحر .

٢

٦

أ قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا

(١) قرأه بكسر السين حيث وقع مستقبلاً ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها .
 انظر السبعة ١١١ - ١١٢ ، والتيسر ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ ، وانظر الحجة ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومجمع
 البيان ١ / ٣٨٦ ، والبحر ٢ / ٣٢٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للقرآء ١ / ١٨١ ، والحجة ٣ / ٤٧٥ خم ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٧ ، والبيان
 ١ / ١٧٩ ، والبحر ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٦ ، والقرطبي ٢ / ٣٤٢ ، وابن كثير
 ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، ومجمع التفسير ١ / ٤٢٩ .

(٣) أي لا يسألون البتة إحافاً ولا غير إحاف ، عن ابن عباس ، وهو قول الفراء والزجاج وأبي علي
 وجهور المفسرين .

(٤) حكى هذا المعنى عن بعضهم ، قال القرطبي : وهذا هو السابق للفهم ، وفي هذا تنبيه على سوء حالة
 من يسأل الناس إحافاً .

(٥) البيت لعمر بن أحر الباهلي د ، ق ٦٠ / ٢٤ ص ٦٧ . وهو له في شرح المفضليات للأنباري ٥٩ ،
 ٨٧٩ ، والحجة ٣ / ٤٧٥ خم ، وأمالي المرتضى ١ / ٢٢٩ ، والخزانة ٤ / ٢٧٣ . وهو بلا نسبة في
 الخصائص ٣ / ١٦٥ ، وابن الشجري ١ / ١١٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٠ ، ٢٤٠ ،
 ٥٩٩ ، ١٠٧٣ ، ١٥٧٤ ، والبيان ١ / ١٧٩ .

(٦) كان في الأصل « ويفزع » وفي ب وي « قد يفزع » ، والصواب من المصادر . والمعنى : لأرنب بها
 فتفزعها أهوالها ولاضبٌ بها فينجحر ، و ينجحر : يدخل في جحره . والضير في « أهوالها »
 للتشوية - وهي المفازة - في قوله في البيت ٣٠ : « كم دون ليلى من تنوفية » .

(٧) زيادة من ب وفيها « على أن » وهو تحريف ، وفي ي « به » وهو خطأ . وفي البيان الذي نقل
 صاحبه من هذا الكتاب بلا تصريح « على أن بها ضباً » وهو أجدود .

وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ .. ﴿١﴾ [٢٧٤]

٣ قالوا : الآية نزلت في حقّ عليّ رضي الله عنه . كان معه أربعة دراهم ، فأعطى أحدها ليلاً والآخر نهاراً والثالث سرّاً والرابع جهاراً ؛ فنزلت هذه الآية في شأنه^(١) .

٦ ﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾ مبتدأ موصول تمّت صلته عند قوله ﴿ وعلانية ﴾ . ثم أخبر عنهم بقوله ﴿ الذين ينفقون أموالهم فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ . ف ﴿ أَجْرُهُمْ ﴾ مبتدأ عنده^(٢) ، ويرتفع بالظرف عند الأخفش . والفاء مع مابعد خبر ﴿ الذين ﴾ .

٩ ولا يوهننك وهنك أن ﴿ أجرهم ﴾ مرتفع بالظرف على المذهبين ، كقولك : زيد في الدار أبوه = لأنّ [ما ؛ بعد الفاء مبتدأ وخبر ، أو] ليس الظرف جارياً على المبتدأ . ألا ترى أنه يقال : إن تأتي فزيد قائم ، فما بعد الفاء موضع الابتداء . وإنما دخلت الفاء في خبر المبتدأ لأن المبتدأ متضمن لمعنى الشرط والجزاء لأنه موصول^(٣) .

١٥ وحاد عن الصواب شارحكم^(٤) حيث حكم بزيادة الفاء . وأعجب من هذا إجازته الوقف^(٥) [٦] .

(١) انظر الجواهر ١٦٦ ، ٧٤٩ ، وشرح الملح اللوح ٥١ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٣ ، والحجة ٢ / ١٨٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٨ ، والبحر ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، والكتاب ١ / ٧٠ ، ٤٥٢ ، والمقتضب ٣ / ١٩٦ ، والكمال ٨٢٢ ، والإيضاح ٥٥ ، والخصائص ٢ / ٣٢٥ ، وسر الصناعة ٢٥٩ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ - ١٠٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٦ ، وتفسير الطبري ٣ / ٦٦ - ٦٧ ، والقرطبي ٣ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، وابن كثير ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، ومجمع التفسير ٤٢٠ / ١ .

(٢) عن ابن عباس . وقيل نزلت في النفقة على الخيل في سبيل الله ، وقيل نزلت في غيرها . انظر أسباب النزول ٦٢ - ٦٤ ، ولباب النقول ٤٩ - ٥٠ ، وكتب التفسير السابقة .

(٣) أي عند سيبويه . وسلف بيان المذهبين في رفع الاسم بالظرف ١٢ ح ٥ .

(٤) انظر المصادر السالفة . وماسأتي من التعليق ٣٤٧ - ٣٤٩ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٥) سياقي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الفهارس .

(٦) لم يذكر ابن الأنباري ولا النحاس ولا الداني هذه الآية في كتبهم لأن قوله ﴿ وعلانية ﴾ ليس =

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنْ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ ﴾ (١) | ٢٧٩ |

٢ وقرئ ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ (٢) . فمن قال ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ فالمعنى : فَأَعْلَمُوا غيركم ذلك .
ومن قال ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ فالمعنى : فَأَعْلَمُوا ، من قولهم : أَدْنَّ يَأْدُنُّ : إذا علم .

٦ قوله تعالى : ﴿ فَتَنْظِرَةً إِلَىٰ مَبِئْرَةٍ ﴾ (٣) | ٢٨٠ |
و ﴿ مَبِئْرَةٍ ﴾ لغتان (٤) . وقرئ ﴿ مَبِئْرِهِ ﴾ بالإضافة (٥) ، فيكون
« مَفْعَلًا » ومَفْعَلٌ قليل ، جاء في الشعر قوله (٦) :

= يوقف فيما قاله صاحب منار الهدى ٥٣ . وذكر البيضاوي أنه قد جَوَزَ الوقف على ﴿ علانية ﴾
وأن الذين ﴿ مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : ومنهم الذين ، انظر جمع التفسير . وهذا قول
لامعنى له .

(٧) موضع هذه الزيادة - وهي من ب - عقب الآية ٢٧١ فجعلتها ههنا ، وزدت فيها ما بين حاصرتين .
وكان في ب في السطر ١١ : أنه قال ، وفي السطر ١٤ : عن الصواب واريكم ١٢ ، والصواب ما أثبتت .
(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٧ ، وللقرآء ١ / ١٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٤ ، والحجوة
٢ / ٣٠١ - ٣٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والبحر ٢ / ٣٣٨ .

(٩) قرأ ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ . انظر السبعة ١٩٢ ،
والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٥ ، والحجوة ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، ومجمع
البيان ١ / ٣٩٣ ، والبيان ١ / ١٩١ ، والبحر ٢ / ٣٤٠ .

(١١) قرأ بضم السين نافع وحده ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ١٩٢ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .
(١٢) وهي قراءة شاذة عزها ابن جني في المحتسب ١ / ١٤٤ إلى عطاء وزاد أبو حيان نسبتها إلى مجاهد ،
ونسبها ابن خالويه في شواذه ١٧ إلى عطاء ومسلم بن جندب وأبي سراج .

(١٣) وهو أبو الأخرز الحناني . والبيت له في المجهزة ٣ / ١٨٢ ، والانتصاب ٤٦٦ ، وشرح شواهد شرح
الشافية ٦٨ ، واللسان (كرم ، يوم) وهو بلا نسبة في معاني القرآن للقرآء ١ / ١٥٣ ، وإصلاح
المنطق ٢٢٣ ، وتهذيبه للتبريزي ٥١٥ ، وأدب الكاتب ٥٨٨ ، والخصائص ٢ / ٢١٢ ، والمنصف
١ / ٣٠٨ ، والمحاسب ١ / ١٤٤ ، وضرائر ابن عصفور ١٣٧ ، والمتع له ٢٩ ، والبيان ١ / ١٨١ ،
وسفر السعادة ٤٧٥ .

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ

وقال الشاعر^(١) :

بَعَيْنَ الزَّمِي «لا» إِنَّ «لا» إِنَّ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعْمُونٍ ٣

[قوله تعالى^(٢)] ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ ﴾ [٢٨٠]

وقرئ ﴿ تَصَدَّقُوا ﴾^(٤) . فالتشديد على الإدغام ، والتخفيف على حذف

إحدى التاءين ، لأن المعنى^(٥) : تتصدقوا ، فحذف . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [٢٨١]

وقرئ ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾^(٦) . ف « تُرْجَعُونَ » مستقبل رجعتم ترجمون . / ٢ / ٢٥

(٢ / ٣١)

(١) وهو جميل د ، ص ٢١٢ جملة جامع ديوانه مفرداً ، ونصّ ابن السيد في الاقتضاب ٤٦٩ والبغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ٦٨ أنه له وذكر بيتين بعده هما البيتان ٢٤ ، ٢٥ من كفته التي مطلها : وغر الثنايا × ودوني ص ٢٠٨ . وهو له في أدب الكاتب ٥٨٨ ، وضائر الشعر ١٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩٣ ، وسفر السعادة ٤٧٥ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٥٢ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٢ ، وإصلاح المنطق ٢٢٢ ، وتهذيبه ٥١٥ ، والحجة ٢ / ٣٠٩ ، والخصائص ٣ / ٢١٢ ، والمنصف ١ / ٣٠٨ ، والمحتسب ١ / ١٤٤ ، والبيان ١ / ١٨١ . وقد نصوا على أنه ليس في الأسماء شيء على مَنقَل بغيره ، فذهب الكسائي إلى أنه قد جاء منه هذان الحرفان وواقعه المؤلف ، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنها جمع مكرمة ومعونة ، وذهب ابن جني إلى أن الشاعر أراد مكرمة ومعونة غير أنه حذف الهاء وهو يريد بها ، وأجاز قول الفراء .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ١٨١ ، والبحر ٢ / ٣٤١ .

(٤) قرأ بتخفيف الصاد عاصم وحده ، وقرأ الباقون بتشديدها . انظر السبعة ١٩٣ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٣٣٦ .

(٥) يريد : لأن الأصل .

(٦) انظر الحجة ٢ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٤ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٤١ .

(٧) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ . انظر السبعة ١٩٣ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٣٣٦ .

ورجع يكون لازماً ومتعدياً ، تقول : رَجَعَ زَيْدٌ وَرَجَعْتُهُ ، كما تقول : وَقَفَ زَيْدٌ وَوَقَفْتُهُ ، وَغَاضَ الْمَاءَ وَغَضَّتُهُ ، وَخَسَأَ الْكَلْبُ وَخَسَأْتُهُ^(١) .

٣ قوله تعالى ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾^(٢) [٢٨٢]
 يجوز أن تكون هذه الكاف من صلة قوله ﴿ أَنْ يَكْتُبَ ﴾ فيكون الوقف^(٣) على قوله ﴿ عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ . ويجوز أن تكون الكاف من صلة قوله ﴿ فليكتب ﴾ أي فليكتب كما علمه الله^(٤) فيكون الوقف على قوله ﴿ أَنْ يَكْتُبَ ﴾^(٥) .

٦ قوله تعالى ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ [٢٨٢]
 القول في إسكان الهاء من « هو » و « هي » قد تقدم^(٦) .

٩ قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾^(٧) [٢٨٢]
 والتقدير : فالشاهد رجل وامرأتان^(٨) . وقيل : التقدير : فليكن رجل

(١) غاض : غار ، وخسأ : بعد .

(٢) انظر الجواهر ٦٧٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٤٤ . وسياق الآية : ﴿ .. كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فليكتب .. ﴾ .

(٣) وهو وقف كاف عند الداني في المكتفي ١١٢ ، وحسن عند صاحب منار الهدى ٥٤ .

(٤) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى أبي علي .

(٥) ذكر هذا القول أبو حيان ، ووصف صاحب منار الهدى ٥٤ قائله بالتعسف .

(٦) انظر ماسلف ٢٩ .

(٧) انظر الجواهر ٥٠ - ٥٢ ، ومصافي القرآن للأخفش ١٨٩ ، وللغراء ١ / ١٨٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، والحجة ٢ / ٣١٠ - ٣١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر

٢ / ٢٤٦ ، والمفني ٨٢٣ .

(٨) وهو قول الأخفش وغيره ، وأجازته الغراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وعزى إلى الأخفش القول الثاني .

وامرأتان . وتكون « فليكن » تامة^(١) .

وقوله ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾^(٢) | ٢٨٢ | هذا الظرف في موضع الجر بدل من قوله ﴿ مِنْ رَجَالِكُمْ ﴾ أي : واستشهدوا شهيدين من رجالكم من ترضون . وإن شئت كان نعتاً لـ ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ أي شهيدين ممن ترضون^(٣) .

٦ | وقوله^(٤) ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾^(٥) | ٢٨٢ | أي فليكن رجل وامرأتان لأجل أن تضل إحداها فتذكرها^(٦) الأخرى^(٧) . ومعنى ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ : أن تنسى .

(١) وهو قول الفراء وغيره ، وأجازه أبو علي وغيره . وأجيز أن تكون « فليكن » ناقصة ، والتقدير : فليكن من تشهدون رجل وامرأتان ، وجاز إضمار فعل الكون لتقدم ذكره . وقال النحاس : التقدير : فرجل وامرأتان يقومون مقامها ، وقدره أبو علي « يشهدون » فحذف الخبر . وفي الأصل : ويكون فليكن ، وهو تصحيف .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٢٤٧ . وسباق الآية : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴾ .

(٣) وقيل : الظرف نعت لـ ﴿ رجل وامرأتان ﴾ واختاره الطبرسي ، وقيل : يتعلق بقوله ﴿ واستشهدوا ﴾ واختاره أبو حيان .

(٤) زيادة مي .

(٥) انظر الجواهر ٥١ - ٥٣ ، ٣٦٤ - ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والحجة ٢ / ٢١٠ - ٢٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٢٤٨ - ٢٥٠ ، والكتاب ١ / ٤٣٠ ، ٤٧٦ ، والمقتضب ٢ / ٢١٤ ، وابن يعيش ٢ / ٩١ ، والمغني ٥٠ .

(٦) كان في النسخ : « ذكرتها » ، فلما أن يكون تحريفاً صوابه ما أثبت ، وإما أن يكون في الكلام سقط ، وقامه : أن تضل إحداها فإن ضلت ذكرتها ...

(٧) قوله ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ مما نزل فيه السبب منزلة السبب ، والمعنى : لأن تذكر إحداها الأخرى إن ضلت . قال سيبويه : « فإنما ذكر ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجل : أعدته أن يميل الحائط فادعاه ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعله الدعم وسببه » اهـ .

وعلى تقدير المؤلف يتعلق ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ بـ ﴿ فليكن ﴾ ومعناه : فلتحدث شهادة رجل وامرأتين أي فليشهد . وأجاز أبو علي أيضاً أن يتعلق ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ بفعل مضمر دل عليه =

ومن قرأ ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾^(١) بكسر «إِنْ» فهو شرط ، ويكون قوله ﴿فَتَذَكَّرُ﴾ مرفوعاً على إضمار : « هُما »^(٢) أي : فهما تذكر إحداهما الأخرى .

٣ قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾^(٣) [٢٨٢]
 بنصب ﴿تجارة﴾ ورفعها^(٤) . فالرفع على أن قوله ﴿تكون﴾ تامة
 مكتفية بالاسم لاحتجاج إلى الخبر . والنصب على أن التقدير : إلا أن تكون
 المبيعة^(٥) تجارة حاضرة ، وكلاهما حسن . ٦

قوله تعالى : ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(٦) [٢٨٢]

﴿فاتشهدوا﴾ أو يتعلق بالخبر الذي هو ﴿يشهدون﴾ .
 وذهب الفراء إلى أن من قرأ ﴿أن تضل﴾ بفتح أن فهو أيضاً على سبيل الجزاء إلا أنه نوى
 أن يكون فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر السذكرة
 المناسبة إن نسيت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت أن ، وخطأه النحاس وأبو علي ، قال
 الأول : لأن «إن» المجازة إذا فتحت انقلب المعنى ، وقال الثاني : إن الحرف العامل إذا تغيرت
 حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه وإذا تقدم لا يتغير بالتقدم عما كان عليه في
 التأخر .. إلخ .

(١) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون أن تضل بفتح أن . انظر السبعة ١٩٣ - ١٩٤ ، والتيسير
 ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(٢) في النسخ : هما تذكر أي ، ياقحام «تذكر» .

(٣) انظر شرح اللوح ٤٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٩ - ١٩٠ ، ولفراء ١ / ١٨٥ - ١٨٧ ،
 وإعراب القرآن ١ / ٣٠٠ ، والحجة ٢ / ٣٢٠ - ٣٢٤ ، (ومنه أخذ المؤلف كلامه) ، ومجمع البيان
 ١ / ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٤ .

(٤) قرأ بالنصب عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ١٩٤ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر
 ٢ / ٢٣٧ .

(٥) أو التجارة .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩٠ ، ولفراء ١ / ١٨٧ ، ١٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠١ ، والحجة
 ٢ / ٣٥٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٦ ، والبيان ١ / ١٨٣ - ١٨٤ ، والبحر ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٤ ، وتفسير
 الطبري ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، والقرطبي ٣ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، وابن كثير ١ / ٤٩٩ ، ومجمع التفاسير
 ١ / ٤٤٤ - ٤٤٥ .

- يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ « وَلَا يُضَارَرُ » كَاتِبٌ ، بفتح الراء مما لم يسم
 فاعله ، أي : لَا يُضَارَرُ بِأَنْ يَشْغَلَ عَنْ عَمَلِهِ وَتَصَرُّفِهِ^(١) .
 ٢ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : « وَلَا يُضَارَرُ » أَي : لَا يُضَارَرُ الْكَاتِبَ فَيَكْتَبُ
 أَقْلًا مِمَّا قِيلَ لَهُ أَوْ أَزِيدًا . وَكَذَلِكَ الشَّهِيدُ لَا يَشْهَدُ بِزِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ^(٢) .

- قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانَ مَنِبُوذَةَ ﴾^(٣) | ٢٨٣ |
 ٦ وَقُرَى ﴿ فَرَهْنَ ﴾^(٤) عَلَى وَزْنِ « فَعَلَ » بِالضَّمِّ ، وَكِلَاهِمَا جَمْعُ « رَهْنٍ »
 وَرَهْنٌ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ كَثُرَ تَكْسِيرُ الْأَسْمَاءِ ، وَكِلَا الْبِنَاءَيْنِ بِنَاءُ
 الْكَثْرَةِ . وَقَدْ خَفَّفَ قَوْمٌ فَقَالُوا^(٥) ﴿ رَهْنٌ ﴾^(٦) كَمَا قَالُوا فِي رُسُلٍ رُسُلٌ وَفِي أَكْلٍ
 ٩ أَكْلٌ وَفِي أُسْدٍ أُسْدٌ ، وَقَالُوا : سَقَفٌ وَسَقْفٌ وَسَقْفٌ كَمَا قَالُوا [نَطٌّ وَنُطٌّ وَوَرْدٌ
 وَوَرْدٌ وَسَهْمٌ وَحَشْرٌ وَسَهَامٌ وَحَشْرٌ^(٨) .

(١) وهو معنى قول الضحاك والسدي والربيع وعكرمة وابن عباس ومجاهد في رواية عنها ، واختاره
 الطبري .

(٢) وهو معنى قول الحسن وقتادة وابن زيد وطاوس . وقيل : لا يضارر كاتب ولا شهيد بالامتناع عن
 دعائها إلى أداء ما عندها من العلم أو الشهادة ، عن عطاء وابن عباس ومجاهد في رواية عنها .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩٠ - ١٩١ ، وللفراء ١ / ١٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٢ ، والحجة
 ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٨ (ومنه أخذ المؤلف) ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، والبيان ١ / ١٨٤ ، والبحر
 ٢ / ٣٥٥ ، والكتاب ٢ / ١٨١ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقر ﴿ فرهان ﴾ . انظر السبعة ١٩٤ - ١٩٥ ، والتيسير
 ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٥) في الأصل : فقال . وهو صحيح ، انظر ماسيأتي من التعليق على مثله ٢١٦ . واخترنا هنا ما في ب
 وي لقوله بعده « كما قالوا » .

(٦) هذه رواية عن ابن كثير وأبي عمرو ، انظر السبعة .

(٧) زيادة من ي وب . وفي ب : « في رسل وفي أكل وفي أسد وسقف كما قالوا » .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش والحجة وإعراب القرآن ، والكتاب ٢ / ٣٠٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٢ ،
 وشرح الشافية ٢ / ٩١ ، ١١٧ - ١١٨ . والشط : التثليل البطن ، والورد من الخيل : بين الكمية
 والأشقر ، والحشر : البديق . وانظر تخفيف رسل ونحوه في المصادر السالفة ، وسلف ذكر أكل
 ورسل ص ١٩٠ .

وقال قوم : رِهَانٌ جمع رَهْنٌ^(١) لاجمع رَهْنٌ . وهذا خلاف قول سيويه^(٢) ؛
لأنه لا يرى جمع الجمع قياساً بَتَّةً . فإن قلت : فقد قالوا : طريقٌ وطُرُقٌ
وطُرُقَاتٌ = فمثل هذا يُسْمَعُ سماعاً ولا يقاس عليه . ف « رِهَانٌ » جمع « رَهْنٌ »
ك « كَعْبٌ » و « كِعَابٌ » وليس بجمع « رَهْنٌ » لِمَا^(٣) ذكرنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلَیْلِيَّوَةٌ لِّلَّذِي أَوْثَمِينَ أَمَانَتَهُ ﴾^(٤) [٢٨٣]

﴿ أَوْثَمِينَ ﴾ اقتعل من الأثمن مثل اقتتل واصطبر وما أشبه ذلك . فإذا وصلت
الكلمة بما قبلها^(٥) حذفت الألف المضمومة لأنها همزة وصل فتقرأ : فليؤد الذي
أثمن / بذال مكسورة بعدها همزة ساكنة خالصة ، كما تقول الذئب والبئر اومن
قال الذئب والبئر^(٦) فأبدل الهمزة ياء لانكسار ما قبلها = قال فليؤد البذيئین ،
بياء محضة^(٧) .

وإذا كان هكذا^(٨) فرواية من روى عن حمزة أنه كان يقرأ : فليؤد الذي
أثمن يا شام الهمزة شيئاً من الضم = غلط^(٩) ، لأن هذه الهمزة ساكنة لاحظت لها
في الحركة بمنزلة القاف من « اقتتل » والصاد من « اصطبر » وما أشبه ذلك .

(١) وهو قول أجازة الأخفش .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، والحجة ومنه أخذ المؤلف كلامه .

(٣) في الأصل : كما ، وهو تحريف .

(٤) مقال المؤلف في هذه الآية هو كلام أبي علي بنصه في الحجة ٢ / ٢٢٨ - ٢٣١ ، وتصرف بصدر

كلامه . ونقل صاحب البيان ١ / ١٨٤ - ١٨٥ كلام المؤلف من غير ما تصریح على المجهود منه .

وانظر تكملة الإيضاح ٣٤ ، والبغداديات ١ - ٢ .

(٥) كان في النسخ : قبله ، والصواب ما أثبت ، وكذا وقع في البيان .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) سهل الهمزة ورش عن نافع وأبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ بالإدغام . انظر مذهبيها في

ترك الهمز المفرد في التيسير ٣٦ ، والنشر ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ .

(٨) في الأصل : هنا ، وهو تحريف .

(٩) انظر السبعة ١٩٥ .

فإن قلت : إن أصله « أئتمن » فالإشمام إنما هو إشمام تلك الضمة = قيل : إنك إذا قلت ذلك لزمك نقل الضمة من الهمزة الأولى إلى الثانية ثم تشمها . وهذا لا يجوز لأن همزة الوصل تسقط في الدَّرج ، فنقل الحركة عنها مُحَال ؛ ولأن هذا خلاف كلام العرب لأن العرب لا تنقل الحركة التي قبل الحرف إلى الحرف بعده ، وإنما تنقل حركة الحرف إلى الحرف قبله ، ألا ترى أنك تقول : استَعِدُّ يازيدٌ ، والأصل : استَعِدُّ ، فلما أردت الإدغام نقلت كسرة الدال إلى العين وفتحت الدال لالتقاء الساكنين^(١) ؛ فلا وجه لإشمام الهمزة من قوله ﴿ الذي أؤتمن ﴾ لأنها لا حركة لها أصلاً .

٩ وليس^(٢) إشمام الحركة الهمزة في قوله ﴿ الذي أؤتمن ﴾ كإشمام أبي عمرو فيما حكى سيبويه من قراءته : ﴿ يا صالحُ ائْتِنَا ﴾^(٣) [سورة الأعراف : w] لأنه أشم الحركة التي على الحاء ولها حركة هي الضمة ، ولا حركة للهمزة في ﴿ الذي أؤتمن ﴾ . ولم يقلب أبو عمرو الياء التي أبدلت من الهمزة التي هي فاء واواً لتشبيهه المنفصل بالمتصل نحو « قيل » . ولا يلزمه على هذا أن يقول ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْتِنِّي ﴾^(٤) [سورة التوبة : ٤١] لأنه إنما فعل ذلك في حركة بناء ، وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في « قيل » فإذا فعل ذلك في حركة البناء لم يلزمه أن يجري حركة الإعراب كحركة البناء . ومن شبه حركة الإعراب بحركة البناء في قوله^(٥) :

(١) يجوز في استعدّ في الأمر كسر الدال وفتحها ، الكسر على الأصل في التقاء الساكنين وللإتباع ، والفتح لأنه أخف الحركات ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٢ ح ٥ .

(٢) من هنا إلى تمام الكلام نقله عن الحمزة بمرؤفة ، واختصر منه في موضع .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٥٨ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٦٠ .

(٤) سهل الهمزة ورش عن نافع وأبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ بالإدغام . انظر الحاشية ٧ من الصفحة السابقة .

(٥) وهو امرؤ القيس . د ، ق ٦ / ١٠ ص ١٢٢ . وهو له في ملحق النوادر ٣١٢ ، والكتاب ٢ / ٢٩٧ ، ومعاني القرآن لأخفش ٩٤ ، والكمال ٢١٨ ، وضرورة الشعر ١١٩ ، وضرائر الشعر ٩٤ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، والخزانة ٢ / ٢٧٩ و ٣ / ٥٣٠ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٨٢٨ ، ٨٤٢ ، والحجة ١ / ٨٦ ، ٣١١ ، والخصائص ١ / ٧٤ - ٧٥ و ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ و ٢ / ٩٦ ، والمحاسب ١ / ١١٠ =

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِيْل

بجركة «عَضُدٌ»^(١) و«فَخِذ» ، وهو قياس قول سيبويه = لَزِمَهُ أَنْ يَشْمَ الضَّمَّةَ في ﴿ يَقُولُ أُذِنَ لِي بِكَ الْكُسْرَةَ ، كما جاء في « قِيلَ » . ولعل أبا عمرو يفصل بينها^(٢) كما فصل غيره من النحويين .

وليس ذلك أيضاً كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في القراءة : ﴿ في القَتْلَى الحُرِّ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] فأشَمَّ الفتحة التي على اللام التي هي لام الفعل من « القَتْلَى » الكسرة ، كما كان يَمِيلُهُ . والألف التي في « القَتْلَى » ثابتة لأن الألف التي في « القَتْلَى » حذفت لالتقاء الساكنين ، وقد وجدت الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين^(٣) في حكم الثبَات . ألا ترى أنهم أنشدوا^(٤) :

فَالْفَيْتَنَةَ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيْلًا
أي ذاكِرِ اللَّهِ ، فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبونه مع إثباته لما

= والإفصاح ٧٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٥ ، وانظر استقصاء تخرجه في ضرورة الشعر وما يجوز للشاعر .

ويروى « فاليوم أسقى : و « فاليوم فاشرب » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين . وقوله غير مستحقب إنما أي غير مكتسبه ولا محتمله ، وأصله من حمل الشيء في الحقيقة ، والواغل : الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ ، عن الديوان .

(١) شبه امرؤ القيس « .. سَرَبْتَهُ .. » ب « عَضُد » فأسكن الباء ضرورة .

(٢) كتب محته في الأصل بقلم دقيق : « أي بين المرعب والمبني » .

(٣) في الحجة : وقد وجدت الحذف لالتقاء الساكنين .

(٤) لأبي الأسود الدؤلي ، من أبيات له في الأغاني ١٢ / ٣١٠ . وهو له في الكتاب والأعلم بطرته

١ / ٨٥ ، وابن السرياني ١ / ٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٢ ، والمقتضب ٢ / ٣١٢ ، وإيضاح

الوقف ٤٥٧ ، والمنصف ٢ / ٢٣٦ ، وابن يعيث ٩ / ٢٤ - ٣٦ ، وضرائر الشعر ١٠٥ ، والخزانة

٤ / ٥٥٤ - ٥٥٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٨٢ - ١٨٤ . وانظر ذيل ديوانه ٢٠٢ .

وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ١ / ٣٠٧ ، ومجالس ثعلب ١٢٣ ، والمقتضب ١ / ١٩ ،

والخصائص ١ / ٣١١ ، وسر الصناعة ٥٢٤ ، والإفصاح ٥٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ،

وعبث الوليد ٣٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٢ ، والبيان ١ / ١٨٦ ، والإنصاف ٦٥٩ ، والمغني ٧٢٠ ،

٨٤٤ . وسيأتي البيت ٥١٣ .

كان المحذوف في حكم الإثبات . فكذلك الألف في « القتلى » في حكم الإثبات ، وإذا كان في حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها .

٣

ونظير ذلك في كلامهم قولهم « صِغِيٌّ^(١) » ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين ، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرتة / ، فبقيت الفاء على كسرتها ؟ فكذلك الفتحة في « القتلى » أميلت لمكان الألف ثم ارتفع ٦ ماكانت أميلت له الفتحة وذهب فبقيت اللام على إمالة فتحها كما بقيت الفاء في (٢ / ٣٢) « صِغِيٌّ » على كسرتها .

٢ / ٢٦

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفَّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ ٩ اللَّهُ فَيَغْفِر لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) [٢٨٤]

بالرفع والجزم^(٣) . فالجزم بالمطف على قوله ﴿ يحاسبكم ﴾ وهو جواب الشرط . والرفع على الاستئناف^(٤) دون العطف على ﴿ يحاسبكم ﴾ . والنصب في ﴿ فيغفر ﴾^(٥) ضعيف ههنا ، وليس بقوي ، لأنه إذا استوفى الشرطُ الجزاءُ ضَعُفَ النصبُ فيما بعد الجزاء .

فإن قال قائل : فإذا كان ضعيفاً فَلِمَ قرأ الناس كلهم غير نافع وابن عامر ١٥ قوله عزوجل : ﴿ أَوْ يُؤَبِّقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيُغْفِرُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلَمَ ﴾ (٦) [سورة

(١) انظر ما سلف من التعليق عليه ١٩٢ ح ٦ .

(٢) انظر الجواهر ٩٣٠ - ٩٣١ ، وشرح اللع اللوح ١٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٤ ، والحجة

٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠١ ، والبيان ١ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والبحر ٢ / ٣٦٠ - ٣٦١ ،

والكتاب ١ / ٤٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٢ ، وابن يعيش ٧ / ٥٥ ، وابن السجري ١ / ٢٢ .

(٣) قرأ بالرفع عاصم وابن عامر ، وقرأ الباكون بالجزم . انظر السبعة ١٩٥ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر

٢ / ٣٣٧ .

(٤) ويجوز أن يكون « يغفر » في موضع رفع خبر ابتداء مضر ، والجملة مستأنفة .

(٥) وهي قراءة شاذة تميز إلى ابن عباس والأعرج وأبي حنيفة .

(٦) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٠ والتعليق ثمة .

الثوري : ٢٤ - ٢٥] بنصب الميم ، ولم يرفعوا قياساً على ﴿ فيغفر ﴾ ، أو يجزموا ، ولم
 نصبوا وقد استضعفه سيبويه^(١) = فالجواب : إنَّ النصب في هذا ضعيف في أصل
 الباب . وإنما قوي في [هذه^(٢)] الآية لأنه وجد مع جواز النصب سبب آخر ،
 وهو فتح اللام قبل الميم ، فاجتمع سببان ، فقوي النصب الذي كان ضعيفاً مع
 سبب واحد ؛ فلهذا عدل الكوفيون^(٣) وأبو عمرو وابن كثير عن الرفع في
 ﴿ ويعلم ﴾ إلى النصب ، وعدلوا كلهم عن النصب في قوله ﴿ فيغفر ﴾ لما لم
 يجدوا الفاء في ﴿ فيغفر ﴾ مفتوحاً .

قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ
 وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) [٢٨٥]

اختلف الناس في الوقف^(٥) على قوله ﴿ بما أنزل إليه من ربه
 والمؤمنون ﴾ :

فوقف قوم^(٦) على قوله ﴿ من ربه ﴾ ثم ابتدؤوا فقالوا : ﴿ والمؤمنون ﴾
 وهو رفع بالابتداء ، و ﴿ كل ﴾ ابتداء ثانٍ ، وقوله ﴿ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ خبره ،
 والجملة خبر قوله ﴿ والمؤمنون ﴾ .

وقال قوم^(٧) : الوقف عند قوله ﴿ والمؤمنون ﴾ لأنه معطوف على
 ﴿ الرسول ﴾ أي آمن الرسول والمؤمنون ، وقوله ﴿ كل آمن ﴾ مبتدأ وخبر .
 وقال ﴿ آمَنَ ﴾ حملاً على لفظ ﴿ كل ﴾ ولم يقل : آمنوا ، ولو قال :
 آمنوا لكان حسناً حملاً على المعنى ، لأن لفظ « كل » مفرد ومعناه الجمع .

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٤٨ والمصادر السالفة في ح ٢ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ب .

(٣) وهم عاصم وحزمة والكسائي .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ١٨٧ ، والبحر ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وابن
 الشجري ١ / ٤٠ ، ١٥٣ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٥٩ ، والقطع ٢٠٨ ، والمكتفى ١٩٣ ، ومنار الهدى ٥٥ .

(٦) منهم نافع ، وهو وقف تام عنده .

(٧) منهم الأخفش ، وهو وقف تام عنده . وقيل هو وقف حسن ، وقيل كافٍ .

- ١ قوله تعالى^(١) : ﴿ وَمَلَأْنَا كَيْتَهُ وَكُتِبَ ﴾ (٦) | ٢٨٥ | و ﴿ كِتَابِهِ ﴾
 فمن قرأ ﴿ وَكُتِبَ ﴾ وضع الواحد موضع الجمع وإن كان مضافاً ،
 ٢ كقوله : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٤] وكذلك قوله
 تعالى : ﴿ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ ﴾^(٤) [سورة آل عمران : ٧] .
 ومن قرأ ﴿ وَكُتِبَ ﴾ فهو لأن لكل نبي كتاباً .
- ٦ [قوله تعالى^(١)] ﴿ لَا تُفَرِّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رَّسُولِهِ ﴾ (٥) | ٢٨٥ |
 أضاف « يئناً » إلى « أحد » لأن أحداً ههنا للكثرة والجنس . ولولا أنه أراد
 بـ « أحد » معنى الكثرة لم يَجْزُ إضافة « بين » إليه ، لأن « بيناً » يضاف أبدأً
 ٩ إلى اسم يدل على أكثر من واحد ، كقولهم : المال بين القوم ، ولا يجوز : المال بين
 زيد ، حتى تقول : وعمري . والدليل على أن « أحداً » في النفي يدل على الكثرة
 قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] ثم قال : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾
 ١٢ [سورة البقرة : ١٠٢] ، وقال تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [سورة
 الخاقية : ٤٧] فجمع « حاجزين » لأن المراد به الكثرة ، وقال : ﴿ أَنْ يُوْتَىٰ أَحَدًا
 مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] فجمع .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٦٢ ، والحجة ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٢ ، والبحر ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) وهما حزمة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ وَكُتِبَ ﴾ . انظر السبعة ١٩٥ - ١٩٦ ، والتيسير ٨٥ ،
 والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٤) يريد أن « أم » مفرد وضع موضع الجمع وهو أمهات . وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر
 ٢ / ٣٨٢ . وأحسن من هذا أن يقال : إن الآيات المحكمات في قوله ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمَّ
 الْكِتَابِ ﴾ في تقدير شيء واحد فهي بمجموعها أم الكتاب ، وقيل غير ذلك . انظر تفسير
 الطبري ٢ / ١١٣ - ١١٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والبحر .

(٥) انظر البيان ١ / ١٨٧ - ١٨٨ وأخذ صاحبه من هذا الكتاب من غير ما نصريح على المعهود منه .

قوله تعالى : ﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾^(١) [٢٨٥]

أي اغفر لنا غفرانك / فهو نصب بفعل مضمر وحذف للعلم به . [والله أعلم^(٢)] ٣

١ / ٢٧

(١ / ٣٣)

(١) انظر الجواهر ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٢ ، وللفراء ١ / ١٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ،
ومجمع البيان ١ / ٤٠٢ ، والبيان ١ / ١٨٨ ، والبحر ٢ / ٣٦٦ .
(٢) زيادة من ب .

سورة آل عمران

- قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ . اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ (١) ١١ - ١٢
- ٣ فتحت الميم من آخر « ميم » لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون اللام التي في لفظة « الله » عزوجل . واختير الفتح لخفة الفتحة (٢) .
- وليس فتح الميم لسكونها وسكون الياء التي قبلها ، لأن الساكنين يجوز اجتماعها في حروف التهجى نحو « جيم » و « صاد » و « سين » و « شين » . ألا ترى أن فتح الميم لو كان لأجل الياء التي قبلها لوجب فتحها في ﴿ حَمَّ ﴾ [سورة غافر: ١٠] ، ولوجب فتح النون في ﴿ نَ وَالْقَلَمِ ﴾ [سورة القلم: ١٠] لسكون الواو قبلها ، ولوجب الفتح في دال « صاد » ، وفاء « كاف » من قوله : ﴿ كَهَيْعَتَ ﴾ [سورة مريم: ١٠] . فلما جاءت أواخرها ساكنة والحرف قبلها ساكن علمت أن فتح الميم من قوله ﴿ اَلَمْ . اَللّٰهُ ﴾ لأجل اللام دون الياء .
- ١٢ ولا يجوز ما قال الفراء (٣) من أن فتح الميم هو فتحة همزة « الله » (٤) نقلت إلى

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩ ، وللغراء ١ / ٩ - ١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٧ ، والحجة ٢ / ٣٣٩ - ٣٤١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والبيان ١ / ١٨٩ - ١٩٠ ، والكتاب ٢ / ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ٢١٦ ، والبصريات ١٠٠ ، والمحتسب ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٤ . ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه .

(٢) وهو قول سيبويه والأخفش والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز الأخفش كسر الميم فخطأه الزجاج قال : هذا لا يجوز ولاتقوله العرب لثقله . وقد قال سيبويه : « فأما ألم فلا يكسر لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره ولكن جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين ... » . وهو بمنزلة « من الله » .

(٣) انظر معاني القرآن له ٩ / ١ .

(٤) لو قال : من أن فتحة الميم هي فتحة همزة الله = كان أجود .

الميم لأن تلك الهمزة همزة وصل تسقط في الدُّرَج وتسقط معها حركتها . ولو جاز نقل حركتها لجاز إثباتها ، وإثباتها غير جائز عند الناس قاطبة من العرب والقراء والنحويين .

وارتفع لفظة^(١) ﴿ الله ﴾ بالابتداء ، وقوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ في موضع الخبر ، وخبر « لا » مضر ، والتقدير : لا إله في الوجود إلا هو ، و ﴿ هو ﴾ في موضع الرفع بدل من موضع « لا » واسمه^(٢) . و ﴿ الحي القيوم ﴾ خبر ابتداء مضر أي هو الحي القيوم ، أو يكون بدلاً من « هو » ، وإن شئت كان مرفوعاً بالابتداء ، و ﴿ القيوم ﴾ نعمت له ، والخبر قوله : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ ٣١^(٣) .

والباء في ﴿ بالحق ﴾ بباء الحال^(٤) ، أي نزله حقاً واجباً ثابتاً ، كما تقول : خرج زيد بسلاحه ، أي متسلحاً . يدلّ عليه قوله : ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ ١٣١ فكما أنّ ﴿ مصدقاً ﴾ حال فكذلك قوله ﴿ بالحق ﴾ حال^(٥) .

﴿ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ ١٣١^(٦)

- (١) كذا وقع في النسخ ، والصواب : وارتفع لفظ الله ، أو وارتفعت لفظة الله .
 (٢) وقيل من ضمير الخبر ، وقيل من موضع اسم « لا » . انظر ماسلف ١١٧ - ١١٩ .
 (٣) وقيل ﴿ الحي ﴾ صفة لله أو بدل منه أو خبر بعد خبر ، وقيل ﴿ الله ﴾ مبتدأ و ﴿ نزل ﴾ في موضع الخبر وقوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ جملة اعتراضية ، وقيل ﴿ الله ﴾ مبتدأ و ﴿ لا إله إلا هو ﴾ في موضع الخبر و ﴿ نزل ﴾ في موضع خبر بعد خبر ، انظر المصادر السالفة والبحر ٢٧٧ / ٢ .
 (٤) انظر الجواهر ٢٥٢ والمصادر السالفة .
 (٥) زيادة من ب و ي .
 (٦) انظر الجواهر ٨٧٨ - ٨٧٩ ، والحجة ٢ / ٣٤١ - ٣٤٥ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠٦ ، والبيان ١ / ١٩٠ ، والبحر ٢ / ٣٧١ . وفيها اشتقاق « تورا » ، وانظر فيه أيضاً سر الصناعة ١٤٦ ، والزاهر ١٦٨ / ٥ ، وبصائر ذوي التمييز ٥ / ٢٠١ ، واللسان والتاج (وري) .

يجوز التفخيم في ﴿ التَّوراة ﴾ والإمالة . فالتفخيم حجازية والإمالة
تميمية^(١) .

- ٣ وجازت الإمالة لأن الألف في ﴿ التوراة ﴾ بدل من الياء ، لأن « تَوْرَاة »
قَوَعْلَةٌ من وَرَى الزَّنْدُ يَرِي ، وأصله « تَوْرِيَّة » فأبدلت الياء ألفاً ، والتاء في
أوله بدل من الواو ، لأن الواو في « وَرَى » فاء الفعل ، وهذا قول البصريين .
- ٦ وقال الكوفيون^(٢) : « تَوْرَاة » أصله « تَوْرِيَّة » كـ « تَوْصِيَّة » ، مصدر
وَرَّى يورِي تَوْرِيَّةً مثل وَصَّى يوصِّي تَوْصِيَّةً ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن
الياء ألف كما قالوا في جارية « جارة » وفي ناصية « نَاصَاة »^(٣) .

- ٩ [وقوله تعالى^(٤) : ﴿ مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ ﴾] [٤]
« قَبْلُ » و « بَعْدُ »^(٥) ، إذا أفردا عن الإضافة ونُوي فيها المضاف إليه بُنِيَا على
الضم لأنها في هذه الحالة غير كاملين حين قَطْعَا عن الإضافة ، والمضاف بعض
المضاف إليه ، وصاروا بعضَ الاسم ، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب .
- ١٢ وإذا كان معها المضافُ إليه أُعْرِبَا بالنصب والجرّ ، كقولك : جئت قبلك

(١) أمالها أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر ، واختلف عن حمزة فروي عنه الإمالة والقراءة
بين بين ، واختلف عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين بين ، وفتح الباقون . انظر البجمة
٢٠١ ، والتيسير ٨٦ . والنشر ٢ / ٢٢٨ ، ٦١ - ٦٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر مذاهبهم في
الإمالة ٤١ ح ٢ .

(٢) في الزاهر عن الفراء أن أصل التوراة تورِيَّة على وزن تفعلة ويجوز أن تكون تفعلة فينقل من
الكسر إلى الفتح .

(٣) في الناج : التوراة لفظ غير عربي وهو عبراني اتفاقاً . وانظر المعجم العبري الحديث ص 503 .

(٤) زيادة متي .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢ / ٥ - ١ / ٦ ، والكتاب ٢ / ٤٤ ، والمقتضب ٣ / ١٧٤ - ١٧٥ ، وإعراب
القرآن ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ٤ / ٨٥ - ٨٨ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٨ و ٢ / ٢٦٠ ، وشرح الكافية
٢ / ١٠١ - ١٠٢ ، والمصع ٣ / ١٩١ - ١٩٤ . وانظر للمصادر الآتية ص ١٠٤٣ في الكلام على قوله
تعالى ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ [سورة الروم : ٤] .

٢ / ٢٧ ومن قبلك ، / وبعثك ومن بعديك : قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [سورة الحجر : ١٠] وقال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ ﴾ [سورة الأنبياء : ١٧] * (٢ / ٣٣) فأعربها بالنصب والجر ، وقال تعالى : ﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ ﴾ [سورة طه : ٨٥] وقال ﴿ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [سورة الأنفال : ٦] فلما كان كذلك وجب لها البناء إذا بُنِيَ أن يكون على الضم ^(١) .

٦ قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ^(٢) [٧]

٩ ﴿ منه ﴾ في موضع النصب على الحال ، والتقدير : هو الذي أنزل عليك الكتاب ثابتاً منه آيات . فارتفع ﴿ آيات ﴾ بالظرف ^(٣) الذي هو ﴿ منه ﴾ لأنه نائبٌ عن « ثابت » ، و﴿ مُحْكَمَاتٌ ﴾ صفة ل ﴿ آيات ﴾ ، وكذلك قوله ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ صفة ل ﴿ آيات ﴾ .

١٢ ﴿ وَأُخْرٍ ﴾ [٧]

رفع عطفٌ على قوله ﴿ آيات مُحْكَمَاتٌ ﴾ والتقدير : وآيات أُخْرٍ . إلا أن « أُخْرٍ ^(٤) » لا ينصرف فلا يدخله الجر والتنوين ^(٥) ، تقول : مررتُ بنسوتك

(١) قال المؤلف في شرح اللمع : « وإنما بنيا على الحركة دون السكون لأنها لو بنيا على السكون التقى ساكنان ، وهم مما لا يجمعون بينها ، فوجب البناء على الحركة ، ولم يكن تلك الحركة الكسر ولا النصب لأن الجر والنصب يدخلانها وهما معربان ولم يكن الضم يدخله معرباً ، فلما جاء إلى البناء بنى على حركة لم تكن لها حالة الإعراب » اهـ .

وكان في الأصل : أن يكونا على الضم ، وهو خطأ . ولا تخلو عبارته ههنا من اضطراب .

(٢) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ٥١٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٣٤ / ١ ، والبيان ١ / ١٩١ ، والبحر ٢ / ٣٨٣ .

(٣) على المذهبين لجره حالاً ، انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .

(٤) انظر كلامهم في ترك صرف « أُخْرٍ » في الكتاب ٢ / ١٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ،

٣٧٦ - ٣٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وتكملة الإيضاح ٩٥ ، واللمع ٢٦٠ ، وشرح اللمع

اللوح ١٣٤ ، وجمع البيان ١ / ٤٠٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، وشرح الكافية ١ / ٤٢ .

(٥) لو قال : فلا يدخله الجر ولا التنوين = كان أجود .

ونسوةٍ أُخَرَ .

- وإنما لم ينصرف لأنه صفة ولأنه معدول عن الألف واللام . وإنما قلنا : هو
 ٣ معدول عن الألف واللام لأنه على وزن « فَعَلَ » ، و « فَعَلَ » إذا كان صفة كان
 فيه الألف واللام ، كالصُّغْر والكَبْر و الفُضْل في جمع الصُّغرى والكَبْرى
 والْفُضْلَى ، فكذلك كان ينبغي أن يكون « أُخَرَ » .
- ٦ فإن قيل : إن قوله ﴿ أُخَرَ ﴾ تقديره : وآيات أُخر ، و « آيات » نكرة
 و « أُخَرَ » نعت لها ، فكيف تُقَدَّر فيه الألف واللام وتقول إنه معدول عنه ،
 وماتعرّف باللام لا يكون صفة للنكرة ؟ = فالجواب : قلنا : هو معدول عن
 ٩ اللام باعتبار أنه صفة . فأما إذا كان جارياً على النكرة لم تقدر فيها اللام من
 هذه الجهة ، والشيء يقدر في الشيء من جهة^(١) ولا يقدر فيه من جهة أخرى ،
 كقولهم « لا أبالك »^(٢) ، فاللام في « لك » يقدر إسقاطه حتى يكون التقدير : لا
 ١٢ أباك ، فتثبت الألف في الأب إذا قدرت اللام ساقطة لأن الألف إنما تثبت إذا

(١) كان في النسخ « في الشيء لجهة » والصواب ما أثبت . وعبارته في شرح اللع : « ويجوز أن يكون الشيء مقدرًا من وجه مطرحةً من آخر » .

(٢) قال المؤلف في شرح اللع : « هذا ما ذكره أبو علي ، وهو أقرب مقالوه في منع صرف آخر ، ومع ذلك ففيه نظر لأن ما كان مطرحةً من وجه مقدرًا من وجه آخر إنما يكون فيما هو ملفوظ به ، واللام في الآخر غير ملفوظ به بخلاف لا أبالك ولعل صاحب اللع أراد هذا حين قال : إن آخر لم ينصرف لأنه صفة ولأنه معدول عن آخر من كنا وهذا الذي ذكره ابن جني حسن وإن لم يسبق إليه فاعرفه » اهـ . قلت : والذي قاله سيويه عن الخليل - وهو قول المبرد - أن آخر لم تنصرف لأنها « خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبير لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها ... » اهـ وعليه فلا وجه لما أورده المؤلف من السؤال والجواب .

وأنظر كلامهم في « لا أبالك » في شرح اللع اللوح ٥٣ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ،
 والمقتضب ٤ / ٣٧٢ - ٣٧٥ ، والكامل ٦٦٩ - ٦٧٠ ، ١١٢٨ - ١١٤٢ ، والخصائص ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ،
 وابن يعيش ٢ / ١٠٤ - ١٠٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، والمعم ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ .

كان الاسم مضافاً . فأما إذا كان غير مضاف فلا ، «لأنَّ الألف في «أبا» إنما يبقى عند الإضافة ، فإذا كان اللام موجوداً لا تمكن إضافة الأب إلى كاف الضمير ، فيقدَّر إسقاطُ اللام . ثم إذا أردتَ إعمال «لا» فلا بدَّ من تقدير ثبات اللام ، لأنك إذا أسقطتَ اللام وأضفتَ الأب إلى كاف الضمير يتعرَّف الأب بذلك فلا يعمل فيه «لا» لأن «لا» يعمل في النكرات ، فهنا لا بدَّ من تقدير ثباته^(١) . فهذا وجه إسقاط اللام . ووجه ثباتها : أنَّها لولاها^(٢) لم تعمل^(٣) «لا» فيما بعدها ، لأنَّ «لا» إنما تعمل في النكرة دون المعرفة ، فإذا ثبتت اللام كان الاسم نكرة . فكذا ههنا يقدَّر اللام في «أخر» حتى يصير معدولاً [عنه^(٤)] ليصحَّ منع الصِّرف ، ولا يقدَّر حيث جرى على النكرة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^(٥)

[٧]

(١) قوله «لأنَّ ثباته» استدركة التاسخ بهامش الأصل ورسم علامة الإخفاق عند قوله «غير مضاف» ولم يرد في ي و ب . وكان في الأصل في السطر ٣ : إثبات اللام .

(٢) هذا استعمال صحيح فصيح عند البصريين والكوفيين . وأنكره المبرد وحده وخطأه ، فأنكر الناس إنكاره وغلطوه . ثم اختلفوا في الضمير المتصل بها : فمنذهب الخليل ويونس وسيبويه أن موضعه جرّ ، وهو قول جمهور البصريين ، ومنذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الأخفش وابن السراج والرماني أنه في موضع رفع وقد وضع ضمير الجر والنصب موضع ضمير الرفع . انظر الكتاب ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، والكامل ١٢٧٧ - ١٢٧٨ ، والعسكريات ٧٩ - ٨٠ ، والرماني النحوي ٣١٨ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٢ . والإنصاف ٦٨٧ - ٦٩٥ المسألة ٩٧ ، وابن يعيش ٣ / ١١٨ - ١٢٢ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩ - ٢٠ ، ورفص المياني ٣٩٥ - ٣٩٦ ، والجنى الداني ٦٠٢ - ٦٠٥ ، والمغني ٣٦٠ - ٣٦١ ، والجمع ٤ / ٢٠٨ - ٢١٠ ، والخزانة ٢ / ٤٣٠ ..

(٣) في الأصل : يعمل ، وهو تصحيف .

(٤) زيادة من ي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩١ و ٢ / ٧٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٠ ، والبيان ١ / ١٩٢ ، والبحر ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ١١٨ - ١٢٢ ، والقرطبي ٤ / ١٥ - ١٩ ، وابن كثير ٢ / ٥ - ٩ ، ومجمع التفسير ١ / ٤٦١ ، وإيضاح الوقف ٥٦٥ - ٥٦٨ ، والقطع ٢١٢ - ٢١٥ ، والمكتفى ١٩٥ - ١٩٧ ، ومنار الهدى ٥٦ - ٥٧ .

أكثر الناس على أن الوقف في قوله ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ، وتمّ الكلام هنا أي لا يعلم أحد ما يؤول إليه أمر هذه الأمة إلا الله^(١) . خلافاً لما ادّعتة اليهود حين أرادوا حساب حروف الجُمْل^(٢) فحاسبوه وادّعوا أن أكلة^(٣) هذه الأمة كيت وكيت^(٤) ، فأنزل الله تعالى قوله : ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾^(٥) ١٧١ أي ميلٌ ، يعني اليهود^(٦) ، ﴿ فيتبعون ما تشابه ﴾ ١٧١ أي من حروف الجُمْل . ﴿ مِنْهُ ﴾ ٧١ أي من الكتاب . ﴿ ابتغاء الفِتْنَةِ ﴾ ١٧١ طلباً للفتنة ، ليفتنّ الناس ويقولوا لانؤمن بنبي أكلة^(٧) أمته

(١) عن عائشة وابن عباس في رواية عنه وابن مسعود وغيرهم .

(٢) هو ضرب من الحساب يجعل فيه لكل حرف من الحروف الأبجدية عدد من الواحد إلى الألف على ترتيب خاص . عن المعجم الوسيط (جمل) ، وانظر الكليات للكفوي ٢ / ١٧٤ .

(٣) كذا وقع ، وصوابه « أكل » وهو الرزق والحظ من الدنيا ، يريدون مدة أمته وأجلها . ووقع على الصواب في جمع البيان .

(٤) انظر فيما جرى بين رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وجماعة من اليهود منهم حي بن أخطب في تأويل قوله تعالى في أول سورة البقرة ﴿ ألم ﴾ = تفسير الطبري ١ / ٧١ - ٧٢ ، وابن كثير ١ / ٥٩ - ٦٠ ، والقرطبي ٤ / ١٥ .

(٥) وقال الحافظ ابن كثير : « وأما من زعم أنها [أي فواتح السور] دالة على معرفة المدد وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم = فقد ادعى ما ليس له وطار في غير مطاره ، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف ثم أورده « ا هـ . وانظر كلامه .

(٦) سياق الآية : ﴿ ... فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ... ﴾ .

(٧) عن الكلبي . وقيل : عنهم الوفد من نصارى نجران الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ، فحاجوه بما حاجوه به وخاصموه بأن قالوا : ألسنت تزعم أن عيسى روح الله وكنيته ، وتأولوا في ذلك ما يقولون فيه من الكفر ، عن الربيع . وقيل : عنى بذلك كل مبتدع في دينه بدعة مخالفة لما ابتمت به رسوله محمداً صلى الله عليه وعلى آله بتأويل يتأوله من بعض آي القرآن المحتملة. التأويلات ، عن قتادة وغيره .

- هذا القدر . ﴿ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [٧١] أي ما يؤول إليه أمر النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه . ثم قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [٧١] لأن انتضاء أكلة^(٢) هذه الأمة عند قيام الساعة ، وأحد لا يعلم متى [تقوم]^(١) القيامة إلا الله عز وجل . ثم قال ﴿ والراسخون في العلم ﴾ [٧١] رفع بالابتداء / ، وخبره ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ [٧١] .
- ١ / ٢٨
- وقال قوم^(٣) : لا وَقَفَ على قوله ﴿ إلا الله ﴾ وإنما الوقف عنده^(٤) على قوله ﴿ في العلم ﴾ لأنه يرفع قوله ﴿ والراسخون ﴾ بالعطف على لفظة ﴿ الله ﴾ عز وعلا ، قال : لأنهم يعلمون تأويل ذلك ، وذلك لأن الله تعالى قال : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [سورة النحل : ٨٩] فلا يجوز أن يكون في القرآن مالا يعلمه الراسخون في العلم . وهذا من هذا القائل غلط ، لأننا قد^(٥) قلنا : إن هذا من جملة الغيوب الخمسة التي استأثر الله بعلمها^(٥) ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [سورة لقان : ١٢٤] .
- ١٢
- قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ . كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾^(٦)
- ١٥

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر ما سلف من التعليق عليه في الصفحة السابقة ح ٣ .

(٣) منهم مجاهد والربيع وابن عباس في رواية عنه .

(٤) أفرد الضير العائد إلى « قوم » على لفظه ، وكذلك قوله في السطر التالي « لأنه يرفع ... قال » . وقد حكى ثعلب أن العرب تقول : يأبها قوم كقوا عنا وكف عنا ، على اللفظ وعلى المعنى ، انظر اللسان (قوم) . وفي ب : « عندهم » على المعنى ، وفي ي : الوقف عند قوله .

(٥) انظر تفسير الطبري ٢١ / ٥٥ - ٥٦ ، والقرطبي ١٤ / ٨٢ ، وابن كثير ٦ / ٣٥٤ - ٣٥٩ .

(٦) كان في النسخ : « إن الله عنده علم الساعة إلى آخر الآية - في ب : الآية » فأتمتها .

(٧) انظر الجواهر ٦٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٩١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٢ ، والبيان ١٩٢ / ١ ، والبحر ٢ / ٢٨٩ .

١٠١ - ١١١ يجوز أن يكون الكاف متعلقاً بما دلّ عليه ﴿ هم وقود النار . كدأب آل فرعون ﴾ أي يتوقدون توقد آل فرعون^(١) .

٣ ويجوز أن يكون التقدير : دأبهم كدأب آل فرعون ، فحذف المبتدأ^(٢) .
فحينئذٍ تَقِفْ على قوله ﴿ وقود النار ﴾^(٣) ثم تقف^(٤) على ﴿ فرعون ﴾ لأنّ قوله ﴿ والَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [١١١] مبتدأ وخبره ﴿ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [١١١] .
٦ فإن وقت^(٥) على ﴿ من قبلهم ﴾ دون ﴿ فرعون ﴾ كان ﴿ الذين ﴾ في موضع الجر بالعطف على ﴿ آل فرعون ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ ﴾ [١٣١]

٩ بالثناء والياء^(٦) . فالتاء للخطاب^(٧) . والهاء والميم المفعول الأول ، و﴿ مثلهم ﴾ نصبٌ على الحال ، ولا يكون مفعولاً ثانياً لأنه من رؤية العين بدلالة قوله ﴿ رَأَى الْعَيْنِ ﴾ [١٣١] والمعنى : ترون الفئة الكافرة ضعفي

(١) ذهب الفراء إلى أن الكاف صفة لمصدر محذوف دل عليه ﴿ إن الذين كفروا ﴾ فخطأه التحاس والمؤلف وغيرهما بأن ﴿ كفروا ﴾ داخل في الصلة و« دأب » خارج عنها .
(٢) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٣) وهو وقف كاف . انظر القطع ٢١٥ - ٢١٦ ، والمكتفى ١٩٧ ، و منار الهدى ٥٧ .

(٤) ذكره صاحب منار الهدى ، وأبو حيان . وفي الأصل : يقف ، وهو تصحيف .

(٥) لم يذكرها هذا الوقف . ويكون ﴿ والذين ﴾ عطفاً على ﴿ آل فرعون ﴾ دون الوقف على ﴿ فرعون ﴾ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والحجة ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٨ ، والبيان ١ / ١٦٣ ، والبحر

٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ . وتفسير الطبري ٢ / ١٣٠ - ١٣٣ ، والقرطبي ٤ / ٢٤ - ٢٧ ، وابن كثير

٢ / ١٣ - ١٤ ، وجمع التفسير ١ / ٤٦٥ - ٤٦٦ ، والحلبيات ٦٩ .

(٧) قرأ بالتاء نافع وحده ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٢٠٢ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٣٨ .

(٨) الخطاب لليهود ، وقد جرى عليهم الخطاب في قوله ﴿ قد كان لكم آية في فتنتين التقتا في سبيل الله

فئة مؤمنة وفئة كافرة ترونهم ... ﴾ . وقيل : الضير للمؤمنين ، والتقدير : ترون أيها المؤمنون

المشركين مثليكم . وجرى الكلام في « مثليكم » من الخطاب إلى الغيبة .

المؤمنين ، لأن المؤمنين كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ، فأراهم الله الكافرين ستائة وعشرين^(١) فأروهم مثلهم ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّيَقْتُمْ فِي أُغْيَانِكُمْ قَلِيلاً وَيَقَلِّكُمُ فِي أُغْيَانِهِمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٤٤] . ٣

و ﴿ يَرَوْنَهُمْ ﴾ أي يرى المؤمنون الكافرين مثلهم .
قال الفراء^(٢) : ﴿ مثلهم ﴾ معناه : ثلاثة أمثالهم لأن مثلي الشيء مع ما يائله ثلاثة أمثال ، والمشركون كانوا تسعائة والمؤمنون كانوا ثلاثمائة ، وهم ثلاثة أمثالهم . ٦

قلنا له : كانوا تسعائة ، ولكن الله تعالى قللهم في عين المسلمين حتى رأهم المسلمون ستائة ، فوطنوا أنفسهم على قتالهم ، لأن الله تعالى أخبرهم بقوله : ﴿ فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ [سورة الأنفال : ٦٦] فإذا غلب المائة المائتين غلب ثلاثمائة ستائة . ٩

قوله تعالى : ﴿ وَالْقَنَاطِيرِ الْمَقْنَطَرَةِ ﴾^(٣) [١٤] ١٢
القناطر جمع القنطار ، وهو مِلءٌ مَسْكٍ^(٤) ثور ذهباً ، وجمعه قناطرٌ ، وأقل الجمع

(١) عن ابن عباس أن عدة المؤمنين ٣١٣ رجل وعدة المشركين ٦٢٦ ، وهو خلاف ما تظاهرت به الأخبار عن عدة المشركين : فقيل : كان عددهم ألفاً ، وقيل : مابين التسعائة والألف ، عن علي وابن مسعود وقتادة والربيع ، وهو ما ذكره المؤلف فيما يأتي من كلامه .

(٢) انظر معاني القرآن له ١ / ١٩٤ - ١٩٥ . وقد غلطه الزجاج وابن كيسان بأن مقاله غير معروف في اللغة ، وقال ابن كيسان أيضاً : « والذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على عدتهم . وهذا بعيد وليس المعنى عليه ... » اهـ .

(٣) انظر معساني القرآن للفراء ١ / ١٩٥ ، وجمع البيان ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٢٣ - ١٢٥ ، والقرطبي ٤ / ٣٠ - ٣١ ، وابن كثير ٢ / ١٤ - ١٦ ، وجمع التفاسير ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ، وجماز القرآن ١ / ٨٨ - ٨٩ ، وتفسير غريب القرآن ١٠١ - ١٠٢ ، واللسان (قنطر) .

(٤) أي جلد .

ثلاثة . فإذا قُنطِرَ ثلاثة قناطرٍ فقد ضوعِفَت^(١) ، فتصير مقنطرةً ، فتكون تسعة قناطرٍ ؛ فهذا معنى القناطر المقنطرة^(٢) .

٣ قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوْتِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ ﴾ [١٥]

ثم الكلام عند قوله ﴿ ذَلِكُمْ ﴾^(٣) ثم قال :

﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾ [١٥]

٦ ف ﴿ جَنَّاتٌ ﴾ مبتدأة ، و ﴿ للذين اتقوا ﴾ خبره .

وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [١٥] صفة ل ﴿ جنات ﴾ .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [١٥] حال من « الذين » المجرور باللام .

٩ وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾^(٤) [١٦] جر بـ بدل^(٥) [من

قوله]^(٦) ﴿ للذين اتقوا عند ربهم ﴾ .

(١) كان في النسخ : ضوعف ، والصواب ما أثبت .

(٢) هذا قول الفراء . وقد اختلف في القنطار : فقيل : ملء مسك ثور من ذهب أو فضة ، عن الكلبي وأبي نضرة العبدي ، وهو ما ذكره المؤلف عن الفراء ، وقيل : قدر وزن لا يجذونه ، عن أبي عبيدة ، وقيل : ألف ومائتا أوقية ، عن ابن عمر وأبي هريرة وعاصم بن أبي النجود وروي عن أبي أنه قول رسول الله ﷺ ، وقيل : ألف دينار ومائتا دينار ، عن ابن عباس والضحاك وروي عن الحسن أنه قول رسول الله ﷺ ، وقيل : ثمانون ألف درهم أو مائة رطل من الذهب ، عن قتادة والسدي ، وقيل غير ذلك .

و « المقنطرة » : المضاعفة ، عن قتادة ، وقيل : الأموال المنضدة بعضها فوق بعض ، عن الضحاك والربيع ، وقيل : المضروبة دراهم أو دنانير ، عن السدي ، وقيل : المكملة .

(٣) الوقف على ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ حسن عند ابن الأنباري وكاف عند غيره . انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٧١ ، والقطع ٢١٧ ، والمكتفى ١٩٨ ، ومنار الهدى ٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٩ ، والبيان ١ / ١٩٤ ، والبحر ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٥) وقيل نعمت وهو قول الفراء والنحاس ، وأجازا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هم الذين ، ووافقهم الباقون .

(٦) زيادة من ي و ب .

وكذلك قوله ﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ ﴾ (١) [١٧] نعمت (٢) لـ
 « الذين » . فالوقف إذاً من قوله ﴿ للذين اتقوا ﴾ قوله
 ﴿ بِالْأَشْحَارِ ﴾ (٣) [١٧١] . ومن قال إن ﴿ الصابرين ﴾ نصب على المدح ،
 أي أمدح الصابرين ، أو نصب ﴿ الذين ﴾ بـ « أمدح » = كان الوقف (٤) على (٢ / ٣٤)
 قوله ﴿ بِالْمَبَادِ ﴾ [١٥١] و ﴿ النَّارِ ﴾ [١٦١] جائزاً . ويجوز أن يكون
 ﴿ الذين يقولون ﴾ نعمتاً لـ « المباد » ، وكذلك ﴿ الصابرين ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ (٥) [١٩١]
 بالكسر والفتح (٦) . فالكسر على الاستئناف . والفتح على أن يكون بدلاً
 من قوله ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [١٧١] أي شهد الله أن الدين عند
 الله الإسلام (٧) .

١ و (٨) قوله تعالى : ﴿ بَشِيئاً بَيْنَهُمْ ﴾ (٩) [١٩١]
 نصب بفعل مضر أي : اختلفوا للبغي والحسد ، فأضمر « اختلفوا » لأن
 قوله ﴿ وَهَاتَخْتَلَفَ ﴾ [١٩١] دليل عليه (١٠) .

- (١) انظر المصادر المذكورة في ح ٣ و ٤ من الصفحة السابقة .
 (٢) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وقيل بدل ، وهو قول النحاس ومن وافقه ، وأجاز الباقون القولين .
 (٣) وهو وقف تام .
 (٤) وهو وقف كاف ، وقال ابن الأنباري : هو تام ، ورد الداني قوله .
 (٥) انظر الجواهر ٥٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، والحجة ٢ / ٣٤٩ ، ومجمع البيان
 ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، والبيان ١ / ١٩٥ ، والبحر ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٩ .
 (٦) قرأ الكسائي وحده « أن » بالفتح ، وقرأ الباقون بالكسر - انظر السبعة ٢٠٢ ، والتيسير ٨٧ ،
 والنشر ٢ / ٢٣٨ .
 (٧) وذهب الفراء إلى أن التقدير : شهد الله بأنه ... أن الدين ، فـ « شهد » وقع على أن الدين .
 (٨) زيادة من ب وي .
 (٩) انظر الجواهر ٧١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٧ ، ومجمع البيان
 ١ / ٤٢٠ ، والبيان ١ / ١٩٥ ، والبحر ٢ / ٤١١ ، ١٣٨ ، وتفسير القرطبي ٤ / ٤٤ .
 (١٠) فهو مفعول له ، وقيل انتصب على الحال .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلْتُ اللَّهَ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنِ
اتَّبَعَنِ ﴾ (١) [٢٠]

٣ ﴿ مَنْ ﴾ رفع عطف على التاء ، أي أسلتُ أنا ومن اتبعني ، وفتح الياء
من ﴿ وجهي ﴾ على الأصل وإسكانها للتشبيه بالألف (١) . وكذلك إثبات الياء
في ﴿ اتبعني ﴾ وحذفها (٢) ، فالإثبات على الأصل والحذف لتشبيهه الآي بالقوافي
٦ ألا ترى أن العرب تحذف الياء في القافية ، كقوله (٣) :

٩ وَمِنْ شَأْنِي كَسِيفٍ بِأَلْفٍ إِذَا مَا اتَّسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ
وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنُ
أي أنكرني وأن يأتيني .

[وقوله (٤)] ﴿ أَسَلْتُكُمْ ﴾ (١) [٢٠]

لفظه (٣) لفظ الاستفهام ومعناه الأمر (٤) ، أي أسلِمُوا ، كقوله تعالى :

- (١) انظر الجواهر ٦٠٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٢ ، والبيان ١ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والبحر ٢ / ٤١٢ .
(٢) فتح الياء نافع وابن عامر وحفص عن عامر ، وأسكنها الباقون . انظر السبعة ٢٢٢ ، والتيسير ٩٣ ،
والنشر ٢ / ٢٤٧ . وانظر ما سلف ٣٦ - ٣٢ .
(٣) أثبتها في الوصل أبو عمرو ونافع ، وحذفها الباقون ، وكلمه يحذفها في الوقف ، انظر السبعة ٢٢٢ ،
والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ . وانظر ما سلف ١٤٨ .
(٤) وهو الأعشى . د ، ق ٢ / ٣٠ ، ص ٥١ ، ٥٥ . والأول له في الكتاب ٢ / ٩٠ ، وابن السرياني
٢ / ٣٤٧ ، وتكلمة الإيضاح ٢٩ ، وابن يميث ٩ / ٨٣ ، ٨٦ ، وابن الشجري ٢ / ٧٢ ، وإيضاح
الوقف ٢٥٩ . والثاني له في الكتاب ٢ / ١٥١ ، ٢٩٠ ، وابن السرياني ٢ / ٣٤٦ ، والمختضب
١ / ٣٤٩ ، وابن يميث ٩ / ٤٠ ، ٨٦ ، وتهذيب الآثار للطبري - مسند علي ٥٩ .
والثاني : البغض ، والكاسف البال : السبي الحال . ورواية الديوان : كاسف وجهه .
(٥) زيادة مني .

- (٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٢ ، والبيان ١ / ١٩٦ ، والبحر ٢ / ٤١٣ ،
وتفسير الطبري ٣ / ١٤٣ ، والقرطبي ٢ / ٤٥ ، وابن الشجري ١ / ٢١٤ ، ٢٦٤ ، والمغني ٢٧ .
(٧) في الأصل « أي أسلموا لفظه » فيصير في الكلام تكرير .
(٨) وهو قول الفراء وغيره . وقال الزجاج : هو تهديد ، قال الطبرسي : فيكون متضمناً للأمر .

﴿ قَهْلُ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ ﴾^(١) [سورة المائدة: ١١] أَي ائْتَهَوْا

قوله تعالى: ﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾^(٢) [٢٧١]

« الْمَيِّتُ » و« الْمَيِّتُ »^(٣) واحد^(٤). وقال قوم^(٥): الْمَيِّتُ: ما مات ،
والمَيِّتُ: ما سيموتُ ، واحتج^(٦) بقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ [سورة
الزمر: ٢٠] أَي سيموت وسيموتون . وهذا ليس بصحيح ، وإنما هما واحد ، ودليله
قول الشاعر^(٧) :

(١) انظر شرح اللع اللوح ١٦٤ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٠ ، والبحر ٤ / ١٥ .

(٢) انظر الحجة ٢ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٦ ، والبيان ١ / ١٩٨ ، والبحر ٢ / ٤٢١ .

(٣) قرأ بالتخفيف ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر
السبعة ٢٠٣ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٩ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٤) قال المبرد : لا خلاف بين علماء البصرة أنها سواء ، وهو قول أبي علي وغيره .

(٥) منهم الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٣٢ ، وابن السكيت في تهذيب الألفاظ ٤٤٨ ، وانظر اللسان
(موت) .

(٦) أعاد الضمير على « قوم » مفرداً ، وهو جائز ، انظر ماسلف ٢١٦ ح ٤ .

(٧) وهو عدي بن الرُّغلاء الفسائي . والبيت من كلمة له في الأضعميات ١٥٢ ، ومعجم الشعراء ٨٦ ،
والصناعتين ٢٢٤ ، والحماسة الشجرية ١٩٤ - ١٩٥ ، وشرح شواهد المغني ١٢٩ ، والخزانة
٤ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ١٩٧ ، واللسان (موت) . وهو له في مجاز القرآن
١ / ١٤٩ و ٢ / ١٦١ ، وتهذيب الألفاظ ٤٤٨ ، والحجة ٤ / ١٠٠ خم ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٦ ،
والبيان ١ / ١٩٨ ، والسمط ٨ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٥٥ ، والحيدوان
٦ / ٥٠٧ ، والبيان والتبيين ١ / ١١٩ ، والحجة ٢ / ٣٥١ ، والمنصف ٢ / ١٧ و ٢ / ٦٢ ، ومجمع
البيان ٢ / ٢٥٩ ، وابن الشجري ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ١٠ / ٦٩ ، والسمط ٦٠٣ ، والمعتمد
٤٩١ / ٥ .

ونسبه البهتري في حساسته ٢١٤ ، ويقاقوت في معجم الأدباء ١٢ / ٩ مع آخر إلى
صالح بن عبد القدوس . قال العلامة الميني رحمه الله : وهما به أليط وبمذهبه أوفق . وضمه
البهتري في أبيات له ، ديوانه ١ / ٤٩ .

وفي ي وب « قول الشاعر وهو رعلاء الفسائي » . والظاهر أنه تعليق أدخل في متن
الكتاب ، وفيه خطأ .

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَأَسْتَرَاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ الْأَخْيَرُ
فجمع بين اللغتين فيما سموت .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ (١) [٢٨]
أي : من دين الله في شيء ، وإن شئت : ليس من ثواب الله في شيء (٢) ،
فحذف المضاف .

٦ وقوله (٣) ﴿ فِي شَيْءٍ ﴾ خبر ﴿ لَيْسَ ﴾ . وقوله ﴿ مِنَ اللَّهِ ﴾ في موضع
النصب على الحال ، لأنه في الأصل : فليس في شيء ثابت من دين الله ، فلما
تقدم انتصب على الحال (٤) ؛ ومثله قوله :

٩ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَآئِلًا (٥)
تقديره : ليسوا في شيء ثابت من الشر .

١٢ قوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ (٦) [٢٨]
أي عذاب نفسه ، وحذف المضاف .

والموقف على قوله ﴿ أَوْ تُبَدُّوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [٢٩] واجب (٧) ، لأن

(١) انظر الجواهر ٦٥ ، ٢٦٧ ، وجمع البيان ١ / ٤٢٩ ، والبيان ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والبحر ٢ / ٤٢٣ .

(٢) وقيل : من ولاية الله : وقيل غير ذلك .

(٣) في الأصل وي : فقوله .

(٤) انظر ما سلف ١٢٧ - ١٢٨ والتعليق ثمة .

(٥) صدره : لكن قومي وإن كانوا ذوي عَدَدٍ

وهو من أبيات لرجل عنبري في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٢٢ - ٣١ ، ومعاني أبيات
الحماسة ٥ ، وهو قرئط بن أنثف العنبري في إصلاح ما غلط فيه النري ٢٩ ، وديوان الحماسة بشرح
التبريزي ١ / ٥ - ١١ ، وشرح شواهد المغني ٢٥ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٧٢ ، والحزانة ٣ / ٣٣٢ ،
وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٤ . وذكر ابن جني أنها قد تروى لأبي الفول الطهمي (انظر
حاشيتي محققي شرح المرزوقي وإصلاح ما غلط فيه النري) . وإليه نسبا البكري في السط ٥٤٥ .

(٦) انظر الجواهر ٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٠ ، وجمع البيان ١ / ٤٣٠ ، والبحر ٢ / ٤٢٥ .

(٧) أي تام . انظر إيضاح الوقف ٥٧٤ ، والقطع ١٢٩ ، والمكتفى ١٩٩ ، وهم صاحب منار الهدى ٦٠
في قوله إنه كاف .

قوله : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [٢٩] مرفوع ، ليس بمعطوف على قوله ﴿ يعلمه الله ﴾ ، فالابتداء به واجب .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [٣٠] (١)

﴿ يَوْمَ ﴾ نصبٌ بفعل مضر ، والتقدير : أذكر يوم تجد (٢) . وقال قوم : هو متعلق بقوله : ﴿ وإلى الله المصير [٢٨] ... يَوْمَ تَجِدُ ﴾ (٣) . فعلى هذا لا وَقَفَ (٤) على الكلم بينها .

وقوله : ﴿ مَا عَمِلْتَ ﴾ (٥) [٣٠]

« ما » بمعنى « الذي » في موضع النصب بـ ﴿ تجد ﴾ .

وقوله ﴿ مَحْضَرًا ﴾ (٥) [٣٠] مفعول ثانٍ (٦) .

وقوله ﴿ وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ ﴾ (٥) [٣٠]

إن جعلته معطوفاً على قوله ﴿ مَا عَمِلْتَ ﴾ كان « ما » بمعنى « الذي » أيضاً . ويكون قوله ﴿ تَوَدُّ ﴾ [٣٠] في موضع الحال (٧) أي : وتجد ما عملت من سوء / وادة ﴿ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [٣٠] فعلى هذا

١ / ٢٩

(١ / ٣٥)

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، وجمع البيان ١ / ٤٢٦ ، والبيان ١ / ١٩٩ ، والبحر ٢ / ٤٢٦ ، والقطع ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) أجازته النحاس في القطع وأجازته غيره ، وقيل في تقديره غير ذلك ، وضمفه أبو حيان بأن الإضمار خلاف الأصل ، وليس هذا بشيء ، وقد أجاز أبو حيان نفسه هذا في غير ما آية .

(٣) أجازته الزجاج وغيره . وضمفه أبو حيان للفصل بين المصدر ومعموله .

(٤) انظر منار الهدى ٦٠ .

(٥) انظر الجواهر ٧٧٩ - ٧٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢١ ، وجمع البيان ١ / ٤٣١ ، والبيان ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، والبحر ٢ / ٤٢٧ - ٤٣٠ .

(٦) إن جعلت « تجد » بمعنى « تعلم » ، وينتصب على الحال إن جملته من وجدان الضالة وهو قول النحاس وغيره ، وأجاز الوجهين أبو علي ومن وافقه .

(٧) وقيل : الجملة استثنائية ، انظر البحر .

لا وَقَفَ^(١) على قوله ﴿ محضراً ﴾ .

- وقال قوم في قوله ﴿ وما عملت من سوء ﴾ : « ما » شرط^(٢) .
 و « عملت » في موضع الجزم بـ « ما » وقوله ﴿ تودّ ﴾ على إضمار الفاء^(٣) أي
 فتودّ ، ليكون جواب الشرط ، فعلى هذا يجوز الوقف على ﴿ محضراً ﴾ .
 وفيه وجه ثالث^(٤) ، وهو أن يكون قوله ﴿ وما عملت من سوء ﴾ بمعنى
 « الذي » مرفوعاً بالابتداء ، والخبر قوله ﴿ تودّ لو أنّ بينها ﴾ ، فعلى هذا أيضاً
 يجوز الوقف على ﴿ محضراً ﴾ .

- قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾^(٥) [٣٦١]
 ٩ يَأْسُكُنَ التَّاءَ وَضَعْتُهَا^(٦) . فمن أسكنها وقف^(٧) عند قوله ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا
 أَنثَى ﴾ [٣٦١] ويكون قوله ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ ﴾ ابتداءً لإخبار من الله
 عزوجل .

(١) انظر القطع ٢٢٠ ، والمكتفى ١٩٩ ، ومنار الهدى ٦٠ . والوقف في هذا الوجه على قوله
 ﴿ بعيداً ﴾ .

(٢) أجاز الفراء والنحاس ومن وافقها وجه الشرط على أن يكون ﴿ تودّ ﴾ مجزوماً أي مفتوح الآخر أو
 مكسوره ، ولم يقرأ به أحد .

(٣) على مذهب البرد . ولا يصح أن يكون على مذهب سيبويه أن التية بالمرفوع التقديم وأنه دليل
 الجواب المحذوف ، لأن التقدير على هذا : تود كل نفس لو أنّ بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من
 سوء ، والضمير في « بينه » يعود على « ما » ، قال أبو حيان : فيلزم من هذا التقدير تقديم المضر
 على الظاهر وذلك لا يجوز . وانظر ماسياً من التعليق على مذهب البرد وسبويه في هذا ٢٤٨ -
 ٢٤٩ ، وانظر ماسلف ١٣٤ .

(٤) أجازة النحاس وغيره .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٥ ، والحجة ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، ومجمع
 البيان ١ / ٤٣٤ ، والبحر ٢ / ٤٣٩ .

(٦) قرأ بإسكان العين وضم التاء ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وفتح العين وأسكن التاء الباقون .
 انظر السبعة ٢٠٤ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٧) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٧٥ والنحاس في القطع ٢٢٠ - ٢٢١ ، وكاف
 عند الداني في المكتفى ٢٠٠ ، وجائز عند صاحب منار الهدى ٦٠ .

ومن قرأ ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾^(١) كان داخلاً في القول ، أي قالت إني وضعتها أنثى وقالت : الله أعلم بما وضعت .

قوله تعالى : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾^(٢) | ٣٧ |

بتشديد الفاء ونصب ﴿ زكرياء ﴾^(٣) لأنه مفعول به^(٤) . ومن قال ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ بالتخفيف رفع ﴿ زكرياء ﴾ بفعله .

ويُقَصَّر « زكرياء » وَيُمَدُّ ، وهما لغتان حسنتان . و« زكريا » لا ينصرف لأن فيه اللَّفْي التَّأْنِيث^(٥) . وقال الفراء^(٦) : إِنَّمَا لم ينصرف لأنه معرفة أعجمي . وهذا منه غلط ، لانه يجب أن يصرف في النكرة ، وقد أجمعوا على أنه لا ينصرف في النكرة^(٧) .

(١) ولم يقف على ﴿ أنثى ﴾ لأن ما بعده متعلق به .

(٢) انظر الجواهر ٨٦٩ - ٨٧١ ، ٩٤٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٠ - ٢٠١ ، وللغراء ١ / ٢٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، والحجة ٢ / ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، والبيان ١ / ٢٠١ ، والبحر ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، ٤٣٣ .

(٣) وهي قراءة أبي بكر عن عاصم ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بتشديد الفاء وقصر « زكريا » ، وقرأ الباقون بالتخفيف ورفع « زكرياء » . انظر السبعة ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٤) ثان .

(٥) ألف التأنيث في القصر وألف التأنيث في المد . ومقاله المؤلف من أن ترك الصرف فيه لأن في آخره ألف التأنيث هو قول سيبويه والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . انظر الكتاب ٢ / ٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٢ ، والمخصص ١٦ / ١٧ ، واللسان (زكر) وللصادر السالفة .

(٦) لم أقف على مقالته . ولم يصرح في معاني القرآن ولا في المقصور والمدود له ٢٨ (المبني) ٥٨ (نيهان) ٤٢ (الذهبي) بعللة ترك صرفه واكتفى بالقول إنه لا يجري . وماعزاه إلى الفراء ذكر الزجاج والنحاس أنه قول بعض النحويين ولم يسمياً أحداً ، وذكر أبو حيان أن هذا قول أبي حاتم ، وأخشى أن يكون قد وهم فيما عزاه إليه ، فقد نصَّ النحاس على أن أبا حاتم ذهب إلى أن « زكري » - لا زكرياء - لم ينصرف لأنه أعجمي . فغلطه النحاس لأن ما كانت الياء فيه للنسب انصرف ، وانظر الحجة .

(٧) أفاده من الزجاج ، وانظر المصادر السالفة .

قوله تعالى : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾^(١) | ٣٩ |

٣ وقرئ ﴿ فَنَادَاةَ الْمَلَائِكَةِ ﴾^(٢) . فالأول على تقدير : فنادته جماعة الملائكة . والتذكير على تقدير : فناداة جمع الملائكة . والملائكة هنا لفظه لفظ الجمع ومعناه المفرد ، لأنه يراد به جبريل وحده^(٣) إذ هو المنادي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾^(٤) | ٣٩ |

٦ بفتح الألف وكسره من « انَّ »^(٥) . فالفتح على أنه مفعول ثان ل ﴿ ناداة ﴾ أي ناداه بأنَّ الله^(٦) . والكسر على معنى : ناداه وقال إنَّ الله^(٧) .
١ ﴿ يَبَشِّرُكَ ﴾^(٨) و ﴿ يَبَشِّرُكَ ﴾ بالتخفيف والتشديد^(٩) ، لغتان ، يقال :

(١) انظر معاني القرآن للفراء / ١ / ٢١٠ (والظاهر أن المؤلف منه أخذ) ، وإعراب القرآن / ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، والحجة / ٢ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، ومجمع البيان / ١ / ٤٣٧ ، والبيان / ١ / ٢٠٢ ، والبحر / ٢ / ٤٤٥ - ٤٤٦ ، وتفسير الطبري / ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والقرطبي / ٤ / ٧٤ ، ومجمع التفسير / ١ / ٤٩٠ .

(٢) قرأ ﴿ فناداه ﴾ حمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ فنادته ﴾ . انظر السبعة ٢٠٥ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٣) عن السدي ، وهو قول الفراء وغيره . وقيل : أي ناداه جمع الملائكة ، والمراد جماعة لامفرد ، عن قتادة ومجاهد وعكرمة والربيع وغيرهم ، وهو الأظهر عند الطبري وغيره .

(٤) انظر الجواهر ١٣٠ ، ومعاني القرآن لسأخفش ٢٠٢ ، وللغراء / ١ / ٢١٠ - ٢١٢ ، وإعراب القرآن / ١ / ٣٢٨ ، والحجة / ٢ / ٣٥٨ - ٣٦١ ، ومجمع البيان / ١ / ٤٣٧ ، والبيان / ١ / ٢٠٢ ، والبحر / ٢ / ٤٤٦ .

(٥) قرأ بكسر الهمزة ابن عامر وحده وفتح الباقون . انظر السبعة ٢٠٥ - ٢٠٦ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٦) فلما حذف الجار وصل الفعل فنصب الاسم .

(٧) فأضر القول ، وهو قول أبي علي وغيره ، وهو مذهب البصريين فيما قال أبو حيان . وعند الفراء أن النداء في مذهب القول ، فلا إضمار على قوله ، وهو ظاهر تقدير النحاس ، وهو مذهب الكوفيين فيما قال أبو حيان .

(٨) زيادة من ب و ي .

(٩) خفف حمزة والكسائي ، وشدد الباقون .

بَشَّرْتَهُ بِكَذَابٍ^(١) وَبَشَّرْتَهُ بِكَذَابٍ .

قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاٰكِعِيْنَ ﴾^(٢) | ٤٣ | ٢

هذه الآية تدل على أنّ الواو لا توجب الترتيب^(٣) ، لأنه ذكر الركوع بعد السجود وهو في الرتبة قبله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾^(٤) | ٤٤ | ٦

قوله ﴿ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ بمعنى اختصموا ، أي [إذ^(٥)] اختصموا ، لأن « إذ » اسم وقتٍ ماضٍ فيضاف إلى الماضي . و ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾^(٦) مضارع ، فوجب أن يكون بمعنى الماضي . ٩

وقوله ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ | ٤٥ | بدل^(٧) من قوله ﴿ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ أي ما كنت لديهم إذ قالت الملائكة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ أُمُّهُ الْمَسِيحُ ﴾^(٨) | ٤٥ | ١٢

(١) في الأصل : كذا ، والصواب من ي .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٤٤٠ ، والبحر ٢ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ، وتفسير القرطبي ٤ / ٨٥ .

(٣) انظر ما سلف ٨٨ والتعليق ثمة .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤١ ، والبيان

١ / ٢٠٣ ، والبحر ٢ / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٥) زيادة مني .

(٦) في النسخ : فيختصمون ، والصواب ما أثبت .

(٧) وهو قول الزجاج فيما ذكر أبو حيان ، وهو أحد قولي النحاس وأبي علي لأنها علقت ﴿ إِذْ قَالَت ﴾ بـ ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ وأجازا أن يتعلق بـ ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ . ونصبه الأخفش بـ « اذكر » مقدر .

(٨) انظر الجواهر ٢٠٥ ، وشرح المع اللوح ١ / ١١١ ، والبيان ١ / ٢٠٣ ، والبحر ٢ / ٤٦٠ .

ف ﴿ اسْمُهُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الْمَسِيحُ ﴾ خبره ، والجملة في موضع الجر صفة لـ « كلمة » .

٣ وقوله ﴿ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾^(١) [٤٥]
 [﴿ عيسى^(٢) ﴾] بدلٌ من ﴿ المسيح ﴾ ، و ﴿ ابنُ مريم ﴾ خبر مبتدأ مضر ،
 أي وهو ابنُ مريم ، أو بدلٌ من ﴿ عيسى ﴾^(٣) .

٦ ولا يجوز^(٤) أن يكون ﴿ ابن ﴾ ههنا صفة [لـ^(٥)] ﴿ عيسى ﴾ ، لأنَّ اسمه
 « عيسى » حسب ، وليس اسمه عيسى بن مريم . وإذا كان كذلك وجب إثبات
 الألف في الخط من قوله ﴿ ابن مريم ﴾ لأن الألف من « ابن » إنما يسقط إذا
 كان « ابن » صفة لاسم علم قبله / مضافاً إلى علمٍ مثله ، كقولك : هذا زيد بن
 عمرو ، وكذلك في الكنية : أبو محمد بن زيد .
 ٩ ٣ / ٣٩ (٢ / ٣٥)

١٤ [وقوله^(٦)] ﴿ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا ﴾^(٧) [٤٥]
 نصب على الحال ، أي ذا جاهٍ ، وهو حال من « كلمة » .

وكذلك قوله ﴿ وَمِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾^(٨) [٤٥] أي وثابتاً من المقربين .
 وكذلك قوله ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ ﴾^(٩) [٤٦] أي : ومكلماً الناس .

١٥ ﴿ فِي الْمَهْدِ ﴾^(١٠) [٤٦] أي ثابتاً في المهد . فهو حال من الضمير في

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٨ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ي .

(٣) أو عطف بيان ، أو مبتدأ خبره محذوف .

(٤) لخص المؤلف هنا ما نقله من كلام أبي علي في الجواهر .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٢٦٥ ، ٦٤٦ ، ٨٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، وللغراء ١ / ٢١٣ ، وإعراب

القرآن ١ / ٢٢٢ - ٣٢٢ ، وجمع البيان ١ / ٤٤٢ ، والبيان ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والبحر ٢ / ٤٦١ ،

وإيضاح الوقف ٥٧٧ ، والقطع ٢٢٤ .

« يكلم » .

وقوله ﴿ وَكَهَلًا ﴾^(١) ٤٦ | عطف عليه ، أي ويكلمهم كهلاً^(٢) .
وكذلك قوله ﴿ وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٣) ٤٦ | في موضع الحال ، أي
موجوداً من الصالحين .

وكذلك قوله ﴿ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾^(٤) [٤٨]
في موضع الحال^(٥) فيمن قرأ بالياء^(٦) . فأما من قرأ بالنون فلا يكون في
تقدير « مُعَلِّمًا » ، وإنما يكون في تقدير : ومُعَلِّمًا من جهتنا الكتاب والحكمة .
[ومن قرأ بالياء فتقديره : ومُعَلِّمًا إياه من جهته الكتاب]^(٧) .

وكذلك قوله ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٨) [٤٩]
في موضع الحال ، أي وجيهاً في الدنيا والآخرة ورسولاً^(٩) إلى بني إسرائيل

(١) انظر المصادر في الحاشية (٧) من الصفحة السابقة .

(٢) هنا قول الزجاج وابن الأنباري . وهو عند الأخفش والفراء والنحاس معطوف على ﴿ وجيهاً ﴾ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٥ ، وجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٤ ، والبحر ٢ / ٤٦٣ ،
والمكتفى ٢٠١ .

(٤) وهو قول الأخفش . وقيل هو معطف على مقول القول أو على « يخلق » في قوله ﴿ قال كذلك
الله يخلق ما يشاء ﴾ [٤٧] وقيل هو معطوف على ﴿ يبشرك ﴾ عن أبي علي ، واستبعده أبو حيان
لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٥) وهما نافع وعاصم ، وقرأ الباقر بالنون . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٦) زيادة من ي و ب . وفي ب « بالياء أي ومعلمًا » . وقيل : الجملة على القراءة بالنون مستأنفة ،
انظر المكتفى والبحر . وقيل هو معطوف على قوله ﴿ نوحيه إليك ﴾ [٤٤] واستبعده أبو حيان
أيضاً لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، والفراء ١ / ٢١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٤ ، وجمع البيان
١ / ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٨ .

(٨) هنا قول الأخفش . وقيل هو حال من الضير في ﴿ يكلمهم ﴾ عن الزجاج ، وقيل من ضمير عامل
مضمر أي ويجعله ، وأجاز النحاس القولين ، وقيل غير ذلك .

سورة آل عمران ٤٩ ، ٥٠

إلى قوله ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْ ﴾ (١) | ٥٠ | كلُّ هذه الأسماء أحوالٌ .

قوله تعالى ﴿ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ (٢) | ٤٩ |

٣

بافتح والكسر (٣) . فالفتح على تقدير : بأني أخلق لكم من الطين (٤) .

والكسر على تقدير : قلت لكم إني (٥) أخلق لكم من الطين ﴿ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ .

[وقوله (٦)] ﴿ فَيَكُونُ طَيْرًا ﴾ (٧) | ٤٩ | و ﴿ طَائِرًا ﴾ (٨) . أي : يكون هذا

٦

الشخص طائراً لأن الهيئة والشخص واحد (٩) .

وقيل في قوله ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْ ﴾ | ٥٠ | تقديره : وجئتكم

(١) ظاهر كلامه أن ﴿ ومصداقاً ﴾ ممتطوف على ﴿ وجيهاً ﴾ انظر ما يأتي من كلامه . ولم يجزوا ذلك لأنه لو كان كذلك لكان : ومصداقاً لما بين يديه . وهو عند الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم حال من التاء في قوله ﴿ قد جئتكم بأية ومصداقاً ﴾ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٦ ، والحجة ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٤ ، والبحر ١ / ٤٦٥ .

(٣) قرأ بالكسر نافع وحده ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٤) ذ « أن » والفعل بدل من « آية » في قوله ﴿ أي جئتكم بأية من ربكم أني أخلق ﴾ وهو قول أبي علي وأجازة النحاس وغيره ، وأجازة النحاس وغيره أيضاً أن يكون بدلاً من « أني » أو خيراً لمبتدأ محذوف .

(٥) فالكسر على إضمار القول ، وهو وجه ذكره أبو حيان . وعند أبي علي أن الكسر على الاستئناف أو على التفسير ورجح الثاني ، وذكر القولين أبو حيان .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٤ ، والحجة ٢ / ٣٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٦ .

(٨) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿ طيراً ﴾ . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٩) يريد الاحتجاج لتذكير الضير في قوله ﴿ فأنفخ فيه فيكون ﴾ . وقيل : ذكر لأنه ذهب إلى الطين وهو قول الفراء ، وقيل : لأنه ذهب إلى الواحد منه ، وهو قول النحاس ، وقيل : لأنه أراد : يكون ما أنفخ فيه أو ما أخلقه طائراً ، وهو قول أبي علي ، وقيل غير ذلك .

﴿ مصدقاً لما بين يدي من التَّوراة ﴾^(١)[وقوله^(٢)] ﴿ ولأحلِّ ﴾^(٣) [٥٠] عطفَ على فعل مضمَر ، أي : لأبيِّنَ لكمولأحلِّ^(٤) . وقيل الواو زائدة^(٥) .وقيل في قوله ﴿ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٦) [٥٠] أي كلِّ الذي

حُرِّمَ عليكم لأنه بيَّن جميعَ ما حُرِّمَ عليهم . فـ « بعض » بمعنى « كلِّ » ، واستشهدوا

بقول ليبيد^(٧) :تَرَكَ أُمُكِنِيَّةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا
أَوْ يَعْثَلِقُ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامَهَا
أي كلِّ النفوس . وهذا الذي ذكره مَعْمَرٌ^(٨) غير معروف في اللغة ، ولا حجة له في

(١) انظر ماسلف من التعليق في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة مبي .

(٣) انظر الجواهر ٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١٦ ، ١٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٥ ، ومجمع البيان ٤٤٦ / ١ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٨ - ٤٦٩ .

(٤) يرى الفراء والنحاس أن « لأحلِّ » متعلق بمامل مضمَر مؤخر تقديره : ولأحلِّ لكم فعلت أو جئت ، وقدره المؤلف في الجواهر : جئتكم لأصدق ولأحلِّ ، وكذا قال الطبرسي ، وهو قياس قول الزجاج ، انظر ماسلف من التعليق ١٤١ . وضمفه أبو حيان ، قال : « وهذا هو العطف على التوهم ، وليس هذا منه ، لأن مفعولية الحال مخالفة لمفعولية التعليل ، والعطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متعدياً في المعطوف والمعطوف عليه ... » اهـ .

(٥) تابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه بلا تصريح . ولا أعرف أحداً قال بزيادتها هنا . وزيادة الواو في هذا الموضع خلاف ما عليه البصريون والكوفيون . انظر ماعلقناه ١٨٥ ، وماسيأتي ٢٥٧ ، ٦٠٠ ، ٧٨٥ ، ١١٧٢ ، ١٤٤٢ .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ٤٤٦ ، والبحر ٢ / ٤٦٨ . وأفاد المؤلف كلامه من الزجاج .

(٧) ديوانه ، ص ١٧٥ ، وشرح القصائد السبع ٥٧٣ ، والتسع ٤١٧ ، والعشر ٢٤٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٩٤ و ٢ / ٢٠٥ ، والجمهرة ١ / ٢٠٢ ، ومجالس ثعلب ٥٠ ، ٣٦٨ - ٣٦٩ ، والزاهر ٢ / ٢٢٧ ، والأضداد لابن الأنباري ١٨١ ، والخصائص ١ / ٧٤ و ٢ / ٣١٧ ، ٢٤١ ، والتنبيهات ١١٧ ، ورسالة الغفران ٢١٦ ، والمخصص ١٧ / ١٣١ ، وضرائر الشعر ٩٠ ، وشرح شواهد الشافية ٤١٥ - ٤١٧ ، واللسان (بعض) . وهو في مجمع البيان والبحر أيضاً .

(٨) هو أبو عبيدة ، وكلامه في مجاز القرآن له ، وهو قول هشام صاحب الكسائي وقول ثعلب في الموضع الأول من مجالسه . وخطأً الزجاج والنحاس أبا عبيدة بما ذكره المؤلف . وأنكر ثعلب فيما نقل عنه ابن سيده قول هشام ورأى أن « بعض » على بابها ، وهو ما اختاره في الموضع الثاني من مجالسه .

قوله « أو يعلتقُ بعض النفوس » لأنه يريد به نفسه^(١) . وعيسى قد بين بعض المحرمات وأحلّ لهم [بعض^(٢)] ما كان محرماً عليهم في التوراة : فالبعضية صحيحة ، فلا معنى للعدول عنه .

٣

قوله تعالى ﴿ مِّنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(٣) [٥٢]

قيل : التقدير : من أنصاري مع الله^(٤) ، و « إلى » بمعنى « مع » .
والصحيح أنّ « إلى » ههنا على معناها ، والتقدير : من يضيف نصرته إياي إلى نصرته الله عز وجل^(٥) .

(١) كذا قال ثعلب وابن الأنباري وغيرهما .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٨٠٦ ، وشرح اللمع اللوح ٨٢ / ٢ ، ومباني القرآن للفراء ١ / ٢١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٧ ، والبحر ٢ / ٤٧١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٧١ ، والخصائص ٢ / ٣٠٧ و ٢ / ٢٦٢ ، والصاحبي ١٧٩ ، والأزهية ٢٧٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣٦٨ ، وابن يعيش ٨ / ١٥ ، وأجنى السداني ٣٨٥ - ٢٨٦ ، والمغني ١٠٤ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٩٧ - ١٩٨ ، والقرطبي ٤ / ٩٧ . وابن كثير ٢ / ٣٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٥٠٣ .

(٤) عن السدي وابن جريج والثوري وغيرهم . وقيل في تأويلها غير ذلك .

(٥) ظاهر كلامه هنا وفي الجواهر وشرح اللمع أن التقدير الأول غير صحيح ، وليس كذلك . فالتقدير الذي ذكره يؤول إلى الوجه الأول الذي قاله المفسرون وهو وجه حسن صحيح .

وماذهب إليه المؤلف من أن « إلى » ههنا على معناها وليست بمعنى « مع » - وهو مقاله أيضاً الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٢٤ في غير هذه الآية - أخذه من كلام أبي الفتح ، لكنه لم يفهم كلامه حاقاً الفهم . فأبو الفتح لم يدفع أن تكون « إلى » بمعنى « مع » وإنما قرر أنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، وقال إنّ « قول المفسرين في قول الله تعالى ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله ليس أن « إلى » في اللغة بمعنى « مع » وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع لأن النبي إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة ، فعلى هذا فسر المفسرون هذا الموضع « اهـ وقد أخذ أبو الفتح كلامه من كلام الفراء والزجاج .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾^(١) [٥٥]

قيل : التقدير : إني رافعك إلي ومتوفيك^(٢) ، ولكنه لما كان الواو لا يُوجِبُ الترتيب^(٣) قدّم وأخر .

وقيل : معنى ﴿ متوفيك ﴾ : قابضك^(٤) ، ورافعك إلى كرامتي وقربتي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾^(٥) [٥٩]

هذه الجملة تفسير للمثل ولا يجوز أن تكون صفة لـ « آدم » لأنّ آدم معرفة ، فلا يوصف بالجملة لأن الجملة نكرة^(٦) . ولا يجوز أن يكون ﴿ خلقه من تراب ﴾ في موضع الحال من « آدم » لأن الحال لا تكون بالفعل الماضي^(٧) .

(١) انظر الجواهر ٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٩ ، والبيان ١ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، والبحر ٢ / ٤٧٣ ، وتفسير الطبري ٣ / ٢٠٢ - ٢٠٤ ، والقرطبي ٤ / ٩٩ - ١٠٢ ، وابن كثير ٢ / ٢٨ ، ومجمع التفسير ١ / ٥٠٦ .

(٢) وهو قول قتادة والفراء وغيرهما .

(٣) انظر مسلف ٨٨ والتعليق ثمة .

(٤) عن الحسن وجمفر بن الزبير وابن زيد وكعب . وقيل غير ذلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٥١ ، والبيان ١ / ٢٠٦ ، والبحر ٢ / ٤٧٨ ، والحليّات ٢٤٨ ، والمفني ٥٢٢ .

(٦) انظر ابن يعين ٣ / ٥٢ - ٥٤ ، ١٤١ ، وعنه في الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ . وذهب الحنفى الرضى وغيره إلى أن الجملة لانكرة ولا معرفة ، وإنما جاز نعمت النكرة بها دون المعرفة لنسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة . انظر شرح الكافية ١ / ٣٠٧ ، وحاشية الصبان على الأثروني ٣ / ٦٣ ، وشرح التصريح ١ / ٩١ .

(٧) هذا قول البصريين غير الأخفش ووافقهم الفراء من الكوفيين . وذهب الأخفش وعامة الكوفيين إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً . وأجمعوا على أنه يجوز أن يقع حالاً إذا كانت معه « قد » ظاهرة أو مقدرة . انظر المقتضب ٤ / ١٢٤ ، وابن يعين ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، والإنصاف ٢٥٢ - ٢٥٨ المسألة ٣٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢١٣ ، والممع ٤ / ٤٥ .

ووافق الفراء في بعض كلامه الأخفش وعامة الكوفيين ، انظر ماسياًتي ١١٨٧ .

﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ١٥٩

- إن قال قائل : ليس قوله « كن » بعد خلقه ، فلم قال ﴿ ثم قال له ﴾ و
 « ثم » لترتيب الفعل على الفعل ، / فإذا خلقه فكيف يقول [له]^(١) بعد ذلك ٣ / ٣٠ / ١
 ﴿ كن ﴾ ؟ = فالجواب إن « ثم » ههنا لترتيب الخبر على الخبر^(٢) كأنه أخبر أولاً
 بخلق من تراب ، ثم أخبر ثانياً بقوله له ﴿ كن فيكون ﴾ ؛ فالترتيب في الخبر
 لا في الفعل^(٣) . ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ ٦
 [سورة الأنعام : ١٥٩] وقال بعده : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾^(٤) [سورة الأنعام : ١٥٤]
 والتقدير : ثم قل آتينا موسى الكتاب . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي
 خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾^(٥) [سورة الأعراف : ٥٤] ٩
 هذا أيضاً لترتيب خبر على خبر ، أخبر أولاً بخلق السموات والأرض ثم بآتيه

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وهو ما يسمى بالترتيب الإخباري أو الذكري أو اللفظي ، فلا تقتضي « ثم » التراخي أو المهلة ، فهي على هذا بمنزلة الواو . وعزى هذا الوجه فيها إلى الأخفش والفراء وقطرب ووافقهم ابن مالك وغيره . ومذهب جمهور البصريين أنها تقتضي الترتيب والتراخي أو المهلة . انظر شرح اللوح ١٠٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٢١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٤ ، والمقتضب ١٠ / ١ ، والصاحي ٢١٦ ، وابن يعين ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٧ ، والتسهيل ١٧٥ ، ورفص المباني ١٧٤ ، والجنى الداني ٤٢٧ - ٤٢٨ ، والمغني ١٦٠ ، والهمع ٥ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) انظر البحر ٢ / ٤٧٨ ، وجمع التفاسير ١ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، وتفسير الفخر الرازي ٨ / ٧٦ . وقيل : إن « ثم » مفيدة للترتيب في الزمان أي خلقه من الطين ثم قال له كن أي أحياه ، وقيل غير ذلك .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٥) انظر جمع البيان ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ ، والبحر ٤ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وتفسير الطبري ٨ / ١٤٦ ، والقرطبي ٨ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وابن كثير ٣ / ٤٢٢ ، وجمع التفاسير ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٥ ، وتفسير الفخر الرازي ١٤ / ١٠١ - ١١٧ .

وانظر ماقولوه في تأويل قوله تعالى ﴿ ثم استوى إلى السماء ﴾ [سورة البقرة : ٢٩] في جمع البيان ١ / ٧٢ ، والبحر ١ / ١٣٤ ، وتفسير الطبري ١ / ١٤٩ - ١٥٣ ، والقرطبي ١ / ٢٥٤ ، وجمع التفاسير ١ / ٩٥ - ٩٦ ، وتفسير الفخر الرازي ٢ / ١٥٤ - ١٥٨ ، وشرح اللوح ١٠٢ / ١ .

استوى على العرش^(١) ، أي اقتدر واعتلى^(٢) وهو لم يزل مقتدراً مالكا للملك متصفاً بصفة الربوبية . ولا يجوز أن يكون هذا الوصف مرتباً على خلق السموات والأرض^(٣) تعالى الله وتقدس عن قول الظالم الزائع عن الحق علواً كبيراً . وقال تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَعَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾^(٤) [سورة طه : ٨٢] والمعنى : ثم أخبركم بهدأيته . وقال الشاعر^(٥) :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبْوَهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٦)
والتقدير : قل للذي أخبركم أولاً بسيادته ثم أخبركم ثانياً بسيادة أبيه ثم أخبركم ثالثاً بسيادة جده .

فكذلك هو ههنا : أخبر أولاً بخلقه من تراب ثم أخبر ثانياً بقوله له ﴿ كن فيكون ﴾ .

(١) قد ذكروا هذا الوجه فما ذكروه في تأويل الآية ، واختاره الرازي .

(٢) هذا قول بعضهم ، ومنهم الربيع بن أنس ، وقيل في معنى « استوى » غير ذلك . وللملاء في مسألة الاستواء كلام كثير . ومذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من أئمة المسلمين فيها هو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل .

(٣) ذهب الطبري وغيره إلى أن الاستواء بعد خلق السموات والأرض ، وهو ظاهر الآية .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٤٩ .

(٥) البيت بلا نسبة في الجواهر ١٠٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٧ ، ورفص المباني ١٧٤ ، والجنى الداني ٤٢٨ ، والنغني ١٥٩ ، والممع ٥ / ٢٣٦ .

ونسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٤١١ - ٤١٣ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٢٩ - ٤٣ ، إلى أبي

نواس . والرواية في هذه المصادر « إن من ساد »

ونبه البغدادي على أن رواية البيت مغيرة وصوابها كما في ديوانه ٤٩٣ :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه . قبله ثم قبل ذلك جدُّه

(٦) كذا في الأصل ، وفي ي و ب « ثم ساد من بعد ذلك جدُّه » وكذا في الجواهر ، وكذا وقع في أصل رصف المباني ، وعلى هذا يكون فيه ضرورة ، وفي ب والجواهر « قل للذي » وهو تغيير وخطأ . والصواب والرواية « قبل ذلك » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا
وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾^(١) [٦٤]

- ٣ اختلّفوا في الوقف^(٢) على ﴿ سواء ﴾ وعلى قوله ﴿ بينكم ﴾
فوقف قوم على ﴿ سواء ﴾ أي [إلى]^(٣) كلمة تامة مستوية . ثم ابتدؤوا بقوله
﴿ بيننا وبينكم أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ أي بيننا وبينكم تركُ عبادة غير الله . ويكون
٦ ﴿ أَلَّا نَعْبُدَ ﴾ مرتفعاً بالظرف عند الأخفض^(٤) . وقيل : [بل الوقف^(٥)]
﴿ بينكم ﴾ ، ويكون ﴿ أَلَّا نَعْبُدَ ﴾ مرتفعاً على إضمار « هي »^(٦) .
والوجه^(٧) أن يكون ﴿ أَلَّا نَعْبُدَ ﴾ في موضع الجر بدلاً من ﴿ كلمة ﴾ ،
٩ فيكون الوقف^(٨) من أول الآية قوله ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٦٤] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتُومِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أُنْهَدَى
اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدًا مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُعَاجِزَكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾^(٩) [٧٣]

- (١) انظر الجواهر ٥٨٠ - ٥٨١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٧ ، وللنراء ١ / ٢٢٠ ، وإعراب القرآن
١ / ٣٢٩ ، وجمع البيان ١ / ٤٥٤ ، والبيان ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، والبحر ٢ / ٤٨٣ .
(٢) انظر منار الهدى ٦٣ ، والبحر .
(٣) زيادة من ي وب .
(٤) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥
(٥) زيادة من كلامه في الجواهر .
(٦) أجازة النحاس وغيره .
(٧) وهو قول الأخفش والنراء وأحد قولي النحاس وغيره .
(٨) وهو وقف تام عند صاحب منار الهدى ، وحسن عند النحاس في القطع ٢٢٦ ، والتام ﴿ بأنا
مؤمنون ﴾ ، وهو قول الداني في المكتفى ٢٠٣ .
(٩) انظر الجواهر ٢٦ ، ٥٩ ، ١١٢ - ١١٣ ، ٦١٧ ، ٦٧٦ ، ٩٤٧ ، وشرح اللوح ١٧ / ١ - ٢ و
٧٩ / ١ ، ومعاني القرآن للنراء ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣ ، والحجة
٢ / ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وجمع البيان ١ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ، والبيان ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، والبحر ٢ / ٤٩٥ .
وكان في النسخ : قوله تعالى : وَلَا تَتُومِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ يُعَاجِزَكُمْ عِنْدَ
رَبِّكُمْ ، فَأَتَمَّتْهُ .

ابتداء الآية قوله : ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ ﴾ [٧٢] .

٣ وَوَقَفَهُ الْحَسَنُ^(١) ﴿ أَوْ يَحْجُوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ ، لأنه إلى هنا داخل في القول ، وذلك فين قرأ ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ بغير استفهام^(٢) ، مفعول^(٣) ﴿ وَلَا تَوَمَّنُوا ﴾ أو متعلق بقوله ﴿ إِنَّ الْهُدَى هَدَى اللَّهُ ﴾ كراهةً أَنْ يُؤْتَى ، على قول المبرد ، أو لئلا يؤتى على قول الفراء^(٤) .

٦ فأما على قراءة ابن كثير ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ على الاستفهام فيجوز الوقف^(٥) على ﴿ دِينَكُمْ ﴾ وعلى قوله ﴿ هَدَى اللَّهُ ﴾ . ويرفع ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ بالابتداء^(٦) وخبره مضمرة على تقدير : أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلِ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يَحْجُوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَصَدَّقُونَهُ .

٩ وقيل في قوله ﴿ إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ ﴾ إن اللام زيادة ، وهو استثناء مقدم^(٧) ، والتقدير : [لَا تَوَمَّنُوا^(٨)] أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلِ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا مَنْ تَبَعَ

(١) هو وقف تام عند نافع والأخفش والفراء في أحد قوليه ومذهب جماعة من النحويين ، قاله النحاس في القطع ٢٢٧ - ٢٢٨ ، وانظر منار الهدى ٦٤ - ٦٥ .

(٢) وهي قراءة غير ابن كثير ، فقرأ وحده بالاستفهام . انظر السبعة ٢٠٧ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ و ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما .

(٤) سلف التعليق على هذا ١٦٢ ح ٤ ، وانظر المصادر المذكورة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٧٩ ، والقطع ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والمكتفى ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ومنار الهدى ٦٤ - ٦٥ .

(٦) أجازة أبو علي ومن وافقه . وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون منصوباً على الاشتغال عما قدره المؤلف خيراً في مذهب من قال « أزيدياً ضربته » وأجاز أيضاً أن ينصب بفعل مضمرة تقديره أتذكرون أن يؤتى . وذهب ابن الأنباري إلى أن التقدير : لأن يؤتى ، وتدره أبو حيان : ألحافة أن يؤتى ، وهو عنده أظهر مما قدره أبو علي .

(٧) هذا ظاهر قول الفراء ، وأجازة النحاس ومن وافقه ، وقيل غير ذلك . واختار أبو حيان أنها غير زائدة وأن أمن ضمن معنى أقر واعترف .

(٨) زيادة من ب .

٢ / ٣٠

دينكم / وقد ذكرنا [هذا]^(١) في « الجواهر »^(٢) بآتم من هذا .
قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ
وَحِكْمَةٍ ﴾^(٣) [٨١]

٣

قرؤها بفتح اللام وكسرها^(٤) . فأما من كسر فلا إشكال في أن « ما » بمعنى
« الذي » . وأما من فتح اللام فإنه سأله عنه فأجابته^(٥) بأنه بمعنى « الذي »^(٦) .
فيكون على هذا « ما » مبتدأ ، ﴿ آتَيْتُكُمْ ﴾ صلته لا محل لها من الإعراب

٦

(١) زيادة من ي . وفي ب « ذكرنا في الجواهر هذا بآتم .. » .

(٢) هو كتابه الذي نشر باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر ما كتبناه في مقدمة التحقيق . وقد أحلنا عليه باسم « الجواهر » في تعليقنا على هذا الكتاب . وقد ذكر المؤلف ذلك فيه في باب « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » واختار فيه ما ذكره هنا ثم أعاد ذكره في باب « التقديم والتأخير » ٦٧٦ ولم يوجوه آخر فيه ، وعرض لهذه الآية في مواضع أخر من الجواهر انظر الحاشية ٩ من الصفحة ٢٣٧ .

(٣) انظر الجواهر ٨٤ ، ٥٦٦ ، ٦٦٠ - ٦٦١ ، ٩١٢ ، ٩٢١ ، ٩٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٩ ، وللقرء
١ / ٢٢٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٨ ، والحجة ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦٧ ، والبيان
١ / ٢٠٩ ، والبحر ٢ / ٥٠٩ - ٥١٣ ، وتفسير القرطبي ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والكتاب
١ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، وسر الصناعة ٣٩٩ ، والمعنى ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٤) قرأ ﴿ ليا ﴾ بكسر اللام حمزة وحده وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ،
والنشر ٢ / ٢٤١ .

(٥) كتب في الأصل تحت « سأله » : سيبويه ، وتحت « فأجابته » : الخليل . وفي الأصل : أجابه إنه .

(٦) عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥٥ : « وسألته عن قوله عز وجل ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا
آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ فقال : « ما » ههنا
بمثلة « الذي » ودخلتها اللام كما دخلت على « إن » حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام
التي في « ما » كهذه التي في « إن » واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا ... » اهـ .

وما ذهب إليه المؤلف في تأويل ما حكاه سيبويه عن الخليل من أنه أراد أن « ما »
موصولة كـ « الذي » هو قول جماعة منهم النحاس . وذهب المازني وواقف أبو علي وغيره إلى أنه لم
يرد أنها موصولة كالذي وإنما أراد أن « ما » ههنا اسم وليس بحرف كما كان حرفاً في قوله ﴿ وَإِنْ
كَلَّمْتُ لِمَا لِيُوقِنَهُمْ ﴾ [سورة هود : ١١١] فـ « ما » عنده شرط . ولعل مما يشهد لهذا التأويل أن اللام
في « لما » عنده هي اللام الموطئة للقسم التي تسبق الشرط ، وانظر ما يأتي من التعليق .

وتقديره : آتيتكوه .

وقوله : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ | ٨١ | معطوف على الصلة ، والعائد منه إلى « ما » - أعني من المعطوف على الصلة - محذوف ، والتقدير : ثم جاءكم به ﴿ رسول مصدق لما معكم ﴾ عنده^(١) . وأبو الحسن^(٢) يرى أن العائد من المعطوف على الصلة إلى الموصول هو قوله ﴿ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ | ٨١ | على أن يكون وضع الظاهر موضع المضر أي مصدق له ، فوضع « ما معكم » موضع الهاء ، وهو^(٣) لا يرى ذلك في قوله^(٤) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعَنَّ بِتَّارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعَنَّ وَلَا مَتَّيِّسِرٍ
لا يرى جرَّ « منسى » بالعطف على « تارك » لأنه رفع « معناً » وليس فيه ضميره ، والمظهر لا يوضع عنده^(١) موضع المضر ؛ فإذا تمَّ الصلة عند قوله ﴿ معكم ﴾ .

وقوله : ﴿ لَتَتَّوْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ | ٨١ | خبر المبتدأ^(٥) . واللام

(١) كتب تحت في الأصل « سبويه » . وهذا على أن سبويه أراد أن « ما » موصولة كالذي وقد ذكر أبو علي هذا التقدير وتقدير أبي الحسن في كلامه على قراءة حمزة .

(٢) لم يذكر هذا في كلامه على هذه الآية ، وإنما هو فيما قال أبو علي على قياس قول أبي الحسن في قوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعلوا الصالحات إنا لانضع أجر من أحسن عملاً ﴾ فالمعنى عنده : إنا لانضع أجورهم لأنهم من أحسن عملاً ، انظر معاني القرآن له ٣٩٦ ، والحجة ٢ / ٣٧٥ .

(٣) أي سبويه . وانظر ماسلف من التعليق على مذهبي سبويه وأبي الحسن في وضع الظاهر موضع المضر ١٣٩ ح ١ ، وانظر الحجة والجواهر في المواضع التي أحلنا عليها في الصفحة السابقة .

(٤) في ب « في قوله الفرزدق » وهي زيادة من الناسخ .

والبيت للفرزدق ، د ١ / ٣١٠ ، والكتاب ١ / ٢١ ، وابن السيرافي ١ / ١٩٠ ، والخزانة

١ / ١٨١ - ١٨٢ ، وذيل الأمالي ٣ / ٧٣ ، وذيل السط ٣٧ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٢٨ وشرح

اللمع اللوح ٦٤ / ١ و ٩٥ / ٢ ، والممع ٢ / ١٣٠ .

ومع رجل كان كلاًء بالبادية يبيع بالكأء أي بالنسيئة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي ، عن أبي يعلى . والنسيئة : التأخير . وطنه الأعلم (بكرة الكتاب) مع بن زائدة الشيباني . وهو وهم ، فعن بن زائدة متأخر عن الفرزدق ، فالفرزدق توفي سنة ١١٠ هـ وتوفي معن بن زائدة سنة ١٥٨ هـ .

(٥) وكذا عبارة غيره . وقد أرادوا جملة القسم المقدره مع جوابه ﴿ لتؤمنن ﴾ لأن جملة ﴿ لتؤمنن ﴾ لا محل لها من الإعراب . وقد صرح بذلك أبو حيان . وانظر المعنى .

الأولى لام الابتداء - أعني [لام] ^(١) ﴿لَمَّا آتَيْتُمْ﴾ - واللام الثانية في لتؤمنن ﴿لام القسم ^(٢)

وزعم أبو عثمان ^(٣) أن قوله ﴿لَمَّا آتَيْتُمْ﴾ «ما» شرط منصوب بـ
 ٣ «آتَيْتُمْ» ، و «آتَيْتُمْ» مجزوم به ، وكذا ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ في موضع الجزم ،
 وقوله ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ جواب قسم مضر ينوب عن جواب الشرط ، ولامٌ «لَمَّا»
 ٦ عنده ^(٤) لامٌ «لُئِنْ» في قوله عز وجل : ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ
 يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ ^(٥) [سورة الإسراء : ٨٨] ف ﴿لَا يَأْتُونَ﴾
 جواب قسم مضر ينوب عن جواب «إِنْ» ، وليس بجواب «إِنْ» ؛ ألا تراه
 ٩ قال ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ فأثبت النون . وهذه اللام كما دخلت على «إِنْ» - وهي
 شرط - دخلت على «ما» في قوله ^(٦) :

(١) زيادة من ب .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن اللام في «لَمَّا» لام الابتداء وأن «ما» اسم موصول مبتدأ وأن الخبر جملة
 القسم المحذوف مع جوابه - وهو ما عراه إلى سيبويه - هو قول الأخفش ورجحه ابن هشام . وأجاز
 الأخفش والنحاس أن يكون الخبر قوله ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ من كتاب ﴿و «من» فيه لبيان الجنس عند النحاس
 وزائدة عند الأخفش . ورد ابن هشام هنا الوجه بأن فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته لأن
 ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ عطف على الصلة .

(٣) كتب تحته في الأصل «المازني» . وما قاله المازني هو قول الكسائي والفراء والمبرد والزجاج
 وغيرهم . وهو أحد الوجهين اللذين تقول عليها ما حكاه سيبويه عن الخليل .

(٤) وعند الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم ، وكذا هي عند سيبويه أيضاً . وقوله «لام لئن» هي
 التي تسمى لام الشرط والموطئة والمؤذنة ، انظر ما سلف ٨٤ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٢٢ .

(٦) وهو أبو صخر الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٩٧٤ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٢٤ و التبريزي
 ١٢٠ / ٣ ، والأغاني ٢٤ / ١٢٠ . وهو بلا نسبة في البيان ١ / ٢١٠ . ووقع مع أبيات في آخر كلمة
 الحارث بن وعلة الهذلي في غير رواية المفضل ، انظر الاختيارين ق ٦٠ ص ٣٨٤ - ٣٩٠ .
 ومضرع : مضعفٌ .

وَلَمَّا بَقِيَتْ لَيْثَفَيْنِ جَاوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ مُضَرِّعٌ جِشْمِي
« ما » شرط ، فدخلت^(١) عليه اللام كما دخلت على « إن » في الآية ، وافي^(٢)
قوله^(٣) :

لَيْثُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَا لَأَقِيلُهَا
والقول في الآية قول سيبويه والخليل^(٤) ، يدلُّ عليه : كَسَّرُ^(٥) ، من كَسَّرَ
اللام ، وقد ذكرنا في « الخِلافِ »^(٥) ما هو أتمُّ من هذا ، لكن الغرض هنا التنبيه
دون الحِجَاجِ لِكِي لا يَمِلُ القَارِئُ .

(١) في الأصل : « فد دخلت » كأنها قد دخلت لكن الناسخ أعجم الفاء بنقطة وكأنه جعل على الدال
المفردة علامة لتكرارها فتقرأ فدخلت .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) وهو كثير . وسأقي البيت منسوباً إليه ٥٥٧ ، ٧٣٢ . وهو في ديوانه ق ٤٨ / ٦ ص ٢٠٥ ، وشرح
اللع اللوح ١٤٧ / ١ ، والكتاب ١ / ٤١٢ ، والبغداديات ٦٤ ، وسر الصناعة ٣٩٧ ، ومجمع البيان
٤٣٧ / ٢ ، والخلل ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وابن يعيش ٩ / ١٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٤ ، والمقاصد النحوية
٣٨٢ / ٤ ، والخزانة ٢ / ٥٨٠ و ٤ / ٥٤٠ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٧٨ - ٨٢ . وهو بلا نسبة في
معاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، والمسائل المنثورة ١٠١ ، والمعضديات ٤٤ ، والجمل ١٩٥ ، وابن يعيش
٩ / ٢٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٥ ، والبيان ٢ / ٨ ، ٩٥ ، ورفص الباني ٦٦ ، ٢٤٢ ، والمغني ٢٠ .
وهو من أبيات ألحقها كثير بقصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان أمير مصر ، وهو أبو
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز . وكان عبد العزيز أعجبه قوله في القصيدة التي مدحه فيها هذا
البيت :

إذا ابتدر الناس المكارم بزّم عراضة أخلاق ابن ليلي وطولها
فقال له : حكك يا أبا صخر ، قال : اجعلني مكان ابن رمانة (كاتب عبد العزيز وصاحب أمره) ،
فقال : ما أردت وملك ولا علم لك بخراج ولا كتابة ، أخرج عني ، فخرج كثير نادماً ، ثم لم يزل
يتلطف حتى دخل عليه فأنشده الأبيات التي ألحقها بالقصيدة .

وقوله « بمثلها » أي بمقالة له مثلها وهي قول عبد العزيز له « حكك » ، وقوله « لأقيلها » أي
أطلب منه مالا اعتراض علي فيه ولا قدح ، والإقالة الردُّ ، والضمير في « لأقيلها » للعترة وهي غير
مذكورة لكنها مفهومة من المقام ، انظر الخزانة وشرح أبيات المغني .

(٤) انظر ماعلقناه ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٨) انظر كلامنا عليه في مقدمة التحقيق .

مَنْ فَتَحَ اللّامَ احْتَمَلَ « ما » أن يكون بمعنى « الذي » وأن يكون شرطاً ، ومن كسر لم يكن إلا بمعنى « الذي » .

ومعنى قوله ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾^(١) أي أمم النبيين^(٢) ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

قوله تعالى : ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ ﴾^(٣) [١٧٩]

« ما » بمعنى المصدر أي بتعليمكم الناس الكتاب ، فين شدد ، وبعلمكم الكتاب / ، فين خفف وقرأ ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾^(٤) .

١ / ٣١

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾^(٥) [١٨٠]

(١ / ٣٧)

من رفع الراء^(٦) وقف^(٧) على ما قبله وهو ﴿ تَدْرُسُونَ ﴾ [١٧٩]

٩

(١) انظر تفسير الطبري ٣ / ٢٣٥ - ٢٣٨ ، والقرطبي ٤ / ١٢٤ - ١٢٦ ، وابن كثير ٢ / ٥٥ - ٥٧ ، وجمع التفاسير ١ / ٢٥٨ - ٥٢٩ .

(٢) أي الذين أوتوا الكتاب ، عن مجاهد وابن مسعود والربيع . وقيل : إن الميثاق أخذ على الأنبياء ليأخذوا على أممهم بتصديق الرسول إذا بعث ويأمروهم بتصرته ، عن علي وابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٧ ، والحجة ٢ / ٢٧١ - ٢٧٣ ، وجمع البيان ١ / ٤٦٥ ، والبحر ٢ / ٥٠٦ . وسياق الآيات يقتضي تقديم الكلام على الآيتين ٧٩ - ٨٠ على الكلام على الآية (٨١) في ص ٢٢٩ - ٢٤٢ .

(٤) قرأ (تَعْلَمُونَ) ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون (تَعْلَمُونَ) . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٨ ، وللفراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، والحجة ٢ / ٢٧١ ، وجمع البيان ١ / ٤٦٥ ، والبيان ١ / ٢٠٨ ، والبحر ٢ / ٥٠٧ ، والكتاب ١ / ٤٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٥ ، والمغني ٣٣٣ .

(٦) وهم ابن كثير ونافع والكسائي وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ . وأبو عمرو يختلس حركة الراء ، انظر فاسلف من التعليق على مذهب أبي عمرو في هذا ٤٤ .

(٧) انظر القطع ٢٢٩ ، والمكتفى ٢٠٤ ، ومثار الهدى ٦٥ .

- ومن نَصَبَ فقال : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ عَطَفَهُ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ ﴾ ٧٩ | فليس له أن يقف^(١) من أول الآية من قوله ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ أَرْبَابًا ﴾ | ٨٠ | ٣
- قوله تعالى : ﴿ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ | ٨٨ |
- وَقَفَّ^(٢) فَمِنْ رَفَعِ ﴿ الَّذِينَ ﴾ | ٨٩ | بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرِ ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ | ٨٩ | عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٣) . وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهُ اسْتِثْنَاءً فَوْقَهُ ﴿ وَأَصْلَحُوا ﴾ | ٨٩ |^(٤) . ٦
- قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ﴾^(٥) | ١٠٥ - ١٠٦ | ٩
- من نَصَبَ ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ ﴾ بـ « اذْكُرْ » وَقَفَّ [عَلَى^(٦)] ﴿ عَظِيمٌ ﴾^(٧) فَأَمَّا مِنْ نَصَبِهِ بِقَوْلِهِ ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ فَوْقَهُ ﴿ وَقَسْوَدُ وُجُوهٌ ﴾^(٨) | ١٠٦ | ١٢
- وقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾^(٩) | ١٠٦ |

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) هو وقف جائز عند بعضهم ، انظر منار الهدى ٦٦ . وقال النحاس في القطع ٢٣٠ : ليس بقطع تام لأن بعده استثناء .

(٣) انظر ماسلف ١١٦ والتعليق ثمة .

(٤) السياق : ﴿ ... وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . وكان في النسخ « أصلحوا » بلا واو ، والتلاوة بها .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٤ ، والبحر ٢ / ٢٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) وهو وقف غير كاف ، وإنما جاز الوقف عليه لأنه رأس آية ، انظر القطع ٢٣١ ، ومنار الهدى ٦٧ .

(٨) وهو وقف كاف ، انظر القطع ٢٣١ ، والمكتفى ٢٠٥ ، ومنار الهدى ٦٧ .

(٩) انظر الجواهر ٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١١ ، والفرأه ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ومجمع البيان ١٠ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٢١٤ ، والبحر ٣ / ٢٢ ، والكمال ٤٨٦ ، وابن الشجري ١ / ٥٧ ، ٢٩١ ،

٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٢ / ١٥٠ ، ٢٤٨ ، والمغني ٨٠ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٠ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٠ .

فتقديره : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، فحذف الفاء والقول جميعاً للعلم

به .

٣ قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (١) [١١٠]
 قيل : المعنى : كنتم في حُكْمِ الله (٢) . وقيل : « كنتم » بمعنى « أنتم » (٣) ،
 والوجه الأول .

٦ قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ ﴾ (٤) [١١٣]
 والتقدير : [و (٥)] أمة غير قائمة ، فحذف . وارتفاع قوله ﴿ أُمَّة ﴾ على
 البدل من الضمير في ﴿ لَيْسُوا ﴾ [١١٣] وهذا عند من (٦) لم يقف على

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٦ ، والبحر
 ٢٨ / ٣ .

(٢) أو في علم الله أو في اللوح المحفوظ ، عن الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٣) وهو قول الفراء والنحاس وغيرها . قال الفراء : فيأضار « كان » في مثل هذا وإظهارها سواء .
 فهي عندهم زائدة للتوكيد ، ورد ابن الأنباري وغيره القول بزيادتها لأنها لاتلغى مبتدأة ناصبة
 للخبر .

والذي رجحه أبو حيان أن « كان » في مثل هذا الموضع لاتدل على مضي الزمان وانقطاع
 النسبة . وللمبرد قول جيد ، وهو أن الأخبار إذا كانت حقاً فلتقائل أن يغير عنها بما أراد ويترك
 غيره ، وقيل غير ذلك . انظر المصادر السالفة ، والمقتضب ٤ / ١١٩ ، والأضداد ٦٠ - ٦٢ ،
 وتفسير الطبري ٤ / ٣٠ ، والقرطبي ٤ / ١٧٠ - ١٧١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٥٦٤ - ٥٦٥ ، واللسان
 (كون) .

(٤) انظر الجواهر ١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٣ ، وللفراء ١ / ٢٣٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ،
 ومجمع البيان ١ / ٤٨٨ - ٤٨٩ ، والبيان ١ / ٢١٥ ، والبحر ٢ / ٣٣ - ٣٤ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠١ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) وهم أبو عبيدة والفراء وابن الأنباري في أحد قوليه . ثم رأى أبو عبيدة أن هذا كقولهم أكلوني
 البرافيش ، فتكون « أمة » فاعلاً إذا كانت الواو حرفاً يدل على الجمع ، وتكون بدلاً إذا كانت الواو
 ضميراً في موضع الفاعل . ورأى الفراء وابن الأنباري أن « أمة » فاعل بـ « سواء » .

وانكر الزجاج والنحاس وغيرها كلا القولين ، ورد قول أبي عبيدة بأن ذكر أهل الكتاب قد
 تقدم في قولسه تعالى : ﴿ ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون =

﴿ سَوَاءٌ ﴾ [١١٣] . ومن ^(١) وقف ارتفع عنده بالظرف أو الابتداء ، على الخلاف ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [١١٩] ^(٣)

﴿ هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ ﴾ « ها » للتنبيه ، وهو في موضعه ، ودخل التنبيه على الجملة .

وقيل : التقدير : هؤُلاءِ أنتم تحبونهم . فعلى هذا « هؤُلاءِ » مبتدأ و « أنتم » مبتدأ ثان ، و « تحبونهم » خبر « أنتم » ، والجملة خبر « هؤُلاءِ » .

وعلى الأوّل : « أنتم » مبتدأ ، و « أَوْلَاءُ » بمعنى « الذين ^(٤) » و « تحبونهم » صلة « الذين » ، والموصول والصلة خبر « أنتم » . ويجوز أن يكون « أنتم » ابتداءً و « أَوْلَاءُ » على أصله اسم للإشارة خبر « أنتم » ، و « تحبونهم » في موضع

= وأكثرهم الفاسقون ﴿ [١١٠] فأخبر الله أنهم غير متساوين ؛ ولأن لغة أكلوفي البراغيث رديئة في القياس والاستعمال . ورد قول الفراء بأنه لا حاجة إلى محذوف لأن ذكر الفريقين قد جرى ولأنه على قوله لم يعد من خبر ليس على اسمه شيء ، ورفع بما ليس جارياً على الفعل . انظر إيضاح الوقف ٥٨٢ ، والقطع ٢٣٢ ، والمكتفى ٢٠٦ ، ومنار الهدى ٦٧ - ٦٨ ، والمصادر السالفة .

(١) وهو أكثر أهل التمام ، ومنهم نافع والأخفش وأبو حاتم ويعقوب .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف أو الابتداء ١٣ ح ٥ .

(٣) انظر الجواهر ٢١٤ ، ٢١٠ - ٢١٦ ، وشرح اللمع اللوح ١١١ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء

١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٣ ، والبيان ١ / ٢١٧ ،

والبحر ٢ / ٣٩ - ٤٠ ، والمغني ٤٥٦ ، والمصادر التي أحلنا عليها ٦٥ ح ١ . وانظر كلامهم على ﴿ هَأَنْتُمْ

هؤُلاءِ حاججتُم ﴾ [سورة آل عمران : ٦٦] في الحجة ٢ / ٣٦٣ - ٢٦٧ ، والبحر ٢ / ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٤) في مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين ومنهم النحاس هنا والزجاج فيما سلف ٤٨ . أما جمهور

البصريين فلا يكون عندهم شيء من أسماء الإشارة موصولاً إلا « ذا » وحده إذا كان معه « من » أو

« ما » في الاستفهام ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٦٥ ح ٢ .

الحال^(١) .

وقال ﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾^(٢) [١١٩]

- ٣ والتقدير : ولا يؤمنون ، ليكون موازياً لقوله ﴿ تحبونهم ولا يحبونكم ﴾
فحذف ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾^(٣) [سورة الأنعام : ٥٥]
والمعنى : وسبيل المؤمنين ، فحذف ؛ وقال : ﴿ سَرَّائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾^(٤) [سورة
٦ النحل : ٨١] ، ولم يقل : وتقيم البرد ، وهو كثير [في الكلام^(٥)] جداً .
قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَأَيُّضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾^(٦)

[١٢٠]

- ٩ وَقُرْئِ ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾^(٧) مِنْ ضَارِهِ يَضِيرُهُ بِمَعْنَى ضَرَّهُ . وهو واضح لأنه جزم
﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ لما كان جواب ﴿ إن تصبروا ﴾ .
فأما من قال ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ فضم الراء وشدد فهو من ضَرَّهُ يَضُرُّهُ . وضم الراء

(١) وهو قول سيويه والسيرافي وغيرهما وهو مذهب المؤلف ، انظر ماسلف ٦٥ . وفي إعراب الآية
وجوه آخر .

(٢) انظر الجواهر ١٨ ، والبحر ٢ / ٤٠ .

(٣) هكذا ضبطت على قراءة نافع ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٩٩ - ٤٠١ .

(٤) انظر معاني القرآن للقراء ٢ / ١١٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٨ ، والبحر ٥ / ٥٢٤ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧٧٩ ، وشرح اللع اللوح ٧٨ / ١ - ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٤ ، وللقرء
١ / ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، والحجة ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٤ ،
والبيان ١ / ٢١٧ - ٢١٨ ، والبحر ٣ / ٤٣ ، وابن الشجري ١ / ٨٤ ، والمغني ٤٢٦ ، ٧١٧ - ٧١٨ .

(٧) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقون (لَا يَضُرُّكُمْ) . انظر السبعة ٢١٥ ، والتبشير
٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

مُشْكِلٌ لَّأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ . فَمَقْيَاسُ مَذْهَبِ سَيَّبِيوِيهِ^(١) أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، عَلَى تَقْدِيرِ : وَلَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ^(٢) :

فَقِيلَ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٣)
قال : التَّقْدِيرُ : لَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا ؛ وَقَالَ^(٤) :

وَأِنْ أَتَاكَ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ^(٥) يَقُولُ لِأَغْنَابٍ مَالِي وَلَا حَرِمَ / ٢ / ٣١
هُوَ عَلَى التَّقْدِيمِ^(٦) . (٢ / ٣٧)

(١) انظر مذهب سيبويه والمبرد في هذا في الكتاب ١ / ٤٣٥ - ٤٣٧ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ - ٧٢ ، والكامل ١٧٤ - ١٧٥ ، وانظر ماسلف ١٣٤ والمصادر التي هناك .

(٢) ديوان الهذليين ١ / ١٥٤ ، والكتاب ١ / ٤٣٨ والأعلم بطرته ، وابن السرياني ٢ / ١٦٣ ، والحجة ٢ / ٢٨٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣١ ، والحزاة ٣ / ٦٤٧ . وهو للهذلي في الحلييات ٢٣٩ ، ٢٤٠ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٢ ، والأصول ٣ / ٤٦٢ ، وضرورة الشعر ١١٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ ، وضرائر الشعر ١٦٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٨ .

(٣) كان في الأصل « فقيل له احمل فوق » - وكذا في ي و ب - فصحت بهامش الأصل كما أثبتت وهي الرواية في المصادر . والضمير في « تحمل » للبختي والمعنى لصاحبه ، والضمير في « إنها » للقربة الجاري ذكرها في بيتين قبله ، وطوقك : طاقتك ، ومطبعة أي مملوءة . أي قيل لصاحب البختي لتحمل عليه أكثر مما يطيق فإن الطعام الذي في هذه القربة لا يؤثر فيه مقدار ما تأخذه أنت ، عن ابن السرياني .

(٤) زهير . د . ق ٨ / ١٤ ص ١٢٠ (صنعة ثعلب) وق ٩ / ١٤ ص ١٠٥ (صنعة الأعم) ، والكتاب ١ / ٤٣٦ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والكامل ١٧٤ ، وابن السرياني ٢ / ٨٥ ، والمحتسب ٢ / ٦٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والمغني ٥٥٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٢٩ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٩٠ . وهو بلا نسبة في المجمع ٤ / ٣٢٠ .

(٥) في الأصل : « مَسْأَلَةٍ » وهي رواية المغني وذكر المعيني والبهنادي أنها رواية . وما أثبتته من ي و ب هو رواية الديوان و باقي المصادر . والمسألة : السؤال والاستمطاء للحاجة . والمسغبة : الحاجة ، والخليل : الفقير ذو الخلة ، وقوله « لاغائب مالي ولا حرم » أي لا يعتذر بغيبه ماله ولا يحرم سائله .

(٦) وأجاز سيبويه أن يكون على حذف الفاء .

وأبو العباس^(١) يقدر الفاء أي : فلا يضرُّكم^(٢) .

و « ضرَّ » فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد كقولك^(٣) : ضررته وتفعته ، وإذا
 ٣ كان كذلك كان قوله ﴿ لا يضرُّكم ﴾ الكاف والميم المفعول ، وقوله ﴿ كيدهم ﴾
 الفاعل ، و ﴿ شيئاً ﴾^(٤) نصب على المصدر ، كأنه [قال^(٥)] : لا يضرُّكم كيدهم
 ضرراً ، فوضع « شيئاً » موضع « ضرر » كقوله تعالى : ﴿ وأتخذوا الله
 ٦ ولاتشركوا به شيئاً ﴾ [سورة النساء : ٣١] أي ولا تشركوا به إشراكاً ؛ وقال أبو
 خِرَاشٍ الهذلي^(٦) :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً وَالدَّرِيسُ كَأَنَّمَا يُزَعَزِعُهُ وَعَعَكَ مِنَ الْيَوْمِ مُرْدِمٌ
 ٩ أي تعاديت تعادياً ، فوضع « شيئاً » موضع « تعادياً » .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذَى ﴾^(٧) [سورة آل عمران : ١١١]
 والكاف هو المفعول الأول ، و « أذى » هو المفعول الثاني ، فلم قلت : إنه يتعدى
 ١٢ إلى مفعول واحد ؟ = فالجواب : إن « أذى » في موضع المصدر ، والتقدير : [لن

(١) هو البرد . وأجاز أن يكون هذا على إضمار الفاء الكسائي والقراء ، وسلف ١٢٤ أن إضمار الفاء ليس
 بالفصح وموضعه الشعر ، وانظر المصادرثة .

(٢) وذهب الأخفش والقراء في أحد قوليه وغيرها إلى أن الضم في ﴿ لا يضرُّكم ﴾ لالتقاء الساكنين ،
 وأصله : لا يضرُّكم بالجرم ، وضغفه النحاس بأنه يشبه المرفوع وبأن الضم ثقيل .

(٣) في الأصل و ب : كقوله .

(٤) انظر البيان ١ / ٢١٧ - ٢١٨ ، والتبيان ١ / ٢٨٨ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) ديوان الهذليين ٢ / ١٤٤ ، والأغاني ٢١ / ٢٠٧ . وسيأتي ٥٤٠ ، ٩٥٥ . ورواية ديوان الهذليين
 « فعديت شيئاً ... يززععه وُرد » ورواية الأغاني « ففاررت شيئاً » . والدريس : الخلق من
 الثياب ، ووعك : أذى ، والموم : البرسام والحمى ، ومردم : لازم . ولم يرد عجز البيت في
 ي و ب ، وهو مستدرك بهامش الأصل وقد رسم الناسخ علامة الإلحاق عند « كأنما » .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٧ ، والبيان

١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٢٠ .

يضروكم^(١) [إلا ضرراً ما ، ف « أذى » موضوع موضع « ضرر » ، فلا يلزم
ماقال^(٢) .

٢ قوله تعالى^(٣) : ﴿ إِنَّ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾^(٤) [١٢٠]
أي إصابة حسنة تسؤم ، أي تسؤم إصابتها . وكذلك ﴿ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ
سَيِّئَةٌ يَمْزِحُوا بِهَا ﴾ [١٢٠] أي إصابة سيئة ، وقوله ﴿ بِهَا ﴾ أي
٦ بإصابتها .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾^(٥) [١٢١]
أي : اذكر إذ غدوت من أهلك ، فالناصب لـ « إذ » محذوف .
٩ وقوله : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ ﴾^(٦) [١٢٢]
معمول قوله ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٢١] أي يعلم إذ ذاك^(٧) .
وقوله : ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾^(٨) [١٢٤] معمول قوله : ﴿ نَصَرَكَ اللَّهُ ﴾
١٢ [١٢٣] أي : نصرمك الله وقت مقاتلتك هذه المقالة .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) قال أبو حيان : « والظاهر أن قوله ﴿ إلا أذى ﴾ استثناء متصل وهو استثناء مفرغ من المصدر
المحذوف ، والتقدير : لن يضروكم ضرراً إلا ضرراً يسيراً » ا هـ . وذهب الأخفش والزجاج
والنحاس وغيرهم إلى أنه استثناء ليس من الأول أي منقطع ، ورد هذا بأن الكلام إذا أمكن فيه
الاستثناء الحقيقي لم يجز حمله على المنقطع .

(٣) هذا مقدم في التلاوة على ما قدم المؤلف الكلام عليه ٢٤٧ وهو قوله تعالى ﴿ وإن تصبروا ... ﴾ .
(٤) انظر الجواهر ٨٥ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٤ ، والبحر ٣ / ٤٢ . وما ذكره المؤلف هو قول أبي علي ، ولم
ينص على حذف المضاف غيره .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٢ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٥ .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٣ ، والبيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٦ .

(٧) وقيل هو معمول « تبوء » في قوله ﴿ ... تبوء المؤمنون مقاعد القتال والله سميع عليم ﴾ [١٢١]
عن النحاس ، وقيل هو معمول « سميع » .

(٨) انظر البيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٨ .

قوله تعالى : ﴿ مَسْؤِمِينَ ﴾ ^(١) [١٢٥]

بافتح والكسر ^(٢) . فالفتح معناه : مُعَلِّمِينَ ^(٣) . والكسر ^(٤) معناه : مُعَلِّمِينَ

أنفُسَهُمْ ، فحذف المفعول .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى ﴾ ^(٥) [١٢٦]

أي : وما جعل الله الإمدادَ إلا بشرى لكم . والهاء تعود إلى « الإمداد » ^(٦)

الذي دلّ عليه قوله ﴿ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ ﴾ [١٢٤]

وقوله : ﴿ وَلِتَطْمَئِنَّ ﴾ ^(٧) [١٢٦]

عطف على ﴿ بشرى ﴾ ^(٨) أي : إلا بشرى لكم ولطمأنينة قلوبكم ^(٩) .

واللام في قوله ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا ﴾ ^(١٠) [١٢٧] متعلق بقوله ﴿ وما

النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْغَزِيِّرِ الْحَكِيمِ ﴾ [١٢٦] أي : لا ناصر لكم إلا الله

ليقطع طرفاً من الذين كفروا . فعلى هذا تقف ^(١١) على قوله ﴿ قُلُوبِكُمْ بِهِ ﴾

[١٢٦] . وإن علّقته بقوله ﴿ وما جعله الله إلا بشرى ﴾ ^(١٢) أي جعله بشرى

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، والحجة ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٤ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٨ ، والبحر

٢ / ٥١ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٢ ، وتفسير غريب القرآن ١١٠ ، والكامل ٢٢ .

(٢) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ، وقرأ بالفتح بالفتح . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ،

والنشر ٢ / ٢٤٤ .

(٣) من السيا وهي العلامة ، وقيل : مرسلين من سؤم الخيل إذا أرسلها .

(٤) في الأصل : والكسرة ، وهو خطأ .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٤٩٩ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥١ .

(٦) وقيل تعود على التسويم أو على النصر ، وقيل غير ذلك .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٤٩٨ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥١ - ٥٢ .

(٨) لأن التقدير : لتبشروا ولتطمئن أي للبشرى ولطمأنينة قلوبكم . و « بشرى » مفعول له .

(٩) وقيل : يتعلق « لتطمئن » بمحذوف تقديره : ولتطمئن قلوبكم جملة ، وهو قول النحاس .

(١٠) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٠ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥٢ .

(١١) وهو وقف حسن في إيضاح الوقف ٥٨٢ ، والقطع ٢٢٢ ، وكاف في المكتفى ٢٠٧ ، ومنار الهدى

٦٩ . وفي الأصل : يقف .

- ليقطع طرفاً = لم تقف^(١) على قوله ﴿ به ﴾^(٢) .
- وفيه وَجْهٌ ثالثٌ ، وهو أنّ اللام لام القسم ، وهي مكسورة بمعنى المفتوحة .
 وذلك أن هذه اللام إذا كانت مفتوحة كان معه النون ، نحو قولك : والله
 ٢ لأفعلن ، فإذا لم تأت بالنون كانت مكسورة ، فتقول : والله لِأَفْعَلْ كذا^(٣) ؛
 فكذا ﴿ لِيَقْطَعَ طرفاً ﴾ تقديره : والله ليقطعن طرفاً من الذين كفروا .
 ٦ ويجيء مثل هذا في التنزيل كثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا
 مُّبِينًا . لِيُفَيِّرَ لَكَ اللَّهُ ﴾^(٤) [سورة الفتح : ١-٢] المعنى : والله ليففرن لك الله ،
 وقوله^(٥) تعالى : ﴿ وَلِتَضْمَى إِلَيْهِ أَفئدةُ الذين لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ ﴾^(٦) [سورة
 الأنعام : ١١٣] والمعنى : والله لتضعين ؛ وأنشدوا^(٧) :

(١) انظر منار الهدى ٦١ .

(٢) وقيل : تتعلق اللام بمحذوف تقديره : ليقطع نصرم ، قاله النحاس . وقيل : تتعلق بـ « نصرم »
 المذكور ، وأجاز النحاس وغيره أن تتعلق بـ « يمددكم » ، وقيل غير ذلك .

(٣) فتنصب الفعل كما تنصب لام كي ، لأنها أشبهتها في اللفظ . وهذا الذي ذكره المؤلف في هذه اللام
 هو قول أبي حاتم الجستاني ، نص على ذلك ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٧٠٠ ، ٧٦٢ ،
 ٧٦٧ - ٧٦٨ ، ٧٩٩ ، ٩٠٠ ، والنحاس في القطع ٢٧٠ ، ٤٥٣ ، ٤٦٥ ، ٥١٢ ، ٦٦٩ ، والأشموني في
 منار الهدى ١٢٦ ، ١٩٦ ؛ ونص على ذلك أيضاً للؤلؤف فيما سيأتي من كتابه ٦٥٣ ، ٨١٩ ، ٩٥٣ ،
 ١١٦٤ ، ١٣٥٠ . وأنكر ابن الأنباري وابن كيسان والنحاس وغيرهم قول أبي حاتم وغلطوه ، قال ابن
 الأنباري : « وهذا غلط لأن لام القسم لا تكسر ولا ينصب بها » اهـ .

وذهب أبو الحسن أيضاً إلى أن هذه اللام قد يتلقى بها القسم ، وعزى هذا المذهب إلى الكسائي
 أيضاً ، ولم ينص على أنها لام كي أو لام القسم في الأصل ، لكن أوّل كلامه على أنه أراد أنها لام كي .
 ووافق أبو علي أبا الحسن في ذلك في المسكريات وصحح مذهبه ثم رجع عنه في التذكرة وقال : إن
 ذلك لم يرد في كلام العرب ، وأبى ذلك الجمهور أيضاً . انظر المصادر الآتية في تخريج البيتين الآتين
 وما سيأتي في هذا الكتاب .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥٠ .

(٥) في الأصل وي : وقال ، والوجه ما أثبت من ب .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٢٦ .

(٧) بحرّيث بن عَنّاب الطائي . والبيت من أبيات له في مجالس ثعلب ٥٣٦ - ٥٣٩ ، وعنه في =

إذا قال قَطْنِي قُلْتُ وَاللَّهِ حَلَفْتُ لَتَغْنِيَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا / ٣٢ / ١
 أي : وَاللَّهِ لَتَغْنِيَنَّ عَنِّي ، وَأَنْشُدُوا^(١) [أَيْضًا^(٢)] :
 تَأَلَّى أَبْنُ أَوْسٍ حَلَفْتُ لَيْرِدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَقَائِدُ ٣
 رَوِيَ بِكسر اللام^(٣) ، والفتح^(٤) على معنى لَيْرِدَّنِي^(٥) . فعلى هذا يجوز الوقف^(٦)
 على قوله ﴿ قلوبكم به ﴾ وعلى قوله ﴿ العزيز الحكيم ﴾^(٧) .
 قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾^(٨) [١٣٨]

= البصريات ٧٢ ، ٩٩ ، وشرح شواهد المعنى ١٩٠ ، والخزانة ٤ / ٥٨٠ - ٥٨٨ ، وشرح أبيات المعنى
 ٤ / ٢٧٦ - ٢٨٢ . وهو له في المقاصد التحوية ١ / ٢٥٤ - ٢٥٧ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٢٦ ،
 ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٤ ، والبصريات ١٥٤ ، والمسكرات ٦٠ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي
 ٥٥٩ ، وابن عيمش ٢ / ٨ - ٩ ، والمعنى ٢٧٨ ، ٥٢٤ ، والمجمع ٤ / ٢٤٢ .

ويروى « بالله حلفة » و « آليت حلفة » ولم أجد رواية المؤلف « والله حلفة » . ويروى « لتغني »
 وهو خطاب للرجل في لغة طبع وفي لغة غيرم لتغنيين .
 وقوله « إذا قال » أي الغلام الضيف ، و « قطني » : حسي ما شربت ، و « ذا إنائك » أي اللبن :
 أي اشرب جميع ما في الإناء ولا ترده علي .

وخرج قوله « لتغني » على أنه متعلق بجواب قسم محذوف تقديره : لتشرين لتغني .
 (١) لزيد الفوارس الضبي . وهو من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٥٧ - ٥٦٠ ، والتبريزي
 ٢ / ٦٠ - ٦١ ، والخزانة ٤ / ٢١٨ . وهو بلا نسبة في المجمع ٤ / ٢٤٦ .
 وتألى : حلف ، والمفائد جمع المفاد وهو ما يحتبز ويشوى به ، يقول : إلى نسوة كأنهن مساعير
 لاحتراقهن وجداً بي وعظاً علي ، عن المرزوقي .

(٢) زيادة من ي .

(٣) وفتح الدال . وخرجه المرزوقي على أنه متعلق بجواب قسم مقدر .

(٤) مع ضم الدال .

(٥) وتكون التنون على رواية الفتح حذفت ضرورة .

(٦) هذا الوجه الذي ذكره المؤلف في الآية لأعرف أحداً ذكره ، ولا يخفى ما فيه من تكلف .

(٧) سلف التعليق على الوقف الأول ٢٥١ . والوقف على ﴿ الحكيم ﴾ حسن ، انظر القطع ٢٢٣ ، وهو
 جائز عند صاحب منار الهدى ٦٩ .

(٨) انظر الجواهر ٦٤٧ ، وشرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، ولفراء

١ / ٢٢٤ ، وجمع البيان ١ / ٥٠٠ ، والبيان ١ / ٢٢١ ، والبحر ٢ / ٥٣ .

يجوز في « أو » هذا وجهان :

أحدهما^(١) : أن يكون عطفاً على قوله ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتَسِبَهُمْ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ . فعلى هذا لا يجوز الوقف^(٢) على قوله ﴿ خَائِبِينَ ﴾ [١٢٧]

وقيل^(٣) : إنَّ « أو » بمعنى « إلى أن »^(٤) والمعنى : ليس [لك]^(٥) من الأمر شيء إلى أن يتوب عليهم أو يعذبهم . فيحسن الوقف^(٦) حينئذ على قوله ﴿ خَائِبِينَ ﴾ . كقول العرب^(٧) « لألزمناك أو تقضيني حقي » ، والمعنى : إلى أن تقضيني حقي .

قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾^(٨) [١٢٣]
بإثبات الواو وحذفها^(٩) . فمن أثبتها قدرها معطوفة على ما قبلها من القصص . ومن حذفها استأنفها .

- (١) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .
(٢) وهو وقف غير تام . انظر إيضاح الوقف ٥٨٢ ، والقطع ٢٢٣ ، والمكتفى ٢٠٩ ، ومنار الهدى ٦٩ .
(٣) وهو أحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .
(٤) أي بمعنى « حتى » وقيل هي بمعنى « إلا أن » . انظر شرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، والجمل ٨٦ ، وحروف المعاني ٥١ ، والإيضاح ٣١٥ ، والمسائل المنشورة ٧٠ ، والأزهية ١٢٢ ، ورسف المباني ١٢٢ - ١٣٤ ، وابن يعيش ٧ / ٢١ - ٢٢ ، والمعنى ٩٢ - ٩٤ . وهي عند سيوييه والفراء بمعنى « إلا أن » ، وأثبت لها البرد وغيره المعنيين : معنى « حتى » و « إلا أن » ونصّ عليها المؤلف في شرح اللمع .
(٥) زيادة من ي و ب .
(٦) وهو وقف تام ، انظر المصادر السالفة .
(٧) انظر المصادر المذكورة في ح ٤ .
(٨) انظر الجواهر ٩٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٤ ، والحجة ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وجمع البيان ١ / ٥٠٣ ، والبيان ١ / ٢٢١ ، والبحر ٣ / ٥٧ .
(٩) قرأ نافع وابن عامر ﴿ سارعوا ﴾ بلا واو وقرأ الباقون ﴿ وسارعوا ﴾ بالواو ، انظر البعثة ٢١٦ ، والتبشير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

- والوقف^(١) على قوله ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٣] فين جعل قوله ﴿ الَّذِينَ
يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ ﴾ [١٣٤] مبتدأ^(٢) وعطف عليه ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا
فَاحِشَةً ﴾ [١٣٥] وجعل الخبر ﴿ أُولَئِكَ ﴾ [١٣٦] . فأما من جعل
﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ ﴾ وصفاً لـ « المتقين » وعطف عليه ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا
فَاحِشَةً ﴾ = فَوْقَهُ^(٣) ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٣٥] . [والوقف على قوله]
﴿ النَّاسِ ﴾ [١٣٤] [أو]^(٤) ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٣٤] فين جعل ﴿ الَّذِينَ
يَنْفِقُونَ ﴾ وصفاً لما قبله ، وابتدأ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً ﴾ وجعل الخبر
﴿ أُولَئِكَ ﴾ . ومن جعل قوله ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا ﴾ عطفاً على ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾
لم يقف [على]^(٥) ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ لَأَنَّ وَقْفَهُ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ .
ولا يجوز الوقف على قوله ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾ [١٣٥] على كل
حال بئس^(٦) ، لأن قوله ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا ﴾ [١٣٥] عطف على قوله ﴿ أَوْ
ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [١٣٥] والتقدير : والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم

(١) وهو وقف تام عند نافع وغير تام عند غيره . انظر القطع ٢٣٤ ، ومار الهدي ٦٩ .

(٢) وأجاز النحاس أيضاً أن يكون « الذي » خبر مبتدأ مضمراً أو منصوباً على المدح .

(٣) وهو وقف حسن .

(٤) كان في النسخ : « فوقه يعلمون الناس المحسنين (في ب : المحسنون) » . وفيه سقط لعل تمامه

مازده بين حاصرتين . والوقف على ﴿ الناس ﴾ كاف ، انظر المكتفى ٣١٠ ومار الهدي ٦٩ .

والوقف على ﴿ المحسنين ﴾ تام عند أبي حاتم وغير تام عند غيره . انظر إيضاح الوقف

٥٨٤ - ٥٨٥ ، والقطع ٢٣٤ ، ومار الهدي ٦٩ .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) وكذا قال في الجواهر ٦٤٧ !! . والوقف على ﴿ لذنوبهم ﴾ حسن أو كاف ، انظر إيضاح الوقف

٥٨٥ ، والمكتفى ٣١٠ ، ومار الهدي ٦٩ .

ولم يصروا على ما فعلوا^(١) ، فهو داخل في الصلة ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [١٣٥] اعتراض بين بعض الصلة وبعضها ؛ فالوقف غير جائز على « ذنوبهم » . و « مَنْ »^(٢) مبتدأ و « يغفر » خبره ، وفي « يغفر » ضمير يعود إلى « مَنْ » وقوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ رفع بديل من الضمير في « يغفر » ، والتقدير : مأحد يغفر الذنوب إلا الله^(٣) .

٣

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾^(٤) [١٤٠] و ﴿ قَرْحٌ ﴾ بالفتح والضم^(٥) ، [وما]^(٦) لغتان^(٧) .

٦

وقوله : ﴿ وَلْيَعْلَمْ ﴾^(٨) [١٤٠]

(١) كذا قدره ، وهو خطأ لأنه يكون قد عطف على فعل الشرط بمد تمام الجزء . والصواب أن التقدير : واستغفروا لذنوبهم ولم يصروا ، عن أبي حاتم وغيره ، وقيل الواو للحال . انظر البحر ٦٠ / ٢ وكتب الوقف .

(٢) انظر الجواهر ٨٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، وجمع البيان ١ / ٥٥٥ ، والبيان ١ / ٢١٠ ، وابن الشجري ٢ / ٣١٠ .

(٣) لأن الاستفهام بمعنى النفي .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، وللغراء ١ / ٢٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٦ ، والحجوة ٢ / ٣٨٥ ، وجمع البيان ١ / ٥٠٨ ، والبحر ٢ / ٦٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٤ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، وإصلاح المنطق ٩٠ ، وأدب الكاتب ٣١١ ، واللسان (قرح) .

(٥) قرأ بالضم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٦) زيادة من ي .

(٧) عن الأخفش والنحاس وأبي علي وغيرهم . وفرق بينها الفراء ، قال : كأن القرح ألم الجراحات ، وكأن القرح الجراح بأعيانها . قال أبو علي : ومن قال هذا قيل منه إذا أتى فيه برواية لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس .

(٨) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٦ ، وجمع البيان ١ / ٥٠٨ ، والبيان ١ / ٢٢٢ ، والتبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٢ / ٦٢ .

قيل : الواو زيادة^(١) ، والتقدير : وتلك الأيام نداؤها بين الناس ليعلم الله . ولا حاجة إلى هذا التقدير لأننا نمطفه على مضر والتقدير : وتلك الأيام نداؤها بين الناس لثلا يغفروا وليعلم الله الذين آمنوا^(٢) .

٢

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ النَّاصِبِينَ ﴾^(٣) [١٤٢]

٦

انتصاب قوله ﴿ وَيَعْلَمِ ﴾ على « الضرف »^(٤) ، وحيثيته أنه نصب بإضمار

(١) ذكر هذا الوجه أيضاً صاحب البيان والتبيان ، وعزاه ابن برهان في شرح اللع ٢٤٥ إلى الأخفش والكوفيين .

وقد حققنا القول بأن زيادة الواو في هذا الموضع خلاف ما عليه البصريون والكوفيون ، انظر ماسلف ١٨٥ ح ٥ و ٢٣٢ ح ٥ .

(٢) هذا قياس قول الزجاج . وقدره النحاس وغيره : وليعلم الله داؤها أو فعل ذلك ، فالعامل مؤخر وهو قياس قول الفراء . انظر ماسلف ١٤١ ح ٤ .

(٣) انظر الجواهر ٣٩٣ - ٣٩٤ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩٣١ ، ومصافي القرآن للأخفش ٦٣ ، ولفراء ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥١١ ، والبيان ١ / ٢٢٢ ، والبحر ٢ / ٦٦ .

(٤) وكذا قال في شرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ . وفيما قاله خلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . فـ « الضرف » مصطلح كوفي حده الفراء بقوله : « والضرف : أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكثر في المطف فذلك الضرف » مصافي القرآن ١ / ٢٣٥ وانظر ١ / ٣٣ - ٣٤ وفي أول الفعلين هنا نهي ، وانظر ١ / ١١٥ ، ٢٩٢ و ٣ / ٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٩ ، وشرح ابن كيسان على معلقة عمرو بن كلثوم ٩٢ ، والأصول ٢ / ١٨٩ ، والإنصاف ٥٥٥ - ٥٥٧ المسألة ٧٥ ، والبحر ٢ / ٣٧٥ و ٢ / ٥٢١ .

أما مذهب البصريين فهو أن النصب في هذه المواضع السابقة بـ « أن » المضرة ، واستثنوا « ثم » فلم يميزوا الإضمار بعدها . انظر الكتاب ١ / ٤٣٦ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ - ٤٤٨ ، والمقتضب ٢ / ١٤ - ٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٧ ، والإيضاح ٣١٤ ، وابن يعيش ٧ / ١٨ - ٢٨ ، والمغني ٤٧٢ ، والإنصاف ٥٥٥ - ٥٥٧ المسألة ٧٥ . فاستعمل المؤلف « الضرف » وهو عامل معنوي في مصطلح الكوفيين وحمله أراداه البصريون من النصب =

« أن »^(١) أي : لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين .

هكذا زعموا ، وعندي أن قوله ﴿ ويعلم الصابرين ﴾ مجزوم بالعطف على

قوله ﴿ يعلم الله ﴾ [و]^(٢) لكنه قُتِحَ ولم يُكسَر تبيحاً لفتح اللام . ألا ترى أن

قوله : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحِذْ / عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٤١] مُجْمَعٌ على جزمه ،

ونصب العين شاذًّا^(٣)

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتُّونَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ

رَأَيْتُمُوهُ ﴾^(٤) [١٤٣]

أي : فقد رأيتم أسبابه ، فحذف المضاف . ولا بد من تقدير هذا المضاف ،

لأنَّ من رأى الموت مات ، وقال ﴿ فقد رأيتموه ﴾ ولم يكونوا ماتوا ؛ فثبت

أن التقدير : فقد رأيتم أسبابه .

= يا ضار « أن » وهو عامل لفظي . وقد سبقه في هذا الرماني ، انظر تعليق أستاذنا الدكتور مازن

المبارك على ذلك في « الرماني النحوي » ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(١) النصب يا ضار « أن » هو قول غير الفراء ، وذهب الفراء إلى أنه منصوب على الضرف .

(٢) زيادة من ب .

(٣) نصب العين من ﴿ وقتنكم ﴾ قراءة شاذة عزيزة إلى ابن أبي عميلة . انظر شواذ ابن خالويه ٢٩ ،

ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٢ ، والبحر ٢ / ٣٧٥ .

وذكر المؤلف في الجواهر ٣٩٢ - ٣٩٤ نحو ما قال هنا ، وقال : « وإنما عدلوا إلى الفتح في

﴿ ويعلم الصابرين ﴾ لأن إسكان الميم هنا محال ليا يتأق من التقاء الساكنين ، وكان الجزم متمماً

فلا بد من التحريك ، والتحريك هنا الكسر ، كما هي قراءة بعضهم ﴿ ويعلم الصابرين ﴾ والأئمة

عدلوا عن الكسر إلى الفتح لأنها أخف مع افتتاح ما قبله . وليس في قوله ﴿ وقتنكم ﴾ التقاء

الساكنين فيجب التحريك « اهـ .

وهذا الذي قاله المؤلف شيء انفراد به . ونقل أبو البركات في البيان بعض كلام المؤلف من غير

ما تصريح بل أشار إليه بقوله « وزعم بعضهم » وذكر ما اختاره المؤلف في تحليل فتح الميم

واستضعفه . وأخذ عنه أيضاً المكبري في التبيان ١ / ٢٩٥ من غير تصريح أيضاً ، وذكره أبو

حيان ولم يعقب بشيء .

(٤) انظر الجواهر ٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥١١ ، والبيان ١ / ٢٢٣ ،

والبحر ٢ / ٦٧ .

قوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ (١) [١٤٤]

هذه آية من كتاب الله عز وجل جرى فيها الكلام بين يونس وسيبويه .
 وذلك لأنها اختلفا في مسألة من أصول النحو ، وهي قولهم : **إِنْ تَأْتِي آتِيكَ** ؛
 ٣ بجزم « آتِيكَ » ورفعه^(٢) . فسيبويه يقول : **إِنْ تَأْتِي آتِيكَ** ، **وَأِنْ تَكْرُمْنِي**
أَكْرُمُكَ ، **وَأِنْ تَعْطِينِي أَشْكُرُكَ** ، بجزم هذا كله . ويونس يرفعه ويشيت الياء ،
 ٦ فيقول : **إِنْ تَكْرُمْنِي أَكْرُمُكَ** ، **وَأِنْ تَأْتِي آتِيكَ** ، ويدعي فيه التقديم على
 تقدير : **أَكْرُمُكَ إِنْ تَكْرُمْنِي** ، **وَأَتِيكَ إِنْ تَأْتِي** ، ويقول : إن الهمزة لا بد لها مما
 تعتمد عليه فوجب أن يقدّر تقديم « أَكْرُمُكَ » و « آتِيكَ » على الشرط ، وإذا
 ٩ قدّر بها التقديم كان مرفوعاً .

قال سيبويه^(٣) : هذا التقدير الذي قدّره يونس فاسد بهذه الآية . ألا ترى
 أَنَّ الله تعالى قال : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ فلو جعل
 ماتعتقد^(٤) عليه الهمزة في نيّة التقديم هونا صار التقدير : انقلبتم على أعقابكم
 ١٢ فإن مات أو قتل . وهذا التقدير فاسد ، لأنّ مَنْ قال : « أنت ظالم إن
 فعلت » ، لا يجوز له أن يقول ، أنت ظالم فإن فعلت^(٥) ، وإذا لم يقل هكذا لم

(١) انظر الجواهر ٧٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٨ ، والتبيين ١ / ٢٩٦ ، والبحر ٢ / ٦٨ ، وشرح
 الكافية ٢ / ٢٩٤ ، وابن يعيش ٩ / ٧ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٤٤ . وفي حكاية كلام سيبويه بتصرف .

(٣) هذا من كلام المؤلف في الاحتجاج لمذهب سيبويه . وسيبويه لم يذكر هذه الآية أعني آية آل عمران
 وإنما ذكر آية الأنبياء الآتي ذكرها في الصفحة ٢٦١ .

(٤) في الأصل : ما يعتقد .

(٥) قال أبو علي في كتاب الشعر : « ولو ألحقت الفاء فقلت : أنت ظالم فإن فعلت ، لزمك أن تذكر
 للشرط جواباً ، ولا يجوز ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء ... » عن الخزانة ٤ / ٤٤٢ ،
 وانظر المصادر السالفة . وانظر المثال « أنت ظالم إن فعلت » في شرح اللع اللوح ٢٧ / ١ ،
 والمقتضب ٢ / ٦٨ ، وابن يعيش ٩ / ٧ .

يجز في الآية أن يقدر: أنقلبتم على أعقابكم فإن مات ، لأنه يوجب إسقاط الفاء ، فكان^(١) ينبغي : أنقلبتم على أعقابكم إن مات .

فإن قيل : الفاء زيادة ، والتقدير : أنقلبتم على أعقابكم إن مات ؛ لأن

الفاء كثرت زيادتها في كلامهم ، قال الشاعر^(٢):

لا تجزعي إن مُنفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

أي : وإذا هلكت فأجزعي عند ذلك^(٣) ، وحكى الأخفش^(٤) : « أخوك

فوجد » ، أي أخوك وجد = قلنا : الفاء هنا لا يجوز تقدير زيادتها لأن الفاء

في الآية نظير « ثم » في قوله : ﴿ أُنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْتُمْ بِهِ ﴾ [سورة يونس : ٥١]

فدخلت الهمزة على « ثم » كما دخلت على الفاء في الآية . فكما لا يجوز الحكم

(١) في الأصل : فكانه ، وهو تحريف .

(٢) وهو النمر بن تولب ، شعره (شعراء إسلاميون) ق ٢٥ / ٤ ص ٢٥٧ ، وشرح شواهد المغني ١٦١ ،

وشرح أبيات المغني ٤ / ٥٢ . وهو بلا نسبة في مصاني القرآن للأخفش ٣٢٧ ، والحجة ١ / ٣٢ ،

والبصريات ٣٤١ ، وشرح الملح للمؤلف ١٠٢ / ١ ، ولابن برهان ٢٤٣ ، والأزهية ٢٤٨ ، والحنى

الداني ٧٢ ، والمغني ٢٢٠ . استشهدوا به على زيادة الفاء .

وورد أيضاً شاهداً على نصب « منفساً » بفعل مضمر يدل عليه ما بعده في الكتاب ١ / ٦٧ ،

وابن السيرافي ١ / ١٦٠ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ ، والكمال ١٢٢٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥ ،

والبنداديات ٢٠٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٢ ، وابن عيمش ١ / ٨٢ ، والمقاصد النحوية

٢ / ٥٣٥ - ٥٣٨ ، والمغني ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٨١ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٢٧ ، والخرزانه

١ / ١٥٢ ، ٤٥٠ و ٣ / ٦٤٢ و ٤ / ٤١٠ . وذكر العميني والبغدادي وجهي الاستشهاد بالبيت .

ويروى « إن منفس » . وسيأتي البيت ٨٥٢ .

(٣) فالفاء الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء ، قاله أبو علي في المسائل القصرية ، ثم قال : اجعل الزائدة

أيتها شئت ، وكذا قال في الحجة : إحدى الفاءين زائدة .

(٤) قال في مصاني القرآن له ١٢٤ : « وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوجد بل أخوك فجهد ، يريدون :

أخوك وجد وبل أخوك جهد ، فيريدون الفاء ... » اهـ وماحكاه الأخفش هنا أوله غير واحد

على أنه يجيز دخول الفاء في كل خير ، وهذا لا يصح ، انظر بيان ذلك وتحقيق قول الأخفش فيها

سيأتي من التعليق ٢٤٨ .

بزيادة « ثم »^(١) لم يجز الحكم بزيادة الفاء .

ومثل هذه الآية في الاحتجاج بها على يونس قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مِتُّ فَهَمَّ الْخَالِدُونَ ﴾^(٢) [سورة الأنبياء : ٢٤] . ألا ترى أنه لو كان التقدير كما يذهب إليه ٣ يونس من أنه كأنه قال : أَفَهَمَّ الْخَالِدُونَ = جاء : أَفَهَمَّ الْخَالِدُونَ فَإِنْ مِتُّ ، فوجب أن تكون الهمزة في الآيتين تعتمد على الجملة التي من الشرط والجزء بأسرها لا على الجزء فقط . وإذا كان كذلك كان حرف الشرط جازماً للجواب ٦ كما هو جازم للشرط .

ولو جاز ليونس أن يقول : إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمْتُكَ ، بالرفع ، / على تقدير : ١ / ٣٣
أَكْرَمْتُكَ إِنْ تَكْرَمْنِي = لَزِمَهُ^(٣) أن يقول : الذي إِنْ تَكْرَمُهُ يَكْرَمُكَ ، برفع ٩ (١ / ٣٩)
« يَكْرَمُكَ » لأنه يصح أن يقدر : الذي يَكْرَمُكَ إِنْ تَكْرَمُهُ . وفي أن العرب والنحويين عن آخرهم مطبقون على جزم الجواب في « الذي »^(٤) = فَسَادَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُونُسَ وَصِحَّةُ قَوْلِ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ . وهذا من سِرِّ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ ، ١٢ فافهمه فإنه من معضلات الكتاب .

قوله تعالى : ﴿ نُؤْتِيهِ مِنْهَا ﴾^(٥) [١٤٥]

بإسكان الهاء ، و ﴿ نُؤْتِيهِ ﴾ باختلاس الكسرة ، و ﴿ نُؤْتِيهِ ﴾ ١٥

(١) انظر ماسياتي من كلامه على زيادة « ثم » ٨٦٤ والتعليق ثمة .

(٢) سياتي الكلام عليها في موضعها ٨٦٣ - ٨٦٥ .

(٣) هذا لا يلزمه لأنه لا يميز ذلك إلا إذا سبق الشرط بهمة الاستفهام .

(٤) لأن صلة « الذي » ليس الجزء وإنما هو الشرط والجزء . انظر ابن يعيش ١٥١ / ٣ ، والصح

١ / ٢٩٦ . والقتضب ٣ / ١٣٠ ، وحاشية الحضري على ابن عقيل ١ / ٧٧ ، وحاشية الصبان على

الأشعري ١ / ١٦٣ .

(٥) انظر البيان ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والبحر ٢ / ٧١ .

بالإشباع^(١) . كل ذلك جائز حسن . والإشباع أحسن الوجوه ، لأن الأصل
الإشباع ثم الاختلاس ثم الإسكان .
واستضعفه النحويون^(٢) ، لأنه إنما أسكن من أسكن تشبيهاً بهاء التأنيث إذا
وقف عليه ، نحو : قاعده وقائمه . قال أبو إسحق^(٣) : إنما يجوز هذا في الشعر
دون الكلام ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) قرأ بالإسكان أبو عمرو وحزرة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ بالاختلاس قالون عن نافع ، وقرأ
بالإشباع ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم وورش عن نافع ، واختلف عن هشام وابن ذكوان
عن ابن عامر ، فروي عن هشام الإسكان والاختلاس والإشباع ، وروي عن ابن ذكوان الاختلاس
والإشباع . انظر السبعة ٢٠٧ - ٢١٢ ، والنشر ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .
(٢) نص المبرد والزجاج والسرياني وابن السراج وأبو علي وأبو الفتح وغيرهم على أن إسكان هاء التذكير في
الوصل إجراء له مجرى الوقف إنما يجوز في ضرورة الشعر كقوله :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطوأي مشتاقان لبه أرقان
على أن أبا الحسن حكى أن إسكان الهاء في هذا النحو لغة أزد السراة ، وذكر أبو علي وأبو الفتح
وغيرهما ما حكاه أبو الحسن . وحكى الفراء أيضاً أن بعض العرب يقفون على الهاء المكني عنها في
الوصل إذا تحرك ما قبلها كقوله « فيصلح اليوم ويُفسدُه غدا » وكذلك يقفون على هاء التأنيث في
الوصل . انظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٢٧ ، وللفراء ١ / ٢٨٨ ، والمقتضب ٢ / ٧٩ ، ٢٦٧ ،
وإعراب القرآن ١ / ٦٢٠ ، والحجة ١ / ١٠٠ ، ١٥٣ ، والصكريات ١٠٦ ، وضرورة الشعر ١١٠ ،
والخصائص ١ / ١٢٧ ، والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، ٣٢٢ ، وعيث السوليذ ١٤٥ ، وضرائر الشعر ١٢٤ ،
والخزاة ٢ / ٤٠١ - ٤٠٢ .

وإنما جاز الاختلاس في نحو ﴿ نؤته ﴾ في السعة لأنه أجري على أصله قبل الجزم ، وأصله
« نؤته » وحذف الصلة من ضمير التذكير الذي قبله حرف لين في الوصل حسن . انظر الكتاب
٢ / ٣٩١ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، وضرائر الشعر ١٢٣ - ١٢٤ ، والكشف لمكي ١ / ٣٥٠ .

(٣) انظر ما نقله عنه صاحب مجمع البيان ٢ / ٤٥٩ .

(٤) البيت لامرأة كانت تحمق . وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ومجالس ثعلب ٤٧٢ ، وضرورة
الشعر ١٢٧ ، وضرائر الشعر ٢٠٠ ، ومقاييس اللغة ١ / ٢٨٤ ، واللسان والتاج (بكل) . وسيأتي
٤٦٦ . والبيكة الطريقة أو الحال ، وزعيلة أبوها ، والطول أي النساء الطول جمع الطولى .

والبيت من مستس الرجز جاء على التام ، عن ابن بري . ونص ثعلب على أنه صدر بيت
وبيت فتكون كتابته على الصورة الآتية :

لَسْتُ إِذَا لِرَزْعَبْلَهُ إِنْ لَمْ أُعَيِّدْ بِكَتْلِي إِنْ لَمْ أَسَاوِ بِالطُّوْلِ

قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِيثُونَ ﴾ (١) ١٤٦ |

- ٣ و ﴿ كَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾ على وزن « كَاعِن » ، وهو قراءة المكي (٢) .
والأصل « كَأَيِّ (٣) » إلا أنه قلب ، فقدّمت الياء المشددة على الهمزة فصار
« كَيِّئِن » ، ثم خَفَّفَ كما يَخَفِّفُ « مَيِّت » حتى يصير « مَيِّتاً » ، فصار « كَيِّئِن » ،
٦ فأبدل من الياء ألفاً فصار « كَائِن » (٤) ، كما يقال في « العَيْب » « عَابَ » (٥) .

= لست إذا لرزعبله إن لم أعيد بكتلي إن لم أساو بالطول ...

وجمله ناسخ الأصل ثلاثة أشطار فصل بينها بثلاث تقط . وكان في النسخ « أشاو » بالشين وكسر الواو وهو تحريف . وفي ب « تغير » وهو تحريف . وكتب في الأصل تحت زعبلة « امرأة » وتحت بكتلي « حالي » وتحت « أشاو » « أسابق » وتحت بالطول « بالأيام الطوال » . وجاء نحو هذا في « ب » لكن الناسخ أدخله في متن الكتاب خطأ فإنه زاد بعد البيت « زعبلة اسم امرأة والبيكة الحالة والصورة وأشاو أسابق » . وفيه تحريف وخطأ .

والشاهد فيه أن الشاعر أسكن هاء التأنيث في الوصل لأنه أجراه مجرى الوقف لضرورة الشعر .

- (١) انظر الجواهر ٥٣٤ - ٥٣٥ ، ٨٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٧ ، وللقرآن ١ / ٢٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٩ ، والحجة ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٩ (ومنه أخذ المؤلف كلامه) ، وجمع البيان ١ / ٥١٦ - ٥١٧ ، والبيان ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والبحر ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، وتفسير الطبري ٣ / ٧٦ ، والقرطبي ٤ / ٢٢٩ ، وابن كثير ٢ / ١١٠ ، وجمع التفاسير ١ / ٦٠٢ .
(٢) هو ابن كثير ، وقرأ الباقون « كَأَيِّن » . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .
(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، والكامل ١٢٥١ - ١٢٥٢ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ ، وابن الشجري ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، والممع ٤ / ٣٨٨ - ٣٩٠ ، وحروف المعاني ٦٠ ، وتساويل مشكل القرآن ٥١٩ ، والصاحبي ٢٤٨ ، واللسان (أيا) .

(٤) رسم في النسخ : فصار كَيِّان فصار كَيِّئاً فصار كَائِن .

- (٥) هذا قول أبي علي وغيره في « كَائِن » . وحكى ابن يعيش أن المبرد « كان يذهب إلى أن الكاف لما لحقت أول « أي » وجعلت معها اسماً واحداً بنوا منها اسماً على زنة فاعل ، فعملوا الكاف فاء وبعدها ألف فاعل وجعلوا الهمزة التي كانت فاء في موضع العين ، وحذفوا الياء الثانية من « أي » والياء الباقية في موضع اللام ، ودخل عليها التنوين الذي كان في « أي » فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصارت كاه ولزمت النون عوضاً عن الياء المحذوفة » ا هـ وقيل غير ذلك .

و ﴿ قَاتِلْ ﴾ و ﴿ قَاتِلْ ﴾ قراءتان حسنتان . فن قرأ ﴿ قَاتِلْ ﴾^(١) ارتفع به ﴿ رِيَّون ﴾ . ويجوز^(٢) أن يُجعل في ﴿ قَاتِلْ ﴾ ضميرُ النبي ، فيكون قوله ﴿ معه رِيَّون ﴾ صفة للنبي ، أي : وكأين من نبي مقتولٍ معه رِيَّون ، أي ثابتٍ معه رِيَّون . وقال قوم^(٣) : هذه القراءة ضعيفة ، لأنه لم يقتل قط نبي في المعركة^(٤) ، فينبغي أن يقرأ ﴿ قَاتِلْ ﴾ ويكون ﴿ رِيَّون ﴾ الفاعل .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾^(٥) [١٤٦]

ف « استكان^(٦) » استفعل من « كان » . فإذا قال ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ ﴾^(٧) [سورة المؤمنون : ٧٦] [فـ^(٨) المعنى : ما كانوا لطاعة ربهم^(٩) .

- (١) وم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ قَاتِلْ ﴾ . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ٢ / ٤٤٢ .
- (٢) أجازَه الفراء وأبو علي وغيرهما . وأجاز أبو علي أن يكون ﴿ معه رِيَّون ﴾ حالاً من الضمير الذي في ﴿ قَاتِلْ ﴾ .
- (٣) انظر إيضاح الوقف ٥٨٥ - ٥٨٦ . والقطع ٢٣٦ - ٢٣٧ ، والمكتفى ٢١١ - ٢١٢ ، ومنار الهدى ٧٠ ، والمصادر السالفة في ح ١ من الصفحة السابقة .
- (٤) روي عن الحسن « ما قتل نبي في حرب قط » ونحوه عن سميد بن جببر . انظر المصادر السالفة .
- (٥) انظر مجمع البيان ١ / ٥١٧ ، والبحر ٣ / ٧٥ .
- (٦) انظر كلامهم عليه في الزاهر ٢ / ٣٠٩ - ٣١١ ، والحلبيات ١١٥ والخصائص ٣ / ٢٢٤ ، ورسالة الملائكة ٢١٦ ، وسفر السعادة ١٥٢ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٦٩ - ٧٠ ، ومجموعة شروح الشافية ١ / ٤١ ، واللسان (سكن ، كين) .
- (٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ٩٣١ - ٩٣٢ .
- (٨) زيادة مني .
- (٩) وقيل هو مأخوذ من قولهم كان كذا وكذا ، وللمستكين كأنه شيء قد كان أي ذهب ومضى ، عن المعري ، وقيل : استكان : صار له كون خلاف كونه ، عن الجار بردي . وعند أبي علي في الحلبيات أن استكان استفعل والعين حرف علة ولم يذكر أنه من الياء أو الواو ، لكن نص أبو الفتح وابن سيده أن أبا علي كان يقول إنه من الياء ويأخذه من لفظ الكَيْن ومعناه وهو لحم باطن الفرج . وأجاز ابن الأنباري والمعري وغيرهما أن يكون من « الكون » .
- وفي ذكره المؤلف وغيره في بيان معناه من الكون تكلف . ولعل الصواب أن يكون مأخوذاً من أكانه الله إكاته أي أخضعه .

- وقال الفراء^(١) : « استكان » أصله « استكن » على وزن « افتعل » من « السكون » . والألف لإشباع الفتحة كما قلنا في قوله « آمين^(٢) » إن أصله « آمين » فأشبع الفتحة ؛ وأنشدوا لابن هرمة^(٣) :
- وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَاكِحِ
أَيِّ بَمَنْتَرِحِ ، وَالْأَصْلُ : مَنْتَرِحٌ ، فَأَشْبَعِ الْفَتْحَةَ .
- قوله تعالى : ﴿ سَتَلْقَى فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ ﴾^(٤) [١٥١]
بالضم والإسكان^(٥) ، وهما لغتان ، كـ « العنق » و « العنق » و « الطنب »
و « الطنب » ، وقد تقدم ذلك^(٦) .
- قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نَسِياً
يُغَشِي ﴾^(٧) [١٥٤]

(١) وعزا هذا القول إليه أبو حيان أيضاً ، ولم أجد مقالته . وقد أجاز هذا القول ابن الأنباري وغيره وأنكره أبو علي ومن وافقه بأنه لو كان الألف للإشباع لم يجعلوه أصلاً يقاس عليه وقد قالوا يستكين ومستكين ومستكان له ، والإشباع لا يكون على هذا الحد .

(٢) انظر ما سلف ص ١١ .

(٣) د ، ق ٢٤ / ١٢ ص ٩٢ . وهوله في الخصائص ٢ / ٣١٦ و ٢ / ١٢١ ، وسر الصناعة ٢٥ ، ٧١٩ ، والاحتساب ١ / ١٦٦ ، ٣٤٠ ، وسفر السعادة ١٤٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٥ ، واللسان (نرح) . وهو بلا نسبة في ابن الشجري ١ / ١٢٢ ، ٢٢١ ، و ٢ / ١٥٨ ، ورسالة الملائكة ٢١٧ ، والإنصاف ٢٥ .

والغوائل : الدواهي ، وبمَنْتَرَاكِحِ أراد بَمَنْتَرِحِ ، يقال أنت بَمَنْتَرِحِ من كذا أي يبعد منه . ويروى « حيث نَمَى » .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٠ ، والحجة ٢ / ٣٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥١٨ ، والبحر ٢ / ٧٧ .

(٥) قرأ ابن عامر والكسائي بضم العين ، وقرأ الباقر بإسكانها . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢١٥ .

(٦) يريد ماجاء فيه لغتان ضم عينه وإسكانها ، انظر ما سلف من ذلك ٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٠١ .

(٧) انظر الجواهر ٩٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧١ ، والحجة ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢١ ، والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٢ / ٨٥ .

بالياء ، و ﴿ تَفْشَى ﴾ بالتاء^(١) ، والإمالة^(٢) . فالياء لأجل « النعاس » ،
والتاء رداً إلى « الأمانة » . والإمالة لأجل الياء لأن أصله « عَشِي » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾^(٣) [١٥٤]

بنصب اللام وضمة^(٤) . فمن نصب اللام جعله تأكيداً لـ « الأمر » ، و « لله »
خبر « إن » . ومن ضمّ اللام رفعه بالابتداء ، و « لله » الخبر ، والجملة خبر
« إن » .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا

ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) [١٥٦]

إن قيل : إن « إذا »^(٦) ظرف لما يستقبل من الزمان ، فلم أدخله على
« ضربوا » وهو فعل ماضٍ ؟ / = فالجواب إنه بمنزلة « إن » أصله الاستقبال ،
ثم يدخل على الماضي فيقلبه إلى الاستقبال ، كقولك : إن قت قت ، فالمعنى : (٢ / ٣٩)

(١) قرأ بالتاء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٢) أماله حمزة والكسائي ، واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين اللفظين . انظر
المصادر التي أحلنا عليها ٤١ ح ٢ في بيان مناهجهم في الإمالة والفتح والقراءة بين اللفظين .

(٣) انظر الجواهر ٦٥٥ ، وشرح السمع اللوح ١ / ١ ، ومصاني القرآن للأخفش ٢١٨ - ٢١٩ ، ولفراء
١ / ٢٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧١ ، والحجّة ٢ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢١ ،
والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٣ / ٨٨ .

(٤) ضمّ اللام أبو عمرو وحده ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .
وقوله « بنصب اللام وضمة » فيه خلط بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، انظر ما سلف ٥٣ .

(٥) انظر الجواهر ٨٨٨ ، ٨٩٢ - ٨٩٣ ، ومصاني القرآن للقرآء ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٥ ،
والبيان ١ / ١٢٧ ، والبحر ٣ / ٩٢ ، والكشاف ١ / ٤٧٣ - ٤٧٤ ، والبصريات ٣٢٥ .

(٦) انظر في « إذا » الكتاب ١ / ٤٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، وحروف المعاني ٦٣ ، وابن عميش
٩٥ / ٩٦ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٨ ، والنفخ ١٢٧ - ١٢٩ ، والهمع ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ .

إن تقم أقم ؛ فكذلك ﴿ إذا ضربوا في الأرض ﴾ أي إذا يضربون في الأرض ويسافرون فيها^(١) .

٣ قوله تعالى^(٢) ﴿ لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾^(٣) ١٥٦ | اللام العاقبة^(٤) ، أي : لتصير عاقبتهم إلى أن يجعل الله غزوة المؤمنين وإصابة الغنية أو الفوزَ بالشهادة حسرة في قلوبهم .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمْ ﴾^(٥) ١٥٧ | بالكسر ، و﴿ مِتُّمْ ﴾ بالضم^(٦) ، وهما لغتان .

(١) هذا ما أورده الشيخ هنا . ومقاله في « إذا » هو ما عليه جمهور النحاة ، وقيل إنها قد تخرج عن الاستقبال فتقع للماضي أو للحال . وقد فات الشيخ هنا أن يذكر كيف جاء « إذا ضربوا » و « إذا » ظرف للمستقبل مع « قالوا » وهو ماض ، وذكره في الجواهر ٨٨٨ ، ٨٩٢ - ٨٩٣ ، فذهب في أول الموضوعين إلى أنه وضع إذا موضع إذ لأنه على حكاية الحال الماضية ، وهو قول الزمخشري . وذكر في الموضوع الثاني قولين آخرين أولهما أن « إذا » إنما جاز وقوعها هنا « لأن » الذي في موضع يصلح لوقوع الجزاء فيه ألا ترى أن الفاء يدخل في جوابه ، وكأنه قال : كالذين يقولون « يريد أن الذي إذا كان مبهاً غير موقت يجري مجرى ما في الجزاء فيقع الماضي فيه موضع المستقبل ، وهو قول الفراء . وثاني القولين أن « معنى إذا : متى ، كأنه : متى ضربوا في الأرض ، أي هذا دأبهم كلما خرجوا ضاربين في الأرض قالوا هذا الكلام » . وقيل : وضع إذا موضع إذ لأنه متصل ب « لاتكونوا كهؤلاء إذا ضرب إخوانهم في الأرض » ذكره الطبرسي ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة متي .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٥٢٥ ، والبيان ١ / ٢٢٧ ، والبحر ٣ / ٩٤ .

(٤) وتسمى لام المأل ، ويسمى الكوفيون لام الصيرورة . انظر اللامات للزجاجي ١١٩ - ١٢١ ، ولابن فارس ٢٣ ، ورفص المباني ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والجنى السدائي ١٢١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٢٨ ، والملغني ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والهمع ٤ / ٢٠٢ . وانظر إعراب القرآن ١ / ٥٧٢ و ٢ / ٧٢ ، والبيداديات ٤٤ .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٢ ، والحجة ٢ / ٢٩٢ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٢٢٨ ، والبحر ٣ / ٩٦ .

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ﴿ مت ﴾ و ﴿ متنا ﴾ و ﴿ متم ﴾ بضم الميم ، ووافقهم حفص عن عاصم في هذه الحرفين في هذه السورة خاصة ، وقرأ الباقر بكسر الميم . انظر السبعة ٢١٨ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

فمن قال « مِتْ » فلأنَّ أصله « مَوْتٌ » فنقلت الكسرة من الواو إلى الميم ،
كما قالوا في « خَافَ » « خِيفْتُ » وأصله « خَوِيفْتُ » وفي « هَابَ » « هَيْبْتُ »
وأصله « هَيْبْتُ »^(١) .

ومن قال « مَتُّ » قال : « مات » أصله « مَوْتٌ » فهو مثل « قال » في أنَّ
أصله « قَوْلٌ » ، فكما تقول « قُلْتُ » بالضم قال « مَتُّ » بالضم^(٢) .

وخصَّ حفص عن عاصم هذين الحرفين ههنا بالضم ، فقرأ ﴿ ولئن قتلتم في
سبيل الله أو مئتم ﴾ ، ﴿ ولئن مئتم أو قتلتم ﴾ [١٥٨] . وإنما خصَّها بالضم
لأن قبله « قَتِلْتُمْ » في الأول وبعده أيضاً « قَتِلْتُمْ » ، فأراد الوفاق بين أول
الفعلين فضمَّ الميم في « مَتُّ » تبعاً للقف في « قَتِلْتُمْ » و« قَتِلْتُمْ » .

(١) قال النحاس : « قال عيسى [بن عمر] : أهل الحجاز يقولون مِئْتُمْ ، وسفلى مضر يقولون مِئْتُمْ ،
بضم الميم . قال أبو جعفر : قول سيويه أنه شاذ جاء على مِيتَ تموت ، ومثله عنده فضل
يفضل . وأما الكوفيون فقالوا : من قال : مِيتَ ، قال : تمات ، مثل خفت تخاف ، ومن قال مِيتَ
قال تموت وهذا قول حسن » ا هـ .

وقال أبو الفتح في النصف ١ / ٢٥٦ : « ... وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت .
فيكون بعضهم يقول « مت تمات » وبعضهم يقول « مت تموت » ثم سمع من أهل لغة الماضي وسمع
من أهل لغة أخرى المضارع فتركب من ذلك لغة أخرى » ا هـ . فعلى ما ذكره النحاس وأبو
الفتح لا شدوذ في « مِيتَ » بالكسر .

وانظر في ذلك الكتاب ٢ / ٣٦١ ، والمقتضب ٢ / ٤٣ ، وإصلاح المنطق ٢١٢ ، وتهذيبه
٤٩٥ ، واللسان (موت) .

(٢) جمهور النحاة على أن أصل « قُلْتُ » : قَوْلْتُ ، على فَعَلْتُ بفتح العين ، ثم نقلت إلى قَعَلْتُ بضمها ،
ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أَلْفًا في التقدير ، وبعدها لام الفعل ساكنة
لاتصالها بالضمير أي التاء ، فسقطت العين فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت
« قُلْتُ » .

وذهب ابن الحاجب وواقفه الرضي إلى أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ، فالأصل قال ، فلما
أسند إلى ضمير الرفع المتحرك سكنت اللام فحذفت الألف للساكنين ، فاجتلبوا الضمة لتدل على
الواو .

انظر الكتاب ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، والمقتضب ١ / ٩٦ - ٩٨ ، والنصف ١ / ٢٢٤ - ٢٣٧ ،
٢٤٦ - ٢٤٧ ، وابن يعين ١٠ / ٧١ - ٧٢ ، وشرح الشافية ١ / ٧٦ - ٨٠ .

قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مَّتُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تَعَشَّرُونَ ﴾ (١)

[١٥٨]

- ٣ إن قال قائل: العربُ تقول: لئن جئتني لأفعلن، تدخل اللام (٢) على « إن »، ثم تقول في الجواب، لأفعلن، ولا تقول: لئن جئتني أفعل، بـتة (٣) وقال تعالى: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَسُدَّهُنَّ ﴾ [سورة الإسراء: ١٨٦]، ﴿ وَلَئِن جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولُنَّ ﴾ [سورة الروم: ١٥٨]، ﴿ وَلَئِن أَخْرَأْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مُّعَدَّةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَخْبِئُ ﴾ [سورة هود: ١٨] وقال: ﴿ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَدِيدِ الْمَوْتِ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة هود: ١٧] فأدخل اللام والنون في هذه الأفعال، فلم لم يدخلها مع اللام في قوله ﴿ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ ﴾؟ ولم لم يقل: فيإلى الله تحشرون؟

= فالجواب: إن بين هذه الآية وبين تلك الآي فرقاً، وهو أنه فصل بين

- ١٢ اللام وبين الفعل في هذه الآية بالجواز والمجرور. فلما وقع الفصلُ بهما لم يأت بالنون، لأن النون إنما يدخل مع هذه اللام لكيلا تشبه بلام الابتداء (٤). وههنا

(١) انظر الجواهر ٦١٣ - ٦١٥، ٧٥٣، وجمع البيان ١ / ٥٧٥، والبيان ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩، والبحر

٣ / ٩٧، والأصول ٢ / ١٦٦، والبناديات ٢٩، والمعنى ٣٠٣، والمع ٤ / ٢٤٧.

(٢) وهي التي تسمى لام الشرط واللام الموطئة والمؤذنة، انظر ما سلف من التعليق ٨٤ ح ٧.

(٣) انظر التعليق التالي.

(٤) قال سيويه « اعلم أن القسم تأكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لزمته اللام ولزمت

اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك والله لأفعلن » وقال: « ... فقلت:

فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله: إنه ليفعل، لأن الرجل إذا قال هذا

فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفعل ... » وقال: « ... وقد يستقيم في الكلام: إن زيدا ليضرب

وليذهب، ولم يقع ضرب، والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين

لكلا يلتبس بما هو واقع « الكتاب ١ / ٤٥٤ - ٤٥٦، وانظر المقتضب ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٥. وانظر لام

الابتداء ولام جواب القسم في اللامات للزجاجي ٧٨ - ٧٩، ولابن فارس ١٥ - ١٦، ١٩، وابن

يعيش ٨ / ٦٢ - ٦٦ و ١ / ٢٥، ٩٦، ووصف المباني ٢٣١ - ٢٤٢، والجنى السداني ١٢٤ - ١٢٦،

والمعنى ٣٠٠ - ٣٠٧، ٣٠٩، والمع ٢ / ١٧٢ - ١٧٦ و ٤ / ٢٤١ - ٢٤٧.

زال الاشتباه لدخول اللام على الظرف ، ولام الابتداء ^(١) لا تدخل على
الفضلة ^(٢) . ومثله ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ | سورة الشعراء : ٤٩ | لم يدخل النون لأن لام
الابتداء ^(١) لا تدخل على « سوف » ^(٣) . وفي سائر الآي لم يقع الفصل بين اللام
وبين الفعل ، فلزم النون الفعل .

والفعل هنا ليس جواب الشرط الذي يقتضيه « إن » من قوله ﴿ ولئن
متم ﴾ ، ﴿ ولئن شئنا ﴾ ، وإنما هو جواب قسم مضر . وأصل هذا الكلام - إذا
قلت : لئن جئتي لأفعلن - والله لأفعلن ، قسم على البتات ، ثم يبدو لك بعدما

(١) زيادة من ي وب .

(٢) هذا سؤم منه ، فلام الابتداء تدخل على الظرف وهو فضله ، والنية بها التأخير ، تقول : إن زيدا
ليك مأخوذ ، وقال الشاعر :

إن امرأ خصني عمداً مودته على التثائي لعندي غير مكفور

انظر الكتاب ١ / ٢٨١ ، والأصول ١ / ٢٢١ ، وابن يمش ٨ / ٦٥ ، والممع ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ .
ونقل المؤلف في الجواهر ٦١٤ عن أبي علي قوله : « وإنما دخلت اللام على الحرف الجار لتقدمه
عليه ، ولم تدخل إحدى التونين على الفعل لوقوعه على الحرف ، وجاز دخولها على الحرف في كلا
الموضعين إذ المراد به التأخير ... » .

فاللام في ﴿ لا إله إلا الله تحشرون ﴾ لا تشته بلام الابتداء لأنها واقعة في معمول جواب القسم ،
ولاتقع لام الابتداء هذا الموضع .

(٣) وذلك لأن « سوف » تخلص المضارع للاستقبال في قول النحويين جميعاً ، ولام الابتداء تخلص
المضارع للحال في أكثر الاستعمال فما نص عليه سيبويه والمبرد وغيرهما ، وهو قول الأكثرين فما
نص عليه ابن هشام . فلو اجتمعنا في أول المضارع لاجتمع فيه دليلان متعارضان دليل الحال
ودليل الاستقبال ، وهذا لا يصح .

وقد أجاز قوم منهم ابن فارس والزنجشري والمالقي دخول لام الابتداء على سوف ، وعزا
السيوطي ذلك إلى البصريين ، وهو وهم منه . ومن أجاز ذلك ذهب إلى أن اللام لا تقصر
المضارع للحال لأن الزمان معها مبهم . والصواب قول سيبويه وغيره لأن أكثر الاستعمال أن
يكون للحال ، فتحمل على ما هو الأكثر في كلامهم .

- مضى كلامك عن الحلف بالبنات ، فتقول : إن جئتني فكأنه^(١) في التقدير :
والله لأفعلن إن جئتني ، فتضر القسم ، فيؤتى باللام في « إن » لتكون عوضاً عن
ذلك القسم ، فيقال : لئن جئتني لأفعلن ؛ هذا معنى هذا الكلام . وقد جاء ٣
حذف هذه اللام^(٢) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ سورة اللذة : ١٧٣ والتقدير : ولئن لم ينتهوا ؛ لا بد من إضرار هذه
اللام لقوله ﴿ لَيَمَسَّنَّ ﴾ ، ألا ترى أنك لو لم تضر اللام لم تأت بما يكون عوضاً
عن القسم ؟ وإذا لم يكن هناك قسم ولا ما يقوم مقامه لم يصح ﴿ لَيَمَسَّنَّ ﴾
والله أعلم .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (٣) ١٥٩ .
تقديره : فبرحمة من الله ، و « ما » صلة زائدة^(٤) . والتقدير : لنت لهم
برحمة من الله ، فقدّم الباء على الفعل .

(١) كان في الأصل وي : « ... بعدما مضى كلامك لأفعلن فكأنه » وقد سقط هنا الكلام من ب .
و في الكلام سقط ، فحذفت كلمة « لأفعلن » وزدت ما بين حاصرتين استثناساً بما في الجواهر
٦٦٠ ، قال ثمة « وإنما يقال : والله لئن تأتني لآتينك وأصل هذا الكلام أن يقول : والله لآتينك ،
ثم بدا له عن الحلف بالبنات فقال : والله إن تأتني ... » اهـ ويدل على ما زدته أيضاً قوله « فكأنه
في التقدير ... » . وقوله : ثم يبدو لك ، أي يبدو لك بدءاً .

(٢) انظر في ذلك الجواهر ٦٦١ - ٦٦٢ ، وشرح اللمع ١٤٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٤٣٦ ، والبصريات ٤٤ ،
والبصريات ٢١٤ ، وسر الصناعة ٣٩٦ - ٣٩٧ ، والمغني ١٣٥ ، ٣١١ ، ٥٣١ ، ٨٢٨ .

(٣) انظر الجواهر ١٣٧ ، وشرح اللمع اللوح ١١٣ / ٢ و ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ / ١ و ١٦٣ / ٢ . ومعاني القرآن
للأخفش ٢٢٠ ، وللقرآن ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٤ ، وجمع البيان ١ / ٥٢٦ ،
والبيان ١ / ٢٢٩ ، والبحر ٣ / ٩٧ ، والكتاب ١ / ٤٤١ ، والمقتضب ١ / ٤٨ ، والكامل ٤٤١ ،
والأصول ١ / ٤٣ ، ٤٠١ ، والبغداديات ٩٤ ، ١٢٦ ، ٢٦١ ، وسر الصناعة ٢٦١ ، وابن يعيش
١١٣ / ٢ و ٩٧ / ٧ و ٤ / ٨ ، ٥ ، ٣٠ ، ٥٦ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٣٤ ، ٤ / ٩ ، وابن الشجري
٣٧٠ / ١ و ٢ / ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٣٦٥ ، والمغني ١٧٩ ، ٣٢٩ ، ٣٩٤ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٧٢٨ ، واللمع
٣١٨ / ١ .

(٤) انظر ما سلف من التعليق على قوله « صلة زائدة » ٢٨ ح ٣ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَقُلَ ﴾^(١) [١٦١]

بفتح الياء^(٢) من غلَّ يُغْلُ ، والمعنى : ما كان لنبي أن يخون . وقرئ : ﴿ أَنْ يُفَلَّ ﴾ أي يُخَوِّن^(٣) ، أي ليس لكم أن تخونوه أي^(٤) تنسبوه إلى الخيانة^(٥) .

* قوله تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٦) [١٦٣]

قالوا : التقدير : هم ذوو درجات ، وحمله على حذف المضاف . فإذا نحن بمحمد بن إسماعيل^(٧) يذكر أن التقدير : لهم درجات ، فحمله على نزع الخافض *
قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ . الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٠ ، وللفراء ١ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٥ ، والحجبة ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٩ ، والبيان ١ / ٢٣٠ ، والبحر ٣ / ١٠١ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٧ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ - ١١٥ ، والكامل ٤٦٥ .

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم ، وقرأ الباقون (يُغْلُ) . انظر السبعة ٢١٨ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٣ .

(٣) هذا أحد وجهين في تفسيره ذكرهما الفراء وابن قتيبة والزجاج والمبرد وأبو علي وغيرهم ، والوجه الآخر أن يكون تفسيره « يخان » وهو قول أبي عبيدة والأخفش واختاره المبرد .
(٤) زيادة من ب .

(٥) فيكون أعلُّه بمعنى غلَّه : إذا نسبه إلى ذلك ، وبهذا يسقط ما اعترض به ابن قتيبة على هذا أنه لو أراد هذا المعنى لقليل يغلل ، وأجاز أن يكون معنى يُغْلُ يلفى غالباً .

(٦) انظر الجواهر ٧٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣١ ، والبيان ١ / ٢٣٠ ، والبحر ٣ / ١٠٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٧ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٧) هو البخاري صاحب الصحيح ، وذكره المؤلف في الجواهر بنسبته ، ولعل ما عناه إليه في كتابه « التفسير الكبير » . وما عناه إلى البخاري في تفسير الآية هو قول مجاهد والسدي وأبي عبيدة وعزي إلى ابن عباس والحسن ، ونص أبو حيان على أنه قول أبي الفضل الرازي وذكر ردة بعض المصنفين عليه بأن حذف لام الجر هنا لا مساغ له لأنها تحذف في مواضع الضرورة أو لكثرة الاستعمال ، وهذا ليس من تلك المواضع ، ثم قال أبو حيان : « ويجعل تفسير ابن عباس والحسن ... على تفسير المعنى لتفسير اللفظ الإعرابي » .

وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا قُلُوبًا فَادْرُؤُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴿١﴾

[١٦٧ - ١٦٨]

- ٣ قيل في موضع ﴿ الذين قالوا ﴾ وجهان :
- أحدهما : أن يكون نصباً بدلاً من ﴿ الذين ﴾^(١) في قوله ﴿ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَاقَتُوا ﴾ [١٦٧] ، أي : وليعلم الذين نافقوا الذين قالوا لإخوانهم .
- ٦ فعلى هذا لا يجوز الوقف^(٢) من ابتداء الآية إلى قوله ﴿ مَا قَتَلُوا ﴾ .
- وقيل : بل قوله ﴿ الذين قالوا لإخوانهم ﴾ رفعٌ بالابتداء^(٣) . وقوله ﴿ قعدوا ﴾ اعتراض بين ﴿ قالوا ﴾ وبين مفعوله الذي هو ﴿ لو أطاعونا ﴾ ،
- ٩ والتقدير : الذين قالوا لإخوانهم : لو أطاعونا ما قتلوا . و ﴿ قعدوا ﴾ أي قعدوا عن القتال . وقوله ﴿ قُلْ فَادْرُؤُوا ﴾ في موضع الخبر ، والتقدير : قل لهم فادرؤوا ، فحذف الجار والمجرور ؛ كقولهم « السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرَمٍ »^(٤) أي منه^(٥) ،
- ١٢ وكقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٦) [سورة الثورى : ٤٣] أي إنَّ ذلك منه . فعلى هذا يجوز الوقف^(٨) على قوله ﴿ بما يكتون ﴾ دون

(١) انظر الجواهر ٦٤٢ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٧ ، ومجمع البيان

١ / ٥٣٤ ، والبيان ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، والبحر ٣ / ١١١ .

(٢) أو نعتاً له ، وهو أحد الوجوه التي ذكرها النحاس وغيره في إعرابه ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر القطع ٢٣٩ ، والمكتمى ٢١٣ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٤) وهو قول الأخفش ، وقيل هو خبر لمبتدأ محذوف أي هم الذين ، أجازها النحاس وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٣١٤ ، ٣٢٧ ، والأصول ١ / ٦٩ ، والإيضاح ٤٤ - ٤٥ ، واللب ٨٢ ، وشرحه للمؤلف

اللوح ٣٠ - ٣١ / ١ ، وشرح الكافية ١ / ٩١ ، والمفتي ٦٤٨ .

(٦) حذف الضمير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به جائز وهو حسن كثير إذا كان الجار « من » .

وقد عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ - ٣٥٢ الباب ١١ لما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور في

خبر المبتدأ وصفة الموصوف وصلة الموصول .

(٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٨) وهو وقف تام .

سورة آل عمران ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٥ .

[قوله ^(١) ﴿ مَا قَاتِلُوا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ ^(٢)

[١٧١]

٣

بالفتح والكسر ^(٣) . فمن كسر كان قوله ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾ مستأنفاً وتمَّ
الوقف ^(٤) على قوله ﴿ وَفَضْلٍ ﴾ . ومن فتح كان في موضع الجرِّ بالعطف على
﴿ نِعْمَةٍ ﴾ . والتقدير : يستبشرون بنعمة من الله وفضل وبأن الله . فالوقف
على ﴿ فَضْلٍ ﴾ جائز فيمن كسر دون من فتح .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا ﴾ ^(٥) [١٧٢]

إن جعلته نعتاً لـ ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) [١٧١] لم تقف ^(٧) على ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .
وإن رفعته بالابتداء ^(٨) وجعلت خبره ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ
عَظِيمٌ ﴾ [١٧٢] وقفت [على ^(٩)] ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

٩

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ ^(١٠) [١٧٥]

١٢

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٧ ، والحجة ٢ / ٣٩٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣٥ ، والبيان ١ / ٢٣١ ،
والبحر ٣ / ١١٦ .

(٣) قرأ الكسائي وحده ﴿ وَإِنَّ ﴾ بالكسر ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢١٩ ، والتيسير ٩١ ،
والنشر ٢ / ٢٤٤ .

(٤) انظر القطع ٢٤٠ ، والمكتفى ٢١٢ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣٩ ، والبحر ٣ / ١١٧ .

(٦) أو بدلاً منهم ، عن النحاس وغيره .

(٧) انظر القطع ٢٤٠ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٨) أو رفعته على أنه خبر مبتدأ مضر أو نصبته على المدح ، عن النحاس وغيره .

(٩) زيادة مني .

(١٠) انظر الجواهر ١١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ، وللغراء ١ / ٢٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤١ ،
والبيان ١ / ٢٣١ ، والبحر ٣ / ١٢٠ ، وتفسير غريب القرآن ١١٦ ، والكامل ١٥٠٣ ، وابن
الشجري ١ / ٤٦ ، ١٨٦ ، ٢٩٧ ، والملفني ٨٣٨ .

أي يخوفكم بأوليائه^(١) ، فحذف المفعول الأول وحذف الباء من المفعول الثاني ، كقوله ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾^(٢) [سورة الكهف: ٢] والتقدير: لينذركم ببأس شديد ، فحذف المفعول الأول وحذف الباء من « بأس » ؛ وقد ظهر ذلك في قوله ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ ﴾ [سورة الأنبياء: ٤٥] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزَنُكَ ﴾^(٣) [١٧٦]
بفتح الياء من قولهم : حَزَنَنِي يَحْزِنُنِي . وقرأ نافع ﴿ يَحْزَنُكَ ﴾^(٤) من أَحْزَنَنِي ، أي جعل في الحزن . و « حَزَنَ » أَفْصَحَ من « أَحْزَنَ »^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُظْمِي لَهُمْ ﴾^(٦)

[١٧٨]

- (١) قدره المراد : من أوليائه .
(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٤٠ - ٧٤١ .
(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ ، والحجة ٢ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، ومجم البيان ١ / ٥٤٢ ، والبيان ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، والبحر ٣ / ١٢١ .
(٤) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الياقون ﴿ يَحْزَنُكَ ﴾ . انظر السبعة ٢١٩ ، والتيسر ٩١ - ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ .
(٥) انظر تهذيب الألفاظ ٦١٩ ، وقملت وأقملت للزجاج ٢٤ ، والمخصص ١٣ / ١٣٥ ، والاعتضاب ٢٨٢ ، واللسان (حزن) . وفرق الخليل بينهما فذهب إلى أن معنى حَزَنَه : جعل فيه الحزن ، ومعنى أَحْزَنَه : جعله حزيناً . ولم يثبت الأصمعي وتعلب أَحْزَنَه ، وقال أبو زيد : لا يقولون : قد حزته الأمر ، ويقولون يَحْزَنَه ، فإذا قالوا أفعله الله فهو بالألف . انظر الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، والفصح ١٢ ، وأدب الكاتب ٦١٢ ، واللسان (حزن)
(٦) انظر الجواهر ٤٢٨ ، ٥٨١ ، ٩٤٨ ، وشرح اللمع اللوح ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والحجة ٢ / ٢٩٨ - ٤٠٥ ، ومجم البيان ١ / ٢٤٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والحجة ٢ / ٢٩٨ - ٤٠٥ ، ومجم البيان ١ / ٥٤٢ ، والبيان ١ / ٢٢٢ ، والبحر ٣ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وابن يعين ٨ / ٥٥ ، والمغني ٤٣ ، ٢٠٢ ، ٢٤١ .

- ٣ قرأ جميع الناس إلا حمزة ﴿ يحسبن ﴾ بالياء^(١) . ويكون ﴿ الذين كفروا ﴾ في موضع الرفع ب ﴿ يحسبن ﴾ أي لا يحسبن الكافرون ، ويكون قوله ﴿ أننا نُملي لهم خير لأنفسهم ﴾ « أن » مع اسمه وخبره / في موضع المفعولين ل ﴿ يحسبن ﴾ والتقدير : لا يحسبن الذين كفروا إملأنا خيراً لأنفسهم . و « ما » مصدرية^(٢) .
- ٦ وأما حمزة فإنه جعل ﴿ الذين كفروا ﴾ المفعول الأول ، أي : لا تحسبن الكافرين . فيكون قوله ﴿ أننا نُملي لهم خير لأنفسهم ﴾ بدلاً^(٣) من « الكافرين » نائباً عن المفعولين .
- ٩ وقال أبو علي^(٤) : يجب على قراءة حمزة انتصاب ﴿ خير لأنفسهم ﴾ ، لأنه يجعل ﴿ أننا نُملي لهم ﴾ بدلاً من ﴿ الذين كفروا ﴾ . وإذا جعله بدلاً منه كان كأنه قال : لا تحسبن إملأنا خيراً لأنفسهم . والكلام مع أبي علي يطول ، ذكرته في « البيان^(٥) » و « مسائل عثمان^(٦) » .
- ١٢ قوله تعالى : ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾^(٧) [١٨٠]

(١) انظر السبعة ٢١٩ - ٢٢٠ ، والتيسير ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ وقراءة حمزة بالتاء . وبلغ التعليق على فتح السين وكسرها من « بحسب » ١٩٤ .

(٢) أو اسم موصول ، والعائد محذوف ، انظر الحجة وغيره .

(٣) وهو قول الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم .

(٤) في الحجة ٢ / ٤٠٢ . وما هنا يتصرف عنه .

(٥) انظر كلامنا عنه في مقدمة التحقيق .

(٦) كتب تحته في الأصل « شرح لمع ابن جني » . انظر الكتاب المذكور اللوح ٢٧ / ٢ و ٥٩ / ١

و ٦٢ / ٢ . وانظر كلامهم على فتح حمزة أن في هذا الموضوع في المصادر السالفة .

(٧) انظر الجواهر ٧٨ ، ٤٢٩ ، ٥٥٤ ، ٨٤٦ ، ٩٠٠ ، ٩٤٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ - ٢٢٢ ، ولفراء

١ / ٢٤٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، والحجة ٢ / ٤٠٠ ، وجمع البيان ١ / ٥٤٦ ، والبيان

١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، والثبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٣ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والكتاب ١ / ٣٩٥ ، والمقتضب =

- ٣ قرئ بالياء والتاء^(١) . فمن قرأ بالياء ف ﴿ الذين يبخلون ﴾ فاعل ،
والتقدير : ولا يحسن الباخلون البخل هو خيراً لهم . فالبخل محذوف وهو
المفعول الأول ، وجاز حذفه لجزي ذكر ﴿ يبخلون ﴾ . و « هو » فصل ، وإن
شئت كان كناية عن البخل ، وهو أحسن ، أي : البخل خيراً لهم^(٢) . و ﴿ خيراً
لهم ﴾ هو المفعول الثاني .
- ٦ ومن قرأ بالتاء كان التقدير : ولا تحسن بخل الباخلين ، فحذف المضاف
وهو « بخل » وأقام ﴿ الذين يبخلون ﴾ مقامه . و « هو » فصل . و ﴿ خيراً
لهم ﴾ المفعول الثاني .
- ٩ والقراءة بالياء أحسن لأنه يضمر البخل بعد جزي ذكره مع الفاعل ومن
قرأه بالتاء أضمره قبل جزي الذكر مع المفعول .
- ١٢ قوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ
وَنَقُولُ ﴾^(٣) ١٨١١ |

= ١٣٦ / ٢ و ٤ / ٥٢ ، والمضدييات ٨٣ ، والمسائل المنشورة ٥٣ ، والحليات ٥١ ، ٦٦ ، ٢٠٦ ،
وإبن يعيش ٢ / ١١٠ ، ١١٢ ، وإبن السجري ١ / ٣٠٥ و ٢ / ١٢٢ ، ٢٠٩ .

(١) قرأ بالتاء حزة وحده ، وقرأ الباكون بالياء . انظر الحاشية (١) من الصفحة السابقة .
(٢) وقال في الجواهر ٤٢٩ : « ومن قرأ بالياء كان التقدير : ولا يحسن الذين يبخلون البخل خيراً لهم ،
فيكون « هو خيراً لهم » كناية عن البخل » اهـ وتابمه صاحب البيان الذي نقل كلامه بلا
تصريح . وظاهر عبارته أن « هو » هو المفعول الأول ، وقد صرح بذلك المعكبري ، ولا أعرف
أحداً غيرها ذكر ذلك . والصواب أن « هو ضمير البخل ، والبخل هو المفعول الأول الذي يقتضيه
تحسين ، وحسن حذفه لدلالة يبخلون عليه ، وقوله « هو » يسمى عماداً عند الكوفيين وفصلاً عند
البصريين ... » عن ابن السجري ، وعلى ذلك إجماعهم . وقد سلف التعليل على ضمير الفصل ٣٣
ح ١ .

فما ذكره المؤلف والمعكبري من جواز كون « هو » المفعول الأول خطأ ، لأن هذا موضع
ضمير الفصل « لأن تقدم يبخلون بمنزلة تقدم البخل ، فكأنك قلت : لا يحسن الذين يبخلون
البخل هو خيراً لهم » عن أبي علي ، ولأن « هو » ضمير رفع لا ضمير نصب .
(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٨٢ ، والحجة ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، وجمع البيان ١ / ٥٤٧ ، والبيان
٢٣٢ / ١ ، والبحر ٣ / ١٢١ .

بالتون ونصب اللام من ﴿ قَتَلَهُمْ ^(١) ﴾ . وقرأ حمزة : ﴿ سَيَكْتَبُ ﴾ مرتباً للمفعول ^(٢) ؛ ﴿ ما قالوا ﴾ مرفوع بـ ﴿ سَيَكْتَبُ ﴾ ^(٣) . و﴿ قَتَلَهُمْ ﴾ مرفوع بالعطف على « ما » . و﴿ يَقُولُ ﴾ بالياء ، أي ويقول الله .
 قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ ^(٤) [١٨٧]

بالتاء والياء فيها ^(٥) . فالتاء للخطاب ، على تقدير : وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب وقال لهم لتبيننه ولا تكتومنه . ومن قال بالياء فعلى الإخبار عن الغيبة .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا يَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةِ مَنْ الْعَذَابُ ﴾ ^(٦) [١٨٨]
 من قرأ بالياء ^(٧) ﴿ لا يحسن الذين يفرحون ﴾ فـ ﴿ الذين يفرحون ﴾ الفاعل ، و« الذين » موصول ، وقام صلته عند قوله ﴿ لم يفعلوا ﴾ . فلما طال

(١) و﴿ تقول ﴾ بالنون ، وهي قرامة غير حمزة . انظر السبعة ٢٢٠ - ٢٢١ ، والتيسير ٩٢ ، والنشر ٢٤٥ / ٢ .

(٢) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٦ ح ٦ .

(٣) كان في النسخ : مرفوع ييكتب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٤ ، والحجة ٢ / ٤٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥١ - ٥٥٢ .

(٥) قرأ بالياء فيها أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٢١ ، والتيسير ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

(٦) انظر الجواهر ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٦٧٤ ، ٩٤٨ ، وشرح الملح اللوح ٥٨ / ٢ - ٥٩ / ١ و ٢ / ٦٠ و ١٠٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٢ - ٥٥٣ ، والبيان ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، والبحر ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والبصريات ٢٢١ ، ٢٤٢ ، والحلبيات ٧٢ ، وسر الصناعة ٢٦٨ .

(٧) قرأها بالياء أبو عمرو وابن كثير ، وقرأها بالتاء حمزة وعاصم والكسائي ، وقرأ الأول بالياء والثاني بالتاء نافع وابن عامر . انظر السبعة ٢٢٠ ، والتيسير ٩٢ - ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

- الكلام كرّر وقال ﴿ فلا يحسبنهم ﴾ ، ففي « يحسبنهم »^(١) ضمير ﴿ الذين ﴾ و « هم » للمفعول الأول ، وقوله ﴿ بمفازة ﴾ في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : فلا يحسبن أنفسهم بمفازة من العذاب ، أي فائزين ؛ فأغنى ذكر المفعولين في الثاني عن ذكرها في الأول ، هذا وجه قراءة من قرأها بالياء .
- ومن قرأها بالتاء ف ﴿ الذين يفرحون ﴾ أيضاً^(٢) في موضع النصب لأنه المفعول الأول ، وقوله ﴿ بمفازة ﴾ في موضع المفعول الثاني^(٣) . وكرّر أيضاً ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ .
- ومن قرأ الأول بالياء والثاني بالتاء لم يذكر للأول المفعولين^(٤) ، وجعل ﴿ الذين يفرحون ﴾ الفاعل .
- و « الفاء » في ﴿ فلا يحسبنهم ﴾ في القراءات كلها زيادة ، لأنه ليس بموضع عطف ولا موضع شرط وجزاء . أما معنى الشرط والجزاء فظاهر أنه ليس فيه ، وأما معنى العطف فهو أن ﴿ بمفازة ﴾ المفعول الثاني ، والمفعول الثاني لا يعطف على المفعول الأول^(٥) . فإذا ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ للتكرار فحسب . / ٢ / ٣٥
- ومن قال ﴿ فلا يحسبنهم ﴾ بضم الباء^(٦) ، فأضمر في « يحسبن » ضمير (١ / ٤١)

(١) في النسخ « يحسبن » ، والوجه ما أثبت .

(٢) كذا وقع في النسخ بإقحام « أيضاً » ولا وجه لها هنا .

(٣) هذا وجه . وذهب أبو علي إلى أن المفعول الثاني محذوف دل عليه ما بعده .

(٤) ضبب ناسخ الأصل على « للأول » وكتب في الهامش كلمة أو كلمتين لم أثبتنها . وفي ب : « لم يذكر (....) الأول مفعولين » وبعد « يذكر » كلمة أو كلمتان لم أثبتنها ولعلها « .. لم يذكر له في الأول » .

يريد المؤلف أن مفعولي لا يحسبن الأول محذوفان لدلالة ما ذكر بعدها . وما أثبتته من

ي ومثن الأصل مؤد هذا المعنى وهو واضح كل الوضوح .

(٥) قوله « أما معنى الشرط الأول » جاء بهامش الأصل ولم يظهر أكثره في الصورة فأثبتته من ي

و ب .

(٦) وهما ابن كثير وأبو عمرو .

الفاعلين فقد عدّى الفعل إلى « هم » ، و « هم » كناية أيضاً عن الفاعلين ، كما
 تقول : زيد حسبه قائماً ، أي حسب نفسه قائماً ، ومثله قوله ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ
 لَيْطَعَى . أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى ﴾ (١) سورة العلق : ١٦-١٧ أي أن رأى نفسه . ولا يجوز أن
 تقول : زيد ضرب به ، تريد : ضرب نفسه ، وإنما تقول : زيد ضرب نفسه .
 وكذلك تقول : حسبتني قائماً وحسبتك خارجاً ، تريد : حسبت نفسي قائماً
 وحسبت نفسك خارجاً (٢) . ولا يجوز أن تقول : ضربتني ولاضربتك ، وإنما
 تقول : ضربت نفسي وضربت نفسك . وذاك إنما يجوز في « حسبت »
 و « ظننت » و « خلت » و « علمت » و « رأيت » - بمعنى « علمت » -
 و « وجدت » - بمعنى « علمت » - و « زعمت » بمعنى « علمت » (٣) .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا ﴾ (٤) [١٩١]
 يجوز أن تحمل ﴿ الذين ﴾ في موضع الجر صفة ﴿ لأولي الألباب ﴾
 ١٢ | ١٩٠ | فلا تقف (٥) على ﴿ الألباب ﴾ ، وإنما تقف على ﴿ الأرض ﴾ من قوله

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٨ ، وإعراب القرآن ٣ / ٧٢٨ ، ومجمع البيان ٥ / ٥١٣ ، والبيان
 ٢ / ٥٢٢ ، والبحر ٨ / ٤٩٣ .

(٢) في النسخ : قائماً ، وهو سيو .

(٣) وذلك « لأنَّ حسبت بمنزلة كان يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال .
 ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدها كما لا تقتصر على مبتدأ ، والنصب بعد حسبت
 بمنزلة المرفوع والنصب بعد ليس ، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان لأنها إنما يعملان
 المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً أو علماً ... » عن الكتاب ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ . وانظر
 المقتضب ٢ / ٢٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٦ ، والمسائل المنشورة ٥١ ، والحجة ٢ / ٤٠٢ ،
 وابن يعيش ٧ / ٨٨ ، وابن الشجري ١ / ٣٩ - ٤٠ ، ١٠٨ ، والمغني ٥١٨ ، ٦٨٩ ، والموسع
 ٢ / ٢٣٩ - ٢٤١ ، والمصادر المذكورة في الحاشية ١ .

(٤) انظر الجواهر ١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٥ ، والبيان ١ / ٢٣٥ ، والبحر
 ٣ / ١٣٩ .

(٥) انظر القطع ٢٤٢ ، ومنار الهدى ٧٢ .

- ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ١٩١ .
- ويموز أن تقف^(١) على قوله ﴿ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ وتبتدئ ب ﴿ الذين
 ٣ يذكرون الله قياماً ﴾ ، والخبر ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا ﴾ ١٩١ على
 تقدير : الذين يذكرون الله قياماً وعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق
 السموات والأرض يقولون رَبَّنَا ، فأضمر القول^(٢) .
- ٦ وقوله ﴿ فَقَيْنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ١٩١
 أصحاب الإمامة اختلفوا إذا وقفوا على « النار » و « الأنصار »
 و « الأبرار »^(٣) :
- ٩ فمنهم من لا يميلها عند الوقف احتجاجاً بأن الكسرة سقطت ، والإمالة
 كانت تجوز لأجل الكسرة ؛ فلما زالت الكسرة زالت الإمالة .
 ومنهم من يميلها في الوقف كما يميلها في الوصل احتجاجاً بأن الكسرة ثابتة
 في التقدير . وحكى ذلك سيويه^(٤) عن العرب وزعم أنهم يقولون : « هذا
 ١٢ ماش »^(٥) إذا أرادوا الوقف على « ماش » من قولك : هذا ماش يافق .

(١) وهو وقف تام .

(٢) ويموز أن تقف على ﴿ الألباب ﴾ وهو وقف حسن على أن يكون ﴿ الذين ﴾ خبر مبتدأ مضمراً أو منصوباً على أعني .

(٣) أمال « النار » و « الأنصار » أبو عمرو والدوري عن الكسائي وقرأها ورش عن نافع بين اللفظين ، وأمالي « الأبرار » أبو عمرو والكسائي وقرأه حمزة وورش بين اللفظين . انظر السبعة ١٤٧ - ١٤٨ ، والتيسير ٥٣ ، والنشر ٢ / ٧٢ - ٧٣ . وروي عن أبي عمرو وحمزة وورش الفتح عند الوقف ، انظر النشر . وانظر التعليل على مذاهبهم في الإمالة ٤١ . وقد ورد لفظ « الأنصار » مجروراً في هذه السورة في قوله تعالى ﴿ مِنْ أَنْصَارِ ﴾ [١٩٢] ، ولفظ « الأبرار » في قوله تعالى ﴿ مع الأبرار ﴾ [١٩٢] و ﴿ خير للأبرار ﴾ [١٩٨] . وقد ورد في سور آخر . وأما لفظ « النار » فجاء مجروراً في مواضع كثيرة ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، وابن يعيش ٩ / ٦٤ .

(٥) الكلام الأكثر الجيد في الوقف على « هذا ماش » أن تقول « هذا ماش » وهو المراد هنا ، وبنض العرب يقول « هذا ماشي » بإثبات الياء . انظر الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، وابن يعيش ٩ / ٧٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا مَا وَعَدْتُنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾ (١) | ١٩٤ |
أي على السنة رسلك ، فحذف المضاف .

قوله تعالى : ﴿ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ (٢) | ١٩٥ | ٣
قرأها حمزة وعلي^(٣) ﴿ وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا ﴾ . وهذا يدل على أن الواو لا
يوجب الترتيب^(٤) ، فلم يبالِ قَدَّمَ أو أُخِّر . وقيل : بل المعنى : وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا من
بقي منهم ولم ينتهوا بقتل من قُتِلَ منهم عن القتال^(٥) . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُدْخِلْتَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا
مَنْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (٦) | ١٩٥ | ٩
انتصب قوله ﴿ ثَوَابًا ﴾ لأنه مصدر موكِّد ليا قبله^(٧) لأنه كأنه [لِمَا]^(٨)

(١) انظر الجواهر ٦٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٧ ، والبيان ١ / ٢٣٦ ، والبحر
١٤٢ / ٢ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٧ ، والحجة ٢ / ٤١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٨ ، والبيان ١ / ٢٣٧ ،
والبحر ٣ / ١٤٥ .

(٣) كتب تحته في الأصل « الكسائي » . وقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا ﴾ مشددة التاء ،
وقرأ الباقر ﴿ وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا ﴾ . انظر السبعة ٢٢١ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

(٤) هذا قول الجميع . وقد سلف التعليق على هذا ٨٨ ح ٥ .

(٥) قوله « وقيل ... القتال » جاء في ي وهامش الأصل وفيه « في القتال » والصواب من ي . ونحو
هذا القول في الحجة ومجمع البيان والبيان والبحر .

(٦) انظر الجواهر ٧٦٧ ، ومماني القرآن للفراء ١ / ٢٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٧ ، ومجمع البيان
١ / ٥٥٩ ، والبيان ١ / ٢٣٧ ، والبحر ٢ / ١٤٦ .

(٧) عند البصريين ، وقال الكسائي هو منصوب على القطع وقال الفراء هو مقسّر ، عن النحاس .
والقطع والمفسر من عبارات الكوفيين يريدون بالقطع الحال وبالمفسر التمييز . انظر ماسياتي من
التعليق على مصطلح الكوفيين في التمييز ٤٤٨ ح ٦ ، وانظر مصطلح القطع في معاني القرآن للفراء
١ / ١٢ ، ٣٠٩ .

(٨) زيادة من ي وب .

قال : ﴿ لَادْخُلْنَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ = كان بمنزلة من قال :
وَلَأُثَبِّتَنَّهُمْ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . وهو كثير في التنزيل^(١) ، وستراه من بعد إن شاء
الله .

٣

قوله تعالى ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾^(٢) | ١٩٧ |

رفع لأنه خير مبتدأ مضر ، والتقدير : تقلبهم في البلاد متاع قليل^(٣) .

٦ فأضر لجرى ذكره في قوله : ﴿ لَا يَغْرُنْكَ تَلَقُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي
الْبِلَادِ ﴾ | ١٩٦ |

قوله تعالى : ﴿ نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾^(٤) | ١٩٨ |

٩ انتصابه كانتصاب قوله ﴿ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، لأن قوله ﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ
آتَقُوا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾
| ١٩٨ | = بمنزلة قولهم : يُنَزِّلُهُمْ نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

١٢

قوله تعالى : ﴿ خَاشِعِينَ لِلَّهِ ﴾^(٥) | ١٩٩ |

يجوز أن يكون حالاً من الهاء والميم في قوله : ﴿ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ / ﴾
| ١٩٩ | فتقف^(٦) على ﴿ خَاشِعِينَ ﴾ . ويكون ﴿ لِلَّهِ ﴾ من صلة (٢ / ٤١)

(١) عقد في الجواهر ٧٦٧ - ٧٦٨ الباب ٤٢ لما جاء في التنزيل من المصادر النصبية بفعل مضر دل عليه
ما قبله .

(٢) انظر الجواهر ١٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٧ ، ومعجم البيان ١ / ٥٥٩ ، والبيان ١ / ٢٣٧ ،
والبحر ٢ / ١٤٧ ، والإيضاح ٥١ ، وابن الشجري ١ / ٢٢٠ ، والمفني ٨٢٤ .

(٣) قدره النحاس : ذلك متاع قليل .

(٤) انظر الجواهر ٧٦٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٨ ، ومعجم البيان ١ / ٥٦٠ ، والبيان ١ / ٢٢٨ ،
والبحر ٢ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٥) انظر الجواهر ٦٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٨ ، ومعجم البيان
١ / ٥٦١ ، والبيان ١ / ٢٢٨ ، والبحر ٣ / ١٤٨ . وسياق الآية : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لِمَنْ
يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا .. ﴾ .

(٦) في الأصل : فيقف .

﴿ لَا يَشْتَرُونَ ﴾ | ١٩٩ | أي لا يشترون لأجل الله^(١) .

ويجوز أن يكون ﴿ خاشعين ﴾ حالاً مقدماً ، أي لا يشترون خاشعين^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ﴾

[٢٠٠]

لا يجوز إدغام هذه الواو الساكنة في الواو المفتوحة بعدها ، لأنها واو الضمير وهي جارية مجرى الألف التي للتثنية في « اصبرا » و « صابرا » . ولفظ صاحب الكتاب^(٣) في هذا أنهم لم يدغوا « ظَلَمُوا وَاقِدُوا » كما لم يدغوا « ظَلَمْنَا وَاقِدْنَا » ، لأن الواو غير لازمة^(٤) ، وهي جارية مجرى الألف^(٥) . وجاز الإدغام في قوله ﴿ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٢١] ولم يجزه هنا لأن ﴿ اصبروا ﴾ منفصل عن قوله ﴿ وصابروا ﴾ فلا يجوز في المنفصل ما يجوز في المتصل .

(١) كذا قال ! وهو تكلف ظاهر لا يطيقه المعنى . وقوله ﴿ لله ﴾ من صلة ﴿ خاشعين ﴾ وليس من صلة ﴿ لا يشترون ﴾ انظر القطع ٢٤٤ ، ومنتار الهدى ٧٤ .

(٢) وهذا أيضاً تكلف ظاهر لا يستقيم عليه المعنى ، وضعفه أبو حيان . والذي ذهب إليه الفراء والنحاس ورجحه الطبرسي وغيره أن ﴿ خاشعين ﴾ حال من الضمير في ﴿ يؤمن ﴾ . وأجاز النحاس وغيره أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ إليهم ﴾ . وذهب الكسائي إلى أنه حال من ﴿ من ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(٣) كتب تحته في الأصل : « سيويه » . انظر الكتاب ٢ / ٤٠٩ وما هنا بتصرف عنه . وانظر المقتضب ١ / ١٧٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٢٧ ، والمسائل الحاطريات لابن جني اللوح ٦٨ / ١ .

(٤) كان في النسخ « لازم » والصواب ما أثبت لقوله « وهي جارية » . يريد أن المنفصل لا يلزم فيه الحرف أن يكون بمد مثله .

(٥) لأن الواو في « ظلموا » قبلها ضمة فكل المد فيها فصارت بمنزلة الألف لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا منها ، فلا يدغم كما أن الألف لا تدغم ، لأنك لو أدغمتها مع انضمام ما قبلها لذهب المد الذي بها بالإدغام ، فيجتمع سببان أحدهما ذهاب المد والآخر ضعف الإدغام في المنفصل . أفدته من ان يعيش ١٠ / ١٢٩ في كلامه على الباء في نحو « اظلمي ياسراً » .

سورة النساء

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(١) [١١]
 قرئ ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ بالتشديد ، والأصل « تَسَاءَلُونَ » فأدغمت التاء في
 السين .

وقرئ ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ بتخفيف السين ^(٢) ، على حذف إحدى التاءين .
 وقرئ ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجر والنصب ^(٣) . والنصب أحسن ، لأن المعنى :
 واتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها ^(٤) . والجر بالعطف على الهاء المجرورة
 بالباء ، أي : تساءلون به وبالأرحام . وهذا جائز عند الكوفيين ^(٥) دون
 البصريين لأن البصريين لا يرون عطف الظاهر المجرور على المضمحل المجرور إلا
 بإعادة الجار ، وقد تقدم ذلك ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي آيَاتِنَا فَانكِحُوا

- (١) انظر الجواهر ٦٩٣ ، ٨٢٥ ، ومعاني القرآن لسلاخنش ٢٢٤ ، وللفراء ١ / ٢٥٢ ، وإعراب القرآن
 ١ / ٣٨٩ - ٣٩١ ، والحجة ٣ / ٢٢٦ - ٢٢٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١ - ٢ ، والبيان ١ / ٢٤٠ -
 ٢٤١ ، والبحر ٣ / ١٥٧ - ١٥٩ ، والكامل ٩٣١ ، والعضديات ٧٥ ، والبصريات ٢٠٥ ،
 والخصائص ١ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وابن عيش ٢ / ٥١ و ٣ / ٢٧ ، ٧٤ ، ٧٨ و ٨ / ٥٣ و ٩ / ١٠٥ .
 (٢) قرأ بالتخفيف حمزة وعاصم والكسائي ، وقرأ الباقر بالتشديد ، وروي الوجهان عن أبي عمرو .
 انظر السبعة ٢٢٦ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ .
 (٣) قرأ بالجر حمزة وحده ، وقرأ الباقر بالنصب .
 (٤) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون منصوباً بالعطف على موضع الجار والمجرور « به » .
 (٥) كيف ينسب إليهم إجازة ذلك مع نص الفراء أنه قليل قبيح يجوز في الشعر ، ونص النحاس أن
 الكوفيين عامة يقولون بقبحه ١٤ . وخرج أبو علي وأبو الفتح ومن وافقهما قراءة حمزة على أن
 التقدير : وبالأرحام ، فحذف الباء .
 (٦) انظر ما سلف ١٥٩ - ١٦٠ والتعليق ثمة .

مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴿١٣١﴾ .

- ٣ أي في نكاح اليتامى^(١) ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .
 قال أبو علي : جواب ﴿ إن خفتم ألا تقسطوا ﴾ قوله^(٢) ﴿ فواحدة ﴾
 أي إن كثرت عليكم مؤن الزوجات وأخوَجْتُم إلى مال اليتامى = فواحدة ، أي فانكحوا واحدة .
 ٦ وقوله ﴿ فانكحوا ما طاب لكم ﴾ اعتراض بين الشرط والجزاء ، مثل قولك : إن زيدا - فافهم ما أقول - رجل صادق .
 ٩ قال : ولما طال الكلام باعتراض الجملة المسددة للشرط كَرَّرَ ثانياً فقيل : ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا ﴾ وهو قوله ﴿ وإن خفتم ألا تقسطوا ﴾ ، وهذه الجملة متأخرة معنى ، أي في حال الضيق واحدة وفي السعة أربعاً^(٣) .

(١) انظر الجواهر ٦٨٩ - ٦٩٠ ، وشرح اللمع اللوح ١٦٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وللقرآء ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٢ - ٣٩٤ ، وجمع البيان ٢ / ٥ - ٦ ، والبيان ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، والبحر ٢ / ١٦١ - ١٦٤ ، وتفسير الطبري ٤ / ١٥٥ - ١٥٨ ، والقرطبي ٥ / ١١ ، وابن كثير ٢ / ١٨١ ، وجمع التفسير ٢ / ٥ - ٦ .
 (٢) عن عائشة ، وقيل غير ذلك .
 (٣) زيادة من ي وب .

(٤) قال المؤلف في الجواهر « القصة عن عكرمة والشرح لأبي علي » ، وانظر كتب التفسير . وقال أبو حيان عقب هذا القول الذي حكاه المؤلف عن أبي علي : « انتهى هذا القول ، وهو منسوب إلى أبي علي ، ولعله لا يصح عنه ، فإن أبا علي كان من علم النحو بكان ، وهذا القول فيه إفساد نظم القرآن التركيبي وبطلان الأحكام الشرعية لأنسه إذا أنتج من الآيتين : هذه ، وقوله ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ [١٢٩] بما نتج من الدلالة اقتضى أنه لا يجوز أن يتزوج غير واحدة أو يتسرى بما ملكت يمينه ، ويبقى هذا الفصل بالاعتراض بين الشرط وبين جوابه لغواً لا فائدة فيه على زعمه ... » اهـ .

وما ذهب إليه أبو علي لأعرف أحناً تابعه عليه إلا المؤلف ، وم على أن ﴿ فواحدة ﴾ جواب ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا ﴾ وأما جواب ﴿ فإن خفتم ألا تقسطوا ﴾ فقوله ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ .

وقوله ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ لا ينصرف شيء منهن للعدول والوصف^(١) . ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني القوم مثنى ، فعناه : اثنين اثنين ، وثلاث فعناه ثلاثة ثلاثة ، ورباع فعناه أربعة أربعة ؛ قال الله تعالى جدّه : ﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾^(٢) [سورة ناطر: ١] أي لبعضهم جناحان وبعضهم ثلاثة وبعضهم أربعة ، وههنا في قوله - أعني ﴿ ما طاب لكم من النساء ﴾ - ﴿ مثنى ﴾ نصب على الحال لأن النساء معرفة^(٣) ، وفي قوله ﴿ أولي أجنحة ﴾ ﴿ مثنى ﴾ جرّ لأنه صفة . ووضع « ما » في قوله ﴿ ما طاب ﴾ موضع « من طاب » لأن « ما » لا يعقل و « من » لمن يعقل^(٤) . وقيل^(٥)

(١) انظر المصادر السالفة والكتاب ٢ / ١٥ ، وللمقتضب ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤ ، والإيضاح ٣٠١ ، والمخصص ١٧ / ١٢٠ - ١٢٥ ، والمع ٢٥٩ ، وشرح المؤلف اللوح ١٣٤ / ١ ، وابن يعيش ١ / ٦٢ ، وشرح الكافية ١ / ٤٠ - ٤١ ، والجمع ١ / ٨٦ .

وما ذكره المؤلف أن المانع من الصرف العدل والوصف = هو مذهب سيويه والجمهور ، وهو قول الزجاج في ما ينصرف . وذهب الزجاج في معاني القرآن له إلى أن المانع من الصرف أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عدل عن تأنيث ، وخطأه أبو علي وأطال في الرد عليه ، ونقل كلامه صاحب المخصص . قال أبو علي « ... فلو جاز لقائل أن يقول إن مثنى وبابه معدول عن مؤنث لما جرى على النساء وإجداهن مؤنثة = لجاز لآخر أن يقول إنه مذكر لأنه جرى صفة على الأجنحة [في قوله تعالى : أولي أجنحة مثنى ..] وواحدتها مذكر ، وهذا هو القول والوجه ، وإنما جرى على النساء من حيث كان تأنيثها تأنيث الجمع ، وهذا الضرب من الجمع ليس بحقيقي .. » اهـ .

وذهب الفراء إلى أن المانع من الصرف العدل والتعريف بنية الألف واللام ، ورده بجرانها صفة على النكرات ، وقيل غير ذلك .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٤ - ١١٠٥ .

(٣) ظاهر كلامه أن « مثنى » حال من « النساء » . وذهب أبو علي في أحد قوليه إلى أنه حال من « ما طاب » وإليه ذهب أبو حيان ورده الوجه الأول « لأن المحدث عنه هو « ما طاب » و « من النساء » جاء على سبيل التبيين وليس محدثاً عنه فلا يكون الحال منه « اهـ . وأجاز أبو علي أن يكون بدلاً من « ما طاب » وهو قول النحاس .

(٤) انظر المغني ٤٠٦ ، والمصادر السالفة .

(٥) وهو قول المبرد .

« ما » ههنا إشارة / إلى الجنس ، أي فانكحوا الجنس الذي حلّ لكم ، ثم بيّن ١ / ٣٦
الجنس فقال^(١) ﴿ من النساء ﴾^(٢) . (١ / ٤٢)

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾^(٣) [٤]
أي أنفساً ، فوضع الواحد موضع الجمع ، وانتصابه على التمييز .

﴿ فَكَلَّوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾^(٤) [٤]

انتصاب ﴿ هنيئاً ﴾ على المصدر ، أي هنا لكم ذلك [هنيئاً^(٥)] ، ومراً لكم
مريئاً^(٦) .

(١) في الأصل : وقال .

(٢) ذهب النحاس إلى أن المعنى : فانكحوا الطيب من النساء ، لأن « ما » تقع لنوعت الأدميين كما تقع
لنوعات غير الأدميين ، يقال : ما عندك ؟ فيقال : ظريف وكرم . وانظر المقتضب ١ / ٤٨
و ٢ / ٥٢ ، ٢٩٦ ، ٤ / ٢١٧ - ٢١٨ . وذهب الفراء إلى أن « ما » مصدرية ، واستعمده النحاس ،
وقيل غير ذلك .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومصاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٤ ، ومجمع البيان
٥ / ٢ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، والمقتضب
٢ / ١٧٣ ، والإيضاح ٢٠٤ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٥ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ .
(٥) زيادة من ي وب .

(٦) هنيئاً مريئاً صفتان قائمتان مقام الفعل ، قال سيبويه « كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو
هنا ذلك هنيئاً ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هناك .. » .

وظاهر تقدير سيبويه للمصطلح المختزل يجيز أن يكون انتصاب هنيئاً مريئاً على الحال أو على
المصدرية ، والأول قول المبرد وأبي علي وأبي الفتح وابن يمش وأبي حيان ، والثاني قول الزجاج
والزخشي وابن الشجري وابن الحجاج وأحد قولي المبرد ، وأجازهما الرضي . انظر كلامهم في
ذلك في الكتاب ١ / ١٥٩ ، ١٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٣١٢ ، والكامل ١٤٣٨ ، وابن يمش ١ / ١٢٢ ،
وابن الشجري ١ / ٣٤٦ ، ١٦٢ - ١٦٦ ، وشرح الكافية ١ / ١١٨ ، واللسان (هنا) .

وذهب النحاس وآخرون إلى أن « هنيئاً » حال من الماء في ﴿ كَلَّوْهُ ﴾ وهو مخالف لما نصّ
عليه سيبويه وغيره أنه منصوب بفعل مضر . وعليه لا تعلق لها بقوله ﴿ فكلوه ﴾ من جهة
الإعراب ، وانظر البحر .

قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾^(١) و ﴿ قِيًا ﴾^(٢) كلاًهما مصدر^(٣) . وأصل « قِيَام » : « قَوَام » فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾^(٤) ١٦١ أي لا تأكلوها مُسْرِفِينَ ومبَادِرِينَ الكِبْرَ . ف « إسراف » و « بدار » مصدران في موضع الحال^(٥) . و ﴿ أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ في موضع المصدر منصوب الموضع بـ « بدار » .

قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾^(٦) ١٦١ أي كفاك الله حسيباً . فالكاف المفعول محذوف ، والباء زيادة^(٧) ، وفاعل

٦

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٦ ، والحجة ٢ / ٢٣٨ - ٢٤٢ خك ، وجمع البيان ٧ / ٢ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٣ / ١٧٠ .
(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿ قِيًا ﴾ وقرأ الباقون ﴿ قِيَامًا ﴾ . انظر السبعة ٢٢٦ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ .

(٣) عزا النحاس إلى البصريين غير الأخفش أن « قِيًا » جمع قِيمة ، وهو قول الزجاج ، قال أبو علي : ليس هذا القول بشيء . انظر الحجة والبحر واللسان (قوم) .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وجمع البيان ٢ / ٩ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٢ / ١٧٢ .

(٥) وأجاز النحاس أن ينتصبا على أنها مفعول له ، وانظر البيان والبحر .

(٦) انظر الجواهر ٦٦٩ ، وجمع البيان ٩ / ٢ ، والبيان ١ / ٢٤٢ - ٢٤٤ ، والبحر ٢ / ١٧٤ .

(٧) انظر زيادة الباء في فاعل « كفى » التمديدية لواحد في الكتاب ١ / ١٩ ، ٤٨ ، ٢٣٠ ، ٣٦٢

و ٢ / ٣٠٧ ، وسر الصناعة ١٤١ - ١٤٢ ، وابن السجري ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، وشرح الكافية

٢ / ٣٢٨ ، وابن يعيش ٨ / ٢٤ ، وروصف المباني ١٤٨ ، والمجنى السداني ٤٨ - ٤٩ ، والبحر

٢ / ١٦٢ - ١٦٣ ، والمغني ١٤٤ - ١٤٦ ، والممع ٤ / ١٦٢ و ٢ / ٢٥٦ ، وشرح أبيات المغني

٢ / ٣٤٥ - ٣٥٢ ، واللسان (كفى) . وانظر للصادر التي أحلنا عليها في مواضع زيادة الباء ١٠٤

- « كفى » لفظه « الله » ، كقوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾^(١) [سورة البقرة : ١٢٧] .
 ف « كفى » فعل متعد إلى مفعولين^(٢) ، والتقدير : كفاك الله شرهم وأذاهم .
 ٣ و ﴿ حسيباً ﴾ نصب على التمييز ، وقيل على الحال .
 وقال أبو إسحاق^(٣) : إنما دخلت الباء في ﴿ كفى بالله ﴾ لأنه - وإن كان
 خبراً على لفظ المضيّ - فهو بمعنى الأمر ، أي اكتفِ بالله . وقال محمد بن
 ٦ السري^(٤) : فاعل « كفى » المصدر الذي دلّ عليه « كفى » أي كفى كفاية^(٥) .
 والصواب هو الأول .

- قوله تعالى : ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً ﴾^(٦) | ٧ |
 ٩ من قال^(٧) : إن قوله ﴿ نَصِيباً مَّفْرُوضاً ﴾ مصدر موكد لما قبله لأنّ قوله
 ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ و ﴿ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ ﴾ | ٧ | معناه : جعل الله لهم
 نصيباً ، وصار قوله ﴿ نَصِيباً مَّفْرُوضاً ﴾ موكداً لذلك = لم يقف عند قوله
 ١٢ ﴿ أَوْ كَثُرَ ﴾ .

(١) وكذا قال فيما يأتي ٦٣٧ ، ١٢٥٥ ، ولم يقل به أحد علمته . ف « كفى » عندهم متعدية لواحد ، وهو
 ما انحصر عليه المؤلف فيما يأتي ٧٣٣ ، ٩٧٥ ، ١١٩٢ ، وحذف للفعول للعلم به ولكثرة الاستعمال .

قال البغدادي : « ف « كفى » عند الزجاج وغيره قسمان لا غير : إما متعدية لواحد ويجوز
 زيادة الباء في فاعلها ، وإما متعدية لاثنتين ولا يجوز زيادة الباء في فاعلها » ا هـ . ورد ما ذهب
 إليه ابن هشام من أن « كفى » هذه قسم ثالث وهي لازمة .

(٢) في الأصل : مفعول ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) هو الزجاج ، انظر معاني القرآن له ج ٢ اللوح ٢١٢ / ١ - ٢ ، والمصادر السالفة .

(٤) هو أبو بكر بن السراج . ونقل إجازته هذا القول ابن جني وغيره . لكنه نص في الأصول له
 ٢ / ٦٣ - ٦٤ على أن الباء زائدة في « كفى بالله » .

(٥) قال ابن جني : « وهذا يضعف عندي لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف وهو الاكتفاء ،
 ومحال حذف الموصول وتبقيته صلته .. » .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٧ ، وللغراء ١ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٧ ، ومجمع البيان
 ٢ / ١٠ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٥ .

(٧) قاله الأخفش والغراء ومن وافقهما ، وهو حال عند الزجاج ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

ومن قال : **إِنْ ﴿ نَصِيْباً مَّفْرُوضاً ﴾** منصوب بمضمر على تقدير : جعل الله لهم نصيباً مفروضاً = وقف عند قوله ﴿ أو أكثر ﴾^(١) .

٣

وقوله : **﴿ فَآرَزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾**^(٢) [٨]

الماء يعود إلى القسمة ، وألقسمة مؤثثة ، فصار عبارة عن التقسيم^(٣) أو النصيب أو الحظ ، فجاء التذكير لأجل هذا^(٤) .

٦

قوله تعالى : **﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ ﴾**^(٥) [١١]

قوله ﴿ مثل حظ الأنثيين ﴾ مبتدأ و ﴿ للذكر ﴾ خبره ، والجملة تفسير لـ ﴿ يوصيكم الله ﴾^(٦) .

٩

[وقوله^(٧)] **﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾**^(٨) [١١]

(١) انظر منار الهدى ٧٥ . واختار أبو البركات هذا القول .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٨ ، ومجمع البيان ٢ / ١١ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٣ ، وتكلمة الإيضاح ٨٨ .

(٣) في المصادر : الماء يعود إلى القسمة لأنها بمعنى القسوم ، وهو أحد قولي أبي علي .

(٤) وافقه صاحب البيان ، وقيل : يعود الماء إلى المال والبراث الذي دلت عليه القسمة ، عن الأخفش وأبي علي في أحد قوليه ، وقيل يعود إلى ﴿ ماترك ﴾ وهو قول الطبرسي ، وذكر أبو حيان ما قيل فيه .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٨ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣ ، والبحر ٣ / ١٨١ ، والحلييات ٢٤٨ ، والمغني ٥٤٠ .

(٦) عزا أبو حيان إلى الفراء أن الجملة في موضع نصب مفعول بها .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٤٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، ومجمع البيان ١ / ١٤ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨١ - ١٨٢ ، وتفسير الطبرسي ٤ / ١٨٦ ، والقرطبي ٥ / ٦٣ ، وابن كثير ٢ / ١٩٧ ، ومجمع التفسير ٢ / ٢٢ - ٢٤ ، والمغني ٧٧٠ .

أي فإن كانت الأولاد^(١) نساء فوق اثنتين .

فإن قيل : فإنَّ الناس^(٢) مُجْمَعُونَ على أنَّ البنَّتين تَرثَانِ الثَّلاثين ، وقد قال تعالى ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ تُلْكَ مَا تَرَكَ ﴾ وهو خلاف ما قال الناس .

= فالجواب : إنَّ قوله ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ نصٌّ على كون الثَّلاثين للثلاث ، وليس فيه دليل على أنه لآثر الثَّلاثين . فإنَّما أُعْطِيَتَا الثَّلاثين بمقتضى قوله ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ ؛ وذلك لأنَّ^(٣) من مات وخلف بنتاً وابناً فالثلث للبنِّت والثلثان للابن ، فإذا كان الثلث لبنتٍ واحدة كان الثلثان للبنَّتين ، ولأنه^(٤) قال في آخر السورة ﴿ إِنْ أَمْرٌؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَوَلَدٌ لَهُ

(١) هذا تقدير النحاس ومن تابعه . وقدره الأخفش : فإن كانت المتروكات نساء ، ورجحه الطبري .

(٢) غير ابن عباس ، فقد نقل عنه أنه أعطى البنَّتين النصف .

(٣) تقدَّمه إلى نحو هذا الاحتجاج إسماعيل القاضي والمبرد ، وغلَّطه النحاس ، قال : « وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط لأن الاختلاف في البنَّتين وليس في الواحدة ، فيقول مخالفه إذا ترك بنتين وأبناء فللبنَّتين النصف ... » اهـ .

وقال السيد محمد حسين الطباطبائي في الميزان ٤ / ٢٠٨ في تصحيح مقاله المؤلف : « هذا المقدار مفهوم من الكلام إجمالاً ، وليس في نفسه متعيناً للفهم إذ لا ينافي ما لو كان قيل بعده : وإن كانتا اثنتين فلها النصف أو الجميع مثلاً . لكن يعينه السكوت عن ذكر هذا السهم والتصريح الذي في قوله ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ فإنه يشر بالتمسك في ترك ذكر حظ الأنثيين ... » اهـ وهو كلام تقيس .

قال النحاس « وأقوى الاحتجاج في أن للبنَّتين الثلثين الحديث المروي » اهـ يريد ما روي عن جابر أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله إن سعداً هلك وترك بنتين وأخاه ، فعمد أخوه فقبض ما ترك سعد ، وإنما تنكح النساء على أموالهن . فلم يجبهما في مجلسها ذلك ، ثم جاءت فقالت : يا رسول الله ، ابنتا سعد ؟ فقال رسول الله ﷺ : ادع لي أخاه ، فجاء فقال له ، ادفع إلى ابنتيه الثلثين وإلى امرأته الثمن ولك ما بقي » اهـ . انظر المصادر السالفة .

(٤) هذا دليل آخر على أن للبنَّتين الثلثين . قال القرطبي : « اعترض هذا بأن ذلك منصوص عليه في الأخوات والإجماع منعقد عليه فهو مسلم بذلك » اهـ .

أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتْهَا
 اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانُ ﴿١١٧٦﴾ / ١١٧٦ . وذلك لأنَّ الله تعالى أعطى الاخت
 النصف وأعطى الأختين الثلثين ، فكذلك البنت لها النصف ، فوجب ان يكون
 للبتين الثلثان . (٢ / ٤٢)

وقوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ (١) [١١١]

٦ أي وإن كانت المتروكة (١) واحدة ، وهذا فيمن نصب (٣) . أما من قرأ ﴿ وَإِنْ
 كانت واحدة ﴾ فإنه جعل « كان » تامة مكثفية بالاسم دون الخبر .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا مَهْ ثَلَاثٌ ﴾ (٤) [١١١]

٩ بضم الهمزة وكسرها (٥) . فالضم على أنه في الأصل مضموم ، كقوله
 ﴿ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [سورة النساء : ٢٣] و ﴿ أُمَّ ﴾ [سورة آل عمران : ٢٧] .

ومن قرأ ﴿ فَلَا مَهْ ثَلَاثٌ ﴾ بكسر الهمزة = فَلِمَجَاوَرَةٍ كسرة اللام . وإذا
 ١٢ جاز ما حكاه سيبويه (٦) من قولهم : « أَضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ »

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨٢ .

(٢) أو المولودة ، عن النحاس ، أو الورثة ، عن الطبري .

(٣) وهم غير نافع فقرأ وحده بالرفع . انظر السبعة ٢٧٧ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، والحجة ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٣ ،
 والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(٥) كسر الهمزة حمزة والكسائي وضعا الباقيون . انظر السبعة ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر
 ٢ / ٢٤٨ .

(٦) قال سيبويه : « ... وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا :
 أنا أجوءك وأنبؤك ، وهو مُنَحَدَّرٌ من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل . وقالوا أيضاً : لإمك ، وقالوا :
 اضرب الساقين إمك هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم في ذلك ... » الكتاب ٢ / ٢٧٢ . وانظر هذا
 القول « اضرب الساقين إمك هابل » في تفسير القرطبي ١ / ١٣٦ . واستشهد به ابن جني بزيادة
 « وقال » في أوله فجعله مصراعاً من الطويل . انظر الخصائص ٢ / ١٤٥ ، ٣ / ١٤١ ، والمحتسب
 ١ / ٣٨ وضمه في الأشباه والنظائر ١ / ٢٥ . وأشده الرضي في شرح الشافية ٢ / ٢٦٢ « وقد =

- فكسرت^(١) الهمزة مجاورة كسرة النون من « الساقين » وإحدى الكلمتين منفصلة عن الأخرى = فلان^(٢) يجوز كسر الهمزة في ﴿ فَلَا مَهْ ﴾ مع أن اللام لا يتوَّى به الانفصال من المجرور = كان أولى وأحرى . ٢
- أما قوله ﴿ مِنْ بَطُونٍ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾^(٣) [سورة النحل : ٧٨] فعلي^(٤) كسر الهمزة مجاورة النون ، وزيات^(٥) كسر الميم لكسرة الهمزة المكسورة لأجل النون . ولم يعتبر ذلك علي بن حمزة^(٦) لأن شبهة التبعية في الأولى لا عبرة بها . ولم يعتبرها الفقهاء في كثير من المواضع ولا سيما في كتاب السير^(٧) .
- فإن قال قائل في قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾^(٨) ١١١ إن من مات ووصى بشيء وعليه دين فالدين مقدم على الوصية ، فلم قدم ٩

=أضرب الساقين ... » . وأورده البغدادى في شرح شواهد شرح الشافية ١٧٨ كما أنشده ابن جني وقال : « وهذا المصراع لم أقف على تمتته ولا على قائله » .

و « هابل » من هبلته أمه أي ثكلته وهي على النسب أي ذات هبل ، عن البغدادى . وعند ابن جني « إمك » بكسر الهمزة والميم وعليه ظاهر كلام سيبويه ، والأصل : « .. الساقين أمك .. » إلا أن الهمزة كسرت لانكسار ما قبلها فصار « لإمك » ثم أتبع الكسر الكسر فصار « إمك » ففيه إتياعان .

(١) في الأصل وي : فكسر .

(٢) في الأصل : فأن .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٩٢ .

(٤) هو الكسائي .

(٥) هو حمزة .

(٦) السير أمور الغزو جمع سيرة ، انظر طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ٧٩ - ٨٩ . وكتاب السير أحد كتب المصنفات الفقهية : . وقول المؤلف « لأن شبهة التبعية ... ولم يعتبرها الفقهاء ... إلخ » لم أعرف مراده .

(٧) زيادة من ب . وكان فيها « من مواضع » ولعل الصواب ما أثبت .

(٨) انظر مجمع البيان ٢ / ١٥ ، والبحر ٣ / ١٨٦ .

الوصية في التلاوة ؟ وهلا قال : من بعد دين أو وصية يوصي^(١) بها =
 فالجواب : إن « أو^(٢) » أبدأ تفصيل لما أجله قولهم « أحد الشئين^(٣) » . ألا ترى
 أنك تقول : جاءني زيد أو عمرو ، فالمعنى : جاءني أحد الرجلين . فكذلك قوله
 ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ في تقدير : من بعد أحد هذين الشئين :
 الوصية أو الدين . ولو قال بهذا اللفظ لم يُدْرَف فيه الترتيب ، بل يجوز تقديم
 المؤخر وتأخير المقدم^(٤) .

وَقَرَأَ ﴿ يَوْصِي ﴾ و ﴿ يَوْصَى ﴾^(٥) . فمن قرأ ﴿ يَوْصِي ﴾ أي يوصي
 الميت . و ﴿ يَوْصَى ﴾ بالفتح مَرَّتَبَ لِلْمَفْعُولِ^(٦) .

ومن كسر الأول وفتح الثاني أو فتح الأول وكسر الثاني^(٧) جمع بين

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر باب « أو » في شرح اللمع اللوح ١٠٢ / ٢ - ١٠٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٤٢٧ ،
 ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، والمقتضب ١ / ١٠ - ١١ و ٢ / ٢٨ و ٣ / ٣٠١ ، والإيضاح ٢٨٥ ،
 ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وحروف المعاني ١٣ ، ٩٠ - ٥١ ، والأزهية ١١١ - ١٢٣ ، وابن السجري
 ٢ / ٣١٤ - ٣٢٠ ، وابن يعيش ٨ / ٩٧ - ١٠١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٢ ، ورفص الباني
 ١٢١ - ١٣٤ ، والجنى السداني ٢٢٧ - ٢٢٢ ، والمغني ٨٧ - ٩٥ ، والمهص ٥ / ٢٤٧ - ٢٥١ ، والأضداد
 ٢٧٩ - ٢٨٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣ - ٥٤٥ ، والصاحي ١٧٠ - ١٧٢ .

(٣) أو الأشياء في الخبر وغيره .

(٤) لكن المعنى في الآية غير المعنى في المثال الذي ذكره فهو في الآية « من بعد أحد هذين مفرداً أو
 مضموماً إلى الآخر ، وهذا كقولهم جالس الحسن أو ابن سيرين أي جالس أحدهما مفرداً أو
 مضموماً إلى الآخر ... » عن مجمع البيان . أما في المثال الذي ذكره فقد أثبت الجيء لأحدهما دون
 الآخر وذهب عنك أيها هو .

(٥) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ﴿ يَوْصَى ﴾ بفتح الصاد في الحرفين : الآية ١١ هذه
 والآية ١٢ ، وقرأ حفص عن عاصم أولهما بالكسر وفتح الثاني ، وقرأ الباقر بكسر الصاد فيهما .
 انظر السبعة ٢٢٨ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٦) أي مبني لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هنا ١٦٦ .

(٧) لم يقرأ أحد بفتح الأول وكسر الثاني .

اللغتين . وخصّ حفص الثاني بالفتح دون الأول لمجاورة قوله ﴿يُورَثُ﴾
١٢١ وكسر الأول لمجاورة قوله ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ .

٤ قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾^(١) [١٢١] انتصب ﴿كَلَالَةً﴾ على الحال من الضمير في ﴿يُورَثُ﴾ ، أي يورثُ هو في هذه الحالة^(٢) .

٥ ﴿وَلَوْ أَنَّهُ أَوْ أُنْحَتْ﴾^(٣) [١٢١] من أم . وذكر رجلاً وامرأة في قوله ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امرأة﴾ ثم قال ﴿وَلَوْ﴾ ولم يقل «ولها» ليا تقدّم الآن^(٤) من أن التقدير : وإن كان أحد هذين يورث كلالَةً وله ، ف«له» يعود إلى مدلول الكلام لا إليها ؛ ألا تراه قال من بعد ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾^(٥) [سورة النساء : ١١٢] ولم يقل «بها» ليا ذكرناه .

٦ فأمّا قوله ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(٦) [سورة النساء : ١٢٥]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٧ ، والبيان ١ / ٢٤٥ ، والبحر ٣ / ١٨٩ ، واللسان (كلل) . وعلى هذه الآية مدار المسألة الرابعة من المسائل العشر لأبي نزار انظر كلامه ورثة ابن بري عليه في سفر السعادة ٨١٢ - ٨١٩ .

(٢) و«كان» في هذا الوجه تامة وهو قول الأخفش والنحاس وغيرهما . وقيل ناقصة و﴿يُورثُ﴾ خبرها ، و﴿كَلَالَةً﴾ حال ، أو انتصب من معنى الكلام انتصاب المصادر ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر الجواهر ٦١٠ - ٦١٢ ، ٧٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٢ ، وللقرءاء ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، والبيان ١ / ٢٤٥ ، والبحر ٣ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٤) يريد ما ذكره في الصفحة السابقة من أن «أو» لأحد الشئيين ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها قته . وانظر ماسأتي ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥٨٨ - ٥٨٩ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٢٢ .

(٦) انظر شرح البع اللوح ١٠٢ / ٣ ، ومعاني القرآن للقرءاء ١ / ٢٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٣ ، والبيان ١ / ٢٦٩ ، والبحر ٣ / ٣٧٠ .

فكان^(١) حقه على القياس المتقدم : فالله أولى به ، لأن التقدير : إن يكن أحد هذين الرجلين فالله أولى به . ولكن لما جاز أن يقال^(٢) : جالس الحسن أو ابن سيرين ، فيجوز له مجالستهما جميعاً = جاء ﴿أولى بها﴾ على هذا التأويل والتقدير ؛ ومثله قول أبي ذؤيب^(٣) :

وكان سياناً ألا يشرحوها نعاماً
أو يشرحوها بها وأغربت السوح
فقال : أو يشرحوه ، ولا يقال : سيان زيداً أو عمرو ، وإنما يقال : سيان زيد وعمرو ، ولا يقال : أو عمرو / . فجاء « أو يشرحوه بها » على قولهم : جالس الحسن أو ابن^(٤) سيرين .

٣٧ / ١
(٤٣ / ١)

(١) كان في النسخ « وكان » عرفاً .

(٢) انظر للصادر التي أحلنا عليها في ح ٢ ص ٢٩٥ ، والحجة ٢ / ١٩٩ ، والخصائص ١ / ٣٤٧ - ٣٤٩ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .

(٣) ديوان الهذليين ، القسم الأول ١٠٧ - ١٠٨ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٢ ، والخزانة ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٥ و ٤ / ٤٢٥ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٠ - ٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٨٦ . وهو هذلي في شرح اللمع اللوح ١٠٢ / ٢ والجواهر ٦١٠ . وهو بلا نسبة في الإيضاح ٢٨٥ ، والحجة ١ / ١٩٩ و ٤ / ٦٨ خك ، والبصريات ٢٤٧ ، والخصائص ١ / ٣٤٨ و ٢ / ٤٦٥ ، وابن الشجري ١ / ٦١ و ٢ / ٣١٥ ، وابن يعيش ٨ / ٩٦ ، والمغني ٨٩ . وسيأتي ٤٥٧ ، ٥٨٩ .

وذئبه المؤلف فيما يأتي ٥٨٩ على أن البيت مركب من مصراعي بيتين ، وهما :

وقال مساسيهم سيان سيرك
وكان مثلين ألا يشرحوها نعاماً
وعل هذا لا شاهد فيه .

يسرحوا : يرعوا ، والنعم : المال الراعي وأكثر ما يقع على الإبل ، والسوح جمع ساحة . وضمير « بها » قيل للسنة المجدبة التي دلت الحال عليها ، وقيل للبقعة التي وصفها بالجدب . واسترادت : رادت وظلمت المرعى . وانظر الخزانة وشرح أبيات المغني .

وقوله « وكان سيان ألا يشرحوها » سيان : اسم كان ، والمصدر المؤول من أن وما بعدها خبرها . وقيل كان شأنية واسمها مستر فيها ، وسيان خبر مقدم والمصدر المؤول مبتدأ والجملة خبر كان ، ورجحه أبو علي واختاره ابن هشام وغيره .

(٤) في الأصل : وابن ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ ﴾^(١) [١٦٦]

بتشديد النون وتخفيفها . فمن خَفَفَ فعلى الأصل ، مثل قولك : الزيدان والعمران . ومن شَدَّدَ - وهو ابن كثير^(٢) - فإن الأسماء المبهمة يسقط منها حرف في التثنية . ألا ترى أن « الذي » حَقَّه في التثنية « اللذيان » ، فلما حذفت الياء جيءَ بنون فأدغم في النون ، ليفرق بين المبهم وغيره . ومثله قراءة أبي عمرو : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾^(٣) [سورة القصص : ٢٢] بتشديد النون ، لما ذكرنا . وإنما خصَّ ذانك^(٤) أبو عمرو من جملة المبهيات ، لأن الحذف أَلْزَمَ لـ « ذا » ، ألا ترى أنها لا تُرَدَّدُ في التحقير ، لأنك تقول في تحقير « ذا » : « ذِيَا » ، وتُرَدَّدُ في « الذي » فتقول « اللذِيَا » ، وقياس « ذِيَا » : « ذِيَا » فحذف العين^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي تُبْتُ آلَانَ وَلَا السُّدَيْنِ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾^(٦) [١٨]

(١) انظر الحجة ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٥ خك ومنه أخذ المؤلف ، ومجم البيان ٢ / ٢٠ ، والبيان ١ / ٢٤٦ ، والبحر ٣ / ١٩٧ .

(٢) انظر السبعة ٢٢٩ ، والتيسير ٩٤ - ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .
(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٢٣ .

(٤) في الأصل وب : ذلك ، والصواب ما أثبت من ي .

(٥) لأن أصله « ذا » فلما صفروه زادوا في آخره ياء ليتم بناء التصغير ثم زادوا ألفاً في الآخر بدل ضمة الفاء في التصغير وأدخلوا ياء التصغير ثالثة فصار « ذايَا » فوجب فتح ما قبل ياء التصغير ، فاتقلبت الألف لتحركها ياء ولم تقلب وأوأ ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في المتكئة فيأنها تقلب في مثل هنا الموضع وأوأ لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضُوَيْرِب فصار « ذِيَا » وذلك مستعمل فحذفوا العين . عن ابن يعيش والرضي .

انظر تصغير الأسماء المبهمة في الكتاب ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٧ - ٢٩١ ، وابن

يعيش ٥ / ١٣٩ - ١٤١ ، وشرح الشافية ١ / ٢٨٤ - ٢٨٩ ، واللسان (ذا) .

(٦) انظر الجواهر ٣٨٢ - ٣٨٣ ، ومعاني القرآن للفرأء ١ / ٢٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ،

ومجم البيان ٢ / ٢٢ ، والبيان ١ / ٢٤٧ ، والبحر ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمفني ٧٧٧ ، والبيان

١ / ٢٤٠ .

في موضع قوله ﴿ الَّذِينَ يَمُوتُونَ ﴾ قولان :

أحدهما^(١) : أنه جَرَّ عطف على قوله ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾

٣ [١٨] أي ليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا للذين يموتون . فيكون الوقف على هذا [على^(٢)] قوله ﴿ وَهُمْ كَفَارٌ ﴾^(٣) .

ومن قال : إن قوله « وَلِلَّذِينَ يَمُوتُونَ » لام الابتداء^(٤) = كان « الذين »

٦ مرفوعاً بالابتداء ، وكان قوله : ﴿ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا ﴾ [١٨] خبراً ، ويكون الوقف على هذا على قوله ﴿ الْآنَ ﴾^(٥) فتكون المراقبة قائمة بين هذا وبين^(٦) قوله ﴿ وَهُمْ كَفَارٌ ﴾ .

(١) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو الوجه .

(٢) زيادة مني .

(٣) عزاء الداني هذا الوقف إلى نافع وأحمد بن جعفر الدينوري ، وردّه لأن « أولئك » إشارة إلى المذكورين قبل . وقد نص أصحاب الوقف على أن التام قوله ﴿ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ [١٨] . انظر : إيضاح الوقف ٥٩٥ ، والقطع ٢٤٨ ، والكتفى ٢١٨ ، ومنار الهدى ٧٦ .

(٤) هذه عبارته ، ويريد أن من جعل اللام في ﴿ وَلَا الَّذِينَ ﴾ لام الابتداء والألف زائدة في الرسم كان الذين الخ .

(٥) الوقف على ﴿ الْآنَ ﴾ قول الأخفش وأحمد بن جعفر الدينوري . والظاهر أنها يذهبان إلى ما ذكره المؤلف وتابعه صاحب البيان ، وذكره المكبري وصاحب منار الهدى من أن اللام في « ولا » لام الابتداء والألف زائدة . ولا أعرف أحداً نص على القراءة بذلك . وردّه ابن هشام قال « ويدفعه أن الرسم « ولا » ... ويمكن أن يدعى لها [يعني الأخفش والمكبري] أن الألف في « لا » زائدة ... والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتسوية بين من أخرها إلى حضور السوت وبين من مات على الكفر وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد » .

(٦) كذا عبارته بتكرير « بين » ، وستكرر مثل هذا في كلامه (انظر فهرس مسائل العربية ، ومقدمة التحقيق) ، وهو وهم لأن « بين » توجب الاشتراك ، والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعداً ، فإن أضمتها إلى واحد وعطف عليه بالواو جاز ؛ فصحة العبارة : « بين هذا وقوله ... » . انظر درة الغواص ٧٩ - ٨٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٨ .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾ (١) | ١٩ |
و ﴿ كَرِهًا ﴾ (٢) لغتان ، بالفتح والضم (٣) .

وقوله ﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ ﴾ (٤) | ١٩ |

يجوز أن يكون نفيًا منصوبًا بالعطف على قوله ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ ﴾ ؛
فلا يجوز الوقف (٥) على قوله ﴿ كَرِهًا ﴾ .

و يجوز أن يكون « لا » نهيًا ، و « تعضلوهن » جزمٌ بـ « لا » ؛ فيجوز
حينئذ أن تقف (٥) على قوله ﴿ كَرِهًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ
وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي
أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي
جُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ يَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا
بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا . وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ
أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ | ٢٣ - ٢٤ |

(١) انظر الحجة ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٣ ، والبحر ٣ / ٢٠٢ .

(٢) قرأ بالضم حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٢٩ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر
٢ / ٢٤٨ .

(٣) هذا قول الأخفش والكسائي والزجاج وأبي علي وغيرهم . وذهب الفراء إلى أن الكره بالضم ما
أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك غيرك عليه ، وتابعه ابن قتيبة ، وذكر القولين ابن
السكيت وغيره . انظر إصلاح المنطق ٩٠ ، وتهذيبه ٢٢١ ، وأدب الكاتب ٣٠٨ ، وتفسير غريب
القرآن ١٢٢ ، وابن الشجري ١ / ١٧٧ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٤ ، وجمع البيان ٢ / ٢٤ ، والبيان
١ / ٢٤٧ ، والبحر ٣ / ٢٠٤ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٩٥ ، والقطع ٢٤٨ ، والمكتفى ٢١٨ - ٢١٩ ، ومانار الهدى ٧٦ .

- لا يجوز^(١) الوقف من أوله إلى قوله ﴿ غير مسافحين ﴾ . ولكنه أحسن قليلاً على قوله ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ فينقرأ ﴿ وأحل ﴾ بفتح الهمزة^(٢) .
- وإنما لم يجوز الوقف إلى ثم^(٣) ، لأن قوله ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ معطوف على قوله ﴿ أمهاتكم ﴾^(٤) .
- ولا يجوز الوقف أيضاً على قوله ﴿ إلا ما ملكت أيما نكح ﴾^(٥) لأن قوله ﴿ كتاب الله ﴾ منصوب بما دل عليه ﴿ حرمت ﴾ ، لأن معناه : كتبت ذلك^(٦) .

(١) كان في الأصل وي : قوله تعالى حرمت لا يجوز ، وفي ب قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم لا يجوز . فأتمت الآية .

(٢) قرأ (وأحل) بفتح الهمزة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأ هؤلاء بالضم . انظر السبعة ٢٢١ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢٤٩ / ٢ . وانظر الحجة ٢ / ٢٦٢ خك ، ومجم البيان ٢ / ٢٠ ، والبيان ١ / ٢٤٩ ، والبحر ٢ / ٢١٦ .

وقد نص أصحاب الوقف على أن الوقف على ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ تام ولم يخصوا ذلك بإحدى القراءتين . انظر إيضاح الوقف ٥٩٦ ، والقطع ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والمكتفى ٢١٩ ، ومنار المهدي ٧٦ .

- وكان المؤلف يرى أن « أحل » بفتح الهمزة معطوف على ما دل عليه ﴿ حرمت ﴾ وهو « كتب » أي كتب وأحل ، وهو ما صرح به الزمخشري في الكشاف ١ / ٥١٨ ، ورده أبو حيان ونص أنه معطوف على ﴿ حرمت ﴾ وهو ما أجمعوا عليه في قراءة من قرأ « أحل » بالضم .
- (٣) قد أجازوا غير النحاس الوقف على ﴿ ما قد سلف ﴾ وهو حسن أو كاف ، ونصوا غير ابن الأنباري على جواز الوقف على ﴿ أمهاتكم ﴾ وهو غير تام لأن ما بعده معطوف عليه ولكنه وقف مفهوم المعنى وكذا ما بعده وهو الكافي ، وهو قول أبي حاتم .
- (٤) وأجاز ابن الأنباري والأشعري الوقف على ﴿ رحماً ﴾ وهو تام ، قال الداني : وليس كذلك لأن قوله ﴿ والمحصنات ﴾ نسق على أول الآية ، فكانه وقف كاف عنده .
- (٥) قد أجازوا الوقف عليه ، وهو تام عند الأخفش وحسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشعري .

(٦) انظر المصادر السالفة وشرح اللع اللع ٥٧ / ١ و ٥٧ / ١ مكرر .

وَرُوي عن الكسائي ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾ و﴿ الْمُحْصَنَاتُ ﴾ في جميع التنزيل
 بالكسر والفتح ، إلا قوله ﴿ إن الله كان غفوراً رحيماً . والمحصنات من النساء ﴾
 فإنه فتحه ووافق الجماعة^(١) . وإنما وجب فتحه هنا ، لأن المراد بها ذوات
 الأزواج^(٢) اللاتي أُحْصِنَّ أزواجهن ، [فينبغي^(٣)] أن يقرأ ﴿ محصنات ﴾ بفتح
 الصاد . وفي سائر القرآن يراد بـ « المحصنات » الحرائر اللاتي أُحْصِنَّ نفوسهن^(٤)
 فهن محصنات ومحصنات جميعاً .
 وقال الكسائي أيضاً في نصب ﴿ كتاب الله عليكم ﴾^(٥) : إنَّ التقدير :
 عليكم كتاب الله ، كما تقول : عليك زيداً ، أي احفظ زيداً . قال : ومثله قولُ
 الراجز^(٦) :

(١) هكذا في النسخ ، وهو خطأ غريب . فقد قرأ الكسائي « المحصنات » بفتح الصاد في هذه وحدها ،
 وسائر القرآن بكسر الصاد ، وقرأ الباقون في كل القرآن بفتح الصاد ، فوافق الكسائي الجماعة في
 هذا الحرف وحده . انظر السبعة ٢٣٠ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ . وانظر معاني القرآن للفراء
 ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، والحجة ٣ / ٢٥٨ - ٢٦١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠ ، والبحر ٣ / ٢١٤ .
 (٢) عن علي وابن عباس وابن مسعود وغيرهم . انظر تفسير الطبري ٥ / ٢ - ٧ ، والقرطبي
 ٥ / ١٢١ - ١٢٢ ، وابن كثير ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ومجمع التفسير ٢ / ٤٨ ، والمصادر السالفة .
 وقيل : هن العفاف ، وقيل الحرائر . وأصل الإحصان المنع ، والمرأة تكون محصنة بالإسلام
 والعفاف والحرية والتزويج ، قال الإمام الطبري : « ... فواجب أن يكون كل محصنة بأي معاني
 إحصان كان إحصانها حراماً علينا سفاحاً أو نكاحاً إلا ما ملكته أيماننا منهن بشراء كما أباحه
 كتاب الله جل ثناؤه أو نكاحه على ما أطلقه لنا تنزيل الله ... » ا هـ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معنى الإحصان في الحاشية ٢ .

(٥) انظر الجواهر ١٢٣ ، ١٥٢ ، ٢٨٠ ، ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، وإعراب القرآن
 ١ / ٤٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١ ، والبيان ١ / ٢٤٩ ، والبحر ٣ / ٢١٤ ، والكتاب ١ / ١٩١ ،
 والمقتضب ٣ / ٢٠٣ ، ٢٢٢ ، والإيضاح ١٦٦ ، والمسائل للشورة ٩ ، والحجة ٢ / ٣٣٣ ، والحلييات
 ٣٠٣ ، والمحتسب ١ / ١٨٥ - ١٨٦ ، وابن يعيش ١ / ١١٧ . والإنصاف ٢٢٨ - ٢٣٥ المسألة ٢٧ .

(٦) وهو أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم فيما ذكره الغندجاني في إصلاح ما غلط فيه النري ٧٦ - ٧٧ ،
 وتمثلت بها جارية أنصارية في خبر اقتضه ابن إسحق في السيرة ٣ / ٣٢٥ ، ونقل البغدادي عن =

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ^(١) دَلْوِي دُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِلُونَكَ

أي دونك دلوي . وانتصابه عندنا على المصدر^(٢) / دون التقديم والتأخير ، لأنه ٣ / ٢٧ ٢
لا يجوز في قولك « عليك زيداً » زيداً عليك ، لأنه ضَعْفُ عملٍ « عليك » ، (٢ / ٢٣)
ولا يجوز التصرف فيه بالتقديم والتأخير كما يجوز في الفعل^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ
نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ .

=العباب (ميح) أنها جارية من بني مازن . انظر الخزانة ٢ / ١٥ - ١٨ ، وشرح أبيات الغني
٢٧٥ / ٧ - ٢٧٧ .

وهما بلا نسبة في الجواهر ١٥٢ ، وشرح اللع اللوح ٥٧ / ١ (الأول) ، ومعاني القرآن للفراء
١ / ٢٦٠ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٢٢ ، وأمثالي القوالي ٢ / ٢٤٤ ، وملحقات أمالي
الزجاجي ٢٢٧ ، وابن يعيش ١ / ١١٧ ، والإنصاف ٢٢٨ ، ٢٣٤ .
والشاهد في البيت الأول على مذهب الكسائي - وهو مذهب أصحابه من الكوفيين غير الفراء -
نصب « دلوي » باسم الفعل المؤخر « دونك » . ولم يميز ذلك البصريون والفراء من الكوفيين
وذهبوا إلى أن « دلوي » مرفوع على أنه مبتدأ والخبر « دونك » وهو قول المؤلف وابن هشام ،
وذهب الأكثرون إلى أنه خير ابتداء مضر وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقها ، وأجازوا أن
يكون منصوباً بشيء مضر على الإغراء .

(١) في الأصل « الماتح » . والماتح : الذي ينزل في البئر إذا قل الماء فملاً الدلو ، وقد أنشد أصحاب
اللسان هذا البيت شاهداً على ذلك ، انظر الجهرة ٢ / ١١٧ ، والجمل ٨٢٠ ، واللسان والتاج
(ميح) والمصادر السالفة . فأما الماتح فالذي يقوم على رأس البئر فيجذب الدلو ، ولكليهما
وجه ، فأثبت ما في ي و ب وهو ما عليه أكثر المصادر واستشهاد أصحاب اللفظة ، ووقع
« الماتح » في الجواهر ١٥٢ ، والعقد ٥ / ٢١١ .

(٢) وهو قول سيبويه والمبرد والفراء وأبي علي وغيرهم . وانفرد الكسائي فيما أعلم بمذهبه . وأجاز الفراء
والنحاس أن ينصب بشيء مضر قبله . وعزا صاحب الإنصاف قول الكسائي إلى الكوفيين عامة
وهو وهم ، فهذا الفراء لا يبيزه .

(٣) هذا قول البصريين والفراء من الكوفيين .

تحریم أمهات النساء مطلق غير مقيد بشيء^(١) عند عامة الفقهاء^(٢) . وقال قوم^(٣) : بل هو مقيد بالدخول بيناتهن ، وزعموا أن قوله ﴿اللاتي دخلتم بهن﴾ وصف لـ ﴿نساءكم﴾ من قوله ﴿وأمهات نساءكم﴾ ، و ﴿نساءكم﴾ التي^(٤) انجرت بي « من » في قوله ﴿ وربائكم اللاتي في حجوركم من نساءكم اللاتي دخلتم بهن﴾ في « اللاتي » صفة لـ « النساء » الأولى والثانية عندهم ، فالدخول شرط في النساءين عندهم . وهذا غلط منهم^(٥) لأن النساء في قوله ﴿وأمهات نساءكم﴾ جرّ بالإضافة ، والنساء من قوله ﴿من نساءكم اللاتي﴾ جرّ بـ « من » فقد اختلف جرّاهما بعاملين مختلفين فلا يجوز جمعها في صفة واحدة^(٦) . فينبغي أن يكون « اللاتي » صفة لـ « النساء » المجرورة بـ « من » دون « النساء » المجرورة بالإضافة . فالرّيبية تحرم بشرط الدخول بأمرها^(٧) ، وأمّ المرأة تحرم بنفس العقد لا بالدخول ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [٢٥]

(١) وهو ما يسميه أهل العلم « ألنبه » أي لا باب فيه ولا طريق إليه لانسداد التحريم وقوته ، وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات ، عن القرطبي .

(٢) انظر تفسير الطبري ٤ / ٢١٩ - ٢٢٤ ، والقرطبي ٥ / ١٠٥ - ١٠٧ ، وابن كثير ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٣ ، والإنصاح عن معاني الصحاح ٢٨٢ ، وزاد المسير ٢ / ٤٧ .

(٣) منهم ابن عباس وابن عمر وجابر وابن الزبير وزيد . وروى هذا القول عن علي عليه السلام خلاص بن عمرو الهجري ، قال القرطبي : وحديثه عن علي لا تقوم به حجة ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة . وانظر مجمع البيان ٢ / ٢٩ ، والميزان في تفسير القرآن للطباطبائي ٤ / ٢٦٤ ، ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٤) كان في النسخ : اللاتي ، والصواب ما أثبت .

(٥) زاد بعده التاسخ في الأصل : « عندهم » وهو سهو منه .

(٦) انظر مجمع البيان وتقل صاحبه كلاماً للزجاج منه أخذ المؤلف ، وانظر القرطبي .

(٧) انظر المصادر السالفة في ح ٢ . والرّيبية : بنت زوج الرجل من غيره .

هذه الآية يحتج بها الشافعي في مسألة من الفقه . وذلك أن الرجل إذا أراد أن يتزوج أمة لا يجوز له ذلك عنده إلا بسببين اثنين^(١) :

أحدهما : أن يكون الرجل لا يكون له ما يكون قدر مهر الحرة .
والثاني : أن يخاف العنت ، وهو الزنى .

فيقول في قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ﴾ : طويلاً أي لعدم الطول ، أي المال^(٢) . فيكون في الآية تقديم وتأخير وحذف مضاف .

وعندنا يجوز له التزوج بالأمة وإن وجد مهر المرأة^(٣) . وإنما ذكر الله تعالى هذا ، لأنه خارج مخرج العادة ، لأن الغالب أن الإنسان لا يرغب في الأمة إلا بعد العجز عن مهر الحرة . و « الطول » في الآية عندنا مصدر من طلأت الجبل أطولته : إذا علوته ، من قول الفرزدق^(٤) :

(١) انظر أحكام القرآن للشافعي ١٨٧ - ١٨٨ ، والأم ٥ / ٩ - ١٠ ، والإفصاح عن معاني الصحاح ٢٨٢ ، وزاد المسير ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، وتفسير الطبري ٥ / ١١ - ١٢ ، والقرطبي ٥ / ١٣٦ - ١٣٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣ - ٣٤ .
وما قاله الشافعي هو قول أحمد ومالك أيضاً .

(٢) لم أجد عبارة الشافعي كما ذكر المؤلف . وقد فسر الشافعي الطول بالمال ، وعبارته « ولايجل نكاح الأمة إلا بأن لا يجد الحر بصدق أمة طويلاً حرة ... » ف « طويلاً » مفعول به . وقد أجاز بعضهم أن ينصب « طويلاً » على أنه مفعول له ، وهو ما ذكره المؤلف عن الشافعي .

وقد اختلف في الطول فقيل السمعة والنفى ، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم ، والمراد به القدرة على اللهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك في المدونة ، ومن ههنا فسر الشافعي بالمال ، وقيل غير ذلك .

(٣) وهو مذهب أبي حنيفة . وقول المؤلف « وعندنا » يريد الحنفية .

(٤) تقدمه إلى عزو البيت إلى الفرزدق ابن الأنباري في الزاهر ٢ / ١٠٣ ، وتلاه العكبري في التبيان ١ / ٣٤٨ ، وأبو حيان في البحر ٣ / ٢٢٠ ، وليس البيت له . والبيت لرياح بن سنيح الرزنجي (ويقال سنيح بن رياح) في الكامل ٨٦٢ ، ونقائض جرير والأخطل ٨٨ ، والحماسة البصرية ١ / ١٨٠ ، وشرح ديوان جرير ٢٦٥ ، واللسان (طول) . وهو من كلمة يجيب بها جريراً أنشد =

... .. طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالَهُ (١) الْأَوْعَالَ (٢)

أي علت . وهو منصوب مفعول « يستطع » ، و « أن » من قوله ﴿ أن ينكح المحصنات ﴾ مع الفعل مفعول « طَوَّلَ » (٣) ، والتقدير : ومن لم يستطع منكم اعتلاءً على نكاح المؤمنات وقدرةً ؛ فليس في الآية حذف ولا تقديم ولا تأخير .

قوله تعالى : ﴿ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ﴾ (٤) ١ ٢٥

أي في الولادة والنسل (٥) . وهذه اللفظة تُستعمل في هذا المعنى ، وتستعمل أيضاً في معنى الولاية والمودة ، كقوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ ﴾ (٦) [سورة التوبة : ٦٧] أي بعضهم يوالي بعضاً (٧) ، ألا تراه قال في وصف

-أبياتاً منها المبرد في الكامل وصاحب الحاشية البصرية وابن بري ، والجاحظ في كتاب فخر السودان على البيضان (رسائل الجاحظ ١ / ١٩٠ - ١٩١) ولم يرد البيت فيها أنشده الجاحظ . وهو بلا نسبة في شرح المفطليات للأبشاري ٤٠٥ ، والمخصص ١٤ / ١٧٨ ، والقطع ٢٢٢ ، والبيان ٢ / ٢٥٦ ، وأسالي المرتضى ٢ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ٢ / ٢٥٦ وهو ما أنشده المازني .

(١) كذا في النسخ ، والصواب والرواية « تَنَالَهَا » .

(٢) صدره : إِنَّ الْفَرْزَةَ صَخْرَةٌ غَادِيَةٌ ويروى « صخرة مالمومة » .

(٣) هذا قول أبي علي في التذكرة فيما ذكر أبو حيان في البحر ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، وتابعها صاحب البيان ١ / ٢٥٠ ، وذهب الأخفش والنحاس ومن وافقها إلى أن طولاً مفعول يستطع وأن وما بعده منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : طولاً إلى أن ينكح . انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، والبحر ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، والحجة ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤ ، والبحر ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٣ ، والقرطبي ٥ / ١٤١ ، ومجمع التفسير ٢ / ٥٤ .

(٥) انظر الحجة ومجمع البيان والبحر والقرطبي ومجمع التفسير ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٨ - ٥٠ ، وتفسير الطبري ١٠ / ١٢٠ - ١٢٣ ، والقرطبي ٨ / ١٩٩ ، ٢٠٢ ، وابن كثير ٤ / ١١٣ - ١١٥ ، ومجمع التفسير ٣ / ١٥٢ - ١٥٦ .

(٧) على الشرك والنفاق . وأصل معنى هذه العبارة أعني بعضكم أو بعضهم من بعض هو تشابههم في الشيء كأبعض الشيء الواحد فهم صنف واحد وأمرهم واحد . فقوله تعالى في هذه السورة ﴿ بعضكم من بعض ﴾ أي أنتم صنف واحد متشابهون في الولادة والنسل فكلكم لآدم ونسبكم منه . وقوله في سورة التوبة ﴿ بعضكم من بعض ﴾ أي هم صنف واحد وأمرهم واحد فهم =

المؤمنين : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(١) [سورة التوبة : ٧١] ،

١ / ٢٨

وقال النابغة^(٢) :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي (١ / ٤٤)
ومنه قوله عليه السلام : « سَلَمَانٌ مِنَّا »^(٣) أي من ولايتنا ومودّتنا .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ ﴾^(٤) ١٢٥

و ﴿ أَحْصَنَ ﴾^(٥)

فمعنى ﴿ أَحْصَنَ ﴾ : تزوّج^(٦) ، أي أَحْصَنَ أَنْفُسَهُنَّ بِالتَّزْوِجِ .

و ﴿ أَحْصَنَ ﴾ [أي^(٧)] زُوِّجْنَ بِأَنْ أَحْصَنَ بِالتَّزْوِجِ^(٨) .

=متشابهون في الأمر بالنكر والنهي عن المعروف . أفدته من كلام الزجاج والطبري . فما ذكره المؤلف من معنى الولاية والمودة يتحصل مما ذكرت .

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٢) النيباني^د . ق ٤٤ / ١٤ ص ١١٩ (صنعه ابن السكيت) ق ٢٣ / ١٤ ص ١٢٧ (صنعة الأعم) . وهو في الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، وإيضاح الوقف ٢٦٠ ، والحجة ١ / ١٢٨ .

(٣) أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١ / ٥٤٠ في ترجمة سلمان من طريق ابن أبي فديك عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، قال الذهبي : كثير متروك . وعلق عليه الشيخ شبيب الأرنؤوط قال : « أخرجه ابن سمد ٤ / ١ / ٥٩ ، والحاكم ٣ / ٥٩٨ كلاهما من طريق ابن أبي فديك عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ، وقال الذهبي : سنده ضعيف . » اهـ وروي من قول علي عليه السلام ، انظر الكامل ١٣٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٥٤١ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٠٧ ، والحجة ٢ / ٢٦٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤ ، والبحر ٣ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٤ - ١٦ ، والقرطبي ٥ / ١٤٣ - ١٤٤ ، وابن كثير ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ومجمع التفسير ٢ / ٥٤ .

(٥) قرأ ﴿ أَحْصَنَ ﴾ بفتح الهمزة والصاد حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد . انظر السبعة ٢٣١ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٦) عن عاصم المجدي ، قال النحاس « وهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة . » وقيل : أسلمن ، عن ابن مسعود والسدي والشعمي .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والحسن وقتادة . قال أبو حيان : « ومن بناء للمفعول فهو ظاهر جداً على أنه أريد به التزوج ، ويقوى حمله مبنياً للفاعل على هذا المعنى أي أحصن أنفسهن بالتزويج » اهـ .

قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) [٣٣]
 و ﴿ عَقَدْتُ ﴾ (٢) واحدًا . أي عَاقَدْتُهُمْ أَيْمَانُكُمْ (٣) أي عاهدتهم ، ﴿ فَآتَوْهُمْ
 نَصِيْبَهُمْ ﴾ .

وهذه الآية منسوخة بآية الميراث (٤) ، لأن الرجل كان يحالف الرجل
 ويعاهده أنه إن مات قبله فآله لصاحبه ، في ابتداء الإسلام ؛ فنسخ ذلك
 قوله : ﴿ يُوْصِيْكُمْ اللّٰهُ ﴾ [الآيات [سورة النساء : ١١ - ١٢] .

قوله تعالى : ﴿ فَالصّٰلِحٰتُ قٰنِتٰتٌ حٰفِظٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ
 اللّٰهُ ﴾ (٥) [٣٤]

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٢ ، والحجة ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤١ ، والبحر
 ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) قرأ ﴿ عقدت ﴾ بلا ألف عامم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقر ﴿ عاقدت ﴾ . انظر السبمة
 ٢٣٣ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٣) والتقدير : عاقدت حلفهم أيمانكم ، فحذف المضاف وهو الحلف ، فصار « عاقدتهم » ثم حذف
 المفعول ، عن أبي علي . وكذا القراءة الأخرى ، وقيل في التقدير غير ذلك .

(٤) عزا النحاس هذا القول إلى الحسن وقتادة . وقيل هي منسوخة بآية الأنفال : ﴿ وأولوا الأرحام
 بعضهم أولى ببعض ﴾ [سورة الأنفال : ٧٥] ، روي هذا عن ابن عباس وقتادة والحسن وهو الذي
 أثبتته أبو عبيد في « الناسخ والمنسوخ » وروي عن غيرهم . وروي عن ابن عباس أنها منسوخة
 بالآيتين آية الموارث في النساء وآية الأنفال .

وقيل هي محكية غير منسوخة ومعنى ﴿ فآتوهم نصيبهم ﴾ أي نصيبهم من النمرة والنصيحة
 والرفادة ، عن مجاهد والسدي وروي عن ابن عباس أيضاً .

انظر تفسير الطبري ٥ / ٣٣ - ٣٧ ، والقرطبي ٥ / ١٦٥ - ١٦٦ ، وابن كثير ٢ / ٢٥١ - ٢٥٥ ،
 ومجمع التفسير ٢ / ٦٣ ، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ٢٢٦ - ٢٢٨ ، والناسخ والمنسوخ لابن
 سلامة بهامش أسباب النزول للواحدي ١٣٢ - ١٣٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٣٠ .

(٥) انظر الجواهر ٤١٧ ، ٤٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٣ ، ومجمع البيان
 ٢ / ٤٢ ، والبيان ١ / ٢٥٢ ، والبحر ٢ / ٢٤٠ ، وشراذ ابن خالويه ٢٦ ، والمحتسب ١ / ١٨٨ .

« ما » ههنا مصدرية ، أي : بحفظ الله . وإن شئت كان بمعنى « الذي » أي بالشيء الذي حفظه الله .

- ٣ وكنت قد شرطتُ ألا أتكلّمُ فيها خرج عن قراءة أئمة الأمصار^(١) ، ولكنني أحوّجتُ هنا إلى توجيه قراءة أبي جعفر^(٢) ﴿ بما حفظ الله ﴾ بالنصب^(٣) ، لأنّ النُحاة الجلّة أخطئوا في توجيهه وذلك لأنهم جعلوا « ما » مصدرية ههنا ، وزعموا أنّ التقدير : بحفظهن الله^(٤) ، أي طاعة الله . وهذا وإن كان في المعنى صحيحاً ، فهو خطأ من جهة الصناعة ؛ لأنّ « ما » إذا كانت مصدرية كانت حرفاً^(٥) ، وإذا كانت حرفاً لم يكن في « حفظ » ضمير يعود إليه ، فيبقى « حفظ » بلا فاعل والفعل لا بدّ له من الفاعل . فوجب أن يكون « ما » بمعنى « الذي »^(٦) ويكون التقدير : بالشيء الذي حفظ طاعة الله^(٧) ، فيعود إلى « ما » ضمير هو فاعل لـ « حَفِظَ » لأنه اسم . [ولم نَرَ شيئاً] في التنزيل والشعر والكلام جاء فيه « ما » التي للمصدر ووصلت بالفعل المجرد لا فاعل معه بتّة ؛

(١) يريد القراء السبعة أئمة الأمصار الذين ذكر قراءاتهم ابن مجاهد في كتابه . انظر ما قاله ص ٣ .

(٢) هو يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة .

(٣) انظر النشر ٢ / ٢٤٩ والمصادر السالفة .

(٤) أجازته النحاس ، وهو قول ابن خالويه ، قال أبو علي : « وهذا يصح لو كان لفظ التلاوة : بما حفظن الله » .

(٥) هذا قول الجمهور . وذهب الأخفش إلى أن « ما » المصدرية اسم ، وعزي هذا القول إلى ابن السراج والرماني والمازني وجماعة من الكوفيين ، وعزاه الرضي والسيوطي إلى المبرد ، وهو غلط عليه ، فالمبرد ضعف مذهب الأخفش ورأى أن القياس والصواب أنها حرف . انظر « ما » المصدرية في الكتاب ١ / ٣٦٧ ، ٣٧٧ ، ٤١٠ ، ٤٧٦ ، والمقتضب ٢ / ١١٧ - ٢٠٠ ، والبهناديات ٨١ - ٨٥ ، والمجل ٣٢١ ، وحروف النعماني ٥٤ ، والأزهية ٨٢ - ٨٨ ، ورفص المياني ٣١٢ - ٣١٥ ، والحنّ الداني ٣٢١ - ٣٢٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٢ ، ٥٤ ، ٣٨٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٤٢ - ١٤٣ ، والمغني ٣٩٩ - ٤٠٣ ، والممع ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٦) وهو قول القراء وأبي علي وابن جني وغيرهم ، وهو أحد قولي النحاس .

(٧) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

قال عز من قائل : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(١) [سورة البقرة : ١٠] أي بكذبهم ، ولم يَعْرِ ﴿ كَانُوا ﴾ عما يقتضيه ؛ وقال : ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَسِّأَهُمْ كَمَا نَسَّوْا ﴾^(٢) [سورة الأعراف : ٥١] أي كَنَسِيَانِهِمْ ، ولم يَعْرِ ﴿ نَسَّوْا ﴾ عن الفاعل ؛ وقال ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾^(٣) [سورة الرعد : ٢٤] ولم يَعْرِ ﴿ صَبَرْتُمْ ﴾ عن الفاعل^(٤) .

فإن قيل : فأجعل « ما » مصدرية ، واجعل فاعل « حفظ » ضمير « الغيب » لأن الغيب يُراد به الزوج ، أي يحفظن الغيب والأزواج بحفظ الأزواج طاعة الله = قلنا : الغيب مصدر ك « الحَصْم » ، فإذا عَبَّرَ به عن الأزواج كان الكناية عنه بلفظ الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْحَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾^(٥) [سورة من : ٢١] ، ألا ترى أنه قال ﴿ تَسَوَّرُوا ﴾ فكذلك ههنا وجب أن يكون : بما حفظوا الله .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾^(٥) [٣٦ - ٣٧]

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢١ - ٢٢ .

(٢) انظر الجواهر ٤٨٠ ، وشرح اللع اللوح ١٢٢ / ١ و ١٢٦ / ٢ و ١٥٢ / ٢ .

(٣) زيادة من ب ، وكان فيها : « ولم نر في التنزيل ... جاء فيه ما إلى المصدر » فزدت لفظ « شيئاً » وجعلت « إلى المصدر » « التي للمصدر » وامله الصواب . وكان فيها أيضاً بعد قوله « .. كما نسوا » : « ما نزله [كذا] أن تقول : اثني بعدما تقول ذلك القول أي كَنَسِيَانِهِمْ » وجعل الناسخ في أول هذه العبارة « لا » وكررها فوق « يقول » و « بعدما » لكنها تشبه الرقم « ٧ » وكتب في آخرها « إلى » . يريد أن هذه العبارة زائدة ينبغي حذفها . ولعل هذه العبارة بعض كلام المؤلف سقط من النسخة التي ينقل عنها . فقوله « اثني بعدما تقول ذلك » مما ورد في كلامهم على « ما » المصدرية .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ٧٩٠ ، وجمع البيان ٤ / ٤٧٠ ، والبحر ٧ / ٣٩١ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وجمع البيان ٢ / ٤٥ ، والبيان ١ / ٢٥٣ ، والبحر

٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨ . وقد أجازوا ما ذكره المؤلف في الآية وفيها أقوال آخر .

قيل : ﴿ الذين ﴾ في موضع النصب لأنه بدل من قوله ﴿ من كان ﴾ .
فعل هذا لا يجوز الوقف^(١) على قوله ﴿ فخوراً ﴾ .

٣ وكذلك يكون قوله ﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ﴾ ٢٨١ | إذا كان معطوفاً على ﴿ الذين يبخلون ﴾ لم يجز الوقف^(١) من قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعِيبُ ﴾ إلى قوله ﴿ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٢) | ٢٨١ .

٦ فأما من قال : إن قوله ﴿ الذين يبخلون ﴾ خبر مبتدأ مضمرة على تقدير : هم الذين يبخلون = وقف^(٣) على قوله^(٤) | ﴿ فخوراً ﴾ ووقف^(٤) على قوله ﴿ من فضله ﴾ | ٢٧١

٩ وإن جعل ﴿ والذين ينفقون أموالهم ﴾ جرّاً بالمطف على قوله ﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ | ٢٧١ | لم يقف^(٤) على قوله^(٤) | ﴿ مَهِيناً ﴾ | ٢٧١ . وإن جعله خبر مبتدأ على تقدير : وهم الذين ينفقون = وقف^(٤) على قوله^(٤) | ﴿ مَهِيناً ﴾ .

٢ / ٢٨ وقيل : إن قوله ﴿ الذين يبخلون ﴾ مرفوع بالابتداء / ، وخبره ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ | ٤٠ | على تقدير : لا يظلمهم^(٥) . فعلى هذا (٢ / ٤٤) يكون الوقف على قوله ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ .

(١) انظر القطع ٢٥٠ ، ومنازل الهدى ٧٧

(٢) سياق الآيات : ﴿ ... إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله وأعدنا للكافرين عذاباً مهيناً . والذين ينفقون أموالهم ... ﴾ .

(٣) وهو وقف من قال إن الذين منصوب على الذم .

(٤) زيادة مني .

(٥) ذهب إليه الزجاج وأجازته النحاس وغيره . قال أبو حيان : « وهو بعيد متكلف لكثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر ، ولأن الخبر لا ينتظم مع المبتدأ معناه انتظاماً واضحاً لأن سياق المبتدأ وما عطف عليه لا يناسب أن يخبر عنه بقوله ﴿ إن الله لا يظلم ﴾ ... بل مساق ﴿ إن الله لا يظلم ﴾ أن يكون استئناف كلام إخباراً عن عدله وعن فضله تعالى وتقدس » اهـ وقيل غير ذلك في إعراب الآية .

[قوله تعالى ^(١)] ﴿ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا ﴾ ^(٢) [٤٠]
 و ﴿ حَسَنَةً ﴾ ^(٣) . أي وإن تحدث حسنة ، فممن رفع . ومن نصب كان
 التقدير : وإن تك الذرة حسنة ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ
 تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ ^(٥) [٤٢]
 اختلفوا في قوله ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ :
 فقيل : هو داخل في التمني أي ودوا تسوية الأرض بهم وكتان ^(٦) الحديث
 من الله . فعلى هذا لم يقف [على ^(٧)] قوله ﴿ الْأَرْضُ ﴾ ^(٨) . وعلى هذا يجب أن

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٩ . وإعراب القرآن ١ / ٤١٧ - ٤١٨ ، والحجة ٣ / ٢٧٢ خك ،
 ومجمع البيان ٢ / ٤٨ ، والبيان ١ / ٢٥٤ .

(٣) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٢٢ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر
 ٢ / ٢٤٩ .

(٤) وقبل غير ذلك في تقديره .

(٥) انظر الجواهر ٢٣٩ ، ٨٥٢ ، ٩٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والحجة
 ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩ - ٥٠ ، والبيان ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والبحر
 ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ٦٠ - ٦١ ، والقرطبي ٥ / ١٩٩ ، وابن كثير ٢ / ٢٧٠ ،
 ومجمع التفاسير ٢ / ٧٨ .

(٦) كذا قدره فأوجب زيادة « لا » وتابمه أبو البركات فنقل بعض كلامه بلا تصريح على المجهود منه .
 وهذا غلط لا أعلم أحداً تقدمه إليه . والصواب : ودوا تسوية الأرض بهم وانتفاء كتان الحديث من
 الله . وصارة الزجاج ومن واقفه : يودون لو أن الأرض سويت بهم وأنهم لم يكتموا الله حديثاً .
 وهذا المعنى مروى عن ابن عباس ، وأجاز هذا القول والقول الآتي الفراء والزجاج وغيرهما .

(٧) زيادة من ب .

(٨) الوقف على ﴿ حديثاً ﴾ تام . انظر إيضاح الوقف ٥٩٨ ، والقطع ٢٥٠ ، والمكتفى ٢٢٠ ، ومنار
 الهدى ٧٨ . وقوله « فعلى هذا لم يقف » هذه عبارته ، ولو قال : فعلى هذا لا وقف على قوله
 الأرض كان أجود .

يكون « لا » زيادة^(١) ، إلا أن تجعل الواو للحال ، أي ودّوا التسوية غير كاتمين الحديث من الله .

- ٣ وقيل : بل هو مستأنف^(٢) ، أي وهم لا يكتنون الله يوم القيامة حديثاً^(٣) .
 وَقُرِئَ ﴿ لَوْ تَسَوَّى ﴾ بالتشديد وفتح التاء . والتقدير « تَسَوَّى » فأدغمت التاء الثانية في السين . ومنهم من حذفها فقرأها ﴿ تَسَوَّى ﴾ . ومنهم من ضمها فقرأها ﴿ تَسَوَّى ﴾^(٤) من قولهم : سَوَّيتِ الأَرْضَ بهم تَسَوَّى ، قال تعالى :
 ﴿ فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾ [سورة الشمس : ١٤] .

- قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾^(٥) [٤٣] .
 أي لاتقربوها في هذه الحالة ، والواو واو الحال . ولهذا عطف عليه قوله :
 ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ [٤٣] أي ولا تُصَلُّوا جنباً .

- ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾^(٦) [٤٣] .
 استثناء من قوله ﴿ جنباً ﴾ . ويريد بـ ﴿ عابري سبيل ﴾ المسافرين^(٧) ،

(١) انظر المصادر التي أحلنا عليها في زيادة « لا » ٤٢٥ .

(٢) فالوقف على ﴿ الأرض ﴾ حسن ، انظر منار الهدى .

(٣) هذا المعنى مروى عن الحسن وقتادة .

(٤) قرأ ﴿ تَسَوَّى ﴾ نافع وابن عامر ، وقرأ ﴿ تَسَوَّى ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ تَسَوَّى ﴾ . انظر السبعة ٢٢٤ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللغراء ١ / ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٩ ، ومجمع البيان ١ / ٥١ ، والبيان ١ / ٢٥٥ ، والبحر ٣ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، والمغني ٥٣٦ ، ٥٦٠ ، ٦٠١ ، ٦٩٣ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللغراء ١ / ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥١ - ٥٢ ، والبيان ١ / ٢٥٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وتفسير الطبري ٥ / ٦٢ - ٦٤ ، والقرطبي ٥ / ٢٠٦ - ٢٠٨ ، وابن كثير ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ومجمع التفسير ٧٩ / ٢ .

(٧) عن علي وابن عباس ومجاهد وابن زيد وسعيد بن جبير .

لأنَّ الجُنْبَ يجوز له أن يتيمَّم في السفر عند عدم الماء ، وهذا مذهب أبي حنيفة .
وقال الشافعي^(١) : ﴿ لا تقربوا الصلاة ﴾ أي مواضع الصلاة ، يعني المساجد ،
﴿ ولا جنبا ﴾ أي ولا تقربوا منها جنبا إلا عابري سبيل ، فيجوز للجُنْب
العبور في المسجد عند الحاجة^(٢) . [وعبارة أبي علي في الآية : إنَّ ﴿ عابري
سبيل ﴾ حال^(٣) من الضمير في قوله ﴿ جنبا ﴾^(٤)] .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُعَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾^(٥) [٤٦]
فما يتعلق به « من » من قوله ﴿ من الذين هادوا ﴾ ثلاثة أقوال :
الأول^(٦) : أن يكون تبييناً^(٧) وتفسيراً^(٨) لقوله ﴿ ألم تر إلى الذين أُوتُوا

(١) انظر المصادر السالفة وزاد المسير ٢ / ٩٠ - ٩١ ، والإفصاح عن معاني الصحاح ٢٠ .

(٢) فعابري السبيل هو المهتمز ، عن ابن مسعود وعكرمة والحسن وابن عباس وسعيد أيضاً . وما ذهب إليه
الشافعي هو قول أحمد ومالك أيضاً .

(٣) نص الأحنف والأشعري والنحاس وصاحب البحر على أنه حال ، لكنهم لم يبينوا صاحبه ، والظاهر أنه الضمير
في ﴿ ولا تقربوا ﴾ . وقول المؤلف في أول كلامه « استثناء » أراد به تفسير المعنى لا الإعراب وهو
ظاهر قول الفراء ، وذهب الطبري إلى أنه منصوب على الاستثناء وهو ظاهر قول أبي البركات
والوجه الأول . ولم أصب كلام أبي علي فيها بين يدي من كتبه أو في غيرها من المطان .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وشرح اللمع اللوح ٥٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللقراء
١ / ٢٧١ ، والحجة ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، وجمع البيان ٢ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والبحر
٢ / ٢٦٢ ، والبغداديات ٢٦٤ - ٢٦٥ ومنها أخذ المؤلف ، والبصريات ١٨ ، وابن يمش ٢ / ٦١
و ٧ / ١٣٤ ، والمغني ٥١٤ - ٥١٥ .

(٦) أجازته الفراء وأبو علي ومن وافقها ، وضعفه أبو حيان لأنه قد اعترض بين البيان والمبين بثلاث
جمل .

(٧) انظر « من » التي تكون للتبيين أو بيان الجنس في ابن يعيش ٨ / ١٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٢٢ ،
ورصف المباني ٢٢٣ ، والحق الديني ٣٠٩ - ٣١٠ ، والمغني ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٨) يريد أن « الذين » منهم فجاء « من الذين » مفسراً له ومبيناً لجنسه . وعلى هذا يتعلق ﴿ من
الذين ﴾ بحال مقدرة . ولا يريد بالتبيين والتفسير معناها الاصطلاحية لأنها يعنيان التمييز ،
انظر ما سيأتي من التعليق على هذا ٤٤٨ .

نَهِيْبًا مِنَ الْكِتَابِ ... مِنْ الَّذِينَ هَادُوا ﴿٤٤﴾ - ٤٦ . فحَيْثُذِ
 لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ ﴿ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴾ ﴿٤٤﴾ وَلَا عَلَى قَوْلِهِ :
 ﴿ بِأَعْدَائِكُمْ ﴾ ﴿٤٥﴾ وَلَا عَلَى قَوْلِهِ ﴿ نَصِيْرًا ﴾ ﴿٤٥﴾
 والقول الثاني^(١) : أنه يتعلّق بقوله ﴿ نَصِيْرًا ﴾ على حدّ قوله ﴿ فَمَنْ
 يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا ﴾ [سورة غافر: ٦١] . فعلى هذا يقف على قوله
 ﴿ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴾ وقوله ﴿ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ﴾^(٢) دون ﴿ نَصِيْرًا ﴾ .
 والقول الثالث^(٣) : أنه يتعلّق بمحذوف ، والتقدير : من الذين هادوا قوم
 يحرفون الكلم عن مواضعه . ف « قوم » مبتدأ ، وقوله ﴿ يحرفون الكلم ﴾ صفة
 له^(٤) ، والخبر ﴿ من الذين هادوا ﴾ متقدم عليه . وحذف الموصوف وهو
 « قوم » وأقام صفته - وهي ﴿ يحرفون الكلم ﴾ - مقامه^(٥) .

(١) وهو قول النحاس وأحد أقوال أبي علي ومن وافقها .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٥٩٨ ، والقطع ٢٥١ ، والمكتفى ٢٢٠ - ٢٢١ ، وثمار الهدى ٧٨ . وهو وقف
 حسن عند ابن الأنباري وصاحب منار الهدى وكاف عند النحاس والداقي .

(٣) وهو قول الأخفش وأحد أقوال أبي علي ، وأجازته النحاس وغيره ، ورجحه المؤلف في الجواهر .
 وذهب الفراء إلى أن التقدير : من الذين هادوا من يحرفون ، وأنكر المبرد والزجاج وغيرهما هذا
 القول لأن « من » يحتاج إلى صلة أو صفة تقوم مقام الصلة فلا يحسن حذف الموصول مع بقاء الصلة
 كما لا يحسن حذف بعض الكلمة .

(٤) قد نصّ أبو علي أن الموصوف « قوم » حذف « والمراد إثباته ، وعلى هذه الشريطة حذف لا على أن
 يقام الوصف مقام الموصوف ، يبين ذلك أن تحمّك على موضع الجملة التي هي ﴿ يحرفون ﴾ أنها رفع
 لكونها وصفاً للمبتدأ لا لأنها مبتدأ ... » البضادات ٢٦٥ .

(٥) حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن لم تكن ظرفاً أو جملة جائز حسن في العربية ، وقد شرطوا
 أن تكون الصفة خاصة تخص نوعاً من الأنواع كالمائل والكاتب اللذين لا يكونان إلا في الناس
 وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ، وتأخذ الصفة إعراب الموصوف المحذوف .

فإن كانت الصفة ظرفاً أو جملة حسن حذف الموصوف إذا كان بمض ما قبله من مجرور
 بـ « من » أو « في » ، وقد يحذف في غير ذلك إذا ظهر أمر الموصوف ظهوراً يستغنى معه عن
 ذكره ، ويبقى الظرف والجملة وصفاً للموصوف المحذوف ولا يأخذان إعراب الموصوف المحذوف ،
 فقد حذف للموصوف والمراد إثباته .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(١) ١٦٥١

قيل : ﴿ فلا ﴾ أي ليس الأمر كما يقولون^(٢) ثم قال ﴿ وربك لا يؤمنون ﴾ .

وقيل : التقدير : فلا يؤمنون وربك لا يؤمنون . فأخبر بالأول وكرره ثانياً بالتَّسَمِّ واستغنى بذكر الفعل في الثاني عن ذكره / في الأول^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾^(٤) ١٦٦١

بالرفع والنصب^(٥) . فالرفع على أن يكون بدلاً من الواو في ﴿ فعلوه ﴾ والتقدير : ما فعله إلا قليل منهم . والنصب على الاستثناء . والرفع أحسن وأكثر^(٦) .

= انظر في ذلك شرح اللع اللوح ٥٦ / ١ - ٢ ، والكتاب ١ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٣٧ - ١٣٩ ، والأصول ٣ / ٤٦٢ - ٤٦٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٦ - ٣٧٠ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٧ و ٢ / ٢٢٣ ، وابن يعيش ٢ / ٥٨ - ٦٣ ، والمفسر ٥ / ١٨٦ - ١٨٩ ، وضرائر الشعر ١٧٠ - ١٧٢ . وقد عقده المؤلف في الجواهر ٢٨٦ - ٣٠٨ الباب ١٤ لما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه .

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٦٨ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٢ / ٢٨٤ ، والبغداديات ٢٦٨ ، والمغني ٣٢٩ .

(٢) أي كما يقولون إنهم آمنوا بما أنزل إليك ، وهو ما قاله تعالى في الآية ٦٠ . وفي الأصل : تقولون ، وهو تصحيف .

(٣) وقيل : « لا » ههنا توطئة للنفي الذي يأتي فيما بعد لأن ذكر النفي في أول الكلام وآخره أوكد .

(٤) انظر الجواهر ٧٧ ، ٨٦١ ، ومعماني القرآن للأخفش ٢٤١ ، وللفراء ١ / ١٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، والحجة ٣ / ٢٨٠ - ٢٨٣ خضك ، ومجمع البيان ٢ / ٧٠ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٣ / ٢٨٥ ، والكتاب ١ / ٣٦٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٥ ، والكمال ٦١٤ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ - ٨٢ ، وابن الشجري ١ / ٧٤ . والمغني ١٨ ، ٢١٠ ، ٧١٥ .

(٥) قرأ بالنصب ابن عامر وحده وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٣٥ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٦) قال النحاس : « الرفع أجود عند جميع النحويين . وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى وهو يشتمل على المعنى » وقال ابن يعيش : « وإنما كان البدل هو السوجه لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى » اهـ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ
 وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ
 يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ
 إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) [٨٢] .

اختلفوا في هذا الاستثناء من أي شيء هو :

٦ فقال قوم : هو استثناء من الهاء والميم في ﴿ جاءهم ﴾ أي إذا جاءهم إلا
 قليلاً أمر من الأمن ، وهم الذين لا يقصدون (٢) .
 وقال قوم : [هو استثناء (٣) من قوله ﴿ أَدَّعَوْا بِهِ ﴾ (٤) أي أَدَّعَوْا بِالْخَبَرِ
 كُلِّهِمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ (٥) .
 ويجوز أن يكون من الهاء في ﴿ به ﴾ . فلا يكون الوقف على هذا إلا في
 آخر الآية (٦) .

١٢ وقيل : هو استثناء من قوله ﴿ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ إِلَّا
 قَلِيلًا ﴾ (٧) فيقف (٨) حينئذٍ على قوله ﴿ أَدَّعَوْا بِهِ ﴾ ثم آخر الآية .

(١) انظر الجواهر ٧١٤ ، ومماتي القرآن للأخفش ٢٤٢ ، وللغراء ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، وإعراب القرآن
 ١ / ٤٣٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٢ ، والبيان ١ / ٢٦٢ ، والبحر ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وتفسير الطبري
 ٥ / ١١٥ - ١١٧ ، والقرطبي ٥ / ٢٩٢ ، وابن كثير ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٢٥ ،
 والكشاف ١ / ٥٤٨ .

(٢) تابعه صاحب البيان فنقل كلامه من غير ما تصریح على المهود منه ، ولا أعرف أحداً غيره
 ذكره .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) عن ابن عباس وابن زيد ، واختاره الكسائي والقرءاء وابن الأنباري والمبرد وأبو عبيد وأبو حاتم
 والطبري . والوقف على هذا على قوله ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . انظر إيضاح الوقف ٦٠١ ، والقطع
 ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والمكتفى ٢٢٢ ، ومنازل الهدى ٨٠ - ٨١ .

(٥) في الأصل : منه ، والصواب من ب و ي .

(٦) عن قتادة والحسن ، واختاره الزجاج وأجازاه الفراء وغيره .

(٧) انظر كتب الوقف المذكورة في ح ٤ .

- وقيل : هو استثناء من قوله ﴿ لَا تَبِعْمَ الشَّيْطَانَ ﴾^(١) أي اتبعتموه إلا قليلاً
 من أسلم قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله ، وهو زيد بن عمرو بن نفيل^(٢) ،
 آمن به قبل مبعثه عليه السلام . ٣
- وقيل : انتصاب ﴿ قليلاً ﴾ على المصدر^(٣) ، أي إلا أتباعاً قليلاً ، فحذف
 الموصوف ، كما قلناه آنفاً في قوله ﴿ يحرفون الكلم ﴾^(٤) [٤٦] .
- قوله تعالى : ﴿ فَمَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٥) [٨٤] ٦
- قيل : هذه الآية تتصل بقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ﴾ إلى آخر الآية [٧٥] . ثم قال
 ﴿ فقاتل ﴾ ، أي إن لم يقاتلوا فقاتل أنت^(٦) . ٩
- وجرّ قوله^(٧) ﴿ والمستضعفين ﴾ لأن التقدير : مالكم لا تقاتلون في سبيل
 الله و [في^(٨)] سبيل المستضعفين .
- أ قوله تعالى^(٩) : ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(١٠) [٩٠] ١٢

(١) عن الضحاك . قال أبو حيان : وهو الظاهر . والاستثناء منقطع إذ ليس مندرجاً في مخاطبين
 بقوله لا تبعتم ، عن أبي حيان . وعليه فيوقف على قوله ﴿ أذاعوا به ﴾ و ﴿ يستنبطونه
 منهم ﴾ .

(٢) وذكروا أيضاً ورقة بن نوفل وقس بن ساعدة الإيادي ؛

(٣) قاله الزمخشري أيضاً ، انظر الكشاف والبحر .

(٤) انظر ما سلف ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٣ ، والبحر ٣ / ٣٠٨ .

(٦) وقيل تتصل بقوله ﴿ ومن يقاتل في سبيل الله ﴾ الآية ٧٤ .

(٧) في الأصل : قبله ، وهو تحريف .

(٨) زيادة من ب .

(٩) في ب والزيادة منها : قوله تعالى قد حصرت صدورهم فحذف الموصوف لأن فعل الماضي لا
 يكون صفة محذوف أي جاءكم قوماً لأن التقدير ... « فاجتهدت في إصلاحه . وموضع قوله
 « لأن التقدير ... » قلق ، ولعل في العبارة سقطاً . وكان الكلام على هذه الآية مقدماً على الآية
 ٨٤ فجعلته بعدها .

(١٠) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٦٣٦ ، وشرح الصنع اللوح ١٥ / ١ ، ومعاني القرآن للقرافي ١ / ٢٨٢ ، ٢٤ ، =

- الجملة في موضع الحال ؛ بإضمار « قد » ، أي قد حصرت صدورهم ؛ لأن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بإضمار « قد »^(١) .
- ٣ ويجوز أن تكون صفة محذوف ، أي جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم ، فحذف الموصوف^(٢) ؛ لأن التقدير ﴿ حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم ﴾ وإذا حصرت صدورهم عن أن يقاتلوا قومهم لم يقاتلوه .
- ٦ ولا تكون على الدعاء^(٣) لفساده في المعنى ، وهذا دعاء لهم ، لأن المسلمين يدعون على الكفار ، فإذا حصروا أن يقاتلوا قومهم فهو عكس ما عليه دعاء المسلمين^(٤) وغيره^(٥) .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾^(٦) | ٩٣ |

- قوله ﴿ فجزاؤه ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جهنم ﴾ خبره . وقوله ﴿ خالداً فيها ﴾ نصب على الحال ، والتقدير : يُجْزَاها خالداً فيها ، فحذف « يجزأها » لأن قوله ﴿ فجزاؤه جهنم ﴾ دليل عليه . ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء المحرورة في

= إعراب القرآن ١ / ٤٤٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٨ ، والبيان ١ / ٢٦٢ ، والبحر ٢ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والأصول ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والإيضاح ٢٧٧ ، والبغداديات ٦٧ ، ١٥٧ ، ٢٦٧ ، وسر الصناعة ٦٤١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧ ، وابن السجري ١ / ٣٧٢ و ٢ / ٦٢ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والمغني ٢٢٩ ، ٥٦٢ ، ٦٩٦ ، ٨٣٢ ، والمجمع ٤ / ٤٥ ، ٤٩ .

- (١) لو قال : إلا بإضمار « قد » أو إظهارها كن أجود . وانظر ما سلف من التعليل على هذا ٢٢٤ .
- (٢) سلف التعليل على حذف للوصف ٢٦٥ ح ٥ .
- (٣) ذهب المبرد إلى أن مخرجها الدعاء ، وردّ قوله أبو علي ومن وافقه .
- (٤) نحو قولهم : اللهم أوقع بين الكفار العداوة ، وعلى ما ذهب إليه المبرد يكون في قوله ﴿ أو يقاتلوا قومهم ﴾ نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم ، عن أبي علي .
- (٥) كذا !! ولعل في العبارة سقطاً .
- (٦) انظر الجواهر ٧٣٧ ، والبيان ١ / ٢٨١ .

قوله ﴿ فجزاؤه ﴾ لأنه أخبر عن جزائه بقوله ﴿ جهنم ﴾ ، فإذا جعلت ﴿ خالداً ﴾ حالاً من الهاء كان في صلته ، فلا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بقوله ﴿ جهنم ﴾^(١) .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ ﴾^(٢) | ٩٥ |

بالرفع والنصب والجر^(٣) . فالنصب على الاستثناء [المتصل^(٤)] أو على الحال^(٥) ، والرفع على أن يكون بدلاً من « القاعددين » أو يكون وصفاً له^(٦) ، والجر على أن يكون بدلاً من « المؤمنين »^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَضَى اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا . دَرَجَاتٍ مِّنْهُ ﴾^(٨) | ٩٥ - ٩٦ |

(١) يريد الفصل بين المصدر ومعموله وهو الحال وهما كالصلة والموصول ولا يجوز الفصل بينهما ، انظر ما سلف من التعليق ١٣٦ .

(٢) الجواهر ١٦٦ ، وشرح اللع السوح ٩٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ولفراء (٢) ٢٨٣ - ٢٨٤ ، وإعراب القرآن ٤٤٧ / ١ ، والحجة ٢٩١ / ٢ - ٢٩٢ خك ، ومجمع البيان ٩٦ / ٢ ، والبيان ٢٦٤ / ١ - ٢٦٥ ، والبحر ٣٢٠ / ٢ - ٣٢١ ، والكتاب ٣٧٠ / ١ ، والإيضاح ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨٨ - ٨٩ ، والمغني ٢١٠ ، ٩٦٥ ، وانظر المقتضب ٤ / ٤٢٣ في كلامه على الآية ٧ من الفاتحة ، وانظر إيضاح الوقت ٦٠٣ - ٦٠٤ ، والقطع ٣٦٢ - ٢٦٤ ، ومنار الهدى ٨١ .

(٣) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة وقرأ الباقون بالنصب . أما الجر فلم يقرأ به أحد من السبعة ، وهي قراءة عزاها أبو حيان إلى الأعمش وأبي حيوه . انظر السبعة ٢٣٧ ، والتهذيب ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) أجاز الوجهين الزجاج والنحاس ومن وافقهما . والأول قول الأخفش والفراء وأبي علي وغيرهم .

(٦) أجاز البند المبرد ومن تابعه ، وأجاز أن يكون صفة ، وهو قول سيبويه وغيره .

(٧) أو وصفاً لهم .

(٨) انظر الجواهر ٨٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥ ، وإعراب القرآن ٤٤٨ / ١ ، ومجمع البيان ٩٦ / ٢ ، والبيان ٢٦٥ / ١ ، والبحر ٣٢٢ / ٢ .

نصب ﴿ درجات ﴾ على أنه بدلٌ من قوله ﴿ أجرًا عظيمًا ﴾ ، والتقدير : أجر درجات ، فحذف المضاف^(١) .

٣ ﴿ وَمَغْفِرَةً ﴾ ١٩٦١ أي وغفر لهم^(٢) مغفرة .
﴿ وَرَحْمَةً ﴾ ١٩٦١

أي ورحمتهم رحمة ، فأضمر الفعلين لذكر المصدرين^(٣) .

٦ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾^(٤) ١٩٠١

« عَدُوٌّ » اسم يقع على الواحد والجمع . فمن الواحد قوله : بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴿ [سورة البقرة : ٣٦]* ، ومن الجمع هذه الآية ، وقوله ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلا رِبًّا الْعَالَمِينَ ﴾^(٥) [سورة الشعراء : ٧٧] .

ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان إذا قرأ هذه الآية علم أصحابه أن

يقولوا : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ / إِيمَانًا لا يَزِيدُ ، وَنِعْمًا لا يَنْقُذُ ، وَمُرَاقَبَةً النبي صلى الله عليه وآله في جَنَّةِ الخُلْدِ »^(٦) .
٢ / ٣٩ (٢ / ٤٥) ١٢

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا

أَرَاكَ اللَّهُ ﴾^(٧) ١١٥٥

(١) و « أجرًا » منتصب على المصدرية لأن معنى « فضل » معنى « أجر » ، وأجاز في الجواهر أن ينصب « درجات » بإسقاط الجار ، وقيل غير ذلك .

(٢) في الأصل وي : غفرم ، والصواب ما أثبت .

(٣) وقيل هما معطوفان على « درجات » . انظر مجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٢٦٥ ، والبحر ٣ / ٣٣٢ .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٢٦٦ ، والبحر ٣ / ٣٢٩ ، واللسان (عدو) .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٠ - ٩٩١ .

(٦) الدعاء في المسند ١ / ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، وكنز العمال ٢ / ٦٨٨ برق ٥٠٨٨ وهو بما دعا به ابن مسعود في صلاته .

(٧) انظر الجواهر ٤٣٥ - ٤٣٧ ، وشرح اللع اللوح ٦١ / ٢ ، والحجة ٤ / ١٩٢ - ١٩٣ خم ، ومجمع البيان

١٠٦ / ٢ ، والبيان ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والبحر ٣ / ٣٤٣ ، والمختص ٢ / ٢٢٢ ، والتهيان ١ / ٣٨٧ ،

والكشف ١ / ٥٦١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٦٠ ، وتفسير القرطبي ٥ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، والحلييات ٧٠ ،

وشرح اللع لابن برهان ١١١ .

معناه : بما جعلك الله تراه ، أي تعتقده . وهو مأخوذ من قولهم : فلان يرى رأي أي حنيفة رحمه الله ، أي يعتقد اعتقاده^(١) . ف « أرى » منقول من رأى رأيته أي ذهب مذهبه . فهو متعد إلى مفعولين ، أحدهما الكاف ، والثاني هاء محذوفة ، أي : بما أراكه الله ، فحذف الهاء^(٢) .

وليس قوله ﴿ أراك ﴾ ههنا « أفعل » من « رأى » الذي بمعنى « علم^(٣) » لأن « رأى » الذي بمعنى « علم » يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : رأيت زيداً قائماً ، فإذا أدخلت عليه^(٤) الهمزة تعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وليس في الآية إلا مفعولان ، أحدهما الكاف وهو ظاهر ، والآخر الهاء وهو مضر .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ ﴾^(٥) ١١٢ |
إنما قال ﴿ ثُمَّ يَرْمِ بِهِ ﴾ ولم يقل « بها » ، لأن المعنى : ومن يكسب أحد هذين الشيئين ثم يرم به^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾^(٧) ١٢٣ |

(١) على هذا المعنى تأولها أبو يوسف يعقوب صاحب أبي حنيفة ، انظر الحلبيات وشرح اللخ ، ووافقه أبو علي وابن جني .

(٢) تابعه أبو البركات ، وذكر هذا القول المكبري .

(٣) بل هو منه ، ولهذا ما فسروا ﴿ أراك الله ﴾ ب « أعلمك الله » ، لكن « علم » ههنا ليست التي تتعدى إلى مفعولين وإنما هي التي بمعنى « عرف » التي تتعدى إلى مفعول واحد ، ثم تعدى بالهمزة الى اثنين ، ولهذا ما فسره الزمخشري بقوله « بما أراك الله ... بما عرفك وأوحى به إليك » .

(٤) في الأصل وي : عليها ، والصواب ما أثبت . وفي ب : ويأدخل الهمزة يتعدى .

(٥) انظر الجواهر ٦٠٩ ، وشرح اللغ اللوح ١٠٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، والبيان ١ / ٢٦٧ ، والبحر ٣ / ٢٤٦ .

(٦) انظر ما سلف من التعليق على « أو » ٢٩٥ .

(٧) انظر مجمع البيان ٢ / ١١٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٨٤ - ١٨٧ ، والقرطبي ٥ / ٣٩٦ ، وابن كثير ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٢ ، ومجمع التفسير ٢ / ١٧١ .

أي : ليس الثواب والتخليد في الجنة بأمانيك^(١) .

ثم قال : ﴿ مَنْ يَعْصِلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ ﴾ [١٢٣]

فلا يجوز الوقف على قوله ﴿ يُجْزَ بِهِ ﴾ لأن قوله ﴿ ولا يجد ﴾ جزم عطف على قوله ﴿ يُجْزَ بِهِ ﴾^(٢) ، و ﴿ يُجْزَ ﴾ جواب الشرط الذي هو ﴿ من يعمل ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾^(٣)

[١٢٧]

وقفها قوله ﴿ بِالْقِسْطِ ﴾^(٤) [١٢٧] ، لأن قوله ﴿ وما يتلى عليكم ﴾ [١٢٧] عطف على الضير في ﴿ يفتيكم ﴾^(٥) ، أي يفتيكم الله فيهن ويفتيكم القرآن الذي يتلى عليكم . وإن شئت كان محمولاً على لفظة « الله » أي

(١) أجل المؤلف مقاله المفسرون في تأويل الآية ، قالوا : تأويلها : أي ليس الأمر بأمانيك ولا أماني أهل الكتاب أي ليس الثواب والمعقاب بأمانيك مشركي قريش الذين قالوا : لن نبعث ولن نعذب ، ولا التخليد بأمانيك أهل الكتاب الذين قالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، اختاره الطبري وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ١١٤ .

(٣) والوقف على قوله ﴿ ولا نصيراً ﴾ من قوله ﴿ ولا يجد له ولا نصيراً ﴾ [١٢٣] تام . انظر القطع ٢٦٩ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٢ .

(٤) انظر الجواهر ٦٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١١٧ ، والبيان ١ / ٢٦٧ ، والبحر ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٥) سياق الآية : ﴿ ... يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط وما فعلوا من خير فإن الله كان به عليماً ﴾ . والوقف على ﴿ بالقسط ﴾ حسن أو كاف ، والتام قوله ﴿ عليماً ﴾ وعند نافع أن الوقف على ﴿ بالقسط ﴾ تام . انظر إيضاح الوقف ٦٠٦ ، والقطع ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٢ .

(٦) هذا قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء ووافقه أبو حيان أن يكون معطوفاً على الضير في ﴿ فيهن ﴾ وخطأه الزجاج والنحاس وغيرها لأنه لا يجوز العطف على المضر المحرور إلا بإعادة الجار . وقد سلف التعليق على هذا ١٥٩ . وفي إعراب الآية وجوه أخر .

- قل الله يفتيكم والقرآن يفتيكم^(١) .
- وقوله ﴿ فِي الْكِتَابِ ﴾^(٢) [١٢٧]
- من صلة ﴿ يَتْلَى ﴾ . ٣
- وكذلك ﴿ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الْأَلْيَةِ ﴾^(٣) [١٢٧]
- ﴿ الْأَلْيَةِ ﴾ جر صفة لـ ﴿ يَتَامَى ﴾ .
- وقوله ﴿ لَا تَوْتُوهُنَّ ﴾ إلى قوله ﴿ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾^(٤) [١٢٧] ٦
- في صلة ﴿ الْأَلْيَةِ ﴾ .
- وقوله ﴿ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾^(٥) [١٢٧]
- جر عطف على قوله ﴿ يَتَامَى النِّسَاءِ ﴾^(٦) أي يتلى عليكم في يتامى النساء ٩
- وفي المستضعفين .
- وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ﴾^(٧) [١٢٧]
- في موضع الجر بالعطف على ﴿ الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ أي يتلى عليكم في القيام ١٢
- بالقسط . فوقفها قوله ﴿ بِالْقِسْطِ ﴾ لما ذكرناه .
- قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾ [١٢٧]
- شرط ، وجوابه : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾ [١٢٧]
- قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَصْأَلِ أَحَا بَيْنَهُمَا ﴾^(٨) [١٢٨]

(١) اقتصر عليه الطبرسي ، وذكره أبو البركات وأبو حيان .

(٢) انظر المصادر التي أحلتنا عليها في الحاشية ٤ من الصفحة السابقة .

(٣) ذهب الفراء إلى أن العطف على « هن » من قوله ﴿ فِيهِنَّ ﴾ وهذا لا يجوز لأنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمحل إلا بإعادة الجار ، انظر الحاشية ٦ من الصفحة السابقة .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٥٨ ، والحجة ٣ / ٢٩٥ - ٢٩٧ حك ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٢ / ١١٩ ، والبيان ١ / ٣٦٨ ، والبحر ٣ / ٢٦٣ .

﴿ يُصَلِّحًا ﴾^(١) . والأصل في « يَصَالِحًا » يتصالحا تصالحاً^(٢) .

وقال هنا ﴿ يَصَالِحًا بَيْنَهُمَا صَلْحًا ﴾ فنصب ﴿ صَلْحًا ﴾ بـ ﴿ يَصَالِحًا ﴾ لأنه ليس بمصدر وإنما هو مفعول به ولا قد^(٣) جاء « تَقَاعَلَ » متعدياً في كلامهم ؛ قال ذو الرِّمَّةِ^(٤) :

وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَتَتْ بِهِ^(٥) الْوَشْيَ قَرَّاتُ الرِّيَّاحِ وَخَوْرُهَا
وَمَنْ قَرَأَ ﴿ أَنْ يُصَلِّحًا بَيْنَهُمَا صَلْحًا ﴾ فَهُوَ أَيْضاً مَفْعُولٌ بِهِ . ويجوز أن
يكون في موضع « إصلاح » ، كما يجوز في الأول أن يكون بمعنى « تَصَالَحَ »^(٦) . /

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ
وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾^(٧) | ١٣١ |

لا يجوز الوقف على قوله ﴿ من قبلكم ﴾ ولا الابتداء بقوله ﴿ وإياكم أن

(١) قرأ ﴿ يَصَالِحًا ﴾ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ يصلحاً ﴾ . انظر السبعة ٢٣٨ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

(٢) زاد في الأصل وي : « يتصالحان تصالحاً » وهو تكرر . ويجوز هنا حذف النون وإثباتها في « يتصالحا » والحذف أحسن لأنه يضر لفظاً حذف فيه النون .

(٣) زيادة من ب .

(٤) د . ق ٦ / ٢٥ ج ١ / ٢٢٢ ، والحجة ٢ / ٢٩٦ خك و ٣ / ١٨١ ، ٤٢٧ ، ٤٦٨ خم ، والعصديات ٨٦ ، والمعاني الكبير ١١٩٢ ، وهو بلا نسبة في المخصص ١٠ / ١٦١ . والجردة من الرمل بمعنى الجرداء وهي التي ليس فيها شجر . وغفل : ليس بها علم ، وبساط : واسعة مستوية ، وقرات الرياح : بواردها ، وخورها : مالان من الرياح ولم يكن فيه برد ، عن الديوان . وضبط في الديوان الجردة بضم الجيم وهو ظاهر ما في اللسان (جرد) ، ولأعرف عليه نصاً .

(٥) كذا في النسخ والحجة غير الموضع الثالث والعصديات وأحد أصول الديوان ، والرواية في سائر أصول الديوان والموضع الثالث من الحجة والمخصص والمعاني « بها » أي بالجردة ، وهي الصواب .

(٦) فينصب ﴿ صلحاً ﴾ على المصدر .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ . وإعراب القرآن ١ / ٤٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٢٦٨ ، والبحر ٢ / ٢٦٦ .

اتقوا الله ﴿١﴾ لأن المعنى يصير : احذروا اتقاء الله ، كما هو في الخبر^(٢) : « إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدَّمَنِ » ، والمعنى اتقوها ، وقالوا : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ^(٣) أي احذره ، وإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ^(٤) . وإنما المعنى : وصيناهم وإِيَّاكُمْ بِأَنْ اتَّقُوا اللَّهَ . ومثله : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾^(٥) [سورة المتحنة : ١] أي يخرجونه معكم لأجل إيمانكم^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَسِيتُمْ آيَاتَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ

(١) لأن « إِيَّاكُمْ » معطوف على « الذين » . ووقف نافع على ﴿ وإِيَّاكُمْ ﴾ وهو وقف تام عنده ، وخالفه أهل الوقف والعربية ، فالوقف التام عندهم ﴿ اتقوا الله ﴾ لتعلق ﴿ أن اتقوا ﴾ بما قبله . انظر إيضاح الوقف ٦٠٦ ، والقطع ٢٧٠ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٣ .

(٢) هو خبر مشهور تناقلته كتب اللغة والأدب وغريب الحديث والأمثال وغيرها ، ولم يرد في دواوين السنة ، قال الدارقطني : لا يصح من وجه . والخبر في كشف الخفاء ١ / ٢٧٢ ، وأمثال الحديث للرامهرمزي ١٣٦ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٩٩ ، والفتاوى ١ / ٣٧٧ ، والنهاية ٢ / ٤٢ ، والأمثال لأبي عبيد ٣٦ ، وفصل المقال ١٤ ، وجهرة الأمثال ١ / ١٧ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٢ ، والمستقصى ١ / ٤٥١ ، والمجتنى ١٢٦ ، ودلائل الإعجاز ٤٤١ ، ومعاني آيات الحاشية للنوري ٨٥ ، والجمل ٢٩٤ ، والتثليل والمحاضرة ٢٢ ، واللسان (دمن) . ويروى بزيادة : « قيل : وماذا لك يارسول الله ؟ قال : المرأة الحسنة في منبت السوء » . والدمن جمع دمنة وهي الموضع القريب من الدار الذي يجتمع فيه الغنم فتلبد فيه أبوالها وأبعارها : شبه المرأة بما ينبت في الدمن من الكلال يرى له غضارة وهو وبيء المرعى منتن الأصل ، عن اللسان .

(٣) في الأصل وي : من الشر ، والصواب من ب .

(٤) انظر باب « إِيَّاكَ » في الأمر والتحذير في الكتاب ١ / ١٣٨ - ١٤١ ، والمقتضب ٣ / ٢١٢ - ٢١٣ ، وابن يعيش ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، ورفض اللباني ١٣٧ - ١٤٠ ، والجنى اللداني ٢١٦ ، والهمع ٢ / ٢٢ - ٢٧ . (٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤١١ - ٤١٢ ، ومجمع البيان ٥ / ٣٦٩ ، والبيان ٢ / ٤٢٢ ، والبحر ٨ / ٢٥٣ .

(٦) فحذف الجار فانتصب المصدر على أنه مفعول له ، وأجيز أن يبقى المصدر على جره ، انظر مسالف من التعليق ١٨١ ح ٦ .

خَيْرًا ﴿١﴾ | ١٣٥ |

وقرأ حمزة^(٣) ﴿ وَإِنْ تَلَّوْا ﴾ . فالأول من اللَّيِّ^(٢) ، والثاني من الولاية ، أي
وإن تَلَّوْا أموراً لل مسلمين^(٤) . وقيل^(٥) : وإن تَقَبَّلُوا عليهم أو تَعَرَّضُوا عنهم فإنَّ الله
كان بما تعملون خبيراً فيجازي المُقْبِلَ بِإِقْبَالِهِ والمُعْرِضَ بِإِعْرَاضِهِ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ
اللَّهِ ﴾ | ١٤٠ |

« أن » مخففة من الثقيلة ، وهو مع الفعل بتأويل المصدر أي نزل عليكم في
الكتاب سماع آيات الله^(٦) .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وللغراء ١ / ٢٩١ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٠ - ٤٦١ ،
والحجة ٣ / ٢٩٧ - ٢٩٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، والبحر
٢ / ٣٧١ ، وتفسير الطبري ٥ / ٢٠٩ ، والقرطبي ٥ / ٤١٤ ، وابن كثير ٢ / ٣٨٥ ، ومجمع التفاسير
٢ / ١٨٤ .

(٢) وابن عامر . وقرأ الباقون ﴿ تَلَّوْا ﴾ . انظر السبعة ٣٢٩ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

(٣) من لوى الشاهد في شهادته : إذا لم يقمها على وجهها فحرف وغيّر وبدل ، عن ابن عباس ومجاهد
وقتادة والسدي وغيرهم . وروي عن ابن عباس أيضاً أنها في لَيِّ القاضي وإعراضه لأحد الحصين على
الأخر ؛ فالليُّ على هذا مطلق الكلام وجرّه حتى يفوت فصل القضاء وإنفاذه للذي يميل إليه
القاضي .

(٤) أخذته مما ذكره الطبري وعبارة « أمور الناس » ، ثم قال الطبري : وهذا معنى خارج عن معاني
أهل التأويل . وقدره الغراء : تلّوا ذلك يريد تلّوا إقامة الشهادة ، فحذف المفعول ، وقدره
الأخفش تلّوا عليهم ، فحذف « عليهم » . وأجاز الأخفش أن يكون « تلّوا » من اللّي وأصله تلّوا ،
فأبدلت الواو المضمومة همزة ثم نقلت حركتها إلى اللام فحذفت .

(٥) وهو قول أبي علي بتصرف يسير .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ١٢٦ ، والبيان ١ / ٣٧٠ ، والبحر ٣ / ٣٧٤

وقرأ عاصم وحده ﴿ نَزَّلَ ﴾ مبيناً للفاعل . انظر السبعة ٢٢٩ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

(٧) على قراءة غير عاصم المصدر مرتفع على أنه فاعل مالم يسم فاعله « نائب فاعل » ، وعلى قراءة عاصم
ينتصب على أنه مفعول به .

وقال ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِثَلْتُمْ ﴾^(١) [١٤٠]

أي أمثالهم . و « مِثْل » يكون في الواحد والاثنين والجمع على لفظ المفرد^(٢) ، قال تعالى : ﴿ أَنْتُمْ لِيَشْرَيْنَ مِثْلَنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٤٧] ، وقال : ﴿ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ [سورة محمد : ٢٨] هذا على أصله .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ ﴾ [١٤١]

إن جعلته وصفاً لقوله ﴿ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ ﴾ [١٤٠] كان في موضع الجرّ ، ولم يجز الوقف على قوله ﴿ جَمِيعاً ﴾ [١٤٠] .
وإن رفعته بالابتداء^(٤) ، والخبر قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا لَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ﴾ [١٤١] جاز الوقف^(٥) على قوله ﴿ جَمِيعاً ﴾ دون قوله ﴿ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ ﴾ ، وعلى الأول يكون الوقف على قوله ﴿ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٦) [١٤٣]

نصب بفعل مضمر ، والتقدير : أذمّ مذبذبين بين ذلك . فيجوز الوقف على^(٧)

(١) انظر البيان ١ / ٢٧١ ، والبحر ٣ / ٢٧٥ ، والبصريا في ١٤٠ ، وعنها في الخزانة ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) انظر المصادر السالفة وابن يعيش ٢ / ١١٠ .

(٣) اقتصر عليه النحاس في إعراب القرآن ١ / ٤٦٢ ، والقطع ٢٧٢ ، وانظر للمكتفى ٨٤ . وأجيز أن يكون بدلاً من ﴿ الَّذِينَ يَتَخَذُونَ الْكَافِرِينَ ﴾ [١٣٩] ، انظر البحر ٣ / ٣٧٥ .

(٤) أو رفعته على أنه خبر مبتدأ مضمر أو نصبت على الهم . وفي منار الهدى أن الخبر قوله ﴿ فَاللَّهُ بِكُمْ بَينَكُمْ ﴾ [١٤١] وكلاهما ظاهر التكلف ، ولم يذكرهما أبو حيان .

(٥) وهو وقف كاف ، انظر المكتفى ٢٢٨ ، ومنار الهدى ٨٤ .

(٦) انظر الجواهر ٧٤٢ ، وجمع البيان ٢ / ١٢٨ ، والبيان ١ / ٢٧١ ، والبحر ٣ / ٣٧٩ .

(٧) وهو وقف كاف أو حسن . انظر القطع ٢٧٢ ، والمكتفى ٢٢٨ ، ومنار الهدى ٨٤ .

وأجاز النحاس وغيره أن ينتصب على الحال من الضير ﴿ فِي يَرَاوُونَ ﴾ أو ﴿ لَا يَذْكُرُونَ ﴾ من قوله ﴿ يَرَاوُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً . مُذَبِّذِينَ ﴾ فلا يوقف على ﴿ قَلِيلاً ﴾ في هذا الوجه .

[قوله]^(١) ﴿ قَلِيلًا ﴾ [١٤٢]

قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَنْتُمْ ﴾^(٢)

[١٤٧]

يُجوز في « ما » أن يكون استفهاماً منصوباً بـ ﴿ يفعل ﴾ . ويجوز أن يكون نقياً^(٣) ، فيكون حرفاً لأجل لها^(٤) من الإعراب . والأول الوجه ، لأنه لا يحسن أن يقال في معنى « ما يعذبكم الله » : ما يفعل الله بعذابكم .

قوله تعالى ﴿ لَا تَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ ﴾^(٥) [١٥٤]

قرأه نافع بتشديد الدال - وأصله « تَعْتَدُوا » فأدغم التاء في الدال - وبقي العين ساكنة في رواية الحُلُوَانِي^(٦) ، وفي رواية غيره^(٧) نَقَلَ فتحة التاء إلى العين فصار : لَا تَعْتَدُوا .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٥ ، والبيان ١ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، والبحر ٣ / ٢٨١ ، والتبيان ١ / ٤٠٢ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ - ٥٣ ، ٣٥٥ .

(٣) ذكر هذا الوجه صاحب البيان متابعاً للمؤلف من غير ماتصريح بالنقل عنه على المجهود منه ، وذكره العكبري ، وهو وجه متكلف لا يصح واعترض المؤلف في الجواهر بما قاله هنا ، وقال أبو حيان : يلزم على هذا أن تكون الباء زائدة في قوله ﴿ بعذابكم ﴾ .

(٤) كذا في النسخ ، ذكر ضمير « ما » ثم أنه . وعلى أنه يجوز التذكير والتأنيث فالتذكير هنا الوجه ويعود الضمير على قوله « حرفاً » .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٦٧ ، والحجة ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٣ ، والبيان ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والبحر ٣ / ٢٨٨ .

(٦) عن قالون عن نافع ، وكذا في رواية أبي نسيب عن قالون أيضاً . واختلف عن قالون من طريقه فروي عنه إسان العين واختلاسها ، ويعبر عنه بعضهم بالإسكان ، قال أبو حيان : قرأ قالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال ، والنص بالإسكان .

(٧) وهو ورش عن نافع . وقرأ غير نافع ﴿ لَا تَعْتَدُوا ﴾ بسكون العين وتخفيف الدال . انظر السبعة ٢٤٠ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

قوله تعالى : ﴿ قَبِيَا نَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [١٥٥] إلى قوله ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾ [١٦٠] (١)

تقديره : حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ بِنَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ . فالباء من صلة ﴿ حَرَّمْنَا ﴾ (١) . و « ما » صلة زائدة (٢) ، وقوله ﴿ فَبِظُلْمٍ ﴾ بدل (٤) منه ، وكرر الفاء لأنها بمنزلة العامل .

فالوقف من قوله ﴿ فَبَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [على (٥)] قوله تعالى : ﴿ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ (٦) [١٦٢] . ولا يحسن الوقف على قوله

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٦٧ - ٤٧٠ ، وجمع البيان ٢ / ١٣٤ - ١٣٨ ، والبيان ١ / ٢٧٢ ، والبحر ٣ / ٢٨٨ - ٢٩٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٨ - ٩ ، والقرطبي ٦ / ٧ ، وإيضاح الوقف ٦٠٨ - ٦٠٩ ، والقطع ٢٧٤ - ٢٧٥ ، والمكتفى ٢٢٨ - ٢٣٢ ، ومنار الهدى ٨٥ .

(٢) هذا قول الزجاج ومن واقفه . وقيل الباء من صلة محذوف تقديره « لعنهم » عن قتادة ، وهو قول أبي حاتم وابن الأنباري والنحاس وعزي إلى الأخفش . وحذف « لعنهم » لدلالة قوله ﴿ طبع الله عليها بكفرهم ﴾ [١٥٥] عليه .

(٣) انظر الجواهر ٢٧٩ ، وشرح اللمع اللسوح ١١٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٨ ، وللغراء ١ / ٢٤٤ ، وللصادر السالفة . والكتساب ١ / ٩٢ و ٢ / ٣٠٥ ، والمقتضب ١ / ٤٨ و ٣ / ٥٢ ، والأصول ٢ / ٢٥٨ ، والخصائص ١ / ٦٨ و ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، وسر الصناعة ١٣٣ ، ٢٩٩ ، ٣٤٣ ، وابن عيش ٨ / ٥ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٤ ، وابن السجري ٢ / ٢١٩ ، ٢٤٥ ، والجمع ٤ / ٢٢٩ . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، انظر ماسلف ٢٨ .

(٤) هذا قول الزجاج ومن تابعه ، وقد أسد المؤلف فيما يأتي ٨٩١ قول الزجاج الذي ارتضاه هنا ، انظر التعليق ثمة . وقال أبو حيان في وجه البذل : « وهذا فيه بعد لكثرة الفواصل بين البذل واللبدل منه ولأن المحذوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض الذي للتحريم في الوقت عن وقت التحريم فلا يمكن أن يكون جزء سبب أو سبباً إلا بتأويل بعيد .. » ا هـ .

(٥) زيادة مني .

(٦) كذا قال !! بل الوقف التام على ماذهب إليه متابعاً للزجاج أن الباء من صلة ﴿ حرمنا ﴾ وعلى ماذهبوا إليه أن الباء من صلة محذوف = على قوله ﴿ وأعدنا للكافرين عذاباً ألماً ﴾ ، وقد نصوا جميعاً على تمامه ، ويبتدأ بقوله ﴿ لكن الراسخون .. ﴾ ويجوز الوقف على قوله ﴿ من قبلك ﴾ إن نصب قوله ﴿ والمقربين الصلاة ﴾ على المدح ، وهو وقف حسن ، وفيما بين الآيتين ١٥٥ و ١٦١ من الوقف الحسن أو الكافي قوله ﴿ يقيناً ﴾ [١٥٧] و ﴿ رفعه الله إليه ﴾ [١٥٨] و ﴿ حكماً ﴾ [١٥٨] و ﴿ شهيداً ﴾ [١٥٩] .

﴿ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ ١٦١ | لأن قوله ﴿ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ ﴾
١٦١ | معطوف على ﴿ حَرَمْنَا ﴾ .

٣

قوله تعالى ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (١) | ١٦٢ |

نصب على المدح (٢) ، أي أمدح المقيمين الصلاة ،

٢ / ٤٠

وكذلك قوله / ﴿ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (١) | ١٦٢ |

(٢ / ٤٦)

رفع على المدح ، أي وهم المؤتون الزكاة (٣) .

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (١) | ١٦٢ |

عطف عليه . وإن شئت كان مبتدأ (٤) ، والخبر ﴿ أَوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾

٩

| ١٦٢ |

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ (٥) | ١٦٣ |

فالزبور مفرد مفتوح على وزن « فَعْمُول » بمعنى المَزْبُور أي المكتوب . و

١٢

« زُبُور » جمع « زِبْر » يعني كتباً (٦) ، وهي قراءة حمزة (٧) .

(١) انظر الجواهر ٧٤١ ، وشرح اللع اللوح ٩٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٠ - ٤٧٢ ، ومجمع البيان ١٣٩ / ٢ ، والبيان ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبحر ٣ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، ٩ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والكامل ٩٣٠ - ٩٣١ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٥ .

(٢) هذا قول سيبويه وللبرد ومن تابعها . قال النحاس : وهذا أصح ما قيل في « المقيمين » . وقيل غير ذلك .

(٣) وقيل ارتفع « المؤتون » بالابتداء ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وقيل ذلك .

(٤) ظاهر كلامه أنه يجوز أن يكون « المؤمنون » مبتدأ وخبره ﴿ أَوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾ ، وهو وجه ضعيف ، قال أبو حيان : « ومن أعرب والمؤمنون بالله مبتدأ وخبره ما بعده فهو بمنزل عن إدراك الفصاحة ... » اهـ . لكن يكون ﴿ أَوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾ خبراً لـ ﴿ الْمُؤْتُونَ ﴾ فيمن ذهب إلى أنه مبتدأ .

(٥) انظر الحجة ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٠ ، والبحر ٣ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٦) وأجاز أبو علي أن يكون « زبور » جمع « زبور » بحذف الزيادة ، كما قالوا ظريف وظروف وكروان وكزوان .

(٧) وحده ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٤٠ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ (١) [١٦٦]
 أي أنزله معلوماً (٢) . والباء للحال ، كما تقول « خرج زيد بسلاحه (٣) » أي
 متسلحاً . ٣

قوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ (٤) [١٧٠]
 قال الكسائي (٥) : التقدير (٦) : آمنوا يكن خيراً لكم ، أي يكن الإيمان
 خيراً لكم . وهذا غلط ، لأنه لا يضر « كان » إذا احتاج إلى الخبر . ٦
 وقال الفراء (٧) : التقدير : آمنوا إيماناً خيراً لكم ، فحذف الموصوف وهو
 المصدر وأقام صفته مقامه .

وقال الخليل (٨) : إذا أمروا بالإيمان فقد أمروا بإتيان الخير ؛ فالتقدير : ٩

(١) انظر الجواهر ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٢٧٨ ، والبحر ٢ / ٣٩٩ .
 (٢) المعنى في الأصل : أنزله وفيه علمه ، عن الزجاج ، قال المؤلف في الجواهر : والعلم : المعلوم أي أنزله
 وفيه معلومه ثم صار التقدير : أنزله معلوماً . وقيل في تقديره غير ذلك .
 (٣) انظر ما سلف ٣١ .
 (٤) انظر الجواهر ١٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٧ / ٢ و ٢٧ / ١ و ٧٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٩ ،
 ولفراء ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٤ - ٤٧٥ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٣ ، والبيان
 ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والبحر ١ / ٤٠٠ ، والكتابات ١ / ٣٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٣ ، والأصول
 ٢ / ٢٥٣ ، والعصديات ١١٥ ، والبصريات ٣٤٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٣ ، وابن يعيش ٢ / ٢٧ ،
 وشرح الكافية ١ / ١٢٩ ، والمغني ٨٢٧ ، والممع ٢ / ١٨ . ولم يتكلم الخليل على الآية ١٧٠ وإنما تكلم
 على الآية ١٧١ ، وما ذكره المؤلف في الأولى هو على مذهبه في الثانية وكذلك ما ذكرت من المصادر
 النحوية كان الكلام فيها على الآية ١٧١ غير ابن يعيش ، فدجت مصادر الكلام على الآيتين لأن
 الكلام عليهما واحد .

(٥) عزا هذا القول إليه ابن الشجري وابن يعيش وأبو حيان وابن هشام . وعزاه النحاس وأبو حيان
 أيضاً إلى أبي عبيدة ، وهو قوله في مجاز القرآن له ١ / ١٤٣ . وانظر ما سياتي من التعليق على إضمار
 « كان » ٦٥٦ ح ١ .
 (٦) زيادة من ي .

(٧) هذا ظاهر معنى كلام الفراء في معاني القرآن له ١ / ٣٠٣ ، وهو مانص عليه النحاس وابن الشجري
 وابن يعيش وأبو حيان وابن هشام . وزعم الزجاج أن الكسائي والقرءاء لم يقولوا « من أي المنصوبات
 هو ولا شرحاه .. » ! ! . وقد سلف التعليق على حذف اللوصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٨) وهو قول أصحابه .

فَأَمِنُوا وَأَتُوا خَيْرًا لَكُمْ ، فَأَضْمِرُ « أَتُوا »

وكذلك قوله : ﴿ أَفْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾^(١) | ١٧١ |

٢ تقديره : انتهوا وأتوا خيراً لكم . وعند الفراء تقديره : انتهاء خيراً لكم .

قوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا ﴾^(٢) | ١٧٥ |

٦ أي إلى صراطه صراطاً مستقيماً^(٣) ، فهو^(٤) حال من المضاف المحذوف . وإن شئت قلت : لما قال ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ ﴾ دلّ هذا الكلام على « يُعْرِفُهُمْ » فنصب ﴿ صِرَاطًا ﴾ على أنه مفعول لذا الفعل المضمر ، أي يهديهم إليه مُعْرِفًا صِرَاطًا^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾^(٦) | ١٧٦ |

٩ إن قيل : مامعنى ﴿ اثنتين ﴾ و ﴿ كاتتا ﴾ يدلّ على الاثنتين ، وخبرٌ « كان » و « إن » والابتداء يتضمّن زيادة على الأول ؟ = فالجواب إنه لو اقتصر وقال ﴿ فَإِنْ كَانَتَا ﴾ ولم يقل ﴿ اثنتين ﴾ احتمل أن يريد بها الصغيرتين أو الكبيرتين ، فلما قال ﴿ اثنتين ﴾ أفاد العدد مجرداً من الصغر والكبر^(٧) .

١٢

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٤ من الصفحة السابقة .

(٢) انظر الجواهر ١٠٦ ، ٣٢٧ ، ٦٢١ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٧ ، والبيان ١ / ٢٨٠ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٢٧ ، وماسياتي ٤٤٥ .

(٣) هذا تقدير أبي علي ، انظر القرطبي .

(٤) في الأصل : وهو .

(٥) ويجوز أن يكون « صراطاً » مفعولاً ثانياً لـ « يهديهم » ومعناه يعرفهم ، فتعدى إلى مفعولين ، ولا موجب لتقدير « يعرفهم » ، ولعل هذا أجود .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٣٩ / ١ - ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، والبيان ١ / ٢٨٠ . والبحر ٣ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، والإيضاح ١٢١ ، ودرة الغواص ٣٦ - ٣٧ ، ومجالس العلماء ٦١ .

(٧) قوله أفاد العدد إلخ هو عبارة أبي علي ، وهو معنى قول المازني . وعبارة الأخفش فيما حكاه أبو علي من مجلس الأخفش مع مروان بن سعيد المهلبي : « أفاد العدد المجرد من الصفة » انظر درة الغواص . وعبارة الأخفش أدق وأشمل .

وقيل^(١) : ﴿ فَإِن كَانَتَا ﴾ أي فإن كان من ترث اثنتين ، فأضمر « مَنْ » على معناه^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾^(٣) ١٧٦ |
أي يبيِّن الله لكم الضلالة^(٤) .

وقيل^(٥) : تقديره : يبيِّن الله لكم كراهة أن تضلوا ، فحذف المضاف .

وقيل^(٦) : التقدير : يبيِّن الله لكم لئلا تضلوا . والوجه الأول^(٧) .

(١) وهو قول الأَخفش فيما حكاه المازني من مجله مع مزوان ولفظه : فإن كان من ترك اثنتين ، انظر مجالس العلماء ، والبيان .

(٢) وهم أبو حيان في رد كلا القولين ، وذهب إلى أن الوجه أن يكون التقدير : فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات ، فأعاد الضمير على الوارثتين وقدّر صفة محذوفة للثنتين ، وتكلف وجهاً آخر ، فانظر كلامه ! ! .

(٣) انظر الجواهر ٥٩ ، وشرح النسخ اللوح ٢٥ / ١ ، ومعاني القرآن للقرآء ١ / ٢٩٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، والبيان ١ / ٢٨١ ، والبحر ٣ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والعضديات ١٩ ، والمغني ٥٥ ، ٣٢٨ ، ٨٣٥ .

(٤) ذكره النحاس ، وعزاه إليه المؤلف في الجواهر ، وذكره أبو حيان .

(٥) وهو قول للبرد وأبي علي والنحاس وغيرهم من البصريين ، انظر ماسلف من التعليق ١٦٢ .

(٦) وهو قول الكوفيين وابن كيسان ، انظر ماسلف من التعليق ١٦٢ .

(٧) خالف ما اختاره في مثل هذا اللوضع وهو أن يكون أن والفعل في موضع المفعول له على تأويل كراهة أن ، انظر ماسلف ١٦٢ ، ٢٣٨ وماسيأتي ١٠٥٦ وغيرها (انظر فهرس مسائل العربية برسم : أن والفعل) .

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَلْقَائِدَ ﴾^(١) [٢١]

٣ أي ذوي القلائد^(٢) ، فأضمر « ذوي » . وإن شئت « ذوات القلائد »^(٣) لأنّ « القلائد » جمع « القلاذة » : وهو ماقلد البعير من لحاء الشجر^(٤) وغيره^(٥) .

﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ ﴾^(٦) [٢٢]

٦ ﴿ يبتغون ﴾ حال^(٧) من الضمير في ﴿ آمين ﴾ أي : ولا تحلوا من قصد البيت الحرام مبتغين فضلاً من ربهم . ولا يجوز أن يكون ﴿ يبتغون ﴾ صفة لـ ﴿ آمين ﴾ لأنّ ﴿ آمين ﴾ نصب قوله ﴿ البيت الحرام ﴾ ، وإذا نصبه لم

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ١٥٢ - ١٥٤ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٢ / ٤٢٠ ، وتفسير الطبري ٦ / ٣٧ - ٣٨ ، والقرطبي ٦ / ٤٠ ، وابن كثير ٢ / ٩ ، ومجمع التنوير ٢ / ٢٢٤ .

(٢) فالمراد بالقلائد ما كان الناس يتقلدونه أمانة لهم ، وهو قول قتادة ومجاهد والسدي وابن زيد .
(٣) وهو معنى قول ابن عباس « مقلدات الهدي » ، وعبارة الفراء « ولا تخيفوا من قلد بعيره » . وقيل أراد بالقلائد القلائد نفسها ، عن مطرف وعطاء في رواية عنه ورده الطبري . وروي عن عطاء القول الأول .

(٤) في الأصل : الشجرة .

(٥) هذه عبارة غير دقيقة . فالقلاذة : ما جعل في العنق يكون للإنسان والفرس والكلب والبدنة التي تهدي ونحوها ، عن اللسان (قلد) وانظر المصادر السالفة . وقال الفراء : كان أهل مكة يقلدون بلحاء الشجر ، وسائر العرب يقلدون بالوبر والشمر .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٨٠ ، والبيان ١ / ٢٨٢ ، والبحر ٢ / ٤٢٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٧ ، والتبيان ١ / ٤١٦ ، والمغني ١ / ٧٦٦ .

(٧) تابعة صاحب البيان فنقل كلامه بلا تصريح ، وهو قول مكّي وتابعه أبو حيان .

يَجْزُ وصفه لأن وصفه يخرج عن (١) شبه الفعل إذ الفعل لا يوصف (٢) .
قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ (٣) ١٢١

﴿ شَنَاٰنٌ ﴾ بالتحريك والإسكان (٤) ، والمعنى : لا يحملنكم بغض قوم على
الاعتداء ، فمن حرّك . ومن أسكن فالمعنى : لا يحملنكم بغض قوم على
الاعتداء (٥) . ف « شَنَاٰنٌ » كعطشان اسم (٦) ، و « شَنَاٰنٌ » مصدر .

ومحل قوله ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ نصب مفعول ثان لقوله ﴿ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ (٧) أي

(١) في الأصل وي : من ، والصواب من ب .

(٢) كذا قال !! وقد نصّ السيوطي في الممع ٥ / ٨٥ على أنه يجوز تأخير الوصف عن معمول اسم
الفاعل نحو هذا ضاربة زيداً عاقلٌ ، وأنه لا يجوز : هذا ضارب عاقل زيداً ، قال : « والفرق
أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء
بخلاف ما إذا تأخر الوصف ، لأن صفته تحصل بعد تمام عمله » ا هـ . وقد قال أبو حيان إن
الجملة صفة ، وهو ظاهر قول النحاس . وقال العكبري إنه حال ولا يجوز أن يكون صفة لأن
اسم الفاعل إذا وصف لم يمس في الاختيار ، وتعقبه ابن هشام ، قال : هذا قول ضعيف
والصحيح جواز الوصف بعد العمل .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٠ - ٢٥٦ ، وللغراه ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، وإعراب القرآن
١ / ٤٨٠ - ٤٨١ ، والحجة ٣ / ٣٠٧ - ٣٢٤ غك ومنه أخذ المؤلف ، ومجموع البيان
٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والبيان ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٣ / ٤٢٢ ، والطبري ٦ / ٤١ - ٤٢ ، والقرطبي
٦ / ٤٤ - ٤٥ ، والمضديات ١٥٥ ، والمغني ٥٣ .

(٤) قرأ بالإسكان ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتحريك . انظر السبعة ٢٤٢ ،
والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) يريد صفة . وأجاز أبو علي أن يكون مصدرأ على فعلان . وأنكره أبو حاتم وأبو عبيد ، وهو غير
منكر ، انظر احتجاج أبي علي ، وانظر البحر والقرطبي .

(٧) ما ذكره في تفسير ﴿ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ - وهو قول ابن عباس وقتادة - تفسير معنى لاتفسير إعراب ،
ولو كان الثاني لكان أصله على أن تعتدوا ، فحذف الجار .

لايحملنكم على الاعتداء لأجل أن صدوكم ، فبين فتح ﴿ أن صدوكم ﴾ لابد من هذا التقدير ، لأنه مفعول له . ومن كسر^(١) ﴿ إن صدوكم ﴾ فالمعنى : إن استدام^(٢) صدهم إياكم وتمادى فلا يجرمنكم / على الاعتداء بغضهم أي بغضكم ٣ / ٤٦ / ١ إياهم . وإنما فسرنا ﴿ إن صدوكم ﴾ باستدامة الصد لأنه شرط ، والشرط لا يصح (١ / ٤٧) في الماضي ، وصدهم كان فيما مضى^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَسْتَقِيمُوا بِالْأَزْلَامِ ﴾^(٤) [٣١]
 « أن » مع الفعل بتأويل المصدر في موضع الرفع بالعطف على قوله

= وقيل : لايجرمنكم : لايكسبنكم ، وهو قول الفراء وأبي علي وغيرها ، وعليه يكون « أن تعتدوا » مفعولاً ثانياً . قال أبو حيان : « وهذا تفسير معنى لاتفسير إعراب لأنه يمتنع أن يكون مدلول « حمل » و « كسب » في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما ، فيمتنع أن يكون « أن تعتدوا » في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر « ا هـ . وكان في النسخ : يجرمنكم ، بغير « لا » .

(١) وهما أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٤٢ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٢) في الأصل : استداموا ، وهو خطأ .

(٣) قال أبو علي في الاحتجاج لقراءة الكسر : « فإن قلت : كيف صحَّ الجزء هنا والصدّ ماض لأنه إنما هو ما كان من المشركين من صدم المسلمين عن البيت في الحديبية ، والجزء إنما يكون بما لم يأت ، فأما ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزء = فالقول فيه : أن الماضي قد يقع في الجزء ليس على أن المراد بالماضي الجزء ولكن المراد أن ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ماض والمعنى على مثله ، كأنه يقول : إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا وجواب إن قد أغنى عنه ماتقدم من قوله لايجرمنكم ... » ا هـ .

وقال الأخفش « وقد قرئت إن صدوكم على معنى إن هم صدوكم إي إن هم فعلوا أي إن هم ، ولم يكونوا فعلوا ، وقد تقول ذلك أيضاً وقد فعلوا ، كأنك تحكي ما لم يكن ... » ا هـ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥١ ، وللغراء ١ / ٣٠١ ، وجمع البيان ٢ / ١٥٨ ، والبيان ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٣ / ٤٢٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٤٩ - ٥٠ ، والقرطبي ٦ / ٥٨ - ٥٩ ، وابن كثير ٢ / ٢١ - ٢٢ ، وجمع التفسير ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

﴿ الْمَيِّتَةُ ﴾ [١٣١] ، والتقدير : حُرِّمَ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالِاسْتِقْسَامُ بِالْأَزْلَامِ ، وَهُوَ قَسْمَتُهُمْ الْجَزُورَ اِثْنَةَ عَشْرَةَ أَقْسَامًا ^(١) عَلَى سَهَامٍ عَشْرَةَ ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ ^(٣) [١٥١]

« الإيمان » مصدر بمعنى المفعول ، والتقدير : ومن يكفر بالْمُؤْمِنِ بِهِ ^(٤) .
ويجوز أن يكون التقدير : [ومن يكفر ^(١) برب الإيمان ^(٥)] ، فحذف المضاف .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(٦) [٦٦]

(١) زيادة من ي وب .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن الأزام هي السهام التي كانوا يتقامرون بها هو قول مجاهد في رواية عنه . قال : « سهام العرب وكساب فارس والروم كانوا يتقامرون بها » ا ف . والذي قاله جمهور المفسرين : ابن عباس وقتادة والسدي والضحاك والحسن وابن زيد . وهو قول مجاهد في رواية عنه . أن الأزام هي القداح التي كانوا يجيئونها لكل سفر وغزو وتجارة وغير ذلك من أمورهم . وهي قدها ثلاثة على أحدها مكتوب « افعل » وعلى الآخر « لاتفعل » والثالث غفل ليس عليه شيء ، وقيل مكتوب على أحدها « أمرني ربي » وعلى الآخر « نهاني ربي » والثالث غفل ليس عليه شيء ، فإذا أجالها فطلع السهم الأمر فمله أو الناهي تركه ، وإن طلع الفارغ أعاد . وقال الحافظ ابن كثير فيما ذكر عن مجاهد في الأزام أنها موضوعة للقمار : « فيه نظر ، اللهم إلا أن يقال إنهم كانوا يستعملونها في الاستخارة تارة وفي القمار أخرى ، والله أعلم . فإن الله سبحانه قد فرق بين هذه وبين القمار وهو الميسر فقال في آخر السورة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ .. ا هـ وانظر في قدها الميسر وميسرتهم بها تفسير القرطبي وجمع البيان ، وسفر السعادة ٦٨٤ - ٦٩١ .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٨٤ ، والبحر ٣ / ٤٣٣ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٠ ، والقرطبي ٦ / ٧٨ ، وجمع التفسير ٢ / ٣٣٨ .

(٤) أي ومن يجحد ما أمر الله بالتصديق به من توحيد الله ونبوة محمد (ﷺ) وما جاء به من عند الله وهو الإيمان . وهو معنى قول قتادة .

(٥) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد : « أي ومن يكفر بالله » .

(٦) انظر الجواهر ٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٥ ، وجمع البيان ٢ / ١٦٣ ، والبحر ٣ / ٤٣٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧١ - ٧٤ ، والقرطبي ٦ / ٨٠ - ٨٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٠ - ٤٣ ، وجمع التفسير ٢ / ٣٣٨ ، وسر الصناعة ٦٣٣ - ٦٣٤ .

التقدير: إذا قمتم إلى الصلاة من نوم^(١) أو من حَدَثٍ^(٢)، لا بد من هذا الإضرار.

٣

﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾^(٣) [٦]

أي فاغسلوا هذين العضوين ، لأن الممطوف بالواو بمنزلة التثنية . ولو صرح وقال : « فاغسلوا هذين العضوين » كان تقديم أحدهما على الآخر جائزاً ،^(٤) فكذلك إذا كان بالواو^(٥) .

٦

ومعنى قوله : ﴿ إِلَى الْمِرْفَاقِ ﴾^(٦) [٦]

أي مع المرفق ، و « إلى » بمعنى « مع » لأن المرفق داخل في الفسل^(٧) .

(١) عن السدي وزيد بن أسلم .

(٢) عن ابن عباس وأكثر المفسرين ، وهو قول جمهور أهل العلم . وقيل : هذا لفظ عام في كل قيام إلى الصلاة ، عن عكرمة . وكان الخلفاء يتوضؤون لكل صلاة ، قال الإمام الطبرسي : « وماروره من تجديد الوضوء فمحمول على التدب والاستحباب » .

(٣) انظر الجواهر ٩٥ ، وشرح المسع اللوح ١٠١ / ٢ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٨٣ - ٨٦ ، ٩٨ ، وابن كثير ٣ / ٤٧ ، ومجمع التفسير ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وسر الصناعة ٦٣٣ - ٦٣٤ .

(٤) قال القرطبي : « وذهب مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها أن الواو لاتوجب التعميق ولا تعطي رتبة ، وبذلك قال أصحابه ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والمزني وداود بن علي .. » ا هـ . وفي فتح القدير لابن الهمام الحنفي ١ / ٢٤ - ٢٥ الترتيب سنة عند أبي حنيفة وفرض عند الشافعي .

(٥) انظر مسلف من التعليق ٨٨ - ٨٩ ، وماسياتي ٤١٤ - ٤١٥ .

(٦) انظر شرح المسع اللوح ٨٣ / ٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٤ ، والبحر ٣ / ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٩ ، والقرطبي ٦ / ٨٦ ، وابن كثير ٣ / ٤٥ ، ومجمع التفسير ٢ / ٢٤٠ ، وزاد المسير ٢ / ٣٠٠ .

(٧) هذا مذهب أكثر الفقهاء . ورد الزجاج وغيره أن تكون « إلى » هنا بمعنى « مع » وتابمه المؤلف في شرح المسع .

وقال زُفَرٌ^(١) : المرفق لا يدخل في الغسل ، لأن ما بعد « إلى » لا يدخل فيما قبلها ، كقوله تعالى ، ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٨] فلم يدخل الليل في الصوم . والكلام في هذا طويل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^(٢)

١٦١

بجر ﴿ أَرْجُلِكُمْ ﴾ ونصبها^(٣) .

فن نصبها عطفها على قوله ﴿ أَيْدِيَكُمْ ﴾^(٤) أي واغسلوا أيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم .

(١) هو زفر بن الهذيل العبدي صاحب أبي حنيفة . ونقل هذا القول عن مالك والشعبي وداود بن علي . ورأى الطبري أن غسل المرفقين من التذنب الذي ندب إليه رسول الله (ﷺ) أمته .
(٢) انظر الجواهر ٢٨١ ، ٨٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، وللغراء ١ / ٣٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٥ ، والحجة ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٤ - ١٦٧ ، والبيان ١ / ٢٨٤ ، والبحر ٢ / ٤٢٦ - ٤٢٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٩ - ٨٧ ، والقرطبي ٦ / ٨٧ - ١٠٣ ، وابن كثير ٢ / ٤٥ - ٥٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٤١ - ٢٤٥ ، وزاد المسير ٢ / ٣٠٠ - ٣٠٣ ، وابن عمير ٨ / ١٥ ، والمغني ١٤٣ ، ٤٦٧ ، ٦٩١ ، ٨٢٥ ، ٨٩٥ .

(٣) قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بن الجمر . انظر السبعة ٢٤٢ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٤) هذا قول الأخفش والغراء والنحاس وأبي علي وغيرهم ، وهو قول من يرى أن فرض الرجلين الغسل وهو مذهب جمهور الفقهاء . واعترض على هذا الوجه بأن فيه فصلاً بين المتعاطفين بجملة ليست باعترض ، عن أبي حيان ، وأن حكم الجملة الأولى قد انقطع واستؤنف حكم آخر في الجملة الثانية ولا يجوز بعد انقطاع حكم الجملة الأولى أن تمطف على ما فيها من الثانية ، عن الشريف الرضي ، وقيل غير ذلك .

ومن رأى أن فرض الرجلين المسح - وهو قول ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي والباقر وهو مذهب الإمامية - ذهب إلى أن ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ بالنصب معطوفة على موضع ﴿ بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ .

ومن قال ﴿ وأرجلكم ﴾ بالجر ، فهو جرٌّ على الجوار^(١) ، كما قرأ بعضهم : ﴿ وكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ ﴾^(٢) [سورة القمر : ٣] فجرّ ﴿ مستقرّ ﴾ لأنه جاور الاسم المجرور^(٣) . ومثله ما حكاه سيبويه^(٤) من قولهم : « [هذا^(٥)] جَحْرُ ضَبِّ خَرَبٍ » أراد « خربٌ » فجرّ . فهذا وجه الجرّ ، دون ما قاله قوم من أنه مجرور لأنه معطوف على « الرؤوس » وأنّ مسح الرّجل واجب^(٦) .

(١) أجزاه الأخشش ومن واقفه ، وغلطه الزجاج والنحاس وغيرهما ، قال الزجاج « الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله » وقال النحاس « الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط » وقال أبو حيان « وهو تأويل ضعيف جداً » وانظر المغني ٨٩٥ .

(٢) قرأ ﴿ مستقرّ ﴾ بالجر أبو جعفر يزيد بن القمقاع المدني من العشرة ، وقرأ الباقر بالرفع انظر الجواهر ٢٨١ ، والنشر ٢ / ٢٨٠ ، ومجمع البيان ٥ / ١٨٥ ، والبحر ٨ / ١٧٤ ، والمختص ٢ / ٢٩٧ ، والمغني ٧١١ ، ٧١٣ . وهي أيضاً قراءة زيد بن علي .

(٣) تابع أبا الفضل الرازي صاحب اللوامح ، قال أبو حيان : « وهذا ليس بجيد لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ إنما عهده في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده .. » اهـ .

وخرجه أبو الفتح ومن واقفه على أن « كلُّ » معطوفة على ﴿ الساعة ﴾ من قوله ﴿ اقتربت الساعة ﴾ فيكون ﴿ مستقر ﴾ صفة لـ ﴿ أمر ﴾ فلا جر على الجاورة ، وردة هذا الوجه أبو حيان ، قال : « وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث ل وهي قوله تعالى : ﴿ اقتربت الساعة وأنشق القمر . وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر . وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكلُّ ... ﴾ [] وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب » وقال : « الأسهل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المنى عليه ، والتقدير : وكل أمر مستقر بالقوه ... » اهـ .

(٤) في الكتاب ١ / ٢١٧ - ٢١٨ . وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ، والخصائص ١ / ١٩١ و ٢ / ٢٢٠ ، والمنصف ٢ / ٢ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٨ ، والإنصاف ٦٠٧ ، والمغني ٨٩٤ ، والخزانة ٢ / ٢٢٢ ، وغيرها .

(٥) زيادة مني .

(٦) كذا قال . وقال أبو حيان : « الظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس » وهو قول النحاس وغيره . وذهب الزجاج وواقفه أبو علي إلى أن الأرجل معطوفة على ﴿ برؤوسكم ﴾ لكن ذهب إلى أن المراد مسح الأرجل غسلها غسلًا خفيفاً ؟

وأما الباء في قوله ﴿ فامسحوا برؤوسكم ﴾ فزيادة^(١) ، والتقدير : وامسحوا رؤوسكم ، فظاهر النص يقتضي استيعاب الرأس في المسح ، ولكن السنة وردت بمسح رُبعه^(٢) ، لأن العرب تعبر عن كل شيء بربعه ، تقول : مررت بزيد ، [و]^(٣) إنما وليك منه رُبعه لأكفه .

والدليل^(٤) على أن غسل الرجل واجب دون مسحه أنه مقيّد بقوله ﴿ إلى الكعبين ﴾ كما أن غسل اليد مقيّد [بقوله^(٥)] ﴿ إلى المرافق ﴾ . فكما لا يجوز أن يقال : فرض اليد المسح ، لقوله ﴿ إلى المرافق ﴾ فكذلك لا يجوز أن يقال : فرض الرجل المسح ، لقوله ﴿ إلى الكعبين ﴾^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(٦) [٨] أي العدل أقرب . و « هو » كناية عن المصدر ، لأن الفعل يدل عليه لفة ، كقولهم : من صدق كان خيراً له ، أي كان الصدق . ومثله كثير ، [و]^(٧) قد

(١) وقيل ليست بزائدة ، وهي للإصاق وقيل للاستمانه ، وقيل غير ذلك
(٢) وجوب مسح ربع الرأس مذهب أبي حنيفة . وذهب أحمد ومالك إلى وجوب مسح الرأس جميعه ، وذهب الشافعي إلى أنه إنما يجب ما يطلق عليه اسم مسح لا يتقدر ذلك بحمد ، عن ابن كثير ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) زيادة من ي وب

(٤) أخذه من كلام الزجاج ، ووافقه أبو علي وغيره . انظر كلام الزجاج في حجة القراءات . ٢٢٢ .

(٥) رد هذا الشريف الرضي ، قال : « إن ذلك لا يدل على الغسل وذلك لأن المسح فعل أوجبته الشريعة كالغسل فلا ينكر تحديده » وقال « .. لم نوجب الغسل في اليدين للتحديد بل للتصريح بغسلها وليس كذلك في الرجلين » عن مجمع البيان .

(٦) انظر الجواهر ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للمفراء ١ / ٣٠٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٩ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٢ / ٤٤٠ .

تقدم شطر منه^(١) .قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ ﴾^(٢) [١٣]أي على فرقة خائنة منهم^(٣) . فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه .

٣

والقول الثاني : أن يكون ﴿ خائنة ﴾ بمعنى « خيانية » لأن « فاعلة » يأتي

ويراد به المصدر^(٤) ، كالعاقبة والعاقبة ، وما أشبه ذلك . ومثله : ﴿ لَيْسَ

٢ / ٤١

لَوْقَعْتَهَا كاذِبَةً ﴾^(٥) [سورة الواقعة : ٢] أي كذبٌ / ، وقال : ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَهْلِكُوا

(٢ / ٤٧)

بِالطَّاغِيَةِ ﴾^(٦) [سورة الحاقة : ٥٥] أي بالطغيان ، ومثله : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْبِخَالِصَةٍ ﴾^(٧) [سورة ص : ٤٦] أي بإخلاصهم .

٩

قوله تعالى ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ ﴾^(٨)

[١٤]

(١) انظر ماسلف ٢٨ ، ١٢٥ ، وما سيأتي ٧٢٨ . والقول المذكور هو « من كذب كان شرّاً له » .

(٢) انظر الجواهر ٧٦ ، ٢٩٨ ، وشرح اللع اللوح ٥٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٧٢ ، والبيان ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٠٠ - ١٠١ ، والقرطبي ٦ / ١١٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) عن قتادة ومجاهد . وقيل الهاء في ﴿ خائنة ﴾ للبالغة ، وذكر المؤلف في الجواهر وجهاً رابعاً وهو أن يكون التقدير : على ذوي خيانة ، فحذف المضاف . وقد سلف التعليق على حذف الموصوف ٣١٥ .

(٤) انظر شرح اللع اللوح ٥٧ / ٢ ، والكتاب ١ / ١٧٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٩ ، ٤ / ٢١٢ ، والكامل ١٥٦ ، ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وابن يعيش ٦ / ٥٠ - ٥٢ ، وشرح الشافية ١ / ١٧٥ - ١٧٧ ، والمجمع ٦ / ٥٢ ، وشرح أبيات المنفي ٦ / ٢٤٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣١٢ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٧٧ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٤٨ - ١١٤٩ .

(٨) انظر الجواهر ٢٩٣ ، ٦١٨ ، ومصافي القرآن للأخفش ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٧ ، والبيان ١ / ٢٨٧ ، والبحر ٣ / ٤٤٦ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ .

- تَعَلَّقُ « مِنْ » من قوله ﴿ ومن الذين قالوا ﴾ اختلف الناس فيه :
- فقال قوم^(١) : هو محمول على قوله ﴿ ولقد أخذ الله ميثاقاً من بني إسرائيل ﴾ ، فلما كان
 ٣ المعنى لا يتغير جاء ﴿ ومن الذين قالوا ﴾ على المعنى . ومثله ما أنشده سيبويه
 من قول الشاعر :
- بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَسْدِرِكَ مَامَضَى وَلَا نَاعِبَ إِلَّا بَيْنَ عُرَائِهِمَا^(٢)
 ٦ فَجَرَّ « نَاعِبَ » لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ « وَلَسْتُ بِمَدْرِكٍ مَامَضَى » فَكَذَلِكَ هَهُنَا^(٣) .
- وقيل^(٤) : التقدير : أخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ، فقدم الجار
 ٩ والمجرور على الفعل ، وفصل بين الفعل والواو بالجار والمجرور .

(١) ذكر هذا القول في الجواهر أيضاً ولم يعزه الى أحد ، وتابعه صاحب البيان من غير تصريح على المهود منه .

(٢) كذا أنشده مفتحاً وهو مركب من مصراعي بيتين : أولها لصرمة الأنصاري أولزهير ، وهو :

بدا لي أني لست بمدرك مامضى
 ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
 والثاني للأخوص اليربوعي الرياحي ، وهو :

مشائيم ليسوا بمصلحين عشيرة
 ولا ناعب إلا بين غرابها

وبيت الأخوص له في شرح اللوح ١٧ / ٢ ، والكتاب ١ / ٨٢ ، ١٥٤ والأعلم بطرته ،
 وابن السرياني ١ / ٧٤ ، وفرحة الأديب ٣٢ - ٣٣ ، وابن يعيش ٢ / ٥٢ ، والإنصاف ١٩٣ ،
 وشرح شواهد المغني ٢٩٥ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٥٦ - ٥٨ ، والحزانة ٢ / ١٤٠
 و ٢ / ٥٠٧ ، ٦١٣ . ووقع في بعض المصادر الأحوص بالحاء مصحفاً . ونسب للفردق في
 الكتاب ١ / ٤١٨ ، والإنصاف ٣٩٥ وهو ومم . وهو بلا نسبة في الحصائص ٢ / ٣٥٤ ، وابن
 يعيش ٥ / ٦٨ و ٧ / ٥٧ و ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦٢٢ ، ٧١٨ . وسياقي عجزه ٥٤٥ . وأما قوله
 بدا لي × جائياً سياقي عجزه ٥٤٥ والتعليق عليه ثمة .

ويروى « ولا ناعباً » بالنصب فلا شاهد فيه .

(٣) هذا على ما أنشده ، والصواب كأنه قال : ليسوا بمصلحين عشيرة .

(٤) وهو قول الأخفش والتعاس وغيرهما ، وهو الظاهر . وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ يَبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾^(١)
 ١٥ | أي تخفونه و^(٢) معنى ﴿ تخفون ﴾ تجدونّه خافياً ، كقولهم : أَخَذْتُ
 الرجل أي وجدته محموداً ، فاهمزة همزة الوجدان^(٣) .

٣

قوله تعالى : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ ﴾ | ١٦ |
 كان أبو بكر عن عاصم يضمّ الراء من « رضوان » في جميع التنزيل إلا في
 هذا الموضع فإنه كان يكسره^(٤) ، وإنما كسره لتقدم الكسر في قوله ﴿ بِهِ ﴾ . كما
 ٦
 أنّ حفصاً ضمّ الميم من قوله ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ ﴾^(٥) [سورة آل عمران : ١٥٨] بضم
 أوله ليوافق ﴿ قُتِلْتُمْ ﴾ .

١

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتَيَّبُونَ فِي
 الْأَرْضِ ﴾^(٦) | ٢٦ |
 ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ عند أبي إسحق^(٧) ليس بظرف لـ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾ . وَالْوَقْفُ

(١) انظر تفسير الطبري ٦ / ١٠٢ - ١٠٤ ، والقرطبي ٦ / ١١٨ ، وابن كثير ٣ / ٦٣ ، ومجمع
 التفاسير ١ / ٢٥٧ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) لأعرف أحداً ذكر هذا التفسير ، والذي ذكروه أن معنى ما كنتم تخفون : تكتونته الناس ولا
 تبيينونه لهم مما في كتابكم . فـ « أخفى » على بابها ، والهمزة للتعدي .

(٤) وروي عنه فيه الضم كأخواته ، وقرأ الباقون بالكسر في جميع التنزيل . انظر السبعة ٢٠٢ ،
 والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ ، ٢٢٨ . وانظر الحجة ٢ / ٣٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٨ ،
 والبحر ٢ / ٢٩٩ في كلامهم على حرف سورة آل عمران [١٥] : ﴿ وَأَزْوَاجٍ مَطَهَّرَةٍ
 وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٦) انظر الجواهر ٧١٥ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ٣٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٢ ، ومجمع
 البيان ٢ / ١٨١ ، والبيان ١ / ٢٨٩ ، والبحر ٢ / ٤٥٨ ، وتفسير الطبري
 ٦ / ١١٦ - ١١٨ ، والقرطبي ٦ / ١٢٩ - ١٣٠ ، وابن كثير ٣ / ٧٣ - ٧٤ ، ومجمع التفاسير
 ٢ / ٢٦٣ .

(٧) انظر مجمع البيان والبحر .

عنده على قوله ﴿ عليهم ﴾^(١) ، قال : والتحریم كان على التأيید^(٢) .
 وقال الفراء : بل حرم عليهم أربعين سنة^(٣) . ف ﴿ أربعين ﴾ ظرف لقوله
 ﴿ محرمة ﴾^(٤) . والوقف^(٥) عنده على قوله ﴿ سنة ﴾ .
 وهو ظرف عند أبي إسحق ل ﴿ يتيهون ﴾ والتقدير : إنها محرمة عليهم
 يتيهون في الأرض أربعين سنة .

قوله تعالى : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا
 قُرْبَانًا ﴾^(٦) | ٢٧ |

معناه : إذ قرب كل واحد منها قرباناً ، دليله ﴿ فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾
 | ٢٧ | أي تقبل من أحدهما قربانه ولم يتقبل من الآخر قربانه .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾^(٧) | ٢٩ |
 إن^(٨) قيل : مامعنى ﴿ إثمى وإثمك ﴾ وإنما له إثم قتله = فالجواب : إن

(١) وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم وغيرهم ، وأجازه الفراء وابن الأنباري وغيرهما . انظر
 إيضاح الوقف ٦١٦ - ٦١٧ ، والقطع ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمكتفى ٢٧٧ ، ومنار الهدى ٩٠ .
 (٢) أي تحريم دخول الأرض المقدسة على بني إسرائيل كان على التأييد ، وهو قول ابن عباس
 وقتادة والسدي والحسن وغيرهم .
 (٣) عبارته : « أربعين سنة منصوبة بالتحريم ، ولو قطعت الكلام فنصبتهما بقوله يتيهون كان
 صواباً » .
 (٤) عن الربيع بن أنس وغيره ، واختاره الطبري والنحاس .
 (٥) انظر المصادر السالفة .
 (٦) انظر الجواهر ٦٧ ، ٤٦٨ ، والبحر ٢ / ٤٦١ ، وتفسير الطبري ٦ / ١١٩ - ١٢٢ ، والقرطبي
 ٦ / ١٢٣ - ١٢٥ ، وابن كثير ٢ / ٧٥ - ٧٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .
 (٧) انظر الجواهر ٥٩ ، ٤٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٢ - ٤٩٣ ، ومجمع البيان ٢ / ١٨٤ ، والبحر
 ٢ / ٤٦٣ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والقرطبي ٦ / ١٢٧ ، وابن كثير
 ٢ / ٨١ - ٨٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والكامل ٧٧٧ .
 (٨) في الأصل وي : فإن .

معناه : بإثمى أي بإثم قتلي ، وإثمك أي بإثمك الذي لم يتقبل من أجله قُربانك^(١) ، فهما إثمَان . والمعنى : إني أريد ألا تقتلني كراهة أن تبوءَ بإثمى وإثمك ، فحذف مفعول « أريد » والمضاف جميعاً^(٢) .

٢

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [٢٨]

٦

﴿ السارق ﴾ مبتدأ ، و ﴿ السارقة ﴾ عطف عليه ، والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم السارق والسارقة . ولا يجوز أن يكون الخبر قوله ﴿ فاقطعوا أيديها ﴾ عند سيبويه^(٤) ، لأن الفاء لا يدخل في خبر المبتدأ^(٥) . ألا

(١) هنا قول الزجاج . وهو راجع إلى مقاله المفسرون في تأويل الآية ، قالوا : أي بإثم قتلي وإثمك الذي كان قبل قتلي ، عن ابن عباس والحسن والسدي وابن مسعود وقتادة ومجاهد والضحاك .

(٢) وكذا قال في الجواهر ، وانظر القرطبي والبحر . وهو قول متكلف وخروج عن ظاهر اللفظ لغير ضرورة كما قال أبو حيان . قال الإمام الطبري في بيان المعنى : « فإن قال قائل أو ليس قتل المقتول من بني آدم كان ممصية لله من القاتل = قيل بلى وأعظم بها معصية . فإن قال : فإذا كان لله عز وجل ممصية فكيف جاز أن يريد ذلك منه المقتول ويقول : إني أريد أن تبوء بإثمى وقد ذكرت أن تأويل ذلك إني أريد أن تبوء بإثم قتلي ؟ فعناه إني أريد أن تبوء بإثم قتلي إن قتلتني ، لأنني لأقتلك ، فإن أنت قتلتني فإني مرید أن تبوء بإثم معصيتك الله في قتلك إياي وهو إذا قتله فهو لاحتمال باءٍ به في حكم الله ، فأرادته ذلك غير موجبة له الدخول في الخطأ » .

(٣) انظر الجواهر ١٩٥ - ١٩٦ ، ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ٩٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٧ - ٨٠ ، وللغراء

١ / ٣٠٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٥ - ٤٩٦ ، وجمع البيان ٢ / ١٩٠ ، والبيان ١ / ٢٩٠ ،

والبحر ٣ / ٤٧٦ - ٤٨٢ ، وهجاء القرآن ١ / ١٦٥ ، والكتاب ١ / ٧١ - ٧٢ ، والكامل ٨٢٢ .

(٤) هذا قول سيبويه والأخفش وأبي عبيدة وأبي علي والسيرافي وغيرهم . وذهب الغراء والمبرد والزجاج والنحاس إلى أن الخبر ﴿ فاقطعوا ﴾ لأن المعنى : كل من سرق فاقطعوا يده أو الذي سرق فاقطعوا يده .

(٥) العاري عن معنى الشرط والمجزأ . أما إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فدخول الفاء على خبره جائز . وذلك على نوعين : الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً ، انظر ابن يعيش ١ / ٩١ - ١٠٠ والمصادر الآتية .

ترى أنه قال في قوله^(١) :

وَقَائِلَةَ خَوْلَانَ فَاذْكُرْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةَ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ
 إِنَّ « خولان » خبر مبتدأ مضر ، والتقدير : هذه خولان ، ولا يكون قوله
 « فانكح » خبراً له لكان الفاء . وهذا عند أبي الحسن جائز : أن يكون
 ﴿ والسارق ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ فاقطعوا أيديها ﴾^(٢) ويحتج بقول

(١) البيت لم يعرف قائله . وهو في الجواهر ١٩٠ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، وشرح اللع اللوح ٥٠ / ٢ ،
 والكتاب ١ / ٧٠ ، وابن السرياني ١ / ٤١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦ ، ٨٠ ، والإيضاح
 ٥٢ ، والأزمية ٢٤٣ ، وابن يعيش ١ / ١٠٠ و ٨ / ٩٥ ، ورفض اللباني ٢٨٦ ، والمنفي ٢١٩ ،
 ٦٢٨ ، وشرح شواهد المنفي ١٥٩ ، ٢٩٥ ، وشرح أبيات المنفي ٤ / ٢٧ - ٢٩ ، والمهجع
 ٢ / ٥٩ ، والحزارة ١ / ٢١٨ و ٣ / ٣٩٥ و ٤ / ٤٢١ ، ٥٥٢ . وسيأتي ٧٩٨ ، ٩٧٥
 وخولان : قبيلة من قبائل اليمن ، وأكرومة الحيين يريد الفتاة التي هي كريمة الحيين
 من خولان ، وخلو : لم تزوج بعد وهي كما هي كما عهدتها أئماً فتزوجتها ، عن ابن
 السرياني .

(٢) ماعزاه المؤلف إلى أبي الحسن أنه ذهب إلى جواز دخول الفاء في كل خبر . وهو ماعزاه إليه
 قوم منهم أبو علي والرضي وابن يعيش وابن هشام والسيوطي وغيرهم = خلاف مانص عليه
 في كتابه معاني القرآن .

أما قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ فقد قال فيه [معاني القرآن
 ٧٧ ، ٨٠] ، « ليس في قوله « فاقطعوا » و « فاجلدوا » خبر مبتدأ ، لأن خبر المبتدأ هكذا
 لا يكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فنطلق [في الاصل : فينطلق] لم يحسن ، وإنما الخبر هو
 المضمر الذي فسرت لك من قوله : وما نقص عليكم . وأما قول الشاعر « وقائلة
 خولان ... » فقد قال فيه [معاني القرآن ٨٠] : « كأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول :
 الهلال فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسم . »

فما قاله في الآية والبيت هو قول سيبويه ومن وافقه . وهو لا يرى زيادة الفاء في الخبر
 إلا حيث يراها سيبويه ومن وافقه . من ذلك قوله « وأما قوله ﴿ واللذان يأتيانها منكم
 فآذوهما ﴾ [سورة النساء : ١٦] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ لأن الذي إذا كان
 صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء « اهـ هذا مقال أبو الحسن في كتابه وهو تقيض
 ماعزي إليه . ولعل ما أفترام بذلك ماعزوه إليه أنه يجيز « أحوك فوجد » أي =

إِلَهَ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمَهُ
فَأَصْبَبُ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحْمُهُ

تقدير البيت : يا إله موسى ، أَظْلَمْنَا فاصببْ عليه . ف « أَظْلَمِي » مبتدأ ،
و « أَظْلَمَهُ » عطف عليه ، وقوله « فاصبب » هو الخبر ، ودخلت الفاء فيه^(٢) .

= أخوك وجد . وهذا نص ما قاله في ذلك : « وزعموا أنهم يقولون أخوك فوجد ، بل
أخوك فجيد ، يريدون أخوك وجد وبل أخوك جهد فيزيدون الناء » معاني القرآن له
١٢٤ . وليست حكايته ذلك تعني أن ذلك قياس عنده وأن زيادة الفاء هنا مذهب له ، بل
يعني ذلك أنهم ربما زادوا الفاء في غير مواضع زيادتها ، وهو من الشاذ الذي لا يبيّن عليه
أصل . ودليل ذلك أنه لا يميز : عبد الله فنطلق ، لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء .
وقد وقع في كلام الفراء والزجاج والنحاس جواز زيادتها في الخبر وإن لم يكن المبتدأ
موصولاً ولا نكرة موصوفة ، انظر ماسيأتي ١١٥١ - ١١٥٢ .

انظر زيادة الفاء في شرح المع اللوح ١٠٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٦٩ - ٧١ ، ومصاني
القرآن للفراء ٢ / ١٠٥ ، والمقتضب ٣ / ١٩٥ ، والكامل ٨٢١ - ٨٢٢ ، والحجة ١ / ٣٧ -
٣٦ ، والبغداديات ١٠٢ ، وابن الشجري ١ / ٩٠ - ٩١ و ٢ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية
٢ / ٣٦٨ ، ورفص المباني ٣٨٦ ، والمغني ٢١٩ - ٢٢١ ، والمجمع ٢ / ٥٦ - ٥٩ . وانظر ماسلف
١٩٥ ، ٢٦٠ ، وماسيأتي ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٧٩٨ ، ٨٩١ ، ٩٦٤ ، ٩٩١ ، ١١٥٢ ، ١٣٤٨ .
(١) البيتان بلا نسبة في الجواهر ١٩٠ ، والمجمع ٢ / ٥٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٩ ، والخزانة
٢ / ٢٣١ . والرواية فيها : « يارب موسى » . وسيأتي على هذه الرواية ٧٩٨ .

(٢) قال أبو علي في إيضاح الشعر : « معناه : أظلمنا ، كقوله : أخزى الله الكاذب عني ومنه ، أي منا ؛
فالمعنى : أظلمنا فاصبب عليه . وهذا يدل على جواز ارتفاع زيد بالابتداء في نحو : زيد فاضربه ،
إن جمعت الفاء زائدة على ما يراه أبو الحسن . فإن قلت : أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك
« خولان فانكح قناتهم » فإن ذلك لا يسهل لأنه للتكلم ، فكما لا يتجه : هذا أنا ، على إرادة إشارة
التكلم إلى نفسه من غير أن ينزله منزلة الغائب = كذلك لا يحسن إضمار « هذا » هنا . فإن قلت :
إن « أظلمنا » على لفظ الغيبة وليس مثل : هذا أنا = فيانه وإن كان كذلك فالمراد به بضم
التكلمين ولا يمنع ذلك . ألا ترى أنهم قالوا : يا تميم كلهم ، فحملوه على الغيبة لما كان اللفظ له
وإن كان المراد به المخاطب . وإن جعلت المضر « في علمك » كأنك قلت : أظلمنا في علمك كان =

﴿ جَزَاءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا ﴾^(١) | ٣٨ |

انتصب ﴿ جزاء ﴾ لأنه مفعول له ، أي فاقطعوا أيديهما للجزاء لكسبهما .
ويكون ﴿ نكالاً ﴾ بدلاً منه . ولا يكون كل واحد مفعولاً له لأن فعلاً واحداً
لا ينصب اسمين على هذا الحد ، أي لتجزؤها وتكّلوا بها^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ
مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ
هَادُوا ﴾^(٣) | ٤١ | .

﴿ من الذين قالوا ﴾ تبين لقوله ﴿ الذين يسارعون في الكفر ﴾^(٤) .
وأما قوله ﴿ ومن الذين هادوا سماعون للكذب ﴾^(٥) - أي يجوز أن
يكون عطفاً على قوله ﴿ من الذين قالوا ﴾ أي من المنافقين واليهود . فيكون
الوقف^(٦) على قوله ﴿ هادوا ﴾ ، ويكون قوله ﴿ سماعون للكذب ﴾ مرتفعاً

= مستقيماً ... « اهـ عن الخزانة . وما نصّ عليه أبو علي عن أبي الحسن أنه يرى زيادة الفاء في نحو
« زيداً فاضربه » وزيد مرفوع بالابتداء = قد سلف بيان ما في كتابه « معاني القرآن » ، فلعل أياً
الحسن ذهب إلى ذلك في غير هذا الكتاب ، وله أقوال ومذاهب كثيرة ، وليس بين يدي شيء منها
فأتحقق منه .

- (١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٩٦ ، ومجمع البيان ٢ / ١٩١ ، والبيان ١ / ٢٩١ ، والبحر ٣ / ٤٨٤ .
(٢) قال الزجاج والنحاس : جزاء مفعول من أجله أو مصدر ، قالوا : وكذلك نكالاً . وظاهر كلامها أن
الجزاء والنكال مفعولان من أجلها ، قال أبو حيان « وهذا ليس بجيد إلا إذا كان الجزاء هو النكال
فيكون ذلك على طريق البدل . وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لها إلا بواسطة
حرف العطف » اهـ ولم يجزوا تمدد المفعول له ، انظر الهمع ٣ / ١٢٥ . والنكال : المقوبة .
(٣) انظر الجواهر ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٨ ، وللقراء ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وإعراب القرآن
١ / ٤٩٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٣ ، والبيان ٢ / ٢٩١ ، والبحر ٣ / ٤٨٧ .
(٤) فالجار والمجرور متعلقان بحال مقدرة . وقد سلف التعليق على « من » التي للتبيين ٣١٤ .
(٥) زدت الفاء لمكان قوله : وأما .
(٦) انظر إيضاح الوقف ٦١٩ - ٦٢٠ ، والقطع ٢٨٧ - ٢٨٩ ، والمكتفى ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وبنار الهدى ٩١ .

- على أنه خير مبتدأ مضر ، أي وهم سماعون .
 ويجوز أن يرتفع ﴿ سَمَاعُونَ ﴾ بالابتداء ، وخبره ﴿ من الذين هادوا ﴾ ؛
 فيكون الوقف^(١) على قوله ﴿ قُلُوبِهِمْ ﴾ .
 ومعنى قوله ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾^(٢) أي يسمعون منك ليكذبوا عليك ،
 ويجوز أن يكون المعنى : يسمعون الكذب من اليهود . والأول^(٣) أقرب ، لقوله
 ﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ ﴾ [٤١] أي يسمعون منك فينقلون إلى قوم
 آخرين الكذب عنك .
 واللام^(٤) قد يزداد في المفعول ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٥)
 [سورة يوسف : ٤٢] أي إن كنتم تعبرون الرؤيا ، فكذا ههنا على القول الثاني ،
 سماعون الكذب .
 وقوله ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾^(٦) [٤١]
 جملة في موضع الرفع صفة قوله ﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ ﴾ أي سماعون
 محرفون الكلم^(٧) .

(١) انظر المصادر السالفة . وقد أجازوا جميعاً الوجهين .
 (٢) انظر الجواهر ، ومعاني القرآن للأخفش وجمع البيان والبحر وإيضاح الوقف .
 (٣) وهو قول الأخفش وابن الأنباري وأبي علي ، وأجاز الباقون القولين .
 (٤) انظر هذه اللام التي تزداد في المفعول ، وهي التي سماها المتأخرون لام التقوية في المقتضب ٢ / ٢٧ ،
 والكمال ٤٠٤ - ٤٠٥ ، ١٠٠٠ ، واللامات للزجاجي ١٤٧ ، والعسكريات ١٠١ ، وشرح اللغ لابن
 برهان ٨٨ ، وابن يعيش ٨ / ٣٥ - ٢٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٢ ، ٣٢٩ ، ووصف المباني
 ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والجني الداني ١٠٥ - ١٠٦ ، والمغني ٢٨٦ - ٢٨٨ ، والمجمع ٤ / ٢٠٥ .
 (٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٠٨ .
 (٦) انظر جمع البيان ٢ / ١٩٣ ، والبيان ١ / ٢٩٢ ، والبحر ٢ / ٤٨٨ ، وإيضاح الوقف ٦٢٠ ، وتفسير
 القرطبي ٦ / ١٨٢ .
 (٧) وأجيز أن تكون جملة ﴿ يحرفون ﴾ في موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ سماعون ﴾ أي
 محرفين الكلم بمعنى مقدرين تحريفه .

قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(١)

. | ٤٥ |

﴿ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ ﴾^(٢) [٤٥] وما بعده ، بالرفع عن الكسائي^(٣) .
فيكون رفعه بالابتداء وقوله ﴿ بالمين ﴾ خبر له . ويكون الوقف^(٤) على قوله
﴿ بالنفس ﴾ في هذا الوجه .

ويجوز أن يرتفع قوله ﴿ والمين ﴾ بالعطف على الضمير الذي في قوله
﴿ بالنفس ﴾^(٥) ، أي النفس مقتولة بالنفس هي ، وإن لم يؤكد^(٦) ، كما جاء :

(١) انظر الجواهر ٦٠١ - ٦٠٢ ، وشرح اللع اللوح ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩ ، وللقراء
٣٠٩ - ٣١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٩ ، والحجة ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٦ خك ، ومجمع البيان
١٩٨ - ١٩٩ ، والبيان ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والبحر ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ ، والمغني ٥٨٦ .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ﴾ :

(٣) وحده ، وقرأ الباقون بنصب ذلك كله . انظر السبعة ٢٤٤ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٢١ - ٦٢٢ ، والقطع ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والمكتفى ٢٤٠ - ٢٤١ ، ومنار الهدى ٩٢ .
ومن نصب ذلك ورفع ﴿ والجروح ﴾ فالوقف ﴿ بالسن ﴾ ، ومن نصب ذلك كله فالوقف
﴿ قصاص ﴾ .

(٥) هذا قول الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما . وقول المؤلف « النفس مقتولة بالنفس هي »
هو تقدير معنى لا تقدير إعراب لأن الجار والمجرور إذا وقعا خبراً لا بد أن يكون العامل في الجار
كوناً مطلقاً لا مقيداً ، والباء هنا باء المقابلة والمعاوضة ، فقد ما يقرب من الكون المطلق ، عن أبي
حيان .

(٦) من أجاز هذا القول وافق الكوفيون في إجازتهم عطف الظاهر على المضمرة بغير تأكيد ، وهو
وجه قبيح ضعيف عند البصريين . فقد نص سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم من البصريين أن
عطف الظاهر على المضمرة لا يحسن إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة من الفصل وطول الكلام ،
ونصوا أيضاً أن ترك التوكيد أو ما هو بمنزلة قبيح ضعيف إلا في الشعر . انظر شرح اللع اللوح
١٠٥ / ٢ - ١٠٦ / ١ ، والكتاب ١ / ١٣٥ ، ١٤٠ ، ٢٨٥ ، ٣٨٩ - ٣٩١ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ،
٢١٢ ، ٢٧٩ و ٤ / ١١٢ ، ١١٥ ، والكامل ٤١٧ ، ٩٣١ - ٩٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، وشرح

الكافية ١ / ٣١٩ ، والجمع ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٨ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٥٩٩ - ٦٠٣ الباب ٢٦ لما

جاء في التنزيل من العطف على الضمير المرفوع وقد أكد بعض ذلك وبعضه لم يؤكد .

﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(١) [سورة الأنعام : ١٤٨] فعطف ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ على الضمير في ﴿ أَشْرَكْنَا ﴾ ولم يُؤكده .

٣

﴿ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ ﴾ [٤٥]

بالرفع والنصب^(٢) . فالنصب بالعطف على ما قبله ، أي أنّ النفس بالنفس وأن الجروح قصاصٌ .

٦

ومن رفع فبالابتداء ، و « القصاص » خبر له .

﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [٤٥]

أي بالقصاص ، وتَرَكَه .

٩

﴿ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾^(٣) [٤٥]

أي للمتولى . ويجوز أن يكون « له » أي للمتصدق^(٤) .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٤٠ .

(٢) قرأ الكسائي وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر ﴿ وَالْجُرُوحِ ﴾ بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر المصادر المذكورة في ح ٣ من الصفحة السابقة .

(٣) انظر الجواهر ٥٦١ - ٥٦٢ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ٣١٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبحر ٣ / ٤٩٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٦٨ - ١٧٠ ، والقرطبي ٦ / ٢٠٨ ، وابن كثير ٣ / ١١٥ - ١١٧ ، ومجمع التفسير ٢ / ٢٩٤ .

(٤) ظاهر كلامه أن ما ذكره قولان . وهما قول واحد ، وهو أحد قولين في تأويل الآية : فقيل : ﴿ له ﴾ أي للمجروح ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر والحسن وابن عباس في رواية عنه ، وإبراهيم النخعي في رواية عنه ، ولفظ الشعبي في رواية عنه « لمن تصدق به » ، ولفظ قتادة « لولي القتل » . والمتصدق يشمل المجروح وولي القتل . والقول الآخر أنه عنى بذلك المتصدق عليه وهو الجراح أو الجاني ، عن مجاهد وزيد بن أسلم ، وهو أحد قولين ابن عباس والشعبي والنخعي ، وهو قول الفراء . ورجح الطبري وغيره القول الأول ، وهو ظاهر الآية . وقد ذكر المؤلف كلا القولين في الجواهر ، وأخشى أن يكون سقط من كلامه هنا شيء .

وزاد ناسخ « الأصل » بعد « للمتصدق » مانصه : « وكرر هدى لأن المراد بالأول التوحيد وبالثاني الشرائع » وموضعه في الصفحة ٣٥٥ ، انظر التعليق هناك .

قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ ﴾ ^(١) | ٤٧ |

بسكون اللام وكسرها ، وفتح الميم وسكونها ^(٢).

فمن قال ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ فاللام لام الأمر ، و﴿ يَحْكُمُ ﴾ جزم بلام الأمر ،
وأصل لام الأمر الكسر ، كقولك : ليخرج زيد ؛ إلا أنه أسكن للاستتقال
وتشبيهاً بما ثانيه مكسور ، كـ « كَبِد » وـ « كَبِد » لأن « وَلِيَّ » كـ « كَبِد »
فحُفِّفَ .

ومن قال ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ فعناه : لكي يحكم ، أي : قَفِينَا على آثارهم ليحكم
أهلَ الإنجيل بما أنزل الله فيه ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا ﴾ ^(٤) | ٤٦ |

التقدير : وأتيناها الإنجيل ثابِتاً فيه هُدًى وَنُورٌ / وَمُصَدِّقًا . فنصب
﴿ مُصَدِّقًا ﴾ بالمعطف على « ثابت » ^(٥) الذي تعلق به ﴿ فِيهِ ﴾ وقام مقامه
﴿ فِيهِ ﴾ . وارتفع ﴿ هُدًى وَنُورٌ ﴾ بـ « ثابت ^(٦) » الذي قام مقامه

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، والحجّة

٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبيان ١ / ٢٩٤ ، والبحر ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٢) قرأ حزة وحده ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ بكسر اللام وفتح الميم ، وقرأ الباقر ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ بإسكان اللام
والميم . انظر السبعة ٢٤٤ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وقفينا على آثارهم بميسى ابن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة وآتيناه
الإنجيل ... ﴾ . وقدره أبو علي : وآتيناه الإنجيل ليحكم ، وقدره النحاس : وليحكم بين الناس
أنزلناه ، فقدر عاملاً مضراً مؤخراً وهو قياس مذهب الفراء . انظر مسلف ١٤٦ ، ١٨٦ ،
٢٢٢ ، ٢٥٧ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ٥٢٦ ، وشرح اللع اللوح ٢٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ ، وإعراب
القرآن ١ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبيان ١ / ٢٩٢ ، والبحر ٣ / ٤٩٩ .

(٥) وأجاز الأخفش والفراء أن يكون ﴿ وَمُصَدِّقًا ﴾ لعيسى فينصب بالمعطف على ﴿ مُصَدِّقًا ﴾
الأول ، ولم يرضه الطبرسي ، وردة أبو حيان ، قال : هذا فيه بعد من جهة التركيب واتساق
العاني « ا هـ » .

(٦) ارتفع الاسم بالظرف لجره حالاً ، انظر مسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٢ .

١ ﴿ فِيهِ ﴾ (١) .

وكرر (هُدَى) (٣) لأن المراد بالأول التوحيد وبالثاني الشرائع (٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [٤٨] إلى قوله

﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ ﴾ [٤٩]

لا يجوز الوقف على ما بين قوله ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ وقوله ﴿ أَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ ﴾ ، لأن قوله ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ ﴾ عطف على قوله ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ ، أي أنزلنا إليك الكتاب بالحق وبأن أحكم .

فالوقف على قوله ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [٤٩] الثاني (٥) . وإن قدرت

« والواجب » (٦) أن أحكم « وقفت » (٧) على قوله (٨) ﴿ وَمِنْهَا جَاءَ ﴾ [٤٨] ثم

(١) زيادة من ي .

(٢) سياق الآية : ﴿ وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين ﴾ .

وقوله « وكرر ... الشرائع » جاء في « الأصل » عقب تمام كلامه على الآية ٤٥ وهذا موضعه في ي و ب وهو الصواب . والظاهر أنه كان ملحقاً بهامش أصل قدم فاضطرب موضعه على النسخ .

(٣) وقيل غير ذلك . انظر البحر ٢ / ٤٩٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وتفسير الفخر الرازي ٩ / ١٢ ، والميزان في تفسير القرآن ٥ / ٣٤٦ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٢٢ ، والقطع ٢٨٩ - ٢٩٠ ، والمكتفى ٢٤١ - ٢٤٢ ، ومنار الهدى ٩٢ .

(٥) تابعه أبو البركات فنقل عنه بلا تصريح ، وهو وجه ذكره أبو حيان . والذي قاله النحاس والطبرسي وصاحب منار الهدى وغيرهم أن ﴿ أَنْ أَحْكَمْ ﴾ في موضع نصب بالعطف على ﴿ الْكِتَابَ ﴾ وهو الظاهر . انظر إعراب القرآن ١ / ٥٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٤ ، والبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٣ / ٥٠٤ .

(٦) في النسخ « فالواجب » والصواب ما أثبت .

(٧) لم يذكره أصحاب الوقف . والوقف عندهم ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [٤٩] .

(٨) زيادة من ي .

﴿ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [٤٨] .

قوله تعالى : ﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّ مَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ

وَإِنْ كَثِيراً مِنْ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ [٤٩]

أي واعلم^(٢) أن كثيراً من الناس فاسقون . فلما دخلت اللام كسرت

« إن^(٣) » ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [سورة المائدة : ١] ، فلا

يجوز الوقف على قوله ﴿ بذنوبهم ﴾ لما ذكرنا^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ ﴾ [٥٢]

أي في إفسادهم وإغوائهم^(٦) ، فحذف المضاف .

وقوله : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ

(١) أجازوا الوقف على مواضع آخر فيها ، انظر المصادر السالفة في ح ٤ من الصفحة السابقة .

(٢) في ب و ي : فاعلم ، والوجه ما أثبت من الأصل .

(٣) هذه اللام لاتلحق أبداً إلا في الابتداء وهي تقطع ما دخلت عليه مما قبلها ، وإذا دخلت في خير

« إن » لم تكن « إن » إلا مكسورة لأنها تصرفها إلى الابتداء ، فتقع تسلط فعل القلب على « إن »

ومعمولها فتبطل عمله لفظاً لا معنى وهذا ما يعرف بـ « التعليق » . انظر شرح المع اللوح

٤٨ / ١ - ٤٩ ، والكتاب ١ / ٤٧٣ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والإيضاح ١١٨ - ١١٩ ، والجمل

٥٧ ، وابن يعين ٨ / ٦٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨١ ، ورف المباتي ١٣٦ ، والجنى الداني ٤٠٦ ،

والمغني ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والجمع ٢ / ١٦٥ .

(٤) انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة .

(٥) لم يجز المؤلف الوقف لأن الواو عنده عاطفة . وقد أجازوا الوقف على ﴿ بذنوبهم ﴾ وهو حسن

عند ابن الأنباري وصاحب منار الهدى وكاف عند الداني ، ولم يذكره النحاس ، انظر المصادر

السالفة في ح ٤ من الصفحة السابقة . فالواو على هذا استثنائية ، وهو الظاهر .

(٦) انظر الجواهر ٥٧ ، والبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٣ / ٥٠٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٠ ، والقرطبي

٦ / ٢١٧ ، وابن كثير ٣ / ١٢٤ ، وجمع التفسير ٢ / ٣٠١ .

(٧) قدره في الجواهر : في معونتهم . وقيل : في موالاتهم أو مودتهم .

فَيُصْبِحُوا ﴿١﴾ [٥٢]

انتصب ﴿ فيصبحوا ﴾ بالعطف على ﴿ أن يأتي ﴾ . وليس انتصابه
 ٣ كاتتصاب الفعل في قوله ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾^(١)
 [سورة غافر : ٣٦ - ٣٧] فين نصب ، لأن « عسى » من الله واجب . وإذا كان واجباً لم
 يجر جوابه منصوباً ، لأن النصب^(٢) إنما يجيء في جواب ما ليس بواجب ، كالأمر
 ٦ والنهي والدعاء والعرض والاستفهام .

وإذا كان كذلك كان قراءة أبي عمرو^(٤) ﴿ وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٥)
 ١ | ٥٣ | معطوفاً على قوله ﴿ فيصبحوا ﴾ الذي هو معطوف على ﴿ أن
 يأتي ﴾^(٦) . فإن قيل : فكيف يكون معطوفاً على ﴿ أن يأتي ﴾^(٧) وأنت لو
 قلت : « فعسى الله أن يقول الذين آمنوا » لم يَجْزُ = [فـ^(٨)] الجواب : قلنا :

(١) انظر البيان ١ / ٢٩٦ ، والبحر ٣ / ٥٠٩ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٨ - ١١٧٩ .

(٣) انظر ماسلف ٣٥ والتعليق ثمة .

(٤) وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، وقراءة ابن كثير ونافع وابن عامر « يقول » بغير واو . انظر السبعة
 ٢٤٥ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٠ ، وللغراء ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن
 ١ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ، والحجة ٣ / ٣٣٨ - ٣٤٢ خك ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٥ ، والبيان
 ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والبحر ٣ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، وإيضاح الوقف ٦٢٢ - ٦٢٣ ، والمكتفى ٢٤٢ ،
 ومنازل الهدى ٩٢ .

(٦) ذكر هذا الوجه ابن عطية ولم يذكر ابن الحاجب غيره ، وذكره أبو البركات متاباً للمؤلف من غير
 ماتصريح . لكن نص أبو حيان أن ﴿ فيصبحوا ﴾ عند ابن عطية وابن الحاجب منصوب بإضمار
 « أن » جواباً لـ « عسى » . قال : وفي هذا نظر : وهو هل تجرى « عسى » في الترجي مجرى
 « ليت » في التني أم لا تجرى .

(٧) عطف « يقول » على « أن يأتي » هو قول أكثر النحويين ومنهم الأخفش والفراء وابن الأباري وأبو
 علي وغيرهم .

(٨) القاء زيادة مني .

لا يكون محمولاً على ما ذكرت لأنه لا يُعتَبَرُ في المعطوف حالة المعطوف عليه ، ألا ترى أنه قد جاء :

... .. مَتَّقِلِدَا سَيْفًا وَرُمَحًا^(١) ٣

و

عَلَفْتُهُا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا (٢)..... ٦
ومن اعتبر هذا المعنى في المعطوف قال : جاز عطف قوله ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ على قوله ﴿ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ ، لأن المعنى في « عسى الله أن يأتي

(١) صدره : ياليت زوجك قد غدا

ويروى « ولقيت زوجك في الوغى » ، ويروى « بملك » .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، وللفراء ١ / ١٢٦ ، ٤٧٢ ، ١٢٣ / ٣ ، وعجاز القرآن ٢ / ٦٨ ، والمقتضب ٢ / ٥١ ، والكامل ٤٢٢ ، ٤٧٢ ، ٨٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٢١٤ ، وشرح المفضليات للأنباري ٢٤٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٣ ، ٢ / ٦٨ و ٢ / ٣١٠ ، ٣٢٥ ، والقطع ١٤٢ ، ٢٢٥ ، والإيضاح ١٩٥ ، والحجة ١ / ٢٢٢ ، والخليبات ٣٠١ ، والخصائص ٢ / ٤٣١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، وأمالى المرتضى ١ / ٥٤ و ٢ / ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، والخصص ٤ / ١٣٦ و ١٤ / ٢٢٢ ، وشرح أبيات سيويه للأعلم بطرة الكتاب ١ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢١ ، ومجمع البيان ١ / ١١١ ، والإنصاف ٦١٢ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٩١ ، وابن عيمش ٢ / ٥٠ ، والبحر ٢ / ٤٦٤ و ٦ / ٤٨٥ ، والخزانة ١ / ٣٣٠ . وسيأتي ١٣٠٤ . وعزي في هامش إحدى نسخ الكامل ٤٢٢ إلى عبد الله بن الزبير ، وعنه أثبتته جامع شعره ص ٢٢ ؟ والشاهد فيه أنه عطف « رمحاً » على « سيفاً » وإن كان الرمح لا يتقلد وإنما يحمل = حلاً على المعنى فجعله تابعاً للسيف ، قال المبرد « لأن معنى المتقلد حامل فلما خلط بينهما جرى عليها لفظ واحد » .

(٢) عجزه : حتى شتت هالة عينها

وقد أنشده بتامه الفراء في معاني القرآن ١ / ١٤ و ٢ / ١٢٤ لذئبيري أسدي يصف فرسه . وهو بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٢١٢ ، وشرح المفضليات ٢٤٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٨٨ ، وتهذيب الآثار - مسند ابن عباس ٣٩٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٥ ، والرسالة الموضحة ١٢١ ، والخصائص ٢ / ٤٣١ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٢٢٩ ، والإنصاف ٦١٢ ، والبحر ٥ / ١٧٩ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٠١ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٤ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٢٢ ، والخزانة ١ / ٤٩٩ = .

بافتح » وفي « عسى أن يأتي الله بالفتح » واحد . ولو قال « فعسى أن يأتي الله بالفتح » جاز عطف ﴿ ويقول الذين آمنوا ﴾ عليه ، فكذلك إذا قال ﴿ فعسى الله أن يأتي بالفتح ﴾ .

٢

وفيه وجه ثالث^(١) : وهو أن يكون قوله ﴿ ويقول الذين آمنوا ﴾ محمولاً على قوله ﴿ بالفتح ﴾^(٢) لأن « الفتح » مصدر في تقدير « أن » مع الفعل ، ألا ترى أن التقدير : فعسى الله أن يأتي بأن يفتح ويقول الذين آمنوا ، ومثله^(٣) :
لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
والتقدير : لأن البس عباءة وتقرَّ عيني ، وهذا كثير في الكلام .

٦

= صدره بلا نسبة في الجواهر ٥٤٠ ، والقطع ٧٠٢ ، والحجة ١ / ٢٢٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٣٧٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣٢٦ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٩٦ ، وابن يمين ٢ / ٨ ، واللفني ٨٢٨ .

قال البغدادي : « وأورد له العلامة الشيرازي والفاضل البيهقي صدرأ وجمل المذكور عجزاً هكذا : لما حططت الرجل عنها واردا علقته تيناً وماء باردا وجمله غيرها صدرأ وأورد عجزاً كذا : حتى شئت همالة عينها ولا يعرف قائله . ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، ففتشت ديوانه فلم أجده فيه .. » اهـ . وعن هذا الموضع ألحقه محقق ديوان ذي الرمة ٢ / ١٨٦٢ .
والظاهر أن بعضهم خفي عليه الشطر الثاني كما أنشده الفراء وغيره . فصنع شطراً جعله صدرأ وجعل المذكور عجزاً . وشئت : أقامت شتاء ، وهمالة : من هملت العين : إذا صبت دمعها . وسيأتي ١٣٠٤ .

والشاهد فيه أنه عطف « ماء » على « تيناً » وإن كان الماء لا يملف وإنما يسقى = حملاً على المعنى فجمله تابعاً للتين .

(١) الوجه الأول عطفه على ﴿ فيصبحوا ﴾ والثاني عطفه على ﴿ أن يأتي ﴾ . وقد أدجمها المؤلف .
(٢) وهو وجه أجازته النحاس . وردّه أبو حيان بأنه قد فصل بينها بقوله ﴿ أو أمر من عنده ﴾ ولا يجوز الفصل بينها لأن المعطوف عليه من تمام المعطوف .
وقد أجاز أبو علي أن يكون « يقول » معطوفاً على « يأتي » على أن يكون « أن يأتي » بدلاً من لفظ الجلالة فتكون « عسى » تامة مكنتية بالمرفوع .

(٣) ليسون بنت مجدل الكلبيّة . وقد سلف ١٢٢ وتخرجه ثمة ، وسيأتي ٥٨٨ .

قوله تعالى : ﴿ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(١) [٥٧]

بالجر والنصب ^(٢) . فالنصب محمول على قوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا ﴾ ^(٣) وَلَيْبَأَ ... ﴿ [٥٧] ﴾ والكفار أولياء ﴾ .

والجر محمول على قوله ﴿ مِنْ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [٥٧] ومن الكفار . فالوجهان حسنان جيدان .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ ﴾ ^(٤) [٥٩]

أي أئمة بالله وبأن أكثركم فاسقون . والإيمان بكون أكثرهم ^(٥) فاسقين تصديق به عليهم وحكم عليهم باعتقادهم ونسبتهم إليه . ويكون المعنى : [أ] ^(٦) / ١ / ٤٣ عاديتمونا لأننا اعتقدنا توحيد الله وصدق أنبيائه ^(٧) وفسقتم لخالفتم لنا في ذلك . (١ / ٤٩)

(١) انظر معاني القرآن للفراء / ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن / ١ / ٥٠٦ ، والحجة / ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٧ خك ، ومجمع البيان / ٢ / ٢١٢ ، والبيان / ١ / ٢٩٨ ، والبحر / ٣ / ٥١٤ - ٥١٥ .

(٢) قرأ بالجر أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة / ٢٤٥ ، والتيسير / ١٠٠ ، والنشر / ٢ / ٢٥٥ .

(٣) هذا رسم النسخ ، وهي قراءة غير حفص عن عاصم فقرأ « هزوا » . انظر ماسلف / ٤٩ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء / ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن / ١ / ٥٠٦ ، ومجمع البيان / ٢ / ٢١٤ ، والبيان / ١ / ٢٩٨ ، والبحر / ٣ / ٥١٦ - ٥١٧ ، وتفسير الطبري / ٦ / ١٨٩ ، والقرطبي / ٦ / ٢٣٤ ، وابن كثير / ٣ / ١٣٤ ، ومجمع التفسير / ٢ / ٣٠٩ ، والكشاف / ١ / ٦٢٥ ، والتهيان / ١ / ٤٤٧ .

(٥) قوله « والإيمان » لم يظهر في صورة الأصل . وفي الأصل : بأكثرهم ، وهو خطأ .

(٦) زدت همزة الاستفهام لأجل الاستفهام في الآية في قوله : ﴿ هل تنتمون منا إلا أن آمننا بالله ... ﴾ . وهي ثابتة فيما نقله النسفي عن المؤلف من غير تصريح ، انظر مجمع التفسير .

(٧) في الأصل : أنبيائكم ، وهو خطأ .

ولا يصح عطفه على ﴿ أَنْ آمَنَّا ﴾^(١) إلا بتقدير حذف اللام التي تسمى لام العلة^(٢) .

٣ قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لُعِنَهُ اللَّهُ ﴾^(٣) [٦٠]

﴿ مَن ﴾ في موضع الجر لأنه بدل من قوله ﴿ بَشَرٌ ﴾ .

٦ ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضر على تقدير « مَن هُم ؟ » فقال ﴿ مَن ﴾ من لعنه الله ﴿ أَي هُم ﴾^(٤) من لعنه الله وغضب عليه . فيجوز الوقف^(٥) على هذا في قوله ﴿ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ . وعلى الأول لا يجوز :

٩ ويجوز أن يكون ﴿ مَن ﴾ رفعاً بالابتداء ، والخبر ﴿ أَوْلَيْكَ ﴾^(٦)

. [٦٠]

(١) في الأصل و ب : عطفه على آمنا ، والصواب من ي .

(٢) هذا كلامه ، وهو صحيح جيد ، ولم يذكر الفراء ولا النحاس ولا الطبري غيره . والتقدير : هل تنعمون منا إلا إيماننا وفسقكم ، وإن كانوا لا يمتقدون فسق أكثرهم . قال العكبري : « وهذا كقولك للرجل : ما كرهت مني إلا أنني عجب إلى الناس وأنت مبغض ، وإن كان قد لا يمترف بأنه مبغض » .

وأما ما ذكره المؤلف من حذف اللام فقدره الزمخشري : وماتنعمون منا إلا الإيمان لثقله إنصافكم وفسقكم ، فيكون معطوفاً على تعليل محذوف ، وهو ظاهر التكلف . وكلا الوجهين عطفه بالجر على لفظ الجلالة وبالنصب على المصدر المؤول جيد . وقيل غير ذلك .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢١٥ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ، والبحر ٢ / ٥١٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٩ ، والقرطبي ٦ / ٢٢٤ ، وابن كثير ٢ / ١٣٤ ، ومجمع التفسير ٢ / ٣١٠ .

(٤) وكذا في جمع البيان والبيان ، وانظر البحر . وقدر النحاس حذف مضاف قبله وتقديره : « هو لَعْنٌ مِنْ .. » وذكره أبو البركات ، ولم يقدره الفراء . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٦٢٢ ، والقطع ٢٩١ ، والمكتفى ٢٤٣ ، ومنار الهدى ٩٢ .

(٦) سياق الآية : ﴿ ... مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ ... أَوْلَيْكَ شَرٌّ مَكَاناً ﴾ . وعلى ما ذكره المؤلف ولا أعلم أحداً ذكره إلا أبا البركات الذي نقل منه بلا تصريح = يكون ﴿ مَن ﴾ مبتدأ و ﴿ أَوْلَيْكَ ﴾ مبتدأ ثان و ﴿ شَرٌّ ﴾ خبره ، والجملة في موضع خبر ﴿ مَن ﴾ .

- ويجوز أن يكون ﴿ من ﴾ نصباً على الذم^(١) .
- قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ ﴾ [٦٠]
- معطوف على ﴿ لعنه الله ﴾ في صلة ﴿ من ﴾
- وكذلك قوله ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾^(٢) [٦٠]
- في صلته . وتمّ الصلة عند قوله ﴿ الطَّاغُوت ﴾ .
- وأما من قرأ ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ ﴾ فـ « عَبَدَ » اسم الجمع ، وهو منصوب ههنا بالعطف على قوله ﴿ وَالْخَنَازِيرَ ﴾ أي وجعلهم عبدة الطَّاغُوتِ أي عباداً لهم . وهي قراءة حمزة^(٣) .
- قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾^(٤) [٦١]
- أي قد دخلوا كافرين وخرجوا كافرين . والباء باء الحال^(٥) ، كما تقول : خرج زيد بسلاحه أي متسلحاً .
- قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾^(٦) [٦٤]

(١) تابعه أبو البركات أيضاً ، ولأعلم أحداً ذكره . لكن نصّ الفراء والنحاس وغيرها أنه يجوز أن يكون ﴿ من ﴾ نصباً على معنى : أتيتكم من لعنه .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٦١ ، وللفراء ٣٢٤/١ ، وإعراب القرآن ٥٠٧/١ ، والحجة ٣٤٧/٣ .

٣٥٠ خك ، ومجمع البيان ٢١٥/٢ ، والبيان ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والبحر ٥١٩٣ / ٥٢٠ .

(٣) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ . انظر السبعة ٢٤٦ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢٥٥ / ٢ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢١٧ ، والبيان ١ / ٢٩٩ ، والبحر ٥٢٠ / ٣ - ٥٢١ ، والمنقفي ١٤ .

(٥) انظر ما سلف ٣١ .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ٢١٨ وفيه كلام لأبي علي منه أخذ المؤلف ، والبحر ٥٢٣ / ٣ - ٥٢٤ ، وتفسير =

لفظه لفظُ التثنية ، والمرادُ به الكثرةُ ، لأنَّ العربَ تعبَّرُ بلفظِ التثنية عن معنى الكثرة . والمعنى : بل نعمته واسعة^(١) .

والدليل على صحة هذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾^(٢) [سورة الملك : ٤] . ومعلوم أنه لا ينقلب البصر خاسئاً بدفعتين ، فالمعنى إذاً : دفعةً بعد دفعةً وكرةً بعد كرة . ومثله « لَيْبِكَ » و « سَعْدَيْكَ »^(٣) أي إلباباً بعد إلباب وإسعاداً بعد إسعاد .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴾^(٤) [٦٩]

= الطبري ٦ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والقرطبي ٦ / ٢٢٩ - ٢٤٠ ، وابن كثير ٢ / ١٢٨ ، ومجم التفاسير ٢ / ٣١٣ - ٣١٤ ، والكشاف ١ / ٦٢٨ .

(١) هذا قول من عدل عن ظاهر القرآن وتأول اليد بمعنى النعمة - وبه قالت المعتزلة ، انظر مقالات الإسلاميين ٢١٨ - ثم ذهب إلى أنه يراد بتثنية اليد الكثرة . وقد اعترض هذا القول ، قال الطبري : « فإن ظن ظان أن نعمتين بمعنى النعم الكثيرة فذلك منه خطأ ، وذلك أن العرب قد تخرج الجميع بلفظ الواحد لأداء الواحد عن جمع جنسه فأما إذا ثني الاسم فلا يؤدي عن الجنس فلا يؤدي إلا عن اثنين بأعيانها دون الجميع ودون غيرها ... » . اهـ وما ذكره المؤلف في الاستشهاد لما ارتضاه في تأويل الآية ليس دليلاً على صحته ، فإن المراد بالمصادر « كرتين » و « لبيك » و « سعديك » التكرير بكثرة وهذا لا يصح في الآية . وانظر ماسياتي ١٣٦٥ - ١٣٦٦ . والظاهر أن يد الله هي له صفة من صفاته كالسمع والبصر والوجه ، وهو قول أهل التأويل والعلماء فيما نص عليه الطبري وغيره . وهذه هي الصفات إمرارها على العقل مرأً كما جاءت من غير تكييف ولاتشبيه ولا تمطيل . قال أبو حيان : والجمهور على أن هذا استعارة عن جوده وإنعامه السابق ... » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٦٥ - ١٣٦٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها ١٣٦٦ والتعليق ثمة .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦١ - ٢٦٢ ، وللفراء ١ / ٣١٠ - ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، ومجم البيان ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والبيسان ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، والبحر ٢ / ٥٣١ ، والكتاب ١ / ٢٩٠ ، وابن يعيش ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦١٧ .

كان حقّ الكلام : إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين ، بالنصب ، كما جاء في الآيتين الأخريين^(١) . ولكن جاء ههنا ﴿ والصابئون ﴾ بالرفع .

ووجهه ما قال سيبويه^(٢) من أنه في نيّة التأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ والصابئون كذلك ، فقدّمه وحذف الخبر ؛ كقوله^(٣) :

فَمَنْ يَكُ أُمَّسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَةً فإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ
إني لغريب بها وقيارٌ كذلك .

ولا يجوز أن يدعى فيه أن الرفع محمول على موضع « إن »^(٤) كقوله : ﴿ إن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ [سورة التوبة : ٢٠] بالرفع مع كسر « إن » في

(١) في سورة البقرة في الآية ٦٢ وفي الحج في الآية ١٧ .

(٢) في الكتاب ١ / ٢٩٠ . وهو قول البصريين غير الأخفش .

(٣) وهو ضابن بن الحارث البرجمي . والبيت من كلمة له في الأضعيات ١٨٤ ، والكامل ٤١٦ ، والشعر

والشعراء ٣٥١ - ٣٥٢ ، ومعاهد التنخيص ١ / ١٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٢ - ٢٩٤ ، والخزانة

٤ / ٣٢٢ - ٣٢٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٤٣ . وهو له في شرح اللع اللوح ٥٢ / ١ ، والنوادر

٢٠ ، والكتاب ١ / ٢٨ ، وابن السيرافي ١ / ٣٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، والمذكر والمؤنث

لابن الأنباري ٢٨٤ ، ٢٧٦ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش ٨ / ٦٨ . وهو بلان نسبة في الجواهر ٧٤٦ ،

ومجاز القرآن ١ / ١٧٢ ، ٢٥٧ و ٢ / ٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٦١ ، ومجالس ثعلب ٣٦٢ ،

٥٣٠ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٣ ، وأخبار الزجاجي ٢٦ ، وسر الصناعة ٣٧٢ ، والمغني ٦١٨ ،

٨١١ ، والممع ٥ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

وقيار : اسم فرسه ، انظر أسماء خيل العرب ١٩٩ ، وفرحة الأديب ٨٧ . ويروى « وقياراً » .

(٤) الأولى أن يقال : المطف بالرفع على موضع اسم « إن » وحده ، انظر شرح الكافية ٢ / ٣٥٣ .

وعبارة المؤلف هي عبارة سيبويه والمبرد وغيرها .

قراءة الحسن^(١) [١] ، لأن ذلك إنما يجوز بعد ذكر الخبر ، فأما قبل الخبر فلا يجوز^(٢) ، تقول : إن زيدا قائمٌ وعمراً وعمرو ، بالنصب والرفع ، فالنصب على اللفظ ، والرفع على موضع « إن » ، لأنك ذكرت الخبر ثم ذكرت الاسم . ولا يجوز : إن زيدا وعمرو قائمان ، لأن عمراً جاء قبل الخبر ، ولا يفصل بين اسم « إن » وخبره بالأجنبي ، لأن « إن » موصولة كـ « الذي »^(٤)

(١) والأعرج أيضاً وهي قراءة شاذة ، وقراءة الجمهور أن يفتح الهمزة ورسولُه بالرفع . انظر البحر ٦ / ٥ . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٥١٠ - ٥١١ والتعليق ثمة .
والظاهر أن من أجاز العطف على اسم « إن » المكسورة أجاز ذلك مع « أن » المفتوحة ، فالاستشهاد بالآية على قراءة الجمهور قائم ، ومنهم من منع ذلك مع المفتوحة وهو مذهب المؤلف ، انظر الجواهر ٩٣٨ - ٩٣٩ ، وشرح اللوح ٥١ / ١ - ٢ مكرر ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٣ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) هنا مذهب البصريين غير الأخفش . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم « إن » قبل تمام الخبر . ثم اختلفوا : فأجاز الأخفش والكسائي ذلك في كل حال ، ورأى الأخفش أن العطف بعد تمام الخبر أحسن وأكثر ، ولم يجزه الفراء إلا فيما عطف على ما لم يظهر فيه عمل « إن » كالضمير والاسم الموصول . انظر شرح اللوح ٥١ / ٢ - ١ / ٥١ مكرر ، والكتاب ١ / ٢٨٥ - ٢٩٠ ، ١٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٢ ، وللفراء ١ / ٢١٠ - ٢١٢ ، والمقتضب ٤ / ١١٢ - ١١٣ ، والأصول ١ / ٢٤٠ ، وأخبار الزجاجي ٢٤ - ٢٦ ، والإنصاف ١٨٥ - ١٩٥ المسألة ٢٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٤ ، وابن يعيش ٨ / ٦٧ - ٧٠ ، والمغني ٦١٧ ، والمصع ٥ / ٢٨٩ - ٢٩١ .

(٤) قوله « لأن إن موصولة كالذي » وضع لمصطلح « الموصول » في غير موضعه ، ولأعرف أحداً سُمي « إن » موصولة ، وإنما الموصولة « أن » بالفتح .

والظاهر أنه أراد أن الفصل بين اسم « إن » وخبره بالأجنبي - وهو المعطوف بالرفع - كالفصل بين « الذي » وصلته بالأجنبي كقولك : ضربت التي سوطاً أخوها جعفر ، فكما لا يتم الموصول إلا بالصلة ولا يجوز الفصل بينهما بالأجنبي فكذلك اسم « إن » لا يتم إلا بخبره ولا يجوز الفصل بينهما بالأجنبي . قال ابن يعيش في الاحتجاج لعدم جواز ذلك : « العطف على المرفوع =

فإن قال قائل : فقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٦] وَرُوِيَ عن أبي عمرو ﴿ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ بالرفع^(١) ، فحمله على موضع « إن » = فالجواب : إنَّ خبر « إنَّ » محذوف ، والتقدير : إنَّ الله يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي .

قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾^(٢) [٧١]

برفع النون ونصبه^(٣) . / فالنصب بـ « أن » . والرفع على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، أي وحسبوا أنه لا تكون فتنة .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾^(٤) [٧١]

= لا يجوز قبل تمام الكلام لأنه حمل على التأويل ، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه لو عطف على الموضع قبل التام لاستحال إذ الخبر قد يكون خبراً عن منصوب ومرفوع قد عمل فيه عاملان مختلفان فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان ، وهذا محال ... اهـ . وقيل في توجيه الآية غير ذلك .

(١) هذه قراءة شاذة تروى عن ابن عباس ، ورواها عبد الوارث بن سعيد عن أبي عمرو . انظر شواذ ابن خالويه ١٢٠ ، والبحر ٧ / ٢٤٨ . وقراءة الجمهور ﴿ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ بالنصب .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٨ ، وشرح اللع اللوح ١٢٠ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٠ - ٥١١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٥ ، والبيان ١ / ٢٠١ ، والبحر ٢ / ٥٢٣ - ٥٢٤ ، والكتاب ١ / ٤٨١ ، والمقتضب ٢ / ٣٢

و ٣ / ٧ والأصول ٢ / ٢٠٩ ، والإيضاح ١٣٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٤ ، وابن يعيش ٨ / ٧٧ ، والمغني ٤٦ ، ٦٥٧ ، والممع ٤ / ٨٩ . وفي الأصل في الموضعين « يكون » وهو تصحيف .

(٣) قرأ بالرفع أبو عمرو وحزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٤) انظر الجواهر ١٨٢ ، وشرح اللع اللوح ٢٥ / ٢ - ٣٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٦ ، والبيان ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، والبحر ٣ / ٥٣٤ ،

وسر الصناعة ٦٢٩ ، وابن الشجري ١ / ١٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ٦٩ ، والمغني ٤٧٩ - ٤٨٠ ، والممع ٥ / ٢١٢ . وكان في النسخ « فعموا وصموا كثير منهم » وهو خطأ ، وسياق الآية : ﴿ فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ .

والوجه : ثم عموا وصمّ كثير منهم ، فبن أعمال الثاني ، وفبن (١) أعمل الأول (٢) : ثم عمي وصمّوا كثير منهم (٣) . ولكنه جاء ﴿ وصموا ﴾ لأنه أبديل الاسم من الواو .

٣

(١) كان في الأصل : « فن أعمل الثاني ، ومن أعمل » وصححت الأولى في الهامش فجعلت « فبن » ولم تصح الثانية فصحتها . وقوله « فبن ... كثير منهم » لم يرد في ي و ب .

(٢) إعمال الثاني هو مذهب البصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين . وهذا من باب إعمال الفعلين أو باب الفاعلين والمفعولين وهو ما يسمى بباب التنازع . وقال المؤلف في شرح الملح اللوح ٧٧ / ١ : « وقد عرف من قواعد العريية أن العوامل إذا كانت شتى وتعمبها معمول واحد حل على الأقرب إليه » .

وبيان ذلك أنه إذا وجّه فلان أو نحوها من الأسماء العاملة إلى اسم واحد . نحو : ضربني وضربت زيدا = عمل فيه أحدهما . ولاخلاف في جواز إعمال أيهما لتعلق معنى الاسم بكل واحد منها ، وإنما الخلاف في الأولى . فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى لأنه أقرب إلى الاسم ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى لأنه أسبقها .

فإن أعملت الثاني أضمرت في الأول فاعلاً مطابقاً للاسم ، وإن أعملت الأول أضمرت في الثاني . فنقول على مذهب البصريين : ضربني وضربت زيدا ، والفاعل مضمّر في « ضربني » على شريطة التفسير ، وتقول : ضربت وضربني الزيدان وضربت وضربني الزيدون ، وقاموا وقعد الزيدان وقاموا وقعد الزيدون ؛ وعلى مذهب الكوفيين : ضربني وضربته زيدا ، وضربني وضربتها الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وقام وقعدا الزيدان وقام وقعدوا الزيدون .

على أن الفراء قد ذهب فيما حكى عنه إلى أنك إذا قلت « قام وقعد زيدا » فكلا الفعلين عامل في « زيد » لخلوها من الضير ، وعليه فهو يقول : قام وقعد الزيدان وقام وقعد الزيدون ؛ ولم يجوز إضمار الفاعل على شريطة التفسير لتقدم المضمّر على الظاهر . وذهب الكسائي إلى أن الفاعل في « ضربني وضربت زيدا » محذوف ، وعليه فهو يقول : قام وقعد الزيدان وقام وقعد الزيدون ؛ فقد وافق الفراء في توحيد الفعل واختلفا في العلة .

انظر في ذلك شرح الملح اللوح ٧٧ - ٧٨ / ١ ، والكتاب ١ / ٢٧ - ٤١ ، والمقتضب ٣ / ١١٢ - ١١٣ و ٤ / ٧٢ - ٧٧ ، والجمل ١١١ - ١١٦ ، والإيضاح ٦٥ - ٦٨ ، والبصريات ١٥٥ ، ٣٥٤ ، وابن يعيش ١ / ٧٦ - ٨٠ ، والإنصاف ٨٣ - ٩٦ المسألة ١٣ ، وشرح الكافية ١ / ٧٧ - ٨٣ ، والمهم ٥ / ١٣٧ - ١٤٨ .

(٣) بعده في الأصل : « فعمي وصمّ كثير منهم » وهي عبارة مكررة ، لعل الناسخ كررها من الآية .

ويجوز أن يكون التقدير : فكثير منهم عموا و صموا ، فقدم وأخر^(١) .
ويجوز أن يكون على لغة من قال « أكلوني البراغيث »^(٢) يجعل الواو
للجمعية [لا^(٣)] للفاعل^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾^(٥) | ٨٩ |
و ﴿ عَاقَدْتُمْ ﴾ و ﴿ عَقَدْتُمْ ﴾^(٦) .

فالتشديد للتكثير . و « عَاقَدْتُمْ » على أن يكون بمعنى « عقدتم » ،
كقولهم^(٧) : عافاه الله ، وطارقت النمل
﴿ فَكَفَّارَتُهُ ﴾^(٨) | ٨٩ |

أي فكفارة معقود الأيمان^(٩) . ويجوز : فكفارة الأيمان . ولم يقل :

(١) قال أبو حيان : « ضَمَّفَ بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوي به التأخير » . وأجاز الفراء والنحاس
ومن وافقها أن يكون « كثير » خبر مبتدأ محذوف ، واقتصر الأخفش على الوجهين الأول والثاني .
(٢) قال أبو حيان : « لا ينبغي ذلك لثقل هذه اللغة والوجه هو الإعراب الأول » .
(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر ماسباتي من كلام المؤلف ٨٥٨ ، والتعليق على هذه اللغة وشواهدا ثمة .
(٥) انظر الجواهر ٩٤٨ - ٩٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٦ ، والحجة ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٦ خك ، ومجمع البيان
٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، والبحر ٤ / ٩ .

(٦) قرأ ﴿ عَاقَدْتُمْ ﴾ ابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ ﴿ عَقَدْتُمْ ﴾ بالتخفيف حمزة والكسائي وأبو بكر
عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿ عَقَدْتُمْ ﴾ بالتشديد . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر
٢ / ٢٥٥ . وانظر ماسلف ٣٠٨ .

(٧) في الأصل : كقوله .
(٨) انظر الجواهر ٥٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٨ ، والبحر ٤ / ١٠ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠ - ١٢ ، ومجمع
التفاسير ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٩) هذا معنى قول الحسن والشعبي وغيرها ، فالضير يعود إلى « ما » من قوله ﴿ بما عقدتم ﴾ . وقيل
في عود الضير غير ذلك .

فكفّارها ، لأن « أفعالاً » وإن كان جمعاً فهو في حكم المفرد ، وقد ذكرنا هذا^(١) .

٢ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾^(٢) | ١٩٥

٣ قرئ ﴿ فجزاءٌ مثلاً ﴾ منوناً و ﴿ فجزاءٌ مثلي ﴾^(٣) غير منون^(٤) .
٤ فن نونَ كان « مثلاً » صفة لـ « الجزاء » ، والتقدير : فعليه جزاءُ المقتول جزاءً مماثل المقتول . فـ « مثل » رفع صفة لـ « الجزاء » . وإنما يجب جزاء المقتول لاجزاء^(٥) ما يماثله . فكان التنوين عندهم أولى .

٥ ومن قال ﴿ جزاءٌ مثلي ما قتل من النعم ﴾ جرّ « مثلاً » بالإضافة ، والتقدير فجزاء مثل المقتول . ولا فرق بين قول القائل : فجزاءٌ مثل المقتول ، وبين قوله : فجزاءُ المقتول ، كما تقول : مثلي لا يفعل ، وأنا لا أفعل . و« مثل » صلة^(٦) في الكلام .

١٢ وقد قال قوم^(٧) : إنه إذا قرأ ﴿ فجزاءٌ مثلي ما قتل ﴾ على تقدير : فجزاءُ

(١) انظر ما سلف ٢٦ والتعليق ثمة .

(٢) انظر الجواهر ٧١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، واللفراء ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، وإعراب القرآن

١ / ٥١٨ - ٥١٩ ، والحجة ٣ / ٣٦٦ - ٣٧٠ خك ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان

٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والبحر ٤ / ١٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٣ .

(٣) في الأصل وي : « وقرئ » وفي الأصل « جزاء » في الموضعين .

(٤) قرأ ﴿ فجزاءٌ ﴾ بالتنوين و ﴿ مثلي ﴾ بالرفع عاصم وحزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ جزاءً ،

مثل ﴾ بغير تنوين والجر على الإضافة . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٥) في الأصل : لأجزاء ، وهو تحريف .

(٦) أي مقحمة .

(٧) هذا قول أبي علي أخذه المؤلف منه وتصرف فيه .

مثل المقتول = لا يدخل تحته جزاء المقتول ؛ ألا ترى قول الشاعر^(١) :

وَقَاكَ اللَّهُ يَا بَنَةَ آلِ سَعْدِ^(٢) مِنْ الإِخْوَانِ أَمْثَالِي وَنَفْسِي
فَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَهَلْ نَبَاتُهَا أَنِّي أَيْبُنُ أُمْسِ
فقال « أمثالي » ، ولو كان هو داخلاً تحت قوله « أمثالي » لم يقل « ونفسي » .
فما أضيف إلى الاسم لم يدخل تحت الحكم ، أعني المضاف إليه . ألا ترى أنهم
قالوا^(٣) في رجل قال لعبده : إن دخل داري هذه أهد فأنت حرٌّ ، فدخل هو لم
يُعْتَقْ لأنه لما قال « داري » وأضافه إلى نفسه خرج عن الحكم المتعلق بدخول
أحد .

وقوله : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [٩٥]

صفة لـ « جزاء » فين نون ، أي جزاءً يحكوم به . ومن أضاف كان في
موضع الحال .

وقوله : ﴿ هَدِيًّا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ ﴾ [٩٥]

﴿ هدياً ﴾ نصب على الحال من الهاء ، أي يحكم به في حال الهدى . وقوله

(١) وهو دريد بن الصمة . والبيتان من كلمة له يقولها في الخنساء وقد خطبها فردته . انظر الأغاني
١٠ / ٢٢ - ٢٤ ، وأمثالي القالي ٢ / ١٦٢ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٤٩ ، وديوانه ٨٢ - ٨٣ . وها
له في الحجة ٢ / ٣٦٨ خك .

(٢) كذا وقع في النسخ ، والصواب « آل عمرو » ، يريد الخنساء بنت عمرو بن الثريد السلمية .
وقوله « من الإخوان » يروى « من الفتيان » و« من الأزواج » .
(٣) انظر الجامع الكبير ٣١ .

(٤) انظر الجواهر ١٠٣ ، ٢٠٣ ، ٢٩٠ ، ٣٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٩ ،
وجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والكتاب ١ / ٨٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٧ و ٤ / ١٤٩ ،
١٥٨ ، والأصول ١ / ١٢٦ ، والعضديات ٨٧ ، وسر الصناعة ٣٤ ، ٤٥٧ ، وابن السجري ٢ / ٢٨٢ ،
وابن يعيش ١ / ٤٥ و ٦٨ / ٦ ، والمغني ٦٦٤ ، والجمع ٤ ثم ٢٧١ .

- ﴿بالغ الكعبة﴾ صفة لـ «الهدى» أي هدياً بالغاً الكعبة^(١) .
 ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٍ مَسَاكِينَ﴾^(٢) ١٩٥ |
 ٢ و﴿كفارة طعام مساكين﴾ ، بالتنوين وغير التنوين^(٣) .
 ﴿أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَاماً﴾^(٤) ١٩٥ |
 أي مثل ذلك . ﴿صياماً﴾ نصب على التمييز . يصوم عن كل نصف صاع
 ٦ اشتراها بثمن مثل المقتول يوماً^(٥) .

﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾^(٦) ١٩٥ |

أي فعلية جزاء بهذه الصفة ، أو كفارة طعام مساكين ، ليزوق وبال

(١) والمعنى : مقدراً أن يهدى ، عن الزجاج ، ومقدلاً فيه البلوغ ، عن أبي علي . وقوله ﴿بالغ الكعبة﴾ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، فلما أضيف لم يتعرف وبقي نكرة ولهذا ما صح وصف قوله ﴿هدياً﴾ به وهو نكرة ، وقد سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ .
 (٢) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٩ والحجّة ٣ / ٣٧٠ - ٣٧١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والبحر ٤ / ٢٠ - ٢١ ، والمعنى ٢٤٣ ، والمص ٥ / ١٩٢ .

(٣) قرأ بغير تنوين ابن عامر ونافع وقرأ الباكون بالتنوين . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ . و﴿كفارة﴾ معطوف على ﴿جزاء﴾ أو مبتدأ والخبر محذوف أي عليه كفارة ، و﴿طعام﴾ بالرفع بدل عند النحاس وعطف بيان عند أبي علي ، وكأنه عند الأخفش خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي .

(٤) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والبحر ٤ / ٢١ ، والأصول ١ / ٣٢١ ، والمص ٤ / ٦٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٣١٦ ، وابن كثير ٢ / ١٨٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٠ .

(٥) هذا قول أبي حنيفة ، والصاع أربعة أمداد فنصف الصاع مدان . وعند الشافعي ومالك يصوم عن كل مد ، وعند أحمد عن كل مد من حنطة أو مدين من غيره .

(٦) انظر الجواهر ٧١٥ - ٧١٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٤ ، والبحر ٤ / ٢١ - ٢٢ ، وتفسير الطبري ٧ / ٢٧ - ٢٨ ، والقرطبي ٦ / ٢٠٧ ، وابن كثير ٣ / ١٨٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

أمره^(١) . والجزاء إنما هو من القيمة دون النظر^(٢) ، لقوله ﴿ يحكم به ذوا عدل

منكم ﴾ ، وفي النظر / لا يحتاج إلى الحكم ، لأن كل أحد يعرف ذلك . ١ / ٤٤

فإن قيل : فلم قال ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ﴾ وأنتم توجبون ٢ (١ / ٥٠)

الجزاء على الخاطئ^(٣) = قلنا : الآية واردة في جزاء المتعمد [لقوله^(٤)] :

﴿ ليدوق وبال أمره ﴾ ، والخاطئ لا يدوق وبال أمره .

والجار في قوله ﴿ من النعم ﴾^(٥) من صلة ﴿ قتل ﴾ . وقيل : من صلة ٦

قوله ﴿ يحكم ﴾ ، ولا يتعلق بالمصدر لأن المصدر موصوف بقوله ﴿ مثل ﴾ فيمن

نون^(٦) .

٩ و ﴿ أو ﴾ في الآية للتخيير دون الترتيب^(٧) .

(١) ظاهر تقديره أنه يعلقه بـ « جزاء » ، ورأى أبو حيان أن هذا لا يصح إلا على قراءة من أضاف

﴿ فجزاء مثل ﴾ وأما على قراءة التنوين فلا يجوز لأن « مثل » صفة لـ « جزاء » ، وإذا وصف

المصدر لم يميز لمعموله أن يتأخر عن الصفة ، وذهب إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره : جوزي

بذلك ليدوق . وقدره المؤلف في الجواهر : يحكم به ليدوق ، وليس بشيء .

(٢) هذا قول أبي حنيفة . والذي عليه معظم أهل العلم أنه من النظر في الخلقة وهو مذهب الشافعي

ومالك وأحمد . انظر كلامهم في هذا في تفسير الطبري ٧ / ٣٦ ، والقرطبي ٦ / ٣١٠ ، وابن كثير

٣ / ١٨٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٤٨ .

(٣) مذهب عامة أهل التفسير والعلم أن العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٧١٥ ، والحجة ٣ / ٣٦٧ حك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٢ ، والبيان ١ / ٣٠٤ ، والبحر

٤ / ١٩ .

(٦) عند أبي علي وغيره أن ﴿ من النعم ﴾ صفة ﴿ جزاء ﴾ على القراءتين ويجوز أن يتعلق

بـ ﴿ جزاء ﴾ فيمن لم ينون . وأما تعليق ﴿ من النعم ﴾ بـ « قتل » فليس المعنى عليه لأن الذي

هو من النعم هو ما يكون جزاء لا الذي يقتله المحرم ، عن البحر . وأما تعليقه بـ « يحكم » فتكلف

لا وجه له ، وليس بشيء .

(٧) وهو قول أبي حنيفة ومالك والمشهور عن أحمد وأحمد قولي الشافعي ، والقول الآخر أنها للترتيب

وإليه ذهب زفر من أصحاب أبي حنيفة . انظر تفسير القرطبي ٦ / ٢١٥ ، وابن كثير ٢ / ١٨٦ ،

ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٠ . وانظر ماسلف من التعليق على « أو » ٢٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِيَتَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (١) [١٩٧]

يعني ب ﴿ ذلك ﴾ ما تلا عليهم من آية الرجم وما بين من حكم الزنى في

٢ قوله : ﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ ﴾ الآية (٢) [٤١] . ف ﴿ ذلك ﴾ (٣) إشارة إلى هذا الموضع من السورة (٤) .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٥) [١١٥]

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٦ ، وتفسير الطبري ٧ / ٥٠ - ٥١ ، والقرطبي ٦ / ٢٢٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٥٢ .

(٢) قال الحافظ ابن كثير : « نزلت الآية في اليهوديين اللذين زنيا ، وكانوا قد بدلوا كتاب الله الذي بأيديهم من الأمر برجم من أحسن منهم ، فحرفوا واصطلحوا فيما بينهم على الجلد مائة جلدة والتحميم والإركاب على حمار مقلوبين ، فلما وقعت تلك الكائنة بعد هجرة النبي (ص) قالوا فيما بينهم : تعالوا نتحاكم إليه فيان حكم بالجلد والتحميم فخذوا عنه واجعلوه حجة بينكم وبين الله ، ويكون ني من أنبياء الله قد حكم بينكم بذلك ، وإن حكم بالرجم فلا تتبعوه في ذلك » اهـ فحكم النبي (ص) بالرجم وهو ما في التوراة وكانوا يكتنون ذلك . انظر تفسير ابن كثير ٣ / ١٠٥ - ١٠٩ ، والطبري ٦ / ١٤٩ ، والقرطبي ٦ / ١٧٦ - ١٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٦ .

(٣) في الأصل : وكذلك ، وهو خطأ .

(٤) هنا موافق لما ذهب إليه الزجاج من أن الإشارة إلى مانبأ به تعالى من الإخبار بالمغيبات والكشف عن الأسرار مثل قوله ﴿ سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك ﴾ ومثل إخباره بتحريفهم الكتب ، أي : ذلك الغيب الذي أنبأكم به على لسان رسوله يدلكم على أنه يعلم ما في السموات وما في الأرض . وقيل ﴿ ذلك ﴾ إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله تعالى ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والمهدي والقلائد ذلك ... ﴾ أي الجعل أو التصير هذه الأشياء قياماً أي صلاحاً ومعاشاً لأمن الناس بها وأمناً لهم ، وهو قول الطبري وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر الجواهر ١٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٣ ، والبيسان ١ / ٣٠٧ ، والبحر ٤ / ٣٦ - ٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٢١١ ، وابن الشجري ١ / ٤٩ ، والمغني ٢١٨ .

انتصب قوله ﴿ أنفسم ﴾ على الإغراء ، أي احفظوا أنفسكم ، كما تقول : عليك زيداً .

﴿ لا يضرُّكم ﴾ ^(١) [١١٠٥]

جزم جواب قوله ﴿ عليكم ﴾ ^(٢) . وكان حقه الفتح « لا يضرُّكم » ولكنه جاء مضموماً تبعاً للضم ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ ^(٤) [١١٠٦]

﴿ شهادة بينكم ﴾ مبتدأ ^(٥) ، وقوله ﴿ إذا حضر أحدكم الموت ﴾ ظرف له ، وقوله ﴿ حين الوصية ﴾ بدل من « إذا » ^(٦) ، و ﴿ اثنان ﴾ رفع خبر الابتداء ، والتقدير : شهادة بينكم شهادة اثنين . ويجوز أن يكون التقدير : أن يشهد بينكم اثنان ، فيرتفع « اثنان » بالمصدر ^(٧) ، ويكون خبر « شهادة » محذوفاً ، أي : عليكم أن يشهد اثنان ^(٨) .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٦٥ ، وللغراء ١ / ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، والبيان ١ / ٣٠٧ ، والبحر ٤ / ٣٧ .

(٢) أجازوا أن يكون ﴿ لا يضرُّكم ﴾ مجزوماً ، وأجازوا أيضاً أن يكون مرفوعاً على الاستئناف ، ورجح الرفع الأخفش والغراء وغيرهما .

(٣) يجوز في « يضرُّكم » تحريك آخره بالفتح والضم والكسر ، فالفتح لأنه أخف الحركات ، والضم للإتياع ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٢ ح ٥ .

(٤) انظر المجواهر ٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٦ ، وللغراء ١ / ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٥ ، والحجة ٢ / ٢٧٦ - ٢٨٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، والبحر ٤ / ٢٩ .

(٥) اقتصر عليه الأخفش وأبو علي .

(٦) وقيل هو ظرف لموت وقيل ظرف لـ « حضر » ، انظر مجمع البيان والبيان والبحر .

(٧) اقتصر عليه الغراء ، وأجاز الوجهين الزجاج وغيره .

(٨) لو قال في تقدير الخبر : أي فيما فرض عليكم في الشهادة أن يشهد اثنان = كان أجود ، وهو تقدير الزجاج .

﴿ أَوْ آخِرَانَ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾^(١) [١٠٦]

عطف على قوله ﴿ ائْتَان ﴾ .

٣

وقوله ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾^(١) [١٠٦]

من نعت قوله ﴿ أَوْ آخِرَانَ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ، والتقدير : أو آخران من غيركم

تحبسونها^(٢) .

٦

وقوله ﴿ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾^(١)

[١٠٦]

اعتراض بين الصفة والموصوف .

٩

قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ

الْأُولِيَانِ ﴾^(٣) [١٠٧]

التقدير^(٤) : فالأوليان آخران يقومان . ف ﴿ الأوليان ﴾ مبتدأ ،

١٢

و ﴿ آخران يقومان ﴾ خبر مقدم ، و ﴿ يقومان ﴾ من نعت ﴿ آخران ﴾ .

و يجوز أن يرتفع ﴿ آخران ﴾ بالابتداء ، و ﴿ يقومان ﴾ صفة ،

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٤٠ - ٤٣ .

(٢) سياق الآية : ﴿ أَوْ آخِرَانَ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهَا ... ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٥٧٧ ، وشرح اللع اللوح ٢٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٦ ، وللغراء ١ / ٣٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٦ - ٥٢٧ ، والحجة ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، والبيان ١ / ٣٠٩ ، والبحر ٤ / ٤٥ - ٤٦ . وما ذكره المؤلف في الآية هو كلام أبي علي بلفظه ، وتصرف المؤلف في صدر كلامه .

وقوله تعالى ﴿ استحق ﴾ قرأه حفص عن عاصم ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ مبنياً للفاعل وقرأه الباقون

﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ مبنياً للفعول . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

(٤) في الأصل : فالتقدير .

و ﴿لِلأُولِيَّانِ﴾ خبر .

وقال الأخفش : ﴿أَخْرَانِ﴾ خبر مبتدأ مضر ، والتقدير : فالشاهدان

٣ أَخْرَانِ ، و ﴿الْأُولِيَّانِ﴾ بدل^(١) من الضمير في ﴿يَقُومَانِ﴾ .

ومعنى ﴿الْأُولِيَّانِ﴾ : الأقربان إلى الميت^(٢) .

ومعنى ﴿الْأُولَيْنِ﴾ يعني الأولين في الذكر^(٣) .

٦ وقوله ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ﴾ صفة لـ «الآخرين» . فأما^(٤) مايسند إليه

﴿اسْتُحِقَّ﴾ فلا يخلو من أن يكون الإيضاء أو الوصية أو الإثم أو الجار

والجور . وإنما جاز استحق الإثم ، لأن أخذه بأخذه آثم ، فسُمي إثمًا كما سُمي

٩ ما يؤخذ منك بغير حق مَظْلَمَةً . قال سيويه^(٥) : المظلمة اسم مأخوذ منك .

فكذلك^(٦) سُمي هذا المأخوذ باسم المصدر .

وأما قوله ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فيحتمل ثلاثة أضرب :

١٢ أحدها : أن يكون «علي» فيه بمنزلة قولك : استحق على زيد مال

بالشهادة ، أي لزمه ووجب عليه الخروج منه لأن الشاهدين / لما عثر على ٢ / ٤٤

خيانتهما استحق عليها ما ولياه من أمر الشهادة والقيام بها ، ووجب عليها (٢ / ٥٠)

الخروج منها وترك الولاية لها . فصار إخراجها منها مستحقاً عليها كما يستحق

على المحكوم عليه الخروج مما وجب عليه .

(١) هذا قول أكثر البصريين فيما قال الزجاج . وأجاز النحاس أن يكون بدلاً من ﴿أَخْرَانِ﴾ .

(٢) عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن عباس في رواية عنه ، وقيل : الأوليان في الشهادة ، عن ابن

عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك . انظر تفسير الطبري ٧ / ٧٢ - ٧٩ ، ومجمع التفاسير

٢ / ٣٦٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والبحر ٤ / ٤٦ .

(٣) انظر الصفحة التالية .

(٤) من ههنا نقل المؤلف كلام أبي علي في الحجة ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٥ خك بحروفه .

(٥) في الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، وانظر اللسان (ظلم) . وقال أبو حيان : الظاهر أن الإثم هنا ليس الشيء

المأخوذ بل الذنب الذي استحقا به أن يكونا من الآثمين .

(٦) في الأصل وي ؛ وكذلك ، ولم تتضح في ب . ولعل الوجه ما أثبت من الحجة .

والآخر: أن يكون « على » فيه بمنزلة « من » ، كأنه : من الذين استحق منهم الإثم . ومثل هذا قوله ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ (١) [سورة المطففين: ٢٠] أي من الناس .

والثالث : أن يكون « على » بمنزلة « في » ، كأنه : استحقّ فيهم . وقام « على » مقام « في » كما قام « في » مقام « على » في قوله ﴿ وَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٢) [سورة طه: ٧١] . والمعنى : من الذين استحقّ عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا .

فإن قلت : هل يجوز أن يسند « استحق » فيه إلى « الأوليان » = فالقول أن ذلك لا يجوز : أن يستحقّ الأوليان بالميت ، لا يجوز أن يستحقّ فيسند « استحق » إليهما (٣) .

وأما من قرأ ﴿ من الذين استحق عليهم الأولين ﴾ (٤) فتقديره : من الأولين الذين استحق عليهم الإيذاء أو الإثم . وإنما قيل لهم « الأولين » من حيث كانوا الأولين في الذكر . ألا ترى أنه قد تقدم ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ وكذلك ﴿ ائْتَانِ ذُوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ذكراً في اللفظ قبل قوله ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٤٩ ، وجمع البيان ٥ / ٤٥٢ ، والبحر ٨ / ٤٣٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٢٩ ، ٥٧٢ ، وأدب الكاتب ٥١٨ ، والمخصص ١٤ / ٦٨ ، واللسان (كيل) .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٢٩ .

(٣) كذا في النسخ ، ولا يخلو من اضطراب . فإن لم يكن هذا من صنيع النسخ فإن المؤلف قد اختصر كلام أبي علي وتصرف فيه ، ونصّ كلام أبي علي : « فالقول أن ذلك لا يجوز لأن المستحقّ إنما

يكون الوصية أو شيئاً منها ، والأوليان بالميت لا يجوز أن يستحقّ فيسند استحقّ إليهما » اهـ .

(٤) وهما حمزة وأبو بكر عن عاصم . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ . وأجيز في الأولين أن يكون وصفاً للذين أو بدلاً منهم أو بدلاً من الهاء والميم في عليهم .

واحتج من قرأ ﴿الْأُولَيْنِ﴾ على من قرأ ﴿الْأُولِيَّانِ﴾ بأن قال^(١) :
 « رأيت إن كان الأوليان صغيرين » ؟ أراد أنها إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام
 الكبيرين في الشهادة ولم يكونا لصغرها أولى باليت ، وإن كانا لو كانا كبيرين
 كانا^(٢) أولى به .

﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [١١٠٧]

أي يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من
 غيرنا .

قوله تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [١١٢]

أي هل يُطِيعُ رَبُّكَ^(٣) . فـ « استطاع » و « أطاع » بمعنى واحد ، مثل
 « استجاب » و « أجاب^(٤) » ، و « استحب » و « أحب » ؛ قال الله تعالى :

(١) هنا قول ابن عباس . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ٧٩ .

(٢) كذا في النسخ وكذا في الحجة أيضاً ! ووقع فيما نقله الطبري في مجمع البيان ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ عن
 الحجة « وإن كانا كبيرين كانا » وهو الصواب . فيما أن تكون نسخه من الحجة خلت من « لو
 كانا » وإما أن يكون أسقطها . وأغلب الظن أنه وقع اختلاف في نسخ الحجة فوقع في بعضها
 « وإن كانا » وفي بعضها « ولو كانا » فجاء ناسخ لأصل قديم فذكر هذا في الهامش أو فوق العبارة
 في المتن ثم جاء الناسخ فظنها لاحقاً فأدخلها في المتن ، والله أعلم . وفي الأصل : كانا به أولى ، وفي
 الحجة كما أثبت من ي . وقوله « به » ليس في ب .

(٣) نقل كلام أبي علي في الحجة ٢ / ٣٨٥ حك بحروفه ، وانظر مجمع البيان .

(٤) انظر الجواهر ٦٩ ، ٩٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٧ ، وللفراء ١ / ٣٢٥ ، وإعراب القرآن
 ١ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والحجة ٣ / ٣٨٨ - ٣٩٢ حك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والبيان
 ١ / ٢١٠ ، والبحر ٤ / ٥٣ - ٥٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ٨٤ - ٨٥ ، والقرطبي ٦ / ٣٦٤ ، ومجمع
 التفاسير ٢ / ٣٧١ ، والمفردات ٣١١ .

(٥) أي هل يجيب ، وإليه ذهب السدي في قوله « أي هل يطيعك ربك إن سألته » . وقيل المعنى :
 هل يفعل ربك ذلك بمسألتك إياه وهم يعلمون أن الله يستطيعه ، وهو معنى ماروي عن ابن
 عباس ، وقيل غير ذلك .

(٦) في الأصل : أجاب واستجاب .

- ﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ [سورة ص: ٢٢] أي آثرت ، كقوله ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ (١) [سورة إبراهيم: ٢] أي يُؤَثِّرُونَ .
- ٣ ومن قرأ ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبِّكَ ﴾ بالتاء والنصب (٢) = فالتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) [سورة يوسف: ٨٢] أي أهل القرية .
- ٦ قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (٤) [١١٦]
- المعنى : إن صحَّ أني قلتُهُ (٥) فيما مضى فقد علمته . لا بدُّ من هذا التقدير ، لأن الشرط لا يصح فيما مضى (٦) .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٣٩ - ٦٤٠ .

(٢) وهو الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالياء والرفع . انظر السبعة ٢٤٩ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢٥٦ / ٢ .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٢١ ، وانظر للصادر ثمة .

(٤) انظر الجواهر ٧٢١ ، ٧٦٢ ، وشرح اللع اللوح ١٢٥ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٦٨ ، والبحر ٤ / ٥٩ ، والأصول ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٦ ، والمفني ٣٦٩ ، والمجمع ٢ / ٧٢ و ٤ / ٣٢٣ .

(٥) في الأصل : قلت .

(٦) لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى ، فإن ولي « إن » فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال ، عن ابن يعيش ٨ / ١٥٥ - ١٥٦ . وغير « إن » من أسماء الشرط محمول عليها . وانظر المنتصب ٢ / ٥٠ ، ٥٩ ، والأصول ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، ٢٩٠ ، والمجمع ٤ / ٣٢٣ - ٣٢٢ .

لكن حكى ابن السراج عن المبرد أن قوله « كنت قلتُهُ » باقٍ على الماضي وأنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد « إن » غير « كان » إلا ومعناه الاستقبال ، ولم يرضه ابن السراج ، وذهب إلى أن التقدير : إن أكن كنت قلتُهُ .

ووقف قوم^(١) على قوله ﴿ ماليس لي ﴾ ، وجعلوا ﴿ بحق ﴾ قسماً . وهذا لا يصح ، لأن جواب القسم لا يكون شرطاً وجزاءً ؛ لا يجوز : والله إن تأتني آتِكَ ، ولكن يقال : والله لئن تأتني لآتيتُكَ ، وقد تقدّم هذا ونحوه^(٢) . فلو كان قوله ﴿ بحق ﴾ قسماً لكان : بحق لئن كنت قلته لقد علمته .

قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(٣)

[١١٧]

المعنى : أي اعبدوا الله . ف « أن » مفسّرة^(٤) بمعنى « أي » . ويجوز أن تكون « أن » في موضع الجر بدلاً من المياء ، أي : إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله^(٥) .

١ / ٤٥

قوله تعالى / : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٦) [١١٩]

(١ / ٥١)

برفع ﴿ يوم ﴾ ونصبه^(٧) .

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٢٧ - ٦٢٨ ، والقطع ٢٩٩ ، والمكتفى ٢٤٥ ، ومنار الهدى ٩٦ .

(٢) انظر ماسلف ٢٦٦ - ٢٧١ .

(٣) انظر الجواهر ٧٩٦ - ٧٩٧ ، وإعراب القرآن ٥٣٢/١ ، وجمع البيان ٢٦٨/٢ ، والبيان ٣١٠/١ - ٣١١ ، والبحر ٦٠/٤ - ٦١ ، والكتاب ٤٧٩/١ ، والأصول ٢٣٧/١ ، والعصديات ٢١ ، وابن عيمش ١٤٢/٨ ، والمغني ٤٩ ، ٧٢١ ، والمصع ١٤٧/٤ .

(٤) انظر « أن » المفسّرة في الكتاب ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، والمقتضب ١ / ٤٩ و ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، وحروف المعاني ٥٨ ، وسر الصناعة ٦٨٤ - ٦٨٥ ، والأزهية ٦٩ - ٧٠ ، وابن عيمش ٨ / ١٤١ - ١٤٢ ، ورفص المباني ١١٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، والجنى السداني ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمغني ٤٧ - ٥٠ ، والمصع ٤ / ١٤٦ - ١٤٩ .

(٥) وأجاز النحاس وغيره أن تكون أن وما بعدها بدل من « ما » ، وهي في هذين الوجهين المصدرية .

(٦) انظر الجواهر ٨١٤ ، وشرح الملح اللوح ٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراه ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٣ ، والحجة ٣ / ٣٩٨ - ٤٠١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٧٠ ، والبيان ١ / ٣١١ ، والبحر ٤ / ٦٣ ، والكتاب ١ / ٤٦٠ ، والمقتضب ٢ / ٥٤ و ٣ / ١٧٨ ، والكمال ١٣٥٣ ، وابن الشجري ١ / ٤٤ - ٤٦ و ٢ / ١٣٢ ، وابن عيمش ١ / ٢٥ و ٣ / ١٥ - ١٦ ، والمغني ٦٧٢ .

(٧) نصب نافع وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٥٠ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

فالرفع على أن يكون خبر ﴿ هذا ﴾ .

والنصب^(١) على تقدير : قال الله هذا القول في هذا اليوم . فيكون

- ﴿ يوم^(٢) ﴾ نصباً^(٣) على الظرف ، والعامل فيه ﴿ قال ﴾ . ويجوز أن يتعلق
٣ ﴿ يوم^(٢) ﴾ بمحذوف على تقدير : هذا واقع يوم ينفع الصادقين صدقهم ،
فحذف « واقعاً » .

- ٦ وعند الفراء^(٤) « يوم » مبني لأنه مضاف إلى الجملة وهو قوله ﴿ ينفع
الصادقين ﴾ ، قال^(٥) : ومثله ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾^(٦) [سورة غافر: ١٦] و ﴿ يَوْمَ
هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾^(٧) [سورة الذاريات: ١٣] . وهذا غلط ، لأن المضاف من
الظروف إنما يُبنى إذا أُضيف إلى المبني نحو ﴿ من عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٨) [سورة الماعج :
٩ ١١] فيمن فتح^(٩) ، و ﴿ مِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ ﴾^(١٠) « سورة هود: ٦٦] ، وقال النابغة^(١١) :

(١) ما ذكره في توجيهه نصب هو قول الزجاج ووافقته النحاس وأبو علي وغيرهما .

(٢) في الأصل وي : يوماً .

(٣) في الأصل : نصب ، ولم يضبطه ، ولعل أراد : نَصَبَ .

(٤) والكسائي ، انظر معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن .

(٥) هذه حكاية من المؤلف لمذهب الفراء في بناء « يوم » ، ولم يستشهد الفراء بكلتا الآيتين ، وإنما
قال : « ترفع اليوم بهذا ، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم وكذلك وجه القراءة في
قوله ﴿ من عذاب يومئذ ﴾ و ﴿ من خزي يومئذ ﴾ ويجوز خفضه في موضع الخفض .. » .

(٦) انظر الجواهر ٨١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٠ - ٤٦١ ، وللفراء ٦ / ٣ ، وإعراب القرآن
٦ / ٣ ، والبيان ٢ / ٢٢٩ ، والبحر ٧ / ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٢٧٢ - ١٢٧٣ .

(٨) انظر الجواهر ٦٥٨ ، ٨١٣ ، والكامل ٢٤١ ، وسر الصناعة ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، وابن السجري ١ / ٤٦ ،
٢٦٤ - ٢٦٥ ، وابن عيمش ٢ / ٨٠ ، والمفني ٦٧٢ . و « من » لم يرد في النسخ .

(٩) وهما نافع والكسائي ، وقرأ الباقر بكسر الليم . انظر السبعة ٣٣٦ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر
٢ / ٢٨٩ .

(١٠) سياقي الكلام عليها في موضعها ٥٧٦ - ٥٧٧ .

(١١) الذياني ، د ، ق ٢ / ٨ ص ٤٤ (صنعة ابن السكيت) وق ٢ / ٨ ص ٣٢ (صنعة الأعم) . وهو
له في الكتاب ١ / ٣٦٩ ، وابن السيرافي ٢ / ٥٢ - ٥٤ ، والكامل ٢٤٠ ، والقطع ٧١٧ ، وابن =

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ أَلْمَا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِرَعُ
فبني « حين » على الفتح ، لأنه مضاف إلى الفعل الماضي ، وهو مبني .
و ﴿ ينفع ﴾ في الآية معرب لأنه مستقبل ، فلا يبنى ﴿ يوم ﴾ للإضافة
إليه^(١) .

[قوله^(٢) تعالى : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ
أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٣)] ١١٨]

= يعيش ٢ / ٨١ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٨ ، والمقاصد ٢ / ٤٠٦ و ٤ / ٣٥٧ ، والحزانة ٣ / ١٥١ ،
وشرح أبيات المغني ٧ / ١٢٣ - ١٢٤ .
وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٩٢ / ٢ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٧ و ٣ / ٢٤٥ ،
والأصول ١ / ٢٧٦ ، وإيضاح الوقف ٢٥١ ، والقطع ٦٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٢ و
٢ / ٥٩٩ ، والحجة ٣ / ٤٠٠ - ٤٠١ خك ٣ / ٢١٦ خم ، والبغداديات ١٢٢ ، والنصف
١ / ٥٨ ، وسر الصناعة ٥٠٦ ، والإفصاح ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٠ و ٣ / ١٧٢ ، وابن
النجري ١ / ٤٦ و ٢ / ١٣٢ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والإنصاف ٢٩٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ و ٤ / ٩١
و ٨ / ١٣٦ ، والمغني ٦٧٢ ، والممع ٢ / ٢٣٠ . وسيأتي ٥٧٧ .
ووقع في بعض المصادر « أَلْمَا أَصْحُ » وكتابها رواية ، والثانية رواية الأصمعي .

(١) اتفق الفريقان البصريون والكوفيون على أن أسماء الزمان المبهمة إذا كانت ماضية فإنها تضاف إلى
الجلتين الفعلية والاسمية ، وأجازوا فيها وجهين : الإعراب والبناء على الفتح .
فإن كانت للمستقبل فذهب البصريين أنها لاتضاف إلا إلى الفعلية وأنها معربة ، وذهب
الكوفيون إلى أنها تضاف إلى الجلتين ، وعزى هذا القول إلى الأخفش من البصريين ، وأجازوا فيها
الإعراب والبناء على الفتح ، ووافقهم ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام .
واتفقوا على أن الطرف إذا أضيف إلى اسم مبهم غير متمكن ك « إذ » فقيه وجهان : الإعراب
والبناء .

انظر الكتاب ١ / ٤٦٠ - ٤٦١ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٧ ، والكامل ٢٤٠ - ٢٤١ ، وابن يعيش
٣ / ٧٩ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٢ - ١٠٧ ، والمصادر المذكورة في ح ٦ ، ١١ من الصفحة السابقة
وماسيأتي ٥٧٧ .

(٢) انفردت « ب » بالكلام على هذه الآية .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٦٩ ، والبحر ٤ / ٦٢ - ٦٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، والفخر
الرازي ١٢ / ١٣٧ .

إن قال قائل : هلا قال « وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم »
 [فإنه^(١)] أليق بقوله^(٢) ﴿ وإن تغفر ﴾ من العزة والحكمة^(٣) = فإن هذا على
 ٢ مآقاله البجلي مقلوب أي : وإن تعذبهم فإنك أنت العزيز الحكيم وإن تغفر لهم
 فإنهم عبادك^(٤) .

والحقيقة في هذا عندنا : ﴿ إن تعذبهم ﴾ فإنك مالكهم وهم عبيدك .
 ٦ والمالك يتصرف في الملك على ما يشاء من غير اعتراض أحد عليه ؛ يتصرف كيف
 شاء وحيث شاء وأين شاء = ﴿ وإن تغفر لهم ﴾ فنالأليق بوضفك العزة
 والحكمة ، لا يغلبك أحد في غفران [ذنوب^(٥)] العاصي وتعذبيه ؛ وهذا هو
 ٩ الحقيقة .

وللقلب وجه أيضاً^(٦) . والبجلي كثيراً ما يذهب إلى القلب في التنزيل . ألا
 ترى قوله [في قوله تعالى]^(٧) : ﴿ ولقد اصطفينا في الدنيا وأنه في الآخرة
 ١٢ لمن الصالحين ﴾^(٨) [سورة البقرة : ١٢٠] أي : ولقد اصطفينا في الآخرة وأنه لمن
 الصالحين في الدنيا . والله أعلم .

(١) زيادة مني .

(٢) في النسخة : فقوله ، وهو تحريف .

(٣) قال أبو بكر بن الأباري ، فيما نقله عنه القرطبي وصاحب البحر : « وقد طعن على القرآن من قال
 إن قوله ﴿ إنك أنت العزيز الحكيم ﴾ ليس بمشاكل لقوله ﴿ وإن تغفر لهم ﴾ لأن الذي يشاكل
 المغفرة « فإنك أنت الغفور الرحيم » . والجواب : إنه لا يحتمل إلا ما أنزله الله . ومتى نقل إلى الذي
 نقله إليه ضعف معناه ، فإنه ينفرد « الغفور الرحيم » بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول
 تعلق ، وهو على ما أنزله الله عز وجل وأجمع على قراءته المسلمون مقرون بالشرطين كليهما أولهما
 وآخرهما ، إذ تلخيصه : إن تعذبهم فإنك أنت عزيز حكيم وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم
 في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران ، فكان « العزيز الحكيم » أليق بهذا المكان لعمومه وأنه
 يجمع الشرطين ، ولم يصلح « الغفور الرحيم » إذ لم يحتمل من العموم ما احتمله « العزيز الحكيم »
 ا هـ .

(٤) قال أبو حيان : « وأما قول من ذهب إلى أن في الكلام تقدماً وتأخيراً فليس بشيء ، وهو
 قول من اجترأ على كتاب الله بغير علم » ا هـ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٢ ، والتعليق ثمة .

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (١) ١١١
إنما جمع ﴿ السموات ﴾ وأفرد ﴿ الأرض ﴾ لأن السموات طباقاً بعضها فوق
بعض ، والأرض وإن كانت سبعة (٢) فليس بعضها فوق بعض بل بعضها مَوَالٍ
لبعض (٣) .

[وقوله (٤)] ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (٥) ١١١
« جعل » بمعنى « خلق » . وجمع ﴿ الظلمات ﴾ وأفرد ﴿ النور ﴾ لأنَّ
ظلمة كل شيء تختلف باختلاف ذلك الشيء ، نظيره ظلمة الليل وظلمة البحر
وظلمة الموضع المظلم يخالف كل واحد منها صاحبها . والنور ضرب واحد
لا يختلف كما تختلف الظلمات (٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٧) ١٣١

-
- (١) انظر البحر / ٤ / ٦٨ و ١ / ٤٦٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٨٠ .
(٢) قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [سورة الطلاق : ١٢] . انظر
تفسيرها في تفسير الطبري ٢٨ / ٩٨ - ١٠٠ ، والقرطبي ١٨ / ١٧٤ - ١٧٦ ، وابن كثير
٨ / ١٨٢ - ١٨٤ ، ومجمع التفاسير ٦ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، ومجمع البيان ٥ / ٣١٠ - ٣١١ .
(٣) مقاله المؤلف نقله النسفي ، انظر مجمع التفاسير . وقال أبو حيان : « قالوا : وجمع السموات لأنها
أجناس كل سماء من جنس غير جنس الأخرى ، ووحد الأرض لأنها كلها من تراب » ا هـ .
(٤) زيادة مني .
(٥) انظر البحر / ٤ / ٦٨ و ٢ / ٢٨٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٢٨٦ ، وابن كثير ٣ / ٢٢٤ ، ومجمع التفاسير
٢ / ٢٨١ .
(٦) مقاله المؤلف نقله النسفي أيضاً . وهو قريب مما قالوه .
(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٣٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٤ ، والبيان ١ / ٣١٣ ، والبحر
٤ / ٧٢ - ٧٣ ، والمنغني ٥٦٩ .

- ﴿ هو ﴾ رفع بالابتداء ، وهو كناية عن الأمر والشأن . و ﴿ الله ﴾ مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ١٣١ . والظرف الذي هو قوله ﴿ في السموات ﴾ متعلق بـ ﴿ يعلم ﴾ ، والتقدير : الأمر والشأن الله يعلم سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ في السموات وفي الأرض^(١) .
- وقال قوم^(٢) : إنَّ قوله ﴿ في السموات ﴾ يتعلق بقوله ﴿ الله ﴾ ، لأنَّ معناه المعبود ، أي هو المعبود في السموات وفي الأرض . وأنكره أبو علي^(٣) لأنَّ هذا الاسم بدخول اللام عليه صار بمنزلة الأعلام التي لا تعمل عمل المصادر ، بخلافها في قوله ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾^(٤) [سورة الزخرف : ٨٤] لأنه يجعل الظرف من صلة ﴿ إله ﴾ على تقدير : الذي هو مألوه في السماء ، إذ ليس كالأعلام ، ولهذا جاء ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [سورة مريم : ٦٥] ، يعني ما فيه اللام دون ما ثبت فيه الهمة ، لأنه قد جاء ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إلهًا وَاحِدًا ﴾ [سورة ص : ٢٥] ، وقال : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إلهًا كَمَا لَهُم آلهة ﴾ [سورة الأعراف : ١٢٨] .
- وروي عن الكسائي^(٥) أنه كان يقف على قوله ﴿ في السموات ﴾^(٦) ويتدبَّر

(١) ما ذكره المؤلف في إعراب الآية هو قول أبي علي ومن وافقه ، انظر البحر .
 (٢) منهم الزجاج وابن السراج . وقدره الزجاج : وهو المنفرد بالإلهية في السموات والأرض ، وقدره ابن السراج : وهو العظم أو نحوه ، انظر مجمع البيان والبحر . وعليه يكون ﴿ فهو الله ﴾ مبتدأ وخبراً ، وهو قول النحاس وغيره . وذهب أبو حيان إلى أن الأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية وإن كان لفظ الله علماً لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمنه من المعنى ، كما قال : أنا أبو المنهال بعض الأحيان
 فـ « بعض » منصوب بما تضمنه « أبو المنهال » كأنه قال : أنا المشهور بعض الأحيان .
 (٣) لم أصب كلامه .
 (٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢١٤ - ١٢١٥ .
 (٥) لم أجد هذه الرواية عنه .
 (٦) عزي هذا الوقف إلى أبي . انظر القطع ٣٠١ ، والمكتفى ٢٤٧ - ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٩٧ .

[بقوله ^(١) ﴿ وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ﴾ ، وكان يجعل الظرف - أعني ﴿ في السموات ﴾ - من صلة المعبود ، ويجعل قوله ﴿ وفي الأرض ﴾ من صلة ﴿ يعلم ﴾ ^(٢) .

٣

٢ / ٤٥

(٢ / ٥١)

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتُمْ بِرِسَالِي / مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) [١١٠]

بكسر الدال وضمتها ^(٤) . فالكسر لالتقاء الساكنين : الدال والسين . والضم

على إتباع ضمّ التاء ، وقد تقدم هذا ^(٥) .

٦

قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَارِيبَ فِيهِ الَّذِينَ

خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ^(٦) [١١٢]

قال الأخفش ^(٧) : ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ في محل النصب لأنه بدل من

٩

الكاف والميم في [قوله ^(٨)] ﴿ ليجمعنكم ﴾

فعلى هذا لا يجوز الوقف على قوله ﴿ لاريب فيه ﴾ ^(٩) . ويكون هذا من

(١) زيادة من ي وب .

(٢) وقيل في إعراب الآية غير ذلك .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٣٧ ، والبيان ١ / ٣١٤ ، والبحر ٤ / ٨٠ .

(٤) قرأ بكسر الدال حمزة وعاصم وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ١٧٤ - ١٧٥ ، والتيسير

٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٥) يريد ما ذكره في كلامه على الآية ١٧٣ من سورة البقرة ص ١٢٦ من مذهبهم في كسر التون والدال

والتاء والتنوين واللام والواو وضمتها مما اجتمع فيه ساكنان من كلمتين يبدأ ثانيهما بهمزة مضمومة ،

انظر التعليق ثمة . ولم يذكر المؤلف هذه الآية ثمة .

(٦) انظر الجواهر ٥٩٢ ، ٩٥٨ - ٩٥٩ ، وشرح الملح اللوح ١٠٠ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٩ ،

وإعراب القرآن ١ / ٥٢٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٧ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٨٢ - ٨٣ ،

وإين يعيش ٣ / ٧٠ .

(٧) انظر معاني القرآن له والصادر السالفة ، ورد المبرد قوله .

(٨) زيادة من ب .

(٩) لم يذكر ابن الأنباري ولا النحاس الوقف على ﴿ لاريب فيه ﴾ ، وذكره صاحب المكتفى ٢٤٨ ، =

باب بدل الاشتغال^(١) . وهو ضعيف ، لأن سيويه قال^(٢) : لا يجوز : مررت بي المسكين ، ولا : مررت بك المسكين^(٣) ، فتجعل « المسكين » بدلاً من الياء والكاف ، لأن الياء والكاف في غاية الوضوح والبيان ، فلا يحتاج إلى البدل والتفسير .

والصواب في الآية قول أبي إسحق^(٤) من أن الكلام تم^(٥) عند قوله ﴿ لا ريب فيه ﴾ ثم ابتداء وقال ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ . فحُلُّ ﴿ الذين ﴾ رفع بالابتداء ، وقامه ﴿ خسروا أنفسهم ﴾ إذ هو في الصلة ، وخبر المبتدأ قوله ﴿ فهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٢١ ودخلت الفاء في خبر ﴿ الذين ﴾ لأن كل اسم

=ومنار الهدى ٩٧ ، لكنها ذكرا أنه غير كاف إذا كان ﴿ الذين ﴾ تابعا لـ ﴿ ... المكذبين ﴾ [١١] ، ولم يذكر وجه البدل من الضمير .

(١) كذا وهو خطأ ، والصواب : من باب بدل الشيء من الشيء وهو ما يسمى بدل الكل من الكل . وهو على الصواب في شرح اللع . أما بدل الاشتغال فقد أجمروا على جواز ذلك فيه ، كقول الشاعر : وما ألفيتني حمي مضاعا

(٢) عبارة سيويه في الكتاب ١ / ٢٥٦ « فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر أو بك المسكين مررت فلا يحسن فيه البدل ، لأنك إذا عتيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني لأنك لست تحدث عن غائب .. » ا هـ . وهو قول المبرد وأبي علي وغيرهما من البصريين . وعزي قول الأخفش إلى الكوفيين . انظر شرح اللع اللوح ٩٤ / ١ و ١٠٠ / ١ - ٢ ، والكمال ٥١٠ ، والأصول ٤٧ / ٢ ، وابن يعيش ٢ / ٦٩ - ٧٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، والمعم ٥ / ٢١٧ - ٢١٨ . وانظر ماسياتي ١٠٧٣ ، وماعلقناه ٧٠٦ ح ٥ .

(٣) انظر هذه العبارة في الحجة والجواهر وشرح اللع (الموضع الأول ، وفيه تحريف) وابن يعيش وشرح الكافية .

(٤) انظر ما نقله عنه صاحب مجمع البيان ٢ / ٢٧٧ . وهو أجود الأقوال ، نص على ذلك النحاس وغيره .

(٥) انظر المكتفى ومنار الهدى .

موصول وكل اسم نكرة موصوفة يجوز دخول الفاء في خبرها^(١) ، كقولك : الذي يأتيني فله درهم ، وكل رجل يأتيني فله درهم .

وقال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(٢) : لو أَنَّ رجلاً قال : كلُّ امرأة أتزوجها فهي طالتي ، فتزوج امرأة = طلقت^(٣) ، لأن الكلام محمول على الشرط والجزاء .
و « كلُّ امرأة » مبتدأة ، و « أتزوجها » صفة للمرأة ، ودخلت الفاء في قوله « فهي طالتي » إذ هي نكرة موصوفة .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ﴾ (١٦١)

قَرئ ﴿ يَصْرِفْ ﴾^(٤) مرتباً للمفعول^(٥) . أي : من يُصْرِفِ العذاب عنه .
ففي ﴿ يَصْرِفْ ﴾ ضمير يعود إلى « العذاب » مرتفع به . والماء المجرورة بـ « عن » تعود إلى « مَنْ » .

ومن قال ﴿ مَنْ يَصْرِفْ ﴾ أي من يَصْرِفِ اللهُ عنه العذاب = ففَاعِل
﴿ يَصْرِفْ ﴾ ضمير الله عزوجل ، وقد تقدم في قوله ﴿ قُلْ أَعْيَرَ اللهُ اتَّخِذْ ﴾

(١) انظر شرح اللوح ٥٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٧٠ ، ٤٥٢ ، والمقتضب ٣ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والحجة

٢ / ١٨٩ - ١٦٠ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ - ١٠٢ ، وغيرها من المصادر التي ذكرناها ١٩٥ ، ٢٤٧ .

(٢) بهامش الأصل مانته : « هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وتلميذه » . وانظر كلامه في كتابه الحجة على أهل المدينة ٢ / ٢٧٧ - ٢٨٩ .

(٣) هذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، وقال الجمهور وأحمد والشافعي ومالك لا يقع الطلاق . انظر تعليق

محقق الحجة على أهل المدينة ص ٢٨١ ح ١ .

(٤) انظر الجواهر ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٨ ، والحجة ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٤ خك ، ومجمع البيان

٢ / ٢٨٠ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٨٦ - ٨٧ .

(٥) وهي قراءة غير حزة والكسائي فقرأ ﴿ يَصْرِفْ ﴾ . انظر السبعة ٢٥٤ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر

٢ / ٢٥٧ .

(٦) أي مبتياً للمفعول ، انظر ماسلف من التعليق على هذا المصطلح ١٦٦ .

[١٤١] ، وحذَفَ المفعول ، كقوله^(١) :

كأن لها في الأرض نسياً تقصه أي تبلى الحديث ، وقال^(٢) :

ولا يتحشى الفحل إن أغرست به أي ولا يمنع المربع عقرها منها .
ولا يمنع المربع منها فصيها

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بَيْنِي

وبينكم ﴾^(٣) [١٩١]

يحتج الناس بهذه الآية على أن الله يسمى « شيئاً »^(٤) لأنه قال ﴿ قل أي شيء أكبر شهادة قل الله ﴾ فذكر في جواب « أي شيء » لفظة الله عزوجل ،

(١) زاد في ي : « وهو الشنفرى » والظاهر أنها ليست من المؤلف . والبيت للشنفرى ، المفضليات ق ٢٠ / ٩ ص ١٠٩ ، وشرحها للأنباري ٢٠١ ، وحجاز القرآن ٤١٢ ، والكامل ١٠١٨ ، والعتب ١ / ٣٣٤ ، والخصائص ١ / ٢٨ ، والفصول والغايات ٥٠٦ ، وهو بلا نسبة في الحجة ١ / ٢٧ ، والخصص ١٤ / ٢٧ . الشيء : ما أضله أهله فيطلب ويطلب فيه ، وتقصه : تتبمه ، والأم : القصد ، وتبلى : تقطع الحديث ، عن الكامل . أي كأنها من شدة حياؤها إذا مشت تطلب شيئاً ضاع منها ، عن الأنباري .

(٢) رجل من عكّل ، عن ابن قتيبة في المعاني الكبير ٣٩٢ ، ١٢٣٧ . وهو بلا نسبة في الحجة ١ / ٢٨ ، والتكلمة والذيل والصلة ، واللسان (حشا) . لا يتحشى الفحل : لا يباليه ، وأغرست به : حملته في عرضها ، والمربع : التي تنتج في أول الربيع ، عن ابن قتيبة . والفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه ، عن اللسان (فصل) .

(٣) انظر شرح المصع اللوح ١٢٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ ، والبحر ٤ / ٨٩ - ٩٠ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠٣ ، والقرطبي ٦ / ٣٩٩ ، وابن كثير ٣ / ٢٤٠ ، والفخر الرازي ١٢ / ١٧٦ - ١٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، وبر الصناعة ٢٩١ .

(٤) قال الأشعري : « قال جهم وبعض الزيدية : إن البارئ لا يقال إنه شيء لأن الشيء هو المخلوق الذي له مثل . وقال المسلمون كلهم إن البارئ شيء لا كالأشياء » اهـ انظر مقالات الإسلاميين ١٨١ - ١٨٢ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، والمصدر السالفة .

فصح إطلاق لفظة « الشيء » عليه .

٢ وظاهر الآية على أن قوله ﴿ قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ يرتفع فيه لفظة الله بالابتداء ، و ﴿ شهيد ﴾ خبره وليس بجواب « أي شيء »^(١) .

٦ وعلى مقتضى كلامهم يجب أن يكون الوقف^(٢) جائزاً على قوله ﴿ قل الله ﴾ والتقدير : قل الله أكبر شهادة ، فأضمر خبر المبتدأ . ويكون قوله ﴿ شهيد^(٣) بيني وبينكم ﴾ خبر مبتدأ مضر ، أي هو شهيد بيني وبينكم^(٤) . /

١ / ٤٦
(١ / ٥٢)

[وقوله^(٥)] ﴿ وأوحى إليّ هذا القرآن لأنُنذِرَكم بهِ ومَن بَلَغ ﴾^(٦)

[١٩]

٩ أي ومن بلغه القرآن إلى قيام الساعة^(٧) . فيكون جميع الناس إلى قيام الساعة داخلين في الدعوة . ف ﴿ مَن ﴾ في موضع النصب بالعطف على ﴿ أنذركم ﴾^(٨) وهو موصول بقوله ﴿ بلغ ﴾ ، والعائد إليه محذوف أي من بلغه ، وفاعل ﴿ بلغ ﴾ ضمير ﴿ القرآن ﴾ أي من بلغه القرآن . ١٢

(١) هذا من جهة الصناعة الإعرابية ، أما من حيث المعنى فالكلام منتظم ، فقوله تعالى ﴿ قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ يتضمن جواب قوله ﴿ أي شيء أكبر شهادة ﴾ ويبدل عليه ويستدسه ، انظر الميزان ٢٨ / ٧ .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٦٢٩ ، والمكتفى ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٩٧ .

(٣) في الأصل : شهيداً ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) قال أبو حيان : « لا يتعين حمله على هذا بل هو مرجوح لكونه أضمر فيه آخرأ وأولأ ، والوجه الذي قبله لإضمار فيه مع صحة مضاه فوجب حمل القرآن على الراجح لا على المرجوح » .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨١ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٩١ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والقرطبي ٦ / ٣٩٩ ، وابن كثير

٢ / ٢٤٠ ، ومجمع التفسير ٢ / ٣٩٢ .

(٧) هذا معنى قول ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم .

(٨) يريد على الكاف والميم من ﴿ أنذركم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(١) [٢٣]

و ﴿ يكن ﴾ بالتاء والياء ، و ﴿ فتنتهم ﴾ بالرفع والنصب^(٢) .

٣ فن قال ﴿ تكن ﴾ بالتاء ورفع « الفتنة » فظاهراً ، لأن الفتنة اسم ﴿ تكن ﴾ ، وقوله ﴿ إلا أن قالوا ﴾ في موضع النصب خبر ﴿ تكن ﴾ أي لم تكن فتنتهم إلا مقاتلتهم .

٦ ومن قال ﴿ يكن ﴾ بالياء ونصب « الفتنة » جمل ﴿ أن قالوا ﴾ اسم ﴿ يكن ﴾ أي لم يكن فتنتهم إلا قولهم .

٩ فأما أبو عمرو وأتباعه فإنهم قرؤوا ﴿ تكن ﴾ بالتاء ونصب « الفتنة » لأنهم حللوا ﴿ أن قالوا ﴾ على « المقالة » والمقالة مؤنثة^(٣) . وإن شئت قلت : إن قوله ﴿ أن قالوا ﴾ في المعنى هي الفتنة ، فحمل^(٤) ﴿ تكن ﴾ على المعنى^(٥) .

وقوله : ﴿ وَاللَّهِ رَبَّنَا ﴾^(٦) [٢٣]

١٢ بكسر الباء وفتحها^(٧) . فالكسر على أن يكون نعتاً^(٨) لقوله ﴿ والله ﴾ .

(١) انظر الجواهر ٢٧٩ ، ٩٣٦ ، ٩٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٠ - ٥٤١ ، والحجّة ٣ / ٤٠٤ - ٤٠٧ ، خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٦ ، والبحر ٤ / ٩٥ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، وابن الشجري ١ / ١٣٠ ، والمغني ٨٨٨ .

(٢) قرأ ابن عامر وابن كثير وحفص عن عاصم تكن بالتاء وفتنتهم بالرفع ، وقرأ حمزة والكسائي يكن بالياء وفتنتهم بالنصب ، وقرأ الباقون تكن بالتاء وفتنتهم بالنصب . انظر السبعة ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والتيسير ١٠١ - ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ . وكان في الأصل : ويكن بالياء والتاء .

(٣) هذا قول الزجاج ومن وافقه .

(٤) في الأصل « تحمل » وهو تحريف .

(٥) هذا قول سيبويه وأبي علي ومن وافقهما .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٠ ، وللغراء ١ / ٣٣٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤١ ، والحجّة ٣ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٦ - ٣١٧ ، والبحر ٤ / ٩٥ .

(٧) قرأ ﴿ ربنا ﴾ بالنصب حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٢٥٥ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٨) وأجيز أن يكون بدلاً أو عطف بيان ، انظر البحر .

والنصب على النداء ، على معنى ياربنا ، ف « والله » قسم ، وقوله ﴿ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [٢٣] جوابه^(١) ، و « ربنا » اعتراض بين القسم وجوابه .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ [٢٥]
والمنى : كراهة أن يفقهوه ، فحذف المضاف . وقيل : التقدير : لئلا يفقهوه فحذفت « لا »^(٢) .

٦ قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَكْفُرُوا كَمَا كَفَرْتُمْ أَنْتُمْ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّ اللَّهَ يَكْفُرْ بِفِرْعَوْنَ وَإِصْرَ وَكُلَّ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٢٧]
المؤمنين^(٣) [٢٧]

٩٠ بنصب الباء والنون ورفعهما^(٤) . فالنصب على أنه جواب « ليت » بالواو^(٥) ، لأن التمني بمنزلة الأمر والنهي في أن الجواب بالنصب ، والرفع على الاستثناف ، أي نحن لانكذب ونحن نكون ، أو يكون عطفاً على ﴿ نرد ﴾

(١) في الأصل : جواب .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٤١ ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٥ ، والبيان ١ / ٣١٧ ، والبحر ٤ / ٩٧ .

(٣) انظر ماسلف ١٦٢ ، ٢٢٨ وما علقناه ثمة .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٠ ، ٨٢٤ ، وشرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومعماني القرآن للأخفش ٢٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤١ - ٥٤٢ ، والحجة ٣ / ٤٠٨ - ٤١٣ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٨ ، والبيان ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٠١ - ١٠٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٦ ، والمسائل المنشورة ٦٩ ، وابن يعيش ٧ / ٢٥ - ٢٦ و ٨ / ٨٢ - ٨٤ ، والمفني ٤٦٩ .

(٥) قرأ حزة وحفص عن عاصم بنصب الباء والنون ، وقرأ ابن عامر برفع الباء ونصب النون ، وقرأ الباقر برفعها . وذكر ابن مجاهد أنه اختلف عن ابن عامر فروى عنه هشام رفع الباء ونصب النون وروى عنه ابن ذكوان نصبها . انظر السبعة ٢٥٥ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٦) انظر شرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٤ - ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ - ٢٧ ، والإيضاح ٣١٤ - ٣١٥ ، وابن يعيش ٧ / ٢٣ - ٢٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والمصع ٤ / ١٢٦ - ١٢١ . وانظر معنى قولهم جواب الأمر بالفاء ونحوه فيما علقناه ٣٥ .

قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾^(١) [٢٧] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ ١٣٠١

٣ جواب « لو » في الآيتين محذوف ، والتقدير^(٢) : لعلمت كنه ما يصيرون إليه .

وقوله ﴿ عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ أي على سؤال ربهم .

٦ قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتْنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا ﴾^(٣) [٣١]
أنث الكناية المتصلة^(٤) بقوله ﴿ فِيهَا ﴾ ، وهو يعود إلى « ما » لأنه يريد بـ « ما » الأعمال . كأنه قال : على الأعمال التي فرطنا فيها^(٥) .

٩ وقوله : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾^(٦) [٣٢]
بالإضافة ، و ﴿ لِدَارِ الْآخِرَةِ ﴾^(٧) جميعاً .
فن أضاف فالتقدير : ولدائر الساعة الآخرة ، لابد من هذا التقدير لأن
١٢ الشيء لا يضاف إلى صفته^(٨) . فينبغي أن تحمل « الآخرة » على أنها صفة

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٨٩ ، والبيان ١ / ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٠١ ، وسر الصناعة ٦٤٧ .

(٢) قدره الطبرسي : لرأيت أمراً هائلاً ، وانظر البحر .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٩٢ ، والبيان ١ / ٣١٨ - ٣١٩ ، والبحر ٤ / ١٠٧ ، وتفسير الطبري ٧ / ١١٢ - ١١٤ ، والقرطبي ٦ / ٤١٣ ، وابن كثير ٢ / ٢٤٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٩٩ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) وقيل يعود الضمير على « الساعة » عن الحسن أي على ما فرطنا في شأن الساعة ، وقيل يعود على « الدنيا » عن ابن عباس ، وعاد الضمير على الدنيا وإن لم يجز ذكرها لكونها معلومة ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٢٨٦ ، ومعاني القرآن للفرأء ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ، والحجة ٤ / ٣ - ٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩١ ، والبيان ١ / ٣١٩ ، والبحر ٤ / ١٠٩ .

(٧) قرأ بالإضافة ابن عامر وحده وقرأ الباقر بن بلامين وبالرفع على النعت . انظر السبعة ٢٥٦ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٣ / ٢٥٧ .

(٨) هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنه يضاف الشيء إلى نفسه أو إلى صفته إذا اختلف =

موصوف محذوف .

ومن قال ﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ حمله على الوصف .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾^(١) [٣٣]

و﴿ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾^(٢) .

فالتخفيف^(٣) على أن المعنى : لا يصادفونك كاذباً ، من قولهم : أَكْذَبْتُ

الرجل ، أي وجدته كاذباً .

ومن قال ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾ فإن المعنى على أنه : لا ينسبونك إلى

الكذب^(٤) ، أي لا يعرفونك بهذه الصفة ، لأنهم كانوا يسمونه الأمين قبل النبوة .

[وقوله^(٥)] ﴿ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾^(٦) [٣٣]

قيل : الباء من صلة ﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ / أي يجحدون بآيات الله فقدّم^(٧) . ٢ / ٤٦

(٢ / ٥٢)

=اللفظان . انظر شرح اللع اللوح ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٠ و ٢ / ٧٦ ، والاصول
٢ / ٨ - ١٠ ، والبغداديات ٢٧٩ ، والبصريات ١٨٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٨ ، ٢٤١ ، والإيضاح (٢٧١ - ٢٧٢ ،
والخصائص ٣ / ٢٤ ، والإنصاف ٤٣٦ - ٤٣٨ السألة ٦١ ، وابن يعيش ١ / ٥٤ و ٣ / ٩ - ١١) ،
وشرح الكافية ١ / ٢٨٥ - ٢٨٨ ، وسفر السعادة ٩٦٥ ، والمجمع ٤ / ٢٧٥ - ٢٧٧ ، وانظر ماسياتي
١٤٦٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٤ ، والحجة ٤ / ٥ - ٧ خك ، ومجمع
البيان ٢ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، والبحر ٤ / ١١١ .

(٢) قرأ بالتخفيف نافع والكسائي وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٢٥٧ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر
٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٣) في الأصل : بالتخفيف ، وهو تحريف .

(٤) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون أكذب وكذب بمعنى .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٧) قال الطبرسي : « ودخلت الباء في ﴿ بآيات الله ﴾ والجحد يتعدى بغير الجار والمجرور لأن معناه
هنا التكذيب أي يكذبون بآيات الله « ا هـ .

وقيل : هو من صلة ﴿الظالمين﴾^(١) كما قال : ﴿فَطَلَمُوا بِهَا﴾ [سورة

الأعراف : ١٠٢] .

- ٣ قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢) [٣٤] .
 ينبغي أن يكون التقدير على مذهب سيبويه : ولقد جاءك مجيء من
 نبياً^(٣) المرسلين ، فيكون الفاعل المصدر لأن الفعل يدل عليه^(٤) . و « من »
 لا تكون زيادة عنده لأنه لا يرى ذلك في الواجب^(٥) . ولا يكون التقدير : ولقد
 جاءك شيء من نبأ المرسلين ، لأن الفاعل لا يحذف^(٦) .
 وعلى قول أبي الحسن يكون التقدير : ولقد جاءك نبأ المرسلين . ويكون
 « من » زيادة ، لأنه يراه في الواجب زيادة كما يراه في النفي^(٧) .

٩ قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾^(٨) [٣٥]

(١) وهو قول أبي علي ، انظر مجمع البيان . وتقديره عنده : ولكن الظالمين برء آيات الله أو إنكار آيات الله يمجدون ماعرفوه من صدقك وأمانتك .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٤١٦ ، وشرح اللع ٥٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٤ / ١١٣ ، والتبيان ١ / ٤٩٢ ، والمغني ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٣) وقيل : تقديره : نبأ من نبأ ، عن الرماني ، وقدره أبو حيان : جاءك هو أي هذا الخبر .

(٤) يريد مذهب سيبويه في أن الفعل يدل على المصدر ، كقولهم : من كذب كان شرّاً له ، أي كان الكذب شرّاً له ، انظر ماسلف ٢٨ ، ١٢٥ ، ٢٤٢ .

(٥) سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٦) وكذا قال في شرح اللع ، وهو أحد قولين له ، والآخر أن يكون ﴿من نبأ﴾ صفة موصوف محذوف قامت مقامه ، أجازته في الجواهر ، وهو الظاهر ولا شيء في هذا الحذف فالفاعل المحذوف بمنزلة الشاهد ، وانظر شرح الكافية ٢ / ٣٢٣ . وانظر ماسلف من التعليق على حذف الموصوف ٣١٥ .

(٧) انظر بسط التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٨) انظر الجواهر ٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ ، وللغراء ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٤ / ١١٤ - ١١٥ ، والمغني ٨٤٩ .

هذا شرط ، والجواب محذوف ، والتقدير : فافعل ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صَمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾^(١)

[٣٩]

﴿ صَمٌّ وَبُكْمٌ ﴾ جميعاً خبر ﴿ الَّذِينَ ﴾ كقولهم : « هذا حلو حامض »^(٢) . ودخول الواو لا يمنع من ذلك^(٣) لأن قوله ﴿ صَمٌّ وَبُكْمٌ ﴾ ههنا بمنزلة قوله ﴿ صَمٌّ بَكْمٌ عَمِيٌّ ﴾ [سورة البقرة : ١٨] ، وقد جاء ذلك في شعر النَّمِرِ^(٤) قال :

لَقَيْمِ بْنِ لُقَمَانَ مِنْ أُخْتِهِ وكان أبنِ أُخْتِ لَهِ وَأَبْنَمَا

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ آتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾^(٥) [٤٠]

التاء رفع ضمير الفاعل ، والكاف والميم للخطاب لاجل لها من الإعراب^(٦) .

(١) انظر الجواهر ١٨٠ ، ٨٠٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٧ ومن المؤلف نقل كلامه ولم يصرح بذلك ، ولا أنص على هذا فيما سيأتي اكتفاء بما ذكرته في مقدمة التحقيق .

(٢) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٣ ح ٢ .

(٣) صَمٌّ خبر ويك عطف عليه فهو خبر مثله ، فكلاهما خبر للمبتدأ ﴿ وَالَّذِينَ ﴾ .

(٤) ابن تولب العكلي . والبيت من كلمة له في مختارات ابن الشجري ، القسم الأول ١٦ - ١٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٧٤ - ٥٧٧ ، وشرح شواهد المفني ٦٥ - ٦٦ ، والخزانة ٤ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وشرح أبيات المفني ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وانظر شعر النمرق ٣٨ - شعراء إسلاميون ص ٣٧٧ - ٣٨٢ وتحريجها فيه ٤١٨ - ٤٢٠ .

(٥) انظر الجواهر ١٦٨ ، وشرح الملح اللوح ١٦١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وللغراء ١ / ٣٣٢ - ٣٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٦ - ٥٤٧ ، والحجة ٤ / ٩ - ١٣ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٩ ، والبيان ١ / ٣٢١ ، والبحر ٤ / ١٢٣ - ١٢٦ ، والعسكريات ٦٦ ، والغليبيات ٧٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٢ .

(٦) هذا مذهب البصريين . وذهب الكسائي والغراء ومن وافقها إلى أن الكاف في موضع النصب . وخطأها الزجاج وغيره لأنه ينبغي على مذهبها أن يكون تأويل قولهم « رأيتك زيدا »

- وَيَسْتَعْتَنِي بِمَا يَمْتَرُ عَلَى الْكَافِ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّائِيثِ عَنِ تَثْنِيَةِ التَّاءِ وَجَمْعِهِ
 وتَأْنِيثِهِ^(١) ، تقول : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَاصِعًا ، وَأَرَأَيْتَكَ ، وَأَرَأَيْتَكَ ، وَأَرَأَيْتَكَ ،
 ٣ وَأَرَأَيْتَكَ ، وَلَا تَغْيِرِ التَّاءَ . فـ « زِيد » هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَ« مَاصِعًا » فِي مَوْضِعِ
 الْمَفْعُولِ الثَّانِيِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَافُ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَيْدٍ . وَالْمَفْعُولُ
 الثَّانِي فِي هَذَا الْبَابِ - أَعْنِي بِبَابِ الظَّنِّ وَالْعَلْمِ - فِي الْمَعْنَى هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ^(٢) .
 ٦ فقولُه تعالَى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ ﴾ [٤٦] * وَ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ ﴾ بِمَعْنَى وَاحِدٍ .
 وَالْكَسَائِيُّ يَحْذِفُ الهمزة فيقرأ « أَرَيْتُمْ »^(٣) كما حذفت في المستقبل [في]^(٤)
 نحو « يرى » و« ترى » .
 ٩ ونافع يدخل ألفاً قبل الهمزة فيقول « أَرَأَيْتِ » [بتليين الهمزة وإثبات

=ماشأه» أ رأيت نفسك زيدا ماشأه ، وهذا محال . انظر المصادر السالفة . وانظر كلامهم على
 « أ رأيتك » في شرح المع اللوح ٦١ / ٢ - ٦٢ / ١ ، والكتساب ١ / ١٢٢ ، ١٢٥ ، والمقتضب
 ١ / ٤٠ و ٢ / ٢٠٩ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ومجالس ثعلب ٢١٥ - ٢١٦ ، والعسكريات ٦٦ - ٦٨ ،
 والبصريات ٩٩ ، والخلييات ٧٥ - ٧٨ ، وسر الصناعة ٣٠٩ - ٣١٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٤ و
 ١٢٦ - ١٢٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٢ ، والممع ٢ / ٢٣٧ .

(١) انظر المصادر المذكورة في الحاشيتين ٥ و ٦ في الصفحة السابقة .

(٢) قال في شرح المع اللوح ٦١ / ٢ : « لأن المفعول الثاني في هذا الباب خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ إذا
 كان مفرداً كان المبتدأ في المعنى ، ولأن الكاف لو كان مفعولاً لافترق الحال بين قولك أ رأيتك زيدا
 وبين قولك أ رأيت زيدا ، وفي مجيء التنزيل بالوجهين : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ﴾ [سورة
 الأنعام : ٤٠] و﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ٤٦] والمعنى واحد = دليل
 قاطع على أن الكاف للمخاطب زيدت لتأكيد التاء ... » ا هـ . وانظر الحجة . وانظر كلامهم في
 باب الظن والعلم في الكتاب ١ / ١٨ - ١٩ ، والمقتضب ٣ / ٩٥ ، ١١٣ ، ١٨٨ - ١٨٩ ، وابن يعيش
 ٧ / ٧٨ - ٨٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٩ ، والممع ٢ / ٢١٠ - ٢١٧ ، ٢٢٦ .

(٣) يحذف الكسائي الهمزة من « رأيت » إذا تقدمه استفهام حيث وقع ، والباقون يقرؤون بالهمز .

انظر السبعة ٢٥٧ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ و ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٤) زيادة من ي وب .

الألف^(١) ، وهكذا في جميع التنزيل^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾ (٣) ١٥٢١
لا يجوز الوقف^(٤) في هذه الآية ، لأن قوله ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ ١٥٢١ نصب
إذ هو جواب لقوله ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٥) ١٥٢١ ، وقوله
﴿ فَتَكُونُ ﴾ نصب جواب النهي^(٦) وهو قوله ﴿ لَا تَطْرُدْ ﴾ . فالوقف قوله
﴿ مِنْ الظَّالِمِينَ ﴾ ١٥٢١ .

قوله تعالى : ﴿ كَتَبْنَا رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ ﴾^(٧)

(١) زيادة من ي وب . وفي ي وب : ونافع يدخل قبل الهمزة ألفاً فيقرأ رأيت . وفي ب :
« .. فيقرأ رأيت وهكذا بتلين ... في جميع التنزيل . وكان في الأصل « رأيت » وفي ي وب
« رأيت » والصواب ما أثبت .

(٢) قد نصوا على أن نافعاً سهل الهمزة بين بين في « رأيت » إذا وقع قبله همزة الاستفهام حيث وقع ،
وهو ما اقتصر عليه ابن مجاهد والداني وحكى أبو عبيد أن نافعاً يبدل الهمزة ألفاً ، وقال ابن
الجزري : « واختلف عن الأزرقي عن ورش في كيفية تسهيلها ، فروى عنه بعضهم إبدالها ألفاً
خالصة ، وإذا أبدلها مد لالتقاء الساكنين مدأ مشبهاً ... » وهو مراد المؤلف في قوله « ونافع
يدخل ألفاً قبل الهمزة » . وسيأتي قول المؤلف ١١٩٣ « وكان نافع يبدل ألفاً فيقرأ رأيت » .

(٣) انظر الجواهر ٧١٦ ، ومماني القرآن للأخفش ٢٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٩ ، ومجمع البيان
٢ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، والبحر ٤ / ١٢٨ ، والإيضاح ٢١٢ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٢٢ - ٦٣٣ ، والقطع ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والمكتفى ٢٥٠ ، ومنار الهدى ٩٩ .
(٥) سياق الآية : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ
مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٦) قال أبو حيان : « الظاهر في قوله ﴿ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ أن يكون مطوفاً على ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾
والمعنى الإخبار بانتفاء حسابهم وانتفاء الطرد والظلم المتسبب عن الطرد ... » ا هـ . وذكر الوجه
الأخر .

(٧) انظر الجواهر ٤٣٠ ، ٥٨٢ ، ٩٥٨ - ٩٥٩ ، ومماني القرآن للأخفش ١٢٤ ، ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وللغراه
١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٠ - ٥٥١ ، والحجة ٤ / ١٤ - ١٧ ، ومجمع البيان
٢ / ٣٠٧ ، والبيان ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، والبحر ٤ / ١٤٠ - ١٤١ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ،
والمقتضب ٢ / ٣٥٧ ، والبصريات ٢٢٢ .

فمن فتح كان على التكرير والبدل^(٢) من ﴿ الرحمة ﴾ أي كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم .

ومن قال ﴿ إنه ﴾ بالكسر فلأن ﴿ كتب ﴾ يؤول إلى « قال » والتقدير : قال : إنه من عمل^(٣) .

فأما قوله ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾^(٤) [١٥٤]

فالتقياس الكسر^(٥) لأنه بعد الفاء^(٦) ، وما بعد الفاء يجوز أن يكون مبتدأ

وخبراً وفعلاً وفاعلاً ، فيجب كسر « إن » / .

ومن فتح فإنه أضر مبتدأ ، والتقدير : فأمره أنه غفور رحيم أو فشأنه أنه غفور رحيم له ، فأضر المبتدأ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ لِّيَسْبِلَ

(١) قرأ بفتح الهمزة عامم وابن عامر ونافع ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٢٥٨ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

(٢) جمع عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالتكرير من عبارات الكوفيين والبدل من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٨ ح ٤ .

(٣) هذا قول الزجاج والنحاس . وذهب الفراء إلى أن الكسر على الاستثناف . وذهب أبو علي ومن وافقه إلى أن كسرها لأن الجملة تفسر للرحمة ، ولم يرضه المؤلف في الجواهر ٩٢٩ وذهب ثمة إلى أن الكسر لأن الجملة جواب القسم وهو قوله « كتب » .

(٤) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٥) قرأ ﴿ فإنه ﴾ بكسر الهمزة غير عامم وابن عامر ، فقرأ بالفتح .

(٦) هي فاء الجزاء .

(٧) هذا وجه أجازة النحاس وأبو علي وغيرهما . والوجه الآخر أن يكون أضر خبراً والتقدير : فله أنه

غفور رحيم ، أي فله المغفرة ، وهو أحد أقوال الأخفش وأجازة أبو علي ومن وافقه ، وذكر الوجهين

المؤلف في الجواهر . وأجاز الأخفش أن ترفع أن على الابتداء والخبر مضر وعزاه لبعضهم ، ورد المبرد

والنحاس هذا القول الذي أجازة الأخفش ، قال المبرد « هذا قول ليس بالقوي لأنه يمتنعها مبتدأ

ويضر الخبر » ، وقال النحاس « وهذا خطأ عند سيبويه ، وسيبويه لا يجوز عنده أن يتبدأ بأن » .

وذهب الفراء إلى أن « أن » الثانية مكررة وهو قول المبرد وأجازة النحاس ، ورده أبو علي . وأجاز =

المُجْرِمِينَ ﴿١﴾ | ٥٥ |

السواو عطف على مضر أي لَتَتَفَهَّمُوا ولتستبينَ سبيلَ المجرمين^(١) . والمعنى
ولتستبينَ سبيلَ المجرمين وسبيلَ المؤمنين ، ولكنه حذف لأن فيما أبقي دليلاً
على ما ألقى . ومثله : ﴿ سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْخَرَّ ﴾^(٢) | سورة النحل : ٨١ | ولم يقل :
وسرابيل تقيكم البرد ، وقال ﴿ يُغَشِّي اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾^(٣) [سورة الأعراف : ٥٥] * ولم
يقل : والنَّهَارَ اللَّيْلَ^(٤) ، لِمَا ذَكَرْنَا .
وَقَرَأَ ﴿ وَليستبين ﴾ بالياء والتاء^(٥) . فالياء على أن يكون ﴿ سبيل ﴾

= الأَخْشَى أن تكون الفاء زائدة وتكون « أن » بدلاً من الأولى ، وقد رَدَّ هذا القول بأن الفاء
لاتدخل بين البند والمبطل منه . انظر ماسياًتي من الكلام على تكرير « أن » ٨٩٢ - ٨٩٣ ، وانظر
٦٩٨ ، ٩٢٣ - ٩٢٤ .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٦ ، وللغراء ١ / ٢٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥١ ، والحجوة
٤ / ١٧ - ٢٠ حك ، وجمع البيان ٢ / ٢٠٩ ، والبيان ١ / ٢٢٢ - ٢٢٤ ، والبحر ٤ / ١٤١ . وكان في
النسخ « وكذلك تصرف الآيات ... » وهو وهم ، التبت عليهم أو على المؤلف بقوله تعالى في هذه
السورة في الآية : ١٠٥ : ﴿ وكذلك تصرف الآيات وليقولوا درست ﴾ .

(٢) وقيل : التقدير : ولتستبين سبيل المجرمين فصلناها ، فاللام متعلقة بمضم مؤخر . انظر
ماسلف من التعليق على نحو هذا ١٤١ . ولم يتكلم الأخفش ولا الفراء على العطف في هذه الآية في
هذا الموضع من كتابيهما . وعزا النحاس القول بالعطف على المضر إلى الكوفيين ، وتابعه أبو حيان .
وقد سلف أن مذهب الزجاج ومن تابعه العطف على عامل مضر متقدم وهو مذهب المؤلف ،
والفراء ومن وافقه يقدرون العامل مؤخراً ووافقهم النحاس ، انظر ماسلف من التعليق على نحوه
١٤١ ، ١٨٥ - ١٨٦ ، ٢٢٢ ، ٢٥٧ .

(٣) سلف الاستشهاد بالآية ٢٤٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) هكذا ضبطت ﴿ يغشي ﴾ بالتشديد ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ
الباقون ﴿ يغشي ﴾ . انظر السبعة ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ . وانظر الحجوة
٤ / ١٥٨ - ١٥٩ حك ، وجمع البيان ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ ، والبحر ٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٥) في الحجوة : ولم يقل : ويغشي النهار الليل ، وهما سواء .

(٦) قرأ بالياء ورفع السبيل حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ نافع بالتاء ونصب السبيل وقرأ
الباقون بالتاء ورفع السبيل . انظر السبعة ٢٥٨ ، والتيسير ١٠٣ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

هو الفاعل ، وذكر « السبيل » كما قال : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَمِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٦]

٣ ومن رفع « السبيل » وقرأ ﴿ ولتستبين ﴾ بالتاء فلأن تأنيث « السبيل » قد شهِرَ وعُرِفَ في قوله ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ [سورة يوسف : ١٠٨] .
٦ ومن نصب « السبيل » وقرأ بالتاء فالتاء للخطاب ، أي ولتستبين أنت سبيلَ المجرمين .

قوله تعالى : ﴿ وَيَقْصُ الْحَقُّ ﴾ ^(١) [٥٧]

٩ و﴿ يَقْضِي الْحَقُّ ﴾ ^(٢) . فالصاد على أنه من : قَصَّ يَقْصُ ، أي يقصُّ قَصَصَ الْحَقِّ . ومن قال ﴿ يَقْضِي ﴾ فهو من : قَضَى يَقْضِي ، أي يقضي قضاء الحق ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ ﴾ ^(٤)

١٢

[٥٩]

أي ولا تسقط من حبة ثابتة ﴿ في ظلمات الأرض ﴾ [٥٩]
﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ ﴾ ^(٤) [٥٩] بخفض ذلك كله = إلا يعلمها إلا هو في كتاب مبين .

فقوله : ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٤) [٥٩]

(١) انظر معاني القرآن للفراء / ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، والحجة / ٤ / ٢١ - ٢٢ خك ، وجمع البيان / ١ / ٣٠٩ ، والبحر / ٤ / ١٤٣ .

(٢) رسم المصحف ﴿ يقض ﴾ بحذف الياء اجتزاء بكسر ما قبلها . انظر المنع ٣١ . قرأ ﴿ يقص ﴾ بالصاد ابن كثير وناقع وعاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يقضي ﴾ بالصاد . انظر السمة ٢٥٩ ، والتيسر ١٠٣ ، والنشر / ٢ / ٢٥٨ .

(٣) فالحق صفة مصدر محذوف ، وهو أحد وجهين أجازها أبو علي ، والآخر أن ينتصب على أنه مفعول به . وقيل فين قرأ ﴿ يقضي ﴾ بالصاد : الأصل بالحق فعذف الياء فنصب ، انظر البحر .

(٤) انظر الجواهر ١٨٤ ، وجمع البيان / ٢ / ٣١٠ ، والبيان / ١ / ٢٢٤ ، والبحر / ٤ / ١٤٦ .

تقديره : إلا هو كائن في كتاب مبين . فالجار في موضع الرفع خبر
الابتداء^(١) ، والاستثناء منقطع . لا بد من هذا التقدير ، لأنه لو لم تحمله على هذا
لوجب ألا يعملها في كتاب مبين وهو يعلم ذلك في كتاب مبين .

قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّيْتَهُ رَسُولَنَا ﴾^(٢) [٦١]

و ﴿ تَوَفَّاءَ ﴾ ، على التذكير والتأنيث^(٣) . فالتأنيث على : توفته جماعة
رسلنا ، والتذكير على : جَمَع رسلنا .

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ ذِكْرِي لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾^(٤) [٦٩]

التقدير : ولكن عليهم ذكرى . فـ « ذكرى » مبتدأ ، والخبر محذوف^(٥) .
ويجوز أن يكون التقدير ﴿ ولكن ذكرى ﴾ أي ذكْرهم ذكرى ، فيكون انتصابه
على المصدر .

قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ﴾^(٦) [٧٠]

-
- (١) أي هو متعلق بمحذوف في موضع الرفع خبر الابتداء .
(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٥٢ = ٥٥٢ ، والحجة ٤ / ٢٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٢ ، والبيان
١ / ٣٢٥ ، والبحر ٤ / ١٤٨ .
(٣) قرأ حمزة وحده ﴿ توفاه ﴾ على التذكير ، وقرأ الباقون ﴿ توفته ﴾ على التأنيث . انظر السبعة
٢٥٩ ، والنيسر ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٦ ، والبيان
١ / ٥٢٥ ، والبحر ٤ / ١٥٤ .
(٥) ذكره أبو البركات والطبري . وذهب الفراء والنحاس وأبو حيان إلى أنه خبر مبتدأ مضر ، وهو
قول الكسائي ، وأجازه الطبري ، وأجازوا جميعاً وجه النصب على المصدرية .
(٦) انظر الجواهر ٥٢٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والتبيان ١ / ٥٠٧ . وسياق
الآية : ﴿ وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت ليس لها من دون الله ولي ولا شفيع وإن تعدل كل
عدل لا يؤخذ منها أولئك الذين أهلوا بما كسبوا لهم شراب من حميم وعذاب أليم بما كانوا
يكفرون ﴾ .

قوم يقفون^(١) على قوله ﴿ كَسَبَتْ ﴾ ، وليس بِالْمُتَّجِهِ ، لأن قوله ﴿ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٢) ١٧٠١ صفة لـ ﴿ نَفْسٍ ﴾ . والمعنى : ذَكَرَ بِالْقُرْآنِ كِرَاهَةً أَنْ تَسَلَّ نَفْسٌ عَادِمَةً وَلِيًّا وَشَفِيعاً بِكَسْبِهَا .

وكذلك يقفون^(٤) على ﴿ شَفِيعٍ ﴾ ١٧٠١ ، وهو أقرب ، لأن قوله ﴿ وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَأَيُّخَذَنَّ مِنْهَا ﴾ ١٧٠١ وإن كان شرطاً وجزاءً يمكن أن يوصف به النكرة^(٥) ، وقد يمكن أيضاً فيه الاستئناف .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِهَا كَسَبُوهَا ﴾^(٣) ١٧٠١ مبتدأ وخبر .

وقوله : ﴿ لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ ﴾^(٦) ١٧٠١ يمكن أن تجعله خبراً ثانياً لـ ﴿ أُولَئِكَ ﴾ ، والتقدير : أولئك المَبْسَلُونَ ثابت لهم شراب من حميم . ويجوز أن يكون ﴿ لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ ﴾ مستأنفاً .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ١٧١١ مُتْنَهَاءُ قَوْلِهِ ﴿ إِلَى الْهُدَى أُنْتِنَا ﴾^(٧) ١٧١ لأن قوله ﴿ كَالَّذِي

(١) انظر منار الهدى ١٠٠

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٣) المصدر المؤول من « أن » وما بعدها في موضع نصب على أنه مفعول له ، انظر ماسلف من التعليل على نحوه ١٦٢ ، ٢٢٨ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٦٦ ، والقطع ٣٠٦ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وهو وقف حسن أو كاف .

(٥) الجملة الشرطية إذا كان جوابها خبراً كانت خبرية فصحة أن تقع صفة . انظر ابن يمشي ٥٢ / ٣ .

(٦) سياق الآية : ﴿ قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُزِرَ عَلَيْنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ... ﴾ . والوقف على ﴿ ائْتِنَا ﴾ كاف أو حسن . وروي عن نافع وأبي حاتم وابن مجاهد الوقف على ﴿ حَيْرَانٌ ﴾ وهو تام عندهم ، وهو قول ابن الأنباري والبدائي . فعلى مذهبهم تكون جملة ﴿ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾ مستأنفة .

أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴿١﴾ ١٧١ | في موضع نصب صفة مصدر محذوف^(٣) ،
 أي : أندعو من دون الله دعاءً مثل دعاء الذي / ﴿ استهوته الشياطين في
 الأرض حيران ﴾ ٣
 (٢ / ٤٧
 (٢ / ٥٣)

و ﴿ حَيْرَانَ ﴾^(١) ١٧١ |

نصب على الحال من مفعول ﴿ استهوته ﴾ .

﴿ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ ﴾^(١) ١٧١ |

الظرف وما ارتفع به وصف ل ﴿ حيران ﴾ أي حيران ثابتاً له أصحاب .
 ﴿ يدعونه ﴾ صفة ل ﴿ أصحاب ﴾ أي أصحاب داعون له إلى الهدى
 قائلون له : ائتنا . ٩

وقيل^(٢) : تقديره : كالذي استهوته [الشياطين]^(٤) له أصحاب يدعونه إلى
 الهدى حيران . فيجعلون ﴿ حيران ﴾ حالاً من الهاء المجرورة باللام . وهذا على
 قول سيبويه^(٥) ممنوع ، لأنه لا يجوز : مررتُ جالساً بزيد ، وأنت تريد : مررت
 ١٢

= انظر إيضاح الوقف ٦٦٦ ، والقطع ٣٠٧ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ .

(١) انظر الجواهر ٥٢٠ - ٥٢١ ، وشرح اللع اللوح ١٥٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٦ ، ومجمع البيان
 ٢ / ٣١٩ ، والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٤ / ١٥٨ .

(٢) قال أبو حيان : الأحسن أن يكون حالاً .

(٣) لا أعرف قائلآ به ، وأكبر الظن أنه الرازي الآتي ذكره .

(٤) زيادة مني .

(٥) قال سيبويه ١ / ٢٧٧ : « ... ومن ثم صار « مررت قائماً برجل » لا يجوز لأنه صار قبل العامل في
 الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء ... » اهـ . وما ذهب إليه سيبويه من عدم جواز تقدم حال
 المجرور عليه هو قول جميع النحويين البصريين والكوفيين إلا ابن كيسان وابن برهان فإنها أجازا
 ذلك - وعزا ابن برهان إجازته إلى أبي علي وعزاه للمؤلف في شرح اللع إلى الأخفش ، وأجازه أبو
 حيان .

انظر الكتاب ١ / ٢٧٧ ، والمقتضب ٤ / ١٧١ ، ٣٠٣ ، وشرح اللع للمؤلف اللوح ٧١ / ١ ،
 ولابن برهان ١٢٧ - ١٢٨ ، وابن يمش ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح
 الكافية ١ / ٢٠٧ ، والمصع ٤ / ٢٦ . وانظر المصادر الآتية في الكلام على قوله تعالى ﴿ وما
 أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [سورة سبأ : ٢٨] ص ١٠٩٩ .

بزيد جالساً . ولكن هذا الرازي^(١) ليس له تمييزٌ يُمَيِّزُ به الصحيح من السقيم ، ولو تَبَعَتْ كلماته في هذا التصنيف^(٢) لم يخرج منه صحيحٌ إلا النَّزْر .

٣ وقوله : ﴿ قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى ﴾ (٣) [٧١]
 مُنْتَهَاهُ^(٤) قوله ﴿ وَاتَّقُوا ﴾ (٥) [٧٢] لأن قوله ﴿ وَأْمُرْنَا ﴾ [٧١]
 داخل في القول و ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [٧٢] محمول على قوله ﴿ لِنُسَلِّمَ
 ٦ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧١] وبأن أقيموا^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ
 يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٧) [٧٣]

٩ أي وخلق يوم هذه المقالة . فهو نصب عطف على ﴿ السموات ﴾ (٨) .
 ويجوز أن يكون ﴿ يومَ يقول ﴾ منصوباً بقوله ﴿ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾ (٩)

(١) سيأتي في هامش الأصل (ص ٥٥٠) أنه أبو الفضل الرازي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٢) يريد كتاب الرازي « جامع الوقوف » ، انظر غايه النهاية ١ / ٣٦١ . ولم ينته إلينا .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٧ ، وللغراء ١ / ٣٣٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٦ ، والبحر ٤ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٤) سياق الآية : ﴿ ... هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلاة واتقوه ... ﴾ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٦٣٦ ، والقطع ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والمكتفى ٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند غيره .

(٦) أجازته النحاس وغيره ، وأجاز النحاس أيضاً أن يكون التقدير : ولأن أقيموا ، وهو قول الأخفش والفراء والزجاج .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٨ ، وللغراء ١ / ٢٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٤ / ١٦٠ .

(٨) أجازته النحاس ومن وافقه .

(٩) هذا قول الفراء . وقيل هو معطوف على الماء في ﴿ واتقوه ﴾ عن الزجاج والنحاس وغيرهما ، وقيل هو منصوب بـ « اذكر » مقدره وهو الأجود عند الزجاج ، وقيل غير ذلك .

١٧٣ | أي [و]^(١) قوله الحق يوم يقول . و ﴿ قوله ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الحق ﴾ صفة له ، و ﴿ يوم يقول ﴾ خبر عنه ، كما تقول : يوم الجمعة قولك الصدق ، أي قولك الصدق كائن يوم الجمعة . ٢

فعلى الوجه الثاني يكون الوقف على قوله ﴿ والأرض بالحق ﴾^(٢) . وعلى الوجه الأول تقف على قوله ﴿ فيكون ﴾^(٣) .

١٧٣ | وقوله ﴿ وَلَهُ الْمُلْكُ ﴾^(٤) [٧٣] ٦

مبتدأ وخبر .

ويتعلق قوله ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾^(٥) [٧٣] بالظرف ، أي : وثبت له الملك في هذا اليوم^(٦) . ٩

١٧٣ | ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾^(٧) [٧٣]

رفع رداً على قوله ﴿ هو الذي خلق السموات ﴾ أي هو الخالق عالم الغيب^(٨) . فعلى هذا لا وقف^(٩) على ﴿ الصُّور ﴾ . ويجوز أن ترفعه بضم رأي هو ١٢

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر القطع ٣٠٨ ، والمكتنى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وكذلك هو على الوجه الآخر وهو أن يكون التقدير : أذكر يوم . وهو وقف كاف .

(٣) وهو وقف تام ، واقتصر عليه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٦٣٦ ، وانظر المصادر السالفة . وكذا هو على الوجه الذي ذكره الزجاج وغيره وهو أن يكون معطوفاً على الماء في ﴿ واتقوه ﴾ .

(٤) انظر الجواهر ٧١٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ١٦١ / ٤ .

(٥) وقيل : هو بدل من ﴿ يوم يقول ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ١٦٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ١٦١ / ٤ .

(٧) أي عالم الغيب صفة لـ ﴿ الذي ﴾ .

(٨) انظر القطع ٣٠٩ ، والمكتنى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ .

عالم الغيب^(١) . ورَوَى عن أبي عمرو ﴿عالم الغيب﴾ بالجر^(٢) على أن يكون نعمتاً^(٣) لقوله ﴿لرب العالمين﴾ .

- ٣ قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَّرَ﴾^(٤) [٧٤] .
 ﴿أَرَزَّرَ﴾ جَرَّ بدل^(٥) من ﴿أبيه﴾ . ولا ينصرف للتعريف والعجمة ، وهو أيضاً على وزن «أَفْعَلَ» مثل «آدم» و«آدر» .
 ٦ وقرئ^(٦) ﴿أَرَزَّرَ أَتَّخِذُ﴾ على معنى : يا أزر ﴿أَتَّخِذُ أَصْنَاماً إِلَهَةً﴾ وقيل^(٧) : «أَرَزَّرَ» شَتَمَ بلسانهم . ونصبه بـ ﴿أَتَّخِذُ﴾ أي أَتَّخِذُ أَصْنَاماً أَرَزَّرَ آلَهُ ، كما تقول : أصناماً لعينة . ولا يجوز نصبه بـ ﴿أَتَّخِذُ﴾^(٨) لأنَّ ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه^(٩) .

(١) وهو الأجود كما قال أبو حيان .

(٢) هذه قراءة شاذة رواها عن أبي عمرو عصمة بن عروة أبو نجیح الفقيمي البصري ، انظر شواذ ابن خالويه ٣٨ ، وعزاها النحاس إلى الحسن والأعشى وعاصم ، وهي شاذة عن عاصم ، واقتصر أبو حيان على نسبتها إلى الأعشى . انظر ترجمة عصمة في غاية النهاية ١ / ٥١٢ برقم ٢١١٩ .

(٣) الذي ذكره أنه بدل من الهاء في ﴿له الملك﴾ وهو قول النحاس ، أو من ﴿رب العالمين﴾ قال أبو حيان : والأجود الأول لبعد المبدل منه في الثاني . وما ذكره المؤلف أنه نعت لـ ﴿رب العالمين﴾ بعيد ومتكلف لكثرة الفواصل بين النعت والمنعوت كما هو في وجه المبدل منه .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٨ ، وللغراء ١ / ٣٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٨ ، ومحج البيان ٢ / ٣٢١ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ٤ / ١٦٣ - ١٦٤ ، والحلبيات ٢٥٩ .

(٥) أو عطف بيان .

(٦) هذه قراءة شاذة عزيت إلى أبيّ وابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم . انظر المحتسب ١ / ٢٢٣ ، والبحر ٤ / ١٦٤ .

(٧) انظر تفسير الطبري ٧ / ١٥٩ ، والقرطبي ٧ / ٢٢ ، وابن كثير ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، ومحج التفسير ٢ / ٤٣٠ .

(٨) سها ناسخ الأصل فكرر «أي أَتَّخِذُ أَصْنَاماً.... لعينة» .

(٩) الاستفهام له حقُّ الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ولا يتقدم عليه ما في حيزه . انظر الكتاب ١ / ٦٤ - ٦٥ ، ١٢٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٧ ، والأصول ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٥ =

والواو في قوله ﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾^(١) [٧٥]
محول على مضر أي ليستدل وليكون من الموقنين^(٢) .

[وقوله]^(٣) ﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾^(٤) [٧٦]

و ﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾ بالإمالة ، لأنه من بنات الياء ، لأنك تقول
« رَأَيْتَ » .

وحزة وتابعوه ﴿ رَأَى ﴾ بكسر الراء تبعاً لكسرة الهمزة^(٥) .

فأما قوله ﴿ رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا ﴾^(٦) [٧٧]

فن كسر الراء منه^(٧) فإنه على لغة من قال « رَأَى » بكسرهما ، ولكنه فتح
العين وَيَقَى فاء الفعل^(٨) مكسورة لأن هذه الفتحة في تقدير الكسرة مثل
« صَيْغِي »^(٩) . وقد كلمت في هذا غير مرة^(١٠) / وأرجو إن شاء الله أن ينفعك
ريك ، فلا طائل تحت كلام لا ينفع سامعه .

٤٨ / ١
(٥٤ / ١)

= والفتح ٤ / ٣٩٦ ، وانظر المصادر الآتية في الكلام على قوله تعالى ﴿ أَيُّ مَنقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾

[سورة الشعراء : ٢٢٧] ص ٩٩٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢١ ، والبيان

١ / ٣٢٨ ، والبحر ٤ / ١٦٥ .

(٢) هذا قياس قول الزجاج . وقيل : وليكون من الموقنين أربنا ، عن الفراء والنحاس وغيرهما . وقد

سلف التعليق على نحو هذا ١٤١ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الحجة ٤ / ٢٩ - ٣٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والحلبيات ٤٩ .

(٥) قرأ حمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعاً ،

وقرأ أبو عمرو بإمالة فتحة الهمزة وحدها ، وقرأ ورش عن نافع بين الكسر والفتح ، وقرأ الباقر

بالفتح انظر السبعة ٢٦٠ - ٢٦١ ، والتيسير ١٠٣ - ١٠٤ ، والنشر ٢ / ٤٤ - ٤٨ ، ٢٥٩ .

(٦) وهما حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالفتح .

(٨) انظر ماسلف من التعليق عليه ١٩٢ .

(٩) انظر ماسلف ١٩٢ ، ٢٠٥ .

وإذا جاز أن تقوم الكسرة مقام الفتحة في نحو ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ [سورة الأحزاب : ٢٥] والفتحة مقام الكسرة^(١) في نحو ﴿ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا ﴾ [سورة النساء : ٨٦] = كان نحو « صِغَيِّ » و ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾ و ﴿ رَأَى الشَّمْسَ ﴾ [٧٨] ، و ﴿ رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [سورة النحل : ٨٦] أولى وأحرى .

ولما قال ﴿ رَأَى الشَّمْسَ بَازِرَةً ﴾ [٧٨] فأنث عقبه بقوله ﴿ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾^(٢) [٧٨] ولم يقل « هذه » لأن تأنيث الشمس غير حقيقي^(٣) ، كما سأل السائل صاحبه^(٤) عن قوله : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾^(٥) [سورة الكهف : ١٨] ولم يقل « هذه » لأن التأنيث غير حقيقي ، أو لأنه أراد : هذا السد^(٦) رحمة من ربي .

قوله تعالى : ﴿ أَتَعَاْجِبُونِي فِي اللَّهِ ﴾^(٧) [٨٠]

- (١) في الأصل : الكسر ، وهو سهو .
- (٢) انظر الجواهر ٦١٩ ، وشرح اللع اللوح ٣٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٣ ، والبحر ٤ / ١٦٧ ، والخصائص ٢ / ٤١٢ .
- (٣) هذا قول ابن الأنباري في المذكر والمؤنث له ١٥٠ . وقيل : لأنه أراد : هذا الطالع ، عن الأخفش والكسائي ، وقيل : لأنه أراد : هذا الضوء أو النور ، وقيل غير ذلك .
- (٤) كتب في الأصل تحت السائل : سيبويه ، وتحت صاحبه : الخليل . وعبارة سيبويه في الكتاب ٢ / ١٧٣ : « ... لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر ... وقال الخليل : قولك : هذا شاة ، بمنزلة قوله تعالى ﴿ هذا رحمة من ربي ﴾ ... » ا هـ .
- (٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٧٧ - ٧٧٨ .
- (٦) من قوله تعالى في سورة الكهف : ﴿ ... على أن تحمل بيننا وبينهم سداً [٩٤] ... قال هذا رحمة من ربي [١٨] ﴾ .
- (٧) انظر الجواهر ٨٥١ - ٨٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٠ ، والحجة ٤ / ٣٧ - ٣٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٦ ، والبيان ١ / ٣٢٨ ، والبحر ٤ / ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ .

بالتخفيف والتشديد^(١) . فالتشديد لأن الأصل « أتَحَاجُّونِي » فأدغم . ومن قال ﴿ أَتَحَاجُّونِي ﴾ خفف لأنه استثقل اجتماع النونين . ومثله : ﴿ قِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴾^(٢) [سورة الحجر : ٥٤] وقوله ﴿ أَقْفَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي ﴾^(٣) [سورة الزمر : ٦٤] ، وأنشده^(٤) الخليل :

تَرَاهُ كَالْتَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي^(٥)
أي فليئني ، فحذف إحدى النونين^(٦) ، وهو كثير جداً .

(١) قرأ بالتخفيف نافع وابن عامر بخلاف عن هشام عنه ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ٢٦١ ، والتيسير ١٠٤ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٦٨ .

(٤) كتب تحت الهاء من « أنشده » في الأصل : سيويه .

(٥) سيأتي عجز البيت ١١٦٨ منسوباً إلى عمرو ، وهو عمرو بن مسمدي كرب . شعره ق ٦٦ / ٢ ص ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ ، وابن السيرافي ٢ / ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٩٠ ، والجمهرة ٢ / ٧٨ ، وعبث الوليسد ٤٩٧ - ٤٩٨ ، والخزانة ٢ / ٤٤٥ - ٤٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٧ - ٢٩٩ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٣٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٠ ، ٢ / ١٩٧ ، ٨٢٩ ، والحجة ٤ / ٢٨ خك ، والنمص ٢ / ٣٣٧ ، وشرح الملح لابن برهان ٢٨٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٦ و ٣ / ٣٣٩ ، ومناجيز للشاعر في الضروبة ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٣٢٦ ، وابن يميث ٢ / ٩١ ، وللقني ٨٠٨ ، والممع ١ / ٢٢٦ ، والأشباه والنظائر ١ / ٨٠ .

تراه : الهاء للشعر المدلول عليه في بيت قبله ، والثغام : نبت يكون في الجبل يبيض إذا يبس ، يشبه به الشيب ، ويعمل مسكاً : من علّه يعملّه عللاً إذا سقاه السقية الثانية ، هذا أصله ، والمراد يطيب بالمسك مرة بعد مرة . والفاليات من الفلي وهو إخراج القمل وتقتيشه من الشعر والشباب : يقول من شأنه أن يسوء النساء اللاتي يفليهن لأنهن يكرهن الشيب ، عن البغدادي .
(٦) اختلف في المحذوفة : فقيل : الثانية ، وهو قول الأخفش والمبرد وأبي علي والسيرافي وابن جني وأكثر المتأخرين . وقيل : الأولى ، وهو ظاهر مذهب سيويه ، واختاره ابن مالك . انظر المصادر السالفة .

واختار المعري أن المحذوفة في الآية هي الأولى وفي البيت الثانية . ولم يجزم المؤلف بقول منها ، فقال فيما يأتي ٦٦٧ إنها الأولى ، وقال في الجواهر ٨٥١ إنها الثانية .

[قوله ^(١)] ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ ^(٢) [٨٠]

قال أبو علي ^(٣) : ﴿ شَيْئًا ﴾ منصوب على المصدر ^(٤) ، كما تقول : إلا أن يشاء
مشيئة .

٢

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(٥) [٨٢]
﴿ الذين ﴾ مبتدأ وصلته تنتهي ^(٦) إلى قوله ﴿ بظلم ﴾ ، والخبر ﴿ أولئك
لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ [٨٢] .

٦

ولا يجوز الوقف على قوله ﴿ بظلم ﴾ ^(٧) . وجوزه الرازي ^(٨) على أن يكون
﴿ الذين ﴾ خبر ابتداء مضمرة . وهو تصف عندنا ، والصواب مبدأتك به . إلا
أن تقدّر ﴿ الذين ﴾ على قوله ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ [٨٦]
ف قيل : ﴿ الذين آمنوا ﴾ أي هم الذين آمنوا . فحينئذ تتقف على [قوله ^(٩)]
﴿ بظلم ﴾ . والأحسن ألا تحمله على الإضمار لقوله ﴿ أولئك لهم الأمن ﴾
فكرّر في الثاني لفظ « الأمن » ، ولو لم يقل ﴿ أولئك لهم الأمن ﴾ كان المحل
على الأول أحسن .

١

١٢

قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾ ^(١)

[٨٣]

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر البيان ١ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧٠ .

(٣) لم أصب كلامه .

(٤) وقيل على المفعول به . وهو الظاهر .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٦١ ، والبيان ١ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧١ .

(٦) في الأصل : ينتهي .

(٧) لم يذكر الوقف عليه إلا صاحب منار الهدى ١٠١ وعزاه إلى نافع .

(٨) في كتابه « جامع الوقوف » ، انظر ما سلف ٤٠٥ ح ٢ .

(٩) انظر الجواهر ٦٣٥ - ٦٣٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧٢ والنهر بامشه ٤ / ١٧١ .

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ حجتنا ﴾ خبر . وظاهر النصّ يعطيك أنّ قوله ﴿ على قومه ﴾ من صلة ﴿ حجتنا ﴾ ، أي : وتلك حجتنا على قومه . وهذا إذا رُوجِعُوا^(١) فيه قالوا : إنّ قوله ﴿ آتيناها ﴾ من صفة « الحجّة »^(٢) ، والصفة لاتفصل بين الصلة والموصول^(٣) ؛ فينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف هذا الظاهر تفسيره .

٦ - هكذا في نسخة الأصل التي قرأها على المصنف داخل في « الحجّة »^(٤) .

٩ إما أن يكون^(٥) خبراً آخر ، أو يكون على إضمار « قد » في موضع الحال ، وكلاهما لايفصل بين المصدر وصلته . قال : ويكون أن يكون التقدير : تلك حجتنا حجّة آتيناها ، ف « حجّة » المنصوبة حال ، و « آتيناها » من صفته . هكذا نقل عن أبي عليّ غلامه^(٦) . ونقل عنه أيضاً أنّ « حجّة » محذوفة ، أي : تلك حجتنا حجّة آتيناها إبراهيم على قومه^(٧) ؛ وهو أيضاً فصل بين الصلة

(١) كتب تحته في الأصل : « يعني النحاة » .

(٢) لايجوز أن تكون ﴿ آتيناها ﴾ صفة لـ ﴿ حجتنا ﴾ لأن ﴿ حجتنا ﴾ معرفة ، عن أبي عليّ . انظر الجواهر .

(٣) يريد بالصلة والموصول المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ . والظاهر أنّ « الحجّة » ليست مصدراً وإنما هي اسم غير مصدر ومعناها الدليل والبرهان . وانظر البحر .

(٤) قوله « هكذا ... في الحجّة » هكذا وقع في الأصل ، وأغلب الظن أنه تعليق من بعض من وقف على الكتاب . وأخشى أن يكون سقط من كلام المؤلف شيء بين قوله « هذا الظاهر تفسيره » وقوله « إما أن يكون .. » والكلام مضطرب .

(٥) يريد : قوله ﴿ آتيناها ﴾ .

(٦) كتب تحته في الأصل : « يعني ابن جني » .

(٧) قوله « ونقل عنه أيضاً ... على قومه » هكذا وقع في الأصل ، وأخشى أن يكون الناسخ قد سها في النقل ، ولعل صوابه « ونقل عنه أيضاً أنّ « قد » محذوفة أي تلك حجتنا قد آتيناها إبراهيم على قومه » . فقد نقل في الجواهر قول أبي الفتح ونصه فيه : « قال عثمان [يعني ابن جني] قلت لأبي عليّ ... يكون آتيناها حالاً من الحجّة إما على : قد آتيناها ، وإما على حجّة آتيناها ... » .

والموصول^(١) .

ويجوز أن يُقَدَّر: وتلك حجتنا معطاة إبراهيم حجة على قومه ، فتضمر
« حجة » منصوبة على الحال ، أي : وتلك حجتنا في حال كونها حجة على
قومه^(٢) . وقد ذكرناه^(٣) في « الجواهر »^(٤) / .

٢
٢ / ٤٩
(٢ / ٥٥)

قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كَلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا

(١) ذهب أبو علي فيما حكى عنه ابن جني إلى أن الفصل بين الصلة والموصول بالحال يجوز لأن « الحال
تشبه الظرف وقد يجوز في الظرف مالا يجوز في غيره » ودفع المؤلف مقالته أبو علي ، قال
« والفصل بين الموصول والصلة لا يجوز بالظرف ولا غيره ... » .
وقد أجاز المؤلف فيما يأتي ١٠٣٧ أن يعمل المصدر بعد وصفه في الظرف لأن الظرف يفارق
المفعول ، وهو ما أجازهُ أبو علي هنا وثمة ، انظر ماسيأتي .
(٢) ذهب أبو حيان إلى أن تلك مبتدأ وحجتنا خبره وجملة آتيناه خبر ثان وعلى قومه متعلق بحال من
الضمير في آتيناه .

(٣) قوله « هذا الظاهر تفسير له وقد ذكرناه في الجواهر » جاء مكانه في ي و ب مانصه :
هذا الظاهر تفسير له ، هكذا نقل عن أبي علي غلامه . ويجوز أن يكون
﴿ تلك ﴾ مبتدأ و ﴿ حجتنا ﴾ خبره والجملة بعدها وصف لها ، والجار من
صلة « حجة » أخرى في موضع الحال على تقدير : وتلك حجتنا معطاة
إبراهيم حجة على قومه ، أي في حال كونها حجة على قومه . وإن حملت
﴿ آتيناه ﴾ على الحال جاد وحسن لأنها معرفة - أعني ﴿ حجتنا ﴾ - فلا
توصف بالجميل إلا أن تقدر الإضافة في تقدير الانفصال وقد ذكرناها في
الجواهر » .

وكان في ي « ... والجار من صلة الحجة أخرى إلا أن تقدير ... ذكرنا في » وهو خطأ ،
وكان في ب « ... غلامه أي الحسن تلميذه والجملة وصف » وهذا خطأ من بعض من وقف على
الكتاب . والكلام على ما في النسختين أشد اضطراباً منه في الأصل . فقد أجاز أن تكون الجملة صفة
فقدراها « معطاة » ثم منع ذلك إلا أن تقدر إلخ .. وهذا كلام لا يستقيم .
(٤) هو الكتاب الذي طبع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر بسط الكلام عليه في
مقدمة التحقيق .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية فيه ٦٣٥ - ٦٣٦ في الباب ٣١ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل
من حذف » أن « وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة والموصول » .

هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ ﴿١﴾ [٨٤]

قال قوم^(١) : هذه الهاء كناية عن إبراهيم ، أي ومن ذرية إبراهيم داود وسليمان . وهذا يَسْتَتِبُّ لهم في هؤلاء ، إلا في لوط فإنه لم يكن من ذريته . وإنما قالوا : والهاء تعود^(٢) إلى نوح^(٣) ليكون يونس ووط وإلياس داخلين تحت هذا الفعل^(٤) ، وهم^(٥) يحملونه على آخر^(٦) دون ﴿ وهبنا ﴾ . وهذه الآية تدلُّ على أن الواو لا توجب الترتيب^(٧) ، ألا ترى أن عيسى بعث بعد لوط وإلياس ؟ فقد قدّم في الذكر عليها ؛ فثبت وصحَّ أن الترتيب في الوضوء سنة ، وليس بفرض^(٨) .

(١) انظر الجواهر ٩٦ ، ٥١٠ ، ٥٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللفراء ١ / ٣٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٣٠ ، والبيان ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والبحر ٤ / ١٧٢ - ١٧٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٧٢ ، والقرطبي ٧ / ٣١ ، وابن كثير ٣ / ٢٩١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٣٩ ، والفخر الرازي ١٣ / ٦٢ - ٦٤ .

وسياق الآية : ﴿ ... ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين [٨٤] وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كل من الصالحين [٨٥] وإسماعيل واليسع ويونس ولوطاً وكلاً فضلنا على العالمين [٨٦] ومن آباؤهم وذرياتهم وإخوانهم وأحبيبتهم وهديناهم إلى صراط مستقيم [٨٧] ﴾ .

(٢) هذا ظاهر قول الأخفش ، وأجازه الزجاج وغيره .

(٣) قوله « .. فإنه لم يكن من ذريته وإنما قالوا والهاء تعود ... » كذا وقع في النسخ وهو ظاهر الاضطراب . والظاهر أنه سقط هنا كلام تقديره : فإنه لم يكن من ذريته ، وإنما كان من ذرية نوح ، وقيل : الهاء كناية عن نوح ، أي ومن ذرية نوح داود وسليمان ، وإنما قالوا : الهاء تعود ... إلخ .

(٤) هذا قول الفراء والأكثرين ، واختاره الطبري وغيره . وأجاز الوجهين الزجاج ومن وافقه .

(٥) كتب تحته في الأصل : « يعني وهبنا » .

(٦) يعني من قال إن الضمير لإبراهيم .

(٧) كتب تحته في الأصل : « أي فعل آخر ، يعني أرسلنا » .

(٨) سلف التعليق على هذا ٨٨ .

(٩) سلف التعليق على هذا ٣٣٩ .

فالوقف^(١) من قوله ﴿ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ قوله ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٨٧] دون قوله ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨٦] و ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٨٤]
لأنَّ قوله ﴿ وَمِنَ آبَائِهِمْ ﴾ [٨٧] معطوف على قوله ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ ﴾^(٢) أي
ومن ذريته ومن آبائهم^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ قَبِيحَاتِهِمْ آفَنَدِهِ ﴾^(٤) [٩٠]

يأثبات الهاء وحذفها^(٥) .

فن ألحق الهاء فليبيان الوقف ، كما تقدّم في ﴿ هَيْئَةً ﴾ [سورة القارعة : ١٠]

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٢٩ ، والقطع ٣١٠ - ٣١١ . والمكتفى ٢٥٣ ، ومنار الهدى ١٠١ . وما ذكره المؤلف هو الظاهر . وأجازوا إلا التحاس الوقف على ﴿ وإلياس ﴾ ورده النحاس بأن ما بعده ﴿ وإسماعيل واليسع ... ﴾ معطوف على ما قبله ، فلا يوقف عليه . وأجاز النحاس والأشموني الوقف على ﴿ كلاً هدينا ﴾ وأجاز الأشموني الوقف على ﴿ ويعقوب ﴾ و ﴿ نوحاً هدينا ﴾ و ﴿ من قبل ﴾ و ﴿ هارون ﴾ و ﴿ المحسنين ﴾ و ﴿ لوطاً ﴾ وكلها مردود بما ذكره المؤلف من العطف .

(٢) هذا ظاهر تقدير الزجاج وهو « أي وهدينا بعض آبائهم وإخوانهم » . وقيل ﴿ ومن آبائهم ﴾ معطوف على ﴿ كلاً فضلنا ﴾ أي فضلنا بعض آبائهم .

(٣) وقف الأنخض على ﴿ العالمين ﴾ وذهب إلى أن الكلام بعبه مستأنف ، والتقدير عنده : ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم من هو صالح ، فحذف مبتدأ . وقيل : التقدير : ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعة فضلناهم ، انظر مجمع البيان .

(٤) انظر الجواهر ٥٦٤ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللغراء ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٤ ، والحجة ٤ / ٥٣ - ٥٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣١ ، والبيان ١ / ٣٣٠ ، والبحر ٤ / ١٧٦ ، والمقتضب ١ / ٦٠ و ٤ / ٢٤٨ . والكامل ٩٦٧ ، والبفداديات ٥١٦ ، ٥٦٧ .

(٥) حذف الهاء في الوصل حزة والكسائي ، وقرأ هشام عن ابن عامر بكسر الهاء من غير صلة واختلف عن ابن ذكوان عنه فروي عنه كهشام وروي عنه الكسر مع الصلة ، وقرأ الباقون بإثباتها ساكنة ، وكلهم يشيها ساكنة في الوقف . انظر السبعة ٣٦٢ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ ، ١٤٢ .

و ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهٗ ﴾^(١) [سورة البقرة : ٢٥٩] .

ومن حذفها فلاّته ليس كل العرب تلحق الهاء في الوقف .

٢ واختلس الهاء ابن عامر فقراً ﴿ فَبِهَدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ﴾ فحمله أبو عليّ على أنه

كناية عن المصدر ، أي اقتد اقتداءً ، كقول سَحِيمِ عبد بني الحَسْحَاسِ^(٢) :

٦ فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَّهِ وَتَخَالَهٗ عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيداً يَمَانِيَا
أي تخال [الخَيْلَ و]^(٣) المَخِيلَ ، فالهاء كناية عن المصدر^(٤) ، و « سَبًّا » هو

المفعول الأول ، و « جديداً يمانيا » من نعته ، وقوله « على ظهره » في موضع

المفعول الثاني ، والتقدير : تخاله سبًّا جديداً يمانياً ثابتاً على ظهره ، لا بد من

٩ هذا التقدير . وما حوى كلامنا إلا شرح [كلام]^(٥) أبي عليّ .

قوله تعالى : ﴿ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيراً ﴾^(٦)

[٩١]

(١) كان في الأصل وي : « كما تقدم في هُوَ ولم يتسَنَّهٗ » والصواب ما أثبت . وفي ب : « كما في لم

يتسنه » وهو أجود مما في النسختين . وذلك أنه لم يتكلم على ﴿ هيه ﴾ في كتابه وحذف الهاء

من ﴿ هيه ﴾ في الوصل حمزة وحده ، وأثبتها الباقيون في الحاليين . انظر التيسير ٢٢٥ ، والنشر

٢ / ٤٠٣ ، ١٤٢ .

وانظر كلامه على ﴿ لم يتسنه ﴾ فيما سلف ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) د ، ق ب / ٧٧ ص ٣٠ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٦٦ . وهو بلا نسبة في الحجة ٤ / ٥٥

خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣١ ، وشرح اللع لابن برهان ٥٩٧ . ونسبه ابن يعيش ١ / ١٢٤

للعبدي ؟

ورواية الديوان والجواليقي « على متنه سبًّا » . وحشيه : يساره ، والسبّ : الثوب الرقيق .

(٣) زيادة من ي .

(٤) عبارة أبي عليّ في الحجة : « تخال [في الأصل تخاله ، وهو خطأ] خَيْلَانًا » وفي مجمع البيان عنه :

« تخال خَيْلاً » . قال الجواليقي : « وعندي أنها - يريد الهاء - تعود على البياض ، فأضمره للعلم

به ، أي وتخال البياض على ظهره سبًّا » ا هـ .

(٥) أخذ كلامه من « الحجة » لأبي عليّ .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٦٥ ، والحجة ٤ / ٥٧ - ٥٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، والبحر

٤ / ١٧٨ .

التقدير : تجعلونه ذا قراطيس^(١) لاتعملون به .

وقرئ بالياء والتاء^(٢) . فالتاء لأن قبله ﴿ قُلْ ﴾ [٩١] أي قل لهم
تجعلونه . والياء لقوله ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ
يَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسٍ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾^(٣) فهو في موضع الحال^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾^(٥)

[٩٤]

بالرفع والنصب في ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾^(٦) . فالرفع على أن يكون فاعل ﴿ تقطع ﴾
والمعنى لقد تقطع وصلكم .

والنصب على أن يكون التقدير : لقد تقطع ما بينكم^(٧) ، على أن يكون

(١) عن أبي علي ، ولفظه « تجعلونه ذوي قراطيس » وفي الهامش « ذوات » . وقدره النحاس : في قراطيس .

(٢) قرأ بالياء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وإيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وما قدروا الله حتى قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس تجعلونه ... ﴾ .

(٤) من ضمير الكتاب في ﴿ تجعلونه ﴾ على أن تجعل الكتاب القراطيس في المعنى لأنه مكتوب فيها ، عن أبي علي . وأجاز أن تكون الجملة صفة للقراطيس .

(٥) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٨١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٧ ، ولفراء ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٦ ، والحجة ٤ / ٥٩ - ٦٣ خك ١ / ١٨٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٦ ، والبيان ١ / ٣٢٢ ، والبحر ٤ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والعضديات ١٥٣ . والخصائص ٢ / ٣٧٠ ، وابن الشجري ١ / ٤٦ و ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٩ ، والمغني ٦٧٠ .

(٦) قرأ بالنصب نافع والكسائي وحقق عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٧) وهو قول الأخفش والفراء .

« ما » موصوفاً ويكون ﴿ بينكم ﴾ صفته ، فحذف الموصوف (١) . ولا يكون « ما » موصولاً لأن الموصول لا يحذف (٢) ، وقد كلمتكم في هذا غير مرة (٣) .

☆ قال (٤) : ويكون أن يكون ﴿ بينكم ﴾ في موضع الرفع فاعل ﴿ تقطع ﴾ وإن كان منصوباً ، لما تُعَوِّف فيه النصب في كلامهم (٥) ، كقوله : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (٦) [سورة الجن : ١١] وقوله ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفَصِّلُ بَيْنَكُمْ ﴾ (٧)

(١) على هذا يكون الفاعل قد حذف ، وعلّق الطرف بصفته . وقد نصّ المؤلف ٣٩٥ على أنّ الفاعل لا يحذف ، وهو القول . وانظر ما سلف من التعليق على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ٣١٥ ، وماسيأتي من التعليق على حذف الفاعل ٨٧٢ .

(٢) وكذا قال في الجواهر ، وهو كما قال .

(٣) لم يتقدم له كلام في ذلك ، ولم يتكلم عليه فيما يأتي من كتابه . وقد أجاز الفراء حذف « مَنْ » الموصولية في نحو قوله تعالى ﴿ من الذين هادوا بجرهون الكلم ﴾ [سورة النساء : ٤٦] وقد غلطه المبرد والزجاج ، انظر ما سلف من التعليق ٣١٥ . وانظر معاني القرآن للقرآء ١ / ٢٧١ ، ٢٨٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٢ - ٣٢٣ ، وضرائر الشعر ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦١ و ٧ / ١٣٤ .

(٤) إن كانت « قال » من الناسخ فإنه أراد بها المؤلف ، وإن كانت من المؤلف - وهو الراجح - فإنه أراد أبا علي . وما ذكره هنا إنما هو حكاية لكلام أبي علي بتصرف . وقوله « قال ويكون يوم لا تملك » انفردت به نسخة الأصل .

(٥) هذا قول أبي الحسن الأخفش ، نصّ على ذلك أبو علي وابن جني . ومن تابعها ، انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة . والذي ذكره الأخفش في هذه الآية في معاني القرآن له أن النصب على تقدير « ما بينكم » و « ما » بمعنى « شيء » ولم يتكلم عليها في موضعها ، انظر الحاشية ٥ و ٧ والهمع ٣ / ٢٢٢ ، ٢٠٩ .

(٦) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٧٩٤ ، ٨١٥ ، والحجة ١ / ١٨٨ ، والبحر ٨ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والخصائص ٢ / ٣٧٠ ، ٤٣٤ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ ، والمفني ٦٧٠ . ولم يتكلم المؤلف على هذه الآية في كتابه لكن تكلم على نحوها وهو قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٨] ، انظر ٤٨٣ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٩ - ١٣٤٠ . وقرئ « يُفَصِّلُ » مبنياً للفاعل ، انظر ماسيأتي .

[سورة الممتحنة: ٢] وقوله ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ (١) [سورة

الانقطار: ١٧، ١٩] ☆

[قوله تعالى (٢)] : ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا ﴾ (٣) | ٩٦ |
 وقرئ ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا ﴾ (٤) .

فن قال ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا ﴾ كان أظهر ، ووقف (٥) على
 ﴿ الإِصْبَاحِ ﴾ . و ﴿ اللَّيْلَ ﴾ المفعول الأول ، و ﴿ سَكْنًا ﴾ المفعول الثاني ،
 أي وجعل الليل ذا سكن أي يسكن فيه / .

ومن قال ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ ﴾ فإنه أضاف الفاعل إلى ﴿ اللَّيْلِ ﴾ . ويكون
 ﴿ سَكْنًا ﴾ عند الكوفيين (٦) منصوباً بـ ﴿ جَاعِلِ ﴾ هذه . وذلك لا يراه
 البصريون (٧) ، لأنهم لا يعملون الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (٨) ، ويحملون هذا على

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٣٦ . وقرئ ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ بالرفع ، انظر ماسياني .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ١٦٢ - ١٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، ٨٤ ، وللفراء ١ / ٣٤٦ ، وإعراب القرآن
 ١ / ٥٦٧ ، والحجة ٤ / ٦٤ - ٦٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، والبيان ١ / ٣٣٢ ، والبحر
 ٤ / ١٨٥ - ١٨٧ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، ١٧٨ ، والمقتضب ٤ / ١٥٤ ، والأصول ١ / ١٢٨ و ٢ / ١٣ ،
 والإيضاح ١٤٤ ، وابن يعيش ٦ / ٧٧ - ٧٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمغني ٦٠٠ ،
 ٦١٨ ، ٦٦٥ .

(٤) قرأ ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ ﴾ عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ ﴾ انظر السبعة
 ٢٦٣ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٥) انظر منار الهدى ١٠٢ .

(٦) هذا مذهب الكسائي وهشام منهم ، ولم يتكلم الفراء على نصب ﴿ سَكْنًا ﴾ .

(٧) سيبويه والمبرد وابن السراج وأبو علي وغيرهم .

(٨) يشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال . وأجاز جماعة من الكوفيين
 منهم الكسائي وهشام إعمال اسم الفاعل إذا كان في معنى الماضي ، ولم يجزه البصريون إلا إذا
 أرادت حكاية الحال الماضية أو أدخلت فيه الألف واللام . انظر الكتاب ١ / ٨٢ - ٨٩ ، ومعاني
 القرآن للأخفش ٨٣ - ٨٤ ، والمقتضب ٤ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والأصول ١ / ١٢٥ - ١٢٦ ، والمجمل =

إضمار فعل آخر . وكذلك يحملون ﴿ الشمس والقمر ﴾ ١٩٦١ على إضمار أي وجعل الشمس والقمر حساباً أي ذا حساب^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ إلى قوله ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾^(٢) ١٩٩١ .
ففي^(٣) قوله ﴿ ومن النخل ﴾ ضمير مرتفع انتقل إليه من المحذوف ، أي وثبت من النخل ، و ﴿ من طلوعها ﴾ بدل منه [أعني ﴿ من النخل ﴾^(٤)] .
و ﴿ قنوان ﴾ مرتفع بقوله ﴿ من طلوعها ﴾^(٥) هذا على قياس قول من قال : جلسا وقعد الزيدان ، فأعمل الثاني . ومن قال : جلس وقعدا الزيدان وأعمل الأول^(٦) ارتفع عنده ﴿ قنوان ﴾ بقوله ﴿ ومن النخل ﴾ ، وكان في قوله ﴿ من طلوعها ﴾ ضمير^(٧) . وهذا مشروح في كتبهم^(٨) .

٨٤ . ٩٠ . والحجة ٣ / ٢٨٤ خم ، وابن يعيش ٢ / ١١٨ - ١٢٧ و ٦ / ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية

٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمفني ٩٠٦ ، والمصع ٥ / ٧٩ - ٨٥ ، والمصادر الآتية ٧٤٨ ح ٤ .

(١) قدره الأخفش : وجعل الشمس والقمر بحساب ، فحذف الباء .

(٢) انظر الجواهر ٥٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٩ ، والبيان

١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) كذا في النسخ ، ولا وجه لزيادة الفاء ، والوجه « في قوله » .

(٤) زيادة من ي .

(٥) تابع الأخفش والكوفيين في مذهبهم في ارتفاع الاسم بالظرف ، ومذهب البصريين أنه مرتفع

بالابتداء لأن الظرف لم يجر في المواضع المخصوصة التي إذا جرى فيها رفع ما بعده . انظر

معلقناه على المذهبين ١٣ . وفي كلام المؤلف تحليط ، فقوله « في قوله ومن النخل ضمير ...

وثبت من النخل » لا يصح ، أما على مذهب الكوفيين والأخفش فلا ضمير في الظرف لأن

الاسم مرتفع به ، وأما على مذهب البصريين فالظرف خير الابتداء وفيه ضمير لقوله

﴿ قنوان ﴾ .

(٦) إعمال الثاني هو مذهب البصريين وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين ، وقد سلف تحقيق هذا ٣٦٧ .

(٧) قد قُتِمَ أن ﴿ من طلوعها ﴾ بدل من ﴿ من النخل ﴾ فما هذا التكلف في إتمام باب التنازع هنا ؟

على أنه خلط فيما ذكره من تحمل الظرف الضمير . والصواب أن ﴿ قنوان ﴾ مبتدأ و ﴿ من

النخل ﴾ خبره وفيه ضميره و ﴿ من طلوعها ﴾ بدل من ﴿ من النخل ﴾ .

(٨) انظر للمصادر التي ذكرناها ٣٦٧ ح ١ .

ثم قال : ﴿ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ (١) | ٩٩ |

بالنصب ، على أن يكون محمولاً على قوله ﴿ نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا ﴾ | ٩٩ | وإياه اختار الأئمة السبعة ، إلا ماروي عن الأعمش والأعشى عن أبي بكر (٢) من أنه رفع ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ بالحمل على قوله ﴿ قَنَوَانَ دَانِيَةً ﴾ ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ (٣) .

٦ | وقوله (٤) ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ (٥) | ٩٩ |

و ﴿ ثَمَرِهِ ﴾ بفتح الثاء والميم ، وضّمهما (٦) .

ف « ثَمَر » اسم جنس جمع (٧) « ثمرة » ك « نَخْلَةٌ » و « نَخْلٌ » و « ثَمْرَةٌ » و

(١) انظر الجواهر ٥٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وللفراء ١ / ٢٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤٠ ، والبيان ١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٩٠ .

(٢) ذكر ابن مهران في المبسوط ١٩٩ أن القراءة برفع ﴿ وجنّاتٍ ﴾ هي قراءة أبي بكر عن عاصم في رواية الأعشى والبرجمي عنه . ولم يذكر ابن مجاهد ولا الداني ولا ابن الجزري هذه الرواية عن أبي بكر ولا اختلاف في هذا الحرف عندهم أنه بالنصب . وعزيت القراءة بالرفع أيضاً إلى علي عليه السلام وابن مسعود وأبي عبد الرحمن السلمي ومجي بن يعمر والأعمش وابن أبي ليلى . انظر المبسوط وإعراب القرآن ومجمع البيان والبحر وشواذ ابن خالويه ٣٩ .

(٣) ذهب هذا المذهب في تأويلها أبو عبيد وأبو حاتم ، فمن أنكرها حتى قال أبو حاتم : هي محال ، لأن الجنّات لا تكون من النخل . قال النحاس : « والقراءة جائزة ، وليس التأويل على هذا ، ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ولهم جنّات .. » اهـ وانظر البحر . وقال الطبرسي : « عطفها على قنوان لفظاً ، وإن لم يكن من جنسها ، كقول الشاعر :
متقلداً سيفاً ورمحاً « اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٧٠ ، والحجة ٤ / ٦٧ - ٧٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤٠ ، والبيان ١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٩١ .

(٦) ضّمها حزة والكسائي وفتحها الياقون . انظر السبعة ٢٦٤ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٣٦٠ .

(٧) اسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالهاء . انظر الكتاب ٢ / ١٨٣ ، ٢٢٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٧ - ٢٤٦ ، ٣ / ٣٤٧ ، والمذكر والمؤنث للبرد ٨٦ ، ١١١ ، وابن يعيش ٥ / ٧١ ، وشرح الكافية ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ ، وشرح الشافية ٢ / ١٩٣ - ٢٠٠ ، وابن الشجري ١ / ٨٣ و ٢ / ٢٨٨ .

« تَمَّرَ » و « بَرَّةٌ » و « بَرٌّ » .

و « تَمَّرَ » جمع « ثَمَارٌ » ك « كِتَابٌ » و « كُتِّبَ » و « مِثَالٌ » و « مَثَلٌ » ،
إِلَّا أَنْ « كِتَاباً » مفرد و « ثَمَاراً » جمع « ثَمَرَةٍ »^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيُقْوُوا دَرَسْتَ ﴾^(٢)

[١١٠٥]

قوله تعالى ﴿ وليقولوا ﴾ محمول على مضمَر ، أي نَصَّرَفُ الْآيَاتِ لِيَجْحَدُوا
وليقولوا درست^(٣) . واللام لام العاقبة^(٤) ، أي لتصير عاقبة أمرهم إلى الجحود
وإلى أن يقولوا هذه المقالة . وليست اللام لام « كي » .

ونظير هذه اللام اللام في قوله ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحَزَنًا ﴾^(٥) [سورة القصص : ٨] ولم يلتقطوه للحزن والعداوة وإنما التقطوه ليصير لهم

(١) فيكون « تَمَّرَ » جمع الجمع ، فجمعوا فعلاً على فَعَلٍ كما جمعه على فعائل ، قال أبو علي : « ولم أعلم
سبويه ذكر تكسيره على فَعَلٍ وإن كان قد حكى تكسيره على فعائل ، ولا يمنع في القياس . ألا
تري أن « فَعَلٌ » جمع للكثير كما أن فعائل جمع له .. » اهـ . وهو كما قال فسبويه لم يذكر إلا
جمعه على فعائل ، انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، وللغراء ١ / ٢٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧١ - ٥٧٢ ، والحجة
٤ / ٧٤ - ٧٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٤٥ ، والبيان ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، والبحر ٤ / ١٩٧ .

(٣) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه ، وقدره النحاس : وليقولوا درست صرفناها ، وهو قياس قول
الغراء ، انظر ماسلف من التعليق على نحو هذا ١٤٦ .

(٤) أو المأل . وذكر الزجاج والنحاس وأبو علي هذا المعنى فيها ولم يصرحوا بتسميتها لام المأل أو
العاقبة ، انظر ماسلف من التعليق عليها ٢٦٧ . قال النحاس : « وفي المعنى قول آخر حسن وهو أن
يكون معنى نَصَّرَفُ الْآيَاتِ : تأتي بها آية بعد آية ليقولوا درست علينا فيذكرون الأول بالآخر
فهذا حقيقة ، والذي قال أبو إسحق مجازاً » اهـ فالظاهر أن لام كي عنده على معناها وهي متعلقة
بتصرف . وكلا القولين توجيه لقراءة ﴿ دَرَسْتَ ﴾ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠١٨ - ١٠١٩ .

قرّة عين ، ولكن صارت عاقبة أمرهم إلى العداوة ، فافهم هذا فكثيراً تراه في التنزيل .

ومعنى « دَرَسْتَ » : قرأتَ و « دارستَ » : قارأتَ ، ومعنى « دَرَسْتُ » : انمحت وزالت^(١) .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) ١٠٩ |

من قرأ ﴿ إِنَّمَا ﴾ بالكسر^(٣) وقف^(٤) على قوله ﴿ وما يشعركم ﴾ و ﴿ ما ﴾ استفهام وفي ﴿ يشعركم ﴾ ضمير يعود إليه ، والمفعول محذوف ، والتقدير : وما يشعركم إيمانهم . ولا يجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ نفيّاً على تقدير : وما يشعركم الله إيمانهم لأن الله تبارك وتعالى قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ دارست ﴾ وقرأ ابن عامر ﴿ دَرَسْتُ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ درست ﴾ . انظر السبعة ٢٦٤ ، والتيسر ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦١ .

والاحتجاج لـ ﴿ دارست ﴾ كاحتجاج لـ ﴿ درست ﴾ . أما قراءة ابن عامر ﴿ درست ﴾ فذهب النحاس وأبو علي إلى أن التقدير : ولئلا يقولوا درست ، وأجاز أبو علي أن يكون التقدير : ولكراهة أن يقولوا . قال أبو حيان : « وما أجازة أبو علي من إضمار « لا » في اللام المضمر بعدها أن مذهب لبعض الكوفيين كما أضمرها بعد أن المظهر في قوله ﴿ أن تضلوا ﴾ [سورة النساء : ١٧٦] ولا يجوز البصريون إضمار « لا » إلا في القسم ... » اهـ انظر مسلف من التعليق على كلا التقديرين : لئلا وكراهة أن ١٦٢ . وسلف الكلام على آية سورة النساء في موضعها ٢٢٤ .

(٢) انظر الجواهر ١٩ ، ١٢٢ ، ٥٠٧ ، وشرح اللبس اللوح ٢٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، وللقرءاء ١ / ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٢ - ٥٧٤ ، والهجّة ٤ / ٧٦ - ٨٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والبيان ١ / ٢٢٤ ، والبحر ٤ / ٢٠٣ ، والكشاف ٢ / ٤٢ - ٤٤ ، والكتاب ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣ ، والأصول ١ / ٢٧١ ، والبغداديات ٧٩ - ٨٠ ، والمسائل المنثورة ٨٢ ، وابن عيش ٨ / ٧٨ ، ٨٨ ، والمغني ٦٠ ، ٢٢١ - ٢٢٢ ، والهمع ٢ / ١٥٤ .

(٣) وهم أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه . وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٦٥ ، والتيسر ١٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٦١ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٤٢ - ٦٤٣ ، والقطع ٣١٨ - ٣٢٠ ، والمكتفى ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ومنار الهدى

إِنَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَكَلِمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿١١١﴾ فلا يجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ نفيًا / ، ولكن يكون استفهاماً .

ومن قرأ ﴿ أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ كان « أن » بمعنى « لعل »^(١) أي وما يشعركم إيمانهم لعل الآيات إذا جاءت لا يؤمنون . وذلك^(٢) أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وآله أن يجعل لهم الصفا ذهباً ويوسع الطريق لهم^(٣) ، فحكى عنهم أنهم أقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها ، فأمر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول لهم : إنما الآيات عند الله وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، لأنهم - أعني النبي صلى الله عليه وآله ، وأصحابه - تمنوا نزول الآيات^(٤) حتى يؤمنوا ، فقال تعالى : وما يشعركم إيمانهم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . قال الخليل : العرب تقول :^(٥) « أئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً » ، أي لعلك ؛ وقال أبو النجم العجلي^(٦) :

- (١) هذا قول الخليل وسيبويه والأخفش وابن السراج ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .
 (٢) انظر تفسير الطبري ٧ / ٢٠٨ - ٢١٤ ، والقرطبي ٧ / ٦٢ - ٦٥ ، وابن كثير ٣ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، وجمع التفسير ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥ ، وأسباب النزول ٦٧ ، ولياب النقول ١٠٣ .
 (٣) قوله « ويوسع الطريق لهم » لم أجده . وروي مكانه في مجمع البيان وجمع التفسير : وابتعث لنا بعض موتانا نسأله عنك أحق ماتقول أم باطل وأرنا الملائكة يشهدون لك . وقوله « الطريق » يريد طريق مكة كما في هامش « ب » .
 (٤) في الأصل : الآية .
 (٥) انظر الكتاب ١ / ٤٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، والحجة ٤ / ٧٨ ، ٨٠ خك ، والمسائل المنشورة ٨٢ ، واللامات للزجاجي ١٢٧ ، والقطع ٣١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٨ ، وابن يعين ٨ / ٧٨ ، والقرطبي ٧ / ٦٤ ، والمغني ٦٠ ، ٢٢١ .
 (٦) البيتان على هذه الرواية له في تفسير الطبري ٧ / ٢١٣ ، والقرطبي ٧ / ٦٤ ، وهما بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٨٦ ، والحجة ٤ / ٧٩ خك ، والبصريات ٤٩ ، واللامات للزجاجي ١٢٧ ، وروي « كما تغدي » فلا شاهد فيه على هذا . وهما على هذه الرواية له في الكتاب ١ / ٤٦٠ ، والمعاني الكبير ٣٦٢ ، والإنصاف ٥٩١ ، والحزانة ٣ / ٥٩١ ، و٤ / ٢٨٧ عرضاً في الموضوعين . وهما بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٢٧ ، والبغداديات ٩٣ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ١١٩ عرضاً . استشهدوا به على أن كاف التشبيه إذا وصلت ب « ما » هيأتها لوقوع الفعل بعدها .

قُلْتُ لَشَيْبَانَ أَدُنُّ مِنْ لِقَائِهِ
أَنَا نَفْذِي اللَّعْمِ^(١) مِنْ شِوَائِهِ

أي لعننا .

٣

وقال قوم : ﴿ أَنهَا ﴾ من قوله ﴿ أَنهَا إِذَا جَاءت ﴾ على بابها ، وليس
بمعنى « لعل » ، و « لا » زيادة^(٢) ، والمعنى : وما يشعركم إيمانهم لأنها إذا جاءت
يؤمنون ، و « لا » زيادة^(٣) .

٦

ويجوز أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : قل إنما الآيات عند

(١) كذا وقع في النسخ ، وهو خطأ صوابه « نَفْذِي الْقَوْمِ » ويروى « كما نفذي الناس » . وشيبان ابنه
يقول له : اركب في طلب الظلم وادن منه لتصيده لعننا نطمع القوم من شوائه .

(٢) وهو قول الكسائي ، وأجازه الفراء وأبو علي وغيرهما ، وردّه الزجاج بأن ما كان لغواً في تأويل
لا يكون غير لغو في آخر ، وردّه النحاس أيضاً بأن « لا » إنما تزاد فيما لايشكل . انظر زيادة
« لا » في الكتاب ١ / ١٩٥ ، ٤٨١ / ٢ / ٢٠٦ ، والمقتضب ١ / ٤٧ ، والحجة ١ / ١٢٢ - ١٢٦ ،
وحروف المعاني ٣١ . والخصائص ٢ / ٢٨٣ ، ورفص المباني ٢٧٠ - ٢٧٤ ، والجنى اللداني
٣٠٠ - ٣٠٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٥ ، والصاحي ٢٥٨ - ٢٦٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٦ - ١٣٧ ،
وابن الشجري ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمعنى ٣٢٧ - ٣٢٤ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ١٣١ - ١٤٠
الباب لـ « ماجاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض
ذا اتفاق » .

(٣) كذا وقع ، وفيه تخطيط . وذلك أن من قال بزيادة « لا » فالمعنى عنده : وما يشعركم أنها إذا جاءت
يؤمنون ، وهو ما وقع في الجواهر ، وانظر المصادر السالفة . ويكون « أن » وما بعدها في تأويل
مصدر منتصب على أنه المفعول الثاني لـ « يشعر » . وأما قول المؤلف هنا « والمعنى وما يشعركم
إيمانهم ... » و « لا » زيادة فلا أعرف كيف وقع هكذا . فعلى ما قدره يكون المفعول محذوفاً وعليه
فـ « لا » زائدة ، ويكون المصدر المؤول مجروراً بلام مقدره وعليه فـ « لا » غير زائدة ؟ ! ! .
وقد عزا أبو حيان إلى أبي علي أنه ذهب في أحد أقواله إلى أن « لا » غير زائدة وأن « أنها .. » علة
مع حذف لامها والتقدير : قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون ، قال أبو حيان :
« ويكون ﴿ وما يشعركم ﴾ اعتراضاً بين المعلول وعلته » . ولم أصب كلام أبي علي .

الله ولا ينزلها لأنها إذا جاءت لا يؤمنون (١).

قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفِيدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
بِالْآخِرَةِ﴾ (٢) [١١٣]

هذه اللام معطوفة على قوله ﴿زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [١١٢] أي
ليغروهم (٣) ولتصغى إليه (٤) ، فحمل هذا على المعنى . فعلى هذا لا يجوز الوقف (٥)
على قوله ﴿غُرُورًا﴾ ولا على قوله ﴿وَمَا يَقْتِرُونَ﴾ [١١٣] .

(١) وكذا قال في الجواهر . وهذا الوجه قريب من قول أبي علي الذي ذكرته عن البحر . وذكر في
الجواهر قولاً آخر وهو أن يكون التقدير : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون ،
فحذف ، وهو أحد قولي ابن الأنباري في تأويل الفتح .

وقال أبو حيان عقب حكايته أقوال العلماء في توجيه الآية : « ولا يحتاج الكلام إلى زيادة
« لا » ولا إلى هذا الإضمار ولا لأن يكون « أن » بمعنى « لعل » وهذا كله خروج عن
الظاهر .. » اهـ . والظاهر هو ما قاله الإمام الزمخشري ، قال : « وما يشعركم : وما يدريكم ،
أنها : أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بها ، يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون
بها وأنتم لاتدرون بذلك . وذلك أن المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية
ويبتنون مجيئها ، فقال عز وجل : وما يدريكم أنهم لا يؤمنون على معنى أنكم لاتدرون ما سبق علي
به من أنهم لا يؤمنون به .. » اهـ . وسلخ أبو حيان كلام الزمخشري ولم يصرح بالنقل عنه ! ! .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١١٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٥١ ، والبيان
١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والبحر ٤ / ٢٠٨ ، والعسكريات ٦٠ ، والمغني ٥٣٤ .

(٣) في الأصل : ليغروه ، والصواب من ي وب . والضمير « هم » يعود إلى « شياطين الإنس والجن » في
قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف
القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون . ولتصغى إليه .. ﴾ .

(٤) هذا قول أبي علي في التذكرة فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، وابن جني في المحتسب ١ / ٢٢٧ ومن
وافقها . وذهب الفراء ومن وافقه إلى أن اللام متعلقة بعامل مضر والتقدير : ولتصغى إليه فعلنا
ذلك ، وقيل التقدير : فعلنا ذلك لتصغى . ونقل أبو حيان عن الزجاج أن التقدير : ولتصغى
إليه فعلوا ذلك ، فهي لام صيرورة ؛ وقياس مذهبه أن يكون عطفاً على مضر ، انظر ما سلف

١٤١

(٥) انظر منار الهدى ١٠٣ .

وقيل : اللام لام القسم^(١) ، والتقدير : وَلَتَصْغَيْنَ إِلَيْهِ أَفئدة الذين ، فلما كسرت اللام زالت النون ، فصار ﴿ لتصغى ﴾ . فعلى هذا المذهب جاز الوقف على قوله ﴿ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾^(٢) .

٣

قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾^(٣) ١١٧
 ﴿ مَنْ ﴾ هذه نصب بفعل مضمّر^(٤) دلّ عليه قوله ﴿ أعلم ﴾ . ولا يجوز أن يكون نصباً بـ ﴿ أعلم ﴾ هذه لأن « أعلم » لا يتعدى^(٥) . ولا يكون جرّاً بإضافة ﴿ أعلم ﴾ لأنه يصير الله عز وجل بعض الضالّين تعالى الله عن ذلك وتقدس^(٦) فوجب أن يكون منصوباً بفعل مضمّر ، أي يعلم من يضلّ عن سبيله فأضمّر « يعلم » لدلالة « أعلم » عليه ؛ ومثله قوله^(٧) :

٦

٩

(١) هذا قول أبي حاتم والأخفش وأبي علي في العسكريات ورجع عنه في البصريات والتذكرة ، وأباه الجمهور ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢ .

(٢) انظر التقطع ٢٢٠ ، والمكتفى ٢٥٩ ، وثمار الهدى ١٠٣ . وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني وصاحب منار الهدى ، ونص صاحب منار الهدى أن ذلك على أن اللام متعلقة بمحذوف ، والظاهر أنه قول النحاس والداني .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٧ ، والحجّة ١ / ١٩ - ٢٠ ، ١١٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٥٥ ، والبيان ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والبحر ٤ / ٢١٠ ، والعسكريات ١٠٤ ، والبصريات ١٦٤ - ١٦٥ ، والخلييات ١٨١ ، والمختب ١ / ٢٢٩ .

(٤) هذا قول أبي علي وأبي الفتح ومن وافقهما . وذهب الفراء والزجاج والنحاس إلى أن « من » في موضع الرفع على الابتداء ، وأجازه أبو الفتح .

(٥) أي لا ينصب مفعولاً ، لأن « أفعل » التفضيل لا يعمل عمل الفعل لأن مشابهته للفعل ولاسم الفاعل ضعيفة وليس له فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه . انظر شرح الكافية ٢ / ٢١٩ ، ٢٠٦ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٥ - ١٠٧ ، والمجمع ٥ / ١٠٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٠٦ .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) بعده في ي وب « وهو عباس بن مرداس » . وأغلب الظن أنها ليست من المؤلف . والبيت من كلمة له في الأسميات ق ٧٠ ص ٢٠٤ - ٢٠٧ ، والأغاني ١٤ / ٣٠٠ ، ٣١٥ ، والأشباه والنظائر للخالدين ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، وديوان الحناسة بشرح المرزوقي ق ١٥١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ ، =

... .. وَأُضْرِبَ مِنَّا بِالسِّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)

ينتصب « القوانس » بمضرب يدل عليه « أُضْرِبَ » أي نضرب القوانس .

وهكذا القول في قوله ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾^(٢) [١٢٤]

ينتصب « حيث » بفعل مضمحل لأن « حيث » ههنا اسم محض ، والتقدير : الله يعلم مكان رسالاته ، فأضمر « يعلم » لدلالة « أَعْلَمُ » عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾^(٣)

[١٢٥]

و ﴿ ضَيِّقًا ﴾ مشدد ومخفف^(٤) / ، مثل « مَيِّت » و « مَيِّتٌ » و « سَيِّدٌ » ١ / ٥٠

و « سَيِّدٌ » . ويجوز أن يكون ﴿ ضَيِّقًا ﴾ مصدرًا أي ذا ضيق^(٥) . (١ / ٥٦)

= والحجاسة البصرية ق ١١٨ ج ١ / ٥٤ - ٥٥ ، والخزانة ٢٣ / ٥١٧ - ٥٢١ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٢ - ٢٩٥ . وهو له في النوادر ٥٩ ، وبلا نسبة في الحجة ١ / ١٩ ، ١١٨ ، ٣ / ٣٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦١ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، والمغني ٨٠٤ ، وسيأتي منسوبا إليه ١٠٣٤ .

(١) صدره مع بيت قبله :

فلم أر مثل الحي حياً مصححاً ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأُضْرِبَ

والقوانس : جمع قونس ، وهو أعلى بيضة الرأس وقيل مقدمها .

(٢) هذه قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرأ ﴿ رسالته ﴾ على الأفراد . انظر السبعة ٢٤٦ ، والتيسير ١٠٦ ، والنشر ٢ / ٣٦٢ . وانظر الكلام عليها في الحجة ١ / ١٩ ، ٣ / ٣٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦١ ، والبيان ١ / ٣٣٧ ، والبحر ٤ / ٢١٦ ، والمغني ١٧٦ - ١٧٧ ، ٦٨٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٩ ، والحجة ٤ / ١٠١ - ١٠٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦٢ ، والبيان ١ / ٣٢٨ ، والبحر ٤ / ٢١٧ - ٢١٨ ، والكمال ٢٨٣ ، ١٣٥١ .

(٤) قرأ بالتخفيف ابن كثير وحده وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٢٦٨ ، والتيسير ١٠٦ - ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٣٦٢ .

(٥) كونه بالفتح مخففاً من المشدد هو قول النحاس وأبي علي وغيرها ، وأجاز القولين أبو حيان .

و ﴿ حَرَجًا ﴾ بكسر الراء وفتحها^(١) . فالكسر مثل « حَذِرَ » و « حَزِرَ »
يكون اسم الفاعل^(٢) ، و « حَرَجَ » مصدر مثل « حَذَرَ » و « هَلَعَ » .

٣ [وقوله^(٣)] ﴿ كَانُوا يَتَّعَدُّونَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [١٢٥]

أصله « يتصعد » فأدغمت التاء في الصاد .

ومن قال ﴿ يَصَاعَدُ ﴾ فأصله « يتصاعد » فأدغم أيضاً .

٦ ومن قال ﴿ يَصْعَدُ ﴾ فهو من صَعَدَ يَصْعَدُ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾^(٥)

[١٢٨]

٩ « المَثْوَى » يحتمل أن يكون ههنا مصدراً بمعنى « الشواء » وهي الإقامة .
ويحتمل أن يكون مكاناً ، أي مكان الإقامة .

فإذا كان مصدراً كان عاملاً في قوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ، ويكون المصدر

(١) قرأ بكسر الراء نافع وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالفتح .

(٢) حَرَجَ اسم فاعل من حَرَجَ ، دلَّ على معنى ثابت في الموصوف ، وهو ما يسمّى بالصفة المشبهة باسم
الفاعل . وقياس نعت ما ماضيه على قِيلَ في الأدوات الباطنة وما يناسبها من العيوب الباطنة ونحو
ذلك من الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء = أن يكون على قِيلَ ، عن شرح الشافية .
والصفة المشبهة باسم الفاعل هي اسم فاعل يدل على معنى ثابت ، وأبنية مبالغة اسم الفاعل هي
أسماء فاعل أريد بها المبالغة . فن ههنا عبر المؤلف وغيره بـ « اسم الفاعل » عن الصفة المشبهة به .
انظر الكتاب ١ / ٥٦ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ ، وابن يعيش ٦ / ٨٢ - ٨٣ ، وشرح الشافية
١ / ١٤٢ - ١٤٤ ، والمجمع ٦ / ٥٧ .

(٣) زيادة مني .

(٤) قرأ ﴿ يَصْعَدُ ﴾ ابن كثير وحده ، وقرأ ﴿ يَصَاعَدُ ﴾ أبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون
﴿ يَصْعَدُ ﴾ ، انظر السبعة ٢٦٨ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

(٥) انظر الجواهر ٧٩١ - ٧٩٢ ، ٨٤٧ ، وشرح اللع اللوح ٦٦ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٠ ، ومجمع
البيان ٢ / ٣٦٥ ، والبيان ١ / ٣٢٩ - ٣٤٠ ، والبحر ٤ / ٢٢٠ .

مضافاً إلى الفاعل ، أي النار ذات إقامتكم في حال الخلود ، أي مقدرًا^(١) الخلود فيكم .

وأما إذا جعلت « المتوى » المكان كان العامل في الحال معنى الإضافة ، مثل قوله ﴿ أَنْ ذَابِرَ هَوْلًا مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ ﴾^(٢) [سورة الحجر : ٦١] ف ﴿ مصححين ﴾ حال من ﴿ هَوْلًا ﴾ [ومثله : ﴿ وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾^(٣) [سورة الحجر : ٤٧] ف ﴿ إخواناً ﴾ حال من الهاء والميم المضاف إليه « الصدور » ؛ ولأربع لها في القرآن^(٤) والعامل في الحال معنى الإضافة^(٥) ، إذ معناه المازجة

(١) فهي حال مقدرة لأنهم لما يخلدوا فيها وإنما الخلود مقدر فيهم .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٧١ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ .

(٤) زيادة من ي و ب . وكان في ي : والدافع لها ، وهو تحريف . وقوله « ولأربع لها في القرآن » يريد أنه لم يأت في التنزيل حال عمل فيها معنى الإضافة إلا هذه الثلاثة . وهذا كلام غير دقيق ، فقد جاءت الحال من المضاف إليه في مواضع أخر ، انظر التمليق التالي .

(٥) لأن الإضافة بمعنى حرف الجر التعلق بمعنى الفعل ، فعنى الفعل حاصل فيها ، وهو قول أبي علي في التذكرة فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر . وضعفه الرضي بأن معنى الفعل قد انطس في مثله .

وقد اختلفوا في مجيء الحال من المضاف إليه ، فمنهم من لم يجهزه ، ومنهم من أجازته مطلقاً ، ومنهم من أجازته إن كان عاملاً في المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [سورة يونس : ٤] ، أو كان المضاف بعض المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ يُجِيبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [سورة الحجرات : ١٢] أو كبعضه ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِينًا ﴾ [سورة النحل : ١٢٢]

وقد جاءت من المضاف إليه في نحو قول الجعدي :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مَدْبِرًا حَصِينٌ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْبِ

وقول زيد الفوارس :

عَوْدٌ وَهَيْثَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلِيقُ الْحَدِيدِ مَضَاعِقًا يَتَلَبُّ

وغيره . انظر في ذلك ابن الشجري ١ / ١٧ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٧ ، ٢ / ٢٢٧ - ٢٣٠ ، وشرح

الكافية ١ / ١٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢٥٠ ، والتسهيل ١١٠ ، والجمع ٤ / ٢٣ ، وشذور الذهب ٢٢١ ، وأوضح

المسالك ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٦ ، وحاشية الصبان على الأشعري ٢ / ١٧٩ ، وحاشية الحضري على ابن عقيل

١ / ٢١٦ - ٢١٧ ، وأخرزانة ١ / ٥٠٩ - ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٣ / ١٥٦ .

والمضامة . ولا يكون « المثوى » العامل ، لأن المكان لا يعمل في شيء .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴾ (١) [١٣٣]

قيل : إن « مِنْ » بمعنى البديل (٢) ، أي كما أنشأكم - أي خلقكم - بدلهم (٣) ، ومثله قوله ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ (٤) [سورة التوبة : ٣٨] أي بدل الآخرة ، وأنشد أبو علي (٥) :

(١) انظر شرح اللع اللوح ٨٢ / ٢ ، وجمع البيان ٣٨ / ٢ ، والبيان ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، والبحر ٤ / ٢٢٥ ، وتفسير الطبري ٨ / ٢٩ ، والقرطبي ٧ / ٨٨ ، وابن كثير ٣ / ٣٣٥ ، وجمع التفاسير ٢ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٢) انظر « مِنْ » التي للبديل في الجني الداني ٣١٠ ، والمغني ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وحاشية الصبان على الأشعري ٢ / ٢١٢ .

(٣) هذا قول الطبري ومن وافقه ، قال الطبري : « ... لم يرد بإخبارهم هذا الخبر أنهم أنشأوا من أصلاب قوم آخرين ولكن معنى ذلك ما ذكرنا من أنهم أنشأوا مكان خلق خلف قوم آخرين قد هلكوا قبلهم » اهـ . وقال الطبرسي : « من » في قوله ﴿ ويستخلف من بعدهم ما يشاء كما أنشأكم ... ﴾ للبديل ... و « من » في قوله ﴿ من ذرية قوم آخرين ﴾ لا ابتداء الغاية ... اهـ وأن تكون لا ابتداء الغاية هو ظاهر قول ابن كثير وغيره .

(٤) انظر البحر ٥ / ٤١ - ٤٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٧ و ٢ / ٦٧ ، والمغني ٦٧ ، ٤٢٢ - ٤٢٣ . وذهب ابن الشجري إلى أن « من » متعلق بحال تقديره : بدلاً .

(٥) للراعي . وهو من كلمة له عدتها ٨٩ بيتاً مذكورة في منتهى الطلب ، نص على ذلك البغدادي في شرح أبيات المغني ٥ / ٢٢٥ - ٢٢٧ ، وصلة البيت :

٧٢ إن الذين أمرتهم أن يعدلوا لم يفعلوا مما أمرت فتيلاً

أخذوا الخاض البيت

٧٣ أخذوا العريف فقطعوا حيزومه بالأصبحية قائماً مغلولاً

والبيت ساقط مما أثبتته محقق الديوان عن منتهى الطلب ؟ وهي القصيدة رقم ٥٨ وعدة أبياتها فيها نقله محقق الديوان عن منتهى الطلب ٨٨ بيتاً ، فجعل المحقق « أخذوا الخاض ... البيت » في آخر القصيدة برقم ٩٢ ص ٢٤٢ لأنه لم يتبين صلته داخل القصيدة . وهو يلي البيت ٧٢ في الديوان ، فالصواب أن يكون رقمه ٧٢ ويعدل الترقيم بعد ذلك . وانظر شرح شواهد المغني ٢٥١ ، والخزانة =

أَخَذُوا الْمَخَاصِرَ مِنَ الْفَصِيلِ غَلَبَةً قَسراً وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً
أي بدل الفصيل .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ ۙ ﴾ (١) | ١٣٧ |

بفتح الزاي والياء ، قراءة العامة (٢) .

وفاعله ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (٣) | ١٣٧ | و ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾ | ١٣٧ | مفعول

وهو مصدر مضاف إلى المفعول .

وقرأ ابن عامر ﴿ زَيْنَ ۙ ﴾ بضم الزاء وكسر الياء ، و ﴿ قَتَلَ ۙ ﴾ رفع

بـ ﴿ زَيْنَ ۙ ﴾ ، ﴿ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ بإضافة « القتل » إلى « شركائهم » ونصب

« الأولاد » على تقدير : قتل شركائهم أولادهم ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه

١ = ٥٠٢ - ٥٠٤ . وهو البيت الرابع والسبعون في رواية القرشي في جمهرة أشعار العرب

٢ / ٩٢٨ . وهو له في ابن الشجري ٢ / ٦١ .

وهو بلا نسبة في تكملة الإيضاح ٢١٢ ، وابن يعيش ٦ / ٤٤ ، والبيان ١ / ٣٤١ ، والمغني

٤٢٢ .

وروي « الخاض من العشار » و « الكرام من العشار » و « من » فيها بيانية . وأكثر روايته « غلبة ظلماً » .

والخاض : النوق الحوامل واحدها خَلْفَةٌ ، والفصيل ابنها لأنه فصل عنها ، وغلبة مصدر كالغلبة ، والأفيل : الفصيل ، عن الخزانة .

(١) انظر الجواهر ١٧٨ ، ٦٨١ ، وشرح السع اللوح ٢ / ١٠ و ١ / ٨٩ و ٢ / ١٠٦ ، ومعاني القرآن

للأخفش ٢٨٧ ، وللفراء ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٢ - ٥٨٣ ، والحجة

٤ / ١٠٩ - ١١٣ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، والبيان ١ / ٣٤٢ ، والبحر

٤ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ، والأصول ٣ / ٤٧٢ ، والخصائص ٢ / ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣ / ٢٣ .

(٢) انظر السبعة ٢٧٠ ، والتبشير ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ .

بالمفعول^(١) ، كقوله^(٢) :

فَزَجَّجَتْهُمَا بِمِرْزَجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
أَي زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ .

٣

(١) قد أجاز البصريون والكوفيون في ضرورة الشعر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالطرف والجار والمجرور كما أجازوا غير المراد الفصل بينها بالمعطوف على المضاف وخرجه المراد على حذف المضاف إليه من الأول ووافقته الرضي . أما الفصل بينها بالمفعول فأجازه في الضرورة الأخفش وأبو علي وأبو الفتح ومن وافقهم من البصريين ونصّوا على قبحه ، ولم يجزه سيوييه والمراد والسيرافي والنحاس وغيرهم من البصريين . وعزا صاحب الإنصاف وتابعه صاحب اللمع إلى الكوفيين إجازة ذلك في الضرورة ، وهو قول غير محرز ، والظاهر أنه قول جماعة منهم ثعلب ، وقد صرح الفراء أنه لا يجوز . انظر الكتاب ١ / ٩٠ - ٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٩ - ٨٢ ، ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والمتنضب ٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٧ - ٥٩٨ ، ومر الصناعة ٢٩٦ - ٢٩٨ ، والإنصاف ٤٢٧ - ٤٣٦ المسألة ٦٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، واللمع ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٧ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .

(٢) البيت في شرح اللع اللوح ١٠ / ٢ و ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٧ و ٢ / ٨١ ، ومجالس ثعلب ١٢٥ ، والحجة ٤ / ١١٢ خك ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠ ، والخصائص ٢ / ٤٠٦ ، وحجة القراءات ٢٧٣ ، والإفصاح ١١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧١ ، والإنصاف ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٤٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٦ ، وابن يعيش ٢ / ١٩ ، ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٦٨ ، والبحر ٤ / ٢٢٩ ، والخزانة ٢ / ٢٥١ - ٢٥٥ . وهو مما زاده الأخفش في الكتاب ١ / ٨٨ وشرحه الأعم ، وانظر الخزانة ، وشواهد الشعر في كتاب سيوييه ١٢١ . ويروي « فزججتها متمكناً زج » .

وذهب الفراء إلى أن هذه الرواية باطلة ، وأن الرواية : « زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ » وذهب السيرافي وغيره إلى أن البيت لا يشبهه أهل الرواية . والبيت لم يمزه أحد ، وقال ابن خلف في شرح أبيات سيوييه : « هذا البيت يروي لبعض المدنيين المولدين وقيل لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره » اهـ عن الخزانة .

والزجة ما يزرع به ، والزرع : الطعن بالزرع وهو الحديدية التي في أسفل الرمح ، والقُلُوص : الناقاة الشابة ، عن الخزانة .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾^(١) [١٣٩]

﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، وقوله ﴿ فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ ﴾ صلة لها ، وقوله ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ خبر لـ ﴿ ما ﴾ ، وأنت ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ حملاً على المعنى ، لأنَّ ما في بطون هذه الأنعام يراد به الأجنة^(٢) . ثم قال ﴿ وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾ فذكر رداً إلى لفظ « ما » .

وقال قوم : هذا ليس بالسَّهْلِ ، لأنَّ العُودَ إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى لا يحسن^(٣) . فالهاء على قولهم خالصة للمبالغة^(٤) ، كالهاء في « عَلَامَةٌ » و « نَسَابَةٌ » وما أشبه ذلك .

وهذا الذي ذكروه جاء عكسه في قوله ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنِ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا ﴾

(١) انظر الجواهر ٢٩٩ ، ٣٧١ ، وشرح المبع للمؤلف للنوح ٧١ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللفراء ١ / ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٤ . ومجمع البيان ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والبيان ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، والبحر ٤ / ٢٢٢ ، والمحتسب ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ وحجوة القراءات ٢٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ٣٩٠ .

(٢) هذا قول الفراء والنحاس ومن وافقهما . وهم النحاس فظن أن قول الفراء « أنت لتأنيث الأنعام لأن ما في بطونها مثلها » غير ما اختاره أن « التأنيث على معنى ما » . وهما واحد .

(٣) ذكر ابن يعيش ٤ / ١٤ أن بعض الكوفيين ذهب إلى أن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى غير جائز . وقد نصر ابن جني أن القياس الأكثر أن يعمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى ، وقال « واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكسد تراجع اللفظ » الخصائص ٢ / ٤٢٠ . ولم يحكم بأنه « لا يحسن » لكنه حكم بقلته . والظاهر أن المؤلف تأول كلامه على أن ذلك « لا يحسن » فتعقبه في الجواهر وذكر أن ذلك حسن قد جاء في القرآن . ومقاله وإن كان أحسن ما قيل في تأويل الآية ليس يرد على ابن جني الذي حكم بقلته ، وهو كما قال ، فلم يذكرها مما جاء منه في القرآن غير هذه الآية والآية ١١ من سورة الطلاق الآتي ذكرها في الصفحة التالية ، وانظر حجة القراءات .

(٤) ممن ذهب إلى أن الهاء للمبالغة الأخفش والكسائي وابن جني وغيرهم . لكن ليس بحتم لازم أن يكون مذهب من قال به أن العود إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى لا يحسن .

يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَكَ رِزْقًا ﴿١﴾ [سورة الطلاق: ١١] ، فقال ﴿ ومن يؤمن بالله ﴾ فوحد ضمير « مَنْ » ثم قال ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ / فجمع ، ثم قال ﴿ قد أحسن الله له رزقاً ﴾ فعاد إلى اللفظ بعد الجمع ..

٢ / ٥٠
(٢ / ٥٦)

قال : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً ﴾ (٣) [١٣٩]

٦ أي وإن يكن ما في بطون هذه الأنعام ميتة . ففي ﴿ يكن ﴾ ضمير يعود إلى « ما » فبين قرأ بالياء ونصب « الميتة » (٣) .

٩ فأما من قرأ ﴿ وإن تكن ميتة ﴾ بالتاء ورفع « الميتة » فالمعنى : وإن تحدث ميتة . ويكون ﴿ تكن ﴾ تامة لاحتياج إلى الخبر .

ومن نصب ﴿ ميتة ﴾ وقرأ بالتاء أي : وإن تكن الأجنة ميتة .
ومن قرأ ﴿ وإن يكن ميتة ﴾ بالياء ورفع (٤) « الميتة » فلأن تأنيث « الميتة » ليس بحقيقي .

١٢

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ (٥) [١٤١]

(١) انظر الجواهر ٣٧٠ - ٣٧١ ، ٧٢٨ ، والبحر ٨ / ٢٨٧ ، وحجة القراءات ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللغراء ١ / ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٥ ، والحجوة ٤ / ١١٣ - ١١٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والبيان ١ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والبحر

٤ / ٢٣٢ .

(٣) قرأ بالياء ونصب الميتة أبو عمرو والكسائي وحمة ونافع وحفص عن عاصم ، وقرأ بالتاء ورفع الميتة ابن عامر ، وقرأ بالتاء ونصب الميتة أبو بكر عن عاصم ، وقرأ بالياء ورفع الميتة ابن كثير . انظر السبعة ٢٧٠ - ٢٧١ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٤) في الأصل : والرفع للميتة .

(٥) تمام الآية : ﴿ ... معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً آكله والزيتون والرمان مثابها وغير مثابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين [٤١] ومن الأنعام حولة وفرشاً كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين [١٤٢] =

تمامه^(١) عند قوله ﴿ وَصَاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا ﴾ ١٤٤ | لَأَنَّ قَوْلَهُ ﴿ وَالنَّخْلَ
وَالزَّرْعَ ﴾ ١٤١ | إلى قوله ﴿ وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾ ١٤١ | منتصب بـ
﴿ أَنشَأَ ﴾ وقوله ﴿ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ ١٤١ | إلى قوله ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ
المُسْرِفِينَ ﴾ ١٤١ | اعتراض ، ثم قال ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾
١٤٢ | ثم قَسَرَ^(٢) « الحمولة » و « الفرش » بقوله ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ
اثْنَيْنِ ﴾ ١٤٣ | إلى قوله ﴿ أَرْحَامِ الْأَنْثِيِّينَ ﴾ ١٤٤ | أخيراً ، ثم قال
﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا ﴾ ١٤٤ | والمعنى : بل أكنتم شهداء
إذ وصاكم الله بهذا^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً ﴾^(٤) | ١٤٥ |

بالتاء ونصب « الميتة » ، والياء ونصب « الميتة » ، والتاء ورفع

=ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل الذكركين حرم أم الأثنين أما اشتملت عليه
أرحام الأثنين نبؤني بعلم إن كنتم صادقين [١٤٣] ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين قل الذكركين
حرم أم الأثنين أما اشتملت عليه أرحام الأثنين أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله بهذا فمن أظلم ممن ... ﴿ .
انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللفراء ١ / ٣٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٥ - ٥٨٧ ، وجمع
البيان ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٦ ، والبيان ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، والبحر ٤ / ٢٢٤ - ٢٢٩ .

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٤٤ ، والقطع ٢٢٢ - ٢٢٣ ، والمكتفى ٢٦١ - ٢٦٢ ، ومنار الهدى
١٠٤ - ١٠٥ . والوقف على ﴿ بهذا ﴾ تام عند أبي حاتم وحسن عند النحاس والظاهر أنه قول ابن
الأنباري وكاف عند الداني .

(٢) يريد أن ﴿ ثمانية أزواج ﴾ بدل من ﴿ حمولة ﴾ وهو قول الأخفش والزجاج وأحد قولي الفراء .
وأجاز الفراء أن ينتصب بفعل مضمر وهو قول الكسائي ، وعليه يجوز الوقف على قوله
﴿ وفرشاً ﴾ ، وقيل غير ذلك . وكتب في الأصل تحت ﴿ ثمانية ﴾ : « نصب بدل من حمولة » .
وانظر ماسلف من التعليق على استعمال التفسير في البديل ٦٨ .

(٣) فه « أم » هي المنقطعة وهي بمعنى بل والهمزة ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٥٤ .

(٤) انظر الجواهر ٩٥٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٠ - ٣٦٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٨ ، والحجة
٤ / ١١٩ - ١٢١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٨ ، والبيان ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، والبحر ٤ / ٢٤١ .

« الميتة »^(١) على معنى : إلا أن تحدث ميتة .

و « أن » مع مابعد في موضع النصب على الاستثناء . ويكون ﴿ أو دماً
 ٢ مَسْفُوحاً ﴾ [١٤٥] عطفاً عليه ، أي إلا وجود ميتة أو دماً مسفوحاً .
 ونصب « الميتة » مع الباء والتاء قد تقدم^(٢) في قوله ﴿ وإن تكن ميتة ﴾
 . [١٣٩]

٦ وقوله ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾^(٣) [١٤٥]
 اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه لأن قوله ﴿ أو فسقاً ﴾ [١٤٥]
 عطف على قوله ﴿ أو لحم خنزير ﴾^(٤) [١٤٥] .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ
 وَالغَنَمِ حَرَّمْنَا ﴾^(٥) [١٤٦]
 يجوز أن تعلق ﴿ ومن البقر والغنم ﴾ بما بعده ، والتقدير : وحرمنا من

(١) قرأ بالتاء ونصب الميتة ابن كثير وحمة ، وقرأ بالتاء ورفع الميتة ابن عامر وقرأ الباقون بالياء
 ونصب الميتة . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٦ .

(٢) انظر ص ٤٢٥ . وفي « يكون » على القراءتين ضمير يعود إلى ما قبله ، وقيل ﴿ قل لا أجد في ما
 أوحى إلي محرماً على طام يطعمه إلا أن يكون ... ﴾ فعل البياء يكون التقدير : إلا أن يكون
 المأكول ، وعلى التاء يكون التقدير : إلا أن تكون المأكولة ، عن النحاس ، أو نحو ذلك . وعلى
 غير قراءة ابن عامر عطف ﴿ أو دماً ﴾ على ﴿ ميتة ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٦٤٦ ، ٨٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٨ ، وجمع البيان
 ٢ / ٣٧٨ ، والبيان ١ / ٣٤٧ ، والبحر ٤ / ٢٤٣ .

(٤) سياق الآية : ﴿ ... أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٦٣ - ٦٤ ، ٧٢١ - ٧٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٠ ، ولفراء ١ / ٣٦٢ ، وإعراب
 القرآن ١ / ٥٨٩ ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ٣٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

البقر والغنم عليهم شحومهما ، فتقف^(١) حينئذٍ على قوله ﴿ ظفر ﴾ .
 وإن حملت ﴿ ومن البقر والغنم ﴾ على قوله ﴿ كل ذي ظفر ﴾ لأن
 المعنى : من كل ذي ظفر ومن البقر والغنم = وقفت^(٢) على ﴿ والغنم ﴾^(٣) ،
 والأول الوجه^(٤) .

﴿ أَوْ الْحَوَايَا ﴾^(٥) [١٤٦]

جمع « حاوية »^(٦) ، وهو في موضع النصب بالعطف على قوله
 ﴿ شَحُومَهُمَا ﴾ أي حرّمنا عليهم شحومها أو الحوايا ﴿ أو ما اختلَطَ بِعَظْمٍ ﴾
 ﴿ إلا ما حمَلتُ ظَهْرَهُمَا ﴾ . فعلى هذا في الآية تقديم وتأخير^(٧) .
 وقيل : ﴿ الحوايا ﴾ معطوف على ﴿ ما حملت ﴾^(٨) ؛ فعلى هذا تكون
 ﴿ الحوايا ﴾ حلالاً لهم . وعلى الأول حرام عليهم^(٩) .

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٤٥ ، والقطع ٣٢٤ - ٣٢٥ ، والمكتنى ٢٦٢ ، ومنار الهدى ١٠٥ . وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند غيره .

(٢) في الأصل : فوقفت ، وهو خطأ .

(٣) في النسخ : « ومن الغنم » بزيادة من على لفظ التلاوة .

(٤) هو كما قال ، ولم يذكروا الوقف على ﴿ والغنم ﴾ .

(٥) سياق الآية : ﴿ ... ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو ما اختلَطَ بِعَظْمٍ ... ﴾ . انظر تفسير الطبري ٨ / ٥٥ - ٥٦ ، والقرطبي ٧ / ١٢٥ - ١٢٦ ، وابن كثير ٣ / ٢٤٩ ، وجمع التفاسير ٢ / ٥٠٢ .

(٦) أَوْحَوِيَّةٌ أَوْ حَاوِيَاءٌ ، وهي المباخر وبنات اللبن .

(٧) انظر البحر ، ولم يسم من قال به .

(٨) والتقدير : إلا ما حملت ظهورها أو شحوم الحوايا ، أجازها الفراء ومن وافقه .

(٩) لم يذكر هنا قول الأكثرين وذكره في الجواهر وهو أن يكون « الحوايا » في موضع الرفع بالمطف على ظهورها ﴿ عن الكسائي والفراء والبرد وابن الأنباري والنحاس وغيرهم ، وعليه أيضاً تكون الحوايا حلالاً لهم ، ولم يذكر الطبري وابن كثير غيره .

أ قوله تعالى^(١) : ﴿ ذَلِكْ جَزَائِنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ ﴾^(٢) [١٤٦]

﴿ ذلك ﴾ نصب^(٣) مفعول ثانٍ لـ ﴿ جزيناهم ﴾ ، والتقدير : جزيناهم

٣ ذلك ببغيهم . ولا يجوز أن يرتفع ﴿ ذلك ﴾ بالابتداء و ﴿ جزيناهم ﴾ الخبر لأنه يصير التقدير حينئذ : ذلك جزينا هموه ، فيكون كقولهم : زيد ضربتُ أي ضربته . وهذا يجوز في ضرورة الشعر لا في فصيح الكلام^(٤) .

٦ ومثله ﴿ ذَلِكْ جَزَائِنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾^(٥) [سورة بآ: ١٧] . فأما قراءة ابن عامر

﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾^(٦) [سورة الحديد: ١٠] فقد انضم إلى حذف الهاء الذي

يجوز رفع الاسم فيه على ضعف = ضم الكاف ، فاجتمع فيه^(٧) سببان فحسن

٩ الرفع . ويجوز أن يقوى الشيء بسببين ويضعف بسبب واحد كباب

/ ٥١ ما لا ينصرف^(٨) ، والله أعلم . /

(١ / ٥٧)

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ٣٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٤٥ .

(٣) ذهب النحاس إلى أنه رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير : الأمر ذلك . ومقاله المؤلف هنا هو قول

الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم في قوله تعالى ﴿ ذلك جزيناهم بما كفروا ﴾ .

(٤) أي حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر في قوله « زيد ضربت » ، وقد نصوا أنه

ضعيف جائز في الشعر . انظر الكتاب ١ / ٤٣ - ٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ ، وشرح الكافية

١ / ٩١ - ٩٢ ، والمجمع ٢ / ١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٥ ، وضرائر الشعر ١٧٦ . وانظر

ما يأتي من كلام المؤلف ٥٤٣ ، والتعليق ثمة وفيه ذكر مصادر أخرى كثيرة .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٧ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢١ .

(٧) كان في النسخ « معه » ، ولعل الصواب ما أثبت . ووقع كما أثبت في البيان الذي نقل صاحبه عن

هذا الكتاب بلا تصريح . وقوله « على فاجتمع » لم يظهر في مصورة الأصل فأثبتته من ي

وب .

(٨) جميع ما لا ينصرف من الأسماء إنما امتنع من الصرف لسببين أو لسبب قام مقامهما ، وهذه الأسباب

التي إذا اجتمع في اسم واحد سببان منها منعاه الصرف تسعة وهي العلية والتأنيث ووزن الفعل

والوصف والعدل والمجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة الأوسط منها حرف لين والتركيب =

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾ (١)

[١٤٧]

وربنا ذو رحمة ، كذبوه أو صدقوه . ولكن المعنى : فإن كذبوك فقل : لا يأخذكم بالاستئصال في الحال لأنه ذو رحمة واسعة .

[قوله تعالى (٢) : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (٣)]

عطف قوله ﴿ وَأَبَاؤُنَا ﴾ على الضمير في ﴿ أَشْرَكْنَا ﴾ . ولم يقل « ما أشركنا نحن » قالوا (٤) : لأن « لا » قد قام مقام الضمير ، فيقوى الضمير بقوله ﴿ لَا ﴾ (٥) كما يتأكد (٦) بـ « نحن » . وهذا إما كان يصح أن لو (٧) كان « آبائنا » كانت الواو داخلة عليه على تقدير : ما أشركنا لا وآبائنا ؛ فأما إذا تقدمت الواو على « لا » لم يصح منهم هذا الكلام (٨) .

= والمعجمة والألف والنون الزائدتان . انظر الكتاب ٢ / ٢ - ٣٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٩ - ٣٨٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢ - ٣ إلى آخر الكتاب ، والأصول ٢ / ٧٩ - ١٠٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٨ - ٧١ ، وشرح الكافية ١ / ٣٥ - ٧٠ ، والممع ١ / ٧٦ - ١١٩ .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٦ ، وتفسير الطبري ٨ / ٥٦ - ٥٧ ، والقرطبي ٧ / ١٣٧ - ١٣٨ ، وجمع التفاسير ٢ / ٥٠٣ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٦٠١ ، ٦١٥ ، وشرح اللع اللوح ١٠٥ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٠ ، والحجة ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٧ ، والكتاب ١ / ٣٩٠ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ، والكامل ٤١٧ - ٤١٨ ، ٩٣٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٦ .

(٤) يريد سبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم من البصريين الذين يرون أنه لا يحسن عطف الظاهر على المضر المرفوع إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة من الفصل وطول الكلام . انظر ماسلف من التعليق على هذا ٣٥٣ .

(٥) في الأصل وي : « ولا » ، والصواب ما أثبت . وفي ب : فيقوى الضمير بـ « لا » .

(٦) في الأصل وي : تتأكد ، وهو تصحيف .

(٧) كذا وقع ، ولا تعرف زيادة « أن » قبل « لو » إلا إن تقدمت قسم ، وقد سلف التعليق على هذا ١٧٥ ح ١ .

(٨) أخذه من كلام أبي علي في الحجة ، وصرح بذلك في الجواهر وقال : « وهذا من أبي علي استدراك =

- قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) [١٥١]
 إن جعلت « ما » بمعنى « الذي » كان التقدير : ما حرّمه ربكم عليكم ،
 فحذف الماء . ويكون قوله ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾ [١٥١] بدلاً من الماء أو من
 ٣ « ما » ، و « لا » زيادة^(٢) ، أي [ما^(٣)] حرّم ربكم : أن تشركوا .
 ويجوز أن يكون « أن » بمعنى « أي » و « لا » نهياً^(٤) ، أي لا تشركوا .
 ٦ ويجوز أن تقف^(٥) على ﴿ عليكم ﴾ ثم تبدئ بـ ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾ أي هو أن
 لا تشركوا أي هو الإشراك^(٦) ، أي المحرم الإشراك ، و « لا » زيادة^(٧) .
 ويجوز أن يكون « ما » استفهاماً منصوباً بـ ﴿ حرّم ﴾ أي : أي شيء حرّم
 ٩ ربكم^(٨) . فتقف على قوله ﴿ ربكم ﴾ ثم تبدئ وتقول ﴿ عليكم أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾
 أي عليكم ترك الإشراك ، وهذا وقف بيان^(٩) .

- = على البصريين قاطبة « ا هـ . قلت : هكذا قال أبو علي في الحجة وأخشى أن يكون رجع عنه في
 غيره من كتبه . وماقال سيبويه وغيره من الفصل بـ « لا » وإن وقع بعد العاطف صحيح ، نصرّ
 على ذلك ابن جني في إعراب الحماسة (انظر الخزانة ٢ / ٢٣٦) والرضي في شرح الكافية ١ / ٣١٩ .
 (١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ (ونقل عن
 المؤلف مصرحاً به) . والبيان ١ / ٣٤٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٩ - ٢٥١ ، وابن الشجري ١ / ٤٧ - ٥٠ ،
 والمفني ٣٢٩ - ٣٣١ ، ٧١٤ .
 (٢) هذا أحد الوجوه التي ذكرها النحاس وهو ظاهر أحد قولي الفراء ، وذكره من بعدها .
 (٣) زيادة من ب .
 (٤) وهو أحد قولي الفراء ، وذكره النحاس ومن وافقه .
 (٥) انظر القطع ٣٢٦ ، ومنازل الهدى ١٠٥ .
 (٦) أجازته النحاس ومن وافقه .
 (٧) سلف ذكر مصادر الكلام على زيادة « لا » ٤٢٥ .
 (٨) وهو أحد أقوال الزجاج ومن وافقه . وأجاز الزجاج أن يكون التقدير : لثلاث تشركوا ، وقدره
 النحاس : كراهة أن تشركوا ، وأجاز الزجاج أيضاً أن ينصب « أن لا تشركوا » بـ « أتلو »
 مقدراً أو ينصب بعد حذف الجار والتقدير : أوصيتم بأن لا تشركوا .
 (٩) لم أجد هذا الوقف .

وقام^(١) قوله ﴿ قل تعالوا ﴾ عند قوله ﴿ بَلِقَاءَ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾
 ١٥٤ | لأن قوله ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي ﴾^(٢) | ١٥٣ | فين فتح^(٣) معطوف على
 ٢ قوله ﴿ مَاحَرَّم ﴾ أي أتل هذا وهذا^(٤) ومن كسـر ﴿ وَإِنْ هَذَا ﴾
 فالتقدير : وقل إن هذا صراطي . وكذلك ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا ﴾ | ١٥٤ | أي ثم قل
 آتينا . وهذا كله داخل في التلاوة والقول^(٥) .

٦ وكان الفراء^(٦) يحمل ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي ﴾ فين فتح على الهاء من
 ﴿ بِهِ ﴾ | ١٥١ | أي ذلكم وصاكم به وبأن هذا صراطي ، وقد تقدم فساد
 هذا^(٧) .

٩ ويجوز حمل ﴿ وَأَنْ هَذَا ﴾ فين فتح على قوله ﴿ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ | ١٥٣ | أي
 اتبعوه لأن هذا صراطي^(٨) ، كقوله ﴿ لِإِيلَافٍ ... فَلْيَعْبُدُوا ﴾^(٩) [سورة تريم : ١ ،
 ٢] أي فليعبدوا لإيلاف . .

١٢ قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَّارِكٌ ﴾ | ١٥٥ | إلى قوله ﴿ أَنْ
 تَقُولُوا ﴾^(١٠) | ١٥٦ |

- (١) انظر إيضاح الوقف ٦٤٦ - ٦٤٧ ، والقطع ٢٢٦ - ٢٢٧ ، والمكتفى ٢٦٢ ، ومنار الهدى ١٠٥ .
 (٢) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٢ ، والحجة
 ٤ / ١٢١ - ١٣٣ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ ، والبيان ١ / ٢٤٩ ، والبحر ٤ / ٢٥٢ - ٢٥٤ .
 (٣) قرأ ﴿ وَأَنْ ﴾ بفتح الهمزة وتشديد النون ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو ، وقرأ ابن عامر
 ﴿ وَأَنْ ﴾ بفتح الهمزة وسكون النون ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ وَإِنْ ﴾ بكسر الهمزة وتشديد
 النون . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٦ .
 (٤) هذا أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما .
 (٥) وقيل الوقف تام على ﴿ تعقلون ﴾ | ١٥١ | و ﴿ تتقون ﴾ أيضاً .
 (٦) انظر معاني القرآن له . وهو قول ابن الأنباري وغيره من الكوفيين ومن وافقهم .
 (٧) أي عطف الظاهر المجرور على المضر بغير إعادة الجار . انظر ماسلف ١٥٩ .
 (٨) أجاز هذا الوجه أبو علي ومن وافقه .
 (٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢ .
 (١٠) انظر الجواهر ٦٧ ، ومعاني القرآن لـ لأخفش ٢٩١ ، وللـ فراء ١ / ٢٦٦ ، وإعراب =

يتعلق ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ ب ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾^(١) أي أنزلناه كراهة^(٢) أن تقولوا ،
ولئلا تقولوا^(٣) .

وكذلك قوله ﴿ أَوْ تَقُولُوا ﴾ [١٥٧] عطف على هذا . فالوقف :
﴿ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ﴾^(٤) [١٥٧] دون ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ [١٥٥] و
﴿ لَغَافِلِينَ ﴾^(٥) [١٥٦] .

ومعنى ﴿ أهدى ﴾^(٦) أي أدل على الهداية . وإذا كانوا كذلك كانوا أيضاً
مهتدين . هذا هو المعنى لأنه من هدى زيد عمراً إلى الطريق ، وليس المعنى على
الاهتداء إذ لم يقل : أكثر اهتداء منهم^(٧) . [وحكى أبو علي^(٨) أنه قد جاء

=القرآن ١ / ٥٩٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٦ ، والبيان ١ / ٣٥٠ ، والبحر ٤ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(١) ظاهر لفظه ونظ الفراء أنّ « أن » تتعلق ب ﴿ أنزلناه ﴾ الظاهرة ، قال أبو حيان : « العامل
فيها ﴿ أنزلناه ﴾ محذوفة يدل عليها قوله قبل ﴿ أنزلناه ﴾ . ولا يجوز أن يكون العامل
﴿ أنزلناه ﴾ هذه الملفوظ بها للفاصل بينها ... » .

(٢) هذا تقدير الأخص والزجاج والنحاس وغيرهم من البصريين .

(٣) هذا تقدير الفراء وغيره من الكوفيين ، انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٦٢ ، ٢٣٨ .

(٤) هذا قول مجاهد ، انظر القطع ٢٢٧ . ولم يختلفوا في أن الوقف التام آخر الآية قوله ﴿ يصدفون ﴾

انظر إيضاح الوقف ٦٤٧ - ٦٤٨ ، والقطع ٢٢٧ ، والمكتفى ٢٦٢ ، ومنازل الهدى ١٠٦ .

(٥) في النسخ : غافلين . وأثبت لفظ التلاوة .

(٦) انظر تفسير الطبري ٨ / ٦٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٧ ، ومجمع التفسير ٢ / ٥١١ ، والبحر ٤ / ٢٥٧ .

(٧) في الأصل وب « إذا لم يقل » والصواب من ي ، وفي النسخ « أكثر اهتداء منه » والصواب
مأثبت .

(٨) في الحجة ٣ / ٢٢٤ خم في كلامه على قوله تعالى ﴿ فيان الله لا يهدي من يضل ﴾ | سورة النحل :

[٢٧] وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٨٢ .

« هدى » بمعنى « اهتدى^(١) » واحتج بقوله ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى ﴾^(٢) [سورة يونس : ٣٥] فيمن خفف « يهدي » . فإن صح هذا فلا حاجة إلى هذا التأويل^(٣) [٤].

٣

قوله تعالى : ﴿ قَلَّ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾^(٥) [١٦٠]

أي عشر حسنات أمثالها ، فحذف الموصوف ، وهو مراد ، فلماذا قال ﴿ عشر ﴾ بلا تاء^(٦) . وإن شئت قلت : حمل أمثالها على المعنى إذ معناه

٦

(١) وأثبتته الفراء والزجاج وغيرهما . انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٠ ، وحجة القراءات ٣٢٢ ، وتفسير الطبري ١١ / ٨١ ، واللسان (هدى) ، وردّه المبرد . والسني ذهب إليه أبو علي في الحجة ٤ / ٢٨١ خك في قوله تعالى ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾ أن المفعول محذوف أي يهدي غيره ، وهو قول المبرد .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٢٧ .

(٣) الظاهر أن المؤلف لا يميز أن يفسر « أهدى » بأكثر اهداء إن لم يصح أن هدى واهتدى بمعنى ، وليس بشيء ، وقد قال أبو حيان في تأويله : « أي أرشد وأسرع اهداء » اهـ ، وانظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢ / ٧٩٤ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٦٢٠ ، ٨١٣ ، وشرح الملح للوح ٤٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، وللفراء ١ / ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٥ ، وجمع البيان ٢ / ٣٨٩ ، والبيان ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، والبحر ٤ / ٢٦١ ، والكتاب ٢ / ١٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٩ ، والكامل ٨٠٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٩ ، ١٢٣ ، والأصول ٣ / ٤٧٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٢٨ ، وتكلمة الإيضاح ٧٣ ، والبغداديات ٢٢٧ ، والعضديات ٩٢ ، والمحتسب ١ / ٢٣٧ ، والمفتي ٦٦٦ ، والمجمع ٢٠٨ / ٥ . وفي الأصل وب : وله ، وهو خطأ .

(٦) وهو قول سيبويه والفراء والزجاج وابن الأنباري والنحاس وأبي علي في العضديات .

الحسنات^(١) . وإن شئت كان من باب قوله^(٢) « سقطت بعض أصابعه » مما اكتسى^(٣) المضاف فيه التأنيث من المضاف إليه^(٤) . والأول اختيار سيبويه وإن كان لا يرى حُسْنَ « ثلاثة مسلمين »^(٥) بجذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه . ولكنه جرى المثلُ وإن كان نعتاً في كلامهم مجرى الاسم نحو : مررت بثلثك ، ولا يستعمل معه الموصوف لأن المثل وإن كان صفة فهو بمعنى الاسم .

٦ قوله تعالى : ﴿ دِينًا قَبِيحًا مُلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٦) ١٦١ .
 أي الزموا ديناً قبيحاً^(٧) . وقيل : التقدير : هداي دينا قبيحاً^(٨) . فهو بدلٌ من موضع الجار والمجرور / ، وهو ﴿ إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ١٦١ . وإن شئت كان التقدير : عرفني ديناً قبيحاً^(٩) ، لأنه لما قال ﴿ هداي ربي إلى صراطٍ مستقيم ﴾ دلَّ على « عرفني » كما قال ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا ﴾^(١٠) سورة

(١) وهو قول الأخفش والبرد وأبي علي وأبي الفتح .

(٢) الأجدود « قولهم » . وسلف هذا القول ٥٥ وذكر مصادره ثمة .

(٣) أي اكتسب ، انظر ماسلف ٥٥ .

(٤) أجازته أبو علي وأبو الفتح .

(٥) قال سيبويه « تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون ، فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر ... » الكتاب ٢ / ١٧٥ .

(٦) انظر الجواهر ٦٢١ ، ٨٥٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٥ - ٥٩٦ ، والحجة ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ خك ، ومجمع

البيان ٢ / ٣٩١ ، والبيان ١ / ٣٥١ ، والبحر ٤ / ٢٦٢ .

(٧) أجازته أبو علي ومن وافقه .

(٨) عن الأخفش وأجازته الزجاج ومن وافقها .

(٩) أجازته الزجاج والنحاس وأبو علي ومن وافقهم .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٣ .

النساء : ١٧٥ | لأنه دلّ على : يعرفهم صراطاً .

ومعنى ﴿ قَيِّماً ﴾^(١) مستقيماً . ومعنى ﴿ قَيِّماً ﴾ أي ذا قيم ، وهو جمع « قيمة »^(٢) . وقيل ﴿ قَيِّماً ﴾ أي ديناً ذا استقامة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾^(٣) [١٦٢]

أسكن ياءها^(٤) - أعني ياء ﴿ محيائي ﴾ - نافع^(٥) ، فجمع بين الساكنين ، لأنّ الأولى منها ألف وفيها مدة ، فاحتمل ذلك لأجل المدّة^(٦) .

(١) هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ قَيِّماً ﴾ . انظر السبعة ٢٧٤ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢١٧ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي نقل عنه بلا تصريح ، وهو غير صحيح البتة ، وهو مما سها فيه الشيخ ، وكيف يوصف بما لا يكون صفة ، وهو جمع !؟ .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٩٦ ، والحجة ٤ / ١٣٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٩١ ، والبيان ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، والبحر ٤ / ٢٦٢ ، والخصائص ١ / ٩٢ ، وابن الشجري ١ / ٢١٩ ، وابن يمش ٣ / ٢١ ، ٣٤ ، والمنهني ٦٢١ .

(٤) في الأصل : ياءها ، وهو خطأ .

(٥) وروى ورش عنه أنه فتحها بعدما أسكنها ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والتيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، والنشر ٢ / ٢١٧ .

(٦) كتب تحته في الأصل : « لأنّ المدّة تقوم مقام الحركة » ا هـ . والجمع بين ساكنين على غير الحدّ - وهو أن يكون الأول حرف مدّ ولين والثاني مدغماً في مثله - لم يجزه أحد من النحويين البصريين إلا يونس فإنه أجاز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النون نحو اضربان زيدا واضربان زيدا ، وهو قول الكوفيين ، وأنكره البصريون . انظر الكتاب ٢ / ١٥٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٤ ، والإيضاح ٢٢٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٥ ، وابن يعيش ١ / ٣٢ - ٣٩ ، والمصع ٤ / ٤٠٣ ، والإنصاف ٦٥٠ - ٦٦٩ للسألة ٩٤ .

سورة الأعراف

- قوله تعالى : ﴿ الْمَصَّ . كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾^(١) [١١ - ١٢]
- ٣ قال الفراء^(٢) : [التقدير^(٣)] : ﴿ الْمَصَّ ﴾ بعض حروفِ ﴿ كتاب ﴾ فحذف المضاف ، فصار : المص حروفُ كتاب ، ثم حذف الـ « حروف »^(٤) ، فصار : المص كتاب .
- ٦ والكلام يستغني عن هذا الحذف ، والتقدير^(٥) : هذا كتاب أنزل إليك ، فحذف المبتدأ .

- وقوله : ﴿ لِتَنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) [٢١]
- ٩ التقدير : هذا كتاب أنزل إليك لتنذر به ، ففصل بين اللام وما يتعلق به بقوله ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ [٢١] . فأما موضع قوله

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٣ ، وللفراء ١ / ٣٦٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٤ ، والبيان ١ / ٣٥٣ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

(٢) عبارته « .. الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب » . وما قاله المؤلف هو عبارة الزجاج عما قاله الفراء . وتقدير الكلام عند الفراء كما قال الزجاج ووافق المؤلف ، ورد الزجاج قول الفراء بأنه أضر شيئاً : المضاف والمضاف إليه ، وبغير ذلك ، انظر إعراب القرآن ومجمع البيان .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) في الأصل : ثم حذف الجر ، وهو خطأ .

(٥) هذا قول الكسائي والزجاج والنحاس وغيرهم ، وأجازه الفراء .

(٦) انظر الجواهر ٧٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ٣٥٣ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

﴿ وذكرى للمؤمنين ﴾ فيجوز أن يكون رفعاً بالعطف على ﴿ كتاب ﴾ أي هذا كتاب وهذا ذكرى للمؤمنين .

ويجوز أن يكون في موضع الجر^(١) بالعطف على « الإنذار » أي للإنذار وللذكرى .

ويجوز أن يكون نصباً عطفاً على موضع^(٢) قوله ﴿ لتنذر ﴾ أي إنذاراً وذكرى .

[وقوله^(٣)] ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾^(٤) [٣]

أي تذكراً قليلاً تذكرون . و ﴿ ما ﴾ زيادة ، و ﴿ قليلاً ﴾ صفة مصدر محذوف .

قوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(٥) [٤]

﴿ كم ﴾ رفع بالابتداء ، وقوله ﴿ من قرية ﴾ تبين^(٦) له ،

(١) لم يذكره الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقها .

(٢) انظر العطف على الموضع وشواهد في الكتاب ١ / ٣٣ - ٣٤ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، وللمقتضب ٢٣٨/٢ و ٢٨١/٣ و ٢٨٥ - ١١٢/٤ ، ١٥١ - ٣٧١ ، والأصول ٦١/٢ - ٦٨ ، والمغني ٦١٦ - ٦١٩ . والمعجم ٥ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في العطف بالرفع على موضع اسم إن^(٦) ٢٦٥ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٢٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، والبيان ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

(٥) انظر الجواهر ٩٧ - ١٠١ ، ٩١٠ ، وشرح الملح للنوح ١٣٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٦ ، والبيان ١ / ٣٥٤ ، والبحر ٤ / ٢٦٩ ، والإيضاح ٢١٩ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٣ - ١٣٤ و ٨ / ٩٤ ، والمغني ٢١٤ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٩٠٤ ، وتفسير الطبري ٨ / ٨٧ - ٨٨ ، والقرطبي ٧ / ١٦٢ - ١٦٣ ، ومجمع التفسير ٢ / ٥٢٢ .

(٦) التبيين والتمييز واحد ، ويسميه الكوفيون التفسير ، انظر الكتاب ١ / ١٠٦ ، ٢٩٩ ، وللمقتضب =

﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ جملة في موضع الجر صفة لـ « القرية » ، وقوله ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَا ﴾ [٤٤] في موضع الخبر^(١) .

- ٣ ومعنى ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ أي قارب إهلاكنا إياها^(٢) . لا بد من هذا التقدير ليصح قوله ﴿ فجاءها بأسنا ﴾ لأن الإهلاك إذا تحقق تحقق مجيء البأس ، فلم يكن فيه فائدة إذ ذلك . وإذا حملته على المقاربة صح المعنى^(٣) .
- ٦ ويجوز أن يكون « كم » نصباً بفعل مضر يفتره ﴿ جاءها بأسنا ﴾ ولا

= ٣ / ٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٧٩ ، ٢٥١ / ٢ و ٣٣ / ١٥٩ ، ١٦٦ ، ومجالس ثعلب ٤٢٤ - ٤٣٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٨ ، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ٩٤ ، وانظر الجمع ٤ / ٦٢ ولم يفرق بين مصطلح البصريين والكوفيين ، قال : « التمييز ويقال له الميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر » ا هـ . وربما سماه بعض البصريين « البيان » انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦٥ ، ٢٧٨ ، ٣١٠ ، ٤٣٠ .

(١) فالفاء زائدة في الخبر كزيادتها في قولهم : كل رجل يأتيني فله درهم ، كذا قال في الجواهر وهو قول السيرافي فيما نقل عنه المؤلف ثمة ، وتابعه صاحب البيان ، ولا أعرف أحداً ذكر هذا القول ، وهو ظاهر التكلف . وأجاز في الجواهر أن يكون « كم » في موضع رفع بالابتداء وقوله ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ خبره ، وأجاز أيضاً أن يكون « كم » في موضع نصب . وقد ذكر هذين الوجهين النحاس وغيره .

(٢) كان في النسخ « إياه » والصواب ما أثبت . ووقع على الصواب في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصریح على الممهود منه . وقال المؤلف في الجواهر : أي قربت من الهلاك ولم تهلك بعد ولكن لقربها من الهلاك ودنوها وقع عليها نفض الماضي لمقاربتها له وإحاطته إياها ... » ا هـ ولا أعرف أحداً تقدمه إلى هذا القول أو ذكره .

(٣) ذكر المؤلف في الجواهر أقوالاً آخر في تأويل الآية ، فقيل : المعنى : أردنا إهلاكها ، وقيل : الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول : أعطيتني فأحسننت ، فلم يكن الإحسان بعد العطاء ولا قبله إنما وقعا معاً فاستجيز ذلك ، عن الفراء ، وقيل المعنى أهلكناها بمخزلانا إياها عن اتباع ما أنزلنا إليها من بينات والهندي واختيارها اتباع أمر أوليائها المغويها عن طاعة ربها فجاءها بأسنا إذ فعلت ذلك ، عن الطبري ، وقيل غير ذلك .

يدلّ عليه أهلكتناها ، لأن ﴿ أهلكتناها ﴾ صفة ، والصفة لاتعمل فيما سبق (١) |
الموصوف ، فلا يكون تفسير المضر الذي يعمل فيه . ولهذا المعنى قال
سيبويه (٢) : أزيد أنت رجل تضره ، ولم يجز في « زيد (٣) » النصب لما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾ (٤) | ٨١

ف ﴿ الوزن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ ظرف لـ « الوزن » ، و ﴿ الحق ﴾
رفع خبر ﴿ الوزن ﴾ .

ويجوز أن يكون ﴿ الوزن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ متعلق بمحذوف
خبره ، و ﴿ الحق ﴾ خبر آخر (٥) .

ويجوز أن يكون ﴿ الحق ﴾ نعتاً لـ ﴿ الوزن ﴾ و ﴿ يومئذ ﴾ خبره ،
أي ثابت يومئذ .

☆ والأول (٦) الوجه ، لأنك في الوجه الثالث فصلت بين الصفة والموصوف
بـ الخبر (٧) واستضعف إعمال المصـدر فيه لام

(١) زيادة من كلامه الآتي ٩١١ ، والجواهر ٩١٠ ، ولا يصح الكلام إلا بها وأخشى أن يكون هذا سهواً
من المؤلف ، وانظر ٦٦٦ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٦٥ ، والجواهر ٩٨ ، ٩١٠ ، والحجة ٤ / ١٦٩ خم .

(٣) كان في النسخ « رجل » وهو وهم من النسخ أو المؤلف ، والصواب ما أثبت كما يدل عليه سياق
الكلام وكما جاء فيما يأتي ٩١١ .

(٤) انظر الجواهر ٧١٠ ، وشرح اللع اللوح ٣١ / ٢ و ٣٢ / ٢ و ١٥٤ / ٢ - ١ / ١٥٥ ، ومعاني القرآن
للغراء ١ / ٣٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٠ ، والحجة ١ / ٢١ - ٢٢ ، والبيان ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ،
والبحر ٤ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٦) قوله « والأول ... والشفاعة » انفردت به نسخة الأصل .

(٧) أجاز الوجه الثالث النحاس وأبو علي وأبو حيان وغيرهم . والظاهر أن الفصل بين الصفة والموصوف
بالخبر لا يجوز إلا في الشعر ، فلا يجوز أن تقول : الرجل كريم الطويل ولا : الرجل في الدار
الطويل . وقد نص ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٠٤ - ٢٠٥ أن الفصل بين الصفة والموصوف بما
ليس معمولاً لأحدها ضرورة .

التعريف^(١) ، وقد ذكرنا^(٢) أنه جاء في التنزيل : ﴿ لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنْ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴾^(٣) [سورة النساء : ١٤٨] وقال : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾^(٤) [سورة الزخرف : ٨٦] ف « مَنْ » في الآيتين رفع بالمصدرين « الجهر » و « الشفاعة » . ☆

قوله تعالى ﴿ مَمْتَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾^(٥) [١٢]

(١) هذا قول قوم من النحويين منهم أبو علي في الإيضاح فقد ذهب إلى أن ذلك قبيح جاء في الشعر ، وتابعه المؤلف هنا وفي الجواهر ، ورجع أبو علي عن هذا القول في الحجة .
وقد نص المؤلف في شرح اللع أن جواز إعمال المصدر مع دخول الألف واللام عليه هو منذهب أكثر أهل النحو ، وهو كما قال ، وهو قول الخليل وسيبويه والمبرد وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم ، وقد أشدوا في ذلك أشعاراً منها قوله :
ضعيف النكاييسبة أعـداه
يخـال الفرار يراخي الأجل
وقوله :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

انظر الكتاب ١ / ٩٩ ، والمقتضب ١ / ١٤ - ١٥ ، والإيضاح ١٦٠ - ١٦١ ، والجمل ١٢٢ - ١٢٣ ، واللع ٢٠٦ ، وشرح اللع لابن برهان ٥٩٩ ، وابن يعميش ٦ / ٦٣ - ٦٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ ، واللمع ٥ / ٧١ - ٧٢ ، والخزانة ٢ / ٤٣٩ - ٤٤٠ ، والمصادر السالفة .
(٢) في الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللع اللوح ١٥٥ / ١ ، ولم يتقدم له كلام في ذلك في هذا الكتاب .
(٣) انظر الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللع اللوح ١٥٥ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٥ ، وجمع البيان ٢ / ١٣١ ، والبيان ١ / ٢٧٢ ، والبحر ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .
وقيل : « من » في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . ووجه الرفع عند الفراء أن « من » يرتفع بالابتداء والخبر محذوف ، فتكون الجملة في موضع نصب على الاستثناء ، والجمهور لم يثبتوا لها هذا الموضع ، انظر مسلف من التعليق على هذا ١١٦ . وعند الزجاج أن « من » بدل من معنى ماقبله والتقدير : لا يجب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا المظلوم .
(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢١٧ - ١٢١٨ .

(٥) انظر الجواهر ١٣٢ ، وشرح اللع اللوح ٥٢ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وللفراء ١ / ٢٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠١ ، وجمع البيان ٢ / ٤٠١ ، والبيان ١ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ، والبحر ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣١ ، والمغني ٣٢٧ ، ٨٨٧ .

قالوا : « لا » زيادة ، والتقدير : مامنك أن تسجد إذ أمرتك / كما قال
في موضع آخر ﴿ مَامَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ [سورة ص: ٧٥] .

٣ قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَا تَيَسَّرُ لَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١) [١٧ | الآية (٢)] .
قال مجاهد (٣) : فيه تقديم وتأخير ، أي لآتينهم من بين أيديهم وعن أيمنهم
حيث ينظرون ومن خلفهم وعن شمائلهم حيث لا ينظرون .
٦ ودخلت « عن » في « اليمين » و « الشمال » دون « من » لأن في « الخلف »
و « القدام » معنى طلب النهاية ، وفي « اليمين » و « الشمال » الانحراف عن
الجهة (٤) . ولم يقل « من فوقهم » لأن رحمة الله تنزل عليهم من فوقهم ، ولم يقل
٩ « من تحت أرجلهم » لأن الإتيان منه موحش (٥) .

قوله تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ
وَرِيثًا وَلبَاسَ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (١) [٢٦ |

(١) انظر الجواهر ٧٢٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٠٢ - ٤٠٤ ، والبحر ٤ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، وتفسير الطبري
٨ / ١٠٦ - ١٠٢ ، والقرطبي ٧ / ١٧٢ ، وابن كثير ٣ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، ومجمع النفايس ٢ / ٥٢٠ ،
والكشاف ٢ / ٧١ .

(٢) تمام الآية : ﴿ ... من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمنهم وعن شمائلهم ... ﴾ .
(٣) عبارته كما في الطبري وغيره : من بين أيديهم وعن أيمنهم حيث يبصرون ومن خلفهم وعن شمائلهم
حيث لا يبصرون . وقيل في تأويلها غير ذلك . واختار الطبري أن المراد : لآتينهم من جميع وجوه
الحق والباطل فأصدهم عن الحق وأحسن لهم الباطل .
(٤) هذا قريب مما قاله الزمخشري ، انظر الكشاف والبحر .
(٥) قوله « ولم يقل ... موحش » نقله في الجواهر عن علي بن عيسى الرماني ، وهو قول ابن عباس ،
انظر الطبري ومجمع البيان والبحر .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٧ ، وللغزالي ١ / ٣٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٦ - ٦٠٧ ، والحجة
٤ / ١٤٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٠٨ ، والبيان ١ / ٣٥٨ ، والبحر ٤ / ٢٨٣ ، والمغني ٦٤٩ -

قُرئ ﴿ لباس التقوى ﴾ بالرفع والنصب^(١) .
 فن رفع فبالابتداء ، و ﴿ ذلك ﴾ ابتداء ثان ، و ﴿ خير ﴾ خبر
 ﴿ ذلك ﴾ ، و الجملة خبر المبتدأ . و يجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ فصلاً^(٢) ،
 و ﴿ خير ﴾ خبر .
 و يجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ نعتاً^(٣) لقوله ﴿ ولباس التقوى ﴾ كأنه قال :
 ولباس التقوى المشار إليه خير ، كما تقول : زيد هذا قائم^(٤) .
 و من نصب كان عطفاً على « ريش » أي أنزلنا ريشاً ولباس التقوى
 و يكون حينئذ ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ خير ﴾ خبره .

(١) قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٨٠ ، والتيسير ١٠٩ ،
 والنشر ٢ / ٢٦٨ .

(٢) تابعه صاحب البيان وتقدمه الحوفي ، والظاهر أنه قول بعض المتقدمين ، فردّه أبو علي ، قال :
 « ومن قال إن ﴿ ذلك ﴾ لغو لم يكن على قوله دلالة لأنه يجوز أن يكون على أحد
 ما ذكرنا ... » ا هـ . ولا أعلم أحداً نص على أن اسم الإشارة يكون فصلاً ، وذهب أبو حيان إلى
 أن هذا سهو ممن قاله .

(٣) وقيل بدل أو عطف بيان . قال الحوفي : « أنا أرى أن لا يكون ﴿ ذلك ﴾ نعتاً لـ ﴿ لباس ﴾ لأن
 الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام . وسبيل النعت أن يكون
 مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً ... » عن البحر ، وقال أبو حيان : « وما ذكره الحوفي هو
 الصواب على أشهر الأقوال في ترتيب المعارف ... » ا هـ . وأشهر الأقوال في ترتيب المعارف هو :
 المضمر فالعلم فاسم الإشارة فالوصول فالمعرف بالألف واللام فالمضاف إلى واحد منها ، وزاد بعضهم
 المنادى وهو النكرة المقصودة ، قال السيوطي : وقد أغفل أكثرهم ذكر المنادى . انظر الكتاب
 ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٢ ، والأصول ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٢ / ٥٦ - ٥٨
 و ٥ / ٨٧ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٢ - ٣١٤ ، والمصح ١ / ١٩٠ ، والإنصاف ٧٠٧ -
 ٧٠٩ المسألة ١٠١ .

(٤) ليس مأمثله بمنطبق على الآية ، ف « زيد » علم وهو أعرف من اسم الإشارة ، أما المضاف إلى مافيه
 الألف واللام قاسم الإشارة أعرف منه .

قوله تعالى ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ
الْقِيَامَةِ ﴾ (١) [٣٢]

٢ ﴿ خالصةً يوم القيامة ﴾ بالرفع والنصب (٢) .
فمن رفع كان قوله ﴿ هي ﴾ مبتدأة ، و ﴿ للذين آمنوا ﴾ خبره ، وقوله
﴿ في الحياة الدنيا ﴾ ظرف للخبر ، و ﴿ خالصةً ﴾ خبر ثان .
٦ ومن نصب كان ﴿ للذين آمنوا ﴾ خبراً ، و ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ ظرف
له ، و ﴿ خالصةً ﴾ نصب على الحال من الضمير الذي في الظرف الذي هو
الخبر . ويجوز أن يكون ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ خبراً ، و ﴿ للذين آمنوا ﴾
٩ ظرف للخبر وإن تقدم عليه ، كقولهم (٣) : « أكلُّ يوم لك ثوبٌ » .

ولا يجوز أن يتعلق قوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ بقوله ﴿ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾
من قوله ﴿ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ [٣٢] ولا بـ ﴿ زينة ﴾ لأنَّ
١٢ الفصل بين الصلة والموصول لا يجوز (٤) .

(١) انظر الجواهر ٣٣٨ ، ٦٦٨ - ٦٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٩ ،
والحجة ٤ / ١٤٥ - ١٤٩ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤١٢ ، والبيان ١ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، والبحر
٤ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، والكتاب ١ / ٢٦٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ .
(٢) قرأ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقيون بالنصب . انظر السبعة ٢٨٠ ، والتيسير ١٠٩ ، والنثر
٢ / ٢٦٩ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٦٠ ، والجواهر ٢٨١ ، وشرح النع اللوح ٢١ / ١ و ٦٨ / ١ و ٧١ / ١ ، والحجة
٣ / ١٨٢ خم ، والبصريات ٣٤٢ . وفي هذه العبارة شيان : الأول : أن الكوفيين لا يجوزون تقدم
الخبر على المبتدأ ، انظر الإنصاف ٦٥ - ٧٠ المسألة ٩ ، والثاني أن الاسم ينبغي أن يكون مرفوعاً
بالظرف على المذهبين لتقدم الاستفهام . وفي ي و ب « كَلٌّ .. » بلا استفهام وعليه يرتفع ثوب
بالابتداء عند البصريين وبالظرف عند الأخفش والكوفيين . وقد سلف تحقيق القول في
المذهبين ١٣ .

(٤) يريد بين المصدر ومعموله وهما كالصلة والموصول ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ .

فإن قلت : هل يجوز أن يكون التقدير : قل مَنْ حَرَّمَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^(١) ،
فيكون معمولاً لـ « حَرَّمَ » = فقد جَوَّزَ هَذَا أَبُو عَلِيٍّ فِي بَعْضِ كَلِمَاتِهِ^(٢) . وفيه
بُعْدٌ ، لأنه يصير فصلاً بين الحال وصاحبه ، فيمن نصب ، وبين الخبرين^(٣) ، فيمن
رفع .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا
وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾^(٤) [٤٢]
﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ خبره ،
و﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ اعتراض بين المبتدأ وخبره . ولا وقف في هذه
الآية .

ويجوز أن يكون التقدير : لانكلف نفساً منهم ، فحذف^(٥) ، كقوله :
﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٦) [سورة الشورى : ٤٣] أي منه^(٧)

قوله تعالى : ﴿ فَأَذِّنْ صَاغِرَاتٍ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(٨)

| ٤٤ |

(١) سياق الآية : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا
في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾ .

(٢) انظر الحجة ٤ / ١٤٥ خك . وأجاز أيضاً أن يعلق بالطيبات وبالرزق ، قال أبو حيان : وتقادير
أبي علي فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير مانقتضيه الفصاحة ، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن
البلاغة لاتناسب في كتاب الله عز وجل .

(٣) في الأصل : الخبر ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٦١٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٠ ، والبيان ١ / ٣٦١ ، والبحر ٤ / ٢٩٨ .

(٥) وعلى هذا يجوز الوقف على ﴿ وسعها ﴾ ، انظر منار الهدى ١٠٨ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ ، وانظر ماسلف ١٧٠ ، ٢٧٣ .

(٧) في الأصل : منهم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٨ - ٢٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٣ ، والحجة ٤ / ١٥٣ - ١٥٦ .

خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢١ ، والبيان ١ / ٣٦٢ ، والبحر ٤ / ٣٠١ ، والمقتضب ٣ / ٢٢١ .

بتشديد « أن » ونصب « اللعنة » [بها ^(١)] و ﴿ أن لعنة الله ﴾ بتخفيف « أن » ورفع « اللعنة » ^(٢) على ^(٣) أن تكون مخففة من الثقيلة ، واسمها مضر والتقدير : أنه لعنة الله على الظالمين .

قوله تعالى : ﴿ أَهْوَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ ^(٤)

[٤٩]

﴿ أهواء ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين ﴾ رفع خبر مبتدأ مضر ، والتقدير :

أهواء هم الذين أقسمت عليهم ، فحذف « عليهم » ^(٥) . وقوله ﴿ لا ينالهم ﴾ جواب ﴿ أقسمت ﴾ ، وهو داخل / في صلة ﴿ الذين ﴾ لأن ﴿ الذين ﴾ هنا وُصِلَ بالقسم وجوابه .

٢ / ٥٢
(٢ / ٥٨)

قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا

إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٦) [٥٠]

ولم يقل « حرّمه » وإن كان التقدير : أفيضوا علينا أحد هذين ، لأنّ هذا

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) قرأ بتخفيف أن ورفع اللعنة نافع وأبو عمرو وعاصم وابن كثير بخلاف عن البرقي عنه ، وقرأ الباقون بالتشديد والنصب . انظر السبعة ٢٨١ - ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٣) كان في النسخ « ورفع اللعنة بها على ... » بزيادة « بها » وهو خطأ لاريب فيه والمؤلف بريء منه ، انظر كلامه . واللعنة مرتفعة بالابتداء . وجملة المبتدأ والخبر خبر عن اسم أن المضر وهو ضمير الشأن ومفسرة له .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٢٤ ، والبيان ١ / ٣٦٣ ، والتبيان ١ / ٥٧٢ .

(٥) تابعه صاحب البيان والتبيان ، وهو سهو قادم إليه ظنهم أن جملة الصلة ليس فيها ضمير يعود إلى الموصول ، والصواب أن العائد هو قوله « هم » من ﴿ ينالهم ﴾ وهي جملة جواب القسم ، لأن جملة القسم وجوابه بمنزلة الجملة الواحدة . وانظر كلام أبي علي في البصريات ٢٣٠ في وصل الموصول بالقسم والشرط ، وانظر ماسياًتي ١١٠ .

(٦) انظر الجواهر ٦١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٥ ، والبيان ١ / ٣٦٣ ، والبحر ٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

جاء على قولهم ^(١) « جالس الحسن أو ابن سيرين » ، فيجوز مجالستها جميعاً .
 وزعم أبو عمرو عن الأصمعي عن رجل من هذيل أنه أنشدهم ^(٢) :
 وكان سيّاناً ألاّ يَسْرَحُوا نَعْباً أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَعْبَرَتِ السُّوحُ
 فقال « سيان » ثم جاء بـ « أو » . ولا يقال : سيان زيد أو عمرو ، وإنما يقال :
 سيان زيد وعمرو . ولكنه جاء على ما حدثتكم به غير مرة ^(٣) ، وستسمعه من
 بعد ^(٤) أيضاً إن شاء الله .

قوله تعالى : ﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ﴾ ^(٥) [٥٤]
 ﴿ حَثِيثًا ﴾ حال ^(٦) من الفاعل الذي هو « الليل » في المعنى ، أو المفعول ،
 أو منها جميعاً ، كقوله ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِيلَهُ ﴾ ^(٧) [سورة مريم : ٢٧] ، ألا ترى
 أن قوله ﴿ تحمله ﴾ يجوز أن يكون حالاً من الفاعل أو المفعول أو منها جميعاً ؛
 ومثله قول عنترة ^(٨) :

(١) سلف التعليق على هذا القول ٢٩٧ ، والتعليق على « أو » ٢٩٥ .
 (٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وعزاه إليه المؤلف فيما يأتي ٥٨٩ ونبه ثمة أنه مركّب من مصراعي بيتين
 له ، وقد سلف ٢٩٧ وتخريج ثمة .
 (٣) انظر ماسلف ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ٣٢٢ ، ٣٧٢ .
 (٤) انظر ماسيأتي ٥٨٨ - ٥٨٩ .
 (٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٦١٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٦٤ ، والبحر ٤ / ٣٠٩ ،
 والمحتسب ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ . وقوله ﴿ يغشي ﴾ بتشديد الشين ، هذا ضبط الأصل ، وهي قراءة
 حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يُغْشِي ﴾ بتخفيف الشين . انظر السبعة
 ٢٨٢ ، والتبشير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .
 (٦) وقيل هو نعت مصدر محذوف ، عن الناس .
 (٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ - ٧٩٠ .
 (٨) د ، ق ، ٤ / ٢ ص ٢٣٤ . وهو له في شرح الملح اللوح ١٣٦ / ٢ ، وابن الشجري ١ / ١٩ - ٢٠ ،
 وابن يعيش ٥٥ / ٢ - ٥٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٠٥ ، والخزانة ٣٥٩ / ٣ - ٣٦٥ ، ٤٧٧ ،
 وهو بلا نسبة في الجواهر ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، وابن يعيش ٤ / ١١٦ و
 ٨٧ / ٤ ، والمجموع ٤ / ٣٤٠ .

مَتَى مَاتَلْقَيْنِي فَرْدَيْنِ تَرْجِفُ رَوَانِفَ الْيَتْيِكَ وَتُسْتَطَارَا

قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾^(١)

[٥٤]

٣

بالرفع والنصب [فيهن^(٢) جميعاً^(٣) . فمن نصب عطفه على قوله ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [٥٤] ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسْخَرَاتٍ ﴾ . ومن رفع فبالابتداء والخبر .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ نَشْرًا ﴾^(٤) [٥٧]

بفتح النون وإسكان الشين^(٥) ، من قوله ﴿ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ﴾^(٦) [سورة المرسلات : ٢] و﴿ بُشْرًا ﴾ بالباء المضمومة ، لقوله ﴿ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ

٩

= يهجو عنتره عمارة بن زياد العبسي وكان عمارة يقول لقومه : إنكم أكثرتم ذكر عنتره ، لوددت أني لعيتته خالياً حتى أعلمكم أنه عبد . وقوله فردين أي منفردين أنا وأنت خاصة ، والروانف جوانب الأيتين وأغلاهما وأحدتها رانفة ، ومعنى ترجف تضرب جزعاً وجبناً ، وتستطار : تكاد تطير ، عن الديوان . قال المؤلف في شرح المبع « فقوله فردين حال من اللاقي والملقى » .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٧ ، والحجة ٤ / ١٥٩ - ١٦٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٦٥ ، والبحر ٤ / ٣٠٩ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) قرأ بالرفع ابن عامر وحده ، وقرأ الباقر بن النصب . انظر السبعة ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠١ ، وللقرآء ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٩ - ٦٢٠ ، والحجة ٤ / ١٦٦ - ١٦٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٣٠ - ٤٣١ ، والبيان ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والبحر ٤ / ٣١٦ - ٣١٧ ، والحسب ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ . و﴿ الرياح ﴾ قراءة غير ابن كثير وحزمة والكسائي فقرأوا ﴿ الريح ﴾ .

(٥) قرأ ﴿ نَشْرًا ﴾ بفتح النون وإسكان الشين حمزة والكسائي ، وقرأ ﴿ بُشْرًا ﴾ بالباء عاصم وحده ، وقرأ ﴿ نَشْرًا ﴾ بضتين ابن كثير وأبو عمرو ونافع ، وقرأ ﴿ نَشْرًا ﴾ بضم النون وإسكان الشين ابن عامر . انظر السبعة ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

(٦) الناشرات : الرياح التي تأتي بالمطر تنشر السحاب نَشْرًا للفيث . ووصف الريح بالنشر بأحد معنيين : بخلاف الطي وبالحياة . وكان في النسخ « فالناشرات » والتلاوة بالواو .

مَبَشِّرَاتٍ ﴿١﴾ [سورة الروم : ٤٦] .

و ﴿نَشْرًا﴾ بالنون وضمين ، جمع «نَشُور»^(٢) ك «صَبُور» و «صَبْر»
 و «عَفُور» و «عَفُر» . و «نُشْر» مخفف من «نُشْر» ك «رُسُل» و
 ٣ «رُسُل» .

☆ قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٣) [٥٩]

٦ يجوز جرّه ونصبه ورفعهُ^(٤) . فالجر على اللفظ ، والرفع على الموضع^(٥) ،
 والنصب على الاستثناء ☆ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ لَا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ

٩ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٦) [٧٥]

(١) أي تبشر بالمطر . و «بُشْر» جمع بشير ، عن أبي علي وابن جني ، وجمع بشيرة ، عن الزجاج ، وكذا
 في البحر ، وقيل «بُشْر» مخفف من «بُشْر» وهو جمع بُشُور ، انظر اللسان (بشر) .

(٢) أو جمع ناشر كشاهد وشهد ونازل ونزل ، عن أبي علي .

(٣) انظر الجواهر ٦١٨ ، ٨٥٤ ، وشرح الملح اللوح ٥٢ / ٢ و ٨٢ / ٢ و ١٢٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء
 ١ / ٢٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٠ - ٦٢٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والبيان
 ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٠ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) قرأ بالجر الكسائي وحده ، وقرأ الباكون بالرفع . انظر السبعة ٢٨٤ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر
 ٢ / ٢٧٠ . أما النصب فقراءة شاذة عزاهما أبو حيان إلى عيسى بن عمر . وقال ابن خالويه في
 شواذه ٤٤ : « لغة قوم غيره ، بالنصب » ، وقال الفراء : « بعض بني أسد وقضاة إذا كانت غير
 في موضع إلا نصبوها ثم الكلام قبلها أو لم يتم فيقولون ماجاءني غيرك وماأتاني أحد
 غيرك ... » اهـ فخطأه الزجاج بأن بناء « غير » إذا لم يتم الكلام لا يجوز ، قال « فأما
 ماجاءني غيرك فلحن وخطأ » اهـ .

(٥) على التمتع أو البدل في كليهما .

(٦) انظر الجواهر ٥٧٨ ، وشرح الملح اللوح ٩٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، وجمع البيان
 ٢ / ٤٤٠ ، والبيان ١ / ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٩ ، والكتاب ١ / ٧٦ ، والمقتضب ٣ / ١١١
 و ٤ / ٢٩٦ ، والكامل ٩٠٦ ، والبصريات ٣٠٣ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٠ ، وابن يعيش ٣ / ٦٧ .

أيدل ﴿ من آمن ﴾ مما قبله ، وأعاد اللام ، فثبت أن البدل حيث جاء كان في تقدير إعادة العامل .^(١)

قوله تعالى : ﴿ يَا صَالِحُ أَتْتَنَا ﴾^(٢) [٧٧]

كان أبو عمرو يُشِمُّ الحاء شيئاً من الضم . وذلك لأنَّ أبا عمرو يبدل من الهمزة - أعني فاء ﴿ اتتنا ﴾ - ياءً^(٣) ، فيشِمُّ الضم من الحاء ولا يُخْلِصُهَا ضَمَّة لتسلم الياء .

فقال سيبويه^(٤) : هذا ضعيف ، ويلزمه أن يقول « يا غلام وُجِّل » بل يقلبها ياء لمكان الكسرة^(٥) ، وأحد لا يقول ذلك ، بل يقلب الواو ياء لكسرة الميم في « غلام » وإذا لم يقل « غلام وُجِّل » فيقرِّ الواو فكذا لا يقال « يازيد يُسَّر » .

وقال المازني^(٦) : لا يلزم أبا عمرو « يا غلام وُجِّل » في قراءته ، لأنه ليس في الكلام متَّصِله ولا منفصِله مثل « يا غلام وُجِّل » ، وأبو عمرو شبَّه ذلك

(١) مذهب الأحنف والرماني وأبي علي ومن وافقهم - وهو مذهب الأكثرين - أن العامل في البدل مقدر من جنس الأول . ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه . انظر الكتاب ١ / ٧٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٥ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧ ، وشرح الكافية ١ / ٣٠٠ ، واللمع ٥ / ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) انظر الجواهر ٢٤٤ - ٢٤٦ ، ٩٤٤ ، والحجة ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والبغداديات ١ - ٢ ومنه أخذ كلامه هنا وفي الجواهر ، والخصائص ٢ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٣) سلف الكلام على مذهب أبي عمرو في ترك الهمز المفرد ٥١ - ٥٢ والمصدر ثمة .

(٤) في الكتاب ٢ / ٢٥٨ وعبارته : « وزعموا أن أبا عمرو قرأ يا صَالِحِيْنَا جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واو ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً وهذه لغة ضعيفة لأن قياس هذا أن تقول يا غلاموَجِّل » اهـ .

(٥) يريد أنه كما لم يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واو كذلك يلزمه ألا يقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء ، عن أبي علي .

(٦) قوله « بل يقلبها ياء لمكان الكسرة » عبارة قلقية ، وعليها يكون في الكلام تكرار .

(٧) حكى أبو علي كلام المازني عن ابن السراج عن المبرد عنه ، وتصرف المؤلف فيه تصرفاً يسيراً .

ب « قِيلَ » حيث أشم الحاء شيئاً من الضم^(١) . وقد تقدم هذا^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾^(٣) [٨٠]

ينتصب بإضمار فعل ، والتقدير : وأرسلنا لوطاً ؛ وإن شئت : [و^(٤)]
أذكر لوطاً .

[قوله تعالى^(٥) : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ ﴾^(٦)] ٨١

٦ همزتين محقتين^(٧) ، الأولى همزة الاستفهام ، والثانية همزة « إِنَّ » . وأبو عمرو كره الهمزتين^(٨) ، فليّن الثانية وأبدل منها شبه الياء وأدخل بينها مدّة ، وخالفه ابن كثير فلم يفصل بينها بمدّة / بل ليّن الثانية . ونافع^(٩) حذف همزة الاستفهام واستغنى عنها في قوله ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ بقوله ﴿ أَتَأْتُونَ ﴾^(١٠) [٥٣ / ١]

(١) في الأصل : الضمة .

(٢) انظر ماسلف ٢٠٢ في الكلام على قوله ﴿ فليؤد الذي أؤنن أماتته ﴾ | سورة آل عمران : ٢٨٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٥ ، وللقرءاء ٢٨٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٢ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٢٤ - ٦٢٥ ، والحجة ٤ / ١٧١ - ١٨١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والبحر ٤ / ٣٢٤ .

(٧) هذه قراءة ابن عامر وحزرة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وذكر المؤلف قراءة الباقيين غير حفص عن عاصم وهو قد وافق نافعاً . انظر السبعة ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والتيسير ١١١ ، ٢٢ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ و ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٨) قوله « وأبو عمرو كره الهمزتين » لم يظهر في مصورة الأصل ، فأثبتته من ي و ب .

(٩) وحفص عن عاصم .

الفاحِشَةَ ﴿ ٨٠ ﴾ كما استغنى عنها الشاعر^(١) في قوله :

لَعَمْرَكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ
أي أسبع رمين الجمر أم بثمان . ٢

قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾^(٢)

[٨٩]

أي إن صرنا في ملتكم . ولا يريد به الرجوع إذ لم يجوز أن يكون في ملة
الكفر فخرج منها ثم عاد إليها ؛ ومثله : ٦

وَعَادَ الرَّأْسُ مِنِّي كَالثَّقَامِ^(٣)

(١) وهو عمر بن أبي ربيعة . وهو له في الكتاب ١ / ٤٨٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٤ ، والكامل ٧٩٣ ،
١٠٩٥ ، وابن السرياني ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٤ ،
والمغني ٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٤٢ - ١٤٣ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٢٥ - ٢٩ ، والخزانة ١ /
٤٤٧ . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٩٩ / ٢ ، والمختضب ١ / ٥٠ ، وعبث الوليد ٥٦ ،
٢٧١ ، وابن الشجري ١ / ٢٦٦ ، وضرائر الشعر ١٥٨ ، واللمع ٥ / ٢٤٠ . قال ابن السرياني :
« هذا إنشاد الكتاب وإنشاد كل مستشهد ، ورأيت في شعره :

فوالله ما أدري وإني لحاسب بسبــــــــــــــــــــع رمين الجمر أم بثمان »

وأندش قبله بيتين . وهو كما قال في كتبا طبعني الديوان ، إلا أن رواية الديوان « رميت » . انظر
ديوانه ق ١١٣ / ٤ ص ٢٦٦ (بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد) و ق ٣٩١ / ٤ ص ٢٠٩ (ط
الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

ومذهب الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم أن حذف همزة الاستفهام يجوز في ضرورة الشعر ،

وعزي إلى الأخفش جواز حذفها في الاختيار ، وواقفه ابن هشام وغيره .

(٢) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٤٨ ، والبيان ١ / ٣٦٨ ، والبحر ٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٣) صدره : وصُرْتُ كَأَنِّي أَقْتَادُ عَنْرًا

وهو ثاني بيتين أنشدهما أبو علي في الحجة ٢ / ١١٠ ، ولم يعزهما ، وكان في الحجة « اقتاد عيرا » وهو

تحريف ، وعجز البيت في البيان ١ / ٣٦٨ وقد نقل صاحبــــــــــــه عن المؤلف =

أي صار ؛ وقال^(١) :

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ أَحْسَنَ مَرَّةً إِلَىٰ فَقَدْ عَادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبٌ
أي صارت .

٢

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا ﴾^(٢) [٩٢]

يجوز أن يكون صفة ، وبدلاً مما قبله وهو ﴿ الذين كفروا ﴾ [٩٠] فلا
يجوز أن يقف [على]^(٣) ما بينهما .

٦

ويجوز أن يرتفع بالابتداء^(٤) ، ويكون ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَغْتَوُوا فِيهَا ﴾ [٩٢]
خبره .

= بلا تصريح على المجهول منه .

أي اغنى كأنه يتقاصر لمنز يقودها ، لأن قائد العنز يطأ رأسه لحقارة العنز . والعرب تقول
لبن اغنى ظهره من الكبر « قد قاد العنز » انظر كنايات الجرجاني ٨٦ ، وسمط اللآلي ٢٢٢ ، والمعاني
الكبير ١٢١٦ . والثغام : نبات أرق من الخلي وأدق وأضعف وهو أشبه شيء بالشيب إذا جف ، فشبه
الشيب به ، وأحدثه ثغامة ، انظر النبات ١٧٨ ، واللسان (ثغم) .

(١) كعب بن سعد الفتوي . والبيت من كلمة له في الاختيارين ق ١١٦ ص ٧٥٠ - ٧٥٨ ، وأمالي القالي
٢ / ١٤٧ - ١٥١ ، والحزانة ٤ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، ومختارات ابن الشجري : القسم الأول ٢٥ ، وجمهرة
أشعار العرب ٦٩٢ - ٧٠٤ ، ووقعت هذه الكلمة في الأصمعيات مقسومة في كلتين أولاهما لكعب برقم
٢٥ والأخرى لغزيفة بن مسافع !؟ انظر استقصاء فخر يجيبها والكلام عليها في حاشية محققي
الأصمعيات ٩٢ - ١٠٠ برقم ٢٦ . والبيت بلا نسبة في الحجة ٢ / ١١١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٨ ،
والبيان ١ / ٣٦٨ .

(٢) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٥٠ ، والبيان ١ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٦ .

(٣) زيادة مني . وانظر منار الهدى ١١٠ .

(٤) وعليه فالوقف على ما قبله وهو ﴿ جائئين ﴾ [٩١] تام ، وهو ما اتصروا عليه ، انظر إيضاح
الوقف ٦٦٠ ، والمكتنى ٢٧٣ ، ومنار الهدى ١١٠ .

ويجوز أن يكون ﴿ كَانَ لَمْ يَغْنُوا ﴾ في موضع الحال ، و ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شَعِيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾ [٩٢] خبره^(١) .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾^(٢) [٩٨]

إذا فتحت الواو^(٣) كانت الهمزة للاستفهام . وإذا قرأتها « أَوْ » بإسكان الواو لم تقف^(٤) على ما قبله ، ويكون المعنى : أو كان الأمن من أحد هذين الشئيين من إتيان العذاب ليلاً أو ضحى^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ ﴾^(٦) [١٠٥]

و ﴿ عَلَيَّ ﴾ بالياء المشددة^(٧) .

(١) قال أبو حيان في هذا الوجه والوجهين السابقين الصفة والبدل : إنها « أوجه متكلفة ، والظاهر أنها جمل مستقلة لاتعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب » اهـ وهو كما قال .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٦ - ٦٢٧ ، والحجة ٤ / ١٨١ - ١٨٥ ، خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥٢ ، والبيان ١ / ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٣٤٩ ، والكتاب ١ / ٤٩١ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٧ .

(٣) فتح الواو عاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي ، وأسكنها الباقون . انظر السبعة ٢٨٧ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

(٤) في الأصل وي : يقف .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَائِمُونَ [٩٧] أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ .. ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٥٣٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٧ ، وللفراء ١ / ٣٨٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٨ ، والحجة ٤ / ١٨٥ - ١٨٦ ، خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥٥ ، والبيان ١ / ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٣٥٥ ، والعنديات ٧٦ ، واللغني ١٩٢ ، ٩١٤ .

(٧) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿ عَلَيَّ ﴾ . انظر السبعة ٢٨٧ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

فمن شدد الياء وقف^(١) على ﴿ حقيق ﴾ ويكون قوله ﴿ عليّ أن لا أقول ﴾ ابتداءً وخبراً^(٢) .

٣ ومن قرأ ﴿ عليّ أن لا أقول ﴾ فالمعنى : بأن لا أقول ، ف « عليّ » بمعنى الباء .

قوله تعالى : ﴿ أَرْجُهُ وَأَخَا ﴾^(٣) [١١١]

٦ هو من قولهم أَرَجَيْتُهُ : إذا أَخَرْتَهُ . ويجوز فيه الهمز وترك الهمز . وقرئ بهما ﴿ أَرْجُهُ ﴾ و ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ بالهمز وتركه^(٤) .

فأما إشباع الهاء موصولة بالياء والواو^(٥) فهو^(٦) الأصل ، والواو مقدم في

(١) انظر منار الهدى ١١١ ، والبحر . وسياق الآية : ﴿ ... إني رسول من رب العالمين [١٠٤] حقيق

على أن لا أقول ... ﴾ . وقد أجزى في ﴿ حقيق ﴾ أن يكون نعتاً لـ (رسول) أو خبراً بعد خير .

(٢) ذكر في الجواهر أن ﴿ أن لا أقول ﴾ مرتفع بالطرف ﴿ عليّ ﴾ على المذهبين ، ويكون ذلك عنده لجره خبراً بعد خبر ، وكلا القولين ضعيف متكلف .

والصواب على قراءة نافع أن ﴿ عليّ ﴾ متعلق بـ ﴿ حقيق ﴾ لم يختلفوا في ذلك ، ويرتفع ﴿ أن لا أقول ﴾ على أنه فاعل لـ ﴿ حقيق ﴾ أو على أنه مبتدأ و ﴿ حقيق ﴾ خبر مقدم .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٨ ، وللفراء ١ / ٢٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٠ ، والحجة ٤ /

١٨٦ - ١٩١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٥٩ ، والبحر ٤ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، وماسياً ٩٨٦ .

(٤) قرأ ﴿ أَرْجُهُ ﴾ بالهمز ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ، وقرأ

الباقون ﴿ أَرْجُهُ ﴾ بغير همز . انظر السبعة ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠

و ١ / ٣١١ - ٣١٢ .

(٥) قرأ ﴿ أَرْجُهُ ﴾ موصولة بياء الكسائي وورش عن نافع ، وقرأ ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ موصولة بواو ابن كثير وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه .

(٦) كان في النسخ : فيها ، والصواب ما أثبت . وانظر ما سلف من الكلام على إشباع الهاء ١٠ ، ١٢ .

الرتبة على الياء .

واختلاس الهاء جائز أيضاً . تختلسها مضمومة أو مكسورة^(١) .

وإسكان الهاء^(٢) فيما زعموا ضعيف جداً يجوز في الضرورة^(٣) ، [و^(٤)]
أنشدوا^(٥) :

لَسْتُ إِذَا لَزَعْبَلَهُ إِنَّ لَمْ أَعْيِدْ يِرْ بِكَلْتِي إِنَّ لَمْ أَشَاوْ بِالطُّوْلِ^(٦)
وقال آخر^(٧) :

(١) قرأ ﴿ أرجه ﴾ مكسورة باختلاس قالون عن نافع ، وقرأ ﴿ أرجه ﴾ مكسورة باختلاس ابن
ذكوان عن ابن عامر .

(٢) قرأ ﴿ أرجه ﴾ بإسكان الهاء حمزة وعاصم بخلاف عن أبي بكر عنه . وبقي عليه قراءة من قرأ
﴿ أرجه ﴾ بضم الهاء من غير صلة وهي قراءة أبي عمرو وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن
عاصم بخلاف عنهما .

(٣) انظر ماسلف ٢٦٢ والتعليق ثمة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) سلف البيت ٢٦٢ ، والتعليق عليه ثمة .

(٦) في الأصل « لم تغير » والصواب من ي و ب ، وفي النسخ « أشاو » وهو تصحيف ، انظر ماسلف
من التعليق .

(٧) وهو منظور بن مرثد الأسدي ، وينسب إلى أمه فيقال : منظور بن حبة الأسدي . وهما له في
تهذيب إصلاح المنطق ٢٤٥ ، وفيما كتبه ياقوت على هامش الصحاح (أرط) ، والمقاصد النحوية
٤ / ٥٨٤ ، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ٢٧٤ - ٢٧٦ .

وهما بلان نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٨ ، وإصلاح المنطق ٩٥ ، وتهذيب الألفاظ
٢٠٢ ، وضرورة الشعر ١٢٧ ، والخصائص ٢ / ٣٥٠ و ٣ / ١٦٢ ، وسر الصناعة ٣٢١ ، والمنصف ٢ /
٣٢٩ ، ورسالة الغفران ٤٣٥ ، والمخصص ٨ / ٢٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥٩ ، وضرائر الشعر ٣٠٠ ،
والمتع ٤٠٣ ، وابن يعيش ٩ / ٨٢ و ١٠ / ٤٦ ، واللسان والتاج (أرط) .

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاءَ لَهُ وَلَا شَيْعًا^(١)
مَالَ إِلَىٰ أَرْطَاةٍ حَيْفٍ فَاَضْطَّجِعُ

٢

قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ ﴾^(٢) ١٢٣ |

من قرأها بهمزتين محقتين^(٣) فالهمزة الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة
« أَفْعَل » بعدها فاء الفعل من « آمن » .

٦

و ١ من^(٤) قال ﴿ آمَنْتُمْ ﴾ على الخبر^(٥) أراد همزة الاستفهام فحذفها .
وروى قُتَيْبٌ عن ابن كثير بواو بعد نون ﴿ فرعون ﴾ فأبدل الهمزة واواً
لأنَّ قبلها ضمة النون من ﴿ فرعون ﴾ .

٩

وأبو عمرو فصل بين همزة الاستفهام وهمزة « أَفْعَل » بمدة وليّن همزة

(١) قبلها :

يَا رَبِّ أَبْتَازُ مِنَ الْغُرِّ صَدَعُ

تَقْبِضُ الذُّبَّ إِلَيْهِ وَاجْتَمِعُ

يصف الراجز طبيباً ، والأباز : الذي يقفز ، والعفر : الطباء التي تعلو ألوانها حمرة . وتقبض : يعني
أنه جمع قوائمه ليشب على الظبي . لما رأى أن لادعه ولاشيع : يعني الذُّبُّ لما رأى أنه لايشيع من
الظبي ولا يدركه وأنه قد تعب في طلبه مال إلى أرتاة فاضطجع عندها ، والأرطى ضرب من شجر
الرمل واحدته أرتاة . والحقف : المعوج من الرمل ، عن تهذيب إصلاح للنطق .

(٢) انظر الحجة ٤ / ١٩٤ - ١٩٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٦٣ ، والبحر ٤ / ٣٦٥ .

(٣) وهم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه . انظر السبعة ٢٩٠ -

٢٩١ ، والتيسير ١١٢ ، والنشر ٢ / ٢٧١ و ١ / ٢٦٨ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وهما حفص عن عاصم وورش عن نافع بخلاف عنه .

« أفعل » ، وهو قياس مذهبه في ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾^(١) [سورة البقرة : ٦] و ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾^(٢) [سورة المائدة : ١١٦]^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٤) [١٣٢]
 « مَهْمَا »^(٥) أصله « ما » التي للشرط في نحو قوله ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ ﴾
 [سورة فاطر : ٢] فأبدلت الهاء من الألف ، فقبل « مهما »^(٦) . و « ما » الثانية زيادة

٣

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧ - ١٩ والتعليق ثمة .

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي إذا خفف بتسهيل الثانية بين يين بخلاف عن ورش عن نافع ، فروي عنه إبدالها ألفاً ، واختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه التحقيق والتسهيل وإدخال الألف ، وأبو عمرو وقالون يدخلان ألفاً بين الهمزتين ، والباقون يحقون . انظر السبعة ١٣٤ - ١٣٥ ، والتيسير ٢٢ ، والنشر ١ / ٣٦٢ . وهذا مذهبه في الهمزتين المفتوحتين المتلاصقتين في كلمة .

(٣) كذا قال !! وهو سهو منه . فقد نصوا على أنه لم يدخل أحد منهم ألفاً في ﴿ أأنتم ﴾ . وقراءة أبي عمرو بهمزة ومدة مطولة على الاستفهام ، وهي قراءة ابن عامر بخلاف عن هشام عنه والبري عن ابن كثير ونافع بخلاف عن ورش عنه .

ويظهر أن المؤلف أخذ بعض كلام أبي علي وسها عن تمام كلامه ، فقد ذكر أبو علي ما ذكره المؤلف من قياس مذهبه أبي عمرو ثم قال : « ... إلا أنه يشبه أن يكون ترك قياس قوله ههنا لما كان يلزم من اجتماع التشابهة ، فترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو « أنت » وخفف الهمزة الثانية التي هي همزة أفعل من « أمن » وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء . يدل على ذلك قولهم فيما ترجوا عنه : بهمزة ومدة على الاستفهام » ا هـ .

(٤) انظر الجواهر ٢٤٨ ، وشرح اللع اللوح ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ / ١ ، ومعاني القرآن لأخفش ٣٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٦٧ ، والبيان ١ / ٣٧١ ، والبحر ٤ / ٣٧١ ، والإيضاح ٢٢١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٧ ، وابن يعيش ٤ / ٨ و ٧ / ٤٢ .
 (٥) في الأصل : ومه .

(٦) انظر في « مهما » شرح اللع اللوح ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٣٣ ، وحروف المعاني ٢٠ ، والمعضديات ٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وابن يعيش ٤ / ٨ و ٧ / ٤٢ ، والجنى السدائي ٦٠٩ - ٦١٣ ، والفتي ٤٣٥ - ٤٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٣٢ ، والصاحي ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والرماني النحوي ٢٩٦ .

للتأكيد كما زيد في قوله^(١) : ﴿ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ [سورة البقرة : ٢٨] .

٢ / ٥٣

(٢ / ٥٩)

و ﴿ تَأْتِنَا ﴾ جزم بـ ﴿ مها ﴾^(٢) / و ﴿ مها ﴾ في موضع النصب بـ ﴿ تَأْتِنَا ﴾^(٣) [فيمن قال : « زيدا مررت به » ، ومن قال « زيد مررت به » فهو رفع^(٤)] وجواب الشرط قوله ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣٢] .

وهذا القول مرواه سيويوه^(٥) عن الخليل . وقال سيويوه^(٥) : أصله « مَهْ »

بمعنى « اسكت » ، ضُمَّت إليها « ما » فحدث بالتركيب فيه معنى الشرط^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَأُورِثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبِهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾^(٧) [١٣٧]

(١) في الأصل : قولهم ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « ما » وهو خطأ .

(٣) خالف هنا مذهبه ووافق الكوفيين الذين يذهبون إلى أن الناصب للاسم المشتغل عنه هو الفعل العامل في ضميره ، ومذهب البصريين - وهو مذهب المؤلف - أنه منصوب بعامل مضر واجب الإضار يفسره الظاهر . انظر ما أضر عامله على شريطة التفسير وهو « باب الاشتغال » في الكتاب ١ / ٤١ - ٥٠ ، ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، والكامل ٨٢١ - ٨٢٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٦٢ - ١٨٠ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ - ٣٩ ، والمجم ٥ / ١٤٩ - ١٦٠ ، والإنصاف ٨٢ - ٨٣ المسألة ١٢ . والاشتغال : هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملبسه كالضاف إلى ضميره والمشتغل صلته على ضميره ، نحو : زيد ضربته ، وزيد ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي يجيها ، عن الهمع .

(٤) زيادة من ب . وكان في ب « زيد مررت به » في الموضعين ، والصواب ما أثبت . وفي ي : « فيمن قال زيدا ضربته ومن قال زيد ضربته فهو رفع » . وما أثبتته من ب هو الموافق والمناسب لما في الآية .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٤٣٢ ، والمصادر السالفة .

(٦) وقيل « مها » بسيطة لا مركبة ، واختاره ابن هشام وغيره .

(٧) انظر الجواهر ١٢٥ - ١٢٦ وأعاد هنا كثيراً بما قاله ثمة ، ومعاني القرآن للفرأء ١ / ٢٩٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٤ ، ومجم البيان ٢ / ٤٧٠ ، والبحر ٤ / ٣٧٦ ، وتفسير الطبري ٩ / ٢٩ - ٣٠ والقرطبي ٧ / ٢٧٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ومجم التفاسير ٢ / ٦٢٣ .

يريد : الشرق والغرب ، عن ابن عيسى (١) .

وقيل : أرض الشام ومصر (٢) .

وقيل : أرض الشام وحدّها شرقها وغربها ، عن قتادة (٣) .

وقيل : انتصاب ﴿ مشارق الأرض ومغاريها ﴾ على الظرف للاستضعاف

أي القوم الذين كانوا يُستضعفون في مشارق الأرض ومغاريها (٤) .

وقيل : هو نصب بقوله ﴿ أورثنا القوم ﴾ (٥) أي [وأورثنا] (٦) القوم الذين

كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاريها ، أي جعلناهم ملوك الشام ومصر ، عن

أبي القاسم (٧) . وأنكره ابن جرير (٨) واعتلّ بأنهم ما كانوا يُستضعفون إلا في أرض

مصر من جهة القبط . وغلط ابن جرير (٩) ، لأنه ظن أنهم لا يكونون مستضعفين

(١) هو علي بن عيسى الرماني ، ولم أجد مقالته .

(٢) عن الحسن في رواية عنه ، وعن ابن عباس في التفسير المنسوب إليه (انظر مجمع التفسير) .

(٣) والحسن في رواية عنه .

(٤) عن الكسائي والفراء . قال أبو حيان : قول الفراء تكلف وخروج عن الظاهر . وهو كما قال .

(٥) وهو قول الأكثرين ، وهو الظاهر ، وأجازه الفراء .

(٦) زيادة من ي وب . وفي ي : أورثنا .

(٧) لعله أبو القاسم البلخي ، ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام .

(٨) هو الطبري . وقد أنكر قول الكسائي والفراء ومن وافقها ، قال : « ... وذلك قول لا معنى له ،

لأن بني إسرائيل لم يكن يستضعفهم أيام فرعون غير فرعون وقومه ولم يكن له سلطان إلا بمصر ،

فغير جائز والأمر كذلك أن يقال : الذين يستضعفون في مشارق الأرض ومغاريها . فإن قال

قائل : فإن معناه : في مشارق أرض مصر ومغاريها فإن ذلك بعيد من المفهوم في الخطاب مع

خروجه عن أقوال أهل التأويل والعلماء بالتفسير ... » اهـ .

(٩) غلط الطبري ، والغالب هو . فإن الآية نصّ فيما كان من فرعون وقومه الذين ساموا بني إسرائيل

سوء العذاب . ويشهد لقول الأكثرين أن مشارق الأرض ومغاريها منتصبه بقوله ﴿ أورثنا ﴾

على أنها مفعول ثان له = قوله تعالى في هذه السورة : ﴿ قال موسى لقومه استيقنوا بالله واصبروا

إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين ﴾ [سورة الأعراف : ١٢٨] ثم قال

تعالى : ﴿ وأورثنا القوم ... ﴾ الآية .

قال الطبري : إن القبط كانوا يستضعفونهم فأورثهم الله بأن مكنهم وحكم لهم بالتصرف وأباح لهم

بعد ذلك إهلاك فرعون وقومه القبط فكانهم ورثوا منهم .. الخ .

- إلا بعد أن يقتل أبناؤهم وتستحيا نساؤهم^(١) ويلزموا أن يضربوا لِيناً صلباً بلا تَبِين^(٢) ، وليس كذلك ، لأنهم لما^(٣) تفرّدوا بدين إبراهيم ، ولم يكن يدين به واحد في ذلك الوقت إلا وكانوا مدفوعين عندهم غير مقبولين ومقهورين غير مالكين .
 ٢ ألا ترى أنّ قوماً منهم صاروا بعد بُخْتِ نَصْرٍ إلى أرض فارس^(٤) ، وكانوا أذلّ من بها لمفارقتهم لهم في أديانهم .
 ٦ وقال الزجاج^(٥) : ملكهم الله الأرض في أيام داود وسليمان ، وكانوا مستضعفين

(١) إشارة إلى قوله تعالى على لسان الملائكة من قوم فرعون : ﴿ سنقتل أبناءهم ونستحي نساءهم ﴾ [سورة الأعراف ١٢٧] وقوله تعالى ﴿ يسومونكم سوء العذاب يقتلون أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ [سورة الأعراف : ١٤١] .

(٢) إشارة إلى ماجاء في تأويل « سوء العذاب » في قوله تعالى : ﴿ وإذ غيبناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ... ﴾ [سورة البقرة : ٤٩] . فقيل : إن فرعون وقومه كانوا يستعملون بني إسرائيل في تلبيس اللين ، فلما بعث موسى عليه السلام أعطوهم اللين يلينونه ومنعوم التبن ليكون ذلك أشقّ عليهم ، عن الزجاج (اللسان : لين) ، وانظر مجمع التفاسير ١ / ١٢١ .

(٣) لم يأت لـ « لما » بجواب ، وتقديره : استضعفوا ، ونحو ذلك .

(٤) لعله أراد « أرض بابل » فوهم وقال « ... فارس » . فقد قيل إن بخت نصر - واسمه بالسريانية نبوخذ نصر - دخل بيت المقدس فوطئ الشام ، وقتل بني إسرائيل حتى أفنهم ، وضرب بيت المقدس ثم انصرف راجعاً إلى أرض بابل واحتبل معه سبايا بني إسرائيل ، فاستعبدهم المحوس وأولادهم . انظر ما كان من أمر بخت نصر وأمر بني إسرائيل في تاريخ الطبري ١ / ٥٥٥ - ٥٧١ ، والكامل في التاريخ ١ / ٢٦١ - ٢٧٥ ، والأخبار الطوال ٢٢ - ٢٧ . وانظر تأويل قوله تعالى ﴿ ... بعثنا عليكم عباداً لنساء أولي بأس ﴾ [سورة الإسراء : ٤] في تفسير الطبري ١٥ / ١٦ - ٢٤ ، والقرطبي ١٠ / ٢١٥ - ٢١٦ ، وابن كثير ٥ / ٤٣ - ٤٥ ، ومجمع التفاسير ٤ / ١٥ - ٢٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٠٠ .

(٥) عبارته في معاني القرآن له ج ٢ / ٥٧ / ٢ مخطوطة الظاهرية : « يعني بني إسرائيل فكان منهم الأنبياء داود وسليمان ملكوا الأرض » ، ونقل كلامه صاحب مجمع البيان ٢ / ٤٧٠ .

زمن موسى وبعد موته ، فالخطاب لهم ، والمراد أولاد الذين استضعفوا .

والضمير في ﴿ فيها ﴾ قيل^(١) : يعود إلى ﴿ مشارق الأرض ﴾ .
 وقيل^(٢) يعود إلى ﴿ التي ﴾ و « التي » نعت للأرض الساقطة وموضعها نصب بـ
 ﴿ أورثنا ﴾ . وموضع « المشارق والمغارب » في هذا الجواب نصب بـ
 ﴿ يستضعفون ﴾ ، وتلخيصه : وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون في
 مشارق الأرض ومغاربها الأرض التي باركنا فيها .

وقيل^(٣) : يرجع إلى « الأرض » الظاهرة ، و ﴿ التي ﴾ جرّ صفة لها ،
 والتقدير : مشارق الأرض التي باركنا فيها ومغاربها ، ففصل بين الصفة
 والموصوف بالمعطوف على المضاف إلى^(٤) الموصوف ، ومثله : ضربتُ غلامَ زيد
 وجاريته القائم ، على تقدير : غلام زيد القائم وجاريته .

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٥) [١٣٧]

﴿ على ﴾ من صلة ﴿ تمّت ﴾ ، ولا تتصل بـ ﴿ كلمة ﴾ لأنها وصفت بـ
 ﴿ الحسنى ﴾ ، ولا يجوز الفصل بالصفة بين الصلة والموصول^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾^(٧) [١٣٨]

(١) هذا قول الأكثرين كما ذكرت . وفي الأصل : والضمير من فيها .

(٢) وهو المفهوم من قول الفراء .

(٣) أجازته الفراء والنحاس ومن وافقهما .

(٤) انظر الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف في البصريات ٢٣٥ ، والخصائص ٢ / ٢٩٦ ، والاحتساب

٢ / ٢٥٠ ، وضرائر الشعر ٢٠٤ . وضقف أبو حيان هذا الفصل .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٩ .

(٦) يريد بين المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ . لكن الكلمة ليست مصدراً ، وإنما

هي اسم فلا يتعلق بها الجار والمجرور على كل حال ، فلا وجه لما ذكره المؤلف .

(٧) انظر الجواهر ١٩٩ ، وشرح اللمع اللوح ٣١ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٧١ ونقل عن المؤلف مصرحاً

بنقله ، والبيان ١ / ٣٧٣ ، والبحر ٤ / ٣٧٧ - ٣٧٨ والكشاف ٢ / ١١٠ ، وابن الشجري

٢ / ٢٣٥ ، والملفني ٢٢٥ - ٢٣٦ ، ٤٠٨ .

« ما » ههنا مصدرية ، أي كما ثبت لهم آلهة ، وَصِلَتْ بِالظرف وما ارتفع به
كما توصل بالابتداء والخبر^(١) في قوله^(٢) :

٣ كَمَا سَيِّفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ^(٣)

ويجوز أن تكون بمعنى « الذي » وفي ﴿ لهم ﴾ ضمير يعود إليه ، و

١ / ٥٤ ﴿ آلهة ﴾ بدل من ذلك الضمير ، أو يرتفع بإضمار « هي » / أي هي آلهة ،
(١ / ٦٠) فحذف « هي »^(٤)

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنِيَكُمْ إِلَهًا ﴾^(٥) ١١٤٠

التقدير : [أ]^(٦) أبني لكم إلهاً غير الله . ف ﴿ غير الله ﴾ نصب على

٩ الاستثناء^(٧) أو على الحال^(٨) . والحال من النكرة قليلة^(٩) ، وتقديم « غير » على

(١) في الأصل : أو الخبر ، وهو خطأ .

(٢) وهو نسل بن حزي . شعره ق ٢ / ٥ ص ١٠٧ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٨٧١ - ٨٧٢ ،
والمقاصد النحوية ٣ / ٣٣٤ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ١٢٧ - ١٢٩ ، وهو بلا نسبة في المغني ٢٣٦ ،
٤٠٨ ، والهمع ٤ / ٢٣١ ، وانظر تمة تحريجه في شعره . استشهدوا به على أن « ما » كافة كفت
الكاف عن عمل الخبر ولذلك وقعت الجملة بعدها ، وأجيز أن تكون مصدرية ، وعليه استشهاد
المؤلف .

(٣) صدره : أَعَجَّ مَا جَدَّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشَهَدِ

(٤) وذكر في الجواهر وجهاً آخر وهو أن تكون « ما » كافة ونص أنه قول علي بن عيسى الرماني ، وبه
قال الزمخشري ، وهو وجه أجازوه في الآية .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٧١ ، والبيان ١ / ٢٧٢ ، والبحر ٤ / ٣٧٩ .

(٦) زيادة مني .

(٧) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٨) لحيء الحال من النكرة ههنا مسوغ وهو تقدم الصفة على الموصوف . وعلى هذين الوجهين
ينصب ﴿ إلهاً ﴾ على أنه مفعول ثان لـ « أبني » وتمدى إلى الأول بحرف والتقدير : أبني لكم ،
فحذف الجار فوصل الفعل . والأظهر ما ذكره النحاس وغيره أن ينصب « غير » على أنه مفعول ثان
لـ « أبني » و ﴿ إلهاً ﴾ حال ، وقيل تمييز .

(٩) محيي الحال من النكرة بلا مسوغ قليل ، انظر الكتاب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٦ ،
٣٩٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، والهمع ٤ / ٢٩ - ٢٣ .

العامل أيضاً قليل^(١) . ولا يجوز أن يكون صفة لـ « إله » لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف^(٢) .

٣ قوله عز وجل : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾^(٣) [١٤٢]
أي إتيان^(٤) ثلاثين ليلة ، فحذف المضاف ، وهو في موضع المفعول الثاني لـ « واعدنا » .

٦ [وقوله]^(٥) ﴿ وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٦)
[١٤٢]

أي تَمَمَّ أربعين ليلة^(٧) ، أو معدوداً أربعين ليلةً ، فهو نصب على الحال .

٩ [وقوله]^(٨) ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ ﴾^(٩) [١٤٢]

(١) الجمهور على منع تقديم المشتق أول الكلام ، وجوزه الكسائي فمزي إلى الكوفيين ، وعزي إلى الزجاج أنه جوزه في بعض كلامه . انظر شرح الكافية ١ / ٢٢٨ ، والممع ٤ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، والإنصاف ٢٧٢ - ٢٧٧ المسألة ٣٦ .

(٢) لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، عن ابن يعيش ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، فإن قدمت الصفة على الموصوف فإن كان نكرة انتصبت على الحال وإن كان معرفة أخذت الصفة موقعه وأعرب الموصوف بدلاً . انظر المقتضب ١٧ / ١ (والهامش) و ٤ / ١٩٨ ، والأصول ٢ / ٢٢١ - ٢٢٦ ، والمصادر التي أحلنا عليها ١٢٧ في انتصاب صفة النكرة على الحال إذا تقدمت على موصوفها النكرة .

(٣) انظر الجواهر ٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، والحجة ٢ / ٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٩ ، والبيان ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٣٧٩ ، وماسلف ٤١ في كلامه على قوله تعالى ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [سورة البقرة : ٥١] .

(٤) قدره فيما سلف ٤٢ : انقضاء أو تمام ، وهو قول الأخفش وأبي علي وغيرهما .
(٥) زيادة مني .

(٦) لأعرف أحداً ذكر هذا التقدير ، وفي انتصابه على الحال على هذا تكلف .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، والبيان ١ / ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٢٨١ .

﴿ هَارُونَ ﴾ جَزَّ بَدَلٍ مِنْ « أَخِيهِ » أَوْ عَطْفٍ بِيَانٍ . وَقُرِءَ ﴿ هَارُونَ ﴾ بِالرَّفْعِ ^(١) أَيَّ يَا هَارُونَ .

٣

قوله تعالى : ﴿ جَعَلَهُ دَكَاً ﴾ ^(٢) [١٤٣]

وقرئ ﴿ دَكَاً ﴾ ^(٣) . فمن قال ﴿ دَكَاً ﴾ فتقديره : ذا دك . وإن شئت كان ﴿ دَكَاً ﴾ في موضع المدكوك ، أي : جملة مدكوكا ^(٤) . ومن قال ﴿ دَكَاً ﴾ فالتقدير [جملة] ^(٥) قطعة دكاء ، أو بقعة دكاء ^(٦) ، فهو صفة موصوف محذوف .

٩

قوله عز وجل ﴿ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَا خُدَّوَا بِأَحْسَنِهَا ﴾ ^(٧) [١٤٥]
 قيل : أحسنها : الناسخ ^(٨) ؛ لأنه كان فيها ناسخ ومنسوخ . وهكذا قيل في قوله ﴿ قَبِشْرُ عِبَادٍ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ ^(٩) [سورة الزمر :

(١) هذه قراءة شاذة لم يرمها أحد علمته .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٥ - ٦٣٦ ، والحجة ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢ .
 خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٧٤ ، والبيان ١ / ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٣) قرأ ﴿ دكاء ﴾ حنزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ دكاً ﴾ . انظر السبعة ٢٩٢ ، والتيسير ١١٢ ، والنشر ٢ / ٢٧١ .

(٤) وأجاز الأخفش وأبو علي أن ينتصب ﴿ دكاً ﴾ على المصدر لأن ﴿ جملة ﴾ بمعنى دك ، وضعفه أبو حيان ، وهو كما قال .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) الدكاء : الرابية التي مع الأرض ناشرة عنها لاتبلغ أن تكون جبلاً ، عن الزجاج في معاني القرآن له ج ٢ / ٥٧ / ١ نسخة الظاهرية ، وعنه في اللسان (دكك) .

(٧) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٧٧ ، والبحر ٤ / ٢٨٨ ، وتفسير الطبري ٩ / ٤٠ - ٤١ ، والقرطبي ٧ / ٢٨٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٧١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٣٤ .

(٨) عن الجبائي ، انظر مجمع البيان .

(٩) انظر مجمع البيان ٤ / ٤٩٢ ، والبحر ٧ / ٤٢١ ، وتفسير الطبري ٢٣ / ١٢٢ ، والقرطبي ١٥ / ٣٧٠ ، وابن كثير ٧ / ٨١ ، ومجمع التفاسير ٥ / ٣٠٦ - ٣٠٧ . وقيل فيها ما قيل في آية الأعراف الجباري

الكلام عليها .

١٧ - ٤١٨ يعني الناسخ دون المنسوخ .

٣ وقيل : المعنى ﴿ بأحسنها ﴾ : المفروض ، لأنه أحسن من النوافل ،
ولاحظاً للمنسوخ في الحسن^(١) .

٦ قوله تعالى : ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي ﴾^(٢) [١٥٠]
بكسر الميم وفتحها من ﴿ أُمَّ ﴾^(٣) . فمن كسر الميم فلأن أصله « أمي » فحذف
الياء واجتزأ عنها بالكسرة . ومن فتح الميم بنى « الأم » مع « الابن » على الفتح
مثل « خمسة عشر » .

٩ وقال أبو عثمان^(٤) فيمن فتح الميم : أصله « يابن أمي » فأبدل من الكسرة
فتحة^(٥) ومن الياء ألفاً ، فصار « يابن أمًا » ثم حذف الألف فصار « ابن أم » ؛

(١) انظر مجمع البيان والبحر . وقيل : بأحسنها أي بأحسن ما يجدون فيها ، عن السدي ، وقيل : أمر
موسى بأشد مما أمر به قومه ، عن ابن عباس ، وقيل : بأحسنها ، أي الفرائض والنوافل فإنها
أحسن من المباحات ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٠ ، وللقرآء ١ / ٣٩٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٩ - ٦٤٠ ، والحجة
٤ / ٢١٤ - ٢١٦ خلك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨١ ، والبيان ١ / ٣٧٥ ، والبحر ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .
وانظر كلامهم في « يابن أم » - وهذا اللفظ في سورة طه الآية ٩٤ - في الكتاب ١ / ٣١٨ ،
والمقتضب ٣ / ١٨٢ و ٤ / ٢٥١ ، والمسائل المنشورة ٣٩ ، والمسكيات ١١٠ ، وابن يعين
٢ / ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) قرأ بكسر الميم ابن عامر وحزرة والكسائي وأبو بكر عن عامر ، وقرأ الباقر بفتحها . انظر السبعة
٢٩٥ ، والتيسير ١١٣ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ .

(٤) المازني ، انظر كلامه في الأصول ١ / ٣٤١ ، وهو قول الفراء أيضاً ، وأجاز المازني الوجه الأول الذي
هو قول الأكثرين .

(٥) في الأصل : الفتحة .

قال وقد جاء في الشعر^(١) :

يَأْتِنَةُ عَمَّا لِاتْلُومِي وَأَهْجَعِي

٣ وأنكر هذا فارسهم^(٢) ، وزعم أن الألف لا تحذف في هذا النحو إلا قليلاً ، كقوله^(٣) :

... .. رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٤)

٦ يريد « المعلى » فحذف .

(١) البيت لأبي النجم المجلي . وهو له في الكتاب ١ / ٢١٨ ، وابن السيرافي ١ / ٤٤٠ ، والنسوار - زيادات أبي حاتم ١٩ ، والأصول ١ / ٢٤٢ ، والجمل ١٦٠ ، والحلل ٢١٤ - ٢١٥ ، وابن الشجري ٢ / ٧٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ١٨٥ - ١٨٦ ، والخزانة ١ / ١٧٦ . وهو بلا نسبة في المنتضب ٤ / ٢٥٢ ، والحجة ٤ / ٢١٥ - ٢١٦ خلك ، والبغداديات ٢٢٩ ، والسكريات ١١١ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٨ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨١ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ - ١٣ ، ووصف المباني ١٥٩ ، والمصع ٤ / ٣٠٢ .

(٢) كتب تحته في الأصل « أبو علي » . انظر كلامه في الحجة . وقد أجاز أبو علي في السكريات مامنعه في الحجة .

(٣) وهو لبيد . ولم يرد البيت في أصول ديوانه ، انظر كلام محققة ١٤٩ . وهو له في مجاز القرآن ٢ / ١٦٠ ، والكتاب ٢ / ٢٩١ ، والبيان والتبيين ١ / ٢٦٦ ، والمجهر ٢ / ٨٥ ، وطبقات فحول الشعراء ٤٤٨ ، وضرورة الشعر ٨١ ، والخصائص ٢ / ٢٩٢ ، وشرح الملوكي ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، وابن الشجري ٢ / ٧٣ ، وضائر الشعر ١٣٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٠٧ - ٢١٢ ، واللسان والتباج (رجم) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٨٢٨ ، والحجة ١ / ٥٨ ، ١٠٥ ، والسكريات ١٠٩ ، والبغداديات ١٨٤ ، ٢٢٩ ، والمحتسب ١ / ٣٤٢ ، وسر الصناعة ٥٢٢ ، ٧٢٨ ، والمصع ٥ / ٣٤٥ و ٦ / ٢٠٤ . وسيأتي ٥٩٦ .

(٤) صدره : وقبيل من لكيز شهاهد

ولكيز هو لكيز بن أفضى بن عبد القيس ، ومرجوم وابن المعلى : سيدان من لكيز . وهما مرجوم بن عبد عمرو بن قيس بن شهاب من بني لكيز ، عن ابن الكلبي في جهرة النسب ٢٢٩ ، وقبيل : هو مرجوم بن مَرِّ بن عبد قيس بن شهاب واسمه عامر ، عن ثعلب ، انظر الإكمال ٧ / ٢٢٧ ، والتباج (رجم) ، وقبيل : مرجوم بن عبيد واسمه عامر عن ابن سلام ٤٤٨ ، وقبيل مرجوم بن عبد قيس واسمه شهاب ، عن ابن دريد في الاشتقاق ٢٢٢ ، وقبيل مرجوم بن عمرو بن شهاب واسمه عبد قيس ، عن ابن سعد في طبقاته ٥ / ٥٦٣ . وابن المعلى : هو الجارود ، واسمه =

قوله عز و علا : ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا
وَأَمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) [١٥٣]
﴿ الذين عملوا السيئات ﴾ مبتدأ ، و « إن » مع اسمها وخبرها في موضع
الرفع خبر المبتدأ (٢) .

قوله عز و علا : ﴿ أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السَّفَهَاءُ مِنَّا ﴾ (٣) [١٥٥]
قيل : إنه سؤال استفهام (٤) خوفاً من أن يكون الله قد عمهم بانتقامه ، كما
قال : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٥) [سورة الأثقال : ٢٥]
وقيل : إنه سؤال نفى (٦) ، وتقديره : إنك لاتعذب إلا مذنباً فكيف تهلكننا
بما فعل السفهاء منا .

وحكي (٧) أن الله أمات بالرَّجْفَةِ السبعين الذين اختارهم موسى من قومه
لاموت فناء ولكن موت ابتلاء ، لِيُثَبِّتَ بِهِ مَنْ أَطَاعَ وَيُنْتَقِمَ مِمَّنْ عَصَى .

= بشر بن عمرو بن حنش بن المعلى ، واسم المعلى الحارث بن زيد بن حارثة من بني لكيز ، انظر
جمهرة النسب ٣٢٦ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٩٦ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ، وتعليق العلامة
الشيخ محمود محمد شاكر على طبقات فحول الشعراء .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤١ ، والبيان ١ / ٣٧٥ ، والبحر ٤ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .
(٢) والرابط محذوف ، أي لغير رحيم لهم . وأظلم الظن أن المؤلف أورد هذه الآية ليذكر حذف
الرابط ، فسها عن ذلك ، أو يكون ذلك من النسخ .
(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٤ - ٤٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٠٠ ، وتفسير
الطبري ٩ / ٥٢ - ٥٣ ، والقرطبي ٧ / ٢٩٥ ، وابن كثير ٣ / ٤٧٧ - ٤٧٨ ، ومجمع التفسير
٢ / ٦٤٤ .

(٤) وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٩٦ - ٤٩٩ .

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والقرطبي وغيرهم .

(٧) انظر تفسير القرطبي ومجمع البيان . وانظر كلامهم في تأويل قوله تعالى : ﴿ ... فَأَخَذْتُمْ الصَاعِقَةَ
وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ . ثم بحثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون ﴾ [سورة البقرة : ٥٥ - ٥٦] في تفسير
الطبري ١ / ٢٣٠ - ٢٣٣ ، والقرطبي ١ / ٤٠٥ ، وابن كثير ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، ومجمع التفسير
١ / ١٢٨ ، ومجمع البيان ١ / ١١٥ ، والبحر ١ / ٢١١ - ٢١٢ .
- ٤٧٨ -

قوله تعالى : ﴿ إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ (١) [١٥٥]

ليس المراد إلا الرجة والصاعقة (٢) . وليس هذا إشارة إلى مادعوا إليه من المناجاة وتشريف المنازل (٣) . والفتنة : الابتلاء والاختبار هنا . / والله تعالى قد عبّر في القرآن عن الابتلاء والاختبار بالفتنة ، فقال : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ (٤) [سورة العنكبوت : ٢-٣] أي : امتحانهم وابتليانهم .

[وقوله] (٥) : ﴿ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ ﴾ (١) [١٥٥]

أي بهذه الفتنة التي هي الامتحان والاختبار .

قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ (٦)

[١٥٧]

يجوز أن يكون جرّاً محمولاً على قوله : ﴿ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٠٠ - ٤٠١ ، وتفسير الطبري

٩ / ٥٣ ، والقرطبي ٧ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وابن كثير ٢ / ٤٧٨ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٤٤ .

(٢) هذا قول بعضهم . والذي ذهب إليه الطبري وغيره - وهو الظاهر - أن المراد : ماهذه الفعلة التي فعلها قومي من عبادتهم العجل دونك إلا فتنة منك أصابتهم .

(٣) نقل أبو حيان عن ابن عطية أنه قال : « ويحتمل أن يشير به إلى قولهم أرنا الله جهرة ، إذ كانت فتنة من الله أوجب الرجة » ولعل هذا ماأراد المؤلف وردّه . وقد اختار موسى عليه السلام من قومه سبعين رجلاً حين خرج إلى الميقات ليكلّمه الله سبحانه بحضرتهم ويعطيه التوراة فيكونوا شهداء عند بني إسرائيل ، فلما حضروا الميقات وسمعوا كلام الله سألوا الرؤية فأصابتهم الصاعقة .

(٤) انظر تفسير الطبري ٣٠ / ٨٢ ، والقرطبي ١٣ / ٢٣٥ ، وابن كثير ٦ / ٢٧٢ ، وجمع التفسير

٥ / ٢ - ٣ ، وجماز القرآن ٢ / ١١٢ ، وتفسير غريب القرآن ٣٣٧ ، وتبأويل مشكل القرآن ٤٧٢ ،

واللسان (فتن) . وقوله تعالى ﴿ وليعلمن الكاذبين ﴾ لم يرد في الأصل وفي ، وقوله ﴿ فليعلمن ... الكاذبين ﴾ ليس في ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٣ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٧ .

وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴿١٥٦-١٥٧﴾ ، ف (١) ﴿الذين هم بآياتنا﴾ معطوف على ﴿الذين يتقون﴾ و ﴿الذين يتبعون﴾ تفسير وبدل (٣) منه .

ويموز أن يكون ﴿الذين يتبعون﴾ ابتداءً ، وقوله ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [١٥٧] خيراً له (٣) .

ومعنى قوله ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا﴾ (٤) [١٥٧] أي يجدون اسمه ونعته مكتوباً ، لا بد من تقدير هذا المضاف (٥) .

قوله عز وجل : ﴿ وَقَطَعْنَا لَهُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ أَسْبَاطًا أَمْهًا ﴾ (٦) [١٦٠] انتصاب «أسباط» ليس على التمييز لأنه جمع ، وتفسير العدد يكون مفرداً ، كقوله ﴿ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [سورة التوبة : ٣٦] . فلو كان تمييزاً لقال : اثني عشر سبطاً (٧) ، ولكن المميز (٨) محذوف ، والتقدير : اثني عشرة فرقة ،

(١) في الأصل : والذين .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على قوله «تفسير» ٦٨ .

(٣) وأجاز هذا الوجه صاحب التبيان ١ / ٥٩٨ ، وصاحب منار الهدى ١١٣ . وذهب أبو علي إلى أن الجملة تفسير للمكتوب ، وهو أحد قولي الزجاج في معاني القرآن له ج ٢ / ٥٩ / ١ مطبوعة الظاهرية ، والقول الثاني له أن الجملة مستأنفة .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٨٧ ، والبحر ٤ / ٤٠٣ ، والعضديات ٣٣ .

(٥) لأن المكتوب هو الاسم أو الذكر أو النعت ، والمفعول الثاني في هذا الباب يجب أن يكون الأول في المعنى ، عن أبي علي .

(٦) انظر الجواهر ٩١٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٣ ، ولفراه ١ / ٣٩٧ ، وإهراق القرآن ١ / ٦٤٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٩ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والمذكر والمؤنث للبره ١٠٩ ، ١٣٢ ، وتكلمة الإيضاح ٦٨ ، وابن يعيش ٦ / ٢١ ، ٢٤ ، واللسان (سبط) .

(٧) في ب « .. يقال سبطاً » ، وفي الأصل وي « اثني عشرة سبطاً » وهو خطأ ، والصواب ما أثبت .

(٨) قوله « وتفسير المدد ... ولكن المميز » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالتفسير من عبارات الكوفيين ، والمميز أو التمييز من عبارات البصريين ، وانظر ماسلف من التعليق على هذا

و « أسباط » بدل من ﴿ اثنتي عشرة ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ تَنْفِرُ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ (١) [١٦٦]

و ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ نصب مفعول ﴿ تَنْفِرُ ﴾ (٢) .

ومن قال ﴿ يَنْفِرُ ﴾ بالياء (٣) وفتح الفاء رفع ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ لأنه قام مقام الفاعل ، وذكره للفصل بين الفعل والفاعل بـ ﴿ لَكُمْ ﴾ .

ومن قال ﴿ تَنْفِرُ ﴾ بالتاء لم يعتبر بالفصل .

و « خَطِيئَاتِكُمْ » جمع « خَطِيئَةٌ » ، وهو جمع تصحيح ، و « خَطَايَاكُمْ » (٤)

جمع تكسير . وقد ذكرنا في سورة البقرة (٥) الخلاف فيه وفي تقديره .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾ (١) [١٦٤]

يرفع التاء والنصب (٢) ، فالرفع على تقدير : موعظتنا معذرة ، كما أن

التقدير في قوله ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً ﴾ (٣) [١٦٦] أي ، سألنا حِطَّةً . ومن نصب

(١) انظر الحجة ٤ / ٢١٨ - ٢٢٠ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٩٠ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤٠٩ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿ تَنْفِرُ ﴾ وقرأ الباقر ﴿ تَنْفِرُ ﴾ بالنون . انظر السبعة ٢٩٥ - ٢٩٦ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ ، ٢١٥ .

(٣) هذا سهر من المؤلف ، فلم يقرأ أحد هنا « ينفِرُ » بالياء ، وقد قرأ نافع في سورة البقرة [٥٨]

﴿ يَنْفِرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ بالياء . انظر ماسلف من التعليق ٤٤ .

(٤) قرأ أبو عمرو ﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، وقرأ ابن عامر ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ وقرأ الباقر ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ .

(٥) انظر ماسلف ٤٥ والتعليق ثمة .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٧ ، وللغراء ١ / ٣٩٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٥ - ٦٤٦ ، والحجة ٤ / ٢٢٠ - ٢٢١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٩١ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤١٢ ، والكتاب

١٦٦ / ١

(٧) قرأ بالنصب حفص عن عامر وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٢٩٦ ، والتيسير ١١٤ ،

والنشر ٢ / ٢٧٢ .

(٨) انظر شرح اللع اللوح ٢/١٠١ . وقد تقدّم الكلام على مثلها في سورة البقرة ٥٨ ، ص ٤٤ .

فهو مفعول له^(١) ، فكأنهم^(٢) لما قالوا ﴿ لِمَ تَعْظُونَ ﴾ [١٦٤] قالوا ﴿ معذرة ﴾ أي للمعذرة .

قوله عز وجل : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ [١٦٥]

هو « فَعِيل » ، نعت لما قبله .

و ﴿ بَئِيسٌ ﴾ [أيضاً]^(٤) « فَعِيل » ، من النَّعوت .

فأما ﴿ بعذاب بئس ﴾^(٥) فهو « فَعِل » وهو في الأصل مصدر^(٦) ، أي بعذاب ذي بئس . والهمز وترك الهمز فيه جائزان . فالهمز على الأصل ، وترك الهمز على التليين والحجازية^(٧) .

(١) هذا قول الفراء وأحد قولي الكسائي ، وذهب سيويه والأخفش والنحاس وأبو علي والكسائي في أحد قوليه إلى أنه منتصب على المصدرية أي نعتذر معذرة .

(٢) زيادة من البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما نصريح .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٦ - ٦٤٨ ، والحجة ٤ / ٢٢١ - ٢٢٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٢ ، والبيان ١ / ٣٧٧ ، والبحر ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) قرأ ﴿ بس ﴾ بالهمز ابن عامر ، وقرأ نافع ﴿ بيس ﴾ بلا همز ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ﴿ بئس ﴾ وقرأ الباقون ﴿ بئس ﴾ وهي رواية عن أبي بكر . انظر السبعة ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٦) كذا قال ، ولأعرف أحداً ذكر أن ﴿ بس ﴾ مصدر . وأخشى أن يكون وهم في تلخيص كلام أبي علي ، فقد أجاز أبو علي في ﴿ بئس ﴾ أن يكون صفة على وزن فعيل وأن يكون مصدراً كالنذير والتكفير فوصف بالمصدر ، والتقدير : بعذاب ذي بئس أي ذي بؤس . أما ﴿ بس ﴾ فذهب أبو علي إلى أنه « بئس » الذي هو فعل ، فجعل اسماً فوصف به ، وقيل هو صفة على وزن فَعِل ، عن الأخفش علي بن سليمان ، وقيل : الأصل بئس على فَعِل ثم كسرت الباء لكسرة الهمزة ثم حذف كسرة الهمزة فصار « بئس » عن المبرد ، وقيل غير ذلك .

(٧) أي اللغة الحجازية ، وتخفيف الهمزة لضعف أكثر أهل الحجاز . انظر باب الهمز في الكتاب ٢ / ١٦٣ - ١٧١ ، والمقتضب ١ / ١٥٥ - ١٦٧ ، وابن عيمش ٩ / ١٠٧ - ١٢٠ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٠ - ٦٦ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾^(١) [١٦٧]
 « تَفَعَّلَ » ههنا بمعنى « أَفْعَلَ » أي أذَنَ رَبُّكَ وَأَعْلَمَ .

﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٢) [١٦٨]

« دون » في موضع الرفع بالابتداء ، ولكنه جاء منصوباً لتكثفه في الظرفية . ومثله على قول أبي الحسن^(٣) ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٤) [سورة الأنعام : ٩٤] هو في موضع الرفع ، وجاء منصوباً لهذا المعنى . وكذلك ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفَصَّلُ بَيْنَكُمْ ﴾^(٥) [سورة المتحة : ٢] « بين » في موضع الرفع لقيامه مقام الفاعل . وإن شئت كان التقدير : ومنهم جماعةٌ دون ذلك ، أي جماعة ثابتة ، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه^(٦) . وكان هذا أشبهَ عندهم لأنَّ « دوناً » قد جاء مرفوعاً في شعر ذي الرمة^(٧) . وعلى الأول قد جاء^(٨) :

(١) انظر الحجة ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، ومجم البيان ٢ / ٤٩٤ ، والبحر ٤ / ٤١٣ - ٤١٤ ، وهجاز القرآن ١ / ٣٣٥ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٤ ، واللسان (أذن) .

(٢) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٨١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٨ ، والحجة ١ / ١٨٨ ، ٤ / ٦٣ حك ، ومجم البيان ٢ / ٤٩٤ ، والبيان ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، والبحر ٤ / ٤١٥ .

(٣) سلف التعليق على ما عزي إليه ٤١٨ ح ٥ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤١٧ - ٤١٨ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٩ - ١٣٤٠ وكان في الأصل وب : ويوم ، وهو خطأ .

(٦) سلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٧) في قوله (د ، ق ٨٢ / ٥ ج ٣ / ١٧٨٦ ، وابن السرياني ١ / ١٥٤) :

فقال أراها بحر الآل مرة فتبدو وأخرى يكتسي الآل دونها

وقوله أيضاً (د ، ق ٣٢ / ٢٩ ج ٢ / ١٠٢٥ ، وابن السرياني ١ / ١٦٥ ، وشرح ديوان الحماسة

للتبريزي ١ / ١٩٢ ، والمجم ٣ / ٢٠٩) :

وغيرها يحمي دونها ما وراءها ولا يختطها الدهر إلا مخاطر

ووقع هذان البيتان في بعض نسخ كتاب سيبويه ، انظر ابن السرياني ، وشواهد الشعر في كتاب

سيبويه ٨١ ، ١٣٠ .

(٨) البيت لموسى بن جابر الحنفي من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح الرزوي ٣٧١ - ٣٧٢ ،

والتبريزي ١ / ١٩٢ - ١٩٣ ، وهو بلا نسبة في شذور الذهب ١٠٦ ، والمجم ٣ / ٢٠٩ .

﴿ ودرسوا ﴾ عطف على قوله ﴿ ورثوا الكتاب ﴾^(١) فلا يجوز الوقف^(٢) إلا على قوله ﴿ مافيه ﴾ [١٦٩] من أول الآية .

- ٣ قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾^(٣) [١٧٠]
 مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ إِنَّا لَأَنْضِيعَ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [١٧٠] على حدِّ
 قولهم^(٤) « السَّمْنُ مَتَوَانٍ بَدْرَهْمٍ » ، لأنك تريد « منه » ؛ فكذلك « المصلحين
 منهم »^(٥) . وإن شئت كان على حد قوله^(٦) :
 ٦ لأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا
 يريد : يسبقه ، فوضع الظاهر موضع المضر^(٧) . فكذلك « لانضيع
 ٩ أجْرهم » ، فجاء بـ « المصلحين » لأنهم في المعنى هم المُسْكُونُ بِالْكِتَابِ . وقد
 حدثتك بهذا^(٨) مرات .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِم

(١) هذا قول الطبري في تفسيره ٩ / ٧٢ ، ووافقه المؤلف وغيره . قال أبو حيان : وفيه بعد ، وذهب إلى أن ﴿ ودرسوا ﴾ معطوف على ﴿ ألم يؤخذ ﴾ قال : وهذا العطف على التقرير لأن معناه قد أخذ .

(٢) هذا على ما ذهب إليه الطبري ومن وافقه ، ولم أجد هذا الوقف في كتب الوقف . وقد نصوا على أن الوقف على ﴿ يأخذوه ﴾ و﴿ الحق ﴾ كاف وهو حسن عند ابن الأنباري ، وكذا الوقف على ﴿ مافيه ﴾ . انظر إيضاح الوقف ٦٦٨ ، والقطع ٢٤٢ ، والمكتفى ٢٧٧ ، ومنازل الهدى ١١٤ .

(٣) انظر الجواهر ٢١١ ، ٩١١ - ٩١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٣٧٩ ، والبحر ٤ / ٤١٧ - ٤١٨ .

(٤) سلف ذكر مصادره ٢٧٢ .

(٥) وهو قول النحاس وغيره .

(٦) وهو عدي بن زيد أو ابنته سواده . وقد سلف البيت ١٣٩ وتخريج ثمة ، وسيأتي ٧٥٧ .

(٧) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع المضر ١٣٩ ح ١ .

(٨) أي بوضع الظاهر موضع المضر ، انظر ما سلف ١٣٩ ، ٢٤٠ ، وما سيأتي ٦١٠ ، ٧١٠ ، ٧٥٧ ،

ذَرَّيْتَهُمْ ﴿١﴾ [١٧٢]

﴿ من ظهورهم ﴾ بدل من ﴿ بني آدم ﴾ والتقدير : وإذ أخذ ربك من ظهور بني آدم ذريتهم . و ﴿ أخذ ﴾ في موضع الجر بإضافة « إذ » إليه .

و ﴿ أَشْهَدَهُمْ ﴾ ﴿١﴾ [١٧٢]

جر عطف على ﴿ أخذ ﴾ والتقدير : وقت أخذ ربك وإشهاده .

﴿ قَالُوا بَلَى ﴾ ﴿١﴾ [١٧٢]

ف « إذ » نصب ب ﴿ قالوا ﴾ وظرف له . وقال قوم : بل تقديره : اذكر إذ أخذ ربك . والأول هو الصواب ^(١) . ومعنى ﴿ قالوا بلى ﴾ أي لأنه لست ربنا ^(٢) ولو قالوا مكان « بلى » « نَعَمْ » ^(٣) لكفروا ^(٤) ، إذ يكون معناه : نعم لست ربنا ^(٥) .

﴿ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا ﴾ ﴿١﴾ [١٧٢]

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٩ - ٦٥١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٧ ، والبيان ١ / ٣٧٩ ، والبحر ٤ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، وتفسير الطبري ٩ / ٧٥ - ٨١ ، والقرطبي ٧ / ٣٦٤ ، وابن كثير ٣ / ٥٠٠ - ٥٠٦ ، ومجمع التفسير ٢ / ٦٦١ - ٦٦٤ .

(٢) كذا قال ! ! ولأعرف أحداً ذكر الوجه الأول الذي ذهب إلى أنه الصواب ، وهو قول متكلف لا يكاد يقوم به معنى . والظاهر أن « إذ » ليست بظرف ل « قالوا » ولا تعلق له به من حيث المعنى أو الموقع الإعرابي . بل الصواب من القول في ذلك أن « إذ » مفعول به ل « اذكر » مقدرًا كما في الآيات المتقدمة : ﴿ وإذ قالت أمة ﴾ [١٦٤] ﴿ وإذ تأذن ربك ﴾ [١٦٧] ﴿ وإذ نتقنا الجبل ﴾ [١٧١] ﴿ وإذ أخذ ربك ﴾ [١٧٢] والتقدير : واذكر لهم يا محمد ذلك .

(٣) لو قال : « ومعنى ﴿ قالوا بلى ﴾ أي : أنت ربنا » كان أجود . وسياق الآية ﴿ وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى .. ﴾ .

(٤) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر بلى ونعم ٦٠ .

(٥) عزى هذا القول إلى ابن عباس في شرح الكافية ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، والمغني ١٥٣ - ١٥٥ ، والمصنف ٤ / ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٦) لأن « بلى » حرف جواب لا يأتي إلا بعد نفي فتبطله وتحقق الشيء الذي وقع عليه النفي ، وأما « نعم » فهو تصديق للكلام على ما يورده المتكلم من نفي وإيجاب .

- ٣ قيل^(١) : ﴿ شهدنا ﴾ من كلام الذرية^(٢) ، لأن المعنى : قالوا بلى شهدنا على ذلك . و ﴿ أن يقولوا ﴾^(٣) متعلق بـ ﴿ أشهدهم ﴾ [١٧٢] أي : أشهدهم على أنفسهم كراهة أن يقولوا أو لئلاً يقولوا^(٤) .
- وقيل : التقدير : قال الله تعالى شهدنا أن تقولوا^(٥) .
- فعلى الأول لا يقف [على]^(٦) ﴿ بلى ﴾ ، وعلى الثاني يقف^(٧) .
- ٦ قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ [١٧٧]
- فاعل ﴿ ساء ﴾ مضر ، والتقدير : ساء المثل مثلاً . وقوله ﴿ القوم ﴾ أي مثل القوم ، فحذف المضاف . وانتصاب « مَثَلٌ » على التمييز . لا بد من تقدير هذا^(٨) .
- ٩

(١) انظر الجواهر ٦٨ ، والمصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٢) عن ابن عباس وأبي رجحه الطبري .

(٣) بالياء وهي قراءة أبي عمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ تقولوا ﴾ بالياء . انظر السبعة ٢٩٨ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ . وكان في الأصل « تقولوا » وهو تصحيف .

(٤) انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٦٢ . وعلى قراءة التاء يكون التقدير : شهدنا كراهة أن تقولوا أو لئلاً تقولوا .

(٥) انظر الجواهر والبحر ولم يعز إلى أحد . وقيل هو من قول الله والملائكة ، عن أبي مالك الغفاري والسدي في رواية عنه ، وقيل هو من قول الملائكة ، عن مجاهد والضحاك والسدي في رواية عنه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر القطع ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والمكتفى ٢٧٨ - ٢٨٠ ، ومنار الهدى ١١٤ .

(٨) انظر الجواهر ٣٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٩ ، والبيان ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والبحر ٤ / ٤٢٥ ، والمقتضب ٢ / ١٥٠ ، والإيضاح ٨٧ - ٨٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، والملغني ٦٣٥ .

(٩) لأن المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس فاعل الفعل المراد به المدح أو الذم .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (١) [١٨٦]
 برفع الراء وجزمها^(٢) . فالرفع على إضمار : وهو يذرم^(٣) والجزم على
 موضع الفاء لأنه محمول على جواب الشرط^(٤) ، كقوله^(٥) :
 فَأَبْلُـوْنِي بَلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرُجُ نَوِيًّا
 فجزم « أستدرج » حملاً على موضع « لعلِّي^(٦) » لأن موضعه جزم لكونه جواب

٣

(١) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ٩٢٩ ، ٩٢٦ ، وشرح اللع اللوح ١٢٥ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٤ ، والحجة
 ٢٣٠ / ٤ - ٢٣٣ حك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ، والبيان ١ / ٣٨٠ ، والبحر ٤ / ٤٣٣ ،
 والكتاب ١ / ٤٤٨ ، والإيضاح ٢٢٠ ، والعصديات ٩٠ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، وابن يعيش
 ٥٥ / ٧ ، والمغني ٤٧٠ ، ٦٢٠ .

(٢) قرأ أبو عمرو وعاصم ﴿ يذرم ﴾ بالياء والرفع ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿ نذرم ﴾
 بالنون والرفع ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ يذرم ﴾ بالياء والجزم . انظر السبعة ٢٩٨ - ٢٩٩ ،
 والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ .

(٣) أو استأنف الفعل فرفع على غير إضمار .

(٤) عقد في الجواهر ٩٢٩ - ٩٣١ الباب ١٥ ، ل « ما جاء في التنزيل من الفعل وقد حمل على موضع
 جواب الشرط بالجزم » .

(٥) وهو أبو دواد الإيادي . والبيت له في الجواهر ٩٣٠ والنقائض ٤٠٨ والحجة ٢ / ٣٠٠ و ٤ / ٢٣٦
 حك ، والعسكريات ٨١ ، والعصديات ٩٠ ، والخصائص ١ / ١٧٦ و ٢ / ٣٤١ ، وسر الصناعة
 ٧٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٤ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٩٢ - ٣٠١ ،
 وانظر شعره ص ٢٥٠ . وهو بلا نسبة في مساني القرآن للفراء ١ / ٨٨ و ٣ / ١٦٨ ، وتأويل
 مشكل القرآن ٥٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤٣٩ ، والخصائص ٢ / ٤٢٤ ، ومجمع البيان ٥ / ٢٩٣ ،
 وابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، والبيان ١ / ٢٨٠ . وعزاه ابن هشام وهماً إلى الهذلي . وأبلوني من
 الإبلاء وهو الصنع الجميل ، والبلية الاسم منه ، وأستدرج : من قولك رجح أدراجه أي من حيث
 جاء ، وقوله « نويًّا » أي نوايا فقلبت الألف ياء وأدغمت في ياء المتكلم وهي لفة هذيل ، ومن
 ههنا وهم ابن هشام .

(٦) يريد لعلِّي وما بعده . وأجاز ابن جني ومن وافقه أن يكون أسكن « وأستدرج » المضموم تخفيفاً
 واضطراراً .

الأمر وجواب الأمر كجواب الشرط ، لافرق بينهما ، تقول : زرني أزرُك ، كما تقول : إن تزرنني أزرُك ، حدّث بذلك الناس سيبويه عن الخليل^(١) .

٣ قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾^(٢) ١٨٧ |
الكاف المفعول الأول ، و﴿ عن الساعة ﴾ في موضع المفعول الثاني ، و﴿ أيان مرساها ﴾ يتعلق بمدلول السؤال ، والتقدير : قائلين أيان مرساها^(٣) .
٦ [وقوله^(٤)] : ﴿ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٥) ١٨٧ |

أي ثقل علمها في السموات والأرض^(٦) . فإذا ثقل عليهم جهلوه ، أي جهل وقتها أهل السموات والأرض . قال أبو علي^(٧) : أصل هذا قولهم : « أَحَطَّتْ بِهِ

(١) انظر جزم الفعل إذا كان جواباً للأمر في الكتاب ١ / ٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٢ - ٨٦ ، والإيضاح ٢٢٢ ، واللمع ٢٢١ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ٢ - ١٢٦ / ١ ، وابن يعيش ٧ / ٤٧ - ٤٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١٦٤ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٥ ، والبيان ١ / ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٤٢٤ ، والتبيان ١ / ٦٢٦ .

(٣) تابعه صاحباً مجمع البيان والبيان . وذهب العكبري إلى أن جملة ﴿ أيان مرساها ﴾ بدل من ﴿ الساعة ﴾ وواقفه أبو حيان ، والظاهر أنه كذلك .
ومما أبدل فيه الجملة من المفرد قول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف تلتقيان

انظر المحتسب ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والمغني ٢٧٢ ، ٥٥٥ - ٥٥٦ ، وأوضح المالك ٢ / ٤٠٨ ، وشرح التصريح ٢ / ١٦٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٢٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٠٦ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٢٧٢ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٦ ، والبحر ٤ / ٤٢٤ - ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٤ ، والقرطبي ٧ / ٣٣٥ ، وابن كثير ٣ / ٥٢٠ - ٥٢١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٧٩ .

(٦) عن قتادة ، وهو قول الفرّاء ، واختاره الطبري وغيره ، وهو معنى مقالته السدي : خفيت في السموات والأرض فلم يعلم قيامها متى تقوم ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وقيل غير ذلك .

(٧) لم أصبه فيما بين يدي من كتبه ، ونقل كلامه صاحب مجمع البيان بغير تصريح .

علماً « أي دَلَّ لي فصرت لعمري به غالباً عليه فخفَّ عليّ / ، ولم يتقل كما يتقل ما لا يعلمه عليه^(١) ، ألا تراه قال : ثقلت في السموات والأرض .

(٢ / ٦١)

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾^(٢) [١٨٧]

قيل : التقدير : يسألونك عنها كأنك حفيٌّ بها^(٣) ، أي عالم بها .
وقيل : « عن » بمعنى الباء^(٤) .

قوله : ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾^(٥) [١٩٠]

قيل^(٦) : لغيره - يعني إبليس - فعذف المضاف .

(١) في جمع البيان : مالا تعلمه عليك ، وهو أجد .

(٢) انظر معاني القرآن لفراء ١ / ٣٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٤ - ٦٥٥ ، وجمع البيان ٢ / ٥٠٦ ، والبحر ٤ / ٤٢٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٦ ، والقرطبي ٧ / ٣٧٦ ، وابن كثير ٢ / ٥٢٢ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٨٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٣٥ ، والاحتساب ١ / ٢٦٦ .

(٣) عن الأخفش والفراء . وقيل : التقدير : يسألونك عنها كأنك حفيٌّ بهم ، عن الطبري ، وهو معنى قول ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم : كأن بينك وبينهم قرابة .

(٤) هذا قول أبي عبيدة ، وهو معنى ما روي عن الضحاك وابن زيد ومجاهد وابن عباس أيضاً « كأنك عالم بها » أي كأنك استحفيت المسألة عنها فعلتها ، وهو قول البرد . والتقدير عنده : كأنك حفيٌّ بالمسألة عنها ، وكذا قدره الطبري وقال : الخفاوة إنما تكون في المسألة وهي البشاشة للمسؤول عند المسألة والإكثار عن السؤال عنه ، والسؤال يوصل بـ « عن » مرة وبالباء مرة فيقال : سألت عنه وسألت به ، فلما وضع قوله ﴿ حَفِيٌّ ﴾ موضع السؤال وصل بأغلب الحرفين اللذين يوصل بها السؤال وهو عن

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٦ ، ولفراء ١ / ٤٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٦ ، والحجسة ٤ / ٢٢٢ - ٢٢٤ خك ، وجمع البيان ٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، والبيان ١ / ٣٨١ ، والبحر ٤ / ٤٤٠ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٩ - ١٠١ ، والقرطبي ٧ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وابن كثير ٢ / ٥٢٨ - ٥٣١ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٨٢ - ٦٨٤ .

(٦) قاله الأخفش في قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم ﴿ جعلاً له شركاء ﴾ وأجازه أبو علي في قراءة الباقرين ﴿ شركاء ﴾ ، وهو قول متكلف وخرج عن الظاهر . وانظر القراءة في السبعة ٢٩٩ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ .

- وقيل^(١) : جعل الزوجان من المشركين . ولا يجوز أن يكون يعني آدم وحواء لأنها ما أشركا بالله قط^(٢) .
- ٣ وقيل^(٣) : سُميا ولداً لها « عبد الحارث » و « الحارث » إبليس ، فهذا إشراكها بالله تعالى .
- ٦ وقيل^(٤) : التقدير : جعل أولادها ، فحذف المضاف . يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [١٩٠]
- ٦ وقيل^(٥) : الضمير في ﴿ جملاً ﴾ يعود إلى قوله ﴿ آتَاهَا صَالِحاً ﴾ [١٩٠] أي بطناً صالحاً ، أو نسلاً صالحاً ، فحذف الموصوف .
- ٩ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ ﴾ [٢٠١]

(١) وهو قول الحسن وقتادة واختاره أبو علي وابن كثير وغيرهما .

(٢) في الأصل : فقط ، وهو خطأ .

(٣) هذا قول ابن عباس في أثر روي عنه ، ورواه ابن عباس عن أبيه ، وتلقاه عن ابن عباس جماعة من أصحابه منهم مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ، وروي عن قتادة والسدي . قال الحافظ ابن كثير عقب ما أورده من الآثار في ذلك : وهذه الآثار يظهر عليها والله أعلم أنها من آثار أهل الكتاب وقد صحّ الحديث عن رسول الله (ص) « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » . ثم أخبرهم على ثلاثة أقسام فمنها ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ، ومنها ما علمنا كذبه بما دل على خلافه من الكتاب والسنة ، ومنها ما هو مسكوت عنه . فهذا المأذون في روايته بقوله عليه السلام « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » وهو الذي لا يصدق ولا يكذب لقوله « فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » وهذا الأثر هو من القسم الثاني أو الثالث فيه نظر ... » اهـ .

(٤) لم يسمّ صاحبه .

(٥) عن الجبائي ، انظر مجمع البيان .

(٦) انظر معاني القرآن للأغرش ٣١٦ ، وللغراه ٤٠٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٠ ، والحجّة

٤ / ٢٤١ - ٢٤٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥١٣ ، والبيان ١ / ٣٨٢ ، والبحر ٤ / ٤٤٩ .

و ﴿ طَيْفَةً ﴾^(١) . ف ﴿ طَائِفٌ ﴾ « فاعلٌ » ، و ﴿ طَيْفٌ ﴾ « قَيْلٌ »^(٢) ،
وأصله : طَيْوْفٌ ، من طاف يطوف^(٣) ، [ف]^(٤) أبدلت من الواو ياء وأدغم فيه ،
ثم حُفِّفَ ، مثل « مَيِّتٌ ومَيِّتٌ » و « سَيِّدٌ وسَيِّدٌ » .

قوله تعالى : ﴿ وإِخْوَانَهُمْ يَمْدُونَهُمْ فِي الْقِيِّ ﴾^(٥) [٢٠٢]
بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ^(٦) . يستعمل « أمدٌ » في الشَّرِّ ، و « مدٌّ » في الخير والشر
جميعاً^(٧) . أي وإِخْوَانُ الكفار من الشياطين يمدونهم : يزيدونهم في الشرِّ
والفباوة .

(١) قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحجزة ﴿ طَائِفٌ ﴾ وقرأ الباقون (طيف) . انظر السبعة ٣٠١ ،
والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٥ .

(٢) هذا قول الكسائي . وذهب الأخفش والنحاس وأبو علي إلى أنه مصدر على وزن فَعَلٌ من طاف
يطيف طيفاً . وقيل : طائف اسم فاعل من طاف ، وقيل هو مصدر على وزن فاعل ، وهو قول
أبي علي ، والظاهر أنه قول الأخفش .

(٣) ويحتمل أن يكون من طاف يطيف ، انظر اللسان (طوف ، طيف) .
(٤) زيادة مني .

(٥) انظر مصابني القرآن للفراء ١ / ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦١ ، والحجعة ٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣ خضك ،
وشمع البيان ٢ / ٥١٣ ، والبيان ١ / ٣٨٢ ، والبيهر ٤ / ٤٥١ ، ١ / ٧٠ .

(٦) قرأ نافع وحده ﴿ يَمْدُونَهُمْ ﴾ بضم الميم وكسر الميم ، وقرأ الباقون ﴿ يَمْدُونَهُمْ ﴾ بفتح الميم وضم
الميم . انظر السبعة ٣٠١ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٥ .

(٧) كذا قال ! ! وهو سهو منه وخلاف مانصوا عليه ، فقد نصَّ أبو علي والراغب الأصبهاني وغيرهما أن
« أمدٌ » جاء في التنزيل في الميِّبِ و « مدٌّ » في المكروه ، انظر الحجعة ، والمفردات (مدد) ٤٦٥ ،
وبصائر ذوي التمييز ٤ / ٤٨٨ - ٤٨٩ ، ومعجم ألفاظ القرآن (مدد) ٦١٧ .

وفي اللسان (مدد) أن أمدّه في النفي لغة قليلة واللغة الفاشية مدٌّ له . وحكى جماعة من أهل
اللغة منهم أبو عبيد أنه يقال إذا كثر شيء شيئاً بنفسه : مدّه ، وإذا كثره بغيره قيل : أمدّه . انظر
إعراب القرآن وتفسير القرطبي ٧ / ٣٥٢ .

ف قيل في الاحتجاج لقراءة نافع « يَمْدُونَهُمْ » إن أمدّه ومدّه لغتان ومدّه أكثر ، عن مكّي في
الكشف ١ / ٤٨٧ . وقيل : يقال : مددت له في كذا أي زينت له واستدعيته أن يفعله ، وأمددته
في كذا أي أعتته برأي أو غير ذلك ، عن المبرد ، انظر إعراب القرآن ، وقيل وجه قول نافع أنه
بنزلة ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾ [سورة آل عمران : ٢١]^{*} وقوله ﴿ فسنيره للمصرى ﴾ [سورة
الليل : ١٠]^{*} عن أبي علي ، انظر الحجعة .

سورة الأنفال

- قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ﴾^(١) [٥]
- ٢ هذه الكاف كاف التشبيه ، ويتعلق بمحذوف ، والتقدير^(٢) : قل الأنفال لله والرسول ، أي ثابت^(٣) لله والرسول ثبوتاً مثل ما أخرجك ربك ، أي هذا كائن لاحالة كما أن ذلك كائن لاحالة .
- ٦ وقيل : الكاف يتعلق بقوله ﴿ يُجَادِلُونَكَ ﴾^(٤) [٦] أي يجادلونك في الحق كما جادلوك^(٥) حين أخرجك ربك من بيتك لقتال قريش .
- فعلى الأول لا يكون الوقف^(٦) من قوله ﴿ قل الأنفال ﴾ [١] إلى قوله ﴿ من بيتك بالحق ﴾ . وعلى الثاني جاز الوقف على قوله ﴿ والرسول ﴾ ثم

(١) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ٧٠١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٨ ، وللغراه ٤٠٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٥ ، ومعجم البيان ٢ / ٥٢٠ ، والبيان ١ / ٢٨٢ ، والبحر ٤ / ٤٥٩ - ٤٦٢ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٢١ - ١٢٢ ، والقرطبي ٧ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وابن كثير ٢ / ٥٥٢ - ٥٥٦ ، ومعجم التفاسير ٣ / ٨ - ٩ ، وابن الشجري ١ / ٨٧ - ٨٨ ، والمغني ٧٠٧ - ٧٠٨ .

(٢) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه . وعبارة الزجاج : « الكاف في ﴿ كما ﴾ نصب ، المعنى : الأنفال ثابتة لك مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق » معاني القرآن له ج ٢ / ٦٤ / ٢ مخطوطة الظاهرية ، وإعراب القرآن .

(٣) كذا في الأصل وي ، وهذا على مذهبه في أن بناء « أقمال » وإن كان جمعاً في حكم المفرد فيمود إليه الضمير مفرداً مذكراً ، انظر مسلف ٢٦ ، ٣٦٩ . وفي ب « ثبت » والقول فيه كالتقول في « ثابت » . والصواب « ثابتة » وهي عبارة الزجاج وغيره .

(٤) عن مجاهد واختاره الطبري ، وهو قول الكسائي وغيره ، وقيل غير ذلك ، وقد ذكر أبو حيان خمسة عشر قولاً في تأويلها .

(٥) في الأصل : يجادلونك ، وهو خطأ .

(٦) انظر إيضاح الوقف ٦٧٧ - ٦٨٠ ، والقطع ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والمكتنى ٢٨٤ ، ومنار الهدى

﴿ مؤمنين ﴾^(١) [١]

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [١٧]
« أن » في موضع النصب ، بدل من ﴿ إحدى الطائفتين ﴾ والتقدير : وإذ
يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم

قوله : ﴿ إِنِّي مُعِدِّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ ﴾^(٢) [١٩]
بالكسر والفتح^(٣) . فالكسر على أنهم أُرْدَفُوا غيرهم ، [أي]^(٤) أُرْدَفَ كُلُّ
مَلَكٍ مَلَكًا آخَرَ . و﴿ مُرْدَفِينَ ﴾ أي أُرْدَفَ كُلُّ مَلَكٍ مَلَكًا آخَرَ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ ﴾^(٦) [١١١]
و﴿ يُغَشِّيكُمُ ﴾^(٧) لغتان ، يقال : غَشَّاهُ وَأَغَشَّاهُ .

(١) ثم ﴿ ينفقون ﴾ [٢] ثم ﴿ المؤمنون حقاً ﴾ [٤] ثم ﴿ ورزق كريم ﴾ [٤] .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨ ، وللغراء ٤٠٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٦ ،
ومجمع البيان ٢ / ٥٢٠ ، والبيان ١ / ٢٨٢ - ٢٨٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٥ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ ،
والسائل المنورة ٨٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للغراء ٤٠٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٧ - ٦٦٨ ، والحجة ٤ / ٢٤٣ - ٢٤٤
خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٣ - ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٢٨٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٥ - ٤٦٦ ، وتفسير
الطبري ٩ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والقرطبي ٧ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، وابن كثير ٢ / ٥٥٩ - ٥٦٠ ، ومجمع
التفاسير ٢ / ١٥ .

(٤) قرأ بالفتح نافع وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٤ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر
٢ / ٢٧٥ .

(٥) زيادة مني .

(٦) وهو معنى قولهم : مردفين أي متتابعين ، عن ابن عباس وقتادة والضحاك ، أو بعضهم على أثر
بعض ، عن الضحاك ومجاهد وابن زيد ، أو يتبع بعضهم بعضاً ، عن السدي .

(٧) انظر الحجة ٤ / ٢٤٤ - ٢٤٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٧ .

(٨) قرأ نافع ﴿ يُغَشِّيكُم ﴾ مضارع أغشى ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ يُغَشِّيكُم ﴾ مضارع غشى ، وقرأ
الباقون ﴿ يُغَشِّيكُم ﴾ مضارع غشى . انظر السبعة ٣٠٤ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

وَقَرِئَ ﴿ يَفْشَاكُمْ النَّعَاسُ ﴾ مِنْ عَشِيَةِ النَّعَاسِ . وَحُجَّتْ ﴿ أَمَنَةً نَعَامًا
يَفْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ﴾ (١) [سورة آل عمران : ١٥٤] .

٣

أقوله تعالى : ﴿ فَأَضْرِبُوا فُوقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ (١) [١٢]

قيل : التقدير فاضربوا الأعناق (٢) ، و ﴿ فوق ﴾ صلة (٣) .

وعنده (٤) أن التقدير : فاضربوا الرؤوس فوق الأعناق (٥) ، فحذف المفعول .

٦

وقد ذكرته في « الجواهر » (٦) بأنَّ من هذا (٨) .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ فَدَوْقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ (٩) [١٤]

أي : الأمر ذلك . ف « الأمر » مبتدأ ، و ﴿ ذلك ﴾ خبره ، و ﴿ أنَّ

٩

للكافرين ﴾ معطوف على ﴿ ذلك ﴾ أي : والأمر أنَّ للكافرين عذاب النار .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٩ ، وللغراء ١ / ٤٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٩ ، والبحر

٤ / ٤٧٠ - ٤٧١ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٢٢ ، والقرطبي ٧ / ٢٧٨ ، وابن كثير ٣ / ٥٦٥ ، وجمع

التفاسير ٣ / ١٨ .

(٣) عن الضحاك وعطية ، وهو قول الأخفش .

(٤) خطأ للبرد ومن وافقه هذا القول بأن « فوق » تفيد معنى فلا يجوز زيادتها . وقوله « صلة » من

عبارات الكوفيين ، والزيادة أو اللغو عبارة البصريين ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٢٨ .

(٥) يريد أبا علي ، ولم أصب كلامه .

(٦) عن عكرمة ، وهو قول الغراء وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٧) هو كتابه الذي نشر باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، انظر ماعلقناه ٢٣٩ وماكتبناه

عنه في مقدمة التحقيق . وقد ذكر هذه الآية فيه ٤٨٣ - ٤٨٤ في الباب ٢٠ الذي عقده لـ « ماجاء

في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين .. » .

(٨) زيادة من ي و ب . وفي ب : « .. قيل أي فاضربوا فاضربوا الرأس » .

(٩) انظر الجواهر ١٧٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٩ ، وللغراء ١ / ٤٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٠ ،

وجمع البيان ٢ / ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٣٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٢ ، والكتاب ١ / ٤٦٣ .

وكذلك قوله ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ ﴾ (١) [١٨]

أي : الأمر ذلك والأمر أن الله ، فحذف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) [١٩]

فقد قرئء بالفتح والكسر (٣) . فالكسر على الاستئناف ، والفتح على (٤)

المعطف على قوله : وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ (٥) . /

١ / ٥٦

(١ / ٦٢)

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ

خَاصَّةً ﴾ (٦) [٢٥]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧١ ، ومعجم البيان ٢ / ٥٢١ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٨ .

وقوله تعالى ﴿ موهن ﴾ قرأه حفص عن عاصم ﴿ موهن ﴾ كيد الكافرين ﴿ بالإضافة ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿ موهن ﴾ كيد الكافرين ﴿ بفتح الواو وتشديد الهاء والتنوين وكيد بالنصب ، وقرأ الباقون ﴿ موهن ﴾ كيد الكافرين ﴿ بسكون الواو وكسر الهاء مخففة وكيد بالنصب ، انظر السبعة ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٢ ، والحجة ٤ / ٢٤٧ خك ، ومعجم البيان ٢ / ٥٢١ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٨ .

(٣) قرأ بالفتح نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٥ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) في الأصل وي : بالمعطف ، ومأثبته من ب أجود .

(٥) أجاز هذا الوجه النحاس ومن وافقه . وذهب الفراء ووافقه النحاس إلى أن التقدير : ﴿ وإن تفني عنكم فنتكم شيئاً ولو كثرت ﴾ أي لكثرتها ولأن الله مع المؤمنين ، والظاهر أنه عندهما عطف على المعنى . وعند أبي علي أنه متعلق بعامل مضر مؤخر محذوف ، والتقدير ولأن الله مع المؤمنين لن تفني عنكم فنتكم شيئاً ولو كثرت . وأن وما بعدها في تأويل مصدر في موضع جر أو نصب بعد حذف الجار قولان ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ١٧٧ .

(٦) انظر الجواهر ٨٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ، وللغراء ١ / ٤٠٧ ، ومعجم البيان ٢ / ٥٢٢ ، والبيان ١ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والبحر ٤ / ٤٨٢ - ٤٨٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٤٤ ، والقرطبي ٧ / ٢٩٣ ، وابن كثير ٢ / ٥٧٧ - ٥٧٩ ، ومعجم التفاسير ٣ / ٢٨ - ٢٩ ، والمغني ٢٢٤ - ٢٢٥ ، ٥٦٣ ، ٨١١ .

أي ولاتصين الذين ، فحذف الواو^(١) ، كقوله : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٨٢] * أي : وهم فيها ، فحذف الواو^(٢) .

وقال الفراء^(٣) : ﴿ لاتصين الذين ظلموا ﴾ في موضع الجزم لأنه جواب الأمر ، أي اتقوا فتنة لم تُصَب الذين ظلموا خاصة بل عمت الناس عامة^(٤) . وفي

(١) فموله ﴿ لاتصين ﴾ نهي بعد أمر ، وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وهو في الحق قول الفراء . قال أبو علي « فاستغني عن استعمال حرف المطفف معه لاتصال الجملة الثانية بالأولى ... » ا هـ عن مجمع البيان وأخذ المؤلف كلامه من كلام أبي علي . وفي مطبوعة معاني القرآن للأخفش « نهي بعد نهي » خطأ من الناسخ لم يتنبه عليه المحقق ، وصححه الدكتور عبد الأمير في تحقيقه لها ٥٤٢ .

(٢) عقد المؤلف في الجواهر ٨٠٢ - ٨٠٥ الباب ٥٢ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف واو المطفف » . وذكر الآية ثمة . ولا موجب لتقدير الواو ، فالكلام مستأنف وهو قول غير أبي علي والأخفش فيما عزاه إليه أبو علي .

(٣) في معاني القرآن له ١ / ٤٠٧ . وعبارته : « أمرهم ثم نهام ، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً ومثله قوله ﴿ يا أيها الملأ ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ﴾ [سورة النمل : ١٨] أمرهم ثم نهام ، وفيه تأويل الجزاء » وانظر مقالته الفراء في كتابه ١ / ١٦٢ أيضاً . وهذا منه تأويل معنى لاتأويل إعراب ، فقلظ من جملة على الثاني ، وعبارته واضحة ، وهي نص في أن هذا الكلام نهي محض فيه طرف من الجزاء ، وقد رد أبو علي هذا القول ، قال : « لأن الجزاء خبر فتحكه أن يكون على ألفاظ الأخبار وألفاظ الأخبار لا تحي على لفظ الأمر إلا فيما علمته من قولهم أكرم به ... » ا هـ .

فما نقله المؤلف وغيره عن الفراء أن هذا الكلام جزء فيه طرف من النهي غلط عليه . وأقدم من ذكر هذا القول - فيما أعلم - الزجاج في معاني القرآن له ج ٢ / ٦٨ / ١ مخطوطة الظاهرية ، وعزاه إلى بعض النحويين ولم يسمه ، وأغلب الظن أنه أراد الفراء . وعزى إلى الفراء أيضاً قول الأخفش وهو قول من لم يتم قراءة كلامه .

(٤) كذا قال وتابعه صاحب البيان الذي نقل كلامه من غير تصريح . وليس ما ذكره المؤلف تأويلاً لما عزاه إلى الفراء بل هو تأويل قول من ذهب إلى أن « لا » نافية . والذي ينبغي أن يكون عليه تقدير ما عزي إلى الفراء : اتقوا فتنة إن تنقوها لاتصَب الذين ظلموا منكم خاصة ، وكذا التقدير عند الفراء في آية سورة النمل : ادخلوا مساكنكم إن تدخلوا لا يحطمنكم سليمان وجنوده ، وقدره الفراء في كتابه ١ / ١٦٢ : إن لم تدخلن حطمتن . ولا يصح هذا التقدير في الآية ، قال أبو حيان : « لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى » ا هـ . وقدره الطبري في مذهب الفراء ، والظاهر أنه هكذا يقدره « واتقوا فتنة إن لم تنقوها أصابكم » ا هـ وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى ففيه خروج عن المقرر في تقدير الجزاء في هذا الضرب .

هذا الجواب طرف من النهي ، كما تقول : « لا أَرَيْتَكَ ههنا »^(١) ، والمعنى : لا تكن ههنا فأراك ؛ فكذلك ههنا النهي للفتنة ، والمراد الظالمون ، أي لا تَظْلِمُوا فَتَقْتُلُوا^(٢) .

(١) كذا قال ، وهو تخليط . فقوله « كما تقول لا أَرَيْتَكَ .. » ليس تأويل قول من ذهب إلى أن هذا الكلام جزء فيه طرف من النهي ، وهو ماعزاه إلى الفراء ، وإنما هو تأويل النهي في قول من ذهب إلى أن هذا الكلام نهي بعد أمر ، وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج ووافقهم أبو علي وغيره . وأنتقل كلام الزجاج في الوجهين لحسنه وبيانه ، قال : « زعم بعض النحويين أن هذا الكلام جزء فيه طرف من النهي ، فإذا قلت : انزل عن الدابة لا يطرحك أو لا يطرحك = فهذا جواب الأمر بلفظ النهي ، فالمعنى : انزل ! إن تنزل ! عنه لا يطرحك ، فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام ومثله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّ سُلَيْمَانَ ﴾ فالمعنى : إن تدخلوا لا يحطمنكم . ويجوز أن يكون نهياً بعد أمر ، فيكون المعنى : اتقوا فتنة ، ثم نهى بعده فقال : لاتصين الذين ظلموا ، أي لا يتعرضن الذين ظلموا لما يقول ﴿ بهم ﴾ معه المذاب ، ويكون معنى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ أنها أمرت بالادخول ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان ، فقال ﴿ لَا يَحْطَمَنَّ سُلَيْمَانَ وَجَنُودَهُ ﴾ فلفظ النهي لسليمان ، ومعناه للنبل كما تقول : لأرَيْتَكَ ههنا »
اه معاني القرآن له ج ٢ / ٦٨ / ١ مخطوطة الظاهرية ، ونقله صاحب جمع البيان ومنه زدت ماجملته بين حاصرتين

وانظر قولهم « لا أَرَيْتَكَ ههنا » في الكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمصادر للذكرة في ح ٦ ص ٤٦٦ .

(٢) كان في النسخ « لتفتنوا » وهو تحريف . ولو قال « أي لاتعرضوا للفتنة فتصيبكم » كان أجود . وكلا القولين كما ترى متكلف لا يكاد يقوم به معنى . والظاهر أن « لا » في ﴿ لَا تَصِيْبَنَّ ﴾ نافية وجملة ﴿ لَا تَصِيْبَنَّ ﴾ في موضع نصب صفة للفتنة ، وهو ماعليه المعنى .

وإنما عدلوا عنه لأن الجمهور ذهب إلى أن توكيد الفعل المنفي شاذ وقيل قليل . ونقل عن أبي الفتح إجازة ذلك ، وأجازه ابن مالك واختاره أبو حيان ، انظر التسهيل ٢١٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٣ ، والبحر ٤ / ٤٨٣

وذهب أستاذنا العلامة الشيخ أحمد راتب النفاخ أطال الله بقاءه إلى ما ذهب إليه الجمهور من عدم جواز لحاق النون الفعل المضارع المنفي ، واستثنى من ذلك أن تكون الجملة التي فيها النفي واقعة صفة لموصوف قبلها تكون موضوع تحذير . فالإصابة في الآية عامة والجملة وصف وهي موضع التحذير ومن أجله كان الأمر . والذي سوغ معنى التوكيد تضمن معنى النهي ، فلما وقع الفعل المنفي موقع صفة وموضوعها المخافة كان الوصف قد شابه معنى النهي مما سوغ لحاق النون له . وهو كلام دقيق لطيف لأعرف أحداً تقدمه إليه .

وأنكر قول الفراء أبو علي^(١) ، وزعم أن جواب الأمر كجواب الشرط لافرق بينهما ، والنون الثقيلة^(٢) يقل استعمالها في الجزء إلا في الشعر^(٣) .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٤) [٣٢]
 ﴿ هذا ﴾ رفع اسم ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ هو ﴾ فصل ، و ﴿ الحق ﴾ نصب خبر
 ﴿ كان ﴾ ، وهو كثير في التنزيل^(٥) .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنْ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٦)

[٤١]

(١) انظر ما نقله صاحب مجمع البيان ٢ / ٥٢٣ من كلامه ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .
 (٢) انظر كلامهم على نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ومواضعها في الكتاب ٢ / ١٤٩ - ١٥٣ ، والمقتضب ٣ / ١١ - ١٦ ، والأصول ٢ / ١٩٩ - ٢٠٣ ، والجمل ٣٥٦ - ٣٦٠ ، واللمع ٣٠٩ - ٣١٦ ، وشرح اللع اللوح ١٥٥ / ٢ - ١٥٦ / ٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٢ - ٤٠٤ ، وابن يعيش ٩ / ٣٧ - ٤٥ ، والتسهيل ٢١٦ ، والمنفي ٤٤٣ - ٤٤٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٠٢ - ١٠٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٩٣ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ٢٠٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والمجمع ٤ / ٢٩٧ - ٤٠٢ .

(٣) هذا قول الجمهور ، وقد نص على ذلك الفراء ، قال : « ألا ترى أنك لا تقول : إن تضربني أضربك إلا في ضرورة شعر ، كقوله :

فهي تشأ منه فزارة تعظم ومها تشأ منه فزارة تمنعنا

انظر معاني القرآن له ١ / ١٦٢ ، وانظر الجواهر ٦٠ ، والكتاب ٢ / ١٥٢ ، وضرائر الشعر ٣٠ ، والخزانة ٤ / ٥٥٩ ، والمصادر المذكورة في ح ٢ .

وأجاز ذلك في غير الضرورة جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك وابن الحاجب وذكروا أنه أقل من دخولها في الشرط ، وهو خلاف ما عليه الجمهور

(٤) انظر الجواهر ٥٤١ ، وشرح اللع اللوح ١٠٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢١ ، وللفراء ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٨ ، والبيان ١ / ٢٨٦ ، والبحر ٤ / ٤٨٨ ، وابن يعيش ٣ / ١١٠ .

(٥) عقد المؤلف في الجواهر ٥٣٩ - ٥٥١ الباب ٢٢ ل « ما جاء في التنزيل من هو وأنت فصلاً ويسميه الكوفيون بالعماد » . وقد سلف التعليق على ضمير الفصل وذكر مصادر الكلام عليه ٢٣ .

(٦) انظر الجواهر ٥٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٣ ، والبيان ١ / ٣٨٧ ، والبحر ٤ / ٤٩٨ - ٤٩٩ .

« ما » نصب اسم « أن » ، و﴿ غنم ﴾ صلته ، والتقدير : غنتموه . وقوله ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ أي فأمره وشأنه أن الله خُمُسَه^(١) . فـ « ما » بمعنى الذي ، ولا يجوز أن يكتب إلا مفصلاً ، لأنَّ كُتِبَ موصولاً يوجب كون « ما » كافة^(٢) .

﴿ مَا أَنْزَلْنَا ﴾^(٣) | ٤١ |

(١) ذهب الفراء والنحاس ومن وافقها إلى أن « أن » الثانية مكررة وهي توكيد للأولى ، وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنها بدل منها . وردّه المؤلف وغيره لأن « أن » الأولى تبقى بلا خير ولأن الغاء لا تدخل بين البديل والمبدل منه والمؤكد والمؤكد . ومن قال إن الغاء زائدة بقي الشرط بلا جزاء . انظر ماسلف ٣٩٩ ، وماسيأتي من التعليق على تكرير « أن » ٨٩١ - ٨٩٢ و ٦٩٨ - ٦٩٩ و ٩٢٣ - ٩٢٤ .

(٢) قد اختلف فيه فرس موصولاً ومفصلاً ، قال الداني : « فأما قوله في الأنفال ﴿ أَمَا غَنِمَ ﴾ | ٤١ | وفي النحل ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ | ٩٥ | فهما في مصاحف أهل العراق موصولان وفي مصاحفنا القديمة مقطوعان ، والأول أثبت وهو الأكثر » ثم حكى بسنده عن الكسائي قال : « كتب بالوصل حرف واحد ﴿ أَمَا غَنِمَ ﴾ » ا هـ المقتع ٧٤ ، وانظر إيضاح الوقف ٣٢٣ ، والنشر ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ والقياس ماذهب إليه المؤلف أن تكتب « أن ما » مفصولة لأنها اسم موصول ، لكن ماذهب إليه من عدم جواز رسمها موصولة غير صحيح ، لأن رسمها كذلك اصطلاح جرأ عليه في كتابة المصاحف إلى أيامنا . ورسمها موصولة في المصحف لا يوجب كون « ما » كافة البتة ، وهو صحيح فيما استحدثه الناس واصطلحوا عليه من الرسم بمد كتابة المصاحف ، ونحن على ذلك . وقد اختار ابن قتيبة والصولي وأبو حيان وغيرهم أن تكتب « ما » مفصولة ، قال أبو حيان : « وكتبت أن متصلة بـ « ما » وكان القياس أن تكتب مفصولة كما كتبوا ﴿ إِنَّ مَا تَوْعَدُونَ لَأْتِي ﴾ | سورة الأنعام : ١٣٤ | مفصولة » ا هـ . انظر أدب الكاتب ٢٣٤ - ٢٣٥ ، وأدب الكتاب ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والبحر ٤ / ٤٩٨ ، وشرح الشافية ٣ / ٣٢٥ .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٥٤٤ ، والبحر ٤ / ٤٩٩ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٧ - ٨ ، والقرطبي ٨ / ٢٠ ، وابن كثير ٤ / ٨ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٨ .

(٤) هذا أحد قولي الزجاج ومن وافقه ، انظر المصادر السالفة ومعاني القرآن له ج ٢ / ٧٠ - ٢ / ٧٠ خ وهو قول بعيد متكلف . والصحيح أن جواب الشرط محذوف لتقدم مايدل عليه أي : إن كنتم آمنتم =

في موضع الجر بالعطف على ﴿ بِاللَّهِ ﴾ [٤١] أي بالله والقرآن .
 وجواب الشرط الذي هو ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ [٤١] = مادل^(٤) عليه
 قوله تعالى ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ ﴾ [٤٠] .
 [وقوله]^(١) ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا ﴾ [٤٢]
 بدل من ﴿ يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [٤١] ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ
 الدُّنْيَا ﴾ . وَالْعُدْوَةُ وَالْعِدْوَةُ ، لغتان^(٣) .
 [وقوله]^(١) ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ [٤٢]
 وحقه « الْقُصْبَا » ولكنه جاء شاذاً عن نظائره^(٥) .
 [وقوله]^(١) ﴿ وَالرُّكْبَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [٤٢]
 أي الركب مكاناً أسفل منكم . ف ﴿ أَسْفَلَ ﴾ نصب صفة موصوف

=بالله فاعلموا أن ماغنم من شيء فإن لله خسه ، وهو ثاني قولي الزجاج ولم يذكر المفسرون غيره .
 وقدره الزجاج : إن كنتم آمنتم بالله فاقبلوا ما أمرتم في الغنمة .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٣ ، وللغراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، والحجة ٤ / ٢٤٨
 خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٥ ، والبيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٤ / ٤٩٩ .

(٣) قرأ بكسر العين ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٠٦ ، والتيسر ١١٦ ،
 والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٥ - ٥٤٦ ، والبيان ١ / ٢٨٨ ، والبحر
 ٤ / ٤٩٩ .

(٥) لأن فُعِلَ من بنات الواو إذا كانت اسماً فإن الواو تبدل فيها ياء وذلك نحو الدنيا والعليا والقصيا ،
 وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل فشذت عن القياس في نظائرها . انظر الكتاب ٢ / ٣٨٤ ،
 ٣١٤ ، ١٩٥ ، والمنصف ٢ / ١٦١ - ١٦٣ ، وسر الصناعة ٨٧ - ٨٨ ، ٧٣٥ - ٧٣٦ ، وابن يعيش
 ١٠ / ١١٢ ، وشرح الشافية ٣ / ١٧٧ - ١٧٩ ، والممتع ٥٤٤ - ٥٤٥ ، واللسان (قصو) .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٣ ، وللغراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ - ٦٧٨ ، ومجمع
 البيان ٢ / ٥٤٦ ، والبيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٤ / ٥٠٠ ، والكتاب ٢ / ٤٦ ، وتكملة الإيضاح
 ٩٦ ، وابن يعيش ٦ / ٩٨ .

محذوف^(١) . وهو « مكان » ، و « مكان » نصب على الظرف متعلق بمحذوف وهو خير المبتدأ ، أي ثابت مكاناً أسفل منكم .

و « الركب » اسم للجمع وليس بجمع « راكب » ، والدليل عليه قوله^(٢) :

فَدَيْتُهُ^(٣) بَعْضَةَ مِنْ مَالِيَا

أَخْتِي رُكْبِيَا أَوْ رَجِيلاً عَادِيَا^(٤)

فصّر « ركباً » « ركبياً » ؛ فلو كان جمع « راكب » لقال « رُوَيْكِبُونَ »^(٥) كما

(١) هذا أصله ، ثم حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، فانتصب أسفل على الظرف .

(٢) وهو أحيحة بن الجلاح الأنصاري . والبيتان له في الأغاني ١٥ / ٤٨ ، والبغداديات ٢١٠ ، وابن يعيش ٧٧ / ٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٥٠ - ١٥٢ . وهما بلان نسبة في تكملة الإيضاح ١٧٨ ، والمنصف ٢ / ١٠١ ، والمحصى ١٤ / ١٢٢ ، والبيسان ١ / ٢٨٨ و ٢ / ١٣٦ . وعزاهما الزنجشيري في الجبال والأمكنة والمياه ١٦٩ إلى امرئ القيس وهما .
وسياق الشعر هكذا :

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلِّ ضَاحِيَا

بَنَيْتُهُ بَعْضَةَ مِنْ مَالِيَا

وَالشَّرَّ مَا يَتَّبِعُ القَوَاضِيَا

أَخْتِي رُكْبِيَا أَوْ رَجِيلاً عَادِيَا

و « عصة » موضوع يقبأه - وهي قرية على ميلين من المدينة - في أرض لأحيحة بن فيه أطمه الضحيان ، وبه كانت دار بني المهجبي . انظر الأغاني ١٥ / ٤٨ ، ومعجم البلدان (عصة) ٤ / ١٢٨ ، والجبال والأمكنة والمياه ١٦٩ ، واللسان والتاج (عصب) . وفي اللسان والتاج أنه يضبط بفتح العين أيضاً ، وذكر ياقوت أنه بضم العين وفتح الصاد وقيل بفتحها ثم ذكر أنه يضبط بضم العين وسكون الصاد .

(٣) كذا وقع في النسخ وهو خطأ صوابه « بَنَيْتُهُ » .

(٤) في الأصل وي « غاديا » وكذا وقع في تكملة الإيضاح ، وذكر ابن بري أنها رواية ، انظر شواهد شرح الشافية ، والظاهر أنها تصحيف . ومأثبته من ب موافق لما في في سائر المصادر .

(٥) قال ابن جني : « كان أبو الحسن يقول في تحف ركب رُوَيْكِبُونَ لأنه عنده جمع كسر عليه راكب . وقوله « ركب » يدل على خلاف مذهبه ، وهو قول سيبويه وهو الصواب » المنصف ٢ / ١٠١ . وقد وقع في المضدييات ٨٥ أن « ركب » جمع « راكب » فوافق أبا الحسن ، وهو خلاف مانص عليه في البغداديات وتكملة الإيضاح .

تقول في جمع « الشعراء » « شَوَّيْعَرُونَ » فتصغر المفرد ثم تأتي بعلامة الجمع^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَيَحْيَىٰ مِّنْ هَٰؤُلَاءِ ﴾ [٤٢]

٣ ﴿ وَيَحْيَىٰ ﴾ بالإظهار والإدغام^(٢) . فالإدغام لالتقاء المثليين . والإظهار من أجل أن حركة الثاني غير لازمة^(٣) ، لأنك تقول في المستقبل « يَحْيَى » ولا تقول « يَحْيَى » . والإدغام أكثر ، وقد جاء « حَيًّا » و « حَيًّا » ؛ وقال عبيد بن الأبرص^(٤) :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَضَّتْهَا الْحَمَامَةُ
[قوله^(٥) تعالى : ﴿ وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ

(١) انظر تصغير جمع القلة والكثرة واسم الجمع في الكتاب ٢ / ١٤٠ - ١٤٢ ، والمقتضب ٢ / ١٥٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٣ / ٣٤٧ ، وتكلمة الإيضاح ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وابن يعيش ٥ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وشرح الشافية ١ / ٢٦٥ - ٢٦٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٣ ، وللغراء ١ / ٤١١ - ٤١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٨ - ٦٧٩ ، والحجة ٤ / ٢٤٨ - ٢٦٠ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٤٥ ، والبيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٤ / ٥٠١ ، والكتاب ٢ / ٢٨٧ ، والمقتضب ١ / ١٨١ ، وتكلمة الإيضاح ٣٧١ ، والحليات ٣٣٩ ، وابن يعيش ١٠ / ١١٥ - ١١٧ .

(٣) قرأ ﴿ حَيِّي ﴾ بياءين على الإظهار نافع وأبو بكر عن عاصم واليزي عن ابن كثير ، وقرأ الباقون (حَيِّ) بياء مشددة على الإدغام . انظر السبعة ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) في الأصل : لازم ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) ديوانه ١٢٨ ، والأغاني ٩ / ٨٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٥٦ - ٣٦٣ . وهو له في الحيوان ٣ / ١٨٩ ، وأدب الكاتب ٦٧ - ٦٨ ، والاقضاب ٣١٤ ، وعميون الأخبار ٢ / ٧٢ ، والصدرة الفاخرة ١ / ١٧٢ ، وابن السرياني ٢ / ٤٣٠ ، والأعلم بهامش الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، وابن يعيش ١٠ / ١١٥ - ١١٦ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٤ ، والمقتضب ١ / ١٨١ ، والحجة ٤ / ٢٥٨ خك ، وتكلمة الإيضاح ٣٧١ ، والمنصف ٢ / ١٩١ . وجمع البيان ٢ / ٥٤٥ . ورواية الديوان والأغاني : برمت بنو أسد كما برمت ...

(٦) موضع هذه الزيادة - وهي من ب - عقب تمام الكلام على الآية ٥٢ ، فجعلتها هنا . وهذا موضعها في البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ما تصریح . وأغلب الظن أنها كانت ملحقة في هامش أصل قديم ولم يتبين الناسخ موضعها فجعلها ثمة .

لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ ﴿١﴾ [٤٨]

خبر « لا » قوله ﴿ لكم ﴾ ، أي : لا غالب ثابت لكم .

٢ وقوله ﴿ اليوم ﴾ معمول للظرف ، أعني ﴿ لكم ﴾ . ولا يكون خبراً لـ
﴿ غالب ﴾ لما علمك عثمان^(١) من أنه لا يجوز : « زيد يوم الجمعة » ، لأنه
لافائدة فيه^(٢) . ولا يتعلق ﴿ اليوم ﴾ بـ ﴿ غالب ﴾ - وإن كان في المعنى
٦ صحيحاً - لأن تعليقه به يوجب تنوينه^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ ﴾^(٥)

[٥٠]

٩ من قرأ بالياء^(١) جعل الفاعل ذكّر الله عز وجل ، على معنى : ولو ترى إذ
يتوفى الله أرواح الذين كفروا . فوقفه^(٢) ﴿ كفروا ﴾ ، والملائكة مبتدأة ،
والخبر ﴿ يضربون ﴾^(٣) .

(١) انظر البيان ١ / ٣٨٩ ، والبحر ٤ / ٥٠٥ .

(٢) بعده كلمة كأنها « جني » فإن كانت كذلك كان في الكلام سقط وتامه : عثمان بن جني ، والمؤلف يقتصر في ذكر أبي الفتح على اسمه « عثمان » مجرداً . انظر كلام أبي الفتح في اللع له ٨٣ - ٨٤ .

(٣) ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الحدث لعدم الفائدة . انظر المقتضب ٢ / ٢٧٤ و ٤ / ١٢٢ - ١٢٣ ، ١٧٢ ، ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٣٥١ ، والمجلد ٢٨ ، واللع ٨٣ - ٨٤ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٣١ - ٣٢ / ٢٣ ، ولابن برهان ٣٩ - ٤٠ ، وابن يعيش ١ / ٨٩ - ٩١ ، وشرح الكافية ١ / ٩٤ - ٩٥ ، والممع ٢ / ٢٣ - ٢٤ .

(٤) لأن اسم « لا » يكون مشابهاً للمضاف وجارياً مجراه لأنه عامل فيها بعده فهو معرب منون . انظر في ذلك شرح اللع اللوح ٥٣ / ١ ، والكتساب ١ / ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٥ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٠ - ١٠٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٥ - ٢٥٧ ، والممع ٢ / ١٩٣ - ١٩٩ .

(٥) انظر الحجة ٤ / ٢٧٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٥٥٠ ، والبحر ٤ / ٥٠٦ ، وتفسير الطبري ١٦ / ١٧ ، والقرطبي ٨ / ٢٨ ، وابن كثير ٤ / ٢٠ ، وجمع التفسير ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

(٦) وهو ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٣٠٧ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .
(٧) روي الوقف على ﴿ كفروا ﴾ عن نافع . انظر القطع ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والمكتفي ٢٨٧ ، ومنار الهدى ١١٨ - ١١٩ .

(٨) هذا قول متكلف ، والذي عليه المفسرون أن الملائكة تتوفى الذين كفروا ، وهو القول الثاني الذي ذكره المؤلف .

٢ / ٥٦
(٢ / ٦٢)
٣

ومن جعل فاعل ﴿ يتوفى ﴾ الملائكة ، وذكر الفعل للفعل بين الفعل والفاعل ^(١) ، ولأن ^(٢) التانيث ليس بحقيقي / = لم يقف [على ^(٣)] ﴿ كفروا ﴾ وإنما يقف [على ^(٣)] ﴿ وأدبارهم ﴾ ^(٤) [٥٠] ، لأن قوله ﴿ يضربون وجوههم ﴾ في موضع الحال .

٦

ومن قال ﴿ تتوفى ﴾ بالتاء ف ﴿ الملائكة ﴾ الفاعلة ، ووقفه ﴿ وأدبارهم ﴾ .

[وقوله ^(٣)] ﴿ كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ ^(٥) [٥٢]

إن قدرت : دأبهم كذاب آل فرعون ^(٦) = وقفت ^(٧) [على ^(٣)] ﴿ للعبيد ﴾ ^(٨)

٩

[٥١] قبله . وإن قدرت : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أُيُودِيكُمْ ﴾ ^(٩) كذاب آل

فرعون ﴿ - أي كعادتهم - وقفت [على ^(٣)] ﴿ فرعون ﴾ دون ﴿ للعبيد ﴾ إن

جملت قوله ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ابتداءً ، و ﴿ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [٥٢]

١٢

الخبير . وإن جعلت ﴿ والذين من قبلهم ﴾ في موضع الجر بالعطف على ﴿ آل

فرعون ﴾ وقفت [على ^(٣)] ﴿ من قبلهم ﴾ دون ﴿ فرعون ﴾ . وهكذا الكلام

فما بعده من قوله ﴿ كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾

[٥٤] .

(١) سلف التعليق على تذكير الفعل للفعل بينه وبين المؤنث المرتفع به ٣٩ .

(٢) في الأصل : فلان ، وهو تحريف .

(٣) زيادة مني .

(٤) سياق الآية ﴿ ... الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا عذاب الحريق ﴾ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٨١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥١ ، والبيان

١ / ٣٩٠ ، والبحر ٤ / ٥٠٦ - ٥٠٧ و ٢ / ٣٨٩ ، وماسلف من الكلام على مثل هذه الآية :

الآية ١١ من سورة آل عمران ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٦) هذا معنى قول الزجاج وواقفه النحاس وغيره .

(٧) انظر إيضاح الوقف ٦٨٦ - ٦٨٧ ، والقطع ٢٥٢ - ٢٥٤ ، والمكتفى ٢٨٧ ، ومنار الهدى ١١٩ .

(٨) سياق الآية ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أُيُودِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ . كذاب .. ﴿ .

(٩) كان في النسخ : أيديهم ، وهو خطأ .

- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾^(١) [٥٩]
- بالتاء والياء^(٢) . فمن قرأ بالتاء ف ﴿ الذين كفروا ﴾ هم المفعولون ،
 و ﴿ سبقوا ﴾ في موضع المفعول الثاني . ٣
- ومن قرأ بالياء ف ﴿ الذين كفروا ﴾ الفاعلون . وقوله ﴿ سبقوا ﴾
 تقديره : أن سبقوا^(٣) ، فحذف « أن » ، و « أن » غففة من الثقيلة ، يعني :
 أنهم سبقوا ؛ فسدَّ « أن » مسدَّ المفعولين . ٦
- ويجوز أن يكون التقدير^(٤) : ولا يحسن الذين كفروا أنفسهم سبقوا^(٥) ،
 فحذف المفعول الأول .
- ويجوز أن يكون الفاعل مضمراً في ﴿ ولا يحسن ﴾ أي لا يحسن محمد^(٦) ،
 ويكون ﴿ الذين كفروا سبقوا ﴾ أي الكافرين سابقين . ٩
- [وقوله]^(٧) ﴿ أَنَّهُمْ لَا يُفْعِزُونَ ﴾^(٨) [٥٩]

(١) انظر الجواهر ٤٣١ ، ٦٣٠ ، وشرح اللوح اللوح ٢ / ٢٤ ، ومصاني القرآن للفراء ١ / ٤١٤ - ٤١٥ ،
 وإعراب القرآن ١ / ٦٨٢ - ٦٨٤ ، والحجة ٤ / ٢٦٨ - ٢٧٠ خك ، وجمع البيان ٢ / ٥٥٤ ،
 والبيان ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٠ .

(٢) قرأ بالياء ابن عامر وحزة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر السبعة ٢٠٧ ، والتيسير
 ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

(٣) هذا قول الفراء وأجازه الزجاج وأبو علي وغيرهما . وردة النحاس ، قال : « لا يجوز إضمار « أن »
 إلا بموض ، ومن أضمرها فقد أضمر بعض اسم ... » اهـ وانظر مسالف من التعليق على حذف
 « أن » ٦١ .

(٤) أجازه أبو علي ومن واقفه .

(٥) كرر الناسخ في الأصل لفظ « أنفسهم » سهواً .

(٦) هذا قول أبي الحسن . وقيل غير ذلك في تأويل الآية .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر مصاني القرآن للفراء ١ / ٤١٤ - ٤١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٨٢ - ٦٨٤ ، والحجة ٤ / ٢٧١
 خك ، وجمع البيان ٢ / ٥٥٤ ، والبيان ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٠ - ٥١١ .

بالكسر والفتح^(١) . فالكسر على الاستئناف ، والفتح على معنى : لأنهم^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾ ١٦٦ و ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ ﴾^(٣) ١٦٥

بالياء والتاء فيها^(٤) . فالياء على التذكير للفضل بين الفعل والفاعل^(٥) .
والتاء لتأنيث الـ ﴿ مائة ﴾ . وخصّ أبو عمرو ﴿ فإن تكن منكم مائة صابرة ﴾
بالتاء لأن التأنيث قد استحکم حيث أتبع ﴿ صابرة ﴾ . ولما تأكد التأنيث
بالنعت أنت ﴿ تكن ﴾^(٦)

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٧) ١٦٧

فقرأه بالتاء^(٨) . وصار ذلك منه نتيجة لتأنيث ﴿ صابرة ﴾ حيث أنت
﴿ إن تكن ﴾ قبلها ، وأنت ﴿ تكون له أسرى ﴾ بعدها . ولمّا لم يتأكد
التأنيث من نعمته في قوله ﴿ وإن يكن منكم مائة ﴾ لم يؤنث

(١) قرأ بالفتح ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٨ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢٧٧ / ٢ .

(٢) ذهب الفراء إلى أن الفتح على معنى : ولا يجسبن الذين كفروا أنهم يعجزون و « لا » زائدة ، فسدت « أن » مسد مفعولي يجسبن ، وردة النحاس لأنه لا يجوز حسب زيدا أنه خارج إلا بكسر « إن » لأنه في موضع المبتدأ كما تقول : حسبت زيدا أبوه خارج ، ولأنه لا يكون توجيه حذف في كتاب الله بغير حجة يجب التسليم بها .

(٣) انظر الحجة ٤ / ٢٧٣ - ٢٧٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٦ ، والبيان ١ / ٢٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٧ .

(٤) قرأها بالياء عاصم وحزرة والكسائي ، وقرأ أبو عمرو ﴿ تكن منكم مائة صابرة ﴾ بالتاء والأخرى بالياء وقرأها الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٠٨ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢٧٧ / ٢ .

(٥) سلف التعليق على تذكير الفعل للفصل بينه وبين اللؤنث المرتفع به ٢٩ .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر الحجة ٤ / ٢٧٥ - ٢٧٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٨ ، والبحر ٤ / ٥١٨ .

(٨) يريد أبا عمرو ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٣٠٩ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢٧٧ / ٢ .

﴿ يَكُن ﴾^(١) ﴿^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ ﴾^(٣) [٦٨]

﴿ كتاب ﴾ رفع بالابتداء . وقوله ﴿ من الله ﴾ متعلق بمحذوف صفة لـ
 ﴿ كتاب ﴾ أي لولا كتاب ثابت من الله . وقوله ﴿ سبق ﴾ صفة أخرى لـ
 ﴿ كتاب ﴾ أي سابق ، ويجوز أن يكون في موضع الحال من الضير الذي في
 الظرف . وخبر المبتدأ الذي هو ﴿ كتاب ﴾ محذوف ، أي لولا كتاب بهذه
 الصفة في الوجود . ولا يجوز أن يكون ﴿ سبق ﴾ في موضع الخبر لأن « لولا »
 لا يظهر خبراً مابعداً أبداً^(٤) ، فاعرفه .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَقَسَادًا كَبِيرًا ﴾^(٥)

[٧٣]

(١) زيادة مي .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٨٧ ، والبيان ١ / ٣٩١ - ٣٩٣ .

(٤) هذا قول الجمهور ، ولا يكون الخبر عندهم إلا عامّاً ومحذوف لكثرة الاستعمال . وذهب الرماني وواقفه
 ابن الشجري وغيره إلى أن خبر « لولا » محذوف إذا كان عامّاً ، ولا يجوز حذف الخاص . وذهب
 الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد « لولا » مرتفع بفعل محذوف ، وذهب الفراء إلى أنه مرتفع بـ
 « لولا » . انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٤ ، وابن
 يعيش ١ / ٩٥ و ٣ / ١١٨ - ١٢٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٠ - ٢١٣ ، والأزهية ١٦٦ - ١٦٧ ، وشرح
 الكافية ١ / ١٠٤ ، ورسف المباني ٢٩٣ - ٢٩٤ ، والجنى السداني ٥٩٩ - ٦٠٢ ، والمغني ٣٥٩ - ٣٦٠ ،
 والمجمع ٢ / ٤٠ - ٤٣ ، والإنصاف ٧٠ - ٧٨ للسائلة ١٠ ، والرماني النحوي ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٦٢ ، والبيان ١ / ٣٩٢ ، والبحر ٤ / ٥٢٢ ،
 وتفسير الطبري ٩ / ٣٩ - ٤٠ ، والقرطبي ٨ / ٥٧ - ٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٢ ، ومجمع التفاسير
 ٣ / ٧٥ .

الماء كناية عن المصدر ، أي إلا تفعلوا الولاء ، والمعنى إن لا توالوهم^(١) .
﴿ تكن فتنة في الأرض ﴾ أي تحدث فتنة في الأرض ، و « تكن » تامة لا خبر لها .

(١) أي إن لا توالوا المؤمنين . عن ابن إسحق . وهو معنى قول ابن جريج : إن لاتعاونوا وتناصروا في الدين ، فالهاء عائدة على « التناصر » ، وقيل غير ذلك

سورة التوبة

قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [١] (١)

٣ أي : هذه براءة^(٢) . [١] و [٣] ﴿ من الله ﴾ في موضع الوصف [ل
﴿ براءة ﴾ [١] . وإن جعلت ﴿ براءة ﴾ مبتدأ^(٤) ، والخبر ﴿ إلى الَّذِينَ
عَاهَدْتُمْ ﴾ [١] ولم تجعل « إلى » معمول الوصف = جاز .

٦ وكذا التقدير في قوله ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ [٣] يكون : وهذه أذانٌ ، والجارٌ من
صفته ، وكذا ﴿ يَوْمَ الْحِجِّ ﴾ [٣] .

٩ والأحسن أن يجعل ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ ﴾ [٣]
خبره ، أي : [١] و [٣] أذان بهذه الصفة / في هذا الوقت كائن بأن الله بريء^(٣) .
فإذا جعلته خبر مبتدأ مضمّر يبقى « أَنَّ » لاعامل فيه^(٥) .
(١ / ٥٧)
(١ / ٦٣)

(١) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ٩٢٨ - ٩٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣ ، ومجمع
البيان ٣ / ٢ - ٥ ، والبيان ١ / ٢٩٣ ، والبحر ٥ / ٤ - ٦ ، والكشاف ٢ / ١٧٣ .

(٢) هذا قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) أجازه النحاس وغيره .

(٥) سياق الآية : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحِجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
وَرَسُولُهُ ﴾ .

وزهد الفراء والزجاج والنحاس إلى أن ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ معطوف على ﴿ براءة ﴾ . أرادوا - والله
أعلم - أن إعراب ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ كإعراب ﴿ براءة ﴾ وعطفت الجملة الثانية على الأولى . ويبعد أن
يريدوا أنه من عطف المفردات لأنه لاوجه له كما قال الزمخشري وتابعه أبو حيان وغيره ، وهو
أبين من أن يخفى عليهم رحمهم الله ، فنخطأهم من تمسك بظاهر عبارتهم .

(٦) فيكون المصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع جر بجار مقدر متعلق بالخبر المحذوف .

(٧) هذا على مذهب من لا يميز أن يتعلق الجار بالاسم وهو الأذان . ومن أجاز ذلك علق الجار بالأذان
لأنه اسم قام مقام الإيذان .

وقوله : ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾^(١) [٣١]

٣ إن شئت كان تقديره : ورسوله بريء . وإن شئت كان عطفاً على الضمير^(٢) في ﴿ بريء ﴾ لأنه قد عوض من إبراز الضمير الظرف وهو قوله ﴿ من
المشركين ﴾ [٣١]^(٣) .

٦ ومن نصب^(٤) ﴿ ورسوله ﴾ فعلى لفظة ﴿ الله ﴾ .
وقد جاء الجر عن بعضهم^(٥) على أن يكون الواو واو القسم^(٦)

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَ لَهُمْ ﴾ [٧]^(٧)

= وقيل خبر ﴿ أذان ﴾ قوله ﴿ إلى الناس ﴾ وهو الأحسن . وموضع المصدر المؤول نصب بعد حذف الجار أو هو باق على جره على خلاف بينهم في ذلك ، انظر ما سلف من التعليق عليه ١٧٧ . ولم يختلفوا في أن الجار محذوف قبل « أن » .

(١) انظر الجواهر ٣١١ ، ٧٤٧ ، ٩٣٨ ، وشرح اللع اللوح ٥١ / ١ - ٢ مكرر - ٥٢ / ١ ، وإعراب القرآن ٤ / ٢ - ٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤ - ٥ ، والبحر ٥ / ٦ ، والكتاب ١ / ١٢١ ، ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ١١٢ ، ٣٧١ ، والكمال ٤١٧ ، والخصائص ٢ / ٨ ، وسر الصناعة ٣٧٢ .

(٢) أجاز هذا الوجه سيبويه والمبرد وغيرهما . وقد سلف التعليل على عطف الظاهر المرفوع على المضر . ٣٥٢ .

(٣) وقيل ، ورسوله بالرفع عطف على موضع اسم « أن » أجازته النحاس وابن جني وهو أجود الوجهين عند سيبويه والمبرد وغيرهما . وسلف التعليق على العطف على موضع اسم إن ٣٦٥ .

(٤) قراءة الجمهور ﴿ ورسوله ﴾ بالرفع . أما النصب فقراءة شاذة تروى عن ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر وزيد بن علي . انظر المصادر المذكورة في ح ١ ، وإيضاح الوقف ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، والقطع ٣٥٨ - ٣٥٩ ، ومانار الهدى ١٢٠ .

(٥) وهو قراءة شاذة تميز إلى الحسن ، انظر البحر .

(٦) أي بحق رسوله . وهو تخريج صناعي متكلف لا يستقيم عليه المعنى . وخرجت على العطف على الجوار ، وما عليه المحققون أنه لا يجوز في كتاب الله ، انظر ما سلف من التعليق على الخفض على الجوار ٣٤١ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٥ ، والحجة ٤ / ٢٩٠ - ٢٩٢ حك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠ ، والبيان ١ / ٣٩٥ ، والبحر ٥ / ١٥ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٦٣ ، والقرطبي ٨ / ٨٥ ، ومجمع التفسائر ٢ / ٨٩ .

فبين^(١) كسر يكون من الأمن دون الإقرار كي لا يكون تكراراً^(٢) لقوله ﴿ أئمة الكفر ﴾ [١٢] .

ومن فتح فالمعنى : لاهود لهم .

وعلى القراءة فالحجة اعترض بين قوله ﴿ فقاتلوا ﴾ [١٢] وبين قوله ﴿ لعلهم ينتهون ﴾^(٣) [١٢]

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ ﴾^(٤) [٣٠]
بالتنوين وترك التنوين^(٥) . فنون كان ﴿ عزير ﴾ مبتدأ ، وما بعده خبره ، بلا خلاف .

فأما من لم ينون ففيه ثلاثة أوجه :

الأول^(٦) : أن يكون ﴿ عزير ﴾ مبتدأ ، وما بعده خبره ، وحذف التنوين لسكونها^(٧) وسكون الباء من « ابن » ، كما قرأ أبو عمرو ﴿ أَحَدًا اللَّهُ الصَّمَدَ ﴾^(٨)

(١) وهو ابن عامر وحده ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٢١٢ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٨ .
(٢) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وقد أجز أن يكون المعنى : لا إسلام لهم ، فيكون من التصديق والإقرار ، عن الحسن ، وأجازه الفراء وغيره ، فيكون تأكيداً لما قبله .
(٣) سياق الآية : ﴿ ... فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لأيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ . وكان في النسخ : بين قوله « قاتلوا » والتلاوة بالفاء . ولم يذكر أحد الاعتراض في هذه الآية .
(٤) انظر الجواهر ٧٤٦ ، وشرح اللع اللوح ١١١ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٩ ، وللفراء ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، وإعراب القرآن ١٢ / ١٢ - ١٣ ، والحجة ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢ ، والبيان ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، والبحر ٥ / ٣٠ - ٣١ ، والمقتضب ٢ / ٢١٦ ، والعسكريات ٩٢ ، وسر الصناعة ٥٣٢ - ٥٣٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦ و ٩ / ٣٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٢ .
(٥) قرأ بالتنوين عاصم والكسائي ، وقرأ الباقون بغير تنوين . انظر السبعة ٣١٢ ، والتيسير ١١٨ ، والنشر ٢ / ٢٧٩ .

(٦) وهو قول الفراء وأحد قولي المبرد والنحاس وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم .
(٧) أي لسكون نون التنوين .

(٨) سياق الكلام عليها في موضعها ١٤٩١ - ١٤٩٢ .

[سورة الإخلاص : ١-٢] فحذف التنوين من ﴿ أَحَدٌ ﴾ لسكونها وسكون اللام من لفظة ﴿ اللهُ ﴾ عز وجل ، وأنشدوا^(١) :

٢ فَاَلْقَيْتَهُ عَيْرٌ مُسْتَعْتَبٍ^(٢) ولا ذَاكِرِ اللهُ إِلَّا قَلِيْلًا
أي ولا ذَاكِرِ اللهُ ؛ وقال^(٣) :

(١) لأبي الأسود ، وقد سلف البيت ٢٠٤ وتخريجُه ثمة .

(٢) كان في النسخ « مستحقب » وهو خطأ ، وقد سلف على الصواب ٢٠٤ . وقوله « مستحقب » من قول امرئ القيس السالف ٢٠٤ : « فاليوم أشرب غير مستحقب » فأبدل « مستحقب » بـ « مستعقب » وهما ، ويبعد أن يكون من المؤلف .

(٣) البيت لعبد الله بن الزبيري في الزاهر ٢ / ١٣٠ ، وأنساب الأشراف ١ / ٥٨ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٢٦٩ ، والروض الأنف ١ / ١٦١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٤٠ ، والحجاسة البصرية ١ / ١٥٥ ، واللسان (منت) وانظر شعر عبد الله بن الزبيري - مانسب إليه وإلى غيره ٥٣ - ٥٤ . ونسب إلى رجل من خزاعة في حذف من نسب قريش ٤ - ٥ ، وهو مطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣ ، وتاريخ الطبري ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، وأمالي المرتضى ٢ / ٢٦٨ ، وفي المحرر ١٦٤ ، ومعجم الشعراء ٢٨٣ أبيات من هذه الكلمة وليس فيها الشاهد . وذكر الطبري والمرزباني أنه يروي لغيره . ونص الطبري أنه عبد الله بن الزبيري ، عن ابن الكلبي .

ونسب إلى رجل من قريش أو بعض العرب في السيرة النبوية ١ / ١٤٤ . ونسب لابنة هاشم في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٩٧ ، ولها أولابن الزبيري في اللسان (هشم) . وهو بلا نسبة في جهرة النسب ١٣ ، والبخلاء ٢٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣١٢ ، والكامل ٢٢٨ ، والنوادر - تعليقات أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ١٦٧ ، والمنصف ٢ / ٢٣١ ، والتنبيهات ١١٧ ، ورسالة الغفران ٣٦٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، والإفصاح ٥٦ . والإنصاف ٦٦٣ ، وابن عيمش ٩ / ٣٦ ، وسفر السعادة ٧٤٤ . وسيأتي ١٤٩٢ .

والبيت برواية « عمرو العلى » في البخلاء والزاهر وأمالي المرتضى والتنبيهات والحجاسة البصرية واللسان والموضع الثاني من المقتضب . والرواية في باقي المصادر « عمرو الذي هشم » .

وقد أقوى الشاعر لأن باقي القوافي مكسورة الروي . وروي عجز البيت في السيرة والروض : قَوْمٌ بِمَكَّةَ مُسْتَتِنٌ عَجَافٌ
وعليها فلا إقواء .

عَمَرُو الْعَلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالاً مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافٌ
فحذف التنوين من « عمرو »^(١) .

٢ والوجه الثاني^(٢) : أنه جعل قوله ﴿ ابن الله ﴾ صفة لـ ﴿ عزيز ﴾
و « الابن » إذا كان وصفاً لاسم علم وكان مضافاً إلى علم حذف التنوين من
الأول ، وجعل مع الصفة كالشيء الواحد ، وتسقط الألف في الخط ، وتبع الاسم
٦ الأول الثاني^(٣) في باب النداء ، كقوله^(٤) :

فَأَسْقِنِيهَا يَاسَاوَادَ بِنَ عَمْرٍو إِنَّ جِشْمِي بِشَدِّ خَالِي لَخَلٌّ
وكان القياس : ياسواد ، ولكن فتحت الدال تبعاً لفتحة النون من « ابن » لِمَا
٩ جعل معه كالشيء الواحد^(٥) . فن قال من المحدثين فيما جاء في الخبر « يامعاد بن

وهشم : كسر ، والهشم : كسر الشيء اليابس ، والثريد : مائرد من الخبز أي قُتْ ولت بمرق اللحم ،
ومستنون : مجذبون أصابتهم السنة وهي التقط والجذب ، وعجاف : مهزول .
(١) وكذا أنشده المبرد في ثاني الموضعين من المقتضب ، واستشهد به على ما استشهد به المؤلف وغيره من
حذف التنوين . ولا يقوم الاستشهاد به إلا على الرواية الأخرى « عمرو الذي .. » وهي رواية
أكثر المصادر . قال أبو الفتح : « ومن روى « عمرو الملا » فلا حجة في إنشاده لأنه مضاف
أ هـ .

(١) وهو ثاني قول المبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) في الأصل : والثاني ، وهو خطأ .

(٤) البيت من كلمة لابن أخت تأبط شرأ ، وقيل هي خلف الأحمر ، ونسبت إلى تأبط شرأ ، وإلى
الشنفرى . انظر شعر تأبط شرأ ق ٦٥ / ٢٦ ص ١٦٩ والتخريج ص ١٩٣ ، وشعر الشنفرى في
الطرائف الأدبية ٣٩ - ٤٠ ، وسمط اللآلي ٩١٩ ، وانظر المصادر التي ذكرها الملامة الميني وزد
قواعد الشعر لشعلب ٦٦ ، ومعاني أبيات الحماسة ١٢٢ . والخلل : القليل اللحم المهزول .

(٥) إذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بأبن أو ابنة مضافين إلى علم أو كنية أو لقب جاز في المنادى
وجهان : فتح آخره إتباعاً لحركة ابن وهو أكثر ، وضمه على الأصل . انظر الكتاب ١ / ٣١٢ -
٣١٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، والكامل ٥٧٦ ، ١ ، ٤١ ، والجمل ١٥٧ - ١٥٨ ، وابن يعين
٢ / ٤ - ٥ ، وشرح الكافية ١ / ١٤١ ، والمجمع ٣ / ٥٢ - ٥٧ .

جَبَلٍ^(١) « إنه بضم^(٢) الذالِ دون الفتح = كان محطاً ، والوجه النصب تبعاً للنون فعلى هذا يكون ﴿ عزير ﴾ مبتدأ^(٣) ، وما بعده صفته ، والخبر محذوف ، والتقدير : قالت اليهود عزير بن الله معبودهم أو إلههم^(٤) ، فحذف الخبر للعلم به ، كما يحذف المبتدأ للعلم به . ألا ترى أنَّ عَمَرَ لَمَّا سَمِعَ^(٥) قَوْلَ الحَطِيئَةِ^(٦) :

(١) قوله « يامعاذ بن جبل » وجدته في حديثين : الأول قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يامعاذ بن جبل مامن أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار . قال : يارسول الله : أفلا أخبر الناس فيستبشروا ؟ قال : إذا يتكلموا » كنز العمال ١ / ٤٧ برقم ١٢٥ . والثاني قوله « يامعاذ بن جبل ، هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله ؟ فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً » كنز العمال ١ / ٧٢ برقم ٢٨٣ . ولا أعرف من عنده المؤلف بقوله « فن قال عن المحدثين ... » .

(٢) في الأصل : يضمُ الذالَ ، وهو تصحيف .

(٣) ذهب المراد إلى أنه خير والمبتدأ محذوف تقديره هو ونحو هذا ، وقدره النحاس : صاحبنا عزير ، وأجاز أبو علي الوجهين ، والتقدير عنده : صاحبنا أونبينا عزير إن قدرت المضر مبتدأ ، وإن قدرته خبراً كان التقدير : عزير ابن الله صاحبنا أو نبينا . واستبعد أبو الفتح أن يكون خير مبتدأ محذوف لأنه لم يجز لعزير ذكر فيما قبل فيجوز إضماره .

(٤) الوجه أن يكون التقدير : معبودنا أو إلهنا .

(٥) انظر الخبر في البيان والتبيين ٢ / ٢٩ ، وزهر الآداب ٩٠٧ ، والعقد ٥ / ٢٧١ ، ٢٩٢ (وفيه : عبد الله بن عمر) . وللخير رواية أخرى في الأغاني ٢ / ٢٠٠ ، وسمط اللآلي ٢٤٥ ، والخزانة ٣ / ٦٦١ وهي أنه قال لما سمع قول الحطيئة متى تأتته ... البيت : « كذب ، بل تلك نار موسى نبي الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) د ، ق ، ٢٩ / ٣٣ ص ١٦١ . وهو له في شرح البع اللوح ١٢٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٤٥ ، وقواعد الشعر ٥٠ - ٥١ ، وتفسير غريب القرآن ٣٩٨ ، ودلائل الإعجاز ٢٥١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٨ ، وسمط اللآلي ٢٤٥ ، والخزانة ٣ / ٦٦٠ - ٦٦٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٦٥ ، وشرح التصانيد السبع ٢٨٨ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ٤٥ ، وافر السعادة ٦٣٦ .

وأنشده الأخفش في معاني القرآن ٤٧٣ بمجاز آخر وهو :

تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً =

مَتَى تَأْتِيهِ تَغَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ
 = قال : رسول الله صلى الله عليه وآله ، أي : ذاك^(١) رسول الله ، فحذف
 المتبداً^(٢) .

والوجه الثالث في الآية : أنه^(٣) لم يصرف ﴿ عزير ﴾ لأنه جرى عندهم
 مجرى « إبراهيم » و « إسماعيل » و « إسحق » في التعريف والعجمة^(٤) . وفي هذه
 المسألة^(٥) طول ، وقد ذكرناها^(٦) في « البيان^(٧) » .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا ﴾^(٨)

[٢٤]

ولم يقل « ينفقونها » ، ومثله في السورة [٦٢] : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ

= وكذا وقع في ابن يمش ٢ / ١٢١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٦ ، وهو خطأ ، فهذا عجز بيت لابن
 الحر ، وصدده :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِ بِنَا فِي دِيَارِنَا

انظر الخزانة ، وسفر السعادة ٦٣٧ - ٦٣٨ وتخرجه فيه .

(١) قوله « ذاك » ثابتة في رواية الخبر في المصادر غير مضمرة .

(٢) كان في النسخ « الخبر » وهو سهو ، وأغلب الظن أنه من النسخ .

(٣) في الأصل : أنهم ، وهو خطأ .

(٤) هذا قول أبي حاتم السجستاني ، وغلطه النحاس ، قال : « لأن عزيراً أم عربي مشتق ، قال الله

جل وعز ﴿ وتعرزوهم وتوقروهم ﴾ [سورة الفتح : ١٩] ، ولو كان عجمياً لانصرف لأنه على ثلاثة

أحرف في الأصل ثم زيدت عليه ياء التصغير « أهـ . وقد نص أبو علي أن عزيراً ونحوه ينصرف

عجمياً كان أو عربياً . وانظر ابن الشجري ١ / ٢٨٢ .

(٥) انظر شرح اللوح ١١١ / ١ .

(٦) في الأصل وي : ذكرناه ، والصواب من ب .

(٧) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٨) انظر الجواهر ٦١٠ ، ومفاتيح القرآن للأخفش ٢٣٠ ، وللغراه ١ / ٤٢٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٤ -

١٥ ، وجمع البيان ٢ / ٤٥ ، والبيان ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، والبحر ٥ / ٣٦ . وما سلف ٢٧ .

يَرْضَوْهُ ﴿١﴾ ولم يقل « يرضوهما » لأنه جرت العادة بالإخبار عن الثاني لما كان المعنى في الثاني هو الأول ، وأشدوا^(١) :

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي
لم يقل « بريئين » ؛ وقال^(٢) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مَخْتَلِفٌ
لم يقل « نحن بما عندنا راضون » اكتفاءً بالثاني عن الأول^(٣) .

٢ / ٥٧

(٢ / ٦٣)

(١) انظر الجواهر ٣١١ ، ٦١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ ، وللغراء ١ / ٤٤٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٥ ، والبيان ١ / ٤٠١ ، والبحر ٥ / ٦٣ - ٦٤ ، وما سلف ٢٧ .

(٢) لابن أحرر ، شعره - ما ينسب إليه وإلى غيره ق ٦٩ / ١ ص ١٨٧ ، وتخريجه فيه ٢٢٢ . وهو له في الكتاب ١ / ٢٨ ، وابن السرياني ١ / ٢٤٨ ، واللسان (جول) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦١١ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للغراء ١ / ٤٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٠ ، والمصون ٨٤ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ٩٢٦ ، والممع ٢ / ٨٤ . وروايته في شرح اللمع ومعاني القرآن وإعراب القرآن والمصون واللسان (ومن جُول) .

قال ابن السرياني : « وجدت الشعر في الكتاب منسوباً إلى ابن أحرر . والذي روت الرواة أنه تنازع ناس من باهلة من بني فراعس وناس من بني قررة بن هبيمة بن سلمة بن قشير حتى صاروا إلى السلطان ، فقال بعض القشيريين للسلطان : إن الأزرق بن طرفة ، وهو من باهلة ، لص ابن لص ، ليفروه به ، فقال قصيدة منها :

رمانِي بِأَمْرِ البيت

دعاني لَصّاً من لصوص وما دعا بها والدي فيها مضى رجلاً
وزعم قوم من مفسري الشعر أنه ينبغي أن ينشد « ومن جول الطوي رمانِي » ومعناه : أنه رمانِي بأمر عاد عليه قبحه كما أن الذي يرمى من البئر يعود مارمى به عليه . والخبر يدل على صحة قوله : « ومن أجل الطوي » لأن الخصومة كانت في بئر « ا هـ » ، ونحوه في اللسان عن ابن بري وكأنه أخذه من ابن السرياني . والطوي : البئر .

(٣) عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري ، وقد سلف ٢٨ وتخريجه ثمة .

(٤) وقيل في تعليل عدم تشية قوله ﴿ يَنْتَقُونَهَا ﴾ غير ذلك .

- قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ (١) | ٣٥ |
- ٣ إن شئت كان التقدير : اذكر يوم يحمى . وإن شئت كان بدلاً من قوله : ﴿ يعذاب ألم ﴾ [٢٤] أي عذاب يوم يحمى ، فحذف المضاف فاتصّب على الموضوع لأعلى اللفظ ، كما قال ﴿ دِيناً قَبِيلاً ﴾ (٢) على موضع ﴿ إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٦] .
- ٦ ويجوز أن يكون التقدير : يوم يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ يُقَالُ لَهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ [لأنفسكم (٣)] . فينتصب بـ « يقال » ، أي يقال لهم هذا في ذلك الوقت (٤) .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (٥) | ٣٦ |
- ﴿ يوم ﴾ نصب بدل (٦) من موضع قوله ﴿ في كتاب الله ﴾ . ولا يجوز أن

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٥ ، والبيان ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والتبيان ٢ / ٦٤٢ ، والبحر ٥ / ٣٦ - ٣٧ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٥ .

(٣) زيادة من ي و ب . وسياق الآية : ﴿ يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم لأنفسكم ﴾ .

(٤) وقيل : التقدير : يعذبون يوم ، عن النحاس . ولعل أجود مما قالوه أن يعلق الطرف بصفة محذوفة لـ « عذاب » أي : يعذاب ألم وقع يوم .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧ ، والبيان ١ / ٣٩٩ ، والتبيان ٦٤٢ ، والبحر ٥ / ٣٨ ، والخلبيات ٣٠٧ .

(٦) كذا قال ! ولا وجه له ، فمضى الطرفين مختلف لامتق ، والوجه أن يتملقا بصفة محذوفة لاثني عشر ، والتقدير : اثنا عشر شهراً ثابتة في كتاب الله يوم خلق ، وأجازه العكبري . وعن أبي علي ومن واقفه : في كتاب الله متعلق بمحذوف لأنه صفة لاثني عشر ، ويوم خلق متعلق بالمصدر كتاب ، وهو متكلف لأن كتاباً ههنا جثة لامصدر ، وقيل غير ذلك .

يتعلق بـ ﴿ عِدَّة ﴾ من قوله ﴿ إِنَّ عِدَّة ﴾ لأنَّ « عِدَّة » مصدر وقد^(١) أخبر عنه بقوله ﴿ اثنا عشر شهراً ﴾ والفصل بين المصدر وما يتعلق به بالخبر لا يجوز^(٢).

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنْصَرُوا فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٤٠]

﴿ إِذ ﴾ نصب بقوله ﴿ نصره الله ﴾ . وقوله ﴿ إِذْ هَمَّا فِي الْفَارِ ﴾ [٤٠] نصب بدل من قوله ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وهو بدل الاشتغال .

قوله تعالى : ﴿ وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [٦٩]

على قياس مذهب سيويه تقديره : كالذي خاضوا فيه ، فحذف « في » فصار التقدير : كالذي خاضوه ، ثم حذف الماء فصار : كالذي خاضوا^(٥) . وعلى قول يونس والأخفش « الذي » مصدر^(٦) ، والتقدير : كَالْخَوْضِ

(١) لم تظهر في مصورة الأصل ، فأثبتها من ي و ب .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٣٦ .

(٣) انظر البيان ١ / ٤٠٠ ، والبحر ٥ / ٤٢ .

(٤) انظر الجواهر ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٤٨٠ ، ٩٢٧ ، وشرح اللوح اللوح ١٥٣ / ١ ، ومصاني القرآن للفرء

١ / ٤٤٦ ، وجمع البيان ٣ / ٤٨ ونقل كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ١ / ٤٠٣ ، والبحر

٥ / ٦٩ ، والمعضديات ١٣١ ، وابن السجري ٢ / ٣٠٧ ، وابن يعين ٣ / ١٥٤ ، ١٥٦ ، والمغني

٧٠٩ .

(٥) قياس مذهب سيويه أن يحذف « فيه » دفعة واحدة ، أما حذف الجار ثم حذف الضمير فأجازه أبو علي ومن وافقه ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٣٨ . لكن أجازوا حذف الجار مع العائد إلى جملة الصفة لا إلى الصلة ، وأجازه المؤلف وبعض النحويين لأن الجار متعين . انظر ماسياتي من التعليق على حذفه من جملة الصلة ٧٤٥ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، والهمع ١ / ٢٨٥ ، والمصادر السالفة . ولم يتكلم الأخفش على هذه الآية في مطبوعة كتابه معاني القرآن وإنما تكلم على آية سورة الشورى وذكر قول يونس . وعزا أبو علي هذا القول إلى البغداديين ، وأجازه أبو علي وابن جني ، والجمهور ممنوعوا ذلك . وانظر ما يأتي ١١٩٧ - ١١٩٨ .

الذي خاضوا^(١) . ومثل هذا الخلاف اختلافاً في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يَبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَةَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٢) [سورة الشورى : ٢٣] على تقدير : يَبَشِّرُ اللَّهُ بِهِ ، على قول سيبويه ، وعلى قول يونس والأخفش : ذلك تبشير^(٣) الله عبادة .

٣

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آتَاهُم مِّنْ فَضْلِهِ ﴾^(٤) [٧٦]
أي آتاهم ما تمنوا ، فحذف المفعول الثاني .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٥) [٧٩]
﴿ الذين ﴾ ابتداء ، و ﴿ يلمزون ﴾ صلتة . وقول ﴿ في الصدقات ﴾
[٧٩] من صلة ﴿ يلمزون ﴾ ولا يكون من صلة ﴿ المطوعين ﴾ لأنه فصل
بينهما قوله ﴿ من المؤمنين ﴾^(٦) . وإنما هو متعلق بـ ﴿ يلمزون ﴾ تعلق المفعول

٦

٩

(١) كذا وقع في النسخ ، وكذا وقع أيضاً في مجمع البيان الذي صرح صاحبه بنقله عن المؤلف وفي البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصریح . والصواب على قول يونس والأخفش أن يكون التقدير : « كخوضهم » كما وقع في الجواهر وشرح اللع ، وانظر العضديات والمغني والبحر . وعلى ما قدره المؤلف يكون « الذي » اسماً موصولاً غير مصدري وهو صفة لموصوف محذوف قام مقامه هو « الخوض » . والكاف في الوجهين متعلقة بصفة مصدر مقدر أو هي صفة مصدر مقدر . والتقدير على قياس قول سيبويه : وخضتم خوضاً كالحوض الذي خاضوا فيه ، وعلى قول يونس والأخفش : وخضتم خوضاً كخوضهم . وقدره الفراء : كخوضهم الذي خاضوا ، وهو كقول سيبويه .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٧ - ١١٩٨ .

(٣) في الأصل : يبشر- وهو تحريف .

(٤) انظر الجواهر ٣٣٢ ، ٤٩٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٥٣ .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٨ ، ٧٤٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٤٠٣ ، والبحر ٥ / ٧٦ .

(٦) وكذا قال في الجواهر ٧٤٩ ، لكنه أجاز فيه ٦٣٨ . قال أبو حيان : « ليس بأجنبي لأنه حال كما قرر وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها وبين الممول » ا هـ . والظاهر تعلق ﴿ في الصدقات ﴾ بـ ﴿ يلمزون ﴾ .

بالفعل ، ومايين ﴿ يلمزون ﴾ وبين ﴿ في الصدقات ﴾ داخل في صلة ﴿ الذين ﴾ وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ ﴾ [٧٩] عطف على ﴿ الذين يلمزون ﴾^(١) . وخبر المبتدأ مضر على تقدير : ومنهم الذين يلمزون^(٢) . ويجوز أن يكون الخبر ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [٧٩]^(٣)

قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾^(٤) [١٩٤]

حذف المفعولين ، أي : قد نبأنا الله ما أسررتهم مبيناً^(٥) . ويكون « من »

(١) لا يصح ما قال ، ولا يقوم به معنى الآية . وقد رد أبو حيان قول من قال به ، قال : « هذا غير ممكن لأن المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر ولا يمكن مشاركة الذين لا يجدون إلا جهدهم مع الذين يلمزون إلا إن كانوا مثلهم مناققين » اهـ وهو كما قال .

وقد ذكر المؤلف في الجواهر ٦٣٨ وجهين في قوله تعالى ﴿ والذين ﴾ أوها أنه معطوف على المطوعين ، وهو القول ، ووم النحاس في قوله إنه لا يجوز ، قال « لأنك لو عطفت عليهم لمعطفت على الاسم قبل أن يتم لأن فيسخرون عطف على يلمزون » . وانظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٢٤ . والوجه الثاني أنه معطوف على ﴿ المؤمنين ﴾ وهو قول النحاس ، قال أبو حيان : وهو بعيد جداً ، وهو كما قال .

(٢) هذا قول بعضهم ، وذهب المؤلف في الجواهر ٧٤٩ إلى أن الخبر قوله ﴿ سخر الله منهم ﴾ ، وهو قول النحاس ، وهو القول ، واختاره أبو حيان .

(٣) كذا قال هنا ، وردّه في الجواهر ٧٤٩ قال « ولا يكون ﴿ فيسخرون ﴾ خيره لأن لمزم للمطوعين لا يجب عنه سخرتهم بهم ... » . وقال أبو حيان في رده « هذا بعيد لأنه إذ ذاك يكون الخبر كأنه مفهوم من المبتدأ لأن من عاب وغمز أحداً هو ساخر منه فقرب أن يكون مثل : سيد الجارية مالكتها ، وهو لا يجوز » اهـ .

(٤) انظر الجواهر ٤١٢ ، وشرح اللع اللوح ٦٣ / ١ ، والبيان ٤٠٤ / ١ ، والبحر ٨٩ / ٥ ، وجمع التفسير ١٨٠ / ٣ .

(٥) هذا قول ظاهر التكلف . والظاهر أن « نبأ » ههنا ليس من الإعلام الذي يتمدى إلى ثلاثة مفعولين وإنما هو من الإخبار الذي يتمدى إلى مفعولين ويتمدى إلى ثانيها بحرف وبغير حرف ، يقال : نبأته بكذا ونبأته كذا ، فهو كـ « عرّف » . وعليه فـ « من » للتبويض ، وهي زائدة على قول الأحنس .

ظرفاً غير مُستقر^(١) . والآية دليل على بطلان ما يذهب إليه أبو الحسن ، من أن « مِنْ » يزداد في السواجب^(٢) ؛ لأنه يصير قد نبأنا الله أخباركم ، فيحتاج إلى المفعول الثالث^(٣) ، ولا يجوز إضماره بعد ذكر الثاني^(٤) .

٣

قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾^(٥) [٩٨]
أَي حَلَّةٌ تُحِيطُ بِهِمْ وَتُهْلِكُهُمْ^(٦) . فمن أضافه إلى « السَّوْءِ » بفتح السين^(٧) كان

(١) أي لغواً أو ناقصاً غير تام . قال ابن يعيش : « سببويه كان يسمي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منها خبراً = مستقراً ، لأنه يقدر باستقر ، ومتى لم يكن خبراً سماه لغواً . وذلك نحو : زيد فيها قائماً ، الظرف هنا مستقر لأنه الخبر والتقدير : زيد استقر فيها . وقائماً حال . فإن رفعت قائماً وجعلته الخبر فقلت : زيد فيها قائم ، كان الظرف لغواً لأنه ليس بخبر إنما الخبر قائم ، والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائم ، ومتى جعلته خبراً كان ظرفاً ووعاء للاستقرار ، ومتى جعلته لغواً كان ظرفاً للقيام » شرح المفصل له ٧ / ١١٤ - ١١٥ . وانظر الكتاب ١ / ٢٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٦ - ٥٨ و ٧ / ٩٦ ، ١١٤ - ١١٥ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠٦ ، والممع ٤ / ٣٤ - ٣٥ .

(٢) انظر مسانف من التعليق على زيادة « مِنْ » ٢٥ . وقد وافق المؤلف في بعض كلامه أبا الحسن ، انظر شرح اللمع اللوح ٥٩ / ٢ .

(٣) هذا على مقاله أن نبأ هنا تنصب ثلاثة مفعولين ، انظر الحاشية (٥) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر في ذلك الكتاب ١ / ١٨ - ٢٠ ، والمقتضب ٣ / ١٢١ - ١٢٢ . وابن يعيش ٧ / ٦٧ - ٦٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، والممع ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٥ - ٣٣٦ ، ولفراء ١ / ٤٤٩ - ٤٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٦ ، والحجة ٤ / ٣١٧ - ٣٢٠ خك ومنه أخذ المؤلف : ومجع البيان ٣ / ٦٣ - ٦٣ ، والبيان ١ / ٤٠٤ ، والبحر ٥ / ٩٠ - ٩١ .

(٦) عبارة أبي علي ومنه أخذ المؤلف : « الدائرة لا تخلو من أحد أمرين إما أن تكون صفة قد غلبت أو تكون بمنزلة المافية والماتية ، والصفة أكثر في الكلام ، وينبغي أن يكون يحمل عليها ، فالعق عليها : حلة تحيط بالإنسان حتى لا يكون له عنها مخلص ... » اهـ . والحلة : الخاصة وهي الحاجة وسوء الحال .

(٧) قرأ ﴿ السَّوْءِ ﴾ بضم السين ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣١٦ ، والتيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨٠ .

ينزلة : دائرة الفساد . ومن ضمّ فالعنى : دائرة الضرر ، من قولك : سؤته مساءة ومسائية^(١) .

- ٣ قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَا خُتَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ ﴾ [١٠٠] .
- ﴿ السابقون ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الأولون ﴾ صفة لهم ، وقوله ﴿ من المهاجرين ﴾ تبين^(٤) لهم ، و ﴿ الأنصار ﴾ [جر] عطف على ﴿ المهاجرين ﴾ . وقوله ﴿ والذين اتبعوهم ﴾ / إن حملته على « السابقين » كان مرفوعاً ، وإن حملته على ﴿ الأنصار ﴾ كان مجروراً . وخبر الأسماء كلها ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ . و ﴿ أعد لهم ﴾ عطف على ﴿ رضي ﴾ . فالوقف^(٥) قوله ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ [١٠٠] . وهنا وجوه أخر^(٦) في الآية ،

(١) قال أبو علي : « فإن قلت : فما معنى إضافته إلى السوء أو إلى السوء = فإنه على وجه التأكيد والزيادة في التبيين ، ولو لم يضاف لعلم هذا المعنى منها وأما إضافتها إلى السوء أو إلى السوء فالقول فيه أن السوء يراد به الرداءة والفساد فأما دائرة السوء بالضم فكقولك دائرة الهزيمة ودائرة البلاء ، فاجتمعا في جواز إضافة الدائرة إليهما من حيث أريد بكل واحدة منهما الرداءة والفساد . فن قال دائرة السوء فتقديره الإضافة إلى الرداءة والفساد ، ومن قال دائرة السوء فتقديره دائرة الضرر والمكروه ، من ذلك سؤته مساءة ومسائية ، والمعنيان متقاربان ... » اهـ وقد أخذ أبو علي من الأخفش والفراء .

(٢) كان في النسخ : « قوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين إلى قوله وأعد لهم » فأتمته .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ومصافي القرآن للفراء ١ / ٤٥٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٤ ، والبحر ٩٢ / ٥ .

(٤) فالجار والمجرور متعلقان بحال مقدرة . وقد سلف التعليق على « من » التي للتبيين ٣٦٤ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهو وقف كاف ، انظر القطع ٣٦٦ ، والتمام قوله ﴿ العظيم ﴾ [١٠٠] ، انظر المكتفى ٢٩٩ ، ومنار الهدى ١٢٥ .

(٧) منها أن يكون ﴿ السابقون ﴾ مبتدأ وخبره مضر أي وفيها يتلى عليكم السابقون ، أو ومنهم السابقون ، وقيل خبره ﴿ الأولون ﴾ ، ومنها أن يكون ﴿ الذين اتبعوهم ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ رضي الله عنهم ﴾ ، وقيل غير ذلك ، انظر الجواهر والبحر . وهي وجوه متكلفة .

وَأَصْحَهَا مَا ذَكَرْنَاهُ .

قوله تعالى^(١) : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ ﴾^(٢) [١٠١] أي قوم مردوا ، فحذف الموصوف وأبقى الصفة^(٣) . ويجوز أن يكون التقدير : وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَنَافِقُونَ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ ، ففصل بين الصفة والموصوف بالظرف^(٤) .

﴿ وَأَخْرُونَ أَعْتَرَفُوا ﴾^(٥) [١٠٢]

معطوف على قوله ﴿ مِنْ الْأَعْرَابِ مَنَافِقُونَ ﴾^(٦) [١٠١] . وكذا ﴿ وَأَخْرُونَ مَرَجُؤُونَ ﴾^(٧) [١٠٦] . وإن شئت قدرت : ومنهم آخرون^(٨) .
وأما قوله ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾^(٩) [١٠٧] فإن شئت كان : ومنهم الذين

(١) سياق الآية : ﴿ ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة ... ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٣ ، ٨٢٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٦ ، والبيان ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ .

(٣) ساف التعليق على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه ٣١٥ .

(٤) والظرف معطوف . وقد أجاز الزجاج والنحاس وغيرهما هذا القول ، واستبعده أبو حيان . وقد سلف التعليق على هذا الفصل ٤٧٢ .

(٥) انظر الجواهر ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٦ .

(٦) هذا بعيد لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله ﴿ ... على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم . وآخرون .. ﴾ .

(٧) هكذا رسم في النسخ بالهمز ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ الباكون ﴿ مَرَجُؤُونَ ﴾ ، انظر التيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨١ و ١ / ٤٠٦ .

(٨) هذا قول النحاس ومن وافقه . فالمعطف من عطف الجمل للمفرادات .

(٩) انظر الجواهر ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٠ ، والحجبة ٤ / ٢٤٧ - ٢٤٩ خك ، ومجمع البيان ١ / ٧٠ - ٧٢ ، والبيان ١ / ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٨ ، والتبيان ٢ / ٦٦٠ .

اتخذوا^(١) فيمن أثبت الواو . ومن حذفها^(٢) ابتدأها ولم^(٣) يعطفها على ما قبلها .
ويكون خبر ﴿ الذين ﴾ قوله^(٤) ﴿ أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانَهُ ﴾ [١٠٩] أي أفمن أسس
بنيانهم من هؤلاء خير أم من أسس بنيانهم من الذين اتخذوا^(٥) .

وقوله ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ [١٠٣]
يكون للصدقة^(٦) أي صدقة مطهرة ، ويكون : تطهرهم أنت^(٨) .

فأما ﴿ تَزَكِّيهِمْ ﴾ [١٠٢]

فلا يكون إلا للخطاب ، أي تزكئهم بالصدقة^(٩) .

وقوله ﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ [١٠٩]

(١) هذا قول أبي علي وأحد قولي النحاس ومن وافقها . وأجاز النحاس أن يكون الخبر قوله ﴿ لا يزال
بنيانهم الذي بنوا ربة ﴾ [١١٠] ، وقيل غير ذلك .

(٢) قرأ ﴿ الذين ﴾ بلا واو نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ والذين ﴾ بواو . انظر السبعة ٣١٨ ،
والتيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨١

(٣) في الأصل : ومن لم ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) وكذا قال المكبري ، وانظر مجمع البيان . وذهب النحاس إلى أن الخبر ﴿ لا يزال بنيانهم ﴾ ، وأجاز
أبو علي أن يكون التقدير : ومنهم الذين ، وهي وجوه متكلفة ، وأجاز أبو علي أن يكون الخبر
مضراً والتقدير : يعذبهم الله أو نحو ذلك ، وهو أحسن الأقوال .

(٥) سياق الآية : ﴿ أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا
جرف هار ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٨٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ٣ / ٣٨ ، ومجمع البيان
٣ / ٦٨ ، والبيان ١ / ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١١ / ١٣ - ١٤ ، والقرطبي
٨ / ٢٤٩ ، وابن كثير ٤ / ١٤٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ١٨٩ .

(٧) أجازته الأخفش والزجاج ومن وافقها واختاره الطبري .

(٨) يريد النبي ﷺ ، وهو أجود الأقوال عند الزجاج ، وهو الظاهر .

(٩) أجاز الأخفش أن يكون للصدقة ويكون ﴿ بها ﴾ توكيداً .

(١٠) انظر الجواهر ٨٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٢ - ٤٣ ، والحجة
٤ / ٣٣٥ - ٣٣٧ حك ، ومجمع البيان ٣ / ٧١ ، والبيان ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ١٨ .

أي هائر، فقلب، كما تقول « شاكُ السلاح »^(١) و « شائكُ » و « لاثٌ » و « لاثٌ »^(٢).

١ وقوله [٣] ﴿ فَأَنْهَارَ بِهِ ﴾^(٤) [١١٠٩]

أي بالبيان^(٥). وإن شئت كان : بصاحب البيان^(٦).

قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾^(٧) [١١٢]

(١) كذا وقع في النسخ وكذا في الجواهر أيضاً ، والوجه أن يكون « شاكِي السلاح » على القلب ، أما « شاكُ السلاح » فعلى الحذف .

قال أبو علي : « يجوز في العين إذا قلبت همزة في هذا النحو ضربان : أحدهما أن تعلق بالحذف كما أعلت بالقلب فيقال هائرٌ وشاكُ السلاح ويجوز في هار التي في الآية أن تكون في قول من حذف ويجوز أن تكون في قول من قلب « ا هـ . وقد نص سيوييه وغيره أن أكثر العرب يقولون لاثٌ وشاكُ سلاحه ، بالحذف . انظر كلامهم في إعلال شاك و لاث في الكتاب ٢ / ١٢٩ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١ / ١١٥ - ١١٦ ، ١٦٥ ، والمنصف ٢ / ٥٢ - ٥٤ ، والخصائص ٢ / ٤٧٧ ، ١٢٩ ، وسر الصناعة ٣٠٧ ، والمتع ٥١٠ - ٥١١ ، وشرح الشافية ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح شواهدهما ٣٦٧ - ٣٧٢ ، واللسان (شوك ، لوث ، هور) . وانظر تفسير شاك بخاصة في تهذيب الألفاظ ٥٩٢ ، وشرح المفصليات للأبشاري ٥٩٣ - ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٧٢٩ ، ٧٨٤ ، وشرح القوائد السبع ٢٧٧ - ٢٧٨ ، والتسع ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والعشر ١٩٠ ، وذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٩٤ هذه الألفاظ الثلاثة وألفاظاً أخرى ، وانظر شروح القوائد .

(٢) هارٌ فاعل من هار البناء يهور : إذا تهدم وسقط ، وشاكٌ فاعل من شاك يشاك شوكاً أي ظهرت شوكته وحدته فهو شاكِي السلاح أي سلاحه ذو شوكة . ولاثٌ فاعل من لاث يلوث إذا جمع ولفً ، يقال نبات لاثٍ إذا التف والتبس بعضه على بعض .
(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٥٧٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٧٢ ، والبحر ٥ / ١٠٠ - ١٠١ ، وتفسير الطبري ١١ / ٢٤ - ٢٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٦٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ١٩٨ .

(٥) عن ابن عباس والضحاك وغيرهما ، وهو قول الطبري .

(٦) عن ابن عباس أيضاً ، وهو قول الطبري وغيره .

(٧) انظر معاني القرآن لسلاخفش ٣٣٨ ، وللقرآء ١ / ٤٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٧٤ ، والبيان ١ / ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ١٠٣ - ١٠٤ ، ولفظي ٨٢٣ .

على تقدير: هم التائبون^(١) . وإن شئت كان رفعاً بدلاً^(٢) من الضمير في قوله ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [١١١] أي فيقتل التائبون [وقوله^(٣) ﴿ إِلَّا عَنِ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ ﴾ [١١٤] الماء نصب على المصدر لأنها تعود إلى الموعدة ، والموعدة مصدر ، فكذا ما يعود إليه^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهَا كَأَن تَنْزِيحُ قُلُوبٍ قَرِيبٍ مِنْهُمْ ﴾^(٥)

[١١٧]

(١) هذا قول الأخفش والفراء وأكثر النحويين فيما قال النحاس .

(٢) أجازته الزجاج ومن وافقه . والأحسن عند الزجاج أن يكون مبتدأ وخبره مضمير والتقدير : والتائبون لهم الجنة .

(٣) زيادة مني .

(٤) كذا قال ، ولا معنى ولا وجه له ، وهو سهو منه . فالموعدة هنا اسم غير مصدر ، وضميرها « ها » في موضع النصب على أنها مفعول أول لـ « وعد » و « إيأها » في موضع النصب على أنه المفعول الثاني . وقد اختلف في صاحب هذه الموعدة هل هو إبراهيم أو أبوه ؟ فقيل إن الموعدة كانت من الأب وعد بها إبراهيم أنه يؤمن إن أسغفر له فاستغفر له ذلك ، ﴿ فلما تبين له أنه عدو لله ﴾ ولا يفي بما وعد ﴿ تبرأ منه ﴾ وترك الدعاء له ، وهو المروي عن ابن عباس ومجاهد وقتادة ، إلا أنهم قالوا : إنما تبين عداوته لما مات على كفره . وقيل : إن الموعدة كانت من إبراهيم قال لأبيه : إني أستغفر لك مادمت حياً وكان يستغفر له مقيداً بشرط الإيمان فلما أيس من إيمانه تبرأ منه « ا هـ عن مجمع البيان ٢ / ٧٧ . وانظر تفسير الطبري ١١ / ٣٠ - ٣٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وابن كثير ٤ / ١٥٨ - ١٦٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وشرح النسخ اللوح ٤٢ / ٢ ، ومصافي القرآن للأخفش ٣٣٨ ، وللفراء ١ / ٤٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٤ ، والحجّة ٤ / ٣٤٣ - ٣٤٧ خـك ، ومجمع البيان ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، والبيان ١ / ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ١٠٩ ، والكتاب ١ / ٣٦ ، والمقتضب ٣ / ٧٥ ، والكامل ٢٥٢ ، ٤٤١ ، والعسكريات ٧٣ ، والحليبات ٣٥٠ ، وابن يعين ٢ / ١١٤ ، ١١٦ . وقرأ حمزة وحفص عن عاصم ﴿ يزيغ ﴾ بالياء والباقون بالشاء . انظر السبعة ٣١٩ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢ / ٢٨١ . والكلام على قراءة من قرأ بالياء . أما الياء فلا يجوز فيها إلا الوجه الأول .

في « كاد » ضمير الأمر والشأن^(١) ، أي من بعد ما كاد الأمر والشأن تزيغ قلوب فريق منهم . فالفعل والفاعل تفسير للأمر والشأن .
وقال محمد بن يزيد^(٢) : بل التقدير : من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ

وقال أبو الحسن^(٣) تقديره : من بعد ما كاد القبيل تزيغ قلوب فريق

(١) وهو قول سيبويه والفراء والمبرد ، وأحد قولي الأخفش والنحاس ، وأحد أقوال أبي علي ومن وافقهم .

(٢) أخشى أن يكون قد وهم فيما عزاه إلى المبرد هنا وفي شرح اللع ، وتابمه على ذلك صاحب البيان ، فالمبرد موافق لسيبويه وغيره . وقد أجاز النحاس وأبو علي هذا القول الذي عزاه إلى المبرد ولم يعزواه إلى أحد .

(٣) أخشى أن يكون قد وهم أيضاً فيما عزاه إلى أبي الحسن هنا وفي الجواهر . فالذي ذكره أبو الحسن في هذه الآية وجهان : أحدهما إضمار الشأن ، وهو القول الأول ، والوجه الثاني : أن يكون قلوب اسم كاد وجملة تزيغ حالاً ، لكن يبقى الكلام بلا خبر ، ولا وجه لتقديره . وماعزاه المؤلف إلى أبي الحسن أجازاه أبو علي في الحجة والمسكريات .

قال أبو حيان عقب ذكره هذه الوجوه : « وعلى كل واحد من هذه الأعراب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو من أن خير أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً راقعاً ضمير اسمها ... ولا يكون سبباً وذلك بخلاف كان فإن خبرها يرفع الضمير والسبب لام كان ... » انظر كلامه بتامه . وما ذكره لا يرد على الوجهين الأول والثاني ، لأن كاد في الأول حملت على كان في إضمار الشأن فجزت مجراها في جواز ذلك فيها ، وحملت في الوجه الثاني على كان أيضاً في جواز تقديم خبرها على اسمها . أما الوجه الثالث فيرد عليه ما ذكره أبو حيان من الحكم الغالب في هذا الباب أن تكون جملة الخبر راقعة لضمير الاسم ، لكن قد استثنى الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٠٤ من هذا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم ، والآية على هذا ، وانظر المص ٢ / ١٤٣ - ١٤٤ .

وقيل في توجيه الآية إنها من باب التنازع ، انظر ما سلف من التعليل على التنازع ٢٦٧ . وقد أغرب أبو حيان وأبعد إذ قال : « ... ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون كاد زائدة ومعناها مراد ... » اهـ فخالف الناس جميعاً ولا سيما الأخفش الذي عزي إليه جواز زيادة كاد في غير هذه الآية ، انظر المص ٢ / ١٣٧ .

منهم . فأصغر « القبيل »^(١) لأن ذكر المهاجرين والأنصار قد تقدم في قوله : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ [١١٧] .
٣
١ وقوله^(٢) ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَوْا ﴾ [١١٨]
معطوف على ﴿ النَّبِيِّ ﴾ أي : لقد تاب الله على النبي وعلى الثلاثة الذين
خَلَّوْا .

٦ قوله تعالى : ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ [١٢٢]
أي لِيَتَفَقَّهُ بِأَقْوَمِ^(٣) في الدين ، لأنه إذا نضر طائفة منهم تفقه من بقي
منهم . وإن شئت : معنى ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ : ليتفقه كلهم ، لأن من نضر
منهم إذا رجع استعلم ممن بقي فصار كلهم فقهاء^(٤) .
٩ قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ
مَا عَنِتُّمْ ﴾ [١٢٨]
١٢ « ما » مع الفعل بتأويل المصدر يرتفع بـ ﴿ عزيز ﴾ أي يعز عليه
عنكم ، أي يشتد عليه .

(١) في الأصل : القبيل ، وهو تصحيف .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر البيان ١ / ٤٠٧ ، والبحر ٥ / ١٠٩ .

(٤) انظر الجواهر ٣٢ ، ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٣ - ٨٤ ، والبحر
٥ / ١١٢ - ١١٤ ، وتفسير الطبري ١١ / ٤٨ - ٥٢ ، والقرطبي ٨ / ٢٩٤ ، وابن كثير
٤ / ١٧٢ - ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢١٨ - ٢٢٠ . وسياق الآية : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا
كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ... ﴾ .

(٥) أي المقيمون مع النبي ﷺ ، عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك ، وهو قول الفراء . وقيل :
الضير للغة النافرة ، عن الحسن ، واختاره الطبري . قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٦) ما ذكره المؤلف على أنه قول ثان في الآية هو تمة للقول الأول ، وليس بقول مستقل . فقد روي عن
ابن عباس في تأويل الآية : « ليتعلموا - يريد القاصدين - ما أنزل الله على نبيهم وليعلموا السرايا
إذا رجعت » ا هـ . وقد ذكرت القول الثاني في تأويل الآية في الحاشية السابقة .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٩ ، وللفراء ١ / ٤٥٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٥ ، والبيان ١ / ٤٠٧ ،
والبحر ٥ / ١١٨ ، والمغني ٣٩٩ .

سورة يونس

٢ / ٥٨

(٢ / ٦٤)

قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ﴾^(١)

/ ١٢١

٣

« أن » مع الفعل بتأويل المصدر ، وهو في موضع الرفع اسم « كان » ،
 و﴿ عجباً ﴾ خبره . واللام في ﴿ للناس ﴾ متعلق بمحذوف كان صفة لـ
 « عجب » ، فلما تقدم صار حالاً ، كقوله :

٦

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ^(٢) ...
 وإن شئت كان ظرفاً لـ « كان »^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً ﴾^(٤) | ٥ |

٩

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٩ ، وجمع البيان ٣ / ٨٨ ، والبيان
 ١ / ٤٠٨ ، والبحر ٥ / ١٢٢ ، والمقتضب ٤ / ٨٩ ، والإيضاح ١٠١ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٤ و
 ٧ / ١١٣ ، والمفني ٥٧١ .

(٢) سلف ١٢٨ برواية أخرى ، وهي : لية موحشاً طلل قديم
 وسلف تخريج الروايتين ٢٤ ، وسيأتي ٨٢٥ .

(٣) اختلفوا في دلالة « كان » على الحدث ، فذهب المبرد وابن السراج وأبو علي وابن جني وابن برهان
 وغيرهم ، والظاهر أنه قول سيويه = إلى أنها للزمان المجرد من الحدث ، وذهب قوم منهم ابن
 مالك والرضي وابن يعيش وابن هشام إلى أنها تدل على الحدث . فعلى القول الأول لا يجوز تعليق
 الجار والمجرور والظرف بـ « كان » ، وعلى الثاني يجوز . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٢١ - ٢٦ ،
 والمقتضب ٣ / ٩٧ و ٤ / ٨٦ - ٨٩ ، والأصول ١ / ٨٢ - ٨٣ ، والموجز ٣٠ ، واللح ٩٥ ، وشرحه
 للمؤلف اللوح ٣٩ / ٢ ، ولابن برهان ٤٩ ، وابن يعيش ٧ / ٨٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٠ ،
 والمفني ٥٧٠ - ٥٧١ ، وحاشية الأمير عليه ٢ / ٧٦ ، والهمع ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

ونص أبو علي في الحجة ٤ / ١٠٢ خم أن الظرف متعلق بها ، وقد علق الظرف بها أيضاً في
 بعض كلامه ، انظر ما يأتي ١٤٩٣ - ١٤٩٤ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٠ ، والحجة ٤ / ٣٦٤ - ٣٦٥ خك ، وجمع البيان ٣ / ٩١ ، والبيان
 ١ / ٤٠٨ ، والبحر ٥ / ١٢٥ .

أي ذات^(١) ضياء .

﴿ وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ ١٥١

أي ذا نور .

٣

وقرىء ﴿ ضِيَاءً ﴾ [بالهمز^(٢)] فيكون قدّم اللام وأخر العين وأبدل منها الهمزة .

٦

قوله تعالى : ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾^(٣) [١٢] قوله^(٤) ﴿ لجنبه ﴾ في موضع الحال ، أي دعانا مضطجعاً . ولهذا المعنى عطف عليه ﴿ أو قاعداً ﴾ فيكون العامل في الحال ﴿ دعانا ﴾ .

٩

وحمله أبو إسحق^(٥) مرةً على ﴿ مسَّ ﴾ [١٢] أي : مسَّ الإنسان مضطجعاً أو قاعداً أو قائماً [الضرُّ دعانا]^(٦) .

وحمله على الدعاء أولى^(٧) لكثرة الآي في ذلك ، من [ذلك]^(٨) قوله

(١) كان في الأصل وب « ذا » وقوله « أي ذات ضياء » لم يرد في ي . والصواب ما أثبت ، وكذا هو في الحجة وجمع البيان والبحر . وقيل : جعل الشمس مضيئة ، وقيل جعلها نفس الضياء مبالغة

(٢) زيادة من ي وب ، وفي ب : بالهمزة . و﴿ ضياء ﴾ بالهمز قراءة قنيل عن ابن كثير ، وقرأ الباقون ﴿ ضياء ﴾ . انظر السبعة ٢٢٢ ، والتيسير ١٢٠ - ١٢١ ، والنشر ٢٨٢ / ٢ و ٤٠٦ / ١ .
(٣) انظر الجواهر ٢٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٣ ، وجمع البيان ٢ / ٩٤ ، والبيان ١ / ٤٠٩ ، والبحر ٥ / ١٢٩ ، والبغداديات ٢٦٨ . وسياق الآية : ﴿ وإذا مسَّ الإنسان خيراً دعانا ... ﴾ .

(٤) في الأصل يمكن أن تقرأ « بقوله » أو « لقوله » وهو خطأ . وفي ي : فقوله ، وليس في ب .

(٥) انظر معاني القرآن له ج ٢ / ٩٢ / ١ خ ، ونقله أبو علي في البغداديات ، وأجاز القولين .

(٦) زيادة من كلامه في الجواهر .

(٧) كان في النسخ « أكثر » ، ولعله تغيير من النساخ . وما أثبتته من الجواهر هو الصواب ، وكذا عبارة أبي علي ومنه أخذ المؤلف كلامه . وانظر كلامه في رد مقالة أبي إسحق .

(٨) زيادة متي .

﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾^(١) [سورة آل عمران : ١٩١] وقوله ﴿ فذود دعاءٍ عريض ﴾^(٢) [سورة فصلت : ٥١]^(٣) .
قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾^(٤)

[١٦]

أَي وَلَا أُعَلِّمَكُم بِهِ . وَرَوَىٰ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ^(٥) ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ ﴾ أَي لَأَعَلِّمَكُم مِنْ غَيْرِ أَنْ أَكُونَ أَنَا^(٦) وَسَطَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَكُمْ .
[وقوله]^(٧) ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ ﴾^(٨) [١٦]

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٥ ، والبيان ١ / ٢٣٥ ، والبحر ٢ / ١٣٩ .

(٢) سياق الآية : ﴿ وَإِذَا سَمِعَ الشَّرْفَ ذَعَا دَعَاءَ عَرِيضٍ ﴾ .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَنَّ الْإِنْسَانُ ضَرَدَعَا رَبَّهُ مَنِينًا إِلَيْهِ ﴾ [سورة الروم : ٣٣] وقوله ﴿ وَإِذَا مَنَّ الْإِنْسَانُ ضَرَدَعَا رَبَّهُ مَنِينًا إِلَيْهِ ﴾ [سورة الزمر : ٨] وقوله ﴿ دَعَا اللَّهُ مَخْلَصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [سورة يونس ٢٢ ، والمنكوت ٦٥ ، ولقمان ٣٢] وقوله ﴿ فَادْعُوا اللَّهَ مَخْلَصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٩] ، وقوله ﴿ فَادْعُوهُ مَخْلَصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [سورة غافر : ٦٥] . وهذه الآيات تدل « على شدة الإلحاط والإكثار من العبد في الدعاء عند الشدة وهي الهنة » عن أبي علي . والإلحاط : لزوم الشيء والمشاورة عليه .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبحر ٥ / ١٣٢ - ١٣٣ .

(٥) في رواية قنبل فيما نص عليه مكي في التبصرة ٢١٩ ، والداني في التيسير ١٢١ ، وابن الجزري في النشر ٢ / ٢٨٢ ، واختلف عن البري عن ابن كثير فروي عنه مثل قنبل وروي عنه مثل قراءة الجمهور بالألف قبل الهمة ، انظر المسوط ٢٢٢ ، والتيسير والنشر . ولم يذكر ابن مجاهد خلاف ابن كثير في هذا الحرف .

(٦) كتب تحته في الأصل : صلى الله عليه وآله وسلم .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر مجمع البيان ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، والبحر ٥ / ١٣٢ ، وتفسير الطبري ١١ / ٦٧ ، والقرطبي ٨ / ٢٢١ ، وابن كثير ٤ / ١٩٠ ، ومجمع التفسير ٢ / ٢٢٦ .

أي من قبل الوحي أو التلاوة^(١) .

قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا ﴾^(٢) [١٨]

٣ « هؤلاء » إشارة إلى « ما » من قوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ ﴾ [١٨] جاء به على المعنى لأن لفظة « ما » واقعة على المفرد والجمع ، وقد جاء ذلك في مواضع أخر في التنزيل بيّنته في موضعه في سورة النحل^(٣) في قوله ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل : ٥٦] وقوله ﴿ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾^(٤) [سورة النحل : ٧٢]

٦ قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بِهَيْبَتِكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٥) [٢٣]

٩ بضم العين وفتحها^(٦) . فن ضمه ف ﴿ بهيبتكم ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ على أنفسكم ﴾ . و ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ خبر بعد خبر^(٧) ، أو^(٨) يكون خبر ابتداء

(١) الأولى أن يكون التقدير « من قبل القرآن » وهو الظاهر . وما ذكره المؤلف أخذه من عبارة الطبري : « من قبل أن أتله عليكم ومن قبل أن يوحيه إليّ ربي » .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٩٨ ، والبيان ١ / ٤٠٩ ، والمسكيات ٥٢ ، والبغداديات ٦٩ ، وتفسير الطبري ١١ / ٦٩ ، والقرطبي ٨ / ٢٢٢ ، وابن كثير ٤ / ١٩٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٣٨ .

(٣) انظر ماسياًتي ٦٨٤ - ٦٨٦ ، ٦٩٢ - ٦٩٤ .

(٤) هذا ماورد من الآية في ي ، وورد منها في الأصل « ولا يستطيعون » و في ب « ما لا يملك لهم رزقاً » .

(٥) انظر الجواهر ١٨٤ - ١٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٢ ، وللقراء ١ / ٤٦١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٦ ، والحجة ٤ / ٣٧١ - ٣٧٤ حك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، والبحر ٥ / ١٤٠ .

(٦) قرأ حفص عن عاصم وحده بفتح العين ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٢٢٥ ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٧) أجاز هذا الوجه المكبري في التبيان ٢ / ٦٧٠ ، وأجاز الوجهين الآخرين الفراء والزجاج وغيرهما ، واقتصر الأخفش على الثاني .

(٨) في الأصل : أي ، وهو خطأ .

مضر أي هو متاع الحياة الدنيا ، أو يكون خبر المصدر^(١) ، والجار من صلته لاضمير فيه .

٣ ومن فتح العين ف ﴿ بغيكم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ على أنفسكم ﴾ خبره ، وقوله ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ نصب على المصدر ياضار فعل ، أي تمتعوا متاع الحياة الدنيا .

٦ | قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٢) [٢٤]
أي مَثَلُ متاع^(٣) الحياة الدنيا^(٤) .

٩ | قوله تعالى : ﴿ هَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنْتُ ﴾^(٥)
[٢٤]

أي تزيّنت ، فأدغمت التاء في الزاي ، فأدخل عليه همزة الوصل فصار :
أزْيَنْت^(٦) .

١٢ | قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا

(١) في الأصل : خبراً لمصدر ، وهو خطأ .

(٢) انظر الجواهر ٦٢ ، ومجمع البيان ١٠٢ / ٣ ، والبحر ١٤٢ / ٥ - ١٤٣ ، وتفسير الطبري ٧١ / ١١ ،
والقرطبي ٨ / ٣٢٧ .

(٣) قدره في الجواهر : مثل زينة الحياة ، وهو معنى قول الطبري . وعند غيرها أنه لاحذف في
الكلام .

(٤) زيادة من ي وب . وفي ب : أي مثل الحياة الدنيا متاع ، وهو خطأ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣ ، وإعراب القرآن ٥٦ / ٢ ، ومجمع البيان ١٠٢ / ٣ ، والبيان
١ / ٤١٠ ، والبحر ١٤٢ / ٥ ، وتكلمة الإيضاح ٢٧٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٥٢ .

(٦) انظر ادغام تاء تفاعل فيما بعدها من الحروف التي تدغم فيها كالزاي والطاء والتاء والبدال
وغیرها وإدخال همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام في الكتاب ٢ / ٤٢٥ ، وللمقتضب
٢٤٢ / ١ - ٢٤٣ ، وتكلمة الإيضاح ٢٧٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٥١ - ١٥٢ ، وشرح الشافية ٢٩٠ / ٣ - ٢٩١ .

وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴿١﴾ [٢٧]

قوله ﴿ وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ عطف على قوله ﴿ كَسَبُوا ﴾^(١) . وجاز أن يفصل بينها بقوله^(٢) ﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ لأنه من الاعتراض^(٣) الذي يبين الأول وَيُسَدِّدُهُ وَيُثَبِّتُهُ .

[والباء^(٥)] في ﴿ بمثلها ﴾ زيادة^(٤) ، أي جزاء سيئة مثلها . وقد جاء :
﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [سورة الثورى : ٤٠]

قوله تعالى ﴿ كَانُوا أَغْشِيَتْ وَجُوهَهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾^(٧) [٢٧]

(١) انظر الجواهر ٦٤٢ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٨٦ ، ٧١٥ ، ٧٧١ ، وشرح البصير اللوح ٢ / ٤٥ و٥٧ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣ ، وللغراء ١ / ٤٦١ ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٤ ، والبيان ١ / ٤١٠ ، والبحر ٥ / ١٤٧ - ١٤٨ ، والتبيان ٢ / ٦٧٢ ، والعسكريات ٥٨ . والحلييات ١٤٢ - ١٤٤ ، وسر الصناعة ١٣٨ ، وابن يميث ٢ / ١١٥ و ٨ / ١٣٩ ، والمغني ١٤٩ ، ٥١١ - ٥١٢ .

(٢) كذا قال ، وهو قول أبي علي في الحلييات ، ولا معنى له . وضَّفه العكبري بأن المضارع لا يمطف على الماضي وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيف أيضاً . وقال ابن هشام : « وهو بعيد لأن الظاهر أن ﴿ ترهقهم ﴾ لم يؤت به لتعريف ﴿ الذي ﴾ فيمطف على صلته بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات .. » اهـ .

والصواب أن جملة ﴿ ترهقهم ﴾ مستأنفة ، وكذلك قوله ﴿ ولا ترهقهم ﴾ في قوله تعالى قبل هذه الآية : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ولا ترهقهم ذلة .. ﴾ .

(٣) في الأصل : لقوله ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل : اعتراض ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) وهو قول الأخفش ومن وافقه . وسلف التعليق على زيادة الباء ١٠٤ . والظاهر أنها ليست بزيادة وتتملق بجزء محذوف تقديره ، كائن بمثلها أو مقدر بمثلها ، وهو أصح ما قيل في توجيه الآية ، وهو أحد قولي الغراء وأبي الفتح ومن وافقها . ورأى الغراء أن تتعلق الباء بجزء والخبر محذوف والتقدير : فلهم جزاء سيئة بمثلها .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣ - ٣٤٤ ، وللغراء ١ / ٤٦٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٧ ، والحجة ٤ / ٣٧٤ - ٣٧٦ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٢ ، والبيان ١ / ٤١٠ - ٤١١ ، والبحر ٥ / ١٥٠ .

بفتح الطاء وإسكانها^(١) . فمن فتح الطاء فإنه جمع « قِطْعَةٌ » ، ويكون
انتصاب قوله ﴿ مَظْلَمًا ﴾ على الحال من ﴿ الليل ﴾ . ومن قال ﴿ قِطْعًا ﴾
كان ﴿ مَظْلَمًا ﴾ نعتاً له .

٣

قوله تعالى : ﴿ مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾^(٢) (٢٨) |
« مكانكم » اسم لـ « الزُّمُوا » كما أنّ « صَةٌ » اسم لـ « اسْكُتْ » ، و« مَهْ »
كذلك^(٤) .

٦

١ / ٥٩ وفتحة النون فتحة بناء لافتحة إعراب^(٥) . و﴿ أنتم ﴾ تأكيد للضمير في
﴿ مكانكم ﴾ ، و﴿ شركاءكم ﴾ عطف عليه / ؛ كقوله ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾
(١ / ٦٥)

(١) قرأ بإسكان الطاء ابن كثير والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٢٢٥ ، والتيسير ١٢١ ،
والنشر ٢ / ٢٨٣ .

(٢) انظر الجواهر ١٤٤ ، ١٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٤ ، وجمع البيان ٣ / ١٠٥ ، والبيان
١ / ٤١١ ، والبحر ٥ / ١٥١ - ١٥٢ ، والكشاف ٢ / ٢٢٥ ، والبيان ٢ / ٦٧٣ ، والجليات ٩٩ ،
١٠٤ ، والخصائص ٢ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٧٥ .

(٣) وكذا قال الزمخشري والرضي والمكبري ، وهو غير جيد ، قال أبو حيان : « ألا ترى أن اسم الفعل
إذا كان الفعل لازماً كان اسم الفعل لازماً وإذا كان متعدياً كان متعدياً . مثال ذلك : عليك
زيداً ، لَمَّا نَابَ مَنْابَ الزَّمِ تَعَدَى ، وَإِلَيْكَ لَمَّا نَابَ مَنْابَ تَنَحَّى لَمْ يَتَمَدَّ ، وَلَكُونَ مَكَانَكَ لَا يَتَمَدَّى
قَدْرُهُ النَّحْوِيُّونَ : اثْبَتَ ، وَاثْبَتَ لَا يَتَمَدَّى » ا هـ . وهو كما قال . انظر الجواهر ١٤٤ ، والكتاب
١ / ١٢٦ ، والجليات ٩٩ ، والخصائص ٢ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، وسفر السعادة ١٤٠ ،
والهمع ٥ / ١٢٤ .

(٤) « صه » اسم لـ « اسكت » و« مه » اسم لـ « اكف » . انظر الجواهر ١٤٣ ، والكتاب ٢ / ٥٣ .
١٢٢ ، وللقضب ٣ / ٢٠٢ ، ١٧٩ ، والأصول ٢ / ١٣٠ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش
٤ / ٧٠ ، ٣٠ - ٣٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٩ - ٧١ ، والهمع ٥ / ١٢٢ .

(٥) انظر المصادر السالفة ولاسماً للجليات ١٠٤ - ١٠٦ ، ونقل كلام أبي علي المؤلف في الجواهر ١٤٧ .
١٥٠ ، والسخاوي في سفر السعادة ١٤٠ - ١٤٥ .

الجنة ﴿^(١) [سورة البقرة : ٢٥]﴾

قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ ﴾ ^(٢) [٣٠]

٣ أي تختبر . ومن قال ﴿ تَتَلَو ﴾ ^(٣) فعناه : تتبّع ^(٤) ، من قولك : تَلَوْتُ فلاناً إذا تَتَبَعْتَهُ أثره

٦ قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾ ^(٥) [٣٥]

بفتح الياء وسكون الهاء ^(٦) ، من هدى يَهْدِي .

٩ و﴿ يَهْدِي ﴾ بفتح الهاء ^(٧) ، وأصله يهتدي ، فأدغم التاء في الدال ، وتقل فتحتها إلى الهاء .

ومنها من بَقِيَ الهاء على السكون ، ولم ينقل إليها فتحة التاء . وهم بين أمرين : أحدهما الإشارة إلى الفتح ^(٨) - وهي قراءة أبي عمرو - والثاني الجري

(١) انظر الجواهر ١٤٤ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، وشرح اللع اللوح ١٠٦ / ١ ، وإعراب القرآن ١٦٢ / ١ ، ومجمع البيان ١ / ٨٤ ، والبحر ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والكتاب ١ / ١٢٥ ، ٣٩٠ ، والمقتضب ٢ / ٢١٠ ، والكامل ٤١٧ ، ٩٧٢ ، والإيضاح ١١٦ ، والجليسات ١٠٠ ، وابن عيمش ٣ / ٧٦ ، والمفني ٥٥٣ ، ٧٥٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٤ ، وللغراء ١ / ٤٦٢ ، والحجة ٤ / ٣٧٦ - ٣٧٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٠٥ ، والبحر ٥ / ١٥٢ .

(٣) وها حزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ تبلو ﴾ . انظر السبعة ٣٢٥ ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ .

(٤) هذا قول الأخفش ، وقال الغراء معناه تقرأ ، وأجاز القولين أبو علي ومن وافقه .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ٥٩ - ٦٠ ، والحجة ٤ / ٣٧٩ - ٣٨٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١١ - ٤١٢ ، والبحر ٥ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٦) وهي قراءة حزة والكسائي . انظر السبعة ٣٢٦ ، والتيسير ١٢٢ ، والنشر ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٧) وتشديد الدال ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وورش عن نافع .

(٨) وعبر بعضهم عنه بالاختلاس وبعضهم بالإشمام وبعضهم بالإخفاء ، انظر النشر .

على السكون المحض^(١) .

ومنهم من يكسر الهاء فيقرأ ﴿ يَهْدِي ﴾^(٢) لالتقاء الساكنين .

ومنهم من يُتَّبِعُ الهاءَ الياءَ ، فيكسر الياءَ أيضاً تبعاً للهاء . رواه يحيى عن أبي بكرٍ عن عاصم ، فقرأ ﴿ يَهْدِي ﴾ وهو من السبعة . وليس كسر الياء هنا ككسرها في « يَجَلُّ » لأن ذلك شاذٌ ، وهذا معروف . إنما ذاك حملٌ منهم على التاء في « تَجَلُّ »^(٣) وهذا كسر الياء تبعاً لكسر الهاء كقولهم^(٤) « أَكْتُبُ »

(١) وهو المنصوص عن قالون عن نافع وروي عنه الإشارة إلى الفتح كأبي عمرو . فالظاهر أن الرواية عنه بالإشارة إلى الفتح والنص بالإسكان . والسكون المحض لا يقدر أحد أن ينطق به .

(٢) وهي قراءة حفص عن عاصم ورواية الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم .

(٣) جميع العرب إلا أهل الحجاز يكسرون حروف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي منه على قَبْلِ بكسر العين ، وذلك قولهم : أنا أعلم وأنت تعلم وهي تعلم ونحن نعلم ، وكذلك المثال والأجوف والناقص والمضاعف نحو تَجَلُّ وتخال وتَشْقَى وتعض ، ولم يكسروا الياء لاستثقالهم الكسر فيها .

وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه وأوياً وهو المثال نحو وجل يَجَلُّ ، لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياء استئثقالاً لها مع الياء . وليس كسرها في لغة من يقول تعلم فيكسر حرف المضارعة لأنه لا يكسر مع الياء فلا يقول يعلم . قال سيبويه : « وأما وجل يُوَجَلُّ ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون يُوَجَلُّ فيجرونه مجرى علمت ، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تُوَجَلُّ : هي تيجل وأنا إيجل ونحن نيجل . وإذا قلت تفعل فبعض العرب يقولون تيجل كراهية الواو مع الياء ، شبهوا ذلك بأيتام ونحوها . وقال بعضهم تاجلُّ ، فأبدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهمزة الساكنة . وقال بعضهم ييجل ، لأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقرب الواو ياء لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياء ، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد ، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر » اهـ الكتاب ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وانظر شرح السيرافي (السيرافي النحوي ٢٩٠ - ٢٩٤) والمخصص ١٤ / ٢١٦ - ٢١٧ وفيه كلام سيبويه والسيرافي ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٩ ، والمقتضب ١ / ٨٩ - ٩٠ ، والكامل ١١٥ - ١١٦ ، ٣٥٠ ، ٦٥٨ ، والمئصف ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، وسر الصناعة ٧٢٧ ، وابن يعيش ١٠ / ٦٢ - ٦٣ ، وشرح الشافية ١٤١ / ١ - ١٤٢ .

(٤) في الأصل : كقولهم .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾^(٢) [٣٥]

٣ ﴿ ما ﴾ مبتدأ^(٣) ، و ﴿ لكم ﴾ خبره . وتمّ الكلام^(٤) ، ثم قال ﴿ كيف
تحكمون ﴾ فنصب ﴿ كيف ﴾ بقوله ﴿ تحكمون ﴾ . وهكذا جميع نظائرها في
التنزيل ، كقوله : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾^(٥)
٦ [سورة الصافات : ١٥٢ - ١٥٤] ، وكذا في سورة القلم^(٦) [٣٦] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾^(٧) [٣٦]

١ يكون أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ مفعول ﴿ يغني ﴾ .
ويكون أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ في موضع المصدر^(٨) ، أي لا يغني من الحق
غناءً . وكذا قالوا في قوله : ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾^(٩) [سورة

(١) فضوا همزة الوصل إبتاعاً لضمة التاء . والأصل فيها أن تكون مكسورة أبداً ، فإن كان الثالث مضموماً ضمّاً لازماً ضمت همزة ، وذلك لكراهيتهم أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لاحاجز بينهما إلا حرف ساكن فلم يعتدوا به وأتبعوا الأول الثالث وضموه . انظر الكتاب ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، والمقتضب ١ / ٨١ و ٢ / ٩٠ ، وتكلمة الإيضاح ١٦ - ١٧ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٦ - ١٣٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ ، ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ٦٠ ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١٢ ، والبحر ٥ / ١٥٦ .

(٣) في الأصل وي : مبتدأة ، والأجود ما أثبت من ب . ولو قال : مبتدأة ولكم خبرها كان جيداً .

(٤) هذا قول الزجاج . وهو وقف جيد عند أبي حاتم وحسن عند ابن الأنباري ، والتام ﴿ تحكمون ﴾ .

انظر إيضاح الوقف ٧٠٦ ، والقطع ٣٧٦ ، والمكتفى ٣٠٨ ، ومنار الهدى ١٣٠ .

(٥) قوله « كيف تحكمون » لم يرد في النسخ .

(٦) قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ .

(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١٢ ، والتبيين ٢ / ٦٧٤ .

(٨) انظر ماسلف من وضع « شيء » موضع المصدر ٢٤٩ ، ٤١١ ، وما سيأتي ٦٩٤ ، ٩٥٥ .

(٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٠ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٨٠ ، والبحر ١ / ١٩٠ .

البقرة : ٤٨] قالوا : هو مفعول ﴿ تجزي ﴾ ، وقالوا : هو مصدر^(١) ، أي جزاء .
 وكذا قالوا في قوله ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾^(٢) [سورة النساء : ٣٦]
 قالوا : هو مفعول ﴿ لاتشركوا ﴾ وقالوا : هو مصدر ، أي لاتشركوا به إشراكاً .
 وكذا قالوا في قوله ﴿ يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً ﴾^(٣) [سورة النور : ٥٥] . ومثله
 للهدلي^(٤) :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً وَالِدَّرِيسُ كَأَنَّا
 [أي تعاديتُ تعادياً]^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلَمَّا يَأْتِهِمْ
 تَأْوِيلَهُ ﴾ [٣٩]

قالوا^(٦) : من هنا أخذ علي بن أبي طالب - صلوات الله عليه - قوله :
 « النَّاسُ أَعْدَاءُ مَا جَهِلُوا »^(٧) . وأخذ - صلوات الله عليه - قوله : « قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ
 مَا يَحْسِنُهُ »^(٨) من قوله : ﴿ فَأَعْرَضَ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ
 الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [سورة النجم : ٢٩ - ٣٠] . وأخذ - صلوات الله

(١) ذهب الرماني ومن وافقه إلى أنه مفعول به ، وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه مصدر .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٣) وهو أبو خراش . وسلف البيت بتمامه ٢٤٩ ونحوه ثمة ، وسيأتي ٩٥٥ .

(٤) زيادة من ب ، وكان فيها « عاديته » وهو خطأ .

(٥) لأعرف من عني .

(٦) انظر نهج البلاغة ٢ / ١٨٥ (ط الشيخ محمد عبده) و ٢ / ٤٠٥ (ط أبو الفضل إبراهيم) و ٥٠١

(ط الدكتور صبحي الصالح) ، وشرح النهج ٢٠ / ٨٦ ، وزهر الآداب ٤٣ ، والتبثيل والمحاضرة

٢٩ .

(٧) انظر نهج البلاغة ٢ / ١٥٩ (ط الشيخ محمد عبده) و ٢ / ٢٢٣ (ط أبو الفضل إبراهيم) و ٤٨٢

(ط الدكتور صبحي الصالح) ، وشرح النهج ١٨ / ٢٣٠ ، والبيان والتبيين ١ / ٨٣ ، والفاضل

٣ ، وإعجاز القرآن ٦٨ ، ونثر الدرر ١ / ٢٨٤ ، وزهر الآداب ٤٤ .

عليه - قوله : « تَكَلَّمُوا تُعْرَفُوا »^(١) من قوله ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾^(٢)

[سورة محمد : ٢٠] .

٢ قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ
يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾^(٣) [٤٥]

جَوَّز أَبُو عَلِيٍّ^(٤) فِي الْكَافِ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ^(٥) ، عَلَى تَقْدِيرِ : وَيَوْمَ

٦ نَحْشُرُهُمْ مَشَاهِينَ قَوْمًا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً . وَجَوَّزَ فِي قَوْلِهِ ﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾ أَنْ
يَكُونَ حَالًا بَعْدَ حَالٍ ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا^(٦) مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا ﴾ ، وَجَوَّزَ
فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا ، عَلَى تَقْدِيرِ : هُمْ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ . وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ
٩ الْعَامِلَ فِي ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾ ﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾^(٧) . وَجَوَّزَ فِي ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا ﴾

(١) انظر نهج البلاغة ٢ / ٢٢٩ (ط الشيخ محمد عبده) و ٢ / ٢٩٥ (ط أبو الفضل إبراهيم) و ٥٤٥

(ط الدكتور صبحي الصالح) ، وشرح النهج ١٩ / ٢٤٠ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : لَحْنٌ مِنَ الْقَوْلِ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) انظر الجواهر ١٧٥ ، ٢٥٧ ، ٣١٧ - ٣١٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٢ ، والحجة ٣ / ١٨٠ - ١٨٣ خم ،

ومجمع البيان ٢ / ١١٢ - ١١٣ ، والبيان ١ / ٤١٤ ، والبحر ٥ / ١٦٢ - ١٦٣ ، وما سيأتي ٧٨٧ . وقرأ

حفص عن عاصم وحده ﴿ يَحْشُرُهُمْ ﴾ بِالْيَاءِ . انظر السبعة ٢٢٧ ، والتيسير ١٢٢ : ١٠٧ ، والنشر

٢ / ٢٨٤ ، ٢٦٢ .

(٤) انظر الحجة ٢ / ١٨٠ - ١٨٣ خم ، وتقل المؤلف بعض كلامه في الجواهر ، وهذبه صاحب مجمع

البيان .

(٥) هَذَا قَوْلُ النَّحَّاسِ أَيْضًا وَهُوَ الظَّاهِرُ .

(٦) وَجَوَّزَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلَ فِيهِ مَادِلٌ عَلَيْهِ ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا ﴾ أَي يَسْتَقِلُّونَ الْمُدَّةَ يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ،

فَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِيَوْمٍ وَلَا لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ وَلَا حَالًا ، لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَعْمَلُ فِي

الموصوف ولا يتقدم عليها ما تعمل فيه ، والحال لا تعمل فيما قبل صاحبها ، عن أبي علي ، وانظر

الجواهر .

وَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ « يَوْمٌ » مَعْمُولًا لـ « يَتَعَارَفُونَ » لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ حَالًا

وَلَا صِفَةً لـ « يَوْمٌ » عَلَى تَقْدِيرِ : يَتَعَارَفُونَ فِيهِ . وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ الْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ « يَوْمٌ » مَعْمُولًا لـ

« أَذْكَرٌ » مُقَدَّرًا ، أَجَازَهُ مَكِّي فِي مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٣٤٧ ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَكْبَرِيِّ فِي التَّبْيَانِ

٢ / ٦٧٦ ، وَأَجَازَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ ، انظر البحر .

[أن يكون ^(١) صفة مصدر مضر أي حشراً مشابهاً لـ [حشراً^(١)] قوم لم يلبثوا قبله . وجوز أن يكون صفة ﴿ يوم ﴾ على هذا التقدير ، أي كأن لم يلبثوا قبله ^(٢) /

٢ / ٥٩

(٢ / ٦٥)

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتاً أَوْ نَهَاراً مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(٣) | ٥٠ |

في « ماذا » الوجهان المتقدم ذكرهما ^(٤) :

أحدهما : أن يكونا كالشيء الواحد منصوباً بـ ﴿ يستعجل ﴾ .
والآخر : أن يكون « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » في موضع خبره ، أي ما الذي ^(٥) يستعجله .

وجوز أبو إسحق ^(٦) فيه وجهاً ثالثاً ، على أن يكون مبتدأ ، و ﴿ يستعجل ﴾ خبره ، أعني « ماذا » ؛ على قولهم : زيد ضربت ^(٧) ، ألا ترى أن التقدير : زيد ضربته . وأنكر عليه أبو علي أشد الإنكار ، وقال ^(٨) : « كُله لم

(١) زيادة من ب .

(٢) فحذف « قبله » قال أبو حيان : « وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز » . وكلا القولين متكلف .

(٣) انظر شرح اللع اللوح ١١٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٥ ، وللغراء ١ / ٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٣ ، ومجمع البيان ٣ / ١١٤ ، والبيان ١ / ٤١٤ ، والبحر ٥ / ١٦٧ ، والإغفال ٨٦٤ - ٨٦٨ .

(٤) انظر ماسلف ١٦١ والمصدر ثمة .

(٥) في الأصل : ماذا الذي ، وهو خطأ .

(٦) انظر معاني القرآن له ج ٢ / ١٨ / ١ خ ، وتفسير القرطبي ٨ / ٣٥٠ .

(٧) ليس على هذا أجازة أبو إسحق ، وإنما أجازته على أن يكون الضير في « منه » يعود على العذاب ، وبه يحصل الربط ، وأجازته الغراء والنحاس وغيرهما .

(٨) في الإغفال ٨٦٧ - ٨٦٨ .

أَصْنَعُ»^(١) إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ^(٢) .

- ولأبي إسحق أن يقول : قد جاء عن ابن عامر في سورة الحديد [١٠] :
 ﴿ وَكَلَّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى ﴾^(٣) على تقدير : وَكَلَّ وَعَدَّهُ اللَّهُ الْحَسَنَى ، فحذف
 الهاء ، ولم يسلط « وعد » على « كلَّ » كما سلط عليه في سورة النساء [٩٥] :
 ﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ ﴾ .
 ولأبي علي أن يقول : انضم إلى إضمار الهاء ضمة الكاف من « كَلَّ » فأتبع
 الضمَّ الضمَّ ، والشيء يقوى بسببين ولا يقوى بسبب [واحد]^(٤) .

(١) هذه قطعة من ثاني بيتين لأبي النجم ، وهما :

قَدِ أَصْبَحْتَ أُمَّ أَتْمِيَارِ تَسْتَعِي
 عَلِيٌّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وهذه القطعة في الجواهر ٤٢٤ ، والكتاب ١ / ٦٩ ، ٧٣ ، والخصائص ١ / ٢٩٢ ، والمفني ٦٤٧ .
 والبيتان له في مجاز القرآن ٢ / ٨٤ ، والكتاب ١ / ٤٤ ، والمحتسب ١ / ٢١١ ، والمفني ٣٦٥ ،
 والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ، وشرح أبيات المفني ٤ / ٢٤٠ - ٢٤٢ ، والخزانة ١ / ١٧٢ - ١٧٧ . وهما
 بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٧١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٢ ، وللغراء ١ / ١٤٠ ، ٢٤٢ و
 ٢ / ٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٣ ، والخصائص ٢ / ٦١ ، وابن الشجري ١ / ٨ ، ٩٢ ، ٣٢٦ .
 وابن يعيش ٢ / ٣٠ و ٦ / ٩٠ ، وشرح الكافية ١ / ٩٢ ، ١٦٤ ، وما يجوز للشاعر ١٦٥ ، وضرائر
 الشعر ١٧٦ ، والمجمع ٢ / ١٦ .

(٢) مذهب سيويه في حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر في نحو زيدٌ ضربت = أنه
 ضعيف في الكلام جائز في الشعر ، وهو ماعليه السمراني وأبو علي ومن وافقهم من البصريين . ولم
 يجز المبرد ذلك في شعر ولا غيره . وذهب هشام صاحب الكسائي من الكوفيين إلى جواز ذلك في
 سعة الكلام . والظاهر أن الأخفش والزجاج يأخذان بهذا المذهب فقد خرجا عليه آياً من القرآن .
 أما الغراء فقد أجاز ذلك في سعة الكلام إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو لفظ « كلَّ » ، ورد السمراني
 هذا القول . انظر المصادر المذكورة في تحريج قول أبي النجم . وما سلف أيضاً ٤٢٩ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢١ .

(٤) زيادة من ي وب . وقال فيما سلف ٤٣٩ « ويجوز أن يقوى الشيء بسببين ويضعف بسبب واحد
 كباب مالا يتصرف » انظر التعليق ثمة .

قوله تعالى : ﴿ وما يَعْزُبُ عن رَبِّكَ من مَثْقَالِ ذَرَّةٍ في الأَرْضِ ولا في السَّمَاءِ ولا أَصْفَرُ من ذلك ولا أَكْبَرُ ﴾ (١) | ٦١ |

بالرفع والنصب^(١) . فمن رفع حمله على موضع « مِنْ » على تقدير : وما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا أصفر ولا أكبر ؛ كما أنَّ الجماعة حملوا « غيره » من قوله ﴿ مالكم من إله غيرَه ﴾^(٢) [سورة الأعراف : ٥٩] على موضع « من » ، أي مالكم إله غيره .

ومن قال « ولا أصغرَ ولا أكبرَ » فإنه اعتبر اللفظ ، لأن « مثقالاً^(٣) » في اللفظ مجرور^(٤) .

فإن قلت : فهل جاء في الأخرى ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عنه مثقالُ ذَرَّةٍ ﴾ ثم قال ﴿ ولا أصغرَ ولا أكبرَ ﴾ [سورة بآ : ٢٢] النصب^(٥) في الرأء ؟ = قلنا : نعم قد جاء ذلك عن أبي عمرو^(٦) ، ووجهه أنه حملَه على « الذرة » على

(١) انظر الجواهر ١٨٣ - ١٨٤ ، ٦١٨ ، ومساتي القرآن للأخفش ٣٤٦ ، وللفراء ١ / ٤٧٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٥ - ٦٦ ، والحجة ٤ / ٣٨٩ - ٣٩١ خك ، وجمع البيان ٢ / ١١٨ ، والبيان ١ / ٤١٥ - ٤١٦ ، والبحر ٥ / ١٧٤ ، والمنهني ٣١٧ - ٣١٨ .

(٢) قرأ بالرفع حزة وحده وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٣٢٨ ، والتيسير ١٢٣ ، والنشر ٢٨٥/٢ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(٤) في الأصل : مثقال .

(٥) جر أصغر وأكبر بفتحة عوضاً عن الكسرة لأنها غير منصرفين .

(٦) في الأصل : بالنصب ، والصواب ما أثبت من ي و ب .

(٧) هذه قراءة شاذة لم يعزها النحاس الى أحد ، وعزاها ابن خالويه الى الأعمش وقتادة ، ونص أبو حيان أنها رويت عن أبي عمرو وقتادة ، ولم يذكر الراوي عن أبي عمرو . انظر إعراب القرآن ٢ / ٦٥٦ ، وشواذ ابن خالويه ١٢١ ، والبحر ٧ / ٢٥٨ . وقد نص صاحب النشر ٢ / ٢٨٥ أن القراء العشرة اتفقوا على الرفع في آية سورة سبأ .

تقدير : ولا مقدارَ ذرّةٍ أصغر ولا أكبر . ويجوز^(١) أن يكون حمله على تقدير « من » في الأول وإن لم ينطق به ، كقوله :

٣ ولا سَابِقِي شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً^(٢) : [وقوله]^(٣) :

٦ ولا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٍ غَرَابِئِهَا^(٤) والوجه الأولُ تحتمله الآيتان جميعاً ، أعني الحمل على « الذرة » فيها . وموضع قوله ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾^(٥) [٦١]

(١) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٢) صدره : بدا لي آتي لستَ مُدْرِكُ مَا مَتَّعَى

وهو من كلمة لزهير ، د ، ق ٢٣ / ٩ ص ٢٠٨ (صنعة ثعلب) وق ١٧ / ٨ ص ١٦٩ (صنعة الأعلم) ، رواها له حاد ، ودفع الأصمعي نسبتها إليه ، وقيل هي لصرمة الأنصاري ، انظر ديوان زهير ٢٠٦ (صنعة ثعلب) و ١٦٧ (صنعة الأعلم) ، والخزانة ٢ / ٦٦٥ - ٦٦٦ ، ٥٨٩ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٥ ، والمصرون ٨٣ - ٨٤ .

وهو لزهير في الكتاب ١ / ٨٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ و ٢ / ٢٧٨ ، والأصول ١ / ٢٥٢ ، والجمل ٨٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥٢ ، والمغني ١٣١ ، ٣٨٠ ، ٦١٩ ، واللمع ٥ / ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٦٧ - ٢٧١ و ٢ / ٣٥١ . وهو لصرمة الأنصاري في الكتاب ١ / ١٥٤ ، والإنصاف ٥٦٥ . ولزهير أولصرمة في ابن السيرافي ١ / ٧٢ - ٧٣ ، والحلل ١١٠ ، والإنصاف ١٩١ ، وشرح شواهد المغني ٩٨ - ٩٩ ، وانظر شرح أبيات المغني والخزانة . وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٠ ، والخصائص ٢ / ٣٥٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ٢٩٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥٦ و ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦٠٠ ، ٦٢٢ ، ويروي « ولا سابقاً » و « ولا سابقي شيء » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٣) زيادة مني .

(٤) صدره : مثائم ليسوا مصلحين عشيرة

وقد سلف ٣٤٤ وتخرجه ثمة .

(٥) انظر المصادر السالفة في ح ١ من الصفحة السابقة .

رفع خبر ابتداء مضر ، على تقدير : لكن هو في كتاب ميبين^(١) . وقد تقدم^(٢) في سورة الأنعام [٥٩] .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ . لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٣) ٦٢ -

١٦٤

٦ إن جعلت ﴿ الذين آمنوا ﴾ نعمتاً^(٤) لقوله ﴿ أولياء الله ﴾ لم تقف^(٥) على [على]^(٦) ﴿ يحزنون ﴾ بل وقفت على قوله ﴿ يتقون ﴾ . وإن جعلت ﴿ الذين آمنوا ﴾ مستأنفاً وقفت [على]^(٦) ﴿ يحزنون ﴾ دون ﴿ يتقون ﴾ لأن قوله ﴿ لهم البشرى ﴾ خبر عنهم^(٧) ، و « البشرى » ترتفع بالظرف في القولين^(٨) جميعاً ، لأن الظرف جرى خبراً عن المبتدأ .

(١) فالاستثناء منقطع ، وكذا قال المكبري في التبيان ٢ / ٦٧٩ ، وارتضاه أبو حيان . وهذا التقدير يزول الإشكال الذي أوردوه على وجه العطف في القراءتين وهو أن المعنى بصير : يعزب عن ربك مثقال ذرة إذا كان في كتاب ميبين أي يفيد ثبوت الغروب عند ثبوت الكتاب وهذا ممنوع . ولدفع هذا الإشكال قدر الوقف على ﴿ في السماء ﴾ ويبتدأ بـ ﴿ ولا أصفر ﴾ فتكون « لا » في قراءة من فتح نافية للجنس وفي قراءة من رفع عاملة عمل ليس . والخبر قوله ﴿ إلا في كتاب ميبين ﴾ ، اختاره الزجاج ووافقه الزمخشري في الكشاف ٢ / ٢٤٢ وابن هشام .

(٢) انظر ماسلف ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للغراء ١ / ٤٧١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٦ ، ومجمع البيان ٣ / ١١٩ ، والبيان ١ / ٤١٦ ، والبحر ٥ / ١٧٥ .

(٤) وهو قول الغراء وابن الأنباري وأجازته النحاس وغيره .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٠٧ ، والقطع ٣٧٧ ، ومنار الهدى ١٣١ .

(٦) زيادة مني .

(٧) أجازته النحاس وغيره . وأجاز أيضاً أن يكون « الذين » خبر مبتدأ محذوف تقديره هم ، أو بدلاً من « أولياء » على الموضع أو على اللفظ ، أو منتصباً على إضمار أعني .

(٨) يريد في قولي سيويوه والأخفش ، وقد سلف التعليق على المذهبين ١٢ .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يُتَّبِعُ
الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ ﴾^(١) [٦٦]

٢ إن جعلت « ما » بمعنى « الذي » كان منصوباً بالعطف على « مَنْ » ،
ويكون التقدير : إن لله^(٢) الأصنام الذين يدعونهم من دون الله شركاء^(٣) ،
فحذف العائد من الصلة ، و﴿ شركاء ﴾ حال من ذلك المحذوف .

١ / ٦٠ وإن جعلت / « ما » نفيًا كان التقدير : وما يتبع الذين يدعون من دون
(١ / ٦٦) الله شركاء إلا الظنّ ، ويكون ﴿ شركاء ﴾^(٤) منصوباً بـ « يدعون »^(٥) والعائد إلى
« الذين » الواو في « يدعون » ، ويكون قوله ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ ﴾ [٦٦] مكرراً
٩ لطول الكلام . فعلى هذا القول تقف^(٦) على قوله ﴿ ومن في الأرض ﴾ دون
﴿ شركاء ﴾ . وعلى القول الأول تقف على ﴿ شركاء ﴾ دون ﴿ الأرض ﴾ .
قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٧)

١٢

[٧٤]

(١) انظر الجواهر ٩١٩ ، وجمع البيان ٣ / ١٢١ ، والبيان ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، والبحر ٥ / ١٧٦ - ١٧٧ ،
والكشاف ٢ / ٢٤٤ ، والبيان ٢ / ٦٨٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٣٤٨ .

(٢) في الأصل : التقدير : من الله ، وهو خطأ .

(٣) هذا قول ظاهر التكلف .

(٤) في الأصل : الشركاء .

(٥) وهذا القول فيه تكلف أيضاً . والوجه أن تكون « ما » نافية و « شركاء » مفعول « يتبع » أغنى عن
مفعول « يدعون » ، وقوله ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ استئناف ، وهو الظاهر واختاره أبو
حيان . ووم مكي ومن تابعه إذ لم يجز أن يكون « شركاء » مفعول « يتبع » وقال : « لأنك تنفي
عنهم ذلك ، والله قد أخبر به عنهم » ا هـ . وليس المعنى ما ذهب إليه ، فالنفي متوجه إلى
الشركاء ، والمعنى : إن الذين جعلوهم آلهة وأشركوهم مع الله في الربوبية ليسوا شركاء حقيقة ، إن
الشركة في الألوهية مستحيلة وإن كانوا قد أطلقوا عليهم اسم الشركاء ، إن يتبعون إلا الظن أي
ما يتبعون إلا ظنهم أنهم شركاء ، عن البحر . وأجيز أن تكون « ما » استفهامية ، وهو تكلف
أيضاً .

(٦) انظر منار الهدى ١٣٢ .

(٧) انظر الجواهر ٣٩٤ - ٣٩٥ .

أدخل ﴿ به ﴾ هنا ولم يدخله في الأخرى للطابقة والمجاورة . لَمَّا صدر الكلام بقوله ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَجَعَلْنَاهُ ﴾^(١) [٧٣] فذكر لـ « كَذَّبُوا » مفعولاً وقيده = جاء بـ ﴿ كَذَّبُوا به ﴾ في سياق الكلام مقيداً ، ولَمَّا أطلق قوله في الأخرى في صدر الكلام ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾ [سورة الأعراف : ١٦] ولم يقيده = قال ﴿ بَمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠١] في سياق الكلام .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْتًا ﴾^(٢) [٨٧]

قال أبو علي^(٣) : إن اللام ههنا مقحمة - أعني اللام في قوله ﴿ لِقَوْمِكُمَا ﴾ - وأخذ طريقة مخالفة لطريقهم وجعل « تَبَوَّأَ » متعدياً ، مثل « بَوَّأَ » ، قال : بَوَّأَتْهُ وَتَبَوَّأَتْهُ بمنزلة عَلَّقَتْهُ وَتَعَلَّقَتْهُ^(٤) . وإذا كان كذلك وصحت هذه الطريقة كان ماجاء عن المفضل عن عاصم في قوله تعالى ﴿ مَكَانًا لِيُؤْتَفَ فِي الْأَرْضِ تَبَوَّأَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴾ [سورة يوسف : ٥٦] بالنون في « تَبَوَّأَ »^(٥) = لم

(١) في النسخ : كذبه ، والتلاوة بالفاء .

(٢) انظر الحجة ٢ / ١٨٦ - ١٩٠ خم ، وجمع البيان ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) انظر كلامه بتمامه واحتجاجه لما ذهب إليه في الموضوع الذي ذكرته من الحجة .

(٤) يريد أن الفعل ومطاوعه اتفقا في التمدي ، فـ « تعلق » مطاوع « علق » تعدى لواحد كما تعدى ماهو مطاوع له ، و « تبوأ » مطاوع « بوأ » تعدى لاثنتين كما تعدى ماهو مطاوع له . وقد ذكروا تعلقه بمعنى علقه ، انظر اللسان (علق) ، ولم يذكروا « تبوأ » متعدياً لاثنتين .

وقول المؤلف « وأخذ طريقة مخالفة لطريقهم » يريد أن ماذهب إليه أبو علي مخالف لما نصوا عليه أن الأصل أن المطاوع ينقص درجة عما هو مطاوع له ، فإن كان متعدياً لاثنتين كان مطاوعه متعدياً لواحد ، وإن كان متعدياً لواحد لم يتعد مطاوعه إلى شيء . انظر الكتاب ٢ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وشرح الشافية ١ / ١٠٣ - ١٠٥ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٨ ، والمفني ٦٧٥ ، والجمع ٦ / ٢٥ .

(٥) لم أجد هذه القراءة . وكلهم قرأ بالياء . ولم أجد لأحد كلاماً فيها .

يكن لحناً كما ظنه أكثرهم بل كلهم لأنهم لم يعرفوا أن قوله « تَبَوَّأُ »^(١) بمنزلة « تَبَوَّأَ » . [ويكون التقدير : تَبَوَّأَ يَوْسُفَ]^(٢) .

٣ وذكر أبو علي في هذا آياً وأبياتاً ، في كلام طويل خُرج [كل]^(٣) لفظة « تَبَوَّأَ » منها ، على معنى « تَبَوَّأَ » ، ثم قال^(٤) : وأما قوله :

بَوَّأَتْهَا فِي صَمِيمٍ مَعَشَرَهَا^(٥)

٦ [فـ]^(٦) إنَّ المفعول الثاني محذوف ، أي بَوَّأَتْهَا منزلاً في صَمِيمٍ مَعَشَرَهَا .
و [هذا]^(٧) البيت لابن هَرَمَةَ^(٧) - ولم يُسَمِّهْ لك - في قصيدة أولها :

إِنَّ سَلَيْمِي وَاللَّهُ يَكْلُوهَا^(٨)

٩ وإنما نقلنا هذه الألفاظ في هذه الآية عن أبي علي لِيَتَمَهَّدَ لك قراءة المفضل ؛ لأنَّ الناس لَحَنُوهُ . وأبو علي لم يذكر هذه الألفاظ في الآية^(٩) المرويِّ فيها عن المفضل لأنَّ ابن مجاهد لم يَرُوْهُ عن المفضل ﴿ تَبَوَّأَ ﴾ بالنون .

(١) في الأصل « وتَبَوَّأَ » ياقمعام الواو .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) حكى كلام أبي علي بمعنى .

(٥) عجزه : فَمَّ فِي قَوْمِهَا مَبَوَّأَهَا

ورواية أبي علي « وَتَبَوَّأَتْ فِي ... » وهي الرواية في المصادر .

(٦) زدت الفاء لمكان قوله « وَأَمَّا ... »

(٧) انظر شعرا بن هرمه ص ٥٧ ، ومجاز القرآن ١ / ٢١٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٠ ، واللسان (بوا) .

(٨) عجزه : ضَمَّتْ بَشِيءَ مَا كَانَ يَرْزُوهَا

انظر شعرا بن هرمه ص ٥٥ ، ومجاز القرآن ٢ / ٣٩ ، والمغني ٥٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٧٩ - ٢٨٠ ،

وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٠٢ ، وهو بلا نسبة في الجمل ٢٨٠ ، والمغني ٥١٧ . ويكلوها : يجرسها ويحفظها .

(٩) في الأصل : الآي ، وهو خطأ .

فثبت وصحّ عندك أنّ من ادّعى أنّ الطُّهْرَانِيَّ أو الرَّازِيَّ^(١) كان يحفظ
« الحِجَّة »^(٢) = دعواه باطلة ؛ لأنها نازعا المِلْنَجِيَّ^(٣) الراوي لهذه اللفظة وأنكرا
عليه أشدّ الإنكار ؛ فلو حفظا « الحِجَّة » لم ينكراها .

قوله عز وعلا : ﴿ قَدْ أَجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾^(٤)

[٨٩]

من شدّد النون كان نهياً بعد أمر . ومن خفّف النون^(٥) كان قوله
﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ في موضع الحال ، أي استقيا غير متبعين^(٦) . وقد تقدم هذا في
هذا الكتاب في قوله ﴿ لاذلول تثير الأرض ﴾^(٧) [سورة البقرة : ٧١] وأنشدنا بيت

(١) بهامش الأصل مانصه : « الرازي : أبو الفضل ، والطهراني : رجل مكرىء من تيراق باب
أصبهان » . وستأتي ترجمة الرازي في فهرس الأعلام . والطهراني لما أعرفه .

(٢) لأبي علي الفارسي .

(٣) ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام . وضبط في الأصل بكسر اللام وهو سهو .

(٤) انظر الجواهر ٨٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٤ ، والحجّة ٣ / ١٧٤ - ١٧٦ خم ، ومجمل البيان
٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والبيان ١ / ٤٢٠ ، والجر ٥ / ١٨٧ - ١٨٨ ، والكتاب ٢ / ١٤٩ ، ١٥٥ ،
والمقتضب ٣ / ١٢ ، ٢٢ ، والإيضاح ٣٢٣ ، وابن عيمش ٢ / ٦٧ ، ٩ / ٢٨ - ٢٩ ، وابن الشجري
٢ / ٩٩ .

(٥) اختلف عن ابن ذكوان عن ابن عامر فنصّ ابن الجزري أنه روي عنه بتشديد التاء وتخفيف النون
وهو ما في التيسر والتبصرة ، وفي المبسوط أنها قراءة ابن عامر بلا خلاف عنه ، وروي عنه
بتخفيف التاء وتشديد النون وهو ما في السبعة ، وروي عنه بتخفيفها ، انظر النشر ، وقرأ الباقر
بتشديدهما . انظر السبعة ٣٢٩ ، والتيسر ١٢٢ ، والتبصرة ٢٢٠ ، والمبسوط ٢٢٥ ، والنشر
٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٦) عن أبي علي . وأجاز أيضاً أن يكون لفظه الخبر ومعناه الأمر ، و« لا » في هذين الوجهين نافية .
وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون على التخفيف نهياً وخفف الثميلة للتضمين فحذف النون الأولى .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٦ - ٥٨ .

الفرزدق^(١) هناك .

قوله عزّ وعلا : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ

يُونُسَ ﴾^(٢) [٩٨]

جاء منصوباً لأنه استثناء منقطع ليس من الأول . ولهذا المعنى أجمعوا على نصبه ولم يرفعوه إلا في الشاذ النادر^(٣) .

ومن رفعه حملّه على قوله^(٤) :

وَبَلَدَةٍ لَّيْسَ بِهَا أَنِيسٌ

إِلَّا الْيَقَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

وقوله :

وَبَلَدَةٍ لَّيْسَ بِهَا طُورِي

وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِي

(١) وهو قوله :

بأيدي رجال لم يشيوا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلّت

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١١٥ ، وللفراء ١ / ٤٧٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٥ - ٧٦ ، ومجمع البيان ٣ / ١٤٣ ، والبيان ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، والبحر ٥ / ١٩٢ ، والكتاب ١ / ٣٦٦ ، وأبن الشجري ٢ / ٢١٢ ، والمفني ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٣) روي الرقع عن الجرمي والكسائي . انظر شواذ ابن خالويه ٥٨ ، والكشاف ٢ / ٢٥٤ ، والبحر . (٤) وهو جران العمود الميري . د ، ص ٥٢ ، وابن السرياني ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٧ - ١٠٩ ، والحزانة ٤ / ١٩٧ - ١٩٩ . وذكر ابن السرياني أنه يروي لenzal بن غلاب ؟ .

والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن ١ / ١٣٧ ، والكتاب ١ / ٣٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ٤٧٩ و ٢ / ١٥ و ٣ / ٣٧٣ ، والمقتضب ٤ / ٤١٤ ، ومجالس ثعلب ٣٨٤ ، ومعاني الشعر للأشنانداني ٣٩ ، والصاحبي ١٨٧ ، والإنصاف ٢٧١ ، والبيان ١ / ٤٢١ ، وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ١١٧ و ٧ / ٢١ و ٨ / ٥٢ ، والطبع ٣ / ٢٥٦ . والأول بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ . ويروي « بساباً ليس بها أنيس » . واليعاقبة جمع يعفور وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضاً ، والعيس إبل بيض يخالط بياضها شقرة ، جمع أغيس والأنثى عياء ، عن الحزانة . والشاهد فيه أنه رفع اليعاقبة وجعلها بدلاً من أنيس .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا ﴾^(٢)

[١٠٢]

إن جعلت ﴿ كذلك ﴾ من صلة ﴿ ننجي ﴾ وجعلت ﴿ حقاً ﴾ من صلة قوله ﴿ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) [١٠٢] / أي : ننجي المؤمنين حقاً = كان الوقف^(٤) على ﴿ كذلك ﴾ .

ويجوز أن تحمل ﴿ حقاً ﴾ بدلاً من ﴿ كذلك ﴾ أو وصفاً^(٥) .

(١) ديوانه ق ٢٥ / ٦٥ ، ج ٦٦ / ١ ، ٤٩٨ . وهما له في شرح اللمع اللوح ٨٢ / ٢ ، والخزانة ٢ / ٢ - ٢ . وهما يلا نسبة في الأصول ١ / ٣٠٥ ، والإنصاف ٢٧٤ ، والمصح ٣ / ٢٦١ والأول فيه ٢ / ٢٨٤ . وانظر تمة التخريج في الديوان ٢ / ٤١٠ - ٤١١ . ورواية الديوان . وخففة ليس بها طوئي وخففة : البلدة الواسمة التي تخفق فيها الريح لسعتها ، وطوئي وطوري بمعنى أحد . وقد وم المؤلف في إنشاده هذا البيت شاهداً على جواز رفع المستثنى بـ « إلا » على أنه بدل من المستثنى منه وإن لم يكن منه ، فالذي فيه « خلا الجن » لا « إلا الجن » ، فلا يصح الاستشهاد به .

واستشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز تقديم المستثنى أول الكلام ، ولم يميز ذلك البصريون ، والتقدير عندهم : ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن ، فحذف « إنسي » وهذا الظاهر تفسير له ، وقيل التدوير : ولا بها إنسي خلا الجن ، وتقديم الاستثناء ضرورة ، انظر الانصاف والمصادر السالفة .

(٢) انظر مصابي القرآن للأخفش ٢٤٩ ، ومجمع البيان ٣ / ١٣٧ ونقل عن المؤلف مصرحاً بنقله عنه ، والبيان ١ / ٤٢١ ، والبحر ٥ / ١٩٤ ، والكشاف ٢ / ٢٥٥ ، والتبيان ٢ / ٦٨٧ ، وابن الشجري ٢ / ١٦٤ .

(٣) قرأ الكسائي وحفص عن عاصم ﴿ تُنَجِّي ﴾ وقرأ الباقون ﴿ نُنَجِّي ﴾ . انظر السبعة ٣٣٠ ، والتيسير ١٢٢ ، والنشر ٢ / ٢٨٧ . ورسم في النسخ « ننجي » ورسم المصحف بلاياء .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٧٠٩ ، والقطع ٣٨٣ ، والمكتفى ٣١٢ ، ومزار الهدى ١٢٤ . وقد وقف على ﴿ كذلك ﴾ ابن قتيبة . وقيل الوقف على ﴿ آمنوا ﴾ وهو كاف عند أبي حاتم وحسن عند ابن الأنباري .

(٥) كذا قال ، ووافقه في إجازة البديل أبو البركات والطبرسي والعكبري ، وهذا لا يصح لأن الثاني غير الأول . وأما وجه الوصف فقول غريب لا يصح ، ولا أعلم أحداً ذكره إلا الطبرسي الذي نقل عنه .

ولا يجوز^(١) أن ينتصب ﴿ كذلك ﴾ و﴿ حقاً ﴾ جميعاً بقوله ﴿ نتجي رسلاً ﴾ لأن الفعل الواحد لا يعمل في مصدرين ولا في حالين ولا في استثناءين ولا في مفعول^(٢) معها^(٣) . وإن أردت البيان فعليك بكتاب « البيان »^(٤) .

(١) أجازته العكبري ولم يعقب عليه أبو حيان بشيء .

(٢) في البيان - وقد نقل من كلام المؤلف من غير ما تصريح - : «مفعولين » وهو أحسن . وفي مجمع البيان « مفعولي » وهو خطأ من النساخ .

(٣) أما عمل الفعل الواحد في مصدرين فقد منعه الأثرون ، وأجازته قوم منهم السيرافي فأجاز أن ينصبها وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها ، ومن منع ذلك خرج على البديل ، عن الهمع ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ . وأما عمله في حالين فهذا الجمهور أنه يجوز تعدد الحال فينصب الفعل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد نحو جاء زيد ركباً مسرعاً ، وذهب قوم منهم أبو علي إلى أن ذلك لا يجوز ، انظر المغني ٧٢٢ ، والهمع ٤ / ٣٧ . وأما عمله في استثناءين فهو جائز إذا كررت « إلا » لغير تأكيد نحو جاء القوم إلا زيداً إلا عمراً ، عن الهمع ٣ / ٢٦٦ - ٢٦٧ . وأما المفعول معه فالأمر فيه كما قال ، فإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، لم يجوز أن تتبعه اسماً آخر فتنصبه لأن الفعل لا يصل بحرف واحد إلى أكثر من مفعول ، انظر الحجة ٣ / ١٩٣ - ١٩٤ . خم وعنه في مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٠ . وقال أبو حيان : « لا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البديل أو المطف » البحر ٧ / ٢٦٢ .

(٤) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

سورة هود
صلوات الله عليه

قوله تعالى : ﴿ فَصَلَّتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ . أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ (١) ١١ - ١٢ .

يكون « أن » من صلة ﴿ فصلت ﴾ أي فصلت بأن لاتعبدوا إلا الله (٣) .
وإن شئت كان قوله ﴿ ألا تعبدوا إلا الله ﴾ (٣) بمعنى [« أي »] (٤) أي لاتعبدوا إلا الله (٥) ، كقوله ﴿ أن أمشوا ﴾ [سورة ص : ٦٠] أي أمشوا .
وإن شئت كان التقدير : هو أن لاتعبدوا إلا الله (٦) .
وعلى الوجوه كلها يكون قوله ﴿ وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ [٣١] معطوفاً على قوله ﴿ ألا تعبدوا إلا الله ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٩ ، ومجموع البيان ٣ / ١٤١ ، والبيان ٧ / ٢ ، والبحر ٥ / ٢٠٠ - ٢٠١ . وكان في الأصل وي : فصلت آياته ، وهو سهو من الناسخ ، وسياق الآية : ﴿ الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت ... ﴾ .

(٢) وهو قول الكسائي والقراء ، وقدره الزجاج : لثلا .

(٣) كان في النسخ : « ... كان قوله من لدن حكيم خير ألا تعبدوا إلا الله » . وأغلب الظن أن النسخ أثبتوا صدر الآية ، وقوله « إلا الله » ليس في الأصل ، والوجه ما أثبت .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) قال أبو حيان : « يحتمل أن يكون « أن » حرف تفسير لأن في تفصيل الآيات معنى القول ، وهذا أظهر لأنه لا يحتاج إلى إضمار » اهـ . وعلى أن « أن » مفسرة يكون الكلام نهياً .

(٦) زيادة من ي .

(٧) تابعه صاحب البيان الذي أخذ منه من غير ماتصريح ، وذكره العكبري في التبيان ٢ / ٦٨٩ . وقد رد أبو حيان هذا القول وزعم أن من أجازاه فهو مجزل عن علم الإعراب .

وإجازة الرّازي^(١) الوقف على لفظة ﴿الله﴾ هنا خطأ محض^(٢)؛ لأنّه
يبتدئ بقوله ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَكُمْ﴾ وليس في الكلام ما يتعلق به على زعمه .

٢ وقوله : ﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ ١٢١
اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه .

٦ وقوله : ﴿يُمَتِّعُكُمْ﴾ ١٣١^(٣)
جزم جواب قوله ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَكُمْ﴾ .

٩ وقوله : ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ ١٣١
تديره : ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ ، فحذف إحدى التاءين . وابن كثير^(٤) يشدّد التاء
ولا يحذف الأولى ، بل يدغمها في الثاني . وقد تقدّم ذلك^(٥) .

قوله تعالى : ﴿وَلَنْ أَدْفِنَا الْإِنْسَانَ مِنْ رَحْمَةٍ ثَمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ﴾

(١) هو أبو الفضل الرازي وله في الوقف كتاب جامع الوقوف ، انظر ماسلف ٤٠٥ ، وستأتي ترجمته في
فهرس الأعلام .

(٢) لا يصحّ منه ما قال إلا إذا كان الرازي - ولم ينته إلينا كتابه - يذهب إلى أن الوقف على ﴿إلا
الله﴾ تام . والمؤلف أطلق القول عن الرازي ولم يقيد بصفة هذا الوقف . وقد أجمعوا على
جواز الوقف على ﴿إلا الله﴾ ثم اختلفوا في صفة : فهو حسن عند ابن الأنباري وصالح عند
النحاس - وهما لفظان متقاربان - وكاف عند السدائي وحسن أو كاف عند الأشموني . انظر
إيضاح الوقف ٧١٠ ، والقطع ٣٨٤ ، والمكتنى ٣١٣ ، ومنار الهدى ١٣٤ - ١٣٥ . والظاهر أنه
حسن لكاف لأنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة المعنى
واللفظ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٧٩ / ٢ ، ومجمع البيان ٧ / ٢ ، والبيان ١٤١ / ٣ ، والبحر ٢٠١ / ٥ .

(٤) في رواية البري عنه ، وروي عن البري أيضاً التخفيف وهي قراءة الباقين . انظر التيسير ٨٢ ،
والنشر ٢ / ٢٨٨ ، ٢٣٢ .

(٥) في كلامه على قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْمَعُوا الْحَبِيثَ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٧] ، انظر ماسلف ١٩١ .

إِنَّهُ لِيُؤْوسَ كَفُورًا ﴿٩١﴾

اللام في « لئن » لتوطئة القسم^(٢) ، وليست للقسم . والتقدير : والله لئن أذقنا الإنسان منا رحمةً إنه ليؤوس كفور . ف ﴿ إِنَّهُ ﴾ جواب القسم الذي هيأته اللام لك .

وليس قوله ﴿ إِنَّهُ لِيُؤْوسَ كَفُورًا ﴾ جواب « إن » ، لأننا قد أعلمناك أن جواب « إن » مثل الشرط مجزوم أو الفاء^(٣) ، كهولك : إن تأتني آتاك ، وإن تأتني فزيد يكرمك . وإذا قلت « لئن تأتني » لم يجز أن تقول « آتاك » ، وإنما^(٤) تقول : لئن تأتني لآتيسك^(٥) . والدليل على هذا قوله تعالى : ﴿ قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآنِ لا يأتون بمثله ﴾ [سورة

(١) انظر الجواهر ٦٥٩ - ٦٦٠ . ومجمع البيان ٣ / ١٤٥ ، والبيان ٢ / ٨ . وقوله « ثم ... كفور » ليس في الأصل وي .

(٢) سلف التعليق على هذه اللام ٨٤ .

(٣) يريد أن جواب حرف الشرط « إن » - وغيره من أسماء الشرط محمول عليه - إما أن يكون فعلاً مجزوماً في اللفظ أو في التقدير ، وعليه تكون جلته لاموضع لها من الإعراب ، وإما أن يكون جملة مقترنة بالفاء فتكون في موضع الجزم ، وقد تقام « إذا » مقام « الفاء » . انظر باب الجزاء في الكتاب ١ / ٤٣٥ ، والمقتضب ٢ / ٥٩ ، والإيضاح ٢٢٠ ، والجمل ٢١١ - ٢١٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٨ و ٩ / ٢ - ٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢ - ٢٦٣ ، والمجمع ٤ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

وقوله « أو الفاء » أي الفاء وما دخلت عليه . وعبارة سيبويه « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء » وعبارة أبي علي « وجزاء الشرط ثلاثة أشياء أحدها الفعل ... والآخر الفاء ... والثالث إذا .. » .

وقوله « لأننا قد أعلمناك أن جواب إن .. » لم يتقدم له في هذا الكتاب كلام فيه وإن كان قد تقدم ذكر كثير من الأفعال الجزومة الواقعة جواباً للشرط . ومن الجمل المقترنة بالفاء وهي في موضع الجزم أو المحذوفة الفاء : انظر ماتتقدم من ذلك ١٣٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤٧ - ٢٤٩ ، ٢٥٩ . وأغلب الظن أنه أراد أنه ذكر ذلك في غير هذا الكتاب من كتبه ، ونحو هذا قوله فيما يأتي ١٢٣٥ « وقد تقدم هذا في البيان » . وقد ذكر هذا في شرح اللوح ١٢٥ / ١ .

(٤) في الأصل : فإنما .

(٥) في الأصل : لآتاك ، وهو خطأ .

- الإبراء : ٨٨] فأثبت النون في قوله « يأتون » ، ولو كان جواب « إن » لكان
عجزوماً ؛ فلما قال ﴿ لا يأتون ﴾^(١) علمت أنه جواب القسم ، والتقدير : والله
لا يأتون بمثله ، فأغنى جواب القسم عن جواب الشرط ؛ ومثله قول كثير^(٢) :
لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمِثْلِها وأمكنني منها إذا لأقيلها
أي : والله لأقيلها . ولو كانت جواب « إن » لقال « لأقيلها .
وإذا كان كذلك فقولُ المفسرِ^(٣) « إنَّ التقدير في قوله ﴿ ليؤوس كفور ﴾ :
فإنه ليؤوس كفور » وقولُ الشارح^(٤) : « ﴿ وإنَّ^(٥) أظعتموهم إنكم
لمشركون ﴾^(٦) [سورة الأنعام : ١٢١] تقديره : فإنكم ، فأضمر الفاء^(٧) » = قولُ فاسدٌ ،
ومنه إقدامُ على شيء لم يكن يعرفه . وقد نسي قوله ﴿ ولئن شئنا لنذهبنَّ ﴾
[سورة الإبراء : ٨٦] وقوله : ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسنَّ ﴾ [سورة المائدة : ٧٢]
وقوله : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصروهم ولئن
نصروهم ليوئن الأديار ﴾ [سورة الحشر : ١٢] فجاء في هذا كله جواب القسم لاجواب
« إن »^(٨) ، وكذلك ﴿ إنه ليؤوس كفور ﴾ هو جواب القسم ، وليس هناك فاء
مضرة .

(١) في الأصل : لا يكون ، وهو خطأ .
(٢) سلف البيت ٢٤٢ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ٧٣٢ .
(٣) لعله عني بها رجلاً واحداً هو أبو مسلم محمد بن علي الأصبهاني ، والمؤلف يكني عنه بـ « شارحكم »
انظر ترجمته في فهرس الأعلام .
(٤) في الأصل وب : ولئن ، وهو خطأ .
(٥) انظر الجواهر ٥٤٩ ، ٦٥٩ - ٦٦٠ ، ٧٨٠ ، والبحر ٤ / ٢١٣ ، والمغني ١٣٥ ، ٣١١ ، ٨٢٨ .
(٦) وهو قول الحوفي ، وردّه أبو حيان . وعزاه المؤلف في الجواهر ٧٨٠ إلى الفراء في حدّ الجزء . يريد
في كتابه « الحدود » وحدّ الجزء من الحدود التي ذكرها الفراء فيه (انظر الفهرست ٧٤) . وقد
سلف ١٣٤ أن إضمار الفاء ليس بالفصيح وموضعه الشعر ، وانظر المصادر ثمة ، وانظر ٢٤٩ أيضاً .
(٧) حذف اللام الموطئة هنا كما حذف من قوله ﴿ وإن أظعتموهم ﴾ ، وقد سلف التعليق على حذف
هذه اللام ٢٧١ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٦٥٩ - ٦٦٣ الباب ٣٤ لـ « ماجاء في التنزيل من
حروف الشرط دخلت عليه اللام الموطئة للقسم » وذكر هذه الآيات ثمة .

مضرة .

قوله تعالى / : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ
وَمِن قَبْلِهِ كِتَابٌ مُّوسَىٰ ﴾ (١) [١٧]

يرتفع ﴿ كتاب ﴾ بالعطف على قوله ﴿ شاهد ﴾ ففصل بين الواو
والمعطوف (١) بالطرف وهو ﴿ من قبله ﴾ ، والتقدير : ويتلوه كتاب موسى من
قبله (٢) . ومثله في الأحقاف قوله ﴿ ومن قبله كتاب موسى ﴾ (٤) [سورة الأحقاف :
١٢] بعد قوله ﴿ وشهد شاهد من بني إسرائيل ﴾ [سورة الأحقاف : ١٠] .

قوله تعالى : ﴿ لا جرم أنهم في الآخرة ﴾ (٥) [٢٢]

(١) انظر الجواهر ٦٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٦ / ٢ ، وإعراب القرآن ٨٣ / ٢ ، وجمع البيان
١٥٠ / ٢ ، والبيان ١٠ / ٢ .

(٢) سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ ح ٥ .

(٣) هذا تقدير الزجاج . وذهب النحاس إلى أن ﴿ كتاب موسى ﴾ ارتفع بالابتداء ، وهو عند الفراء
مرتفع بالطرف ﴿ من قبله ﴾ . وقد سلف تحقيق القول في ارتفاع الاسم بالطرف على مذهب
الأخفش والكوفيين وعلى المذهبين أعني مذهب البصريين ومذهب الأخفش والكوفيين ١٣ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٣٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٢٧ - ١٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٨ - ٩ ، وإعراب القرآن ٨٤ - ٨٥ ، وجمع
البيان ١٤٩ / ٢ - ١٥٠ ، والبيان ١٠ / ٢ - ١١ ، والبحر ٢١٢ / ٥ - ٢١٣ ، وتفسير الطبري
١٢ / ١٥ - ١٦ ، والقرطبي ٢٠ / ٩ ، وجمع التفاسير ٣ / ٣١٥ .

وانظر كلامهم على « لا جرم » في الكتاب ١ / ٤٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٠ ، ومجاز
القرآن ١ / ٣٥٨ ، والمقتضب ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، وأدب الكاتب ٦١ ، وتأويل مشكل القرآن
٥٥٠ - ٥٥١ ، والزاهر ١ / ٣٧٥ - ٣٧٧ ، والفاخر ٢٦١ ، وحروف المعاني ٧٢ ، والنوادر للقائي
٢١٠ - ٢١٢ ، والصاحبي ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمخصص ١٣ / ١١٧ - ١١٨ ، ومنشور الفوائد ٥٣ - ٥٤ ،
وابن الشجري ٢ / ٢٢٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والجنى السدائي ٤١٣ - ٤١٥ ، والحزانة
٢١٠ / ٢ - ٢١٢ ، واللسان (جرم) .

﴿ لاجْرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ ﴾^(١) [سورة النحل: ٦٢] و ﴿ لاجْرَمَ أَنَّا تَدْعُوَنِي إِلَيْهِ ﴾^(٢) [سورة غافر: ٤٢] .

- ٢ فَسَرُّوه بقولهم « حَقًّا » . والحقيقة في هذا مقالته سيبويه عن الخليل أَنَّ
 « لا » رَدٌّ لقولهم ، وَأَنَّ « جَرَّمَ » فصل ماض بمعنى « كسب »^(٣) من قوله
 ﴿ ولايَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ ﴾ [سورة المائدة: ٢] . فقوله ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الكَذِبَ
 ٦ أَنَّ لَهُمُ الحُسْنَى لا ﴾^(٤) [سورة النحل: ٦٢] أي ليس لهم الجنة ، ثم قال ﴿ جَرَّمَ أَنَّ لَهُمُ
 النار ﴾ أي كَسَبَهُم قولهم ﴿ أَنَّ لَهُمُ الحُسْنَى ﴾ ﴿ أَنَّ لَهُمُ النار ﴾ .
 وقيل : « جَرَّمَ » بمعنى « وجب » أي وجب أن لهم النار^(٥) .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٨٧ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٩ ، لكنه لم يتكلم على « لاجرم » فانظر المصادر ثمة .

(٣) هذا وهم منه . فاعزاه إلى سيبويه عن الخليل هو قول أبي إسحق الزجاج ، فقد قال في الآية :
 « لا نفي لما ظنوا أنه ينفعهم ، كان المعنى : لا ينفعهم ذلك ، جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون أي
 كسب ذلك الفصل لهم الخسران » اهـ معاني القرآن له ج ٢ / ٩٥ / ٢ خ وعنه في إعراب
 القرآن . فـ « أَنَّ » عنده في موضع نصب .

أما سيبويه فقد قال : « وأما قوله عز وجل : ﴿ لاجرم أن لهم النار ﴾ فإن جرم عملت فيها
 لأنها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار ... وقول المفسرين معناها حقاً أن لهم النار يدل ذلك أنها
 بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فزعم الخليل أن « لاجرم » إنما تكون جواباً لما قبلها من
 الكلام ... » اهـ . فـ « أَنَّ » عندهما في موضع رفع فاعل لـ « جرم » وهو قول الأخفش والمبرد
 ومن وافقهم . فقد وافق الزجاج الخليل وسيبويه في أن « لا » رَدٌّ لما قبلها وخالفها في معنى
 « جرم » فذهب إلى أنه بمعنى « حق » وذهب إلى أنه بمعنى « كسب » . ولم يرتض القراء قول
 الخليل وذهب إلى أن « لاجرم كلمة في الأصل بمنزلة : لايد أنك قائم ولاعالة أنك ذاهب ،
 فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صار بمنزلة حقاً وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق ،
 وأصلها من جرمت أي كسبت الذنب » اهـ . فـ « لاجرم » عنده بمنزلة « لارجل » والتقدير :
 لاجرم في أن لهم أو من أن لهم فحذف الجار ، وهو أولى الأقوال ، وقيل غير ذلك .

(٤) في النسخ : ﴿ ... الحسنى لاجرم ﴾ ، والوجه ما أثبت .

(٥) وهو قول الخليل وسيبويه وقطرب والأخفش والمبرد وغيرهم ، واختاره المؤلف في الجواهر وفيها
 سيأتي ٦٨٧ في سورة النحل .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يَبَادِيَ

الرَّأْيِ ﴾ ^(١) ٢٧١

« نرى » فعل مستقبل ، والكاف للمفعول . وقوله ﴿ اتبعك ﴾ فعل ،
وفاعله ﴿ الذين هم أرادونا ﴾ . والفعل والفاعل في موضع نصب مفعول ثان لـ
﴿ تراك ﴾ إن كان بمعنى « نعلم » وفي موضع الحال إن كان بمعنى رؤية العين .

وقوله ﴿ بادي الرأي ﴾ ^(٢) نصب على الظرف ، أي ظاهر الرأي وأول
الرأي ^(٣) . والعامل فيه ﴿ تراك ﴾ ^(٤) .

فإن قلت : فما ^(٥) قبل « إلا » لا يعمل فيما بعده إذا تم الكلام قبل « إلا » ^(٦) ،

(١) انظر شرح اللوح ٢٩ / ٢ و ٤٠ / ٢ و ٨٠ / ١ ، ومجمع البيان ٢ / ١٥٢ - ١٥٤ ونقل عن
المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ١١ ونقل عنه غير مصرح على المعهود منه ، والبحر
٢١٤ / ٥ - ٢١٥ .

(٢) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ بادي ﴾ بالهمز وقرأ الباقون ﴿ بادي ﴾ بلا همز . انظر السبعة ٣٣٢ ،
والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ . وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٢ ، وللغراء ٢ / ١١ ، وإعراب
القرآن ٢ / ٨٧ ، ولم يتكلموا على العامل في الظرف . والمؤلف وغيره أخذوا من كلام أبي علي في
الحجة ٢ / ١٩٢ - ١٩٥ خم ، وانظر الجواهر ٨٥٦ ، وشرح اللوح ٤٠ / ٢ و ٨٠ / ١ ، والمصادر
السالفة .

(٣) ظاهر الرأي معنى قول من قرأ بلا همز ، وأول الرأي معنى قول من همز ، قال أبو علي : « وهاتان
الكلمتان تتقاربان في المعنى لأن الهمزة في اللام فيها ابتداء الشيء وأوله ، واللام إذا كانت أوأاً كان
المعنى الظهور وابتداء الشيء يكون ظهوراً وإن كان الظهور قد يكون ابتداء وغير
ابتداء » اهـ .

(٤) انظر البيان والبحر . والذي ذكره أبو علي أن العامل فيه ﴿ اتبعك ﴾ ، ولم يذكر المؤلف غيره في
الجواهر وشرح اللوح ، وذكره أبو حيان ، وهو الظاهر .

وظاهر كلام الأخفش والغراء والزجاج أنه ظرف لأنه عندهم انتصب على معنى « في بادي »
وتأول النحاس قول الزجاج على أنه أراد أنه منصوب على نزع الخافض .

(٥) في الأصل وب : ب ، فيما ، وهو تحريف ، والصواب من ي .

(٦) انظر شرح اللوح ٧٩ / ١ - ٢ ، والجواهر ٨٥٦ ، والأصول ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٧ / ٢٤٦ ،
٢٥١ ، والمجمع ٢ / ٢٦٢ ، وماسياتي ١٠٨٧ .

لا يجوز : ما أعطيتُ أحداً إلا زيداً درهماً = فإن أبا عليّ قد كفاك جواب هذا السؤال ، وحمل ﴿ بادي الرأي ﴾ على أنه ظرف لما قبله ^(١) ثم رجع عنه في قوله ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ﴾ ^(٢) [سورة الشورى : ٥١] فحملته على إضمار فعل آخر دلّ عليه « يكلم » على تقدير : أو يكلمه ^(٣) من وراء حجاب ^(٤) .

= وقد مثل ابن السراج للاستثناء بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بقوله : « أعطيت الناس الدراهم إلا زيداً ، ولا يجوز أن تقول : إلا عمراً الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما تستثني به واحداً ، فإن قلت : ما أعطيت أحداً إلا عمراً داتقاً ، وأردت الاستثناء أيضاً = لم يجوز ، فإن أردت البديل جاز ... » اهـ . وقد أخذته من الأخفش فقد أجاز « ما أعطيت القوم الدراهم إلا عمراً الدرهم » قال : « فيكون ذلك على البسّل لأن البسّل لا يحتاج إلى حرف ، فلا يعطف بحرف واحد شيئان منفصلان وكذلك سبيل إلا ... » اهـ .

(١) قال أبو علي : « ... والعامل في هذا الظرف هو قوله ﴿ اتبعك ﴾ ، والتقدير : ما اتبعك في أول رأيهم أو نيا ظهروا رأيهم إلا أرادنا ، فأخر الظرف وأوقع بعد « إلا » ولو كان بدل الظرف غيره لم يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيداً درهماً ، فأوقعت بعد « إلا » اسمين = لم يجوز ، لأن الفعل أو معنى الفعل في الاستثناء يصل إلى ما انتصب به بتوسط الحرف ، ولا يصل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعول ... فكذاك المستثنى إذا ألحقته « إلا » وأوقعت بعدها اسماً مفرداً لم يجوز أن تتبعه آخر ... » اهـ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٣ - ١٢٠٥ .

(٣) كان في النسخ « يكلمهم » والصواب ما أثبت . وهو على الصواب في الجواهر وشرح اللغ والحجة وجمع البيان .

(٤) قال أبو علي في الحجة ٤ / ٢٥٧ - ٢٥٨ خم : « ويجوز في قوله ﴿ وحياً ﴾ أمران : أحدهما أن يكون استثناء منقطعاً ، والآخر أن يكون حالاً . فإن قدرته استثناء منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بـ « من » لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده ... إذا كان كلاماً تاماً فإذا لم يجوز جملة على ﴿ يكلمه ﴾ من قوله ﴿ ما كان لبشر أن يكلمه الله ﴾ ولم يكن بدّ من أن يعلق الجار بشيء ولم يكن في اللفظ شيء تحمله عليه أضمرت « يكلم » ، وجعل الجار في قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ متعلقاً بفعل مراد في الصلة محذوف منها للدلالة عليه ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدر صلة لـ « أن » للوصولة بـ « يوحي » ، فيكون التقدير : ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو يكلمه من وراء حجاب ، فحذف « يكلم » من الصلة ... » اهـ انظر كلامه بتامه ، وانظر ما يأتي ١٢٠٣ - ١٢٠٥ .

والظرف في الآيتين عندنا محمول على الفعل قبل « إلا » لأن الظرف
يَكْتَفَى فيه برائحة الفعل^(١) . وقد ذكرنا هذه المسألة ، وما ذكر أبو علي أولاً ثم
تقضى ثانياً في غير موضع من كُتُبِنَا^(٢) .

قوله عز وعلا : ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾^(٣) | ٣١ |
أي تزدريهم ، فحذف المفعول من الصلة ، وهو العائد إلى الذين كفروا
كقوله ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٤) [سورة الفرقان : ٤١] ☆

☆ وقوله ﴿ أَنْزَلْنَاكُمْوهَا ﴾^(٥) | ٢٨ |
ردّه إلى الأصل . وذلك أنك إذا قلت « أعطيتكو » فحذف الواو = فإذا

(١) قال الإمام الطبرسي عقب نقله كلام المؤلف : « وأقول إن مقاله فيه نظر لأن أبا علي قال في تلك
الآية : لا يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده ، وليس ما قبل إلا في هذه الآية كلاماً
تاماً ، فإن قوله ﴿ الذين هم أراذلنا ﴾ فاعل لقوله ﴿ اتبعك ﴾ فلذلك فرق بين الموضعين « اهـ .

قلت : رحم الله الإمام الطبرسي فإنه تنبه على ما لم ينبه عليه أحد . فاعتراضه بأن الكلام في
هذه الآية - أعني ﴿ ما تارك اتبعك إلا الذين ... ﴾ غير تام = صحيح ، لكنه سها فظن أن أبا
علي فرق بين هذه الآية وتلك ، وليس كذلك ، فقد نقلت كلام أبي علي الذي يقول فيه « ... ولو
كان بدل الظرف غيره لم يجز ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيدا درهماً ... لم
يجز .. » . والمؤلف أخذ منه ، فاعتراضه وارد على كليهما .

وقد نص أبو حيان أن ما بعد إلا لا يكون معمولاً لما قبلها إلا إذا كان مستثنى أو مستثنى منه أو
تابعاً لمستثنى منه .

(٢) ذكرها في الجواهر ٨٥٦ - ٨٦٠ ، وشرح اللمع اللوح ٤٠ / ٢ و ٧٩ / ١ - ٨٠ / ٢ ، وهذان الكتابان
وهذا الكتاب - أعني كشف المشكلات - هي ما انتهى إلينا من كتبه .

(٣) انظر البيان ١٢ / ٢ ، والبحر ٥ / ٢١٨ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ .

(٥) انظر البيان ١١ / ٢ ، والبحر ٥ / ٢١٦ - ٢١٧ ، والعسكريات ٣٦ - ٣٧ ، والمحليسات ٩٦ .
وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

اتصل بالمضر رَدًّا^(١) إلى الأصل فقيل « أعطيتكوه » كما أنك إذا قلت : للمال لك
والمال لزيد ، كسرت مع المظهر ورددته إلى الأصل مع اللضر^(٢) . ☆
☆ وقوله : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ
اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾^(٣) [٣٤]

الشرط للمؤخر لفظاً في نية التقديم . وقوله ﴿ إِنْ أَرَدْتُ ﴾ جوابه ما ينوب
عنه ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ ﴾ . وهو مع جوابه جواب قوله ﴿ إِنْ كَانَ اللَّهُ ﴾ ،
كقولهم : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتَ فَلاناً^(٤) . ☆
قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا
مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(٥) [٤٠]
بتنوين « كل » وترك التنوين^(٦) . فمن قال ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ ﴾ فلم ينون

(١) الظاهر أن قوله « فإذا ... رَدًّا » جواب « إذا قلت » وهي عبارة ركيكة وأخشى أن يكون في الكلام سقط . وعبارة أبي علي في المسكريات : « ... ومن ذلك أن عامة من يقول أعطيتكم درهماً فيحذف الواو المتصلة بالميم إذا وصلها بالمضر قال : أعطيتكوه .. » اه ونحوه في الخليات . وانظر الكتاب ١ / ٣٨٩ / ٢ / ٢٩٢ ، والمقتضب ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) وإنما كسروها مع المظهر « لثلاث تلتبس بلام الابتداء إذا قال إن هذا فلان ولهذا أفضل منك ، فأرادوا أن يميزوا بينهما ، فلما أضمرها لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر ... » عن الكتاب ١ / ٣٨٩ ، وانظر شرح اللع اللوح ٨ / ١ ، والمقتضب ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ و ٤ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والكامل ٤٧١ ، والعسكريات ٣٦ .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ١٥٧ - ١٥٨ ، والبحر ٢١٩ ، ومجمع التفسير ٢ / ٣٢٠ ، والبصريات ٢٩٠ ، والمعنى ٨٠١ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) في تفسير البيضاوي (انظر مجمع التفسير) : أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً ، وهو أنسب مما قاله المؤلف .

(٥) انظر معاني القرآن للقرآني ٢ / ١٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٠ ، والحجة ٢ / ١٩٧ - ٢٠٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٠ - ١٦١ ، والبيان ٢ / ١٣ ، والبحر ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٦) قرأ بالتنوين حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة . انظر السبعة ٣٢٣ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ .

أضاف « كلاً » إلى ما بعده . ومن تَوَّنَ نصب ﴿ زوجين ﴾ بـ ﴿ أَحْمِلُ ﴾ .
و ﴿ أَهْلِكَ ﴾ ^(١) | ٤٠ |

٢ / ٦١
(٢ / ٦٧)

نصب عطف على قوله ﴿ اثنين ﴾ ^(٢) أي [و ^(٣)] أحمل أهلك .

وقيل إنَّ « أَهْلِكَ » فعلٌ ماضٍ / مسند إلى الله عزوجل ، أي أهلك الله
كلهم إلا من سبقَ عليه القول ^(٤) . والأول أحسنُ ، والثاني وجه ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ ^(٦) | ٤١ |

أي وقت إجرائها ووقت إرسائها ^(٧) أي : اركبوا [فيها ^(٨)] متبركين بذكر
الله في هذين الوقتين . فالظرف - أعني قوله بسم الله - متعلقٌ بحذوف في
موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ اركبوا ﴾ . والظرف هو العامل في
« مجراها ومرساها » على التقدير الذي ذكرنا .

فإن قلت : فهل يكون قوله ﴿ مجراها ﴾ مرتفعاً بالظرف ،
و ﴿ مرساها ﴾ عطف عليه ، ويكون ﴿ بسم الله ﴾ حالاً من الضمير في
﴿ اركبوا ﴾ = فإن ذلك لا يجوز ، لأنه تبقى الحال ولا عائد منها إلى

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) إن أضيف ﴿ كل ﴾ ، وعلى ﴿ زوجين ﴾ إن تَوَّنَ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه . وهو قول متكلف فيه إضمار الفاعل والمفعول به وهو المستثنى منه ،
ونظم الآية بأياه .

(٥) في الأصل : الوجه ، وهو خطأ .

(٦) انظر الجواهر ٥٢٢ - ٥٢٣ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٩٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤ - ١٥ ، وإعراب
القرآن ٢ / ٩١ ، والحجة ٢ / ٢٠٠ - ٢٠٣ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ٢ / ١٦١ ،
والبیان ٢ / ١٣ - ١٤ ، والبحر ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٧) وهو أحد قولي الفراء والنحاس ولم يتكلما على تعليقها . والباقون أخذوا من كلام أبي علي .

(٨) زيادة من ي .

صاحبه^(١) .

ولكنك لورفعت الاسمين بالظرف^(٢) ، وكان الظرف حالاً من الهاء المحرورة
بـ « في » = لجاد و جاز ، لأن قوله ﴿ مجراها ﴾ الهاء المتصلة به هي الهاء في
﴿ فيها ﴾ .

ولا يجوز أن يكون ﴿ مجراها ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بسم الله ﴾ خبره لأن
الظرف جرى هنا حالاً لذي حال ، فكان المذهب^(٣) طبقاً في رفع ما بعده
[به]^(٤) . وقد ذكر هو^(٥) جواز ارتفاع ﴿ مجراها ﴾ بالابتداء ، وقد ذكرناه في
« المُستدرك »^(٦) .

ووافق حفص حمزة وعلياً^(٧) في إمالة الراء من ﴿ مجراها ﴾^(٨) . ولا يميل

(١) يريد صاحب الحال ، والحال يذكر ويؤنث ، ولو قال « صاحبها » كان أجود لأنه أنه أت
« تبقى ... منها » .

(٢) وهو أحد قولي الفراء ومن وافقه .

(٣) كتب تحته في الأصل : « مذهب سيويه والخليل » . وهو خطأ بل يريد مذهب سيويه
ومذهب الأخفش والكوفيين في رفع الاسم بالظرف ، وقد سلف بيان ذلك ١٣ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) كتب تحته في الأصل : « أبو علي » . وفي ي : وقد ذكر أبو علي جواز ، وفي ب : وقد ذكر هو
يعني أبا علي جواز . وقوله « يعني أبا علي » ظاهر أنه ليس من المؤلف . قال أبو علي في
الحجة ٢ / ٢٠١ خم : « فإن جمعت قوله ﴿ بسم الله مجراها ﴾ خبر مبتدأ مقدماً في الأصل مقدم
، وهو خطأ] في قول من لم يرفع بالظرف أو جعلته مرتفعاً بالظرف لم يكن قوله ﴿ بسم الله
مجراها ﴾ إلا جملة في موضع الحال من الضير الذي في ﴿ فيها ﴾ .. » . وقد أجاز النحاس وأبو
البركات وأبو حيان ذلك . وما اعترض به المؤلف على أبي علي - وهو وارد على غيره - صحيح .
وانظر ما يأتي ٨٥٧ .

(٦) ساء المؤلف في أكثر المواضع التي أحال عليه فيها « الاستدراك على أبي علي » أو « الاستدراك » ،
انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) هو علي بن حمزة الكسائي .

(٨) انظر السبعة ٢٣٣ ، ١٤٥ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ ، ٤١ - ٤٢ .

حفصاً شيئاً في التنزيل إلا في هذا الموضع . وإنما خص هذا الحرف بالإمالة لأنه لما فتح الميم من ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ - وَفَتَحَ الْمِيمَ قِرَاءَةً حَمِزَةً وَعَلِيٍّ - (١) لم يَسْتَجِزْ أن يخالفها في الإمالة ، بل رأى وفاقه في الإمالة معها وفتح الميم .

قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِيَّ أَرْكَبْ مَعَنَا ﴾ (٢) [٤٢]

قَرِءَ بِكسْرِ الياء وفتحها (٣) . فن كسر الياء فأصله « بَنِيَّ » لأن « ابناً » إذا صُغِرَ قِيلَ فِي تصغيره « بَنِيٌّ » ، فإذا أَضْفَتَهُ أدخلت ياء المتكلم ، فتجتمع ثلاث ياءات ، فتحذف الأخيرة لأن الكسرة تدل عليه (٤) .

ومن فتح وقال ﴿ يَا بَنِيَّ ﴾ أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فيصير « يَا بَنِيًّا » ، ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين (٥) ، فصار « يَا بَنِيَّ » وهو قراءة حفص في جميع التنزيل ، ووافقه أبو بكر ههنا (٦) لأنه قد انضم إلى ما ذكرنا فتح الكاف من ﴿ اركب ﴾ ، فاستجاز مع السيبين ما لم يستجز مع سبب واحد .

- (١) وقرأ الباقون بضم الميم ، فأمال أبو عمرو ، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين والباقون بالفتح .
 (٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٢ - ٩٣ ، والحجة ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٩ خم ، وجمع البيان ٣ / ١٦٢ ، والبيان ٢ / ١٤ - ١٥ ، والبحر ٥ / ٢٢٦ .
 (٣) قرأ بفتح الياء عاصم وحده ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ٢٣٤ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .
 (٤) أي على الياء ، وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ما سلف من التعليق ٣ . ولو قال « عليها » كان أنسب .
 (٥) قوله « لالتقاء الساكنين » أجاز الزجاج ومن وافقه ، لكنه غير مطرد في قوله ﴿ يا بني لا تشرك ﴾ [سورة لقمان : ١٣] و ﴿ يا بني أقم الصلاة ﴾ [سورة لقمان : ١٧] ونحوه مما لا ساكن فيه بعد « بني » . وأجاز الزجاج أن تكون الألف حذفت كما تحذف الياء لأن النداء موضع حذف ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .
 (٦) انظر المصادر السالفة .

قوله عز وعلا: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(١) | ٤٣ |

- ٣ ﴿عاصم﴾ نصب اسم «لا»، وخبره قوله ﴿من أمر الله﴾ لأنه متعلق بمحذوف، والتقدير^(٢): لا ذا عصمة كائن من أمر الله في اليوم. و«اليوم» معمول الظرف وإن تقدم عليه، كما جاز «أكل يوم لك ثوب»^(٣). ولا يتعلق «اليوم» بنفس «أمر» لأن «أمراً» مصدر، فلا يتقدم عليه ما في صلاته^(٤).
- ٦ ولا يتعلق «اليوم» بنفس «عاصم» لأن «عاصماً» إذا تعلق به «اليوم» كان عاملاً فيه، وإذا كان عاملاً فيه وجب تنوينه لأنه يشبه للمضاف. ألا ترى أنك تقول: «لاخيراً من زيد في الدار»^(٥) فتنون «خيراً» لأن قولك «من زيد» في صلاته، فكذلك هنا لو كان «اليوم» متعلقاً بـ«عاصم» وجب تنوينه^(٦)، فلما لم يقرأ أحدٌ «لا عاصماً اليوم» ثبت أنه ليس من صلاته. فإن قلت: فهل أعلقه بمضمر يكون خبر «لا» = فإن ذلك لا يجوز لأنك حينئذ تجعل ظرف الزمان خبراً للذات / ، وقد ذكرنا أنه لا يجوز أن تقول: «زيد يوم الجمعة»^(٧)، على تقدير: زيد كائن يوم الجمعة، وكذا هنا لا يجوز أن

(١) انظر شرح اللع اللوح ٥٣ / ١ - ٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٢ (وفيه سقط)، وللغراء ١٥ / ١٦ - ١٦٢ / ٣، وجمع البيان ١٦٢ - ١٦٣، والبيان ١٥ / ٢ - ١٦، والبحر ٥ / ٢٢٧، وابن يعيش ٢ / ١٠٠، والمغني ٧٠١.

(٢) هذا أحد تقديرَي الأخفش ومن واقفه.

(٣) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٤٥٤.

(٤) المصدر ومعموله كالصلة والموصول. انظر مسلف من التعليق ١٣٦، والصلة لاتقدم على الموصول، وسيأتي التعليق على هذا ٨٧٠.

(٥) انظر شرح اللع اللوح ٥٣ / ١، والكتاب ١ / ٣٥٠، والمقتضب ٤ / ٣٦٥، والحجة ١ / ١٤٢، وابن يعيش ٢ / ١٠٠.

(٦) انظر مسلف من التعليق على هذا ٥٠٤.

(٧) سلف ذكر مصادره والتعليق عليه ٥٠٤.

يكون « اليوم » خبر « عاصم » ، وإذا بطل هذا وبطل تعلُّقه بالمصدر الذي هو « أمر » لتقدمه عليه ، صحَّ أنه كقولهم ، أكلُّ يوم لك ثوبٌ .

﴿ إلا من رحم ﴾^(١)

أي إلا من رحمه الله . فيكون « مَنْ » مفعولاً ، واستثناءه عن ﴿ عاصم ﴾ و « عاصم » فاعل . فقيل : هو استثناء منقطع^(٢) . وقيل : ﴿ لا عاصم ﴾ أي ذا عصاة^(٣) . وقيل : ﴿ لا عاصم ﴾ بمعنى معصوم^(٤) . وقيل : ﴿ من رحم ﴾ أي من رحمه نوح وهو ابنه^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾^(٦)

[٤٦]

قيل : ﴿ ليس من أهلك ﴾ أي من أهل دينك^(٧) .

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٦٦ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، والإيضاح ٢١٢ ، والخصائص ١ / ١٥٢ ، وابن ميمون ٢ / ٧٩ ، ٨١ ، ١٠٠ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٢٨ ، والقرطبي ٩ / ١٩ ، والمصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٢) وهو قول سيبويه والمبرد والزجاج وأحد قولي الأخفش والفراء وأبي علي والنحاس وغيرهم .
(٣) وهو أحد قولي الأخفش وأبي علي ومن وافقها . قال أبو الفتح : « وذو العصاة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فن هنا قيل إن معناه لامعصوم » .

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهم . وعلى هذين القولين يكون « من » رفعاً بدلاً من « عاصم » .
(٥) لم أجد هذا القول ، وهو قول متكلف يأباه نظم الآية ومعناها .

(٦) انظر الجواهر ٧٠ ، وشرح المسع اللوح ٦٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٣ ، ولفراء ٢ / ١٧ - ١٨ ، والحجة ٣ / ٢٠٩ - ٢١٢ خم ، وجمع البيان ٣ / ١٦٥ - ١٦٧ ، والبيان ٢ / ١٦ ، والبحر ٥ / ٢٢٩ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٣٠ - ٣٣ ، والقرطبي ٩ / ٤٦ ، وابن كثير ٤ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وجمع التفسير ٣ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٧) عن الضحاك وغيره . وقيل : ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم ، عن ابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهما ، وهو قريب من الأول ، وقيل : ليس من لسدك ، عن الحسن وغيره ، وردده الطبري وغيره .

﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ ﴾ أي ذُو عَمَلٍ^(١) . وقرأه علي^(٢) : ﴿ إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ ﴾
على المضى ونصب المفعول وهو ﴿ غَيْرَ صَالِحٍ ﴾ .

٢ قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾^(٣) [٤٦]
إثبات الياء قراءة أبي عمرو^(٤) . وقد حذفها قوم فقرأوا ﴿ فلا تسألن ﴾
فاجتزؤوا بالكسرة عن الياء^(٥) . ومنهم من شدد النون وكسرها على معنى
٦ « تَسْأَلْنِي » فحذف الياء واجتزأ بالكسرة ، والنون نون [التوكيد^(٦)] الثقيلة
اجتمعت مع نون العباد ، فحذف الوسطى منها . وفتحها قوم مع التشديد
فقرأوا ﴿ فلا تسألن ما ليس لك به علم ﴾ .

٩ قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ ﴾^(٧) [٤٩]

(١) عن الزجاج ، وهو أحد قولي أبي علي وغيره ، فالضير في « إنه » للابن وهو قول الحسن .
وقيل ﴿ إنه ﴾ أي إن سؤالك أو مسألتك ما ليس لك به علم عمل غير صالح ، عن ابن عباس
ومجاهد وغيرهما ، وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما .

(٢) كتب تحته في الأصل : « الكسائي » . وهذه قراءة الكسائي وحده ، وقرأ الباقرن ﴿ عملٌ غيرٌ
صالح ﴾ انظر السبعة ٣٢٤ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٨ / ٢ ، والحجة ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ خم ، وجمع البيان ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ،
والبيان ٢ / ١٦ - ١٧ ، والبحر ٥ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٤) وورش عن نافع ، وأبو عمرو يخفف النون وورش يشددها ، وقرأ بحذف الياء وتخفيف النون
عاصم وحزرة والكسائي ، وقرأ ابن عامر وقالون عن نافع بحذف الياء وكسر النون مع
التشديد ، وقرأ ابن كثير بحذف الياء وفتح النون مع التشديد وتروى عن هشام عن ابن
عامر . ونافع وابن عامر وابن كثير يفتحون اللام والباقرن يسكنونها . انظر السبعة
٢٣٥ - ٣٣٦ ، والتيسير ١٢٥ ، ١٢٧ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ١٨٤ ، واليسوط ٢٣٩ - ٢٤٠ .
وأبو عمرو وورش يحذفان الياء في الوقف .

(٥) لطف التعليق على حذف ياء النفس « ياء للتكلم » والاجتزاء عنها بالكسرة ١٤٨ . وكان في
الأصل : « ... قوم فقرأوا ... فاجتزؤوا » وهو سهو من الناسخ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر جمع البيان ٣ / ١٦٦ - ١٦٧ ، والبيان ٢ / ١٧ ، والبحر ٥ / ٢٢٢ و ٢ / ٤٥٧ - ٤٥٨ .

﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، والخبر الظرف . و ﴿ نوحياً ﴾ خبر ثان . وإن شئت كان في موضع الحال ، أي تلك كائنة من أنباء الغيب موحة إليك .

وإن شئت كان ﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، و ﴿ نوحياً ﴾ الخبر ، والجار من صلة ﴿ نوحياً ﴾ أي تلك نوحياً إليك من أنباء الغيب^(١) .

ولا يجوز أن يكون « مِنْ » زيادةً على تقدير : تلك أنباء الغيب نوحياً إليك ، لأنها لاتزاد في الواجب ، وقياس قول الأخفش جوازته^(٢) .

قوله عز وجل : ﴿ وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [٥٠]

﴿ أخام ﴾ ينتصب بفعل مضر ، والتقدير : وأرسلنا إلى عاد أخام هوداً . وهكذا ﴿ وَإِلَىٰ تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ [٦١] و ﴿ إِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [٨٤] في جميع التنزيل^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾^(٤)

[٥٤]

﴿ إِنْ ﴾ حرف نفي لحقت ﴿ نقول ﴾ فنفت^(٥) جميع القبول إلا قولاً

(١) اختار أبو حيان أن يكون ﴿ تلك ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ من أنباء ﴾ وجملة ﴿ نوحياً ﴾ مستأنفة ، وهو قول جيد .

(٢) سلف التعليق على كلا القولين ٣٥ .

(٣) انظر الجواهر ٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٩ ، والبيان ٢ / ١٧ ، والبحر ٥ / ٢٣٢ .

(٤) قوله تعالى ﴿ وَإِلَىٰ عاد أخام هوداً ﴾ جاء أيضاً في الأعراف : ٦٥ ، وقوله ﴿ وَإِلَىٰ ثمود أخام صالحاً ﴾ جاء في الأعراف : ٧٣ ، وقوله ﴿ وَإِلَىٰ مدين أخام شعيباً ﴾ جاء في الأعراف : ٨٥ ، والعنكبوت : ٣٦ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ١٦٩ ونقل من كلام المؤلف مصرحاً بنقله عنه . والبيان ٢ / ١٨ - ١٩ ونقل كلامه من غير ماتصريح بالنقل على المعهود منه ، والبحر ٥ / ٢٣٣ .

(٦) كان في النسخ « نفسي » ، والصواب ما أثبت ، وهو على الصواب في مجمع البيان .

واحداً وهو قوله^(١) ﴿ اعتراك بعض آهتنا بسوء ﴾ ، فالتقدير ماتقول
[قولاً]^(٢) إلا هذه المقالة ، أي إلا مقاتلتنا ﴿ اعتراك بعض آهتنا بسوء ﴾ .

والفعل يدلّ على المصدر وعلى الظرف وعلى الحال ، فيجوز أن يُذكر
الفعلُ ثم يُستثنى من مدلوله مادلاً عليه من المصادر والظروف والأحوال .
فقوله ﴿ اعتراك ﴾ مستثنى من المصدر الذي دلّ عليه ﴿ تقول ﴾^(٣) ، كقوله
عزوجل : ﴿ أَمَّا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ . إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى ﴾^(٤) [سورة الصافات : ٥٨ - ٥٩]
فنصب ﴿ موتتنا ﴾ على الاستثناء^(٥) لأنه مستثنى من ضروب الموت الذي دلّ
عليه قوله ﴿ بميتين ﴾ .

ومما جاء من ذلك في الظرف قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ
يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ﴾^(٦) [سورة يونس : ٤٥] ف ﴿ ساعة ﴾ استثناء^(٧) مما دلّ
عليه ﴿ لم يلبثوا ﴾ ، والتقدير : كأن لم يلبثوا في الأوقات كلها إلا ساعة من
النهار / ومثله ﴿ إن لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [سورة طه : ١٠٤] و ﴿ إن لَبِثْتُمْ إِلَّا
عَشْرًا ﴾ [سورة طه : ١٠٣] .

٢ / ٦٢
(٢ / ٦٨)

(١) في الأصل « قوهم » ، والأجود ما أثبت من ي و ب . ووجه ما في الأصل أن هذا حكاية من الله عزوجل لقوهم .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وموضع جملة ﴿ اعتراك ﴾ نصب على أنها مفعول بها .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٢٥ - ١١٢٦ .

(٥) انتصب ﴿ موتتنا ﴾ على المصدرية ، وهو في المعنى مستثنى من ضروب الموت الذي دل عليه قوله ﴿ بميتين ﴾ ، انظر التعليق فيما يأتي .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ ، ولم يذكر ثمة ما ذكره هنا .

(٧) انتصب ﴿ ساعة ﴾ وكذا ﴿ يوماً ﴾ و ﴿ عشراً ﴾ على أنه ظرف متعلق بالفعل وهو في المعنى مستثنى مما دل عليه الفعل .

ومما جاء من ذلك في الحال قوله : ﴿ ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ أَيُّنَا تَقْفُوا إِلَّا
بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ ﴾^(١) [سورة آل عمران : ١١٢] والتقدير : ضربت عليهم الذلّة في جميع
الأحوال أيّنا ثقّفوا إلا متمسكين بعهد الله^(٢) .

وهذا أصلٌ كبير لا بدّ لك من رعايته لأنّ الفقهاء بنوا عليه مسائل
جمّة^(٣) .

☆ وقال^(٤) أبو علي^(٥) : ﴿ إلا بحبل ﴾ مستثنى من ﴿ الذلّة ﴾ ، المعنى : يذنون
إلا أن يكون معهم حبل من الله ، وهو ما يكون به ذمّة ، ولا يكون من
﴿ ثقّفوا ﴾^(٦) ألا ترى أنه لا يصحّ : أيّنا ثقّفوا إلا بحبل ، لأنه إذا كان معهم
حبل من الله لم يُثقّفوا ؟

قال : و « أَيْنَ » من قوله ﴿ أيّنا ثقّفوا ﴾ قد خرجت من الاستفهام^(٧) كما

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٢ ، وللغراء ١ / ٢٣٠ ، وإعراب
القرآن ١ / ٢٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٧ ، والبيان ١ / ٢١٥ ، والبحر ٢ / ٣١ - ٣٢ ، والكشاف
٤٥٥ / ١ .

(٢) وكذا قال الزمخشري . وقوله ﴿ بحبل ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الحال ، وهو مستثنى من عامة
الأحوال ، فالاستثناء متصل . وذهب الأخفش والفراء والزجاج وغيرهم إلى أنه استثناء ليس من
الأول أي منقطع .

(٣) لم يذكر شيئاً منها في هذا الكتاب ، ولا أعرف شيئاً عن هذه المسائل التي بناها الفقهاء على هذا
الأصل .

(٤) قوله : وقال أبو علي ... إلى آخر كلامه انفردت به نسخة الأصل .

(٥) نقل المؤلف في الجواهر بعض ما نقله عنه هنا ، ولم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه . وعلى
قوله فالاستثناء متصل .

(٦) أي ولا يكون ﴿ إلا بحبل ﴾ مستثنى من ﴿ ثقّفوا ﴾ . وفي الجواهر : ولا يكون متعلقاً بقوله
﴿ ثقّفوا ﴾ .

(٧) لم أجد هذا القول . وقوله « من الاستفهام » يريد أن « أين » ظرف خرج عن الاستفهام و
« ما » مزيدة ، ولا أعلمها زيدت مع « أين » إلا إذا كانت اسم شرط . على أن ابن جني حمل
قول الشاعر :

وأساء ما أساء ليلة أدبتي إلى وأصحابي بأيّ وأيّنا =

خرجت منه [أي^(١)] في قوله^(٢) :

... .. والدَّهْرُ أَيَّمَا حَالٍ دَهَارٍ^(٣)

٣

وقد يجوز أن يكون الاستثناء من الضير الذي في ﴿عليهم﴾^(٤) ☆

= على وجهين : أحدهما أنه جرد « أين » من الاستفهام و « ما » مزينة أو أنه ركب « أين » مع « ما » تركيب خمسة عشر، انظر الخصائص ١ / ١٣٠ - ١٣١ .
والظاهر ما ذهب إليه أبو حيان أن « أينما » اسم شرط و ﴿ثقفوا﴾ فعل الشرط في محل جزم ، والجواب محذوف لتقدم معناه .

(١) زيادة مني .

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٢٢ ، والخصائص ٢ / ١٧١ ، ١٧٩ ، والمنصف ٣ / ٥٠ ، والخصص ٦٢ / ٩ .

وهو من كلمة لشاعر عذري اسمه « حرث بن جبلة » في المعرون ٥٢ ، وعيون الأخبار ٢ / ٣٠٥ ، وابن السيرافي ١ / ٣٥٩ - ٣٦٢ ، ومعجم الأدباء ١٢ / ٧٦ - ٧٧ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر وشرح شواهد سيبويه للزمخشري فيما نقله منها السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٦ - ٨٧ .
واسمه « جبلة بن حرث » في أصول العقد ٢ / ١٩٢ ، والحامسة البصرية ٢ / ٦٤ - ٦٥ .
واسمه « جبلة بن الحويرث » في فرحة الأديب ٨٦ ، والمستجد ٢٠٩ - ٢١٣ (أفدته من حاشية محقق فترات الأوراق) . واسمه « عثير بن لبيد » في درة الغواص ٧٢ - ٧٤ ، وفترات الأوراق ٣١٢ - ٣١٤ .

وهي لعثير بن لبيد أو لعثمان بن لبيد أو لحرث فحرث في درة الغواص ، ولعثير أو لحرث في شرح أبيات المغني ٢ / ١٦٨ - ١٧٦ واللسان (دهر ، غبط) ، ولحرث أو لأبي عيينة المهلب في بصائر ذوي التمييز ٢ / ٦٠٩ ، ولعثير أو لحرث أو لابن كثير بن عذرة بن سعد بن تميم في شرح شواهد المغني ، وخبلة أو لعبد المسيح بن بقبيلة الغساني في الحامسة البصرية (وفي المطبوع : « جبلة العذري عبد المسيح ... » وفيه سقط تمامه « ويقال عبد المسيح » أو « أو عبد المسيح » .

وهي بلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٢٠ - ٢٢١ ، وأمالي القالي ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، وانظر استقصاء تخريجها في السطوط ٨٨٠ ، والحامسة البصرية .

(٣) صدره : حتى كأن لم يكن إلا تذكره

والشاهد فيه أنه نصب « أينما » على الظرف وأخرجها من الاستفهام .

(٤) لم أجد هذا القول . وعليه فالاستثناء ليس من الأول وكان في الأصل : عن الضير وهو تحريف .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(١) [٥٦]

هو كقوله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ ﴾^(٢) [سورة الفجر : ١٤]

وقيل : معناه : إِنَّ رَبِّي عَلَى الْحَقِّ^(٣) دون أصنامكم ودعاتكم . وقيل^(٤) : إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ فِي هِدَايَتِهِ إِيَّاي وَأَصْحَابِي .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾^(٥) [٥٧] .

القراءة بالرفع في ﴿ يَسْتَخْلِفُ ﴾ لأن الفاء منعت « إِنَّ » من العمل فيها . وقد جاء الجزم في ﴿ يَسْتَخْلِفُ ﴾ عن الحزاز عن حفص^(٦) عن عاصم ،

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٦ ، وجمع البيان ٢ / ١٧٠ ، والبحر ٥ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٣٧ ، والقرطبي ٩ / ٥٣ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٢ ، وجمع التفسير ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٢) انظر تأويلها في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٦١ ، وإعراب القرآن ٣ / ٦٩٨ ، وجمع البيان ٥ / ٤٨٧ ، والبحر ٨ / ٤٧٠ ، وتفسير الطبري ٣٠ / ١١٥ ، والقرطبي ٢٠ / ٥٠ ، وابن كثير ٨ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، وجمع التفسير ٦ / ٥٠٨ .

وتأويل الآية : إن ربك على طريق العباد لا يفوته أحد ، أي لا يفوته من أعمالهم لأنه يسمع ويرى جميع أقوالهم وأفعالهم كما لا يفوت من هو بالمرصاد ، عن مجمع البيان . والمرصاد : الطريق ، وقيل الموضع الذي ترصد الناس فيه .

(٣) هذا قول مجاهد ، أي إن ربِّي عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ بِجَازِيِ الْحَسَنِ يَأْحَسَانَهُ وَالسَّيِّئِ بِإِسَاءَتِهِ لَا يَظْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ شَيْئًا ، وقيل غير ذلك .

(٤) لم أجد هذا القول ، وهو قول متكلف لا يناسب قوله تعالى قبل ذلك ﴿ مِمَّنْ دَابَّةٌ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٩٢٩ - ٩٣٠ ، والبحر ٥ / ٢٣٤ ، والتبيين ٢ / ٧٠٤ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٥٢ ، وجمع التفسير ٢ / ٣٣٦ .

(٦) قوله « الحزاز عن حفص » محمول على الاختصار ، فالحزاز يروي عن هبيرة عن حفص . وعزا أبو حيان هذه القراءة إلى هبيرة عن حفص ، ولم يسم المؤلف في الجواهر والقرطبي في تفسيره الراوي عن حفص .

لأنه حمله على موضع الفاء^(١) ، لأن الفاء مع الجملة في موضع الجزم بـ « إن » ؛
كقراءة من قرأ ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾^(٢) [سورة الأعراف : ١٨٦] ،
وبقيننا^(٣) على هذا برهنة من الزمان .

٣

فإذا نحن تحمّلنا قراءة الخزاز على الإشمام والإسكان^(٤) = كان^(٥) عندنا أولى
من الحمل على موضع الفاء ، لأن الفاء داخل على مضر ، لا بدّ من إضماره ، على
تقدير : فإن تولوا فـ [قتل]^(٦) قد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم وقل يستخلف^(٧)
ربي . [فـ]^(٨) موضع الجملة منصوبة^(٩) بفعل مضر^(١٠) ، كما قال : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا

٦

(١) هذا قولهم جميعاً ، وأجاز العكبري أيضاً أن يكون أسكن على التخفيف لتوالي الحركات . وأجاز
النحاس في إعراب القرآن ٢ / ٩٦ هذا الوجه في الإعراب ولم يذكر أنه قراءة .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٨٨ .

(٣) في الأصل « قال وبقيننا » و « قال » زيادة من الناسخ لم ترد في ب . وقوله وبقيننا إلى آخر
كلامه لم يرد في ي .

(٤) كما أسكن امرؤ القيس وأشم في قوله « فاليوم أشرب غير مستحب » ، انظر ماسلف ٢٠٤ .

(٥) في الأصل « وكان » وفي ب « فكان » وكلاهما خطأ .

(٦) زيادة من ب .

(٧) في الأصل : وقيل ويستخلف ، وفي ب : إليكم ويستخلف ، والصواب ما أثبت .

(٨) زيادة مني . وفي ب : في موضع ، وهو تحريف .

(٩) كذا وقع ، ولو قال : فوضع الجملة منصوب أو فالجملة منصوبة = كان أصح وأجود .

(١٠) هذا قول أجازه الطبري ، وذكره أبو حيان ولم يسمّ قائله . و « تولوا » في هذا القول ماض ،

ورده أبو حيان ، قال : « ولا حاجة تدعو إلى جملة ماضياً وإضمار القول » ا هـ . وأزيد في

رد هذا القول : إن الكلام في هذا الآية حكاية عما قاله هود عليه السلام لقومه ، وصرّفه إلى أنه

قول الله تعالى هود عليه السلام تكلف ياباه نظم الآية .

وتأول الطبري الآية على أن « تولوا » ماض وأن في الكلام التفتاتاً من الغيبة إلى الخطاب ،

قال : « فإن أدبروا معرضين فقد أبلغتكم أيها القوم ما أرسلت به .. » ا هـ .

وأحسن منه قول الجمهور أن « تولوا » مضارع « تولى » أي تتولوا .

ويشهد لهذا القول قراءة عيسى بن عمر والأعرج « تَوَلَّوْا » بضم التاء واللام ، وهو الظاهر .

انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٦ ، وجمع البيسان ٣ / ١٧٠ ، والبحر ٥ / ٢٢٤ ، وتفسير الطبري

١٢ / ٢٧ ، والقرطبي ٩ / ٥٣ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٢ ، وجمع التفسير ٣ / ٢٢٦ .

فَقُلْ أَذْنَتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴿١﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٩] . فليس جَزْمُ الخَزَازِ ﴿٢﴾ ويستخلف ﴿٣﴾ إذن كجزم ﴿٤﴾ ويذرهم ﴿٥﴾ ، ولكن لما ذكرنا .

قوله تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (١) [١٦٤] .
 حمل مرة ﴿ آية ﴾ على أنه في موضع الحال ، على تقدير : هذه ناقة الله
 لكم مَبِينَةٌ ظاهرة ، وحمل أخرى على أنه تمييز (٢) ، على تقدير : هذه ناقة الله لكم
 من جملة الآيات .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾ (٥) [١٦٦] .
 يكسر الميم وفتحها (٦) . فمن كسر الميم فإنه أضاف « الخزي » إلى « اليوم »

(١) انظر تفسير الطبري ١٧ / ٨٢ ، والقرطبي ١١ / ٣٥٠ ، وابن كثير ٥ / ٢٨٢ - ٢٨٢ ، ومجم التفسير ٤ / ٢٨٤ .

والكلام في هذه الآية قول الله عزوجل لرسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله ، لا خلاف في ذلك بينهم ، فلها ماظهر فيها « قل » . فلا تكون شاهداً على ماذهب إليه المؤلف في الآية الأولى لأن الكلام في الأولى حكاية عما قاله هود عليه السلام لقومه لا قول الله عزوجل له وإن ذهب إليه وهم بعضهم .

(٢) في ب : « كجزم ويكفر ويذرك » وفيه تصحيف وسهو . أما السهو ففي قوله « يذرك » والصواب « يذرهم » . وأما يكفر فصوابه نكفر في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَاتَوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنَكْفَرْ عَنْكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧١] بالجزم وقرئ بالرفع ، وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٨ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والبحر ٥ / ٢٢٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ١ / ١٦٨ .

(٤) لم يذكر هذا الوجه إلا صاحب البيان الذي نقل كلام المؤلف من غير ما تصريح على المعهود منه .

(٥) انظر الجواهر ٨١٧ ، وشرح الملح اللوح ١٠ / ٢ و ١٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ ، والحجة ٣ / ٢١٣ - ٢١٨ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجم البيان ٣ / ١٧٢ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والبحر ٥ / ٢٤٠ .

(٦) قرأ بفتحها نافع والكسائي . وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ٣٣٦ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

وجرَّ « اليوم » بالإضافة . وجاز إضافة « الحزبي » إلى « اليوم » لأنه فيه ، كما جاء ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(١) [سورة با: ٢٣] أي مكرّم فيهما ؛ فكنا ﴿ ومن خزري يومئذ ﴾ أي من خزريم في ذلك اليوم .

٣

ومن فتح الميم فقال ﴿ ومن خزري يومئذ ﴾ بني « يوماً » على الفتح لأن ظروف الزمان إذا أُضيفت إلى الأسماء المهمة والأفعال الماضية بنيتْ واكتست البناء من المضاف إليه^(٢) ، كما قال [النابغة]^(٣) :

١ / ٦٣

(١ / ٦٩)

على حينَ عاثبتُ المشيبَ على الصِّبَا فَقُلْتُ أَلْمَاتَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(٤)
فبني « حيناً » على الفتح لأنه أضافه إلى الماضي . والمضاف يكتسي من المضاف إليه البناء كما يكتسي منه التعريف والتنكير والعموم والاستفهام والنفي والشرط [والتأنيث]^(٥) ، وقد بيّنا ذلك في شرح كتاب عثمان^(٥) .

٩

وجاء التنوين في « إذ »^(٦) من قوله ﴿ يومئذ ﴾ لأن « إذ » يضاف إلى الجمل كقولك : جئتكَ إذِ الخليفةَ عبدَ الملك . فلما حذف منه المضاف إليه نُون ليكون التنوين^(٧) دليلاً على ذلك المعنى ؛ فلما دخله^(٨) التنوين كُبرت النذال

١٢

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٥ ، وللقرآن ٢ / ٢٦٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٧٤ - ٦٧٥ ، ومجمع البيان ٤ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والبحر ٧ / ٢٨٣ ، والكتّاب ١ / ٨٩ ، ١٠٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ و ٤ / ٣٣١ ، والكامل ١٧٥ ، ٢٨٥ ، ١٢٥٦ ، والإيضاح ١٨٤ ، وابن يعيش ١ / ٩٧ و ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، وابن الشجري ١ / ٣٧ ، ٣٩٧ ، ٣٠١ .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، وما سلف من التعليق على هذا ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سلف البيت ٢٨٢ وتخرجه نمة .

(٥) هو كتابه « شرح اللّمع » انظر الألواح ١١ / ٢ - ١٩٣ / ١ ، وعثمان هو ابن جني وكتابه « اللّمع » في العربية .

(٦) انظر سر الصناعة ٥٠٤ - ٥٠٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وابن يعيش ٩ / ٣٠ - ٣١ ، ولفني ١١٨ - ١١٩ ، والمعجم ٣ / ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، والمصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٧) ويسمى تنوين العوض أو التعويض .

(٨) كان في النسخ « دخلته » والصواب ما أثبت .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ تَمُودًا كَفَرُوا ﴾^(١) [٦٨]

اختلف القراء في إجراء ﴿ تمود ﴾ وترك إجرائه^(٢) . فمن لم يُجْرِه قال : هو اسم القبيلة معرفة . ومن أجره قال : هو اسم الحي^(٣) ، فلا ينبغي ألا يُجْرَى . والوجهان جيدان حسنان .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾^(٤) [٦٩]

نصب الأول بنفس القول^(٥) ، ورفع الثاني بإظهار المبتدأ^(٦) ، أي : أمري سلام^(٧) ، أو^(٨) أنا ذو سلام .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ - ٣٥٥ ، وللغراء ٢ / ٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٧ ، والحجة ٣ / ٢١٩ - ٢٢٣ خم ، ومجح البيان ٣ / ١٧٢ - ١٧٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٥٤ - ٣٥٣ ، وابن يعيش ١ / ٦٨ .

(٢) هنا وفي الفرقان : ٢٨ ، والعنكبوت : ٢٨ ، والنجم : ٥١ ، فقرأ حمزة وحفص عن عاصم بغير تنوين على ترك الصرف ، ووافقها أبو بكر عن عاصم في رواية عنه في حرف النجم ، وقرأ الباقون بالتنوين على الصرف . واختلفوا في ﴿ ألا بعداً لثمود ﴾ [سورة هود : ٦٨] فقرأ الكسائي وحده بالتنوين على الصرف وقرأ الباقون بغير تنوين على ترك الصرف . انظر السبعة ٣٢٧ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٣) انظر المصادر السالفة ، والكتاب ٢ / ٢٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، والأصول ٢ / ٩٥ .

(٤) انظر معاني القرآن للغراء ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، والحجة ٢ / ٢٢٣ خم ، ومجح البيان ٣ / ١٧٦ ، والبيان ٢ / ٢٠ - ٢١ ، والبحر ٥ / ٢٤١ ، والمغني ٥٠١ ، ٧٨٧ .

(٥) كما تقول لرجل قال « لا إله إلا الله » قلت حقاً وإخلاصاً ، فحقاً وإخلاصاً منصوبان بقلت لأنك ذكرت معنى ما قال ولم تحك نفس الكلام ، عن أبي علي ، وأجازته النحاس ومن وافقه . وهو مصدر عند الغراء وأجازته النحاس ومن وافقه .

(٦) أجازته الغراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجازوا أن يكون مبتدأ والخبر مضمير والتقدير : سلام عليكم .

(٧) في ي وب « أي أمرنا سلام أو أمري سلام » وما أثبتته من الأصل لفظ أبي علي والنحاس ومن وافقهما .

وكان ينبغي على صافي ي وب أن يقول : أو نحن ذوو سلام أو أنا ذو سلام . وقدره

الغراء ومن وافقه هو سلام ، أي الأمر والشأن سلام .

(٨) انفرد المؤلف بهذا التقدير .

قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ ﴾^(١)

١٧١

- ٣ بضم الباء وفتحها^(٢) . فمن ضمها^(٣) كان ﴿ يعقوب ﴾ مبتدأ ، والظرف قبله خبر ، كما تقول : في الدار زيد ، على مذهب سيويه ؛ والأخفش يرفع ﴿ يعقوب ﴾ بالظرف^(٤) .
- ٦ ومن قرأ ﴿ يعقوب ﴾ بالفتح جاز أن يكون معطوفاً على موضع قوله ﴿ بإسحق ﴾^(٥) لأن موضع الجار والمجرور نصب ، كما تقول : مررت بزيد وعمراً^(٦) ، وخشنت بصدّره وصدّرت زيد^(٧) .
- ٩ ويجوز أن يكون قوله ﴿ ويعقوب ﴾ جرّاً بالعطف على قوله ﴿ إسحق ﴾^(٨) أي : بشرناها بإسحق ويعقوب من وراء إسحق ، كقول

(١) انظر الجواهر ٦٧٧ ، وشرح السبع اللوح ٤٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، ولفراء ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وإعراب القرآن ١٠١ / ٢ - ١٠٢ ، والحجة ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٨ خم ، وجمع البيان ٢ / ١٧٦ - ١٧٧ ، والبيان ٢ / ٢١ - ٢٢ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ ، والمسكريات ٨٣ - ٨٤ ، والبصريات ٢٧٤ ، والخصائص ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، والمغني ٦٢٢ ، ومالسف ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) قرأ بفتح الباء حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٣٨ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٣) ذكر ضمير « الباء » أولاً ثم آتته ، وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر مسلف من التعليق ص ٣ . ولو استعمل أحد الوجهين كان أحسن .

(٤) سلف التعليق على المذهبين ١٣ .

(٥) ذكر هذا الوجه أبو علي ومن تابعه ، وضعفه بأن فيه فصلاً بين الواو والمعطوف ، وهو قبيح ، انظر ما يأتي في الصفحة التالية . وقد سلف ذكر مصادن العطف على الموضع ٤٤٨ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ١٥٤ .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٣٧ ، ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٧٢ ، ١١١ ، ١٥٢ ، ٣٢٨ ، والخصائص ٢ / ٢٧٨ .

وخشنت : أوغرت ، يتمدى بنفسه تارة وبالحرّف أخرى .

(٨) هذا قول الأخفش والكسائي . لكن حكى أبو علي عن الأخفش تضعيف هذا القول بما ذكره من الفصل بين الواو والمعطوف . ورده الفراء أيضاً بأن الخفض لا يجوز إلا بإظهار الباء .

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَزْدِيَّةٍ أَلَّ عَصْبٍ وَيَوْمًا أُدِيمَهَا نَفِلا
 أي : وأدِيمها يوماً ، ففصل بالظرف بين الواو والمجرور^(٢) . وهذا الوجه ضعيف
 لأنه قال^(٣) : ولو قلت : والله لأضربنّه ثم لأقتلنّه الله = كان النصب هو
 الاختيار دون الجر ، لأن العاطفة نائبة عن الجار ، والفصل بين الجار والمجرور
 قبيح خبيث^(٤) .

ويموز أن يكون ﴿ يعقوب ﴾ منصوباً بفعل مضر دلّ عليه
 ﴿ بشرناها ﴾ أي : بشرناها ياسحق ووهبنا له يعقوب من وراء إسحق^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وهذا بعلبي شيخاً ﴾^(٦) | ١٧٢ |

﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بعلبي ﴾ خبر ، و ﴿ شيخاً ﴾ نصب على الحال .

(١) د ، ق ٢٥ / ٤ ص ٢٦٩ ، والحجة ٣ / ٢٢٨ خم ، والإيضاح ١٤٨ ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٧ ،
 وضرائر الشعر ٢٠٦ ، وسفر السعادة ١٦ ، واللسان (آدم ، ن غ ل) . وهو بلا نسبة في
 الخصائص ٣٩٥/٢ .

ورواية الديوان « أردية الخمس » وكذا في غريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ١٣٧ ، والفائق
 ١ / ٣٩٧ ، واللسان (خمس) ، ومجمع البيان . والمصّب والخمس : ضربان من برود الين ،
 ونفيل وصف من نفل وجه الأرض : إذا تهشم من الجدوبة .
 وكان في الأصل : كقول الشاعر ، فأثبت ما في ي وب .

(٢) في الآية ، أما في البيت ففصل بالظرف بين الواو والمنصوب المعطوف على « ها » من « تراها » .
 وقد سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ .

(٣) كتب تحته في الأصل « سيبويه » . انظر الكتاب ٢ / ١٤٩ ، وللمقتضب ٢ / ٣٣٩ . وفي حكاية
 كلامه تصرف .

(٤) انظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة ، والكتاب ٢ / ١٤٦ ، والخصائص ٢ / ٣٩٥ ،
 وضرائر الشعر ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٥) وهو قول الغراء والنحاس وأبي علي وأبي الفتح ، واختاره أبو حيان وغيره .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٦ ، وللفراء ٢ / ٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، ومجمع
 البيان ٣ / ١٧٧ - ١٧٨ ، والبيان ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ ، والكتاب ١ / ٢٥٨ .

٢٦٩ ، والمقتضب ٤ / ١٦٨ ، ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والبغداديات ٧٦ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٦ ، وابن
 يعيش ٢ / ٥٦ - ٥٨ و ٤ / ٢ ، والمغني ٢٩٠ ، ٥٦١ ، ٦٠٥ ، ٧٢٣ ، ٧٤٩ ، ٨٦٠ .

والعامل في الحال إما معنى الإشارة التي دلت عليها « ذا » ، أو معنى التنبيه الذي دلت عليه « ها »^(١) .

قال:^(٢) وهذا من لطائف العربية . وإنما قال ذلك لأن قوله ﴿ شيخاً ﴾ ينوب عن قوله « والدأ » أي : وهذا بعلي والدأ^(٣) .

ومن رفع قوله ﴿ شيخاً ﴾ فإنه يكون خبراً بعد خبر ، أو يكون بدلاً من ﴿ بعلي ﴾ أو يكون ﴿ بعلي ﴾ بدلاً من ﴿ هذا ﴾^(٤) و ﴿ شيخاً ﴾ خبر

(١) انظر في ذلك الكتاب ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والمقتضب ٤ / ١٦٨ ، ٣٠٧ ، وابن يعيش ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠١ ، والمعجم ٤ / ٢٠ ، والمصادر السالفة .

(٢) لم يبين القائل ، ولعله أبو إسحق الزجاج فقد قال « الحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه » انظر التعليق الآتي .

(٣) سها الشيخ عن موضع لطف نصب الحال وغموضه في العربية ، وماذهب إليه من أن قوله ﴿ شيخاً ﴾ ينوب عن قوله « والدأ » = قول غريب لامعني له . ومعنى الآية واضح كلّ الوضوح ، يقول تعالى على لسان زوج إبراهيم لما بشرت بإسحاق : ﴿ ياويلنا ألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب ﴾ والمعنى ظاهر بين غير محتاج إلى تأويل ، عجبت من أن تلد وقد بلغت هي وزوجها السن التي لا يلد من كان بلغها من الرجال والنساء ، فيكون الولد من مثلها ومثل بعليها على السن التي هما بها شيئاً عجيباً .

وقد بين الزجاج موضع اللطف والغموض في نصب الحال هنا ، قال : « الحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه ، وذلك أنك إذا قلت : هذا زيد قائماً ، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيداً أنه زيد لم يجز أن تقول : هذا زيد قائماً ، لأنه يكون زيداً مادام قائماً ، فإذا زال عن القيام فليس بزيد ، وإنما تقول للذي يعرف زيداً : هذا زيد قائماً ، فيعمل في الحال التنبيه ، والمعنى : انتبه لزيد في حال قيامه ، أو أشير لك إلى زيد في حال قيامه لأن هذا إشارة إلى ما حضر » اهـ معاني القرآن له ج ٢ / ١٠٣ / ١ - ٢ خ وعنه في إعراب القرآن وجمع البيان . وكان في المعاني « لأنه يكون زيد » والصواب من إعراب القرآن وجمع البيان . وقد أخذ الزجاج معنى كلامه من الكتاب ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) أجاز هذا الوجه النحاس وأبو علي وغيرهما . وأجاز النحاس أن يكون عطف بيان ، وهو قول سيبويه والبريد في قولهم : « هذا عبد الله منطلق » . ولم يجز ابن جني وواقفه ابن هشام أن يكون « بعلي » عطف بيان لأن عطف البيان يشبه الصلة وأسماء الإشارة لا توصف بالمضاف ، انظر ما يأتي من التعليق ٥٨٥ .

﴿ هذا ﴾ ، أو يكون ﴿ شيخ ﴾ خبر ابتداء آخر على تقدير : وهذا بعلي وهذا شيخ . ذكر الوجوه الأربعة سيبويه في « الكتاب »^(١) / وروى القراءة عن ابن مسعود^(٢) ، واستشهد ببيت الراعي^(٣) وهو قوله^(٤) :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي
مَقِيَّظٌ مَصِيْفٌ مُشْتِي
تَخِذْتَهُ مِنَ النَّعَاجِ السَّتِّ^(٥)
سُودَ جِمَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّسْتِ^(٦)

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٥٨ - ٢٦٠ . وقد ذكر سيبويه هذه الوجوه في إعراب قولهم « هذا عبد الله منطلق » . والوجه الثالث عنده أن يكون عبد الله عطف بيان لا بدلاً . وذكر هذه الوجوه المراد والنحاس وابن جني وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٢) وإليه عزها الأخفش والفراء وابن خالويه ، وعزها ابن جني إلى الأعمش ، وعزها النحاس وأبو حيان إليهما . انظر المصادر السالفة ، وشواذ ابن خالويه ٦٠ ، والمحتسب ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) لا يريد الشاعر الملقب بـ « الراعي » ، وإنما أراد راعياً ممن يقومون بالرعي .

(٤) الأبيات في الجهرة ١ / ٢٢ ، والبيان ٢ / ٩٩ ، والإنصاف ٧٢٥ ، وتجوهر الموشين ٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، واللسان (قَيْظ) . والأبيات ١ ، ٢ ، ٣ في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٧ ، ومجاز القرآن ٢ / ٢٤٧ ، والمقدّم ٣ / ٤٩٦ ، وسفر السادة ٩٧١ ، واللسان (بتت ، شتا) . والبيتان ١ ، ٢ في الكتاب ١ / ٢٥٨ ، وابن السرياني ٢ / ٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧ ، ٣٥٦ ، والأصول ١ / ١٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ٢ / ٢٣ ، واللسان (صيف) . والبيتان ٣ ، ٤ في اللسان (دشت) .

وعزيت في نسخة من الجهرة ، والمقاصد التحوية ١ / ٥٦٢ إلى رؤية ، وليست في أصول ديوانه ، انظر زيادات الديوان ١٨٩ .

والبتّ : ضرب من الطيالة مربع غليظ أخضر . وقوله « مقيظ مصيف مشتي » يقال : قَيْظِي هذا الثوب وصيفي وشتاني أي كفاني القَيْظ والصيف والشتاء . وجماد جمع جمعة ، والدست : الصحراء . والشاهد فيه رفع مقيظ وما بعده على الخبر .

(٥) لم أجد هذه الرواية . وروايته في المصادر : تخذته (أو أخذته أو جمعته) من نعجات ستّ .

ويروى : « من ثلثة من نعجات ستّ » .

(٦) يروى : سود سان من نعاج الدست (الدست بالسين وبالشين) .

وضبط في النسخ « سود جمادٍ » ولا يصح هذا على روايته « من النعاج الستّ » .

ومثل هذا قوله : ﴿ ذَلِكْ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا ﴾^(١) [سورة الكهف : ١٠٦]
فيه الوجوه الأربعة التي ذكرناها في قوله ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ .

٣ قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى
يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾^(٢) [٧٤]

جواب « لَمَّا » محذوف ، والتقدير : أخذ يجادلنا^(٣) في قوم لوط ، وقوله

٦ ﴿ يجادلنا ﴾ في موضع الحال من الضمير الذي في « أخذ » .

وفيه وجه آخر ، وهو أن قوله ﴿ يجادلنا ﴾ جواب « لَمَّا » ، وكان حق

الكلام : جادلنا^(٤) ، كما تقول : لَمَّا قَتَّ قَتُّ ، وأنت لاتقول : لَمَّا قَتَّ أَقَوْمٌ^(٥) .

٩ ولكن جاء ﴿ يجادلنا ﴾ على لفظ المضارع لأنه حكاية الحال^(٦) ، كما قال :

﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾^(٧) [سورة الكهف : ١٨] فأعمل « باسطاً » وهو لما
مضى لأنه أراد حكاية الحال .

(١) سياقي الكلام عليها في موضعها ٧٧٨ .

(٢) انظر مصافي القرآن للفراء ٢ / ٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٣ ، وجمع البيان ٣ / ١٧٩ ، والبيان

٢ / ٢٢ ، والبحر ٥ / ٢٤٥ ، والمغني ٣٧٠ .

(٣) وهو قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره ، ونظفه : أقبل يجادلنا .

(٤) فوضع المضارع موضع الماضي ، وهو قول الكسائي والأخفش ومن وافقهما .

(٥) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « لَمَّا » ٣٣ .

(٦) ذهب النحاس في تأويل قول الكسائي والأخفش إلى أن جواب « لَمَّا » لما كان يجب أن يكون

بالماضي جعل المستقبل مكانه كما أن الشرط يجب أن يكون بالمستقبل فجعل الماضي مكانه ، انظر

إعراب القرآن وفيه « للماضي » وهو تحريف صوابه مما نقله القرطبي ٩ / ٧٢ عنه .

وقيل جواب « لَمَّا » محذوف والتقدير : قلنا ﴿ إن إبراهيم خليم أواه منيب ﴾ [٧٥] أو

ناديته ﴿ يا إبراهيم أعرض عن هذا ﴾ [٧٦] واختار هذا التقدير أبو علي ، انظر البحر ،

وقيل غير ذلك .

(٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ٧٤٨ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾^(١) [٧٦]

﴿ عذاب ﴾ مرتفع باسم الفاعل وهو قوله ﴿ آتِيهِمْ ﴾ ، والتقدير : فإتيهم يأتيهم عذاب . ولا يجوز أن يكون ﴿ آتِيهِمْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ عذاب ﴾ خبره لأن اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ^(٢) أو صفة لموصوف أو صلة لموصول أو حالاً لذي حال أو معتمداً على همزة الاستفهام^(٣) = رَفَعَ مابعد^(٤) ، وقد تقدم بعض ذلك^(٥) ، وسترى بعده نظيره^(٦) . ومثله ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾^(٧) [سورة الحجر : ٢] ، ومثله قول قائلهم :

... .. فإني نافع لي قليلاً^(٨)

(١) انظر الجواهر ٥١٣ ، والبيان ٢ / ٢٤ .

(٢) في الأصل : للمبتدأ .

(٣) أو على النفي .

(٤) هذا قول البصريين ، ولم يشترط الأخفش والكوفيون الاعتماد على شيء من ذلك . انظر الجواهر

٥١٢ - ٥١٣ ، والكتاب ١ / ٨٢ ، ٢٢٦ - ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ٢٧٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٦٢ و ٤ / ١٢٠ ،

١٤٨ - ١٤٩ ، ١٥٥ ، وابن يعيش ٦ / ٧٨ - ٨٠ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ و

١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والممع ٥ / ٧٩ - ٨١ . وانظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف

على المذهبين ١٣ .

(٥) لم يتقدم شيء من ذلك . وما تقدم هو رفع الاسم بالظرف على المذهبين أو على مذهب الأخفش

والكوفيين وهو في ذلك محمول على اسم الفاعل . انظر ماسلف ١٣ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ،

٥٦٥ ، ٥٧٩ .

(٦) انظر ما يأتي ٦٩٩ ، ٧٩٤ ، ٨٥٦ ، ١٣٣٣ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٣ .

(٨) هذه قطعة من بيت أنشده أبو تمام في ديوان الحماسة مع آخر قبله ولم يعزها ، وما :

ألمّا على السدار التي لو وجدتها بها أهلها ما كان وحشاً مقبلها
وإن لم يكن إلا معرج ساءة قليلاً فإني نافع لي قليلاً

قال أبو رياش : البيت الثاني لذي الرمة في قصيدته التي أولها :

أخرقواء للبين استقلت حروها [نعم غريبة فالعين يجري ميلها] =

قوله تعالى : ﴿ قَالِ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (١) [٧٨]
 ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بناتي ﴾ عطف بيان (٢) ، و ﴿ هُنَّ ﴾ فصل (٣) ، و
 ﴿ أَطْهَرُ ﴾ خبر المبتدأ (٤) .
 ولم يَجْزِ النصب في ﴿ أَطْهَرُ ﴾ ، وقد قرأ به من أهل المدينة محمد بن

= انظر ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٢٢ ، والتبريزي ٣ / ١٩٥ . والبيت في ديوان ذي الرمة ق
 ٢٨ / ١٤ ج ٢ / ٩١٣ وانظر استقصاء تخريجيه فيه ٣ / ٢٠٠٤ . ورواية الديوان : « إلامتلل
 ساعة » . وسيأتي ١٣٢٣ .

(١) انظر الجواهر ٩٣٩ ، وشرح اللع اللوح ١٠٩ / ١ - ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٦ ، وإعراب
 القرآن ٢ / ١٠٤ ، وجمع البيان ٣ / ١٨١ - ١٨٢ ، والبيان ٢ / ٢٤ - ٢٥ ، والبحر
 ٥ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والتبيان ٢ / ٧٠٩ ، والكتاب ١ / ٣٩٧ ، والمقتضب ٤ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والمغني
 ٦٤١ .

(٢) هذا جائز على قياس قول سيبويه في أنه يجوز أن يعطف على أسماء الإشارة بالأسماء التي فيها الألف
 واللام والأسماء المضافة ، فقد أجاز في قولهم « ياهذا ذا الجمّة » أن يكون بدلاً أو عطفاً ، انظر
 الكتاب ١ / ٣٠٦ . وأجاز الوجهين في « بناتي » البدل وعطف البيان العكبري وأبو حيان ، وهو
 مذهب المحقق الرضي فقد نص أن عطف البيان وبدل الكل من الكل واحد . وذهب ابن جني في
 المحتسب ١ / ٣٢٥ إلى أن ذلك لا يجوز لأن صورة عطف البيان صورة الصفة ، فكما لا توصف أسماء
 الإشارة بالمضاف فكذلك ما يعطف عليها . والظاهر أنه قول المبرد والأكثرين .

انظر كلامهم في عطف البيان في الأصول ١ / ٣٢٣ - ٣٢٥ و ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، والإيضاح
 ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والمحتسب ١ / ٣٢٥ ، واللمع ١٧٣ ، وشرحه للمؤلف للوح ١٠١ / ١ ، ولابن برهان
 ٢٣٤ - ٢٣٦ ، وابن يمش ٢ / ٧٢ - ٧٤ و ٢ / ٨ ، وشرح الكافية ١ / ٢٤٣ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، ٢٣٧ ،
 والمجمع ٥ / ١٩٠ - ١٩٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٤٦ - ٣٥٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني
 ٢ / ٨٦ - ٨٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٢٢ . وقد ذكر سيبويه والمبرد عطف البيان
 عارضاً في مواضع ولم يعقد له باباً : انظر الكتاب ١ / ٣٠٣ - ٣٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢١٩ - ٢٢٣ ،
 ٢٦٥ ، ٢٢٧ .

(٣) سلف التعليق على ضمير النصل ٣٣ .

(٤) ذهب النحاس إلى أن هؤلاء مبتدأ وبناتي خبره وهن مبتدأ وأطهر خبره ، قال أبو حيان : وهو
 الأحسن في الإعراب .

مروان ، وعيسى بن عمر من البصرة ، وممن تقدمهما سعيد بن جبير^(١) . ويُحكى عن الأصمعي عن عيسى بن عمر أنه قال : قلت لأبي عمرو : إن ابن مروان نصب ﴿ أَطَهَرَ لَكُمْ ﴾ فقال أبو عمرو : لقد^(٢) احتبى ابن مروان في لَحْنِهِ^(٣) . كما تقول : اشتغل بالخطأ وتمكّن فيه .

قال عثمان^(٤) : وَلِمَنْ قَرَأَ ﴿ أَطَهَرَ ﴾ بالنصب وجة ، وهو أن يكون ﴿ هَوْلَاء ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بِنَاتِي ﴾ ابتداءً ثانياً ، و ﴿ هَنْ ﴾ خبره ، والجملة خبر

(١) ذكر الأخفش أن ﴿ أَطَهَرَ ﴾ بالنصب قراءة تنسب إلى الحسن ، وذكر الطبري أنها تنسب إلى عيسى ، ونسبها اللبرد إلى ابن مروان ، ونسبها النحاس إلى عيسى ، ونسبها ابن خالويه إلى عيسى وابن مروان . ونسبها ابن جني إلى سعيد والحسن بخلاف وابن مروان وعيسى وابن أبي إسحاق ، ونسبها القرطبي إلى عيسى والحسن ، ونسبها أبو حيان إلى سعيد والحسن وابن مروان وعيسى وزيد بن علي (واشتبه عليه محمد بن مروان المدني بالسدي فعزاها إلى الأخير) وذكر أنها تروى عن مروان بن الحكم . انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٤ ، وشواذ ابن خالويه ٦٠ ، والمحتسب ١ / ٢٢٥ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٥٢ ، والقرطبي ٩ / ٧٦ ، والبحر ٥ / ٢٤٧ ، وقراءة الجمهور بالرفع .

(٢) في الأصل وب : ولقد . والواو مزيدة .

(٣) الخبر رواه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢ - ٥٣ ، والداني فيما تقل عنه صاحب غاية النهاية ٢ / ٢٦١ باختلاف عما هنا عن الأصمعي قال : قلت : لأبي عمرو : إن عيسى بن عمر حدثنا ، قال : قرأ ابن مروان ﴿ هُنْ أَطَهَرَ لَكُمْ ﴾ قال : احتبى في لحنه « ا هـ . وفي الكتاب ١ / ٢٩٧ : « وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً وقال : احتبى ابن مروان في هذه في اللحن » ونقل كلامه المؤلف في الجواهر ٩٣٩ . وحكى كلمة أبي عمرو في هذه القراءة ابن خالويه وأبو حيان (وفي كتاب ابن خالويه تحريف) . وحكاها النحاس غير معزوة إلى قائل قال « وروى سيبويه : احتبى ... » ، وعزاها الطبرسي إلى سيبويه . وحكاها ثعلب في موضعين من مجالسه ٤٣ ، ٣٩٥ وفي كليهما « احتبى ابن جؤبة في اللحن » فلمل ابن مروان كان يعرف بابن جؤبة أيضاً ، ولم يعزها في الموضع الأول وعزاها في ثانيها إلى سيبويه . وانظر تعليق أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ في فهرس شواهد سيبويه ٢٧ .

(٤) هو ابن جني ، انظر المحتسب ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ . وفي حكاية كلامه تصرف .

المبتدأ الأول ، و ﴿ أَطَهَرَ ﴾ نصب على الحال^(١) ، والعامل في الحال معنى الإشارة ، كما تقول : هذا زيد هو قائماً .

٣ قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾^(٢)

[٨٠]

جواب « لو » محذوف ، والتقدير : لجأت إليه وتشبثت به ، أو دفعتم

٦

عني^(٣) .

وَرَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^(٤) قارئ أهل المدينة ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي ﴾

بنصب الياء ، أضر فيها « أن » ليكون « أن » مع الفعل بتقدير المصدر معطوفاً

٩

على ﴿ قُوَّةٌ ﴾ ، والتقدير^(٥) : لو أن لي بكم قوة أو أوتياً ، كما قالت مَيْسُونُ بنتُ

(١) قال المؤلف في الجواهر : « وليس ما قال عثمان بشيء ، إذ ليس في قوله ﴿ هن ﴾ فائدة لم تستند من المبتدأ » . وذهب الكسائي إلى أن « هن » عماد أي فصل و « أطهر » حال ، قال النحاس : « قول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز ولا تكون ﴿ هن ﴾ هنا عماداً » ، قال « وإنما تكون عماداً فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها ... » ا هـ . وقيل غير ذلك في توجيه هذه القراءة .

(٢) انظر الجواهر ٣٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٧ ، ومجمع البيان ٣ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والبيان ٢ / ٢٥ ، والبحر ٥ / ٢٤٧ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٥٢ ، والقرطبي ٩ / ٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٨ ، ومجمع التفسير ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) هذا معنى قول الطبري وغيره : حلت بينكم وبين ما حتمت تريدون مني . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٤) هذه رواية شاذة عن أبي جعفر ذكرها ابن خالويه في شواذه ٦٠ ، وابن جني في الاحتساب

١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وأبو حيان في البحر ٥ / ٢٤٧ . ولهذا لم يذكرها ابن مهران الأصبهاني في

البسوط ولا ابن الجزري في النشر ، وأبو جعفر من المشرة . وعزيت هذه القراءة إلى شيبه أيضاً .

وقراءة الناس ﴿ أو آوي ﴾ بإسكان الياء على الرفع .

(٥) كذا قدره ابن جني ، ووافقوه .

الحارث^(١) بن بحدل أم يزيد بن معاوية :^(٢)
 لِّلْبُسِّ^(٣) عَبَاءَةَ تَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّوفِ
 أي : وأن تقر عيني .

١ / ٦٤

(١ / ٧٠)

قوله تعالى : ﴿ أَصْلَوَاتِكْ^(٤) تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرِكَ / مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ
 نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾^(٥) [٨٧]

« أن » من قوله ﴿ أو أن نفعل ﴾ في موضع النصب بالعطف على قوله
 ﴿ ما يعبد ﴾ والتقدير : أن نترك عبادة آبائنا أو فعل^(٦) ما نشاء في أموالنا .
 وليس قوله ﴿ أو أن نفعل ﴾ معطوفاً على قوله ﴿ أن نترك ﴾ كما تظنه ،
 لأن المعنى حينئذ فاسد لأنه يصير التقدير : أصلواتك^(٧) تأمرك بأحد هذين ،
 وليس المعنى على هذا ، وإنما المعنى : أصلواتك^(٧) تأمرك بترك هذين .

(١) كذا وقع هنا وكذا في البيان الذي نقل صاحبه كلام المؤلف من غير ما تصریح ، وهو خطأ صوابه
 « ميسون بنت بحدل » . انظر مسالف ١٢٢ . وقوله « كالت ... وأن تقر عيني » لم يرد في ي وب
 وهو ملحق بهامش الأصل مع علامة التصحيح : وقوله « كالت » لم يظهر في مصورة الأصل
 فأنبتته من البيان .

(٢) بصدده في الأصل : « عليها لمائن الله » وأغلب الظن أنها زيادة من الناسخ . وقوله « لمائن »
 صوابه « لعان » جمع لعنة .

(٣) لم تظهر في مصورة الأصل فأنبتتها على ما أنشده المؤلف ١٢٢ ، ٣٥٩ . وفي البيان « وليس » وهي
 الرواية ، انظر التعليق ١٢٢ .

(٤) هذه قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأ هؤلاء ﴿ أصلاتك ﴾ بالتوحيد ، انظر
 السبعة ٢١٧ ، والتيسير ١٢٦ ، ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٥) انظر مصافي القرآن لسلاخفش ٣٥٨ ، وللفراه ٢ / ٢٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٧ ، ومجمع البيان
 ٣ / ١٨٧ ، والبيان ٢ / ٢٦ ، والبحر ٥ / ٢٥٣ ، والمعنى ٦٨٦ .

(٦) كان في النسخ « وفعل » وكذا في البيان الذي أخذ من كلام المؤلف من غير ما تصریح ، وكذا في
 البحر ، والوجه ما أثبت كما وقع في مجع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير
 ما تصریح ، وهو الموافق للفظ الآية وإن كان تقدير الواو صواباً .

(٧) في الأصل : أصلاتك .

- و « أو » ههنا بمنزلتها في قولهم « جالس الحسن أو ابن (١) سيرين » ،
 وكفوله (٢) تعالى ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ (٣) [سورة النساء : ١٣٥]
 ولم يقل « به » كما قال ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَزْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾ (٤) [سورة
 ٣ النساء : ١١٢] ، وقال : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ
 أُخْتٌ ﴾ (٥) [سورة النساء : ١٢] ولم يقل « لهما » .
 ٦ فقال أبو علي (٦) في مثل هذا : لَمَّا سَمِعَهُمْ يَقُولُونَ جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنَ (٧)
 سيرين ، ويستجيزون المجالسة لها ، وكان ذلك في الشعر ، كقول رجل من
 هذيل ، فيما زعمه أبو عمرو (٨) :
 ٩ وَكَانَ سَيِّئَانَ الْأَيِّمِ يَسْرَحُونَ نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُونَ بِهَا وَأَغْبَرَتِ السُّوْحُ
 = استجيز ﴿ بهما ﴾ في الآية [دون (٩)] « به » . والبيت لأبي ذؤيب ، وقد

(١) في الأصل : وابن ، وهو خطأ . وقد سلف هذا القول ٢٩٧ ، ٤٥٧ ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « أو » ٢٩٥ .

(٢) في الأصل : لقوله ، وهو خطأ ، وفي جمع البيان : وقوله ، ولملها أجود .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٢٩٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٢ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٦) انظر الحجة ١ / ١٩٩ ، وفي حكاية كلامه تصرف .

(٧) في الأصل : وابن ، وهو خطأ .

(٨) في الأصل « أبو عمرو » وهو تحريف صوابه من ي ، وقوله « كقول رجل ... في بيت واحد » لم يرد في ب . وأبو عمرو هو الجرمي ، قال المؤلف فيما سلف ٤٥٧ « وزعم أبو عمرو عن الأصمعي عن رجل من هذيل أنه أنشدهم ... » . ووقع « أبو عمرو » محرفاً في الحجة ١ / ١٩٩ (وكذا في مخطوطتيه) ووقع على الصواب في الحجة ٤ / ٦٨ خك . وقد سلف البيت ٢٩٧ ، ٤٥٧ وتخرجه في أول الموضعين .

(٩) زيادة من ي .

رَكِبَ مِصْرَاعَيْنِ مِنْ بَيْتَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ^(١) ، وقد ذكرناه في « الأبيات »^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجِينَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٣) [٩٤]

جاء بالتاء ، و [جاء^(٤)] في الأخرى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [٦٧] . وقد ذكرنا أن الفصل إذا حصل فإن ترك العلامة يزداد حسناً^(٥) .

ولكن الوجهين إنما جاء^(٦) في التنزيل طلباً للمشكلة والمطابقة^(٧) . فقد جاء ههنا ﴿ وَأَخَذَتْ ﴾ لأن بعدها ﴿ كَمَا بَعِدَتْ تَمُودُ ﴾ [٩٥] .

وجاء ﴿ أَقْلَمَ^(٨) يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾^(٩) [سورة الحج : ٤٦] ولم يجئ « فيكون » لما جاءت^(١٠) الكناية عنها بقوله ﴿ بِهَا ﴾ وقوله

(١) سلف تحقيق هذا وذكر البيتين ٢٩٧ .

(٢) يريد كتابه الذي سماه فيما يأتي ١٢٨٠ « أبيات الكتاب » أي كتاب سيويه . وهذا البيت وإن لم يكن من شواهد سيويه فالمؤلف ذكر في كتابه هذا أبياتاً لم يستشهد بها سيويه وإنما أوردتها للمؤلف زيادة في البيان والاستقصاء ، انظر التعليق فيما يأتي ١٢٨٠ ، وما كتبناه في مقدمة التحقيق .

(٣) انظر الجواهر ٣٨٨ ، ٦١٢ ، والبيان ٢ / ٢٧ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر مسلف ٢٩ والتعليق ثمة . وما هنا عبارة ابن جني في اللع له ٩٠ ونصها : « فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسناً » اهـ .

(٦) كان في النسخ « جاء » ، وهو خطأ .

(٧) عقد المؤلف في الجواهر ٣٧٦ - ٣٩٦ الباب ١٩ لـ « ما جاء في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشكلة وغير ذلك » .

(٨) في الأصل : أولم ، وهو خطأ .

(٩) ذكرها في الجواهر ٦١٢ في الباب ٢٩ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل صار الفصل فيه عوضاً عن نقصان لحق بالكلمة » ، قال : « وذلك إنما يجيء في أكثر الأحوال في باب المؤنث ، فيقولون : قامت هند ، فإذا فصلوا بينها قالوا : قام اليوم هند » وفاته ذكرها في الباب ١٩ .

(١٠) في الأصل : جاء ، ومأثبت من ي وب أحسن وأجود .

﴿ فَإِنَّهَا لَآتَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [سورة الحج :
٤٦] ، وكلّ ذلك مؤنث ، فاستبْعَدَ أن يقال « فيكون لهم قلوب » .

٣ وقال : ﴿ وَتَغْشَى وَجُوهَهُمُ النَّارُ ﴾^(١) [سورة إبراهيم : ٥٠] فجاء^(٢) بالتاء مع
الفصل وإن كان المضارع يستوي فيه التذكير والتأنيث لفظاً ، ألا ترى أنه ليس
في « يغشى » خفة ليست في « تغشى »^(٣) بخلاف الماضي ، لأن « أخذ » أخفّ من
٦ « أخذت » ولكن « تغشى » جاءت لقوله ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ
وَالسَّمَوَاتُ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٨] .

وقد جاء ﴿ أَجِئْنَا لِنَتْلِفَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا
٩ الْكِبْرِيَاءُ ﴾^(٤) [سورة يونس : ٧٨] بالتاء دون الياء لأن قبله ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [سورة
يونس : ٧٢] وقد يطول الكلام في هذا ، وقد^(٥) ذكرناه في « البيان »^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ ﴾^(٧) [١٠٨]
١٢ ﴿ سَعِدُوا ﴾ بضم السين وكسر العين^(٨) ، فن فتح [السين] ^(٩) فلأن
« سَعِدَ » فعل لازم أُسْنِدَ إلى فاعليه . ومن ضمّ السين فلأنه على حذف الزوائد .

(١) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ٦١٢ .

(٢) في الأصل : وجاء ، والوجه ما أثبت من ي وب .

(٣) في الأصل : ليس في تغشى ... في يغشى .

(٤) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ٦١٣ .

(٥) في الأصل : فقد ، وهو تحريف .

(٦) انظر ما علقناه ص ١٢١ ، وما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) انظر شرح اللع اللوح ٢٩ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ١١٢ - ١١٣ ، والحجة ٣ / ٢٣٦ - ٢٣٧ خم ،

ومجم البيان ٢ / ١٩٢ ، والبيان ٢ / ٢٨ ، والبحر ٥ / ٢٦٤ .

(٨) قرأ بضم السين حمزة والكسائي وحض عن عاصم وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٢٢٩ ،

والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٩) زيادة من ي وب .

وَحَسَنَ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ : فَلَانَ مَسْعُودَ ، وَحَمَلَهُ أَيْضاً عَلَى مُسْعَدٍ ، بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَهِمْ ﴾^(٢) [١١١]

مَنْ شَدَّدَ النُّونَ مِنْ ﴿ إِنَّ ﴾ وَنَصَبَ بِهَا ﴿ كُلاًّ ﴾ وَخَفَّفَ الميمَ مِنْ ﴿ لَمَّا ﴾^(٣) = ف « ما » صلة زائدة^(٤) جِيءَ بِهَا لِيُفْصَلَ بِهَا بَيْنَ لامِ « إِنَّ » وَلامِ « لَيُؤْفِقِينَهِمْ » / وَلَوْ لَمْ يُوْتَّ بِهَا لَكَانَ « لَيُؤْفِقِينَهِمْ » فَيَسْتَقْتَلُ فِي اللَّفْظِ ، فَوْقَ

٢ / ٦٤
(٢ / ٧٠)

(١) أي من ضم السين فلأن أصله « أسعدوا » فحذف الزائد ، وحسن ذلك قولهم « مسعود » لأن الظاهر أنه من « سَعِدَ » وحمله [يريد أبا علي] أيضاً على مسعد ، أي أجاز أبو علي أن يكون « مسعود » اسم المفعول من « أسعد » والأصل مسعد ، فحذف الزائد .
وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون من باب « قِيلَ وَقَمَلْتُهُ » أي يقال : سَعِدَ فلانٌ وَسَعَدَهُ اللهُ ، وهو قول الكسائي ، انظر المصادر السالفة ، وحجة القراءات ٣٤٩ ، وأدب الكاتب ٤٤٠ ، ٤٥٥ ، واللسان (سعد) . وسعدته قليل في الاستعمال وأسعدته أكثر في كلامهم ، ومسعود في كلامهم أكثر من مسعد .

(٢) انظر الجواهر ٧٥٥ - ٧٥٨ ، ٨٤١ ، ٩٤٠ - ٩٤١ ، وشرح اللع اللوح ١٢ / ١ و ٤٩ / ٢ - ٥٠ / ١ و ١٠٤ / ١ و ١٢٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩ ، وللغراء ٢ / ٢٨ - ٣٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١١٤ - ١١٦ ، والحجة ٣ / ٢٣٧ - ٢٤٣ خم (ومنه أخذ المؤلف كلامه) ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ ، والبيان ٢ / ٢٨ - ٣٠ ، واليحر ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٨ ، والكتاب ١ / ٢٨٢ ، ٤٥٦ ، والمسائل المنشورة ٢٢ ، والبغداديات ١٤٩ - ١٥٢ ، وابن السجري ٢ / ٢ ، ٢٤٢ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ ، ٧٥ ، والمغني ٣٦ ، ٥٦ ، ٣٧١ - ٣٧٢ ، ٥٣٠ ، ٧٦٩ ، والمهتسب ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٣) قرأ أبو عمرو والكسائي إن بالتشديد ولما بالتخفيف ، وقرأ ابن كثير ونافع بتخفيفها ، وقرأ حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم بتشديدها ، وقرأ أبو بكر عن عاصم إن بالتخفيف ولما بالتشديد ، انظر السبعة ٢٤٠ ، والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٤) قوله « صلة زائدة » فيه جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، وقد سلت التعليق على هذا ٢٨ . ومقاله من أن « ما » زائدة هو قول سيبويه والأخفش والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . وذهب الغراء إلى أنها اسم موصول .

الفصل بـ « ما » بين اللامين^(١) .

ومن قال ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَشْتَدِدِينَ لَكَ إِذْ نَبَتْ نُجُودًا ﴾ فحفف النون أعمل « إن » مخففة كما يعملها مشددة^(٢) ، وجاز له ذلك لأن « إن » تشبه الفعل ، فكما يجوز إعمال الفعل تاماً ومحدوفاً نحو : يكون زيد قائماً ، ولم يك^(٣) زيد قائماً ، ويغزو زيداً ، ولم يَغزُ زيد = فكذا ما نحن فيه أعمل « إن » مخففة .

فأما من شدّد الميم مع تشديد « إن » وتخفيفه = فهو عندهم مشكل^(٤) ؛ إذ ليس يراد بـ « لَمَّا » ههنا معنى « الحين » ، ولا معنى « إلّا » ولا معنى « لم »^(٥) .
وأحسن ما يُصَرَّف إليه^(٦) أنه أراد « لَمَّا » من قوله ﴿ أَكُلَّا لَمَّا ﴾ [سورة الفجر: ١١] ثم وقف فصار « لَمَّا » ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف^(٧) .
ويجوز أن يكون « لَمَّا » مثل « الدَّعْوَى » و « الشَّرْوَى »^(٨) وما فيه ألف

(١) في الأصل : اللام ، والصواب من ي وب .

(٢) هذا على قول سيبويه وغيره من البصريين . وذهب الكسائي والفراء إلى أن « إن » إذا خففت فلا تعمل وعزى هذا القول إلى الكوفيين ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على « إن » المخففة ١٠٧ . فخرجه الفراء على أن يكون ﴿ كَلَّا ﴾ متصفاً بـ ﴿ لنوفينهم ﴾ قال « وهو وجه لأشتميه » . وأنكروا قوله لأنه لا يجوز عند أحد : زيدا لأضربنه ، وقد نص الفراء نفسه على هذا فذكر أن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها .

(٣) في الأصل وب : « ولم يكن » . وما أثبت من ي هو الصواب وللوافق لما في الحجة .

(٤) روي عن الكسائي أنه قال : لأعرف وجه التثميل في « لَمَّا » ، قال أبو علي : « ولم يبعد فيما قال » اهـ .

(٥) أما معنى « الحين » ومعنى « لم » فظاهر أنه غير مراد ، وأما معنى « إلّا » فلأنه لا يجوز : إن زيدا إلّا منطلق ولا : إن زيدا إلّا لأضربنه .

(٦) انظر ما قبل في توجيه تشديد « لَمَّا » في المصادر السالفة . وكلها أقوال متكلفة لا يصح منها قول .

(٧) ذكر هذا الوجه الفراء وأبو علي ومن وافقه ، وقد نص أبو علي أن هذا « مما يجوز في الشعر » ، فلا ينبغي أن يحمل عليه كلام الله تعالى .

(٨) أي على بناء « قَطْلِي » من لمتنه لَمَّا أي جمعت ، وهو قول أبي عبيد ، وهو قول متكلف قال أبو حيان في رده : « ما قاله أبو عبيد بعيد إذ لا يعرف بناء قَطْلِي من اللم ، ولَمَّا يلزم لمن أمال فعلى

التأنيث من المصادر فلم يُضَرْف .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾^(١) [١١٢]

رفعَ بالعطف على الضمير في ﴿ استقم ﴾ [١١٢] أي : استقم أنت ومن
تاب معك . وجاز ذلك^(٢) لأن الظرف قام مقام « أنت » .
ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ نصباً مفعولاً^(٣) معه .

٣

= أن يئلبها ولم يئلبها أحد بالإجماع ، ومن كتابتها بالياء ولم تكتب بها « ا هـ .

وربما توهم عبارة المؤلف أن الدعوى والشروى مصدران ، والدعوى اسم ويقع مصدراً ، وأما
الشروى فاسم بمعنى مثل ، انظر اللسان (دعو ، شرى) ، وماسياً^(١) ٩٢٧ .

(١) انظر الجواهر ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦١٥ ، ومجمع البيان ٣ / ١٩٨ ، والبيان ٢ / ٣٠ - ٣١ ، والبحر
٢٦٩ / ٥ .

(٢) يريد عطف الظاهر على المضمرة المرفوعة ، وهو لا يجوز عند البصريين إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة كما
هنا ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٥٢ .

(٣) في الأصل : مفعول .

سورة يوسف

صلوات الله عليه

٢ قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ (١) [٣]
 إن قلت : هذا الكلام يوجب ألا تكون قصة أحسن من قصة يوسف (٢) ،
 وقد رأينا ما هو أحسن منها (٣) = فالجواب : إن قوله ﴿ أحسن القصص ﴾
 ٦ كقولهم : صمت أحسن الصيام ، وقت أحسن القيام ، مما يكون انتصابه على أنه
 قائم مقام المصدر (٤) . والمعنى : أحسن تبيين وأحسن إيضاح .

٩ قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (٥) [٤]
 بكسر التاء ، و ﴿ يَا أَبَتَ ﴾ بفتح التاء (٦) .
 فن كسر التاء فإنه أراد « يا أبتى » فاجتزأ بالكسرة (٧) عن الياء (٨) . وهذه

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ١١٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٠٧ ، والبيان ٢ / ٢٢ ، والبحر ٥ / ٢٧٩ ،
 وتفسير القرطبي ٩ / ١١٩ ، ومجمع التنوير ٢ / ٣٧٥ .

(٢) قيل : أراد بأحسن القصص - والقصص الخبر المقصود ، وضع المصدر موضع المفعول - قصة
 يوسف وحدها لأنها تتضمن من الفوائد والنكت والفرائب مالا يتضمنه غيرها ولأنها تمتد
 امتداداً لا يمتد غيرها مثلها ، عن مجمع البيان وانظر المصادر السالفة .

(٣) كان في النسخ « منه » والصواب ما أثبت .

(٤) هذا قول الزجاج وواقفه النحاس وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٨٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٠ - ١٢٢ ، والحجة
 ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٨ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٠٨ ، والبيان ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، والبحر ٥ / ٢٧٩ ،
 والبغداديات ١٨٥ ، والخصائص ٢ / ٢٩٧ و ٢ / ١٣٥ ، وابن يمش ٨ / ١١٧ و ١٠ / ٥١ .

(٦) فتح التاء ابن عامر وحده وكسرها الباقون . انظر السبعة ٢٤٤ ، والتيسير ١٢٧ ، والنشر
 ٢ / ٢٩٣ .

(٧) في الأصل : الكسر ، وهو سهو من الناسخ .

(٨) سلف التعليق على حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة ١٤٨ .

التاء كأنها عوض من الياء^(١) ؛ إذ لا يقال « يا أبتى » وإنما يقال « يا أباي » أو « يا أبت » .

ومن قال ﴿ يَا أَبَتَ ﴾ بفتح التاء فإنَّ أبا عثمان^(٢) حمله على أنَّ أصله « يا أبتى » ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، فصار « يا أبتا » ثم حذفت الألف فصار « يا أبت » . وقد قال^(٣) : إن حذفت الألف من قوله .

... .. رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلِ^(٤)
ليس بقياس^(٥) ، وإنما الوجه^(٦) في « يا أبت » بفتح التاء وجه قول من قال

(١) انظر شرح اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٢١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والأصول ٢٤٠ / ١ ، وابن يعيش ٢ / ١١ - ١٢ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٨ .

(٢) هو المازني ، وواقفه الزجاج ، وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٧٢ ، وقول أبي علي في الحجة والبغداديات . قال أبو علي : « على أن أبا عثمان قد رأى ذلك مطرداً في جميع هذا الباب » اهـ . يريد قلب الياء ألفاً ثم حذفها ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان في « يابن أم » انظر ما سلف ٤٧٦ .

وانظر قول أبي عثمان في الأصول ١ / ٣٤١ ، والجواهر والخصائص في اللوحيين المذكورين في ح ٥ من الصفحة السابقة .

وذهب قطرب وأبو عبيد وأبو حاتم إلى أن الأصل « يا أبتاه » ثم حذفت الهاء والألف ، وهو أحد قولي الفراء ، وردده النحاس بأن هذا ليس موضع ندبه والألف خفيفة لا تحذف .

(٣) يريد أبا علي ، انظر ما سلف ٤٧٧ .

(٤) سلف البيت ٤٧٧ وتخريجه ثمة .

(٥) قال ذلك أبو علي في الحجة ٤ / ٢١٤ - ٢١٦ خك في كلامه على قوله تعالى ﴿ ابْنِ أُمَّ ﴾ [سورة

الأعراف : ١٥٠] قال عقب رده قول من ذهب إلى أن الياء قلبت ألفاً ثم حذفت - وهو قول أبي

عثمان - : « فإن قلت فقد حذفت الألف في نحو قوله : رهط مرجوم ورهط ابن المعلى

وهو يريد المعلى ... فحذفت الألف = فالتقول أن ذلك في الشمر ولا يجوز في الاختيار وحال

السعة ، ولا ينبغي أن يحمل « يابن أم » على هذا ... اهـ . أما قوله « يا أبت » فقد أجاز فيه

أبو علي قول أبي عثمان - وهو قول الأخفش - ثم قال : « والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء

من هذه الكلمة على هذا الوجه فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب

والحذف . على أن أبا عثمان قد رأى ذلك مطرداً في جميع هذا الباب » اهـ .

فأبو علي أجاز قول أبي عثمان في « يا أبت » ولم يجزه في « يابن أم » ، على أنه أجازته في

العسكريات ، انظر ما سلف ٤٧٦ .

(٦) هذا قول سيبويه في الكتاب ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، والمبرد في المقتضب ٤ / ٢٦٣ ، وأحد =

« ياطلحة » ، لأن من قال « ياطلحة » بفتح التاء كان قد رخّم فقال « ياطلح » ثم ردّ التاء^(١) وفتحها تبعاً لفتح الحاء فقال « ياطلحة » . ومثله^(٢) :
 كِلِينِي لِهَمِّ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ
 وإن شئت كانت^(٤) التاء مقحمة^(٥) كما أقحم « تياً » في قوله^(٦) :

٣

= قولِي الفراء وأبي علي وغيرهما .

(١) يريد أن التاء هذه هي الهدوفة ، وهو قول الفراء وتعلب وابن الأنباري وغيرهم من الكوفيين وهو قول ابن كيسان والزجاجي في اللامات ، انظر المصادر المذكورة في بيت النابغة الآتي .

(٢) البيت للنابغة د ، ق ٤ / ١ ص ٥٤ (صنعة ابن السكيت) وق ٣ / ١ ص ٤٠ (صنعة الأعم) . وهو له في الكتاب ١ / ٣١٥ ، وابن السيرافي ١ / ٤٤٥ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٨٤ ، والمجل ١٧٢ ، والحلل ٢٤١ ، واللامات للزجاجي ١٠٢ ، وشرح القوائد السبع ٤٣ ، وشرح اللع لابن برهان ٢٩٢ ، والإفصاح ١٠٨ ، وابن الشجري ٢ / ٨٣ ، والحزانة ١ / ٣٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٢ ، ٣١٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٣ ، والممع ٣ / ٦١ .

وهو بلانسة في الكتاب ١ / ٣٤٦ ، ٢ / ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢١ و ٣ / ٦٧٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٠٧ ، والبيان ٢ / ٣٣ .

(٣) عجزة : وليلِ أُنَاسِيَهُ بِطِيءِ الكِوَاكِبِ

وقوله « كِلِينِي لِهَمِّ » أي دعيني وهمي ، من وكله إلى كذا : إذا تركه وإياه ، وناصب : ذو نصب وهو التنب .

(٤) في الأصل : كان ، وهو خطأ .

(٥) هذا قول سيبويه وغيره من البصريين .

(٦) وهو جرير . د ، ق ٢٧ / ٢٢ ج ١ / ٢١٢ . وهو له في النوادر ١٣٩ ، والكتاب ١ / ٢٦ ، ٣١٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والمجل ١٥٧ ، واللامات للزجاجي ١٠١ ، والخصائص ١ / ٣٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٩ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٤٠ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١١ - ١٢ ، والحزانة ١ / ٣٥٩ و ٢ / ١١٦ و ٤ / ٢٧٣ . وهو بلانسة في الكامل ١١٤٠ ، والأصول ١ / ٣٤٣ ، وابن الشجري ٢ / ٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، والمغني ٥٩٦ . وقوله « ياتيم تم عدي » في الكتاب ١ / ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، والأصول ١ / ٣٨٩ ، وشرح اللع لابن برهان ٣١٢ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ .

يخاطب جرير تم بن عبد مناة رهط عمر بن لجأ التيمي ، وعدي أخو تم ، وأضاف تياً إليه للتخصيص ، واحترز عن تم مرة في قريش وتم غالب بن فهر في قريش وتم قيس بن ثعلبة وتم شيبان وتم ضبة . والسواة : الحالة الشنيعة . وعمر هو عمر بن لجأ التيمي كانت بين جرير وبينه مهاجاة ، عن شرح أبيات المغني .

والشاهد فيه أنه أقحم تياً الثاني بين الأول وماأضيف إليه .

يَأْتِيَهُمْ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَاكُمْ لَا يُلْقِينَكُمْ فِي سَـوَاءِ عَمْرٍ
ومثله^(١) : يَارَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبْلِ
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزَلَ

وروي عن ابن أبي عبلة ﴿ يا أبت ﴾ بضم التاء^(٢) . ومثل هذا ما زوي
عن بعضهم في قوله : ﴿ يا قوم لأسألكم ﴾ [سورة هود : ٥١] ﴿ يا قوم ﴾ بضم

(١) البيتان لعبد الله بن رواحة في السيرة ٤ / ١٩ ، وعيون الأثر ٢ / ١٥٤ ، وتهذيب تاريخ دمشق
٢ / ٢٩٦ ، وابن السرياني ٢ / ٢٧ ، وشرح شواهد المفتي ٢٨٩ ، وشرح أبيات المفتي ٧ / ١٠ ،
والخزانة ١ / ٣٦٢ - ٣٦٤ . وما بلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٢٠ ، والكامل ١١٤٠ ، واللامات
للزجاجي ١٠٢ ، والنصف ٢ / ١٦ ، والمفتي ٥٩٦ ، ٨٠٩ .

والأول لبعض ولد جرير في كتبا مطبوعتي الكتاب ١ / ٢١٥ بولاق (٢٠٥ - ٢٠٦ ط
هارون) ، والبيتان لبعض ولد جرير في شرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ١ / ٣١٥ ،
وابن يعيش ٢ / ١٠ . والظاهر أن النسبة ليست من سيبويه فثبتت في بعض نسخ الكتاب ،
ثبتت في نسخة الأعلم ولم تثبت في نسخة ابن السرياني الذي قال : « قال سيبويه في النداء قال
عبد الله بن رواحة ... » ، وقال البغدادي . « هذا البيت لعبد الله بن رواحة الصعابي رضي الله
عنه لا لبعض ولد جرير خلافاً لشرح أبيات سيبويه » ا هـ . ووقع البيت الأول مطلع أرجوزة
ليكير بن عبيد الربيعي رواها ابن الأعرابي في نوادره ، انظر شرح أبيات المفتي ٢ / ٢٩٥

وزيد هو زيد بن أرقم ، وأضافه إلى اليممات . وهي الإبل المطبوعة على العمل أو الفوية
عليه ، جمع يعملة - حسن قيامه عليها ومعرفته بمدائها ، والذبل جمع ذابله وهي الضامرة لطول
السفر ، تطاول الليل أي قد طال الليل وحدث للإبل الكلال ، فانزل عن راحتك واحد الإبل
ونشطها بالجداء وأزل عنها الإعياء ، عن الأعلم والبغدادي .

ويروي : تطاول الليل هـديت فانزل

والشاهد فيه أنه أقبح زيدا الثاني بين الأول وما أضيف إليه .

(٢) قال الفراء « ولو قرأ قارئ يا أبت لجاز ، وكان الوقف على الهاء جائزاً ولم يقرأ به أحد نعله »
ا هـ ، وقال النحاس : « وزعم أبو إسحق أنه لا يجوز يا أبة بضم ، قال أبو جعفر : ذلك عندي
لا يمتنع كما أجاز سيبويه الفتح تشبيهاً بهاء التانيث كما يجوز الضم تشبيهاً بها أيضاً » ا هـ . ولا
أعرف أحداً نص أنها قراءة . ورم في الأصل « يا أبة » واخترت مسافي ي وب ليكون الرسم
واحداً .

الميم^(١) ، وهي لغة يضم فيها^(٢) الحرف الأخير بعد حذف ياء المتكلم^(٣) . وقد أعضل مثل هذه العلماء بهذه الصناعة^(٤) كما يُعْضِلُ المريضُ الأطباءَ بعِلته .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالْقَمَرَ

٢
١ / ٦٥

وَالْقَمَرَ / رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٥) [٤]

(١/٧١)

فَكَرَّرَ ﴿ رَأَيْتُ ﴾ لطول الكلام ، ثم كنى عن الكواكب والشمس والقمر

٦

بما يكتفى به عن العقلاء وَجَمَعَهَا جَمَعَهُمْ بقوله ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ لأنه لما وصف ذلك بالسجود - والسجود من فعل العقلاء - استجاز أن يكتفى عنهم بكناية العقلاء .

٩

وإنما فعل ذلك لِتَوَافَقَ الْفَوَاصِلُ^(٦) ولا تختلف لأنها مرعية ، كما يرمى الشاعر القوافي إلا أن القوافي تقع فيها ضرورة ما ، ولاتقع في الفواصل ضرورة

(١) عزا أبو حيان في البحر ٥ / ٢٢٢ هذه القراءة إلى ابن عيصن (وفيه قرأ محيصن ، وهو خطأ) . وكان في النسخ ﴿ وياقوم لأسألكم ﴾ وهي الآية ٢٩ من سورة هود ، والمرادة الثانية ، فليس في هذه الآية (٢٩) اختلاف في القراءة .

وقال المؤلف في شرح الملح اللوح ١١٦ / ٢ : « وفيه [أي للننادي للضاف إلى ياء المتكلم] لغة خاصة حكاهما سيويو « ياغلام » بضم الميم ، وهي شاذة ، وأظن ابن أبي عبلة قرأ ﴿ وإذ قال موسى لقومه ياقوم ﴾ [سورة البقرة ٥٤] بضم الميم » . ولم أجد هذه القراءة في هذا الحرف أيضاً .

(٢) في الأصل : فيه ، وهو خطأ .

(٣) انظر شرح الملح اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٢ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٨ ، والبحر ٥ / ٣٢٢ .

(٤) قوله « بهذه الصناعة » لم يظهر في مصورة الأصل ، فأثبته من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٤٣٠ ، ٩٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦١ ، وللغراء ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٢ ، وجمع البيان ٣ / ٢٠٩ ، والبيان ٢ / ٣٣ ، والبحر ٥ / ٢٨٠ ، والكتاب ١ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٢٥ .

(٦) سلف التعليق على « الفواصل » ٧٠ .

بَتَّةً ، بل تأتي كلها على اللغة القدمى واللسان الفصحى^(١) .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأُوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾^(٢) [١٥]

٣ قيل : جواب « لَمَّا » مضر^(٣) على تقدير : فلما ذهبوا به نجيناه أو حفظناه .

٦ وقيل : بل الواو في قوله ﴿ وَأُوْحَيْنَا ﴾ زائدة^(٤) ، والتقدير : أوحينا إليه .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾^(٥) [١٨]

٩ أي : فشأني صبر جميل ، فحذف المبتدأ^(٦) . وقدره^(٧) قوم : فصر جميل أمثلاً وأحسن^(٨) .

(١) آثت اللسان لأنه أراد به اللغة ، واللسان يذكر ويؤنث ، انظر اللسان (لسن) .

(٢) انظر الجواهر ٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٢١٦ ، والبيان ٢ / ٣٥ ، والبحر ٥ / ٢٨٧ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٩٦ ، والقرطبي ٩ / ١٤٢ ، ومجمع التفسير ٢ / ٣٨٤ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين . وقيل في تقدير الجواب : عظمت فتنتم ، وقيل : جملوه فيها ، وقيل : فعلوا به ما فعلوا .

(٤) هذا مذهب الكوفيين ، ووافقهم الأخفش وابن برهان ، وهو قول الطبري . انظر ماسلف من التعليق على زيادة الواو ١٨٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٨٦ ، ٢٠٨ ، ٧٤٦ ، وشرح اللع اللوح ٣٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٢١٦ ، والبيان ٢ / ٣٥ ، والبحر ٥ / ٢٨٩ ، وتفسير القرطبي ٩ / ١٥١ ، والكتاب ١ / ١٦٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٠ ، وابن يعيش ١ / ٩٤ - ٩٥ ، والمنهني ٧٢٥ ، ٨٠٦ ، ٨٢٦ .

(٦) هذا قول سيبويه والفراء وأحد قولي الزجاج وغيره .

(٧) في الأصل : وقدر .

(٨) هذا أحد قولي الزجاج ومن وافقه .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾^(١) [٢٣]

﴿ هَيْتَ ﴾^(٢) اسم لـ « هَلُمَّ » و « تعال » وهو مبني على الفتح^(٣) . ومن قرأه ﴿ هَيْتُ ﴾ بالضم بناء على الضم . وقرئ^(٤) ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ بمعنى تهيأت لك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾^(٥) [٢٤]

جواب « لولا » مضر ، ويدل عليه قوله ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ والتقدير : لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها . ولا يكون قوله ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ الظاهر جواباً لـ « لولا » لأن جواب « لولا » لا يتقدم عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ ﴾^(٦) [٣١]

﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ بحذف الألف وإثباتها^(٧) . والأصل إثباتها لأنه فعل

(١) انظر الجواهر ١٥٢ - ١٥٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والحجة ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٦ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٢ ، والبيان ٢ / ٣٧ - ٣٨ ، والبحر ٥ / ٢٩٢ - ٢٩٤ ، وابن الشجري ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، والمفني ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) في الأصل : هيت لك . وهي زيادة من الناسخ .

(٣) قرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي (هَيْتَ) بفتح الهاء والتاء . وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وضم التاء ، وقرأ نافع وابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء وفتح التاء ، واختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه (هَيْتَ) بكسر الهاء وضمز الياء وضم التاء وفتحها . انظر السبعة ٣٤٧ ، والتيسير ١٢٨ ، والنشر ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٤) في الأصل : فبناه على الضم وقرأ ، وهو خطأ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والبيان ٢ / ٣٨ ، والبحر ٥ / ٢٩٥ .

(٦) انظر شرح اللع اللوح ٨٢ / ١ و ١٠٨ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٨ ، والحجة ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٩ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والبيان ٢ / ٣٨ - ٤١ ، والبحر ٥ / ٣٠٠ - ٣٠٤ ، والمسائل المنشورة ٣١ ، والبصريات ٢١ ، والحلبيات ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ و ٨٧ / ٤٧ - ٤٨ .

(٧) قرأ ﴿ حَاشَا ﴾ بإثبات الألف أبو عمرو وحده وقرأ الباقرن ﴿ حَاش ﴾ بحذفها . انظر السبعة =

بدليل قوله^(١) :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهَهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وحذف الألف للتخفيف كحذف النون في قوله ﴿لَمْ يَكُ﴾ [سورة الأنفال :
١٥٣ ، والياء في قوله «لأأدر»^(٢)

و ﴿حاشا﴾ ههنا فعل^(٣) وفاعله مضمرة وهو ضمير يوسف ، أي حاشا

= ٣٤٨ ، والتيسير ١٢٨ - ١٢٩ ، والنشر ٢ / ٢٩٥ .

(١) وهو النابغة . د ، ق ١ / ٢١ ص ١١٣ (صنعة ابن الكيت) وص ٢٠ (صنعة الأعمى) . وهو له في شرح اللع اللوح ٨٢ / ١ ، والزاهر ١ / ٦٦٦ و ٢ / ٣٠٠ ، والأصول ١ / ٢٨٩ ، والجمل ٢٢٢ ، والحلل ٣١١ ، والفخر ٢٧٠ ، والإنصاف ٢٧٨ ، وابن عيمش ٢ / ٨٥ و ٨ / ٤٨ - ٤٩ ، والجنى السداني ٥٥٨ ، ٥٦٣ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧ ، والمجمع ٢ / ٢٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٨٦ / ٢ - ٨٧ ، والخزانة ٢ / ٤٤ . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٢ / ١٢٨ ، والمسائل المنشورة ٣١ ، والبيان ٢ / ٣٩ ، والمغني ١٦٤ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٨ ، ٢١٤ ، ٢٣٧ و ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ ، والمقتضب ٢ / ١٦٧ ، ١٦٩ - ١٧٠ ، والأصول ٢ / ٢٨٣ ، والمسائل المنشورة ٦١ ، والنصف ٢ / ٢٢٧ ، والمعتب ١ / ٣٧ ، والمخصص ١٣ / ١٠٦ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٢ . وسبأ الكلام على حذف النون من مضارع كان ٧٠١ فانظر المصادر نقه .

(٣) لـ «حاشا» ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون فعلاً متصرفاً متعدياً بمعنى «أستني» كقول النابغة «ولا أحاشي من الأقوام من أحد» ، ولاخلاف في فعليتها .

والثاني : أن تكون تنزيهية ليس فيها معنى الاستثناء ، كقوله تعالى ﴿حاش لله﴾ . فأجمع المتقدمون ومنهم الفراء والمبرد وابن الأنباري والزجاج والنحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم أنها فعل . وذهب الزمخشري وواقفه جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك والرضي وابن هشام وغيرهم إلى أنها اسم منتصب على المصدرية والمعنى براءة لله ، ولم ينون مراعاة لأصله وهو الحرفية ، وهو قول جيد . وعزي هذا القول إلى المبرد والزجاج ، والظاهر أنه وهم عليها ، فقولها إن المعنى «براءة لله» تفسير معني لاتفسير إعراب ، ويشهد لهذا قول مكِّي «قال الزجاج : معنى حاش لله : براءة لله تعالى ، فمنها : قد تنحى يوسف من هذا الذي رمي به ...» اهـ .

والثالث : أن تكون للاستثناء ، فذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنها حرف يبر ما بعده ، وذهب الفراء إلى أنها فعل وهو قول الكوفيين ، فن نصب ما بعدها نصبها ومن جرّه بإضمار اللام=

يوسف لله أي خوف الله ، فحذف المضاف^(١) . ولا يجوز أن يكون ﴿ حاشا ﴾ ههنا حرفاً^(٢) كقوله^(٣) :

= أو بإضافتها إليه لأنها أشبهت الاسم لأنها لفاعل فيها عندهم . وذهب أكثر البصريين ومنهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو علي وابن جني إلى أنها تكون حرفاً يجر ما بعده وتكون فعلاً ينصب ما بعده .

انظر في « حاشا » الكتاب ١ / ٣٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٩١ - ٣٩٤ وحواشيه ، والأصول ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والزاهر ١ / ٦٢٥ - ٦٢٦ و ٢ / ٢٩٩ - ٣٠١ ، والمسائل المنتشرة ٣١ ، واللح ١٢٩ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٨٢ / ١ ، وابن برهان ١٥٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٨٧ ، والصاحي ٢٢٤ ، والكشاف ٢ / ٣١٧ ، والإنصاف ٢٧٨ - ٢٨٧ المسألة ٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٨٣ - ٨٥ و ٨ / ٤٧ - ٤٩ ، وشرح الكافية ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ورفص الباني ١٧٨ - ١٨٠ ، والجنى الداني ٥٥٨ - ٥٦٨ ، والمغني ١٦٤ - ١٦٦ ، والمجمع ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٩ ، واللسان (حتى) .

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه . ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه . وهو قول متكلف ، والأحسن أن تحمل حاشا على أنها استعملت استعمال الأسماء فنصبت على المصدرية .

(٢) لا يقول أحد إن حاشا ههنا حرف .

(٣) وهو الجميح الأسدي . والبيتان من كلمة له في المفضليات ق ١٠٩ / ٤ - ٥ ص ٣٦٧ ، والأصمعيات ق ٨٠ / ٤ - ٥ ص ١٨ ، وهما له في شرح اللوح اللوح ٨٢ / ١ ، وابن يعيش ٨ / ٤٧ ، والجنى الداني ٥٦٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٠ ، والمقاصد التنوية ٣ / ١٢٩ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٨٨ - ٩٣ .

وركب أبو عبيدة بيتاً من صدر الأول وعجز الثاني ، فأنشد :

حاشي أبي ثوبان إن به ضناً عن الملحاة والشم

وتابمه على ذلك غير واحد من العلماء . فكذا وقع في الحجة ٣ / ٢٦٨ خم ، والزاهر ٢ / ٣٠٠ ، وتفسير الطبري ١٢ / ١٢٢ ، واللح ١٤٦ ، وشرحه لابن برهان ١٥٦ ، والمختص ١ / ٣٤١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٨ ، والإنصاف ٢٨٠ ، والبيان ٢ / ٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨٤ و ٧ / ٤٧ ، وتفسير القرطبي ٩ / ١٨١ ، والمغني ١٦٦ ، والمجمع ٣ / ٢١٤ .

وعزى البيت في أحد أصول مجاز القرآن إلى سيرة بن عمرو الأسدي ، وكذا في اللسان والتاج (حتى) عن ابن بري وذكر أنه في المفضليات للجميح .

وتبّه المؤلف في شرح اللوح وابن يعيش والمرادي وأبو حيان على صواب الرواية . ويروى « حاشا أبا ثوبان » وهي رواية المفضليات .

وقوله « على الملحاة » كذا أنشده أبو علي وابن جني وابن برهان وأبو البركات وابن هشام ، ورواية المفضليات والأصمعيات وغيرها « عن الملحاة » .

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِيَكْمَةٍ فَاقْدُمُ^(١)
 عمرو بن عبد الله إنَّ بِهِ ضِنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشُّتْمِ
 لأنه يصير « حاشا » داخلاً على لام الجر، وحرفاً جزّ لا يجتمعان .
 وَقَوْلُهُ^(٢) :

... .. مِنْ عَن يَمِينِ الْحَبِيْبَا نَظْرَةً قَبْلُ^(٣)
 وَقَوْلُهُ^(٤) :

(١) قبل هذا البيت :

وبنو رواحة ينظرون إذا نظر الندي بأَنْفِ حُمْ

استثنى الشاعر أبا ثوبان من بني رواحة ، والمعنى أذمهم وألحاهم إلا هذا الرجل فإنه لم يفعل ما يوجب ذمه ولحيه . قال البغدادي : قال الأنباري : « أراد بيكمة أبكم » وهو بفتح الموحدة وقيل بضمها . والقدم قال الليث هو العبي عن الحجة والكلام . وقوله « عمرو بن عبد الله .. الخ » قال الأنباري : قال الضبي أي يرض بنفسه عن الملحاة ، وهي مفعلة من لحوت الرجل ولحيته إذا ألححت عليه باللائمة ، عن شرح أبيات المغني ، وانظر شرح المفصليات للأنباري ٧١٨ . وقول البغدادي « البيكمة بفتح الموحدة وقيل بضمها » شيء انفرد به ، ولا أعلم أحداً نصّ على ضبطه .

والشاهد في البيت على رواية « أبي » بالجر أن حاشا حرف ، وهي فعل على رواية النصب .

(٢) وهو القطامي ، د ص ٢٨ ، وجمهرة أشعار العرب ٨١٤ ، والجلل ٦٠ ، والخلل ٧٥ ، وأدب الكاتب ٥٠٤ ، والاقْتَضَابُ ٤٢٧ ، وابن يعيش ٨ / ٤١ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٩٧ ، ومعجم البلدان (الحيا) ٢ / ٢١٦ ، ومعجم ما استعجم ٤٢٣ - ٤٢٤ ، واللسان (حيا) .

(٣) صدره : فقلت للركب لــــــ أن عــــــلاهم

والحيا موضع بالشام ، ونظرة قَبْلُ : أي نظرة لم يكن قبلها نظرة ، وعلاهم : أي أعلم أي جعلهم يعلنون .

(٤) وهو مزاحم العقيلي . والبيت في شعره ق ٢٨ / ٧٧ ص ١٢٠ . وهو له في النوادر ١٦٣ ، وأدب الكاتب ٥٠٤ ، والاقْتَضَابُ ٤٢٨ ، والجمهرة ٣ / ٤٩١ ، والخلل ٦١ ، وابن يعيش ٨ / ٢٨ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٠١ ، وشرح شواهد المغني ١٤٥ - ١٤٦ ، والخزانة ٤ / ٢٥٣ - ٢٥٨ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٨٤ / ١ ، والكتّاب ٢ / ٣١٠ ، والمقتضب ٣ / ٥٣ ، والكامل ١٠٠١ ، والمعضديات ٥٨ ، ١٧٧ ، والإيضاح ٢٥٩ ، وشرح اللع لابن برهان ١٦٧ ، والمختص ١٤ / ٥٧ و ١٦ / ٦٥ ، والمغني ١٩٤ ، ٦٩٠ .

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ ... (١) ...
« عن » و « على » اسمان ، فلا يلزمان .

قوله تعالى : ﴿ تَمَّ بِدَا لَهْمٍ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهٗ ﴾ (٢)

[٣٥]

(١) تمامه :

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا
وتصوّلُ وعن قَيْضِ بَيْدَاءَ مَجْهَلُ
ويروى « تَمَّ خِمْسُهَا » و « بزيزاء مجهل » .

قوله « عدت من عليه » يريد عدت الكدرية عن فرخها وقد ذكرها في بيت سابق ، والكدرية القطاة الغبراء اللون . ولم يرد الغدوّ وإنما هذا مثل للتعجيل ، عن الأصمعي : ومن عليه أي من على فرخها ، وقوله « ظمؤها » أراد صبرها عن الماء ، والظم : ما بين الشرب إلى الشرب . ويروى « خيسها » والخيس ورود الماء في خامس يوم ، وإنما ذلك للإبل للظفر ولكنه ضربه مثلاً ، عن أبي حاتم . وقوله « تصلّ » أي تصوّت وإنما يصوّت حشاها من المطش فنقل الفعل إليها . عن أبي حاتم ، وقيل : تصوّت في طيرانها ، والقِيض : قشر البيضة الأعلى ، أراد قشر البيضة التي خرج منها فرخها ، والبيداء هي الفلاة والمفازة - ويروى « بزيزاء » وهي ماغلظ من الأرض التي لاشجر فيها ، والمجهل : القفر الذي ليس فيه أعلام يعتدى بها .

يريد أن القطاة أقامت على فرخها حتى احتاجت إلى ورود الماء وعطشت فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها لتعود إليه مسرعة لأنها كانت تحتضنه

ومن روى « بيداء » كان قوله « مجهل » صفة لها ، وبيداء ممنوعة من الصرف . ومن روى « بزيزاء » أضافه إلى المجهل وقدر حذف الموصوف أي مكان مجهل . وزيزاء مصروفة لأن همزتها للإلحاق ، وعزي إلى الكوفيين أنهم يميزون ترك صرفها على أن تكون ألفها للتأنيث . وفعلاء بكسر الفاء وضما لا يكون آخرها للتأنيث إنما ذلك للإلحاق عند البصريين ، انظر سفر السعادة ٢٩٠ - ٢٩١ ، والمخصص ١٦ / ٦٣ - ٦٧ ، والكتاب ١٠ / ٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٦٨ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ٢٣ ، وللنصف ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر الجواهر ١٢٠ - ١٢١ ، ٥٩٥ ، وشرح اللسع اللوح ٢٩ / ٢ - ٢٠ / ١ ، وإعراب القرآن ١٤١ / ٢ ، وجمع البيان ٣ / ٢٣٠ ، والبيان ٢ / ٤١ ، والبحر ٥ / ٣٠٧ ، والكتاب ١ / ٤٥٦ ، والمضديات ٨٣ ، والحلييات ٢٣٩ - ٢٤٠ وابن الشجري ١ / ٣٠٥ ، والمغني ٥٢٣ - ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٥٩ ، ٦٤١ ، ٦٦٢ ، ٧٥٥ .

« بدا » ههنا فعل ، وفاعله مصدر مضمر^(١) على تقدير [ثم^(٢)] بدا لهم ببدء^(٣) . وقد أظهره^(٤) الشاعر^(٥) في قوله :

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ^(٦)
ولا يكون قوله ﴿ ليسجنته ﴾ في موضع الفاعل^(٧) لأن الجمل نكرات

(١) انظر ما سلف من التعليق على إضمار الفاعل وهو المصدر الذي دل عليه الفعل ٣٩٥ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) هذا قول المازني والمبرد وأبي علي وغيرهما من البصريين ، والظاهر أنه قول سيبويه . وقيل : التقدير : ثم بدا لهم رأي ، فأضمره للدلالة عليه ، عن النحاس وأبي علي .

(٤) في الأصل وي : أظهرها ، والصواب من ب .

(٥) وهو محمد بن بشير الخارجي . والبيت من أبيات له في الأغاني ١٦ / ١٢٢ ، وتهذيب تاريخ دمشق ٥ / ٤٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٧٤ ، والخزانة ٤ / ٣٦ - ٣٧ . وشرح أبيات المغني ٦ / ١٩٣ - ١٩٥ . وهو بلانسة في شرح الملح للمؤلف للموح ٢٩ / ٢ ، والحجة ٢ / ٤٨ ، والخصائص ١ / ٢٤٠ ، وشرح الملح لابن برهان ٢٩٦ . وابن الشجري ١ / ٣٠٦ . وللمغني ٥٠٧ ، وشذور الذهب ٢١٨ ، وأما لي القاضي ٢ / ٧١ . وذكر البكري في سمط اللآلي ٧٠٥ عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني أنه لرجل مزني . ونسب في اللسان والتاج (بدا) إلى الثماخ ضلة ، انظر ملحق ديوانه ٤٢٧ .

(٦) كذا في النسخ وكذا في شرح الملح له أيضاً ، والرواية « في تلك القلوص » . والقلوص : الناقة الشابة .

(٧) عزا ابن هشام إلى الكوفيين أنّ جملة ﴿ ليسجنته ﴾ فاعل ، وعزا المؤلف في الجواهر والنحاس هذا القول إلى سيبويه ، والظاهر أنها عزواه إليه متابعين المبرد الذي غلط هذا القول وذهب إلى أن الفاعل الضمير الذي دل عليه « بدا » وهو البدء . وهذا وهم من عزا ذلك إلى سيبويه ، لأن ﴿ ليسجنته ﴾ عنده جواب لـ « بدا » لأنه في معنى : والله ليسجنته ، وكذلك قول الشاعر « ولقد علمت لتأتين مني » أجيب العلم لإفادته التحقيق بما يجاب به القسم فأكد الفعل بالنون . وعلى هذا فالفاعل الضمير الذي دل عليه « بدا » ، وهو صافهم عن سيبويه ، انظر اللسان (بدا) ، وكذا فهمه المؤلف عنه فيما يأتي ٨٦٤ .

ولا تكون فاعلات^(١) ، وقد تقدّم هذا^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٣) ١٣٧

٣ « تركت » ههنا بمعنى « رغبتُ عنه »^(٤) وليس محمولاً على أنه قد دخل في ملة الكافرين ثم خرج عنها لأن ذلك لا يجوز على نبي من الأنبياء صلوات الله عليهم .

(١) اختلفوا في وقوع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل : فأكثر النحويين منوا ذلك وأوجبوا أن يكون الفاعل اسماً محضاً ، وتأولوا ما يوم ظاهره الإسناد إلى الجملة . وذهب جماعة إلى إجازة ذلك إذا كان في الفعل القلبي المطلق عن المصل ، ونسب ذلك إلى سيبويه ، وهو قول الرضي وغيره ، وهو القول المختار الجيد . وذهب قوم منهم هشام صاحب الكسائي وثعلب إلى جواز ذلك مطلقاً وهو قول مرغوب عنه غير مرضي .

فإن كانت الجملة محكية جاز قيامها مقام الفاعل أو نائبه لأنه أريد لفظها وهو مفرد فهي في حكمه ، وهو قول الرضي وابن هشام وغيرهما . ويلزم الجميع إجازته لأنه لما كانت الجملة المحكية في حكم المفرد جاز أن تقع مبتدأ وخبراً وعجرورة بالإضافة وبالحرّف ، فالتقياس جواز وقوعها فاعلاً أو نائب فاعل . وذهب قوم منهم المؤلف إلى أن الفاعل هو ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل ، والجملة المحكية تفسير له . وليس هذا بشيء .

انظر شرح اللع للمؤلف اللوح ٢٩ / ٢ ، ولابن برهان ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وشرح الكافية ١ / ٨٣ و ٢ / ٢١٣ ، ٢٨١ ، وابن يميّش ٤ / ٢٦ - ٢٧ و ٨ / ٤٣ - ٤٤ ، والمفني ٥٢٤ - ٥٢٥ ، ٥٥٩ ، ٧٥٥ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ ، والمصع ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٦٤ - ١٧٢ .

(٢) إن أراد أنه قد تقدم ذكره أن الجملة نكرة فذلك صحيح . انظر مسالف ٢٢٤ والتعليق ثمة . وإن أراد أنه تقدم له في هذا الكتاب كلام في أن الجملة لا تكون فاعلة لأنها نكرة فهو سهو منه ، فلم يتقدم له من ذلك شيء . وإن أراد أنه ذكر ذلك في بعض كتبه فذلك صحيح فقد ذكره في الجواهر وشرح اللع .

(٣) انظر البحر ٥ / ٢٠٩ ، وجمع التفسير ٢ / ٤٠٧ .

(٤) هذا معنى قولهم إن الترك محمول على التجنب ، عن البحر ، أو عدم التعرض ، عن الحازن ، انظر جمع التفسير .

قوله تعالى : ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(١) [٤٣]

تزداد هذه اللام^(٢) في المفعول به إذا تقدم على الفعل ، تقول : عبرتُ

الرؤيا / ، وللرؤيا عبرت^(٣) . وقد جاء مثله في قوله : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ

يَرْهَبُونَ ﴾^(٤) [سورة الأعراف : ١٥٤] ، وقد جاء في المفعول ، وليس بمقدم ، كقوله
﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾^(٥) [سورة النمل : ٧٢] .

وقيل في قوله من هذه السورة ﴿ وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ لَّمَّا عَلَّمَنَا ﴾^(٦) [٦٨] :

(١) انظر الجواهر ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٣ ، ٣١١ ، ٣٦٤ ، ٤٣١ ، وجمع البيان ٣ / ٢٣٧ ،
والبيان ٢ / ٤٢ ، والبحر ٥ / ٣١٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، والكامل ٤٠٥ ، ١٠٠٠ ، والمسكريات
١٠١ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٦ ، والمغني ٢٨٧ ، ٥٧٦ .

(٢) سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٢٥١ .

(٣) قال الزجاجي في اللامات ١٤٧ : « ... وهذا ليس بمقيس ، أي إدخال هذه اللام بين المفعول
والفعل ألا ترى أنه غير جائز أن يقال : ضربت لزويد وأكرمت لعمرو وأنت تريد ضربت
زيداً وأكرمت عمراً » اهـ .

(٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١١ ، ٣٦٤ ، وإعراب القرآن
١ / ٦٤١ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٣ ، والبحر ٤ / ٣٩٨ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٦ ، والمغني ٢٨٦ .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٧٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣١ ، ولفراء
٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، وجمع البيان ٤ / ٢٣١ ، والبحر ٧ / ٩٥ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، والكامل ٤٠٥ ،
١٠٠٠ ، والمسكريات ١٠١ ، وشرح المع لابن برهان ٢٨٨ ، وابن يعيش ٨ / ٢٥ ، والمغني ٢٨٥ .

قال المبرد في المقتضب : « وقال بعض المفسرين في قوله ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم ﴾
معناه : ردفكم . وتقول : لزويد ضربت ولمرو أكرمت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت
عليه ، فإن أحرّت فالأحسن ألا تدخلها ، إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسناً ،
وحذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه » .

وقيل : إنما أتى باللام لأن معنى ردف لكم دنا لكم واقترب لكم . أجازته الفراء وغيره ، واختاره
ابن هشام .

(٦) انظر الجواهر ٤١٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٠ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٢٦ ،
وتفسير الطبري ١٣ / ١٠ ، وجمع التفاسير ٣ / ٤٢٣ .

أي يعلم ما علمناه فعَمِلَ به^(١) : لأن من عَلِمَ شيئاً ولا يعملُ به كان كمن لا يَعْلَمُ^(٢) ؛ فاللام على هذا كاللام في ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ .
 وقيل : ﴿وَإِنَّ لِدُنُو عِلْمِ لِمَا عَلَّمْنَا﴾ أي لأجل^(٣) ما علمناه ، أي حصل له العلم بتعليمنا إياه .

قوله تعالى^(٤) : ﴿قَالُوا جَزَاءُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاءُ﴾^(٥)

[٧٥]

أي جزاء المسروق من وُجِدَ في رحله أي إنسان وجد الصَّاعَ في رحله^(٦) . فـ ﴿مَنْ﴾ نكرة^(٧) وهو مبتدأ ثان ، ويكون قوله ﴿وُجِدَ في رحله﴾ في موضع

(١) هذا معنى قول قتادة في رواية عنه « إنه لعامل بما علم » . وعبارة الفراء : « إنه لدنو حفظ لما علمناه » . وفي مجمع البيان الذي نقل صاحبه بعض كلام المؤلف من غير تصريح « ... فيعمل به » ولعله أجود .

(٢) أخذه من قول سفيان « من لا يعمل لا يكون عالماً » قال أبو حيان : « ولفظة ذو لاتساعده على هذا التفسير وإن كان صحيحاً في نفسه » . وعبارة المؤلف في الجواهر : « والمعنى أنه يعلم ما علمناه أي لم ينسه ولكن تمسك به فلم يضعه » وهذا أجود .

(٣) وهذا معنى قول قتادة أيضاً في رواية عنه « أي مما علمناه » . وعبارة الفراء : « لتعليمنا إياه » .

(٤) سياق الآيات ﴿... قالوا نقصد صواع الملك ولن جاء به حل بعير وأنا به زعيم [٧٢] قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض وما كنا سارقين [٧٣] قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين [٧٤] قالوا جزاؤه ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٨٤ ، ٥٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٥١ / ٢ - ٥٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥١ ونقل كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣١ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥ ، والقرطبي ٩ / ٢٢٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٣٦ ، والكشاف ٢ / ٣٢٤ .

(٦) والتقدير : جزاء المسروق أخذ إنسان وجد المسروق في رحله ، فحذف المضاف ، انظر الجواهر ومجمع البيان . وقول المؤلف « وجد الصاع » لفظ الآية « صواع » وهما واحد وهو المسروق أو السرقة .

(٧) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه فيها هنا ، وهو قول متكلف . وقد قيل في توجيه الآية أقوال : الأول وهو الظاهر : أن التقدير : قالوا جزاؤه - أي جزاء الصواع أو السرقة أو المسروق - من وجد - أي الصواع - في رحله فهو - أي فالسارق نفسه - جزاؤه أي أخذ السارق واسترقاقه . فجزاؤه مبتدأ ومن شرطية في موضع الرفع مبتدأ ثان وقوله وجد في موضع الخبر وهو جزاؤه =

الرفع صفة لـ ﴿ من ﴾ ، وقوله ﴿ فهو جزاؤه ﴾ خبر ﴿ من ﴾^(١) ، والجملة خبر قوله ﴿ جزاؤه ﴾ والتقدير : جزاؤه إنسان وجد في رحله الصاع ، فهو هو . وإنما قلنا « فهو هو » ليعود إلى المبتدأ ذكر من الجملة التي هي خبر ، إلا أنه وضع الظاهر موضع المضر^(٢) ، كما تقول : جزاء السارق القطع فهو جزاؤه .
وليس في التنزيل « مَنْ » نكرة إلا في هذا الموضع^(٣) . وقد جاء « مَنْ »

٣

=جواب الشرط والجملة الشرطية « من وجد في رحله فهو جزاؤه » خبر المبتدأ الأول « جزاؤه » .
أجازه الفراء والزجاج والطبري والمؤلف في الجواهر وغيرهم . وفي الكلام حذف مضاف والتقدير : جزاء سرقة الصواع من وجد في رحله الصواع فاسترقاق السارق أو فأخذ السارق جزاؤه ، والمعائد على المبتدأ الأول قوله « جزاؤه » فكأنه قال فهو هو فوضع الظاهر موضع المضر .
وأجازوا أن تكون « من » اسماً موصولاً فيكون موضعها الرفع على الابتداء وخبرها فهو جزاؤه وقد دخلت الفاء في خبره وقوله « من وجد ... جزاؤه » خبر المبتدأ الأول ، وذكره المؤلف في الجواهر ، وهو القول الثاني .

والثالث : أن التقدير : قالوا جزاء الصواع أو السرقة أو المسروق الإنسان الذي وجد الصواع في رحله فهو جزاؤه . وفي الكلام حذف مضاف والتقدير : جزاء سرقة الصواع استرقاق الذي وجد الصواع في رحله فاسترقاقه جزاؤه . فجزاؤه مبتدأ ومن اسم موصول خبر وقوله فهو جزاؤه جملة مستأنفة ذكرت زيادة في الإبانة والتوكيد . أجازه الفراء والزجاج والطبري والزمخشري واختاره أبو حيان وذكره المؤلف في الجواهر . وفي هذا الوجه أيضاً وضع الظاهر موضع المضر .
(١) لو قال إن من نكرة موصوفة وهي خبر للمبتدأ جزاؤه وقوله فهو جزاؤه جملة مستأنفة كان وجهاً . ويرد على قوله زيادة الفاء في خبر من وهي نكرة موصوفة ولا تصح زيادتها في الخبر إلا إذا تضمنت معنى الشرط ، وإذا تضمنت معنى الشرط كان حملها على أنها الشرطية هو الوجه ، انظر ماسلف من التعليق على زيادة الفاء في الخبر ٣٤٨ .

(٢) مذهب سيبويه أن وضع الظاهر موضع المضر إنما يجوز في الشعر وأجاز ذلك أبو الحسن في الشعر وغيره . انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٢٩ ، والبحر ٥ / ٢٢١ . وذهب الزجاج إلى أن الإظهار هنا أحسن لتلايق في الكلام ليس .

(٣) كذا قال !! وقد أجاز فيما يأتي ٦٢٧ في قوله تعالى ﴿ ومن عنده علم الكتاب ﴾ [سورة الرعد : ٤٢] أن تكون « مَنْ » نكرة موصوفة . وقد أجزى في قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله ﴾ [سورة البقرة : ٨] أن تكون « مَنْ » نكرة موصوفة ، انظر الكشاف ١ / ١٦٧ ، والتبيان ١ / ٢٤ ، والبحر ١ / ٥٤ ، والمغني ٤٣٣ ، وكذلك قوله ﴿ إن كل من في السموات والأرض =

نكرة في الشعر كثيراً ، كقوله (١):

... .. كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ (٢)

٣

[« ممتور » جر صفة لـ « مَنْ »] (٣) .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ (٤) [٨٠]

﴿ نَجِيًّا ﴾ حال ، ولفظه مفرد وهو نائب عن الجمع . ومثله « عَدُوٌّ » و

٦

« صَدِيقٌ » يوصف بها الجمع على لفظي المفرد ؛ وفي التنزيل ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ (٥) [سورة هود : ١٠٥] وصف بها الجمع على لفظي المفرد ، ثم كنى عنها بالجمع

= [إلا أي الرحمن عبداً] ﴿ [سورة مريم : ٩٣] انظر الكشاف ٢ / ٥٤٦ ، وكذلك قوله ﴿ يدعو لمن ضمه أقرب من نفعه ﴾ [سورة الحج : ١٣] انظر ابن الشجري ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ ، وكذلك قوله ﴿ كل من عليها فان ﴾ [سورة الرحمن : ٢٦] انظر ابن يعيش ٤ / ١١ .

وانظر « من » النكرة الموصوفة في الكتاب ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والمقتضب ١ / ٤١ و ٢ / ١٧٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢١١ ، وابن يمش ٤ / ١٠ - ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٥ ، والمغني ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والمجم ١ / ٣١٦ .

(١) وهو الفرزدق ، ديوانه ١ / ٢١٢ ، والكتاب ١ / ٢٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣١٢ ، والمغني ٤٣٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٣٣٥ - ٣٣٨ .

(٢) صدره : إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَلْتُ بِأَرْحَلِنَا

ورواية الديوان « إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ بَلَّغْنَا أَرْحَلِنَا » . وقوله إِنِّي وَإِيَّاكَ خطاب ليزيد بن عبد الملك ، وحلَّت أي الإبل نزلت بأَرْحَلِنَا عندك ، وأرَّحَل جمع رحل وهو هنا أثاث المسافر ومتاعه الذي يستصعبه في السفر ، وقوله « بلغن » على رواية الديوان النون ضمير الإبل . أراد إِنِّي إِذَا حَطَّطت رحالي إِلَيْكَ كَرَجَلِ كَانِ وَإِدِيهِ مَحَلًّا قَطْر ، عن السيوطي والبغدادي .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٤ ، والبيان ٢ / ٤٢ ، والبحر ٥ / ٣٣٥ ، والكمال ٢٦٩ ، وابن الشجري ١ / ١٧٤ و ٢ / ٢٤٢ ، ٢٥ / ٢ .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ١٩٤ ، والبحر ٥ / ٣٦٢ .

فقال : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا : وأما الذين سَعِدُوا ﴾^(١) [سورة مود : ١٠٦ - ١٠٨] .

﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتِقًا مِّنَ اللَّهِ
وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾^(٢) [١٨٠]

﴿ ما ﴾ في موضع النصب ، وهو مع الفعل بتأويل المصدر^(٣) في موضع
النصب بالعطف على قوله ﴿ آباءكم ﴾ أي : ألم تعلموا أن آباءكم وأن تقريظكم كان
في يوسف من قبل^(٤) .

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ مبتدأ ويكون ﴿ فرطتم ﴾ صلته^(٥) ، والخبر
قوله ﴿ في يوسف ﴾^(٦) . ولا يجوز أن يكون الخبر قوله ﴿ ومن قبل ﴾^(٧) لأن

(١) سلف الكلام على الآية على اختلاف القراءة في سعدوا بينائه للفاعل والمفعول في موضعها
٥٩٢ - ٥٩١ .

(٢) انظر الجواهر ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٣ ، ومجى البيان
٢ / ٢٥٤ ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣٦ ، والكشاف ٢ / ٢٣٧ ، والتبيان ٢ / ٧٤٢ ، والمغني
٤١٨ .

(٣) فـ « ما » مصدرية .

(٤) كذا وقع ! وهو سهو منه . والصواب أنه منصوب بالعطف على أن أي على المصدر المؤول من أن
وصلتها ، والتقدير : ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتقرظكم . وفي هذا الوجه وقع الفصل بين الواو
والمعطوف المنصوب ، وقد أجازته جماعة منهم المؤلف في الشعر وغيره ولم يجزه الكسائي والفراء
وابو علي وغيرهم إلا في الشعر ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ٩٩ .

وعبارة الفراء : ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبل تقريظكم في يوسف ، وعبارة النحاس : ألم تعلموا أن
أبائكم قد أخذ عليكم موثقاً وتعلموا تقريظكم في يوسف . وقد نصَّ النحاس أن العطف على أن ، وهو
قول الزجاج ، والظاهر أنه قول الفراء أيضاً ، فيكون خالف مذهبه ، وقد يكون العطف عنده
بتقدير الفعل المحذوف .

(٥) فـ « ما » اسم موصول .

(٦) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٧) وكذا قال العكبري وأبو حيان وغيرهما . وقد أجازته الفراء والزجاج والنحاس والزمخشري وغيرهم .
انظر قول الزجاج في مجى البيان وديوان الحماسة شرح المرزوقي ٤٥٨ .

سيبويه^(١) قال : « قَبْلُ » و « بَعْدُ » إذا كانا مَبْنِيَيْنِ لا يَبْنِيَانِ على شيء ولا يَبْنِيَانِ عليها شيء آخر . وقد فسرنا هذه اللفظة في أول كتاب « البَيَان »^(٢) .

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ صلة زائدة^(٣) ، أي فَرَطْتُمْ من قَبْلُ ، أي من قبل هذا الوقت ، فتكون « ما » نظيرة « ما » في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾^(٤) [سورة النساء : ١٥٥] * .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَسْفَا عَلَى يُوسُفَ ﴾^(٥) ١٨٤١
أصله « يَا سَفِي » فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، فصار « يَا أَسْفَا » ، وهو نداء مضاف منصوب^(٦) . وقوله ﴿ على يوسف ﴾ من صلة المصدر .

قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لَكَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابٌ آتٍ ﴾^(٧) ١٩٠١
هذه اللام لام الابتداء ، و ﴿ أنت ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يوسف ﴾ خبره ،

(١) انظر الكتاب ٢ / ٤٤ . وعبارته : « ويدلّك على أن قيل وبعد غير متمكين أنه لا يكون فيها مفردين ما يكون فيها مضافين ، لاتقول قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً ولا تقول : هذا قبل كما تقول هذا قبل العتة ... » اهـ وانظر البحر والمغني .

(٢) انظر ما كتبه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) هذا الظاهر ، وهو الوجه ، واختاره أبو حيان . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨ ح ٣ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٣٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٦٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٥ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والبيان ٢ / ٤٢ ، والبحر ٥ / ٢٢٨ .

(٦) كل منادى مضاف إلى ياء التكلم يجوز فيه قلب الياء ألفاً . انظر شرح اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتّاب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والأصول ١ / ٣٤٠ ، والجمل ١٦٠ ، واللح ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وشرحه لابن برهان ٢٨٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٠ - ١١ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ ، والجمع ٤ / ٣٠٠ .

(٧) انظر الجواهر ٧٧٠ ، وجمع البيان ٢ / ٢٦٠ ، والبيان ٢ / ٤٤ ، والبحر ٥ / ٢٤٢ . وفي الأصل « إنك » بلامزة الاستفهام وهي قراءة ابن كثير وحده وقرأ الباقون بهمزتين ، وأبو عمرو =

والجملة خبر « إن » .

ولا يجوز أن يكون ﴿ أنت ﴾ ههنا وصفاً^(١) للكاف ، لأن اللام يمنع من ذلك^(٢) ، ولكنه يكون فضلاً كما تقدم في هذا الكتاب^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ أَلْيَوْمَ ﴾^(٤) [١٩٢]
جَوَزَ^(٥) في الظرفين أن يكونا صفتين للاسم المبنى مع « لا » ، وأن يكونا خبرين^(٦) كـ « حلو حامض »^(٧) ، وأن يكون أحدهما وصفاً والآخر خبراً^(٨) .

= ونافع يسلان الثانية بين بين وأبو عمرو وقالون عن نافع يدخلان ألفاً بينهما . انظر السبعة ٣٥١ ، والتيسير ١٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٦ .

(١) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٢ .

(٢) انظر الجواهر ٥٤١ - ٥٤٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣ .

(٣) إن أراد أنه قد تقدم وقوع الضمير فضلاً فهو صحيح ، انظر ماسلف ٣٣ ، ٢٧٧ ، ٤٩٩ ، ٥٨٥ ، وإن أراد أنه قد تقدم نحو ما هنا مما دخلت فيه لام الابتداء على ضمير الفصل فهو سهو ، فلم يتقدم من ذلك شيء ، بل سيأتي ١٠٤٢ ، ١١٣٦ .

(٤) انظر شرح الملح اللوح ٥٣ / ١ ، وجمع البيان ٣ / ٢٦٠ ، والبيان ٢ / ٤٥ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والإيضاح ٢٤٧ ، والمسائل المنثورة ٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٠٠ ، والمغني ٣١٣ ، ٧٠١ .

(٥) يريد أياً على الفارسي ، انظر الصفحة التالية .

وقد وهم المؤلف في فهم كلام أبي علي وخلط كلامه بكلام غيره ، فقد قال أبو علي عقب منعه أن يكون « عليكم » و « اليوم » متعلقين بالثريب ، « ... فإذا لم يميز تعلقها ولا تعلق واحد منها بالمصدر تملق بغيره [في نسخة : بغيرها] = فيمكن أن يكون ﴿ عليكم ﴾ صفة للمصدر ... ويكون اليوم في موضع الخبر ويجوز أيضاً أن يكون اليوم متعلقاً بما هو في موضع صفة كما كان عليكم كذلك ، فإذا حملت على هذا أضمرت خبراً وجعلت عليكم أيضاً مثله ، ويجوز أن يتعلق اليوم بعليةم على أن تكون ظرفاً فإذا حملته على هذا أضمرت أيضاً خبراً ، ويجوز أن يتعلق اليوم بعليةم على أن يكون عليكم خبراً لاصفة ... » ا هـ الحجة ١ / ١٤١ - ١٤٤ .

(٦) ظهر مما نقلته من كلام أبي علي أنه لم يذكر هذا الوجه ، وقد ذكره الطبرسي ولم يذكر عن نقل كلامه .

(٧) سلف ذكر مصادر الكلام على « هذا حلو حامض » ١٣ .

(٨) الذي ذكره أبو علي في كلامه الذي نقلته من الحجة أنه يجوز أن يكون الأول وصفاً والثاني =

فإذا جعلها وصفين أضمر الخبر .

وجوّز في الظرف الآخر قُطْعَه من الأول وتعليقَه بما بعده على تقدير :

٢

﴿ يغفر الله لكم ﴾ [٩٢] اليوم ، فقدمه على الفعل^(١) .

ذكر هذه الوجوه وهو يتكلم على ﴿ فيه ﴾ من قوله ﴿ لاريبَ فيه ﴾^(٢)

١ / ٦٦

[سورة البقرة : ٢] فأفضى به الكلام في وجه الإشباع / والاختلاس إلى عَدَّ الآي في

(١ / ٧٢)

التنزيل التي فيها حرف النفي^(٣) .

ومَنَع^(٤) أن يكون أحد الظرفين من صلة المصدر إذ المصدر إذا كان موصولاً

بالظرف في باب^(٥) النفي كان منوناً^(٦) نحو : لا خروجاً اليوم ، كما كان قولهم^(٧)

=خبراً ، وقد أجاز المكس في المسائل المنثورة ، قال : « ويجوز أن يكون اليوم صفة لتثريب

والخبر عليكم ويكون العامل في اليوم عليكم وإن كان مقدماً عليه ... » ا هـ .

(١) ظهر من كلام أبي علي أنه لم يذكر هذا الوجه أيضاً ، وقد ذكره الطبرسي ولم يذكر عن ثقل

كلامه ، ولا يبعد أن يكون أخذ من كلام المؤلف .

وهذا الذي ذكره من جواز تعليق اليوم بـ « يغفر » هو قول من كان عنده الوقف على

﴿ عليكم ﴾ تاماً ، وعزي هذا القول إلى الأخفش . والذي في معاني القرآن له ٣٦٨ أن التام قوله

﴿ اليوم ﴾ ثم استأنف فقال ﴿ يغفر الله لكم ﴾ وهو قول النحاس في إعراب القرآن ٢ / ١٥٨ ، وهو

قول الأكثرين . انظر القطع ٤٠٤ ، والمكتفى ٢٢٩ ، ومبار الهدي ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢ .

(٣) ليس الكلام في وجه الإشباع والاختلاس في ﴿ فيه ﴾ ما أفضى به إلى ذلك ، وإنما أفضى به إلى ذلك

الكلام على إعراب ﴿ لاريبَ فيه ﴾ ثم ذكر بعض الآي التي جاء فيها لا النافية للجنس ، انظر

الحجة ١ / ١٤٠ - ١٥١ . وقوله « إلى عَدَّ الآي » غير دقيق ، ولو قال « بعض الآي » كان أحسن ،

لأن أبا علي ذكر بعض الآي ولم يستقصها .

(٤) انظر الحجة ١ / ١٤١ - ١٤٢ ، والمسائل المنثورة ٧٣ .

(٥) كأنه في الأصل : من باب ، وهو تحريف .

(٦) انظر ماسلف ٥٠٤ والتعليق ثمة .

(٧) انظر شرح اللع اللوح ٥٣ / ١ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٥ ، والإيضاح ٢٤٧ ، والحجة ١ / ١٤٢ ،

والمسائل المنثورة ٣٩ ، وابن عيمش ٢ / ١٠٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٧ ، وانظر نحو هذه العبارة في

المصادر المذكورة ٥٠٤ .

« لاخيراً من زيد » كذلك . وهكذا اسم الفاعل نحو : لاضارباً زيداً في الدار^(١) .

- ٢ قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ [١٠٤]
- أي على إيمانهم أجراً ، أي مادَعُوا إليه من الإيمان^(٤) . و « الإيمان » المقدر المحذوف على ضربين : أحدهما أن يكون إيمان من آمن . ويجوز أن يكون إيمان نسب إلى من لم يؤمن . وجاز ذلك فيه للالتباس الذي لهم به في دعائهم إليه ، كما قال : ﴿ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٧] ، والتقدير : الذي شرع لهم ودعوا إليه .
- ٦ قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ [١١٠]

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٦٧ ، والبحر ٥ / ٣٥١ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٥٠ ، والقرطبي ٩ / ٢٧١ ، وابن كثير ٤ / ٣٤٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٦٠ . وسياق الآية : ﴿ ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ أجمعوا أمرهم وهم يمكرون [١٠٢] وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين [١٠٣] وما تسألهم عليه من أجر إن هو إلا ذكر للعالمين ﴾ .

(٤) لم أجد هذا اللفظ في المصادر السابقة ، ووجدته في الميزان في تفسير القرآن ١١ / ٧٥ . ولعل المؤلف أخذه من قول الطبري : « على ماتدعوم إليه من إخلاص العبادة لربك وهجر الأوثان وطاعة الرحمن » ا هـ . واختلف في الضير على أي شيء يعود ، فقييل على القرآن ، وقييل على تبليغ الرسالة وقييل على دين الله ، وقييل غير ذلك . والظاهر أن المعنى : وما تسألهم على تبليغ القرآن ، فالضير للقرآن ، وفي الكلام حذف مضاف ، والله أعلم .

(٥) انظر تفسير الطبري ٨ / ٣٢ ، والقرطبي ٧ / ٩٤ ، وابن كثير ٢ / ٣٣٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٩٠ ، والبحر ٤ / ٢٣٠ .

(٦) انظر الجواهر ٥٧١ ، ومماني القرآن للفراء ٢ / ٥٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦١ ، والحجة ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والبحر ٥ / ٣٥٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٥٢ - ٥٩ ، والقرطبي ٩ / ٢٧٥ - ٢٧٧ ، وابن كثير ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

بتشديد الذال من ﴿ كَذَّبُوا ﴾ وتحقيفها^(١) ، فمن خَفَّفَ كان معنى ﴿ ظَنُّوا ﴾ : أيقنوا ، أي تيقنت الرسل أنهم [قد^(٢)] كذبوا ، أي قيل لهم : كذَّبْتُمْ .

٣

ومن قال ﴿ كَذَّبُوا ﴾ فشدده فإنَّ معنى ﴿ ظَنُّوا أنهم قد كَذَّبُوا ﴾ أي نَسَبُوا إلى الكذب ، كما يقال « فَسَّقْتَهُ » أي نسبته إلى الفسق . [وفي هذه السورة [٨١] : ﴿ إِنَّ أَبْنِكَ سُرِقَ ﴾^(٣) في قراءة ابن [أبي]^(٤) سَرِيح عن الكسائي^(٥) ، أي : نسب إلى السرقة^(٦) .

٦

وقيل : الضمير في ﴿ ظَنُّوا ﴾ للمرسل إليهم ، أي ظنَّ المرسل إليهم أن الرسل كذبوهم في الحديث وفي البعث لطول المدة . وجازت الكناية عن المرسل إليهم لأنَّ ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم . وقد جاء ذلك كثيراً في الكلام^(٧) .

٩

(١) خففها عاصم وحزة والكسائي ، وشددها الباقون . انظر السبعة ٣٥١ - ٣٥٢ ، والتيسير ١٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٦ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر مصافي القرآن للفراء ٢ / ٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٤ ، ومعجم البيان ٣ / ٢٥٦ ، والبحر ٥ / ٣٣٧ .

(٤) زيادة مني ، انظر ترجمة ابن أبي سريج في فهرس الأعلام .

(٥) ذكر ابن خالويه في شواذه ٦٥ وأبو حيان أنها رواية عن الكسائي ولم يسمها الراوي عنه ، وزاد نسبتها إلى ابن عباس وأبي زر ، وفي البحر « أبو رزين » ، وعزاها النحاس والطبرسي إلى ابن عباس ، ولم يعزها الفراء .

(٦) زيادة من ي .

(٧) قوله بتشديد الذال ... إلخ مكانه في ب : « بتشديد الذال أي ظنوا أنهم قد كذبوا أي نسبوا إلى الكذب ، كما قال فسقته أي نسبته إلى الفسق . ومن خفف كان ظنوا أي أيقنوا ، أي تيقنت الرسل أنهم قد كذبوا » . وقوله « وقيل الضمير ... في الكلام » ساقط منها .

وفي الكلام خطأ وتخليط وإيهام ، ورأيت أن أتقل كلام أبي علي باختصار ليظهر الصواب ثم أعلق على كلام المؤلف ، قال أبو علي : « ... الضمير في ﴿ ظَنُّوا ﴾ في قول من شدد للرسول ، =

=تقديره : ظن الرسل أي تيقنوا أو ظنوا الظن الذي هو حسابان . ومعنى ﴿ كذبوا ﴾ تَلَقُّوا بالكذب كقولهم ... وفسقته فتكذيبهم إياهم يكون بأن تَلَقُّوا بذلك والضمير في قوله ﴿ وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ [في قول من خفف] للمرسل إليهم ، والتقدير : ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل العذاب بهم ، وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم وإملائه لهم » اهـ .

فقول المؤلف « فمن خفف كان معنى ظنوا : أيقنوا أي تيقنت الرسل » خطأ ، لأن هذا قد قيل في قراءة من شدد ، وهو المروي عن الحسن وقتادة وعائشة في رواية عنها . وقيل : الظن على يابه ، عن عائشة في رواية عنها ، وقد ذكره أبو علي وغيره .

ثم إن قوله « تيقنت الرسل » خطأ أيضاً هنا ، لأن الضمير في قراءة من خفف للمرسل إليهم إلا في قول من قال إن المعنى : ظنت الرسل أنهم قد كذبوا فيما وعدوا من النصر ، وقد روي هذا القول عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد في رواية عنهم ، وقد أنكرت عائشة ذلك ، وأنكره الطبري وأبو علي وغيرها لأنه « لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء ولا إلى صالحى عباد الله تعالى » عن أبي علي .

وقول المؤلف « أي قيل لهم كذبتم » - وهو غير ثابت في ب - ذكره ههنا خطأ فإن ذلك يقال في معنى المشدد ، لأن معنى كَذَبْتَهُ قَلْتَهُ كَذَبْتَ أَوْ نَسَبْتَهُ إِلَيْهِ وَهِيَ قَوْلَانِ يَكَادُهُنِ يَكُونَانِ قَوْلًا وَاحِدًا .

وقول المؤلف « وقيل الضمير في ﴿ ظنوا ﴾ للمرسل إليهم - وهو غير ثابت في ب - هذا في قراءة من خفف وهو معنى قولهم في التفسير : أي ظن قومهم أو المرسل إليهم أن الرسل قد كذبتهم أو كذبوهم ، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد والضحاك وابن مسعود .

سورة الرعد

قوله تعالى : ﴿الْمَر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ (١) [١١]

٣

﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، و ﴿ آيات الكتاب ﴾ خبر .

وقوله ﴿ والذي أنزل إليك ﴾ يجوز أن يكون في موضع الجر وصفاً ل ﴿ الكتاب ﴾ ،

٦

وإن كانت الواو قد دخلت فيه ؛ لأن الواو يجوز دخولها في الصفة (١) ،

(١) انظر الجواهر ٨١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٣ ، وجمع البيان

٣ / ٢٧٤ ، والبيان ٢ / ٤٧ ، والتبيان ٧٤٩ ، والبحر ٥ / ٣٥٩ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٦١ ،

والقرطبي ٩ / ٢٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٠ ، وجمع التفسير ٣ / ٤٦٦ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي أخذ من كلامه من غير ماتصريح على المهود منه .

والفراء أول من أجاز ذلك وتابعه على مقالته جماعة منهم الطبري والحويني والعكبري وابن

عطية والقرطبي وأبو حيان .

فتة . أجاز الفراء أن يكون « الذي » « نعتاً للكتاب مردوداً عليه وإن كانت فيه الواو ، كما

قال الشاعر :

إلى الملسك القرم وابن المهام وليث الكبيسة في المزدحم

فعطف بالواو وهو يريد واحداً . ومثله في الكلام : أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق ،

وأنت تريد عمر بن الخطاب « اهـ .

وقد غلط الفراء ومن تابعه ، فدخول الواو على الصفة غير جائز البتة ، ولم يقل به أحد .

والجائز تعاطف الصفات .

وما استشهد به الفراء لاحجة فيه على ما ذهب إليه . فقول الشاعر « إلى الملك القرم ... » لم

تدخل الواو فيه على الصفة لأنها لو دخلت لقال « إلى الملك والقرم » ، وإنما دخلت الواو على

النعمت التي عطفت على القرم وهذا جائز صحيح حن لاخلاف فيه ، وسيأتي الكلام على هذا

٩٩٢ .

وقوله « أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق » لاشاهد فيه على ما قال ، لأن الواو في

« والفاروق » غير داخل على صفة ، وإنما هي داخل على لقب هو علم على عمر بن الخطاب ، فجرى

مجرى الاسم ، فاعطف من عطف الأسماء لامن عطف الصفة . على أن ما مثل به الفراء شاذ =

تقول : « مررت بزريد وصاحبك »^(١) فيكون صاحب هو زيد ؛ والتقدير : تلك آيات الكتاب المنزّل إليك من ربك .

فيذا حملته على هذا كان ارتفاع قوله ﴿ الحق ﴾ بإضمار^(٢) ، أو يكون خبراً بعد خبر^(٣) ، أو يكون^(٤) ﴿ آيات الكتاب ﴾ نعتاً لـ ﴿ تلك ﴾^(٥)

٣

= فالمعروف في كلامهم « عن أبي حفص الفاروق » فيكون الفاروق عطف بيان أو بدلاً .
 وذهب الفراء أيضاً إلى أنه يجوز أن تقول « إن زرتني زرت أخاك وابن عمك القريب لك ،
 وإن قلت : والقريب لك كان صواباً » معاني القرآن له ٢ / ٣٤٥ ولا أعرف أحداً ذكر هذا أو وافقه عليه ، ولأراه جائزاً .

(١) وكسنا وقع في الجواهر والبيان ، وفيما يأتي ٨٦٧ . والعبارة في الكتاب ١ / ١٩٩ ،
 والمتضبط ٢ / ٢٧٢ ، والمسائل المشورة ١٨ : « مررت بزريد أخيك وصاحبك » . وقد اختلط على
 المؤلف كلام الفراء بكلام سيبويه ، فأسقط من عبارة سيبويه لفظ « أخيك » وهو صفة لزريد
 ليصح له الاستشهاد بها على ما ذهب إليه متابعاً للفراء ، وهو خطأ من القول .
 وأما ما أجازه سيبويه وغيره من عطف النعوت بالواو فلا خلاف في جوازه وحسنه .
 ولا يجوز عطف النعوت بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها في إثر بعض نحو : مررت
 برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله . انظر الكتاب ١ / ١٩٩ ، والمتضبط ٣ / ٢٧٢ ، والمسائل
 المشورة ١٨ ، والتسهيل ١٦٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ ، ٣١٨ - ٣١٩ ، وشرح التصريح على
 التوضيح ٢ / ١٢٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٧٢ ، والممع ٥ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ٢٢٦ و
 ٢ / ٥٢ . وانظر ما سيأتي ٨٦٥ - ٨٦٨ ، ٩٩٢ .

(٢) أي هو الحق ، أجازه النحاس والطبرسي وأبو البركات والمكبري وأبو حيان .
 (٣) تابعه على ذكره صاحب البيان . والذي نصّ عليه الفراء أن من خفض الذي نعتاً للكتاب خفض
 الحق نعتاً له ولم يقرأ به أحد . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون الذي معطوفاً على الكتاب
 والتقدير : تلك آيات الكتاب وآيات الذي أنزل ، وهذا سائغ من جهة الصناعة . وكلا الوجهين
 في خفض الذي متكلف وإن كان للثاني مساع فالأول باطل بلا ريب .
 (٤) في الأصل : ويكون ، وهو سهو .

(٥) هذا لا يجوز لأن اسم الإشارة لا ينعت بالمضاف ، انظر ما سلف من التعليق ١٧٩ وقد منع المؤلف ثمة
 ما أجازه هنا . وأجاز المكبري أن يكون بدلاً أو عطف بيان ، و﴿ تلك ﴾ خبر لـ ﴿ المر ﴾ . أما
 البدل فجائز في الصناعة ، وأما عطف البيان فغير جائز على قول الأكثرين لأن صورة عطف
 البيان صورة الصفة فكما لا توصف أسماء الإشارة بالمضاف فكذلك لا يعطف عليها ، انظر ما سلف
 من التعليق ٥٨٥ .

١ ويكون ﴿ الحق ﴾ ﴿ خبراً ل ﴿ تلك ﴾^(١) . فهذه ثلاثة أوجه في رفع ﴿ الحق ﴾^(٢) إذا حملت ﴿ والذي أنزل ﴾ على ﴿ الكتاب ﴾ .

٣ فأما إذا إذا رفعت قوله ﴿ والذي أنزل إليك من ربك الحق ﴾ على الابتداء والخبر فلا إشكال فيه^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾^(٤)

[٢]

٦ إن جعلت الباء من صلة ﴿ ترونها ﴾ وقفت^(٥) على ﴿ السموات ﴾^(٦) . وإن جعلتها من صلة ﴿ رفع ﴾ لم تقف على ﴿ عمَد ﴾^(٧) .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَّجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ

(١) زيادة من ب .

(٢) وهي أوجه متكلفة إن جاز بعضها في الصناعة فغير جائز حل القرآن عليها .

(٣) هذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره ، وهو الظاهر ، وقد ذكره جميعاً . والوقف على ﴿ الكتاب ﴾ تام عن الأخفش وأبي حاتم وابن الأنباري وغيرهم ، انظر إيضاح الوقف ٧٣٠ ، والقطع ٤٠٦ ، والمكتفى ٣٣٣ ، ومنار الهدى ١٤٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٥٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٦٣ / ٢ ، ومجمع البيان ٢٧٤ / ٢ ، والبيان ٤٧ / ٢ ، والبحر ٥ / ٥ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٦١ - ٦٢ ، والقرطبي ٩ / ٣٧٩ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٦٦ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٣٠ - ٧٣١ ، والقطع ٤٠٦ ، والمكتفى ٣٣٣ ، ومنار الهدى ١٤٧ .

(٦) والمعنى : ترون السموات بغير عمد ، فللسموات عمد ولكن لا ترى ، عن مجاهد ، وروي عن ابن عباس والحسن وقتادة .

(٧) لأن ترونها من نعمت عمد ، فالمعنى رفع السموات بغير عمد مرئية . والمعنى على هذين الواقفين واحد ، وهو أن للسموات عمداً ولكن لا ترى ، أجازته الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . ويجوز الوقف على ﴿ عمد ﴾ ثم تستأنف ﴿ ترونها ﴾ أي رفع السموات بغير عمد وأنت ترون السموات كذلك فلا عمد لها ، عن ابن عباس والحسن وقتادة في رواية عنهم . وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء والزجاج وغيرهما ، ورجحه الطبري وغيره .

وَزَّرِعْ وَنَخِيلٍ صِنَوَانَ وَغَيْرِ صِنَوَانَ ﴿١٤١﴾

برفع ﴿زرع﴾ وجره مع رفع ما بعده وجر ما بعده^(١). والرفع كأنه الوجه ليكون معطوفاً على قوله ﴿جنات﴾ أي: وفي الأرض قطع متجاورات وجنات وزرع ونخيل، ﴿صنوان﴾: مجتمعة من أصل واحد، و ﴿غير صنوان﴾ غير مجتمعة من أصل واحد.

٢

٢ / ٦٦

(٢ / ٧٢)

وإذا جررت ﴿وزرع﴾ جعلت الجنات من الزرع / ، وهو قليل^(٢) ، ولكن قوماً قالوا: جرُّ ﴿زرع﴾ على الجوار^(٣). وقد جاء وصف الجنة بالإغلال، كقوله^(٤):

٦

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، والحجسة ٣ / ٢٨٧ - ٢٨٩ خم ، ومعجم البيان ٢ / ٢٧٥ ، والبيان ٢ / ٤٧ - ٤٨ ، والبحر ٥ / ٣٦٢ .
(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالجر . انظر السبعة ٣٥٦ ، والتيسير ١٣١ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ .

(٣) أي جعل الجنات من الزرع قليل . وهذا كلام غير دقيق فلا معنى للقلة هنا . وذلك أن الجنة في كلامهم تقع على الأرض التي فيها الكرم والنخل أو أحدهما ولا تقع على الأرض التي فيها الزرع ، فإذا اجتمع الزرع مع النخيل والكرم أو أحدهما في أرض سميت جنة . وما حكى عن الأصمعي أنه قال : « قلت لأبي عمرو كيف لا تقرأ ﴿وزرع﴾ بالجر فقال : الجنات لا تكون من الزرع » = لا يلزم من قرأ بالجر ، قال النحاس « لأن بعده ذكر النخيل ، وإذا اجتمع مع النخل الزرع قيل لها جنة » اهـ وكذلك قال أبو علي : « إن الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزرع سميت جنة » اهـ .

(٤) ذكر هذا الوجه أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير ما تصريح ، وهو قول ابن خالويه في كتابه القراءات الورقة ٢٢٣ (أفدت الإحالة على هذا الكتاب من تعليق الدكتور عبد الفتاح المحوز في كتابه : الجمل على الجوار في القرآن الكريم ، ص ٥٧ ح ٤ ، ولم أقف عليه) .
والخفص على الجوار لا يجوز في كتاب الله عند الأكثرين ، انظر ماسلف ٣٤١ .

(٥) نص أبو حاتم السجستاني أنه قول مصنوع صنعه قطرب ، قال أبو حاتم : « ... وقد وضع لهم من لا جزى خيراً بيت رجز على الحذف [أي حذف الألف من اسم الله] فقال : قد جاء سيل ... » انظر البارز ١٧٣ وهو يريد قطرباً فقد نقل البكري في سمط اللآلي ١٣ قول أبي حاتم ، وعبارته فيه : « قال أبو حاتم : هذا البيت مصنوع صنعه من لا أحسن الله ذكره - يعني قطرباً » .

أَقْبَلَ سَيْلَ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
يَخْرُدُ حَزْدَ الْجَنَّةِ الْمَعْلُومَةِ

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ إِذَا كُنَّا تُرَاباً إِنْآ لَفِي ٣

خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (١) ١٥١

﴿ إذا ﴾ ههنا نصب بفعل مضر دلّ عليه قوله ﴿ لفي خلق جديد ﴾

= وقد نقل عبارة البكري بعض من وقف على الكامل للمبرد فكتب في هامش الكامل ص ٧٤ « ذكر أبو عبيد [يعني البكري صاحب السمط] أن أبا حاتم قال : هذا البيت ... » ثم أدخلت هذه الحاشية متن الكامل ، ولم يتبته البغدادي على ذلك فقال في الحزانة ٤ / ٣٤٢ « قال المبرد في الكامل : ذكر أبو عبيد أن أبا حاتم قال : هذا البيت ... » والمعنى هنا أبو عبيد البكري صاحب السمط بلا ريب . وإلى قطرب نسبها ابن السيد فيما كتبه على الكامل ، انظر القطر ٢٢٧ ، ٤٤٦ . وفي الجهرة ١ / ١١٥ « وقال آخر لحنظلة بن مصبح ويقال مصنوع من صنعة قطرب » اهـ وكان عبارة نسبة الرجز ليست من ابن دريد ، وفي هامش أصل الجهرة مانصه : « وينسب هذا الرجز إلى حسان بن ثابت » اهـ وإليه نسب في تهذيب إصلاح المنطق ١٢١ ، وليس في ديوانه .

والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن ٢ / ٢٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٦ ، وإصلاح المنطق ٤٧ ، ٢٦٦ ، وشرح المفضليات للأبشاري ٢٧ ، والجمهرة ٢ / ١٢٠ ، والكامل ٧٤ ، ٦١٠ ، وشأن الدعاء ٢٥ ، والزاهر ١ / ٥٥٢ ، وشرح هاشميات الكيت ١٧٥ ، والحجة ٣ / ٢٨٩ خم ، وسر الصناعة ٧٢١ ، وأمالي القاضي ١ / ٧ ، وديوان الأدب ٢ / ١٥١ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٥١ ، والمثلث ١ / ٤٣٥ ، وثنيف اللسان ٣٠٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٥ ، وابن الشجري ٢ / ١٦ ، وضرائر الشعر ١٢٢ ، والمزهر ١ / ١٨١ ، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٥ (الأول) ، والحزانة ٤ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، واللسان (أله ، حرد ، غلل) . ويروى « قد جاء سيل جاء من عند الله » ، ويروى « من أمر الله » . وقوله مجرد حرد الجنة أي يقصد قصدها .

قال أبو علي : « فقوله الغلة في وصف الجنة يدل على أن الجنة يكون فيها الزرع لأن الغلة إنما هي مما يكال بالقفيز في أكثر الأمر ... » اهـ . والغلة : الدخل الذي يحصل من الزرع والتمر واللبن والإجارة ونحو ذلك .

(١) انظر الجواهر ٧٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٥ ، والحجة ٣ / ٢٩١ - ٢٩٣ خم ٤ / ١٤١ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧٧ ، والبيان ٢ / ٤٨ ، والبحر ٥ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

على تقدير : أئذا كنا تراباً تَبَعَتْ ، وأضر « تَبَعَتْ »^(١) لأن قوله ﴿ في خلق جديد ﴾ يدلّ عليه . ولا يجوز أن يعمل ما بعد « إنَّ » فيما قبله^(٢) ، فلهذا لم يَجْزُ أن يعمل ﴿ جديد ﴾ في ﴿ إذا ﴾^(٣) .

ومن جمع بين الاستفهامين^(٤) فقراً ﴿ إذا إنا ﴾ فللحرص على البيان وشدة العناية في الكلام .

ومن اكتفى بأحد الاستفهامين فقراً ﴿ إذا إنا ﴾ أو قرأ ﴿ إذا ... إنا ﴾ فإنّ فيما أبقى دليلاً على ما ألقى .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾^(٥) [١٧]

(١) قدره المؤلف مؤخراً ، وقدره النحاس وأبو علي وغيرهما مقدماً ، والتقدير : أتبعث إذا كنا تراباً ، وهو قول الأخفش أنه ظرف لشيء مذكور قبله ثم قال « وهذا بعيد » ، وليس كذلك بل هو الظاهر .

(٢) انظر المصادر السابقة ، والكتاب ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والأصول ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وشرح البع لابن برهان ٨١ - ٨٣ . وقد نصوا أنه لا يجوز « يوم الجمعة إنك ذاهب » تريد إنك ذاهب يوم الجمعة ، وهو عند الأخفش جائز غير حسن ، قال « لو قلت : اليوم إن عبد الله منطلق ، لم يحسن وهو جائز » . قال المبرد : « وإنما فسد لأن « إنَّ » لا يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة ... » .

(٣) تابع هنا أكثر النحويين ، وخالفهم في الجواهر فحمل إذا على ما بعد « إن » قال « وجاز ذا لأنه ظرف » ، وقال فيماتي ١٠٩٢ : « فأما الظروف فكان القياس نصبها بما بعد إنَّ لأنه يكتفى فيها براءة الفعل » وانظر التعليق ثمة .

(٤) وهم ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة ، وقرأ نافع والكسائي الأول بالاستفهام ، وقرأ ابن عامر الثاني بالاستفهام . وخفف الهمزة الثانية بين نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وأبو عمرو وقالون عن نافع يدخلان بين الهمزتين ألماً . وقرأ الباؤون بالتحقيق . انظر السبعة ٣٥٧ ، والتيسير ١٢١ - ١٢٢ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ و ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، وانظر مسالف ٤٦١ من التعليق على قوله ﴿ أنكم ﴾ [سورة الأعراف : ٨١] .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧٧ - ٢٧٩ ، والبيان ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، والبحر ٥ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٧١ - ٧٢ ، والقرطبي ٩ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٧١ - ٤٧٢ .

أي : إنما أنت منذر وهادٍ لكل قوم^(١) . ففصل بين الواو المعطوف بالظرف^(٢) . فعلى هذا ﴿ أنت ﴾ مبتدأ و ﴿ منذر ﴾ خبره ، و ﴿ هادٍ ﴾ عطف عليه .

وقيل : ﴿ هادٍ ﴾ هو الله عزوجل^(٣) . فيكون ابتداء و ﴿ لكل قوم ﴾ خبره ، أو يرتفع بالظرف على قول الأخفش^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطٍ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ ﴾^(٥) [١٤]

إن قلت : مامعنى قوله ﴿ والذين يدعون من دونه ﴾ [و]^(٦) إلام يعود الواو والنون ، وأين مفعول ﴿ يدعون ﴾ ، وبماذا يتعلق الكاف من قوله ﴿ كباسط كفيه ﴾ ، وبماذا يتعلق اللام من قوله ﴿ ليلبلغ فاه ﴾ ، وإلام^(٧) يعود الضمير من قوله ﴿ وماهو ﴾ ومن قوله ﴿ ببالغه ﴾ ؟

= فإننا نقول في ذلك - وبالله التوفيق - : إن معنى قوله ﴿ والذين

(١) فالعقبة بالمهادي رسول الله ﷺ ، وهو قول الحسن وعكرمة وأبي الضحى وقتادة في رواية عنه ، وقيل هاد أي نبي ، عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وعكرمة في رواية عنهم وعن ابن زيد والزجاج وهو أحد قولي الفراء والنحاس ، وهو الظاهر .

(٢) سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ .

(٣) عن سعيد والضحاك ، ومجاهد وابن عباس في رواية عنها .

(٤) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف أو بالابتداء ١٣ .

(٥) انظر الجواهر ٣٣١ ، ٤٧٧ ، ٧٣٩ - ٧٤٠ ، ٩٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٦١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والبيان ٢ / ٤٩ - ٥٠ ، والكشاف ٢ / ٣٥٤ ، والبيان ٢ / ٧٥٤ - ٧٥٥ ، والبحر ٥ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٨٦ - ٨٧ ، والقرطبي ٩ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، وابن كثير ٤ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٦) زيادة مني .

(٧) في الأصل : « وإلى من » والوجه ما أثبت من ب . وفي ي : والأمر ، وهو تحريف .

يدعون من دونه ﴿ أي الأصنام الذين يدعوهم^(١) المشركون من دون الله لا يستجيبون للمشركين بشيء . ف ﴿ الذين ﴾ موصول ، وفاعل ﴿ يدعون ﴾ ضمير المشركين ، وقد حذف العائد من الصلة إلى الموصول^(٢) ، أي : والذين يدعونهم ؛ كما حذف من قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ﴾ [سورة الأعراف : ١١٤] أي تدعونهم ، وقال ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرِبْ مَثَلًا فَأَسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [سورة الحج : ١٧٣] أي تدعونهم ، ف « هم » المحذوف في الآية ضمير ﴿ الذين ﴾ ، والمعنى بهم الأصنام^(٣) ، وكنى عن « هم » المحذوفة بقوله ﴿ لا يستجيبون ﴾ . وإليهم يعود الواو والنون . وإن شئت كان المعنى : والذين يدعون الأصنام ، فيكون العائد إلى ﴿ الذين ﴾ الواو والنون ، وهم المشركون دون الأصنام^(٤) . ومفعول ﴿ يدعون ﴾ هو الأصنام ، حذف حذفاً .

فأما الكاف^(٥) من قوله ﴿ إلا كباسط كفيه إلى الماء ﴾ فإنه متعلق بصفة مصدر مضمير ، والتقدير : إلا استجابة كائنة كاستجابة باسط كفيه إلى الماء^(٦) ، إذا كانت الكاف حرفاً كان على هذا التقدير ، ويكون فيها ضمير انتقل إليها من « كائنة » . ويجوز أن تجعل الكاف اسماً محضاً^(٧) على تقدير إلا استجابة

(١) كذا في ب . وفي الأصل وي « يدعونهم » ، ولاتعمد وجهاً ، وهو أن يكون أبداً « المشركون » من الواو في « يدعونهم » .

(٢) سلف التعليق على حذف الضمير العائد إلى الموصول وهو مفعول ١٠٩ .

(٣) هذا قول الفراء والطبري والقرطبي وغيرهم .

(٤) ذكره العكبري والبيضاوي (انظر مجمع التفاسير) وأبو حيان ، وذكروا القول الأول .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، ولم يتكلم عليها الفراء والطبري وابن كثير .

(٦) قدره الزمخشري : كاستجابة الماء من بسط كفيه ، وتابعة العكبري وأبو حيان .

(٧) أي مصدرية ، انظر مجمع البيان والبيان والتبيين .

مثل استجابة باسط كفيه إلى الماء الماء ، فلا يكون في الكاف ضمير بتة .

وما ذكرناه لك من أن الفعل يستثنى منه^(١) المصدر

والظرف / والحال^(٢) = قد تبين^(٣) لك المصدر من ذلك في هذا الموضع . ألا ترى ١ / ٦٧

أنه قال ﴿ كباسط كفيه ﴾ فاستثنى من^(٤) قوله ﴿ لا يستجيبون ﴾ لأن^(١ / ٧٣)

التقدير : لا يستجيبون استجابة بتة إلا استجابة متصفة بهذه الصفة . والمصدر

الذي قدرنا الكاف صفة له مصدر مقدر^(٥) مضاف إلى المفعول ، وفاعله ٦

مضمر . ألا ترى أننا قلنا : إلا استجابة مثل استجابة باسط كفيه إلى الماء

[الماء^(٥)] ، أي كما يستجيب الماء باسط كفيه إليه . ولا إنكار على حذف الفاعل

من المصدر المضاف إلى المفعول ، قال تعالى : ﴿ يسْأَلُ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾^(٦) ٩

[سورة ص : ٢٤] و ﴿ مِنْ دُعَايِ الْحَيْرِ ﴾^(٧) [سورة نعلت : ٤٩] ، أي بسؤاله نعتك ومن

دعائه الحير^(٨) .

(١) في النسخ : عنه ، وهو تحريف .

(٢) انظر سالف ٥٧١ . وقوله « يستثنى منه » أي يستثنى من مدلوله ما دل عليه من المصادر

والظروف والأحوال .

(٣) في الأصل « قد بين لك المصدر » وهو تصحيف .

(٤) في النسخ : عن ، وهو تحريف .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٦٠ ، ٤٧٨ ، ٤٩١ ، ٥٧٢ ، ٧٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠٤ ،

وإعراب القرآن ٢ / ٧٩٢ ، وجمع البيان ٤ / ٤٧١ ، والبيان ٢ / ٣١٤ ، والبحر ٧ / ٢٩٣ ،

وإيضاح ١٥٨ ، والبغداديات ١٣٤ ، ٢٨٠ ، والحلييات ٢٩٢ ، والبصريات ٢١ ، ٦٧ ، ٢٣٢ ،

وإبن يعيش ٢ / ٤٦ و ٦ / ٦٣ ، وإبن الشجري ١ / ٢١٢ ، ٢٣٢ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢ .

(٨) يضاف المصدر إلى فاعله كما يضاف إلى مفعوله ، وإضافته إلى المفعول حسنة وإلى الفاعل أحسن . فإن

أضيف إلى الفاعل جاز ذكر المفعول وحذفه ، وكلاهما حسن جميل . وإن أضيف إلى المفعول جاز ذكر

الفاعل وحذفه ، والحذف أكثر . وجاز حذف الفاعل هنا من المصدر لأنه لا يتحمل ضميراً بخلاف

الصفة ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الفاعل مضمر غير محذوف . انظر في

ذلك المقتضب ١ / ١٣ - ٢١ وحواشيه ، والأصول ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والإيضاح ١٥٧ - ١٥٨ ، =

وأما اللام^(١) في قوله ﴿ ليبلغ فاه ﴾ فهو متعلق ب ﴿ باسط كفيه ﴾ .
 و ﴿ ما هو ببالغه ﴾ أي ما الماء ببالغ فاه . وقيل : ما فوه ببالغ الماء .
 ٣ وقيل : ما باسط كفيه إلى الماء ببالغ الماء^(٢) ، فإذا لم يتناول به ييده مع البعد فهو
 أبعد من فيه .

فإن قلت فهل يجوز أن يكون التقدير : وما فوه ببالغه الماء ، فيكون فاعل
 ٦ « بالغه » ضمير « الماء » ؟ : = فقد قال^(٣) لك غير مرة : إنه لا يجوز « ياذا
 الجارية الواطئها »^(٤) بجرّ « الواطئ » إلا إذا قلت : « ياذا الجارية الواطئها
 أنت »^(٥) ، فتبرز الضمير لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ظهر فيه
 ٩ ماتضمنه من الضمير^(٦) . فإذا قلت : ﴿ وما هو ببالغه ﴾ ، ويكون ﴿ هو ﴾ ضمير

= والمجل ١٢١ ، واللح ٣٠٧ ، وشرحه للمؤلف للوح ١٥٤ / ١ - ٢ ، ولابن برهان ٥٩٩ - ٦٠٢ ،
 وشرح الكافية ١٩٢ / ٢ - ١٩٦ ، وابن يعيش ٦ / ٥٩ ، ٦٢ - ٦٣ ، والمصح ٥ / ٧٣ - ٧٤ و
 ٢٥٥ / ٢ .

- (١) الأقوال الثلاثة في الجواهر ومعجم البيان والتبيان ، والأول والثاني في تفسير القرطبي والبحر .
 والأول قول قتادة في رواية عنه . وروي عنه : ببالغ باسط كفيه ، وهو معنى قول علي ومجاهد
 وابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .
 (٢) يريد أبا علي الفارسي ، انظر ما يأتي من كلامه .
 (٣) انظر الكتاب ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والأصول ٢ / ٣٨ - ٣٩ .
 (٤) إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة وجب إبراز الضمير فيه عند
 البصريين سواء أضيف اللبس أم أمن ، ويرى الكوفيون أنه غير واجب فأجازوا الإبراز وتركه عند
 أمن اللبس ، نحو هند زيد ضاربتّه ، وأوجبوه إن خيف اللبس ، نحو زيد عمرو ضاربتّه هو .
 انظر الكتاب ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والمقتضب ٣ / ١١٠ ، ٢٦٢ - ٢٦٣ و ٤ / ١٢٠ ، ١٣٣ - ١٣٥ ،
 والأصول ١ / ٧٠ - ٧٢ و ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، ومجالس ثعلب ٣٠٩ ، والإيضاح ٣٨ - ٤٢ ، وابن يعيش
 ٣ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والإيضاح ٥٧ - ٦٥ المسألة ٨ ، وشرح الكافية ١ / ٩٧ ، والمصح ٢ / ١١ - ١٢ ،
 وشرح التصريح ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، والصبان على الأشمولي ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والحضري على ابن
 عقيل ١ / ٩٤ - ٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩٤ - ١٩٥ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٧٣٦ - ٧٤٠
 الباب ٣٨ لـ « ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم جريه على غير من هو له ولم يبرز
 فيه الضمير وربما احتج به الكوفي » .

﴿ فِيهِ ﴾ ويكون ﴿ ببالغته ﴾ أي ببالغ إياه الماء = كان^(١) حقّ الكلام : وما هو ببالغته هو ، فيظهر « هو » كما ظهر « أنت » في قوله « ياذا الجارية الواطئها أنت » .

فهذه دُرَّرَ أخرجها فارسهم^(٢) من صَدَفِ الكتاب ، فنحنهاها إياك وأوضحناها ، وفصلناها^(٣) ونظمناها ، والفارس فرَّقَ فيها الكلام في مواضع ، وهذا مجموعُه ، فافهمها .

قوله تعالى : ﴿ فَسَأَلْتُ أُوْدِيَّةً بِقَدَرِهَا ﴾^(٤) [١٧]
أي مياةً أودية .

قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدًا مِّثْلَهُ ﴾^(٥) [١٧]

قوله^(٦) ﴿ في النار ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الحال من الضمير المحرور بقوله « على » أي : وما يوقدون عليه ثابتاً في النار^(٧) .

(١) في الأصل : وكان ، وهو خطأ .

(٢) كتب تحته في الأصل : « أبو علي الفارسي » : ولم أصب كلام أبي علي في الآية ولا في قولهم « ياذا الجارية الواطئها أنت » .

(٣) في الأصل : ففصلناها ، ولعل الوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٩ ، والحجة ٢ / ٢٥٦ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٣٠٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٨٣ .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٦ ، والحجة ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٨٦ ، والبيان ٢ / ٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٨٢ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٢٠٦ ، والفخر الرازي ١٩ / ٣٦ - ٣٧ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٨٤ - ٤٨٥ . وفي ي و ب « توقدون » وكذا في الموضع الأخير في الأصل ولم يعجم في غيره ، وتوقدون بالتاء قراءة غير حمزة والكسائي وحفص ، انظر السبعة ٣٥٩ ، والتيسير ١٣٣ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٦) في الأصل : إلى قوله ، وهو خطأ .

(٧) تابعه الطبرسي مصرحاً بالنقل عنه ، وأبو البركات غير مصرح بذلك ، وعزا أبو حيان هذا القول إلى مكي وغيره . وذكره المؤلف في الجواهر وذكره القرطبي أيضاً في كلام هو ما نقله المؤلف في الجواهر باختلاف يسير ولم يصرحاً بصاحبه ، والظاهر أنه أبو علي .

﴿ ابتغاء حلية ﴾ أي مبتغين حلية ، فهو مصدر في موضع الحال^(١) من الضير في ﴿ يوقدون ﴾ .

ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ في النار ﴾ من صلة ﴿ يوقدون ﴾ لأن المعنى ليس على ذلك . ليس المعنى أنهم يوقدون في النار على ما ذهب إليه الجاهل من أن الظرف - أعني ﴿ في النار ﴾ - متعلق بـ ﴿ يوقدون ﴾^(٢) [٣٧] . وإنما المعنى أنهم يوقدون^(٤) على الذهب^(٥) في حال كونه ثابتاً في النار . فافهمه عن أبي علي^(٦) ، ولم يهتد إليه غيره . وإنما جعلنا هذه الأجزاء وسيلة إلى جمع ما أوردناه من كلامه على نسقه في التنزيل من كتبه المتفرقة .

وقوله ﴿ زَبَدًا ﴾^(٧) مبتدأ ، و﴿ مثله ﴾ نعت له . والظرف الذي هو ﴿ بما يوقدون ﴾ خبر له على قول سيبويه ، ومرتفع بالظرف على قول الأخفش^(٨) .

(١) قاله الحوفي ومن وافقه ، وقيل هو مفعول له ، انظر البحر .

(٢) كذا قال ! ! وقد ذهب أبو علي إلى ذلك في الحجة ، قال : « وقال ﴿ وما يوقدون عليه في النار ﴾ فجعل الظرف متملقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ لأنه قد يوقد على ما ليس في النار ، كقوله ﴿ فأوقد في ياهامان على الطين ﴾ [سورة القصص : ٢٨] فهذا إيقاد على ما ليس في النار وإن كان يلحقه ومهجها ولهبها » اهـ ووافقه الحوفي والفسخ الرازي وأبو حيان . وزعم من ذهب إلى أنه لا يكون متملقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ أنه لا يوقد على شيء إلا وهو في النار ، وتعليق حرف الجر بـ ﴿ يوقدون ﴾ تخصيص حال من حال أخرى ، قال أبو حيان : « ولو قلنا إنه لا يوقد على شيء إلا وهو في النار لجاز أن يكون متملقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ ويجوز ذلك على سبيل التوكيد كما قالوا في قوله ﴿ يطير بجناحيه ﴾ [سورة الأنعام : ٢٨] اهـ .

(٣) زيادة من ب . ولو وقف المؤلف على كلام أبي علي في الحجة لما قال ما قال أو لاستدرك عليه ، ولعله وقف عليه فرجع عما قاله في « ب » فلم يقع مقاله في الأصل وي .

(٤) في ي و ب : توقدون ، وهو هنا تصحيف .

(٥) أو الفضة ، ومنها تعمل الحلية ، أو الحديد والنحاس والرصاص ، ومنها يتخذ المتاع وهو الأواني وآلات الحرب وغيرها .

(٦) لم أصب كلامه ، وعليه يكون لأبي علي قولان .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٦٩ ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٦ ، والبيان ٢ / ٥٠٠ ، والبحر ٥ / ٢٨٢ .

(٨) سلف التعليق على المذهبين ١٣ .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُوقُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ (١) [٢٠]

في موضع الرفع وصف لقوله ﴿ أُولُوا الْأَلْبَاب ﴾ [١٩] . ويكون

﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ [٢١] ﴿ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ [٢٢] عطفاً عليه .

ويجوز أن يكون ﴿ الَّذِينَ يُوقُونَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ عطفاً

عليه ، ويكون الخبر ﴿ أُولَئِكَ هُم عَقَبَى الدَّارِ ﴾ [٢٢] .

وقوله ﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٍ ﴾ [٢٣] / بدلٌ من قوله ﴿ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ . و

﴿ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ مرتفعة بالظرف ، وهو قوله ﴿ لَهُمْ ﴾ أي أولئك ثابتة لهم

عقبى الدار . ولاخلاف^(٢) في هذا لأن الظرف جرى خبراً عن ﴿ أولئك ﴾^(٣) .

وقوله ﴿ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ (١) [٢٣]

يجوز أن يكون رفعاً بالعطف على الضمير في « يدخلون » أي

﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [٢٣] هم ومن صلح^(٤) .

ويجوز أن يكون نصباً على أنهم^(٥) مفعول معهم .

ولايجوز عندنا أن يكون ﴿ من ﴾ في موضع الجر بالعطف على المجرور من

قوله ﴿ لَهُمْ ﴾ على تقدير : أولئك لهم ولن صلح من آبائهم ؛ لأن لم يعد

(١) انظر الجواهر ٨٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٠ - ١٧١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٨ ، والبيان ٢ / ٥١ ، والبحر ٥ / ٢٨٥ - ٢٨٧ .

(٢) في الأصل : أولئك ثابت لهم ولاخلاف .

(٣) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المنهيين ١٢ .

(٤) وجاز هذا العطف بغير توكيد لأن ضمير المفعول فصل بين المعطوف والمعطوف عليه . وقد سلف

التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضر ٣٥٢ .

(٥) رسم في الأصل و ي « أن م » وهو خطأ ، وفي ب « أنه هم مفعول » وليس فيها « معهم » وهو خطأ أيضاً .

اللام^(١) .

قوله تعالى : ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾^(٢) [٢٩]

يجوز أن يكون في موضع الرفع والخبر ﴿ لهم ﴾ . و ﴿ حَسَنٌ مَّآبٍ ﴾ [٢٩] معطوف عليه^(٣) .

وجاء ﴿ وَحَسَنٌ مَّآبٍ ﴾ بالنصب^(٤) ، فقالوا^(٥) : يكون التقدير : وياحسن مآبٍ .

ويجوز عندي أن يكون ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ في موضع النصب ، أي : أعطاهم الله طوبى لهم وأعطاهم حَسَنَ مَّآبٍ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُتِبَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ﴾^(٧) [٣١]

جواب « لو » مضمرة والتقدير : ولو أن قرآنًا سيّرت به الجبال أو قطعت به

(١) سلف التعليل على عدم جواز عطْف الظاهر المجرور على المضمرة إلا بإعادة الجار ١٥٩ .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللغزالي ٧٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٧١ / ٢ ،

ومجمع البيان ٢ / ٢٩٠ ، والبيان ٢ / ٥١ ، والبحر ٥ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، والكتاب ١ / ١٦٦ .

(٣) في الأصل : عليهم ، وهو خطأ .

(٤) وهي قراءة شاذة عندها ابن خالويه في شواذه ٦٧ إلى ابن محيصة ، وعزاها أبو حيان إلى

عيسى بن عمر .

(٥) هذا قول الرازي صاحب اللوامح ، انظر البحر ، واقتصر عليه المؤلف في الجواهر .

(٦) قدره النحاس : جعل الله لهم طوبى . وذهب الفراء ووافقته ثعلب إلى أن النصب على المصدرية .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ١٣٦ - ١٣٧ ، ٤٦٧ ، ٤٩٥ ، وللغزالي ٦٣ / ٢ ، وإعراب القرآن

١٧٢ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٣ ، والبيان ٢ / ٥١ - ٥٢ ، والبحر ٥ / ٣٩١ ، وتفسير الطبري

١٣ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والقرطبي ٩ / ٣١٩ ، وابن كثير ٤ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٩٤ ،

والمقتضب ٢ / ٨١ ، وسر الصائفة ٦٤٧ ، وابن يمش ٩ / ٧ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، وابن الشجري

١ / ٥٣ ، ٢٥٧ ، والمفني ٨٤٩ .

الأرض أو كَلَّمَ به الموقى = لكان هذا القرآن^(١) .

وهذه الجملة - أعني قوله ﴿ سيرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ و ﴿ كَلَّمَ ﴾^(٢) - في موضع النصب وصفاً لِد « قُرْآن » .

وجاء ﴿ سيرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ بلفظ التأنيث لتأنيث^(٣) « الجبال » و « الأرض » وجاء ﴿ كَلَّمَ به الموقى ﴾ على التذكير ، فاعتدَّ بالفصل الذي يصير عوضاً عن إلحاق التأنيث في قوله ﴿ كَلَّمَ ﴾ ، ولم يعتدَّ به في الفعلين المتقدمين ، أعني ﴿ سيرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ .

فأين قوله^(٤) هنا : ازداد تَرَكَ العلامة حسناً ، ألا ترى أنه ألحق فعلين

(١) هذا قول المفسرين ، نصَّ على ذلك الأخفش في معاني القرآن ١٣٦ - ١٣٧ ، والمبرد في « مااتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد » ٣٠ (أفدت الإحالة عليه من حاشية الشيخ عضية على المقتضب) ، وذكره الزجاج والنحاس ، وهو قول ابن جني ، ومعنى قول قتادة وابن زيد ، قال قتادة : لو فعل هذا بقرآن قبل قرآنكم لفعل بقرآنكم ، وقال ابن زيد : لم يصنع ذلك بقرآن قط ولا كتاب فيصنع ذلك بهذا القرآن .

وقيل : تقديره : « لَمَّا آمَنُوا » ذكره الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، وكان الزجاج يعتاره ، فقد قال : والذي أتوهم - وقد قاله بعضهم - أن المعنى : لو أن قرأنا سيرت به الجبال لما آمنوا ، ودليله قوله : ﴿ ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ﴾ إلى قوله ﴿ ماكانوا ليؤمنوا ﴾ [سورة الأنعام : ١١١] « ا هـ . ولم يذكر تقديره الفراء ولا المبرد في المقتضب . وأجاز الفراء أن يكون جواب « لو » مذكوراً متقدماً عليها أي ﴿ وهم يكفرون بالرحمن ﴾ ولو أنزلنا عليهم الذي سألو ، واستحسنه النحاس ، وليس بذلك .

(٢) في الأصل : وكلمت ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل : تأنيث ، وهو خطأ .

(٤) كتب تحته في الأصل : « أبو الفتح بن جني » . انظر اللع له ٩٠ ، وعبارته : « فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسناً » ا هـ . وهذا من المؤلف استدراك على أبي الفتح ، لكنه وافقه فيما سلف ٣٩ قال « وإذا وقع الفصل بين الفعل وما يرتفع به حسن التذكير » وقال ٥٩٠ « وقد ذكرنا أن الفصل إذا حصل فإن ترك العلامة يزداد حسناً ولكن الوجهين إنما جاءا في التنزيل طلباً للمشاكلة والمطابقة » . وأصل عبارة ابن جني من قول سيويه ١ / ٢٣٥ =

وَعَرَىٰ فَعَلًا وَاحِدًا ؛ أَفْتَرَىٰ أَنْ الْوَاحِدُ أَحْسَنُ مِنَ الْاِثْنَيْنِ ؟

قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّنْ دَارِهِمْ ﴾ (١) [٣١]

٢ إن شئت كانت التاء للخطاب على تقدير : أو تحل أنت يا محمد قريباً من دارهم (٢) . وإن شئت كانت التاء للتأنيث ، أعني تأنيث ﴿ قارعة ﴾ [٣١] أي :

٦ أو قارعة (٣) تحل قريباً من دارهم (٤) ، أي قارعة حالة قريباً من دارهم . فتكون الجملة وصفاً للنكرة المحذوفة وهي ﴿ قارعة ﴾ مضمرة (٥) . وعلى الوجه الأول تكون الجملة معطوفة على خبر ﴿ ولا يزال ﴾ [٣١] على تقدير [و (٦)] لا يزال الكافرون مصيبتهم بصنعهم قارعة أو حالاً أنت قريباً من دارهم (٧) .

= « ... وكما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان المحذف أجمل ... » اهـ لكن بين العبارتين فرقاً فابن جني يرى حسن الحذف مع الفصل وسيبويه يراه مع طول الفصل . وقد سلف التعليق على هذا ٣٩ .

(١) انظر مصابني القرآن للفراء ٢ / ٦٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٤ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والبيان ٢ / ٧٥٩ ، والبحر ٥ / ٣٩٣ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٤ - ١٠٦ ، والقرطبي ٩ / ٣٢١ ، وابن كثير ٤ / ٢٨٢ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٩٦ .

(٢) عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة ، وهو قول الفراء .

(٣) في الأصل : وقارعة ، وهو خطأ .

(٤) عن الحسن ، ونسب إلى قتادة أيضاً .

(٥) هذا قول متكلف نقله عنه أبو البركات في البيان غير موضح بنقله عنه ، وهو قول لا يصح ، ولا حاجة إلى إضمار قارعة وقد تقدم ذكرها وعاد عليها الضير في « تحل » في قول الحسن . والصواب أن جملة ﴿ تحل ﴾ معطوفة على ﴿ تصيبهم ﴾ فهي في موضع النصب - والظاهر أنه قول المكبري - والتقدير : ولا يزال الذين كفروا مصيبة إياهم بما صنعوا قارعة أو حالة هي قريباً من دارهم ، أي ولا يزال الذين كفروا مصيبة إياهم بما صنعوا أو حالة قريباً من دارهم قارعة . وليس في المصادر الأخرى كلام في إعراب الآية .

(٦) زيادة من ب . وفي الأصل وي : .. خبر لا يزال على تقدير ... ، والتلاوة بالواو .

(٧) في الأصل : لا يزال الكافرون يصيبهم بصنعهم قارعة أو تحل أنت قريباً من دارهم ، وهو سهو من الناسخ .

[قوله تعالى (١) : ﴿ أَقْمَنَ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ (٢) | ٣٣]
ابتداءً ، والخبر مضمّر ، والتقدير : أقمن هو قائم على كل نفس بما كسبت كمن هو غافل [عن ذلك (١) لا يحسن القيام على ذلك (٣)] .

٣

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ (٤) | ٣٥]

٦

مبتدأً ، وخبره مضمّر ، والتقدير : فيما يتلى عليكم مثل الجنة (٥) .
ولا يجوز أن يكون ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ مبتدأً ، وخبره ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [٣٥] لأن ذلك يؤدي إلى إلغاء المضاف والإخبار عن المضاف إليه (٦) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللغراء ٢ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٢ ، وجمع البيان ٣ / ٢٩٥ ، والبحر ٥ / ٣٩٤ ، والملفني ١٨ - ١٩ ، ٢٣ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ٩ / ٣٢٢ . والمراد الأوثان التي لاتضر ولاتنفع . وقيل : التقدير : شركائهم ، عن الأخفش والكسائي والفراء وغيرهم ، والمراد الأوثان أيضاً ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر الجواهر ٣١٠ ، ٧٤٤ - ٧٤٥ ، ٩٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٥ ، وللغراء ٢ / ٦٥ ، وجمع البيان ٢ / ٢٩٦ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والبحر ٥ / ٢٩٦ ، والكتاب ١ / ٧١ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٥ ، والبيضاديات ٥٧ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والقرطبي ٩ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، واللسان (مثل) .

(٥) هذا قول سيبويه والمبرد وأبي علي وغيرهم . واللفظ للمبرد ومن وافقه ، ولفظ سيبويه : ومن القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، وهذا لفظ الأخفش .

(٦) وهو قول الفراء ، وقد ردّه المؤلف في الجواهر أيضاً وأبطله ، قال : « لأننا لم نر اسماً يبدأ به ولم يخبر عنه البتة » ثم قال : « وكذا من قال : المثل بقحم أي يلغى لأن الاسم لا يكون زائداً إنما يزداد الحرف » ا هـ . وهذا وهم من المؤلف فقد جعل القول الواحد قولين ، وليس القول الثاني إلا قول الفراء باختلاف في اللفظ ، فالمؤلف نفسه يقول فيما يأتي ٦٤٢ « والفراء يزعم أن مثلاً ملغى » وقد عزا القرطبي إلى الفراء أن المضاف مقحم للتأكيد ، وقال مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٩٨ « وقال الفراء ﴿ تجري من تحتها الأنهار ﴾ الخبر ، تقديره حذف مثل زيادتها وأن الخبر إنما هو عما أضيف إليه مثل لا عن مثل فهو ملغى والخبر عما بعده » ا هـ . أرادوا بالإقحام والإلغاء والزيادة في مثل إدخالها في المعنى للتأكيد وأن =

وفسّر قوم^(١) ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ بصفة الجنة ، وجعلوا ﴿ تجري من تحتها الأنهار ﴾ خبراً عنها ، وأنكره أبو عليّ أشدَّ الإنكار^(٢) .

١ / ٦٨

(١ / ٧٤)

قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكَاْفِرُ / لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارِ ﴾^(٣) | ٤٢ |
و ﴿ الْكُفَّارُ ﴾ جميعاً^(٤) ، والأصل الجمع ههنا . والكافر بمعنى الكفَّار ، واحد في موضع الجمع ، كقولهم : هو أول فارس أي أول الفرسان .

٣

قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٥) | ٤٣ |

٦

=الخبر عما أضيفت إليه لا عنها ، ولم يريدوا الزيادة في الإعراب ، وكيف يريدون ذلك وهي عندهم مرتفعة بالابتداء ، والزائد لاموضع له من الإعراب . والاسم لا يكون زائداً كما قال .

وقد أجاز الفراء والمبرد في بعض كلامه إقحام المضاف في المعنى والإخبار عن المضاف إليه دون المضاف ، انظر ما سيأتي من كلام المؤلف ٩٨٢ في قوله تعالى ﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ [سورة الشعراء : ٤] والتعليق على ذلك ثمة .

(١) منهم يونس والفراء والزجاج وغيرهم ، واختاره الطبري . ثم ذهب الفراء إلى أن الإخبار إنما هو عن المضاف إليه ، وذهب الزجاج إلى أن التقدير : صفة الجنة جنة تجري ، فحذفت « جنة » وأقيمت صفتها مقامها .

(٢) انظر ما نقله المؤلف من كلامه في الجواهر والقرطبي في تفسيره وصاحب اللسان ، ولم ينص المؤلف أنه كلام أبي علي وهو هو ، ولعل كلامه في الإغفال له .

وقد تقدم المبرد أبا عليّ إلى إنكار هذا القول ، قال : « ومن قال : إنما معناه صفة الجنة ، فقد أخطأ لأن « مَثَلُ » لا يوضع موضع « صفة » . إنما يقال صفة زيد أنه ظريف وأنه عاقل . ويقال : مَثَلُ زيد مَثَلُ فلان ، وإنما المثل مأخوذ من المثل والحذو ، والصفة تحلية ونعت » اهـ .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٥ ، وإعراب القرآن ١٧٥ / ٢ ، والحجة ٢٩٩ / ٣ ، ومجمع البيان ٢٩٩ / ٣ ، والبيان ٥٢ / ٢ ، والبحر ٤٠١ / ٥ .

(٤) قرأ ﴿ الكافر ﴾ على التوحيد ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ الكفَّار ﴾ على الجمع ، انظر السبعة ٣٥٩ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢٩٨ / ٢ .

(٥) انظر الجواهر ٨٥٥ ، وإعراب القرآن ١٧٥ / ٢ ، ومجمع البيان ٣٠٠ / ٢ ، والبحر ٤٠١ / ٥ - ٤٠٢ ، والكتساب ١٧ / ١ ، وابن يعيش ١١٥ / ٢ ، وابن عبيد ٥٢ / ٦ ، و٢٣ / ٨ ، و٢٤ / ١٠ ، و١٠٥ ، والمغني ١٤٤ ، ٥٧٥ ، ٨٨٤ .

الباء زيادة^(١) ، ولفظة الله عزوجل فاعل ﴿ كفى ﴾ ، والمفعول محذوف ،
أي كفاك الله شهيداً ، وهو تمييز^(٢) . والمفعول الثاني^(٣) مضر ، أي كفاك الله أذاهم
وشرهم

٣

وقوله : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾^(٤) [٤٣] :

٦ | مَنْ^(٥) في موضع الجر بالعطف على لفظة الله^(٦) . وإن شئت كان في موضع
الرفع بالعطف على موضع الجار والمجرور^(٧) ، كقراءة من قرأ ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقِ
غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة فاطر: ٢٣] فيمن قرأ بالرفع^(٨) ، وقراءة من قرأ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ
غَيْرِهِ ﴾^(٩) [سورة الأعراف: ٥٩]*

٩ | وقوله ﴿ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ مرتفع بالظرف على المذهبين^(١٠) لأن الظرف
جرى صلة لـ « من » ، و « من » ههنا بمعنى « الذي » والتقدير : من ثبت عنده

(١) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل « كفى » المتعدية لواحد ٢٨٩ ح ٧ .

(٢) أو حال ، انظر ماسلف ٢٩٠ ، ومانسيأتي ٧٢٣ ، ٩٧٥ ، ١١٩٣ ، ١٢٥٥ .

(٣) سلف التعليق ٢٩٠ على أن « كفى » هذه متعدية لواحد لا لاثنتين .

(٤) انظر الجواهر ٥١٤ ، ٥٢٤ ، ٩١٤ ، وشرح الملح اللوح ٣٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٦٧ ،
وإعراب القرآن ٢ / ١٧٥ ، وجمع البيان ٣ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، والبيان ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، والبحر
٥ / ٤٠٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٩ .

(٥) زيادة من ي ب .

(٦) في قوله ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ .

(٧) الأولى أن يقال : بالعطف على موضع المجرور وحده ، لأن موضعه الرفع على الفاعلية وهو مجرور
لفظاً بالياء الزائدة . وقد سلف ذكر مصادر الكلام على العطف على الموضع ٤٤٨ .

(٨) وهم غير حمزة والكسائي فقرأ بالجر . انظر السبعة ٥٣٤ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٢ / ٣٥١ .

وانظر الكلام عليهما في الجواهر ٤١٦ ، ٦١٨ ، ٦٦٨ ، ٨٥٤ ، وشرح الملح اللوح ٨٢ / ٢ ،

ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٨٤ ، والحجة ٤ / ١٦٨ - ١٦٩ خم ،

وجمع البيان ٤ / ٣٩٩ ، والبحر ٧ / ٣٠٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٧ ، ١٣٩ .

(٩) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(١٠) سلف التعليق على هذا ١٣ . وقال النحاس وأخوه إنه مرتفع بالابتداء .

علم الكتاب^(١) .

ويجوز أن يكون « مَنْ » نكرة^(٢) ، و﴿ عنده ﴾ صفة له على تقدير :
وإنسان ثابت عنده علم الكتاب^(٣) ، ويكون ﴿ علم الكتاب ﴾ أيضاً مرتفعاً
بالظرف لأنه صفة أيضاً .

٣

(١) قيل : المراد أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، عن ابن عباس وهو قول الطبري واختاره الزجاج وابن كثير وغيرهم ، قال ابن كثير : « والصحيح في هذا أن ومن عنده اسم جنس يشمل علماء أهل الكتاب الذين يجدون صفة محمد ﷺ ونعته في كتبهم المتقدمة من بشارات الأنبياء به » . وقيل غير ذلك ، انظر تفسير الطبري ١٣ / ١١٨ - ١٢٠ ، والقرطبي ٩ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وابن كثير ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٠٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠١ .

(٢) لم أجد هذا الوجه عند غيره . وانظر مسالف ٦١٠ وثمة ذكر مصادر الكلام على مَنْ النكرة الموصوفة .

(٣) كان المؤلف ذهب إلى ماروي عن عبد الله بن سلام أن هذه الآية نزلت فيه ، وهو قول مجاهد وقتادة في رواية عنها ، وأنكر سعيد بن جبير وغيره هذا القول بأن السورة مكية وعبد الله بن سلام أسلم بعد الهجرة .

مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدَمَشَقَ



كشَفُ المَشْكَلَاتِ وإيضاحُ المَعْضَلَاتِ

صُنْعَةٌ

جَامِعِ العُلُومِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ الأَصْبَهَانِيِّ الباقُوِيِّ

(ت ٥٤٣ هـ)

حَقَّقَهُ وَطَلَّقَ عَلَيْهِ وَصَّغَ فَهْرَسَهُ

الدكتور محمد أحمد الدالي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٩٩٥م - ١٤١٥هـ

سورة إبراهيم

قوله تعالى : ﴿الرَّ كِتَابَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾^(١) [١١]

٢ خبر مبتدأ مضر ، أي هذا كتاب أنزلناه إليك . والجملة - أعني ﴿ أنزلناه إليك ﴾ - في موضع رفع صفة للنكرة .

وقوله : ﴿الْحَمِيدِ . اللهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [١١ - ١٢]

٦ بالجذر والرفع^(٢) . فالجر على أن يكون تابعا^(٣) لـ ﴿العزیز الحمید﴾ . والرفع على الابتداء ، وما بعده الخبر^(٤) .

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَسْتَحْبُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾^(٥)

[٢١]

٩

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٠٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٧ ، والحجة ٢ / ٣٠١ خم ، وجمع البيان ٣ / ٣٠٢ ، والبيان ٢ / ٥٤ ، والبحر ٥ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ، والكشاف ٢ / ٣٦٥ ، وإيضاح الوقف ٧٣٩ ، والقطع ٤١٤ ، والمكتفى ٢٣٩ ، ومنار الهدى ١٥٠ .

(٣) قرأ بالجر نافع وابن عامر وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .

(٤) أي بدلاً وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم ، وهو عطف بيان عند الزمخشري لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام .

(٥) هذا أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما . وأجاز النحاس أن يكون الله خبر مبتدأ مضر أي هو الله ، والذي صفة له ، وهو قول الفراء . وأجاز أبو علي أن يكون مبتدأ والذي صفة له والخبر محذوف .

(٦) انظر البحر ٥ / ٤٠٤ ، والكشاف ٢ / ٣٦٦ ، والبيان ٢ / ٧٦٢ ، والقطع ٤١٤ ، ومنار الهدى ١٥٠ . وسياق الآية : ﴿... وويل للكافرين من عذاب شديد . الذين ...﴾ .

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْجُرِّ وَصِفًا لـ ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢١] ^(١) .
ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿ أَوْلَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴾ [٣] ^(٢) .
ومعنى ﴿ يَسْتَحِبُّونَ ﴾ : يَحِبُّونَ وَيُؤْتِرُونَ . أَحَبُّ وَاسْتَحَبُّ كَأَجَابِ
وَاسْتَجَابِ وَأَوْقَدَ وَاسْتَوْقَدَ ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ أُخْرِجُ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [٥١] ^(٤) .
معناه : أي أُخْرِجُ . و « أَنْ ^(٥) » بمعنى « أي » ههنا . ويجوز أن يكون
التقدير : بأن أُخْرِجُ قَوْمَكَ .

[قوله تعالى ^(٦)] : ﴿ وَذَكَرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ ﴾ [٥١] ^(٧) .

(١) وهو قول النحاس وأجازة الحوفي والزحشري والمكبري ، قال أبو حيان : « وهو لا يجوز لأن فيه
الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منها وهو قوله ﴿ من عذاب شديد ﴾ سواء كان ﴿ من
عذاب شديد ﴾ في موضع الصفة لـ « ويل » أم متعلقاً بفعل محذوف أي يضجون ويولولون من
عذاب شديد ، ونظيره إذا كان صفة أن تقول : الدار لزيد الحسنة القرشي فهذا الترتيب لا يجوز
لأنك فصلت بين زيد وصفته بأجنبي منها وهو صفة الدار ، والترتيب الفصيح أن تقول : الدار
الحسنة لزيد القرشي أو الدار لزيد القرشي الحسنة » اهـ .

(٢) وأجيز أن يكون خبراً مبتدأ محذوف تقديره : هم الذين ، وأن يكون منصوباً على الذم .

(٣) انظر ما سلف ٢٥ ، ٣٧٩ .

(٤) انظر الجواهر ٧٩٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٧ ، والبيان

٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والبحر ٥ / ٤٠٥ .

(٥) سلف ذكر مصادر الكلام على « أن » التفسيرية ٣٨٠ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٠٤ ، والبحر ٥ / ٤٠٦ ، وتفسير الطبري

١٣ / ١٢٢ - ١٢٣ ، والقرطبي ٩ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، وابن كثير ٤ / ٣٩٧ ، ومجمع التفسير

٣ / ٥٠٩ - ٥١٠ .

قيل : بِنِعْمِ اللَّهِ ^(١) . وقيل : بِنِعْمِ اللَّهِ ^(٢) .

[قوله تعالى ^(٣)] : ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٤) [٩١]
مبتدأ وخبره ^(٥) .

قوله عز وجل : ﴿ قَرِّدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٦) [٩١]
غَيْظاً وَحَنَقاً ، أي عَضُوهَا ^(٧) ، كَقَوْلِهِ : ﴿ عَضُوا عَلَيْكُمُ الْأَنْبِيَالَ مِنَ
الغَيْظِ ﴾ [سورة آل عمران : ١١٩] .

وقيل : رَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ : أَوْمُوا ^(٨) إِلَى الرِّسْلِ بَأَن اسكَتُوا ^(٩) .

(١) عن ابن عباس وأبي الحسن ومجاهد وقتادة .

(٢) عن ابن زيد ومقاتل وابن عباس في رواية عنه .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٧٩ ، والبحر ٥ / ٤٠٨ ، وإيضاح الوقف ٧٣٩ ، والقطع ٤١٤ ، والمكتنى ٣٣٩ ، ومنار الهدى ١٥١ . وسياق الآية : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ .. ﴾ .

(٥) هذا قول أبي حاتم وابن الأنباري وغيرها من قال إن الوقف على ﴿ وَثَمُودَ ﴾ تام . وذهب النحاس في إعراب القرآن إلى أنه معطوف على ما قبله فيكون الوقف على ﴿ وَثَمُودَ ﴾ كافياً والتام ﴿ من بدم ﴾ ، وذكر القولين في القطع ، وانظر المكتنى ومنار الهدى والبحر ، واختار أبو حيان المطف .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، والبحر ٥ / ٤٠٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٢٦ - ١٢٧ ، والقرطبي ٩ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وابن كثير ٤ / ٤٠٠ ، ومجمع التفسائر ٣ / ٥١٢ .

(٧) عن ابن عباس وابن مسعود وابن زيد . وكان في النسخ « عضوه » وهو خطأ من النسخ .

(٨) في الأصل : « أَوْمُوا » وأغلب الظن أنها من الناسخ ، و « أومى » لغة في « أوما » أثبتتها الفراء وابن قتيبة وأنكرها غيرها . انظر أدب الكاتب ٤٧٦ ، واللسان والتاج (وما ، ومى) .

(٩) عن ابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ﴾ (١) [١٨]

أي : فيما يُثلى عليكم^(٢) مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ، فأضمر الخبر . والفراء يزعم أن «مَثَلًا» ملفى^(٣) ، وجاء الخبر بقوله ﴿ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ ﴾ [١٨] عن المضاف إليه .

[قوله تعالى (٤)] : ﴿ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ﴾ (٥) [١٨]

أي : من ثواب ماكسبوا .

[قوله تعالى (٦)] : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (٧) [١٩]

و ﴿ خَالِقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ على الإضافة^(٨) . / واسم الفاعل بمعنى المُضِيِّ ، والإضافة محضة^(٩) ، بخلافها في قوله ﴿ بِالْبَلْغِ الْكَعْبَةِ ﴾ (١٠) [سورة المائدة : ٩٥] (٢ / ٧٤)

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وللغراء ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، وإعراب القرآن

٢ / ١٨٠ - ١٨١ ، وجمع البيان ٢ / ٢٠٨ ، والبيان ٢ / ٥٦ ، والبحر ٥ / ٤١٤ - ٤١٥ .

(٢) هذا لفظ المبرد ومن واقفه ، ولفظ سيبويه والأخفش ومن واقفها : مما يقص عليكم ، وانظر مسلف ٦٣٥ ح ٥ .

(٣) انظر مسلف من التعليق على إلغاء « مَثَل » ٦٣٥ ح ٦ . والذي قاله الفراء في هذه الآية أنَّ الثل مضاف إلى الذين وهو للأعمال ، والتقدير : مثل أعمال الذين كفروا ، وعلى قياس مذهبه يكون ترك المضاف وأخبر عن المضاف إليه وهو « أعمال » أي أعمال الذين كفروا كرماد . (٤) زيادة مني .

(٥) انظر البحر ٥ / ٤١٥ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٢٥٤ ، وجمع التفاسير ٣ / ٥١٨ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الحجّة ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ خم ، وجمع البيان ٢ / ٢٠٦ ، والبحر ٥ / ٤١٥ - ٤١٦ .

(٨) قرأ ﴿ خالِقِ السَّمَوَاتِ ﴾ على الإضافة حمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ خلقِ السَّمَوَاتِ ﴾ على أنه فعل ماض . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .

(٩) سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ ح ٤ .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٠ .

﴿ تَائِي عِطْفِيهِ ﴾^(١) [سورة الحج : ١٠] .

[قوله تعالى^(٢) : ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾^(٣)] ٢١]

٣ إن شئت كان جمع « تَابِع » ، وإن شئت كان مصدرأ أي ذوي تَبِع .

[قوله تعالى^(٤)] : ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾^(٥)] ٢٢]

بفتح الياء^(٦) . فتحها من فتحها لأنها ياء المتكلم بإزاء الكاف للخطاب^(٧) ،

٦ وأدغم فيها ياء الجر .

وكسرها حمزة . وقال النحويون^(٨) : هي رديئة . وليست برديئة لأنه كسر

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) زيادة من ب وي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٨٢ ، وجمع البيان ٢ / ٢٠٩ ، والبحر ٥ / ٤١٦ . وكلهم أخذوا كلام الزجاج .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٥ ، وللغراء ٢ / ٧٥ - ٧٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٣ ، والحجة ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ خم ، وجمع البيان ٣ / ٣١٠ - ٣١١ وتقل بعض كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ٥٧ ، والبحر ٥ / ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٥) وهي قراءة غير حمزة فقرأ وحده بالكسر . انظر السبعة ٣٦٢ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٦) قال فيها سلف ٢١ - ٢٢ : « فن فتح الياء جرى على الأصل لأن هذه الياء - أعني ياء المتكلم - بإزاء الكاف للخطاب فكما أن الكاف مفتوحة في أنك وإنك وجب أن تكون الياء مفتوحة » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها هنا وثمة .

(٧) الأخفش والقرء والزجاج والنحاس وغيرهم . وقد وجهت قراءة حمزة بوجوه : الأول أنه زيدت ياء على ياء المتكلم - وزعم قطرب أنها لغة بني يربوع - ثم حذفت الياء الزائدة وبقيت الكسرة التي كانت قبل الياء المهذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر ، وهو قول أبي علي ومن وافقه والثاني أن الكسر لانتقاء الساكنين وذلك على توهم سكون الياء وإنما هي مفتوحة ، أجازة القرء ومن وافقه . والثالث : ما ذكره المؤلف ، وقد ذكر أبو شامة هذا القول في إبراز المعاني ص ٣٧١ ولم يسمِ قائله . انظر في ذلك المصادر السالفة ، والمحتسب ٢ / ٤٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٥ - ٣٠٦ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٥ ، والحزانة ٢ / ٢٥٧ - ٢٦٠ (وتقل البغدادي بعض كلام أبي شامة ومنه أفندت الإحالة على كتابه إبراز المعاني) وذهب أبو شامة إلى أن هذه الأوجه الثلاثة كلها ضعيفة .

الياء ليكون طبقاً لكسرة همزة قوله ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ [٢٢] لأنه أراد الوصل دون الوقف والابتداء بـ ﴿ إِنِّي ﴾ لأن الابتداء بـ ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ محال^(١) . فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها .

[قوله تعالى^(٢)] : ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ﴾^(٣) [٢٢] قال قوم منهم الفراء : ^(٤) « إِنِّي ﴾ كُفِرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي بِهِ ، أَي بِاللَّهِ . وجعل « ما » في مذهب ما يؤدى عن الاسم^(٥) . ويعني بقوله ﴿ من قبل ﴾ : في وقت آدم حين أُمِرَ [بالسجود]^(٦) [فأبى]^(٧) واستكبر^(٨) .

(١) قال صاحب منار الهدى ١٥٢ : « لا وقف من قوله ﴿ وقال الشيطان ﴾ إلى قوله ﴿ من قبل ﴾ لأن ذلك كله داخل في القول لأنها قصة واحدة » . ثم قال « وقيل يوقف على ﴿ فأخلفتكم ﴾ و ﴿ فاستجبتم لي ﴾ و ﴿ لوموا أنفسكم ﴾ و ﴿ ما أنتم بمصرخي ﴾ والابتداء [في المطروح للابتداء وهو خطأ] بـ ﴿ إِنِّي ﴾ ، ولا يقال الابتداء بـ ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ رضاً بالكفر ، لأننا نقول ذلك إذا كان القارئ يعتقد معنى ذلك ، وليس هو شيئاً يعتقد الموحّد ، إنما هو حال متول الشيطان . ومن كره الابتداء بقوله ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ يقول : نفي الإشراك واجب كالإيمان بالله تعالى وهو اعتقاد نفي شريك الباري وذلك هو حقيقة الإيمان ... » اهـ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٣٤٢ ، ٧٠٦ ، ومصافي القرآن للفراء ٢ / ٧٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١١ ، والبحر ٥ / ٤٢٠ .

(٤) في الأصل هنا وفي الآية : أي ، وهو تحريف .

(٥) عبارة الفراء : « وقوله ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ ﴾ هذا قول إبليس ، قال لهم « إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي يعني بالله عزوجل ﴿ من قبل ﴾ فجعل « ما » في مذهب ما يؤدى عن الاسم » اهـ يريد أن « ما » اسم موصول ، والمراد الله تعالى ، وحذف الجار والمجرور « به » من الصلة ، حذف الجار ثم حذف المائد ، وهذا التقدير في التفسير المنسوب لابن عباس (انظر مجمع التفاسير ٣ / ٥٢١) . وقيل . التقدير : أشركتوني به ، فحذف المائد . قال أبو حيان « وفي هذا القول إطلاق « ما » على الله تعالى ، و « ما » الأصح فيها أنها لاتطلق على آحاد من يعلم » .

(٦) زيادة من ب .

(٧) فـ ﴿ من قبل ﴾ متعلق بـ ﴿ كَفَرْتُ ﴾ .

وقال قوم : التقدير : إني كفرت اليوم بما كنتم تعبدونه لي في الدنيا^(١) .
فحذفوا الظرف دون الجار^(٢) .

[وقال أبو علي : تقديره] - يريد ﴿ من قبل ﴾ - أن يكون^(٣) متعلقاً بـ
﴿ كفرت ﴾ ، [و^(٤)] والمعنى : إني كفرت من قبل بما أشركتموني . ألا ترى أن
كُفِرَ قبل كُفِرَهم وإشراكهم^(٥) إياه فيه بعد ذلك^(٦) .

[وقوله^(٧)] : ﴿ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٨) [٢٢]
استئناف كلام ، وليس بداخل تحت قول الشيطان^(٩) .

(١) وعليه فـ « ما » اسم موصول أيضاً ، ولم أجد هذا القول . وقال الزمخشري : التقدير : إني كفرت
اليوم بإشراككم إياي من قبل هذا اليوم . الكشاف ٢ / ٣٧٥ ، والبحر . وما على هذا مصدرية .
(٢) يريد : حذف الظرف وهو « اليوم » دون الجار الذي قدر حذفه في الوجه الأول وهو « به » . و
« من قبل » متعلق بـ « أشركتموني » .

(٣) في الأصل وب : فحذفوا الظرف دون الجار يريد [في ب : أي] من قبل أن يكون « فزدت
سائين حاصرتين ليستقيم الكلام . وعبارته في الجواهر : « وقال أبو علي : تقدير ﴿ من قبل ﴾
أن يكون ... » . وفي ي : « فحذفوا الظرف دون الجار . فـ : تقسدير من قبل أن
يكون .. » . و « فا » رمز للفارسي أعني أبا علي ، وقد استعمله المؤلف في الجواهر ٥٢٩ ، ٥٣٨ ،
٦٢١ ، وانظر الرماني النحوي ١٢٥ ، وما كتبه في مقدمة التحقيق . ولم أصب كلام أبي علي فيما
بين يدي من كتبه .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) في الأصل : أو إشراكهم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٦) بعد هذا في الجواهر : « فإذا كان كذلك علمت أن « من قبل » لا يصح أن يكون من صلة
« أشركتمون » وإذا لم يصح ذلك ثبت أنه من صلة كفرت » .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١١ ، والبحر ٥ / ٤٢٠ .

(٩) والوقف على ﴿ من قبل ﴾ تام ، وهو قول ابن الأنباري والداقي والأشموني ، انظر إيضاح الوقف
٧٤٠ ، والمكتفى ٣٤٠ ، ومنار الهدى ١٥٢ . وهو قول الطبرسي وهو الأظهر . وقيل هو من تمام قول
إبليس ، والوقف على ﴿ من قبل ﴾ كاف ، وهو قول النحاس في القطع ٤١٥ ، وأجازه الزمخشري
في الكشاف ٢ / ٣٧٥ ، قال أبو حيان : وهو الظاهر . وهو ظاهر قول المفسرين ، انظر تفسير
الطبري ١٢ / ١٣٢ ، والقرطبي ٩ / ٣٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٠٩ ، والقولان في تفسير البيضاوي
(مجمع التفاسير ١ / ٥٢١ - ٥٢٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ . جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا ﴾^(١)

[٢٨ - ٢٩]

٢ حال من ﴿ قومهم ﴾ ، وإن شئت من ﴿ جهنم ﴾ ، وإن شئت منها ؛ كقوله ﴿ تَحْمِلُهُ ﴾ بعد قوله : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا ﴾^(٢) [سورة مريم : ٢٧] وهو حال مقدر^(٣) .

٦ [قوله تعالى^(٤)] : ﴿ وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾^(٥) [٣٤]

٩ أي من كل شيء سألتوه ولم تسألوه^(٦) . ف « ما » هنا موصوفة^(٧) ، والجملة صفة له^(٨) ، وحذف الجملة وهي « لم تسألوه » كقوله : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾^(٩) [سورة النحل : ٨١] والمعنى : وتقيكم البرد ؛ فكان ما أبقى دليلاً على ما ألقى .

(١) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١٢ ، والبيان ٢ / ٥٨ ، والبحر ٥ / ٤٢٤ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ - ٧٩٠ . وسلف الاستشهاد بها ٤٥٧ .

(٣) أي مقدرًا صليهم إياها ، لأنهم لم يصلوها فالصلي مقدر فيهم .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٢٨ ، ١٢٩ ، ٥٠٧ - ٥٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٦ ، وللغراء ٢ / ٧٧ - ٧٨ ،

وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٦ ، والبيان ٢ / ٥٩ - ٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٨ ،

وتفسير الطبري ١٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والقرطبي ٩ / ٣٦٧ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٩ ، ومجمع التفاسير

٣ / ٥٣٠ .

(٦) عزا المؤلف في الجواهر ٥٠٧ هذا التأويل إلى الكلبي ، وعزاه الطبري إلى ركانة بن هاشم . وقدره

الأخفش : من كل ما سألتوه شيئاً ، فحذف . وقدره الغراء : من كل سؤلکم .

(٧) قال في الجواهر : « ما » يكون موصولاً أو موصوفاً ، وأن يكون موصوفاً أحب إلينا لأن كلاً

يقتضي النكرة .. « . وكونها موصوفة هو ظاهر عبارة الأخفش ، وهي مصدرية عند الغراء .

وأجيز أن تكون موصولة ، وهذا موافق لما روي عن الحسن في تأويله قال : من كل الذي

سألتوه .

(٨) وعلى الوجهين الآخرين تكون صلة لاموضع لها من الإعراب .

(٩) سلف الاستشهاد بالآية ٢٤٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة ، وانظر ٤٠٠ .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (١) [٣٧]

متعلق بقوله ﴿ أُسْكَنْتُ ﴾ (٢) [٣٧] أي : أسكنت ناساً من ذريتي بوادي ليقموا الصلاة ، فأضمر مفعول ﴿ أُسْكَنْتُ ﴾ وفصل بين ﴿ أُسْكَنْتُ ﴾ وبين ماتعلق به بقوله ﴿ رَبَّنَا ﴾ لأن الفصل بالنداء مستحب في هذا . وإذا جاء نحو قوله : (٣)

٦ على حين ألهمي الناسَ جَلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زَرِيقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
أي نَدَلًا (٤) الْمَالُ يَا زَرِيقُ ، ففصل بالنداء بين المصدر وماتصل به = كان هذا

(١) انظر الجواهر ٤٧٥ ، ٧٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٧ ، وللفراء ٢ / ٨٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، وجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٢ ، والمعصديات ١٤٣ . ولم يتكلم الأخفش والفراء والنحاس وأبو علي على تعليق اللام من ليقموا .

(٢) سياق الآية : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أُسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْحَرَمِ رَبَّنَا لِقِيمُوا .. ﴾ .
(٣) وهو همداني في الكامل ٢٢٨ - ٢٤٢ ، وابن السيرافي ١ / ٣٧١ ، وهو أعشى همدان في المحاسة البصرية ٢ / ٢٦٢ ، وهو الأظهر فيما قال العيني في المقاصد النحوية ٣ / ٤٦ ، وذكر أنه ينسب إلى جرير والأحوص ، وليس لأحدهما ، انظر ديوان جرير - مناسب إليه ٢ / ١٠٢٦ ، وشعر الأحوص - مناسب إليه ٢١٥ .

وهو من أبيات نسبها الفندجاني في فرحة الأديب ٨٨ - ٨٩ إلى أنصاري وذكر قصتها ، قال : « وكان من قصتها أن النعمان بن العجلان بن عامر الزرقي - وزريق هو ابن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن الحزرج - ولاء علي عليه السلام البحرين فقال رجل من الأنصار :

أرى فتننة قد ألهمت الناس عنكم فنَدَلًا زَرِيقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
فإن ابن عجلان الذي قد علمتم يبدد مال الله فعل الناهبِ
يمرون بالدفن خفاً عيابهم ويخرجن من دارين بحر الحفائب « اهـ
والأولان على هذه الرواية في الإصابة ٣ / ٥٦٢ في ترجمة النعمان بن عجلان برقم ٨٧٤٦ لأبي الأسود ، وليس في ديوانه .

والبيت بلا نسبة في الكتاب ١ / ٥٩ ، والخصائص ١ / ١٢٠ ، وسر الصناعة ٥٠٧ ، وشرح اللع لابن برهان ٦٠٢ ، وجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان (ندل ، خشف) . وسيأتي ٩٢٣ . والنذل : تناول ، والنقل ، والجذب ، وبها فسر البيت ، وندل الثعالب يريد سرعتها في ذلك .

(٤) في الأصل : فبدلاً ... بذل الثعالب أي بدلاً ، وهو تصحيف .

أولى إذ ليس بالمصدر .

قوله عز وعلا : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ لِي قِيَامًا صَوَابًا مِّنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ (١) | ٤٠ |
 أي واجعل من ذريتي مقيم الصلاة (٢) ، فحذف الفعل لأن ما قبله دليل عليه (٣) . ولا يكون التقدير : رب اجعلني ومن ذريتي مقيم الصلاة (٤) .

[قوله تعالى (٥) : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾] | ٤١ |
 قيل : أراد آدم وحواء عليها السلام .
 وقيل : كان ذلك قبل أن علم كفر أبيه مطلقاً (٦) .

(١) انظر الجواهر ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ١٨٥ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ - ٦١ ، والبحر ٥ / ٤٢٤ .

(٢) هذا تقدير الطبري في تفسيره ١٣ / ١٥٦ ولفظته : واجعل أيضاً من ذريتي مقيمي الصلاة . وهو أحسن . وانظر القرطبي ٩ / ٣٧٥ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٣ ، ومجمع التفسير ٧ / ٥٣٦ - ٥٣٧ .
 (٣) وحذف المفعول أيضاً لأن ما قبله دليل عليه .

(٤) الظاهر أنه يريد أنه لا يجوز أن يكون الكلام على التقديم والتأخير وعطف « من ذريتي » على الياء في اجعلني . وقد أجاز الزمخشري في الكشاف ٢ / ٣٨١ ، والعكبري ٢ / ٧٧٢ . وأجاز المؤلف في الجواهر أن تكون « من » زائدة على قول الأخفش .
 (٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٦٩ ، والبحر ٥ / ٤٣٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥٦ ، والقرطبي ٩ / ٣٧٥ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٣ ، ومجمع التفسير ٢ / ٥٣٧ .

(٧) الظاهر أن إبراهيم عليه السلام دعا بالمغفرة لأبويه القريبين أي أمه وأبيه ، ومن قال غير هذا فقد أبعده وخالف الظاهر . قال الإمام الزمخشري في الكشاف ٢ / ٣٨٢ : « فيان قلت : كيف جاز له أن يستغفر لأبويه وكانسا كافرين ؟ قلت : هو من مجوزات العقل لا يعلم امتناع جوازه إلا بالتوقيف » ا هـ . وقيل في تأويل الآية غير هذا . وانظر كلامهم في تعليل استغفار إبراهيم لأبيه وهو كافر في تأويل قوله تعالى ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾ [سورة التوبة : ١١٤] في المصادر التي ذكرناها ٥٣٧ .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴾^(٢)

[٤٣]

٣

خالية جَوْفًا ، كقوله^(٣) :

..... جُـوْجُوَّةٌ هَـوَاءٌ^(٤)

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾^(٥) [٤٥]

فاعل / ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ مضمّر ، أي تبين لكم فَعَلْنَا بِهِمْ^(٦) . ولا يكون الفاعل ١ / ٦٩

﴿ كَيْفَ ﴾ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله^(٧) ، ولأن ﴿ كَيْفَ ﴾ لا يُخْبَرُ عنه (١ / ٧٥) وإنما يُخْبَرُ به ، ف « كيف » ههنا منصوبة بقوله ﴿ فعلنا ﴾ .

(١) زيادة من ب وي .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٢٠ ، والبحر ٥ / ٤٣٥ ، وحجاز القرآن ١ / ٣٤٤ ، وتفسير غريب القرآن ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥٨ - ١٥٩ ، والقرطبي ٩ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٢٨ .

(٣) وهو زهير . د ، ق ٢ / ١٥ ص ٥٨ (صنعة ثعلب) وق ١١ / ١٥ ص ١٢٧ (صنعة الأعم) . وهو في تفسير غريب القرآن ومجمع البيان والقرطبي والبيضاوي (مجمع التناسير) في المواضع المذكورة في الحاشية السابقة .

(٤) البيت بتمامه :

كَأَنَّ الرَّحْلَ مِنْهَا فَسَوْقٌ صَعْلٍ مِنَ الظَّلْمَانِ جُـوْجُوَّةٌ هَـوَاءٌ

كان الرجل منها أي من هذه الناقة ، فوق صعل : فوق ظلم دقيق العنق صغير الرأس ، جوجؤه هواء : صدره هواء لا مخ فيه ، وقال الأصمعي : جوجؤه هواء أي إنه منتخب العقل ، وإنما أراد أنه لا عقل له ، وكذلك الظلم هو أبدأ كأنه مجنون « عن شرح ثعلب .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٢٠ ، والبيان ٢ / ٦١ ، والبحر ٥ / ٤٣٦ ، والمغني ٥٢٨ .

(٦) فالفاعل ضمير المصدر الذي دل عليه النمل . وقدره المكبري في التبيان ٢ / ٧٢٢ : وتبين حالهم ، وتابعه أبو حيان . وذهب الرضي في شرح الكافية ١ / ٨٣ إلى أن جملة « كيف فعلنا بهم » هي الفاعل ، انظر ماسلف من التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ .

(٧) انظر ماسلف من التعليق على هذا ٤٠٧ .

[قوله تعالى^(١) : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(٢)] ٤٦]
 بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، و ﴿ لَنْزُولٍ ﴾ بفتح اللام الأولى وضم
 الثانية^(٣) ، وهو أوضح ليكون كقوله ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٦٧]
 و ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ [سورة الفرقان : ٤٢] تكون « إِنْ » مخففة من « إَنَّ » واللام
 للتأكيد والفصل بين « إِنْ » بمعنى « إَنَّ » و « إِنْ »^(٤)]^(٥) بمعنى « ما »^(٥) .
 ومن كسر اللام فـ « كان » ههنا تامة^(٦) ، والتقدير : وإن وقع مكرم
 لنزول^(٧) أمر النبي صلى الله عليه وآله . فعبر عن أمر النبي عليه السلام بالجبال
 لعظم شأنه^(٨) .

(١) زيادة من ب وي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والحجة ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٦ خم
 ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ، والبيان ٢ / ٦١ - ٦٢ ، والبحر
 ٥ / ٤٣٨ ، والمسائل المنورة ٦٧ ، والمعنى ٢٧٩ .

(٣) قرأ الكسائي وحده بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، وقرأ الباقون بكسر الأولى وفتح الثانية ، انظر
 السبعة ٣٦٢ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٣٠٠ .

(٤) أسقطه ناسخ ب سهواً .

(٥) انظر ماسلف ١٠٧ والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر إِنْ المخففة من الثقيلة واللام التي تدخل فيا
 بعدها وهي التي تسمى الفارقة .

(٦) تابعه أبو البركات الذي أخذ منه بلا تصريح ، وذكر أبو حيان أنه قول جماعة ، ولم يتعرض لها
 الفراء والنحاس وأبو علي والطبرسي . وعند الخوفي والزنجشيري أنها الناقصة ، وأجاز القولين
 المكبري وأبو حيان ، انظر الكشاف ٢ / ٢٨٣ ، والبيان ٧٧٣ - ٧٧٤ ، والبحر . وقد نص
 الأكثرون على أنها الناقصة ، والظاهر أنه قول من ترك النص عليه ، انظر المصادر الآتية في ح ٣
 من الصفحة التالية .

(٧) فالمصدر المؤول من أن المضرة وصلتها مجرور باللام ومتعلق بـ « كان » التامة عند من ذهب إلى
 تمامها وبالجذر المحذوف عند من ذهب إلى نقصانها ، والتقدير : وإن كان مكرم مسوئ لإزالة
 الجبال معداً لذلك ، عن الزنجشيري .

(٨) قال أبو علي : « ... والجبال كأنه أمر النبي وأعلامه ودلالته ، أي ما كان مكرم ليزول منه ما هو مثل
 الجبال في امتناعه من أراد إزالته » ا هـ . وقيل : عن الجبال جبال الأرض ، وزوالها مجاز ، =

١ ويكون هذا كقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾^(١) [سورة الأنفال : ٣٣] و ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) [سورة آل عمران : ١٧٦] . فمن كسر اللام جعل « إن » بمعنى « ما » وجعل اللام^(٣) مثلها في ﴿ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ و ﴿ لِيَذَرَ ﴾ بخلاف من فتح اللام^(٤) (٥) .

=ضرب مثلاً لكر قريش وعظمته والجمال لاتزول ، وهو الظاهر . انظر تفسير الطبري ١٣ / ١٦٠ - ١٦٣ ، والقرطبي ٩ / ٢٨٠ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٥ ، وجمع التفاسير ٢ / ٥٤٠ ، ولم يذكر الطبري وابن كثير غير الثاني ، والتولان في القرطبي وجمع التفاسير .

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٢ / ١ ، وجمع البيان ٢ / ٥٢٨ ، والبحر ٤ / ٤٨٩ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، وابن يعيش ٧ / ٢٩ ، والمغني ٢٧٤ .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١٢٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٩ ، والبحر ٣ / ١٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، وابن يعيش ٧ / ٢٨ ، والمغني ٢٧٨ .

(٣) هذه اللام تسمى لام الجحود . ومذهب البصريين فيها أنها حرف جار داخل في اللفظ على الفعل المضارع ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعدها ، والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بها ، وهي متعلقة بخبر « كان » المحذوف . ومذهب الكوفيين أنها لام زائدة للتوكيد ناصبة للفعل المضارع ، والجملة خبر « كان » . انظر حديث هذه اللام في الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، واللامات للزجاجي ٦٨ - ٧١ ، ولابن فارس ٢٥ ، وشرح اللمع للمؤلف اللوح ١٢٢ / ١ ، ولابن بريهان ٣٦٥ ، والإنصاف ٥٩٣ - ٥٩٧ المسألة ٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ٢٨ - ٢٩ ، ووصف المباني ٢٢٥ ، والجنى السدائي ١١٦ - ١٢١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٠ ، والمغني ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والمصحح ٤ / ١٠٨ - ١١٠ .

(٤) مقاله المؤلف في توجيه قراءة غير الكسائي من السبعة ﴿ لتزول ﴾ هو قول القراء والنحاس وأبي علي وأكثر النحويين والمفسرين . وعلى هذا التوجيه يكون المعنى في الآية : على قراءة الأكثرين تحقير أمر مكرم ، وعلى قراءة الكسائي تعظيمه .

ولعل ماذهب إليه الزمخشري في تأويل قراءة الأكثرين أحسن مما ذهبوا إليه ، فقد قال : « وإن كان مكرم لتزول منه الجبال : وإن عظم مكرم وتبالغ في الشدة ... أي وإن كان مكرم مسوي لإزالة الجبال معداً لذلك ... » ا هـ فـ « إن » عنده شرطية واللام لام كي ، وأخذ ابن هشام كلام الزمخشري ونسبه إلى نفسه ، وانظر البحر . وعلى هذا التخريج يتفق معنيا القراءتين أو يتقاربان . وأجاز الزمخشري مقاله الأكثرين في توجيه القراءة ، واعترض ابن هشام قوطم بقوله « وفيه نظر لأن النافي على هذا غير « ما » و « لم » ولاختلاف فاعلي كان وتزول ... » ا هـ وكان قد نصّ على أن لام الجحود إنما تقع بعد كون منفي بـ « ما » أو « لم » دون غيرهما ، وانظر الجمع وغيره .

(٥) زيادة من ي و ب .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدهِ رُسُلَهُ ﴾^(٢)

[٤٧]

[لفظه^(١)] ﴿ الله ﴾ نصب مفعول أول ، و ﴿ مخلف ﴾ نصب مفعول ثان ل « تحسب » ، وأضاف « مخلفاً » إلى ﴿ وَعْدهِ ﴾ وهو المفعول الثاني له ، والمفعول الأول ﴿ رسله ﴾ والتقدير : مخلف رسله وعده .

[قوله تعالى^(٣)] : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ

غَيْرَ الْأَرْضِ ﴾^(٤) [٤٧ - ٤٨]

﴿ يَوْمَ ﴾ ينتصب بالمصدر قبله وهو ﴿ انتقام ﴾^(٥) .

﴿ وَالسَّمَوَاتِ ﴾^(٦) [٤٨]

أي تبدل السموات غير السموات ، فحذف « غير السموات » لأن ﴿ غَيْرَ الْأَرْضِ ﴾ يدل عليه ؛ كقوله صلى الله عليه وآله : « أَلَا لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنًا بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ »^(٧) أي : ولا ذو عهد في عهده بكافر ، ف « ذو عهد » معطوف على « مؤمن » وحذف الجار والمجرور لأنه جرى ذكره في الأول .

[قوله تعالى^(٨)] : ﴿ وَتَفْشَىٰ وَجُوهُهُمْ النَّارُ . لِيَجْزِيَ اللَّهُ ﴾^(٩)

[٥٠ - ٥١]

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر شرح المع اللوح ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٧ ، واللفراء ٢ / ٧٩ - ٨١ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٣ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبحر ٥ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، والكتاب ٨٩ / ١ ، وسر الصناعة ٤٥٧ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والبيان ٧٧٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٠ .

(٥) وقيل ينتصب على أنه مفعول لاذكر ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٤٨٩ ، والبيان ٧٧٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٠ .

(٧) هذا قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الدييات برقم ٤٥٣٠ ، والنسائي في كتاب القسامة ٨ / ١٩ - ٢٠ ، ٢٣ - ٢٤ ، وابن ماجه في كتاب الدييات برقم ٢٦٦٠ ، وأحمد في المسند ١ / ١١٩ ، ١٢٢ و ٢ / ١٩٤ ، ٢١١ ، وانظر نصب الرأية ٤ / ٣٣٤ - ٣٣٥ . وهو في الجواهر ٤٨٩ .

(٨) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٥ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبيان ٧٧٥ ، والبحر ٥ / ٤٤١ .

اللام من صلة قوله ﴿ وتغشى ﴾ . وإن شئت كان من صلة قوله ﴿ وترى المجرمين ﴾ [٤٩] . وإن شئت كان من صلة محذوف دلّ عليه قوله ﴿ ذواتنقام ﴾ . وإن شئت كان لام القسم كسرت على مذهب أبي حاتم^(١) .
 [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ ﴾^(٣) [٥٢]
 أي هذا بلاغٌ لهم وللإنذار . فالكلام محمول على المعنى ، أي : هذا بلاغٌ
 وهذا للإنذار^(٤) .

وقال أبو علي^(٥) : [تقديره^(٦)] : هذا بلاغٌ للناس وأُنزل ليُنذروا به^(٧) ،
 كقوله : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ لِتُنذِرَ بِهِ ﴾^(٨) [سورة الأعراف : ٢] .

(١) مذهب أبي حاتم أن التقدير ليجزينهم ، فحذفت النون وكسرت اللام وكانت مفتوحة فأشبهت في اللفظ لام كي فتصوبا بها ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٥٢ . ولم يذكر هذه الوجوه غير المؤلف وصاحب البيان الذي نقل عنه من غير تصريح . وقيل اللام تتعلق بمحذوف دلّ عليه ما قبله وتقديره : فعل ذلك بهم ، وأجاز العكبري أن تتعلق بـ ﴿ برزوا ﴾ [٤٨] وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٣٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٥ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبحر ٥ / ٤٤١ .

(٤) ظاهر كلام المؤلف أن اللام متعلقة بـ ﴿ هذا ﴾ المحذوفة ، والجملة ممطوفة على « هذا بلاغٌ » وكذا تأول أبو حيان قول ابن عطية إن المعنى : هذا بلاغٌ وهو لينذروا ، ويمكن حمل كلام المؤلف وابن عطية على أن اللام متعلقة بـ ﴿ محذوف ممطوف على « بلاغٌ » فيكون عطف مفرد على مفرد ، وهو ما حكى عن المبرد ، والتقدير عنده : هذا بلاغٌ وإنذار . وقول المؤلف هنا « فالكلام محمول على المعنى » لا وجه له . فإذ ذكره هو من عطف الجمل أو من عطف المفردات على الاختلاف في تأويل كلامه . أما حمله على المعنى فيقتضي أن تقدر اللام في الأول فيمطف الثاني عليه ، والتقدير : هذا لإبلاغ الناس ولينذروا ، وهو ما قدره في الجواهر ، أو هذا ليلنفوا ولينذروا به ، انظر البحر : وقيل غير ذلك .

(٥) نقل المؤلف كلامه في الجواهر ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .

(٦) فاللام متعلقة بفعل محذوف ، وهو قول النحاس أيضاً ، ووافقها الطبرسي وغيره . وفي الأصل : لتندروا ، وهو تصحيف .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٧ .

سورة الحجر

قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَؤُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (١) [٢]
 بالتخفيف والتشديد^(٢) ، لغتان جيدتان ، تقول : ربّ رجلٍ وربّ رجلٍ ،

٣

قال :

..... أَنْ رَبِّ فِتْيَةٍ (٣)

وقال :

٦

..... رَبِّ هَيْضَلٍ (٤)

(١) انظر شرح اللع اللوح ٨٤ / ٢ و ٨٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٩ ، وللفراء ٨٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٨٩ / ٢ - ١٩٠ ، والحجّة ٢ / ٢٠٧ - ٣١٠ خم ، ومجمع البيان ٢٢٦ / ٢ - ٢٢٧ ، والبيان ٦٣ / ٢ - ٦٤ ، والبحر ٤٤٤ / ٥ ، والمقتضب ٤٨ / ٢ ، ٥٥ ، والكامل ٤٤٢ ، والإيضاح ٢٥٤ ، وابن الشجري ٤ / ٢ ، ٢٤٤ ، ٣٠٢ ، وابن يعيش ١٣١ / ٨ ، ١٣٤ ، والمغني ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٤٠٨ .

(٢) قرأ بالتخفيف عامه ونافع ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ٣٦٦ ، والتيسير ١٣٥ ، والنشر ٣٠١ / ٢ . وذكر ابن مجاهد عن علي بن نصر الجهمي أن أبا عمرو كان يقرأ بالوجهين .

(٣) هذه قطعة من بيت للحادرة ، وهو بتمامه :

فَمَيِّ مَا يَسْدِرِيكَ أَنْ رَبِّ فِتْيَةٍ بَسَاكِرَتْ لَدَتَّهُمْ بَأَا ذَكْنَ مَشْرَعِ
 ديوانه ق ٢ / ١٥ ص ٥٦ ، والمفضليات ق ٨ / ١٦ ص ٤٦ ، وشرح المفضليات للأنباري ٥٩ ، ومجمع البيان ٢٢٨ / ٢ ، وهو بلا نسبة في النصف ١٢٩ / ٣ . قوله « فمَيِّ » يريد : فياسميّة ، فرخم وحذف حرف النداء ويروى « أسمي » همزة النداء ، وقوله بأدكن أي يزق أدكن ، والأدكن مالونه إلى السواد ، ومترع : مملوء .

(٤) هذه قطعة من بيت لأبي كبير الهذلي ، وهو بتمامه :

أَزْهَرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدْ ذَالَ فَمَإِنِّي رَبِّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفْتٌ هَيْضَلٍ
 ديوان الهذليين ٨٩ / ٢ ، وشرح مايقع فيه التصحيف ١ / ٥٠٩ ، والأزهية ٢٦٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣٠٢ ، واللسان والناج (هزل) ، والحزانة ٤ / ١٦٥ - ١٦٧ . وهو للهذلي في المتهب ٢ / ٢٤٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٨ . وعزاه ابن السيد في الفرق ١٨٦ إلى ساعدة بن جؤية وهما . وهو بلا =

وجاء عن الأعشى ﴿ رَبِّمَا ﴾^(١) ، أتبع الضمّ الضمّ^(٢) .
وقال ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ ﴾ وكلامهم : رَبِّمَا وَدَّ^(٣) ، كما قال^(٤) :

=نسبة في ابن الشجري ٢ / ٤ ، والإنصاف ٢٨٥ ، ورفض المباني ٥٢ ، ١٩٢ ، وابن يعيش ٨ / ٣٦ .
وقوله « أزهير » يريد « أزهرية » فرخم ، والقذال : ما بين الأذنين والقفا ، والهيضل : الجماعة من
الناس يُغزى بهم ، وقوله « مرس » يروى « لجب » والمرس الشديد واللجب ذو جلبه وكثرة ،
ولفتت : جمعت .

وقوله « رَبِّ » رواه « رَبِّ » يأسكان الباء الزجاج (انظر ما نقله الطبرسي من كلامه) وأبو علي
في كتاب الشعر (انظر الخزانة) ، وابن جني في المحاسب ، ورواه العسكري بالسوحيين ، ورواه
صاحب رصف المباني بفتح الراء والباء .

(١) هذه رواية شاذة عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ذكرها ابن خالويه في شواذه ٧٠ ، ونصّ ابن
مهران في المبسوط ٢٥٩ أنها رواية محمد بن حبيب الشموني ومحمد بن عبد الله القلاء عن الأعشى
قال : « وأما رواية محمد بن غالب الأعشى ورواية عبد الحميد بن صالح البرجمي عن أبي بكر
فانفتح مع التخفيف مثل رواية غيره » اهـ . وهي - أعني الفتح مع التخفيف - رواية يحيى بن
آدم عن أبي بكر أيضاً ، ولهذا لم يذكر ابن مجاهد ولا الداني ولا ابن الجزري خلافاً في هذا
الحرف .

(٢) في الأصل : بالضم ، والصواب من ي و ب ، وأتبع متمم إلى اثنين بنفسه .

(٣) ذهب الفراء والزجاج وابن السراج وأبو علي في غير الإيضاح ومن وافقهم إلى أن « ربما » إنما
تدخل على الفعل الماضي ولا تدخل على المضارع إلا بتأويل على خلاف بينهم فيه . ونصّ
الرضي أن « المشهور جواز دخولها على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح »
اهـ . وقد أجازته ابن مالك وأبو حيان وابن هشام ، والظاهر أنه قول سيويه والمبرد فقد
نصّا أن ربّ إذا لحقتها « ما » الكافة فإنها تهيئها للدخول على الأفعال ومثلاً لذلك بدخولها
على الفعل المضارع نحو ربما يقوم . انظر الكتاب ١ / ٤٥٩ ، والمقتضب ٢ / ٤٨ ، ٥٥ ،
والكامل ٤٤٢ ، والأصول ١ / ٤١٩ ، وابن يعيش ٨ / ٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٣ ، والأزهرية
٩٣ ، والمغني ١٨٢ - ١٨٣ ، ٤٠٧ ، والممع ٤ / ١٨٤ ، واللسان (رب) وفيه كلام الزجاج ،
وانظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٤) جذية الأبرش . والبيت أول ثلاثة له في طبقات فحول الشعراء ٣٨ ، والأغانى ١٥ / ٣٢١ - ٣٢٢ ،
وأول أربعة في المؤلف والمختلف ٣٤ ، وأول خمسة في الاختيارين ٧١٨ عرضاً ، وأول أحد عشر
بيتاً رواها الطبرسي في تاريخه ١ / ٦١٣ - ٦١٤ ونقل عن ابن الكلبي أنه قال : ثلاثة أبيات منها
حق والبقية باطل . وانظر الخزانة ٤ / ٥٦٧ - ٥٦٩ . وشرح أبيات المغني ٣ / ١٦٤ - ١٦٨ . =

رَبًّا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

فحمله أبو إسحق على إضمار « كان »^(١) على تقدير ، ربًّا كان يود الذين كفروا . وقد قال^(٢) : لا يجوز : « عبد الله القائم » ، على إضمار « كُنْ » . ولكن

٢

= وهو له في الكتاب ١٥٢ / ٢ (وليست النسبة من سيبويه) ، وضرورة الشعر ٧٥ - ٧٦ ، وشرح اللغ لابن برهان ١٦٨ ، وضرائر الشعر ٢٩ ، والنوادر ٢١٠ - تعليقات أبي الحسن علي بن سليمان الأحنس ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩ / ٤٠ - ٤١ ، والمقاصد ٣ / ٢٤٤ و ٢٢٨ / ٤ .

وهو بلا نسبة في شرح اللغ اللوح ٨٤ / ٢ ، والمقتضب ٢ / ٦٥ ، والحجة ٢ / ٣٠٨ خم ، واللامات للزجاجي ١١١ - ١١٢ (أول ثلاثة) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٧ ، والبيان ٢ / ٦٣ ، ورفص المياني ٢٣٥ ، والمغني ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٤٠٧ .

وقوله « أوفيت » يقال : أوفى على الشيء : أشرف ، و « في » بمعنى « على » ويجوز أن تكون على معناها . على تقدير : أوفيت على مكان عال في جبل ، والعلم : الجبل المرتفع ، وقوله « شمالات » جمع شمال وهي ريح باردة تهب بشدة في أكثر أحوالها ، عن الخزانة . والشمال والشمالات بفتح الشين ، وضبط في الأصل بالكسر ، وهو جائز ، انظر اللسان والتاج (شمل) . ولم يضبط في ي وب .

استشهد المؤلف بالبيت هنا على وقوع الماضي بعد « رَبِّاً » المكفوفة بـ « ما » ، وعلى هذا الوجه استشهد به أبو علي وصاحب الأزهية والميني في الموضع الأول من كتابه وابن هشام في المغني . واستشهد به ابن برهان على أن « ربًّا » هنا للتكثير ، واستشهد به سيبويه وغيره على تأكيد الفعل المضارع بالنون في الواجب ضرورة .

(١) هذا وهم من المؤلف . فالذي حمله على إضمار « كان » هو أبو بكر بن السراج ، ووافقه الربيعي صاحب أبي علي . ولم يصرح أبو علي في الإيضاح والحجة بصاحب هذا القول وردّه بما ذكره المؤلف ، ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه . والقراء أيضاً لا يميز إضمار « كان » في نحو هذا الموضع ، قال « ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسناً ، وأنت تريد « تكن » ... » معاني القرآن ١ / ٢٩٦ ، وانظر مسالف ٢٣٢ . وقال ابن هشام : « وليس حذف « كان » بدون إن ولو الشرطيتين سهلاً » المغني ٤٠٨ .

(٢) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . انظر الكتاب ١ / ١٢٣ ، وشرح اللغ اللوح ٧٢ / ١ ، والجواهر ٥٢ ، والأصول ٢ / ٢٤٨ ، والحجة ٢ / ٣١١ ، ٣ / ٣٠٩ خم ، ومجمع البيان ٢٢٧ / ٢ .

الوجه أن يكون « يودّ » حكاية الحال^(١) .

و « رَبِّمَا » في كلامهم للتقليل كما أن « رَبِّ » للتقليل^(٢) ألا ترى قوله^(٣) :

أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وُلْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

٣

= عبارة سيويه « لا يجوز لك أن تقول : عبد الله المقتول ، وأنت تريد كن ... »

وكذا في الحجة ومعجم البيان والجواهر . وقوله « كن عبد الله المقتول » قطعة من حديث رواه عبد الله بن خباب عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « تكون فتنة يموت فيها قلب الرجل كما يموت بدنه ، عيسى مؤمناً ويصبح كافراً فكن عبد الله المقتول ولا تكن القتال » انظر الكامل ١١٢٤ وتخريج الحديث هناك .

(١) هذا قول أبي علي وواقفه ابن الشجري والمالقي ، وأجازه الزجاج . وقيل : دخلت على المضارع لأنه بمعنى الماضي لأن المستقبل في كلام الله لكونه حقاً صادقاً مستيقناً مقطوعاً به في تحققه كالماضي ، وهو قول الفراء والزجاج والنخشي وغيرهم ، انظر معاني القرآن للفراء ٨٢ / ٢ ، وللزجاج ج ٢ / ١٣٠ / ٢ ، خ ، والكشاف ٢ / ٢٨٦ ، والبحر ٥ / ٤٤٤ ، واللسان (رب) .

(٢) نصّ المحقق الرضي أن الأصل في « ربّ » أن تكون للتقليل ، قال : ثم تستعمل في معنى التكثر

حتى صارت في معنى التكثر كالحقيقة وفي التقليل كالهجاز ، ولعله أرجح الأقوال .

وكونها للتقليل هو قول الأكثرين فيما قال ابن السيد والسيوطي وغيرهما ، وقيل هي للتكثر ، وعزي هذا القول إلى صاحب العين وابن درستويه ، وقيل هي للتقليل غالباً والتكثر نادراً ، وهو قول طائفة منهم أبو نصر الفارابي واختاره السيوطي ، وقيل هي للتكثر غالباً وللتقليل نادراً ، وبه جزم ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام ، وقيل التقليل والتكثر إنما يفهم من سياق الكلام ، واختاره أبو حيان وقيل هي للتكثر في موضع الافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعم وأبن السيد ، وقيل هي موضوعة لها بلا غلبة في أحدهما ، عن جماعة من المتأخرين .

انظر المقتضب ٤ / ١٣٩ - ١٤٠ ، ٢٨٩ ، والأصول ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وشرح المع لابن برهان

١٧٠ - ١٧١ ، والمسائل والأجوبة لابن السيد (في كتاب نصوص ودراسات عربية وأفريقية

١٦٧ - ١٨٧) ، وابن يعيش ٨ / ٢٦ - ٢٧ ، والتسهيل ١٤٧ - ١٤٨ ، ورفص المباني ١٨٨ - ١٩٣ ،

وشرح الكافية ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والجنى السداني ٤٣٩ - ٤٤٧ ، والملقي ١٧٩ - ١٨٠ ، والمع

٤ / ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) وهو رجل من أزد السراة . وإليه نسب البيت في الكتاب ١ / ٣٤١ و ٢ / ٢٥٨ ، والأصول

١ / ٣٦٤ ، والمخصص ١٤ / ٢٢١ ، ورسالة الصاهل والشاحج ٤٢٧ ، والخزانة =

فإنما جاء^(١) ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ لأنهم في النار في شغل شاغلٍ / فربما

(٢ / ٧٥)

١ = ٣٩٧ - ٤٠٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢ ، ١٦٢ ، وشرح أبيات المغني
١٧٣ / ٢ - ١٧٧ ، وشرح التصريح ١٨ / ٢ .

وذكر المعني في المقاصد ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٧ وعنه بهامش حاشية الصبان على الأشموني
١ / ٢٣٠ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ١٣٦ أنه ينسب أيضاً إلى عمرو الجنبني .

والبيت بلا نسبة في الكامل ١٠٩٤ ، وتكلمة الإيضاح ٧ ، والخصائص ٢ / ٣٣٣ ،
والإنصاح ٢٥٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٠ ، وشرح اللوحي ٤٥٦ ، وابن يعيش
٤ / ٤٨ و ١٢٣ / ٩ ، والبيان ٢ / ٦٤ ، وشواهد التوضيح ١٠٥ ، ورفف اللباني ١٨٩ ،
والمعني السدائي ٤٤٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥١ ، والمغني ١٨١ ، والممع ١ / ١٨٦ و ٤ / ١٧٦ ،
والأشباه والنظائر ١ / ١٧ .

استشهد المؤلف بالبيت على أن « ربّ » للتقليل ، وعلى هذا الوجه استشهد به في المغني
والمقاصد وشرح التصريح والممع في الموضوع الثاني منه ، وانظر شرح شواهد المغني وشرح
أبياته .

واستشهد به سيبويه وغيره على قوله « لم يَلِدْه » وأصله : لم يَلِدْه ، فسكن اللام المكسورة
التي هي عين كما تسكن التاء من « كنف » استخفافاً ، فالتقى ساكنان : اللام والبدال ،
فحرك البدال بحركة أقرب التحركات منها وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة ، ولم يمتد باللام
الساکة لأن الساكن غير حاجز حصين .

وقوله « ألا رب مولود وليس له أب » أراد عيسى عليه السلام ، وقوله « وذئ وليد لم
يلده أبوان » أراد به آدم عليه السلام . قال البغدادي : « قال أبو علي الفارسي : إن عمراً
الجنبنيّ سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فأجابته بهذا الجواب » انظر الخزانة وشرح التصريح .
وذكر المعني مقالة أبي علي وفيها مخالفة لما نقلته عن الخزانة ، قال : وحكى أبو علي الفارسي
أن قائله هو عمرو الجنبني ، وأنه لقي امرأ القيس في بعض المفاوز فسأله فقال له عمرو :
عجبت لمولود البيت ، فأجابته امرؤ القيس : فذاك رسول الله عيسى بن مريم وآدم عليهما
السلام « اهـ انظر المقاصد وهامش الصبان على الأشموني . وعلى هذا نسب أبو علي البيت
إلى عمرو هذا وأنه سأل امرأ القيس عنه فأجابته ، وعلى ما في الخزانة - ومنها أخذ صاحب
شرح التصريح وفي نصه تحريف - فالبيت لرجل من أزد السراة وسأل عمرو المسذکور امرأ
القيس عن مراده فيه - وأخشى أن يكون البغدادي قد أخذ كلامه من المعني وأن يكون
ما ذكره تقييداً لما أخذه . ولم أصب كلام أبي علي . ويروي « عجبت لمولود ... » وعليه فلا
شاهد لـ « ربّ » فيه .

(١) هذا تأويل المؤلف لمعني « ربّ » هنا وهي عنده للتقليل ، وهو معنى مقالته الزجاج (معاني)

يفيقون في بعض الأحيان فيتمنون إذ ذاك أنهم كانوا مسلمين ، وهذا بالإضافة إلى ذاك الشغل [الشاغل]^(١) قليل . فإذا حفظت هذا وجب [عليك]^(٢) أن تستغفر لقائله .

٣

وقد تقدم في هذا الكتاب^(٣) موقع « لو » من « ود » وأنه على تقدير : أن لو .

٦

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾^(٥) [٦]

أي يأياها الذي نزل عليه الذكر في زعمه إنك مجنون عندنا^(٥) .

٩

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾^(٦) [٧]

=القرآن له ٢ / ١٣٠ / ٢ خ (وهو قريب مما قاله الزمخشري في الكشاف ٢ / ٢٨٦ ، وانظر البحر . وقيل في تعليل القلة غير ذلك . وقال أبو حيان : « من قال إنها للتكثير فالتكثير فيها هنا ظاهر لأن وادانتهم ذلك كثيرة . ومن قال إن التقليل والتكثير إنما يفهم من سياق الكلام لامن موضوع « رب » قال : دلّ سياق الكلام على الكثرة » اهـ .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر مسالف ٧٨ والتعليق ثمة ، وانظر ٨٧ ، وماسياتي ١٢٧٣ .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبحر ٥ / ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٥ ، والقرطبي ١٠ / ٤ ، وابن كثير ٤ / ١٤٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٤٩ .

(٥) في دعواك أنه نزل عليك وفي توهمك أن تتبعك وتؤمن بك . يخبر الله سبحانه عما قاله كفار قريش لرسول الله ﷺ على جهة الاستهزاء .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبيان ٢ / ٦٥ ، وابن السجري ١ / ٣٧٩ ، وابن يميّش ٨ / ١٤٤ . وانظر في « لوما » الكتاب ١ / ٥١ و ٢ / ٣١٢ ، وتساويل شكل القرآن ٥٤١ ، وحروف المعاني ٥ ، والصاحي ٢٥٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٧ ، ورفص الميباني ٢٩٧ ، والجنى الداني ٦٠٨ - ٦٠٩ ، والمفني ٣٦٤ ، والمجمع ٤ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والمصادر السالفة .

أي هلاً تأتيها .

﴿ كَذَلِكَ نَسَلُّكَ ﴾^(١) [١٢]

أي نسلك الكفر^(٢) .

[قوله تعالى^(٣) : ﴿ إِلَّا مَنْ أَسْتَرَقَ السَّمْعَ ﴾^(٤) [١٨]

﴿ من ﴾ في موضع النصب على الاستثناء^(٥) ، وليس بجرٍ بدلاً^(٦) من

﴿ شيطان ﴾ [١٧] لأنه استثناء من موجب .

[قوله تعالى^(٧) : ﴿ وَمَنْ لُسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾^(٨) [٢٠]

﴿ من ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر^(٩) ، والتقدير : وجعلنا لكم فيها

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩١ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣١ ، والبحر ٥ / ٤٤٨ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٧ - ٨ ، والقرطبي ٦٠ / ٧ ، وابن كثير ٤ / ١٤٥ ، ومجمع التفسير ٣ / ٥٥١ .

(٢) عن الحسن وابن زيد ، وقيل : نسلك التكذيب والاستهزاء ، عن مجاهد وقتادة وهو قول الفراء والطبري وأبي حيان ، وقيل : نسلك القرآن ، عن الحسن في رواية عنه وهو قول البلخي والجبائي واختاره الطبري .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٠ ، والبيان ٢ / ٦٦ ، والبحر ٥ / ٤٤٩ . وكان في الأصل : لمن استرق ، وهو خطأ . وسياق الآية : ﴿ وحفظناها من كل شيطان رجيم . إلا ... ﴾ .

(٥) النقطع ، عن الأخفش ، أو المتصل وعزاه الطبري إلى الفراء ، وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٦) أجاز الزجاج ووافقه الحوفي أن يكون بدلاً ، انظر إعراب القرآن والبحر ، وردّه أبو حيان بما ذكره المؤلف .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٦٣ - ٦٦٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٢ ، والبيان ٢ / ٦٦ ، والبحر ٥ / ٤٥٠ - ٤٥١ . وسياق الآية : ﴿ وجعلنا لكم فيها معاش ومن ... ﴾ .

(٩) أجاز هذا الوجه مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤١١ ، وعزاه العكبري في التبيان ٧٧٩ إلى الزجاج وتبأه أبو حيان ، وهو وهم في فهم كلام الزجاج . قال الزجاج : « وموضع =

مَعَايِشَ وَأَعْشَانَا مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بَرَّازِقِينَ ، فَأَضْمِرُ « أَعْشَانَا » لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ .

ولا يجوز أن يكون ﴿ مِنْ ﴾ في موضع الجر بالعطف على الكاف والميم^(١) لأنه لم يُعَدِ اللام .

٣

وزعم قوم أن قوله ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾ في موضع الابتداء ، والخبر مضمرة^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ﴾^(٤) [٢١]

٦

الجار زيادة^(٥) ، و ﴿ شَيْءٍ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ عِنْدَنَا ﴾ خبر له . و ﴿ خَزَائِنُهُ ﴾ يرتفع بالظرف ، لاختلاف فيه ، لجرى الظرف خبراً عن المبتدأ^(٦) .

= من « نصب من جهتين : إحداهما العطف على ﴿ معايش ﴾ والمعنى وجعلنا لكم من لستم له برازقين . وجائز أن يكون عطفاً على تأويل « لكم » المعنى في قوله ﴿ وجعلنا لكم فيها معايش ﴾ أعشائكم ومن لستم له برازقين » ا هـ معاني القرآن ج ٢ / ١٣٦ / ٢ خ ، وانظر الجواهر وإعراب القرآن وجمع البيان ، وذكره أبو حيان ولم يميزه إلى أحد .
وذهب الفراء إلى أن ﴿ مِنْ ﴾ معطوفة على ﴿ معايش ﴾ والمعنى : جعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين من العبيد والإبل والغنم وما أشبه ذلك ، وهو أحد قولي الزجاج وغيره ، واختاره الطبري .

(١) أجازته الفراء ومن وافقه ، وهو الظاهر عند أبي حيان ، وردّه المبرد والنحاس وغيرهما ، وانظر ماسلف من التعليق على عطف الظاهر المجرور على المضمرة ١٥٩ .

(٢) عزي إلى المبرد أن الكلام تم عند قوله ﴿ معايش ﴾ وأن ﴿ مِنْ ﴾ في موضع رفع على الابتداء ، انظر جمع البيان ، وذكره أبو حيان ولم ينسبه . وقد غلط النحاس يعقوب بن إسحق الحضرمي في وقفه على ﴿ معايش ﴾ لأن ﴿ مِنْ ﴾ عنده معطوفة على ﴿ معايش ﴾ أو على الكاف والميم وإن كان هذا بعيداً ، وذكر أن الوقف التام عند قوله ﴿ برازقين ﴾ ، انظر القطع ٤٢٠ ، وانظر إيضاح الوقف ٧٤٠ ، والمكتفى ٣٤٤ ، ومنار الهدى ١٥٤ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر جمع البيان ٣ / ٣٣٣ ، والبيان ٢ / ٦٧ ، والبحر ٥ / ٤٥١ .

(٥) كان في النسخ « زائدة » والصواب ما أثبت ، أو الصواب : « من » زائدة .

(٦) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٣ .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ ^(٢)] ٢٢

قيل : مُلْقِحَاتٍ ، على حذف الزوائد ^(٣) .

وقيل : لواقح أي حوامل بالسحاب ، لأنها تسوقه ^(٤) .

والزِّيَّاتُ ^(٥) يقرأ ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ ^(٦) فيقع لك شك ^(٧) في أنه

لم يُوصفِ المفردَ بالجمع ، فتكون ناسياً لقوله : ﴿ وَالْعَصْرِ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي

خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٨) [سورة العنكبوت : ٢٠-١] وغير ذلك مما جاء فيه المفرد

بمعنى الجمع والجنس ^(٩) .

[قوله تعالى ^(١٠) : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر شرح التلحيز للروح ٣٩ و ١/ ١٢٨ و ٢ / ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٨ ، وللنراء ٢ / ٨٧ - ٨٨ ،

وإعراب القرآن ٢ / ١٩٣ ، والحجة ٢ / ١٩٥ و ٢ / ٢٢٧ خم ، وجمع البيان ٢ / ٣٢٢ ، والبيان

٢ / ٦٧ - ٦٨ ، والبحر ٥ / ٤٥١ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٤٨ ، وتفسير غريب القرآن ٢٢٦ ، واللسان

(تلح) ، وماسلف ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) قال أبو علي : « والمعنى فيه ملاقح ، لأنها إذا ألقت كانت ملفحة وجمع الملقح ملاقح ولواقح ،

على حذف الزيادة » اهـ ، وهو قول أبي عبيدة ، وأجازه الأخفش .

(٤) هذا أحد قولَي الأخفش والفراء ، وهو قول ابن قتيبة وغيره . وقيل : وصفها باللقح وإن كانت

تلقيح ف « فاعل » بمعنى « مُلقح » ، عن الفراء ، وقيل غير ذلك .

(٥) هو حمزة .

(٦) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالجمع . انظر السبعة ١٧٢ ، والتيسير ١٣٦ ، ٧٨ ، والنشر

٢ / ٢٠١ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والحجة ٢ / ١٩١ - ١٩٧ .

(٧) كما وقع لأبي حاتم ، وغلظه النحاس ، انظر إعراب القرآن .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٧٩ .

(٩) هذا قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز المبرد أن تكون الريح جنساً ثم قال « وليس

بجيد لأن الرياح ينفصل بعضها عن بعض ومعروفة كل واحدة منها » اهـ لكن كل واحدة منها

مثل الأخرى في وضع الاعتبار لها والاستدلال بها كما قال أبو علي .

مُسْتَوِينَ . وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ﴿١﴾ [٢٦ - ٢٧]

انتصاب ﴿ الجان ﴾ بفعل مضر يفسره قوله ﴿ خلقناه ﴾ (٢) .

- ٣ وحمل قوم (٣) لفظ ﴿ الجان ﴾ على أنه مفرد ، لقوله ﴿ خلقناه ﴾ .
 وسيبويه يعمله على أن « جِنَانًا » [جمع له (٤)] مثل « الرَّعِيَان » (٥) في جمع
 « راع » و « حَيْطَان » [في (٦)] جمع « حَائِط » . [قال (٧) سيبويه (٨) في
 ذلك : « إنه يكسر الفاعل على فُعْلَان نحو حاجرٍ وحَجْرَانٍ (٩) وسالٍ وسلانٍ
 [وحائرٍ وحُورَانٍ] (١٠) وقال بعضهم : حيران (١١) ، كما قالوا : جانٌّ وجِنَانٌ
 [و (١٢)] كما قال بعضهم [غَائِطٌ وغَيْطَانٌ و (١٣) حَائِطٌ وحَيْطَانٌ ، قلبوها
 حيث (١٤)] صارت الواو بعد كسرة « هكذا لفظه » ، وليس فيه راع ٩

(١) انظر الجواهر ٣٩٥ ، وإعراب القرآن ١١٤ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٥ ، والبيان ٢ / ٦٨ ، والبحر
 ٥ / ٤٥٣ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٢١ ، والقرطبي ١٠ / ٢٣ ، وابن كثير ٤ / ٤٥١ ، ومجمع التفسير
 ٢ / ٥٥٩ - ٥٦٠ ، والكشاف ٢ / ٣٩٠ .

(٢) وهو ما يعرف بالمنصوب على الاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩ .

(٣) منهم الطبري والقرطبي وابن كثير وغيرهم فقد ذكروا أن المراد بالجان إبليس .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) كذا ضبط في النسخ بكسر الراء ، وعليه مبنى كلام المؤلف ، وهو وهم ، انظر التعليق (١) الآتي
 في الصفحة التالية .

(٦) في ب - والزيادة منها : ومن قال ، وهو خطأ .

(٧) في الكتاب ٢ / ١٩٨ . وعبارته : « وقد يكسرون الفاعل ... وحوران وقد قال بعضهم ... » .

(٨) في ب : حاجر وحجران ، وهو تصحيف . والحاجر من مسایل المياه ومنابت العشب : ما استدار
 به سند أو نهر مرتفع .

(٩) زيادة من الكتاب .

(١٠) في ب « وسال وسلان وقال بعضهم [١ / ٥٠] وبعضهم حيران » وهو خطأ من الناسخ .

والحائر المكان المظلم الوسط المرتفع الحروف .

(١١) في ب : حين ، وهو تحريف .

ورعيان^(١) ؛ وإنما ذلك قدره أبو علي^(٢) من المعنى^(٣) .

ومن قال : هو جمع^(٤) ، فإِنَّمَا قَالَ : ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ ولم يقل « خَلَقْنَاهَا » كما قال : ﴿ مِمَّا فِي بَطُونِهِ ﴾ [سورة النحل : ٦٦] و ﴿ مِمَّا فِي بَطُونِهَا ﴾ [سورة المؤمنون : ٢١]^(٥) .

٣

(١) ليس فيما نقله المؤلف من كلام سيبويه « راع ورعيان » ، وذكره سيبويه عقب ما نقله المؤلف من كلامه ، قال : « ... وأما ما كان أصله صفة فأجرى مجرى الأسماء فقد بينونه على فُعْلَان كما بينونها وذلك راكب وركبان وصاحب وضحيان وفارس وفُرسان وراع ورعيان ... » ا هـ .
(٢) كذا قال المؤلف ، وفي كلامه أشياء :

أولها : أنه ضبط « الرعيان » بكسر الراء ناسباً ذلك إلى أبي علي . فإن أخذ كلامه من كلام لأبي علي في هذه الآية - وكأنه الظاهر - فليس بين يدي فأتحقق مما عزاه إليه ، ويفلج على ظني أنه وهم في فهم كلامه . فقد قال أبو علي في تكملة الإيضاح ١٣٠ : « وقد يكسرون الفاعل على فُعْلَان وذلك نحو حائر وحوران وسال وسلان وقالوا حيران كما قالوا جان وجنان ... والأكثر فيه فُعْلَان . وأما ما كان أصله صفة فاستعمل استعمال الأسماء فإنهم كسروه تكسيها وذلك قولهم صاحب وضحيان وفارس وفُرسان وراع ورعيان ... » اهـ وهو كما ترى كلام سيبويه مع شيء قليل من التصرف

والثاني : أن المؤلف يريد بقوله « وليس فيه راع ورعيان وإنما قدره أبو علي من المعنى » أن سيبويه لم يذكر « رعيان » بكسر الراء فيما ذكره من أمثلة جاءت على فُعْلَان بكسر الراء ، وأن أبا علي قدره من معنى كلام سيبويه . وقد ذكرتُ كلام أبي علي الذي هو كلام سيبويه وقد ذكر فيه « رعيان » بضم الراء لا بكسرها . وانظر في ذلك الكامل ٧٩٨ ، والأصول ٣ / ٧ ، وشرح الشافية ٢ / ١٥٢ ، وابن يميث ٥ / ٥٥ ، واللسان (رعي)

والثالث : أن وجه ما عزاه المؤلف إلى أبي علي - إن صح عنه - أن يكون أراد أن جاناً مفرد على زنة فاعل وأنه يجمع على فعْلان كما يجمع راع على رعيان وحائط على حيطان ، ولا عبرة بضبط الفاء وإنما العبرة في الزنة .

(٢) زيادة من ب .

(٤) لا أعرف أحداً قاله . وذهب أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني إلى أنه اسم جنس وأجازه الزمخشري وغيره ، انظر الكشاف والبحر . وقيل هو اسم جمع على فاعل كالجامل والباقر ، انظر اللسان (جنن) .

(٥) يريد أنه ذكر الضمير حملاً على اللفظ كما ذكره في قوله ﴿ في بطونيه ﴾ لأن الهاء تصود =

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾^(٢)

[٣٢]

٢ ﴿ ما ﴾ مبتدأة ، و ﴿ لك ﴾ في موضع الخبر ، أي : أي شيء ثابت لك :

وقوله ﴿ ألا تكون ﴾ في تقدير : في أن لا تكون ، فحذفت « في » ،

٦ وهي متعلقة بالخبر أيضاً . فلما حذفت « في » انتصب موضع « أن » على قول سيبويه ، وبقي على الجزء على قول الخليل^(٣) .

وحمل أبو الحسن « أن » على الزيادة^(٤) . ويكون قوله ﴿ لا

٩ تكون ﴾ في موضع الحال ، والتقدير : مالك خارجاً عن الساجدين .

فإن قال قائل : فما وجه مجيء قوله هنا ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ ﴾

[٣٥] بالألف واللام غير مضاف ، وجاء في الأخرى ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ

١٢ لَعْنَتِي ﴾ [سورة ص : ٧٨] ؟

= فالجواب : إنه لما جاء هنا ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ

= على « الأنعام » ، و « أفعال » تجري عندهم مجرى الأحاد ، ويجوز تأنيث الضمير حملاً على المعنى لأنها في المعنى جمع ، هذا مذهب المؤلف وقد سلف تحقيق القول فيه ٢٦ - ٢٧ في الكلام على قوله ﴿ بما في بطونه ﴾ ولم يتكلم المؤلف على هذه الآية في سورتها .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٩٥ ، وجمع البيان ٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والبيان ٢ / ٦٩ ، والبحر ٤٥٣ / ٥ .

(٣) سلف تنبيهنا ١٧٧ على أن موضع أن نصب عند الخليل وأن الجر وجه قوي عند سيبويه وعزي إلى الكسائي .

(٤) لم يتكلم على هذه الآية في مطبوعة كتابه . وقد ذهب إلى زيادة « أن » في نحو هذه الآية ، فقد قال بزيادتها في قوله تعالى ﴿ وما لنا ألا نقاتل ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٦] وقوله ﴿ وما لهم ألا يعذبهم الله ﴾ [سورة الأنفال : ٢٤] . وقد سلف التعليق على زيادة « أن » ١٧٦ في الكلام على آية سورة البقرة .

بِيَدَيَّ ﴿ [سورة م: ٧٥] مضافاً جاء ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي ﴾ على المطابقة
 والمشاكلة . / وجاء هنا ﴿ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ وسياق الآية ١ / ٧٠
 على اللام في قوله ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ﴾ وقوله ﴿ وَالْجَانَّ ﴾ فجيء (١ / ٧٦)
 باللام أيضاً في قوله ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةُ ﴾ (١) .

قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ ﴾ (٢) [٤٤]
 لا يخلو « من » من قوله ﴿ مِنْهُمْ ﴾ من أن يتعلق بالظرف الذي هو
 [قوله] (٣) ﴿ لِكُلِّ بَابٍ ﴾ ، أو يتعلق بمحذوف في موضع الجر صفة للنكرة
 قبله ، أو يكون متعلقاً بـ « مقسوم » من قوله ﴿ جزء مقسوم ﴾ .
 فلا يجوز تعلُّقه بـ « مقسوم » على تقدير : جزء مقسوم منهم ، وإن كان
 ذلك جائزاً في المعنى ، وذلك لأن « مقسوماً » صفة لـ ﴿ جزء ﴾ فلا يعمل فيما
 قبل الموصوف (٤) ، كما لا تتقدم [الصفة] (٣) على الموصوف (٥) .
 ولا يجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لـ ﴿ باب ﴾ لأنه لا ضمير فيه
 يعود إلى الباب . ولكنه يتعلق بالظرف تعلُّق قولهم : « أَكُلَّ يَوْمَ لَكَ
 ثَوْبٌ » (٦) . ألا ترى أن « كَلًّا » منصوب بـ « لك » (٧) .

(١) لخص الطبرسي في جمع البيان ٣ / ٣٣٦ كلام المؤلف وكفى عنه بـ « بعض المحققين » .

(٢) انظر الجواهر ٥٢٦ ، والبيان ٢ / ٦٩ ، والنبیان ٧٨٢ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر ماسلف ٤٥٠ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر ماسلف ٤٧٤ ، والتعليق ثمة .

(٦) سلف الاستشهاد به ٤٥٤ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٧) الظاهر أن ﴿ مِنْهُمْ ﴾ يتعلق بحال من ﴿ جزء ﴾ وهو صفة له ثانية قدمت عليه ، وأجازه
 المكبري .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ ^(٢) [٤٧]

٢ حال من المضاف إليهم ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِي الْكِبَرَ قَبِمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ ^(٤) [٥٤]

٦ من كسر النون ^(٥) فالأصل « تبشروني » فحذف الياء واجتزأ بالكسرة ^(٦) ، وحذف نون ^(٧) الرفع لاجتماع النونين .

٩ ومن قرأ ﴿ قَبِمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ بفتح النون حذف المفعول ، والنون نون الرفع . وكان حمزة يخفف « يبشر » في جميع التنزيل ^(٨) ، فقرأ

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٤٧ ، وإعراب القرآن ١٩٦ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٨ ، والبيان ٢ / ٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٧ . وسياق الآية : ﴿ إِنْ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعَيْونَ . ادخلوها بسلام آمنين . ونزعنا ... ﴾ .

(٣) سلف التعليق على مجيء الحال من المضاف إليه ٤٣٠ . وقيل إخواناً حال من المتقين أو من الضمير في ادخلوها أو من الضمير في آمنين وقيل من الضمير في جنات .

(٤) انظر الجواهر ٨٥١ ، ومماني القرآن للأخفش ٢٣٥ ، ولفراء ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٧ ، والحجة ٢ / ٣١٢ - ٣١٣ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٩ ، والبيان ٢ / ٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٨ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٧ .

(٥) وما ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالفتح ، وشدد النون ابن كثير وخففها الباقون . انظر السبعة ٣٦٧ ، والتيسير ١٣٦ ، والنشر ٢ / ٣٠٢ .

(٦) سلف التعليق على حذف الياء والاجتزأ عنها بالكسرة ١٤٨ . وقوله واجتزأ ... إلى آخر كلامه سقط من ب .

(٧) وافق هنا مذهب سيبويه أن المحذوفة هي الأولى ، والذي اختاره في الجواهر أن الثانية هي المحذوفة . وهو قول الأكثرين ، انظر المصادر السالفة ، وسلف التعليق على هذا ٤١٠ .

(٨) هي تسعة مواضع : ﴿ يبشر ﴾ في آل عمران : ٣٩ ، ٤٥ ، و﴿ يبشر ﴾ في الإسراء : ٩ ، والكهف : ٢ ، و﴿ يبشرهم ﴾ في التوبة : ٢١ ، و﴿ نبشرك ﴾ في الحجر : ٥٣ ، =

﴿ يَبَشِّرْكَ ﴾^(١) [سورة آل عمران : ٣٩] و ﴿ يَبَشِّرُ اللَّهَ ﴾^(٢) [سورة الشورى : ٢٣] وقرأ ههنا ﴿ تبشرون ﴾ بتشديد الشين^(٣) . ولم يخفف لأن قبله ﴿ أبشرتوني ﴾ بالتشديد ، ومضارع « بشرتوني » « تبشرونني » فأراد المطابقة والمشاكلة .

٣

قوله تعالى^(٤) ﴿ وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾^(٥) [٥٦] و ﴿ يَقْنِطُ ﴾ بكسر النون وفتحها^(٦) ، لغتان : قَنِطَ يَقْنِطُ وَقَنْطَ يَقْنِطُ .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴾^(٧) [٥٨] أي إلى إهلاك قوم مجرمين^(٨) .

٦

و ﴿ نبشرك ﴾ في مريم : ٧ ، و ﴿ لتبشرك ﴾ في مريم : ٩٧ . فهذه ثمانية مواضع قرأها كلها حمزة بالتخفيف ووافقه الكسائي في آل عمران والإسراء والكهف ، وقرأها الباقون بالتشديد وأما الموضع التاسع وهو ﴿ يبشرك ﴾ في الشورى : ٩ - فخففه حمزة والكسائي وابن كثير وأبو عمرو ، وشدده الباقون . واتفقوا على تشديد ﴿ فم تبشرون ﴾ في الحجر : ٥٤ . انظر السبعة ٢٠٥ - ٢٠٦ ، والتيسير ٨٧ - ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(١) في الأصل وي « يبشرك » والصواب ما أثبت . وقد سلف الكلام على هذه الآية في موضعها ٢٢٧ .

(٢) انظر الحاشية ٨ من الصفحة السابقة .

(٣) في الأصل وي : « قال ومن يقنط ... » وأثبت ما في ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٨ ، والحجة ٣ / ٢١٢ - ٣١٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٩ ، والبحر ٥ / ٤٥٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٣ .

(٥) قرأ بكسر النون أبو عمرو والكسائي وقرأ الباقون بفتحها ، انظر السبعة ٣٦٧ ، والتيسير ١٣٦ ، والنشر ٢ / ٢٠٢ .

(٦) انظر الجواهر ٦٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٤٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٩ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٣٦ ، ومجمع التفسير ٣ / ٥٦٨ .

(٧) قدر المؤلف حذف مضاف ، وقيل التقدير : إلى قوم مجرمين لهلكهم ، وقيل أرسلنا بالهلاك إلى قوم مجرمين ، فعطف الجار والمجرور .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ

قَدَرْنَا﴾ ^(٢) [٥٩ - ٦٠]

٣ اعلم أنهم جعلوا هذه الآية دليلاً على أن الاستثناء من الإثبات نفى ومن
النفى إثبات ^(٣) ، وبنوا على هذا الأصل مسائل ، منها :

٦ أنهم قالوا : إن رجلاً لو قال لامرأته : « أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا
واحدة ^(٤) » وقعت عليها طلقتان ، لأنه لما قال : أنت طالق ثلاثاً إلا
اثنتين = وقعت عليها واحدة لأن اثنتين استثناء من ثلاث ، وموجب الثلاث
٩ إلا اثنتين واحدة ، فلما قال « إلا واحدة » بعد الثنتين - والثنتان منفيتان من
الثلاث - كانت واحدة ثابتة ، فتصير مع الأولى طلقتين .

ومنها : أنهم قالوا فين قال : « لفلان عليّ عشرة إلا تسعة إلا
ثمانية ^(٥) » = يجب عليه تسعة ، على التقدير الذي ذكرنا ^(٦) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ٢٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٠ ، والبيان
٢ / ٧١ ، والبحر ٥ / ٤٦٠ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٣٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٦٨ - ٥٦٩ ،
والكشاف ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٤ ، والتبيان ٧٨٥ . وفي الأصل : قدرناها ، وهو خطأ .

(٣) لاختلاف في هذا ، فقولك « قام القوم إلا زيداً » قيام زيد منفي ، وقولك « ماقام القوم إلا
زيد » قيام زيد مثبت ، عن شرح اللع اللوح ٧٦ / ١ .

(٤) انظر شرح اللع وإعراب القرآن والكشاف والبحر والقرطبي .

(٥) انظر القرطبي ، ومجمع الهوامع ٢ / ٢٦٦ . ونحو هذه المسألة في شرح اللع وإعراب القرآن ،
ومشور الفوائد ٥٠ .

(٦) ذكر السيوطي ثلاثة مذاهب في هذا : الأول مذهب البصريين والكسائي : أن الأخير يستثنى من
الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له عليّ مائة إلا
عشرة إلا اثنتين ، فيجب عليه اثنان وتسعون . والثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ،
فيجب عليه ثمانية وثمانون ، والثالث : أن الاستثناء منقطع فيجب عليه اثنان وتسعون ، عن
المجمع ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ بتصرف ، وانظر الأصول ١ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ٢ / ٩٢ .

وقالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ مَجْرِمِينَ . إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ فاستثنى ﴿ آل لوط ﴾ من ^(١) « المجرمين » ، فلم يدخلوا في الإهلاك ^(٢) ، ثم استثنى من ^(٣) ﴿ آل لوط ﴾ قوله ﴿ إِلَّا إِمْرَأَتَهُ ﴾ فدخلت ^(٤) في الهلكى ^(٥) .

ولو قال قائل : إن قوله ﴿ إِلَّا إِمْرَأَتَهُ ﴾ ليست استثناء في اللفظ من ﴿ آل لوط ﴾ وإنما هو استثناء من الهاء والميم ^(٦) المتصلين بقوله ﴿ إِنَّا لَمُنْجِمُونَ ﴾ / أي : إِنَّا لَمُنْجِمُونَ أَجْمَعِينَ إِلَّا إِمْرَأَتَهُ = كان وجهاً ^(٧) .

٢ / ٧٠

(٢ / ٧٦)

قوله : ﴿ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ^(٨) [٦٠] لو ^(٩) لم يكن اللام ^(١٠) في قوله ﴿ لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ لوجب فتح « أُنْ » لأنه مع اسمه وخبره مفعول ﴿ قدرنا ﴾ ؛ ولكنه كقوله تعالى : ﴿ وَتَقَدَّرَ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ ^(١١) [سورة الصافات : ١٥٨] .

قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ

(١) في النسخ : عن ، وهو تحريف .

(٢) ولم يدخلوا في الإجمام ، فالاستثناء منقطع وهو قول الأخفش واختاره أبو حيان وغيره .

(٣) في الأصل : قد دخلت وهو تحريف .

(٤) وهو قول أبي يوسف يعقوب صاحب أبي حنيفة ، وهو قول أبي عبيد والقرطبي وغيرهم .

(٥) وهو قول الزجاج والنحاس واختاره الزمخشري وأجازه أبو البركات والمعكبري وأبو حيان وغيرهم .

(٦) في الأصل : زوجها ، وهو تحريف ؟ ! .

(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٤٠ ، والبيان ٢ / ٧١ ، والبحر ٥ / ٤٦٠ .

(٨) في الأصل : ولو .

(٩) وهي لام الابتداء ، وإذا دخلت خبر « ان » لم تكن « إن » إلا مكسورة ، انظر مسالف من

التعليق ٣٥٦ .

(١٠) انظر إعراب القرآن ٢ / ٧٧٥ ، والكتاب ١ / ٤٧٢ .

مُصْبِحِينَ ﴿١﴾ [٦٦]

- ٣ « أن » في موضع نصب بدل^(١) من موضع ﴿ ذلك ﴾ . و ﴿ دابر ﴾ نصب بـ « أن » . و ﴿ هؤلاء ﴾ جر بالإضافة ، و ﴿ مقطوع ﴾ رفع خبر « أن » ، و جرى على لفظ ﴿ دابر ﴾ لأن « دابراً » لفظه مفرد ومعناه الجمع ؛ وجاءت الكناية عنه بلفظ الجمع في قوله ﴿ وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) [سورة الأعراف : ٧٣] . و ﴿ مصبحين ﴾ حال من ﴿ هؤلاء ﴾^(٣) المضاف إليه ﴿ دابر ﴾ ، والعامل في الحال معنى الإضافة من المضامّة والمجازة^(٥) .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ . كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى

(١) انظر شرح اللوح ١٦٦ / ١ ، والجواهر ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٨٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٠ ، وللغراء ١٠ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢٠٠ - ٢٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤١ ، والبيان ٧١ - ٧٢ ، واليحر ٥ / ٤٦١ ، وماسلف ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) هذا قول الأخفش ومن وافقه ، وهو أحد قولي الغراء . وأجاز الغراء ومن وافقه أن يكون في موضع نصب بنزع الخافض أي بأن .

(٣) يريد أن الضمير في ﴿ وما كانوا ﴾ كناية عن « دابر » لأن معناه الجمع ، وليس كما قال ، فالضمير يعود إلى ﴿ الذين كذبوا ﴾ وهو الظاهر الذي لا وجه للمدول عنه ودابرهم داخل معهم في الكناية . وليس ما قاله المؤلف في دابر أن لفظه مفرد ومعناه الجمع بصحيح ، فقد يراد به المفرد وقد يراد به الجمع بحسب ما يضاف إليه ، يقال : دابر الشيء آخره ، فهذا من المفرد ، ويقال : دابر القوم : آخر من يبقى منهم ويحيى في آخرهم فهذا قد يراد به المفرد وقد يراد به الجمع ، انظر اللسان (دبر) . ومعنى قوله تعالى ﴿ فقطعنا دابر الذين كذبوا ﴾ أي استأصلناهم عن آخرهم فلم يترك أحد منهم . انظر تأويل قوله تعالى ﴿ فقطع دابر القوم الذين ظلموا ﴾ [سورة الأنعام : ٤٥] في مجاز القرآن ١ / ١٩٢ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٢٤ ، والقرطبي ٦ / ٤٢٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠١ .

(٤) وقيل حال من الضمير في مقطوع على المعنى ، ولذلك جمعه .

(٥) سلف التعليق على مجيء الحال من المضاف إليه ٤٣٠ .

المُتَّقِمِينَ ﴿١﴾ [٨٩ - ٩٠]

فيا يتعلق به الكاف أوجه^(١) :

٣ أحدها : أنه يتعلق بقوله ﴿ آتِيَاكَ ﴾ [٨٧] أي آتيناك سبعا من المثاني كما أنزلنا على المتقين .

٦ وقيل : بل يتعلق بقوله ﴿ أنا النذير المبين ﴾ أي النذير من العذاب ، أي أنذركم من العذاب كما أنزلنا على المتقين .

و « المتقسمون » قيل هو من القَسَم ، وهم قوم صالح^(٢) لأنهم قالوا : ﴿ تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ [سورة النمل : ٤٩] .

٩ وقيل : هم أهل مكة^(٣) اقتسموا عقابها^(٤) وأقعدوا على الطريق جماعات يصدون الحاج عن الاستماع إلى كلام النبي صلى الله عليه وآله ، فكان بعضهم

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٥ ، والبيان ٢ / ٧٢ ، والتبيين ٧٨٧ ، والبحر ٥ / ٤٦٦ - ٤٦٩ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٤٢ - ٤٤ ، والقرطبي ١٠ / ٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٦٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٧٧ ، والقطع ٤٢٢ - ٤٢٣ ، ومنار الهدى ١٥٥ .

(٢) لم يذكر المؤلف غير وجهين . وقيل : التقدير : أنا النذير عقاباً أو عذاباً مثل ما أنزلنا ، عن النحاس ، وفسره الفراء بقوله « أنذرتكم ما أنزل بالمفتسين » فالظاهر أن الكاف عنده زائدة ، وبه قال بعضهم . وقيل غير ذلك . قال أبو حيان عقب ذكره ما قيل فيها : « هذه أقوال وتوجيهات متكلفة » وهو كما قال ؛ فلا يخلو واحد منها من مطعن ، انظر كلام أبي حيان وغيره . ثم ذهب أبو حيان إلى أن الكاف نعت لمصدر محذوف تقديره : وقل قولاً مثل ما أنزلنا ، وهو قول متكلف أيضاً . والذي يظهر لي أن الكاف في موضع النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره : نزل عليكم كما أنزلنا أي مثل ما أنزلنا . فمثل صفة موصوف محذوف هو مفعول به فأقبت مقامه .

(٣) عن ابن زيد .

(٤) عن مقاتل والفراء .

(٥) جمع عقبة وهي طريق وعر في الجبل .

يقول : هو سحر ، وبعضهم يقول : هو شعر .

وقيل : إنهم^(١) قسموا القرآن فأمنوا ببعض وكفروا ببعض^(٢) .

٢ وقيل : بل اقتسموا القرآن استهزاء ، فقال بعضهم : سورة البقرة لي ، وقال

بعضهم : [سورة]^(٣) آل عمران لي^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٦) [٩١]

٦ يجوز أن يكون جمع « عِضَةٍ » و « عَضِهِ »^(٧) ، وهو البهت ، أي جملوه

(١) في الأصل وي : وقيل كما أنزلنا على اللقمتين لأنهم ، وأثبت ما في ب .

(٢) هذا قول ابن عباس رواه عنه سعيد والضحاك وغيرهما ، وهو قول الحسن . ولم يذكر المؤلف من أريد بالقسامين وهم اليهود والنصارى فيما روي عن ابن عباس وغيره . واعترض السيد الطباطبائي في الميزان ١٤ / ١٩٤ هذا القول ، قال : « وفيه أن السورة مكية نازلة في أوائل البعثة ولم يبتل الإسلام يؤمنذ باليهود والنصارى ذلك الابتلاء » اهـ ورجح قول مقاتل والفراء .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) عن عكرمة .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر مساني القرآن للأخفش ٢٨٠ ، والفراء ٢ / ٩٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٤ ، ومجم البيان ٣ / ٢٤٤ ، والبيان ٢ / ٧٢ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٤٤ - ٤٦ ، والقرطبي ١٠ / ٥٨ - ٥٩ ، وابن كثير ٤ / ٤٦٧ - ٤٦٩ ، ومجم التفاسير ٣ / ٥٧٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٥٥ ، وتفسير غريب القرآن ٢٢٩ - ٢٤٠ ، والمضديات ٢٢ - ٢٣ ، وسر الصناعة ٦٠٥ - ٦٠٦ ، وابن الشجري ٢ / ٦٥ ، وسفر السعادة ٣٢٧ - ٣٢٨ ، واللسان (عضو ، عضو) .

(٧) كذا وقع ، وهو كلام مضطرب ، ولم يحسن المؤلف العبارة عن اختلافهم في اشتقاق أصله وتفسيره فظاهر كلامه أنه يجوز أن يكون « عضين » جمع « عِضَةٍ » من الأعضاء وجمع « عَضِهِ » وهو البهت والكذب ، وهو خطأ ، فلا يجوز في « عضين » إلا أن تكون جمع « عِضَةٍ » .

وأجازوا في « عِضَةٍ » قولين : أحدهما أنها من مادة « ع ض هـ » ، وأصلها عضمة ، فذهبت الهاء ، وهو قول من ذهب إلى أن المعنى أنهم جعلوه سحراً وكذباً وهتاً ، وهو قول الكسائي والفراء . والثاني أنها من مادة « ع ض و » وأصلها عضوة ، فذهبت الواو ، وهو قول من ذهب إلى أن المعنى أنهم جعلوه أعضاء ورفقوه ، وهو قول الأخفش وأبي عبيدة وأبي علي وابن جني وغيرهم . وروى الطبري في جملة « عضين » جمع عضو . انظر في ذلك المصادر السالفة ، =

كذباً وهتاً^(١) . وقيل : جعلوه أعضاء حين آمنوا ببعض وكفروا ببعض^(٢) . ف ﴿عِزِينَ﴾ ك «قَلِينَ» و «ثُبِينَ»^(٣) .

[قوله تعالى^(٤) : ﴿فَأَصْدَعُ بِهَا تُؤْمِرُ﴾^(٥)] [٩٤]

أي بما تؤمر بالصدع به ، فاختصر وحذف^(٦) ، إن كانت « ما » بمعنى « الذي » وإن كانت مصدرية^(٧) فلا حذف فيه ، ويكون التقدير : فاصدع بالأمر أي بالمأمور .

١- ومجالس ثعلب ٧٤ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٧ / ٢ و ٣ / ١٨٠ - ١٨١ ، والفتاوى ٢ / ٤٤٣ ،

والنهاية ٢ / ٢٥٥ ، والجمهرة ٢ / ٩٥ ، والمجمل ٦٧٣ ، والمختصر ٣ / ٨٧ .

(١) عن قتادة ، وقيل النضه : السحر ، عن مجاهد وعكرمة ، وهو قول الفراء .

(٢) وهو قول ابن عباس رواه عنه سعيد والضحاك وغيرها .

(٣) قَلِينَ جمع قَلَّة وهي خشبة صغيرة تنصب ليألمب بها الصبيان ، وثُبِينَ جمع ثَبَّة وهي الجماعة من الناس وغيرهم . وقوله « فمضين كقلين وثبين » أي في أنها محذوفة اللام . وانظر هذه الأسماء المؤنثة التي حذفت لاماتها وجمعت جمع السلامة في سر الصناعة ٦٠١ - ٦٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٥٧ - ٦٦ ، وابن يمش ٥ / ١ - ٥ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر شرح اللع اللوح ٥٨ / ١ - ٢ ، والجواهر ٢٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٨٠ ، ومصانف القرآن للفراء

٢ / ٩٣ - ٩٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٤٦ ، والبيان ٢ / ٧٢ - ٧٣ ،

والبحر ٥ / ٤٧٠ ، والإيضاح ١٧٤ ، والبغداديات ٨٩ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٦) قال في شرح اللع : « ... فيكون التقدير : فاصدع بما تؤمر به ... ومعنى اصدع بما تؤمر به :

اصدع بما تؤمر بالصدع به ، لا بد من هذا التقدير ليصح المعنى ، فحذف الباء فصار التقدير : فاصدع بما تؤمر بالصدع به ، ثم حذف الباء الثاني فلم يكن الجمع بين لام التعريف والهاء فحذف لام التعريف وأضيف المصدر إلى المفعول فصار : فاصدع بما تؤمر صدعه ، فحذف المضاف فصار التقدير فاصدع بما تؤمره ، ثم حذف الهاء فصار : فاصدع بما تؤمر ... » ا هـ .

وحذف الباء اتساعاً ثم حذف الهاء هو مذهب الكسائي ومن وافقه . ولم يجزه النحاس ، وهو جائز لأن الباء لما حذفت وصل الفعل إلى الضمير فنصبه كقوله « أمرتك الحيز » ثم حذف الضمير وهو ضمير نصب . وقد سلف التعليق على حذف الضمير العائد إلى الموصول ١٠٩ .

(٧) وهو قول النحاس وغيره ، وكأنه اختار عند أبي علي ، وهو الأظهر عند ابن هشام ، وهو كذلك .

سورة النحل

قوله تعالى : ﴿ لَمْ تَكُونُوا بِالْفِيءِ إِلَّا بَشِقَ الْأَنْفُسِ ﴾ (١) [١٧]

الماء في موضع الجر بإضافة « بالفيء » إليه ، والأخفش كان يقول : بل هو في موضع النصب (٢) ، ويحتج بقوله ﴿ إِنَّا مُنْجِبُونَكَ وَأَهْلَكَ ﴾ (٣)

(١) انظر الجواهر ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٨٠٧ ، والبيان ٢ / ٧٥ .

(٢) ما ذكره المؤلف أنه قول أبي الحسن الأخفش هو المنقول عنه والمشهور من مذهبه . فقد حكى المازني عنه أنه كان يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ، وحكى للمبرد أيضاً أنه يجعل الكاف في « الضاريك » في موضع نصب فقط . انظر المقتضب ١ / ٢٤٩ وهامشه ، وابن يعيش ٢ / ١٢٤ وفيه ما حكاه المازني عن الأخفش واحتجاج الأخفش لمذهبه ، وقد نقله ابن يعيش من شرح السمرقاني لكتاب سيبويه . ووقع فيه « أبو عثمان الزياتي » وهو خطأ صوابه أبو عثمان المازني ، والزيادي يكنى أبا إسحق ، وانظر الجواهر ١٦٠ - ١٦٤ ، ٨٠٧ - ٨١٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٢ - ٢٨٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وحاشية الحضري ٢ / ٥ - ٦ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٠ .

وهذا المنقول عنه والمشهور من مذهبه خلاف مانص عليه في كتابه معاني القرآن ٨٢ - ٨٧ . فأبو الحسن يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب ، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج والسمرقاني وأبي علي وابن جني وغيرهم . وإليك البيان :

اسم الفاعل المفرد والمثنى والجمع على حده إذا كان بمعنى المضي كان مضافاً إلى ما بعده وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة ، فيحذف منه التنوين والنون ، تقول : هذا ضاربٌ زيدٌ أمس وهذا ضارباً زيداً أمس وهؤلاء ضاربو زيد أمس .

فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وكان مجرداً من الألف واللام جاز فيه وجهان :

الأول : أن ينون وتثبت النون وينصب ما بعده ، تقول : هو ضاربٌ زيداً وهما ضاربان زيداً وهم ضاربون زيداً .

والثاني : أن يحذف النون والتنوين للاستغناء ويجر ما بعده ، ولا يغير هذا الحذف من المعنى شيئاً ولا يجعله معرفة ، تقول : هو ضاربٌ زيد الساعة أو غداً وهما ضاربان زيداً وهم ضاربو زيد . ولا يجوز أن تقول : هم ضاربو زيداً ، فتحذف النون وتنصب ما بعده ، وقد نص

[سورة العنكبوت : ٣٣] ألا ترى أن الكاف لو لم تكن منصوبة لم يَجْزُ نصب ﴿أَهْلَكَ﴾ ، فلما نصب علمت أن الكاف نصب ، وإذا كان نصباً كانت الهاء

=الأخفش أنه لا يحسن وأنه قبيح ، وقال ابن جني : يكاد يكون خطأ .
 فإذا اتصل الضمير باسم الفاعل لزم حذف النون والتنوين لأن الضمير معاقب لها ، وهو في موضع جر بالإضافة ، قال الأخفش : « والكاف [في منجوك] في موضع جر لذهاب النون ، وذلك لأن هذا إذا سقط على اسم مضر ذهب منه التنوين والتنوين إن كان في الحال وإن لم يفعل . تقول : هو ضاربك الساعة أو غداً وهم ضاربوك » اهـ
 فإذا أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل لم يجر في المفرد إلا أن ينصب ما بعده ، تقول : هو الضارب زيداً . وحكى سيويه أن قوماً من العرب يضيفونه إلى ما فيه الألف واللام . فتقول : هذا الضارب الرجل .
 أما المشي والمجموع فيجوز فيها ثلاثة أوجه :

الأول = أن تثبت النون وينصب ما بعده ، تقول : هما الضاربان زيداً وهم الضاربون زيداً والثاني : أن تحذف النون للاستخفاف ويجر ما بعده ، تقول : هما الضاربان زيداً وهم الضاربون زيداً ، فالنون محذوفة والمعنى معنى ثباتها .

والثالث : أن تحذف النون وينصب ما بعده كقول الشاعر :
 الحافظسورة العشرة لا يأتيتهم من ورائتنا نطف
 حذفت النون استخفافاً لطول الاسم كما حذفت النون من « اللذين » في قوله :
 أبنى كليب إن عمي اللـ هذا قتل الملوك وفككا الأغلالا
 ومن « الذين » في قوله :

فإن الذي حانت بفلج دماؤم هم القوم كل القوم يأأم خالد
 قال الأخفش في ذلك : « وإذا أدخلت الألف واللام قلت : هو الضارب زيداً ولا يكون أن تجر زيداً وتقول : هما الضاربان زيداً وهما الضاربان زيد ... وقد نصب بعضهم فقال ... « الحافظسورة » استخفافاً للإضافة كما حذفت نون « اللذين » و « الذين » ... » اهـ .

فإذا اتصل به الضمير لم يجر أن يكون إلا في موضع نصب إن كان اسم الفاعل مفرداً ، فإن كان مثنى أو مجموعاً لزم حذف النون ، والوجه في الضمير أن يكون في موضع جر . ويجوز أن تحذف النون ويكون في موضع النصب في قول من قال الحافظسورة العشرة . =

ههنا أيضاً نصباً^(١) / ولا يجوز إظهار النون مع الكاف والهاء ، لا تقول :
 بالغينك ولا بالغينه ولا منجوتك ولا منجونه ، بل الهاء والكاف يعاقبان
 النون^(٢) . وقد جاء في الشعر إظهار النون مع الهاء :

٣

= انظر الجواهر ١٦٠ - ١٦٤ ، ٨٠٧ - ٨١٠ ، والكتاب ١ / ٨٢ - ٨٩ ، ٩٣ - ٩٦ ، ومعاني القرآن
 للفراء ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والمقتضب ١ / ٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، ٤ / ١٤٤ - ١٤٥ ، ١٤٨ - ١٥٤ ، والأصول
 ١ / ١٢٥ - ١٢٩ ، والإيضاح ١٤١ - ١٥٠ ، والمجل ٨٤ - ٩١ ، والخصائص ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٥ ، والمنتخب
 ٢ / ٨٠ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٢ - ١٢٥ ، والممع ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٥ ، ٥ / ٨٢ ، وما يجوز للشاعر في
 الضرورة ٢٥١ - ٢٥٢ ، والمصادر السالفة .

على أن سيويه وغيره قد أجازوا أن يضاف اسم الفاعل وهو للحال والاستقبال إلى ما بعده إن
 قصد باسم الفاعل الاستمرار والدوام ، تقول : مررت بزيد ضاربك ، فتجعل ضاربك بمنزلة
 صاحبك ، فتكون الإضافة محضة ، انظر ما سلف من التعليق ٦ ح ٤ و ٧ ح ١
 (٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٣٧ - ١٠٣٨ .

(١) ما ذكره المؤلف في ﴿ بالغينه ﴾ هو قياس المحكي عن الأخفش ، ولم يتكلم عليها في مطبوعة
 كتابه . وقد بينت أن هذا خلاف مانص عليه في كتابه . فهو يذهب إلى أن الكاف في
 ﴿ منجوك ﴾ في موضع جر ، وعلى هذا فالهاء في ﴿ بالغينه ﴾ في موضع جر أيضاً . قال في
 معاني القرآن ٨٤ : « وقال ﴿ إنا منجوك وأهلك إلا امرأتك ﴾ فالنصب وجه الكلام لأنك
 لا تجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جر لذهاب النون .. » . وسيأتي تحقيق وجه
 النصب في التعليق على الآية في موضعها ١٠٣٧ . وسلف التعليق على امتناع عطف الظاهر المحرور
 على المضمر ١٥٩ .

(٢) قال ابن يعيش ٢ / ١٢٤ : « وإنما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لأن علامة
 المضمر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحلها آخر الكلمة
 كما أن النون والتنوين كذلك ، فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك » .
 وانظر في ذلك المصادر المذكورة في آخر ح ٢ ص ٦٧٥ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .

هَمَّ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ

إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُخْذَتِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا^(١)

ومثل هذه الآية : ﴿ وَإِنَّا لَمَوْقُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ ﴾ [سورة هود : ١٠٩] الهاء والميم جرٌ عند سيبويه ، والأخفش يزعم أنه نصب^(٢) .

ومثله : ﴿ وَأَعْلَمُوا^(٣) أَنَّكُمْ مُلَاقِرُهُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٢] . فخذها عن ممارسة ومُدَارَسَةٍ لِلْكِتَابِ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾^(٥) [٨]
أي : وخلق الخيل والبغال . فهو معطوف على قوله ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾
[٥]^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ ﴾ [٩]

(١) البيت في الكتاب ٩٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦ / ٢ ، والكامل ٤٦٨ ، ومجانس ثعلب ١٢٢ ، وإعراب القرآن ٧٥٠ / ٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤ ، وضرائر الشعر ٢٧ ، وابن يعيش ١٢٥ / ٢ ، والهمع ٢٤٢ / ٥ ، والخزانة ١٧٨ / ٢ . ويروى « والفاسعلونسه » و« خشوا يوماً من الأمر » .

قال سيبويه : زعموا أنه مصنوع ، وجزم المراد بذلك ، وهو من غلط الشاعر ، نص على ذلك الفراء .

(٢) انظر الحاشية ٢ ص ٦٧٥ و ١ ص ٦٧٧ .

(٣) في الأصل : فاعلموا ، وهو تحريف ، وفي ب : اعلموا ، وأثبت ما في ي وهو موافق للتلاوة . وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الجواهر ١٦٢ ، ٨٠٧ .

(٤) في الأصل « فخذها بممارسة » وفي الأصل و ي « ومدارسة الكتاب » ونعل ما أثبتته من ب أجود .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللفراء ٩٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢٠٦ / ٢ ، ومجمع البيان ٣٥٢ / ٢ ، والبيان ٧٥ / ٢ ، والبحر ٤٧٦ / ٥ .

(٦) هذا قول الفراء والنحاس وغيرهما . وذهب الأخفش إلى أنه منصوب بإضمار فعل تقديره : « وجعل الخيل » ، وأجازه الفراء وقدره « وسخر الخيل » .

(٧) زيادة مني .

عطف بالظرف وما ارتفع به على الظرف وما ارتفع به^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ مَاء لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ ﴾^(٣) [١٠]

أي ماء لكم هو شراب^(٤) ، كقوله^(٥) :

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

أي هو النؤفل الزفر .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ ﴾^(٧) [١٣]

في موضع الجر بالمطف على موضع ﴿ ذلك ﴾ [١٢] أي : إن في ذلك وفيها ذراً لكم^(٨) .

(١) قوله « وما ارتفع به » فيه موافقة لمذهب الأخفش والكوفيين في ارتفاع الاسم بالظرف ، ومذهب

سيبويه والجمهور أنه مرتفع بالأبتداء ، وقد سلف التعليق على هذا ١٢ . وقوله تعالى ﴿ ومنها

جائر ﴾ أي ومن السبيل ، والسبيل يذكر ويؤنث ، وهي مؤنثة في لغة أهل الحجاز ، عن

الأخفش . وقيل هو اسم جنس أي ومن السبيل جائر ، عن ثعلب ، وأجاز الثقلين أبو عبيدة .

انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨١ ، وحجاز القرآن ١ / ٣٥٧ ، والبحر ٥ / ٤٧٧ واللسان (سبل) .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٦٤ ، والتبيان ٧٩١ ، والبحر ٥ / ٤٧٨ ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية فيما سلف ٩٤

وهي عنده من باب « التجريد » وقد سلف التعليق عليه ثمة .

(٤) ذهب المكبري إلى أن « من » للتبعيض ، قال أبو حيان : والتبعيض في « من » ظاهر .

(٥) وهو أعشى باهلة ، وقد سلف البيت بتمامه ٩٤ وتخرجه ثمة .

(٦) زيادة من ي .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٥٢ ، والبيان

٢ / ٧٦ ، والتبيان ٧٩١ ، والبحر ٥ / ٤٧٩ . وسباق الآية : ﴿ وسخر لكم الليل والنهار ... إن

في ذلك لآيات لقوم يعقلون . وما ذراً لكم ... ﴾ .

(٨) تابمه أبو البركات : وأجازه الطبرسي أيضاً . وذهب الأخفش ووافقه النحاس والطبرسي والمكبري

إلى أنه منصوب بفعل مضمّر والتقدير : خلق لكم وبث لكم . وذهب أبو حيان إلى أنه ممتطوف

على الليل والنهار ، وفيه بُعد للفصل ولأن المعنى ليس عليه .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٢)]

[١٥]

٣ أي كراهة أن تميد بكم . فكان نصب « كراهة » على أنه مفعول له . فلما حذف انتصب ما قام مقامه على أنه مفعول له .

٦ وقال قوم : ﴿ أن تميد بكم ﴾ أي لثلاث تميد بكم ^(٣) . وحذف المضاف أكثر من حذف « لا » .

[قوله تعالى ^(٤) : ﴿ وَعَلَامَاتٍ ﴾ ^(٥) [١٦]]

٩ أي وخلق لكم علامات ^(٦) . وإن شئت كان منصوباً بالعطف على قوله ﴿ سَخَّرَ ﴾ [١٢] أي سَخَّرَ الليل والنهار وعلامات ^(٧) .

[قوله تعالى ^(٨) : ﴿ وَهُمْ يُخْلِقُونَ . أَمْوَاتٍ ﴾ ^(٩) [٢٠ - ٢١]]

١٢ إن رفعت ﴿ هم ﴾ بالابتداء ، و ﴿ يَخْلُقُونَ ﴾ خبر ^(١٠) ، و ﴿ أَمْوَاتٍ ﴾ خبر ثان ، أي هم مخلوقون أَمْوَاتٍ ^(١١) ، كما تقول « هذا حلوة حامض » ^(١٢) =

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٥١ ، والبيان ٢ / ٧٦ .

(٣) الأول قول البصريين والثاني قول الكوفيين . وقد سلف التعليق على هذا ١٦٢ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٥٤ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والتبيين ٧٩٢ ، والبحر ٥ / ٤٨٠ .

(٦) وهو الوجه ، وهو قياس قول الأخفش والنحاس في قوله ﴿ وما ذراً لكم ﴾ .

(٧) إن أراد أنها منصوبة بعامل مضمرة تقديره : سخر = فذلك صواب جيد ، وإن أراد أنها معطوفة على الليل والنهار فذلك بعيد لطول الفصل .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٥ ، والبيان

٢ / ٧٦ ، والتبيين ٧٩٢ ، والبحر ٥ / ٤٨٢ . وسياق الآية : ﴿ والذين يدعون من دون الله

لا يخلقون شيئاً وهم .. ﴾

(٩) في الأصل : خبراً ، وهو خطأ

(١٠) ذكر هذا الوجه أبو البركات والمكبري وأبو حيان . وأجازوا أن يكون « أَمْوَاتٍ » خبراً ثانياً لـ

« الذين » وهو قول الفراء وابن الأنباري والنحاس . وأجازوا الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف .

(١١) سلف هذا القول ١٢ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

لم تقف^(١) [على]^(٢) ﴿ يَخْلُقُونَ ﴾ .

وإن رفعت « أمواتاً » على أنه خبر مبتدأ مضر كان ﴿ يَخْلُقُونَ ﴾ وقفاً
ورأس آية .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾^(٤) [٢١]

نصب بـ ﴿ يبعثون ﴾ ، وهو مبنى على الفتح لالتقاء الساكنين . وموجباً
بنائه تَضَمُّنُهُ معنى همزة الاستفهام^(٥) .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمَ مَاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ ﴾^(٧) [٢٤]

الذي قام مقام فاعل^(٨) ﴿ قيل ﴾ المصدر ، أي : وإذا قيل لهم هذا
القول . ولا يجوز أن تكون الجملة قائمة مقام الفاعل لأن الجملة نكرة^(٩) ، والفاعل
يجوز إضماره ، والمضمر قط لا يكون نكرة ، وإنما المضمر أعرف المعارف .
و ﴿ ما ﴾ ههنا مبتدأه ، و ﴿ ذا ﴾ بمعنى « الذي » ، و ﴿ أنزل ﴾
صلته .

(١) انظر إيضاح الوقف ٢٤٧ - ٢٤٨ ، والقطع ٤٢٧ ، والمكتفى ٣٤٩ ، ومنار الهدى ١٥٦ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٥ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والبحر

٥ / ٤٨٣ ، والمفني ٦٠٧

(٤) انظر في ذلك سفر السعادة ٨٥٠ ، وابن يمش ٤ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وشرح الكافية ٢ / ١١٦ ،

والمصادر السالفة .

(٥) انظر شرح اللع اللوح ١١٢ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٦ ، والبيان

٢ / ٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٨٤ ، والكتاب ١ / ٤٠٥ ، والمسائل المنشورة ٦٢ ، والبغداديات ١٤٣ ،

وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، ٣٠٥ .

(٦) فاعل لما لم يسم فاعله ، وهو ماسمي فيها بعد : نائب الفاعل .

(٧) سلف التعليق على وقوع الناعل جملة ٦٠٧ . وذكرت ثمة أن الجملة إذا كانت محكية جاز أن تقع

فاعلة أو نائب فاعل ، وهو الوجد ههنا . وقوله « لأن الجملة نكرة » سلف التعليق عليه ٢٣٤

وذكر ثمة أن الجملة لانكرة ولا معرفة .

وجاء قوله ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(١) [٢٤] مرفوعاً^(٢) ، ولم يجز نصبه كما جاز نصب « خَيْرَ » في الآية التي تليها [وهي]^(٣) ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾^(٤) [٢٠] لأنَّ التقدير هنا : أنزل خيراً^(٥) ، ولا يجوز أن يقال : أنزل أساطير الأولين . فإنما قال ﴿ قالوا أساطيرُ الأولين ﴾ أي هذا المنزل في زعمكم هو عندنا أساطير الأولين^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) ﴿ لِيَخْلُقُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ ﴾^(٨) [٢٥]

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) وهو خبر مبتدأ محذوف .

(٣) زيادة من ي و ب ، وفيها : وهو ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) انظر مصابي القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ، وجمع البيان ٣ / ٣٥٨ ، والبيان ٢ / ٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٨٧ ، والكتاب ١ / ٤٠٥ ، والبغداديات ١٤٢ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، وابن عمير ٣ / ١٥٠ ، وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، ٣٠٥ ، والمغني ٧٨ ، ٧٩٢ ، ٨٢٧ ، ٨٥٢ .

(٥) وذلك لأن « ماذا » ههنا بمنزلة اسم واحد في موضع النصب على أنه مفعول به .

(٦) إنما قال المؤلف ذلك لأن ﴿ أساطير الأولين ﴾ حكاية قول الكفار ، وهم جاحدون لإنزال القرآن ، فلو نصب لكان التقدير : أنزل أساطير الأولين ، وفيه تصديق بالإنزال ، ولهذا ما قال المؤلف في تقدير المبتدأ المحذوف « هذا المنزل في زعمكم » فزاد في التقدير « في زعمكم » ليدفع مايوهم ظاهره من تصديقهم بإنزاله . وهذا بيان من المؤلف لقول من قال : تقديره : هو أساطير الأولين ، وهو قول الكسائي ومن وافقه ، وقيل التقدير ، الذي أنزله أو المنزل أساطير الأولين ، وهو واضح ولا حاجة إلى أن يزداد فيه ما زاده المؤلف .

ويجوز في المربية الرفع والنصب ، كقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفتون قل العفو ﴾ [سورة البقرة : ٢١٩] قرئ العفو بالرفع والنصب ، انظر مسلف من الكلام على هذه الآية في موضعها ١٦٦ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « ماذا » ١٦٦ ح ٤ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٣٠٢ ، وجمع البيان ٢ / ٣٥٦ ، والبحر ٥ / ٤٨٥ .

﴿ مِنْ ﴾ زيادة^(١) على قول الأخفش ، أي أوزارهم [و]^(٢) أوزار الذين يضلونهم . وعلى قول سيبويه هو صفة موصوف محذوف^(٣) على تقدير : وأوزاراً من أوزار الذين يضلونهم .

٣

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَلْيَسِّرْ مَشْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [٢٩]

فأدخل اللام في « بئس » ولم يدخلها في « الزمر » [٧٢] و « المؤمن »^(٥) [٧٦] لما كان الكلام هنا أحوَجَ إلى التأكيد من حيث كان سياق الآية في التابع والمتبوع جميعاً . ألا تراه قال ﴿ ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ﴾ / ولأنه قال من بعد ﴿ وَلِنَدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [٣٠] فأدخل اللام ليطابق اللام بعده .

٦

٢ / ٧١

(٢ / ٧٧)

٩

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَحْرِيصٌ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾ [٣٧]^(٦)

١٢

و ﴿ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾^(٧) مُرْتَبِياً للمفعول^(٨) . فن قال ﴿ يَهْدِي ﴾

(١) سلف التعليق على زيادة « من » على المذهبين ٢٥ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) سلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٢١٥ ح ٥ .

(٤) انظر الجواهر ٢٨١ .

(٥) هي سورة غافر . والآية في السورتين : ﴿ فبئس مشوى المتكبرين ﴾ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ ، والحجة ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٤ خم ، وجمع البيان ٣ / ٢٥٩ ، والبيان

٢ / ٧٧ - ٧٨ ، والبحر ٥ / ٤٩٠ .

(٧) قرأ ﴿ لَا يَهْدِي ﴾ ببناءه للفاعل عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ لَا يَهْدِي ﴾ ببناءه

للمفعول . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٢٧ ، والنشر ٢ / ٢٠٤ .

(٨) يريد مبنياً لما لم يسم فاعله وهو المبني للمفعول والمبني للمجهول أيضاً ، وقد سلف التعليق على

هنا ١٦٦ ح ٦ .

ففيه^(١) ضمير يعود إلى المنصوب بـ « إن » أي لا يهدي الله من يضل . ومن قال ﴿ لا يَهْدِي مَنْ يَضِلَّ ﴾ ففيه^(٢) ضمير يعود إلى اسم « إن » ومفعول ﴿ يضل ﴾ محذوف وهو العائد^(٣) إلى « مَنْ » أي : من يضلّه الله .
ولم يختلفوا في ضم الياء من ﴿ يَضِلَّ ﴾ بـ تة .

قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾^(٤)

[٥٦]

المعنى : يجعلون للأضنام^(٥) الذين لا يعلمون ولا يحسبون نصيباً مما رزقناهم ، كقوله ﴿ وَهَذَا لَشْرَكَائِنَا ﴾^(٦) [سورة الأنعام : ١٣٨] . ألا ترى أنهم كانوا يجعلون للأضنام نصيباً من الأنعام والحرث فينفقونها عليها . وربما يتقربون بقربان يذكرون عليه اسمه خاصة دون اسم الله عزوجل . وإن ذبحوا وذكروا اسم الله عليه ذكروا أيضاً اسم الصنم معه . ولا يذكرون مع الصنم اسم الله عزوجل في بعضها . فهذا معنى [قوله]^(٧) : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾

(١) أي في « يَهْدِي » . وأجاز الفراء وأبو علي ومن وافقهما أن يكون « هدى » بمعنى « اهتدى » ، وعليه ففي « يضل » ضمير يعود إلى اسم الله تعالى والعائد إلى « من » محذوف في كل حال . انظر ماسلف من التعليق على مجيء عدى بمعنى اهتدى ٤٤٤ .

(٢) أي في « يَضِلَّ » .

(٣) سلف التعليق على حذف العائد إلى الموصول وهو ضمير نصب ١٠٩ .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٣ - ٣٧٤ ونص على نقله عن أبي علي ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٦٦ ، والبحر ٥ / ٥٠٣ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٣ ، والقرطبي ١٠ / ١١٥ - ١١٦ ، ومجمع التفسير ٣ / ٦١١ ، وماسلف ٢٤ ، ٥٢٣ .

(٥) انظر المصادر السابقة ، ولم ينسب إلى أحد ، وقد أجاز أبو علي وغيره .

(٦) انظر تأويلها في تفسير الطبري ٨ / ٣٠ - ٣٢ ، والقرطبي ٧ / ٨٩ - ٩٠ ، وابن كثير ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ومجمع التفسير ٢ / ٤٨٩ - ٤٩٠ .

(٧) زيادة مني .

ومعنى قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٦] إلى آخر الآية (١) .

٣ فكفى عن لفظة « ما » في قوله ﴿ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ بالواو لأنهم جعلوا الأصنام بمنزلة العقلاء . ولو كان « ويجعلون لما لا يعلم » على لفظ « ما » أو « لاتعلم » على معناه ، كقولهم : « ما جاءت حاجتك » (٢) = لكان جائزاً حسناً [أيضاً] (٣) .

٦ وقدرة (٤) في موضع آخر : ويجعلون لما لا يعلمونه إلهاً ، فحذف المفعولين .

(١) تمام الآية : ﴿ ... وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون ﴾ .

وما اختاره المؤلف في تأويل الآية هو قول ابن زيد ، ونص كلامه كما رواه الطبري : « كل شيء جعلوه لله من ذبح يذبحونه لا يأكلونه أبداً حتى يذكروا معه أسماء الآلهة ، وما كان للآلهة لم يذكروا اسم الله معه » وهو على وجازته أبين مما ذكره المؤلف .

والذي قاله ابن عباس في تأويل الآية أولى من قول ابن زيد ، قال : « كانوا إذا احترقوا حرقاً أو كانت لهم ثمرة جعلوا لله منها جزءاً وللوثن جزءاً ، فما كان من حرث أو ثمرة أو شيء من نصيب الأوثان حفظوه وأحصوه ، فإن سقط منه شيء فما سمي لله ردهوه إلى ما جعلوه للوثن ، وإن سبقهم الماء إلى الذي جعلوه للوثن فسقى شيئاً جعلوه لله جعلوا ذلك للوثن وإن سقط شيء من الحرث والثمرة التي جعلوا لله فاختلط بالذي جعلوا للوثن قالوا : هذا فقير ولم يردوه إلى ما جعلوا لله ، وإن سبقهم الماء الذي جعلوا لله فسقى ماسمي للوثن تركوه للوثن » ا هـ وهو قول مجاهد وقتادة وغيرهم باختلاف في ألفاظهم والمعنى متقارب ، واختاره الطبري .

(٢) انظر الجواهر ٩٣٦ ، والكتاب ١ / ٢٤ - ٢٥ ، ٢٠٢ و ٢ / ٢٥ ، والحجة ٣ / ٤٠٦ خك ، والمسائل المنشورة ١٢٦ ، والخصص ١٧ / ٧٥ - ٧٦ ، وابن يمش ٧ / ٩١ - ٩٢ ، ومنتشور الفوائد ٥٦ ، والممع ٢ / ٧٠ . وكتب تحت « جاءت » في الأصل : « صارت ، وفيه ضمير يعود إلى ما » .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) هو أبو علي ، وقد صرح المؤلف في الجواهر بالنقل عنه ، وانظر مجمع البيان .

ويكون الضميران في ﴿يَجْعَلُونَ﴾ و﴿يَعْلَمُونَ﴾ للمشركين^(١).

قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهِ وَلَهُمْ
مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٢) [٥٧]

أي ويجعلون لهم ما يشتهون . فـ « ما »^(٣) في موضع نصب^(٤) بالعطف
على قوله ﴿البنات﴾ . وقوله ﴿سبحانه﴾ اعتراض بين المعطوف والمعطوف
عليه .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ

(١) هذا معنى قول مجاهد وغيره : ويجعلون لئلا يعلمون أنه يضرهم ولا ينفعهم ، واقتصر عليه
الطبري .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٥ / ٢ - ١٠٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ ، ومعج البيان
٢ / ٣٦٦ ، والبيان ٢ / ٧٩ ، والبحر ٥ / ٥٠٢ ، والقطع ٤٣٠ - ٤٣١ ، والكشاف ٢ / ٤٦٤ ،
والمغني ٥١٨ .

(٣) في الأصل : كما ، وهو تحريف .

(٤) وعليه يكون التقدير : ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون ، فوضع الضمير موضع النفس ، وأنت
لا تقول : قد جعلت لك كذا وكذا تريد : قد جعلت لنفسك كذا وكذا ، كما لا تقول : ضربتني ،
تريد : ضربت نفسي ؛ وقد أجاز ذلك الفراء ومن وافقه ، قال الفراء : « وربما اضطر الشاعر
فقال : عدمتني وقدمتني ، فهو جائز وإن كان قليلاً ، ا هـ . وأجازه الحوفي والزخشي وغيرهم
متابعين الفراء ، وهذا غير جائز عند الزجاج والنحاس وأبي حيان وغيرهم .

واختار الفراء أن يكون « ما » في موضع رفع على الابتداء و « لهم » الخبر ، وهو قول
الزجاج والنحاس وأبي حيان ، وأجاز القولين الطبري والزخشي وأبو البركات وغيرهم
وقد سلف التعليق ٢٨٠ ح ٢ على أن الفعل الرفع لضمير الاسم لا يتمدى إلى ضميره المتصل
المنصوب إلا في باب ظن وأخواتها .

(٥) زيادة من ي و ب .

على هونٍ أم يدسُهُ في التُّرابِ ﴿٣﴾ [٥٩]

أي يقدر في نفسه ويقول ﴿٤﴾ أيسكه على هون أم يدسه في التراب ﴿٣﴾ .

٣ [قوله تعالى] ﴿١﴾ ﴿٥﴾ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ
أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴿٤﴾ [٦٢]

٦ معنى « لا » هنا : ليس لهم الحسنى ، ثم ابتداءً وقال ﴿٥﴾ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴿٤﴾
أي وجب لهم النار (٥) .

[وقوله] ﴿١﴾ ﴿٥﴾ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ﴿٧﴾ [٦٢]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٦٧ ،
والكشاف ٢ / ٤١٤ ، والتبيان ٧٩٩ ، والبحر ٥ / ٥٠٤ .

(٢) ظاهر تأويل المؤلف أن الجملة معمولة لقول محذوف . وقدره الكسائي : لا يدري ينظر أيسكه ،
وكذا قدره الزمخشري « ويحدث نفسه ينظر » ، فهي معمولة لـ « ينظر » ، وقدره الفراء
« لا يدري أيها يفعل » فهي معمولة لـ « لا يدري » . والجملة المقدرة في موضع الحال . وذهب أبو
حيان إلى أن المحذوف حال ، والتقدير : مفكراً أو مدبراً ، فتكون الجملة معمولة لها .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ١٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٤ ، ومجمع البيان
٣ / ٣٦٨ ، والكتاب ١ / ٤٦٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٥١ ، وابن السجري ٢ / ٢٢٤ ، والمغني ٤ / ٣١٤ .
وقوله « لهم النار » ليس في النسخ .

(٥) هذا مذهب الخليل وسيبويه وقطرب والمبرد ومن وافقهم ، انظر اختلافهم في
« لاجرم » فيما سلف ٥٥٨ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٥ ، والحجوة
٣ / ٣٣٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٨ ، والبحر ٥ / ٥٠٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٦١ . وتفسير غريب
القرآن ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٦ ، والقرطبي ١٠ / ١٢١ ، وابن كثير ٤ / ٤٩٨ ،
ومجمع التفاسير ٣ / ٦١٤ .

[أي ^(١) مقدّمون إلى النار ^(٢) . و ﴿ مُفْرَطُونَ ﴾ بالكسر أيضاً قرئ به ^(٣) ، أي مسرفون ^(٤) .

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ ^(٥) [٦٧]

الماء في قوله ﴿ منه ﴾ يعود إلى موصوف محذوف ، والتقدير : ماتتخذون منه ^(٦) . و « ما » هو موصوف مرفوع بالابتداء ، والجملة التي هي ﴿ تتخذون منه ﴾ في موضع الرفع صفة لـ « ما » . وعند الأخفش ^(٧) الموصوف يرتفع بالظرف . وقد تقدم غير مرة حذف الموصوف وإقامة الصفة

(١) زيادة من ب .

(٢) هذا قول قتادة والحسن ، واختاره الزجاج وابن قتيبة وغيرهما ، وهو من الإفراط بمعنى التقديم : وقيل : أي متروكون في النار منسيون ، عن ابن عباس وسعيد ومجاهد والضحاك وهو قول الكسائي وأبي عبيدة والفراء واختاره الطبري ، وهو من الإفراط بمعنى الترك . قال الزجاج : ومن فسر « متروكون » فهو كذلك أي قد جعلوا مقدمين في العذاب أي متروكين فيه .

(٣) قرأ بالكسر نافع وحده ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٧٤ ، والتيسير ١٢٨ ، والنشر ٢٠٤ / ٢ .

(٤) هذا قول غير أبي علي ، فإنه قال : « فأما قول نافع فكأنه من أفرط أي صار إذا فرط فهو مفرط ... أي هو ذو فرط إلى النار وسبق إليها ، فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى » .

(٥) انظر الجواهر ٣٠٢ ، ومماني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٠ ، والبيان ٢ / ٧٩ - ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٠ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٩٠ ، والقرطبي ١٠ / ١٢٧ - ١٢٨ ، وجمع التفاسير ٢ / ٦١٧ .

(٦) هذا قول الطبري ومن واقفه . وقدره الأخفش ، شيء تتخذون ، وهما واحد . وقدره الزمخشري : ثم تتخذون . ولم يميز أبو حيان قول الطبري ، قال : وهو لا يجوز على مذهب البصريين ، وسكت عن قول الزمخشري ، وهذا عجيب منه ، فجازها واحد . وما لم يجزه جائز ، انظر مسالف ٣١٥ ، ٤١٨ والتعليق في الموضوعين .

(٧) سالف التعليق على هذا ١٢ .

مقامه^(١) في قوله : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٦١] و ﴿ يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ [سورة النساء : ٤٦] و ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [سورة النساء : ٥٨] و ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٠] . وستراه أيضاً في قوله ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [سورة الصافات : ١٦٤] / التقدير : وما منّا أحد إلا له مقام معلوم . ف « أحد » محذوف لا يبد من إضماره لأن الهاء في قوله ﴿ له ﴾ يعود إليه .

وهذه آية ينازع [فيها] ^(٧) أبا علي وغيره من النحويين الفقهاء^(٨) ، حيث

(١) وبسطت التعليق عليه ٣١٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦ - ٧٧ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٤ - ٣١٥ .

(٤) لم يتقدم له كلام فيها . ولاتكون هذه الآية من هذا الباب إلا على أن تكون « ما » معرفة تامة ، والتقدير : نعم الشيء يعظكم به ، فتكون جملة ﴿ يعظكم به ﴾ في موضع رفع صفة لموصوف محذوف هو المخصوص بالمدح ، والتقدير : نعم الشيء شيء يعظكم به ، وقيل غير ذلك . انظر شرح اللمع اللوح ١٢٩ / ١ ، والجواهر ٢٩٨ (وفيه سقط) ، ومجمع البيان ٢ / ٦٣ ، والبيان ٢ / ٣٦٧ ، والبحر ٥ / ٢٧٧ ، والبضاديات ٧١ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ ، والمفني ٣٩١ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٨ - ٣١٩ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٥ . وقد أورد المؤلف هذه الآيات فما أورده في الجواهر ٢٨٦ - ٣٠٨ في الباب ١٤ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » .

(٧) زيادة مني .

(٨) ذكر المؤلف في الجواهر ٢٩١ - ٢٩٢ نحو ما ذكره هنا . والظاهر أنه يريد بالفقهاء الحنفية ولا سيما محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وأصحابه ، فقد قال في آخر أبواب كتابه الجواهر ٩٦٦ - ٩٦٨ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من الأفعال المفروضة لما بعد « إلا » وذكر ثنائي آيات منها آية الصافات ، قال : « وعند محمد بن الحسن « أحد » مضى في هذه الآي وبنى عليه مسائل ، فقال : عبيد حر إن كان في البيت إلا رجل » وانظر كلام محمد بن الحسن في كتابه الجامع الكبير ص ٤٣ .

زعموا أنك إذا قلت : ماجاءني إلا زيد = أن « زيدا » يرتفع بكونه فاعلاً لـ
 « جاءني » ، ولا يجوز في « زيد » إلا الرفع . ومعنى الكلام : ماجاءني أحد إلا
 زيد ، فلم يعتدوا بتقدير « أحد » ، ولم يجوزوا النصب في « زيد » . ولو كان
 « أحد » مقدراً كالمفوض به لجاز في « زيد » الرفع والنصب جميعاً^(١) ، كما جاز
 إذا ظهر في قولهم : ماجاءني أحد إلا زيداً وإلا زيداً . ألا ترى أنه يجوز هنا
 الرفع والنصب [جميعاً]^(٢)

والفهاء يعتدون بـ « أحد » هذا ويقدرونه كالمفوض به حتى قالوا في رجل
 قال : إن كان في الدار إلا رجل فأنت حرّ ياسالم ، فإذا [كان]^(٣) فيها^(٤)
 رجل وصيّ قالوا : هو حانث في القضاء لأن الصبي مستثنى من « أحد » ،
 فتحقق تقدير الأحديّة في الأول ، ولم يحنث فيما بينه وبين الله لأنه كأنه قال :
 إن كان في الدار أحد إلا رجل . و « رجل » مستثنى من « أحد » ، و « الصيّ »
 لا يستثنى من « أحد » . وعلى هذا مسائل جمة

قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ
 لِلنَّاسِ ﴾^(٥) [٦٩]

قيل : في الشراب^(٦) . وقيل : في القرآن^(٧) .

(١) قال في الجواهر : ولم يرد عن العرب نصبه في شيء من كلامهم يتة .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من الجواهر .

(٤) كان في النسخ ه فيه « والدار مؤنثة . ولو قال : إن كان في البيت ... كما قال في الجواهر = كان صواباً .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٩ / ٢ ، ومعجم البيان ٢ / ٣٧٠ ، والبيان ٢ / ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٧ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٩٤ - ٩٥ ، والقرطبي ١٠ / ١٣٦ ، وابن كثير ٤ / ٥٠١ ، ومعجم التفاسير ٣ / ٦٢٠ - ٦٢١ .

(٦) أي في العسل ، وهو قول ابن عباس وابن مسعود وقتادة ، وهو قول الجمهور .

(٧) وهو قول مجاهد ، وأجازه الفراء والزجاج وغيرهما . قال الحافظ ابن كثير : « وهذا قول صحيح =

فإذا رجع إلى الشراب كان متعلقاً بحذوف في موضع الرفع صفة لـ ﴿ شراب ﴾ أي : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه ثابت فيه شفاء .
 ٣ فيرتفع ﴿ شفاء ﴾^(١) بالظرف على المذهبين^(٢) لجريه وصفاً على المرفوع ، كما أن ﴿ ألوانه ﴾ يرتفع بـ ﴿ مختلف ﴾ على المذهبين لجريه وصفاً على ﴿ شراب ﴾ .
 فأمّا إذا رجع إلى القرآن ففي رفع ﴿ شفاء ﴾ اختلاف بين سيبويه والأخفش إذ لم يجزِ الظرف على مذكور قبله .

قوله تعالى : ﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾^(٣) | ٧٠ |

إن نصبت ﴿ شيئاً ﴾ بـ ﴿ علم ﴾^(٤) - وهو مذهب سيبويه^(٥) - كنت قد أعملت الثاني وأضمرت المفعول في ﴿ يعلم ﴾ على شريطة التفسير .
 ٩ وإن أعملت ﴿ يعلم ﴾ - وهو مذهب الفراء^(٦) - أضمرت لـ ﴿ علم ﴾ مفعولاً ، وفصلت بين المعمول والعامل ، وكنت قد توالت عليك الفتوق^(٧) إذ^(٨) جمعت بين مجازين ، بخلاف مذهب سيبويه إذ لم يتأت على مذهبه إلا إضمار

= في نفسه ، ولكن ليس هو الظاهر ههنا من سياق الآية ، فإن الآية إنما ذكر فيها العسل » .

(١) في الأصل : فيه شفاء ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على الاتفاق وعلى الاختلاف بين المذهبين ١٣ .

(٣) انظر جمع البيان ٣ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، والبيان ٢ / ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٤ .

(٤) في الأصل : يعلم ، وهو خطأ .

(٥) إعمال الثاني هو مذهب سيبويه والبصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين ، وهذا باب التنازع وقد بسطنا التعليق عليه ٣٦٧ .

(٦) ذكرت فيما سلف من التعليق أنه حكى عن الفراء أن كلا العاملين عامل في المفعول وهو « شيئاً » ههنا .

(٧) الفتوق جمع فتق وهو الحلة والفرجة والحرق . وانظر هذه المباراة في الجواهر ٤٠٥ ، وانظر مقدمة التحقيق أيضاً . ونحو هذا قوله : « ... ومثل هذا كثير يتسع على العاد الحرق اتساعه على الراقع » الجواهر ٥٠٣ .

(٨) في الأصل وب : إذا ، وهو تحريف صوابه من ي .

مفعول ﴿ يعلم ﴾ وقد فسرتَه بمفعول الـ ﴿ علم ﴾ .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ

أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ ^(٢)] [٧١]

٣ مابعد الفاء مبتدأ وخبر ، وهي جملة اسمية وقعت في موضع جملة فعلية في موضع النصب لأنه جواب النفي بالفاء ، والتقدير ^(٣) : فما الذين فضلوا برادِّي رزقهم على ما ملكت أيماهم فيستوا .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَيَفْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَمْلِكْ لَهُمْ رِزْقًا

مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ﴾ ^(٤)] [٧٣] .

٩ انتصب قوله ﴿ شيئاً ﴾ بالمصدر ^(٥) - أعني ﴿ رزقاً ﴾ - أي : ما ^(٦) لا يملك

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح المع اللوح ١٢٥ / ١ - ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٣ ، والبيان ٢ / ٨٠ - ٨١ ، والبحر ٥١٤ / ٥ - ٥١٥ .

(٣) في الأصل : فالتقدير .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٢ ، ٤٦٢ ، ومساني القرآن للأخفش ٣٨٤ ، وللقراء ٢ / ١١٠ ، وإعراب القرآن ٢١٨/٢ ، والحجة ١٨٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٧٣/٣ ، والبيان ٨١/٢ ، والبحر ٥١٦/٥ - ٥١٧ ، والعسكريات ٥٢ ، والإيضاح ١٥٥ ، والبغداديات ٦٩ ، ١٤٠ ، وابن يعين ١٤٥/٣ .

(٥) هذا قول الفراء وأبي علي ومن وافقهما . وذهب الأخفش إلى أنه منتصب على البدل من رزق ، وأجاز القول الأول . والرزق بكسر الراء هو الاسم والمصدر الحقيقي هو الرزق بالفتح ، وقد يوضع الاسم موضع المصدر ، انظر اللسان (رزق) . فن قال بانتصاب ﴿ شيئاً ﴾ به أجراه مجرى المصدر ، ولم يجره بعضهم ، ومن ذهب إلى أن ﴿ شيئاً ﴾ بدل منه جعله اسماً محضاً .

(٦) في الأصل : بما ، وهو خطأ .

أن يرزق أحداً شيئاً ، يعني به الصم . ثم قال ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٧٣] فجمع ضمير « ما »^(١) / ، ولو قال « ولا يستطيع » لكان جائزاً بالعطف على ﴿ يملك ﴾ ، كما أنه لو قال « ما لا يملكون » طبقاً لـ ﴿ يستطيعون ﴾ كان حسناً أيضاً .

[قوله تعالى^(٢)] : ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾ [٧٥]

هذه الآية تدلّ على أن « رزق » يتعدى إلى مفعولين . ألا ترى أنّ الهاء في قوله ﴿ ومن رزقناه ﴾ هو المفعول الأول ، و [قوله^(٣)] ﴿ رزقاً حسناً ﴾ هو المفعول الثاني . ولو كنت تقول : إن انتصاب قوله ﴿ رزقاً حسناً ﴾ على المصدر = هَدَمَ عليك قوله ﴿ فهو ينفق منه سرّاً وجهراً ﴾ لأن الإنفاق إنما يكون من المال دون الحدث .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾^(٤) [٧٨] كسر على^(٥) الهمزة من ﴿ أمهاتكم ﴾ تبعاً لكسرة النون . وزاد زيات^(٦) كسر الميم تبعاً لها^(٧) .

(١) انظر ماسلف أيضاً ٥٢٣ ، ٦٨٤ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٧٤ ، والبيان ٢ / ٢٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، والحجة ٣ / ٢٤٩ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٦ ، والبيان

٢ / ٨٢ ، والبحر ٥ / ٥٢٢ ، وماسلف ٢٩٤ .

(٥) هو الكسائي .

(٦) هو حمزة .

(٧) وقرأ الباقون بضم الهمزة . انظر السبعة ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والتيسير ١٢٨ ، ٩٤ ، والنشر ٢ / ٣٠٤ ،

وقوله : ﴿ لَا تَلْمِزُونَ شَيْئًا ﴾ ^(١) [٧٨]

يجوز أن يكون ﴿ شَيْئًا ﴾ منتصباً على المصدر ^(٢) ، أي : لاتعلمون علماً .
 وإن كان قد قال أبو علي في قوله ^(٣) :

... .. نَظَرْتَ فَلَمْ تَنْظُرْ بِمَعْنَى مَنْظَرٍ ^(٤)

إنه لا يجوز انتصاب « مَنْظَرٌ » على المصدر لأن الغرض منه التقليل حيث قال
 « ولم تنظر » ، فلا يؤكد بالمصدر ما أريد به النفي والتقليل . قال ذلك في
 « الْحِجَّة » ^(٥) ثم فَرَّ قَائِرُهُ ^(٦) ، فذكر في « التَّذْكَرَةُ » ^(٧) ما منع منه في « الْحِجَّة » .
 فإذا تَبَبَّهَتْ إنساناً مثل أبي علي لم يأت لك تَبَعَكَ إياه في سنة أو سنتين ولا في

(١) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٧٦ ، والبيان ٢ / ٨٢ . وكان في الأصل وب : لا يعلمون ، وهو تصحيف .

(٢) انظر ماسلف من انتصاب « شيء » على المصدر ٢٤٩ ، ٤١١ ، ٥٣٩ .

(٣) وهو امرؤ القيس . د . ق ٤ / ٢٠ ص ٦١ ، والحجة ٤ / ٣٥٨ مكرر خم ، والبصريات ٣٦ ، ومجمع
 البيان ٥ / ٢٣٤ .

(٤) صدره : فَلَمَّا بَدَأَ حُورَانَ وَالْأَلَّ دُونَهَا

ويروى « فلما بدأ حوران والأل دونه » انظر الديوان ٣٩١ وهو ما في الحجة ومجمع البيان . وكان في
 النسخ « ولم تنظر » وهو تحريف .

(٥) الذي ذهب إليه أبو علي في الحجة ٤ / ٣٥٨ مكرر خم أن « منظرًا » مفعول به ، قال : « يجوز أن
 يكون « نظرت فلم تنظر » أي نظرت فلم تر بعينك منظرًا تعرفه في الأل وقد يكون
 « نظرت فلم تنظر » مثل تكلمت فلم تكلم ، أي لم تأت بكلام على حسب ما يراد أي لم يقع الموقع
 الذي أريد ، فكذلك « نظرت فلم تنظر منظرًا » كما تريد أو لم تر منظرًا يروق « ا ه . وما حواه
 المؤلف إلى أبي علي قاله في البصريات ص ٣٦ ، قال : « ألا ترى أنه لا يحسن أن تؤكد إذا أردت
 تقليله وانتفاهه » ا ه وذهب ثمة أيضاً إلى أن منظرًا مفعول به .
 (٦) أي انتشر غضبه .

(٧) هو كتاب لأبي علي كبير عزيز ، ذكر أن له نسخة في مكتبة شيخ الإسلام بزنجان . انظر مقدمة
 محقق تكملة الإيضاح 3 ، والمضديات ٥٦ . وقد نقل منه المؤلف في هذا الكتاب وفي الجواهر
 وشرح المع ، انظر مقدمة التحقيق

عشيرة . ألا ترى أن عثمان^(١) قال : أقمت معه أربعين سنة ، فلم يُلح لي [في شيء^(٢)] من قوله في قولهم « هذا حلّو حامض^(٣) » ملاح لي بعد أربعين سنة .
وإن حملت ﴿ شيئاً ﴾ على ﴿ تعلمون ﴾ كان بمعنى : تعرفون^(٤) ،
لاقتصاره على مفعول واحد^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾^(١) [١٩٢]
لا تكون ﴿ هي ﴾ ههنا فصلاً لوقوعها بين نكرتين^(٢) . ولكن قوله ﴿ أن تكون ﴾ [تكون^(٣)] ههنا تامة ، و ﴿ أمة ﴾ اسمها^(٤) ويكون ﴿ هي أربى ﴾ مبتدأ وخبراً في موضع الرفع صفة ل ﴿ أمة ﴾ ، ولا تحتاج ﴿ تكون ﴾ إلى الخبر لأنها بمعنى « تحدث » .

- (١) ابن جنّي . وقد نقل المؤلف عنه نحو مقاله ههنا في شرح اللع اللوح ٥٠ / ١ .
(٢) زيادة من ب .
(٣) أطال أبو علي الكلام عليه في الحجة ١ / ١٤٧ - ١٥١ ، ولخصه في المسائل المنثورة ١٦ ، وقد سلف ذكر مصادر هذا القول ١٢ .
(٤) في الأصل : يعلمون يعرفون ، وهو تصحيف ، ولم يعجا في ب ، والصواب من ي .
(٥) هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي المدول عنه .
(٦) انظر الجواهر ١٢٥ ، ٥٤٧ ، وممالي القرآن للفراء ٢ / ١١٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ ، والبيان ٢ / ٨٢ ، والبحر ٥ / ٥٣١ ، والكشاف ٢ / ٤٢٦ ، والتبيين ٨٠٧ - ٨٠٨ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١١٢ ، والقرطبي ١٠ / ١١١ ، ومجمع التفسير ٦٣٦٣ - ٦٣٧ ، والمغني ٦٤٢ ، ٦٤٦ .
(٧) هذا قول البصريين ، وقد أجاز الكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين أن تكون « هي » ههنا فصلاً ، ويسمونه المهاد ، لأنهم يميزون وقوعه بين نكرتين ، وقد ردّ الزجاج في معاني القرآن له جـ ٢ / ١٤٢ / ١ خ قول الفراء ومنه أخذ النحاس والمؤلف . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٢٣ .
(٨) زيادة مني .
(٩) يريد فاعلها . وقيل : « تكون » ههنا ناقصة ، وحملت ﴿ هي أربى ﴾ خبرها ، أجازها الفراء ، وهو قول النحاس وغيره ، واقتصر عليه المؤلف في الجواهر ، وذكر القولين المكبري .

ومعنى ﴿ أن تكون ﴾ : كراهة أن تكون ، عندنا ، وعندهم^(١) : لكلا تكون^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾^(٣) [١٠٠]

قيل : التقدير : والذين هم بالله مشركون . فالضمير في ﴿ به ﴾ لله ، والضمير في ﴿ سلطانه ﴾ للشيطان^(٤) . فتكون الآية من باب ماجاء في التنزيل من ضميرين مختلفين^(٥) ، كقوله : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا ﴾^(٦) [سورة التوبة : ٤٠] فالهاء الأولى للصدّيق والثانية^(٧) للرسول عليه السلام ، وكقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾^(٨) [سورة با : ٤٥] فالضمير في ﴿ بلغوا ﴾ لمشركي مكة ، والضمير في ﴿ آتيناهم ﴾ للذين من قبلهم ؛ وكقوله

(١) قوله « عندنا » يريد عند البصريين ، و« عندهم » يريد عند الكوفيين ، وانظر ما سلف من التعليق على للذهبي ١٦٢ . وتابعه على هذا أبو البركات والطبرسي وعنه أخذنا من غير تصريح . والذي قاله الزجاج وعنه أخذ النحاس والطبرسي وغيرها أن التقدير : بأن تكون ، وقدره الزمخشري لأن تكون ، وقدره الطبرسي : من أجل أن تكون ، وهي كلها بمعنى واحد . والمعنى : ﴿ تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم ﴾ من أجل أن تكون أو بسبب أن تكون أو لأن تكون أمة أرى من أمة ، وهو الظاهر وأولى بما ذكره المؤلف .

(٢) في الأصل : يكون ، وهو تصحيف .

(٣) انظر الجواهر ٣٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٨٥ ، والبيان ٢ / ٨٣ - ٨٤ ، والبحر ٥ / ٥٣٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١١٨ ، والقرطبي ١٠ / ١٧٥ - ١٧٦ ، وابن كثير ٤ / ٥٢٢ ، ومجمع التفسير ٣ / ٦٤٠ .

(٤) هذا قول مجاهد والضحاك ، واختاره الطبري .

(٥) انظر ما يأتي ١٠٤٥ ، وزاد ثمة آية . وانظر الجواهر ٣٢ - ٣٣ ، وزاد ثمة الآية ١٠٢ من سورة النساء ﴿ فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم وليأخذوا أسلحتهم ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٣٣ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٩٦ ، والقرطبي ٨ / ١٤٨ ، وابن كثير ٣ / ١٢٩ ، ومجمع التفسير ٣ / ٩٦ . وقيل الضميران للرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(٧) في الأصل : والثاني ، وهو خطأ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٠ .

تعالى : ﴿ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ ﴾^(١) [سورة عمد : ٢٥] فالضمير في ﴿ سَوَّلَ ﴾ للشيطان ، وفي ﴿ أَمْلَى ﴾ لله تعالى ، لقوله ﴿ وَأَمْلَى لَهُمْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٣]* ؛ وكقوله تعالى : ﴿ لَتَتُومِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾^(٢) [سورة النج : ١] فالضمير في ﴿ تعزروه ﴾ و ﴿ توقروه ﴾ للرسول عليه السلام ، وفي ﴿ تسبحوه ﴾ لله عز وجل . فكذا ﴿ إنما سلطانه ﴾ / أي سلطان الشيطان ﴿ على الذين يتولونه والذين هم به ﴾ أي بالله ﴿ مشركون ﴾ .

وقال قوم : بل الباء للسبب والهاء للشيطان أيضاً^(٣) ، أي : والذين هم بسبب الشيطان مشركون بالله ، أي بسبب إضلاله إياهم وإغوائه لهم .

[قوله تعالى^(٤)] : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ . مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ ﴾^(٥) [١٠٥ - ١٠٦]

﴿ مَنْ ﴾ رفع بدل من « الكاذبين » . ولا يجوز أن يكون ﴿ من ﴾ مبتدأ إذ لا خبر له .

وقوله : ﴿ فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ [١٠٦]

(١) سياق الكلام عليها في موضعها ١٢٤٧ - ١٢٤٨ .
 (٢) سياق الكلام عليها في موضعها ١٢٥١ .
 (٣) وهو قول الربيع . قال أبو حيان : وهو الظاهر لانتماق الضمائر .
 (٤) زيادة مني .
 (٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٨٥ ، وللزجاج ج ٢ / ١٤٢ / ٢ خ ومنه أخذ المؤلف ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٧ ، والبيان ٢ / ٨٤ ، والبحر ٥ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١٢١ - ١٢٢ ، والقرطبي ١٠ / ١٨٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦٤٣ . وسياق الآية : ﴿ إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ .

خبر قوله ﴿ من شرح بالكفر ﴾ [١٠٦]^(١) .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَدَا مَا قَاتُوا ﴾^(٢)

[١١٠] ٢

خير « إِنَّ » - أعني ﴿ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ - قوله ﴿ لَعَفُورٌ ﴾^(٣) رَحِيمٌ ﴿ [١١٠]^(٤) .
وهذا من باب ما جاء في التنزيل « إِنَّ » فيه مكرراً . منها هذه الآية
[التي تلوها^(٥)] والتي بعدها ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [١١٩] .
ومنها قوله ، في قول الأخفش^(٦) : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ

(١) هذا قول الزجاج وواقفه النحاس وغيره . وعليه يكون تقدير الكلام : وأولئك - أي الذين يفترون الكذب وهم الذين لا يؤمنون بآيات الله - هم من كفر بالله من بعد إيمانه . وهو فاسد من جهة المعنى لأن من قال بهذا القول « أخرج من افتري الكذب في هذه الآية الذين ولدوا على الكفر وأقاموا عليه ولم يؤمنوا قط وخص به الذين قد كانوا آمنوا في حال ثم راجعوا الكفر بعد الإيمان . والتنزيل يدل على أنه لم يخص بذلك هؤلاء دون سائر المشركين الذين كانوا على الشرك متعينين ... » عن الطبري ، وانظر البحر .

وذهب الأخفش إلى أن ﴿ من كفر ﴾ مبتدأ و﴿ من شرح ﴾ مبتدأ أيضاً خبره ﴿ فعليهم غضب من الله ﴾ وخبر ﴿ من كفر ﴾ محذوف دل عليه خبر ﴿ من شرح ﴾ . وقيل « من » شرط وحذف جواب الأولى لدلالة جواب الثانية عليه ، وهو قول عزاه الطبري إلى بعض الكوفيين ويعني بذلك الفراء ، ولم أصب كلامه في معاني القرآن له ، واختاره الطبري وأبو حيان .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٨٢ ، والتبيان ٨٠٨ ، والبحر ٥ / ٥٤١ ، والبغداديات ١٧٩ .

(٣) في النسخ : عفور ، والتلاوة باللام .

(٤) الخبر عند أبي علي جملة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) تكرار « إِنَّ » على وجه التوكيد هو قول الفراء والمبرد وأجازه النحاس وغيره ، وقد رُدَّ هذا القول .

أما الأخفش فقد أجاز أن تكون بدلاً من الأولى ، وقد رُدَّ هذا القول أيضاً ، وله في ذلك قولان

آخران ذكرناهما ٣٩٩ ح ٧ ، وسيأتي تحقيق ذلك ٨٩١ - ٨٩٢ ، ٩٢٣ - ٩٢٤ .

تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ [سورة الأنعام : ٥٤] ، وقولُه :
﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَا غَنِيْمٌ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ ﴿٢﴾ [سورة الأنفال : ٤١] ، وقولُه :
﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يَخَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ﴿٣﴾ [سورة التوبة : ٦٢] ،
وقولُه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ ﴿٤﴾ [سورة الحج : ٤] ، وقولُه :
﴿ أَيَسِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ ﴿٥﴾ [سورة
المؤمنون : ٢٥] .

ففي هذه الآي اختلاف طويل . وقد تقدّم بعضه ، ويأتي الكلام على
الباقي في موضعه إن شاء الله^(١) .

[قوله تعالى^(٢)] : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ ﴿٨﴾ [١٢٧]

أي على كفرهم ، فحذف المضاف .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٣) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٠ ، ٣٢٠ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، وشرح البع اللوح ٤٧ / ٢ ، ومصاني
القرآن للأخفش ٣٣٤ ، وللقرآن ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤ ،
والبيان ١ / ٤٠٢ ، والبحر ٥ / ٦٥ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والمسائل
المنشورة ٨٥ ، والبحريات ٢٢١ - ٢٢٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦٨ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٩١ - ٨٩٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٢٣ - ٩٢٤ .

(٦) انظر ماسلف ٣٩٩ ، ٥٠٠ ، وماسيأتي ٨٩١ - ٨٩٢ ، ٩٢٢ - ٩٢٤ وبسط التعليق على مناهيهم
٩٢٣ - ٩٢٤ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٧ . ولم يذكر غيره حذف المضاف . فقالوا : عليهم أي على المشركين أو الكافرين ،
انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٢٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٢ ، والبحر ٥ / ٥٥٠ ، وتفسير الطبري
١٤ / ١٣٢ ، والقرطبي ١٠ / ٢٠٢ ، وابن كثير ٤ / ٥٣٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٦٥٨ . والمضاف مراد
في المعنى .

﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾^(١) [١٢٧]

وفي الأخرى ﴿ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ ﴾ [سورة النحل : ٧٠] . وكلاهما حسنٌ جيد ،
 ٢ إلا أن إثبات النون أقوى لأن ما قبله ﴿ تَحْزَنُ ﴾ . فإذا^(٢) قال « لا تحزن ولا
 تكن » كان^(٣) طبعاً ووفقاً لصاحبه ، وإذا قال « لا تحزن ولا تك » فللخفة^(٤)
 والاختصار . إلا أنه جاء هنا ﴿ وَلَا تَكُ ﴾ لأن أول العشر^(٥) ﴿ ولم يك من
 ٦ المشركين . شاكراً لأنعمه ﴾ [١٢٠ - ١٢١] .

وجاء الأمران - أعني إثبات^(٦) النون وحذفها - في أي كثيرة^(٧) :
 فمّا^(٨) جاءت فيه النون مثبتة قوله : ﴿ كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ
 ٩ مَوَدَّةٌ ﴾^(٩) [سورة النساء : ٧٣] ، وقوله : ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾ [سورة النساء :
 ١١٣] ، وقوله ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ [سورة النساء : ١٣٥] ، وقوله ﴿ تَمَّ لَمْ تَكُنْ
 فِتْنَتَهُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] وقوله : ﴿ وَإِن تَكُنْ مِثَّةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءَ ﴾^(١٠)
 ١٢ [سورة الأنعام : ١٣٩] ، وقوله ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ [سورة الأعراف : ٢] ،

(١) انظر الجواهر ٣٨٩ . وسيأتي كلام المؤلف على وجه القراءة ٧٠٢ - ٧٠٣ والتعليق ثمة .

(٢) في الأصل : إذا .

(٣) في الأصل وي : كانا ، والصواب ما أثبت .

(٤) في ب : لأن ما قبله تحزن لمطابقة صاحبه وبالحذف للخفة .

(٥) في الأصل : أول أول العشر ، وهو خطأ . وأول العشر أي الآيات العشر ، وهي تسع لاعشر ، وهي
 الآيات ١٢٠ - ١٢٨ .

(٦) في الأصل : ثبات .

(٧) في الأصل وي : كثير ، والصواب من ب .

(٨) قوله « فمّا ... إلى قوله في السطر ٢ ص ٧٠٢ : بالبينات » لم يرد في ب .

(٩) لم يكن بالياء هي قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرأ بالياء ، انظر السبعة ٢٣٥ .

(١٠) قوله تكن ميثة كذا في الأصل ، وفي ي : يكن ميثة . وقد سلف التمليق على وجوه القراءة في
 هذه الآية في موضعها ٤٣٥ .

- وقوله : ﴿ إِنْ ^(١) يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ ... وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ ^(٢) ﴾ [سورة الأنفال : ٦٥] ﴿ فَإِنْ ^(٣) يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ... وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ﴾ [سورة الأنفال : ٦٦] ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا ﴾ [سورة مريم : ١٤] ، وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا ﴾ [سورة النور : ٤٩] وقوله : ﴿ أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ ﴾ [سورة الشعراء : ١١٧] وقوله ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ١] ، وقوله ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البينة : ١] وقوله : ﴿ وَلَمْ ^(٤) يَكُنْ لَهُ كُفْرًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ، وما أشبه ذلك ^(٥) .
- ومآ جاءت النون فيه محذوفة ^(٦) : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعِفُهَا ﴾ [سورة النساء : ٤٠] و ﴿ فَلَا ^(٧) تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَنْفَعُكَ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [سورة هود : ١٧] و ﴿ فَلَا ^(٨) تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَنْفَعُكَ مِنْهُ ﴾ [سورة هود : ١٠١] ، وقوله ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [سورة النحل : ١٢٠] ﴿ وَلَاتَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ [سورة النحل : ١٢٧] ، وقوله ﴿ وَقَدْ خَلَقْتِكُمْ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٩] ، وقوله ﴿ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٦٧] ، وقوله ﴿ وَإِنْ ^(٩) يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا ﴾ [سورة غافر : ٢٨] وقوله ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ ﴾ [سورة غافر : ٨٥] ،

(١) في الأصل : فإن ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل وي : ألف ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل وي : وإن ، والتلاوة بالفاء .

(٤) في الأصل وي : لم ، والتلاوة بالواو .

(٥) جاءت النون مثبتة في التنزيل في أكن ٦ مرات وفي تكن ٢١ مرة وفي نكن ٤ مرات وفي يكن ٢١ مرة ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٦٣٧ - ٦٤٠ .

(٦) جاءت محذوفة في أك مرة واحدة وفي تك ٧ مرات وفي نك مرتين وفي يك ٨ مرات .

(٧) في الأصل وي : لا ، والتلاوة بالفاء .

(٨) في الأصل : إن ، والتلاوة بالواو ، وهي ثابتة في ي .

وقوله ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُُمْنَى ﴾ [سورة القيامة: ٣٧] ، وقوله : ﴿ أَوْ لَمْ
تَكُ تَأْتِيكُمْ رَسُولُكُمْ بِالْبَيِّنَات ﴾ [سورة غافر: ٥٠] ، [وما أشبه ذلك]^(١) .
فإثبات النون هو الأصل ، وحذفها^(٢) تشبیه منهم^(٣) إياه بحرف [المدِّ و]^(٤)
اللّين في نحو « لا أدرِ^(٥) » و « إن ندرِ^(٦) » و « لم أبلُ^(٧) » ، وما أشبه ذلك .
﴿ في ضيقي ﴾^(٨) و ﴿ ضيقي ﴾ قرئ^(٩) بها^(١٠) . فـ « الضيَّقُ » المصدر ،

٢ / ٧٢

(٢ / ١٦)

٣

(١) زيادة من ي .

(٢) حذف النون من مضارع « كان » له شروط وهي أن يكون مضارعاً مجزوماً بالسكون وألا يوصل
بضمير ولا بساكن . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٨ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ، ٢٨٢ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ و
٢ / ١٤٨ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٦٤ و ٣ / ١٦٧ ، والأصول ٢ / ٣٨٢ ، والنصف ٢ / ٢٢٧ -
٢٣٠ ، والمعتب ١ / ٢٧١ ، وسر الصناعة ٥٤٠ ، والمخصص ١٢ / ١٠٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٠٠ ، وشرح
الشافية ٢ / ٣٠٢ ، والهمع ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) في الأصل : منه ، والوجه ما أثبت من ي و ب يعني العرب أصحاب اللغة أو أهل العربية . ووجه
ما في الأصل أن يكون المراد : من القائل .

(٤) زيادة من ب .

(٥) سلف ذكر مصادر الكلام عليه ٦٠٢ .

(٦) إن هي النافية ، ولم أجد هذا الحرف وفي ي و ب « يدر » . وقد نص سيبويه ٢ / ٢٨٨ أن الياء
لا تحذف إلا في لأدر وماأدر .

(٧) انظر الكتاب ١ / ١٣٤ ، ١٤٨ ، ٢٨٢ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٣٧ و ٢ / ١٤٨ ، والمقتضب
٣ / ١٦٧ - ١٦٨ ، والنصف ٢ / ٢٢٧ ، والمعتب ١ / ٣٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٠٠ . وأصل لم أبلُ
لم أبال فحذفت الياء للجزم ثم خفف بتسكين اللام لكثرة الاستعمال فلما سكنت اللام حذفت الألف
لالتقاء الساكنين فصار لم أبلُ .

(٨) انظر مصافي القرآن للفراء ٢ / ١١٥ ، وللزجاج ج ٢ / ١٤٤ / ١ خ ، وإعراب القرآن
٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والحجة ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥ خم ، وجمع البيان ٢ / ٢٩٢ ، والبيان ٢ / ٨٥ ،
والبحر ٥ / ٥٥٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٦٩ .

(٩) قرأ ابن كثير وحده بكسر الضاد هنا وفي النحل : ٧٠ ، وقرأ الباقون بالفتح فيها . انظر السبعة
، والتيسير ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٣٠٥ .

و « الضَّيْقُ » الاسم^(١) .

وقيل : ال « ضَيْقٌ » أصله « ضَيْقٌ »^(٢) فحَفَّفَ كما حَفَّفَ « هَيْئٌ »
و « مَيْتٌ » والأصل : هَيْئٌ وَمَيْتٌ [وقد تقدم ذكره]^(٣) .

(١) هذا قول الزجاج والنحاس . وقيل الضم والكسر لفتان ، عن أبي الحسن ووافقه أبو علي .
(٢) هذا قول أبي عبيدة والفراء ، وأجازه الزجاج . قال أبو علي : « .. وينبغي أن يحمل على أن ضيقاً
مصدر لأنك إن حملته على أنه محفف من ضيق فقد أتت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة .
والمعنى : لا تكن في ضيق ، أي لا يضق صدرك من مكروهم كما قال ﴿ وضائق به صدرك ﴾ [سورة
هود : ١٢] وليس المراد : لا تكن في أمر ضيق . فمن فتح كان في معنى من كسر وهما لفتان كما قال
أبو الحسن « ا هـ .

(٣) زيادة من ب . وقد تقدم ذكر ضيق بالتشديد والتخفيف ٤٢٨ .

سورة بني إسرائيل (☆)

[قوله تعالى (١)] : ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ آلَا يَتَّخِذُوا مِنْهُ

دُونِي وَكَيْلًا ﴾ (٢) [٢١]

بالياء والتاء (٣) . فالياء (٤) ظاهر ، والمعنى : جعلناه هدى لهم لئلا يتخذوا
وكيلاً من دوني .

فأما التاء فإنه قيل : التقدير : وجعلناه هدى لبني إسرائيل وقلنا لهم
لاتتخذوا من دوني وكيلاً ، فأضمر « القول » ؛ ذكره معمر (٥) . ويقتضي هذا
القول زيادة « أن » (٦) لأن « أن » مع الفعل بتأويل المصدر ، فلا يصلح أن
يكون مقولاً لـ « قلناه » ، فوجب زيادتها .

وإن شئت جعلت « أن » بمعنى « أي » ، أي ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي
إِسْرَائِيلَ أَنْ لَا يَتَّخِذُوا ﴾ : أي لاتتخذوا . فتفسير الهدى هو أن لاتتخذوا من

(☆) هي سورة الإسراء .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧٩٧ - ٧٩٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٠ ، والحجة ٣ / ٣٢٧ - ٣٢٨ خم ومنه أخذ
المؤلف ، ومجمع البيان ٣ / ٣٩٤ ، والبيان ٢ / ٨٦ ، والبحر ٦ / ٧ .

(٣) قرأ بالياء أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٧٨ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر
٢ / ٣٠٦ .

(٤) في الأصل : والياء .

(٥) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى . وإليه عزا المؤلف هذا القول في الجواهر أيضاً ، ولم يصرح أبو علي
بصاحب هذا القول ، وعزاه النحاس إلى أبي عبيد .

(٦) أجازه أبو علي ومن وافقه أيضاً ، ولم يرتضه النحاس ، وردّه أبو حيان أيضاً بأن هذا ليس من
مواضع زيادة « أن » . وهو كما قال ، انظر ماسلف من التعليق على زيادة « أن » ١٧٦ .

دُوْفِي وَكَيْلًا .

وإن قدرت « الباء » على تقدير : وجعلناه هدى لبني إسرائيل بأن
لاتتخذوا = فإنه جائز أيضاً^(١) .

فأما انتصاب قوله ﴿ ذُرِّيَّةً ﴾^(٢) [٣]

فقييل : هو على النداء^(٣) ، فبين قرأ بالتاء .

٦ وقيل : هو مفعول أول لـ ﴿ تتخذوا ﴾ ، و﴿ وكيلاً ﴾ هو المفعول
الثاني ، أي أن^(٤) لاتتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلاً . وجاء^(٥) « وكيل » في
موضع « وَكَلَاء » كما جاء ﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا ﴾^(٦) [سورة النساء : ٦١] والمعنى
رفقاء ، وقال ﴿ خَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾^(٧) [سورة يوسف : ٨٠] كما قال في موضع آخر ﴿ وإذْ
هُمْ نَجْوَى ﴾^(٨) [سورة الإسراء : ٤٧] .

وكونه نصباً على النداء يختص بمن قرأ بالتاء دون الياء^(٩) .

(١) وهو قول النحاس ومن وافقه . والذي ذكره أبو علي أن التقدير : لئلا تتخذوا أو كراهة أن
تتخذوا . ففي « أن » عند النحاس وجهان : أن تكون تفسيرية ، أو تكون الناصبة والتقدير :
بأن . وعند أبي علي ومن وافقه فيها ثلاثة أوجه : أن تكون تفسيرية ، أو زائدة ، أو الناصبة
والتقدير : لئلا أن أو كراهة أن .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٢ ، ٧٦٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٠ ، والحجة ٢ / ٢٣٨ خم ، ومجمع البيان
٢ / ٢٩٤ ، والبيان ٢ / ٨٦ ، والبحر ٦ / ٧ .

(٣) وهو قول الفراء وأحد أقوال الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٤) في الأصل : أنه ، وهو خطأ ، وسقط من ي ، وقوله « أي ... وكيل » سقط من ب .

(٥) في النسخ هنا « وراز » وكذا في الموضع الآتي في ب وهو تحريف .

(٦) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٢ ، ومجمع البيان
٢ / ٧١ - ٧٢ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٣ / ٢٨٨ .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٦١١ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧١٩ .

(٩) قال أبو علي : « ولا يسهل أن يكون نداء على قول من قرأ بالياء لأن الياء للغيبة والنداء
للخطاب » اهـ .

[وقد قرئ بالرفع ^(١) فيما ذكره الهذلي ^(٢) . ومن رفع ﴿ ذرية من حملنا ﴾ فإنه بدل من الضمير في ﴿ ألا تتخذوا ﴾ أي أن لاتتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً ^(٣) ؛ وذكر ^(٤) أنها قراءة ^(٥) .

٣

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ وليتبروا ماعلوا تشبيرا ﴾ ^(٢) [٧]

أي ليتبروا مدة علوهم ^(٣) . ف « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، والمضاف

(١) زيادة من ي وب . والقراءة برفع الذرية شاذة ذكر أبو حيان أنها قراءة فرقة ولم يسم أحداً منهم ، وأجاز الزجاج ووافقه النحاس وجه الرفع ولم يذكر أنها قراءة ، قال الزجاج : « ولا يقرأ بها إلا أن ثبت رواية صحيحة فإن القراءة سنة لا تخالف بما يجوز في العربية » اهـ معاني القرآن له ج ٢ / ١٤٤ / ٢ خ .

(٢) هو أبو القاسم الهذلي ، له « الكامل » في القراءات . انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

(٣) هذه عبارة الأصل . وفي ي وب : « وقد قرئ بالرفع ﴿ ذرية من حملنا مع نوح ﴾ فيها ذكره الهذلي ، على أن يكون بدلاً من الضمير في ﴿ تتخذوا ﴾ أي لاتتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً » . وقوله « ذرية ... نوح » و « مع نوح ... وكيلاً » ليس في ب .

(٤) قوله « وذكر أنها قراءة » ليس في ي وب . وقوله « وذكر » الظاهر أنه أراد أبا علي ، قال أبو علي : « ولو رفع الذرية على البدل من الضمير المرفوع في قوله ﴿ ألا تتخذوا ﴾ كان جائزاً ، وقد ذكر أنها قراءة ، ويكون التقدير : أن لاتتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً ... » اهـ .

(٥) ظاهر كلام المؤلف - وهو قول أبي علي - أن رفع الذرية على البدل من الواو جائز على القراءتين ، وضبط كلام أبي علي والمؤلف بالتاء (في ب في الموضع الأول بالتاء ولم يعجم في الثاني) . ولم يجز النحاس البدل من الواو على قراءة من قرأ بالتاء وقال « ولا يقال كلمتك زيدا ولا كلمتي زيدا لأن المخاطب والمخاطب لا يحتاجان إلى تبيين » اهـ . وهذا قول البصريين ومنهم أبو علي والمؤلف ، انظر مسلف من التعليق على إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب ٣٨٧ . وقد أجازة الأخفش والكوفيون ووافقهم أبو حيان ، انظر البحر .

(٦) انظر مصافي القرآن للزجاج ج ٢ / ١٤٥ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٢ ، ومجمع البيان

٢ / ٣٩٩ ، والبحر ٦ / ١١ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٣٤ ، والقرطبي ١٠ / ٢٢٢ ، وابن كثير

٥ / ٤٥ ، ومجمع التفسير ٤ / ١٦ .

(٧) هذا قول الزجاج وعبارته « في حال علوهم » . وقيل : أي وليدمروا ماغلبوا عليه =

محذوف .

قوله تعالى : ﴿ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْتَمِدُونَ الصَّالِحَاتِ أَنْ

٢

لَهُمْ ﴿^(١) [١٩]

أي بأن لهم ، فلما حذف الباء انتصب موضع « أن » عند سيويه وبقي على الجزء عند الخليل^(٢) .

٦

[قوله تعالى^(٣)] : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ

لِمَنْ نُرِيدُ ﴿^(٤) [١٨]

﴿ لمن نريد ﴾ بدل^(٥) من قوله ﴿ له ﴾ وأعاد اللام لما كان البديل في

٩

تقدير جملة أخرى ، كقوله ﴿ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٦) [سورة الأعراف : ٧٥] .

﴿ كَلَّا نُنصِئُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ ﴾^(٧) [٢٠]

= فـ « ما » اسم موصول في موضع نصب مفعول به ، وهو قول قتادة ، واقتصر عليه الطبري والقرطبي وابن كثير ، قال أبو حيان : وهو الظاهر . والتولان في إعراب القرآن وجمع البيان وجمع التفسير والبحر .

(١) انظر الجواهر ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١١٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٣ ، وجمع البيان ٤٠١ / ٣ ، والبحر ١٣ / ٦ .

(٢) سلف تنبيهنا ١٧٧ على أن الصواب أن « أن » منصوبة عند الخليل وأن الجزء وجه قوي عند سيويه ، وعزي إلى الكسائي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٤٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٠ ، وجمع البيان ٣ / ٤٠٦ ، والبيان ٢ / ٨٧ ، والبحر ٢١ / ٦ .

(٥) وأجاز في الجواهر أن يكون الجار والمجرور متعلقين بجزء محذوف لبتداء محذوف والتقدير : وهذا التمجيل لمن نريد ، والظاهر أنه قول الفراء ، وتقديره عنده : ذلك منا لمن نريد .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ . وسياق الآية : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن ... ﴾ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٦ ، وجمع البيان ٣ / ٤٠٦ ، والبيان ٨٧ / ٢ ، والبحر ٢١ / ٦ .

منصوبان تبعاً^(١) لـ « كلّ » ، و « كلّ » منصوب بـ ﴿ غَدَّ ﴾ مفعول مقدم .
[قوله تعالى^(٢)] : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾^(٣)

[٢٣]

الوجه التوحيد في ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ لمجيء الفاعل بعده وهو ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ .
ومن قال ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾^(٤) فَإِنَّ ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ بدل من الألف^(٥) ، أو تكون^(٦)
الألف مجردة لمعنى التثنية ولا حظ للاسمية فيه^(٧) ، فيرتفع ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾
بالفعل الذي قبلهما^(٨) . /

[قوله تعالى^(٩)] : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهَا أُمَّ ﴾^(١٠) [٢٣]

(١) كتب تحته في الأصل : « يعني بدلاً » .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللع اللوح ٣٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٠ ، وإعراب القرآن
٢ / ٢٢٢ ، والحجة ٣ / ٢٤٧ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٨ ، والبيان ٢ / ٨٨ ، والتبيان ٨١٧ ،
والبحر ٦ / ٢٦ - ٢٧ .

(٤) وهما حنزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ يبلغن ﴾ . انظر السبعة ٣٧٩ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر
٢ / ٣٠٦ .

(٥) وهو قول الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٦) في الأصل وي : يكون ، وهو تصحيف ، لقوله « مجردة » ، ولم يجمع في ب . وقوله « الألف
مجردة » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٧) كذا في النسخ ، ذكر الضمير المائد إلى « الألف » وكان قد أنهت ، والأحسن أن يكون « فيها » وكذا
وقع في البيان ومجمع البيان عن هذا الكتاب من غير تصريح ، ولعل ذلك تصحيح من صاحبها
لما في هذا الكتاب . وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر معلقناه ٢ .

(٨) تابعه عليه أبو البركات والطبرسي ، وأجازه المكبري وغيره ، قال أبو حيان : وهذا لا يجوز لأن
شرط الفاعل في الفعل الذي لحقته علامة التثنية أن يكون منثناً أو معرفاً بالمعطف بالواو
نحو قاما أخواك أو قاما زيد وعمرو ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ ليس منثناً ولا هو معرف بالمعطف
بالواو مع مفرد « أ هـ » .

(٩) انظر الجواهر ١٥٦ - ١٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٧ ، وللفراء ٢ / ١٢١ ، وإعراب =

﴿ أَفْ ﴾^(١) مبني على الكسر . ومن نَوْنٌ^(٢) نَكَّرَهُ كَمَا يُنَكَّرُ « صِه »^(٣) .
ومن فتح فلالتقاء الساكنين^(٤) ، لَخْفَةِ الْفَتْحَةِ . ومن ضمَّ^(٥) أتبع الضمَّ الضمَّ ،
كما قالوا « مُتَّنِنٌ »^(٦) و « أَكْتَبَ » و « أَقْتَلَ »^(٧) ، وما أشبه ذلك .

قوله : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾^(٨) [٢٤]
أي كرحمة^(٩) تربيتهما ، يعني رحمة تحدث عند التربية ، كما تقول : ضَرَبْتُ
التَّلْفَ ، أي الضرب الذي يحدث عنه التلفُ .

- = القرآن ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، والحجّة ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٧ خم ، ومجم البيان ٣ / ٤٠٨ ، والبيان
٢ / ٨٨ - ٨٩ ، والبحر ٦ / ٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٢٢ ، وابن الشجري ١ / ٢٩١ .
- (١) انظر في « أفْ » المصادر السالفة ، والخصائص ٣ / ٢٧ - ٣٨ ، والخصص ١٤ / ٨١ ، وابن يعيش
٤ / ٦٩ - ٧٠ ، وشرح الكافية ٢ / ٧٤ ، والممع ٥ / ١٢٣ .
- (٢) قرأ ﴿ أفْ ﴾ بالكسر من غير تنوين أبو عمرو والكسائي وحزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ نافع
وحفص عن عاصم بالكسر مع التنوين ، وقرأ ابن عامر وابن كثير بالفتح من غير تنوين ، انظر
السبعة ٣٧٩ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .
- (٣) سلف ذكر مصادر الكلام عليه ٥٣٦ .
- (٤) لأن الأصل البناء على السكون ، فاجتمع ساكنان وهما حرفا الفاء المشددة ، فن كسر فعلى الأصل
في التقاء الساكنين وهو تحريك أولهما بالكسر ، والفتح للاستخفاف .
- (٥) ضم « أفْ » من غير تنوين قراءة شاذة وهي قراءة أبي السّمّال ، انظر المحتسب ٢ / ١٨ ، وشواذ ابن
خالويه ٧٦ ، والبحر ٦ / ٢٧ .
- (٦) بضم الميم والتاء ، والأصل مُتَّنِنٌ ، فضموا التاء إتباعاً للميم ، ومنهم من يكسر الميم إتباعاً للتاء فيقول
مِئْنِنٌ انظر شرح اللوح ٦ / ٢ و ٨٦ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٢٥٦ ، وأدب الكاتب ٥٥٦ ، ٥٨٨ ،
والحجّة ١ / ٤٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨٦ ، وابن يعيش ٤ / ٩٥ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٨ .
- (٧) ضمت همزة الوصل فيها - والأصل أن تكون مكسورة - إتباعاً لضم الحرف الثالث وهو التاء ، وإثما
فعلوا ذلك كراهة الانتقال من كسر إلى ضم . انظر الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، والمسائل المنشورة ٥٥ ،
والمحتسب ١ / ٣٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦١ - ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٦ - ١٣٧ .
- (٨) انظر الجواهر ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ومجم البيان ٣ / ٤٠٩ ، والتبيان ٨١٨ ، والبحر ٦ / ٢٨ .
- (٩) أي رحمة كرحمة تربيتهما ، فالكاف نعت لمصدر محذوف ، وهو قول الحوفي والعكبري .

وقيل : الكاف بمعنى « على » أي ارحمها على سارتياني ، عن الأخفش .
وكذا قال في قوله : ﴿ كَا أَمْرَتْ ﴾ [سورة مود : ١١٢] * أي على ما أمرت^(١) .

[قوله تعالى^(٢)] : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَابِينَ
غَفُورًا ﴾^(٣) [٢٥]

أي للأوابين منكم ، فحذف^(٤) . ويجوز أن يكون : « كان لكم » ، فوضع
الظاهر موضع المضر^(٥) ، لأنهم الصالحون .

قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ أَبْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ
تَرْجُوها ﴾^(٦) [٢٨]

انتصب قوله ﴿ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ ﴾ لأنه مصدر في موضع الحال^(٧) ، والتقدير :
وَإِمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ مَبْتِغِيًا^(٨) رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوها . وقوله ﴿ تَرْجُوها ﴾ أي

(١) لم أصب كلام الأخفش في الآيتين في كتابه ولا في غيره . وقد حكى عنه أنه أثبت مجيء الكاف بمعنى
« على » ووافقه بعضهم ، انظر سر الصناعة ٣٢٠ ، ورفص المباني ٢٠٠ ، والجنى الداني ٨٤ .. ٨٥ ،
والمغني ٢٢٥ ، واللمع ٤ / ١٩٤ - ١٩٥ . قال أبو حيان : « والظاهر أن الكاف في كَا للتعليل أي
رب ارحمها لتربيتها لي .. » ا هـ وانظر مجيء الكاف للتعليل في المصادر السالفة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٠٩ .

(٤) سلف التعليق على حذف « منكم » من جملة الخبر ٢٧٣ .

(٥) على مذهب الأخفش ومن وافقه ، وسيبويه وغيره لا يميز ذلك إلا في الضرورة ، انظر ما سلف من
التعليق على وضع الظاهر موضع المضر ١٣٩ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٤٧ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٨ - ٢٣٩ ، وجمع البيان
٣ / ٤١١ ، والبيان ٢ / ٨٩ ، والتبيين ٨١٨ ، والبحر ٦ / ٣٠ .

(٧) ذهب الزجاج والنحاس وأبو حيان إلى أنه مفعول له ، وهو الظاهر ، وأجاز الباقون القولين .

(٨) في الأصل : ابتغاء .

راجياً إياها ، حال أيضاً .

والمصادر تقع أحوالاً^(١) ، كقولهم : جاء زيد مَشياً ، أي ماشياً . قال
 سيبويه^(٢) : تقول : ضَرِبَ به^(٣) ضرباً ، فتنصب « ضرباً » على وجهين :
 أحدهما : أن يكون مصدراً مؤكداً ، والآخر : أن يكون مصدراً في موضع الحال
 على تقدير : ضرب به مضروباً . فجوز على الوجه الأول إدخال اللام عليه ،
 فتقول : ضَرِبَ به الضربَ ، وعلى الوجه الثاني لا يجوز لأن الحال لا تدخله اللام .
 وجواب ﴿ إِمَّا ﴾ قوله ﴿ قُلْ لَهَا قَوْلًا مِّسُورًا ﴾ [٢٨] .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا
 يُسْرِفُ ﴾^(٤) [٣٣]

(١) انظر الكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٨ - ٢٦٩ ، والأصول ١ / ١٦٣ - ١٦٥ ، وابن
 يمشير ٢ / ٥٩ - ٦٠ ، والجمع ٤ / ١٤ - ١٧ .

(٢) في الكتاب ١ / ١١٨ ، ونصر كلامه : ه .. وضرب به ضرباً ، فينصب على وجهين : أحدهما على أنه
 حال على حد قوله ذهب به مشياً وقتل به صيراً وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر
 ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل فتقول : سير عليه سيراً وضرب به ضرباً وإن شئت قلت على
 هذا المعنى سير عليه السير وضرب به الضرب ... ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان
 حالاً كما لم يجوز أن تقول : ذهب به المشي الضيف وأنت تريد أن تجعله حالاً « ا هـ » .

(٣) في الأصل وي : عليه ، وفي ب : عليهم ، والصواب من الكتاب وما قال المؤلف في السطرين
 التاليين .

(٤) انظر صفاتي القرآن للفراء ٢ / ١٢٣ ، وللزجاج ج ٢ / ١٤٨ / ١ خ ، وإعراب القرآن
 ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والحجّة ٢ / ٢٤٩ - ٢٥١ خم ، وجمع البيان ٣ / ٤١٣ ، والبيان
 ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، والبحر ٦ / ٣٣ - ٣٤ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٥٩ - ٦٠ ، والقرطبي
 ١٠ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وابن كثير ٥ / ٧١ ، وجمع التفسير ٤ / ٢٦ .

بالياء والتاء^(١) . فالتاء على معنى : لا تُسْرِفْ أَيَا الْإِنْسَانِ^(٢) . والياءُ [أي]^(٣) فلا يسرف ذلك الولي^(٤) .

[وقوله^(٥)] : ﴿ فِي الْقَتْلِ ﴾^(٥) [٣٣]

يَأْخُذُ الدِّيَّةَ ثُمَّ يَقْتُلُ^(٦) .

[وقوله^(٧)] : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾^(٧) [٣٣]

أي : أن المقتول كان منصوراً حيث يُقْتَصُّ له بقتل قاتله . وإن شئت : إنَّ الوليَّ كان منصوراً ؛ فالهاء تحتمل المعنيين^(٨) .

(١) قرأ بالتاء حمزة والكسائي ، وقرأ الياقون بالياء . انظر البسيط في القراءات العشر ٣٦٩ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٢٠٧ ، وحجة القراءات ٤٠٢ ، والتبصرة ٢٤٤ ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ٢ / ٤٦ ، والمصادر السالفة . وفي السبعة ٢٨٠ ، والقرطبي ١٠ / ٢٥٥ أن ابن عامر قرأ بالتاء كحمزة والكسائي .

(٢) وهو القاتل ظمناً ، عن مجاهد . وقيل : لا تسرف أيها الولي ، عن الحسن وقتادة وغيرهما ، وذكر القولين أبو علي وغيره . وقيل الخطاب للرسول عليه السلام والمراد هو والأئمة من بعده ، عن سعيد والضحاك وغيرهما واختاره الطبري .

(٣) زيادة مني .

(٤) عن قتادة وابن زيد وغيرهما ، وهو قول الفراء والزجاج واختاره الطبري وغيره . وقيل : التقدير فلا يسرف القاتل ، عن مجاهد ، وذكر القولين أبو علي وغيره .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٤ من الصفحة السابقة .

(٦) تفسير الإسراف بأن يأخذ الولي الدية ثم يقتل قاتل صاحبه هو قول ذكره مكي ، ولم أجده فيما أحلت عليه من المصادر . وقد اختلف في الإسراف ، فقيل : هو أن يقتل غير قاتل صاحبه ، عن ابن عباس والحسن والضحاك وغيرهم وهو قول أكثر المفسرين . وقيل هو أن يقتل اثنين أو جماعة بواحد ، عن مجاهد ، وقيل غير ذلك .

(٧) الأول قول مجاهد ، ولم يذكر الزجاج غيره ، والثاني قول قتادة ، والقولان في المصادر السالفة ، وقيل غير ذلك .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ ﴾^(٢)

[٣٦]

٢ فأشار بـ ﴿ أولئك ﴾ إلى هذه الأشياء المذكورة ، لأن « أولئك » كما تكون إشارة إلى العقلاء تكون إشارة إلى غيرهم ؛ وأنشدوا لجرير^(٣) :

دَمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْأَيَّامِ

٦ [قوله تعالى^(٤)] : ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(٥) [٣٦]

أي يُسأل عن استعمال هذه الأشياء صاحبها^(٦) . فالهاء^(٧) يعود إلى « كلٌّ »^(٨) . وإن شئت كان الهاء يعود إلى الإنسان ، أي يُسأل عن الإنسان فيم

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٩١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤١ ، ومجمع البيان ٤١٥/٣ ، والبحر ٣٦٦ - ٣٧ ، وتفسير الطبري ٦٢/١٥ ، والقرطبي ٢٥٩/١٠ - ٢٦٠ ، وابن كثير ٧٢/٥ ، ومجمع التفاسير ٢٧/٤ - ٢٨ .

(٣) تذييل ديوانه ق ٤٦ / ٢ ج ٢ / ٢٠٩٠ . وهو له في ابن عييش ٢ / ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٢٩ / ٩ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٦٧ ، والخزانة ٢ / ٤٦٧ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٩١ ، ٣٨٩ ، وللمتضرب ١ / ١٨٥ ، والكامل ٤٣٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤١٥ ، والبحر ٦ / ٣٦ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٦٢ ، والقرطبي ١٠ / ٢٦٠ ، وابن كثير ٥ / ٧٢ ، وتفسير البيضاوي (مجمع التفاسير ٤ / ٣٧) . ورواية الديوان « أولئك الأتوام » وعليها فلا شاهد في البيت .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٢ غير معاني القرآن للأخفش وإعراب القرآن .

(٦) في الأصل : صاحبها ، وهو خطأ .

(٧) يريد الهاء في « عنه » . وظاهر كلامه أن الضمير في « كان » و « مسؤولاً » للإنسان ، وهو قول بعضهم ، انظر مجمع البيان والقرطبي والبحر .

(٨) زاد الناسخ في الأصل : « وإن شئت كان الهاء يكون في مسؤول ضمير يعود إلى كل وإن شئت .. » وهو خطأ في النقل وسهو .

استعمل هذه الأشياء^(١) ، ويكون في « مؤول » ضمير يعود إلى « كل » . وقدّره أبو عليّ : إنّ أفعال السمع والبصر والفؤاد كلُّ أفعال أولئك^(٢) .

[قوله تعالى^(٣)] : ﴿ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾^(٤) [٣٧]

مصدر أيضاً في موضع الحال ، إما من الفاعل ، أو من الجبال ، جوّز الأمرين فارسهم^(٥) .

[قوله تعالى^(٦)] : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾^(٧)

[٣٨]

يقرأ ﴿ سَيِّئَةٌ ﴾ مضافاً ، و ﴿ سَيِّئَةٌ ﴾ غير مضاف منوناً^(٨) .

فن^(٩) قرأ ﴿ سَيِّئَةٌ ﴾ مضافاً فقوله ﴿ كلُّ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ذلك ﴾

(١) وهو معنى قول الطبري والزجاج وغيرهما : إن الأعضاء مؤولة عما قال صاحبها وشواهد عليه ، وقيل غير ذلك .

(٢) نقل صاحب مجمع البيان بعض كلام المؤلف ونقل عنه كلام أبي علي ، ولم يصرح بنقله عنه . ولم أجد كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٤١٥ ، والبيان ٢ / ٩٠ ، والتبيان ٨٢٢ ، والبحر ٦ / ٢٨ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) كتب تحته في الأصل « يعني أبا علي » . ونقل الطبرسي وأبو البركات كلام المؤلف من غير تصريح . ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٤٢ ، والحجة ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٤ - ٤١٥ ،

والبيان ٢ / ٩٠ ، والبحر ٦ / ٢٨ .

(٨) قرأ ﴿ سيئة ﴾ مضافاً مذكراً عاصم وابن عامر وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ سيئة ﴾ غير

مضاف منوناً مؤنثاً . انظر السبعة ٢٨٠ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٢٠٧ .

وكان في الأصل وي « غير مضاف منونة » وهو خطأ ، ولو كان « غير مضافة منونة » كان وجهاً . وقوله « يقرأ ... منوناً » سقط من ب .

(٩) في الأصل : فهين ، وهو تحريف .

- إشارة إلى المذكور من قوله ﴿ وَقَصَىٰ رَبُّكَ ﴾ [٢٣] إلى هذا الموضع ، أي كلُّ هذه الأشياء سيئةٌ مكروهة . ف ﴿ سيئةٌ ﴾ يرتفع ب ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ عند ربك ﴾ خبر على تقدير : سيئةٌ ثابتاً عند ربك مكروهاً ، فيكون ﴿ مكروهاً ﴾ على هذا حالاً^(١) من الضمير في الطرف^(٢) . وإن شئت كان الطرف حشواً^(٣) و ﴿ مكروهاً ﴾ هو الخبر ، وهذا أحسن من الأول .
- ومن قرأ ﴿ سيئةٌ ﴾ بالتنوين ففي ﴿ كان ﴾ ضمير يعود إلى ﴿ كلٌّ ﴾ ، و ﴿ سيئةٌ ﴾ خبره ، و ﴿ مكروهاً ﴾ صفة ل ﴿ سيئةٌ ﴾ . ولم يقل « مكروهة » لأن التأنيث غير حقيقي^(٤) . وإن شئت كان على هذا ﴿ مكروهاً ﴾ خبراً آخر ل ﴿ كان ﴾ . وذكره لأن ضمير ﴿ كلٌّ ﴾ مذكر^(٥) . ويكون ﴿ عند ربك ﴾ من صلة ﴿ مكروهاً ﴾ ، وإن شئت كان حشواً^(٦) .

(١) في الأصل : فيكون مكروه على هذا حالاً ، وهو خطأ صوابه ما أثبت من ي و ب .
 (٢) والطرف متعلق بالخبر . وهذا قول متكلف لا يقوم به معنى ، فلا ينعقد كلام مستقيم من قوله :
 كان سيئه عند ربك .
 (٣) أي فضلة مستغنى عنه كأنه لم يذكر . و « الحشو » مصطلح كوفي يقابله عند البصريين « اللغو » ، انظر ماسلف من التعليق على الطرف غير المستقر وهو اللغو ٥٢٢ ، وماسلف من التعليق على زيادة « ما » ٢٨ والكوفيون يسمونها حشواً وصلته والبصريون يسمونها زائدة ولغواً . على أي لم أجد في كلام الكوفيين « الحشو » في الطرف . وقد عبر سيبويه عن صلة الموصول ب « الحشو » انظر الكتاب ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤) رد أبو علي هذا القول ، قال : « فيان قيل : إن التأنيث غير حقيقي فلا يمتنع أن يذكر = قيل : تذكير هذا لا يحسن وإن لم يكن حقيقياً لأن المؤنث قد تقدم ذكره ، ألا ترى أن قوله :
 ولأرض أبقل إبقاها مستفح عندهم ؟ ولو قال « أبقل أرض » لم يستفح ، فليس ما تقدم ذكره مما أنت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره لأن المتقدم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه كما يكون وفقه في التثنية والجمع . فبان لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره » اهـ .

(٥) هذا قول النحاس ومن وافقه .

(٦) فيكون متعلقاً بالخبر ﴿ سيئةٌ ﴾ .

☆ | ورجح سهل^(١) القراءة بالإضافة على القراءة^(٢) بالتنوين ، لتذكير « مكروه » . وقال أبو علي^(٣) : إنه لا ترجيح^(٤) فيه ، لأن ﴿ مكروهاً ﴾ يكون بدلاً^(٥) من ﴿ سيئه ﴾ ، ولا يلزم أن يكون فيه ضمير المبدل منه^(٦) . وهذا حسن .

والذي بدأنا به^(٧) من أنه جعله خبر ﴿ كان ﴾ لأن في ﴿ كان ﴾ ضميراً^(٨) يعود إلى ﴿ كل ﴾ فهو خبر بعد خبر = حسن أيضاً .

ثم قال^(٩) : وإن شئت جعلت^(١٠) ﴿ مكروهاً ﴾ حالاً من الضمير في الظرف

(١) هو أبو حاتم السجستاني ، وقد حكى النحاس عنه هذا القول . واختار هو وأبو إسحق وأبو عبيد القراءة بالإضافة .

(٢) في ب - والزيادة منها ومن ي - : ورجح سهل القراءات ... على قراءة ، والصواب من ي .
(٣) في الحجة ٢ / ٢٥٢ خم . وقد حكى المؤلف كلامه بتصريف وحمله الرد على ما رجحه أبو حاتم ، ولم يذكره أبو علي ، وهذا كلامه بنصه : « وجه من قال ﴿ كل ذلك كان سيئة ﴾ = أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ [٢٥] وكان الذي بعده من قوله ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ [٢٦] لأمر حسناً فيه ، كما كان بمد قوله ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ [٢٦] إلى قوله ﴿ ولن تبلغ الجبال طويلاً ﴾ [٢٧] منه حسن ومنه سيئ = قال ﴿ كل ذلك كان سيئة ﴾ فأفرد ولم يضيف .

فإن قلت فكيف ذكر المؤنث في قوله ﴿ مكروهاً ﴾ ؟ فإنه يجوز ألا تجعله صفة لـ ﴿ سيئة ﴾ فيلزم أن يكون له فيه ذكر ، ولكن تجعله بدلاً ، ولا يلزم أن يكون في البديل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة . ويجوز أن يكون قوله ﴿ مكروهاً ﴾ حالاً من الذكر الذي في قوله ﴿ عند ربك ﴾ على أن تجعل ﴿ عند ربك ﴾ صفة للنكرة « ا هـ » .

(٤) في ب : لا ترجيح ، وهو تحريف .

(٥) قال أبو حيان : البديل بالمشق ضعيف .

(٦) في ي : أن يكون فيه ضميراً من المبدل منه ، وهو خطأ .

(٧) الذي بدأ به أنه جعله صفة ثم أجاز كونه خبراً بعد خبر .

(٨) في ب : ضمير ، وهو خطأ .

(٩) يعني أبا علي ، انظر كلامه الذي نقلته في ح ٣ .

(١٠) في ب : كان جعلت ، وهو خطأ .

الذي هو صفة للنكرة . وليس^(١) هذا بصحيح ، لأن الضمير الذي في الظرف مؤنث كما أن ﴿ سَيِّئَةٌ ﴾ مؤنث^(٢) ، فيلزم منه ما لزم^(٣) من الأول إذا^(٤) جعلته صفة لـ ﴿ سَيِّئَةٌ ﴾ ثم^(٥) لم يؤنث^(٦) .
 وقيل : إِنَّ حَمَلَهُ عَلَى التَّأْنِيثِ الَّذِي لَيْسَ بِحَقِيقِيٍّ^(٧) يجيء منه ما قال في قوله^(٨) :

٦ ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٩)

(١) قوله وليس .. إلى آخر كلامه نقله الطبرسي في مجمع البيان ٣ / ٤٦٥ مصرحاً بالنقل عنه .

(٢) قوله « كما ... مؤنث » سقط من ي .

(٣) في ي : ما يلزم . وما أثبتته من ب - وكذا هو في مجمع البيان - أجود .

(٤) في ب : وإذا ، وهو خطأ .

(٥) في ي : لم ، وهو تحريف .

(٦) انظر ما نقلته في ح ٤ من الصفحة ٧١٥ من كلام أبي علي في وجه الصفة .

(٧) في ب : حقيقي ، وهو خطأ . وفي مجمع البيان : « ... إذا جعلته صفة للشيء وإن حمله على التأنيث غير الحقيقي » وفيه تصرف واختصار عما في ي وب .

(٨) وهو عامر بن جوين الطائي . والبيت له في الكتاب ١ / ٢٤٠ ، ومجاز القرآن ٢ / ٦٧ ، والكمال

٨٤١ ، ٩٩٤ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، والأصول ٢ / ٤١٣ (وفيه عامر بن حريم محرفاً) ،

وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥ ، وابن يعيش ٥ / ٩٤ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٦٤ ، وشرح

شواهد المغني ٣١٩ ، وشرح أبيات المغني ٨ / ١٧ - ١٨ ، واللسان (بقل) و (أرض - وفيه هنا عن

ابن سيده : عمرو بن جوين ، وهو خطأ) . وهو رابع أربعة له في فرحة الأديب ١٠٢ ، والخزانة

١ / ٢١ - ٢٦ وهو في الخزانة ٢ / ٣٣٠ أيضاً . وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، ومعاني

القرآن للأخفش ٥٥ ، ٣٠٠ ، وللغراء ١ / ١٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٩ و ٢ / ٣٧٧ و

٢ / ٣٦٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧٩ ، وتكلمة الإيضاح ٨٧ ، ١٢٤ ، وضرورة الشعر

٢١٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٥ ، والخصائص ٢ / ٤١١ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، وابن

السيرافي ١ / ٥٥٧ ، وشرح اللع لابن برهان ٤٤ ، والإفصاح ٩٩ ، والمختص ١٦ / ٨٠ ، وابن

الشجري ١ / ١٥٨ ، ١٦١ ، وسفر السعادة ٧١٨ ، ورفض المبانئ ١٦٦ ، والمغني ٨٦٠ ، ٨٧٩ ، والممع

٦ / ٦٥ . ونسبه ابن الأنباري في شرح التصانيد السبع ١٠٧ ، ٥٢٢ للأعشى وهما .

(٩) صدره : فلا مُرْتَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

لأن التانيث هنا أحسن^(١) من التذكير^(٢) . ☆

[قوله تعالى^(٣)] : ﴿ حِجَاباً مُّسْتَوِراً ﴾^(٤) [٤٥]

أي ذا ستر ، لأنه يكون كقوله ﴿ عَيْشَةً رَّاضِيَةً ﴾^(٥) [سورة الحاتة : ٢١] * أي ذات رِضًا^(٦) . فهذا على بناء النسب ، لا على أن « الفاعل » بمعنى « المفعول »^(٧) أو « المفعول » بمعنى « الفاعل » كما قاله الفراء^(٨) .

= والمزنة السحابية ، والودق المطر ، وودقت : أمطرت ، وأبقلت : خرج بقلها . وفي « وللأرض » وهو تحريف .

(١) لوجه لقوله « أحسن » مع نصّ سيبويه وغيره على أن تذكير الضمير العائد إلى مؤنث مجازي إنما يجوز في ضرورة الشعر .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٢٤٧ ، ٨٤٤ ، ومعاني القرآن لسلاخفش ٢٩١ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٠ / ١ خ . وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٢ .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٨٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٢ ، ٢ / ١٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤٩٩ ، ومجمع البيان ٥ / ٣٤٥ ، والبحر ٨ / ٣٢٥ ، والكتساب ٢ / ٩٠ ، والمقتضب ٢ / ١٦٢ ، والخصائص ١ / ١٥٣ ، والمختص ١٥ / ٦٩ - ٧٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ .

(٦) رسم في الأصل وي = رضى = بالياء وفي ب بالألف كما أثبتته . ونص الفراء أنه يكتب بها ، وكتابه بالألف مذهب البصريين . انظر المقصور والمدود للفراء ٧٠ ، والمدود والمقصود للموشاء ٣٠ وتعليق المحقق ، واللسان (رضى) .

(٧) في الأصل وي : مفعول .

(٨) لم أصب للفراء كلاماً في قوله تعالى ﴿ مستوراً ﴾ . وقد ذهب الأخفش ووافقه النحاس وغيره إلى أن مستوراً بمعنى ساتر ، وعزا الزجاج هذا القول إلى أهل اللغة .

أما قوله تعالى ﴿ راضية ﴾ فتقديره : ذات رضا ، على النسب وهو قول الخليل وسيبويه والمبرد والنحاس وغيرهم ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢ / ١٨٢ وصيادته « فيها رضا » وقال في ٢ / ١٦ « معناها مرضية ... » وهذا فيما قال ابن جني تفسير على المعنى وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فن هنا صارت بمعنى مرضية . وقد أجاز الزجاج أن يكون مستوراً مفعولاً على بابه أي مستوراً عن أعين الكفار فلا يرونه ، وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾^(٢) [٤٧]

يكون جمع « نَجِيٍّ »^(٣) ، ويكون مصدراً^(٤) كقوله ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾^(٥) [سورة المائدة : ٧] .

٣

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا إِنْآ^(٦) لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾^(٧) [٤٩]

العامل^(٨) في ﴿ إِذَا ﴾ مضر على تقدير : إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا بَعَثْنَا . ولا يجوز أن يعمل فيه قوله ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ لأنَّ ما بعد « إِنْآ » لا يعمل فيها قبله^(٩) .

٦

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٦ - ٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، وللزجاج ج ٢ / ٦٥٠ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٤ ، والحجة ٤ / ٣٦٤ خم ، وجمع البيان ٢ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٨١ ، والتبيان ٨٢٤ ، وتكلمة الإيضاح ١٠١ ، وابن يمش ٥ / ١٠٨ .
(٣) أجازة أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وأجازة العكبري وأبو حيان . ويكون كمتلى وجرحى جمع قتيل وجريح .

(٤) هذا ظاهر قول الفراء وهو قول أبي علي وغيره ، وقيل هو اسم للمصدر ، وهو قول الزجاج وغيره . ويكون في تأويل المشتق وتقديره : متناجون ، وهو قول أبي عبيدة وظاهر قول الأخفش ، وقيل تقديره : ذوو نجوى ، وهو قول الزجاج والنحاس وأجازة أبو علي وغيره .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢٠ .

(٦) كذا في النسخ « إنا » همزة واحدة وهي قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بهمزتين على الاستفهام ﴿ إِنْآ ﴾ انظر السمة ٢٨١ - ٣٨٢ . وهم على أصولهم في تحقيق الهمز وتخفيفه ، انظر ما سلف من التعليق على قوله تعالى ﴿ إِذَا كُنَّا تَرَابًا إِنْآ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [سورة الرعد : ٥] ص ٦٢٣ - ٦٢٤ .

(٧) انظر جمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٤ .

(٨) في الأصل : فالعامل .

(٩) سلف التعليق على هذا ٦٢٤ .

- [قوله تعالى^(١)] : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾^(٢) [٥٢]
- أي : اذكُرُّ يوم يدعوكم . وإن شئت كان : يعيدكم يوم يدعوكم^(٣) ، فأضر
 ٣ « يعيدكم » لأن قوله ﴿ مَنْ يُعِيدُنَا ﴾ [٥١] يدلُّ عليه .
- والباء في قوله ﴿ بحمده ﴾ بباء الحال^(٤) ، أي تستجيبون حامدين له .
 ٦ و ﴿ يدعوكم ﴾ في موضع الجر بإضافة ﴿ يوم ﴾ إليه . وقوله ﴿ فتستجيبون ﴾
 عطف عليه .
- وقوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٥) [٥٢]
- تقديره : وحالكم إذ ذاك أن تظنوا إن لبثتم إلا قليلا . ف ﴿ تظنون ﴾
 ٩ ليس في موضع الجر^(٦) . وانتصاب « قليل » على الظرف أي إن لبثتم زماناً إلا
 زماناً قليلاً ، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه^(٧) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٢٥٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والبيان ٢ / ٩١ - ٩٢ ، والتبيان ٨٢٤ ، والبحر
 ٦ / ٤٧ - ٤٨ ، وابن الشجري ١ / ٦٢ - ٦٣ ، والمغني ١٤٠ .

(٣) كلا التقديرين مبني على أنه يكفي الوقف على قوله ﴿ ... قل عسى أن يكون قريباً ﴾ [٥١] ثم
 يبتدئ ﴿ يوم يدعوكم ﴾ ، وهو قول ذكره صاحب منار الهدى ١٦٤ ، وذكر النحاس في
 القطع ٤٢٩ أنه ليس بتام لأن ما بعده متصل به ، فالظاهر أنه كاف عنده . وقيل ﴿ يوم يدعوكم ﴾
 بدل من ﴿ قريباً ﴾ على أن يكون ﴿ قريباً ﴾ ظرفاً ، وقيل غير ذلك .

(٤) وهي التي تسمى باء المصاحبة . وقد سلف ذكر مصادر الكلام عليها ٣١ .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والتبيان ٨٢٤ ، والبحر ٦ / ٤٨ .

(٦) فالجملة في موضع الحال وهو قول المكبري وأجازته أبو حيان . وذهب الحوفي إلى أنها في موضع الجر
 لأنها معطوفة على « تستجيبون » ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٧) قوله في التقدير « زماناً إلا زماناً » يريد أن « زماناً » ظرف وهو في المعنى مستثنى مما دل عليه
 الفعل ، انظر ماسلف ٥٦٩ . وسلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(٢)

[٥٣]

أي قل لهم : قولوا التي هي أحسن ، يقولوها . فقوله ﴿ يقولوا التي ﴾ جواب « قولوا » المضمرة^(٣) .

وكان أبو عثمان^(٤) يزعم أنّ « يقولوا » واقع موقع « قولوا » وهو مبني لأنه

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٦ / ٧٥ ، وللفراء ١ / ١٥٩ و ٢ / ٧٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٦ / ٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٤ ، والحلييات ٢٦٩ ، وابن الشجري ٢ / ١٩٢ ، وسفر السعادة ١٤٢ ، والمغني ٨٤٠ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ [سورة إبراهيم : ٣١] في الجواهر ٨١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٧ ، وللزجاج ج ٢ / ٢٨ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والبيان ٢ / ٥٩ ، والتبيان ٧٦٩ - ٧٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٧ - ٤٢٥ ، والكتاب ١ / ٤٥٢ ، والمقتضب ٢ / ٨٤ ، والمسكيات ٤٩ ، والمسائل المنثورة ٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ١٩٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢ ، ٦٦ ، والمغني ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٨٤٠ .

(٣) هذا قول المبرد وأجازه الزجاج وغيره . وقد ردّ هذا القول ، قال العكبري : « وهو فاسد من وجهين : أحدهما أن جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل أو في الفاعل أو فيها . فأما إذا كان مثله في المعنى والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقم ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا . والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، وقيموا على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً » ا هـ . وانظر البحر والمغني .

(٤) هو المازني . وبناء المضارع لوقوعه موقع الأمر هو المشهور من مذهبه . وروى النحاس عن الأخفش تلميذ المبرد عن المازني أنه جواب مقول مضمرة والتقدير : قل ... قولوا يقولوا ، وهذا هو القول الأول الذي ذكره المؤلف ، وعزا أبو حيان في البحر ٥ / ٤٢٥ - ٤٢٧ هذا القول إلى الأخفش والمازني .

وما ذهب إليه أبو عثمان في المشهور من مذهبه واقفه عليه أبو علي وهو أجود الوجوه عند الزجاج ، ورُدّ بما ذكره المؤلف .

وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جواب « قل » على اللفظ لا على المعنى ، وهو ظاهر قول =

وقع موقع « قولوا » . ووقوعُ الفعل موقع الفعل المبني لا يوجب له البناء . ألا ترى أن قوله ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(١) [سورة الصف : ١١] واقع موقع « آمِنُوا » ، وهو معرب ، ألا ترى أن النون ثبت فيه . فإنما ذلك في الأسماء نحو « يازيدُ » حيث بني لوقوعه موقع « يَأْنْتُ »^(٢) .

٣

=سبويه . وقد ردّ بعضهم هذا القول لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يفعلوا فليس سبباً لقولهم ذلك ، وهذا ليس بشيء لأنه لما كان يحصل قولهم ذلك عند قول الرسول (ص) لهم « قولوا التي هي أحسن » جعل قول الرسول (ص) كالعلة في قول التي هي أحسن . وقيل في ردّ الاعتراض أيضاً : إن عدم قول العباد كلهم ماأمروا به لا يمنع أن يكون الكلام عموماً والمراد به الخصوص ، فيكون الأمر لقوم مخصوصين ، أفدته من شرح الكافية والمسائل المنثورة . ومقول القول محذوف والتقدير : قل لعبادي قولوا التي هي أحسن يقولوا .

وذهب الكسائي إلى أنه مجزوم بلام مقدره ، والتقدير : ليقولوا ، وأجازه الزجاج . وقد ردّ هذا القول بأن حذف اللام عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، والأصول ٢ / ١٥٧ ، وسر الصناعة ٢٩٠ - ٢٩٢ ، وشرح الملح لابن برهان ٦٩٧ - ٦٩٨ ، وابن يعيش ٧ / ٦٠ و ٩ / ٢٤ - ٢٥ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢١٠ ، وضرائر الشعر ١٤٩ ، والممع ٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

وقد اختلفوا في جازم جواب الطلب : فقيل : الجازم إن الشرطية المحذوفة ، وهو ظاهر قول سبويه وابن السراج وصرح به ابن برهان وهو قول أكثر المتأخرين . وقيل : الجازم الطلب نفسه لأن فيه معنى الشرط ، وهو ظاهر قول الخليل والفراء والمبرد ، وقيل : الجازم الطلب نفسه لا على جهة تضمينه معنى الشرط بل على جهة نيابته منابه وهو قول أبي علي والسيرافي وابن جني وهو مذهب المؤلف .

انظر في ذلك شرح الملح للروح ١٢٥ / ٢ - ١٢٦ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٢ ، ١٢٥ ، والأصول ٢ / ١٦٢ ، والمسائل المنثورة ٧٢ ، والإيضاح ٢٢٢ ، وشرح الملح لابن برهان ٣٧٠ ، وابن يعيش ٧ / ٤٧ - ٤٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، والمغني ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والممع ٤ / ١٣١ - ١٣٥ ، وحاشية الصبان على الأشعري ٢ / ٣٠٩ - ٣١٠ . وانظر ما يأتي ١٢٢٨ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٤٣ - ١٣٤٤ والتعليق ثمة . وما ذكره المؤلف هنا هو قول الزجاج ، انظر ما سيأتي في موضعه .

(٢) انظر شرح الملح للروح ١١٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٣٠٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والأصول ١ / ٢٢٢ ، وابن يعيش ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، وشرح الكافية ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، والممع ٣ / ٦٨ =

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ

الْوَسِيلَةَ ۗ ﴾ (١) [٥٧]

١ / ٧٥

(١ / ١٨)

أي المعبودون الذين يدعوهم المشركون يبتغون إلى ربهم / الوسيلة . والعائد إلى ﴿ الذين ﴾ محذوف^(٢) من ﴿ يدعون ﴾ ، أي أولئك المعبودون الذين يدعونهم . ف ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين ﴾ مع صلاته صفة له ، و ﴿ يبتغون ﴾ هو الخبر .

٦

وقوله : ﴿ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ۗ ﴾ (٣) [٥٧]

معناه : ينظرون أيهم أقرب . ف ﴿ أيهم ﴾ استفهام مبتدأ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبره ، والجملة متعلقة بـ « ينظرون » مضمرة^(٤) .

٩

[قوله تعالى (٥)] : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا

الْأُولَئُونَ ۗ ﴾ (٦) [٥٩]

= وذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع لاصبي ، انظر الإنصاف ٣٢٢ - ٣٣٥ المسألة ٤٥ ، والمصادر السالفة .

(١) انظر الجواهر ٤٧٨ ، ٩٠٣ ، وشرح اللع اللوح ١٥٣ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٥ ، وللزجاج ج ٢ / ٥١ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، وجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٥١ / ٦ .

(٢) سلف التعليق على حذف العائد للمنصوب ١٠٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥١ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، وجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٥٢ / ٦ ، وابن الشجري ٢ / ٢٩٨ .

(٤) هذا قول الزجاج وواقفه النحاس وغيره . وأجاز الزجاج أيضاً أن يكون ﴿ أيهم ﴾ اسماً موصولاً بدلاً من الواو في ﴿ يبتغون ﴾ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : الذي هو أقرب ، وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٢٦٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٦ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٢ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٧ ، وجمع البيان ٢ / ٤٢٢ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٥٢ / ٦ .

أي مامننا من^(١) إرسال الآيات إلا تكذيب الأولين . ف « أن » الأولى مع صلتها في موضع النصب مفعول ثانٍ لـ ﴿ منعنا ﴾ ، و « أن » الثانية بصلتها في موضع الرفع فاعل ﴿ منعنا ﴾ .

[قوله تعالى^(٢)] : ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنةً للناسِ والشجرة الملعونة في القرآن ﴾^(٣) [٦٠]

أي وما جعلنا الشجرة الملعونة في القرآن إلا فتنة للناس أيضاً ، وهي شجرة الزقوم^(٤) . ووصفها بالملعونة^(٥) ، والمعنى : والشجرة الملعون أهلها وأكلوها ، وهم الكفرة الفجرة ، لأنه قال : ﴿ فإِنَّهُمْ لَأَكْلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾ [سورة الصافات : ٦٦] : فلما حذف المضاف^(٦) استتر^(٧) الضمير في اسم المفعول ، فأنث المفعول لما جرى على ﴿ الشجرة ﴾ .

(١) فالصدر المؤول في موضع النصب بهد حذف الجار ، يقال : منم من حقه . ويقال : يتمدى « منع » إلى ثاني المفعولين بنفسه فيقال : منم حقه ، انظر اللسان والتاج ومعجم ألفاظ القرآن والمصباح التنير والوسيط (منع) . وقدره الزجاج وغيره : مامننا الإرسال .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٤٨٣ ، ومماني القرآن للفراء ١٢٦ / ٢ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٢ / ٢ خ ومنه أخذ المؤلف ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ومعجم البيان ٣ / ٤٢٢ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٦ / ٥٥ - ٥٦ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٧٨ - ٧٩ ، والقرطبي ١٠ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وابن كثير ٥ / ٨٩ - ٩٠ ، ومعجم التفاسير ٤ / ٤٩ - ٥٠ .

(٤) عن ابن عباس وعكرمة والحسن وسعيد بن جبير وغيرهم . قال تعالى في وصفها : ﴿ إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم . ظلها كأنه رؤوس الشياطين ﴾ [سورة الصافات : ٦٤ - ٦٥] .

(٥) قال الزجاج : « فإن قال قائل : ليس في القرآن ذكر لعننها ، فالجواب في ذلك أنه لمن الكفار ، وهم أكلوها ، والجواب الآخر أيضاً أن العرب تقول لكل طعام مكروه ضار ملعون » أ هـ .

(٦) وهو قوله « أهل » و « أكلون » في قوله في معنى الآية : والشجرة الملعون أهلها وأكلوها . (٧) في الأصل : واستتر ، وهو خطأ .

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ ^(٢)

[٦٠]

٣ أي ما يزيدهم التخويف ، فأضمر « التخويف » في ﴿ يزيدهم ﴾ ليجري ذكر
الفضل . وانتصاب قوله ﴿ طغياناً ﴾ على أنه مفعول ثان لقوله ﴿ يزيد ﴾ لأن
« يزيد » يتعدى إلى مفعولين .

٦ [قوله تعالى ^(٣)] : ﴿ قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ ^(٤) [٦١]

ينتصب قوله ﴿ طيناً ﴾ لأنه تمييز ^(٥) . وإن شئت كان بنزع الخافض ^(٦) ،
أي لمن خلقت من طين ، فحذف « من » كقوله : ﴿ أَنْ تَسْرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ ^(٧)
[سورة البقرة : ٢٣٣] أي لأولادكم ^(٨) .

٩

قوله تعالى : ﴿ رَبِّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفُلُوكَ ﴾ ^(٩) [٦٦]

١٢ هذا جواب قولهم : « من يعيدنا » ، وقد ذكّر في قوله ﴿ فسيقولون من
يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة ﴾ [٥١] ﴿ ربكم الذي يزجي ﴾ ، ف
﴿ ربكم ﴾ رفع وصف ^(١٠) لقوله ﴿ الذي فطركم ﴾ وإن طال الكلام ، لأن

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٨٤٥ ، وجمع البيان ٢ / ٤٢٢ ، والبيان ٢ / ٩٢ - ٩٤ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥٢ - ٢ / ١٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٩ ، وجمع البيان

٢ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والبيان ٨٢٦ ، والبحر ٦ / ٥٧ .

(٥) وهو أحد قولي الزجاج ومن واقفه ، قال أبو حيان : ولا يظهر كونه تمييزاً .

(٦) أجازة الحوفي والمكبري .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ١٦٨ - ١٦٩ .

(٨) وأجاز الزجاج أن يكون ﴿ طيناً ﴾ حالاً ، وهو قول النحاس وغيره ، وهو الظاهر .

(٩) انظر التبيان ٨٢٧ .

(١٠) وأجاز المكبري أيضاً أن يكون بدلاً ، وكلا الوجهين متكلف . وأجاز المكبري أيضاً أن يكون

﴿ ربكم ﴾ مبتدأ و (الذي) خبره ، وهو الظاهر والصواب .

القرآن كالسورة الواحدة وكالفصل الواحد .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ ^(١) [٧١]

ينتصب ﴿ يَوْمَ ﴾ بمدلول الفاء ^(٢) من قوله ﴿ فَمَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِينِهِ ﴾ [٧١] أي يُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ كِتَابَهُ يَوْمَ نَدْعُو . ولا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن ما قبله فعل ماض وهو قوله ﴿ وَفَضَّلْنَا هُمْ عَلَى كَثِيرٍ ﴾ [٧٠] ، والماضي لا يعمل في المستقبل .

فأما الباء في قوله ﴿ بِإِمَامِهِمْ ﴾ فهو باء الحال ، والتقدير : يوم ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم ، أو فيهم إمامهم . وإن شئت كان متعلقاً بنفس ﴿ ندعو ﴾ لأن كل إنسان يدعى بإمامه يوم القيامة ، فيقال : يا آل فلان ويا آل فلان . وقد ذكرناه في « نتائج الصناعة » ^(٣) إذ ذكرنا هناك باباً فيما جاء وفيه باء الحال ^(٤) ، وكتبنا لا يستغني بعضها عن بعض ؛ وكله مبسوطاً كلام فارسهم ^(٥) .

٢ / ٧٥

(٢ / ١٨)

(١) انظر الجواهر ٦٤٠ ، ٧١١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥٤ / ٢ خ ، والحجة ١ / ٢٣ - ٢٤ ومنه أخذ المؤلف هنا وفي الجواهر ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٢ ، ومحج البيان ٢ / ٤٢٠ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والتبيان ٨٢٨ ، والبحر ٦ / ٦٢ .

(٢) قال أبو علي : لأن الطرف حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة إذا ومن ثم أجيب بالفاء كما يجاب إذا بها . والذي قاله الزجاج أن الطرف متعلق بقوله ﴿ يعيدكم فيه تارة أخرى ﴾ [٦٩] وأجاز أن ينتصب على أنه مفعول به لـ « اذكر » مقدره ، وأجاز الوجهين النحاس وغيره ، والثاني أقرب ألوجه عند أبي حيان ، وقيل غير ذلك .

(٣) لم ينته إلينا هذا الكتاب ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) وقد عقد في « الجواهر » ٢٥١ - ٢٧٢ الباب ١٢ لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » . ولم يذكر هذه الآية فيها ذكره فيه . وسلف التعليق على باء الحال ٢٦ .

(٥) هو أبو علي الفارسي .

فإذا أشكل عليك شيء من كلام الفارس^(١) فإنه لا يفتحك لك إلا هذه
الأجزاء التي أملناها عليك . ولو لم يكن في كَتَبِنَا من حَلّ مشكلاته إلا اللفظ
الذي أراد [فيه^(٢)] أن يبين كلام سيبويه من كون « لا » زائدة في التنزيل
حيث قال^(٣) : وقد قال سيبويه : أما أن لا يكون يعلم فإنه يعلم ، وأراد : أما أن
يكون يعلم ، واختزل هذه اللفظة واقتصر عليها^(٤) ، فنزعنا هذه اللفظة من
كلامه ، وصدّرنا بها « باب زيادة لا »^(٥) ونقلنا الفصل على وجهه من موضعه
في « الكتاب » ، ثم سقنا عليها الآي على ما تراه هناك^(٦) .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ
أَعْمَى ﴾^(٧) [١٧٢] .
بترك إمالتها ، وإمالتها^(٨) جميعاً ، وكتاتها حسنة .

- (١) هو أبو علي الفارسي .
(٢) زيادة من ي وب .
(٣) انظر الحجة ١ / ١٢٢ ، وفي حكاية كلامه تصرف . وانظر عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ١٦٥ . وفي
الكتاب والحجة « أما ... فهو يعلم » .
(٤) كان في النسخ : عليه ، والصواب ما أثبت .
(٥) الظاهر أنه يريد باباً عقده في « نتائج الصناعة » لزيادة « لا » . وقد عقد في الجواهر ١٣١ - ١٤٠
الباب هـ لـ « ماجاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض
ذا اتفاق » وصدّره بالفصل الذي أشار إليه من كلام أبي علي ثم ساق ما ذكره من الآي التي حلت
« لا » فيها على الزيادة وقد سلف ذكر مصادر الكلام على زيادة « لا » ٤٢٥ .
(٦) قوله « ولو لم يكن » حذف جواب لو للمعلم به ، وتقديره : لكنّها ، ونحوه .
(٧) انظر شرح اللع اللوح ١٢٧ / ١ - ٢ ، ومماني القرآن للفراء ١٢٧ / ٢ ، وللزجاج
ج ٢ / ١٥٤ - ٢ / ١٥٥ - ١ / ١٥٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٢ ، والحجة ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٤ خم ومنه أخذ
المؤلف ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٨ ، والبيان ٢ / ١٤ ، والبحر ٦ / ٦٢ ، والكشاف ٢ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ،
والمقتضب ٤ / ١٨٢ ، وابن عيمش ٧ / ١٤٦ .
(٨) أمالها حزة والكسائي وأبو بكر عن عامر ، وفتحها ابن كثير وابن عامر وحفص عن عامر =

وزَبَان^(١) يميل الأولى دون الثانية ، لأن الثانية لما كان مِنْ عَمَى القلب^(٢) وكان بناء المبالغة^(٣) وكان^(٤) في التقدير : فهو في الآخرة أعمى من غيره = رأى الألف وسط الكلمة عنده ، فلم يَرِ إمالتها ، لأن الأولى طَرَفٌ ، فاستجاز إمالتها^(٥) . وفي قراءة زَبَان^(٦) عجائب لاتكاد تفهمها إلا بعد التصفح وطول

= وقالون عن نافع ، واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين اللفظين ، وأمال

أبو عمرو الأولى وفتح الثانية . انظر السبعة ٢٨٢ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٣٠٨ ، ٤٣ .

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، وزبان اسمه على الأصح ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .
(٢) وهو قول الفراء والمبرد والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز المبرد أن يكون من عمى العين ، فلا تريد به أعمى من كذا ، ولكنه أعمى في الآخرة كما كان في الدنيا وهو في الآخرة أضل سبيلاً ، وهو قول الزمخشري وأجاز القول الأول ، ورجح النحاس الأول .

(٣) بناء « أفعل منه » - وهو ما يعرف اصطلاحاً بـ « أفعل التنضيل » - وصف موضوع للمبالغة والتنضيل في معنى الفعل المشتق هو منه . انظر ذكر معنى « المبالغة » في « أفعل » الذي هو للتنضيل في الكتاب ٢ / ٢٥١ ، والأصول ٣ / ١٥٢ ، وشرح الصغ لابين برهان ٤١٤ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٤ ، والبحر ٦ / ١٠٤ ، وانظر ماسياًتي ٧٤٤ . وقد بنت العرب أمثالا كثيرة على « أفعل من كذا » ضربتها في التناهي والمبالغة ، انظر الدرة الفاخرة وجمرة الأمثال والمستقصى وغيرها .

(٤) قوله « لأن الثانية لما كان .. وكان .. وكان » كذا وقع ، وصوابه « لأن الثاني » والمراد لفظ « الأعمى » الثاني ، ولو أنك فقال « كانت » كان صواباً . وقد لخص المؤلف كلام أبي علي فاضطربت عبارته .

(٥) قال أبو علي : « وأما قراءة أبي عمرو ﴿ أعمى ﴾ فهو في الآخرة أعمى ﴿ فأمال الألف من الكلمة الأولى ولم يملها في الثانية فلأنه يجوز أن لا يجعل « أعمى » في الكلمة الثانية عبارة عن المؤوف الجارحة ولكن جعله أفعل من كذا ، مثل أبلد من فلان ، فجاز أن يقول فيه « أفعل من كذا » وإن لم يجوز أن يقال ذلك في المصاب يبصره . وإذا جعله كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها « من كذا » ؛ وإنما تحسن الإمالة في الأواخر لما تقدم . وقد حذف من أفعل الذي هو للتنضيل الجار والمجرور وهما مرادان في المعنى مع الحذف وذلك نحو قوله ﴿ فإنه يعلم السر وأخفى ﴾ [سورة طه : ٧] المعنى أخفى من السر ، وكذلك قولهم « عام أول » أي أول من عامك ، وكذلك ﴿ فهو في الآخرة أعمى ﴾ أي أعمى منه في الدنيا ، ومعنى العمى في الآخرة أنه لا يتهدى إلى طرق الثواب ، ويؤكد ذلك ظاهر ما عطف عليه من قوله ﴿ وأضل سبيلاً ﴾ فكما أن هذا لا يكون إلا على « أفعل » كذلك المطوف عليه ... « اهـ » .

(٦) في الأصل وب : « الزبان » ، والصواب من ي ، فاسم أبي عمرو « زبان » بغير « ال » .

الإقامة على هذه الأجزاء .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ تُبَشِّرَنَا بِإِيَّاكَ لَقَدْ كُنَّا تَرَكْنَا إِلَيْهِمْ ﴾^(٢)

[٧٤]

التقدير : ولولا تبييتنا إياك . فـ « أن » هنا في موضع الرفع بالابتداء^(٣) ، والخبر مضر ، ودلّ على بطلان مذهب أبي سعيد^(٤) . أعني هذه الآية . حيث قال^(٥) :

لَوْلَا حُدِّثْتُ وَلَا عُدِّرِي لِمَحْدُودٍ^(٦)

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبحر ٦ / ٦٥ .

(٣) أي المصدر للؤول من أن وما بعدها مرفوع بالابتداء . وقد سلف التعليق ٥٠٨ على وجوب إضمار خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » وذكرنا ثمة أن ارتفاع الاسم بعد « لولا » بالابتداء هو قول البصريين وأنه عند الفراء مرتفع بها وعند الكسائي مرتفع بفعل مقدر .

(٤) السيرافي صاحب أحسن شرح لكتاب سيويه . وحكى ابن الشجري في أماليه ٢ / ٢١١ قول أبي سعيد في تصحيح مقاله سيويه في ارتفاع الاسم بعد لولا بالابتداء ، قال : « ألا ترى أن الفعل قد وقع بعدها في قول الجوهري « لولا حددت » ، وكل حرف يليه الاسم والفعل فما بعده رفع بالابتداء نحو إنما وكأنا وهل وألف الاستفهام » اهـ .

(٥) الجموح الظفري ، وهذه النسبة إلى بني ظفر من سليم بن منصور . والبيت من أبيات له في شرح أشعار الهذليين ٨٧١ ، والحزانة ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ . وهو له في ابن الشجري ٢ / ٢١١ ، واللسان (عذر) . وهو بلا نسبة في الأزهية ١٧٠ ، والإنصاف ٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٣١ ، وشرح الكافية ١ / ١٠٤ ، وابن يعيش ٨ / ٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٢٨ عرضاً ، وشرح المفضليات ٣٢٠ ، وشرح التصانيد السبع ٥٥١ ، والزاهر ١ / ٤٩٦ ، والمخصص ١٥ / ١٩٠ . وذكر البغدادي أن أبا تمام أنشد البيت مع ثلاثة أبيات أخرى في مختار أشعار القبائل وعزاها إلى راشد بن عبد الله السلمي وذكر ابن بري أن البيت ينسب إلى راشد أيضاً ، انظر اللسان (عذر) .

(٦) صدره : لَادِرُّ دَرَكٍ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ

ويروى « لله دَرَكٌ » . والدَرُّ : العمل من خير أو شر ، وقولهم « لله دَرَكٌ » يكون مدحاً ويكون ذمّاً ، عن ابن الأعرابي ، والمراد الذم على كلتا الروايتين . وماعليه أكثرهم أن « لله دره » إنما يقال لمُدح من يمدح ويتمجب من عمله . وقوله حددت أي حرمت ومنعت ، والمعدري المَعْدِرَة .

ألا ترى أنه قال : « لولا يدخل على الفعل^(١) » واستدل^(٢) بالبيت ، فحفي عليه إضمار^(٣) « أن^(٤) » في البيت ؛ فهذه الآية جاءت بإثبات « أن^(٥) » وفضحته^(٦) في مذهبه .

وَقُرئ^(٧) ﴿ تَرْكُنْ ﴾ وهو مُجْمَعٌ عليه . وجاء في بعض القراءات ﴿ تَرْكُنْ ﴾^(٨) . فـ « تَرْكُنْ » مفتوحاً^(٩) مضارع « رَكَيْتَ » مكسوراً ، و « تَرْكُنْ » مضموماً^(١٠) مضارع « رَكَيْتَ » [مفتوحاً^(١١)] .

(١) مقاله السيرافي وافقه عليه صاحب الأزهية والرضي وابن يعيش وغيرهم وهو قول الكسائي لأنه يرفع الاسم بعد « لولا » بفعل مقدر . وخالفه ابنه يوسف فقال في شرح أبيات الفريز المصنف « لولا لا يقع بعدها إلا الأسماء وتكون مبتدأة وتحذف أخبارها وجوباً ، فلما اضطر الشاعر حذف أن واسمها أي لولا أي حددت ، يقول : لولا أني حرمت لقتلت القوم ، وهذا قبيح لأنه يجري مجرى حذف الموصول وإبقاء الصلة . ويجوز أن يكون شبه « لولا » بـ « لو » فأولها الفعل أو شبه أن الشديدة بأن الخفيفة ، فـ « أن » الخفيفة قد تحذف كقوله :
ألا أجدنا الزاجري أحضر الوغى

فما استجازوا حذفها حذفوا الثقيلة لأنها حرف مصدري .. « ا هـ عن الخزانة .
وجهور البصريين يمنعون دخولها على الأفعال ، والفراء ومن وافقه من الكوفيين يمنعونه لأنهم يرفعون الاسم بعدها بها .

(٢) في الأصل : فاستدل ، وهو تحريف .

(٣) إضمار « أن » المصدرية أسوغ من إضمار « أن » الشديدة واسمها على ما قدره ابن السيرافي .

(٤) في الأصل : وفضحه ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : وقراً ، وهو خطأ .

(٦) وهي قراءة شاذة عزها أبو حيان إلى قتادة وابن أبي إسحق وابن مصرف . وفي اللسان (ركن) أنها ليست بفضيحة ، ونهر النحاس في إعراب القرآن ٢ / ٢٥٤ أن الأولى أفصح .

(٧) في الأصل وي : مفتوح ، والوجه ما أثبت من ب .

(٨) في الأصل : مضموم ، والوجه ما أثبت من ي وب .

(٩) زيادة من ي وب .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا ﴾^(٢)

[٧٧]

- ٣ مصدر موكد لما قبله^(٣) ، لأن ما قبله ﴿ وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلاً ﴾ [٧٦] ومدلول هذا اللفظ : [و^(٤)] إذا أهلكناهم ، فكأنه قال : أهلكناهم سنة من قد أرسلنا قبلك ، أي أهلكناهم إهلاكاً وسنة مثل سنة من قد أرسلنا قبلك .
- ٦ وهذا باب أيضاً في « النتائج »^(٥) ذكرت معه ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^(٥) [سورة النساء : ٢٤] و ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَّ ﴾^(٦) [سورة النمل : ٨٨] و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ لِيُخَلِّفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾^(٧) [سورة الرعد : ١٦] وقوله ﴿ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾^(٨) [سورة النحل : ٢٨] ، وقوله : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾^(٩) [٧٩] إذ معنى

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٢ ، وللغراء ١٢٩ / ٢ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٥ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٥ ، والبحر ٦ / ٦٧ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢٤ ، والكشاف ٢ / ٤٦٢ .

(٣) قدره الأخفش : سنناها سنة ، وقال الغراء « نصب السنة على العذاب المضر أي يعذبون كسنة من قد أرسلنا » ، وكشف الزجاج المعنى ، قال : « سنة منصوب بمعنى ولا يلبثون ، وتأويله : إننا سننا هذه السنة فمن أرسلنا قبلك من أرسلنا أنهم إذا أخرجوا نبيهم من بين أظهرهم أو قتلوه لم يلبثهم العذاب أن ينزل بهم » . وظاهر تقدير الغراء أنه منتصب بنزع الخافض ، وهو مانص عليه مكي وتابعه عليه أبو حيان .

(٤) يريد كتابه « نتائج الصناعة » الذي ذكره ٧٢٦ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠١٦ - ١٠١٧ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٤٤ .

(٨) انظر الكلام عليهما في مصافي القرآن للغراء ١٠٠ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٩٠ .

(٩) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٢٧ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والكشاف ٢ / ٤٦٢ ، والبيان ٨٣٠ ، والبحر ٦ / ٧١ .

﴿ تَهَجَّد ﴾ : تَنَفَّل^(١) ، و﴿ نَافِلَةٌ ﴾ بمعنى « تَنَفَّل » . وهذا أيضاً باب من ذلك^(٢) ، مثل « الحائنة » و« الكاذبة » و« العاقبة » و« العافية »^(٣) .

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ [٨٨]

جواب « إن » مضر ناب عنه قوله ﴿ لا يأتون بمثله ﴾ [٨٨] . ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ لا يأتون ﴾ جواب « إن » لثبات النون ؛ فهو أيضاً جواب قسم هيأته لام^(٤) « لن » ، والتقدير : لن اجتمعت الإنس والجن / على أن يأتوا بمثل هذا القرآن فوالله لا يأتون بمثله ؛ ومثله قول كثير^(٥) :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لأقيلها

قوله عز وجل : ﴿ أَوْ تَسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتَ عَلَيْنَا كَيْفًا ﴾^(٦)

[٩٢]

(١) قال الزمخشري : « التهجد : ترك المجهود للصلاة ... نافلة لك : عبادة زائدة لك على الصلوات الخمس ... وضع نافلة موضع تهجداً ، لأن التهجد عبادة زائدة فكان التهجد والنافلة مجتمعا معنى واحد ... » اهـ يريد معنى الزيادة . وقيل نافلة حال وهو قول الطبرسي وأجازاه العكبري وأبو حيان .

(٢) أي مما جاء من المصادر المؤكدة لما قبلها . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٧٦٧ - ٧٦٨ الباب ٤٣ لـ « ما جاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضردل عليه ما قبله » . ولم يذكر فيه آية الإسراء : ٧٧ ، ولآية النحل : ٣٨ .

(٣) في الأصل وي : وقولهم العاقبة والمافية . وأثبت ما في ب ، والكلام مستغن عن « قولهم » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها ٣٤٣ في ذكر ما جاء من المصادر بزنة اسم الفاعل .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٩ ، وشرح السمع اللوح ١٤٧ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠ / ٢ ، ١٣١ ، وجمع البيان ٤٣٧ / ٣ ، والبيان ٩٥ / ٢ ، والبحر ٧٨ / ٦ ، والمنهجي ٨١٠ .

(٥) وهي التي تسمى اللام الموطئة والمؤذنة ولام الشرط ، وقد سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٨٤ .

(٦) سلف البيت ٢٤٢ ، ٥٥٧ وتخريجه في أول الموضعين .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٣١ / ٢ ، والنحاس ٢٦٠ / ٢ ، والحجة ٣٧٠ - ٣٧٢ خم ، وجمع البيان ٤٣٩ / ٣ ، والبيان ٩٥ / ٢ ، والبحر ٧٩ / ٦ .

و ﴿ كِئْفًا ﴾ [بفتح السين وسكونها]^(١) وهو جمع « كِئْفَة » ،
و « كِئْفَة » و « كِئْف » ك « كِئْرَة » و « كِئْر » .

٣ [و كِئْفَة]^(٢) و « كِئْف » مثل « نَخْلَة » و « نَخْل » و « حَبَّة » و « حَب »
من المجموع التي يكون الفرق بين أحادها وجماعتها التاء .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانِ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يُمَثِّلُونَ
٦ مُطْمَئِنِّينَ ﴾ [٩٥]^(٣)

ف ﴿ ملائكة ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ . و ﴿ يُمَثِّلُونَ ﴾ في موضع الرفع صفة
للملائكة . و ﴿ مطمئنين ﴾ نصب على الحال . و ﴿ في الأرض ﴾ خبر
٩ ﴿ كان ﴾ . ولا يجوز أن تجعل ﴿ مطمئنين ﴾ الخبر و ﴿ في الأرض ﴾ ظرفاً لـ
﴿ يُمَثِّلُونَ ﴾ لأنه لا كبير فائدة تحته ؛ إذ لا يكون المشي في الغالب إلا على
الأرض .

١٢ [قوله تعالى^(٤)] : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [٩٦]^(٥)
المفعول محذوف ، وهو الكاف ، والباء زيادة^(٦) ، و ﴿ شهيداً ﴾ تمييز^(٧) .
والتقدير : كفاك الله من جملة الشهداء .

(١) زيادة من ي وب . قرأ بفتح السين نافع وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة
٢٨٥ ، والتيسير ١٤١ ، والنشر ٢ / ٣٠٩ . والكسفة : القطعة .

(٢) زيادة من ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦٦ ، والبيان ٢ / ٩٦ ، والبحر ٦ / ٨١ ، والبيان ٨٣٣ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥٩ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٦٦ ، ومحج البيان
٢ / ٤٤١ ، والكتاب ١ / ١٢ / ١٩ ، ٤٨ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٥ .

(٦) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى ٢٨٩ . وانظر ماعلقناه ٢٩٠ .

(٧) أو حال ، والتقدير كفى الله في حال الشهادة ، وأجاز القولين الزجاج والنحاس

[قوله تعالى (١)] : ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ ﴾ (٢)

[٩٧]

٢ كلاهما شرط . ووحد الضمير المتصل بـ ﴿ يهد ﴾ و ﴿ يضل ﴾ لكان قوله
٦ ﴿ فهو المهتد ﴾ على اللفظ . ثم قال ﴿ فلن تجد لهم أولياء من دونه ونحشرتهم
يوم القيامة على وجوههم غيباً وبكياً وصماً مأواهم جهنم ﴾ [٩٧] فجمع
الضمير في كل ذلك على المعنى .

وقوله : ﴿ كَلِمًا خَبِثَتْ زِدْنَاهُمْ سَعيراً ﴾ (٣) [٩٧]

٩ جملة في موضع الحال من ﴿ جهنم ﴾ . ولا يجوز أن تكون صفة [لها (٤)]
لأن « جهنم » معرفة ، فلا توصف (٥) بالجملة . وإنما قلنا ذلك لأنه توضع (٦)
« جهنم » موضع « متلظاً » [و (٧) « مستعير » . لولا ذلك لم يجز محيء الحال
عنها .

١٢ ويجوز أن تكون الجملة لاعحل لها من الإعراب ، وتكون (٨) في تقدير
العاطفة (٩) ، والتقدير : وكلما خبت ، فحذف الواو (١٠) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٤١ ، والبحر ٦ / ٨١ .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، والبيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ٨٣٣ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) في الأصل : يوصف ، وهو تصحيف .

(٦) في النسخ « يوضع » وهو تصحيف .

(٧) زيادة مني . وهي ثابتة في مجمع البيان الذي نقل صاحبه كلام المؤلف من غير ما تصریح وفيه :

متلظ ومتسمر ولولا . وفي ب : موضع مستعير .

(٨) في النسخ : ويكون ، وهو تصحيف .

(٩) في الأصل : « ويكون التقدير العاطفة » وهو خطأ صوابه من ي و ب . والعاطفة هي الواو
العاطفة .

(١٠) ظاهر كلامه أن جملة ﴿ كلما خبت زدناهم سعيراً ﴾ معطوفة بواو مقدره على جملة =

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ ذَلِكْ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا ﴾^(٢) [٩٨]
 ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جزاؤهم^(٣) ﴾ خبره ، وقوله ﴿ بأنهم ﴾ في صلة
 الجزء . ولا يجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ خبر مبتدأ مضر^(٤) على تقدير : الأمر
 ذلك ، لأنه يبقى قوله ﴿ جزاؤهم ﴾ بلا خبر .

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾^(٥)
 [١٠٠]

﴿ أنتم ﴾ رفع بفعل مضر يفسره ﴿ تملكون ﴾ والتقدير : قل لو
 تملكون . ولا يجوز أن يرتفع ﴿ أنتم ﴾ بالابتداء ، لأن « لو^(٦) » تختص بالأفعال
 فلا يقع بعدها المبتدأ^(٧) كما أن « إن^(٨) » التي للشرط كذلك في قوله ﴿ وإن أخذ^(٩) »

﴿ ماؤم جهنم ﴾ وهي جملة مستأنفة ، فالجملتان لاهل لها من الإعراب . وقد أجاز
 المكبري أن تكون جملة ﴿ ماؤم جهنم ﴾ مستأنفة أو حالاً مقدره . ولا حاجة إلى تقدير حذف
 الواو العاطفة لأن جملة ﴿ كلما خبت زدناهم سعيراً ﴾ مستأنفة ، والاستئناف يقع بحرف وبلا
 حرف . وقد أجاز المكبري أن تكون مستأنفة أو حالاً .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر البيان ١٦ / ٢ ، والتبيان ٨٢٢ .

(٣) في الأصل : جزاؤه ، وهو خطأ .

(٤) أجاز المكبري هذا الوجه ، وهو خطأ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦١ ، وجمع البيان ٣ / ٤٤٢ ، والبيان ٢ / ٩٦ - ٩٧ ، والبحر ٦ / ٨٤ ،
 والكتاب ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ ، والمقتضب ٢ / ٧٧ ، والكامل ٢٦٢ ، والخصائص ٢ / ٢٨٠ ، وابن
 يعيش ٩ / ٩ - ١٠ ، والمغني ٢٤١ - ٢٤٢ ، ٣٥٤ ، ٨٢٧ .

(٦) انظر في « لو » الكتاب ١ / ٤٧٠ و ٢ / ٣٠٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٧ - ٧٨ ، والكامل ٣٦١ - ٣٦٤ ،
 وشرح اللمع لابن برهان ٧٩ ، وابن يعيش ٩ / ٩ - ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٩ - ٢٩١ ، ووصف
 المباني ٢٨٩ - ٢٩٢ ، والجنى النباني ٧٧٢ - ٧٩٠ ، والمغني ٣٥٢ - ٣٥٥ ، والمصع ٤ / ٣٤٢ - ٣٥١ .

(٧) هذا قول الأكثرين ، وهو المختار . وأجاز بعضهم أن يكون الرفع مبتدأ وما بعده الخبر . فإن
 وقعت « أن » بصد « لو » نحو : لو أنك ذهبت لنذهبت = فالخبر أيضاً أن المصدر المؤول مرتفع
 بفعل مضر ، وذهب السمرقاني ومن وافقه إلى أنه يرتفع بالابتداء وعرضا المرادي =

مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴿١﴾ [سورة التوبة : ٦] أَلَا تَرَىٰ أَنَّ «أَحَدًا» يَرْتَفِعُ بِفِعْلِ مُضَرٍّ (٢) ، وَالتَّقْدِيرُ : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .

[قوله تعالى (٣)] : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَهُ ﴾ (٤) [١٠٥]

إِنْ شُئْتَ كَانَتْ (٥) الْبَاءُ مِنْ صِلَةِ الْفِعْلِ ، أَيْ أَنْزَلْنَاهُ بِالْحَقِّ وَنَزَلَ بِالْحَقِّ .
وَإِنْ شُئْتَ كَانَتْ الْبَاءُ حَالًا (٦) أَيْ أَنْزَلْنَاهُ غَيْرَ مُشْكُوكٍ فِيهِ مُحَقَّقًا وَنَزَلَ غَيْرَ مُشْكُوكٍ فِيهِ مُحَقَّقًا .

= وابن هشام وغيرهما هذا القول إلى سيبويه ، ثم اختلفوا في الخبر فقيل : لاجتياج إلى الخبر ، وقيل هو محذوف .

وعبارة سيبويه «و» «لو» بمنزلة «لولا» ولا تبدأ بعده الأسماء سوى «أن» نحو : لو أنك ذاهب ، و«لولا» تبدأ بعدها الأسماء ، و«لو» بمنزلة «لولا» وإن لم يجز فيها ما يجوز فيها يشبهها . تقول : لو أنه ذهب لفعلت وقال عز وجل ﴿ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربِّي ﴾ ... «أه» وربما أوم ظاهر عبارته «أن» «بمدها مبتدأ ويدفع هذا الوهم استشاده بالآية بعد ما مثله لأنه يريد أن «لو» لا تقع على الاسم ، فإن وليها اسم فهو مبني على مقدر قبله كما بنيت «أن» على مقدر إن وليت «لو» وهو الفعل الراجع لها . وما يشهد لهذا أن سيبويه قال هذا الكلام في «باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها» والله أعلم

(١) انظر شرح اللع اللوح ١٢٢ / ٢ ، والجواهر ٢٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٧ ، وللغراء ١ / ٤٢٦ - ٤٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٦ - ٧ ، والبيان ١ / ٢٩٤ ، وابن

الشجري ١ / ٣٣٢ و ٢ / ٣٤٦ ، وابن يمش ١ / ٨١ - ٨٢ و ٩ / ١٠ .
(٢) هذا قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المرفوع بعد «إن» مبتدأ ، وأجاز الأخفش الوجهين ونص أن رفعه بفعل مضمر أقيس الوجهين ، انظر المصادر السالفة ، والكتاب ١ / ٤٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٦ ، ٣٢٧ ، وللقضب ٢ / ٧٤ ، والأصول ٢ / ٢٣٢ ، وابن يمش ١ / ٨١ - ٨٢ وشرح اللع لابن برهان ٢٩ ، ٧٩ ، وشرح الكافية ١ / ٧٦ - ٧٧ ، ١٦٣ ، والإنصاف ٦١٥ - ٦٢٠ المسألة ٨٥ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٤ ، والحجة ٢ / ١٢٧ ، والبيان ٢ / ٩٧ ، والتبيان ٨٣٥ .

(٥) في الأصل وي : كان ، والوجه ما أثبت من ب ليوافق ما بعده .

(٦) سلف التعليق على باء الحال ٣١ .

٢ / ٧٦

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ ﴾^(٢) [١٠٦]

(٢ / ١٩)

ينتصب بفعل مضمر^(٣) ، أي وفرقنا قرآنًا / وفسره ﴿ فرقناه ﴾ . وجاء ﴿ وَقُرْآنًا ﴾ منصوباً^(٤) ولم يجر فيه الرفع لأن صدره فعل وفاعل^(٥) وهو قوله ﴿ وبالحق أنزلناه ﴾ .

٦

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ لِيَتَفَرَّاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ ﴾^(٢) [١٠٦]

الجار في موضع الحال أي متبهلاً مترفقاً غير مستعجل ولا مسرع .

٩

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾^(٢) [١٠٨]

« إِنْ » بمعنى « إِنَّه »^(٣) وجاءت مؤكدة للفعل كما أن « إِنْ » تؤكد الاسم ، وكما أكدت « إِنْ » باللام في نحو قوله ﴿ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٥٨] أكدت « إِنْ » أيضاً باللام في قوله ﴿ لَمَفْعُولًا ﴾^(٤) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٦٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤٥ ، والبيان ٢ / ١٩٧ ، والبحر ٦ / ٨٧ .

(٣) وهو ما يعرف بالمنصوب على الاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩ .

(٤) في الأصل : منصوب ، والصواب من ي و ب .

(٥) انظر ماسياًتي ٩٥٨ ، ٩٧١ ، ١١٠٦ .

(٦) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٤٥ ، والبيان ٢ / ٩٧ ، والبحر ٦ / ٨٧ .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٦٠ / ١ خ .

(٨) فهي خفيفة من الثميلة ، وقد سلف التعليق عليها ١٠٧ .

(٩) وهي التي تسمى « الفارقة » ، وقد سلف التعليق عليها ١٠٧ . قال الزجاج : معناه : « ما كان وعد ربنا إلا مفعولاً » . وقد وافق الزجاج في هذا التأويل الكوفيون الذين يسمون هذه اللام لام إلا ويجعلون إن هنا بنزلة ما في الجحد ، انظر اللامات للزجاجي ١١٥ والمصادر التي أحلنا عليها

[قوله تعالى^(١)] : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ

خُشُوعاً ﴾^(٢) [١٠٩]

٣ أي يزيدهم البكاء والخرورج على الذقن^(٣) . ففاعل ﴿ يزيدهم ﴾ ضمير المصدر الذي دلّ عليه الفعل ؛ كما حكى سيبويه من قولهم : « من كذب كان شراً له »^(٤) ، أي كان الكذب شراً له^(٥) . [

[قوله تعالى^(٦)] : ﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [١١٠]

٦ ضمّ الواو أبو عمرو هنا من قوله ﴿ أَوْ أَدْعُوا ﴾^(٧) ، وإن كان يكسر النون من قوله ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ، لأن مذهبه ضمّ اللام من ﴿ قُلْ ﴾ .
٩ [قال^(٨) : إنما ضمّ « قل » لضمة القاف ، ولم يضمّ « إن »^(٩) لكسرة الهمزة ؛ فلما ضمّ « قل » ضمّ أيضاً ﴿ أَوْ ادعوا ﴾ للمطابقة^(١٠) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٩١ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٤٦ ، والبحر ٦ / ٨١ ، وتفسير الطبري ١٥ / ١٢١ ، وابن كثير ٥ / ١٢٦ ، ومجمع التفاسير ٤ / ٧٨ .

(٣) لم أجد هذا القول . والذي قاله في الجواهر أن الضمير للقرآن وأن في الكلام حذف مضاف والتقدير تلاوته أو سماعهم له ، وانظر مجمع التفاسير . وقيل : ويزيدهم ما في القرآن من المواضع ، عن الطبري . وقيل : يزيدهم ما تلي عليهم ، عن البحر . وأبعد ابن كثير في قوله : التقدير : ويزيدهم الله .

(٤) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٣٨ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) ومذهبه أيضاً ضمّ الواو من « أو » ، انظر ما سلف ١٢٦ والتعليق ثمة . وكان في الأصل « أبو عمر » وهو خطأ .

(٧) أغلب الظن أن « قال » زيادة من الناسخ ، والمراد المؤلف .

(٨) إذا لقيت ساكناً مضموماً .

(٩) زيادة من ب . ولم يضمّ أبو عمرو الواو من « أو » لضم اللام من « قل » للمطابقة وإنما هذا هو مذهبه في اللام من « قل » والواو من « أو » . وقد علل المؤلف ذلك فما سلف ١٢٦ =

[قوله تعالى (١)] : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٧) [١١٠]

﴿ أَيَا ﴾ منصوب ب ﴿ تدعوا ﴾ ، و ﴿ ما ﴾ صلة زائدة (٣) ،

و ﴿ تدعوا ﴾ جزم ب « أي » ، والفاء جواب الشرط .

وكان يعقوب يقف على قوله ﴿ أَيَا ﴾ (٤) ويحمل ﴿ ما ﴾ شرطاً في موضع

النصب ب ﴿ تدعوا ﴾ ، و ﴿ تدعوا ﴾ جزم ب ﴿ ما ﴾ ، ويكون ﴿ أَيَا ﴾

عنده منصوباً بفعل مضر (٥) أي : أَيَا يكون (٦) أو أَيَا تدعوا .

بأن الضم إتياع للحرف الثالث . وعلله أبو علي بأنهم شبهوا الواو في « أو » بالواو التي تدل على الجمع في نحو ﴿ اشترؤا الضلالة ﴾ [سورة البقرة : ١٦] فضموها كما ضموا واو الجمع ، انظر الحجة ٢٧٨ / ١ .

(١) زيادة مفي .

(٢) انظر الجواهر ٦٠٦ ، ٧١٢ ، وشرح اللوح ٢٦ / ٢ و ١٢٣ / ٢ و ١٥٣ / ١ ، ومماني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، وللغراء ٢ / ١٣٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٤٥ ، والبيان ٢ / ٩٨ ، والبحر ٦ / ٩٠ ، والكتاب ١ / ٣٩٧ ، ٤٣٢ ، والمقتضب ٢ / ٤٩ ، والإيضاح ٣٢١ ، والمضديات ٢٩ ، والخصائص ١ / ٢٩٩ ، وسر الصناعة ٢٤٥ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٥ ، وابن يمين ١ / ٨٤ و ٢ / ١٣١ ، ١٣٣ و ٣ / ١٤٥ و ٤ / ٢٢ و ٧ / ٤٥ ، والمضفي ١٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٦٠٨ .

(٣) قوله « صلة زائدة » فيه جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨ .

(٤) الوقف على ﴿ أَيَا ﴾ من ﴿ أَيَا ما ﴾ هو رواية رويس عن يعقوب الحضرمي وهو أحد القراء العشرة ، وعزى هذا الوقف إلى حمزة والكسائي من السبعة ، قال ابن الجزري « ... فيجوز الوقف على كل من ﴿ أَيَا ﴾ ومن ﴿ ما ﴾ لكونها كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً ... » ا هـ . انظر النشر ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، والتيسير ٦١ .

قال أبو حيان : « ومن وقف على ﴿ أَيَا ﴾ جعل معناه : أي اللفظين دعوقوه به جاز ، ثم استأنف فقال ﴿ ماتدعوه فله الأسماء الحسنَى ﴾ وهذا لا يصح لأن « ما » لاتطلق على آحاد أولي العلم ولأن الشرط يقتضي عموماً ولا يصح هنا « ا هـ . قلت : إنما وقف من اتباعاً للرسم ، ومن التكلف تأويله على ما يقتضيه من جهة العربية .

(٥) عزا هذا القول في شرح اللوح إلى أبي إسحق ، وتقدير أبي إسحق في كتابه خلاف ما عازه إليه ، قال أبو إسحق : « المعنى : أي أسماء الله تدعوا فله الأسماء الحسنَى » ا هـ .

(٦) في هذا إضار « يكون » واسمها ، وليس هذا من المواضع التي تضر فيها . انظر ما سلف من التعليق على إضار « كان » ٦٥٦ .

سورة الكهف

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قَيِّمًا ﴾^(١) [١٢ - ١١] ٣

قالوا^(٢) : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : أنزل على عبده الكتاب قَيِّمًا ولم يجعل له عوجًا . ف ﴿ قَيِّمًا ﴾ حال من ﴿ الكتاب ﴾ عندهم ، و ﴿ لم يجعل له عوجًا ﴾ عندهم معطوف على ﴿ أنزل ﴾ فهو في صلة ﴿ الذي ﴾ ، وقد فصل بين بعض الصلة وبعضها^(٣) . ٦

والذي نرى^(٤) في ذلك أن قوله ﴿ ولم يجعل له عوجًا ﴾ حال أيضاً على تقدير : أنزل على عبده الكتاب غير مجعول له عوج قَيِّمًا ؛ فهذان حالان تواليان على صاحبهما^(٥) . ٩

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [١٢]

(١) انظر الجواهر ٧١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، وللغزالي ١٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٩/٣ ، والبيان ٩٩/٢ ، والبحر ٦٥/٦ - ٩٦ ، والبيان ٨٢٧ ، وتفسير الطبري ١٢٦/١٥ - ١٢٧ ، والقرطبي ٣٥١/١٠ ، ومجمع التفاسير ٨١/٤ ، وللغزالي ٦٩٢ - ٦٩٣ .

(٢) عن ابن عباس ، وهو قول الأخفش والكسائي والفراء والطبري وغيرهم .

(٣) في الأصل وي : وبعضه ، والصواب من ب ، وسيأتي قوله ١٤٤٩ : والفصل بين بعض الصلة وبعضها جائز .

(٤) في الأصل : ترى ، وهو تصحيف .

(٥) تقدمه إلى هذا القول أبو مسلم الأصبهاني وواقفه الكرمانلي ، وأجازه أبو البركات والمعكبري وأبو حيان وابن هشام . وقيل في توجيهه غير ذلك .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٢٥٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٢/٢ و ٢٤٨/١ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٣ ، والبيان ٩٩/٢ ، والبحر ٩٦/٦ ، وابن الشجري ٢٢٢/٢ ، وابن يعيش ١٠٠/٤ - ١٠١ .

أي ليندرم ، فحذف المفعول الأول واقتصر على الثاني^(١) .

وروى خلف عن يحيى^(٢) إشمام الدال^(٣) شيئاً من الضمّ لأنه رأى أنّ الكلمة
عنده مثل « عَضُد » ، وهم^(٤) يرون إسكان العين من « عضد » ، فلم يَرَهُ
إسكانه إسكاناً محضاً بل أشتمها تنبيهاً على أنّ الأصل الضمّ .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ أَنْ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ، مَا كَثِيرٌ فِيهِ أَبَدًا ﴾^(٦)

[٢-٣]

﴿ ماكثين ﴾ حال من الهاء والميم المجرورة باللام . ولا يجوز أن يكون
وصفاً^(٧) لـ « أجر » وإن كان قد اتصل به ﴿ فيه ﴾ وهو يعود إلى الأجر ؛ لأنه
لو كان وصفاً لأجر لقال : أن لهم أجراً حسناً ماكثين فيه هم ، فيبرز الضمير في اسم
(١) والأصل : ليندرم بيأس ، فحذف المفعول الأول والباء من المفعول الثاني ، انظر المصادر السالفة
وما سلف ٢٧٥ .

(٢) خلف هو خلف بن هشام البزار ، ويحيى هو يحيى بن آدم صاحب أبي بكر بن عياش ، انظر
ترجمتها في فهرس الأعلام . وقد روى أبو بكر عن عاصم إشمام الدال شيئاً من الضمّ ،
ولا اختلاف عن أبي بكر في ذلك ، فلا وجه إذا لقول المؤلف « وروى خلف عن يحيى » لأن
ذلك يؤذن أن ثمة اختلافاً في ذلك عن يحيى عن أبي بكر . أما ما اختلف فيه عن يحيى فيما نص
عليه ابن الجزري فهو كسر الهاء من غير صلة ، قال ابن الجزري : « ... وانفرد نقطويه عن
الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة وهي رواية خلف عن يحيى » اهـ .
والذي نصّ عليه ابن مجاهد وابن مهران والداني وابن الجزري - وهو ما قاله المؤلف في الجواهر -
أنه قرأ ﴿ لدهي ﴾ بإشمال الدال الضم وبكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ ، ولم ينص
ابن مهران على وصلها بالياء ، وقرأ الباقيون بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء ، وابن كثير
على أصله في الصلة بواو . انظر السبعة ٣٣٨ ، والمبسوط ٢٧٥ ، والتيسير ١٤٢ ، والنشر ٢١٠/٢ .

(٣) في الأصل : الذال ، وهو تصحيف .

(٤) يريد العرب أهل اللغة .

(٥) زيادة مفي .

(٦) انظر الجواهر ٧٣٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٣ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٣ ، والبستان ١٠٠/٣ ،

والتبيان ٨٢٧ .

(٧) أجازة العكبري وهو مدفوع بما ذكره المؤلف .

أو قوله :

جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(١)

٣ على تقدير : بين^(٢) رجل أترى ورجل أقر^(٣) ، [و]^(٤) بكفِّي رجلٍ كان^(٥) من أرمى البشر = فهذا أولى وأحسن .

قوله عز وجل : ﴿ قَضَرَ بِنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾^(٦)

[١١]

هذا من فصاحة البلغاء وإن كان كلُّ هذه الصفة^(٧) ، لأنه عبّر بهذه اللفظة عن الإنامة ، والمعنى : أنفاهم .

= والبيت للكيت في تفسير أساء الله الحسنى للزجاج ٢٢ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ١٣٦/١ ، والفائق ١٥٢/٢ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٨١٩ - ٨٢٠ ، والمقاصد التحوية ٨٤/٤ ، واللسان (قبص ، قتر ، ثرى) . وهو بلا نسبة في إصلاح للمنطق ٤٣٩ ، والمخصص ٢٢٤/١٣ ، وضرائر الشعر ١٧٢ ، والإنصاف ٧٢١ .

ومسجدا الله هما مسجد مكة ومسجد المدينة ، وقوله « والحصى لك قبصه » يريد لك العدد الكثير من الناس ، والقبص في الأصل : مجتمع التمل الكبير الكثير ، والحصى عبارة عن كثرة الناس وسعتهم ، يقال : إنهم لفي قبص الحصى أي في عدده وكثرته لا يستطيع عدده من كثرته . وأثرى الرجل : إذا كثر ماله ، وأقر : إذا افتقر . والمعنى : من بين كل مترٍ ومقل .

(١) سلف البيت مع آخرين ١٦٥ وتخريجه ثمة . وستأتي الأبيات ٩١٥ .

(٢) الوجه أن يقول « من بين » على ما جاء في الرواية .

(٣) في الأصل : بين رجل أترى ورجل أقر ، وهو تحريف ، والصواب من ي وفيها : وبين رجل أقر .

(٤) زيادة من ي . وفيها : .. ورجل أقر وبين رجل كان من أرمى ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : بكفني كان رجل ، وهو خطأ .

(٦) انظر معاني القرآن للفرأء ١٣٥/٢ ، وجمع البيان ٤٥٢/٣ ، والبيان ١٠٠/٢ ، والبحر ١٠٢/٦ ،

والكشاف ٤٣٢/٢ ، وتفسير الطبري ١٣٦/١٥ - ١٣٧ ، والقرطبي ٢٦٣/١٠ ، وابن كثير ١٣٦/٥ ،

وجمع التفاسير ٩١/٤ ، وإعجاز القرآن للباقلاني ٢٦٨ ، والنكت في إعجاز القرآن للرماني (ثلاث

رسائل في إعجاز القرآن ٩٤) .

(٧) أي وإن كان كل ما في القرآن فصيحاً بليغاً معجزاً .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ (١) [١١٢]

﴿ أي ﴾ مبتداً ، و ﴿ الحزبين ﴾ جرّ بالإضافة ، و ﴿ أحصى ﴾ فعل ماض ، و ﴿ أمداً ﴾ ظرف لـ ﴿ أحصى ﴾ (١) ، وإن شئت كان ظرفاً لـ ﴿ لبثوا ﴾ . والفعل الماضي خبر المبتدأ ، والمبتدأ مع خبره سد مسدّ مفعولي ﴿ نعم ﴾ .

قال : وكان أحد شيوخي (٢) يجعل ﴿ أحصى ﴾ بناء المبالغة (٤) ، قال : وهو عندي خطأ ، لأنك لا تقول : ما أحصاه ! وإنما تقول : ما أشدّ إحصاءه ! وكان ينبغي أن يقول : لنعلم أي الحزبين أشدّ إحصاء ، لو كان كما يقول (٥) .

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٩ ، والجواهر ٣١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٥/٢ - ١٣٦ ، وللزجاج ج ١/١٦٢/٢ - ٢ خ ، وأعراب القرآن ٢٦٨/٢ ، وجمع البيان ٤٥١/٣ ، والبيان ١٠١/٣ ، والبحر ١٠٤/٦ - ١٠٥ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ٢٨٨/٣ ، ٢٩٧ ، والكمال ١٨ ، وابن الشجري ٢٩٥/٢ ، وابن يعيش ٨٦/٧ ، والمفني ١٠٨ ، ٥٤٥ ، ٦٦٩ ، ٧٨١ . وفي الأصل : ليُعْلَم ، وهو تصحيف .

(٢) هذا أحد قولي الزجاج ، وهو قول أبي علي ، لكنه يجعل ﴿ أمداً ﴾ منتصباً على أنه مفعول به وهو الظاهر ، وهو أحد قولي الحوفي والعكبري وغيرها .

(٣) القائل هو أبو علي ، وقوله « أحد شيوخي » يعني الزجاج . وأغلب الظن أن كلامه هذا في الإغفال له وليس بين يدي الآن .

(٤) أي « أفعال » الذي هو للتفضيل ، وقد سلف ٧٢٨ التعليق على معنى للمبالغة فيه . وقد أجاز الزجاج أن يكون « أحصى » اسم تفضيل وينصب ﴿ أمداً ﴾ على أنه تمييز ، وهو قول الفراء والنحاس وأجازه الحوفي والعكبري وغيرها .

(٥) نقل الإمام الطبرسي كلام أبي علي ولم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه ، قال أبو علي : « إن انتصابه على التمييز عندي غير مستقيم . وذلك لأنه لا يخلو من أن يحمل « أحصى » على أن يكون فعلاً ماضياً أو « أفعال » نحو أحسن وأعلم . فلا يجوز أن يكون « أحصى » بمعنى أفعال من كذا وغير مثال لماضي من وجهين : أحدهما : أنه يقال أحصى بحصي ، وفي التنزيل : ﴿ أحصاه الله ونسوه ﴾ [سورة المجادلة : ٦] ، وأفعل يُفعل لا يقال فيه هو أفعال من كذا ، وأما قولهم : ما أولاه بالخير وما أعطاه للدرهم ، فن الشاذ النادر الذي حكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه . =

وقد جاءكم هذا الشارح^(١) الأخير فأراد أن يذكّر في جملة المذكورين وزعم أنه قد ظلم شيخه لأنهم قالوا : « ما أعطاه » و « ما أولاه للمعروف » ! فيقال له : بل أنت الظالم ، لأنك حملت أفصح الكلام على الشاذ النادر^(٢) .

٣

و « ما » في قوله ﴿ لما لبثوا ﴾ إن شئت كانت مصدرية ، وإن شئت كانت موصولة على تقدير : لما لبثوا فيه ، فحذفت « فيه » . وقد عمّد لك [في « الجواهر »]^(٣) مع أمثاله في حذف الجار والمجرور من الصلة . وقد قالوا : لا يجوز ذا^(٤) .

٦

والآخر : أن ما ينتصب عليه التمييز في نحو قولهم « هو أكثر مالاً وأعزّ علماً » يكون في المعنى فاعلاً ، ألا ترى أن اللال هو الذي كثر والعلم هو الذي عزّ ، وليس ما في الآية كذلك ، ألا ترى أن الأمد ليس هو الذي أحصى ، فهو خارج عن حدّ هذه الأسماء . وإذا كان ماضياً كان المعنى : لتعلم أي الجزين أحصى أمداً للبتهم ، فيكون الأمد على هذا منتصباً بأنه مفعول به والعامل فيه أحصى « اهـ » .

(١) سياتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام .

(٢) قال أبو حيان : « في بناء أفعَل للتعجب وللتفضيل ثلاثة مذاهب :

يبنى منه مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقد جاءت منه ألفاظ .

ولا يبنى منه مطلقاً ، وما ورد حمل على الشذوذ .

والتفضيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز أو لغير النقل كأشكَل الأَمْر ، وأظَم الليل ، فيجوز أن تقول : ما أشكل هذه المسألة ، وما أظم هذا الليل ... » اهـ .

وانظر الكتاب ٢٧/١ ، والمقتضب ١٧٨/٤ ، وابن يعيش ١٤٢/٧ - ١٤٤ ، وشرح الكافية ٢١٣/٢ ، ٢٠٨ ، والمصحح ٤٢/٦ .

ومذهب الأخفش والزجاج جواز بنائه من أفعَل مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه ، وحمله المبرد وأبو علي وغيرهما على الشذوذ .

(٣) زيادة من ب . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٢٠٩ - ٢٥٢ الباب ١٥ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » وقد جاء ذلك في خبر المبتدأ وصفة الموصوف وصلة الموصول وفي الفعل جميعاً . وذكر هذه الآية فيه ٢١٥ .

(٤) حذف الجار والمجرور العائد من الصلة إلى الموصول لم يجزه أكثر النحويين ، وقد نصوا أنه لا يجوز أن تقول « الذي مررت زيّد » و « من تضرب أنزل » تريد « به » و « عليه » إلا في ضرورة =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ ^(٢) [١٥]

أي على دعواهم بأنها آلهة ، فحذف المضاف ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٤) [١٦]

﴿ ما ﴾ في موضع النصب بالعطف على الهاء والميم ، والمعنى : وإذا اعتزلتم الكفار والأصنام التي يعبدونها من دون الله .

﴿ فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ ﴾ ^(٥) [١٦]

= الشعر . وأجازه بعضهم ومنهم المؤلف . وأجاز الرضي وأبو حيان والسيوطي وغيرهم حذف الجار والمجرور من الصلة إذا كان الجار متعيناً لئلا يلبس بعد الحذف ، ويتعين الجار قياساً إذا جرّ الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتمثال المتعلقان نحو « مررت بالذي مررت » و « مررت بزيد الذي مررت » تريد « به » . وأجازه أيضاً سيويوه وأبو علي وأبو الفتح وغيرهم ، لكنهم نصوا أن ذكر الجار والمجرور هو وجه الكلام ، قال سيويوه « وقد يجوز أن تقول : بمن قرأ أمر ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى « عليه » و « به » ، وليس بجداً الكلام وفيه ضعف ... » اهـ . انظر في ذلك الجواهر ٢١٥ ، وشرح الصع اللوح ١/١٥٣ ، والكتاب ٤٤٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، والمسكيات ٩٩ - ١٠٠ ، والبغداديات ٨٩ ، والمختصب ٢٨١/١ ، والخصائص ١٩٣/١ ، و ٣٠٥/٢ ، وشرح الكافية ٤٢/٢ - ٤٣ ، والمهمع ٣١٠/١ - ٣١١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٨ ، وضرائر الشعر ١٧٥ ، وشرح أبيات المغني ٢٤١/٣ - ٢٤٣ ، والخزانة ٥٢١/٢ . وانظر كلامهم على بعض ما جاء من ذلك في الشعر في هذه المصادر .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ج٢/١٦٢/٢ ، وجمع البيان ٤٥٤/٣ ، والبيان

١٠١/٢ ، والبحر ١٠٦/٦ . وتفسير الطبري ١٣٨/١٥ ، وجمع التفاسير ٩٢/٤ .

(٣) وقيل : التقدير : على عبادة الآلهة ، عن الزجاج . وقيل : التقدير : على عبادتهم الآلهة ، فصار عبادتهموها فحذف ، عن الطبري ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر الجواهر ٤٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/٢ ، وجمع البيان

٤٥٣/٣ ، والبيان ١٠٢/٢ ، والبحر ١٠٦/٦ ، والكشاف ٤٧٥/٢ ، والتبيان ٨٤٠ . وفي الأصل و ي

في كل موضع « وإذا » وهو خطأ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ، وإعراب القرآن ، والتبيان ، والمغني ١١٤ ، والمهمع ١٧٥/٣ .

فالفاء جواب ﴿ إِذْ ﴾^(١) .

- ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ مصدرية^(٢) ، أي : وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم
 ٢ إلا عبادة الله ، فحذف المضاف : والاستثناء من الهاء والميم على هذا . وإذا جعلت
 ﴿ ما ﴾ موصولة كان الاستثناء من مفعول ﴿ يعبدون ﴾ استثناءً منقطعاً^(٣) .
 وقيل : إن ﴿ ما ﴾ في قوله ﴿ وما يعبدون إلا الله ﴾ حرف نفي^(٤) ،
 ٦ والتقدير : وإذ اعتزلتموهم غير عابدين [إلا الله]^(٥) فتكون الواو واو الحال .
 [قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ

(١) « إذ » ظرف تصدر فنزل منزلة الشرط فأجيب بالفاء كما يجاب ، وهو متعلق بالجواب ، وهو الظاهر ، وهو قول الفراء . وقيل : إذ ظرف لفعل محذوف ، عن العكبري . وقيل معمولة لـ « اذكروا » مقدره ، عن النحاس . وقيل : هي للتعليل ، ذكره ابن هشام والسيوطي ، وكلها أقوال متكلفة .

وقول المؤلف « فالفاء » لا معنى لزيادة الفاء في أوله . ولو أخر المؤلف الكلام عليها كان أحسن للسياق .

(٢) تابعه على إجازة هذا الوجه أبو البركات والطبري ، وعنه ثقل من غير تصريح ، وأجازه العكبري ومن وافقه ، وهو قول ظاهر التكلف .

(٣) يكون منقطعاً إذا كان قومهم لا يعرفون الله ولا يعبدونه . ويكون متصلاً إذا كان قومهم يعبدون الله مع ألفتهم لاندراج لفظ الجلالة في قوله ﴿ وما يعبدون ﴾ ، وهو ظاهر قول الفراء والزجاج والطبري ، وهو الظاهر .

(٤) أجازه أبو البركات متابعاً للمؤلف ، وأجازه الزمخشري والعكبري وأبو حيان . وما أجازه المؤلف هنا لم يجزه في الجواهر ، قال « لا يجوز أن يكون « ما » نفيًا ، ألا ترى أن من نابذهم أصحاب الكهف وخرجوا عنهم كانوا كفاراً ، فإذا حملت « ما » على النفي كان عكس المعنى ... » اهـ ، وهو كما قال . ووجهه الزمخشري ووافقه أبو حيان بأنه كلام معترض إخبار من الله تعالى عن الفتية أنهم لم يعبدوا غير الله . وهو قول ظاهر التكلف ، وكذلك وجه الحال .

(٥) زيادة من ب .

(٦) زيادة من ي و ب .

ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتِ تَقَرَّبَتْهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ﴿١﴾

[١٧]

متعلق بالرؤية ، لأن ﴿ الشمس ﴾ هو المفعول لـ ﴿ ترى ﴾ ، وقوله ﴿ إذا طلعت ﴾ و ﴿ إذا غربت ﴾ كلاهما بجوابيهما في موضع المفعول الثاني ، أو الحال ^(٢) ، والجملة التي هي قوله ﴿ وهم في فجوة منه ﴾ في موضع الحال / . ٢/٧٧

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ^(٤) [١٨]

أعمل اسم الفاعل حيث نصب به ﴿ ذراعيه ﴾ وإن كان بمعنى الماضي ، لأنه أراد به حكاية الحال ^(٥) ، كقوله : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ هَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ ^(٦) [سورة القصص : ١٥] ، فحكى تلك الحالة حيث قال ﴿ هذا ﴾ ، و « هذا » يُشار بها إلى الحاضر ، وحين قصّ القصة على النبي صلى الله عليه وآله لم يكن المُشار إليها حاضرين ، ولكنه حكى ^(٧) تلك الحالة .

[قوله تعالى] ^(٨) ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ ^(٨) [١٩]

(١) انظر مجمع البيان ٤٥٥/٣ ، والبيان ١٠٢/٢ . وفي الأصل وي : وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم إلى قوله وهم في فجوة منه ، والآية بتمامها في ب .

(٢) إذا كانت « رأى » بصرية - وهو الظاهر - كانت الجملة حالاً ، وإذا كانت قلبية كانت مفعولاً ثانياً .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر شرح المبع اللوح ٢/٨٩ . والجواهر ٨٨ ، ٨٢٤ ، والحجة ٢٨٤/٣ خم ، ومجمع البيان ٤٥٥/٣ ،

والبيان ١٠٢/٢ ، والبحر ١٠٩/٦ ، والكشاف ٤٧٥/٢ ، والتبيان ٨٤١ ، والإيضاح ١٤٢ ، وابن يعيش ٧٦/٦ - ٧٧ ، والمغني ٩٠٦ .

(٥) سلف التعليق على إعمال اسم الفاعل ٤١٩ .

(٦) سلف نحو هذا الكلام عليها ١٥٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة . وكان في الأصل : ووجد ، وهو خطأ .

(٧) في الأصل وي « على » والصواب ما أثبت . وكأنه في ب : يحكي .

(٨) انظر مجمع البيان ٤٥٧/٣ ، والبيان ١٠٣/٢ ، والبحر ١١٠/٦ ، والتبيان ٨٤٢ .

المعنى : كم يوماً لبثتم ؟ ف ﴿ كم ﴾ منصوبة ب ﴿ لبثتم ﴾ . والنصب على التفسير^(١) محذوف ، ألا تراه ذكر في الجواب : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [١٩] ؟

٢

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ [١٩]

ف ﴿ أَيُّهَا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أَزْكَى ﴾ خبره ، و ﴿ طَعَامًا ﴾ نصب على التفسير^(١) ، والمجمله مفعول ﴿ فلينظر ﴾ .

٦

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [٢٢]

التقدير : ورابعهم كلبهم ، وكذلك قوله ﴿ سادسهم كلبهم ﴾ [٢٢] أي وسادسهم كلبهم ، فحذف العاطفة^(١) . والدليل عليه قوله ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾ ، فكما أن الواو ظهرت هنا كانت مقدره في المجلتين المتقدمتين .

٩

(١) أي التمييز ، والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٤ ، ومجمع البيان ٤٥٧/٣ ، والبيان ١٠٢/٢ ، والبحر ١١١/٦ .

والتبيان ٨٤٢ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ٢٨٨/٣ ، والكامل ١٨ ، والمغني ٥٤٣ ، ٧٦٣ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٦٠ ، ٧١٠ ، ٨٠٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٧٧٠-٢ ، ومعاني القرآن للزجاج

ج ٢/١٦٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧١/٢ ، والحجة ٢٠/١-٢١ ، ومجمع البيان ٤٥٨/٣-٤٥٩ ،

والبيان ١٠٢/٢-١٠٤ ، والبحر ١١٤/٦-١١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٢٩/١ ، والكشاف

٤٧٨/٢-٤٧٩ ، والتبيان ٨٤٢/٢-٨٤٣ ، وسر الصناعة ٦٤٢-٦٤٥ ، والمغني ٤٧٤-٤٧٧ ، ٨٥٩-٨٦٠ ،

وأسرار التكرار ١٣١-١٣٢ ، ودرة الغواص ٣١ ، وبداية الفوائد ٥١٣-٥٢ ، ورسف المياني ٤٢٦ ،

والجنى الداني ١٦٧-١٦٩ ، والمجمع ٢٣١/٥ ، ٣١٧ ، والبرهان في علوم القرآن ٤٣٨/٤-٤٣٩ ، وتفسير

القرطبي ٢٨٢-٢٨٣/١ ، والقطع ٤٤٥ ، والمكتفى ٣٦٨ ، ومنار الهدى ١٦٩ . وما ذكره المؤلف

هو تلخيص لكلام أبي علي وذكر بعضه في شرح اللمع ، وقد لخص الإمام الطبرسي كلام أبي علي

على نحو أيسر مما ذكره المؤلف ونص أنه كلام طويل له ، ومن كلام أبي علي أيضاً أخذ

أبو الفتح أكثر كلامه في سر الصناعة ولم يصرح بذلك ، ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من

كتبه .

(٦) أي الواو العاطفة . وهذا أحد قولي الزجاج فيانه قال : « دخولها هنا وإخراجها من الأول =

والدليل على تقديرها أن تعلق هذه الجملة بما قبلها لا يخلو إما أن يتعلق به
تعلق المعطوف بالمعطوف عليه ، أو يتعلق به تعلق الصفة بالموصوف ، أو يتعلق
به تعلق الحال بذى الحال ، أو يتعلق به تعلق المفسر بالمفسر .

فلا يجوز أن يتعلق به تعلق الصفة بالموصوف لأنه يصير قوله ﴿ رابعهم ﴾
صفة لـ ﴿ ثلاثة ﴾ ، و ﴿ كتبهم ﴾ مرتفع به^(١) ، والتقدير : ثلاثة رابعهم
كتبهم . وإذا كان بمعنى « رابعهم » لم يرتفع به ﴿ كتبهم ﴾ لأن الماضي
لا يعمل^(٢) ، ألا ترى أنه لم يجر : مررت برجل ضارب أبوه عمراً أمس .

ولا يجوز أن يتعلق به تعلق الحال بذى الحال ، لأن التقدير في هذا الكلام :
« سيقولون هم ثلاثة » ف « هم » مبتدأ ، و « ثلاثة » خبره ، وليس في هذا الكلام
ما يعمل في الحال . فإن قلت : فأضمر مكان « هم » « هؤلاء » على تقدير :
« سيقولون هؤلاء ثلاثة » فيعمل معنى الإشارة في الحال^(٣) = قيل : لا يجوز
ما قلت ، لأن هؤلاء إشارة إلى الحضّر ، وهو يخبر عن قوم قالوا هذا فيما مضى ؛
فوجب أن يكون « هم » هو المضر .

= واحد « وأجاز قولاً آخر ، قال : « وقد يجوز أن تكون الواو تدخل على انقطاع القصة وأن
الشيء قد تم » اهـ .

(١) لأن اسم الفاعل جرى وصفاً على ما قبله فارتفع الاسم به على المنهين ، وقد سلف التعليق على
هذا ٥٨٤ .

ومن قال إن ﴿ رابعهم كتبهم ﴾ جملة كتبهم فيها مبتدأ ورابعهم خبر لم يجوز أن تكون الجملة صفة
لـ ﴿ ثلاثة ﴾ كما توصف النكرات « لأن هذه جملة مستأنفة ، وليست على حد الصفة بل على
حد ما بعدها من قوله ﴿ وثامنهم كتبهم ﴾ فحذفت الواو واستغني عنها .. » اهـ عما خصه
الطبرسي من كلام أبي علي . على أن كثيراً من النحويين - ومنهم الرماني والزمخشري والعكبري
وأبو حيان وغيرهم - قد ذهبوا إلى أن الجملة صفة وأجاز بعضهم أن تكون حالاً ، والقول ما قال
أبو علي .

(٢) سلف التعليق على هذا ٤١٩ .

(٣) أجازه بعضهم ويرده مقاله المؤلف وغيره أيضاً .

ولا يجوز أن يتعلق به تعلق المُفسّر بالمفسّر ، ألا ترى أن قوله ﴿ لَّهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾^(١) [سورة المائدة : ١٠] تفسير لـ « الوعد » ، والموعود هو ؛ وليس ﴿ رابعهم كلبهم ﴾ مفسراً لقوله ﴿ هم ثلاثة ﴾ .

(٢/٢٠) وإذا بطلت القسمة التي ذكرنا ثبتت القسمة الأولى من التقدير : ورابعهم كلبهم ، وأن الواو محذوفة ، كقوله : ﴿ صَمٌّ بَكْمٌ عَمِيٌّ ﴾ [سورة البقرة : ١٨] ، لقوله : ﴿ صَمٌّ وَبَكْمٌ ﴾^(٢) [سورة الأنعام : ٣٩] .

وإذا كانت هذه الواو المقدره وأو العطف = كانت الواو في قوله ﴿ وثامنهم ﴾ أيضاً وأو العطف ، لأن الثانية^(٣) التي ادّعوا لا توجب^(٤) دخول الواو . وليس لذا الكلام الطويل معنى . / إنما ذاك أضغاث أحلام يراها صاحب ١٧٧٨ (١/٢١) « مبادئ اللغة »^(٥) فيقتدي به شارحكم^(٦) .

(١) سياق الآية : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ . انظر الكلام عليها في الجواهر ٩٥٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، ومجمع البيان ١٦٨٢ ، والبيان ٢٨٥/١-٢٨٦ ، والبحر ٤٤١/٣ ، والحلييات ٤٨٨ ، والصحيح فيها ما ذكره المؤلف عن أبي علي ، وقيل في إعرابها غير ذلك .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٦ .

(٣) لم يذكر « أو الثانية » أحد من أئمة العربية ، وذكرها جماعة من المفسرين منهم الثعلبي ، وبعض النحويين منهم ابن خالويه والحريري ، وزعموا أن العرب تدخل الواو في الثامن من العدد ، وأنكر ذلك المحققون إنكاراً شديداً ، وردوا كلام من ذكرها . والصحيح أنه ليس للثانية اختصاص بالواو كما قال المؤلف وغيره . وبسط الكلام في ذلك وتحقيق القول فيه قين يبحث بعقله .

(٤) في الأصل : لا يوجب ، وهو تصحيف .

(٥) هو الخطيب الإسكافي ، وكتابه « مبادئ اللغة » مطبوع ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

(٦) هو أبو مسلم محمد بن علي الأصبهاني ، وقد نقل في تفسيره عن الخطيب الإسكافي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

وقول المؤلف « إنما ذلك أضغاث أحلام ... » يريد ما قاله الخطيب الإسكافي في كتابه « درة التنزيل وغرّة التأويل » في هذه الآية ص ٢٢٤ - ٢٢٦ منه ، وذهب ثمة إلى اختصاص الثانية =

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

اللَّهُ ﴾ (١) | ٢٣ - ٢٤

فسرّوه (٢) بأن المعنى : لا تقل في فعل أردت إحداثه : إني فاعله ، إلا إذا قرنت به الاستثناء ، فتقول : أفعل غداً إن شاء الله .

وهذه اللفظة إنما تصير عبارة عن هذا المعنى إذا قدرته تقدير المتعلق بما قبله ، كأنه قال : لا تقولنّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا بمشيئة الله (٣) ، أي لا أفعله إلا بمشيئة الله . ف ﴿ أَنْ يَشَاءَ ﴾ في تقدير المصدر ، وهو المشيئة ، والياء مضرة مع المصدر ، وهي من صلة ﴿ فاعل ﴾ (٤) ، والاستثناء من ﴿ فاعل ﴾ ، كما تقول ، لا أقوم إلا في الدار ، ف « في » يتعلق ب « أقوم » ، وليس لـ « إلا » عمل في اللفظ . ولا فرق بين قول القائل : « لا يفعل إلا بمشيئة الله » ، و « لا يفعل إلا أن يقول إن شاء الله » (٥) .

بالواو وعُلِّل ذلك بوجهين ذكرهما والوجه الثالث الذي ذكره هو قول الثعلبي وغيره أن العرب تدخل الواو في الثامن من العدد ، وكلها أقوال متكلفة .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، وللغراء ١٢٨/٢ ، وللزجاج ج ١٦٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٧١/٢ ، ومجمع البيان ٤٦١/٣ ، والبيان ١٠٥/٢ ، والبحر ١١٥/٦ ، وتفسير الطبري ١٥١/١٥ ، والقرطبي ٢٨٥/١٠ ، ومجمع التفاسير ١٠٠/٤ ، والكشاف ٤٧٩/٢ - ٤٨٠ ، والمغني ٨٢٧ .

(٢) انظر المصادر السالفة . ولعل المؤلف أخذ مما ذكره الطبري أن الله تعالى عهد إلى نبيه ألا يجزم

على ما يحدث من الأمور أنه كائن لا محالة إلا أن يقول معه إن شاء الله . عن الطبري باختصار .

(٣) هذا تقدير الزجاج ، ولعله أقرب الأقوال وأظهرها . وقيل التقدير : إلا أن تقول إن شاء الله ،

فحذف ، عن الأخفش والكسائي والغراء ووافقهم الطبري وغيره . والظاهر أن المصدر عندهم معمول للقول المحذوف ، وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وأجاز الزخشي أن يكون « أن يَشَاءَ » متعلقاً بالتهيي ويكون

الجار مع المصدر في موضع الحال والتقدير : إلا متلباً بمشيئة الله ، وأجاز ابن هشام ، وأجاز أيضاً أن يكون المستثنى مصدراً أي إلا قولاً مصحوباً بأن يَشَاءَ الله .

(٥) قال الزجاج : « فإذا قال القائل : أنا أفعل ذلك إن شاء الله = فكأنه قال : لا أفعل إلا بمشيئة

الله » اهـ .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَلَيْشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثُمِائَةَ سِنِينَ ﴾ [٢٥]
 قيل^(٢) : هذا اللفظ داخل في الحكاية عن اليهود ، والتقدير : سيقولون
 ثلاثة رابعهم كلهم ويقولون لبشوا في كهفهم .
 وقيل^(٤) : بل هو إخبار مستأنف عن الله عز وجل .

وقرى بتنوين ﴿ ثَلَاثُمِائَةٍ ﴾ ، وحذف التنوين^(٥) . فمن نَوْنٍ كان
 ﴿ سِنِينَ ﴾ بدلاً^(٦) من ﴿ ثَلَاثُمِائَةٍ ﴾ أي لبشوا في كهفهم سنين . ومن ترك
 التنوين فالقياس أن يقال : ثلاثمائة سنة ، ولكنه جاء ﴿ ثَلَاثُمِائَةَ سِنِينَ ﴾ هنا
 على الإضافة تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله هنا ، وصار مرفوضاً
 لأجل الحفّة^(٧) : كما جاء ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ﴾ [سورة المائدة : ١١] و ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ

- (١) زيادة من ي وب .
 (٢) انظر الجواهر ٩٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، ولفراء ١٢٨/٢ ، وللزجاج ج ٢-١/١٦٥ ، وإعراب القرآن ٢٧٢-٢٧١/٢ ، والحجة ٢٨٢/٣-٢٨٥ خم ، وجمع البيان ٤٦٣-٤٦٢/٣ ، والبيان ١٠٦-١٠٥/٢ ، والبحر ١١٦/٦-١١٧ ، وحجّة القراءات ٤١٤ ، والمقتضب ١٧١/٢ ، وابن يعيش ٢١/٦ ، ٢٤ ، وتفسير الطبري ١٥٢/١٥-١٥٣ ، والقرطبي ٢٨٩-٢٨٦/١٠ ، وابن كثير ١٤٦/٥ ، وجمع التفسير ١٠١/٤ .
 (٣) وهو قول قتادة وغيره .
 (٤) وهو قول مجاهد والضحاك وغيرهما . واختاره الزجاج وغيره .
 (٥) قرأ بحذف التنوين حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتنوين . انظر السبعة ٢٨٩-٢٩٠ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١٠/٢ .
 (٦) هنا قول الأخفش والفاء والمبرد والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الزجاج ومن وافقه أن يكون عطف بيان ، وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون تمييزاً ويكون وضع الجمع موضع المفرد ، وقيل غير ذلك .
 (٧) هذا مذهب قطرب ووافقه النحاس وغيره في توجيهه . واستبعده النحاس وغيره لأن مهبع العربية في هذا الضرب من الأعداد أن يضاف إلى الأحاد فيقال ثلاثمائة سنة . ووضع الجمع في هذا الباب موضع المفرد لأن المفرد بمعناه = أجازته الأخفش والكسائي والفراء وغيرهم ، وحكى الكسائي أن العرب تقول : أمت عندة مائة سنة ومائة سنين . ولم يجز المبرد ومن وافقه ذلك إلا في ضرورة الشعر .

عليكم ﴿ [سورة النساء : ١٤١] تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله في « استعان » و « يستعين » وصار مرفوضاً لأجل الخفة^(١) .

﴿ وَأَزْدَادُوا تِسْعاً ﴾^(٢) [٢٥]

مفعول به ، لأن « زاد » يقتضي مفعولين ، ويقتضي « ازداد » مفعولاً واحداً والمعنى على حذف مضاف ، والتقدير : وازدادوا لبث تسع^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾^(٥) [٢٦]

أي ما أَبْصَرَهُ وَأَسْمَعَهُ ! فالتقدير : أبصر به وأسمع به . وكان القياس إظهار « به » لأن الجار والمجرور في موضع الفاعل^(٦) ، ولكن لما ذكر في الأول « به » استغنى بذكره عنه ثانياً ، ألا ترى أنه لا يجوز العطف على عاملين^(٧) . ثم جاء

(١) الأصل الذي كان يجب استعماله في « استعان » و « يستعين » أن تصح الواو فيهما فيقال : « استعون » و « يستعون » لكنهم أعلوه على القياس المطرد في بابه ، وقد خرج عن هذا القياس بعض الأمثلة المعتلة ، فجاء على أصله وجعل تنبيهاً على الباقي ومحافظة على إيانة الأصول المفيرة . انظر في ذلك الجواهر ٩٠٩ ، ٩٣٣ ، والكتاب ٣٦٢/٢ ، ٣٦٨ ، وللمقتضب ٩٨/٢ و ١٣٤/٣ ، والخصائص ١١٧/١ و ٤٩١/٢ ، وستر الصناعة ١٧٨ ، والمنصف ٢٧٦/١ - ٢٧٩ ، وابن يعيش ٧٦/١٠ ، وشرح الشافية ٩٦/٣ ، والممتع ٤٨٢ ، ٤٩١ .

(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، والحجة ٢٤٢/١ ، والبيان ١٠٦/٢ . وتفسير القرطبي ٣٨٧/١٠ .

(٣) عن أبي علي .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٢٠ - ٣٢١ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٢٥ و ٢/١٢٦ - ٢/١٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، وللفراء ١٣٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٣/٣ ، والبيان ١٠٦/٢ ، والبحر ١١٧/٦ .

(٦) يريد أنها وقعا موقع الاسم المرفوع على أنه فاعل ، والباء في « به » زائدة لازمة ، والضمير مجرور تقديرًا مرفوع محلاً على أنه فاعل . وقال الإمام الرضي في المتعجب منه إذا علم أنه يجوز حذفه لأنه « بملازمته الجر ويكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمّر ، والجار والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فإن لم يلزم الجر كما في : ما جاءني من رجل ، وكفى بزيد ؛ لم يجوز حذفه » شرح الكافية ٣١١/٢ ، وانظر للصادر الآتية ٧٩٤ .

(٧) ويسميه بعضهم « العطف على معمولي عاملين » وهذه التسمية أوضح وأدق ، قال ابن هشام في =

قوله (١) :

أَكْمَلْ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أي وكل نار ، فأضمر « كلاً » استغناء بذكره أولاً عن ذكره ثانياً^(٢) ، فكذا ههنا . ٢

[قوله تعالى] (٣) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ

أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا . أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [٣١-٣٠] (٤)

= المغني ٦٣٢ « وقولهم على عاملين فيه تجوز » . وانظر ما علقناه على الكامل ٣٧٥ . ومذهب الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني أنه لا يجوز العطف على عاملين ، وأجازه الأخفش وبعض البصريين ، وهو قول الكوفيين ، انظر المصادر الآتية في تخريج البيت ، وما سيأتي ١٢٢٥ .

(١) البيت من كلمة لأبي دواد الإيادي في الأضعيات ق ١٥/٦٦ ص ١٦١ ، وانظر شعره في دراسات في الأدب العربي لغريناوم ٣٤٣-٣٥٣ ، وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥-١٩٣ . وهو له في الكتاب ٢٢/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٦/١ ، وضرائر الشعر ١٦٦ .

ونسبه المبرد في الكامل ٢٧٦ ، ١٠٠٢ إلى عدي بن زيد ، قال البغدادي : « وقد سها أبو العباس في هذه النسبة ، والبيت من قصيدة لأبي دواد ، وهي ثابتة في ديوانه » .

وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٢ ، ٧٠ ، ٢٢١ ، وشرح اللع اللوح ٢/٨٥ و ١/١٠٧ و ١/١٢٧ ، والأصول ٧٠/٢ ، ٧٤ ، وإعراب القرآن ١٢٥/٣ ، والحجة ٣١١/٢ ، والبصريات ١٥٤ ، والخلييات ٧٩ ، وتكلمة الإيضاح ٥١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٦٠/٢ ، وابن الشجري ٢٩٦/١ ، وابن يعيش ٧٩/٣ و ١٤٢/٥ و ٥٢/٨ و ١٠٥/٩ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٢/٢ ، ورفص المياني ٣٤٨ ، والمغني ٣٨٢ .

(٢) هذا قول من لا يجيز العطف على عاملين . ومن أجازه فإنه يخفض « نار » بالعطف على « امرئ » ويعطف « ناراً » على « امرأ » وهما معمولان لعاملين مختلفين : الأول معمول لـ « كل » والثاني معمول لـ « تحسبن » .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٩١٢-٩١١ ، وشرح اللع اللوح ١/٦٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٦ ، وللفراء ١٤٠/٢ ، وللزجاج ١/١٦٧/٢ ، وجمع البيان ٤٦٧-٤٦٦/٢ ، والبيان ١٠٧٢-١٠٧٢ ، والبحر ١٢١/٦-١٢٢ ، والقطع ٤٤٧ ، والمكتفى ١٦٩ . وأخذ المؤلف كلامه من الزجاج .

يجوز^(١) أن يكون خبر ﴿ إِنَّ ﴾ ﴿ أَوْلَيْكَ لَهُمْ جَنَاتٌ عَدْنٌ ﴾ فيكون قوله ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ اسم ﴿ إِنَّ ﴾ ، و ﴿ عَمَلُوا الصَّالِحَات ﴾ معطوف على ﴿ آمَنُوا ﴾ ، وقوله ﴿ إِنَّا لَنَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ اعتراض ، ويكون قوله ﴿ أَوْلَيْكَ ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ لَهُمْ جَنَاتٌ عَدْنٌ ﴾ يرتفع ﴿ جَنَات ﴾ بالظرف على المذهبين^(٢) ، لأن الظرف جرى خبراً عن ﴿ أَوْلَيْكَ ﴾ الذي هو مبتدأ ، والجملة خبر ﴿ إِنَّ ﴾ .

ويجوز^(٣) أن يكون قوله : ﴿ إِنَّا لَنَضِيعُ / أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ في تقدير : أجر من أحسن عملاً منهم ، فحذف العائد^(٤) ، كما حذفه في قوله : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٥) [سورة الشورى : ٤٣] أي : منه ، وقال : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لُمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً ﴾^(٦) [سورة يونس : ٤٥] أي كأن لم يلبثوا قبله ، وقال : ﴿ فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٧) [سورة البقرة : ٢٢١] أي فَإِنْ فَاؤُوا قبله^(٨) ، وقال : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾^(٩) [سورة البقرة : ٢٢٤] أي يتربصن بعدهم . فإذا مثلت بشيء من هذا فلا تقتصر على قولهم^(١٠) « السنُّ

(١) أجازة الفراء والزجاج وغيرها .

(٢) سلف التعليق على اللذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٢ .

(٣) أجازة الفراء والزجاج وغيرها .

(٤) سلف التعليق على حذف الضمير المحرور مع الجار من جملة الخبر ٢٧٢ .

(٥) في النسخ : حذفها ، والصواب ما أثبت .

(٦) سياق الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ ، وانظر ما سلف ١٧٠ .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ - ٥٤٢ .

(٨) انظر الجواهر ٤١٨ . وسياق الآية : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبِعَاتٌ مُرْتَبَاتٌ ﴾ .

(٩) أي قبل المذكور وهو الأربعة الأشهر .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ١٦٩ - ١٧٠ .

(١١) في الأصل : قولك ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

منوان بدرهم»^(١) . وسنكتب^(٢) لك هذه الآي تحت ذلك الفصل من الكتاب إن شاء الله .

٢ ويجوز^(٣) أن يكون قوله : ﴿ أجر من أحسن عملاً ﴾ على تقدير : أجرهم ، فوضع الظاهر موضع المضمّر^(٤) ، كقول ابن عدي^(٥) :

لا أرى المموتَ يسبقُ المموتَ شيءٌ نَعَصَ المموتُ ذا الغنى والفقيراً

٦ قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ [٣٨]^(٦) أصله : لكن أنا هو الله ربي . فمن^(٧) قرأ ﴿ لَكِنَّا ﴾^(٨) فأصله لكن أنا ،

- (١) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٢٧٢ .
- (٢) قد فعل هذا في كتاب « الجواهر » ٣٠٩ - ٣٥٢ في الباب ١٥ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » في خبر المبتدأ ، وصفة الموصوف ، وصلة الموصول ، والفعل .
- (٣) وهو قول الأخفش ، واختاره الفراء وأجازة الزجاج وغيره . وفي ي و ب « ولا يجوز » وأخشى أن يكون هذا من الساخ ، فالمؤلف يميز وضع الظاهر موضع المضمّر . فإن كان من المؤلف فقد اضطرب كلامه ، أجازة مرة (كما في نسخة الأصل ، وهو مذهبه) ولم يميزه أخرى كما وقع في النسختين ي و ب .
- (٤) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع للمضمّر ١٢٩ ، وانظر ما سلف من ذلك ٢٤٠ ، ٤٨٥ ، ٦١٠ ، وذكرنا أن سيبويه لا يميزه إلا في الشعر واشترط أن يكون بلفظ الأول كما في البيت .
- (٥) هو سودة بن عدي بن زيد . وقد سلف البيت ١٢٩ ، ٤٨٥ وتخريجه في أول للوضعين .
- (٦) انظر الجواهر ٨٣٢ ، ٨٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠٣-٢/١٠٤ و ٢/١٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، وللزجاج ج ١٦٩/٢-١٧٠/١ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٧٥-٢٧٦ ، والحجة ٢/٢٨٩-٢٩٢ خم ، ومجمع البيان ٢/٤٦٩-٤٧٠ ، والبيان ٢/١٠٧-١٠٨ ، والبحر ٦/١٢٧-١٢٨ ، والتبيان ٨٤٧ ، وتكلمة الإيضاح ٢٨ ، والخصائص ٢/٣٣٣ و ٣/٩٢ ، وسر الصناعة ٤٨٥ ، والمحتسب ٢/٢٩-٣٠ ، وابن يعيش ٨/٦٢ ، ٦٤ و ٩/٨٢-٨٣ ، والمغني ٣٦ ، ٤٩٧ .
- (٧) في الأصل : ومن ، والوجه ما أثبت من ي و ب .
- (٨) يثبت الألف في الوصل ، وهي قراءة ابن عامر والمسيبي عن نافع ، وقرأ الباقون بإسقاطها في الوصل ، ولا خلاف في إثباتها في الوقف . انظر السبعة ٣٩١ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٢/٣١٧ .

كقوله (١) :

أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري

و :

٢

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ (٢)

(١) وهو أبو النجم العجلي . والبيت في شرح اللع اللوح ٢/١٠٧ ، والكامل ٦٢ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ، والمنصف ١٠/١ ، والإفصاح ٢٦٩ ، وابن الشجري ٢٤٤/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ و ٨٢/٩ . والمغني ٤٣٤ ، ٥٧١ ، ٨٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٢١ ، والممع ٢٠٧/١ و ٢٢٦/٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٤١-٢٤٠/٥ و ٢٤١-٢٢٠/٦ و ٣٢١ و ٢١٨ .

(٢) البيت بتمامه :

أنا سيف العشيرة فأعرفوني حَمِيدًا قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا
وهو لِحَمِيدِ بْنِ حَرِيْثِ بْنِ بَحْدَلِ الْكَلْبِيِّ ، ابن أخي مسون بنت بحدل أم يزيد بن معاوية ، انظر نقاض جرير والأخطل ٢٦ ، والخزانة ٢٩٠/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢٣ . وقد يضاف إلى جده فيقال « حميد بن بحدل » وكذا وقع في الصحاح (أنن) فذهب الصغاني في التكملة والذيل والصلة (أنن) إلى أنه خال يزيد ، والظاهر أنه وهم منه ، انظر ترجمة حميد بن حريث بن بحدل في تهذيب تاريخ دمشق ٤/٤٦٣ .

وعزه الزمخشري في الأساس (ذرى) إلى « حميد » ولم يزد على هذا ، فألحقه الشيخ المصنف بديوان حميد بن ثور ١٣٣ .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٦٩/٢ خ ، وإيضاح الوقف ٤١١ ، والحجة ٢٧٦/٢ و ٣٩١/٣ خم ، وضرورة الشعر ٥٠ ، وشرح اللع لابن برهان ٤٨٢ ، والإفصاح ٢٦٩ ، وتفسير الطبري ١٦٢/١٥ ، وحجة القراءات ٤١٧ ، والمنصف ١٠/١ ، وجمع البيان ٤٦٩/٣ ، والبيان ١٠٨/٢ ، وتفسير القرطبي ٤٠٥/١٠ ، وضرائر الشعر ٥٠ ، وابن يعيش ٩٣/٢ و ٨٤/٩ ، ووصف المياني ١٤ ، ٤٠٣ ، واللسان (أنن) .

وقوله « تدريت السناما » أي شرفت وعلوت وارتفع أمري . ويروى « حميداً » والظاهر أنه تغيير للرواية .

والشاهد في هذا البيت وفي بيت أبي النجم إثبات ألف « أنا » في الوصل . فذهب أبو علي والسيرافي وابن جني وغيرهم إلى أن الشاعر أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة . لكن نص الكسائي والفراء وابن الأنباري والزجاج وغيرهم أن إثبات الألف في الوصل لغة لبعض العرب وحملوا البيتين عليها . وذكر الرضي في شرح الكافية ٦/٢ أنها لغة بني تمم .

فنقلت فتحة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة حذفاً وأدغمت نون « لكنْ » في النون من « أنا » بعد أن سكنت ، فصار « لكنَّا »^(١) . وإن شئت قلت : حذفت الهمزة بحركتها^(٢) - وهو الأوجه^(٣) - وأدغمت نون « لكنْ » في النون بعدها فصار « لكنَّا »^(٤) .

و « لكنْ »^(٤) ههنا أصله « لكنْ أنا » ، وليست هي إياها في قوله : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] ، ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [سورة يونس : ٤٤] فيمن شدد^(٥) ؛ لأنَّ « لكنْ » هنا للتحقيق ، و « لكنْ » هنا هي الخفيفة للاستدراك . فـ « أنا » مبتدأ ، و « هو » ابتداء ثان ، و « الله » خبر « هو » ، و « ربي » نعت^(٦) لله عز وجل ، والجملة خبر « أنا »^(٧) ، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الياء المحروبة بإضافة الرب إليه . ومثله :

فَأَيُّ مِثْلٍ مَا تَجِدِينَ وَجِدِي (٨)

- (١) رسم في النسخ « لكنْ » والوجه ما أثبت .
- (٢) ذكر هذا الوجه العكبري وأبو حيان وابن هشام أيضاً .
- (٣) ليس به ، وكيف يكون حذف الهمزة حذفاً على غير ما يوجهه قياس التخفيف أوجه من تخفيفها تخفيفاً قياسياً ؟ بل الأوجه الأول وهو قول جميع المحققين .
- (٤) يحذف الألف في الوصل ، انظر ح ٨ ص ٢٥٧ .
- (٥) شدد « لكنْ » في الآيتين أبو عمرو وعاصم ونافع وابن كثير وشده ابن عامر في سورة يونس وخففه في سورة البقرة ، وخففها حمزة والكسائي . انظر السبعة ١٦٧-١٦٨ ، والتيسير ١٢٢/٧٥ ، والنشر ٢/٢١٩ ، ٢٨٤ .
- (٦) أو بدل أو عطف بيان .
- (٧) الأجد أن يكون أنا مبتدأ وهو ضمير الشأن مبتدأ ثانياً والله مبتدأ ثالثاً وربى خبره وجملة الله ربي خبر عن هو وجملة هو الله ربي خبر عن أنا ، وهو قول أبي علي وأبي الفتح وغيرهما .
- (٨) عجزه :
ولكنني أسببرُ وتُملّينا
وهو ثاني ثلاثة أبيات عزاها المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١٢٩٠-١٢٩٣ إلى الشمايط الغطفاني ، وهي بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٤٢٣ . وعزي الأول من هذه الأبيات وهذا البيت باختلاف في صدره لابن البراء الجمعي أو للناطقة الجمعي في الفاضل ٤٥ ، =

ألا ترى أنّ « وجدي » مبتدأ ، و « مثل » خبر مقدم ، والجملة خبر « إنّ » والعائد من الجملة الياء المحرورة بإضافة الوجد إليه ؛ ومثله^(١) :

لَعَلِّيْ إِنْ مَّالَتْ بِي الرِّيْحُ مِثْلَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي الذُّبَّانِ^(٢) أَنْ يَتَنَدَّمَا ٣

فالجملة^(٣) خبر « لعلّي » والعائد إلى اسم « لعل » الياء المحرورة في « إنّ مالّت

بي » .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾^(٥) ٦

[٢٩]

﴿ ما ﴾ موصولة ، و ﴿ شاء الله ﴾ صلته أي شاء الله ، والخبر مضر ، أي ما شاء الله كائن لا محالة^(٦) . ٩

= وانظر شعر الجعدي ٢٥٠ برقم ١٠ ، وإلى الجعدي نسب في نظام الغريب ٥٤ ، ٨٥ (في نسخة منه) ، وجاء الأول بلا نسبة في معاني أبيات الحماسة ١٨٠ .

(١) البيت لثابت بن كعب العتكي المعروف بثابت قطنة في الخخص ١٧٤/١٣ . وهو بلا نسبة في الجواهر ١٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٠/٦ ، واللامات للزجاجي ٣٦ (وفي روايته اختلاف) ، والبصريات ٢٤٩ ، والصاحبي ٢٥٩ ، وضرائر الشعر ٢٨٣ ، واللسان (ذب) . وابن أبي الذبّان هو مسلمة بن عبد الملك ، وكان يقال لعبد الملك « أبو الذبّان » لشدة بخره ، انظر المصادر السالفة ، والحيوان ٢٨١/٣ ، والمرصع ١٧٧ . وفي اللسان « يعني هشام بن عبد الملك » وهو وهم . ويعد هذا البيت :

أَمْسَلَمَ إِنْ تَقْدِرَ عَلَيْكَ رِمَاحُنَا نَذْرُكَ بِهَا سَمَّ الْأَسَاوِدِ مَسَلَا

(٢) في الأصل : الديان ، وهو تصحيف .

(٣) يريد قوله « أنّ يتندما » وهو مصدر مفرد لاجملة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢ ، وللزجاج ج ١٧٠/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٦/٢ ، وجمع البيان ٤٧١/٣ ، والبيان ١٠٨/٢ ، والبحر ١٢٩/٦ .

(٦) وأجاز هذا الوجه أبو البركات والطبرسي وأبو حيان . وأجازوا وجهاً آخر وهو أن يكون ما شاء الله خبر مبتدأ مضر والتقدير : الأمر ما شاء الله ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج والنحاس ، وأجازوا الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف .

وإن شئت جعلت ﴿ ما ﴾ شرطاً منصوباً بـ ﴿ شاء ﴾ ويكون جواب الشرط مضمراً أي ما شاء الله كان .

٣ [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ إِنَّ تَرْنَ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً ﴾ [٣٩]
 ﴿ أنا ﴾ فُضِّلَ ^(٢) ، و ﴿ أَقَلَّ ﴾ المفعول الثاني لـ « ترى » . وإن شئت كان ﴿ أنا ﴾ وصفاً ^(٤) لياء المتكلم .

٦ [قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ فَعَسَى رَبِّي ﴾ [٤٠]
 الفاء جواب قوله ﴿ إن تَرْنَ ﴾ .

٩ [قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَاهَا غَوْرًا ﴾ [٤١]
 أي ذا غور ^(٨) ، فحذف المضاف . وقد عدت لك في هذا الفصل مضافاً محذوفاً في ثلاثة مواضع [أحدها قوله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ ﴾ [سورة الكهف : ٣٢] أي مثل رجلين ، وقوله : ﴿ وَلئن رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي ﴾ ^(٩) [سورة الكهف : ٣١] أي إلى ثواب ربي ، وقوله ﴿ مَأْوَاهَا غَوْرًا ﴾ أي ذا غور ^(١٠) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر المصدر السالفة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، والجواهر ١٣٨ ، ٥٤٠ ، وشرح اللمع اللوح ٧١٠٩ ، والكتاب ٢٩٥/١ ، والحلييات ٧٢ ، وابن يعيش ١١٠/٢-١١١ ، وابن الشجري ١٠٨/١ .

(٣) وهو « عاد » عند الكوفيين ، ولم يذكر القراء غير هذا الوجه ، وقد سلف التعليق على ضمير الفصل ٣٢ .

(٤) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٢ . وصرح الزجاج وغيره أنه « توكيد » . وفي الأصل : وإن شئت أنا كان وصفاً ، وهو خطأ .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في الأصل : وعسى ، وهو خطأ .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٧٥٧ ، ومعاني القرآن للقراء ١٤٥/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٧٠/٢ ح ، وأعراب القرآن ٢٧٧/٢ ، وجمع البيان ٤٧٠/٣ ، والبيان ١٠٩/٢ ، والبحر ١٢٩/٦ ، ومجاز القرآن ٤٠٣/١ .

(٨) هذا قول النحاس ومن وافقه .

(٩) في ب - والزيادة منها : ولئت رجعتا ، وهو خطأ من الناسخ .

(١٠) زيادة من ب .

فكأنك^(١) جئتَ بخطبٍ جسيمٍ إذا استشهدتَ بحذف المضاف^(٢) في موضع واحد / . ١/٧٩

وإن شئتَ كان ﴿ غوراً ﴾ بمعنى غائر^(٣) .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٤) [٤٣]
بالتاء والياء . فالتاء لتأنيث الفئمة . وقد حصل الفضل ، فأين قولهم ،
« ازداد ترك العلامة حسناً »^(٥) ؟

٦ والياء قراءة الزيَّاتِ وعلي^(٦) ، اعتباراً الفصل الذي قالوا . ولعل قول
الخمسة^(٧) أُرْجِحَ من قول الاثنيين .

٩ [قوله تعالى]^(٨) : ﴿ وَمَا كَانَ مُنتَصِراً . هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ
الْحَقِّ ﴾^(٩) [٤٤-٤٣]

- (١) كُن المؤلف يسخر من بعض العربيين ، وسامعوه يعرفونه ، أو يخاطب كل غوي .
(٢) قال ابن جني في المحتسب ١٨٨/١ : « حذف المضاف في القرآن والشعر وفصح الكلام في عدد الرمل سعة » . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٤١-٩٤ الباب الثاني لـ « ما جاء من حذف المضاف في التنزيل » . وهو باب كبير ، ولم يذكر فيه هذه الآيات .
(٣) فيكون المصدر وقع موقع الصفة للمبالغة ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة والزجاج وغيرهم .
(٤) انظر الجواهر ٢٨٤ ، ٦١٢ . ومعاني القرآن للفراء ١٤٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٧/٢ ، والحجة ٢٩٣/٣ خم ، وجمع البيان ٤٧٠/٣ ، والبيان ١١٠/٢ ، والبحر ١٣٠/٦ .
(٥) هذه عبارة ابن جني في اللع ٩٠ ، وانظر ما سلف ٥٩٠ وما علقناه ثمة . وقد سلف التعليق على هذا ٣٩ .
(٦) الزيَّات هو حمزة وعليّ هو الكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٩٢ ، والتبصير ١٤٢ ، والتشر ٣١١/٢ .
(٧) وهم باقو السبعة .
(٨) زيادة مني .
(٩) انظر الجواهر ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، وشرح اللع اللوح ١/٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٥-١٤٦ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٢ ، والحجة ٢٩٤/٣ خم و ٢٢/١ ، وجمع البيان ٤٧١-٤٧٢ ، والبيان ١١٠/٢ ، والبحر ١٣٠-١٣١/٦ ، والتبيان ٨٤٩ ، والعصديات ٧٥ ، وابن الشجري ١١٢/١ و ٢٤٨/٢ .

٣ قيل : ﴿ هنالك ﴾ ظرف لقوله ﴿ منتصراً ﴾ ، ويقف^(١) عند قوله ﴿ هنالك ﴾ ثم يبتدئ فيقرأ ﴿ الولاية لله الحق ﴾^(٢) . فيكون مبتدأ ، والظرف خبر ، و ﴿ الحق ﴾ فيمن رفع خبر آخر^(٣) ، وهو أحسن من أن تجعله وصفاً لـ ﴿ الولاية ﴾ لأنك حينئذ تفصل بين الصفة والموصوف بالخبر^(٤) ، والصفة جزء من الموصوف ، ولهذا يعتبر تعريفه بتعريف الموصوف وتنكيره بتنكيره .

٦ فأما من قرأ ﴿ الحق ﴾ بالجر فلا يعترض فيه هذا الفصل بته .

٩ فإن لم تعلق ﴿ هنالك ﴾ بـ « منتصر » كان ﴿ الولاية ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لله ﴾ خبره ، و ﴿ هنالك ﴾ من صلة ﴿ لله ﴾ ، فقدّم الظرف على المبتدأ الذي هو معمول الخبر ، كقوله : ﴿ وبالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَفْهِرُونَ ﴾ [سورة النّاريات : ١٨] ، ﴿ وفي النّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٧] ، ﴿ وبالأخيرة هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٤٠] ، و ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [سورة الزحمن : ٢٩] ؛ فما بالك والشّاخ في قوله^(٥) :

١٢

(١) انظر القطع ٤٤٧-٤٤٨ ، والمكتفى ٣٦٩ ، ومنازل الهدى ١٧٠ . ورجعوا عدم الوقف .

(٢) قرأ ﴿ الحق ﴾ بالرفع أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٣٩٢ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١١/٢ .

(٣) تابعه على ذلك صاحب البيان ناقلاً عنه من غير ما تصرّح ، ولم أجد هذا القول عند غيرهما . وأجاز العكبري أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو الحق . وكونه صفة للولاية هو قول الجميع ، ولا اعتراض عليه إذا كانت الولاية مبتدأ والله متعلقاً به والخبر هنالك .

(٤) انظر ما سلف من التعليق على هنا ٤٥٠ .

(٥) ديوانه ق ١/١٨ ص ٣١٩ . وهو له في شرح المع اللوح ٢/٤٠ و ١/٤١ ، والجواهر ٢٧٤ ، والإيضاح ٥٢ ، وشرح المع لابن برهان ٥٧ ، والمحاسب ٣٢١/١ ، والإنصاف ٦٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٩٥ ، والأضداد ٢٠٦ ، وأمالي القالي ٢٠/٢ ، وسمط اللآلي ٦٦٣ . وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١٠١/٣ .

قال القالي : « طوالة : اسم بئر كان لقبها [يريد صاحبتها أروى] عليها مرتين فلم ير ما يجب ، والمعنى : في كلا يومي طوالة وصل أروى طنون . والطنون : الذي لا يوثق به كالبئر الطنون =

كَلَّا يَوْمَ طَوَّالَةٌ وَصَلُ أَرْوَى ظَنُّونَ أَنْ مَطَرُ الظَّنُونِ

وبين يديك هذه الآي (١) .

ويجوز أن يكون ﴿الولاية﴾ مبتدأ ، و ﴿هنالك﴾ خبر ، وفيه ذكر من
المبتدأ ، و ﴿الله﴾ حال من ذلك الذكر . ومن رفع بالظرف (٢) كان ﴿الله﴾
حالاً من ﴿الولاية﴾ ولا يكون في ﴿هنالك﴾ إذ ذاك ذكر . هذا هو
الصحيح في هذه الآية كما أنبأتك ، وذاك الكلام اللطيف المختصر الذي لا تفهمه
إلا بعد التأمل ، ومراجعتك إياي مرة بعد أخرى = فيه سهو (٣) تفهمه إذا تأملت
بما ذكرنا ههنا .

= وهي القليلة الماء التي لا تثق بمائها ، ثم أقبل على نفسه فقال : قد حان أن أترك الوصل الظنون
وأطرحه « اهـ . وطوالة : بئر في ديار فزارة لبني مرة وعطفان ، عن نصر ، انظر معجم البلدان
(طوالة) ٤٥/٤ .

(١) قوله « فما بالك والشامخ ... وبين يديك هذه الآي » يريد أبا علي الفارسي . قال المؤلف في
شرح اللع : « ... ألا ترى أنك حاججت غيرك بجواز تقديم خبر المبتدأ بقول الشامخ ...
فوصل أروى مبتدأ وظنون خبره وكلا يومي ظرف لظنون وقدمه على وصل أروى » .
وقال في الجواهر في الباب الثالث عشر الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل دالاً على جواز تقديم
خبر المبتدأ » ٢٧٤-٢٨٥ : « وإنما ذكرنا هنا الباب لأن أبا علي خيّل إلى عضد الدولة أنه
استنبط من الشعر ما يدل على جواز ذلك فقال : وما يدل على جواز تقديم خبراً للمبتدأ على
المبتدأ قول الشامخ ... ولو كان أبو الحسن حاضراً لم يستدل بقول الشامخ وإنما يتبرك بقوله عز
من قائل ﴿ وبالآخرة هم يوقنون ﴾ ... ومثله ﴿ وفي النار هم خالدون ﴾ ... « اهـ .
وقوله : « لأن أبا علي خيّل إلى عضد الدولة » يريد كتابه الإيضاح الذي ألفه لعضد الدولة
وسمي بالإيضاح العضدي ، انظر ص ٥٢ منه ، وحكى المؤلف كلامه بتصرف .

وقد ذكر المؤلف في هذا الباب الذي عقده في الجواهر هذه الآيات التي ذكرناها هنا ، وذكر آية
البقرة في شرح اللع اللوح ١٨٢٣ وآية الرحمن فيه اللوح ١٢١ و ١٧١ وآية التوبة ذكرها المبرد
في المقتضب ٦٧/٤ .

وتقديم خبر للمبتدأ أو معموله على المبتدأ مذهب البصريين ، ولم يجزه الكوفيون ، انظر المصادر
المذكورة في بيت الشامخ ، وهي المسألة ٩ من الإنصاف ٦٥-٧٠ .

(٢) وهم الأخفش والكوفيون . وسلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٤ .

(٣) قوله : « وذاك الكلام ... فيه سهو » يريد كلام أبي علي في هذه الآية ، قال أبو علي في الحجة =

٣ [قوله تعالى]^(١) : ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا ﴾ [٤٤]^(٢) تمييز^(٣) ، وكذا ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [٤٤] كما تقول : زيد أقره الناس عبداً^(٤) .

٦ [قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَعَرَضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [٤٨]^(٥) أي : يقال لهم : لقد جئتمونا ، فحذف القول . والقول مع ما بعده في موضع النسب صفة لـ « صَفًّا » ، أي : عرضوا على ربك صفاً مقولاً لهم . و ﴿ صَفًّا ﴾ حال في معنى مصطفين .

٩ [قوله تعالى]^(١) : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [٥٠]^(٦)

= ٢٢/٨ : « يكون ﴿ هنالك ﴾ مستقراً فيكون قوله ﴿ لله ﴾ حالاً من ﴿ الولاية ﴾ أو من الذكر الذي في ﴿ هنالك ﴾ في قول سيبويه ، وعلى قول أبي الحسن ومن رفع بالظرف من ﴿ الولاية ﴾ فقط ، ويكون ﴿ لله ﴾ مستقراً و ﴿ هنالك ﴾ ظرفاً متعلقاً بالمستقر ومعمولاً له « اهـ . وكان في مطبوعة الحجة « فيكون قولك لله .. ومن الذكر .. في قوله سيبويه « فأصلحته . قال المؤلف في الجواهر ٥٢٤ يرده على أبي علي « وقوله ﴿ لله ﴾ حال من الذكر في ﴿ هنالك ﴾ أو من الولاية على قول سيبويه = سنو .. « اهـ . وموضع السهو أن من رفع الولاية بالابتداء وجعل الخبر ﴿ هنالك ﴾ كان ﴿ لله ﴾ حالاً من الضمير الذي في ﴿ هنالك ﴾ ليس غير .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١/٢٧١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٧٨/٢ .

(٣) في إعراب القرآن « ... على البيان ، والبيان هو التمييز ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ١/٧٧٤ ، والمقتضب ٣/٣٢٣-٣٤ و ١٦٥/٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢/٢٧٩/٢-٢٨٠ ، ومجمع البيان ٣/٤٧٢-٤٧٤ ، والبيان ٢/١١١/٢ ، والبحر ١٣٢/٦-١٣٤ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/١٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٧ ، ومجمع البيان ٢/٤٧٥ ، والبيان ٢/١١١-١١٢ ، والبحر ١/١٣٦ ، والمقتضب ٢/١٤٥ ، والبغداديات ٥٠ ، ٧٢ ، والبصريات ٢٠٧-٢٠٦ ، والحلبيات ٢٣٤ ، وابن التجري ٢/١٥٩ ، والمغني ٦٣٥ .

أي : بئس البدل بدلاً للظالمين ذرية إبليس . فاسم ﴿ بئس ﴾ ^(١) مضر فسر بقوله ﴿ بدلاً ﴾ . والجار في قوله ﴿ للظالمين ﴾ فصل بين ﴿ بئس ﴾ وبين ما انتصب على التمييز . فاحتج به أبو العباس في « باب التعجب » على إجازة الفصل بين فعل التعجب وما انتصب عنه في قولهم : ما أحسنَ اليومَ زيداً ! فقال أبو علي ^(٢) : هذا لا يدل على جواز ذلك لأنه إنما كان يصح الاحتجاج به أن

(١) يريد فاعلها .

(٢) قوله : « فاحتج به أبو العباس ... فقال أبو علي ... » سهو مركب . فالمراد لا يميز الفصل في باب التعجب ، وأبو علي احتج بالآية ، وما نقله عن أبي علي ليس في هذه المسألة وإنما هو في مسألة أخرى . وإليك البيان :

قال أبو علي : « فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب إلى التعجب بفعله [كذا] وبين فعله فليس لسببويه فيه فصل ، وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز . وقد أجازهم بعضهم . ولا أرى القياس إلا عجيزاً له ، لأن الفصل قد جاء في باب نعم وبئس كقوله ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ فإذا جاء الفصل في هذا كان في التعجب أجوز لأنه أشد تصرفاً في معموله من نعم ... » البغداديات ٧٢ .

فالمراد لم يميز الفصل بالظرف في باب التعجب ، وهو قول الأخفش ، وأجازته أبو علي ، وهو قول الفراء والجرمي والمازني ، انظر للقتضب ١٧٨/٤ . وقد أجازته المبرد وغيره في باب نعم وبئس ، انظر للقتضب ١٤٤/٢ و ١٧٧/٤ ، ١٨٧ ، والأصول ١١٧/١-١١٩ ، وشرح الكافية ١١٦/٢ ، ٣٠٩ ، والممع ٦٠/٥ .

قال المبرد : « ولو قلت ما أحسن عندك زيداً وما أجل اليوم عبد الله = لم يميز » اهـ . المقتضب ١٧٨/٤ . وقال المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/١٢٩ : « والفصل بين نعم وما عمل فيه قد جاء بالظرف نحو قوله ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ ولم يميزوا ذا في التعجب نحو ما أحسن اليوم زيداً ... » اهـ .

وأما ما نقله المؤلف عن أبي علي وأهأ أنه يرد على المبرد فقد قاله أبو علي فيما استدلوا به على أن « حينئذ » مبني على الاسم وأنها جميعاً بنزلة شيء واحد من أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو « حب في الدار ذا » ، قال أبو علي : « فأما ما ذكره من الفصل فلا يوجب بناءها ، ألا ترى أنك لا تفصل بين نعم والرجل في قولك نعم الرجل ونعمت المرأة ، وليس واحد منهما مبني مع الفاعل . فإن قلت فقد قال : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ فإن هذا لم يقع بين الفاعل والفعل ، ألا ترى أنه جاء بعد ماضٍ الفاعل مضرراً في الفعل ... » ، البغداديات ٤٨-٥٠ . وقد استشهد =

لو^(١) فصل بين « بئس » وبين المرفوع ، وهو لم يفصل به ، لأن المرفوع متصل
مضمر في « بئس » . و « ذرية إبليس » هو المخصوص بالذم .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا ﴾ ^(٣) [٥٦] ٣

﴿ ما ﴾ في موضع نصب بالعطف على قوله ﴿ آياتي ﴾ ، أي اتخذوا آياتي
وإنذاري^(٤) إيهاهم هزواً . ف ﴿ هزواً ﴾^(٥) هو المفعول الثاني / ٢/٧٩ (٢/٧٨)
٦ لقوله ﴿ اتخذوا ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ نَسِيًا حُوتَهُمَا ﴾ ^(٧) [٦١]

أي نسي أحدهما ، وهو يوشع^(٧) ، لأنه كان صاحب الزاد . دليله ﴿ آتنا
غذاءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً ﴾ [٦٢] وقوله : ﴿ فإني نسيت
الأحوت ﴾ [٦٣] . ٩

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ وَمَا أُنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(٨) [٦٣]

- = المراد بالآية على تفسير المضمر في بئس . وانظر في حيزا الكتاب ٢٠٢/١ ، والمقتضب ١٤٥/٢
- (١) لاتعرف زيادة أن قبل لو إلا إن تقدمه قسم ، وقد سلف التعليق على هذا ١٧٥ ح ١ .
- (٢) زيادة من ي و ب .
- (٣) انظر مجمع البيان ٤٧٧/٣ ، والبيان ١١٢/٢ ، والبحر ١٢٨/٦-١٢٩ ، والتبيان ٨٥٢ .
- (٤) « ما » على هذا التقدير مصدرية . واجاز العكبري وأبو حيان أن تكون اسماً موصولاً والعائد
مخنوف أي « أنذروه » .
- (٥) في الأصل هنا ﴿ هزواً ﴾ بالهمز ، وهي قراءة غير حفص عن عاصم ، انظر ما سلف ٤٩ .
- (٦) انظر الجواهر ٧٤ ، ومعاني القرآن للقراء ١٥٤/٢ ، وللزجاج ج ١/١٧٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٠/٣ ،
والبحر ١٤٥/٦ ، وتفسير الطبري ١٧٧-١٧٦/١٥ ، والقرطبي ١٣-١٢/١١ ، وابن كثير ١٧١/٥ ،
ومجمع التفاسير ١٢١/٤ .
- (٧) وهو قول الفراء والزرجاج والطبري وغيرهم ، قال الطبري : « وإنما جاز عندي أن يقال « نسيًا »
لأنها جميعاً تزوداه لسفرها فكان حل أحدهما ذلك مضافاً إلى أنه حل منها » اهـ . وقيل
النسيان من موسى وقتاه يوشع ، عن مجاهد ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .
- (٨) انظر الجواهر ٣٩٢ ، ٥٦٩ ، ٥٨٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، والحججة ٣٩٧/٢ خم و ١٣٢١-١٣٢ ،
ومجمع البيان ٤٧٩/٣ ، والبحر ١٤٧/٦ ، وابن يعيش ٦٩/٣ ، والمغني ٥٩٤ .

« أن » مع الفعل في موضع النصب بدل من الهاء في ﴿ أنسانيه ﴾ ،
والتقدير : وما أنساني ذكره .

٢ وخصَّ حَفْصٌ هذه الهاء بالضم فقراً ﴿ وما أنسانيه ﴾^(١) إشعاراً منه أن قوله ﴿ أن أذكره ﴾ بدل من هذه الهاء ، فضمَّ الهاء ليطابق الضمَّ ههنا الضمَّ في الهاء المتصل بالمبتدل .

٦ وقوله : ﴿ وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴾^(٢) [٦٣]
قيل : انتصاب قوله ﴿ عجباً ﴾ بقوله ﴿ اتَّخَذَ ﴾ أي ☆ أي^(٣) اتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي
البحر اتِّخَاذًا عَجَبًا ، عن^(٤) مجاهد^(٥) ، صفة مصدر محذوف .

٩ والوجه أن يكون ﴿ وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ ﴾ جملة في موضع النصب

(١) وقرأ الباقون بكسرها ، وابن كثير يصلها يياء . انظر السبعة ٣٩٣-٣٩٤ ، والتيسير ١٤٤ ،
والنشر ٣١١/٢ و ٣٠٥/١ . وضَمَّ حَفْصٌ أيضاً الهاء في قوله ﴿ بما عاهد عليه الله ﴾ [سورة
الفتح : ١٠] ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥١ .
وَضَمَّ الهاء هو الأصل ، انظر ما سلف ١٢ والتعليق ثمة . وما ذكره للأولف في تعليل ضم حفص
هنا وفي سورة الفتح شيء انفرد به فيما أعلم .

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ١٥٤/٢ ، وللمزجاج ج ٢/١٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، ومجمع
البيان ٤٧٦٣ ، والبحر ١٤٦/٦ ، والكشاف ٤٩٣/٢ ، والتبيين ٨٥٥ ، وتفسير الطبري
١٧٨-١٧٧/١٥ ، والقرطبي ١٥-١٤/١١ ، وابن كثير ١٧١/٥ ، ومجمع التفاسير ١٢١/٤-١٢٢ ، وتفسير
الفخر الرازي ١٤٧/٣١ ، والقطع ٤٤٨-٤٤٩ ، والملكتفي ٣٧٠-٣٧١ ، ومنازل الهدى ١٧١ .

(٣) من هنا إلى قوله في السطر ٨ من الصفحة التالية : « أيها المحدث المفسر » انفردت به نسخة
الأصل .

(٤) كأنه في الأصل « غير » وهو تحريف .

(٥) ليس ما ذكره بقول مجاهد . فالذي روي عن مجاهد أن موسى يعجب من أثر الحوت في البحر
ودوراته التي غاب فيها . فيكون عجباً على قوله مصدراً نائباً عن فعله ، وليس مما ذكره
المؤلف ، انظر المصادر السالفة ولا سيما القطع وإعراب القرآن .

وما ذكره المؤلف هو ظاهر أحد قولي الزجاج ، وأجازه البيضاوي والفخر الرازي وأبو حيان .
وقيل عجباً مفعول ثان ، عن الزمخشري والمكبري وأجازه أبو حيان . وقيل غير ذلك .

بالعطف^(١) على قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْثَقْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَآتَيْنِي نَسِيَتَ
 الْحَوْتَ ﴾ [٦٣] وقال فتاه^(٢) أيضاً ﴿ واتخذ سبيله في البحر ﴾ . وقد قال^(٣)
 ٢ قبل في قوله ﴿ فاتخذ سبيله في البحر سرباً ﴾ [٦١] ، فالأول إخبار ، أخبر به
 عز وجل أنه اتخذ في البحر سرباً ثم قال فتاه مخبراً موسى حين^(٤) طالبه بالطعام :
 نسيت الحوت يا موسى وذهب الحوت في البحر ، فعجب هو وموسى^(٥) ؛ فقال
 ٦ موسى حين^(٤) عجب ﴿ ذلك ما كنا نبغ ﴾ [٦٤] . فهذا معنى البخاري^(٦)
 « كان للحوت سرباً ولموسى [ولفتاه]^(٧) عجباً » . فاتبه له أيها المحدث
 المفسر ☆ .

٩ وقيل : بل انتصابه بقوله « قال ذلك »^(٨) أي قال ذلك متعجباً^(٩) .

(١) ويكون قوله ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾ اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو قول الزمخشري وأبي حيان .

(٢) في الأصل : قتادة ، وهو تحريف مضل .

(٣) الله عز وجل .

(٤) في الأصل : حتى ، وهو تحريف .

(٥) قوله « فعجب هو وموسى » جمع بين قولين : فقد قيل ﴿ واتخذ سبيله في البحر ﴾ من كلام فتاه ثم قال ﴿ عجباً ﴾ أي أعجب عجباً ، وقيل قوله ﴿ عجباً ﴾ من قول موسى ، فيقف على قوله ﴿ في البحر ﴾ وهو مذهب عيسى بن عمر ويعقوب والحسن وهو قول قتادة ومجاهد وابن عباس وابن زيد . وقيل قوله واتخذ أي موسى سبيل الحوت في البحر فعجب عجباً ، عن الفراء ووافقه ثعلب والنحاس .

(٦) يريد معنى الحديث الذي رواه البخاري . وهو قطعة من حديث طويل رواه البخاري (فتح الباري برقم ٤٧٢٥ ج١/٤٠٩٨) . وهو في تفسير ابن كثير ١٧٢/٥ ، ومجمع البيان ٤٨١/٣ ، ومجمع التفاسير ١٢٢/٤ (تفسير الخازن) .

(٧) زيادة من المصادر السالفة .

(٨) يريد بذلك قول فتى موسى ﴿ قال أرايت ... ﴾ .

(٩) ذكر الطبرسي هذا القول ، قال : « وقال أحد المحققين ، عجباً في موضع الحال تقديره : قال ذلك متعجباً » وهو يريد المؤلف . ولم يذكر هذا الوجه غيرها .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَأَرْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ [٦٤]

أي يقتصان ^(٢) قصصاً ، ف ﴿ قصصاً ﴾ مصدر ^(٤) لفعل مضر يدل عليه
﴿ فارتدا على آثارهما ﴾ إذ معنى ﴿ ارتدا على آثارهما ﴾ و « اقتصا الأثر »
واحد .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ عَلَى أَنْ تَعْلَمَنْ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [٦٦]

أي على أن تعلمني رشداً مما علّمته ، ف ﴿ رشداً ﴾ مفعول ثان
لـ ﴿ تعلمني ﴾ . وحذف الهاء في ﴿ علّمت ﴾ وهو المفعول الثاني
لـ ﴿ علّمت ﴾ ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ ^(٧)

[٦٨]

﴿ كيف ﴾ نصب على الظرف ^(٨) ، منصوب بـ ﴿ تصبر ﴾ . و ﴿ خبراً ﴾

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج جـ ٢/١٧٦٧ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٩/٣ ،
والبيان ١١٢/٢ ، والبحر ١٤٧/٦ ، والتبيان ٨٥٥ .

(٣) لو قال « يقتصان » - وهو لفظ الزجاج - كن أحسن وأنسب ليشاكل الفعل مصدره .

(٤) وأجاز العكبري وأبو حيان أن يكون المصدر في موضع الحال .

(٥) انظر الحجة ٣٩٨٢-٣٩٩٠ خم ، ومجمع البيان ٤٨٢/٣ ، والبيان ١١٢/٢ ، والبحر ١٤٨/٦ .

(٦) قاله أبو علي ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢٨٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٢/٣ ، والبيان ١١٢/٢ ، والبحر ١٤٨/٦ ، والكشاف
٤٩٢/٢ .

(٨) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه من غير ما تصریح ، والصواب أنه نصب على
الحال .

و « كيف » اسم يستفهم به عن الحال ، وليس بظرف . وفي الهمع أنه « ظرف » عند سيبويه
وأن الأفضى والسيراني أنكراه وقالوا إنه « اسم غير ظرف » ، وجاء عكس ذلك في شرح
الكافية . والذي قاله سيبويه والمبرد وغيرها أن معناه « على أي حال » ، ولهذا ما أدخله بعضهم =

نصب على المصدر^(١) ، ينصبه قوله ﴿ مالم تحط به ﴾ لأن معنى ﴿ مالم تحط به ﴾ ومعنى « مالم تحبّه » واحد .

٣

[قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾^(٣)] [٧٦]
 بالتشديد والتخفيف^(٤) . فمن قال ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ وخَفَّفَ احتمل أن يكون
 من لغة من قال في « لَدُنُّ » « لَدُّ »^(٥) ، كقوله^(٦) :

= في الظروف ، قال ابن الشجري « وإنما عدوا كيف في الظروف للاستفهام بها عن الحال ، والحال تشبه الظرف لأنها عبارة عن الهيئة التي يقع فيها الفعل .. » اهـ .

انظر في « كيف » الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، ٤٣٣ ، و ٣١١/٢ ، والمقتضب ٣١١/٢ و ٦٣/٣ ، ٢٨٩ ، و ٢٢٢/٤ ، والأصول ١٣٦/٢ ، وحروف المعاني ٣٥ ، ٥٩ ، والإنصاف ٦٤٢-٦٤٥ ، المسألة ٩١ ، وتساويل مشكل القرآن ٥٢٠ ، والصاحي ٢٤٢ ، وابن الشجري ٢٦٢/١ ، وشرح الكافية ١١٧-١١٦/٢ ، وابن يعيش ١٠٩/٤ ، والمغني ٢٧٠-٢٧٢ ، والهمع ٢١٤-٢١٦ ، وحاشية الحضري على ابن عسقل ١٠٥-١٠٤/١ ، والنصبان على الأشموني ٢١٤/١ . وانظر في معنى الظرف والحال وفرق ما بينها المقتضب ١٧١/٤ ، والكليات ١٦٦/٣-١٦٨ .

(١) وأجاز الزمخشري ووافقه أبو حيان أن يكون تمييزاً .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج ج ١/١٧٨/٢-٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٨٧/٢-٢٨٨ ، والحجة ٤٠٣/٣-٤٠٥ خم ، ومجمع البيان ٤٨٥/٣ ، والبيان ١١٤/٢ ، والبحر ١٥١/٦ .

(٤) قرأ بالتخفيف نافع وأبو بكر عن عاصم ، وأشم أبو بكر الدال الضم ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٣٩٦ ، والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٣/٢ .

(٥) وهو قول المبرد فيما صرح به النحاس .

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٤/١ ، وإعراب القرآن ٧٩/٢ ، وسر الصناعة ٥٤٦ ، وابن الشجري ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٠١/٤ و ٣٥/٨ ، والمغني ٥٥١ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٣ ، والهمع ١٠٥/٢ ، والخزانة ٨٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٨٧/٦ ، واللسان (شول) . ونسب في إعراب القرآن ٢١٢/١ إلى العجاج وليس في ديوانه ولا ملحقاته .

والشول : النوق التي خف لبنها ، وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، قيل هو جمع شائلة على غير القياس ، وقيل غير ذلك . والإتلاء : مصدر أتلت الناقة : إذا تلاها ولدها أي تبعها ، عن شرح أبيات المغني . والتقدير : من لد أن كنت شولاً .

مِنْ لُدُّ شَوْلًا فِإِلَى إِتْلَائِهَا

ويجوز أن يكون من لغة من قال « مِنْ لُدُّنْ » فأدغم التون في النون ثم خفف وحذف النون الأخيرة^(١) ، كقوله^(٢) :

قَدْ نَبِيٍّ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِيِّنِ قَدِي

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [٧٨]

- (١) وهو قول الزجاج وأبي علي وغيرهما . وكأنها في الأصل : النون الآخرة .
- (٢) البيت من أبيات حميد الأرقط في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٦١ ، وسمط اللآلي ٤٧٥ ، ٦٤٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٧١٥ ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/١ ، وشرح شواهد المغني ١٦٦ ، والخزانة ٤٤٩/٢-٤٥٤ ، وشرح أبيات المغني ٨٥.٨٢/٤ .
- ونسبه الجوهري في الصحاح (لحد) إلى حميد بن ثور فتعقبه ابن بري والصغاني فصحح الأول نسبته للأرقط ولم يره الثاني في أبيات الأرقط التي منها هذا البيت وقد أورد منها أربعة أبيات ، انظر التنبيه والإيضاح ، والتكملة والذيل والصلة ، واللسان (لحد) . ونسبه الأعم بطرة الكتاب ٢٨٧/١ إلى أبي نخيلة ، ونسب في ابن يعيش ١٢٤/٢ لأبي مجدلة ، وذكر البغدادي أن اسمه أبو مجلة .
- وهو بلا نسبة في النوادر ٢٠٥ ، ومجاز القرآن ١٧٣/٢ ، وإصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، والكامل ١٨٨ ، ١٢٣٤ ، والأصول ١٢٢/٢ ، والحجة ٤٠٣/٤ ، وإعراب القرآن ٨٧/٢ ، ٧٦٦ ، والمختص ٢٢٣/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٨٦ ، وابن الشجري ١٤/١ و ١٤٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٥/٢ ، والبيان ١١٤/٢ ، والإنصاف ١٣١ ، ووصف اللباني ٣٦٢ ، والجنى الدلاني ٢٥٣ ، والمغني ٢٢٦ ، والمعم ٢٢٣/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٤ ، وضرائر الشعر ١١٣ ، وسفر السعادة ٧٧٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٩٦ .
- وقوله « الخبيبين » يروى على التنثية وعلى الجمع ، فرواه على الجمع أبو زيد وأبو عبيدة - وفسره على الروایتين - وابن السكيت والمبرد في ثاني الموضعين من الكامل وابن جني ، يريد أبا خبيب وأصحابه فجمعهم على لفظ خبيب . ومن رواه على التنثية فإنه أراد عبد الله ومصعباً ابني الزبير وقيل عبد الله وابنه خبيباً .
- ومعنى قدي : حسي وكفائي . والشاهد في البيت حذف النون من « قدي » ضرورة وقد جمع الشاعر بين الإثبات والحذف . وكان في الأصل « ومن نصر » وهو خطأ .
- (٣) زيادة من ي وب .

هذه الآية تدل على أن من قال « والله لأسكن هذه الدار » وأخذ في النقلة لم يكن ليحدث حين أخذ في النقلة ، لأنه لما عزم على فراقه أخذ يقص عليه جميع ما سأل عنه ^(١) ، وقد جاء هذا ههنا ، وقد قال الأحوص ^(٢) :

وإني أخوك الدائم العهد لم أحلُ إن أبزك خصم أو نبأ يك منزلُ / ١٨٠ (١٧٩)
وكنت إذا ما صاحب رام ظننتي وبندل سوء بالذي كنت أقفلُ
قلبت له ظهر المجن فلم أدمُ على ذاك إلا ريث ما أتحوّلُ

فاستنتى قدر النقلة عن الزمان الداخل تحت قوله « لم أدم على ذاك » . وكنا قد ذكرنا هذا في [أول] ^(٣) الكتاب الذي يقابل كتاب أبي ^(٤) علي الذي احترق نصفه ، وإن عاد إلينا ذلك الكتاب زدنا في الشرح والبسط ^(٥) .

(١) هذا يستب له إذا كان معنى الآية : هذا وقت فراق بيني وبينك ، وهو قول بعضهم . والأكثر على أن « هنا » إشارة إلى الذي قاله وهو لو شئت لاتخذت عليه أجراً ، أي هذا الكلام والإنكار سبب فراق بيني وبينك ، وعليه لاتدل الآية على ما قال . انظر مجمع البيان ٤٨٧/٣ ، والبحر ١٥٢/٦ ، والكشاف ٤٩٥/٢ ، وتفسير الطبري ١٨٨/١٥ ، والقرطبي ٢٣/١١ ، وابن كثير ١٨٠/٥ ، ومجمع التفسير ١٢٩/٤-١٣٠ .

(٢) أخطأ في نسبة الأبيات إلى الأحوص . وهي لمن بن أوس المزني ، انظر ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١٢٦-١١٣١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤-٤٤٠ ، والخزانة ٥٠٦/٣ ، وديوانه ق ٢/٢٠ ، ١١ ، ١٢ ص ٩٣-٩٤ .

يقول : وإني أخوك الذي يدوم عهده ولا يزول ولا يحول إن أبزك خصم أي غلبك وقهرك ، يقال : بزوت الخصم وأبزيت . وقوله رام ظننتي أي رام إيقاع التهمة علي ، والظنة بالكسر التهمة . وقلبت له ظهر المجن ، المجن : الترس ، يقول : اتقيته وتغيرت عليه واتخذته عدواً ، عن المرزوقي والخزانة . و« قلب له ظهر المجن » من أمثالهم ، انظر جمهرة الأمثال ١٢٥/٢ ، ومجمع الأمثال ١٠١/٢ ، والمستقصى ١٩٨/٢ ، يضرب لمن كان لصاحبه على مودة ورعاية ثم حال عن العهد .

(٣) زيادة من ي . وقوله « وقد قال الأحوص ... إلى آخر الكلام » سقط من ب .

(٤) في الأصل : أبا ، وهو خطأ .

(٥) لعله يريد كتابه « كشف الحجة » ، و« الحجية » لأبي علي .

قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْآنِينِ إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ^(١) [٨٦]

٢ « أن » مع الفعل بتأويل المصدر في موضع النصب بفعل مضمر ، كما أن قوله ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ^(٢) [سورة محمد : ٤] [كذلك] ^(٣) .

٦ ويجوز أن يكون « أن » مع الفعل في موضع المبتدأ ، والخبر مضمر ، أي إما العذاب واقع منك فيهم وإما اتخاذ أمر ذي حسن واقع فيهم ، فحذف الخبر لطول الكلام بالصلة ؛ وهذا أولى . والأول عن أحمد بن يحيى ^(٤) .

ومثله ﴿ إِمَّا أَنْ تَلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ ^(٥) [سورة طه : ٦٥] .

٩ وتقديرنا ^(٦) ﴿ حُسْنًا ﴾ [أي] ^(٧) أمراً ذا حسن هو على حذف الموصوف والمضاف ، كقوله في الأخرى ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً ﴾ ^(٨) [سورة النساء : ٩٢] أي

(١) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٨/٢-١٥٩ ، وإعراب القرآن ٢٩١/٢-٢٩٢ ، والحجة ١٠٤/٢ ، وجمع البيان ٤٨٩/٣ ، والبيان ١١٥/٢ ، والبحر ١٦٠/٦ ، والتبيان ٨٥٩ . وكان في الأصل وي : وأما قوله تعالى ، ياقحام « أما » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٢ .

(٣) زيادة مني . وهي ثابتة في جمع البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح ، ولعلها منه .

(٤) هو ثعلب . لكن حكى النحاس عنه كلا الوجهين النصب والرفع ، والرفع عنده على أنه خبر والمبتدأ مضمر والتقدير فإما هو ، وأخذ ثعلب كلامه من الفراء ، وهذا عكس ما ذكره المؤلف عنه .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٣٦ .

(٦) يريد ما ذكره في قوله « وإما اتخاذ أمر ذي حسن » . وكأنه في ب « وتقدير فإما » . و« فإما » رمز لأبي علي الفارسي ، انظر ما سلف ٦٤٥ ح ٣ . وما ذكره هو قول أبي علي في الحجة ١٠٤/٢ .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٦ .

قتلاً ذا خطأ ؛ كما أنَّ قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ^(١) [سورة البقرة : ٨٢] أي قولاً
ذا حسن .

٢ [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [٨٨]
يرفع ال ﴿ جزاء ﴾ ونصبه مع التنوين ^(٤) . فمن قرأ ﴿ جزاء الحسنی ﴾ ،
ف ﴿ الحسنی ﴾ مبتدأ ^(٥) ، و ﴿ له ﴾ خبره ، والتقدير : فله الحسنی جزاءً ، أي
٦ مجزياً ، مصدر ^(٦) في موضع الحال ^(٧) ، والعامل فيه [له] ^(٨) أي : ثبتت الحسنی له
جزاءً .

٩ ومن قال ﴿ فله جزاء الحسنی ﴾ فالجزاء مضاف إلى ﴿ الحسنی ﴾ ،
و ﴿ الحسنی ﴾ صفة موصوف محذوف ، والتقدير : فله جزاء الحالة ^(٩) الحسنی ،
كقوله ^(١٠) :

فصرنا إلى الحسنی ورق كلامنا ورضت فذلّت صعبّة أي إذلال

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٢ - ٦٢ .
- (٢) زيادة من ب .
- (٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٩٧٢ ، وللزجاج ج٢/١٨١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٢/٢ ، والحجة ٤١١/٣-٤١٢ خم ، وجمع البيان ٤٩١/٣ ، والبيان ١١٥/٢-١١٦ ، والبحر ١٦٠/٦-١٦١ .
- (٤) قرأه حمزة والكسائي وحفص عن عاصم منوناً منصوباً ، وقرأه الباقر مضافاً مرفوعاً . انظر السبعة ٣٩٨-٣٩٩ ، والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٥/٢ .
- (٥) أو مرفوع بالظرف على مذهب أبي الحسن ومن وافقه ، وسلف التعليق على المذهبين ١٣ .
والتقدير فله جزاء الخلال الحسنی ، عن أبي علي .
- (٦) في الأصل : مصدرأ ، وهو خطأ .
- (٧) وهو قول الزجاج وأبي علي وأجازه النحاس وغيره . وقيل هو تمييز ، عن الفراء .
- (٨) زيادة من ي و ب .
- (٩) قدره أبو علي : الخلال .
- (١٠) وهو امرؤ القيس . د ، ق ٢٥/٢ ص ٣٢ . وهو له في اللقتضب ٧٤/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج٢/١٧٧/٢ خ ، والخزانة ٢٤/٤-٢٥ . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٢٢٦/١ ، ٤٥٨ ، و ٢٨٥/٢ ، والقطع ١٩٧ ، والمختصب ٢٦٠/٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٦٢٤ ، ١٨٤٤ . استشهد به المؤلف على قوله « الحسنی » والتقدير الحالة الحسنی . واستشهدوا به على انتصاب أي إذلال على =

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ [٨٨]
 أي أمراً ذا يسر ، كما أن ﴿ حَسْناً ﴾ أي أمراً ذا حُسن^(٢) .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ [٩٣]
 و ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ بضم الياء وكسر القاف^(٤) ، والمعنى : لا يكادون يفقهون
 الناس قولاً ، فحذف المفعول . والكلام معك في حذف المفعول طويل يكاد
 يتوالى على العادّ الفتوق^(٥) ، لكثرتة وسعة بابه ، لكنّه جمع بُدئ منه مما أشكل .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قَالَ أَتَوْنِي أَفْرَغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [٩٦]
 ﴿ قِطْرًا ﴾ ينتصب بـ ﴿ أفرغ ﴾ دون ﴿ أتوني ﴾^(٧) . ولا ينتصب
 بـ ﴿ أتوني ﴾ لأنه لو كان منتصباً به لقال : أتوني أفرغه عليه ، لأن التقدير :
 أتوني قِطْرًا أفرغه عليه .

=
 المصدر من معنى ما قبله لأن معنى « رضت » أذلت ، ولو كان على « ذلت » لكان : أي ذلّ .
 وسيأتي البيت ١٠٤٧ منسوباً إلى « للرقسي » يريد أمراً القيس وكأنه نسبته إلى نفسه ، انظر
 التعليق ثمة . وسيأتي بلا نسبة ١٢٢٤ .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) أو جعل الأمر نفسه يسراً في الاتساع . وقد أجاز هذا أبو علي في قوله ﴿ حَسْناً ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، وإعراب القرآن ٢٩٢/٢-٢٩٤ ، والحجة ٤١٢/٣ خم ، ومجمع البيان
 ٤٩٢/٣ ، والبيان ١١٦/٢ ، والبحر ١٦٢/٦ .

(٤) قرأ بضم الياء وكسر القاف حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر بفتحها . انظر السبعة ٣٩٩ ،
 والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٥/٢ .

(٥) سلف قوله ٦٩١ « وكنت قد تواليت عليك الفتوق » وفسرنا الفتوق ثمة .

(٦) انظر الجواهر ٤٥٥ ، ٦٧٩ ، وشرح المع اللوح ٢٧٧-١٧٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٠/٢ ،

وإعراب القرآن ٢٩٥/٢ ، والحجة ٤١٥/٣-٤١٧ خم ، ومجمع البيان ٤٩٢/٣-٤٩٣ ، والبيان ١١٦/٣ ،

والبحر ١٦٥/٦ ، والإيضاح ٦٦ ، والبصريات ١٥٥ ، ٣٥٤ ، وابن يعيش ٧٨/١ ، والمغني ٦٦٠ .

وأخذ المؤلف كلامه من أبي علي .

(٧) إعمال الثاني من مذهب البصريين ، وإعمال الأول من مذهب الكوفيين ، وهذا ما يسمى بـ « التنزاع »

وقد سلف التعليق عليه ٣٦٧ . ووافق النحاس الفراء هنا في قوله في تقديره : أتوني قِطْرًا أفرغه

عليه .

- وإن قلت : فالهاء مضر كما أنك إذا نصبتَه ب ﴿ أفرغ ﴾ ^(١) أضمرت ﴿ قطراً ﴾ ل ﴿ أتوني ﴾ آخر ، وأيُّ فرق بين إضماره في الشطر الأول وبين إضماره في الشطر الثاني = قلنا : بينهما قرّنان كبير ^(٢) وبؤن بعيد : لأنك إذا نصبتَه ب ﴿ أتوني ﴾ وفصلت بين ﴿ أتوني ﴾ وبين « قطر » وأضمرت ل ﴿ أفرغ ﴾ مفعولاً = كنت بين شيئين من المجاز ^(٣) وارتكبت بذلك استعارتين . وإذا لم تضمر ل ﴿ أفرغ ﴾ ونصبت ﴿ قطراً ﴾ به وأضمرت ل ﴿ أتوني ﴾ = كانت إحدى يديك في يد الحقيقة والأخرى في يد المجاز ^(٤) ، وفي الأول كلتا يديك في هذا المجاز / .

(٢ / ٧٩) ٢ / ٨٠

- قوله عز وعلا : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ ^(٥) [١٩٨] ولم يقل « هذه » ، وقال : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٦) [سورة الأعراف : ٥٦] وقال في الشمس : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٧) [سورة الأنعام : ٧٨] ، حمل ذا

(١) في الأصل : « نصبتَه لقال أتوني بأفرغ أضمرت » ووضع الناسخ فوق لقال « لا » وفوق بأفرغ « لا » يريد حذف هذه العبارة لكنه سها فوضع « إلى » فوق أفرغ وحقه أن يضعها فوق « أتوني » .

(٢) في الأصل : كثير ، وهو تصحيف .

(٣) وهما الحذف والفصل بين العامل والمعمول .

(٤) لأنك تضمر ل « أتوني » معمولاً على شريطة التفسير ولم تفصل بين العامل والمعمول .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ١/٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٩ ، وللزجاج ج١/١٨٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٥ ، ومجمع البيان ٣/٤٩٥ ، والبيان ٢/١١٨ ، والبحر ٦/١٦٥ ، والكتاب ٢/١٧٢ ، وابن يعيش ٥/١٠٢ .

(٦) انظر الجواهر ٦١٩ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٠ ، وللغراء ١/٣٨٠-٣٨١ ، وإعراب القرآن ٢/٦١٧-٦١٩ ، ومجمع البيان ٢/٤٢٩ ، والبيان ١/٣٦٥ ، والبحر ٤/٣١٣ ، والخصائص ٤/٤١٢ ، وابن الشجري ١/٢٢٧ و ٢/٢٥٧-٢٥٧ ، وللغني ٦٦٣ . وتذكير الخبر حلاً على المعنى هو قول الزجاج ووافقته النحاس وغيره ، قال النحاس : وهو أحسن الأقوال ، وقيل غير ذلك .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .

كله على أن التأنيث ليس بحقيقة لاسيا والرحمة^(١) والغفران بمعنى فذكره حملاً على المعنى^(٢).

٣ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ ﴾^(٤) [١٠٢]

٦ ﴿ الذين كفروا ﴾ فاعل الحسبان ، و « أن » بصلتها سدّ مسدّ مفعولي الحسبان ، و ﴿ عبادي ﴾ المفعول الأول لـ ﴿ يتخذوا ﴾ ، و ﴿ أولياء ﴾ هو المفعول الثاني .

٩ [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا ﴾^(٥) [١٠٦]
قال شارحكم^(٦) : تقديره^(٧) : الأمر ذلك . فلزمه الوقف^(٨) على ذلك ﴿ . والأحسن من ذا أن يكون ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جزاؤهم ﴾ خبر ، و ﴿ جهنم ﴾ خبر ثان . وإن شئت كان ﴿ جهنم ﴾ بدلاً من جزائهم .

(١) الحمل على المعنى في هذه الآية هو قول سيويه وابن يعيش . وذهب الزجاج وواقفه النحاس إلى أن التقدير : هذا الفعل - وهو التمكن الذي أدرك به السدّ - رحمة من ربي ، وقيل : التقدير هذا الرّم ، عن الأخفش ، وقيل : هذا السدّ ، عن الطبري . والرّم والسدّ ذكرا في قوله تعالى : ﴿ ... فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً [٩٤] ... فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً [٩٥] ﴾ .

(٢) انظر ما سلف من التعليق على نحو قوله « لاسيا والرحمة » ٤٥ ح ٣ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٠ ، وللفراء ١٦٠/٢-١٦١ ، وإعراب القرآن ٢٩٦/٢ ، وجمع البيان ٤٩٦/٣ ، والبيان ١١٨/٢ ، والبحر ١٦٦/٦ ، والتبيان ٨٦٢ .

(٥) انظر جمع ٤٩٧/٣ ، والبحر ١٦٧/٦ ، والتبيان ٨٦٢ ، وما سلف ٥٨٣ .

(٦) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام .

(٧) في الأصل : تقدير ، وهو سهو من الناسخ .

(٨) لم أجده في كتب الوقف التي بين يدي .

وإن شئت كان ﴿ جزأؤهم ﴾ بدلاً من ﴿ ذلك ﴾ . وإن شئت كان [التقدير] ^(١) : ذلك جزأؤهم ذلك جهنم بما كفروا ، أي : ثابتة بما كفروا .

٣ [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [١٠٧] ^(٣)
﴿ جنات ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ لهم ﴾ خبره ، و ﴿ نزلاً ﴾ حال أو تمييز ^(٤)

٦ وإن شئت كان ﴿ نزلاً ﴾ خبراً ، و ﴿ لهم ﴾ ظرف حشو ^(٥) ، والتقدير : كان لهم دخول جنات ، فيكون ﴿ نزلاً ﴾ مصدراً ، وعلى الأول يكون جمع « نازل » ^(٦)

٩ [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [١٠٨] ^(٨)
حال من الضمير المجرور بـ ﴿ لهم ﴾ ، ولا يكون صفة للجنات ^(٩) ، لأنه لم يقل خالدين فيها هم .

(١) زيادة مي . ولو قال : وإن شئت كان جهنم خبر ابتداء آخر على تقدير : ذلك جهنم : كان أوضح وأصح . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩٢ ، ٢٦٣ ، ومجمع البيان ٤٩٨/٢ ، والبحر ١٦٦/٦ ، والبيان ٨٦٤ ، والقطع ٤٥١ ، ومنار الهدى ١٧٢ . (٤) لم يذكروا وجه التمييز .

(٥) سلف التعليق على الحشو ٧١٥ .

(٦) كلا القولين متكلف . والوجه أن يكون النزل بمعنى المنزل ويكون خير كانت ، ذكره الطبرسي . والظاهر تعلق لهم بحال من نزل .

(٧) زيادة مي .

(٨) انظر معاني القرآن للزجاج ج٢/١٨٤/٢ خ ، المصادر السالفة .

(٩) هذا سهو من الشيخ ، فكيف يكون صفة للجنات وهي معرفة مرفوعة ؟! وإنما أراد أن يقول : ولا يكون حالاً من الجنات لأنه إلخ ، وهذا صحيح لجري اسم الفاعل حالاً على غير من هو له ، وذلك يوجب إبراز الضمير عند البصريين ، ولم يوجه الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٢٨ .

سورة مريم

عليها السلام

٢ قوله عز وجل : ﴿ كَهَيْعَتِ . ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً ﴾^(١)

[٢-١]

٦ أي هذا ذكر رحمة ربك [عبده]^(٢) ، فأضمر المبتدأ . و ﴿ ذِكْرٌ ﴾ مصدر مضاف إلى الرحمة ، أي أن ذكر ربك رحمة عبده^(٣) . و ﴿ ذِكْرٌ ﴾ مصدر مضاف إلى المفعول ، و ﴿ رحمة ﴾ مصدر مضاف إلى الفاعل ، و ﴿ عبده ﴾ نصب مفعول ﴿ رحمة ربك ﴾^(٤) ، و ﴿ زكريا ﴾ بدل من ﴿ عبده ﴾ .

٩ وروي في الشواذ ﴿ ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيَا ﴾ برفع العبد^(٥) على أن يكون فاعلاً للفعل . وهذا كما تقول : نزل في دار هند غلامها . أي غلام هند ؛ فاتصل بالمرفوع كنايةً المجرور المضاف إليه الرحمة في الآية ، والدار في المسألة .

(١) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠١ ، وللفراء ١٦١/٢ ، وللمزجاج ج٢/١٨٥-٢/١٨٦ ، وإعراب القرآن ٢/٣٠٠-٢٠١ ، ومجمع البيان ٣/٥٠٠-٥٠٢ ، والبيان ٢/١١٩ ، والبحر ٦/١٧٢ ، والكشاف ٢/٥٠٢ ، والتبيان ٨٦٥ ، وتفسير الطبري ١٦/٢٥ ، والقرطبي ١١/٧٥ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ووافقها النحاس والطبري وغيرها . وقيل : ذكر مبتدأ وخبره مضمرة والتقدير : مما نقص عليك ذكر رحمة ربك ، عن الأخفش في مطبوعة معاني القرآن له ووقع كلامه في إعراب القرآن : « فيما نقص عليكم .. » وهو أجود ، وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الأخفش ووافقه الطبري وغيره ، وهو الظاهر . وذهب الفراء والزجاج ومن وافقها إلى أنه مفعول « ذكر » والتقدير : هذا ذكر ربك عبده برحمته ، عن الفراء ، وقدره الزجاج : هذا ذكر ربك بالرحمة عبده .

(٥) عزا أبو حيان هذه القراءة إلى الكلبي .

رواه الوليد بن مسلم ، عن يحيى الذمّاري ، عن ابن عامر^(١) . وفيه أوجه آخر ،
وتجد ردها^(٢) في « نكت الأقاويل »^(٣) .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾^(٤) [٤]
نصب على التمييز^(٥) .

[وقوله]^(٦) : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ ﴾^(٧) [٤]
٦ أي بدعائي إياك ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف^(٨) . وهذا
كقوله تعالى : ﴿ مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ ﴾^(٩) [سورة فلت : ٤٩] و ﴿ بِسْؤَالِ
تَعَجُّبِكَ ﴾^(١٠) [سورة ص : ٢٤] . وقد ذكروا في الاستدلال^(١١) تَيْنِكَ الآيتين . وقد

(١) لم أجد هذه الرواية . وفي الجمع ٧٤/٥ عزى إلى يحيى الذمّاري عن ابن عامر أنه قرأ « ذكر رحمة
ربك عبده » على أن « ذكر » مصدر مضاف إلى للمفعول و « عبده » الفاعل .

(٢) في ب : « أخر ذكرتها في .. » ولم أحسن قراءة ما في ي .

(٣) « نكت الأقاويل » كتاب له لم يذكره من ترجمه ، ولم يحل عليه المؤلف في غير هذا الموضع .

(٤) انظر شرح اللع اللوح ٢/٧٢ و ١/٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠١ ، وللمزجاج
ج-١٨٦٧٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٠١٧٢ ، وجمع البيان ٥٠٢٣ ، والبحر ١٧٢٨ ، والكشاف
٥٠٢٢ ، والعضديات ١٨٥ ، وضرورة الشعر ١٠٢ ، وابن يعيش ٧٠٢ .

(٥) في الأصل : « على المصدر » وضرب الناسخ عليه . وما أثبتته من ي و ب . ونصبه على التمييز
هو قول الزجاج وأبي علي والسيرافي وغيرهم ، ولم يذكر المؤلف غيره في شرح اللع ، وهو
الوجه . وقيل هو مصدر لأنه كأنه لما قال « واشتعل الرأس » قال « شاب » عن الأخفش
واختاره النحاس . وبين الوجهين في المعنى فرقان كبير ، وانظر كلام الإمام الجرجاني على هذه
الآية في دلائل الإعجاز ١٠٠ ، ٢٩٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٢٧ ، ٥٢١ ، وأسرار البلاغة ٢٥٢ .
(٦) زيادة مني .

(٧) انظر جمع البيان ٥٠٢٣ ، والبيان ١١٩٢ ، والبحر ١٧٢/٦ ، والبيان ٨٦٦ .

(٨) سلف التعليق على إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله وحذف الفاعل منه ٦٢٧ .

(٩) سياقي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢ ، وانظر ما سلف ٦٢٧ .

(١٠) سلف الاستشهاد بها ٦٢٧ ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها . وكان في النسخ « سؤال » والتلاوة
بالياء .

(١١) في الأصل « الاستدراك » وهو تحريف مصل قيان للمؤلف كتاباً بهذا الاسم ، انظر مقدمة =

أرَيْتَكَ ههنا اثنتين^(١) في موضعين من هذه الآي الثلاث ﴿ ذكر رحمة ربك ﴾
و ﴿ بدعائك ﴾^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ قَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا . يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾^(٤)

[٦-٥]

بالرفع والجزم^(٥) . فالرفع على أن يكون وصفاً لـ « وليّ » . والجزم على أن
يكون جواباً لـ « هَبْ » .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾^(٧) [١٩]
قيل : أي شيئاً يعتدّ به^(٧) ، أي شيئاً يُذْكَرُ وَيُعْبَأُ به .

التحقيق . والصواب ما أثبت من ي وب . يريد أن النحاة ذكروا هاتين الآيتين في الاستدلال
لإضافة المصدر إلى مفعوله من غير أن يذكر معه الفاعل . انظر المصادر التي أحلتنا عليها في
الكلام على آية سورة صّ فيما سلف ٦٢٧ وللمصادر التي أحلتنا عليها في الكلام على آية سورة
فصلت في موضعها ١١٩٢ ، وانظر ماسياً ٨١٧ .

(١) في الأصل « آيتين » ولعله تحريف . وقوله اثنتين أي مصدرين مضافين إلى المفعول والفاعل
محذوف .

(٢) في النسخ « دعائك » والتلاوة بالباء .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر شرح اللوح اللوح ١٢٥/٢-١٢٦/٢ ، ومعاني القرآن للقراء ١٦١/٢-١٦٢ ، وإعراب القرآن
٢٠٢/٢-٢٠٣/٢ ، والحجة ٤٢٩/٢-٤٣٠/٢ خم ، ومجمع البيان ٥٠٠/٣-٥٠١ ، والبيان ١٢٠/٢ ، والبحر
١٧٤/٦ ، وابن يعيش ٥٠٧/٢-٥١ ، والمغني ٥٥٤ .

(٥) قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٠٧ ، والتيسير ١٤٨ ،
والنشر ٣١٧/٢ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٨٦ ، ومجمع البيان ٥٠٥/٣ ، والبحر ١٧٥/٦ ، والكشاف
٥٠٤/٢ .

(٧) قال الزمخشري : « شيئاً ، لأن المعلوم ليس بشيء أو شيئاً يعتدّ به ... » اهـ ، فقال
ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري في كتابه الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، بظرة
الكشاف : « فسرأولاً على ظاهر النفي الصرف وهو الحق ، لأن المعلوم ليس بشيء قطعاً خلافاً

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا ﴾^(٢) [١١]

- يجوز أن يكون التقدير : أي سَبَّحُوا . ويجوز أن يكون : أنه^(٣) سَبَّحُوا ،
 ٢ فحَفَّفَ وأضمر الاسم ولم يعوّض من المضر شيئاً ، كقوله ﴿ لولا أن منَّ الله
 علينا ﴾^(٤) / [سورة القصص : ٨٢] كما جاء في العوض في قوله : ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ
 ١/٨١ (١/٨٠) أَتَلَّعُوا ﴾ [سورة الجن : ٢٨] و ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾^(٥) [سورة المزمل : ٢٠] ،
 ٦ ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾^(٦) [سورة المائدة : ٧١] فيمن رفع .

فثبت أن قول من قال : إنَّ « أنَّ » إذا خَفَّفَ وجب العوض عن المحذوف =
 باطل^(٧) ، إذ أريتك آيتين لا عوض فيها^(٨) . وربّما يَعْدُّ لك الآي^(٩) التي خَفَّفَ

المعتزلة في قولهم إن المعدوم الممكن شيء . ومن ثم كافح الزمخشري عن البقاء على التفسير الأول
 إلى الثاني بوجه من التأويل يلائم معتقد المعتزلة فجعل المنفي الشيئية المعتد بها وإن كانت
 الشيئية المطلقة ثابتة عنده للمعدوم ، والحق بقاء الظاهر في نصابه « اهـ . وهو كما قال . وعبارة
 الزجاج وغيره : أي شيئاً موجوداً .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٢ ، والبيان ١٢١/٢ ، والبحر ١٧٦/١ ، والتبيان ٨٦٨ .

(٣) فتكون « أن » مخففة من الثقيلة ، وواقفه أبو البركات والطبرسي اللذان نقلاه عنه من غير
 تصريح . وليس كما قال ، فليس هذا من مواضعها . وكيف تكون جملة « سَبَّحُوا » مفسرة لضير
 الشأن وخبراً عنه وصلة المخففة لا تكون أمراً !!!

والصواب أن « أن » ههنا مفسرة ويجوز أن تكون مصدرية . أجاز الوجهين العكبري
 وأبو حيان ، وهو قياس قول الناس جميعاً في مثل هذا الموضع .

(٤) « أن » ههنا هي المصدرية لا المخففة من الثقيلة وإن أجاز القولين أبو علي ، انظر ماسيأتي من
 الكلام على هذه الآية في موضعها ١٠٢٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٩٦ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٦٦ .

(٧) بل الذي ذهب إليه هو الباطل ، وهو مبني على خطأ . وذلك أن « أنَّ » تخفف فيكون اسمها ضمير
 أمراً أو شأن محذوفاً وخبرها جملة تكون مفسرة له وخبراً عنه . فإن كان الخبر جملة اسمية فقد
 تكون مجردة أو مصدرية بـ « لا » أو « أداة شرط » أو « رُبَّ » أو « كم » . وإن كان جملة فعلية
 فإن كان فعلها غير متصرف نحو « ليس » و « عسى » و « نعم » و « بئس » أو كان دعاءً = لم =

فيها « أَنْ » ولا عوض معه ، ولهذا نهيت هذه الأسباب ، وإلا فإن فيما قد قيل كفاية ، لكننا نعدّ لك ما قيل لك قبلنا ههنا .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ [١٢]

أي بجد واجتهاد . والباء في موضع الحال ^(٢) ، أي خذ الكتاب مجتهداً .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ لَأَهْبَبَ لَكَ غُلَامًا ﴾ [١٩]

أي : لأصير سبباً لهبة غلام ^(٤) .

= يمتدح إلى اقتترانه بشيء . وإن كان متصرفاً وجب أن يفصل بينه وبين « أن » بحرف النفي نحو « لا » و « لم » و « لن » أو بـ « لو » أو بـ « قد » أو بـ « السين » أو « سوف » ، وهذه الحروف أعراض من التخفيف وحذف الاسم من « أنه » وتسمى حروف التعويض . وقد نصوا أن حذف العوض ضعيف نادر يقع في ضرورة الشعر . ولا يحمل القرآن إلا على أفصح اللغات . انظر في ذلك شرح اللمع اللوح ٢-١/١٢٠ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، والمقتضب ٤٨١/١ و ٣١/٢ ، ٣٦١ و ٦-٥/٣ ، والجمل ٣٥٢ ، وحروف المعاني ٥٨ ، والحجة ١٥٥/٤-١٥٦ خك ، وسر الصناعة ٦٨١-٦٨٢ ، وابن عيمش ٧١/٨-٧٥ ، وشرح الكافية ٣٥٩/٢ ، ٢٣٤-٢٣٢ ، ورسف المباني ١١٤-١١٦ ، والجني الداني ٢١٧-٢٢٠ ، والأزهية ٦١-٦٨ ، والمغني ٤٦-٤٧ ، والمجمع ١٨٤/٢-١٨٧ ، وضرائر الشعر ١٦٣-١٦٥ ، والمصادر للذكورة بهامشه . وما سيأتي ١٠٣٢ .

(٨) ذكرت في ح ٤ من الصفحة السابقة أن « أن » في الآيتين هي المصدرية ، وهو الظاهر ، ولا يعدل عنه إلا لدليل ، والحمل على الصحيح النصيح أولى من الحمل على القليل النادر الضعيف .

(٩) لم يعدّها في هذا الكتاب ولا في الجواهر ولا في شرح اللمع ، وهي ما انتهى إلينا من كتبه .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٥٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/١٨٧/٢ خ ، ومجمع البيان ٥٠٦/٣ ، والبيان ١٢١/٢ ، والتبيان ٨٦٨ .

(٣) سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٢١ ، وتسمى باء المصاحبة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٢/٢-١٦٤ ، وللسزجاج ج ٢/١٨٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٠٨-٢٠٧/٢ ، والحجة ٤٣٤/٣ خم ، ومجمع البيان ٥٠٧/٣ ، والبيان ١٢٢/٢ ، والبحر ١٨٠/٦ ،

وحجة القراءات ٤٤٠-٤٤١ ، والكشاف ٥٠٥/٢ ، وتفسير الطبري ٤٧/١٦ ، والقرطبي ٩١/١١ ، ومجمع التفاسير ١٥١/٤ .

(٥) عبارة الزمخشري « لأكون سبباً في هبة الغلام بالنفخ في الدرع » وانظر مجمع التفاسير . وفي حجة

ومن قرأ ﴿ لِيَهَبَ لَكَ غُلَامًا ﴾ ^(١) أي ليهب الله لك غلاماً .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ ^(٣) [٢١]

٢

معطوف على قوله ﴿ لِيَهَبَ لَكَ ﴾ ^(٤) . وقيل : الواو مقحمة ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَهَزِيءَ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا

جَنِيًّا ﴾ ^(٦) [٢٥]

= القراءات « جبريل عليه السلام قال لمريم : إنما أنا رسول ربك أرسلني لأهب لك ، إذ كان

النافخ في جيبها بأمر الله فتكون الهبة في المعنى من الله وهي في اللفظ مسندة إلى جبريل » .

وقال أبو علي : « حجة من قرأ ﴿ لأهب لك ﴾ فأسند الفعل إلى المتكلم والهبة لله سبحانه ومنه

أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم وإن كان الفعل للموكل والمرسل للعلم

بأنه في المعنى للمرسل وأن الرسول والوكيل مترجم عنه « اهـ . وهذا هو الظاهر . وقيل : هو

حكاية لقول الله تعالى ، وهو قول الفراء والزجاج والنحاس والطبري وغيرهم ، أي قال أو يقول

الله تعالى « لأهب لك » ، أو أرسلت إليك بالقول لأهب لك ، ونحو ذلك .

(١) قرأ ﴿ ليهب ﴾ أبو عمرو وورش عن نافع والحذواني عن قالون عن نافع ، وقرأ الباقون

﴿ لأهب ﴾ انظر السبعة ٤٠٨ ، والتيسير ١٤٨ ، والنشر ٣١٧/٢-٣١٨ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٢٤ ، ٧٢٢ ، والبحر ١٨١/٦ ، والكشاف ٥٠٥/٢ ، والتبيان ٨٦٩ ، ومجمع التفاسير

١٥٢/٤ ، والمغني ٢٩٦ .

(٤) فيكون في الكلام التفتك ، انظر تفسير البيضاوي (مجمع التفاسير) . وقيل هو معطوف على

تعليق مضمرة والتقدير : لأخلقه من غير أب ولنجمله ، نل عليه قوله ﴿ هو عليّ هين ﴾ ذكره

المؤلف في الجواهر . وقيل تقديره : لنين به قدرتنا ولنجمله ، وقيل : ولنجمله آية فعلنا

ذلك . وانظر ماسلف من التعليق على نحو هذا مما دخلت الواو فيه على المضارع المقترن بلام كي

وليس في الكلام ما يصح أن تعطفه عليه ١٤١ .

(٥) انظر ماسلف من التعليق على زيادة الواو ١٨٥ ، وانظر ٢٢٢ ، ٢٥٧ .

(٦) انظر الجواهر ٥٥ ، ٢٥٨ ، ٥٧١ ، ٦٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٢ ، ولفراء ١٦٥/٢ ،

وللزجاج ج ١/٨٨/٢-٣ ، وإعراب القرآن ٣١٠/٢-٣١١ ، والحجة ٤٣٦/٣-٤٤٠ خم ومنه أخذ

المؤلف ، ومجمع البيان ٥٠٩/٣-٥١٠ ، والبيان ١٢٢/٢ ، والبحر ١٨٤/٦ ، ومجاز القرآن ٦/٢ ،

والكشاف ٥٠٧/٢ ، والمضديات ٨٦-٨٧ ، والمغني ١٤٧ . وقوله تعالى ﴿ تساقط ﴾ قرأه حمزة

﴿ تَسَاقَطُ ﴾ بفتح التاء وتخفيف السين وفتح الصاد ، وقرأه حفص عن عاصم ﴿ تَسَاقِطُ ﴾ =

أي : [و] ^(١) هزّي إليك بهزّ جذع النخلة ^(٢) ، فحذف المضاف ، كقوله ^(٣) :

وَصَوِّحَ الْبَقْلَ نَاجَّ تَجِيءُ بِهِ رِيحٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرَّهَا نَكْبٌ

أي تجيء بمجيئه ^(٤) ، أي إذا [جاء] جاءت بمجيئه ^(٥) « رِيحٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرَّهَا نَكْبٌ » ؛ أي إذا هزرت النخلة اهترّ بهزّك النخلة وتساقط عليك رطباً ^(٦) .

ف ﴿ رطباً ﴾ منصوب عندنا ^(٧) بـ ﴿ تساقط ﴾ وإن كان ﴿ تساقط ﴾ ﴿ تتفاعل ﴾ « لأنّي قد أريتك أن ﴾ تتفاعل « قد جاءت متعدية في التنازل في ثلاثة

= يضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف ، وقرأه الباقون ﴿ تَسَاقَطَ ﴾ بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف . انظر السبعة ٤٠٩ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٣١٨/٢ . وكلام المؤلف مبني على قراءة غير حفص .

- (١) زيادة من ب .
- (٢) هذا أحد قولي أي علي ومن واقفه ، وأجاز أن تكون الباء في ﴿ بمجدع ﴾ زائدة ، وهو أحد قولي الأخفش وقول الفراء ومن وافقها .
- (٣) وهو ذو الرّمة . د ، ق ٣٩/١ ج ٥٤/١ ، وانظر تحريجه فيه ج ١٩٣٤/٢ وزد عليه الحجة ٤٤٠/٣ خم ، ومجمع البيان ٥٠٩/٣ . والرّواية « هَيْفٌ يَمَانِيَّةٌ » ، وفي إحدى مخطوطات الديوان « رِيحٌ » . قال شارح الديوان أبو نصر صاحب الأضاعي : « صَوِّحَ الْبَقْلَ نَاجَّ أَي شَقَقَهُ وَيُبْسُهُ ... وَالنَّاجُّ : وَقْتُ تَنَاجُّ فِيهِ الرِّيحُ أَي تَشْتَدُّ وَتَسْرِعُ الْمَرَّ ، وَ « الْهَيْفُ » الرِّيحُ الْحَارَةُ ... وَالْمَعْنَى : وَصَوِّحَ الْبَقْلَ وَقْتُ تَجِيءُ بِمَجِيئِهِ « هَيْفٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرَّهَا نَكْبٌ » أَي اعْتَرَاضٌ وَتَحْرَفٌ ، يَقُولُ هَذِهِ الرِّيحُ تَجِيءُ بِدَفْعَةٍ مِنْ رِيحٍ أُخْرَى أَشَدَّ مِنْهَا ، وَالْيَمَانِيَّةُ : الْجَنُوبُ » اهـ .
- (٤) في الأصل : مجيئه ، وهو خطأ .
- (٥) في الأصل : إذا جاءت بمجيئها ، وفي ي و ب : إذا جاءت جاء بمجيئها . فزدت « جاء » من ي و ب وقدمته ، وجعلت « بمجيئها » بمجيئه ، والصواب ما أثبتت . وعبارة أبي علي : « يعني إذا جاء النّاج جاء الهيف » .
- (٦) عبارة أبي علي : « وكذلك إذا هزرت الجذع هزرت بهزه رطباً فإذا هزرت الرطب سقط » وهذا الكلام واضح .
- (٧) وهو قول أبي عبيدة وواقفه أبو علي .

مواضع ، قال : ﴿ أَنْ يَصَّالِحَ تَيْنَهَا صَلْحاً ﴾^(١) [سورة النساء : ١٢٨] وقال ﴿ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾^(٢) [سورة يونس : ٤٥] ، وهذا الموضع الثالث .

ومن قال : ضربتُ زيدُ^(٣) ، و :

... .. كفاني ولم أطلبُ قليلٍ مِنَ المالِ^(٤)

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ . وقد سها الشيخ فظن أنه ذكر ثمة ما أُلغ إليه ههنا من تعدي « تعارف » . وعبارته قاصرة ، فليس في الآية مفعول ظاهر له . ورأيت أن أنقل كلام أبي علي فيها ليتضح المراد ، ومنه أخذ المؤلف ، قال في الحجة ١٨١٣-١٨٢ خم في الكلام على « يتعارفون » : « ومعنى يتعارفون يحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون المعنى : يتعارفون مدة إمامتهم التي وقع حشرهم بعدها وحذف المفعول للدلالة عليه كما حذف في مواضع كثيرة ، وعددي « تفاعل » كما عددي في قول ذي الرمة :

... .. تحسانت به الوشي قرأت الرياح وخوزها

وأنشد أبو عبيدة :

... .. تخاطبات النبل أحشاءه

أو يكون أعمل الفعل الذي دل عليه يتعارفون ، ألا ترى أنه قد دل على يستعملون ويتعارفون ... « اهـ .

وقول ذي الرمة « وخوزها » سلف ٣٢٥ ، وقول الشاعر « تخاطبات .. » هو صدر بيت ، وعجزه :

وأخر يومي فلم يُعجَل

وهو في جاز القرآن ٥/٢ ، والحجة أيضاً ٣٤٧/٣ خم لأوفى بن مطر المازني .

(٣) أي أعمل الفعل الأول ولم يعمل الثاني ، وهذا من باب « التنازع » وقد سلف التعليق عليه ٣٦٧ . وإعمال الأول مذهب الكوفيين وإعمال الثاني مذهب البصريين .

(٤) هنا عجز بيت لامرئ القيس ، وصدرة :

وهو في ديوانه ق ٥٢/٢ ص ٢٩ ، والكتاب ٤١/١ ، وابن السرياني ٣٨/١-٤٠ ، والإنصاف ٨٤ ، وابن يعيش ٧٨٨/١-٧٩٠ ، وشرح الكافية ٨١/١-٨٢ ، وتذكرة أبي حيان ٣٣٩-٣٤١ ، والمقاصد النحوية ٣٥/٣-٣٧ ، واللمع ١٤٤/٥ ، وشرح أبيات الغني ٣٧-٣٥/٥ و ٩٧/٧-٩٩ ، والخزانة ١٥٨٨/١-١٦٢ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ١٨٧ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، وإعراب القرآن ٤٢١/١ ، والإيضاح ٦٧ ، والخصائص ٢٨٧/٢ ، والمغني ٣٢٨ ، ٣٥٦ .

وقد استشهد الكوفيون بالبيت على إعمال الأول دون الثاني ، وأخرجه أكثر البصريين من باب

كان قوله ﴿ رطباً ﴾ منصوباً بـ ﴿ هزّي ﴾ أي هزّي إليك رطباً جنياً متمسكة
بجذع النخلة تساقطه^(١) عليك ، فأضمر لـ ﴿ تساقط ﴾ مفعولاً ، وجعل الباء في
موضع الحال^(٢) .

هذا هو الجيد البالغ في الآية . ولم يُتِمَّ فارسيهم^(٣) الكلام هذا الإتمام ، وبين
يديك كلامه ، لكنه أضرِبَ عن إتمام^(٤) هذا الوجه^(٥) وأخذ في حديث الرعد
والبرق وأنه قد قدّمه في كتابه وأن ذكّر البرق يدل على الرعد ، فقال : ينتصب
﴿ رطباً ﴾ على الحال لأن التقدير ﴿ وهزّي إليك بجذع النخلة ﴾ أي بثمرة جذع
النخلة ، فذكر النخلة دالاً على الثمرة ، فالمعنى : تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً ،

= التنازع ، وهو الصحيح ؛ قال ابن يعيش « لأن شرط هنا الباب أن يكون كل واحد من
الفعلين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخر وهو الاسم المذكور ، وليس الأمر في البيت كذلك لأن
الفعل موجه إلى القليل من المال والثاني موجه إلى الملك ، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان
مطلوبه الملك .. ولو نصب قليلاً بأطلب استحال المعنى .. » اهـ . وعبارة سيويه « فإنما رفع
لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد
ذلك ونصب فسد المعنى » اهـ .

وقد أجاز دخوله في باب التنازع من البصريين المبرد وأبو علي ، قال المبرد : « فجعل القليل
كافياً لطلبه أو سعى له ، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك وعليه معنى الشعر » اهـ . فقد أجاز
دخوله في هذا الباب ثم وافق غيره من البصريين الذين أخرجوا هذا البيت منه . وانظر
ما ذكره أبو حيان في تأويل ذكر المبرد وأبي علي للبيت في باب التنازع .

(١) في الأصل و ب : تساقط ، والوجه ما أثبت من ي .
(٢) كون رطباً مفعول هزّي والباء في موضع الحال هو قول المبرد وأحد قولي الأخفش ومن وافقهما ،
قال الزحشري « وليس بثي » . وهو مبني إما على قراءة حفص ﴿ تساقط ﴾ وإما على قراءة
غيره أيضاً على جعل « تفاعل » متعدياً . فإن جعل لازماً - وهو الظاهر - لم يميز لأنه ليس في
الكلام عاملان تنازعا معمولاً .

(٣) يريد الوجه الأخير الذي ذكره أن تكون الآية من باب التنازع .

(٤) هو أبو علي الفارسي .

(٥) في الأصل وي : تمام ، والوجه ما أثبت من ب .

ف ﴿ رطباً ﴾ حال في هذا الوجه^(١) . وقال غيره^(٢) : هو نصب على التمييز .
والوجه الأول^(٣) .

٢

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَقَرِّيْ عَيْنًا ﴾ [٢٦]^(٥)

نصب على التمييز ، أي قرِّي من عين ، فلما تأتى فيه تقدير « مِنْ »^(٦) كان
محمولاً على النصب .

٦

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِيْلَةً ﴾ [٢٧]^(٧)

هذه الجملة في موضع النصب على الحال : يجوز أن تكون حالاً من الهاء

(١) نصُّ كلام أبي علي : « ... ويجوز في قوله ﴿ تساقط عليك ﴾ أي تساقط عليك ثمرة النخلة
رطباً ، فحذف المضاف الذي هو الثمرة ويكون انتصاب رطب على الحال . وجاز أن تضر الثمرة
وإن لم يجر لها ذكر لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما
مر ... » . يريد ما ذكره فيما سلف من الحجة ٢٨٢/٣ خم في قول أبي ذؤيب :

أمنك البرق أرقبه فهاجا فبت إخاله دهاً خلجا

أي إخال الرعد . وانظر الجواهر ٢٧١

(٢) قال الزجاج : « النحويون يقولون إن ﴿ رطباً ﴾ منصوب على التمييز ، وكذا قال النحاس :
نصب رطب على البيان ، وهو التمييز . انظر ما سلف من التعليق على التمييز والتفسير
والبيان ٤٤٨ .

(٣) بل الوجه على قراءة غير حفص أن يكون ﴿ تساقط ﴾ لازماً ويكون ﴿ رطباً ﴾ تمييزاً ،
وجعله متعدياً وإدخاله في باب التنازع تكلف . وعلى قراءة حفص يكون ﴿ رطباً ﴾ مفعولاً
به .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣١١/٢ ، ومجمع البيان ٥١٠/٣ ، والبيان
١٢٣/٢ .

(٦) قال المحقق الرضي في شرح الكافية ٢٢٢/٨ « وقد تكلف بعضهم تقدير « من » في جميع التمييز عن
النسبة نحو طاب زيد داراً وعلماً ، وليس بوجه » اهـ . ونص السيوطي في الممع ٦٧/٤ أن
« من » لا تقدر مع التمييز المنقول عن فاعل أو مفعول .

(٧) انظر شرح اللع السوح ٢/١٣٦ ، وإعراب القرآن ٣١٢/٢ ، والبحر ١٨٦/٦ ، والتبيان ٨٧٣ ،
وما سلف ٤٥٧ ، ٦٤٦ .

المجرورة . ويجوز أن تكون حالاً من الفاعلة . ويجوز أن تكون ^(١) حالاً منها جميعاً ، لأن فيها ^(٢) ذكراً .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴾ [٢٨] ^(٤)

٢

ولم يقل « بَغِيَّة » . فيحتمل أن يكون ﴿ بَغِيًّا ﴾ مصدرًا ^(٥) كما قالوا في قوله :

﴿ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [سورة يس : ٧٨] ولم يقل « رَمِيَّة » / قالوا : (٢/٨٠) (٢/٨٠)

٦

لأنه أراد المصدر ^(٦) . ويجوز أن يكون ذلك للفواصل ^(٧) .

(١) في ب و ي : يكون ، في المواضع الثلاثة . وكذا في الأصل هنا ، وهو تصحيف .

(٢) كان في النسخ « فيه » والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٢ ، والبيان ١٢٤/٢ ، والكشاف ٥٠٥/٢ . وانظر اللسان

(بغي) ، والممتع ٥٤٩ ، ومعجم الأدباء ١١٨/٧ - ١١٩ .

(٥) كذا قال ، وبغياً ليس مصدرًا .

(٦) انظر البحر ٢٤٨/٧ ، والكشاف ٣٧١/٢ ، وتفسير القرطبي ٨٥/١٥ . واللسان (رميم) .

(٧) لأعرف أحداً قال ذلك وإن كان « رميم » يكون مصدرًا . فقيل : لم يؤنث لأن « فعيل »

يستوي فيه الواحد والجمع ، وقيل : هو جنس فوضع الواحد موضع الجمع . وقال الزمخشري :

« الرميم اسم لما يلي من العظام غير صفة كالرمة والرفات ، فلا يقال لِمَ لَمْ يُوْنِثْ وقد وقع خبراً

لمؤنث ، ولا هو فعيل بمعنى فاعل أو مفعول » اهـ . وهذا أولى .

(٨) يريد أنه قال « بَغِيًّا » ولم يقل بَغِيَّةً لكي تماثل هذه الفاصلة الفواصل التي تقدمتها والتي تلتها ،

وسياق الفواصل : ... [إنسيًا] ٢٦ [فريًا] ٢٧ [بغيًا] ٢٨ [صبيًا] ٢٩ ... وهذا قول لا يصح

لأن مراعاة الفاصلة ليس علة لحذف الهاء من بغي ، ولأنه يلزم عنه ثبوت بَغِيَّةً بالهاء ،

ولأعرف أحداً أثبتته . فقيل : بغي فعيل بمعنى مفعول عن الأخفش وابن جني ، وقيل فاعول

والأصل بَغُوِي ، عن المازني والمبرد ، وكلاهما قول . ولم يرتض ابن جني أن يكون فاعولاً ولم

يرتض المازني أن يكون فعيلًا . فذهب ابن جني إلى أنه لو كان فاعولاً لكان بَغُوً ، وذهب المازني

إلى أنه لو كان فعيلًا لوجب تأنيثه لأنه بمعنى فاعل . وكلا الرديين لا يدفع قول الآخر لأن بغي

فيه لفتان الواو والياء ولأن من قال إنه فعيل جعله بمعنى مفعول لفاعل .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾^(٢)

[٢٩]

٣ ﴿ كان ﴾ بمعنى « صار »^(٣) ، أي من صار صبياً في المهد . ولا يجوز أن تكون^(٤) « كان » على بابها ، لأن ذلك لا يختص بعيسى ، ألا ترى أن كل أحد كان صبياً في مهده يوماً من الأيام . وإنما تعجبوا من كلام مع من صار في هذا الوقت في المهد صبياً .

٦ [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا . وَجَعَلَنِي مَبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا . وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبَّارًا شَقِيًّا . وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا . ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ . مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ . وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ﴾^(٦)

[٣٦-٣٠]

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ٢/٤٤ ، وإعراب القرآن ٢/٢١٢ ، ومجمع البيان ٥١٠٨ ، والبيان ١٢٤-١٢٥ ، والبحر ٦/١٨٧ ، والكشاف ٢/٥٠٨ ، والبيان ٨٧٣ ، ومجاز القرآن ٧/٢ ، والمقتضب ٤/١١٨ ، والبصريات ٣٢٧ ، وابن يعيش ٧/٩٩-١٠٠ ، ١٠٣ .

(٣) أجازة العكبري وأبو حيان . وقيل « كان » زائدة أي من هو في المهد ، عن المبرد ، والظاهر أنه قول أبي عبيدة ، وقيل : تامة ، أي حدث في المهد ، و﴿ صبياً ﴾ على هذين القولين حال العامل فيها الظرف في الأول والفعل في الثاني . وقال الإمام الزمخشري : « كان لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم يصلح لتقريبه وبعيده ، وهو هنا لتقريبه خاصة ، والبدال عليه مبنى الكلام وأنه مسوق لتعجب » اهـ . والظاهر أنه الوجه ، وقيل غير ذلك .

(٤) في الأصل وي : يكون ، وهو تصحيف .

(٥) زيادة مني .

(٦) كان في النسخ : « قال إني عبد الله إلى قوله وإن الله ربي وربكم » فأتمته .

من كسر^(١) « إِنَّ » من قوله ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾^(٢) [٣٦] كان محمولاً على قوله ﴿ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ، والتقدير : قال إني عبد الله وإنَّ الله رَبِّي وَرَبِّكُمْ^(٣) .

ومن فتح [و]^(٤) قال ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ فهو محمول على قوله ﴿ وَأوصاني بالصلاة والزكاة ... وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾ أي أوصاني بهذا وهذا^(٥) .

وعندي^(٦) أن قوله ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ فاعبدوه ﴾ فين فتح من باب قوله : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ . إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصِّيفِ . فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾^(٧) [سورة قريش : ٣-١] ، ألا تراه قال حين سأله^(٨) : إنَّ التقدير : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلاف قريش ؛ فكذا ههنا : اعبدوا لهذا .

(١) وهم ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٤١٠ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٣٨١/٢ .

(٢) انظر الجواهر ٦٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧٢ ، وإعراب القرآن ٣١٥/٢-٣١٦ ، والحجة ٤٤٠/٢ خم ، ومجمع البيان ٥١٤/٣ ، والبيان ١٦٦/٢ ، والبحر ١٨٩/٦-١٩٠ ، وحجة القراءات ٤٤٤-٤٤٣ ، والقطع ٤٥٤-٤٥٥ ، والكشاف ٥٠٩/٢ .

(٣) فيكون كسر إنَّ للطف على إنَّ الأولى وتكون الجملة داخلة في القول ، والجملة بينهما اعتراض ، وهو قول الكسائي وأبي علي وغيرهما . وقيل تم الكلام على ما قبله ثم ابتداء وإنَّ فكسرت إنَّ على الاستئناف وهو قول الأكثرين . وهو الظاهر .

(٤) زيادة من ي .

(٥) وهو أحد قولي الفراء وقول أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . ويكون موضع أنَّ خفضاً . وقيل هو مرفوع والتقدير : وذلك أنَّ الله ، عن الكسائي والفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٦) تقدمه إلى هذا الوجه النحاس ، قال : « ... فذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله أن المعنى ولأنَّ الله ربي وربكم ، وكنا عندهما ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [سورة الجن : ١٨] . وذكر هذا الوجه الزمخشري أيضاً . وانظر الكتاب ٤٦٤/١ . وكان في الأصل : وعندي أن أقوله ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢ . وكان في النسخ : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِلَى قَوْلِهِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ فأتمته .

(٨) يريد : ألا ترى الخليل قال حين سأله سيبويه . وانظر الكتاب ٤٦٤/١ وما سيأتي من التعليق على الآية في موضعها .

﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون ﴾^(١) [٢٤]
 ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ عيسى ابن مريم ﴾ خبر ، و ﴿ قول الحق ﴾ خبر
 ثان^(٢) ، كما تقول : « هذا حلوٌ حامضٌ »^(٣) . وإن شئت كان قوله ﴿ ذلك عيسى
 ابن مريم ﴾ مبتدأ وخبراً ، ويكون ﴿ قول الحق ﴾ أي هو قول الحق^(٤) ، خبر
 مبتدأ آخر .

وقد قرئ بالنصب^(٥) ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ أي أقول قول
 الحق هو ابن مريم ، وليس ياله كما يدعونه .

﴿ ما كان لله أن يتخذ من ولد ﴾^(٦) [٢٥]

﴿ مِنْ ﴾ زيادة^(٧) دخلت للنفي اللاحق أول الكلام ، وزيدت في
 المفعول . وزيادتها في أغلب الأحوال مع المرفوع [نحو]^(٨) ما جاءني من أحد

(١) انظر الجواهر ١٨٩-١٩٠ ، ٦٨٦ ، ٦٦٧ ، ومعاني القرآن للقراء ١٦٧/٢-١٦٨ ، وللزجاج

ج ٢/١٨٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣١٥ ، والحجة ٢٣٩/٢ خم ، ومجمع البيان ٥١٢/٣ ، والبيان

١٢٥/٢ ، والبحر ١٨٩/٦ ، والكشاف ٥٠٩/٢ ، والتبيان ٨٧٤ ، والحلبيات ١٤٧ .

(٢) أجزاه الزمخشري والعكبري أيضاً . قال أبو حيان : وهذا « لا يكون إلا على المجاز في « قول »
 وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات » اهـ .

(٣) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٢ .

(٤) وهو قول أبي حاتم والزرجاج وأبي علي والنحاس وغيرهم ، قال أبو علي : « الرفع على أن قوله

﴿ ذلك عيسى ابن مريم ﴾ كلام ، فالمبتدأ المضمّر ما دلّ عليه هذا الكلام ، أي هذا الكلام قول

الحق . ويجوز أن تضرر « هو » وتجعله كناية عن عيسى فيكون الراجع قول الحق ، أي هو قول

الحق ، لأنه قد قيل فيه روح الله وكلمته ، والكلمة قولٌ » اهـ .

(٥) قرأ بالنصب عامر وابن عامر ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٠٩ ، والتيسير ١٤٩ ،

والنشر ٣١٨/٢ .

(٦) انظر معاني القرآن للزرجاج ج ٢/١٨٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣١٥ ، ومجمع البيان ٥١٢/٣ ،

والبيان ١٢٦/٢ .

(٧) سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٨) زيادة من ي وب .

و ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(١) [سورة الأعراف : ٥٩] ^(٣٣) أي مالكم إله غيره .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ ^(٣) [٢٨]
الجار والمجرور في موضع الرفع لأنه فاعل ﴿ أسمع ﴾ ^(٤) والتقدير : صاروا
ذوي سمع وبصر ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ ﴾ ^(٦) [٤٢]
في موضع النصب بدل من قوله ﴿ وَأَذْكَرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٤١] أي :
واذكر في الكتاب حديث إبراهيم ، ثم فسر فقال : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ قَالَ أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ^(٨)
[٤٦]

﴿ أَرَأَيْبَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أَنْتَ ﴾ مرفوع به ، لا بد من هذا لأنه قد اعتمد
على الهمزة ^(٩) .

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .
(٢) زيادة من ي و ب .
(٣) انظر الجواهر ٢٢٠ ، ٦٧٠ ، وإعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ومجمع البيان ٥١٤/٣ ، والبيان ١٢٦/٣ ،
والمقتضب ١٨٣/٤ ، والإيضاح ٢٠٧ ، والعسكريات ٥٧ ، والبغداديات ٣٣ ، ٣٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ،
وابن يعيش ٨٣/٢ ، و ١٤٧/٧ و ٢٤/٨ ، ١٣٩ ، وبلغني ٨٩١ .
(٤) الباء زائدة لازمة في الفاعل والضمير في موضع الرفع لأنه فاعل ، وقد سلف التعليق على
هذا ٧٥٤ .
(٥) لأن أفعل به صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل أي صار ذا فعل ، والمعنى ما أسمعهم وأبصرهم .
انظر في ذلك المصادر السالفة والمنصف ٣١٥/١-٣٢١ ، والجمل ١٠٤ ، وشرح الكافية ٢١٠/٢-٢١٠ ،
وابن يعيش ١٤٧/٧-١٤٨ ، والمجمع ٥٧/٥-٥٩ .
(٦) انظر البيان ١٢٧/٢ ، والبحر ١٩٣/٦ .
(٧) زيادة من ي .
(٨) انظر إعراب القرآن ٣١٧/٢ ، والبيان ١٣٧/٢ ، والبحر ١٩٥/٦ .
(٩) انظر ما سلف من التعليق على رفع اسم الفاعل لما بعده على أنه فاعل له ٥٨٤ .

وقيل ^(١) : تمام الكلام قوله ﴿ عن آلهي ﴾ أي : أترغب أنت عن آلهي ، ثم قال : ﴿ يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك وأهجرني ملياً ﴾ [٤٦] .

وقيل ^(٢) : بل تمامه قوله ﴿ يا إبراهيم ﴾ . ثم استأنف وقال ﴿ لئن لم تنته لأرجمنك وأهجرني ملياً ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ [٥٢] ^(٤)

﴿ نَجِيًّا ﴾ مصدر ^(٥) بمعنى « ارتفاع » لأن معنى ﴿ قَرَّبْنَاهُ ﴾ : رفعناه . ويجوز أن يكون التقدير : وقربناه مكاناً رفيعاً ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾ [٥٨] ^(٧)

أي مقدرين السجود والبكاء ^(٨) .

(١) وهو قول نافع وأحد قولي أحمد بن جعفر الدينوري . انظر التقطع ٤٥٦ ، والمكتفى ٣٧٦ ، ومنازل الهدى ١٧٤ .

(٢) وهو ثاني قولي أحمد بن جعفر الدينوري . والتمام عند غيرهما ﴿ وأهجرني ملياً ﴾ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/١٩٠/٢ ، وإعراب القرآن ٣١٩/٢ ، ومجمع البيان ٥١٧/٣ ، والبحر ١٩٩/٦ .

(٥) هنا ظاهر أحد قولي الزجاج ، قال : « معناه مناجياً ، وجاء في التفسير أن الله قرَّبه حتى سمع صريف القلم الذي كتبت به التوراة . ويجوز والله أعلم أنه مثل ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ أنه قرَّبه منه في المنزلة حتى سمع مناجاة الله ... » اهـ . وقوله « وجاء في التفسير ... » هو قول ابن عباس والضحاك ومجاهد وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٦) فيكون صفة لموصوف محذوف هو ظرف ، ولا أعرف أحداً ذكر هذا القول إلا الطبرسي الذي أخذ من كلام المؤلف من غير ما تصریح . والظاهر أن نجياً بمعنى « مناجياً » فهو حال ، وهو قول الفراء والنحاس وأبي حيان وأحد قولي الزجاج .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٩١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٠/٢ ، ومجمع البيان ٥١٩/٣ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٠٠/٦ .

(٨) قال الزجاج : « وسجداً حال مقدره ، والمعنى : خروا مقدرين السجود والبكاء لأن الإنسان في حال خروره لا يكون ساجداً » اهـ . والمؤلف وغيره أخذوا منه .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ
بِالْغَيْبِ ﴾^(٢) [٦١]

﴿ جَنَّاتٌ ﴾ نصب بدل من قوله ﴿ يدخلون الجنة ﴾ [٦٠] أي يدخلون
جنت عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب .

﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾^(٣) [٦١]

أي : آتياً ، عن الفراء^(٤) / كقوله ﴿ حِجَاباً مُّسْتَوْرًا ﴾^(٥) [سورة الإسراء : ٤٥] ١/٨٢ (١/٨١)
أي ساتراً .

وقال الزجاج^(٦) : بل هو على حقيقته ، لأن كل ما أتاك فقد أتيتك ؛ فالوعد
أتاك وأنت قد أتيت الوعد .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾^(٧) [٦٤]

تقديره : قل^(٨) ما ننزل إلا بأمر ربك ، فأضمر القول .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ج٢/١٩٢/١ ، وإعراب القرآن
٣٢٠/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٠١/٦ - ٢٠٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢ ، وللزجاج ج٢/١٩٢/١ ، وإعراب القرآن ٣٢١/٢ ، ومجمع
البيان ٥٢١/٣ ، والبحر ٢٠٢/٦ ، وتفسير غريب القرآن ٢٧٤ .

(٤) وعبارته « ولم يقل آتياً ، وكل ما أتاك فأنت تأتبه » . فاسم المفعول بمعنى اسم الفاعل ، وواقفه
ابن قتيبة والطبرسي .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٧١٨ .

(٦) وعبارته : « ما أتى مفعول من الإتيان ، لأن كل ما وصل إليك فقد وصلت إليه وكل ما أتاك فقد
أتيتك ... » اهـ .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج٢/١٩٢/١ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبحر ٢٠٤/٦ . وفي
الأصل « وما ينزل » بالياء وهو خطأ من الناسخ ، والقراءة بالياء شاذة تعزى إلى الأعرج ،
انظر البحر .

(٨) أي قل يا جبريل .

[قوله تعالى ^(١)] ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ^(٢) [٦٤]

٣ قال أبو علي ^(٣) : هذه الآية تدلُّ على أنَّ الأزمنة ثلاثة : ماضٍ - وهو قوله ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾ - ومستقبل - وهو ﴿ مَا خَلْفَنَا ﴾ - وحالٌ ، وهو قوله ﴿ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ^(٤) .

٦ [قوله تعالى ^(٥)] ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا . رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٦) [٦٤ - ٦٥]

٩ بدل من اسم ﴿ كَانَ ﴾ . وإن شئت كان خبر مبتدأ مضمرة . وإن شئت كان مبتدأ ، وقوله ﴿ فَأَعْبُدْهُ ﴾ [٦٥] خبره على قول الأخفش دون سيبويه . ألا تراه قال ^(٧) في قوله ^(٨) :

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ٢/٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، وللغراء ١٧٠/٢ ، وللزجاج ج ١/١٩٢/٢ ، وإعراب القرآن ٣٢١/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٢٩/٢ ، والبحر ٢٠٤-٢٠٢/٦ ، وتفسير الطبري ٧٩-٧٨/١٦ ، والقرطبي ١٢٩/١١ ، وابن كثير ٢٤٥٥٥ ، ومجمع التفاسير ١٧٠/٤ .

(٣) نقل المؤلف كلامه في شرح اللع أيضاً ولم ينسبه إليه ، ونقله عن المؤلف صاحب مجمع البيان ولم يصرح بنقله ، ولم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) هذا معنى قول أبي العالية والغراء : ما بين أيدينا : الدنيا ، وما خلفنا : الآخرة ، وما بين ذلك أي بين النفتين ، وهو أيضاً معنى قول الأخفش : ما بين أيدينا : قبل أن نخلق ، وما خلفنا : بعد الفناء ، وما بين ذلك : حين كنا . وقيل : ما بين ذلك : ما نستقبل من أمر الآخرة ، وما خلفنا : ماضى من الدنيا ، وما بين ذلك : ما بين الدنيا والآخرة ، وهو قول ابن عباس وقتادة والضحاك وسعيد بن جبير وغيرهم وهو قول الزجاج ، واختاره الطبري وغيره ، وهو الظاهر ، وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ١٩٠ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٢٩/٢ ، والبحر ٢٠٤/٦ .

(٧) يعني سيبويه ، انظر الكتاب ٦٩/١ - ٧٠ ، ٧٢ .

(٨) سلف البيت ٣٤٨ وتخريجُه .

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانَ فَانكحُ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةَ الْعَيِّنِ خِلْوًا كَمَا هِيَ

أي هذه خولان ، ولم يُجز أن يكون « فانكح » مسنداً إلى « خولان » لأنه لا يرى الفاء في خبر المبتدأ إلا في الموصول والنكرة الموصوفة^(١) .

٣

وقد قلنا ما يقتضيه قول أبي الحسن في قول الشاعر^(٢) :

يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ
فَأَصْبَبُ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

٦

من أن التقدير : يَا رَبِّ أَظْلَمْنَا فَاصْبَبْ ، أي : أَيْنَا أَظْلَمْنَا فافعل به كذا وكذا .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾^(٤) [٦٥]

٩

استفهام بمعنى النفي ، أي لا تعلم له سميًّا ، يعني من يسمي بلفظة « الله » .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِذَا مَا مِيتٌ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾^(٥) [٦٦]

العامل في « إذا » مضر دلّ عليه قوله ﴿ لسوف أخرج حيًّا ﴾ أي إذا مامت بعثت .

١٢

ولا يعمل فيه ﴿ أُخْرَجُ ﴾ ، لأن ما بعد اللام^(٦) لا يعمل فيما قبله كما أن

(١) سلف التعليق على هذا ٢٤٨ .

(٢) سلف البيتان ٢٤٩ وتخريجها والتعليق عليها ثمة . وقد بسطنا التعليق على مذهب أبي الحسن هناك .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٥٢١/٣ ، والبحر ٢٠٥/٦ .

(٥) انظر الجواهر ٨٨٨ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٣ ، والبيان ١٣٠/٢ ، والبحر ٢٠٦/٦-٢٠٧ ، والكشاف ٥١٧/٢ ، وتفسير القرطبي ١٢١/١١ ، ومجمع التفاسير ١٧٧/٤ ، والمغني ٣٠٢ ، ٧٦٩ .

(٦) الظاهر أنها لام القسم عنده ، وهو ما صرح به ابن هشام ، وأجاز أن يكون الظرف متعلقاً =

ما بعد « إِنَّ »^(١) كذلك ، وما بعد الاستفهام^(٢) ، وحرف النفي^(٣) . وقد ذُكر هذا بآتم من هذا في موضع آخر^(٤) .

قوله عز وعلا : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾^(٥) [٦٩]

= « أخرج » ، قال : « وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف » اهـ . ولم يصرح بها أبو البركات والطبرسي .

وذهب الزخشي ومن وافقه إلى أنها لام الابتداء دخلت على « سوف » خالصة لئني التوكيد وليس فيها هنا معنى الحال . ومذهب الأكثرين أن لام الابتداء لا تدخل على « سوف » انظر ما سلف من التعليق على هنا ٢٧٠ . ووافق أبو حيان من أجاز دخولها عليها ، انظر الكشف والبحر ومجمع التفسير . وانظر ماسيأتي من التعليق على منع تقديم معول ما دخلت عليه لام القسم عليها ٩٢٦ ، ١١٥٨ .

ولام الابتداء لها الصدارة ولا يقدم ما بعدها على ما قبلها فلا يقال : طعماك لزيد أكل . انظر الأصول ٢٧٤/٢ ، والمصادر التي ذكرناها في التعليق على لام الابتداء ٢٦٩ ، ٣٥٦ ، وما سيأتي ٩٦٠ .

(١) سلف التعليق على هذا ٦٢٤ .

(٢) سلف التعليق على هذا ٤٠٧ .

(٣) قوله « حرف النفي » ليس على إطلاقه ، بل ذلك في « ما » و « لا » النافية للجنس ولها حق الصدارة فلا يتقدم ما في حيزها عليها ، انظر شرح المع اللوح ١/٤٢ و ١/٧٩ ، والأصول ٢٣٤/٢-٢٣٥ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٢ ، والإنصاف ١٧٢-١٧٣ ، المسألة ٢٠ .

(٤) الظاهر أنه يريد ما ذكره من تعلق « إذا » بفعل مضرد عليه الكلام ، انظر ما سلف ٦٢٣ ، ٧١٩ ، وما سيأتي ١٠٩١ ، ١٤٧٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٥ ، ٤٧٧ ، ٥٢٩ ، ٨٢٧-٨٢٩ ، ٩١٤ ، ٩٤٠ ، وشرح المع اللوح ٢/٥٩ و ٢/١٢٣ و ١/١٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٢ ، وللزجاج ج ٢/١٩٢-٢/١٩٣ خ ، وإعراب القرآن ٢٢٤-٢٢٢/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٢-٥٢٢/٣ ، والبيان ١٣٣-١٣٠/٣ ، والبحر ٢٠٨/٦ ، والكتاب ٢٩٨-٢٩٧/١ ، والبيضاديات ١٢٤ ، ١٦٢ ، والمسائل المنثورة ٥٧ ، والخصائص ١٨٣/٢ ، وشرح المع لابن برهان ٥٩٢-٥٩٣ ، وابن يعيش ١٤٥/٢-١٤٦ ، و٢/٤ و ٨٧/٧ ، وابن الشجري ٢٩٧/٢-٢٩٩ ، والمغني ١٠٧-١٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٤٤ ، ٦٥٥ ، ٧٣٣ ، ٧٨٨ ، ٧٨٧ . وانظر اختلافهم في إعراب « أي » وبنائها في هذه المصادر وفي الإنصاف ٧١٦-٧٠٩ المسألة ١٠٢ .

قال أبو الحسن الكسائي والأخفش: إن « من » زيادة^(١) ، والتقدير: لننزعن كل شيعة . فـ « كل شيعة » مفعول قوله ﴿ لننزعن ﴾ ، ويكون قوله ﴿ أيهم ﴾ مبتدأ عندهما^(٢) لا تعلق له بالفعل .

وقال الخليل ، بل قوله ﴿ أيهم ﴾ رفع على الحكاية^(٣) ، والتقدير . لننزعن من كل شيعة من يقال له [له]^(٤) أيهم أشد على الرحمن عتياً ، فحذف القول وما اتصل به ، كقوله^(٥) :

على حين أن كنت عقيلاً وشائظاً • وكانت عقيلاً خامري أم عامر^(٦)

أي كانت عقيلاً يقال لها^(٧) : خامري أم عامر ، فحذف القول .

(١) عزا النحاس هنا القول إلى الكسائي وحده ، وعزاه أبو علي ومن وافقه إلى الكسائي والأخفش . واختار المؤلف هذا القول في شرح اللع . وعلى أن الأخفش يرى زيادة « من » في الواجب فلم يقل بذلك في مطبوعة معاني القرآن له بل وافق سيبويه في قوله . وسلف التعليل على زيادة « من » ٢٥٠ . وكان في النسخ « قال أبو الحسن » والوجه ما أثبت .

(٢) كان في النسخ « عنده » والصواب ما أثبت .

(٣) ما عزي إلى الخليل هو على قياس ما حكاه عنه سيبويه في قولهم « اضرب أيهم أفضل » ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن أيهم وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية ، كانه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل .. » اهـ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) البيت بلا نسبة في الجواهر ١٥ ، والكتاب ٢٥٩/١ ، والمخصص ٦٩/٨ ، و ١١٠/١٦ ، واللسان (وشظ) . وعزاه الأعم بطرة الكتاب ٢٥٩/١ ، وللرزوقي في شرح ديوان الحماسة ٤٨٩ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وعزي في بعض نسخ الكتاب إلى الربيع الأسيدي ، انظر الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ٨٥/٢ . ومن هنا إلى تمام الكلام على الآية سقط من ب .

(٦) وكذا أنشده في الجواهر أيضاً ، والصواب والرواية « وكانت كلاباً خامري .. » .

والوشائظ : الدخلاء في القوم ليسوا من صميمهم . وأم عامر : كنية الضع . وخامري : استتري وتواري ، مأخوذة من الخمر بالتحريك وهو ما وارى وستر . وقوله « خامري أم عامر » من أمثالهم ، انظر أمثال أبي عبيد ١٢٦ ، وفصل المقال ١٨٧-١٨٨ ، وجمهرة الأمثال ٤١٦/١ ، وجمع الأمثال ٢٣٨/١ ، والمستقصى ٧١/٢ و ٧٥/١ .

(٧) في الأصل : فقال له ، وهو تحريف .

وأنكر ذلك سيبويه^(١) وزعم أنه لا يجوز أن يقال : اضرب الخبيث الفاسق ،
 على تقدير : من يقال له الخبيث الفاسق . قال^(٢) : وأنا أرى أن قوله ﴿ أَيُّهُمْ
 ٣ أشدُّ ﴾ مفعول ﴿ لننزعن ﴾ وكان حقه نصب ، وقد رواه هارون فيما حدثنا به
 أنه قرئ ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم ﴾^(٣) فهو نصب بالفعل . ولكن الذين
 رفعوه بنوه على الضم ، لأن ﴿ أيهم ﴾ هنا بمعنى « الذي » ويقتضي عائداً يعود
 ٦ إليها من صلتها ، والتقدير : أيهم هو أشد ، فحذفت « هو » ، فوجب بناء^(٤)
 « أيهم » عنده لما حذف من صلتها العائد ، لأن الصلة توضح الموصول وتبينه ، كما
 أن حذف المضاف إليه من « قبل » ومن « بعد »^(٥) و « ابداً بهذا أول »^(٦) = ٢/٨٢
 ٩ يوجب^(٧) بناء المضاف لما كان المضاف إليه مخصصاً ومبيناً للمضاف ومعرّفاً له .
 وقال يونس^(٨) : إن الفعل الذي هو « نزع » هنا معلق ، وإنما علق لأن
 معناه يعود إلى التمييز الذي [هو]^(٩) من باب العلم والظن . فكما جاز تغليق العلم

(١) انظر الكتاب ٢٩٧/١-٢٩٨ والمصادر السالفة .

(٢) هنا معنى كلام سيبويه .

(٣) عزاه هارون القراءة بالنصب إلى الكوفيين ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ٨٦ إلى معاذ الهراء
 وطلحة بن مصرف ، وزاد أبو حيان في البحر ٢٠٩٧/٦ نسبتها إلى زائدة عن الأعشى أيضاً . قال
 أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ « وهؤلاء الثلاثة كوفيون ، وقراءة الجمهور - وفيهم الكوفيون
 الثلاثة : عاصم وحمة والكسائي - بالرفع » فهرس شواهد سيبويه ٢٢ .

(٤) في الأصل : « فوجاً بئاً » وهو خطأ من النسخ .

(٥) سلف الكلام على بناء « قبل » و « بعد » ٢١١ ، وانظر للصادر التي ذكرناها تمه .

(٦) انظر بناء « أول » على الضم لأنه صار غاية في الكتاب ٤٥/٢-٤٦ ، وللمقتضب ٣/٢ و ١٧٨/٣
 و ٢٠٥/٤ ، وابن عيش ٨٥/٤-٨٧ و ٩٧/٦ ، وابن الشجري ٢٢٨/١ و ٢٦٢/٢ ، وشرح الكافية
 ١٠١/٢-١٠٢ ، والمجمع ١٩٤/٣-١٩٥ .

(٧) في الأصل : فوجب ، وهو تحريف صوابه من ي .

(٨) هذا معنى ما حكاه عنه سيبويه في « اضرب أيهم أفضل » ، قال سيبويه : « وأما يونس فيزعم أنه
 بمنزلة قولك أشهد إنك لرسول الله ، واضرب معلقة » اهـ . وانظر المصادر السالفة .

(٩) زيادة من ي .

والظنّ في قوله : ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كاذِبٌ ﴾ [سورة هود : ١٦٣] فكذا جاز تعليق « النَّزْعُ » ، وكذا أن ﴿ من ﴾ هناك استفهام و ﴿ يأتيه ﴾ في موضع خبره ، و ﴿ يخزيه ﴾ في موضع الوصف ل ﴿ عذاب ﴾ ، و ﴿ من هو كاذب ﴾ معطوف على ﴿ من يأتيه ﴾ = فكذا ههنا : ﴿ لننزعن ﴾ معلق ، و ﴿ أيهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أشد ﴾ خبره ، والجملة مفعول ﴿ لننزعن ﴾ ، ولا يراد بـ « النَّزْعُ » ههنا ما أريد به في قولهم : نزعتم المسامير من الباب^(١) .

(١) وقال في شرح اللع اللوح ٢/٥٩ : « إن يونس استجاز تعليق نزع لأن المراد بالنزع في الآية هو التمييز بين الصالح والطالح وليس المراد به نزع الشيء من الشيء كنزع المسامير من الخشب ، فلها جوز التعليق ... » اهـ .
وهذا الذي قاله المؤلف هنا وفي شرح اللع من تأويل النزع بما ذكره = غير معروف ولا أصل له والنزع على بابه بلا خلاف ، وهو قلع الشيء وتحويله عن موضعه ، والمعنى : لنخرجن ولنأخذن ، انظر تفسير الطبري ٦/٨٠-٨١ ، والقرطبي ١١/١٢٢-١٢٥ ، ومجمع التفاسير ٤/١٧٢ .
وإنما حمله على هنا خفاء وجه التعليق في نزع . وإذا صح ما ذكره من تأويل النزع بالتمييز ، وهو غير صحيح - فما يقول في تعليق « اضرب » عند يونس ؟
والصواب أن « اضرب » و « نزع » معلقان عند يونس بالاستفهام ، وشبهه يونس بقولك « أشهد إنك لرسول الله » لأن لام الابتداء علق « أشهد » عن العمل في « إن » وهو بمنزلة قولك « والله إنك لرسول الله » ، فـ « أشهد » معلقة لم تعمل في « إن » لأن لام الابتداء تنمها من ذلك ، ولو عملت « أشهد » لكان : أشهد أنك رسول الله ، فتفتح « أن » ، انظر الكتاب ٢/٤٧٤-٤٧٥ .
ومذهب الجمهور أنه لا يعلق من الأفعال إلا أفعال الظن واليقين وشبهها .
وذهب الزجاج وواقفه النحاس في تأويل كلام يونس إلى أن نزع بمنزلة الأفعال التي تلتغى .
وكلام يونس فيما حكاه عنه سيويه يدفع هذا التأويل ، وقد ردّه أبو علي أيضاً وقال : « ولو أراد أنه لا عمل له في لفظ ولا موضع لقال ملغى ولم يقل معلق .. » اهـ . انظر مجمع البيان .
واختلف النقل عن أبي علي في تأويل كلام يونس ، فذهب فيما نقل عن الطبري إلى أن « مراد يونس بقوله إن الفعل معلق أنه معمل في موضع من كل شيعة ... وإذا كان كذلك كان قول الكسائي في الآية مثل قول يونس ... فإن كان كذلك كان أهم منقطعاً من هذه الجملة وكانت جملة مستأنفة » اهـ . وذهب فيما نقل عنه المهدوي إلى أن معنى أن النزع معلق عند يونس « أنه =

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾^(١) [٧١]
 تقديره : وإن منكم أحد^(٢) إلا واردها . فـ « أحد » مبتدأ ، و ﴿ منكم ﴾
 ٣ صفته ، و ﴿ واردها ﴾ خبر ، أي : ما أحد ثابت منكم . وقد تقدم أنّ حذف
 « أحد » جاء في مواضع^(٣) .

[قوله تعالى^(٤) : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِيًّا ﴾^(٥)] [٧٤]
 ٦ و ﴿ رِيًّا ﴾ بالهمز وترك الهمز^(٦) ، وهما لغتان^(٧) .

= يعمل في موضع أهم أشد لأنه ملغى ، ولا يعلق عند الخليل وسيبويه مثل لنزغن ، إنما يعلق
 بأفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه « اهـ عن القرطبي ١٣٤/١١ . وهذا هو الصواب في
 تأويل كلام يونس كما ذكرت .

(١) انظر الجواهر ٢٩١ - ٢٩٢ ، ٣٠٧ - ٣٠٨ ، ٩٦٦ ، ومجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٢٢/٢ ،
 والبصريات ٢٨٠ - ٣٠٨ - ٣٠٩ ، والمغني ٣٤ .

(٢) لو قال : « وإن أحد منكم » كان أجود .

(٣) يظهر أن الشيخ ذهل عما في كتابه ، فهو لم يذكر حذف « أحد » إلا في موضع واحد ٦٨٩
 وذكره ثمة استطراداً . وقد ذكر في الجواهر ثلاث آيات جاء فيها حذف « أحد » وهي هذه
 الآية ، وقوله ﴿ وما منّا إلا له مقام معلوم ﴾ [سورة الصافات : ١٦٤] وهي التي ذكرها
 استطراداً فيما سلف ٦٨٩ ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٥ . والآية الثالثة قوله ﴿ وإن
 من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ﴾ [سورة النساء : ١٥٩] ولم يتكلم عليها في هذا الكتاب
 وأغلب الظن أنه يريد بها بقوله « وقد تقدم ... » طائناً أن تكلم عليها . وقد تكلم عليها في
 الجواهر ٢٩٢ ، ٣٠٨ ، ٩٦٧ ، وانظر الكتاب ٣٧٥/١ ، والمقتضب ١٣٧/٢ ، والكامل ١٠٩٦ ،
 والبغداديات ٢٦٦ ، والعنديات ٣٢ ، والمغني ٨١٨ .

وقد بسطنا التعليق على حذف للوصف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ ، وانظر للصادر التي احلنا
 عليها ثمة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٥٩٧ ، ٨٧٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، وللفراء ١٧١/٢ ، ولنزجاج
 ج ١/١٩٤/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٦-٣٢٥/٢ ، والحجة ٤٤٥/٢-٤٤٧ خم ، ومجمع البيان ٥٢٤/٣ ،
 والبيان ١٣٢/٢-١٣٤ ، والبحر ٢١٠/٦-٢١١ ، والخليبيات ٥٦-٥٧ .

(٦) ترك الهمز قالون عن نافع وابن عامر كما في السبعة ٤١١-٤١٢ ، واللبسوط ٢٩٠ . وفي
 التيسير ١٤٩ ، والتبصرة ٢٥٦ ، والنشر ٣١٩/٢ و ٣٩٤/١ « قالون عن نافع وابن ذكوان عن =

وكان أبو عمرو لا يترك الهمز في ﴿رِيأ﴾ هنا ، ومذهبه ترك الهمزة الساكنة ^(١) ، لأنه قال ^(٢) : لوقرأت ﴿رِيأ﴾ هنا خفت أن يلتبس بـ «الرِّي» من الماء ، فهزمت ، لأنه أريد به حسن المنظر والشارة .

ورواه الأعشى عن أبي بكر ^(٣) ﴿ورِيأ﴾ على وزن «وريعاً» ، وهو مقلوب من «رعي» ، كـ «قيبي» ^(٤) و «أينق» ^(٥) و «شاك» ^(٦) و «خطايا» ^(٧) و «جاء» على قول الخليل ^(٨) .

= ابن عامر ، وذكر ابن الجزري أن ترك الهمز رواية عن هشام عن ابن عامر انفرد بها هبة الله المفسر عن زيد عن الناجوني عن أصحابه عن هشام .

(٢) وأجاز الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم أن يكون «رياً» بالياء المشددة مصدر زويت ، والأصل رويأ ، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الأخرى والمعنى أن منظرهم مودع من النعمة ، عن الزجاج ، وقال النحاس : جلودهم مرتوية من النعمة . وعلى هذا لا يجوز الهمز .

(١) انظر ما سلف من التعليق على مذهب أبي عمرو في ترك الهمزة الساكنة والمواضع التي لم يتركها فيها ٥١ - ٥٣ .

(٢) هذا من المؤلف تحليل لصنيع أبي عمرو .

(٣) انظر الحجة ، والمبسوط وزاد نسبتها إلى البرجي عن أبي بكر . وفي البحر «وقرأ أبو بكر في رواية الأعشى عن عاصم» وهو تحريف صوابه «في رواية الأعشى» . والأعشى من أجل أصحاب أبي بكر . أما الأعشى فأحد شيوخ أبي بكر .

(٤) جمع قوس على فَعُول ، والأصل قَوُوس فقلب فصار «قَسَو» فـ «قيبي» . انظر الكتاب ١٣٠/٢ ، ٣٧٩ ، والمقتضب ٢٩/١ ، والكامل ٨٠٧ ، والمنصف ٥٦٧/٢ - ٥٧ ، وسر الصناعة ٣٠٧ ، وشرح الشافية ٢١/١ ، والمتع ٦١٦ .

(٥) جمع ناقة على أَفْعَل ، والأصل أُنُوق فقلب فصار «أُنُوق» ثم أبدلت الواو ياء فصار «أُنُوق» ، ووزنه على القلب أَغْفَل ، وقيل حذف الواو من «أُنُوق» وعوض عنها الياء قبل الفاء فوزنه على هذا أَفْعَل ، أجاز القولين سيبويه وغيره . انظر الكتاب ٣١٧/١ و ١٢٩/٢ ، ١٨٨ ، ٣٣٣ ، والمقتضب ٣٠/١ و ٣١/٣ ، والأصول ٦٠/٣ ، وشرح الشافية ٢٣-٢٢/١ و ١٠٦٧/٢ ، واللسان (نوق) . وقيل في تحويل أنوق إلى أينق غير ذلك ، انظر الأشباه والنظائر ٦٩٦/٢ - ٦٩٧ .

(٦) سلف ذكره ٥٢٦ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٧) سلف الكلام عليها ٤٥ .

(٨) مذهب الخليل في «جاء» أن أصله «جايئ» فقلبوا فصار «جائي» فـ «جاء» . ومذهب =

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ ^(٢) [٧٤]]
 ﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكتنا ﴾ ، والتقدير : وكم قرناً أهلكتنا من جملة
 القرون ، فحذف المميّز لدلالة الكلام عليه ^(٣) .

٣

= غيره أن أصله « جايئ » فهمز كما في قائم ونحوه فصار « جائئ » ثم أبدلت الهمزة ياء فصار
 « جائي » ف « جاء » . انظر الكتاب ١٦٩/٢ ، ٣٧٨ ، وللمقتضب ١١٥/١-١١٦ ، والمئذ ٥٢/٢ ،
 وشرح الشافية ٢١/١ ، ٢٤-٢٥ ، والممتع ٥٠٩-٥١٠ . (١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر جمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٣٢/٢ ، والبحر ٢١٠/٦ ، والكشاف ٥٢١/٢ . وسياق الآية
 ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ هم أحسن أثباتاً ورئياً ﴿ . فقدم المؤلف الكلام على
 قوله تعالى ﴿ هم أحسن أثباتاً ورئياً ﴾ وهو مؤخر في التلاوة .

(٣) كذا قال الشيخ هنا ، وتابعه الطبرسي وأبو البركات اللذان أخذنا كلامه من غير تصريح ، وكذا
 قال فيما يأتي ٨٥٣ في كلامه على قوله تعالى ﴿ كم أهلكتنا قبلهم من القرون ﴾ [سورة
 طه : ١٢٨] . ولو لم يتكرر ذلك منه لمحتته على السهو . والصواب أن المميز باق غير محذوف
 وهو قوله « من قرن » ، وهو قول الزمخشري وأبي حيان .

والفصل بين « كم » الخبرية وميزها المحرور بـ « من » جائر حسن كثير ، وقد جاء الأمران في
 التنزيل ، نحو قوله تعالى ﴿ كم من قرية أهلكتها ﴾ [سورة الأعراف : ٤] و ﴿ كم أهلكتنا
 من القرون ﴾ [سورة الإسراء : ١٧] و ﴿ كم أهلكتنا قبلهم من القرون ﴾ [سورة طه : ١٢٨]
 و ﴿ كم أهلكتنا من قرية ﴾ [سورة القصص : ٥٨] و ﴿ كم أهلكتنا من قبلهم من القرون ﴾
 [سورة السجدة : ٢٦] و ﴿ كم قصنا من قرية ﴾ [سورة الأنبياء : ١١] ، وغيرها . وقد
 فات الأكثرين النص عليه ، قال المحقق الرضي في شرح الكافية ٩٧/٢ : « وإذا كان الفصل بين كم
 الخبرية وميزها بفعل متعمد وجب الإتياء بـ « من » لئلا يلتبس للمميز بمفعول ذلك المتعمد نحو
 قوله تعالى ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ [سورة الدخان : ٢٥] و ﴿ كم أهلكتنا من قرية ﴾
 [سورة القصص : ٥٨] . وحال كم الاستفهامية المحرور بميزها مع الفصل كحال الخبرية « اهـ
 وانظر البحر ١٢٧/٢ .

وإجازة هذا الفصل بين كم الخبرية وميزها المحرور بـ « من » قياس قول الناس جميعاً . فالذي
 اختلفوا فيه الفصل بين كم الخبرية وميزها غير المقترن بـ « من » ، فالبصريون يوجبون نصبه
 حملاً على كم الاستفهامية ولا يميزون جره إلا في ضرورة الشعر لأنه فصل بين المضاف والمضاف
 إليه وهو لا يجوز . وأجازة قوم منهم المبرد إن فصل بينهما بالظرف ، والكوفيون يميزون جراً
 المميز لأنه عندهم محرور بـ « من » مقدرة . فإن كان محروراً بـ « من » ظاهرة جاز الفصل على
 مذهب الفريقين كما هو ظاهر .

=

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٢) [٧٥]

لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى الخبر^(٣) ، والتقدير : قل من كان في الضلالة فـ « مَدًّا »^(٤) له الرَّحْمَنُ مَدًّا .

وباب الأمر والخبر يتداخلان ، وعهدك حديث بقوله ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٥) [٣٨] وبقوله ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾^(٦) [سورة الكهف : ٦١] . فكما أن قوله ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٧) [سورة البقرة : ٢٢٨] تقديره : والمطلقات

= انظر في ذلك شرح اللع اللوح ١٢٩ مكرر - ٢/١٣٠ ، والكتاب ٢٩٣/١ - ٢٩٧ ، والمقتضب ٦٠٣ - ٦٣ ، والجل ١٣٦ - ١٣٧ ، وابن يعيش ١٢٩٤ - ١٣٢ ، والإنصاف ٣٠٢ - ٣٠٩ ، المسألة ٤١ ، وضائر الشجر ١٩١ - ١٩٣ ، والهمع ٧٨/٤ - ٨٣ .

وقوله « المميز » - وهو ما وقع في الأصل و ب - وقول الزمخشري وأبي حيان « التبيين » = كلاهما يعني « التمييز » وهو ما وقع في النسخة ي ، وانظر ما سلف من التعليق على هذا ٤٤٨ .
زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٩ ، ٦٧٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢ - ١/١٩٤ - ٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٦/٢ ، وجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٣٥/٢ ، والبحر ٢١٢/٦ ، والتبيان ٨٨٠ ، وتفسير الطبري ٩٠/١٦ ، والقرطبي ١٤٤/١١ ، وابن كثير ٢٥٣/٥ ، وجمع التفسير ١٧٨/٤ ، والعكريات ٥٩ ، والبغداديات ٣٤ ، والخصائص ٣٠١/٢ ، وابن الشجري ٢٧٠/٢ ، والمعني ٧٦٢ .

(٣) وهو قول الزجاج وأبي علي وابن جني وغيرهم . وقيل : الأمر على يابه ومعناه الدعاء والمعنى فليدعه الله في طغيانه ، عن مجاهد ، وقرره الطبري وعبارته « فليطول له الله في ضلّته » ، وأجازة القرطبي وأبو حيان وغيرهما .

(٤) أراد حكاية لفظ الآية وإيقاع الخبر موقع الأمر فأدخل الفاء لذلك ، وكذا فعل ابن الشجري وابن هشام لكنها أولاه بالمضارع فقدره « فيدُّ » ، والوجه ألا تدخل عليهما ، ولفظ القرطبي « مده » ولفظ ابن جني والعكبري « فليدُّ » . وكان في الأصل « فناً له » وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) انظر ما سلف ٧٩٤ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٥٤ .

(٧) انظر الجواهر ٨٢٢ ، وشرح اللع اللوح ١/٦٢ ، والحجّة ١٧٦/٣ خم ، وتفسير الطبري =

فليتربصن ، وجعل لفظ الخبر بمعنى الأمر = فكذا هنا جعل لفظ الأمر بمعنى الخبر .

٣ [قوله تعالى ^(١) : ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴾ ^(٢) | ٧٥]

٦ ﴿ مَنْ ﴾ هنا بمعنى « الذي » و ﴿ هُوَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ شَرٌّ ﴾ خبره ، و ﴿ مَكَانًا ﴾ تمييز ، و ﴿ أضعف ﴾ عطف على ﴿ شَرٌّ ﴾ ، و ﴿ جُنْدًا ﴾ تمييز . و ﴿ مَنْ ﴾ بصلته منصوب الموضع بـ ﴿ سيعلمون ﴾ ^(٣) ، والتقدير : فسيعلمون الذي هو شرٌّ مكاناً وأضعف جنداً .

٩ ولا يكون ﴿ من ﴾ استفهاماً هنا إلا أن تجعل ﴿ هو ﴾ فصلاً ^(٤) ، وتقدر : فسيعلمون أيهم شرٌّ مكاناً وأضعف جنداً ؛ والفصل بين كلمة الاستفهام وبين خبره عزيز قليل لا يقاس عليه ^(٥) .

١٢ [قوله تعالى ^(١) : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَذَّبَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ^(٢) | ٧٧]

= ٢٦٤/٢-٢٦٩ ، والقرطبي ١١٢/٣-١١٣ ، وابن كثير ٢٩٧/١-٢٩٨ ، ومجمع التفاسير ٣٤٠/١ ، وابن الشجري ٢٥٧/١ ، ٢٧٠ ، والمصادر التي أحلنا عليها في الكلام على هذه الآية في موضعها ١٦٤ ولم يتكلم المؤلف ثمة على « يتربصن » وإنما تكلم على لفظ « قروء » ، وسياق الآية ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبحر ٢١٢/٦ ، والتبيان ٨٨٠ .

(٣) وعلم بمعنى عرف .

(٤) أحازه العكبري وأبو حيان وإن لم يصرح الثاني به فقد أجاز أن تكون « ما » استفهامية .

(٥) لم ينصوا على وقوع الفصل بين الاستفهام وخبره ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير

الفصل ٢٣

(٦) انظر مجمع البيان ٥٢٧/٣ ، والبيان ١٣٥/٢ ، والبحر ٢١٢/٦

الموصول هو المفعول الأول لقوله ﴿ أفرأيت ﴾ ، والاستفهام في موضع المفعول الثاني وهو قوله ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ آتَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [٧٨] .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ [٨٢]

أي الأصنام يكفرون ويحذون عبادة المشركين إياهم^(٢) . فيكون قوله / ١/٨٢ ﴿ بعبادتهم ﴾ مصدرًا مضافاً إلى المفعول ، ويكون في المعنى كقوله ﴿ ما كانوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ [سورة القصص : ١٦٢] ، فحذف الفاعل وأضاف إلى المفعول .

ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوفاً ، والتقدير : سيكفر المشركون بعبادتهم الأصنام^(٤) . ويدل على صحة هذا قوله ﴿ وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٢٢] وغير ذلك من الآي .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾^(٥)

[٨٥]

يجوز أن ينتصب ﴿ يوم ﴾ بقوله ﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ ﴾ [٨٧] أي لا يملكون في ذلك اليوم^(٦) .

ويجوز أن ينتصب بقوله ﴿ إِنَّا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ [٨٤] أي نعد لهم ذلك اليوم ما يقع^(٧) فيه للمتقين خيراً وللمجرمين شراً .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٩٨ ، والبيان ١٣٦٨ ، والبحر ٢١٥/٦ ، وتفسير الطبري ٩٢/١٦ ، والقرطبي ١٤٨/١١ ، وابن كثير ٢٥٦/٥-٢٥٧ ، ومجمع التفاسير ١٨٠/٤

(٣) هنا قول الطبري ، وهو الظاهر كما قال أبو حيان .

(٤) عن السدي وهو قول ابن كثير ، وذكره الطبرسي والقرطبي وأبو حيان وغيرهم .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٢٠٨ ، والبيان ١٣٦/٢ ، والبحر ٢١٦/٦ ، والتهيان ٨٨٢ ، والعصديات ٨٥

(٦) وهو الأوجه عند أبي حيان . وقيل ينتصب بـ « اذكر » مقدرة .

(٧) في الأصل وبـ « وما يقع » بزيادة الواو وهو خطأ صوابه من ي .

و ﴿ وَفَدَا ﴾ في موضع الحال أي وافدين . و « وَفَدَا » ك « رَكِبَ »^(١)
 و « وافد » ك « راكب » ، مثل « صاحب » و « صَحْب » و « راجل »
 و « رَجُل » .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِذَا . تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ
 مِنْهُ ﴾^(٣) [٨٩ - ٩٠]

الجملة التي هي ﴿ تكاد السموات ﴾ في موضع النصب وصفاً لقوله ﴿ إِذَا ﴾ ،
 لمكان قوله ﴿ منه ﴾ أي من الإِدِّ .

ولا يجوز الوقف^(٤) على « إِذَا » لما ذكرنا . وكذلك لا يجوز الوقف^(٤) على
 قوله ﴿ هَذَا ﴾ [٩٠] لأن قوله ﴿ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾^(٥) [٩١] مفعول
 له ، والتقدير : وَخَجِرُ الْجِبَالُ هَذَا لِأَنْ دَعَوْا ، أي لأجل أن دعوا^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ إِنَّ كُئُلٌ مَنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي
 الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٨) [٩٣]

(١) فهو اسم للجمع ، انظر ما سلف من الكلام على « ركب » ٥٠١-٥٠٢ والتعليق ثمة . لكن وقع في
 العسديات أنه جمع ، وهو مذهب الأخفش ، وهو خلاف ما ذهب إليه أبو علي في تكملة الإيضاح
 والبغداديات وغيرها أنه اسم للجمع وهو مذهب سيبويه وغيره ، انظر ما سلف .

(٢) زيادة من ب و ي . (٣) انظر مجمع البيان ٥٢٠/٢ ، والبيان ١٢٧/٢

(٤) انظر القطع ٤٦٣ ، و منار الهدى ١٧٦ . وفي منار الهدى أن الوقف على ﴿ إِذَا ﴾ كافٍ ، وليس
 كذلك .

(٥) انظر الجواهر ١١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٢/٢ ، وإعراب القرآن ٢٢٨/٢ ، والبحر ٢١٩/٦ ،
 والمصادر السالفة .

(٦) فالمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع نصب وهو قول الفراء ، وقيل هو باق على جره وهو
 قول الكسائي . وانظر ما سلف من التعليق على اختلافهم في انتصاب المصدر المؤول من أن وأن
 أو بقاءه على جره بعد حذف الجار ١٢٣

(٧) زيادة من ي .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٩٧ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٢ ، والبيان ١٢٧/٢ ، والبحر ٢٢٠/٦ ،
 والمقتضب ١٥٠/٤ ، والإيضاح ١٤٣ ، وابن يعيش ٦٨/٦ ، والمغني ٢٦٣

﴿ كَلَّ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مَنُ ﴾ في موضع الجرّ ، والجارُّ من صلته ، وقوله
﴿ آتِي ﴾ في موضع الرفع خبر ﴿ كَلَّ ﴾ ووحدته على لفظه ، وهو مضاف إلى
المفعول ، و ﴿ عبداً ﴾ في موضع الحال من الضير في ﴿ آتِي ﴾ . ٣

سورة طه

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ طه - ما أنزلنا عليك القرآن لتشتقى ﴾ ^(٢)

[٢-١]

جواب القسم ، لأن قوله ﴿ طه ﴾ جار مجرى القسم ^(٣) . ويجوز أن يكون يريد ب ﴿ طه ﴾ ما قالوا في التفسير : يارجل ^(٤) ، أي : يارجل ما أنزلنا عليك القرآن لتشتقى .

[قوله تعالى ^(٥) : ﴿ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴾ ^(٦)]

قالوا في نصب ﴿ تذكرة ﴾ وجهين : أحدهما أنه بدل ^(٧) من قوله ﴿ لتشتقى ﴾ . والثاني أنه نصب مفعول له ^(٨) ، أي إلا للتذكرة .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٦ ، وللغراء ١٧٤/٢ ، ومجمع البيان ٢/٤ ، والبيان ١٣٨/٣ ، والبحر ٢٢٤/٦ ، وتفسير الطبري ١٠٢/١٦-١٠٣ ، والقرطبي ١٦٥-١٦٨ ، وابن كثير ٢٦٦/٥-٢٦٧ ، ومجمع التفاسير ٨٥/٤ .

(٣) عن ابن عباس في رواية عنه .

(٤) وهو قول ابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وغيرهم . فقيل هي نبطية ، عن ابن عباس وعكرمة ، وقيل سريانية ، عن مجاهد وقتادة ، وقيل هي لغة في عك ، عن الكلبي ، وقيل في طبع ، عن قطرب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٦ ، وللغراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣١/٢ ، ومجمع البيان ٢/٤ ، والبحر ٢٢٥/٦ ، وتفسير القرطبي ١٦٧/١١ .

(٧) وهو قول الأخفش والغراء والزجاج ومن وافقهم .

(٨) وهو أحد قول النحاس وأبي علي ومن وافقهما .

وكلاهما خطأ : أما البدل فإنه ^(١) لا يجوز ، لأن التذكرة ليس من الشقوة ^(٢) في شيء ، ليس هو إياه ولا بعضه ولا مشتلاً عليه . ولا يجوز أن ينتصب لأنه مفعول له ، إذ لا يجوز أن ينصب فعل واحد اسمين كلاهما مفعولان له ^(٣) .

وإذا لم يجوز انتصاب ﴿ تذكرة ﴾ على هذين الوجهين كان الاستثناء منقطعاً وكان التقدير : لكن تذكّر تذكرة لمن يخشى ، فتحمله على فعل مضر ^(٤) .
ويكون قوله ﴿ تنزيلاً ﴾ ^(٥) | ٤ | محمولاً على مضر أيضاً ، أي نزلناه تنزيلاً .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ^(٧) | ٧ |
يجوز أن يكون التقدير : وأخفى سرّه ^(٨) ، فيكون من باب حذف المفعول .
ويجوز أن يكون التقدير : وأخفى من السّر ^(٩) ، فيكون من باب حذف الجار

- (١) في الأصل : فلأنه ، والوجه ما أثبت من ي وب .
- (٢) يظهر أنه أخذ من كلام أبي علي فقد أنكر قول الزجاج من قبل أن التذكرة ليست بشقاء ، انظر القرطبي والبحر . وقال النحاس عقب ذكره قول الزجاج « وهذا وجه بعيد » . وقد سقط الكلام على هذه الآية في مخطوطة معاني القرآن للزجاج التي بين يدي .
- (٣) انظر ماسلف ٣٥٠ والتعليق ثمة .
- (٤) ويكون منصوباً على المصدرية ، وأجازه النحاس وأبو علي ومن واقفها .
- (٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٣١/٢ ، وجمع البيان ٢/٤ ، والبحر ٢٢٥/٦ .
- (٦) زيادة من ي وب .
- (٧) انظر الجواهر ٤٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٣٢/٢ . وجمع البيان ٢/٤ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٢٦/٦-٢٢٧ ، وتفسير الطبري ١٠٥/١٦-١٠٧ ، والقرطبي ١٧٠/١١ ، وابن كثير ٢٦٩/٥-٢٧٠ ، وجمع التفسير ١٨٧/٤-١٨٨ ، والكامل ٨٧٦ ، والعصدييات ٩ ، ١٣٠ ، وتكلمة الإيضاح ٩٥ ، وابن يعيش ٣٤/٦ ، ٩٧ .
- (٨) عن ابن زيد ، وهو خلاف الظاهر ، وردّه الطبري وغيره .
- (٩) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك وجهور المفسرين .

والمجرور ، كقولهم : « الله أكبر »^(١) أي أكبر من كل شيء^(٢) . فعلى الأول « أَخْفَى » فعل ماض ، وعلى الثاني « أَفْعَل » مثل « أَفْضَلَ » من قولهم : زيد أفضل من عمرو .

٣

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى . إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾^(٣)

[١١-١٢]

٦ بالكسر والفتح من ﴿ أَنِّي ﴾^(٤) . فن فتح فبوقوع النداء عليه ، على تقدير : نودي / ياموسى بآني أنا ربك . لا بد من تقدير الباء لتعدي ﴿ نودي ﴾ إليه . ولا ينصبه ﴿ نودي ﴾ بنفسه لأنه تعدى مرة بنفسه إلى قوله ﴿ ياموسى ﴾ .

٩

ومن قال : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ فلان ﴿ نُودِيَ ﴾ و « قِيلَ » واحد ، فكأنه في التقدير : نودي ياموسى وقيل إني أنا ربك .

١٢ والذي قام مقام الفاعل في الحقيقة في ﴿ نودي ﴾ هو المصدر دون قوله ﴿ ياموسى ﴾ لأن قوله ﴿ ياموسى ﴾ جملة ، والجمل لا تقوم مقام الفاعل^(٥)

(١) انظر الكتاب ٢٢٢/١ ، والكامل ٨٧٦-٨٧٧ ، والزاهر ١٢٢/١-١٢٥ ، وسفر السعادة ١٥ ، وشرح الكافية ٢١٤/٢ ، واللسان (كبر) .

(٢) هنا قول سيويه والكسائي وهشام والفراء ، وأجازه المراد واختار أن يكون « أكبر » بمعنى « كبير » ، وعزا ثعلب هذا القول إلى أهل اللغة ، انظر الزاهر واللسان .

(٣) انظر الجواهر ١٢٠-١٢١ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣-٦٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٥/٢ ، وللزجاج ج٢/١٩٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٣٢-٢٣٣ ، والحجة ٤٥٢/٣-٤٥٢ خم ، ومجمع البيان ٢/٤ ، والبيان ١٣٨/٢-١٣٩ ، والبحر ٦/٢٣٠ .

(٤) قرأ بالفتح أبو عمرو وابن كثير وقرأ الباقيون بالكسر . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٢/٣١٩ .

(٥) سلف التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ .

٢ ألا ترى أنه قال في قوله ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَنَهُ ﴾^(١) [سورة يوسف : ٢٥] : إن التقدير : ثم بدأ لهم بدءاً^(٢) ، ولا يقوم قوله ﴿ لَيْسَجْنَنَهُ ﴾ مقام الفاعل ، لأن ﴿ لَيْسَجْنَنَهُ ﴾ جملة ، والجملة نكرات^(٣) ، والفاعل يضر والمضمر أعرف المعارف^(٤) ؛ فلا يتأتى كون الجملة فاعلاً . فيأذاً التقدير : نودي النداء ، ثم فسّر فقال : يا موسى .

٦ وقوله ﴿ أَنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ ﴿ أَنَا ﴾ يجوز^(٥) أن يكون فصلاً ، وأن يكون وصفاً^(٦) للياء ، وأن يكون مبتدأ .

٩ [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾^(٨) [١٢١] مصروف وغير مصروف^(٩) . فمن صرف كان عنده اسماً مذكراً . ومن لم يصرف جعله اسم بقعة معرفة ، فلم يُجرها كما لا يُجرى^(١٠) نحو « بصره » و « مكة »

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٠٥-٦٠٧ .
 (٢) قوله « ألا ترى أنه قال ... بدءاً » الظاهر أنه يريد به سيويه ، انظر الكتاب ٤٥٦/١ . وما فهمه عن سيويه هنا هو الحق ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ٦٠٦ . ووم في الجواهر ١٢١ ، ٥٩٥ ، فنص أن مذهب سيويه أن الفاعل قوله ﴿ لَيْسَجْنَنَهُ ﴾ وإن كان جملة ، انظر ماسلف من التعليق أيضاً .
 (٣) الصحيح أن الجملة لانكرة ولا معرفة ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ٢٣٤ .
 (٤) سلف التعليق على « المعارف » ١٢٩ .
 (٥) في الأصل : لا يجوز ، وهو خطأ من الناسخ .
 (٦) أي توكيداً ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ٣٢ . وسلف ثمة التعليق على ضمير الفصل .
 (٧) زيادة من ي و ب .
 (٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٥/٢-١٧٦ ، وإعراب القرآن ٣٢٢/٢ ، والحجة ٤٥٢/٣ خم ، وجمع البيان ٤٣٤/٤ ، والبيان ١٣٩/٢ ، والبحر ٢٢١/٦ .
 (٩) قرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي بالتثوين على الصرف وقرأ الباقون بغير تثوين على ترك الصرف . انظر السبعة ٤١٧ ، وألتيسير ١٥٠ ، والنشر ٢١٩/٢ .
 (١٠) هنا ضبط الأصل و ب ، وضبط ي : لا يُجرى .

و « بغداد » ، ويجوز أن يكون معدولاً عن^(١) « طاو » ك « عَمَر » ، فلا ينصرف للعدل والتأنيث .

- ٢ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ ﴾ [١٣]^(٣)
- وقرأها حمزة : ﴿ وَأَنَا أَخْتَرْنَاكَ ﴾^(٤) ، وهو يقرأ ﴿ إني أنا ربك ﴾ بالكسر ، ولم يتكلم فارسهم^(٥) في ذامع أن موضوع كتابه لهذا^(٦) .
- ٦ والوجه فيه أن يكون منصوباً^(٧) بقوله ﴿ فاستع ﴾ [١٣] ، وكأنه قال :

(١) في النسخ « من » وهو تعريف . وسلف على الصواب فيها ٢١٣ - ٢١٤ . (٢) زيادة من ي و ب .
 (٣) انظر الجواهر ١٢٦ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣ - ٦٨٤ ، ومعاني القرآن للقرآء ١٧٦/٢ ، وللزجاج ج-٢/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٣/٢ ، والحجة ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ خم ، ومحج البيان ٤ - ٢/٤ ، والبحر ٢٣١/٦ ، والتبيان ٨٨٦ . وسياق الآية : وأنا اخترتك فاستع لما يوحى .
 (٤) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وأنا اخترتك ﴾ . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥١ ، والنشر ٢/٢٢٠ .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، انظر ماسلف ٧٢ ومقدمة التحقيق .
 (٦) ذكر أبو علي في « الحجة » وجهي القراءة لكنه لم يتكلم عليهما ، والذي قاله أن « الأفراد زعموا أكثر في القراءة ، وهو أشبه بما قبله من قوله ﴿ إني أنا ربك ﴾ ووجه الجمع أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله ﴿ سبحان الذي أرى بعبده ﴾ ثم قال ﴿ وآتينا موسى الكتاب ﴾ [سورة الإسراء : ١ - ٢ ...] اهـ .
 ونحو هذا في إعراب القرآن ، قال النحاس « وأنا اخترتك هنا أولى من جهتين : إحداهما أنه أشبه في الخط ، والثانية أنه أولى بنسق الكلام لقوله جلّ وعزّ ﴿ يا موسى إني أنا ربك ﴾ وعلى هذا جرت الخطابة » اهـ .

ووجه الفراء قراءة حمزة بأن ﴿ وأنا اخترناك ﴾ معطوف على ﴿ أني أنا ربك ﴾ أي نودي يا موسى بأني أنا ربك وبأنا اخترناك ، ووافقه الزجاج ، وأجازه العكبري . ولم يتكلم عليها أبو حيان أوسها فوجه قراءة حمزة كتوجيهه قراءة من قرأ « وأنا » بكسر الهمزة وهي قراءة شاذة عزاها إلى السلمي وابن هرمز والأعشى في رواية ، وذلك بالعطف على ﴿ إني أنا ربك ﴾ ، قال « لأنهم كسروا ذلك أيضاً » اهـ وحمزة يفتح لا يكسر ، وقد رد ذلك المؤلف انظر التعليق الآتي .

(٧) إنما اتصّب بعد حذف اللام عنه .

فاستمع لما يوحى لأننا اخترناك^(١) ، كما قال^(٢) هو عن الخليل في قوله ﴿ لإيلافِ قَرِيْشٍ ﴾ [سورة قريش : ١] ، ألا تراه قال : التقدير : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلاف ، فقدّم ، فكذا ههنا .

٢

(١) ما قاله المؤلف هنا ذكره في الجواهر في المواضع المذكورة في ح ٢ من الصفحة السابقة . وقال ثمة ١٢١ : « ... أي استمع لما يوحى لأننا اخترناك فاللام الأولى بمعنى « إلى » لولا ذلك لم يجر لأنه لا يتعدى فعل واحد مجري جرم متقين وإن اختلفوا في المختلفين « اهـ . وعزا في الجواهر أيضاً ما ذكرته في ح ٦ من الصفحة السابقة من قول الفراء والزجاج ومن وافقهما إلى أبي علي الفارسي ، ولم أصب كلامه ، قال المؤلف : « وزعم الفارسي أن قوله ﴿ وأنا اخترناك ﴾ محمول على ﴿ أي أنا ربك ﴾ ، فسبحان الله ، إن من قرأ ﴿ أي أنا ربك ﴾ بالفتح يقرأ ﴿ وأنا اخترتك ﴾ وهما ابن كثير وأبو عمرو ، فكيف نحمل عليه ... « اهـ وكان في المطبوع : « بالفتح يقرأ وأنا اخترناك وهو » وهو خطأ . وقال في الجواهر ٦٨٢-٦٨٤ عقب ما ذهب إليه في توجيه قراءة حمزة « فإن قلت : ولم لا تحمل ﴿ وأنا اخترناك ﴾ على ﴿ نودي ﴾ في قوله : ﴿ نودي ياموسى . أي أنا ربك ... وأنا اخترناك ﴾ أي نودي بأني أنا ربك وأنا اخترناك ؟ قيل : ﴿ أنا اخترناك ﴾ قراءة حمزة وهو يقرأ ﴿ إني أنا ربك ﴾ مكسورة الألف ، فكيف تحمله عليه ... « اهـ وكان في المطبوعة « وأنا اخترتك » في اللواضع الثلاثة الأولى وهو خطأ ، وكان فيها أيضاً : قيل إن اخترناك ، والصواب ما أثبت ، وفيها أيضاً « ... حمزة وهي تقرأ » وهو تحريف .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف سبقه إليه النحاس في القطع ٤٦٥ فقد نص أن من قرأ ﴿ وأنا اخترناك ﴾ فالوقف على ﴿ طوى ﴾ تام عنده ، وقال : « لأن المعنى : وأنا اخترناك » اهـ . والمؤلف لم يقف على هذا الكتاب بلا ريب ، يشهد لهذا قوله عقب ما ذكره في توجيه قراءة حمزة : « ... وأين هم من هذا ؟ لم يتأملوا أول الكلام ولم ينظروا في قراءة الزيات [هو حمزة] والله أعلم » الجواهر ٥٩٥ . ولو وقف على قول النحاس لم يشخ بنفسه هذا الشموخ ، والله أعلم . وأجاز المؤلف أيضاً في توجيه قراءة حمزة وجهاً آخر وهو أن تكون محمولة على المعنى ، قال : « لأنه لما قال ﴿ فاخلع نعليك إنك بالوادى المقدس طوى ﴾ كأنه قال : اخلع نعليك لأنك بالوادى المقدس طوى ولو قال ذلك صريحاً لصلح ﴿ وأنا اخترناك ﴾ على تقدير : ولأننا اخترناك أي اخلع نعليك لهذا ولهذا « اهـ الجواهر ١٢١ . وهو قول ظاهر التكلف اختاره المؤلف في الجواهر ٥٩٥ واختار الأول ٦٨٢ وأجاز القولين ١٢١ .

(٢) في الأصل : قالوا ، وهو خطأ صوابه من ب . وقوله « كما قال » سقط من ي . وهو يريد سيويه ، انظر الكتاب ٤٦٤/١ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ ^(١) [١٤]

أي لتذكركني ^(٢) ، فأضاقه إلى المفعول وحذف الفاعل . وإن شئت :
لأذكرك ^(٣) ، فحذف المفعول واقتصر على الفاعل ^(٤) ، وكلاهما شاع في التنزيل ،
وقد عددنا ذلك في « الجواهر » ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ ^(٧) [١٥]

يروى عن الأخفش أنه كان يقف وقفة لطيفة على قوله ﴿ أكاد ﴾ ثم
يبتدئ ويقرأ ﴿ أخفيها لتجزى كل نفس ﴾ ^(٨) ولم يذكر الرازي ^(٩) علة ذلك .

(١) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٣٢/٢ ، ومجمع
البيان ٥/٤ ، والبيان ١٣٩/٢ ، والبحر ٢٣١/٦ ، وتفسير الطبري ١١٢/١٦ ، والقرطبي ١٧٧/١١ ،
وابن كثير ٢٧١/٥ ، ومجمع التفاسير ١٩٠/٤ .

(٢) عن مجاهد ، وهو قول الطبري والزجاج ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) أجازه النحاس ومن وافقه . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٤) سلف التعليق على إضافة المصدر إلى الفاعل أو إلى المفعول وجواز ذكرها وحذفها ٦٢٧ .

(٥) في الباب ٢٠ الذي عقده في « الجواهر » ٤٠٥-٥١٠ لـ « ماجاء في التنزيل من حذف المفعول
والمفعولين وتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول ، وأحوال الأفعال المتعدية إلى مفعولها وغير
ذلك ما يتعلق به » . وذكر هذه الآية ثمة ٤٦٠ . و « الجواهر » هو كتابه الذي طبع باسم
« إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق ذلك في مقدمة التحقيق .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر شرح المع اللوح ٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢-١٧٧ ، وللزجاج ج ١/١٩٧/٢ ،
وإعراب القرآن ٢٣٤/٢-٢٣٥ ، ومجمع البيان ٤/٤ ، والبيان ١٣٩/٢-١٤٠ ، والبحر ٢٣٢/٦ ،
وتفسير الطبري ١١٢/١٦-١١٦ ، والقرطبي ١٨٢/١١-١٨٣ ، وابن كثير ٢٧٢/٤ ، ومجمع التفاسير
١٩٠/٤ ، والمحتسب ٤٧/٢ ، وسر الصناعة ٢٨ ، والأضداد ٩٥-٩٩ .

(٨) الذي ذكره ابن جني في المحتسب أن الأخفش ذكر الوقف على ﴿ أخفيها ﴾ ، قال : « ... وهذه
الوقفة القصيرة ذكرها أبو الحسن ، وما أحسنها وألطف الصنعة فيها » اهـ ، والظاهر أنه يريد
أن الأخفش ذكرها في كتابه في الوقف .

(٩) هو أبو الفضل الرازي صاحب « جامع الوقوف » ولم ينته إلينا ، والمؤلف عنه ينقل .
ونقل القرطبي عن كتاب « الرد على من خالف مصحف عثمان » لأبي بكر بن الأنباري قوله =

وكانه إنما وقف تلك الوقفة لأنه أراد أن يبين لك أن اللام من قوله ﴿ لتجزى ﴾ من صلة ﴿ أخفيها ﴾ لا من صلة ﴿ آتية ﴾ . وكأنه قدر : إن الساعة آتية أكاد أظهرها^(١) ، ثم ابتداء وقال : أخفيها لتجزى^(٢) .

وأما ما ذهب إليه آخرون من ترك الوقف = فلي ﴿ أخفيها ﴾ عندهم وجهان : أحدهما : أن المعنى : إن الساعة آتية أكاد أخفيها عنى^(٣) ، فكيف

فيه : « ... وتفسيراً آخر للآية : ﴿ إن الساعة آتية أكاد ﴾ انقطع الكلام على « أكاد » وبعده مضر [أي] أكاد آتية بها ، والابتداء ﴿ أخفيها لتجزى كل نفس ﴾ ... « اهـ ونحو هذا في كتابه الأضداد .

وذكر الطبري أيضاً نحو هذا القول ولم يعزه إلى أحد . وقال النحاس : « ... ويكون التقدير : إن الساعة آتية أكاد آتية بها ، ودل آتية على « آتية بها » ثم قال جل وعز ﴿ أخفيها ﴾ على الابتداء « اهـ وانظر منار الهدى ١٧٧ .

هذا معنى قول ابن الأنباري والنحاس « آتية بها » . (١)

ف « أخفيها » على معناها من الإخفاء والستر ، قال النحاس : « وهذا معنى صحيح لأن الله جل وعز قد أخفى الساعة التي هي يوم القيامة والساعة التي يموت فيها الإنسان ليكون الإنسان يعمل والأمر عنده مبهم ولا يؤخر التوبة ... » اهـ . (٢)

أما ابن جني فذكر أن « أخفى » إذا كان من معنى الإخفاء والستر فاللام متعلقة بنفس ﴿ آتية ﴾ ، قال : « فالوجه أن تقف بعد ﴿ أخفيها ﴾ وقفة قصيرة . أما الوقفة فكلا يظن أن اللام متعلقة بنفس ﴿ أخفيها ﴾ وهذا ضد المعنى لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزاء إنما الجزاء مع ظهورها ... وهذه الوقفة القصيرة ذكرها أبو الحسن وما أحسنها وألطف الصنعة بها » اهـ ، وفيما قاله نظر ، انظر ما نقلته من كلام ابن الأنباري والنحاس .

وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة وسعيد بن جبير وغيرهم ، وهو قول أكثر المفسرين ، وعبارتهم : أخفيها من نفسي ، واختاره الطبري وغيره . (٣)

قال الإمام الطبري : « ... معنى ذلك : أكاد أسترها من نفسي . وأما وجه صحة القول في ذلك فهو أن الله تعالى ذكره خاطب بالقرآن العرب على ما يعرفونه من كلامهم وجرى به خطابهم بينهم ، فلما كان معروفاً في كلامهم أن يقول أحدهم إذا أراد المبالغة في الخير عن إخفائه شيئاً هو له مستر : قد كدت أن أخفي هذا الأمر عن نفسي من شدة استراري به ، ولو قدرت أخفيه عن نفسي أخفيته = خاطبهم على حسب ما قد جرى به استعمالهم في ذلك من الكلام بينهم وما عرفوه في منطقتهم . وقد قيل في ذلك أقوال غير ما قلنا ، وإنما اخترنا هذا القول على غيره

أظهرها . والآخ : ما ذهب إليه أبو علي^(١) من أن الهمزة همزة السلب ، أي أكاد أسلب خفاءها وأظهرها^(٢) .

واللام في قوله ﴿ لَتُجْزَى ﴾ [١٥] لام « كي » . وكان أبو حاتم^(٣) يذهب
في مثل هذا إلى أن اللام لام القسم . وقد تقدم الحجاج / في ذلك غير مرة في ١/٨٤ (١٧٨٣)
كتبنا^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا ﴾ [١٦]
أي عن الإيمان^(٦) [بها]^(٥) ﴿ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَأَتَّبَعَ هَوَاةَ قَتْرَدَى ﴾ [١٦]
يجوز في موضع ﴿ تَرْدَى ﴾ وجهان : النصب لأنه جواب النهي بالفاء^(٨) كما ستره
في هذه القصة^(٩) من قوله ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيَسْحَاحَكُمْ ﴾^(١٠) [٦١] ،

= من الأقوال لموافقته أقوال أهل العلم من الصحابة والتابعين ... ثم ذكرها ، وانظر هذه الأقوال
في المصادر السالفة .

(١) انظر شرح اللع والمحتسب وسر الصناعة في المواضع للذكورة في ح ٧ ص ٨١٧ . ولم أجده فيما بين
يدي من كتبه .

(٢) تأويل « أخفى » بمعنى أظهر أحد الأقوال التي قيلت في تأويل الآية ولم يرو عن أحد من
الصحابة أو التابعين . وأبو علي يتأول مجيئه بمعنى أظهر - والأصل فيه أن يكون بمعنى ستر - بما
ذكره من أن الهمزة فيه للسلب . وقد اختلفوا فيه فمنهم من أثبت له المعنيين فهو من الأضداد ،
ومنهم من لم يثبت له إلا معنى الستر ، وهو الوجه .

(٣) انظر قوله في إيضاح الوقف ٧٦٧ - ٧٦٨ ، والقطع ٤٦٥ ، وسلف بسط التعليق على هذا ٢٥٢ .

(٤) انظر ماسلف في هذا الكتاب ٢٥٢ ، ٤٢٦ ، ٦٥٢ ، وما سيأتي ٩٥٢ ، ١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وكان في
الأصل وي « من كتبنا » وهو تحريف . وقوله « وقد تقدم ... كتبنا » لم يرد في ب .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٧٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/١٩٧/٢ خ ، وجمع البيان ٤/٤ ، والبيان ١٤٠/٢ ،
والبحر ٢٢٢/٦ ، وتفسير الطبري ١١٦/١٦ ، والقرطبي ١٨٥/١١ ، وجمع التفسير ١٩٧/٤ .

(٧) هذا قول الطبري والزجاج والقرطبي وغيرهم .

(٨) انظر ماسلف ٣٥ وما علقناه ثمة .

(٩) يريد قصة موسى عليه السلام في هذه السورة .

(١٠) لم يتكلم المؤلف عليها . انظر الكلام عليهما في معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ ، وإعراب القرآن =

ويجوز أن يكون في موضع الرفع على تقدير : فإذا أنت تردى .

ألا ترى أن مثل هذه الأجوبة قد جاء فيها الرفع والنصب كقوله ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾^(١) [سورة غافر: ٣٧] و ﴿ أَطَّلِعُ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَتَنَفَّعَهُ الذُّكْرَى ﴾^(٢) [سورة عبس: ٤] [و] ﴿ فَتَنَفَّعَهُ الذُّكْرَى ﴾^(٤) ، وقوله^(٥) : ﴿ يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ ﴾^(٦) و ﴿ لَا نَكْذِبُ ﴾ ، ﴿ وَنَكُونُ ﴾ و ﴿ وَنَكُونُ ﴾ [سورة الأنعام: ٢٧] .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾^(٨) [١٧]

قال الكوفيون : ﴿ مَا ﴾ رفع بالابتداء ، و ﴿ تِلْكَ ﴾ بمعنى « التي »^(٩) في

= ٢٤٢/٢-٢٤٣ ، وجمع البيان ١٤/٤-١٥ ، والبحر ٢٥٤/٦ ، والكتاب ٤٢١/١ ، والمقتضب ١٥/٢ ، والخصائص ٢٦٣/١ ، وابن يعيش ٢٦٧/٧ . و ﴿ يسحتكم ﴾ بفتح الياء والحاء قراءة غير حمزة والكسائي وحذف عن عاصم ، فقرأ هؤلاء بضم الياء وكسر التاء من أسحت ، وقد سلف التعليق على القراءة ٣٥ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٨ - ١١٧٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٦/٣ ، وجمع البيان ٤٢١/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢ ، والبحر ٢٧/٨ .

(٣) زيادة مني .

(٤) قرأ بالنصب عاصم وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٦٧٢ ، والتميز ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٥) في الأصل : لقوله ، وهو خطأ ، وفي ي : وكقوله ، وما أثبت من ب أنسب .

(٦) سياق الآية : ﴿ يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٢ . (٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، وللزجاج جـ ٢/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٣٥/٢ ، والحجة ٢٤٣-٢٤٢/٢ ، وجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤٠/٢ ، والبحر ٢٣٤/٦ ، وابن الشجري ١٧٠/٢ ، ٢٣٣ ، وابن يعيش ٢٤/٤ .

(٩) هذا قول الفراء ، والكوفيون يجيزون أن تقع أسماء الإشارة موصولة ، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في « ذا » إذا كان معه « ما » أو « من » في الاستفهام ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٥ . ووافق الزجاج هنا الكوفيون .

موضع الرفع خبر ﴿ ما ﴾ ، وقوله ﴿ بيمنك ﴾ في موضع الصلة ، أي : ما التي استقرت بيمنك .

- ٣ وقال البصريون^(١) : ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، و ﴿ تلك ﴾ في موضع الخبر ، والجار والمجرور في موضع الحال ، أي : ما تلك ثابتة بيمنك ، فالجار^(٢) حال ، كما قال : ﴿ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقَعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٩١] والمعنى مضطجعين ، وقال : ﴿ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً ﴾^(٤) [سورة يونس : ١٣] أي دعانا مضطجعاً ، وقال : ﴿ فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾^(٥) [سورة الأنفال : ٥٨] ، وقال : ﴿ أَخْتَرْنَا هُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾^(٦) [سورة الدخان : ٢٢] ، وقال : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾^(٧) [سورة المائدة : ٦١] ، وقال : ﴿ سَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ ﴾^(٨) [سورة النقص : ٢٩] أي سار غير منفرد ؛ فكذا ههنا^(٩) .

[قوله تعالى]^(١٠) : ﴿ سَنَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ ﴾^(١١) [٢١]

- (١) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذكر القولين التعاس ولم يميل بينها .
 (٢) في الأصل : والجار .
 (٣) سلف الاستشهاد بها ٥٣٢ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .
 (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣١ - ٥٣٢ .
 (٥) انظر الجواهر ٢٥٨ ، والبحر ٥٠٩/٤ - ٥١٠ .
 (٦) انظر البحر ٣٧/٨ .
 (٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٦٢ .
 (٨) انظر الجواهر ٢٦١ .
 (٩) عقد المؤلف في الجواهر ٢٥١ - ٢٧٤ الباب ١٢ لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » .
 (١٠) زيادة من ي و ب .
 (١١) انظر الجواهر ١٢٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/١٩٨/٢ ، وإعراب القرآن ٢٣٦/٢ ، ومجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٣٦/٦ ، والملغني ٧٥٠ . وكان في الأصل : سيعيدها ، وهو خطأ .

أي : إلى سيرتها ، فحذف « إلى »^(١) .

قوله تعالى : ﴿ تَخْرُجُ بَيِّضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوْءِ آيَةٍ أُخْرَى ﴾^(٢) [٢٢]
في موضع النصب على الحال^(٣) . المعنى : مبيّنة^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾

[٢٦-٢٥]

عدى ﴿ يَسِّرْ ﴾^(٥) إلى الياء باللام ، وإلى ﴿ أَمْرِي ﴾ بغير واسطة . وهذا
عكس ماجاء في قوله : ﴿ وَيَسِّرْكَ لِلْيُسْرَى ﴾ [سورة الأعلى : ٨] ،
و ﴿ فَتَسِيرُهُ^(٦) لِلْيُسْرَى ... فَتَسِيرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ [سورة الليل : ٧-١٠] ، ولو كان
على ذالقياس لقال : يسرني لأمري ، أو قال هناك على هذا القياس : ونيسر لك
اليسرى ، وستيسر له اليسرى وله العسرى ؛ فثبت أن الأمرين جائزان .

فن هناك اختلفوا في قوله : ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴾^(٧) [سورة عبس : ٢٠] :

- (١) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وقيل تنتصب على المصدرية من مدلول ما قبلها فكأنه قال :
سيرها سيرتها الأولى ، عن الأخفش علي بن سليمان ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .
- (٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧ ، وللقرآني ١٧٨/٢ ، وللزجاج ج٢/١٩٨/٢ ، وإعراب القرآن
٣٣٦/٢ ، وجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٣٦/٦ .
- (٣) وهو قول القرآني وأجازة الزجاج وغيره . وقيل بدل من بيضاء وبيضاء حال أيضاً ، عن الأخفش
ومن وافقه . وقيل مفعول به لفعل مضر تقديره تؤتيك دل عليه الكلام ، أجازة الزجاج ومن
وافقه ، وقيل غير ذلك .
- (٤) هذا لفظ الزجاج .
- (٥) في الأصل : يسر لي ، وهي زيادة من النسخ .
- (٦) في النسخ : وسيسره ، والتلاوة بالقاء .
- (٧) انظر الجواهر ١١٩-١٢٠ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٩ . وسياق الآية : ﴿ من أي
شيء خلقه . من نطفة خلقه فقدره . ثم السبيل يسره ﴾ [سورة عبس : ١٨-٢٠] .

فقال قائلون : إن التقدير : ثم يسره للسبيل ، فحذف اللام ، والهاء كناية عن المخلوق من النطفة .

وقال قائلون : إن التقدير : ثم السبيل يسره له ، يعني للمخلوق من النطفة ، فحذف الجار والمجرور ، والهاء كناية عن ﴿ السبيل ﴾ على هذا ويكون نصب ﴿ السبيل ﴾ من باب ^(١) قوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٢) [سورة نعت : ١٧] ، وقوله : ﴿ وَإِيَّايَ فَآرْهَبُونَ ﴾ ^(٣) [سورة البقرة : ٤٠] . وقد ذكرنا نظائر هذا في « الجواهر » ^(٤) .

(١) هو باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ويسمى « باب الاشتغال » وقد سلف بسط التعليل عليه ٤٦٩ .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٩ ، ٧٧ ، وللفراء ١٥-١٤/٣ ، وإعراب القرآن ٣٣/٣ ، والبيان ٣٣٨/٢ ، والبحر ٤٩١/٧ ، والكتاب ٤٢-٤١/١ ، ٤٩ ، ٧٤ ، و ٢٨/٢ ، والمتنضب ٣٥٥/٢ ، والبصريات ٢٢٨ ، وابن يعيش ٢٣/٢ ، وابن الشجري ٢٤٨/٢ ، والمغني ٨٢ ، ٤٥٣ .

وقراءة ﴿ ثمود ﴾ منصوبة غير منونة شاذة عزها الفراء إلى الحسن وزاد المؤلف في الجواهر نسبتها إلى الأعمش ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٣٢ إلى ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر . وذكر النحاس أن ابن أبي إسحق يقرأ ﴿ ثموداً ﴾ منونة منصوبة ، وذكر أن أبا حاتم رواها عن أبي زيد عن المفضل عن الأعمش وعاصم ، وذكر أبو حيان أن ﴿ ثموداً ﴾ منصوبة منونة قراءة الحسن وابن أبي إسحق والأعمش ، وأن المفضل روى الوجهين عن عاصم . وقراءة الجمهور ﴿ ثمود ﴾ مرفوعة غير منونة .

(٣) انظر شرح الملع اللوح ١/١٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦ ، وإعراب القرآن ١٦٧/١ ، وجمع البيان ٧٧/١ ، والبحر ١٧٥/١ ، والمغني ٢٢٠ .

(٤) يريد ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور ، وقد عقد لذلك الباب ١٥ من الجواهر ٣٠٩-٣٥١ . لكن فاته أن يذكر هذه الآية فيه . وذكرها في الباب ٤ الذي عقده في الجواهر ١٠٦-١٣٠ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » ، ذكر هذه الآية فيه ١١٩-١٢٠ وذهب ثمة إلى أن حملها على تقدير حذف الجار والمجرور أحسن . ولا يبعد أن يريد المؤلف كلا البابين . وقد نبهنا فيما سلف ٢٢٩ ، ٤١٣ ، ٤٩٥ ، ٧٤٥ أن « الجواهر » هو كتابه للطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق ذلك في مقدمة التحقيق .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَأَجْعَل لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي . هَارُونَ أَخِي ﴾ ^(٢) [٣٠-٢٩]

﴿ هارون ﴾ نصب مفعول أول لقوله ﴿ اجعل ﴾ ، وقوله ﴿ أخي ﴾ عطف بيان ، وإن شئت كان بدلاً ، و ﴿ وزيراً ﴾ مفعول ثان لقوله ﴿ اجعل ﴾ ، والتقدير : واجعل لي هارون أخي وزيراً ^(٣) .

ولا تكونون ممن يتخالج في قلبه ذا ^(٤) ، لأنني قد ذكرت ^(٥) لك قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ ^(٦) [سورة الأنعام : ١٠٠] على تقدير : جعلوا الجن شركاء لله ^(٧) ، وقال : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَّجْرِمِيهَا ﴾ ^(٨) [سورة الأنعام : ١١٣] ، أي : وكذلك جعلنا مجرميها أكابر ^(٩) . فكذا هنا : واجعل لي هارون أخي وزيراً . /

٢/٨٤ (٢/٨٣)

- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) انظر معاني القرآن للزجاج ج٢/١٩٨/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٢٧/٢ ، ومجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٤٠/٦ .
- (٣) أجاز القولين الزجاج والنحاس وغيرهما .
- (٤) أي تقديم المفعول الثاني على الأول .
- (٥) لم يذكر لنا الآيتين في هذا الكتاب ، وإنما ذكرهما في الجواهر ٦٨٨-٦٨٩ .
- (٦) انظر الجواهر ٦٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، ولفراء ٢٤٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٠/١ ، ومجمع البيان ٣٤٢/٢ ، والبيان ٣٢٢/٨ ، والبحر ١٩٢/٤ ، ودلائل الإعجاز ٢٨٦-٢٨٨ .
- (٧) وهو أحد قولي الفراء ، والقول الثاني أن الجن بدل ، وهو قول الأخفش ، فيكون (لله) في موضع المفعول الثاني ، وأجاز الوجهين النحاس وغيره .
- (٨) انظر الجواهر ٦٨٨ ، ومجمع البيان ٣٥٩/٢ ، والبيان ٣٣٨/١ ، والبحر ٢١٥/٤ ، وتفسير الطبري ١٩/٨ ، والقرطبي ٧٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٧٨/٢ .
- (٩) وهو قول الطبري والقرطبي وأبي البركات وأجازه الطبرسي وابن عطية وغيرهم . و « أكبر » جمع « أكبر » وقد أريد به اسم الفاعل فهو بمعنى « كبير » وأكبر بمعنى كبار ، ولهذا ما جاز جمعه ، انظر تفسير الطبري . ورد أبو حيان هذا الوجه بأن « أفعال » لا يجمع إلا أن يكون مرفأً بالألف واللام أو مضافاً إلى معرفة . ولعله فاتته أن يستثنى من هذه القاعدة المطردة « أفعال » الذي أريد به اسم الفاعل ، فهو يجمع كقول الفرزدق :
=

فأما الظرف - أعني ﴿ لي ﴾ - فيجوز أن يكون ظرفاً لـ ﴿ اجعل ﴾ ،
ويجوز أن يكون صفة لـ ﴿ وزيراً ﴾^(١) ، فلما تقدم انتصب على الحال ،
كقوله^(٢) :

لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلٌ

[قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَقَتْنَاكَ فِتْنًا ﴾]^(٤) [٤٠]

يكون من باب « ضربت ضرباً » ، فينتصب على المصدر^(٥) . ويكون من
باب « الأشغال » و « الحُلوم »^(٦) على تقدير : وقتناك بأنواع من الفتن ، فيكون
على نزع الخافض^(٧) .

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام الأئم
انظر حاشية الصبان على الأشموني ٥١٣ ، وابن يعيش ١٠٢٦-١٠٣ ، والمقتضب ٢٤٥/٢-٢٤٧ .
وأجاز الطبرسي أن يكون قوله تعالى : ﴿ أكبر مجرميها ﴾ على الإضافة ، فيكون مفعولاً
لـ « جعل » ، و ﴿ مجرميها ﴾ مضافاً إليه ، والظاهر أن ﴿ في كل قرية ﴾ عنده هو المفعول
الثاني ، واختار أبو حيان هذا الوجه وصرح بأن الجار والمجرور ﴿ في كل قرية ﴾ في موضع
المفعول الثاني .

قلت : لعل الوجه أن يكون « جعل » هنا بمعنى « وضع » أو « خلق » فيتمدى لواحد ،
والعنى : وضعت في كل قرية أكبر مجرميها . وذهب الشيخ الطباطبائي في تفسيره « الميزان »
٢٤٠٧ إلى أنه الأنسب ، وهو كما قال : والله أعلم .

(١) في الأصل وي : وزير .

(٢) سلف البيت على هذه الرواية ٥٣٠ ، وسلف ١٢٨ برواية أخرى وهي :

لمية موحشاً طلل قديم

وانظر تخريج البيت على كلنا روايته ثمة . (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ج ١/١٩٩٢ خ ، ومجمع البيان ١١/٤ ، والبيان ١٤٢/٢ ، والبحر
٢٤٢/٦-٢٤٣ .

(٥) هذا الظاهر ، وهو قول الجميع .

(٦) يريد أنه يجوز أن يكون « فتون » جمع « فتن » فيكون من باب ما جمع من المصادر للأشغال

جمع الشغل والحلوم جمع الحلم ، انظر اللسان (حلم ، شغل) . وانظر « الأشغال » في الكتاب

٩٩/٢ .

(٧) لأعرف أحداً ذكر هذا القول .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(٢)

[٤٤]

إنما قال ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ لأن المعنى : اذهبا على رجائكما راجيين لعله يتذكر أو يخشى^(٣) . لولا ذلك لم يجز لأنه لا يجوز الشك^(٤) على الباري سبحانه وتعالى .

٣

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧ ، وللزجاج ج ١/١٩٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٣٩/٢ و ٥٩١/١ ، ومجمع البيان ١١/٤ ، والبحر ٢٤٥/٦ ، والكتاب ١٦٧/١ ، والمقتضب ١٨٣/٤ ، والبغداديات ١٢٧ ، وابن عيمش ٨٥/٨-٨٦ ، وابن الشجري ٥١/١ ، والمغني ٣٧٩ ، وتفسير الطبري ١٢٩/١٦-١٣٠ ، والقرطبي ٢٠٠/١١-٢٠١ ، ومجمع التفاسير ١٩٨/٤-١٩٩ . وسياق الآية : ﴿ اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا ... ﴾ .

(٣) كذا في النسخ ، وهو غير مستقيم . وقوله « على رجائكما » و « راجيين » بمعنى واحد فيما أن يكون « راجيين » بدلاً من « على رجائكما » أو يكون الصواب « على رجائكما أي راجيين » . وقوله « .. راجيين لعله يتذكر أو يخشى » لا يصح فقد ذكر معنى « لعل » في قوله « اذهبا على رجائكما » ، والوجه أن يقول : اذهبا على رجائكما أن يتذكر أو يخشى . وما ذكره المؤلف من أن المعنى « اذهبا على رجائكما » هو قول سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر النحويين . فـ « لعل » على معناها وهو الرجاء ، والرجاء لموسى وأخيه . وذهب الأخفش ووافقته النحاس إلى أن « لعل » بمعنى لام كي أي لام التعليل ، وعزى هذا القول إلى الكسائي ، وأجازه الطبري وغيره . وروي عن ابن عباس أن المعنى : هل يتذكر أو يخشى ، فتكون بمعنى الاستفهام ، وأجازه الطبري ومن وافقه . ومجيب « لعل » بمعنى الاستفهام أثبتته الكوفيون .

(٤) إنما قال « الشك » لأن خبر « لعل » مشكوك فيه ، والراجح شك ، ومن هنا ذهب بعض الكوفيين إلى أن « لعل » تقييد الشك ، وهي لا تقيده بنفسها . ومعناها الطمع والإشفاق ، عن سيبويه ، وهو ما عبر عنه المبرد بالتوقع لمرجو أو مخوف ، وقيل التوقع والرجاء .

انظر الكتاب ٣١١/٢ ، والمقتضب ١٠٨/٤ ، واللمع ١٠٤ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١/٤٨ ، وشرح الكافية ٢٤٦/٢ ، وابن عيمش ٨٥/٨-٨٦ ، والجنى السداني ٥٧٩-٥٨٢ ، والمغني ٣٧٩ ، والهمع ١٥٢-١٥٢/٢ .

[قوله تعالى]^(١) ﴿ قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾^(٢) [٥٢]

٢ ﴿ عَلِمَهَا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ خبره ، وقوله ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ معمول الخير ، والتقدير : علمها ثابت في كتاب عند ربي . ويجوز أن يكون قوله ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ صفة لـ ﴿ كِتَابٍ ﴾ فلما تقدم انتصب على الحال^(٣) ، وكان التقدير : علمها ثابت في كتاب ثابت عند ربي .

٦ ويجوز أن يكون قوله ﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ بدلاً من قوله ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ ويكون ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ هو الخبر . ويجوز أن يكون من باب قولهم^(٤) « هذا حلّو حامضٌ » .

وأما قوله ﴿ لَا يَضِلُّ رَبِّي ﴾ فلك فيه تقديران :

أحدهما : أن التقدير : لا يضلُّ^(٥) عن ربي ، ففي ﴿ يَضِلُّ ﴾ ضمير يعود إلى

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ١١٧ ، ٢٦٠ ، ٩١١ ، ومباني القرآن للفراء ١٨١/٢ ، وللزجاج جـ ١/٢٠٠-٢/١٩٩-٢/٢٠٠ ، وإعراب القرآن ٢٤٠/٢ ، ومجمع البيان ١٢/٤-١٣ ، والبيان ١٤٢/٢-١٤٣ ، والبحر ٦/٢٤٨-٢٤٩ ، وتفسير الطبري ١٦/١٢٢ ، والقرطبي ١١/٢٠٨ ، وابن كثير ٢٩١/٥ ، ومجمع التفسير ٢٠١/٤ .

(٣) انظر ما سلف من الكلام على تقدم الصفة على موصوفها النكرة وانتصابها على الحال ١٢٧ .

(٤) سلف ذكر مصادر هنا القول ١٢ .

(٥) في « ب » : « فأما قوله ﴿ لَا يَضِلُّ ﴾ يذكر [كذا ، وصوابه : فذكر] أبو علي أي لا يضلُّ » . وهذا الوجه والوجه الثاني نقلها المؤلف عن أبي علي كما في النسخة « ب » (انظر الصفحة التالية) . ولم أجد كلام أبي علي في هذه الآية .

وذهب الفراء والزجاج ومن وافقهما إلى أن قوله ﴿ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ صفة لقوله ﴿ كِتَابٍ ﴾ والتقدير : لا يضلُّه ربي ولا ينساه ، فحذف العائد .

وقيل : تم الكلام عند قوله ﴿ كِتَابٍ ﴾ ثم ابتدأ ﴿ لَا يَضِلُّ ... ﴾ ، فهو كلام مستأنف سيق تزجيلاً لله تعالى عن هاتين الصفتين ، وهو الظاهر . ولا يضلُّ : لا يخطئ ، عن ابن عباس ، وقيل : لا يغيب عنه شيء فهو بمعنى ينسى ، عن مجاهد ، وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

﴿ كتاب ﴾ أي في كتاب غير ضالّ عن ربي . وإن شككت في تعديّة « ضلّ »
 ب « عن » فقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا ﴾
 [سورة الأعراف : ٢٧] ، يزيل شكك هذا . فيكون قد حذف « عن » كما حذف
 « على » من قوله تعالى : ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾^(١)
 [سورة النمل : ٨] [أي : على من في النار] ^(٢) أي : على من في طلب النار
 أو بقرب ^(٣) النار .

والتقدير الثاني في قوله ﴿ لا يضلّ ربي ﴾ : أي ^(٤) لا يضلّ ربي عنه ،
 فحذف الجار والمجرور كما حذفها من قوله : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ
 نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٥) [سورة البقرة : ٤٨] أي : فيه ، وقال : ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ
 بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾^(٦) [سورة النساء : ٥٦] أي كلما نضجت جلودهم منها ،
 وقال : ﴿ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُّوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ ﴾^(٧) [سورة ساء : ١٥] أي :
 كلوا منها^(٨) ، وقال : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَنَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(٩) [سورة ص : ٥٠]

(١) انظر الجواهر ٦٠ ، ١٢٢ - ١٢٣ ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠١ - ١٠٠٢ لكنه لم يتكلم
 على حذف الجار ، فانظر للصادر للذكورة ثمة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) في الأصل بقريب ، والصواب من ي و ب ، وسيأتي على الصواب ١٠٠١ ، وهو على الصواب في
 الجواهر .

(٤) في ب : « والثاني لأبي علي أي » .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٨ - ٣٩ .

(٦) انظر الجواهر ٣٣٠ ، ١١١ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٧ .

(٨) في الأصل : منها ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . وزاد بعد هذا في « ب » مانصه : « من

رزق ربكم مفعول كلوا وهو مع مفعوله مفعول لفعل مضر تقديره يقال ، والجملة صفة

لـ ﴿ جنتان ﴾ ولا بد من عائد من الصفة إلى الموصوف وهو مضر وتقديره منها « اهـ .

والظاهر أنه حاشية أقيمت في متن الكتاب .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٤٩ - ١١٥٠ .

أي : الأبواب منها ، وقال : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ^(١) [سورة النازعات : ٢٩]
 [أي هي المأوى] ^(٢) له ، فحذف الجار والمجرور . وقد عَدَّدْتُ [لك] ^(٣) ذلك في
 « الجواهر » ^(٤) وذكرتُ أن الحذف من الصفة كالحذف من الصلة ، ألا تراه شاع في
 التنزيل كما شاع في الصلة ^(٥) .

وفي « الكتاب » خلافٌ هذا لأنه كأنه يشير إلى أن حذفه من الصفة كحذفه من

- (١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٨ .
 (٢) زيادة من ي وب .
 (٣) زيادة من ي .
 (٤) عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ - ٣٥١ الباب ١٥ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور »
 وعدّه هذه الآيات التي ذكرها هنا فيه ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ . ولم يذكر المؤلف في هذا الباب
 آية سورة طه التي يتكلم عليها وذكرها مع آيات النساء وسياً وصاً في الباب ٨١ الذي عقده في
 الجواهر ٩٠٥ - ٩١٩ لـ « ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيويه » انظر ٩١١
 منه .
 (٥) نص المؤلف في الجواهر ٣١٢ - ٣١٤ أن الهاء العائدة من جملة الصفة على الموصوف تحذف « كما
 تحذف من الصلة لأن حذفها منها في الكثرة والقياس كحذفها منها » قال : « أما القياس فإن
 الصفة تخصص الموصوف كما أن الصلة تخصص الموصول ، ولا تعمل في الموصوف ولا تتسلط عليه
 كما لا تعمل الصلة في الموصول ، ومرتبتهما أن تكون بعد الموصوف كما أن مرتبة الصلة كذلك ،
 وقد تلزم الصفة في أماكن كما تلزم الصلة وذلك إذا لم يعرف الموصوف إلا بها ، ولا تعمل فيما
 قبل الموصوف كما لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول ، وتتضمن ذكراً من موصوفها كما تتضمنه الصلة
 من موصولها . وشدة مشابهة الصفة الصلة على ما تراه . وقد كثرت مجيء الصلة محذوفاً منها العائد
 إذا كان مفعولاً في التنزيل وجميع التنزيل [كذا] والنظم حتى إن الحذف في التنزيل أكثر من
 الإثبات فيها . والصفة كالصلة فيما ذكرت لك من جهات الشبه . فإذا كان كذلك حسن الحذف
 منها حسنة من الصلة » اهـ .
 وقال في الجواهر ٣٣١ : « حذف الهاء في الصلة مستحسن جداً .. وفي الخبر قبيح جداً ..
 وحذفها من الصفة منزلة بين المنزلتين .. » اهـ ونحو هذا في شرح اللع اللوح ١/٦٤ . وقد سلف
 بسط التعليق على حذف العائد من الصلة إلى الموصول ١٠٩ . وسلف تنبيهنا أن « الجواهر » هو
 كتابه للطبوع باسم إعراب القرآن للنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٣٣٩ ، ٤١٣ ، ٤٩٥ ،
 ٧٤٥ ، ٨٢٢ . وانظر تحقيق القول في ذلك في مقدمة التحقيق .

الخبر^(١) . وليس الأمر كذا في الصفة ، لأنه قد كثر في الصفة ، وفي الخبر إنما جاء في قوله : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٢) [سورة الشورى : ٤٢] أي : منه^(٣) ، وجاء في قراءة ابن عامر : ﴿ وَكَلَّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾^(٤) [سورة الحديد : ١٠] أي وعده الله^(٥) . وقد كثر في الصفة فهو كالصلة بخلاف ما في الكتاب .

قوله عز وجل : ﴿ فَأَجْعَلُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سِوَى ﴾^(٦) [٥٨]

لا يكون قوله ﴿ مكاناً ﴾ منتصباً بقوله ﴿ موعداً ﴾ ، لأن ﴿ موعداً ﴾ قد وُصِفَ / بقوله ﴿ لا نخلفه نحن ﴾ والصفة إذا جرت على الموصوف أذنت بتمامه وإتقضاء أجزائه ؛ فلا يجوز أن يبقى منه بعد الصفة بقية^(٧) . ولكنك تجعل

(١) قال سيبويه : « .. وهو [أي حذف الهاء] في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنة بالهاء .. وذلك قولك : هذا رجل ضربته ، والناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته ، كأنه قال : هذا رجل مضروب وهذا رجل مكرم ورجل مهان ، فإن حذف الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خبراً ... » الكتاب ٤٤١/٥٥ ، ونقل المؤلف في الجواهر ٣٣٠-٣٣١ كلام سيبويه ووقع في المطبوع عدة ألفاظ مصحفة تصحح من الكتاب ، وانظر الجواهر ٩١٠-٩١١ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٣) سلف التعليق على حذف الضير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به ٢٧٢ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢١ .

(٥) سلف الكلام على حذف الضير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر ٤٢٩ ، ٥٤٢ .

(٦) انظر الجواهر ٤٩٣ ، ٦٣٩ ، وشرح التبع اللوح ٢/٩٦ ، والحجة ٤٥٧/٣ - ٤٦١ خم ، وجمع البيان ١٥/٤ ، والبيان ١٤٣/٣ ، والبحر ٢٥٢/٦-٢٥٣ ، والكشاف ٥٤١/٢-٥٤٢ ، والمغني ٧٧٦-٧٧٧ .

وقوله ﴿ سِوَى ﴾ بكسر السين هو ضبط الأصل - ولم يضبط في ي و ب - وهي قراءة غير عاصم وابن عامر وحزمة فقرأ هؤلاء بضم السين . انظر السبعة ٤١٨ ، والتيسير ١٥١ ، والنشر ٣٢٠/٢ .

(٧) لأنه يكون فضلاً بين الصلة والموصول وهما المصدر ومعموله بالصفة وهو غير جائز ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ .

﴿ مكاناً ﴾ بدلاً^(١) من « موعداً » أو تنصبه^(٢) بفعل مضمر^(٣) ، أو تجعله مفعولاً
ثانياً^(٤) لـ « اجعل » ، وقد تقدم في قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا
كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ... أَيَّاماً ﴾^(٥) [سورة البقرة : ١٨٢-١٨٤] ، وقوله : ﴿ إِنَّ
عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ ﴾^(٦) [سورة التوبة : ٣٦] .

٦ وقوله : ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴾^(٧) [٥٩]
أي موعداً موعداً يوم الزينة^(٨) ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .
ويجوز أن يكون جعل الموعد نفس اليوم^(٩) . ويقوي الأول قوله ﴿ وَأَنْ يُحْشَرَ
النَّاسَ ضُحًى ﴾^(١٠) [٥٩] والتقدير : موعداً موعداً يوم الزينة وموعداً وقت
٩ حشر الناس^(١١) .

(١) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازته الزمخشري ووافقه أبو حيان ، والتقدير
عندهما : مكان موعداً ... مكاناً .

(٢) في الأصل : بدلاً من موعداً وتنصبه ، وهو تحريف .

(٣) أجازته الزمخشري وأبو حيان .

(٤) وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٣٥-١٣٦ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٨-٥١٩ .

(٧) انظر الجواهر ١٩٩ ، ٤٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٠-١٧٢ خ ،
وللنحاس ٣٤١/٢-٣٤٢ ، والحجة ٤٥٩/٣-٤٦١ ، وجمع البيان ١٥/٤ ، والبيان ١٤٤/٢ ، والبحر
٢٥٢/٢-٢٥٣ ، والمحتسب ٥٣/٢-٥٤ .

(٨) وكذا قدره الزمخشري وعبارته : وعدكم وعد يوم الزينة . وقدره الزجاج وابن جني ومن
واقفها : وقت موعداً يوم الزينة ، فقدرها حذف المضاف من الأول .

(٩) فيكون « موعداً » اسم زمان ، فلا حاجة لتقدير مضاف .

(١٠) قدره ابن جني وهو قياس قول الزجاج : وقت وعدكم يوم الزينة ووقت حشر الناس .

ف « أن » معطوفة على ﴿ يوم ﴾ . وذهب النحاس إلى أن الأولى أن تعطف « أن » على
﴿ الزينة ﴾ فيكون موضعها خفياً ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج ، وأجازا الأول .

(١١) « لأن أن لا تكون ظرفاً . ألا ترى أن من قال : زيارتك إياي مقدم الحاج لا يقول : زيارتك
=

ورواه هُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم : ﴿ موعِدكم يَوْمَ الزينة ﴾ ^(١) على تقدير : موعِدكم كَأَنَّ يَوْمَ الزينة ^(٢) .

٣ و ﴿ أَن يُحْشَرَ النَّاسُ ﴾ أَي وَقْتَ حَشْرِ النَّاسِ ، فحذف المضاف أيضاً ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ قَالُوا إِن هَذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا ﴾ ^(٥) [٦٣]

٦ ولم يقل « هذين » جرياً على القياس الذي يقتضيه باب التشبية من إقرار الألف في موضع النصب والجر ، وَتَرَكَ قَلْبَهَا يَاءً لما كان الألف حرف الإعراب ،

= إياي أن يقدم الحاج . وذلك أن لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من أن وصلتها التي بمعنى المصدر إذ كان اسماً لحدث والظرف اسم للوقت ... » قاله ابن جني .

(١) بنصب يوم ، وهي قراءة شاذة عزها ابن جني إلى الحسن والأعشى وعيسى بن عمر التقفي وتروى عن أبي عمرو ، وزاد الطبرسي نسبتها إلى هبيرة ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى أبي حيوة وابن أبي عمير وقتادة والجحدري والزعفراني ، وفاته نسبتها إلى عيسى بن عمر وأنها تروى عن أبي عمرو .

(٢) وقوله ﴿ موعِدكم ﴾ على حذف مضاف أيضاً ، والتقدير : إنجاز موعِدكم ، لأنه لا يروى أنه في ذلك اليوم نعدكم ، فالوعد قد وقع ، عن ابن جني ووافقه الزمخشري .

(٣) فتكون « أن » في موضع نصب عطفاً على ﴿ يوم ﴾ . وعند ابن جني أنها في موضع جر عطفاً على ﴿ الزينة ﴾ ، وأجاز أن تكون في موضع رفع عطفاً على ﴿ موعِدكم ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٠٤ ، ٧٧٠ - ٧٧١ ، ٩٣٣ ، وشرح اللع اللوح ١/١٩ - ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، وللقرآن

١٨٢/٢ - ١٨٤ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٠ - ٢٠٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٤٢ - ٢٤٧ ، والحجة ٢/٤٦١ - ٤٦٤ خم ،

ومجم البيان ٤/١٥ - ١٧ ، والبيان ٢/١٤٤ - ١٤٦ ، والبحر ٦/٢٥٥ ، ومجاز القرآن ٢/٢١ ، وتأويل مشكل

القرآن ٥٠ - ٥١ ، والصاحي ٢٩ ، والمسائل المنثورة ٣٢ ، والحلبيات ٢٦٢ ، والأخصائص ٣/٦٥ ، وبرا الصناعة

٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح اللع لابن برهان ٧٣ ، وابن يعيش ٣/١٢٦ ، ١٢٩ - ١٣٠ ، و١٠٨/٧ ، والمغني ٢٧ ، ٢٠٢ ،

٦٤٧ ، ٧٧٧ ، ٧٩٣ ، ٨٩١ ، والمهمع ١/١٣٣ . قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم « إن » بتخفيف النون وشددها

الباقون ، وقرأ أبو عمرو وحده « هذين » بالياء وقرأ الباقون بالألف ، وابن كثير يشددون « هذان » .

انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥١ ، والنشر ٢/٢٢٠ - ٢٢١

مثلها في « رَحًا » و « عَصًا » ، فكما أَنَّ الألف في « عَصًا » [و « رَحًا »] ^(١) [ألفٌ في الأحوال كلها أَقْرَتْ ألفاً هتا أيضاً ، لأنَّ الألف ههنا حرف الإعراب ^(٢) كما هو كذلك هناك ^(٣) .

٢

ومن قال ﴿ إِنَّ هَذِينَ ﴾ جرى على الاستعمال الذي جاء به كلامهم من قلب الألف ياء في النصب والجرّ . وإنما قلبوها ياء حرصاً على البيان ، بخلاف المفرد ، لأن المفرد لا يجب [فيه] ^(٤) قلبها ياء ، لها يتبع المفرد من التوابع فيوضحه ويبيّنه . ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب موسى عيسى » وجب أن يكون « موسى » فاعلاً و « عيسى » مفعولاً ؛ فإذا قدمت المفعول وقلت « ضرب عيسى موسى » لم يَجْزُ كما جاز « ضرب عمرأ زيد » لأنه يشتبه الفاعل بالمفعول إذا قلت : ضرب عيسى موسى ؛ فتوضحه حين تصفه أو توكدّه أو تعطف عليه ، فقلت : ضرب عيسى العاقل موسى [العاقل ^(٥)] ، أو ضرب عيسى نفسه موسى [نفسه ^(٦)] ، أو ضرب عيسى وزيداً موسى .

١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) في الأصل : إعراب .

(٣) لزوم ألف المثنى في الأحوال الثلاث : الرفع والنصب والجر ، وتقدير الحركات عليها = لغة معروفة في بني الحارث بن كعب ، حكاهما الأخفش والكسائي وأبو زيد وأبو علي ، وزاد ابن جني ومن تابعه نسبتها إلى بطون من ربيعة ، وعزاها أبو الخطاب الأخفش إلى بني كنانة ، وزاد السيوطي نسبتها إلى بني العنبر وبني المجمع ويطون من بكر بن وائل وزيد وختعم وهدان وفزارة .

وحمل قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَذَانِ ﴾ على هذه اللغة هو قول الأخفش والكسائي وأبي علي وابن جني وغيرهم وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقها .

(٤) زيادة مني .

(٥) زيادة من ب .

(٦) زيادة من شرح اللع له . وكان في الأصل : أم ضرب عيسى إلخ ، وهو تحريف .

وهذا المعنى لا يتأتى في التثنية لو قلت : ضرب الزيدان العمران ، وكان « الزيدان » مفعولين = لم يجر . فإن وصفتهما^(١) [و]^(٢) قلت : ضرب الزيدان العاقلان العمران = لم يتضح أيضاً كما اتضح في المفرد . فلم يكن إلى ذلك سبيل بته إلا بقلب الألف ياء ، فقالوا : ضرب الزيدان العمران . فلهذا جاءك الاستعمال في التثنية بقلب الألف ياء على خلاف ما يقتضيه القياس .

ومن قال ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ كان كقوله ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيََوَفِّيَهُمْ ﴾^(٣) [سورة هود : ١١١] خفف « إِنَّ » وأدخل اللام لتبيين^(٤) من النافية في نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [سورة الملك : ٢٠] .

وأما ما قيل من أن التقدير في ﴿ إِنَّ هَذَا ﴾ : إنه هذان^(٥) ، أو « إِنَّ »^(٦) بمعنى « نعم »^(٧) / = فهذا قولان فاسدان ، لأنه يقتضي دخول اللام في خبر (٢/٨٤) ٢/٨٥) المبتدأ . وقد استقصينا القول في هذا في كتاب آخر^(٨) .

(١) في الأصل : وصفها ، وهو خطأ .

(٢) زيادة مني .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٩٢ - ٥٩٤ .

(٤) في الأصل وي : لتبيين ، وهو تصحيف ، لقوله « النافية » . وفي « ب » : « لَتَبَيَّنَ » عن حذف التاء من أوله وهو صواب . يريد ليفصل بين « إِنَّ » الخفيفة من الثقيلة و « إِنَّ » النافية التي بمعنى « ما » . انظر ما سلف من التعليق على هنا ١٠٧ - ١٠٨ .

(٥) عزا الزجاج هذا القول إلى النحويين القدماء . وانظر كلام أبي علي والنحاس وابن جني وغيرهم فيه .

(٦) في الأصل : و « إِنَّ » ، والصواب ما أثبت من ي و ب .

(٧) وهو قول المبرد ووافقه تلميذاه الزجاج وعلي بن سليمان الأخفش . ورأى الزجاج أن التقدير : نعم هذان لها ساحران ، على حذف المبتدأ ، واستحسنه المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق ، وردة أبو علي ، ومنه أخذ ابن جني والمؤلف ، قال المؤلف في شرح اللع في رد قول الزجاج : « ... فإن هذا جمع بين الضدين لأن اللام للتأكيد ، والتأكيد للإطناب والإسهاب ، والحذف للإيجاز والاختصار فلا يجمع بين الضدين » اهـ .

(٨) استقصاه في شرح اللع والجواهر بما بين يدي من كتبه ، انظر الإحالة عليها ٨٣٢ ح ٥ .

قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ﴾^(١) [٦٤]

يقال : أجمعت على الأمر وأجمعوا على كذا . فمن قال ﴿ فأجمعوا ﴾ بقطع الألف^(٢) حذف الجار^(٣) كما حذفه^(٤) في قوله ﴿ ولا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾^(٥) [سورة البقرة : ٢٢٥] أي على عقدة النكاح ، ومثله قوله ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(٦) [سورة يونس : ٧١] .

ومن قال ﴿ فَأَجْمِعُوا ﴾ فوصل لم يحتاج إلى هذا - أعني حذف الجار والمجرور - لأنه متعدد بنفسه .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ ثُمَّ أَتْتُوا صَفًّا ﴾^(٨) [٦٤]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٥/٢ ، وللزجاج جـ ١/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٧/٢ . والحجة ٤٦٤/٢ - ٤٦٥/٢ خم ، ومجمع البيان ١٧/٤ ، والبيان ١٤٦/٢ - ١٤٧ ، والبحر ٢٥٦/٦ .

(٢) وهم غير أبي عمرو ، فقرأ وحده ﴿ فأجمعوا ﴾ بالوصل . انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ .

(٣) لا يحتاج إلى حذف الجار ، فقد نصوا جميعاً أنه يقال : أجمعت الأمر وأجمعت على الأمر ، فيتعدي بنفسه وبالجار ، انظر المصادر السالفة ، واللسان (جمع) .

وأغلب الظن أن المؤلف سها عن تمام قول أبي الحسن الذي حكاه أبو علي في الحجة ، قال أبو الحسن : « وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا : أجمعنا على كذا وكذا ، فأما إذا قالوا : اجمعوا أمركم واجمعوا كيدكم فلا يقولون إلا بالوصل » ثم قال « والقطع أكثر القراءة فيما أن يكون لغة في ذا المعنى لأن باب فعلت وأفعلت كثير ... » اهـ .

(٤) كان في النسخ « حذفها » وهو تحريف صوابه ما أثبت .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧٠ .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ١٢٣ ، ٤٧٧ ، ٦١٥ ، وشرح اللع اللوح ٢/٥١ مكرر و ١/١٠٦ - ٢/١٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٦ ، وللفراء ٤٧٢/١ ، وإعراب القرآن ٦٨ - ٦٧/٢ ، والحجة ٢٩١/٤ - ٢٩٤/٢ خ ، ومجمع البيان ١٢٢ - ١٢٢/٢ ، والبيان ٤١٧/١ ، والبحر ١٧٨/٥ - ١٧٩ ، والكمال ٤٢٢ ، والإيضاح ١٩٤ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، ٥٠ ، و ٧٦/٣ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٥٠٢ ، ومعاني القرآن للزجاج جـ ١/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٨/٢ ، ومجمع =

أي ائتوا مصطفين ، فهو نصب على الحال^(١) . وقيل : بل هو مفعول به^(٢) ،
أي ائتوا إلى الصف^(٣) ، والأول أحسن .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي ﴾^(٥) [٦٥]

أي : إما إحداث إلقاء ، ف « أن » محلّه نصب^(٦) . وإن شئت كان مبتدأ ،
واستغني عن ذكر الخبر لطول الكلام^(٧) .

= البيان ١٨/٤ ، والبيان ١٤٧/٢ ، والبحر ٢٥٦/٦ ، ومجاز القرآن ٢٣/٢ ، وتفسير الطبري
١٣٩/١٦ ، والقرطبي ٢٢١/١١ .

(١) وهو قول أبي عبيدة والطبري وأحد قولي الزجاج والنحاس وغيرها .

(٢) أجزاه الزجاج ، وعزاه النحاس إلى أبي عبيدة ، وهو سهو منه فقد جزم بأنه حال ، وتقديره :
« صفوفاً » وهو مصدر ولذلك وحده ومعناه الجمع ثم قال : « وله موضع آخر من قوهم : أتيت
الصف اليوم يعني المصلّى » . يريد أن الصف في الآية مصدر ومعناه الجمع ، وأنه قد يأتي في
كلامهم بمعنى موضع الصلاة ولا يريد تأويل الآية به وكذا فهم الطبري عبارة أبي عبيدة ولم
يصرح باسمه .

(٣) لوقال « ائتوا الصف » كان أجود ، ف « أنى » متعد بنفسه وقد يتعدى بالجار . فربما توهم
عبارة أنه نصب صفاً بعد حذف الجار - وهو ما صرح به أبو البركات - وليس كذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٥/٢-١٨٦ ، والبحر ٢٥٨/٦ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، والمغني ٨٥ .
وسياق الآية : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوْلَ مِنْ أَلْقَى ﴾ . وانظر كلامهم على قوله
تعالى ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمَلْتَقِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ١١٥] في معاني القرآن
للغزالي ٢٨٩/١-٢٩٠ ، وإعراب القرآن ٦٣٠/١-٦٣١ ، ومجمع البيان ٤٦١/٢ ، والبيان ٢٧٠/١ ،
والبحر ٣٦١/٤ .

(٦) هذا قول من يقدره : إما أن تفعل أو تحدث الإلقاء ، فوضع المؤلف « إحداث » موضع أن
والفعل وأضافه إلى مفعوله في المعنى وهو المصدر المؤول من أن وضعتها أي « إلقاء » ، وهو
تقدير كما تراه . والصواب أن يقدر : اختر إما أن تلقي أي إلقاءك وإما إلقاءنا ، وهو قول
الفراء والنحاس وغيرها .

(٧) والتقدير : إما إلقاءك مبدوءً به وإما إلقاءنا .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ ^(٢) [٦٦]

٣ ﴿ يخيل ﴾ بالياء والتاء ^(٣) . فمن قال بالياء فهو ظاهر لأنه مسند إلى « أن » ، والتقدير : يخيل إليه من سحرهم سعيها .

ومن قال بالتاء ففيه ضمير « العصي » أو ضمير « الحبال » على الاختلاف في عود الضمير إلى أحد المذكورين في قوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ^(٤) [سورة التوبة : ٦٢] . فيرتفع الضمير بالفعل ، ويكون ﴿ أَنَّهَا ﴾ مع اسمها وخبرها ^(٥) بدلاً من الضمير المرتفع بالفعل .

٩ [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ﴾ ^(٦)

[٦٩]

١٢ يجوز أن يكون التاء لتأنيث ﴿ ما ﴾ لأنّ الذي في يمينه العصا ، وكأنه [قال] ^(١) : ألقى العصا تلقف ما صنعوا . وكما جاز حمل « مَنْ » على المعنى فأنت في قوله : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٢)

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ١٨٦/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٨/٢ ، ومجمع البيان ١٤/٤ ، ١٧ ، والبيان ١٤٧/٢ ، والبحر ٢٥٩/٦ .

(٣) عزا ابن مهران في المبسوط ٢٩٦ القراءة بالتاء إلى ابن عامر ، وفي التبصرة ٢٦٠ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ أنها رواية ابن ذكوان عنه . ولم يذكر ابن مجاهد هذا الحرف .

(٤) سلف الكلام عليها خلال كلامه على الآية ٢٤ من سورة التوبة ص ٥١٦ وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

(٥) الوجه أن يقول : وتكون « أن » مع اسمها وخبرها .

(٦) انظر الجواهر ٣٧٤ ، ٨٢١ ، والحجة ٤٦٧/٣ - ٤٦٩ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١٩/٤ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٢٦٠/٦ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٧٦ - ١٠٧٧ .

[سورة الأحزاب : ٣١] ولم يقل « ويعملُ صالحاً نؤته » ، فأنت ﴿ مَنْ ﴾ على المعنى = فكذا ههنا أنت ﴿ ما ﴾ حملاً على المعنى . ومثله ما حكاه سيويوه من قولهم « ما جاءت حاجتك » ^(١) فأنت ضمير « ما » في « جاءت » لأنه يعني بـ « ما » الحاجة .

ويجوز أن يكون التقدير : وألقى ما في يمينك تلقف أنت .

ومن رفع ﴿ تلقف ﴾ ^(٢) كان ﴿ تلقف ﴾ حالاً ^(٣) من ﴿ ما ﴾ أو من الضمير في الظرف .

[وقوله ^(٤) : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ ﴾ ^(٥)] [٦٩]
أي إن ما صنعوه ، فحذف العائد ^(٦) .

[وقوله ^(٤) : ﴿ فَأَلْتَمَى السَّحَرَةُ سَجْدًا ﴾ ^(٧)] [٧٠]
أي مقدرين السجود ^(٨) .

- (١) انظر الكتاب ٢٤/١-٢٥ ، ٣٠٢ و ٢٥/٢ ، وللصادر التي أحلنا عليها في ذكر هذه العبارة ٦٨٥ .
- (٢) وهو ابن عامر كما في السبعة ٤٢٠ ، والمبسوط ٢٩٦ ، وفي التيسير ١٥٢ ، والنشر ٢/٢٢١ أنها رواية ابن ذكوان عنه ، وقرأ الباقر بالجزم . وحفص وحده أسكن اللام وفتح القاف ، وقرأ الباقر ﴿ تَلَقَّفَ ﴾ بفتح اللام وتشديد القاف .
- (٣) في الأصل : كان حالاً ، وهو خطأ من الناسخ .
- (٤) زيادة من ي وب .
- (٥) انظر معاني القرآن للفرأء ١٨٦٢ ، وإعراب القرآن ٢٤٩/٢ ، وجمع البيان ٢/٢٠٤ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٦/٣٦٠ .
- (٦) سلف التعليق على حذف العائد ١٠٩ . وكان في الأصل : العامل ، وهو تحريف . و « ما » اسم موصول اسم إن وكيد خبرها .
- (٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٠٢ خ وعنه أخذ المؤلف .
- (٨) عبارة الزجاج : « سجداً منصوب على الحال وهي أيضاً حال مقدرة ، لأنهم خروا وليسوا ساجدين وإنما خروا مقدرين السجود » اهـ . ونص أبو علي في الحجة ٤٦٨/٣ خم أن « هذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره » اهـ . وانظر ما سلف ٢٦٥ .

[وقوله ^(١) : ﴿ وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٢)] [٧١]
 قيل : معناه : على جذوع النخل ^(٣) . وحمله على الظاهر ممكن لأنه كآله ^(٤)
 جعل الجذوع ظروفاً لهم ، فصاروا هم فيها ^(٥) .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْتَاتِ ﴾ ^(٢)]

[٧٢]

أي لن نُؤْتِرَ أتباعك ، فحذف المضاف .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٦٧-١٨٧ ، وللزجاج ج ١/٢٠٢/٢ خ ، وجمع البيان ٢٠/٤ ، والبحر ٦/٣٦١ ، والمقتضب ٢/٣١٩ ، والكامل ١٠٠٠ ، والخصائص ٢/٢٠٧ ، وابن يعيش ٢٠/٨-٢١ ، وابن الشجري ٢/٢٦٧ ، والمغني ١٥١ ، ٢٢٤ ، وأدب الكاتب ٥٠٦ ، والمخصص ٦٤/١٤ .

(٣) وهو قول الفراء والمبرد والزجاج وغيرهم . وبين الفراء والزجاج وجه مجيء « في » مكان « على » قال الزجاج : « معناه : على جذوع النخل ، ولكنه جاز أن تقع « في » هنا لأنه في الجذع على جهة الطول فالجذع يشتمل عليه فقد صار فيه ... » اهـ ، وقال الفراء : « يصلح (على) مكان « في » ، وإنما صلحت « في » لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت « في » ، وصلحت « على » لأنه يرفع فيها فيصير عليها .. » اهـ .

(٤) في الأصل : كان ، وهو خطأ .

(٥) يريد أن « في » في الآية يمكن أن لا تكون بمعنى « على » ، وإنما عدي « صلب » ب « في » لأن معناه الاستقرار والتكنن ، وهو يعنى ب « في » . وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف ليس وجهاً ثانياً كما توهمه الزمخشري وابن يعيش وأبو حيان أيضاً ، وكلهم أخذوا من ابن جني وهو لم يدفع أن يكون « في » في الآية بمعنى « على » وإنما قرّر بحق أنه « يكون بعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا » اهـ ثم بين أن الوجه في إيقاع حرف مكان حرف هو الحمل على المعنى ، وهو ما بينه الزجاج والفراء ، والله أعلم .

(٦) انظر الجواهر ٧٨ ، والبحر ٦/٣٦١ .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَالَّذِي قَطَّرْنَا ﴾ [٧٢]

إن شئت كان قسماً . وإن شئت كان محمولاً على ﴿ ما ﴾ ^(٢) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [٧٢]

أي فاقض القضاء مدة كونك قاضياً . ف ﴿ ما ﴾ ههنا ظرف ^(١) ، أي فاقض هذا الوقت .

ويجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ مفعولاً ^(٣) ، أي فاقض ما أنت قاضيه ، فحذف

الهاء .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [٧٢]

أي إنما تقضي أمور هذه الحياة الدنيا ^(١) / فحذف المضاف . وإن شئت : إنما ١/٨٦ (١/٨٥)

تقضي مدة هذه الحياة الدنيا . فعلى الأول ﴿ هذه ﴾ نصب مفعول بها ، وعلى الثاني نصب على الظرف ^(١٠)

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، ولفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٣ خ ، وإعراب القرآن ٣٥٠/٢ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٢٦٢/٦ ، ولفغي ٨٠٥ .

(٣) وهو قول الأخفش ، وأجاز القولين الفراء والزجاج والنحاس وغيرها . (٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٤٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٣ خ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبحر ٢٦٢/٦ .

(٦) أي مصدرية ظرفية . وجواز وصلها بمجمل اسمية ذهب إليه بعضهم ، انظر البحر ، والمجمع ٢٨١/١ . وهو قول متكلف .

(٧) وهو قول الفراء والزجاج وغيرها ، وهو الظاهر .

(٨) انظر الجواهر ٥٥ ، وإعراب القرآن ٣٥٠/٢ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٩/٢ ، والبحر ٢٦٢/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٢/١٦ ، والقرطبي ٢٢٦/١١ .

(٩) نقله عنه صاحب مجمع البيان من غير ما تصریح ، وهو بهذا اللفظ في القرطبي ولم ينسبه إلى أحد .

(١٠) وهو قول النحاس والطبري وأبي حيان ، وأجازه الطبري وأبو البركات .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنْ
السَّحْرِ ﴾ ^(٢)] [٧٣]

٣ [ما ﴿ نصب عطف على قوله ﴿ خطايانا ﴾ ^(٣) ، أي : ليغفر لنا
خطايانا ويغفر لنا ما أكرهتنا ^(٤) .

[و ^(٥)] قال ابن الأثيري ^(٦) : التقدير : ليغفر لنا خطايانا من السحر وما
أكرهتنا عليه . فيكون ﴿ من ﴾ ^(٧) لـ ﴿ خطايانا ﴾ ويكون ﴿ ما ﴾
نفيًا ، أي السحر الذي لم تكرهنا عليه ، فإننا معذورون فيما أكرهتنا عليه . فقدّم
كناية المجرور بـ « من » على المجرور .

٦ والآخر ^(٨) حملوا ﴿ ما ﴾ على الخبر ، أي ما صرت سبباً له حيث أكرهتنا
عليه .

٩ وقال أبو علي ^(٩) : إن قوله ﴿ وما أكرهتنا عليه من السحر ﴾ ليس معطوفاً
على ﴿ خطايانا ﴾ ، بل هو مرفوع بالابتداء ، والخبر مضمّر استغني عن ذكره
لطول الكلام بالصلة ، أي ما أكرهتنا عليه محطوطاً عنّا مغفور لنا .

١٢ فيكون الوقف على قول أبي علي على قوله ﴿ خطايانا ﴾ . ومن قال : إنه
١٥ بمعنى « الذي » وهو نصبٌ لم يجز الوقف على ﴿ خطايانا ﴾ . وكذلك من قال :

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٧٦ ، ٧٤٦ ، ٩٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٣-١٧٢ خ ،
وإعراب القرآن ٢٥٠/٢-٣٥١ ، والبيان ١٤٩/٢ ، وتفسير الطبري ١٤٢/٦ ، والقرطبي ٢٢٦/١١ ،
ومجمع التفاسير ٢٠٨/٤ . وكان في الأصل : « ليغفر لنا ربنا ... » وهو خطأ من الناسخ .

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والطبري وغيرهم ، وهو الأولى عند النحاس . (٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني . (٦) لم أصب كلامه . وقد ذكر النحاس هذا القول ورأى أن الأول أولى .

(٧) سلف التعليق على « من » التي للتبيين ٣١٤ . ويكون الجار والمجرور متعلقين بحال .

(٨) الفراء والزجاج والطبري وغيرهم .

(٩) لم أصب كلامه ، وهو قول متكلف تكلفاً .

إن « ما » نافية لم يجز الوقف^(١) أيضاً على ﴿ خطايانا ﴾ لأنه يجعل قوله ﴿ من
السَّحَر ﴾ تبييناً لـ ﴿ خطايانا ﴾ .

قوله عز وجل : ﴿ فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾^(٢)

[٧٤]

أي لا يموت فيها موتاً يستريح [به]^(٣) ولا يحيى حياة له بها^(٤) انتفاع ؛
كقولهم : « ما أنت بشيء »^(٥) أي ما أنت بشيء يعياً به ؛ وقال : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا
جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾^(٦) [سورة النور : ٣١] أي شيئاً ينفعه .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ فَأَوْلَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ . جَنَّاتُ

عَدْنِ ﴾^(٨) [٧٥-٧٦]

رفع بدل من ﴿ الدرجات ﴾ أي : أولئك لهم جنات عدن .

ولا يجوز الوقف^(٩) على قوله ﴿ العلى ﴾ ، فترفع ﴿ جنات ﴾ على خبر
ابتداء مضمرة ، لأن قوله ﴿ خالدين فيها ﴾ [٧٦] نصب على الحال من قوله
﴿ لهم ﴾ ، فالعامل في الحال اللام ، وصاحب الحال الضمير المجرور باللام = فإذا

(١) هو كما قال . وأجازه النحاس في القطع ٤٦٧ ، وصاحب منار الهدى ١٧٨ ، وهو وقف كاف
عندهما .

(٢) انظر الجواهر ٧٨٤ ، وتفسير الطبري ١٤٣/١٦ ، والقرطبي ٢٢٧/١١ ، ومجمع التفسير ٢٠٩/٤ .

(٣) زيادة مني .

(٤) في الأصل : به ، وهو خطأ صوابه من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٧٨٤ . وقريب منهم قولهم : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعياً به أي ما أنت إلا شيء
لا يعياً به ، انظر الكتاب ٢٦٢/١ ، والمسائل للثورة ٢٨ ، والهمع ١١٠/٢ .

(٦) سياقي الكلام عليها في موضعها ٩٥٤ - ٩٥٥ .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر مجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٩/٢ .

(٩) هو كما قال ، انظر القطع ٤٦٧ . وأجازه صاحب منار الهدى ١٧٨ ، وليس بشيء .

- لم يجز أن يقطع ﴿ خالدين ﴾ من قوله ﴿ لهم ﴾ لأنه يبقى الحال بلا عامل ، ولا بد للمنصوب من ناصب كما لا بد للمصنوع من صانع .
- ٢ ﴿ الدرجات ﴾ مرتفعة بالظرف بلا خلاف بين سيويه وصاحبه^(١) ، لأن الظرف جرى خبراً على المبتدأ ، وهو ﴿ أولئك ﴾ ، فلا بد وأن^(٢) يرفع ما بعده . وقد عددنا هذا في جملة ما يرتفع بالظرف في « الجواهر »^(٣) .
- ٦ [قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً ﴾^(٥) [٧٧]
 ﴿ يبساً ﴾ مصدر ، وجرى وصفاً على « الطريق » . فإن^(٦) شئت كان التقدير طريقاً ذا يبس ، وهو تقدير أبي علي^(٧) . وإن شئت كان ﴿ يبساً ﴾ بمعنى « يابس » أي طريقاً يابساً ، وهو تقدير أبي سعيد^(٨) . وإن شئت جعلت « الطريق » نفس « اليبس » كما قالوا « شعرٌ شاعرٌ »^(٩) و « ليلٌ نائمٌ » و « نهارٌ
- (١) يريد بـ « صاحبه » أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأفش . وقد سلف التعليق على المذهبين ١٢ .
- (٢) قوله « فلا بد وأن » كذا وقع وسيأتي نحوه ١٢٧٤ ، والواو مقحمة لأعلم لها وجهاً ، والصواب : لا بد أن .
- (٣) يريد الباب ٢١ الذي عقده في الجواهر ٥١١-٥٣٨ لـ « ماجاه في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن هن على الخلاف وما يرتفع ما بعدهن هن على الاتفاق » وفاته أن يذكر هذه الآية فيما عنده هناك . و « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، وقد نبهنا على ذلك غير مرة ، انظر ٨٢٩ .
- (٤) زيادة من ي و ب .
- (٥) انظر الجواهر ٨١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/٣٠٣/٢ خ ، والبسيان ١٤٩/٢-١٥٠ ، والبحر ٢٦٤/٦ .
- (٦) في الأصل و ب : وإن ، والوجه ما أثبت من ي .
- (٧) وهو تقدير الزجاج ، ولم أصب كلام أبي علي .
- (٨) هو السيرافي ، ولم أصب كلامه .
- (٩) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، والمحاسب ١٨٥/٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٤ ، ٨٥٤ ، واللسان (شعر) .

صائم»^(١) ، ألا تراها جعلتها الإقبال والإقبال في قولها^(٢) :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٣)

قوله عز وجل : ﴿ لَا تَخَافُ ذَرْبًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(٤) [٧٧]

ليس جواباً لقوله ﴿ فاضرب ﴾ إذ^(٥) لم يجزئه . فإذاً هو في موضع الحال^(٦) من الضمير في ﴿ اضرب ﴾ أي : فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً غير خائف .

(١) وقالوا : ليلك نائم ونهارك صائم . انظر الكتاب ٨٠/١ ، ١٦٩ ، والكامل ٢٨٥ ، والحجة ٢١٢/٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٩٣-٢٩٤ ، والإنصاف ٢٤٢ .

وقد أسند الوصف في هذه الأمثلة إلى غير فاعله الحقيقي ، فأسند في قولهم شعر شاعر إلى مصدر الفعل ، وفي قولهم ليل نائم ونهار صائم إلى زمانه ، وهذا مجاز عقلي ، فجعلوا الشعر هو الشاعر ، والليل هو النائم والنهار هو الصائم للمبالغة . وانظر المصادر السالفة .

(٢) وهي الخنساء ، وقد سلف البيت ١٤٦ وتخريج نمة ، وسيأتي ٩٨٤ .

(٣) أجاز المراد في هذا البيت ثلاثة وجوه من التقدير : الأول : أن يكون التقدير : هي ذات إقبال وإدبار ، فحذف للضاف ، وهو قول الزجاج وأبي علي وغيرهما ، وأجازه الأخفش وابن جني وغيرهما . والثاني : أن تكون جعلتها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها على سبيل المجاز العقلي ، وهو قول سيويه ، وأحد قولي الأخفش ، ورجحه ابن جني والجرجاني وغيرهما . والثالث : أن يكون التقدير : هي مقبلة مديرة ، فوضع للمصدر موضع اسم الفاعل ، وقد قواه السرياني . انظر المصادر التي أحلنا عليها في تخريج البيت ، وكلام السرياني بكرة الكتاب ١٦٩/١ .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٧ ، وشرح الملع اللوح ٢/٤ و ١/٥١ و ١/١٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، وللغراء ١٨٧/٢-١٨٨ و ١٦٦/١-١٦٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٣-٢٠٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٥١/٢-٢٥٢ ، والحجة ٤٧٠/٣-٤٧١ خم ، ومجمع البيان ٢٢/٤ ، والبيان ١٥٠/٢-١٥١ ، والبحر ٢٦٤/٦ ، والتبيين ٨٩٩-٨٩٨ ، والكتاب ٤٥١/١ ، وابن يعيش ٦٧/٢ و ٥٠/٧ ، ٥٣-٥٢ ، وضرورة الشعر ٦٣-٦٤ ، وما سلف ١١ .

(٥) في الأصل : إذا لم تجزئه ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . ولم تعجم الياء من « تجزئه » في ي .

(٦) وهو أحد قولي سيويه وأبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . وقيل الرفع على الاستئناف ، وهو قول الغراء والزجاج وثاني قولي أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . وذهب الأخفش إلى أن الجملة في موضع الصفة للطريق والتقدير : لا تخاف فيه ، فحذف .

فهو كقوله ﴿ وَلَا تَمُنُّ تُسَكِّرُ ﴾^(١) [سورة المدثر: ٦] أي ولا تمنن مستكثراً ، وكما تقدم الآن في قوله ﴿ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا ﴾^(٢) [٦٩] فين رفع .

ومن قرأ ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا ﴾ - وهو حمزة - [جزمه]^(٣) على الجواب . / ٢/٨٦ (٢/٨٥)

ولم يختلفوا في قوله ﴿ وَلَا تَخْشَى ﴾ . فعلى قراءة الجمهور ظاهر ، لأنه معطوف على ﴿ تَخَافُ ﴾ . وإنما الإشكال في قراءة حمزة حيث جزم ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ولم يقرأ « وَلَا تَخْشَى »^(٤) ، وحقه حذف^(٥) الألف [أيضاً]^(٦) .

فيجوز أن يكون على الاستئناف ، والتقدير : فاضرب لهم طريقاً [في البحر]^(٧) يبساً لا تخف دركاً وأنت لا تخشى . فيكون « لا تخشى » خير مبتدأ مضر ، وتكون الجملة في موضع الحال^(٨) ؛ كقراءة ابن عامر : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكَمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾^(٨) [سورة يونس : ٨١] إنه في موضع الحال ، أي فاستقيما غير متبعين سبيل الجهال . وقد أنشدناك قديماً قول الفرزدق في هذا :

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٩٨ .

(٢) انظر ماسلف ٨٢٧-٨٢٨ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) في الأصل : ولا تخشى ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل و ب : وخفة حذف ، وهو تصحيف صوابه من ي .

(٦) زيادة من ي .

(٧) هذا وجه متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري . وقد سها المؤلف أيضاً فذكر أولاً أنه على الاستئناف ثم خرجه على الحال ، وقد تأول كلام أبي علي على غير وجهه ، قال أبو علي : « ... فأما من قال لا تخف دركاً ثم قال لا تخشى فيجوز أن يقطع من الأول أي إن تضرب لا تخف وأنت لا تخشى .. » اهـ . وكلامه قاطع بأن جملة لا تخشى مستأنفة فيبين تقديرها بقوله « وأنت لا تخشى » ولم يرد ما ذكره المؤلف من أنها خير مبتدأ محذوف ، يشهد لهذا قوله في توجيه قراءة من رفع : « وجه من رفع أنه حال من الفاعل ... ويجوز أن تقطعه من الأول [أي] أنت لا تخف » اهـ . ولم يختلفوا في هذه أنها مستأنفة ، وكنا نص الفراء والنحاس والسيرافي وغيرهم في الثانية .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٥٠ .

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَّمْ يَشِيهُوا سَيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ^(١)

وإن التقدير : لم يشيخوا سيوفهم غير كثرة بها القتلى .

وكنا قديماً ذكرنا قولاً آخر في قراءة حمزة - نظنه في « مسائل عثمان »^(٢) = أنه^(٣) [قد] أثبت الألف في قوله ﴿ وَلَا تَحْشَى ﴾ ليطابق رؤوس الآي ، فأشع الفتحة فتولدت منها ألف^(٤) ، كقوله^(٥) :
٢

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عُبْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسَيْراً يَمَانِيَا ٦

والأصل « كأن لم تر » فأشع الفتحة فتولدت منها ألف . هكذا قال^(٦) في عامة كتبه إلا في موضع واحد^(٨) ، وهو أنه زعم أن أصله « كأن لم تَرَأَى »^(٩) ، لأن

(١) سلف البيت ٥٨ وتخريجه ثمة .

(٢) هو « شرح اللع » وعثمان هو ابن جني وكتابه هو « اللع » . وقد صدق ظن الشيخ فقد ذكر ذلك في شرح اللع اللوح ٢/٤ و ١/٥١ و ١/١٢٠ .

(٣) في النسخ « وأنه » بإتجام الواو وهو خطأ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وهو قول أبي علي والسرياني وأحد قولي الفراء .

(٦) وهو عبد يفيث بن وقاص الحارثي . المفضليات ق ١٢/٣٠ ص ١٥٨ ، وشرحها للأنباري ٢١٨ ، وانظر تحريجها في تعليق عمقني المفضليات . والبيت له في المذكر والمؤنث للبرد ١١٦ ، وضرورة الشعر ٦٢ ، والجمال ٢٥٦ ، وسر الصناعة ٧٦-٧٧ ، وابن يعيش ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ٤٧ ، والمقاصد النحوية ٢٠٧/٤ ، والمغني ٣٦٥-٣٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٣١-٢٣٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣٧/٥-١٣٩ .

وهو بلا نسبة في ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٢٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١ ، والحجة ٦٨/١ ، ٢٤٣ و ٤٧١/٢ خم ، والمسكريات ١٤٩ ، والحليبات ٨٤ ، والمخسب ٦٩/١ ، والإفصاح ١٧٠ ، والمخصص ٩/١٤ ، وابن يعيش ٩٧/٥ و ١١١/٩ و ١٠٤/١٠ . ويروى « كأن لم تَرَى » على الالتفات فلا شاهد فيه . وقوله عبشية يعني من بني عبد شمس .

(٧) يريد أبا علي الفارسي .

(٨) في « الحليبات » وفيما قاله المؤلف نظر . فقد أجاز أبو علي أن تكون الألف في ﴿ وَلَا تَحْشَى ﴾ في قراءة حمزة ﴿ لَا تَحْفَى ﴾ هي الألف الناشئة عن إشباع فتحة الشين بعد حذف اللام ، ولم يجز =

« تَرَى » أصله « تَرَأَى » ، لأن^(١) ماضيه « رأى » ، واحتج بقوله^(٢) :

أَرِي عَيْنِكَ^(٣) مَا لَمْ تَرَأِيَاءَ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَاهَاتِ

فلما حذف الألف وصار « تَرَأَى » أبدل من الهمزة ألفاً بعد نقل فتححتها إلى

= حلها على نحو قول عبد يغوث « كان لم ترى » لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر ، يريد أن « لم ترى » في قول عبد يغوث أثبتت فيه الألف مع الجازم حلاً لها على الياء في قول الشاعر :

ألم يأتيتك والأنبياء تنبي بما لاقت لبون بني زياد
لأن الشاعر قد قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة أي يأتيتك كيضربك ثم حذفها للجزم ، نص على ذلك أبو علي في الحجة ٦٨٧-٦٩٠ ، والعسكريات ١٤٩ .

وأخشى أن يكون قد اختلط على المؤلف قول أبي علي في الآية والبيت . وما منعه أبو علي من حل الآية على الضرورة أجازته الفراء ورده النحاس بأنه ضرورة ولا يجوز أن يحمل القرآن عليها .

(١) رسم في النسخ : تَرَأَى ، والوجه ما أثبت .

(٢) في الأصل : « أي لأن » ياقحام « أي » ولا وجه لها . والظاهر أن الناسخ أخطأ فجعل « أي » من « تَرَأَى » أي .

(٣) وهو سراقه البارقي ، ديوانه ٧٨ . وهواه في النواذر ١٨٥ ، والجمهرة ١٧٦/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٤٤٠ ، والزاهر ٣٠٤/١ ، والأغاني ١٣٢/٩ ، وعيون الأخبار ٢٠٣/١-٢٠٤ ، وتاريخ الطبري ٥٥/٦ ، وأمالى الزجاجي ٨٧ ، والحلييات ٨٤ ، والمختضب ١٢٨/١ ، ومر الصناعة ٧٦ ، ٨٢٦ ، والمغني ٣٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٢ ، وشرح أبيات للمغني ١٧٩/٢ و ١٢٢/٥ ، ١٣٩-١٤٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٢٢-٣٢٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ١/٥١ ، والخصائص ١٥٣/٣ ، وإعراب ثلاثين سورة ٧٥ ، ١٥٤ ، وابن الشجري ٢٠/٢ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ١١٠/٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٠ .

(٣) كذا في النسخ وكذا في شرح اللمع ، وهو تغيير للرواية ، والرواية والصواب « عَيْنِي » . والتَرَاهَاتِ الأباطيل . والبيت من أبيات سراقه التي قالها عقب إفلاته من أسر المختار بن أبي عبيد الثقفي - وكان المختار كذاباً ادعى النبوة وأن الملائكة تؤيده - واحتال سراقه لذلك بأن كذب عليه حين سأله من أسرك ؟ فقال : رأيت رجالاً على خيل بلق يقاتلوننا ما أراهم الساعة » يريد الملائكة ، فأطلقه المختار ليخبر الناس ، فقال سراقه - وكان المختار يكنى أبا إسحاق - :

ألا أبلغ أبا إسحاق عني رأيت البلق دهماً مصمات
أري عيني رأيت البلق دهماً مصمات

الراء . فصار « كأن لم ترأ » ^(١) . ثم رجع عنه في أوائل « الْحَجَّة » ^(٢) وقال « هذا يؤدي إلى توالي إعلالين » ؛ وتوالي إعلالين مرفوض [في كلامهم] ^(٣) فالوجه الأول ، وهو أن التقدير : وأنت لا تحشى .

٢

قوله عز وجل : ﴿ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ ﴾ ^(٤) [٧٨]

الباء للحال ، وحذف المفعول الثاني ، التقدير : فأتبعهم فرعون عقوبته بجنوده ، أي ومعه جنوده ^(٥) .

٦

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ ^(٦) [٧٨]

أي من ماء اليم . وكان حقّ الكلام : فغشيهم عقوبته أو شدته . ولم يذكر ماغشيهم بهذا اللفظ لأن « غشيهم » يدل بلفظه على شيء يفشاهم ، ولكن إنما عدل عن الفاعل المعين إلى لفظ « ما » تهويلاً للأمر وتعظيماً للشأن ، لأنه أبلغ وأشدّ تأثيراً في القلب من التعيين ، لأنه في التعيين يقف الوهم على المعين ، وفي الإبهام يتردد الأمر بين الأشياء كلها ، فيكون أشدّ تخويفاً وتوعداً .

١٢

(١) ما قاله أبو علي في الحلبيات هو ما حكاه ابن جني وغيره عنه ، ونسب أبو علي هذا القول في العسكريات إلى بعض البغداديين .

(٢) انظر الحجة ٦٨٨-٦٩ ، وحكي المؤلف كلامه بتصرف .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٥٠١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٠٢/٢ خ ، والبيان ١٥١/٢ ، والبحر ٢٦٤/٦ ، وتفسير القرطبي ٢٢٩/١١ .

(٥) وأجاز في الجواهر أيضاً أن تكون الباء زائدة وجنوده هو المفعول الثاني . وكذا قال غيره أيضاً ، وكلا القولين متكلف . والظاهر والوجه أن يكون أتبع بمعنى تبع فيكون متعدياً إلى واحد وهو قول الزجاج في فعلت وأفعلت له ١٢ واستشهد بالآية . وانظر ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد للنجاليقي ٣٠ ، واللسان (تبع) ، وقدم أبو حيان ذكر هذا القول .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٥٢/٢ ، والبيان ١٥١/٢ ، والبحر ٢٦٤/٦ .

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أٰهْتَدَىٰ ﴾ (١) | ٨٢ |

٣ أي ثم ثبت على الهداية والرشاد ولم يعرض عنه (٢) ، فهذا على الثبات ليصح الترتيب بـ « ثم » .

ويجوز أن يكون « ثم » (٣) لترتيب خبر على خبر : أخبر أولاً بغفران لمن آمن ثم أخبر باهتداء من اهتدى / .

(١/٨٦) ١/٨٧

وأما قوله ﴿ وعمل صالحاً ﴾ فالتقدير : وعمل عملاً صالحاً ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه (٤) ، وهو كثير في التنزيل (٥) . وقد مر منه شطر (٦) وستراه من بعد (٧) . هذا لك أنه أذكره لك وأسرده سرداً . ولكني إذا نظرت إلى « الكتاب » وطرق سمعي كلامه حيث يقول : « و « لو » بمنزلة « إن » فتقول : ألا ماء ولو بارداً جاز على تقدير : ولو كان بارداً ، ولو قلت : أتتني ببارد لم

(١) انظر الجواهر ١٠٢-١٠٣ ، ومعاني القرآن للقراء ١٨٨/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٣/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٥٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٣/٣ ، والبيان ١٥١/٢-١٥٢ ، والبحر ٢٦٦/٦ ، وتفسير الطبري ١٦٤٥/١٦ ، والقرطبي ٢٣٧/١١ ، وابن كثير ٣٠٢/٥ ، ومجمع التفاسير ٢١١/٤ ، ومالسف ٢٣٦ .

(٢) وهو معنى قول قتادة وغيره « أقام على إيمانه » ، وهو قول الزجاج . وقيل : أقام على السنة والجماعة ، عن سعيد ومجاهد وابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر مالسف من الكلام على « ثم » ٢٣٥ والتعليق ثمة .

(٤) سلف بسط التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٥) عقد المؤلف في الجواهر ٢٨٦-٢٠٨ الباب ١٤ له « ماجاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » .

(٦) ص ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٤٣ ، ٣٩٣ ، ٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٤٨٣ ، ٤٩١ ، ٥٢٤ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٢٠ ، ٧٤٢ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٩٥ ، ٨٠٣ .

(٧) ص ٨٨٤ ، ٩١٥ ، ٩٤١ ، ٩٤٣ ، ١٠٠٢ ، ١٠١٥ ، وغيرها (انظر قهرس مسائل العربية : حذف الموصوف) .

يحسن ، ولو قلت : اثنتي بتر حسن لأن وضع الصفة موضع الاسم قبيح «^(١) =
فَيُفْحِمُنِي^(٢) هذا الكلام مع كثرة وضع الصفة موضع الاسم .

قوله عز وجل : ﴿ وما أعجلك عن قومك يا موسى ﴾^(٣) [٨٣]
﴿ ما ﴾ مبتدأة ، والخبر ﴿ أعجلك ﴾ وفيه ضمير يعود إلى ﴿ ما ﴾ أي :
أي شيء أعجلك .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ قال هم أولاء على أثري ﴾^(٥) [٨٤]
﴿ هم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أولاء ﴾ بمعنى « الذين » في موضع الخبر . و ﴿ على
أثري ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الصلة لـ ﴿ أولاء ﴾^(٦) . و ﴿ أولاء ﴾ يجيء

(١) حكى المؤلف في الجواهر ٣٠٢ نحو ما حكاها هنا . وعبارة سيويه في الكتاب ١٢٦٧ : « ولو
بنزلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضر في هذا الموضع تبنى
عليه الأسماء فإذا قلت ألا ماء ولو بارداً لم يحسن إلا النصب لأن بارداً صفة ، ولو قلت اثنتي
بيارد كان قبيحاً ، ولو قلت اثنتي بتر كان حسناً ألا ترى كيف فبح أن تضع الصفة موضع
الاسم « اهـ . وقال سيويه قيل هذا : « وما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك
ألا طعام ولو قرأ كأنك قلت ولو كان قرأ ... وإن شئت قلت ألا طعام ولو قرأ كأنك قلت
ولو يكون عندنا قر ولو سقط إلينا قر ... » اهـ .

فلا يحسن عند سيويه « ألا ماء ولو باردة » بالرفع لأن التقدير على هذا : ولو يكون بارد أو
ولو أتاني بارد ، فيرتفع بفعل مضر ، وهو صفة ، فيكون وضع الصفة موضع الاسم واستقبحه
سيويه كما استقبح اثنتي بيارد . وانظر الكتاب ١١٦٧ ، وما سيأتي ٩٤٤ .

(٢) السياق : ولكني إذا نظرت ... فيفحميني ، والفاء مقحمة فيه . ويفحميني : يسكتني .

(٣) انظر البيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٧/٦ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ج ١/٢٠٤/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٥٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٣/٤ ،
والبحر ٢٦٧/٦ .

(٦) هذا الأجود عند الزجاج ، وأجازة النحاس أيضاً ، وهذا على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن
تقع أسماء الإشارة موصولة . وأجاز الزجاج والنحاس أن يكون ﴿ أولاء ﴾ اسم إشارة على بابيه في
موضع الخبر و ﴿ على أثري ﴾ خبر ثان ، وأجاز الطبرسي وأبو حيان هذا الوجه على أن يكون
﴿ على أثري ﴾ حالاً .

بمعنى « الذين » ، وقد تقدّم في أول الكتاب من هذا قوله : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(١) ، [سورة البقرة : ٨٥] أي الذين تقتلون أنفسكم .

٢ [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا ﴾ [٨٧] ^(٣)
أي بعبادة ملكنا ، أي بأن اشتغلنا بملكنا وبإصلاحه وتعاهده .

٦ [قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى قَنَسِي ﴾ [٨٨] ^(٥)
في فاعل « نسي » قولان :

أحدها : أن يكون الفاعل موسى ^(٥) ، ويكون « نسي » داخلاً في الحكاية عنهم ، أي : قالوا : إن العجل إلهكم وإله موسى فنسيه وذهب يطلب ^(٦) رباً

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٥ . وعلقنا ثمة على مذهبي البصريين والكوفيين في هذا .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٥٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٩/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٥٥/٢ ، والحجة ٤٧٤/٢-٤٧٦-٤٧٦ خم ، ومجمع البيان ٢٤-٢٤/٤ ، والبيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٨/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٧/١٦ ، والقرطبي ٢٣٤/١١ . وقوله تعالى ﴿ بملكنا ﴾ قراءة حمزة والكسائي بضم الميم وقرأه نافع وعاصم بالفتح ، وقرأه الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٢٢-٤٢٣ ، والتيسير ١٥٣ ، والنشر ٢٢١/٢-٢٢٢ . ف قيل الملك بالكسر ما حوته اليد ، وبالفصح المصدر ، وحكي تثليث الميم في الوجهين ، والملك بالضم السلطان . وعلى الوجه الأول يتجه ما ذكره المؤلف . قال الطبري : « وذلك أن من كسر للم من الملك فإنما يوجه معنى الكلام إلى ما أخلفنا موعده ونحن نملك الوفاء به لقلبة أنفسنا إيانا على خلافه » اهـ . وقيل بملكنا : بظاقتنا ، عن السدي وقتادة وهو معنى قول الفراء والزجاج وغيرها أي لم نملك الصواب أي أخطأنا ، وقيل بملكنا : بأمرنا ، عن ابن عباس ، وقيل بهوانا ، عن ابن زيد ، وهي أقوال متقاربة المعنى على اختلاف القراءة كما قال الطبري ، وانظر كلامهم فيها .

(٤) انظر الجواهر ٤٥٧ ، ٥٦٢-٥٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٦/٤ ، والبيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٨/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٧/١٦ ، والقرطبي ٢٣٦/١١ ، وابن كثير ٣٠٤/٥ ، ومجمع التفاسير ٣٦٤/٤ .

(٥) وهو قول ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي والضحاك وغيرهم ، وهو قول الفراء .

(٦) في الأصل : يطلبه ، وهو خطأ .

آخر . فعلى هذا لا وقف على قوله ﴿ إله موسى ﴾ .

والقول الثاني : أنّ الحكاية تمت عنه قوله ﴿ إله موسى ﴾ ثم قال الله تعالى :
﴿ فنسي ﴾ أي فَنَسِيَ^(١) السامري^(٢) وترك طاعتنا ودعوة موسى إياه إلينا . ٣

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وِزْرًا . خَالِدِينَ فِيهِ ﴾^(٤) [١٠٠-١٠١]

وحدّ الضمير في ﴿ أعرض ﴾ حملاً على لفظ ﴿ مَنْ ﴾ ثم قال ﴿ خالدين ﴾ خالدين
فيه ﴿ فجمع على المعنى ، وهو نصب على الحال من الضمير في ﴿ يحمل ﴾ . ٦

فإن قلت : فهل يكون صفة لـ « وزر » حيث اتصل به ﴿ فيه ﴾ والهاء
يعود إلى الوزر = فإنّ هذا لا يجوز لأنه يكون قوله ﴿ خالدين ﴾ جارياً على ٩

غير من هو [له]^(٥) ، وإذا كان كذلك ينبغي أن يظهر فيه الضمير ، فكان
يقول : خالدين فيه هم ، لأنه ليس بالجيد الفصيح ألا يبرز الضمير فيه ، وقد

تقدّم هذا^(٥) . ١٢

☆ قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا ﴾^(٦) [١٠٥]

إنما قال : ﴿ قتل ينسفيها ﴾ لأنه جاء أنهم بعد لم يكونوا قد سألوا ، فقال :
إن يسألوك عنها فقل كذلك^(٧) . وكذا يجوز أن يكون في قوله : ١٥

(١) في الأصل : نسي .

(٢) عن ابن عباس في رواية عنه ، وأجازه الزجاج ومن وافقه .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر البحر ٢٧٨/٦ .

(٥) انظر ماسلف ٦٢٨ والتعليق ثمة ، وانظر أيضاً ٧٤٢ ، ٧٧٩ .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٩٧/٤ ، والبحر ٢٧٩/٦ ، وتفسير القرطبي ٢٤٥/١١ ، ومجمع التفاسير ٢١٩/٤ .

وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٧) وكذا قال القرطبي ، وذكره النسفي (مجمع التفاسير) ، واستبدله أبو حيان وقال الظاهر وجود

سؤال ، وهو مانصّ عليه الطبرسي والحازن (مجمع التفاسير) فقد روي أن رجلاً من ثقيف سأل

﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ ^(١) [سورة آل عمران : ١٨٨] ، وكقول النمر :

... .. قَعِنَدَ ذَلِكَ فَأَجْزَعِي ^(٢) ☆

٣

قوله عز و علا : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٣) [١٢٨]

٢/٨٧

٦

فاعل ﴿ يهد ﴾ مضر ، والمعنى : أفلم يتبين لهم إهلاكنا ^(٤) . ولا يكون ﴿ كم أهلكننا ﴾ فاعلاً ولا مفعولاً على تقدير : أفلم يبين الله إهلاكه لهم ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ^(٥) ، فلا يكون ﴿ كم ﴾ معمولاً ^(٦) لـ ﴿ يهد ﴾ ولكنه منصوب بـ ﴿ أهلكننا ﴾ وهو مفعول مقدم ، وتفسيره ^(٧) محذوف ، والتقدير : كم قرية أهلكننا ^(٨) .

= النبي ﷺ كيف تكون الجبال يوم القيامة مع عظيمها . يريد المؤلف أن الفاء زيدت في قل لهذا المعنى الذي ذكره .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ - ٢٨٠ . والفاء زائدة .

(٢) سلف البيت بتمامه ٢٦٠ وتخريج ثمة . وإحدى الفاءين زائدة والأخرى فاء الجزاء ، انظر ما سلف .

(٣) انظر معاني القرآن للقراء ١٩٥/٢ ، وللزجاج ج ٢/٧٠٧-٢/٢٠٧ خ ، وإعراب القرآن ٣٦١/٢-٣٦٢ ، ومجمع البيان ٢٥/٤ ، والبيان ١٥٤/٢ ، والبحر ٢٨٨/٦-٢٨٩ ، والتبيان ٩٠٧ . وسياق الآية : ﴿ ... كم أهلكننا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم ﴾ . وفي الأصل في المواضع الثلاثة « أولم » وهو تحريف .

(٤) فالفاعل ما دل عليه « أهلكننا » ، وتابعه على هذا صاحب مجمع البيان والبيان ، وأجازه العكبري . وقدره الزجاج : الأمر بإهلاكنا ، وقدره المبرد : الهدى ، وقيل في تقديره غير ذلك .

(٥) سلف التعليق على هذا ٤٠٧ . وذهب أبو حيان إلى أن كم ههنا خبرية لاستفهامية والتقدير : أفلم يهد الله لهم العبر بإهلاك القرون ثم قال كم أهلكننا فحذف المفعول والجملة تفسير له ، وهو كلام متكلف جداً .

(٦) في ي و ب : « مفعولاً » ، وكلاهما صحيح .

(٧) أي وتمييزه ، والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٨) هذا سهو من الشيخ . سها أولاً في تقديره « كم قرية » والذي في التلاوة في الآية « من القرون » =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ

مُسَمًّى ﴾ ^(٢) [١٢٩]

التقدير : ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان العذاب لازماً لهم . فأخر المعطوف وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ « كان » واسمها وخبرها .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٣) [١٣١]

نصب على التمييز عند الفراء ^(٤) ، وهو غلط ، لأنه مضاف إلى المعرفة . وقال الزجاج ^(٥) : نصب بمضردل عليه ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ [١٣١] أي جعلنا لهم الحياة الدنيا زهرة ، فأضمر « جعلنا » لذكر ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ .

= فكان عليه أن يقدره « كم قرناً من جملة القرون » كما فعل ٨٠٥ ، وسها ثانياً في قوله « وتفسيره محنوف » وهو باق غير محذوف وهو قوله تعالى ﴿ من القرون ﴾ وقد فصل بين كم وبينه بالفعل وهو جائز سواء أكانت خبرية أم استفهامية ، وقد سلف التعليق على هذا ٨٠٥ .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٩ ، وللبراء ١٩٥/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٠٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٦٢/٢ ، والبيان ١٥٥/٢ ، والبحر ٢٨٩/١-٢٩٠ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٦/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٠٧/٢-٢/٢٠٨ خ ، وإعراب القرآن ٣٦٢/٢ ، والبيان ١٥٥/٢ ، والبحر ٢٩١/٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٤/٢-٤٧٦ ، والتبيان ٩٠٩ ، والملفني ٧٢٠-٧٢١ . وسياق الآية : ﴿ ولا تمننن عينيكم إلى ما تمننا به أزواجاً منهم زهرة ... ﴾ .

(٤) تابعه أبو البركات في عزو هذا القول إلى الفراء وعزاه ابن هشام أيضاً إلى الفراء ، وهو وهم منهم . فالذي في كتابه أنه نصب على الحال ، قال الفراء : « نصب الزهرة على الفعل ، متعناهم به زهرة في الحياة ، وزينة فيها ، وزهرة وإن كان معرفة فإن العرب تقول مررت به الشريفة الكريم » اهـ ، وهو ما فهمه من كلامه مكّي .

(٥) انظر معاني القرآن له جـ ٢/٢٠٧/٢ خ ، والمصادر السالفة ، ولم يذكر النحاس غيره واختاره ابن هشام .

وعندي أنه بدل^(١) من موضع ﴿ ما ﴾ في قوله ﴿ إلى ما متّعنا ﴾ لأن موضع الجار والمجرور نصب ، كقوله ﴿ دِيناً قَبِيحاً ﴾^(٢) [سورة الأنعام : ١٦١] ، وقوله ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾^(٣) بعد قوله ﴿ وجاهدوا في الله ﴾ [سورة الحج : ٧٨] .

٢

واللام من ﴿ لِنَفْسِنَهُمْ ﴾ [١٣١] من صلة ﴿ متّعنا ﴾ .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى ﴾^(٥) [١٣٥]

﴿ مَنْ ﴾ استفهام مبتدأ ، و ﴿ أصحاب الصراط ﴾ خبر . قال^(٦) : ولا يكون ﴿ مَنْ ﴾ بمعنى « الذي »^(٧) لأنه لا عائد من صلته يعود إليه ، والجملة في موضع النصب بـ « تعلمون » .

(١) تقدمه بمضهم إليه ، فقد ذكره مكي ولم يسم صاحبه وردّه ، قال « لأن لنفستهم متعلق بمتعنا فهو داخل في صلة « ما » ولنفتنهم داخل أيضاً في الصلة ولا يتقدم المبدل على ما هو في الصلة لأن المبدل لا يكون إلا بعد تمام الصلة للمبدل منه ، فامتنع بدل زهرة من « ما » على الموضع « اهـ . وانظر البحر والمفني .

(٢) سياق الآية ﴿ إني هدائي ربي إلى صراط مستقيم ديناً قبيحاً ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٥ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩١٤ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٨٠٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٢٦٢/٢ ، ومجمل البيان ٢٦٤ ، والبيان ١٥٦/٢ ، والبحر ٢٩٢/٦ .

(٦) كذا وقع ، وأغلب الظن أن المراد المؤلف .

(٧) أجازته الفراء وردّه الزجاج والنحاس وغيرها ، قال أبو حيان في توجيهه : « فتكون [من] مفعولة بـ ﴿ فستعلمون ﴾ و ﴿ أصحاب ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره : الذين هم أصحاب ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين إذ يجيزون حذف مثل هذا الضمير سواء كان في الصلة طول أم لم يكن وسواء كان الموصول أيّاً أو غيره » اهـ .

سورة الأنبياء

عليهم الصلاة والسلام

٢ قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ . لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(١) [٢ - ٣]

٦ الجملة التي هي قوله ^(٢) ﴿ وهم يلعبون ﴾ في موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ استمعوه ﴾ .

فأما انتصاب قوله ﴿ لاهية ﴾ فعلى الحال من الضمير في ﴿ يلعبون ﴾ . وإن شئت [كان] ^(٣) حالاً بعد حال ^(٤) .

٩ ويرتفع ﴿ قلوبهم ﴾ بقوله ﴿ لاهية ﴾ كما ارتفع قوله ﴿ أكله ﴾ بقوله ﴿ مختلفاً ﴾ في قوله ﴿ والنخل والزرع مختلفاً أكله ﴾ ^(٥) [سورة الأنعام : ١٤١] .

١٢ فكما لا يصح لأحد أن يزعم أن ﴿ قلوبهم ﴾ مبتدأة = فكذلك لا ينبغي أن يقول هو ^(٦) في الظرف إذا جرى حالاً لذي حال : إن ما بعده مبتدأ ؛ فقال في

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٨/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٨/٢ خ ، وللتحاس ٣٦٥/٢ ، وجمع البيان

٢٨/٤ ، والبيان ١٥٧/٢-١٥٨ ، والبحر ٢٩٦/٦ .

(٢) في الأصل : قولهم ، وهو خطأ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) أجاز الوجيهن الفراء والزجاج والتحاس وغيرهم .

(٥) قدم الكلام على ألفاظ من هذه الآية في موضعها ٤٣٥ - ٤٣٦ ، ولم يتكلم على ﴿ مختلفاً أكله ﴾

فانظر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٦) أي أبو علي الفارسي .

قوله ﴿ اَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللّٰهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ ^(١) [سورة هود : ٤١] : إِنَّ ﴿ مجراها ﴾ يرتفع بالابتداء إذا جعلت ﴿ بسم الله ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ اركبوا فيها ﴾ يعني من الهاء المجرورة بـ « في » . وكذلك ^(٢) لا يصح قوله في قوله تعالى : ﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾ ^(٣) [سورة الأنعام : ٧١] : إِنَّ جعلت ﴿ له ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ حيران ﴾ كان ﴿ أصحاب ﴾ مرتقماً بالابتداء في قول سيبويه ^(٤) .

وكيف يدعي هذا ، والظرف واسم الفاعل في هذا الباب سيان ؟ وهو قد سلم هذا ^(٥) !! ولكني لو رأيت يقتصر على موضع واحد حملته على السهو ، فكنت أتجاوز عن ذا ، ولكنه كرر وأصر عليه ، وأعياني كلامه ^(٦) في هذا .

قوله عز وجل : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ ^(٧) [١٣]

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٦٤-٥٦٦ ، ونقلت في تعليقي ثمة كلام أبي علي في الحجة .
 (٢) في الأصل : وذلك ، وهو خطأ .
 (٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٤ - ٤٠٥ .
 (٤) قال المؤلف في الجواهر ٥٢١ : « قال أبو علي : فإن جملته حالاً من الضمير في ﴿ حيران ﴾ ولم تحمله صفة له = ارتفع ﴿ أصحاب ﴾ بالابتداء في قول سيبويه وفيه ذكر يعود إلى المبتدأ » ثم قال المؤلف « وعندي في هنا نظر لأن الحال في جريه على صاحبه .. فلا وجه لما قال عندنا » . وقد سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على للذهبيين ١٢ .
 (٥) وقال له في الجواهر ٥٢٣ « فحان الله ، أنت تنص في عامة كتبك على أن الحال والصفة والصلة والاستفهام بمنزلة واحدة فن أبن هذا الارتباك » اهـ .
 (٦) كتب تحته في الأصل : « أبو علي » .
 (٧) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللع اللوح ١/٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١١ ، ولفراء ١٧٧/٢ و ٣١٧-٣١٦/١ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٨/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٦٦ ، وجمع البيان ٤/٣٨ ، والبيان ١٥٨٢ ، والبحر ٦/٢٩٦-٢٩٧ ، ومجاز القرآن ٢/٣٤ ، والتبيين ٩١١ ، والكتاب ١/٢٣٧ ، وابن الشجري ١/١٣٣ ، وابن يعيش ٣/٦٩ ، والملغني ٤٧٩-٤٨٠ ، ٥٢١-٥٢٢ ، ٥٥٦ ، ٥٩٤ .

﴿ الذين ﴾ رفع بفعله ، وفعله ﴿ أسر ﴾ . وكان من الواجب أن يقول
« أسر » لا ﴿ أسروا ﴾ ، ولكنه جاء على لغة من قال ^(١) :

... يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ ^(٢) ...

و « ألكوني البراغيث » ^(٣) / ، لأنهم جرّدوا الواو للجمعيّة عن الضمير وجعلوه
حرفاً ، كما قلنا في الجمع ، كقوله « الزيدون » و « العمرون » ^(٤) .

ويجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدلاً من الواو في ﴿ أسروا ﴾ ^(٥) .

ويجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ هل هذا إلا بشر

(١) وهو الفرزدق ، د ٤٦/١ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٦ ، والكتاب ٢٣٦/١ ، وابن السرياني ٤٩١/١ ،
 وابن الشجري ١٣٣/١ ، وعبث الوليد ٨٥ ، وابن يعيش ٨٩/٢ و ٧٧ ، وشرح سقط الزند
 ٥٥١ ، ١٣٠١-١٣٠٠ ، والخزانة ٢٨٦/٢ و ٢٩٢/٢ ، ٣٢٤ و ٥٥٤/٤ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن
 للأخفش ٢١٢ ، وإعراب القرآن ٥١١/١ ، وتكلمة الإيضاح ٨٦ ، ٢٢٩ ، والخصائص ١٩٤/٢ ،
 وسر الصناعة ٤٤٦ ، والإفصاح ٣٥٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٨ ، واللمع ٢٥٧/٢ .

(٢) البيت بتمامه :

ولكن دِيَّافِي أَبْوَه وَأُمَّةٌ بحوران يعصرن السليط أقاربه
 وديافي منسوب إلى دياف وهي قرية بالشام وأهلها نبط ، وهوران كورة واسعة من أعمال
 دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع ، وسليط : الزيت . انظر معجم البلدان
 (دياف) ٤٩٤/٢ و (حوران) ٣١٧/٢ ، واللسان (سلط) والمصادر السالفة .

(٣) انظر هذه اللغة في المصادر السالفة ، والأصول ٧١/١ ، ١٢٦ ، ١٧٢ ، والبصريات ٢٢٨ ، وسر
 الصناعة ٦٢٩ ، والجنى الداني ١٧١ ، وتمزي لطيم وأزد شنوءة . وقد جاءت في شعر لأبي تمام
 (ديوانه ٢١٤/٢ ، ٢١٣) والبحري (ديوانه ١١٦/١) .

(٤) أجاز هنا القول في توجيه الآية الأخفش وأبو عبيدة والفراء ومن وافقهم .

(٥) وهو قول سيبويه والمبرد وأجازة الفراء والزجاج وغيرها . وقيل : الذين خبر لمبتدأ محذوف
 تقديره هم ، وهو قول يونس وأجازة الزجاج والنحاس وغيرها ، وقيل غير ذلك .

مثلكم ﴿ في موضع الخبر على إضمار القول ^(١) ، كأنه قال : الذين ظلموا يقولون هل هذا إلا بشر مثلكم ، فحذف القول ، كقوله ^(٢) :

٣ جاؤوا بَمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ ^(٣)

أي : بمذق يقال فيه : هل رأيت الذنْبَ قط .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [١٩]

٦ ﴿ مَنْ ﴾ رفع بالابتداء في قول سيبويه ، وفي ﴿ له ﴾ ضمير ، أعني ضمير ﴿ من ﴾ . ويرتفع بالظرف عند الأخفش ^(٦) ، ولا ضمير فيه لارتفاع الظاهر به ، كما لا ضمير في « ذَهَبَ » من قولك : ذهب زيد .

٩ [وقوله] ^(٤) : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [١٩] ^(٥)

ابتداء وخبر ، وليس ﴿ من عنده ﴾ معطوفاً على ﴿ من في السموات ﴾ على هذا القول .

(١) تابعه عليه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري وابن هشام .

(٢) البيت في المحتسب ١٦٥/٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، وابن يعيش ٥٣/٢ ، والإنصاف ١١٥ ،

والمغني ٣٢٥ ، ٧٦١ ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ ، وشرح شواهد المغني ٢١٤ ، والخزانة ٢٧٦-٢٧٥/١

و ٢٩٢/٢ ، ٤٨٢-٤٨٣ و ٢٩٥/٤ ، وشرح أبيات المغني ٧-٥/٥ ، والممع ١٧٤/٥ . وهو من أبيات

في البيان والتبيين ٢٨١/٢ ، والكامل ١٠٥٤ ، وأسرار البلاغة ٢١١ ، وانظر المقاصد والخزانة .

وذكر الصيني والبغدادي أنها تنسب للعجاج ، انظر ملحق ديوانه ق ٧/٤٦ ج ٣٠٤/٢ ورجح

أستاذنا محقق الديوان أنه من الشعر للنحول ، وانظر تحريجها فيه ٤٦٨/٢ . وسيأتي البيت ٩٠٠ .

(٣) المذق : اللبن الممزوج بالماء وهو يشبه لون الذنْب لأن فيه غبرة وكدرية . ويروى « بَضِيح »

وهو اللبن الرقيق الكثير الماء .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر جمع البيان ٤١/٤ ، والبيان ١٥٨/٢-١٥٩ ، والتبيين ٩١٤ .

(٦) سلف التعليق على للذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ .

٣ وإن حملته على ﴿ من في السموات ﴾ كان قوله ﴿ لا يستكبرون ﴾ في موضع الحال ، أي غير مستكبرين . وكذلك ﴿ ولا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ ^(١) [١٩] أي غير مستحسرين ، وكذا ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ ^(٢) [٢٠] كلُّها أحوال على هذا القول .

٦ فأما قوله ﴿ والنهار ﴾ [٢٠] فعند الجمهور معطوف على ﴿ الليل ﴾ أي يسبحون الليل والنهار غير فاترين . وكان العباس بن الفضل يقف على ﴿ الليل ﴾ ويبتدئ ﴿ والنهار لا يفترون ﴾ ^(٣) فينتصب ﴿ والنهار ﴾ بقوله ﴿ لا يفترون ﴾ [لا بقوله ﴿ يسبحون ﴾] ^(٤) .

٩ قوله عز وعا : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٥) [٢٢] لا يخلو قوله ﴿ الله ﴾ في ارتفاعه : إما أن يكون بدلاً ^(٦) من قوله

- (١) في الأصل : لا يستحسرون ، والتلاوة بالوار ، وهي ثابتة في ي و ب .
- (٢) سياق الآية : ﴿ ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون . يسبحون الليل والنهار لا يفترون ﴾ .
- (٣) عز ابن الأنباري هذا القول إلى بعض المفسرين وعزاه النحاس وتابعه الداني إلى ابن مجاهد ، انظر إضاح الوقف ٧٧٢-٧٧٤ ، والقطع ٤٧٢ ، والمكتفى ٢٨٦ . ولم أجد نسبه إلى العباس بن الفضل . وكلهم رده ، قال ابن الأنباري : « وهذا غلط لأنهم لا يوصفون بأنهم يسبحون الليل دون النهار ولا النهار دون الليل ، الدليل على ذلك قوله ﴿ فإن استكبروا فإلذنين عند ربك يسبحون بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ [سورة فصلت : ٢٨] ... » اهـ .
- (٤) زيادة من ي و ب .
- (٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٥ ، ولفراء ٢/٢٠٠ ، وللسراج ج١/٢١٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٦٩/٢ ، ومجمع البيان ٤/٤٣ ، والبيان ٢/١٥٩ ، والبحر ٦/٣٠٤-٣٠٥ ، والكتاب ١/٣٧٠ ، والمقتضب ٤/٤٠٨ ، والإيضاح ٢٠٩ ، وابن يعيش ١/١١١ و ٨٩٢-٩٠ ، والمغني ٩٩-١٠١ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٩١٥ ، والجمع ٣/٢٣٩ ، ٢٧١ .
- (٦) عزى هذا القول إلى المبرد ، قال أبو حيان : « وأجاز أبو العباس المبرد في إلا الله أن يكون بدلاً لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى ، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف ، وقد أمعنا الكلام على هذه المسألة في شرح التسهيل » اهـ . وانظر المغني وفيه ردُّ على المبرد . والذي في المقتضب أن إلا وما بعدها نعت وهو قول الناس جيعاً .

﴿ آلهة ﴾ و [إما]^(١) أن يكون « إلا » مع الاسم بمنزلة « غير » وصفاً لقوله ﴿ آلهة ﴾ .

٣ فما يدل على بطلان الوجه الأول هو أن قولك : ما جاءني القوم إلا زيد ، ونحوه مما يكون ما بعد « إلا » بدلاً مما قبلها = عائداً^(٢) إلى الإثبات ، فمعنى « ما جاءني القوم إلا زيد » : جاءني زيد . فكذلك هنا ﴿ لو كان فيها آلهة إلا الله ﴾ لو كان بدلاً لكان معناه : لو كان فيها الله لفسدتا^(٣) ، وهذا فاسد ، لأن الله عز وجل خالق السموات والأرض ، ووجودها بإحداثه ، فكيف تفسدان على هذا التقدير !؟

٩ فتبّت أن قوله ﴿ إلا الله ﴾ بمنزلة الوصف ل ﴿ آلهة ﴾ والتقدير : لو كان فيها آلهة منفردة عن الله عز وجل لفسدتا .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [٢٦]^(٥)

١٢ التقدير : بل هم عباد مكرمون ، فحذف « هم » واستأنف ما بعد « بل » . ولو قرئ « بل عباداً مكرمين » على تقدير : بل خلقهم عباداً مكرمين^(٦) = لكان جائزاً .

(١) زيادة مني . وفي ي و ب : « أو يكون » وهو صواب .

(٢) في الأصل : عائداً ، وهو خطأ .

(٣) جواب المؤلف مبني على ما عزي إلى اللبرد من أن ما بعد لو غير موجب في المعنى . وليس كذلك ، ولو كان كذلك لجاز : لوجاءني من أحد .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٧٠/٢ ، والبيان ١٦٠/٢ ، والكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، والمقتضب ٣٠٥/٢ ، والمسائل المنشورة ١٩ ، والمغني ١٥٢ .

(٦) قدره الزجاج : بل اتخذ عباداً مكرمين ، وقدره الفراء : اتخذناهم عباداً مكرمين .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ فَذَلِكِ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾ [٢٩]^(٢)

٢ ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، وهو إشارة إلى ﴿ مَنْ ﴾ من قوله ﴿ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ ﴾ [٢٩] . و ﴿ نجزيه ﴾ الخبر ، والماء عائدة إلى « ذا » . و ﴿ جهنم ﴾ مفعول ثان لـ ﴿ نجزيه ﴾ أي فذلك القائل إني إله نجزيه جهنم .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ [٣٠]^(٢)

٦ ولم يقل « رَتْقَيْنِ » لأنه مصدر ، والتقدير : كانتا ذواتي رتق . و ﴿ كانتا ﴾ جمعاً^(٤) على معنى القبيلين والصنفين .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًا أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ ﴾^(٥)

[٣١]

٩ أي كراهة أن تميد بهم ، ولئلا تميد بهم^(٦) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر التبيان ٩١٦ . وسياق الآية : ﴿ ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك .. ﴾ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤١٠-٤١١ ، وللغراء ٢٠١/٢ ، وللزجاج ج٢/٢١٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٧١/٢ ، والبيان ١٦٠/٢ ، والبحر ٢٠٨/٨ ، والتبيان ٩١٦ ، والبغداديات ١٨٨ . وسياق الآية : ﴿ أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا .. ﴾ .

(٤) أي جمعاً . يعني السموات والأرض - بالثنية . والثنية جمع لأنه ضم شيء إلى شيء . وانظر نحو هذه العبارة في الكامل ٣٦٦ ، والمقتضب ١٥٦/٢ . وكان في الأصل « جميعاً » وهو تحريف صوابه ما أثبت . وفي ب « وكانتا جاء على .. » وفي ي « وكانتا جاءتا على .. » ، وما في ب صواب وما في ي خطأ .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ج١/٢١١/٢ خ ، وجمع البيان ٤٦/٤ ، والبحر ٣٠٩/٦ ، والتبيان ٩١٧ .

(٦) ذكر القولين الزجاج لكنه نص أن « لا » لا تضر . وانظر ما سلف من التعليق على كلا التقديرين ١٦٢ ، وانظر ما سلف من الكلام على قوله تعالى ﴿ وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم ﴾ [سورة النحل : ١٥] ص ٦٨٠ .

قوله عز و علا : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ ^(١) [٣٤]
 هذه الآية احتج بها سيبويه ^(٢) على أن حرف الشرط [إن] ^(٣) إذا دخلت
 عليها ^(٤) همزة الاستفهام لا يبطل عمل « إن » بدخول همزة ، كقولك : إن تأتي
 ٢ أتتك ، تجزئ « أتتك » كما لم تدخل همزة عليه إذا قلت : إن تأتي أتتك .
 وزعم يونس ^(٥) أنه يقول [إن تأتي أتتك] ^(٦) [التقدير] ^(٧) : أتيك إن
 تأتي ، و « أتتك » معتمدة الهمزة ، وهو في نية التقديم .
 فلو كان قوله ^(٨) « أتتك » في نية التقديم لكان التقدير في الآية : أفهم
 الخالدون فإن مت . ولا يقال : أنت ظالم فإن فعلت ، وإنما يقال : أنت ظالم إن
 فعلت ^(٩) .

(١) انظر الجواهر ٧٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٦ ، ولفراء ٢٠٢/٢ و ٢٣٦/١ ، وللرجاج
 ج ٢/٢١١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٧٢/٢ ، وجمع البيان ٤٦/٤ ، والبيان ١٦١/٢ ، والبحر
 ٣١١/٦ ، والكتاب ٤٤٤/١ ، والمغني ٤٥٨ . وقد سلف نحو ما قاله هنا ٢٥٩-٢٦١ في كلامه على
 قوله تعالى ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] .

(٢) انظر الكتاب ٤٤٤/١ ، وما سلف ٢٥٩ . وانظر « الرماني النحوي » ٢٦١-٢٦٢ .

(٣) زيادة مني .

(٤) أي على « إن » . ولو قال « عليه » فأعاد الضمير على « حرف الشرط » كان أجود .

(٥) حكى قوله سيبويه في الكتاب ٤٤٤/١ وانظر ما سلف ٢٥٩ . ووافق الفراء يونس في مقالته ،
 قال : « ولو حذف الفاء من قوله ﴿ فهم ﴾ كان صواباً من وجهين أحدهما ... والوجه الآخر
 أن يراد تقديم « هم » إلى الفاء فكأنه قيل : أفهم الخالدون إن مت « اهـ . وواقفه النحاس .

(٦) زدت ما بين حاصرتين ليستقيم الكلام . وقد نقل صاحب البيان من كلام المؤلف من غير ما
 تصريح على المعهود منه ، قال : « وزعم يونس أن دخول همزة على إن يبطل عملها فيقول إن
 تأتي أتتك . وتقديره : أتتك إن تأتي ، وأتتك معتمدة الهمزة وهو في نية التقديم « اهـ .
 والظاهر أنه تصرف في نقل كلام المؤلف .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) في الأصل : في قوله ، وهو خطأ .

(٩) سلفت هذه العبارة ٢٥٩ ، والتعليق عليها ثمة .

فإن قيل : فالفاء زائدة = فإن الفاء ههنا نظير « ثم » في قوله : ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ ﴾ [سورة يونس : ٥١] : فكما لا يجوز تقدير زيادة « ثم » فكذا لا يجوز تقدير زيادة الفاء .

فإن قال [قائل] ^(١) : فقد جاء ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ [سورة التوبة : ١١٨] فقدّر الأخفش زيادة « ثم » ^(٢) لأن ﴿ تَاب ﴾ جواب ﴿ إِذَا ﴾ وليس لـ ﴿ إِذَا ﴾ جواب غير ﴿ تَاب ﴾ فوجب أن يكون زيادة . وقد قاس على هذا أبو علي ^(٤) قوله عز من قائل : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ [سورة طه : ٨٢] وقال : قياس قول أبي الحسن يقتضي زيادة « ثم » ههنا ، ويكون التقدير : وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً إنساناً مهتدياً ، ويكون ﴿ ثم اهتدى ﴾ في موضع الحال .

فالجواب عن هذا السؤال : إن الفاء في قوله ﴿ أَفَإِن مَّتَّ ﴾ ليست بزيادة ^(٣) ، ولا « ثم » في قوله ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ لأن جواب « إذا » هناك محذوف ، والتقدير : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ندموا ثم تاب

(١) زيادة متي .

(٢) انظر الكلام عليهما في الجواهر ١٠٣-١٠٤ ، ٨٩٣ ، والبحر ١١٠/٥ ، وابن يعيش ٩٦٨ ، والغني ١٥٨ .

(٣) عزى القول بزيادة « ثم » إلى الأخفش والكوفيين ، ولا يبيزه البصريون . انظر شرح اللع لابن برهان ٢٤٤ ، وشرح الكافية ٣٦٩/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، والغني ١٥٨ ، والمنع ٢٢٧/٥ . ولم أصب على ذلك نصاً في كلام الأخفش في معاني القرآن له ولا في كلام الفراء في معاني القرآن له أيضاً .

(٤) لم أصب كلامه . وقد ذكر المؤلف في الجواهر ١٠٣ هذا القول ولم يعزه .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٤٩ ولم يتعرض للمؤلف ثمة لزيادة ثم .

(٦) انظر ما سلف ٢٦١ ، والتعليق ثمة .

عليهم ، ف « ثم » عاطفة ما بعدها على « ندموا » . وأما قوله ﴿ ثم اهتدى ﴾ فقد تقدم^(١) ما يعني عن تقدير زيادة « ثم » .

٣ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذُكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾ [٣٦]^(٣)

تقديره : وإذا رأى الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزواً قائلين^(٤) أهذا^(٥)

٦ الذي يذكر آلهتكم . فحذف « قائلين » وهو في موضع الحال ، كما حذفها في قوله ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾^(٦) [سورة الزمر : ٢] أي قائلين : ما نعبدهم ، فحذف القول .

٩ [قوله تعالى]^(٧) : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً ﴾ [٤٨]^(٨)

١٢ قالوا : إن التقدير : آتينا موسى وهارون الفرقان ذا ضياء ، فأدخل الواو على الضياء وإن كان صفة^(٨) في المعنى دون اللفظ كما يدخل على الصفة التي هي

(١) في موضع الكلام عليها ٨٤٩ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢١٧/٢ خ . ومجمع البيان ٤/٤٧ ، والبيان ٢/١٦١-١٦٢ ، والبحر ٦/٣١٢ .

(٤) قدره الزجاج وغيره : « يقولون » وهما واحد ، لأن الجملة المقدرة حال .

(٥) في الأصل : هنا ، بلا همزة الاستفهام ، وهو سهو .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٥٩ .

(٧) انظر الجواهر ٨١٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٥ ، وللزجاج ج ٢/٢١٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٧٤-٢٧٥ ، ومجمع البيان ٤/٥٠ ، والبيان ٢/١٦١ ، والبحر ٦/٣١٧ ، وتفسير الطبري ١٧/٢٥ ، والقرطبي ١١/٢٩٥ ، وابن كثير ٥/٣٤١ ، ومجمع التفسير ٤/٢٥٣ ، والحليبات ١/٢٠١ ، والمختص ٢/٦٤٤ .

(٨) تابعه على هذا أبو البركات والطبرسي وقد أخذوا منه من غير تصريح . وقول المؤلف « قالوا .. » =

صفة لفظاً كقوله : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ (١) [سورة الأحزاب : ١٢] .

= يريد به الفراء ومن وافقه في تقديره . ولا يخلو كلام الفراء من غموض ، ولهذا ما اضطربوا في تأويله . قال الفراء : « ... وضياء هو من صفة الفرقان ، ومعناه - والله أعلم - آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً وذكرأ ، فدخلت الواو ، كما قال ﴿ إِنَّا زَيْنًا السَاءَ الدنیا بزينة الكواكب . وحفظاً ﴾ [سورة الصافات : ٦-٧] جعلنا ذلك ، وكذلك ﴿ وضياءً وذكرأ ﴾ آتينا ذلك » اهـ .

و « ضياء » في قول الفراء منتصب على الحال ، وتقديره : ذا ضياء - نصّ على هذا الوجه فيه ابن جني في توجيهه القراءة الشاذة التي تعزى لابن عباس والضحاك وعكرمة « الفرقان ضياءً » بغير واو . والفرقان هو التوراة . وانتصب « ضياءً » على الحال بعامل مضر مؤخر معطوف بالواو على ما قبله تقديره : وآتينا ذلك ذا ضياء ، وهو ظاهر قول الفراء هنا ، كما انتصب قوله ﴿ وحفظاً ﴾ على أنه مفعول له بعامل مضر بعده معطوف بالواو على ما قبله ؛ يشهد لهذا قول الفراء نفسه في توجيهه قوله تعالى ﴿ وحفظاً ﴾ : « لو لم تكن الواو كان الحفيظ منصوباً بـ ﴿ زَيْنًا ﴾ فإذا كانت فيه الواو وليس قبله شيء ينسق عليه فهو دليل على أنه منصوب بفعل مضر بعد الحفظ ، كقولك في الكلام : قد أتاك أخوك ومكرماً لك ، فإنما ينصب المكرم على أن تضر « أتاك » بعده » معاني القرآن ١١٢/١-١١٤ .

وكلامه نصّ على ما ذكرت من انتصاب ﴿ وضياء ﴾ على الحال بعامل مضر مؤخر معطوف على ما قبله بالواو الداخلة عليها . وقد فهم هذا المعنى من كلامه شيخ الفسرين الطبري وإن لم يصرح باسمه .

وتأول الزجاج كلام الفراء على أن الواو زائدة عنده ، قال « وقال بعض النحويين [يريد الفراء] : معناه : ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً ، وعند البصريين أن الواو لا تتراد ولا تأتي إلا بمعنى العطف ... » اهـ وهو غلط عليه .

وظاهر كلام المؤلف أن الواو دخلت على « ضياءً » عاطفة إياه على « الفرقان » وإن كان صفة في المعنى دون اللفظ ، والظاهر أنه يريد الحال . وهذا غلط على الفراء أيضاً ، وغير جائز ما قال .

والذي أراد به الفراء بقوله « ضياءً » هو من صفة الفرقان ... « أن الفرقان هو التوراة وهي ضياءً وذكر . وتأويل الفرقان بالتوراة هو قول مجاهد وقتادة والزجاج والحافظ ابن كثير وغيرهم .

وقوله « ضياءً » معطوف على قوله « الفرقان » فهو مفعول به لا حال ، ويكون كقوله ﴿ وآتيناها الإنجيل فيه هدى ونور ﴾ [سورة المائدة : ٤٦] وهو قول الزجاج والنحاس وأبي =

وقد قال أبو علي^(١) في قوله تعالى : ﴿ وما يَعْرَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مَّثَقَلِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ .. ﴾^(٢) [سورة يونس : ٦١] : إنَّ من رفع ﴿ ولا أصغر ﴾ حمله على الموضع ، لأن الموصوف في موضع الرفع^(٣) .
 ألا ترى أن التقدير : وما يعزب عن ربك مثقال ذرة .

فقال / قائلون^(٤) : إنه قد سها في هذا اللفظ ، لأنه قال : « حمله على الموضع ، لأنَّ الموصوف في موضع الرفع » ، وإنما الواجب أن يقول : « لأنَّ^(٥) المعطوف عليه في موضع الرفع » .

وقد نسوا هذه الآية وقول سيويه : « مررتُ بزَيْدٍ وصاحبك » ، وقول الهذلي^(٦) :

= علي وابن جني وغيرهم ، فالعنى : آتيناه كتاباً هو فرقان وضياء وذكر ، وهو الوجه والظاهر .
 وذهب عن الطبري هذا المعنى فارتضى قول ابن زيد أن المراد بالفرقان الحق آتاه الله موسى وهارون فرق بينهما وبين فرعون أي النصر ، قال الطبري : وهو أشبه بظاهر التنزيل . وليس كذلك ، والله أعلم .

(١) = يريد أن « الذين » صفة ، ودخلت عليها الواو ، وهو تكلف وغلط . فالمنافقون غير الذين في قلوبهم مرض ، فالمنافقون هم المظهرون للإيمان البيطنون للكفر ، والذين في قلوبهم مرض هم ضعفاء الإيمان الذين لم يتمكن الإيمان من قلوبهم ، قال أبو حيان « والعطف دال على التغاير ، تَبَّ عليهم على جهة الذم » البحر ٢١٧/٧ .

(١) في الحجة ٣٩٠/٤ خك .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤-٥٤٥ .

(٣) عبارة أبي علي : « ومن رفع ﴿ ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ﴾ حمله على موضع الموصوف ، وذلك أنَّ الموصوف الذي هو ﴿ من مثقال ذرة ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رفع .. » اهـ .
 وقد ذب المؤلف عن أبي علي هنا ، واتهمه بسوء التأمل في التنزيل بما ذكره في هذه الآية فيما سيأتي ٩٩٦ .

(٤) لا أعرف أحداً منهم . والصحيح ما قالوه أنه سهو من أبي علي ، وليس بسوء تأمل منه في ظاهر التنزيل كما قال المؤلف فيما يأتي ٩٩٦ .

(٥) في الأصل وي « إنَّ » والوجه ما أثبت . وقوله « وإنما .. الرفع » لم يرد في ب .

(٦) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٥٠٧ ، وديوان الهذليين ١٨٤/٢ . وهو له في =

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ وَشَعَثٍ مَرَضِيَعٍ مِثْلِ السَّعَالِي

فأدخل الواو على الصفة . ألا ترى أنه قال ^(١) : إذا قلت مررتُ بزَيْدٍ وصاحبك وزيد هو الصاحب = جاز ، ولو قلته بالفاء - مررتُ بزَيْدٍ فصاحبك - لم يجوز كما جاز بالواو ^(٢) ، لأن الفاء تقتضي التعقيب وتأخير الاسم عن المعطوف عليه ^(٣) ، بخلاف الواو .

= الكتاب ١٩٩/١ ، ٢٥٠ ، وابن السرياني ١٤٦/١ ، والمخصص ١٣٠/١٦ ، والمقاصد النحوية ٦٦-٦٢/٤ ، والخزانة ٤١٧/١-٤٢٢ و ٣٠١/٢ ، وهو « لهذلي » في ابن يعيش ١٨/١ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، ووصف المباني ٤١٦ . ويروي « وشعثاً » . والرواية في ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين :

له نسوة عاطلات الصدو رعوخٍ مراضيعٍ مثل السعالي

وفي معاني القرآن للفراء « .. نسوة يائسات × وشعثاً » .
وقوله « ويأوي » فاعل يأوي ضمير الصياد أي يأتي مأواه ومترله إلى نسوة ، وعَطَّل جمع عاطل ، يقال امرأة عاطل إذا خلا جيدها من القلائد ولم يكن عليها حل ، يريد أنهم فقيرات سيئات الأحوال ، وشعث جمع شعشاء ، وهي المغبرة الشعر المتلبدته لأنها لا ترح رأسها ولا تدهنه ولا تغله ، والمراضيع جمع مرضع ، والسعالي : الغيلان ، جمع سعلاة ، أي هن مثل السعالي في سوء الحال ، عن ابن السرياني والبهمدادي .

(١) يريد سيبويه . انظر الكتاب ١٩٩/١

(٢) عبارة سيبويه : « ... وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجوز أن تدخل الفاء لأنك لو قلت مررتُ بزَيْدٍ أخيك وصاحبك كان حسناً ، ولو قلت مررتُ بزَيْدٍ أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجوز ، وكذلك لو قلت زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجوز ولو قلتها بالواو حسنت ، كما أنشد كثير من العرب لأمية بن أبي عائذ : ويأوي ... » اهـ . فأسقط المؤلف من عبارة سيبويه لفظ « أخيك » . وبني على ذلك جواز دخول الواو على الصفة ، وهو في هذا متابع للفراء الذي أجاز هذا ، وقد نهت فيها سلف ٦١٦ على وهم من ذهب هذا المذهب . والذي أجاز سيبويه وغيره تعاطف الصفات لادخول الواو على الصفة ، وقد بسطت التعليق عليه فيما سلف ٦٢٠ فانظره .

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى أن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب ، وعزي إلى الفراء والجزمي إلى أنها قد تكون بمعنى الواو فلا تفيده . انظر شرح اللع الموح ٢/١٠١ ، والكتاب ٢١٨/١ و ٣٠٤/٢ ، =

فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

يَالْهَفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ أَلْصُ صَاحِبِ الْغَنَائِمِ فَالْآيِبِ

- = فَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا بِالْفَاءِ ، وَجَادَ وَجَازَ بِخِلَافِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَصَاحِبُكَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةِ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ . إِنَّمَا (٢) الْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى « الَّذِي » ، فَالتَّقْدِيرُ : يَالْهَفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ فَالصَّاحِبِ ، أَيِ الْفَالِذِيِّ صَبَحَ الْفَالِذِيُّ غَمًّا فَالَّذِي أَبَ . فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى « الَّذِي » ، وَيَقْتَضِي « الَّذِي » كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِيَالِهِ صَلَةً ، ثُمَّ يَرِيدُ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي جَعَمَهَا شَيْئًا وَاحِدًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ . وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ . وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ . وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ (٣) [سورة الشعراء : ٧٨-٨٢] ، وَقَالَ الْقَائِلُ (٤) :

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ

= وَالْمَقْتَضِبُ ١٠/١ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٥١-٢٥٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٩٤/٨-٩٥ ، وَشَرَحَ الْكَانِيَّةَ ٣٦٦-٣٦٢/٢ ، وَرَصَفَ الْمَبَاتِي ٣٧٦-٣٧٩ ، وَالْحَنِّيَّ الدَّنَائِي ٦١-٦٥ ، وَالْمَغْنِيَّ ٢١٣-٢١٥ ، وَالْمُهَمَّعَ ٢٣٢-٢٣٣/٥ .

(١) وَهُوَ ابْنُ زِيَابَةَ التَّمِيمِيُّ . وَالْبَيْتُ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ لَهُ فِي دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ بِشَرْحِ الْمُرْزُوقِيِّ ١٤٧ ، وَالتَّبْرِيْزِيِّ ٧٤/١ ، وَمَعَانِي أَيْبَاتِ الْحَمَاسَةِ ٣٦ ، وَمَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ ١٥ ، وَسَمَطِ اللَّاتِي ٥٠٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ ١٥٨-١٥٩ ، وَالْحَزَانَةَ ٢٣٦-٢٣١/٢ وَ ٣٩٧/٤ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ ٣٠/٤-٣٢ . وَهُوَ لَهُ فِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢١٠/٢ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَغْنِيِّ ٢١٦ ، وَالْمُهَمَّعَ ١٨٤/٥ . وَزِيَابَةُ أَمَّهُ . وَالْحَارِثُ هُوَ الْحَارِثُ بْنُ هَمَامِ الشَّيْبَانِيِّ .

(٢) أَخَذَ الْمُؤَلِّفُ أَكْثَرَ كَلَامِهِ مِنْ « إِعْرَابِ الْحَمَاسَةِ » لِابْنِ جَنِّي ، أَنْظَرَ مَا نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ مِنْهُ فِي الْحَزَانَةِ وَشَرَحَ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ .

(٣) كَانَ فِي النِّسْخِ : « ... وَيَسْقِينِ إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ » فَأَتَمَّتْهُ .

(٤) وَهُوَ أَبُو صَخْرٍ الْهَذَلِيُّ . وَالْبَيْتُ مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٩٥٦-٩٥٩ ، وَأَكْثَرُهَا فِي أَمَالِي الْقَائِلِي ١٤٩-١٤٨/١ ، وَالْأَغَانِي ١٠٨/٢٤ ، ١١٧ ، ١٢٣-١٢٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ ٦٢ ، وَالْحَزَانَةَ =

فهذا كله يراد به شيء واحد^(١) ، وإن كانت الألفاظ مترادفاً بعضها على بعض . فكذا ههنا ليس قوله « فالغانم » صفة لما قبله على حدّ « مررت بزبد فصاحبك » .

وأبو الحسن^(٢) يميز المسألة بالفاء كما تجوز^(٣) بالواو .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [٥٦]

أي أنا من الشاهدين على ذلك . هكذا مقتضى المعنى ، وإن كانت العربية لا تجيز تقديم الصلة على الموصول^(٥) ، ولكنهم يقولون : هو متعلق بمحذوف يفسره الظاهر^(٦) .

= ٥٥٣/١-٥٥٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٢٨/١-٢٤٥ ، وبعضها في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٣١-١٢٣٢ ، والتبريزي ١١٩/٢ ، والشعر والشعراء ٥٦٣-٥٦٤ ، وانظر تحريج الكلمة في سمط اللآلي ٣٩٩ . وينحل بعض أبياتها المجنون ، انظر الشعر والشعراء ، وديوان المجنون ١٣٠-١٣١ ، وانظر تحريج الكلمة فيه .

والبيت له في ابن يعيش ١١٤/٨-١١٥ ، وبلا نسبة في المغني ٧٨ ، ٩٦ ، واللمع ٣٦٨/٥ .

(١) قال ابن جني في إعراب الحماسة : « المحلوف به سبحانه واحد ، وإنما أراد عطف بعض الصلة على بعض ، فلامتزاج الموصول بصلته أعاده معاً وإن كان غرضه إيهاها نفسها ، فكأنه قال : أما والذي أبكى وأضحك وأمات وأحيا » أهد عن شرح أبيات نخعي .

(٢) لم أصب كلامه . وهذا القول مبني على أن الفاء كألواو لا تفيد الترتيب .

(٣) في الأصل وي : « مجوز » ولم يعجم حرف المضارعة ، ولعل الصواب ما ضبطته . فإن قرئ « يجوز » كان الصواب أن يقول : يجوزها . وفي ب « يميز » والصواب أيضاً : يميزها .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٥٢٢ ، ٧١٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٥٥ ، والبيان ١٦٢/٣ ، والبحر ٢٢١/٦ و ٣٧٩/٤ ، والكامل ٥٢ ، ٥٦ تعليقات أبي الحسن ، والبغداديات ٢٥٩ ، واللمع ٣٠٥-٣٠٤/١ .

(٦) الموصول والصلة كاسم واحد لا يتقدم بمضه بعضاً فلا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول ، انظر المقتضب ١٩٧/٣-١٩٨ ، والأصول ٢٢٣/٢-٢٢٥ ، والمنصف ١٣٠/١-١٣١ ، واللمع ٢٠٢/١-٢٠٥ ، والمصادر السالفة .

(٧) والتقدير : وأنا شاهد على ذلك من الشاهدين ، وهو قول الكسائي والقراء والجرمي وابن السراج ، وأجازه المرء وغيره ، و « على ذلكم » تبيين . وقيل : يتعلق بما دل عليه معنى =

- [وقوله ^(١) : ﴿ قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ ﴾ ^(٢)] ١٦١
- قال أبو علي ^(٣) : التقدير فيه : على رؤية أعين الناس ، فحذف المضاف
 كحذفه من قوله : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ ^(٤)
 [سورة بآ : ١٤] والتقدير : فلما خرَّ تبين أمر الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ،
 فحذف المضاف ، والمعنى : فلما انكشف للإنس أمر الجن من جهلهم بالغيب .
 ف ﴿ أن لو كانوا ﴾ بدل من ﴿ الجن ﴾ ، ولفظ « تبين » في الآية لازم وليس
 بتعد ، كقوله : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾
 [سورة البقرة : ٢٥٦] ، وقال : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٥] .
 فتبت أن المضاف محذوف ، وأن قوله ﴿ أن لو كانوا يعلمون الغيب ﴾ ليس
 بمفعول لـ « تبين » ، وإن كان قد جاء « تَبَيَّنَتِ الشَّيْءَ » ، لأن الجن ما ادَّعوا علم
 الغيب ، وإنما اعتقد الإنس فيهم أنهم يعلمون الغيب ، فأبطل الله عقيدتهم فيهم
 بموت سليمان عليه السلام /

١٢ ٢/٨٩

قوله عز و علا : ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا
 يَنْطِقُونَ ﴾ ^(٥)] ١٦٣

الكلام ، أجازه أبو علي وابن جني وغيرها وعزي إلى أكثر النحويين . وقيل يتعلق بالشاهدين ،
 وتسمح بالظرف ، أجازه أبو حيان واختاره السيوطي ، وقيل الألف واللام في الشاهدين
 للتعريف لا على معنى السذي ، وهو قول المازني ، واختاره المبرد ، وأجازه أبو علي وغيره ،
 فيتعلق الجار بحال مقدرة منه . وانظر ما يأتي ١٢٧٦ .

- (١) زيادة من ي و ب .
 (٢) انظر الجواهر ٨٢ ، ومعاني القرآن للقراء ٢٠٦/٢ ، ومجمع البيان ٥٣/٤ ، والبيان ١٦٢/٢ ، والبحر
 ٣٢٤/٦ .
 (٣) لم أصب كلامه .
 (٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٥ .
 (٥) انظر مجمع البيان ٥٣/٤ ، والبحر ٣٢٥/٦ .

قال قوم : إن الوقف^(١) على قوله ﴿ بل فعله ﴾ جائز ، قالوا : والتقدير :
بل فعله من فعله ، ثم يتدئ فيقرأ ﴿ كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا
ينطقون ﴾ .

وهذا الكلام إذا قيس بكلام سيبويه اقتضى أن يكون الفاعل محذوفاً .
وحذف الفاعل لا يجوز^(٢) . ألا ترى أنهم أنكروا على الكسائي^(٣) قوله « ضربني
وضربت زيدا » حيث قال : يحذف الفاعل من الأول ، وأنه يقول في التثنية :
« ضربني وضربت الزيدَين » خلاف ما يقول سيبويه^(٤) حيث يقول « ضرباني
وضربت الزيدَين » ، وكذلك سيبويه يقول في الجمع « ضربوني وضربت
الزيدَين » ، فيضمر الفاعل على شريطة التفسير ، والكسائي يقول « ضربني
وضربت الزيدَين » . وهذا الكلام قد استقصيناه في « الخلاف »^(٥) .

قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْطاً أَتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [٧٤]

- (١) ذكر هذا الوقف صاحب منار الهدى ١٨٢ ، وأبو حيان في البحر . وهو قول متكلف لا يصح
حل كلام الناس عليه بله كلام الله . وذكر أبو حيان أن من أجازاه فهو بعيد عن طريق
الفصاحة ، وهو كما قال .
- (٢) هذا من مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى جوازه ، انظر الهمع ٢٥٥/٢ ، والمصادر التي ذكرناها
في التعليق على حذف الفاعل من المصدر المضاف إلى المفعول لأنه لا يتحمل ضميراً ٦٢٧ ،
والمصادر التي ذكرناها في التعليق على حذف الموصوف وإقامة ضفته مقامه ٢١٥ ، والتعليق
الآتي .
- (٣) انظر ابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الكافية ٧٩/١ ، وغيرها من المصادر التي ذكرناها في التعليق على
« التنازع » ٣٦٧ ، وبسط التعليق ٣٦٧ .
- (٤) ما ذكره هو قياس ما قاله سيبويه في الكتاب ٢٧/١-٤١ وهو من مذهب البصريين ، انظر ما سلف
من التعليق في موضع الإحالة السابقة .
- (٥) هو كتابه « الخلاف بين النحاة » انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق . وهذه المسألة التي
ذكرها فيه هي المسألة ١٣ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٢-٩٦ .
- (٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٢-٢٠٨ ، وللزجاج ج ١/٢١٤/١٧ ، وإعراب القرآن
٢٧٨-٢٧٧/٢ ، ومجمع البيان ٥٥/٤-٥٧ ، والبيان ١٦٣/٢ ، والبحر ٢٢٩/٦-٢٣٠ .

نصب بفعل مضر ، والتقدير : وآتينا لوطاً ، وأضمر لأن ﴿ آتيناها ﴾
يفسره^(١) . وقال قوم : بل التقدير : واذكر لوطاً^(٢) ، والأول أقيس . وكذلك
قوله ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ [٧٨] على تقدير : واذكر داود وسليمان ، وكذا
﴿ وَأَيُّوبَ ﴾ [٨٣] [أي]^(٣) واذكر أيوب ، وكذا ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ ﴾
[٨٥] وكذا ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾ [٨٧] ﴿ وَزَكَرِيَّا ﴾ [٨٩] إلى آخر القصة ، على
تقدير : واذكر .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [٧٨]
والذي تقدم داود وسليمان ؛ فدلّ على أن الاثنین وما فوقها جماعة^(٥) . وإن
شئت قلت : أراد الحاكمين والمحكوم عليه فصاروا ثلاثة^(٦) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ لِيُحْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ ﴾ [٨٠]
بالياء والتاء والنون^(٧) . فالياء أي ليحفظكم الله^(٨) . والتاء لتأنيث

- (١) وهو ما يعرف بالنصب على الاشتغال ، وسلف بسط التعليق عليه ٤٦٩ .
(٢) أجازوا القولين جميعاً .
(٣) زيادة من ي .
(٤) زيادة من ي وب .
(٥) انظر الجواهر ٧٩٠ . ومعاني القرآن للفراء ٢٠٨/٢ ، ومجمع البيان ٥٧/٤ ، والبيان ١٦٣/٢ ، والبحر
٣٢١/٦ ، وتفسير الطبري ٢٨-٢٧/١٧ ، والقرطبي ٣٠٧/١١ ، ومجمع التفسير ٢٦٢/٤ .
(٦) لأن التثنية جمع ، ومعنى جمع : ضم شيء إلى شيء ، انظر المقتضب ١٥٦/٢ ، والجواهر ٧٨٧ .
فوضع الجمع موضع التثنية وهو قول الفراء ومن وافقه .
(٧) وهو قول الطبري ، وعبارته « وكنا لحكم داود وسليمان والقوم الذين حكما بينهم » . وأجيز
القولان .
(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٤/٢ خ ، والحجة ٤٨٦/٢ خم ، ومجمع البيان
٥٧/٤ ، والبيان ١٦٢/٢-١٦٤ ، والبحر ٣٣٢/٦ . وسياة الآية : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لِّكُمْ
لِيُحْصِنَكُمْ .. ﴾ .
(٩) قرأ بالنون أبو بكر عن عاصم ، وبالتاء ابن عامر وحفص عن عاصم ، وبالياء الباقون . انظر
السبعة ٤٣٠ ، والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٣٣٤/٢ .

الصَّنْعَةَ^(١) . والنون على معنى : لنحصنكم نحن .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [٨٧]

قالوا^(٤) : التقدير : أظن أن لن نقدر عليه ؟ فحذف الهمزة ، كقوله : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾^(٥) [سورة الشعراء : ٢٢] ، والتقدير : أوتلك نعمة ؟ فكذا ههنا .

ويجوز أن يكون معنى ﴿ أَنْ لَنْ تَقْدِرَ ﴾ : أن لن نضيق^(٦) ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ [سورة الطلاق : ٧] .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٨]^(٧)

(١٠) = أجازة الزجاج وأبو علي ومن وافقهما . وقيل : ليحصنكم اللبوس وهو قول الفراء وأجازة الزجاج ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(١١) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ومن وافقهما . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون محملاً على المعنى لأن اللبوس هي الدرع ، وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٥٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٢ ، وللنراء ٢/٢٠٩ ، وأعراب القرآن ٢٧٩/٢-٢٨٠ ، وجمع البيان ٤/٦٠-٦١ ، والبحر ٦/٣٣٥ ، وتفسير الطبري ١٧/٦٢-٦٣ ، والقرطبي ١١/٣٢٢-٣٢٣ ، وجمع التفاسير ٤/٢٧٥ .

(٤) وهو قول ابن زيد وحده ، ولم يرتضه الطبري والرماني وغيرها لأنه لا يجوز حذف همزة الاستفهام من غير دليل عليه .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٨٥ .

(٦) عن عطاء وسعيد والحسن وغيرهم . وقيل : معناه أن لن نقدر عليه العقوبة أي لن نعاقه ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك والأخفش والفراء وغيرهم .

(٧) انظر معاني القرآن للنراء ٢/٢١٠ ، وللزجاج ج ٢/٢١٥ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٨٠-٢٨١ ، والحجة ٢/٤٨٧-٤٨٨ خم ، وجمع البيان ٤/٦٠ ، والبيان ٣/١٦٤ ، والبحر ٦/٣٣٥ ، والبنفسديات ١٤١ ، والخصائص ٨/٣٩٨ ، وابن يعيش ٧/٧٥ ، وابن الشجري ٢/٢١٥-٢١٧ ، والمغني ٧٢١ ، ٨٧٨ ، والهمع ٢/٢٦٦ .

رواه [أبو بكر عن]^(١) عاصم ﴿ تَجِيَّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بتشديد الجيم^(٢) . وقال
الناس ومعهم فارسهم^(٣) : إنه لا يكون فعل ما لم يسم فاعله لانتصاب قوله
﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ولو كان ﴿ تَجِيَّ ﴾ لقال « وكذلك تَجِيَّ الْمُؤْمِنُونَ » ، ليقوم
مقام الفاعل .

وهذا الذي أنكروه يمكن حمله على وجه آخر : وهو أن يكون المصدر مضراً
في الفعل لدلالة الفعل عليه ، والتقدير : نُجِّيَّ النجاء^(٤) . وهذا كما روي عن
يزيد^(٥) في قوله تعالى جدّه : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يُرْجُونَ أَيَّامَ
اللَّهِ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾^(٦) [سورة الجنّة : ١٤] ، على تقدير : ليجزى الجزاء قوماً^(٧) ،
فأقام المصدر مقام الفاعل ، ونصب ﴿ قوماً ﴾ على ما يستحقه من الإعراب .
وهذا وإن كان محتملاً فإنه مع المفعول الصحيح قبيح^(٨) . والوجه أن

- (١) زيادة من ي وب .
(٢) وهي قراءة ابن عامر أيضاً ، ولم يذكره ابن مجاهد وذكره غيره . انظر السبعة ٤٢٠ ،
والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٢٢٤/٢ ، والمبسوط ٣٠٣ ، والتبصرة ٢٦٤ .
(٣) هو أبو علي الفارسي .
(٤) وهو قول الفراء وأبي عبيد ، وأنكره الزجاج وأبو علي والنحاس وغيرهم ، قال الزجاج : « وهذا
خطأ ياجتماع النحويين كلهم ، لا يجوز : ضرب زيداً تريد ضرب الضرب زيدا ، لأنك إذا قلت
ضرب زيدا فقد علم أن الذي ضربه ضرب ، فلا فائدة في إضارته بقيامه مقام الفاعل » اهـ .
ويرد على هذا القول أيضاً أنه لو كان كما تأولوا لكان « نُجِّيَّ » بفتح الياء ولا يجوز إسكانها إلا في
الضرورة ، قاله النحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم .
(٥) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة .
(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢٨ .
(٧) لم يجزئ ما أجازته هنا ، انظر التعليق هناك .
(٨) إذا حذف الفاعل بي الفعل للمفعول فأقيم المفعول مقام الفاعل . وإذا ذكر المفعول الصحيح
- ويقال الصحيح ، وهو المفعول به على الحقيقة - لم تتم مقام الفاعل غيره مما يجعل مفعولاً على
السمة ، وهو المصدر وأجار والجرور والظرف من الزمان والمكان ، لأن الفعل له فهو أولى به .
تقول ضربت زيدا يوم الجمعة ضرباً شديداً ، فإن بينته لما لم يسم فاعله أي للمفعول أو للمجهول =

تُحْمَلُ^(١) هذه القراءة على إخفاء النون / من ﴿ تَنْجِي ﴾ فظنَّه الراوي إدغاماً^(٢) . [وهو أوَّلَى من حَمَلِهِ على أنه ﴿ ننجي ﴾ بنونين ، فحذف إحداهما^(٣) قياساً على ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٢]^(٤) ، فإنَّ هذا لم يَجِئ في كلامهم كما جاء ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾]^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَيْتُ فَرْجَهَا ﴾^(٥) [٩١]
والتقدير : واذكر التي أحصت فرجها .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ فَتَنْفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوْحِنَا ﴾^(٧) [٩١]
وقال في موضع آخر : ﴿ فَتَنْفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوْحِنَا ﴾^(٨) [سورة التحريم : ١٢] ،

= قلت ضُرب زيدٌ يوم الجمعة ضرباً شديداً ، لا يجوز غير ذلك ، هذا مذهب البصريين - وذهب الكوفيون إلى إجازة إقامة غير المفعول الصحيح مقام الفاعل مع وجوده ، وعزي هذا القول إلى الأخفش . والذي نصَّ عليه ابن جني أنه أجاز ذلك ، ثم قال أعني الأخفش « هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال » .

انظر الكتاب ١٩/١ ، والمقتضب ٥٠/٤-٥١ ، والأصول ٧٩/١-٨١ ، والإيضاح ٧٢-٧٤ ، والجمل ٧٦-٧٩ ، والخصائص ٢٩٧/١ ، واللمع ٩٤ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١/٣٩-٢ ، ولابن برهان ٤٦ ، وشرح الكافية ٨٤/١-٨٥ ، وابن يعيش ٧٢/٧-٧٦ ، والمهمع ٢٦٥/٢-٢٦٧ ، والمصادر السالفة .
وما أجازته الكوفيون في السعة أجازته أبو علي وابن جني في الضرورة وهو من قبيحها كما قال ابن جني ثم قال : « ومثله لا يعتد أصلاً بل لا يثبت إلا محتمراً شاذاً » اهـ .

(١) في الأصل : يحمل ، وهو تصحيف .

(٢) وهو قول أبي علي .

(٣) حله على هذا الوجه ابن جني ، وكان المؤلف يرد عليه ، وهو قول الأخفش علي بن سليمان واستحسنه النحاس . وما قاله المؤلف في هذا الوجه صحيح .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢١٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٨٠/٢ ، والبيان ١٦٤/٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر البحر ٢٣٦/٦ ، وتفسير الطبري ٦٧/١٧ ، والقرطبي ٣٣٨/١١ ، وجمع التفسير ٢٧٧/٤ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٦٢ - ١٣٦٤ .

فجاء ههنا على التأنيث وهناك على التذكير ، لأنه جاء في التفسير أن جبريل عليه السلام أخذ بجيبها^(١) ونفخ فيه ، فحين ذكر حَمَل على « الجيب » .

٣ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾^(٣) [٩٥]

٦ قال الناس : إن « لا » ههنا زيادة^(٤) ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكتها رجوعها^(٥) إلى الدنيا^(٦) . فد « أن » مع اسمها وخبرها في موضع الرفع خبر ﴿ حرام ﴾ ، و « لا » زائدة .

٩ والذي قاله أبو علي رحمه الله أن خبر المبتدأ مضر ، وأن قوله ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ في صلة المصدر^(٧) ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكتها بأنهم

(١) أي يجيب درعها . وقوله تعالى ﴿ فيها ﴾ أي في التي أحصنت فرجها ، وانظر ماسياًتي ١٣٦٣ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ١٣٢-١٣٣ ، وشرح اللع اللوح ٢/٥٢ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٠/١ ، وللزجاج ج ١/٢١٧-٢١٨ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٨٢-٢٨٣ ، والحجة ٤٨٨٣-٤٩٠ خم و ٨٢-٨١/٤ خك ، وجمع البيان ٤/٦١-٦٢ ، والبيان ٢/١٦٥ ، والبحر ٦/٢٣٨-٢٣٩ ، وتفسير الطبري ١٧/٦٨-٦٩ ، والقرطبي ١١/٢٤٠-٢٤٩ ، وابن كثير ٥/٣٦٦-٣٦٧ ، وجمع التفاسير ٤/٢٧٨ ، وابن الشجري ٢/٢٣٦ ، والمغني ٢٣٢ .

(٤) هو قول الفراء وأبي عبيد ومن وافقهما ، وهو أحد قولي أبي علي .

(٥) الأنسب أن يقول : رجوعهم ، أي أهل القرية .

(٦) وهو قول قتادة وأبي جعفر الباقر وغيرهما ، وروي عن ابن عباس ورجحه الحافظ ابن كثير . وقيل « لا » غير زائدة ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكتها أن لا يرجعوا عن كفرهم أي لا يتوبوا . ومعنى حرام : واجب أو عزم ، عن ابن عباس واختاره الطبري . وذهب الزجاج إلى أن التقدير : حرام على أهل قرية أن يتقبل منهم عمل لأنهم لا يرجعون أي لا يتوبون ، فالخبر محذوف ، وأنهم لا يرجعون في موضع المفعول له .

(٧) وكذا قال في شرح اللع والجواهر ، وتابعه الطبرسي غير مصرح بالنقل عنه . وفيما عراه إلى أبي علي وهم ، على أن أبا علي قد اضطرب كلامه في تأويل هذه الآية : فقد أجاز في الحجة ٤-٨١-٨٢ خك وجهين : أحدهما : أن تكون « لا » زيادة و « أن » في موضع رفع بأنه خبر =

لا يرجعون مَقْضِيٍّ أو ثابتٍ أو محكوم عليه ، فحذف الخبر . وحذف الخبر أحسن من زيادة « لا » ، ألا ترى أن زيادة « لا » إنما جاءت^(١) في التنزيل في مواضع معدودة^(٢) ، كقوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٣) [سورة الفاتحة : ٧] ، وقوله ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَتَّجِدَ ﴾^(٤) [سورة الأعراف : ١٢] ، وقوله : ﴿ أَنهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٥) [سورة الأنعام : ١٠٩] على قول غير الخليل^(٦) رحمه الله ، وقوله : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ [سورة ناطر : ٢٢] ، ﴿ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴾^(٧)

= المبتدأ الذي هو حرام ، المعنى « وحرام على قرية أنهم لا يرجعون أي أنهم يرجعون ، والتقدير : وحرام على قرية مهلكة رجوعهم إلى أهلهم ... والوجه الآخر أن تكون « لا » غير زائدة ، ولكنها متصلة بـ « أهلكتنا » كنه قال : وحرام على قرية أهلكتنا بأنهم لا يرجعون أي أهلكتناهم بالاصطلام والاستئصال بأنهم إنما لا يرجعون إلى أهلهم للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم ، وخبر المبتدأ على هذا محنوف تقديره : وحرام على قرية أهلكتناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم ونحو ذلك ... » اهـ . وقال في الحجة ٤٨٩/٣ - ٤٩٠ خم : « إن شئت رفعت « أي ﴿ حرام ﴾] بالابتداء ... وإن شئت جعلته خبر مبتدأ وكان المعنى : وحرام على قرية أهلكتناها أنهم لا يرجعون ، وجعلت « لا » زائدة ، والمعنى : وحرام على قرية أهلكتناها رجوعهم ... وإن شئت جعلت حراماً ... خبر مبتدأ وأضمرت مبتدأ ويكون المعنى : وحرام على قرية أهلكتناها بأنهم لا يرجعون ، وجعلت « لا » غير زائدة ، أي رجوعهم ، المعنى : وحرام على قرية أهلكتناها بالاستئصال رجوعهم ، ومعنى حرام عليهم أنهم ممنوعون من ذلك ... » اهـ .

- (١) في الأصل : جاء ، وهو سهو من الناسخ .
- (٢) عقد المؤلف في الجواهر ١٣١ - ١٤٠ الباب ٥ لـ « ما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر زيادة « لا » ٤٢٥ .
- (٣) انظر الجواهر ١٣١ ، وشرح اللمع اللوح ١/٧٩ - ٢ ، والحجة ١/١٢١ - ١٢٢ .
- (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥١ . وكان في الأصل « وما منعك .. » والتلاوة بلا واو .
- (٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٣ - ٤٢٦ .
- (٦) قول الخليل أن « أن » هنا بمعنى لعل ، ووافقه سيبويه والأخفش ، وأجازاه الفراء وأبو علي وغيرهما ، انظر ما سلف .
- (٧) سياق التلاوة : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ [١٩] وَلَا الظُّلْمَاتِ وَلَا النُّورَ [٢٠] وَلَا الظُّلَّ وَلَا الْحَرُورَ [٢١] وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتَ [٢٢] .. ﴾ .

١/٩٠ [سورة فاطر: ١١] . ولو طالبتني بحذف خبر المبتدأ لم يكتني عدّه^(١) في الوقت كما عدت لك زيادة « لا » لأن ذلك قد كثر وشاع ، وهذا قلّ ومع^(٢) قلته يمكن المصير إلى الحكم بترك زيادته .

٢

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ [٩٦]
 جواب ﴿ إذا ﴾ مضر عند قوله ﴿ فإذا هي شاخته أبطار الذين كفروا
 يا ويلنا ﴾ [٩٧] ، والتقدير : قالوا يا ويلنا ، فحذف الجواب^(٥) .
 وقال الفراء : إن الواو في قوله ﴿ وأقترب الوعد الحق ﴾ [٩٧] زيادة^(٦) ،
 وهو جواب ﴿ إذا ﴾ .

٦

٩ [و]^(٧) قال أبو علي^(٨) : يجوز^(٩) أن يكون جواب ﴿ إذا ﴾ قوله : ﴿ فإذا

-
- (١) في الأصل وي « عدها » ، وله وجه يحمل عليه وهو أن يريد : عدّ مواضع الحذف ، وما أثبتته من ب هو الوجه .
 (٢) في الأصل : ومعه ، وهو خطأ .
 (٣) زيادة من ي وب .
 (٤) انظر الجواهر ٢٨ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/٢ ، ومجمع البيان ٦٣/٤ - ٦٤ ، والبيان ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، والبحر ٣٣٩/٦ .
 (٥) وهو قول الزجاج ومن وافقه .
 (٦) وهو قول الكسائي أيضاً ، وسلف التعليق على زيادة الواو ١٨٥ . وذكرت ثمة أن الأخصش وابن برهان من البصريين أجازا زيادتها وغيرها من البصريين لا يجوزونها .
 (٧) زيادة مني .
 (٨) لم أصب كلامه . وعزا النحاس هذا القول إلى الكسائي .
 (٩) كذا في الأصل . وفي ي وب « ... وهو جواب إذا . ويجوز .. » . وعلى ما فيها لم ينسب المؤلف هذا القول إلى أحد .

هي شاخصة ﴿ ، والتقدير : [حتى ^(١)] إذا فتحت بأجوج ومأجوج شخصت
أبصار الذين كفروا .

٢ فأما إعراب قوله ﴿ فيإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ ^(٢) =
ف ﴿ هي ﴾ ضمير القصة والحالة في موضع الرفع بأنها مبتدأة ، وقوله ﴿ أبصار
الذين كفروا ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ شاخصة ﴾ ، والمجمل تفسير قوله ﴿ فيإذا
هي ﴾ أي القصة والحالة أن أبصار الذين كفروا شاخصة .

٦ فيان ^(٣) قلت : هل يجوز أن يكون ﴿ أبصار الذين كفروا ﴾ مرتفعة
ب ﴿ شاخصة ﴾ لأن ﴿ شاخصة ﴾ قد اعتمدت على ﴿ هي ﴾ ، فوجب أن
يرتفع ما بعدها = فالجواب : إن هذا غير جائز ، لأن شاخصة لم تعتمد ^(٤) على
﴿ هي ﴾ وليست ^(٥) بخبر ﴿ هي ﴾ وإنما هي خبر ﴿ أبصار ﴾ . فالخلاف في رفع
﴿ أبصار ﴾ قائم بماذا هو : فعند سيوييه على ما ذكرته لك ، وعند أبي الحسن
يرتفع ﴿ أبصار ﴾ ب ﴿ شاخصة ﴾ كما قال في قولهم : « قائم زيد » ^(٦) . وقد
١٢ تقدم مثل هذه الآية حدو القدة بالقدة في قوله تعالى : ﴿ إنه مصيها

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٠٥ ، ٨٨٨ ، وشرح اللع اللوح ١/٤٢ ، وجمع البيان ٦٤/٤ ، والبحر ٣٢٩/٦ ،
والخصائص ٢٩٨/٢ ، وابن الشجري ٦٠/٢ ، والمغني ١٢١ ، ٦٥٢ .

(٣) في الأصل : وإن ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) في الأصل : يعتمد ، وهو تصحيف .

(٥) في النسخ : وليس ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر الكتاب ٢٧٨/١ ، وشرح اللع اللوح ١/٢٤ . قال المؤلف في شرح اللع : « ... فعند
سيوييه تقديره : زيد قائم ، وعند الأخفش يرتفع قائم بالابتداء ويرتفع زيد بقائم ، وليس في
قائم خير على زعمه لارتفاع الظاهر به وقد سد مسد الخبر أعني زيدا ... » اهـ . وانظر
ما سلف من التعليق على ارتفاع الاسم باسم الفاعل على المذهبين ٥٨٤ ، وما سلف من التعليق
على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٢ .

﴿ مَا أَصَابَهُمْ ﴾^(١) [سورة مود: ٨١] . وأما العامل في قوله ﴿ فإِذَا هِيَ ﴾ فقوله ﴿ شَاخِصَةً ﴾^(٢) ، وقد ذكرته في « الجواهر »^(٣) .

٢ قوله عز وجل : ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾^(٤) [١٠٤] .

٢/٩٠ قالوا : إِنَّ السِّجِلَّ اسم مَلَك^(٥) ، وإن المصدر مضاف إلى الفاعل / ، وإنّ
٦ التقدير : كما يطوي الملكُ الكتب .

وروي عن ابن عباس أنه [قال]^(٦) : كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هذا سهو منه ، فلم يتكلم على الآية في هذا الكتاب لافي موضعها ولا في غير موضعها فيه ، وتكلم عليها في الجواهر ٥١٦ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣٤ .

(٢) « إذا » في الآية للمفاجأة ، وهي ظرف عند المؤلف وصرح في الجواهر ٨٨٩ أنها من ظروف المكان ، وهو ما عزي إلى أبي علي وابن جني وابن الخياط ، وهو ظاهر قول المبرد ، وعزي إلى الرياشي والزجاج أنها ظرف زمان ، وعزي إلى الأخفش أنها حرف وواقعه الكوفيون . انظر الجواهر ٨٨٩-٨٩١ ، والمقتضب ٥٧/٢-٥٨ ، و ١٧٨/٣ ، ٢٧٤ ، وشرح الكافية ١٠٣/١-١٠٤ و ١١٢/٢ ، وابن يعيش ٩٤/١-٩٥ و ٩٨/٤-٩٩ ، والمغني ١٢٠-١٢١ ، والهمع ١٨٢/٣-١٨٣ . وانظر ما يأتي ١٠١٢ .

(٣) ص ٧٠٥ في الباب ٣٧ الذي عقده لما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير . وقال ثمة : « ... والعامل إذا قوله شاخصة ، ولولا أن إذا ظرف لم يجر تقديم ما في حيزه عليها لأن التفسير لا يتقدم على المفسر ... » اهـ .

والجواهر هو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٨٤٣ .
(٤) انظر الجواهر ٥٠٨ ، ومعاني القرآء للقرآء ٢١٣/٢ ، وللزجاج ج ١/٢١٧/٢ خ ، والحجة ٤٩٠/٣-٤٩٢ خم ، وجمع البيان ٦٥/٤ ، والبيان ١٦٦/٢ ، والبحر ٢٤٢/٦ ، وتفسير الطبري ١٧/٢٨ ، والقرطبي ٢٤٧/١١ ، وابن كثير ٣٣٧/٥-٣٣٩ ، وجمع التفاسير ٢٨٢/٤ ، والكشاف ٢/٥٨٥ ، والفخر الرازي ٢٢٨/٢٢ ، والمختص ٦٧/٢-٦٨ .

(٥) وهو قول ابن عمر والسدي وابن عباس في رواية عنه . قال الطبري وغيره : لا يعرف في الملائكة ملك اسمه السجل .

(٦) زيادة من ي و ب .

كاتب يسمّى سجلاً^(١) .

وقال قوم : إن السَّجِلَّ هو المعروف^(٢) ، أي كما يَطْوِي وَيَشْتَمِلُ^(٣) السَّجِلُّ على الكتب . ويكون أيضاً مضافاً إلى الفاعل .

وقيل : إنَّ الطَّيَّ مصدر مضاف إلى المفعول ، أي كما يَطْوَى السجل . وبين ما السجل فقال ﴿ للكتب ﴾ أي السجل الذي من الكتب^(٤) .

(١) أنكر الحافظ ابن كثير هذه الرواية عن ابن عباس . وقال الطبري : لا يعرف لنبينا ﷺ كاتب كان اسمه السجل ، ووافق الحافظ ابن كثير وغيره . والمصدر على هذا القول أيضاً مضاف إلى الفاعل .

(٢) أي الصحيفة . وهو الصحيح عن ابن عباس فيما قال الحافظ ابن كثير ، وهو قول مجاهد وقتادة والفراء وغيرهم ، واختاره الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٣) أي كما يَطْوِي السجل الكتب ويشتمل عليها ، ولم يذكر المؤلف في الجواهر هذا القول . وضبط في الأصل وب « يَطْوِي وَيَشْتَمِلُ » وهو خطأ ولم يضبط في ي . وعلى أن الظاهر أن السجل هو فاعل الطي فلم يذكره أكثرهم ، واختلف من ذكره في تقديره وإن اتفق المعنى . قال الراغب في المفردات (سَجَل) : « أي كطيّه لما كتب فيه حفظاً له » ، وقال الفخر الرازي : « ... فيكون معنى طي السجل للكتاب [بالإفراد ، وهي قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم] كون السجل ساتراً لتلك الكتابة ومخفياً لها لأن الطي ضد النشر .. ثم قدره تقديراً يخالف ما ذكره قال « والمعنى تطوي السماء كما يطوي الطومار الذي يكتب فيه » اهـ وهو قد أخذ كلامه من الزمخشري الذي اضطرب تقديره في ذلك أيضاً ، قال : « كما يطوي الطومار ... لما يكتب فيه .. ومن جمع فعناه للمكتوبات أي لما يكتب فيه من المعاني الكثيرة ... اهـ . وكلامه يقتضي أن يكون السجل هو الطاوي لما يكتب فيه ، والله أعلم . والقراءة بالجمع (للكتب) قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ للكتاب ﴾ بالإفراد . انظر السبعة ٤٣١ ، والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٢/٢٢٥ .

(٤) قوله « وبين ما السجل ... » كذا قال ولا معنى له ولا وجه . وقد اختلفوا في تقدير الكلام : فذهب الطبري ومن وافقه إلى أن التقدير : كما يَطْوِي السجل على ما فيه من الكتاب ، فاللام في ﴿ للكتب ﴾ بمعنى « على » وهو الوجه الذي ذكره المؤلف في الجواهر . فالمصدر مضاف إلى المفعول . وذهب أبو علي ومن وافقه - وهم الأكثرون - إلى أن التقدير : كطي الطاوي الصحيفة لدرج الكتب ، فحذف المضاف ، وقدره ابن جني : أي كطي الكتاب لأن يكتب فيه . فاللام لام العلة ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، وهو قول ظاهر البعد .

﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ ^(١) [١٠٤]

الكاف من صلة ﴿ نعیده ﴾ وإن كان متقدماً . وقد تقدم مثل هذا في قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ ^(١) [سورة البقرة : ١٥١] ، وقال : ﴿ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ ^(٢) [سورة البقرة : ٢٨٢] . فهذه الكافات الثلاثة من صلة ما بعدها .

وربما يَسمح لك ^(٤) برابع على أحد الأقوال ^(٥) ، وهو قوله ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ﴾ ^(٦) [سورة الأنفال : ٥] . وقد عددناها لك في « التقديم والتأخير » ^(٧) في الجواهر ^(٨) .

فإذا نظرت إلى عثمان ^(٩) وقد أخذ في تعداد الشواهد على أصل واحد = فأعلم

(١) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٢/٢ ، ومجمع البيان ٦٦/٤ ، ونقل عن المؤلف مصرحاً ، والبحر ٢٤٢/٦ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٢-١١٣ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ١٩٨ .

(٤) في الأصل « له » ولعله تحريف صوابه ما أثبت من ي و ب .

(٥) قوله « على أحد الأقوال » كان ينبغي أن يقوله في آتي سورة البقرة أيضاً ، فقد قيل إن الكاف من صلة ما قبلها ، انظر الكلام عليها في موضعها والتعليق ثمة .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٩٣ .

(٧) هو الباب ٢٧ من الجواهر ٦٧٥-٧٣٥ .

(٨) ذكر آتي البقرة في هذا الباب منه ص ٦٧٥ ، وذكر آية الأنفال فيه ص ٧٠١ . وقد فاتته أن يذكر آية سورة الأنبياء فيه ، وقد ذكرها ص ٢٨٨ في الباب ١٤ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف للموصوف وأقيمت صفته مقامه » ونص على وجه التقديم والتأخير فيها كما ذكر هنا آية سورة الأنفال وآية سورة البقرة ١٥١ ، وذكر معها آية أخرى من باب التقديم والتأخير وهي قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٩] وقد فاتته ذكرها في باب التقديم والتأخير ، ولم يتكلم عليها في هذا الكتاب .

وانظر ما قلناه في « الجواهر » ص ٨٨١ .

(٩) هو الإمام أبو الفتح عثمان بن جني صاحب الخصائص وسر صناعة الإعراب والمحتسب والمنصف واللع وغيرها من الدرر .

أَنَّ أَفْضَلَ مِنْهُ وَأُنْبَلُ وَأَخْصُ وَأَحْسَنَ مَقَالاً مَنْ بَدَّلَ شَوَاهِدَهُ مِنَ الشَّعْرِ بِشَوَاهِدِهِ^(١)
من التنزيل .

وتكون « الْخَصَائِصُ » اسم كتابه لا اسم كتاب عثمان . ألا ترى أنه قال
عليه السلام : « أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ »^(٢) ولم يقل : أهل آيات
ذي الرمة ولا آيات النابغة !

فَلِمَ أَفْنَيْتَ عَمْرَكَ فِي تَعْدَادِ هَذَا ، وَطَلَبْتَ حَذْفَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَحَذْفَ
الموصوف وتأنيث المذكر^(٣) من قوله « جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا »^(٤) ؟ وَأَيْنَ أَنْتَ^(٥)
من قوله ﴿ لَوْنَهَا تَسْمُ النَّاطِرِينَ ﴾^(٦) [سورة البقرة : ٦١] وقوله ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ

(١) كذا وقع في النسخ ، والوجه أن يقول : « من بدل شواهده من التنزيل بشواهده من الشعر »
فيدخل الباء على المتروك كما دخلت عليه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْبُلُوا الْحَبِيثَ بِالطَّبِيبِ ﴾
[سورة النساء : ٢] وقوله : ﴿ وَمَنْ يَبْدِلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٨] وقوله
﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٦١] .

(٢) هذه قطعة من حديث أخرجه ابن ماجه في المقدمة برقم ٢١٥ ، وأحد في المسند ١٢٧٧/٣-١٢٨ ،
٢٤٢ ، وهو في كشف الخفاء ٢٥١/١ ، ٢٦٢ ، برقم ٧٦٨ ، ٨١١ .

(٣) عقد أبو الفتح في الخصائص ٣٦٠/٢-٤٤١ باباً في شجاعة العربية ذكر فيه الحذف والزيادة
والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتعريف ، وذكر في الحذف حذف الجملة والاسم والفعل
والحرف . وحذف الجار والمجرور والموصوف من حذف الاسم وقد ذكرها ص ٣٦٦-٣٧٢ ، وذكر
تأنيث المذكر وتذكير المؤنث في الحمل على المعنى ص ٤١١-٤١٩ .

(٤) حكى الأضاعي عن أبي عمرو قال : « سمعت رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته
كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت :
فا للغوب ؟ قال : الأحمق » اهـ .

أنظر هذه الحكاية في الخصائص ٢٤٩/١ و ٤١٦/٢ ، وسر الصناعة ١٢ ، وأختب ٢٢٨/١
و ١٨٦/٢ .

(٥) هذا كلام لا يقضى منه العجب ! أعجبتك نفسك أيها الشيخ فتجرت على الإمام أبي الفتح بغير
حق ، وقد أغرت على كلامه في هذا الموضع من الخصائص فأخذته وادعيت له نفسك ، وهذا شيء
قبيح شنيع ، غفر الله لك ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٢-٥٦ .

بازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴿^(١) [سورة الأنعام : ٧٨] وقوله ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ رَبِّي قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٢) [سورة الأعراف : ٥٦] وقوله ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ ^(٣) [سورة الكهف : ٩٨] وقوله : ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ ^(٤) [سورة البقرة : ٢٧٥] ؟
 أفتراه ^(٥) هو في حكايته « جاءته كتابي » هذا = قائلاً بالخط الأوفى أم الذي يعدُّ لك هذه الآي ^(٦) !؟

٦ قوله عز وعلا : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ أَذْنُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ ^(٧) [١١٠٩] الجار والمجرور في موضع الحال من الفاعلين والمفعولين جميعاً ، لأنهم قالوا في التفسير : فقل أذنتكم فاستوينا نحن وأنتم ، فيكون الحال من الفريقين .

٩ ولا أدري بأي الأمرين تُلحُّ عليّ : أبكون الجار والمجرور حالاً ، أم يكون حالٍ واحدة من صاحبين ؟ وكلا الأمرين عُدَّ لك في « الجواهر » ^(٨) من قوله :

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .
- (٢) سلف الاستشهاد بها ٧٧٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .
- (٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٧٧ .
- (٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦١٩ ، وشرح اللسع اللوح ١/٢٧ و ٢/١٣٢ ، وإعراب القرآن ٢٩٣/٨ ، ومجمع البيان ٢٩٠/٨ ، والبيان ١٨٠/١ ، والبحر ٣٣٥/٢ ، والكتاب ٢٣٥/١ ، ٢٣٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٤ ، ٦١٩ ، وتكلمة الإيضاح ٨٧ ، ١١٥ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، وابن يمش ٩١/٥ ، ٩٤ .
- (٥) في الأصل « أفتري » وفوق الرءاء ألف « ا » ، وفي ي « أفتري » وفي ب « أفترا » ، والصواب ما أثبت .
- (٦) قد ذكر أبو الفتح جميع الآي إلا آية سورة الكهف في هذا الموضع نفسه من الخصائص ٤١٢/٢ ، ٤١٥ فأغار عليه المؤلف ثم لم يسلم أبو الفتح من لسانه رحمة الله .
- (٧) انظر الجواهر ٢٥٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/٢١٧/٢ خ ، ومجمع البيان ٦٦/٤ ، والبيان ١٦٦/٢-١٦٧ ، وتفسير الطبري ٨٢/١٧-٨٤ ، والقرطبي ٣٥٠/١١ ، وابن كثير ٢٨٢/٥-٢٨٣ ، ومجمع التفسير ٢٨٤/٤-٢٨٥ .
- (٨) ذكر المؤلف في الجواهر في الباب ١٢ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » ص ٢٥٨ منه آيتي الأنبياء والأنفال ، ولم يذكر =

﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِيلَةً ﴾ ^(١) [سورة مريم: ٢٧] وقوله ﴿ يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ﴾ ^(٢) [سورة الأعراف: ٥٤] ، فهذان موضعان ، وهذا الثالث ، والرابع نظير هذا في الأنفال [٥٨] من قوله ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَإِن أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٥)

[١٠٩]

روى الحلواني عن هشام عن ابن عامر ﴿ وإن أدري أقرب ﴾ وروى الباقون عن ابن عامر ﴿ إن أدري أقرب ﴾ بفتح الياء ^(٦) . فقال الناس : إنه ^(٧) لآحن ^(٨) لأن « إن » لا يعرف من الحروف النواصب .

آيتي مريم والأعراف لأنها ليستا من هذا الباب . وظاهر قوله « وكلا الأمرين عدل لك في الجواهر » أنه عقد في الجواهر باباً لما جاء في التنزيل ويكون الحال عن صاحبين ، وهو لم يفعل ، ولم يذكر آيتي مريم والأعراف في الجواهر ، لكنه ذكر في هذا الموضع من الجواهر ٢٥٨ ثلاثة شواهد من الشعر جاءت الحال فيها من الفاعل أو من المفعول أو منها وتكلم عليها . و« الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٨٨١ ح ٣ .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٧ .

(٣) انظر الجواهر ٢٥٨ . وفات المؤلف هنا موضع خامس ذكره فيما سلف ٦٤٦ في قوله تعالى ﴿ أحلوا قومهم دار البوار . جهنم يصلونها ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٨-٢٩] ، انظر الكلام عليها ثمة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٨٣٢-٨٣٣ ، والبحر ٣٤٤/٦ ، والمجتنب ٦٨/٢-٦٩ .

(٦) هي قراءة شاذة ذكر ابن جني أنها رواية أيوب بن تميم عن يحيى الذمماري عن ابن عامر . وهشام بن عمار أخذ القراءة عرضاً عن أيوب . واكتفى أبو حيان بالقول إنها رواية عن ابن عامر .

(٧) في الأصل : لأنه ، وهو خطأ .

(٨) أنكر ابن مجاهد فتح الياء ، انظر المجتنب والبحر .

وخفيت عليهم الخافية التي تعدّها العرب من مهمات لغاتها وألفاظها في باب الهمزة . ألا ترى أنهم معيّنون بتليين الهمزة المتحركة وإلقاء حركتها على ما قبلها ؟ وكأنه قال : « وإن أدري أقریب » بنقل فتحة همزة^(١) / « أقریب » إلى الياء^(٢) وتليين الهمزة ، ومثله^(٣) :

٣ ١/٩١

- (١) في الأصل : الهمزة ، وهو خطأ .
 (٢) هذا قول جيد وله نظائر . بيد أن ما قاله ههنا في فتح الياء من « أدري » لا يمكن أن تحمل عليه قراءة أيوب عن يحيى عن ابن عامر أيضاً ﴿ وإن أدري لعله فتنة ﴾ [سورة الأنبياء : ١١١] بفتح الياء . فتحمل القراءتان على ما ذهب إليه ابن جني أنه شبه الياء - وهي لام الفعل - بياء غلامي لفظاً ، ففتح الياء من أدري كما تفتح في نحو غلامي وإن كانت لام الفعل لا تفتح إلا بعامل ، ولهذا ما أنكرها ابن مجاهد .
 (٣) البيتان على هذه الرواية من الرجز ، وهما عليها في الجواهر ٨٢٢ ، والنوادر ١٣ ، وإيضاح الوقف ٩٦٩ ، وشرح القصائد السبع ٣٤ ، وسر الصناعة ٧٥-٨٢ ، والمختص ٣٦٧/٢ ، والخصائص ٩٤/٣ ، ٢٢١ ، وتفسير أبيات المعاني ١٢٢ ، والمتبع ٢٢٢ ، واللسان (قدر) . وفي ضرائر الشعر ١١٢ ، والمغني ٣٦٥-٣٦٦ « في أي » . وعزياً إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في وقعة صفين ٣٩٥ وفيها « أيوم ما قدر » ، وانظر الشعر المنسوب إلى الإمام علي عليه السلام ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٤-٤٤٨ ، وشرح أبيات المغني ١٣٤/٥ ، ونص البغدادي أنها موجودان في ديوانه . وذكر البغدادي أن ابن الكلبي عزاهما في جمهرة الأنساب إلى الحارث بن نمر الجرمي ، ولم أصب ذلك في « جمهرة النسب » المطبوعة . والبغدادي يذكر كتاب ابن الكلبي باسم « جمهرة النسب » و « جمهرة الأنساب » .

وعزا صاحب العقد ١٠٥/١ و ٢٧٤/٥ ، ٢٨٧ إلى الإمام علي عليه السلام بيتين على الرمل وهما :

أي يسومي من المـوت أفرّ يوم لا يقدر أم يوم قدر
 يوم لا يقدر لأرهبه ومن المقـدور لا ينجي الحذر

والأول من مقطوعة من سبعة أبيات على الرمل للحارث بن المنذر الجرمي أنشدتها ابن الأعرابي في « نوادره » وذكرها عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ٢٢١ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني ١٣٢/٥-١٣٦ ، ولم ينصوا على رواية البيت فيها ، والظاهر من كلام العيني والسيوطي أن روايته هي المشهورة على الرجز ، ويحتمل كلام البغدادي ذلك ، وأن تكون الرواية :

أي يسومي من المـوت أفرّ يوم لا يقدر أم يوم قدر

وبعد فيما نص عليه الغندجاني في « ضالة الأديب » :

يوم لا يقدر لأخشى الردى وإذا قدر لا يغني الحذر =

[مِنْ] ^(١) أَيَّ يَوْمِيَّ مِنْ الْمَوْتِ أَفْرَ
أَيَّوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قَدِيرٍ

فنقل فتحة الهمزة من « أم » إلى الراء من « يُقَدَّر » ^(٢) أي : [من] ^(١) أيَّ
يوميَّ من الموت أفرأيوم لم يقدر أم يوم قدر .

٣

= ث تأتي الأبيات على رواية ابن الأعرابي :

إن أخسوالي من شقرة قد
نحتوا أثلتنا ... الأبيات

قال العمري : « وقال ابن الأعرابي : هو للحارث بن المنذر الجرمي ، وليس لعلي بن أبي طالب ،
ولكنه رضي الله عنه تمثل به » اهـ . هذا المشهور الحارث بن المنذر الجرمي ، وعند ابن الكلبي
فيما نقل عنه البغدادي « الحارث بن نمر الجرمي » .

فإن كانت الرواية في نوادر ابن الأعرابي كالرواية المشهورة فإن البيت مخزوم في صدره وعجزه ،
والخزم زيادة تلحق صدر البيت أو عجزه لا يعتد بها في تقطيع العروض ، فزاد الشاعر لفظ
« من » أو « في » في صدر البيت ، وزاد همزة الاستفهام في قوله « أيوم » في عجزه .

(١) زيادة مني . وهي رواية المؤلف للبيت في الجواهر .

(٢) فصار « يقدر أم » « فتسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة فتقلب ألفاً للتخفيف فيصير التقدير
« يُقَدَّرْ أم » فتأتي الألف ساكنة وبعدها الهم ساكنة فيلحق ساكنان فتتحرك الألف لالتقاءهما
فتقلب همزة ، فيصير : يقدر أم » عن ابن جني في سر الصناعة .

وما ذهب إليه ابن جني في توجيه البيت لم يتقدمه إليه أحد ، وأخذته الناس عنه ومنهم المؤلف .
لكنه خالفه في الجواهر فذهب إلى أنه حذف الهمزة ونقل فتحها إلى الراء فصار « لم يقدر » ثم
أشبع فتحة الراء فصار « لم يقدر أم » ثم حرك الألف وقبلها همزة . وهذا وهم منه ، فذكره
في الإشباع إنما يكون في الأمثال المحذوفة لاماتها للجزم ، نحو « ألم يأتيك والأنبياء تنمي »
و « كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانيا » في أحد القولين ، وقوله « ولا ترصاها ولا تملقي » ، انظر هذه
الشواهد في سر الصناعة ٧٦-٧٩ وغيرها .

والذي ذهبوا إليه قبل ابن جني « أنه أراد التون الخفيفة ثم حذفها ضرورة فيبقى الراء مفتوحة
كأنه أراد يُقَدَّرْ » عن سر الصناعة ثم قال ابن جني : « وأنكر بعض أصحابنا هذا وقال : هذه
النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها ، ولا سكون ههنا بعدها » . وخزجه اللحياني على أن
النصب بـ « لم » لغة ، ولم يرتضوا قوله ، وهو أحرى بالرد .

ولكنَّ القراءَ^(١) لا تَحْسِنُ تقييد هذه اللفظة ، لأنَّهم عَنُوا بحفظ الألفاظ دون المعاني والاستكثار من الروايات دون التحقيق كما عني عثمان بما ذكرناه الآن^(٢) .
 وإنما ينبغي أن تُعنى بالشواهد من التنزيل وطلب المعاني من « الكتاب »^(٣) في التنزيل بعد إحكام ظاهر التنزيل لِيُسَمَّحَ^(٤) لك بهذه الأشياء . فإن خالفت هذه الصفة تحقق فيك المثل السائر : « كطالِبِ القَرْنِ جُدِعَتْ أُذُنُهُ »^(٥) .

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [١١٢] .
 بكسر الباء . وضُمَّها عن أبي جعفر ﴿ رَبُّ أَحْكُم ﴾^(٦) و ﴿ رَبُّ أَنْصُرْنِي ﴾ [سورة المؤمنون : ٣١] عن ابن مُحَيِّصِينَ^(٨) . ضَمُّوا الباء تبعاً لضم الكاف طلباً للمشاكلة والمطابقة في الكلام^(٩) .

- (١) في الأصل وي « الفراء » وهو تصحيف مزل ، وقوله « لا يجنن » لم يعجم حرف المضارعة فيها .
- (٢) تجرأت على ابن جني مرة أخرى ، وعنه أخذت ، هذا العمري شيء عجيب .
- (٣) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » أي كتاب سيبويه .
- (٤) في النسخ « يسمع » والصواب ما أثبت .
- (٥) انظر أمثال أبي عبيد ٢٥٠ ، وفصل المقال ٣٦١-٣٦٢ ، وجهرة الأمثال ١٥٠/٢ ، وجمع الأمثال ١٤٠-١٣٩/٢ ، والمستقصى ٢١٨/٢-٢١٩ ، ومثال الأمثال ٥٠٩ . يضرب في طلب الأمر يؤدي صاحبه إلى تلف نفسه ، أي يطلب رجماً فيقع في الحسران . انظر قصة المثل في هذه المصادر ، وفي الدررة الفاخرة ٥٥٣-٥٥٤ .
- (٦) انظر إعراب القرآن ٢٨٧/٢ ، وجمع البيان ٦٥/٤ ، والبحر ٢٤٥/٦ ، والمحاسب ٦٩/٢ .
- (٧) هذه قراءة أبي جعفر وحده من العشرة وقرأ الباقون بكسر الباء . انظر النشر ٣٢٥/٢ ، والمبسوط ٣٠٢ ، وزاد القرطبي في تفسيره ٣٥١/١١ نسبتها إلى ابن محيص وهو من القراء الأربعة عشر .
- (٨) وزاد أبو حيان في البحر ٤٠٢/٦ نسبتها إلى أبي جعفر أيضاً . وكان في الأصل « رب انصر » وهو سهو من الناسخ .
- (٩) ولها وجه آخر تحمل عليه وهو أن ضمَّ الحرف الأخير من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بعد حذف الياء = لفظة . انظر ما سلف ٥٩٨ . وحلها ابن جني على أنه منادى مفرد غير مضاف وقد =

وروي أيضا عن أبي جعفر ﴿ قُلْ رَبِّي أَحْكَمُ بِالْحَقِّ ﴾^(١) . وإنما عدل عن قوله ﴿ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ كقراءة الجمهور ، لأنه كأنه^(٢) يَرِدُ عليه أنه لا يحكم إلا بالحق ، فعدل عنه إلى^(٣) ﴿ أَحْكَمُ بِالْحَقِّ ﴾ كيلا يلزمه هذه الكلفة .

٢

والذي يقوله الجمهور^(٤) أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَأْمُورُونَ بِأَنْ يَقُولُوا مِثْلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ .
ألا ترى أن شعيباً أمر بأن يقول : ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ﴾ [سورة الأعراف : ٨٩] ، فكذلك أمير النبي صلى الله عليه وآله بأن يقول هذه المقالة حفظاً لسنة الأنبياء صلوات الله عليهم^(٥) .

٦

= حذف منه حرف النداء ، ومثل هذا الحذف لا يجوز ، فلا يقال : رجلٌ أقبل ، على إرادة حرف النداء ، ولهذا ما تضعف هذه القراءة ورأها النحاس خطأ .

(١) بياء ثابتة وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، ولم يهزها إلى أبي جعفر إلا ابن خالويه في شواذه ٩٢ ، وذكر ابن مهران في المسوط ٢٠٣-٢٠٤ أنها قراءة زيد عن يعقوب من العشرة وقراءة ابن عباس وابن يعمر وغيرهما . وذكر ابن خالويه أنها تروى عن الضحاك وابن عباس وابن محيىن ، وعزاها ابن جني في الاحتساب ٧١/٢ إلى هؤلاء الثلاثة وزاد نسبتها إلى عكرمة وبجي بن يعمر والمجدي ، وفات أبا حيان في البحر ٢٤٥/٦ نسبتها إلى الضحاك وابن يعمر ، وعزاها الطبري ٨٤/١٧ إلى الضحاك وعزاها القرطبي ٢٥١/١١ إلى الضحاك وطلحة ويعقوب ، ولم يعزها الفراء في معاني القرآن له ٢١٤/٢ .

(٢) في الأصل : كاد ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : أي ، وهو تحريف .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٤/٢ ، وللسجاسج ٢/٢١٧/٢ خ ، وتفسير الطبري ٨٤/١٧ ، والقرطبي ٢٥١/١١ ، وابن كثير ٢٨٢/٥ ، ومجمع التفسير ٢٨٥/٤ .

(٥) قال قتادة : « كان الأنبياء يقولون ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴾ وأمر رسول الله ﷺ أن يقول ذلك » اهـ .

سورة الحج

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ (١) [٤]
 أي كَتَبَ على الشيطان أن الأمر والشأن من تولى الشيطان فالشأن أن
 الشيطان يضلّه . فالهاء في ﴿ أنه من تولاه ﴾ ضمير الأمر والشأن ، و ﴿ مَنْ ﴾
 بمعنى « الذي » ، وقوله ﴿ تولاه ﴾ في صلة ﴿ من ﴾ ، وقوله ﴿ فإنه يضلّه ﴾
 فتحت « أن » لأنه مبني على مبتدأ مضر ، والتقدير : فالشأن أنه يضلّه (٢) ،
 والمبتدأ مع أن واسمه وخبره خبر ﴿ من ﴾ . ودخلت الفاء لأن الموصول يتضمن
 معنى الشرط والجزاء .

ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ شرطاً ، و ﴿ تولاه ﴾ في موضع الجزاء
 بـ ﴿ مَنْ ﴾ ، والفاء مع « أن » وما بعده في موضع الجواب ، والشرط والجواب
 خبر « أن » الأولى .

وإذا كان كذلك فقول من قال : إن (٣) قوله ﴿ فإنه يضلّه ﴾ « أن » التي
 بعد الفاء بدل (٤) من « أن » الأولى = قول فاسد ، لأنه لا يدخل الفاء بين البدل

(١) انظر الجواهر ٥٨٢-٥٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٧/١ ، ٤١١ ، وللزجاج ج٢/٢١٨/٢ خ ،
 وإعراب القرآن ٣٨٩/٢ ، وجمع البيان ٧٠/٤ ، والبيان ١٦٨/٢-١٦٩ ، والبحر ٣٥١/٦ .

(٢) ويجوز أن يكون التقدير : فله أنه يضلّه ، فأضمر الخبر ، وقد أجاز القولين المؤلف في قوله
 تعالى : ﴿ أنه من عمل سوءاً يجهالة ... فإنه غفور رحيم ﴾ [سورة الأنعام : ٥٤] والقولان لأبي
 علي ومن وافقه ، والشاذي أحد أقوال الأخفش ، انظر ما سلف ٣٩٩ . وذهب الأخفش علي بن
 سليمان إلى أن التقدير : فالواجب أنه يضلّه ، فأضمر المبتدأ .

(٣) في الأصل : فإن ، وهو خطأ .

(٤) وهو أحد أقوال الأخفش قياساً على ما أجازته في الأنعام ، وهو ظاهر أحد أقوال الزجاج وتابعه
 النحاس ، والفاء زائدة عند الأخفش وعاطفة عند الزجاج والنحاس .

والمبدل منه ^(١) . وبهذا أفسدنا قول من قال فيما تقدم : إِنَّ قَوْلَهُ ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ ^(٢) [سورة النساء : ١٦٠] بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ فَبِمَا تَقْضِيهِمْ مِّثْقَاتِهِم ﴾ ^(٣) [سورة النساء : ١٥٥] ، وقلنا : إِنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَكُونُ بَدَلًا مَّا قَبْلَ الْفَاءِ ^(٤) .

٢

وَمَا بَطَّلَ هَذَا بِهَذَا بَطَّلَ قَوْلٌ مِنْ قَالَ أَيْضًا : إِنَّ « أَنْ » تَأْكِيدٌ لِلأُولَى وَتَكْرِيرٌ ^(٥) لَهَا ^(٦) ، لِأَنَّ الْفَاءَ لَا يَدْخُلُ بَيْنَ الْمُوكَّدِ وَالْمُوكَّدِ ^(٧) . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ اتَّضَحَتْ الْآيَةُ وَزَالَ الشُّكُّ الَّذِي ادَّعَى فِيهِ الْمُدَّعِي ^(٨) مِنْ أَنَّ هَذِهِ آيَةٌ مُشْكِلَةٌ ، وَلَعَلَّهَا عَلَيْهِ أَشْكَلَتْ . /

٦

[قوله تعالى] ^(٩) : ﴿ وَتَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ ^(١٠)

[٥]

٩

(١) انظر التعليق فيما يأتي في ح ٦

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٠ .

(٣) سها الشيخ ، فقد أجازت ما منعه هنا ، قال « وقوله بظلم بدل منه وكرر الفاء لأنها بمنزلة العامل » اهـ .

(٤) هذا مذهب الفراء وأجازته الزجاج والنحاس ، وهو قياس قول المبرد في سورة الأنعام ، وظاهر قول الخليل فيها أيضاً ، انظر ما سلف ٣٩٩ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ . وعزاه النحاس إلى سيويه .

(٥) في النسخ « له » والوجه ما أثبت لقوله « الأولى » .

(٦) رد أبو علي كلا الوجهين البدل والتوكيد في كلامه على آية سورة الأنعام : ﴿ أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ ... فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، قال : « ... وذلك لأن « من » لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه أو تكون موصولة ، فلا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة لأنه لو كانت موصولة لبقى المبتدأ بلا خبر ، ولا يجوز ذلك في الجزء الجازم لأن الشرط يبقى بلا جزء ... على أن ثبات الفاء في قوله « فأن » يمنع من أن يكون بدلاً ، ألا ترى أنه لا يكون بين البدل والمبدل منه الفاء العاطفة ولا التي للجزاء . فإن قلت إنها زائدة بقي الشرط بلا جزء ... » اهـ . الحجة ١٦/٤ خك ونقله المؤلف في الجواهر ٥٨٣-٥٨٦ .

(٧) لأعرف المعنى به .

(٨) زيادة من ي وب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٠/٢ ، ومجمع =

ليس قوله ﴿ تَقَرَّرَ ﴾ معطوفاً على ما قبله ، وإنما هو مستأنف ، والتقدير : ونحن تَقَرَّرَ .

٢ ورواه أبو زيد عن المفضل ﴿ وَتَقَرَّرَ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ منصوباً^(١) بالعطف على قوله ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [٥] .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾ [٥] يجوز نصب ﴿ شَيْئاً ﴾ بالمصدر ، إن أعملت الثاني على قياس قول صاحب « الكتاب » . ويجوز أن تنصبه بـ ﴿ يعلم ﴾ على قياس قول الفراء^(٤) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ ثَانِي عِطْفِهِ ﴾ [٩] نصب على الحال من الضير في ﴿ يَجَادِلُ ﴾ [٨] ، أي : مَنْ يجادل ثاني عِطْفِهِ ، والتقدير : ثانياً عِطْفَهُ ، لكنه أضاف الفاعل ، وإن أراد به الحال ، لأنه

= البيان ٧٠/٤ ، والبيان ١٦٩/٢ ، والبحر ٣٥٢/٦ ، والكتاب ٤٣٠/٨ ، والمقتضب ٣٥/٢ ، والمسائل للشوكة ٧٥ ، وابن عيش ٣٦٧/٧ ، واللفي ٤٧٠ .

(١) وبالنون ، كما ذكره النحاس عن أبي حاتم عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم ، وعزاه أبو حيان إلى يعقوب وعاصم في رواية . وفي مطبوعة شواذ ابن خالويه ٩٤ أن المفضل قرأ « يَقَرَّرَ » بالياء منصوباً وعزاه أبو حيان هذه القراءة إلى أبي حاتم ، وذكر ابن خالويه وأبو حيان أن أبا زيد قرأ « يَقَرَّرَ » بفتح الياء منصوباً . واستشهد سيبويه وغيره بالآية على الرفع على الاستئناف ، قال سيبويه « لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقراء » اهـ . ولهذا لم يميز الزجاج وغيره النصب .

(٢) زيادة من ي و ب .
(٣) انظر الجواهر ٦٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٩٠/٢ ، والبيان ١٦٩/٢ . وانظر ما سلف من الكلام على مثل هذه الآية ٦١١ .

(٤) إعمال الثاني مذهب سيبويه وغيره من البصريين وإعمال الأول مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وقد سلف بسط التعليق على للذهبيين في باب التنازع ٣٦٧ .

(٥) انظر الجواهر ١٦١ ، وشرح المع اللوح ١/٦٨ و ٢/٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٩١/٢ ، ومجمع البيان ٧٢/٤ ، والبيان ١٧٠/٢ ، والبحر ٣٥٤/٦-٣٥٥ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، ومر الصناعة ٤٥٧ .

إضافةً في تقدير الانفصال^(١) . وقد تقدم أمثاله ونظائره من قوله ﴿ هَدِيًّا بِالِغِ الْكَعْبَةِ ﴾^(٢) [سورة المائدة : ٩٥] ، وقوله ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٣) [سورة آل عمران : ١٨٥] ، وقال قبل ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٤) [سورة الفاتحة : ٤] ، وفيما تراه ﴿ عَارِضٌ مُّطِرُنَا ﴾^(٥) [سورة الأحقاف : ٢٤] وقوله ﴿ مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ ﴾^(٦) [سورة الأحقاف : ٢٤] .

قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبٌ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(٧) [١٣] ،
 إن قال قائل : إنكم لا تجيزون في قولكم^(٨) : ضربت زيدا : ضربت لزيداً ،

- (١) سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ .
 (٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٠ - ٢٧١ .
 (٣) لم يتكلم عليها في موضعها ولا في غير موضعها . انظر الكلام عليها في الجواهر ١٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/١ ، والبحر ١٣٢/٣ - ١٣٤ ، والكتاب ٨٤/١ ، والمقتضب ١٨٧/٢ و ١٥٠/٤ ، والإيضاح ١٤٢ ، وابن يعيش ٦٧/٦ ، والمغني ٢٥٥ ، ٢٥٩ .
 (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦ .
 (٥) لم يتكلم عليها في موضعها ولا في غير موضعها . انظر الكلام عليها في الجواهر ١٦١ - ١٦٢ ، وشرح اللع اللوح ١/٦٨ و ٢/٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١٥٦/٣ - ١٥٧ ، وجمع البيان ٩٠/٥ ، والبحر ٦٤/٨ ، والكتاب ٨٤/١ ، ٢١١ ، والمقتضب ٢٢٧/٢ و ١٥٠/٤ ، ١٥٨ ، والإيضاح ١٤٢ ، والمضديات ١٤٩ ، وسر الصناعة ٤٥٧ ، وابن يعيش ٤٥/١ و ١١٩/٢ و ٥١/٣ و ٦٨/٦ .
 (٦) سياق الآية : ﴿ فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ﴾ .
 (٧) انظر الجواهر ٦٩٠ - ٦٩١ ، ٧٤٦ ، وشرح اللع اللوح ٢/٥٩ - ١/٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٣ ، وللغراء ٢١٧/٢ - ٢١٨ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٠ - ٢/٢٢١ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ ، وجمع البيان ٧٣/٤ - ٧٤ ، والبيان ١٧٠/٢ ، والبحر ٣٥٥/٦ - ٣٥٦ ، وتفسير الطبري ٩٤/١٧ - ٩٥ ، والقرطبي ١٨/١٢ - ٢٠ ، وجمع التفاسير ٢٩٢/٤ - ٢٩٣ ، والمحتسب ٢/٢٥٥ ، وسر الصناعة ٤٠١ - ٤٠٦ ، وشرح اللع لابن برهان ٨٨ ، وابن الشجري ١٦٨/٢ - ١٧٢ ، والمغني ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وإيضاح الوقت ٧٨٠ - ٧٨١ ، والقطع ٤٨٦ - ٤٨٨ ، والمكتفى ٢٩١ - ٣٩٢ ، ومنار الهدى ١٨٦ . وسياق الآية : ﴿ ... ذلك هو الضلال البعيد [١٢] يدعو لمن ... ﴾ .
 (٨) في الأصل : قولهم : والصواب من ي . وقوله « في قولكم » لم يرد في ب .

- ولا في قولكم : دعوت زيدا : دعوت لزيداً ، وتقولون^(١) : إنَّ هذه [اللام لام الابتداء = فما وَجَّهَ قوله إذا ﴿ يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ﴾ ؟ = فالجواب : إنَّ هذه]^(٢) الآية كثر فيها النزاع وقال فيها الكوفيُّ دون ما قال البصريُّ . ونحن نلخص^(٣) لك ما تنفهم به أغراضهم ، لأنَّ منهم من أطال الكلام فيه ، فلا يكاد المبتدئ يحصل منه على طائل .
- قال الفراء^(٤) : إنَّ التقدير : يدعو من لضره أقرب من نفعه . اللام داخله على قوله ﴿ ضره ﴾ عنده ، لأنَّ ﴿ ضره ﴾ مبتدأ . قال : ولكن اللام قدِّمت كما تقدِّم أشياء في كلامهم .
- وخفيت عليه الحافية^(٥) من أنه إذا كان التقدير : يدعو من لضره أقرب من نفعه يكون اللام في صلة « مَنْ » ، وطالما عرفت أنَّ الصلة أو شيئاً منها لا يتقدِّم على الموصول^(٦) ، لأنَّ الدال من « زيد » لا يتقدم على الزاي .
- وقال البصريون^(٧) : إنما الوجه في الآية أن يكون في « يدعو » ضمير عائد
- (١) في الأصل : دعوت زيدا ودعوت لزيداً ويقولون ، وهو خطأ وتحريف صوابه من ي و ب .
- (٢) زيادة من ي و ب .
- (٣) لخص المؤلف كلام أبي الفتح في سر الصناعة ، وأخذ أبو الفتح من كلام أبي علي وغيره ، وقد نقل الطبري بعض كلام أبي علي ، وأغلب الظن أنه في الإغفال له وليس الآن بين يدي .
- (٤) هذا معنى ما قاله الفراء في أحد قوليه ، وأجاز الزجاج وعزاه إلى البصريين والكوفيين ، وهو قول الكسائي وابن الأنباري . وقد رآه أبو علي هذا القول ، قال « فمن زعم أن اللام في لمن ضره حكها أن تكون في المبتدأ الذي في الصلة ثم قدم على الموصول = كان مخطئاً ، وأيضاً فإن اللام إذا كان حكها أن يكون في الصلة ثم قدم على الموصول فذلك غير سائغ كما أن سائر ما يكون في الصلة لا يتقدم على الموصول » اهـ ووافق ابن جني ، ونص النحس أيضاً أن اللام ليس لها « من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير » .
- (٥) غضب الشيخ فقسا على الفراء ، وما قاله ليس قوله وحده كما علمت .
- (٦) انظر ما سلف ٨٧٠ .
- (٧) أجاز هذا القول منهم أبو حاتم والزجاج وأبو علي وابن جني ومن تابعهم ، وهو أحد قولي الفراء ، قال « وهو وجه قوي في العربية » - واختاره ابن هشام .

إلى ﴿ ذلك ﴾ [١٢] على تقدير : ذلك هو الضلال البعيد يدعوه ، والجملة في موضع النصب على الحال ، أي ذلك هو الضلال البعيد مدعوً . ويكون قوله ﴿ لمن ضرّه ﴾ مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ لبئس المولى وليئس العشير ﴾ ^(١) [١٣] . ف ﴿ ضرّه ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبره ، والجملة صلة ﴿ من ﴾ وتام الصلة عند قوله ﴿ نفعه ﴾ .

وفيه وجه آخر : وهو أن يكون قوله ﴿ ذلك ﴾ بمعنى « الذي » ^(٢) ، والجملة التي هي قوله ﴿ هو الضلال البعيد ﴾ صلة ﴿ ذلك ﴾ الذي بمعنى « الذي » . و ﴿ ذلك ﴾ منصوب الموضع ب ﴿ يدعو ﴾ أي يدعو الذي هو الضلال البعيد . ويكون قوله ﴿ لمن ضرّه ﴾ مبتدأ ^(٣) .

وفيه وجه ثالث ^(٤) : وهو أن ﴿ يدعو ﴾ يكون بمعنى « يقول » ، وما بعد القول يكون مبتدأ وخبراً ، أي يقول للذي ضرّه عندهم أقرب من نفعه إلهي ، فيكون خبر المبتدأ مضراً ، أي يقول الكافر للضم الذي تعدونه أيها المسلمون من جملة الضرر هو إلهي ^(٥) . فيكون هذا كقوله ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾ ^(٦)

(١) قال ابن جني : « اللام التي في لبئس هي اللام التي يتلقى بها القسم ... وهي تدل على يمين محذوفة فكأنه والله أعلم : للذي ضره أقرب من نفعه والله لبئس الولي ... » اهـ فجملة القسم وجوابه هي الخبر .

(٢) أجاز هذا القول الزجاج وقد أغفله الناس قبله فيما قال ، وأجازه أبو علي وابن جني ومن تابعهم . وقد خالفوا جميعاً ما ذهبوا إليه أن أساء الإشارة لا يجوز أن تقع موصولة إلا « ذا » وحده إذا كان معه « ما » أو « من » في الاستفهام ، ووافقوا الكوفيين في إجازتهم ذلك ، وقد ساق التعليق على هذا ٦٥ .

(٣) وخبره جملة القسم وجوابه .

(٤) وهو قول الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان الأخفش ، وأجازه الزجاج وابن جني .

(٥) يريد أن هذا الكلام جاز على حكاية قول المسلمين في الضم لأن الكافر لا يقول هذا الكلام لمن يدعوه إلهاً ، وقد بسط ابن جني الكلام على هذا المعنى فانظر كلامه .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢٢ .

١/٩٢

[سورة الدخان : ٤٩] ، والعزیز الکریم لا یدخل النار / ، وإنما المعنی : دَقِّ العذاب إنک أنت العزیز الکریم فی زعمک فی الدنیا^(١) . وقیل هكذا فی قوله ﴿ هذا رَبِّي ﴾ [سورة الأنعام : ٧٧] أي فی زعمک وعندکم^(٢) .

وفیه وجه رابع^(٤) : وهو أن یرکون ﴿ یدعو ﴾ تکراراً للأول^(٥) لطول الکلام ، کقوله : ﴿ فلما جاءهم ﴾^(٦) [سورة البقرة : ٨٩] و ﴿ فلما تحسبنهم ﴾^(٧) [سورة آل عمران : ١٨٨] .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾^(٩) [١٧]

(١) قدره ابن جني : « إنك أنت الذي كان يقول له رهطه وعشيرته أنت عزيز كريم » . وانظر ما سأتى من الكلام عليها في موضعها .

(٢) انظر الكلام عليها في مجمع البيان ٢٢٢/٢ ، وتفسير الطبري ١٦٥/٧ ، والقرطبي ٢٦٧/٧ ، وابن كثير ٢٨٥/٣ ، ومجمع التفاسير ٢٣٥/٢ والمصادر الأخرى المذكورة في الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .

(٣) أي لم يقل إبراهيم عليه السلام « هذا ربي » على طريق الشك وإنما قاله على سبيل الإنكار على قومه أي هو كذلك عندكم وفي مناهبكم ، عن مجمع البيان ، وقيل غير ذلك .

(٤) أجازة أبو علي وابن جني وقدما ما ذكره على غيره ، واختاره أبو حيان . قال ابن هشام : « وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين إذ الأصل عدم التوكيد والأصل ألا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي » ا هـ .

(٥) أي للمفعول الأول في قوله تعالى : ﴿ يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد [١٢] يدعو لمن ... ﴾ . وترك إعمال هذا الفعل لأنه قد أعمل متقدماً .

(٦) سياق الآية : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله ... فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٧٢ - ٧٤ .

(٧) سياق الآية : ﴿ لا تحسبن الذين يفرحون ... فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ - ٢٨٠ .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٨/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٣-٢٩٤ ، ومجمع البيان ٧٦/٤ ، والبيان ١٧٠-١٧١ ، والبحر ٢٥٩/٦ ، والكشاف ٨/٢ ، والبيان ٩٣٦ ، =

لم يذكر ل ﴿ إِنَّ ﴾ خبراً ، والسامع منتظر ، فيما أن تحمله على حذف الخبر^(١) ، وإما أن تجعل قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [١٧] في موضع الخبر^(٢) ، كقوله^(٣) :

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَّبَلَسَهُ (٤)

قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ﴾^(٥) [١٨]

= وتفسير الطبري ٩٨-٩٧/١٧ ، والقرطبي ٢٣/١٢ ، ومجمع التفاسير ٢٩٤/٤ ، ودلائل الإعجاز ٢٢٢-٢٢٣ . وكان في النسخ « إن الذين آمنوا والذين هادوا إلى قوله والذين أشركوا » فأتمته . وهو قول متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري وقدر الخبر : مفترقون يوم القيامة .

(٢) وهو قول الجميع .
(٣) وهو جرير . د ، ق ١٨/١٩٤ جـ ٦٧٢/٢ . وهو له في مجمع البيان ٧٦/٤ ، والكشاف ٨/٣ ، والبحر ٢٥٩/٦ ، والخزانة ٣٤٤/٤-٣٤٦ ، واللسان (ختم) . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٨/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٢١/٢ خ ، وتفسير الطبري ٩٨/١٧ ، والقرطبي ٢٣/١٢ ، والبيان ١٧١/٢ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ورواية الديوان : « يكفي الخليفة أن الله سربله » وعليه لا شاهد في البيت .

(٤) عجزه : سَرَّبَلَسَ مَلِكٌ بِه تَرْجَى الْخَوَاتِمِ

ويروى « ترحى » . وقوله « سربله سربال ملك » يعني الخلافة . وخواتم الأمور استقامتها ، عن الديوان . والخواتم جمع خاتمة والأصل خواتم فأشبع كسرة الطاء اضطراراً . وفي اللسان أن خواتم جمع خاتم ، وجمع فاعل على فواعل جاء في أحرف محفوفة وإن كان الأصل لأن فاعلة تجمع على فواعل فكروها التباس البناءين . وذهب البغدادي إلى أن خواتم جمع خاتام ، وهو وإن كان صحيحاً في اللغة لا يستقيم في البيت . والظاهر أنه أراد بالخواتم العطايا .

(٥) انظر الجواهر ٣٢١-٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٩/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٢١/٢-١/٢٢٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٤/٢ ، ومجمع البيان ٧٦/٤ ، والبيان ١٧١/٢ ، والبحر ٢٥٩/٦ ، وتفسير الطبري ٩٨/١٧ ، والقرطبي ٢٤/١٢ ، ومجمع التفاسير ٢٩٥/٤ ، وإيضاح السوقف ٧٨٢ ، والقطيع ٤٨٩-٤٨٨ ، والمكتفى ٣٩٣ ، ومنار الهدى ١٨٦-١٨٧ . وكان في النسخ : « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات إلى قوله وكثير من الناس » فأتمته . وقوله « ألم تر » لم يرد في الأصل .

قال ابن عباس ^(١) : التقدير : وكثير من الناس في الجنة . فعلى هذا يكون خير المبتدأ محذوفاً ^(٢) . وإنما قال هذا ليطابق قوله ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ [١٨] ، ولأنك إذا حملت قوله ﴿ وكثير من الناس ﴾ على قوله ﴿ من في السموات ومن في الأرض ﴾ ^(٣) كان كالتكرار ، لأنَّ مَنْ في الأرض مِنَ الناس ^(٤) فوجب أن يحمل على الابتداء دون العطف ^(٥) . وقد ذكرته بأتم من هذا في « الجواهر » ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ ^(٧) [٢٢]

قوله ﴿ من غمٍّ ﴾ بدل من قوله ﴿ منها ﴾ ، أي كلما أرادوا أن يخرجوا من غمٍّ أُعيدوا فيها . و « الغمُّ » ههنا مصدر غَمَمْتُ الشيءَ أي غَطَيْتُهُ ، أي كلما أرادوا أن يخرجوا مما يغمهم من العذاب أُعيدوا فيها ويقال لهم ^(٨) ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ

- (١) انظر تفسير الطبري وكتب الوقف المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .
- (٢) وعليه يكون الوقف على ﴿ الناس ﴾ تاماً وهو قول نافع والكسائي وأبي حاتم وأحمد بن جعفر الدينوري .
- (٣) وهو قول مجاهد وأكثر المفسرين ، وهو الظاهر ، وانظر كلامهم في تأويله .
- (٤) أجاب الخازن عن هذا بقوله : « فإن قلت : قوله من في السموات ومن في الأرض لفظ عموم فيدخل فيه الناس ، فلم قال ﴿ كثير من الناس ﴾ ؟ قلت : لو اقتصر على ما تقدم لأوهم أن كل الناس يسجدون فيبين أن كثيراً من الناس يسجدون طوعاً دون بعض وهم الذين قال فيهم ﴿ وكثير حق عليه العذاب ﴾ وهم الكفار ... » اهـ تفسير الخازن (مجمع التفاسير ٤/ ٢٩٥) .
- (٥) ليس كذلك ، بل العطف هو الوجه .
- (٦) في الباب ١٥ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » ص ٢٢١-٢٢٢ منه . والجواهر هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر مسالف من التعليق ٨٨٥ .
- (٧) انظر الجواهر ٥٨٩ ، والبيان ١٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٠/٦ . وقام الآية : ﴿ ... أُعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق ﴾ .
- (٨) لعل الوجه أن يقول : « وقيل لهم » ليوافق ما قبله .

الْحَرِيقِ ﴿ [٢٢] ، فحذف القول ، كقوله ^(١) :

جَاؤُوا بِمِثْقَلِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

أي بمذق يقال فيه : هل رأيت الذنب قط .

قوله تعالى : ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾ ^(٢) [٢٢]

و ﴿ لُؤْلُؤًا ﴾ بالجر والنصب ^(٣) . فالجر على أن تكون الأساور من الذهب ومن اللؤلؤ [أي ^(٤) منها جميعاً . والنصب بالحمل على موضع الجار والمجرور ^(٥)] وهو قوله ﴿ من أساور ﴾ ^(٦) ، كما أجازوا : « مررت بزيد وعمراً » ^(٧) .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ ولؤلؤاً ﴾ على تقدير : وَيُعْطُونَ ^(٨) لُؤْلُؤًا ، فاستغنى عن ذكر « يعطون » بذكر ﴿ يحلون ﴾ في أول الكلام ، كما روي عن أبي ﴿ وَحَوْرًا عَيْنًا كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾ ^(٩) [سورة الواقعة : ٢٢-٢٣] على معنى :

(١) سلف البيت ٨٥٩ وتخريجه ثمة .

(٢) انظر الجواهر ٦٢١-٦٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٠/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٥/٢ ، والحجة ٢/٤-٣ خم ، وجمع البيان ٧٧/٤ ، والبيان ١٧٢/٢ ، والبحر ٣٦١/٦ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وإيضاح الوقف ٧٨٢-٧٨٣ ، والقطع ٤٨٩-٤٩٠ ، والمكتفى ٢٩٢ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ومن الحجة والمحتسب أخذ المؤلف كلامه .

(٣) قرأ بالنصب نافع وعاصم ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٤٢٥ ، والتيسير ١٥٦ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

(٤) زيادة من الحجة . وعلى هذا يكون ﴿ ولؤلؤاً ﴾ معطوفاً على ﴿ من ذهب ﴾ . ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ أساور ﴾ .

(٥) وهو قول ابن الأنباري وأحد قولي النحاس وأبي علي وغيرهما . وذلك لأن موضع الجار والمجرور نصب ، والمعنى : يحلون فيها أساور ، عن الحجة .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) سلفت هذه العبارة ٥٧٩ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٨) هذا تقدير أبي الفتح ولفظه « ويؤتون » . وقدره أبو حاتم والزجاج وأبو علي « يحلون » .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢١٥ والتعليق ثمة .

يُعْطُونَ حُورًا عِينًا ، فاستغنى عن ذكر « يعطون » لأن قوله ﴿ يَطُوفُ ﴾^(١) عليهم
وَلِدَانٌ مُّخَلَّدُونَ . بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴿ [سورة الواقعة : ١٧-١٨] يدلّ على أنّهم يُعْطُونَ
أيضاً حوراً عِينًا .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣)

[٢٥]

عطف المضارع على الماضي . فيما أن يكون الواو واو الحال^(٤) ، على تقدير :
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا صَادِّينَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، أو يكون المضارع بمعنى الماضي^(٥) .

ولم يذكر لـ ﴿ إِنَّ ﴾ خبراً ، والتقدير : إن الذين كفروا ويصدون عن
سبيل الله معذبون^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ

وَالْبَادِ ﴾^(٨) [٢٥]

(١) في الأصل وي : ويطوف ، وهو خطأ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٨٢٤ ، وشرح اللع اللوح ١/٣٨ و ١/٤٤ و ٢/١٠٥ ، ومغني القرآن للفراء
٢٢٠/٢-٢٢١ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٦ ، ومجمع البيان ٧١/٤ ، والبيان
١٧٢/٢ ، والبحر ٦/٣٦١-٣٦٢ ، والخلييات ١٥٠ .

(٤) أجازة الفراء والنحاس ومن وافقها .

(٥) وقيل غير ذلك .

(٦) قدره الزجاج والنحاس ومن وافقها « هلكوا » .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٧٠٢-٧٠٤ ، وشرح اللع اللوح ١/٨٧ ، ومغني القرآن للفراء ٢٢١/٢-٢٢٢ ،
وللزجاج ج ٢/٢٢٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٦-٢٩٧ ، والحجة ٥/٤-٧ خ ، ومجمع البيان
٧١/٤ ، والبيان ١٧٢/٢ ، والبحر ٦/٣٦٢-٣٦٣ ، وإيضاح الوقف ٧٨٢-٧٨٥ ، والقطع ٤٩٠ ،
والمكتفى ٣٩٤ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ورسم في النسخ « البادي » بالياء في كل موضع واتبعت
رسم المصحف بالاجتزاء عنها بالكسرة .

فألهاء في ﴿ جعلناه ﴾ مفعول به . ويجوز^(١) في ﴿ للناس ﴾ أن يكون مفعولاً ثانياً ، أي جعلناه ثابتاً للناس . وقوله ﴿ العاكف ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الباد ﴾ عطف عليه ، و ﴿ سواء ﴾ خبر مقدم^(٢) ، والجملة حال^(٣) ، فيمن قال إن ﴿ للناس ﴾ مستقر^(٤) .

ويجوز^(٥) في ﴿ للناس ﴾ أن يكون ظرفاً ، وتكون^(٦) الجملة في موضع المفعول الثاني .

ورواه حفص ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾^(٧) . ويرتفع ﴿ العاكف ﴾ و ﴿ الباد ﴾ إذأب ﴿ سواء ﴾ لأن ﴿ سواء ﴾ جرى حالاً^(٨) على صاحبه . ويجوز^(٩) أن يكون مفعولاً ثانياً ، أعني ﴿ سواء ﴾ .

ويكون ﴿ سواء ﴾ في هذه الرواية بمعنى « مُسْتَوٍ » . لولا ذلك لكان

- (١) وهو قول الفراء ، وأحد قولي الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .
- (٢) هذا قول أبي علي ، وأجازه النحاس . وعند الزجاج أن سواء مبتدأ والعاكف خبره وهو قول ابن الأنباري وظاهر قول الفراء . وأجازه أبو حيان ولم يعترض عليه بما اعترض به على قوله ﴿ سواء بحيام ومئاتهم ﴾ [سورة الجاثية : ٢٦] بأنه لا مسوغ للابتداء بالكرة ، وهما سواء ، انظر ما يأتي ١٢٢٩ - ١٢٣١ .
- (٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء وابن الأنباري والزجاج والنحاس ومن وافقهم إلى أنها مستأنفة .
- (٤) يريد فيمن جعل للناس في موضع المفعول الثاني . وقد سلف التعليق على معنى « للمستقر » ٥٢٢ .
- (٥) أجازه الزجاج وابن الأنباري والنحاس وأبو علي ومن وافقهم .
- (٦) في الأصل وي : ويكون ، وهو تصحيف ، ولم يعجم في ب .
- (٧) هذه قراءة حفص عن عاصم وحده وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٤٢٥ ، والتيسير ١٥٧ ، والنشر ٣٢٦/٢ .
- (٨) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه .
- (٩) وهو قول الجميع وأحد قولي أبي علي ومن وافقه .

قبيحاً : لأنه^(١) لا يجيز : مررت برجلٍ خيرٍ منك أبوه ، ولا : مررت بعبد الله خيراً منك أبوه . وإنما يرتفع خبراً في المسألتين . وقال فيمن أجراه على الأول : « هي لغة رديئة »^(٢) .

وقد روي عن بعضهم^(٣) ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ على تقدير : جعلناه للناس العاكف فيه والباد سواءً ، فيكون « العاكف والباد » مجرورين بدلاً من ﴿ للناس ﴾ و ﴿ سواء ﴾ مفعول ثانٍ .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾^(٥) [٢٦] قالوا^(٦) : اللام زائدة ، و ﴿ إبراهيم ﴾ هو المفعول الأول ، و ﴿ مكان البيت ﴾ هو المفعول الثاني^(٧) ، لأن « بَوَّأَ » متعد إلى مفعولين .

وقيل^(٨) : إن التقدير : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ ﴾ : أي لمكان إبراهيم مكان البيت .

(١) كتب تحفته في الأصل « سيويه » . انظر الكتاب ٢٢٩/١ ، ٢٢٣ ، والمقتضب ٢٥٩/٣ - ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، والأصول ٢٧٢/٢ - ٢١ . وقال النحاس : « ... ويكون العاكف فيه رفعاً ، إلا أن الاختيار في مثل هذا عند سيويه الرفع لأنه ليس جارياً على الفعل ... » اهـ . وقول سيويه هو قول جميع النحويين كما قال النحاس في إعراب القرآن ١٢١/٣ .

(٢) في الأصل وب « رديئة » على التسهيل والإدغام . وقوله « ويكون سواء ... رديئة » لم يرد في ي .

(٣) وهو الأعمش في رواية عنه ، انظر البحر .

(٤) زيادة من ي ، وب .

(٥) انظر الجواهر ٤٧٢-٤٧٤ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٣/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٣/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٧/٢-٣٩٨ ، والحج ١٨٦/٣-١٨٧ خم ، والبيان ٧٣/٢ ، والبحر ٣٦٢/٦ .

(٦) هو قول أبي علي ، وأحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقهم .

(٧) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وظاهر أحد قولي الفراء والنحاس .

(٨) ذكره في الجواهر أيضاً ولم يذكره غيره .

وقيل ^(١) : ﴿ مكان البيت ﴾ ظرف ، والمفعول الثاني محذوف ، أي بؤناً لإبراهيم في مكان البيت بيتاً أو منزلاً ، فحذف المفعول الثاني .

قوله عز وعلا : ﴿ يَا تُتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ ^(٢) [٢٧] في الجار والمجرور في موضع الحال على تقدير : يأتوك رجالاً وركبانا . ففي قوله ﴿ وعلى كل ضامر ﴾ ضمير ، كما أن في « رجال » ضميراً .

وقال ﴿ يَا تَيْنَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ [٢٧] ولم يقل « يأتون » لأن الضمير فيه يعود إلى ﴿ كل ضامر ﴾ ، وفعل غير العقلاء كفعل المؤنث ، ألا تراه قال ﴿ أَيَّامٍ مُعْدُودَاتٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠٢] .

قال : ﴿ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ . ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) [٢٩ - ٣٠]

يجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ في موضع الجر صفة ل ﴿ البيت العتيق ﴾ ^(٤) . ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمراً أي : الأمر ذلك وكذلك قوله ﴿ ذلك ومن يعظم شعائر الله ﴾ ^(٥) [٣٢] يكون التقدير : الأمر ذلك . وكذلك قوله ﴿ ذلك ومن عاقب ﴾ [٦٠] أي الأمر ذلك .

(١) وهو ثاني قولي أبي علي ، وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون بؤاً اقتصر على مفعول واحد . وحله الزجاج والنحاس في أحد قوليه على معنى : جعلنا لإبراهيم مكان البيت مبهوءاً أو منزلاً ، وعليه فلا تكون اللام زائدة ويكون المفعول محذوفاً ، وهو ظاهر أحد قولي الفراء .

(٢) انظر الجواهر ٢٦٤-٢٦٥ . ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤ ، وللزجاج ج٢/٢٢٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٩/٢ ، والبيان ٢/١٧٤ ، والبحر ٦/٣٦٤ ، والعضديات ٣٦ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢/٤٠٠ ، ومجمع البيان ٤/٨٢ ، والبحر ٦/٣٦٥ ، والتبيان ٩٤٠ .

(٤) هذا قول متكلف لم يذكره أحد . والقول الثاني هو ما عليه الناس .

(٥) انظر الجواهر ١٩٤ ، وإعراب القرآن ٢/٤٠١ . وقيل فيها غير هذا .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ ^(٢) [٣٢]

٣ القراءة المعروفة جر الباء في ﴿ القلوب ﴾ .

وروي ﴿ فإنها من تقوى القلوب ﴾ بضم الباء ^(٣) ، على أن يكون مرتفعاً بالمصدر لأن « التقوى » مصدر مثل « الدَّعْوَى » ^(٤) ، فيرتفع ما بعده به .

٦ [قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ ^(٦) [٢٥]

٩ القراءة جرّ ﴿ الصلاة ﴾ بالإضافة ، من غير احتفال بالألف واللام ، لأنها بمعنى « الذي » . يدل على صحة ذا قوله ﴿ وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ . الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [٢٥-٢٤] ف ﴿ الذين ﴾ نصب صفة لـ ﴿ الخبتين ﴾ ثم قال ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ [٢٥] والتقدير : والذين صبروا على ما أصابهم ، ثم قال : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾ أي والذين أقاموا الصلاة .

١٢ ولما كانت اللام بمعنى « الذين » وكان الاسم في صلته بمعنى الفعل = نصب

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر البيان ١٧٥/٢ ، والبحر ٣٦٨/٦ ، وتفسير القرطبي ٥٦/١٢ .

(٣) لم يعزها أحد .

(٤) وكذا قالوا أيضاً ، وفيه نظر . فالتقوى اسم بمعنى الاتقاء عند الأكثرين ، انظر الكتاب ٢٧١/٢ ، ٢٨٤ ، وتكلمة الإيضاح ٢٦٩ ، وسر الصناعة ٥٩١-٥٩٢ ، والمندف ١٥٧/٢-١٥٨ ، والمخصص ١٨٤/١٥ ، والمتع ٥٤٢ ، واللسان (وقى) . وهي عند الأخفش مصدر ، انظر معاني القرآن له ٤٢٧ . وأما « الدعوى » فهي اسم أيضاً وتكون مصدراً ، انظر الكتاب ٢٢٨/٢ ، ٢٨٤ ، والمخصص ١٥٤/١٤-١٥٥ و ١٨٤/١٥ ، وابن يعيش ٤٥/٦ ، واللسان (دعو) .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥ ، وللقراء ٢٢٥/٢-٢٢٦ ، وللزجاج ج-١/٢٢٦ ، وإعراب القرآن ٢/٢٠٤ ، ومجمع البيان ٨٢/٤-٨٣ ، والبيان ١٧٥/٢-١٧٦ ، والبحر ٢٦٩/٦ ، والإيضاح ١٤٩ ، وسر الصناعة ٥٢٨ ، وابن يعيش ١٢٢/٢ .

عباس بن الفضل عن أبي عمرو فقرأ ﴿والمقيمي الصلاة﴾^(١) ، وعلى هذا بيت الأنصاري^(٢) :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ

٣

(١) هذه قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ٩٥ إلى ابن أبي إسحاق ، وزاد ابن جني في المحتسب

٨٠/٢ نسبتها إلى الحسن وذكر أنها تروى عن أبي عمرو ولم يذكر طريقها ، وكذا في البحر .

(٢) البيت لأنصاري في الكتاب ٩٥/١ ، وللمقتضب ١٤٥/٤ ، والإفصاح ٢٢٩ ، وهو على الصحيح

الراجح عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري . والبيت من كلمة له في ديوان حسان ٨٧ ،

وفرحة الأديب ١٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٦٢ ، والخزانة ١٩٠/٢ . وإليه نسبة الجواليقي في

شرح أدب الكاتب ٢٧١ ، والتبريزي في تهذيب إصلاح المنطق ١٧٤ .

ونسب إلى قيس بن الخطيم في معاني القرآن للزجاج ج ١/٢٢٦/٢ خ ، والمجل ٨١ ، والحلل ١٢٢ .

وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ٩٥/١ ، والتنبيهات ٢٦٠ ، والاقطصاب ٢٧٢ . وهو

لأحدهما في المقاصد النحوية ٥٦٠-٥٥٧/١ ، واللسان (وكف) . وانظر ذيل ديوان قيس بن

الخطيم ق ١/١٩ ص ١٧٢ وكلام المحقق ، وانظر كلام البغدادي في تحقيق نسبة الأبيات إلى عمرو

في الخزانة ١٨٨/٢-١٩٢ .

وانقرذ ابن السرياني ٢٠٨-٢٠٥/١ بنسبته إلى شريح بن عمران من بني قريظة أو إلى مالك بن

العجلان ، فغلطه الغندجاني في فرحة الأديب وصحح نسبتها إلى عمرو .

والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٨٥ ، وإصلاح المنطق ٦٣ ، وأدب الكاتب ٢٢٤ ،

والإيضاح ١٤٩ ، والحجة ٩٧/١ ، والبصريات ٢٢٠ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ،

وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ ، والبيان ١٧٥/٢ ، ووصف المباني ٢٤١ ، وسفر

السعادة ٦٩٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٧٤ ، والمهمع ١٦٨/١ . ويروى « من ورائنا »

و « نطف » .

والعورة : الموضع الذي تخاف العشيرة أن تؤذي منه ، والوكف والنطف : العيب ، أي يحفظون

العشيرة أن يصيبهم ما يعابون به ولا يضعون ما استحققوا فيلحق العشيرة عيب بذلك ، عن

ابن السرياني في شرح أبيات سيبويه وشرح شواهد إصلاح المنطق (انظر تهذيب إصلاح

المنطق) .

والشاهد في البيت حذف النون من « الحافظر » استخفافاً لطول الاسم بالإضافة ونصب ما بعده

على نية إثبات النون . وقد سلف بسط التعليق على إضافة اسم الفاعل وإعماله معروفاً بأل ومجرداً

منها ٦٧٥ .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ ﴾ ^(٢) [٣٦]

نصب بإضمار فعل ، والتقدير : وجعلنا البُدْنَ جعلناها لكم من شعائر الله .

[وقوله] ^(٣) : ﴿ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ ^(٤) [٣٦]

يرتفع ﴿ خير ﴾ بالظرف لأن الظرف جرى حالاً^(٥) على الهاء في قوله

﴿ جعلناها ﴾ أي جعلناها ثابتاً لكم فيها خير . /

قوله عز وجل : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤها ﴾ ^(٦) [٣٧]

أي لن ينال ثواب الله^(٧) . وجاء بالياء - أعني ﴿ ينال ﴾ - اعتداداً

بالفصل^(٨) .

وَلَمْ يَعتدَّ به يعقوب وقرأ^(٩) ﴿ لَنْ تَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴾ ^(١٠) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ج٢/١٢٢٦ ، وإعراب القرآن ٤٠٢/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٣٦٩/٦ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر البيان ١٧٦/٢ ، والتبيان ٩٤٢ .

(٥) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٢ .

(٦) انظر الجواهر ٨٥ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٢٧/٢ ، وللزجاج ج٢/٢٢٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٨٤/٤ - ٨٥ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٣٧٠/٦ ، وتفسير الطبري ١٢٢/١٧ ، والقرطبي ١٥/١٢ ، وابن كثير ٤٢٨/٥ ، ومجمع التفاسير ٣٠٨/٤ .

(٧) وقيل : لن ينال رضا الله ، انظر البحر . وقيل عبر بالتبيل عن القبول والمعنى لن يصل إلى الله وهو قول الطبري والقرطبي وغيرهما .

(٨) أي الفصل بين الفعل وفاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٩ .

(٩) في الأصل : وقرئ ، وهو خطأ .

(١٠) ﴿ ولكن تناله ﴾ بالثناء فيها ، انظر النشر ٣٢٦/٢ ، والمبسوط ٣٠٧ . وذكر ابن مهران أن زياداً عن يعقوب قرأ ﴿ ولكن يناله ﴾ بالياء .

ومنهم من قرأ الأول بالياء والثاني بالتاء^(١) ﴿ وَلَكِنْ تَنَالَهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ ﴾ [٢٧] بالتاء ، فاعتدَّ بالفصل في الأول لأن حروفه أكثر .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ^(٣) عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ثم قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ [٣٨]

فلم يأت بالعاطفة^(٤) وجعل كلَّ واحدة^(٥) من المجلتين مستقلةً بنفسها .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ [٤٠]

جرَّ صفة^(٧) لقوله ﴿ أُذُنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ ﴾^(٨) [٣٩] ، والتقدير : أُذُنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ... الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ . ويكون قوله ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [٣٩] اعتراضاً بين الصفة والموصوف .

وإن كنتَ تَعَنَّتَ^(٩) وتقول : إنَّ الاعتراض كيف يأتي بين الصفة والموصوف

(١) ذكر ابن مهران أنها قراءة يحيى بن يعمر وعاصم الجحدري والأعرج وغيرهم ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ٩٥ إلى ابن يعمر والجحدري ، وعزاها صاحب مجمع البيان إلى أبي جعفر .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) كذا في الأصل ، وفي ي و ب « يدافع » . ويدفع بغير ألف قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقون يدفع بالألف ، انظر السبعة ٤٣٧ .

(٤) أي الواو العاطفة .

(٥) في النسخ : واحد ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٢٧/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٥/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٧/٢ ، والبحر ٣٧٤/٦ . وسياق الآية : ﴿ أُذُنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [٣٩] الَّذِينَ أُخْرِجُوا ... ﴿

(٧) وقيل بدل وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجاز غيرها الوجهين ، وقيل غير ذلك .

(٨) هذا ضبط الأصل . وأذن بضم الهمزة قراءة نافع وعاصم وأبي عمرو وفتحها الباقون ، ويقاتلون بكسر التاء قراءة غير نافع وابن عامر وحفص فقراً هؤلاء يقاتلون بفتح التاء ، انظر السبعة ٤٣٧ . وضبط أُذُنٌ في ي و ب كما ضبط في الأصل ولم يضبط يقاتلون .

(٩) من عنت إذا وقع في مشقة وشدة .

= ناضلناك وناظرناك بما لا يحصى لك^(١) منه . ألا تراه قال : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعَلَّمُونَ عَظِيمٌ ﴾^(٢) [سورة الواقعة : ٧٦] والتقدير : وإنه لقسم عظيم لو تعلمون ؛ فالاعتراض ليس شيئاً يعتدّ فصلاً . وقد جاء أيضاً ذلك في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾^(٣) [سورة مريم : ٢٤] والتقدير : ذلك عيسى ابن مريم الذي فيه يمترون وهو قول الحق ، ففصل بين الصفة والموصوف بالابتداء والخبر . وقد جاء أيضاً ﴿ وَحِينَ تَصْحُونِ . وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا ﴾^(٤) [سورة الروم : ١٧-١٨] ففصل بين الظرفين بالابتداء والخبر . وسترى^(٥) ذلك إن شاء الله .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ [٤٠]

استثناء منقطع ، أي لكن بقولهم^(٨) ربنا الله .

- (١) في الأصل وي : له ، والصواب من ب .
- (٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣١٧ .
- (٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٩٣ ، وانظر لما قاله هنا بخاصة الجواهر ٦٨٦ .
- (٤) سلف ذكرها ٧٢ ومصادر الكلام عليها ثمة .
- (٥) لم يتكلم عليها في موضعها ، وذكرها فيما سلف عرضاً ٧٢ .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٥/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٧/٢ ، والبحر ٣٧٤/٦ ، والتبيان ٩٤٤ . وسياق الآية : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ ... ﴾ .
- (٨) كذا وقع في النسخ ، وكذا وقع في التبيان ، وهو تخليط ، وصواب التقدير : « لكن قولهم » بالنصب فيكون الاستثناء منقطعاً ، وهو أحد قولي الفراء ومذهب سيبويه كما قال النحاس ، واختاره أبو حيان . وقيل التقدير : « إلا بأن يقولوا أي بقولهم فتكون « أن » وصلتها بدلاً من « غير حق » والمعنى : لم يخرجوا إلا بقولهم أي أخرجوا من ديارهم بقولهم ربنا الله أي بتوحيدهم ، وهو أحد قولي الفراء وقول الزجاج وأجازة النحاس وغيره . ولم يرتضه الشيخ أبو حيان ، قال : « ... لا يجوز [أي البديل] لأن البديل لا يكون إلا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي ... ولو قلت في غير القرآن : أخرج الناس من ديارهم إلا بأن يقولوا لإله إلا الله لم يكن كلاماً ... » اهـ والظاهر أنه كما قال .

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ ^(٢) [٤١] ﴾
 صفة ^(٣) أخرى لقوله ﴿ الَّذِينَ يقاتلون ﴾ . فإذا الوقف من قوله ﴿ أَذِنَ
 لِلَّذِينَ يقاتلون ﴾ [٣٩] قوله ﴿ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [٤١] ، وَأَتَمُّ مِنْهُ ^(٤) قوله
 ﴿ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ ^(٥) [٤١] .

وجاء الموصول في قوله ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ ﴾ وقد وُصِلَ بالشرط
 والجزاء ^(٦) ، ألا ترى أن قوله ﴿ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ ﴾ شرط ، والجواب ﴿ أَقَامُوا
 الصَّلَاةَ ﴾ [٤١]

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ فَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ^(٧) [٤٥] ﴾
 إن شئت كان ﴿ كَأَيِّنْ ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ^(٨) ﴾ ، ويكون قوله
 ﴿ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ تبييناً ^(٩) .

- (١) زيادة من ي و ب .
 (٢) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٢٧٧ خ . وإعراب القرآن ٤٠٦/٢ ، والبيان ١٧٧/٢ . وفي
 الأصل « مكنام » وهو خطأ .
 (٣) أو بدل ، وهو قول النحاس . وذهب الزجاج إلى أنه بدل من « مَنْ » في قوله ﴿ وَلِيَنْصُرَنَّ اللَّهُ
 مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ [٤٠] ﴾ الذين إن مكنام ... ﴿ فيكون موضعه نصباً ، وعلى
 الأول جرّاً .
 (٤) في الأصل : نعمته ، وهو تحريف .
 (٥) انظر إيضاح الوقف ٧٨٦ ، والقطع ٤٩٢-٤٩٣ ، والمكتفى ٣٩٥ ، ومنار الهدى ١٨٨ . وما قاله
 المؤلف هو ما قاله النحاس . وأجيز أن يكون الوقف على ﴿ رَبَّنَا اللَّهُ ﴾ و ﴿ يذكر فيها اسم
 الله كثيراً ﴾ و ﴿ لِيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ﴾ [٤٠] تاماً ، والقول ما قاله المؤلف والنحاس من
 قبله .
 (٦) الشرط وجزاؤه جملة تقع صلة للموصول ، انظر الكتاب ٤٤٤/١ ، والحجة ٣٦٥/٢ ،
 والبصريات ٢٣٠ ، وابن يعيش ١٥١/٣ ، والهمع ٢٩٦/١ .
 (٧) انظر البيان ١٧٧/٢-١٧٨ ، والبحر ٣٧٦/٦ . وكان في النسخ « وكأين » وهو خطأ .
 (٨) في الأصل : أهلكنا ، وهو سهو من الناسخ .
 (٩) أي تمييزاً ، انظر ما سلف من التعليق على التمييز ومصطلحاته ٤٤٨ .

وإن شئت كان ﴿كأين﴾ في موضع النصب بفعل مضر يكون ﴿أهلكتاها﴾ تفسيراً له ، والتقدير : وم ﴿^(١) من قرية [أهلكتا] أهلكتاها ، فاستغنيت عنه بقوله ﴿أهلكتاها﴾ . وهذا إنما يجوز إذا جعلت ﴿أهلكتاها﴾ خبراً . فإن جعلت ﴿أهلكتاها﴾ صفة لـ «القرية» لم يتسلط مفسرته على ﴿كأين﴾ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف . ألا ترى أن سيويه قال : «أزيد أنت رجل تكرمه» ^(٢) لا يجوز أن تنصب ^(٤) زيدا بشيء يفسره «تكرمه» لأن «تكرمه» صفة لـ «رجل» فلا يعمل فيما قبل الموصوف .

[وقوله ^(٦) : ﴿ويثر معطلة﴾ ^(٥)] ٤٥

٩ جرّ بالعطف على قوله ﴿قرية﴾ ^(٦) والتقدير : وم ﴿^(١) من قرية﴾ وبتثّر معطلة وقصر مشيد . ولا يكون الواو ههنا بمعنى «رَبٌّ» ، ولم يأت ذلك في التنزيل في موضع ، وإنما ذاك في الشعر كقوله ^(٧) :

(١) كذا في النسخ ، أوقع «م» مكان «كأين» لأنها بمعناها ، والوجه أن يقول في التقدير : فكأين .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الكتاب ٦٥/١ ، وقد سلفت هذه العبارة ٤٥٠ ، واللفظ في الكتاب وفيما سلف «تضربه» مكان تكرمه .

(٤) في الأصل وب : ينتصب ، وهو خطأ ، أو صوابه : ينتصب زيد . وعبارة سيويه : «... وذلك قولك أزيد أنت رجل تضربه ... ولم تكن لتقول أزيداً أنت رجل تضربه وأنت إذا جعلته وصفاً للفعل لم تنصبه لأنه ليس بمبني على الفعل ولكن الفعل في موضع الوصف ...» اهـ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤١٥ ، وللغراء ٢٢٨/٢ ، وللزجاج ج ٢٢٨/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٧/٢ ، ومجمع البيان ٨٨/٤ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والبحر ٣٧٦/١-٣٧٧ . وسياق الآية : ﴿فكأين من قرية أهلكتاها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبتثّر ..﴾ .

(٦) هذا قولهم جميعاً . وأجاز الغراء أيضاً أن يكون ﴿ويثر﴾ مجروراً بالعطف على ﴿عروشها﴾ وهذا أحب إليه من الوجه الآخر ، وأنكره أبو حيان ، قال : «وجعل ﴿ويثر معطلة وقصر مشيد﴾ معطوفين على ﴿عروشها﴾ جهلً بالفصاحة» اهـ وهو كما قال .

(٧) وهو رؤية . د ، ق ١/١-٢ ص ٢ ، وتساويل مشكل القرآن ١٩٧ ، وابن الشجري ٣٦٦/١ ، =

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاوَةَ
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَةَ

وقوله (١) :

وَفَتِيَانٍ صِدْقٍ (٢)

وما أشبه ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ [٥٢] (٣)

كقوله [(٤) ﴿ قَوْلٍ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ [سورة الزمر : ٢٢] . الضمير يعود إلى

والمعنى ٩١٢ ، وشرح شواهد المعنى ٢٢٨ ، وشرح أبيات المعنى ١١١/٨-١١٢ ، واللسان (عمي) .
والأول له في البصريات ٢٣٣ ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٧١ ، والقوافي له ٢١ ،
٤٠ ، والمخصص ١١٧/١٠ ، والإنصاف ٣٧٧ ، ٥٢٩ ، وابن يعيش ١١٨/٢ . والثاني بلا نسبة في
تأويل مشكل القرآن ٣٠٣ ، والاثنتان بلا نسبة في سر الصناعة ٦٣٦-٦٣٧ .
ورواه الأخفش في الموضع الأول من قوافيه « ومهمه » ورواه ابن قتيبة وابن هشام والسيوطي
« ومهمه مغبرة أرجاؤه » . والبلد : الأرض ، والأعماء : المجاهل ، وعامية : متناهية في العمى
أي لا يهتدى فيها . والمهمه : المفازة والقفرة ، ومغبرة : ذات غبرة ، وأرجاؤه : نواحيه ، عن
البغدادي واللسان . وقوله « كأن لون أرضه سماؤه » أي كأن لون سماءه من غيرتها لون أرضه
فقلب لأن اللونين استويا ، عن ابن قتيبة .

(١) وهو مسكين الدارمي . والبيت من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المروزي ١١١٥ ، والتبريزي
٧٥/٣ ، والحماسة البصرية ٢٥/٢ ، والحويان ١٨٢/٥ ، والكامل ٨٨٠ ، وعيون الأخبار ٣٩/١ ،
وأما القالي ١٧٦/٢ : وأما المرتضى ٢٩٩/١ .

(٢) البيت بتمامه :

وَفَتِيَانٍ صِدْقٍ لَسْتُ مُطَّلِعَ بَعْضُهُمْ عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أَنِّي جَمَاعُهُمَا

ويروى « أطلع » و « وأخيه رجالاً لست » . والجماع : اسم لما يجمع به الشيء .

(٣) انظر الجواهر ١٩٤ ، وشرح اللمع اللوح ١/٤٩ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والتبيان ٩٤٥ .

(٤) زيادة من ي و ب .

الألف واللام / ، والتقدير : فويل للذين قست قلوبهم^(١) ، ولولا تقديرِكَ هذا لم يكن هناك ما يعود إليه الضير .

٢

قوله عز وجل : ﴿ ذَلِكْ وَمَنْ عَاقَبَ ﴾^(٢) [٦٠]

التقدير : الأمر ذلك . وتمّ الكلام^(٣) ههنا ، ثم قال ﴿ ومن عاقبَ بِمِثْلِ مَا عَاقَبَ بِهِ ﴾ . يكون ﴿ من ﴾ بمعنى « الذي » ، و ﴿ عاقب ﴾ صلته ، وقوله ﴿ لِيُنْزِرَنَّ اللَّهُ ﴾^(٤) [٦٠] خبر المبتدأ .

٦

ولا يكون قوله ﴿ من عاقب ﴾ شرطاً لأنه لا لام فيه كما في قوله ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٥) [سورة الأعراف : ١٨] .

٩

قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(٦) [٦٣]

ولم ينتصب ﴿ فتصبح ﴾ لأن معنى قوله ﴿ ألم تر ﴾ : انتبه^(٧) يا محمد ،

- (١) قدر في الثانية وترك التقدير في الأولى لأنها سواء ، والتقدير : والذين قست قلوبهم .
- (٢) انظر البيان ١٧٨/٢ ، والتبيان ٩٤٦ ، والكتاب ٤٦٣/١ ، والمسائل المنثورة ٨٢ .
- (٣) فات أصحاب الوقف النص عليه .
- (٤) يريد القسم المقدم مع جوابه .
- (٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٥٩-٦٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٥ ، وإعراب القرآن ٦٠٢/١ ، وجمع البيان ٤٠٥/٢ ، والبحر ٢٧٧/٤-٢٧٨ ، والكتاب ٤٥٦/١
- (٦) انظر الجواهر ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٥-٦٦ ، وللفراء ٢٢٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٩/٢-٤١٠ ، وجمع البيان ٩٣/٤ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والبحر ٣٨٥/٦-٣٨٦ ، والكتاب ٤٢٤/١ ، والمقتضب ٢٠/٢ ، والمسائل المنثورة ٦٨ ، وابن الشجري ٦/٢ ، والمغني ٥٥٤-٥٥٥ ، ٦٥١
- (٧) هذا لفظ المبرد والنحاس وأبي علي ومن وافقهم ، أخذوه من كلام الخليل وقد سأله سيبويه عن هذه الآية فقال : « هذا واجب وهو تنبيه ، وكأنك قلت : أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » اهـ . وقال الأخفش « اسمعوا ، أنزل الله من السماء ماء ، فهذا خبر واجب ، و « ألم تر » تنبيه » اهـ .

فحمله على المعنى . ولو صرح بقوله « انتبه » لم يوجب^(١) ذلك نصب قوله ﴿ فتصبح ﴾ .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾ [٧٢]

أي هي النار ، فأضمر المبتدأ . ويجوز^(٤) أن تحمله على الظاهر ، فتكون ﴿ النار ﴾ مبتدأة ، ويكون قوله ﴿ وَعَدَّهَا اللَّهُ ﴾ [٧٢] في موضع الخبر .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا

جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِثْلَ أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٧٨]

يجوز أن يكون التقدير : وجاهدوا في دين الله ، فيكون ﴿ مِثْلَ أَيْبِكُمْ ﴾ بدلاً من موضع الجار والمجرور^(٦) .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ مِثْلَ أَيْبِكُمْ ﴾ نصباً بفعل مضمر^(٧) ، أي الزموا^(٨) ملة أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ .

= وقاره الزجاج « اسمع أنزل .. » ، وقال الفراء « ألم تر معناه خير كأنك قلت في الكلام : اعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح ... » اهـ .

(١) هذه عبارة غير دقيقة ، والوجه أن يقول : ولو صرح بقوله « انتبه » لامتنع نصب قوله فتصبح أيضاً . وعلى ظاهر عبارته يكون النصب جائزاً ، وهو ممتنع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٦-١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٦ ، ولفراء ٢٣٠/٢ ، وللزجاج ج ١٧٢٣/٢-٢٠٢ ، وإعراب القرآن ٤١٠/٢ ، ومجمع البيان ٩٥/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٢٨٩/٦ ، والكشاف ٢٢/٢ ، والتهيان ٩٤٨

(٤) أجازة أبو البركات والعكبري وأبو حيان أيضاً ، والقول الأول هو قول الناس جميعاً .

(٥) انظر الجواهر ٨٥٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٦ ، ولفراء ٢٣١/٢ ، وللزجاج ج ١٧٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٤١٢-٤١١/٢ ، ومجمع البيان ٩٦/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٢٩١/٦ . وكان في النسخ : وجاهدوا في الله حق جهاده إلى قوله ملة أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ ، فأتمته .

(٦) أجاز أبو البركات أن يكون بدلاً لكنه عنده بدل من ﴿ في الدين ﴾ ولم أجد القولين . وانظر ماسياًتي ١١٢٢

(٧) وهو القول الذي عليه الناس جميعاً .

=

[وقوله] ^(١) : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٧٨] ^(٢)
 يعني إبراهيم ^(٣) . وقيل يعني الله تعالى ^(٤) .

٢

[وقوله] ^(١) : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا ﴾ [٧٨] ^(٢)
 أي من قبل محييء محمد صلى الله عليه وآله ^(٥) ، وفي هذا القرآن ^(٦) ، فحذف
 المضاف إليه من قوله ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ . وحذف المضاف إليه قد شاع في « قبل »
 و « بعد » و « كل » و « بعض » ، وقد جاء ^(٧) :

٦

مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجْرٍ
 وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ
 جَادَتْ بِكَفِّي كَانٍ مِنْ أُرْمَى الْبَشْرِ

٩

أي بكفي رجل كان من أرمى البشر ، فأضاف إلى الموصوف ، ثم حذف
 الموصوف وأقام الصفة مقام الموصوف .

(٨) = هذا تقدير الفراء ومن وافقه ، وقدره الزجاج ومن وافقه « اتبعوا » ولم يقدره الأخفش ، قال
 « نصب على الأمر » .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٥٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣١/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٢١/٢ خ ، وإعراب القرآن
 ٤١٢/٢ ، ومجمع البيان ٩٧/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٢٩١/٦ ، وتفسير الطبري
 ١٤٢/١٧-١٤٤ ، والقرطبي ١٠١/١٢ ، وابن كثير ٤٥٢/٥-٤٥٣ ، ومجمع التفسير ٢٢٩/٤

(٣) هذا قول ابن زيد والحسن ، وأجازه الزجاج ومن وافقه ، وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر .
 وردّه الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٤) وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك والسدي وغيرهم .

(٥) على قول الحسن وابن زيد ، وعلى قول الباقرين تقديره : من قبل نزول القرآن وهو قول الطبري
 ومن تابعه .

(٦) عن الجميع .

(٧) سلفت الأبيات ١٦٥ وتخريجها ثمة . وسلف الثالث ٧٤٣

سورة المؤمنون

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ ^(١) [٤١] .
أي الذين هم لأجل الطهارة وتزكية النفس عاملون الخير ^(٢) . وليس ^(٣) المراد

٣

(١) انظر الجواهر ٥٠٥-٨٦٤ ، وإعراب القرآن ٤١٤/٢ ، وجمع البيان ٩٩/٤ ، والبيان ١٨٠/٢-١٨١ ، والبحر ٣٩٥/٦-٣٩٦ ، وتفسير الطبري ٤/١٨ ، والقرطبي ١٠٤/١٢-١٠٥ ، وابن كثير ٤٥٧/٥ ، وجمع التفسير ٢٣٤-٢٣٣/٤ ، والكشاف ٢٦/٣ ، والفخر الرازي ٧٩/٢٣-٨٠ ، والمفردات واللسان (زكو) ، والنهية في غريب الحديث ٣٠٧/٢ ، وبصائر ذوي التمييز ١٣٣/٣

(٢) فاللام في « للزكاة » لام العلة والقصد ، والزكاة بمعنى التزكية وهي التطهير ، وحذف مفعول « فاعلون » ، وهذا قول الراغب الأصبهاني ووافقه الفيروزآبادي وأجازة أبو حيان وغيره .
وأجاز الزمخشري قولين في تأويل الآية ، قال : « الزكاة اسم مشترك بين عين ومعنى ، فالعين القدر الذي يخرج الزكاة من النصاب إلى الفقير ، والمعنى فعل المزكي الذي هو التزكية ، وهو الذي أراد الله فجعل المزكين فاعلين له ، ولا يسوغ غيره ، لأنه ما من مصدر إلا يعبر عن معناه بالفعل ويقال لحدثه فاعل ، تقول للضارب فاعل الضرب وللقاتل فاعل القتل ، وللمزكي فاعل التزكية ، وعلى هذا الكلام كله ... ولم يتمتع الزكاة الدالة على العين أن يتعلق بها « فاعلون » لخروجها من صحة أن يتناولها الفاعل ولكن لأن الخلق ليسوا بفاعليها ... ويجوز أن يراد بالزكاة العين ويقدر مضاف محذوف وهو الأداء ... اهـ . ووافقه على قوله البيضاوي والنسفي والفخر الرازي وأبو حيان .

وقيل « فاعلون » بمعنى « مؤدون » والزكاة زكاة الأموال ، وهو قول الطبري والقرطبي والحازن وأجازته النسفي ، وهو قول الأكثرين فيما صرح به ابن كثير ، وقيل غير ذلك .
وظاهر كلام الزمخشري أن الزكاة تطهير النفس والله هو المزكي ، ولهذا ما قال في آخر كلامه « لأن الخلق ليسوا بفاعليها » . فإن كانت التزكية من العبد لم يصح ما قاله في آخر كلامه .

وذهب بعض المحدثين وهو الشيخ محمد حسين الطباطبائي في الميزان ٩٧٥-١٠٠ إلى أن « ذكر الزكاة مع الصلاة قرينة على كون المراد بها الإنفاق المالي دون الزكاة بمعنى تطهير النفس بإزالة رذائل الأخلاق عنها ، ولعل المراد بالزكاة المعنى المصدري وهو تطهير المال بالإنفاق منه دون المقدار المخرج من المال فإن السورة مكية ، وتشريع الزكاة للمعمودة في الإسلام إنما كان =

من هذا الكلام أنهم يؤدون الزكاة ، لأنه لا يقال « فعلتُ الزكاة » وأنت تريد :
أديت زكاة المال .

- ٣ فإِنَّمَا الزَّكَاةُ : الطَّهَارَةُ ، كما قال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ ^(١) [سورة الأعلى : ١٤-١٥] ، وقال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ^(٢) [سورة الشمس : ١٠] أي طَهَّرَهَا مِنَ الْمَعَاصِي ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ ^(٣) [سورة الشمس : ١٠] أي من أَخْمَلَهَا ^(٤) بالفجور والمعاصي .

وأبداً ينبغي لك أن تُفسِّر القرآنَ بعضه ببعض ما أمكنك . ألا ترى أنهم قالوا في قوله عز وجل : ﴿ لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) [سورة الرعد : ١١] : إن المعنى : للرسول معقبات أي ملائكة من أمر الله بالمدينة ... وهذا يصح تعلق الزكاة بقوله فاعلون ، والمعنى : الذين هم فاعلون للإلتحاق المالي ... » اهـ . وقوله « فإن السورة ... إلخ » ردُّ على قول الأكثرين الذين ذهبوا إلى أن الزكاة زكاة الأموال . وكنا قال الحافظ ابن كثير في تخريج قول الأكثرين ، قال : « ... والظاهر أن التي فرضت بالمدينة إنما هي ذات النصب والمقادير الخاصة وإلا فالظاهر أن أصل الزكاة كان واجباً بمكة ... » اهـ .

- وقوله « ذكر الزكاة مع الصلاة ... » قد ذكرت الصلاة في قوله تعالى ﴿ قد أفلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون . والذين هم عن اللغو معرضون . والذين هم للزكاة فاعلون ﴾ .
(٣) في الأصل : الخير والشر وليس ، وهو خطأ من الناسخ ، وهو على الصواب في ي وب . والأنسب أن يقول « فاعلون الخير » .
(١) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٩٩/٢٠-١٠٠ ، والقرطبي ٢١/٢٠ ، وابن كثير ٤٠٣/٨-٤٠٤ ، وجمع التفاسير ٤٩٥/٦ . وما ذكره المؤلف أن معنى تزكى تطهر من الكفر والمعاصي هو قول ابن عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والحسن وغيرهم . وقيل : أدى الزكاة ، عن أبي الأحوص وقتادة في رواية عنه .
(٢) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ١٣٥/٣٠-١٣٦ ، والقرطبي ٧٦/٢٠-٧٧ ، وابن كثير ٤٣٥/٨ ، وجمع التفاسير ٥١٩/٦ ، وتفسير غريب القرآن ٥٣٠
(٣) أي أخفاها .
(٤) انظر الكلام عليهما في الجواهر ٧٠٠-٧٠١ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٠/٢ ، وإعراب القرآن = ١٦٨-١٦٧/٢ ، وجمع البيان ٢٧٩/٣ ، والبحر ٢٧١/٥-٢٧٢ ، وتفسير الطبري ٧٦/٣-٨١ ،

يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، كذا فسره إبراهيم النخعي^(١) . ففار فائر القوم وقالوا في هذا : إنه فصل بين الصفة والموصوف وقدّم ظرف الصفة على الصفة^(٢) .

٣

= والقرطبي ٢٩٤-٢٩١/٨ ، وابن كثير ٣٦٢-٣٥٩/٤ ، ومجمع التفاسير ٤٧٣/٣-٤٧٥ ، وإيضاح السوقف ٧٣٣ ، والقطع ٤٠٨-٤٠٩ ، والمكتفى ٣٣٤ ، ومنار الهدى ١٤٧-١٤٨ ، والمحتسب ٣٥٥/١ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠١

(١) فيما حكاه عن النخعي في صدر كلامه سهو ، وذلك قوله « للرسول معقبات » وليس هذا من قول النخعي . والذي قاله في الجواهر : « ... والتقدير : له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، قاله النخعي » اهـ وهذا هو الصواب .

وقد اختلفوا في تأويل هذه الآية : فقيل الهاء في له للعبد المستخفي بالليل والسارب بالنهار المذكور في قوله ﴿ ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار ﴾ [سورة الرعد : ١٠] وهو قول الطبري وابن كثير والبيضاوي والنسفي ونص أبو حيان أنه الظاهر . وقيل الهاء لله ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن وابن جريج والنخعي وغيرهم . وقيل الهاء للرسول وهو قول ابن زيد وأجازة القرطبي ، قال « وقد جرى ذكر الرسول في قوله ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ﴾ [سورة الرعد : ٧] وزده الطبري لطول الفصل بين الآيتين وخلافه قول أهل التأويل .

والمعقبات قيل هي الملائكة عن أكثر أهل التأويل والمفسرين ، فهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن والنخعي ، واختاره النحاس وغيره . وقيل المراد بالآية السلاطين والأمراء ، والمعقبات هم الشرط والحرس الذين يحرسونهم ويحفظونهم فإذا جاء أمر الله لم يفتنوا عنهم من الله شيئاً ، وهو قول عكرمة والضحاك وابن عباس في رواية عنه واختاره الطبري في اختياره أن الهاء في له للعبد .

واختلفوا في قوله ﴿ من أمر الله ﴾ فقيل تقديره : له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، وهو قول ابن زيد ومجاهد والنخعي والأخفش وابن جني وأحد قولي الفراء وابن الأثيري وغيرهما ، وعليه مبنى كلام المؤلف . وقيل المعنى يحفظونه بأمر الله ، وهو قول قتادة وتافع والداني والمبرد وأحد قولي الفراء وابن الأثيري ، وروي عن ابن عباس ومجاهد . وقيل : عن أمر الله ، عن الحسن .

(٢) الصفة هي قوله ﴿ من أمر الله ﴾ والموصوف قوله ﴿ له معقبات ﴾ ، وظرف الصفة قوله ﴿ من بين يديه ومن خلفه ﴾ .

وكون ﴿ من أمر الله ﴾ مرفوع الموضع لأنه صفة للمرفوع الذي هو « معقبات » هو قول

فنظرنا في ذلك فإذا إبراهيم أخذ هذا التفسير من قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ
أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾^(١)
[سورة الجن : ٢٧] . والرصد الملائكة وهم المعقبات يحفظون النبي صلى الله عليه وآله
وسلم / . فوجب أخذ التفسير من آية نظيرة تلك الآية التي تفسرها . وإذا ثبت
هذا وصحّ علمت سقوط طعن الطاعن في هذه الآية .

٦ فإن قيل : فهبكم تقولون في هذه الآية مناقم ، فما وجه قوله عز وجل :
﴿وَلَا تَطْعَمُ الْكَاذِبِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعَا أَذَاهُمْ﴾^(٢) [سورة الأحزاب : ٤٨] وهل يقال
في معنى « لا تؤذّه » : دع أذاه ، وهل هذا إلا سخف ؟

٩ فالجواب : إن الذي ذهبت إليه هو السخف بعينه . وليس معنى ﴿دَعَا
أَذَاهُمْ﴾ : لا تؤذهم ، وإنما المعنى : دع الخوف من أذاهم ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾
[سورة الأحزاب : ٤٨] أي لا تخف منهم ولا من أذاهم ، فحذف المفعول ، والحرف الجار
الذي هو من صلة المصدر ، كما حذف الجار من قوله ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾^(٤)

الأخفش وابن جني . و﴿من بين يديه ومن خلفه﴾ يتعلق بـ ﴿يحفظونه﴾ .
وذهب أبو حيان إلى أنه لا حاجة إلى تقدير تقديم وتأخير فقد وصفت المعقبات بثلاث صفات
أحدها ﴿من بين يديه ومن خلفه﴾ والثانية ﴿يحفظونه﴾ والثالثة ﴿من أمر الله﴾ ،
وأجاز أن يكون ﴿من بين يديه ومن خلفه﴾ يتعلقان بـ ﴿يحفظونه﴾ فتكون المعقبات
وصفت بصفتين ، ثم قال « غاية ما في ذلك أنه بدئ بالوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور
وذلك شائع فصيح ... » اهـ .

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٠١ ، وتفسير الطبري ٧٦/٢٩-٧٧ ، والقرطبي ٢٩/١٩ ، وابن كثير
٢٧٢/٨ ، ومجمع التفسير ٢٨٠/٦-٢٨١

(٢) أي في قوله تعالى ﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾ . وقد قال بعض زنادقة الأعاجم الأجانب عن
ذوق العربية : « ألا قال مؤدون » ، انظر البحر ، والفخر الرازي ومجمع التفسير ، ولم يسم هذا
الطاعن لعنه الله .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٨٢ ، والتعليق عليها ثمة .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٤-٢٧٥

[سورة آل عمران : ١٧٥] أي يَخَوْفُكُمْ بأوليائه ، وقال : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا ﴾^(١)
[سورة الكهف : ٢] أي لينذركم بيأس . وهذا وجه الجواب عن هذا السؤال .

قوله عز وعلا : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾^(٢) [١٤] ٣
﴿ أَحْسَنُ ﴾ رفع بدل من لفظة ﴿ الله ﴾ تعالى ، وليس بصفة^(٣) له ، لأنَّ
الصفة تقتضي وفق الموصوف ، وهذه^(٤) إضافة غير محضة لا تفيد التخصيص
والتعريف ، فوجب أن يكون بدلاً غير وصف . وإنما قلنا : هو إضافة غير محضة
لأن التقدير : أحسن من الخالقين .

وإن شئت كان رفع ﴿ أحسن ﴾ بإضمار « هو » ، لأنه^(٥) موضع الثناء
والممدح . ٦

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ تَنْبِئُ بِالذَّهْنِ ﴾^(٧) [٢٠]

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٤٠ - ٧٤١
(٢) انظر الجواهر ١٦٤ ، والبيان ١٨١/٢ ، والبحر ٣٩٨/٦
(٣) أجاز الوجهين أبو حيان ، قال : « وأحسن الخالقين أفعل التفضيل ، والخلاف فيها إذا أُضيفت
إلى معرفة هل إضافتها محضة أم غير محضة ، فن قال محضة أعرب أحسن صفة ، ومن قال غير
محضة أعربه بدلاً » اه . وأجاز كونه خيراً أيضاً . وما ذهب إليه للؤلؤف من أن إضافة اسم
التفضيل غير محضة لأنها إضافة على معنى « مِنْ » عزى إلى الكوفيين وابن السراج وأبي علي
والجرجاني ، وهو قول ابن برهان . انظر شرح اللمع للمؤلف اللوح ٢/٩٠ ، ولابن برهان ١٦٨ ،
وابن يعيش ٦/٢ ، وشرح الكافية ٢٨٨٨/١ - ٢٨٩ ، والمجمع ٢٧٢/٤ - ٢٧٣
(٤) في النسخ : فهذه ، والصواب ما أثبت .
(٥) في الأصل : ولأنه ، وهو خطأ من الناسخ وهو على الصواب في ي و ب .
(٦) زيادة من ي و ب .
(٧) انظر الجواهر ٦٧١ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٤٥ و ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش
١٦٦ - ١٦٢ ، ٤٠٢ ، ٤٧٨ ، وللقرء ٢٢٢٢/٢ - ٢٢٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٢/٢ خ ، والحجة
٢٦ - ٢٤/٤ خ ، ومنه أخذ المؤلف كلامه و ٢١٨/٢ خ ، ومجمع البيان ١٠٢/٤ - ١٠٣ ، والبيان
١٨٢/٢ ، والبحر ٤٠١/٦ ، ومجاز القرآن ٥٦/٢ ، والمختب ٨٨٨/٢ - ٨٩ ، وسر الصناعة ١٣٤ ،
وابن يعيش ١١٥/٢ و ٢٢/٨ ، ٢٥ ، ١٢٨ ، وبلغني ١٣٩

و ﴿ تَنْبُتٌ ﴾ ^(١) . فمن فتح التاء كان الباء للتعدية ^(٢) . ومن ضمّ التاء فله وجهان :

أحدهما ^(٣) : أن يكون « نبت » و « أَنْبَتَ » بمعنى واحد ^(٤) ، كما [جاء] ^(٥) في شعر زهير ^(٦) :

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

أَي نَبَتَ ؛ فَعَدَى « تَنْبَيْتُ » بِالْبَاءِ كَمَا عَدَى « تَنْبُتُ » .

والثاني : أن الباء زيادة ^(٧) ، أَي تَنْبَيْتُ الدَّهْنَ .

(١) قرأ ﴿ تَنْبُتٌ ﴾ بضم التاء وكسر الباء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ تَنْبُتُ ﴾ بفتح التاء وضم الباء ، انظر السبعة ٤٤٥ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٢٢٨/٢

(٢) هذا أحد قولي أبي علي ، وأجاز أن تكون الباء للحال ، وهو قول من ذهب إلى أن أنبت بمعنى نبت .

(٣) أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٤) كون نبت وأنبت بمعنى واحد هو قول الفراء والزجاج ، وحكي عن أبي عبيدة ولم يعرف الأصمعي إلا نبت . انظر المصادر السالفة ، وفعلت وأفعلت للزجاج ٩١ ، ولالجواليقي ٧١ ، والمخصص ٢٥/١٤ ، واللسان (نبت) .

(٥) زيادة من ي . وقوله « كما جاء ... كما عدى نبت » لم يرد في ب .

(٦) د ، ق ٣٢/٥ ص ٩٢ (صنعة ثعلب) و ق ٢٢/٢ ص ٤١ (صنعة الأعم) ، وشرح اللع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٣/٢ خ ، والحجة ٢٤/٤ خم ، والمغتضب ٨٩/٢ ، والمغني ١٢٩ ، وشرح شواهد المغني ١٠٨ ، وشرح أبيات المغني ٣٩٢/٢ - ٣٠٠ ، والمعاني الكبير ٥٢٩/١ ، ودرة الفواص ٢١ ، واللسان (نبت) : ورواية الأصمعي « قطيناً بها ... نبت » .

والقطين : أهل الرجل وحشمه ، والقطين : الساكن النازل في السدار ، يقول : يلزمونهم فيسكنون عندهم ، وقوله أنبت البقل أي أخصب الناس ، عن ثعلب . وقوله « رأيت » ضبط في الديوان بضم التاء ، قال البغدادي « نصُّ أكثرهم على فتح التاء للخطاب ، ويجوز ضمها » اهـ .

(٧) وهو قول الأخفش وأبي عبيدة ، وأجازه أبو علي ومن وافقه . ولم يقبله ابن جني وذهب إلى أن من ذهب إلى هذا « فهو مضعوف المذهب وزائد حرفاً لا حاجة له إلى اعتقاد زيادته » اهـ .

وقيل : الباء للحال^(١) ، وحذف المفعول من « تُنبت »^(٢) أي تُنبت ما تنبته^(٣) ومعه الدهن . وقد عددنا لك ذلك في « الجواهر »^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴾^(٦) [٣٠]
 والتقدير : وإنا كنا لمبتلين . ف « إن » مخففة من « إن » . والكلام تام^(٧)
 عند قوله ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ ﴾ ثم ابتداء وحقق الكلام ثانياً كما حققه أولاً
 وقال : وإنا كنا لَمُمتَحِنين العباد .

وقول من قال : [إن]^(٥) « إن » للشرط ، ويصل الكلام = جهل^(٨) منه بقواعد الصناعة^(٩) فافهمه ، فإن مثل أبي علي^(١٠) لا يؤلّد من بعد .

- (١) وهو قول الزجاج وابن جني ، وأجازه أبو علي ومن وافقه ، وهو ظاهر كلام الفراء .
 (٢) وعلى قول من ذهب إلى أن أنبت بمعنى نبت لا يكون في الكلام حذف .
 (٣) هذه عبارة ابن جني . وقدره أبو علي : تنبت جناها أي ثمرتها .
 (٤) يريد الباب ٢٦ الذي عقده في الجواهر ٦٦٧-٦٧٤ ل « ما جاء في التنزيل من الحروف الزائدة في تقدير ، وهي غير زائدة في تقدير آخر » وذكر فيه هذه الآية - أعني آية سورة المؤمنون - ص ٦٧١
 و « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر مسالف من التعليق ٨٩٩

- (٥) زيادة من ي وب .
 (٦) انظر البيان ١٨٢/٢ ، والبيان ٩٥٢
 (٧) لم يذكر هذا الوقف إلا صاحب منار الهدى ١٩١ وذكر أنه وقف جائز . والقول ما قال المؤلف .
 (٨) في الأصل : « وقول من قال « إن » للشرط فهذا الكلام جهل » وما أثبتته من ي وب أجود وأصح ، وأخشى أن يكون ما في الأصل تغييراً من النسخ أو تحريفاً منه ، والعبارة فيه ركيكة .
 (٩) لأن اللام في ﴿ لمبتلين ﴾ هي الفارقة التي تلزم إن المخففة من الثقيلة . انظر مسالف من الكلام على إن المخففة واللام الفارقة ١٠٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثم .
 (١٠) لم أصب له كلاماً في هذه الآية فيما بين يدي من كتبه .

قوله عز وجل : ﴿ أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ (١) [٢٥]

٣ هذا الكلام من أفصح الكلام . وقد اضطرب فيه أقوال المحققين ، ونحن نخبرك بملخصة ذلك .

وذلك لأن التقدير فيه عندنا^(١) : أَيْعِدْكُمْ أَنْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً ، فحذف المضاف ، ولا بد من تقديره ، لأنه إذا حمل على الظاهر لم يجز أن يكون ﴿ إِذَا مِتُّمْ ﴾ خيراً للكاف والميم ، لأن « إذا » ظرف زمان ، وظرف الزمان لا يكون خيراً عن الجثة^(٢) . ألا ترى أنهم قالوا : لوقلت : « زيدا يوم الجمعة »^(٤) لم يصح ، فثبت أن الإخراج الذي هو حدث مضر ليصح كون « إذا » خيراً عنه . وإذا كان كذلك فإذا صح قول سيويوه^(٥) : إن قوله ﴿ أَنْكُمْ مَخْرُوجُونَ ﴾ بدل من « أَنْ » الأولى ، وسقط قول المعترض^(٦) : إن « أَنْ » الأولى / لم يتم باسمه وخبره^(٧) ، لأنه إنما يكون كذلك إذا لم تقدّر حذف مضاف ، فحينئذ

٢/٩٤

١٢

(١) انظر الجواهر ٨٢ ، ٤٣٠ ، ٥٨٤ ، وشرح اللع اللوح ٢/٢٧-١/٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١١ ، وللغراء ٢/٢٣٤-٢٣٥ ، وللزجاج ج٢-٢٣٣/٢-١/٢٢٤ خ ، وجمع البيان ١٠٥/٤-١٠٦ ، والبيان ١٨٢/٢-١٨٤ ، والبحر ٤٠٤/٦ ، والكتاب ٤٦٧/١ ، والمقتضب ٣٥٧/٢-٣٥٧ ، والبصريات ٢٢٠-٢٢٣ ، والمسائل المشورة ٨٥ ، وابن يعيش ٦٨٢/٢ ، والمغني ٨٢٨ ، وشرح الكافية ٣٥٨/٢ ، والمهمع ٢٠٩/٥ . والكلام على هذه الآية هو المسألة الأولى من المسائل العشر لأبي نزار الملقب نفسه بملك النحاة ، انظر سفر السعادة ٧٧٩-٧٩٢

(٢) هذا أحد الأقوال التي وجه بها أبو علي في البصريات قول سيويوه إن « أَنْ » الثانية بدل ، انظر ما يأتي .

(٣) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٤) سلف ذكر هذه العبارة ٥٠٤ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) انظر الكتاب ٤٦٧/١ ، والمصادر السالفة . وهو قول الأخفش في معاني القرآن له .

(٦) ممن اعترض قول سيويوه المرء ، انظر المقتضب ٣٥٦/٢-٣٦٠ وما ردّ به ابن ولاد في الانتصار فيما نقله منه الشيخ ضمية في تعليقه على المقتضب .

(٧) جمع المؤلف بين تأنيث أَنْ وتذكيرها ، والأحسن الانتصار على أحدهما .

لا يصح البديل . فأما إذا قدرت مضافاً و^{تم} « أن » باسمه وخبره جازت المسألة .

وجواب آخر^(١) : وهو أنه إذا قال : أيعدمكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً ، ولم يذكر الخبر ، وأضره كما أضره الجواب في قوله ﴿ ولو أن قرأنا سبّرت به الجبال أو قطعت به الأرض ﴾^(٢) [سورة الرعد : ٢١] ولم يقل : « لكان هذا القرآن » وكان التقدير : أيعدمكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً بعثتم^(٣) = صار قوله ﴿ أنكم مخرجون ﴾ بدلاً أيضاً لأنّ الأول تمّ باسمه وخبره .

وجواب ثالث في المسألة : وهو أن يكون قوله ﴿ أنكم مخرجون ﴾ مرتفعاً بالظرف^(٤) على تقدير : أيعدمكم أنكم وقت موتكم وكونكم تراباً إخراجكم^(٥) ، فيكون الظرف مع ما ارتفع به خير « أن » . وإذا كان كذلك جاد وصحّ وسقط قول المعترض . فهذه خلاصة أوراقي ، ذكره^(٦) في غير كتاب^(٧) .

(١) وهذا ثاني الأقوال التي وجه بها أبو علي قول سيبويه . وتقدير الخبر عنده : أيعدمكم أنكم تبعثون إذا متم . وأجاز أن يكون التقدير : أنكم إذا متم بعثتم أو أخرجتم أو نشرتم ، فيكون الخبر الجملة الشرطية « إذا ... بعثتم » ونصّ أن الأول أشوغ . ونقل عن أبي علي في توجيهه لقول سيبويه أن خبر أن الأولى محذوف استغناءً بخبر الثانية ، ولعل هذا أولى ما يحمل عليه كلام سيبويه ، انظر سفر السعادة .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٢٢ - ٦٢٤

(٣) فيكون الخبر قوله « إذا ... بعثتم » أجازته أبو علي ونصّ أن الأشوغ أن يكون التقدير : أيعدمكم أنكم تبعثون إذا متم ...

(٤) نصّ أبو علي أن هذا هو مذهب أبي الحسن في هذه الآية . والذي في معاني القرآن له أن أن الثانية بدل من الأولى وهو قول سيبويه . ونص الطبرسي أن أبا علي اختار قول أبي الحسن ، والظاهر أنه ينقل عن غير ما بين يدي من كتبه .

(٥) كأنك قلت : يوم الجمعة إخراجكم ، وقال أبو علي في قول أبي الحسن « ... ففيه من التجوز أنه لم يأت لـ « إذا » بجواب ، وليس « إذا » كيوم الجمعة لأنها تقتضي جواباً ... » عن البصريّات ، وانظر تمام كلامه .

(٦) أي ذكر هذا الكلام أبو علي في غير كتاب . وقد أحلت على ما بين يدي من كتبه التي تكلم فيها على هذه الآية وهما المسائل المنثورة والبصريّات .

(٧) لم يذكر المؤلف قول الفراء والجزمي والمبرد ومن وافقهم وهو أن تكون أن الثانية كررت

ثم قال عز من قائل : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(١) [٣٦]

و « هيهات » اسم ل « بَعَدَ » ، و « بَعَدَ » فعل ماض يحتاج إلى الفاعل .
وفاعله إذا مضمراً ، والتقدير : هيهات إخراجكم هيهات إخراجكم لَوَعْدِكُمْ .

ولا يجوز أن يكون على التقدير الذي قدره أبو إسحاق ^(٢) . ألا تراه قال :

« البعدُ لما تُوَعِدُونَ » ، لأنه رفع « البعد » بالابتداء ، وجعل ﴿ لما تُوَعِدُونَ ﴾ الخبر . ولو كان « هيهات » بمعنى « البُعد » لم يجب بنسأوه ، لأن « البعد »
معرب . وإنما بُيِّنَ « هيهات » لأنه بمعنى « بَعَدَ » ^(٣) مثل « شَتَّانَ » و « وَشُكَّانَ »

= توكيداً ، فيكون خبر الأولى قوله « مخرجون » وهو العامل في الظرف ، وهو الظاهر والقول ،
وعزاه الزجاج إلى سيبويه ووافق ابن ولاد في قوله إن معنى قول سيبويه أن أن بدل أنها مكررة
للتوكيد ، فيكون قوله كقول المبرد ، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، والله أعلم . وذكر الطبرسي
أن أبا علي زَيْفَ قول سيبويه والجزمي واختار قول الأخفش ، وعليه يكون لأبي علي أقوال
يناقض بعضها بعضاً ، والله أعلم .

(١) انظر الجواهر ١٥٩ ، ومعاني القرآن للفرء ٢٣٥/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٤/٢ خ ، وإعراب القرآن
٤١٨/٢ ، وجمع البيان ١٠٥/٤ ، والبيان ١٨٤/٢-١٨٥ ، والبحر ٤٠٥/٦ ، والمختب ٩٠٢-٩٤ ،
والمقتضب ١٨٢/٣ ، والعسكريات ٤٧-٤٩ ، والعضديات ١٠٦-١٠٩ ، والبغداديات ٢٤٠ ،
والحلييات ٢٤١ ، والإغفال ١١٢٣-١١٢٤ ، وابن يعيش ٣٦/٤-٣٧ ، والمعني ٢٩٣

(٢) الزجاج ، وما حكاه المؤلف عنه هو بنصه في معاني القرآن له ج ٢/٢٣٤/٢ خ . وقد أخذ المؤلف
كلامه من الإغفال لأبي علي . وقال أبو حيان « وينبغي أن يجعل كلامه [أي كلام الزجاج]
تفسير معنى لا تفسير إعراب » اهـ . وانظر كلامهم على هيهات في المصادر السالفة ، والكتاب
٤٨-٤٧/٢ ، ٥٣ ، وسر الصناعة ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، والخصائص ٢٠٦/١ و ٤٣-٤١/٣ ، والهمع
١٢٢-١٢٢/٥

(٣) حكى ابن جني عن أبي علي أنه كان يقول في هيهات « أنا أفتي مرة بكونها اسماً سمي به الفعل
كصه ومه ، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرن في الحال » قال ابن جني :
« وقال مرة أخرى إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل
كعندك ودونك » اهـ الخصائص ٢٠٦/١

وكونها ظرفاً غير متمكن لإيهامها وهي بمعنى في البعد هو قول المبرد وظاهر كلام الخليل
وسيبويه .

و « سُرْعَانَ » من قوله ^(١) : « سُرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ » ^(٢) .

قوله عز وجل : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾ [٤٠] ^(٣)
 أي عن قليل ، و « ما » صلة زائدة ^(٤) ، و « عن » متعلق بمصر يفسره قوله
 ﴿ لَيُصْبِحَنَّ ﴾ لأنهم قالوا : لا يجوز : والله زيدا لأضربن ^(٥) .

وعندي أنه يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره ^(٦) ، ألا ترى أنه قد جاء ^(٧) :

- (١) أي من قول القائل في المثل . ولو قال « من قولهم » كان أجود .
 (٢) أي سرعت هذه من إهالة ، فـ « ذي » فاعل و « إهالة » تمييز . والمثل في الجواهر ١٥٦ ، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١ ، ومجمع الأمثال ٣٢٦/١ ، وما اختلفت ألفاظه واتقتت معانيه ٤٠ ، والحجة ٢٤٦/٣ خم ، والإيضاح ١٦٥ ، والبغداديات ٢٤٠ ، والعسكريات ٤٦ ، والعصديات ١٠٦ ، ١٠٨ ، والخصائص ٣٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٨/٣ ، وابن يعيش ٢٨/٤ ، واللسان (سرع) . وضبطه بعضهم « ذا » أي « هذا » ، ويروى « لوشكان ذا إهالة » .
 قال أبو عبيد : وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء لا تنقي [أي لا تمن] وكان رغامها يسيل من منخرها لهزالها ، فقيل له : ما هذا الذي يسيل من منخرها ؟ فقال : هذه إهالة ، فقال السائل : لوشكان ذا إهالة . قال أبو عبيد : الإهالة : الودك المذاب ، فأراد القائل أن ودكها قد عجل سيلانه من قبل أن تنبج الشاة وقبل أن تمسها النار . يضرب للرجل يخبر بكينونة الأمر قبل وقته « أمثال أبي عبيد ٣٠٥
 (٣) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٢٩٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/٢٣٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٢ ، والبيان ١٨٥/٢ ، والبحر ٤٠٦/٦ ، والخصائص ١٦٨/١ و ٢٨٢/٢ ، وابن الشجري ٢٤٥/٢ ، ٢٦٥ ، وابن يعيش ٢٢/٨ ، ١٣٤ ، ١٣١ ، ٤/٩ ، والملفني ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٤١١
 (٤) قوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨
 (٥) لام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما لا يعمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها ، انظر الإنصاف ٢٩٩-٤٠٠ ، والملفني ٧٦٩ ، والمهمع ١١/٣ ، والبحر ٤٠٦/٦ ، وما سلف من التعليق على لام الابتداء ٢٧٠ ، ٢٥٦ ، ٧٩٩
 (٦) فيتعلق ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ بقوله ﴿ لَيُصْبِحَنَّ ﴾ أو ﴿ نَادِمِينَ ﴾ وهو ما اختاره أبو حيان ، وأجاز ابن هشام أن يعمل ما بعد لام القسم فيما قبلها إذا كان ظرفاً .
 (٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢٨٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٢ ، والملفني ٩٠٩ ، وشرح شواهد الملفني ٣٢٧ ، وشرح أبيات الملفني ١٠٥/٨-١٠٧ ، والمهمع ١٦٠/٢ ، والحزانة ٥٧٢/٣-٥٧٣

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَيَإِنَّ - بِحَبِّهَا - أَخَاكَ مَصَابَ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ^(١)

ألا ترى أنه فصل بين « إِنَّ » واسمها بمفعول مفعولها^(٢) .

٣

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ تَتَرَا كَلِمًا ﴾^(٤) [٤٤]

هي « قَعْلَى » من المواترة ، وأصله « وَتَرَى » . فالتاء بدل من الواو ، كـ « تَخْمَة » و « تَوْلَج »^(٥) .

٦

فإن^(٦) لم يَصْرَفْ جَعَلَ أَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ كـ « الْعَدَوَى » و « الدَّعْوَى » و « الشَّرْوَى »^(٨) ، وهو أَقْبَسُ^(٩) من قول من نَوَّنَ ، لأن من نَوَّنَ جَعَلَ أَلْفَهَا لِلإِلْحَاقِ كـ « جَعْفَر » و « سَلْهَب » ، وألف الإلحاق يعز في المصادر^(١٠) . ولهذا قال

(١) لا تلحني أي لا تلني ، والجم : الكثير ، والبلايل : الأحزان وشغل البال واحده بلايل .

(٢) كذا وقع في النسخ ، يريد : بمفعول مفعولها أو خبرها ، أي يتعلق الخبر . ولا أعلم أنه يقال في خبر إن « مفعول » وإنما هو « معمول » لأن إن تعمل عملين فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وكذا قوله في الجار والمجرور « مفعول » وهو ههنا ظرف معمول للخبر لامفعول .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٦٧ ، وللزجاج ج ١/٢٢٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٢ ، والحجة ٤٤/٤ - ٢٦ خم ، ومجمع البيان ١٠٧/٤ ، والبحر ٤٠٧/٦

(٥) انظر الكتاب ٩/٢ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، ٢٨٥ ، وسر الصناعة ١٤٦ ، وسفر السعادة ١٧٤

(٦) أصل تَخْمَة وَخْمَة فَعَلَة من الوخامة ، وتولج أصله وَوَلَجَ فَوُجِعَ من ولج يلج . والمواترة : أن يتبع الخبر الخبر والكتاب الكتاب فلا يكون بينها فصل كثير ، عن الحجة . والتخمة : الذي يصيبك من الطعام إذا استوخته أي استقلته ولم تسترئه ، والتولج : كناس الطيب أو الوحش الذي يلج فيه .

(٧) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ تَتَرَا ﴾ منونة مصروفة وقرأ الباقون ﴿ تَتْرَا ﴾ بغير تنوين غير مصروفة . انظر السبعة ٤٤٦ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٢٢٨/٢ ، ٨٠ .

(٨) الشروى : المثل .

(٩) كان في النسخ « الأيس » وهو خطأ لا يقع فيه من هو دون الشيخ فإن الألف واللام تعاقبان « من » ، والظاهر أنه خطأ من النساخ .

(١٠) قال أبو علي : « ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق » اهـ .

من ^(١) قال فبين نون : إنه « فعلاً » ^(٢) والألف بدل من التنوين وليست للإلحاق .

فإذا وقفت عليها فين لم ينون ووقت بالإمالة ^(٣) وبالتفخيم . ومن نون وقف بالألف ^(٤) نحو : رأيت زيداً ، إلا عند من قال « رأيت عنباً » ^(٥) فأمال التي من التنوين تشبيهاً بالتي من الياء .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ [٥٠]
ولم يقل « آيتين » ، لأن الآية في كليهما واحدة ، أي في كونه [منها] ^(٦) من غير أب .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [٥٢]
بالكسر والفتح ^(٩) .

فالكسر / على الائتلاف .

- (١) يريد أبا علي في قوله « فن قال تترى أمكن أن يريد فعلی من المواترة فتكون الألف بدلاً من التنوين » اهـ . وذهب غيره إلى أن من نون جعل ألفها للإلحاق .
- (٢) رسم في الأصل « فعلی » والصواب من ي و ب .
- (٣) أمالها حمزة والكسائي .
- (٤) في الأصل : باللام ، وهو خطأ .
- (٥) قال أبو علي « وهذا ليس بالكثير فلا تحمل عليه القراءة » اهـ . ونص سيبويه ٣١٢/٢ على قلته .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج١/٢٣٥/٢ خ ، والبحر ٤٠٨/٦
- (٨) انظر الجواهر ٦٩١-٦٩٢ ، وشرح اللغ اللوح ٢/٥١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٧ ، ١٠٩ ، وللقراء ٢/٢٣٧ ، وللزجاج ج١/٢٣٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٢٠-٤٢١ ، والحجة ٤/٢٦-٢٧ خم . وجمع البيان ٤/١٠٩ ، والبيان ٢/١٨٥-١٨٦ ، والبحر ٦/٤٠٨-٤٠٩ ، والكتاب ١/٤٦٤ ، والمقتضب ٢/٣٤٧ ، والبغداديات ٤٣-٤٤ ، والمسائل المشورة ٨٣ ، واللغني ٨٦٥
- (٩) قرأ بفتح الهمزة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون بكسرها ، وخفف ابن عامر وحده النون فقرأ ﴿ أَنْ ﴾ وشدها الباقون . انظر السبعة ٤٤٦ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٢/٢٢٨

- والفتح على أن يكون ﴿ وأنا ربكم فاتقون ﴾ [٥٢] لأن هذه أمتكم ^(١) ،
 فقدم « أن » على قوله ﴿ فاتقون ﴾ ، كقوله ﴿ وبالأسحارِهم يستغفرون ﴾ ^(٢)
 [سورة الذاريات : ١٨] ، ﴿ وبالآخرة هم يوقنون ﴾ ^(٣) [سورة البقرة : ٤] ، و ﴿ ليسوا
 بها بكافرين ﴾ ^(٤) [سورة الأنعام : ٨١] ، وقوله ﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله
 أحداً ﴾ ^(٥) [سورة الجن : ١٨] ، أي فلا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله ، وقال :
 ﴿ بلِ الله فاعبُدْ ﴾ ^(٦) [سورة الزمر : ٦٦] أي بل فاعبد الله ، وقال : ﴿ لإيلاف
 قریش ﴾ ^(٧) [سورة قريش : ١] أي فليعبدوا لإيلاف قريش .
 وانتصاب قوله ﴿ أمة واحدة ﴾ على الحال ، أي هذه أمتكم مجتمعة .
 قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّ ما نمدُّهم به من مَّالٍ وبَنِينَ . نُسَارِعُ
 لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(٧) [٥٦-٥٥]

(١) هذا قول الخليل وغيره من البصريين . وذهب الكسائي ووافقه الفراء إلى أن « وأن » معطوفة على « ما » في قوله ﴿ ... إني بما تعملون علم . وأن ... ﴾ . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون التقدير : واعلم أن ، فعلى الأول تكون أن في موضع جر أي وبأن ، وعلى الثاني تكون في موضع نصب بفعل مضر .

(٢) سلف الاستشهاد بالآيتين ٧٦٢ ، فانظر التعليق ثمة .

(٣) انظر الجواهر ٦٧١ . وكان في الأصل « كافرين » وهو خطأ .

(٤) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ ، وللفراء ١٩١/٣-١٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٣ . ومجمع البيان ٢٧٢/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٢٥٢/٨ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨ ، والبغداديات ٤٣ ، والمغني ٦٨٢ ، ٨٣٨

(٥) انظر الجواهر ٦٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢٩/٢ ، ومجمع البيان ٥٠٧-٥٠٦/٤ ، والبحر ٤٣٩/٧ ، والمغني ٢٢١

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢

(٧) انظر الجواهر ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٨/٢ ، وللزجاج ج٢/١٢٣٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٥٩٧/٢ ، والبيان ١٨٦/٢ ، والبحر ٤٠٩/٦ ، والمغني ٤٠٥

﴿ ما ﴾ نصب اسم ﴿ أن ﴾ ، والخبر قوله ﴿ نسارع لهم في الخيرات ﴾ .
 والماء العائدة إلى ﴿ ما ﴾ من الجملة محذوفة^(١) - أعني الجملة [التي]^(٢) هي الخبر -
 والتقدير : يحسبون أن إمدادنا إياهم نسارع لهم [به]^(٣) في الخيرات^(٤) . وقد
 قالوا : لا يجوز في قولك : « الذي مررت به زيد » أن تحذف فتقول : الذي
 مررت زيد^(٥) . والآية على خلاف ما قالوا ؛ ألا ترى أنه حذف « به » العائد إلى
 ﴿ ما ﴾ ؟ إلا أنهم منعوا ذلك في نفس الصلة ، وهذا في خبره^(٦) ، والخبر أيضاً
 ههنا في صلة « أن » .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يَوْمَنُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ
 بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾^(٨) [٥٩-٥٨]
 هذا كقوله ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [سورة يوسف : ١٠٦]
 ألا ترى أنهم يقرّون بالله ويخلق السماء والأرض ثم يشركون به ، والمؤمنون بخلاف
 ذلك ، فليس هذا بالتكرار .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾^(٩) [٦٧]

(١) وهو قول الزجاج ومن واقفه ، وهو الظاهر . وقيل الخبر محذوف ، أجازته النحاس . وقيل
 لا يحتاج في الخبر إلى الرابط لأن « ما » هي الخيرات ، فوضع الظاهر موضع المضر ، والتقدير :
 نسارع لهم فيها ، وهو قول هشام الضرير .

(٢) زيادة مني . وقوله « أعني ... الخبر » لم يرد في ي و ب .

(٣) زيادة من ي . وهي في الجواهر .

(٤) في الأصل : بالخيرات ، والصواب من ي و ب .

(٥) بسطنا التعليق على هذا ٧٤٥

(٦) سلف التعليق على حذف الضير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به ٢٧٢

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر مجمع البيان ١١٠/٤ ، والبحر ٤١٠/٦ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٣/٥ ، ومجمع التفاسير ٢٤٩/٤

(٩) انظر الجواهر ٥٣٢ ، ٩٢٦ ، وشرح اللع اللوح ٢/٣٤ و ١/٧٥ و ١/١٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء =

قيل : ﴿ به ﴾ ^(١) من صلة ﴿ مستكبرين ﴾ فتقف ^(٢) على ﴿ به ﴾ ^(٣) .
 وقيل : بل هو من صلة ﴿ تهجرون ﴾ أو من صلة ﴿ سامر ﴾ فتقف على
 ﴿ مستكبرين ﴾ ^(٤) .

وقال ﴿ سامراً ﴾ بعد قوله ﴿ مستكبرين ﴾ لأنه بمعنى « سَمَّار » ، ولولا
 ذلك لم يجر ، وقال ^(٥) :

... .. فَنَوَّارَةٌ مَيْلًا إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَةٌ ^(٦)

فـ « زاهر » كـ « سامر » .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ ﴾ ^(٨) [٧٦]

= ٢٣٧٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٢٧ ، ومجمع البيان ٤/١١١ ، والبيان ٢/١٨٧ ، والبحر ٦/٤١٢ ،
 وتكملة الإيضاح ١٠٨ ، والمضديات ١٢٧

(١) أي بالبيت الحرام .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٧٩٢-٧٩٣ ، والقطع ٥٠٣ ، والمكتفى ٤٠٢-٤٠٣ ، ومنار الهدى ١٩٢ .

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والعباس بن الفضل واختاره الداني وغيره .

(٤) وهو قول أبي حاتم وابن الأنباري ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

(٥) الحطيئة د ، ق ٢/٤٦١ ص ١٨٠ . وفي الجواهر ٣/٧٠٣ ، والحجة ٤/٦٤ ، ٤٢٦ خم : زاهر ، وهو تغيير
 للرواية ، وهو على الصواب في الحجة ٤/٨٩ خم .

(٦) صدره : بِمُسْتَأْبِدِ الْقُرَيَّانِ خَوْ بِلَاعُهُ

والقريان جمع قري وهي مجاري للماء إلى الرياض ، والحو : التي قد اشتدت خضرتها حتى ضربت
 إلى السواد ، والتلاع جمع تلعة وهي مسابيل الماء إلى الوادي ، والنوار النور وهو الزهر . وقوله
 « ميل إلى الشمس زاهره » : كل نور إذا طلعت عليه الشمس استقبلها ثم دار معها حيث تدور ،
 عن الديوان . وعند أبي علي أن النوار جمع « نور » ، وفي اللسان (نور) أنه جمع نورة ، فيكون
 على حد نرة وتر .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر مجمع البيان ٤/١١٣ ، والبيان ٢/١٨٧ ، والبحر ٦/٤١٦ ، والخلبيات ١١٥ ، والخصائص

٢/٣٢٤ . وسلف الكلام على « استكان » والتعليق عليه ٢٦٤-٢٦٥ في كلامه على قوله تعالى
 ﴿ وما ضعفوا وما استكانوا ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٦] ، فانظر التعليق ثمة .

أَي مَآخِضُوا لَطَاعَةَ رَبِّهِمْ . وَ « اسْتَكَانَ » اسْتَفْعَلَ مِنْ « كَانَ » ، وَالْمَعْنَى مَا كَانُوا لَطَاعَةَ رَبِّهِمْ .

٣ وَقَالَ الْفَرَّاءُ ^(٢) : « اسْتَكَانَ » أَصْلُهُ « اسْتَكَنَ » افْتَعَلَ مِنْ « السَّكُونِ » ، وَالْأَلْفُ لِشَبَاحِ الْفَتْحَةِ . وَالصَّحِيحُ مَا بَدَأْنَا بِهِ .

٦ [قَوْلُهُ تَعَالَى] ^(٣) : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [٨٦]

٩ فْجَوَابُهُ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ^(٥) ، لِأَنَّهُ قَرَأَ : ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ [٨٧] . فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ فَلَيْسَ جَوَابَ قَوْلِهِ ﴿ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾ لِفِظًا ، وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابُهُ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مَعْنَى ﴿ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ ﴾ أَي لِمَنِ السَّمَوَاتُ ، فَقِيلَ : ﴿ اللَّهُ ﴾ ؛ فَهَذَا مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى .

١٢ وَمِثْلُهُ مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [٨٨] فَقَالَ ﴿ اللَّهُ ﴾ [٨٩] حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى . وَقِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ حَمَلًا عَلَى الْلفظ .

١٥ فَأَمَّا الْحَرْفُ الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ ﴾ [٨٤] فَيُنَاقِضُ قِرْوَا ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ [٨٥] حَمَلًا عَلَى الْلفظ . وَرَوَاهُ الْعَبَّاسُ ^(٦) ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ - أَعْنَى الْحَرْفِ الْأَوَّلِ - لِأَنَّ مَعْنَى ﴿ لِمَنِ الْأَرْضُ ﴾ : مَنْ رَبُّ الْأَرْضِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : فِي ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) لَمْ أَصِبْ كَلَامَهُ ، وَأَنْظُرْ مَا سَلَفَ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ي وَب .

(٤) أَنْظَرَ الْجَوَاهِرَ ٦٢٥ ، وَمَعْنَايَ الْقُرْآنَ لِلْفَرَّاءِ ٢٤٠/٢ ، وَلِلزَّجَّاجِ ٢/٢٢٧/٢ خ ، وَالْحِجَّةُ

٢٩٩/٤ - ٣٠٠ خَمْ ، وَمَجْمَعُ الْبَيَانِ ٤/١١٤ ، وَالْبَيَانُ ٢/١٨٧ - ١٨٨ ، وَالْبَحْرُ ٦/٤١٨ . وَأَنْظُرْ مَا سَلَفَ ٥٠

(٥) وَحْدَهُ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ اللَّهُ ﴾ . أَنْظَرَ السَّبْعَةَ ٤٤٧ ، وَالتَّيْسِيرَ ١٦٠ ، وَالنَّشْرَ ٢/٢٢٩

(٦) هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ وَهُوَ يَرْوِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو ، وَعَزَا الْمُؤَلِّفُ فِي الْجَوَاهِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةَ إِلَيْهِ (وَفِي

الْمَطْبُوعِ : وَهُوَ رَوَايَةُ الْعَبَّاسِ وَأَبِي عَمْرٍو ، وَهُوَ خَطَأٌ صَوَابُهُ : الْعَبَّاسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو) . وَلَمْ أُجِدْ =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ [٩٢] ^(٢)
 بالرفع والجر ^(٣) . فالرفع على : هو عالم الغيب . والجر على البدل ^(٤) من قوله
 ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ ﴾ [٩١] .

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوْعَدُونَ / رَبِّ
 فَلَا تَجْعَلْنِي ﴾ ^(٦) [٩٤-٩٣]
 ففصل بين الشرط والجزاء بالنداء . وإذا جاز :

عَلَى حِينِ إِلَهِي النَّاسَ جَلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ ^(٧)
 - والتقدير : فتدلاً المال يا زريق - ففصل بين المصدر وما عمل فيه بالمنادى
 = فكذلك [جاز] ^(٨) ههنا ، ففصل بينها بالمنادى .

هذه الرواية فيما بين يدي من المصادر . ولا اختلاف بين القراء في الحرف الأول ، ولم يذكر في
 كتب الشواذ أو مظانه .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢ ، وإعراب القرآن ٤٢٦/٢ ، والحجة ٣٠/٤ خم ، ومجمع البيان
 ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٨/٢ ، والبحر ٤١٩/٦

(٣) قرأ بالجر ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحنص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة
 ٤٤٧ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٣٢٩/٢

(٤) وقيل نعت لله وهو قول النحاس والظاهر أنه قول الأخفش والفراء وأبي علي ولم يصرحوا به ،
 وإنما ذهب المؤلف إلى أنه بدل لأن الإضافة في قوله « عالم الغيب » عنده غير محضة ولا بد في
 وجه النعت أن تكون محضة . بل الظاهر أنه نعت وأن الإضافة محضة لأنه قصد بالصفة الدوام
 والاستمرار كقوله ﴿ مالك يوم الدين ﴾ وقد بسطنا التعليق على هذا ٦ . وتقلنا ثمة عن
 أبي حيان أن البدل بالصفات ضعيف .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٧-٢/٢٣٨ خ ، وإعراب القرآن ٤٢٦/٢ ،
 ومجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٨/٢ . وفي الأصل : ماتوعدون ، وهو تصحيف .

(٧) سلف البيت ٦٤٧ وتخريج والتعليق عليه ثمة . وفي الأصل : فبدلاً ... بدل ، وهو تصحيف .

(٨) زيادة من ب .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ ^(٢) [٩٩]

ولم يقل « ارجعني » لأن هذا جاء على قوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ ﴾ [سورة مريم : ٤٠] ، وقوله ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ [سورة الحجر : ٩] . ومثله : ﴿ عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ ﴾ ^(٣) [سورة يونس : ٨٣] ولم يقل « وَمَلَئِهِ » جرياً على هذه العادة ^(٤) .

قوله عز وعلا : ﴿ فَاتَّخَذَتْهُمْ سَخِرِيًّا ﴾ ^(٥) [١١٠]

و ﴿ سَخِرِيًّا ﴾ بالضم والكسر ^(٦) ، لغتان ^(٧) ، وهما من سَخِرَ يَسْخِرُ ، وكذا في سورة ص [٦٣] .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢-٢٤٢ ، والمزجاج ج ١/٢٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٤٢٧/٢ ، ومجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢١/٦ . وفي الأصل « وقال » وهو خطأ .

(٣) ما ذكره المؤلف هو أحد الأقوال في تأويل الآية وقيل فيها غير ذلك ، انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٧ ، وللفراء ٤٧٦/١-٤٧٧ ، وإعراب القرآن ٧١/٢ ، ومجمع البيان ١٢٧/٣ ، والبيان ٤١٩/١ ، والبحر ١٨٤/٥ .

(٤) وهي أن الجبار والجليل الشأن يخبر عن نفسه بما تخبر به الجماعة فإذا خوطب كانت مخاطبته مخاطبة الجميع . وهذا قول الفراء والزجاج ومن وافقهما في هذه الآية - أعني ربّ ارجعون - وأجازه النحاس ، وأجاز أيضاً أن يكون « ارجعون » على جهة التكرير أي ارجعني ارجعني ، قال : « وهكذا قال المازني في قوله جل وعز ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [سورة ق : ٢٤] قال معناه : ألق ألق » اهـ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٢/٢ ، والمزجاج ج ١/٢٣٦/٢-٢٣٧ ، وإعراب القرآن ٤٢٩/٢ ، والحجة ٣٤-٣١/٤-٣٤ خم ، ومجمع البيان ١١٨/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢٣/٦ ، ومجاز القرآن ٦٢/٢ .

(٦) قرأ بالضم نافع وحمة والكسائي ، وقرأ الباقر بالكسر . انظر السبعة ٤٤٨ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٣٢٩/٢ .

(٧) وهو قول الأخفش والكسائي والمبرد والزجاج والنحاس وغيرهم . وفرق أبو عمرو وأبو عبيدة والفراء ومن وافقهم بينها فجعلوا المضموم من جهة السخرة والمكسور من جهة الهزة . قال الزجاج والنحاس ومن وافقها : كلاهما عند الخليل وسيبويه واحد ، ولا يعرفان هذا التفريق .

فأما في الزخرف [٣٢] فلا يجوز فيه إلا الضم بالاتفاق ، لأن المعنى معنى الخدمة دون السخرية ، وهو قوله : ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيًّا ﴾ .

٣ [قوله تعالى]^(١) : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾^(٢)

[١١٢]

٦ ﴿ كَمْ ﴾ منصوبة الموضع بـ ﴿ لَبِثْتُمْ ﴾ أي كم سنة لبثتم ، فحذف تفسير

﴿ كَمْ ﴾ ، و ﴿ كَمْ ﴾ منصوبة بـ ﴿ لَبِثْتُمْ ﴾^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ فَاسْأَلِ الْعَادِينَ ﴾^(٦) [١١٣]

بالتشديد قراءة الجمهور ، وهو من العَدِّ والحصر .

٩ ورواه بعضهم ﴿ فاسأل العادين ﴾ بالتخفيف^(٧) ، وهو جمع « عاديّ » من

قولهم : بئر عاديّة : إذا كانت قديمة . فلما جمع بالواو والنون حذف منه ياء

النسب ، وصار الجمع عوضاً عن ذلك . وفي التنزيل : ﴿ سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ ﴾^(٨)

١٢ [سورة الصافات : ١٢٠] وهو جمع « إلياسيّ » ، وفيه : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ

الْأَعْمِينَ ﴾^(٩) [سورة الشعراء : ١٦٨] وهو جمع « أعجميّ » وليس بجمع « أعجم » ،

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٣٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٣٠ ، وجمع البيان ٤/١٣٠ ،

والبيان ٢/٨٨٩ ، والبحر ٦/٤٢٤ ، والنبیان ٦٦١-٦٦٢

(٣) أي تمييز . والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨

(٤) وينتصب عدد سنين على قوله على أنه بدل من كم ، وهو قول العكبري . والصواب أن التمييز

باق غير محذوف وهو قوله ﴿ عدد سنين ﴾ ، وهو قول الزجاج والنحاس وغيرهما ، وقد فصل

بين كم الاستفهامية ومميزها ، وهو فصل جائز لاشيء فيه ، وقد سلف بسط التعليق على هذا

الفصل ٨٠٥ . وقول للؤلؤف « وكم منصوبة بلبثتم » تكرار .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر الجواهر ٨٦٠ ، والبيان ٢/١٩٠

(٧) وهي قراءة شاذة عزها ابن خالويه في شواذه ٩٩ ، وأبو حيان في البحر ٦/٤٢٤ إلى الحسن

والكسائي في رواية عنه .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٢٩ - ١١٣١ (٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٨ - ٩٩٩

لِإِستِراءِ هِناكَ . وَربِّما يَعدُّ لَكَ الجِمعُ ^(١) الَّذي صارَ عِوضاً عَن نَقْصانِ لِحِقِ الكَلِمةِ في « الجِواهر » ^(٢) .

وقالوا ^(٣) « الأَشْعُرُونَ » في جِمعِ « أشعري » منسوباً إلى بني أشعر ^(٤) . ومنه :

تَهَدَّدْنَا وَأَوْعِدْنَا رُوَيْدًا مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَا ^(٥)

وهو جِمعُ « مَقْتَوِي » منسوب إلى « مَقْتَى » « مَقْعَل » من « القَتْو » وهو الخِدمة ، من قولهِ ^(٦) :

تَبَدَّلْ خَلِيلًا بِي كَشْكَلِكِ شَكْلَهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مَقْتَوِي ^(٧)

(١) في الأصل « يعدُّ ذلك الجِمع » وأخشى أن يكون خطأ من الناسخ ، وما أثبتته من ي وب هو

المعهود منه ، انظر ما سلف من إحالته على الجواهر ٧٤٥ ، ٨٢٩ ، ٨٨٢ ، ٨٨٥ ، ٩٢٢ ،

(٢) قد فعل ذلك فعمد في الجواهر ٨٦٠ الباب ٧١ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه ياء

النسب » . ولم يذكر إلا هذه الآيات الثلاث ، وقد سقط فيه صدر الكلام على قراءة التخفيف

في هذه الآية - أعني آية سورة المؤمنون - فقد أوردها في هذا الباب وذكر فيها وجهاً ليس منه ،

وهو أن يكون « العادين » جمع عاد فأبدل من حرف التضعيف ياء ؛ فلا بد أن يكون قد قدم

قبله في تأويل هذه القراءة نحو مقاله في هذا الكتاب أعني كشف للشكلات .

(٣) في الأصل : وقال : والصواب من ي وب .

(٤) وهم قبيلة مشهورة من اليمن ، و « أشعر » لقب ثبت بن أدد . انظر الأنساب ٢٧٣/١ ، واللباب

٦٤/١

(٥) البيت لعمر بن كلثوم من معلقته ، انظر شرح القصائد السبع ٤٠٣-٤٠٤ ، والتسع ٦٥٢-٦٥٣ ،

والعشر ٢٤٦-٢٤٧ ، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ٨٢-٨٥ ، وهولسه في

النوادير ١٨٨ ، والأضداد لابن الأنباري ١٢٠-١٢١ ، والمنصف ١٣٣/٢ ، والخصائص ٣٠٣/٢

(للتقلي) ، والخزانة ٣٢٦/٣-٣٢٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/٩٨ ، وتكملة

الإيضاح ٤٤ ، والبغداديات ٢٦٩ ، والعضديات ٦٧ . وسيأتي ١١٣١ . ويروى « تهَدَّدْنَا

وتوعنا » . وانظر في « مقتوين » الكتاب ١٠٣/٢ أيضاً .

(٦) وهو يزيد بن الحكم الثقفي ، والبيت عن كلمة له في الأغاني ٢٩٥/١٢ ، وأمالي القالي ٦٨/١ ،

والبصريات ٢٨-٤٢ ، والخزانة ٤٩٦/١-٤٩٧ ، وابن الشجري ١٧٦/١ ، وشرح أبيات المغني

١٨١/٥ . وهوله في البغداديات ٢٧٠ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، والمحتسب ٢٥/٢ ، وهو بلا نسبة في

شرح اللمع اللوح ٢/٩٨ ، والعضديات ٦٨-٦٩ ، والحلييات ١٩٦

(٧) قوله « مقتوي » مُقْعَلِلٌ من أقتوى : أفتعلل من القَتْو .

سورة النور

قوله تعالى : ﴿ سُوْرَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ^(١) [١]

٢ أي هذه سورة ، فحذف المبتدأ ، وقوله ﴿ أنزلناها ﴾ صفة للسورة ،
والتقدير : هذه سورة مُنْزَلَةٌ من وَحْيِنَا .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ^(٣) [٢]

٦ أي فيما يُتلى عليكم الزانية والزاني ، فأضمر الخبر ^(٤) . ولا يكون
﴿ فَأَجْلِدُوا ﴾ ^(٥) [٢] خبره لمكان الفاء .

فيان قيل : فلمَ قَدِّمَ الزانية على المذكر عكساً لقصة السرقة حيث قال :

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٣/٢ ، وللزجاج ج٢/٢٣٩-٢/٢٤٠ خ ، وإعراب

القرآن ٤٣١/٢ ، ومجمع البيان ١٢٣/٤ ، والبيان ١٩١/٢ ، والبحر ٤٢٧/٦

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ٩٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٧ ، وللفراء ٢٤٤/٢ ، وللزجاج

ج١/٢٤٠-٢/٢٤٠ خ ، وإعراب القرآن ٤٣١/٢-٤٣٢ ، ومجمع البيان ١٢٣/٤ ، والبيان ١٩١/٢ ، والبحر

٤٢٧/٦ ، والكتاب ٧١/١-٧٢ ، والكامل ٨٢٢

(٤) إضمار الخبر هو قول سيبويه والأخفش ومن وافقهما ، وهو قياس قول أبي علي والسيرافي وغيرهما

في قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [سورة المائدة : ٢٨] ، انظر

ما سلف ٣٤٧ - ٣٤٩

وذهب الفراء والمبرد والزجاج ومن وافقهم إلى أن الخبر قوله ﴿ فاجلدوا ﴾ والتقدير من زنى

فاجلدوا ، والزانية والزاني بمعنى التي تزني والذي يزني ، فزيدت الفاء في الخبر لتزويل الموصول

منزلة الشرط .

(٥) في الأصل وب : فاجلدوهم ، والصواب من ي . وسباق الآية ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل

واحد منها مائة جلدة ﴾ .

﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ ﴾ [سورة المائدة : ٢٨] ، والمذكر أبداً مقدّم على المؤنث ، لأنّ له السابقة العليا = فإن هذا جاء لأنّ شهوتها أغلب وحرصها على الفعل أكثر من حرص المذكر ، فكانت البداية بذكرها أمّ . ألا ترى أنه قال ^(١) : إنهم يبدؤون بما كان أمّ والعناية به أكثر ، قتلا ﴿ وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٤] ، ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٨] ، ثم قال : وإن كنا جميعاً يهيمانهم ويعينانهم .

١٩٦

قوله عز وعلا : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ / ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بَأْرِبَعَةٍ شَهَادَةٍ فَاَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ ^(٢) [٥-٤١] ٩
﴿ إِلَّا ﴾ استثناء راجع إلى الجملة التي تلي المستثنى ، وهو قوله ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٣) ، أي فسقواهم جميعاً إلا التائبين .

وإن شئت كان ما بعد « إلا » مبتدأ ، وكان قوله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ ﴾

(١) يريد سيويه ، وعبارته : « ... كأنهم إنما يقدمون الذي بيّنه أمّ لهم وهم بيّانه أغنى وإن كنا جميعاً يهانهم ويعينانهم » الكتاب ١٥/١ . وقوله « .. فتلا .. » لم يذكر سيويه الآيتين اللتين ذكرها المؤلف . وقد ذكرها أبو علي في الإيضاح ٦٥ في تقديم المفعول على الفاعل ، وانظر شرح المبع اللوح ٢/٢٧ و ٢/٣٦ ، والجواهر ١٧٨ ، ٦٧٦

(٢) انظر شرح المبع اللوح ٢/٥٢ مكرر و ١/٧٨-٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٥/٢-٢٤٦ ، وللزجاج ج ٢/٢٤١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٣٢/٢-٤٣٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٤-١٢٦ ، والبيان ١٩١/٢ ، والبحر ٤٣٢/٦-٤٣٣ ، والتبيان ٩٦٤ ، وتفسير الطبري ٦٠/١٨-٦٣ ، والقرطبي ١٢/١٧٩ ، وابن كثير ١٢/٦ ، ومجمع التفاسير ٢٦٧/٤-٢٦٨

(٣) هذا أحد قولي الفراء والزجاج ومن وافقهما ، واختاره أبو حيان . وقيل هو استثناء من قوله ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ وهو قول النحاس ، والظاهر أنه اختيار الزجاج ، وأجازه الفراء ومن وافقه . وعلى الأول لا تقبل شهادة القاذف ولو تاب ، وهو قول جماعة منهم الحسن وسعيد والنخعي وأبو حنيفة ، وعلى الثاني تقبل شهادته إذا تاب ، وهو قول الجمهور وعامة الفقهاء .

رَّحِيمٍ ﴿ [٥] خبراً^(١) . وقد ذكرنا الخلاف في هذا ورجوع الاستثناء إلى ما يليه أو^(٢) إلى الجمل كلها في غير موضع من كتبنا^(٣) .

٣ قوله عز وجل : ﴿ فَشَهَادَةٌ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ﴾^(٤) [٦]
بالرفع والنصب^(٥) .

٦ فمن نصب فالتقدير : فالواجب^(٦) أن يشهد أحدهم أربع شهادات ، فيكون المصدر مضافاً إلى الفاعل .

٩ ومن رفع وقال ﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات ﴾ فقد أخبر بالرفع عن المبتدأ ، فيتحقق إذا تعليق الباء من قوله ﴿ بالله ﴾ بما يليه وهو قوله ﴿ شهادات ﴾ .

ولا يجوز فيمن رفع تعليق الجار بقوله ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ لأنه أخير عن المبتدأ ، ولا يجوز بعد الإخبار عنه أن تعلق به شيئاً^(٧) .

(١) آجازه العكبري أيضاً . وعلى هذا فالجملة في موضع نصب على الاستثناء والجمهور لم يثبت لها هذا الوجه ، انظر ماسلف ١١٦ والتعليق ثمة .

(٢) في النسخ : أم ، وهو تحريف .

(٣) ذكر هذا في شرح المبع ، انظر موضع الإحالة عليه في ح ٢ من الصفحة السابقة ، ولم يذكره في الجواهر ، وهما الكتابان اللذان انتهيا إلينا من كتبه .

(٤) انظر معاني القرآن للقرآء ٢٤٦/٢-٢٤٧ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٣٢/٢ ، والحجة ٣٧/٤-٣٨ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجم البيان ١٢٧/٤ ، والبيان ١٩٢/٢ ، والبحر ٤٣٤/٦

(٥) قرأ ﴿ أربع ﴾ بالرفع حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقيون بالنصب . انظر السبعة ٤٥٢ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٢/٣٢٠

(٦) هذا أحد قولي أبي علي والنحاس ومن وافقهما ، وعبارة أبي علي « فالحكم أو فالفرض أن يشهد » وعبارة النحاس « فالأمر أن ... » فيكون أضمر مبتدأ وشهادة خبره ، وأجازا أن يكون التقدير : فعليهم أن يشهد أحدهم ، فأضمر الخبر وشهادة مبتدأ ، وهو قول الفراء والزجاج .

(٧) لأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ، ولا يجوز انفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ولا بالصفة لأنه كالصلة والموصول ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ١٣٦

ومن نصب فالجار يتعلق بالثاني على مذهب سيبويه ، وبالأول على مذهب الفراء^(١) .

قوله تعالى : ﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾^(٢) [٩]
برفع التاء ونصبها^(٣) .

فمن نصبها فالتقدير : والواجب^(٤) أن تشهد الخامسة بأن غضب الله عليها ،
أي المرة الخامسة ، فيكون محمولاً على المعنى^(٥) ، ويجوز أن تعطفه على قوله

(١) هذا على قياس قول البصريين في إعمال ثاني العاملين وقول الكوفيين في إعمال أولهما ، وهذا ما يسمى بباب التنازع ، وقد سلف بسط الكلام عليه ٣٦٧

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٢ ، وللزجاج جـ ٢٤٢/٢-١-٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٣٢/٢ .
والحجة ٢٨/٤-٤٢ خم ، وجمع البيان ١٢٧/٤ ، والبيان ١٩٢/٢-١٩٣ ، والبحر ٤٣٤/٦ ، ولغني
٤٤ ، ٤٠٤ ، ٧٦٢

(٣) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٤٥٢ .
والتيسير ١٦٦ . والنشر ٢٣٠/٢-٣٣١

(٤) في النسخ : فالواجب ، والوجه ما أثبت لموافقته لفظ الآية .

(٥) كذا قال ، والصواب أن يقول : « فالتقدير : وتشهد الخامسة أي الشهادة الخامسة ، فنصبت
الخامسة بفعل مضمر دل عليه ما قبله » وهو قول الجميع .

وقول المؤلف هنا « فالتقدير » والواجب أن تشهد الخامسة ... « سهو منه ، وقد سها قبله أبو
علي ومن تابعه والمؤلف منهم . وذلك أن أبا علي تكلم على هذه الآية وكأنها متصلة بقوله تعالى
﴿ فتشادة أحدهم أربع شهادات ﴾ ، فيمن نصب ، فقد ر أن الخامسة بالنصب محمولة على المعنى
والتقدير في أحد الوجهين : فالحكم أو الفرض (أو فالواجب) أن يشهد أحدهم أربع شهادات
والخامسة أي وتشهد الخامسة ، فتكون الخامسة منصوبة بفعل مضمر دل عليه المعنى لأن معنى
شهادة أحدهم : أن يشهد أحدهم ، ولهذا ما قال المؤلف « والواجب أن تشهد ... » .

وإنما وقع السهو في كتاب أبي علي من جهة أنه تكلم على « الخامسة » الأولى من قوله تعالى :
﴿ ... فتشادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان
من الكاذبين . ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن
غضب ... ﴾ فتكلم أبو علي على « الخامسة » بالرفع والنصب وإعرابها مع ارتفاع أربع شهادات
ونصبه . وموضع « الخامسة » الأولى غير الثانية . على أنه جاء في الأولى النصب وهي قراءة =

﴿ ويذراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات ﴾ [٨] ﴿ والخامسة ﴾^(١) .

فأما من رفع وقال ﴿ والخامسة ﴾ فالتقدير : والشهادة الخامسة ، فحذف الموصوف .

٢

وقد قرئ ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ ﴾ ، و ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ ﴾^(٢) - على وزن : رَجِمَ اللَّهُ - بتخفيف « أَنْ » والفعل والفاعل ، فهي مخففة من الثقيلة ، والتقدير : أنه غضب الله عليها ، أي أن الأمر والشأن .

٦

فإن قلت : فهي إذا كانت مخففة من الثقيلة فالأفصح أن يكون معها « قد » في الماضي ، و « السين » و « سوف » في المستقبل ، أو حرف النفي^(٣) ، فكيف جاء ههنا وليس معه أحد هذه الحروف ؟ = فالجواب : إنه لما كان بعده ههنا ما هو دعاء جاز تجرّده عن هذه الحروف ، كما جاء : ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ ﴾^(٤) [سورة النمل : ٨] لأن الدعاء يكون له اختصاص ليس لغيره .

٩

وروي عن يعقوب ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ بتخفيف^(٥) « أَنْ »^(٦) ، ويكون ما بعده مصدراً ، والتقدير : أنه غضب الله عليها ، كما روي عن غيره

١٢

= شاذة عزيت إلى الحسن والأعمش وطلحة والسلمي وخالد بن إياس ، والرفع قراءة الجمهور ، والله أعلم .

وقوله المؤلف « أي المرة الخامسة » يريد بـ « المرة » الشهادة أي الشهادة الخامسة فيكون حذف الموصوف ، ولا يجوز غير ذلك .

(١) أجازته أبو علي ومن تابعه ، والظاهر أنه الوجه ، ولا حاجة إلى إضمار فعل .

(٢) قرأ نافع وحده أن غضب بتخفيف أن وغضب على أنه فعل ماض ، وقرأ الباقر أن غضب بتشديد أن وغضب مصدر .

(٣) سلف التعليق على هذا ٧٨٢

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠١

(٥) في الأصل : على تخفيف ، وما أثبتته من ي وب أجود .

(٦) ﴿ غَضِبَ ﴾ بالرفع ، انظر النشر ٢٣٠/٢ ، والمبسوط ٢١٧ . وذكر أبو حيان في البحر ٤٣٤/٦ =

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(١) [سورة المائدة : ٤٥] والتقدير : أَنْ الأَمْر والشأن النفسَ بالنفس .

٢ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَلَوْ لَا فَضَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [١٠] ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣) [٢٠]

٦ لم يذكر جواب « لولا » في الآيتين ، والتقدير : ولولا فضل الله عليكم ورحمته هلكتم^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ [٢٤]
٩ لم يعتدوا بالفصل فأنشوا ﴿ تشهد ﴾ . وزياتٌ وعلي^(٦) اعتدًا بالفصل^(٧)
فقراً : ﴿ يوم يشهد عليهم ألسنتهم ﴾ .

= أنها رواية عن يعقوب بخلاف عنه ، وذكر ابن جني في المحتب ١٠٢/٢ أن يعقوب يقرأ « أَنْ غَضَبَ » .

(١) ذكر أبو حيان في البحر ٤٩٥/٢ أن تخفيف أن ورفع النفس قراءة رواها أنس عن النبي ﷺ ، ولا أعرف أحداً غيره ذكر ذلك . والسدي ذكره أن النبي ﷺ يقرأ ﴿ والعينُ بالعين ... ﴾ وما بعده بالرفع ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على هذه الآية ٣٥٢ زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٣٤/٢ ، وجمع البيان ١٣٢/٤ ، والبيان ١٩٢/٢-١٩٤ ، وتفسير الطبري ٦٨/١٨ ، ٨٠ ، وإيضاح الوقف ٧٩٥

(٤) وهو تقدير ابن الأنباري والطبري في الآية الثانية ، وقيل : لعاجلكم بالعقوبة ، وهو تقدير الطبري في الآية الأولى وواقفه الطبرسي وأبو البركات ، وقيل : لنال الكاذب منكم عذاب عظيم ، عن الزجاج وقد بين الله تعالى الجواب في قوله ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم ﴾ ، وهو قول الفراء والنحاس .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٨/٢ ، والحجة ٤٤/٤ خم ، وجمع البيان ١٣٢/٤ ، والبحر ٤٤٠/٦-٤٤١

(٦) زيات هو حمزة وعلي هو الكسائي ، وقرأ بالياء ، وقرأ بالياقون بالياء . انظر السبعة ٤٥٤ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٢٣١/٢

(٧) أي الفصل بين الفعل والفاعل ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٩

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوقِفِهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ [٢٥]

٢/٩٦

بالنصب على أن يكون وصفاً للدين / وروي بالرفع^(٢) على تقدير :

٣

يَوْمَئِذٍ يُوقِفِهِمُ اللَّهُ الْحَقَّ دِينَهُمْ ، ففصل بين الصفة والموصوف بالمفعول .

قوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ﴾^(٤) [٢٦]

يعني الكلمات الخبيثات للرجال الخبيثين . ﴿ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ ﴾

٦

[٢٦] : الرجال الخبيثون للكلمات الخبيثات . والكلمات الطيبات للرجال

الطيبين ، والرجال الطيبون للكلمات الطيبات^(٥) . فابن أبي بن سؤل^(٦) المناقق

خبيث لا يخرج من فيه إلا كلمة خبيثة ، حتى اتهم عائشة^(٧) .

٩

وقال قوم : النساء الخبيثات للرجال الخبيثين ، والرجال الخبيثون للنساء

الخبيثات ، والنساء الطيبات للرجال الطيبين ، والرجال الطيبون للنساء

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٣٧/٢ ، ومجمع البيان ١٣٣/٤ ، والبيان ١٩٤/٢ ، والبحر ٤٤١/٦

(٣) وهو قراءة شاذة عزها النحاس إلى مجاهد ، وزاد ابن خني في الحاسب ١٠٧/٢ نسبتها إلى أبي روق ، وكذا في مجمع البيان ، ونسبها إليها أبو حيان وزاد نسبتها إلى أبي حيوة وابن معبود . وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٠١ إلى ابن عباس ومجاهد ، والنصب قراءة الجمهور .

(٤) انظر الجواهر ٣٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٨/٢ ، وإعراب القرآن ٤٣٧/٢ ، ومجمع البيان

١٣٥/٤ ، والبحر ٤٤١/٦ ، وتفسير الطبري ٨٦-٨٤/١٨ ، والقرطبي ٢١١/١٢ ، وابن كثير

٣٥-٣٤/٦ ، ومجمع التفاسير ٢٨٤/٤ . وسياق الآية : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ

وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٥) هذا قول ابن عباس ومجاهد والضحاك ومعيد والشعبي والحسن وأكثر المفسرين وهو قول الفراء واختاره الطبري .

(٦) هو عبد الله بن أبي بن سلول لعنه الله وهو الذي بدأ بذكر الإفك .

(٧) انظر حديث الإفك في تفسير الطبري ٦٨/١٨-٧٧ ، والقرطبي ١٢-١٩٧/٢-٢٠٢ ، وابن كثير

١٧-٢٦ ، ومجمع التفاسير ٢٧٢/٤-٢٧٨

الطيبات^(١) : فحمد صلى الله عليه وآله طيب ، وأمّ المؤمنين طيبة ، وقول
المناقق هراء .

٢ وإذا كان كذلك ، وتقدير الآية على هذين القولين = فلا أدري ما أصنع
بقوله^(٢) « ولو وضعت الصفة موضع الاسم قَبِح ، لو قلت : اثنتي يبارد ، لم يحسن
حَسُنَ قولك : اثنتي بتمر ، لأن « بارداً » صفة و « تمر » اسم » = ويقول من^(٣)
٦ اقتدى به في قوله ﴿ وَلِدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾^(٤) [سورة الأنعام : ٢٢] حيث زعم أن
التقدير : ولدائر الساعة الآخرة ، قال : وإنما حَسُنَ ذا لأنَّ « الآخرة » جرت
مجرى « الأبرق » و « الأبطح » ، في كلام طويل^(٥) يبين أنه جاء الاستعمال فيها
٩ على حد استعمال الأسماء دون الصفات .

(١) وهو قول ابن زيد والباقر والصادق ، واختاره النحاس وأبو حيان وغيرهما .

(٢) كتب تحته في الأصل « سيبويه » . وقد سلف نحو هذا الكلام ٨٥٠ ونقلنا ثمة نص كلام سيبويه
من كتابه ١٣٦١ .

(٣) هو أبو علي الفارسي .

(٤) في قراءة ابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها
٢٩٣ . وقوله ﴿ وَلِدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ هو في سورة يوسف : ١٠٩ ، والنيل : ٣٠ أيضاً .

(٥) نصُّ كلام أبي علي هو ذا : « ووجه قول ابن عامر أنه لم يجعل « الآخرة » صفة لـ « الدار »
ولكنه أضاف « الآخرة » إلى « الدار » فلا تكون « الآخرة » على هذا صفة لـ « الدار » لأن
الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ولكنه جعلها صفة للساعة ، فكأنه قال : ولدائر الساعة الآخرة ،
وجاز وصف الساعة بالآخرة كما وصف اليوم بالآخر في قوله ﴿ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾
[سورة العنكبوت : ٢٦] . وحَسُنَ إضافة الدار إلى الآخرة ولم يقبح من حيث استقبلت إقامة
الصفة مقام الموصوف لأن الآخرة صارت كالأبطح والأبرق ، ألا ترى أنه قد جاء ﴿ وَلِلْآخِرَةِ
خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى ﴾ [سورة الضحى : ٤] فاستعملت استعمال الأسماء ، ولم تكن مثل
الصفات التي لم تستعمل استعمال الأسماء . ومثل الآخرة في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم
« الدنيا » لما استعملت استعمال الأسماء حسن أن لا تلحق به لام التعريف في نحو قوله :

في سعي دنيا طالما قد مدَّتْ
« اهـ . الحجة ٥-٣/٤ خك .

والأبطح : مسيل واسع فيه دفاق الحصى وجمعه الأباطح ، كسروه تكسير الأسماء وإن كان في =

فإن راجعنا درس « الكتاب » بعد هذه السنة - وهي [سنة]^(١) العشرين^(٢) - ووفّقنا للصواب والهداية لمعنى تلك الكلمة إذ لم يفتح إلى الآن = نَمْنَحُكَ^(٣) ما نَعْطَى إن شاء الله .

٣

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ أَوْلَتْكَ مَبْرُؤُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ [٢٦]^(٤)
 هم يقفون على قوله ﴿ يقولون ﴾^(٥) ويبتدئون قوله ﴿ لهم مَغْفِرَةٌ ﴾ [٢٦] . وأنا أرى أن ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مبرؤون ﴾ خبره ، وقوله ﴿ مما يقولون ﴾ داخل في صلة ﴿ مبرؤون ﴾ ، وقوله ﴿ لهم مغفرة ﴾ [٢٦] جملة في موضع خبر آخر له ﴿ أولئك ﴾ .

٦

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكوتة فيها متاع لكم ﴾ [٢٩]^(٦)
 يرتفع ﴿ متاع ﴾ بالظرف على المذهبين^(٧) لجري الظرف وصفاً للنكرة . وقد عدّ لك مثل هذا فيما هنا وسيلةً إليه ودرج له^(٨) .

١٢

= الأصل صفة لأنه غلب ، والأبرق : مكان غليظ فيه حجارة رمل وطين مختلطة ، والجمع الأبارق . كسروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب .

- (١) زيادة من ي و ب -
- (٢) بعد الخمسة أي سنة ٥٢٠
- (٣) في الأصل : فنحك ، وهو تحريف . وفي ي و ب : فنحك ، وهو خطأ .
- (٤) انظر البيان ١٩٤/٢ ، والتبيان ٩٦٨
- (٥) وهو وقف كاف ، انظر المكتفى ٤٠٨ ، ومنار الهدى ١٩٥ . وأجاز القولين العكبري .
- (٦) انظر الجواهر ٥٦٤ ، وشرح اللع اللوح ٢/٢٢٢ ، والتبيان ١٩٤/٢
- (٧) يريد مذهب سيبويه ومن وافقه ومذهب الأخفش ومن وافقه في ارتفاع الاسم بالظرف ، وسلف بسط التعليق عليه ١٣
- (٨) الظاهر أنه يريد كتابه « الجواهر » ، وقد عقد فيه ٥١١-٥٣٨ الباب ٢١ لـ « ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدها من على الخلاف وما يرتفع ما بعدها من على الاتفاق » ، وذكر هذه الآية فيه ٥١٤

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ ﴾ ^(٢) [٣١]
 و ﴿ غَيْرِ ﴾ بالنصب والجر ^(٣) . فالنصب على الاستثناء أو الحال ^(٤) . والجر
 على النعت أو البديل ^(٥) .

قوله عز وعلا : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا
 أَسْمُهُ ﴾ ^(٦) [٣٦]

[في] ^(٧) مكررة في الآية . ولو قال : في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر
 اسمه ، ولم يقل « فيها » كان كافياً ، لكنه على ما حكاها صاحب « الكتاب » ^(٨) :
 « في الدار زيد قائم فيها » ^(٩) . وقد مضى مثله في قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا

- (١) زيادة من ي و ب .
 (٢) انظر الجواهر ١٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٠/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٤٧/٢ خ ، وإعراب القرآن
 ٤٣٩/٢ ، والحجة ٤٤/٤-٤٦ خم ، ومجمع البيان ١٣٦/٤-١٣٧ ، والبيان ١٩٤/٢-١٩٥ ، والبحر
 ٤٤٩/٦
 (٣) قرأ بالنصب ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالجر . انظر السبعة ٤٥٤-٤٥٥ ،
 والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٢٢/٢
 (٤) النصب على الحال قول أبي جاتم ، وأجاز الوجهين الفراء والزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم ،
 والحال أجود عند الفراء .
 (٥) أجاز البديل النحاس ومن وافقه واقتصر الفراء والزجاج وأبو علي ومن وافقهم على النعت .
 (٦) انظر الجواهر ٣٦٥-٣٦٦ ، ٤٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٧/٢ خ ، ومجمع
 البيان ١٤٤/٤-١٤٥ ، والبيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٤٥٧/٦-٤٥٨ ، وتفسير الطبري ١١٦/١٨-١١٢ ،
 والقرطبي ٢٦٤/١٢-٢٦٦ ، وابن كثير ٦٥/٦-٧١ ، ومجمع التفاسير ٤٠١/٤ ، وإيضاح الوقف
 ٧٩٧-٧٩٨ ، والقطع ٥١١-٥١٢ ، ومنار الهدى ١٩٥-١٩٦ . وسياق الآية : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ نَثَلُ نُورِهِ كَمِثْقَاتٍ فِيهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ
 شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ ... وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [٢٥] فِي بُيُوتٍ ... فِيهَا اسْمُهُ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْقُدْرَةِ
 وَالْأَصَالِ [٣٦] رِجَالٌ ... ﴾ .

- (٧) زيادة من ي و ب ، وفيها « فيها مكررة » والصواب ما أثبتت .
 (٨) انظر الكتاب ٢٧٨/١ ، والمقتضب ٢١٧/٤ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١ ، والإنصاف ٢٥٨-٢٦٠ ،
 المسألة ٣٣ ^(٩) يرى الكوفيون أن النصب واجب ، فيقولون : في الدار زيد قائماً فيها .

ففي الجنة خَالِدِينَ فِيهَا ﴿١﴾ [سورة هود: ١٠٨] ، وستراه في قوله : ﴿ أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) [سورة الحشر: ١٧] .

٢ وألجأ يرتلق بمضمر يكون المضمر في موضع الرفع وصفاً للمرفوع في قوله ﴿ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ [٣٥] أي مصباح ثابت في بيوت أذن الله (٣) . وما بين الصفة والموصوف اعتراض . و ﴿ مصباح ﴾ يرتفع بالظرف في المذهبين (٤) ، إذ جرى وصفاً على النكرة .

[قوله تعالى] (٥) : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ (٦)

[٣٧-٣٦]

فحين قرأ مرتباً للفاعل / يرتفع ﴿ رجال ﴾ بفعله .

٩ ١/٩٧

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٩١-٥٩٢ . و « سعدوا » ضبط في الأصل بضم السين وضبط في ب بقتحها ، وهما قرأتان ، انظر ما سلف ، ولم يضبط في ي . لكن المؤلف لم يتكلم فيما سلف على تكرير « في » ، انظر الكلام عليها في المصادر التي ذكرناها ثم ، وانظر لما ذكره فيها ههنا الجواهر ٤٣٠ ، والكتاب ٢٧٨/١ ، وللمقتضب ٣٥٦/٢ و ٣١٧/٤ ، والبصريان ٣٤٣ ، وابن يعيش ٤١/٣

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٦

(٣) وهو قول ابن زيد وأحد قولي الفراء والطبري ومن وافقها واختاره القرطبي . وقيل الجار من صلة المشكاة ، عن الحسن وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه . وقيل الجار في موضع الحال من المصباح والزجاجة والكوكب ، عن ثعلب . وقيل هو من صلة يوقد ، قاله الرماني وأجازته الطبري . وعلى هذه الأقوال لا وقف على ﴿ علم ﴾ . وقيل الجار من صلة ﴿ يسبح ﴾ وهو قول أبي حاتم وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وأجازته الزجاج والنحاس ومن وافقها ، واختاره أبو حيان . وعلى هذا الوجه يوقف على ﴿ علم ﴾ .

(٤) انظر الحاشية (٨) ص ٩٤٥

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ١٧ ، ١٢٣ ، ١٩٨ ، ٢٦٦ ، ٧١٧ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٣٨-١/٣٩ ، ومعاني القرآن للزجاج ج٢-٢/٢٤٧/٢ ، وإعراب القرآن ٤٤٤/٣ ، والحجة ٥١/٤-٥٢ خم ، ومجمع البيان ١٤٢-١٤١/٤ ، والبيان ١٩٦/٣ ، والبحر ٤٥٨/٦ ، والإيضاح ٧٣ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وابن يعيش ٨٠/١-٨١ ، والمعنى ٥٠١ ، ٦٨٥ ، ٧٤٠ ، ٨٠٧ .

ومن ^(١) قرأ ﴿ يَسْبَح ﴾ مُرْتَباً للمفعول ^(٢) ف ﴿ رجال ﴾ يرتفع بفعل مضمر ، ويقف ^(٣) على ﴿ الأصال ﴾ . وكأنه لما قال ﴿ يَسْبَح له فيها بالغدو والأصال ﴾ قيل : من يسبِّح ؟ فقال ﴿ رجال ﴾ أي يسبِّحه رجالٌ ، وأنشدوا :

لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِفُ ^(٤)

- (١) قرأ ﴿ يَسْبَح ﴾ ببناء الفعل للمفعول ابن عامر وأبو بكر عن عاصم - وسيذكر ذلك المؤلف فيما يأتي من كلامه - وقرأ الباقون ﴿ يَسْبَح ﴾ ببنائه للفاعل . انظر السبعة ٤٥٦ ، والتيسير ١٦٢ ، والنشر ٣٣٢/٢
- (٢) قوله مرتباً للفاعل أي مبنياً للفاعل ومرتباً للمفعول أي مبنياً للمفعول ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٦٦
- (٣) انظر إيضاح الوقف ٧٩٨ ، والقطع ٥١٢ ، والمكتنى ٤٠٩ ، وشار الهمدي ١٩٦ . وقوله « ويقف » لم يعجم في الأصل وأعجم بالياء في ب وبالناء في ي .
- (٤) اختلف في قائله ، فعزاه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢٤٨/١-٣٤٩ ، وعلي بن حزة في التنبهات ١٣٢ إلى نهشل بن حرّي النهشلي ، وهو من كلمة له في المقاصد التحوية ٤٥٤/٣-٤٥٦ ، والخزانة ١٤٧/١-١٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٩٥/٧-٢٩٧ ، وانظر شعر نهشل ١٠٧-١٠٨ ، وعزى إلى الحارث بن نهيك النهشلي في الكتاب ١٤٥/١ ، والإيضاح ٧٤ (في نسخة منه) ، والإفصاح ١٤٠ ، وابن يعيش ٨٠/١ ، وإلى الحارث بن ضرار النهشلي في ابن السرياني ١١٠/١-١١٢ ، والحماسة البصرية ٢٦٩/١ ، وإلى ضرار بن نهشل النهشلي في معاهد التنصيص ٢٠٢/١-٢٠٣ ، وإلى مرة بن عمرو النهشلي في الأشباه والنظائر للخالدين ٣٥٢/٢ ، وعزاه الأعلام (طرة الكتاب ١٤٥/١) إلى لبيد (انظر ذيل ديوانه ٢٣٢ ورجع محققه أن الكلمة ليست له) ، وقيل هو لمزرد أخي الشماخ وقيل لمهلل ، انظر الخزانة ، قال البغدادي : « والصواب أنها لنهشل بن حرّي » .
- وهو بلا نسبة في الجواهر ١٩٨ ، ٢٦٦ ، وشرح اللمع اللوح ١/٢٩ ، والكتاب ١٨٣/١ ، ١٩٩ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، وضرورة الشعر ٢٠٢ ، ومعاني القرآن للمزجاج ج ١/٢٤٨/١ ، وإعراب القرآن ٥٥٧/١ ، ٥٨٢ ، ٤٤٤/٢ ، ٦٦٨/٣ ، والقطع ١١٨ ، والحجة ١١٢/٤ خك و ٥١/٤ خم ، والمحتسب ٢٣٠/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٨ ، وجمع البيان ٢٧١/٢ ، ١٤٢/٤ ، والبيان ٢٢٧/١ ، ١٩٦/٢ ، وسفر السعادة ٣٥٢ ، والمغني ٨٠٧ ، والمجمع ٢٥٨/٢ ، والشعر والشعراء ٩٩-١٠٠ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٧/١ . وفي روايته اختلاف . وقوله « لِيُبَكِّكَ يَزِيد » هذه رواية أهل النحو ، ورواية الرواة « لِيُبَكِّكَ يَزِيد » ببناء =

لَمَا قَالَ « لِيُبَيِّنَ لِي زَيْدٌ » كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ يَبْكِيهِ ؟ فَقَالَ : ضَارِعٌ لِحُضُومَةٍ ،
أَيُّ يَبْكِيهِ ضَارِعٌ ، فَأَضْمَرَ الْفِعْلَ . وَقَوْلُهُ « تَطْيِیحُ الطَّوَائِحِ » أَيُّ تَطْيِیحِ
الْمُطْيِیحاتِ ^(١) ، وَ « مَا » مُصَدْرِيَةٌ ^(٢) .

٣

وَلَمَّا اسْتَدَلَّ ^(٣) بِالْبَيْتِ أَرَادَ أَنْ يَخْرِجَ لَكَ مِنَ التَّنْزِيلِ نَظِيرًا ، فَفَزَعَ إِلَى قِرَاءَةِ
الْحَسَنِ ، وَقَالَ : وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا
أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) [سورة الأنعام : ١٢٧] بَرَفِعِ الزَّايِّ مِنَ ﴿ زَيْنٌ ﴾ وَرَفِعِ اللَّامَ

٦

الْفِعْلَ لِلْفَاعِلِ وَنَسَبَ يَزِيدَ ، أَنْظَرَ الشَّعْرَ وَالشَّعْرَاءَ وَشَرَحَ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ . وَيَزِيدٌ هُوَ
يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ - وَعِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ يَزِيدَ أَخُوهُ - وَالضَّارِعُ : النَّذِيلُ الْخَاضِعُ ، وَالْمُخْتَبِطُ :
الطَّالِبُ الْمَعْرُوفُ ، وَأَصْلُ الْإِخْتِبَاطِ ضَرْبُ الشَّجَرِ لِلإِبِلِ لِيَسْقُطَ رِقْمًا فَتَعْلَفُهُ الإِبِلُ ، وَتَطْيِیحُ :
تَذَهَبُ وَتَهْلِكُ ، وَالطَّوَائِحُ : لِلِهَالِكِ جَمْعُ مَطْيِیحَةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ ، عَنِ
الْأَعْلَمِ .

(١) قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي شَرْحِ اللَّعَلِ : « كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ « لِيُبَيِّنَ لِي زَيْدٌ » قِيلَ مَنْ يَبْكِيهِ ؟ فَقَالَ : ضَارِعٌ
لِحُضُومَةٍ ، أَيُّ يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لِحُضُومَةٍ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَدْفَعُ فِي الْحُضُومَاتِ وَيَحْمِي أَصْحَابَهَا ... ثُمَّ
قَالَ : وَمُخْتَبِطٌ ، أَيُّ وَلِيْبِكِهِ مُخْتَبِطٌ أَيُّ سَائِلٍ لِلْعَطَايَا ، وَقَوْلُهُ مَا تَطْيِیحُ الطَّوَائِحِ أَيُّ مَا تَطْيِیحُ
الْمَطْيِیحاتِ ، كَقَوْلِهِ ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّیاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [سورة الحجر : ٢٢] أَيْ الْمَلْفُحاتِ فَجاءَ هَذَا
عَلَى حَذْفِ الزَّوائِدِ ... » اهـ وَأَنْظَرَ مَا سَلَفَ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى آيَةِ الْحَجَرِ ص ٦٦٢

(٢) وَ « مِنْ » لِلْسَّبَبِ ، أَيُّ مِنْ أَجْلِ الإِطَاحَةِ أَيُّ مِنْ أَجْلِ مَا قَدْ أَصَابَهُ مِنْ إِطَاحَةِ الْأَشْیاءِ الْمَطْيِیحَةِ أَيُّ
مِنْ أَجْلِ الْأَشْیاءِ الْمَهْلُكَةِ ، عَنِ ابْنِ السَّيرافي . وَقِيلَ : « مَا » أَنْتُمْ مُوصُولٌ وَالْعائِدُ مَحذُوفٌ ، أَنْظَرَ
الْحِزْنَ وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِيِّ :

(٣) يَزِيدُ سَببِيوِيَّةٌ ، وَقَدْ خَلَطَ كَلَامَهُ بِكَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ . وَنَصَّ كَلَامَ سَببِيوِيَّةِ ١٤٦/١ : « وَمِثْلُ
« لِيُبَيِّنَ لِي زَيْدٌ » قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ رَفَعَ
الشُّركاءَ عَلَى مِثْلِ مَارْفَعِ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » اهـ وَسَيَأْتِي نَقْلَ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ فِي التَّلْفِيحِ عَلَى الصَّفْحَةِ
التَّالِيَةِ .

(٤) سَلَفَ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعِهَا ٤٣٢ . وَلَمْ يَعْضُرْ ثَمَّةَ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ ، أَنْظَرَ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي
الْجَواهِرِ ١٩٨ ، وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحْوَ ٥٨٢/٢ ، وَالْحِجَّةِ ١١٢/٤ - ١١٣ - خَسْكَ ، وَالْمُحْتَسَبِ ،
٢٢١/١ - ٢٢١/٢ ، وَجَمْعِ الْبَيانِ ٣٧١/٢ ، وَالْبَحْرِ ٢٢٦/٤ ، وَالْكِتابِ ١٤٦/١ ، وَالْمُقْتَضَبِ ٢٨١/٣ ،
وَضُرُورَةِ الشَّعْرِ ٢٠٢ ، وَالْمَغْنِيِّ ٨٠٧

من ﴿ قتل ﴾ وإضافته إلى ﴿ أولادهم ﴾ ورفع ﴿ شركاؤهم ﴾^(١) ، فقال :
التقدير : زَيْنُهُ لهُمُ شُرَكَاءُهُمْ ، لأنه كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ ﴿ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
أَوْلَادَهُمْ ﴾ قِيلَ : مِنْ زَيْنٍ ؟ فَقال : ﴿ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ ، أَي زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ .
فاستدلَّ بهذه القراءة الشاذة .

ثم أخرج فارسهم^(٢) هذه الآية التي نحن بصددِها ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ إذ قرأها
ابن عامر وأبو بكر عن عاصم . فهو أظهر من تلك الآية من وجهين :

أحدها : أنَّ القراءة بها شاذة .

والثاني : ما قاله غلامه قطرب^(٣) من أنَّ قوله ﴿ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ رفع بالمصدر ،
والمصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنَّ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ
شُرَكَاءُهُمْ .

فليس له^(٤) في الوجه الأول حجة قاطعة ، لاحتمال الآية غير ما ذكر^(٥) .

(١) عزا المؤلف في الجواهر هذه القراءة إلى الحسن وأبي عبد الرحمن السلمي ويحيى الذمباري عن
ابن عامر ، وعزاها إلى الحسن والسلمي النحاس وأبو حيان وزاد أبو حيان نسبتها إلى أبي
عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر ، وعزاها ابن جني إلى السلمي وحده .

(٢) يريد أبا علي الفارسي . قال في الحجة ١١٢/٤-١١٣ خك : « وذكر سيبويه في هذه الآية قراءة
أخرى وهي ﴿ وكذلك زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ وحمل الشركاء فيها على
فعل مضر غير هذا الظاهر ، قيل من زَيْنُهُ فقال : زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ ، قال ومثل ذلك قوله :

لِيُبَيِّنَ لِيُزِيدَ ضَارِعَ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطَ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

كأنه لما قال : ليبيك يزيد دل على أن له باكياً فقال « يبيكيه ضارع » ومثل هذه الآية على هذه
القراءة قوله ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ﴾ كأنه لما قال يسبح دل في الأصل :
فدل على يسبح فقيل من يسبحه قال يسبحه رجال « اهـ .

(٣) أي غلام سيبويه . انظر قول قطرب في المحتسب والبحر .

(٤) أي لسبويه .

(٥) لكن ذهب ابن جني إلى أن الآية ليست مما ذهب إليه قطرب « بدلالة القراءة المحتج عليها [أي
زَيْنٌ ... قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ] وأن المعنى أن المزين هم الشركاء وأن القاتل هم المشركون » اهـ .

وإذا جاء نحو قوله : ﴿ وَلَا تَسْأَلْ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(١) [سورة القصص : ٧٨] برقع « المجرمين » وفتح التاء من « تَسْأَلْ » وجزمه على النهي ^(٢) = فَلَا تَسْأَلُ يَجْمَلُ ﴿ شَرَكَاؤُهُمْ ﴾ على « القتل » أحسن ، لأنَّ « الذنوب » ليست بمصادر محضة ^(٣) ، ومع ذلك فقد تَوَهَّم فيه المصدرية ، وكأنه قال : وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَنْ يَذْنِبَ الْمُجْرِمُونَ ^(٤) ، وهذا كقوله ^(٥) :

٣

= وتأول أبو حيان ما ذهب إليه قطرب ، قال « ومجازه أنهم لما كانوا مزنيين القتل جعلوا هم القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل » اهـ .

(١) انظر البحر ١٣٤/٧

(٢) وهي قراءة شاذة عزاها أبو الفضل الرازي صاحب اللوامح إلى ابن سيرين وأبي العالية ، وكان ابن أبي إسحاق لا يجوز ذلك إلا أن يكون « المجرمين » بالياء ، قال الرازي : « ولم يبلغني في نصب المجرمين شيء فإن تركاه [يعني ابن سيرين وأبا العالية] على رفعه فله وجهان ... » اهـ انظر البحر .

(٣) هكذا عبارته ، والوجه : بمصدر محض .

(٤) ظاهر كلامه أن « المجرمون » في هذه القراءة رفع بـ « الذنوب » الذي توهم فيه المصدرية ، وعليه أيضاً يكون « ذنوب » مضافاً إلى مفعوله في المعنى وهو « هم » العائد على من أهلك من القرون في قوله ﴿ أَلَمْ يَعْلَمِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرَ جَعاً وَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

وما ذهب إليه المؤلف خطأ ، فإن « هم » في « ذنوبهم » فاعل في المعنى وهو عائد على « المجرمون » . ولو حملناه على أنه عائد على من أهلك من القرون - وهو قول بعضهم - لما صح لأن الإضافة على هذا محضة وليس « هم » بمفعولين ، والذنب لا يتعدى وكذلك إذا حملته على الإذئاب .

وخرَج أبو الفضل الرازي هذه القراءة على وجهين أحدهما أن يكون المجرمون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هم » والآخر أن يكون المجرمون بدلاً من موضع المَاء والميم في « ذنوبهم » لأن موضعها الرفع على الفاعلين في الأصل . انظر البحر . وقال أبو حيان « ذنوب جمع ، فإن كان جمع مصدر فني إعماله خلاف » .

(٥) سلف البيت ١٣٧ وتخريجه ثمة .

... .. وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمَاءَةَ الرِّتَاعَا

فأجرى « العطاء » مجرى « الإعطاء » . وحكى البغداديون : « عجبت من دُهْنِكَ لِحَيْتِكَ »^(١) أي من « إذهانك »^(٢) ، وأنشدوا^(٣) :

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ (٤)

أي حاجتي إليها ، فأجرى « الحاجة » مجرى المصدر وهو « الاحتياج » .

٦ [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ لِيَجْزِيَهِمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ﴾^(٦) [٢٨]

(١) انظر الأصول ١٣٩١ ، وإعراب القرآن ٢١٨/٢ ، والحجة ١٣٥/١ و ٢٦٤/٢ ، والمخصص ٢١/١٦ ، وابن الشجري ١٤٤/٢

(٢) كذا قال ، وهو خطأ صوابه « دُهْنِكَ » فإن الدَّهْنَ بالفتح المصدر وبالضم الاسم . ولا يقال أذَهَنَ لِحَيْتِهِ ، وإنما يقال دهن لحيته وتدَهَّنَ هو وأذهنَ وهما لازمان .

(٣) للبيد من معلقته ، د ص ١٧٦ ، وشرح القصائد السبع ٥٧٧ ، والتسع ٤٢٢ ، والعشر ٢٤٣ . وهو له في الإنصاح ٢٥٥ ، ومجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والخزانة ٤٨٢/١ - ٤٨٥ . وهو بلا نسبة في المعاني الكبير ٤٥٢/١ ، والحجة ١٣٥/١ و ٢٩٦/٣ خك ، والمسائل المنشورة ١٢١ ، والبصريات ٢٥١ ، ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١١٩/٢ ، والمخصص ٢١/١٦ ، وسيأتي ١٤٥٢

(٤) عجزه : لأَعْلُ منها حين هبَّ نياقتها

ويروى « بادرت حاجتها » و « بادرت لذتها » . وقوله حاجتها أي حاجتي في الحمر ، والدجاج ههنا الديكة . فقيل التقدير باكرت حاجتي في الحمر وقت صياح الديكة ، عن ابن الأنباري ومن وافقه ، فالدجاج نصب على الظرف . وقيل التقدير بادرت بحاجتي إلى شربها الدجاج ، فالدجاج مفعول به ، وحاجتي منصوب بتزج الحافض ، عن ابن قتيبة . وعلى رواية « باكرت » يكون التقدير : باكرت إلى حاجتي الدجاج . ونحوه تقدير النحاس : أي باكرت بشرها صياح الديكة . والسحرة : السحر وهو آخر الليل قبل الصبح . وقوله لأعل منها أي لأشرب منها مرة بعد أخرى . وأجاز الفارقي أن تكون الحاجة مفعولاً بها والدجاج منصوباً بتزج الحافض وأن تكون حاجتي مفعولاً له - وعلى هذا تقدير المؤلف فيما يأتي ١٤٥٢ - والدجاج مفعولاً به .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر البحر ٤٥٩/٦ ، وإيضاح الوقف ٧٩٩ ، والقطع ٥١٢ ، ومنار الهدى ١٩٦

اللام يتعلق بقوله ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾^(١) [٢٧] أي يخافون عقاب يوم
ليجزئهم الله أحسن ما عملوا .

٢ وعند سَهْل^(٢) أَنَّ اللام لام القسم ، وَأَنَّ التقدير : ليجزئهم الله أحسن
ما عملوا وليز يدنهم من فضله .

[قوله تعالى] : ﴿ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾^(٤) [٢٧]

٦ مصدر^(٥) « أَقَامَ » إقامة ، وكان حقه أن يقال : وإقامة الصلاة ، إلا أن التاء
حذفت لأن المضاف إليه صار عوضاً من التاء^(٦) كما صار عوضاً عن التنوين في
قولك : غلامٌ زيد ، وكما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الهاء في « يا أيها » عوضٌ
٩ عن المضاف إليه^(٧) .

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والأشموني . وذهب أبو حيان إلى أنها تتعلق بـ ﴿ يسبح له في
الغدو ﴾ ، فعلى هذين القولين لا يوقف على ﴿ يخافون يوماً تتقلب فيه الأبصار ﴾ [٢٧] ،
وأجاز أبو حيان أن تتعلق بمحنوف تقديره : فعلوا ذلك ليجزئهم .

(٢) هو أبو حاتم السجستاني ، انظر قوله في كتب الوقف المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .
وقد سلف بسط التعليق على هذا ٢٥٢ (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨١٧ ، ومعاني القرآن للقرآني ٢٥٤/٢ ، وللسراج ١٢٤٧/٢ خ ، وإعراب القرآن
٤٤٥/٢ ، ومجمع البيان ١٤٥/٤ ، والبيان ١٩٦٢-١٩٧ ، والبحر ٤٥٩/٦ ، ٢٢٩ ، والكتساب
٢٤٤/٢ ، وشرح الشافية ١٦٥/١ ، وانظر الكلام على قوله تعالى ﴿ وأوحينا إليهم فعل الخيرات
 وإقام الصلاة ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٣] في ابن الشجري ٢٩٢/٢ ، وابن يعيش ٥٨/٦

(٥) في الأصل وي : مصدر ، ولم تقع الواو في ب ، والكلام مستغن عنها .

(٦) هذا قول القرآني ووافق الزجاج والنحاس وغيرهما . ومذهب سيبويه أن « إقام » مصدر كالإقامة
ولم يعوضوا الهاء في آخره لأن من كلامهم أن يحذفوا ولا يعوضوا ، ورجح الرضي مذهب
القرآني ، وهو ما ذكره ابن الشجري والزمخشري وابن يعيش ، وذكر اختلافهم أبو حيان .

(٧) لم أجد نسبة هذا القول إلى الزجاج عند غيره ، وقد أطال الكلام عليه في الجواهر ٦٥٦-٦٥٨
وذكر أنه استقصى القول في ذلك في كتابه « الخلاف بين النحاة » . وما عزاه إلى الزجاج هو
قول السيرافي والزمخشري وابن يعيش والرضي . وذهب سيبويه إلى أن « ها » لتأكيد التثنية
فكانت كررت « يا » مرتين ووافقه المبرد ، وأجاز السيرافي ، وذكر السيوطي القولين . انظر =

وأضاف المصدر إلى المفعول في قوله ﴿ عن ذكر الله / ﴾ ، والتقدير : عن ذكرهم الله ، فحذف الفاعل ، وأضافه إلى المفعول ، كقوله ﴿ فلا تكن في مريّة من لقاءه ﴾^(١) [سورة الحجّة : ٢٣] أي من لقاءك إياه ، أي من لقاءك يا محمد موسى عند الاجتماع والحشر والبعث والنشر ، وقيل : من لقاء موسى ربّه [تعالى ، عن ابن عباس]^(٢) .

قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالَهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ ﴾^(٣) [٣٩]

ف ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ، و ﴿ كفروا ﴾ صلة له ، وقوله ﴿ أعمالهم ﴾ مبتدأ ثان ، وقوله ﴿ كسراب ﴾ خبر المبتدأ ، والتقدير : أعمالهم مثل سراب ، والجملة خبر الموصول ، وقوله ﴿ بقية ﴾ في موضع الجرّ صفة لـ ﴿ سراب ﴾ ، أي سرابٍ ثابتٍ بقية ، ففيه ذكر من الموصوف .

[وقوله]^(٤) : ﴿ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ﴾^(٥) [٣٩]

جملة في موضع الجرّ صفة لـ ﴿ سراب ﴾ أيضاً .

[وقوله]^(٤) : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾^(٥) [٣٩]

الكتاب ٢١٠/١ ، والمقتضب ٢١٦/٤ ، وكلام السيرافي بهامش الكتاب ٣٠٦/١ ، وشرح الكافية ١٤٢/١ ، وابن يعيش ٧/٢ ، والهمع ٤٩٢/٣ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٦٥

(٢) زيادة من ي وب . و « تعالى » لم يرد في ي .

(٣) أنظر إعراب القرآن ٤٤٥/٢ ، والبيان ١٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧١-٩٧٢

(٤) زيادة من ي .

(٥) أنظر الجواهر ٦١ ، ٧٨٣ ، والبيان ١٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧١-٩٧٢ ، وتفسير الطبري ١١٤/١٨ ،

والقرطبي ٢٨٢/١٢ ، وابن كثير ٧٦/٦ ، ومجمع التفسير ٤٠٤/٤ ، وما سلف ٨٤٢

أي لم يجده وجوداً ، لأنه لا شيء هناك . ف « شيء » هنا نصب على المصدر^(١) في تقدير « وُجُود » ، كقوله^(٢) :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً وَالدَّرِيسُ كَأَنَّا

أي تعاديت تعادياً . وقد تقدم^(٣) أنهم يضعون « شيئاً » موضع المصدر في أي جمة .

[وقوله]^(٤) : ﴿ وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ ﴾^(٥) [٣٩]

أي ووجد جزء الله عنده^(٦) ، فحذف المضاف . فهذا تامٌ مثل ، ومثله بشيء آخر فقال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ ﴾^(٧) [٤٠] ، والتقدير : أو كصاحب ظلمات . وقدّره فارسهم^(٨) : أو كذي ظلمات .

(١) وهو قول أبي علي فيما صرح به المؤلف في الجواهر ٦١ ، لكن ذكر المؤلف في الجواهر ٧٨٣ أن التقدير : « شيئاً ما ظنه وقدره » فحذف الصفة ، وعلى هذا يكون « شيئاً » مفعولاً ثانياً لامصدرأ ، وهو ظاهر قول المفسرين .

(٢) سلف البيت ٢٤٩ ، ٥٤٠ ، وتخريجه في أول الموضعين .

(٣) انظر ما سلف ٢٤٩ ، ٤١١ ، ٥٤٠ ، ٦٩٤ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٦٠-٦١ ، وشرح المنع اللوح ١/٦٢ ، والبحر ٤٦١/٦ ، وتفسير الطبري ١١٥/١٨ ، والقرطبي ٢٨٣/١٢ ، وابن كثير ٢٦/٦ ، وجمع التفاسير ٤٠٤/٤ .

(٦) وقدره في الجواهر : ووجد الله عند جزء عمله . وقيل التقدير : وجد أمر الله ، عن القرطبي . وقيل : وجد الله عند هلاكه بالمرصاد ، عن الطبري والقرطبي ومن وافقهما .

(٧) انظر الجواهر ٦١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج٢-٢٤٧/٢ خ ، والحجة ٥٥/٤ خم ، والبحر ٤٦١/٦ ، والتبيان ٩٧٢ ، وتفسير الطبري ١١٦/١٨ ، والقرطبي ٢٨٣/١٢-٢٨٤ ، وابن كثير ٧٧/٦ ، وجمع التفاسير ٤٠٤/٤ .

(٨) هو أبو علي الفارسي . قال في الحجة ٥٥/٤ خم : « معناه أو كذي ظلمات ، ويدل على حذف المضاف قوله ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ فالضمير الذي أضيف إليه « يد » يعود إلى المضاف المخبوف ... » اهـ .

قال أبو حيان : « فالتشبيه وقع عند أبي علي للكافر لا للأعمال وهو خلاف الظاهر » اهـ =

[وقوله ^(١) : ﴿ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ ﴾ [٤٠]
صفة للمضاف المحذوف ^(٢) .

[وقوله ^(١) : ﴿ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ ^(٣) [٤٠]
جر صفة لـ ﴿ بحر ﴾ .

[وقوله ^(١) : ﴿ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ ﴾ ^(٣) [٤٠]
يرتفع بالظرف على المذهبين ^(٤) ، لأنه جرى وصفاً على المنكور المرتفع
بفعله . وهكذا ﴿ من فوقه سحابٌ ﴾ يرتفع ﴿ سحاب ﴾ بالظرف على
المذهبين .

وقراءة الجمهور ﴿ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلَمَاتٌ ﴾ ^(٥) [٤٠] على أن يكون
﴿ ظلمات ﴾ بدلاً ^(٦) من ﴿ سحاب ﴾ ، أو يكون مبتدأ وصف بالجملة بعدها .

فأما ابن كثير فقد روي عنه روايتان : ﴿ سحابٌ ظلماتٍ ﴾ بالإضافة ،
رواه ابن أبي بزة ، والأخرى ﴿ من فوقه سحابٌ ظلماتٍ ﴾ بتنوين

وقال : « والظاهر أنه تشبيه لأعمالهم وضلالهم بالظلمات المتكاثفة » اهـ وهذا قول الزجاج
والطبري ومن وافقها .

وقوله ﴿ إذا أخرج يده ﴾ أي إذا أخرج الناظر يده ، عن ابن زيد ، فالضير عائد إلى محذوف
دل عليه المعنى ، وهو الظاهر ، وقدره العكبري ووافقه أبو حيان « إذا أخرج من فيها يده » .
زيادة متي . (١)

(٢) في قول أبي علي ، وهو صفة للظلمات في قول غيره ، وصرح به العكبري في التبيان ٩٧٣

(٣) انظر البيان ٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧٣ .

(٤) أي مذهب سيبويه ومن وافقه ومذهب الأحنف ومن وافقه في ارتفاع الاسم بالظرف ، وقد
سلف بسط التعليق على هذا ١٣ . وأجاز العكبري أن يرفع على الابتداء والظرف خبر .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٢-٤٤٦ . والحجة ٥٦-٥٥/٤ خم ، ومجمع البيان ١٤٥/٤-١٤٦ ، والبيان
١٩٧/٢ ، والبحر ٤٦٢/٦

(٦) هذا سهو منه ، والصواب « خبراً » . والمبتدأ محذوف تقديره هو أو هذه .

﴿ سحاب ﴾^(١) وخفض ﴿ ظلمات ﴾^(٢) . فتكون ﴿ ظلمات ﴾ بدلاً من الظلمات المتقدم ذكرها في قوله ﴿ أو كظلمات ﴾ كأنه : أو كظلمات ﴿ ظلمات ﴾ بعضها فوق بعض ﴿ .

٣

[وقوله]^(٣) : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ ﴾ [٤٠]

هذه الكناية تعود إلى المضاف المحذوف الذي قدره فارسهم^(٤) في قوله ﴿ أو كظلمات ﴾ ، ألا تراه قال : التقدير : أو كذي ظلمات ، وليس هنا شيء يعود إليه سواء^(٥) ، فخذها عن أوراق جمّة من كلام متفرّق في كتب^(٦) شتى .

٦

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾ [٤١]^(٨)

قالوا فيه قولين^(٩) : أحدهما : كلٌّ قد علم الله صلاته وتسبيحه^(١٠) . والقول الثاني : كلٌّ قد علم صلاة نفسه وتسبيح نفسه . فقال الفارس^(١١) : الوجه الثاني

٩

(١) في الأصل : السحاب .

(٢) رواه قبل . وقراءة غير ابن كثير ﴿ سحابَ ظلمات ﴾ بالتثنية والرفع فيها كما ذكر المؤلف . انظر السبعة ٤٥٧ ، والتبشير ١٦٢ ، والنشر ٢٢٢/٢

(٣) زيادة مني .

(٤) هو أبو علي الفارسي .

(٥) لكنه يعود إلى محذوف دلّ عليه الكلام أي : إذا أخرج الناظر يده أو من في الظلمات ، انظر ح ٨ ص ٩٥٥

(٦) في الأصل : ذي كتب ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٣٩١ ، ٥٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٩/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٤٦/٢ ، ومجمع البيان ١٤٨/٤ ، والبحر ٤٦٣/٦ - ٤٦٤ ، والتبيان ٩٧٤ ، وتفسير الطبري ١١٧/١٨ ، وتفسير القرطبي ٢٨٧/١٢ ، ومجمع التفسير ٤٠٦/٤

(٩) أجازها الجميع .

(١٠) واختاره الزجاج والطبري .

(١١) وهو أبو علي الفارسي . ولم أصب كلامه ، ولعله في الإغفال له وليس الآن بين يدي .

هو المختار عندي^(١) ، لأنه لو كان على الوجه الأول لقال : كَلَّا قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ ؛ لأنه قال^(٢) : إذا قلتَ : قام زيدٌ وعمراً يضرب غلامه بكرٌ = يُختار نصب « عمرو » دون رفعه ، لأن المُصَدَّرَ به^(٣) فعلٌ وفاعلٌ ؛ وهذا كما قال .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسْزِجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾ [٤٣]^(٥)

وأنت لاتقول : « زيدٌ المالُ بينه » حتى تقول : المالُ بينه وبين عمرو . / ١/٦٨
وإنما جاز ههنا لأنَّ السحابَ أجزاءٌ يصحُّ تفرُّقُها وتجمُّعُها والتأليفُ بينها . وهي جمع « سحابة » كـ « نَجَلٍ » و « نَخْلَةٍ » و « حَبٍّ » و « حَبَّةٍ »^(٦) .

(١) وقال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٢) يريد سيويه ، وقد صرح بذلك فيما سبقي ١١٠٦ ، قال : « ... على مقتضى قول سيويه ، لأنه قال : إذا قلتَ : قام زيدٌ وعمراً يضربه بكر كان الاختيار في عمرو النصب لأنَّ الصَّدْرَ فعل وفاعل » اهـ .

ولم أصب هذا التمثيل في الكتاب ، لكنه على قياس ما قال سيويه في الكتاب ٤٦٨ في باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل ، قال : « وذلك قولك رأيتُ زيداً وعمراً كلمته ، ورأيتُ عمراً وعبد الله مررت به ، ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه ، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً ، وإنما اختير النصب ههنا لأنَّ الاسم الأول مبنى على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبنى على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ... » اهـ . وانظر المصادر التي أجلنا عليها في ذكر الاشتغال ٤٦٩

(٣) في الأصل و ب « المصنريّة » ولم تعجم الياء في الأصل ، وهو تصحيف صوابه ما أثبت من ي .

وعبارته فيما يأتي ٧٣٧ ، ١١٠٦ « لأنَّ الصَّدْرَ » ، وانظر ما سلف ٧٣٧

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢ وأفاد منه المؤلف ، وللزجاج ج ١/٢٤٩/٢ خ ، وإعراب القرآن

٤٤٦/٢-٤٤٧ ، والبحر ٤٤٦/٦

(٦) سحاب ونخل وحبّ أسماء أجناس يفرق بينها وبين واحدها بالهاء ، انظر ما سلف ٤٢١

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾^(٢) [٤٣]

٣ يكون ﴿ من السماء ﴾ لابتداء الإنزال ، ويكون ﴿ من جبال ﴾ في موضع المفعول . وقوله ﴿ فيها من برد ﴾ إن شئت كان التقدير : فيها شيء من برد ، على قول سيبويه^(٣) ، وعلى قول الأخفش^(٤) : فيها بَرْدٌ . فيكون « من » زيادة ؛ فيكون موضع الجار والمجرور رفعاً بالظرف ، لأن الظرف صفة لـ ﴿ جبال ﴾ .
٦ ويجوز أن يكون قوله ﴿ من برد ﴾ تبييناً^(٥) لـ ﴿ جبال ﴾ والتقدير : وينزل من السماء من جبال برد ، لأن قولك « جبال من بَرْدٍ » و « جبال بَرْدٍ » كقولك « خاتم حديد » و « خاتم من حديد » . والمعنى : [و]^(٦) ينزل من السماء جبال برد في السماء .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ من جبال ﴾ بدلاً^(٧) [من]^(١) ﴿ من السماء ﴾ ، ويكون لابتداء الإنزال . ويكون قوله ﴿ من برد ﴾ مفعولاً ، أي ينزل من جبال في السماء بَرْدًا ، أو شيئاً من برد .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٤١٧-٤١٩ ، وشرح اللع اللوح ١/٨٣-٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٤ ، ولفراء ٢٥٦/٢-٢٥٧ ، وللمزجاج ج-٢/٢٤٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٤٦/٢-٤٤٨ ، وجمع البيان ١٤٧/٤-١٤٨ ، والبيان ١٩٧/٢-١٩٨ ، والبحر ٤٦٤/٦-٤٦٥ ، والبيهداديات ٦٦-٦٧ ، والإغفال ١١٥٠-١١٥١ ، وابن يعيش ١٤/٨ ، والمغني ٤٢٨ . وكان في الأصل هنا وفي السطر ٨ « ونزل » وهو تصحيف ، ولم يعجم في السطر ٩

(٣) لأنه لا يرى زيادة « من » في الواجب ، فيكون الموصوف محذوفاً وأقيمت صفته مقامه .

(٤) وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه أبو علي هنا وهو في أكثر كلامه يوافق سيبويه في عدم جواز

زيادة « من » في الواجب . وقد سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥

(٥) وهو أحد قولي الفراء والزجاج وقول الرماني ، وأجازه أبو علي وغيره .

(٦) زيادة من ب .

(٧) أجازه أبو علي ومن وافقه .

فخذها عن أوراق في « البغداديات » و « الإغفال »^(١) لأنه أراد^(٢) أن يأخذ على أبي إسحاق قول أبي إسحاق^(٣) : إن قوله ﴿ من برد ﴾ تبيين مثل « خاتم من حديد » ، ثم جعل هذا الذي أخذ عليه أفصح الوجوه في البغداديات . وأنا لا أطيق هذا الرجل ، يشجُّ ويأسو ويُدوي ويُداوي^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [٤٣]
 وقرئ ﴿ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾^(٦) فيكون الباء زيادةً .

[قوله تعالى]^(٨) : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ [٤٤]
 أدخل اللام^(٩) على اسم « إن » لَمَّا فصل بين « إن » وبين الاسم بالظرف ،

(١) انظر البغداديات ٦٦-٦٧ ، والإغفال ١١٥٠-١١٥١

(٢) يريد أبا علي الفارسي ، في كتابه الإغفال .

(٣) في معاني القرآن له ج ٢/٢٤٩/٢ خ . قال أبو علي في الإغفال : « إن التقدير على ما قدره أبو إسحاق : وينزل من السماء من جبال برد فيها مطراً أو برداً ، فحذف المفعول للدلالة عليه ... » اهـ . ومنه في البغداديات ذكر قول أبي إسحاق وذهب ثمة إلى أن المفعول هو قوله « من جبال » .

(٤) أي يُفسد مرة ويُصلح أخرى . وقوله يشجُّ ويأسو ، يشج : أي يجرح الرأس ويشقه ، ويأسو : أي يعالج الجرح ويداويه . ومن أمثالهم « يشجُّ مرة ويأسو أخرى » انظر اللسان (شجج) ، وأمثال أبي عبيد ٥٢ ، ٢٠٤ ، وتخرجه ثمة . وقوله « يدوي ويداوي » يُدوي أي يُمرض ويداوي أي يعالج ، ومن كلامهم « هو يدوي ويداوي » . أراد أن أبا علي يفسد مرة ويصلح أخرى أو يخطئ مرة ويصيب أخرى .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٧ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٩/٢ خ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٨/٢ ، ومجمل البيان ٤/١٤٧ ، والبيان ٢/١٩٨ ، والبحر ٦/٤٦٥ ، والمختص ٢/١١٤-١١٥

(٧) وهي قراءة أبي جعفر وحده من العشرة ، وقرأ الباقون ﴿ يَذْهَبُ ﴾ . انظر النشر ٢/٣٣٢ ، والبسوط ٣١٩

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) هي لام الابتداء ، انظر المصادر التي أعلنا عليها في ذكرها ٢٧٠ ، ٢٥٦ . وقد عقد المؤلف في =

- كقوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا ﴾ [سورة آل عمران : ٧٨] ، و ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٨] ^(١) . وموضع اللام الخبر أو ما وقع موقع الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ ^(١) رَبِّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة النحل : ١٢٤] ، و ﴿ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [سورة الحجر : ٧٢] . فقوله ﴿ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ حجة لقولهم : « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ » ^(٢) . خلافاً لبعض البغداديين .
- [قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ قُلْ لَا تُصِمُّوا طَاعَةَ مَعْرُوفَةَ ﴾ ^(٤) [٥٣]
- أي أمرنا طاعة ، فحذف المبتدأ ^(٥) . وإن شئت حذف الخبر دون المبتدأ ^(٦) .
- [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٧) [٥٧]

- = الجواهر ٧٦٩-٧٧١ الباب ٤٤ ل « ما جاء في التنزيل من دخول لام إن على اسمها وخبرها أو ما اتصل بخبرها وهو لام الابتداء دون القسم » . وقد ذكر فيما ذكره من الآيات هذه الآية - أعني آية سورة النور - وآية سورة آل عمران وآية سورة الحجر . وانظر شرح اللع اللوح ١/٤٩ في النسخ : إن ، بلا واو ، والتلاوة بها .
- (١) انظر شرح اللع اللوح ١/٤٩ ، والأصول ٢٣٧/١ و ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش ١٧٣/٢ ، والجني الداني ١٣٢ ، والمغني ٣٠٥ ، والمص ١٧٢/٢ . دخلت لام الابتداء على معمول الخبر ، وقد أجازته ابن السراج والزجاج والزرخشري وغيرهم . وذهب أبو حيان إلى أنه لا يصح قياس المفعول على الظرف والمجرور لأنه يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ، انظر الجمع . ولم يذكرها من لم يجز دخولها على المفعول .
- (٢) زيادة من ي و ب .
- (٣) انظر الجواهر ٨٦ ، وشرح اللع اللوح ٢/٢٤ ، وللزجاج ج ١/٢٥٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٥٠/٢ ، وجمع البيان ١٥١/٤ ، والبيان ١٩٨/٢ ، والبحر ٤٦٨/٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٥١٤ .
- (٤) وهو أحد قولي مكّي وأبي البركات وأبي حيان .
- (٥) والتقدير : طاعة معروفة أمثل أو أولى من غيرها ، وهو قول الزجاج والطبرسي وأحد قولي النحاس وغيره .
- (٦) انظر الجواهر ٤٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ ، وللمزجاج ج ٢/٢٥٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٥٢/٢ ، والحجة ٥٦/٤ خم ، وجمع البيان ١٥٣/٤ ، والبيان ١٩٩/٢ ، والبحر ٤٧٠/٦ .

قرأها حمزة وابن عامر بالياء والباقون بالتاء^(١) . ووجه التاء ظاهر ، يكون ﴿الذين كفروا﴾ في محل نصب في موضع المفعول الأول ، ويكون قوله ﴿معجزين﴾ مفعولاً ثانياً . ٣

ووجه الياء مُشكِلٌ ، لأنَّ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في موضع الفاعل ، والتقدير : لا يحسن الكافرون . ولم يذكر المفعول الأول ، وهو مقدّر ، لا بدّ من تقديره ، أي لا يحسن الكافرون أنفسهم^(٢) معجزين في الأرض . وجاز إضمار المفعول الأول ، لأنه في الأصل مبتدأ ، وإضمار المبتدأ كثير . ٦

ويجوز أن يكون التقدير : لا يحسن الإنسان الكافرين معجزين^(٣) ، وهذا نهي الغائب ، وأضمر الفاعل . ٩

قوله عز وعلا : ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾^(٤) [٥٨] بالرفع والنصب^(٥) . فالنصب على أن يكون بدلاً مما قبله ، وهو قوله

(١) انظر السبعة ٣٠٧ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٢/٣٣٢ ، ٢٧٧ . وفي الحجة أن الياء قراءة حفص عن عاصم أيضاً ، وهو سهو .

(٢) هذا تقدير أبي علي ومن وافقه . وقدره الزجاج « إياهم » أي أنفسهم ، وعزا النحاس هذا التقدير إلى الفراء والسدي في كتابه أن معجزين هو المفعول الأول و « في الأرض » في موضع المفعول الثاني ، قال أبو حيان : « قيل وهو خطأ لأن ظاهر « في الأرض » تعلقه بمعجزين فلا يكون مفعولاً ثانياً » اهـ .

(٣) قدره الأخفش علي بن سليمان : لا يحسن الكافر الذين كفروا معجزين . وقدره أبو علي : لا يحسن النبي الذين كفروا معجزين . قال أبو حيان « وليس بجيد لأن مثل هذا الحسبان لا يتصور وقوعه في النبي ﷺ » . وقدره أبو حيان : لا يحسن حاسب ، وهو كقول المؤلف : لا يحسن الإنسان .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٠ ، وللزجاج ج ٢/٢٥٠ خ ، وإعراب القرآن ٤/٤٥٢-٤٥٣ ، والحجة ٤/٥٦-٥٨ خم ، ومجمع البيان ٤/١٥٣ ، وإلبیان ٢/١٩٩ ، والبحر ٦/٤٧٢

(٥) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٤٥٩ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٢/٣٣٢

﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾^(١) [٥٨] . والرفع على خبر ابتداء مضر أي هي ثلاث عورات لكم .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ [٥٨] ٢
تَمَّ الْكَلَامُ^(٣) . ثم قال :

﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [٥٨]^(٤)

٦ أي هم طوافون / أو أنتم طوافون . و ﴿بَعْضُكُمْ﴾ بدل من الضمير الذي في ﴿طَوَّافُونَ﴾ ، أي أنتم يطوف بعضكم على بعض ، وهو الصحيح . وإضمار « هم » مذهبُ الفراء^(٥) ، ولا^(٦) يصح ، لأنه كان ينبغي : هم طوافون عليهم بعضهم على بعض^(٧) ، [دون بعضكم وعليكم]^(٨) .

(١) والتقدير : أوقات ثلاث عورات ، فحذف المضاف ، ولزم تقدير المضاف لأن المبدل منه زمان .

(٢) زيادة مني .

(٣) هذا قول أبي حاتم ، وقيل هو وقف حسن وهو قول ابن الأثيري ، وهو كاف عند الداني . انظر

إيضاح الوقف ٨٠٢ ، والقطع ٥١٦ ، والمكتفى ٤١٢ ، ومنار الهدى ٦٢ .

(٤) انظر الجواهر ٢٠٧-٢٠٨ ، ٥٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٠/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٥٠/٢ خ :

وإعراب القرآن ٤٥٣/٢ ، وجمع البيان ١٩٩/٢-٢٠٠ ، والبحر ٤٧٢/٦-٤٧٣ ، والكشاف ٧٥/٢

(٥) والزجاج والنحاس والناس جميعاً .

(٦) في الأصل : فلا ، وهو تحريف .

(٧) كذا قال الشيخ رحمه الله ، وما ذهب إلى أنه الصحيح قول لا يجوز البتة ، وكيف يسوغ أن

تقول : أنتم طوافون عليكم ؟ قال أبو حيان « فيدفعه أن قوله عليكم يدل على أنهم هم المطوف

عليهم وأنتم طوافون يدل على أنهم طائفون فتعارضاً » اهـ . وأما قوله ﴿بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ .

فظاهر تفسير الجميع أن بعضكم ارتفع على أنه فاعل لفعل محذوف دلُّ عليه ما قبله ، والتقدير :

يطوف بعضكم على بعض ، وصرح به الزمخشري وأبو حيان ، وقدره المؤلف في الجواهر : يدخل

بعضكم على بعض ، وقيل ﴿بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ابتداء وخبر ، والتقدير : بعضكم طوافون على

بعض ، وحذف للدلالة ما قبله عليه ، وهو أحد قولي الزمخشري . وعزا المؤلف في الجواهر هذا

القول إلى الطبري وأنه يذهب إلى أن « على » بمعنى « من » ، وليس ما عزا إليه في كتابه ،

انظر تفسير الطبري ١٢٥/١٨ .

(٨) زيادة من ي و ب . وفي ب دون بعض ، وهو خطأ .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً
فليس عليهنَّ جُنَاحٌ ﴾ ^(٢) [٦٠]

٢ دخول الفاء في ﴿ فليس عليهنَّ جناح ﴾ يدلُّ على أنَّ ﴿ اللاتي ﴾ في موضع
الرفع صفة لـ ﴿ القواعد ﴾ ، لأنك إذا حملته على المجرور لم يكن للفاء وجه ^(٣) .
ألا ترى أنَّ الموصولة هي التي تدخل الفاء في خبرها ؛ فإذا وصفت ﴿ القواعد ﴾
بـ ﴿ اللاتي ﴾ فالصفة والموصوف شيء واحد . ٦

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ﴾ ^(٤)

[٦٣]

٩ ﴿ لَوَاذًا ﴾ مصدر في موضع الحال من الضمير في ﴿ يتسللون ﴾ أي يتسللون
ملاوذين ، أي يلوذ بعضهم ببعض إذا قام من مجلس النبي صلى الله عليه وآله ،
كيلا يراه ^(٥) ، فيتسلَّل مخافةً من إظهار نفاقه والتنويه باسمه .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر البيان ٢٠٠/٢ ، والبيان ٩٧٨

(٣) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . والظاهر أنَّ اللاتي في موضع الجر
صفة للنساء ، ولدخول الفاعل في الخبر وجه أي وجه ، وذلك أن ال في القواعد موصولة ،
والتقدير : واللاتي تعدن فدخلت الفاء في الخبر ، وهو قول العكبري .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٥٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٢٥٧/٤ ،
والبيان ٢٠١/٢ ، والبيح ٤٧٧/٦ ، وتفسير الطبري ١٣٥/١٨ ، والقرطبي ٣٢٢/١٢ ، وابن كثير
٩٧/٦ ، ومجمع التفاسير ٤٢٢/٤

(٥) وهو قول الضحاك والسدي وقتادة . وقيل يتسللون لواءً من الصف في الجهاد أي يفرون عن
الجهاد ، عن الحسن وابن زيد وسفيان ، وقيل يتسللون من المسجد يوم الجمعة ، عن
ابن عباس .

سورة الفرقان

قوله عز و علا : ﴿ وَقَالُوا أُسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ
بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ ^(١) [٥]

٣

معنى ﴿ اكتتبها ﴾ : جَمَعَهَا ^(٢) ، وليس من الكتابة التي هي خَطٌّ ^(٣) ، لقوله
تعالى : ﴿ وَلَا تَخْطُهَا بِيَمِينِكَ إِذَا لَأْرْتَابَ الْمُضْطَلُونَ ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٨] ، وإنما
عَنَوْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمَعَ هَذِهِ الْأَفْظَاءَ مِنْ جَبْرٍ وَيَسَارٍ ^(٤) . وإنما
قالوا ذلك لأنها يجتمعان إليه ، فأبطل الله مقاتلهم هذه في قوله ﴿ وَلَقَدْ نَعَلِمَ أَنَّهَمْ
يَقُولُونَ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ
مُبِينٌ ﴾ ^(٥) [سورة النحل : ١٠٢] .

٦

٩

(١) انظر مجمع البيان ١٦١/٤ ، والبحر ٤٨٢/٦ ، والكشاف ٨٢/٣ ، وتفسير الطبري ١٢٧/١٨ - ١٢٨ ،
والقرطبي ٤/١٣ ، ومجمع التفاسير ٤٢٦/٤ .

(٢) ذكره أبو حيان .

(٣) قيل هو منها ومعنى اكتتبها : استكتبها واستنسخها ، عن الطبرسي وابن كثير وهو أحد قولي
الزنجشري . وقيل اكتتبها : كتبها ، فيكون ذلك من جملة كذبهم عليه وهم يعلمون أنه
لا يكتب ، ذكره الزنجشري ومن وافقه . ولم يفسره الطبري ولا القرطبي والظاهر أنها يحملانه
على الاستكتاب .

(٤) كتب تحته في الأصل « ها عبدان أعجميان نجاران » . وها موليان لبني الحضرمي ، عن
عبد الله بن مسلم الحضرمي . وقيل : الذي زعموا أنه يعلم النبي ﷺ هو يعيش مولى بني
الحضرمي ، عن قتادة وعكرمة ، وقيل هو جبر عن ابن إسحاق ، وقيل غير هذا ، انظر المصادر
الآتية .

(٥) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ١١٩/١٤ - ١٢٠ ، والقرطبي ١٠٧٧/١٠ - ١٧٨ ، وابن كثير
٥٢٢/٥ - ٥٢٤ ، ومجمع التفاسير ٦٤٢/٣ .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ [٧] ^(٢)

٣ ﴿ ما ﴾ مبتدأة ، والجار في موضع خبره ، والتقدير : أي شيء ثابت لهذا الرسول . ويكون قوله ﴿ يأكل الطعام ﴾ في موضع الحال ، أي أكلاً الطعام ، وصاحب الحال « هذا » ^(٣) [المجرور باللام] ^(٤) . و ﴿ يمشي في الأسواق ﴾ عطف على ﴿ يأكل الطعام ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكَ فَيَكُونُ مَعَهُ قَدِيرًا ﴾ ^(٦) [٧]

٩ قوله ﴿ فيكون ﴾ نصب جواب التحضيض ^(٧) بالفاء .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنْزٌ ﴾ [٨] ^(٩)
رفع عطف على ﴿ أنزل ﴾ ، والتقدير : أو لولا يلقي إليه كنز .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ [٨] ^(٩) ١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦٠/٤ ، والبحر ٤٨٢/٦ .

(٣) كذا في ي و ب ، وهو الصواب . وفي الأصل : « وصاحب الحال الضير في لهذا » وهو خطأ ، وأخشى أن يكون « الضير » تغييراً من الناسخ صوابه « المجرور » . وسيأتي قول المؤلف ١٤٠٠ في قوله تعالى ﴿ فالهم عن التذكرة معرضين ﴾ : « معرضين حال من المجرور » أي « هم » في ﴿ لهم ﴾ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للقرآني ٢٦٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦٠/٤ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٢/٦ .

(٧) لأن « لولا » بمعنى هلاً .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر معاني القرآن للقرآني ٢٦٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٢/٦ .

بالرفع لا غير ، عطف على ﴿ يلقى ﴾ ، وكلاهما داخل في التحضيض وليس يجواب له .

- ٢ والقراءة في ﴿ أو تكون ﴾ بالتاء . وقرئ بالياء^(١) خارج السبعة اعتداداً بالفصل^(٢) ؛ كما جاء في سورة الأنعام والقصاص في قراءة زيات وعلي^(٣) ، فقراً : ﴿ مَنْ يَكُونُ ﴾^(٤) [سورة الأنعام : ١٣٥ ، وسورة القصاص : ٣٧] بالياء ، وغيرها لم يعتدّ بالفصل^(٥) . فأنشوا لتأنيث الـ ﴿ جنة ﴾ . وكأنهم^(٦) أرادوا التوفيق والمطابقة لقوله ﴿ فيكون معه ﴾ [٧] بالياء لَمَّا تقدم الياء في أول الكلام حملوا سياق الكلام على سياقه .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾^(٧)

[١٠]

﴿ شاء ﴾ و ﴿ جعل ﴾ جميعاً في موضع الجزم ، ثم قال :

- (١) عز ابن خالويه في شواذه ١٠٤ القراءة بالياء إلى الأعمش ، وزاد أبو حيان في البحر ٤٨٣/٦ نسبتها إلى قتادة ، وقرأ الجمهور بالتاء .
(٢) في الأصل وي : « وقرئ بالياء خارج السبعة من غير اعتداد بالفصل » وهو سهو صوابه ما في ب ، وفيها : « وقرئ بالياء اعتداد [كذا] بالفصل » .
(٣) الزيات هو حمزة ، وعلي هو الكسائي .
(٤) تماماً : ﴿ من يكون له عاقبة الدار ﴾ .
(٥) فقرأوا ﴿ من تكون ﴾ بالتاء . انظر السبعة ٢٧٠ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢٦٣/٢
(٦) قوله « وغيرها لم يعتد بالفصل . فأنشوا ... وكأنهم » كذا وقع في النسخ وفيه اضطراب وليس : فقوله « فأنشوا » ليس متعلقاً بقوله « وغيرها لم يعتد .. » في قراءة « أو يكون » وإنما يعود الضمير في « وأنشوا » إلى من قرأ ﴿ أو تكون ﴾ بالتاء وهم السبعة (وهي قراءة باقي العشرة أيضاً) . وقوله « وكأنهم » يعود الضمير فيه إلى من قرأ ﴿ أو يكون ﴾ بالياء وهما الأعمش و قتادة .
(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٩/٢ ، والحجة ٥٩/٤ - ٦٠ خم ، ومجمع البيان ١٥٩/٤ - ١٦٠ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٤/٦ .

﴿ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ ^(١) [١٠]

٣ بالجزم والرفع ^(٢) . فمن جزم جعله محمولاً على موضع ﴿ جعل ﴾ . ومن رفع لم يحمله عليه بل استأنف فقال ﴿ ويجعل لك ﴾ أي وهو يجعل لك .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ سَمِعُوا لها تَغِيظًا وَزَفِيرًا ﴾ ^(٤) [١٢]

٦ أي صوت تغيظٍ وزفير . / فحذف المضاف . وإن شئت حملت الزفير على الصوت المحذوف لا على التغيظ ، فيكون على الأول من باب : ثوب خز ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ لَهُمْ فيها ما يَشَاءُونَ خَالِدِينَ ﴾ ^(٧) [١٦]

٩ نصب على الحال ، إن شئت من الماء والميم ، وإن شئت من الضمير في ﴿ يشاءون ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ كَانَ على رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا ﴾ ^(٩) [١٦]

١٢ إن شئت كان نصباً مؤكداً لما قبله ، ويكون ﴿ على ربك ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ . وإن شئت كان قوله ﴿ وعداً مسؤلاً ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ أي كان ذلك على ربك وعداً مسؤلاً .

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة ٤٦٢ ، والتيسير ١٦٢ ، والنشر ٢/٣٣٣ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢ ، ومجمع البيان ٤/١٦٢ ، والبيان ٢/٢٠٢ ، والبحر ٦/٤٨٥ .

(٥) أي من إضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من أي ثوب من خز .

(٦) انظر البيان ٢/٢٠٢ ، والتبيان ٩٨١ . وكان في الأصل : لهم ما يشاءون خالدين فيها ، وهو خطأ .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٢ ، والبحر ٦/٤٨٦ ، والتبيان ٩٨٢ .

قوله عز وعلا : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ
لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ ^(١) [٢٢]

٣ العامل في ﴿ يوم يرون ﴾ مضر ، والتقدير : يعذبون ^(٢) يوم يرون
الملائكة . وجاز إضمار هذا ، لأن قوله ﴿ لا بشرى ﴾ يدل عليه . ولا يجوز أن
يعمل ﴿ بشرى ﴾ في ﴿ يوم يرون ﴾ وإن كان في المعنى يصح أن يقال :
٦ لا بشرى يوم يرون الملائكة ، لأن ما في حيز النفي لا يتقدم عليه ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ ^(٥) [٢٥]

٩ الباء للحال ^(٦) ، والتقدير : ويوم تشقق السماء وعليها الغمام ، كما تقول :
« خرج زيد بسلاحه » ^(٧) ، والتقدير : وعليه السلاح .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ ﴾ [٢٦]

(١) انظر الجواهر ١١٦ ، ٥٣٦ ، ٧١٠ ، ٧٢٩ ، وشرح اللع اللوح ٢/٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء
٢٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ٤٦٢/٢-٤٦٣ ، والحجة ٢١/١ ، ٢٤ ، ومجمع البيان ١٦٦/٤ ، والبيان
٢٠٣/٢ ، والبحر ٤٩٢/٦ ، والعسكريات ١١٣ ، والبغداديات ١٢٨ ، والخليات ١٩٥ ، ٢٨١ ،
والخصائص ٢٢٥/٣ ، والمغني ٧٠٠

(٢) وقيل التقدير « مجزون » ذكره في شرح اللع وهو قول أبي علي ومن وافقه . وقيل التقدير
يمنعون البشارة ، أجازة النحل من وافقه ، وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن يكون منصوباً
ب « أذكر » مقدره ، وقيل غير ذلك .

(٣) سلف التعليق على هذا ٧٩٩

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢ ، ومجمع البيان ١٦٧/٤ ، والبيان ٢٠٣/٢ ،
والبحر ٤٩٤/٦ ، والمغني ١٤١

(٦) وهو قول أبي علي فيما صرح به الطبرسي ، وهو قول أبي البركات وأبي حيان . وذهب الفراء إلى
أن المعنى « عن الغمام » فالباء بمعنى عن ، ووافقه ابن هشام .

(٧) سلف التعليق على باء الحال ٣١ وذكرنا مصادر هذه العبارة ثمة .

(٨) انظر الجواهر ٧١٠ ، وشرح اللع اللوح ١/٣١ ، وإعراب القرآن ٤٦٤/٢ ، والحجة ٢١/١-٢٢ ،
ومجمع البيان ١٦٦/٤ ، والبيان ٢٠٣/٢-٢٠٤ ، والبحر ٤٩٥/٦ ، والتهيان ٩٨٤-٩٨٥ .

﴿ الملك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ ظرف له ، و ﴿ الحق ﴾ نعت ل ﴿ الملك ﴾ ، والجار الذي هو في قوله ﴿ للرحمن ﴾ في موضع الخبر . ويجوز أن يكون قوله ﴿ يومئذ ﴾ معمول الخبر ^(١) . ٣

ويجوز أن يكون ﴿ الحق ﴾ خبراً ^(٢) ، والجار في موضع الحال ^(٣) . ولا يجوز أن يتعلق ﴿ يومئذ ﴾ بقوله ﴿ الحق ﴾ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَّاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ ^(٥) | ٣٢ | في هذا قولان : ٦

أحدهما قول أبي إسحاق ^(٦) ، وهو أن يكون قوله ﴿ كذلك ﴾ يتعلق بفعل مضمر . وذلك لأنهم لما قالوا : لولا نزل جملة واحدة ، قال الله تعالى : أنزلناه كذلك لنثبت به فؤادك ، أي أنزلناه متفرقاً لنفهمك . فاللام من صلة الفعل المضمر ، والكاف صفة المصدر الذي دل عليه « أنزلناه » ^(٧) . ١٢

- (١) أجاز الوجهين أبو علي ومن وافقه .
 (٢) هذا ظاهر قول النحاس ، وأجازه أبو البركات والمعكري وأبو حيان .
 (٣) وافقه أبو البركات ناقلاً عنه من غير نصريح . وذهب المعكري ووافقه أبو حيان إلى أن الجار متعلق بالحق أو يكون للتبيين .
 (٤) انظر ماسلف من التعليق على هذا ٥٦٧
 (٥) انظر الجواهر ٦٤٥ ، ٨٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، وإعراب القرآن ٤٦٥/٢ - ٤٦٦ ، والبيان ٢٠٤/٢ ، والبحر ٤٩٦/٦ - ٤٩٧ ، وإيضاح الوقف ٨٠٥ ، والقطع ٥٢١ - ٥٢٢ ، والمكتفى ٤١٧ ، ومنار الهدى ١٩٩ - ٢٠٠
 (٦) لم أصب قوله في المظان ، وليس الجزء الثالث من كتابه - والكلام على هذه السورة فيه - بين يدي . وما قاله أبو إسحاق هو قول الأخفش وأكثر أهل التأويل ، وهو أحد قولي الفراء وابن الأنباري وغيرها ، وعليه فالوقف على ﴿ جملة واحدة ﴾ تام .
 (٧) هو كما قال ، وهو ما قاله النحاس في القطع ، وذهب في إعراب القرآن إلى أن الكاف من صلة ﴿ نثبت ﴾ وهو سهو منه .

والقول الثاني : ما قاله الفراء^(١) ، وهو أن يكون التقدير : لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك ، أي كذلك الكتاب ، يعنون [التوراة]^(٢) قالوا : هلاً كان القرآن كالتوراة ، لأن التوراة نزلت جملة واحدة . فالكاف من صلة قوله ﴿ لولا نزل ﴾ أي لولا نزل مثل ذلك التنزيل : فقال الله تعالى : ﴿ لنثبت به فؤادك ﴾ . فاللام عنده^(٣) لام القسم ، والنون معها مقدرّة ، فتظهر النون معها إذا فتحت ، وتسقط النون إذا كسرت . وقد تقدم ذلك في قوله : ﴿ ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾^(٤) [سورة الأنعام : ١١٢] .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وكلاً صرّبنا له الأمثال ﴾ [٣٩]
 ﴿ كلاً ﴾ منتصب بفعل مضر ، أي : بيّناً كلاً ، أي بيّناً أحوالهم^(٦) ، لأن ضرب المثل تبين أحوالهم .

وجاء ﴿ وكلاً ﴾ منصوباً في جميع القراءات ، لأن الصدر فعل وفاعل^(٧) ، وهو قوله ﴿ فدمرناهم تدميراً ﴾ [٣٦] .

- (١) في أحد قوليّه ، وانظر معاني القرآن له ٣٦٧/٣-٣٦٨ ، وأجازه ابن الأنباري والنحاس ومن وافقها ، ونص ابن الأنباري أن الأول أجود وأحسن .
- (٢) زيادة من ي وب .
- (٣) كذا قال ، بل اللام عند الفراء متعلقة بالفعل المضر . والذي ذهب إلى أن اللام لام القسم هو أبو حاتم ، نص على ذلك أبو حيان ، وهو مذهبه في نحو هذه الآية ، نص عليه المؤلف فيما سلف ٢٥٢ ، ٤٢٧ ، ٦٥٢ ، ٨١٩ ، ٩٥٢ وفيما يأتي ١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وقد سلف بسط التعليق على مذهب أبي حاتم ٢٥٢
- (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٦-٤٢٧ ، وانظر ما سلف ٢٥٢
- (٥) انظر الجواهر ٣٧٨ ، وإعراب القرآن ٤٦٨/٢ ، وجمع البيان ١٦٩/٤-١٧٠ ، والبيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٤٩٩/٦ ، والكتاب ٤٦/١ ، والعضديات ٥٠
- (٦) أي أحوال الأمم الماضية وقصصهم المعجبية وبيّنا لهم ما أدى إليه تكذيبهم بأنبيائهم من عذاب الله وتدميره إياهم ، ليهتدوا بضرب الأمثال ، انظر البحر . وقيل التقدير : وأنذرنا كلاً ، عن الزجاج ، ووافق النحاس وغيره .
- (٧) انظر ما سلف ٩٥٧

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾^(١) [٤١]
أي ذا هُزُوًا^(٢) .

[وقوله]^(٣) : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٤) [٤١]
أي بعثه الله^(٥) . والجملة منتصبة^(٦) المحل بقول مضر في موضع الحال ، أي إذا
رأوك إن يتخذونك إلا هزواً قائلين أهذا الذي بعث الله رسولا .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾^(٧) [٤٩]
جمع « إنسان »^(٨) ، وأصله « أناسين » ، فأبدلت من النون ياء وأدغمت الياء
في الياء / . وقال قوم^(٩) : بل هو جمع « إنسي » .

٢/٩٩

- (١) انظر البيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٥٠٠/٦ . والهمز في ﴿ هزواً ﴾ قراءة غير حفص عن عاصم فقراً
بالواو ، وحررة يسكن الزاي والباقون يضمونها ، انظر ماسلف ٤٩ ، وللصادر ثمة . وضبط في ي
على قراءة حفص .
- (٢) فحذف المضاف . ويجوز أن يكون التقدير : إلا مهزواً به ، وقد أجاز المؤلف الوجهين فيا
سلف ، وأجازه أبو حيان هنا أيضاً .
- (٣) زيادة مني .
- (٤) انظر الجواهر ٣٥٢ ، ٧٢٢ ، ٤٧٩ ، ٩١٠ ، وشرح اللوح اللوح ١/٢٧ و ١/٦٤ ، وجمع البيان
١٧١/٤ ، والبيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٥٠٠/٦ ، والعسكريات ١٠٢ ، والإيضاح ١٧٤ ، وتكلمة
الإيضاح ٥١ ، والبغداديات ١٤٦ ، ٢٥٦ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٢٢ و ١٢٩/٣ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ،
و ٨٩٦ ، وابن الشجري ٥/١ ، ١٨ ، ٣٢٦ ، و ٢٤٠/٢ ، والمغني ٤١٦ ، ٧٩٨ ، ٨٢٩
- (٥) فحذف العائد ، وقد سلف التعليق على حذف العائد المنصوب ١٠٩
- (٦) في الأصل و ي : منتصب ، وفي ب : المنتصب ، والصواب ما أثبت .
- (٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٢ ، وللفراء ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ٤٧٠/٢ ، وجمع البيان
١٧١/٤ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٥/٦ ، وابن الشجري ٢٩٢/٢ . وانظر كلامهم في « أناسي »
في سر الصناعة ٤٣٦ - ٤٣٨ ، ٧٥٨ ، وشرح الشافية ٢١١/٢ - ٢١٢ ، والممتع ٣٧٢
- (٨) هذا أحد قولي الفراء وقول أبي الفتح ، والظاهر أنه قول سيبويه ، وإليه عزاه أبو حيان ، فقد
ذهب سيبويه إلى أن « أناسية » جمع إنسان ، انظر الكتاب ٢٠١/٢ وتعليق السيرافي بهامشه .
- (٩) منهم الأخفش والمبرد والزجاج ، وهو أحد قولي الفراء .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَكَانَ الْكَافِرَ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيْرًا ﴾ ^(٢) | ١٥٥ |

أي على معصية ربِّه ^(٣) ، فحذف المضاف . وقال ^(٤) في موضع آخر : ﴿ ظهيرا ﴾ هيناً ^(٥) لامبالاة به ، من قولهم : جعل حاجته بظَهْر ^(٦) ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّخَذْتُمُوْا وِرَاءَ كُمْ ظَهْرِيًّا ﴾ ^(٧) [سورة هود : ٩٢] . [يقوي هذا القول قول همام ^(٨) :

- (١) زيادة من ب .
- (٢) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧١/٢-٤٧٢ ، والحجة ١٠٧/٢ ، وجمع البيان ١٧٥/٤ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٧/٦ ، ومجاز القرآن ٧٨-٧٧/٢ ، وتفسير الطبري ١٨-١٧/١٩ ، والقرطبي ٦٢-٦١/١٢ ، وابن كثير ١٢٧/٦ ، وجمع التفسير ٤٥٢/٤ .
- (٣) هذا معنى قولهم « أي معيناً للشيطان على ربه بالعصا » عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير وابن وهب وزيد بن أسلم ، وهو قول الفراء واختاره الطبري والطبرسي وغيرهما .
- (٤) يريد أبا علي الفارسي . وكان المؤلف يعزو إليه التقدير الأول الذي ذكره . وقد أجاز أبو علي في الحجة في تأويل الآية قولين « ... أحدهما : وكان الكافر على أولياء ربه معيناً ... والأخران يكون المعنى : كان هيناً عليه لا وزن ولا منزلة ، وكأنه من قولهم : ظهرت حاجتي : إذا لم تُعْن بها ، قال الشاعر : تميم بن مرّ لا تكونن ... » اهـ .
- (٥) وهو قول أبي عبيدة ومن وافقه .
- (٦) أي طرحها وراء ظهره واستخف بها فلم يلتفت إليها .
- (٧) أي رميت به وراء ظهوركم ولم تلتفتوا إليه . انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢ ، وجمع البيان ١٨٩/٢ ، ومجاز القرآن ٢٩٨/١ ، والكامل ٢٥ ، واللسان (ظهر) .
- (٨) ابن غالب بن صعصعة المعروف بالفرزدق . والبيت من أبيات في خبر ، انظر ديوانه ٨٦/١ ، والنقائض ٢٨١ ، والكامل ٦١١ ، وطبقات فحول الشعراء ٣١١-٣١٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٥٢ ، والأغاني ٣٥٤/٢١ ، ٣٦٤ ، والأضداد ٢٥٦ ، وذيل الأمالي ٧٧ ، وذيل السمط ٣٨ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٠١ ، وهو في تفسير القرطبي ٦٢/١٣ (وفيه تميم بن قيس) ، وهو بلا نسبة في الحجة ١٠٧/٢ (وفيها : تميم بن مرّ) وكلاهما تغيير للرواية . وهو تميم بن زيد القيني عامل الحجاج على السند . وقوله « لا تكونن حاجتي بظهر » أي لا تطرحها وراء ظهرك وتستخف بها . وقوله « فلا يعيا علي جوابها » قال أبو علي : أي « لا يعيا علي جواب ردّها ، فحذف المضاف » . ويروى « فلا يخفى علي » و« فلا يخفى عليك » .

تَمِيمٌ بِنَ زَيْدٍ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بِظَهْرِ فَلَا يَغِيَا عَلَيَّ جَوَابَهَا^(١)

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾^(٣) [٥٧]

أَي : إِلَّا أَجْرَ مَنْ شَاءَ^(٤) .

٣

[وقوله]^(١) : ﴿ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾^(٢) [٥٧]

أَي : إِلَى قُرْبَةِ رَبِّهِ ، وَلَيْسَ بِأَجْرٍ فِي الْحَقِيقَةِ لِلرَّسُولِ . أَلَا تَرَى قَوْلَهُ ﴿ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾^(٣) [سورة الشورى : ٢٣] ، وَالْمَوَدَّةُ فِيمَا يَقْرُبُ إِلَى اللَّهِ لَيْسَ بِأَجْرٍ لِلدَّاعِي إِلَى اللَّهِ ، وَبَيَّنَّ هَذَا [بقوله]^(٤) : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [سورة ص : ٨٦] فَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ^(٥) فِي الْآيَتَيْنِ .

٦

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ

بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بَدُنُوبٍ عِبَادَةً خَيْرًا ﴾^(٢) [٥٨]

٩

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٢/٢ ، ومجمع البيان ١٧٤/٤-١٧٥ ، والبيان ٢٠٦٢ ، والبحر ٥٠٨/٦

(٤) هذا قول بعضهم ، وعليه فالاستثناء متصل ، وذهب الجمهور إلى أن الاستثناء منقطع أي تكن من شاء أن يتخذ فليعمل .

(٥) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للأخفش ٤٦٩ ، وللغراء ٢٢/٢-٢٣ ، وإعراب القرآن ٥٨٢ ، ومجمع البيان ٢٨٥-٢٩ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٦/٧ . وسياق الآية ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا ... ﴾ .

(٦) في الأصل : المنقطع ، والصواب من ي وب . وقوله في الآيتين يريد آيتي سورة الفرقان وسورة الشورى ، وكون الاستثناء منقطعاً فيها قول الجمهور . وأجاز بعضهم في الأولى أن يكون متصلاً وهو ما ذكره المؤلف في تقدير الآية . وقوله « فالاستثناء منقطع » لا يصح على ما قدره وتقديره على المنقطع : لكن من شاء . وذهب بعضهم في الثانية أيضاً إلى أن الاستثناء متصل وهو وهم ، قال النحاس « لو لم يكن استثناء ليس من الأول كانت المودة بدلاً من أجر » اهـ .

انظر البيان ٢٠٦٢ (٧)

أي : كفاك الله . فالمفعول محذوف ، والباء زيادة^(١) ، وقوله ﴿ خبيراً ﴾ تمييز أو حال .

- ٢ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [٥٩]^(٣)
- إن جعلته في موضع الجر^(٤) بدلاً من قوله ﴿ الذي لا يموت ﴾ [٥٨] جاد وجاز . وإن رفعته بالابتداء^(٥) وجعلت قوله ﴿ الرحمن ﴾ [٥٩] خبراً جازاً^(٥) .
- ٦ وإن جعلته خبر مبتدأ مضر جاز أيضاً^(٥) . وإن جعلت ﴿ الرحمن ﴾ نعتاً لـ ﴿ الذي ﴾ ورفعت ﴿ الذي ﴾ بالابتداء وجعلت قوله ﴿ فَاسْأَلُ بِهِ خَبيراً ﴾ [٥٩] في موضع الخبر = جاز أيضاً^(٦) على قول الأخفش ، لأنه يخالف صاحب الكتاب^(٧) في قوله^(٨) :

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةٌ الْحَيِّينِ خَلَوْا كَمَا هِيََا

ألا ترى أنه يزعم أن قوله « خولان » مبتدأ ، وقوله « فانكح فتاتهم »

- (١) سلف التعليل على زيادة الباء في فاعل كفى ٢٨٩ - ٢٩٠ .
- (٢) زيادة مني .
- (٣) انظر الجواهر ٦٦٦ ، ومجمع البيان ١٧٤/٤ ، والبيان ٢٠٧/٢ ، والبحر ٥٠٨/٦ ، والقطع ٥٢٢ ، والكشاف ٩٨/٢ . وسياق الآية : ﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت ... [٥٨] الذي خلق السموات والأرض ... الرحمن فاسأل به خبيراً [٥٩] ﴾ .
- (٤) أجازته الطبرسي والزحشري وأبو حيان على أن يكون نعتاً لـ ﴿ الحي ﴾ .
- (٥) أجازته النحاس ومن وافقه .
- (٦) لم يذكر هذا الوجه أحد علمته ، وهو جائز على مذهبي الأخفش وسيبويه لأن المبتدأ اسم موصول . وقد سها المؤلف ، والصحيح أن يقول : وإن جعلت ﴿ الرحمن ﴾ مبتدأ ورفعت ﴿ الذي ﴾ على أنه خبر مبتدأ مضر ، وجعلت قوله ﴿ فَاسْأَلُ بِهِ خَبيراً ﴾ في موضع الخبر لـ ﴿ الرحمن ﴾ جاز أيضاً على قول الأخفش . وقد أجازته الزجاج وذكره أبو حيان ، وأجيز في إعراب الآية غير ذلك .
- (٧) هو سيبويه .
- (٨) سلف البيت ٢٤٨ ، ٧٩٨ ، وتخرجه في أول الموضعين .

خبره . وسبويه يجعل « خولان » خبر مبتدأ مضمراً أي هذه خولان . وقد ذكرنا هذه المسألة في غير موضع ^(١) .

٢ وانتصاب قوله ﴿ خبيراً ﴾ من قوله ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ ^(٢) على أنه مفعول به ^(٣) . ولا يكون حالاً من الضمير في قوله ﴿ فاسأل ﴾ لأن السائل لا يكون عالماً ، إذ لو كان عالماً لم يسأل . ولا يكون حالاً من الهاء في ^(٤) ﴿ به ﴾ إذ لا كبير ^(٥) فائدة فيه ، إلا أن تجعله حالاً ^(٦) مؤكدة ، كقوله ﴿ وهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ ^(٧) [سورة البقرة : ٩١] .

٦ [قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ أَنَسْجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ ^(٩) [٦٠]
٩ إن جعلت ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذي » كان التقدير : لما تأمرنا به ، فحذف الياء ثم الهاء ^(١٠) . وإن جعلت ﴿ ما ﴾ مصدرية لم تحتج إلى حذف شيء .

-
- (١) انظر مأسلف ٢٦٠ ، ٣٤٨ ، ٧٩٨ . وقد بسطنا التعليق على زيادة الفاء في الخبر ٢٤٨
(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٣ من الصفحة السابقة ، وإيضاح الوقف ٨٠٩ ، والقطع ٥٢٤-٥٢٥ ، ومنار الهدى ٢٠٠ ، وتفسير الطبري ١٩/١٨-١٩ ، والقرطبي ١٣/٦٣-٦٤ ، ومجمع التفسير ٤٥٢/٤ ، والكشاف ٣/٩٨ ، وابن الشجري ١/٢٧٩ و ٢/٢٣٢ ، ٢٧٠ .
(٣) وهو قول الأخفش والزجاج وابن الأنباري ، وهو قول الجمهور .
(٤) في الأصل وي : « من » ، والصواب من ب .
(٥) في الأصل : لا كثير ، وهو تصحيف .
(٦) وهو قول الطبري ، وأجازه النحاس والزعروري ومن وافقهما .
(٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٤ ، وشرح المع اللوح ٢/٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٩ ، وإعراب القرآن ٢/١٩٨ ، ومجمع البيان ١/١٦٦ ، والبيان ١/١٠٩ ، والبحر ١/٢٠٧ ، والإيضاح ٢٠٢ ، والبغداديات ٢٥٢ ، وابن يعيش ٢/٦٤ ، وابن الشجري ٢/٢٨٥ .
(٨) زيادة من ي و ب .
(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٠ ، ومجمع البيان ٤/١٧٤ ، والبيان ٢/٢٠٧ ، والبحر ٦/٥٠٩ ، والبيان ٩٨٩-٩٩٠ .
(١٠) سلف التعليق على مثل هذا الحذف ٦٧٤

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ [٦٣]

٣ قال قوم : إن ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين يمشون ﴾ صفة لهم ،
وجميع ما جاء من بعده من قوله ﴿ والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً . والذين
يقولون ربنا أصرف ﴾ [٦٤-٦٥] إلى قوله ﴿ والذين يقولون ربنا هب
٦ لنا ﴾ [٧٤] كله من نعت ﴿ عباد الرحمن ﴾ ؛ وخبر المبتدأ قوله : ﴿ أولئك
يُجزون العُرَّة ﴾ [٧٥] لأنه هو المستفاد بالإخبار^(٢) .

وقال قوم : بل ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الذين يمشون ﴾
٩ خبره^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾^(٦)

[٦٣]

١٢ أي تسلماً منكم وبراءة ، أي تسلمنا تسلياً . ف « سلام » في موضع « تسلم » ،
وهو منصوب بفعل مضر^(٧) ، ولا يعنل فيه ﴿ قالوا ﴾^(٨) . إنما ﴿ قالوا ﴾ يعمل

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٤/٢ . ومجمع البيان ١٧٨/٤ ، والبيان
٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٢/٦

(٣) هذا أحد قولَي الزجاج وهو المقدم عنده ، ووافقه النحاس وغيره .

(٤) وهو ثاني قولَي الزجاج ، وأجازه النحاس وغيره . وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر . وذهب
الأخفش إلى أن ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ليس له خبر إلا في المعنى أي الخبر محذوف .

(٥) زيادة حتى
(٦) انظر الجواهر ٢٠٩-٩٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٧ ، وإعراب القرآن ٤٧٤/٢ ، ومجمع
البيان ١٧٨/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٢/٦ ، وتفسير الطبري ٢٢/١٩ ، والقرطبي

١٣-٦٩/٧١ . ومجمع التفسير ٤٥٥/٤ ، والكتاب ١٦٣/١-١٦٤ ، والمقتضب ٣١٩/٣ و ٧٩/٤

(٧) وهو قول سيبويه والأخفش والمبرد ، وأجازه النحاس وغيره

(٨) وقيل يجوز أن يكون منصوباً بقالوا ، أي قال هذا اللفظ ، ومعنى سلاماً : سداداً . عن مجاهد ،
وهو معنى قول غيره .

في موضع الجملة . وهذه ^(١) الآية نزلت ولم يؤمر المسلمون يومئذٍ بقتال المشركين ،
إنما كان شأنهم المُتَارَكَة ، ولكنّه على قوله براءة [منكم وتَسْلَمًا] ^(٢) .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ ^(٤) [٦٧]

أي كان الإنفاق ذا قوام بين الإسراف والإقتار . ف ﴿ بين ﴾ ^(٥) تبيين
لـ « قوام » كقوله ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ ^(٦) [سورة يوسف : ٢٠] / . وإن

١/١٠٠

- (١) في الأصل وي : « قال وهذه » ، وهي زيادة من الناسخ يعني بها المؤلف ، ولم تقع في ب .
- (٢) قال سيبويه : « ... وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل سلاماً تريد تسليماً منك كما قلت براءة منك تريد لألتبس بشيء من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً ، فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى : براءة منك ؛ وزعم أن هذه الآية مفعول بها ﴿ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴾ بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذٍ أن يسلموا على المشركين ، ولكنّه على قوله براءة منكم وتَسْلَمًا لا خير بيننا وبينكم ولا شرٌّ ا هـ . وغو هذا في المقتضب . ونقل القرطبي عن النحاس أن المبرد قال : « أخطأ سيبويه في هذا وأساء العبارة » وأنه قال « كان ينبغي أن يقال : لم يؤمر المسلمون يومئذٍ بحرهم ثم أمروا بحرهم » ا هـ . وهو ما قاله المؤلف هنا ، وذكر في الموضعين من الجواهر كلام سيبويه وأصلحه بما قال هنا بلفظه . وكأنه لم ينقل كلام سيبويه من كتابه وإنما نقله عن كتاب لأبي علي في الموضع الأول من الجواهر وفي الموضع الثاني منه عن كتاب لأبي بكر بن السراج ثم نصّر أن في كتابيها غلطاً فأصلحه .
- ومن « الكتاب » زدت ما بين حاصرتين ، وإنما زدته هنا لأنه لم ينقل كلام سيبويه الذي وقع فيه كما فعل في الجواهر ثم أصلحه واكتفى بقوله « براءة » عما أورده قبل ذلك .
- (٣) زيادة من ي و ب .
- (٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢-٢٧٢ ، وإعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، وجمع البيان ١٧٨/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٤/٦ ، والتبيان ٩١١
- (٥) لم يتكلم الفراء ولا النحاس على تمليق « بين » ، وذهبوا إلى أن اسم كان خير الإنفاق وخيره قواماً ، وأجاز الفراء أيضاً أن يكون ﴿ بين ﴾ هو الاسم وبقي على نصبه لما تعورف فيه النصب في كلامهم ، هنا وجه قوله ، ولم يعرفه النحاس .
- (٦) انظر الكلام عليهما في الجواهر ٦٥ ، ٢٩٧ ، ٥٣٢ ، ٧١٦ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٥٥ ، وإعراب القرآن ١٣١/٢ ، وجمع البيان ٢١٩/٣ ، والبيان ٣٧/٣ ، والبحر ٢١١/٥ ، والأصول ٢٢٢/٢-٢٢٣ ، والبصريات ١٦٤ ، والبسداديات ٢٥٦-٢٦١ ، والمنصف ١٣١/١ ، والمغني ٧٠٣ : ٩١٠ . وانظر =

شئت علقته بنفس ﴿ كان ﴾^(١) . وإن شئت علقته بخبر ﴿ كان ﴾ أي ثابتاً بين ذلك ، و ﴿ قواماً ﴾ خبر بعد خبر^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً . يُضَاعَفْ ﴾^(٤) ٣

[٦٨ - ٦٩]

٦ و ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ بالرفع والجزم^(٥) ، فالجزم على أن يكون بدلاً من قوله ﴿ يَلْقَى أَثَاماً ﴾ لأن لَقِيَ الأثام مضاعفة العذاب . والفعل يبدل من الفعل كما أن الاسم يبدل من الاسم ، كقوله^(٦) :

٩ تَلَقَّوْا عَذَابَ خِيَلِي عَلَى سَقَوَانِ
... .. تَلَقَّوْا حِيَاداً

= ما سلف من التعليق على قوله تعالى ﴿ وأنا على ذلكم من الشاهدين ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٦] ص ٨٧٠

(١) في مذهب من يميز التعليق بها ، وقد سلف التعليق على هذا ٥٣٠

(٢) وقيل حال .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٠ ، ومعاني القرآن للقرآء ٢٧٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، والحجة ٦٩/٤ - ٧٠ خم ، ومجمع البيان ١٧٧/٤ - ١٧٨ ، والبيان ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ ، والبحر ٥١٥/٦ ، والكتاب ٤٤٦/١ ، والمقتضب ٦٢/٢ ، والكامل ٩٢٠ - ٩٢١ ، والأصول ١٨٩/٢ ، والمغني ٥٩٥

(٥) قرأ بالرفع ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، والباقون بالجزم . وقرأ ابن عامر وابن كثير ﴿ يَضَعْفُ ﴾ والباقون ﴿ يَضَاعَفُ ﴾ . انظر السبعة ٤٦٧ ، والتيسير ١٦٤ ، والنشر ٣٣٤/٢ - ٣٣٥

(٦) وهو وذاك بن ثُمَيْل المازني ، من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٧ - ١٣٠ ، وللتبريزي ٦٢/١ - ٦٤ . وشرح شواهد المغني ٢٨٩ ، وشرح أبيات المغني ٢/٢ - ٩ ، والعقد ٢٠١/٥ ، والمقاصد ٣٢١/٤ - ٣٢٢ ، والأول له في معجم ما استعجم ٧٤٠ ، وهي للحاسبي في المغني ٥٩٥ ، وبلا نسبة في المحتسب ١٥٠/١ ، والعقد ١٠٧/١ - ١٠٨

= ويقال اسمه « وذاك بن سنان بن ثُمَيْل » عن البرقي ، و « ثُمَيْل » نص التبريزي أنه يقال =

تَلَاقُواهُمْ ... (١)

كلاهما بدل من الأول .

ومن رفع قوله ﴿ يضاعف ﴾ كان في موضع الحال (٢) .

وخصَّ حفص ﴿ فِيهِ مَهَانًا ﴾ [٦٩] بالإشباع (٣) هنا لأنه لو لم يشعخف خاف أن يلزمه ضمُّ الماء تبعاً للميم (٤) .

[قوله تعالى] (٥) : ﴿ قُلْ مَا يَعْجَبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ [٧٧] (٦)

= « نُنَيْل » أيضاً وهو ما وقع في كتاب المرزوقي وقد حكى قول البرقي وقوع فيه « نيل » ، وانظر شرح أبيات المغني .
(١) الأبيات بتمامها :

رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غنداً خيلي على سفوان
تلاقوا جياداً لاتحيد عن الوغى إذا ما غدت في المأزق المتداني
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ماجنت فهم يد الحدثنان
وسفوان ماء بين ديار بني شيبان وديار بني مازن على أربعة أميال من البصرة التقت عليه بنو مازن وبنو شيبان واقتتلوا قتالاً شديداً فظهرت عليهم بنو تميم وأجلوهم عنه ، عن البكري .
(٢) أحازه أبو حيان أيضاً . والذي ذهب إليه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم أنه على الاستئناف ، وهو القول .

(٣) وهي قراءة ابن كثير أيضاً ، وقرأ الباقون بالكسر من غير إشباع . انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، والجواهر ٣٩٢ ، وما سلف ١٢ . ورسم في الأصل « فيهي » ، والأنسب ما رسمته من ي و ب .

(٤) كما ضمَّ قوله ﴿ أنسانية الشيطان ﴾ [سورة الكهف : ٦٢] ، انظر ما سلف ٧٦٧-٧٦٨ ، وكما ضمَّ قوله ﴿ عاهد عليه الله ﴾ [سورة الفتح : ١٠] انظر ما يأتي ١٢٥١ ومذهب حفص في غير هذا الموضع هو مذهب باقي السبعة غير ابن كثير كسر الماء من غير إشباع إذا سبقت بالياء .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٥٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٧٥ ، وإعراب القرآن ٢/٤٧٨-٤٧٩ ، والبيان ٢/٢١٠ ، والبحر ٦/٥١٧-٥١٨ ، وتفسير الطبري ١٩/٣٥-٣٧ . والقرطبي ١٣/٨٤-٨٥ ، وابن كثير ٦/١٤٢-١٤٣ ، وجمع التفسير ٤/٤٦١ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٣٨ ، وابن الشجري ١/٥٤٢-٥٤٣

أي ما يعبأ بعذابكم^(١) لولا دعاؤكم إياه^(٢) عند الشدة . وقيل : لولا دعاؤكم
الآلهة^(٣) . وقيل : لولا دعاؤه^(٤) إياكم إلى الإيمان^(٥) .

٢

[وقوله]^(٦) : ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ ﴾ [٧٧]^(٧)

[أي]^(٨) [فقد كذبتكم]^(٩) بمحمد^(١٠) . وقدّره أبو علي^(١١) : فقد كذبتكم
بالتوحيد في دعاؤكم لها^(١٢) ، لاتخاذكم معه آلهة غيره ، فهذا تكذيب بالتوحيد
وخرج عنه .

٦

[وقوله]^(٦) : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ [٧٧]^(٧)

أي فسوف يكون العذاب لازماً^(٨) .

(١) وهو قول البلخي وابن قتيبة ومن وافقهما ، فيكون قد حذف للضاف . وذهب الأكثرون إلى أنه
لا حذف في الكلام .

(٢) قوله في تأويل ﴿ لولا دعاؤكم ﴾ لولا دعاؤكم إياه = هو قول مجاهد ومعنى قول ابن عباس
« لولا إيمانكم » والمعنى لولا عبادتكم له ، واختاره الطبري وأبو حيان .

(٣) وهو قول ابن قتيبة وأبي علي ومن وافقهما . وروي عن الضحاك : قال الطبري : « وهذا قول
لا معنى للتشاغل به لخروجه عن أقوال أهل العلم من أهل التأويل » اهـ .

(٤) في الأصل : دعاؤكم ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وروي عن ابن عباس .

(٦) زيادة مني . (٧) انظر المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) وهو قول الطبري والأكثرين . وعبارة الطبري : فقد كذبتكم محمداً .

(١٠) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه . وحكى قوله ابن الشجري ونقل عنه القرظي .

(١١) أي للآلهة .

(١٢) وهو قول ابن قتيبة ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أن التقدير : « فسوف يكون التكذيب

لزاماً » ، فالضمير للتكذيب دل عليه كذبتكم ، وهو قول الأكثرين ، قال النحاس : « وحقيقته

في العربية : فسوف يكون جزاء التكذيب عناباً لزماً أي ذا لزام » اهـ أي فسوف يكون جزاء

التكذيب ملازماً لكم ، قال ابن كثير : « أي مقتضياً لهلاككم وعذابكم في الدنيا والآخرة ،

ويدخل في ذلك يوم بدر كما فسره بذلك عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومحمد بن كعب

القرظي ومجاهد والضحاك وقتادة والسدي وغيرهم » اهـ .

سورة الشعراء

قوله عز وعلا : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ
أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(١) [٤]

الفاء وما بعدها في موضع الجزم بالعطف على ﴿ نزل ﴾ ، و ﴿ أعناقهم ﴾ اسم ﴿ ظلت ﴾ .

ثم قال ﴿ لها خاضعين ﴾ ولم يقل « خاضعة » . فقال الفراء ^(٢) : الإخبار إنما جرى على المضاف إليهم الأعناق ^(٣) ، ولم يجر على الأعناق . وهذا خطأ منه ، لأن الإخبار لو جرى على الهاء والميم لكان اسم الفاعل جارياً على غير من هوله . وإذا جرى على غير من هوله وجب إبراز الضمير فيه ^(٤) ، كقولك : « هند زيد ضاربتة هي » ^(٥) . فكان من الواجب أن يقول : فضلت أعناقهم لها خاضعين ^(٦) هم .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٤-٤٢٦ ، ولفراء ٢٧٧٢-٢٧٧ . وجمع البيان ١٨٤/٤ ، والبيان ٢١٢-٢١١/٢ ، والبحر ٥/٧ . ومجاز القرآن ٨٢/٢ . والمقتضب ١٩٨/٤-١٩٩ ، والكامل ٦٦٨-٦٦٩ ، والأصول ٤٧٩/٢-٤٨٠ ، وضرورة الشعر ٢٠٩-٢١٠ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٢-٥٩٣ ، وابن الشجري ١٥٨/١ ، وتفسير القرطبي ٨٩/١٣-٩٠ .

(٢) وعبارته : « ... وأحبُّ إليَّ من هذين الوجهين في العربية أن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون فجعلت الفعل أولاً للأعناق ثم جعلت خاضعين للرجال ... » اهـ .

(٣) وهو قول المراد أيضاً ، وحكاه أبو عبيدة عن يونس عن أبي عمرو . فاقاله المؤلف في ردِّ قول الفراء ردِّ عليهم أيضاً . وانظر ما سلف من التعليق على ترك المضاف والإخبار عن المضاف إليه ٦٣٥

(٤) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فلا يوجبون ذلك . وقد سلف بسط التعليق على هذا ٦٢٨

(٥) انظر الأصول ٧١/١ ، والإيضاح ٢٨ ، والإنصاف ٥٧ ، والمصادر التي أعلنا عليها ٦٢٨

(٦) وذهب الكسائي وهشام إلى أن الإخبار إنما جرى على « هم » والمعنى عندهما : فضلت أعناقهم

والوجه أن يقال : إن التقدير : فظلت أصحاب الأعناق^(١) ، فيكون الإخبار عن المضاف المحذوف .

٣ وإن شئت قلت : إن المعنى بالأعناق الرؤساء^(٢) ، أي فظلت الرؤساء خاضعين لها^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ ﴾^(٥) [١١٣]

٦ أي : فأرسلني مع هارون^(٦) . وإن شئت قلت : فأرسلني مضموماً إلى هارون ، فيكون « إلى » متعلقاً بمحذوف في موضع الحال^(٧) .

= خاضعياً هم ، ثم أضمرت « هم » وقدمت « ها » ودخلت عليها اللام . وهو قول متكلف لم يجزه الفراء ولا غيره ؛ فإن « ها » من « خاضعياً » ليس هو ما دخلت عليه اللام ، فقوله تعالى ﴿ لها ﴾ أي للآية ، ولا يجوز حذفه . ولو قدره : فظلت أعناقهم لها خاضعياً كان صواباً في مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يجزونه لأنه يجب إبراز الضير لأن اسم الفاعل جرى على غير من هوله .

(١) وهو قول ابن السراج والرماني ومن وافقهما .

(٢) وهو أحد أقوال الفراء ، وعزي إلى مجاهد . وقيل : أعناقهم : جماعاتهم ، عن الأخفش وأبي زيد وهو أحد قولي المبرد ومن وافقهم .

(٣) وقيل : اكتسبت الأعناق من إضافتها إلى ضمير المذكورين العاقلين وصفهم فأخبر عنها بإخبارهم ، وهو أحد أقوال الأخفش ومن وافقه ، ولعله أقرب الأقوال .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٨/٢ ، ومجمع البيان ٤/١٨٦ ، والبيان ٢/٢١٢ ، والبحر ٧/٧-٨ ، وتفسير الطبري ١٩/٤٠-٤١ ، والقرطبي ١٣/٩٢ ، ومجمع التفاسير ٤/٤٦٥

(٦) لم يذكر هذا التقدير أحد ، وهو متكلف وتفسير معنى لا تفسير إعراب ، وذلك أن الله تعالى أرسل موسى إلى هارون وكان هارون بمصر حين بعث الله موسى نبياً بالشام ، انظر البحر . والذي قالوه في تأويل الآية أن التقدير : فأرسل جبريل بالسحري إلى هارون ليعينني ، وهو الظاهر . فتكون « إلى » متعلقة بـ « أرسل » والمفعول محذوف وهو جبريل وحذف « يعينني » أو نحوه للعلم به .

(٧) تابعه على هذا صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول متكلف أيضاً .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾^(٢) [١٤]
أي دعوى ذنب^(٣) ، أو ادعاء ذنب .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٥) [١٦]

وفي الأخرى ﴿ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾ [سورة طه : ٤٧] ، لأن « الرسول » مصدر^(٦) ، فإذا أُريدَ به الجنس وَحَدَّ ، وإذا أُريدَ به العددُ ثَنِي . ويجوز أن يكون هنا على حذف المضاف ، أي : إِنَّا صَاحِبَا رِسَالَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أو ذَوَا رِسَالَتِهِ^(٧) ، مثل :

... .. إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٨)

[قوله تعالى]^(٩) : ﴿ أَنْ أَرْسِلُ مَعَنَّا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٩) [١٧]

- (١) زيادة مني .
- (٢) انظر الجواهر ٦٥ ، وجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبحر ٨٧ ، وتفسير الطبري ٤٠/١٩ ، والقرطبي ٩٢/١٣ ، وجمع التفاسير ٤٦٥/٤
- (٣) وهو لفظ الطبري ومن وافقه ، وقيل : تبعه ذنب .
- (٤) زيادة من ي و ب .
- (٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٦ ، وجمع البيان ١٨٥/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٨٧ ، والتبيان ٩٩٤ ، وتفسير الطبري ٤١/١٩ ، والقرطبي ٩٣/١٣ - ٩٤ ، وجمع التفاسير ٤٦٥/٤ - ٤٦٦ ، ومجاز القرآن ٨٤/٢
- (٦) وكذا قال الطبري والمعكبري وأبو حيان . والرسول اسم من أرسل كالرسالة والمصدر الإرسال ، انظر اللسان (رسل) . فالرسول مفرد يؤدي عن الجمع ، وهو قول الأخفش وأبي عبيد ومن وافقها .
- (٧) وهو قول أبي عبيدة والزجاج ومن وافقها .
- (٨) سلف البيت ١٤٦ ، ٨٤٤ ، وتخريجه في أول للموضعين . والشاهد فيه هنا أن التقدير : فإنما هي ذات إقبال وإدبار ، فحذف للمضاف ، وهو أحد الوجوه التي استشهدوا بالبيت عليها ، انظر التعليق ص ١٤٦
- (٩) انظر الجواهر ٣٩ ، وإعراب القرآن ٤٨٤/٢ ، وجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٨٧ ، وتفسير الطبري ٤١/١٩

أي : بأن أرسل معنا ، فحذف الباء ^(١) .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٣) [٢٢]

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ نعمة ﴾ خبر ، وقوله ﴿ تمنُّها علي ﴾ في موضع الصفة لـ « نعمة » ، وقوله ﴿ أن عبَّدت ﴾ تقديره : لأن عبَّدت ^(٤) . ولفظ الكلام لفظ الإخبار ، والمعنى معنى الاستفهام ، والتقدير : أو تلك نعمة ^(٥) ؟ استفهام بمعنى الإنكار . /

١٠٠

(١) وهو قول الطبري ومن وافقه . وقدره النحاس « لأن » ، وأجاز أبو حيان أن تكون « أن » مقسرة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٥٢ ، وشرح اللع اللوح ٢/٩٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٦ ، ولفراء ٢/٢٧٦ ، وإعراب القرآن ٤٨٤/٢-٤٨٥ ، ومجم البيان ١٨٥/٤ ، ١٨٨ ، والبيان ٢/٢٨٢ ، والبحر ١١٧/١٢ ، وابن الشجري ١/٢٦٧ ، والمعنى ٢٠ ، والمحتسب ١/٥٠١ ، وتفسير الطبري ٤٣-٤٢/١٩ ، والقرطبي ٩٥/١٢-٩٦ ، ومجم التفاسير ٤/٤٦٧ ، وإيضاح الوقف ٨١٣ ، والتطع ٥٢٩

(٤) وقيل : أن عبَّدت بدل من ﴿ نعمة ﴾ وهو قول الأخفش ، وأجاز القولين الفراء والنحاس والطبري وغيرهم .

(٥) فحذفت ألف الاستفهام ، وهو قول الأخفش ومن وافقه ومعنى قول قتادة . قال النحاس : « وهذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام تحدث معنى وحذفها محال إلا أن يكون في الكلام « أم » فيجوز حذفها في الشعر ، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً ... » اهـ ، وقال ابن الأنباري : « وهذا قبيح لأن الاستفهام لا يكاد يضر إذا لم يأت بعده أم » اهـ . وقد سلف التعليق على حذف همزة الاستفهام ٤٦٢

والذي ذهب إليه الفراء والنحاس والطبري والأكثر أن الكلام خبر ، وهو معنى قول مجاهد والسدي وابن جريج . والمعنى : وهي نعمة تمنُّها علي أن عبَّدت بني إسرائيل وتركنتي فلم تستعبدي ، فترك ذكر « وتركنتي » لدلالة الكلام عليه . والنعمة هي تربية فرعون إياه وتركه استعباده .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قالوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾^(٢) [٣٦]
 و ﴿ أَرْجِهْ ﴾^(٣) ، [و ﴿ أَرْجِيهِ ﴾]^(٤) ، و ﴿ أَرْجِيئَهُ ﴾^(٥) ،
 و ﴿ أَرْجِيئَهُو ﴾^(٦) ، و ﴿ أَرْجِيئِهِ ﴾ باختلاس الكسر^(٧) ، كلُّ ذلك في السبعة .

والأصل ﴿ أَرْجِيئَهُو ﴾ بالضم والإشباع ، ثم يليه ﴿ أَرْجِيئَهُ ﴾ بضم الهاء من
 دون الإشباع اكتفاءً بالضمّة عن الواو ، ثم ﴿ أَرْجِيئِهِ ﴾ بكسر الهاء لمجاورة الجيم ،
 ولا اعتداد بالحاجز ، أعني الهمزة الساكنة .

فأما من قرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ فهي من « أَرْجِيئِهِ » دون « أَرْجَأْتَهُ » ، بلا همز ،
 والهمز أفصح ، فلما حذف الياء للأمر أشبع الهاء وكسرها لمجاورة الجيم .

وأضعف الوجوه ﴿ أَرْجِهْ ﴾ بإسكان الهاء ، لأن هذه الهاء إنما تسكن في
 الوقف ، لكنّه أجرى الوصل مجرى الوقف^(٨) .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي ﴾^(٩)

[٥٢]

١٢

- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) انظر إعراب القرآن ٤٨٧/٢ ، والبيان ٢١٣/٢ . وقد سلف الكلام على نظرة هذه الآية في سورة الأنعام في الآية ١١١ ص ٤٦٥ . انظر التعليق على القراءة وذكر المصادر ثمة . وقرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ حمزة وعاصم بخلاف عن أبي بكر عنه .
- (٣) وهي قراءة قالون عن نافع .
- (٤) زيادة مني . وهذه قراءة الكسائي وورش عن نافع .
- (٥) وهي قراءة أبي عمرو وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم باختلاف عنها .
- (٦) في الأصل « وأرجئة » والصواب من ي وب . وهذه قراءة ابن كثير وهشام عن ابن عامر باختلاف عنه .
- (٧) وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر .
- (٨) وهذا موضوعه ضرورة الشعر عند الأكثرين ، وقيل : ذلك لفظة لبعض العرب ، انظر ما سلف ٤٦٦ ، وبسط التعليق عليه ٢٦٢ .
- (٩) انظر البيان ٢١٣/٢-٢١٤ .

أي : بأن أُسِرَ ، فحذف الباء ^(١) .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ ^(٣) [٥٦]

٣ و ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ ^(٤) . ف ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ : مَسَّحُونَ ، و ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ من حَاذِرٌ يَحْذِرُ فَهُوَ حَاذِرٌ ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ ^(٧) [٥٤]

٦ جمع « قليلاً » بالواو والنون لموافقة رؤوس الآي . ولو أفردتها جاز لأن لفظ ال « شردمة » مفرد ^(٧) .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٩) [٥٩]

(١) ويجوز أن تكون « أن » مفسرة . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٩٠/٢ ، والحجة ٧٥/٤-٧٦/٤ خم ، وجمع البيان ١٨٩/٤-١٩٠ ، والبحر ١٨٧/٩ ، وتفسير الطبري ٤٨/١٩ ، والقرطبي ١٠١/١٣-١٠٢ ، وجمع التفسير ٤٧٤/٤

(٤) قرأ ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ عاصم وحمة والكسائي وابن عامر بلا اختلاف عنه كما في السبعة ٤٧١ ، والمبسوط ٣٢٧ ، ونص صاحب النشر ٢٣٥/٢ أنه اختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه بالألف كابن ذكوان وهو ما في السبعة والمبسوط لأنهما لم يذكرنا اختلافاً عنه . وروى عنه بخذفها وهي قراءة باقي السبعة وهو ما في التيسير ١٦٥ ، والتبصرة ٣٧٨ ، فقد عزا صاحبها القراءة بالألف إلى ابن ذكوان وحده .

(٥) ذهب أبو عبيدة وواقفه أبو علي إلى أن « حاذرون » و « حاذرون » واحد ، وهو قول سيبويه فيما قال النحاس . وفرق بينهما الكسائي والمبرد والفراء ومن وافقهم وهو قول أكثر النحويين فيما قال النحاس . فذهبوا إلى أن الحذر المخلوق حذراً ، والحاذر المتعد الذي يحذر الآن ، وبهذا جاء التفسير عن ابن عباس والضحاك وابن جريج وابن مسعود وغيرهم ففسروا « حاذرون » بأنهم مؤدون في السلاح .

(٦) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٨٩/٢ ، وجمع البيان ١٩١/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ١٨٧/٩ ، وابن الشجري ٣٥٩/١

(٧) في الأصل : مفردة ، والصواب من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٤٩٠/٢ ، والبحر ١٩٧/٧ ، والكشاف ١١٥/٣ ، وإيضاح الوقف ٨١٢-٨١٤ ، والقطع ٥٣٩-٥٣٠ ، والمكتفي ٤٢٣ ، ومنار الهدى ٣٠٢-٣٠٣

﴿ كذلك ﴾ من صلة ما قبله ، والتقدير : ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعَيْونٍ . وَكُنُوزٍ ^(١) وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ [٥٨-٥٧] كذلك ، أي إخراجاً مثل ذلك ^(٢) ، أي مثل ما ذكرنا . ٣

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقَ ﴾ [٦٣]
 أي فضرب فانفلق ، فحذف الجملة من الفعل والفاعل . وحذفها أكثر من التي من المبتدأ والخبر ، كقوله ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ ^(٤) [سورة الطلاق : ٤] أي واللآئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر . ٦

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً ﴾ [١٢٨]
 قال ^(٦) : إن الـ « آية » منصوبة مفعول لها ، ومفعول ﴿ تبنون ﴾ محذوف ، والتقدير : أتبنون بكل ريع قصراً أو بناءً آيةً ، أي لأجل آية . ٩

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ [١٣٦]

- (١) في الأصل : وزروع ، وهو خطأ .
 (٢) وهو أحد أقوال الزمخشري ، ولم يجزه أبو حيان لأنه يؤدي إلى تشبيه الشيء بنفسه . وعلى هذا القول يوقف على قوله ﴿ كذلك ﴾ وهو قول نافع وأحمد بن جعفر الدينوري . وقيل : التقدير : الأمر كذلك ، وهو قول النحاس في إعراب القرآن وأحد أقوال الزمخشري واختاره أبو حيان . وقيل : التقدير : كذلك فعلنا ، فيوقف على قوله ﴿ ومقام كريم ﴾ وهو قول ابن الأثيري وأحد قولي النحاس ومن وافقها .
 (٣) زيادة من ي و ب .
 (٤) انظر الجواهر ١٣ ، والحجة ١٣٩/٤ خم ، ومجمع البيان ١٩١/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ٢٠/٧ .
 (٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٥٦ . وكان في الأصل « واللائي » وهو خطأ .
 (٦) كذا وقع في النسخ بتقديم الكلام على هذه الآيات : ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٦٦ وحقه التأخير .
 (٧) لم يبين القائل ، وأغلب الظن أنه يريد أبا علي الفارسي على العهد منه في ذلك ، ولم أصب هذا القول ، وهو قول متكلف لا معنى له ، والصواب أن ﴿ آية ﴾ مفعول به ، ويعني بقوله آية بنياناً عاماً . ولا اختلاف بينهم في هذا ، انظر مجمع البيان ١٩٧/٤-١٩٨ ، والبحر ٣٢/٧ ، والكشاف ١٢١/٣ .
 (٨) انظر البحر ٢٢/٧ ، والكشاف ١٢٢/٣

هذا محمول على المعنى . وحقُّ اللفظ : أوعظت أم لم تعظ . ولكن جاء لأنَّ معنى « أم لم تعظ » ومعنى ﴿ أم لم تكن من الواعظين ﴾ واحدٌ ، والإطنابُ هنا أحسنُ للفواصل^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ يَوْمَ مَعْدُومٍ ﴾^(٣)

[١٥٥]

يرتفع ﴿ شِرْبٌ ﴾ بالظرف على المذهبين^(٤) ، لأنه جرى وصفاً للمنكور ، والتقدير : ناقة ثابت لها شربٌ .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٦٩]

أي من عقوبة ما يعملون ، فحذف المضاف . وما يعملون : هو العمل الفاحش^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [٧٢]

التقدير : هل يسمعون دعاءكم^(٨) إذ^(٩) تدعون ، فحذف المضاف . وقيل :

(١) وهو قول أبي حيان أيضاً ، وذهب الزحشري إلى أن ثمة فرقا بين قوله تعالى ﴿ أم لم تكن من الواعظين ﴾ وقولك « أم لم تعظ » ، قال : « لأن المراد سواء علينا أفعلت هذا الفعل الذي هو الوعظ أم لم تكن أصلاً من أهله ومباشرته ، فهو أبلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من قولك أم لم تعظ » اهـ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٢١٦/٢

(٤) أي مذهبي سيبويه والأخفش في ارتفاع الاسم بالظرف وقد سلف التعليق على هذا ١٣

(٥) انظر الجواهر ٥٤ ، ومجمع البيان ٢٠٠/٤ ، والبيان ٢١٦/٢ ، والبحر ٣٦/٧

(٦) وهو إثيان الذكران .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٦ ، وإعراب القرآن ٤٩١/٢ ، ومجمع

البيان ١٩٣/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ٢٢/٧ ، والإيضاح ١٧٠ ، والحلبيات ٨٣ ، وابن يعيش

٦٣/٧ ، وابن الشجري ٥٢/١ ، ومجاز القرآن ٨٧/٢ ، والمحتسب ١٢٩/٢ - ١٣٠

(٨) وهو قول أبي عبيدة وأبي علي وأبي الفتح وأحد قولي الأخفش والنحاس وغيرهم . وأجاز الأخفش =

التقدير : هل يسمعونكم تدعون^(١) إذ تدعون ، حذف « تدعون » قبل المضاف ، لأن المضاف إليه « إذ » يدل على ذلك المحذوف .

ولا بدّ من إضار شيء لتعلّق به السماع ، لأنّ السماع لا يتعلق بالجثث ، [و]^(٢) إنما يتعلق بالقول أو الدعاء وما يجري مجرى ذلك .

[قوله تعالى : ^(٣) ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾] ٧٧ [

أي : فإنهم أعداء لي . فوضع عدوّاً موضع الأعداء ، والاستثناء منقطع^(٤) ، ومن وافقه أن يكون التقدير : هل يسمعون منكم . وإنما قدروا محذوفاً لأن سماع وقع على جوهر .

(١) في الأصل : أو ، وهو تحريف .
 (١١) تابعه على هذا التقدير صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وعزاه المؤلف في شرح البليغ إلى أبي عبيدة ، والذي في مجاز القرآن أن التقدير « يسمعون دعاءكم » وهو القول الأول .
 وجملة « يدعون » في مذهب أبي علي وابن جني ومن وافقها ومنهم المؤلف في موضع النصب على أنها مفعول ثان لـ « يسمع » . قال أبو حيان : « والصحيح أنها تتعدى إلى واحد ، وذلك الفعل في موضع الحال » اهـ . وقال ابن يعيش في رد قول أبي علي أن « سمع » يتعدى إلى مفعولين ولا يكون الثاني إلا مما يسمع : « ... ولا أراه صحيحاً ، لأن الثاني من قولنا « سمعت زيداً يقول » جملة والجل لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على اللبتدأ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتها ، و « سمعت » ليس منها . والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع ، فإن عديته إلى غير مسموع فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد ماسمع منه ، فإذا قلت سمعت زيداً يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد ويقول في موضع الحال وبه علم أن المراد قوله ... » اهـ . ابن يعيش ٦٢٧-٦٣ وهو الحق .

- (٢) زيادة من ب .
 (٣) زيادة من ي و ب .
 (٤) انظر الجواهر ٧٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٢ ، وإعراب القرآن ٤٩٢/٢ ، ومجمع البيان ١٩٢/٤ ، والبيان ٢١٤/٢-٢١٥ ، والبحر ٢٤/٧ ، وابن يعيش ٤٩/٥ ، والبغداديات ١٧١
 (٥) وهو قول الفراء وأحد قولي الزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الزجاج والنحاس ومن وافقها أن يكون متصلاً على أنهم كانوا يعبدون الله عز وجل ويعبدون معه الأصنام ، فالتقدير : فإن جميع ما عبدتم عدوّ لي إلا رب العالمين ، فيكون متصلاً .

لأنه تعالى ليس من جملة الأعداء . أخبر عن الأصنام أنهم أعداء ، ثم أخذ في حديث آخر فقال ﴿ إلا ربّ العالمين ﴾ أي لكن ربّ العالمين .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ ^(٢)] ٧٨ [

١/١٠١

﴿ الذي ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فهو يهدين ﴾ في موضع الخبر ^(٣) / .

وقوله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ ^(٤)] ٧٩ [

٦ معطوف على ﴿ الذي ﴾ المتقدم ^(٤) ، والتقدير : الذي خلقتني والذي هو يطعمني ويسقيني ويشفيني إذا مرضت ، والذي يمتيني ثم يحييني ، والذي أطعم أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين فهو يهديني . فقوله ﴿ فهو يهدين ﴾ خبر عن هذه الأسماء . وهذه الأسماء عطف بعضها على بعض بالواو ، وهي في الحقيقة ^(٥)

٩

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٥ ، ٨١٩ ، والبيان ٢/٢١٥ ، والبحر ٧/٢٤ ، والبيان ٩٩٧ ، والقطع ٥٣٠ . ومنار الهدى ٢٠٣ . وسياق الآيات : ﴿ ... ربّ العالمين . الذي خلقتني فهو يهدين . والذي هو يطعمني ويسقيني . وإذا مرضت فهو يشفيني . والذي يمتيني ثم يحييني . والذي أطعم أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ﴾ .

(٣) أجازته الجوفي ، وهو قول أبي البركات الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح ، وهو قول العكبري أيضاً . وعليه فتكون الفاء زائدة في الخبر في مذهب من يجز دخولها في كل خبر ، وهو ما عزي إلى الأخفش . ولا يصح أن يقال إنها زيدت في خبر الموصول لتزليله منزلة الشرط ، قال أبو حيان : « لأنه خاص ولا يتخيل فيه العموم فليس نظير : الذي يأتيني فله درهم .. » اهـ .

والذي قاله النحاس أن « الذي » صفة لـ « رب العالمين » - وهو قول ابن جني أيضاً ، انظر شرح أبيات المغني ٣٠/٤-٣١ - وهو الظاهر ، وأجازته أبو حيان ، وعليه لا يكفي الوقف على ﴿ رب العالمين ﴾ . وقيل : الذي خبر مبتدأ محذوف ، وقيل منصوب بإضمار أعني ، انظر البحر ومنار الهدى .

(٤) فيكون مبتدأ مثله ، أجازته العكبري ، وأجاز أيضاً أن يكون ما جاء من الذي بعد الأول صفة له لأن دخول الواو في الأوصاف جائز .

(٥) في الأصل : بالحقيقة ، وعليه تكون الباء بمعنى في ، وما أثبتته من ي و ب أجود وأكثر استعمالاً .

أوصاف للأول ، لأننا قد ذكرنا^(١) حَسَنَ ذلك وِجْودَتَه ، وأنَّهُم أنشدوا^(٢) :

إلى المَلِكِ القَرْمِ وأبْنِ المَمَامِ (٣)

وهما واحد .

وجاء شارحكم^(٤) فزعم^(٥) أن التقدير : والذي هو يطعمني الذي هو خالقي ، فحذف الخبر . وأجاء إلى هذا أنه لم ير الفاء في قوله ﴿ هو^(٦) يطعمني ﴾ ، وأراد أن يفرق بين هذا وبين قوله ﴿ الذي خلقتني فهو يهدين ﴾ وزعم أن الخبر محذوف ، فتكون^(٧) الموصولة وصلت بالابتداء والخبر ؛ فحينئذ لا يكون فيه الفاء ، بخلاف الأول . ولو علم ما ذكرنا^(٨) لم يحتج إلى هذا الكلام الذي ذكره .

(١) انظر ما سلف ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٨٦٧-٨٦٨

(٢) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ و ٥٨/٢ ، ٢٨٦ ، وتفسير الطبري ٦١/١٣ ، والقرطبي ٢٧٨/٩ ، وابن كثير ٣٥٠/٤ ، ومجمع البيان ٣٢٨/٣ ، والبحر ٣٥٩/٥ ، والإصناف ٤٦٩ ، وشرح الكافية ١٠١/١ ، والخزانة ٢١٦/١ و ٣٣١/٢ ، ٣٣٤ . والشاهد فيه عطف بعض الأوصاف على بعض الواو وهو جائز ، انظر المصادر التي أعلنا عليها في ذلك ٦٢٠ ، وانظر ما علقناه ثمة على استشهاد الفراء به على جواز دخول الواو على الصفة . ولم يستشهد المؤلف بالبيت في الجواهر ولا في شرح اللع ولا في غير هذا الموضع من هذا الكتاب .

(٣) عجزه : وليث الكيبة في المُرْدَحَمِ

والقرم : السيد . والهمام : الملك العظيم المهمة والسيد الشجاع السخي . والكتيبة الجيش وقيل جماعة الخيل إذا أغارت من المائة إلى الألف ، والمردحم : محل الازدحام وأراد به المعركة ، عن الخزانة .

(٤) سيأتي تحقيق المعنى به وترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٥) في الأصل : وزعم ، وما أثبتته من ي و ب أجود .

(٦) لم ترد في النسخ .

(٧) في الأصل وي : لتكون .

(٨) وهو متكلف ، والصواب ما ذهب إليه النحاس وابن جني وغيرهما أن الذي خلقتني وما بعده صفات لرب العالمين .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢)

[١٠٢]

٣ نصب قوله ﴿ فنكون ﴾ لأن قوله ﴿ كَرَّةً ﴾ في تقدير : أن نكرر ، كأنه قال : فلو وقع أن لنا أن نكرر فنكون من المؤمنين ^(٣) .

٦ وجاء الفتح في « أن » بعد « لو » لأن الفعل مضمر ، وهو « وقع » ، وهو فعل لا يجوز إظهاره ^(٤) ، كما أن الخبر بعد اسم « لولا » مرفوض إظهاره ^(٥) في نحو قوله : ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) [سورة سبأ : ٣١] والتقدير : لولا أنتم في الوجود أو بالحضرة .

٩ [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَأَتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأُولِينَ ﴾ ^(٧)

[١٨٤]

١٢ عطف على المنصوب المتصل ، وهو حسن جداً ^(٨) . وعلى المرفوع مختلف فيه على ما تقدم ^(٩) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٤٩٤/٢ ، ومعجم البيان ١٩٢/٤ ، والبيان ٢١٥/٢ ، والبحر ٢٨٧/٧ ، وابن الشجري ٢٨٠/١ ، والمغني ٣٥١ ، ٧٣٤ .

(٣) ذهب الطبرسي إلى أن فنكون نصب لأنه في جواب لوالتي أشربت معنى التني ، وأجازه أبو البركات وأبو حيان وابن هشام ، وكان ابن هشام يختار الأول .

(٤) لأعرف أحداً نصّ على ذلك . وما قاله المؤلف صحيح إذا كان الفعل المقدر عامّاً وتقديره وقع أو ثبت أو حصل ، وعليه أكثر الاستعمال . أما إذا كان خاصّاً فلا يجوز حذفه ، نحو : لوصحّ أنه قال ذلك لكُفُتْه عليه ، والله أعلم . انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « لو » ٧٣٥

(٥) سلف التعليق على هذا ٥٠٨

(٦) انظر إعراب القرآن ٦٧٤/٢ ، والبيان ٢٨١/٢ ، والبحر ٢٨٢/٧ ، والكتساب ٢٨٨/١ ، والكمال ١٢٧٨ ، وابن يعيش ١١٨/٢ و ٢٢/٩ ، وابن الشجري ١٨١/١ و ٢١٢/٢

(٧) انظر إعراب القرآن ٥٠٠/٢

(٨) انظر الكتاب ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، والكمال ٤١٦ - ٤١٧ ، وابن يعيش ٧٧/٣ ، والمجمع ٢٦٨/٥

(٩) سلف التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر بنبر تأكيد ٣٥٢

قوله عز وعلما : ﴿ أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(١) [١٩٧]

٣ ﴿ أن يعلمه ﴾ اسم ﴿ يكن ﴾ ، و ﴿ آية ﴾ خبر مقدم ، و ﴿ لهم ﴾ حشو ^(٢) . والتقدير : أولم يكن لهم علم علماء بني إسرائيل آية .

٦ وقرأها ابن عامر ^(٣) بالتاء من ﴿ تكن ﴾ ورفع ﴿ آية ﴾ . فقال قائلون ^(٤) : إنه يكون على هذه القراءة لتأنيث القصة ، والتقدير : أولم تكن القصة ، ويكون ﴿ أن يعلمه ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ آية ﴾ خبراً مقدماً ، والتقدير : أولم تكن القصة علم علماء بني إسرائيل آية لهم .

٩ وإنما عدلوا إلى هذا القول وإضمار القصة في ﴿ تكن ﴾ لأنه قال ^(٥) : لا تكون النكرة اسم « كان » والمعرفة خبرها إلا في ضرورة الشعر . فحملوا هذا على إضمار القصة ، كقوله ﴿ أَوْلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ ^(٦) [سورة غافر : ٥٠] ، والتقدير : أولم تكن القصة تأتاكم رسلكم .

(١) انظر الجواهر ٢٨٠ ، وشرح اللع اللوح ١/٤٣-٢ و ٢/١٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠١/٢ ، والحجة ٨٣/٤-٨٤ خم ، ومجمع البيان ٢٠٣/٤ ، والبيان ٢١٦/٢ ، والبحر ٤١/٧ ، وحجة القراءات ٥٢١ ، والكشف لمكي ١٥٢/٢ ، والكشاف ١٢٨/٢ ، والإيضاح ١٠٥ ، وابن يعيش ١١٤/٣ ، ١١٦ ، وبلغني ٥٩١

(٢) انظر ما سلف من التعليق على الـ « حشو » ٢١٥

(٣) وحده ، وقرأ الباقون يكن بالياء وآية بالنصب . انظر السبعة ٤٧٣ ، والتيسير ١٦٦ ، والنشر ٢٦٦/٢

(٤) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٥) يريد سيبويه ، وقد حكى المؤلف كلامه بضمه ، انظر الكتاب ٢٢/١-٢٣ . وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الجمهور ، انظر المقتضب ٨٨/٤-٩٤ ، وابن يعيش ٩١/٧-٩٥ ، وبلغني ٥٩١ ، والهمع ٩٦/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٧-١٧١ ، وضرائر الشعر ٢٩٥-٢٩٧

(٦) سأتق الكلام عليها في موضعها ١١٧٩

- وقال قوم^(١) : إن قوله ﴿ آيَةٌ ﴾ اسم ﴿ تكن ﴾ وإن كانت نكرة لأنها
 تَخَصَّصَتْ بالظرف ، لأن الظرف كان وصفاً لها ، فلما تقدّم عليها صار حالاً .
- ٢ ووقع لفارسهم^(٢) هنا أيضاً^(٣) سوء التأمل في التلاوة على ما هو عادته ،
 فزعم^(٤) أن قوله ﴿ أن يعلمه ﴾ في المعنى آية^(٥) كما أن قوله ﴿ أن قالوا والله
 رَبَّنَا ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] بمعنى الفتنة ، فكما جاء التأنيث في قوله ﴿ ثم لم تكن
 ٦ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٦) [سورة الأنعام : ٢٣] بنصب الفتنة ورفع ما بعد إلا =
 [ف] كذا هنا تأنيث ﴿ أن يعلمه ﴾ لأنه يؤول إلى معنى الآية . فهذا صحيح
 لو^(٨) روى ﴿ أولم تكن ﴾ بالتاء ﴿ آيَةٌ ﴾ بالنصب . وهذه خارج السبعة^(٩) ،
 فلا يصلح هذا التعليل تعليلاً لابن عامر ، لأن ابن عامر رفع ﴿ آية ﴾ .
- ٩

(١) يؤخذ مما في المعنى أن الزجاج أجاز هذا القول ، وهو قول أبي زرعة ، وأجازه مكي والزمخشري
 والعكبري .

(٢) هو أبو علي الفارسي .

(٣) قوله « هنا أيضاً » يقتضي أنه قد ذكر فيها تقدم موضع وقع لأبي علي سوء التأمل في التلاوة ،
 ولم يتقدم له في هذا الكتاب شيء من ذلك .

(٤) قال أبو علي : « ولا يتنع أن لاتضر القصة ولكن يرتفع ﴿ أن يعلمه ﴾ بقوله ﴿ تكن ﴾ وإن
 كان في ﴿ تكن ﴾ علامة تأنيث ، لأن ﴿ أن يعلمه ﴾ في المعنى هو الآية فيحمل الكلام على
 المعنى كما حمل على المعنى في قوله ﴿ قل عشرين أمثالها ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٠] فأنت لما كان
 المراد بالأمثال الحسنات ، وكذلك قراءة من قرأ ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ [سورة
 الأنعام : ٢٣] « أهد الحجة ٨٢/٤-٨٤ خم ، وكان فيها « وإن كان في معنى علامة ... » وهو
 تحريف أصحناه من مجمع البيان الذي نقل صاحبه كلام أبي علي .

(٥) في الأصل : أنه ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٩١

(٧) زيادة من ب .

(٨) في الأصل : ولو ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٩) وهي قراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى ابن عباس .

ونذكر^(١) لك هنا سوء تأمله في ظاهر التنزيل ، فنقول : إنه قد قال في قوله : ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾^(٢) [سورة يونس : ٦١] / فيمن رفع = إنه محمول على موضع الموصوف^(٣) ، يعني قوله^(٤) ﴿ وَمَا يَعْرَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مَّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ [سورة يونس : ٦١] فسُمِّيَ قوله ﴿ مِنْ مَّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ موصوفاً ، وجعل قوله ﴿ وَلَا أَصْغَرَ ﴾ صفةً له ، لسوء تأمله ، وظنّه أنه لا واو هناك ، وإن كان قد يُحْمَل ما بعد الواو على الوصف في بعض المواضع^(٥) .

ومن ذلك أنه قال^(٦) في قوله ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ ﴾^(٧) [سورة الإسراء : ٢٤] : إن التقدير : إنَّ ذا العهد^(٨) ، ثم قال ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ ﴾ : أي كلُّ أفعال أولئك ، ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(٩) [سورة الإسراء : ٣٦] أي عن ذي العهد . وهذا لسوء تأمله في الظاهر ، لأنَّ هذا في آية ، وتلك في آية أخرى .

(١) في الأصل : ويذكر ، وهو تصحيف صوابه من ي و ب .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤-٥٤٥ .

(٣) قال أبو علي : « ومن رفع ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾ حمله على موضع الموصوف ، وذلك أن الموصوف الذي هو ﴿ مِنْ مَّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رفع ... » اهـ الحجة ٣٩٠/٤ خك .

(٤) كان في النسخ : يعني أن قوله ، بإقحام « أن » وهو خطأ من النسخ .

(٥) دفعت أيها الشيخ فيما سلف من كتابك ٨٦٧ قول من نسب أبا علي إلى السهو في قوله « إنه محمول على موضع الموصوف » ووجهت قوله بأن الواو دخلت على الصفة ، وأنت هنا تتهمه بسوء التأمل في ظاهر التلاوة ، فأبي القولين فأخذ عنك !؟ وقد سلف ٦١٩ تحقيق القول في أن دخول الواو على الصفة غير جائز البتة وأن الجائز تعاطف الصفات . وانظر ٨٦٥-٨٧٠ .

(٦) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٧) انظر الجواهر ٩١ ، ٣٤٠ ، وجمع البيان ٤١٢/٣ ، والبحر ٣٤/٦ . وسياق الآية : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ [٣٤] ... ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً [٣٦] ﴾ .

(٨) فحذف المضاف . وقيل لاحذف في الكلام ، والتقدير : إن العهد كان مسؤولاً عنه ، فحذف عنه ، وقيل غير ذلك .

(٩) سلف الكلام عليها في موضعها ٧١٣ . والضمير في « عنه » يعود على « كل » .

ومن ذلك أنه قال [في قوله]^(١) : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾^(٢)
 [سورة الشورى : ٥١] « فتحملة^(٣) على ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ [سورة الشورى : ٥١] . وهذا سوء
 تأمل ، إنما ﴿ يرسل ﴾ بعد ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ . وحقه : « فتحملة على
 ٣ « أَنْ يَكَلِّمَ »^(٤) .

وحدثني معه طويل ، وقد فرّ منه عثمان^(٥) ، ولم يتجاسر على الإلمام
 بـ « الْحُجَّةَ » ، وإنما شرع في « التَّنْذِيرَةَ »^(٦) فزعم أنه يلخصها ونبّه على بعض
 ٦ المواضع منها ، وزعم أنه أقام معه أربعين سنة وأنه كان من حديثه معه كيت
 [و]^(٧) كيت .

- (١) زيادة مني .
 (٢) وساق الآية : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا .. ﴾ وسأقي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٣ - ١٢٠٥ .
 (٣) في الأصل : أن تحمله ، والوجه ما أثبت من ي وب .
 (٤) ألح المؤلف هنا إلى موضع السهو في كلام أبي علي وهو ما ساءه سوء تأمل في ظاهر التلاوة وهو كلام لا يفهم إلا بذكر بعض كلام أبي علي . قال أبو علي : « ... فإذا كان كذلك لم يجز أن يحمل الجار الذي هو « من » في قوله ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ على ﴿ أَوْ يرسل ﴾ لأنك ... » اهـ . وقد نقل المؤلف في شرح اللع اللوح ١٧٨٠ كلام أبي علي هنا ثم قال : « وهو سهو . وإنما هو « على ﴿ يَكَلِّمَ ﴾ » ، هكذا وقع في جميع النسخ [يعني نسخ الحجة] وهذا إصلاحه ... » اهـ . ونقل في الجواهر ٨٥٨ كلام أبي علي في هذه الآية من « التذكرة » ثم قال : « ومن هذا يصلح ما في الحجة لأنه قال : ذلك الفعل « يرسل » وقد أخطأ ، والصحيح ذلك الفعل يكلم » اهـ .
 فقول المؤلف هنا « ... فتحمله على ﴿ أَوْ يرسل ﴾ ... فتحمله » صوابه « فلا يجوز أن تحمله ... » في الموضعين ، وأخشى أن يكون سقط قبل هذا كلام فيه ذكر بعض كلام أبي علي تصح معه عبارة المؤلف كما وقعت في النسخ .
 (٥) ابن جني .
 (٦) لأبي علي ، وقد سلف ذكره ٦٩٤ ، والتعليق ثمة . وقد هذب ابن جني التذكرة ونقل المؤلف في الجواهر ٢٧٢ من تهذيبه لها .
 (٧) زيادة من ي وب .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴾ [١٩٨]
هو جمع « أَعْجَمِيَّ » ^(٢) دون « أَعْجَم » ^(٤) ، لأن « أَعْجَم » مثل « أَحْمَر » ^(٥) ،
ولا يقال في جمع أحمر : أَحْمَرُونَ ^(٦) .

فأما « أَجْمَعُ » و « أَجْمَعُونَ » فمثل « أحمد » و « أحدون » ^(٧) ، وليس
« أجمع » ك « أحمر » ^(٨) ولا « جمعاء » ك « حمراء » ، إنما « جمعاء »
ك « الطرِّفاء » و « القصباء » ^(٩) .

- (١) زيادة من ي و ب .
- (٢) انظر الجواهر ٨٦٠ . وشرح اللمع اللوح ٢/٩٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٧ ، وللفراء ٢٨٣/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠١/٢-٥٠٢ . وجمع البيان ٢٠٣/٤ . والبيان ٢١٦/٢-٢١٧ . والبحر ٤١/٧ ، والمختص ١٣٢/٢ . وانظر ما سلف ١٣٥
- (٣) هذا قول الأخفش وابن جني ومن وافقهما . وعبارة الأخفش « واحد من الأعجم وهو إضافة للأشعريين » أي هو منسوب .
- (٤) أجاز أن يكون جمع « أَعْجَم » ابن عطية . وظاهر عبارة الفراء أنه يجيز أن يكون جمع أَعْجَم وأَعْجَمِي ، وهو ما صرح به أبو حيان في البحر . ولم يعقب بشيء .
- (٥) قال المؤلف في شرح اللمع « إنما جمع أَعْجَم عَجْمٌ مثل أحمر وجر » .
- (٦) قال ابن جني : « وذلك أن ما كان من الصفات على أفعال وأثناء فاعلاء لا يجمع بالواو والنون ولا مؤنثه بالألف والتاء . ألا تراك لا تقول في أحمر أحمرتون ، ولا في حمراء : حمراوات ... » اهـ عن المختص .
- (٧) وانظر في ذلك ابن يعيش ٢١٧/٢-٢١٨ ، وشرح الكافية ١٨١/٢-١٨٢ ، وشرح الشاقبية ١٦٨/٢-١٧٣ ، والمهم ١٥٣/١ ، وحاشية الصبان على الأشعري ٨١/١
- (٨) قال المؤلف في شرح اللمع : « وأجمع لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فهو مثل أحمد ، وليس مثل أحمر ، لأنهم قالوا أجمعون وأجمعين ، ولو كان صفة كأحمر لقييل جُمع كما قيل حُرٌّ في أحمر ... وقولهم جمعاء لا يدل على أنه مثل أحمر وحمراء لأن جمعاء كالطرفاء والقصباء والحلفاء ... » اهـ . وانظر في ذلك المختص ١٣٢/١٧-١٣٣ ، واللسان (جمع) .
- (٩) في الأصل « كأحمد » وجعل الناسخ فوق « حمد » من « أحمد » : « حمر » وهو تصحيح منه لما وقع وهو على الصواب في ي و ب .
- (١٠) وهما اسمان على فاعلاء ، وليست هذه الأمثلة بتأنيث أفعال . والطرفاء اسم يدل على الواحد

ف « أعجمين » في الآية جمع « أعجمي » كـ « الأشعريين »^(١)
و « المقتوين »^(٢) ، و ﴿ إِيَّاسِينَ ﴾^(٣) [سورة المافات : ١٣٠] ، و ﴿ الْعَادِينَ ﴾^(٤)
[سورة المؤمنون : ١١٢] .

٣

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ
يَنْقَلِبُونَ ﴾^(٦) | ٢٢٧ |

٦

﴿ منقلب ﴾ ههنا مصدر بمعنى الانقلاب ، والتقدير : أي انقلاب
ينقلبون . فاتصاف « أي »^(٧) على المصدر ، كقولهم^(٨) : ضرباً ضربت وأكلت
أكلت ، لأن ما أضيف إلى المصدر مما هو في المعنى صفة له كان كالمصدر .

-
- = والجمع هو ضرب من القصب ، والقصباء كذلك اسم يدل على الواحد والجمع من القصب . انظر
اللسان (طرف ، قصب) .
- (١) سلف التعليق عليه ٩٣٦
- (٢) سلف التعليق عليه ٩٣٦
- (٣) سياقي الكلام عليها في موضعها ١١٢٩ - ١١٣١
- (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٢٥ - ٩٣٦ ، والتعليق ثمة .
- (٥) زيادة من ي و ب .
- (٦) انظر الجواهر ٧١٢ ، ودرج اللامع اللوح ١/١٥٣ ، وإعراب القرآن ٥٠٦/٢ ، وجمع البيان ٢٠٧/٤ ،
والبيان ٢١٧/٢ ، والبحر ٤٩٧/٧ - ٥٠ ، والكامل ١٧ - ١٨ ، والخصائص ٢٩٨/١ ، وابن يعيش ٢١٤/٤
و ٨٨٧ ، والمعنى ٥٤٥ ، ٦٠٧ ، ٦٦٨ ، ٧٦٧
- (٧) في الأصل و ي : أيًا ، والوجه ما أثبت من ب .
- (٨) في الأصل : كقولهم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

سورة سليمان*

صلوات الله عليه

٣ قوله عزّ وعلا : ﴿ طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(١) [١]
أدخل الواو على قوله ﴿ كتاب ﴾ بعد قوله ﴿ آيات القرآن ﴾ وإن كانا
لشيء واحد ، لأن الواو يراد به الشركة . وكأنه قال : تلك آيات جمعت أنها قرآن
٦ وأنها كتاب .

ف ﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيات القرآن ﴾ خبر .

وقوله : ﴿ هُدًى ﴾ [٢]

٩ خبر بعد خبر . وإن شئت كان خبر مبتدأ مضمّر . وإن شئت كان في موضع
النصب على الحال ، والتقدير : تلك آيات القرآن هادياً ومبشراً ^(٢) .

قوله عزّ وعلا : ﴿ سَأَتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ بَشِيرٍ أَوْ نَذِيرٍ أَوْ تَنْزِيلٍ ﴾ ^(٣)

[٧] ١٢

(٣) في ي وب « سورة النمل » .

(١) انظر الجواهر ٨١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٥/٢-٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٥٠٧/٢ ، ومجمع البيان
٢١٠/٤ ، والبيان ٢١٨/٢ ، والبحر ٥٢/٧-٥٣ ، والتبيان ١٠٠٢/٢

(٢) تابعه على هذا التقدير صاحب البيان الذي نقل من كلام المؤلف من غير ما تصرّح على المعهود
منه ، وعليه فالحال من المضاف إليه وهو « القرآن » وفي محي ، الحال من المضاف إليه خلاف ،
وقد سلف التعليق على هذا ٤٣٠-٥ ، ولهذا ما ضعف العكبري هذا الوجه . والوجه أن يكون
التقدير : هادية ومبشرة ، والحال من « آيات » .

(٣) انظر معاني القرآن لسأخفش ٤٢٨ ، وللغراء ٢٨٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٨/٢-٥٠٩ ، والحجة
٨٤/٤-٨٥ خم ، ومجمع البيان ٢٠٩/٤-٢١٠ ، والبيان ٢١٨/٢ ، والبحر ٥٥/٧

بالإضافة وترك الإضافة^(١) . فمن^(٢) أضاف كان ذلك من باب قولهم « جَبَّةٌ خَزٌّ »^(٣) . ومن لم يُضِفْ كان ﴿ قَبَسٌ ﴾ بدلاً من ﴿ شهاب ﴾ .

٢ [قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾^(٥) [١٨]

فقوله ﴿ أَنْ ﴾ مخففة من « أَنْ » ، والتقدير : أنه بُورِكَ . ولم يأتِ بعوض كما جاء في قوله : ﴿ كَأَنْ لَّمْ يَعْنُوا فِيهَا ﴾^(٦) [سورة الأعراف : ١٢] ، وقوله : ﴿ أَنْ قَدْ أُبْلَغُوا ﴾ [سورة الجن : ٢٨] ، لأنَّ قوله ﴿ بُورِكَ ﴾ دعاء ، والدعاء يجوز فيه ما لا يجوز في غيره^(٧) .

٩ وقوله ﴿ من في النار ﴾^(٨) أي من في طلب [النار]^(٩) ، وإن شئت : من يقرب النار^(١٠) .

(١) قرأ عاصم وحزمة والكسائي ﴿ بشهاب قبس ﴾ متوناً غير مضاف ، وقرأ الباقرن بالإضافة .

انظر السبعة ٤٧٨ ، والتيسير ١٦٧ ، والنشر ٢/٣٣٧

(٢) في الأصل : فيهن ، وهو تحريف .

(٣) أي من باب إضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى « من » أي جبة من خَزٌّ . وجعله الفراء من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو غير جائز ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ٣٩٣ ح ٨

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٠ ، ١٢٢-١٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٨ ، ولفراء ٢/٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٥٠٩/٢ ، وجمع البيان ٤/٢١٠ ، والبيان ٢/٢١٨ ، والبحر ٧/٥٥

(٦) استشهد بـ « كَأَنْ » الخففة وهي كـ « أَنْ » الخففة في هذا الباب . ومن أمثلة « أَنْ » قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة البلد : ٧] .

(٧) انظر ما سلف من التعليق على « أَنْ » الخففة ٧٨٣ ح ٧

(٨) انظر تفسير الطبري ١٩/٨٢-٨٣ ، والقرطبي ١٣/١٥٨ ، وابن كثير ٦/١٩٠ ، وجمع التفاسير ٥٠٤/٤ ، والكشاف ٢/١٣٧

(٩) ذكره الخازن ، انظر جمع التفاسير . وقوله « النار » زيادة من ي و ب .

(١٠) ذكره القرطبي عن الثعلبي . وقدره الزمخشري : من في مكان النار . وقيل : من في النار أي نور رب العالمين ، وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن وقتادة وغيرهم ، وقيل : الملائكة ، عن السدي ووهب بن منبه ، وعليها لا حذف في الكلام .

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ ^(٢) [١٢]

٧/١٠٢

٢ والتقدير : تخرج بيضاء من غير سوء آيةً في جملة تسع آيات / مُرْسَلًا إلى فرعون ^(٣) .

٦ فقولهُ ﴿ في تسع آيات ﴾ صفة لموصوف محذوف ^(٤) . وقولهُ ﴿ إلى فرعون ﴾ في موضع الحال ^(٥) من الضمير في قوله ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ ﴾ [١٢] .

[قوله تعالى ^(٦)] : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا ﴾ [١٤]
أي بردها ^(٧) .

٩ [قوله تعالى ^(٨)] : ﴿ وَأَسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [١٤]
فيه تقديم وتأخير ، أي : جحدوا بردها ظلماً وعلوًّا واستيقنتها أنفسهم .
فالناصب لـ « ظلم » ^(٩) قوله ﴿ جحدوا ﴾ .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥١١/٢ ، ومجمع البيان ٢١٢/٤ ، والبيان ٢١٩/٢ ، والبحر ٥٨٧

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . وذهب أبو حيان إلى أن « في » و « إلى » متعلقان بفعل مضر تقديره : اذهب .

(٤) منصوب على الحال .

(٥) يريد أنه متعلق بحال وتقديرها كما ذكر : مرسلًا إلى فرعون .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢ ، ومجمع البيان ٢١٢/٤ ، والبحر ٥٨٧ ، وتفسير الطبري ٨٦/١٩ ، والقرطبي ١٦٢/١٣ ، ومجمع التفاسير ٥٠٧/٤

(٧) لم أجد هذا التقدير عند غيره ، ولا حاجة إلى تقدير حذف مضاف . وجحدوا بها : كفروا بها أي بالآيات وأنكروها ، وقيل : الباء زائدة أي جحدوها ، حكى عن أبي عبيدة .

(٨) زيادة مني .

(٩) وهو مفعول له ، وقيل حال .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ ^(٢)] ١٨

٢ خاطبتهم بخطاب العقلاء لما وصفتهم بصفتهم ^(٣) .

[قوله تعالى ^(٤) : ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ ^(٥)] ١٨

٦ قال الفراء : هذا نهي في طرف من الجزء ^(٦) . وقال الأخش : بل هذا على تقدير الواو العاطفة ، يكون نهياً بعد أمر ^(٧) ، والتقدير : ادخلوا مساكنكم ولا يحطمنكم سليمان . وعلى تقدير الفراء : إن دخلتم مساكنكم لا ^(٨) يحطمنكم سليمان ^(٩) . وهذا وإن كان في المعنى صحيحاً إلا أن ^(١٠) اللفظ يمنع من فصاحته

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٦٢ ، ٤٦٥ ، والكتاب ٢٤٠/١ ، وللمقتضب ٢٢٦/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٥ ، وابن الشجري ١٣٤/١ ، ٣١٢ و ١٦٢/٢ ، ولفغي ٤٧٨ . وانظر المصادر الآتية .

(٣) فوجت الخطاب إليهم وفهموا كلامها ، وذلك مما يوصف به ذوو العقول .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٨٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٢/١ ، ٤٠٧ ، وإعراب القرآن ٥١٢/٢ ، وجمع البيان ٢١٤/٤ ، والبيان ٢١٩/٢-٢٢٠ ، والبحر ٦١/٧ ، والتبيان ١٠٠٦/٢ ، ولفغي ٢٢٦ ، ٨٩١

(٦) ثم قال الفراء : « والمعنى : إن لم تدخلن حطمتن . وهو نهي محض ، لأنه لو كان جزء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة ، ألا ترى أنك لا تقول : إن تضربي ضربتك إلا في ضرورة الشعر .. » اهـ . وأجاز النحاس أن يكون جواباً للأمر فتكون « لا » نافية ، وهو قول الطبرسي ، وهو مردود بما قاله الفراء .

(٧) وحتى قوله في الجواهر أيضاً ، ولم أصب كلامه عند غيره . والظاهر أنه على قياس قوله في قوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن ﴾ [سورة الأنفال : ٢٥] انظر ما علقناه في موضع الكلام عليها ٤٩٧ . ولا ضرورة لتقدير الواو ، فالكلام نهي مستأنف .

(٨) في الأصل وي : لم ، والصواب من ب .

(٩) كذا قال ، وقد نقلت لك كلام الفراء ، وهو خلاف ما عراه إليه المؤلف ، وهو نص في أن الكلام نهي محض ، فالكلام مستأنف ، وهو قول غيره من المحققين . وما عراه المؤلف إلى الفراء هو ما فهمه الزجاج من كلامه ، انظر ما علقناه ٤٩٧

(١٠) قوله « وهذا ... إلا أن » كلام غير مستقيم وقد سلف التعليق على نحوه ١٣٦

لَوْحِيلَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ النُّونَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحِزَاءِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ (١) .

قوله عز وجل : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا ﴾ (٢) [١٩]

﴿ ضاحكاً ﴾ حال مُقَدَّرٌ (٣) ، والتقدير : فتبسم مقدراً الضحك . ولا يكون محمولاً على [الظاهر أعني] (٤) الحال المطلق لأن التبسم غير الضحك (٥) ، لأن التبسم هو ابتداء الضحك ، وإنما يصير التبسم إذا اتصل وداوم ضحكاً ، فلا بد فيه من هذا التقدير .

[قوله تعالى (٦) : ﴿ فَقَالَ مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِّنَ

الغَائِبِينَ ﴾ (٧) [٢٠]

هذا كلام محمول على المعنى ، لأن قوله تعالى ﴿ مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ معناه : أحضر هو ؟ فلما كان هذا معناه قائله بقوله ﴿ أَمْ كَانَ مِّنَ الغَائِبِينَ ﴾ (٨) .

(١) وهو مانص عليه الفراء فيما نقلت لك من كلامه ، وهو قول الجمهور ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٩٩

(٢) انظر الجواهر ٧٣٦ ، والحجة ٢١٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢١٤/٤ ، والبيان ٢٢٠/٢ ، والبحر ٦٢/٧ ، وتفسير القرطبي ١٧٥/١٣ ، والكشاف ١٤٢/٣

(٣) وكذا في البيان وقد نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ما تصریح على المعهود منه ، وكذا في القرطبي (وفيه : مقدار ، محرفاً) . وهو معنى قول أبي حيان في تقديره : « أي شارعاً في الضحك ومتجاوزاً حد التبسم إلى الضحك ، ولما كان التبسم يكون للاستهزاء وللغضب ... وكان الضحك إنما يكون للسرور والفرح أتى بقوله ضاحكاً » اهـ وقد أخذ من كلام الزمخشري .

(٤) ذهب الزجاج إلى أن ضاحكاً حال مؤكدة ، قال : لأن تبسم في معنى ضحك . والقول ما قاله المؤلف في بيان معناه . وانظر اللسان (بـ م) . (٦) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومجمع البيان ٢١٧/٤-٢١٨ ، والبحر ٦٤/٧ ، والكشاف ١٤٢/٣ ، وتفسير الطبري ٩٠/١٩ ، ومجمع التفسير ٥١٢/٤ ، والحلبيات ١٥٢-١٥٣ ، وانظر ما سلف ١٥٤

(٧) ظاهر هذا الكلام أن « أم » متصلة وأن الاستفهام الذي في قوله ﴿ مَالِيَ ﴾ ناب مناب همزة الاستفهام ، وصرح المؤلف بذلك فيما سلف ١٥٤ ، وهو قول أبي علي وعزاه إلى الأخفش أيضاً ، وهو ظاهر تأويل الطبري ، وقول ابن عطية . والصحيح أن « أم » منقطعة ، أي : بل أكان =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ لَأَعَذَّبَنَّهٗ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [٢١] ^(٢)

هو مفعول ثان على تقدير : بعذاب شديد ^(٣) . وإن شئت كان « عذاب » في تقدير « تعذيب » على تقدير : لأعذبنه تعذيباً شديداً .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [٢٢] ^(٤)

أي مكث زماناً قصيراً ^(٥) . وإن شئت : فمكث في مكان غير بعيد ^(٦) .
[فعلى الأول فاعل « مكث » سليمان ^(٧) ، وعلى الثاني فاعله الهدهد ^(٨) .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَقَالَ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ ﴾ [٢٢] ^(٩)

من الغائبين ، وهو قول المبرد والزنجشري والطبري وأبو حيان وغيرهم ، قال أبو حيان :
« والصحيح أن أم منقطعة ، لأن شرط المتصلة تقدم همزة الاستفهام ، فلو تقدمها أداة الاستفهام
غير الهمزة كانت أم منقطعة » اهـ وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « أم » ١٥٤
زيادة مني .

(٢) انظر البيان ٢٢٠/٢ وقد أخذ صاحبه كلام المؤلف من غير ما تصریح على المعهود منه .
(٣) فحذف الجار فوصل إليه الفعل فنصب ، وهو قول متكلف وخلاف الظاهر . والصواب القول
الثاني .

(٤) انظر الجواهر ٣٠٤ ، ومصاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٢ ، وجمع البيان
٢١٧/٤ ، والبيان ٢٢٠/٢ ، والبحر ٦٥/٧ ، وتفسير الطبري ٩١/١٩ ، والقرطبي ١٨٠/١٣

(٥) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم ، وهو الظاهر .
(٦) ذكره أبو حيان .

(٧) وهو قول الطبري وغيره ، وقيل : الهدهد ، اختاره القرطبي وأجاز القول الأول .
(٨) زيادة من ي وب ، وفي ب « هدهد » والصواب من ي . وأجاز أبو حيان أن يكون الضمير في
مكث لأحدهما في الوجهين .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢-٢٩٠ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٢-٥١٧ ، والحجة ٩٠/٤-٩١ خم ،
وجمع البيان ٢١٦/٤-٢١٧ ، والبيان ٢٢١/٢ ، والبحر ٦٦/٧ ، وتفسير الطبري ٩١/١٩-٩٢ ،
والقرطبي ١٨١/١٣ ، والكتاب ٢٨/٢

بالصرف وتترك الصرف^(١) . فن لم يصرف فللتعريف والتأنيث ، يجعلها اسم مدينة أو بلدة . ومن صرف جعلها اسم بلد أو مكان أو موضع^(٢) .

٢ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [٢٣]^(٤)

قال قوم : التقدير : أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئاً^(٥) .

٦ وقال قوم : أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْتَاهَا^(٦) ، أي يؤتى المرأة . ألا ترى أنها لم تَوَّتَ الذَّكَرَ^(٧) .

٩ [قوله تعالى]^(٨) : ﴿ وَزَيْنَ لَهُمَّ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ . أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ [٢٤ - ٢٥]

(١) قرأه أبو عمرو واليزي عن ابن كثير بفتح الهمزة غير مصروف ، وقرأه قبله بإسكان الهمزة ،

وقرأه الباقون بالجر متوناً مصروفاً . انظر السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ ، والنشر ٢٣٧/٢

(٢) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وذهب سيويه والأخفش والفراء والدحاس وغيرهم إلى أن من صرفه جملة اسماً للحي ومن لم يصرفه جملة اسماً للقبيلة ، وأجاز القولين أبو حيان ، وظاهر كلام أبي علي ذلك فقد قدم ذكر قول سيويه وغيره ثم حكى قول الزجاج ولم يعقب بشيء . وكان قول أبي إسحاق ههنا أجود .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ٧٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧١ ، والبحر ٦٧/٧ ، ٦٨ ، وتفسير الطبري ٩٢/١٩ ، والقرطبي ١٨٤/١٣ ، والخصائص ٣٧٢/٢ ، ٤٥٦

(٥) وهو قول الأخفش وأحد قولي ابن جني والقرطبي .

(٦) وهو قول الطبري عن الحسن ، وأحد قولي ابن جني . وعبارة ابن جني : من كل شيء توتاه المرأة الملكة . وعبارة الطبري : من كل شيء يؤتاه الملك في عاجل الدنيا . وقيل غير ذلك .

(٧) قال ابن جني : « ... ولم توت حية ولا ذكراً ... ألا ترى أنها لو أُوتيت حية وذكراً لم تكن امرأة أصلاً ، ولما قيل فيها : أُوتيت ، ولقيل : أُوتِي » .

(٨) انظر الجواهر ١٥٥ ، ٢٧٨ ، ٦٥٠-٦٥١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٩ ، وللفراء ١٩٠/٢ ، وإعراب القرآن ٥١٧/٢-٥١٨ ، والحجة ٩١/٤-٩٣ خم ، وجمع البيان ٢١٧/٤ ، والبيان ٢٢١/٢ ، والبحر ٦٨/٧ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٣٢/٢ ، والكشاف ١٤٥/٣ ، والبيان ١٠٠٧/٢ ،

أي لئلاً يسجدوا . والجار متعلق بـ « صَدَّ »^(١) ، وإن شئت بـ « زَيْنَ »^(٢) ،
وإن شئت بـ « لا يهتدون »^(٣) .

٢ وعليه^(٤) يقرأ ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ مَحَقَّقًا . فمن قائل يقول : تقديره : ألا يا ،
أي ألا يا هؤلاء^(٥) ، ثم قال « اسجدوا لله » . ومنهم من يقول : [أدخل]^(٦)
« يا » للتثنية^(٧) على الجملة ، كقوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾^(٨) [سورة آل عمران : ٦٦]* ،
٦ وقول الشاعر^(٩) :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِجِ وَالْعِقْدِ (١٠)

- =
- وتفسير القرطبي ١٢/١٨٥ ، وأخصائص ١٩٥/٢-١٩٦ ، ٢٧٨-٢٧٩ ، ٣٧٦ ، وابن يعيش
٢٤/٢-٢٥ ، ٤٠ ، و ١٢٨/٧ و ١٢٠/٨ ، والمغني ١٠٣ ، ٤٨٨-٤٨٩
- (١) وهو قول الكسائي وأبي علي ومن وافقهما .
- (٢) وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وهو ظاهر قول الفراء .
- (٣) و « لا » في هذا الوجه زائدة ، والتقدير : لأن يسجدوا أو إلى أن يسجدوا ، ذكره مكي
والزخشري وأبو البركات والعكبري والقرطبي . وقيل : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ بدل من ﴿ السبيل ﴾
عن علي بن سليمان الأخفش . وقيل غير ذلك .
- (٤) هو الكسائي . وهذه قراءة الكسائي وحده ، وقرأ الباقون ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ بالتشديد . انظر
السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧-١٦٨ ، والنشر ٢/٣٣٧
- (٥) وهو قول الفراء والمبرد والنحاس ، وأجازه أبو علي وغيره .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) وهو قول الأخفش وابن جني ، والظاهر أنه المختار عند أبي علي ، واختاره أبو حيان . والوجهان
جائزان ، انظر المصادر السالفة والمجم ٣/٤٤-٤٥ و ٤/٣٦٧ . وكان في الأصل و ب « للتثنية »
وفي ي « في التثنية » وهو تصحيف .
- (٨) ف « ها » حرف للتثنية .
- (٩) وهو أبو الأخيل العجلي . والبيت مطلع كلمة له في قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب
٢٩-٤٠ . وعزاها أبو تمام إلى العديل بن الفرخ العجلي ، وصحح أبو ريشا نسبتها إلى أبي
الأخيل . انظر ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٢٩ وما بعدها ، والتبريزي ٢/١٢٦ وما بعدها .
- (١٠) عجزه :
وذات الشايبا العُرِّ والفاجم الجَعْدِ =

قوله عز و علا : ﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَاَلْقِهٖ اِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ
فَاَنْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ (١) [٢٨]

٢ قالوا : فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم فانظر
ماذا يرجعون ثم تول عنهم (٢) . وإنما قالوا هذا لأن « ثم » يوجب التولي قبل
النظر والانتظار .

٦ ويجوز أن يراد بقوله ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ : تَنَحَّ عَنْهُمْ وامكث جانباً فانظر
ماذا يرجعون (٣) .

[قوله تعالى (٤) : ﴿ اَلَا تَعْلَمُوْا عَلَيَّ ﴾] [٣١]

٩ رفع بدل (٦) من قوله ﴿ كِتَابٌ كَرِيْمٌ ﴾ [٢٩] أي [إني] (٤) أُلْقِيَّ اِلَيَّ
أَلَا تَعْلَمُوْا عَلَيَّ . وإن علقته بقوله / ﴿ كِتَابٌ ﴾ ، أي : أُلْقِيَّ اِلَيَّ كِتَابٌ بِأَنَّ (٧)

= والدماليج : جمع دملوج وهو المعصد من الخلي ، والعقد : القلاة ، والغرّ : البيض ، والفاحم
المجد أي والشعر الأسود المجد .

(١) انظر الجواهر ١٠١-١٠٢ ، ٦٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٠ ، للفراء ٢٩١/٢ ، والحجة ١١٢/٢
و ١٣٩/٤ خم ، ومجمع البيان ٦١٩/٤ ، والبحر ٧٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩٤/١٩-٩٥ ، والقرطبي
١٩١/١٣ ، ومجمع التفاسير ٥١٧/٤ ، والخصائص ٤١٠/٢ ، والمغني ٩١٤

(٢) عن ابن زيد ، وهو قول الأخفش وأبي علي وابن جني وأحد قولي الفراء وغيره .

(٣) عن وهب بن منبه ، وهو قول القرطبي وأحد قولي الفراء وغيره ، واختاره أبو حيان ، وقال :
« لا ضرورة تدعو إلى التقديم والتأخير ، بل الظاهر أن النظر معتقب التولي عنهم » اهـ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٥٩٢-٥٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩١/٢-٢٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢١/٢ ، ومجمع
البيان ٢٢٠/٤ ، والبيان ٢٢١/٢-٢٢٢ ، والبحر ٧٢/٧ ، والقطع ٥٣٦-٥٣٧ ، وتفسير الطبري
٩٦/١٩ ، والمغني ١٠٢

(٦) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وأقوال الزجاج والنحاس وغيرها .

(٧) كذا قدره ولم يتكلموا في تعليق الجار والمجرور . وأجاز الزجاج أن تكون « أن » مفسرة وواقفه
النحاس وغيره ، واستحسنه أبو حيان .

لا تعلوا عليّ = ﴿ كتاب ﴾ قد وُصِفَ بـ ﴿ كريم ﴾ ، فلا يعمل فيما بعد الوصف ^(١) ؛ ولكن تضر شيئاً دلّ عليه هذا الظاهر .

٣ قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٢) [٣٤]
فيه قولان :

٦ أحدهما ^(٣) أن الكلام تمّ على قوله ﴿ أدلّة ﴾ ، ثم قال الله تعالى تصديقاً لها ﴿ وكذلك يفعلون ﴾ .

٩ وقيل : بل الكلام متصل ببعضه ببعض ، و ﴿ كذلك يفعلون ﴾ من قولها ^(٤) .

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ فَنَاطِرَةٌ يَمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٦) [٣٥]
هذا جمع بمعنى المفرد ، والتقدير : فناطرة يم يرجع الرسول ^(٧) . دليله قوله ﴿ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ [٢٧] ولم يقل : « ارجعوا إليهم » . وقد تقدّم نظيره في قوله

- (١) انظر ما سلف ٨٣٠
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٢ ، وإعراب القرآن ٢/٥٢٢ ، والبحر ٧/٧٢ ، وتفسير الطبري ١٦/٩٦-٩٧ ، والقرطبي ١٣/١٩٥ ، وإيضاح الوقف ٨١٧ ، والقطع ٥٣٦ ، والمكتنى ٤٢٩ ، ومنار الهدى ٢٠٧
(٣) وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير والفراء وأبي حاتم وابن الأنباري والطبري وغيرهم .
(٤) أجازته القرطبي ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .
(٥) زيادة مني .
(٦) انظر البحر ٧/٧٤ ، وتفسير الطبري ١٦/٩٧ ، والقرطبي ١٣/١٩٦ ، ٢٠١ ، وابن كثير ٦/٢٠٠-٢٠١ ، ومجمع التفاسير ٤/٥١٩-٥٢٠
(٧) وهو معنى قول الطبري قال : إن العرب تظهر « الخبر في أمر كان من واحد على وجه الخبر عن جماعة » .
وقيل : أرسلت رجلاً من أشرف قومها معه رجال ذوو رأي وعقل ، فقال ﴿ المرسلون ﴾ لهذا ،
وقيل غير ذلك .

﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(١) [سورة الشعراء : ١٠٥] أي نوحاً ، فسمّاه « مُرْسَلِينَ » .

وقيل : في ﴿ ارجع ﴾ ضمير المهدد^(٢) ، أي ارجع إليهم قائلاً لهم .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عِرْسُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا ﴾^(٤) [٤٢]
أي من قبل مجيئها ، فحذف المضاف .

﴿ وأوتينا العلم من قبلها ﴾ من كلام بلقيس^(٥) ، أي : قالت كأنها هو ، وأوتينا العلم بنبوتك من قبل هذه الحالة .

وقيل : بل هو من كلام سليمان^(٦) ، يعني : وأوتينا النبوة^(٧) .

(١) انظر الكلام عليها في مجمع البيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٣٠/٧ و ٤٩٨/٦ ، وتفسير القرطبي ١١٩/١٣ .

٣٠ ، وابن كثير ١٦٠/٦ ، ومجمع التفاسير ٤٨٢/٤ ، ٤٤٣ . ولم يتكلم المؤلف عليها .

(٢) لم أجد هذا القول ، والسياق ياباه .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٧٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٤/٤ ، والبحر ٧٨/٧ ، وتفسير

الطبري ١٠٤/١٩-١٠٥ ، والقرطبي ٢٠٧/١٣-٢٠٨ ، وابن كثير ٢٠٤/٦ ، ومجمع التفاسير ٥٢٥/٤

(٥) وهو قول الخازن والنسفي ، وأجازته الطبري والبيضاوي والقرطبي وأبو حيان ، وذهب أبو

حيان إلى أن الظاهر أنه ليس من كلامها ، وهو قول أصحاب الوقف فإنهم ذهبوا إلى أن الوقف

على ﴿ كأنه هو ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨١٦ ، والقطع ٥٢٦ ، والمكتفى ٤٣٠ ، ومنار

الهندي ٢٠٧ . وذهب صاحب للتران ٣٦٥/٦٥-٣٦٦ إلى أن ظاهر السياق أنه تنمة كلام بلقيس أي

« قد علمنا بقدرته قبل هذه الآية أو هذه الحالة وكنا مسلمين لسليمان طائعين له » اهـ والآية

هي الإتيان بالعرش والحالة هي رؤيتها لعرشها بعدما جاءت إلى سليمان .

(٦) عن مجاهد ، وهو قول الطبري وابن كثير ، وأجازته الباقون .

(٧) عبارة مجاهد : وأوتينا العلم من قبل هذه المرأة بالله وقدرته على ما يشاء ، ونحوها عبارة

المفسرين .

وقيل : هو من كلام أصحابه^(١) ، أي وأوتينا العلم بنبوتك من قبل مجيئها .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٣) [٤٣]

٣ إن شئت « ما » كانت فاعلة ، أي صدّها عبادة^(٤) غير الله عن عبادة الله .

وإن شئت ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ ﴾ أي صدّها سليمان عما كانت تعبد ، فحذف « عن »^(٥) .

٦ [قوله تعالى]^(٦) : ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً ﴾^(٧) [٤٤]

أي حسبت ماء صحن الصرح^(٧) ماء لجة .

(١) عن الجبائي ومن وافقه .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٣٤١-٣٤٢ ، ٩٢٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٥ ، وإعراب القرآن ٣/٥٢٤-٥٢٥ ،

ومجمع البيان ٤/٢٢٤ ، والبيان ٢/٢٢٢-٢٢٣ ، والبحر ٧/٧٩٧ ، وتفسير الطبري ١٩/١٠٥ ،

والقرطبي ١٢/٢٠٨ . ومجمع التفسير ٤/٥٢٥

(٤) ظاهر قول المؤلف « إن شئت « ما » كانت فاعلة » وقول الفراء وغيره إنها في موضع رفع = أن « ما » اسم موصول ، وتأويل المؤلف لها بالمصدر « عبادة » يحتمل أمرين : أحدهما أن تكون اسماً موصولاً ويكون في الكلام حذف مضاف والتقدير : وصدّها عبادة ما كانت تعبد ، والثاني أن تكون « ما » مصدرية فتكون هي وصلتها بتأويل مصدر في موضع الرفع على أنه فاعل وهو « عبادة » .

(٥) اقتصر النسفي على الأول ، وأجاز الباقون القولين وأجازوا أن يكون التقدير : وصدّها الله . وضعف أبو حيان القول الثاني ، قال : « وهو ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ... وليس من مواضع حذف حرف الجر » اهـ . وهو كما قال .

(٦) انظر الجواهر ٩٢ ، ومجمع البيان ٤/٢٢٤-٢٢٥ ، وتفسير الطبري ١٩/١٠٦ ، والقرطبي

١٢/٢٠٨-٢٠٩ ، وابن كثير ٦/٢٠٤-٢٠٥ ، ومجمع التفسير ٤/٥٢٦ ، ومجاز القرآن ٢/٩٥ . وسياق

الآية : ﴿ وقيل لها ادخلي الصرح فلما ... ﴾ .

(٧) وهو القصر ، عن أبي عبيدة ومن وافقه . وقيل : الصرح : الموضع المنبسط المنكشف من غير

سقف ، وعليه فلا حاجة إلى تقدير « صحن » قبله . وما ذكره هو معنى قول المفسرين على خلاف بينهم في اللفظ .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾^(٢) [٤٥]
 ﴿ هم ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فَرِيقَانِ ﴾ خبره ، وقوله ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ حال .
 وقوله ﴿ إِذَا ﴾ خبر ثان ، والتقدير : فبالحاضرة^(٣) هم فريقان .
 و ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ حال من الضمير في « فريقين » . وإن شئت كان وصفاً
 لـ « فريقين » . ولا يجوز^(٤) أن ينتصب ﴿ إِذَا ﴾ بقوله ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ لأنَّ
 ما في حيِّز الصفة لا يتقدم على الموصوف كما لا تتقدم^(٥) الصفة على الموصوف . ولهذا
 المعنى لم يجز سيبويه^(٦) : « أزيداً أنت رجلٌ تُكرِّمه » بنصب « زيد » لأن
 « تكرمه » جرى وصفاً على رجل فلا يتقدم عليه - أعني على رجل^(٧) - ما في
 حيِّزه .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾^(٨) [٤٩]
 في موضع ﴿ تقاسموا ﴾ تقديران^(٩) :

يجوز أن يكون [أمراً]^(١٠) أمر بعضهم بعضاً بالتقاسم والتحالف على
 التَّيْبِيتِ .

- (١) زيادة من ي و ب .
 (٢) انظر الجواهر ٧٠٨-٧٠٩ ، والبيان ٢٢٣/٢ ، والبحر ٨٢/٧ ، والنبیان ١٠١٠ ، والمغني ٧٨١
 (٣) فـ « إذا » - وهي للمفاجأة - ظرف مكان ، وقد صرح المؤلف بهذا في الجواهر ٨٨٩ . وقد سلف
 التعليل على هذا ٨٨١
 (٤) أجازة العكبري .
 (٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف صارت حالاً ، انظر ما سلف ١٢٧
 (٦) انظر الكتاب ٦٥/١ ولفظه « تضربه » مكان تكرمه . وانظر ما سلف ٤٥٠ ، ٩١١
 (٧) في الأصل : الرجل ، وما أثبتت من ي و ب أنسب .
 (٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢ ، والحجة ٩٩/٤ خم ، وجمع البيان
 ٢٢٦/٤ . والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ٨٣/٧
 (٩) أجازهما الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم ، ولم يجز أبو علي إلا الأول ، قال أبو حيان : وهو
 الظاهر .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ تقاسموا ﴾ في موضع فعلٍ ماضٍ و « قد » معها مضرة^(١) ، والجملة في موضع الحال ، أي قالوا متقاسمين بالله لنيبته وأهله .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ ﴾^(٣)

[٤٩]

أي إهلاك أهله^(٤) ، بضم الميم^(٥) . ومن قال ﴿ مَهْلِكَ ﴾ بفتح الميم واللام فعناه الهلاك . وقد روي أيضاً ﴿ مَهْلِكَ ﴾ بكسر اللام . وهو بمعنى مَهْلِكَ ، وهما لغتان^(٦) . والأعرَفُ في المصدر الفتح ، والكسر قليل^(٧) ، لأن الكسر جاء في المكان^(٨) : فيكون هذا مثل « المَرْجِع » و « المَكِيل » و « المَحِيض » .

(١) سلف التعليق على مجيء الفعل الماضي في موضع الحال ٢٣٤ . وقال أبو حيان هنا : « كثر وقوع الماضي حالاً بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها » اهـ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٥٢٧/٢ ، والحجة ١٠٠/٤ خم ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ٨٤/٧

(٤) أو موضع إهلاك أهله ، عن أبي علي والنحاس وغيرهما . فـ « مَهْلِكَ » يجوز أن يكون مصدراً ميمياً من أهلك أو اسم المكان منه .

(٥) وهي قراءة غير عاصم ، فقرأ حفص عنه بفتح الميم وكسر اللام ، وقرأ أبو بكر عنه بفتحها . انظر السبعة ٤٨٢ ، والتيسير ١٦٨ ، ١٤٤ ، والنشر ٣٣٨/٢ ، ٣١١ .

(٦) كذا قال ، وليستا بلنيتين . وكون مهلك بكسر اللام مصدراً من هلك وجةً أجازة أبو علي ومن وافقه ، وأجاز أيضاً أن يكون مكاناً ، وهو قول النحاس . وأما « اللغتان » فكون هلكه بمعنى أهلكه فيما ذكر أبو علي ، قال : « يقال هلك يهلك ، والمصدر منه مَهْلِكَ .. واسم المكان المهلك بكسر اللام . فقول عاصم في رواية أبي بكر مَهْلِكَ أي هلاك أهله ... وقد حكى أنه يقال هلكني بمعنى أهلكني ، وذلك لغة تميم فيما زعموا ، فيجوز في المهلك على هذا أن يكون مصدراً مضافاً إلى المفعول به ، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمنزلة أهلكه مصدراً مضافاً إلى الفاعل كما تقول هلاك أهله ... » اهـ .

(٧) انظر الكتاب ٢٤٧/٢ ، والجل ٣٨٨-٣٨٩ ، وتكلمة الإيضاح ٢٢١-٢٢٢ ، وشرح الشافية ١٧٢/١

(٨) في الأصل « لأن الكسر والفتح في المكان » وهو خطأ صوابه من ي و ب ، وفي ب « في كان » وهو خطأ .

١/١٠٢

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ / عَاقِبَةَ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمْرُنَاهُمْ ﴾ ^(٢)] ٥١

٢ بالكسر والفتح ^(٣) . فمن كسر فلا إشكال فيه ، ويكون ﴿ عاقبة مكرهم ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ والخبر ﴿ كيف ﴾ .

٦ ومن فتح ﴿ أنا ﴾ ^(٤) فهو بترع الخافض ، على تقدير : لأننا دمرناهم ^(٥) . ويجوز ^(٦) أن يكون قوله ﴿ أنا دمرناهم ﴾ بدلاً من قوله ﴿ عاقبة مكرهم ﴾ ، والتقدير : فانظر كيف كان تدميرنا إياهم .

٩ ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ أنا دمرناهم ﴾ بدلاً ^(٧) من موضع ﴿ كيف ﴾ ؛ لأن قوله ﴿ أنا دمرناهم ﴾ ليس معه همزة استفهام ، والبديل عن الاستفهام إنما يكون بهمزة الاستفهام ، كقولك : كم مالك أعشرون درهماً أم ثلاثون ؟ ولا يجوز : عشرون درهماً ، بلا همزة ^(٨) .

١٢ [قوله تعالى ^(١) : ﴿ أَلَيْهَ مَعِ اللَّهُ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(٩)] ٦٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩٣-٥٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢-٥٢٨ ، والحجة ١٠١/٤-١٠٢ خم ، وجمع البيان ٢٢٦/٤ ، والبيان ٢٢٤/٢-٢٢٥ ، والبحر ٨٦/٧ ، واللفني ٧٢٦ ، ٧٣٨

(٣) قرأ بالفتح عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٨٣-٤٨٤ ، والتيسير ١٦٨ ، والنشر ٢٣٨/٢

(٤) في الأصل وي : أن ، والوجه ما أثبت . وفي ب : وقتحه بترع ...

(٥) وهو أحد قولي النحاس وأبي علي وأحد أقوال الفراء ومن وافقهم .

(٦) أجازة الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٧) أجازة الفراء وردّه النحاس ، قال : « وهذا لا يحصل لأن كيف للاستفهام و ﴿ أنا ﴾ غير داخل في الاستفهام » اهـ .

(٨) في الأصل : همز ، والصواب من ي و ب .

(٩) انظر جمع البيان ٢٢٩/٤ ، والبيان ٢٢٦/٢ ، وتفسير ابن كثير ٢١٥/٦ ، وجمع التفاسير ٥٢٥/٤

﴿ ما ﴾ صلة زائدة^(١) . وقوله ﴿ قليلاً ﴾ نصب صفة مصدر مضر أي
تذكراً قليلاً تذكرون ، فحذف الموصوف . ومعنى « تذكراً قليلاً تذكرون » أي
لا تذكرون أصلاً^(٢) ، كما تقول : قلماً تأتيني ، والمعنى : أنت لا تأتيني .

٢

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ بَلْ أَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾^(٤) [٦٦]

« في » بمعنى الباء^(٥) ، والمضاف مقدر ، والتقدير : بل أدرك علمهم بحدوث
الآخرة^(٦) .

٦

[وقوله]^(٧) : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا ﴾ [٦٦]

أي من حدوثها^(٨) .

(١) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات
البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٢) فالصلة بمعنى النفي ، وقيل القلة على بابها ، انظر ما سلف ٧٢ من الكلام على قوله ﴿ قليلاً
ما يؤمنون ﴾ [سورة البقرة : ٨٨] .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٩٢ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩ ، وإعراب القرآن
٢/٥٣٠-٥٣١ ، والحجة ٤/١٠٣-١٠٥ ، ومجمل البيان ٤/٢٢٠ ، والبيان ٢/٢٢٦ ، والبحر
٧/٩٢٧-٩٢٨ ، وتفسير الطبري ٢٠/٥٦ ، والقرطبي ١٢/٢٢٦-٢٢٧ ، وابن كثير ٦/٢١٧ ، ومجمل
التفاسير ٤/٥٣٦ . وقوله « أدرك » هذا ضبط الأصل وي وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وفي
ب « أدرك » وهي قراءة الباقيين . انظر السبعة ٤٨٥ ، والتيسير ١٦٨ ، والنشر ٢/٣٣٩

(٥) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٦) قال أبو علي : « أي لم يدركوا علمها ولم ينظروا في حقيقتها فيدركوها » . وهو ظاهر تقدير
الفراء ومن وافقه : أي هل أدرك علمهم علم الآخرة . وذهب الطبري إلى أن ثم محذوفاً
والتقدير : بل أدرك علمهم بذلك في الآخرة بل هم في الدنيا في شك منها . وظاهر كلامهم في
القراءة الثانية أن « في » على بابها أي تكامل أو تتابع علمهم اليوم في الآخرة . وقيل غير ذلك في
توجيه الفراءتين .

(٧) زيادة من ي .

(٨) انظر الجواهر والحجة .

[وقوله ^(١) : ﴿ بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ ^(٢)] ٦٦]

جمع عم .

٣ [قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ ﴾ ^(٤)] ٨٢]

بالفتح والكسر ^(٥) . فالكسر لإشكال فيه . والفتح بنزع الخافض ، أي :

٦ تَكَلِّمُهُمْ بِأَنَّ ^(٦) النَّاسَ ﴿ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [٨٢]

[قوله تعالى ^(٧) : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ ﴾ ^(٨)] ٨٣]

منتصب بما دلَّ عليه قوله ﴿ فَهَمْ يُوزَعُونَ ﴾ ^(٩) [٨٢] ، لأن « يوماً » ههنا

٨ بمنزلة « إذا » ، فكما ^(١٠) يجاب « إذا » بالفاء يجاب « يوم » أيضاً بالفاء .

[قوله تعالى ^(١١) : ﴿ وَتَوَرَّى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا

السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ ^(١١)] ٨٨]

(١) زيادة مني . (٢) انظر إعراب القرآن ٥٣١/٢ ، والبيان ٢٣٦/٢ (٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣١ ، وثلفراء ٢٠٠/٢ ، وإعراب القرآن ٥٣٥/٢ ، والحجة ١٠٨/٤-١٠٩ خم ، ومجمع البيان ٢٣٢/٤-٢٣٣ ، والبيان ٢٢٧/٢-٢٢٨ ، والبحر ٩٧/٧

(٥) قرأ بالفتح عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٨٦-٤٨٧ ، والتيسير ١٦٦٩ ، والنشر ٢٣٨/٢ (٦) وهو قول الأخفش والفراء والذحاس وأبي علي وغيرهم .

(٧) زيادة من ب . (٨) انظر البحر ٩٨٨٧ ، والبيان ١٠١٤

(٩) ذهب العكبري ووافقه أبو حيان إلى أنه منتصب بـ « اذكر » مقدرة ، والظاهر قول المؤلف ، وهو قول أبي علي ، انظر ما يأتي ١١٨٦

(١٠) في الأصل وب : وكا ، والوجه ما أثبت من ي .

(١١) انظر الجواهر ٧٦٨ ، وشرح اللمع اللوح ٧٥٧ مكرر ، وإعراب القرآن ٥٣٧/٢ ، ومجمع البيان ٢٣٧/٤ ، والبيان ٢٢٧/٢ ، والبحر ١٠٠/٧ ، والكتاب ١٩٠/١ ، والمقتضب ٢٠٢/٣ ، والمسائل

المنشورة ٩ ، والبنفاديات ١٧٠ ، ١٨٩ ، والخصائص ٧٢/٢ ، وابن يعيش ١١٦/١-١١٧ ، وابن الشجري ١١٤/٢ ، والمغني ٢٦٠

﴿ صَنَعَ اللهُ ﴾ مصدر موَكَّد لما قبله ^(١) ، لأن ما قبله يدلّ على أنّ الله صَنَعَهُ ، فكأنه ^(٢) قال : صنع ذلك صنْعاً .

٢ [قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فِرْعٍ يَوْمَئِذٍ مُّؤْمِنُونَ ﴾ ^(٤) [٨٩]
بتنوين فزع ، وإضافته إلى « اليوم » ^(٥) . ويجوز في ال « يوم » الجرّ والفتح ^(٦) .

٦ فمن تَوَّن وقال : ﴿ وهم من فِرْعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ نصب ال « يوم » بالمصدر ، وإن شئت بـ ﴿ آمنون ﴾ ، والتقدير : وهم آمنون يَوْمَئِذٍ من فِرْعٍ ^(٧) .

٩ ومن لم ينون وأضاف ال « فِرْع » إلى ال « يوم » فيجوز أن يجرّ « يوماً » بالإضافة ^(٨) ، ويجوز أن يكون بنى « يوماً » على الفتح ، كقراءة من قرأ ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ يَبِينِهِ ﴾ ^(٩) [سورة المعارج : ١١] ، وقد تقدم هذا ^(١٠) .

(١) وهو قول سيبويه والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) كان في النسخ : وكأنه ، والوجه ما أثبت .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٨ ، ٨١٣ ، وشرح الملح اللوح ٢/١٠ و ٢/٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠١/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢-٥٢٨ ، والحجة ١١٠/٤-١١١ خم ، ومجمع البيان ٢٣٥/٤-٢٣٦ ، والبيان ٢٢٨/٢ ، والبحر ١٠١/٧-١٠٢ .

(٥) قرأ بالتنوين عاصم وحزرة والكسائي ، وقرأ الباقون بالإضافة ، انظر السبعة ٤٨٧ ، والتيسير ١٧٠ ، والنشر ٢٤٠/٢ .

(٦) لا يجوز مع التنوين إلا الأصب وكذلك قرأ من تَوَّن ، وأضاف نافع وفتح الميم من يوم .

(٧) وإن شئت بصفة لفزع أي من فِرْعٍ يحدث أو يقع يَوْمَئِذٍ ، عن أبي علي ، ومنه أخذ المؤلف .

(٨) وهي قراءة غير نافع ممن لم يتَوَّن .

(٩) سلف الاستشهاد بالآية ٣٨١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(١٠) انظر ما سلف ٥٧٦-٥٧٧ ، وبسط التعليق على هذا ٣٨١-٣٨٢ .

(☆) سورة موسى

صلوات الله عليه

قوله عز وعلا : ﴿ وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ (١) [٦-٥]

٦ وقرأها عليّ والزيات (٢) ﴿ وَبَرَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ ، فيجوز أن يكون استئنافاً ، ويكون ﴿ يَرَى ﴾ في موضع الرفع . ويجوز أن يكون عطفاً على ﴿ نَمَكَّنَ ﴾ فيقدر فيه النصب :

٩ [قوله تعالى] (٣) : ﴿ قَالَتِ قَوْمُ آلِ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (٤) [١٨]

و﴿ حَزَنًا ﴾ (٥) ، كـ « البِخْل » و « البِخْل » لغتان حسنتان . واللام لام

(☆) في ي و ب : سورة القصص .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٢/٢ ، والحجة ١١٠/٤ خم ، وجمع البيان ٢٢٨/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ ، والبحر ١٠٥/٧

(٢) عليّ هو الكسائي والزيات هو حمزة ، وقرأ الباقون ﴿ وَبَرَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧٠ ، والنشر ٣٤١/٢

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٢/٢ ، والحجة ١١٠/٤ خم ، وجمع البيان ٢٤٠/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ ، والبحر ١٠٥/٧ ، والبغداديات ٤٤ ، والمغني ٢٨٢

(٥) قرأ ﴿ حَزَنًا ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون حَزَنًا ، انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢

العاقبة^(١) ، أي صار لهم عدواً وحرناً ؛ لأنهم التقطوه^(٢) لغير العداوة للعداوة .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ قَرَّةٌ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ﴾^(٤) [٩]

أي هو قرّة عين لي ولك ، ثم قال ﴿ لا تَقْتُلُوهُ ﴾ [٩]

٣

وأما من قال : إن التقدير : قرّة عين لي ولك لا ، ويقف على

﴿ لا ﴾^(٥) = دخل عليه جزم ﴿ تقتلوه ﴾ / ، وليس هناك جازم إلا « لا » ؛ ٢/١٠٣

٦

فثبت أنه لا يصح الوقف على قوله ﴿ لا ﴾ .

(١) سلف التعليق عليها ٢٦٧ ، ٤٢٢

(٢) في الأصل : التقطوا ، والوجه ما أثبت من ي وب . (٣) زيادة من ي وب

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٢ ، وإعراب القرآن ٢/٥٤٢ ، ومجمّع البيان ٤/٢٤٠ ، والبيان

٢/٢٢٩-٢٣٠ ، والبحر ٧/١٠٦٧

(٥) قال الفراء : « سمعت الذي يقال له ابن مروان السدي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن

ابن عباس أنه قال : إنما قالت ﴿ قرّة عين لي ولك لا ﴾ وهو لحن « اهـ . وقال ابن الأنباري

في إيضاح الوقف ٨٢٢ عقب حكايته قول الفراء وفيه زيادة وهي « ... ولك لا » ثم قال

﴿ تقتلوه ﴾ « اهـ قال : « وإنما حكم عليه باللحن لأنه لو كان كذلك لكان « تقتلونه » بالنون

لأن الفعل المستقبل مرفوع حتى يدخل عليه التاصب أو الجازم فاننون علامة الرفع ... » اهـ .

وقال النحاس في القطع ٥٤٢-٥٤٤ : « ... وهذا كما قال الفراء . ورواية الكلبي لا يحمل اسم أن

ينظر فيها ، لإجماع أهل العلم من يعرف الرجال على تكذيبه ، والصحيح عن ابن عباس أنه

قال : قالت امرأة فرعون : قرّة عين لي ولك ، فقال فرعون : أمّا لك فتعم وأما لي

فلا .. اهـ . وهو كما قال ، انظر تفسير الطبري ٢٠/٢٢-٢٣ ، والقرطبي ١٣/٢٥٤ ، وابن كثير

٦/٢٢٢ ، ومجمّع التفاسير ٤/٥٥١-٥٥١ ، والمكتفئ ٤٣٥-٤٣٦ ، ومنار الهدى ٢١٠ ، والمصادر

السالفة .

ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه صاحب منار الهدى في توجيه هذه الرواية المكذوبة عن

ابن عباس = أن « تقتلوه » مجزوم بـ « لا » مقدرة ، فهذا شيء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ،

وهو قبيح ، ولا يحمل القرآن عليها . انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٠ ، وضرائر الشعر

١٤٩-١٥٠

وابن مروان السدي هو محمد بن مروان السدي صاحب الكلبي وهو السدي الصغير متروك وإتهم

بالكذب ، انظر ميزان الاعتدال ٤/٢٢٢

والكلبي هو محمد بن السائب (ت ١٤٦ هـ) متروك إتهم بالكذب ، وعنده في الحديث مناكير =

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٢)] [١٢]
 قيل : أراد بـ ﴿ المراضع ﴾ : الإرضاعات ، لأنه جمع « مَرَضَع » ^(٣) ،
 والمَرَضَعُ والإرضاع واحد . ٢

وقيل : أراد بـ ﴿ المراضع ﴾ جمع « المَرَضِع » ^(٤) ، فيكون المضاف مقدرًا ،
 والتقدير : وحَرَّمْنَا عليه لبن المراضع ^(٥) .

﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ : أي من قَبْلِ قَصِّ أخته إياه ^(٦) . ٦

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ قَالَتَا لَا نَسْتَمِي حَتَّى يَصْدِرَ الرَّعَاءُ ﴾ ^(٧)] [٢٣]
 و ﴿ يُصْدِرُ ﴾ ، بضم الياء وفتحها ^(٨) . ويكون المفعول محذوفًا ، أي يُصْدِرُ
 الرَّعَاءَ إبْلَهُمْ ومواشيهم . ٩

= ولا سيما إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس . انظر ميزان الاعتدال ٥٥٦/٣-٥٥٩ برقم ٧٥٧٤ ،
 واستقصاء ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٤٨/٦-٢٤٩ برقم ١١١ .
 (١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٣/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٤/٢-٥٤٥ ، وجمع البيان
 ٢٤٢/٤-٢٤٣ ، والبحر ١٠٧/٧ ، وتفسير الطبري ٢٧-٢٦/٢٠ ، والقرطبي ٢٥٧/١٣ ، وجمع التفسير
 ٥٥٢/٤ ، والكشاف ١٦٧/٣ ، والبيان ١٠١٨ .

(٣) أجازة أبو علي ووافقته الزمخشري وغيره . وذكر المؤلف كلا القولين عن أبي علي في الجواهر .
 وأجاز الزمخشري ومن وافقه أن يكون « مَرَضَع » موضع الإرضاع .

(٤) وهو الظاهر ، وهو قول الفراء والنحاس والطبري وأحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وهو معنى
 قول ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم .

(٥) ذكر في الجواهر عن أبي علي أن التقدير : ثدي المراضع .

(٦) وهو قول الزمخشري أيضاً ، وأحد قولي الطبري وأبي حيان وغيرهما . وقيل : من قبل أن نرده
 إلى أمه ، عن الزجاج والنحاس والطبري ومن وافقهم .

(٧) انظر الجواهر ٤٨٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٩/٢-٥٥٠ ، والحجوة ١١٢/٤ خم ، وجمع البيان
 ٢٤٦/٤-٢٤٧ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٢/٧ .

(٨) قرأ ﴿ يُصْدِرُ ﴾ أبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقر ﴿ يُصْدِرِ ﴾ . انظر السبعة ٤٩٢ ،
 والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢ .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ ^(٢) | ٢٥ |]
لا يجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ ههنا موصولة بـتة ، ولا يكون على تقدير : أجر ما سقيته لنا ؛ لأنها إذا كانت موصولة كان المعنى [بها] ^(٣) الماء والذي يُجْزَاةُ أَجْرُ السَّقْيِ لا أجر الماء ، لأن الأجر للعمل لا للعين ؛ فثبت أن « ما » مصدرية ههنا .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ عَلَيَّ أَنْ تَأْجِرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ ﴾ ^(٢) | ٢٧ |]
أي [على أن] ^(٤) تأجرتني نفسك في ثماني حجاج ^(٥) . ف ﴿ ثماني ﴾ نصب على الظرف ، والخافض معها مضر ^(٦) .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ ^(٢) | ٢٨ |]

- (١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر الجواهر ٥٠٩ ، والبيان ٢٢١/٢ ، والمغني ٤٠٠
(٣) انظر مجمع البيان ٢٤٩/٤ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٥/٧ ، والكشاف ١٧٢/٣ ، والتبيان ١٠١٩ ، وتفسير الطبري ٤٢/٢٠
(٤) زيادة من ب .
(٥) تابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول أبي حيان . وذهب الزمخشري إلى أن تأجرتني من أجرته : إذا كنت له أجيراً ، متعدد إلى واحد ، وثمانى ظرف ، وأجاز أن يكون متعدياً إلى اثنين من أجرته كذا : إذا أتته إياه ، وذهب إلى أن المفعول الثاني هو ثماني حجاج على تقدير حذف مضاف أي رعية ثماني حجاج ، وهو ظاهر تأويل الطبري ، قال : « ... أن تثبيني من تزويجكها رعي ماشيتي ثماني حجاج » . والظاهر القول الأول للزمخشري .
(٦) كذا قال ، ولم يضر الجار معها وهي ظرف ؟
(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥١/٢ ، ومجمع البيان ٢٤٩/٤ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٥/٧-١١٦ ، والخصائص ٢٩٨/١ ، وابن الشجري ٢٩٥/٢ ، والمغني ١٠٧ ، ١٨٧ ، ٤١٢ ، ٧٦٧

ابتداء وخير^(١) . و ﴿ أَيَّ ﴾^(٢) شرط ، و ﴿ مَا ﴾ صلة زائدة^(٣) ،
و ﴿ الأجلين ﴾^(٤) جرّ بإضافة ﴿ أَيَّ ﴾ إليه . وقوله ﴿ قضيت ﴾ في موضع
الجزم ب ﴿ أيّما ﴾ و ﴿ أيّما ﴾^(٥) نصب ب ﴿ قضيت ﴾ . والفاء مع ما بعدها في
موضع الجزم جواب للشرط . والجملة في موضع النصب مفعول ﴿ قال ﴾ .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ
يُعَقِّبْ ﴾^(٧) [٣١]

﴿ تهتزّ ﴾ في موضع النصب ب ﴿ رآها ﴾ أي رآها مهتزة . وهكذا ﴿ كأنها
جانٌّ ﴾ أي مهتزة مشبهة جاناً . وقوله ﴿ ولّى ﴾ جواب ﴿ لمّا ﴾ . وقوله
﴿ مُدْبِرًا ﴾ حال مؤكدة .

وتمّ الكلام عند قوله ﴿ ولم يعقب ﴾ ثم قال : ﴿ يا موسى أقبل ولا تخف
إنك من الأمنين ﴾ [٣١] ؛ ذكره الأخفش ، ونقل عنه الرازي^(٨) .

[قوله تعالى]^(٩) : ﴿ وَأَضْمَمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ [٣٢]

- (١) يريد قوله ﴿ ذلك بيني وبينك ﴾ .
(٢) في النسخ « أيّا » والوجه ما أثبت .
(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر
ماسلف ٢٨
(٤) في النسخ : وأجلين ، والوجه ما أثبت .
(٥) في الأصل : وإنما ، وهو تحريف . (٦) زيادة من ي وب .
(٧) انظر إعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، وجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبيان ٢٢٢/٢
(٨) في كتابه (جامع الوقوف) ، انظر ماسلف من التعليق ٤٠٥ . والوقف على ﴿ ولم يعقب ﴾ تام
عند نافع وأبي حاتم وابن الأنباري والداني ، وقيل ليس بتام لأنه متعلق بقوله ﴿ من ﴾
الرهب ﴾ ، فذهب صاحب منار الهدى إلى أنه حسن . انظر إيضاح السوقف ٨٢٢ ،
والقطع ٥٤٥ ، وللكنتى ٤٢٧ ، ومنار الهدى ٢١١
(٩) انظر الجواهر ٩٥٣ ، ومعاني القرآن للقراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، والحجسة
١١٢-١١٢/٤ مكرر ، وجمع البيان ٢٥١/٤ ، والبحر ١١٧/٧-١١٨

﴿ الرَّهْبِ ﴾ ، و﴿ الرَّهْبِ ﴾ ، و﴿ الرَّهْبِ ﴾^(١) ، أربع لغات .
وأشهرها بالفتحتين ، ثم بالضم والإسكان ، ثم بالفتح والإسكان ، ثلاثهن في
السبعة^(٢) .

٢

[وقوله]^(٣) : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٤) [٣٢]

بتخفيف النون وتشديدها^(٥) . ويكون التشديد بدلاً من حذف الألف التي
كانت في الواحد^(٦) .

٦

وروي عن بعضهم^(٧) ﴿ فَذَانِيكَ ﴾ بياء بعد النون . فهؤلاء عوضوا من
الألف الياء ، بخلاف من عوض عنها التشديد^(٨) . [ويجوز^(٩) أن يكون أبدل من

(١) الرَّهْبُ بضمين قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ١١٢ إلى عيسى بن عمر والجحدري ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الحسن وقتادة ، ونسبها النحاس إلى الجحدري وابن كثير . ولعلها رواية شاذة عنه ، فالذي نصوا عليه أن ابن كثير يقرأ بفتحتين .

(٢) قرأ بفتحتين ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ بالفتح والإسكان حفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالضم والإسكان ، انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٢٤١/٢ ، زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٨٠٢ ، وشرح الملح اللوح ٢/١١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٣ ، وللغراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٢/٢-٥٥٣ ، والحجة ١١٣/٤-١١٤ خم و ٢٥٢/٣-٢٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢٥١/٤ ، والبيان ٢٢٢/٢ ، والبحر ١١٨/٧ ، والمقتضب ٢٧٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٨٧ ، وابن يعيش ١٣٤/٣ ، وابن السجري ٣٠٦/٢

(٤) قرأ بتشديد النون أبو عمرو وابن كثير ، وخفضها الباقون . انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٢٤١/٢ ، ٢٤٨

(٦) وقيل : التشديد بدل من لام « ذلك » في الواحد ، وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج ، وأجازة النحاس وأبو علي وابن جني ومن وافقهم . والقول الأول قول أبي حاتم وأحد قولي ابن جني وهو أشبهها عند أبي علي .

(٧) وهو ابن كثير ، انظر السبعة .

(٨) كذا في ب ، وفي الأصل وي : التشديدة . وذكر صاحب البيان هذا القول عن المؤلف من غير تصريح .

(٩) وهو قول أبي علي .

إحدى النونين ياء كراهية التضعيف ، مثل أُمَلِّتْ وَأُمَلِّتْ [(١)] .

[وقوله] (٢) : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾ [٣٢] (٣)

متعلّق بمضمر (٤) . وإن شئت كان في موضع الحال من « برهانيين » (٥) . وإن شئت كان حالاً من المخاطب (٦) .

[قوله تعالى] (٧) : ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ [٣٤] (٨)

بجزم القاف وضّمها (٩) . فمن جزمها كان جواب الأمر ، ومن ضّمها جعلها وصفاً لـ « رداء » . ويجوز فين جزم ألا يجعلها جواب الأمر ، ولكن أسكن القاف لكثرة الحركات وإجرائهم إياها مجرى « عَضُدٌ » « كَتَفٌ » (١٠) .

[قوله تعالى] (١١) : ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمْ

الغَالِبُونَ ﴾ [٣٥] (١٢)

إن شئت كانت الباء من صلة ﴿ لا يصلون ﴾ ، ويكون قوله ﴿ أنتم ﴾

- (١) زيادة من ب . (٢) زيادة من ي .
- (٣) انظر شرح اللوح ٢/٨٤ ، ومجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبحر ١١٨/٧ ، والتبيان ١٠٢٠ .
- (٤) أي بفعل مضمر قدره أبو حيان : اذهب .
- (٥) لأن برهانيين قد وصف بقوله « من ربك » .
- (٦) وتقديره : مرسلًا إلى فرعون ، وهو قول الطبرسي والعكبري ، وصرح به المؤلف في شرح اللوح .
- (٧) زيادة من ي و ب .
- (٨) انظر معاني القرآن لسلاخفش ٤٢٣ ، وللغراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، والحجّة ١١٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٥١/٤-٢٥٢ ، والتبيان ٢٢٣/٢ ، والبحر ١١٨/٧ .
- (٩) قرأ بالرفع عاصم وحمة وقرأ الباقر بالجزم . انظر السبعة ٤٩٤ ، والتيسير ١٧١ . والنشر ٢٤١/٢ .
- (١٠) تابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهذا قول لا يجوز أن يحمل القرآن عليه ، فإن مثله مما يجوز في ضرورة الشعر ، انظر المصادر المذكورة في تخريج قول امرئ القيس : فاليوم أشرب غير × ولا وأغل ٢٠٣ .
- وإنما خرج على هذا الوجه اختلاس أبي عمرو نحو ﴿ يأمرمكم ﴾ لا الإسكان ، انظر مسالف ٤٤ . والقول الأول هو قول الجميع .
- (١١) انظر مجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبحر ١١٨/٧ ، والتبيان ١٠٢١ ، والبغداديات ٣٥٦ - ٣٦١ .

مبتدأ ، ويكون ﴿ من ﴾ معطوفاً عليه ، ويكون ﴿ الغالبون ﴾ خبر المبتدأ .
 وإن شئت كان قوله / ﴿ بآياتنا ﴾ من صلة « الغالبين »^(١) ، أي أننا ومن
 اتبعكم غالبون بآياتنا على أعدائنا ، [فيكون ﴿ بآياتنا ﴾ تبييناً ، كقوله
 ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾^(٢) [سورة يوسف : ٢٠] لأن الصلة لا تتقدم على
 الموصول^(٣) [٤] .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَأَتَّبِعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ
 الْقِيَامَةِ ﴾^(٦) [٤٢]

إن شئت كان التقدير : ولعنة يوم القيامة ، فحذف المضاف^(٧) . وإن شئت
 كان قوله ﴿ ويوم القيامة ﴾ محمولاً على موضع الجار والمجرور^(٨) ، وهو قوله
 ﴿ في هذه ﴾ . وإن شئت كان قوله ﴿ يوم القيامة ﴾ منتصباً ببدلول قوله
 ﴿ مِنَ الْمُقْبُوحِينَ ﴾ [٤٢] والتقدير : وَقَبِّحُوا يوم القيامة^(٩) . ولا ينتصب
 بنفس قوله ﴿ من المقبوحين ﴾ لأنه في صلة اللام^(١٠) .

(١) هذا أحد قولي أبي علي ، والآخر أن يكون ﴿ بآياتنا ﴾ من صلة نجعل في قوله تعالى ﴿ ونجعل
 لكما سلطاناً فلا يسلون ... ﴾ . وأجاز القولين الطبرسي وأبو حيان .

(٢) سلف الاستشهاد بها ٩٧٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٣) سلف التعليق على هذا ٨٧٠ . وأجاز الطبرسي والمكبري وأبو حيان أن يتعلق ﴿ بآياتنا ﴾
 بـ ﴿ الغالبون ﴾ وإن كان موصولاً على سبيل الاتساع .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٧٠٩ ، والحجة ٢٠٨-٢١٠ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجم البيان ٢٥٤/٤ ، والبيان
 ٢٣٣/٢-٢٣٤ ، والبحر ١٢٠/٧ ، والتبيان ١٠٢١ ، وسياق الآية ﴿ ... ويوم القيامة هم من
 المقبوحين ﴾ .

(٧) أجازته أبو علي ومن وافقه .

(٨) أجازته أبو علي وأبو البركات والمكبري ، وهو قول أبي حيان .

(٩) أجازته أبو علي وأبو البركات والمكبري ، وهو قول الطبرسي .

(١٠) هذا ردُّ على أبي علي فقد أجازته « لأن فيه معنى فعل وإن كان الظرف متقدماً عليه » ، وأجازته =

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا ﴾ ^(٢) | ٤٨ |]
 يعنون موسى وعمداً صلى الله عليهما ^(٣) . وقيل : بل موسى وهارون
 عليهما السلام ^(٤) . ٣

ومن قرأ ﴿ سِحْرَانِ ﴾ ^(٥) فإنهم يعنون التوراة والقرآن ^(٦) . وإن شئت كان
 التقدير ^(٧) : ذوا سِحْرَيْنِ تَظَاهَرَا .

[قوله تعالى ^(٨) : ﴿ وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرٍ وَنَّ كَافِرُونَ ﴾ ^(٩) | ٤٨ |]
 يعنون : بكل النّبِيِّينَ ، وإن شئت : بكل كتاب ، فحذف المضاف إليه ^(١٠)
 [قوله تعالى ^(١١) : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ^(١١)]

[٥٨] ٩

= أبو البركات والمعكبري على أن تكون الألف واللام للتعريف لا بمعنى السّدي . لكن ينبغي على
 هذا أن يتعلق مجال مقدرة منه لابه هو نفسه ، انظر ماسلف ٨٧٠

- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٧/٢-٣٠٧ ، والحجة ١١٥/٤-١١٦ خم ، ومجمع البيان ٢٥٧/٤-٢٥٧ ،
 والبحر ١٢٤/٧ ، وتفسير الطبري ٥٤-٥٢/٢٠ ، والقرطبي ٢٩٤/١٣ ، وابن كثير ٢٥١/٦-٢٥٢ ،
 ومجمع التفاسير ٥٧٠/٤
- (٣) عن ابن عباس ، وهو قول الفراء ومن وافقه .
- (٤) عن مجاهد وسعيد بن جبير وابن زيد .
- (٥) وهي قراءة عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ ساحران ﴾ . انظر السبعة ٤٩٥ ،
 والتيسير ١٧٢ ، والنشر ٣٤١/٢-٣٤٢
- (٦) عن ابن عباس وابن زيد والسّدي ، وهو قول الفراء ومن وافقه واختاره ابن كثير . وقيل يعنون
 التوراة والإنجيل ، عن عكرمة ، واختاره الطبري ومن وافقه .
- (٧) هذا قول جائر . وذكره النيسابوري في تفسير غرائب القرآن بطرة الطبري ٥٥/٢٠
- (٨) زيادة مني .
- (٩) انظر مجمع البيان ٢٥٧/٤ ، والبحر ١٢٤/٧ ، وكتب التفسير المذكورة في ح ٢
- (١٠) والأظهر أن يكون التقدير : بكل من الساحرين أو السحريين ، انظر البحر والمصادر السالفة .
- (١١) انظر الجواهر ٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٥/٢-٦٥٦ ، ومجمع البيان
 ٢٥٩/٤ ، والبيان ٢٢٥/٢ ، والبحر ١٢٦/٧

أي : كم من قرية أهلكتنا^(١) . ف ﴿ كم ﴾ نصب ب ﴿ أهلكتنا ﴾ ،
و ﴿ معيشتها ﴾ نصب بنزع الخافض ، أي بطرت في معيشتها . ولا ينتصب على
التمييز^(٢) لأنه معرفة ، ولا يجوز نصب المعرفة على التمييز .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ
كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [٦٢]^(٤)

التقدير : كنتم تزعمونهم آلهة ، أو شركائي ، فحذف المفعولين^(٥) . والعامل في
﴿ يوم يناديهم ﴾ قوله^(٦) ﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ [٦٣] .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا ﴾ [٦٣]^(٨)

قال أبو علي^(٩) : ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الذين أغوينا ﴾ في موضع
خبر مبتدأ آخر^(١٠) ، والتقدير : هَؤُلَاءِ هم الذين أغوينا^(١١) . ولا يكون ﴿ الذين

(١) في الأصل : أهلكتناها ، والصواب من ي و ب .

(٢) أجازته الفراء ، وردّه النحاس وغيره ، قال النحاس « ونصب المعارف على التفسير محال عند
البصريين » اهـ ، والتفسير : التمييز ، انظر ما سلف ١٠١-١٠٢ . وكونه منصوباً بنزع الخافض هو
قول المازني فيما قال النحاس ، وعزاه أبو حيان إلى الأخفش . وقيل هو مفعول بطرت على
تضمينه معنى خسرت ، وعزاه أبو حيان إلى أكثر البصريين . (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٤١٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٩٦ ، والحجة ٤/١٩٢ خم ، والبحر ٧/١٢٨ ، والكشاف
١٨٧/٢ ، وابن يعيish ٢/٣٩ ، وللقي ٧٧٤

(٥) قال ابن هشام : الأولى أن يقدر : تزعمون أنهم شركاء ، لأن الغالب على زعم ألا يقع على
المفعولين صريحاً بل على أن وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك .

(٦) الذي قاله أبو حيان أن التقدير واذكر يوم ، ولم يتكلم عليه غيره .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ١٨٨-١٨٩ ، ٨٠٣ ، والبيان ٢/٢٣٥ ، والبحر ٧/١٢٨ ، والكشاف ٣/١٨٧-١٨٨ ،
والتبيان ١٠٢٤ . وسياق الآية : ﴿ ... الذين أغوينا أغويناكم كما غويناكم ﴾ .

(٩) ذكر المؤلف نحو ما ذكره هنا ولم يعزه إلى أبي علي ، ونقل العكبري بعض كلام أبي علي ونص أنه
في « التذكرة » له ، ومن العكبري أخذ أبو حيان .

(١٠) وذكر العكبري عن أبي علي أن الذين صفة لخبر هَؤُلَاءِ المحذوف ، والتقدير : هَؤُلَاءِ هم الذين

أغويناً ﴿ صفة ل ﴿ هؤلاء ﴾ عنده ، ويكون ﴿ أغويناهم ﴾ [٦٣] خبراً ،
لأنه حيثنذ لا يكون مفيداً بقوله ﴿ أغويناهم ﴾ زيادة لم تستفد بالصفة
والموصوف ؛ ولكن يكون التقدير : هؤلاء هم الذين أغويناً وأغويناهم كما غويناً ،
فحذف الواو^(١) .

قال : فإن قلت : فلم لا يكون قوله ﴿ أغويناهم ﴾ خبراً ، وجاز لتعلق^(٢)
قوله ﴿ كما غويناً ﴾ [٦٣] به ، فيكون مفيداً فائدة زيادة ليست في الصفة
والموصوف ؟ = [ف]^(٣) الجواب : إن ذلك يوجب أن يكون قوله ﴿ كما
غويناً ﴾ جارياً مجرى ما لا بد منه من أحد جزأي الجملة ، وهذا لا يجوز لأنه
ظرف ، والظروف فضلات في الكلام بمنزلة المفعول . فكما لا يجوز : زيداً
ضرب ، بنصب « زيد » على أنه مفعول « ضرب » ، وفي « ضرب » ضمير يعود
إليه ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الفضلة لا بد منه ليعود الضمير إليه = فكذلك
لا يجوز هذا هنا . هذا كلامه .

وقال عثمان^(٤) : إنا رأينا الظرف الذي يدعيه فضلة لا بد منه ، كقولهم :
« زيد قائم عمرو في داره » ، فلا بد من قولك « في داره » ليعود من الجملة إلى
« زيد » ضمير ، وهو فضلة في الكلام . فكذا هنا ينبغي أن يكون
﴿ أغويناهم ﴾ خبراً لتعلق قوله ﴿ كما غويناً ﴾ به وإن كان فضلة^(٥) .

= أغويناً !؟ كذا قال ، والوجه أن يكون الذين على مذهب أبي علي خبراً لهؤلاء ، وإنما ذكر أبو
علي « هم » للتفسير لا للإعراب .

(١١) في الأصل : أغويناهم ، وأثبت ما في ي و ب وهو أنسب .

(١) يريد أن جملة ﴿ أغويناهم ﴾ مستأنفة .

(٢) في الأصل : لتعليق ، والصواب من ي و ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو ابن جني ، وحكى المؤلف في الجواهر كلامه بغير هذا اللفظ .

(٥) فابن جني يرى أن الذين صفة لهؤلاء وأغويناهم الخبر ، وهو قول الزمخشري ، وأجازه العكبري

وأبو حيان .

قوله تعالى : ﴿ تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾^(١) [٦٣]

﴿ ما ﴾ نفياً تأكيد لمعنى قوله ﴿ تبرأنا ﴾ أي : لم يعبدونا باستحقاقٍ

مِنَّا^(٢) / .

٢ / ١٠٤

وقيل^(٣) : إن التقدير : تبرأنا إليك عن عبادتهم إيانا . فتكون ﴿ ما ﴾

مصدرية ، والجار محذوفاً . وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ ، وهذا تَعَسَّف^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ

الْخَيْرَةُ ﴾^(٦) [٦٨]

إن جعلت ﴿ ما ﴾ بمعنى الذي^(٧) كان التقدير : ما كان لهم الخيرة فيه^(٨) .

وإن جعلتها نافية بدأت بها ووقفت على قوله ﴿ ويختار ﴾^(٩) .

(١) انظر الجواهر ٩٢٠ ، والبيان ٢٢٥/٢ ، والبحر ١٢٨/٧ ، والكشاف ١٨٨/٣ ، والتبيان ١٠٢٤ ،

ومجمع التفاسير ٥٧٧/٤

(٢) هذا كلام لامعنى له ، والوجه أن يقول : لم يعبدونا وإنما كانوا يعبدون أهواءهم ويطيعون

شهواتهم ، وهو قول الزمخشري وغيره .

(٣) أجازة العكبري والبيضاوي (انظر مجمع التفاسير) ، وذكره صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من

غير تصريح .

(٤) هو كما قال .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٩١٩ ، وإعراب القرآن ٥٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٢٦٢/٤-٢٦٣ ، والبيان ٢٢٥/٢ ،

والبحر ١٢٩/٧ ، وتفسير الطبري ٦٢/٢٠-٦٥ ، والقرطبي ٢٠٧-٢٠٥/٣ ، وابن كثير ٢٦١/٦ ،

ومجمع التفاسير ٥٧٨/٤ ، وإيضاح الوقف ٨٢٣-٨٢٤ ، والقطع ٥٤٨ ، والمكتفى ٤٢٩ ، ومنار

الهدى ٢١٢-٢١٣

(٧) أجازة الزجاج وابن الأنباري ومن وافقهما ، ولم يرتض الطبري غيره ، وأنكر ذلك عليه جماعة

منهم مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ٥٤٧-٥٤٨

(٨) فحذف « فيه » ، انظر ما سلف من التعليق على حذف الجار والمجرور والعائد من خبر الصلة

٧٤٥

(٩) وهو قول الزجاج والأخفش علي بن سليمان وأكثر أصحاب الوقف وأهل التفسير والقراء فيما

صرح به النحاس ، واختاره القرطبي وابن كثير وأبو حيان وغيرهم .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ﴾ ^(٢) [٧٣]
 أي في الليل .

[وقوله ^(٣) : ﴿ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [٧٣]
 أي في النهار .

ولم يقل « لتسكنوا فيها » ، كقوله ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ^(٤)
 [سورة التوبة : ٦٢]

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ ^(٥) [٧٦]

وَصِلَتْ ﴿ مَا ﴾ ههنا بـ ﴿ إِنَّ ﴾ وكَسِرَتْ « إِنَّ » لأن الموصولة توصل
 بكلتا الجملتين ، من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ^(٦) .
 - وقوله ﴿ لتنوء بالعصبة ﴾ الباء للتعدي ، والتقدير : لَتُنْبِيءَ الْعَصْبَةَ ^(٧) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٩/٢-٣١٠ . ومجمع البيان ٢٦٢/٤ . والبيان ٢٣٦/٢ ، والبحر ١٣٠/٧

(٣) زيادة منى .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٧ ، وانظر ما سلف ٣٧

(٥) انظر الجواهر ٧٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٤ ، وللفراء ٣١٠/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٨/٢ ،

ومجمع البيان ٢٦٥/٤ ، والبيان ٢٣٦/٢ ، والبحر ١٣١/٧-١٣٢ ، وتفسير الطبري ٦٧/٢٠-٦٨/٧١ ،

والقرطبي ٣١١/١٢-٣١٢ ، ومجمع التفسير ٥٨١/٤ ، ومجاز القرآن ١١٠/٢-١١١ ، والكتاب

٤٧٢/٨ ، وللقضب ١٩٤/٣ ، والإيضاح ١٣٠ ، وابن يعيش ٥٩/٨

(٦) قال الأخفش علي بن سليمان : « ما أقبح ما يقول الكوفيون في الصلات أنه لا يجوز أن يكون

صلة الذي وأخواته إِنَّ وما عملت فيه ، وفي القرآن : ما إن مفاتحه » اهـ وانظر لقول الكوفيين

تفسير الطبري .

(٧) وهو قول الفراء والنحاس ومعنى قول ابن عباس والسدي وغيرهم واختاره الطبري وأبو حيان

وغيرهما . وذهب أبو عبيدة إلى أنه مقلوب ، والمعنى لتنوء العصبة بالمفتاح ، وهو ظاهر قول =

[قوله تعالى ^(١)] ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [٧٩] ^(٢)

أي : وقال الذين ، فحذف الواو ^(٣) .

[قوله تعالى ^(١)] ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَانُّ اللَّهُ ﴾ [٨٢] ^(٤)

أي : يقولون هذه الكلمة ^(٥) يتندّمون . ثم قالوا مبتدئين : ﴿ كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [٨٢] ، لفظه لفظ التشبيه ، ومعناه معنى الخبر ، والتقدير : الله يبسط الرزق لمن يشاء ، ومثله ^(٦) :

= الأخفش ، ولم يرتضه الفراء ومن وافقه ، ورأى الطبرسي أنه لا ينبغي أن يحمل القرآن على القلب لأنه يجري مجرى الغلط من القائل ، انظر كلامه .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر البيان ٢٣٦/٢

(٣) يريد أن الجملة مستأنفة .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٤ ، وللفراء ٢١٢/٢-٢١٣ ، وإعراب القرآن ٥٦٩/٢-٥٦٠ ، ومجمع

البيان ٢٦٤/٤-٢٦٥ ، والبيان ٢٣٦/٢-٢٣٧ ، والبحر ١٣٥/٧ ، والعصديات ٢٨ ، والمحاسب

١٥٥/٢-١٥٦ ، والكتاب ٢٩٠/١ ، والخصائص ٤٠/٣-٤١ ، وابن السجري ٦٧٢-٧ ، وابن

يعيش ٧٥/٤-٧٨ ، والمغني ٢٣٤ ، ٢٥٤ . وانظر في « ويكأن » الأصول ٢٥١/١ ، وحروف

المعاني ٦٧-٦٩ ، والحليبات ٤٤-٤٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٦-٥٢٧ ، والصاحي ٢٨٢-٢٨٣ ،

ورصف المباني ٤٤٢-٤٤٣ ، والحنى اللداني ٣٥٣-٣٥٤ ، وللمغني ٤٨٣-٤٨٤ ، والهمع ١٥١/٢

و ١٩٤/٤

(٥) يريد « وَيْ » .

(٦) البيت للبحارث بن أمية بن عبد شمس من أبيات له يقولها في هشام بن المغيرة ، انظر شرح

أبيات المغني ١٧٠/٤-١٧١ . وهو له في حذف من نسب قريش ٦٧ ، والاشتقاق ١٠١ ، وهو

بلا نسبة في الكامل ٦٧١ ، والفاضل ٤٩ ، والحجة ٤٥١/٢ خم ، وللمغني ٢٥٣ . وعزاه ابن حبيب

في المحبر ١٣٩ إلى بحير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير ، وهو وهم ، وإنما بيت بحير هو :

ذريني أصطبح ياسلم إني رأيت الموت نقب عن هشام

وهو من أبيات تروى له ولغيره ، انظر التعليق عليه في الكامل ٦٧١

فَأَصْبَحَ بَظُنِّ مَكَّةَ مُكْفَهَرًا^(١) كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

أي : الأرض ليس بها هشام^(١) ، لأنه كان قد مات . وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٢) .

فأما أبو الحسن فإنه يقول : إن الكاف متصلة [ب « وَيْ »]^(٤) والتقدير : وَيْكَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ^(٥) . وقد ذكرنا فيما تقدم^(٦) أَنَّ كل كلام يمكن فيه تقدير العلم ، لأن المخبر إما يُخْبِرُ لِيَعْلَمَ بكلامه المخاطب ما ليس عنده معلوماً ؛ فهذا يوجب فتح « أَنْ » في جميع المواضع .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾^(٧) [٨٢]

هذه « أَنْ » مخففة من « أَنْ »^(٨) ، ولم يأت بعوض ، وإن كان دخل على

- (١) كذا أنشده ، وهو تغيير للرواية ، والرواية والصواب « مقشعراً » أي من الجذب والمحل .
- (٢) و « كَأَنَّ » للتحقيق ، وقيل هي للتعجب وهو ظاهر قول المبرد ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .
- (٣) والسيرافي وأبي علي وابن جني وغيرهم ، وهو قول الفراء ، وعزي إلى الكسائي .
- (٤) زيادة من ب .
- (٥) ما ذكره المؤلف هو قول ذكره الفراء ولم يصرح بصاحبه ، وعزي إليه مع أنه رده ، قال : « ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمار مضمير في أَنْ ... » لكن الذي ذكره الفراء أن التقدير : « ويلك اعلم أَنَّ » فحذف لام ويلك ، ثم قال « ولم نجد ... » . وعزي هذا القول إلى الكسائي وأبي حاتم ويونس . وأذكر النحاس وغيره حذف اللام ، وقال ابن جني : « وهذا يحتاج إلى خبر نبي ليقبل » .
- وأما أبو الحسن الأفش فإنه يقول : التقدير : « وَيْكَ أَنَّهُ » والكاف من صلة وَيْكَ وهي للخطاب ، وأنه أي لأنه أو من أنه ، متعلق بما في وَيْكَ من معنى الفعل ، والتقدير : أعجب من أنه .
- (٦) لم يذكر ذلك فيما أعلم .
- (٧) انظر الجواهر ٧٢٦ ، والمغني ٤٣
- (٨) هذا قول أبي علي فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، ثم نقل عن أبي الفتح قوله لأبي علي : « ولم =

الفعل ، كما جاء ﴿ أَنْ قَدْ أبلغُوا رِيسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة الجن : ٢٨] . والتقدير : لولا أن الأمر والشأن من الله علينا .

٣

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ لَخَسَفَ بِنَا ﴾ ^(٢) [٨٢]

أي لَخَسَفَ الله بنا . ومن قال ﴿ لَخَسَفَ بِنَا ﴾ ^(٣) على المجهول ^(٤) فإنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل . وقد جاء ﴿ لَخَسَفَ بِنَا ﴾ بالإسكان ^(٥) ، قال المِجَلِّي ^(٦) :

٦

لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ أَنْعَصَرَ

قوله عز وعلا : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا

٩

فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا ﴾ ^(٧) [٨٣]

﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ وإن جعلته خبراً كان قوله = جعلت أن مخففة من الثقيلة ، وما أنكرت أن تكون هي الخفيفة الناصبة للفعل ، فتفكر ملياً ثم جوزه « أهـ .

وما قاله أبو الفتح وجوزه أبو علي هو الوجه ، وانظر ما سلف ٧٨٢-٧٨٤

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢ ، والحجة ١١٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٦٤/٤ ، والبيان ٢٣٨/٢ ، والبحر ١٣٥/٧

(٣) قرأ ﴿ لَخَسَفَ ﴾ مبنياً للفاعل حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون ﴿ لَخَسِفَ ﴾ مبنياً للمفعول . انظر السبعة ٤٩٥ ، والتيسير ١٧٢ ، والنشر ٣٤٢/٢

(٤) لم يعبر المؤلف عن هذا بأنه مبني للمجهول إلا في هذا الموضع ، وقد جرى على أن يعبر عنه بـ « المرتب للمفعول » ، انظر ما سلف ١٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٢٨٨ ، ٦٨٣ ، ٩٤٨ ، وما سيأتي ١٠٦٣ ، ١٢٢٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٣٩ ، ١٤٥٠ (٥) لم أجد هذه القراءة .

(٦) هو أبو النجم العجلي . والبيت له في الكتاب ٢٥٨/٢ ، والمنصف ٢٤/١ ، وللخصص ٢٢٠/١٤ ، والإنصاف ١٢٤ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ١٥ ، وإصلاح للنطق ٣٦ ، وتهذيبه ٩٨ ، وأدب الكاتب ٥٢٨ ، والاقْتَضَاب ٤٦٢ ، والزاهر ٥٨٠/١ ، واللسان (عصر) . وهو بلا نسبة في اللامات للزجاجي ٢٦ ، والمنصف ١٢٤/٢ ، والبيان ٢٣٨/٢ . أراد عَصَرَ فَأَسْكَنَ الصاد استخفافاً . (٧) انظر البيان ٢٣٨/٢

﴿ نجعلها ﴾ في موضع الحال ، وإن شئت كان خبراً بعد خبر . وإن جعلت^(١)
قوله ﴿ الدار الآخرة ﴾ عطف بيان كان قوله ﴿ نجعلها ﴾ خبراً

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى ﴾ [٨٥]^(٣)

وفي موضع آخر ﴿ أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَى ﴾ [٢٧] . فحيث لا جازر كان
﴿ مَنْ ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر دل عليه قوله ﴿ أعلم ﴾^(٤) .

ولا ينتصب بـ ﴿ أعلم ﴾ لأن « أَعْلَمُ » من المعاني^(٥) ، والمعاني لا تنصب
المفعول . ولهذا المعنى قالوا في قول عَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ^(٦) :

... .. وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

ألا ترى أن انتصاب « القوانس » بفعل مضمر دون « أَضْرَبَ » لأن
« أَضْرَبَ » لا يعمل في المفعول به . نعم يعمل في الظرف ، لأن الظرف يعمل فيه
الوَهْمُ ، كقول أَوْسٍ^(٧) :

فإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطِ يَمَانٍ مُسْتَهْمٍ
فَاعْمَلِ « أَحْوَجَ » في « ساعة » ونصب الساعة به .

(١) في الأصل : شئت ، وهو خطأ صوابه من ي وب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٦ ، والبيان ٢٣٩/٢ ، والبحر ١٣٦/٧

(٤) هنا قياس قول أبي علي ومن وافقه ، وقياس قول الفراء والمبرد والزجاج ومن وافقهم أن يكون

« مَنْ » في موضع رفع على أنه مبتدأ وخبره جاء ، انظر ما سلف ٤٢٧

(٥) أفعل من كذا وصف مبني للمبالغة والتفضيل في معنى الفعل المشتق هو منه وهو بمنزلة الأسماء

التي لا تكون صفة فبعدت من شبه اسم الفاعل ، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال

والأسماء لا تعمل في الأسماء ، فلا تنصب المفعول به ، انظر ما سلف ٤٢٧

(٦) سلف البيت ٤٢٨ وتخريجه والتعليق عليه ثمة .

(٧) ابن حجر . د ، ق ٢٦/٤٨ ص ١٢١ . وهو له في العضديات ٩ ، وتكلمة الإيضاح ٩٧ ، والخصص

٨٦/١٦ ، وشرح مشكل شعر المتنبي ٤٨ ، وابن يعيش ٦١/٢ ، والحزانة ٤٩٤/٣ - ٤٩٦ . وهو

بلا نسبة في الحجة ١٨/١ ، وابن يعيش ١٠٤/٦ ، والبيان ٢٣٩/٢ . والريط : الثوب الرقيق ،

والمسهم : المخطط . ويروى « رأينا العرض » .

سورة العنكبوت

قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ . أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ﴾^(١)

[٢-١]

سَدَّ قَوْلَهُ ﴿ أَنْ يَتْرَكُوا ﴾ مسدًّا مفعولي ﴿ حسب ﴾ . وقوله ﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾ تقديره : أَنْ يَتْرَكُوا بِأَنْ يَقُولُوا^(٢) ، فحذف الجار .

وذكر في أثناء كلامه أبو إسحاق^(٣) أنه يجوز أن يكون ﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾ بدلاً^(٤) من قوله ﴿ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ ، فقال الفارس^(٥) : هذا غلطٌ ، لأنه خارج من أقسام البدل ، ألا ترى أنه ليس يبدل كُلُّ وَلَا بَعْضٍ وَلَا اشْتِالٌ^(٦) !؟ وهو كما قال .

(١) انظر الجواهر ٥٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣١٤ ، وإعراب القرآن ٢/٥٦١ ، وجمع البيان

٤/٢٧١-٢٧٢ ، والبيان ٢/٢٤١ ، والبحر ٧/١٣٩-١٤٠ ، والحلبيات ٦٥ ، والإغفال ١١٨٣

(٢) وقيل : لأن يقولوا ، أجازها الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم ، والثاني تقدير الفراء . وقدره النحاس أيضاً : على أن يقولوا .

(٣) نقل كلامه المؤلف في الجواهر ، والطبرسي في مجمع البيان .

(٤) وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، قاله في الإغفال ١١٨٥ ، ونقل كلامه المؤلف في الجواهر والطبرسي في مجمع البيان . وعبارة أبي علي : ولا يكون أيضاً بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه ولا مشتلاً عليه ولا يستقيم حمله على وجه الغلط « اهـ » .

(٦) قال الإمام الطبرسي عقب حكايته كلام أبي علي : « وأقول وبالله التوفيق : إن البدل هنا صحيح ، فإنه إذا قال : أحسبوا أن يقولوا آمناً وهم لا يفتنون ، وقوله « وهم لا يفتنون » جملة في موضع الحال = فكأنه قال : أحسبوا أن يدعوا الإيمان غير مختبرين تمتحنين بمشاق التكليف ، فيكون التقدير في معنى الآية : أحسبوا أن يتركوا أحسبوا أن يهملوا ، ولا شك أن الإهمال في معنى الترك ، فيكون الثاني في معنى الأول بعينه ... » اهـ .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ ﴾ [١٢]

أي خطاياكم عنكم ، فحذف الجارّ والمجرور .

قوله تعالى : ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ﴾ [١٦]

مفعول ﴿ قال ﴾ هذه ينتهي إلى قوله ﴿ أُولَئِكَ يَتَّخِذُونَ مِنْ رُحْمَتِي وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٢٣] . ثم قال : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ [٢٤] ، فانتهى خطاب إبراهيم قومه إلى هذا الموضع . فأجابوه بأننا نحرقك أو نقتلك ^(٢) ، فقال لهم :

﴿ إِنَّا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أُوتَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ [٢٥]

بنصب الـ « مودة » ورفعها ^(٣) . فن نصبها كانت « ما » في ﴿ إِنَّا ﴾ كافة ، و ﴿ أُوتَانًا ﴾ مفعول ﴿ اتخذتم ﴾ ، وقوله ﴿ مَوَدَّةً ﴾ مفعول ثانٍ ^(٤) .

ومن رفع ﴿ مَوَدَّةً ﴾ فـ « ما » بمعنى « الذي » وهو نصب بـ « إِنَّ » ، وفي ﴿ اتخذتم ﴾ ضمير محذوف يعود إليه أي : إن الذين اتخذتموهم أوتاناً مودةً بينكم . فيكون ﴿ أُوتَانًا ﴾ مفعولاً ثانياً ، و ﴿ مَوَدَّةً ﴾ رفع خبر « إن » ^(٥) . وقول ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٢٥] من صلة ﴿ مَوَدَّةً ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٤٠ ، والبيان ٢٤١/٢

(٣) سياق الآية : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ ... ﴾ .

(٤) انظر الجواهر ٩٢٠ ، ٩٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، وإعراب القرآن ٥٦٨/٢ ، والحجة ١١٧/٤ - ١٢٠/٤ ، ومجمع البيان ٢٧٨/٤ ، والبيان ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ ، والبحر ١٤٨/٧ - ١٤٩ . وسياق الآية ﴿ ... مودة بينكم في الحياة الدنيا ﴾ .

(٥) قرأ برفع المودة وإضافتها إلى بينكم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ بنصبها وإضافتها حمزة وحفص عن عاصم . وقرأ نافع وابن عاصم وأبو بكر عن عاصم بنصبها وتنوينها ونصب بينكم ، انظر السبعة ٤٩٨ - ٤٩٩ ، والتيسير ١٧٣ ، والنشر ٢٤٣/٢

(٦) وأجاز أبو علي أن يكون اتخذ متعدياً إلى واحد ، وأن يكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره : أوتاناً ألهة ، ومودة مفعول له .

(٧) أو خبر مبتدأ محذوف تقديره « هي مودة » والجملة خبر ، أجاز القولين الزجاج والنحاس وأبو =

فإن نوت ﴿ مودة ﴾ ونصبت ﴿ بينكم ﴾ وجعلت ﴿ بينكم ﴾ متعلقاً
 بمحذوف صفة للـ ﴿ مودة ﴾ = لم يجز تعليق الجار^(١) بـ ﴿ مودة ﴾ عند
 فارسهم^(٢) ؛ لأن المصدر قد وُصِفَ ، فلا يعمل بعد الوصف^(٣) . وعندي أنه يجوز
 ذلك ، لأنه ظرف ، والظرف يفارق المفعول به ، وليُلقَقَ هذا بالمسائل المأخوذة
 عليه^(٤) .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ ﴾ [٢٣] ٦
 ﴿ منجوك ﴾ : الكاف عند سيبويه في موضع الجر بالإضافة ، وعند
 الأخفش هو في محل النصب على أنه مفعول ﴿ منجوك ﴾^(٥) .

= علي وغيرهم ، وأجاز الثاني الفراء وأجاز أيضاً أن يكون مبتدأ وخبره « في الحياة الدنيا » ،
 وأجازه النحاس أيضاً .

- (١) يريد قوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ .
 (٢) هو أبو علي الفارسي . وما عناه المؤلف إليه غلط عليه .
 (٣) سلف التعليق على هذا ١٣٦ و ٤١٢
 (٤) ذهل الشيخ عن كلام أبي علي فظن أنه استدرك عليه ، ولهذا ما قال « ويلحق هذا بالمسائل
 المأخوذة عليه » يريد كتابه « الاستدراك على أبي علي » انظر مقدمة التحقيق (آثاره) .
 وذلك أن أبا علي أجاز فيمن نصب مودة ونوتها أن يتعلق « بينكم » و « في الحياة الدنيا »
 بالمصدر « مودة » لأن الطرفين مختلفان أحدهما من المكان والآخر من الزمان ، وأجاز أن يكون
 « بينكم » صفة للمصدر « مودة » ثم قال : « وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله ﴿ في
 الحياة الدنيا ﴾ في موضع حال ... فإن قلت : فهل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن
 يكون حالاً بالمودة مع أنه قد وصف بقوله « بينكم » = قيل : لا يمتنع ذلك لأنك إذا وصفته
 فمعى الفعل قائم فيه والظرف يتعلق بمعنى الفعل ، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف =
 المفعول به ؛ فأما الحال والظرف فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به وإن كان قد وصف
 به ... » اهـ فتأمل !! وانظر ما سلف ٤١٢ - ٤١٣

- (٥) انظر الجواهر ١٦٣ - ١٦٤ ، ٨٠٧ - ٨٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٤ ، ٤٣٦ ، وإعراب القرآن
 ٥٧٠/٢ ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ١٥٠/٧ - ١٥١ ، والمقتضب ١٥٢/٤ ، والكمال ٤٦٨ ، والخصائص
 ٣٥٢/٢ ، وابن الشجري ١١٦/١ ، ٣٤٦ ، وما سيأتي ١١٨٠

(٦) كون الكاف في موضع الجر هو قياس قول سيبويه ، وكونها في موضع النصب هو قياس المحكي =

وقوله ﴿ وَأَهْلَكَ ﴾ عند سيبويه^(١) ينتصب بفعل مضر^(٢) ، والتقدير :
 وتنجي أهلك ، لأن سيبويه لا يرى الكاف والياء والهاء في « ضَارِبَاكَ وَضَارِبَاةَ
 ٢ وَضَارِبَايَ » إلا في موضع الجر ، لأن النون سقطت للإضافة ، والأخفش يرى كل
 ذلك في موضع النصب^(٣) ، لأنه لا يمكن الجمع بين النون والهاء ولا النون والكاف
 [ولا النون والياء^(٤)] ، لا يقال : ضاربانك ، ولا ضارباي ، ولا ضارباناه . / ٢/١٠٥

٦ [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [٣٦]
 ﴿ أَخَاهُمْ ﴾ ينتصب بفعل مضر ، والتقدير : وأرسلنا إلى مدين أخاهم
 شعيباً .

٩ [قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [٣٦]

من مذهب الأخفش ، وقد سلف ٦٧٥ بسط التعليق على هذا وتحقيق القول في أن ما في معاني
 القرآن للأخفش خلاف المحكي عنه فهو يوافق سيبويه وغيره في هذا ، فهو يقول « والكاف في
 موضع جر لذهاب النون » اهـ .

- (١) هذا قياس مذهبه ، انظر الكتاب ٨٦/١-٨٨ ، والمصادر المذكورة فيما علقناه ٦٧٥
 (٢) قوله « بفعل مضر » غير دقيق ، فذهب سيبويه أنه ينصب بناصر مضر وأجاز أن يكون
 فعلاً كما ذكر المؤلف أو اسم فاعل يعمل فيه والتقدير : ومنجون أهلك .
 (٣) ذكرت في ح ٦ من الصفحة السابقة أن هذا هو المحكي المشهور من مذهبه ، وهو خلاف ما نص
 عليه في كتابه معاني القرآن فهو يوافق سيبويه وغيره ، انظر ما سلف ٦٧٧ . وهو يقول في هذه
 الآية : « فالنصب وجه الكلام لأنك لا تجري الظاهر على المضر ، والكاف في موضع جر لذهاب
 النون » اهـ معاني القرآن له ٨٤ ، ويقول أيضاً « لأن الأول كان في معنى التثنية لأنه لم يقع ،
 فلذلك لتصب الثاني » اهـ معاني القرآن له ٤٣٦ . يريد أنه منصوب على المعنى فينصب بمضر
 تقديره : وتنجي أهلك أو ومنجون أهلك ، وهذا مذهب سيبويه وغيره ، قال سيبويه : « ...
 وإن شئت نصبت على المعنى وتضر له ناصباً فتقول : هذا ضارب زيد وعمراً ، كأنه قال :
 ويضرب عمراً أو ضارب عمراً ... » اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر جمع البيان ٢٨٢/٤ ، والبيان ٢٤٤/٢ : والبحر ١٥١/٧

ولم يَدْخِلِ الفاء إلا في هذا الموضع ^(١) ، وكلاهما حسن جميل : إدخالُ الفاء وتركها .

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٣)]

[٤٢]

مذهب سيبويه والخليل ^(٤) أن ﴿ ما ﴾ استفهام هنا ، وهو في موضع النصب بقوله ﴿ تدعون ﴾ ، والتقدير : أي شيء تدعون من دونه .

وقال غيرها : إن ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذي » ^(٥) ، والتقدير : يعلم الذي ^(٦) تدعونه من دونه ، فحذف الهاء . و ﴿ ما ﴾ ينتصب بـ ﴿ يعلم ﴾ على هذا القول ، وعندهما ينتصب بـ ﴿ تدعون ﴾ دون ﴿ يعلم ﴾ لأنه استفهام .

(١) يريد في نظائر هذه الآية ، كقوله ﴿ وإلى عاد أخامهم هوداً قال يا قوم اعبدوا ﴾ [سورة الأعراف : ٦٥ ، وهود : ٥٠] ، وقوله ﴿ إلى ثمود أخامهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله ﴾ [سورة الأعراف : ٧٣ ، وهود : ٦١] ، وقوله ﴿ وإلى منين أخام شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله ﴾ [سورة الأعراف : ٨٥ ، وهود : ٨٤] .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٢٤ ، ٩٢١ ، وإعراب القرآن ٥٧٢/٢ ، والحجة ١٢٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٨٤/٤ ، والبيان ٢٤٥/٢ ، والبحر ١٥٣/٧ ، والكشاف ٢٠٦/٣ ، وتفسير الطبري ٩٨٢٠ ، والقرطبي ٢٤٦/١٣ ، ومجمع التفاسير ١٨/٥ ، والكتاب ٤٧٢/١ ، والمسكرات ١٠٤ ، والبغداديات ٧٨-٧٩ ، وقوله « ماتدعون » هو ضبط الأصل ، وفي ي و ب « ما يدعون » وهما قراءتان ، فقرأ بالياء أبو عمرو وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بالتاء ، انظر السبعة ٥٠١ ، والتيسير ١٧٤ ، والنشر ٣٤٣/٢

(٤) حكى سيبويه عن الخليل ، قال « ف » ما « هنا بمنزلة أيهم ، و « يعلم » معلقة » اهـ وانظر الحجة والبغداديات .

(٥) وهو ظاهر قول النحاس والطبري ، وقول القرطبي ، وأجازه السيرافي ومن وافقه (انظر طرة الكتاب ٤٧٣/١) . والمصادر السالفة . و « يعلم » بمعنى يعرف . وذهب الزمخشري إلى أن مانافية ومن زائدة للتوكيد .

(٦) في الأصل وي : الذين ، وهو خطأ صوابه من ب .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ لَنْبُوؤَنَّهْم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٢)] ٥٨]

عَدَى « نَبُوئٌ » إلى المفعولين ، ونصب ﴿ خالدين ﴾ على الحال من الهاء

والميم .

و ﴿ نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ . الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ ^(٣)] ٥٨-٥٩]

يجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ في موضع الجرّ وصفاً للعاملين ^(٤) ، ويكون

الخصوص بالمدح محذوفاً ، والتقدير : نعم أجر العاملين الصابرين المتوكلين
أجرهم .

ويجوز أن يكون المضاف محذوفاً ، والتقدير : نعم أجر العاملين أجر الذين

صبروا ، فحذف المخصوص بالمدح - وهو المضاف - وقام المضاف إليه مقام
المضاف ^(٥) .

[قوله تعالى ^(٦) : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن ذَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ

يَرْزُقُهَا ﴾ ^(٧)] ٦٠]

يجوز في موضع ﴿ كَأَيِّن ﴾ [أن] ^(٨) يكون مرفوعاً ، ويكون قوله ﴿ من

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٤٧٢-٤٧٣ ، والحجة ٤/١٣٤-١٣٥ خم ، ومجمع البيان ٤/٢٩٠ ، والبيان ٢/٢٤٥ ،
والبحر ٧/١٥٧ ، وما سلف ٥٤٨-٥٥٠

(٣) انظر الجواهر ٦٨ ، ومجمع البيان ٤/٢٩٠ ، والتبيان ١٠٣٤ ، وإيضاح الوقف ٨٢٩ ،
والقطع ٥٥٧ ، وللمكتفى ٤٤٥ ، وسنار الهدى ٢١٦

(٤) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٥) ويجوز أن يكون « الذين » خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين ، وهو قول المكبري وظاهر قول
ابن الأنباري فقد ذهب إلى أن الوقف على ﴿ العاملين ﴾ تام .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٤/٢٩٠ ، والبيان ٢/٢٤٦ ، والتبيان ١٠٣٤

دَابَّةٌ ﴿ في موضع التبيين ^(١) له ، ويكون قوله ﴿ لا تحمل رزقها ﴾ في موضع الجر صفة للمجرور ؛ ويكون قوله ﴿ الله ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يرزقها ﴾ خبره ، والجملة خبر ﴿ كآئِن ﴾ . وأنت ﴿ كآئِن ﴾ ^(٢) بقوله ﴿ يرزقها ﴾ حملاً على المعنى .

ومن أجاز « عبد الله زيداً أبوه ضارب » ينصب « عبد الله » ب « ضارب » أجاز أن يكون ﴿ كآئِنُ ﴾ في موضع نصب بفعل مضمر يفسره يرزقها ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ [٦٤]
التقدير : وإن حياة الدار الآخرة هي الحياة . ف ﴿ الحيوان ﴾ هنا مصدر . والكلام محمول على حذف المضاف ، لأن الحياة لا تكون الدار ^(٥) .

(١) التبيين هو التمييز ، انظر ما سلف من التعليق ٤٤٨

(٢) في الأصل : كآئياً ، والصواب من ب . وفي ي : وأنت كأي كآئياً ، وكان الثانية تصحيح للأولى ولم يضرب عليها النسخ ، وهو خطأ .

(٣) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي نقل منه من غير تصريح على المعهود منه . وهو وهم ، فالمسألة التي ذكرها لا تشبه الآية . وذلك أن قوله تعالى ﴿ وكآئِن من دابة ﴾ يجوز أن يكون في موضع رفع على أنه مبتدأ وهو الأعلى والأجود ، ويجوز أن يكون منصوباً على الاشتغال بفعل مضمر يفسره المذكور عند البصريين وبالفعل نفسه عند الكوفيين ، انظر ما سلف من التعليق على الاشتغال ٤٦٩

وأما المسألة التي ذكرها فقد نصب فيها « عبد الله » باسم الفاعل « ضارب » الذي هو خبر للمبتدأ الثاني « أبوه » والجملة خبر للمبتدأ الأول « زيد » وقد كره بعضهم تقديم مفعول اسم الفاعل عليه في هذا التحول تباعد آخر الكلام من أوله ، وأجازه قوم منهم المبرد قياساً على جوازه في الفعل . انظر المقتضب ١٥٦/٤ ، والأصول ١٢٨/١-١٢٩ ، والممع ٨٤/٥

فأنت ترى أن المسألة لا تشبه الآية . ولم يرد المؤلف إلا أن يقول إن « كآئِن » يجوز أن تكون في موضع نصب على الاشتغال ، فلو قال : ومن أجاز نحو « زيداً الكريمَ ضربته » أجاز أن يكون ... إلخ . (٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٥٧٤/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٢/٤ ، والبيان ٢٤٦/٢-٢٤٧ ، والبحر ١٥٨/٧ ، والكشاف ٢١١/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٦٢/٣ ، ومجمع التفاسير ٢٩/٥ ، وتفسير غريب القرآن ٣٣٩

(٦) قدره ابن قتيبة والبيضاوي وأبو حيان : وإن الدار الآخرة هي دار الحيوان أو الحياة . ولعل =

وصحَّت الواو في قوله ﴿ الحيوان ﴾ ، ولم تكن تُتدغم^(١) في الياء^(٢) . فأما قولهم « الحيوان » للنفس فإنه في الأصل مصدر ، وسمي به الشخص على تقدير أنه ذو الحياة . ٣

ودخلت اللام في قوله ﴿ لَهِيَ ﴾ على النّضل ، ومثله ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمَّ الْمُتَصَوِّرُونَ ﴾^(٣) [سورة الصافات : ١٧٢] .

= الأولى أن يقال : ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لاموت فيها ، فكأنها في ذاتها حياة ، وهو قول الزمخشري .

(١) في النسخ : « ولم يكن ليدغم » ولم تعجم الياء من « ليدغم » في الأصل ، والوجه ما أثبت .

(٢) لأن أصله « الحيتان » من « حي » فقلبت الياء التي هي لام واو استكراهاً لتوالي الياءين ،

ليختلف الحرفان ، هذا مذهب الخليل وسيبويه وأبي علي وابن جني وغيرهم . وانفرد أبو عثمان

فذهب إلى أنه غير مبديل الواو وأنها فيه أصل وإن لم يكن منه فعل . انظر في ذلك الكتاب

٢٨٩/٢ ، ٣٩٤ ، والمُتَصَوِّرُونَ ٢٨٤/٢-٢٨٥ ، وسر الصناعات ١٥٣-١٥٤ ، ٢١١ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ،

والمصتق ٥٦٩ ، ٧٥٤ ، واللسان (حي) .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٦

سورة الروم

قوله عزّ وعلا : ﴿ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾^(١) | ٣ |
المصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : وهم من بعد أن غلبوا سيغلبون .

٢ | قوله تعالى [^(٢) : ﴿ لِّلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾] | ٤ |
أي من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء ، فحذف المضاف إليه ، وبنائها على الضم^(٤) . ويسمونها « الغاية » ، لأن المضاف إليه الذي هو غاية الكلمة متوياً وإن لم يكن في اللفظ .

٦ | وقد جاء عن بعضهم ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ بالجر والتنوين^(٥) . وهذا لم يكن لينوي / المضاف إليه ، بل جعلها اسمين .

١/١٠٦

٩ | قوله تعالى [^(٦) : ﴿ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ ﴾] | ٥ |

(١) انظر الجواهر ٤٦١ ، ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، ولفراء ٣١٩/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٧/٢-٥٧٨ ، ومجمع البيان ٢٩٤/٤ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦١/٧ ، وابن يعيش ٥٩/٦ ، ٦٢ ، زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٢ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٥ و ٢/١١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، ولفراء ٣١٩/٢-٣٢٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٨/٢ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، والمقتضب ١٨٠/٢ و ١٧٥/٣ و ٢٠٥/٤ ، ٢٠٧ ، والكامل ٨٥ ، تعليقات الأخفش تلميذ المبرد ، والخصائص ١٨٤/١ و ٣٦٢/٢ ، ٣٦٥ ، وابن يعيش ٢٨٣ ، ٣٠ ، ٩٣ و ٨٧/٤ ، ٨٨ ، وابن الشجري ٣٢٨/١ و ٢٦٠/٢ ، والمغني ٢٠٩ ، ٨١٤ .

(٤) انظر ما سلف من الكلام على قبل وبعد ٢١١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) وهي قراءة شاذة عزها أبو حيان إلى أبي السمال والجحدري وعون العقيلي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٥٨١/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٥/٤ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، وتفسير =

يجوز أن تجعل الباء من صلة قوله ﴿ يَفْرَحُ ﴾^(١) [٤] ، ويجوز^(٢) أن تجعله من صلة ﴿ ينصر ﴾^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾^(٥) [٦]

مصدر موكّد لما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على أنّه وَعَدَمَ وعداً لا خُلّف فيه ، نصّاً على ذلك سيبويه^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ أَوْلَمَ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ ﴾^(٨) [٨]

يجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ نفيّاً ، فتقف^(٩) على قوله ﴿ في أنفسهم ﴾ وتبتدئ

بـ ﴿ ما ﴾^(١٠) . وقد عدّى « التّفكّر » بـ « في » فجرى مجرى قوله ﴿ أَوْلَمَ

يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٥] .

الطبري ١٢/٢١ ، ومجمع التفاسير ٣٤/٥ ، والقطع ٥٥٨ ، والمكتفى ٤٤٧ ، ومنار الهدى ٢١٦ .
وسياق الآية : ﴿ ... ويومئذ يفرح المؤمنون . بنصر الله ... ﴾ .

(١) وهو الظاهر وقول الأكثرين الطبري والنحاس والطبرسي والبيضاوي وأبي حيان وغيرهم .

(٢) في الأصل : أو يجوز والصواب من ب و ي .

(٣) وهو قول أبي حاتم ، فقد ذهب إلى أن الوقف على ﴿ يفرح للمؤمنون ﴾ تامّ وابتدئ ﴿ ينصر الله ... ﴾ ، وقيل هو كاف وقيل حسن .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ٧٦٨ ، وإعراب القرآن ٥٨١/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٤/٤ ، والبيان ٢٤٩/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، ومجاز القرآن ١١٩/٢ ، والكتاب ١٩٠/١-١٩١ ، والمقتضب ٢٣٢/٣ ، والبغداديات ١٧٠ ، ١٨٩ ، وابن يعيش ١١٦/١-١١٧ .

(٦) انظر الكتاب ١٩٠/١-١٩١ ، وهو قول الجميع .

(٧) انظر البيان ٢٤٩/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، والتبيان ١٠٣٧ ، والكشاف ٣١٥/٣ ، وتفسير الطبري ١٧/٢١ ، والقرطبي ٨/١٤ ، ومجمع التفاسير ٣٥/٥

(٨) انظر إيضاح الوقف ٨٢١ ، والقطع ٥٥٨ ، والمكتفى ٤٤٧ ، ومنار الهدى ٢١٧

(٩) وهو قول ابن الأنباري وأبي حاتم والداني ، وهو ظاهر تأويل القرطبي ، وهو الظاهر .

ويجوز أن تجعل ﴿ ما ﴾ متصلاً بما قبله وإن كان نقيضاً^(١) ، كقوله :
﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾^(٢) [سورة فصلت : ٤٨] ، وقوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٣) [سورة الإسراء : ٥٢] .

٢

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَعَمَّرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَّرُوهَا ﴾^(٥) [٩]

يجوز أن يكون التقدير : [و]^(٤) عمروا فيها أكثر^(٦) مما عمروا فيها^(٧) ،
فيكون « عَمَّرَ » و « عَمِرَ » لغتين^(٨) من البقاء^(٩) .

٦

ويجوز أن يكون التقدير : وَعَمَّرَ الْأَرْضَ الَّذِينَ^(١٠) كانوا من قبل قريش
أكثر مما عمرتها قريش^(١١) .

٩

فلتضف هذه الآية إلى ما عدناها لك^(١٢) من قوله ﴿ وما بَلَّغُوا مِغْشَارَ

(١) وهو قول متكف أجازة العكبري وأبو حيان ومن وافقها . وهو قول لا يصح إلا أن يضمن
يتفكر معنى يعلم أو نحوه لأنه لا ينصب مفعولين بل يتعدى بـ « في » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩١

(٣) انظر للصادر التي أحلنا عليها في الكلام عليها في موضعها ٧٢٠ ، ولم يتكلم ثمة على الوجه الذي
ذكره هنا . (٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معساني القرآن للفراء ٢٢٢/٢ ، ومجم البيان ٢٩٧/٤ ، والبحر ١٦٤/٧ ، وتفسير الطبري
١٧/٢١-١٨ ، والقرطبي ٩/١٤ . وسياق الآية : ﴿ ... وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا ... ﴾ .

(٦) في النسخ هنا : عمروها أكثر ، والصواب ما أثبت .

(٧) في الأصل : مما عمروها ، والصواب من ي و ب .

(٨) في الأصل و ب : لغتان ، وهو خطأ صوابه من ي .

(٩) يعني من العمر وهو البقاء ، واقتصر الجوهري على الكسر ، وحكى غيره الفتح أيضاً ، يقال عمير
الرجل وعمر : إذا عاش وبقي زماناً طويلاً ، وهو لازم ، انظر الصحاح واللسان والتاج
(عمر) . وعلى هذا تكون « ها » في « عمروها » منصوبة بنزع الخافض . وقد أجاز أبو حيان
أن يكون معنى الآية من البقاء ولم يذكر غير هذا .

(١٠) في الأصل : التي ، وفي ب : الذي ، والصواب من ي .

(١١) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد والفراء وغيرهم .

(١٢) فيما سلف ٦٩٦ . وسلف ثمة ذكر مصادر الكلام على آيتي سورة سبأ وسورة الفتح .

ما آتَيْنَاهُمْ ﴿ [سورة سبأ : ٤٥] ، وقوله ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ بعد قوله :
﴿ إِنَّا سُلْطَانَةٌ ﴾^(١) [سورة النحل : ١٠٠] ، وقوله : ﴿ وَتَعَزَّوهُ وَتُقَرَّوهُ ﴾ ثم قال
﴿ وَتَسْبَحُوهُ ﴾ [سورة الفتح : ٩] . ٢

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّؤَى أَنْ
كَذَّبُوا ﴾^(٣) [١١٠] ٦
من نصب ^(٤) ﴿ عاقبة ﴾ كان ﴿ السُّؤَى ﴾ رفعاً اسم ﴿ كان ﴾ . ومن رفع
الـ ﴿ عاقبة ﴾ كان ﴿ السُّؤَى ﴾ في موضع النصب ^(٥) .

و ﴿ السُّؤَى ﴾ : فُعْلَى ، تَأْنِيثُ « الْأَسْوَأُ » كَأَنْ « الْحُسْنَى » تَأْنِيثُ
« الْأَحْسَنُ » : [فـ] كما قال في وصف المؤمنين ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى ﴾ ٩
[سورة يونس : ٢٦] ، وقال : ﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ [سورة الليل : ٦] = جاء في وصف
الكفَّرة بلفظة ^(٦) ﴿ السُّؤَى ﴾ ، وهو طريق [مسلوك] ^(٧) مشروع ، لأنَّ
المَرْقِسِيَّ ^(٧) قال : ١٢

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٩٦

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٢/٢ ، والحجّة
١٢٧/٤ - ١٢٨ خم ، وأخذ المؤلف بعض كلام أبي علي ، ومجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والبيان ٢٤٩/٢ ،
والبحر ١٦٤/٧ ، والتبيان ١٠٣٧ - ١٠٣٨ ، والعصديات ٨٧

(٣) في الأصل : نضبه ، وهو خطأ . وقرأ ﴿ عاقبة ﴾ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ونافع ، وقرأ
الياقون بالنصب . انظر السبعة ٥٠٦ ، والتيسير ١٧٤ ، والنشر ٢٤٤/٢

(٤) هذا قول الفراء والنحاس وأحد قولي أبي علي ومن وافقهم ، وهو الظاهر .

(٥) في الأصل « بلفظ » ، وما أثبتته من ي وب أجود .

(٦) كذا قال المؤلف يعني امرأ القيس بن حجر أشهر شعراء العرب ، وهو ليس بمرقسي .

و « المرقيسي » نسبة إلى امرئ القيس بن الحارث الأصغر بن معاوية الكندي ، وهو أخو
معاوية الأكرمين المجتهد الخامس لامرئ القيس بن حجر .

والنسبة إلى كل « امرئ القيس » في العرب إلا الكندي المذكور « مرقي » ، انظر مختلف =

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلالِ

- وقوله ﴿ أن كذبوا ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً له ، أي لأن كذبوا^(١) .
 ويجوز أن يكون قوله ﴿ أن كذبوا ﴾ في موضع الرفع خبر مبتدأ مضر ، أي هو
 أن كذبوا . [فعلى هذا يقف على ﴿ السوأي ﴾^(٢) ، وعلى الأول لا يقف .
 ويجوز^(٣) أن تجعل ﴿ أن كذبوا ﴾ بدلاً من ﴿ السوأي ﴾ رفعاً أو نصباً .
 ويجوز^(٤) أن تجعل ﴿ أن كذبوا ﴾ خبراً فبين رفع ﴿ عاقبة ﴾ أو الاسم فبين
 نصب . فعلى هذين تنصب ﴿ السوأي ﴾ بـ ﴿ أسأؤوا ﴾ ، قال^(٥) : لأن
 « السوأي » و « الحسنى » مصدران ، قال^(٦) :

أَنْتَى جَسَزُوا عَامِراً سَوَايَ يَفْعَلُهُمْ
 أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوَايَ مِنَ الْحَسَنِ^(٧) [^(٨)

- = القبائل ومؤتلفها ٢٢ ، والمزهر ٤٥٢/٢ ، والتاج (ق ي س) وفي كلام صاحبه وهم .
 وقد فات هذا أصحاب كتب الأنساب فلم يذكرها « المرقي » فيها . وعند صاحب اللباب
 ١٩٢/٢ أن النسبة إلى الكندي المذكور « مرئي » كغيره . والمرئي بفتح الميم والراء وبالهمزة
 المكسورة ، انظر الإكمال ٢١٤/٧ ، وتبصير المنتبه ١٢٥٣ ، ١٢٥٩ ، واللباب ١٩١/٣
 وقد سلف البيت ٧٧٥ وتخرجه ثمة ، وسيأتي ١٢٢٤ . وقوله « إلى الحسنى » أي الحالة الحسنى .
 (١) وهو قول الفراء وأبي حاتم والنحاس وأحد قولي أبي علي وغيرهم .
 (٢) وهو وقف تام عند الأخفش ، انظر القطع ٥٥٨-٥٥٩ . فالظاهر أنه عنده خبر مبتدأ مضر ،
 وأجازه أبو البركات والمكبري .
 (٣) أجازه أبو البركات والمكبري أيضاً .
 (٤) أجازه أبو علي ومن وافقه .
 (٥) يريد أبا علي الفارسي ، انظر الحجة .
 (٦) في ب - والزيادة منها - : قوله ، والصواب ما أثبت .
 (٧) البيت لأفنون الثغلي . الفضليات ق ٨/٦٦ ص ٢٦٣ ، وشرحها للأنباري ٥٢٥ ، وهو له في
 الكامل ١٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٠/٨ - ٢٥٤ ، وهو بلا نسبة في
 الحجة ١٢٨/٤ خم ، وجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والخصائص ١٨٤/٢ و ١٠٧/٣ ، وابن الشجري ٣٧/١ ،
 والمغني ٦٧ . وقوله عامراً يريد بني عامر بن صعصعة . (٨) زيادة من ب .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(٢)]

| ٢٤ |

التقدير ^(٣) : ومن آياته آيةٌ يريكم البرق ^(٤) ، فحذف الموصوف وأقام الصفة ٣ مقامه ^(٥) . وكان أبو علي ^(٦) يحملها مرةً على حذف « أن » ^(٧) على تقدير : ومن آياته أن يريكم البرق ، كقوله ^(٨) :

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر الجواهر ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٨٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، ولفراء ٣٢٢/٢ ، والحجة ٢٩٧/٢ ، وجمع البيان ٣٠٠/٤ ، والبيان ٢٥٠/٢ ، والبحر ١٦٧/٧ ، والبغداديات ٦٨ ، ١٥٦ ، ٢٦٧ ، والبصريات ١٨ ، ولفني ٨٣٩

(٣) في الأصل و ي : والتقدير ، ولا معنى للواو هنا . وفي ب : أي ومن إلخ .

(٤) وهو قول الرماني وأبي علي فيما بين يدي من كتبه وأحد أقوال الفراء ومن وافقهم . والتقدير : ومن آياته آية يريكم فيها البرق ، فحذف .

(٥) حذف للموصوف والمراد إثباته ، فلا تأخذ الجملة إعراب الموصوف ويبقى موضعها رفعاً على أنها صفة للموصوف المحذوف . وقد بسطنا التعليق على حذف للموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥

(٦) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه ، والذي في الحجة والبغداديات والبصريات هو حذف المبتدأ الموصوف .

(٧) وهو قول الأخفش ، وأجازه الفراء ومن وافقها . وذكر الفراء وجهاً ثالثاً كأنه المختار عنده ، وهو أن يكون في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : ويريك من آياته البرق خوفاً وطمعاً .

(٨) وهو طرفة ، من معلقته . د ، ق ٥٤/١ ، ص ٣١ ، وشرح القصائد السبع ١٩٢-١٩٣ ، والتسع ٢٦٤-٢٦٥ ، والعشر ١٣٢ . وهو له في الكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٥ ، وعبث الوليد ٤٢١ ، وابن الشجري ٨٣/١ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وضائر الشعر ١٥١ ، وجمع البيان ١٤٩/١ ، ولفني ٨٤٠ ، وشرح شواهد اللفني ٢٧٠-٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤ ، والخزانة ٥٧/١

وهو بلا نسبة في الجواهر ٩٤ ، ٤٤٠ ، ٦٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٦ ، ٤٣٧ ، ولفراء ٢٦٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٣١٧ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، وإيضاح الوقف ٢٧٧ ، والأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦-١٧٧ ، والمسائل النشورة ٧٤ ، والعسكريات ١٠٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٤٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٧ ، والبيان ١٠١/١ و ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ . وسيأتي ١٠٦١

... .. أَحْضُرُ الْوَعَى (١)

وأراد (٢) أن يأخذ على أبي إسحاق حذف أن في قوله ﴿ أَعْبُدْ ﴾ (٣) [سورة
الزمر: ٦٤] ، فنقل كلامه ثم تذكر هذا الموضع فبيّضه ، وهو إلى الآن كذلك .

[قوله تعالى] (٤) : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ
تَخْرُجُونَ ﴾ (٥) [٢٥]

الجار يتعلق بحذوف في موضع الحال من الكاف والميم ، أي : دعاكم خارجين
من الأرض . وإن شئت كان وصفاً للنكرة ، أي دعوة ثابتة من هذه الجهة .
ولا يتعلق بـ ﴿ تَخْرُجُونَ ﴾ لأن ما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبله . وقد ذكرناه
في « الوقف » (٦) .

قوله تعالى : ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (٧) [٢٨]

(١) البيت بتمامه :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِئِي

فـ « أَحْضُرُ » فيه في معنى « أن أحضر » أي عن أن أحضر ، فحذف « أن » فارتفع الفعل .
ويجوز الكوفيون نصب « أحضر » بأن المضرة ولا يجيزه البصريون إلا أن يعوض منها الواو
أو الفاء . وحذف « أن » جاء في ضرورة الشعر ، ولا يحمل القرآن عليها .

(٢) يريد أبا علي الفارسي في كتابه « الإغفال » الذي تعقب فيه شيخه أبا إسحاق ، وقد نقل أبو
علي في الإغفال ١٢٠٨ كلام أبي إسحاق ولم يعلق بشيء كما قال المؤلف . وقد ذكر المؤلف نحو
هذا في الجواهر ٦٢٢

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٦٥-١١٦٨

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٢٠٠/٤ ، والبيان ٢٥٠/٢ ، والبحر ١٦٨/٧

(٦) لم ينته إلينا كتابه هذا فيما نعلم . وإنما ذكر المؤلف هذه الآية في الوقف لأن نافعاً ويعقوب
وجاعة من المفسرين يقفون على ﴿ دعوة ﴾ ويستدنون ﴿ من الأرض إذا ... ﴾ وقد ردّ هذا بما
ذكره المؤلف ، انظر إيضاح الوقف ٨٣٢-٨٣٣ ، والقطع ٥٦١ ، والمكتفى ٤٤٨ ، ومنار
الهدى ٢١٧

(٧) انظر شرح البع اللوح ٢/٢٥ ، ومجمع البيان ٢٠٢/٤ ، والبحر ١٧١/٧

الجملة في موضع النصب ، لأنه جواب قوله ﴿ هَلْ لَكُمْ ﴾ [٢٨] كأنه قال :
﴿ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ فَتَسْتَوُوا .

[وقوله ^(١)] : ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٢٨] ^(٢)
أي تخافون أن ^(٣) يساووكم كخيفتكم مساواة بعضكم بعضاً .

[قوله تعالى ^(٤)] : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [٣٠] /
أي الزموا فطرة الله ، فهو نصب على الإغراء ^(٥) .

[قوله تعالى ^(٦)] : ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ [٣١] ^(٨)
حال ^(٩) من قوله « أَقِيمْ » ، لأن خطابه خطاباً لجميعهم ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [سورة الطلاق : ١] .

ويجوز أن يكون حالاً من « الزموا » ^(١٠) ، فيكون العامل وصاحب الجلال

(١) زيادة مني .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٠٢/٤-٣٠٣ ، والبحر ١٧٠/٧

(٣) في الأصل : أي ، وهو تحريف صوابه من ي وب .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وللفراء ٢٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٨/٢ ، ومجمع البيان

٣٠٢/٤ ، والبيان ٢٥٠/٢-٢٥١ ، والبحر ١٧١/٧

(٦) وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقهما . وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه مصدر ، أي فطر الله
تلك الفطرة .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وللفراء ٢٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٩/٢ ، ومجمع البيان

٣٠٤/٤ ، والبيان ٢٥١/٢ ، والبحر ١٧١/٧ . وسياق الآية : ﴿ فَأَمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ

اللَّهِ ... [٣] مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ... ﴾ .

(٩) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ومن وافقهما .

(١٠) أجازة الفراء ومن وافقه .

جميعاً مَظْمَرَيْن ، كقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾^(١) [سورة البقرة : ٢٣٩] ،
 والتقدير : فإن خفتم فصلوا رجالاتكم أو ركباناً . وقد قلنا في « الجواهر »^(٢) في قوله
 ٣ ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾^(٣) [سورة البقرة : ١٧٣] : إن التقدير : فمن
 اضطر فأكل غير باغٍ ولا عادٍ ، فأضمر العامل وصاحب الحال ، وأضمر مفعول
 باغ^(٤) . ومن قال : إن^(٥) التقدير : فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فأكل^(٦) = جعل
 ٦ ﴿ غير باغٍ ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ اضطر ﴾ وأضمر « أكل » بعد ماضى الكلام
 بصاحب الحال والحال جميعاً .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ
 ٩ لَمُبْلِسِينَ ﴾^(٧) [٤٩]
 قالوا : كرر قوله ﴿ من قبله ﴾ للتأكيد وطول الكلام ، فقلوه عن

(١) انظر الجواهر ٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/١-٢٧٤ ، والبيان
 ٢٤٤/١ ، والبحر ٢/٢٤٣

(٢) هو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج وقد حققنا القول في ذلك في
 مقدمة التحقيق ، انظر ص ١٣ ، ٢٠ ، ٤٨٦-٤٨٨ منه ، وانظر ما سلف ١٢٦

(٣) انظر تفسير الطبري ٥١/٢ ، والقرطبي ٢٣١/٢ ، والبحر ٤٨٩/١-٤٩٠

(٤) ومفعول « عاد » أيضاً ، وقدره في الجواهر : غير باغ الميتة قصداً إليها ولا يعدو حد ما يد به
 رمقه . وذكر وجهاً آخر أن يكون التقدير : غير باغ على الإمام ولا عاد على الأمة بقطع
 الطريق ، فيكون قد أضمر فيه الجار والمجرور ، واختار الأول ، وكلاهما قيل في تأويل الآية ،
 وقيل غير ذلك .

(٥) في الأصل : فإن ، والصواب من ي وب .

(٦) وهو قول الطبري ورجحه أبو حيان ، وهو ظاهر قول القرطبي ، ورجح للتؤلّف في الجواهر
 القول الأول .

(٧) انظر الجواهر ٥٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٢ ، ومجمع البيان
 ٣٠٩/٤ ، والبيان ٢٥١/٢ ، والبحر ١٧٨/٧ ، وتفسير الطبري ٣٥/٢١ ، والقرطبي ٤٤/١٤ ،
 وابن كثير ٣٢٨/٦-٣٢٩ ، ومجمع التفسير ٥١٧/٥-٥٢

المازني^(١) . والصحيح^(٢) أَنْ التقدير : وإن كنا من قبل أن ينزل عليهم الغيث من قبل السحاب^(٣) لَمْبَلِسِينَ . فالضمير يعود إلى « السحاب »^(٤) في قوله ﴿ فَثَبِيرُ سَحَابًا ﴾ [٤٨] . ولم يقل « من قبلها » ولو قالها لجاد وجاز ، كما قال :
﴿ أُعْجَازُ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ ﴾ [سورة الحاقة : ٧] .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَلَئِن أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [٥١]^(٦)

التقدير : لِيُظْلَنَ^(٧) ، فالماضي بمعنى المستقبل ، كقوله ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ ﴾ [سورة الإسراء : ٨٦] ، وقوله : ﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾^(٨) ثم قال : ﴿ لَا يَأْتُونَ ﴾ [سورة الإسراء : ٨٨] .

وإنما قال ﴿ فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ لأنه كنى عن الزرع الذي دلَّ عليه قوله ﴿ فَانظُرْ^(٩) إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [٥٠] .

-
- (١) لأعرف أحداً عزا هذا القول إليه ، وهو قول الأخفش والزجاج واختاره الطبري ومن وافقه .
 - (٢) بل الظاهر الأول ، والله أعلم .
 - (٣) عزي هذا القول إلى المبرد . وضعفه أبو حيان لأن حرفي جرّ متفقين - وهما « من » - لا يتعلقان بعامل واحد وهو الخبر إلا بواسطة حرف العطف .
 - (٤) السحاب اسم جنس جمعي واحده سحابة ، وكل ما كان ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فيانه يجوز تذكره وتثنيه ، التذكير لأنه واحد يؤدي عن جمع ، والتثنية لأنه في المعنى جمع ، وكذلك النخل ، انظر ما سلف ٩٥٨ ، ٤٢١ .
 - (٥) زيادة من ي وب .
 - (٦) انظر الجواهر ٦٦٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٥/٢ ، ومجمع البيان ٣١٠/٤ ، والبحر ١٧٩٧-١٨٠ ، والكتاب ٤٥٦/٨ ، واللفني ٨٣٤ .
 - (٧) وهو تقدير الخليل ووافقه الناس .
 - (٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٢٢ ، ولم يتكلم ثمة على هذا الوجه فيها ، فانظر المصادر ثمة .
 - (٩) في الأصل و ب : انظر ، والتلاوة بالفاء . وفي ي : انظروا ، وهو خطأ .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعِدْرَتُهُمْ
وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾^(٢) [٥٧]
بالتاء والياء^(٣) . فالياء^(٤) للفصل ، والتاء لترك الاعتماد بالفصل .

٣

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الحجة ١٣٣/٤-١٣٤ خم ، ومجمع البيان ٣١١/٤ ، والبيان ٢٥٢/٢ ، والبحر ١٨١/٧

(٣) قرأ بالياء عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٥٠٩ ، والتيسير ١٧٦ ،
والنشر ٢٤٦/٢

(٤) في الأصل : والياء ، والصواب من ي وب .

سورة لقمان

قوله عز و علا : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ ^(١) [٢]
﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيات الكتاب ﴾ خبره .

وقوله : ﴿ هُدًى ﴾ [٣]

في موضع الحال .

[وقوله] ^(٢) : ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ [٣]

عطف عليه . ويرفع ﴿ رحمة ﴾ الزِّيَّات ^(٣) ، فإما أن تجعل قوله ﴿ هُدًى ﴾ من باب قوله « هذا حلّو حامض » ^(٤) ، أو تجعله مسنداً إلى مضر ، أي هو هدى ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ
عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا ﴾ ^(٧) [٦]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٩ ، وللقرآني ٢٢٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٩/٢ ، والحجّة

١٢٥/٤ خم ، وجمع البيان ٣١٢/٤-٢١٣ ، والبيان ٢٥٣/٢ ، والبحر ١٨٢/٧

(٢) زيادة مني .

(٣) هو حمزة ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٥١٢ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٤) فيكون خبراً بعد خبر ، وأجازه أبو البركات . وسلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٢

(٥) وهو قول القرآني والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر معاني القرآن للقرآني ٢٢٦/٢-٢٢٧ ، وإعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، والحجّة ١٢٥/٤ خم ، وجمع

البيان ٣١٢/٤-٣١٣ ، والبيان ٢٥٣/٢ ، والبحر ١٨٤/٧

بالنصب والرفع^(١) . فالنصب بالعطف على ﴿ يضل ﴾ . والرفع بالعطف^(٢) على ﴿ يشتري ﴾ أي من يشتري للإضلال ويتخذها هزواً . وما بين ﴿ يشتري ﴾ و ﴿ يتخذ ﴾ في الصلة ليس بأجنبي .

والباء في ﴿ بغير علم ﴾ للحال ، أي ليضل عن سبيل الله جاهلاً^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَلَى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [١٧]^(٥)

الكاف^(٦) في موضع الحال . وكذا قوله ﴿ كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ في موضع الحال ، أي : وَلَى مُسْتَكْبِرًا مُشْبِهًا لِلْمُ .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ . خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [٨-٩]^(٨) حال من المجرور باللام . و ﴿ جَنَّات ﴾ يرتفع بالظرف على المذهبين جميعاً ، لجره خبراً عن المبتدأ^(٩) .

(١) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وحفص ، والباقون بالرفع . انظر السبعة ٥١٢ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٢) وهو قول الفراء وأبي علي وأحد فولي النحاس وغيرهم ، وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون ﴿ ويتخذها ﴾ مستأنفاً .

(٣) قال الطبري : فعل مافعل من اشتراؤه هو الحديث جهلاً منه بحاله في العاقبة عند الله من وزر في ذلك « تفسير الطبري ٤١/٢١ ، وانظر مجمع التفاسير ٥٧/٥ ، وقيل في تأويلها غير ذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٣١٢/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ ، والبحر ١٨٤/٧ ، والكشاف ٢٣٠/٢

(٦) يريد جملة ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا ﴾ . وأجاز الزمخشري وأبو حيان أن تكون الجملتان مستأنفتين .

(٧) انظر مجمع البيان ٣١٢/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ . وسياق الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ ... ﴾ .

(٨) مذهبي سيبويه ومن وافقه والأخفش ومن وافقه ، وسلف بسط التعليق عليها ١٣

(٩) يريد خير اسم « إِنَّ » .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ ^(٢)] ١٠
 الباء للحال ، فيجوز أن يكون حالاً من ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ ، ويجوز أن يكون
 حالاً من مفعول « تَرَوْنَ » ^(٣) . ٣

[قوله تعالى ^(٤) : ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٥)]
 / [١١٠]

١/١٠٧

أى كراهة ^(٦) أن تميد بكم ، فحذف المضاف . وقال الفراء ^(٧) : لئلا تميد بكم .
 والوجه الأول . ٦

[قوله تعالى ^(٨) : ﴿ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾] ١١١
 الياء المنفعل الأول ، وقوله ﴿ ماذا ﴾ ^(٩) إن جعلته كالشيء الواحد كان
 منصوباً بـ ﴿ خلق ﴾ ، ويكون الجملة سداً مسدداً مفعولياً ﴿ أروني ﴾ . وكذلك
 إن جعلت « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » ، و ﴿ خلق ﴾ صلة له على
 تقدير « خلقه » = كان قد سدَّ مسدداً ما يقتضيه ﴿ أروني ﴾ . ٩ ١٢

[قوله تعالى ^(١٠) : ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾] ١١٣

- (١) زيادة من ي و ب .
 (٢) انظر إعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، وجمع البيان ٣١٣/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢
 (٣) انظر ما سلف من كلامه على قوله تعالى : ﴿ رفع السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾
 [سورة الرعد : ٢] ص ٦٢١
 (٤) زيادة من ب .
 (٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، وجمع البيان ٣١٣/٤
 (٦) وهو قول النحاس وهو قياس مذهب للبرد والزجاج وأبي علي وغيرهم من البصريين .
 (٧) انظر معاني القرآن له ٣٢٧/٢ . وقد بسطنا التعليق على هذا ١٦٢
 (٨) انظر جمع البيان ٣١٥/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ ، والبحر ١٨٥/٧
 (٩) سلف الكلام عليها ١٦١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .
 (١٠) انظر الجواهر ٨٤١ ، وإعراب القرآن ٦٠٢/٢ ، والحجّة ١٣٥/٤-١٣٦ خم ، وجمع البيان
 ٢١٤/٤-٢١٥ ، والبحر ١٨٦/٧

و ﴿ يَابُنِي ﴾ ، و ﴿ يَابُنِي ﴾ ^(١) . فن قال ﴿ يَابُنِي ﴾ فأصله « يَابُنِي »
فحذف الياء الأخيرة اجتزاء بالكسرة .

٣ ومن فتح أبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، ثم حذف الألف .

ومن أسكن الياء فإنه أسكنها في الوقف بعد الحذف ، ثم أجرى الوصل مجرى
الوقف ^(٢) . وقد تقدم ذلك في سورة هود عليه السلام ^(٣) .

٦ قوله عز وعلما : ﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾ ^(٤) [١٦]
أي إنَّ القصة والحالة . ويجوز رفع ﴿ مِثْقَالٍ ﴾ ونصبه ^(٥) . فمن نصب كان
التقدير : إن تكن الموزونة مثقال حبة ، فأضمرها لدلالة الكلام عليها . وإن
شئت كان التقدير : إن تكن الخصلة ^(٦) مثقال حبة ^(٧) .

٩ ومن قال ﴿ مِثْقَالُ حَبَّةٍ ﴾ ف ﴿ تَكُ ﴾ تامة ، وأنت ﴿ تَكُ ﴾ وإن كان
﴿ مِثْقَالٍ ﴾ مذكراً ، لأنه من باب ما اكتسب فيه المضاف من المضاف إليه
التأنيث ^(٨) .

١٢

(١) قرأ بإسكان الياء ابن كثير ، وقرأ حفص بالفتح ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة

٥١٢-٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢ ، ٢٨٩

(٢) قال أبو علي : « وهذا يجيء في الشعر ... لانعلم جاء في الكلام » اهـ .

(٣) انظر ما سلف ٥٦٦

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٤٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٩-٤٤٠ ، وللغراء ٢٢٨/٢ ، وإعراب

القرآن ٢/٦٠٢ ، والحجة ٤/١٣٧-١٣٨ ، وجمع البيان ٤/٣١٨ ، والبيان ٢/٢٥٥ ، والبحر ٧/١٨٧

(٥) كان في النسخ « ونصبها » ، والوجه ما أثبت . وقرأ بالنصب نافع وحده ، وقرأ الباقون

بالرفع ، انظر السبعة ٥١٢ ، والتيسير ١٧٦ ، ١٥٥ ، والنشر ٣٤٦/٢ ، ٢٢٤

(٦) من الإساءة أو من الإحسان .

(٧) قدره الأخفش : إن تكن الخطيئة ، وقدره أبو علي : المظلمة أو السيئة أو الحنة ، وقدره الغراء

مضراً مجهولاً كالضير في إنها .

(٨) وهو قول الغراء والنحاس ومن وافقها . وذهب أبو علي إلى أنه أتت حملاً على المعنى لأن المِثْقَالِ

هو السيئة أو الحنة .

﴿ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ ^(١) [١٦]

أي جزائها ، فحذف المضاف ^(٢) .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٤) [١٨]

و ﴿ تُصَاعِرُ ﴾ لغتان ^(٥) حسنتان .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ ^(٨) [٢٠]

من أفرد ﴿ نِعْمَةً ﴾ ^(٩) كان بمعنى الجمع ، كقوله ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ

لَا تُحْصُوهَا ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٤] ^(١٠) ، ألا ترى أنَّ النعمة الواحدة لا يقال فيها

« أحصيت » وإنما الإحصاء يكون في المتعدد .

[قوله تعالى] ^(١١) : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ

وَالْبَحْرِ ﴾ ^(١٢) [٢٧]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢ ، وجمع البيان ٣١٩/٤ ، والبحر ١٨٧/٧ ، وتفسير الطبري

٤٦/٢١ ، وابن كثير ٢٤٠/٦ ، وجمع التفسير ٦٢/٥

(٢) قال الطبرسي : « أي يحضرها الله يوم القيامة ويجازي عليها » وهو قول الفراء والطبري

وابن كثير وغيرهم ، ثم قال الطبرسي : « أي يأت بجزء ما وزنها من خير أو شر » .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٤/٢ ، والحجة ١٣٦/٤-١٣٧/٤ ، وجمع

البيان ٣١٨/٤ ، والبحر ١٨٨/٧

(٥) قرأ ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ ﴾ ابن كثير وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ وَلَا تُصَاعِرْ ﴾ . انظر

السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٢٤٦/٢

(٦) حكى أبو علي عن أبي الحسن أن تصاعر لفة أهل الحجاز ، وتصعرة لفة بني تميم .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢-٢٢٩ ، وإعراب القرآن ٦٠٥/٢ ، والحجة ١٣٨/٤ ، ومنه

أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٢١٨/٤ ، والبحر ١٩٠/٧

(٩) قرأ ﴿ نعمه ﴾ بالجمع نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ نعمة ﴾ بالإنفراد .

انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٢٤٧/٢

(١٠) زيادة من ي وب .

(١١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٠ ، وللغراء ٢٢٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٦/٢ ، والحجة =

بالرفع والنصب^(١) . فالنصب بالعطف على ﴿ ما ﴾^(٢) . والرفع على أن يكون الواو واو الحال^(٣) ، و ﴿ البحر ﴾ مبتدأ ، وخبره قوله من بعده ﴿ يَمُدُّهُ سَبْعَةَ أَمْجَاجٍ ﴾ [٢٧] .

ويجوز أن يكون نصب ﴿ البحر ﴾ من باب^(٤) قوله ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾^(٥) [سورة الرحمن : ٧] ، و ﴿ وَالْقَمَرَ قَدْرِنَاةً ﴾^(٥) [سورة يس : ٢٩] ، و ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾^(٦) [سورة الإنسان : ٢١] ، تنصبه بمضمر يفسره ما بعده ، أي : ويمد البحر من بعده سبعة أمجراج ، فأضمر « يَمُدُّ » لأن ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ يدلّ عليه ويفسره . ولم يذكره أبو علي ولا أبو إسحاق^(٧) .

قوله عز وجل : ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَعْثُبُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾^(٨)

[٢٨]

أي كَبَعَثَ نفس واحدة ، فحذف المضاف .

- ١٣٨/٤ خم ، ومجم البيان ٣٢١/٤-٣٢٢ ، والبيان ٢٥٦/٢ ، والبحر ١٩٠/٧-١٩١ ،
والتيبيان ١٠٤٥ ، والكتاب ٢٨٥/١ ، وابن الشجري ٢٧٧/٢ ، والمنفي ٦٠٧
(١) قرأ بالنصب أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر
٣٤٧/٢
(٢) وهو قول سيبويه والأخفش وأبي علي ، وأحد قولي النحاس وظاهر قول الفراء ومن وافقهم .
(٣) هو باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو باب الاشتغال وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩
(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٠٣-١٣٠٥
(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١١٧
(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤١٥
(٧) لم يذكره أبو علي ولم ينقل عن أبي إسحاق وليس كتابه بين يدي فأتحقق منه . وما ذهب إليه
المؤلف لأعلم أحنا تقدمه إليه ، وتابعه أبو البركات ، وأجازه العكبري أيضاً .
(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٩/٢ و ١٥/١ ، وإعراب القرآن ٦٠٧/٢ ، ومجم البيان ٣٢٢/٤ ،
والبيان ٢٥٧/٢ ، والحلييات ٢٩٦

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلَا مَوْلُودَ هُوَ جَارٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئاً ﴾ ^(٢)]

[٣٣]

لا يكون قوله ﴿ مولود ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هو ﴾ فضلاً ، و ﴿ جازٍ ﴾ خبر ﴿ مولود ﴾ ، لأن الفصل لا يدخل بين النكرتين ^(٣) . ولكن يكون ﴿ مولود ﴾ معطوفاً على قوله ﴿ لَا يَجْزِي وَالِدٌ ﴾ [٣٣] أي ولا يجزي مولود . ويكون ﴿ هو ﴾ إن شئت تأكيداً لما في ﴿ مولود ﴾ ، ويكون جازٍ صفة لـ ﴿ مولود ﴾ ؛ وإن شئت كان ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جازٍ ﴾ خبره ، والجملة صفة لـ ﴿ مولود ﴾ . وما أُبعد صاحب ^(٤) « الحاوي » عن هذا الكلام .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ ﴾ ^(٥)]

[٣٤]

الآية تدلُّ على أنَّ الظرف يشبه الفعل . ألا ترى أنه قال ﴿ عنده علم الساعة ﴾ فجاء بالظرف وما ارتفع به ثم قال ﴿ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ ﴾ فعطف الفعل والفاعل على الظرف وما ارتفع به ؟ ومثله ﴿ نَسْفِكُمْ مِّمَّا فِي بَطُونِهَا / وَلَكُمْ فِيهَا مَسَافِعٌ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢١] ، فصدَّر بالفعل والفاعل ، ثم عطف بالظرف وما ارتفع به ، كما صدَّر ههنا بالظرف ، ثم جاء بالفعل والفاعل . وأزيدك مرحاً بقوله ^(٦) :

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٥٤٥-٥٤٦ ، والبيان ٢٥٧/٢ ، والبحر ١٩٤/٧ . وسياق الآية : ﴿ واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود ... ﴾ .

(٣) هنا مذهب البصريين ، ويميز ذلك الكوفيون ، وقد سلف التعليل على هنا ٦٩٥ ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣ . ويجوز أن يكون مولود مبتدأ وإن كان نكرة لأنه في سياق انفي و « هو » مبتدأ ثانٍ و جازٍ خبره والجملة خبر مولود ، انظر البحر .

(٤) سيأتي تحقيق المعنى به وترجمته في فهرس الأعلام بأخر الكتاب .

(٥) انظر الحجة ١٥/١

(٦) وهو جعفر بن عُتبة الحارثي ، انظر ديوان الحامسة بشرح للرزوقي ٥٠ ، والتبريزي ٢٥/١ ، وسمط

تَقَاسِمَهُمْ أَسْيَافَنَا شَرَ قِئَمَةٍ فَفِينَا عَوَاشِيَهَا وَفِيهِمْ صُدُورُهَا^(١)

فصدّر بالفعل والفاعل ، ثم أتى بالظرف وما ارتفع به .

ويجوز أن يكون التقدير : وأن ينزل الغيث ، أي : عنده علم الساعة وإنزال الغيث ، فحذف « أن » ، كقوله^(٢) :

... .. أَحْضَرُ السُّوَعَى

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾^(٤) [٢٤]

﴿ ماذا ﴾^(٥) ينتصب بقوله ﴿ تكسب ﴾ لأنه استفهام ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله^(٦) ، وإنما ينصبه ما بعده .

ومن قال : إن « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » لم ينصبه أيضاً بـ ﴿ تدري ﴾ ، وإنما ينصب الجملة بأسرها^(٧) .

(١) غواشي السيوف : قوائمه . وتكون الأغصان أيضاً ، والصدور أراد بها المضارب . عن المرزوقي . قال ابن جني في التنبية على مشكلات الحجة : « هذا البيت دلالة على قوة شبه الظرف بالفعل ، وذلك أنه عطف قوله « ففينا عواشيها » على قوله « تقاسمهم » ومن شرط للعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه » اهـ ، أخذته من تعليق محقق شرح المرزوقي الأستاذ عبد السلام هارون . والظاهر أن المؤلف أخذ من كتاب ابن جني .

(٢) سلف البيت ١٠٤٨ . وذكرنا ثمة أن حذف « أن » خاص بضرورة الشعر فلا يحمل القرآن عليها .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر البيان ٢٥٧٢ ، والبحر ١٩٥/٧

(٥) انظر ما سلف ١٠٥٦

(٦) سلف التعليق على هذا ٤٠٧

(٧) في الأصل وي : بأسره ، والصواب من ب .

سورة السجدة

- قوله عزّ وعلا : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِخْلَاقَهُ ﴾ ^(١) [١٧]
- ٢ ﴿ وَخَلَقَهُ ﴾ على الْمُضِيِّ ^(٢) . فمن قال ﴿ خَلَقَهُ ﴾ كان بدلاً من قوله ^(٣) ﴿ كلُّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) . ومن قال ﴿ خَلَقَهُ ﴾ كان في موضع الجر وصفاً لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ ^(٥) ، والتقدير : أحسن كلَّ شيءٍ مخلوقٍ له .
- ٦ [قوله تعالى] ^(٦) ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾ [١٢] ^(٧)
- التقدير : يقولون ربنا . فقوله ﴿ المجرمون ﴾ ^(٨) مبتدأ ، و ﴿ ناكسو ﴾

- (١) انظر معاني القرآن للقرآني ٢٣٠/٢ - ٢٣١ ، وإعراب القرآن ٦٠٩/٢ - ٦١٠ ، والحجة ١٤٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٢٦/٤ - ٢٢٧ ، والبيان ٢٥٨/٢ ، والبحر ١٩٩/٧ ، والكتاب ١٩١/١ ، والمقتضب ٢٠٢/٢ ، ٢٢٢
- (٢) قرأ ﴿ خَلَقَهُ ﴾ بسكون اللام ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقر ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على المضى ، انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٢٤٧/٢
- (٣) وهو أحد قولي الفراء والنحاس وأبي علي ومن وافقهم ، والثاني أنه انتصب على أنه مصدر مؤكد لمذلول ما قبله ، وهو قول سيبويه والمبرد .
- (٤) في الأصل : من كل ، وهو خطأ .
- (٥) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون في موضع نصب صفة لـ « كل » .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر الجواهر ١٩ ، وإعراب القرآن ٦١٢/٢ ، ومجمع البيان ٣٢٨/٤ ، والبيان ٢٥٩/٢ ، والبحر ٢٠١/٧ ، وابن السجري ٢٩١/١ و ١٥٠/٢ ، والبيان ١٠٤٨
- (٨) في النسخ : مجرمون ، والصواب ما أثبت .

خبره ، وقوله « يقولون ربنا » إن شئت كان خبراً ثانياً ، وإن شئت كان في موضع الحال ^(١) .

٢ [قوله تعالى] ^(٢) ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ ^(٣)

[١٧]

٦ من قال ﴿ أُخْفِيَ ﴾ على الاستقبال وإسكان الياء ^(٤) ، وجعل ﴿ مَا ﴾ استفهاماً = كان منصوباً بـ ﴿ أُخْفِيَ ﴾ ، والتقدير : فلا تعلم نفس أي شيء أُخْفِيَ لهم . وإن شئت كان ﴿ مَا ﴾ بمعنى « الذي » ، ويكون التقدير : ما أُخْفِيَ لهم ^(٥) .

٩ فأما من قال ﴿ مَا أُخْفِيَ لَهُم ﴾ مرتباً للمفعول ^(٦) = فـ ﴿ مَا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أُخْفِيَ ﴾ خبر ، فين جعله استفهاماً ، ومن جعله خبراً ^(٧) كان منصوباً بـ ﴿ تعلم ﴾ .

١٢ [قوله تعالى] ^(٨) ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ ^(٨) [٢٠]

(١) عند العكبري حال ، ولم يتكلم غيره على موضع الجملة .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٤٧٠ ، ٩٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٤/٢ ، والحجة ١٤١/٤ - ١٤٢ خم ، ومجموع البيان ٣٣٠/٤ ، والبيان ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ، والبحر ٢٠٢/٧ - ٢٠٣ ، والبغداديات ٧٩

(٤) وهو حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ أُخْفِيَ ﴾ على المضي مبنياً لما لم يسم فاعله . انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(٥) أجاز القولين الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وذهب أبو علي في الحجة إلى أن الأيبن أن تكون « ما » استفهاماً ، قال « وهو عندي قياس قول الخليل » أهـ . وانظر قول الخليل فيما سلف ١٠٣٩ والتعليق ثمة . وأجاز القولين في البغداديات بلا ترجيح .

(٦) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هنا ١٦٦

(٧) أي من جعل ما بمعنى الذي ، وعليه يكون الكلام خبراً .

(٨) انظر غرائب القرآن ووعائب الفرقان يهامش تفسير الطبري ٧٢/٢١

وقال في الأخرى : ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تَكْذِبُونَ ﴾ [سورة ساء :

٤٢] ، فذكر ههنا وأنت هناك . وإن شئت أخبرك بسر هذا ، فأقول : إنما قال

ههنا ﴿ عذاب النار الذي ﴾ فذكر حملاً على ال ﴿ عذاب ﴾ دون ﴿ النار ﴾ ٣

لأن ﴿ النار ﴾ ههنا وقع موقع المضر ؛ ألا ترى [أنه ^(١)] جرى ذكرها في قوله

﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ

لَهُمْ دُوقُوا ﴾ عَذَابَهَا ؟ فلما أظهر ووضَّح الظاهر موضع المضر ، والمضر ٦

لا يوصف ^(٢) = لم يستجز إجراء ﴿ الذي ﴾ على المضاف إليه دون المضاف . وفي

الأخرى لم يجر ذكر « النار » في سياق الآية ، فلم يقع « النار » موقع المضر ،

فقال ﴿ عذاب النار التي ﴾ فوصف ﴿ النار ﴾ دون ال ﴿ عذاب ﴾ . ٩

والذي أنبأتك به يدل على صحّة مذهب الأخفش حيث يرى وضع ^(٣)

الظاهر موضع المضر ^(٤) .

[قوله تعالى] ^(٥) ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ

الْقُرُونِ ﴾ ^(٦) [٢٦]

﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكتنا ﴾ دون ﴿ يهدى ﴾ ^(٧) .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر ما سلف ١٢٩ ، والمصادر هناك .

(٣) في الأصل : على صحّة مذهب سيبويه حيث لا يرى وضع إلخ ، والصواب من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع للمضر ١٣٩ . وذكرنا ثمة أن وضع الظاهر موضع للمضر في

جملة واحدة لا يبيزه سيبويه ومن وافقه إلا في الشعر ، وأجازه الأخفش ومن وافقه . أما

تكريره في جملتين فبجائز حسن . والآية من هذا الباب ، فيان جملة ﴿ وقيل لهم ذوقوا عذاب

النار ﴾ معطوفة على قوله ﴿ أعيدوا فيها ﴾ وهي في سياق جملة مستأنفة وهي قوله ﴿ كلما

أرادوا ... ﴾ . ^(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٣/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٦/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٢/٤ - ٢٢٤ ،

والبيان ٢٦١/٢ ، والبحر ٢٠٥/٧ و ٢٨٨/٦ - ٢٨٩ ، والحلييات ٢٣٩ - ٢٤١

(٧) وهو قول الزجاج والنحاس وأبي علي وأحد قولي الفراء وغيرهم . فيكون التقدير : أولم يبين الله =

١/١٠٨

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ فَلَا تَكْزُرْ فِي مَرِيَّةٍ / مِنْ لِقَائِهِ ﴾ [٢٣]إن شئت كان التقدير : فلا تكن في مريية من لقاءك موسى ^(٢) ، فيكون

٢

المصدر مضافاً إلى المفعول ، والفاعل مضر .

وإن شئت كان التقدير : فلا تكن في مريية من لقاء ^(٣) موسى إياك .

وإن شئت كان التقدير : فلا تكن في مريية من لقاء موسى ربّه ، فيكون

٦

مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوف . [و] ^(٥) هذا القول مروى عنابن عباس ^(٦) .[قوله تعالى] ^(١) ﴿ يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا ﴾ [٢٤]

٩

و ﴿ لِمَا صَبَرُوا ﴾ ^(٨) . فن خفف وكسر اللام كان « ما » مصدرية ^(٩) ، أي

= إهلاكه ، وقيل في التقدير غير ذلك على اختلافهم في فاعل « يهد » . انظر ما سلف من الكلام على نظيرة هذه الآية ٨٥٢

وقد أجاز الفراء هنا أن يكون ﴿ كم أهلكنا ﴾ في موضع الفاعل لـ ﴿ يهد ﴾ ، قال النحاس : « وهذا تقض لأصول النحويين في قولهم : إن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ... » اهـ . وانظر الكلام على فاعل يهد فيما سلف ٨٥٢ ، والجليات .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٢٢٢/٤ - ٢٢٣ ، والبيان ٢٦٠/٢ ، والبحر ٢٠٥/٧ ، وتفسير الطبري ٧١/٢١ ، والقرطبي ١٠٨/١٤ ، وابن كثير ٣٧٢/٦ ، ومجمع التفاسير ٧٩/٥ ، وما سلف ٩٥٤ . وكان في النسخ في كل موضع « فلا تك » وهو خطأ .

(٣) عن قتادة والسدي ، وروي عن مجاهد وابن عباس .

(٤) في الأصل : لقاءك ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في حديث رواه الطبراني بسنده عن قتادة عن أبي العالية عنه ، انظر ابن كثير .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٦/٢ ، والحجة ١٤٢/٤ . ١٤٣ خم . ومجمع البيان ٢٢٢/٤ ، والبيان ٢٦٠/٢ ، والبحر ٢٠٥/٧ ، والمغني ٢٧٧

(٨) قرأ (لما) بكسر اللام وتخفيف الميم حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون (لِمَا) بفتح اللام وتشديد الميم . انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢ =

لِصَّبْرِهِمْ . ومن شدّد كان ﴿ لَمَّا ﴾ بمعنى « حين » ^(١) .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) [٢٥]

دخلت ﴿ هو ﴾ ههنا فصلاً ^(٣) . ولو كان [مكان] ^(٤) « يَفْصِلُ » « فَصَلَ » لم يجز دخولها . أجازوا « زيد هو يقوم » ، ولم يجزوا « زيد هو قام » ؛ لأن المضارع يشبه الاسم ، والماضي لا يشبه الاسم ، فكان ^(٥) قولهم « زيد هو يقوم » بمنزلة قولهم « كان زيد هو خيراً منك » ، حكاه أبو علي عن المازني في الفاتحة من « الحجّة » ^(٦) .

ومثله : ﴿ وَمَكَرُ أَوْلِيكَ هُوَ يَبْوِرُ ﴾ ^(٧) [سورة فاطر : ١٠] . ولم يذكر الآيتين أبو علي ولا المازني ، وإنما ذكر المسألة . وإن وجدت ثالثاً في التنزيل أخبرتك به إن شاء الله . ووجدت ^(٨) آيةً ثالثة ، وهي ^(٩) قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٤] .

(٩) الوجه : كانت ما مصدرية .

(١) أي حين صبروا جعلناهم أئمة يهدون ، فحذف الجواب لتقدم ذكره . و « لَمَّا » ظرف بمعنى حين ، عن ابن السراج وأبي علي والنحاس وابن جني ومن وافقهم ، وهي حرف عند الفراء ، وعزي هذا القول إلى سيبويه . انظر للمصادر السالفة في ذكر لَمَّا ٢٣

(٢) انظر البيان ٢٦١/٢

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على ضمير الفصل وذكر مصادر الكلام عليه ٢٣

(٥) في الأصل : وكان ، والوجه ما أثبت من ب و ي .

(٦) قال أبو علي في الحجّة ١١٢/١ : « قال أبو عثمان : يجوز عندي زيد هو يقول ذلك ، و « هو » فصل ، ولا أجزى : زيد هو قال ذلك ، لأنني أجزى الفصل بين الأسماء والأفعال ، ولا يجوز في الماضي كما جاز في المضارعة ... » اهـ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٧

(٨) هو كما قال .

(٩) الظاهر أنه وجد هذه الآية بعد إملاء هذا الموضع من الكتاب ، ثم ألحقت به حين عاد إليه .

(١٠) في الأصل و ب : وهو ، والوجه ما أثبت من ي .

سورة الأحزاب

قوله عز وعلما : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾^(١) [٤]

٣

يجوز ﴿ اللائي ﴾ بإثبات الياء بعد الهمزة ، ويجوز ﴿ اللاء ﴾ بحذف الياء اجتزاء بالكسرة ، ومنهم من يجعل الهمزة بينَ بينَ بعد حذف الياء^(٢) . فهذا كله للتخفيف وكثرة الأمثال : الألف والهمزة والكسرة والياء .

٦

فَأَمَّا ﴿ تَظَاهِرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَاهِرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَاهِرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَاهِرُونَ ﴾ فَحَسَّنَ كُلَّهَا^(٣) .

٩

فمن حذف التاء وقال ﴿ تَظَاهِرُونَ ﴾ فالمحذوفة الثانية دون الأولى ، لأن التكرار بها وقع^(٤) . ألا ترى أن من أدغم كان الإدغام في الثانية دون الأولى ؟ فكذا الحذف وجب أن يكون في الثانية .

١٢

و « ظَاهَرَ » و « تَظَاهَرَ » و « تَظَهَّرَ » كُلُّهَا وَاحِدًا .

(١) انظر الجواهر ٨٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٢ ، والحجة

١٤٣/٤ - ١٤٥ خم ، وجمع البيان ٣٣٥/٤ ، والبيان ٢٦٢/٢ ، والبحر ٢١١/٧

(٢) قرأ ﴿ اللاء ﴾ بالهمزة وحذف الياء قالون عن نافع وقنبل عن ابن كثير ، وسهلها بين ابن ورش عن نافع والبري عن ابن كثير وأبو عمرو ، وروي عن البري وأبي عمرو إبدالها ياء ، وقرأ الباكون بالهمزة وإثبات الياء . انظر السبعة ٥١٨-٥١٩ ، والتيسير ١٧٧-١٧٨ ، والنشر ٣٤٧/٢ و ٤٠٤/١

(٣) الأولى قراءة عاصم والثانية قراءة حمزة والكسائي والثالثة قراءة ابن عامر والرابعة قراءة الباقيين .

(٤) هنا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة الأولى . وقد سلف هنا ٦٦ وذكر مصادره ثمة .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾ [٥] ^(٢)
يدلُّ على أنَّ « في » محذوفة من قوله ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا ﴾

٣ [سورة البقرة : ١٩٨] .

[وقوله] ^(٣) : ﴿ وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ ﴾ [٥] ^(٤)

﴿ مَا ﴾ مجرورة بالمطف على ﴿ مَا ﴾ الأولى ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ وَأَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [١٦] ^(٧)

يعني في التزويج . لا يجوز كما لا يجوز التزويج بالأم احتراماً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم . فهذا من باب قولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » ^(٨) أي هو بمنزلة وينوب عنه .

٩

[قوله تعالى] ^(٩) : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [١٠] ^(٩)

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ١٢٥

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٢ ، والبيان ٢٦٤/٢

(٥) وأجاز النحاس أن تكون في موضع الرفع خيراً لمبتدأ محذوف تقديره هو .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٨ ، وإعراب القرآن ٦٢٤/٢ ، وجمع البيان ٢٣٨/٤ ، والبيان ٢٦٤/٢ ،

والبحر ٢١٢/٧ ، والإيضاح ٤٩ ، ١٧٥ ، والمضديات ١٦٠ ، وابن يعيش ٨٧/١ ، وابن الشجري

١٥٧/١ ، والمعني ٥٧٤

(٨) فالخبر ليس هو المبتدأ في المعنى وإنما هو منزل منزلة .

(٩) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٥/٢ ، والحجة

١٤٥/٤ - ١٤٧ خم ، وجمع البيان ٣٢٧/٤ ، والبيان ٢٦٥/٢ ، والبحر ٢١٧/٧ ، وابن يعيش ١٤٥/٤

و ٧/٥

بالألف وتَرَكِهَا^(١) . فمن الحق الألف فلائتها فاصلة^(٢) ، والفواصل تلحقها الألف تشبيهاً بالقوافي^(٣) .

ومن لم يلحق الألف قال : إن الألف يكون بدلاً من التنوين من نحو :
رَأَيْتَ رَجُلًا ، وليس ههنا تنوين .

فأما قول الراجز^(٤) :

(١) قرأ بترك الألف في الوقف والوصل أبو عمرو وحمزة ، وأثبتها في الوقف ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم ، وأثبتها الباقون في الحالين . انظر السبعة ٥١٩ ، والتيسير ١٧٨ ، والنشر ٢٤٧/٢-٢٤٨

(٢) ولأنها ثابتة في رسم المصحف .

(٣) فمن أثبتها في الوصل شبه الفاصلة بالقافية ، ومن حذفها في الوصل لم يعتبر بذلك ، عن الحجة بمعناه .

(٤) البيت من أرجوزة اختلف في قائلها : فنسبت إلى ابن جُبَاية ، وإلى مساور بن هند العبسي ، وإلى عبد بني عيس ، وإلى أبي حيان الفقمسي ، وإلى الدُّبَيْرِي ، وإلى العجاج . انظر شرح شواهد المغني ٣٢٩ ، وللمقاصد ٨٠/٤-٨٣ ، والخزانة ٥٦٩/٤-٥٧٢ ، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٨-١٢٧

ونسب البيت في مطبوعة باريس من الكتاب إلى عبد بني عيس ، وعبارة النسبة لم ترد في الأصول التي راجعها مصححو طبعة بولاق ١٤٥/١ والأستاذ عبد السلام هارون في طبعته ٢٨٧-٢٨٦/١ ، وإليه نسب البيت في الإفصاح ٣٣٧ ، وبه قال الصغاني .

ونسب إلى مساور بن هند في الحذل ٢٨٤ ، والأشياء والنظائر ٤٤٠/٣ ، واللسان (ضرزم) و (ضم) وذكر أنه ينسب إلى أبي حيان الفقمسي .

ونسب إلى أبي حيان الفقمسي في ضرائر الشعر ١٠٧ وعنه في الخزانة ٢٩٣/٤ (وفيها أبو حناء ، ولعله تحريف) ، واللسان (ضم) .

ونسب إلى العجاج في الجمهرة ٣٢٥/٢ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ١٤٥/١ ، وانظر ديوان العجاج ، ملحقات مستقلة ٣٣٣/٢ وتخریجها فيه ٤٧٨-٤٨٠

ونسب إلى الدُّبَيْرِي في ابن السیرافي ٢٠١/١ . والدُّبَيْرِي هذه النسبة إلى دُبَيْر وهو لقب كعب بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دوان بن أسد بن خزيمية . انظر الأنايب ٢٧٨/٥ ، واللباب ٤٩١/١ ، والإكمال ٣١٠/٣ ، وجمهرة أنساب العرب ١٩٥ =

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ ^(١) الْقَدَمَا

فالفراء لا يجعله من هذا الباب ، ويزعم ^(٢) أن التقدير : القدمان ^(٣) ، فحذف النون ، وهو ينصب « الحياتِ » ^(٤) . وسيبويه ^(٥) يجعل « القدماء » منصوباً ، ويرفع « الحياتِ » والألف عنده للقافية .

٢

= وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١١/٣ ، والمقتضب ٢٨٣/٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٥ ، والأصول ٤٧٢/٣ ، والجل ٢٠٥ ، وإيضاح الوقف ٨٧٤ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩٤ ، والقطع ٦٣٠ ، وضرورة الشعر ١٩٨-١٩٩ ، والحجسة ٩٢/١ ، والعسكريات ١٦٠ ، وسر الصناعة ٤٢١ ، ٤٨٣ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، والمبهم ٥٣ ، والنصف ٦٩/٣ ، والإفصاح ١٤٢ ، والمخصص ١٠٦/١٦ ، وما يجوز للشاعر ١٨٧ ، ورسف اللباني ٢٠٧ ، ٢٤٢ ، والمغني ٩١٧ ، والمجمع ٨٧٢

(١) في الأصل : منها ، وهو خطأ صوابه من ي و ب . والهاء تعود على راعي الإبل المذكور قبل هذا البيت . أراد أن وطأه شديد ، إذا وطئ على حبة قتلها فهي إذا أحست بوطئه تنحت عن طريقه ، فسألت الحيات قدميه لذلك ، عن ابن السيرافي وابن السيد .

(٢) في الأصل : وزعم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٣) في الأصل : والقدمان ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٤) عزا هذا القول إلى الفراء الفارقي أيضاً في الإفصاح وابن السيد في الجمل ، وعزاه ابن جني في سر الصناعة والمبهم إلى البغداديين وفي الخصائص إلى الكوفيين ، وعزاه السيرافي إلى بعض النحويين ، ولم يعزه أبو علي في الحجة ، وذكر في العسكريات أن شيخه ابن السراج أجاز هذا القول مرة . قال أبو علي : « وهذا غير ممتنع » . وما عزي إلى الفراء خلاف مانص عليه في معاني القرآن له ، قال : « ... ومثله بما ردُّ إلى المعنى قول الشاعر :

قد سأل الحياتِ منه القدماء

الأفعاون والشجاع الشجعاً

فنصب الشجاع ، والحيات قبل ذلك مرفوعة ، لأن المعنى : قد سألت رجله الحيات وسألتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات « اهـ » . فالرواية عنده برقع الحيات ونصب القدم وهو مفرد ، وهي رواية سيبويه وغيره . وضبط في مطبوعة معاني القرآن « الحياتِ » خطأ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٥/١ . قال سيبويه : « ... ومثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني عبس :

= قد سأل الحياتِ منه القدماء

- ٢/١٠٨ ﴿ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ ﴾ (١) [١٣]
- ٣ قال قوم (٢) : / التقدير : ﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ ﴿ مُسْتَأْذِنًا فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيُّ ﴾ فيجعل الواو واو الحال من ال ﴿ الطائفة ﴾ المرتفعة بـ ﴿ قالت ﴾ (٣) .
- ٦ وقال قوم (٣) : بل قوله ﴿ فارجعوا ﴾ وقفه كافٍ (٤) ، وليست الواو في ﴿ ويستأذن ﴾ واو الحال (٥) .
- ٩ [قوله تعالى] (٦) : ﴿ وَتَقَدُّ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلَوْنَ الْأَذْبَارَ ﴾ (٧) [١٥]
- بـ « لا » من قوله ﴿ لا يولون الأدبار ﴾ . هذا جواب القسم ، لأن قوله ﴿ عاهدوا الله ﴾ بمنزلة القسم ، فأجيب
- ١٢ [قوله تعالى] (٦) : ﴿ وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٨) [١٨]
- أي إلا زماناً قليلاً . وإن شئت : إلا إتياناً قليلاً .

الأفعوان والشجاع الشجما

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسألة كما أنها مسألة ، فحمل الكلام على أنها مسألة ... « اهـ . فالأفعوان منصوب بياضمار فعل والشجاع معطوف عليه ، أي قد سألت القدم الأفعوان والشجاع . وهذا كما ترى هو قول الفراء أيضاً .

(١) انظر الجواهر ٨٢٣ ، والبيان ٢٦٥/٢ ، وأخذ صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح .

(٢) لا أعرف أحداً منهم .

(٣) وهو قول متكلف .

(٤) لم أجده في كتب الوقف .

(٥) بل هي واو العطف ، فوضع للضارع موضع الماضي أي واستأذن ، ويجوز أن تكون استغنافية .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر البيان ٢٦٥/٢ ، والتبيان ١٠٥٣ ، والمغني ٥٢٧

(٨) انظر مجمع البيان ٣٤٧/٤ ، والتبيان ١٠٥٣

- [قوله تعالى]^(١) : ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾ [١٩]
- حال من الضير في ﴿ يَأْتُونَ ﴾ . وقيل : هو نصب على الذم^(٢) .
- ٢ قوله عز وعا : ﴿ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾^(٤) [١٩]
في موضع الحال . و « رأيت » من رؤية العين .
- وقوله : ﴿ تَدْوُرُ أَعْيُنُهُمْ ﴾ [١٩]
- ٦ حال أيضاً بعد حال . وإن شئت كان حالاً من الضير في ﴿ ينظرون ﴾ .
- [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ كَأَلَّذِي يُلْغَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾^(٦) [١٩]
- ٩ أي تدور أعينهم دوراناً مثل دوران عين الذي يغشى عليه من الموت .
فالكاف صفة مصدر محذوف . وقد حذف بعد الكاف المضاف والمضاف إليه ، على
مما مثلته لك . وقد تقدم مثله في قوله ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمِ الْعِجْلَ ﴾^(٧) [سورة
البقرة : ١٣] أي حباً عبادة العجل ، ومثله أيضاً ﴿ فَكَبَّضَتْ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ
الرَّسُولِ ﴾^(٨) [سورة طه : ٩٦] أي من أثر حافر فرس الرسول .
- ١٢

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٨/٢ ، وجمع البيان ٣٤٧/٤ ، والبيان ٢٦٦-٢٦٥/٢ ، والبحر ٢٢٠/٧ . وسياق الآية : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون ... ﴾ .

(٣) أجازها الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء والزجاج ووافقها المؤلف في الجواهر وغيره أن يكون العامل في الحال قوله ﴿ المعوقين ﴾ أو ﴿ القائلين ﴾ . وردة النحاس بأن فيه فضلاً بين الصلة والموصول .

(٤) انظر البيان ٢٦٦/٢

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٨٠-٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٠/١ و ٢٢٩/٢ ، وجمع البيان ٣٤٧/٤ ، والبيان ٢٦٦/٢ ، والبحر ٢٢٠/٧ ، والخصائص ٢٦٢/٢ ، والمغني ٨٠٣ ، ٨١٤

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦

(٨) سلف الاستشهاد بها ٧٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

وقوله : ﴿ من الموت ﴾ أي من حذر الموت .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي

٣

الْأَعْرَابِ ﴾^(٢) [٢٠]

الجار يتعلق بمحذوف في موضع الرفع خبر بعد خبر ، أي : لوأنهم بادون ثابتون في جملة الأعراب ، فحذف « ثابتون » وانتقل الضمير إلى الجار والمجرور ، وإن شئت كان حالاً من الضمير في ﴿ بادون ﴾^(٣) .

٦

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ

كَانَ يَرْجُو اللَّهَ ﴾^(٤) [٢١]

٩

لا يكون قوله ﴿ لمن كان ﴾ بدلاً^(٥) من قوله ﴿ لكم ﴾ . ألا ترى أنه قال^(٦) : لا يجوز : « مررت بك المسكين ، ولا بي المسكين » ؟ فإذاً يتعلق بمحذوف صفة ثانية لـ ﴿ أسوة ﴾^(٧) ، أي أسوة حسنة ثابتة لمن كان .

١٢

ولا يجوز أن يتعلق بنفس ﴿ أسوة ﴾ فيمن جعل ﴿ أسوة ﴾ بمعنى « التأسى » كـ « العطاء » بمعنى « الإعطاء » ، و « الدُّهْن » بمعنى

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٠٣ ، والبيان ٢٦٦/٢

(٣) ولا يتعلق بـ ﴿ بادون ﴾ إلا أن تعني أنهم خرجوا إلى البدو فيهم ، عن الجواهر .

(٤) انظر الجواهر ٥٩٢ ، والبيان ٢٦٧/٢ ، والبحر ٢٢٢/٧ ، والكشاف ٢٥٦/٣ ، والبيان ١٠٥٥ ،

وابن الشجري ٢٤٠/١

(٥) أجاز أن يكون بدلاً الزمخشري وابن الشجري ، وما ردّه به المؤلف صحيح ، وردّه أيضاً العكبري وأبو حيان .

(٦) يريد سيوييه ، وقد صرح باسمه فيما سلف ٢٨٧ ، وانظر ذكر مصادر « مررت بي المسكين ، وبك المسكين » ثمة . وعزي عدم إجازة ذلك إلى البصريين وإجازته إلى الأخفش والكوفيين .

(٧) في الأصل : صفة ثابتة من الأسوة ، وفيه تصحيف وخطأ ، والصواب من ي و ب .

« الإِذْهَانِ »^(١) : لِأَنَّ ﴿ أَسْوَةَ ﴾ وَصِفَتْ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بَعْدَ الصِّفَةِ مَا هُوَ فِي الصَّلَةِ^(٢) .

وإن جعلته من باب بدل الاشتغال ، لأن المحاطبين يشتغلون على من كان يرجو الله وغيرهم = فهو وجبة [كقوله^(٣) :

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لِنِ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مَضَاعَا
فأبدل « حلمي » من الياء لأنه من باب بدل الاشتغال^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾^(٥) [٣٠]

خصَّ أبو عمرو ههنا ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ مَشْدُودَةً فَقَرَأَ ﴿ يُضَعَّفْ ﴾^(٦) . وهو لا يقرأ ﴿ يُضَعَّفُ ﴾^(٧) [سورة البقرة : ٢٤٥] ، ولا قوله^(٨) : ﴿ وَاللَّهُ يُضَعِّفُ لِمَن

(١) كذا قال هنا وفيما سلف ٩٥٢ ، وقد نهينا ثمة على أن الصواب « الذَّهْنُ » بالفتح ، وهو مصدر ، وهو بالضم الاسم .

(٢) سلف التعليق على هذا ١٣٦ . وقد أجاز فيما سلف ١٠٢٧ أن يعمل للصدر بعد وصفه في الظرف ، وانظر ٤١٢

(٣) وهو عدي بن زيد . د ، ق ١/٢ ص ٣٥ ، وهو له في معاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢ ، وابن السرياني ١٢٣/١-١٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٩٢/٤ ، والخزانة ٣٦٨/٢ . وهو لرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ٧٨/١ ، والأصول ٥١/٢ ، ولرجل من خثعم في الإفصاح ٢٨٦ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلام بطرة الكتاب ٧٨/١ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وللقرآن ٧٣/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، ٧٠ ، والمجموع ٢١٧/٥

(٤) زيادة من ب . وأسقط الناسخ « إن » في البيت سهواً .

(٥) انظر الجواهر ٩٥٤ ، والحجة ١٤٨/٤-١٤٩ خم ، ومجموع البيان ٢٥٢/٤ ، والبحر ٢٢٨/٧ : وتسير الطبري ١٠١/٢١ ، والقرطبي ١٧٤/١٤-١٧٥ ، ومجاز القرآن ١٣٦/٢-١٣٧

(٦) وقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ نُضَعَّفْ ﴾ وقرأ الباقر ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ . انظر السبعة ٥٢١ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٢٤٨/٢

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧٤-١٧٥ . والتشديد قراءة ابن كثير وابن عامر ، وقرأ الباقر بالألف ، ونصب الفاء قراءة عاصم وابن عامر ، وقرأ الباقر برفعها . =

يَشَاءُ ﴿ [سورة البقرة : ٢٦١] ، ولا قوله : ﴿ أَضْعَافاً مُضْعَفَةً ﴾ ^(١) [سورة آل عمران : ١٢٠] .

٣ فقال قوم ^(٢) : إنما شدد ههنا لأنّ التضعيف ضمّ مثل إلى مثل ؛ فلما رأى قوله ﴿ يضاعف لها العذاب ﴾ مقيّداً بقوله ﴿ ضعفين ﴾ اختار التشديد ليطابق الفعل ما أكّده به .

٦ وهذا لو كان صحيحاً لم يجز لمن قرأ ﴿ فَيُضَعَّفُ لَهُ أَضْعَافاً [كثيرة] ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٥] بالتشديد ^(٣) ، لأنه قال ﴿ أَضْعَافاً كَثِيرَةً ﴾ ، وهذا يدعي ضمّ مثل إلى مثل لأمثالاً كثيرة . وكذلك قوله : ﴿ أَضْعَافاً ^(٤) مُضَاعَفَةً ﴾ [سورة آل عمران :

(٨) في الأصل : ولا في قوله ، بإقحام في ، والصواب من ي و ب .

(١) قرأ يضعف ومضعفة بالتشديد ابن كثير وابن عامر ، وقرأ الباقون يضاعف ومضاعفة بالألف ، انظر السبعة ١٨٤-١٨٥ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨٧٢ . وكان في الأصل « أضعافاً مضاعفة » والصواب من ي ، ووجه الاستشهاد على التشديد .

(٢) منهم الطبري فإنه قال : « ... غير أبي عمرو فإنه قرأ ذلك يضعف بتشديد العين تأولاً منه في قراءته ذلك أن يضعف بمعنى تضعيف الشيء مرة واحدة ، وذلك أن يجعل الشيء شيئين ، فكأن معنى الكلام عنده ... ويقول : إن يضاعف بمعنى أن يجعل إلى الشيء مثلاًه حتى يكون ثلاثة أمثاله ، فكأن معنى من قرأ ﴿ يضاعف ﴾ عنده كأن أن يجعل عذابها ثلاثة أمثال عذاب غيرها من النساء من غير أزواج النبي ﷺ ؛ فلذلك اختار يضعف على يضاعف . وأذكر الآخرون الذين قرؤوا يضاعف ما كان يقول في ذلك ، ويقولون : لانعلم بين يضعف ويضاعف فرقاً ... وأما التأويل الذي ذهب إليه أبو عمرو فتأويل لانعلم أحداً من أهل العلم ادعاه غيره وغير أبي عبيدة ... » اهـ . وما حكاه الطبري من تقرييق أبي عمرو وأبي عبيدة بين يضعف ويضاعف حكاه النحاس أيضاً ، ونقل القرطبي كلامه ، ثم قال النحاس : « التقرييق الذي جاء به أبو عمرو وأبو عبيدة لا يعرفه أحد من أهل اللغة علمته ، والمعنى في يضاعف ويضعف واحد أي يجعل ضعفين » اهـ .

(٣) في ي و ب - والزيادة منها - : إلا بالتشديد ، بإقحام « إلا » وهي غلّة . والتشديد قراءة ابن كثير وابن عامر .

(٤) زيادة من ي و ب .

١٣٠ [يلزم ابن كثير^(١) على هذا ألا يقرأ ﴿ مضعفة ﴾ لأنه قال ﴿ أضعافاً ﴾^(٢) .
فإنما هذا من أبي عمرو أخذ باللغتين^(٣) . وإنما ذكرت لك هذا لأن الجهال^(٤)
يظنون أن أبا عمرو اعتمد هذا ، وحاشاه من ذلك .

[قوله تعالى]^(٥) ﴿ وَمَنْ يَّقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ / وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً ﴾^(٦) [٣١]

٦ ذكر ضمير ﴿ مَنْ ﴾ في ﴿ يقنت ﴾ ، ثم أنت وقال ﴿ وتعمل ﴾ . وقد
قرؤوا ﴿ ويعمل صالحاً ﴾ بالياء جرياً على ﴿ يقنت ﴾^(٧) .
فأما من قرأ ﴿ ومن تقنت ﴾ بالتاء ﴿ ويعمل ﴾ بالياء^(٨) فإنهم^(٩)

(١) وابن عامر .

(٢) ما حكاه الطبري والنحاس من تقرياق أبي عمرو بين ضعف وضاعف وأخذه به ههنا لا يلزم غيره ، لأنه ليس من مذهب غيره ، وأبو عمرو لم يقرأ بالتشديد إلا في هذا الموضع كما قال المؤلف .

(٣) ضعف وضاعف لغتان ، هذا قول غير أبي عبيدة وأبي عمرو فيما حكى عنه ، انظر المصادر المذكورة هنا والسالفة ١٧٤

(٤) هذه عبارته ، ومثل الطبري والنحاس لا يوصف بالجهل ، غفر الله لك أيها الشيخ .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر الجواهر ٣٧٠ ، وشرح المع اللوح ٢/٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤١/٢ ، وإعراب القرآن والبحر ٦٢٢ - ٦٢٢/٢ ، والحجة ١٤٩/٤ - ١٥٠ خم ، ومجمع البيان ٣٥٢/٤ ، والبيان ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، والبيان ٢٢٨/٧ ، والتبيان ١٠٥٦ ، والكتتاب ٤٠٤/١ ، والمقتضب ٢٥٢/٣ ، والكمال ٤٧٨ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، وابن يعيش ١٣/٤ - ١٤ ، وابن الشجري ٣٠٨/١ و٣١١/٢

(٧) قرأ حمزة والكسائي ﴿ ويعمل ﴾ بالياء وقرأ الباقون ﴿ وتعمل ﴾ بالتاء ، ولم يختلفوا في ﴿ يقنت ﴾ أنه بالياء ، انظر السبعة ٥٢١ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٢٤٨/٢

(٨) ذكر هذه القراءة صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح وذكرها العكبري وتابعه أبو حيان ، ولم يعزها أحد . أما القراءة بالتاء في « تقنت » فعزها ابن خالويه في شواذه ١١٩ إلى ابن عامر في رواية عنه ، قال : « ورواه أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع » ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الجحدري والأسواري ويعقوب في رواية .

(٩) يريد النحويين .

يستضعفونه : لأن^(١) العود إلى التذكير بعد التأنيت مستضعفٌ عندهم^(٢) . وقد
ذكرنا أن هذا غير ضعيف ، وأنه حسنٌ ، وأنه قد جاء ﴿ ما في بطون هذه الأنعام
خالصة لذكورنا ومحرّم على أزواجنا ﴾^(٣) [سورة الأنعام : ١٦٦] . وجاء العود إلى
المفرد بعد الجمع في قوله : ﴿ ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً يدخله جنات تجري
من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً قد أحسن الله له رزقاً ﴾^(٤) [سورة الطلاق :

٣

٦

[قوله تعالى]^(٥) ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن
اتقيتن ﴾^(٦) [٣٢]

[قوله ﴿ إن اتقيتن ﴾ شرط ، واختلفوا في جوابه : فمنهم^(٧) من قال :
جوابه مدلول قوله ﴿ لستن كأحد من النساء ﴾ أي إن اتقيتن^(٨) انفردتن
بخصائص من جملة سائر النساء ؛ فدل على هذا قوله ﴿ لستن ﴾ ودلت الآية
حينئذ على أن « ليس » فعلٌ حيث صلح جواباً للشرط لو تأخر .

١٢

وأبو علي لا يرضى هذا ويجعل قوله ﴿ فلا تخضعن ﴾ [٣٢] جواب
الشرط^(٩) ، لأن « ليس » عنده حرف وليس بفعل^(١٠) .

(١) في الأصل وي : فإن ، وما أثبتته من ب أجود .

(٢) سلف التعليق على هنا ٤٢٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٤ - ٤٣٥

(٤) سلف الاستشهاد بها ٤٣٥ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٦٢٥ ، والبيان ٢٦٨/٢ ، والبحر ٢٢٦/٧ ، والكشاف ٢٦٠/٣

(٧) منهم الأخفش الذي ذهب إلى أن الوقف على ﴿ إن اتقيتن ﴾ تام ، وابن الأنباري والنحاس

وغيرهما من ذهب إلى أن الوقف عليه كاف . انظر إيضاح الوقف ٨٤٢ ، والقطع ٥٧٥ ،

والمكتفى ٤٥٨ ، ومنار الهدى ٢٢٢ ، وصرح المؤلف في الجواهر أن هذا الوجه أوجه .

(٨) زيادة من ي وب . وفي ب : « وهو شرط واختلفوا » وقوله « أي » سقط من ب .

(٩) وهو قول الزمخشري ، ورجحه أبو حيان .

(١٠) قال ابن هشام في المغني ٣٨٧ : « زعم ابن السراج أنه [أي ليس] حرف بمنزلة « ما » ، وتابمه

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَقُرْنٌ فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾ ^(٢) [٣٣]

وَقُرْنٌ ﴿ وَقُرْنٌ ﴾ بالكسر ^(٣) . فمن كسر كان من « وَقَرَّ يَقَرُّ » ^(٤) أي
 اسكَنَ . ومن قرأ ﴿ قَرْنٌ ﴾ فأصله « أَقْرَرْنَ » من « قَرَّ يَقَرُّ » ^(٥) ، نقلت فتحة
 الراء بعد حذفها إلى القاف ، فلما فتحت القاف استغني ^(٦) عن همزة الوصل ، فصار
 « قَرْنٌ » .

وإنما وجب حذف الراء لتضعيفها . وهم يخففون المضعف ، ألا تراهم قالوا في
 « رَبِّ » : « رَبِّ » ^(٧) ، فخففوا وحذفوا ، مع أنهم لا يتصرفون في الحرف ، ولا
 يرون الحذف في الحرف كما يرونه في الفعل والاسم ، ولهذا قالوا : إنَّ الأغلب على
 « مُنْذٌ » أن يكون اسماً لأنه محذوف من « مُنْذٌ » ^(٨) ، والحرف ليس بموضع
 التصرف .

= الفارسي في الخليليات وابن شقير وجماعة « اه . وقد أطال أبو علي الاحتجاج لما ذهب إليه في
 الخليليات ٢١٠ - ٢٧٠ ولم يتكلم على هذه الآية . والذي نصَّ عليه ابن السراج في الأصول ٨٢/١ ،
 والموجز ٣٠ ، ٤٠ أنه فعل وهو مذهب الجمهور . انظر في ذلك شرح اللمع اللوح ٧٤٠ - ٧٤١
 وتعقب فيه أبا علي وردَّ قوله ، والكتاب ٢٨/١ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والمقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، وشرح
 اللمع لابن برهان ٥٢ - ٥٤ ، وابن يعيش ١١١/٧ - ١١٢ ، ورفض اللباني ٣٠٠ ، والجني الداني
 ٤٩٣ - ٤٩٤ ، وسفر السعادة ٨١٠ ، والهمع ٧٩/٢

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٤/٢ - ٦٣٥ ، والحجة
 ١٥٠/٤ - ١٥١ خم ، ومجمع البيان ٢٥٥/٤ ، والبيان ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، والبحر ٢٣٠/٧

(٣) قرأ بالفتح نافع وعاصم وقرأ الباقر بالكسر ، انظر السبعة ٥٢١ - ٥٢٢ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر
 ٣٤٨/٢

(٤) وهو أحد قولي الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٥) هذه لغة أهل الحجاز فيما قال الكسائي ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٦) في الأصل : من ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٧) انظر ما سلف ٦٥٤ - ٦٥٥

(٨) انظر في منذ ومنذ الكتاب ١٢٢/٢ ، ٣٠٨ ، والمقتضب ٣٠/٢ - ٣١ و٣٣/١ ، وحروف المعاني ١٤ ، =

ويجوز فيمن كسر القاف أن يكون على لغة من قال : قَرَّ يَقِرُّ^(١) : لأنَّ أصله « أَقْرَبَنَّ » فنقل الكسرة إلى القاف بعد حذف الراء .

٣ قوله عز وعلما : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(٢) [٣٣]

قيل : تقديره : يا أهل البيت . والصحيح أنه منصوب على الاختصاص

٦ والمدح^(٣) ، كقولك : نحن بني فلان أصحاب كذا وكذا ، وفي الحديث : « إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ »^(٤) ، وقال^(٥) :

إِنَّا بَنِي مَنَقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ (٦)

= ورفص البيهقي ٣١٩ - ٣٢٢ ، والجنى السدائي ٥٠٠ - ٥٠٤ ، والمغني ٤٤١ - ٤٤٣ ، والمهمع ٢٢٦ - ٢٢٠/٣

(١) وهذا أحد قولَي الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٣٦/٢ ، ومجمع البيان ٣٥٥/٤ ، والبيان ٢٦٩/٣ ، والبحر ٢٣١/٧ ، والمغني ٧١٤

(٣) أجاز القولين الزجاج ووافقه النحاس وغيره . وذهب ابن هشام إلى أن الصواب أنه منصوب على البناء ، ولعله كما قال .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس برقم ٣٠٩٣ ، ٣٠٩٤ ، وكتاب فضائل الصحابة برقم ٣٧١٢ ، وكتاب المغازي برقم ٤٠٣٦ ، ٤٢٤١ ، وكتاب الفرائض برقم ٦٧٢٦ ، ومسلم في كتاب الجهاد برقم ١٧٥٧ (٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦) ، وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء برقم ٢٩٦٨ ، والترمذي في كتاب السير برقم ١٦١٠ ، والنسائي في كتاب قسم الفيء ، ١٣٢/٧ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ومالك في الموطأ في كتاب الجامع برقم ١٨٢٣ ، وأحمد في المسند ٤/١ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢٠٨ ، ٤٦٣/٢ و ١٤٥/٦ ، ٢٦٢ ، وانظر المغني ٥٠٧ ، ٧١٤ ، ٨٩٢ ، والمهمع ٣١/٣

(٥) عمرو بن الأهمم التنقري من أبيات له في الحماسة الشجرية ١٨٨ - ١٩٠ ، ورغبة الأمل ٦٧٢ - ٦٩ . وهو له في الكتاب ٢٢٧/١ ، وابن السيرافي ٢٠/٢ ، وهو بلا نسبة في الكامل ١٤٧ ، ٥١١ ، وشرح اللوح ١/٥٧ مكرر ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والمهمع ٣١/٣

(٦) عجزه : فِينَا سَرَاةَ بَنِي سَعْدِ وَنَادِيهَا =

[وقال ^(١) :

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَانَدْعِي لِأَبٍ عَنَّهُ وَلَا هُوَ بِالْآبَاءِ يَشْرِينَا] ^(٢)
وهذا كثير في الكلام والشعر .

[قوله تعالى] ^(٣) ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ ^(٤) [٢٥]

= وينو منقرحي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم . والسراة : السادة ، والنادي : المجلس ، عن الأعم بطرة الكتاب .

(١) البيت من أبيات اختلف في قائلها : نسبها الجاحظ في الحيوان ٩٥/٣ ، والمبرد في الكامل ١٤٥ - ١٤٦ إلى رجل نهشلي ذكر المبرد أن كنيته أبو مخزوم ، وسماه أبو رياش فيما نقل عنه ابن السيد في القرط ٢٦٢ ، والآمدي في المؤلف والمختلف ٦٦ ، والغندجاني في إصلاح ماغلط فيه النري ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والعيني في المقاصد ٣٧٠/٣ « بشامة بن حزن » وهو الصحيح عند البغدادي في الخزانة ٥١٤/٣ ، وكذا اسمه في ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٥٠/١ ، واقتصر ابن قتيبة في عيون الأخبار ١٩٠/١ على اسمه « بشامة » .

وذكر ابن السيد أن اسمه عند السكري « بشامة بن حزي » وذكر أيضاً أنه يقال « بشامة بن جزء » وكذا هو في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٠٢

وفي ديوان الحماسة بشرحها أنها تروى لرجل من بني قيس بن ثعلبة وهو ماقاله النري في معاني أبيات الحماسة له ٢٤ ، وحكى ابن السيد عن ابن الأعرابي أن اسمه حجر بن خالد بن محمود القيسي (وقع فيما نقله البغدادي عن ابن السيد في القرط : حجي ، محرفاً ، وصححه الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه للخزانة ٣١٢/٨) .

وعزاها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٦٣٧ - ٦٣٨ إلى نهشل بن حري ، وتابعه البكري في سخط اللآلي ٢٣٥ ، والحصري في زهر الآداب ١٠٨٧ ، وانظر شعر نهشل ١٤١

وذكر ابن السيد أن ابن قتيبة عزاها لابن خلفاء التيمي . ولم أجد هذه النسبة عن ابن قتيبة ولا عن غيره . ويقع فيها أبيات للمرقش الأكبر ، انظر القرط والخزانة وديوان الحماسة بشرح التبريزي وإصلاح ماغلط فيه النري .

(٢) زيادة من ي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٦٣٦/٢ ، والبيان ٣٦٩/٢ ، والبحر ٢٢٢/٧ ، والكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ١١٢/٣ و ٧٢/٤ ، وابن الشجري ٢٢٢/١

معطوفة على اسم ﴿ إِنَّ ﴾ ، والخبر قوله ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً ﴾ [٣٥] .
 والتقدير في قوله ﴿ والذآكرآتِ ﴾ أي والذآكرآتِه ، فحذف المفعول . وكذلك
 ٢ قوله ﴿ والحآفظين فروجهم والحآفظآت ﴾ [٣٥] أي والحآفظآتِهَا .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ﴾ [٣٨]
 نصب على المصدر ، مؤكداً ^(٢) لما قبله ؛ لأن ما قبله من قوله ﴿ فيما قرَضَ اللَّهُ
 ٦ له ﴾ [٣٨] يدلُّ على أنه سنُّ له سُنَّةٌ .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [٤٠] ^(٤)
 و ﴿ خَاتِمَ ﴾ بكسر التاء والفتح ^(٥) ، وهما لغتان ^(٦) . ويجوز فين كسرأن
 ٩ يكون « فاعِلاً » من خَتَمَ فهو خَاتِمٌ ، والمعنى معنى المضي ، والإضافة محضة ،
 وليست في تقدير الانفصال ^(٧) .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٨/٢ ، ومجمع البيان ٢٥٩/٤ ، والبيان
 ٢٧٠/٢ ، والبحر ٢٣٦/٧

(٣) في الأصل : موكد ، ولعل ما أثبتته من ي وب هو الوجه .

(٤) انظر الجواهر ١٦٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٩/٢ ، ومجمع البيان
 ٣٥٨/٤ - ٢٥٩ ، والبحر ٢٣٦/٧ ، والبيان ١٠٥٨ . وسياق الآية : ﴿ ما كان محمد أبأ أحد من
 رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ .

(٥) قرأ بالفتح عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥٢٢ ، والتبشير ٧٩ ، والنشر
 ٣٤٨/٢

(٦) الظاهر أنه يريد أن « خاتم » بالكسر اسم فاعل من ختم . وهو مضاف إضافة محضة لأنه قصد به
 الدوام والاستمرار فكأنه جامد لأنه لم يعمل في محل الجرور به نصباً . وهذا هو الوجه في مثل
 هذا ، انظر ماسلف من التعليق على قوله ﴿ مالك يوم الدين ﴾ ص ٦ ، ولم ينصوا على هذا
 الوجه في تأويله . ومن ههنا كان الفتح والكسر لغتين ثم أجاز المؤلف أن يكون اسم الفاعل
 بمعنى المضي .

(٧) وهو ظاهر قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

ومن فتح التاء / فهو مصدر^(١) ، أي : ولكن رسول الله وختم النبيين . ولا يكون « فاعل » بمعنى « يفعل »^(٢) ، لأنه قد كان ، فيشاكل^(٣) المعطوف المعطوف عليه .

[قوله تعالى]^(٤) ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا . وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ ﴾ [٤٥ - ٤٦]^(٥)
هذا كله أحوال لما قبله .

فأما قوله ﴿ وَسِرَاجًا مَنِيرًا ﴾ [٤٦]^(٥)
فقد قيل : يعني به القرآن^(٦) ، والتقدير ، وتالياً سراجاً منيراً ، فهو منصوب بضمير .

وقيل : التقدير : [و]^(٤) ذا سراج ، فيكون معطوفاً على الأول .

(١) وكذا قال في الجواهر وقدره « ولكن رسول الله وذا ختم » اهـ ، وذكره العكبري ثم قال « كذا ذكر في بعض الأعراب » وهو يريد هذا الكتاب أعني الكشف ، وما قاله المؤلف غير صحيح ، فالخاتم بالفتح اسم لا خلاف فيه .

(٢) يريد أن « خاتم » لا يكون اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال لأنه لو كان كذلك لكانت إضافته غير محضة وهي في تقدير الانفصال فيكون نكرة ، والمعطوف عليه معرفة ، قال في الجواهر : « .. بالكسرام الفاعل ليكون معرفة فيشاكل المعطوف عليه » اهـ .

(٣) في الأصل : يشاكل ، وفي ب : يتشاكل ، والصواب من ي .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٤١/٢ ، وجمع البيان ٣٦٢/٤ ، والبيان ٢٧٠/٢ ، والبحر ٢٣٨/٧ ، وتفسير الطبري ١٤/٢٢ ، والقرطبي ٢٠١/١٤ ، وابن كثير ٤٣١/٦ ، وجمع التفسير ١٢٥/٥

(٦) وهو قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره ، وكلا التقديرين عنه أيضاً . وزعم النسفي (انظر جمع التفسير) أن تأويل السراج بالقرآن هو قول الجمهور ، وليس كذلك ، بل ماعليه الأكثرون أن المراد به النبي ﷺ ، فيكون ﴿ سراجاً ﴾ حالاً أيضاً وهي حال جامدة ، ويجوز تأويلها بالمشق ، أي هادياً يهتدى بك في الدين كما يهتدى بالسراج ، انظر المصادر السالفة .

- (١) [قوله تعالى] : ﴿ وَدَعَّ أَذَاهُمْ ﴾ (٢) [٤٨]
 التقدير (٣) : ودع الخوف من أذاهم (٤) . وليس المعنى : لا تؤذهم ؛ لأن
 ٢ « لا تؤذهم » أفصح من « دع أذاهم » إذا أردت : لا تؤذهم .
- [قوله تعالى] (٥) : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَأَمْرًا
 ٦ مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (٦) [٥٠]
 ما أظنك إذا أعربت إلا أن تقول : إن انتصاب قوله ﴿ امرأة مؤمنة ﴾ محمول
 على ما قبله من قوله : أحللنا لك (٧) أزواجك ، وبنات (٨) عمك ، وبنات
 عماتك ، وبنات خالك وبنات خالاتك !! وهذا من سوء تأمليك فيما أخبرك به
 ٩ منذ سنين (٩) وتقتدي بشارحهم [فتقلده] (١٠) ولا تستعمل ما يؤتيكه الله .
- ألا ترى أن قوله ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ شرط ، والشرط لا يصح في

- (١) زيادة من ي .
 (٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ٦٤١/٢ ، ومجمع البيان ٣٦٢/٤ ، والبحر ٢٣٨/٧ .
 وتفسير الطبري ١٤/٢٢ ، والقرطبي ٢٠٢/١٤ ، وابن كثير ٤٣١/٦ ، ومجمع التفاسير ١٢٦/٥ ،
 وما سلف ٩١٩ .
 (٣) في الأصل : والتقدير ، وفي ب : أي ودع ، وأثبت ما في ي .
 (٤) لم أجد هذا التأويل بهذا اللفظ . لكن يشبه أن يكون مأخوذاً من قول مجاهد « أعرض عن أذاهم
 لك » ، ومن قول ابن عباس وقتادة « اصبر على أذاهم » . وقال النسفي « اجعل إينذاهم إيباك
 في جانب ولا تبال بهم ولا تخف من إينذاهم » اهـ . وذكر النحاس أنه قيل في تأويلها
 « لا تؤذهم » وقيل غير ذلك .
 (٥) زيادة من ي و ب .
 (٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، ومجمع البيان ٣٦٤/٤ ، والبيان
 ٢٧١/٢ ، والتبيان ١٠٥٨ ، والبحر ٢٤١/٧-٢٤٢ ، والحجة ١٩٩/٢-٢٠٠ ، والبصريات ١٦٨ ، ٢٩٠ .
 (٧) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم .
 (٨) ثمة معطوف أسقطه المؤلف وهو : أحللنا لك أزواجك وما ملكت بينك وبنات ...
 (٩) في الأصل : سنتين ، وهو تصحيف صوابه من ي و ب .

الماضي^(١) ، وإذا لم يصحَّ الشرط في الماضي لم يصحَّ الجزاء أيضاً ؟ ألا ترى أنك لوقلت : « إن قمتَ غداً قمتَ أمس » لكنك مخطئاً ؟ وقوله ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا ﴾ إخبار عن إحلاله في الماضي ، فلا يصحُّ تقديرك : وأحللنا لك امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها ، كما لا يصحُّ « قمتَ أمس إن تقم غداً »^(٢) .

ولكنك تُقدِّرُ : ونحلُّ لك امرأة مؤمنة إن وهبت ؛ ليصحَّ به الجزاء ، كما تقول : أقوم إن قمتَ ، وأخرج إن خرجتَ . فافهمه عنه^(٣) في « حاشية الكتاب »^(٤) ، وفي بعض كلامه في « التذكرة »^(٥) حيث يتكلم على بيت من أبيات غيلان^(٦) .

فإن قلت : فإنَّ هذا امتنان منه عز وجل على نبيِّه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه أحلَّ له امرأة وهبت نفسها له فيما مضى ، وليس يريد الامتنان عليه بامرأة ستفعل ذلك = فإنه يكون من باب قوله^(٧) : ﴿ إِن كُنْتُمْ قُلْتُمْ ﴾^(٨) [سورة

(١) انظر ما سلف ٣٧٩ والتعليق ثمة .

(٢) حكى العكبري قول المؤلف بمعناه غير مصرح بنقله ثم قال : « وهذا ليس بصحيح لان معنى الإحلال هنا الإعلام بالحل إذا وقع النعل على ذلك ، كما تقول : أجت لك أن تكلم فلاناً إن سلم عليك » اهـ .

(٣) أي عن أبي علي .

(٤) هو « التعليقة » على كتاب سيبويه ، وكنت وقفت عليه حين كان في حوزة أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ [رحمه الله وجزاه الجزاء الأوفى] .

(٥) سلف التعريف به ٦٩٤

(٦) هو ذو الرمة . وما عراه المؤلف إلى أبي علي في حاشية الكتاب والتذكرة هو مقاله في الحجّة والبصريات أيضاً ، وقد سها الشيخ عنها على شدة فحصه وتجرّبه في كتب أبي علي .

(٧) في الأصل : قولهم ، والصواب من ي وب .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٩ - ٢٨٠

المائة : ١١٦ | أي : إن صحَّ أني كنت قلته . فكنذك ﴿ إن وهبت ﴾ أي : إن صحَّ أنها وهبت فإننا نحلُّ لك هذا ، فهذا معنى [هذا] ^(١) الكلام ^(٢) .

٢ قوله عز و علا : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ ﴾ ^(٣) [٥١]
و ﴿ ترجيُّ ﴾ ^(٤) لغتان : أرجأت وأرجيتُ .

٦ ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ ^(٥) [٥٠]
من صلة ﴿ أحلنا ﴾ أي : أحلنا لك هذه الأشياء لكيلا يكون عليك حرج .

٩ ﴿ وَمَنْ أبتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ ﴾ ^(٦) [٥١]
أي : ومن ابتغيت ممن عزلت ^(٧) عزلة ^(٧) ، فحذف مفعول ﴿ ابتغيت ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ وَلَا يَحْزَنَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ ﴾ ^(٩)

[٥١]

١٢ ﴿ كُلَّهُنَّ ﴾ رفع تأكيد للضمير في ﴿ يرضين ﴾ ، أي ويرضين كلهن .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وهو قول ظاهر التكلف . وإنما هو استقبال في كل امرأة كانت تهب نفسها دون واحدة بينها .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، والحجة ١٥٢/٤ - ١٥٢ خم ، وجمع البيان ٣٦٥/٤

(٤) قرأ ﴿ ترجي ﴾ بغير همز حمزة والكسائي ونافع وحفص عن عاصم . وقرأ الباقر بالمهمز . انظر السبعة ٥٢٢ ، والتيسير ١٧٩ ، ١١٩ ، والنشر ٣٤٩/٢ و ٤٠٦/١

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، والبيان ٢٧١/٢ ، والبحر ٢٤٢/٧

(٦) انظر مجمع البيان ٢٦٧/٤ ، والبحر ٢٤٢/٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٢ ، والقرطبي ٢١٥/١٤ ، وجمع التفسير ١٣٠/٥

(٧) هذا خلاف قول المتأولين ، فالتقدير في كلامهم : من ابتغيت إصابته أو ضمه أو إيواؤه .

(٨) زيادة من ي .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٦٤٢/٢ - ٦٤٤ ، وجمع البيان ٣٦٦/٤ ، والبيان ٢٧١/٢ ، والبحر ٢٤٢/٧ - ٢٤٤

وقد جاء في الشاذ ﴿ كَلَّهْنَ ﴾ بالنصب^(١) تأكيداً للمنصوب في ﴿ آتَيْتَهُنَّ ﴾^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاءً ﴾^(٤) [٥٣]
﴿ غَيْرَ ﴾ نصب على الحال من الضمير في ﴿ تَدْخُلُوا ﴾ .

وإنما^(٥) لم يجرّ حملاً على ال ﴿ الطعام ﴾ ، لأنه يكون جارياً على غير من هو له / ؛ ألا ترى أنه للمخاطبين ؟ فإذا جرى وصفاً على ال ﴿ طعام ﴾ فإنه ينبغي أن يقال : إلى طعام غير ناظرين إناءً أنتم^(٦) . ومع هذا فقد قرأ به ابن أبي عبيدة^(٧) .

[قوله تعالى]^(٨) : ﴿ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا . مَلْعُونِينَ ﴾^(٨)

[٦١-٦٠]

(١) عزيت القراءة بالنصب إلى أبي إياس جؤبة بن عائد . انظر شواذ ابن خالويه ١٢٠ ، والمحاسب ١٨٢/٢-١٨٣ ، والبحر .

(٢) ذهب الفراء إلى أن النصب لا معنى له ، قال النحاس : لأن المعنى : وترضى كل واحدة منهن ، وليس المعنى : بما آتيتهن كلهن ، والسدي قاله حسن . ورأى ابن جني أن معنى القراءتين متقارب ، قال : « وذلك أن رضاهن كلهن بما آوتين كلهن على انفرادهن واجتماعهن ، فالعنيان إذاً واحد إلا أن الرفع أقوى ... » اهـ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٤٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٥/٢ ، ومجمع البيان ٣٦٦/٤ ، والبيان ٢٧٢/٢ ، والبحر ٢٤٦/٧

(٥) في الأصل : وإنما ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٦) أجاز الفراء ومن وافقه الجرّ لأن الكوفيين لا يوجبون إبراز الضمير عند أمن اللبس ويوجبونه إن خيف اللبس ، والبصريون يوجبونه في الحالين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤١٩

(٧) انظر البحر . وفي الأصل : عيلة ، وهو تصحيف صوابه من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٧٤١-٧٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٠/٢ ، ومجمع البيان

﴿ ملعونين ﴾ نصب على الذم^(١) ، والتقدير : أذمُّ ملعونين . ولو نصبته على الحال^(٢) فالأحسن^(٣) أن يكون مقدماً على المستثنى ، لأنه حال من الضير في قوله ﴿ يجاورونك ﴾ على تقدير : ثم لا يجاورونك فيها ملعونين إلا قليلاً .
ولا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعده إذا تم الكلام دونه^(٤) . ولهذا المعنى حملوا قول الأعمش^(٥) :

وَلَيْسَ مَجِيرًا إِنْ أَتَى الْحَيَّ خَائِفًا وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيَّبُ

على إضمار فعل دون « قائل » على تقدير : إلا هو يقول المتعب ، فحملوا نصبه على إضمار ليا ذكرنا . والمعنى أن هذا الموصوف لا يجير خائفاً يستعيز به ولا يقول شيئاً إلا عيباً عليه .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا . لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ ﴾^(٧) [٧٣-٧٢]

= ٣٦٩/٤ ، والبيان ٢٧٢/٢ ، والبحر ٢٥١/٧ ، والبغداديات ١٧٠-١٧٢ ، والمغني ٧٠٢ ،

والقطع ٥٧٨ ، والمكتفى ٤٦١ ، ومنار الهدى ٢٢٤

(١) وهو قول الأخفش والمبرد وأحد قولي الفراء ومن واقفيم .

(٢) وهو قول النحاس وأحد قولي الفراء ومن واقفها . وقليلاً عند الفراء والنحاس ومن واقفها حال أي أقلاء ، وأجازا أن يكون صفة ظرف محذوف أي وقتاً قليلاً ، وقيل غير ذلك .

(٣) على قول من ذهب إلى أن قليلاً استثناء .

(٤) انظر ما سلف ٥٦٠ ، والمصادر المذكورة ثمة . وعزا أبو حيان إجازة ذلك في الحال إلى الأخفش والكسائي .

(٥) د ، ق ١٢/١٤ ، ص ١٤٩ ، وهو له في شرح الملح اللوح ٢/٧٩ ، والجواهر ٢٧٢ ، والحجة

١٩٥/٢ خم ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٣٦٢/٢ ، واللان (عيب) .

والمتعيب : القول المعيب .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر البحر ٢٥٤/٧

هذا^(١) من صلة ﴿ حَمَلَهَا ﴾ ، وفصل بينه وبين اللام بقوله ﴿ إنه كان ظلوماً جهولاً ﴾ . وهذا الفصل مستحسن من الاعتراض ، لأنه يُسَدِّدُ الأُول ويوضحه ، فهو كقولهم : زيدٌ - فافهم ما أقول - رجلٌ صِدْقِي .

(١) يريد أن اللام في ليعذب تتعلق بحمل ، وهي لام المال أو الصيرورة .

سورة سبأ

قوله عز وعلا : ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ ﴾ ^(١) [٣]

بالجرّ والرفع ^(٢) . فالجرّ على أن يكون نعتاً ^(٣) لقوله ﴿ وَرَبِّي ﴾ أو بدلاً منه . والرفع على وجهين ^(٤) : أحدهما : أن يكون خبر مبتدأ مضر ، أي هو عالم الغيب ^(٥) . والأحسن منه أن يكون مبتدأ ^(٦) ، وخبره ﴿ لَا يَعْزُبُ ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٨)

[٤]

- (١) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥١ ، وإعراب القرآن ٢/٦٥٥-٦٥٦ ، والحجة ٤/١٥٤-١٥٥ خم ، ومجمع البيان ٤/٢٧٥ ، والبيان ٢/٢٧٤ ، والبحر ٧/٢٥٧-٢٥٨ ، والتبيان ١٠٦٢ ، والقطع ٥٨٠ ، والمكتفى ٤٦٢ ، ومنار الهدى ٢٢٥ .
- (٢) قرأ بالرفع نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالجر . وقرأ حمزة ﴿ عَلَام ﴾ والباقون ﴿ عَالَم ﴾ . انظر السبعة ٥٢٦ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٢/٢٤٩ .
- (٣) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي ، وأجاز الباقون القولين . وظاهر عبارة الفراء وأبي علي أنه نعت لله في أول السورة ﴿ الحمد لله ... ﴾ [١] ولم يبينه النحاس . وعالم الغيب صفة قصد بها الدوام والاستمرار فصح أن تكون إضافته محضة فصار معرفة فجاز أن يوصف به المعرفة ، انظر البحر ، وما سلف من التعليق ص ٧ .
- (٤) أجازها أبو علي والنحاس وغيرها .
- (٥) وهو قول أبي حاتم وظاهر قول الفراء .
- (٦) وهو قول الأخفش .
- (٧) زيادة من ي و ب .
- (٨) انظر إعراب القرآن ٢/٦٥٦ ، ومجمع البيان ٤/٢٢٦ ، والبيان ٢/٢٧٤ ، والبحر ٧/٢٥٨ . والتبيان ١٠٦٢ .

متعلق بقوله ﴿ لا يعذب ﴾ ^(١) . ويكون قوله ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [٦] معطوفاً على ﴿ ليجزي ﴾ ، وإن شئت كان مستأنفاً .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٣) [٥] بالجر والرفع ^(٤) ، والرَّجْزُ هو العذاب ، فكأنه قال : أولئك لهم عذابٌ من عذابِ أليمٍ ، فالجرُّ أحسن ^(٥) .

ومن قال ﴿ أَلِيمٌ ﴾ فإن التقدير : أولئك لهم عذاب أليمٍ من رجزٍ ، أي من عذاب رجز ، فحذف المضاف ؛ ويكون الرجز أعم من العذاب لتصح الإضافة إليه .

قوله عز وعلا : ﴿ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٦) [٦] [هو] ^(٧) قُضِلَ . ويتنصب قوله ﴿ الْحَقُّ ﴾ على أنه مفعول ثانٍ لـ ﴿ يَرَى ﴾ .

- (١) وهو الظاهر كما قال أبو حيان ، وأجاز أن يتعلق بـ ﴿ لتأتينكم ﴾ وهو قول النحاس .
 (٢) زيادة مني .
 (٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٥٧/٢-٢٥٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٦/٢ ، والحجة ١٥٥/٤-١٥٦ خم .
 وجمع البيان ٣٧٦/٤ ، والبحر ٢٥٩/٧
 (٤) قرأ ﴿ أليم ﴾ بالرفع ابن كثير وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٥٢٦ ، والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٢٤٩/٢
 (٥) قال أبو علي : « والجر في أليم أئين لأنه إذا كان عذاباً من عذاب أليم كان العذاب الأول أليماً ؛ وإذا أجمرت الأليم على العذاب كان المعنى عذاب أليم من عذاب ، والأول أكثر فائدة » اهـ .
 فقول المؤلف في تصديره « من عذاب رجز » تكلف ولا معنى له لأن العذاب هو الرجز ، وعن الزجاج أنه العذاب المقلقل بشدته وله قلقلة شديدة متتابعة ، انظر اللسان (رجز) . وانظر ما يأتي ١٢٢٦ - ١٢٢٧
 (٦) انظر شرح اللع اللوح ١/١٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٦/٢ ، وجمع البيان ٣٧٨/٤ ، والبحر ٢٥٩/٧ ، والحلييات ٧٢ . وسياق الآية : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ... ﴾ . (٧) زيادة من ي وب .

- [قوله تعالى ^(١)] ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَعِنِّي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ^(٢) [٧]
- ٢ ﴿ إِذَا ﴾ هذه تنتصب بفعل مضمر يدل عليه قوله ﴿ إِنَّكُمْ لَعِنِّي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ، والتقدير : إذا مُرِّقْتُمْ كل مُمَرِّقٍ بِعُتْمِ ^(٣) .
- ولا ينتصب بـ ﴿ جَدِيدٍ ﴾ لأنَّ ما بعد « إِنَّ » لا يعمل فيما قبلها ^(٤) .
- ٦ ولا ينتصب أيضاً بـ ﴿ مُرِّقْتُمْ ﴾ ^(٥) لأنَّ قوله ﴿ مُرِّقْتُمْ ﴾ جرّ بالإضافة .
- ولا ينتصب بقوله ﴿ يَنْبئُكُمْ ﴾ لأنَّ الإخبار ليس في ذلك الوقت .
- ومثله : ﴿ إِذَا كُنَّا تُرَاباً إِنَّا لَعِنِّي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ^(٦) [سورة الزُّمَر : ٥] .
- ٩ وقوله : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ ^(٧) [سورة العَادِيَات : ٩-١١] حملوا هذه الآي على إضمار فعل ينصب « إِذَا » ، ولم يحملوه على ما بعد « إِنَّ » .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧١١ ، ٧٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٢ ، وجمع البيان ٢٧٨/٤ ، والبيان ٢٧٥/٢ ، والبحر ٥٩٧/٧ ، والتبيان ١٠٦٣ ، والحجة ٢٢/١ ، والمكربات ١١٢ ، والبيِّنَادِيَّات ٥٤-٥٦ ، ١٢٨ ، والعُضْدِيَّات ٦٩ ، والخصائص ٣٩٩/٢ و ٣٠٠/٣ ، والمعني ١٣٤-١٣٥

(٣) هذا قول أبي علي وأبي الفتح ومن وافقهما ، وأحد قولي الزجاج والتحامر وغيرهما .

(٤) سلف هذا ٦٢٤ والتعليق ثمة .

(٥) أجاز الزجاج والنحاس ووافقها أبو حيان ، ورده أبو علي لأنَّ إذا مضافة إليه والمضاف لا يعمل في المضاف إليه .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٢٢-٦٢٤ . وقوله « إِنَّا » كذا في النسخ وهي قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقون : أْنَا ، انظر ما سلف .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٧٤-١٤٧٥ . وكان في النسخ : « أَفَلَا يَعْلَمُ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ رَبَّهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ » فأتمته .

وهذا يَسْتَبُّ في المفعول الصحيح^(١) ، نحو « عَمْرًا إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ » ،
لا ينصب « عمرو » بـ « ضارب » . فأما الظروف فكان القياسُ جوازَ نصبها بما
بعد « إِنَّ »^(٢) ، لأنها يكتفى فيها^(٣) براءة الفعل / . قال سيبويه^(٤) : سألت
الخليل عن قولهم « أَحَقًّا إِنَّكَ لَذَاهِبٌ » ، فقال : لا يجوز ، كما لا يجوز : يوم الجمعة
إنه لذاهب .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾^(٦) [١٨]
فالمهزة همزة الاستفهام ، وحذفت التي للوصل لوقوع الاستغناء عنها ،
فلا يجوز في ﴿ أَفْتَرَى ﴾ إلا الفتح^(٧) .

[قوله تعالى]^(٨) : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾^(٩) [١٠]
ينتصب ﴿ الطير ﴾ بالعطف على موضع قوله ﴿ يَا جِبَالُ ﴾^(١٠) ، كما

- (١) أو الصريح ، وهو للمفعول به على الحقيقة ، وقد سلف التعليق على هذا ٨٧٥
(٢) وكذا قال في الجواهر عقب هذه الآي الثلاث التي أوردتها ، قال : « ... فإنما في هذه الآي محمول
على ما بعد إنَّ وجاز ذلك لأنه ظرف ... » اهـ وما قاله خلاف قول جماعة النحاة ، وقد وافقهم
فيما سلف ٦٢٤ وفيما سيأتي ١٤٧٥
(٣) في الأصل : لأنه يكتفى منه ، والصواب من ي و ب .
(٤) في الكتاب ٤٦٨/١ ، وعبارته « وسألت الخليل : ما منعهم أن يقولوا : أَحَقًّا إِنَّكَ مَنْطِقٌ ...
فقال : ليس هذا من مواضع إنَّ لأنَّ إنَّ لا يبتدأ بها في كل موضع ، ولو جاز هذا لجاز : يوم
الجمعة إنك ذاهب ... » اهـ . وانظر للمقتضب ٣٥٤/٢ ، والجواهر ٧٢٨ ، والمصادر السالفة ٦٢٤
(٥) زيادة مني .
(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/١١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٤ ، وللفراء ٣٥٤/٢ ، وإعراب القرآن
٦٥٧/٢ ، وجمع البيان ٣٧٨/٤
(٧) لأنه لو كسر لذهب الاستفهام .
(٨) زيادة من ي و ب .
(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٢ ، وجمع البيان ٤٧٩/٤ - ٤٨٠ ، والبيان
٢٧٥/٢ ، والبحر ٢٦٢/٧ ، والكتاب ٣٠٥/١ ، والمقتضب ٢١٢/٤ ، وابن يعيش ٢/٢ - ٣
(١٠) وهو قول الخليل وسيبويه وأحد قولي الفراء ، وأجازته الزجاج والنحاس وغيرهما .

تقول : يا زيد والحارث^(١) . ويجوز أن ينتصب بفعل مضر تقديره : وسخرنا له الطير^(٢) . ودلّ على هذا المضر قوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ [١٠] .

٢ ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول معه^(٣) ، أي مع^(٤) الطير .

ومن رفع فعلى لفظ ﴿ يا جبال ﴾ ، وهو مروى عن يعقوب^(٥) .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَالنَّارُ لَهُ الْوَحِيدُ . أَنْ أَعْمَلُ سَابِغَاتٍ ﴾^(٧)

[١٠ - ١١]

٦ ﴿ أَنْ ﴾ بمعنى « أي » ، [أي]^(٨) اعمل دروعاً سابغات^(٩) ، فحذف الموصوف .

(١) يجوز نصب الحارث ورفع ، والرفع اختيار الخليل وسيبويه والمازني والنصب اختيار أبي عمرو

وعيسى بن عمر والجزمي ويونس والمبرد ، انظر المصادر السالفة ، وما سلف ٢٢

(٢) عزي هذا القول إلى أبي عمرو ، وهو أحد قولي القراء ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٣) أجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، قال أبو حيان : « وهذا لا يجوز لأن قبله « معه » ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف ... » اهـ ، وقد سلف التعليق على هذا ٥٥٣

(٤) في الأصل : ومع ، وهو خطأ صوابه من ي وب . والواو لمعية فلا يجمع بينها وبين مع .

(٥) وهي رواية روح وزيد عنه فيما قال ابن مهران في الميسوط ٣٦١ ، قال ابن الجزري في النشر

٣٤٩/٢ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من

﴿ والطير ﴾ وهي رواية زيد عن يعقوب » ثم قال « ووردت عن عاصم وأبي عمرو » اهـ ،

وأفاد ابن خالويه في شواذه ١٢١ أنها رواية عبد الوارث عن أبي عمرو . ورويت هذه القراءة

عن غير هؤلاء من هم خارج السبعة ومنهم الأعرج والسلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل

وابن أبي عمير ، عن البحر وفاته ذكر عبيد بن عمير وقد ذكره ابن مهران والطبري .

(٦) انظر معاني القرآن للقراء ٣٥٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٨/٢ ، ومجمع البيان ٢٨١/٤ ، والبيان

٢٧٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٧ ، وابن الشجري ١٨٠/١ ، والمغني ٨١٦-٨١٧ . (٨) زيادة من ي وب .

(٩) قال الزجاج : « أن مفسرة تؤدي عن معنى قلنا له » يريد أن القول محذوف ولولا هذا لم يجز أن

تكون مفسرة لأن من شرطها تقدم القول أو معناه . وأجازه الزجاج ومن وافقه أن تكون

مصدرية وحذف الجار قبل أن أي لأن أي لعمل ، واختاره أبو حيان .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَسَلِّمَانَ الرِّيحِ ﴾ ^(٢)] ١٢]
 بالرفع والنصب ^(٣) . أي : وسخرنا لسليمان الريح ^(٤) . والرفع بالظرف أو
 بالابتداء على المذهبين ^(٥) . ٣

[قوله تعالى ^(٦) : ﴿ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾ ^(٧)]
 [١٢]

إن شئت كان ﴿ مَن ﴾ في موضع النصب ، أي : وسخرنا من الجنّ من
 يعمل بين يديه بإذن ربّه . وإن شئت كان مرتفعاً بالظرف أو بالابتداء على
 المذهبين ^(٥) . ٦

[قوله تعالى ^(٨) : ﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾] ١٣]
 أي : اعملوا الأعمال لأجل الشكر . ف ﴿ شكراً ﴾ مفعول له ^(٩) ،
 ولا ينتصب بـ ﴿ اعملوا ﴾ ؛ لأن « اشكروا » أفصح منه ، أعني من : اعملوا
 الشكر . ٩ ١٢

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٩/٢ ، والحجة ٢٥٨/٤ خم ، ومجمع البيان
 ٢٨١/٤ ، والبيان ٢٧٦/٢ ، والبحر ٣٦٤/٧

(٣) قرأ بالرفع أبو بكر عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٢٧ ،
 والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٢٤٩/٢

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٥) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على اللذهبين ١٢

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٦٦٠/٢ ، ومجمع البيان ٢٨١/٤ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٢٦٤/٧

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٦١/٢ ، ومجمع البيان ٢٨١/٤ ، والبيان ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٦٥/٧ ، وابن
 الشجري ٣٦٠/١

(٩) وهو أحد قولي الزجاج والنحاس وغيرها . وأجازوا أن يكون مصدرًا أي اشكروا شكراً ، وأجاز
 أبو حيان أن يكون حالاً .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ

الغَيْبِ ﴾ ^(٢)] ١٤

٣ أي : فلما خَرَّ تَبَيَّنَ أمر الجن ^(٣) ، فحذف المضاف . ويكون قوله ﴿ أن لو كانوا ﴾ رفعاً بدلاً من « أمر الجن » . و « تبين » لازم هنا . والمعنى : فلما سقط سليمان عن ^(٤) العصا ظهر جهل الجن للناس وأنهم لا يعلمون الغيب ، وأنهم لو علموا الغيب لم يعملوا مدّة أتكأه على المنسأة ^(٥) ميتاً سنة ^(٦) .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ ﴾ ^(٧) | ١٥

مَجْرَى وغير مَجْرَى ^(٨) . فمن لم يَجْرِهِ اعتبر التعريف والتأنيث . ومن أجراه

٩ قال هو بلد ، وليس فيه التأنيث .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٢ ، ٨٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٢/٢ ، وجمع البيان ٢٨١/٤ ، والبيان ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٦٧/٧ ، والمغني ٧١٩ ، وتفسير الطبري ٥٢-٥٠/٢٢ ، والقرطبي ٢٧٨/١٤-٢٨٢ ، وابن كثير ٤٨٩/٦-٤٩١ ، وجمع التفسير ١٥٣/٥-١٥٤ ، ومسا سلف ٨٧١ . وسياق الآية : ﴿ فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الموت ما دلّهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته فلما خَرَّ ... الغيب ما لبثوا في العذاب للمهين ﴾ .

(٣) وهو قول الفراء والطبري وأبي علي وأجازته النحاس وغيره .

(٤) في النسخ : من ، وهو تحريف .

(٥) وهي العصا .

(٦) وهو معنى قوله تعالى : ﴿ ما لبثوا في العذاب للمهين ﴾ وهي الأعمال الشاقة وكانوا كما قال تعالى قبل هذا ﴿ يعملون له ما يشاء من محاريب وقنايل وجفان كالجواب وقدور راسيات اعلموا آل داود ... ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٥٥ ، ٨٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٢/٢-٦٦٤ ، والحجة ١٦٠/٤-١٦١ خم ، وجمع البيان ٢٨٤/٤-٢٨٥ ، والبيان ٢٧٧/٢-٢٧٨ ، والبحر ٢٦٨/٧-٢٦٩ ، والكتاب ٢٨٢ . وفي الأصل : مساكنكم ، وهو سهو .

(٨) سلف التعليق على القراءة في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وجئتك من سبأ ﴾ [سورة

النمل : ٢٢] ص ١٠٠٥-١٠٠٦

﴿ فِي مَسْكِنِهِمْ ﴾ و ﴿ مَسَاكِينِهِمْ ﴾ على الإفراد والجمع ، و ﴿ مَسْكِنِهِمْ ﴾^(١)
بكسر الكاف ، وهو خارج عن القياس ، لأن مضارعه « يَسْكُنُ »^(٢) فهو مثل^(٣)
« مَطَّلِعُ »^(٤) الفجر ، و « مَعْرِبُ » [و « مَسْجِدُ »]^(٥) و « مَجْزِرُ » و « مَنبِتُ »
و « مَسْقِطُ »^(٦) .

[وقوله]^(٧) : ﴿ آيَةٌ جَنَّاتٍ ﴾^(٨) [١٥]

- (١) قرأ مسكنهم بالكسر الكسائي وحده ، وقرأ حمزة وحقق عن عاصم مسكنهم بالفتح ، وقرأ
الباقون مسكنهم على الجمع . انظر السبعة ٥٢٨ ، والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٢٥٠/٢
- (٢) ما كان مضارعه يفعل فالقياس أن يبني منه اسماً الزمان والمكان والمصدر المبي على مفعل بفتح
العين ، وشذت عن ذلك حروف منها ما ذكره المؤلف . انظر الكتاب ٢٤٨/٢ ، وتكلمة
الإيضاح ٢٢٢ ، وابن يعيش ١٠٧/٦ ، وشرح الشافية ١٨١/١-١٨٤ ، والهمع ٥٤٦-٥٥٠
- (٣) قوله « فهو مثل مطلع ... » ظاهره أن « مسكن » بكسر الكاف في الآية اسم المكان وهو قول
النحاس وغيره ، وهو ظاهر قول الفراء ، فيكون واحداً مؤدياً عن الجمع ، وأجاز أبو علي أن
يكون « مسكن » المصدر كما أجاز ذلك في « مسكن » بالفتح ، ويكون في الكلام حذف مضاف
وتقديره : مواضع سكناهم ، وهو الأشبه عنده ، ولم يذكر المؤلف في الجواهر غيره .
- (٤) أي مكان طلوعه . فأما قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [سورة القدر : ٥] فهو بالفتح
والكسر مصدر ، والكسر قراءة الكسائي وحده ، انظر السبعة ٦٩٢ ، والتيسير ٢٢٤ ، والنشر
٤٠٢/٢ ، وانظر معاني القرآن للقرآء ٢٨٠/٢-٢٨١ ، وإعراب القرآن ٧٤٦/٢ ، وجمع البيان
٥١٧/٥ ، والبحر ٤٩٢/٨ ، ٤٩٧ . وقيل المطلع بالفتح مصدر في لغة أهل الحجاز وهو بالكسر في
لغة تميم . انظر الكتاب ٢٤٨/٢ ، والمصادر السالفة .
- (٥) زيادة من ي و ب : وفي ب ومسجد ومنه مجزر ...
- (٦) المغرب لمكان الغروب ، والمجزر لمكان جزر الإيدل وهو نجرها ، والمنبت لمكان النبات ، وأما
المسجد فسيبويه يحمل على أنه اسم للبيت وليس بموضع السجود ، ولو أردت الموضع لفتح
« لأنك تقول المقتل في كل موضع يقع به القتل ولا تقصد به مكاناً دون مكان ، ولا كذلك
المسجد فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة فلم يكن
مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه
بموضع دون موضع » عن الرضي . وجعله بعضهم مكان السجود ، انظر المصادر السالفة .
- (٧) زيادة مني .
- (٨) انظر معاني القرآن للقرآء ٢٥٨/٢ ، وجمع البيان ٢٨٥/٤ ، والبيان ٢٧٨/٢ ، والبحر ٢٦٩/٧ ،
والقطع ٥٨٢

﴿ جَنَّاتٍ ﴾ بدل^(١) من ﴿ آية ﴾ .

[وقوله]^(٢) : ﴿ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ ﴾^(٣) [١١٥]
 أي يقال [لهم]^(٤) : كلوا من رزق ربكم منها^(٥) ، فحذف العائد من
 ٣ الصفة^(٦) إلى الموصوف ، كما حذف القول .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾^(٧) [١١٧]
 ٦ ﴿ ذلك ﴾ نصب مفعول ثان^(٨) لقوله ﴿ جزيناهم ﴾ أي جزيناهم ذلك
 بكفرهم .

[قوله تعالى]^(٩) : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمُ ابْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾^(١٠) [٢٠]
 ٩ بتشديد الدال وتخفيفها^(١١) ، فالتشديد ظاهر ، والتخفيف أيضاً متعمد^(١٢) ،
 كقولك : صدقت فلاناً الحديث ، وقال^(١٣) :

- (١) وهو قول الأخفش والفراء ومن وافقهما . وقيل خبر مبتدأ محذوف ، وعزي إلى الزجاج .
 (٢) زيادة مني .
 (٣) انظر الجواهر ١٦ ، ٣٣٠ ، ٩١١ ، ومجمع البيان ٢٨٥/٤ ، وما سلف ٨٢٨
 (٤) زيادة من ي وب . (٥) في الأصل : منها ، وهو خطأ صوابه من ي وب .
 (٦) يريد أن جملة « يقال لهم كلوا » صفة للجنين ، وعزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى
 أبي علي . وانظر ما سلف من التعليق على حذف الجار والمجرور من جملة الصفة .
 (٧) انظر الجواهر ٦٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٩/٢ . وإعراب القرآن ٦٦٥/٢ ، والبيان ٢٧٩/٢ .
 وما سلف ٤٣٩
 (٨) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .
 (٩) زيادة من ي .
 (١٠) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٠/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٩/٢ ، والحجة ١٦٤/٤-١٦٥ خم . ومجمع
 البيان ٢٨٨/٤ ، والبيان ٢٧٩/٢ ، والبحر ٢٧٢/٧ ، والمختب ١٩١/٢
 (١١) قرأ بتشديد الدال عاصم وحمرزة والكسائي ، وقرأ الباقر بتخفيفها . انظر السبعة ٥٢٩ ،
 والتيسير ١٨١ ، والنشر ٣٥٠/٢
 (١٢) وهو قول ابن جني وأحد قولي أبي علي ومن وافقهما . وذهب الفراء إلى أن « ظنه » ينتصب في =

فَإِنْ يَكَ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صَادِقِي بِشْمَلَةٍ يَحْبِسُهُمْ بِهَا مَحْبِسًا وَعَرَا
وقال الأعشى^(١) :

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

وروي ﴿ ولقد صدَّق / عليهم إبليسَ ظنُّه ﴾ ينصب ﴿ إبليس ﴾ ورفع ﴿ ظنُّه ﴾^(٢) . أي صدَّق ظنَّ إبليس فيهم [إبليس]^(٣) ، أي ما ظنُّه بهم وجده صادقاً .

= قراءة من خفف انتصاب الظرف أي في ظنِّه ، وردّه أبو الفتح ، قال : « ذهب الفراء إلى أنه على معنى في ظنه ، وهذا تمحل للإعراب وتمخرف عن المعنى » ، وما قاله الفراء أجازته النحاس وأبو علي وغيرهما . وهو منصوب على المصدر عند الزجاج .
(١٢) البيت ثاني بيتين لكنزة أم شملة بن برد النخري في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٧٠٢ ، والتبريزي ١١٨٧٢ . وهو بلا نسبة في مجمع البيان ٢٨٨٧٤ . ووقع أول بيتين لها أيضاً بقافية لامية ، وهو :

إِنْ يَسْـَٔدْ ظَنِّي مَحْبِسًا أَرْلَا

وصدره بلا نسبة في الحجة ٢٥٠/٨ و١٦٥/٤ خم وفيه إن كان ، والمخصص ٨٥/٢
(١) البيت له في مجاز القرآن ٢٨٣/٢ ، والكامل ٧٤٧ ، والحجة ٢٤٧/١ و٨١/٣ خم و٤٣٨/٤ خم ، وتفسير الطبري ١٤٢/٣٠ ، ومجمع البيان ٢٧٠/٣ و٣٨٨/٤ و٤٣٣/٥ ، والمخصص ١٢٨/١٤ ، وحجة القراءات ٧٤٦ ، وتفسير القرطبي ١٨١/١٩ . قال المبرد : « وليس مما روت الرواة متصلاً بقصيدة » ولم يرد في رواية ثعلب لشعر الأعشى - وهي رواية مطبوعة الديوان - وورد في رواية يعقوب له كما ذكر ابن السيد في القرط ٥٠٤-٥٠٥ ، وموضعه بعد قوله (د . ق ١٤/٥٤ ص ٢٢٢) :

غراء تمهج زوله والكف زينها خضاب

وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (السيرافي التحوي ٦٧) ، وإعراب القرآن ٦١/٣ ، والقطع ٧٥٩ ، وتكملة الإيضاح ٢١٢ ، والبيان ٢٧٩/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٦ ، وتفسير البيضاوي (مجمع التفاسير ٤٤٣/٦) . ويروي « فصدقتها وكذبتها » ، وانظر القرط .

(٢) هذه قراءة شاذة عزها ابن جني إلى الزهري ، وحكى هو والنحاس عن أبي حاتم نسبتها إلى أبي المهجاج الأعرابي ، وإليه عزها ابن خالويه وزاد نسبتها إلى جعفر بن محمد ، وذكر أبو حيان نسبتها إلى هؤلاء وزاد نسبتها إلى زيد بن علي وبلال بن أبي بردة . وعزها الطبرسي إلى يعقوب =

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾] [٢٣]
 أي خَلِّي الفزع ، وسَلِب ، فالتشديد ^(٢) للسُّلْب ^(٤) ، كقولهم : مَرَضْتُهُ ،
 وما أشبه ذلك .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا
 وَنَذِيرًا ﴾] [٢٨]
 قيل : ﴿ كَافَّةً ﴾ حال من الكاف ^(٦) أي : ما أرسلناك إلا تكفهم
 وتزجرهم ^(٧) .

وقيل : بل في الكلام تقديم وتأخير ^(٨) ، أي : ما أرسلناك إلا للناس كافة .

= سهل ، ونصَّ ابن مهران في المبسوط ٣٦٢ أنها رواية ابن عبد الخالق المكفوف وابن مسلم عن
 يعقوب ورواية أبي علي الضرير عن روح وزيد وغيرهما عن يعقوب ، وأما سهل فهو أبو حاتم
 وليت هذه قراءته وإنما هي قراءة نسيها إلى أبي المهجاج .

انظر المحتسب ١٩١/٢ ، وشواذ ابن خالويه ١٢١ ، وإعراب القرآن وجمع البيان والبحر (وفيه :
 أبو الهجاء وبلال بن أبي برزة) وهو تحريف . وضبط ابن مهران « صدق » بالتشديد وهو
 ضبط النسخ ، وضبطه أبو الفتح بالتخفيف ، ولم يضبطه غيرها . وهما في المعنى سواء ،
 وما قاله المؤلف في تفسيره هو قول الفراء وابن جني وغيرهما . وقال الزجاج : أي صدق ظنُّ
 إبليس إبليس بما اتبعوه . (٣) زيادة من ي وب .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦١/٢ ، وإعراب القرآن ٦٧٠/٢-٦٧١ ، والحجة ١٦٢/٤ خم ، والبحر
 ٢٧٨/٧ ، ومجاز القرآن ١٤٧/٢

(٣) في الأصل : بالتشديد ، وهو تحريف ، وفي ب : والتشديد ، والوجه ما أثبتت من ي .

(٤) أي سَلِبك عن مفعول فعل ما اشتق منه .

(٥) انظر الجواهر ٢٩٩ ، وإعراب القرآن ٦٧٢/٢-٦٧٣ ، وجمع البيان ٣٩٠/٤ ، والبيان ٢٨٠/٢-٢٨١ ،
 والبحر ٢٨١/٧ ، وتفسير القرطبي ٣٠٠/٤ ، وابن الشجري ٤٨/٢ ، ٢٨٠-٢٨١ ، ولقني ٧٣٣

(٦) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٧) في ب « وتردعهم » وكذا وقع فيما نقله صاحب جمع البيان عن هذا الكتاب من غير تصريح .

(٨) فيكون تقدم حال المجرور عليه ، وقد أجازته ابن كيسان وابن برهان وعزي إلى أبي علي ، ولم
 يجزه للمؤلف فيما سلف ٤٠٤-٤٠٥ ، وانظر بسط التعليق ثمة .

و ﴿ كَافَّةً ﴾ كال « عافية » وال « عاقبة » ، وما أشبه ذلك ^(١) .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ وما بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾ [٤٥]

أي : ما بلغ أهل مكة معشاز ما آتينا من ^(٤) قبلهم ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [٤٥]

أي إنكاري . ف « نكير » مصدر ، وهو مثل « عذير » في قول ذي الإصبع

العذواني ^(٨) :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدُوِّا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ ^(٩)

(١) وقيل اسم فاعل والهاء للمبالغة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٥/٤ ، والبحر ٢٩٠/٧ ، وتفسير الطبري ٧٠/٢٢ ، والقرطبي ٢١٠/١٤ ، وابن كثير ٥١٢/٦ ، ومجمع التفاسير ١٦٨/٤ ،

وما سلف ٦٦٦

(٤) في النسخ « ما آتيناهم من قبلهم » وهو خطأ من النساخ .

(٥) وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد وغيرهم .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٣٩٥/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ٢٩٠/٧

(٨) البيت من كلمة له في الأصمعيات ٧٢ وتخريجها ثمة . وهو له في الكتاب ١٣٩/١ ، وابن السيرافي

٢٩٨/١ ، واللسان (عذر) . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٥٩٠/٣ ، ومجمع البيان ٣٩٥/٤ ،

والبيان ٢٨٢/٣

(٩) في الأصل : من عدنان ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . وقوله عذير الحي أي من يعذرهم

في فعلهم أو من يعذرن فيهم ، وقوله كانوا حية الأرض أي كانوا يتقى منهم لكثرتهم وعزيمتهم كما

يتقى من الحية المنكرة ، عن الأعم بطرة الكتاب . وعذير مصدر على فاعيل وهو قول الأعم

وابن السيرافي وأبي حيان وهو ظاهر قول سيويوه وقيل هو بمنزلة عاذر ، وحكى السيرافي

(بهامش الكتاب) أن بعضهم ضمف القول الأول .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قُلْ إِنَّا أَعْظَمُ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾^(٢)

[٤٦]

٢ ﴿ أَنْ ﴾ في موضع الجر بدل^(٣) من قوله ﴿ واحِدَةٍ ﴾ ، أي إنما أعظمم بأن تقوموا لله .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ مَثْنَى وَفِرَادَى ﴾^(٤) [٤٦]

٦ في موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ تقوموا ﴾ .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبَدِّلُ الْبَاطِلَ وَمَا

يُعِيدُ ﴾^(٥) [٤٩]

٩ ﴿ مَا ﴾ نصب مفعول قوله ﴿ يبدي ﴾ أي : أي شيء يبدي الباطل وأي شيء يعيد^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا ﴾^(٨)

[٥١]

١٢

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٧٧/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٦/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢-٢٨٢/٢ ، والبحر ٢٩٠/٧

(٣) أجازة النحاس ومن وافقه ، وعزاه أبو حيان إلى أبي علي . وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن يكون في موضع الرفع خير مبتدأ مضر أي هي أن ، وذكر النحاس أن مذهب الزجاج أن يكون في موضع نصب أي لأن تقوموا فحذف الجار فنصب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٦٧٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٦/٤ ، والبحر ٢٩١/٧

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٨٠/٢-٦٨١ ، ومجمع البيان ٣٩٦/٤-٣٩٧ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ٢٩٢/٧ ، وتفسير القرطبي ٢١٣/١٤

(٦) ف « ما » استفهامية ، أجازة الزجاج والنحاس ومن وافقها . وذهب الزجاج إلى أن الأجود أن تكون نافية ، وهو الظاهر كما قال أبو حيان .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٨١/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ٢٩٢/٧

جواب^(١) ﴿ لو ﴾ محذوف ، أي لَتَعَجَّبْتَ^(٢) ، ويكون قوله ﴿ فَزِعُوا ﴾ و ﴿ أَخِيدُوا ﴾ جميعاً في موضع الجرّ بالإضافة ، أعني إضافة ﴿ إذ ﴾ إليه .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَأَنْتَى لَهُمُ التَّنَافُوسُ ﴾^(٤) [٥٢]

و ﴿ التَّنَافُوسُ ﴾ بالهمز ، وَتَرَكَ الهمز^(٥) . والأصل الهمز^(٦) ، من قوله^(٧) :

تَمَنَّى نَيْشاً أَنْ يَكُونَ أَطَاعِنِي وَقَدْ حَدَّثْتُ بَعْدَ الْأُمُورِ أُمُورٌ

فنصب « نَيْشاً » على الظرف ، أي تمنى مدة مديدة^(٨) ، لأنَّ « النَّيْشَ »

التَّأخُّرُ^(٩) .

(١) في الأصل : وجواب .

(٢) تقدير الزجاج : لرأيت ما يعتبر به عبرة شديدة .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٨١/٢ ، والحجة ١٦٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٤/٢ ، والبحر ٢٩٢/٧ ، وتفسير الطبري ٧٤-٧٣/٢٢ ، والقرطبي

٣١٧-٣١٦/١٤

(٥) قرأ بالهمز أبو عمرو وحزمة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بلا همز . انظر السبعة ٥٣٠ ، والتيسير ١٨١ ، والنشر ٣٥١/٢

(٦) هذا قول لم يتقدمه إليه أحد فيما أعلم ، وتابعه عليه الطبري وأبو البركات اللذان أخذنا منه من غير تصريح .

(٧) وهو نيشل بن حرّبي . والبيت له في المجلس والأنيس ٣١٦/٢ ، واللسان (نأش) ، والحماسة البصرية ٣٦/٢ ، وانظر شعره ص ١١٤ . وهو بلا نسبة في مصاني القرآن للفراء ٣٦٥/٢ ، والزاهر ٣٤٥/١ ، وتفسير الطبري ٧٤/٢٢ ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٤/٢ ، وتفسير القرطبي

٣١٧/١٤

(٨) كذا قال وتابعه الطبري وأبو البركات ، ولا تساعده اللغة ، وليس المراد ما قال بل المراد أنه تمنى أخيراً أو في الأخير وبعد الفوت أن يكون أطاعني وقد حدثت أمور لا يستدرك بها مافات أي أطاعني في وقت لا تنفعه فيه الطاعة ، عن اللسان (نأش) .

(٩) النيش : التأخر ، والحركة في بطاء ، والطلب ، والأخذ من بعد . وحمل التناؤش على أنه من التأخر لم يتقدمه إليه أحد وواقفه الطبري وأبو البركات ، ولا يقوم به المعنى . =

ومن قال ﴿ التَّنَاوُشُ ﴾ فإنه يكون على تليين الهمزة وإبدالها واواً .
ويجوز^(١) أن يكون الأصل « التناوش »^(٢) بالواو ، من قوله^(٣) :

٣

فَهِيَ تَنَوُّشُ الْحَوْضِ نَوْشاً مِنْ عَلَا

فتكون الهمزة^(٤) مثلها في « أجوه »^(٥) و ﴿ أَقَّتْ ﴾^(٦) [سورة المرسلات : ١١] .

= وحله الفراء والزجاج ومن وافقها على أنه من الحركة في بطنه ، وتقدير الزجاج : من أين لهم الحركة فيما قد بعد ، ولا يكاد يقوم به للعنى . وقصره أبو علي أنه من التطلب أي كيف يطلبون ما بعد وفات بعد أن كان قريباً مكنأ . وفصره ثعلب بأنه الأخذ من بعد ، وهو الظاهر وقول الطبري .

(١) هنا هو قول الجميع الفراء والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) وهو التناول من قرب .

(٣) وهو غيلان بن حريث . والبيت له في مجاز القرآن ١٥٠/٢ ، وابن السرياني ٢٧٧/٢ ، واللسان (نوش) . وهو بلا نسبة في الكتاب ١٢٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/٢ ، وإصلاح المنطق ٤٢٢ ، وتهذيبه ٨٧٢ ، وأدب الكاتب ٥٠٢ ، والاقتضاب ٤٢٧ ، والزاهر ٣٤٥/١ ، وتفسير الطبري ٧٤/٢٢ ، والحجة ٥١/٤ - خك و ١٦٧/٤ خم ، وشرح هاشميات الكيت ٨٣ ، والنصف ١٢٤/١ ، والجلس والأنيس ٣١٦/٢ ، والمخصص ٦٢/١٤ ، وجمع البيان ٢٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٤/٢ ، وابن يعين ٧٣/٤ ، ٨٦ ، وتفسير القرطبي ٣١٦/١٤ ، والخزانة ١٢٥/٤ - ١٢٦ ، ٢٦١ - ٢٦٢ وحكى عن ابن بري أن البيت لغيلان بن حريث ، ثم قال : وهو من أبيات سيبويه الحمسين التي لم يعرف قائلوها ؟

وقوله فهي أي الإبل ، وتنوش الحوض : تتناول ماءه ، ومن علا : من فوق . يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق تحط أعناقها إلى الأرض إذا أرادت الشرب .
(٤) أي الهمزة في « التناوش » .

(٥) في الأصل وب : وجوه ، والصواب من ي .

(٦) والأصل وجوه ووقت ، لأنها من الواو ثم هزتها ، وكذلك التناوش أصله التناوش بالواو ثم أبدلت من الواو الهمزة . وسيأتي الكلام على ﴿ أَقَّتْ ﴾ في موضعها ١٤١٨

سورة الملائكة

عليهم السلام

٣ قوله عز وجل : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ قَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(١) [١١]
الإضافة محضة ؛ فيكون ﴿ فاطر ﴾ جرّاً نعتاً لما قبله . وإن شئت كان بدلاً
إن قدرت الإضافة منفصلة .

٦ فأما قوله عز وجل : ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ ^(٢) [١١]
فإن ^(٣) جعل الإضافة محضة انتصب ﴿ رسلاً ﴾ بمضمر ^(٤) ، لأنه إذا كان بمعنى
الماضي لا يعمل بته ^(٥) .

٩ [وقوله] ^(٦) ﴿ أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع ﴾ ^(٧) [١١]

(١) انظر إعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، والبيان ٢٨٥/٢

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، والبيان ٢٨٥/٢ ، والبحر ٢٩٧/٧ - ٢٩٨

(٣) في النسخ : فين ، وهو تحريف .

(٤) وهو أحد قوَي النحاس وغيره ، وهو قياس مذهب سيبويه والمبرد وأبي علي وغيرهم ، انظر

ماسلف من كلامه على قوله تعالى ﴿ وجاعل الليل سكوناً ﴾ [سورة الأنعام : ٩٦] ص ٤١٩ .
وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون « رسلاً » مفعولاً ثانياً لـ « جاعل » وعليه يكون للحال أو
الاستقبال والإضافة منفصلة .

(٥) سلف بسط التعليل على هذا ٤١٩

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر شرح البع اللوح ١/١٣٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، ومجمع

البيان ٤٠٠/٤ ، والبيان ٢٨٥/٢ ، والبحر ٢٩٨/٧ . وقد سلف الكلام على ترك صرف مثنى

وثلاث ورباع في قوله تعالى ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ [سورة

النساء : ٣] ص ٢٨٦ - ٢٨٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثم .

﴿ مثنى ﴾ في موضع الجز لكونه وصفاً ل ﴿ أجنحة ﴾ ، وهكذا ﴿ ثلاث ﴾ و ﴿ رباع ﴾ . ولا ينصرف مثنى وما بعده لكونه معدولاً عن « اثنين اثنين » ، و « ثلاثة ثلاثة » و « أربعة أربعة » .

ومعنى قولي^(١) « معدول عن اثنين اثنين » أنك أردت بـ « مثنى » ما أردت بـ « اثنين اثنين » ، والأصل أن تريد بالكلمة معناها دون معنى كلمة أخرى . فالعدل ضد الاستواء ، لأن الاستواء هذا الذي ذكرناه ؛ والعدل^(٢) : أن تلفظ بكلمة وأنت تريد كلمة أخرى . فلما كان كذلك / كان العدل ثانياً^(٣) . فإذا اجتمع مع الصفة^(٤) وجب أن يمنعنا الصرف .

قوله عز وعلا : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾^(٥) [١٨] لم يذكر ل ﴿ مَنْ ﴾ خبراً ، والتقدير : أفمن زين له سوء عمله كالمؤمن الذي يثاب على حسن عمله^(٦) .

(١) في الأصل وب : قوله ، والصواب من ي .

(٢) قال المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/١٣٤ : « العدل وهو فرع على الاستواء لأن العدل في كلامهم هو أن تلفظ بكلمة وأنت تريد بها أخرى وليس هذا بالأصل إنما الأصل أن تلفظ بكلمة وأنت تريد بها إياها » اهـ . وقال أبو علي في الإيضاح ٣٠١ « معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عن الذي تريد إلى آخر » اهـ .

(٣) أي فرعاً ، والاستواء أول أو أصل . وفي الأصل : ثابتاً ، وهو تحريف صوابه من ي وب .

(٤) ما ذكره المؤلف من أن المانع من الصرف العدل والوصف هو مذهب سيويه وأبي علي وابن جني والجمهور . وقيل غير ذلك ، انظر التعليق فيها سلف ٢٨٧ .

(٥) انظر معاني القرآن للقرآء ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ ، وإعراب القرآن ٦٨٦/٢ - ٦٨٧ ، ومجمع البيان ٤٠١/٤ ، والبيان ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، والبحر ٢٠٠/٧ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٢ ، والقرطبي ٣٢٤/١٤ - ٣٢٥ . وتام الآية : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ .

(٦) قدره الكسائي والقرآء والنحاس والطبري والقرطبي : أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً ذهب نفسك عليهم حسرات . وقدره أبو حيان « كمن لم يزين له » وهو أولى . وقدره الطبرسي ثلاثة تقديرات كلها حسنة وهي : كمن علم الحسن والقيح ، وكمن هداه الله ، وكمن زين له صالح عمله ، وهذا الأخير موافق لتقدير أبي حيان .

وقرئ ﴿ فرآه ﴾ بالإمالة وفتح الراء ، وبالإمالة وإمالة فتحة الراء^(١) . فمن أمال فتحة الهمزة فلأن الألف بدل^(٢) من الياء . ومن أمال الراء فهو تبع لإمالة الهمزة .

[قوله تعالى]^(٣) ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾^(٤) [١٠]

يجوز أن يكون التقدير^(٥) : والعمل الصالح يرفعه [الله]^(٦) . ويجوز أن يكون التقدير : يرفعه الكلم^(٧) . ويجوز أن يكون التقدير : يرفع العمل الصالح الكلم^(٨) . وهو الاختيار ، دون أن تكون الهاء المنصوبة تعود إلى ﴿ العمل ﴾ ، لأنه لو كان عائداً إليه لكان « والعمل الصالح » بالنصب ، على مقتضى قول سيويه ، لأنه قال^(٩) : « إذا قلت : « قام زيد وعمراً^(٩) يضربه بكر » كان الاختيار في « عمرو » النصب ، لأن الصِّدْرَ فعل وفاعل .

(١) قرأ بإمالة فتحة الهمزة وفتح الراء أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ، وأمالها حمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه فروي عنه أيضاً الفتح فيها ، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين ، وقرأ الباقر بالفتح فيها . انظر السبعة ٢٦٠ - ٢٦١ ، والتيسير ١٠٢ - ١٠٤ ، والنشر ٤٤/٢ - ٤٦ .

(٢) في الأصل : يدل ، وهو تحريف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٣٩١ ، ومعاني القرآن للقرءاء ٣٦٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٨٩/٢ - ٦٩٠ ، وجمع البيان ٤٠٢/٤ ، والبيان ٢٨٧/٢ ، والبحر ٢٠٢/٧ ، وتفسير الطبري ٨٠/٢٢ ، والقرطبي ٣٢٩/١٤ - ٣٣١ ، وابن كثير ٥٢٤/٦ ، وجمع التفاسير ١٧٨/٥ .

(٥) عن قتادة وابن عباس في رواية عنها .

(٦) عن أبي صالح وشهر بن حوشب وابن عباس في رواية عنه .

(٧) وهو قول ابن عباس وسعيد ومجاهد وقتادة والضحاك وأبي العالية والقرءاء واختاره النحاس وغيره .

(٨) لم أصب هذا التثيل في الكتاب ، لكنه على قياس ما قال سيويه في الكتاب ٤٦١ في باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل . وقد سلف نحو هنا ٩٥٨ ونقلنا ثمة كلام سيويه .

(٩) في ب و ي : وعمرو ، وكلاهما صواب .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [١٠] ^(٢)

﴿ مَكْرٌ ﴾ مبتدأ ، و « أولاء » جَرَّ بالإضافة ، والكاف للخطاب ،
و ﴿ هُوَ ﴾ فَصْلٌ ^(٣) ، وقوله ﴿ يبور ﴾ خبر المبتدأ . وقد تقدم ^(٤) دخول الفصل
بين الاسم والفعل المضارع .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُكْفَرُونَ بِشُرْكِكُمْ ﴾ [١٤] ^(٥)

يكون التقدير : يشارككم إياهم ، فالمصدر مضاف إلى الفاعل ، أي يجعلكم
إياهم شركاء الله [كقوله ﴿ مَا كُنْتُمْ إِيانَا تَعْبُدُونَ ﴾ [سورة يونس : ٢٨]] ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ . جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ ^(٧)

[٣٣ - ٣٢]

﴿ جَنَّاتُ ﴾ رفع بدل ^(٨) من قوله ﴿ الفضل الكبير ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/٩٠ ، والجواهر ٥٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٩٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٠١/٤ ،
والبيان ٢٨٧/٢ ، والبحر ٣٠٤/٧ ، والتبيان ١٠٧٣

(٣) أجازة النحاس والحوفي والمكبري والطبرسي وأبو البركات . وذكر أبو حيان أنه لا يعلم أحداً أجاز
دخول الفصل بين الاسم والفعل المضارع إلا الجرجاني في شرح الإيضاح . وهذا النحاس يجيزه ،
وقد أجازة المازني وأبو علي وغيرهما . انظر المجمع ٢٣٩/١ ولم يسم أحداً . وأجاز النحاس وغيره
أن يكون « هو » مبتدأ ثانياً .

(٤) ص ١٠٦٦ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣

(٥) انظر الجواهر ٤٦٦ ، وإعراب القرآن ٦٩٣/٢ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٤ ، والبيان ٢٨٨/٢ ، والبحر
٣٠٥/٧

(٦) زيادة من ي . وسياق الآية : ﴿ ويوم نحشهم جميعاً ثم تقول للذين أشركوا مكانكم أنتم
وشركاؤكم فزيتنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون ﴾ .

(٧) انظر الحجة ١٦٧/٤ - ١٧٠ خم ، ومجمع البيان ٤٠٨/٤ ، والبيان ٢٨٨/٢ ، والبحر ٣١٤/٧ ، والمغني
٧٧٨

(٨) وهو أحد قولي أبي علي ، والثاني أنه خير لمبتدأ محذوف ، وتابعه الناس . وقيل مبتدأ والخبر جملة
﴿ يدخلونها ﴾ واختاره أبو حيان وابن هشام .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾ ^(٢)

[٣٣]

٢ و ﴿ لُؤْلُؤًا ﴾ ^(٣) . من نصب فبفعل مضر ، وإن شئت كان محمولاً على موضع الجار والمجرور .

٦ وإن شئت فبين جرّ كان معطوفاً ^(٤) على قوله ﴿ من ذهب ﴾ أو على ﴿ أساور ﴾ ، وقوله ﴿ من ذهب ﴾ أقرب إليه .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ ^(٥) [٣٦]

٩ و ﴿ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ ﴾ . وإنما قراءة أبي عمرو ^(٦) ﴿ يُجْزَى ﴾ لأن قبله ﴿ ولا يُخَفَّفُ عنهم ﴾ [٣٦] ، وكذلك ﴿ لا يَقْضَى عليهم فَيَمُوتُوا ﴾ [٣٦] ؛ فكان ﴿ يُجْزَى ﴾ طبقاً لـ ﴿ يَقْضَى ﴾ و ﴿ يُخَفَّفُ ﴾ .

١٢ ونصب ^(٧) ﴿ فَيَمُوتُوا ﴾ ^(٨) لأنه جواب النفي بالفاء . وإنما نصب لأن التقدير : لا يجتمع لهم قضاء فوت ، فتوهم في الأول المصدر وفي الثاني « أن » مع الفعل ، ليكون في تقدير المصدر .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٩٨/٢ ، والحجة ١٧٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٠٧/٤ - ٤٠٨ ، والبحر ٢١٤/٧ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية في سورة الحج : ٢٣ ، ص ٩٠٠ فانظر التعليق ثمة .

(٣) قرأ نافع وعاصم بالنصب وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٥٢٤ - ٥٢٥ ، والتيسير ١٨٢ ، ١٥٦ ، والنشر ٢٥٢/٢ ، ٢٤٦ .

(٤) في الأصل : وإن شئت كان بين جرّ كان معطوفاً بتكرار « كان » والصواب من ي و ب .

(٥) انظر الحجة ١٦٧/٤ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٤١٠/٤ ، والبحر ٣١٦/٧ . وسياق الآية : ﴿ لا يقضى عليهم فموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور ﴾ .

(٦) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ نجزي كل ﴾ : انظر السبعة ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٢٥٢/٢ .

(٧) في الأصل : فنصب ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٩٧/٢ - ٧٠٠ ، ومجمع البيان ٤١٠/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٢١٦/٧ ، والكتاب ٤١٧/١ ، والمقتضب ١٨/٢ ، وابن يعيش ٢٨/٧ ، والمفني ٦٢٤ - ٦٢٦ .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ أَخْرِجْنَا فَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾

[٣٧]

٢ هذه الآية تَرِدُ إشكالاً على الأصل الذي مَهَّدَهُ أبو بكر ^(٢) في قوله ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] وَأَنَّ « غيراً » إذا وقع بين الضَّئِثَيْنِ كان معرفة ، كقوله : « عليك بالحركة غير السكون » ^(٣) ، وَأَنَّ قوله

(١) زيادة من ي وب .

(٢) هو ابن السراج ، وقد نقل كلامه أبو علي في الحجة ١٠٦/١ - ١٠٧ ، وانظر شرح التمع اللوح

٢/٩٤

قال أبو بكر : « اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة ، وإنما تنكرت « غير » و « مثل » مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما ، وذلك أنك إذا قلت : رأيت غيرك ، فكل شيء تراه سوى المخاطب فهو غيره ، وكذلك إذا قال : رأيت مثلك ، فما هو مثله لا يخصي ، يجوز أن يكون مثله في خَلْقِهِ وفي جَاهِهِ وفي علمه وفي نسبه . فلإنما صارنا نكرتين من أجل المعنى . فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد وأردت إثباته ونفي ضده وعلم ذلك السامع فوصفت بـ « غير » وأضفت مغيراً إلى ضده فهو معرفة ، وذلك نحو قولك : عليك بالحركة غير السكون ... وكذلك قوله ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ... وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب فقبل قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك » اهـ انظر كلامه بتمامه ، والظاهر أن الاعتراض الذي أورده المؤلف عليه صحيح .

أما « غير » فنذهب سبويه والمبرد وأكثر النحويين - وهو قول ابن السراج في الأصول له - أنها لا تكون إلا نكرة لأنها مبهمة في الناس أجمعين ، وأما « مثل » فقد أجاز يونس وسبويه والمبرد وغيرهم أن تعرف إذا أريد بها معنى « المعروف بشبهك » . وما قاله ابن السراج هنا فيما نقله عنه أبو علي واقفه عليه الزمخشري وابن يعيش وجماعة . انظر في ذلك الكتاب ٢١٣/١ و ١٣٥/٢ ، وللمقتضب ٢٧٤/٢ و ٢٨٨/٤ ، والأصول ٦/٢ و ٦٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ - ١٢٦ ، والمغني ٢٠٩ - ٢١٠ ، والمهمع ٢٧٠/٤

وحكى الرضي في شرح الكافية ٢٧٥/١ - ٢٧٦ قول ابن السراج وعزاه إلى الزجاج ثم ذكر أن ابن السراج ردّ عليه بالآية وبيت من الشعر ، وهو وهم منه ، وقد تبّه على ذلك البغدادي في

الخرزانة ١٦١/٢ - ١٦٢

هذا تمثيل ابن السراج .

﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ وصف ل ﴿ الذين ﴾ حيث كان مضافاً إلى ضد المنعم عليهم . ألا ترى أن قوله ﴿ صالحاً ﴾ نكرة ، وقوله ﴿ غير الذي كنا نعمل ﴾ نعت له ، وليس له « صالح » إلا ضد واحد ؟ فكان ينبغي ألا يجرى ﴿ غير ﴾ نعتاً عليه ، إلا أن تجعله بدلاً من « صالح » على تقدير : نعمل غير الذي كنا نعمل . والأظهر فيه الصفة دون البدل . /

٦ [قوله تعالى] ^(٣) ﴿ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا . اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١)
[٤٣ - ٤٢]

٩ يكون مصدراً ^(٢) على تقدير : استكبروا استكباراً في الأرض . ويكون حالاً ^(٣) أيضاً ، أي مستكبرين في الأرض . ويكون بدلاً ^(٤) من « نفور » أي : ما زادهم إلا استكباراً في الأرض .

١٢ [قوله تعالى] ^(٥) ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ ^(٦)
[٤٣]

أسكن الهمزة حمزة ^(٧) في قوله ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ في الوصل . فيجوز أن

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٢/٢ ، والحجة ١٧١/٤ خم ، وجمع البيان

٤١٢/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٩/٧ ، والمختص ٢٠٢/٢

(٢) وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٣) أجازه الطبرسي وأبو حيان .

(٤) وهو قول ابن جني ، وأجازه الطبرسي . والظاهر أن المؤلف أخذ من ابن جني . وقيل هو

مفعول له ، وهو قول الفراء والنحاس وأبي البركات ، وأحد قولي أبي حيان ، وهو الظاهر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٢/٢ ، والحجة ١٧١/٤ - ١٧٢ خم ، وجمع

البيان ٤١٢/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٩/٧ - ٣٢٠

(٧) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ السبيح ﴾ بالجر . انظر السبعة ٥٣٥ - ٥٣٦ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر

يكون شَبَّه « يبيع و » ب « فَعِخْد »^(١) ، فأسكن كما يسكن « فَعِخْد » إذا قلت « فَعُخْد »^(٢) . ويجوز أن يكون أجرى الوصل مجرى الوقف ، فأسكنها في الوصل كما يسكنها في الوقف^(٣) .

٣

-
- (١) في الأصل و ب « شبه ياء بفخذ » وفي ي « شبه ياء و بفخذ » وهو خطأ صوابه ما أثبت .
(٢) هذا قول الفراء وأحد قولي أبي علي ، وخصه المبرد والزجاج وغيرهما بضرورة الشعر ، والقرآن لا يحمل على الضرورة .
(٣) أجازه أبو علي أيضاً . وقيل : هذا لا يكون إلا في الضرورة أيضاً . وقد أطال أبو علي الاحتجاج لكلا الوجهين .

سورة يس

قوله عز و علا : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ . عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .
تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(١) [٣ - ١٥]
بالرفع ^(٢) ، أي ذلك ^(٣) تنزيل العزيز [الرحيم] ^(٤) .

ومن قرأ بالنصب فإنه مصدر على تقدير : نزلته تنزيلاً . ويروى أن
الزِّيَّات ^(٥) قال : رأيت ربي في الرؤيا فسألته كيف أقرأ ﴿ تنزيل العزيز
الرحيم ﴾ ؟ فقال عز من قائل : تنزيل العزيز ، بالنصب ، لأنني نزلته تنزيلاً .
ومن قرأ ﴿ تنزيل العزيز الرحيم ﴾ بالجر ^(٦) - وهو خارج عن الأئمة ^(٧) -

- (١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٨/٢ - ٧٠٩ ، والحجة ١٧٦/٤ - ١٧٧ خم ،
ومجمع البيان ٤٦٤/٤ - ٤١٥ ، والبيان ٢٩٠/٢ ، والبحر ٢٢٣/٧
- (٢) قرأ بالرفع أبو عمرو ونافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة
٥٢٩ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٣٥٣/٢
- (٣) زيادة من ب .
- (٤) هنا تقدير الفراء ومن وافقه . وقدره النحاس : الذي أنزل إليك . وقدره أبو علي : هو
تنزيل ، وأجاز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف أي تنزيل العزيز الرحيم هذا .
- (٥) زيادة من ب .
- (٦) هو حزة . وانظر هذا الخبر في تهذيب الكمال ٣٢١/٧
- (٧) وهي قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ١٢٤ إلى اليزيدي وزاد أبو حيان نسبتها إلى
أبي حيوة والقورصي عن أبي جعفر وشيبة .
هم القراء السبعة أئمة الأمصار .

جعله بدلاً من قوله ﴿ صراطٍ ﴾ ^(١) لأنَّ الصراط هو القرآن ^(٢) ههنا ، فكأنه قال :
إنك لمن المرسلين بالقرآن .

٣ ﴿ على صراط مستقيم ﴾ يجوز أن يكون خبراً ثانياً ، وهو اختيار
الزجاج ^(٣) . والثاني : أن يكون من صلة ﴿ المرسلين ﴾ ، أي من الذين أرسلوا
على صراط مستقيم ^(٤) .

٦ [قوله تعالى] ^(٥) ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [١٠]
هو على تقدير : سواء عليهم الإنذار وتَرْكُ الإنذار . وقد تقدم مافيه من
الإشكال في أول البقرة ^(٦) .

٩ [قوله تعالى] ^(٧) ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [١٦]
مفعول ﴿ يعلم ﴾ مضر ، والتقدير [ربنا] ^(٨) يعلم لِمَ أرسلنا إليكم ، لأنهم
قالوا للرسول ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [١٥] ومعناه : لِمَ بَعَثَكُمْ إلينا ، فقالوا :

(١) كذا قال وتابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو متكلف . والذي قاله النحاس
وغيره أنه بدل من القرآن في قوله تعالى ﴿ والقرآن الحكيم ﴾ . إنك ﴿ .

(٢) تابعه أبو البركات ، وهذا قول لم يقل به أحد علمته . والذي أجمعوا عليه أنه على بابيه والمراد به
شريعة الإسلام . انظر تفسير الطبري ٩٧/٢٢ ، والقرطبي ٥/١٥ ، وابن كثير ٥٤٨/٦ ، ومجمع
التفاسير ١٩٥/٥ ، والكشاف ٣١٤/٣

(٣) حكى النحاس عن الزجاج كلا القولين وليس فيما نقله تصريح بالاختيار إلا أنه قدم ذكر الأول
وأجاز الثاني ، فالظاهر أنه يختار الأول ، وكلا القولين أخذهما من الفراء وقد قدم الأول أيضاً .

(٤) قوله « على صراط مستقيم يجوز ... على صراط مستقيم » انفردت به نسخة الأصل .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في الآية ٦ ، ص ١٧ - ١٩

(٧) انظر الجواهر ٤٣٥ ، والكشاف ٣١٨/٣ ، ومجمع التفاسير ٢٠٧/٥ . وسياق الآية : ﴿ قالوا ما أنتم
إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذيبون . قالوا ربنا ... ﴾ .

(٨) زيادة من ي وب .

ربنا يعلم لم بعثنا إليكم . فقلوه ﴿ إنا إليكم لمرسلون ﴾ مستأنف ، وهو تحقيق للمعنى الذي أنكروه^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) ﴿ قالوا طائركم معكم أين ذكركم ﴾ [١١٩]
جواب الشرط محذوف ، أي : إن ذكركم لقيتوهم بالكفر والإنكار^(٤) . وقد تقدم نحوه^(٥) .

(١) وكذا قال في الجواهر أيضاً وقال في آخر كلامه « وليس كسر إن لمكان اللام بل كسرهما لأنه مبتدأ » اهـ . وما ذهب إليه تكلف وتعسف ، والصواب أن جملة ﴿ إنا إليكم لمرسلون ﴾ سادة مسد مفعولي يعلم المعلق باللام . قال الزمخشري : « وقوله ﴿ ربنا يعلم ﴾ جار مجرى القسم في التوكيد » لأن العلم فيه معنى التحقيق .

وقول المؤلف في تأويل قوله تعالى ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ معناه لم بعثكم إلينا = غير صحيح ، ومعنى الآية واضح كل الوضوح . وقول الرسل ﴿ ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون ﴾ هو حكاية جواب الرسل عن حجة قومهم التي حكاها الله سبحانه في قوله ﴿ إن أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ . ولم يحك الله سبحانه عن هؤلاء الرسل جواباً عن هذه الحجة كما حكى عن الرسل المبعوثين إلى الأمم الدارجة لما احتجت أممهم بمثل هذه الحجة ﴿ إن أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ قال تعالى حكاية عنهم ﴿ إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله بين علي من يشاء من عباده وما كان لنا أن نأتيكم بسلطان إلا بإذن الله ﴾ [سورة إبراهيم : ١١] = بل حكى الله عنهم أنهم ذكروا لقومهم أنهم مرسلون إليهم مأمورون بتبليغ الرسالة ليس عليهم إلا ذلك وأنهم في غنى عن تصديقهم لهم وإيمانهم بهم ويكفيهم فيه أن يعلم ربهم بأنهم مرسلون لاحتاجة لهم إلى مزيد من ذلك . عن الميزان في تفسير القرآن ٧٣/١٧ - ٧٤ (٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٩ ، والحجة ١٧٧/٤ خم ، وجمع البيان ٤١٨/٤ ، والبيان ٢٩٢/٢ ، والبحر ٢٢٧/٧ ، وتفسير الطبري ١٠٢/٢٢ ، والقرطبي ١٦/١٥ - ١٧ ، وجمع التفاسير ٢٠١/٥ ، والكشاف ٢١٨/٣ . وسياق الآية : ﴿ قالوا إنا تطيرنا بكم لنن لم تنتهوا لرجنكم وليسكنم منا عذاب أليم . قالوا ... ﴾ .

(٤) فتوعدتوهم وتطيرتم بهم . وما قاله أئيين مما قالوه في تقدير الجواب المحذوف وقدروه من معنى ما قبله فقدره الأخفش والطبري « فعك طائركم » وقدره أبو علي « تشاءتم » وقدره الزمخشري « تطيرتم » وهو قول قتادة ، وقدره أبو حيان « صحبكم طائركم » . قال صاحب الميزان ٧٥/١٧ : « والتقدير : إن ذكركم بالحق قابلتوهم بمثل هذا الجحود الشنيع والصنيع الفظيع من التطير والتوعد » اهـ .

[قوله تعالى ^(١) ﴿ وما لِي لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [٢٢]
 فتحوا الياء عن آخرهم إلا الزِّيَّات ^(٢) ، إشعاراً منهم بأنَّ الابتداء لا يحسن
 ٣ بقوله ﴿ لا أعبد الذي فطرني ﴾ . وفتحوا الياء ليكون ذلك مُبَعِّداً لهم عن
 الوقف على ^(٤) الياء .

[قوله تعالى ^(١) ﴿ يا حَسْرَةَ على العِبَادِ ﴾ ^(٥) [٣٠]
 ٦ نداء مُطَوَّلٌ مشابهٌ للمضاف ، لتعلُّق الجار بالمصدر ^(٦) ، فهو كقولهم ^(٧) : يا خيراً
 من زيد . [وليس كما قال بعضهم ^(٨) « يا ضارباً زيداً » .] و [^(٩) نداء [مثل] ^(٩)

(٥) إن أراد أنه قد تقدم ما حذف منه جواب الشرط فهو صحيح ، انظر ما سلف ٨٠ ، ٣٩٦ ، ٥٦٣ ،
 ٦٢٤ ، ٧١٩ ، ٧٦١ ، ٨٦٤ ، وسيأتي كثير من ذلك أيضاً (انظر فهرس مسائل العربية في آخر
 الكتاب برسم الحذف حذف جواب الشرط) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٧١٥/٢ ، ومجمع البيان ٢١٧/٤ (في الكلام على الآية ٢٠ من النمل) ،
 والبيان ٢٩٢/٢ - ٢٩٣

(٣) وهو حمزة ، وهي قراءة حمزة وحده من السبعة كما في التيسير ١٨٥ ، والمبسوط ٣٧٤ ، ونسبها
 ابن مجاهد في السبعة ٥٤٤ إلى ابن عامر أيضاً ، وفي النشر ٢٥٦/٢ أنها قراءة حمزة وهشام عن
 ابن عامر بخلاف عنه .

(٤) في الأصل « عُن » وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٨/٢ - ٧١٩ ، ومجمع البيان
 ٤٢١/٤ ، والبيان ٢٩٤/٢ ، والبحر ٣٣٢/٧ ، والمقتضب ٢٠٣/٤ ، وابن يعيش ٨٦/٤ ،
 وابن الشجري ٢٧٥/١ ، والتبيان ١٠٨١

(٦) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح وكذا قال العكبري ولم يصرح بذلك غيرهما ، بل
 قالوا هو نداء نكرة ولم يتكلموا على تعليق ﴿ على العباد ﴾ . فإن علق بالمصدر وهو الظاهر
 كان نداء شبيهاً بالمضاف وإن علق بصفة له كان نكرة غير مقصودة . والظاهر أن ابن جني يجيز
 القولين ، انظر المحتسب ٢٠٨/٢

(٧) انظر الكتاب ٢٥٠/١ ، والمقتضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٦ ، والأصول ٢٤٤/١ ، وابن يعيش
 ١٢٧/١ - ١٢٨ ، وشرح الكافية ١٣٤/١ ، والمجع ٢٧/٣

(٨) لأعرفه ، وكذا قال العكبري . والقولان متقاربان لأن المنادى المشابه للمضاف هو الاسم الذي =

هذه الأشياء مما لا يعقل تشبيه^(١) للمخاطبين ، كأنه يقال : تحسروا وادعوا الحسرة وقولوا لها^(٢) : تعالي^(٣) فإن هذا من أيامك . وهكذا قولهم « يا عَجَبًا » [كأنه يقال]^(٤) : تعال^(٣) فإن هذا من أيامك^(٥)]^(٦) .

٣

[قوله تعالى]^(٧) ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ

لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [٣١]^(٨)

﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ . وقوله ﴿ أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ في موضع النصب بدل من موضع ﴿ كم أهلكنا ﴾^(٩) وليس بدلاً من ﴿ كم ﴾^(١٠)

٦

= يجيء بعده شيء من تمامه و « خير » عامل في « من زيد » كما عمل ضارب في زيد على اختلاف جهتي العمل ، وما قاله المؤلف أدق .

(٩) زيادة من البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح وتصرف في عبارته .

(١٠) في ب والزيادة منها : تشبية ، وهو تحريف .

(٢) في ب : وقولوا لها تعالي . وهو خطأ .

(٣) في ب « تعالي » وهو خطأ .

(٤) زيادة مني .

(٥) هذا تقدير مثل هذا عند سيبويه . انظر الكتاب ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، وإعراب القرآن والبحر .

(٦) زيادة من ب .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٩/٢ ، والحججة

٢/٤٩٧ - ٤٩٨ خم ، ومجمع البيان ٤/٤٢٣ ، والبيان ٢/٢٩٤ ، والبحر ٧/٣٢٣ ، والكتاب ١/٤٦٧ ،

والمسائل المشورة ٨٤ ، والمغني ٢٤٣ - ٢٤٤

(٩) هذا قول سيبويه وأبي علي ومن وافقهما . وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون أن في موضع نصب

والتقدير بأنهم ، فحذف الجار ، وهو قول المبرد .

(١٠) هذا ظاهر قول الفراء ، وهو ما فهمه المبرد والنحاس من عبارة سيبويه وفهم أبو علي عبارته

على الوجه الذي ذكره المؤلف ، قال سيبويه في « باب تكون فيه أن بدلاً من شيء ليس

بالأول » : « ومن ذلك قوله عز وجل ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم

لا يرجعون ﴾ فالعنى والله أعلم : ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون » اهـ .

ف « أن » عند سيبويه بدل من موضع ﴿ كم أهلكنا ﴾ وموضعه نصب بـ « يروا » المعلق عن

وحده ، لأن العامل في ﴿ كم ﴾ ﴿ أهلكنا ﴾ ، ولا يعمل ﴿ أهلكنا ﴾ في « أن » إذ ليس المعنى : أهلكنا أنهم لا يرجعون ؛ والتقدير : ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون .

٣

[قوله تعالى]^(١) ﴿ وما عَمِلْتُمْ أَيدِيهِمْ ﴾^(٢) [٣٥]

بإثبات الهاء وحذفها^(٣) . فن أثبت الهاء / كانت ﴿ ما ﴾ موصولة ، والهاء

٢/١١٢

تعود إليه .

٦

ومن حذف الهاء كانت ﴿ ما ﴾ نافية ، ويجوز أن تكون موصولة .

[قوله تعالى]^(١) ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ ﴾^(٤) [٣٩]

بالرفع والنصب^(٥) . فالرفع على الابتداء . والنصب بإضمار فعل ، أي قدرنا

٩

القمر قدرناه .

= العمل بـ « كم » . هذا تاويل كلامه وهو مافهمه أبو علي منه ، وهو الصواب في الآية والله أعلم . وقد خفي هذا الوجه على أبي حيان فقد نقل كلام الزجاج - وهو قول سيبويه بنصه - ولم يتضح له مراده ، وقد أطال الكلام على هذه الآية ورد ما قيل فيها ثم زعم أن الصواب أن « أنهم » معمولا، لفعل محذوف تقديره قضينا أو حكنا !؟

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٩٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢٠/٢ ، والحجة ١٧٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٢٢/٤ ، والبيان ٢٩٥/٢٠ ، والبحر ٣٣٥/٧ ، والبغداديات ١٣١ . وابن يعيش ٢٩/٢ ، والمغني ٦٥٤ - ٦٥٥

(٣) قرأ بحذفها حزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وقرأ الباقر بإثباتها . انظر السبعة ٥٤٠ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٣٥٣/٢

(٤) انظر الجواهر ١٢٩ ، وشرح الملح اللوح ٢/٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٨/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢١/٢ ، والحجة ١٧٧/٤ - ١٧٨ خم ، ومجمع البيان ٤٢٢/٤ - ٤٢٤ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والبحر ٣٣٦/٧ ، والكشاف ٣٢٢/٣ ، والإيضاح ٣٦ ، وابن الشجري ١٨٦/١ ، ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وابن يعيش ٣٢/٢ ، والمغني ٢٩١ ، ٨٣٨

(٥) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٥٤٠ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٣٥٣/٢

﴿ منازل ﴾ أي سير منازل^(١) ، فحذف المضاف .

[قوله تعالى]^(٢) ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾^(٣) [٣٩]

« عُرْجُون » : « فَعْلُول » ، وليس بـ « فَعْلُول » ، لأنَّ فَعْلُولاً ليس في كلامهم . وقد ذهب إليه قوم^(٤) فرعموا أَنَّهُ من « الانعراج » ، ولم يعتبروا قول رؤبة^(٥) :

في خِدرِ مَيَّاسِ الدَّمِيِّ مَعْرَجِينَ

قوله تعالى ﴿ تَأْخُذْهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾^(٦) [٤٩]

والأصل « يَخِصِّمُونَ » . فمنهم من يدغم التاء في الصاد وينقل الفتحة إلى الخاء . ومنهم من يدغم ولا ينقل ويكسر الخاء لالتقاء الساكنين . ومنهم من يشير إلى الفتحة . ومنهم من يكسر الياء تبعاً لكسر الخاء^(٧) . وقد تقدم ذلك في قوله ﴿ يَهْدِي ﴾^(٨) [سورة يونس : ٣٥] .

(١) كذا في النسخ ، وهو سهو منه . والوجه أن يكون التقدير : قدرنا سيره منازل ، فحذف المضاف ، وهو قول الزمخشري وتابعه أبو حيان . وقدره النحاس ومن وافقه : قدرناه ذا منازل . وأجاز أيضاً أن يكون التقدير : قدرنا له منازل . وقدره المؤلف في الجواهر : قدرناه يسير في منازل ، فحذف الجار .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر البيان ٢٩٥/٢ - ٢٩٦ ، والكشاف ٣/٢٢٢ ، وتفسير القرطبي ٣٠/١٥ ، والخصائص ٣٥٩/١

(٤) منهم الزجاج فيما عزاه إليه الزمخشري والقرطبي . والعرجون : عود العذق الذي عليه الشماريخ .

(٥) د ، ق ٢٤/٥٧ ص ١٦١ ، والخصائص ٣٥٩/١ ، والمجتبى ٨٠/١ ، واللسان (عرجن) . وقولوه

معرجن أي مصور فيه صور النخل والدمى ، عن اللسان .

(٦) انظر معاني القرآن للفرأء ٢/٣٧٩ ، وإعراب القرآن ٣/٧٢٤ . والحجة ٤/١٧٩ - ١٨٠ خم . وجمع

البيان ٤/٤٣٦ ، والبيان ٢/٢٩٧ ، والبحر ٧/٢٤٠

(٧) قرأ بفتح الياء وفتح الصاد المشددة ابن كثير وورش عن نافع ، وقرأ بفتح الياء وكسر

الحاء وكسر الصاد المشددة الكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وحفص عن عاصم . واختلف عن

أبي عمرو وقالون عن نافع وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم ، فروي عن أبي عمرو

اختلاس فتحة الخاء - وهو ما في السبعة والتيسير والمبسوط - وروي عنه كإبي كثير ، وروي عن

قالون إسكان الخاء - وهو ما في السبعة والمبسوط - واختلاسها كإبي عمرو ، وروي عنه كورش ،

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ
مُتَّكِنُونَ ﴾ ^(٢) [٥٦]

- ٢ ﴿ هم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أزواجهم ﴾ عطف عليه .
فقال قوم ^(٣) : خبره قوله ﴿ فَاكِهِونَ ﴾ [٥٥] قبله ، و ﴿ في ظلال ﴾ من
صلة فاكهين ، و ﴿ مُتَّكِنُونَ ﴾ خبر آخر .
٦ وقال قوم ^(٤) : بل الخبر ﴿ متكثون ﴾ ، وتقف ^(٥) على قوله
﴿ فاكهون ﴾ .

- ٩ فعلى الأول يجوز أن يكون خبر « إِنَّ » من قوله ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾
[٥٥] الطرف الذي هو ﴿ في شغل ﴾ ، والتقدير : إن أصحاب الجنة ثابتون في
شغل اليوم ، ثم تبدئ ^(٦) ﴿ فاكهون هم وأزواجهم ﴾ أي هم وأزواجهم فاكهون ^(٧)
في ظلال متكثون على الأرائك .

= رروي عن هشام كابت كثير . وروي عنه كابت ذكوان - وهو ما في السبعة والمبسوط - وروي عن
أبي بكر كحفص - وهو ما في المبسوط - وروي عنه بكسر الياء والحاء . وقرأ حمزة بفتح الياء
وإسكان الحاء وتخفيف الصاد . انظر السبعة ٥٤٦ ، والمبسوط ٣٧١ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر
٢٥٢/٢ - ٢٥٤ (٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣٧ - ٥٣٨

- (١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر معاني القرآن للقرآني ٢٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢٩/٢ ، والبيان ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ، والبحر
٢٤٢/٧ . وسياق الآية : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمِ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ . هم ... ﴾ .
(٣) لأعرف أحداً منهم . وهذا قول متكلف يأباه السياق .
(٤) منهم الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو القول والظاهر .
(٥) انظر القطع ٦٠٠ ، ومنار الهدى ٢٢٢ . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون « هم » توكيداً
للمضمر في ﴿ فاكهون ﴾ فلا يوقف عليه .
(٦) في الأصل و ب : يتدئ .
(٧) في الأصل : أي هم فاكهون وأزواجهم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

وعلى الثاني خبر « إن » ﴿ فاكهون ﴾ أي فاكهون في شغل ، فيكون « في » من صلة « فاكهين » . وإن شئت كان متعلقاً بمحذوف خبر « إن » ، و ﴿ فاكهون ﴾ خبر آخر . ويجوز أن يكون ﴿ في ظلال ﴾ متعلقاً بمحذوف خبر قوله ^(١) ﴿ هم وأزواجهم ﴾ أي هم وأزواجهم ثابتون في ظلال ، فيكون ﴿ على الأرائك ﴾ من صلة قوله « متكئين » ^(٢) . ويجوز ^(٣) أن يكون خبراً آخر . ويجوز ^(٤) أن يكون معمولاً للظرف ، أعني ﴿ في ظلال ﴾ .

[قوله تعالى] ^(٥) ﴿ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ . سَلَامٌ قَوْلًا ﴾ ^(٥) [٥٧ - ٥٨]

﴿ سلام ﴾ بدل من ﴿ ما ﴾ ^(٦) .

وينتصب قوله ﴿ قولاً ﴾ على أنه مصدر موكّد لما قبله .

[قوله تعالى : ﴿ وما عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ ﴾ ^(٧) [٦٩]

أي قول الشعر أو صناعة الشعر ؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاعراً ^(٨) .

(١) في الأصل : قولهم ، والصواب من ي و ب .

(٢) و ﴿ متكئون ﴾ خبر ثان .

(٣) وهذا متكلف .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٠ ، وللفراء ٢٨٠/٢ - ٢٨١ ، وإعراب القرآن ٧٢٩/٢ ، وجمع

البيان ٤٣٩/٤ ، والبحر ٢٤٢/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٥٤ - ٨٥٥ ، والقطع ٦٠٠ ، وللكنزي ٤٧٥ .

وفي الأصل وي « ولهم فيها ما يدعون » وهو خطأ وهو على الصواب في ب .

(٦) أجازته النحاس ومن وافقه . وقيل : سلام خبر « ما » أجازته الفراء وابن الأثيري والنحاس ،

وأجازوا أيضاً أن يكون (سلام) خبراً لمبتدأ محذوف أي ذلك لهم سلام ، وعلى هذا

فـ ﴿ قولاً ﴾ ينتصب بفعل مضمر تقديره تقول .

(٧) انظر الجواهر ٧١ ، وإعراب القرآن ٧٣٢/٢ ، وجمع البيان ٤٣٢/٤ ، والبحر ٢٤٥/٧ ، وتفسير

الطبري ١٨/٢٢ ، والقرطبي ٥١/١٥ - ٥٥ ، وابن كثير ٥٧٤/٦ - ٥٧٨ ، وجمع التفسير ٢١٩/٥

(٨) وفي ي لأنه صلى الله عليه لم يكن . وفي ب : لأنه لم يكن ، وجعل فوق

« يكن » « صلعم » .

وقوله^(١) :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

٣ فَإِنْ قَوْمًا زَعَمُوا أَن هَذَا لَيْسَ بِشَعْرٍ^(٢) . وقال قوم : إنما هو اتفاق منه ،
وليس يقصد إلى قول الشعر^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّآ نَعْلَمُ مَا يَسِرُّونَ وَمَا

٦ يُعْلِنُونَ ﴾^(٦) [١٧٦]

﴿ إِنَّا ﴾ استئناف كلام^(٧) ، وليس متصلاً بقوله ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يحزنه قول أحد : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون .

(١) البيت في معاني القرآن للقرءاء ٤٣٠/٦ ، وإعراب القرآن ٧٢٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٢٢/٤ ، والبحر ٣٤٥/٧ ، وتفسير القرطبي ٥٢/١٥ ، وابن كثير ٥٧٧/٦ ، ومجمع التفاسير ٢١٩/٥ ، ومغازي الواقدي ٩٠٢ ، والصاهل والشاحج ١٨٢ ، والفصول والغايات ٤٧٢ ، ونضرة الإغريض ٢٨٠ ، وغيرها . وانظر كلامهم في ذلك في هذه المصادر .

(٢) كذا في النسخ ، والفاء زائدة ، وإنما وقعت على توهم « أما » قبلها .

(٣) هذا مكابرة للعيان كما قال النحاس .

(٤) الظاهر أنه القول والله أعلم .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر شرح البع اللوح ٢/٥١ ، وإعراب القرآن ٧٢٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٢٢/٤ ، والبحر ٣٤٧/٧ ،

وإيضاح الوقف ٨٥٦ ، والقطع ٦٠١ ، والمكتفى ٤٧٦ ، ومنار الهدى ٢٢٢

(٧) والوقف على ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ تام .

سورة الصافات

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾ (١) [٦] بتنوين ﴿ زينة ﴾ وجرّ ﴿ الكواكب ﴾ ونصبها ، وبترك التنوين والإضافة (٢) .

فمن جرّها فهو بدل (٣) من ﴿ زينة ﴾ . ومن نصبها أبدلها من موضع الجار والمجرور (٤) / كما تقدم (٥) في قوله ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ ﴾ إلى قوله ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ [سورة الحج : ٧٨] . وقدّر فارسهم (٦) نصبه بـ ﴿ زينة ﴾ (٧) أي (٨) بتزييننا (٩) الكواكب ، كقوله : ﴿ أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ . يَتِيمًا ﴾ (١٠) [سورة البلد : ١٤-١٥] ، [وهذا كلّه فيمن لم يَضِفْ] (١١) .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥١ ، وللغراء ٢٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٣٨/٢-٧٣٩ ، والحجة

١٨٧/٤-١٨٧/٥ ، وجمع البيان ٤٣٧-٤٣٧/٤ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٣٥٢/٧

(٢) قرأ بتنوين زينة وجرّ الكواكب حزة وحفص عن عاصم ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بتنوين زينة ونصب الكواكب ، وقرأ الباقر بترك التنوين على الإضافة . انظر السبعة ٥٤٦-٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر ٣٥٦/٢

(٣) هذا قول الجميع .

(٤) وهو قول الزجاج .

(٥) ص ٩١٤

(٦) هو أبو علي الفارسي ، وكلامه في الحجة .

(٧) وهو قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٨) في الأصل : نصبه بزينة الكواكب ، كرر الناسخ لفظ « الكواكب » سهواً .

(٩) هذا لفظ الفراء ، ولفظ أبي علي : بأن زيناً . وفي الأصل : بزينا ، والوجه ما أثبت من ي و

ب .

(١٠) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦ ولم يتكلم ثمة على انتصاب (يتيماً) فانظر المصادر هناك .

(١١) زيادة من ي و ب .

ومن أضافها بالإضافة ظاهرة لأنّ التزيين بها وقع .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢)] ١٨

٢ وقرئ ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٣) ، أصله « يتسمعون » فأدغم ^(٤) التاء في السين لأنها مهموسة مثل السين . ولهذا قالوا « سِتْ » وأصله « سِدْسْ » ^(٥) وقالوا « هو شَرُّ النَّاتِ » يريدون « شَرُّ النَّاسِ » ^(٦) .

٦ والقراءة بـ ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ أظهر ^(٧) من ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ ، لأنه إذا قرئ ﴿ يسمعون ﴾ كان في الكلام إضمار على تقدير : لا يسمعون إلى قول الملائة الأعلى . وإذا قدرته هذا التقدير كان خلاف قوله ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا ﴾ [سورة مريم : ٦٢] ، وقوله ﴿ لَا تَسْمَعُ ^(٨) فِيهَا لِأَغِيَّةً ﴾ [سورة الغاشية : ١١] ، ألا ترى أنه متعدي بنفسه ، وههنا عذاه بـ ﴿ إلى ﴾ ، ولكنه يمكن أن يقال : إن المفعول محذوف ،

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧٧ ، ومعاني القرآن للقراء ٢٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٣٩/٢ ، والحجة ١٨٨-١٨٧/٤ ، ومجمع البيان ٤٣٦/٤-٤٣٧ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٣٥٢/٧-٣٥٣ ، والكتاب ٤١٩/٢

(٣) قرأ ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ بالتشديد حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ بالتخفيف . انظر السبعة ٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر ٢٥٦/٢

(٤) في الأصل : وأدغم ، والوجه ما أثبت من ي وب .

(٥) سلف الكلام عليه ١٨٩ وذكر للصدر ثمة .

(٦) انظر النوادر ١٠٤ ، وسر الصناعة ١٥٥ ، والخصائص ٥٢/٢ ، والقلب والإبدال ٤٢ ، واللسان (أنس ، نوت) . وانظر المصادر التي ذكرناها فيما علقناه على سفر السعادة ٧٤ في تخريج قول علباء بن أرقم :

عمرو بن يربوع شرار الناس

(٧) مال أبو عبيد إلى هذه القراءة واحتج بأن العرب لا تكاد تقول سمعت إليه ولكن سمعت إليه . قال النحاس : يقال سمعت منه كلاماً وسمعت إليه يقول كذا ، ومعنى سمعت إليه : أملت سمعي إليه .

(٨) في الأصل : لا يسمع ، وهو تصحيف .

والتقدير : لا يسمعون القول مائلين إلى الملاء الأعلى ، أو مصغين إلى الملاء الأعلى .
ويجوز أن يكون حمل « يسمعون » على « يُصْعُونَ » كما يقال أصغى إليه ، فكنا
يقال : سمع إليه .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَيُقَذِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا ﴾ ^(٢)

[٩-٨]

أي : يُدَحِّرُونَ دحوراً ، وهو مصدر من غير لفظ ما قبله .

[قوله تعالى ^(٣) : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ ^(٤) | ١١٢ |

بفتح التاء وضمتها ^(٥) . فالفتح ^(٦) ظاهر ^(٧) . والنمُّ على معنى : إن هذا عظيمٌ
عندي حتى بلغ منزلة يقال فيه : عجبت منه ^(٨) .

فأما حملُه على الظاهر فلا يجوز ، لأن البارئ لا يوصف بالعجب . [ويجوز

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٤١/٢ ، ومجمع البيان ٤٣٧/٤ ، والبيان
٣٠٣/٢ ، والبحر ٣٥٣/٧

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٤/٢ ، وإعراب القرآن ٧٤١/٢ ، والحجة ١٨٨/٤-١٨٩ خم . ومجمع
البيان ٤٢٩/٤ ، والبيان ٣٠٣/٢ ، والبحر ٣٥٤/٧-٣٥٥ ، وتفسير الطبري ٢٩/٢٢ . والقرطبي
٦٩/١٥ ، ومجمع التفاسير ٢٢٨/٥-٢٢٩ . وسياق الآية : ﴿ فاستفتهم أم أشد خلقاً أم من خلقنا إنا
خلقناهم من طين لازب . بل ... ﴾ .

(٥) قرأ بضم التاء حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر
٣٥٦/٢

(٦) في الأصل : والفتح ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) أي عجبت يا محمد ويسخرون هم .

(٨) هذا معنى قول أبي علي والطبري وغيرهما . وعبارة الطبري : « بل عظم عندي وكبر اتخاذهم لي
شريكاً وتكذيبهم تزيلي وهم يسخرون » . وقال الفراء : « العجب وإن أسند إلى الله فليس
معناه من الله كمناه من العباد ... » .

[أن يكون]^(١) [تقديره]^(١) بل « قل » عجبت^(٢) ؛ لأن قبله ﴿ قَاسَتْفَتِفْتِهِمْ ﴾ أي استفتهم في أمر البعث ، فإن لم يجيبوا بالحق فقل : عجبت من إنكاركم هذا^(٤) .

٣

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾^(٦) | ٣٥ |

٦

العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ يستكبرون ﴾ ، والتقدير : إنهم كانوا يستكبرون إذا قيل لهم لا إله إلا الله .

٩

ولا يجوز أن يكون ﴿ إذا ﴾ في موضع النصب خبر « كان » ، لأن « إذا » ظرف زمان ، والواو في ﴿ كانوا ﴾ يراد به الجثث ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث^(٧) .

١٢

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ . إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى ﴾^(٨)

| ٥٩ |

نصب [قوله ﴿ موتتنا ﴾]^(٤) بقوله ﴿ ميّتين ﴾ انتصاب المصدر بالفعل

(١) زيادة مني .

(٢) في ب والزيادة منها : تقدير أي بل ، يأتحم أي . وما أثبتته هو الصواب وكذا وقع في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٣) هذا قول الأخفش علي بن سليمان ، واستحسنه النحاس . وقيل غير ذلك في تأويلها .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٧٤٧/٢ ، والبيان ٣٠٢/٢-٣٠٤ .

(٧) سلف التعليق على هذا ٥٠٤ .

(٨) انظر إعراب القرآن ٧٥٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٤/٤ ، والبيان ٣٠٥/٢ ، والبحر ٣٦٢/٧ ، والتهيان ١٠٩٠ .

الواقع قبله^(١) ، كما تقول : ما ضربت إلا ضربةً واحدةً ؛ فكأنه قال : إنما نحن نموت إلا موتتنا الأولى .

٣ فأما ما جاء في السورة الأخرى ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا مَوْتَتْنَا الْأُولَى ﴾ [سورة النّوحان : ٢٥] فرفع لأن قوله ﴿ هي ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ موتتنا الأولى ﴾ خبر عنه .

٦ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾ [٧٥] فيه حذف ، أي : فلنعم المجيبون نحن ، فحذف الخصوص بالمدح .

٩ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِنْكَارَ آلِهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [٨٦] ﴿ إنكأ ﴾ نصب مفعول قوله ﴿ تريدون ﴾ ، والتقدير : أتريدون إنكأ . وقوله ﴿ آلهة ﴾ بدل من « إنكأ »^(٤) .

١٢ [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ [١٠٢] بفتح التاء والراء ، وقرئ ﴿ ماذا ترى ﴾ بضم التاء وكسر الراء ، مضارع

(١) وقيل هو استثناء ليس من الأول أي لكن موتتنا ، وهو قول أبي حيان ، وأجاز النحاس وغيره القولين .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر البيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٣٦٤/٧ ، والتبيان ١٠٩٠

(٤) انظر إعراب القرآن ٧٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٩/٤ ، والبيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٣٦٥/٧ ، والتبيان ١٠٩١ ، والكشاف ٣٤٤/٣

(٥) وأجاز الزمخشري والمكبري وأبو حيان أن يكون إنكأ مفعولاً له وآله مفعول تريدون .

(٦) انظر الجواهر ٤٣٥ ، ومعاني القرآن للقرآء ٣٨٩/٢-٣٩٠ ، وإعراب القرآن ٧٦٢/٢ ، والحجة ١٩٢-١٩٣/٤ ، ومجمع البيان ٤٥١/٤-٤٥٢ ، والبيان ٣٠٧/٢ ، والتبيان ١٠٩٢ ، والحليان ٧٠-٦٩

(٧) قرأ بضم التاء وكسر الراء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر بفتحها . انظر السبعة ٥٤٨ ، والتيسير ١٨٦-١٨٧ ، والنشر ٣٥٧/٢

« أَرَيْتَ^(١) تُرِي » .

فمن قال ﴿ ماذا تُرِي ﴾ فالتقدير : ماذا تُرِينِيهِ ، إذا جعلت « ما » مبتدأة ، و « ذا » بمعنى « الذي » فتكون الهاء عائدة إلى « ذا » / .

٢ ٢/١١٣

ومن جعل « ما » و « ذا » كالشيء الواحد كان نصباً مفعولاً ثانياً لـ ﴿ تُرِي ﴾ ، وحذف المفعول الأول ، أي : أيّ شيء تُرِينِي .

٦ وقوله ﴿ تُرِي ﴾ من « أَرَى يُرِي » ليست المتعدية إلى ثلاثة مفعولين منقولاً من « رأى » إذا علم ، لكنّه منقول من قولهم : فلان يرى رأي أبي حنيفة^(٢) ، وهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا دخلت عليها الهمزة تعدّت إلى مفعولين ، وهو كقوله ﴿ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾^(٣) [سورة النساء : ١٠٥] ألا ترى أن التقدير : بما أراكه الله .

١٢ ومن قال ﴿ ماذا تُرِي ﴾ بفتح التاء إن جعل « ما » و « ذا » كالشيء الواحد كان مفعول ﴿ ترى ﴾ . وإن جعل « ما » مبتدأة ، و « ذا » بمعنى « الذي » كان التقدير : ماذا تراه .

ووقع في « الحجّة »^(٤) سهوٌ ، وسقط من لفظ الكتاب شيءٌ ؛ فينبغي أن

(١) في الأصل : أَرَيْتَ ، وهو خطأ .

(٢) مقاله المؤلف هو معنى ما قالوه ، ونحو عبارة البكري . وظاهر عبارة الفراء وهي : « ماذا تُرِينِي من صبرك » = أنها من رأيت الشيء وأرَيْتَهُ إِيَّاهُ ، وكذا قول أبي علي « أجددأ تُرِي علي ما تحمّل عليه أم خوراً » والتقدير الثاني له على أن تكون ذا موصولة « ما السدي تريه » ، واقتصر على مفعول واحد . ووافقها أبو حيان . والظاهر ما ذهب إليه المؤلف ، وهو أحد قولِي مكي في الكشف له ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ ، والثاني هو قول أبي علي .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢١ - ٣٢٢

(٤) وقع السهو والسقط في توجيه أبي علي لقراءة من قرأ ﴿ ماذا تُرِي ﴾ - وهي قراءة شاذة - فقد قال : « ولو قرأ قارئ ﴿ ماذا تُرِي ﴾ لم يجوز لأن « ترى » يتعدى إلى مفعولين ، وليس هنا =

نورده في ذلك الكَتَيْبِ في المسائل المأخوذة عليه^(١). ولكني ينبغي لي أن أتفحص مرة أخرى عن ألفاظه ، فربما أقع على كلام له قد نطق فيه بالصواب ، فأخذ به عليه ليكون أوفق وأحسن .

٣

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ . اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ [١٢٦-١٢٥]^(٣)

= إلا مفعول واحد . والمفعول الواحد إما أن يكون « ماذا » بمجموعه وإما أن يكون الهاء التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدرت « ذا » بمنزلة « الذي » ، فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول ، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني : فيكون ذلك كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شِرْكائِي الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [سورة القصص : ٦٢] . ألا ترى أن التقدير : أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم أي تزعمونهم شركائي ، فحذف المفعول الثاني لانتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه فهو قولٌ ، ويكون مثل هذه الآية .

وكذلك إن قدرت « ما » و « ذا » بمنزلة اسم واحد صار « ماذا » في موضع نصب بكونه مفعولاً له . « ترى » ويكون المفعول الثاني محذوفاً كأنه : ماذا ترى كائناً منك أو واقعاً منك ونحو ذلك ، و « أرى » بمنزلة زعمت وظننت ونحوه ، ألا ترى أنه ذكر في هذا الباب ، وذلك أنه منقول من : أريت زيدا عمراً خير الناس ، فإذا بنيت للمفعول أقمت المفعول الأول مقام الفاعل فبقي المفعولان اللذان كانا مفعولي ظننت وخلصت ونحوهما « اهـ » .

فالسقط عند قوله « فهو قولٌ » . فكان قوله « فهو قولٌ » جواب لكلام شرطي غير مذكور . وأما السهو فهو أن أبا علي ذكر أن « ترى » من « أرى » المتعدية إلى اثنين ثم ذكر أنه من المتعدية إلى ثلاثة ، ولا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني في هذا الباب . ثم سها أبو علي أيضاً في قوله « فإذا بنيت للمفعول » إلخ فلو بنيت للمفعول لقلنا : أرى زيداً عمراً خير الناس . والله أعلم .

(١) يريد كتابه الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٢-٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٢/٧٦٥ ، والحجة ٤/١٦٨-١٦٩ ، خم ،

ومجمع البيان ٤/٤٥٦ . والبيان ٢/٣٠٧ ، والبحر ٧/٣٧٢

ابتداء وخبر . ومن نصب ^(١) ﴿ فقرأ ﴾ الله رَبِّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمْ ﴿ فإنه أبدله ^(٢) من قوله : ﴿ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ .

٢ [قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ﴾ [١٣٠] ^(٤)
 ﴿ سَلَامٌ ﴾ في هذه الآي ^(٥) [كُلُّهَا] ^(٦) مبتدأ ، والجار بعده في موضع الخبر ،
 والجملة في موضع المفعول لقوله ﴿ تَرَكْنَا ﴾ ^(٧) . ولو أعمل ﴿ تَرَكْنَا ﴾ فيه لقال
 ٦ « سلاماً » .

ويجوز أن يكون التقدير : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين ﴾ الشاء
 الحسن ^(٨) . فحذف مفعول « تركنا » ، ثم ابتدأ ^(٩) فقال : ﴿ سلام على
 (١) قرأ بالنصب حزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٤٩ ، والتيسير ١٨٧ ، والنشر

٣٦٠/٢

(٢) في الأصل : أبدل ، وفي ب : بدل ، وأثبت ما في ي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨٦٠ ، وشرح السبع اللوح ٢/٩٨ ، ومعاني القرآن للقرآني ٢٩٧/٢ ، وإعراب القرآن
 ٧٦٥-٧٦٥/٢ ، والحجة ١٩٥/٤-١٩٨ خم ، ومجمع البيان ٤٥٦/٤-٤٥٧ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر
 ٢٧٢/٧ ، ومجاز القرآن ١٧٢/٢-١٧٤ ، والمحاسب ٢٢٢/٢ ، وتفسير الطبري ٦١/٢٢ ، والقرطبي
 ١١٨/١٥-١٢٠ ، وابن كثير ٣٢/٧ ، ومجمع التفسير ٢٥١/٥-٢٥٢

وسياق الآية : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين . سلام على آل ياسين ﴾ . وانظر الكلام على قوله
 تعالى ﴿ سلام على نوح في العالمين ﴾ في معاني القرآن للقرآني ٣٨٧/٢-٣٨٨ ، وإعراب القرآن
 ٧٥٦-٧٥٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٧/٤ ، والبحر ٣٦٤/٧ ، والقطع ٦٠٥ ، ومنار الهدى ٢٣٤ ،
 والكامل ٤٨٦

(٥) الآي هي قوله تعالى : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين . سلام على نوح في العالمين ﴾ [٧٨-٧٩]
 ﴿ وتركنا عليه في الآخرين . سلام على إبراهيم .. ﴾ [١٠٨-١٠٩] ﴿ وتركنا عليه في
 الآخرين . سلام على موسى وهارون ﴾ [١١٩-١٢٠] وهذه الآية .

(٦) أي تركنا هذه الكلمة ، فقوله تعالى ﴿ سلام على آل ياسين ﴾ محكي . وهو أحد قولي الكسائي
 والفراء والمبرد والزجاج وغيرهم ، وأختاره الطبري .

(٧) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي والضحاك .

(٨) أجازها الكسائي والفراء والنحاس ومن وافقهم .

نوح ﴿ [٧٩] ، و ﴿ سلام على إبراهيم ﴾ [١٠٩] ، و ﴿ سلام على آل ياسين ﴾ .

٢ ويجوز أن يكون التقدير: ﴿ وتركنا عليه في الآخرين ﴾ الشاء الحسن وقلنا ﴿ سلام على نوح ﴾ فحذف القول^(١) .

فأما ﴿ آل ياسين ﴾^(٢) فقيل^(٣) : آل محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين .

٦ وأما ﴿ إلياسين ﴾ فيجوز أن يكون لفة في « إلياس » كما يقال « ميكال » و « ميكائيل » ، و « جبريل » و « جبرئيل »^(٤) ، و « إذرئيس » و « إدراسين »^(٥) .

(١) هذا القول هو القول الأول وهو أن تكون جملة ﴿ سلام على نوح ﴾ محكية ، والظاهر أن اختلاف عبارتي الفراء والكسائي هو الذي أوم للمؤلف أنها قولان . وعبارة الفراء صريحة في هذا ، قال : « ... أي تركنا عليه هذه الكلمة كما تقول قرأت من القرآن ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ .. » وحكى النحاس قول الكسائي ، قال : « وزعم الكسائي أن فيه تقديرين : أحدهما : وتركنا عليه في الآخرين يقال سلام على نوح ، أي تركنا عليه هذا الشاء . وهذا مذهب أبي العباس ، قال : والعرب تحذف القول كثيراً ... » اهـ . وهذا نص في أن المراد أن الجملة محكية فهي في موضع نصب بتركنا وهو مذهب أبي العباس للبرد ، ولم يرد بنا أن الجملة معمولة لقول محذوف ، فلا يقوم المعنى على تقديره كذلك ، والله أعلم .

(٢) هذه قراءة نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ إلياسين ﴾ . انظر السبعة ٥٤٩ ، والتيسير ١٨٧ ، والنشر ٣٦٠/٢

(٣) عزى هذا القول إلى ابن عباس والكلبي ، ولم يرتضه الفراء ولا الطبري ومن وافقهما ، انظر المصادر السالفة .

(٤) انظر ما سلف ٨٠-٨١

(٥) هذا أحد قولي الفراء والزجاج ومن وافقهما . قال النحاس : « والقول بأن اسمه إلياس وإلياسين يحتاج إلى دليل ورواية » اهـ . ورد أبو علي قول من ذهب إلى أنها لغتان ، قال : « وليس كذلك لأن ميكال وميكائيل لغتان في اسم واحد وليس أحدهما مفرداً والآخر جمعاً كإدريس وإدراسين [وإلياس] وإلياسين » اهـ .

ويجوز أن يكون « إلباسين » جمع « إلباسي »^(١) مجذوف ياء النسب^(٢) ، ك
« الأشعيرين »^(٣) و « الأعجمين » فيما تقدم^(٤) ، و « مَقْتَوِينَ » في قوله^(٥) :

٢ ... مَتَى كُنَّا لَأُمَّكَ مَقْتَوِينَا

ألا ترى أن واحده « مَقْتَوِيٍّ » منسوب إلى « مَقْتَى » مَفْعَلٌ من « القَتْو »
وهو الخدمة^(٦) .

٦ ويدلّ على أنّ « مَقْتَوِينَ » واحده « مَقْتَوِيٍّ » وأن ياء النسب في نيّة
الثبات = كَسْرُ الواو في « مَقْتَوِينَ »^(٧) ولو لم تكن ياء النسب مقدره لقلت
« مَقْتَوُونَ » كما قلت^(٨) « مُصْطَفَوْنَ » في الرفع ، وفي النصب [وفي الجر]^(٩)
٩ « مَقْتَيْنِ » كما قال : ﴿ لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾ [سورة ص : ٤٧]

[قوله تعالى]^(١٠) : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١٠)

[١٤٧]

(١) ذهب الفراء والزجاج والأخفش علي بن سليمان إلى أنه جمع « إلباس » وأجازه ابن جني وهو
ظاهر قول المراد . ولم يجزه أبو علي ، قال : « لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إلباس وإنما إلباس
اسم نبيهم ... » اهـ . وحجتهم أن العرب تسمي قوم الرجل باسم الرجل الجليل منهم فيقولون
المهالبة على أنهم سموا كل واحد بالمهلب ، عن الأخفش علي بن سليمان .

(٢) وهو قول أبي عبيدة وأبي علي ومن وافقها . وهو قياس مذهب سيبويه في الأشعيرين ونحوه ،
انظر الكتاب ١٠٣/٢ - ١٠٤

(٣) انظر ما سلف ٩٣٦

(٤) ص ٩٩٨ - ٩٩٩

(٥) وهو عمرو بن كلثوم ، وقد سلف البيت ٩٣٦ والتعليق ثمة .

(٦) سلف هذا الكلام ٩٣٦

(٧) انظر الكتاب ١٠٢/٢ ، وشرح السيرافي بطرته ، والمصادر المذكورة هنا وفيما سلف ٩٣٦

(٨) في الأصل : كما قلت في ، بإقحام في .

(٩) زيادة من ي و ب .

(١٠) انظر شرح البیع اللوح ١/١٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٢ ، ٣٣ ، وللغراء ٣١٢/٢ و ٧٢/١ ، =

قال الفراء^(١) : « أو » بمعنى الواو ، والتقدير : إلى مائة ألف ويزيدون .
وهذا خطأ منه ؛ فإنَّ « أو » ليس بمعنى الواو ، وليس للشك ههنا .

١/١١٤

وكونه للشك / هو الذي حمل الفراء على جعله إياه بمعنى الواو^(٢) ، وخفي عليه أن « أو » ههنا للإيهام^(٣) . والمعنى أنهم كانوا عدداً لئونظر الناظر إليهم

٣

= ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٧٧٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٥٩/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٣٢٦/٧ ، وتفسير الطبري ٦٧-٦٦/٢٢ ، والقرطبي ١٣٢/١٥ ، وابن كثير ٣٥/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٥٤/٥ ، ومجاز القرآن ١٧٦-١٧٥/٢ ، والمحتسب ٢٢٦/٢-٢٢٨ ، والمقتضب ٣٠٤/٢-٣٠٥ ، ومجالس ثعلب ١١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣-٥٤٤ ، والأضداد ٢٨١-٢٨٢ ، والعسكريات ٣١ ، وحروف المعاني ٥٢ ، والخصائص ٤٦١/٢ ، وسر الصناعة ٤٠٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٠ ، والصاحبي ١٧٣-١٧١ ، وأملالي المرتضى ٥٦٢-٥٧ ، وابن يعين ٩١/٨ ، وابن الشجري ٣١٨/٢-٣١٩ ، والجنى السداني ٢٢٩-٢٣٠ ، ووصف اللباني ١٣٢ ، والمغني ٩١-٩٢ ، والممع ٢٤٨/٥ ، واللسان (أو) ، والإنصاف ٤٧٨-٤٨٤ للسألة ٦٧

وكان في الأصل : فأرسلناه ، وهو خطأ .

(١) لأعرف أحداً عزا إلى الفراء هذا القول . والذي نصُّ عليه في معاني القرآن له أنها بمعنى « بل » وهو ما عزا إليه الناس ، وهو قول أبي عبيدة والزجاجي ومن وافقهم ، وذكره الأخفش عن بعضهم ، وعزي إلى ابن عباس ، وقد ردّه المبرد والنحاس وغيرهما .

وأما جعل أو ههنا بمعنى الواو فهو قول قطرب فيما نص عليه ابن جني ، وعزاه ابن الشجري إلى بعض الكوفيين ، وذكره الأخفش عن بعضهم وهو قول ابن قتيبة وعزي إلى أبي زيد ، وردّه النحاس وغيره . وأكثر البصريين لم يشبوا أو مجيئها بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، انظر المصادر السالفة ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر أو ٢٩٥ ، والإنصاف ٤٧٨-٤٨٤ للسألة ٦٧

(٢) كونه للشك حمل الفراء على أن يقول : « من زعم أن أو في هذه الآية على غير معنى بل فقد افترى على الله لأن الله تبارك وتعالى لا يشك » اءه هكذا قال ، ولو فطن إلى جهة دخول الشك لم يقل ما قال ، انظر التعليق الآتي .

(٢) كون أو ههنا للإيهام قول ذهب إليه جماعة منهم ابن برهان والمالقي وبعض البصريين ، وأجازته النحاس ومن وافقه وهو قول المؤلف في شرح اللمع أيضاً . وإنما ذهبوا هذا المذهب لأن الشك لا يعلمه الخبير ، وإخالف جلاً جلاله وتقدّست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره ، والإيهام يعلمه الخبير وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده فأبهم عليه وهو عالم . ولو علموا وجه دخول الشك لم يتكفوا هذا القول .

لقال : هم مائة ألف ، أو يزيدون . وهكذا^(١) كلام العرب ، وهم خَوَطِبُوا بما كان حسناً في لغتهم .

٣ ومثله : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾^(٢) [سورة النجم : ١] ليس هناك شك ، ولكنه لونهاظر الناظر إلى ذلك لقال : قاب قوسين أو أدنى . وأنت تقول مثل هذا في كلامك لمن تخاطب بمثل هذا ، تقول : كانوا كذا أو كذا^(٣) .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾^(٤) [١٥٣] دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ، فسقطت التي للوصل ، كقوله^(٥) :

فَقَالَتْ أُنثَىٰ ابْنِ قَيْسٍ ذَا وَبَعْضُ الشَّيْبِ يَعْجِبُهُ

٩ وروى يونس^(٦) عن ورش ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾ بالمد ، فكأنه أبدل التي للوصل مدة ، كما أبدل الجماعة في قوله : ﴿ اللَّهُ خَيْرٌ ﴾ [سورة النمل : ٥٩] ، وقوله : ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [سورة يونس : ٥٩]

= و « أو » في الآية على ما فيها في كونها شكاً ، والمعنى : وأرسلناه إلى جمع لورأيتوهم أنتم لقلتم هم مائة ألف أو يزيدون . وهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلوقين ، عن ابن جني . وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج وأبي علي وأحد قولي النحاس وشعلب ، وقول كثير من البصريين فيما نص عليه أبو علي ، وهو القول والظاهر .

(١) في الأصل : وهذا .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٨٩

(٣) في النسخ : كذا وكنا ، والصواب ما أثبت .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ١/١١٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٤ ، وإعراب القرآن ٢/٧٧٤ ، والحجة ٤/١٩٧ - ٢٠٠ خم ، ومجمع البيان ٤/٤٥٩ ، والبيان ٢/٣٠٩ ، والبحر ٧/٣٧٦

(٥) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات . د ، ق ٢/٤٨ ، ص ١٢١ ، والكامل ٨١٠ ، والقاضل ٧٣ ، وإيضاح الوقف ٢١٧ ، والأزهية ٢٤ . ويعجبها : يجعلها تعجب أي تتعجب منه .

(٦) هو يونس بن عبد الأعلى الصدفي أحد الرواة عن ورش ، وسأتي ترجمتها في فهرس الأعلام بأخر الكتاب . ولم أجد هذه الرواية عن ورش ولا عن غيره .

وهذا لا ينبغي أن تقيس^(١) عليه لأن الجماعة إنما أبدلوا التي للوصل مدة لأنهم لو لم يبدلوها مدةً اشتبه الخبر بالاستفهام^(٢) . وما هنا لا يشتبه ، لأن الخبر « اصطفى » مكسورة ، والاستفهام « اصطفى » مفتوحة . ٣

ومثله ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [سورة المنافقون : ٦] . ورواه هو^(٣) أيضاً ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ .

فأما قوله ﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾^(٤) [سورة بآ : ٨] فلم أعلم فيه « أفترى على الله كذباً » . ٦

وروي : ﴿ اصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾ بكسر الهمزة^(٥) . فهذا يكون داخلاً في القول من قوله : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ . وَلَدَ اللَّهُ ... اصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ [١٥٣-١٥١] ، أي ويقولون : اصطفى البنات على البنين^(٦) . ٩

(١) مكانها بياض في الأصل فأثبتها من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللوح ٧/١٦٣ ، وتكلمة الإيضاح ١٨ ، والخصائص ٤٦٤/٢ و ٢٦٩/٣ ، وسر الصناعة ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، وابن يعيش ١٨/٩ ، ٥٠ ، واستشهدوا بآية سورة يونس ، والمقتضب ٢٥٢/١ ، وابن يعيش ١٣٨/٩ ، واستشهد بآية سورة النمل ، وانظر الجواهر ٣٦٢ وذكر الآيتين .

(٣) يريد يونس بن عبد الأعلى عن ورش ، ولم أجد هذه الرواية عنه أيضاً . ونسبت هذه القراءة في المحتسب ٢٢٢/٢ ، والبحر ٢٧٢/٨ إلى أبي جعفر ، وأفاد ابن الجزري في النشر ٣٨٨/٢ أنها رواية ابن وردان عنه .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٩٢

(٥) إذا ابتدئ بها ، وتحذف إذا وصلت بما قبلها . وهذه قراءة ابن حمّاز وإسماعيل عن أبي جعفر ونافع ، وهي قراءة الأصبهاني عن ورش عن نافع . انظر السبعة ٥٤٩ ، والنشر ٣٦٠/٢

(٦) فيكون استغنى عن حرف العطف أي واصطفى ، وهذا أحد قولي أبي علي ، وأجاز أن يكون بدلاً من ﴿ ولد الله ﴾ وهو ظاهر قول النحاس ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى ^(١) : ﴿ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ . إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ ^(٢) [١٦٣-١٦٢]

٣ ﴿ مَنْ ﴾ ههنا منصوب الموضع بـ ﴿ فَاتِنِينَ ﴾ ، أي ما تفتنون إلا إنساناً هو صال الجحيم . فـ ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ صال ﴾ خبره ، والجملة صفة ﴿ مَنْ ﴾ أو صلة له ^(٣) .

٦ [وروي عن الحسن ^(٤) ﴿ صال ﴾ ^(٥) الجحيم ﴿ بضم اللام ، والأصل « صالون الجحيم » فحذف النون للإضافة والواو لالتقاء الساكنين ^(٦) ، وحمل « مَنْ » على المعنى ، فجمع بعد أن أفرد بقوله ﴿ هو ﴾ كقوله ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ثم قال ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) [سورة البقرة : ١١٢] ^(٨) .

٩ [قوله تعالى ^(٨) : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ ^(٩) [١٦٤]

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٤/٢-٣٩٥ ، وإعراب القرآن ٧٧٥/٢-٧٧٦ ، وجمع البيان ٤٦١/٤ ، والبيان ٣٠٩/٢-٣١٠ ، والبحر ٣٧٨/٢-٣٧٩

(٣) إن جعلت « من » نكرة موصوفة كانت الجملة صفة وإن جعلتها موصولة كانت الجملة صلة .

(٤) انظر المصادر السالفة ، والمجتبى ٢٢٨/٢ ، والعصديا ١٢٨ . وزاد ابن خالويه في شواذه ١٢٨ وأبو حيان نسبتها إلى ابن أبي عبلة .

(٥) رسم في ب - والزيادة منها - : « صالو » بالواو ، والوجه ما أثبت . ولما في ب وجه هو أن يكون أثبت الواو في الرسم وسقط في اللفظ ، انظر البحر . ولو أراد المؤلف هذا لنص عليه .

(٦) هذا قول قطرب وعلي بن سليمان الأخفش ، وأحد قولي الفراء والنحاس وابن جني ومن وافقهم . وذهب أبو علي إلى أن اللام حذفت حذفاً للتخفيف وأعرب اللام بالضم ، وأجاز ابن جني . وأجاز الفراء والنحاس ومن وافقها أن يكون على القلب كـ « شاك السلاح » و « هار » .

(٧) انظر ما سلف ٢٤

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٢٩١ ، ٣٠٦-٣٠٨ ، ٩٦٦ ، وإعراب القرآن ٧٧٦/٦ ، والبيان ٣١٠/٢ ، والبحر =

أي ما أحدًا منّا . فحذف « أحداً » ولا بدّ من تقديره^(١) ليعود إليه الهاء من قوله ﴿ له ﴾ . وقد تقدم ذلك^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴾^(٤) [١٧٢]

﴿ هم ﴾ نصب اسم ﴿ إنّ ﴾ ، وقوله ﴿ لهم ﴾ فُضِّلَ . وأدخل اللام على الفصل . و ﴿ المنصورون ﴾ هم الخبر . ويجوز أن يكون ﴿ هم ﴾ مبتدأ و ﴿ المنصورون ﴾ خبر . ولا يجوز أن يكون ﴿ لهم ﴾ صفة^(٥) لـ ﴿ هم ﴾ المنصوبة لأن اللام لا تدخل على الصفة .

= ٣٧٧٧ ، والأصول ٤١٢/١ ، والمضديات ٣٢ ، والبصريات ٢٨٠ ، ٣٠٨ - ٣١٠ ، وابن يعيش

٦١/٣

(١) كان في النسخ « ولا بد من حذفه » وهو سهو والصواب ما أثبت ، وهو على الصواب في الجواهر وفيما سلف ٦٨٩ . وقد يكون الصواب « ولا بد من تقدير حذفه » .

(٢) ص ٦٨٨ - ٦٩٠

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٤١ ، ٧٧٠ ، والبيان ٣١٠/٢

(٥) أي توكيداً ، انظر ما سلف ٣٢ ، والتعليق ثمة .

سورة ص

قوله عز وعلا : ﴿ ص ﴾ . والقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ ﴿ ١١ ﴾ ^(١)

٢ قيل : ﴿ ص ﴾ : اسم بحر تحت عرش الرحمن ^(٢) .

وقيل : ﴿ ص ﴾ : هو مِنَ الصَّادِقِ ^(٣) .

وقيل : افتتاح السورة ^(٤) .

٦ وقيل : هو قسم ^(٥) ، وقوله ﴿ والقُرْآنَ ﴾ عطف عليه . فقيل لهؤلاء :

وما جواب القسم ؟ فتفرقوا شَعَرَ بَعَرٍ ^(٦) :

فقال قوم : جوابه ﴿ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ ^(٧) [١٤]

(١) انظر الجواهر ٦١٣-٦١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣ ، وللغراء ٣١٦/٢-٣١٧ ، وإعراب القرآن ٧٧٩/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٣/٤-٤٦٤ ، والبيان ٣١١/٢-٣١٢ ، والبحر ٣٨٣/٧ ، وتفسير الطبري ٧٦-٧٤/٢٣ ، والقرطبي ١٤٢/١٥-١٤٤ ، وابن كثير ٤٣/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٦٠/٥ ، وإيضاح الوقف ٨٦٠-٨٦١ ، والقطع ٦١٠-٦١١ ، والمكتفى ٤٨١-٤٨٢ ، ومنار الهدى ٢٣٦-٢٣٧

(٢) عن ابن عباس .

(٣) عن محمد بن كعب قال : ص هو مفتاح أسماء الله تعالى صمد وصانع المصنوعات وصادق الوعد .

(٤) عن مجاهد .

(٥) عن الضحاك والسدي وابن عباس في رواية عنه .

(٦) أي تفرقوا في كل وجه . وما قاله المؤلف ههنا غير دقيق ، فإن اختلافهم في جواب القسم غير

مبني على أن ص قسم ، فن ذهب إلى أن ص قسم كان والقُرْآنَ عطفاً عليه والجواب أحد الأشياء

المذكورة كما قال ، ومن ذهب إلى أن الجواب أحد الأشياء المذكورة لا يلزمه أن يقول إن والقُرْآنَ

معطوف على ص ، بل ذهب الأكثرون إلى أن الواو في والقُرْآنَ للقسم .

(٧) ذكره الأخفش وغيره . قال ابن الأنباري : وهذا قبيح لأن الكلام قد طُال فبها وكثرت

الآيات والقصص .

وقال قوم : جوابه قوله ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾^(١) [٦٤]

وقال قوم : جوابه محذوف ، أي : ص والقرآن ذي الذِّكْرِ لَتُبْعَنَّ^(٢) .

وقال قوم : جوابه ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣) [٢]

وقال الفراء^(٤) : جوابه ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [٣] . قال : والتقدير : لَكُمْ أَهْلَكْنَا ، / فحذفت اللام ، كما حذفت في قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٥) [سورة الشمس : ١٠] أي لقد أفلح .

وهذا من الفراء غلطٌ بَيِّنٌ^(٦) لَأَنَّ « كَمْ » مفعول ، واللام لا يدخل على المفعول . فقال الذَّابُّ^(٧) عنه : فما تقولون في قوله ﴿ وَلَئِن مَّتَّمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٨] ألا ترون أن اللام دخلت على الجار والمجرور ، والجار والمجرور مفعول ، فكيف لا يجوز تقديره مع « كم » ؟ = فقد تقدّم الجواب في هذا الكتاب في هذه الآية ، فاطلبه في سورة آل عمران^(٨) .

(١) حكاه الكسائي واستبعده ، واستقبحه ابن الأنباري ، قال « وهذا أقيح من الأول لأن الكلام أشد طويلاً من القسم وجوابه » ، وردّه الفراء أيضاً قال « فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية » . وعزا أبو حيان هذا القول إلى الكوفيين والزجاج ، وأنت ترى أن الكسائي والقره وابن الأنباري وهم رؤساء الكوفيين قد ردّوه .

(٢) عزي إلى قتادة . وقيل الجواب محذوف تقديره : « ما الأمر كما يقول هؤلاء الكفار » وهو قول الطبري ومن وافقه ، ودلّ على الجواب قوله ﴿ بل الذين كفروا ﴾ . وقيل في تقدير الجواب غير ذلك .

(٣) عن قتادة ، وعزي إلى ابن قتيبة .

(٤) هذا معنى قول الفراء . وما قاله الفراء هو قول الكسائي وشمس ابن الأنباري ومن وافقهم .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٧

(٦) نقل المؤلف في الجواهر كلاماً طويلاً لأبي علي في ردّ هذه المقالة ، وفحواها ما ذكره هنا .

(٧) الظاهر أن هذا من المؤلف من قبيل الحوار الذهني وطرح الاحتمالات والجواب عنها . ولا أعرف أحداً ذبّ عن الفراء ههنا .

(٨) ص ٢٦٩ - ٢٧١

وقرأها الحسن ﴿ صَادٍ ﴾ بكسر الدال^(١) ، أي عارض عملك بالقرآن^(٢) .
فتكون الواو في قوله ﴿ والقرآن ﴾ بدلاً من الباء^(٣) ، كما تقول : بالله ، ووالله ،
وما أشبه ذلك .

[قوله تعالى] : ﴿ فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [١٣]^(٤)

« لَاتَ »^(٥) لا تعمل إلا في « الحين » خاصة^(٦) . فذهب سيبويه^(٧) أن^(٨)

- (١) هذه قراءة شاذة عزاها الفراء والنحاس وغيرهما إلى الحسن ، وزاد ابن خالويه في شواذه ١٢٩ نسبتها إلى ابن أبي إسحاق وأبي السمال ، وعزاها ابن جني في المحتب ٢٣٠/٢ إلى الأولين وإلى أبي بن كعب ، وعزاها أبو حيان إلى هؤلاء الأربعة وزاد نسبتها إلى ابن أبي عملة ونصر بن عاصم . وانظر المقتضب ٢٣٨/١-٢٣٩ ، والمضديات ٧٤ ، والخصائص ١٢٠/٢
 - (٢) روي هذا عن الحسن ، وهو قول البرد وأبي علي وأحد قولي النحاس وابن جني ومن وافقهما ، وقيل كسرت الدال لالتقاء الساكنين ، وهو قول الفراء وأجازته النحاس وابن جني ومن وافقهم .
 - (٣) يريد أنها واو القسم .
 - (٤) زيادة من ب و ي .
 - (٥) انظر الجواهر ٩٣٥-٩٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣ ، وللفراء ٣٩٧/٢-٣٩٨ ، وإعراب القرآن ٧٨٠/٢-٧٨٥ ، ومجمع البيان ٤/٤٦٤ ، والبيان ٢/٣١٢ ، والبحر ٧/٢٨٢-٢٨٤ ، والكتاب ١/٢٨١ ، والأصول ١/٩٥-٩٦ ، والمسائل المنثورة ٥٠ ، والحلييات ٢٦٢ ، وسر الصناعة ٥١١ ، وابن يعيش ١/١٠٩-١١٦/٢ و ١١٧-١٢١/٣ و ٣٣/٩ ، وابن الشجري ٢/٣٠٢ ، والمغني ٢٣٥-٢٣٦ ، والإنصاف ١٠٧-١١٠
 - (٦) انظر في « لات » المصادر السالفة ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٩-٥٣١ ، وحروف المعاني ٦٩-٧٠ ، والصاحبي ٢٦٤ ، والمخصص ١١٩/١٦-١٢٠ ، وشرح اللغ لابن برهان ٩٣-٩٤ ، وشرح الكافية ١/٢٧٠-٢٧١ ، وابن يعيش ٢/١١٦-١١٧ ، ورفيع الباني ١٦٩ ، ١٧٢ ، ٢٦٢-٢٦٣ ، والجني الداني ٤٨٥-٤٩١ ، والمغني ٢٣٤-٢٣٥ ، والممع ٢/١٢١-١٢٥ ، والحزانة ٢/١٤٤
 - (٧) هذا منذهب الجمهور . وقيل تعمل في الحين وما رادفه ، وعزي إلى أبي علي وجماعة .
 - (٨) سها الشيخ فعزا قول الأخفش إلى سيبويه وقول سيبويه إلى الأخفش . قال سيبويه : « لا تكون لات إلا مع الحين تضر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به » اهـ يريد أن الاسم يضر بعد لات والحين منصوب على أنه خبر لات للمشبهة بليس ، والخبر في هذا الباب ينصب تشبيهاً بالمفعول به .
- وأما الأخفش فقد اختلف كلامه فيها ، فحكى عنه أن لات تعمل عمل إن فينصب حين مناص =

« حِينَ » نصب بـ « لات » ، والأخفش يزعم أنّ « لات » من قوله ﴿ لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ في تقدير : لَاتَ الْحِينَ حِينَ مَنَاصٍ ، فيجري « لات » مجرى « ليس » ويضمر^(١) اسمها ، و « حِينَ » في موضع نصب خبرها . ٣

وقال قوم^(٢) : « لات » أصله « ليس » أبدلت من الياء الألف ومن السين التاء فصار « لات » . وهذا ليس بشيء ، وقد تقدّم أنّ « لات » أصل بنفسها^(٣) ، هي « لا » لحقتها التاء لتأنيث الكلمة ، نحو « رُبٌّ » و « رُبَّتٌ » ، و « تُمٌّ » و « تُمَّتٌ » . ٦

قال^(٤) : وقرأ بعضهم : ﴿ وَاَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ فجزؤا بها ، وهو عيسى بن عمر البصري^(٥) . ٩

= على أنه اسمها والخبر محذوف ، وهو ما ذكره المؤلف هنا عازياً إياه إلى سيبويه . وحكي عنه أن لات لاتعمل شيئاً ، فإن نصب ما بعدها تعلق بفعل مضر والتقدير ولات أرى حين مناص ، وإن رفع فالمرفوع مبتدأ وخبره محذوف ، وهذا القول هو ما حكاه ابن السراج والمؤلف في الجواهر .

والذي نصّ عليه في معاني القرآن له هو قول سيبويه والجمهور .

(١) في الأصل : ويضم ، وهو تحريف .

(٢) عزي هنا القول إلى بعض المتأخرين منهم ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) .

(٣) لم يتقدم له في هذا الكتاب كلام في لات ، انظر الكلام عليها في المصادر السالفة . وما قاله المؤلف هو الصحيح ومنهجه الجمهور .

(٤) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . وعبارته : « ... وزعموا أن بعضهم قرأ ولات حِينَ مَنَاصٍ ، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهِمْ فَانْتَابَ ابْنَ قَيْسٍ لِابْرَاحَ

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الوجه ... » اهـ .

(٥) انظر إعراب القرآن والبحر ، ونصّ القراء ومن وافقه أن بعضهم يجعل لات حرفاً خافضاً ،

وقيل الجرّ ههنا بـ « مِنْ » مقدرة ، وهو قول أبي حيان ، وقيل غير ذلك . وروي عن عيسى

أيضاً الرفع ، انظر الأصول والبحر ، وعلى الرفع استشهد سيبويه بالقراءة التي عزاها لبعضهم =

والوقف على « لات » عند البصريين بالهاء ، وعند الكوفيين بالهاء ^(١) .
وروي عن الكسائي ^(٢) أنه كان يقف عليها بالهاء . وهم يقولون : هي بمنزلتها في
« قائمة » و « قائمة » ، و « قاعدة » و « قاعدة » . والبصريون يحملونها على
التاء في الفعل نحو « قامت » و « قعدت » لأن الحرف إلى الفعل أقرب منه إلى
الاسم ^(٣) .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ جُنْدٌ مَّا هُنَّالِكَ مَهْزُومٌ ﴾ ^(٤) [١١]
﴿ جندٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ما ﴾ صلة زائدة ^(٥) ، وقوله ﴿ هنالك مهزوم ﴾
يجوز أن يكون ﴿ هنالك ﴾ صفة لقوله ﴿ جند ﴾ أي جندٌ ثابت هنالك ،
ويكون ﴿ مهزوم ﴾ خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون ﴿ هنالك ﴾ ظرفاً
لـ ﴿ مهزوم ﴾ ، والتقدير : جند مهزوم في ذلك الموضع ^(٦) .

٩ [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو
الأوتادِ ﴾ ^(٨) [١٢]

= وصرح ابن السراج أنه عيسى بن عمر . والرفوع على مذهب سيويه ومن وافقه اسم لات والخبر
مخذوف وعلى ما حكاه ابن السراج من مذهب الأخفش مبتدأ والخبر مخذوف .

(١) هذا قول غير دقيق ، فالوقف بالهاء مذهب سيويه والزجاج وأكثر البصريين وهو قول الفراء
من الكوفيين ، وهو قول ابن كيسان . وذهب الكسائي وجماعة من الكوفيين إلى أن الوقف
عليها بالهاء ، وهو قول المبرد وأبي عبيد .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء وغيره .

(٣) قربه منه في أن كليهما مبني إلا المضارع من الأفعال الذي أشبه الأسماء .

(٤) انظر الجواهر ١٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٨٦/٢ ، وجمع البيان
٤٦٧/٤ ؛ والبيان ٣١٢/٢ ، والبحر ٣٨٦/٧ (وفيه تخليط) .

(٥) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات
البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٦) فيكون جند خبر مبتدأ مضر ومهزوم صفة .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر جمع البيان ٤٦٧/٤ ، والبيان ١٠٩٨ . وقوله ﴿ وفرعون ذو الأوتاد ﴾ لم يرد في النسخ .

يَجُوزُ أَنْ تَقِفَ ^(١) عَلَى قَوْلِهِ ﴿ نوح ﴾ ، وَيَكُونُ ﴿ عاد ﴾ مَبْتَدَأً ،
و ﴿ فرعون ﴾ عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ ﴿ ذُو الْأَوْتَادِ ﴾ نَعْتٌ ، ﴿ وَتَمُودُ وَقَوْمُ
لُوطٍ ﴾ [١٣] عَطْفٌ أَيْضاً ، وَيَكُونُ ﴿ أَوْلَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾ ^(٢) [١٣] خَبِراً
لِلْجَمِيعِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ قَوْلُهُ ﴿ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسْلَ ﴾ [١٤] ^(٣) .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونُ ﴿ أَوْلَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾ ابْتِدَاءً ، وَتَقِفَ عَلَى قَوْلِهِ
﴿ لُوطٍ ﴾ ^(٤) .

[قَوْلُهُ تَعَالَى] ^(٥) : ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا ﴾ ^(٦)

[٢٢-٢١]

﴿ إِذْ ﴾ بَدَلَ مِنْ ﴿ إِذْ ﴾ الْأُولَى ^(٧) . وَقِيلَ ^(٨) : التَّسَوَّرَ فِي زَمَانٍ غَيْرِ زَمَانِ
الدَّخُولِ . وَقِيلَ : « إِذْ » الْأُولَى بِمَعْنَى « لَمَّا » ^(٩) أَي : لَمَّا تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ؛
فَهْ ﴿ إِذْ دَخَلُوا ﴾ جَوَابٌ « لَمَّا » وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ ، لِأَنَّ « إِذْ » إِذَا كَانَ جَوَاباً
لَا يَحْتَاجُ ^(١٠) . وَقِيلَ : هُوَ كَقَوْلِهِ ^(١١) :

(١) لم أجد هذا الوقف .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب ﴾ .

(٣) كلا القولين متكلف .

(٤) هذا سهو منه ، فالوقف على قوله ﴿ وأصحاب الأيكة ﴾ وهو وقف تام عند النحاس في
القطع ٦١٢ ، وذكره صاحب منار الهدى ٢٢٧ ، وهو حسن عنده ، فإن كان أولئك نعناً لما قبله
لم يحسن .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للقراء ٤٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان
٣١٢/٢-٣١٤ ، والبحر ٢٩١/٧

(٧) فزمان التسوّر هو زمان الدخول ، أجازته القراء والنحاس ومن وافقهما وكأنه الظاهر .

(٨) أجازته القراء والنحاس ومن وافقهما .

(٩) أجاز القراء أن تكون إحداهما بمعنى « لَمَّا » ونقله عند النحاس ، وكون إذ بمعنى لَمَّا لأعرفه .

(١٠) وقوع إذ في جواب لَمَّا وكونه لا يحتاج إلى عامل لأعرفه . ولعله أراد أنها إذ ذاك للمفاجأة =

... .. النَّأْيِ وَالْبَعْدِ^(١)

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾ [٢٢]
أي نحن خصمان ، فحذف المبتدأ .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَعَزَّيْنِي فِي الْخِطَابِ ﴾^(٥) [٢٣]

وجاء / ﴿ وَعَزَّيْنِي ﴾ بالتحفيف عن عاصم^(٦) . فحمله الرازي^(٧) على أنه مثل
« رَبِّ » و « رَبِّ »^(٨) ، وما أشبه^(٩) من تخفيف المضاعف^(١٠) .

= أو للتوكيد ، على أن هذا شيء لم يتصوا عليه إلا مع بينا أو بينما . وقوله « فإذ دخلوا ...
لا يحتاج » من الأصل وحده ، وكان فيه « فادخلوا » وهو تحريف . وهذا وجه متكلف شديد
التعسف .

(١١) وهو الخطيئة . د ، ق ٢/٣٨ ص ١٤٠ ، وابن الشجري ٣٦٢ ، وهو بلا نسبة في ابن يعيش
١٠/١ ، ٧٠ ، والمهمع ٤٥/٥

(١) البيت بتمامه :

ألا حبنا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعْدُ

والشاهد فيه أن عطف اللفظ على مرادفه في المعنى ، وحسن هذا لاختلاف اللفظين . والمؤلف
يجعل الآية من هذا الباب فتسوّر الحراب هو الدخول في المعنى واللفظ مختلف ، وعلى هذا يكون
بدلاً أيضاً .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للقرآني ٤٠١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩١/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبحر
٣٩١/٧ (٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر البيان ٣١٤/٢ ، والبحر ٣٩٢/٧

(٦) هذه القراءة عزها ابن جني في المحتسب ٢٣٢/٢ إلى أبي حيوة ، وزاد ابن خالويه في شواذه ١٣٠
نسبتها إلى طلحة ، وإليها عزها أبو حيان في البحر ونص أنها تروى عن عاصم ولم يذكر الراوي
عنه ، وهي رواية شاذة .

(٧) هو أبو الفضل الرازي صاحب اللوامح في شواذ القراءات ، ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام .

(٨) انظر ما سلف ٦٥٤

(٩) هكذا في النسخ على حذف العائد وهو مفعول أي وما أشبهه ، وكلاهما حسن .

(١٠) ما ذهب إليه الرازي هو قول ابن جني ، وتقله أبو حيان .

وقال قوم^(١) : إنه من « وَعَزَّ يَعِزُّ » . ولو كان كذلك لقال « ووعزني » لأنه معطوف على قوله ﴿ فَمَالِ أَكْفُلِنِهَا ﴾ [٢٣] : فكان النَّظْمُ أن يقال : فقال أكفليها ووعزني في الخطاب . ٣

وقيل في قوله : ﴿ وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾^(٢) [٢٣]

إنه مصدر : خطبت المرأة خطاباً^(٣) ؛ لأن أوربا أراد أن يتزوج بامرأة وأحب قومها أن يزوجهها منه ، فوصفت لداود ، فأرسل إليها وتزوجها . وترك الاستدلال والتفكير في ذلك ، وأنه يزيد الناس حرصاً على الدنيا ، فنبهه الله تعالى وذكره ذلك وغفر له^(٤) . ٦

فهذا هو الوجه ، لأن تلك القصة^(٥) التي يقال [فيها]^(٦) : إنها كانت زوجة أوربا ، فبعثه إلى غزوة حتى قتل ثم تزوج امرأته = لا تصح ولا تقبلها^(٧) العقول^(٨) . ٩

-
- (١) لأعرف أحداً منهم .
 (٢) انظر مجمع البيان ٤/٤٧١-٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٢٢/٩١-٩٤ ، والقرطبي ١٥/١٦٦-١٦٩ .
 (٣) ١٧٥-١٧٤ . وابن كثير ٧/٥١-٥٢ ، ومجمع التفاسير ٥/٢٦٨-٢٧١ . وقوله « وقيل في قوله وعزني في الخطاب ... ولا تقبلها العقول » مؤخر في الأصل ، فوقع عقب الكلام على قوله تعالى ﴿ وقليل ما هم ﴾ ، وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .
 (٤) لم يثبت ذلك أحد من أهل اللغة .
 (٥) هذا معنى قول الجبائي فيما نص عليه صاحب مجمع البيان . والأكثر على أن الخطاب مخاطبة الكلام ، عن ابن عباس وقتادة والضحاك وابن زيد وغيرهم ، وانظر ما قالوه في تأويل الآية .
 (٦) انظرها في تفسير الطبري والقرطبي ومجمع التفاسير .
 (٧) زيادة مني .
 (٨) في النسخ : لا يصح ولا تقبله ، ولم يعجم يصح في الأصل . وفي ب ولا يقبله ، والصواب ما أثبت . ولهذا ما ضرب عن ذكرها ابن كثير وأبو حيان ، قال ابن كثير : « قد ذكر المفسرون ههنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه » اهـ .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ ^(٢) [٢٤]
 ﴿ هُمْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ قَلِيلٌ ﴾ خبره ، و ﴿ مَا ﴾ صلة زائدة ^(٣) . ويجوز أن
 يكون ﴿ مَا ﴾ بمعنى « الذين » ، و ﴿ هُمْ ﴾ مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي :
 ٢ وقليل الذين هم كذلك ^(٤) .

[قوله تعالى ^(٥) : ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّهُ قَتَلْنَا ﴾ ^(٦) [٢٤]
 بتشديد النون ، وتخفيفها ^(٧) . فالتشديد ظاهر . والتخفيف على الملكين ،
 أي قَتَنَه الملكان ، وهما في قوله ﴿ خَصَامٍ ﴾ [٢٢] .

[قوله تعالى ^(٨) : ﴿ وَوَهَبْنَا لِداوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ ^(٩) [٣٠]

- (١) زيادة من ي .
 (٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان ٣١٤/٢ ، والبحر ٣٩٣/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٦٢
 (٣) انظر ما سلف من التعليق على قوله « صلة زائدة » ١١٤١ ح ٥
 (٤) تابعه الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو ظاهر قول ابن الأنباري ، وهو قول متكلف غير جائز ، ونص على عدم جوازه الفراء لأن « ما » ليست للناس . وأجاز الفراء أن تكون مصدرية .
 (٥) زيادة من ي .
 (٦) انظر إعراب القرآن ٧٩٢/٢ ، والحجة ٢٠٣/٤-٢٠٤-٢٠٤ خم ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان ٣١٤/٢ ، والبحر ٣٩٣/٧
 (٧) تخفيف النون رواية انفرد بها الخفاف وعلي بن نصر عن أبي عمرو من السبعة ، وقرأ الباقون وسائر الرواة عن أبي عمرو بالتشديد ، انظر السبعة ٥٥٢ . وعزاها النحاس إلى قتادة ، وعزاها ابن جني في المحتسب ٢٣٢/٢ إليه وإلى أبي عمرو في الرواية المذكورة عنه ، ونقل عنه الطبرسي ، ووافقها أبو حيان ، وزاد القرطبي ١٧٩/١٥ عزوها إلى عبيد بن عمير وابن السميع .
 (٨) زيادة من ي وب .
 (٩) انظر الجواهر ١٨٢ ، ومجمع البيان ٤٧٤/٤ ، والبيان ٣١٥/٢ ، والبحر ٣٩٦/٧ ، وتفسير الطبري ٩٨/٢٣ ، وابن كثير ٥٥/٧ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، والبغداديات ٥٠ ، ٧١ ، وابن الشجري ٥٥-٥٤/١

أي نِعَمَ العبد سليمان^(١) . وإن شئت : نعم العبد داود . [وهو]^(٢) إلى سليمان أقرب .

٢ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾^(٤) [٣٢]

٦ قالوا : المعنى : آثرت حبَّ الخير على ذكر ربي^(٥) فجعلوا « أَحْبَبْتُ » و « اسْتَحْبَبْتُ » بمعنى ، قال ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ﴾ [سورة إبراهيم : ٣] أي يؤثرونها ، وجعلوا « عن » بمعنى « على » .

٩ وقال آخرون : أحببت^(٦) الخير حباً^(٧) . فنصبوا « حَبّاً » على المصدر ، ووضع [الحَبَّ]^(٨) موضع « الإحباب » ، وأضيف إلى المفعول ، أي : أحببت الخير إحباباً .

١٢ والذي ذهب إليه أبو علي^(٩) أن « أَحْبَبْتُ » بمعنى « قَعَدْتُ » و « لَزِمْتُ » . وقوله ﴿ حَبَّ الْخَيْرِ ﴾ مفعول له ، أي لزمته الأرض لحبِّ الخير^(١٠) مُعْرِضاً عن

(١) وهو قول الجميع إلا صاحب البيان الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح فأجاز القولين .

(٢) زيادة مني ، وهي ثابتة في البيان . (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٨ ، ٢٦٣ ، ٤٦٢ ، ٤٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٤/٢ ،

ومجمع البيان ٤٧٤/٤ - ٤٧٥ ، والبيان ٣١٥/٢ ، والبحر ٢٩٦/٧ ، ومجاز القرآن ١٨٢/٢ ، وتفسير

القرطبي ١٩٤/١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٢٥/٢ - ٦٢٦ ، وابن الشجري ٥٧/٢ ، والمغني

١٩٦ - ١٩٧

(٥) وهو قول الفراء والزجاج وأحد قولي النحاس وغيره .

(٦) في الأصل : أحببته ، وهو خطأ .

(٧) وهو قول أبي عبيدة وأجازته النحاس وغيره .

(٨) زيادة من ب .

(٩) لم أصب كلامه ، ونقله الطبرسي عن هذا الكتاب من غير تصريح . وما ذهب إليه أبو علي هو

قول أبي حاتم ، انظر هامش مجاز القرآن .

(١٠) في ي و ب « الخليل » وهو معنى « الخير » في الآية عند الأكثرين .

ذكر ربِّي . ف « عن » في موضع النصب على الحال ، و « ذَكَرَ » مصدر مضاف إلى المفعول ، أي ذكري^(١) ربي . ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل ، أي عمّاً ذكّرني ربي حيث أمرني في التوراة بإقامة الصلاة^(٢) .

٢

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ﴾^(٤) [٣٤]

٦ قالوا : ﴿ جسدأ ﴾ نصب مفعول ﴿ ألقينا ﴾ . وأولوه مرة على أنه قعد مكانه شيطان أربعين يوماً ، وكان خاتمه ضاع حتى وجده فعاد إلى مكانه^(٥) .

وأولوه مرة أخرى أنه سقط على كرسيه من السحاب ولد له ميت^(٦) .

٩ وإذا حَقَّقَتَ النظر أعطاك غير هذا ، وهو أن يكون التقدير : وألقيناه على كرسيه جسدأ . فالهاء المحذوف هو المفعول ، و ﴿ جسدأ ﴾ حال من ذلك الهاء^(٧) . ومعنى ألقيناه جسدأ / : أمرضناه افتناناً وامتحاناً .

٢/١١٥

- (١) في الأصل : ذكرت ، وهو تحريف من ي و ب ، وهو على الصواب في الجواهر .
- (٢) قيل إن الخيل شغلته عن صلاة العصر حتى فات وقتها ، عن علي وقتادة والسدي . وقيل فاتته النافلة ، عن الجبائي .
- (٣) زيادة من ي و ب .
- (٤) انظر الجواهر ٥٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٥/٤-٤٧٦ ، والبحر ٣٩٧/٧ ، والتبيان ١١٠١ ، وتفسير الطبري ١٠٠/٢٣-١٠٢ ، والقرطبي ١٩٩/١٥-٢٠٢ ، وابن كثير ٥٧/٧-٦١ ، ومجمع التفاسير ٢٨٣/٥-٢٨٤ .
- (٥) تأويل الجسد بالشيطان قول أكثر أهل التأويل ومنهم ابن عباس والحسن ومجاهد والسدي وقتادة ، وذكره الفراء والنحاس وغيرها .
- (٦) عن الشعبي . ونصّ ابن كثير وغيره أن ماروي من القصص في ذلك إن هو إلا من الإسرائيليات ، وذكره الفراء والنحاس وغيرها ..
- (٧) كذا قال ، وذكره الطبرسي والمكبري أيضاً وأغلب الظن أنها نقلت عنه ، وهو قول متكلف وخلاف الظاهر وهو أن جسدأ مفعول به . ويؤخذ من كلام المفسرين أنه جسد صي له أماته الله وألقى جسده على كرسيه ، ولا تلتفت إلى ماروي في ذلك من الإسرائيليات . وانظر للميزان ٢٠٤/٢٣

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ

حِسَابٍ ﴾^(٢) [٣٩]

٢ قالوا : هذا عطاؤنا بغير حساب فامنن أو أمسك . فالباء في موضع الحال من قوله ﴿ عطاؤنا ﴾^(٣) ، أي هذا عطاؤنا ثابتاً بغير حساب ، أي كثيراً واسعاً بلا هتداز^(٤) .

٦ وقيل : فامنن بغير حساب ، أي : أعط^(٥) .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾^(٦) [٤٦]

٩ ﴿ خالصة ﴾ مصدر^(٧) مثل « العافية » و « العاقبة » . فمن نون^(٨) كان المعنى : إنا أخلصناهم بإخلاصهم ذكرى الدار ، فيكون ﴿ ذكرى ﴾ في موضع النصب بالمصدر قبله^(٩) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وجمع البيان ٤٧٤/٤ ، والبحر ٣٩٩/٧ ، والتبيان ١١٠١

(٣) ذكره العكبري وأبو حيان ، وأجاز أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ فامنن ﴾ وهو قول الطبرسي .

(٤) أي بلا حدّ ، والهنداز معرب .

(٥) وهو قول الفراء ومن وافقه ، فيتعلق ﴿ بغير حساب ﴾ ب ﴿ فامنن ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٣٩٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٨/٢-٧٩٩ ، والحجة ٢٠٤/٤-٢٠٥ خم ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٤٧٩/٤ ، والتبيان ٣١٦/٢ ، والبحر ٤٠٢/٧ ، والتبيان ١١٠٢

(٧) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل اسم فاعل ، أجازة العكبري وهو الأظهر عند أبي حيان ، ولم يتكلم عليه الفراء ولا النحاس .

(٨) قرأ بالتونين غير نافع من السبعة فقرأ بالإضافة ، ولا اختلاف عن ابن عامر عند ابن مجاهد ولا ابن مهران ، وعند الداني أنها قراءة هشام عن ابن عامر أيضاً ، وصرح ابن الجزري أنها رواية الحلواني عن هشام . انظر السبعة ٥٥٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٣٦١/٢ ، والمسوط ٣٨١

(٩) هذا أحد قولي أبي علي ومن وافقه . وأجاز أن يكون ذكرى الدار بدلاً من خالصة وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو الظاهر .

ومن أضاف ﴿خالصة﴾ كان في ﴿ذكرى الدار﴾ وجهان : أحدهما أن يكون فاعلاً ، ويكون التقدير : إنا أخلصناهم بأن خلصت لهم ذكرى الدار . ويجوز أن يكون ﴿ذكرى﴾ مفعولاً ، أي إنا أخلصناهم بإخلاصهم ذكرى الدار ، ويكون كقوله^(١) : ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٢) [سورة فصلت : ٤٩] و ﴿بِسْؤَالِ نَعَجْتِكَ﴾^(٣) [سورة ص : ٢٤] ، وما أشبه ذلك .

وفي «الحجة»^(٤) سهو عند قوله «ومن أضاف» فكتب موضع أضاف «نَصَبٌ»^(٥) ولم يصلحه الرَّبِيعِيُّ ولا البصريُّ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ . جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَعَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٨) [٥٠-٤٩] . وقوله ﴿مُفْتَحَةٌ﴾^(٩) نصب بدل من قوله ﴿حَسْنَ مَآبٍ﴾ . وقوله ﴿مُفْتَحَةٌ﴾

(١) في الأصل : كقولهم ، وهو خطأ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢

(٣) سلف الاستشهاد بها ٦٢٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) ٢٠٥/٤ خم .

(٥) قال أبو علي : «... فهذا يقوي النصب ، ويقوي ذلك أن من نصب خالصة أعملها في [ذكرى] الدار كأنه : بأن أخلصوا تذكر الدار...» اهـ . وما قاله المؤلف في إصلاحه صحيح . وكان في الحجة «تذكير» محرفاً . وكان في الأصل : فنصب ، والصواب من ي و ب .

(٦) الربيعي هو علي بن عيسى الربيعي صاحب أبي علي ، والبصري هو عبد السلام بن الحسين البصري قرأ على أبي علي ، وستأتي ترجمتها في فهرس الأعلام وانظر مقدمة التحقيق . والظاهر أن المؤلف وقف على نسختين من الحجة إحداهما مروية من طريق الربيعي ، ونسخة مراد ملا منها مروية عن طريقه ، انظر مقدمة تحقيق الحجة ٣٧/١ ، والثانية مروية من طريق البصري .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر شرح اللبس اللوح ١/٩٠ ، والجواهر ٢٢٢-٢٢٧ ، ٢٢١ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٦ ، ولفراء ٤٠٧/٢-٤٠٨ ، وإعراب القرآن ٧٩٩/٢-٨٠١ ، ومجمع البيان ٤٨٠/٤ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٤٠٤/٧-٤٠٥ ، والإيضاح ١٥٤ ، والبغداديات ٢١-٢٣ ، والخصائص ٤١٣/٢-٤١٤ ، وشرح التلخيص لابن البرهان ٢٢٣ ، ولفني ٦٥٩ .

نصب صفة ل ﴿ جَنّات ﴾ وفيه ضمير يعود إلى ﴿ جَنّات ﴾ ، والتقدير : جنات عدن مفتحة هي .

٣ وقوله ﴿ الأبواب ﴾ رفع بدل^(١) من « هي » الاسترة في قوله ﴿ مفتحة ﴾ ، لأنك تقول : فتّحت الجنان : إذا فتحت أبوابها .

٦ وقال قوم : بل ﴿ الأبواب ﴾ يرتفع بقوله ﴿ مفتحة ﴾ وليس في قوله ﴿ مفتحة ﴾ ضمير ، والتقدير عندهم : مفتحة لهم الأبواب منها^(٢) ، وحذف عندهم « منها » .

٩ وقال قوم : بل التقدير : جنات عدن مفتحة لهم أبوابها^(٣) ، فحذف الضمير ، وقامت اللام مقامها^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ مُتَكِنِينَ فِيهَا ﴾^(٦) [٥١]

نصب على الحال^(٧) من الضمير المجرور باللام في قوله ﴿ لهم ﴾ [٥٠] .

(١) هذا قول أبي علي وابن جني وابن برهان ومن وافقهم ، واختاره المؤلف في شرح المع .

(٢) وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجازه أبو علي ومن وافقه .

(٣) وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٤) ردّ هذا القول الزجاج ، قال : لا يجوز أن تكون الألف واللام بدلاً من الهاء والألف لأن الألف

واللام حرف جاء لمعنى وإهاء اسم ، ومحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه . وقد أطال أبو علي

الكلام على هذه الآية في البغداديات والإغفال ونقل المؤلف في الجواهر كلامه من الإغفال ومن

غيره من كتبه ، فأنظره .

وقد عزي القول بجواز نيابة ال عن الضمير إلى الكوفيين وبعض البصريين ومنعه أكثر

البصريين ، انظر المصادر السالفة ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، والجنى الداني ١٩٨-١٩٩ ، والملغنى ٧٧ ،

وما سيأتي ١٤٢٨

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ٨٠٠/٢ ، والبيان ٣١٧/٢ ، والبيان ١١٠٢

(٧) ذهب النحاس إلى أنه نعت لجنات عدن ، وهو خطأ ، فلو كان نعتاً لجرى اسم الفاعل على غير

من هو له فوجب إبراز الضمير فيه .

- [قوله تعالى ^(١) : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ ﴾ [٥٥] ^(٢)]
 التقدير : الأمر هذا ^(٣) ، ويجوز أن يكون التقدير : ﴿ إِنَّ هَذَا
 لَرِزْقُنَا ﴾ ^(٤) [٥٤] ﴿ هَذَا ﴾ ، فيكون تأكيداً لما قبله ^(٥) .
 [قوله تعالى ^(٦) : ﴿ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا فَبِسُّ الْمِهَادِ . هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ
 حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [٥٦-٥٧] ^(٧)]
 يجوز أن يكون ﴿ هَذَا ﴾ مخصوصاً بالذم ، أي : بسُّ المهادِ هذا المذكور ،
 ولا ترى هذا في كتبهم ^(٨) .

- ويجوز أن يكون - وهو الذي تراه في كتبهم - التقدير : الأمر هذا ^(٩) .
 وقال أبو إسحاق ^(١٠) : ﴿ هَذَا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فليذوقوه ﴾ خبره ^(١١) .

- (١) زيادة من ي وب .
 (٢) انظر الجواهر ١٩٤ ، وإعراب القرآن ٨٠١/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٠/٤ ، والبيان ٣١٧/٢ ، والبحر
 ٤٠٥/٧
 (٣) هذا قول الزجاج والنحاس وغيرهما .
 (٤) السياق ﴿ إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَالَهُ مِنْ نَفَادِ . هَذَا وَإِنْ ... ﴾ .
 (٥) وهو قول متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . (٦) زيادة مني .
 (٧) انظر الجواهر ١٩٤-١٩٥ ، ومعاني القرآن للمفراء ٤١٠/٢ ، وإعراب القرآن ٨٠١/٢ ، ومجمع البيان
 ٤٨٢/٤ ، والبيان ٣١٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٧ ، وتفسير الطبري ١١٢/٢٣-١١٤ ، والقرطبي
 ٢٢٣-٢٢١/١٥ ، وابن كثير ٦٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٩٠/٥ . والخصائص ٣٤٠/١ ، والمغني ٢٢٠
 (٨) هو كما قال لانراه في كتبهم لأنه قول متكلف وقد نقله عنه صاحب البيان بغير تصريح .
 والصواب أن المخصوص بالذم محذوف تقديره : فسُّ المهاد هي أي جهنم ، انظر البحر وتفسير
 الطبري ومجمع التفاسير . وقد نصَّ النحاس في القطع ٦١٥ أن الوقف على ﴿ المهاد ﴾ تام ، وهو
 حسن عند ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٨٦٣ ، وكاف عند الداني في المكتفى ٤٨٤ ، وانظر
 منار الهدى ٢٢٨
 (٩) أجازته النحاس وغيره .
 (١٠) ليس كتابه بين يدي . وقد نقل قوله المؤلف في الجواهر . وقد ذكر النحاس هذه الأقوال
 والظاهر أنه يأخذ عن الزجاج .

وقد ذكرنا^(١) أن الفاء لا تدخل^(٢) في خبر المبتدأ .

وجوز أيضاً أن يكون ﴿ هذا ﴾ في موضع النصب بإضمار فعل يفسره ﴿ فليذوقوه ﴾^(٣) ، أي [فليذوقوا]^(٤) هذا فليذوقوه ، كما تقول : زيداً اخرّبهُ . ٣

وجوز أبو علي^(٥) أن يكون ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ حميم ﴾ ، والتقدير : هذا حميم^(٦) . ويجعل قوله ﴿ وغساق ﴾ صفة لـ ﴿ حميم ﴾ ، وليس بنوع آخر^(٧) . وقال^(٨) : ولو كان نوعاً آخر لقال : هذان حميم وغساق^(٩) ، كما تقول : هذان زيد وعمرو . ويكون قوله ﴿ فليذوقوه ﴾ عنده اعتراضاً ، كما تقول : زيد - فافهم - رجلٌ صالح . ٦

(١١) = أجازته الفراء والنحاس ومن وافقها أيضاً . وردّه أبو علي بما ذكره المؤلف .

(١) انظر ما سلف ١٩٥ ، ٢٦٠ ، ٣٤٧ . وقد عزي القول بجواز زيادتها في كل خبر إلى الأخفش ،

وقد بسطنا التعليق على هذا ٣٤٧

(٢) في الأصل : لا يدخل .

(٣) وأجازته الفراء والنحاس ومن وافقها أيضاً .

(٤) زيادة من الجواهر .

(٥) لم أصب كلامه ، والظاهر أنه في الإغفال له ، وقد نقل المؤلف في الجواهر بعض كلامه في هذه الآية .

(٦) أجاز الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم أن يكون في الكلام تقديم وتأخير أي هذا حميم وغساق فليذوقوه ، فهذا مبتدأ وحميم خبره ، وجملة فليذوقوه اعتراض ، وهو قول ابن جني .

(٧) هذا ظاهر قول ابن زيد في رواية عنه : الحميم دموع أعينهم يجمع في حياض النار فيسقونه والصديد الذي يخرج من جلودهم ، والغساق السبال ، وهو قول الأخفش علي بن سليمان . وأكثر المفسرين على أن الحميم غير الغساق على اختلافهم فيها ، قال السدي : الغساق الذي يسيل من أعينهم ودموعهم يسقونه مع الحميم والحميم الماء الحار ، وقيل الحميم الماء الحار والغساق البارد الزهري ، عن ابن عباس وابن مسعود ، وقيل غير ذلك .

(٨) كتب تحته في الأصل : أبو علي .

(٩) كذا قال ، وهو سهو منه . فقد وقعت الإشارة بـ « هذا » إلى العناب وهو نوعان ولم تقع إلى النوعين ، فلا يلزم ما قال .

وجوّزوا^(١) في قوله ﴿ حميم وغساق ﴾ أن يكون التقدير : منه حميم ومنه غساق ، / أو لهم حميم ولهم غساق .

٢ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجَ ﴾ [٥٨]
 أي : ولهم عذاب آخر من شكله ، أي من شكل ما تقدم^(٤) ، أو من شكل آخر أزواج ، ف ﴿ أزواج ﴾ يرتفع بالظرف ، وهو قوله ﴿ من شكله ﴾ لأن قوله ﴿ من شكله ﴾ صفة لـ ﴿ آخر ﴾ ، وقد عاد إلى ﴿ آخر ﴾ من قوله ﴿ من شكله ﴾ الهاء المحرورة بالإضافة ، وليس في قوله ﴿ من شكله ﴾ ذكر لارتفاع الظاهر به على المذهبين^(٥) .

٩ ومن قال ﴿ وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجَ ﴾^(٦) ف ﴿ أَخْرَجْنَا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أزواج ﴾ خبره . ولا يكون هذا فينقرأ ﴿ وأخر ﴾ لأن « أزواجاً » جمع ؛ فلا يكون خبراً مفرداً .

١٢ وإنما جمع أبو عمرو قوله ﴿ وَأَخْرَجْنَا ﴾ لأنّ الزمّهريّ^(٧) ذو أجزاء^(٨) ، فجمعه

(١) أجازة الفراء والنحاس وغيرهما . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون التقدير : هو حميم وغساق .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ١٩٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٠/٢ ، والحجة ٢١٠/٤ - ٢١١ خم ومنه

أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٤٨١/٤ - ٤٨٢ ، والبيان ٣١٧/٢ - ٣١٨ ، والبحر ٦٧/٧ - ٤٠٦/٧

(٤) كتب تحته في الأصل : يعني حمياً وغساقاً .

(٥) أي مذهب سيبويه ، وهو مذهب البصريين ، ومذهب الأخفش ومن وافقه وهو مذهب الكوفيين ، وقد سلف بسط التعليق عليه ١٢ . والذي ذهب إليه الفراء أن « أزواج » نعت لـ « آخر » وأجاز أن يكون نعتاً للحميم والغساق معاً ، و « آخر » عنده معطوف على ما قبله .

(٦) قرأ ﴿ وأخر ﴾ بالجمع أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وأخر ﴾ . انظر السبعة ٥٥٥ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٣٦١/٢

(٧) وهو معنى قوله ﴿ وأخر من شكله ﴾ عن ابن مسعود والسدي وقتادة في رواية عنه ، انظر تفسير الطبري ١١٤/٢٢ ، والقرطبي ٢٢٢/١٥ - ٢٢٣ ، وابن كثير ٦٩٧

(٨) قال أبو علي في توجيه قول من جمع وهو يريد الزمّهري : « ... على أن يجعل ذلك أجناساً =

على أجزائه ، كقولهم^(١) : حبل أحذاق ، وثوب أخلاق ، ونعل أسماط ، وحبل أرمام^(٢) .

٢ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَتَّخَذْنَاَهُمْ ﴾^(٤) | ٦٣-٦٢ |

٦ على الاستفهام ، بفتح الهمزة ، و ﴿ اِتَّخَذْنَاَهُمْ ﴾ بكسر الهمزة على الإخبار^(٥) ، فتكون الجملة وصفاً لـ « رجال » فبين جعله خبراً . ويكون ﴿ أُمَّ زَاغَتْ ﴾ [٦٣] « أم » منقطعة على تقدير : بل أزاغت عنهم الأبصار . وعند الأخفش : أمفقودون هم أم زاغت ، فحذف^(٦) .

= يزيد برد بعضه على بعض ... ويجوز الجمع على وجه آخر وهو أن يجعل كل جزء منه وإن لم يختلف زمهريراً فيجمع ... ويجوز أن يجعل الآخر على الجمع لما تقدم من قوله حميم وغساق والزمهريير الذي هو نهاية البرد بإزاء الجمع فيجوز الجمع لما في الكلام من الدلالة على جواز الجمع ... اهـ . وكان في الحجة « زمهريراً الذي » والصواب ما أثبت .

(١) انظر المقتضب ٢٢٩٣ ، والخصائص ٤٨٢/٢ ، واللسان (حذق ، خلق ، رمم ، سمط) .

(٢) الأحذاق : الملقطوع ، والأخلاق : البالي ، والأسماط : ذو الطاق الواحد من النعال ولا رقعة فيها ، والأرمام : الملقطع البالي . جعل كل جزء منها واحداً ثم جمعه .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ٧٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨ ، وللفراء ٤١١/٢ و ٧٢-٧١/١ ، وإعراب القرآن ٨٠٢/٢ ، والحجة ٢١٧-٢١٥/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٨٣-٤٨٤ ، والبيان ٣١٨/٢ . والبحر ٤٠٧٧ ، والمقتضب ١٦٣/١ و ٩١/٢ و ٢٨٦/٣ ، والحلبيات ١٥٣

(٥) قرأ ﴿ اتَّخَذْنَاَهُمْ ﴾ بالوصل على الخبر أبو عمرو وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها على الاستفهام . ومن قرأ بالوصل فإنه يكرها إذا ابتدأ . انظر السبعة ٥٥٦ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٣٦١/٢-٣٦٢

(٦) حكى أبو علي قول أبي الحسن الأخفش ، قال أبو علي : « ... فإن قلت فما الجملة المعادلة لقوله ﴿ أُمَّ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ في قول من كسر الهمزة في قوله ﴿ اتَّخَذْنَاَهُمْ ﴾ فالتقول فيه أن الجملة المعادلة لأم محذوفة والمعنى : أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار ... وهذا قول أبي الحسن « اهـ . ف « أم » عند أبي الحسن وأبي علي متصلة وقد حذف الجملة المعادلة التي فيها همزة الاستفهام ، ولا ضرورة إلى هذا التقدير ، والكلام مستغن عنه .

وفين استفهم تكون « أم » معادلة للهمزة^(١) ، ويجوز أن تكون أيضاً منقطعة^(٢) .

٣ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ [٦٤]^(٤)
أخبر عن ﴿ ذلك ﴾ بخبرين^(٥) ، كما تقول : « هذا حلّو حامض »^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ . أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾^(٨)

٦

[٦٨-٦٧]

﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ نبأ ﴾ خبره ، و ﴿ عظيم ﴾ من صفة ﴿ نبأ ﴾ ،
وكذلك ﴿ أنتم عنه معرضون ﴾ جملة في موضع الصفة لـ ﴿ نبأ ﴾ .

٩

وروى هُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم الوقف^(٩) على ﴿ نبأ ﴾ ويبتدئ فيقرأ
﴿ عظيم أنتم عنه معرضون ﴾ . وقد وقع لي في ذلك وَجِيهٌ لا أذكره الآن ، فإن
تذكرت من بعد أخبرتك به في موضع آخر . وهو أن يكون ﴿ عظيم ﴾ خبر
ابتداء مضر ، أي هو عظيم ، ويكون ﴿ أنتم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ معرضون ﴾ خبراً ،

١٢

(١) أي متصلة لتقدم الهمزة .

(٢) فيكون استفهم عن الأول ثم أخبر عنه واستفهم عن الثاني والتقدير : بل أزاعت الأبصار ، انظر البحر . وقول المؤلف : « وعند الأخفش ... فحذف » موضعه في ي و ب بعد قوله « منقطعة » و صواب موضعه هنا كما في الأصل .

(٣) زيادة مئي .

(٤) انظر إعراب القرآن ٨٠٣/٢ ، والبيان ٣١٨/٢-٣١٩ ، والبحر ٤٠٧/٧ ، والتبيان ١١٠٦

(٥) وقيل ﴿ تخاصم ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وقيل بدل من ﴿ حق ﴾ أجازها النحاس وغيره .

(٦) سلف تخريج هذه العبارة ١٣

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) انظر البيان ٣١٩/٢

(٩) لم أجد هذا الوقف .

و ﴿عنه﴾ في صلة « معرضين » والجملة وصف لـ ﴿عظيم﴾ لمكان الهاء العائدة إليه ، والمبتدأ مع خبره صفة لـ ﴿نبأ﴾ أي نبأ موصوف بالإعراض عن عظمه^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ

أَسْتَكْبِرْتَ ﴾ [١٧٥]^(٣)

على القطع والاستفهام . وروي عن ابن كثير^(٤) ﴿ اسْتَكْبِرْتَ ﴾ على الخبر ، واحتج^(٥) بأن الاستفهام يوجب التكرار ، لأنه إذا استفهم وقال : ﴿ أسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ فكأنه قال : أسْتَكْبِرْتَ اسْتَكْبِرْتَ ، لأن ﴿ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ يعني عن قوله ﴿ اسْتَكْبِرْتَ ﴾ . وفي الإخبار لا يلزم هذا .

إِلَّا أَنْ مِنْ^(٦) استفهم يقول : إِنَّ اسْتَكْبَارَ أَذْهَبُ فِي بَابِ الْعَوْنِ مِنَ الْعَلْوِ ، وَالْعَلْوُ أَحْطُ^(٧) درجة من الاستكبار ، فجاز الجمع بينها في الاستفهام . ويجوز أن يقال : أسْتَكْبِرْتَ حَيْثُ ادَّعَيْتَ أَنَّكَ خَيْرٌ^(٨) مِنْهُ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ فِي ادِّعَاءِ رَفْعَةٍ مَنَزَلَتِكَ عَلَى مَنَزَلَتِهِ .

(١) هذا قول كما تراه !! وقد وقع للمؤلف بعد إملائه هذا الموضع من كتابه أول مرة ، ثم زيد في الكتاب .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٨٠٤/٢ ، والحجة ٢١٨/٤ - ٢١٩ خم ومنه أخذ المؤلف ، والبحر ٤١٠/٧

(٤) هذه رواية شبل عنه ، انظر السبعة ٥٥٦ . وليست في المبسوط ولا التيسير ولا التبصرة ولا النشر .

(٥) هذا احتجاج من أبي علي لقراءة ابن كثير أخذه عنه المؤلف .

(٦) في الأصل : لأن من ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : من العلو وجعلوا أحط وهو تحريف .

(٨) قال تعالى : ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ

قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ... ﴾ .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ ^(٢) [٨٤]

بنصب ﴿ الحقُّ ﴾ الأول ورفعه ^(٣) . فمن رفعه فالتقدير : قال فأنا الحق ^(٤)
وأقول الحق . فانتصاب ﴿ الحق ﴾ الثاني بقوله ﴿ أقول ﴾ / .

٣ / ١١٦

ومن نصب فقال ﴿ قال فالحق ﴾ ^(٥) فالتقدير : قال أحقُّ الحق ^(٦) ، كقوله :
﴿ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ﴾ [سورة يونس : ٨٢] .

وقال قوم : بل التقدير : قال فبالحق ^(٧) ، فحذف الباء ، كما تقول : الله
لأفعلن : أي : فبالحق ﴿ لأملأن جهنم ﴾ [٨٥] . وقوله ﴿ والحق أقول ﴾
اعتراض بين القسم وجوابه .

وقال قوم : [قوله] ^(٨) ﴿ والحق ﴾ ^(٩) تأكيد ^(١٠) لقوله ﴿ فالحق ﴾ كما

٩

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ١٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٢/٢-٤١٣ ، وإعراب القرآن ٨٠٦/٢ ، والحجة
٢٢١-٢١٩/٤ خم ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٤٨٦/٤ ، والبيان ٣١٩/٢-٣٢٠ ، والبحر
٤١١/٧ ، وإيضاح السوقف ٨٦٥-٨٦٦ ، والقطع ٦١٦-٦١٧ ، والمكتفى ٤٨٥-٤٨٦ ، ومنار
الهدى ٢٣٩ ، والمغني ٥١٠ ، ٦٥٣ ، والمضديات ١٠٥ ، ومجالس ثعلب ٣١٦

(٣) قرأ برفعه عاصم وحزرة وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٥٥٧ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٣٦٢/٢

(٤) أجازته الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم ، وروي عن ابن عباس ومجاهد ، انظر المصادر السالفة
وتفسير الطبري ١٢٠/٢٣ . وأجازوا أن يكون التقدير : فالحق مني ، وروي عن مجاهد أيضاً ،
وأجاز الفراء والنحاس ومن وافقهما أن يكون التقدير : فهو الحق .

(٥) في الأصل : ومن نصب فقال فالحق أقول ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) أجازته النحاس وأبو علي ومن وافقهما ، أي أنه فعله فالحق مفعول به بهذا الفعل المضارع واختاره
أبو علي . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون منصوباً على الإغراء أي فاتبعوا الحق .

(٧) أجازته النحاس وأبو علي ومن وافقهما .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) في الأصل : فالحق ، وهو تحريف .

(١٠) أجازته أبو علي ومن وافقه .

تقول : الحقُّ الحقُّ .

وكان الفراء يقول ^(١) في قوله ﴿ فَالْحَقُّ ﴾ ^(٢) إنه متعلق بقوله ﴿ لِأَمْلَأَنَّ ﴾
 أي قال فلأملأن جهنم منك وممن تبعك [منهم] ^(٣) أجمعين الحق والحق أقول .
 فيكون [ما] ^(٤) انتصب بقوله : ﴿ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ متقدماً عليه . وكأنه نظر
 إلى قوله : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾ ^(٥) [سورة المؤمنون : ١٠] أي ليصبحنَّ
 عن قليل . ويلزمه إجازة قولهم « والله زيدا لأضربنَّ » ^(٥) . وقد ذكرنا في
 « المختلف » ^(٦) ما في هذا .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ وَتَتَعَلَّمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ ^(٧) [٨٨]
 أي لتتفرنَّ ؛ فلهذا اقتصر على مفعول واحد . وإن جعلت الظرف مفعولاً
 ثانياً كان وجبهاً ^(٨) .

(١) قال الفراء : « ومن نصب الحق والحق فعلى معنى قولك حقاً لاتينك ، والألف واللام وطرحها سواء » اهـ . فهو منصوب بمعنى حقاً لأملأن ، وهو قول أبي عبيد أيضاً . قال النحاس : « وذلك عند جماعة من النحويين خطأ ، لا يجوز زيدا لأضربن ، لأن ما بعد اللام مقطوع مما قبلها » اهـ .

(٢) في الأصل وب : الحق .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٢٦

(٥) سلف الاستشهاد به ٩٢٦ ، وانظر الكلام ثمة .

(٦) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) انظر البيان ٢٢٠/٢

(٨) ليس به ، وهو كلام متكلف لا معنى له .

سورة الزمر

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾ ^(١) [٣]

٣ قيل : تقديره : يقولون مانعدهم ^(٢) ، فيكون « يقولون » في موضع الخبر ، أعني خبر ﴿الذين﴾ لأنه مبتدأ . وإن شئت كان « يقولون » في موضع الحال من الضمير في ﴿اتخذوا﴾ على تقدير : [و] ^(٣) الذين اتخذوا من دونه أولياء قائلين مانعدهم ، ويكون خبر المبتدأ قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [٣] « إن » مع اسمه وخبره خبر المبتدأ ^(٤) .

٦ [قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(٥)

[٦]

٩ ﴿ ذلكم ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الله ﴾ عطف بيان ، وقوله ﴿ ربكم ﴾ بدل من لفظة ﴿ الله ﴾ ، وإن شئت كان خبر المبتدأ .

(١) انظر الجواهر ١٦ ، ومعاني القرآن للقراء ٤١٤/٢ ، وإعراب القرآن ٨١٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٨/٤ ، والبيان ٢٢١/٢ ، والبحر ٤١٥/٧ ، والقطع ٦١٨ ، ومنار الهدى ٢٣٩ ، والكتاب ٤٧١/١ ، والكامل ٤٨٦ ، والحلبيات ٢٤٠ ، وابن الشجري ٥٧/١ و ١٥٠/٢ ، ١٧٠ ، وبلغني ١٢٦ ، ٨٣٠

(٢) وهو قول سيويه والقراء والمبرد والتحاس وأبي علي وغيرهم ، والظاهر أنه عندهم الخبر ، وهو الظاهر ، وهو قول أحمد بن جعفر الدينوري من أصحاب الوقف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) وهو ظاهر قول أصحاب الوقف غير الدينوري فإن التام عندهم ﴿ ... بينهم ﴾ .

(٥) انظر مجمع البيان ٤٩٠/٤ ، والبيان ٣٢١/٢ ، والتبيان ١١٠٨

وقوله ﴿ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ ^(١) ﴿ الْمُلْكُ ﴾ يرتفع بالظرف ، والظرف مع ما ارتفع به في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة ، والتقدير : ذلكم الله ربكم ثابتاً له الملك . ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر .

٣

وكذا قوله ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ إن شئت كان في موضع الحال ، أي منفرداً بالوحدانية ، وإن شئت كان خبراً آخر ، ويكون التقدير : ذلكم الله ربكم منفرداً في الوحدانية أو منفرد في الوحدانية ^(٢) .

٦

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ أَمِنْ هُوَ قَائِتٌ ﴾ ^(٤) [٩]

بالتشديد والتخفيف ^(٥) . فن خفف كان التقدير : آمن هو قانت خير أم الجاحد ، أو ^(٦) كالجاحد ^(٧) .

٩

ومن شدد كان التقدير : الجاحد خير أم من هو قانت ^(٨) . وإن شئت

(١) زيادة من ي وب .

(٢) قوله « ويكون التقدير ... في الوحدانية » انفردت به نسخة الأصل . وكان في الأصل : « ويكون التقدير لإله في الوجود منفرداً ... » . وهو سهو ، والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٤٩-٦٥٠ ، ٧٤٧-٧٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٧٧-٤١٧ ، وإعراب القرآن ٨١١٧/٢-٨١٢ ، والحجة ٢٢٣/٤-٢٢٥ خم ، ومجمع البيان ٤٨٦٧/٤-٤٩٠ ، والبيان ٣٢٢/٢ ، والبحر ٤١٨٧٧ ، وحجة القراءات ٦٢٠-٦٢١ ، وابن الشجري ٣٥٩/١ ، والمغني ١٨ . ولم يرد الكلام على هذه الآية في ي .

(٥) قرأ (آمن) بالتخفيف ابن كثير ونافع وحزمة ، وقرأ الباقون ﴿ أَمِنْ ﴾ بالتشديد ، انظر السبعة ٥٦١ ، والتيسير ١٨٩ ، والنشر ٣٦٢/٢

(٦) في الأصل : أم ، وهو تحريف .

(٧) قدره الفراء : آمن هو قانت كالكافر ، وقدره أبو علي : كن هو بخلاف هذا ، وقدره الزجاج : كهذا الذي ذكرنا من جعل لله أنداداً ، وكلها بمعنى واحد . وقدره أبو حيان : أهذا القانت خير أم الكافر .

(٨) هنا تقدير أبي علي ، وهو قول الأخفش ، قال أبو حيان : « ويحتاج مثل هذا التقدير إلى سماع من العرب وهو أن يحذف المعادل الأول » اهـ . وكذا قدره الفراء على حذف المعادل الأول =

كانت^(١) أم منقطعة على تقدير « بل » أي بل امن هو قانت خير^(٢) .

وقيل^(٣) : الألف للنداء^(٤) ، أي : يامن هو قانت أبشر إنك من أهل الجنة ، فحذف لأن ما قبله من قوله^(٥) ﴿ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ [٨] يدل عليه .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي ﴾ [١٤]
 ٦ ﴿ اللَّهُ ﴾ نصب بـ ﴿ أعبد ﴾ . وانتصاب « مخلص » على الحال إما من الضير في ﴿ أعبد ﴾ ، وإما من الضير في ﴿ قل ﴾ . و ﴿ ديني ﴾ في موضع النصب مفعول « مخلص » . /

١/١١٧

٩ [قوله تعالى]^(٨) . ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَقْبُدُوهَا ﴾^(٧)

[١٧]

« أن » مع الفعل بتأويل المصدر بدل من [مفعول]^(٦) قوله ﴿ اجتنبوا ﴾ والتقدير : والذين اجتنبوا عبادة الطاغوت . وخبر ﴿ الذين اجتنبوا ﴾ قوله ﴿ لهم البشرى ﴾ [١٧] . و ﴿ البشرى ﴾ يرتفع بالظرف لجريه خبراً على المبتدأ .

- = ولفظه « أهذا أفضل أم هذا » ، قال أبو حيان « لأفضل لمن قبله حتى يعجل هذا أفضل .. » .
- (١) في الأصل وب : كان ، والصواب ما أثبت .
- (٢) أو كغيره ، وهو قول الزجاج وأحد قولي أبي علي ومن وافقه . وفي الأصل : بل من ، والصواب من ب .
- (٣) في قراءة من خفف .
- (٤) أجازته الفراء والنحاس ومن وافقها . قال أبو علي « لا وجه للنداء لأن هذا موضع معادلة » . وقال أبو حيان في هذا القول « إنه أجني مما قبله وما بعده » .
- (٥) في الأصل وب : من قولك ، وهو تحريف صوابه ما أثبت .
- (٦) زيادة من ي وب .
- (٧) انظر إعراب القرآن ٨١٤/٢ ، والبيان ٣٢٢/٢ ، والبحر ٤٢٠/٧
- (٨) زيادة من ي .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ﴾ ^(٢) | ٢١]
 الوجه فيه الرفع ^(٣) . ورؤي عن بعض أهل الشام ^(٤) بالنصب ﴿ ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ﴾ وكأنه نصبه تبعاً لما قبله ففتح اللام لأن العين قبله مفتوحة ^(٥) .

قوله عز وعل : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) | ٢٢]
 أي من ترك ذكر الله ، لأن القلب يقسو من ^(٧) ترك ذكره ^(٨) . ويجوز أن يكون كقوله ﴿ وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ شَمَّتْ ﴾ [٤٢] لما كانت تشتمز عند ذكر الله جاز أن يقال : قست من ذكر الله ^(٩) ، أي من ذكر الناس الله .

- (١) زيادة من ي وب .
 (٢) انظر الجواهر ٣٩٢ ؛ والبيان ٣٢٣/٢ ؛ والبحر ٤٢٢/٧ ؛ والتبيان ١١١٠
 (٣) وعليه إطباق الأئمة .
 (٤) هو أبو بشر عن ابن عامر ، كما قال المؤلف في الجواهر وأبو حيان في البحر ونقل عن الكامل للهدلي أنه ضعيف .
 (٥) وكذا قال في الجواهر أيضاً ، ونقل عنه صاحب البيان بغير تصريح ورمز له بقوله « ومنهم من قال ... » ثم قال « وليس بقوي وليس في توجيهها قول مرضي جار على القياس » . ووجهها العكبري أنها على إضمار « أن » وبطفت المصدر على ما في أول الآية ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ ... ﴾ أي ألم تر إنزال الله وجعله أو يكون منصوباً بإضمار « نرى » أي ثم نرى جعله ، وكلاهما متكلفان غير صحيحين .
 (٦) انظر شرح المع اللوح ٢/١١٢ و ١/١٤٩ ، والجواهر ٥٨ ، ٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٨/٢ ، ومجمع البيان ٤٩٤/٤ ، والبحر ٤٢٢/٧ ، وتفسير الطبري ١٣٤/٢٣ ، والقرطبي ٢٤٨/١٥ ، وابن كثير ٨٤/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٠٨/٥
 (٧) كان في النسخ : عن ، وهو تحريف .
 (٨) صرح المؤلف في الجواهر أن هذا قول أبي علي .
 (٩) فيكون الكلام على ظاهره ، وهو أحد قولي الفراء . وقيل : من أجل ذكر الله ، وهو قول أبي حيان والبيضاوي وقدم القرطبي ذكره ولفظه من سماه ذكره ، وهذان القولان سواء ، وقيل من بمعنى عن ، وهو ثاني قولي الفراء وهو قول الطبري .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ
وَرَجُلًا سَالِمًا ﴾^(٢) [٢٩]

٣ التقدير : ضرب الله مثلاً مثل رجل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه
مقامه ، ف ﴿ رجلاً ﴾ بدل^(٣) من قوله ﴿ مثلاً ﴾ ، وقوله ﴿ فيه شركاء ﴾
﴿ شركاء ﴾ يرتفع بالظرف .

٦ و ﴿ رجلاً ﴾ عطف على الأول ، أي [و]^(٤) مثل رجلٍ سالم .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ
الْمُتَّقُونَ ﴾^(٤) [٣٣]

٩ ﴿ الذي ﴾ ههنا جنس ، لأن خبره جمع ، وهو قوله ﴿ أولئك ﴾ ،
ولا يراد به واحد معين .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ لِيَكْفُرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾^(٥) [٣٥]

١٢ اللام من صلة قوله ﴿ ما يشاؤون عند ربهم ﴾ [٣٤]^(٦) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٢-٦٣ ، ومجمع البيان ٤٩٧/٤ ، والبيان ٣٢٢/٣ ، والبحر ٤٢٤/٧ ، وتفسير القرطبي

٢٥٢/١٥ . وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير من السبعة وقرأ غيرهما ﴿ ورجلاً سألماً ﴾ ، انظر السبعة ٥٦٢

(٣) وهو أحد قولي الكسائي ومن وافقه ، وأجاز أن يكون منصوباً بنزع الخافض أي مثلاً لرجل .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٦ ، وللقرآني ٤١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٨١٦/٢ ،

ومجمع البيان ٤٩٨/٤ ، والبيان ٣٢٢/٣ ، والبحر ٤٢٨/٧ ، وللمقتضب ١٤٢/٢ و ١٩٦/٣ ، والأصول

١١٣/١ ، والعصديات ١٢٩ ، والحليبات ٦٨ ، وابن يعيش ١٥٦/٣ ، وابن الشجري ٣٠٧/٢ ،

وما سلف ٢٤

(٥) انظر مجمع البيان ٤٩٨/٤ ، والبحر ٤٢٨/٧ ، والقطع ٦٢١

(٦) ذهب النحاس إلى أن اللام متعلقة بالمحسنين في قوله ﴿ لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء

المحسنين . ليكفر .. ﴾ وهو أحد قولي أبي حيان ، وأجاز أن تكون متعلقة بفعل مضر تقديره :

يُؤْر ذلك ليكفر .

وقيل : هو لام القسم ، والتقدير : والله ليكفرن عنهم أسوأ الذي عملوا ، وكسرت اللام وحذفت النون ^(١) .

٢ [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ [٣٨] ^(٣)
 [و ﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾] ^(٤) على الإضافة ^(٥) ، والأول على الإعمال
 والتنوين . وكذلك قوله : ﴿ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ و ﴿ هَلْ هُنَّ
 مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ [٣٨] فيه الوجهان : الإعمال والإضافة ، لأنَّ معناها ^(٦)
 ليس على الْمُصَيِّ .

٩ [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ
 تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ [٤٢] ^(٨)
 التقدير ^(٨) : ويتوفى التي لم تمت ، فاستغنى عن ذكر « يتوفى » ثانياً لجريه في
 الكلام أولاً .

١٢ ﴿ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَى ﴾ [٤٢]

أي الأنفس الأخرى ، وهي التي لم يقض على موتها .

- (١) كتب بهامش الأصل مانصه : « إنما يجوز كسر اللام وحذف النون منه على قول أبي حاتم »
 وهذا صحيح ، وقد سلف ببط التعليل عليه ٢٥٢
 (٢) زيادة من ي و ب .
 (٣) انظر الجواهر ١٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٠/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢٠/٢-٨٢١ ، والحجة
 ٢٢٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٩٦/٤ ، والبيان ٣٢٣/٢ ، والبحر ٤٣٠/٧
 (٤) زيادة من ي . وفي ب : هل هن كاشفاتُ ضره وفتح الراء على ... إلخ .
 (٥) قرأ ﴿ كاشفاتُ ضره ﴾ ببتنوين كاشفات ونصب ضره أبو عمرو وحده وقرأ الباقون ﴿ كاشفاتُ
 ضره ﴾ بالإنشابة . انظر السبعة ٥٦٢ ، والتيسير ١٩٠ ، والنشر ٣٦٢/٢
 (٦) أي معنى الإضافة . وهي إضافة غير محضة لأنها في تقدير الانفصال .
 (٧) انظر مجمع البيان ٥٠٠-٥٠١ ، والبيان ٣٢٤/٢ ، والبحر ٤٣٠/٧-٤٣١
 (٨) في الأصل : والتقدير .

﴿ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [٤٢] [أي]^(١) حِينَ قُضِيَ عَلَيْهَا الْمَوْتُ .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَ ثُكَّ آيَاتِي ﴾ [٥٩]

٢ هذا جواب قوله ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٥٧]
لأن معناه : ما هداني وما كنت من المتقين ، فقيل لها^(٤) : بلى قد جاءتك آياتي
فكذبت بها ، لا بد من هذا التقدير ، لأن « بلى »^(٥) جواب النفي ، وليس في
٦ الكلام نفي ظاهر ، فينبغي أن يحمل على المعنى .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ

وَجُوهَهُمْ مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [٦٠]^(٧)

٩ ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ ﴾ مفعول ﴿ ترى ﴾ . ويكون قوله ﴿ وجوههم
مسودة ﴾ مبتدأ وخبره ، في موضع الحال ، واستغني عن واو الحال لمكان الضمير .
ولو جاء « وجوههم مسودة »^(٨) على أن يكون « وجوههم » بدلاً من
« الذين » لكان حسناً جيداً . /

٢/١١٧ ١٢

[قوله تعالى]^(٩) : ﴿ قُلْ أَفْقَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٤ ، والبيان ٣٢٥/٢ ، والبحر ٤٣٦/٧

(٤) أي للنفس المذكورة في قوله تعالى ﴿ أن تقول نفس يا حسرتى ... أو تقول لو أن ... ﴾ .

(٥) انظر ماسلف ٤٤ ، والمصادر التي ذكرناها ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٦ ، وللغراء ٤٢٢/٢ ، ٧٣ ، وإعراب القرآن ٨٢٧/٢ ، ومجمع البيان

٥٠٤/٤ ، والبيان ٣٢٥/٢ ، والبحر ٤٣٧/٧ ، والكتاب ٧٧/١ ، والأصول ٥١/٢ ، والحلبيات ٦٢ ،

وابن يعيش ٦٤/٢ ، والمغني ٦٥٦

(٨) بالنصب ، وقد ذكر الأخفش وأبو حيان أنه قرئ به ولم يسميا من قرأ به . وأجاز النصب الغراء
والنحاس ومن وافقهما ولم ينصوا أنه قراءة .

﴿ الجَاهِلُونَ ﴾ ^(١) [٦٤]

قالوا : التقدير : أتأمروني أن أعبد غير الله ^(٢) ، فيكون نصب ﴿ غير ﴾ بـ ﴿ أعبد ﴾ ، وقد حذف « أن » من ﴿ أعبد ﴾ ، وهو في موضع النصب بـ ﴿ تأمروني ﴾ ، على تقدير : أتأمروني بعبادة غير الله .

فقال قوم ^(٣) : هذا التقدير لا يجوز ، لأنه قدّم مفعول ﴿ أعبد ﴾ ، و ﴿ أعبد ﴾ في تقدير « أن أعبد » ، وكل ذلك في صلة « أن » ، والصلة لا تتقدم على الموصول ^(٤) .

فأجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد وزعم [أن] ^(٥) « أن » هنا لمّا حذف بطل حُكْمُها ، ألا ترى أن الفعل قد ارتفع ؟ ولو كان حُكْمُ « أن » ثابتاً لوجب نصب ﴿ أعبد ﴾ . فلما لم يقرأ أحد ﴿ أعبد ﴾ بالنصب ^(٦) لم ينبغ أن يكون ﴿ غير ﴾ في صلتها .

(١) انظر الجواهر ٤٤١ ، ٦٣١-٦٣٣ ، ٨٥١-٨٥٢ ، ٩٥٥ ، وشرح الملح اللوح ٢/٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٧ . وإعراب القرآن ٨٢٨/٢-٨٢٩ ، والحجة ٢٢٨/٤-٢٣٠ خم ، وجمع البيان ٥٠٦/٤ ، والبيان ٣٢٦٧٢ ، والبحر ٤٢٨/٧-٤٢٩ ، والكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢-٨٦ و ٢٥٢/١ ، والمسائل المنثورة ٧٤ ، ١٠٨ ، وسر الصناعة ٢٨٨-٢٨٩ ، وابن الشجري ٢١٧/٢ ، والمغني ٤٥٠ ، ٨٠٨ ، ٨٣٩-٨٤٠

(٢) هذا قول الكسائي . وقد أجاز سيبويه حذف أن ههنا ولم يبين تقديره ، فقدر السيرافي أنه منصوب بأعبد وأعبد في موضع الحال ونصّ على فساد ، وسيأتي قول المبرد وأبي علي في تأويل قول سيبويه . وما عليه الأكثرون الخليل والأخفش والزجاج والسيرافي . وهو أحد قولي سيبويه وأبي علي وغيرهما : أن « غير » منصوبة بـ « أعبد » و « تأمروني » ملغى فهو معترض لم يعمل .

(٣) منهم المبرد والنحاس وأبو علي وابن جني .

(٤) سلف التعليق على هذا ٨٧٠

(٥) زيادة من ب .

(٦) هي قراءة شاذة لم يسمّ قارئها ، انظر شواذ ابن خالويه ١٣١ ، والبحر .

والذي ذهب إليه أبو علي في « شرح الكتاب »^(١) هو الصواب الذي لا يجوز غيره . قال الشيخ^(٢) : وأنت لا ترى^(٣) ذلك في كتبهم^(٤) ، وذلك لأنه قال : إن قوله ﴿ تأمروني ﴾ يقتضي مفعولين ، والياء المفعول الأول ، و ﴿ غير ﴾ مفعول ثانٍ^(٥) ، و ﴿ أعبد ﴾ في تقدير « أن أعبد » في موضع البديل من ﴿ غير ﴾ على تقدير : أتأمروني بغير الله أن أعبد ، كما تقدم في قوله ﴿ أن يعبدوها وأنا بوا إلى الله ﴾ [١٧] .

قلت : وأظنني عددت لك ما جاء من « أن » وهو محمول على البديل مما قبله ، فاطلبه في « الجواهر »^(٦) .

(١) يريد شرح كتاب سيويه ، والظاهر أنه يريد « التعليقة » وكنت وقفت عليها وليست الآن بين يدي . وقد سماه المؤلف فيما سلف ١٠٨٤ « حاشية الكتاب » . وما ذهب إليه أبو علي في شرح الكتاب هو ما قاله في الحجة أيضاً فكان المؤلف سها عنه .

(٢) هو المؤلف . وهذه العبارة أعني « قال الشيخ » من النسخ .

(٣) في الأصل « وأنا لأرى » وكتب فوقه الناسخ « أنت ترى » جعلها فوق « في كتبهم » وهذا تصحيح من النسخ لما كتب ، وهو كما أثبت في ي و ب .

(٤) كذا قال ، بل رأيناها في المقتضب للمبرد ، على أن المبرد لم يبين موضع « أن أعبد » .

(٥) نص المبرد على أن هذا هو الوجه الثاني الذي أجازته سيويه وهو أن ينصب « غير » ب « تأمروني » على تقدير حذف الباء منه ، وهو أحد قولي أبي علي في الحجة ، قال أبو علي : « ... والآخر أن ينتصب [غير] بتأمروني ، والمعنى أتأمروني بعبادة غير الله ، فلما حذف أن ارتفع أعبد فصارت أن وصلتها في موضع نصب ... على تقدير البديل من غير ، كأنه قال : أعبادة غير الله تأمروني : إلا أن الجار حذف كما حذف من قوله « أمرتك الخير » وصار التقدير بعد الحذف : أغير الله تأمروني بعبادته » وهذا كلام واضح صحيح لاشيء فيه لكن قال أبو علي بعد هذا « فأضمر المفعول الثاني للأمر ، والمفعول الأول علامة المتكلم ، وأن أعبد بديل من غير ... » اهـ . كذا قال ، وقد سلف في أول كلامه أن « غير » هو المفعول الثاني للأمر على تقدير الباء ، وأخشى أن يكون سها فيما قاله في آخر كلامه ، ولعل الصواب : فأضمر مفعول أعبد ، والتقدير : أعبد .

(٦) هو الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق القول فيه في مقدمة التحقيق . وقد عقد المؤلف فيه ٥٧٧-٥٩٥ الباب ٢٤ منه ل « ما جاء في التنزيل وقد =

وقد جاء عن نافع^(١) ﴿ أَفَغِيرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي ﴾ بتخفيف النون^(٢) ، على أنه حذف إحدى النونين كقوله^(٣) : ﴿ فَبِمَ تَبْسُرُونَ ﴾^(٤) [سورة الحجر: ٥٤] وقوله : ﴿ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾^(٥) [سورة الأنعام: ٨٠] ، وقول عمرو^(٦) :

... .. يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْنِي

أي : فلييني .

وأنكر هذه القراءة شارحكم^(٧) . ومن أنكر مثل هذا حرّم عليه الشروع في كتاب الله عزّ وجلّ ، والنظر في كتاب الأئمة والعلماء . ومثل هذا إذا أنكر شهيد ببلادة منكره وعمّاه عن الحق .

[قوله تعالى]^(٨) : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٩) [٦٧]

= أبدال الاسم من المضمّر الذي قبله والمظهر على سبيل إعادة العامل أو تبديل أن وأنّ مما قبله . ولم يذكر هذه الآية فيه ، والظاهر أنه لم يحضره هذا الوجه فيها عن أبي علي حين كان يؤلف الجواهر . وقد ذكرها في الجواهر في مواضع انظر ذكرها في ح ١ ص ١١٦٦

(١) في الأصل : عن ابن كثير ، وهو خطأ صوابه من ي وب .

(٢) قرأ نافع بتخفيف النون ، وقرأ ابن عامر ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ بنونين ، وقرأ الباقون ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ بنون مشددة ، ونافع وابن كثير يفتحان الياء والباقون يسكنونها . وروي عن ابن ذكوان عن ابن عامر بنون واحدة خفيفة وأكثر الرواة عنه على أنه قرأ بنونين كهشام . انظر السبعة ٥٦٣ ، والتيسير ١٩٠-١٩١ ، والنشر ٣٦٢/٢-٣٦٣

(٣) في الأصل : كتولهم ، وهو خطأ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ - ٦٦٨

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ - ٤١٠

(٦) ابن معدي كرب ، وقد سلف البيت ٤١٠ وتخريجه ثمة .

(٧) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٨) زيادة من ي وب .

(٩) انظر الجواهر ٧٢٩-٧٣٠ ، وشرح اللع اللوح ١/١٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٧ ، وللفراء =

قال^(١) في « الحَجَّة »^(٢) : التقدير : والأرضُ ذات قبضته إذا كانت مجتمعة .
وقال في « الحلبيات »^(٣) : التقدير : والأرضُ مقبوضة إذا كانت مجتمعة . فتردّد
كلامه في العامل في « إذا » : فعلى التقدير الذي في « الحجة » لا يتأتى إعمال^(٤)
« قبضته » في « إذا » لأنه قدره « ذات قبضته » والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل
المضاف^(٥) . ألا ترى أنهم قالوا : أنت زيدا مثل ضارب] لا يجوز نصب « زيد »
بـ « ضارب » لأنّ ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف . فإن قيل : فأنتم
تقولون : « أنت زيدا غير ضارب » [فتنبهون « زيدا » بـ « ضارب » = فقد

= ٤٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٨٣٠/٢ ، ومعجم البيان ٥٠٨-٥٠٧/٤ ونقل بعض كلام المؤلف مصححاً
بنقله ، والبيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٤٤٠/٧ ، والتبيان ١١١٣ وكأنه أخذ من المؤلف .

(١) يعني أبا علي الفارسي .

(٢) لَمَّا أُصِبَ كَلَامُهُ فِيهَا .

(٣) انظر الحلبيات ١٩٦ ، وما حكاه المؤلف عن أبي علي هو معنى قوله فيه « والأرض قبضته إذا
تكون جميعاً » ، والتبضة مصدر .

(٤) في الأصل : لقال ، وهو تحريف .

(٥) ما عناه المؤلف إلى أبي علي في الحجة لم يرتضه أبو علي في التذكرة ، وقد نقل المؤلف في
الجواهر ٧٢٩ بعض كلامه ثمة ، قال أبو علي « لا يجوز أن يكون جميعاً منصوباً على تقدير : إذا
كانت جميعاً ، لأن إذا تبقى غير متعلقة بشيء ، لأن التبضة مصدر فلا تعمل فيما قبلها ، ولكنه
على أن تجعل المصدر بمعنى المفعول أي القبوض ، والمفعول ينصب ما قبله وإن لم يعمل المصدر
فما قبله ... » اهـ . لكن ذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن الناصب للحال والظرف هو ما في
قبضته من معنى الفعل ، ثم أجاز أن تكون قبضته مصدراً ، والتقدير : ذات قبضته ، وعمل في
الظرف والحال وإن تقدم عليه . وهو ما قدره في الحجة ، فتعددت أقوال أبي علي .

وقد تعقب الطبرسي جامع العلوم فيما أخذه على أبي علي ههنا ، وقال نحو ما تعقبه به العكبري
أيضاً ، وليس ما قالاه بشيء ، وهذا أبو علي لا يجيزه في التذكرة .

(٦) زيادة من ي . وفي ب : ألا ترى أنهم قالوا : أنت [زيدا] مثل ضارب لا يجوز أن تقول أنت
زيداً مثل ضارب ، فتعمل ضارباً في زيد لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف . فإن
قيل : فأنتم تقولون : أنت زيدا غير ضارب . وسقط قوله « فتنبهون زيدا بضارب » منها .

ذكرنا أن قولهم : « أنت زيدا غير ضارب » محمولٌ على النفي^(١) .

وعلى التقدير^(٢) الذي في « الحلبيات » يتأتى إعمال « قبضته » في « إذا » لأنه
بمعنى مفعول . ٢

وهذه الآية توضح لك مسألة « الكتاب »^(٣) : « البرُّ أرخصَ ما يكون
قفيزان »^(٤) ، وقول عمرو^(٥) :

الْحَرْبُ أَوْلَ مَا تَكُونُ قُتِيَّةً تَسْعَى بِيَزْتَهَا لِكُلِّ جَهْلٍ
وقد ذكرنا ما في هذا في « البيان بشواهد القرآن »^(٦) . ٦

١/١١٨

و « الحجة » صعبة ، ولو لا ما فيها من [هذه]^(٧) المسائل / لكان بالحرى أن
يشرع فيه^(٨) من له أدنى تأمل . ٩

(١) أجازوا هذا حلاً على : أنت زيدا لا ضارب ، انظر الحجة ١٢٠/١-١٢١ ، ولفني ٨٨٥ ، ولم
يتقدم له في هذا الكتاب كلام في هذا ، وانظر ما سيأتي ١٣٩٩

(٢) في الأصل : وعلى هذا التقدير .

(٣) كتاب سيويه ٢٠٠/١

(٤) أرخص حال ، ويجوز أرخص بالرفع فيكون مبتدأ ثانياً والخبر قفيزان والجملة خبر للمبتدأ الأول .

(٥) في ب « عمرو بن معدى كرب » والظاهر أنه من الناسخ . والبيت له في ديوانه ق ١/٥١ ص
١٤٢ ، والكتاب ٢٠٠/١ ، وابن السيرافي ٢٩٢/١-٢٩٤ . وهو بلا نسبة في شرح البع اللوح

٢/٧١ و ١/٧٢ ، والمقتضب ٢٥١/٣ ، والمسائل المنشورة ١٦ ، والإفصاح ٣٢١-٣٢٢

و « أول ما تكون » ظرف ، وينشد « أول » بالرفع و « قتيّة » بالرفع والنصب ، فأول مبتدأ
ثانٍ وقتية بالرفع خبره والجملة خبر للحرب وقتية بالنصب حال سدت مسد الخبر ، وفيه وجوه
أخر ، انظر المصادر السالفة .

يقول : الحرب أول أمرها حين تدعو الجاهل إلى الدخول فيها وتستفزه حتى يستحسن المحاربة ،
عن ابن السيرافي . والبزة : اللباس . ويروى « تسعى بزيتها » .

(٦) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) أي في هذا الكتاب يعني الحجة ، ولو قال « فيها » لكان أنسب .

وَأَيْنَ مِنْكَ قَوْلُهُ ^(١) : «إِنَّ مِنْ قَالَ «اللائي» [فهو] ^(٢) بمنزلة «الشاري»
 و «الضاري» ، ومن قال «اللاء» فهو من باب «ناب» و «باب» ^(٤) . فتقول
 ٢ في تصغيرها على الأول «لَوَيْي» مثل «قَوَيْضٍ» ^(٥) ، وعلى الثاني «لَوَيْي» مثل
 «بَوَيْب» ومن خَفَّفَ الهمزة قال «لَوِيٌّ» . هذا مع قول صاحب الكتاب ^(٦) :
 واللائي واللاقي لا يصغُرُ واحد منهما ، استغنوا إذا حَقَّرَ عنه بتحقيق جمع الواحد
 ٦ وهو قولهم «اللتيات» ، كما استغنوا عن تصغير قولهم «أنا قَصْرًا» بقولهم
 «عُشَيَانًا» و «مُسَيَانًا» ، فصار تحقير اللائي واللاقي مسقَطًا .

وسأنبهك على الفرق بين القولين ، وعن هذا المنام الذي أنت فيه وأقول : إنَّ
 ٩ أبا عليٍّ إنما صَغَّرَ «اللائي» ^(٧) : «لَوَيْيًّا» أو «لَوِيًّا» أو «لَوِيًّا» إذا سميت
 رجلاً بـ «اللائي» . فأما إذا كنت مصغراً «اللائي» جمع «التي» من قوله :
 ﴿وَاللَّائِي يَكْسِنُ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ [سورة الطلاق : ٤] ، وقوله : ﴿اللَّائِي

(١) يعني قول أبي علي ، ولم أصب مقالته .

(٢) في الأصل : قوله من قال إن اللائي ، والصواب من ي و ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) نقل ابن جني في مر الصنعة ٨٠٦ قول أبي علي في شرح الكتاب : « من قال اللاء فهو عنده كالباب ، ومن قال اللائي فهو عنده كالتقاضي ... » . فلعل المؤلف أخذ كلام أبي علي من شرح الكتاب له .

(٥) تصغير قاضي . وفي الأصل : قريض ، وهو تحريف .

(٦) الكتاب ١٤٠٢ ، وبعبارة سيبويه : « واللاقي لا تحقَّر استغنوا بجمع الواحد إذا حَقَّرَ عنه وهو قولهم اللتيات ، فلما استغنوا عنه صار مسقَطًا ... كما استغنوا بقولهم : أنا قَصْرًا وَعُشَيَانًا عن تحقير القصر في قولهم : أنا قَصْرًا ، وهو العشي » اهـ . وانظر في ذلك المقتضب ٢٩٠/٢ ، وتكلمة الإيضاح ٢١٠ ، والمخصص ١٠٥/١٤-١٠٦ ، وابن يعيش ١٣٩/٥-١٤١ ، وشرح الشافية ٢٨٨/١-٢٨٩ ، واللسان (ذ) ، وما سلف ٢٩٨

(٧) الوجه أن يقول : اللائي واللاء .

تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴿ [سورة الأحزاب : ٤] ، وقوله : ﴿ إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَوَلَدَهُنَّ ﴾ [سورة المجادلة : ٢] = فهذا على ما ذكره سيبويه لا يجوز فيه التحقير .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٢) [٧٣]
الواو مقحمة عند الفراء ^(٣) ، وجواب ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ فتحت ﴾ .

وعند البصريين : ألتقدير : حتى إذا جاؤوها جاؤوها [و] ^(١) فتحت أبوابها . فالواو واو الحال ، وجواب « إذا » مضر ^(٤) كما أضمر في قوله ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ ثُمَّ تَابَ

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧٨ . وشرح اللع اللوح ٢/٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، ٤٥٧ ، وللفراء ١٠٨/١ ، ٢٢٨ ، وإعراب القرآن ٨٣٠/٢ ، وجمع البيان ٥١٠/٤ ، والبيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٤٤٢/٧ ، وحجة القراءات ٦٢٥-٦٢٦ ، وتفسير الطبري ٢٤/٢٤-٢٥ ، والقرطبي ٢٨٥/١٥ ، ومجاز القرآن ١٩٢/٢ ، والكشاف ٤١١/٢ . والكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٠/٢-٨١ ، والمسائل المنثورة ٧٩ ، وسر الصناعة ٦٤٦-٦٤٧ ، والخصائص ٤٦٢/٢ ، وشرح اللع لابن برهان ٢٤٥ ، وابن الشجري ٣٥٧/١ ، وابن يعيش ٩٤/٨ ، والمنني ٤٧٣-٤٧٦

(٣) وغيره من الكوفيين والأخفش وابن برهان من البصريين . وقد سلف بسط التعليل على زيادة الواو ١٨٥ . على أن الأخفش رأى أن الواو مزيدة في قوله ﴿ وقال لهم خزنتها ﴾ [٧٣] والتقدير قال لهم خزنتها ، ثم اختار أن الجواب محذوف .

(٤) ما عزاها إلى البصريين لا يصح على إطلاقه . وذلك أنهم اتفقوا على أن الجواب محذوف ، ثم اختلفوا فذهب الخليل وسيبويه والزجاج وأبو علي وابن جني ومن وافقهم إلى أنه محذوف وتقديره بعد انقضاء الكلام وهو قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ فقدره الزجاج « دخلوها » . وهو قول الطبري . وقدره المراد في أحد قوليه « سعدوا » ، وقدره ابن جني « صدقوا وعدم وطابت نفوسهم » . وعليه فالواو في ﴿ وفتحت ﴾ عاطفة وهو الظاهر .

والتقدير الذي ذكره المؤلف قول قوم ذكره أبو زرعة في حجة القراءات والزخشي في الكشاف . وقدره المراد في أحد قوليه « وصلوا وفتحت » . ويجوز أن تكون الواو عاطفة وهو الظاهر . ويجوز أن تكون للحال أي وقد فتحت .

عَلَيْهِمْ ﴿١﴾ [سورة التوبة : ١١٨] والتقدير : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت
قاربوا الهلاك ثُمَّ تاب عليهم ^(٢) ، والأخفش يجعل « ثُمَّ » زيادة ^(٣) .

٣ [قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ
نَشَاءُ ﴾ | ٧٤ |

أي نتبوؤها حيث نشاء . وقد تقدم ^(٥) أن أبا علي يجعل « تبوأ » بمنزلة
٦ « بؤأ » متعدياً إلى مفعولين ^(٦) .

(١) سلف الاستشهاد بها ٨٦٤ وذكر مصادر الكلام عليها ثمه .

(٢) في الأصل : عليه ، وهو خطأ .

(٣) سلف التعليق على زيادة « ثُمَّ » ٨٦٤

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) ص ٥٤٨

(٦) قال أبو علي في الحجة ١٨٨/٢ خم : « فأما قوله ﴿ نتبوأ من الجنة حيث نشاء ﴾ فيجوز في قياس
قول أبي الحسن أن يكون قوله « من الجنة » كقولك نتبوأ الجنة . فأما قوله ﴿ حيث نشاء ﴾
فيحتمل أن يكون ظرفاً ، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثاني محذوفاً كأنه نتبوأ الجنة منازلها
حيث نشاء ، ويجوز أن يكون حيث نشاء في موضع نصب لأنه المفعول الثاني ... » اهـ .
وقوله « في قياس قول أبي الحسن ... » أي في زيادة « من » في الواجب ، وقد سلف التعليق

سورة حم المؤمن

قوله عز وعلا : ﴿ لَمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرَ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى
الإيمان ﴾^(١) ١١٠ |

لا يخلو العامل في ﴿ إذ ﴾ من قوله ﴿ إذ تدعون ﴾ من أن يكون قوله
﴿ لمقت الله ﴾ أو قوله ﴿ من مقتكم ﴾ ، أو شيئاً آخر مضمراً .

٦ فلا يجوز أن يتعلق بقوله ﴿ لمقت الله ﴾ وإن كان ذلك صحيحاً من حيث
المعنى ، لأن قوله ﴿ لمقت الله ﴾ مبتدأ ، وهو مصدر ، وخبره ﴿ أكبر من
مقتكم ﴾ فلا يعمل في ﴿ إذ تدعون ﴾ ؛ لأن المصدر إذا أخبر عنه لم يجر أن
يتعلق به شيء يكون في صلته ؛ لأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلق به
٩ يؤذن بنقصانه^(٢) . وقد تقدم مثل هذا في أي كثيرة^(٣) .

١٢ ولا يجوز أن يتعلق بقوله ﴿ من مقتكم أنفسكم ﴾ لأنهم مقتوا أنفسهم في
النار ، وقد دُعوا إلى الإيمان في الدنيا ؛ فلا يصح أن يقال : مقتوا أنفسهم حين
دُعوا إلى الإيمان .

٢/١١٨ وإذا بطل هذان الوجهان علمت أنه متعلق / بمضمرة دل عليه قوله
١٥ ﴿ لمقت ﴾ أي مقتهم الله حين دعوا إلى الإيمان فكفروا .

(١) انظر الجواهر ٦٣٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤٥ ، ٧٣٧ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٣٠ و ٢/١٥٥ ، وجمع البيان
٥١٥-٥١٤/٤ ، والبيان ٣٢٨-٣٢٩ ، والبحر ٤٥٢/٧ ، والمسائل المنشورة ١٠٣ ، والخصائص
٢٥٧٣ ، والملغني ٦٩٩

(٢) سلف بسط التعليق على هنا ١٣٦

(٣) انظر ما سلف ١٣٦ ، ٣٢٠ ، ٤١٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ ، ٥١٩ ، ٨٣٠

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُم شَيْءٌ لَّمَّا نِ الْمَلِكُ الْيَوْمَ ﴾ ^(٢) [١٦]

٢ ينتصب ﴿ اليوم ﴾ بدلول قوله ﴿ لمن الملك ﴾ أي لمن ثبت الملك في هذا اليوم . ويجوز أن يتعلق بنفس الملك .

وقال قوم : إنَّ الوقف ^(٣) على ﴿ الملك ﴾ حسن ، وتبتدئ ﴿ اليوم لله الواحدِ الْقَهَّارِ ﴾ [١٦] ، أي هو ثابت لله الواحد القهار في هذا اليوم .

[قوله تعالى] ^(٤) ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ ﴾ ^(٥) [١٨]

٩ ﴿ كاطمين ﴾ حال من الضمير في ﴿ لدى ﴾ ^(٥) ومعناه : متوقفين عن ^(٦) كل شيء إلا عما ذفعت إليه من فكرها فيه . وكذلك قوله ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [سورة النحل : ٥٨] أي متوقف عما يعملها فيها لحزنه بما بُشِّر به ، فليس يقدر لذلك على العزم على إمساكها أو ردّها . وكذلك قوله ﴿ وَأَيُّضْتُ عُيْنَاهُ مِمَّنِ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [سورة يوسف : ٨٤] أي متوقف في حزنه وجزعه . وكذلك ﴿ وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٢٤] أي المتوقفين عما يدعو إليه الغضب .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥١٦/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ ، والتبيين ١١١٧

(٣) لم أجد هذا الوقف ، وهو قول ظاهر التكلف .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦١ ، والفراء ٦٧٢ ، وإعراب القرآن ٧/٣ ، ومجمع البيان ٥١٨/٤ ،

والبيان ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ ، والبحر ٤٥٦/٧ ، والتبيين ١١١٧

(٥) وهو للقلوب ، وهذا ظاهر قول الأخفش . وقيل حال من القلوب ، أجازته العكبري

وأبو حيان . وقيل هو حال على المعنى أي إذ قلوبهم ، عن الفراء ، أو إذ قلوب الناس ، عن

الزجاج ، فالحال عن أصحاب القلوب . وقيل حال من الضمير في ﴿ وأنذرهم يوم الآفة إذ

القلوب ... ﴾ عن الفراء . وما ذهب إليه المؤلف أجود ما قيل ، قال أبو حيان في بيان هذا

القول : « وإنما جمع الكاظم جمع سلامة لأنه وصفها بالكاظم الذي هو من أفعال العقلاء ... »

أهـ .

(٦) في الأصل : على ، وهو تحريف .

ونسب الكَظْمُ إلى القلب ، وهو في الجملة كَتَسَبَ^(١) الكتابة إلى الأيدي في قوله : ﴿ كَتَبْتُ أَيَدِيهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٧١] .

٢ قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾^(٢) [٢٦]

٦ وقرئ ﴿ أَوْ أَنْ ﴾^(٣) ، فن قال ﴿ وَأَنْ ﴾ فيان المعنى : إنه^(٤) = لعنه الله = قال : أخاف هذين الأمرين : تبديل الدين على زعمه وظهور الفساد .

ومن قال ﴿ أَوْ أَنْ ﴾ فكأنه يقول : أخاف أحد هذين الأمرين ، لا يعينهُ .
وإذا خاف أحدهما خاف الآخر .

٩ ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [٢٨]^(٥)
قيل : إنَّ ﴿ مِنْ ﴾ من صلة قوله ﴿ يَكْتُمُ ﴾ أي : رجل^(٦) مؤمن يكتم
إيمانه من آل فرعون .

(١) كأنه في الأصل : نسب ، وهو خطأ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٧/٣ ، وإعراب القرآن ٩/٢ ، والحجة ٢٣٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٠/٤ ، والبحر ٤٦٠/٧

(٣) قرأ ﴿ وَأَنْ ﴾ عاصم وحزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ وَأَنْ ﴾ . انظر السبعة ٥٦٩ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢

(٤) أي فرعون .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٢١/٤ ، والبحر ٤٦٠/٧ ، وتفسير الطبري ٣٨٧/٢٤ - ٢٩ ، والقرطبي ٣٠٦/١٥ - ٣٠٧ ، وابن كثير ١٢٩/٧ - ١٣٠ ، ومجمع التفاسير ٣٤٩/٥ ، وإيضاح الوقف ٨٧١ ، والقطع ٦٢٥ - ٦٢٦ ، والمكتفى ٤٩٣ ، ومنار الهدى ٢٤٤

(٦) قيل إنه كان من بني إسرائيل ، ورد هذا القول بأنه لم يكن لأحد من بني إسرائيل أن يتجاسر عند فرعون بمثل ما تكلم به الرجل وبأنه لا يقال كتمت من فلان كذا ، وإنما يقال كتمت فلاناً كذا ، عن أبي حيان .

وقيل : بل هو تبين^(١) ل ﴿ رجل ﴾ وكان الرجل قِبْطياً^(٢) أُسْلِمَ^(٣) .

وقيل : يراد به موسى^(٤) ، لأنه كان في الابتداء يكتُم إيمانه من آل فرعون واستدلَّ المحتجُّ بهذا القول على أن هذه الأشياء المحكية عن هذا القائل إلى قوله
 ٣ ﴿ فَوَقَاةَ اللَّهِ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا ﴾ [٤٥] إنما تكون^(٥) من دعوة الأنبياء وتليق
 بمنصبهم لا بمنصب غيرهم .

[قوله تعالى]^(٦) ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ
 ٦ جَبَّارٍ ﴾ [٣٥]^(٧)

وقرئ ﴿ على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ ﴾ بالإضافة^(٨) . فمن أضاف فإنَّ الظاهر^(٩)

- (١) فهو في موضع الصفة لرجل .
- (٢) في الأصل : مطبياً ، وهو تحريف .
- (٣) عن ابن عباس والسدي والحسن ، واختاره الطبري وغيره .
- (٤) لم أجد هذا القول ، وهو قول يدفعه سياق الآيات . وقال الله تعالى : ﴿ وقال رجل من آل فرعون يكتُم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم ... ﴾ ، وقوله ﴿ رجلاً ﴾ يعني موسى عليه السلام .
- (٥) في النسخ : يكون ، وهو تصحيف .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر الجواهر ٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦١ ، وللقرآن ٨/٣ - ٩ ، وإعراب القرآن ١١/٣ ، والحجة ٢٢٧/٤ - ٢٢٩ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع البيان ٥٢٢/٤ ، والبحر ٤٦٥/٧ . وتفسير الطبري ٤٢/٢٤
- (٨) القراءة بالتثنية هي قراءة أبي عمرو زحده فيما نص عليه ابن مجاهد ، وهي قراءة ابن عامر أيضاً فيما نص عليه ابن مهران وأبو زرعة ، وهي رواية ابن ذكوان وحده عن ابن عامر فيما نص عليه السدائي ، ونصَّ ابن الجزري أنه اختلف عن ابن عامر فروى الصوري عن ابن ذكوان والحلواني عن هشام عن ابن عامر بالتثنية ، وروى عنه غيرها بالإضافة وهي قراءة باقي السبعة . انظر السبعة ٥٧٠ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٢/٣٦٥ ، والمبسوط ٣٩٠ ، وحجة القراءات ٦٣٠
- (٩) كذا قال متابِعاً أبا علي !! بل ما قاله خلاف الظاهر وهو قول في غاية التعسف والبعد . والذي نصَّ عليه الفراء وغيره أن المعنى في تقدّم القلب وتأخره واحد ، وهو القول والظاهر .

يدل^(١) على أنه طبع على أجزاء قلب متكبر جبار بمجموعها . وليس المعنى على هذا ، لأنه لا يريد أنه قد استوعب جميع^(٢) قلب متكبر واحد بالخطم . وإنما المعنى أنه طبع على قلوب المتكبرين ؛ فالتقدير إذاً : يطبع الله على كل قلب كل متكبر ، أي يطبع عليها إذا كانت قلباً قلباً^(٣) . وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ على كل قلب كل متكبر ﴾^(٤) . فحذف المضاف ، وهذا يدل على ما قدمنا من أن المعنى على كل قلب كل متكبر .

[قوله تعالى] ^(٥) ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ [٣٧]

بالرفع والنصب^(٦) . فالنصب على أن يكون محمولاً على قوله ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ

(١) لا يدل الظاهر على ذلك ولا يساعده . ولا يكون هذا المعنى إلا أن يقال : على كل قلب أنتكبر الجبار ، فإن قوله « متكبر جبار » عام لعموم ما أضيف إليه وهو قلب .

(٢) في الأصل : جمع ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل : يطبع عليه إذا كان متكبراً قلباً قلباً ، وفي ب وي : يطبع عليه إذا كان قلباً قلباً ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبت من الحجة والجواهر .

(٤) كذا قال الشيخ ، والصواب أن ابن مسعود يقرأ ﴿ على قلب كل متكبر ﴾ ، انظر معاني القرآن للفراء ، وتفسير الطبري ، والحجة ، وجمع البيان ، وشواذ ابن خالويه ١٢٣ ، وهو على الصواب في الجواهر .

وما عزاه المؤلف إلى ابن مسعود هو تقدير أبي علي لقراءة الجماعة ، فسها للمؤلف في الأخذ عنه ، قال أبو علي : « فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره وأنه قد حذف منه شيء ، وذلك المحذوف إذا أظهرته : « كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر » فيكون المعنى : يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً من كل متكبر ويختم عليه . ويؤكد ذلك أن في حرف ابن مسعود فيما زعموا ﴿ على قلب كل متكبر ﴾ وإظهار « كل » في حرفه يدل على أنه في حرف الامة أيضاً مراد ، وحسن [حذف] « كل » لتقدم ذكرها ... » اهـ . ولا ضرورة إلى تقدير الحذف . (٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٧٢ ، وإعراب القرآن ١١٢ ، والحجة ٢٣٩/٤ ، وجمع البيان ٥٢٢/٤ - ٥٢٤ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ٤٦٥/٧ - ٤٦٦ ، وابن يعيش ٨٧٨ ، والمعنى ٢٠٦ ، ٦٢٣ ، ٧١٤

(٧) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥٧٠ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢

١/١١٩

الأسباب ﴿ [٣٦] / لأنه من جملة الأشياء التي أجوبتها بالفاء منصوبة^(١) . ومن رفع حمله على لفظ ﴿ أبلغ ﴾ .

٢ [قوله تعالى]^(٢) ﴿ لا جرمَ أن ما تدعونني إليه ليس له دعوة ﴾^(٣) [٤٣]

أي ليس له إجابة دعوة^(٤) ، فحذف المضاف .

٦ [قوله تعالى]^(٥) ﴿ قَالُوا أَوْلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ ﴾ [٥٠]
التقدير^(٦) : أولم تك القصة ، فأضمر اسم « كان » ، وقوله ﴿ تأتاكم رسلكم ﴾ تفسير للقصة^(٧) .

٩ [قوله تعالى]^(٨) ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [٥١]
﴿ يوم ﴾ نصب محمول على موضع الجار والمجرور ، كما تقول : جئتك في أمس واليوم .

١٢

(١) وهو تم - وانظر ما سلف ٣٥ ، ٢٥٧ ، ٨٢٠ والتعليق في أول المواضع .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر جمع البيان ٥٢٥/٤ ، والبيان ٣٣١/٢ ، والبحر ٤٦٧/٧ ، وتفسير الطبري ٤٥/٢٤ ، والقرطبي ٣١٧/١٥ ، وابن كثير ١٣٥/٧ ، وجمع التفاسير ٣٥٥/٥

(٤) وهو قول الزجاج ومن وافقه . وقيل الكلام على ظاهره ولا حذف في الكلام ، أي ليس له دعوة ، أي ليس للوثن دعوة لأنه جماد لا ينطق ولا يفهم شيئاً ، وهو معنى قول مجاهد وقتادة والسدي وغيرهم .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٠ ، وما سلف ٩٩٤

(٦) في الأصل : والتقدير .

(٧) وهو قول أبي علي . ويجوز أن يكون رسلكم اسم تك وتأتاكم خبره مقدماً .

(٨) انظر جمع البيان ٥٢٧/٤ ، والبيان ٣٣٢/٢

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴾ ^(٢) [٥٦]

٣ له ، كما تقول : ما عندك إلا زيدٌ ، فيعمل الظرف فيما بعد « إلا » كما يعمل الفعل في قولك : ما قام إلا زيد .

٦ وقوله ﴿ ما هم ببالغيه ﴾ الهاء على مذهب سيويه في موضع الجر ، وعلى مذهب أبي الحسن في موضع النصب . وقد تقدم هذا في قوله ﴿ إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ ^(٤) [سورة العنكبوت : ٣٣] .

٩ وقال أبو علي ^(٥) : الهاء في قوله ﴿ ما هم ببالغيه ﴾ يعود إلى مدلول الكلام ، والتقدير : ما هم ببالغي ما في صدورهم ^(٦) ، والذي في صدورهم إبطال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال : ولا يعود إلى الـ ﴿ كِبْرًا ﴾ لأنهم قد استكبروا في أنفسهم وأنفوا من الإيمان به .

١٢ وقال قوم : إن الهاء يعود إلى الـ ﴿ كِبْرًا ﴾ ، ويراد بالكِبْر خروج الدجال مسيح الضلالة ، انتظروا خروجه فما بلغوه ^(٧) .

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر الجواهر ١٦٣ ، ٨٠٧ - ٨٠٩ ، ٩٦٦ ، وإعراب القرآن ١٨/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٨/٤ - ٥٢٩ ، والبيان ٢٢٢/٢ ، والبحر ٤٧١/٧ - ٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٥٠/٢٤ ، والقرطبي ٢٢٤/١٥ - ٢٢٥ ، وابن كثير ١٤١/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٥٩/٥

(٣) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٢٧ . وسأ عزاه إلى أبي الحسن هو المشهور من مذهبه وهو خلاف مانص عليه في معاني القرآن له فذهبه فيه مذهب سيويه . انظر بسط التعليق على

هذا ٦٧٥

(٥) نقل المؤلف في الجواهر أيضاً كلامه ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .

(٦) وهو معنى قول الزجاج : « ... ببالغي إرادتهم فيه » فحذف . وقيل ببالغي مقتضى الكبر وهو

العظمة . وقيل : ببالغي الذي حسدوك عليه ، عن الطبري .

(٧) روي عن كعب وأبي العالية . قال الحافظ ابن كثير : « وهو قول غريب وفيه تعسف بعيد » . =

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٥٨]

﴿ قَلِيلًا ﴾ نصب صفة مصدر محذوف على معنى : تذكرًا قليلاً يتذكرون ،
و ﴿ ما ﴾ صلة زائدة ^(٢) .

قوله عز وعلا : ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمِ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ ^(٤)

[٧١]

الأظهر أن ﴿ السلاسل ﴾ رفع عطف على ﴿ الأغلال ﴾ ^(٥) على معنى : إذ
الأغلال والسلاسل في أعناقهم .

وَقَطَّعَهُ قَوْمٌ عَنِ الْأَغْلَالِ ﴿ ووقفوا ^(٦) عند قوله ﴿ إذ الأغلال في
أعناقهم ﴾ وابتدؤوا ﴿ والسلاسل يسحبون . في الحميم ﴾ [٧١ - ٧٢] ويكون

وقيل يعود إلى الكبر لأن هؤلاء قوم رأوا أنهم إن اتبعوا النبي ﷺ قل ارتفاعهم وتقصت أحوالهم
وأنهم يرتفعون إذا لم يكونوا تبعاً فأعلم الله عز وجل أنهم لا يبلغون الارتفاع الذي أملاه
بالتكذيب ، عن النحاس .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر البيان ٣٣٣/٢ . وكان في الأصل « تذكرون » وهو خطأ . وفي ب هنا وفي ي في السطر ٢
« تتذكرون » وهي قراءة حمزة وعاصم والكسائي وقرأ الباقر يتذكرون ، انظر السبعة ٥٧٢ ،
والتيسير ١٩٢ ، والنشر ٣٦٥/٢

(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وسلف
التعليق على هذا ٢٨

(٤) انظر معاني القرآن للقراء ١١/٢ ، وإعراب القرآن ٢٠/٣ - ٢١ ، ومجمع البيان ٥٣٢/٤ ، والبيان
٣٣٤/٢ ، والبحر ٤٧٥/٧

(٥) وهو قول الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .

(٦) لم أجد هذا الوقف على قراءة الجمهور . وإنما أجاز ابن مجاهد الوقف على ﴿ في أعناقهم ﴾ على
قراءة ابن عباس ﴿ والسلاسل ﴾ بالنصب . انظر إيضاح الوقف ٨٧٣ ، والقطع ٦٢٩ - ٦٣١ ،
والمكتفى ٤٩٥ ، ومنار الهدى ٢٤٥

التقدير : والسلاسل يُسحبون بها في الحميم^(١) ، فحذف « بها »^(٢) كما حذف من قوله ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٣) [سورة الشورى : ٤٢] .

٢ ورؤي عن بعضهم ﴿ والسلاسل يسحبون ﴾ بالنصب^(٤) في ﴿ السلاسل ﴾ وفتح الياء من ﴿ يسحبون ﴾ أي : يسحبون السلاسل ، فيكون ناصبه ﴿ يسحبون ﴾ .

٦ [قوله تعالى]^(٥) ﴿ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾^(٦) [٨٣] قال معمر^(٧) : قوله : ﴿ من العلم ﴾ تبيين لـ ﴿ البيئات ﴾^(٨) [٨٣] أي : فلما جاءتهم رسلهم بالبيئات من العلم فرحوا بما عندهم . ففيه تقديم وتأخير .
٩ والأكثر^(٩) على أنه تبيين لـ ﴿ ما ﴾ أي : فرحوا بالشيء الذي عندهم من العلم .

-
- (١) وكذا قال أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وذكره العكبري أيضاً ، وهو قول متكلف وفيه مخالفة للظاهر والمعنى .
- (٢) سلف التعليق على حذف الجار والمجرور من جملة الخبر ٢٧٢ . وليس حذف « بها » كحذف منه ، فهو في الثاني حسن كثير ، وفي الأول ضعيف لا يكاد يصح .
- (٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢
- (٤) عز ابن الأنباري والنحاس هذه القراءة إلى ابن عباس ، وزاد ابن جني في المحاسب ٢٤٤/٢ نسبتها إلى ابن مسعود ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى زيد بن علي وابن وثاب .
- (٥) زيادة من ي و ب .
- (٦) انظر الجواهر ٧١٨ ، وإعراب القرآن ٢٢/٢ - ٢٤ ، والبيان ٣٣٥/٢ ، والبحر ٤٧٩/٧ ، وتفسير الطبري ٥٨/٢٤ ، والقرطبي ٣٣٦/١٥ ، وابن كثير ١٤٨/٧ - ١٤٩ ، وجمع التفسير ٣٦٩/٥ . وسياق الآية ﴿ فلما جاءتهم رسلهم بالبيئات فرحوا بما عندهم من العلم ﴾ .
- (٧) هو أبو عبيدة . ونقل المؤلف هذا القول عنه في الجواهر أيضاً ، ولم أصبه في مجاز القرآن ، ولا أعرف أحداً حكى هذا القول عنه ، وهو قول ظاهر التكلف .
- (٨) في الأصل : من البيئات ، والصواب من ي و ب .
- (٩) وم جمع من وقفت على قوله .

سورة حم السجدة

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ
وَتَجْعَلُونَ لَهُ أُنْدَادًا ﴾^(١) [١٩]

٣

ثم قال : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رِوَايَ ﴾^(١) [١١٠]

ظاهر هذه الآية مُشْكِلٌ ، لأن قوله ﴿ وجعل ﴾ عطف على قوله
﴿ خلق ﴾^(٢) ، و ﴿ خلق ﴾ في صلة ﴿ الذي ﴾ فيكون ﴿ جعل ﴾ في صلته
أيضاً ، لأن المعطوف على الصلة في الصلة . وإذا كان كذلك لم يجز الفصل بين
﴿ خلق ﴾ و ﴿ جعل ﴾ بقوله ﴿ وتجعلون له أنداداً ﴾ / .

٦

٢/١١٩

وإن قلت : هو في موضع الحال من الضمير في ﴿ خلق ﴾ أي : قل إنكم
لتكفرون بالذي خلق الأرض معمولاً له أنداداً = فهو وجه^(٣) ، لأن الحال من
الضمير الذي في ﴿ خلق ﴾ لا من نفس الموصول .

٩

(١) انظر البيان ٢٢٧/٢ ، والبحر ٤٨٥/٧ ، والتهيان ١١٢٣ . والسياق : ﴿ ... وتجعلون له أنداداً
ذلك رب العالمين . وجعل ... ﴾ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول متكلف فيه تعسف
بعيد . والآية واضحة كل الوضوح ، وقوله تعالى ﴿ وجعل فيها رِوَايَ ﴾ جملة متأنفة ليست
من الصلة في شيء ، وهو قول العكبري ووافقه أبو حيان ، وهو قول أصحاب الوقف أيضاً ،
فقد نص ابن الأنباري في إيضاح السوقف ٨٧٦ ، والنحاس في القطع ٦٣٣ ، والداني في
المكتفى ٤٩٧ أن الوقف على ﴿ أنداداً ﴾ تام ، وانفرد صاحب منار الهدى ٢٤٦ فذكر أنه وقف
كاف ، وهو سهو منه .

(٣) أجازته صاحب البيان أيضاً متابعاً له . قلت : وما تضمنه بقوله ﴿ ذلك رب العالمين ﴾ وهو
متأنف أيضاً .

قوله عز وعلا : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(١) [١٠]

أي في تَمَّة أربعة أيام ^(٢) ، فحذف المضاف . ولا بدّ من تقديره ، لأن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام ، فإذا حملت هذه الآية على الظاهر كانت ثمانية أيام ، لأنه قال : ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [٩] ثم قال : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [١٠] ثم قال : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [١٢] ؛ فذلك ^(٣) ثمانية أيام ؛ فيكون خلاف قوله ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٤] ^(٤) في المواضع الأخر ^(٥) . فإذا حملت على ما قلنا من أن التقدير : في تمة أربعة أيام أو في انقضاء أربعة أيام = لم يكن في الكلام نَقْضٌ ^(٥) .

[وقوله] ^(٦) : ﴿ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ ﴾ [١٠]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦٤ ، وإعراب القرآن ٢٨/٣ ، وجمع البيان ٥/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٥/٧ ، والتبيان ١١٢٣ ، وتفسير الطبري ٦٢/٢٤ ، والقرطبي ٢٤٣/١٥ ، وجمع التفاسير ٣٧٢/٥

(٢) عن الزجاج ، وهو معنى قول الأخفش والمبرد وغيرهما : هذا مع الأول - وهو قوله ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ - أربعة أيام .

(٣) في الأصل : فبذلك ، وهو خطأ .

(٤) في سورة الأعراف : ٥٤ ، ويونس : ٢ ، وهود : ٧ ، والفرقان : ٥٩ ، والسجدة : ٤ ، وق : ٣٨ ، والحديد : ٤

(٥) ذهب الشيخ الطباطبائي في الميزان ٣٦٤/٢٤ في تأويل قوله تعالى ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ ﴾ إلى أن المراد بالأيام الأربعة الفصول الأربعة ، فالظرف فيه للجملة الأخيرة فقط ، ولا حذف ولا تقدير في الآية ، والمراد ببيان تقدير أقوات الأرض في الفصول الأربعة من السنة . وهو قول جيد بالغ وهو أولى مما ذكره ، والله أعلم .

(٦) زيادة متي .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦٥ ، ولفراء ١٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨/٣-٢٩ ، وجمع البيان ٤/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٦/٧ ، والكتاب ٢٧٥/١ ، ولتقتضب ٣٠٤/٤ ، والكامل ٣٦٩ ، وتفسير الطبري ٦٢-٦٣ ، والقرطبي ٢٤٣/١٥ ، وابن كثير ١٥٥/٧ ، وجمع التفاسير ٣٧٤/٥

بالرفع والنصب والجر^(١) . فالنصب على الحال^(٢) ، أي مستوياتٍ للسائلين
تبن يسألون : مامدةً خلقها ، أو كم مدّة ذلك^(٣) ؟

والجرّ على أن يكون نعتاً للـ ﴿ أيام ﴾ أي في أربعة أيامٍ سواءٍ للسائلين .
والرفع على إضمار « هي » أي : هي سواءٌ للسائلين ، أي هي ذات سواء ؛
لأن ﴿ سواء ﴾ ههنا مصدر .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾^(٥) [١١]
وهذه الآية أيضاً توجب خلق السماء بعد خلق الأرض ؛ لأنه قال : ﴿ خلق
الأرض في يومين ﴾ ثم قال : ﴿ ثم استوى إلى السماء ﴾ ، كما قال في الموضع
الآخر : ﴿ هو الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [سورة
البقرة : ٢٩] ، وقال في آية أخرى : ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا . رَفَعَ سَمَكَهَا
فَسَوَّاهَا . وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا . وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾^(٦) [سورة
النازعات : ٢٧-٣٠] ، وهذه الآية توجب خلق السماء قبل خلق الأرض .
فأبدعَ الناسَ في هذه الآي وتَقَضَّضُوا^(٧) على وجهين :

فقال قوم بظاهر قوله ﴿ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ ﴾ بالذي خلق الأرض في يومين ﴿

- (١) قرأ بالرفع أبو جعفر وقرأ بالجر يعقوب ، وقرأ باقي العشرة بالنصب ، انظر النشر ٣٦٧٢
- (٢) النصب عند سيويه والأخفش والمبرد ومن وافقهم على المصدر ، والظاهر أن المصدر في موضع الحال ، وعند الفراء أنه حال من الأقوات .
- (٣) هذا معنى قول قتادة والسدي والضحاك والحسن . وقيل : للسائلين أي للذين يسألون الله أرزاقهم ويطلبون أقاتهم فإن كلاً يطلب الثبوت ويسأله ، وهو معنى قول ابن زيد .
- (٤) زيادة مني .
- (٥) انظر الجواهر ١٠٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٢/١ ، ومجمع البيان ٦/٥ ، وتفسير الطبري ٢٤/٦٢-٢٤/٦٤ ، والقرطبي ٢٤٣/١٥ ، وابن كثير ١٥٤/٧-١٥٥ ، ومجمع التفاسير ٣٧٤/٥
- (٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٨
- (٧) ابذعروا وتقضضوا كلاهما بمعنى تفرقوا .

وَأَنَّ الْأَرْضَ خَلَقْتَ قَبْلَ السَّمَاءِ ، وَأَنَّهَا دُحِيتٌ بَعْدَ مَا خَلَقْتَ السَّمَاءَ ؛ فَلَا يُوجِبُ
الدُّخُوَ خَلْقَهَا بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ ، لِأَنَّ الدُّخُوَ غَيْرُ الْخَلْقِ .

وقال قوم : إِنَّ « ثُمَّ » لترتيب الخبر على الخبر ^(١) ، أخبر أولاً بخلق الأرض ثم
أخبر بخلق السماء . وقد تقدم مثل هذه الآية آي جمة ^(٢) .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ^(٤)

[١١] ٦

ولم يقل « طائعتين » ليكون طبق قوله ﴿ قَالَتَا ﴾ ، لأن التثنية جمع ، ثم
جمعها بالياء والواو والنون ^(٥) لما وصفها بالطاعة التي هي من فعل العقلاء ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ وَيَوْمَ يُعْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ
يُوزَعُونَ ﴾ ^(٨) [١٢]

- (١) سلف التعليق على هذا ٢٣٥
(٢) انظر ما سلف ٢٣٥-٢٣٦ والتعليق والمصادر ثمة ، و ٤٤١ ، ٨٤٩ . وانظر التعليق على آيات سورة
النازعات في موضعها .
(٣) زيادة من ب .
(٤) انظر الجواهر ٩٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٩/٣ ، ومجمع البيان ٦/٥ ،
والبيان ٢٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٦/٧-٤٨٧ ، وتفسير الطبري ٦٤/٢٤ ، والقرطبي ٢٤٤/١٥ ،
وابن كثير ١٥٦/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٧٤/٥-٣٧٥ ، وابن الشجري ٣١١/١
(٥) في الأصل : بالواو والنون والياء .
(٦) وقيل : التقدير : أتينا بمن فينا طائعين ، عن الكسائي والفراء والنحاس والطبري ومن وافقهم .
وقيل لما خبر بالإتيان أجرى عليهن ما يجري على من يعقل من الذكور ، عن الكسائي والفراء
والنحاس والطبري ومن وافقهم . وقوله « جمعها ... وصفها » يريد السموات والأرضين ،
ولو قال : جمعها ... وصفها لكان أنسب للفظ الآية في قوله ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي
دخان ففعل لها وللأرض أئتيا .. ﴾ .
(٧) زيادة من ي وب .
(٨) انظر الجواهر ٦٤٠ ، ٧١١ ، والحجة ٢٢/١-٢٣ ، ومجمع البيان ٨/٥ ، والبيان ٣٣٨/٢-٣٣٩
والتيبان ١١٢٥ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية ١٠١٦

﴿ يوم ﴾ نصب بمدلول قوله ﴿ فهم يوزعون ﴾ لأنَّ « يوماً » بمنزلة « إذا »
ولا ينتصب بقوله ﴿ وَنَجَّيْنَا^(١) الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١٨] لأنه ماض ،
وقوله ﴿ يوم يحشر ﴾ مستقبل ، فلا يعمل فيه الماضي .

٣

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وما كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٢]

﴿ تستترون ﴾ لازم ، أي : ما كنتم تستترون من أن يشهد عليكم ، فحذف
« من » فأفضى الفعل إلى « أن » فنصبه / عند سيبويه ، وهو باق على الجر عند
الخليل^(٤) .

٦ ١/١٢٠

قوله عز وعلا : ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ^(٥) ﴾

[٢٣]

﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ ظنكم ﴾ خبر الابتداء ، و﴿ الذي ظنتم ﴾
صفة له ، وقوله ﴿ أرداكم ﴾ خبر بعد خبر ، وإن أضمرت فيه « قد » فجعلته
حالاً جاز ، أي : ذلك ظنكم مردياً إياكم^(٦) .

٩

١٢

ويجوز^(٧) أن يكون ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و﴿ ظنكم ﴾ بدل منه .
و ﴿ أرداكم ﴾ خبره .

(١) كان في النسخ : وأنجينا ، وهو خطأ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٣/٣٥-٣٦ ، والبيان ٢/٣٣٩

(٤) سلف تنبيها ١٧٧ أنه منصوب عند الخليل وأن الجر وجه قوي عند سيبويه وهو قول الكسائي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٢ ، وإعراب القرآن ٣/٣٦ ، وجمع البيان ١٠/٥ ، والبيان ٢/٣٣٩ ، والبحر ٧/٤٩٢ ، والقطع ٦٢٤

(٦) أجاز الوجهين الفراء ومن وافقه . وقد أجاز الفراء الحال ولم يقدر « قد » فخطأه النحاس لأن البصريين لا يجيزون أن يقع الماضي حالاً إلا إذا كانت معه « قد » ظاهرة أو مقدره ، وهو مذهب الفراء في أكثر كلامه ، انظر تحقيق هذا ٢٣٤

(٧) أجازة النحاس وغيره ، واختاره أبو حيان .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ ذَلِكْ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ ﴾ [٢٨]^(٢)

فيه الوجهان المتقدمان في هذه الآية^(٣) . ويجوز فيه وجه ثالث ، وهو أن

٣ يكون ﴿ النار ﴾ ابتداءً ، و ﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾ [٢٨] خبراً ، ويكون الوقف^(٤) على قوله ﴿ أعداء الله ﴾ .

ومعنى ﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾ : لهم هي دار الخلد . فهذا من باب

٦ « التجريد » وقد تقدمت نظائرها^(٥) .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ
وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ . نَزَّلْنَا مِنْ غَفُورٍ
رَحِيمٍ ﴾ [٣١-٣٢]^(٦)

٩ إن جعلت ﴿ نَزَّلْنَا ﴾ جمع « نازل » ك « شارف » و « شرف » كان حالاً
من الضمير المجرور في قوله ﴿ ولكم فيها ما تدعون ﴾ أعني الكاف والميم ، أي لكم
١٢ فيها نازلين . ويكون قوله ﴿ من غفور رحيم ﴾ في موضع نصب صفة
لـ « نَزَّلْنَا » ، أي نازلين من أمر غفور رحيم .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٦٥-٦٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٦ ، ولفراء ١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣٨٣ ، ومجمع البيان ١١/٥ ، والبيان ٣٣٩/٢ ، والبحر ٤٩٥/٧ ، والبصريات ١٠٩ ، والخصائص ٤٧٤/٢

(٣) أجاز الزجاج وغيره أن يكون النار بدلاً من الجزاء ، وهو ظاهر قول الأخفش ، أو خبراً لمبتدأ محذوف والجملة تبين للجزاء . وظاهر كلام المؤلف أنه يجوز أن يكون ذلك مبتدأ وجزاء خبره والنار خبراً آخر أو يكون جزاء بدلاً من ذلك والخبر النار .

(٤) انظر منار الهدى ٢٤٧

(٥) ص ٩٤ - ٩٥

(٦) انظر الجواهر ٢٦١-٢٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٦-٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٣٩٧/٣ ، ومجمع البيان ١٢/٥-١٢ ، والبيان ٢٣٩/٢-٢٤٠ ، والبحر ٤٩٧/٧ ، وتفسير الطبري ٧٤/٣٤ ، وكان في النسخ « نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا إلى قوله نزلنا من غفور رحيم » فأتمته .

قال أبو علي ^(١) : ولا يكون قوله ﴿ من غفور رحيم ﴾ ظرفاً معمول قوله ﴿ ولكم ﴾ ^(٢) لأنه قد عمل في الظرف ، وهو ﴿ فيها ﴾ ، فلا يعمل في ظرف آخر . قال : ولا يجوز في هذا الوجه أن يكون ﴿ من غفور رحيم ﴾ متعلقاً بـ ﴿ تدعون ﴾ لأن حال المجرور قد فصل بينها ^(٣) . ولكن إن جعلت ﴿ نزلاً ﴾ حالاً من الضمير المرفوع في ﴿ تدعون ﴾ على تقدير : تدعون أنتم نزلاً = جاز أن يتعلق « من » بـ ﴿ تدعون ﴾ لأن الحال والظرف جميعاً في الصلة . وهذا ^(٤) يدل على أن الحال بما في الصلة في الصلة ، وليس كالحال عن الموصول ؛ لأن الحال عن الموصول تؤذن بتامه ، فيصير فاصلاً بين الموصول وما بعد الحال من الصلة .

ويجوز أن يكون ﴿ نزلاً ﴾ حالاً ^(٥) من الموصول ، وهو [ما] ^(٦) من قوله ﴿ ماتدعون ﴾ أي : ولكم فيها ماتدعون نزلاً . ولا يكون جمع « نازل » وإنما « نزل » ههنا كقوله : ﴿ هذا نُزِّلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [سورة الواقعة : ٥٦] ، وهو

(١) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه . ولم يصرح المؤلف في الجواهر بأن هذا عن أبي علي وهو نحو ما هنا . لكن نقل الطبرسي عن أبي علي في « نزل » وجهين : أحدهما أن يكون جمع نازل ويكون حالاً من الضمير في « يدعون » ، وعليه يتعلق « من غفور » بـ « يدعون » . والثاني أن يكون النزل ما يجعل المضيفان فيكون حالاً من « ما » ، وقوله « من غفور » صفة له .

(٢) في الأصل وي : « ولا يكون قوله من غفور رحيم حالاً من قوله ولكم » . والظاهر أنه سهو من المؤلف أصلحه بعد وقوع على الصواب في ب . قال المؤلف في الجواهر : « ولا يجوز أن يكون [من] متعلقاً بـ « لكم » على أن يكون ظرفاً . لأنه تعلق به ظرف آخر وهو « فيها » ... ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير المجرور في « لكم » لأنه لا يكون منه حالان ، كما لا يكون له ظرفان » اهـ .

(٣) في الأصل : بينها . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : وهو .

(٥) في الأصل : حال ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ب .

ما يُجْعَل للضيفان . وهذا إنما يكون على قول من رفع بالظرف ، كقولهم : في الدار زيد قائماً .

فأما من رفع بالابتداء فلا يكون حالاً من « ما » ولكن يكون حالاً من الضمير في الظرف ، أو من الضمير المنصوب المحذوف ، أي ما تدعونه نزلاً^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾ [٣٧]^(٣) ولم يقل « خَلَقَهَا » . فيجوز أن يعود إلى الآيات^(٤) ، أي اسجدوا لله الذي خلق الآيات .

فأما أن يعود إلى الشمس والقمر والليل والنهار فإنه لا يصح لأن المذكّر والمؤنث إذا اجتمعا كانت الغلبة للتذكير دون التأنيث^(٥) .

قوله عز و علا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [٤١]^(٦)

(١) وقيل نزلاً نصب على المصدر من معنى ما قبله أي أنزلكم ربكم نزلاً . وهو قول الأخفش ، ووافق الطبري وأجازه النحاس وغيره ؛ وتقل النحاس عن الأخفش أيضاً أنه يجوز أن يكون مصدرأ في موضع الحال أي منزلين نزلاً ، فتكون الحال من الضمير في « تدعون » ، وقيل التقدير : منزلاً نزلاً فتكون الحال من « ما » .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٨/٣ ، ومجمع البيان ١٤/٥ ، والبيان ٣٤٠/٢ ، والبحر ٤٩٨/٧-٤٩٩ . وتفسير الطبري ٧٧/٢٤ ، والقرطبي ٣٦٤/١٥ ، ومجمع التفسير ٣٨٦/٥ ، وسياق الآية : ﴿ ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ .

(٤) ذكره الطبرسي وأبو البركات وأبو حيان .

(٥) مقاله المؤلف صحيح في نفسه ، لكنه لا يرد على قول من ذهب إلى أن الضمير يعود إلى الشمس والقمر والليل والنهار ، لأن ذلك جمع وكل جمع لغير العقلاء مؤنث ، وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما . وأجازه الطبرسي وأبو حيان وغيرهما .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/٣٨ و ١/٤٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٧-٤٦٨ ، وللغراء ١٩/٢ ، وإعراب القرآن ٤٢/٣-٤٣ ، ومجمع البيان ١٥/٥ ، والبيان ٢٤١/٢ ، والبحر ٥٠٠/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٧٧-٨٧٨ ، ولقطع ٦٣٥-٦٣٦ ، والملغني ٧١٠ ، ٧١٢ ، ٨٢٥

لم يذكر لـ « إن » خبراً^(١) ، والتقدير : إن الذين كفروا بالذكر يُعذبون^(٢) ، فحذف الخبر .

٣ وقيل^(٣) : بل الخبر قوله ﴿ أُولَئِكَ يَنَادُونَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [٤٤] .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ [٤٧]^(٥)

٢/١٢٠ التقدير : أين شركائي على زعمكم / .

٦ [قوله تعالى]^(٦) : ﴿ قَالُوا أَذْنَاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾ [٤٧]^(٧)

﴿ ما ﴾ نفي ، وعلقت معنى الإيدان والعلم . وكذا مذهب الأخفش في قوله : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾^(٨) [٤٨] .

(١) اختار أكثر النحويين ومنهم الأخفش والكسائي والفراء والنحاس وغيرهم أن الخبر محذوف ، واختلفوا في تقديره .

(٢) هذا قريب من قول الكسائي في تقديره : « يلقون في النار » ، ودل على هذا الحذف قوله قبل هذا ﴿ أفن يلقى في النار ﴾ . وذهب الفراء إلى أنه محذوف دل عليه ما بعده وهو قوله ﴿ وإنه لكتاب عزيز . لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ فقدره النحاس عنه : « قد كفروا بمعجز لم يأت إلا من عند الله » ، وقيل غير ذلك .

(٣) وهو قول عزي إلى أبي عمرو ، وأجازه الأخفش والنحاس وغيرهم . قال الحوفي : « يرد على هذا القول كثرة الفصل وأنه ذكر هناك عن تكون الإشارة إليهم وهو قوله ﴿ والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد ﴾ « أهد عن البحر .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبحر ٥٠٤/٧

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر شرح الصع اللوح ١/٥٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٨ ، وللفراء ٢٠/٣ ، وإعراب القرآن

٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٤/٧

(٨) انظر شرح الصع اللوح ٢/٤٩ و ١/٥٩ ، والجواهر ٤٢٨ ، ٧٥٥ ، ٨٥٩ ، ٩٥٩-٩٦٠ ، وإعراب

القرآن ٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٤/٧ ، والبغداديات ٤٢ ،

والمسائل المنثورة ٦٦

وكانه إذا كان النفي واقعاً بعد « الظن » و « العلم » كان جارياً مجرى القسم ، فيكون حكمه حكم القسم^(١) .

وكان سهل^(٢) يقف على قوله ﴿ وَظَنُّوا ﴾^(٣) ، وهذا عندهم ليس بالوجه ، لأنه إذا لم يُذكر للظن مفعول كان مجاباً بجواب القسم^(٤) . وكان التقدير عند سهل : ﴿ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا ﴾ [٤٨] أي ظنوا ظناً ، ثم ابتداء فقال : ﴿ ما لهم من محيص ﴾ .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [٤٩] أي من دعائه الخير ، فحذف الفاعل وأضافه إلى المفعول .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ أَضَلُّ ﴾ [٥٢]^(٨)

(١) قد تجرى أفعال العلم مجرى القسم فتعامل معاملته في أن تجاب بجوابه ، وذلك لإفادتها التحقيق ، ويحمل عليها الظن إذا أفاد التحقيق . انظر في ذلك الكتاب ٥٦٦/١ ، والمسائل المنثورة ٦٦ . وسر الصناعة ٤٠٠ . والجواهر ٤٥١ ، وشرح اللمع للمؤلف الموح ١/٤٩ و ٢-١/٥٩ ، ولابن برهان ٣٩٦-٣٩٧ ، وشرح الكافية ٢٨١/٢ ، والملغني ٥٢٤ ، والممع ٢٣٢/٢-٢٣٤

(٢) هو أبو حاتم السجستاني .

(٣) وأجاز الوقف عليه ابن الأنباري أيضاً . انظر إيضاح الوقف ٨٧٨ ، والقطع ٦٣٦ ، والمكتفى ٤٩٩ ، ومنار الهدى ٢٤٨

(٤) نقل المؤلف في شرح اللمع عن الأخفش قوله : « إذا لم تُعدَّ هذه الأفعال فصيحة ألا تجرى مجرى القسم » .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٧٨ ، ٧٣٩ . ومعاني القرآن للقرآء ٤٠٤/٢ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٤/٧ ، والبصريات ٢٥٩ ، والبغداديات ١٣٤ ، ٢٨٠ ، والإيضاح ١٥٧ ، والحلبيات ٣٩٢ ،

والخصائص ٢٤٨/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٦ ، والممع ٧٣/٥-٧٤ ، وما سلف ٦٢٧ ، ٧٨١ ، ١١٤٩

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر البيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٥/٧

﴿ مَنْ ﴾ استفهام ، و ﴿ أَضَلُّ ﴾ خبره ، وأغنيا عن مفعولي ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ ^(١) .

٣ وكان نافع يبدل ألفاً فيقرأ ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ ^(٢) . وكان علي ^(٣) يحذف الهمزة حذفاً في جميع ما اتصلت به همزة الاستفهام ، نحو ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي ﴾ ^(٤) [سورة الملق : ١٠] ^(٥) ، ﴿ أَرَأَيْتُمْ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ [سورة النجم : ١٦] . فإذا ^(٦) لم يتصل به همزة الاستفهام لم يحذفها ، نحو ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٧] ، و ﴿ رَأَى الشَّمْسَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٨] وما أشبه ذلك . وإنما حذفه لأنه استثقل همزة الاستفهام مع همزة أخرى لما اتصلت بكلمة واحدة .

قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ ^(٧)

[٥٢]

١٢ الباء زيادة ، والمفعول محذوف ^(٨) ، والتقدير : أولم ^(٩) يكفك ربك .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن المفعول الأول محذوف والتقدير أَرَأَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، والجملة في موضع المفعول الثاني ، وهو تكلف . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَكَ ٣٩٧

(٢) كذا حكى عنه أبو عبيد ، ورويت من طريق الأزرق عن ورش عن نافع ، وإذا أبدلها مدً لالتقاء الساكنين ، والمشهور عنه - وهو ما في السبعة والتهذيب - أنه يسهلها بين بين . وقد سلف التعليق على القراءة في الكلام على الآية ٤٠ من سورة الأنعام ص ٣٩٦-٣٩٨

(٣) هو الكائي ، وسلف التعليق على قراءته أيضاً .

(٤) في الأصل : أَرَأَيْتَ ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٥) في الأصل : أَرَأَيْتُمْ ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٦) في الأصل : وإذا ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٨٥٥ ، والفراء ٢١٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧/٢ ، ومجمع البيان ٢٠/٥ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٥/٢-٥٠٦

(٨) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى وعلى حذف المفعول ٢٨٩-٢٩٠

(٩) في الأصل : ألم .

وقوله : ﴿ أنه على كل شيء ﴾ بدل من « ربك » على تقدير : أولم يكفك شهادة ربك على كل شيء ، فالمفعول محذوف والباء زيادة ، و « أن » مع اسمه وخبره في موضع الجر إذا أبدلته من اللفظ ، وإن حملته على الموضع فهو في موضع الرفع ، لأن الجار والمجرور في موضع الرفع^(١) ، والبدل كالعطف ، فكما جاز ﴿ ولا أصغَرَ ﴾ ، ﴿ ولا أصغَرَ ﴾^(٢) [سورة يونس : ٦١] جاز أيضاً في موضع « أن » الوجهان ، وقد جاء ﴿ مالكم من إله غيره ﴾^(٣) [سورة الأعراف : ٥٩]^(*) و ﴿ غيره ﴾ .

(١) أجاز الوجهين الفراء والنحاس وغيرها .

(٢) سياق الآية : ﴿ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩

سورة عسق

قوله عز و علا : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾ ^(١) [٣]
 و ﴿ يُوحَى إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) . فن قال ﴿ يُوحَى ﴾ كان قوله ﴿ الله العزيز
 الحكيم ﴾ [٢] مرتفعاً بفعل مضمر دل عليه يوحى ^(٣) ، ك ﴿ رجال ﴾ في قوله
 ﴿ يُسَّخَّرُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ ^(٤) [سورة النور : ٣٦-٣٧] ، وكالبيت ^(٥)
 الذي أنشدناه هناك .

ومن قال ﴿ يُوحَى ﴾ فهو ظاهر يرتفع لفظه ﴿ الله ﴾ به .
 [قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّيَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .
 فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٧) [١٠-١١]
 ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الله ﴾ عطف بيان ، وقوله ﴿ ربي ﴾ نعت ^(٨)
 له ، والخبر قوله ﴿ عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ .

- (١) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٩٣/٢ ، والحجة ٢٥٠/٤-٢٥١/٤ خم ، ومجمع البيان ٢١/٥ ، والبيان ٣٤٤/٢-٣٤٥ ، والبحر ٥٠٧/٧-٥٠٨ .
- (٢) قرأ ﴿ يسوحى ﴾ ابن كثير وحده وقرأ الباقون ﴿ يوحى ﴾ . انظر السبعة ٥٨٠ ، والتيسير ١٩٤ ، والنشر ٢/٢٦٧ .
- (٣) وهو قول الفراء وأبي علي وأحد قولي الكسائي ومن وافقه . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون ﴿ الله ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ العزيز الحكيم ﴾ أو يكون ﴿ العزيز الحكيم ﴾ نعتاً والخبر ﴿ له ما في السموات وما في الأرض ﴾ [٤] .
- (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٤٧-٩٥٢ .
- (٥) وهو : لِيُبَيِّنَ لِيَزِيدَ ضَارِعَ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٍ مِمَّا تَطْيِئُ الطَّوَائِحَ زِيَادَةَ مَنْ ي وَ ب .
- (٦) انظر إعراب القرآن ٥١٣/٢ ، والبيان ٢٤٥/٢ ، والبحر ٥٠٩/٧ ، والتبيان ١١٣١ .
- (٨) أو خبر ، وقوله ﴿ عليه توكلت ﴾ خبر بعد خبر ، انظر التبيان .

وقوله ﴿ فاطر السموات ﴾ خبر بعد خبر^(١) . وقيل^(٢) : هونعت لقوله ﴿ ربي ﴾ . وإن شئت كان بدلاً^(٣) ، وإن شئت كان خبر ابتداء مضمراً^(٤) ، أي هو فاطر .

٣

[وقوله]^(٤) : ﴿ يَذْرُؤُكُمْ فِيهِ ﴾^(٥) [١١]
 قيل : الماء كناية عن المصدر ، أي يذروكم في الذرء^(٦) [أي يذروكم في جملة
 المخلوقات]^(٧) .

٦

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٨) [١١]

- (١) أجازته أبو البركات والعكبري وأبو حيان .
 (٢) أجازته النحاس ومن وافقه .
 (٣) أجازته أبو البركات متابعاً المؤلف من غير تصريح بالنقل عنه . وهذا وجه ضعيف لأن البدل بالصفات ضعيف ، انظر ما سلف من التعليق ص ٧
 (٤) زيادة مني .
 (٥) انظر الجواهر ٥٦٧ ، ٨٤٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥١/٣ ، ومجمع البيان ٢٣/٥-٢٤ ، والبحر ٥١٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩-٨/٢٥ ، والقرطبي ٨/١٦ ، وابن كثير ١٨٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٠٠/٥ ، والكشاف ٤٦٢/٣ . وسياق الآية ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام يذروكم فيه ﴾ .
 (٦) وهو الخلق ، عن النحاس والحافظ ابن كثير وهو معنى قول السدي ومجاهد ، وقيل الماء لذلك الجعل ، ذكره الطبري والقرطبي وغيرها وهو قول الزمخشري .
 (٧) زيادة من ب .
 (٨) انظر الجواهر ٦٧٣ ، ٨٢٩ ، ٩٠٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، ٢٠٣ ، وإعراب القرآن ٥٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٤/٥ ، والبيان ٢٤٥/٢ ، والبحر ٥١٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩/٢٥ ، والقرطبي ٩-٨/١٦ ، ومجمع التفاسير ٤٠٠/٥ ، والمقتضب ١٤٠/٤ ، والأصول ٢٩٤/١ ، ٤٢٨ ، وضرورة الشعر ١٦١-١٦٢ ، والبغداديات ١٥٩-١٦٠ ، والعنديات ١٧٥-١٧٦ ، وسر الصناعة ٢٩١ ، ٢٩٤-٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، وأسرار البلاغة ٢٨٤ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، والمغني ٢٢٧-٢٢٨ ، وانظر بحثاً جيداً في هذه الآية للدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه (النبأ العظيم ، نظرات جديدة في القرآن) ص ١٣٢-١٣٦

الكاف زيادة^(١) ، أي ليس مثله شيء : لأنه ينفي المثلية ، لأنه^(٢) يثبتها . / وإذا لم تجعلها زيادةً كان إثبات المثل .

١/١٢١

٢ وقيل : بل المضاف محذوف ، والمثل بمعنى الصفة ، والتقدير : ليس كصاحب صفته شيء ، وصاحب صفته هو ، أي ليس كهو شيء^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ

٦

بِهِمْ ﴾ [٢٢]^(٥)

[أي جزاؤه واقع بهم]^(٤) فحذف المضاف ، وهو يعود إلى الكسب الذي دل عليه ﴿ مَا كَسَبُوا ﴾ أي جزاء كسبه واقع بهم^(٦) .

٩

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٧)

[٢٣]

إن شئت كان التقدير : ذلك الذي يبشر الله به عباده الذين آمنوا ، فحذف الباء ثم حذف الهاء^(٨) .

١٢

(١) وهو قول الأخفش والمبرد والنحاس وابن السراج وأبي علي والسيرافي وأبي الفتح وأكثر الناس . و « مثل » في هذا القول أطلق على نفس الشيء .

(٢) أي لأن الكاف يثبت المثلية ، وعبارته مضطربة .

(٣) ذكر هذا القول الطبرسي ، وذكره أبو حيان ولم يقدر فيه حذف المضاف .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٦ ، ٧٨٠ ، وإعراب القرآن ٥٧/٣ ، والبحر ٥١٥/٧

(٦) نحوه في البحر : وبال كسبه . وقيل التقدير : العقاب ، عن النحاس ، وقيل : العذاب ، عن أبي حيان ، ومؤدى ذلك واحد .

(٧) انظر الجواهر ٣١٥ ، ٤٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، وجمع البيان ٢٨/٥ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٥/٧-٥١٦ ، والعضديات ١٣١ ، وابن الشجري ٧/١ ، والمغني ٧٠٩ ، ٧٢٧ ، والخزانة ٥٢١/٢ ، وما سلف ٥٢٠

(٨) هذا قياس قول أبي علي ومن وافقه ، وقياس قول سيبويه أنه حذف الجار دفعة واحدة ، وقد سلف التعليق على هنا ٢٨ ، وسلف أيضاً بسط التعليق على حذف الجار والعائد إلى الموصول من جملة الصلة ٧٤٥

وإن شئت كان حُكِّمَ « الذي » حُكِّمَ « ما » ويكون مصدرياً^(١) ، أي ذلك تبشير الله عباده الذين آمنوا .

٣ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ فَإِن يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾^(٣) [٢٤]

٦ ﴿ يَمْحُ اللَّهُ ﴾ ليس بمعطوف على ﴿ يَخْتِمُ ﴾^(٤) ولكن الواو حُذِفَ في المصحف في الخط^(٥) ، كما جاء ﴿ سَنَدَعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ [سورة العلق : ١٨] . وإنما لم يكن معطوفاً على ﴿ يَخْتِمُ ﴾ لأنَّ مَحَوَ الباطل واجب وليس مُعَلِّقاً بالشرط . ويدل^(٦) على أن قوله ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ مستأنف = قوله تعالى ﴿ وَيَحِقُّ الْحَقُّ ﴾ [٢٤] فرفع ، ولو كان مجزوماً لقال « وَيَحِقُّ الْحَقُّ »^(٧) .

وقيل^(٨) : إن قوله ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ ﴾ عطف على قوله ﴿ يَخْتِمُ ﴾^(٩) والمعنى :

(١) وهو قول يونس ، قال المؤلف في الجواهر : « ويحكى عن يونس أنه أجرى « الذي مجرى » ما » فجعله في حكم المصدر على تقدير ... ذلك تبشير الله عباده » اهـ . وأجازه الأخفش وأبو علي وابن جني ومن وافقهم ، والجمهور ممنوا ذلك ، انظر ما سلف ٥١٩ - ٥٢٠ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ٢٠١/٧٨ ، ومعاني القرآن للفرآء ٢٣/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٢/٦٠ ، ومجمع البيان ٢٨/٥ ، والبيان ٣٤٧/٣ ، والبحر ٥١٧/٧ ، وتفسير الطبري ١٨/٢٥ ، والقرطبي ٢٥/١٦ ، وابن كثير ١٩٢/٧ ، والخصائص ٢٩٢/٢ و ١٣٤/٣ . ورسم في ب هنا « ويمح » وفي الأصل وي « ويمحو » وكذا هو في النسخ في المواضع الآتية ، فرسمته كله بلا واو اتباعاً لرسم المصحف .

(٤) والوقف على ﴿ قلبك ﴾ تمام ، انظر إيضاح الوقف ٨٨١ ، والقطع ٦٤١ ، والمكتفى ٥٠٣ ، وثمار الهدى ٢٤٩ .

(٥) انظر المصادر السالفة ، والمقتنع ٣٥ .

(٦) هذا دليل صناعي صحيح ، ومعنى الآية قاطع بأنه مستأنف .

(٧) قال المؤلف في شرح اللمع : « ... ولو كان محمولاً على قوله يختم لقال ويحق ، بالكسر » اهـ ، أو لقال « ويحق » بالفتح .

(٨) هذا قول حكاه يعقوب الخضرمي ، فالوقف على ﴿ الباطل ﴾ ، انظر القطع وثمار الهدى .

(٩) في الأصل وي : ويختم . والصواب من ب .

وَيَحِ اللَّهُ الْبَاطِلَ بَأْنَ يُنَزِّلُهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ آخَرَ^(١) . وَيَكُونُ قَوْلُهُ ﴿ وَيَحِقُّ ﴾ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ ، كَمَا أَنَّ مِنْ قَالٍ ﴿ وَيَحِقُّ ﴾ فَكَسْرُ بِنَاءِ عَلَى الْكَسْرِ^(٢) .

٣

[قَوْلُهُ تَعَالَى]^(٣) : ﴿ وَمَا بَثُّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾^(٤) [٢٩]

أَيُّ فِي إِحْدَاهُمَا^(٥) ، فَحَذْفُ الْمُضَافِ ، كَقَوْلِهِ ﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا لِلْوَلُوِّ ﴾^(٦) [سورة الرحمن : ٢٢] أَيُّ مِنْ أَحْدَهُمَا^(٧) ، فَحَذْفٌ .

(١) قَالَ الْمَوْلَفُ فِي شَرْحِ اللَّعِّ : « فَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ : فَإِنْ يَشَأُ اللَّهُ يَحْتَمُ عَلَى قَلْبِكَ وَيَنْزِلُ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ آخَرَ فِتْرَاءَكَ لَوْ افْتَرَيْتَ وَيَحِ اللَّهُ الْبَاطِلَ عَلَى لِسَانِهِ » اهـ .

(٢) يَرِيدُ أَنْ « وَيَحِقُّ » مَجْزُومٌ ، وَالضَّمُّ فِيهِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ كَمَا أَنَّ الْكَسْرَ كُنْذَكَ . وَهَذَا لَا يَسْتَبِغُ لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَوَّلُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الضَّمُّ فِي « وَيَحِقُّ » إِنْ كَانَ مَجْزُومًا لِأَنَّ الضَّمَّ فِي الْمَدْعَمِ فِي نَحْوِ لَمْ يَزِدْ لِلِاتِّبَاعِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِتِّبَاعُ فِي « وَيَحِقُّ » لِأَنَّ الْحَاءَ مَكْسُورَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّبِعَهَا ضَمُّ الْيَاءِ لِأَنَّ الْحَاءَ مُتَحَرِّكَةٌ وَهِيَ حَاجِزٌ حَصِينٌ . وَالثَّانِي : أَنَّ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ﴿ وَيَحِ ﴾ مَجْزُومٌ بِالضَّمِّ عَلَى ﴿ يَحْتَمُ ﴾ يَقِفُ عَلَى ﴿ الْبَاطِلِ ﴾ ، فَيَكُونُ ﴿ وَيَحِقُّ ﴾ رَفْعًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . وَمَا ذَكَرَهُ الْمَوْلَفُ مُتَكَلِّفٌ فِيهِ خَطَأً كَمَا رَأَيْتُ .

أَمَّا « لَمْ يَزِدْ » فَيَجُوزُ فِيهِ الْكَسْرُ عَلَى الْأَصْلِ فِي اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَالضَّمُّ لِلْخَفَةِ ، وَالضَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ ، انظُرِ الْمَوَاصِرَ الَّتِي أَطْلَعْنَا عَلَيْهَا ص ١٢ (٣) زِيَادَةٌ مِنْ نِي وَب .

(٤) انظُرِ الْجَوَاهِرَ ٧٤ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢٤/٣ ، وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٦١/٣ ، وَمَجْمَعِ الْبَيَانَ ٣١/٥ ، وَالْبَيَانَ ٣٤٨٧ ، وَالْبَحْرَ ٥١٨/٧ ، وَتَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٢٠/٢٥ ، وَالْقُرْطُبِيِّ ٢٩/١٥ ، وَابْنِ كَثِيرٍ ١٤٩/٧ ، وَمَجْمَعِ التَّفْسِيرِ ٤١٢/٥ . وَسِيَاقُ الْآيَةِ : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثُّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ .

(٥) هَذَا قَوْلُ الْفَرَاءِ ، وَعَزَى إِلَى أَبِي عَلِيٍّ ، وَأَجَازَهُ الْقُرْطُبِيُّ وَأَسْوَحِيَّانُ وَمَنْ وَافْتَقَاهَا . وَأَنْكَرَهُ النَّحَّاسُ ، قَالَ : « وَالَّذِي قَالَهُ [يَعْنِي الْفَرَاءَ] لَا يَحْرَفُ فِي تَفْسِيرِهِ وَلَا لَفَةً » اهـ . وَرَأَى أَنَّ التَّثْنِيَةَ عَلَى بَابِهَا وَقَالَ : « وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِكُلِّ مَا يَتَحَرَّكُ فِيهِ شَيْءٌ دَبٌّ فَهِيَ دَابٌّ ثُمَّ تَدْخُلُ الْهَاءُ لِلْمِبَالِغَةِ فَتَقُولُ دَابَّةٌ » اهـ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ وَجَمِيعُ الْحَيَوَانَاتِ ، وَانظُرْ تَأْوِيلَ الْآيَةِ فِي الْمَوَاصِرِ السَّالِفَةِ .

(٦) انظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي الْجَوَاهِرِ ٧٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١١٥/٣ ، وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٣٠٥/٣ ، وَالْحِجَّةَ ٣٤٢/٤-٣٤٤ خَمْ ، وَمَجْمَعِ الْبَيَانَ ٢٠١/٥ ، وَالْبَحْرَ ١٩١/٨-١٩٢ ، وَتَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٢٧٧-٧٨ ، وَالْقُرْطُبِيِّ ١٦١/١٧-١٦٣ ، وَابْنِ كَثِيرٍ ٤٦٨/٧ ، وَمَجْمَعِ التَّفْسِيرِ ١٤٠/٦ ، وَمَجَازِ الْقُرْآنِ ٢٤٤/٢

(٧) هَذَا قَوْلُ أَبِي عَبِيدَةَ وَالْفَرَاءِ وَالزَّجَّاجِ وَأَبِي عَلِيٍّ وَمَنْ وَافْتَقَاهُمْ . وَرَدَّهُ النَّحَّاسُ أَيْضًا ، قَالَ : « فِي =

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَاهِدُونَ ﴾ ^(٢) [٣٥-٣٤]

بنصب الميم ورفعها ^(٣) . فالنصب لكونه بعد الجزاء ^(٤) مع اعتبار التبعية للام ^(٥) . والرفع على الاستئناف .

[قوله تعالى ^(٦) : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ ^(٧) [٢٧]

إن ^(٨) شئت كان ﴿ هم ﴾ تأكيداً لما في ﴿ غضبوا ﴾ ، و ﴿ يغفرون ﴾ جواب ﴿ إذا ﴾ . وإن شئت كان « فهم يغفرون » قضاة الفاء ^(٩) ، ويكون

= هذا من البعد ما لا يخفاء به على ذي فهم أن يكون منها من أحدهما ... » ثم ذكر أربعة أقوال أخرى في تأويل الآية تبقي الآية على ظاهرها من إرادة التثنية ، فقيل : يخرج من المواضع التي يلتقي فيها الماء المالح والماء العذب ، وقيل غير ذلك ، انظر كلامهم في تأويلها في المصادر السالفة .

- (١) زيادة من ي .
- (٢) انظر شرح اللع اللوح ٢/١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٣/٢ ، والحجة ٢٥٢-٢٥٢/٤ خم ، وجمع البيان ٣٢-٣١/٥ ، والبيان ٣٤٩/٢ ، والبحر ٥٢٠/٧-٥٢١ ، والكشاف ٤٧٢/٣ ، وما سلف ٢٠٥ .
- (٣) قرأ بالرفع نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر السبعة ٥٨١ ، والتيسير ١٩٥ ، والنشر ٣١٧/٢ .
- (٤) في قوله تعالى : ﴿ إنا يشأ يسكن الريح فيظلمن رواكد على ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور [٢٢] أو يوبقهن ... ﴾ .
- (٥) انظر ما سلف ٢٠٦ . وما ذكره من اعتبار التثنية شيء انفرد بذكره فيما أعلم . وقد قيل في تأويل ذلك أقوال متكفية ، انظر البحر .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر جمع البيان ٣٣/٥ ، والبيان ٣٤٩/٢ ، والبحر ٥٢٢/٧ .
- (٨) في الأصل وي : فإن .
- (٩) أجاز هنا هنا وقد قال فيما سلف ١٣٤ إن إضمار الفاء ليس بالفصح وموضعه الشعر ، وكنا قال أبو حيان ، انظر ما سلف من التعليق ١٣٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ . وأجاز أبو حيان أن يكون « هم » مبتدأ و « يعفون » خبر وإذا متعلقة ب « يغفرون » ، فتكون إذا ظرفية غير شرطية .

﴿ هم ﴾ ابتداءً ، و ﴿ يغفرون ﴾ خبراً^(١) .

وكذا ﴿ هم يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٢) [٢٩]

٣ إن شئت كان وصفاً^(٣) للمنصوب قبله ، و ﴿ ينتصرون ﴾ جواب
﴿ إذا ﴾ . وإن شئت كان التقدير « فهم ينتصرون »^(٤) .

٦ وقياس قول سيبويه أن يرتفع ﴿ هم ﴾ بفعل مضر دل عليه
﴿ ينتصرون ﴾^(٥) لأنه قال^(٦) : [إذا قلت^(٧) : إن تأتي زيداً^(٨) يَضْرِبُ ، يرتفع
« زيد » بإضمار فعل دل عليه « يضرب » . والآية تدل على ما ذهب إليه من
قوله^(٩) : « أزيد إذا أتاك تَضْرِبُ^(١٠) » إذا جعلته^(١١) جواباً ولم تنو به التقديم ،

(١) في الأصل : خبر ، وهو صواب .

(٢) انظر الجواهر ٥٤٨-٥٤٩ ، ومجمع البيان ٣٣/٥ ، والبيان ٢٥٠/٢ ، والبحر ٥٢٢/٧ ، والمفني

١٣٥-١٣٦ . وسياق الآية : ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ .

(٣) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هنا ٣٣ . وأجاز هذا الوجه من قبله الخوئي ، قال أبو
حيان : « وفي هذا نظر ، وفيه النصل بين اللؤكد والتوكيد بالفاعل ... » اهـ .

(٤) القول فيه كقول في سابقه ، انظر ح ٩ من الصفحة السابقة . وذهب ابن هشام إلى أن « هم »
مبتدأ وينتصرون خبر وإذا متعلقة بينتصرون ، وهي ظرفية غير شرطية .

(٥) وقيل هذا القول أيضاً في الآية السابقة ، انظر البحر .

(٦) عبارة سيبويه ٤٥٨/١ : « واعلم أن قولهم في الشعر إن زيداً يأتيك يكن كذا إنما ارتفع على فعل
هذا تفسيره ... فإن قلت إن تأتي زيداً يقل ذلك = جاز على قول من قال زيداً ضربته ، وهذا
موضع ابتداء ... » اهـ وشرحه مقاله المؤلف .

(٧) زيادة من ب .

(٨) في الأصل و ي : إن تأتي (في ي يأت) . وفي الأصل : فزيد ، وهو خطأ .

(٩) قال سيبويه ٦٨١ : « ... وإن قلت : زيداً إذا يأتيني أضرب ، تريد معنى الهاء ولا تريد :
زيداً أضرب إذا يأتيني . ولكنك تضع أضرب ههنا مثل أضرب إذا جزمت وإن لم يكن مجزوماً
لأن المعنى معنى المجازة في قولك : أزيداً إن يأتيك أضرب ، ولا تريد به : أضرب زيداً ، فيكون
على أول الكلام رفعت عنده فحيد ، كما لم تره بهذا أول الكلام ، وكذلك حين إذا قلت : أزيد
حين يأتيتك تضرب ، وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جمعت تضرب وأضرب جواباً فصار
كأنه من صلته إذ كان من تمامه ولم يرجع إلى الأول ... » اهـ .

وَأَنهَا شُبِّهَتْ بِـ « إِنَّ » فِي وَصْلِ « الَّذِي » ^(١) وَخَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ . وَمِثْلُهُ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ ﴾ ^(٢) [سورة آل عمران : ١٣٥] ، وَقَوْلُهُ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَتَقَوْا لَمْ يُسْرِفُوا ﴾ [سورة الفرقان : ٦٧] . ٣

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ^(٤) [٤٣] . ٦
أَي : مِنْهُ ، فَحَذَفَ ^(٥) .

﴿ قَوْلُهُ ^(٦) عَزَّ وَعَلَا : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَأَمَرَدٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٧)

[٤٧]

أَي مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ^(٨) . وَأَحَدُ الظَّرْفَيْنِ صِفَةٌ لِلْمَنْفِيِّ ، وَالْآخَرُ خَبَرٌ . وَإِنْ ٩

(١٠) فِي ي : يَضْرِبُ ، وَضَبَطَ فِي الْأَصْلِ بِالْوَجْهِينِ ، وَصَوَابُهُ بِالْتَاءِ .

(١١) فِي الْأَصْلِ وَي : إِذَا جَعَلَهُ جَوَاباً وَلَمْ يَنْزِ ، وَالصَّوَابُ مِنْ ب .

(١) انظُرْ مَسَالِفَ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْطِ صَلَاةً لِلْمَوْصُولِ ٩١٠ . وَانظُرْ فِي وَقُوعِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ خَبِراً ابْنَ يَعِيشَ ٨٩/١ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تَكْرَمَهُ يَشْكُرْكَ .

(٢) كَانَ فِي النُّسخِ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً ﴾ فَأَتَمَّتِ الْآيَةُ لِمَكَانِ الشَّاهِدِ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ي وَب .

(٤) انظُرْ الْجَوَاهِرَ ٢١٢ ، ٥٦٢ ، ٩١٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٧٠ ، وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ ٦٩/٣ ، وَجَمَعَ

الْبَيَانَ ٢٤/٥ ، وَالْبَيَانَ ٢٥٠/٢ ، وَالْبَحْرَ ٥٢٣/٧ ، وَالْإِيضَاحَ ٤٥ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٩٢-٩١/١

و ٦٣/٨ ، وَاللَّفْظِي ٦٤٨ ، ٧٧٤ ، وَمَا سَلَفَ ١٧٠ ، ٢٧٣ ، ٤٥٥ ، ٧٥٦ ، ٨٢٠ ، ١١٨٢

(٥) سَلَفَ التَّعْلِيقُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ وَالْعَائِدِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَيْرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ ٢٧٣

(٦) انْفَرَدَتْ نَسْخَةُ الْأَصْلِ بِالْكَلامِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ .

(٧) انظُرْ الْبَيَانَ ٢٥٠/٢ ، وَالْبَحْرَ ٥٢٥/٧ ، وَالْكَشَافَ ٤٧٤/٣

(٨) هَذَا سَهْوٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِ ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الضَّرْفُ فِي « لَهُ » يَعُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ ،

وَالصَّوَابُ أَنْ يَعُودَ عَلَى « يَوْمٍ » ، أَي يَوْمٌ لَا يَرِيدُهُ أَحَدٌ بَعْدَمَا حَكَّمَ اللَّهُ بِهِ .

شئت جعلت أحدهما معمولاً للآخر ، أو جعلتها صفتين وأضمرت الخبر . وإن شئت جعلتها خبرين ^(١) .

٢ وليس في القسمة تعليق أحدهما بالمصدر ^(٢) بـتة أيها الجاهل ^(٣) . ألا ترى قوله ^(٤) : « لا مرورَ يزيد ، ولا نزولَ على عمرو » ^(٥) فمالك ^(٦) والتنزيلَ / وأنت جاهل بـ « الإيضاح » ^(٧) !؟

٢/١٢١

٦ وأما قوله ﴿ مالكم من ملجأ ﴾ ^(٨) [٤٧] فهو ^(٩) في موضع الوصف للـ ﴿ يوم ﴾ كما أن ﴿ لا مردَّ له ﴾ كذلك ، والتقدير : مالكم من ملجأ فيه ، ﴿ ومالكم من نكير ﴾ [٤٧] أي فيه ، فأغنى عن ذكر « فيه » قوله ﴿ يومئذ ﴾ . ولا وقف ^(١٠) على قوله ﴿ من الله ﴾ . ☆

٩

قوله عز وجل : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجابٍ أو يرسل رسولاً ﴾ ^(١١) [٥١]

(١) تابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه من غير تصريح . وذهب أبو حيان إلى أن « من الله » متعلق

بمحذوف دل عليه ﴿ لا مردَّ له ﴾ ، وأجاز أن يكون متعلقاً بـ « يأتي » وهو أحد قولي الزمخشري .

(٢) أجاز الزمخشري أن يكون ﴿ من الله ﴾ متعلقاً بالمصدر ﴿ مردَّ له ﴾ ، ورده أبو حيان بأنه لو كان من صلته لكان معمولاً له فكان يكون معرباً منوناً ، وهو ما قاله المؤلف .

(٣) لأعرف المعنى به .

(٤) يريد قول أبي علي ، انظر الإيضاح له ٢٤٧-٢٤٨

(٥) لو كان الجاران من صلة المصدر لنصب الاسم وتون .

(٦) في الأصل : كالك ، وهو تحريف .

(٧) لأبي علي الفارسي .

(٨) السياق ﴿ ... لا مرد له من الله مالكم من ملجأ يومئذ وما لكم من نكير ﴾ .

(٩) في الأصل : فهي ، والوجه ما أثبت .

(١٠) لاختلاف فيه بين أصحاب الوقف .

(١١) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ٦٤٥-٦٤٦ ، ٧٢٠ ، ٨٥٧-٨٥٦ ، وشرح اللغ اللوح ٢/٢٤-٢/٢٥ و ٢/٣٠ =

و ٢/٧٩-١/٨١ ، ومعاني القرآن للقرآء ٢٦٣ ، وإعراب القرآن ٢١٣-٧٤ ، والحجة =

﴿ من ﴾ يتعلق بمضمر ، والتقدير : إلا موحياً أو مكلماً^(١) من وراء حجاب ؛ فهو معطوف على « وَحْيٍ » و « وَحْيٍ » مصدر في موضع الحال^(٢) .

ولا يتعلق ﴿ من ﴾ بقوله ﴿ أن يكلمه الله ﴾ لأنه قبل حرف الاستثناء ، فلا يعمل فيما بعده^(٣) ، مع أنه^(٤) جَوَّزَ تعلُّقه به لأنه ظرف ، قال^(٥) : والظرف يعمل فيه الوَهْمُ^(٦) .

﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ في تقدير : أو أن يرسل رسولاً . وهو معطوف على « وَحْيٍ » أي : إلا وحيماً أو إرسال رسول^(٧) .

= ٢٥٤/٢-٢٥٩ خم ، ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٣٦٧-٣٧ ، والبيان ٢٥١/٢ ، والبحر ٥٢٧/٧-٥٢٧/٧ ، والكتاب ٤٢٨/١-٤٢٩ ، والمقتضب ٢/٢٤ ، والمسائل المنتورة ٧١ ، والمغني ٢٥١ ، ٧٢٦ ، وتفسير القرطبي ١٦/٥٢ ، والكشاف ٢/٧٥٥

(١) قدره أبو علي : « يكلمه » ونص أنه في موضع الحال .
 (٢) وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وأجازه النحاس وأجاز أيضاً أن يكون نصباً على المصدر .
 (٣) انظر ماسلف ٥٦٠ ، والتعليق ثمة ، وانظر ١٠٨٧
 (٤) أي أبا علي . انظر ما نقلناه من كلامه على قوله تعالى : ﴿ وما نراك أتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾ [سورة هود : ٢٧] ص ٥٦١
 (٥) هذا معنى قول أبي علي ثمة : « ولو كان بدل الظرف غيره لم يجوز » ، وعبر عنه المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/٨٠ بقوله « قال : لأن بادي الرأي ظرف والظرف يكتفى فيه براءة الفعل » .
 (٦) نص المؤلف فيما سلف ٥٦٢ أن الظرف عنده محمول على ما قبل إلا ، وهو ما اختاره في الجواهر وشرح اللمع ، وتعقب أبا علي الذي ناقض نفسه فأجاز في ﴿ بادي الرأي ﴾ ما منعه في ﴿ من وراء حجاب ﴾ فقال المؤلف شرح اللمع : « ... فسبحان الله ! أليس قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ ظرف أيضاً ؟ فما بال ﴿ بادي الرأي ﴾ يعمل فيه ﴿ أتبعك ﴾ قبل « إلا » ولا يعمل في قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ قوله ﴿ أن يكلم ﴾ ؟ ! أليسا ظرفين ؟ فلم جاز هناك ولم يجوز ههنا ... » اهـ وانظر تمام كلامه..

(٧) هذا قول الظليل ووافقه سيبويه والناس جميعاً . والمصدر في موضع الحال أيضاً . وجاز أن تكون أن وصلت في موضع الحال لأن المعنى فيما قال أبو علي « أو بأن يرسل » فيكون الباء على هذا في تقدير الحال وإن كان الجار محذوفاً « اهـ عن الجواهر ، وانظر القرطبي . ودفع أبو حيان أن

ولا يكون معطوفاً على ﴿ أن يكلمه الله ﴾ لأنه يصير التقدير
[حينئذ]^(١) : وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولاً ، وقد أرسل رسولاً ،
فكُوْنُهُ^(٢) عطفاً على « يكلم » فاسدٌ في المعنى^(٣) .

٢

= يكون « أن يرسل » في موضع الحال لأن سيبويه منع « أن تقع أن والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال » ، وما عزاه إلى سيبويه صحيح وهو في الكتاب ١٩٥/١ ، لكن عزب عن ذهن أبي حيان المعنى الذي ذكرته عن أبي علي ، ولا يخالف ما قال سيبويه .

(١) زيادة من ب .

(٢) في الأصل : فيكونه ، وهو تحريف .

(٣) قال أبو علي : « ... فلا يجوز أن يكون محمولاً على أن [يكلمه] لأنك إن حملته عليها كان المعنى : ما كان لبشر أن يكلمه أو أن يرسل رسولاً ، ولم يخجل قوله ﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ من أن يكون المراد فيه : أو يرسله رسولاً ، أو يكون : أو يرسل إليه رسولاً ... والتقديران جميعاً فاسدان ، ألا ترى أن كثيراً من البشر قد أرسل رسولاً وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسل ... » اهـ . وكان في الحجة « لأنك إن حملتها » والوجه ما أثبت .

سورة الزُّخْرُفِ

قوله عز وعلا : ﴿ حمّ . وَالكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا

عَرَبِيًّا ﴾^(١) | ١٣-١١

هذا جواب القسم . فمن قال : إن حروف التهجي قسم^(٢) كان قوله ﴿ وَالكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ عطفاً^(٣) عليه .

ومن قال : إن قوله ﴿ حمّ ﴾ أي : حمّ الأمر^(٤) كان قوله ﴿ وَالكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ قسماً ، ويكون « حمّ الأمر » ناب عن جواب القسم ، كما تقول : أتيتك والله .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ ﴾^(٦) | ١٤ |

خبر « إن » قوله ﴿ لَعَلِيَّ ﴾ ، وقوله ﴿ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ من صلة

(١) انظر إعراب القرآن ٧٧/٣ ، وتفسير القرطبي ٦٧/١٦ و ٢٨٩/١٥ ، وإيضاح السوقف ٨٨٢ ،

والقطع ٦٤٦ ، والمكتفى ٥٠٦ ، ومنار الهدى ٢٥١

(٢) روي هذا القول عن ابن عباس وعكرمة والكلبي والأخفش . وانظر اختلافهم في تأويل حروف

الهمزة المذكورة في أوائل السور في تفسير الطبري ٧٤-٦٧/١ ، والقرطبي ١٥٤/١-١٥٧ ،

وابن كثير ٥٦٧/١-٦٠ ، ومجمع التفاسير ٢٨-٢٤/١ ، ومجمع البيان ٢٣-٢٢/١ . واختر أنها من

المتشابهات التي استأثر الله بعلمها . وعليه يكون ﴿ وَالكِتَابِ ﴾ قسماً ولا عطف في الكلام .

(٣) في النسخ : عطف ، والصواب ما أثبت .

(٤) روي هذا القول عن الضحاك والكسائي ، وأجازه ابن الأنباري ومن وافقه .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٢ ، وللغزالي ٢٧/٣-٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٧/٣-٧٨ ، والحجة

٢٦٠/٤ ، ومجمع البيان ٢٨٧/٥-٢٩٠ و البيان ٣٥٢/٢ ، والبحر ٦٨

« عليّ » ، أي إنه لعليّ في هذا المحلّ ، وإنما قلنا ذلك لمكان اللام ؛ وهذا كما تقول :
إنّ زيدا في الدار لثاقم .

٢ [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ ﴾ [١٥]

و ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ ﴾ بالكسر والفتح ^(٢) . فالكسر شرط ، والفتح على معنى : لأنّ
كنتم ؛ والمعنى : أفلا نصفح عنكم لأن كنتم ﴿ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ .

٦ [قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ﴾ ^(٤) [١٥]

أي من مال عباده نصيباً ؛ وهذا كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ
وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٦] ، فحذف المضاف ^(٥) .

٩ [قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ أَمْ أَتَّخَذَ مِنْهَا يَخْلُقُ بِنَاتٍ ﴾ ^(٧) [١٦]

المعنى : بل اتّخذ . ف « أم » يتضمن معنى « بل » والهمزة جميعاً .

قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ

١٢ الْقُرْآنِيِّينَ عَظِيمٍ ﴾ ^(٧) [١٦]

(١) زيادة مني .

(٢) قرأ بالكسر نافع وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٥٨٤ ، والتيسير ١٩٥ ،
والنشر ٣٦٨/٢ . وانظر الكلام عليها في المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٨ ، وإعراب القرآن ٨١/٣-٨٢ ، وجمع البيان ٤١/٥ ، والبيان ٢٥٢/٢ ، والبحر
٨/٨ ، وتفسير الطبري ٢٤/٢٥ ، والقرطبي ٦٩/١٦ ، وابن كثير ٢٠٩/٧ ، وجمع التفسير ٤٢٤/٥

(٥) ذكره الطبرسي أيضاً ، وهو معنى قول الحافظ ابن كثير . وقيل : حكوا بأن بعض عباده وهم
الملائكة له أولاد ، وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد والسدي والحسن ، قالوا : زعموا أن الملائكة
بنات الله ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٠٤ ، وجمع البيان ٤٢/٥ ، والبيان ٣٥٢/٢ ، والكتاب ٤٨٤/١ ،
والمقتضب ٢٩٢/٣ ، ٣٠٥ ، وابن يعيش ٩٨/٨

(٧) انظر الجواهر ٥٧ ، ٧٥ ، ومعاني القرآن للقرءاء ٣١/٣ ، وإعراب القرآن ٨٦/٣-٨٧ ، والحجّة =

أي من إحدى القريتين^(١) ، فحذف المضاف ، وهذا على قول الجمهور^(٢) .
وأراد ب ﴿ القريتين ﴾ مكة والطائف .

وقالوا : الرجلان : الوليد بن المغيرة ، ونعيم بن مسعود الثقفي^(٣) الأشجعي^(٤) .

وقال قوم : بل المراد الأحنس بن شريق^(٥) ، وكان مولده بالطائف وترتيبه بمكة ، فأحب المشركون أن تكون النبوة مع الأحنس^(٥) . وقد ذكرنا ذلك في « المسائل التي على أبي علي »^(٦) رحمه الله .

= ٣٤٤/٤ خم ، وجمع البيان ٤٦/٥ ، والبيان ٣٥٢/٢ ، والبحر ١٢/٨ ، وتفسير الطبري ٢٥/٢٥ - ٤٠ ،
والقرطبي ٨٣/١٦ ، وابن كثير ٢١٢/٧ - ٢١٣ ، وجمع التفسير ٤٢٩/٥ ، والكامل ٦٢١ - ٦٢٢

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه ومنهم الطبري والقرطبي وأبو حيان . وقدره النحاس : على رجل من رجلي القريتين ، وهو مأخوذ من تقدير المبرد « على رجل من رجلين من القريتين » والمعنى عند الفراء : على أحد رجلين من القريتين .

(٢) هذا معنى قول الجمهور أن المراد رجل من رجلين من مكة أو الطائف ، وهو قول ابن عباس وعكرمة وقاتدة والسدي وغيرهم . وقد اختلفوا في تعيين الرجلين .

(٣) هذا سهو من الشيخ فيه تخليط . والصواب « الوليد بن المغيرة وأبي مسعود الثقفي » كما قال في الجواهر ، وهو قول قاتدة والفراء وغيرهما ، وقيل غير ذلك . انظر اختلافهم في المعنى بها في المصادر السالفة .

وأبو مسعود الثقفي هو عروة بن مسعود الثقفي ، انظر ترجمته في الإصابة ٤٧٧/٢ برقم ٥٥٢٦

وأما نعيم بن مسعود فهو أشجعي ويكنى أبا سلمة ، انظر ترجمته في الإصابة ٥٦٨/٣ برقم ٨٧٧٩

(٤) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى الأسود ؟ ولم أجد هذا القول .

(٥) قال الشيخ الطباطبائي في الميزان ٩٨/١٨ : « ... ذلك من تطبيق المفسرين وإنما قالوا ما قالوا على الإبهام وأرادوا أحد هؤلاء من عطاء القريتين على ما هو ظاهر الآية » اهـ

(٦) يريد كتابه « الاستدراك على أبي علي » ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سَقْفًا
مِّنْ فِضَّةٍ ﴾^(٢) | ٣٣ |

٣ ﴿ لِيُوتِيَهُمْ ﴾ بدل من قوله ﴿ لِمَن يَكْفُرُ ﴾ أي لجعلنا لبيوت من يكفر
بالرحمن سقفاً من فضةٍ ومَعَارِجَ وَأَبْوَاباً وَسُرراً من فضة أيضاً .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَزُخْرَفًا ﴾^(٤) | ٢٥ |

٦ ١/١٢٢ أي وجعلنا لهم زخرفاً . / ف ﴿ زخرفاً ﴾ منصوب بفعل مضمر^(٥) . وإن
شئت كانت عطفاً^(٦) على موضع قوله ﴿ من فضة ﴾ أي يبرتاً من فضة ومن
زخرف .

٩ وَقُرئ ﴿ سَقْفًا ﴾ و ﴿ سَقْفًا ﴾^(٧) ف « سَقْفٌ » مفرد نائب عن الجمع ،
و « سَقْفًا » جمع ، ولكل بيت سقف . وإذا كان كذلك فاللائق بقوله
﴿ لِيُوتِيَهُمْ ﴾ أن يقرأ ﴿ سَقْفًا ﴾ بضمين على الجمع .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٤٠ ، ٥٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١/٣-٢٢ ، وإعراب القرآن ٨٧/٣-٨٨ ،
والحجة ٢٦٧/٤-٢٦٨ خم ، ومجمع البيان ٤٦٧/٥-٤٧ ، والبيان ١٥٣/٢ ، والبحر ١٤/٨-١٥ ،
والمقتضب ٢٠٢/٢ ، وابن الشجري ٢٤٠/١ ، وابن يعيش ٦٧/٣ . وقام الآيات : ﴿ ... من فضة
ومعارج عليها يظهرون . وليبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون . وزخرفاً ... ﴾ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٨٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٧/٥ ، والبيان ٢٥٢/٢ ،
والبحر ١٥/٨

(٥) هذا أحد قولين للفراء ومن وافقه . والظاهر أنه مراد النحاس بقوله إنه معطوف على
﴿ سَقْفًا ﴾ .

(٦) أجازته الفراء ومن وافقه ، وذهب النحاس إلى أن الأول هو الأولى بالصواب .

(٧) قرأ ﴿ سَقْفًا ﴾ على الأفراد ابن كثير وأبو عمرو . وقرأ الباقون ﴿ سَقْفًا ﴾ على الجمع . انظر
السبعة ٥٨٥ ، والتيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٦٩/٢

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا ﴾ ^(١) [٢٥]
 بالتخفيف والتثقيل ^(٢) . فمن خَفَّفَ كانت ^(٣) [ما] ^(٤) صلة زائدة ^(٥) ، أي
 وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا .

ومن شدَّدَ كان عند أبي علي ^(٦) من قوله ﴿ أَكَلًا لَمَّا ﴾ [سورة الفجر : ١٩]
 فوصل كما وقف . فيكون ﴿ لَمَّا ﴾ في موضع الحال أي إن كل ذلك مجتمعا متاع
 الحياة الدنيا . فـ « إِنْ » مخففة من « إِنْ » ، و « كُلُّ » مبتدأ ، و « متاع الحياة »
 خبره ، و « مجتمعا » حال ، و « لَمَّا » بمعناه ^(٧) .

وقال مرة أخرى ^(٨) : هي « لَمْ » ضُمَّت إليها « ما » ، و « إِنْ » للنفي ^(٩) ،

(١) انظر الجواهر ٧٥٦-٧٥٨ ، ٧٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٣ ، وإعراب القرآن ٩٠/٣ ، والحجة
 ٢٦٨/٤-٢٦٩ خم ، ومجمع البيان ٤٦/٥ ، والبيان ٣٥٤-٣٥٣/٢ ، والبحر ١٥/٨ ،
 والعضديات ٤٧ ، والبغداديات ١٤٨ ، ١٥٣ ، ولفني ٣٦

(٢) قرأ ﴿ لَمَّا ﴾ بالتثقيل عاصم وحزرة ، واختلف عن هشام عن ابن عامر ، فروي عنه التثقيل
 - وهو ما في السبعة - وروي عنه التخفيف وهو قراءة باقي السبعة . انظر السبعة ٥٨٦ ،
 والتيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٦٩/٢

(٣) كان في النسخ : كان ، والصواب ما أثبت . (٤) زيادة من ي وب .

(٥) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للمصريين ، وقد سلف

التعلق على هذا ٢٨

(٦) هذا قول غير دقيق ، فقد ذكر أبو علي في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ ﴾
 [سورة هود : ١١١] أنه قرئ في الشاذ ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا ﴾ منونا فوصف بالمصدر ، قال : « فيان
 قال إن لَمَّا فيمن ثقل ، إنما هي لَمَّا هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف =
 فذلك مما يجوز في الشعر ... » اهـ الحجة ٢٤٣/٣ خم . فأنت ترى أن أبا علي لم يميز هذا القول
 وإنما ذكره في توجيه هذه القراءة الشاذة وخص ذلك بضرورة الشعر . وانظر المحتسب ٢٢٨/٢ ،
 وما سلف من الكلام على آية سورة هود ص ٥٩٢-٥٩٤

(٧) في ب : « وكل مبتدأ ، والخبر متاع أي وإن كل ذلك مجتمعا متاع الحياة الدنيا والعامل في الحال
 معنى الإضافة » .

(٨) في البغداديات ١٥٢

(٩) بهامش الأصل مانصه : « إن نفي ولم نفي والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتا » اهـ .

والمعنى كل ذلك متاع الحياة الدنيا .

وقال آخرون^(١) : « إن » بمعنى « ما » ، و « لَمَّا » بمعنى « إلا » ؛ أي : ما كل

٢

ذلك إلا متاع الحياة الدنيا .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾^(٣) [٤٩]

والمعنى : يا أيها المدعو ساحراً عندنا^(٤) . ولم يقولوا على الحقيقة إنه ساحر ،

٦

أعني هذه الجماعة ، لأنهم لو اعتقدوا فيه ذلك لم يقولوا ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك ﴾ .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا

٩

تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾ [٥١ - ٥٢]

﴿ أم ﴾ هذه عند سيبويه منقطعة^(٦) . ألا ترى أنهم لو قالوا : أنت خير من

هذا الذي هو مهين = لكانوا بَصْرَاءَ عنده ؟ فكأنه قال : أم أنتم بصراء^(٨) .

(١) وهو قول الأخفش وإبي علي في الحجة وذكره في البغداديات ، وانظر التعليق فيما سلف ٥٩٣

(٢) زيادة من ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٩٣/٣ ، ومجمع البيان ٥٠/٥ ، والبحر ٢١/٨ ، وتفسير الطبري ٤٨/٢٥ ،

والقرطبي ٩٧/١٦ ، وابن كثير ٢١٧/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٣٥/٥ ، والحليبات ٨٠ ، والخصائص

٤٦١/٢ ، وسر الصناعة ٤٠٥-٤٠٦

(٤) أي نادوه بما كانوا يسمونه من قبل ذلك على حسب عاداتهم ، وهو قول الزجاج وأبي علي وابن

جني وأجازة النحاس ومن وافقه . وقيل : الساحر : العالم ، عن ابن عباس والكلبي وهو قول

الطبري وابن كثير وغيرهما ، وعليه فلا حاجة إلى هذا التقدير .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٩٤/٣ ، ومجمع البيان ٥١/٥ ، والبيان ٣٥٤/٢ ،

والبحر ٢٢/٨ ، ومجاز القرن ٢٠٤/٢ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، والمسائل

المنثورة ٨٩ ، والبصريات ٢٢٩ ، وابن الشجري ٣٣٦/٢ ، وللغني ٦٤-٦٥ ، ٧٠ ، ١٥٤

(٧) وهو قول أبي عبيدة والفراء والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم . قال المبرد : وهذا قول جميع

النحويين لانعلم بينهم اختلافاً فيه .

(٨) قال سيبويه : « كأن فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ، فقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة =

ولو تلفظ بقوله « أم أنتم براء » لكانت « أم » منقطعة ؛ لأن ما بعدها جملة .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ فَلَوْلَا أَلْقَيْ عَلَيْهِ أُسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾^(٢) [٥٢]
 ﴿ أُسُورَةٌ ﴾ جمع « يوار » . وقرئ ﴿ أُسَاوِرَةٌ ﴾^(٣) ، وهي جمع
 « أُسُورَةٌ »^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ
 يَصِدُّونَ ﴾^(٦) [٥٧]
 بالضم والكسر^(٧) ، وهما لغتان^(٨) . وقال قوم^(٩) : يَصِدُّونَ بمعنى يُعْرِضُونَ ،
 وَيَصِدُّونَ يَضْجُونَ .

[قوله تعالى]^(١٠) : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي
 الْأَرْضِ ﴾^(١٠) [٦٠]

= أم أنتم براء ، لأنهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن براء وكذلك أم أنا خير من
 هذا بمنزلة لو قال أم أنتم براء « اهـ » .

- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٤ ، وللغراء ٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٩٤/٣ ، والحجّة
 ٢٢٦٧/٤ - ٢٧٠ خم ، ومجمع البيان ٥٠/٥ ، والبحر ٢٢/٨
- (٣) قرأ ﴿ أسورة ﴾ حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقرين ﴿ أساوره ﴾ . انظر السبعة ٥٨٧ ،
 والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٦٩/٢
- (٤) وهو قول الأخفش وأبي علي وأحد قولي الفراء والنحاس ومن واقفها ، والقول الثاني أنه جمع إسوار .
- (٥) زيادة من ي .
- (٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٤ ، وللغراء ٢٧-٢٦/٣ ، والنحاس ٩٧-٩٦/٣ ، والحجّة
 ٢٧٧/٤ - ٢٧٢ خم ، ومجمع البيان ٥٢/٥ ، والبحر ٢٥/٨ ، ومجاز القرآن ٢٠٥/٢ ، وسر الصناعة ٧٦٢
- (٧) قرأ بالضم نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ الباقرين بالكسر . انظر السبعة ٥٨٧ ،
 والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٦٩/٢
- (٨) وهو قول الأخفش والكسائي والنحاس ، وأحد قولي الفراء وأبي علي وغيرهما .
- (٩) عن فرق بين الكسر والضم أبو عبيدة وأبو عبيد ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .
- (١٠) انظر الجواهر ٦٦٥ ، وإعراب القرآن ٩٨/٣ ، ومجمع البيان ٥٢/٥ ، والبيان ٣٥٥/٢ ، والبحر =

قيل : المعنى لجعلنا بَدَلَكُمْ^(١) ، و « مِنْ » بمعنى البَدَل^(٢) .

وقيل : المعنى [و]^(٣) لونها لجعلناكم ملائكة^(٤) ، وهو من باب « التجريد »^(٥) .

٢

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾^(٧) [٦١]

أي : إن عيسى مما يُعَلَّمُ به مجيء الساعة^(٨) . وقيل : إن نزوله عَلَّمَ^(٩) للساعة^(٩) ، وهذه قراءة من قرأها بفتح العين واللام^(١٠) .

٦

= ٢٥/٨ . وتفسير الطبري ٥٤-٥٣/٢٥ ، والقرطبي ١٠٥/١٦ ، وابن كثير ٢٢٢/٧ ، ومجمع التفاسير

٤٣٨/٥ ، وابن الشجري ٣٨/١ و ٦١/٢ ، والمغني ٤٢٢

(١) وهو قول ابن عباس ومجاهد والسدي وقتادة .

(٢) سلف التعليق على « من » التي للبدل ٤٣١

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) أجازها أبو علي والطبرسي والقرطبي . قال الطبرسي : « وفيه إشارة إلى قدرته على تغيير بنية

البشر إلى بنية الملائكة » اهـ ، وقال القرطبي : « وإن لم تجر العادة بذلك والجواهر جنس

واحد والاختلاف بالأوصاف » اهـ .

(٥) انظر ما سلف ٩٥ ، والتعليق ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للقراء ٢٧/٢ ، وإعراب القرآن ٩٨٣-٩٩ ، ومجمع البيان ٥٤/٥ ، والبحر

٢٦/٨ ، وتفسير الطبري ٥٤-٥٣/٢٥ ، والقرطبي ١٠٥/١٦ ، وابن كثير ٢٢٢/٧-٢٢٣ ، ومجمع

التفاسير ٤٣٩/٥

(٨) هذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسدي والضحاك وابن زيد . وقيل : إن القرآن

لعلم للساعة ، روي عن سعيد والحسن وقتادة أيضاً ، والصحيح الأول كما قال الحافظ ابن كثير

فإن السياق في ذكره .

(٩) في الأصل : الساعة ، وهو تحريف .

(١٠) وهي قراءة شاذة عزيت إلى ابن عباس وقتادة والضحاك وأبي هريرة ومالك بن دينار وأبي

العالية وأبي مالك وعكرمة وزيد بن علي ومجاهد والأعشى والكلبي . فعزاها الفراء إلى الأول ،

وعزاها النحاس إلى الأول والرابع ، وعزاها الطبري إلى الثلاثة ، وعزاها ابن خالويه في شواذه

١٣٥-١٣٦ إلى الأربعة ، وعزاها القرطبي إلى الخمسة ، وعزاها ابن كثير إلى الثمانية إلا مالكا ،

وعزاها أبو حيان إلى الجميع إلا أبا العالية وعكرمة .

قوله تعالى : ﴿ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [٦٧]

هو جمع « خَلِيل » . ويجوز فيه تقلُّ الحركة من الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة ، فإذا قرئ كذلك كان فيه وجهان : « آخِلَاءٌ » بإثبات الهمزة ^(١) ، و « لَخِلَاءٌ » بحذف الهمزة ^(٢) ، كما قالوا « آخَمَرٌ » و « لَخَمَرٌ » ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وفيها ما تشتهي الأنفس ﴾ [٧١]

و ﴿ تشتهي الأنفس ﴾ ^(٤) بإثبات الهاء العائدة إلى الموصول . ويجوز ﴿ تشتهي الأنفس ﴾ بحذف الهاء لطول الموصول بالفعل والفاعل والمفعول ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ [٨٤]

التقدير : وهو الذي / هو في السماء إله . ف ﴿ إله ﴾ يرتفع على أنه خبر ابتداء مضر . ولا يرتفع بالابتداء والظرف خبر ^(٧) ، ولا يرتفع بالظرف أيضاً لخلو الصلة حينئذٍ من عائد يعود إلى الموصول .

(١) يريد همزة الوصل من حرف التعريف « الـ » .

(٢) انظر في ذلك الكتاب ١٦٥/٢ ، وتكلمة الإيضاح ٢٦-٣٥ وابن يعيش ١١٥/٩-١١٦ ، وما سيأتي ١٢٩٧ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧/٢ ، وإعراب القرآن ١٠١/٣ ، والحجة ٢٧٥/٤ خم ، وجمع البيان ٥٥/٥ ، والبحر ٢٦/٨ . وكان في النسخ « ولكم فيها ... » وهو خطأ .

(٥) قرأ ﴿ تشتهي ﴾ بإثبات الهاء نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿ تشتهي ﴾ بحذف الهاء . انظر السبعة ٥٨٨-٥٨٩ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٢٧٠/٢

(٦) سلف التعليق على حذف الضمير المنصوب العائد إلى الموصول ١٠٩

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر شرح الملح اللوح ١/٢٢-٢ و ١/١٤٩ ، والجواهر ٥٢٧-٥٣٠ ، ٧٢٠ ، ٨٢٧ ، ٩١٣ ، وجمع البيان ٥٧/٥ ، والبحر ٢٩/٨

(٩) ما ذكره المؤلف هنا أخذه من كلام أبي علي وقد نقله عنه في الجواهر ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه . وسها المؤلف هنا فلم يعترض على قول أبي علي ، وتنبه عليه في الجواهر ٥٣٠ ، قال : « وفي تقسيم أبي علي نظر ، لأنه ليس في القمة ارتفاع « إله » بالابتداء لأن الظرف جرى صلة =

فإن قلت : فاجعل في الظرف ضميراً يعود إلى الموصول ، ويكون ﴿إله﴾ بدلاً من ذلك الضمير = فذلك جائز^(١) . ولكن إن جعلته بدلاً من « هو » المحذوف أو من « الذي » فذلك يوجب البدل قبل تام الموصول بالصلة . ألا ترى أن قوله ﴿وفي الأرض﴾^(٢) [٨٤] معطوف على قوله ﴿في السماء﴾ ؟ فهو في الصلة .

٦ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [٨٥]^(٤)
المعنى : يعلم وقوع الساعة ، أي علم وقوع الساعة . فالمصدر مضاف إلى المفعول^(٥) .

٩ [قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَقِيلَ يَا رَبِّ ﴾ [٨٨]^(٧)
فمن قال ﴿ وقيله ﴾ بالجر^(٧) كان محمولاً على لفظ ﴿ الساعة ﴾^(٨) . ومن قال ﴿ وقيله ﴾ بالنصب كان محمولاً على موضع ﴿ الساعة ﴾^(٩) أي ويعلم قيله أي قيل

= لموصول ، فليس إلا أن يقول : إن ارتفاع إله لا يخلو أن يكون بسياخار هو أو بالظرف ... « اهـ » .

(١) هذا قول أبي علي أيضاً ، واختار الأول .

(٢) سياق الآية : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم ﴾ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ١٧٩ ، ٤٩٠-٤٩١ ، والحجة ١٤/١-١٥ ، ومجمع البيان ٥٧/٥ ، وتفسير القرطبي ٢١/١٦

(٥) لأن الساعة ههنا مفعول بها على الحقيقة ، انظر الحجة والجواهر .

(٦) انظر الجواهر ١٧٩ ، ٤٩٠-٤٩١ ، ٦٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٧٢ ، وإعراب القرآن ١٠٢/٣ ، والحجة ٢٧٦/٤-٢٧٧ خم ، ومجمع البيان ٥٨/٥ ، والبيان ٢٥٥/٢ ، والبحر ٣٠/٨ ، والمحتسب ٣٥٥/٢

(٧) قرأ بالجر عاصم وحزمة من السبعة ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٨٩ ، والتبشير ١٩٧ ، والنشر ٢٧٠/٢

(٨) أي وعنده علم الساعة وعلم قيله ، وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٩) وهو أحد قولي الزجاج وابن جني وأقوال أبي علي ومن وافقه .

محمد يارب . فالهاء في قوله ﴿ وقيله ﴾ يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
 وكان أبو علي يقول : ﴿ وقيله ﴾ يعني الدعاء إليه ^(١) . وليس بالوجه ، وقد
 تقدم في « الاستدراك » ^(٢) .

وقال قوم فمين نصب ﴿ وقيله ﴾ : إنه منصوب بالمحمل على قوله ﴿ أم
 يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواتهم ﴾ [٨٠] ﴿ وقيله يارب ﴾ .

[وقال قوم : نصبه على تقدير : قال قيله ، فلم يتفطنوا لما قاله في أول
 « الحجة »] ^(٤) .

(١) قال أبو علي : « وجه الجر في قوله ﴿ وقيله ﴾ على قوله ﴿ وعنده علم الساعة ﴾ أي يعلم
 الساعة ويصدق ويعلم قيله ، ومعنى يعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه ، نحو قوله
 ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ [سورة غافر : ٦٠] ، و ﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾ [سورة
 الأعراف : ٢٥٥] اهـ .

فقال المؤلف في الجواهر ٤٩١ : « قول أبي علي هذا فيه نظر ، لأن الضمير في قوله ﴿ وعنده علم
 الساعة ﴾ يعود إلى الله سبحانه هو العالم بوقت حلولها . وإنما التقدير : وعنده علم وقت
 الساعة ، ولا يتوجه على هذا عطف « وقيله » على موضع « الساعة » على معنى ما قال أبو علي
 « ويعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه » لأن هذا مما الأشبه به أن يكون من صفة
 الرسول . وبعد فليعلم أن المصدر الذي هو « قيل » مضاف إلى الهاء وهي مفعولة في المعنى
 لا فاعلة ، أي وعنده علم أن يقال ﴿ يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾ والمصدر هنا مضاف إلى
 المفعول لا إلى الفاعل « اهـ . وكان في الجواهر « وبعد أن يعلم » وهو خطأ صوابه ما أثبت من
 المحتسب ٢٥٨٧-٢٥٩ وعنه نقل المؤلف قوله : وبعد ... إلى آخر كلامه .

(٢) الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) وهو قول أبي حاتم وأحد قولي الأخفش والفراء والزجاج والنحاس وابن جني وأحد أقوال أبي علي
 ومن وافقه .

(٤) زيادة من ب . وقد سها المؤلف هنا فلم يميز النصب على المصدرية ، وأجازة الأخفش والفراء
 والنحاس وأبو علي أيضاً . قال أبو علي في توجيه قراءة النصب في هذه الآية « ... ويجوز أن
 تحمله على يقول قيله ، فينبئ انتصاب المصدر على فعله ... » الحجة ٢٧٦/٤ خم . ولم يمنع هذا
 الوجه في أول الحجة ١٥/١ وقد ذكر هذه الآية استطراداً بل اكتفى بذكر أحد وجوه النصب ، =

وقال قوم : إِنَّ مِنْ جَرِّ ﴿ وَقِيلَ ﴾ حمله على قوله ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ ^(١) أي :
﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾ [٨٦] ﴿ وَقِيلَ ﴾ . وهذا فيه نَظَرٌ ، لأنَّ المعطوف
على الصلة في الصلة . ولا يجوز الفصل بينه وبين المعطوف عليه لاسيما ^(٢) بقصة
طويلة .

و ﴿ مَنْ ﴾ من قوله ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٣) في موضع الرفع ^(٤)
بـ ﴿ الشَّفَاعَةَ ﴾ [٨٦] أي : لا يملك الذين يدعون من دونه أن يشفع أحد
إلا الشاهد بالحق ؛ وقيل هم الملائكة . ☆ وإذا ^(٥) كان كذلك كان التقدير في قوله
﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ [٨٦] على حذف العائد من الصلة إلى الموصول ،
على تقدير : ولا يملك الذين يدعونهم الكفرة ويعبدونهم ؛ فإن قوماً عبدوا عزيزاً
وعيسى عليهما السلام ، والملائكة ^(٦) .

- = قال : « ... فن نصب ﴿ وَقِيلَ يَارَبِّ ﴾ جاز أن يكون حاملاً له على المعنى وموضع الساعة
لأن الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به ... » اهـ .
- (١) لم أجد هذا القول ، وهو قول متكلف ومخالف للظاهر إلى ضعفه من جهة الصناعة .
- (٢) كذا وقع بحذف الواو قبل « لا » ، وهو استعمال صحيح ، انظر ما سلف ٤٥
- (٣) انظر الجواهر ٤٦٥ ، وشرح الصغ اللوح ١/١٥٥ ، وإعراب القرآن ١٠٣/٣ ، والبحر ٢٩/٨ ،
وتفسير الطبري ٦٢/٢٥-٦٣ . والقرطبي ١٢٢/١٦
- (٤) وهو أحد قولي القرطبي .
- (٥) قوله : وإذا كان ... إلى قوله تعالى في السطر ٧ من الصفحة التالية ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾
انفردت به نسخة الأصل .
- (٦) فقيل التقدير : ولا تملك الآلهة التي يعبدونها الشفاعة إلا عيسى وعزيزاً والملائكة ، عن قتادة ،
فذهب المؤلف والقرطبي إلى أن « من » في موضع رفع ، وذهب الطبري وأبو حيان إلى أنه
استثناء وهو متصل لأن عيسى وعزيزاً والملائكة داخلون في جملة المعبودين ، وهو الظاهر .
وقيل التقدير : لا يملك عيسى وعزيز والملائكة الشفاعة ، عن مجاهد ، والظاهر أن « من »
عنده في موضع جر وهو تقدير الطبري والقرطبي ، والظاهر في تأويله ما ذكره أبو حيان من
أنه استثناء منقطع وأجاز أن يكون متصلاً فهو استثناء من مفعول الشفاعة أي ولا يملك الذين
يدعون من دونه الشفاعة في أحد إلا فين شهد بالحق .

وقد ذكرنا نظير هذا في قوله ﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(١) [سورة الأنعام : ١٠٨] أي يدعونهم الكفرة . وكذا ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ ﴾^(٢) [سورة الإسراء : ٥٧] . ٣

قال^(٣) : لم يأت المصدر بالألف واللام رافعاً ما بعده على أنه فاعل له إلا في موضعين^(٤) ، وهما : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^(٥) [سورة النساء : ١٤٨] وهذه الآية وهي ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾ [٨٦] . ☆ ٦

وجاء في الشاذ من القراءات ﴿ وَقِيلَهُ يَا رَبِّ ﴾ بالرفع^(٦) ، أي^(٧) : وعنده علم الساعة وعلم قيله ، فحذف المضاف ، فارتفع ﴿ وَقِيلَهُ ﴾ . وقيل^(٨) : التقدير : وقيلهُ قيلُ يا ربَّ . وقيل^(٩) : التقدير : ﴿ وَقِيلَهُ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٨٨] مسموعٌ ، ف « مسموعٌ » خبر الابتداء ، وقد حذف . ٩

وقد كثر في هذه الآية القيلُ والقَالُ ، ولا يحتمل هذا الكتاب أكثر من هذا . ١٢

(١) لم يذكر هذه الآية في هذا الكتاب ، وذكرها في الجواهر ٩٠٣ ، قال : « يعني الأصنام ، أي لا تسبوا الذين تدعونهم أي يدعونهم المشركون ، فالواو ضمير المشركين ، فحذف العائد » .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٢٣

(٣) أي قال المؤلف ، وهذه الكلمة من الناسخ .

(٤) انظر ما سلف ٤٥١ والتعليق على إعمال المصدر وفيه الألف واللام ثمة .

(٥) سلف الاستشهاد بها ٤٥١ ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

(٦) عزرا النحاس هذه القراءة إلى الأعرج وزاد ابن جني في المحتسب ٢٥٨٧ نسبتها إلى أبي قلابة ومجاهد ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٢٦ إلى أبي قلابة والحسن وقتادة ، ونسبها أبو حيان إلى هؤلاء جميعاً وزاد نسبتها إلى مسلم بن جندب .

(٧) هذا قول ابن جني في المحتسب ، وعزي إلى الكسائي .

(٨) وهو أحد قولَي أبي علي ومن وافقه .

(٩) وهو ثنائي قولَي أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء والنحاس إلى أن ﴿ وَقِيلَهُ ﴾ مبتدأ ﴿ يَا رَبِّ ﴾ هو الخبر أي نداؤه هذه الكلمة .

سورة الدُّخَانِ

قوله عز وعلا : ﴿ حَمَّ . وَالكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾^(١) [٣٠١]

جواب القسم قوله / ﴿ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ دون قوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ لأنك لا تقسم بالشيء على نفسه ، لأن القسم تأكيد خبر بخبر آخر . فقوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ اعتراض بين القسم وجوابه^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْراً مِنْ

(١) انظر الجواهر ٧٢٦ ، وجمع البيان ٦١/٥ ، والبحر ٣٢/٧ ، وتفسير الطبري ٦٤/٢٥ ، والقرطبي ١٢٥/١٦ ، وإيضاح الوقف ٨٨٨ ، والقطع ٦٥٤ ، والمكتفى ٥١٢ ، ومنار الهدى ٢٥٤ ، وغرائب القرآن للنيسابوري (بهامش تفسير الطبري ٨١/٢٥) .

(٢) تابعه الطبرسي فتقل كلامه بغير تصريح ، وذكر نحوه القرطبي عن بعض النحويين . وقال المؤلف في الجواهر : « وليس من عادتهم أن يقسموا بنفس الشيء إذا أخبروا عنه » . وهذا القول بنصه نقله النيسابوري (ت بعد ٨٥٠) في كتابه غرائب القرآن عن سماه « صاحب النظم » ، وأظن أنه يعني الجرجاني صاحب « نظم القرآن » ، وقد اختصر مكي بن أبي طالب هذا الكتاب في كتابه « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » (انظر فهرست ابن خير ٤١ ، ومقدمة الدكتور حاتم الضامن لمشكل إعراب القرآن لمكي ص ١٩ ، وإنباه الرواة ٣١٦/٢) . وليس بين يدي ما يعين على تعيين هذا الجرجاني ، ويغلب على ظني أنه علي بن عبد العزيز أبو الحسن الجرجاني (ت ٢٩٦) ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٩٧/١٧-٢١ ، والأعلام ٣٠٠/٤

وهذا خلاف الظاهر وغير صحيح فقد قال تعالى : ﴿ حَمَّ . وَالكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا جَعَلْنَاهُ قرآناً عربياً ... ﴾ [سورة الزخرف : ٢٠١] فأقسم بالقرآن على أنه جعله قرآناً عربياً .

والصواب أن جواب القسم قوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ وهو قول الجمهور ، وقوله ﴿ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ مستأنف فسر به جواب القسم ، وهو قول الزمخشري وواقفه أبو حيان .

(٣) زيادة مني .

عِنْدَنَا ﴿^(١) [١٥٠٤]

٢ حل نصبه المبرد^(٢) على إضمار فعل ، والتقدير : أعني أمراً من عندنا ، وحمله آخرون^(٣) على الحال .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [١٦٠٥]^(٥)
أي : لِلرَّحْمَةِ^(٦) .

٦ [قوله تعالى]^(٧) : ﴿ يَوْمَ نَبِطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْتَقِمُونَ ﴾ [١١٦]^(٨)

٩ لا ينتصب ﴿ يوم نبطش ﴾ بقوله ﴿ منتقمون ﴾ لأن ما بعد « إن » لا يعمل فيما قبله^(٩) . ولكن نصبه بقوله ﴿ إِنَّا كَشَفُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا ﴾ [١٥] ، أو بضمير دل عليه ﴿ منتقمون ﴾^(١٠) .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٥ ، وللقراء ٣٧٢ ، وإعراب القرآن ١٠٨/٣ ، ومجمع البيان ٦١/٥ ، والبيان ٣٥٧/٢ ، والبحر ٣٢/٨ ، والمسائل المنثورة ١٨ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢ ، ٢٧٥ ، والقطع ٦٥٤

(٢) تابعه أبو البركات على عزو هذا إلى المبرد ناقلاً عنه من غير تصريح ، وذكر أبو حيان هذا القول ولم يعزه . والذي حكاه النحاس عن المبرد أنه منصوب على المصدر ، وهو قول الفراء .

(٣) منهم الأخفش والجرمي وأبو علي وغيرهم . (٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٥ ، وللقراء ٣٦/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٨/٣ ، ومجمع البيان ٦١/٥ ، والبيان ٣٥٧/٢ ، والبحر ٣٣/٨ . ومجاز القرآن ٢٠٨/٢

(٦) فهو مفعول له ، وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء . وأجاز الفراء أن يكون مفعولاً به . وأجاز النحاس أن يكون مصدراً ، وهو قول أبي عبيدة ، وأجاز النحاس أيضاً أن يكون بدلاً من ﴿ أمراً ﴾ .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٧٢١ ، وإعراب القرآن ١١٠/٣ ، ومجمع البيان ٦٢/٥ ، والبيان ٣٥٨/٢ ، والبحر ٣٥/٨ ، والتبيان ١١٤٦

(٩) سلف التعليق على هذا ٦٢٤

(١٠) ذهب النحاس إلى أنه منصوب بـ « اذكروا » مضرة وأجازه المكبري . وأجاز أيضاً أن يكون =

قوله تعالى : ﴿ وَتَقَدُّ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ . مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ ^(١) [٣٠-٣١]

٢ أي من عذاب فرعون ، فحذف المضاف . وإن شئت كان الجار حالاً من ﴿ العذاب المهين ﴾ أي ثابتاً من فرعون ، فلا يكون على حذف المضاف .

٦ [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ أَمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِرُ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ ^(٣) [٣٧]

يجوز ^(٤) أن يكون ﴿ الذين من قبلهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أهلكناهم ﴾ خبره ^(٥) .

٩ ويجوز أن ينتصب بفعل مضر دلّ عليه ﴿ أهلكناهم ﴾ .

١٢ ويجوز أن يكون رفعاً بالعطف على ﴿ قوم تبع ﴾ ، والتقدير : أَمْ خَيْرٌ أَمْ المهلكون من قبلهم . فعلى هذا تقف ^(٦) على ﴿ قبلهم ﴾ ، ويكون ﴿ أهلكناهم ﴾ في تقدير : وأهلكناهم .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ كَأَلْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴾ [٤٥]

ظرفاً لـ ﴿ عائدون ﴾ في قوله ﴿ إنا كاشفوا العذاب قليلاً إنكم عائدون . يوم ﴾ ، وأجاز أن يتعلق بمذلول ﴿ منتقمون ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(١) انظر الجواهر ٧٥ ، ومجمع البيان ٦٥/٥ ، والبيان ٢٥٩/٢ ، والبحر ٣٧/٨ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١١٥/٣ ، ومجمع البيان ٦٥/٥ ، والبيان ٣٦٠/٢ .

(٤) أجاز هذه الوجه النحاس ومن وافقه .

(٥) وهو قول أبي حاتم ، فالوقف الكافي عنده ﴿ تبع ﴾ .

(٦) انظر القطع ٦٥٥ ، ومنازل الهدى ٢٥٥ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٤٢/٢ ، وإعراب القرآن ١١٦/٣-١١٧ ، والحجة ٢٨١/٤-٢٨٢ خم ، ومجمع

البيان ٦٧/٥ ، والبيان ٣٦٠/٢ ، والبحر ٣٩/٨-٤٠ . وسياق الآيات : ﴿ إن شجرة الزقوم

طعام الأثيم . كألهل يغلي في البطن ﴾ .

بالياء والتاء^(١) . فالياء لتذكير ﴿ الْمُهْل ﴾^(٢) ، والتاء لتأنيث الـ ﴿ شجرة ﴾^(٣) .

٢ [قوله تعالى]^(٤) : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٥) [٤٩]
و ﴿ أَنْتَ ﴾^(٦) . فن فتح فالمعنى : ذق لأنك^(٧) أنت العزيز الكريم عند
نفسك في الدنيا .

٦ ومن كسر فعلى الاستئناف^(٨) .

[قوله تعالى]^(٩) : ﴿ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ ﴾^(١٠) [٥٥]
الباء للحال^(١٠) . والمعنى : يدعون فيها متلبسين بكل فاكهة . ولا يكون

(١) قرأ بالياء ابن كثير وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٩٢ ،
والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧١/٢

(٢) هذا قول أبي عبيد وأحد قولي الفراء ، ولم يميزه النحاس ولا أبو علي لأن المهل لا يغني في البطون
لأنه إنما ذكر للتشبيه به في الذوب . وأجاز الفراء أن يكون التذكير لتذكير الطعام لأنه الشجرة
في المعنى ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٣) أي ﴿ شجرة الزقوم ﴾ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٣/٣-٤٤ ، وإعراب القرآن ١١٧/٣-١١٨ ، والحجة ٢٨٢/٤ عم ، ومجمع
البيان ٦٧/٥ ، والبيان ٣٦١/٢ ، والبحر ٤٠/٨ ، ومجاز القرآن ٢٠٩/٢ ، والعسكريات ٣١ ،
والحلييات ٨٠ ، ١٦١ ، وسر الصناعة ٤٠٥ ، والخصائص ١٧٣/٢ ، ٤٦١

(٦) قرأ بفتح الميم الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥٩٣ ، والتيسير ١٩٨ ،
والتيسير ٣٧١/٢

(٧) أو بأنك وهو قول الفراء وأبي علي وغيرهما ، وأجازهما النحاس ومن وافقه .

(٨) والمعنى أيضاً : إنك أنت العزيز الكريم عند نفسك أو في زعمك أو عند قومك في الدنيا .

(٩) انظر الجواهر ٢٦٨ ، والبيان ٣٦١/٢

(١٠) هذا أحد قولي أبي علي فيما نقل عنه للمؤلف في الجواهر ، والقول الثاني أن الجار والمجرور صفة
مصدر محذوف أي يدعون فيها دعاء بكل فاكهة أي قد التبس الدعاء بكل فاكهة .

الجار والمجرور مفعول ﴿ يدعون ﴾ لأن « دعوت » متعد بنفسه ، فهذا كقولهم : « خرج زيد بسلاحه »^(١) أي متسلحاً . والمعنى : يطلبون الثواب والطيبات متلبسين بكل فاكهة .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾^(٣) [١٥٦]

ليس في الجنة موت . والظاهر يوجب أن يذوقوا فيها موتةً ، وهي الأولى . فالاستثناء منقطع^(٤) ، والتقدير : لكن قد ذاقوا الموتة الأولى في الدنيا .

وقال قوم : إن « إلا » بمعنى « سوى »^(٥) أي : سوى الموتة الأولى في الدنيا .

وقال قوم^(٦) : إنهم^(٧) وقت المعاينة ينظرون إلى نعيم الجنة ، والجنة تُعْرَض عليهم فيرون مكانهم في الجنة ، فكأنهم في الجنة إذ ذاك ، فجاء الاستثناء على هذا الوجه .

(١) سلف ذكر هذه العبارة ٣١ فانظر التعليق ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ١١٩/٣ ، وجمع البيان ٦٩/٥ ، والبيان ٣٦٢/٢ ، والبحر ٤٠/٨ ، وتفسير الطبري ٨٢/٢٥-٨٣ ، والقرطبي ١٥٤/١٦-١٥٥ ، وابن كثير ٢٤٦٧-٢٤٧ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٩ ، ٧٨

(٤) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٥) هذا قول الفراء وابن قتيبة وعزي إلى الزجاج . وردّه الطبري بأن « إلا » حرف و « سوى » ظرف فلا يكون بمعناه وذهب إلى أن « إلا » مع ما بعدها صفة أو بدل بمعنى « غير » ، وهو قول جيد لم يتقدمه إليه أحد علمته . ونصّ أبو البركات أن البصريين يقدرون « إلا » في الاستثناء المنقطع بـ « لكن » والكوفيون يقدرونه بـ « سوى » . وهذا شيء انفرد به ، فيان صحّ - ولا أراه صحيحاً - لم يكن ثمة إشكال .

(٦) لأعرف أحداً منهم . وذكر هذا القول بمعناه العكبري ، وحكى القرطبي نحوه عن ابن قتيبة .

(٧) في النسخ « إن وقت » والصواب ما أثبت .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ . فَضْلاً مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٢)

[٥٧-٥٦]

أى للفضل ، فهو مفعول له . وإن شئت كان نصباً بفعل مضمحل على تقدير :
وأعطاهم فضلاً . وإن شئت كان مصدرًا^(٣) مؤكداً لما قبله لأن قوله^(٤) ﴿ وَوَقَاهُمْ
عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ تفضل منه لهم ، فكأنه^(٥) قال : وتفضل عليهم فضلاً [كما]^(٦)
قال^(٧) : /

٢/١٢٣

... .. ورُضْتُ^(٨) فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلالِ

على معنى : أدلته^(٩) أَيْ إِذْلالِ . فاستغنى عن « أدلته » بذكر « رضى » .

[قوله تعالى]^(١٠) : ﴿ فَإِنَّمَا يَسْمُرُ تَاهُ بِلِسَانِكَ ﴾ [٥٨]

الهاء يعود إلى ﴿ الكتاب ﴾ ، وقد جرى ذكره في أول السورة في قوله
﴿ حمّ . والكتاب المين ﴾ .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ١٢٠/٣ ، وجمع البيان ٦٩/٥ ، والبيان ٣٦٢/٢

(٣) وهو قول الزجاج والنحاس ، وهو ظاهر قول الفراء ، فقد أجاز في غير القرآن أن يكون رفعاً ،
أى ذلك فضلاً ، وهذا إما يجوز في المصدر . وهذا هو الظاهر .

(٤) في الأصل : قبله . وهو تحريف .

(٥) في الأصل : وكأنه .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) امرؤ القيس . وقد سلف البيت ٧٧٥ ، ١٠٤٧ ، وتخريجه في أول الموضعين .

(٨) في النسخ « رضى » وسلف على الصواب في الموضعين .

(٩) لعل الوجه « أدلته » والضمير لصاحبه .

(١٠) انظر مجمع البيان ٦٩/٥-٧٠ ، والبيان ٢٦٢/٢ ، والبحر ٤٠/٨

سورة الجاثية

قوله عز و علا : ﴿ فِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ ﴾^(١) [٤]
بالضم والكسر^(٢) .

وكذلك ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ إلى قوله ﴿ آيَاتٍ ﴾^(١) [٥]
على الوجهين^(٢) .

٢
٦ فن ضمَّ فبالابتداء عند سيبويه ، و ﴿ فِي خَلْقِكُمْ ﴾ الخبر ، وبالظرف عند
الأخفش^(٣) .

ومن كسر فالأخفش يحتجُّ به في باب العطف على العاملين^(٤) المختلفين^(٥) ،

(١) انظر الجواهر ٩٠٩ ، وشرح اللمع اللوح ١/٤٧-٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٥/٢ ، وإعراب القرآن ١٢٤/٣ ، والحجة ٢٨٢/٤-٢٨٧ خم ، ومجمع البيان ٧٠/٥-٧٢ ، والبيان ٣٦٣/٢-٣٦٤ ، والبحر ٤٢/٨ ، والمقتضب ١٩٥/٤ ، والكامل ٣٧٥ ، ١٠٠٢ ، والأصول ٧٢/٢-٧٥ ، والبصريات ١٥٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، وابن يعيش ٥٣/٨ (والتبست عليه بالآية ١٩٠ من آل عمران) ، ولفغي ٦٣٣ .
وسياق الآيات : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ . فِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

(٢) قرأ ﴿ آيَاتٍ ﴾ بالكسر حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٩٤ ،
والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧١/٢

(٣) سلف التعليق على الذين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ . وما قاله المؤلف هو قول الفراء وأحد
قولي النحاس وأبي علي وغيرهما . وأجاز النحاس وأبو علي ومن وافقهما أن يكون الرفع بالعطف
على موضع اسم « إن » لأن موضعه الرفع على الابتداء .

(٤) في الأصل : العالمين ، وهو سبق قلم من النسخ .

(٥) عزا النحاس إجازة العطف على عاملين إلى الأخفش والكسائي والفراء وسيبويه والزجاج وذكر =

فيجيز : « مررت بزيد في الدار والقصر عمرو » . ولا حجة له في الآية ، لأن الله تعالى لو قال : إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين^(١) وفي خلقكم وما يبث من دابة واختلاف الليل والنهار إلى قوله وتصريف الريح^(٢) ، ولم يذكر ﴿ آيات ﴾ = لكان الكلام تاماً .

فإنما ذكر ﴿ آيات ﴾ بعد الآية الأولى في الآيتين للتأكيد والبدل والتكرار ، ذكره ابن السراج^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ ﴾^(٥) [١١]
بالضم والكسر^(٦) . فالكسر على لفظ ال ﴿ رجز ﴾ . والضم على لفظ

أن الزجاج أجازاه واحتج له . وهذا وهم على سبويه ، فهو لا يجوز ذلك ، ويذهب فيما ظاهره العطف على عاملين إلى أن العامل الأول مقدر فيه الإثبات وهو في حكم الملفوظ به وإن كان محذوفاً واستغني عن إظهاره بتقديم ذكره . فذهب سبويه هنا ، وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه - أن النصب حمل على لفظ « إن » ، و « في » مقدره في قوله « واختلاف .. » وإن كانت محنوفة ، فالعطف على عامل واحد . وقد سلف بسط التعليق على مذهبه في العطف على عاملين ٧٥٤ ، وانظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(١) في النسخ : « إن في خلق السموات والأرض » وهو سهو من النسخ ، التبس صدر الآية على النسخ بقوله تعالى : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ... ﴾ في صدر الآية ١٦٤ من سورة البقرة والآية ١٩٠ من سورة آل عمران ، وقد يكون ذلك من المؤلف .
(٢) كذا في الأصل وي . وهي قراءة حمزة والكسائي ، وفي ب ﴿ الرياح ﴾ وهي قراءة الباقين . انظر السبعة ١٧٢ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢٢٢/٢-٢٢٤ . وكان في النسخ أيضاً « لآيات للموقنين » وهو خطأ ، ولعلها التبست عليهم أيضاً بقوله تعالى ﴿ وفي الأرض آيات للموقنين ﴾ [الذاريات : ٢٠] .

(٣) في الأصول له ٧٤/٢-٧٥ . وحكاه أبو علي في البصريات ، وذكره في الحجة ولم يعزه إليه . وعزا المؤلف في شرح المع هذا القول إلى المبرد .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ١٢٦/٣ ، والحجة ٢٨٧/٤-٢٨٨ خم ، وجمع البيان ٧٢/٥-٧٤ ، والبيان ٣٦٤/٢ ، والبحر ٤٤/٨ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية في سورة سبأ الآية ٥ ، ص ١٠٩٩

(٦) قرأ ﴿ أليم ﴾ بالرفع ابن كثير وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٥٩٤ ، =

ال ﴿ عذاب ﴾ . والتقدير : لهم عذابٌ من عذابِ رجزِ أليمٍ ، فين كسر^(١) ،
فحذف المضاف .

٣

وقوله : ﴿ بِجَمِيعاً مِّنْهُ ﴾^(٢) [١٣]
أي مِنْ خَلْقِهِ^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا وَلِلَّذِينَ لَا يُرْجُونَ أَيَّامَ

٦

اللَّهِ ﴾^(٥) [١٤]

= والتيسير ١٩٨ ، ١٨٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، ٣٤٩ ،

وقوله « بالضم والكسر » استعمال لألقاب البناء في موضع ألقاب الإعراب ، وقد قال ١٠٩٠
« بالجذر والرفع » .

(١) كذا وقع في الأصل و ي ، وهو سهو صوابه « فين رفع » وظننته سهواً من المؤلف فتركه ،

وسلف كلامه على الصواب ١٠٩٠ . وقوله « والتقدير ... فحذف المضاف » لم يرد في ب .

وهذا الذي قاله متكلف لا معنى له ، وقد سلف تنبيهنا على ذلك ١٠٩٠ . والرجز : العذاب ،
وعن المبرد أنه أغلظ العذاب وأشدّه ، وعن الزجاج أنه المقلقل لشدته وله قلقله شديدة متتابعة ،
انظر إعراب القرآن واللسان (رجز) .

وقال أبو علي في قراءة من رفع : « ... المعنى : لهم عذابٌ أليمٌ من عذاب ، وليس فائدته
كذلك ، وفي ذلك أمران : أحدهما أن الصفة قد تجيء على وجه التأكيد ... والآخر ... » اهـ .
يريد بالصفة قوله « من عذاب » لأنه صفة لـ « عذاب » .

(٢) انظر مجمع البيان ٧٤/٥ ، والبحر ٤٥/٨ ، والتبيان ١١٥١ ، وتفسير الطبري ٨٦٢٥ ، وابن كثير

٢٥١/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٦٢/٥ . وسياق الآية : ﴿ وَسَخَّرْ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
جَمِيعاً مِنْهُ ﴾ .

(٣) هذا معنى قول الطبري : « جميع ما ذكرت لكم أيها الناس من هذه النعم نعم عليكم من الله أنعم

بها عليكم وفضل منه تفضل به عليكم ... وجميعها منه ومن نعمه » اهـ فتكون « منه » متعلقة
بجال من « ما » أو بصفة لـ « جميع » . وقيل متعلقة بـجبر لبتدأ محذوف أي ذلك التسخير منه
لا من غيره ، عن الزجاج ، وقيل غير ذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٧٥ ، ٣٠٦ ، وللغراء ٤٥/٣ و ١٥٩/١ و ٧٧/٢ ، وإعراب القرآن

١٢٧/٢ ، ومجمع البيان ٧٤/٥ ، والبيان ٣٦٤/٢ - ٣٦٥ ، والبحر ٤٥/٨ و ٤٩/٦

أي : قل للذين آمنوا اغفروا يغفروا^(١) .

وقال المازني^(٢) : ﴿ يغفروا ﴾ في موضع « اغفروا » . وقد تقدم هذا غير مرة^(٣) .

﴿ لِيُجْزِيَ قَوْمًا ﴾^(٤) [١٤]

و﴿ لِيُجْزِيَ قَوْمًا ﴾ عن يزيد^(٥) مرتباً للمفعول ، أي لِيُجْزِيَ الخَيْرُ قَوْمًا^(٦) ، فأضمر « الخير » لدلالة الكلام عليه .

وليس التقدير : لِيُجْزِيَ الجزاءُ قَوْمًا^(٧) ، لأن المصدر لا يقوم مقام الفاعل ، ومعك مفعول صحيح^(٨) . فإذا « الخير » مضر ، كما أضمر الشمس في قوله ﴿ حَتَّى

(١) حكى النحاس هذا التقدير عن المبرد عن المازني ، وهو مذهب للبرد ، وأجازه الزجاج والرماني وغيرهما .

(٢) هذا للشهور من مذهبه ، وردّه المؤلف فيما سلف ٧٢١ ، وقد بسطنا ثمة مذاهبهم في هذا . وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جواب لـ « قل » على اللفظ لاعلى المعنى .

(٣) لم يتقدم في هذا الكتاب إلا في موضع واحد ص ٧٢١-٧٢٢

(٤) انظر شرح اللع اللوح ٢/٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٢ ، وإعراب القرآن ١٢٨/٢ ، ومجمع البيان ٧٤-٧٢/٥ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، والبحر ٤٥/٨ ، والتبيان ١١٥٢ ، وتفسير القرطبي

١٦٢/١٦ ، وابن يعيش ٧٥/٧ ، والمجمع ٢٦٥/٢ ، وما سلف ٨٧٥

(٥) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة ، وهذه قراءته كما في النشر ٣٧٢/٢ ، والمسطوط ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ومجمع البيان وتفسير القرطبي . وذكر أبو حيان أن ذلك بخلاف عنه . وذكر ابن الجزري وأبو حيان أنها تروى عن عاصم ، وعزيت إلى الأعرج وشيبة أيضاً .

وليجزئ بالياء قراءة غير ابن عامر وحزرة والكسائي من السبعة فقرؤوا لنجزي بالنون ، انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٦) لم يتقدمه إلى هذا التقدير أحد علمته ، ونقله عنه الطبرسي مصرحاً بنقله ، وعنه اخذ العكبري أيضاً من غير تصريح .

(٧) وهو تقدير الكسائي والفراء ومن وافقهما ، وردّه الزجاج والنحاس وغيرهما . وأجازه أبو حيان موافقاً للكوفيين .

(٨) سلف بسط التعليق على هذا ٨٧٥

تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿ لَأَن قَوْلَهُ ﴿ إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ ﴾ [سورة ص: ٣١-٣٣] دليل
على توارى الشمس .

٢ قوله عز وعلا : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ
كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ ﴾ (١) [٢١]
﴿ سواء ﴾ بالرفع والنصب (٢) . فن رفع ف ﴿ محياهم ﴾ مبتدأ ،
٦ و ﴿ مماتهم ﴾ عطف عليه ، و ﴿ سواء ﴾ خبر مقدم (٣) .

ومن نصب فيانه ينصبه على الحال من الضير في ﴿ نجعلهم ﴾ ، أو مفعولاً
ثانياً (٤) ، أي نجعلهم كالمؤمنين سواء محياهم ومماتهم . فيرتفع ﴿ محياهم ومماتهم ﴾
٩ بـ ﴿ سواء ﴾ .

والرفع فيه الوجهة ، لأن مثل هذا الباب إنما يعمل في المضر دون
الظاهر (٥) .

(١) انظر الجواهر ٥٦٨-٥٧٠ ، ٩١٧ ، وشرح اللع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٦-٤٢٧ ،
ومعاني القرآن للفراء ٤٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٣٠/٣ ، والحجة ٢٨٩/٤-٢٩٢ خم و ٨٧/٤-٩ خم ،
ومجمع البيان ٧٧-٧٦/٥ ، والبيان ٣٦٥/٣ ، والبحر ٤٧/٨-٤٨ ، وتفسير الطبري ٨٩/٢٥-٩٠ ،
والقرطبي ١٦٥/١٦-١٦٦ ، وابن كثير ٢٥٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٥ ، والكتاب ٢٣٣/١ ،
والأصول ٣٠٧/٢-٣١ ، وابن يعيش ٩٢/١-٩٣ ، وما سيأتي ١٢٤٠

(٢) قرأ بالنصب حزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٩٥ ،
والتيسير ١٦٨ ، والنشر ٢٧٢/٢

(٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وجعل النحاس سواء مبتدأ ومحياهم خبراً ، قال أبو حيان :
« ولا مسوغ لجواز الابتداء به » .

(٤) أجاز القولين أبو علي ومن وافقه ، والأول هو قول الأخفش والفراء ومن وافقهما .

(٥) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(٦) الرفع في نحو مررت برجل سواء أبوه وأمه = هو قول النحويين جميعاً ، فسواء خبر وأبوه
دأ .

وروي عن بعضهم ^(١) ﴿ سواء عيَاهم ومماتهم ﴾ أي في وقت حياتهم ووقت موتهم ^(٢) ، ولكن من نصب جعل ﴿ سواء ﴾ بمعنى « مستوي » ^(٣) [أي : مستويًا عيَاهم ومماتهم] ^(٤) كقوله ^(٥) :

... .. وهل كَفَلَائِي فِي الْوَفَاءِ سَوَاءٌ ^(٦)

أي هل كفلائي مستوون [في] ^(٤) الوفاء . لولا ذلك لم يجرز تقديم الجار عليه . وإذا أشكل من كلامه شيء فاطلبه في كلام غلامه ^(٧) .

وأجازوا سواء أبوه وأمه ، فارتفع أبوه بسواء ، وهي لغة رديئة كما قال الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم . انظر المصادر السالفة هنا وما سلف ٩٠٢ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة .

(١) عزا ابن خالويه في شواذه ١٣٨ هذه القراءة إلى الأعمش ، وإليه عزاها المؤلف في الجواهر ، وأبو حيان في البحر ، وزاد القرطبي نسبتها إلى عيسى بن عمر .

(٢) فيكون عيَاهم ومماتهم ظرفين ، وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وأبي علي ، وأجازوا أن يكونا بدلاً من « هم » في ﴿ نجعلهم ﴾ وهو قول الأخفش .

(٣) قال المؤلف في الجواهر ٩١٧ عقب ما نقله عن سيبويه أنك لو قلت مررت برجل سواء أبوه وأمه فأجريت على الأول كان قبيحاً وهي لغة رديئة والوجه الرفع ، قال : « ومعاذ الله أن تحمل قراءة بعض الأئمة على اللغة الرديئة لاسيما وهم من السبمة . والوجه في ذلك أن تجعل « سواء » الذي هو مصدر بمعنى الفاعل أي ... مستويًا عيَاهم ومماتهم » اهـ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) وهو محرز بن المكعب الضبي . والبيت من أبيات له في الكامل ١٠٧-١٠٨ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٥٧ ، والتبريزي ١٥/٤ ، واللسان (قسم) ، وانظر ما علقناه الكامل . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٤٥ ، ٩١٧ .

(٦) صدره : فهِلَّا سَعَيْتُمْ سَعْيَ عَصْبَةِ مَازِنِ

ويروي « أسرة مالك » .

(٧) قوله « من كلامه » أي من كلام أبي علي الفارسي ، ويعني ب « غلامه » أبى الفتح بن جني . وزاد في ب بعد « غلامه » لفظاً كأنه « جني » . وانظر هامش محقق ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ، فقد نقل عن ابن جني أن الظرف متعلق بسواء ، وانظر كلام المرزوقي . وقوله « ولكن ... غلامه » استدرك بهامش الأصل ، ولم يرد في بي .

وقد ذكرت هذه الآية في « البيان »^(١) بجميع ما يتعلق بها . وذكرتُ
التفصيل في عود الضمير^(٢) من ﴿ مَحِيَّاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ ﴾ إلى القبيلين من المؤمنين
والكافرين ، وإلى الكافرين دون المؤمنين ، / وأنه إذا كان للكافرين قالوا^(٣) :
فألوجه رفع ﴿ سواء ﴾ ليكون إخباراً بالبتات عن استواء حياتهم ومماتهم ،
ولا يكون داخلياً في ﴿ نجعلهم ﴾ لأنه صلة ﴿ أن ﴾ و ﴿ أن ﴾ داخل في
« الحسان » : فلا يكون داخلياً في الشك = وأنك إذا جعلت ﴿ سواء ﴾ مفعولاً
ثانياً فالكاف في موضع الحال ، وإذا جعلت الكاف في موضع المفعول الثاني كان
﴿ سواء ﴾ حسالاً من الضمير المنصوب بـ ﴿ نجعل ﴾ أو من الضمير المرفوع في
الظرف العائد إلى الضمير المنصوب .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ قَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾^(٥) | ٢٣ |

أي من بعد هداية الله^(٦) . وقال الحسن البصري^(٧) : أي من بعد عقوبة الله
إياه بطبعه على قلبه جزاء بأعمالهم^(٨) الخبيثة .

- (١) البيان في شواهد القرآن ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .
- (٢) انظر المصادر السالفة أيضاً .
- (٣) هذا قول الأخفش وأبي علي ومن وافقهما . وذهب التحاس والطبري إلى أن الوجه الرفع ،
والضمير يعوده إلى القبيلين من المؤمنين والكافرين ، وهو ظاهر قول الفراء . وما ذهب إليه
الأخفش وأبو علي أجود . وما ذكره المؤلف هنا أخذه من الحجة .
- (٤) زيادة من ب و ي .
- (٥) انظر الجواهر ٥٩ ، ومجمع البيان ٧٨/٥ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، وتفسير الطبري ٩١/٢ ، والقرظبي
١٦٦/١٦ ، ومجمع التفاسير ٤٦٦/٥ ، والكشاف ٥١٢/٣ .
- (٦) وهو قول الطبري . وذكر صاحب البيان كلا القولين ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .
- (٧) لم أجد قوله . وذكر المؤلف في الجواهر هذا القول ولم يعزه إليه ، وعبارته ثمة : « أي من بعد
إضلال الله إياه بطبعه ... » اهـ . وهذا الذي ذكره في الجواهر هو ما عليه المقرون وهو
الظاهر .
- (٨) كنا في النسخ وكنا في الجواهر أيضاً ، ولعل الوجه « بأعماله » .

والفاء مع ﴿ مِنْ ﴾ وما اتصل به متعلق بـ ﴿ أفرأيت ﴾ ^(١) [٢٢] .
فالوقف من أول ^(٢) الآية قوله ﴿ من بعد الله ﴾ ^(٣) لأنه جواب الاستفهام .

٢ قوله عز وعلا : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ ^(٤) [٢٨]

٦ ابتداء وخبر . وَرَوِي عن يعقوب ^(٥) ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى ﴾ على أن يكون بدلاً من ﴿ كل أمة ﴾ ، ويكون ﴿ تدعى ﴾ في موضع الحال ، أو في موضع المفعول الثاني ، على تفصيل معنى ﴿ ترى ﴾ .

٩ [قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ ﴾ ^(٧) [٣٢]
بالنصب والرفع ^(٨) . فالنصب على لفظ ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ . والرفع على موضع ﴿ إِنَّ ﴾ ^(٩) .

(١) سياق الآية : ﴿ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون ﴾ . وكان في النسخ : أ رأيت ، والتلاوة بالفاء .

(٢) في الأصل : أولى ، والصواب من ي وب .

(٣) وهو وقف كاف ، انظر منار الهدى ٢٥٦ . والوقف على ﴿ تذكرون ﴾ أكفى منه ، انظر القطع ٦٦٠ ، والمكتفى ٥١٨ ، ومنار الهدى ٢٥٦

(٤) انظر إعراب القرآن ١٣٥/٢ ، وجمع البيان ٧٩/٥ ، والبيان ٣٦٦/٢ ، والبحر ٥١/٨ ، وإيضاح الوقف ٨٩٢ ، والقطع ٦٦٠ ، والمكتفى ٥١٩ ، ومنار الهدى ٢٥٦-٢٥٧ ، والمختضب ٢٦٢/٢-٢٦٣

(٥) انظر النشر ٣٧٢/٢ ، والمبسوط ٤٠٤

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر إعراب القرآن ١٤٠/٢ ، والحجة ٢٩٤/٤ خم ، وجمع البيان ٨٠/٥ ، والبيان ٣٦٦/٢ ، والبحر ٥١/٨

(٨) قرأ بالنصب حزة وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٩ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٩) يريد على موضع إن وما عملت فيه وموضعها الرفع على الابتداء . والأولى أن يقال على موضع

﴿ قُلْتُمْ مَا نَنْذِرُ مَا لَلسَّاعَةِ ﴾ ^(١) [٣٢]

بالرفع ، هو الوجه على أن يكون ابتداء وخبراً . وَرُوي ﴿ مَا لَلسَّاعَةِ ﴾ بالنصب عن المفضل ^(٢) ، على أن يكون ﴿ مَا ﴾ زيادةً .

٣

﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٣) [٣٣]

قالوا : التقدير : ما نحن إلا نظن ظناً ^(٤) . وقيل : التقدير : إن نظن إلا ظناً لا يؤدينا إلى التحقيق والعلم ^(٥) .

٦

= اسم إن ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٦٤ . وأجاز النحاس وأبو علي ومن وافقهما أن تكون الساعة مرفوعة بالابتداء .

(١) انظر البيان ٣٦٧/٢

(٢) لم أجد هذه القراءة عن المفضل ولا عن غيره . وذكر أبو حيان أن المفضل قرأ في الأولى والساعة بالنصب كحزمة .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٧ ، وإعراب القرآن ١٤١/٣ ، والبيان ٣٦٧/٢ ، والبحر ٥١٨/٨ ، والحلييات ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، وابن يعيش ١٠٧/٧ ، والجنى الداني ٤٩٦ ، ٥١٤ ، والمغني ٣٨٨ ، ٨١٩ ، والجمع ٢٥١/٣

(٤) هذا قول أبي علي فيما نقله عنه المرادي وابن هشام ، وهو أحد قولي المبرد والنحاس وغيرهما .

(٥) جملة « لا يؤدينا » صفة للظن ، واختار أبو حيان وابن هشام أنه على حذف الصفة والتقدير : إلا ظناً ضعيفاً . وإنما تأولوا الآية لأن التفرغ لا يكون في المصدر للمؤكد ، لأنه لا فائدة فيه ، فتأوله المبرد ومن وافقه على وضع إلا في غير موضعها ، وذهب آخرون إلى أن الصفة محذوفة فيصير مصدراً مختصاً .

سورة الأحقاف

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَأُسْتَكْبِرْتُمْ ﴾ (١) [١١٠]
 أي : واستكبرتم أتؤمنون ؟ فحذف « أتؤمنون » الذي يقتضيه الشرط
 ويقتضيه الاستفهام (٢)

☆ وإنما قال : « أتؤمنون » مقتضى قوله (٤) ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ وقوله ﴿ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ؛ لأن معنى ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ : أخبروني (٥) إِنْ صَحَّ أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي

(١) انظر الجواهر ٥٠٩ ، ومجمع البيان ٨٤/٥ ، والبيان ٣٦٨/٢ ، والبحر ٥٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١٨٩/١٦ ، والحلبيات ٧٧

(٢) هذا تقدير الزجاج فيما نقله عنه المؤلف في الجواهر والقرطبي . وينبغي أن يكون تقديره إن كان جواب الشرط : « أتؤمنون » بالفاء ، وكذا هو في الجواهر . ونقل المؤلف عن أبي علي والزرجاج أن التقدير : أَرَأَيْتُمُ الْقُرْآنَ ، فحذف المفعول الأول ، والمفعول الثاني هو موضع الجملة المحذوفة وتقديره عند الزجاج « أتؤمنون » ، وعند أبي علي « أتؤمنون عقوبته » ، وعبارته في الحلبيات : « وكان التقدير : أتؤمنون عقوبة الله أو لا تخشون انتقامه » . وإن كان جواباً للشرط كانت جملة الشرط وجوابه هي المفعول الثاني ، وكذا قال أبو حيان وقدره : أَرَأَيْتُمْ حَالَكُمْ إِنْ كَانَ كَذَا أَلَسَمَ ظَالِمِينَ . والأظهر أن الاستفهام سد مسد المفعولين كما قال المؤلف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ أَضَلِّ ... ﴾ [سورة فصلت : ٥٢] ، انظر ماسلف ١١٩٢ - ١١٩٣

(٣) قوله : وإنما قال إلى قوله وهو منزل منزلة أتؤمنون ، انفردت به نسخة الأصل ، وقوله « وإنما قال « مشكل ، فيما أن يكون تحريفاً صوابه « وإنما كان « أو « وإنما قلنا » ، وإما أن يعني بـ « قال » الزجاج ، على حكاية كلامه ، وإما أن يكون هذا الكلام تعليقاً أدخل في متن الكتاب .

(٤) في الأصل : قولهم ، والصواب ما أثبت .

(٥) في الأصل : أخبروني ، وهو تحريف .

ما آمنتم به واستكبرتم عنه من عند الله ، وهو منزل منزلة « أتؤمنون » . ☆
 وإدغام^(١) الدال من ﴿ شهد ﴾ في الشين من ﴿ شاهد ﴾ هنا وفي يوسف
 [الآية : ٢٦] حسنٌ جيدٌ لقرب الدال من الشين .

٢

وكما جاز إدغام الدال في الشين جاز إدغام السين أيضاً فيه ، كقوله :
 ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [سورة مريم : ٤] ، وجاز أيضاً إدغام الشاء فيه ، كقوله
 ﴿ حَيْثُ شِئْنَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٥] و ﴿ حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٥٨]^(٢) ،
 و ﴿ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴾ [سورة المرات : ٣٠] ، وجاز أيضاً إدغام الضاد فيه ، نحو
 ﴿ وَالْأَرْضِ شَيْبًا ﴾ [سورة النحل : ٧٢] ، و ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ [سورة النور : ٦٢] ،
 وقد تقدم هذا في « البيان »^(٣) .

٦

٩

قوله عز وعلا : ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾^(٤) [١٢]
 ﴿ إِمَامًا ﴾ نصب على الحال من الضمير في الظرف عند سيبويه ، ومن
 ﴿ كتاب موسى ﴾ عند الأخفش ومن رفع بالظرف^(٥) .

١٢

[و]^(٦) يجوز أن يرتفع قوله ﴿ كتاب موسى ﴾ بالعطف^(٧) على قوله

(١) قرأ أبو عمرو بالإدغام ، وأدغم الحروف التي ذكرها المؤلف هنا أيضاً ، إلا أنه اختلف عنه في
 إدغام ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ ﴿ والأرض شيباً ﴾ فأكثر أهل الأداء على إظهاره عنه وروي
 عنه الإدغام ، انظر التيسير ٢٣-٢٦ ، والنشر ٢٨٦/١-٢٩٢

(٢) في الأصل : وفي ، وهو تحريف .

(٣) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وإعراب القرآن ١٤٨/٣ ، ومجم البيان ٨٥/٥ ، والبيان
 ٣٦٨/٢ ، والبحر ٥٩/٨ ، وما سلف ٥٥٨

(٥) سلف التعليق على اللذهين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) هذا قول انفرادي به فيما أعلم ونقله عنه الطبرسي من غير تصريح . وهو قول متكلف ضعيف لكثرة
 الفصل بين المتعاطفين .

- ٢/١٢٤ ﴿ وشهد شاهد من بني إسرائيل ﴾ [١٠] أي : وشهد من قبل القرآن / كتاب موسى ، ففصل بالظرف بين الواو والمعطوف^(١) [به]^(٢) .
- ٣ ﴿ وهذا كتاب مُصدقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [١٢]^(٣) ﴿ لِسَانًا ﴾ حال أيضاً ، والتقدير : وهذا كتاب مصدق ملفوظاً به على لسان العرب .
- ٦ [قوله تعالى]^(٤) : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٤]^(٥) ﴿ خالدين ﴾ حال من ﴿ أصحاب الجنة ﴾ . والعامل فيه معنى الإشارة الذي دلَّ عليه ﴿ أولئك ﴾ ، كما تقول : هذا زيد راكباً .
- ٩ ﴿ جزاءً بما كانوا يعملون ﴾ .
- ١٢ مصدر مؤكِّد لما قبله^(٦) . [و]^(٧) التقدير : جُوزُوا جزاءً ، فاستغني عن ذكر « جوزوا » بذكر الجملة قبلها دالة عليها .
- وإن شئت كان مفعولاً له .
- قوله عز وعلا : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ﴾ [١٥]^(٧)

(١) سلف التمليق على هذا الفصل ٩٩

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وللغراء ٥١٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٤٨/٣ ، ومجمع البيان

٨٥/٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ ، والبحر ٥٩/٨

(٤) انظر إعراب القرآن ١٥٠/٣ ، ومجمع البيان ٨٥/٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ ، وابن الشجري ١٩٠/٢

(٥) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للغراء ٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ١٥٠/٣ ، والحجة ٢٩٤/٤ ومنه أخذ كلامه

و ١٠٤/٢-١٠٦ ، ومجمع البيان ٨٤/٥-٨٥ ، والبيان ٣٦٩/٢-٣٧٠ ، والبحر ٦٠/٨

و ﴿ حَسْناً ﴾^(١) . فانتصاب « إحصان » بقوله ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه ﴾ لأن معناه : أحسنا إليها^(٢) إحصاناً . فالنصب له « أحسنا » الذي دل عليه ﴿ وصينا ﴾ . فهو مصدر من غير لفظه ، ولو كان من لفظه لقال :
 ٣ ووصينا الإنسان بوالديه توصية .

والباء من صلة ﴿ وصينا ﴾ كما قال : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] ، ولا يكون من صلة « إحصان » لأن ما يتعلق بالمصدر لا يتقدم عليه^(٣) ، وإن كان قد جاء : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] .

وأما من قال ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حَسْناً ﴾ فالعنى : أمراً ذا حَسْنٍ ، أي : وصيناه بوالديه أمراً ذا حَسْنٍ ، أي بأمري حسن . فهو في موضع البدل من قوله ﴿ بوالديه ﴾ ، وهو من باب بدل الاشتغال^(٤) .

١٢ [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ ﴾ [١٧]

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿ إحصاناً ﴾ والباقون ﴿ حسناً ﴾ . انظر السبعة ٥٩٦ ، والتيسير ١٩٩ ، والنشر ٢٧٢/٢

(٢) كان في النسخ « إليه » والصواب ما أثبت .

(٣) لأن المصدر ومعموله كالوصول والصلة ولا تتقدم الصلة ، وقد سلف التعليق على هنا ٨٧٠ ، وانظر ما سلف ٥٦٧ ، ٩٧٠ .

(٤) كذا قال ، ولا أعلم أحداً ذكر هذا القول . وقد أجاز أبو علي في انتصاب ﴿ حسناً ﴾ قولين : الأول أنه منتصب على المصدرية ويكون « حَسْنٌ » بمعنى « إحصان » ، وهو ظاهر قول الفراء والنحاس ؛ فيما أن يكون « حسن » مصدراً على حذف الزوائد أو اسم مصدر كالعطاء والإعطاء . والثاني أنه منتصب بفعل محذوف تقديره : اتخذ حسناً وأصطنع حسناً ، و « حسن » على هذا إما صفة على وزن « فُعْلٌ » أو مصدر كالكفر وعليه فالتقدير : أمراً ذا حسن ، هكذا قال في الموضع الأول من الحجة ، ورد هذا القول في الموضع الثاني منها .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٢٧٢ ، والبيان ٢٧٠/٢ ، والبحر ٦١/٨ ، وما سلف ٢٤

مبتدأ ، وخبره مضمَر ، والتقدير : وفيما يُتلى عليكم قصَّة الذي قال لوالديه .
ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ ﴾ [١٨] كما قال : ﴿ والذي
جاء بالصدِّقِ وصدَّقَ به أُولَئِكَ ﴾^(١) [سورة الزمر : ٢٣] ، وقال : ﴿ وخضُّم كالَّذي
خاضوا أُولَئِكَ ﴾^(٢) [سورة التوبة : ٦٩] ، وأنشدوا^(٣) :

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هَمَّ الْقَوْمِ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٤)

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٦٢

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٩-٥٢٠ . و « الذي » في هذه الآيات جنس ولا يراد به واحد معين ولهذا ما أخبر عنه بالجمع « أولئك » في الآيتين وكفي عنه بالجمع في قوله « خاضوا » وأشير إليه بقوله « أولئك » .

(٣) للأشهب بن زُمَيْلَةَ . والبيت من أبيات له في البيان والتبيين ٥٥/٤ ، والمؤتلف والمختلف ٢٣ ، وسط اللآلئ ٢٤-٢٥ ، والحامسة البصرية ٢٦٩/١ ، والمقاصد ٤٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧٥ ، والخزانة ٥٠٧/٢-٥٠٨ ، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤-١٨١ ، ورسالة الأمل ١٧٩/١ . وهو له في الكتاب ٩٦/١ ، ومجاز القرآن ١٩٠/٢ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وسر الصناعة ٥٣٧ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، وضرائر الشعر ١٠٩ ، ومعجم البلدان (فلج) ٢٧٢/٤ ، ومعجم ما استعجم ١٠٢٨ . ويقع هذا البيت في أبيات لحريث بن محفض أنشدها أبو تمام في مختار أشعار القبائل ، انظر شرح شواهد المغني والخزانة وشرح أبيات المغني .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٨٥ ، والحجة ١١٢/١ ، والبصريات ٢٥٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٦١ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورية ٢٥٢ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ، ووصف الباني ٣٤٢ ، وابن الشجري ٣٠٧/٢ ، وجمع البيان ٥٤/١ ، وللمغني ٣٥٦ ، ٧١٧ ، والجمع ١٦٨/١ و ٣٨٠/٤

(٤) البيت محروم ، وينشد غير محروم « وإن » أو « فإن » . ويروى : « وإن الألى حانت » ، وعليها فلا شاهد فيه .

استشهد به الأكثرون - ومنهم سيبويه والمبرد والأخفش وغيرهم - على أنه أراد « الذين » فحذف النون تخفيفاً لطول الاسم بالصلة . وأجاز أبو علي وابن جني ومن وافقهما أن يكون « الذي » هنا جنس ، وعلى هذا استشهد به المؤلف .

و « حانت » من الحَيْن وهو الهلاك . وفلج : موضع في طريق البصرة إلى مكة وفيه منازل للمحاج .

- [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [١١٧] ^(٢)
- رواه الحلواني عن هشام بفتح النون من ﴿ تَعِدَانِي ﴾ ^(٣) وهي لغة ، يفتحون نون التثنية ^(٤) كما يكسرون نون الجمع ^(٥) تشبيهاً لأحدهما بصاحبه .
- [قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ قَلِيلًا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾ [٢٨] ^(٧)
- التقدير : الذين اتخذوا من دون الله آلهة قرباناً ، ف ﴿ قرباناً ﴾ مفعول ثانٍ

- (١) زيادة من ب .
- (٢) انظر شرح اللع اللوح ١٧٢٠ ، والجواهر ٢٩٢ ، وإعراب القرآن ١٥٢/٣-١٥٢ ، والبحر ٦٢/٨
- (٣) وكذا قال في شرح اللع والجواهر ، ولا أعرف أحداً ذكر هذه الرواية من طريق الحلواني عن هشام عن ابن عامر . وقد رويت هذه القراءة الشاذة فيما قال أبو حيان من طريق سام [؟] عن هشام . والذي نصوا عليه أن هشاماً يقرأ ﴿ أتعداني ﴾ بنون واحدة مدغمة ، انظر النشر ٢٧٢/٢ و ٢٠٣/١ والمصادر السالفة .
- وقد عزا ابن خالويه في شواذه ١٣٩ القراءة بفتح النون من ﴿ تعداني ﴾ إلى عبد الوارث عن أبي عمرو ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الحسن وشيبة وأبي جعفر بخلاف عنه وهارون بن موسى عن المجدي وسام [؟] عن هشام .
- (٤) وكذا قال في شرح اللع ، وذهب في الجواهر إلى أن النون فتحت تبعاً للألف وطلباً للمطابقة . وانظر في هذه اللغة سر الصناعة ٤٨٨ ، وشرح الملوكي ١٧٥-١٧٦ ، وابن يعيش ١٤١/٤-١٤٢ ، وضرائر الشعر ٢١٧-٢١٨
- وذكر النحاس أن بعض الرواة عن نافع فتح هذه النون فعَلَّطه ، واشتد المبرد في إنكارها .
- (٥) كقول سحيم بن وثيل الرياحي « وقد جاوزت حد الأربعين » وكقول ذي الإصبع « وابن أبي أبي من أبيين » . انظر سر الصناعة ٦٢٧-٦٢٨ . والمتنضب ٢٣٢/٣-٢٣٤ ، والكامل ٦٢٣-٦٢٥ ، وابن يعيش ١١/٥-١٢ ، والممع ١٦٤/١-١٦٥ ، والحزاة ٤١٤/٣
- وما ذكره المؤلف هو مذهب ابن جني ومن وافقه ، ومذهب المبرد ومن وافقه أن الكسرة في هذا علامة إعراب لأنه جعل الإعراب فيها وليس على الأصل في التقاء الساكنين .
- (٦) زيادة مني .
- (٧) انظر الجواهر ٣٣١ ، ٤٦٨ ، وإعراب القرآن ١٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٩١/٥ ، والبيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٦٦/٨ ، والكشاف ٥٢٦/٣ ، والتبيان ١١٥٨ ، والمغني ٦٩٥-٦٩٦

قَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، أَي : آلهة ذاتِ قربان ، أَي ذاتِ قُرْبَةٍ (١) .

قوله عز و علا : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ (٢) [٣٣]

دخلت الباء في قوله ﴿ بقادر ﴾ لِحَرْفِ النْفِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، كما
دخلت « مِنْ » في قوله ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ
يُنزَلَ عَلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ ﴾ (٣) [سورة البقرة : ١٠٥] فدخلت « مِنْ » لما ذكرنا .

ولهذا المعنى كان قوله ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (٤) [سورة الجاثية : ٢٦] فيمن
رفع ، كان الضمير للكافرين دون القبيلين ، ومن نصب جاز أن يكون للقبيلين ،
لأن الرفع يوجب البتات بالخبر عن استواء (٥) محيائهم ومماتهم ، والنصب يكون
راجعاً / إلى ﴿ نَجْعَلُهُمْ ﴾ وهو في صلة ﴿ أَنْ ﴾ التي لحقها « الحسبان » لَمَّا جرى
في أول الكلام ، ولحق « أَنْ » الذي لحق جميع ما في صلته أيضاً .

١/١٢٥

(١) كذا قال ، وهو سهو محض وخطأ لا يجوز . والصواب أن التقدير : الذين اتخذوهم من دون الله
قرباناً آلهة ، فحذف للمفعول الأول وهو « هم » العائد إلى الذين ، وواو الجماعة تعود إلى الذين
أهلكوا المذكورين في قوله تعالى ﴿ ولقد أهلكنا ما حولكم من القرى وصرفنا الآيات لعلهم
يرجعون فلولا ... ﴾ . وهذا هو الوجه الذي ذكره في الجواهر ، وهو قول الجميع . واختلفوا في
قوله ﴿ قرباناً آلهة ﴾ فقيل : قرباناً مفعول ثان وآلهة بدل منه ، وهو أحد أقوال النحاس وهو
ظاهر قول المؤلف في الجواهر وذكر أن قرباناً مفرد في موضع الجمع وهو في الأصل مصدر .
وذهب الزمخشري إلى أنه فاسد ولم يبين جهة فساده وبينها ابن هشام ولم يأتي بشيء ، وارتضاه
أبو حيان ، وأجازه العكبري وابن عطية . وأجاز النحاس ومن وافقه أنه يكون آلهة مفعولاً ثانياً
وقرباناً مفعولاً له أو مصدرًا .

(٢) انظر الجواهر ٦٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وللغراء ٥٦٣-٥٧ ، وإعراب القرآن
١٦١/٢-١٦٢ ، وجمع البيان ٩٢/٥ ، والبيان ٣٧٢/٢ ، والبحر ٦٨/٨ ، وبلغني ٨٨٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٥

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٢٨

(٥) في الأصل : سواء ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

ف « الحسبان » وحرف النفي في ذلك سواء . فهذه الآي متجاوبةً أصداؤها
في باب الصناعة . وكلُّ الآي كذلك لكنها تخفى إلا على البُزْلِ الحَذَاق^(١) . ولقد
علم الله أني ما قَصَّرْتُ فيما قَدَّرْتُ على إيضاحه .

[قوله تعالى^(٢) : ﴿ كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا
سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ ﴾] ١٣٥

تقديره : كأنهم لم يلبسوا يوم يرون ما يوعدون إلا ساعة من نهار . فلا يراد
باليوم ههنا وضح النهار ، وإنما يراد به الحين ، ليصحَّ قوله ﴿ من نهار ﴾ .

ثم قال : ﴿ بِلَاغٍ ﴾^(٣)] ١٣٥

والتقدير : ذلك بلاغ ، فحذف المبتدأ للعلم به .

(١) البُزْل جمع بازل ، وهو الرجل الذي كلت تجربته على التشبيه بالبعير الذي استكمل السنة الثامنة
وطعن في التاسعة وفطر نابه ، والحذاق جمع حاذق وهو الذي أوغل في ممارسة الشيء حتى مهر
وبرع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٩ ، وإعراب القرآن ١٦٢/٢ - ١٦٣ ، وجمع البيان
٩٣/٥ ، والبيان ٣٧٣/٢ ، والبحر ٦٩/٨ ، والكتاب ١٩١/١ ، والخصائص ٣٦٢/٣ ، وابن الشجري
٣٢٠/١ ، والمعنى ٨٢٤

سورة القتال

قوله عز وعلا : ﴿ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾^(١) [١١]

أي : جزاء أعمالهم^(٢) بأن أحببها لكفرهم .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ ﴾^(٤)

[٤]

أي : فاضربوا رقاب^(٥) ، فحذف الفعل .

﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(٦) [٤]

نصب على المصدر ، أي : فإمّا منّوهم منّا ، وإمّا فادّوهم فداءً . و ﴿ فداءً ﴾
يجوز^(٧) أن يكون مصدر « فادّوا » فيكون « فداء » ك « قتال » ، ويجوز أن

(١) انظر مجمع البيان ٩٦/٥ ، والبحر ٧٢/٨ ، وتفسير الطبري ٢٥/٢٦ ، والقرطبي ٢٢٢/١٦ ، وابن

كثير ٢٨٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٩٦/٥

(٢) هذا معنى قول الجميع . وعبارة ابن كثير « أي أبطلها وأذهبها ولم يجعل لها جزاء ولا ثواباً » .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٦٧/٣ ، ومجمع البيان ٩٦/٥ ، والبيان

٣٧٤/٢ ، والبحر ٧٢/٨ ، والكتاب ١٢٥/١ ، والمقتضب ٣٠٩/٣ ، ٢١٦ ، ٣٦٩ ، والكامل ٢٤٢ ،

والأصول ١٣٠/٢ ، والإيضاح ١٦٥ ، وابن يعيش ٤٨/٤ ، وابن الشجري ١١٤/٣

(٥) هذا سهو منه ، والصواب أن يكون التقدير : اضربوا الرقاب ضرباً ، فحذف الفعل وناب

المصدر عنه وأضيف إلى المفعول وهي إضافة في تقدير الانفصال لأن التقدير : فضرباً الرقاب .

(٦) انظر شرح المبع اللوح ٧/٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/٣ و ١٥٨/٢ ، ١٨٥ ، وإعراب القرآن

١٦٧/٢ ، والحجة ١١٨/٢ ، ومجمع البيان ٩٦/٥ ، والبيان ٣٧٤/٢ ، والبحر ٧٤/٨ ، والكتاب

١٣٥/١ ، ١٦٨ ، والمقتضب ٣٦٨/٣ ، والأصول ٥٦/٢ ، والبغداديات ١٠٦ ، ١٢٠ ، وابن يعيش

١١٤-١١٥ و ١٠٠/٨-١٠١ ، وابن الشجري ٣٤٤/٢ ، وما سلف ٦٨ ، ٧٧٤

(٧) أجاز القواين أبو علي في الحجة ، وانظر ما سلف ٦٨

يكون مصدر « فَدَى » ، تقول : فَدَى فِدَاءً ، كما تقول : كتب كِتَاباً وَحَسَبَ حِسَاباً .

٣ ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ^(١) [٤]
 حذف المضاف ، أي : أهل الحرب ^(٢) .

٦ ﴿ ذَلِكَ ﴾ ^(٣) [٤]
 أي : الأمر ذلك ، فحذف المبتدأ .

٩ [قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾ ^(٥) [٦]
 قالوا : طَيَّبَهَا لَهُمْ ^(٦) ، من العَرَفِ ، وهو الرائحة الطيبة .
 وقيل ^(٧) : عَرَّفَهَا بَأَن وَصَفَهَا لَهُمْ ، من العِرْفَانِ والمعرفة .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ فَتَعَسَّأَ لَهُمُ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ^(٩) [٨]

(١) انظر شرح اللع اللوح ١/٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٥٧-٥٨ ، وإعراب القرآن ٣/١٦٧-١٦٨ ،
 وجمع البيان ٥/٩٧ ، والبحر ٨/٧٤ ، وجمع التفاسير ٥/٤٩٩ ، وتفسير غريب القرآن ٩٠٩ ، وابن
 الشجري ٢٩٧/٨

(٢) المعنى عند الفراء والنحاس ومن وافقها أن الهاء في أوزارها للحرب وأنت تريد أوزار أهلها ،
 وما قدره المؤلف وغيره أقرب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٣/١٦٨ ، وجمع البيان ٥/٩٦ ، والبيان ٣/٢٧٤

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٥٨ ، وجمع البيان ٥/٩٨ ، والبحر ٨/٧٥-٧٦ ، وتفسير الطبري
 ٢٦/٢٨-٢٩ ، والقرطبي ١٦/٢٣١ ، وجمع التفاسير ٥/٥٠٠ ، وابن كثير ٧/٢٩٢ ، ومجاز القرآن
 ١٩/٢٣١ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠٩

(٦) عن ابن عباس .

(٧) وهو معنى قول قتادة ومجاهد وسعيد وابن زيد .

(٨) زيادة من ي .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٥٨ ، وإعراب القرآن ٣/١٦٩ ، وجمع البيان ٥/٩٨-٩٩ ، والبيان
 ٢/٢٧٤ ، والبحر ٨/٧٦ ، واللغني ٧/٦٥٧

أي : اتَّعَسَهُمُ اللَّهُ تَعَسًا وَأُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١١]

أي وَلِيَّهُمْ وَنَاصِرَهُمْ .

﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ﴾ [١١] ^(٢)

أي لَا نَاصِرَ لَهُمْ .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ ^(٤)

[١٨]

﴿ أَنْ ﴾ في محل نصب بدل من الساعة ، أي : هل ينتظرون إلا إتيان

الساعة بغتة .

﴿ فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ ﴾ [١٨] ^(٥)

قال الأخفش : التقدير : فأنى لهم ذكراهم إذا جاءتهم ^(٥) . ف « ذكراهم »

يرتفع بقوله ﴿ أَنَّى لَهُمْ ﴾ وفي ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ ضمير يعود إليها . ومن رفع

بالثاني ^(٦) كان في ﴿ أَنَّى لَهُمْ ﴾ ضمير على شريطة التفسير ، ومثله :

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٥٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٦٩/٣-١٧٠ ، ومجمع البيان ١٠٠/٥ ، والبحر

٧٦/٨ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢٦ ، والقرطبي ٢٢٤/١٦ ، ومجمع التفسير ٥٠١/٥

(٣) انظر الجواهر ٥٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٦١/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٣/٣-١٧٤ ، ومجمع البيان

١٠٢/٥ ، والبحر ٧٩/٨

(٤) انظر الجواهر ٧٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٠ ، وللغراء ٦١/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٤/٣ ،

ومجمع البيان ١٠٢/٥ ، والبيان ٢٧٥/٢ ، والبحر ٨٠/٨

(٥) سها المؤلف هنا عن تمام قول الأخفش وبنى على ذلك ما بناه من تنازع العاملين . وعبارة

الأخفش وغيره : « فَأَنَّى لَهُمْ ذِكْرَاهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ » ففي « جَاءَتْهُمْ » ضمير « الساعة » لضمير

« ذكراهم » . وجاء به على الصواب في الجواهر .

(٦) إعمال الثاني مذهب البصريين وإعمال الأول مذهب الكوفيين ، وقد سلف التعليق على مذهبهم

في التنازع ٨٧٢

يَا لَ بَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيًّا يَا لَ بَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ^(١)

من رفع بالأول كان في الثاني ضمير ، ومن رفع بالثاني كان في « أين » الأول ضمير ، ومثله^(٢) :

أَنْى وَمِنْ أَيْنَ أَبْكَكَ الطَّرْبُ (٣)

(١) البيت لمهلل بن ربيعة التغلبي . وهو له في الكتاب ٣١٨/١ ، وابن السرياني ٤٦٧/١-٤٦٧ ، واللامات للزجاجي ٨٧ ، والأغاني ٥٩٧/٥ ، والحزانة ٣٠٠/١ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٢٩/٣ ، والمخصص ٥٠/١٤ . استشهدوا به على فتح لام الجر التي تدخل على المستغاث به وهو بكر .

ويكر هو بكر بن وائل أخو تغلب بن وائل ومنهم جساس قاتل كليب أخي مهلهل . وقوله « أنشروا لي كلبياً » أي أحيوه حتى أعفيمكم من القتل ، يريد أنكم لا تحيونه وأنا لأعفيمكم من القتل ، فهذا وعيد وتهديد ، وقوله « أين أين الفرار » أي لم تقرون . وهو لم يستغث بهم ليغيثوه إنما استغاث منهم لأجل ما نزل بهم من قتل مهلهل إياهم لأنه محاربهم فالمستغاث به هو المستغاث من أجله هنا ، عن ابن السرياني والأعلم والكتاب .

وذهب التحاس إلى أن اللام للاستهزاء ، وذهب الرضي في شرح الكافية ١٣٤/١ إلى أنها داخله على المنادى المهدد ، قال : « ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً » . قال البغدادي : « هذا المعنى هو الجيد ومأخذه في هذا البيت واضح لا خفاء به ... » اهـ .

واستشهد المؤلف بالبيت على التنازع في قوله « أين أين الفرار » . والصواب أن « أين » الثانية مكررة وهي توكيد لفظي ، ولا تنازع .

(٢) للكيت ، وهو مطلع هاشمية له في شرح هاشميات الكيت ١٠٠ . وهو له في تأويل مشكل القرآن ٥٢٥ ، وإيضاح الوقف ٩٦٧ ، ومجمع البيان ٣٢٠/١ ، وديوان الحماسة بشرح للرزوقي ٥٣ ، وابن يعيش ١٠٩٧/٤ ، والبحر ٤٤٣/٢ . وشرح شواهد شرح الشافية ٣١٠ ، وهو بلا نسبة في القطع ١٨٨

(٣) عجزه : من حيث لاضبوة ولا ريب

وآبك أي جاءك وغشيك من الأوب وهو في الأصل الرجوع ليلاً ، والطرب خفة من فرح أو حزن ، والمراد الأول ، والصبوة الصبا والثوق ، والريب جمع ريبة وهي الشبهة .

والمؤلف يجعل البيت من باب التنازع ، وهو غير صحيح ، ولا تنازع في البيت . فقوله « أنى » إن كانت بمعنى « كيف » - وهو الظاهر - فهي في موضع نصب على الحال والعامل فيها مضر ، =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَأُولَىٰ لَهُمْ ﴾ [٢٠]

مبتدأ وخبر . وهو اسم للتهديد والوعيد ، كأنه قال : الوعيد لهم .
ولا يتصرف ﴿ أُولَىٰ ﴾ لأنه على وزن الفعل ، وصار اسماً للوعيد والتهديد .
وقول المفسرين ^(٢) : وَلِيكَ شَرٌّ فاحذر = لا يريدون به أن « أُولَىٰ » فعل ،
وإنما ذلك تفسير على المعنى .

قوله عز وعلا : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [٢١] ^(٣)

صفة لـ ﴿ سُوْرَةٌ ﴾ [٢٠] تقديره : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ
سُوْرَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُوْرَةٌ ﴾ [٢٠] ﴿ طَاعَةٌ ﴾ أي ذات طاعة ، فحذف المضاف ،
عن أبي إسحاق ^(٥) .

= والتقدير : أتى أبك الطرب ، فحذف لذكره في الثاني ، وإن كانت بمعنى « من أين » تعلق
بـ « أبك » الظاهر ، وكان « من أين » في البيت مكرراً للتوكيد ، وحسن التكرار لاختلاف
اللفظين .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، ومجمع البيان ١٠٢/٥ ، والبيان ٣٧٥/٣ . وانظر في « أُولَىٰ له »
مجاز القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤١١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٩ ، والصاحبي
٢٨٥-٢٨٦ ، والكامل ١٤١٦ ، والحزانة ٨٧/٤-٩٠ ، واللسان (ولى) .

(٣) هذا إطلاق غير صحيح ، فالأكثر لم يفسروه بما ذكره ، وإنما ذكروا أنه تهديد ووعيد . ونقل
الجوهري وغيره عن ثعلب في تأويل أولى لك أن معناه وليك ما تكره ، وعن الأصمعي قاربك
ما تكره .

(٤) انظر الجواهر ١٨٦ ، ٧٤٦ ، وشرح المصباح ٢/٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، وإعراب
القرآن ١٧٥/٣-١٧٦ ، ومجمع البيان ١٠٢/٥-١٠٤ ، والبحر ٨١/٨ ، والكتاب ٢١/١ ، ٢٨٢ ،
والمقتضب ١١/٤ ، والكامل ٥٧٣ ، والبصريات ٢١٩ ، والخصائص ٣٦٢/٢ ، وابن الشجري
٣٢٠/١ ، والمغني ٦١٠ ، ٨٢٦ .

(٥) عزا هذا القول إليه الطبري . وذكره الذحاس ولم يعزه . ورده أبو حيان ولم يذكر صاحبه
أيضاً ، قال : « هذا القول ليس بشيء لحيلولة الفصل الكثير بين الصفة والموصوف » اهـ . وهو
كما قال .

وأما غيره^(١) فيحمله على ابتداء مضر ، على تقدير : أمرنا طاعة . وقالوا^(٢) مرةً أخرى : / طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما .

٢/١٢٥

٢ [قوله تعالى : ﴿ قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾^(٣)] ٢٢٢

٦ أي عن كتابي و ديني^(٤) . وخبر « عسى » قوله ﴿ أن تفسدوا ﴾ ، والشرط اعتراض بين الاسم والخبر ؛ والتقدير : [^(٥) فهل عسيتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم إن توليتم .

٩ [قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴾^(٦)] ٢٥
 خبر ﴿ إن ﴾ قوله ﴿ الشيطان سول لهم ﴾ عند الجمهور . وقيل^(٧) : خبر ﴿ إن ﴾ مضر ، والتقدير : معذبون .

- (١) ومنهم الخليل وسيبويه والمبرد والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجازوا هذا القول والقول الآتي .
 (٢) وهو قول الفراء والمبرد في المقتضب ، وأجاز القولين في الكامل .
 (٣) انظر الجواهر ٢٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٠ ، ولفراء ٦٢/٢-٦٣ ، وإعراب القرآن ١٧٦/٢ ، ومجمع البيان ١٠٤/٥ ، والبيان ٢٧٥/٢-٢٧٦ ، والبحر ٨/٨٢ ، وتفسير الطبري ٣٥/٢٦-٣٦ ، والقرطبي ٢٤٥/١٦ ، وابن كثير ٣٠٠/٧ ، ومجمع التفاسير ٥٠٩/٥ .
 (٤) قال قتادة تولى عن كتاب الله ، وقال الفراء : تولى عن محمد ﷺ ، وجمع الطبري بينها ، قال : تولى عن تنزيل الله وفارقه أحكام كتابه وأدبرتم عن محمد ﷺ وعماء جاءكم به . وقيل : تولى أمور المسلمين ، فيكون من الولاية ، عن الكلبي وأبي العالية وكعب .
 (٥) زيادة من ي وب .
 (٦) انظر الجواهر ٢٣ ، ٥٦٦ ، ومعاني القرآن لفرعاء ٦٣/٢ ، وإعراب القرآن ١٧٨/٣-١٧٩ ، ومجمع البيان ١٠٥/٥ ، والبحر ٨/٨٢ ، وتفسير الطبري ٢٦/٢٧ ، والقرطبي ١٦/٢٤٩-٢٥٠ ، وابن كثير ٢٧/٢٦٧ ، ومجمع التفاسير ٥١١/٥ ، والقطع ٦٦٧ ، ومنازل الهدى ٢٦٠ ، وما سلف ٦٩٧ .
 (٧) هذا على قول محمد بن عيسى الأصبهاني الذي يقف على ﴿ لهم الهدى ﴾ ويتدأ ﴿ الشيطان .. ﴾ . وخالفه الناس جميعاً فالخبر عندهم ﴿ الشيطان سول لهم ﴾ ، وهو قول الكسائي والفراء وأبي عبيد وأبي حاتم وغيرهم .

[و]^(١) قوله : ﴿ أَمْلى لهم ﴾ قيل : أَمْلى لهم الله^(٢) ، لقوله^(٣) ﴿ وَأَمْلى لَهُمْ
إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٢] ، فيكون هذا من باب اختلاف
الضميرين^(٤) . ألا ترى أن فاعل ﴿ سَوَّلَ ﴾ هو ﴿ الشَّيْطَانُ ﴾ .

وقيل^(٥) : أَمْلى لهم الشيطان بأن أوقع لهم طول الأمل .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾^(٧) [٢٧]
أي كيف حالهم^(٨) ، فحذف المبتدأ .

☆ قوله^(٩) عز وعلا : ﴿ إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَيُخْرِجْ

أَضْغَانَكُمْ ﴾^(١٠) [٣٧]

جزم قوله ﴿ فَيُحْفِكُمْ ﴾ بالعطف على الشرط ، وهو ﴿ يَسْأَلُكُمْوهَا ﴾ .
وقوله ﴿ تبخلوا ﴾ جزم جواب ﴿ إن ﴾ ، وقوله ﴿ يخرج ﴾ جزم عطف على
﴿ تبخلوا ﴾ . فدل على أنه هو الاختيار ، أعني الجزم بعد الجواب^(١١) .

(١) زيادة من ي .

(٢) وهو قول الفراء وأبي حاتم والمفضل والطبري والنحاس وغيرهم ، ورجحه أبو حيان . وعلى هذا القول يكون الوقف على قوله ﴿ سَوَّلَ لَهُمْ ﴾ ، ويبتدون ﴿ وَأَمْلى لَهُمْ ﴾ .

(٣) في الأصل : كقولهم ، والوجه ما أثبت من ي وب .

(٤) انظر ماسلف ٦٩٦ ، ١٠٤٥ .

(٥) عن الحسن ، وهو قول الحافظ ابن كثير ، قال أبو حيان : وهو الظاهر ، ورجح الأول .

(٦) انظر إعراب القرآن ١٧٩/٣ ، ومجمع البيان ١٠٦/٥ ، والبيان ٣٧٦/٢ ، والبحر ٨٤/٨ ، وتفسير

الطبري ٢٨/٢٦ ، والقرطبي ٢٥٠/١٦ ، وابن كثير ٣٠٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٥١٢/٥ .

(٧) وكنا قدره الطبرسي وأبو البركات والحافظ ابن كثير ، وهو الظاهر . وقدره النحاس ومن

وافقه : فكيف تكون حالهم ، وقدره الطبري ومن وافقه : فكيف لا يعلم حالهم ، وأجاز القولين

أبو حيان ، فتكون « كيف » حالاً من عامل مضر .

(٨) انفردت نسخة الأصل بالكلام على هاتين الآيتين ٢٧ ، ٢٨ .

(٩) انظر الجواهر ٩٣٠-٩٣١ ، والبيان ٣٧٦/٢ وقد نقل عن المؤلف من غير تصريح ، والبحر ٨٦/٨

(١٠) انظر ماسلف ٢٠٥

فما بالهم^(١) عدلوا عن الجزم في ﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ ﴾^(٢) [سورة
الشورى : ٢٥] ولم تترجح قراءة الحسن^(٣) حيث قرأ ﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ ﴾
بالكسر لالتقاء الساكنين^(٤) !؟

﴿ فَمِنْكُمْ مَن يَبْخَلُ ﴾^(٥) [٢٨]

رفع ، إذ هو في صلة ﴿ مَن ﴾ الموصول .

قوله بعده : ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ ﴾^(٥) [٢٨]

شرط جزم ﴿ يبخل ﴾ وجوابه في الفاء ، أعني ﴿ فإنما يبخل ﴾ .

و ﴿ يبخل ﴾ بعد ﴿ إنما ﴾ رفع كما ارتفع ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾^(٦)

[سورة المائدة : ٩٥] ، فكلمة ﴿ يبخل ﴾ مجزومة ، أعني الوسطى والآخرة^(٧) . ☆

(١) يريد القراء ، ولم يقرأها بالجزم أحد ، فقرأ بالرفع نافع وابن عامر وقرأ الباقون بالنصب ، انظر
ماسلف ١٢٠٠

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٠٠ ، وانظر ٢٠٥ أيضاً .

(٣) ذكر الزمخشري وتابعه أبو حيان أنه قرئ ﴿ ويعلم ﴾ بالجزم ولم ينسبها إلى أحد ، وأجاز الفراء
الجزم ولم يعزه إلى أحد أيضاً ، انظر للمصادر التي أحلنا عليها ١٢٠٠

(٤) أجاب المؤلف عن هذا بقوله : « النصب في هذا ضعيف في أصل الباب وإنما قوي في هذه الآية
لأنه وجد مع جواز النصب سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم » ، انظر ماسلف ٢٠٦ ، ١٢٠٠ ،
والجواهر .

(٥) انظر إعراب القرآن ١٨٢/٣ ، والمقتضب ١٩٥/٣

(٦) انظر الكلام عليها في شرح اللمع اللوح ١/١٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦١ ، وإعراب القرآن
٥٢٠/١ ، ومجمع البيان ٢٤٣٣-٢٤٤ ، والبحر ٢٢/٤ ، والكتاب ٤٣٨/١ ، والعصديات ١١٦ ،
والمغني ٢١٨ ، ٣٠٣ . والرفع في ﴿ فينتقم ﴾ لأنه مبني على مبتدأ ، والتقدير : فهو ينتقم ،
فالفاء داخلة على جملة اسمية . أما ﴿ فإنما يبخل ﴾ فرفع لتقدم إنما فاتصلت بها الفاء فوضعها
جزم ، وأجاز المبرد ومن وافقه أن تكون « من » اسماً موصولاً .

(٧) كذا في الأصل . وأخشى أن تكون « والآخرة » ليست من المؤلف ، فإنه يريد أن جملة « فإنما
يبخل » في موضع الجزم لأنها جواب الشرط ، كما أن « يبخل » الوسطى مجزومة لأنها فعل
الشرط ، أما الأولى فمرفوعة لأنها صلة الموصول .

سورة الفتح

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا . لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ (١)

٢ [١ - ٢]

عند سَهْل (٢) أَنَّ اللام لام القسم ، وعند الجمهور (٣) أَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُ ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ ﴾ [سورة النصر : ١ - ٢] ، فَتَحَ لَهُ مَكَّةَ لِيَسْتَغْفِرَهُ عَلَى مَوْجِبِ سُورَةِ النَّصْرِ (٤) ، فَيَغْفِرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ (٥) .

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ (٦) : إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِنُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ ، فَعَبَّرَ عَنِ

٩ ذَلِكَ بِالْغَفْرَانِ .

(١) انظر إعراب القرآن ١٨٦٣ ، ومجمع البيان ١١٠/٥ - ١١١ ، والبيان ٣٧٧/٢ ، والبحر ٨٩/٨ - ٩٠ ، وتفسير الطبري ٤٢/٢٦ - ٤٣ ، والقرطبي ٢٦١/١٦ - ٢٦٢ ، وإيضاح الوقف ٩٠٠ ، والقطع ٦٦٩ ، والمكتفى ٥٢٧ ، ومنار الهدى ٢٦١ ، والمقتضب ٧/٢ ، والخصائص ٢٠٤/١ . وسر الصناعة ٣٣١ ، وابن يعيش ٣٦٨

(٢) هو أبو حاتم السجستاني . وقد غلطوه ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢

(٣) يريد أن اللام في ﴿ ليغفر ﴾ عند الجمهور لام كي .

(٤) ما ذكره المؤلف أخذه من الطبري وعبارته : « قضينا لك عليهم بالنصر والظفر لتشكر ربك وتحمدته على نعمته بقضائه لك عليهم وفتح ما فتح لك ولتسبحه وتستغفره فيغفر لك بفعلك ذلك ربك ما تقدم من ذنبك قبل فتحه لك ما فتح وما تأخر بعد فتحه لك ذلك ما شكرته واستغفرته . وإنما اخترنا هذا القول في تأويل هذه الآية لدلالة قول الله عز وجل ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا ﴾ = على صحته ، إذ أمره تعالى أن يسبح بحمد ربه إذا جاء نصر الله وفتح مكة وأن يستغفره ، وأعلمه أنه تواب على من فعل ذلك » اهـ . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٥) في الأصل : صورة ، وهو تحريف .

(٦) ليس كتابه بين يدي ، ولم أصب كلامه في المطان .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا . لِيَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ [٨ - ٩]
 الهاء في ﴿ تسبِّحوه ﴾ لله عز وجل ، وفي ﴿ توقِّروه ﴾ للرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَمَنْ أَوْقَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِنَّ اللَّهُ ﴾ [١٠]
 كسره الجمهور - أعني الهاء - غير حفص ^(٤) فإنه ضمها فقرأ ﴿ عليه الله ﴾ ، وأراد ^(٥) بذلك التوفيق بينها وبين الهاءات في قوله ﴿ وتعزروه وتوقروه وتسبِّحوه ﴾ .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [١٥]
 و ﴿ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ ^(٧) جمع كلمة ، والمعنى : يريدون أن يخرجوا معك .
 و [قد] ^(١) قال الله تعالى ﴿ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا ﴾

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٢٢ ، وإعراب القرآن ١٨٨/٢ ، وجمع البيان ١١٢/٥ ، والبحر ٩١/٨ ، وتفسير الطبري ٤٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٦٦/١٦ - ٢٦٧ ، وابن كثير ٣١٢/٧ ، وجمع التفاسير ٤/٦ ، وإيضاح الوقف ٩٠٠ ، والقطع ٦٧٠ ، والمكتفى ٥٢٨ ، ومنازل الهدى ٢٦١ ، وما سلف ٦٩٧

(٣) انظر إعراب القرآن ١٨٨/٢ - ١٨٩

(٤) انظر السبعة ٦٠٣ ، ٢٩٤ ، والتيسير ١٤٤ ، والنشر ٣٧٤/٢ و ٣٠٥/١ ، وإعراب القرآن . وكذلك ضم حفص ﴿ وما أنسانية ﴾ [سورة الكهف : ٦٢] وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦٧ - ٧٦٨

(٥) ما قاله المؤلف في تعليل قراءة حفص شيء انفرد به .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ١٩٠/٢ ، والحجة ٣٠٩/٤ - ٣١٠ خم ، وجمع البيان ١١٢/٥ ، والبحر ٩٤/٨ ، وتفسير الطبري ٥٠/٢٦ - ٥١ ، والقرطبي ٢٧١/١٦ ، وابن كثير ٢٢٠/٧ ، وجمع التفاسير ١٢/٦

(٧) قرأ ﴿ كلم الله ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ كلام الله ﴾ . انظر السبعة ٦٠٤ ، والتيسير ٢٧٥/٢ ، والنشر ٢٧٥/٢

[سورة التوبة : ٨٢] وقال ههنا ﴿ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [١٥] فأرادوا تغيير هذا^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) ﴿ وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ ﴾ [٢٠]
أي أخذ مغانم وحيازة مغانم ، فحذف المضاف^(٤)

[قوله تعالى]^(٢) ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ [٢٤]^(٥)

الواو لا يوجب الترتيب^(٦) ، ومع ذلك فللفظ حق^(٧) ، ألا ترى أنه قدّم ذكر كفّ أيديهم عن المؤمنين ، وهو نعمة منه عز وجل . فهذا يجب تقديمه^(٨) ، وتسقط^(٩) عبرة الواو إذا روعي هذا .

١/١٢٦

قوله عز وعلا : ﴿ وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا / عَلَيْهَا ﴾ [٢١]^(١٠)

(١) هذا قول ابن زيد ، وبه قال الجبائي والنحاس وأبو علي . وغلظه الطبري والطبرسي وغيرهما بأن آية التوبة نزلت منصرفه من غزوة تبوك في سنة تسع من الهجرة وهي بعد فتح مكة وغزوة حنين والطائف ، وهذه الآية آية الفتح نزلت بعد الانصراف من الحديبية في سنة ست من الهجرة . والمراد : يريدون أن يغيروا وعد الله الذي وعد أهل الحديبية . وذلك أن جعل غنائم خيبر لهم ووعدهم ذلك عوضاً من غنائم أهل مكة إذا انصرفوا عنهم على صلح ولم يصيبوا منهم شيئاً . عن مجاهد وقتادة وجوير ، وعليه عامة أهل التأويل . (٢) زيادة من ب و ي . انظر الجواهر ٩٣ ، والبيان ٣٧٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٦/٢

(٣) قدره في الجواهر : تليك مغانم ، وقدره مكى وتابعه أبو البركات « ملك مغانم » ، قال مكى : « لأن المفعول الثاني لـ « وعد » لا يكون إلا مصدرأ لأن الجشت لا يقع الوعد عليها ، إنما يقع على ملكها وحيازتها » .

(٤) انظر الجواهر ١٠٤

(٥) سلف التعليق على هذا ٨٨

(٦) نقل في الجواهر قول ابن جني « الواو وإن كان لا يوجب الترتيب فإن لتقديم المتقدم حظاً وفضلاً على المؤخر » اهـ .

(٧) في الأصل : تقويه ، وهو تحريف .

(٨) لم يعجم في الأصل . وفي ي و ب : ويسقط .

(٩) انظر إعراب القرآن ١٩٢/٣ ، ومجمع البيان ١٢٣/٥ ، والبيان ٣٧٨/٢ ، والبحر ٩٧/٨ ، وتفسير =

أي : ومغانم أخرى لم تقدروا عليها . فهو نصب عطف على قوله ﴿ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا ﴾^(١) [١٩] .

٣ [قوله تعالى] ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾^(٢) [٢٥]

نصب قوله ﴿ والهدى ﴾ بالعطف على الكاف [والميم]^(٣) ، والمعنى : أن صدوكم وصدوا الهدى . وقوله ﴿ معكوفاً ﴾ حال . وقوله ﴿ أن يبلغ محله ﴾ إن قدرته : وصدوا الهدى عن بلوغ محله = كان عند الخليل جراً وإن أضمرت « عن » ، وعند سيبويه نصباً بنزع [الحافض]^(٤) « عن »^(٥) .

٦ ويجوز أن يكون ﴿ أن يبلغ ﴾ كراهةً أن يبلغ ، فحذف المضاف . وعند الفراء هو في تقدير : لئلا يبلغ^(٦) .

= الطبري ٥٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٧٩/١٦ ، وابن كثير ٢٢٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٢١/٦ ، والكشاف ٥٤٧/٣ ، والتبيان ١١٦٦

(١) أجاز الزمخشري وتابعه أبو حيان أن يكون معطوفاً على « هذه » في قوله : ﴿ وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها فجعل لكم هذه ... ﴾ ، وهو قول القرطبي ، وأن يكون « أخرى » مبتدأ وقوله ﴿ لم تقدروا ﴾ صفة والخبر ﴿ قد أحاط الله بها ﴾ . وقدره النحاس والطبري « ووعدكم أخرى » ، والظاهر أنه منصوب عندهما بالفعل المضمر ، وهو ما صرح به العكبري .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨١ ، والقرطبي ٦٧/٢ - ٦٨ ، وإعراب القرآن ١٩٢/٣ ، ومجمع البيان ١٢٣/٥ ، والتبيان ٣٧٨/٢ ، والبحر ٩٨/٨ ، والتبيان ١١٦٧ ، وتفسير القرطبي ٢٨٤/١٦ وفيه كلام لأبي علي في هذه الآية ، والظاهر أن اللؤلؤ أخذ من كلام أبي علي .

(٤) زيادة من ب .

(٥) العكس هو الصواب . فنصبه مذهب الخليل ، ويقاؤه على الجر وجه أجزائه سيبويه وهو وجه قوي عنده ، وهو قول الكسائي ، وقد سلف بسط التعليق على هنا ١٧٧

(٦) حذف المضاف قبل أن في نحو هذا هو مذهب البصريين ، وحذف اللام قبلها ولا بعدها هو =

وقيل : معكوفاً من أن يبلغ^(١) ، فحذف « من » . فهذه أوجه تجوز في موضع ﴿ أن يبلغ ﴾ .

٢ قوله عز وجل ﴿ ولولا رجالٌ مُؤْمِنُونَ ونِساءٌ مُؤْمِناتٌ لم تعلموهُم أن تطؤوهُم ﴾^(٢) [٢٥]

٦ موضع ﴿ أن تطؤوهم ﴾ رفع بديل من ﴿ رجال ﴾ ، والتقدير : [و] لولا أن تطؤوا رجالاً مؤمنين .

٩ وقوله ﴿ لم تعلموهم ﴾ في موضع الرفع صفة لـ ﴿ رجال ﴾ و ﴿ نساء ﴾ . وجواب ﴿ لولا ﴾ يغني عنه جواب ﴿ لو ﴾ في قوله ﴿ لو تزيَّلوا لَعَذَّبْنَا الذين كَفَرُوا منهم عَذَاباً أَلِيماً ﴾ [٢٥] .

١٢ فأما اللام في قوله ﴿ لِيُدْخِلَ اللهُ في رَحْمَتِهِ ﴾ [٢٥] فإنه يتعلق بمضمر ، دل عليه قوله ﴿ وهو الذي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ﴾ [٢٤] أي كَفَّهم لِيُدْخِلَ من يشاء في رحمته . ولا يتعلق بـ ﴿ كَفَّ ﴾ هذه لأنها في صلة ﴿ الذي ﴾ وقد فصل بين ﴿ كَفَّ ﴾ وبين اللام ما ترى من الكلام^(٤) .

قوله عز وجل ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُوْلَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ﴾^(٥) [٢٧]

= مذهب الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٢ . وهذا - أعني القول الأول - هو قول الأخفش هنا ، ولم يتكلم فيه الفرء في هذا الموضع من كتابه ، وذكر القولين أبو علي وغيره .

(١) ذكره الطبرسي والعكبري وأبو حيان ، أي : ممنوعاً من أن يبلغ . وقيل معكوفاً عن أن يبلغ أي مصروفاً ومحسوساً عن أن يبلغ ، وهو ما في الجواهر ، وذكره العكبري وهو قول أبي حيان ، والموافق لما في اللسان (عكف) ، يقال : عكفه عن حاجته : صرفه وحبسه .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٧ - ٥٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨١ ، ومجمع البيان ١٢٢/٥ - ١٢٤ ، والبيان ٣٧٨/٢ - ٣٧٩ ، والبحر ٩٨/٨ . (٣) زيادة من ي وب .

(٤) قال في الجواهر : « قال أبو الحسن : اللام من صلة كَفَّ . ولو قال متعلق بمضمر دل عليه كَفَّ لم يكن فصلاً بين الصلة والموصول وكان أحسن » اهـ .

(٥) انظر الجواهر ٩٢ ، ومجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبيان ٣٧٩/٢ ، والبحر ١٠١/٨ ، وتفسير الطبري =

أي تأويل الرؤيا^(١) . لا بد من ذا : لأن الرؤيا محايِلُ تُرى في النوم ، فلا تحتمل الصدق والكذب ، وإنما تأويلها يحتمل الصدق والكذب .

[وقوله تعالى] ^(٢) ﴿ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ [٢٧] ^(٣)

الاستثناء راجع إلى ﴿ الرؤيا ﴾ ^(٤) لا إلى خبر الله عز وجل . كأن القائل في المنام علّق الدخول بمشيئة الله ، وأخبر الله تعالى أنه قد حقّقها ، وسيكون من غير شرط واستثناء .

[قوله تعالى] ^(٥) ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٢٨] ^(٦)

أي كفاك الله شهيداً . و﴿ شهيداً ﴾ تمييزاً أو حال . وحذف مفعولي ^(٦) ﴿ كفى ﴾ أي كفاكهم الله تعالى ، كما قال ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٧] أي كفاك أمرهم .

وقوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(٧) [٢٩]

-
- = ٦٨/٢٦ ، والقرطبي ٢٨٩/١٦ - ٢٩٠ ، وابن كثير ٢٣٧/٧ ، ومجمع التفسير ٣٢/٦ - ٣٣ . وسياق الآية : ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ... ﴾ .
- (١) هذا معنى الكلام ، ولم يذكر هذا التقدير أحد إلا أبا البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .
- (٢) زيادة من ب .
- (٣) انظر إعراب القرآن ١٩٥/٣ - ١٩٦ ، ومجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبحر ١٠١/٨ ، وكتب التفسير السالفة ، والمغني ٣٩ - ٤٠ .
- (٤) عن ابن كيسان ، وهو قول الجبائي ، وأجازته التحاس وغيره ، وهو الظاهر . وقيل غير ذلك
- (٥) انظر البيان ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ .
- (٦) سلف التعليق ٢٩٠ على أن ما ذهب إليه المؤلف من أن كفى في نحو هذا متعدية إلى اثنين لم يقل به أحد ، والذي عليه الناس أنها متعدية إلى واحد ، فانظر التعليق ثمة .
- (٧) انظر شرح اللع اللوح ١/٢٢ ، وإعراب القرآن ١٩٦/٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبيان ٣٨٠/٢ ، =

﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ عطف بيان .

وقوله ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ [٢٩] عطف على ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ .

وقوله ﴿ أَشِدَّاءُ ﴾ [٢٩] خبر ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ وما عطف عليه ^(١) .

وقال [قوم] ^(٢) : ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ الخبر ^(٣) . قالوا : وهذا إنما نزل حين كتبوا إلى أهل مكة : « من مُحَمَّدٍ رسول الله » ، فقال المشركون : نحن لا تقرُّ بأنه رسول الله ^(٤) ؛ فأنزل الله ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ . ويكون ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أَشِدَّاءُ ﴾ خبرهم .

فأما من نصب قوله ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ ^(٥) فهو حال من الضمير في الظرف ، أعني ﴿ مَعَهُ ﴾ . ويكون موضع ﴿ الَّذِينَ ﴾ من قوله ﴿ وَالَّذِينَ ﴾

= والبحر ١٠١/٨ - ١٠٢ ، وتفسير القرطبي ٢٦٦/٢٩٢ ، وإيضاح السوقف ٩٠١ - ٩٠٢ ، والقطع ٦٧١ ، ومنار الهدى ٢٦٢ - ٢٦٣ . وسياق الآية ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ رجماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ﴿ .
(١) وهو قول ابن الأنباري ، وأجازه النحاس في القطع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وهو قول نصير الرازي صاحب الكسائي ، وقول النحاس في إعراب القرآن ، وأجاز القولين في القطع وأجازهما من وافقه ، واقتصر عليه المؤلف في شرح الملح .

(٤) قال سهيل بن عمرو لما أمر رسول الله ﷺ علياً كرم الله وجهه أن يكتب في كتاب صلح الحديبية : « هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو وإصطاحا على وضع الحرب عن الناس عشرين ... » = قال سهيل : « لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن أكتب محمد بن عبد الله ... » . انظر مجمع البيان ١١٨/٥ ، وتفسير الطبري ٢٦/٦٣ ، والقرطبي ١٦/٢٧٥ ، وابن كثير ٧/٣٢٤ ، ومجمع التفاسير ٦/٢٥٦ ، والسيرة النبوية ٣٣١/٣ - ٣٣٧ .

(٥) هذه قراءة شاذة عزيت إلى الحسن . انظر شواذ ابن خالويه ١٤٢ ، والمختب ٢/٢٧٦ ، والمصادر السالفة .

معه ﴿ : إن شئت كان جزأً بالعطف على لفظه « الله » من قوله ﴿ بالله ﴾^(١) [٢٨] ، وإن شئت كان رفعاً بالعطف على موضع الجار والمجرور^(٢) ، أي : كفاك الله وتابعوك ؛ كما قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^٣ [سورة الأنفال : ٦٤] . ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ مبتدأ على هذه القراءة أيضاً ، و ﴿ معه ﴾ صلته ، ويكون ﴿ أشدأء على الكفار رَحَمَاءَ بَيْنَهُمْ ﴾ أحوالاً من الضمير في الظرف^(٣) . ويكون خبر ﴿ الذين ﴾ قوله ﴿ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾^٦ [٢٩] . ومن قال « زيداً ضربته »^(٤) كان ﴿ الذين ﴾ على قوله في موضع النصب بفعل مضر يفسره تراهم^(٥) .

٩ وإِنَّا ذكرنا هذه القراءة - وإن كانت شاذة- لسوء تأمل عثمان^(١) في ظاهر التلاوة حيث قال : إن التقدير والذين آمنوا ثابتون معه أشدأء ، وليس في التلاوة « آمنوا » فيكون ﴿ معه ﴾ خبراً لـ ﴿ الذين ﴾ . ولو كان « آمنوا » في

(١) قوله تعالى ﴿ وكفى بالله شهيداً . محمد رسول الله ﴾ .

(٢) كلا هذين الوجهين : الجر على اللفظ والرفع على الموضع متكلف غير صحيح للفصل بين المتعاطفين بقوله ﴿ محمد رسول الله ﴾ ولا معنى لاعتراضه بينها ، ولأن المعنى والسياق خلاف ما قال المؤلف .

(٣) النصب على الحال هو قول أبي الفتح وأحد قولي النحاس ومن وافقه ، وذهب ابن خالويه إلى أنه منصوب على المدح ، وأجازه أبو حيان .

(٤) فنصب زيداً بفعل مضر يفسره ما بعده ، وهو ما يرمى بالاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٣٢٧

(٥) وهو ثاني قولي النحاس ومن وافقه .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني وعبارته « نصبه على الحال أي محمد رسول الله والذين معه ، ف « معه » خبر عن الذين آمنوا ، كقولك محمد رسول الله عليّ معه ، ثم نصب أشدأء ورحاء على الحال أي هم معه على هذه الحال كقولك : زيد مع هند جالساً ، فتجعله حالاً من الضمير في معه ... » اهـ .

التلاوة لصح أن يكون ﴿ معه ﴾ خبر ﴿ الذين ﴾ فهذا جولة مع عثمان في « المحتسب » وتبعه الرازي^(١).

[وقوله]^(٢) ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ ﴾^(٣) [٢٩]

إن شئت كان في موضع الحال كما أن ﴿ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ كذلك . وإن شئت كان خبراً بعد خبر في موضع الرفع . وإن شئت كان هو الخبر فين نصب ﴿ أشداء ﴾ ، ويكون ﴿ تراهم ﴾ أيضاً في موضع النصب مثل ﴿ أشداء ﴾ .

قوله عز وجل : ﴿ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ﴾^(٤) [٢٩]
ابتداء وخبر ، والكلام تام^(٥) ، ثم ابتداء فقال ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ [٢٩] . فلهم مثلان : أحدهما في التوراة ، والثاني في الإنجيل .

وقال مجاهد : بل قوله ﴿ أشداء على الكفار ﴾ مع ما بعده جميعاً في التوراة والإنجيل ، وكذلك ﴿ كزرع أخرج شطأه ﴾ في التوراة والإنجيل^(٦) .

(١) هو أبو الفضل الرازي صاحب « اللوامح » في شواذ القراءات وقد عول فيه على المحتسب ، ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١٢٥/٥ ونقل كلام المؤلف من غير تصريح ، والتبيان ١١٦٨ - ١١٦٩

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٩٦/٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبيان ٢٨١/٢ ، والبحر ١٠٢/٨ . وتفسير الطبري ٧١/٢٦ - ٧٢ ، والقرطبي ٢٩٤/١٦ ، وابن كثير

٢٥٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٥/٦

(٥) هذا مذهب أكثر أهل التأويل والوقف ابن عباس والضحاك وقتادة وابن زيد ونافع والكسائي وأبي حاتم وأبي جعفر الرؤاسي وغيرهم ، وهو أحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقهما . انظر إيضاح الوقف ٩٠١ ، والقطع ٦٧١ - ٦٧٢ ، والمكتفى ٥٢١ ، ومنار الهدى ٢٦٢

(٦) هذا معنى قول مجاهد : مثلهم في التوراة والإنجيل واحد ، انظر المصادر السالفة . وما ذكره المؤلف من أن ﴿ كزرع أخرج شطأه ﴾ في التوراة والإنجيل هو ظاهر قول الطبري ، فيكون الوقف على ﴿ شطأه ﴾ . والذي نص عليه أصحاب الوقف أن الوقف على قول مجاهد على ﴿ الإنجيل ﴾ ، وهذا أحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس ومن وافقهم .

وَعَطَّه ابْنُ حَرِيرٍ ^(١) وَزَعَمَ أَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : ذَلِكَ مِثْلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ [وَ] ^(٢) كَزَرْعٍ ^(٣) .

٢ وَوَجَّهَهُ أَنْ يَكُونَ ﴿ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطَأَهُ ﴾ عَلَى قَوْلِهِ خَبَرَ ابْتِدَاءِ مُضْمَرٍ ، أَيْ هُمْ ^(٤) كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطَأَهُ .

٦ وَيَجُوزُ ﴿ شَطَأَهُ ﴾ وَ ﴿ شَطَأَهُ ﴾ لِأَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ حَرْفُ الْحَلْقِ جَازٍ فِي عَيْنِهِ الْفَتْحِ ^(٥) . وَرَوَى [ذَلِكَ] ^(٦) عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ ^(٧) .

﴿ فَآزَرَهُ ﴾ وَ ﴿ آزَرَهُ ﴾ ^(٨) لَعْتَانِ .

(١) هو الطبري .

(٢) زيادة من تفسير الطبري ، وكذا نقل عنه .

(٣) قال الطبري : « لو كان كما قال مجاهد من أن مثلهم في التوراة والإنجيل واحد لكان التنزيل : ومثلهم في الإنجيل وكزرع أخرج شطأه ، فكان تمثيلهم بالزرع معطوفاً على قوله ﴿ سيام في وجوههم من أثر السجود ﴾ حتى يكون ذلك خيراً عن أن ذلك مثلهم في التوراة والإنجيل . وفي عجيء الكلام بغير واو في قوله ﴿ كزرع ﴾ دليلٌ بين على صحة ما قلنا وأن قوله ومثلهم في الإنجيل خبر مبتدأ عن صفتهم التي هي في الإنجيل دون ما في التوراة » اهـ . والوجه في تخريج قول مجاهد ما قاله المؤلف من أن التقدير هم كزرع . وهذا الوجه فيه وقف على ﴿ الإنجيل ﴾ ، وقيل الوجه الأول أولى لأنه لا يحتاج إلى إضمار ، ذكره النحاس .

(٤) في الأصل : هو ، وهو تحريف صوابه من ب و ي .

(٥) نحو نَهْرٍ وَنَهْرٍ وَالنَّحْمِ وَالنَّحْمِ وَالنَّطْعِ وَالنَّطْعِ وَغَيْرِهَا ، انظر إصلاح المنطق ٩٧ ، وأدب الكاتب ٥٢٧

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) وهي قراءة ابن عامر أيضاً كما في السبعة ٦٠٤ ، والمبسوط ٤١١ ، وفي التيسير ٢٠٢ ، والنشر ٢٧٥/٢ أنها قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ هشام عن ابن عامر بإسكان الطاء وهي قراءة باقي السبعة . وانظر الحجة ٣١٠/٤ - ٣١١ خم ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبحر ١٠٣/٥

(٨) قرأ ﴿ فأزره ﴾ ابن عامر وحده كما في السبعة والمبسوط . وفي التيسير أنها قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر ، وفي النشر أنها قراءة ابن ذكوان عنه ورواية الداجوني عن أصحابه عن هشام وروى الحلواني عن هشام ﴿ فأزره ﴾ بالمد وهي قراءة باقي السبعة . وانظر الحجة ٣١١/٤ خم ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبحر ١٠٣/٥

سورة الحجرات

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾^(١)

[٣] ٢

تم اسم ﴿ إِنَّ ﴾ عند قوله ﴿ رسول الله ﴾ .

وقوله ﴿ أولئك ﴾ [٢] ابتداء ، وقوله ﴿ الذين أمتحن الله ﴾ [٣]
صفة ل ﴿ أولئك ﴾^(٢) ، وإن شئت كان خبراً^(٣) . وتم صلة ﴿ الذين ﴾ عند
قوله ﴿ للتعوى ﴾ [٢] .

٦

وقوله ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ [٣] ﴿ مغفرة ﴾ يرتفع بالظرف^(٤) ، والظرف مع
﴿ مغفرة ﴾ خبر ﴿ أولئك ﴾ ، و ﴿ أولئك ﴾ مع خبره خبر ﴿ إِنَّ ﴾ . وإن
شئت كان ﴿ لهم مغفرة ﴾ خبراً^(٥) بعد خبر ﴿ أولئك ﴾ .

٩

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا ﴾^(٧) [٦]

(١) انظر إعراب القرآن ٢/٢٠٢ ، والبيان ٢/٢٨٢ ، والبحر ٨/١٠٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٨٠ ،
والبيان ١٧٠ . وقام الآية ﴿ ... عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتعوى لهم
مغفرة وأجر عظيم ﴾ .

(٢) أجازة العكبري .

(٣) وهو قول أبي حيان وأجاز النحاس وغيره ، وأجاز النحاس - وعنه نقل مكي وأبو البركات - أن
يكون ﴿ أولئك ﴾ صفة للذين ، والخبر ﴿ الذين امتحن ﴾ وأجاز النحاس أيضاً أن يكون
الخبر ﴿ لهم مغفرة ﴾ .

(٤) على للذهبين لجريه خبراً . وقد سلف التعليق على للذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٥) في الأصل : خبر ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) انظر مجمع البيان ٥/١٣٢ ، والبيان ٢/٢٨٢ ، والبحر ٨/١٠٦

أي كراهة أن تصيبوا ، أو لئلا^(١) تصيبوا .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ ﴾^(٣) [٨-٧]

أي : حَبَّبَ للفضل ، فهو مفعول له^(٤) . وإن شئت كان مصدرًا مؤكداً لقوله ﴿ حَبَّبَ ﴾ كما تقدم في ﴿ صَنَعَ اللَّهُ ﴾^(٥) [سورة النمل : ٨٨] و ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾^(٦) [سورة النساء : ٢٤]

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ ﴾ [١١]
تدل الآية على أن « القوم » يقع للرجال دون النساء^(٨) . ألا ترى قوله ﴿ وَلَا نِسَاءً مِّنْ نِّسَاءٍ ﴾ [١١] ؟ فلو كانت النساء داخلة في ﴿ قَوْمٍ ﴾ لم يقل ﴿ وَلَا نِسَاءً ﴾ ، وحقق ذلك زهيراً أيضاً في قوله^(٩) :

(١) في الأصل : ولئلا ، وهو خطأ . والتقدير الأول قول البصريين والثاني قول الكوفيين ، انظر ماسلف ١٦٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٠٤/٣ ، والبيان ٣٨٢/٢ ، والبحر ١١٠/٨-١١١ ، والتبيان ١١٧١

(٤) وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجاز غيرهما القولين .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠١٧

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٠٢

(٧) انظر مجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبحر ١١٢/٨ ، والبغداديات ١٣٦ ، والحلييات ١٦٠

(٨) عزى هذا القول في مجمع البيان إلى الخليل ، وهو قول ثعلب وأبي علي ومن وافقهما . وقد تدخل النساء في القوم على طريق التبع .

(٩) د (صنعة ثعلب) ق ٣٧/٢ ص ٦٥ ، و (صنعة الأعم) ق ٣٥/١١ ص ١٣٦ . وهو له في مجاز

القرآن ١٥٨/٢ ، والحلييات ١٦٠ ، وابن الشجري ٢٦٦/١ و ٢٣٤/٢ ، والكشاف ٥٦٥/٣ ، ومجمع

البيان ١٣٦/٥ ، وتفسير القرطبي ٢٢٥/١٦ ، والبحر ١١٥/٨ ، واللسان (قوم) . ومعاهد

التنصيص ١٦٥/٣ ، وشرح شواهد اللغوي ٤٨ ، ١٤١ ، ٢٧٧ ، وشرح أبيات المغني ١٩٤/١-١٩٩ .

وهو بلا نسبة في البغداديات ١٣٦ ، والمخصص ١١٩/٣ ، والمغني ١٨٥ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، والمجمع

٢٣٠/٢ و ٥٤/٤ . ٢٧٦

وما أذري وسوف إخال أذري أقوم آل حصن أم نساء^(١) ١/١٢٧

[قوله تعالى]^(٢) ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [١٢٢]

فيه إضمار ، فكأنه قيل : لا ، فقيل : فكرهتموه^(٤) .

[قوله تعالى]^(٣) ﴿ لَا يَلْبِسُكُمْ مَنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾ [١٤]^(٥)

(١) آل حصن هم أهل بيت من كلب هجاء زهير بكلمته وهم آل حصن بن كعب بن علم بن جناب من بني كلب من قضاة . وقوله « وسوف إخال أذري » اعتراض بين أذري المعلق وجملته الاستفهام ، وقوله « إخال » اعتراض بين « سوف » و « أذري » ، و « إخال » ملفاة . ويروى « رجال آل حصن » وعليها فلا شاهد فيه . وذهب حمزة الأصهاني في التنبيه على حدوث التصحيف ١٨٦ إلى أن القوم يقع على الرجال والنساء ورد قول من احتج برواية بيت زهير « أقوم » بأنه روي « رجال » وبأن « كتاب الله عز وجل يرد عليهم لأن قوم كل نبي كانوا رجالاً ونساءً ... » اهـ . ولم ينتبه على هذه الآية .

والظاهر أن القوم هم الرجال وقد تدخل النساء على طريق التبع وهو قول أبي علي ووافقته الجوهري وغيره ، انظر الحليبات ١٦٠-١٦١ ، والصحاح واللسان (قوم) ، وانظر القرطبي ٤٠٠/١

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٧٣/٣ ، والحجة ١٣٥/٤ خم ، ومجمع البيان ١٢٧/٥ ، والبحر ١١٥/٨ ، والكشاف ٥٦٨/٣ ، وابن الشجري ١٥٠/١-١٥٢ و ٢٢٠/٢ ، والمغني ٢٢٢

(٤) نقل ابن الشجري عن أبي علي قوله في التذكرة : « ... وقوله فكرهتموه كلام مستأنف ، وإنما دخلت الفاء لما في الكلام من معنى الجواب ... كأنهم قالوا في جوابه لا ، فقال فكرهتموه ، أي فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، فهو جواب لما يدل عليه الكلام ... » اهـ ، وقال أبو علي نحو هذا في الحجة . وعلى هذا المحذوف وهو « فاكرهوا الغيبة » عطف قوله « واتقوا الله » ، عن أبي علي أيضاً .

وقال الفراء « قال لهم النبي ﷺ أكان أحدكم أكلاً لحم أخيه بعد موته قالوا : لا ، قال : فإن الغيبة أكل لحمه ... فكرهتموه ، أي فقد كرهتموه فلا تفعلوه » اهـ ، وكذا قال الزنجشيري « فقد كرهتموه واستقر ذلك ... » اهـ . وقيل غير ذلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٠٩/٢ ، والحجة ٢١٤/٤ خم ، ومجمع البيان ١٢٤/٥-١٣٥ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ١١٧/٨ ، والعضديات ٦١

و ﴿ لَا يَأْتِيكُمْ ﴾^(١) لغتان^(٢) : أَلَّتْ يَأَلَّتْ ، وَلاَتَ يَلِيَّتُ .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ ﴾^(٤) [١٥]

٣ خبر المبتدأ الذي هو ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ قوله ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [١٥]

وقوله ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ صفة لهم .

(١) قرأ بالهمز أبو عمرو وحده وقرأ الباقون ﴿ يَلْتَمَّ ﴾ . انظر السبعة ٦٠٦ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر

٣٧٦٢

(٢) والمعنى لا ينقصكم ولا يظلمكم من أعمالكم شيئاً .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر مجمع البيان ١٣٩/٥

سورة ق

- ٣ قوله عز و علا : ﴿ قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ ^(١) [١]
 قيل ^(٢) : للمضى : قُضِيَ الأمرُ . وقيل ^(٣) : هو قسمٌ . فيكون ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾
 عطفاً . ومن قال : معناه : قضي الأمر كان ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾ قسماً ، قالوا : ويكون
 « قُضِيَ » نائباً عن جواب القسم ، والتقدير : والقُرْآنُ المجيد لقد قُضِيَ الأمرُ ^(٤) .
 ٦ وقيل : جواب القسم مضمَر ، أي والقُرْآنُ الحيد لَتُبْعَثَنَّ ^(٥) .
 وقيل : جواب القسم قوله ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ ﴾ ^(٦) [٤]
 أي : لقد علمنا ، فحذف اللام ، كقوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ^(٧) [سورة
 النس : ١] . [قال : فهذه الوجوه في الأجوبة إنما تجوز إذا كان مقسماً به] ^(٨) .

- (١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، والفراء ٧٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢١١/٣-٢١٢ ، ومجمع البيان
 ١٤٠/٥-١٤١ ، والبيان ٣٨٤/٢ ، والبحر ١٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٩٣/٢٦ ، والقرطبي ٣/١٧ ،
 وابن كثير ٣٧٢/٧-٣٧٢ .
 (٢) عن الفراء والزجاج ومن وافقهما .
 (٣) عن ابن عباس ، وقيل غير ذلك .
 (٤) أجازته النحاس ومن وافقه .
 (٥) وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقهما .
 (٦) وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وخطأه النحاس لأن « قد » ليست من جواب الأقسام ، وهو
 صحيح على تقدير اللام . وأصح الأجوبة عند النحاس أن الجواب محذوف ، قال : لأن « إذا
 متنا » جواب فلا بد من أن تكون متعلقة بفعل أي أُنْبِعث إذا ... « اء .
 (٧) سَأَتِي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٧
 (٨) زيادة من ب ، وموضعها فيها بعد قوله في الطر الخامس « لقد قضي الأمر » ، وهذا موضعها
 الصحيح ، وقوله « قال » الظاهر أنه يراد به المؤلف .

قوله عز و علا : ﴿ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ ^(١) [٢]

العامل في ﴿ إذا ﴾ مضمّر ، والتقدير : إذا متنا وكنا تراباً يُعْثَنَا ^(٢) .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ رِزْقًا لِلْعِبَادِ ﴾ ^(٤) [١١]

أي للرزق ، كقوله ﴿ تَبَصَّرَةٌ وَذِكْرَى ﴾ ^(٤) [٨] أي للتبصرة والذكرى : كل ذلك مفعول له ^(٥) .

قوله : ﴿ إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ ^(٦)

[١٧]

أي عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد ^(٧) . فأضمر المبتدأ في الأول . وإن شئت كان ﴿ قعيد ﴾ يراد به التثنية ^(٨) ، لأن « فَعِيلًا » يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع . والأولُ الوجهة ؛ لأن « فَعِيلًا » إذا كان بمعنى « فَاعِلٍ » يثنى ويجمع ؛ وإنما ذاك إذا أُريدَ به معنى « المفعول » .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، ولفراء ٧٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢١٢/٣ ، وجمع البيان

١٤٠/٥-١٤١ ، والبيان ٣٨٤/٢ ، والبحر ١٢٠/٨ ، والمحاسب ٢٨١/٢-٢٨٢

(٢) قدره الفراء والنحاس مقدماً أي « أنبعث إذا » وهو قول الأخفش وأبي علي والنحاس في نحو هذه الآية ، انظر ماسلف ٦٢٣-٦٢٤ . وظاهر قول الأخفش هنا أن التقدير « إذا كنا ... نرجع » ، وقدره أبو الفتح « إذا متنا ... يُعَدُّ رَجُعْنَا » .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢١٣/٣-٢١٤ ، وجمع البيان ١٤٢/٥ ، والبيان ٣٨٥/٢ ، والبحر ١٢١/٨-١٢٢

(٥) وقيل مصدر ، أجاز القولين النحاس وغيره .

(٦) انظر الجواهر ٢٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٢ ، ولفراء ٧٧/٣ ، وإعراب القرآن ٢١٦/٣ ،

وجمع البيان ١٤٤/٥ ، والبيان ٣٨٥/٢ ، والبحر ١٢٣/٨ ، والأصول ٢٢٣/١ ، والبغداديات ١٧١

(٧) عزا النحاس هذا القول إلى سيبويه والكسائي .

(٨) وهو قول الأخفش والفراء وابن السراج وأبي علي وغيرهم .

(٩) قوله لأن فعيلًا إلخ لا أعرفه ، والظاهر أنه وهم مركّب ؛ فإن فعيلًا يجوز أن يكون واحداً يقع على الواحد والجمع نحو صديق ورفيق وظهير ووكيل ، انظر مساسلف ٦١١ ، ٧٠٥ ، وما سياتي ١٣٦٢ . ويجوز أن يثنى ويجمع أيضاً ولا يكون فعيل في هذا إلا بمعنى فاعل . وانظر =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ هذا مالدي عتيد ﴾ [٢٣] ^(٢)
 ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ما ﴾ نكرة بمعنى « شيء » ، والظرف بعده وصفة له ، وكذلك ﴿ عتيد ﴾ ، والتقدير : هذا شيء ثابت لدي عتيد ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ ألقيا في جهنم ﴾ [٢٤] ^(٥)
 خطاب للسائق والشهيد ^(٦) . وقال المازني ^(٧) : بل هو خطاب لِمَالِكِ ^(٨) ،

= المخصص ٢٩/١٧-٣٥ . وأما ما ذكره من جيئه بمعنى المفعول فنذكر في باب التأنيث والتذكير لا الواحد والجمع ، وذلك إذا أريد بفعيل مفعول .

(١) زيادة من ي و ب . وقدم الكلام على هذه الآية في الأصل على الآية ١٧
 (٢) انظر الجواهر ٣٨ ، وشرح اللع اللوح ١/١٢٢ و ٢/١٦٣ ، وإعراب القرآن ٢٢٠/٣ ، وجمع البيان ١٤٥/٥ ، والبيان ٢٨٦/٢ ، والبحر ١٢٦/٨ ، والكتاب ٢٦٦/٨ ، والبغداديات ٧٦ ، وابن يعيش ٣/٤ ، والمغني ٣٩١-٣٩٢

(٣) هذا أحد قولي سيبويه وأبي علي ومن وافقهما . وأجازوا أن تكون « ما » أمًا موصولاً ، ف « هذا » مبتدأ و « ما » خبره ، و « لدي » متعلق بالصلة المحذوفة ، و « عتيد » خبر ثان أو بدل من « ما » . ويجوز أن تكون « ما » بدلاً من « هذا » والخبر « عتيد » ، ويجوز أن يكون « عتيد » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . وذلك ما أراده سيبويه بقوله : « وأما ﴿ هذا مالدي عتيد ﴾ فرفعه على وجهين : على شيء لدي عتيد وعلى ﴿ هذا بعلي شيخ ﴾ . اهـ . وانظر ما سلف من الكلام على ﴿ هذا بعلي شيخاً ﴾ وتوجيه القراءة بالرفع في موضعها ٥٨٠-٥٨٣

(٤) زيادة مني .
 (٥) انظر شرح اللع اللوح ٢/٣٥ ، ومعاني القرآن للقراء ٧٨/٢ ، وإعراب القرآن ٢٢٠/٣ ، وجمع البيان ١٤٥/٥ ، والبيان ٢٨٦/٢-٢٨٧ ، والبحر ١٢٦/٨ ، وتفسير الطبري ١٠٣/٢٦ ، والقرطبي ١٧-١٦/١٧ ، وابن كثير ٢٨٠/٧ ، وجمع التفاسير ٦٦/٦ ، وسر الصناعة ٢٢٥ ، والاحتساب ٢٨٤/٢ . والسياق ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد [٢١] ... وقال قرينه هذا مالدي عتيد [٢٣] ألقيا في جهنم ... ﴾ .

(٦) عن ابن زيد ، وهو قول الزجاج ، وهو الظاهر كما قال الحافظ ابن كثير .

(٧) حكى التحاسن قوله عن علي بن سليمان الأخفش عن المبرد عنه ، وعزاه إليه ابن جني وغيره . وبه قال المبرد أيضاً .

(٨) هو خازن النار عليه السلام .

وكان الأصل : ألقى ألقى ، فتاب ﴿ ألقيا ﴾ عن « ألقى ألقى » لأن الفاعل كالجزم من الفعل ، وكان تشبية الفاعل نائباً عن تكرار الفعل ^(١) .

وقال قوم ^(٢) : أصله « ألقىين » فأبدل من النون ألفاً كقوله ^(٣) :

... .. ولا تُعْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَأَعْبُدَا ^(٤)

(١) وقيل خوطب الواحد بلفظ الاثنين ، وهذا معروف في كلام العرب ، وهو قول الكسائي والفراء ، وعزه القرطبي إلى الخليل والأخفش .

(٢) منهم ابن جني ومن وافقه . قال في توجيه قراءة الحسن « ألقىين » بالنون : « هذا يؤكد قول أصحابنا في ألقيا أنه أراد ألقىين وأجرى الوصل مجرى الوقف .. » اهـ .

(٣) وهو الأعشى . د ، ق ٢٠/١٧ ص ١٧٣ ، والكتاب ١٤٩/٢ ، وابن السرياني ٢٤٤/٢-٢٤٥ ، وإيضاح الوقف ٣٦٠ ، وسر الصناعة ٦٧٨ ، والإفصاح ١٨٩ ، والأزهمية ٢٧٥ ، ومجمع البيان ١٤٦/٥ ، وابن الشجري ٣٨٤/١ و ٣٦٨/٢ ، وابن يعيش ٨٨/٩ و ٢٠/١٠ ، وشرح الملوكي ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، والمقاصد النحوية ٢٤٠/٤-٢٤١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٨ ، ١٩٦-١٩٧ ، وشرح أبيات المغني ١٦٦/٦-١٦٧/٦ . وهو بلا نسبة في شرح المع اللوح ٢/١١ ، والبيان ٢٨٧/٢ ، والمخصص ١٠٤/١٣ . والإنصاف ٦٥٧ ، والمغني ٤٨٦

(٤) صدره كما في الديوان : وَذَا النَّصَبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسَكُنَّهُ

وكذا في مجمع البيان وابن السرياني والمخصص والسيوطي والعييني والبغداددي . وفي الديوان « ولا تعبد الأوثان » . وروى « فإياك والميتات لا تقربنها » في الكتاب ، وروى « وصل على حين العشيات والضحي » في الأزهمية وإيضاح الوقف وابن الشجري وابن يعيش . وروى باقي المصادر عجزه وحده .

وهذه الصدور لأبيات ثلاثة في الديوان ، وهي :

وإياك والميتات لا تأكلنَّها ولا تأخذن سهاً حديداً لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تنسكَنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

وصلَّ على حين العشيات والضحي ولا تحمد الشيطان والله فاحمدا

ويروى العجز أيضاً « لعاقبة والله ربك فاعبدا » ، وهي الرواية في نسخة قديمة من ديوان الأعشى رآها البغداددي ونقل منها صلة البيت وفيها « ولا النصب » .

والنصب حجر كانوا ينصبونه وينجمون عنده لأهنتهم ، وقوله لا تنسكَنه أي لا تنسكن عنده أي لا تدبح ذبيحة تتقرب بها إلى الأصنام ، عن ابن السرياني .

والشاهد فيه إدخال النون الخفيفة على فعل الأمر وإبدالها ألفاً في الوقف .

فأجرى الوصلَ مجرى الوقف^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ ﴾ [٢٦]

إن كان مبتدأً كان الخبر ﴿ فَأَلْقِيَا ﴾ [٢٦] .

ويجوز أن يكون نصباً بمضمر فسرّه ﴿ فَأَلْقِيَا ﴾^(٥) . ويجوز أن يكون نصباً

بدلاً من قوله ﴿ كُلَّ كَفَّارٍ ﴾^(٦) [٢٤] .

ولا يجوز أن يكون جرّاً صفة لـ ﴿ كَفَّارٍ ﴾ لأن النكرة لا توصف

بالموصولة ، إنما الموصولة وُصِّلتْ إلى وصف المعارف بالجرم .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ هَذَا مَا تُوَعَّدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ . مَنْ

خَشِيَ ﴾ [٣٢-٣٣]^(٧)

﴿ مَنْ ﴾ جرّ بدل من ﴿ أَوَّابٍ ﴾^(٨) .

(١) لكن إجراء الوصل مجرى الوقف جائز في ضرورة الشعر لافي السعة ، انظر ماسلف ٢٦٢ ،

٤٦٦ ، ٥٩٣ ، ٩٨٦ ، ١٠٥٧ ، ١١١١ ، ١٢١٠

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٢١/٣ ، والبيان ٢٨٧/٢ ، والبحر ١٢٦/٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار

الهدى ٢٦٤

(٤) والفاء زائدة في خبر الموصول لتثنيه منزلة الشرط ، وصحّ الإخبار بالأمر لأنه من باب إقامة

المسبب مقام السبب . وأجاز النحاس أيضاً أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هو الذي .

(٥) ذكره أبو البركات ناقلاً عن المؤلف .

(٦) وأجاز النحاس ومن واقفه أيضاً أن ينتصب على تقدير أعني . وأجاز أبو حيان أن يكون جرّاً

بدلاً من كفّار .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢٢/٣ ، ومجمع البيان ١٤٩/٥ ، والبيان

٢٨٧/٢ ، والبحر ١٢٢٧/٨-١٢٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار الهدى ٢٦٥ . وتام الآية : ﴿ مَنْ خَشِيَ

الرحمن بالغيب وجاء بقلب متيب . ادخلوها بسلام ذلك يوم الخلود ﴾ .

(٨) أو من « كل » وهو قول الفراء والنحاس ومن واقفها .

وإن رفعته بالابتداء كان قوله ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ [٣٤] في موضع الخبر على تقدير : يقال لهم ادخلوها بسلام ، فحذف القول^(١) .

- ٢ ☆ وزع الرازي^(٢) أنك [إن]^(٣) قدرت : يا من خشى الرحمن بالغيب ادخلوها = كان جائزاً . وهذا جهل^(٤) منه وإقدام على كتاب الله تعالى ؛ لأنه قد حذف حرف النداء من « مَنْ » و « مَن » مثل « هذه » لأنه مبهم ، وأنت تقول : يا أيُّها^(٥) ، فتقول أيضاً : يا أيُّها مَنْ^(٦) . وقد قال^(٧) : حذف^(٨) حرف النداء غير جائز من « هذا » .

(١) ظاهر قول المؤلف أن « من » اسم موصول ، وأجازه أبو حيان . وذهب الفراء والنحاس ومن وافقهما إلى أن « من » شرط ، والتقدير عند الفراء : من خشى الرحمن بالغيب ... قيل له ادخل الجنة ، وعند النحاس : فيقال لهم ادخلوها .

(٢) قوله « وزع الرازي ... لا يعرج إليه » انفردت به نسخة الأصل . ولا يبعد أن يكون المؤلف تنبه على خطئه فيارده على الرازي فلم يمله ثانية فخلت منه النسختان ي وب . والرازي هو أبو الفضل الرازي ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب . والظاهر أن كلامه في « جامع الوقوف » له .

(٣) زيادة مني .

(٤) كان في الأصل : كان جائزاً كان جهل ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

(٥) يريد أن اسم الإشارة يوصف به « أي » وما كانت هذه سبيله لا يحذف منه حرف النداء ،

وأجازه قوم من الكوفيين ، انظر ما سلف ص ٦٥

(٦) كذا قال ، وهذا شيء لم يقل به أحد وهو لا يجوز بل هو خطأ بحت . وذلك أن « أي »

لا توصف إلا بما فيه ال أو باسم الإشارة أو بالاسم الموصول الذي فيه ال ، فلا يجوز ذلك في

« من » ، انظر المصادر التي أحلتنا عليها فيما علقناه ص ٦٥ . وقد أجاز سيبويه والمبرد وغيرهما

من النحويين حذف أداة النداء قيل « من » لأنها لا يوصف بها « أي » فأجازوا : من لا يزال

محسناً يفعل كذا وكذا ، أي يا من ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ ، وللمقتضب ٢٥٨/٤ ، والمصادر السالفة

ص ٦٥ . وقد أجاز هذا القول في الآية أبو حيان ، وهو إنما يجوز على كون « من » اسماً

موصولاً .

(٧) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٣٣٥/١ . وكلام سيبويه كما علمت على اسم الإشارة لاعلى « من »

وعبارته : « ولا يحسن أن تقول : هيناً ... وأنت تراه : يا هنا ... » اهـ .

(٨) في الأصل : حروف ، وهو تحريف .

وأقبح من هذا ما قال : أن قوله ﴿ من ﴾ ^(١) نداءً مضاف ^(٢) ، ومثل هذا لا يُعْرَجُ إليه ☆ /

٢/١٢٧

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَأَسْتَمِعُ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾ ^(٤) [٤١]

أي استمع حديث يوم ينادي المنادي . فحذف المضاف ، وهو مفعول به ، وليس بالظرف ^(٥) .

وقوله : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٦) [٤٢]

بدل من ﴿ يوم يناد المناد ﴾ .

وكذلك : ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾ ^(٧) [٤٤]

ويجوز أن ينتصب قوله ﴿ يوم تشقق ﴾ بقوله ﴿ وإلينا المصير ﴾ [٤٣] ، أي يصيرون إلينا في ذلك اليوم .

(١) في الأصل « حسن » ، وهو تحريف .

(٢) كذا !! وكيف يكون كذلك وهو اسم موصول .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢٢٦/٣ ، ومجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبيان ٣٨٨/٢ ، والبحر ١٣٠/٨ ، وتفسير الطبري ١١٤/٣٦ ، والقرطبي ٢٧/١٧ ، ومجمع التفاسير ٢١/٦ ، والكشاف ٢٢/٤

(٥) وكذا في مجمع البيان والبيان ونقل صاحبهما عن المؤلف من غير تصريح ، وكذا في تفسير الحازن والنسفي (انظر مجمع التفاسير) ، ونحو قول الطبري : « استمع صيحة يوم القيامة » . وقيل : استمع بمعنى انتظر ، ف « يوم » مفعول به أيضاً ، ذكره أبو حيان . وقيل : المستمع له محذوف ، أي استمع لما أخبرك به من حال يوم القيامة ، وانتصب « يوم » على الظرف ، والعامل فيه ما دل عليه قوله ﴿ ذلك يوم الخروج ﴾ عن الزمخشري وانتحل أبو حيان . وقيل استمع النداء والصوت ، ذكره القرطبي وأبو حيان . وفي إعراب القرآن « استمع حين يوم » ؟ والظاهر أنه تحريف ولعل صوابه « حديث » ؟

(٦) انظر مجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبحر ١٣٠/٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار الهدى ٣٦٥

(٧) انظر إعراب القرآن ٢٢٧/٣ ، ومجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبيان ٣٨٨/٢ ، والبحر ١٣٠/٨

(٨) وهو قول النحاس ، وأجاز غيره القولين .

سورة النَّارِيَّاتِ

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ . يُؤْفِكُ عَنْهُ مَنْ
أُفِكَ ﴾ ^(١) [٩-٨]

٣

قيل : يؤفك عن الحق والصواب من أفك ^(٢) . فدلّ ذكر « القول المختلف »
على ذكر الحق ، فجازت الكناية عنه .

٦

وتحدّث شارحكم ^(٣) فقام وقعد ، فأتى بشيء ظنّ أنه أجود ما قالوه ، فزعم أنه
يعود إلى « القول المختلف » وأنّ المعنى فيه : أن « عن » ههنا ليست بمنزلتها في
قوله صرفته عن كذا ، وإنما المعنى أنه أتى من أفك عن جهة القول المختلف ، أي
ما وقع به وقع عن هذه الجهة ، قال : والمفعول الذي يقتضيه ﴿ أُفِكَ ﴾
[محذوف] ^(٤) أي أفك عن كذا وعن الحقّ عن جهة القول المختلف فيه .

٩

ولم يدر أنّ الفعل الواحد لا يتعدّى بحرفي جرّ متفقين ^(٥) ، فوقع في هذا
الخطأ ^(٦) . والإنسان إذا أراد أن يستنيط معنى يجب له مراعاة اللفظ ، وأن يخرج

١٢

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٣٢٠/٣ ، ومجم البيان ١٥٣/٥ ، والبحر
١٣٤/٨-١٣٥ ، وتفسير الطبري ١١٧/٢٦-١١٩ ، والقرطبي ٣٢/١٧ ، وابن كثير ٣٩٢/٧ ، ومجم
التفاسير ٧٤/٦ ، والكشاف ١٥/٤

(٢) أي يصرف عن الإيمان من أفك ، عن الحسن وقتادة وابن زيد ، وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٣) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٤) زيادة من ب ، وكان فيها : مصدر محذوف ، وهو خطأ .

(٥) الفعل الواحد لا يعمل في طرفين متفقين ولا يتعدى بحرفي جر متفقين إلا على أن يكون الثاني
تابعاً للأول على جهة البديل أو معطوفاً بالواو . انظر المفتي ١١٣-١١٤ ، وشرح بانة سعاد ١٥ ،
وحاشية البغدادى عليها ٣٥٤/١-٣٦٠

(٦) ما ذهب إليه « الشارح » من أن « عن » ليست التي تعدى بها « أفك » وأن المأفوك عنه محذوف =

معنى لا يخالفه اللفظ . وهو موصوف بهذه الصفة ، وكثيراً ما يقع له من إطالته وتحسين عبارته شيء^(١) يفسد بأدنى نظر ، فيغترّ بذلك^(٢) الطراوة والفصاحة الغرّ الجاهلّ القدم^(٣) الذي لا يتأتى له النظر في دقائق العربية . ٢

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ . يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾^(٤) [١٢-١٣]

٦ ﴿ يوم ﴾ الثاني رفع بدل من ﴿ يوم الدين ﴾ وإنما جاء مفتوحاً كما جاء ﴿ ومنا دون ذلك ﴾^(٥) [سورة الجن : ١١] ، وقوله : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٦) [سورة الأنعام : ٩٤] لما جرى في كلامهم ظرفاً بقي على ذلك الاستعمال^(٧) .

= وعليه تكون الكناية تعود إلى القول المختلف = ذكر نحوه أبو حيان وذكر أن « عن » في هذا الوجه للسبب ، قال : « أي يصرّف بسببه من أراد الإسلام بأن يقول هو سحر هو كهانة ، حكاة الزهراوي والزمخشري » اهـ ، وانظر الكشاف . وعلى هنا لا يكون الحرفان متفقين لأن معناها تختلف وإن كان لفظها واحداً . على أن المعنى والسياق والظاهر يدفع هذا القول . وذكر النحاس وجهاً آخر وهو أن يكون « عن القول » بمعنى من أجل القول ، وعليه يكون المأفوك عنه محذوفاً أيضاً ، وهو كسابقه .

- (١) كان في النسخ : « في شيء » ياقحام في .
 (٢) الأحسن « بتلك » ، وما قاله جائر لأن تأنيث المصدر غير حقيقي .
 (٣) الغرّ : الشاب الذي لا تجربة له ، والقدم : العبي عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم ، عن اللسان (غرر ، قدم) .

(٤) انظر الجواهر ٨١٤ ، ٨١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤ ، واللفراء ٨٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢١/٣ ، ومجمع البيان ١٥٢/٥ ، والبيان ٣٨٩/٢ ، والبحر ١٣٥/٥ ، والقطع ٦٨٠

(٥) انظر ما سلف ٤١٨ . وانظر كلامه على قوله تعالى : ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ [سورة الأعراف : ٦٨] ص ٤٨٢

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤١٧ - ٤١٨

(٧) هنا قياس ما حكاه أبو علي وابن جني من مذهب أبي الحسن . والذي في كتابه أن « يوم » ظرف ، قال : « أي متى يوم الدين فقبل لهم : في يوم هم على النار يفتنون » اهـ . والظاهر أنه يعلقه بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي الجزء كائن أو واقع يوم . وظاهر تقدير الزجاج أنه يعلقه بفعل محذوف أي يقع الجزء يوم .

وقال قوم^(١) : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ أُضيف إلى الجملة ، والجملة لا يظهر فيها الإعراب ، فبقي على فتحه من البناء .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿كَأَنُورًا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [١٧]^(٣)
 ﴿ ما ﴾ مصدرية مع الفعل بتأويل المصدر على تقدير : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم . فيكون « هجوعهم » بدلاً^(٤) من الواو في ﴿ كانوا ﴾ أي : كان هجوعهم قليلاً من الليل .

فإن قلت : فهلاً يرتفع « هجوعهم » بـ « قليل »^(٥) لأنه بمنزلة « كريم » و « شديد » في قولك^(٦) : مررتُ برجل كريم أبوه شديد ساعده = قيل : إنَّ ﴿ قليلاً ﴾ في الآية وُصِفَ بقوله ﴿ من الليل ﴾ ، وما كان من هذا النوع موصوفاً لم يَجْزُ إعماله ، لأن عمله إنما هو لأجل مشابهته بالفعل ، والصفة تخرجه عن ذلك ؛ فلم يَجْزُ لذلك رفع « هجوعهم » بـ « قليل » ، وإنما يرتفع لكونه بدلاً^(٧) .

١٢

(١) منهم الفراء والزجاج ، وعزا النحاس هذا القول إلى الخليل وسيبويه ، وهذا قياس منه على مذهبيها ، لأن الظرف إذا أُضيف إلى الجملة جاز فيه البناء والإعراب ، وجاز إضافة « يوم » إلى الجملة الاسمية لأن خبرها جملة فعلية . وقد سلف التعليق على إضافة أسماء الزمان إلى الجمل ٢٨٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٢٨ ، ٢٩٦-٢٩٧ ، ٧٢٠-٧٢١ ، ٩٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٣٢/٣ ، ومجمع البيان ١٥٥/٥ ، والبيان ٢٨٩/٢-٣٩٠ ، والبحر ١٢٥/٨ ، وتفسير الطبري ١٢١/٢٦-١٢٤ ، والقرطبي ٣٦/١٧ ، وابن كثير ٣٩٢/٧-٣٩٤ ، ومجمع التفاسير ٧٦/٦ ، والكشاف ١٥/٤ ، والتبيان ١١٧٩

(٤) تابعه أبو البركات والطبري ناقلين عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري والقرطبي أيضاً .

(٥) وهو ظاهر قول الفراء والنحاس ، وصرح به ابن الأنباري ومن وافقه ، ولا أعرف أحداً تقدم المؤلف إلى رد هذا القول .

(٦) في الأصل : كمقولك .

(٧) هو كما قال . وقال الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد الاسكندري في « الانتصاف فيما تضمنه =

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ صلة زائدة^(١) ، و ﴿ يجمعون ﴾ خير « كان »
والتقدير : كانوا يجمعون قليلاً من الليل .

٢ فإن قلت : هل يجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ نفيًا^(٢) في الآية = فالجواب : إن في ذلك بُعداً / لأنَّ « ما » إذا كانت نفيًا تردّد الأمر في قوله ﴿ من الليل ﴾ : ١٧١٢٨

٦ فإما أن يكون صفة لـ « قليل » ، ولا يجوز ذلك حينئذ لأنك إذا جعلت ﴿ من الليل ﴾ صفة لـ « قليل » كان « قليل » ظرف زمان ؛ فلا يسهل كونه خبراً للواو في ﴿ كانوا ﴾ لأنهم جُمْتُ ، وظرف الزمان لا يكون خبراً للجمّة^(٣) .

٩ وإن قدرت^(٤) : كانوا ما يجمعون قليلاً من الليل ، أو قدرت : كانوا قليلاً ما يجمعون من الليل = كنت قدمت ما في حيز النفي على حرف النفي ، وهذا ممتنع ، لأنه قال^(٥) : « زيدا ما ضربت » لا يجوز كما لا يجوز « يوم الجمعة إنك لذهاب » .

= الكشاف من الاعتزال « المطبوع بطرة الكشاف ، في إجازة الزمخشري ارتفاع « هجوعهم » بـ « قليل » ، قال : « ... وجوه مستقيمة ، خلا جعل « ما » مصدرية ، فإن قليلاً حينئذٍ واقع على المجرع لأنه فاعله ، وقوله ﴿ من الليل ﴾ لا يستقيم أن يكون صفة للقليل ولا بياناً له . ولا يستقيم أن يكون من صلة المصدر لأنه تقدم عليه ... » اهـ وهو كما قال .

(١) أجازته الجميع الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وقد سلف التعليق على هنا ٢٨

(٢) عزا الطبري وابن كثير وغيرهما هذا القول إلى جماعة من أهل التأويل منهم ابن عباس وقتادة وأبي العالية ومطرف وقد وهووا في حمل ما رووه عنهم على النفي ، وذلك أن ما روي عنهم تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ووجهه أن يحمل على أن « ما » مصدرية ويمكن حمله على أنها زائدة . من ذلك ما روي عن قتادة : قل ليلة أتت عليهم إلا صلوا فيها ، ونحوه عن ابن عباس ومطرف : لم تكن تضي ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئاً .

(٣) سلف التعليق على هنا ٥٠٤

(٤) الوجد أن يقول : فإما أن يكون صفة ... وإما أن يكون التقدير كانوا ...

(٥) الظاهر أنه يريد سيبويه ، ولم أصب كلامه في حرف النفي ، وحرف النفي « ما » لا يتقدم =

فإذا الوجه أن يكون ﴿ ما يجمعون ﴾ بدلاً أو صلة زائدة .

☆ وما روي عن يعقوب^(١) من أنه كان يقف على ﴿ قليلاً ﴾ ويبتدئ
 ﴿ من الليل ما يجمعون ﴾ = فإنما استجاز ذلك مع منع سبويه عنه ؛ لأنه رأى
 قوله ﴿ من الليل ﴾ ظرفاً ، والظرف يجوز فيه ما لا يجوز في المفعول . ونص
 سبويه على المفعول لا على الظرف^(٢) ، وقد تقدم ذلك^(٣) في مواضع من هذا
 الكتاب^(٤) ☆

= ما في حيزه عليه ، انظر شرح اللوح ١/٤٢ و ١/٧٩ ، والجواهر ٧٣٠ ، وما سلف ٧٩٩ . وقد
 نص سبويه أن ما بعد إن لا يعمل فيما قبلها ، انظر الكتاب ٤٦٨/١ ، وقد نقلت بعض كلامه
 فيما علقته ص ١٠٩١ ، وانظر ما علقناه ٦٢٤

(١) انظر إيضاح الوقف ٩٠٥-٩٠٦ ، والقطع ٦٨١ ، والمكتفى ٥٢٦-٥٢٧ ، ومنار الهدى ٢٦٦

(٢) يريد أن سبويه نص أنه لا يجوز أن يتقدم ما في حيز النفي على حرف النفي في المفعول ولم
 ينص عليه في الظرف . وذكرت أني لم أصب لسبويه كلاماً في هذا . ونص أبو حيان أن ذلك
 لا يجوز عند البصريين وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وقد أجاز ذلك بعضهم .

(٣) يريد أنه قد تقدم أن الظرف يجوز فيه ما لا يجوز في المفعول ، انظر ما سلف ٩٢٦ ، ١٠٣٧ ،
 والظرف يكفي فيه برائحة الفعل ، انظر ما سلف ٥٦٢ ، ١٠٩١ ، وتعمل فيه المعاني والوهم ،
 انظر ما سلف ١٠٣٤ ، ١٢٠٤

(٤) قوله « وما روي عن يعقوب ... من هذا الكتاب » انفردت به نسخة الأصل وحدها . وجاء في
 ب في موضعه : « فإن قلت : إن قوله ﴿ من الليل ﴾ ظرف يجوز فيه ما لا يجوز في المفعول
 الصحيح = فهو وجه » اهـ .

وقد قصر المؤلف في الكلام على وقف يعقوب . وذلك أن الوقف على ﴿ قليلاً ﴾ عنده تام ،
 ومعناه : كان عندهم قليلاً ، وهو قول الضحاك . ورد ابن الأنباري هذا بأن الآية إنما تدل على
 قلة نومهم لا على قلة عددهم » اهـ ، وضعفه المؤلف في الجواهر لأنه قدم الجار على المنفي .

وقال النحاس : « ... إلا أن أهل التأويل سوى الضحاك وأهل العربية وأهل القراءة سوى
 يعقوب على خلاف هذا القول ، منهم ابن عباس رضي الله عنه قال : كانوا قليلاً من الليل
 ما ينامون ... ويحتج لهذا القول بأن « ما » إن جعلتها زائدة على قول يعقوب صار : من الليل
 يجمعون ، فهذا لامدح فيه ، وإن جعلت « ما » مصدرًا كان المعنى : من الليل هجوعهم ، وهذا
 لا فائدة فيه ، وإن جعلت « ما » قياً احتجت إلى تقديم وتأخير ولا يحمل الشيء على التقديم
 والتأخير وله معنى صحيح في غير التقديم والتأخير . وسباق الكلام يدل على غير ما قال « اهـ .

قوله عز وعلا : ﴿ وفي الأرض آياتٍ للمُوقنين . وفي أنفسكم ﴾^(١)

[٢٠-٢١]

٢ إن رفعت ﴿ آيات ﴾ بالابتداء ، و [جعلت]^(٢) ﴿ في الأرض ﴾ خبراً = كان الضمير في قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ كالضمير في خبر المبتدأ .

٦ وإن قدرت ﴿ آيات ﴾ مرفوعةً بالظرف كقول الأخفش^(٣) = كان الضمير في قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ كالضمير في الفعل ؛ كقولهم : قام زيد وقعد .

٩ فإن قلت : فهل يجوز تعليق قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ بقوله ﴿ أفلا تبصرون ﴾ [٢١] على تقدير : أفلا تبصرون في أنفسكم = فإن ذلك يمنع منه تقديم ما في حيز الاستفهام على حرف الاستفهام^(٤) .

١٢ ولكن إن أضرت ما دلّ عليه ﴿ أفلا تبصرون ﴾ كقوله ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾^(٥) [سورة يوسف : ٢٠] ، ﴿ وأنا على ذلكم من الشاهدين ﴾^(٦) [سورة الأنبياء : ٥٦] . ﴿ إني لكأ لمن الناصحين ﴾^(٧) [سورة الأعراف : ٢١] . ويكون تعدية ﴿ تبصرون ﴾ بـ « في » لأنه بمعنى « تنظرون » ، أو يكون كقول الشاعر^(٨) :

(١) انظر الجواهر ٥٢٢-٥٢٤ ، ومجمع البيان ١٥٥/٥ ، والبيان ٣٩٠/٢-٣٩١ ، والبيان ١١٨٠

(٢) زيادة من مجمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ما تصریح .

(٣) سلف التعليق على للذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٢

(٤) سلف التعليق على هنا ٤٠٧ . والمعنى أيضاً يمنع ذلك ، وما ذكره المؤلف بعد كلام صاعى .

(٥) سلف الاستشهاد بها وذكر مصادر الكلام عليها ٩٧٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٧٠

(٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٨٠٠ ، وإعراب القرآن ٦٠٤/١-٦٠٥ ، والبحر ٢٧٩/٤ ، والكامل

٥٢ ، ٥٦ ، والمسائل المنثورة ٤٢ ، والنصف ١٢١/١

(٨) وهو زيد الخيل . والبيت له في الجواهر ٥٢٤ ، والنوادر ٨٠ ، وذيل الأمالي والنوادر ٢٣-٢٤ ،

وأدب الكاتب ٥١٠ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢-٢٦٨ ، والأزهية ٢٧١ ، وضائر

الشعر ٢٣٤ ، وشرح شواهد المغني ١٦٦ ، والخزانة ١٤٨/٤ ، وشرح أبيات المغني ٧١/٤-٧٤ . وهو

بلا نسبة في المغني ٢٢٤ ، والمجع ١٩٣/٤

... .. بصيرون في طعن الأياهر والكلى^(١)

على معنى : بصّر في كذا وبصّر بكذا^(٢) = كان ذلك مذهباً .

- ٢ والوجه الأول على تقدير : وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم آيات
أيضاً . ألا ترى بعده ﴿ وفي موسى ﴾^(٣) [٢٨] أي وفي موسى آيات^(٤) ، وفي ثمود
آيات ، وفي قوم نوح من قبل آيات^(٥) ، لاسيا فين جر^(٦) ، وفيمن نصب وقال :
٦ ﴿ وقوم نوح ﴾ [٤٦] . فإن حملته^(٧) على موضع الجار^(٨) كان التقدير : وفي قوم
نوح من قبل آيات ، كما أن قوله ﴿ وفي عاد ﴾ [٤١] أي وفي عاد آيات .

- (١) صدره : ويركب يوم الزوع فيها فوارس
وقوله : « بصيرون في طعن » أي بصيرون بطعن . ويروى عجزه « يردون طعننا في الأياهر
والكلى » وعليها فلا شاهد فيه ، انظر شعر زيد الخيل في شعراء إسلاميون ١٤٩ ، وتخريجه ثمة .
والأياهر جمع أهر وهو عرق مستبطن الصلب ، والكلى جمع كلية . وهما مقتلان .
(٢) الذي في كتب اللغة « بصر بكذا » ، وقد توضع « في » موضع الباء كما في قول زيد الخيل .
(٣) سياق الآيات ﴿ وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم [٣٧] وفي موسى ... [٢٨] ...
وفي عاد [٤١] ... وفي ثمود [٤٣] ... وقوم نوح من قبل ... [٤٦] ﴾ . انظر تفسير الطبري
٦-٣/١٧ ، والقرطبي ٤٩/١٧-٥٢ ، ومجمع التفسير ٨٢/٦
(٤) وفي عاد آيات .
(٥) هذا ظاهر قول أبي علي ومن وافقه أن يكون ذلك كله معطوفاً على قوله ﴿ وفي الأرض آيات
للموقنين ﴾ ، وعزاه القرطبي إلى الفراء وهو وهم منه . وقيل : التقدير : وتركنا في موسى آية .
وهذا أقرب وأولى وهو ظاهر قول الجميع .
(٦) قوله : ﴿ وقوم نوح من قبل ﴾ قرأه بالجر أبو عمرو وحزرة والكسائي ، وقرأ الباقر بالنصب .
انظر السبعة ٦٠٩ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر ٢/٢٧٧ . وانظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء
٨٨/٣-٨٩ ، وإعراب القرآن ٣/٢٤٢-٢٤٤ ، والحجة ٤/٣٢٣ خم ، ومجمع البيان ١٥٨/٥ ، والبيان
٢/٣٩٢ ، والبحر ٨/١٤١ . وقوله : « لاسيا » بلا الواو في أوله استعمال صحيح ، وقد سلف
التعليق عليه ٤٥
(٧) في الأصل : وإن حمله ، وفي ب : فإن حمله ، ولعل الوجه ما أثبت من ي .
(٨) حكاه النحاس ولم يسم صاحبه .

ويجوز أن تحمله على « اذكر » قوم نوح^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ فِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [٢٢]^(٣)

أي سبب رزقكم ، وهو المطر^(٤) ، فحذف المضاف .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ

تَنْطِقُونَ ﴾ [٢٣]^(٥)

يرفع ﴿ مثل ﴾ ونصبه^(٦) .

فالرفع ظاهر لأنه صفة النكرة قبله .

والنصب على أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ حق ﴾^(٧) ، أو يكون بنى

(١) أجازة الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . وأجازوا أن يكون منصوباً بضمير دل عليه ما قبله ، فقيل : قوله ﴿ فأخذتهم الصاعقة ﴾ [٤٢] يدل على أهلكتناهم ، فكأنه قال : وأهلكنا قوم نوح ، عن أبي علي . وقيل : قوله ﴿ فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم ﴾ [٤٠] يدل على أغرقناهم فكأنه قال : أغرقناهم وأغرقنا قوم نوح ، عن الزجاج وهو ثاني قولي أبي علي ، وأجازة النحاس ومن وافقهم . وقدره الفراء : فأخذتهم الصاعقة وأخذت قوم نوح ، وأجاز أن يكون التقدير : وأهلكناهم وأهلكنا قوم نوح .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٣٤/٣-٢٣٥ ، ومجموع البيان ١٥٦/٥ ، والبحر ١٢٦/٨ ، وتفسير الطبري ١٢٦-١٢٧ ، والقرطبي ٤١/١٧ ، وابن كثير ٣٩٦/٧ ، ومجمع التفاسير ٧٨/٦

(٤) عن الضحاك ، ويروى عن ابن عباس ، وقيل : الثلج ، عن سعيد بن جبير .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٤ ، وشرح الملح اللوح ٢/٩٢ ، ومعاني القرآن لسلاخفش ١٣٦ ، ولفراء

٣/٨٤-٨٥ ، وإعراب القرآن ٣/٢٣٥-٢٣٦ ، والحجة ٤/٣١٨-٣٢٣ خم ومنه أخذ المؤلف ، ومجموع البيان ١٥٤/٥ ، والبيان ٢/٣٩١ ، والبحر ١٣٧/٨-١٣٧ ، والكتاب ١/٤٧٠ ، والبغداديات ١١١ ،

١٢٢-١٢٤ ، والمائل المنشورة ١٨ ، والخصائص ٢/١٨٢-١٨٣ ، وشرح الملح لابن برهان

١٩٥-١٩٦ ، ٣٢٤ ، وابن يعيش ٣/٨١ و ١٣١/٨ ، وابن الشجري ١/٤٦ و ٢/٢٦٤ ، والمغني ٦٧١

(٦) قرأ بالرفع حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٠٩ ،

والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٢/٣٧٧

(٧) أجازة أبو علي ومن وافقه . وذهب الجرمي إلى أنه حال من النكرة ﴿ حق ﴾ وهو قليل ، =

« مثلاً » على الفتح إذ أضافه إلى غير متمكن^(١) ، كما بنى من قرأ ﴿ ومن خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٢) [سورة هود : ٦٦] ، و ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٣) [سورة المعارج : ١١] ، [و] ^(٤) كما بنى « غيراً » من أضافه إلى « أن » في قوله^(٥) :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ / ٢/١٢٨

ألا ترى أنه فتح « غيراً » وحقه الرفع لأنه فاعل « يمنع » .

وإن شئت قلت : إنَّ « مثلاً » و « ما » جُعِلَا ك « خمسة عشر »^(٦) ،

= وأجازه المبرد وأبو علي والنحاس ومن وافقهم . وكونه نصباً على الحال هو قول الكسائي وعبر عنها بـ « القطع » . وقيل : هو مصدر ، وهو قول الفراء ، وأجازه الزجاج .

(١) وهو قول سيبويه واختاره المبرد وابن السراج والنحاس ومن وافقهم .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٧٦ - ٥٧٧ ، وانظر ٢٨١

(٣) سلف الاستشهاد بها وذكر مصادر الكلام عليها ٢٨١

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) عزاه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢ - ١٨١ إلى أبي قيس بن رفاعة الأنصاري ، وإليه

عزاه الزمخشري في المفصل ، انظر ابن يعيش ٨٠/٢ - ٨١ . ونقل البقداي عن النبات

لأبي حنيفة الدينوري أنه لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، انظر الخزانة ٤٥/٢ و ١٤٤/٣ ،

١٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٩٥/٢ - ٢٩٨ ، وانظر ديوانه ٨٥ . وعزاه الأعم في شرح أبيات سيبويه

(بطرة الكتاب ٣٦٩/١) إلى رجل من كنانة ، وذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل ٨١/٢ .

ونسبه الزمخشري في الأحاجي النحوية ٦٥ - ٦٦ إلى الشماخ وعنه في الأشباه والنظائر ٦٠٨/٢ ،

وكنا قال في شرح أبيات كتاب سيبويه له فيما نقل عنه السيوطي في شرح شواهد اللغني ١٥٦ .

وهذا وهم ، فليس للشماخ ، وليس في ديوانه ولا في الملحق .

وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٢/٩٢ ، والكتاب ٣٦٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٢/١ .

والأصول ٢٧١/١ ، ٢٩٨ ، وإعراب القرآن ٦٢١/١ ، والحجة ٣١٩/٤ خم ، والبغداديات ١٢٢ ،

والمسائل المنتورة ٣٠ ، وسر الصناعة ٥٠٧ ، والمخصص ١٠٠/١٤ ، وشرح اللع لابن برهان ١٩٦ ،

٢٢٢ . وجمع البيان ١٥٤/٥ ، وابن الشجري ٤٦/١ و ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٢٨٧ ، وابن يعيش

١٢٥/٨ ، والمغني ٢١١ ، ٦٧١ ، والمص ٢٢٢/٢

وقوله « منها » أي من الراحلة الوجيهة المذكورة في بيت سابق ، و « الأوقال » جمع وقل وهو

شجر المقل ، عن ابن السيرافي .

(٦) هذا قول المازني ، حكاه عنه ابن السراج وأبو علي وابن جني ، واستضعفه أبو علي لأنه قليل =

وتستشهد بقول الجعدي^(١) :

وَتَدَاعَى مَنخِرَاهُ بِبَدْمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حَمَاضُ الْجَبَلِ
وَأُنشِدُ أَبُو عَلِيٍّ^(٢) :

أَثُورَ مَا أُصِيدُكُمْ أَمْ تُؤْرِينُ^(٣)

وقد ذكرت هذه الأبيات في « أبيات الكتاب »^(٤) .

= لا يقاس عليه ، انظر كلامه في الحجة والبغداديات .

(١) شعره ق ٥ (أ) ١٤ ص ٨٧ . وهو بلا نسبة في شرح السبع اللوح ٢/٩٢ ، والأصول ٢٧٥/١ ،
والحجة ٢٢٠/٤ خم ، والبغداديات ١٢٣ ، وجمع البيان ١٥٤/٥ ، وابن يغيث ١٣٥/٨ ،
وابن الشجري ٢٦٧٢ ، ووصف المياني ٣١٢ ، واللسان (حمض) . ورواية الديوان :

فجرى من منخريه زبد مثل
.....

وهذه روايته في المعاني الكبير ٥٩٤/١ . والحماض بقله بريئة تنبت أيام الربيع لها ثمر . وقوله
« بدم » يريد الزيد الأحمر .

والشاهد فيه أنه جعل « مثل » و « ما » اسماً واحداً وإن كانت « ما » زائدة في قول المازني ،
وفيه ما فيه . وخرجه أبو علي على أن جملة « أثمر » صفة لـ « مثل ما » حذف منها العائد على
الموصوف . وذكر أنه يجوز أن تكون « ما » مصدرية ولا يتجه المعنى إلا عليه كما قال في
البغداديات ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة بمعنى شيء أي مثل شيء أثمره ، وعلى كلا القولين
لا يكون البيت حجة للمازني لأنه لا تركيب .

(٢) في الحجة ٢٢١/٤ خم . والبيت في الخصائص ١٨٠/٢ ، وعنه في الأشباه والنظائر ٤٣٩/١ ، والبحر
١٣٧/٨ ، واللسان (ثور) .

(٣) في الأصل : أثوراً ما أصيدكم وثورين ، وهو خطأ صوابه من ي . وقوله « وأنشد ... أبيات
الكتاب » لم يرد في ب . قال أبو علي : « فلولا أن « ثور » مع « ما » جعلاً شيئاً واحداً وبني
« ثور » على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه « اهـ . وقال أبو الفتح : « فقوله
أثوراً ما فتحة الراء منه فتحة تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء حضرموت ، ولو كانت
فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة لأنه مصروف ، وبنيت « ما » مع الاسم وهي مبهمة على
حرفيتها » .

(٤) يريد أبيات كتاب سيويه . وأول الأبيات من شواهد سيويه ، أما البيتان الآخريان فهما
شاهدان على المسألة أيضاً .

- (١) [قوله تعالى] : ﴿ قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ (٢) [٣٠]
 أي : قال ربك كذلك ، فالكاف من صلة ﴿ قال ﴾ .
- ٢ [قوله تعالى] (١) : ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (٣) [٤٨]
 أي فنعم الماهدون نحن ، فحذف .
- ٦ قوله عز و علا : ﴿ وما خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ . ما أُرِيدُ
 منهم مِن رِّزْقٍ وما أُرِيدُ أَن يُطْعَمُونَ ﴾ (٤) [٥٦-٥٧]
 قال ثعلب (٥) : أن يطعموا عبادي (٦) ، فحذف المضاف .
- ٩ [قوله تعالى] (٧) : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ (٨) [٥٨]
 بالرفع ، وهو الوجه ، على أن يكون صفة لـ ﴿ ذو ﴾ (٩) . وجاء الجر عن
 بعضهم (١٠) على أن يكون صفة لـ ﴿ القوة ﴾ (١١) .

- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) انظر إعراب القرآن ٢٣٨٧٣ ، ومجمع البيان ١٥٧/٥ ، والبيان ٣٩٢/٢ ، والبحر ١٤٠/٨
- (٣) انظر إعراب القرآن ٢٤٤/٣ ، ومجمع البيان ١٦٠/٥ ، والبيان ٣٩٢/٢ ، وابن يعيش ١٣٥/٧
- (٤) انظر معاني القرآن للفراء ٩٠/٣ ، ومجمع البيان ١٦١/٥ ، والبحر ١٤٢/٨ ، وتفسير الطبري ٨/٢٧ ،
 والقرطبي ٥٦/١٧ ، وابن كثير ٤٠١/٧ ، ومجمع التفاسير ٨٧/٦
- (٥) لم أجد مقالته .
- (٦) هذا معنى قول ابن عباس والفراء ومن وافقهما ، وقيل في تأويلها غير ذلك .
- (٧) زيادة مني .
- (٨) انظر معاني القرآن للفراء ٩٠/٣ ، وإعراب القرآن ٢٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٦٠/٥ ، والبيان
 ٣٩٣/٢ ، والبحر ١٤٢/٨ . وسياق الآية ﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ .
- (٩) وأجاز النحاس أن يكون صفة للرزاق أو خبراً بعد خبر أو خبر مبتدأ مضر أو صفة لاسم إن على
 الموضع .
- (١٠) الجرّ قراءة شاذة عزاها الفراء وابن خالويه في شواذه ٢٤٥ إلى يحيى بن وثاب ، وزاد النحاس
 وابن جني في المحتسب ٢٨٩/٢ والطبرسي ناقلاً عنه وأبو حيان نسبتها إلى الأعمش ، وزاد القرطبي
 ٥٦/١٧ نسبتها إلى النخعي أيضاً .
- (١١) ولم يؤنث لأن تأنيث القوة غير حقيقي . والتقدير عند أبي إسحاق : ذو الاقتدار للمتین ، وعند =

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي

يُوعَدُونَ ﴾ [٦٠]

ووافق ابنُ عامرٍ عليّاً والزيات ^(٢) في هذا الموضع ^(٣) في ضم الهاء والميم ، وفي

قوله : ﴿ إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَنْتَلَبُوا فَاكِهِينَ ﴾ ^(٤) [سورة المطففين : ٣١] . فلعله أحب اللغتين

أو نظر إلى شيء في السورة فوفق بينهما وبين ذلك . فيجوز أن يكون قد نظر في

هذه السورة إلى قوله ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ ﴾ ، ونظر هناك إلى قوله

﴿ وَإِذَا رَأَوْهُمْ ﴾ ^(٥) [سورة المطففين : ٣٢] .

= غيره : ذو الإبرام المتين . وعن الفراء وابن جني أنه ذكر حلاً على المعنى لأن المعنى : ذو الحبل المتين ، قال ابن جني : « وأيضاً فإن المتين فعيل وقد كثر مجيء فعيل مذكراً وصفاً للمؤنث » .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) علي هو الكسائي والزيات هو حمزة .

(٣) لم يذكر هذا أحد علمته ، وابن عامر على أصله في كسر الهاء وضم الميم ، انظر السبعة ١٠٨ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧٤/١ . وكسر الهاء وضم الميم قراءة عاصم ونافع وابن كثير أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بكسرها ، وقرأ حمزة والكسائي بضمها .

(٤) نصّ ابن مجاهد في السبعة ٦٧٦ أن ابن عامر ضم الهاء والميم ، قال : « هذا خلاف ما أصل ابن عامر » اهـ . وقال أبو علي في الحجة ٤٥٢/٤ خم : « يجوز أن يكون تبع في ذلك أثراً أو أحب الأخذ بالأمرين لاستوائهما في الجواز » اهـ . ولم أجد ذلك عند غيرهما .

(٥) كتب تحتها بقلم دقبتى في الأصل : فنظر إلى « هم » من ﴿ منهم ﴾ وإلى « هم » من ﴿ رأوم ﴾ .

سورة الطور

- قوله عز وجل : ﴿ وَالطُّورِ . وَكِتَابٍ مُّسْتَوِيرٍ ﴾^(١) [١ - ٢]
- ٣ الواو في أول السورة للقسم ، وما بعدها عطف عليه إلى قوله ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ ﴾ [٧] وهذا جواب القسم .
- فأما العامل في قوله ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴾^(٢) [٩] فقوله
- ٦ ﴿ لَوَاقِعَ ﴾^(٣) [٧] ، أي يقع في ذلك اليوم . وإن شئت كان التقدير : اذكر يوم تمور السماء^(٤) . وإن شئت كان ﴿ يوم ﴾ بتقدير « إذا » ويكون العامل فيه الفاء^(٥) ، وهو قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُكَدِّبِينَ ﴾ [١١] كما جاء ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾^(٦) [سورة فصلت : ١٩] .
- ٩

- (١) انظر إعراب القرآن ٢٤٩/٣ ، ومجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٢٩٤/٢ ، والبحر ١٤٧/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٠٨ ، والقطع ٦٨٤
- (٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٥ ، وإعراب القرآن ٢٥٠/٣ ، ومجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٢٩٤/٢ ، والبحر ١٤٧/٨ ، والقطع ٦٨٤ ، والمكتفى ٥٢٩ ، ومنار الهدى ٢٦٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٧ ، والقرطبي ٦٢/١٧ - ٦٣
- (٣) وهو قول الطبري والقرطبي وأكثر أصحاب الوقف .
- (٤) هذا على قول من يقف على ﴿ لَوَاقِعَ ﴾ وهو محمد بن عيسى ، وعلى قول من يقف على ﴿ من دافع ﴾ وهو أبو حاتم .
- (٥) يريد ما دل عليه ما دخلت عليه الفاء ، وإنما دخلت الفاء لأن الظرف صُدْرٌ ، وهذا قول الأخفش والنحاس ومن وافقها .
- (٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٨٦ . وفي الأصل وي « ... أعداء الله إلى قوله فهم يوزعون » وأثبت ما في ب . فإن لم يكن هذا وهماً من الناسخين فالظاهر أن المؤلف أراد الآية ٨٣ من سورة النمل - وفي ذلك وهم أيضاً - ونص الآية ﴿ ويوم نحش من كل أمة فوجاً ممن يكذب بآياتنا فهم يوزعون ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ١٠١٦

والعامل في قوله ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ﴾^(١) [١٣] كالعامل في قوله ﴿يَوْمَ تَمُورُ
السَّمَاءُ﴾ إذا جعلته بدلاً منه^(٢). وإن شئت كان التقدير فيه: ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ إِلَى
نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً﴾ يقال لهم: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [١٤] فتعمل
« يقال » في ﴿يَوْمَ﴾.

[قوله تعالى] ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾^(٤) [١٥]

كلام تام ، ابتداء وخبر ، لأن ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ سحر ﴾ خبره . ثم
قال : ﴿ أم أنتم ﴾ أي بل أنتم ﴿ لا تبصرون ﴾ [١٥] .

[قوله تعالى]^(٣) ﴿ أَصَلَّوْهَا فَمَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ
عَلَيْكُمْ ﴾ [١٦]^(٥)

أي سواء عليكم الصبر وترك الصبر^(٦). لا بد من هذا التقدير ، لأن « سواء »
لا يصح إلا بين الشيئين .

[قوله تعالى]^(٧) ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ .
مُتَكَبِّرِينَ ﴾^(٨) [١٩ - ٢٠]

نصب على الحال من الضمير في ﴿ كلوا ﴾ ، وإن شئت من الضمير في
﴿ اشربوا ﴾ .

- (١) انظر إعراب القرآن ٢٥٠/٢ ، وجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ، والبيان ١١٨٣
(٢) هو عند النحاس وأبي البركات بدل من ﴿ يومئذ ﴾ ، وأجاز الطبرسي والعكبري القولين .
(٣) زيادة مني .
(٤) انظر مجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ - ٣٩٥ ، والبحر ١٤٧/٨ - ١٤٨
(٥) انظر إعراب القرآن ٢٥١/٢ ، والبيان ٣٩٥/٢ ، والبحر ١٤٨/٨
(٦) قدره النحاس : سواء عليكم الصبر والجزع .
(٧) زيادة من ب و ي .
(٨) انظر إعراب القرآن ٢٥١/٢ - ٢٥٢ ، والبحر ١٤٨/٨

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٢١] ^(٢)

- ٣ ﴿ الذين آمنوا ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ^(٣) . وإن شئت
كان في موضع النصب بفعل يفتـره ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ﴾ ، ولا تضر فعلاً يتعدى
بالجار ^(٤) . ألا ترى أن سيويه قال ^(٥) في قولهم « أزيداً مررت به » : إن
التقدير : أجزت زيداً ؟ ولم يضر « مررت » . فكذا ههنا يضر فعل لا جار
معه .

فأما الباء في قوله ﴿ بإيمان ﴾ فحال إما من الفاعل أو من المفعول / أو منهما
جميعاً ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(٧) ﴿ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ ﴾ [٢١] ^(٨)

- (١) زيادة من ي و ب .
(٢) انظر إعراب القرآن ٢٥٢/٣ . والحجة ٣٢٤/٤ - ٣٢٨ خم ، ومجمع البيان ١٦٤/٥ - ١٦٥ . والبيان
٣٩٥/٢ ، والبحر ١٤٨/٨ ، والتبيان ١١٨٤ ، والقطع ٦٨٥ - ٦٨٦ . وفي ب « واتبعتم ذريتهم ...
ذرياتهم » وهذه قراءة نافع ، وقرأها بالجمع أبو عمرو وابن عامر ، وقرأها الباقون بالإنفراد ،
وقرأ أبو عمرو وحده ﴿ وأتبعناهم ﴾ . انظر السبعة ٦١٢ ، والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٧/٢
(٣) هذا قول النحاس ومن وافقه .
(٤) أجاز العكبري ووافقه أبو حيان أن يكون منصوباً بفعل مضر تقديره : وأكرمنا .
(٥) عبارة سيويه ٤٢/١ : « ... وإن شئت قلت : زيداً مررت به ، تريد أن تفسر له مضمراً ،
كأنك قلت إذا مثلت : جعلت زيداً على طريقي مررت به ، ولكنه لا يظهر هذا الأول لما
ذكرته لك » اهـ .
(٦) الذرية تقع على الصغير والكبير ، فإن حملت على الصغار كان « بإيمان » حالاً من المفعولين أي
إيمان من الآباء ، وإن حملت على الكبار كانت حالاً من الفاعلين أي بإيمان من الذرية ، عن
أبي علي في الحجة .
(٧) زيادة مني .
(٨) قرأ ﴿ ألتناهم ﴾ بفتح اللام غير ابن كثير من السبعة قرأ بكسرها . انظر السبعة ٦١٢ ،
والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٧/٢

و ﴿ مَا لِنُنَاهِم ﴾ ^(١) لغتان حستان : أَلَّتْ وَوَلَاتَ : وفي الشعر ^(٢) :

وَلَمْ يَلْتِنِي عَنْ هَوَاهَا لَيْتٌ ^(٣)

[قوله تعالى] ^(٤) ﴿ يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوَ فِيهَا ﴾ ^(٥) [٢٢]

و ﴿ لَا لَغْوَ فِيهَا ﴾ ﴿ وَلَا تَأْتِيم ﴾ و ﴿ لَا تَأْتِيم ﴾ بالبناء والإعمال مع

الرفع ^(٦) .

(١) وأما « لِنُنَاهِم » فقرأه عزهاها الفرء وابن جني في المحاسب ٢٩٠/٢ إلى ابن مسعود وأبي بن كعب ، وعزهاها ابن خالويه في شواذه ١٤٦ إلى الحسن وابن كثير . وقد جاء ذلك من بعض الطرق عن ابن كثير . قال ابن الجزري : « واختلف عن قبيل في حذف الهمزة فروى ابن شنيوذ عنه إسقاط الهمزة واللفظ بلام مكسورة وهي رواية الحلواني عن القواس ، وهي قراءة أبي بن كعب وطلحة بن مصرف وجاءت عن الأعشى « اهـ . ولا خلاف عن قبيل فيها رواه ابن مجاهد والدايني .

(٢) عزى البيت إلى رؤبة في مجاز القرآن ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، وإصلاح المنطق ١٣٦ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٦ ، والقرطبي ٣٤٩/١٦ ، والحجة ٣١٤/٤ خم ، وجمع البيان ١٣٤/٥ ، والمحاسب ٢٩١/٢ ، والمخصص ٢٠/١٤ ، والأفعال للسرقسطي ٤١٦/٢ ، وليس في ديوانه ولا ملحقاته .

وذكر البكري في سطر اللآلي ٢٠١ . ٨٦٩ . ٨٧٠ أنه ينسب إلى العجاج وصح نسبه إلى أبي محمد الحنلي الفقسي ، وإليه نسب في تهذيب إصلاح المنطق ٣٣٩ . وانظر ديوان العجاج ملحقات مستقلة ق ٥/٧ ج ٢٧٥/٢ والتخریج ج ٤٥٢/٢ - ٤٥٤ ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرء ٩١/٣ ، ومقاييس اللغة ٢٢٣/٥ ، والمجمل ٧٩٩ ، واللسان (ليت) .

(٣) في الأصل « ماليت » وهو خطأ . وروايته في غير الحجة وتهذيب إصلاح المنطق « عن سراها » .

وَأَلَّتْ وَوَلَاتَ فِي الْآيَةِ مِنَ الْأَلَّتِ وَاللَّيَّتِ وَهُوَ النِّقْصَانُ أَي مَا نَقَصْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ .
وَفِي الْبَيْتِ مِنْ لَاتِهِ يَلْتِنُهُ : إِذَا حَبَسَهُ عَنْ وَجْهِهِ وَصَرَفَهُ ، وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَلَّتْهُ يَأْلَتْهُ ، أَي لَمْ يَشْنِي عَنْهَا ثَانٍ .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٢ ، وإعراب القرآن ٢٥٢/٣ ، والحجة ٢٢٦/٤ خم ، والبحر ١٤٩/٨ - ١٥٠

(٦) قرأ بالبناء فيها أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦١٢ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر ٢٧٨/٢ ، ٢١١

[٢٤] ^(١) ﴿ كَانَهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴾ ^(٢)

في موضع النصب على الحال .

٣ [قوله تعالى] ^(٣) ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ ﴾ ^(٤) [٢٨]

و ﴿ أَنَّهُ ﴾ بالكسر والفتح ^(٥) على تقدير : لَأَنَّهُ ^(٦) .

واعلم أَنَّ ﴿ أُمَّ ﴾ ^(٧) في أوائل هذه الآي ﴿ أُمَّ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ [٣٠] ،

٦ ﴿ أُمَّ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ ﴾ [٣٢] إلى قوله ﴿ أُمَّ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرَ اللَّهِ ﴾ [٤٣] =

منقطة بمعنى « بَلْ » مع الهمزة .

[قوله تعالى] ^(٨) ﴿ أُمَّ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾ [٣٥]

٩ قيل : التقدير : أم خلقوا من غير خالق ^(٩) . وقيل : التقدير : أم خلقوا

لغير شيء ^(١٠) ، كقوله ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [سورة القيامة : ٢٦] .

(١) زيادة مي .

(٢) انظر البيان ٢/٣٩٥ . وسياق الآية : ﴿ ويطوف عليهم غلمان كأنهم لؤلؤ مكنون ﴾ .

(٣) زيادة تنوين . انظر معاني القرآن للفراء ٣/٩٣ ، وإعراب القرآن ٣/٢٥٤ ، والحجة ٤/٣٢٧ خم ، ومجمع البيان

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٥/١٦٤ - ١٦٥ ، والبحر ٨/١٥٠ . وقام الآية ﴿ إنه هو البر الرحيم ﴾ .

(٥) قرأ بالفتح نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦١٣ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر

٢/٣٧٨

(٦) عن أبي علي والنحاس ومن وافقهما . وأجاز النحاس أن يكون « بأنه » وهو قول الفراء ومن

وافقه . والكسر على الاستئناف وفيه معنى التعليل .

(٧) انظر مجمع البيان ٥/١٦٧ ، والبيان ٢/٣٩٥ ، والبحر ٨/١٥١ . وانظر مسالف من الكلام على

« أم » ١٥٤ .

(٨) انظر إعراب القرآن ٢/٢٥٦ ، ومجمع البيان ٥/١٦٨ ، والبحر ٨/١٥٢ ، وتفسير الطبري ٢٧/٢٠ ،

والقرطبي ١٧/٧٤ ، وابن كثير ٧/٤١٢ ، ومجمع التفاسير ٦/٩٥

(٩) روي عن ابن عباس ، وهو قول الحافظ ابن كثير وأحد قولي النحاس والطبري والقرطبي

وغيرهم .

(١٠) عن الزجاج وابن كيسان ، وأجازه الطبري وغيره . وقيل : من غير أب ولا أم فهم كالجناد

لا يعتلون ، عن الطبري والنحاس ومن وافقهما . وقيل غير ذلك .

[قوله تعالى]^(١) ﴿ أَمْ هُمُ الْمُضِلُّونَ ﴾^(٢) [٣٧]
بالسين والصاد ، والإشمام^(٣) ، كما تقدم في أول الفاتحة^(٤) .

[قوله تعالى]^(١) ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾^(٥) [٤٨]
الباء في موضع خبر « إنَّ » أي برأى منا ومسمع .

٣

-
- (١) زيادة من ب و ي .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٩٢/٢ ، وإعراب القرآن ٢٥٧/٣ ، والحجة ٢٢٨/٤ خم ، ومجمع البيان ١٦٧/٥ ، والبحر ١٥٢/٨
(٣) قرأ بالسين ابن كثير والحلواني عن هشام عن ابن عامر ، وقرأ حمزة بإشمام الزاي في الصاد ، وقرأ الباقيون بالصاد ، كما في السبعة ٦١٣ . وفي التيسير ٢٠٤ أن السين قراءة هشام عن ابن عامر وقبيل عن ابن كثير وحفص بخلاف عنه . وذكر ابن الجزري في النشر ٣٧٨/٢ خلافاً عن قبيل وابن ذكوان وحفص فروي عنهم السين والصاد ، وذكر الداني وابن الجزري أنه اختلف عن خلاد عن حمزة فنص ابن الجزري أن جمهور المشارقة والمغاربة على الإشمام فيها له وذكر أن الداني أثبت له الخلاف وتبعه الشاطبي .
(٤) انظر ماسلف ٧ - ٩
(٥) انظر إعراب القرآن ٢٥٩/٣ ، ومجمع البيان ١٧٠/٥ ، والبحر ١٥٢/٨

سورة النجم

قوله عز وعلا : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴾ ^(١)

[١٧-٦]

قال قوم : استوى هو وهو بالأفق الأعلى . فالواو واو الحال ، أي استوى هو ثابتاً بالأفق الأعلى ^(٢) .

وقال آخرون ^(٣) : ﴿ هو ﴾ كناية عن محمد صلى الله عليه وآله ، أي استوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى . وإذا كان كذلك فإنه عطف ﴿ هو ﴾ على الضمير في ﴿ استوى ﴾ ولم يؤكده ^(٤) . وفي الأول قد اقتصر في ﴿ استوى ﴾ على فاعل واحد ^(٥) ، والغالب فيه إسناده إلى فاعلين .

قوله عز وعلا : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ ^(٦) [١٩]

(١) انظر الجواهر ٦٠٠ ، وشرح اللع اللوح ٢/٦٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٢/٢ ، ومجمع البيان ١٧١/٥ ، والبيان ٢٩٧/٢ ، والبحر ١٥٧/٨-١٥٨ ، وتفسير الطبري ٢٦-٢٥/٢٧ ، والقرطبي ٨٥/١٧ ، وابن كثير ٤١٩/٧ ، ومجمع التفاسير ١٠٠/٦ ، وإيضاح الوقف ٩١١ ، والقطع ٦٨٨ ، ومنار الهدى ٢٦٩

(٢) قال النحاس : « هذا قول من تجب به الحجة من العلماء والمعنى عليه وإعراب يقويه » اهـ . وهو قول مجاهد والحسن وقتادة والزجاج وغيرهم .

(٣) منهم الفراء والطبري وابن الأنباري ومن وافقهم .

(٤) استقيح الزجاج والنحاس ومن وافقها هذا القول لأن عطف الظاهر المرفوع على المضمر بغير

توكيد قبيح ضعيف إلا في الشعر ، وقد سلف التعليق على هنا ٣٥٢

(٥) كما اقتصر عليه في قوله تعالى : ﴿ على العرش استوى ﴾ [سورة طه : ٥] .

(٦) انظر إعراب القرآن ٢٦٢/٢ ، ومجمع البيان ١٧٣/٥ ، والبحر ١٥٨/٨ ، وابن الشجري ٣١٩/٢ ،

وللغني ٨٨ ، وما سلف ١١٢٢

هذا على الإبهام دون الشك^(١) ، لأن العرب تذكر « أو » بين شيئين لا تريد تبيينهما على معنى أن أحداً لونهاظر إلى ذلك قال فيه : كذا أو كذا .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ [١١٠]^(٣)

جاءت الكناية في قوله ﴿ عبده ﴾ مخالفة^(٤) للكناية في ﴿ أوحى ﴾ ، والمعنى : فأوحى جبريل إلى عبد الله^(٥) ما أوحى^(٦) . وإن شئت كان التقدير : فأوحى الله إلى عبده ما أوحى^(٧) ، ويكون الضمير في ﴿ أوحى ﴾ غير الضمير في قوله ﴿ وكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ .

[قوله تعالى]^(٨) : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾ [١١٩]

المفعول الثاني قوله ﴿ ألكم الذكركم ولأنتن ﴾ [٢١] .

وفي بعض كلام أبي علي^(٩) أن التقدير : أفرايتم جعلكم اللات والعزى بنات الله ، فحذف .

(١) بل هي على بابها من الشك على الحكاية لقول المخلوقين ، وهو قول الزجاج والنحاس ومن

واقفهما ، وانظر ما سلف من التعليق ١١٢٢

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٢/٣ ، ومجمع البيان ١٧٣/٥ ، والبحر

١٥٨/٨ ، وتفسير الطبري ٢٧-٢٦/٢٧ ، والقرطبي ٩١/١٧ ، وابن كثير ٤٢٢/٧ ، ومجمع التنفاسير

١٠١/٦

(٤) كان في النسخ « مخالفاً » ، وهو خطأ .

(٥) وهو محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(٦) عن الحسن والربيع وابن زيد وقنادة ، وروي عن ابن عباس ، وهو قول الفراء وغيره ، قال

النحاس : « وهذا أشبه بسباق الكلام لأن ما قبله وما بعده إخبار عن جبريل » اهـ .

(٧) عن سعيد بن جبير . وروي عن ابن عباس .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ٤٨١ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦١/٨ ، والحلييات ٧٨

(١٠) في الحلييات ٧٨ . والاستفهام دل على المفعول الثاني .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَمِنَّا الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾^(٢) [٢٠]

ذكر ﴿ الأخرى ﴾ ولولم يذكر كان ﴿ الثالثة ﴾ يَغْنِي عنه . ولكن الصفات تذكر للتأكيد ، كـ « أَمْسِ الْمُدْبِرِ » و « أَمْسِ الدَّابِرِ »^(٣) .

وأما القول في ﴿ اللَّاتِ ﴾^(٤) فإنه في الظاهر على ما ذكره ليس بمشتق ، وليس بوصف ، وإنما هو علم ، حتى قال سيبويه^(٥) : إن النسبة إليه « لِأَيِّ » فأجراها مجرى « لا » كلمة النفي إذا سُمِّي بها .

واضطرب كلام أبي علي^(٦) : فزعم مرة أنه من « تَوَيْتُ » على الشيء : إذا عَرَّجْتَ عليه ؛ لأنهم أَوْصَوْا بذلك وقالوا : ﴿ امشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَى إِلْهَيْكُمْ ﴾ [سورة ص : ٦٠] فعلى هذا يُنسب إليه « تَوَوِيٌّ » .

وقال مرة أخرى مثل ما قالوا ، وزعم أن الأول لا يجوز لأنه يصير الاسم وصفاً على أقل من ثلاثة أحرف ، وليس ذلك في الصفات . ونسي باب /

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٢٤ ، والبحر ١٦٢/٨ ، والتبيان ١١٨٨ ، وأخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣

(٣) من ذلك قول صخر السلمي (انظر الزاهر ٢٤٩/٢ ، والاقضاب ٤٦٦ ، وأدب الكاتب ٥٦٧) :

ولقد قتلتم ثناءً وموحداً وتركت مرة مثل أمس المدبر

وكقول الشاعر (انظر الأخصائص ٢٦٧/٢) :

وأبي الذي ترك اللسوك وجمعهم بضباب هامة أمس الدابر

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٧ ، ١١ ، وللفراء ٩٧/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/٣ ، والبحر

١٦٠/٨ ، والكتاب ٨٤/٢ ، والحلييات ٢٩٠ ، وسر الصناعة ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، والمحتسب

٢٩٤/٢ ، وشرح الشافية ٦١/٢ ، واللسان (لتت) .

(٥) في الكتاب ٨٤/٢ ، وعبارته « وأما الإضافة إلى « لات » من اللات والعزى فإنك تمدها كما تمد

« لا » إذا كانت اسماً ... » اهـ ، وانظر كلام السيرافي بطرته .

(٦) لم أصب كلامه .

« عَظَايَة » ، و « صَلايَة » [و « نَهايَة » ^(١)] و باب « مِذْرَوان » و ﴿ خُطَواتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٨] ^{(٢)(٥)} .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ [٢٢] ^(٤)
 ﴿ ضِيزَى ﴾ أصله : « ضِيزَى » ^(٥) : فَعَلَى ، نقلت إلى « فِعَلَى » . لا بَدَّ من هذا التقدير ؛ لأنَّ حَمَلَهُ على « فِعَلَى » كما هو في اللفظ يوجب خروجاً عن

(١) زيادة من ي وب .

(٢) قال أبو علي في الحجة ٢٠٢/٢-٢٠٤ في توجيه قراءة من قرأ « خُطَواتِ » بضم العين : « وحجة من حرك العين من ﴿ خطوات ﴾ أن الواحدة خطوة ، فإذا جمعت حركت العين للجمع كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن ... ولم يلزم أن تبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما يفعل ذلك في « أُنْذِلَ » و « أُجِرَ » ونحوه لأنه بمنزلة ما يبنى على التأنيث . ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء ولم تثبت الضمة والواو آخره ثم لحقتها التاء للجمع كما أن الياء والواو في « النهاية » و « الشقاوة » لم تثبتا في الكلام ثم يلحقها التأنيث ، وإنما بنيت الكلمة على حرف التأنيث كما يبنى « مذروان » على التثنية ... « اهـ . فالياء في عطاية وصلاية ونهاية لم تقع طرفاً لأن الاسم بني على التأنيث . وصحت الواو في مذروان لأن الاسم بني على التثنية ولولا ذلك لقيل مذريان . وصح ضم الطاء ولم يوجب ذلك كسر الطاء وقلب الواو ياء لأن الواو ليست آخر الكلمة لأنها مبنية على الجمع بالألف والتاء . وكذا « اللات » في القول الأول أنها فعلة من لوى فهي بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف لأنها مبنية على التأنيث .
 والصلاية ، وتهمز : مدقّ الطيب ، والعظاية ، وتهمز : دويبة على خلقة سام أبرص ، والمذروان : طرفا الآلية .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٩/٣ ، والحجة ٢٣١/٤-٢٣٢ خم ، وجمع البيان ١٧٦/٥-١٧٧ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٨ ، والتبيان ١١٨٨ ، والكتاب ٣٧١/٢ ، والمقتضب ١٦٨/١ ، والأصول ٢٦٧/٣ ، وتكلمة الإيضاح ١٠٤ ، وابن يعيش ٩٧/١٠-٩٨ ، وأدب الكاتب ٥٩٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٢٨

(٥) كان في النسخ « ضوزى » ، وكذا في البيان والتبيان ، وهو خطأ . وضوزى فعلى من ضازه يضوزه ، وضيزى من ضازه يضيزه . والأصل ضِيزَى فكسرت الضاد لتصح الياء ؛ فضوزى لا كلام فيه فهو على أصله .

كلامهم ؛ إذ ليس « فِعْلِي » من أبنية الصفات عندهم^(١) . إنما جاء « فِعْلِي » عنهم في الصفات في حرفين أو ثلاثة ؛ حكى أحمد بن يحيى^(٢) « رجلٌ كَيْصِي » [وحكى غيره : مشيةٌ حَيْكِي]^(٣) وحكوا أيضاً « رجل عِزْهِي » و « امرأةٌ سِعْلِي » ، والصحيح : « عِزْهَاءَةٌ » و « سِعْلَاءَةٌ »^(٤) .

ومثل « ضِيْرِي » : « مشيةٌ حَيْكِي »^(٥) . وقال أبو علي « كَيْصِي » ممنون^(٦) . فلا يخالف ما قال سيبويه .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمٰوٰتِ لَا تُعْنِي شَفَاعَتُهُمْ

شَيْئًا ﴾ [٢٦]

جمع ضمير ﴿ كم ﴾ في قوله ﴿ شفاعتهم ﴾ لأن ﴿ كم ﴾ ههنا يراد به الجمع . ولو قال « شفاعته » كان جائزاً حلاً على اللفظ .

(١) على هذا إجماعهم .

(٢) حكاه في مجالسه ٢٦٨١ بلا ألف في آخره ، قال : الرجل الكيص : اللئيم ، وأنشد للنمر :
رأت رجلاً كَيْصاً يلفف وطبه ويأتي إلى البادين وهو مزمل

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو كما قال . انظر الكتاب ٣٢٠/٢ ، ٣٤٥ ، وتكلمة الإيضاح ١٠٤ ، وسفر السعادة ٣٢٣ . ويجوز أن يكون عزهى وسعل الألف فيها للإلحاق كـ « كَيْص » بالتنوين . فلا يخالف هذا ما نصوا عليه . انظر اللسان (سعل ، عزه) . والسلمة الصخابة البيضة ، والعزهاة : العازف عن اللهو والنساء .

(٥) انظر المصادر السالفة .

(٦) قال أبو علي في الحجة : « فإن قلت : فكيف قال : إن فِعْلِي لا يكون في أبنية الصفات عندهم ، وقد حكى أحمد بن يحيى رجلاً كَيْصاً : إذا كان يأكل وحده ، وقد كاص طعامه إذا أكله وحده ، قيل : إن سيبويه إنما قال لم يجز فِعْلِي صفة ، والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتنوين ، فليس هو ما قاله سيبويه ، ولا يمتنع أن تجيء الألف آخراً للألحاق بهجرع ونحوه » اهـ وقد علمت أن ما في مجالس ثعلب الكيص بلا ألف في آخره .

(٧) انظر الجواهر ٩٨ ، وشرح الملح اللوح ٢/١٣٠ . ومعاني القرآن للقراء ١٩٩/٣ ، وجمع البيان ١٢٤/٥ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦٣/٨ ، وابن يعيش ١٣٢/٤-١٣٤

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [٢٦]
 أي لمن يشاء شفاعته . فحذف المضاف ، وهو المصدر المقدر إضافته إلى
 المفعول به ، فصار : لمن يشاؤه ، ثم حذف الهاء العائد إلى ﴿ مَنْ ﴾ .

قوله عز وعلا : ﴿ وَاللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾^(٢)
 [٣١]
 قيل : اللام للقسام^(٤) .

وقيل : الكلام محمول على المعنى^(٥) . التقدير : وثبتَّ لله ما في السموات وما
 في الأرض ليجزي الذين أسأؤوا بما عملوا .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى ﴾ [٣٥]^(٧)
 أي : فهو يراه^(٨) شاهداً حاضراً ، فحذف مفعولي ﴿ يرى ﴾ .

- (١) زيادة مني .
- (٢) انظر مجمع البيان ٧٧/٥ ، وقدره : لمن يشاء أن يشفعوا .
- (٣) انظر إعراب القرآن ٢٧١/٣ ، ومجمع البيان ١٧٩/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٤/٨ ، والقطع ٦٩٠ ، ومنار الهدى ٣٦٩ (وفيه وهم) .
- (٤) هذا قول أبي حاتم ، انظر القطع . وانظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢
- (٥) هذا قول الجميع ، ثم اختلفوا في تقديره ، فقدره الطبرسي في أحد قوليه نحو قول المؤلف ، قال : لأن المعنى خلقهم ليستعبدهم فمنهم المحسن ومنهم المسيء . وقيل : بما دلَّ عليه معنى الملك في قوله ﴿ وَاللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أي يهدي من يشاء ويضل من يشاء ليهدي ، عن النحاس ومن واقفه . وقيل اللام للصيرورة وهي متعلقة بمعنى الآية السابقة ﴿ إِنْ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى ﴾ ليجزي ، عن الطبرسي وأجازة العكبري وأبو حيان .
- (٦) زيادة من ي وب .
- (٧) انظر الجواهر ٤٢١-٤٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، ومجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١١١/١٧-١١٢
- (٨) أي الغيب ، وقدره في الجواهر : يرى الغيب مثل الشهادة . وقيل : التقدير : فهو يرى أن هذا يتحمل عنه العذاب ، عن النحاس ، فسندت أن وصلتها مسد للمعولين . وقيل التقدير يرى حاله في الآخرة ، عن الفراء ، والظاهر أنها عنده متعددة إلى واحد ، وقيل غير ذلك .

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِهَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾ [٣٦] ^(٢)
 ﴿ أَمْ ﴾ بمعنى « بَلْ » والهمزة . وإن شئت ^(٣) . كانت معادلة للهمزة في قوله
 ﴿ أعنده ﴾ .

٣

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ أَلَا تَنْزِرُ وَازِرَةً وَزُرّاً أُخْرَى ﴾ [٣٨] ^(٤)
 مخففة من الثقيلة ، أي بآئه لا تنزر وازرة وزر أخرى . وكذا ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ
 لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [٣٩] أي وأنه ليس للإنسان إلا ما سعى .

٦

﴿ وَأَنْ سَعِيَّةٌ سَوْفَ يَرَى ﴾ [٤٠] ^(٥)
 ويجوز ^(٦) « سوف يَرَى » أي سوف يراه ، أي يرى جزاءه . لا بد من هذا
 التقدير لأن الحركات ^(٧) قد انتقضت .

٩

[قوله تعالى ^(٤)] : ﴿ ثُمَّ يُجْزَاهُ ﴾ [٤١] ^(٨)
 أي يُجْزَى سعيه .

١٢

﴿ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴾ [٤١] ^(٨)

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠١/٣ ، وجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٣٩٦/٢ ، والبحر ١٦٧/٨

(٣) أجازته صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح . والأول قول الباقر وهو الظاهر .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٧ ، وللفراء ١٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، وجمع البيان

١٧٨/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ، والبحر ١٦٧/٨ - ١٦٨

(٥) انظر الجواهر ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، وجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ،

والبحر ١٦٨/٨

(٦) في غير القرآن ، فلم يقرأ به أحد . وقد أجاز هذا الزجاج فيما نقله عنه النحاس ، وذكر أنه غير

جائز عند الكوفيين ، فهم لا يجيزون : إن زبناً ضربت ، أي ضربته ، لأنه لا يعمل في زيد

عاملان ، وهما إن وضرت ، وأجازته البصريون ، وضرب لم يعمل في زيد وإنما عمل في ضميره .

(٧) يريد حركات السمي ، انظر الجواهر .

(٨) انظر الجواهر ٤٣٧ ، وإعراب القرآن ٢٧٤/٣ ، وجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبحر ١٦٨/٨ ، والكشاف

فالماء مفعول به . فيكون ﴿ الجزء الأوفى ﴾ مصدرًا^(١) . وإن جعلت الماء في ﴿ يجزاه ﴾ مصدرًا^(٢) لم يكن ﴿ الجزء الأوفى ﴾ مصدرًا ؛ لأنَّ فعلاً واحداً لا ينصب مصدرين^(٣) . ولكن يكون التقدير : المَجْزِيّ الأوفى ، كـ « الصَّيْد » بمعنى « المَصِيد » .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَثُمُوداً فَمَا أَبْقَى ﴾^(٥) [٥١]

لا ينتصب « ثمود » بـ ﴿ أَبْقَى ﴾ لأن ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله^(٦) . ☆ وإن شئت عطفته على لفظ « عاد » من قوله ﴿ عاداً الأولى ﴾^(٧) [٥٠] . ☆

- (١) وهو قول النحاس ومن وافقه ، وهو الظاهر .
 (٢) أجازته الزمخشري أيضاً على أن يكون تفسيراً للجزء أو بدلاً عنه ، قال أبو حيان : « وإذا كان تفسيراً للمصدر المنسوب في جزاءه فعلى ماذا انتصابه ، وأما إذا كان بدلاً فهو من ياب بدل الظاهر من الضمير الذي يفسره الظاهر وهي مسألة خلاف والصحيح المنع » اهـ .
 وذهب العكبري إلى أن الماء مصدر ، و ﴿ الجزء الأوفى ﴾ هو المفعول على تقدير الجزئي .
 (٣) سلف التعليق على هذا ٥٥٢
 (٤) زيادة من ي و ب .
 (٥) انظر الجواهر ٧٣١ ، ومصابي القرآن للقراء ١٠٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٣ ، وجمع البيان ١٨٢/٥ ، والبيان ٤٠١/٢ ، والبحر ١٦٩/٨ ، والبيان ١١٩١ . وفي ب « وثمود » بغير تنوين ، وهي قراءة حجة وعاصم باختلاف عن أبي بكر عنه فروي عنه ترك التنوين والتنوين . وقد سلف التعليق على هنا ٥٧٨
 (٦) سلف التعليق على هنا ٧٩٩
 (٧) قوله « وإن شئت ... عاداً الأولى » انفردت به نسخة الأصل . ولم يذكر المؤلف هنا الوجه الآخر الذي أجازته في « ثمود » وهو أن يكون منصوباً بفعل مضر دلّ عليه ﴿ فما أبقي ﴾ . والظاهر أن ذكر هذا الوجه سقط من الأصل ، ويمكن تقديره مقدماً أو مؤخراً . فإن قدر مقدماً كان الكلام : « فإن شئت حملته على مضر دلّ عليه ما بعده . وإن شئت عطفته ... » أو نحو ذلك ، وإن قدرته مؤخراً كان « فإن شئت عطفته ... وإن شئت حملته ... » . وما اقتصر عليه المؤلف هنا هو قول النحاس ومن وافقه ، والثاني قول أبي البركات ، وأجاز العكبري القولين .

قوله : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ ^(١) | ٥٠ |

- من قال في « الأَحْمَر » ^(٢) « لَحْمَر » بفتح اللام وإسقاط همزة الوصل =
 قال ههنا « لُولَى » بضم اللام المنقول إليها من الهمزة ، وحرك اللام وحذف ألف
 الوصل فيقرأ ﴿ عَادًا لُولَى ﴾ ^(٣) فيدغم التنوين في اللام ، لا بد من ذلك ^(٤) .
 ومن قال في « الأَحْمَر » : « آَلْحَمَر » فيفتح اللام ولا يحذف ^(٥) همزة الوصل
 ادعاءً منه بأن اللام وإن تحركت فهي في تقدير / السكون ؛ لأن حركتها حركة
 الهمزة المحذوفة المقدرة = قال ههنا « أَلُولَى » . فإذا وصلها ب « عاد » قال ﴿ عَادًا
 لُولَى ﴾ ^(٦) فلا يدغم التنوين في اللام ، لأن اللام في تقدير السكون ، والساكن
 لا يدغم في الساكن ^(٧) .

(١) انظر الجواهر ٧٣١ ، ٨٢٢-٨٢٤ ، ومعاني القرآن للقراء ١٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٧-٢٧٦٣ ،
 والحجة ٢٣٥/٤-٢٣٨ خم ، وجمع أنبياء ١٨١/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ، والبحر ١٦٩/٨ ، والمقتضب
 ٢٥٤/١ ، وتكملة الإيضاح ٣٥ ، والبغداديات ٤٥-٤٧ ، والبصريات ٦ ، والخصائص ٩١/٣ ،
 وابن الشجري ٢٦٧/٢

(٢) انظر المصادر السالفة ، وما سلف ١٢١٤

(٣) قرأ ﴿ عادًا لُولَى ﴾ موصولة مدغمة أبو عمرو وناقع ، وقالون عن ناقع يقرأ ﴿ عادًا لُولَى ﴾
 بالظن ، وقرأ الباقر ﴿ عادًا الأُولَى ﴾ منونة ويكسرون التنوين ويسكنون اللام ويحققون
 الهمزة . انظر السبعة ٦١٥ ، والتيسير ٢٠٤-٢٠٥ ، والنشر ٢٧٩/٢ و ٤١٠/١ . ورسم في
 النسخ « عادًا لُولَى » .

(٤) على هذا الوجه حمل الأخفش والقراء والزجاج وأبو علي وابن جني ومن وافقهم قراءة أبي عمرو
 وناقع .

(٥) في الأصل « ولا تحذف » ولم يعجم فيها « فيفتح » ، ولم يعجا في ب و ي . ولعل الصواب
 ما أثبت .

(٦) رسم في الأصل : عادَ لُولَى ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) ولهذا سألن المبرد واستضعف المازني قراءة أبي عمرو ، وردَّ الزجاج قول المبرد ووجه قراءة
 أبي عمرو على لغة من قال في الأُولَى « لُولَى » ، وردَّ أبو علي استضعاف المازني لها من وجهين :
 أحدهما أن يكون التخفيف على لغة من قال « لُولَى » والآخر أن يكون على لغة من =

- [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَعَشَاهَا مَا عَشَى ﴾ [٥٤] ^(٢) ،
 أي ما عشاها إياها ^(٣) . فحذف مفعولي « عَشَى » : أحدهما الماء ضمير « ما » ،
 والآخر ضمير ﴿ الْمُؤْتَفِكَةَ ﴾ [٥٣] . ٣
- [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ [٥٨] ^(٤)
 قالوا : الهاء للمبالغة ^(٥) ، مثل « علامة » و « نسابة » .
- وقالوا : ﴿ كاشفة ﴾ بمعنى « كَشَفَ » ^(٦) ك ﴿ خَائِنَةٌ ﴾ [سورة المائدة : ١٣]
 بمعنى « خيانة » . ٦
- [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ أَقْمِنُ هَذَا الْحَدِيثَ تَسْجِبُونَ ﴾ [٥٩] ^(٨)
 وروى عن أبي عمرو إدغام الشاء في التاء ^(٩) ، لقرئها منها ولكونها
 مهموستين . ٩

= قال « ألولي » بإثبات همزة الوصل وأدغم وإن كانت اللام في تقدير السكون ، قال « فلا يمتنع أن يدغم فيه كما لم يمتنع أن يدغم في نحو رَدَّ وَفِرَّ وَعَضَّ وإن كانت لاماتها سواكن ، وتحركها للإدغام كما تحركت السواكن التي ذكرنا للإدغام ... » اهـ .
 (١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، والبيان ٤٠٢/٢ ، وجمع البيان ١٨٢/٥ ، والبحر ١٧٠/٨ ، والخصائص ٣٧٢/٢ .

(٣) عبارته في الجواهر : ما عشاها إياه ، وهو لفظ ابن جني ، وكأنه أجود . وذهب أبو حيان إلى أن عَشَى بمعنى عشي فيكون فاعله ضمير يعود إلى « ما » وهو قول لا يرجع عليه .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٠/٣ ، وجمع البيان ١٨٢/٥ ، والبيان ٤٠٢/٢ ، والبحر ١٧٠/٨ .

(٥) وهو أحد قولي الزجاج والنحاس ومن وافقها .

(٦) وهو قول الفراء وأحد قولي الزجاج والنحاس ومن وافقهم . وفي الأصل : بمعنى كَشَفْتُ ، وهو خطأ .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر البيان ٤٠٢/٢ .

(٩) انظر التيسير ٣٦ ، والنشر ٢٨٩/١ .

سورة القمر

[قوله تعالى]^(١) ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ . حِكْمَةٌ
بَالِغَةٌ ﴾^(٢) [٤ - ٣]

يرتفع ﴿ حكمة ﴾ على البدل من ﴿ ما ﴾ . وإن شئت على إضمار : هي
حكمة .

[قوله تعالى]^(١) ﴿ خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾^(٢)
[٧]

أي يخرجون خاشعاً أبصارهم من الأجداث ، وفيه تقديم وتأخير^(٤) ، وإن
شئت كان حالاً من المجرور في قوله ﴿ فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ ﴾^(٥) [٦] .

[قوله تعالى]^(١) ﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾^(٢) [٨]

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/٣ ، والبيان ٤٠٣/٢ ، والبحر ١٧٤/٨

(٣) انظر الجواهر ٦٧٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٨ ، وللغراء ١٠٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/٣ ،
ومجمع البيان ١٨٥/٥ ، والبيان ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ ، والبحر ١٧٥/٨ ، والمقتضب ١٦٩/٤ ، ٣٠٠ ،
والأصول ٢١٧/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والمعني ٤٩٣ ، ٦٠٢ ، وألمع ٢٨/٤ . و « خاشعاً » قراءة
أبي عمرو وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ خُشَّعاً ﴾ . انظر السبعة ٦١٧ - ٦١٨ ، والتيسير
٢٠٥ ، والنشر ٣٨٠/٢

(٤) وهو قول الأخفش والمبرد وابن السراج وابن جني ، ولم يصرح الفراء ولا النحاس بصاحب
الحال .

(٥) وهو قول أبي البركات ، وأجاز القولين الطبرسي وأبو حيان ، والظاهر أن الطبرسي أخذ من
الزجاج .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٦/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٣/٣ ، ومجمع البيان ١٨٥/٥

أي يخرجون من الأجداث مهطعين إلى الداعي .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٢) [١١٢]

تقديره : بعيون ^(٣) ، كقوله ﴿ حَتَّى تَفْجَّرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يُبْدِعُهَا ﴾ [سورة الإسراء : ٩٠] فحذف الجار ^(٤) .

وإن شئت كان ﴿ عيوناً ﴾ تمييزاً أو حالاً ^(٥) .

وإن شئت كان التقدير : وفجّرنا من الأرض عيوناً ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(٧) ﴿ فَالْتَقَى الْمَاءُ ﴾ ^(٨) [١١٢]

لم يثنه ^(٩) ، لَمَّا كان اسماً للجنس . وجاء عن ابن مسعود ﴿ فاللتقى الماءان ﴾ ^(١٠) .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِثْلًا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ ^(١١) [٢٤]

- (١) زيادة من ب و ي .
- (٢) انظر الجواهر ١٢١ ، ٤٨٢ - ٤٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٥ ، وجمع البيان ١٨٨/٥ وذكر جميع الأوجه عن المؤلف من غير تصريح ، والبحر ١٧٧/٨ ، واللمع ٦٧/٤ .
- (٣) أجازهم بعضهم ، انظر اللمع .
- (٤) هذا سهو ، فهذه الآية تصلح أن يستشهد بها على الوجه الرابع الذي ذكره وهو أن يكون التقدير : وفجّرنا من الأرض .
- (٥) أجاز القولين أبو حيان . وأن يكون منصوباً على الحال أعلى وأجود .
- (٦) تابعه الطبرسي على هذا ، وحذف الجار الياء أو من تكلف ، وعدم التقدير أولى من التقدير .
- (٧) زيادة حتى .
- (٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٥/٣ ، وجمع البيان ١٨٨/٥ ، والبيان ٤٠٤/٢ ، والبحر ١٧٧/٨ . وسياق الآية : ﴿ ففتحن أبواب السماء بماء منهمر وفجّرنا الأرض عيوناً فاللقى الماء على أمر قد قدر ﴾ .
- (٩) والمراد ماء السماء وماء الأرض .
- (١٠) لا أعرف أحداً عزا هذه القراءة إلى ابن مسعود ، فعزاها ابن خالويه في شواذه ١٤٧ إلى الجحدري ومحمد بن كعب وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي والحسن .
- (١١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٩ ، وإعراب القرآن ٢٩٠/٣ ، وجمع البيان ١٩١/٥ ، والبيان =

تقديره : أتتبع بشراً منا واحداً ؟ فنصبه بإضمار فعل دلَّ عليه [قوله] ^(١)
﴿ تتبعه ﴾ .

٢ قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ^(٢) [٤٩]
[روي] ^(١) عن الأئمة السبعة نصب ﴿ كل شيء ﴾ دون الرفع .
وقد ^(٣) قال ^(٤) : إني زيدٌ لقيته وزيداً لقيته ، الرفع أحسن عنده من
٦ النصب ، قال : والنصب عربي .

وإنما عدل الأئمة إلى النصب ، لأنهم لو رفعوا وقرؤوا « إنا كلُّ شيء خلقناه
بقدر » أمكن أن يكون « خلقناه » في موضع الجر وصفاً لـ « شيء » ، ويكون
٩ الخبر « بقدر » على تقدير : إنا كلُّ شيء مخلوق لنا كائنٌ بقدر . ويحتمل أن يكون
« خلقناه » هو الخبر على تقدير : إنا كلُّ شيء مخلوق لنا بقدر ^(٥) . فلما تردَّد
[الأمر في] ^(٦) الرفع بين هذين عدلوا إلى النصب على تقدير : إنا خلقنا كلَّ
١٢ شيء ؛ فيكون الخلق عاماً لكل شيء ، وهو الغرض من الآية .

ولا يجوز في النصب أن يكون « خلقناه » صفة لـ « شيء » لأنه تفسير

= ٤٠٦/٢ ، والبحر ١٧٩/٨ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، وابن الشجري ٢٣١/١

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح المنع اللوح ٢/٩٩ ، والجواهر ٢٨١ ، ٩٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٩ ، ٧٨ ،

وإعراب القرآن ٢٩٨/٢ ، ومجمع البیان ١٩٢/٥ ، والبيان ٤٠٦/٢ - ٤٠٧ ، والبحر ١٨٢/٨ ،

والكتاب ٧٤/١ ، وابن الشجري ٢٣٨/١ - ٢٣٩ ، والمغني ٥٢٦ ، ٧٧٩

(٣) في الأصل : وقال قال ، وهو تحريف .

(٤) يريد سيمويه ، انظر الكتاب ٧٤/١ ، وعبارته « وكذلك إني زيدٌ لقيته وأنا عمرو ضربته وليتني

عبد الله مررت به ، لأنه إنما هو اسم مبتدأ ثم ابتدئ بعده أو اسم قد عمل فيه عامل ثم ابتدئ

بعده والكلام في موضع خبره . فأما قوله عز وجل ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ فإنما جاء

على زيداً ضربته ، وهو عربي كثير ... « اهـ ، وانظر كلام السيرافي بطرته .

(٥) في الأصل : كائن بقدر ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ي و ب .

الناصب ، والصفة لاتعمل في الموصوف . فلهذه الفائدة جاءت الآية منصوبة ،
وإن كان الاختيار في قولهم « إني زيدٌ لقيته » الرفع . والرفع في الآية قراءة
أبي السَّمال^(١) العدوي البصري .

٣

(١) في الأصل : أبي السماك ، وهو تحريف . انظر قراءته في شواذ ابن خالويه ١٤٨ ، والمختب

سورة الرَّحْمَنِ /

قوله عز وعلا : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ . وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾^(١)

٢

[٧ - ٦]

جاء النصب عن الأئمة في قوله ﴿ والسماء ﴾ ، لأنه قال^(٢) : إذا قلت « زيدٌ لقيته وعمراً كلمته » يختار نصب « عمرو » إذا أريد الحمل على « لقيته » ، ويختار رفعه إذا أريد الحمل على « زيد » . فعكس جملتان صغرى وكبرى ، فالصغرى « لقيته » والكبرى « زيد لقيته » .

٦

فقال قائلون^(٣) - وهم يريدون الاعتراض على سيبويه - : إنا إذا قلنا « زيدٌ لقيته وعمراً كلمته » فنصبنا عمراً بالحمل على موضع « لقيته » كان التقدير : زيدٌ عمراً كلمته ؛ فهو يؤول إلى معنى : زيدٌ كلمتُ عمراً . وهذا الكلام فاسدٌ ؛ إذ لا عائد في « كلمت عمراً » ولا « عمراً كلمته » يعود إلى « زيد » ؛ فيأذاً لا يكون الاختيار النصب .

١٢

فالجواب عن هذا : قراءة الأئمة ﴿ والنجم والشجر يسجدان . والسماء رفعها ﴾ نصبوه بإضمار فعل ليطابق ﴿ يسجدان ﴾ .

(١) انظر الجواهر ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٩ ، وإعراب القرآن ٢٠٢/٣ ، ومجمع البيان

١٩٦/٥ ، والبيان ٤٠٨/٢ ، والبحر ١٨٩/٨ ، والمختص ٣٠٢/٢ - ٣٠٣

(٢) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٤٧/٨ ، وشرح السرافي بطرته ، وشرح المص اللوح ٢/٢٦ ،

والجواهر ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ٩٢٩ . وعبارة سيبويه : « ... وذلك قولك : عمرو لقيته وزيدٌ كلمته

إن حملت الكلام على الأول وإن حملته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته » اهـ .

(٣) منهم الأخفش والزيادي ، انظر شرح السرافي بكرة الكتاب ، وشرح المص ، والجواهر ،

والمختص .

فأما ما ذكره من حمل الكلام على « لقيته » و«خلوه من العائد = فالذي قال فيه السيرافي^(١): إن التقدير عند سيويه : زيد لقيته وعمراً كلمته في داره ، فسقط « في داره » من الكتاب . وهذا تعسف من أبي سعيد . والوجه فيه ما قال أبو علي^(٢) من أن المعطوف على الشيء لا يعتبر فيه حال ذلك الشيء ، وتلا باب قوله^(٣) :

... .. مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا^(٤)

وقوله^(٥) : عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وزعم أن الإعراب لم يظهر في موضع « لقيته » ، وما لا يظهر إلى اللفظ [كان]^(٦) كالطرح ، وفزع إلى باب التسمية بـ « باب » و « دار » ، وأنها مصروفان بخلاف « قدم » و « فخذ »^(٧) . وقد قال هذا وذهب [إليه]^(٨) في

(١) ليس بين يدي كتابه « شرح كتاب سيويه » . وقد نقل من وقف على طبعة بولاق من الكتاب بعض كلامه باختصار . والذي فيه في موضع « في داره » « عنده » .

(٢) لم أصب كلامه .

(٣) في النسخ : قولهم ، والوجه ما أثبت .

(٤) سلف البيت ٣٥٨ ، وتخريجه ثمة .

(٥) في النسخ : وقولهم ، والصواب ما أثبت ، وقد سلف البيت ٣٥٨ أيضاً وتخريجه ثمة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) قال المؤلف في شرح اللع اللوح ٢/١٩ - ١/٢٠ : « ... وما لا يبرز إلى اللفظ كان كالطرح وإن

قدر في الحرف . ألا ترى أنك إذا سميت بـ « قدم » و « كبد » امرأة لم تصرفها بلا اختلاف ،

بخلاف هند ودعد وجُمْل لأن في هند مذهبين الصرف وترك الصرف ، فترك الصرف للتعريف

والتأنيث ، والصرف لأن الحقة قاومت أحد السببين أعني سكون الأوسط . وفي قدم إجماع ، فإن

سميتها بـ « دار » صرفتها بالإجماع وإن كان أصل دار قَوْراً لأن الحركة لم تبرز إلى اللفظ

فكانت بمنزلة المطرَح « اهـ . وهذا الذي قاله في « دار » لا يكاد يقضى منه العجب . و « دار »

كما سكن ثانية اعتلالاً يشبه بما سكن وضماً كـ « هند » فيجوز الصرف والمنع بلا اختلاف ،

ونقل عن أبي علي أن الصرف أفصح . وأما « باب » فهو مذكر لامؤنث كدار فإن سميت به =

قوله ﴿ وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(١) [سورة المائدة: ٥٢] فيمن نصب ، لا يكون محمولاً على قوله ﴿ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ من قوله ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ [سورة المائدة: ٥٢] قال : لأنه يصير التقدير : فعسى الله أن يقول الذين آمنوا . وهذا خلاف ما ذكره ههنا^(٢) .

قوله عز وعلا : ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ . فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ . وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾^(٣) [١٠ - ١٢]
﴿ وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾^(٤) .

فالرفع بالحمل على المرفوع قبله . والنصب بـ « خَلَقَ » مضمراً ، أي وخلق الحبَّ ذَا الْعَصْفِ وخلق الريحان ، فيمن نصب . ومن جرَّ^(٥) ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾^(٦) أي

= المؤنث صرفته لأنه ليس مؤنثاً لا في اللفظ ولا في المعنى ، وهو مصروف أيضاً إن سميت به المذكور . ولم أصب لهم كلاماً في « باب » قفلت ذلك قياساً على كلامهم .

انظر في ذلك الكتاب ٢٢/٢ ، وللمقتضب ٣٥٠/٣ - ٣٥١ ، والأصول ٨٥/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ ، والمع ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وشرح الكافية ٥٠/١ - ٥١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٥٤/٢ - ٢٥٧ ، والممع ١٠٩/١

(٨) زيادة من ب .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٥٧ - ٢٥٩

(٢) الذي ذهب إليه أبو علي في الحجة أنه معطوف على ﴿ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ - وكنا نقل عنه المؤلف في الجواهر ٦٢٧ - وهو قول أكثر النحويين ، انظر ما سلف . فالظاهر أن لأبي علي كلاماً آخر خالف فيه ما ذكره في الحجة .

(٣) انظر معاني القرآن للقرآء ١١٣/٣ ، وإعراب القرآن ٣٠٢/٣ - ٣٠٣ ، والحجة ٢٤٠/٤ - ٢٤٤ خم ، ومجمع البيان ١٩٦/٥ ، والبيان ٤٠٨/٢ ، والبحر ١٩٠/٨

(٤) قرأ ﴿ وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ بالنصب ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ بالجر ، وقرأه الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦١٩ ، والتيسير ٢٠٦ ، والنشر ٣٨٠/٢

(٥) في الأصل « ومن رفع » وهو خطأ ، والصواب من ي وب .

(٦) في الأصل وي : ومن جرَّ [في الأصل : رفع] فالحبُّ ذُو الرَّيْحَانِ أي . والصواب من ب .

والحبُّ ذو العصف وذو الريحان . والريحان : الرِّزْقُ ^(١) .

قوله عز وعلنا : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ ^(٢) [١٣٥]
بالرفع والجر ^(٣) . فمن رفع عطف على ﴿ شواظ ﴾ .

ومن جرَّم يَجْزُلُه حمله على قوله ﴿ من نار ﴾ لأن شواظاً لا يكون من النحاس ، ولكن [يكون] ^(٤) في الكلام إضمار على تقدير : شواظ من نار وشيء من نحاس ، فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ^(٧)

[٣٩]

أي فيومئذ لا يسأل إنس ولا جان عن ذنبه . فقدّم الإضمار لاتصاله بالمجرور . وقد قال ﴿ قَوْرَبِكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٩٢] لأن هناك

(١) في قول الأكثرين . وقيل هو الذي يشم ، عن الضحاك .

(٢) انظر الجواهر ٢٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣٠٩/٢ - ٣١٠ ، والحجة ٣٤٥/٤ - ٣٤٧ خم ، ومجمع البيان ٢٠٣/٥ - ٢٠٤ ، والبيان ٤٠٩/٢ - ٤١٠ ، والبحر ١٩٥/٨

(٣) قرأ بالجر ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٦٢١ ، والتيسير ٢٠٦ ، والنشر ٣٨١/٢

(٤) زيادة من ب .

(٥) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أنه معطوف على « نار » مع نضه على أن الشواظ النار المحضة والنحاس الدخان ، وهو قول ابن عباس وغيره . والشواظ لا يكون من النحاس كما أن اللهب لا يكون من الدخان إلا على تأويل حكاة النحاس عن اللبرد وهو « أنه لما كان اللهب والدخان جميعاً من النار كان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر » اهـ فيكون من باب « متقلداً سيفاً وريحاً » لأن المعطوف لا يعتبر فيه حال المعطوف عليه . وحكي عن أبي عمرو والأخفش أن الشواظ النار والدخان جميعاً ، وعلى هذا فالعطف بالجر لإشكال فيه .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣١١/٣ ، ومجمع البيان ٢٠٦/٥ ، والبحر ١٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ٨٢/٢٧ ، والقرطبي ١٧٤/١٧ ، وابن كثير ٤٧٤/٧ ، ومجمع التفاسير ١٤٤/٦

مواقفَ في بعضها سؤال وفي بعضها / لا يسأل أحد^(١) ، فذلك راجع إلى اختلاف
المواقف .

[قوله تعالى]^(٢) ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾^(٣) | ٤٦ |
قال الفراء^(٤) : يريد بالتنشئة المفرد ، يعني جنة ، واحتج في ذلك برواية
بعضهم :

وَمُهْمَهَيْنِ قَطَعْتَهُنِ مَرَّتَيْنِ
ثم قال : قَطَعْتَهُ بِالسَّمْتِ لَا بِالسَّمْتَيْنِ^(٥)
وإنما قال « قطعته » لأنه يريد مهمماً واحداً .

(١) وهو قول قتادة وعكرمة ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٨/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٢/٣ ، ومجمع البيان
٢٠٧/٥ ، والبحر ١٩٦/٨ ، وتفسير الطبري ٨٤/٢٧ - ٨٥ ، والقرطبي ١٧٦/١٧ - ١٧٧ ، وابن كثير
٤٧٦/٧ ، ومجمع التفاسير ١٤٥/٦

(٤) في معاني القرآن له ١١٨/٣ وعبارته « ذكر المفسرون أنها بستانان من بساتين الجنة . وقد يكون
في العربية « جنة » تشبيها للعرب في أشعارها ، أشدني بعضهم :

ومهمين قطنتين مرتين

قطعته [بالأَم] لا بالسمتين

يريد مهمماً وسمتاً واحداً « اهـ . قال النحاس فيا نقل عنه القرطبي : « قال الفراء : قد يكون
جنة فتنتي في الشعر ، وهذا القول من أعظم الفلط على كتاب الله ، يقول الله عز وجل
« جنتان » ويصفها بقوله « فيها » ، فيدع الظاهر ويقول يجوز أن تكون جنة ويحتج
بالشعر « اهـ .

والتنشئة على بابها ، على هذا إجماع المفسرين ، ثم اختلفوا في معناها فقتيل بستانان ، وقيل غير
ذلك .

(٥) البستان من أبيات أنشدها الجاحظ في البيان والتبيين ١٥٦/١ ولم يعزها ، وهي :

ومهمين قطنتين مرتين

جبتها بالتمت لا بالتمتين

=

وهذا تعسّف منه ؛ [لأنه ^(١)] لا مانع من أن يكون لمن خاف مقام ربه جنتان بل جنان ^(٢) . وقد جاء في هذه السورة أن لهم أربع جنان ، ألا تراه قال من بعد ﴿ ومن دونها جنتان ﴾ [٦٢] .

ظهورهما مثل ظهور الترسين

٣

قطعته بالألم لا بالسنتين

٤

وأكثر الرواية « بالسمت لا بالسنتين » . والأول بلا نسبة في الجمع ١٣٤٨/١ ، والأول مع إشارة إلى الرابع بلا نسبة في البغداديات ١٧٨ ، والثالث بلا نسبة في شرح اللع لابن برهان ٥٦١ ، والجمع ١٧٤/١ ، والأول والثالث مع إشارة إلى الرابع بلا نسبة في الجواهر ٧٨٧ ، ٧٨٩ ، والأول والثالث بلا نسبة في الجمل ٣١٣ ، والأول والرابع بلا نسبة في معاني القرآن للقراء ١١٨/٣ ، وتفسير القرطبي ٩١/١٧ ، واللسان (سمت) .

والأول والثالث والثاني لخطام الجاشعي في الحلل ٣٦٤ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلام بطرة الكتاب ٢٤١/١ ، وابن يعيش ٥٧٤ ، وبلا نسبة في الإفصاح ٢١٢ ، والثالث لخطام في الكتاب ٢٤١/١ . والأول والثالث والرابع لخطام في المقاصد النحوية ٨٧٤ ، ونقل عن أبي علي أنها لميمان بن قحافة . وإلى عيمان نسب الثالث في الكتاب ٢٠٢/٢ والأعلام بطرته ، وصحّح البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٣ - ٣٧٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٩٤ نسبتها إلى خطام . وذهب البغدادي إلى أن قوله « قطعت ... » ليس من هذا الرجز وإنما هو من رجز لشاعر آخر أنشده أبو علي الفارسي في تذكرته وذكر قبله :

ومهمه أعور إحدى العينين

بصير الأخرى وأصم الأذنين

قطعته بالسمت لا بالسنتين

وكأن هذا البيت دخيل فيما رواه الجاحظ « اهـ . والظاهر أنه اختلط هذا الرجز بذلك قوضع بيت من هذا جواباً لقوله « ومهمين » وهو ظاهر في رواية الجاحظ وغيره وهو « جبتها » والله أعلم .

والمهمه : القفر المخوف ، والقذف البعيد من الأرض ، والظهر ما ارتفع من الأرض . وقوله « قطعته بالسمت لا بالسنتين » قيل أي مرة واحدة فاكتفيت ، أي لم يحتج إلى التكرير لحذقه ومعرفته ، وقيل قطعته على طريق واحد لا على طريقين ، عن اللسان .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) في الأصل : جنات .

فقوله ﴿ ولن خاف مقام ربّه جنتان ﴾ ^(١) إلى قوله ﴿ متكئين على فرشٍ
بطائنها ﴾ [٥٤] يكون ﴿ متكئين ﴾ فيه حالاً ^(٢) من « من » المجرورة باللام ،
أي لهم جنتان في هذه الحالة . وما بين قوله ﴿ جنتان ﴾ إلى قوله ﴿ متكئين ﴾
صفات للجنّتين من قوله : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ ، أي جنتان ذواتا أفنان ، ثابت
فيهما عينان تجريان ، ثابت فيهما زوجان من كل فاكهة متكئين على فرشٍ .

[قوله] ^(٣) ﴿ بطائنها من استبرق ﴾ ^(٤) [٥٤]
ابتداء وخبر ، في موضع الجر وصف لـ ﴿ فرشٍ ﴾ .

قوله ﴿ وجنّتي الجنّتين داني ﴾ ^(٤) [٥٤]
اعتراض .

وقوله ﴿ فيهنّ قاصرات الطرف ﴾ ^(٤) [٥٦]
صفة أخرى لـ ﴿ فرش ﴾ أي متكئين على فرش فيهن قاصرات الطرف [أي
ثابت فيهن قاصرات الطرف] ^(٥) .

وقوله ﴿ كأنهنّ الياقوت والمرجان ﴾ ^(٦) [٥٨]
حال لـ ﴿ قاصرات الطرف ﴾ أي فيهن قاصرات الطرف مشابهات الياقوت
والمرجان .

(١) انظر الجواهر ٢٢٨ ، ٧٠٢ ، ومجمع البيان ٢٠٧/٥

(٢) انظر إعراب القرآن ٣١٣/٣ ، والبيان ٤١١/٢ ، والبحر ١٩٧/٨

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٢٠٧/٥

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبيان ٤١٢/٢

وقوله ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(١) [٦٠]

اعتراض أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه . ألا ترى قوله ﴿ ومن دونها جَنَّاتٌ ﴾ [٦٣] التقدير : ولهم من دونها جنتان ، أي ﴿ لمن خاف مقام ربه ﴾ إلى قوله ﴿ مُتَّكِنِينَ عَلَى زُرْفٍ خَضِرٍ ﴾ [٧٦] [وهو^(٢)] حال^(٣) من المجرور المضمر قبل قوله ﴿ ومن دونها ﴾ أي ولهم في هذه الحالة .

[قوله تعالى]^(٤) ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ ﴾^(٥) [٧٨]

و ﴿ ذو الجلال ﴾ بالجر والرفع^(٦) .

ولم يجيء في الأول إلا الرفع^(٧) حين ذُكِرَ مع « الوجه » . وهنا لما ذُكِرَ مع « الاسم » احتمل الرفع والجر . فالرفع يعود إلى « الاسم » والجر يعود إلى المضاف إليه .

ولما كان الاسم قد يراد به غير المسمى - والوجه لا يكون إلا للذات - اختلف الحال في الموضعين على التفصيل الذي ذكرناه^(٨) .

وقد جاءت آية واحدة في هذه السورة كررت تيفاً وثلاثين مرة^(٩) . فقال

(١) انظر مجمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبيان ٤١١/٢ ، والبحر ١٩١/٨ ، والكشاف ٥٠/٤ ، والتبيان ١٢٠١

(٢) زيادة من ب .

(٣) ذهب الزمخشري إلى أنه منصوب على الاختصاص ، واقتصر عليه أبو حيان .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الحجة ٣٤٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٠٩/٥ ، والبيان ٤١٢/٢ ، والبحر ١٩٩/٨

(٦) قرأ بالرفع ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالجر . انظر النبعة ٦٢١ ، والتيسير ٢٠٧ ، والنشر

٢٨٢/٢

(٧) إلا في قراءة شاذة عزاها أبو علي إلى ابن مسعود وزاد أبو حيان في البحر ١٩٢/٨ نسبتها إلى أبي فقرأ ﴿ ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام ﴾ [٢٧] وقد سها المؤلف عنها ، فالوجهان جائزان : وصف المضاف أو المضاف إليه .

(٨) في الأصل ذكرنا .

(٩) وهي قوله تعالى ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾ وقد كررت ٣١ مرة . انظر مجمع البيان =

قوم^(١) إنَّ ست عشرة^(٢) منها راجعة إلى الجنان الأربع ؛ لأن الجنة لها ثمانية أبواب^(٣) ، وأربع عشرة منها راجعة إلى النعم والنقم^(٤) ؛ فأعظم النقم جهنم ولها سبعة أبواب ، فجاءت سبعة في مقابلة تلك الأبواب ، وسبعة عقيب كل نعمة ذكرها للثقلين [في البداية]^(٥) .

ومثل هذا التكرار قد جاء في سورة المرسلات [١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٩] من قوله ﴿ وَيُلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ وسترى^(٦) هناك^(٧) تكرارها [إن شاء الله تعالى]^(٥) .

-
- = ١٩٨/٥ - ١٩٩ ، والبحر ١٩٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١٥٩/١٧ - ١٦٠
- (١) منهم محمود بن حمزة الكرماني في البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان المطبوع باسم أسرار التكرار ص ١٩٨ ، باختلاف في اللفظ ، والمعنى واحد .
- (٢) في الأصل : عشر ، وهو خطأ .
- (٣) الآيات التي للجنة هي الآيات ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ والآيات التي للجنة اللتين دونها هي الآيات ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ .
- (٤) الآيات الراجعة إلى النعم هي الآيات ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ والراجعة إلى النقم هي الآيات ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ .
- (٥) زيادة من ب .
- (٦) في الأصل و ي : وستراه ، وفي ب : وستراها ، والصواب ما أثبت .
- (٧) في موضعها ١٤٢١

سورة الواقعة

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ إلى قوله ﴿ خَافِضَةً

رَافِعَةً ^(٢)] ١ - ٣

قال أبو علي ^(٣) : / تقديره : فهي خافضة رافعة ، وأضر المبتدأ مع الفاء ^(٤) ، ٢/١٣١
وجعلها جواب ﴿ إِذَا ﴾ أي خفضت قوماً ورفعت قوماً إذ ذاك .

وقال عثمان ^(٥) : العامل في ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ قوله ﴿ إِذَا رُجَّتِ
الْأَرْضُ ﴾ [٤] قال : والتقدير : وقت وقوع الواقعة وقت رج الأرض .

وقال قوم ^(٦) : العامل فيه « اذكر » .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٨ ، ٣٠٠ ، ٨٨٧ - ٨٨٨ ، ومعاني القرآن للقرآء ١٢١/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٨/٣ .

ومجم البيان ٢١٣/٥ ، والبيان ٤١٣/٢ ، والبحر ٢٠٢/٨ ، والكشاف ٥١/٤ ، والتبيان ١٢٠٢ :

والمعنى ١٢٨ ، والمصع ١٧٨/٣ - ١٧٩ .

(٣) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) هذا قول متكلف إن جاز في الشعر لم يجر حمل القرآن عليه .

(٥) هو ابن جني ، وكلامه في المحتسب ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ . وعبارته : « ... ويجوز أن تكون إذا الثانية ،

وهي قوله ﴿ إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا ﴾ خبراً عن إذا الأولى ، ونظيره : إذا تزورني إذا يقوم
زيد أي وقت زيارتك إياي وقت قيام زيد . وجازل « إذا » أن تفارق الظرفية وترتفع
بالابتداء كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية ... » اهـ .

قال الإمام الطبرسي عقب نقله كلام ابن جني راداً على المؤلف « ... فعلى هذا لا يكون قوله

« إذا » ظرفاً في الموضعين بل كل واحد منهما في موضع الرفع لكونها مبتدأ وخبراً ، بخلاف

ماظنه بعض المجددين من محققي زماننا في النحو [يعني جامع العلوم] فإنه قال : قال عثمان

... [وتقل كلامه ثم قال] : وهذا خطأ فاحش « اهـ وهو كما قال . لكن نص ابن هشام

والسيوطي على أن الجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية .

(٦) منهم الزمخشري ، وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان . وعليه يكون منعولاً به .

- وقال آخرون ^(١) : العامل فيه ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ [٢] .
- و ﴿ كاذبة ﴾ مصدر ^(٢) بمعنى « كَذِب » ، أي ليس لوقعتها كذب
 ٣ [ك « العافية » و « العاقبة » . وقال قوم ^(٣) : ﴿ كاذبة ﴾ صفة موصوف
 محذوف ، أي لا يكذبها أحد أي ليس لوقعتها من يكذب فيها . وهو من باب
 [قوله] ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ﴾ ^(٤) [سورة ص : ٤٦] على الأول ، ومن باب قوله
 ٦ ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ ^(٥) [سورة القيامة : ١٤] على الثاني ^(٦) .
- ومن نصب ﴿ خافضة رافعة ﴾ - وهو اختيار اليزيدي ^(٧) - كان نصباً على
 الحال ، أي إذا وقعت الواقعة في حالة الخفض والرفع .
- وقال قوم ^(٨) : جواب ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ فأصحاب الميممة ﴾ ^(٩) [٨] ، وهو

- (١) منهم الطبرسي وأبو البركات والعكبري . والعامل فيه ما دل عليه قوله ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ أي إذا وقعت لم تكذب . وليس العامل فيه « ليس » وهو ظاهر قول الزمخشري وقد أطال أبو حيان الاعتراض عليه ، فانظر كلامه وهو جيد على طول لسان أبي حيان .
- (٢) وهو قول الفراء والنحاس ومن وافقهما .
- (٣) منهم الزمخشري والتقدير عنده : نفس كاذبة ، والعكبري والتقدير عنده : حالة كاذبة .
- (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٤٨ - ١١٤٩ ، وانظر ٣٤٣
- (٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٠٤ - ١٤٠٥
- (٦) زيادة من ب . وزدت فيها « قوله » .
- (٧) انظر إعراب القرآن ٣١٨/٣ ، والمحتسب ٣٠٧/٢ ، وشواذ ابن خالويه ١٥٠ ، والبحر ٢٠٢/٨ . وذكر ابن خالويه أنها رواية أبي عمر الدوري عن اليزيدي .
- (٨) أجازته النحاس في القطع ٧٠١ ، وذكره العكبري . واختاره أبو حيان على أن يكون جواباً لـ ﴿ إذا رجعت الأرض ﴾ و « إذا رجعت » بدل من « إذا وقعت » .
- والظاهر والله أعلم أن العامل في ﴿ إذا وقعت ﴾ محذوف والتقدير : كان كذا وكذا ، وقدره ابن جني : فاز المؤمنون وخاب الكافرون .
- (٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩١ ، وإعراب القرآن ٣٢٠/٣ ، ومجمع البيان ٢١٤/٥ ، والبيان ٤١٤/٢ ، والبحر ٢٠٤/٨

مبتدأ . وقوله ﴿ مَا أَصْحَابِ الْمِنَةِ ﴾ ابتداء وخبر في موضع [خبر] ^(١) المبتدأ الأول . فكذا ﴿ وَأَصْحَابِ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابِ الْمَشْأَمَةِ ﴾ [٩] .

فأما قوله ﴿ وَالسَّابِقُونَ ﴾ ^(٢) [١٠]

فقد قيل ^(٣) : هو معطوف على قوله ﴿ فَأَصْحَابِ الْمِنَةِ ﴾ على تقدير : وكنتم أزواجاً ثلاثة ، فنها أصحاب المينة ، ومنها أصحاب المشأمة ، ومنها السابقون . فعلى هذا يكون قد أضمر خبر المبتدأ ، كقوله ﴿ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ﴾ [سورة هود : ١٠٠] أي ومنها حصيدٌ .

ثم أخذ يبيِّن فقال : ﴿ السَّابِقُونَ . أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [١٠ - ١١] ف ﴿ السابقون ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أولئك ﴾ ابتداء ثان ، و ﴿ المقربون ﴾ خبر ، والجملة خبر ﴿ السابقون ﴾ ^(٤) .

فأما قوله ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ . ثُلَّةٌ مِنَ الْأُولَى ﴾ ^(٥) [١٢ - ١٣] فَإِنْ شئتَ كَانَ ﴿ ثُلَّةٌ ﴾ مبتدأ ، والظرف قبله خبره ^(٦) .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٧/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢١/٣ ، والبيان ٤١٤/٣ ، والبحر ٢٠٥/٨ .

(٣) لم أجد هذا القول ، وهو ظاهر التكلف .

(٤) لم يذكر المؤلف إلا وجهاً واحداً وهو أن يكون السابقون الأول معطوفاً على ما قبله ، وقد أجازهُ أبو البركات وأبو حيان . وقيل : السابقون مبتدأ والسابقون الثاني خبره ، وقيل : السابقون الثاني توكيد للأول والخبر ﴿ أولئك المقربون ﴾ ، أجازها الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم ، واختار أبو حيان أولها ، وجملة ﴿ أولئك المقربون ﴾ خبر بعد خبر ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر الجواهر ٥٣٥ ، وإعراب القرآن ٢٢٢/٣ ، ومجمع البيان ٢١٥/٥ - ٢١٦ ، والبيان ٤١٥/٢ ، والتهيان ١٢٠٣ .

(٦) أجازهُ أبو البركات والعكبري أيضاً .

وإن شئت كان الظرف من صلة ما قبله ، ويكون ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ على إضمار ،
أي : هم ثَلَاثَةٌ^(١) .

٣

[قوله تعالى] ﴿ وَحُورٍ عِينٍ ﴾^(٢) [٢٢]

بالرفع والجر والنصب^(٤) . فالرفع على تقدير : وهناك حُورٌ عِينٌ^(٥) . والجر
بالعطف على ما قبله^(٦) ﴿ بَاكُورٍ وَأَبَارِقٍ ﴾ ﴿ وَفَاكِهَةٍ ﴾ ﴿ وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِّمَّا
يَشْتَهُونَ ﴾ ﴿ وَحُورٍ عِينٍ ﴾ [٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٨] . والنصب على إضمار^(٧) ، أي :
يُعْطُونَ حُوراً عِيناً .

٦

(١) هذا قول الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، وهو الظاهر . وأجاز أبو علي أن يكون ثلثة مبتدأ
وخبره ﴿ على سرر موضونة ﴾ [١٥] .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٥٣١ ، وشرح اللغ اللوح ١/١١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٣/٢ ، وإعراب القرآن
٢٢٤/٢ - ٢٢٦ ، والحجة ٣٤٩/٤ - ٣٥٠ خم : ومحج البيان ٢١٥/٥ - ٢١٦ ، والبيان ١٥/٢ ،
والبحر ٢٠٦/٨ ، والكتاب ٤٩/١ ، ٨٧ : والعسكريات ٨٤ ، والبنفاديات ٥٦ - ٥٧ ، والمغني
٦٩٤ ، ٨٩٥

(٤) قرأ بالجر حزة والكسائي ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٦٢٢ ، والتيسير ٢٠٧ ، والنشر
٢٨٢/٢ . أما النصب فقرأه شاذة عزها سيبويه والفراء والنحاس وابن خالويه في شواذه ١٥١
إلى أبي بن كعب ، وزاد ابن جني في المحتسب ٣٠٩/٢ ، ٧٨ ، والطبرسي وأبو حيان نسبتها إلى
ابن مسعود .

(٥) أو وهم فيها حور عين أو وعندهم حور عين ، وهذا قول سيبويه والفراء والنحاس وأبي علي ومن
وافقهم .

(٦) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وأجازه أبو علي ، واختار أن يكون معطوفاً على ﴿ في جنات
النعيم ﴾ أي وفي حور عين ، والتقدير : وفي مقاربة حور عين ، فحذف المضاف ، وهو متكلف
كما قال أبو حيان في ردّ هذا القول الذي اقتصر عليه الزمخشري في الكشاف ٥٤/٤ ولم يسمّ قائله .
وقيل هو معطوف على المعنى ، لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون : يتعمون بهذه الأشياء
ويتعمون بحور عين ، أجازه النحاس ومن وافقه .

(٧) هنا قول سيبويه والفراء والنحاس وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ جَزَاءً ﴾ ^(٢) [٢٤]
مصدر مؤكد لما قبله ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ ^(٤) [٢٥]

يعود الضمير إلى قوله ﴿ وَفَرَّشَ مَرْفُوعَةً ﴾ ^(٥) [٢٤] لا إلى قوله ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ ^(٦) [٢٢] لأن قوله ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ في قصة « السابقين » ، وقوله ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ ﴾ في قصة « أصحاب اليمين » ، فلا يعود إلى قصة أخرى . والهاء لا يعود إلى القصة التي فوقها ، وإنما يعود إلى القصة التي هو فيها .

[قوله تعالى] ^(٧) ﴿ عُرْبًا أَثْرَابًا . لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ ^(٨) [٢٧ - ٢٨]

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢٢٧/٣ ، والبيان ٤١٥/٢ ، والبيان ١٢٠٤

(٣) أو مفعول له ، أجاز القولين الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩١ ، ومجمع البيان ٢١٩/٥ ، والبيان ٤١٦/٢ ، والبحر ٢٠٧/٨ ، وانظر تفسير الطبري ١٠٦/٢٧ ، والقرطبي ٢١٠/١٧ ، وابن كثير ٩/٨ ، ومجمع التفسير ١٥٧/٦ ، ومجاز القرآن ٢٥٠/٢ - ٢٥١

(٥) هنا قول الجبائي فقد ذهب إلى أن الفرش المرفوعة هي النساء المرتفعتات القدر في عقولهن وحسنهن ، قال : « ولذلك عقبه بقوله إنا أنشأناهن إنشاءً » اهـ عن مجمع البيان . والظاهر أن المراد بالفرش ما يفتش ولا يراد بها النساء ، وأضمر ذكر النساء ولم يذكرهن قبل لأنه مفهوم من السياق ، وهو قول الأخفش واختاره أبو البركات .

(٦) ذهب إليه أبو عبيدة ، وأجاز الطبري قوله وقول الأخفش ، وما اعترض به المؤلف وارد عليه . واعترض أبو حيان بنحو ما قاله المؤلف إلا أنه نسب إلى أبي عبيدة القول بأن المراد بالفرش النساء ، وهو خلاف المنصوص عليه في كتابه مجاز القرآن وخلاف المنقول عنه . وقد يجوز أن يعود الضمير على الفرش لأنها تدل على النساء لأنها محل هن ، أجازته القرطبي .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر الجواهر ٥٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦/٣ ، وإعراب القرآن ٢٣٠/٣ ، والبيان ٤١٧/٢ ، والبحر ٢٠٧/٨

١/١٣٢

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ / أَنْكُمْ ﴾ [٨٢]
أي شكر رزقكم .

[قوله تعالى] ^(٢) ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴾ [٨٣]
تقديره : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا ﴾ [٨٦ - ٨٧] إذا
بلغت الحلقوم ﴿ . وكرر « لولا » ثانياً لطول الكلام .

[قوله تعالى] ^(٣) ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . قَرُوحٍ ﴾ ^(٥)

[٨٨ - ٨٩]

تقدير هذا الكلام : مهما يكن من شيء ^(٦) قَرُوحٍ وريحان إن كان من
المقربين . فحذف الشرط الذي هو « يكن من شيء » وأقام « أمّا » مقام
« مهما » . ولم يحسن أن يلي الفاء « أما » ، فوقع الفصل بين « أما » والفاء بقوله
﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ؛ لتحسين اللفظ ، كما يقع الفصل بينها بالظرف

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٢/٣ ، وجمع البيان
٢٢٥/٥ ، والبحر ٢١٥/٨

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وللفراء ١٣٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٢/٣ - ٣٤٤ ، وجمع
البيان ٢٢٥/٥ ، والبيان ٤١٩/٢ ، والبحر ٢١٥/٨ ، والمغني ٣٦٢

(٥) انظر الجواهر ٧٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٢/٣ ، وجمع البيان
٢٢٧/٥ - ٢٢٨ ، والبيان ٤١٩/٢ ، والبحر ٢١٥/٨ ، والمسائل المنتورة ٧٥ ، والمغني ٨٢ ، ٥٨٧ ،
٨١٠ . وانظر الكلام على قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فسلام لك من
أصحاب اليمين ﴾ [٩٠ - ٩١] في الكتاب ٤٤٢/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والبنفاديات ١٩٤ ،
وابن الشجري ٢٣٤/١ ، ٢٥٦ ، والهمع ٣٥٨/٤

(٦) هذا معنى « أمّا » . انظر في « أمّا » الجواهر ٧١٤ ، والكتاب ٣١٢/٢ ، والمقتضب ٧٠/٢ - ٧١ ،
وحروف المعاني ٦٤ ، ورفص الباني ٩٧ ، والجنى الداني ٥٢٢ - ٥٢٧ ، والأزهية ١٤٤ - ١٤٦ ،
والمغني ٧٩ - ٨٤ ، والهمع ٣٥٤/٤ - ٣٥٩

والمفعول في قولهم : أما اليوم فزيدٌ خارج - وقال سيبويه^(١) : أما غداً فلك درهمٌ - وقولهم : أما زيداً فضربت .

٣ فالفاء في ﴿ قَرُوْحٌ ﴾ وأختيها^(٢) جواب ﴿ أما ﴾ دون جواب ﴿ إن ﴾^(٣) . وقد ذكرنا هذا في « المختلف »^(٤) .

-
- (١) في الكتاب ٤٤٢/١ وعبارته : « وأما قوله عز وجل ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذلك ، وحسنت « إن كان » لأنه لم يجزم بها كما حسنت في قوله : أنت ظالم إن فعلت « اهـ .
- (٢) وهما ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ [٩٠ - ٩١] ﴿ وأما إن كان من المكذبين الضالين . فنزل من حميم ... ﴾ [٩٢ - ٩٣] .
- (٣) هذا مذهب سيبويه والمبرد وأبي علي في أحد أقواله وغيرهم . وجواب « إن » عند سيبويه محذوف لدلالة جواب أما عليه . وعزا النحاس إليه أنها لا جواب لها ، وليس كذلك . وعزي إلى الأخفش والفراء أن ما دخلت عليه الفاء جواب لأما وإن ، وأجازه أبو علي في البغداديات . وعزي إلى أبي علي أيضاً أنه جواب إن وحذف جواب أما .
- (٤) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

سورة الحديد

قوله عز وعلا : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ ﴾^(١)

[٨] ٣

﴿ الرسول ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يدعوكم ﴾ خبره ، والجملة في موضع نصب على الحال ، والتقدير : ما لكم غير مؤمنين بالله مدعواً للإيمان بربكم^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ ﴾^(٤) [٨] ٦

أي أخذ الله ميثاقكم^(٥) . وإن شئت : أخذ الرسول ميثاقكم^(٦) . فلما تردّد الأمر بين هذين الحالين عدل أبو عمرو^(٧) إلى القراءة على معنى ﴿ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ مرتباً للمفعول^(٨) . ٩

(١) انظر إعراب القرآن ٢٥١/٣ ، والبيان ٤٢٠/٣ ، والبحر ٢١٨/٨

(٢) كذا قدره ، وعليه يكون للإيمان هو نائب الفاعل لمدعو ، وليس هو كذلك في أصل العبارة .

وصواب التقدير : ما لكم غير مؤمنين بالله داعياً الرسول إياكم لتؤمنوا .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٥١/٣ - ٣٥٢ ، والحجة ٣٥٦/٤ خم ، ومجمع

البيان ٢٣١/٥ ، والبحر ٢١٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٢٦/٢٧ ، والقرطبي ٢٣٨/١٧ - ٢٣٩ ،

وإبن كثير ٣٧/٨ ، ومجمع التفاسير ١٧٥/٦

(٥) هذا قول الأكثرين على كلتا القراءتين .

(٦) هذا قول الحافظ ابن كثير . وذكره القرطبي قال « وقيل هو خطاب لقوم آمنوا وأخذ النبي ﷺ ميثاقهم فارتدوا » اهـ .

(٧) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ أخذ ﴾ بينائه لما لم يسم فاعله وقرأ الباقون ﴿ أخذ ﴾ بينائه للفاعل .

انظر السبعة ٦٢٥ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٣٨٤/٢

(٨) يريد ميثاقاً لما لم يسم فاعله ، انظر ما سلف ١٦٦

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴾ ^(٢)

[١٠]

٣ ولم يقل « ومن أنفق من بعد الفتح » ، وحذف ، لأن قوله ﴿ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ ﴾ [١٠] يدل عليه .

[قوله تعالى] ^(٣) ﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٤) [١٠]

٦ ﴿ كَلَّا ﴾ مفعول أول ل ﴿ وعد ﴾ ، و ﴿ الحسنى ﴾ مفعول ثان .

وعن ابن عامر ﴿ وكل ﴾ بالرفع ^(٥) على تقدير : وكل وعد الله الحسنى ، فأضمر الهاء . والنصب في هذا أحسن من الرفع [وقد تقدم في سورة يونس] ^(٦) .

٩ [قوله تعالى] ^(١) ﴿ بُشِّرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٧) [١٢]

أي دخول جنات ^(٨) ، فحذف المضاف ، لأن البشارة تقع بالأحداث دون الجثث .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢٥٢/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٢/٥ ، والبحر ٢١٩/٨ ، والمغني ٨١٩

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٢٢١ ، ٧٣١ ، وشرح اللع اللوح ٢/٧١ و ١/١١٢ ، وإعراب القرآن ٢٥٢/٢ ، والحجة ٢٥٦/٤ - ٢٥٧ خم . ومجمع البيان ٢٢١/٥ ، والبيان ٤٢٠/٢ ، والبحر ٢١٩/٨ ، وابن السجري ٧/١ ، ٩٢ ، ٣٢٦ ، والمغني ٦٤٧ ، ٧٩٦ ، ٧٩٩

(٥) هذه قراءة ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وكَلَّا ﴾ . انظر السبعة ٦٢٥ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٢٨٤/٢

(٦) كان في ب والزيادة منها : سورة يس . والظاهر أنه خطأ من الناسخ ، فلم يتقدم له في سورة يس كلام في هذا بل تقدم له كلام في سورة يونس في الآية ٥٠ منها ص ٥٤٣ ، وألم بها أيضاً ص ٤٢٩ . وانظر كلامه ثمة في توجيهه قراءة ابن عامر ، وانظر ما سلف من بسط التعليق على حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ في نحو زيدٌ ضربت والآية من هذا الباب ص ٥٤٣

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٣ - ١٢٣ . وإعراب القرآن ٣٥٥/٢ - ٣٥٦ ، والبيان ٤٢١/٢ ، والبحر ٢٢١/٨

(٨) وقيل بشراكم أي المبشر به جنات . انظر مجمع التفاسير ١٧٨/٦

قوله عز وعلا : ﴿ اَنْظُرُونَا نَقْتَبِسُ مِنْ نُورِكُمْ ﴾ ^(١) [١٣]
 على معنى : انتظرونا . وقراءة حمزة : ﴿ اَنْظُرُونَا ﴾ ^(٢) أي أمهلونا ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) ﴿ قِيلَ اَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ ^(٥) [١٣]

في « وراء » ضمير ، لأن التقدير : قيل ارجعوا ارجعوا ^(٦) . فـ « وراء » اسم لـ « ارجعوا » ، وليس ظرفاً لـ ﴿ ارجعوا ﴾ قبله . فإنما « وراء » ههنا كما تقول : وراءك زيداً ، ولا يكون فيه كبير ^(٧) فائدة إذا جعلته ظرفاً للرجوع ^(٨) ، لأن لفظ الرجوع يعني عنه .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٤ ، وللقراء ١٣٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٥٦/٣ - ٣٥٧ ، والحجة ٢٥٨/٤ - ٢٥٩ خم ، ومجمع البيان ٢٣٣/٥ ، والبحر ٢٢١/٨

(٢) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ اَنْظُرُونَا ﴾ . انظر السبعة ٦٢٥ - ٦٢٦ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٢٨٤/٢

(٣) قصر المؤلف في بيان معنى القراءة . فقد اعترض على قراءة حمزة بأن أنظرنا معناه أخرنا وأمهلنا ، وهذا لا يجوز هنا ، حكاه النحاس عن علي بن سليمان الأخفش ثم قال : « وهو عندي يحتمل غير هذا ، لأنه يقال : أنظرني بمعنى تمهل علي وترقق » اهـ . وقد نصّ القراء على أن أنظر يأتي بمعنى انتظر . وقال أبو علي : « وقد يكون أنظرتُ بمعنى انتظرت ، تطلب بقولك أنظرني التنفيس الذي يطلب بالانتظار... فن ذلك ... وكذلك قوله أنظرنا نقبس من نوركم أي نفسونا نقبس وانتظروا علينا » اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ١٥٩ ، ومعاني القرآن للقراء ١٣٢/٣ - ١٣٤ ، وإعراب القرآن ٣٥٧/٣ ، ومجمع البيان ٢٢٥/٥ ، والبيان ٤٢١/٢ ، والبحر ٢٢١/٨ ، وتفسير الطبري ١٢٩/٢٧ ، والقرطبي ٢٤٦/١٧ ، ومجمع التفاسير ١٧٨/٦ ، وابن الشجري ١٦٤/١

(٦) تابعه أبو البركات ، وهو قول ابن الشجري أيضاً ، وأجازه أبو حيان .

(٧) في الأصل : كثير ، وهو تحريف .

(٨) لكن قال أبو حيان : الظاهر أنه معمول لارجعوا . وعلى هذا فسره الفراء والنحاس والطبري وغيرهم . قالوا : معناه : ارجعوا إلى الموضع الذي أخذنا منه النور فالتمسوا النور منه . وقيل : ارجعوا إلى الدنيا إن أمكنكم فاطلبوا النور منها .

[قوله تعالى ^(١) ﴿ مَا وَآلَكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ ﴾ ^(٢)] ١٥]
 أي هي تليكم وتمسكم . فـ « مولاكم » مصدر مضاف إلى المفعول ^(٣) ، وهذا
 أحسن من أن يُحمَل على ما قالوه من أن معناه : هي أولى بكم ^(٤) ، إذ لا يعرف
 « المولى » بمعنى « الأولى » ^(٥) .

[قوله تعالى ^(١) ﴿ وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ ^(٢)] ١٦]
 و﴿ نَزَّلَ ﴾ بالتشديد ^(٣) ، أي : وما نزله الله من الحق . فتكون ^(٤) « ما »
 موصولة بمعنى « الذي » ، ويجوز أن تكون مصدرية .

- (١) زيادة من ي و ب .
 (٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٤/٣ ، وإعراب القرآن ٣٥٩/٣ ، ومجمع البيان ٢٣٦/٥ ، والبيان
 ٤٢١/٢ - ٤٢٢ ، والبحر ٢٢٢/٨ ، ومجاز القرآن ٢٥٤/٢ ، والكشاف ٦٤/٤ ، والكامل ١٤١٠
 (٣) كذا قال وتابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح . وحمل مولاكم هنا على أنه مصدر
 - وإن كان يجوز أن يكون مولى مصدرأ - ليس بشيء ، وهو يقتضي تأويل المصدر باسم الفاعل
 أو تقدير « ذات » قبله ، وهو تكلف . وما قاله في المعنى يصح على أن يكون « مولاكم » اسماً
 وهو الكثير الشائع فيه ، والمعنى : هي تتولاكم ، وقد أجاز الزمخشري وأبو حيان .
 (٤) هذا قول أبي عبيدة والفراء والمبرد والقرطبي وغيرهم .
 (٥) كيف يستتب لك هذا وقد نصّ عليه هؤلاء جميعاً ؟! بل هو معروف ، قال المبرد : « ... المولى
 الذي هو أحق وأولى » واستشهد بالآية ، فليس هو تفسير معنى على ما ذهب إليه أبو حيان
 أيضاً . وقد جاء في شعر لبيد :

مولى الخافة خلفها وأمامها

- فسره ابن الأنباري في شرح القوائد السبع ٥٦٦ بـ « أولى الخافة » واستشهد بالآية ، وأجاز
 أيضاً أن يكون تفسيره « ولي الخافة » أي موضع الخافة ، وهو قول النحاس في شرح القوائد
 التسع ٤٠٨ ، وانظر اللسان (ولي) .
 (٦) انظر الجواهر ٤١٦ - ٤١٧ ، وإعراب القرآن ٣٥٩/٣ - ٣٦٠ ، والحجة ٢٥٩/٤ - ٣٦٠ ، ومجمع
 البيان ٢٣٦/٥ - ٢٣٧ ، والبيان ٤٢٢/٢ ، والبحر ٢٢٣/٨
 (٧) قرأ بالتخفيف نافع وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ٦٢٦ ، والتبوير
 ٢٠٨ ، والنشر ٢٨٤/٢
 (٨) في الأصل وي في كل موضع « يكون » ، والوجه ما أثبت - وإن كان التذكير جائزاً - لقوله
 « مصدرية » . ولم تعجم في ب .

فأما من خفف فلا تكون مصدرية ، لأن ضميره ^(١) فاعل ﴿ نَزَلَ ﴾ ،
فيكون في تقدير : والذي نزل من الحق . فلو جعلتها مصدرية لم يكن لها ضمير في
﴿ نَزَلَ ﴾ ، وهذا لا يجوز لأنه يبقى الفعل بلا فاعل .

[قوله تعالى] ^(٢) ﴿ إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا / يُضَاعَفُ لَهُمْ ﴾ [١٨]

قوله ﴿ وأقرضوا الله ﴾ اعتراض بين اسم « إن » والخبر ^(٤) . وجاز الاعتراض
لأنه يندد الأول .

وإن شئت كان ﴿ وأقرضوا الله ﴾ عطفاً على ما في صلة اللام ^(٥) على تقدير :
إن الذين تصدقوا وأقرضوا [الله] ^(٦) . ولا يكون ﴿ والمصدقات ﴾ مانعاً
وفاصلاً ^(٧) بين الصلة والموصول ؛ لأنه أيضاً بمعنى : واللاتي تصدقن .

(١) يريد : ضمير « ما » . وتذكيره جائز ، لكن لو قال « ضميرها » كان أجود ، كما قال في السطر
الذي يليه : « فلو جعلتها ... لم يكن لها ... » .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ٦٨٤ - ٦٨٨ وفيه نقل طويل عن الحلبيات لأبي علي ، وشرح البمع اللوح
١/٢٨ ، ١/٦٩ - ٢ ، والحجة ٣٦٠/٤ - ٣٦١ خم ، وجمع البيان ٢٣٧/٥ ، والبيان ٤٢٢/٢ ، والبحر
٢٢٣/٨ ، والكتشاف ٦٥/٤ ، والأصول ٣١١/٢ ، والحلييات ١٤١ - ١٥٣ ، والجمع ٢٧٢/٥

(٤) هذا أحد قولي أبي علي في الحجة ، وهو المختار عنده في الحلبيات ، وأجازه الناس بعده .

(٥) وهو قول الأخفش فيما عزاه إليه أبو علي ، وهو قول ابن السراج ، وأحد قولي أبي علي في
الحجة ، وعنه أخذ الناس . ولم يرتضه أبو علي في الحلبيات وردّه .

(٦) كان المؤلف في شرح البمع قد تابع أبا علي في ردّ هذا القول لأنه لا يعطف على الموصول وقد بقي
من صلته شيء لأنه يكون فصلاً بين الصلة وبعضها ، وبنحو هذا ردّ أبو حيان هذا القول وهو
يردّ على الزمخشري الذي أخذ قوله من كلام أبي علي في الحجة وقد أجازه ثمة وردّه في
الحلييات .

وما ذهب إليه المؤلف هنا هو الصحيح فإن ﴿ والمصدقات ﴾ ليس فاصلاً بين الصلة والموصول
لأنه في تقدير واللاتي تصدقن ، والضمير في ﴿ وأقرضوا ﴾ يجمع للمصدقين والمصدقات كما جمعها
قوله ﴿ يضاعف لهم ﴾ على التعليل . ولعل هذا ما أراد أبو علي في الوجه الذي أجازه في

ويجوز أن يكون قوله ﴿ وَالْمُصَدِّقَاتِ ﴾ بمعنى : مع المصدقات ، ويكون خبر « إن » ^(١) .

[قوله تعالى] ﴿ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ ^(٢)

[٢٠]

= الحلييات ، وهو أن يكون المعطوف والمعطوف عليه أي الفاعلين والمفعولات بمنزلة الفاعلين ويعطف ﴿ وأقرضوا ﴾ على ذلك لأن معنى المصدقين والمصدقات بمعنى إن الناس المصدقين ، وعلى هذا الوجه حمل قول أبي الحسن .

(١) أجاز أبو علي في الحلييات أن يكون خبر « إن » غير مذكور وجملة ﴿ وأقرضوا ﴾ معطوفة على ما تقدم ، وأجاز في ﴿ والمصدقات ﴾ وجهين : أحدهما أن تكون الواو بمنزلة « مع » على أن تكون قد سدت مسد خبر « إن » ، فهو « وإن كان منتصباً بالعطف على إن فإنه سد مسد الخبر فلا محتاج مع ذلك إلى تقدير خبر كما لم تحتج إليه في قولك : أقام الزيدان ... » . والوجه الثاني أن تضمر لـ « إن » خبراً فيكون التقدير : إن المصدقين والمصدقات يفلحون أو مضاعف لهم ونحو ذلك مما ذكرنا به في التنزيل . وأجاز في قوله ﴿ يضاعف لهم ﴾ أن يكون صفة لـ « قرض » أو جملة مستأنفة .

وكلام المؤلف - وهو الوجه الأول الذي ذكره أبو علي - مبني على قولهم « كل رجل وضعته » والتقدير : مع ضعيتي . فذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كغناء المرفوع بالوصف عنه ، ووافقهم أبو علي والمؤلف هنا في توجيه الآية . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف والتقدير : كل رجل وضعته مقرونان ، وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام مع . انظر الجمع ٤٣/٢ - ٤٤ ، والكتاب ١٥١/١

وقول المؤلف « ... ويكون خبر إن » وقوله في شرح اللع « ويجوز أن يكون قوله وضعته في موضع الخبر » = غير دقيق فليس الخبر مضراً وإنما سدت الواو التي بمعنى مع مسده كما قال الكوفيون وأبو علي .

وهذا الذي قاله المؤلف في الآية متابهاً أبا علي في أحد أقواله في الحلييات - وهو ما اختاره المؤلف في شرح اللع - كلام ضاعي لا يساعده المعنى بل لا معنى له فلا ينعقد كلام تام من قوله « إن المصدقين والمصدقات » . ولم تتكلف هنا أيها الشيخ والخبر مذكور والمعنى عليه . زيادة من ي و ب . (٢)

(٣) انظر معاني القرآن للقرآني ١٣٥/٢ ، وجمع البيان ٢٣٩/٥ ، والبحر ٢٢٤/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٤/٢٧ ، والقرطبي ٢٥٦/١٧ ، وجمع التفسير ١٨٢/١٦

تقديره : وإما في الآخرة عذاب شديد وإما مغفرة من الله ^(١) .

قوله عز وعلما : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(٢) [٢٢٢]

يجوز أن يكون قوله ﴿ في الأرض ﴾ في موضع الجر محمولاً على لفظ مصيبة ﴿ على تقدير : ما أصاب من مصيبة ثابتة في الأرض .

و يجوز أن يكون محمولاً على موضعه مرفوعاً ، لأن موضعه رفع ، والتقدير : ما أصاب مصيبة ثابتة في الأرض .

فيحتمل الوجهين أيضاً قوله ﴿ ولا في أنفسكم ﴾ . وجاز دخول « لا » للحاق النفي ^(٣) أول الكلام .

ويجوز أن يتعلق ﴿ في الأرض ﴾ بنفس ﴿ مصيبة ﴾ ^(٤) .

وأما قوله ﴿ إلا في كتاب ﴾ ^(٥) [٢٢٢]

فهو في موضع الحال ، أي إلا مكتوباً ^(٦) ﴿ من قبل أن نبرأها ﴾ .

(١) أخذ هذا المعنى من الفراء ، وعبارته : « ذكر ما في الدنيا وأنه على ما وصف ، وأما الآخرة فإنها إما عذاب وإما جنة ، والواو فيه وأو بمنزلة واحدة ... » اهـ . وتابعه الطبري ، وذكره القرطبي . وفي هذا القول ما فيه من التكلف وجعل الواو بمعنى أو ، ولكل منها معنى هو له ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء مجيء الواو بمعنى مع .

والواو على بابها من الجمع والمعنى واضح كل الوضوح أي وفي الآخرة عذاب شديد لأعداء الله ومغفرة من الله ورضوان لأوليائه وأهل طاعته ، عن مجمع البيان .

(٢) انظر الجواهر ١٣٧ ، ٢٧٠ - ٢٧١ ، والحجة ١٢٨/١ - ١٢٩ ، ومنها أخذ المؤلف ، والبيان ٤٢٣/٢ ، والبحر ٢٢٥/٨ ، والتهيان ١٢١٠ .

(٣) إنما زيدت « لا » لدفع توهم إرادة الجمع .

(٤) أجاز أبو علي أن يكون ظرفاً لـ « مصيبة » ولـ « أصاب » ، ولعل الثاني هو الوجه .

(٥) انظر الجواهر ٢٧١ - ٢٧٢ ، ومجمع البيان ٢٤٠/٥ ، والبيان ٤٢٣/٢ ، والبحر ٢٢٥/٨ .

(٦) كذا وقع في النسخ ، وكذا في البيان الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح ، والصواب « إلا مكتوبة » .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [٢٣]

﴿ تأسوا ﴾ نصب بنفس « كي » واللام هنا جارة لدخولها على « كي » ،
وليست « كي » ههنا هي الجارة ، لأن الجار لا يدخل على الجار .

قوله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [٢٥] ^(٢)

﴿ ورسله ﴾ نصب بالعطف على الهاء في ﴿ ينصره ﴾ . ولا يكون منصوباً
بـ ﴿ يعلم ﴾ لأنه يصير فصلاً بين الصلة والموصول ^(٤) ؛ ألا ترى أن قوله
﴿ بالغيب ﴾ من صلة ﴿ ينصره ﴾ ؛ فلو نصبت ﴿ ورسله ﴾ بالعطف على
﴿ من ﴾ كان منصوباً بـ ﴿ يعلم ﴾ ، فلا يفصل بين ﴿ ينصر ﴾ وبين الجار .
ومثله في المعنى ﴿ وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرُسُولَهُ ﴾ [سورة الحشر : ٨] .

[قوله تعالى] ^(٥) ﴿ لَيْتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ

فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [٢٩] ^(٦)

قالوا : التقدير : ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرُونَ على شيء من فضل الله .
فـ « لا » صلة زائدة ^(٧) .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ١/١٣١ ، ومجمع البيان ٢٤٠/٥ ، والبيان ٤٢٤/٣ ، والبغداديات ٤٧ ،
١٣٠ ، والبصريات ١٠ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والمغني ٢٤٢

(٣) انظر الجواهر ٦٤٧ ، وإعراب القرآن ٣٦٨/٣ ، ومجمع البيان ٢٤١/٥ ، والبيان ٤٢٤/٢

(٤) والفصل بين الصلة وللوصل لا يجوز ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٥ ، ولفراء ١٣٧/٣ ، وإعراب
القرآن ٣٦٩/٣ ، والحجة ١٣٢/١ ، ومجمع البيان ٢٤٢/٥ ، والبيان ٤٢٥/٢ ، والبحر ٢٢٩/٨ ، ومجاز
القرآن ٢٥٤/٢ ، والكتساب ١٩٥/١ ، ٤٨١ ، ٣٠٦/٢ ، والمقتضب ٤٧/١ ، والأصول ٤٠١/١
و ٢١١/٢ ، ٣٥٩ ، ١٧٢/٣ ، والبغداديات ١٢٦ ، وابن يعيش ٢٨٧/٨ و ١٣٦٨ ، وابن الشجري
٢٣١ ، ٣٧٠ ، ٣١٩/٢ ، ٢٢١

(٧) هذا قول الجميع . وقول المؤلف « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة
للكوفيين والزائدة للبصريين ، انظر ما سلف من التعليق ص ٢٨

وقيل : ليست ^(١) بزائدة ^(٢) ، بل التقدير : لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر محمد وأصحابه صلى الله عليه وعليهم على شيء من فضل الله . فالضير في ﴿ يقدرون ﴾ ليس لأهل الكتاب ، و « أن » مخففة من الثقيلة ؛ ولهذا وُصِلت بـ « لا » ؛ والمعنى : لئلا يعلم اليهود والنصارى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين لا يقدرون على ذلك [وإذا لم يعلموا أنهم لا يقدرون] ^(٣) فقد علموا أنهم يقدرون عليه ، أي : إن آمنتم كما أمرتم آتاكم الله عز وجل من فضله فعلم ^(٤) ذلك أهل الكتاب ولم ^(٥) يعلموا خلافه .

وقال أبو سعيد السيرافي ^(٦) : إن لم تجعل « لا » زائدة جاز ، لأن قوله ﴿ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [٢٨] ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾ أي ^(٧) يفعل بكم هذه الأشياء ليتبين جهل أهل الكتاب ، وأنهم لا يعلمون أن ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرون على تغييره وإزالته عنكم . فعلى هذا لا تحتاج إلى زيادة « لا » .

(١) كان في النسخ : ليس ، والصواب ما أثبت .

(٢) قال المؤلف في الجواهر ١٣٤ : « ... و « لا » زائدة ، أجمعوا على هذا ، غير ابن بحر فإنه زعم أن الأولى ألا يكون في كلام الله شذوذ وما يستغنى عنه » ثم ذكر عنه نحو ما ذكره هنا وقال : « وحل ابن بحر زيادة « لا » على الشذوذ = جهل منه بقواعد العربية ، وليس كل من يعرف شيئاً من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية ... » اهـ . وابن بحر هو محمد بن بحر أبو مسلم الأصماني (ت ٣٢٢ هـ) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٥/١٨

(٣) زيادة من الجواهر يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : ليعلم ، وهو خطأ صوابه من ب والجواهر . وقوله : « والمعنى لئلا ... » إلى آخر الكلام سقط من ي .

(٥) في الأصل : ولو ، وهو تحريف .

(٦) نقل المؤلف في الجواهر أيضاً كلام السيرافي وليس كتابه « شرح كتاب سيبويه » بين يدي . وما قاله السيرافي ظاهر التكلف ، ولا يقوم به معنى ، ولا أعرف كيف وقع هذا لأبي سعيد ، ومن أين أتى بتفسير ﴿ لئلا يعلم ﴾ بـ « ليتبين جهل أهل الكتاب » !؟

(٧) في الأصل وي : أن ، وهو تحريف صوابه من الجواهر .

سورة المجادلة

قوله عز و علا : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ^(١) [٢]
 ﴿ مَا ﴾ حجازية . وقرأها المفضل [عن عاصم] ^(٢) ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾
 ٣ يرفع التاء ^(٣) فجعلها تميمية / .
 ١/١٣٣

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [٣]
 ٦ قال أهل الظاهر ^(٥) : المعنى : ثم يعودون إلى ما قالوا ، أي يعودون إلى قول
 الكلمة التي قالوها أولاً من قولهم : أنت عليّ كظهر أمي ؛ فيوجبون تحرير الرقبة
 إذا قالها مرة أخرى . قالوا : وهذا تحقيق العود الذي ذهب إليه المحققون من
 الفقهاء والنحاة : أن المعنى في يعودون : يعزمون على السوط ^(٦) . وتقدير
 ٩

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٩/٣ ، وإعراب القرآن ٣/٣٧٢ ، والحجة
 ٣٦٢-٣٦٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٥/٣٤٦ ، والبيان ٢/٤٢٦ ، والبحر ٨/٣٢٢

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر السبعة ٦٢٨ ، وشرح اللمع والحجة والبحر . وقراءة عاصم في رواية حفص وأبي بكر بكسر
 التاء وهي قراءة باقي السبعة أيضاً .

(٤) انظر الجواهر ١٨١ ، ٦٨٢-٦٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٦ ، ولفراء ٣/١٢٩ ، وإعراب
 القرآن ٣/٢٧٢-٢٧٣ ، والحجة ١/١١٠-١١٤ ، ومجمع البيان ٥/٢٤٧ ، والبيان ٢/٤٢٦ ، والبحر
 ٨/٢٣٢ . وتفسير الطبري ٧/٢٨ ، والقرطبي ١٧/٢٨٠-٢٨٢ ، وابن كثير ٨/٦٥-٦٦ ، ومجمع
 التفاسير ٦/١٩٦-١٩٨ ، والحلبيات ٣٠٤ ، والخصائص ٢/٤١٠ ، والمغني ٩/٧٠٩-٧١٠ ، ٩٠٧

(٥) انظر المصادر السالفة . وعزي هذا القول إلى بكير بن عبد الله الأشج وأبي العالية وأبي حنيفة
 أيضاً . وعزاه أبو علي إلى أبي الحسن عميد الله بن الحسين الكرخي .

(٦) هذا قول قتادة ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك في رواية عنه ، وهو معنى قول الأخفش
 والفراء والزجاج وغيرهم . ولا أرى قريباً بين قول أهل الظاهر وقول المحققين من الفقهاء
 والنحاة .

الكلام^(١) : ثم يعودون فتحريرون رقبة لما قالوا . فاللام تبين^(٢) لتحريرون الرقبة ، كقوله : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾^(٣) [سورة يوسف : ٢٠] وأخواتها^(٤) .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة ﴾^(٦) [٦]

إن شئت كان جرّ ﴿ ثلاثة ﴾ بالإضافة ، ويكون « النجوى » مصدرًا^(٧) . وإن شئت كان جرّ ﴿ ثلاثة ﴾ على البدل^(٨) من ﴿ نجوى ﴾ ، فيكون ﴿ نجوى ﴾ بمعنى متناجين^(٩) ؛ أي : ما يكون من متناجين ثلاثة .

(١) هذا على المحكي عن الأخصس أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا ، حكاه عنه النحاس وأبو علي وغيرهما . والذي في مطبوعة كتابه ليس على ذلك ، قال : « ... ثم يعودون لما قالوا أن لا تفعله في فعلونه ، هذا الظهار . يقول : هي علي كظهر أمني وما أشبه هذا من الكلام ، فإذا أعتق رقبة أو أطعم مكيناً عاد لهذا الذي قد قال إنه علي حرام ، فيفعله » اهـ . وما حكى عن الأخصس رده أبو حيان بأنه يفسد نظم الآية ، وهو كما قال .

(٢) هذا تأويل المؤلف لما حكى عن الأخصس أن الآية على التقديم والتأخير . فلما تقدم الجار على المصدر وكان من صلته لم يجر أن يتعلّق به فجعلت اللام للتبيين . والتقدير عند المؤلف : فالواجب تحريرون رقبة لما قالوا ، فحذف المبتدأ . وعلقه النحاس بالخير المحذوف وتقديره : فعليهم تحريرون رقبة لما قالوا ، وكذا قدره الطبرسي والقرطبي ومن وافقهما ، وكلا القولين جائز . وعلى تأويل النحاس تتعلّق اللام بـ « يعودون » .

(٣) سلف الاستشهاد بالآية ١٧٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) نحو ﴿ إني لئن لم لأصحبك ﴾ [سورة الأعراف : ٢١] ، ﴿ وأنا على ذلكم من الشاهدين ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٦] ، انظر ما سلف ١٢٧٦ والتعليق ثمة . (٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٧٥/٣ ، والحجّة ٣٦٤/٤ - ٣٦٥/٤ ، ومجمع البيان ٢٤٩/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ ، والبحر ٢٣٥/٨ ، والبيان ١٢١٢

(٧) أجازة الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٨) وهو قول النحاس ومن وافقه . وهو صفة عند الفراء وأبي علي ومن وافقهما . واختاره المؤلف في الجواهر . وأجاز العكبري وأبو حيان التوكيد .

(٩) على قياس قوله تعالى : ﴿ وإذ هم نجوى ﴾ [سورة الإسراء : ٤٧] عن أبي علي التقدير : هم ذوو نجوى ، أو يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل . وقد سلف الكلام على آية سورة الإسراء في موضعها ٧١٩ ، والتعليق ثمة .

يدل على الأول قوله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوْنَا عَنِ النَّجْوَى ﴾ [٨] ، يعني المصدر ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾ [١٠] .

[وقوله تعالى]^(١) : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ ﴾^(٢)

[٨]

فإنه يجوز أن يكون المضاف محذوفاً ، كأنه : في قيل أنفسهم ، أي فيما يقولونه بينهم ؛ فتكون « الأنفس » ههنا كقوله : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ [سورة النور : ٦١] ، أي لیسلم بعضكم على بعض ، فكذلك [قوله]^(٣) ﴿ يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ أي يقول بعضهم لبعض : هذا المعنى^(٤) .

٦ ويجوز أن يكون المعنى : أن ذلك اعتقادهم وأنهم لو تكلموا لقالوا هذا الكلام وإن لم يكن منهم قول^(٥) ، كما أنشد أبو زيد^(٦) :

حَنَّتْ وَقَالَتْ نَبِيهَا حَتَّى مَتَى

(١) زيادة من ب . وقد أخلت ي بالكلام على هذه الآية .

(٢) انظر مجمع البيان ٢٥٠/٥ ، وتفسير الطبري ١١٧/٢٨ ، والقرطبي ٢٩٤/١٧ ، وابن كثير ٦٩٧/٨ ، ومجمع التفسير ٢٠٤/٦ . وابن السبيري ٣١٢/١ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) وكذا قال الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو معنى قول البيضاوي والحازن والنسفي : يقولون فيما بينهم (انظر مجمع التفسير) .

(٥) ذكره الطبرسي أيضاً .

(٦) في النوادر ٢٥٨ ، وعنه في الإغفال ٣٥٢ وفيها « بنتها » ، وهو تحريف (وهو على الصواب في طبعة الدكتور محمد عبد القادر أحمد من النوادر ، ص ٦٠٤) . والنيب جمع ناب وهي الناقاة المسنة . والبيت الذي بعده :

تُبْشِرِي بِالرِّفْقَةِ وَالْمَاءِ الرَّوِي

فالنَّيب لا تقول ، ولكن المعنى أنها حال تقتضي أن تقول^(١) هذا الكلام ،
[ف]^(٢) كذلك قوله ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾^(٣) .

٣ قوله تعالى : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا ﴾^(٤) [١٨]
ابتداء وخبر ، و ﴿ يصلونها ﴾ حال من ﴿ جهنم ﴾ .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ قَبِيضَ الْمَصِيرِ ﴾^(٦) [١٨]
جهنم ، فحذف التخصيص بالذم . ٦

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾^(٨) [٢١]
أجرى ﴿ كتب الله ﴾ مجرى القسم ، فأجاب بجوابه ، وأكد الضمير^(٩) في
﴿ لأعْلَبَنَّ ﴾ فحمل عليه ﴿ رسلي ﴾ . ٩

(١) في الأصل « يكون » ولعل الصواب ما أثبت من ب .

(٢) زيادة من ب .

(٣) بل الظاهر أن ذلك منهم من حديث النفس مضرين ذلك في قلوبهم ، قاله الشيخ الطباطبائي
في الميزان ١٨٧/١٩ ، وهو قول ابن الشجري وعليه ظاهر تفسير الطبري والقرطبي وابن كثير .

(٤) انظر إعراب القرآن ٣٧٦/٣ ، ومجمع البيان ٢٤٩/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٥٠/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ . وكان في النسخ « وبس » وهو خطأ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٩٥٩-٩٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٨٣/٣ ، ومجمع البيان

٢٣٩/٨ ، والبيان ٤٢٧/٢ ، والبحر ٢٣٩/٨

(٩) العطف على الضمير المرفوع لا يجوز عند البصريين إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة من الفصل
وطول الكلام ، وأجازه الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٥٢

سورة الحشر

قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(١) وقبله ﴿ مَا ظَنَنْتُمْ أَن يَخْرُجُوا ﴾ [٢١]

فأوقع الناصبة للفعل المضارع بعدها في الأول ، وأوقع المشددة بعدها في الثاني ؛ لأن الظن يتردد بين الشك واليقين ، فيحمل مرة على باب العلم وأخرى على باب الشك والطمع والرجاء .

ويرتفع قوله ﴿ حصونهم ﴾ ب ﴿ مانعتهم ﴾ لأن اسم الفاعل جرى خبراً لـ « أن » فيرفع ما بعده ^(٢) .

وقول شارحينكم ^(٣) : إن ﴿ حصونهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مانعتهم ﴾ خبر مقدم ^(٤) = جهل منها بقواعد العربية . فشارحك الأول ذكر هذا في قوله :
... .. فإني نافع لي قليلها ^(٥)

(١) انظر مجمع البيان ٢٥٦/٥ ، والبيان ٤٢٨/٢ ، والبحر ٢٤٣/٨ ، والكشاف ٨٠/٤ ، والتبيان ١٢١٥ ، وما سلف ٥٨٤

(٢) على هذا إجماع البصريين والكوفيين ، انظر التعليق على هذا ٥٨٤

(٣) يريد شارحي أهل أصبهان . وكتب يمامش الأصل مانعته : « يعني أبا مسلم والمرزوقي » . وأبو مسلم هو محمد بن علي الأصهباني (ت ٤٥٩ هـ) له في التفسير كتاب ضخيم ، والمرزوقي هو أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصهباني (ت ٤٢١ هـ) صاحب شرح ديوان الحماسة ، وستأتي ترجمتهما في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٤) وهو ظاهر قول الزمخشري ، وأجازه العكبري .

(٥) سلف البيت ٥٨٤ وتخرجه ثمة . قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١٤٢٣ : « يجوز أن يرتفع قليلها بنافع ونافع خبر إن ... ويجوز أن يكون قليلها مبتدأ ونافع خبر له مقدم عليه » اهـ .

وشارحك الثاني ذكراً^(١) في الآية في التفسير^(٢) .

قوله عز وعلا : ﴿ لِفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ

دِيَارِهِمْ ﴾ [٨١]^(٣)

اللام من صلة قوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ

وَلِلرَّسُولِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [٧] ثم قال : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾^(٤) ، فهو

تبيين^(٥) لهؤلاء المذكورين قبل / .

١/١٣٣

[وقوله]^(٦) : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [٩١]^(٧)

أي وقبلوا الإيمان ، فأضمر الفعل . وأبو علي^(٨) يحمله على « تبوأ » في

تقدير : تبوؤوا الدار ودار الإيمان .

[وقوله]^(٩) : ﴿ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ﴾^(٩)

[٩]

(١) في الأصل : ذكر ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) لم ينته إلينا كتابه فيما أعلم .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٩٧/٢ ، ومجمع البيان ٢٦١/٥ ، والبحر ٢٤٦/٨

(٤) السياق ﴿ ... فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ... ﴾ [٧] للفقراء ... ﴿ .

(٥) يريد أنه بدل ، والتبيين هو الغرض الذي من أجله أبدل الثاني من الأول . انظر ماسلف من التعليق على هذا ٦٨ . وقيل غير ذلك في الآية .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٤٧٧ ، والحجة ١٩٠/٢ خم ، ومجمع البيان ٢٦١/٥ ، والبيان ٤٢٨/٢ ، والبحر

٢٤٧/٨ ، والقرطبي ٢٠/١٨ ، ومجمع التفاسير ٢٢٢/٦ ، والمجمع ٢٤٤/٢

(٨) أجاز أبو علي أن ينصب الإيمان بفعل مضمّر تقديره : واعتقدوا الإيمان ، وأجاز أن يكون التقدير : « مواضع الإيمان » ، وأجاز أيضاً أن يكون على طريق المثل كما تقول : تبوؤوا من بني فلان الصمم ، انظر الحجة . ونقل كلامه للمؤلف في الجواهر ، وأفاد منه القرطبي أيضاً .

(٩) انظر الجواهر ٥٨ ، ومجمع البيان ٢٦٢/٥ ، والبحر ٢٤٧/٨ ، وتفسير الطبري ٢٨/٢٨ ، والقرطبي

٢٣/١٨ ، وابن كثير ٩٥/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٢٢/٦

قال^(١) : التقدير : ولا يجدون في صدورهم مسَّ حاجة من فُقد ما أوتوا ، فحذف المضافين . وقد فعلوا ذلك كثيراً ، فكثرة فعلهم لذلك مرَّتهم عليه فاعتادوه ، حتى سهل عليهم وخفَّ على قلوبهم ، فلم يجدوا له مسّاً ، كما يجده الْمُحْتَجُّ الْمُدَّخِرُ .

[وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴿١٩٠﴾]
قالوا : لما قال تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ... وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾

[٩٠-٨]

اختلج في صدر الفاروق رضي الله عنه : ما شأن الذين جاؤوا من بعدهم ؟ هل يثبت لهم مثل ما أثبت للمهاجرين والذين تبوؤوا الدار ؟ فنزلت ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾^(٣) .

وهو في موضع الجرّ ، يحمل على قوله ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾ أي هذا الفيء للفقراء المهاجرين ... [وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ] والذين جاؤوا من بعدهم^(٤) .

(١) الظاهر أنه يريد أبا علي الفارسي ، وهذا القول ينصه في تفسير القرطبي ، ولم يعزه إلى أحد ، ولم أصب كلام أبي علي . وما قاله أبو علي هو معنى ما قاله الطبري وغيره أن المعنى : ولا يجدون في صدر حسداً مما أوتي المهاجرون من الفيء .

(٢) انظر إعراب القرآن ٣/٣٩٦ ، ومجمع البيان ٥/٢٦٢ ، والبحر ٨/٢٤٧-٢٤٨ ، وتفسير الطبري ٢٨/٣٠ ، والقرطبي ١٨/٢١١ ، وابن كثير ٨/٩٨-١٠٠ ، ومجمع التفاسير ٦/٢٢٥

(٣) لم أجد هذا الخبر . وقد روي عن عمر أنه قال : استوعبت هذه الآية المسلمين عامة ، وليس أحد إلا له فيها حق . ثم قال : ثلث عشت لياتين الراعي - وهو بسرو حير - نصيبه فيهما لم يعرق فيها جبينه « اهـ » .

(٤) هذا قول إسماعيل بن إسحاق القاضي والنحاس والحافظ ابن كثير ومن وافقهم . وقيل : والذين رفع بالابتداء ويقولون خبره ، والجملة مستأنفة كما قالوا في ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَجِبُونَ مِنْ هَاجِرِ إِلَيْهِمْ ﴾ وهو قول الطبري ، واختاره القرطبي وغيره ؛ وعليه لا يستحق فقراء القبيلين مال الفيء ، انظر كلامهم .

ويكون قوله ﴿ يقولون ربنا ﴾ في موضع الحال ، أي لهم في هذه الحالة
الفيء [(١)] .

٣ وقوله من بعد : ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ [١١٣]
أي من رهبة الله ، أي من رهبتهم الله (٢) ، فحذف .

[قوله تعالى] (٤) : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [١٥] (٥)

٦ أي مثلهم كمثل الذين من قبلهم . وكذلك ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ [١٦]
أي مثلهم كمثل الشيطان ، فحذف المبتدأين .

[قوله تعالى] (٦) : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٧)

[١٧] ٩

﴿ عَاقِبَتُهَا ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ مقدم ، و « أن » مع اسمها وخبرها في موضع
الرفع اسم ﴿ كان ﴾ . وانتصب قوله ﴿ خالدين ﴾ على الحال من الضير في قوله

-
- (١) ما بين حاصرتين - وهو الكلام على الآية ١٠ بتمامه - زيادة من ب . وكان فيها في السطر ١٢ من
الصفحة السابقة : للفقراء المهاجرين والذين جاؤوا ، فزدت ما بين حاصرتين ليقيم الكلام .
- (٢) انظر الجواهر ٩٣ ، وإعراب القرآن ٤٠٠/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٣/٥ ، والبحر ٢٤٩/٨ ، وتفسير
الطبري ٣١/٢٨
- (٣) وقيل : من رهبتهم من الله ، وهما سواء .
- (٤) زيادة من ي و ب .
- (٥) انظر إعراب القرآن ٤٠١/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٣/٥ ، والبيان ٤٢٨/٢-٤٢٩ ، والبحر ٢٥٠/٨
- (٦) زيادة مني .
- (٧) انظر شرح اللع اللوح ٢/٣١-١/٣٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، وللغزالي ١٤٧/٣ ، وإعراب
القرآن ٤٠٣-٤٠٢/٣ ، والبيان ٤٢٩/٢-٤٣٠ ، والبحر ٢٥٠/٨ ، والمقتضب ٣٥٦/٢ و ٢٦٠/٣
و ٢١٧/٤-٣١٨ ، والبصريات ٢٤٣ ، وابن الشجري ٢٠/١ ، والهنج ٢٤/٤

﴿ في النَّارِ ﴾ أي أنها ثابتان في النار خالدين فيها . وكرّر « في » كقولهم^(١) :
« زيدٌ في الدَّارِ قائمٌ فيها » ، وقد تقدم نظير هذا^(٢) .

-
- (١) سلف الاستشهاد بهذه العبارة ٩٤٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .
(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [سورة هود : ١٠٨] ، ولم يتكلم المؤلف على وجه الحال وتكرير « في » في كلامه عليها في موضعها ٥٩١-٥٩٢ ، وذكرها ص ٩٤٧ وأحال على ما تقدم أيضاً ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

سورة الممتحنة

- قوله عز وجل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(١) [١١]
- الذي ذهب إليه أبو إسحاق ^(٢) أن التقدير : ﴿ إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي ﴾ فلا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء . ويكون قوله ﴿ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ في موضع الحال ^(٣) من الضمير في ﴿ لا تتخذوا ﴾ على تقدير : لا تتخذوهم أولياء ملقنين إليهم بالمودة .
- وقال قوم : بل الكلام تمّ عند قوله ﴿ أولياء ﴾ ^(٤) ثم قال ﴿ تلقون إليهم ﴾

(١) الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي تسرون إليهم بالمودة ... ﴾ . انظر الجواهر ٣٥٢ ، ٤١٤ ، ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٧/٢ ، ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٤١١/٢ ، وجمع البيان ٢٦٩/٥ ، والبيان ٤٢٢/٢ ، والبحر ٢٥٢/٨ ، ومجاز القرآن ٢٥٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٦١ ، والكشاف ٨٩/٤ ، وتفسير القرطبي ٥٢/١٨ ، وإيضاح الوقف ٩٢٢

(٢) ليس كتابه بين يدي . وما قاله الزجاج هو قول الفراء وابن الأثري ومن وافقهم . يريدون أن جواب الشرط محذوف لتقدم معناه فلا يتم الوقف على ما قبله .

(٣) وهو قول النحاس ومن وافقه ، وقيل صفة لأوليياء ، عن الفراء وأجازته النحاس ومن وافقه . واعترض أبو حيان على هذين الوجهين بأن الحال والصفة قيدٌ وهم قد نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقاً ، وذهب إلى أن الجملة بيان للموالاتة أو استئناس إخبار . فقال تلميذه السمين الحلبي : « لا يلزم ما قال لأنه معلوم من القواعد الشرعية فلا مفهوم لها البتة » اهـ عن منار الهدى ٢٧٩

(٤) أجاز هذا القول محمد بن عيسى الأصبهاني ونصير صاحب الكافي ، انظر القطع ٧١٩ ، والمكتفى ٥٦٢ ، ومنار الهدى ٢٧٩

على تقدير : أتلقون إليهم^(١) ، فحذف الهمزة ، كما تقدم في قوله ﴿ وتلك نعمة ﴾^(٢) [سورة الشعراء : ٢٣] من أن التقدير : أوتلك نعمة .

٣ وانتصب قوله ﴿ جهاداً في سبيلي ﴾ لأنه مصدر في موضع الحال^(٣) ، أي : إن كنتم خرجتم مجاهدين في سبيلي مبتغين لمرضاتي .

وكذا قوله ﴿ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُؤَدَّةِ ﴾ .

٦ أي مُسِرِّين . والباء صلة^(٤) ، أي تسرون إليهم المؤدة .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ يُفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾^(٦) [٣]
مُرتَباً^(٧) للمفعول ، و ﴿ يُفْصِلُ ﴾ مرتباً للفاعل^(٨) ، أي يفصل الله بينكم .

(١) تابعه على هذا الطبرسي وأبو البركات ناقلين عنه من غير تصريح . وحذف همزة الاستفهام إن لم يكن في الكلام « أم » لا يجوز إلا في الشعر كما نص عليه النحاس وقال : ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً ، وانظر ماسلف ٩٨٥ . وذهب غير المؤلف ومن وافقه إلى أن هنا إختيار مستأنف لا على جهة الاستفهام .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٨٥

(٣) وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون مفعولاً به أيضاً .

(٤) أي زائدة ، والصلة من عبارات الكوفيين ، انظر ماسلف ٢٨ . وقد ذهب إلى زيادتها أبو عبيدة والفراء وابن قتيبة والنحاس وغيرهم . وأجاز الزخشي والقرطبي وأبو حيان أن تكون الباء للسبب والمفعول محذوف أي أخبار الرسول ﷺ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٢٠١ ، ٨١٥ ، والحجة ١٨٨/١ و ٣٦٩/٤ - ٣٧٠ خم ، ومجمل البيان ٢٦٨/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢ ، والبحر ٢٥٤/٨ ، وابن الشجري ٢٥٩/٢ ، وما سلف ٤٨٣

(٧) أي مبنياً للمفعول وكذا قوله مرتباً للفاعل أي مبنياً للفاعل ، انظر ماسلف ١٦٦

(٨) قرأه مبنياً للمفاعل عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأه الباقون مبنياً للمفعول . فقرأ حفص ﴿ يُفْصِلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتخفيف ، وقرأه حمزة والكسائي ﴿ يُفْصِلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتشديد ، وقرأ ابن عامر ﴿ يُفْصِلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتشديد ، وقرأه الباقون ﴿ يُفْصِلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتخفيف . انظر السبعة ٦٣٢ ، والتيسير ٢١٠ ، والنشر ٢٨٧/٢

ومن قال ﴿ يَفْضَل ﴾ مرتباً للمفعول ، ف ﴿ بينكم ﴾ قائم مقام الفاعل ، ولم يرفعه لأنه جرى منصوباً في كلامهم^(١) ، كقوله ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [سورة الجن : ١١] .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾^(٤) [٤] استثناء من قوله ﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم ﴾ [٤] أي أسوة ثابتة في سنته وأفعاله وأقواله إلا قول إبراهيم لأبيه ﴿ لأستغفرن لك ﴾^(٥) [٤] .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾^(٦) [٨]
عداه بـ « إلى » حملاً على « تحسنوا » .

وقوله : ﴿ أَنْ تَبَرُّوهُمْ ﴾^(٧) [٨]
في موضع الجر بدل^(٨) من قوله ﴿ عن الذين لم يقاتلوك ﴾ [٨] ، كما أن قوله : ﴿ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ﴾ [٩] بدل من قوله ﴿ عن الذين قاتلوك ﴾ [٩] ، ومثله في الشعر^(٩) :

(١) هذا قول الأخفش ووافقه أبو علي وأجازته الزجاج ومن وافقه ، وقيل نائب الفاعل ضمير المصدر ، انظر البحر .

(٢) سلف الاستشهاد بها ٤١٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة ، وانظر ٤٨٣

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٩ ، وللفراء ١٤٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤١٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٩/٥ ، والبيان ٤٣٣/٣ ، والبحر ٢٥٤/٨

(٥) متصل ، وهو قول الفراء ومن وافقه ، وقيل منقطع ، وهو قول الأخفش والنحاس ومن وافقهما ، والمعنى : لكن قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك ، وأجاز القولين أبو حيان .

(٦) انظر شرح السبع اللوح ١/٢٣ ، وتفسير الطبري ٤٣/٢٨ ، والقرطبي ٥٩/١٨ ، ومجمع التفسير ٢٤٢/٦ . والسياق : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوك من دياركم أن تبرؤم وتقسطوا إليهم إن الله يحب للمتقنين ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٥٨٢ ، وإعراب القرآن ٤١٦/٣ ، ومجمع البيان ٢٧٧/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢

(٨) أجازته النحاس ومن وافقه ، وأجازوا أيضاً أن يكون مفعولاً له والتقدير : كراهة أن .

(٩) البيت من أبيات محمد بن يسير الرياشي في البيان والتبيين ٣٦٠/٢ ، والأغاني ٤٢-٤١/١٤ ،

أَخْلِقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ [وَمُدْمِنِ الْقَرَعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ] ^(١)
ألا ترى أن قوله « أن يحظى » في موضع الجر يدل ^(٢) من « ذي » أي :
أخلق بأن يحظى ذو الصبر بحاجته .

٣

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بَبْهَتَانِ يَفْتَرِينَهُ ﴾ [١٢] ^(٤)

١/١٣٤

إن شئت كان في موضع الحال من الضمير / في ﴿ يأتين ﴾ . وإن شئت كان
في موضع الجر صفة لـ ﴿ بهتان ﴾ .

٦

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ قَدْ يَسُؤُوا مِنَ الآخِرَةِ كَمَا يَبْسُ الكُفَّارُ مِنْ
أَصْحَابِ القُبُورِ ﴾ [١٣] ^(٥)

٩

أي : مِنْ بَعْثِ أَصْحَابِ القُبُورِ ^(٦) ، فحذف المضاف .

وإن شئت كان التقدير : كما يبس الكفار الذين هم من أصحاب القبور من

والشعر والشعراء ، ٨٧٩ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١٧٣-١١٧٥ ، والتبريزي ٩٧/٣-٩٨ ،
وبعضها في معجم الشعراء ٣٥٣ . وهي بلا نسبة في العقد ٦٩/١-٧٠ ، وعيون الأخبار ١٣٠/٣ ،
وفي ديوان الحماسة « محمد بن بشر » وهو تصحيف .

(١) زيادة من ي .

(٢) الذي عليه الناس في مثل هذا الموضع أن « بذى الصبر » متعلق بـ « أخلق » و « أن يحظى » في
موضع الفاعل . انظر المقتضب ١٨٧٧/٤ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ ، وحاشية الصبان على الأشموني
٢٤٣ ، والمجمع ٦٠/٥ ، وشرح الكافية ٣٠٩/٢

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر التبيان ٤٣٤/٢

(٥) انظر الجواهر ٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٣ ، وجمع البيان
٢٧٥/٥-٢٧٧ ، والبيان ٤٣٤/٢ ، والبحر ٢٥٩/٨ ، وتفسير الطبري ٥٣/٢٨ ، والقرطبي ٧٦/١٨ ،
وابن كثير ٣٢٩/٨ ، وجمع التفسير ٢٤٩/٦

(٦) هذا معنى قول ابن عباس وقتادة والضحاك والحسن ، وأجازه الفراء وغيره .

الآخرة^(١) . فيكون « مِنْ » تَبْيِيناً للكفار . وعلى الأول مفعول ﴿ يَأْسُ ﴾^(٢) .
ذكرها أبو علي^(٣) رحمة الله عليه .

(١) وهو قول مجاهد وعكرمة وابن زيد والكلبي ، وأجازوه الفراء وغيره ، واختاره الطبري والنحاس .

(٢) في النسخ : يَأْسُوا ، وهو خطأ .

(٣) لم أصب كلامه .

سورة الصَّف

٢ قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا ﴾ (١) [٦]
 ﴿ أحمد ﴾ أي قولنا أحمد (٢) ، ليكون الخبر هو المبتدأ . لا بدّ من هذا الإضمار .

٦ [قوله تعالى] (٣) : ﴿ وَاللَّهُ مَتِّعُ نُورَهُ ﴾ (٤) [٨]
 على الإعمال بمعنى : يتمّ نورَه - و ﴿ مَتِّعُ نُورِهِ ﴾ على الإضافة (٥) ، للتخفيف بحذف التنوين .

٩ [قوله تعالى] (٦) : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تَوَّابِينَ ﴾ (٦) [١٠-١١]

(١) انظر الحجة ٣٧٢/٤ خم ، وجمع البيان ٢٧٩/٥ ، والبيان ٤٢٥/٣ ، ونقل عن المؤلف من غير تصريح .

(٢) تابعه صاحب البيان . والظاهر أن « أحمد » على هذا التقدير بدل من « قولنا » فحذف . والذي ذهب إليه أبو علي أن التقدير : « قول أحمد » فحذف المضاف ، قال أبو علي : « فأما قوله ﴿ اسمه أحمد ﴾ ف « أحمد » عبارة عن الشخص ، والاسم قول ، والقول لا يكون الشخص ، وخبر الابتداء يقتضي أن يكون المبتدأ في المعنى ، فذلك على إضمار تقديره : اسمه قول أحمد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه « اهـ . هذا كلامه رحمه الله وهو كما تراه ولا يكاد يقض منه العجب ، ف « أحمد » خبر لـ « اسم » وهو عين المبتدأ ، لأن « أحمد » ليس الشخص إنما هو مادلاً عليه وكان علماً له .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٨٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٢/٣ ، والحجة ٢٧٢/٤ خم ، وجمع البيان ٢٧٩/٥ ، والبحر ٢٦٢/٨

(٥) قرأ ﴿ مَتِّعُ نُورَهُ ﴾ على الإضافة ابن كثير وحزرة والكسائي وحض عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ مَتِّعُ نُورِهِ ﴾ على التنوين والإعمال . انظر السبعة ٦٣٥ ، والتيسير ٣١٠ ، والنشر ٢٨٧/٢

(٦) انظر الجواهر ٨١٢ ، ٩٦٥ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٣/٣-١٥٤ ، =

قال قوم : تقديره : أن تؤمنوا^(١) ، لأنه تفسير^(٢) ﴿ تجارة ﴾ أي التجارة هي أن تؤمنوا بالله . ومن قال بهذا القول ذهب في قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [١٢] إلى أنه مجزوم لأنه جواب قوله ﴿ هل أدلكم ﴾^(٣) . وهذا منهم خطأ ؛ لأنه^(٤) لو كان جوابه لكان التقدير : إن دلتكم على تجارة يغفر الله لكم ، وقد دل كثيراً على الإيمان فلم يؤمنوا ولم يغفر لهم^(٥) .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه^(٦) من أن قوله ﴿ تؤمنون ﴾ بمعنى « آمنوا » فجاء ﴿ يغفر لكم ﴾ مجزوماً لأنه جواب « آمنوا » مدلول ﴿ تؤمنون ﴾ .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا ﴾^(٨) [١٣]

- = وإعراب القرآن ٤٢٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٨١/٥ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٨ ، والكتاب ٤٤٩/١ ، والمقتضب ٨٢/٢-٨٣ ، ١٣٥-١٣٦ ، والأصول ١٧٦/٢-١٧٧ ، والمسائل المنثورة ٧٢ ، وابن الشجري ٢٥٩/١-٢٦٠ ، وابن يعيش ٤٨٧ ، والملغي ٥٢٢ ، والهمع ٥٦/٤
- (١) وارتفع الفعل لأنه ليس معه أن ، وهو دال على المصدر .
- (٢) فالجملة تفسيرية ، وقيل بدل ، وهو ظاهر قول الفراء والمبرد ومن وافقهما ، وقيل عطف بيان ، عن الأخفش علي بن سليمان ومن وافقه .
- (٣) وهو قول الفراء والمبرد وابن السراج ومن وافقهم .
- (٤) أخذ رده من أبي علي ، وأبو علي أخذه من الزجاج .
- (٥) لكن قيل إن يغفر جواب الاستفهام على تنزيل السبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال ، عن ابن هشام .
- (٦) انظر الكتاب ٤٤٩/١ ، والمصادر السالفة . وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الزجاجي وأبي علي ومن وافقهم .
- (٧) زيادة من ي و ب .
- (٨) انظر الجواهر ٧٧٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٩ ، وللغراء ١٥٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٨٢/٥ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٨-٢٦٤

أي : هل أدلكم على تجارة تنجيكم وعلى تجارة أخرى تحبونها^(١) . ثم قال ﴿ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [١٣] أي هي نصرٌ من الله ، ف ﴿ نَصْرٌ ﴾ خبر ابتداء مضمرة .

(١) هذا قول الأنخس ومن وافقه ، قال أبو حيان : وضعف هذا القول لأن هذه الأخرى ليست مما دلَّ عليه إنما هي من الثواب الذي يعطيهم الله على إيمان والجهاد بالنفس والمال . وأجاز المؤلف في الجواهر أن تكون في موضع رفع والتقدير : ولكم أخرى تحبونها ، وهو قول الفراء واختاره النحاس وغيره ؛ وعلى هذا يكون ﴿ نصر ﴾ بدلاً من ﴿ أخرى ﴾ .

سورة الجمعة

قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ (١) [٣]

قيل : هو نصب بفعل مضر ، أي : ويعلم آخرين منهم (٢) .

وقيل : هو عطف على قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا

مِنْهُمْ ﴾ [٢] وفي آخرين .

و « مِنْ » في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ للتبيين . وليست « من » التي تستعمل مع

« أَفْعَل » نحو : زيدٌ أفضل من عمرو ؛ لأن « من » تلك لا يجوز معها جمع

الاسم (٣) ؛ لا يقال : الزيدون أفضلون من عمرو ، ولأن قولهم « أَوَّل » و « آخِر »

وإن كنا أَفْعَل لا يكاد يوجد استعمال « من » معها (٤) . ألا ترى أنهم قالوا : إذا

قلت : مررت بزيد ورجلٍ آخر = لا يقال معه : آخر منه .

[قوله تعالى] (٥) : ﴿ يَمْشِي مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ (٦)

[٥]

(١) انظر شرح اللع اللوح ٢/١٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٧/٣ ، وجمع

البيان ٢٨٣/٥ ، والبيان ٤٣٧/٢ ، والبحر ٢٦٦/٨

(٢) لا حاجة إلى إضمار فعل وفي الكلام مذكور يصح العطف عليه وهو قوله : ﴿ ... ويعلمهم

الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين . وآخرين ... ﴾ فهو معطوف على الهاء

والميم في « يعلمهم » أي يعلمهم ويعلم آخرين ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرها . وأجازوا أن

يكون جرّاً عطفاً على ﴿ فِي الْأُمِّيِّينَ ﴾ ، وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٣) انظر ما سلف ٧٨ والمصدر ثمة .

(٤) انظر الكتاب ٤٦-٤٥/٢ ، والمقتضب ٢٤٦/٣-٢٤٧ ، ٢٤٠ ، واللغ ٢٦٠ ، وشرحه للمؤلف اللوح

١٣٤-٢ ، ولابن برهان ٤٥١ ، وابن يعيش ٣٤/٦ ، ٩٧

(٥) زيادة من ي و ب .

=

إن شئت كان المضاف محذوفاً^(١) على تقدير : بس مثل القوم مثل الذين كذبوا . فيكون ﴿ الَّذِينَ ﴾ في موضع الرفع لقيامه مقام المضاف المرفوع المحذوف .

وإن شئت كان ﴿ السذين ﴾ في موضع الجر وصفاً ل ﴿ القوم ﴾ ، والخصوص بالنم محذوف^(٢) . والتقدير : بس مثل القوم الذين كذبوا بأيات الله مثلهم .

قوله عز وعلا : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾^(٣) [١٨]
[قيل] الفاء زيادة^(٤) .

وقيل : بل جاءت الفاء لأن « الذي »^(٥) لما جرى وصفاً على اسم « إن » كان كأن اسم « إن » هو ، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد^(٦) . وكما جاء ﴿ إِنَّ

(١) انظر الجواهر ٦٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٢٩ ، وإعراب القرآن ٤٢٨/٣ ، ومجمع البيان ٢٨٢/٥ .

والبيان ٤٣٨/٢ ، والبحر ٢٦٧/٨ ، والإيضاح ٨٧-٨٨ ، وابن يعيش ١٣٨/٧

(٢) هذا أحد قولي أبي علي ومن وافقه .

(٣) وهو قول النحاس ، والتقدير عنده : « بس مثل القوم ... هذا المثل » ، وهو ثاني قولي أبي علي ومن وافقه .

(٤) انظر الجواهر ٧٤٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٠ و ١/٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٦-١٥٥/٣ ،

وإعراب القرآن ٤٢٩/٣ ، والحجة ٣١/١-٣٥ ، ومنها أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢٨٧/٥ ، والبيان

٤٢٨/٢ ، والبحر ٢٦٧/٨ ، والكتاب ٤٥٣/١ ، والمقتضب ٢٥٦/٢-٢٥٧ ، والأصول ١٦٨/٢ ،

١٩١-١٩٢ ، والمسائل المشورة ٧٨ ، والخصائص ٢٣٤/٣-٢٢٥ ، وسر الصناعة ٢٦٧ ، وشرح اللمع

لابن برهان ٢٤٢-٢٤٣ ، وابن الشجري ٢٣٦/٢ ، وابن يمش ١٠١/١ و ٤/٢ ، ١٠ ، ٩٢

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) وهو قول الأخفش والمازني ومن وافقهما .

(٧) في الأصل : الذين ، وهو خطأ .

(٨) فدخلت الفاء في خير الموصول لتزليله منزلة الشرط ، وهذا قول سيبويه والفراء والمبرد وابن

السراج والنحاس وأبي علي ومن وافقهم .

الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ / ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ ﴿^(١)﴾ [سورة البروج : ١٠] فأدخل الفاء على الخبر = دخلت الفاء هنا أيضاً . إذ^(٢) لافرق في المعنى بين أن يقال : إنَّ الذي تفرون منه فإنه ملائكم ، وبين أن يقال : ﴿ إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم ﴾ .

وإنما تدخل الفاء في خبر « الذي » لأنه يتضمن معنى الجزاء^(٣) . ألا ترى أنك إذا قلت « الذي يأتيه فله درهم » معناه : إن أتاني إنسان فله درهم ؛ فالدرهم مُسْتَحَقٌّ بالإتيان متوقف على وجود الإتيان ، كما يتوقف الجزاء على الشرط .

فإن قلت : فإن هذا المعنى لا يصح في الآية ، لأن الموت ملاق لهم فرأوا ولم يفرّوا ، فلا معنى للجزاء في الآية ؛ فوجب أن تكون الفاء زيادةً = قيل^(٤) : إنَّ هذا وارد في حقّ من اعتقد أنّ الفرار ينجيه من الموت ، فقيل له ولأمثاله : إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم . وقد جاء هذا المعنى مصرّحاً [به]^(٥) في قوله^(٦) :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا
وَلَسَوْ زَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ

(١) انظر شرح اللع اللوح ١/٥٢ ، والجواهر ٧٤٢ ، والحجة ٢٤/١ و ١٩٠/٢ ، والكتاب ٥٥٢/١ ، وابن الشجري ٢٣٦/٢

(٢) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(٣) انظر ماسلف ١٩٥ ، ٣٤٨ - ٣٤٩ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، والمصادر للذكرة ثمة .

(٤) هذا تعليل للبرد ، وعنه أخذ ابن السراج وأبو علي وابن جني ، والمؤلف أخذ عن أبي علي .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) وهو زهير . د (صنعة ثعلب) ق ٥٥/١ ص ٣٥ ، و (صنعة الأعم) ق ٥٤/١ ص ٢٧ . وهو له في معاني القرآن للفراء ٦/٢ ، والأصول ١٩١/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢/٢ ، والمسائل المنشورة ٧٨ . وسر الصناعة ٢٦٧ ، والخصائص ٣٢٤/٢ ، وشرح اللع لابن برهان ٢٤٢ ، ومجمع البيان ٢٨٧/٥ . وهو بلا نسبة في الحجة ٢٢/١ ، وشرح اللع اللوح ٢/٩٣ . وما في المتن رواية الأصمعي ، ورواه ثعلب :

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ولو نال أسباب ...

فمن لم يهب المنية يلقها أيضاً ولكنه قال هذا لمن يهاب لينجو ، عن الأصول .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾^(٢)

[١١١]

كُنِيَ عَنِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، خِلاَفَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ
الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣) [سورة التوبة : ٣٤]

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٨ ، ٦١١ ، ٧٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ ، ولفراء ١٥٧/٣ ، وإعراب
القرآن ٤٣٠/٣ - ٤٣١ ، ومجمع البيان ٢٨٩/٥ ، والبيان ٤٣٩/٢ ، والبحر ٢٦٨/٨ - ٢٦٩ ،
وما سلف ٣٧

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٦ - ٥١٧

سورة المنافقين

قوله عز وجل : ﴿ كَانَهُمْ خَشَبٌ مُسْتَنْدَةٌ ﴾ ^(١) [٤]
 و ﴿ خَشَبٌ ﴾ بالإسكان ^(٢) . فد « خَشَبٌ » من « خَشْبِيَّةٍ » ك « بَدْنٌ » من
 « بَدَنَةٌ » . والتثنية مثل « أُسْدٌ » و « أُسْدٌ » ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ لَوْلا أَخْرَتْنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ
 وَأَكْنَ ﴾ ^(٥) [١٠]

جزم ﴿ أَكْنَ ﴾ بالحمل على موضع ﴿ فَأَصْدَقَ ﴾ لأن موضع الفاء مع الفعل
 جزم ^(٦) . وقد تقدم هذا ^(٧) .

- (١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، ولفراء ١٥٨/٣ - ١٥٩ ، وإعراب القرآن ٤٣٤/٣ - ٤٣٥ ،
 والحجة ٣٧٥/٤ خم ، وجمع البيان ٣٩٠/٥ ، والبيان ٤٤٠/٢ ، والبحر ٢٧٢/٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ،
 وابن يعيش ٢٢/٥
- (٢) قرأ بالإسكان أبو عمرو والكسائي وقنبل عن ابن كثير ، انظر السبعة ٦٣٦ ، والتيسير ٣١١ ،
 والنشر ٢٨٧/٢ ، ٢١٦
- (٣) انظر ما سلف ٢٠١
- (٤) زيادة من ب .
- (٥) انظر الجواهر ٦٢٠ ، ٩٣٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٢ ، ولفراء
 ١٦٠/٣ ، وإعراب القرآن ٤٣٨/٣ - ٤٤١ ، والحجة ٣٧٦/٤ خم ومنها أخذ المؤلف ، وجمع البيان
 ٢٩٢/٥ - ٢٩٣ ، والبيان ٤٤١/٢ ، والبحر ٢٧٥/٨ ، والكتاب ٤٥٢/٨ ، والمقتضب ٣٣٩/٢
 و ١١١/٤ ، ٢٧١ ، والأصول ١٨٥/٢ ، والمضديات ٨٩ - ٩٠ ، والخصائص ٤٢٤/٢ ، وابن الشجري
 ٢٨٠/١ ، وابن يعيش ١١٠/٢ و ٥٦ - ٥٥/٧ و ٦٩/٨ ، ٦٩ ، ١٤٤ ، و ١٠٦/١٠ ، والمغني ٥٥٣ ، ٦٢٠
- (٦) لأن « لولا » هنا للأمر والتحضيض ، ولو لم تدخل الفاء لقبل : أَصْدَقَ ، فكأنه قال : أخرفني
 أَصْدَقَ .
- (٧) انظر ما سلف منه ١٩٣ ، ٤٨٨

ومن قال ^(١) : ﴿ وَأَكُونَ ﴾ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِ ﴿ فَأَصْدَقَ ﴾ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى
اللفظ عندهم أحسن من الحمل على الموضع ؛ إذ لم يظهر في الموضع إعراباً ،
وما لا يظهر جرى عندهم مجرى المطرح المرفوض . ألا ترى مثل « قارٍ » في
التسمية كيف يخالف « قَدَمَ » و « قَحْدَ » ^(٢) .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ ^(٤)

[١١]

﴿ نَفْساً ﴾ واحدة في معنى الجمع . ولهذا حمل يحيى عن أبي بكر الياء عليها في
قوله ﴿ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) [١١] .

(١) وهو أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وَأَكُن ﴾ . انظر السبعة ٦٢٧ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر
٢٨٨/٢

(٢) قدم وفخذ إذا سمي بهما لم يصرفا ، انظر ما سلف ١٢٠٤ والتعليق هناك . وفي ب : « قدماً
وفخذاً » أعربا لأنه لم يرد بها هنا التسمية وإنما أريد اللفظ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الحجة ٣٧٧/٤ خم ، وجمع البيان ٢٩٢/٥ ، والبحر ٢٧٥/٨ ، وتفسير القرطبي ١٢١/١٨

(٥) نص ابن مهران في المبسوط ٤٢٧ أن ﴿ يعملون ﴾ بالياء قراءة يحيى عن أبي بكر عن عاصم ، ولم
يذكر غيره اختلافاً عن أبي بكر فنصوا أنها قراءة أبي بكر . انظر السبعة ٦٣٧ ، والتيسير ٢١١ ،
والنشر ٢٨٨/٢ . وقرأ الباقون بالياء .

وما قاله المؤلف هو قول أبي علي . وقيل من قرأ بالياء خص الكفار بالوعيد ويحتمل العموم ،
عن أبي حيان ، وقيل على الخبر عن مات وقال هذه المقالة ، عن القرطبي .

سورة التغابن

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾^(١)

[٢] ٢

قيل : فنكم كافر به مع علمه بخلقه إياه^(٢) . ألا ترى قوله^(٣) ﴿ وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [سورة الزخرف : ٨٧]

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَصَوَّرَكُمْ ﴾^(٥) [٣]

قيل : صوّر أباكم^(٦) ، فخطبهم بما فعل بأبيهم .

﴿ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ ﴾^(٥) [٣]

في للنظر ، ولا عبرة بقبيح الصورة لقلته إذا عورض بحسن الصورة^(٧) .

وقيل : فأحكم صوركم ، عن السُّنِّي^(٨) .

(١) انظر مجمع البيان ٢٩٧/٥ ، والبحر ٢٧٦/٨-٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٧٧/٢٨-٧٨ ، والقرطبي

١٢٢/١٨ ، وابن كثير ١٦١/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٧٧/٦

(٢) لم أجد هذا القول . وقيل : فنكم كافر لم يقر بأن الله خلقه ومنكم مؤمن مقر بأن الله خلقه ، وهو الظاهر ، عن الزجاج ، وقيل غير ذلك .

(٣) في الأصل : في قوله ، وهو خطأ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٢٩٧/٥-٢٩٨ ، والبحر ٢٧٧/٨ ، وتفسير الطبري ٧٧/٢٨ ، والقرطبي ١٣٤/١٨ ،

وابن كثير ١٦١/٨-١٦٢ ، ومجمع التفاسير ٢٧٨/٦

(٦) هذا معنى قول ابن عباس ومقاتل وغيرها أنه يعني آدم عليه السلام . وكان في الأصل : إياكم ، وهو تصحيف .

(٧) انظر مجمع البيان ، وقيل غير ذلك .

(٨) لم أجدّه عنه . ونحو هنا القول في تفسير الخازن (انظر مجمع التفاسير) .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا يَهْدُونَنَا ﴾ [١٦]

كنى عن البشر بالجمع لأنه يقع على الواحد والجمع ، قال : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ [سورة يس : ١٥] ، وقال : ﴿ أَبَشَرًا مِثْلًا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ ﴾ [سورة القمر : ٢٤]

٣ ﴿ فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَأَسْتَغْنَى اللَّهُ ﴾ [١٦]^(٢)
أي وتولوا عن الطاعة ، واستغنى الله عن طاعتهم^(٣) .

٦ قوله عز و علا : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ [١٧]^(٤)

تقديره : أنهم^(٥) لن يبعثوا . فسدت الجملة بما [جرى]^(٦) فيها من ذكر

١/١٣٥ الحديث والحديث عنه^(٧) = عن المفعولين / ؛ كما جرى في قوله ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ

٩ يُتْرَكُوا ﴾ [سورة النكبات : ٢] . ولما كانت « لن » في ﴿ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ دليل الاستقبال تعينت « أن » قبلها لأحد القبيلين دون الآخر الناصب للمضارع ، لأن « لَنْ » ينغى من ذلك^(٨) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وإعراب القرآن ٤٤٥/٣ ، وجمع البيان ٢٩٨/٥ ، والبيان ٤٤٢/٣

(٣) انظر مجمع البيان ٢٩٨/٥ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٨ ، والقرطبي ١٣٥/١٨ ، وابن كثير ١٦٢/٨ ، وجمع التفسير ٢٧٩/٦

(٤) أي لم يقبلوا الإيمان وأعرضوا عما دعاهم إليه رسلهم واستغنى الله عنهم وعن طاعتهم وإيمانهم ، انظر تفسير الطبري وغيره .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٣ ، وجمع البيان ٢٩٨/٥ ، والبيان ٤٤٢/٣

(٦) ف « أن » مخففة من الثقيلة ، انظر ماسلف من التعليق عليها ٧٨٣

(٧) يريد بالجملة عنه اسم أن المضمر ، والحديث هو خبرها وهو جملة ﴿ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ . والذي سُدَّ مسدً للفعلين هو المصدر للوول من أن وصلتها بالجملة .

(٨) أي أن « لن » ينغى « أن » من أن تكون ناصبة للفعل .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ ﴾ [٧١]

إن قيل : ما معنى اليمين على شيء قد أنكروه ؟ = فإن ذلك يجوز لأن التهديد به أعظم موقعاً في القلب ، وكأنه قيل لهم : الذي تنكروه كائن لا محالة والله ليبعثنَّ .

قوله عز وعلا : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ﴾ [١٩١]

مرفوعاً هو المشهور .

وروى عيَّاس عن أبي عمرو ﴿ يوم يجمعكم ﴾ بالإسكان^(٤) ، كما روى ﴿ إنما نطعمكم لوجه الله ﴾^(٥) [سورة الإنسان : ١٠] . وهذا لكثرة الحركات المتواليّة . وقد جاء في بيت جرير^(٦) :

سَيُرَوُّوا بِنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَتَزِلُّكُمْ وَنَهْرٌ تَبْرِي وَلَا يَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ ﴾ [١١٦]

(١) زيادة مني .

(٢) انظر تفسير النسفي (مجمع التفاسير ٢٧٩/٦) وأخذ عن المؤلف من غير ما نصّح .

(٣) انظر الحجة ٢٣/٢ - ٦٤ و ٢٧٨/٤ خم ، والبيان ٤٤٢-٤٤٢/٢ ، والبحر ٢٧٨/٨

(٤) انظر السبعة ٦٣٨ . وروى عن أبي عمرو بالاختلاس ، وهو الصحيح عنه فيما ذهب إليه أبو علي وغيره ، انظر ما سلف ٤٤

(٥) انظر السبعة ٦٦٣

(٦) د ، ق ٢/٨٧ ج ٤٤١/١ . وهو له في الحجة ٢٧٨/٤ خم ، والخصائص ٧٤/١ ، والمخصص ١٨٨/١٥ ،

والمط ٥٢٧ ، والأغاني ٢٥٧/٣ ، والخزانة ٢٧٩/٢ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٣١٧/٢ ، والبيان

٤٤٢/٢ ، والجواهر ٨٤٣ (قطعة منه) . أراد تعرفكم ، فأسكن الفاء لكثرة توالي الحركات

ضرورة .

وكلمهم رواه « تعرفكم » بالتاء ، وكلاهما صحيح . ورواية الديوان والأغاني « فلم تعرفكم »

ورواية المط « فما تدريكم » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٢٠ ، وإعراب القرآن ٤٤٨/٣ ، ومجمع البيان ٣٠١/٥ ، والبيان ٤٤٢/٢ ، والبحر

٢٨٠/٨

مثله ﴿ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٧٠] ، و ﴿ أَتَتْهُم خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٧١] ، وقد ذكرناه في موضعه^(١) .

(١) ص ٣٣٢ ، وهو منصوب بقعل مضمحل تقديره : وأتوا خيراً لأنفسكم ، وهو قول الخليل وسيبويه ، وقيل وأنفقوا إتياناً خيراً لأنفسكم ، وهو مذهب القراء ، وقيل غير ذلك ، انظر للصادر السالفة .

سورة الطلاق

قوله عز و علا : ﴿ وَاللَّائِي يَيْئَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نُسَائِكُمْ إِنَّ
أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (١) | ١٤ |

تقديره : واللأئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر (٢) ، فحذف الجملة . قال (٣) :

فإذا جاز حذف الجملة بأسرها جاز حذف بعضها . يقول : إذا جاز حذف الجملة في

الآية جاز حذف « منه » في قولك : « السمن منوان بدرهم » (٤) وأنت تريد :

منه .

فلا تقس حذف « فيه » من قوله ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ

شَيْئاً ﴾ (٥) [سورة البقرة : ٤٨] على حذف « منه » لأن حذف « منه » جاء في

الخبر (٦) ، وحذف الجملة التي هي خبر بأسرها جائز ، فلا يجوز من أجل هذا

حذف « فيه » من الصفة ؛ لأن الصفة لم تحذف كما حذف الخبر (٧) . ولعمري إن

(١) انظر شرح المع اللوح ٢/٣٤ ، والجواهر ٣١١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٢/٣ ، وإعراب القرآن

٤٥٢/٣-٤٥٤ ، ومجمع البيان ٣٠٣/٥ ، والبيان ٤٤٤/٢ ، والبحر ٢٨٤/٨ ، والإيضاح ٤٥ ،

وابن الشجري ٣٢١/١ ، وابن يمش ٩٢/١ ، وللغني ٨٠٢ ، ٨٠٥

(٢) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، ولم يقدره الفراء ولا النحاس . وزعم أبو حيان وواقفه ابن هشام

أن الأولى أن يقدر الخبر مفرداً أي : واللأئي لم يحضن مثل أولئك أو كذلك . وليس هنا بشيء

بل الأولى ما قاله أبو علي .

(٣) يريد أبا علي الفارسي ، انظر الإيضاح ٤٤-٤٥

(٤) انظر الإيضاح ٤٤ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر هذه العبارة ٢٧٣

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٨-٣٩

(٦) سلف التعليق على هنا ٢٧٣

(٧) انظر ما سلف من الكلام على حذف الجار والمجرور من الصفة . وفي الأصل : لأن الصفة لم

يحذف ، وهو تصحيف .

حذف الصفة جاء أيضاً وإن قلَّ ، نحو ﴿ وَأَوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(١) [سورة النمل: ٢٣] ، أي من كل شيء يؤتاها^(٢) ، ونحو ذلك في مواضع معدودة . فهذا نكته في « الإيضاح » شرحتها هنا ، وكأنه يكلم أبا الحسن في هذا^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَدَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكَرًا ﴾^(٤) [١٨]

قال الفراء^(٥) : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : وعدبناها عذاباً نكراً في الدنيا وحاسبناها حساباً شديداً في الآخرة .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا . رَسُولًا ﴾^(٧)

[١١-١٠]

﴿ رسولاً ﴾ ينتصب بـ « ذكر »^(٨) كما انتصب قوله ﴿ يتياً ﴾^(٩) [سورة

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٠٦

(٢) كان في النسخ « يؤتاها » ، والوجه ما أثبت من كلامه فيما سلف ١٠٠٦ ، أي يؤتى للرأفة .

(٣) لأن أبا الحسن قاس الحذف في الصفة على الحذف في الخبر ، انظر معاني القرآن له ٨٨-٨٩ ، وما سلف ٣٩

(٤) انظر الجواهر ٧٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٦/٣ ، ومجمع البيان ٣٠٩/٥ ، والبحر ٢٨٦/٨ ، وتفسير الطبري ٩٧/٢٨ ، والقرطبي ١٧٢/١٨ ، ومجمع التفسير ٢٩٤/٦

(٥) في معاني القرآن له ١٦٤/٣ ، ووافقه النحاس وغيره . وقيل : الحساب والعذاب في الدنيا وقيل في الآخرة ، وقيل : الحساب في الدنيا والعذاب في الآخرة .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر الجواهر ٤٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٧/٣ ، ومجمع البيان ٣١٠/٥ ، والبيان ٤٤٤-٤٤٥ ، والبحر ٢٨٦/٨ ، والكشاف ١٢٣/٢ ، والتبيان ١٢٢٨ ، وتفسير الطبري ٩٨/٢٨ ، والقرطبي ١٧٢/١٨ ، وإيضاح الوقت ٩٣٩ ، والقطع ٧٣١-٧٣٢ ، وللكنتي ٥٧٤-٥٧٥ ، ومنار الهدى ٢٨٢-٢٨٤ ، والإيضاح ١٥٥-١٥٦

(٨) أجازها الزجاج ومن وافقه ، واقتصر عليه أبو علي في الإيضاح .

(٩) الآية ﴿ ... أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتياً ﴾ . وسبأني الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦ . ولم يتكلم للؤلئثة على انتصاب ﴿ يتياً ﴾ فانظر للصادر هناك .

البلد : ١٥] بـ « إطعام » ، و ﴿ شَيْئاً ﴾ ^(١) [سورة النحل : ٧٢] بـ « رزق » .
 وإن شئت كان نصباً بفعل مضر على تقدير : وأرسل رسولاً ^(٢) .

وإن شئت كان بدلاً من « ذَكَرَ » على تقدير حذف مضاف ، أي قد أنزل الله إليكم ذا ذَكَرَ رسولاً . فحينئذ يفسر ﴿ ذَكَراً ﴾ إما بالوحي وإما بالشرف ^(٣) ، كدوله : ﴿ وَأِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ ﴾ [سورة الزمخرف : ٤٤] أي شرف لك .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ ^(٥) [١١٢]

حَمَلَ نصبه أبو علي ^(٦) على إضمار فعل ، أي ومن الأرض خلق مثلهن . وإنما لم يحمل على ﴿ خَلَقَ ﴾ المتقدم ^(٧) فيما زعم ، لأنه يحصل الفصل بين واو العطف والمعطوف : قال : وقد كره [ذلك] ^(٨) سيبويه ونص عليه في باب القسم ، قال : ولهذا رَغِبَ من رَغِبَ عن النصب ، فقرأ ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ فرفعه ^(٩) بالظرف ^(١٠) كرفع ﴿ قِنَوَانَ ﴾ بقوله ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ ﴾ ^(١١) [سورة

٢/١٣٥

الأنعام : ٩٩] .

١٢

- (١) الآية : ﴿ ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقاً في السموات والأرض شيئاً ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٦٩٢-٦٩٣ .
- (٢) وهو قول الكسائي ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .
- (٣) ذكره الطبرسي والزمخشري والقرطبي وأبو حيان . والظاهر أن السذكر هو الرسول فيكون ﴿ رسولاً ﴾ بدلاً من ﴿ ذَكَراً ﴾ ، وهو قول الطبري ، قال : « فتأويل الكلام إذا قد أنزل الله إليكم يا أولي الألباب ذكراً من الله لكي يذكركم به وينبهكم على خطلكم من الإيمان بالله والعمل بطاعته رسولاً يتلو عليكم آيات الله » اهـ . وقيل غير ذلك . (٤) زيادة من ي وب .
- (٥) انظر الجواهر ٦٧٧-٦٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٣١٠/٥ ، والبيان ٤٤٥/٣ ، والبحر ٢٧٨/٨ . وسيأتى الآية ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ .
- (٦) لم أصب كلامه .
- (٧) ظاهر قول الفراء والنحاس أنه محمول على ما قبله ، وبه قال الزمخشري .
- (٨) الرفع قراءة شاذة تروی عن للفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر ، انظر البحر .
- (٩) وافق أبو علي هنا مذهب الأخفش والكوفيين في ارتفاع الاسم بالظرف ، لأنه لم يجز في اللواضع =

قلتُ : وهذا الذي ذكر سيبويه في القسم قوله ^(١) : والله لَأَتِيَنَّكَ ثم لَأَقْتَلَنَّكَ الله ، وزعم أنه لا يجوز الجزر في قوله : ثم لَأَقْتَلَنَّكَ الله ، لأن « ثم » يقوم مقام الجار ، فقال : والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز ، وجوز النصب فيه فقال : لم يكن فيه إلا النصب . فالمكروه هو جر الاسم لانصبه ^(٢) . فلا أدري من أين أتى أبو علي في هذا .

= التي إذا جرى فيها رفع ما بعده في مذهب البصريين ، انظر ما سلف من التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(١٠) سياق الآية : ﴿ ومن النخل من طلعها قنوان دانية ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٠ . وارتضاع قنوان بـ « من النخل » وافق فيه أبو علي الكوفيين من وجهين أولهما ارتضاع الاسم بالظرف في غير المواضع التي إذا جرى فيها رفع ما بعده . والثاني أنه أعمل العامل الأول ، والبصريون يعملون الثاني وهو قوله ﴿ من طلعها ﴾ ، انظر ما سلف .

(١) في الكتاب ١٤٦٢ ، وانظر ما سلف ٥٨٠

(٢) نص كلام سيبويه في ذلك هو ذا : « ... وإذا قلت : والله لَأَتِيَنَّكَ ثم لأضربنك الله فأخرته لم يكن إلا النصب لأنه ضم الفعل إلى الفعل ثم جاء بالقسم له على حنته ولم يحمله على الأول ... ويدلك على أنه إذا قال : والله لأضربنك ثم لَأَقْتَلَنَّكَ الله فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب = أنه لو قال مررت بزيد أول من أمس وأمس عمرو كان قبيحاً خبيثاً لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحاً » اهـ . وعلى أن سيبويه لم يذكر في الفصل بين الواو والمعطوف للنصب ولا المجرور شيئاً فقاسها أبو علي عليه فلم يجزه إلا في الشعر ، وهو مذهب الكسائي والفرهه = فليس فيما نقلناه من كلام سيبويه شاهدة للفصل بين الواو والمعطوف للنصب ، لأن المنصوب - وهو لفظ « الله » - ليس معطوفاً على ما قبله ، وإنما المعطوف الفعل ، ونصب لفظ « الله » بعد حذف الجار فوصل إليه الفعل وهو الحذف . وليس فيه أيضاً شاهد لأبي علي في قياس النصب على المجرور لأنه ليس من هذا الباب ، والله أعلم . وقد سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩

سورة الْمُتَحَرِّمِ (*)

قوله عز وجل : ﴿ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ ﴾ (١) [٢٣]
 بالتخفيف والتشديد (٢) . فن شَدَّ فالعنى : عَرَفَهَا بعض الحديث وأغضى عن
 بعض . وهو أنه صَلَّى اللهُ عليه وآله أراد تطيب قلب حفصة حين واقع مارية ،
 وأسْرَ إليها (٣) وقال في جملة الحديث « وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرُوهُ بَعْدِي خَلِيفَتَانِ » (٤) ؛
 فالبيض الذي أعرض عنه هذا .

ومن قال ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتخفيف فإنه لا يجوز أن يكون بمعنى « علم » لأنه إذا
 أَعْلَمَهُ اللهُ فقد أَعْلَمَهُ جميعه ؛ فلا يجوز أن يكون ﴿ عَرَفَ ﴾ بمعنى « علم » . وإنما
 معناه : جَازَى على بعض ولم يَجَازِ على (٥) بعض . وهذا كقوله ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِن
 خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٧] والمعنى يجازه عليه . [وفي الحديث المروي :

(١) وتسمى « سورة التحريم » وهذا أشهر . انظر بصائر ذوي التمييز ٤٧١/١

(٢) انظر الجواهر ٤٩٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ٤٦٦/٣-٤٦٢ ، والحجة
 ٣٨٢/٤ خم . ومجمع البيان ٣١٢/٥ . والبحر ٢٨٩/٨-٢٩٠ ، وتفسير الطبري ١٠٠/٢٨-١٠٣ .

والقرطبي ١٧٧/١٨-١٧٨ ، وابن كثير ١٨٥/٨-١٩٢ ، ومجمع التفاسير ٢٩٩/٦-٣٠٢

(٣) قرأ ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتخفيف الكسائي وحده ، وقرأ الباقر ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتشديد ، انظر
 السبعة ٦٤٠ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٨/٢

(٤) اختلفوا في الذي أسره إليها ، وما ذكره المؤلف مروى عن ابن عباس .

(٥) هذا معنى ما قيل أنه أخير حفصة بأن أبا بكر سيلي الأمر بعده وأن أباها عمر سيلي بعد
 أبي بكر ، انظر معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن ومجمع البيان وتفسير القرطبي وابن كثير .

ولم أجده هنا اللفظ . وروى نحو هنا من حديث أبي هريرة أن حفصة قالت لعائشة « ...
 فأعلمني أن أباك يلي الأمر من بعده وأن أبي يليه بعد أباك ... » اهـ . انظر مجمع الزوائد

١٢٦/٧ ، والدرر للنور ٢٤٠/٦

(٥) في الأصل وي : عن ، وهو تحريف صوابه من ب . وما ذكره من تفسير عرف بـ « جازى »
 هو قول الفراء وأبي علي وغيرهما .

تَعَرَّفَ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشُّدَّةِ «^(١) أي يجازك في الشدة على ما كسبته من طريق التعرّف في الرخاء وأنتك لم تكن ممن لم يتعرف ولم يكثر التردد على بابه [٢]» .

٢

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ إِنَّ تَتُوبَا فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [٤] ^(٤)

ولو قال « قلبكما » أو قال « قلبكما » لكانا جائزين . فوجه الجمع أن الاثنين فما فوقها جماعة . ووجه التثنية هو أنه تثنية في الحقيقة . ووجه الإفراد هو أن الإضافة إلى التثنية تعني عن تثنية المضاف ^(٥) .

٦

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ

٩

والملائكة بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [٤] ^(٦)

(١) هذه قطعة من حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٠٧/١ ، وهو في النهاية في غريب الحديث ٢١٧/٣ ، واللسان (عرف) .

(٢) زيادة من ب . وكان فيها : « لم تعرف ولم تكثر » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٧٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وللغراء ٣٠٦/١ ، وجمع البيان ٢١٢/٥ - ٢١٣ ، والبيان ٤٤٦/٢ ، والبحر ٢٩١/٨ ، والكتاب ٢٠١/٢ ، والأصول ٢٤٢/٢ و ٢٤٣/٣ ، وتكلمة الإيضاح ١٧٦ ، والبغداديات ٢١ ، والجل ٣١٢ ، وابن السجري ١٢/١ و ٢٠٢/٢ ، وابن عيش ٣/٣ و ١٥٥/٤

(٥) كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً فإنه يجوز فيه ثلاثة وجوه : أحدها الجمع وهو الأكثر ، تقول : قد هتمت رؤوسها ، كقوله تعالى : صفت قلوبكما . والثاني : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ، تقول : قد هتمت رأسيهما ، وصغى قلبكما . والثالث : الإفراد ، نحو ما أحسن رأسهما ، وضربت ظهر الزبيدين ، لأن المعنى رأس كل واحد منها وظهر كل واحد منها ، لأن المعنى واضح لابس فيه . وخص بعضهم الإفراد بضرورة الشعر ، وليس كذلك .

فإن كان ما في الجسد منه أكثر من واحد نحو الأذن لم يكن فيه إلا التثنية ، تقول : ما أكبر أذنيهما . عن الغراء وابن عيش ، وانظر للصادر السالفة .

(٦) انظر معاني القرآن للغراء ١٦٧/٣ ، وجمع البيان ٣١٢/٥ ، والبيان ٤٤٧/٣ ، والبحر ٢٩١/٨ =

[فجبريل ^(١) عطف على ﴿ مولاہ ﴾ ^(٢) .
 وإن شئت كان ابتداءً ، فيكون ﴿ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ عطفاً عليه ،
 و ﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ عطف أيضاً ، و ﴿ ظَهِيرٌ ﴾ خبر المبتدأ ^(٣) .

و جاز « ظهير » لأن « قَعِيلًا » يقع على الواحد وعلى الجمع ، كـ « فَعُول » ،
 وقال ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ ^(٤) [سورة يوسف : ٨٠] ، ف « ظهير » كـ « نَجِيٍّ » ؛ وقال
 في « فَعُول » : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾ ^(٥) [سورة الشعراء : ٧٧] ، وقال : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ
 كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ ^(٦) [سورة النساء : ١٠١] .

قوله عز و علا : ﴿ تَوْبَةٌ نُّصُوحًا ﴾ ^(٧) [١٨]
 أي صادقة ^(٨) .

وروي يَحْيَى ^(٩) ﴿ نُّصُوحًا ﴾ بالضم . فقال الأخفش ^(١٠) : لأعزفه . وقال

= وإيضاح الوقف ٩٤١ ، والتقطع ٧٢٣ ، والمكتفى ٥٧٦ ، ومنار الهدى ٢٨٤ ، وابن الشجري
 ١٧٤/١ ، ٣١١ و ٢٥/٢ ، ٣٤٣

- (١) زيادة من ي وب .
 (٢) وصالح للمؤمنين معطوف على جبريل ، وقوله والملائكة مبتدأ وظهير خبره ، وهو أحب الوجهين
 إلى الفراء .
 (٣) أجازته الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو قول ابن الأنباري .
 (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦١١
 (٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٩٠ - ٩٩١
 (٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢١
 (٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦٥/٣ - ٤٦٦ ، والحجة ٣٨٤/٤ خم ، وبحج
 البيان ٣١٧/٥ ، والبيان ٤٤٨/٢ ، والبحر ٢٩٣/٨ ، وتفسير القرطبي ٩٦/١٨ ، وابن الشجري
 ٤٨/٢

- (٨) كان في النسخ : صادقاً ، والصواب ما أثبت . وهو على الصواب في الحجة ومنها أخذ المؤلف .
 (٩) عن أبي بكر عن عاصم ، نصّ على ذلك ابن مهران في اللبوس ٤٤٠ ، ولم يذكر غيره اختلافاً عن
 أبي بكر فنصوا أن أبا بكر قرأ بالضم . انظر السبعة ٦٤١ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٨/٢ ،
 وقرأ الباقون بالفتح .

غيره^(١) : هو فَعُول مصدر ك « الذُّهوب » و « الجُلُوس » : أي توبة ذات نَصُوح .

٣ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٨]^(٣)

٦ ابتداء^(٤) ، وقوله ﴿ نُورُهُمْ ﴾ ابتداء ثان ، وقوله ﴿ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ في موضع الخبر ، والجملة خبر الابتداء .

٩ [قوله تعالى]^(٥) : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأةَ فِرْعَوْنَ ﴾ [١١]^(٥)

أي مَثَل امْرَأة فرعون ، فحذف المضاف ، وهو بدل من قوله ﴿ مَثَلًا ﴾ .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ ﴾ [١٢]^(٥)

أي : ومَثَل مريم ابنة عمران ، فحذف .

١٢ [قوله تعالى]^(٧) : ﴿ فَتَقَحَّخْنَا فِيهِ مِنْ رُوْحِنَا ﴾ [١٢]^(٦)

(١٠) = انظر الحجة .

(١) يريد أبا علي ، وقد تقدم أبا علي إلى هذا الفراء والمبرد والنحاس .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤٦٦/٣ ، ومجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبحر ٢٩٤/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٤١ ، والقطع ٧٢٣ ، والمكتفى ٥٧٧ ، ومنار الهدى ٢٨٤

(٤) هذا ظاهر قول ابن الأنباري ، وأحد قولي النحاس ومن واقفه ، وقيل هو منصوب عطفاً على النبي في قوله ﴿ لا يخزي الله النبي والذين ... ﴾ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠٦ ، وإعراب القرآن ٤٦٧/٣ ، ومجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبيان ٤٤٨/٢ - ٤٤٩ ، والبحر ٢٩٤/٨ - ٢٩٥

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦٧/٣ - ٤٦٨ ، ومجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبحر ٢٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ١١٠/٢٨ ، والقرطبي ٢٠٣/١٨ ، وابن كثير ٢٠٠/٨ ، ومجمع التفسائر ٣٠٨/٦ ، والكشاف ١٢٢/٤

وقال في الأخرى ﴿ فِيهَا مِنْ رُوحِنَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٩١] . فالتأنيث لأنَّ
لفظ الفرغ مؤنث^(١) . والتذكير لأنه محمول على الجيب .

(١) هذا ذهب من الشيخ ، فالفرغ مذكر والضمير في « فيه » يعود إليه لا خلاف بينهم في هذا .
لكن اختلفوا في تفسيره فقول هو الفرغ نفسه وهو الظاهر وقيل هو جيب درعها ، وقيل غير
ذلك . أما في سورة الأنبياء فالضمير في « فيها » يعود إلى التي أحصنت فرجها والمراد أيضاً في
جيب درعها .

سورة الملك

قوله عز و علا : ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾ ^(١) [١٣]
 و ﴿ مِنْ تَفَوُّتٍ ﴾ ^(٢) . والأشهر ﴿ تفاوت ﴾ ولكن جاء ههنا « تَفَعُّلٌ »
 بمعنى « تفاعل » .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ ثُمَّ أَرْجَعُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٤) [١٤] /
 تثنية يراد به الكثرة ، كقوله ^(٥) :
 فَأَعْمِدْ لَهَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ
 أي : ارجع البصر مرّة بعد أخرى .

- (١) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧٠/٢ ، والحجة ٢٨٥/٤ خم ، وجمع البيان ٢٢١/٥ ، والبحر ٢٩٨/٨
- (٢) هذه قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ من تفاوت ﴾ ، انظر السبعة ٦٤٤ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٢٨٩/٢
- (٣) زيادة مني .
- (٤) انظر الجواهر ٧٨٩ ، وجمع البيان ٢٢٣/٥ ، والبيان ٤٥٠/٢ ، والبحر ٢٩٩/٨ ، وما سلف ٣٦٣
- (٥) البيت من أبيات لكعب بن سعد الغنوي في أمالي القمالي ٣١٦/٢ ، واللسان (علا) ، وصحيح نسبها إليه ابن السيرافي (انظر تهذيب الألفاظ ٤٥٤-٤٥٥) . وتروى أيضاً لعلي بن الغدير الغنوي ، (انظر اللسان وفيه : علي بن عدي الغنوي المعروف بابن العرير ، كذا) وإليه نسب البيت في أزداد الأصمعي ٧ ، وأبي حاتم ١٠٨ ، وابن الأنباري ٥٢ ، وتهذيب الألفاظ ٤٥٣-٤٥٤ ، والبيان والتبيين ٨٠/٣ ، والحليبات ٤٨ مع آخر . وأنشد المرزباني في معجم الشعراء ١٢١ بيتين منها ليس أحدهما هذا البيت . وهو بلا نسبة في الحجة ٢١٣/٤ خم ، وسمط اللآلي ٨٢ . وتعلو من علا بالأمر : اضطلع به واستقل .

ولا يجوز أن يراد به حقيقة التثنية لأن قال ﴿ وهو حَسِيرٌ ﴾ [٤] ،
وَبِمَرَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ لا يصير حَسِيراً ، وإنما يصير حَسِيراً بمِرَارِجَةٍ .

٣ فنظير « كَرَّتَيْنِ » قولهم « لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ » ^(١) أي إلباباً بعد إلباب وإسعاداً
بعد إسعاد ؛ أي كلما دعوتني فأنا ذو إجابة بعد إجابة وذو ثبات بمكاني بعد
ثبات ، من قولهم : لَبَّ بِالْمَكَانِ وَاللَّبُّ بِهِ : إذا أقام وثبت . وكأنه في الواحد
٦ « لَبَّ » ^(٢) فصار في التثنية « لَبَّيْكَ » ؛ وهو نصب على المصدر ، أي أَحْيَيْكَ إجابةً
بعد إجابة .

وما ذهب إليه يونس ^(٣) من أنه في الوصل « لَبِّي » فصار في الوقف
٩ « لَبِّي » ، كما قيل في « أَفْعَى » : « أَفْعَى » ^(٤) ، ثم جاء الوصل على حدِّ
الوقف ^(٥) = فاسدٌ ، لأنه يُشَبَّه هذا بـ « عليك » و « لديك » ؛ وذلك إنما جاء في

(١) انظر تهذيب الألفاظ ٤٤٧ ، وأدب الكاتب ٤٨٨ ، ٦١٤ ، والزاهر ٢٠٠/١ ، والفاخر ٤-٥ ،
واللسان (لب . سعد) ، والمصادر الآتية في تخريج البيت في الصفحة التالية .

(٢) بالكسر ، وموضعه نصب ، قال الخليل « وبعض العرب يقول لَبَّ فيجريه مجرى أمس وضاق ،
ولكن موضعه نصب » اهـ ، الكتاب ١٧٦/١

(٣) حكى سيبويه مذهب يونس في لبيك ، قال : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء
على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك » اهـ . وما ذكره المؤلف أنه مذهب يونس إنما هو
اعتلال من المازني فيما عزاه إليه المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/١٢ ، ومن أبي علي فيما حكاه عنه
ابن جني في سر الصناعة ٧٤٧ ، والمحتسب ٧٩/١ ، وذكر أن أبا علي لم يقطع به وإنما ذكره
تعللاً .

(٤) إبدال الألف ياء في الوقف خاصة لغة فزارة وناس من قيس ، وإبدالها ياء في الوقف والوصل
لغة طيبي ، انظر الكتاب ٢٨٧/٢

(٥) يَرِدُ على هذا أن « لبيك » مما استعملته العرب جميعاً ، ولم يأت على لغة من يبدل الألف ياء في
الوقف والوصل ، وإجراء الوصل مجرى الوقف عند غير هؤلاء - وهي اللغة الفاشية - خاص
بضرورة الشعر ، وهو ما عليه الأئمة . وخالف بعضهم - ومنهم المؤلف - فزعموا أن ذلك جائز في
السعة ، وليس هنا بشيء . انظر ما سلف من إجراء الوصل مجرى الوقف ٤٦٦ ، ٥٩٢ ، ٩٨٦ ،
١٠٥٧ ، ١١١١ ، ١٢١٠ ، ١٢٦٨ . وقد قال أبو الفتح في سر الصناعة عقب حكايته اعتلال =

« عليك » إذا اتصل بالمضمر دون المظهر ، وقد جاء « لَبَّى » مضافاً إلى المظهر ، وهو بالياء في قوله ^(١) :

٣ قَلْبِي قَلْبِي يَدَيِّ مِسْوَرٍ ^(٢)

وقد استقصينا هذا في « الخلاف » ^(٣) .

[قوله تعالى] ^(٤) : ﴿ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٥) [٦]

٦ إن شئت كانت الباء من صلة ﴿ كفروا ﴾ ، ويكون ﴿ عذاب جهنم ﴾ مرتفعاً إما بالابتداء أو بالظرف ^(٦) ، كقوله ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾ [سورة فاطر : ٢٦] .

أبي علي ليونس : « ... وهذا ليس عذراً مقنعاً ، وإنما فيه بعض التأنيس ، والقول فيه قول سيوييه ... » اهـ .

(١) عناه العيني في المقاصد ٢٨١/٣-٢٨٢ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٢٠٧-٢٠٨ إلى رجل من بني أسد . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ١/١٢ ، والكتاب ١٧٦/١ ، وابن السيرافي ٣٧٩/١ ، وسر الصناعة ٧٤٧ ، والمجتب ٧٨/١ و ٢٢/٢ ، والمخصص ٢٢٢/١٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٤٧ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والمغني ٧٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٩٧-٢١٣ ، واللمع ١١٣/٢ ، والخزانة ٢٦٨/١-٢٧١

(٢) صدره : دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا

قال سيوييه : « فلو كان بمنزلة » على « فقال » فلبى يدي مسور » لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم « اهـ . وقوله فلبى فعل ماضٍ معطوف على دعوت ، وقوله « فلبى » مصدر مثنى مضاف إلى « يدي » ، يقول : دعوت مسوراً لينصرتني ويدفع عني ما نابني فلباني فأجاب الله دعاءه وأعانه كما أعانني ، عن البغدادي .

(٣) يريد كتابه « الخلاف بين النجاة » ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٧١/٣ ، والبحر ٢٩٩/٨

(٦) الرفع بالابتداء مذهب سيوييه وعمامة البصريين ، والرفع بالظرف مذهب الأخفش والكوفيين ،

وقد سلف التعليق على هذا ١٣ .

وإن شئت كان التقدير في الآية : وللذين كفروا بعداب ربهم عذاب جهنم^(١) ، أي عذاب ربهم عذاب جهنم ، فيكون من باب « التجريد » ، وقد تقدم نظائره^(٢) .

[قوله تعالى]^(٣) : ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ . وَأَمِنْتُمْ ﴾ [١٥ - ١٦]
رواه القوّاس هكذا ، وباو بعد ﴿ النُّشُورُ ﴾^(٤) وكأنه أبدل من الهمزة وأوا لانضمام ما قبله وهو ضمة الراء ، كما قلنا في قوله ﴿ قال فرعونُ وأمّنتُم ﴾^(٥) [سورة الاعراف : ١٣٣] .

قوله تعالى : ﴿ صَاقَاتٍ وَبِطْبُضْنَ ﴾ [١٩]^(٦)
أي وقابضاتٍ ، فالجملة في موضع الحال . وعطف المضارع على الاسم ، كقوله^(٧) :

- (١) هذا قول صناعي متكلف . والأول هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه .
(٢) انظر ما سلف ٩٤ ، ٦٧٩ ، ١١٨٨ ، ١٢١٣ . وحدّ التجريد في أول المواضع .
(٣) زيادة من ي .
(٤) انظر الحجة ٢٨٦/٤ - ٢٨٧/٤ خم ، وجمع البيان ٣٢٥/٥ ، والبحر ٣٠٢/٨
(٥) وكذا في حجة القراءات ٧١٦ . وعزا ابن مجاهد هذه القراءة إلى ابن كثير ، ونص الداني وابن الجزري أنها رواية قبل وحده عنه . انظر السبعة ٦٤٤ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٩/٢ و ٣٦٥/١ . وقيل أخذ عن القوّاس عن أبي الإخريظ عن إسماعيل بن عبد الله بن القسط عن شبل بن عباد ومعروف بن مشكان عن ابن كثير .
وأما رواية البزي عن ابن كثير فهي القراءة بهمزتين وتسهيل الثانية . انظر التعليق على مذاهبهم في المزمزتين المجتمعتين من كلمة وأولاهما همزة الاستفهام ص ١٧ - ١٨
(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٦٧ - ٤٦٨
(٧) انظر إعراب القرآن ٤٧٤/٣ ، وجمع البيان ٣٢٦/٥ ، والبحر ٣٠٢/٨
(٨) البيتان بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٣/١ ، وجمع البيان ٣٢٦/٥ ، والبيان ٤٥١/٢ ، وابن الشجري ١٦٧/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٢ ، والبحر ٣٠٢/٨ ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٤ ، والحزانة ٣٤٥/٢ ، واللسان (عشا) . والثاني في معاني القرآن للفراء ١٩٨/٢ . ويروى « بت » . ويعشيتها أي يعشي الإبل ، وقوله بعضب أي بسيف قاطع ، أي أقام لها السيف مقام =

بَاتَ يَعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ
يَقْصِدُ فِي أُسُوقِهَا وَجَائِرٍ

٣ أي بَعْضُ بَاتِرٍ قاصِدٍ^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصَرُّكُمْ ﴾^(٣)

[٢٠]

٦ ﴿ مَن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ثان ، و ﴿ الَّذِي ﴾ خبره وقد وُصِلَ
بالمبتدأ والخبر وهو قوله ﴿ هو جنود لكم ﴾ . وقوله ﴿ ينصركم ﴾ صفة
لـ ﴿ جنود ﴾ لأن التكررة توصف بالجملة . [ويجوز أن يكون ﴿ من ﴾ مبتدأ ،
٩ و ﴿ هذا ﴾ خبر له وقد وصف بالموصول وصلته ، و ﴿ ينصركم ﴾ صفة^(٤)
أو خبر آخر]^(٥) .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ ﴾ [٢١]

١٢ ﴿ مَن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ثان ، و ﴿ الَّذِي ﴾ خبره وقد وُصِلَ
بقوله ﴿ يرزقكم ﴾ . [والجملة خبر ﴿ من ﴾]^(٦) .

قوله عز و علا : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي إِيَّاهُ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا

= العشاء ؛ وهذا في نعت رجل كريم بادر يعقر إبله لضيقه . وقوله يقصد إلخ أي بسيف قاطع
يقصد في أسوق إبل تستحق العقر كالنبيب ويجوز في أسوق إبل لانستحق العقر كالحوامل وذوات
النصال ، عن البغدادي .

(١) سها المؤلف فلم يذكر وجه الاستشهاد بالبيت الثاني . والشاهد فيه أنه عطف الاسم وهو قوله
« وجائر » على الفعل المضارع وهو قوله « يقصد » . والتقدير : بعض باترٍ قاصِدٍ وجائرٍ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٢٢٦/٥ . والبيان ٤٥١/٢-٤٥٢ ، والتبيان ١٢٣٣

(٤) كان في ب ، والزيادة منها : صلة ، وهو تحريف . واقتصر العكبري على هذا الوجه في
الإعراب .

فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨﴾ | وبعده ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ [إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ] ﴿١﴾ | ٣٠ |

٢ قال ^(٣) : دخلت الفاء هنا في قوله ﴿ فمن يجير ﴾ وقوله ﴿ فمن يأتيكم ﴾ لأن ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ [^(٣) بمعنى : انتبهوا ، أي : انتبهوا فمن يجير ، وانتبهوا فمن يأتيكم ؛ كما تقول : قم فزيد قائم .

٦ وقد قال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ إلى قوله ﴿ فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ ﴾ [سورة الحج : ٦٣] ، والمعنى : انتبهوا للأرض فتصبح .

٩ قال ^(١) : ولا يكون الفاء جواب الشرط ^(٥) ، وإنما جواب الشرط مدلول ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ . قال : وإن شئت كانت الفاء زيادة / ، مثلها في قوله ﴿ فَلَا تَحْبَبَّهٖمْ ﴾ ^(٦) [سورة آل عمران : ١٨٨] ، ويكون الاستفهام ساداً مسدداً مفعولياً ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ كقولهم ^(٧) : أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَافَعَلَ ^(٨) . وهذا من دقائقه ^(٢) أيضاً .

(١) انظر مجمع البيان ٢٢٩/٥ - ٣٣٠ ، والبيان ٤٥٢/٢ ، والبحر ٣٠٤/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٤٧/٢ ، والخلييات ٧٨ ، والمفني ٢١٧

(٢) يريد أبا علي الفارسي . ولم أصب ما نقله المؤلف من كلامه . ولأبي علي في الخلييات ٧٨ كلام نحو هذا .

(٣) زيادة من ي و ب . وفي ب : « ... في قوله يجير يأتيكم » وفيها سقط .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩١٣ - ٩١٤

(٥) ذهب إلى أنه جواب الشرط مكي وأبو حيان وابن هشام ، وليس كذلك .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٠٢ - ٢٠٣

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ - ٢٨٠

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٦١ ، وسر الصناعة ٣١١ ، والمصادر السالفة في ذكر مصادر الكلام على « أَرَأَيْتَكَ » ٣٩٦ - ٣٩٧

و﴿ غَوْرًا ﴾^(١) بمعنى « غائر »^(٢) . وإن شئت : ذا غَوْر^(٣) .
ورُوي عن عاصم ﴿ غَوْرًا ﴾^(٤) وهو كـ « غَوْر » لغتان .

-
- (١) انظر شرح اللمع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٤ ، ولفراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٦/٣-٤٧٧ ، ومجمع البيان ٣٣٠/٥ ، والبيان ٤٥٢/٢ ، والكامل ١٥٦ ، ١٣٥٦ ، والعضديات ٤ ، والحلييات ٩٧ ، ٣٠٥ ، والخصائص ١٨٩/٣ ، وابن الشجري ٥٤/١ ، ٦١ ، ٧٠ ، ١٦٤ ، ولفني ٥٢٩ ، وما سلف ٧٦١
- (٢) وهو قول الفراء والمبرد وابن جني ، وأجازه النحاس ومن وافقه .
- (٣) أجازه النحاس ومن وافقه .
- (٤) هـ هذه قراءة شاذة عزيت إلى البرجمي عن أبي بكر عن عاصم ، انظر مجمع البيان ٤٦٩٣-٤٧٠ ، والبحر ١٢٩/٦

سورة القلم

قوله عز وعلا : ﴿ نَ وَالْقَلَمِ ﴾ ^(١) [١]
 بإظهار النون من ﴿ نَ ﴾ وإخفائها ^(٢) . فالإظهار لكون الحرف منفصلاً مما
 بعدها . وهي في نيّة الوقف عليها لانفصالها ، بدلالة التقاء الساكنين من
 [قوله] ^(٣) « صاڈ » ، ومن قوله « لامٌ » ، ومن قوله « كافٌ » ^(٤) .

ووجه الإخفاء لأنها قد جاءت وهي في حكم الاتصال ، قال عزّ من قائل
 ﴿ اَلَمْ . اَللّٰهُ ﴾ ^(٥) [سورة آل عمران : ١ - ٢] بفتح الميم الثانية لكونها متصلة باللام .
 وفي هذا الفصل سهوٌ في كتاب ^(٦) أبي عليّ لأنه قال حيث قلنا « مما بعدها » :
 مما قبلها .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ بِأَيِّكُمْ اَلْمَفْتُونُ ﴾ [٦]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٢/٣ . وإعراب القرآن ٤٧٨/٢ - ٤٧٩ ، والحجة ٢٨٦/٤ خم ، والبحر

(٢) أي إدغامها . وأخفأها الكسائي وهشام عن ابن عامر ، واختلف عن ورش وابن ذكوان وأبي

بكر فروي عنهم إخفأؤها وإظهارها ، وقرأ الباكون بإظهار . انظر السبعة ٦٤٦ ،

والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٢٨٦/٢ ، ١٨ ، والمبسوط ٣٦٨ - ٣٦٩

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) قوله : « صاڈ » في أول سورة ص : ١ ، و « لامٌ » في أول سورة البقرة ﴿ اَلَمْ ﴾ [١] ،

و « كافٌ » في أول سورة الكهف ﴿ كهيعص ﴾ [١] .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٠٩

(٦) يريد « الحجة » ، قال أبو علي : « وإذا كانت موقوفة بدلالة اجتماع الساكنين فيها نحو « لامٌ »

« كافٌ » « صاڈ » كانت في تقدير الانفصال مما قبلها ... » اهـ . والقول ما قال المؤلف .

(٧) انظر الجواهر ٦٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٥ ، وللغزالي ١٧٣/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٢/٣ ، =

أي : بأيكم الفتنة^(١) . فالمفتون مفعول في اللفظ يراد به الفتنة . وقال قوم : بل الباء زائدة ، أي أيكم المفتون أي المجنون^(٢) .

٣ قوله عز وجل : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾ [١٩١]^(٣)

أي : أن لو تدهن ، فأضمر « أن » ، و « لو » زيادة^(٤) ؛ وقد تقدّم في أي حجة^(٥) .

٦ [قوله تعالى]^(٦) : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [١١٤]^(٧)

التقدير : لأن كان ذا مال وبنين^(٨) . وما يتعلق به اللام أيضاً محذوف ، أي يجحد ويكفر وينكر^(٩) .

= مجمع البيان ٣٢٢/٥ ، والبيان ٤٥٣/٢ ، والبحر ٣٠٩/٨ ، وتفسير الطبري ١٢/٢٩ - ١٤ ، والقرطبي ٢٢٩/١٨ ، وابن كثير ٢١٦/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٢٦/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٧٧ ، والمسائل المنشورة ٥٧ ، والبصريات ١٦٥ ، وابن يعيش ٥٠/٦ ، ٥٣ ، و ٢٢/٨ ، والمغني ١٤٨ ، والمجمع ٢٣٥/٢

(١) عن ابن عباس والحسن والضحاك ، وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما ، واختاره الطبري .

(٢) عن قتادة ، وهو قول أبي عبيدة والأخفش .

(٣) انظر الجواهر ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ٤٨٣/٣ ، والبحر ٣٠٩/٨ ، والكتاب ٤٢٢/٨ ، والكمال ١٢٨١ ، والأصول ١٨٦/٢ ، والبغداديات ٩٣ ، وابن يعيش ٣٦/٧ ، ٣٨ ، و ١١/٩ ، والمغني ٣٥٠ ، ٦٢٣ ، والمجمع ٢٨٠/١ و ٢٧٩/٥

(٤) هذا شيء انفرد به ، انظر ماعلقناه عليه ص ٧٩

(٥) انظر ما سلف ٧٨ ، ٨٧ ، ٦٥٩

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر الجواهر ١١٤-١١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٥/٣ ، والحجة ٣٩٠/٤-٢٩٢ خم ، ومجمع البيان ٣٢١/٥ ، والبيان ٤٥٣/٢ ، والبحر ٣١٠/٨ ، والكتاب ٤٧٦/١ . وسياق الآيات ﴿ وَلَا تَطْعَ كُلَّ حَلَاْفٍ مَّهِينٍ [١٠] ... عتَلْ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ [١٢] أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ [١٤] إِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِ آيَاتِنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأُولِينَ ﴾ .

(٨) هذا قول الخليل والفراء وأبي علي . وقدره النحاس « بأن كان » وهو أحد قولي أبي علي في التذكرة .

(٩) هذا قول أبي علي ومن وافقه . ونحوه قول النحاس في توجيه القراءة بالاستفهام « لأن كان ذا

فإن قلت : فلم لا تعلقه بقوله ﴿ عَتَلٌ ﴾ ^(١) [١٣] ؟ قلنا : لأنه قد وُصِفَ بقوله ﴿ زَنِيمٌ ﴾ [١٣] ، وقد قال ^(٢) : « هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً » ممتنع .

فإن قلت : فلم لا تعلقه بقوله ﴿ قال أساطيرُ الأولين ﴾ [١٥] ؟ فإنَّ ما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبله ^(٣) .

فإذاً وجب أن يكون اللام من صلة مضمرة في القراءتين جميعاً - أعني القراءة بالاستفهام وترك الاستفهام ^(٤) . [قال : في كلا القراءتين لا بد وأن ^(٥) يقدر دخول اللام على « أنْ » إذا كان استفهاماً وتقديره : لأن كان ، وإذا كان خبراً فالتقدير : لأن] ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ ^(٧) [٢٠]
أي كالشيء المصروم . « فعييل » بمعنى « مفعول » ، ولهذا لم يقل

= سال وينين يكفر أو تطيعه » . وهو عند الفراء ومن وافقه متعلق بـ ﴿ ولا تطع كل حلاف ﴾ .

(١) أجاز أبو علي في « التذكرة » فيما نقل منها للؤلف في الجواهر تعليقه بـ « عتل » مع نصه على أن ما يعمل عمل الفعل إذا وصف لم يعمل عمله وزعم أن ذلك لبعده من شبه الاسم .

(٢) يريد سيوييه . قال في الكتاب ٢٣١/١ : « ألا ترى أنك لو قلت مررت بضارب ظريف زيداً وهذا ضارب عاقل أباه = كان قبيحاً ، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء لأنك إنما تبدئ بالاسم ثم تصفه » اهـ . وانظر الجواهر ١١٥

(٣) أخذه من أبي علي أيضاً . ولا يجوز أيضاً أن يتعلق بـ « تتلى » لأنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله ، عن أبي علي .

(٤) قرأ ﴿ أن ﴾ حمزتين على الاستفهام حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ ابن عامر ﴿ أن ﴾ بهمزة ومدة . وقرأ الباقون ﴿ أن ﴾ على الخبر . انظر السبعة ٦٤٦ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٢٨٩/٢ و ٣٦٧/١

(٥) قوله « لا بد وأن » سلف له مثله ٨٤٣ ، فانظر التعليق ثمة .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٤٨٦/٢ ، ومجمع البيان ٣٣٥-٣٣٦ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ١٢٢/٨

- « كالصريمة »^(١) . فهذا كقولهم « كفَّ خَصِيبٌ » و « لِحْيَةٌ دَهِينٌ » .
- [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَغَدَّوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ ﴾ [٢٥]
- ٣ الجار في موضع الحال ، والتقدير : وغدوا^(٤) حاردين قادرين .
- وقد فسروا « حُرْدًا » بشيئين : بقصد وبغضب^(٥) . والقصد أولى ، لأن الذي بمعنى الغضب الأشهر فيه تحريك العين وإن كان قد جاء إسكانه^(٦) .
- ٦ قوله عز وعلا : ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ . إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَحْيِرُونَ ﴾^(٧) [٣٧-٣٨]
- كسرت ﴿ إِنَّ ﴾ لمكان اللام^(٨) في ﴿ لَمَّا ﴾ ، ولولاها^(٩) لوجب فتحها ؛ لأنها مفعولة ﴿ تدرسون ﴾ . فلا يوهنك الكسر^(١٠) الوقف على ما قبلها والبتداية بها : فهذا كقولهم : علمت إن في الدار لزيداً .

- (١) هذا يستتب له إذا كان معنى ﴿ كالصريم ﴾ صرم جميع ثمارها ، وهو معنى قول الثوري والجبائي . فأما على قول من ذهب إلى أن الصريم الليل ، وهو ما روي عن ابن عباس وغيره ، فلا وجه لقوله « ولهذا ... » . وقيل غير ذلك . (٢) زيادة من ب .
- (٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٧/٣ ، ومجمع البيان ٣٣٦/٥-٣٣٧ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٣-٣١٢/٨ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢٩-٣١ ، والقرطبي ٢٤٢/١٨ ، وابن كثير ٢٢٢/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٣٠/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٧٩
- (٤) في الأصل وي : فغدوا .
- (٥) تفسير الحرد بالقصد قول ابن عباس ومجاهد وعكرمة ، وأجازه أبو عبيدة والفراء وغيرهما واختاره الطبري . وتفسيره بالغضب قول السدي وسفيان ، وأجازه أبو عبيدة ومن وافقه . وقيل هو للمنع ، عن أبي عبيدة وابن قتيبة . وقيل : هو الجد ، عن قتادة ومجاهد والفراء .
- (٦) انظر الزاهر ٥٥٢/١-٥٥٤ ، وأمالي القالي ٧/١-٨ ، واللسان (حرد) .
- (٧) انظر إعراب القرآن ٤٨٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٢٨/٥ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٥/٨ ، والقطع ٧٢٧ ، ومنار الهدى ٢٨٧ ، والمفني ٥٤٠
- (٨) انظر ما سلف من التعليق على كسر إن مع اللام ٣٥٦
- (٩) انظر ما سلف من التعليق على « لولاها » ٢١٤
- (١٠) هكذا في الأصل ، وفي ي وب « كسر إن » .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِاللِّغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾ ^(٢) [٣٩]
 إن شئت كان كما قبله .

وإن شئت قلت : كُسرَتْ لأنَّ ما قبله يمينٌ ، وهي تُكسر في جواب القسم .

١/١٣٧ / ورؤي عن الحسن ^(٣) ﴿ بالغة ﴾ بالنصب . فهذا يدل على قول الأخفش /
 من ارتفاع ﴿ أيمان ﴾ بالظرف ^(٤) ، لأنَّ المبتدأ لا يجيء منه الحال ^(٥) . ولكنَّه
 ربّما يقول المحتج عن صاحب الكتاب ^(٦) : إنَّ الحال من الضمير الذي في الظرف .
 وهو قوله ﴿ لكم ﴾ ^(٧) .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ لِيُزَلِّقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(٩) [٥١]
 بضمّ الياء وفتحها ^(١٠) ، لغتان حستان ، والضمُّ أفصح ^(١١) ، وعليه الجمهور .

(١) زيادة مي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ ، وإعراب القرآن ٤٨٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٢٨/٥ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٢١٥/٨

(٣) انظر المصادر السالفة ، وشواذ ابن خالويه ١٦٠ ، والمجتبى ٣٢٥/٢-٣٢٦ ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى زيد بن علي .

(٤) سلف التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٢

(٥) أجاز ابن جني أن يكون حالاً من ﴿ أيمان ﴾ . وقد أجاز سيويوه مجيء الحال من المبتدأ ، انظر الكتاب ٢٦١/٨-٢٦٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١٨/١ ، والمجمع ٢١/٤-٢٣

(٦) يريد ما يذهب إليه سيويوه ومن وافقه في ارتفاع أيمان بالابتداء .

(٧) أجازة ابن جني ، وأجاز أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ علينا ﴾ وهو قول النحاس ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أن بالغة منصوب على المصدر أي حقاً .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤٩٤/٣ ، والحجة ٣٩٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٤٠/٥ ، والبيان ٤٥٥/٢ ، والبحر ٣٠٧/٨ . وكان في الأصل : ليُزَلِّقوكم ، وهو خطأ .

(١٠) قرأ بفتحها نافع وحده ، وقرأ الياقون بعضها . انظر السبعة ٦٤٧ ، والتبشير ٢١٣ ، والنشر ٢٨٩/٢

(١١) كتاتهما فصيحة مموعة ، فلا معنى لقوله أفصح .

سورة الحاقة

قوله عز و علا : ﴿ قَامًا تَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ ^(١) [٥]
 إن شئت كانت « الطاغية » الطغيان ^(٢) ، « فاعلة » بمعنى المصدر ،
 ك « العاقبة » و « العافية » و « الخائنة » و « الكاذبة » و « الخالصة » ^(٣) .
 وإن شئت كان التقدير : فأما ثمود فأهلكوا بالصيحة الطاغية ^(٤) ،
 أو بالريح ^(٥) الطاغية ، أو بذنب النفس الطاغية ^(٦) ؛ فحذف الموصوف وأقام
 الصفة مقامه .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ فَبَلِّغْ لَهُ تَرَى لَهْمٌ مِّنْ بَاقِيَةٍ ﴾ ^(٨) [٨]
 وجاء عن أبي عمرو ^(٩) إدغام اللام في التاء في موضعين : في سورة الملك ^(١٠) ،

(١) انظر الجواهر ٢٩٨-٢٩٩ ، وإعراب القرآن ٤٩٥/٣-٤٩٦ ، وجمع البيان ٢٤٣/٥ ، والبيان ٤٥٦/٢ ، والبحر ٣٢١/٨ ، وتفسير الطبري ٣١/٢٩ ، والقرطبي ٢٥٨/١٨ ، وابن كثير ٢٣٥/٨ ، وجمع التفسير ٢٤٢/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٧/٢ . وكان في النسخ « وأما » هنا وفي الطرد . والتلاوة بالفاء .

(٢) عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد والحسن وأبي عبيدة .

(٣) انظر ما سلف ٣٤٣ ، ٧٣٢ ، ١١٠٠ ، ١١٤٨ ، ١٢٩٨ ، ١٣١٣

(٤) عن قتادة والجبائي وأبي مسلم ، واختاره الطبري والنحاس ومن وافقها .

(٥) هذا سهو ، فإني أهلكت بالريح هي عاد لا ثمود ، قال تعالى : ﴿ وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية ﴾ [٦] .

(٦) هذا قريب من قول مجاهد : أهلكوا بالذنوب الطاغية .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر البيان ٤٥٧/٢

(٩) انظر السبعة ١٢٠ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٦/٢-٨ ، والمبسوط ٩٧-١٠٢

(١٠) في قوله تعالى : ﴿ فَبَلِّغْ لَهُ تَرَى لَهْمٌ مِّنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [سورة الملك : ٣] .

وهنا . فزعم أحمد بن موسى^(١) أن ذلك لأثر^(٢) بَلَّغَهُ عن ابن عباس .

فأما علي^(٣) فإنه يدغمه في هذا وغيره^(٤) ، نحو ﴿ هَلْ تُجْرُونَ ﴾ [سورة النمل : ١٠] ، و ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ﴾ [سورة الأعلى : ١٦] ، وغير ذلك ؛ لأن اللام قريبة المخرج من التاء .

فإذا جاز إدغامها في « الشين » في نحو قوله^(٥) :

... .. هَلْ شَيْءٌ بِكَفِّكَ لِائِقٍ^(٦)

وإدغامها في « السين » نحو ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ [سورة يوسف : ١٨] ، وإدغامها في « الصاد » نحو ﴿ بَلْ ضَلُّوا ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٨] ، وفي « الطاء » نحو ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ ﴾ [سورة الفتح : ١٢] ، وفي « الراء » [نحو^(٧) ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ [سورة المطففين : ١٤] عند الجمهور

(١) هو ابن مجاهد ، ولم أجد ماحكاه للمؤلف عنه .

(٢) في الأصل : ذلك الأثر ، والصواب من ي و ب .

(٣) هو الكسائي .

(٤) أدغم الكسائي لام « هل » و « بل » في ثمانية أحرف وهي : التاء والتاء والسين والزاي والطاء والطاء والصاد والنون ، وأدغمها حمزة في التاء والتاء والسين ، وروي إدغامها في الطاء عن سليم عن حمزة ، وأدغمها هشام عن ابن عامر في التاء والتاء والسين والزاي والطاء والطاء . انظر

السبعة ١١١-١٢٥ ، والتيسير ٤٣/٢ ، والنشر ٦/٢-٨ ، والمبسوط ٩٧-١٠٢ .

(٥) وهو طريف بن تميم المنبري . والبيت له في الكتاب ٤١٧/٢ ، والأصول ٤٢١/٢ ،

واللغات ١٥٥ ، والممتع ٦٩٤ . وفي ابن السيرافي ٤١٧/٢ « طريف بن ربيعة » ، وفي ابن يعيش

١٤١/١٠-١٤٢ « تميم بن طريف » . وهو بلا نسبة في الحجة ٤٥١/٤ خم ، وسر الصناعة ٣٤٨ ،

والمخصص ٢١/٦ . وجمع البيان ٤٥٤/٥ ، واللسان (ليق) .

(٦) البيت بتمامه :

تقول إذا استهلكت مالا للذة فكيفه هل

فكيفية : امرأته . ولائق : لازم لازق .

(٧) زيادة من ي و ب .

سوى حَفْص والحلواني^(١) = فما ظَنُّكَ بِـ « التاء » ؟

قوله عز وعلا : ﴿ فَإِذَا تَفِغَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [١١٣]^(٢)
 وَصِفَتْ ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ بـ ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ ، وهي لا تكون إلا مرة . فهذا كقوله
 ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [سورة النحل : ٥١] ، وكقوله ﴿ وَمِنَاةَ الثَّالِثَةَ
 الْأُخْرَى ﴾ [سورة النجم : ٢٠] ، وكقولهم^(٥) « أمس الدَّابِر » و « أمس المُدْبِر » .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ [١١٩]^(٧)
 ﴿ كِتَابِيَهٗ ﴾ منصوب بقوله ﴿ اقْرَؤُوا ﴾ .

ووقف حمزة على ﴿ هَاؤُمْ ﴾^(٨) ، وابتدأ ﴿ اقْرَؤُوا ﴾ إعلاماً منه أنه
 لا يذهب إلى إعمال الأول في هذا الباب ، وإِنَّمَا العمل للثاني^(٩) .

[قوله تعالى]^(١٠) : ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَهْنَا حَمِيمٌ ﴾ [٣٥]^(١١)

(١) أظهر اللام عند الراء حفص عن عاصم والحلواني عن قالون عن نافع ، انظر المبسوط ١٠٢ ،
 ٤٦٧ . ولم يذكر الحلواني في السبعة ٦٧٥ ، ولا التيسير ٢٢٠ ، ولا النشر ٣٩٩/٢ و ٤٢٥/١-٤٢٦ .
 لكن ذكر ابن مجاهد أن المسيبي روى عن أبيه عن نافع الإظهار .

(٢) انظر الجواهر ٢٤ ، وشرح الملح اللوح ١/٣٩ ، والبيان ٤٥٧/٢ ، والبحر ٢٢٢/٨ ، والأصول ١٦٨/١
 و ٢٩٧/٢ ، والخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٣-٤٨-٤٧/٢ ، و ٣٢/٦ ، والمغني ١٠٠ ، والهمع
 ٢٦٩/٢

(٣) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٤ ، وإعراب القرآن ٢١٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٥/٣ ، والبيان
 ٧٨/٢ ، والبحر ٥١٠/٥ ، والخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٩١

(٥) انظر ما سلف ١٢٩١ (٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر شرح الملح اللوح ١/١١٨ ، ومجمع البيان ٣٤٥/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٢٢٥/٨ ،
 والإيضاح ٦٦ ، والبصريات ١١٤ ، وابن يعيش ٧٨/١ ، والهمع ١٤١/٥

(٨) لم أجد هذا الوقف حمزة . وذكر صاحب منار الهدى ٢٨٨ أن الوقف على ﴿ هَاؤُمْ ﴾ حسن .

(٩) إعمال العامل الثاني هو قول البصريين وإعمال العامل الأول هو قول الكوفيين ، وهو ما يسمى
 بالتنازع ، وقد سلف بسط التعليق عليه ٣٦٧

(١٠) انظر مجمع البيان ٢٤٧/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٣٢٧/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٢٢/١٨

الجار خبر ﴿ ليس ﴾ ليصح قوله ﴿ ولا طعام ﴾ [٣٥] أي ولا له طعام .
ولا يكون ﴿ ههنا ﴾ الخبر ، لأنه يصير التقدير : ولا طعام ههنا إلا من
غسلين . وهذا غير جائز إذ هنا طعام غير غسلين ^(١) .

ولا يكون ﴿ اليوم ﴾ خبراً لأن « حمياً » جثة ، وظرف الزمان لا يكون
خبراً عن الجثة ^(٢) .

قوله عز وعلا : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ . وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴾ ^(٣)

[٣٧-٣٨]

هذا ونحوه ^(٤) حمله الأكثرون على صلة ^(٥) ﴿ لا ﴾ . وحمله آخرون على أنّ
« لا » نفي لما أدعوه وأنه لا يبعث ، فقيل لهم : لا ، أي ليس الأمر كما تدعون ثم
قال ﴿ أقسم بما تبصرون ﴾ ^(٦) .

(١) منع أبو حيان أن يكون « ههنا » الخبر من وجه آخر ، قال : « إذا جعلنا الخبر « ههنا » كان
« له » و « اليوم » متعلقين بما تعلق به الخبر وهو العامل في « ههنا » وهو عامل معنوي
فلا يتقدم معموله عليه » اهـ . وما ذكره المؤلف ذكره المهدي والقرطبي ، واعترض عليه
أبو حيان ، وليس ما قاله في ذلك بشي .

(٢) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٣) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، وجمع البيان ٢٤٩/٥ ، والبحر ٢٢٨/٨ ، وتفسير الطبري ٤١٧/٢٩ ،
والقرطبي ٢٧٤/١٨ ، وابن كثير ٢٤٤/٨ ، وجمع التفاسير ٣٥٠/٦

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ [سورة القيامة : ١] وسيأتي الكلام عليها ١٤٠٢ ، ونحو
قوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾ [سورة الواقعة : ٧٥] انظر الكلام عليها في جمع البيان
٢٢٦/٥ ، وتفسير الطبري ١١٧/٢٧-١١٨ ، والقرطبي ٢٢٣/١٧ ، وابن كثير ٢٠٨-٢١ ، وجمع
التفاسير ١٦٥/٦

(٥) يريد على زيادة لا . وقد عزي هذا القول إلى سعيد بن جبير ، وصرح القرطبي أنه قول أكثر
المفسرين ، واختاره النحاس . والصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ،
انظر ما سلف ٢٨

(٦) عزي هذا القول إلى قتادة والفراء . وقيل « لا » نفي للقسم ومعناه لا يحتاج إلى القسم لوضوح
الأمر ، فهنا أظهر من أن يحتاج في إثباته إلى قسم ، عن أبي مسلم ومن وافقه ، وهو الظاهر .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ قَلِيلًا مَا تَوْمِنُونَ ﴾ [٤١] ^(٢)
 أي إيماناً قليلاً تؤمنون . وكذا قوله ﴿ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [٤٢] أي
 تذكراً قليلاً تذكرون .

٣

ف ﴿ ما ﴾ صلة زائدة ^(٣) . واتصاب « قليل » لأنه صفة موصوف محذوف .

ثم قال : ﴿ تَنْزِيلٌ ﴾ ^(٤) [٤٣]

أي هذا تنزيل . ومن قال ﴿ تنزيلاً ﴾ ^(٥) فنصب نصبه
 ب ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ ، / أو ب « نزلنا » مضمراً .

٦
 ٢/١٣٧

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [٤٧]

٩ ﴿ من أحد ﴾ في موضع اسم ﴿ ما ﴾ [و] ^(٧) ﴿ حاجزين ﴾ خبر ، وجاء
 مجموعاً لأن « أحداً بمنزلة الجمع . ولم يُبْطِلْ عَمَلَ « ما » ^(٨) قوله ﴿ منكم ﴾ ، لأنه
 ظرف ، والفصل بالظرف في هذا الباب كلافصل .

١٢ وإن أخذت بالتميية كان ﴿ منكم ﴾ خبراً ، و ﴿ حاجزين ﴾ وصف لـ ﴿ أحد ﴾ .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، وجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبحر ٢٢٨/٨

(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف
 من التعليق ص ٢٨

(٤) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٣٢٩/٨

(٥) هذه قراءة شاذة عزها أبو حيان إلى أبي السمال .

(٦) انظر الجواهر ١١١ ، ١٧٩ ، ٣٠٧ ، ٣٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٧ ، ولفراء ١٨٣/٣ ،

وإعراب القرآن ٥٠٢/٣ ، وجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ - ٤٥٩ ، والبحر ٢٢٩/٨ ، ومجاز

القرآن ٢٦٨/٢ ، وللمقتضب ٢٥٢/٣ ، والعضديات ٣٢ ، والبصريات ٣٠٩ ، وابن يعيش ٢١/٦

(٧) « ما » الحجازية تعمل بأربعة شروط : أن يؤخر الخبر ، وألا تدخل « إن » على اسمها ، وألا
 يقترن الخبر ب « إلا » ، وألا يليها معمول الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، انظر شتور
 الذهب ٢٥١ - ٢٥٢ ، والمطح ١١٠/٢ - ١١٤ وغيرهما .

سورة المعارج

قوله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١) [٤]

﴿ خمسين ﴾ نصب خبر ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ ألف ﴾ نصب على التمييز .
و ﴿ سنة ﴾ جر بالإضافة ، و « كان » مع اسمه وخبره في موضع جر صفة
﴿ يوم ﴾ .

وفي الأخرى ﴿ كان مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [سورة السجدة : ٥] فيظنّ المتوهم أنّ
« خمسين » زيادة ههنا ، وهو جهلّ منه ؛ لأنّ في ذلك اليوم مواقف ^(٢) مختلفة
وأوقاتاً يكون ^(٣) مقدار بعضها ألف سنة ومقدار بعضها خمسين ألف سنة .

ويكون على المؤمن أقلّ منه على الكافر ، لأن من صعبّ عليه الوقت كان
كأنّه أطول عليه من سهل أمره ، وقد ورد ذلك في أشعارهم ، قال ^(٤) :

يَطْوِلُ الْيَوْمُ لِأَلْقَاكِ فِيهِ وَحَوْلٌ نَلْتَقِي فِيهِ قَصِيرٌ

(١) انظر تأويلها في مجمع البيان ٣٥٣/٥ ، والبيان ٤٦٠/٢ ، والبحر ٣٣٣/٨ ، وتفسير الطبري

٤٦-٤٤/٢٩ ، والقرطبي ٢٨١/١٨-٢٨٢ ، وابن كثير ٢٤٨/٨-٢٥١ ، ومجمع التفسير ٣٥٤/٦-٣٥٥

(٢) في الأصل : مواقع ، والصواب من ي وب . وقد سلف نحو هذه العبارة ١٢٠٦ - ١٣٠٧

(٣) في الأصل : وأوقات تكون ، وهو خطأ .

(٤) سليمان بن أبي دبال الخزازي كما في ديوان الحماسة بشرح الرزوقي ١٣٥٢ ، والتبريزي ١٦٧/٢ ،

وينسب إلى جميل في أمالي القاضي ٢٠٢/١ ، وانظر ديوانه ٩٩ . وذكر البكري في سبط اللآلي

٤٨٤-٤٨٥ أنه يروى لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ولأبي سعيدة الأسلمي (٤)

وانظر تخريج العلامة الميني له في سبط اللآلي ٣١٢

وفي شعر جرير (١) :

وَيَوْمٍ كَلَّهَامِ الْحَبَّارِيِّ لَهْوَتَهُ

وفي شعر شاعرهم (٢) :

... .. وَلَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ

قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً ﴾ (٣) [١١٠]

٦ أي حميم عن حميمه ، كما قال : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٤] . ومن فَتَحَ وقال ﴿ وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً ﴾ فهو كقوله ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُعْنِيهِ ﴾ [سورة عبس : ٢٧] .

٩ [قوله تعالى] (٤) : ﴿ يُبْصِرُونََّهُمْ ﴾ (٥) [١١]

(١) ذيل ديوانه ق ١٤/٢٨ ج ٩٦٤/٢ وروايته :

ويوم كإيهام القطاة مزَّين إلى صباح غالب لي باطله

وانظر النقائص ٦٢١ ، وهو على هذه الرواية في المستقصى ٢٨٢/٢ . ويضرب المثل بقصر إيهام القطاة والحبَّاري فيقال : أقصر من إيهام القطاة وإيهام الحبَّاري ، انظر الدرّة الفاخرة ٣٥١/٢ ، وجمهرة الأمثال ١١٥/٢ ، والمستقصى ٢٨٢/٢

(٢) يريد المتنبي ، ديوانه ق ١/١٨٧ ج ٩٥/٢ ، وقامه :

ليالي بعد الظاعنين شكول طـــــــــــــــــوالٌ وليـــــــــــــــــلٌ

وكان قوله « شاعرهم » يقابل ذكر ابن جني للمتنبي بـ « شاعرنا » ، انظر الخصائص ٢٤/١ ، ٢٣٩ و ٤٠٣/٢ و ٢٤١/٣

(٣) انظر الجواهر ٤٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤/٣ ، والحجة ٣٩٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٥١/٥ ،

والبيان ٤٦٠/٢ ، والبحر ٢٣٤/٨ ، والبغداديات ٢٧٧ ، وتكملة الإيضاح ١٨٦ وضمّ الياء من « يُسْأَلُ » قراءة البري عن ابن كثير كما في السبعة ٦٥٠ ، والمبسوط ٤٤٦ . وفي الرواية عنه اختلاف فروي عنه الضم ، وروي عنه الفتح وهي قراءة باقي السبعة وهي رواية الداني فلم يذكر في هذا الحرف اختلافاً في كتابه التيسير ، انظر النشر ٣٩٠/٢

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر إعراب القرآن ٥٠٦/٣ ، والحجة ٣٩٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٥١/٥ ، والبحر ٣٣٤/٨

أي يُبَيِّنُ الحَمِيمَ حَمِيهِ ، وَكُنِيَ بِالْحَمِيمِ عَنِ الْجَمْعِ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ إِنَّهَا لَطْمَىٌ . نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى ﴾ [١٦-١٥]

بالرفع والنصب ^(٢) . فالرفع على الأوجه الأربعة المتقدم ذكرها في غير موضع ^(٤) . والنصب بإضمار فعل على تقدير : إنها لطمى أعنيها ^(٥) نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى .

قال أبو علي ^(٦) : ولا أحمله على الحال ، لأنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال . فإن قلت : ﴿ لَطْمَىٌ ﴾ بمعنى متلظية ، فكأنه : إنها متلظية نزاعة ، فيكون حالاً من الضمير في ﴿ لَطْمَىٌ ﴾ = فالجواب : إن هذا غير سائغ ، لأن ﴿ لَطْمَىٌ ﴾ لا ينصرف للتعريف والتأنيث ، وإذا لم ينصرف للتعريف [والتأنيث] ^(٧) فقد خرج من الوصفية وصار اسماً محضاً عاماً فلا يصح إعماله في الحال ؛ فوجب ألا يجوز كون ﴿ نَزَاعَةٌ ﴾ حالاً من الضمير فيها .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٧-٥٠٦/٢ ، والحجة ٣٩٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٥٤/٥ ، والبيان ٤٦١-٤٦٠/٢ ، والبحر ٣٣٤/٨ ، والكشاف ١٥٨/٤ ، والتبيان ١٢٤٠ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٨-٧٥٧/٢ ، والكتاب ٢٥٨/١ ، وأبن يعيش ٥٨/٢

(٣) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٦٥٠-٦٥١ ، والتبشير ٢١٤ ، والنشر ٣٩٠/٢

(٤) انظر ذكرها في الكلام على قوله تعالى ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ [سورة هود : ٧٢] ص ٥٨٠ في توجيه قراءة الرفع ، وفي الكلام على قوله تعالى ﴿ ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا ﴾ [سورة الكهف : ١٠٦] ص ٧٧٨ . وانظر المصادر السالفة .

(٥) كذا قدره أبو علي . وإذا حمل هذا التقدير على ظاهره كان « نزاعة » حالاً . والظاهر أن الوجه أن يكون منصوباً على الاختصاص بعمل مضر تقديره « أعني » ، انظر الكشاف والتبيان والبحر .

(٦) في الحجة ، وقد حكى المؤلف كلامه بعناه .

(٧) زيادة من ب .

ثم قال : وإن ذهبت بـ « لظى » مذهب « الحارث » و « العباس » وما بقي فيه بعد التسمية رائحة الصفة = جاز كون ﴿ نزاعة ﴾ حالاً من الضمير فيه كما جاز دخول اللام عليه^(١) .

٣

ويجوز أن تكون الحال حالاً مؤكدة^(٢) ، كقوله ﴿ وهو الحق مُصَدِّقاً ﴾^(٣) [سورة البقرة : ٩١] فيكون العامل في الحال معنى الجملة .

٦ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾^(٤) [٢١-١٩]

العامل في ﴿ إذا ﴾ الأولى معنى « هَلُوع »^(٥) ، وفي الثانية معنى « مَنُوع » ، والتقدير : جزوعاً إذا مسه الشرُّ ، ومنوعاً إذا مسه الخير ، فوقع الفصل بين الواو وبين المعطوف بالظرف ، وهو كثير ، وإن كان قد كره ذلك^(٦) .

[قوله تعالى^(٧) : ﴿ قَمًا لِلَّذِينَ / كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾^(٨)] ١/١٣٨

١٢ ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، واللام خبره ، وفيه ضميره . فأما ﴿ قبلك ﴾

(١) انتهت حكاية معنى قول أبي علي .

(٢) أجازته مكى والزخشرى والعكبرى وأبو حيان .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٩٧٦ وذكر مصادر الكلام عليها هناك .

(٤) انظر البيان ٤٦١/٢ ، والتبيان ١٢٤٠

(٥) عند العكبرى أن العامل فيها « جزوع » .

(٦) الظاهر أنه يريد أن سبويه كره الفصل بين الواو والمعطوف ، وقد سلف له ١٣٥٨ أن نقل عن أبي علي كراهة سبويه ذلك ، وقد سلف تحقيقنا أن سبويه لم ينص إلا على المجرور وليس له كلام في المرفوع والمنصوب ، انظر ما سلف ٩٩ ، ٥٥٨ ، ٥٨٠ ، ١٢٣٦ ، ١٣٥٨ ، وانظر ما قلناه في الفصل بين الواو والمعطوف المجرور أيضاً .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٢٦٢-٢٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٨ ، وإعراب القرآن ٥٠٩/٣ ، وجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٩/٢ ، والتبيان ١٢٤١ ، وابن الشجري

فحال من الواو في ﴿ كفروا ﴾ أو من الجرور على تقدير : فهاهم ثابتين قبلك .
ويكون ﴿ مهطعين ﴾ حالاً بعد حال .

وقوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ ﴾ ^(١) [٣٧]

تقديره : عزين عن اليمين وعن الشمال . فهو حال بعد حال ^(٢) .

ومن رأى وَصَفَ الحال كان ﴿ عزين ﴾ صفة لـ ﴿ مهطعين ﴾ .

ويجوز أن يكون ﴿ عزين ﴾ حالاً من الضمير في مهطعين .

ويجوز أن يكون ﴿ مهطعين ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ قبلك ﴾ .

ويجوز في ﴿ قبلك ﴾ أن يكون ظرفاً للام ، وأن يكون ظرفاً

لـ ﴿ مهطعين ﴾ ^(٣) .

ويجوز ^(٤) أن يتعلق ﴿ عن اليمين ﴾ بضمير أيضاً في موضع الحال أو صفة

لـ ﴿ مهطعين ﴾ وأن يكون صلة [لـ] ^(٥) ﴿ عزين ﴾ .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٦) [٣٩]

أي من أجل ما يعلمون ^(٧) ، وهو الطاعة ، والمضاف محذوف .

(١) انظر إعراب القرآن ٥٠٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ ، وقد أخذ الطبرسي

وأبو البركات عن المؤلف من غير تصريح ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٩/٢ ، والتبيان ١٢٤١

(٢) وهو قول النحاس ومكي والعكبري . ونصّ مكي أنه حال من « الذين » .

(٣) وهو قول مكي والعكبري أيضاً .

(٤) أجازها العكبري أيضاً .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٥٧ ، وإعراب القرآن ٥١٠/٣ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبحر ٣٣٦/٨ ، وتفسير

الطبرسي ٥٤/٢٩-٥٥ ، والقرطبي ٢٩٤/١٨-٢٩٥ ، وابن كثير ٢٥٦/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٦٠/٦

(٧) ذكره الطبرسي والقرطبي أيضاً . وقيل أي خلقناهم من مبي قدر ، عن قتادة والحسن ، وهو قول

أكثر المفسرين ، وهو الظاهر .

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(٢) [٤٠]
 وقال في الأخرى ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ ^(٣) [سورة الرحمن : ١٧] :
 لأنّ التثنية جمع . فالمشارق كالمشرقين والمغرب كالغربين . والتثنية يراد به مشرق
 ٣ الصيف ومشرق الشتاء ومغرب الصيف ومغرب الشتاء ^(٤) .
 وقال قوم ^(٥) : إنّ له كل يوم مشرقاً ومغرباً غير مشرقه ومغربه أمس .
 ٦ فذلك ثلاثمائة وستون مشرقاً ومغرباً .
 فأما قوله ﴿ بُعِدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [سورة الزخرف : ٢٨] فإنه يريد بُعد المشرق
 والمغرب ، ولكنه جاء لأنه من باب « العَمْرَيْنِ » و « الزَّهْدَمَيْنِ »
 ٩ و « الكَرْدَمَيْنِ » ^(٦) .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ إِنَّا لَقَادِرُونَ . عَلَى أَنْ نَبْدَلَ خَيْرًا مِّثْلَهُمْ ﴾ ^(٨)

[٤٠-٤١]

١٢ أي تبدلهم بخير منهم ^(٩) . فحذف المفعول الأول والجار من المفعول الثاني .

- (١) زيادة من ب .
 (٢) انظر الجواهر ٧٨٨ ، وإعراب القرآن ٥١٠/٢ ، وجمع البيان ٢٥٨/٥ . والبحر ٢٣٦/٨
 (٣) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٧٤/٢٧-٧٥ ، والقرطبي ١٦١/١٧ و ٦٢/٥ ، وابن كثير
 ٤٦٧/٧ ، وجمع التفاسير ١٣٩/٦
 (٤) عن قتادة وغيره .
 (٥) هذا قول ابن عباس وغيره .
 (٦) العمران : عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق ، والزهدمان : زهدم وقيس - أو كردم - من بني
 عوير ، أما الكردمان فلا أعرفها . انظر إصلاح المنطق ٤٠٠ ، والذرة الفاخرة ٥٤٢ ، وسفر
 السعادة ٧٦٤
 (٧) زيادة مني .
 (٨) انظر الجواهر ٥٠٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ وقد نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .
 (٩) وكذا في الجواهر والبيان ، والصواب أن يكون التقدير : نبدل بهم خيراً منهم ، فحذف المفعول
 الأول . انظر ما سلف أيضاً ١٣١٧

٢ [قوله تعالى] ^(١) : ﴿ إِلَى نَصَبٍ يُوفُضُونَ ﴾ ^(٢) [٤٣]
 بفتح النون ، و ﴿ نَصَبٍ ﴾ بضمين ^(٣) . وفسرها أبو علي بالزاية والعلم ،
 وقال : هما لغتان ^(٤) .

وغيره ^(٥) فسّر نَصَبًا بِالزَايَةِ وَنَصَبًا بِالْأَصْنَافِ ، كقوله ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى
 النَّصَبِ ﴾ [سورة اللئدة : ٢] .

٦ [قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾ ^(٧) [٤٤]
 حال من الضمير في ﴿ يوفضون ﴾ ^(٨) لكان الضمير المجرور في قوله
 ﴿ أَبْصَارُهُمْ ﴾ .

٩ [قوله تعالى] ^(٩) : ﴿ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾ ^(١٠) [٤٤]
 أي يوعدونه . فحذف العائد ^(١٠) من الصلة إلى الموصول .

- (١) زيادة من ي و ب .
 (٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥١١/٣ ، والحجة ٤٠٠/٤-٤٠١-٤٠٦ ، ومجمع
 البيان ٣٥٧/٥-٣٥٩ ، والبحر ٢٣٦/٨ ، وتفسير الطبري ٥٦-٥٥/٢٩ ، والقرطبي ٢٩٧/١٨ ،
 وابن كثير ٢٥٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٦١/٦ .
 (٣) قرأ بضمين ابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بفتح النون وسكون الصاد . انظر
 السبعة ٦٥١ ، والتيسير ٢١٤ ، والنشر ٣٩١/٢ .
 (٤) هذا أحد قولي أبي علي وأبي عبيدة ومن وافقهما . وأجازاها ومن وافقهما أن يكون نَصَبٌ بضمين
 جمع نَصَبٌ ، وهو عند أبي علي كَسَفٌ وَسُقْفٌ ثُمَّ ثَقَلَتِ الْقَافُ .
 (٥) ومنهم الفراء والطبري ومن وافقهما .
 (٦) زيادة مني .
 (٧) انظر إعراب القرآن ٥١١/٣ ، والبيان ٤٦٣/٢ ، والبيان ١٢٤١ . وسياق الآية : ﴿ يوم يخرجون
 من الأجداث سراغاً كأنهم إلى نصب يوفضون . خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة ... ﴾ .
 (٨) هو عند النحاس حال من الضمير في ﴿ يخرجون ﴾ ، وهو قول العكبري أيضاً ، أو حال من
 الضمير في ﴿ ترهقهم ﴾ . وفي الأصل : حالاً من الضمير ، وهو خطأ .
 (٩) انظر إعراب القرآن ٥١١/٣ ، والبيان ٤٦٣/٢ .
 (١٠) سلف التعليق على حذف العائد من الصلة إلى الموصول وهو ضمير نصب ١٠٩

سورة نوح

صلوات الله عليه

- ٣ قوله عز وعلا : ﴿ أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ ﴾ ^(١) [١١]
 بمعنى « أي » ^(٢) . وإن شئت : أرسلنا بأن أنذر ^(٣) ، كما أن قوله ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا
 الله ﴾ [٢] بمعنى : أي اعبدوا الله . وقيل : [هو متعلق ب ﴿ نذير ﴾ أي ^(٤)
 نذير بأن اعبدوا الله ، وفيه بُعد لأن نذيراً ووصف ب ﴿ مبين ﴾ ^(٥) .
 [قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً . يُرْسِلِ
 السَّمَاءَ ﴾ ^(٧) [١٠-١١]
 [يرسل] ^(٨) جزم جواب الأمر . وقوله ﴿ إنه كان غفّاراً ﴾ اعتراض
 بين الأمر وجوابه .

[قوله تعالى] ^(٨) : ﴿ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً ﴾ ^(٩) [١٦]

- (١) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، وإعراب القرآن ٥١٢/٢ ، وجمع البيان ٣٦٠/٥ ، والبيان
 ٤٦٤/٢ ، والبحر ٣٣٨/٨ . وسياق الآيات : ﴿ إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك من قبل
 أن يأتيهم عذاب أليم . قال يا قوم إني لكم نذير مبين . أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعوني ﴾ .
 (٢) هذا أحد قولي النحاس ومن وافقه .
 (٣) وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وغيره .
 (٤) زيادة من ب . وكان فيها : « وقيل أن هو » يا قحام « أن » .
 (٥) فلا يعمل بعد الوصف ، انظر ماسلف ٨٣٠ ، ١٠٠٩ ، ١٠٧٤ ، ١٢٧٤ . ولم أجد هذا القول الذي
 استبعده .
 (٦) زيادة من ب .
 (٧) انظر إعراب القرآن ٥١٣/٢-٥١٤ .
 (٨) زيادة من ي وب .
 (٩) انظر الجواهر ٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٩ ، وللغراء ١٨٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٣ ، =

قيل : في إحداهن . وقيل : يجوز أن يكون « في إحداهن » ويقال « فيهن » لأن ما في إحداهن كان فيهن^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾^(٣) [٢٨]
قيل : أراد آدم وحواء عليهما السلام ، لأن أبويه كانا كافرين^(٤) .

= وجمع البيان ٢٦٢/٥ ، والبحر ٢٤٠/٨ ، وتفسير الطبري ٦٠/٢٩ - ٦١ ، والقرطبي

٢٠٤/١٨ - ٢٠٥ ، وابن كثير ٢٦٤/٨ ، وجمع التفاسير ٢٦٥/٦

(١) هذا قول ابن كيسان حكاه عنه النحاس (انظر تفسير القرطبي) ، وهو معنى قول الأخفش .

وقيل وجه القمر إلى السموات فهو فيهن على الحقيقة ، عن عبد الله بن عمرو ، واختاره الطبري والنحاس وغيرهما ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر جمع البيان ٢٦٥/٥ ، وتفسير الطبري ٦٢/٢٩ - ٦٤ ، والقرطبي ٢١٢/١٨ - ٢١٤ ، وابن كثير

٢٦٤/٨ ، وجمع التفاسير ٢٦٩/٦

(٤) هذا خلاف ما نص عليه جميع المفسرين ، فقد نصوا أنها كانا مؤمنين .

سورة الجن

- ٢/١٢٨ قوله عز وجل : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾^(١) [٣]
- ٣ بالكسر والفتح ، إلى قوله : ﴿ وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ ﴾ [١٤]
بالفتح والكسر فيهن^(٢) .
- فالكسر على قوله ﴿ فقالوا ﴾^(٣) [١] أي قالوا هذه الأشياء .
- ٦ والفتح على قوله ﴿ أُوْحِيَ ﴾^(٤) [١] أي أُوْحِيَ إلي أنه استمع ، وأنه تعالى ،
إلى قوله وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ .
- وقال الفراء^(٥) : إِنَّمَا فَتَحَ مِنْ فَتَحَ « أَنَّهُ » لَأَنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى الْمَاءِ مِنْ قَوْلِهِ
٩ ﴿ فَأَمَّا^(٦) بِهِ ﴾ [٢] وبأنه تعالى . وقد ذكرنا^(٧) أنه لا يجوز عطف الظاهر على
المضمر المجرور .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١١ ، وللغزالي ١٩١/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢١/٣ ، والحجوة ٤٠١/٤-٤٠٤ خم . وجمع البيان ٣٦٦/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٢٤٧/٨

(٢) فتح بن عمر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وكسره بن الباقون . انظر السبعة ٦٥٦ ، والتيسير ٢١٥ . والنشر ٢٩١/٢

(٣) في النسخ : قالوا ، والتلاوة بالفاء .

(٤) هذا قول الأخفش وأبي علي ومن وافقها .

(٥) في معاني القرآن له ١٩١/٢ وقد حكى المؤلف كلامه بمعناه ، ووافق الفراء الزجاج والنحاس وأبو حيان .

(٦) في النسخ : أمنا ، والتلاوة بالفاء .

(٧) ص ١٥٩ ، ٢٨٥ ، ٤٤٢ ، ٦٣١ ، وانظر بسط التعليق عليه في أول اللواضع .

فأما قوله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ ^(١) [١٨]
فالتقدير : فلا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله ^(٢) ؛ فليس من الوحي ^(٣)

ولا من القول المتقدمين في شيء . ٣

وأما قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ ﴾ ^(٤) [١٩]
بالتفتح والكسر ^(٥) فيها راجعان إلى القول والوحي .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ وَإِنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ

أَحَدًا ﴾ ^(٧) [٧]

هذا محمول على إعمال الثاني دون الأول ، والفراء يحمله على الأول ^(٨) .

[قوله تعالى] ^(٩) : ﴿ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ ﴾ ^(١٠) [١٨]

٩

(١) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ ، وللفراء ١٩١/٣-١٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٣ ، والحجة ٤٠٧/٤-٤٠٨ خم ، ومجمع البيان ٣٦٦/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٣٥٢/٨ ، وتفسير الطبري ٧٢/٢٩ ، والقرطبي ٢٠/١٩ ، وابن كثير ٢٧٠/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٧٧/٦ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، ولقتضب ٢٤٧/٢ ، والأصول ٣٦٩/١ ، والبغداديات ٤٢ ، وللغني ٦٨٢ ، ٨٢٨ ، واتفقوا على فتح ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ ﴾ .

(٢) هذا قول الخليل وابن السراج وأحد قولي الأخفش والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٣) هذا خلاف قول الناس في جواز حمله على الوحي ؛ فقد أجاز سيوييه والأخفش والمبرد والنحاس وأبو علي وغيرهم أن يكون محمولاً على « أوحى » وعزاه سيوييه إلى المفسرين ، وقال المبرد : وهذا وجه حسن جميل ، وهو قول الفراء .

(٤) انظر مجمع البيان ٣٦٧/٥ ، والبحر ٣٤٧/٨ ، ٣٥٢

(٥) كسره نافع وأبو بكر عن عاصم ، وفتح الباقون .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥٢٣/٣ ، والبحر ٣٤٨/٨ ، وللغني ٦٦٠

(٨) هذا مذهب الكوفيين - والفراء من رؤوسهم - في التنازع فهم يعملون العاميل الأول ، والبصريون يعملون الثاني ، وقد سلف بسط التعليق على التنازع ٢٦٧

(٩) انظر الجواهر ٧٧ ، ومجمع البيان ٣٦٩/٥ ، والبحر ٣٤٨/٨ ، وتفسير الطبري ٦٩/٢٩ ، والقرطبي =

أي طريق السماء^(١) . وقدّره أبو علي^(٢) : عالجتا غيب السماء ورُماه للاستراق .

٢ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَادًا ﴾^(٤) [١١١]
أي ذوي طرائق شتى^(٥) .

٦ [قوله تعالى]^(٦) : ﴿ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾^(٦) [٢٧]
يجوز أن يكون ﴿ مَن ﴾ ابتداءً ، ويكون ﴿ فَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ ﴾ [٢٧]
خبراً^(٧) . ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً^(٨) .

= ١١/١٩ ، وابن كثير ٢٦٧/٨ ، ومجمع التفسير ٣٧٣/٦

- (١) ومعنى اللسان ههنا التطكّب ، أي طلبنا بلوغ السماء أو الصعود إليها أو خبرها .
(٢) لم أصب كلامه . وذكر المؤلف هنا الوجه في الجواهر ولم يعزه إلى أبي علي .
(٣) زيادة من ي وب .
(٤) انظر معاني القرآن للقراء ١٩٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٣٧١/٥ ، والبحر ٣٥٠/٨ ، والكشاف ١٦٩/٤
(٥) هذا معنى كلامهم . وقدّره الزمخشري : ذوي مذاهب .
(٦) انظر معاني القرآن للقراء ١٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٧٣/٥ ، والبيان ٤٦٨/٢ ، والبحر ٣٥٥/٨ ، والبيان ١٢٤٥ . وسياق الآية : ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً . إلا ... ﴾ .
(٧) أجازهُ الطبرسي وأبو البركات والعكبري أيضاً . وعليه يكون موضع الجملة نصباً على الاستثناء ، والجمهور لم يثبت لها هذا الموضع ، انظر ماسلف ١١٦
(٨) وقيل متصل : وهو قول النحاس والعكبري وظاهر قول القراء ، وأجاز القولين غيرهم .

سورة المَزْمَل

قوله عز وعلا : ﴿ قَمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا . نُصِّفُهُ ﴾ ^(١) [٢ - ١٣]
 تقديره : قم الليل نصفه إلا قليلاً . ف ﴿ نُصِّفُهُ ﴾ [نصب] ^(٢) بدل من
 ﴿ الليل ﴾ ، و ﴿ قليلاً ﴾ ^(٣) استثناء منه ^(٤) . وقدم المستثنى على المستثنى منه ،
 وهذا قليل في التنزيل ^(٥) .

[قوله تعالى] ^(٦) ﴿ رَبِّمَا شَرِّقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ ^(٧) [١٩]
 بالجر والرفع والنصب ^(٧) . فالجر على البديل من قوله ﴿ رَبِّكَ ﴾ [٨] .

(١) انظر الجواهر ٧٠٤ - ٧٠٥ ، وشرح اللع اللوح ١/٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٢ ، وللغراء
 ١٩٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣١/٣ ، وجمع البيان ٢٧٦/٥ ، والبيان ٤٦٩/٢ ، والبحر
 ٢٦١/٨ - ٢٦٢ ، والمهم ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ و ٢٦٨/٥

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) في الأصل : وقليل .

(٤) هذا قول للبرد فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر وقول الزجاج أيضاً فيما نقله عنه الطبرسي . قال
 المؤلف في الجواهر : « وقوله ﴿ إلا قليلاً ﴾ يفيد ما أفاده ﴿ أو انقص منه قليلاً ﴾ لكن أعيد
 تبعاً لذكر الزيادة . خير الله بين أن يقوم النصف أو يزيد عليه أو ينقص « اهـ . وخفي هذا
 المعنى عن أبي حيان فاعترض على هنا القول بأنه يكون في الكلام تكرار ، وليس كذلك .
 وذهب الأخفش وتابعه الفراء إلى أن التقدير « أو نصفه » ، ورده المبرد لأنه حذف حرف
 العطف من غير دليل . وذهب النحاس إلى أنه منصوب بقعل مضر أي قم نصفه . وليس هذا إلا
 وجه البديل عينه . وانظر كلام أبي حيان فقد أطال فيه .

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يوقى أحد مثل
 ما أوتيتم ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] ، انظر ما سلف ٢٢٨

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللغراء ١٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣٢/٣ ، والحجة ٤١٠/٤
 خم ، وجمع البيان ٢٧٦/٥ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٢٦٣/٨

(٧) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ باقي السبعة بالجر . انظر السبعة =

والرفع على إضمار « هو »^(١) . والنصب بإضمار فعل على تقدير : نمدح رب المشرق والمغرب .

٣ [قوله تعالى]^(٢) ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [١٧]

تقديره : فكيف تتقون عقاب يوم^(٤) يجعل الولدان شيباً إن كفرتم .
٦ ف ﴿ يوماً ﴾ نصب مفعول ﴿ تتقون ﴾ على [تقدير]^(٣) حذف المضاف ، وقوله ﴿ يجعل الولدان ﴾ في موضع النصب وصفاً لليوم .

[قوله تعالى]^(٥) ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [١٨]
٩ ولم يقل « منفضرة » . قال الخليل^(٦) : لأنه أراد معنى النسبة ، أي ذات انفطار . وحمله غيره على المعنى وهو السقف^(٨) ، لقوله ﴿ وجعلنا السماء سقفاً مَّحْفُوظًا ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٢] .

٦٥٨ ، والتيسير ٢١٦ ، والنشر ٣٩٢/٢ . أما النصب فقراءة شاذة عزها أبو حيان إلى زيد بن علي .

(١) هذا أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما ، وأجازا أن يكون مبتدأ والخبر قوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ [٩] ، وهو قول الأخفش . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩١ ، ١٢٢ ، ٤٨٥ ، ٧١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللفراء ١٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣٧/٣ ، ومجمع البيان ٣٨٠/٥ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٥/٨ ، وللغني ٥١٠ .

(٤) قدره أبو علي : عذاب يوم أو جزء يوم ، عن الجواهر . (٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤ - ٥٥ ، وللفراء ١٩٩/٣ و ١٢٧/١ ، وإعراب القرآن ٥٣٦/٣ - ٥٣٧ ، ومجمع البيان ٣٨٠/٥ - ٣٨١ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٥/٨ - ٣٦٦ ، ومجاز القرآن ٢٧٤/٣ ، والكتاب ٢٤٠/١ ، وتكلمة الإيضاح ١١٧ ، والمخصص ٢٢/١٧ ، وابن يعيش ١٠٠/٥ ، وابن الشجري ١٨٩/٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٣ ، ١٢٢ ، ولابن الأباري ٣٦٦ - ٣٦٨ .

(٧) انظر الكتاب ٢٤٠/١ ، والمصادر السالفة . وأجازه النحاس وأبو علي ومن وافقهما .

(٨) هذا قول أبي عمرو وواقفه أبو عبيدة ويونس والكسائي . وقيل : السماء تذكر وتؤنث ، عن =

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ ﴾ ^(٢) [٢٠]

٢ رفع ﴿ طائفة ﴾ على أنه محمول بالعطف على الضمير في ﴿ تَقُومُ ﴾ أي تقوم أنت وطائفة .

وكذا قوله ﴿ وَأَخْرُونَ ﴾ [٢٠] عطف على ﴿ طائفة ﴾ .

٦ ويجوز ﴿ نصفه ﴾ و ﴿ نصفه ﴾ و ﴿ ثلثه ﴾ و ﴿ ثلثه ﴾ ^(٣) . فالجر محمول على الجرور قبله ، وهو الأقرب إليه . والنصب محمول على قوله ﴿ أَدْنَىٰ ﴾ .

قوله عز وعلا : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَىٰ ﴾ ^(٤) [٢٠]

٩ لم ينصب ﴿ يكون ﴾ ب ﴿ أن ﴾ لأنه بمعنى المشددة ^(٥) . ولهذا المعنى تقديره : أنه سيكون . ووقع الفصل بينه وبين الفعل بالسين ؛ لأنها إذا كانت

١/١٢٩

مخففة من « أن » جاء الفصل بينه وبين الفعل / ب « السين » و « سوف » [و « قد » ^(٦)] و « حرف النفي » ^(٦) .

١٢

= الفراء وابن الأثيري والنحاس ومن وافقهم . وقيل السماء جمع سماوة أو سماء فيكون جمعاً مذكراً ، أجازته الأخفش والفراء والمبرد وابن الأثيري ، وقول الخليل أحب إلى للمبرد .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللفراء ١٩٩٢ ، وإعراب القرآن

٣٢٧/٢ - ٥٢٨ ، والحجة ٤١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٨١/٥ ، والبيان ٤٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٦/٨

(٣) قرأ بالجر نافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٦٥٨ ، والتيسير

٢١٦ ، والنشر ٢٩٣/٢

(٤) انظر الجواهر ٥٨٨ ، ٧٥٤ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٢٠ ، وإعراب القرآن ٥٣٩/٣ ، والبيان

٤٧٢/٢ ، والكتاب ٤٨١/١ ، والمقتضب ٢٢/٢ و ٧/٣ ، والكامل ١١١ ، والأصول ٢٤٠/١ ،

والبيِّنادات ٤١ ، وابن عيمش ١٠٥/٦ و ٧١/٨ - ٧٤ ، ٧٧ ، والمغني ٤٦ ، والمجمع ١٨٧/٢ و ٨٨/٤

(٥) في الأصل : المشد ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) انظر ما سلف ٧٨٣ والتعليق ثمة ، وانظر ٩٤١ أيضاً .

فالسین هذه الآیة ، و « قد » في قوله ﴿ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا ﴾^(١) [سورة الجن : ٢٨] ،
وحرفُ النفي ﴿ أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾^(٢) [سورة التناين : ٧] ليصير عوضاً من المحذوف
جبراناً للنقص اللاحق للكلمة .

[قوله تعالى]^(٣) ﴿ وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ
هُوَ خَيْرٌ ﴾^(٤) [٢٠]

الماء المفعول الأول لـ « تجدوا » ، و ﴿ خيراً ﴾ هو المفعول الثاني ،
و ﴿ هو ﴾ فصل ، وإن شئت كان وصفاً^(٥) للهاء .

☆ قال^(٦) : ﴿ هو خيراً ﴾ هو الذي يكون للفصل يدخل بين المفعول الأول
والمفعول الثاني ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين اسم « كان » وخبره ، وبين اسم « إن »
وخبره^(٧) . ☆

(١) سلف الاستشهاد بها ٧٨٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٣٢

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٣٥٢

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٥٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٤ ، وإعراب القرآن ٥٣٩/٣ ، وجمع البيان

٣٨٢/٥ ، والبيان ٤٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٧/٨ ، والكتاب ٣٩٥/١ ، ولتقتضب ١٠٥/٤ ، وللغني ٦٤١ ،

٦٤٦ ، والجمع ٢٣٧/١ و ١١٤/٥

(٥) أي توكيداً ، واستعمله سيبويه والأخفش بهذا المعنى ، وانظر ما سلف ٣٣

(٦) قوله قال إلخ انفردت به نسخة الأصل . والظاهر أن المعنى ب « قال » المؤلف .

(٧) انظر للمصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣

سورة المدثر

قوله عز و علا : ﴿ وَثِيَابِكَ فَطَهَّرٌ ﴾ ^(١) [٤]

أي ذا ثيابك ، أي نفسك ^(٢) ، فحذف المضاف .

٣

وقيل : ﴿ فَطَهَّرٌ ﴾ : فقصّر ^(٣) ؛ لأنه ^(٤) إذا كان قصيراً كان أبعد من القدر .

[قوله تعالى] ^(٥) ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ ^(٦) [٦]

﴿ تستكثر ﴾ ^(٧) في موضع الحال ، والتقدير : ولا تمنن مستكثراً .

٦

[قوله تعالى] ^(٨) ﴿ فَإِذَا تُقَرَّبَ فِي النَّاقُورِ . فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ

عَسِيرٌ ﴾ ^(٩) [٨ - ٩]

(١) انظر الجواهر ٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٠/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٠/٣ ، وجمع البيان

٢٨٥/٥ ، والبحر ٣٧١/٨ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٩ ، والقرطبي ٦٢/١٩ - ٦٦ ، وابن كثير

٢٨٨/٨ ، ٢٩٠ ، وجمع التفاسير ٣٩٤/٦ - ٣٩٥

(٢) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه .

(٣) عن طاووس والفراء ، وأجازه الزجاج وغيره . وقيل غير ذلك .

(٤) أي الثوب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٢٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٥ ، ولفراء

٢٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٠/٣ - ٥٤١ ، وجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبيان ٤٧٣/٢ ، والبحر

٣٧٢/٨ ، والكامل ٢٧٤ ، والمغني ٥٣٦ ، ٥٦٠ ، وما سلف ٨٤٥

(٧) في الأصل : وتستكثر .

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٥٦٦ ، ٧١١ - ٧١٢ ، ٨٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٦ ، وإعراب القرآن ٥٤١/٣ ،

والحجة ٢٤/٨ ومنها أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبيان ٤٧٣/٢ ، والبحر ٣٧٢/٨

﴿ ذلك ﴾ ابتداء ، وهو إشارة إلى المصدر ، أي فذلك النقر ، وهو العامل في ﴿ يومئذ ﴾ ، و ﴿ يومئذ ﴾ منصوب به . وقوله ﴿ يوم عسير ﴾ خبر الابتداء ، والمضاف مقدر ، أي : فذلك النقر في ذلك الوقت تقر يوم عسير .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ على الكافرين غير يسير ﴾ ^(٢) [١١٠]

﴿ على ﴾ يتعلق ب ﴿ عسير ﴾ ، ولا يتعلق ب ﴿ يسير ﴾ لأن ما يعمل فيه المضاف إليه لا يتقدم على المضاف . على أنهم قد قالوا : إنَّ غيراً في حكم حرف النفي ، فيجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله ، وأجازوا « أنت زيدا غير ضارب » ^(٣) ، حملاً على : أنت زيدا لا ضارباً .

قال أبو إسحق ^(٤) : ويجوز في قوله ﴿ يومئذ ﴾ أن يكون في موضع الرفع خبر المبتدأ ^(٥) ، لكنه بُني على الفتح لأنه مضاف إلى « إذ » .

ولا يجوز ^(٦) أن ينتصب قوله ﴿ يومئذ ﴾ بقوله ﴿ عسير ﴾ لأن ما يعمل فيه الصفة لا يتقدم على الموصوف .

[قوله تعالى] ^(٧) ﴿ إنها لإحدى الكبر . نديراً للبشر ﴾ ^(٨)

[٣٥ - ٣٦]

- (١) زيادة مني .
- (٢) انظر مجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبحر ٣٧٢/٨ ، والتبيان ١٢٤٩ - ١٢٥٠ ، والمغني ٨٨٥ - ٨٨٦
- (٣) انظر للصادر السالفة ، وما سلف ١١٧٠
- (٤) ليس كتابه بين يدي ، وقد نقل كلامه الطبرسي في مجمع البيان . وما ذهب إليه الزجاج وأفقته عليه النحاس وغيره .
- (٥) لم يبين جهة الرفع فيما نقل عنه الطبرسي ، وصرح النحاس أنه بدل .
- (٦) أجازة الزجاج فيما نقل عنه الطبرسي ، وأجازة العكبري أيضاً . وقد ردَّ أبو علي هذا الوجه بما ذكره المؤلف ، وهو إنما أخذ عنه .
- (٧) زيادة من ي وب .
- (٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٦ ، واللفراء ٢٠٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٧/٣ ، ومجمع البيان ٣٩٠/٥ - ٣٩١ ، والبيان ٤٧٤/٢ ، والبحر ٣٧٩/٨ ، والتبيان ١٢٥٠ - ١٢٥١

- انتصب قوله ﴿ نذيراً ﴾ حالاً من المضاف إليه ، وهو ﴿ الكبر ﴾ ^(١) أو من الضمير في ﴿ إحدى ﴾ ^(٢) أو من الضمير في ﴿ قَمَّ ﴾ ^(٣) [٢] في أول السورة ، على تقدير : يا أيها المدثر قم نذيراً للبشر . ٣
- وقيل : بل التقدير : ﴿ وما جعلنا أصحاب النار ﴾ ^(٤) [٢١] ﴿ نذيراً للبشر ﴾ ﴿ إلا ملائكة ﴾ [٢١] .
- وقيل : قوله ﴿ نذيراً للبشر ﴾ نصب بإضمار فعل أي أعني نذيراً للبشر ^(٥) .
- قوله عز وعلا : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ ^(٦) [٤٩]
- ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، والخبر في الجار ، و ﴿ معرضين ﴾ حال من المحرور ، أي أي شيء ثابت لهم معرضين عن التذكرة . ٩

- (١) ذكره العكبري أيضاً ولم يرتضه ، وقال أبو حيان : من جعله حالاً من الكبر فهو بمعزل عن الصواب . وأخشى أن يكون المؤلف قد سها فالذي لا خلاف بينهم في جوازه أن يكون حالاً من ﴿ إحدى الكبر ﴾ أجازته الأخفش والفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .
- (٢) أجازته العكبري وأبو حيان أيضاً .
- (٣) أجازته الأخفش والكسائي والزجاج والنحاس وغيرهم ، وردّه الفراء قال : « وليس ذلك بشيء والله أعلم ، لأن الكلام قد حدث بينهما شيء منه كثير ... » اهـ . وقال أبو حيان أيضاً : من أجازته فهو بمعزل عن الصواب .
- (٤) سياق الآية ﴿ وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة ... ﴾ . وظاهر قول المؤلف أن نذيراً مفعول ثان لجعلنا وقدم المستثنى وهو قوله ﴿ إلا ملائكة ﴾ . ولم أجد هذا القول ، وهو غاية في التكلف ، ولا يصح .
- (٥) وهو قول الأخفش علي بن سليمان . وقيل نذيراً مصدر انتصب من معنى ما قبله ، عن الفراء والزجاج ومن وافقهما ، وقيل غير ذلك .
- (٦) انظر الجواهر ١١٢ ، ٧٩٣ ، ٨٥٩ ، وإعراب القرآن ٥٤٩/٣ ، وجمع البيان ٢٩١/٥ ، والبيان ٤٧٥/٢ ، والكتاب ٢٤٧/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٣ ، والعصدييات ٧٤ ، وابن الشجري ٢٧٥/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٢ - ٥٧ .

[قوله تعالى] ^(١) ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ ﴾ ^(٢) [٥٠]

حالٌ بعد حال ، أي مشايهين حمراً .

وَقُرئ ﴿ مُسْتَنْفِرَةٌ ﴾ و ﴿ مُسْتَنْفِرَةٌ ﴾ ^(٣) لأنه جاء لازماً متعدياً .

٣

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٥٠/٣ ، والحجة ٤٧٤/٤ - ٤٧٥ خم . وجمع

البيان ٣٩١/٥ ، والبيان ٤٧٥/٣ ، والبحر ٢٨٠/٨

(٣) قرأ بفتح الفاء نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ٦٦٠ ، والتيسير ٢١٦ ،

والنشر ٣٩٣/٢

سورة القيامة

قوله عز وعلا : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(١) [١١]
أي ليس الأمر كما قالوا ، أقسم بيوم القيامة^(٢) .

٣

وروي عن ابن كثير^(٣) ﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾ وهو لام القسم ، والتقدير : لأقسمن ، ولكنه جاء أيضاً بلا نون . كذا ذكره في « الحجة »^(٤) ، ورجع عنه في « التذكرة »^(٥) ، وزعم أن اللام زيادة : لأنَّ القسم لا يدخل على القسم . وقد أشبعت القول فيه في « الاستدراك »^(٦) ، / وحمل اللام على الزيادة^(٧) .

٦

٢/١٣٩

(١) انظر الجواهر ١٢٢ ، ٢٠٦-٢٠٧ ، ومعاني القرآن للقراء ٢٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥١/٣ ، والحجة ٤١٧/٤-٤١٥/٤ خم ، وجمع البيان ٣٩٣/٥ ، والبيان ٤٧٦/٢ ، والبحر ٢٨٤/٨ ، والمخمس ٣٤١/٢ ، والأصول ٤٠١/٨ و ٢٥٩/٢ ، وابن الشجري ٣٦٩/١-٣٧٠ ، وابن يعين ١٠٩/٨ ، ١٣٦ ، والمغني ٣٠٢-٣٠٤ ، ٣٢٨ ، ٧٨٩

(٢) فتكون « لا » رداً لكلامهم ، وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهم ، وأجاز الأخفش والنحاس وأبو علي ومن وافقهم أن تكون زائدة . وقيل غير ذلك ، انظر ما سلف ١٣٨٠ في رواية قبل كما في السبعة ٦٦١ ، ورويت عن البري أيضاً كما في التيسير ١٢٦ ، والنشر ٣٩٣/٢ ، ٢٨٢

(٣) ٤١٧-٤١٥/٤ خم . وما قاله أبو علي من أن اللام للقسم تقدمه إليه الفراء ، وردّ ابن جني هذا القول ، قال : « ولا ينبغي أن يكون أراد النون للتوكيد لأن تلك تختص بالمستقبل ... ولأن حذف النون هنا ضعيف خبيث » اهـ . فذهب ابن جني إلى أن اللام لام الابتداء ، والتقدير : لأننا أقسم ، وحذف المبتدأ للعلم به ، وهو قول المؤلف في الجواهر .

وأجاز أبو علي في الحجة أن تكون اللام حقت فعل الحال ، قال : « وإذا كان المشال للحال لم تتبعها النون » اهـ . فالظاهر أنها عنده في هذا الوجه لام الابتداء .

(٥) في الأصل : ورجع عنه في غيره . وأثبت ما في ب . وقوله « كذا ذكره ... الزيادة » لم يرد في ي .

(٦) هو كتابه الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق . =

قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ ﴾ (١) [٤-٣]

٢ قال الفراء : تقديره : فليحسبنا قادرين (٢) . وهذا خطأ منه ؛ لأنه لا يؤمر بالحسبان في قدرة الله تعالى . وإنما المأمور به في هذا الباب اليقين والعلم على البتات في قدرة الله تعالى ، والتقدير : بلى نجمعها قادرين (٣) . ف ﴿ قَادِرِينَ ﴾ حال ، والعامل فيه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، كقوله ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (٤) [سورة البقرة : ٢٢٩] أي فصلوا رجلاً أو ركباناً .

٩ [قوله تعالى] (٥) : ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾ (٦) [١١١] حذف خبر ﴿ لا ﴾ أي لا وُزَرَ في الوجود .

(٧) = قوله « وحمل اللام على الزيادة » لم يرد في ب ولا يخلو من اضطراب . ولا يبعد أن يكون ليس من كلام المؤلف فهو تكرر لقوله « وزعم أن اللام زيادة » أو هو ما في نسخة أخرى في موضع هذا القول فأدخل في اللتن .

(١) انظر شرح اللع اللوح ٢/٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٧ ، وللفراء ٢/٢٠٨ ، وإعراب القرآن ٢/٥٥٢-٥٥٤ ، ومجمع البيان ٥/٢٩٤ ، والبيان ٢/٤٧٦ ، والبحر ٨/٢٨٥ ، والكتاب ١/١٧٢ ، وابن يعيش ٢/٦٨-٦٩ و ٨/١٢٢ ، والمغني ٧٩١-٧٩٢

(٢) عزا هذا القول إلى الفراء ابن يعيش وابن هشام أيضاً . وأغلب الظن أنهم أخذوه عن بعض الكتب لاعت كتاب الفراء ، ولم أصب هذا التقدير ، والذي قاله في هذا للموضع من كتابه « وقوله قادرين نصبت على الخروج من « نجمع » كأنك قلت في الكلام : أنحسب أن ليس تقوى عليك بل قادرين على أقوى منك يريد بل تقوى قادرين ... » اهـ يريد أنها منصوبة على الحال . وانظر إعراب القرآن .

(٣) هذا قول سيبويه والأخفش ومن وافقهما . قال النحاس : وقول الفراء مستخرج من هذا .

(٤) سلف الاستشهاد بها ١٠٥١ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر البيان ٢/٤٧٧ ، والتبيان ١٢٥٤

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ [١٣] ^(٢)

ابتداء وخبر .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ [١٤] ^(٤)

أدخل المَاء في ﴿ بصيرة ﴾ للمبالغة ، نحو « علامة » و « نَسَابَة » ^(٥) .

وإن شئت قلت : إنه حمل ﴿ الإنسان ﴾ على النفس ^(٦) فَأَنْتَ ﴿ بصيرة ﴾

لأجل ذلك ، كما حملوا النفس على الشخص في قوله ^(٧) :

ثَلَاثَةٌ أَنفُسٌ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَىٰ عِيَالِي

يريد : ثلاثة أشخاص ، لولا ذلك لقال « ثلاث أنفس » .

وقيل : ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ أي عين بصيرة ^(٨) ، أي بل

(١) زيادة مني . (٢) انظر البيان ٤٧٧/٢ . والتبيان ١٢٥٤ (٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر الجواهر ٥٣٦-٥٣٨ ، ٦١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٧-٥١٨ ، وللغراء ٢١١/٣ ، وإعراب

القرآن ٥٥٦٣-٥٥٧ ، ومجمع البيان ٣٩٤/٥ ، والبيان ٤٧٧/٢ ، والبحر ٣٨٦/٨ ، وتفسير الطبري

١١٥/٢٩ ، والقرطبي ٩٩/١٩-١٠٠ ، وابن كثير ٢٠٢/٨ ، ومجمع التفاسير ٤١١/٦ ، والكشاف

١٩١/٤ ، ومجاز القرآن ٢٧٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٠٠ ، وابن الشجري ٢٩٠/٢

(٥) وهو قول أبي عبيدة ، وأجازه الطبري والنحاس ومن وافقها .

(٦) وهو قول الرماني ، انظر مجمع البيان .

(٧) وهو الخطيئة . د ، ق ٢/١١٤ ص ٩٥ . وهو له في الجواهر ٦١٩ ، والكتاب ١٧٥/٢ ، والخصائص

٤١٢/٢ ، والإنصاف ٧٧١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، والخزانة ٣٠١/٣-٣٠٢ .

وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٢/١٣٧ و ٢/١٤٠ ، ومجالس ثعلب ٢٥٢ ، والمذكر والمؤنث

لابن الأنباري ٣٠٦ ، والمجمع ٧٥/٤ و ٣٠٧/٥ . ورواية الديوان « ونحن ثلاثة وثلاث ذود »

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر .

(٨) هذا أحد قولي الزمخشري ، وأجازه الطبري ، وعزاه القرطبي وأبو حيان إلى الغراء . وهذا نص

كلام الغراء ، قال : « يقول على الإنسان من نفسه رقباء يشهون عليه بعمله الينان والرجلان

والعينان والذكر ، قال الشاعر :

كأن على ذي الظن عيناً بصيرة بمقعدِهِ أو منظرِهِ هو ناظره =

الإنسان من نفسه على نفسه عينٌ بصيرة . وهو معنى قول مجاهد ^(١) ، لأنه قال :
عينُه تشهد عليه ويده تشهد عليه ؛ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(٣) [٣١]
أي لم يصدق ولم يصل . و « لا » بمعنى « لم » ^(٤) .

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ﴾ ^(٦) [٣٣]

... « اهـ . والظاهر أنه أراد : على نفس الإنسان من نفسه بصيرة أي شاهد ، وقد يحتل الوجه الآخر .

(١) لم أجد ما عزاه إلى مجاهد . وحكى في الجواهر ٦١٩ قول مجاهد ، قال : « وقال مجاهد بل الإنسان على نفسه شاهد عينه ويده ورجلاه ... » . وقوله « على نفسه شاهد » هو تفسير ابن عباس وقتادة وابن زيد . وعن ابن عباس أيضاً أن المراد بالبصيرة سمعه وبصره ويده ورجلاه ، وهو ظاهر قول الفراء .

والظاهر أن من فسر ب « شاهد على نفسه » أنه حملاً على أنه حجة على نفسه ، وهو قول الأخفش وأجازته النحاس ومن وافقه .

والتأويل الثاني على تقدير : بل جوارح الإنسان على نفسه بصيرة ، عن القرطبي .
فإن جعل الإنسان هو البصيرة على نفسه فبصيرة خير عنه وإلهاء للمبالغة أو للتأنيث ، وأذنت حملاً على النفس أو على الحجة أو على العين ، أو على تقدير القرطبي : بل جوارح الإنسان .
و « على نفسه » متعلق ببصيرة .

وعلى معنى قول ابن عباس - وهو ما عزاه المؤلف إلى مجاهد - يكون الإنسان مبتدأ و « على نفسه » خبره و « بصيرة » مرتفع بالطرف .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٩٠/٨ ، والأصول ٦٠/٢ ، وابن الشجري ١٤٤/١ و ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ،

وإبن يعيش ١٠٩/١ و ١٠٨/٨ ، والمغني ٣٢٠

(٤) في أنها ههنا لنفي الماضي .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٠/٥ ، والبيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٢٨٢/٨ ،

٣٩٠ ، ومجاز القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٠١ ، والعصديات ١٦٤ ، وابن الشجري

أي يتمطط ، أي يتبختر ، من المَطِيطَاءِ^(١) ، فأبدل من الأخيرة ياءً ،
كقولهم : « تَظَنُّيْتُ » و « أُمَلِّئْتُ » وغير ذلك .

قوله عز وعلا : ﴿ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ﴾^(٢) [٣٤]
ابتداء وخبر . ولم يصرف ﴿ أُولَى ﴾ لأنه على وزن « أَفْعَل » وهو معرفة ،
فاجتمع فيه سببان . وحذف الخبر من الثانية اجتزاءً بخبر الأولى عنها .

(١) هذا قول أبي عبيدة وابن قتيبة ، وأجازه الزجاج وأبو علي ومن وافقهما . وذهب الفراء إلى أنه
من « المطا » وهو الظهر ، وأجازه الزجاج وأبو علي ومن وافقهما .

(٢) انظر مجمع البيان ٤٠٠/٥ ، والبيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٩٠/٨ ، والخصائص ٤٤/٣ ، والهمع ٢١١/٥ .
وانظر ما سلف ١٢٤٦ والمصادر هناك .

سورة الإنسان

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (١) [١٣]

٣ هما حالان من الهاء المنصوبة بـ « هدينا » أي إنا هديناه شاكرًا أو كفورًا .

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾ (٢) [١٤]

الوجه ترك التنوين في « سلاسل » لأنه مثل « مساجد » .

٦ ومن قال ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ (٣) فإيما نؤنه لأنه جاور ﴿ أَغْلَالًا ﴾ (٤) كما قالوا

« الْعَدَايَا وَالْعَشَايَا » (٥) .

وكذا الوجه في ﴿ قَوَارِيرَ ﴾ (٦) [١٥] ترك الصرف . ومن نون فلتشبيه

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٩ ، ٦٨ ، وللفراء ٢١٤/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٠/٢ ، والبحر ٣٩٤/٨ ، والمقتضب ١١/١ ، ٢٨٨/٣ ، والكامل ٣٧٧ ، والأصول ٥٦/٢ ، وابن الشجري ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ ، وابن يعيش ١٠٠/٨ ، والمغني ٨٦ ، ٤٦٤ ، والمجمع ٢٥٢/٥

(٢) انظر الجواهر ٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، ٢١٧ ، وإعراب القرآن ٥٧٢/٣ ، والحجة ٤١٩/٤ - ٤٢٣ خم ، ومجمع البيان ٤٠٣/٥ ، والبيان ٤٨٠/٢ - ٤٨١ ، والبحر ٣٩٤/٨ - ٣٩٧ ، والكشاف ١٩٨/٤ ، وتفسير القرطبي ١٢٢/١٩ ، وإيضاح الوقف ٣٦٧ - ٣٧١ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والمغني ٢٥١ - ٢٥٢ ، ٨٩٧

(٣) قرأ بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بغير تنوين . انظر السبعة ٦٦٣ ، والمبسوط ٤٥٤ . ونص ابن الجزري أنه اختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه التنوين - وهو ما في التيسير ٢١٧ - وترك التنوين ، انظر النشر ٣٩٤/٢

(٤) هذا أحد قولي النحاس . وأجاز أن يكون التنوين لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعال ، وهو قول الأخفش والكسائي والفراء ، وأجازه أبو علي وغيره .

(٥) أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للآزدواج ، وإذا أفرد لم يميز ، ولكن يقال غداة وغدوات لا غير ، عن ابن السكيت (اللسان : غدو) .

(٦) قوله تعالى ﴿ كانت قوارير . قوارير من فضة ﴾ قرأه بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر عن =

الفواصل بالقوافي^(١) ، لأنهم يلحقون التنوين بالقوافي ، كقوله^(٢) :

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِئُ
وكقوله^(٤) :

٣

= عاصم وابن كثير ، وقرأ الباقون بغير تنوين . وابن كثير لا ينون ﴿ قوارير من فضة ﴾ . انظر السبعة ٦٦٤ ، والتيسير ٢١٧ ، والنشر ٢٦٥/٢ - ٢٩٦ . وقد قدم المؤلف الكلام على الآيتين ١٥ ، ١٦ ثم تكلم على الآيتين ٥ - ٦ فما بعدهما ، وحقه أن يؤخر .

(١) الظاهر أن من نون الثانية فإنما نونه عنده على الجوار للأول ، وهو قول ابن الأنباري ووافق الزخشي والقرطبي . أما ابن كثير فلم ير إتياع الثانية للأولى .

وليس ما ذكروه بحجة لتنوين « قوارير » في الوصل ، وإنما هو حجة لمن لم ينونه في الوصل ووقف عليه بالألف ، فهذا شبه الفاصلة بالقافية فنون . وكلمهم وقفوا على الأولى بالألف إلا حزة ، ووقف نافع والكسائي وأبو بكر على الثانية بالألف أيضاً .

أما من نونها في الوصل - وهم نافع والكسائي وأبو بكر - فإنهم يقفون عليها بالألف على قياس سائر المنصوب سوى ما فيه هاء التأنيث ؛ وهكذا قال الأخفش وأبو علي وغيرهما . أما الحجة في تنوين قوارير وتركه فكالحجة في سلاسل .

(٢) وهو جرير . د ، ق ١/٢ ج ٨١٢/٢ . وهو في شرح اللمع اللوح ٢/١٠ ، والكتئاب ٢١٨/٢ - ٢٩٩ ، وابن السيرافي ٣٤٩/٢ ، وقوافي الأخفش ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٨ ، ١٢١ - ١٢٢ ، والمقتضب ٢٤٠/١ ، والنوادر ، تعليقات أبي الحسن ١٢٧ ، والحجة ٤٢١/٤ خم ، والبغداديات ٢١ ، والحلبيات ٢١٩ ، والخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ، وسر الصناعة ٤٧١ ، ٤٧٩ - ٤٨١ : ٤٩٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥١٣ ، ٦٧٧ ، ٧٢٦ ، والمنصف ٢٢٤/١ و ٧٩/٢ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٠٠ ، وابن الشجري ٧٩/٢ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ١٤٥ و ٧/٥ و ٢٩٧/٩ ، ٧٨ ، والإنصاف ٦٥٥ ، والوافي ٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ٩١/١ ، والهمع ٤٠٧/٤ و ٢٤٢/٥ و ٢٢٠/٦ ، والمغني ٤٤٧ ، وشرح أبيات المغني ٤٦٦/٦ ، والحزانة ٣٤/١ و ٥٥٤/٤ . وقع غير منسوب في شرح اللمع وقوافي الأخفش والمنصف وابن الشجري والإنصاف والبغداديات والحلبيات والحجة وتفسير أرجوزة والهمع والخصائص (نسب إليه في الموضع الأول) وسر الصناعة (نسب إليه في الموضع الأول والرابع والسادس والسابع) وابن يعيش (نسب إليه في الموضع الثالث) .

(٣) عجزه : وقولي إن أصبت لقد أصابن

وينشد « والعتابا ... أصابا » و « والعتاب ... أصاب » أيضاً .

(٤) وهو جرير أيضاً . د ، ق ١/٤٢ ج ٢٧٨/١ . وهو له في الكتاب ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ، وضرورة الشعر ٣٦ ، وسر الصناعة ٥٠٢ ، وابن يعيش ٢٣/٩ ، والوافي ٢٢٤ ، والحزانة ٢٤/١ . وهو بلا نسبة في =

... .. سَقِيَتِ الْغَيْثَ أَتَيْتَهَا الْخِيَامُنَ^(١)

والمعنى في قوله ﴿ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾^(٢) [١٥] أي في صفائها^(٣) .

٣

[قوله تعالى]^(٤) ﴿ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾^(٥) [١٦]

أي قَدَّرُوا الأنيَّةَ للريِّ لا تتجاوز عنه ولا تقصر^(٦) .

وروي ﴿ قَدَّرُوهَا ﴾^(٧) على تقدير : قَدَّرْتُ عليهم أي على ربهم . وهو من

= شرح الملح اللوح ٢/١٠ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ٩٩ ، وقوافي الأخص ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،
وسر الصناعة ٤٧٩ - ٤٨١ ، ٤٩٢ ، ٥٠٣ ، والمئصف ٢٢٤/١ ، والخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ،
وابن الشجري ٣٩٢/٢ ، وسفر السعادة ٨٥٩ ، والبيان لأبي البركات ٤٨١/٢ . وينشد أيضاً
« الخيامو » و « الخيام » .

(١) صدره : متى كان الخيام بندي طلوح

(٢) انظر المصادر السالفة ، وتفسير الطبري ١٣٣/٢٩ - ١٣٤ ، والقرطبي ١٤٠/١٩ - ١٤١ ، وابن كثير

٣١٦/٨ ، ومجمع التفسير ٤٢٤/٦

(٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، فالقوارير عنده ليست من الفضة حقيقة ، وإنما هي في صفاء
الفضة ونقاؤها ، قال : ويجوز تقدير حذف المضاف أي من صفاء الفضة .

والذي قاله أهل العلم في تأويلها : يياض الفضة في صفاء الزجاج ، عن ابن عباس ومجاهد
والحسن وقتادة وغيرهم . فهي من فضة وهي مع هذا شفاقة يرى ما في باطنها من ظاهرها ،
وهذا مما لا نظير له في الدنيا .

وكان في الأصل : « والمعنى في قوله قواريراً من فضة وأكواب أي في صفاتها » وفيه سهو
وتحريف صوابه من ي و ب . والتلاوة : ﴿ ويطاف عليهم بأنية من فضة وأكواب كانت
قواريرا . قوارير من فضة قدرها تقديراً ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٨/٣ ، والحجة ٤٢٣/٤ خم ، ومجمع البيان

٤٠٨/٥ ، والبحر ٣٩٧/٨ - ٣٩٨ ، والعسكريات ١٠٢ ، والبصريات ٣٥٢ ، وللغني ٢٥٢

(٦) في الأصل و ب : لا يتجاوز عنه ولا يقصر ، وفي ي : لا تتجاوز عنه ولا يقصر . والصواب
ما أثبت ، والضير للآنية .

(٧) هذه قراءة شاذة عزأها الفراء إلى الشعبي ، وزاد النحاس نسبتها إلى قتادة وابن أبيزى
وعبد الله بن عبيد بن عمير ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي وابن عباس والسلمي وزيد بن علي =

المقلوب^(١) ، كما قالوا^(٢) : « إذا طلعت الجوزاء / ائتصب العود على الحزباء »^(٣) ، ١/١٤٠ ،
والتقدير : انتصب الحزباء على العود ؛ ألا ترى الطرمّاح قال في وصف
الحزباء^(٤) :

يُوفِي على جِذْمِ الجُذُومِ^(٥) كأنه خَصَمُ أْبْرَ على الخُصُومِ أَلْنُدَّةَ
قوله تعالى ﴿ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا . عَيْنًا ﴾^(٦) [٥ - ٦]

= والجندري وأبي حيوة وعباس عن أبان والأصمعي عن أبي عمرو وابن عبد الخالق عن يعقوب .
وذكر ابن خالويه في شواته ١٦٦ أنها تروى عن النبي ﷺ وعلي وابن عباس والسلمي والشعبي
وجاعة .

(١) هذا عن أبي علي - وعن النحاس : « قدروا عليها » ، وعن الفراء : « قدرت لهم وقدروا لها
سواء » ، وكله بمعنى واحد .

(٢) انظر النوادر ١٣٩ ، والحجة ٤٢٣/٤ خم ، وجمع البيان ٤٠٨/٥ ، والبحر ٣٩٨/٨ ، واللسان
(حرب) .

(٣) في غير البحر « في الحزباء » ، وفي الحجة وجمع البيان « أوفى العود » وفي البحر « ألقى » .
وذلك إنما يكون في شدة الحر . وفي المحض ١٥/٩ « طلعت الجوزاء ووافى على عود الحزباء »
على غير القلب .

(٤) ديوانه ، ق ٢٦٨ ص ١٣٩ . وهولته في الكتاب ١١٢/٢ ، ٣١٧ (عجزه في الموضوعين) ،
وابن السيرافي ٤٠٧/٢ - ٤٠٨ ، والجمهرة ٢٢٢/٢ ، وسفر السعادة ٨٩ ، واللسان (لدد) . وهو بلا
نسبة في ابن يعيش ١٢١/٦ (عجزه) .

(٥) كذا في النسخ ، ولا أعرف أحداً روى البيت بها . والرواية « جِذْمِ الجُذُومِ » ، ورواية
ابن دريد « جِذْلِ الجُذُومِ » . والجِذْمُ والجِذْمُ : أصل الشجرة ، ويروى « يبلند » . ويوفي :
يشرف ، وأبْرَ على الخصوم : غلبهم ، والأْتَنْدُ واليَلَنْدُ : الشديدة الخصومة . قال ابن السيرافي :
« شبه الحزباء حين ارتفع على أصل الشجرة ومدّ رأسه نحو الشمس بخضم قد غلب خصمه فرأسه
مرتفع لم يظأطئه لأنه لم يغلب فيظأطئ رأسه » اهـ .

(٦) انظر الجواهر ٦٥ ، ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٩ ، والفراء ٢١٥/٣ ، وإعراب القرآن
٥٧٤/٣ ، وجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٣٩٥/٨ ، ومشكل إعراب القرآن
٧٨٤/٢ ، والبيان ١٢٥٨

قالوا : هو ^(١) ترجمة ^(٢) لموضع قوله ﴿ من كأس ﴾ ^(٣) لأن الجار والمجرور في موضع النصب على تقدير : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ ﴾ من ماء عَيْنٍ .

٣ وإن شئت : يشربون من كأس ماء عين ، فحذف مفعول ﴿ يشربون ﴾ ^(٤) ، عن الفارس ^(٥) في « التذكرة » ^(٦) .

وقيل : هو ترجمة عن « كافور » ^(٧) .

٦ وقيل : هو نصب على التمييز ^(٨) .

وقيل : هو نصب بإضمار فعل ، أي أعني عيناً ^(٩) .

[قوله تعالى] ^(١٠) ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ ^(١١) [٦]

(١) في الأصل : هي ، والصواب من ي وب .

(٢) أي بدل . والترجمة من عبارات الكوفيين والبدل من عبارات البصريين . انظر معاني القرآن للفرّاء ١٥٩/٢ ، وإعراب القرآن ٢٩٢/٢ ، وللصادر التي أحلنا عليها ٦٨

(٣) أجازة مكي والطبرسي وأبو البركات وأبو حيان .

(٤) يريد لفظ « ماء » ، فحذفه وأقام المضاف إليه مقامه . وقد أجاز الأخفش ومن وافقه أن ينصب ﴿ عيناً ﴾ بـ ﴿ يشربون ﴾ أي يشربون عيناً . وتقديره ما حكاه المؤلف عن أبي علي .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، انظر ما سلف ٧٢ ، ٦٢٩

(٦) انظر ما علقناه عليه ٦٩٤

(٧) أجازة الأخفش والفرّاء والنحاس ومن وافقهم فـ « كافور » اسم عين ماء في الجنة . وقيل في تأويله غير ذلك .

(٨) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، ولا أعرف أحداً غيره ذكره .

(٩) أجازة الأخفش ، وهو قول المبرد ومن وافقه . وقيل حال من الضمير في ﴿ مزاجها ﴾ عن الفراء والنحاس ومن وافقها .

(١٠) زيادة مني

(١١) انظر الجواهر ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢١٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٤/٣ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٣٩٥/٨ ، والمعنى ١٤٢ - ١٤٣ ، والهمع ١٥٩/٤

قيل : الباء زيادة^(١) ، أي يشربها أي يشرب ماءها ، لأن العين لا تشرب ، وإنما يشرب ماؤها .

[قوله تعالى] ^(٢) ﴿ وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ [١٢] ثم قال ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ ^(٣) [١٤]

فقال محمد بن يزيد : التقدير : وجنة دانية عليهم ظلالها^(٤) ، فحذف الموصوف . وقال غيره^(٥) : هو معطوف على قوله ﴿ مُتَكِنِينَ فِيهَا ﴾ [١٢] .

قوله عز وجل : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ ﴾ ^(٦) [٢١]
بالنصب في الياء ، وإسكان الياء^(٧) .

فمن نصب كان حالاً^(٨) من الهاء والميم في قوله ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ

(١) أجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون للمعنى « يَرَوَى بها » ، واختاره النحاس .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٢٩١ ، ٤٦٧ ، ٧٨٩ ، وشرح الملح اللوح ١/٩ و ١/٥٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٠ ، وللفراء ٢١٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٧/٣ . والحجة ٤٢٤/٤ خم . ومجمع البيان ٤٠٩/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٢٩٦/٨ . وتسام الآيات : ﴿ ... وحريراً [١٢] متكين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمساً ولا زمهريراً [١٣] ودانية ... ﴾ .

(٤) هو المبرد ، ولم أصب قوله . وما قاله المبرد هو أحد قولي الأخفش ، وأجازه الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٥) وهو أحد أقوال الأخفش والفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجاز الأخفش والفراء ومن وافقهما أن يكون منصوباً على إضمار « أعني » .

(٦) انظر الجواهر ٥٢٢ ، ٦٦٤ ، وشرح الملح اللوح ١/٣٤ - ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/٣ - ٢١٩ ، وإعراب القرآن ٥٨٠/٣ ، والحجة ٤٢٤/٤ - ٤٢٦ خم ، ومجمع البيان ٤٠٨/٥ - ٤٠٩ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٢٩٩/٨ ، والكشاف ١٩٩/٤ ، وتفسير القرطبي ١٤٥/١٩ - ١٤٦

(٧) قرأ بإسكان الياء نافع وحزرة ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٦٦٤ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٢٩٦/٢

(٨) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، وأجاز أبو علي أن يكون ظرفاً بمعنى « فوق » وهو قول الفراء =

مَخْلُدُونَ ﴿ [١٩] أي يعلوهم في هذه الحالة ثياب سندس . فيرتفع ﴿ ثيابٌ ﴾ سندس ﴿ باسم الفاعل المنصوب على الحال .

٢ ومن قال ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ فأسكن الياءَ كان في موضع الرفع صفةً للـ « وَلِدَانٍ » ^(١) ، أي يطوف عليهم ولدان مخلدون عاليهم ثيابٌ سندس . فيرتفع ﴿ ثيابٌ سندس ﴾ باسم الفاعل الجاري صفة على الموصوف .

٦ وكان أبو عليٍّ يحمل قوله ﴿ ثياب سندس ﴾ على الابتداء ، و ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ خبر مقدم ^(٢) . قال ^(٣) : وأفرد اسم الفاعل وهو يريد به الجمع ، كقوله ﴿ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ ^(٤) [سورة المؤمنون : ٦٧] ، وأنشد فيه أبياتاً . وهذا لسوء تأمله أيضاً ^(٥) في ظاهر التلاوة ، ولم ينظر إلى ما قبل الآية من قوله ﴿ ولدان مخلدون ﴾ ^(٦) .

= والنحاس ، ولم يرتضه الزجاج وقال : هو مما لا نعرفه في الظروف ، ووافقه أبو حيان .
(١) انظر ما يأتي من التعليق .

(١) مقاله المؤلف - وإن كان جائزاً - ليس قول أبي علي . فالذي قاله أبو علي أن عاليهم « في موضع رفع بالابتداء وثياب سندس خبره » ، وهو قول النحاس وغيره ، وهو الظاهر .

(٢) انظر كلامه في الحجة ٤/٤٢٥ - ٤٢٦ خم .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٢٠ - ٩٣١ .

(٥) اتهمه المؤلف فيما سلف ٩٩٦ بسوء التأمل .

(٦) قال الإمام الطبري راثياً على المؤلف قوله إن عاليهم بسكون الياء صفة للولدان ونسبته أبا علي إلى سوء التأمل = قال : « إني لأرى أن نظر هذا الفاضل قد اختلَّ كما أن بصره قد اعتلَّ فرمى أبا علي بدائه وانسلَّ . ألم ينظر في خاتمة هذه الآية إلى قوله سبحانه : ﴿ وسقام ربهم شراباً طهوراً ﴾ [٢١] ثم قوله عقيب ذلك ﴿ إن هذا كان لكم جزاء ﴾ [٢٢] = فيعرف أن الضمير في ﴿ عاليهم ﴾ هو بعينه في ﴿ وسقام ﴾ ، وهو ضمير المخاطبين في ﴿ لكم ﴾ ، وهذا الضمير لا يمكن أن يعود إلا إلى الأبرار المثابين المجازين دون الولدان المخلدين الذين هم من جملة نوابهم وجزائهم « اهـ وهو كما قال رحمه الله . وتابع المؤلف على وهمه أبو البركات الذي نقل عنه من غير تصريح . ومن أجاز أن يكون الضمير في « عاليهم » للولدان الزمخشريُّ ، فردَّ عليه أبو حيان بنحو ما قاله الطبريُّ . وقد تقدمهم إلى ذلك الزجاج فيما نقل عنه القرطبي ، فقد أجاز أن يكون « عاليهم » حالاً من الولدان .

ولا خلاف بين سيبويه وأبي الحسن^(١) في رفع ﴿ثِيَابِ سُنْدُسٍ﴾ بـ ﴿عَالِيَهُمْ﴾
لَمَّا جَرَى وَصْفًا عَلَى الْمَوْصُوفِ^(٢) . وعلى مذهب أبي علي يكون بينها فيه
اختلاف ، كقولهم : قائم زيد .

٢

[قوله تعالى] ﴿ خُضِرَ وَإِسْتَبْرَقَ ﴾^(٣) [٢١]^(٤)

برفع ﴿ خضر ﴾ وجرّها^(٥) . فالرفع لكونه وصفاً للثياب ، والجرّ لكونه
وصفاً لـ ﴿ سندس ﴾^(٦) .

٦

وكذا ﴿ وإستبرق ﴾ يجوز فيه الجرّ والرفع . فالجر على ﴿ سندس ﴾ أي
ثياب من هذين الجنسيتين . والرفع على الثياب .

[قوله تعالى] ﴿ وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٧) [٢٤]^(٨)

٩

(١) سلف التعليق على ارتفاع الاسم باسم الفاعل على أنه فاعل له ٥٨٤ ، وانظر ما سلف أيضاً من
بسط التعليق على للذهيبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٢) هذا على ما توهمه ، ولم يجر صفة له لأن الضير ليس للولدان كما حققه الإمام الطبرسي .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٩/٣ ، وإعراب القرآن ٥٨١/٣ ، والحجة ٤٢٦/٤ - ٤٢٣ خم ، ومجمع
البيان ٤٠٩/٥ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٣٩٩/٨ - ٤٠٠

(٥) قرأ نافع وحفص عن عاصم برفع خضر وإستبرق ، وقرأ حمزة والكسائي بجرّها ، وقرأ ابن كثير
وأبو بكر عن عاصم بجر خضر ورفع إستبرق ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر برفع خضر وجرّ
إستبرق . انظر السبعة ٦٦٥ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٦) أجري الخضر وهو جمع وصفاً على السندس لما كان المعنى أن الثياب من هذا الجنس ، عن
أبي علي .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٠٢ - ١/١٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢ ، وللغراء ٢١٩/٣ - ٢٢٠ ،

وإعراب القرآن ٥٨٣/٣ - ٥٨٤ ، ومجمع البيان ٤١٢/٥ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٤٠١/٨ ،

والكتاب ٤٨٩/١ ، ٤٩١ ، والمقتضب ١١/١ و ٣٠١/٣ ، والأصول ٥٦/٢ ، والمسائل للنشورة ٩٣ ،

والخصائص ٣٤٨/١ ، وابن الشجري ٣٦٥/٢ ، وابن يعيش ١٠٠/٨ ، والمغني ٨٨ ، ٩١

هذه « أو » التي للتخيير^(١) ، إذا قلت : اضرب زيداً أو عمراً = فعناه :
 اضرب أحدهما ، فإذا قلت : لا تضرب زيداً أو عمراً = فعناه لا تضرب أحدهما ؛
 فَيَحْرُمُ عليه ضربها ؛ لأنَّ « أحدهما » في النفي يتعمَّم . وابن كَيْسَانَ^(٢) يحمل
 النهي على الأمر ، ويقول : إذا قال : لا تضرب أحدهما / لم يَحْرُمُ عليه ضربها .
 وإنما حَرَّمَ في الآية طاعتها لأنَّ أحدهما بمنزلة الآخر في امتناع الطاعة له ؛ ألا
 ترى أنَّ الأثم مثل الكفور في هذا المعنى ؟ قال سيويوه^(٣) : ولو قال لا تطع آثماً أو
 لا تطع كفوراً = لا تقلب المعنى إذ ذاك لأنه حينئذٍ لا تحرم طاعتها كليهما .

[قوله تعالى]^(٤) ﴿ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ
 عَذَابًا ﴾^(٥) [٣١]

ينتصب قوله ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ بإضمار فعل أي يعذب^(٦) الظالمين ، لأنه
 معطوف على ﴿ يَدْخُلُ ﴾ فجاز إضماره لأن قوله ﴿ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾ يدلُّ عليه .

(١) كذا قال وتابعه الطبرسي مصرحاً بالنقل عنه . وهي عند غيره للإباحة . والمعنيان هنا
 متقاربان يكادان يكونان واحداً باختلاف في التسمية . والفرق بين التخيير والإباحة أنه في
 التخيير لا يجوز الإتيان بالمأمور كله بخلاف الإباحة ، والإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر .

(٢) لم أصب كلامه .

(٣) في الكتاب ٤٩١/١ ، وعبارته « ... كما قال عز وجل ﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾ ولو
 قلت : أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى » اهـ . قال المؤلف في شرح اللع عقب ما نقله من كلام
 سيويوه : « وذلك لأنه يجعل أو في مثل هذا الموضع بمعنى بل ، فكأنه يصير التقدير حينئذ : ولا
 تطع منهم آثماً بل لا تطع منهم كفوراً ، وهذا ضد المعنى ... » اهـ شرح اللع اللوح ١/١٠٣

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٧٨ ، وشرح اللع اللوح ٢/٨٧ ، ومسافي القرآن للأخفش ٧٨ - ٧٩ ، وللفراء
 ٢٢٠/٣ ، وإعراب القرآن ٥٨٦/٣ ، وجمع البيان ٤١٢/٥ ، والبيان ٤٨٥/٢ ، والبحر ٤٠٢/٨ ،
 والكتاب ٤٦/١ ، والعصديات ٥٠ ، وابن الشجري ٣٣٦/٢ ، وابن يعيش ٣٢٢/٢ ، والمغني ٥٨٢

(٦) في الأصل : نعذب ، وهو تصحيف .

سورة والمرسلات

قوله عز وعلا : ﴿ فَأَلْمُقِيَّاتِ ذِكْرًا . عَذْرًا أَوْ تَنْذَرًا ﴾^(١) [٦-٥]
مصدران في موضع المفعول لهما^(٢) ، أي للإعذار والإنذار .

ويجوز أن يكونا منصوبين على البدل من « ذِكر » أي فالملقيات عذراً
أو تَنْذَرًا .

ويجوز أن يكونا منصوبين بنفس « ذِكر » أي فالملقيات أن ذكر عذراً أو
تَنْذَرًا^(٣) .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾^(٥) [٨]
﴿ النُّجُومُ ﴾ مبتدأة^(٦) ، والخبر ﴿ طُمِسَتْ ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٠/٢ ، والحجة ٤٣٢/٤-٤٣٤ خم ومنها أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٤١٤/٥ ، والبيان ٤٨٦/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٢) هذا قول الفراء وظاهر قول النحاس ، وأجاز أبو علي ومن وافقه الأقوال الثلاثة .

(٣) قوله « ويجوز ... أو تَنْذَرًا » ليس في ب ، وموضعه فيها : « ويجوز أن يكونا حالاً بما في الملقىات ذكراً عاذرين أو منذرين » . وكان فيها « أن يكون حالاً ... ومنذرين » والصواب ما أثبت . وهذا الوجه أجازاه أبو علي في قراءة من قرأ ﴿ عَذْرًا أَوْ تَنْذَرًا ﴾ بضمين وهي قراءة غير أبي عمرو وحمة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأوا ﴿ عَذْرًا أَوْ تَنْذَرًا ﴾ بالإسكان . انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢ . وعُدَّ - في هذا الوجه - جمع عاذر أو عذور أو عذير ، وتُنذر جمع نذير .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وإعراب القرآن ٥٩١/٢ ، والبيان ٤٨٦/٢-٤٨٧ ، والبحر ٤٠٥/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٩٢/٢ ، والبيان ١٢٦٢-١٢٦٣

(٦) أجاز سيويه رفع ما بعد « إذا » على الابتداء - وعزي هذا القول إلى الأخفش والكوفيين - ولم =

وقيل : بل النجوم رفع بفعل مضر^(١) دلّ عليه ﴿ طمست ﴾ ، والجملة في موضع الجرب ﴿ إذا ﴾ .

٣ والعامل في ﴿ إذا ﴾ مضر ، والتقدير : فاذا (٢) النجوم طمست (٣) وإن شئت كان التقدير : فإذا النجوم طمست بعثم^(٤) .

٦ وقوله : ﴿ وإذا السماء فَرَجَتْ . وإذا الجبال نَسَفَتْ . وإذا الرُّسُلُ أَقَّتَتْ ﴾ [١١-٩] إعرابٌ هذا كله كإعراب قوله ﴿ فإذا النجوم طمست ﴾ .

= يتابع على ذلك فذهب للبرد والزجاج والنحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم إلى أنه مرفوع بفعل مضر يفسره ما بعده .

انظر الكتاب ٥٤/١ ، والكامل ٣٦٤ وتعليقنا عليه ، وانظر اعتراض المبرد على سيبويه في هذا في حاشية الشيخ عضية رحمة الله على المقتضب ٧٦٢-٧٧ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ [سورة التكويد : ١] في إعراب القرآن ٦٣٢/٣ ، وجمع البيان ٤٤٢/٥ ، والبحر ٤٣١/٨ ، والمقتضب ٥٦/٢ ، ٧٩ ، والخصائص ١٠٥/١ و ٣٨٠/٢ ، وابن يعيش ١٠٦/٤ : وابن الشجري ٣٢٢/١ ، وعلى قوله تعالى ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ [سورة الانشقاق : ١] في المقتضب ٥٦/٢ ، ٧٩ و ٢٤٨/٤ ، والإيضاح ٣٠ ، والبغداديات ٥٥-٥٦ ، والخصائص ١٠٥/١ و ٣٨٠/٢ ، وابن يعيش ٩٤/١ و ٩٦/٤ ، ١٠٦ و ١٠٩/١ ، وابن الشجري ٢٢/١ ، والمغني ١٤ ، ١٢٧ ، ٧٥٧ ، ٨٢٧ ، والجمع ١٨١/٣ ، وانظر المصادر الآتية في الكلام عليها في موضعهما ١٤٤٣ . وانظر كلامهم على قوله ذي الرمة :

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليكَ جازر

في الكتاب ٤٢/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، والكامل ١٢٢٩ ، والخصائص ٣٨٠/٢ . وابن يعيش ٣١-٣٠/٢ ، وابن الشجري ٢٣-٢٤ ، وشرح أبيات المغني ٩٠/٥ ، والخزانة ٣٨٠/٢

(١) وهو قول النحاس وغيره .

(٢) في الأصل : فإذا ، وهو خطأ .

(٣) لأعرف أحماً ذكر هذا القول . وعليه تكون إذا خالصة للطرفية وهي مفعولة باذكار ، وهو قول متكلف لا معنى له .

(٤) فالجواب محذوف ، وهو قول الأخفش والنحاس ومن وافقها . ولم يقدره الأخفش ولا النحاس ، وقدره مكّي وتابعه أبو البركات « وقع الفصل » ، وقدره أبو حيان « وقع ماتوعدون » .

ومعنى ﴿ أَقَّتْ ﴾ ^(١) جمعت لوقتها . وأصلها « وَقَّتْ » ^(٢) فأبدلت من الواو المضمومة همزة .

٣ وقرئ ﴿ وَقَّتْ ﴾ بتخفيف القاف ^(٣) ، لقوله ﴿ كِتَاباً مُّوقَّتاً ﴾ [سورة النساء : ١٠٣]

٦ قوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نَتَّبِعُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾ ^(٤) [١٦-١٧]

لم يجزم العين بالعطف على ﴿ نهلك ﴾ بل استأنف ، فالتقدير : ثم نحن نتبعهم ^(٥) [الآخِرِينَ] ^(٦) .

٩ [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ ^(٨) [٢٣]

أي نعم القادرون نحن ، فحذف المخصوص بالمدح .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٢/٣ ، والحجة ٤٣٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤١٤/٥-٤١٥ ، والبيان ٤٨٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٢) قرأ أبو عمرو وحده من السبعة ﴿ وقتت ﴾ بالواو وتشديد القاف ، وقرأ الباقون ﴿ أقتت ﴾ ، انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٣) هذه قراءة أبي جعفر من العشرة . انظر المبسوط ٤٥٦ ، وذكر ابن الجزري في النشر ٣٩٧/١ أنه يروى عنه بتشديد القاف أيضاً . وانظر المصادر السالفة في ح ١ ، والمختب ٣٥٥/٢

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وللغراء ٢٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٢/٣ ، والحجة ٤٣٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤١٦/٥ ، والبيان ٤٨٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٥) هذا تقدير المبرد ، وأجازه أبو علي ومن وافقه ، وعليه تكون جملة « نتبعهم » خيراً لابتداء محذوف ، وأجاز أبو علي أن تكون مستأنفة ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٠ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٣ ، وابن يعيش ١٣٥/٧

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا . أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾ ^(٢)

[٢٦]

٣ إن شئت كان نصب ^(٣) « أحياء وأموات » بنفس « كِفَات » ^(٤) ، أي تكفت أحياءً وأمواتاً .

وإن شئت كانا ^(٥) بدلاً منها ^(٦) .

٦ ويجوز أن يكون ﴿ كِفَاتًا ﴾ مصدرًا ^(٧) ك « كِتَاب » . ويجوز أن يكون جمع « كَفِيتَة » ^(٨) فيكون نصب ﴿ أحياء ﴾ بالجمع ، كقوله ^(٩) :

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وللفراء ٢٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٣ ، والحجة ١٨٧/٤ ، وجمع البيان ٤١٦/٥ ، والبيان ٤٨٧/٢-٤٨٨ ، والبحر ٦/٨ ، والتبيان ١٢٦٤ ، وتفسير الطبري ٢٤٥/٢٩ ، والقرطبي ١٦٠/١٩-١٦٢ ، وابن كثير ٢٢٢/٨ ، وجمع التفسير ٤٣٢/٦ ، وعجاز القرآن ٢٨١/٢

(٣) في الأصل : نصبه ، والصواب من ي و ب (٤) وهو قول الفراء وأبي علي وأجازه النحاس وغيره في الأصل : كان ، والصواب من ي و ب .

(٦) الظاهر أنه يريد أن أحياء وأمواتاً بدل من ﴿ الأرض ﴾ كما صرح به أبو البركات على معنى أن تكون الأرض أحياء تنبت وأمواتاً لاتنبت ، وأبو البركات إنما أخذ عن المؤلف من غير تصريح وتصرف فيه ، وهذا لا يكون إلا على ما ذهب إليه أبو عبيدة في تأويل ﴿ أحياء وأمواتاً ﴾ وهو أن المراد « منه ما ينبت ومنه ما لا ينبت » وهذا بعيد . وعزا القرطبي قول أبي عبيدة إلى الأخفش وبجاهد في أحد قوليّه . وذهب غيرهم إلى أن المراد أحياء الناس وأمواتهم ، وهو الظاهر .

وفي ي و ب : « ... كانا بدلاً منه » وظاهره أن أحياء وأمواتاً بدل من « كفات » وهذا قد يجوز على أن يكون الكفات جمعاً بمعنى الأوعية - وهو قول أبي عبيدة - أو على أن يكون الموضع الذي يضم فيه الشيء ويقبض ، انظر اللسان (كفت) فيكون من باب بدل الاشتغال ، وهو قول كما تراه .

(٧) هذا أحد قولي أبي علي والطبرسي وأبي البركات والعكبري وهو قول ابن سيده (انظر اللسان كفت) ، وهو ظاهر قول الفراء والنحاس .

(٨) عزاه القرطبي إلى الأخفش ، وقد أجازه أبو علي ومن وافقه .

(٩) وهو طرفة . د ، ق ٤١٢/٢ ص ٦٤ . وهو له في الكتاب ٥٨/١ ، وابن السيرافي ٦٨١ ، =

... .. عَفْرٌ ذُنُبُهُمْ غَيْرٌ فُحْرٌ^(١)

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ ﴾^(٣) [٢٢]

و ﴿ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾^(٤) . ف ﴿ جمالة ﴾ مثل « حجارة » ، لأن الجمع تلحقه^(٥) تاء التانيث . و ﴿ جمالات ﴾ على أنها جمع بالألف والتاء ، وهذا جائز في جموع التكسير كلها^(٦) .

قوله عز وجل : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْدَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾^(٧) [٣٦-٣٥]

= والنوادر ١٠ ، والجمل ٩٣ ، والحلل ١٣٣ ، وابن يعيش ٧٤/٦-٧٥ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣ ، والخزانة ٤٦٦-٤٦٤/٣ . وهو بلا نسبة في البيان ٤٨٧/٢ ، والمعجم ٨٨/٥ . وأورد أبو علي قطعة منه وهي « أنهم في قومهم غفر ذنوبهم » في الحجة ١٨٧/٤ خم . صدره :
(١) ثم زادوا أنهم في قومهم

وقوله « غير فخر » لم يرد في ي وب ، ومكانه في الأصل « غير صبر » وهو خطأ ، والظاهر أن يكون المؤلف استشهد بـ « غفر ذنوبهم » ثم زاد الناسخ ؟ غير صبر » . (٢) زيادة من ي وب والشاهد فيه نصب « ذنوبهم » بـ « غفر » وهو جمع غفور .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٣ ، وللغراء ٢٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٨/٣ ، والحجة ٤٣٥/٤-٤٣٦ خم . ومجمع البيان ٤١٧/٥-٤١٨ ، والبيان ٤٨٨/٢ ، والبحر ٤٠٧/٨ ، وتكلمة الإيضاح ١٢٩ ، وابن يعيش ٧٦/٥

(٤) هذه قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباكون ﴿ جمالات ﴾ ، انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٧/٢

(٥) في الأصل : يلمحتها ، وفي ب وي : تلحقها ، والصواب ما أثبت .

(٦) الظاهر أنه يريد أنه يجوز جمع كل جموع التكسير بالألف والتاء ، وهنا غير جائز ، على أن ذلك كثير في جموع التكسير ، وسيبويه ومن وافقه لا يرون جمع الجمع قياساً مستمراً . انظر الكتاب ٢٠٠/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٥ . وشرح الشافية ٢٠٨/٢-٢١٠ ، والمعجم ١٢٢/٦-١٢٤ ، وانظر ما سلف ٢٠٢

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٩ ، وللغراء ٢٢٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٩/٣ ، ومجمع البيان ٤١٨/٥ ، والبيان ٤٨٨/٢ ، والبحر ٤٠٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٤٨/٢٩-١٤٩ ، والقرطبي ١٦٦/١٩ ، وابن كثير ٣٢٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٣٤/٦

إن شئت كان التقدير : هذا يومٌ لا ينطقون بنطق^(١) ينفعهم ولا يعتذرون بعذر ينفعهم ؛ فيكون ﴿ يعتذرون ﴾ داخلاً في النفي . ولا يكون على الإيجاب / إلا أن يحمل^(٢) : ولا ينطقون [بنطق ينفعهم ، لأنك إذا حملته على الظاهر كان في الكلام تناقضاً ، لأنه يصير التقدير : هذا يوم لا ينطقون^(٣) فيعتذرون ، فيكون ذلك نقضاً لأن الاعتذار نطقٌ .

وإن شئت كان التقدير : لا ينطقون بحال ولا يعتذرون بحال ، لأن هناك مواقف ، فيكون هذا في موقف^(٤) .

وجاء قوله ﴿ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾^(٥) في هذه السورة عشر مرات [الآيات : ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩] ، وليس بتكرار ، لأن كل واحد منها جاء^(٦) بعد قصة مخالفة لصاحبها ، فأثبت الويل لمن كذب بها .

(١) هذا معنى قول الحسن « لا ينطقون بحجة » وأجازه الطبري وأبو البركات والقرطبي وأبو حيان . وكان في الأصل « هذا إن شئت كان التقدير ... إلخ » بأقحام « هنا » .

(٢) في الأصل : تحمل ، وهو تصحيف .

(٣) زيادة من ي و ب . وكان في ب : لأنك إذا حملت على الظاهر في الكلام ، وفيه سقط وتحريف .

(٤) وهو معنى قول ابن عباس وعكرمة ، وهو قول الفراء والطبري ومن وافقها ، وهو ظاهر قول الأخفش .

(٥) انظر البحر ٤٠٨/٨ ، والبرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجج والبيان (المطبوع باسم أسرار التكرار ص ٢١٣) ، وانظر ما سلف ١٣١١

(٦) في الأصل : منها جاءت ، وهو خطأ . وقوله كل واحد يريد كل قول . ولو كان : لأن كل واحدة منها جاءت يريد الآية كان صواباً ، ولعله أجود .

سورة عَمَّ يتساءلون (٥)

قوله عز وجل : ﴿ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ﴾ (١) [٢]

لا يكون بدلاً من قوله ﴿ عَمَّ ﴾ بتهة ؛ لأنه لو كان بدلاً لوجب تكرار حرف الاستفهام (٢) لأن الجار المتصل بحرف الاستفهام إذا أُعيد أُعيد مع الحرف المستفهم به (٣) ، كقولك : يكفم ثوبك أبعشرين أم بثلاثين ، ولا يجوز « بعشرين » من غير همزة . فإذا كان كذلك كان قوله ﴿ عَنِ النَّبَأِ ﴾ متعلقاً بفعل [مضمر] (٤) آخر دون هذا الظاهر .

[قوله تعالى] (٥) : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً . لِلطَّاغِينَ مَاباً .

لَا يَشِينُ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ (٦) [٢١ - ٢٢]

حال مقدر ، أي مقدرين اللبث . وكان حمزة يقرأ ﴿ لَبِثِينَ ﴾ (٧) . وكنا

(٥) في ب وي : « سورة النبأ » .

(١) انظر الجواهر ٥٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٠١/٣ ، ومجمع البيان

٤٢١/٥ ، والبيان ٤٨٩/٢ ، والبحر ٤١١/٨ ، والقطع ٧٥٦ ، وإيضاح الوقف ٦٦٢

(٢) انظر للصادر السالفة ، وما سلف ١٠١٤

(٣) في النسخ : بها ، والصواب ما أثبت .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٧١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣ ، وإعراب القرآن ٦٠٥/٣-٦٠٧ ، والحجة

٤٣٧/٤-٤٣٨ خم ، ومجمع البيان ٤٢٢/٥-٤٢٤ ، والبيان ٤٩٠/٢ ، والبحر ٤١٣/٨-٤١٤ ، وتفسير

الطبري ٨٠٣٠-٩ ، والقرطبي ١٧٧/١٩-١٧٩ ، وابن كثير ٣٢٩/٨-٣٣٠ ، ومجمع التفاسير ٤٤٢/٨

(٧) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ لَابِثِينَ ﴾ . انظر السبعة ٦٦٨ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر

احتججنا^(١) به على جواز قوله^(٢) :

حَذِرْ أَمْوَرًا

٣ ألا تراه قال : ﴿ لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾^(٣) ؟

فاذا نحن بجماعة^(٤) زعموا أنّ ﴿ أَحْقَابًا ﴾ ليست من صلة ﴿ لَبِثِينَ ﴾ ولا ﴿ لَبِثِينَ ﴾ لأنه إذا قال ﴿ لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ فإما أن تحمل ﴿ أَحْقَابًا ﴾ على ثلاث مرات من الْحَقْبِ كما هو أَقْلُ الجمع ، أو على^(٥) عشر مرات كما هو نهاية « أفعال » . وكلا الأمرين غير جائز إذ^(٦) لبثوا [فيها]^(٧) أعواماً غير هذه ومدداً لا تحصى . فقالوا : إنّ التقدير : لَبِثِينَ فِيهَا لا يذوقون فيها برداً ولا شرباً أَحْقَابًا إلا حمياً وَعَسَاقًا^(٨) . فحملوا الآية على التقديم والتأخير . ويجوز في ﴿ أَحْقَاب ﴾

(١) ليس فيما يدي من كتبه وهي هذا الكتاب والجواهر وشرح اللع .

(٢) في النسخ : قولهم ، والصواب ما أثبت ، وقام البيت :

حَذِرْ أَمْوَرًا لا تَضِيرُ وَأَمِّنْ مَالِيَسَ مَنجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

وهو في الكتاب ٥٨/١ ، وابن السرياني ٤٠٩/١ ، والمقتضب ١١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٢/١ و ٣٠/٢ و ٦٠٥/٢ ، والجل ٩٣ ، والحلل ١٣١ ، وابن الشجري ١٠٧/٢ ، وابن يعيش ٧١/٦ ، والمقاصد ٥٤٣/٣ ، والبحر ٦٦/٥ ، والخزانة ٤٥٦/٣ . ولم ينسب سيبويه ، فزعم المبرد أنه بيت موضوع محدث ، وحكي أن أبنياً اللاحقي وضعه لسيبويه ، وقيل هو لابن المقفع ، انظر في ذلك المصادر السالفة ، وانظر كتاب الدكتور خالد عبد الكريم جمعة « شواهد الشعر في كتاب سيبويه » ص ٧٤ . ٢٣٠ - ٢٣١ ، ٢٩٦

والشاهد فيه أنه أعمل « حذِر » وهو قَعِلَ مبالغة حاذِرٍ ، وأنكر المبرد ومن وافقه إعماله .

(٢) يمكن لمن ينكر إعمال فعل أن يقول إن « أَحْقَابًا ظرف وما لا يتعدى يتعدى إلى الطرف » عن النحاس .

(٤) لا أعرفهم ، والظاهر أن المبرد والطبري وابن كيسان منهم ، انظر التعليق الآتي .

(٥) في الأصل : أو هو على .

(٦) في الأصل وب : إذا ، وهو تحريف . (٧) زيادة من ي وب .

(٨) هذا معنى ما حكاه الزجاج عن المبرد وما أجازاه الطبري ورأه أشبه بمعنى الآية ، وهو أن ﴿ لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ يتعلق بـ ﴿ لا يذوقون ﴾ . قال المبرد : المعنى : لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا =

عندنا أنه ذكر للكثرة لا لتحديد اللبث^(١) . ألا تراك تقول : أقتت فيها سنين وأعواماً ، وأنت لا تريد أنك لم تقم غيرها .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً . رَبِّ السَّمَوَاتِ ﴾ [٣٧-٣٦]^(٣)

بالجر على البدل من ﴿ رَبِّكَ ﴾ . وبالرفع^(٤) على تقدير : هو ربُّ السموات^(٥) .

وإن شئت كان ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ [٣٧] خبراً^(٦) .

ومنهم من جرَّ الاسمين - أعني ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ ﴾ [٣٧] على الإتيان والنعته .

هذه صفتها ، أي يعذبون بهذا العذاب في هذه الأحقاب لا يذوقون فيها إلا الحميم والغساق ويعذبون بعد هذا العذاب بأصناف من العذاب غير هذا . وبنحوه قال الطبري . وكون ﴿ لا يذوقون ﴾ نعتاً للأحقاب قاله ابن كيسان أيضاً . ولا يلزم على هذا التفسير أن يتعلق ﴿ أحقاباً ﴾ بـ ﴿ لا يذوقون ﴾ في الإعراب ، وهو يلزم من حكي المؤلف قوله . وهو معنى قول قتادة والربيع ومن وافقها إن الأحقاب لا انقضاء لها ولا انقطاع ، وهو معنى قول الفراء فيما حكاه صاحب اللسان (حقب) ، واختاره النحاس وغيره ، وهو الظاهر . وذهب الطبري ووافقه النحاس إلى أن أحقاباً على هذا جمع الجمع ، فأحقاب جمع حقب ؛ وحقب جمع حقبه .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مغاني القرآن للفراء ٢٢٩٧٢ ، وإعراب القرآن ٦١٢/٣-٦١٣ ، والحجة ٤٣٨/٤-٤٣٩ خم . ومجمع البيان ٤٢٥/٥ ، والبيان ٤٩١/٢ ، والبحر ٤١٥/٨

(٤) قرأ عاصم وابن عامر بجر ﴿ رب السموات ﴾ و ﴿ الرحمن ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي بجر الأول ورفع الثاني ، وقرأ الباقون برفعهما . انظر السبعة ٦٦٩ ، والتيسير ٢١٩ ، والنشر ٣٩٧/٢

(٥) أجازته النحاس ومن وافقه .

(٦) ورب السموات مبتدأ ، وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وأجازه النحاس وغيره .

ومنهم من جرّ الأول ﴿ رَبِّ السَّمَاوَاتِ ﴾ على الإتياع^(١) ورفع ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ بالابتداء ، وجعل الخبر في الجملة ﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً ﴾ [٣٧] لمكان الهاء .

(١) والنعت أيضاً . والإتياع : البدل .

سورة النازعات

- ٣ قوله تعالى : ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴾ إلى قوله : ﴿ فَأَلْمَدِّرَاتِ أُمْرًا ﴾ [١٥-١] ^(١) :
 هذه أقسام قد اختلفوا في جوابها ^(٢) :
 فقال قائلون : هو محذوف على تقدير : لَتَبَعَثَ ^(٣) .
 ٦ وقال قائلون : بل الجواب ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ^(٤) [٢٦] .
 [قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾ ^(٦) [٦]
 نصب بـ « اذكر » . وإن شئت كان نصباً بـ بدل قوله ﴿ قُلُوبٍ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴾ [٨] على تقدير : يوم ترجف الراجفة وجفت قلوبهم ؛ ويكون ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بدلاً من ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾ ^(٧) .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٦ ، وللغراء ٢٣٠/٣-٢٣١ ، وإعراب القرآن ٦٠٧/٣ ، ومجمع البيان ٤٢٩/٥ ، والبيان ٤٩٢/٢ ، والبحر ٤٢٠/٨ ، وإيضاح السوقف ٩٦٤-٩٦٥ ، والقطع ٧٦١ ، والمكتفى ٦٠٦ ، ومنار المهدي ٢٩٧

(٣) هذا قول الغراء وابن الأنباري ، واختاره النحاس وغيره .

(٤) هذا قول الأخفش ومن وافقه ، واستبعده النحاس واستقبحه ابن الأنباري لأن الكلام قد طال بينها .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٢٩/٥ ، والبيان ٤٩٢/٢-٤٩٣ ، والبحر ٤٢٠/٨ ، والتبيان ١٣٦٩

(٧) أجاز أبو حيان هذا القول وأجاز أيضاً أن يكون متعلقاً بالجواب المحذوف ، وأجاز غير القولين .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَىٰ أَنْ تَزْكَىٰ ﴾ ^(٢)] ١٨]

« هل لك » في كلامهم محمول على « أدعوك » ^(٣) ، وكأنه قال : أدعوك إلى

٢/١٤١

التزكي / فهل ترغب فيه ؟

وقوله ﴿ تَزْكَىٰ ﴾ و ﴿ تَزْكَىٰ ﴾ بال حذف والإدغام ^(٤) . [و ^(١)] قد تقدم

القول فيها ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الآخِرَةِ وَالأُولَىٰ ﴾ ^(٦)] ٢٥]

قيل ^(٧) : التقدير : نَكَالَ الكَلِمَةِ الآخِرَةِ وَالكَلِمَةِ الأُولَى ، فالكلمة الأولى

﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [سورة النقص : ٢٨] ، والكلمة الآخرة قوله ﴿ أَنَا

رَبِّكُمْ الأَعْلَى ﴾ [٢٤] .

١

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٦ ، وإعراب القرآن ٦٢٠/٣ ، والحجة ٤٤١/٤ خم ، وجمع البيان ٤٣١/٥ ، والبيان ٤٩٢/٢ ، والبحر ٢٢١/٨ ، والخصائص ٢٠٩/٢ ، وابن الشجري ٢٦٥/٢

(٣) قال أبو الفتح : « ... وكذلك قوله عز اسمه ﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾ وأنت تقول « هل لك في كذا » لكنه لما كان على هذا دعاء منه ﷺ صار تقديره : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى » اهـ . والابتداء محذوف أي هل لك إلى أن تزكى حاجة أو أرب أو نحو ذلك . وقد بسطنا الكلام على هذه العبارة « هل لك في كذا » في مقالة نشرتها مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٢ ج ٢ ٣٧٦/٨ - ٣٨٣ ، نيسان ١٩٨٧

(٤) قرأ ﴿ تَزْكَىٰ ﴾ بتشديد الزاي ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون ﴿ تَزَكَّى ﴾ بتخفيفها . انظر السبعة ٦٧١ ، والتيسير ٢١٩ ، والنشر ٣٩٨/٢

(٥) إن أراد أنه قد تقدم له كلام في الحذف والإدغام في نحو تزكى فذلك صحيح ، انظر ما سلف ٦٦ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٨٥ ، ٢١٣ ، ٥٥٥ ، ١٠٦٧ . وإن أراد أنه قد تقدم له كلام في هذا الحرف - أعني تزكى - فذلك سهو ، فلم يتقدم له فيه كلام ولم يرد هذا الحرف قبل هذا الموضع .

وقوله « تزكى » أصله « تتركى » فمن قرأ تزكى حذف التاء ، ومن قال تزكى أدغم التاء في الزاي .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٣/٣ ، وجمع البيان ٤٣٢/٥ ، وتفسير الطبري ٢٧/٣٠ - ٢٨ ، والقرطبي ٢٠٢/١٩ ، وابن كثير ٢٣٨/٨ ، وجمع التفاسير ٤٥٢/٦

(٧) عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وعكرمة والسدي ، وهو قول الفراء وغيره .

وقيل^(١) : التقدير : نكال الدار الآخرة ، وهي النار ، والأولى يعني الإغراق .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ [٣٠]

قيل : الدَّحُوُّ بعد خلق السماء ، وخلقها قبل خلق السماء^(٤) . وقد تقدم هذا في « حم السجدة »^(٥) .

[قوله تعالى]^(٦) : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى ﴾ [٣٤]

جواب « إذا » الفاء^(٧) في قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ... فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٨) [٣٩ ، ٣٧] أي هي المأوى له . وكذا ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٩) [٤١] أي [هي] المأوى له . وقال الكوفي^(١٠) : بل التقدير : مأواه ، فقام اللام مقام الضير .

-
- (١) عن قتادة والحسن ومن وافقها ، وهو الصحيح الذي لا شك فيه عند الحافظ ابن كثير .
 (٢) زيادة من ي و ب .
 (٣) انظر الجواهر ١٠٢ ، وشرح اللع اللوح ٢/٢٤ و ١/١٠٢ و ٢/١٦٨ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٣ ، وجمع البيان ٤٣٤/٥ ، والبحر ٤٢٣/٨
 (٤) عن ابن عباس ، واختاره الطبري والنحاس والحافظ ابن كثير وغيرهم .
 (٥) ص ١١٨٥ . وحم السجدة هي سورة فصلت .
 (٦) انظر جمع البيان ٤٣٤/٥ ، والبيان ٤٩٣/٢ ، والبحر ٤٢٣/٨-٤٢٤
 (٧) انظر الجواهر ٣٢٥ ، وإعراب القرآن ٢٣/٣ ، والمصادر السالفة ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، وما سلف ٨٢٨
 (٨) انظر الجواهر ٣٤٦ ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، والمغني ٧٧ ، ٦٥٢
 (٩) زيادة من ب .
 (١٠) أي من نهب مذهب الكوفيين . وفي ب « الكوفيون » . وانظر ما سلف ١١٥٠ ، والتعليق ثمة ، وانظر المصادر السالفة هنا .

سورة عبس

قوله عز وعلا : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ ^(١) [٢٠-١]

٢

أي لأن جاءه ، فحذف اللام .

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴾ ^(٣) [٢٠]

أي يَسَّرَ [له] ^(٣) السبيل ^(٤) فالهاء هو المفعول الأول وقد حذف منه اللام ،

٦

و ﴿ السبيل ﴾ هو المفعول الثاني .

وقيل : بل الهاء للسبيل ، ونصب ﴿ السبيل ﴾ بمضمر دلَّ عليه هذا الظاهر ، والتقدير : ثم يَسَّرَ السبيل [يَسَّرَهُ] ^(٥) له أي للإنسان ، وحذف الجار والمجزور ، يعني الخروج من رحم الأم . وعلى الأول يعني سبيل الحق وسبيل الضلالة ^(٦) .

٩

(١) انظر الجواهر ١٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٦/٣ ، وجمع البيان ٤٣٨/٥ ، والبيان ٤٩٤/٣ ، والبحر ٤٢٧/٨

(٢) زيادة من ي و ب ، لكن موضعها فيها بعد السبيل ففيها : يَسَّرَ السبيل له . والصواب ما أثبت .

(٣) انظر الجواهر ١١٩-١٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٨ ، وللفراء ٢٢٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٩/٣ ، وجمع البيان ٤٣٧/٥-٤٣٩ ، والبحر ٤٢٨/٨ ، وتفسير الطبري ٣٠-٣٥/٣٦ ، والقرطبي ٢١٨/١٩-٢١٩ ، وابن كثير ٢٤٥/٨ ، وجمع التفاسير ٤٥٨/٦ ، وما سلف ٨٢٢-٨٢٣

(٤) كذا قال هنا ، وهو جائز ، لأنه يقال : يَسَّرَهُ للسبيل ويَسَّرَ السبيل له . والذي قاله فيما سلف ٨٢٢ ، وفي الجواهر أن التقدير : ثم يَسَّرَهُ للسبيل ، وهو قول الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم ، فحذف اللام وقدم المفعول كما قال في الجواهر وفيما سلف . والهاء كناية عن الإنسان المخلوق من التطفة .

(٥) زيادة مني . وهي ثابتة في جمع البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير تصريح ، وربما كانت من الطبرسي ، وزيادتها ضرورية .

(٦) هذا سهو منه . فعلى كلا القولين : أن تكون الهاء للسبيل أو للإنسان = يجوز أن يكون المعنى =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾ [٢٣] ^(٢)

أي ما أمره به ، فحذف الباء ، فصار التقدير : ما أمرهوه ^(٣) ، فحذف الهاء الأولى فصار : ما ^(٤) أمره فالهاء الباقية [أي الموصولة هي العائدة] ^(٥) لـ « ما » الموصولة ، والهاء المحذوفة للإنسان .

[قوله تعالى] ^(٦) : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ . أَلَسَّا ﴾ ^(٧)

[٢٥-٢٤]

= يسره للخروج من رحم الأم ، وهو قول ابن عباس وقتادة والسدي وعبد الله بن الزبير ومقاتل ، واختاره الطبري والنحاس وغيرهما = ويجوز أن يكون المعنى : ثم يسر السبيل أي سبيل الخير والشر أو الحق والضلالة ، وهو قول مجاهد والحسن وابن زيد وروي عن ابن عباس واختاره الحافظ ابن كثير . وإنما الخلاف في الضير الذي في ﴿ يسره ﴾ وفي نصب ﴿ السبيل ﴾ فن ذهب إلى أن الهاء للإنسان كان التقدير : ثم يسره للسبيل على قول الأكثرين وقول المؤلف في الجواهر وفيما سلف ، فحذف اللام من المفعول الثاني وقدمه ، وعلى ما قاله المؤلف هنا : يسر له السبيل ، فعلى ما ذكره . ومن ذهب إلى أن الهاء للسبيل كان نصب ﴿ السبيل ﴾ بفعل مضمر دل عليه ما بعده كما قال وحذف الجار والمجرور « له » أي للإنسان ، انظر ما سلف .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٢٢٢ ، ومجمع البيان ٤٣٧/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢

(٣) في الأصل : ما أمره هو ، وفي ب : ما أمره ، والصواب من ي .

(٤) في النسخ : لما أمره ، وهو خطأ .

(٥) زيادة من ب . وقوله « الموصولة » أي الموصولة بالفعل « أمر » .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٥٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٠/٣ ، والحجة

٤٤٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٣٩/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢-٤٩٥ ، والبحر ٤٢٩/٨ . وسياق الآيات :

﴿ ... إلى طعامه . أنا صببنا الماء صباً . ثم شققنا الأرض شقاً . فأنبثنا فيها حباً . وعنباً وقضباً ﴾ .

بالفتح والكسر^(١) . فالفتح على البدل من طعامه^(٢) ، أو على إضمار اللام^(٣) .
والكسر على الاستئناف .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ ﴾^(٥) [٣٣]
جوابه ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ [٣٧] أي ثبت لكل امرئ
منهم إذ ذاك^(٦) .

-
- (١) قرأ بالفتح عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦٧٢ ، والتيسير ٢٢٠ ،
والنشر ٣٩٨/٢
- (٢) وهو قول الفراء وأبي علي ومن وافقهما . وهو بدل اشتغال كما قال أبو علي لأن هذه الأشياء مشتتة
على كون الطعام وحدوثه . وخفي عن النحاس هذا الوجه فرده وجه البدل .
- (٣) وهو قول النحاس ومن وافقه .
- (٤) زيادة من ب .
- (٥) انظر مجمع البيان ٤٤٠/٥ ، والبيان ٤٩٥/٢ ، والبحر ٤٢٩/٨
- (٦) على هذا تكون الفاء محذوفة من الجواب ، وليس هذا بالفصيح وموضعه الشعر . ولهذا ما ذهب
أبو حيان إلى أن الجواب مدلول قوله ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ أي اشتغل كل إنسان
بنفسه .

سورة التكوير

قوله عز وعلا : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ^(١) [١]

٣ العامل في « إذا » قوله ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْضِرَتْ ﴾ [١٤] . وهذه
اثنًا عشر ظرفاً كلها مضافة إلى الجمل لم يتم بها الكلام ، وإنما تامه بما عمل فيها من
قوله ﴿ علمت نفس ما أخضرت ﴾ فهي جملة من فعل وفاعل ، من قوله ﴿ إذا
٦ الشمس كورت ﴾ إلى قوله ﴿ أُخْضِرَتْ ﴾ [١٤-١] .

ثم ابتداءً فأقسم فقال ﴿ فَلَا أُقْسِمُ ﴾ [١٥] وتماؤه آخر السورة ؛ لأن قوله
﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ^(٢) [١٩] جواب القسم ^(٣) ، وهذا الرسول وُصِفَ
٩ بأوصافٍ شتى إلى قوله ﴿ آمين ﴾ [٢١] ، ثم قال ﴿ وَمَا صَاحِبِكُمْ ﴾ [٢٢] وهو
معطوف على جواب القسم ^(٣) ؛ ثم قال ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ [٢٤]
﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ [٢٥] فهما داخلان في جواب القسم ، وقوله
١٢ ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٢٦] اعتراض . وقولسه : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ
لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [٢٧] جواب القسم أيضاً ، وقوله : ﴿ وَمَا تَشَاوُونَ ﴾ [٢٩] أيضاً
داخل في جواب القسم ^(٤) .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٢/٥ ، والبيان
٤٩٦/٢ ، والبحر ٤٣٤/٨

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٣٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبحر ٤٣٤/٨

(٣) انظر مجمع البيان ، والبيان ، والقرطبي ٢٤٠/١٩

(٤) تابعه على هذا الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح . والظاهر أن جواب القسم ثم عند قوله
﴿ وما هو بقول شيطان رجيم ﴾ ، ثم استأنف بقوله ﴿ فأين تذهبون . إن هو إلا ذكر
للعالمين ... ﴾ . وإدخاله في القسم وادعاء الاعتراض بـ ﴿ فأين تذهبون ﴾ تكلف . ثم إن قوله
﴿ إن هو إلا ذكر للعالمين ﴾ لا يكون جواباً للقسم لأن الجواب قوله ﴿ إنه لقول رسول =

- ١/١٤٢ وقوله : ﴿ لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ ﴾^(١) [٢٨] .
- ٢ بدل من قوله ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ / [٢٧] بدل بعض من كل .
- ٣ فأما قوله : ﴿ بِضَنِينٍ ﴾^(٢) [٢٤]
- بالبضاد والظاء^(٣) . فالظاء معناه : بِمَتَّهِمْ^(٤) ، أي لا يكتم الوحي ولا يظنّ به ذلك لِخُلُوتَانٍ يأخذه من الكهنة^(٥) .
- ٦ والبضاد على معني : وما هو ببخيل في كتان الوحي .
- فإذاً السورة [مركبة^(٦)] من فعل وفاعل ، وقسم وأجوبته .

= كريمة ﴿ ، ولا يصح أن يكون له جوابان إلا على العطف أو البتل ، والظاهر أن المؤلف أجازه على وجه البتل .

- (١) انظر إعراب القرآن ٦٤٢/٣ ، وجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبيان ٤٩٧/٢ ، والبحر ٤٣٥/٨
- (٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٠ ، ولفراء ٢٤٢/٣-٢٤٣ ، وإعراب القرآن ٦٣٩/٣-٦٤١ ، والحجة ٤٤٥/٤-٤٤٦ خم ، وجمع البيان ٤٤٥/٥-٤٤٦ ، والبيان ٤٩٧/٢ ، والبحر ٤٣٥/٨ ، وتفسير الطبري ٥٢-٥٢/٣٠ ، والقرطبي ٢٤٢/١٩ ، وابن كثير ٢٦٢/٨ ، وجمع التفاسير ٤٦٦/٦
- (٣) قرأ بالبضاد نافع وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون بالظاء . انظر السبعة ٦٧٣ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٨/٢-٣٩٩
- (٤) أي ليس هو على وحي الله وما يخبر به من الأخبار بمتهم ، فإن أحواله ناطقة بالصدق والأمانة ، عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك وإبراهيم النخعي .
- (٥) هذا سهو مركب من المؤلف ، فقوله « أي لا يكتم ... من الكهنة » من تمام الكلام على الوجه الثاني وهو القراءة بالبضاد . قال أبو علي في توجيه قراءة من قرأ بالبضاد : « ومن قال بضنين فهو من البخل ... والمعنى أنه يخبر بالغييب فيبينه ولا يكتمه كما يتمتع الكاهن من إعلام ذلك حتى يأخذ عليه حلواناً » اهـ .
- (٦) زيادة من ب وي .

سورة الانفطار

قوله عز وعلا : ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴾ ^(١) [٧]
 بالتشديد والتخفيف ^(٢) . فعنى التشديد : قَوْمَ خَلَقَكَ ^(٣) ، فهو قريب من
 ﴿ سَوَّاكَ ﴾ . ومعنى التخفيف : صرفك كيف شاء إلى ما شاء ^(٤) .

[قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ ^(٦) [٨]
 قيل ^(٧) : ﴿ مَا ﴾ صلة زائدة ^(٨) ، و ﴿ شاء ﴾ في موضع الجر [صفة] ^(٩)

- (١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣١ ، وللغراء ٢٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٤٤/٣-٦٤٥ ، والحجة ٤٤٦/٤ خم ، وجمع البيان ٤٤٧/٥-٤٤٨ ، والبحر ٤٣٧/٨ ، وتفسير غريب القرآن ٥١٨
- (٢) قرأ بالتخفيف عاصم وحزرة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٦٧٤ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٩/٢
- (٣) هذا لفظ ابن قتيبة ، وعبارة الغراء : جعلك معدل الخلق ، وعبارة الأخفش وأبي علي : عدل خلقك . وقيل غير ذلك .
- (٤) هنا قول الغراء وابن قتيبة ومن وافقها . وعبارة الغراء : صرفك إلى أي صورة شاء إما إلى حسن أو قبيح أو طويل أو قصير . وعبارة الأخفش وأبي علي : عدل بعضك ببعض فجعلك سوية معتدلاً . وذهب النحاس إلى أن عدلك تكثير عدلك ، فيكونان بمعنى واحد ، وهو مأل قول الأخفش .
- (٥) زيادة مني .
- (٦) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٧٢٥ ، وإعراب القرآن ٦٤٥/٣ ، وجمع البيان ٤٤٨/٥ ، والبيان ٤٩٨/٣ ، والبحر ٤٣٧/٨ ، والكشاف ٢٢٨/٤ ، والبيان ١٢٧٤ ، وتفسير الطبري ٢٤٧/١٩ ، وجمع التفسير ٤٦٩/٦
- (٧) هذا قول النحاس ومن وافقه ، وعزاه أبو حيان إلى الجمهور ، وهو الظاهر .
- (٨) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف ٢٨
- (٩) زيادة من ي و ب .

ل ﴿ صورة ﴾ ، ويكون ﴿ في أي صورة ﴾ من صلة ﴿ رَكْبِكَ ﴾ أي عدلك ورَكْبِكَ في أي صورة شاءها ، فحذف الواو^(١) .

- ٢ وقيل : ﴿ ما ﴾ شرط ، و ﴿ شاء ﴾ في موضع الجزم ، وقوله ﴿ رَكْبِكَ ﴾ جواب الشرط^(٢) . ولا يكون الجار على هذا من صلة ﴿ رَكْبِكَ ﴾ لأنه قال^(٣) : « إن تُضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبُ عَمْرًا » لا يجوز تقديم « عمرو » على « إن » . فوجب أن يكون قوله ﴿ في أي صورة ﴾ من صلة مضر ، ولا يكون من صلة ﴿ عدلك ﴾ لأنه استفهام^(٤) ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله^(٥) .

(١) قيل : لم تعطف هذه الجملة كما عطف ما قبلها لأنها بيان لعدلك ، عن الزمخشري وواقفه أبو حيان وغيره .

(٢) أجازته الزمخشري والطبرسي والمكبري والقرطبي وأبو حيان والبيضاوي . وقدر الكلام أبو حيان : أي تركيب حسن شاء رَكْبِكَ . وعلى هذا تكون « ما » منصوبة ب « شاء » ، وقد أخذه من معنى كلام الزمخشري . ولا بد للكلام من عائد ، فتقدير الكلام : أي تركيب حسن شاء ركبك فيه . وقيل في تقديره غير ذلك . ووجه الشرط كما تراه ضعيف متكلف ، ولهذا مامنه المؤلف في الجواهر ، ولم يحظر في بال أحد من المتقدمين فيما أعلم .

(٣) الظاهر أنه يريد سيويه ، وقد نقل الإمام الطبرسي كلام المؤلف هنا ولم يصرح بنقله عنه ، وصرح بأن هذا كلام سيويه فقال : « لأن سيويه قال : إن تضرب ... » . ولم أصب هنا التثليل في الكتاب . لكن قد منع سيويه وغيره أن يتقدم معمول جواب الشرط على حرف الشرط . انظر الكتاب ٦٧/١ - ٦٩ ، والمقتضب ٦٨/٢ ، والإيضاح ٢٢١ - ٢٢٢

وكان المؤلف قد علقت بذهنه عبارة أبي علي - وإن كان بعضها مما ليس مما نحن فيه : « ولا يجوز زيدا إن تضرب أضرب ، لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء ، فإن قلت : إن زيدا تضرب أضرب كان زيد منتصباً بالفعل الذي هو شرط ، فإن شغلت الشرط بالضير فقلت : إن زيدا تضربه أضرب عمراً = كان منتصباً بفعل مضر يفسره هذا الظاهر » اهـ .

(٤) قد أجاز الزمخشري ومن واقفه ومنهم أبو حيان أن يكون من صلة عدلك على أن يكون في « أي » معنى التعجب . وهي عند الفراء متعلقة بعدلك ، ورد النحاس قوله وذهب إلى أنها متعلقة برَكْبِكَ وهما لا يقولان بشرطية « ما » .

(٥) انظر ماسلف ٤٠٧ ، ٦٤٩ ، ٨٥٢ ، ١٠٦١

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لَّنَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(١) [١٩]

بالرفع والنصب^(٢) ، فالرفع على أن يكون : هو يوم لا تملك نفس لنفس^(٣) . وإن شئت كان بدلاً^(٤) من قوله ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ في قوله ﴿ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [١٨] .

٣

فأما النصب فعلى تقدير : هذا واقع يوم لا تملك^(٥) . فيكون خبر ابتداء مضر متعلق بمحذوف وهو « واقع » . وإن شئت^(٦) كان مفتوحاً في موضع الرفع لما جرى في الكلام ظرفاً ، كقوله ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٧) [سورة الجن : ١١] .

٦

-
- (١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣١ ، ولفراء ٢٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٤٦/٢ ، والحجّة ٤٤٦/٤-٤٤٧ خم ، والبيان ٤٩٨/٢ ، والبحر ٤٣٧/٨ .
- (٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٧٤ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٩/٢ .
- (٣) وهو قول الأخفش وأبي علي وأحد قولي النحاس ومن وافقه .
- (٤) أجازته النحاس ومن وافقه . ولم يبين الفراء وجه النصب .
- (٥) وهو قول النحاس ومعنى قول الأخفش والفراء ، وقدره النحاس : الدين - أي الجزء - يوم ، وكذا قدره أبو علي ومن وافقه .
- (٦) أجازته أبو علي ومن وافقه .
- (٧) سلف الاستشهاد بها ٤١٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثم . وانظر ما سلف أيضاً ٤٨٣-٤٨٤ .

سورة المطففين

[قوله تعالى ^(١)] : ﴿ وَإِذَا كَالُواهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ ^(٢) [٣]
 قيل : التقدير : وإذا كألوا لهم أو وزنوا لهم ، فحذف الجار ^(٣) ، والضميران
 في موضع نصب ^(٤) .

وقيل : التقدير : وإذا كألواهم أو وزنواهم ^(٥) ، فيكون الضميران رفعاً
 تأكيداً لما في « كالوا » و « وزنوا » ^(٦) .

والوجه الأول : لأن الوعيد بالتطفيف هو على أنهم إذا استَوْقَوْا من الناس
 أو كالوا للناس أخسروهم مكيالهم وموزونهم .

﴿ يُخْسِرُونَ ﴾ أي يخسرونهم ذلك ، فحذف المفعولين ^(٧) .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٧٧ ، ٤٩٦ ، وشرح اللع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٢ ،
 وللغراء ٢٤٥/٣-٢٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٤٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٥١/٥ ، والبيان ٥٠٠/٢ ، والبحر
 ٤٣٩/٨

(٣) هذا قول النحاس ومن وافقه . ونص الأخفش أن أهل الحجاز يقولون قلت زيدا ووزنته أي
 قلت له ووزنت له ، وزاد الفراء نسبة هذه اللغة إلى من جاورهم من قيس ، فعلى هذه اللغة
 لا يكون حذف .

(٤) هنا قول أبي عمرو والأخفش والكسائي والفراء والنحاس وغيرهم .

(٥) هذا قول عيسى بن عمر ، نصّ على ذلك النحاس والطبرسي ، وزاد أبو حيان نسبته إلى حمزة .

(٦) قال النحاس : « والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب لأنه في السواد بغير ألف ، ونسق
 الكلام يدل على ذلك لأن قبله ﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾ فيجب أن يكون ما بعده وإذا كالوا
 لهم ، وحذفت اللام ... » اهـ . وانظر البحر ، وأبو حيان يميز معنى ما قاله عيسى وحمزة ، ولم
 يقل صواباً .

(٧) هذا وهم منه ، فإن « أخسر » يتعدى إلى مفعول واحد كـ « خسر » ، يقال : خسرت الميزان =

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ أَلَا يَظُنُّ ﴾^(٢) [٤]

ألف الاستفهام دخلت على « لا » النافية ، وليست « ألا » هذه التي للتنبيه . ومثله ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [سورة الملك : ١٤] وليس لها ثالث في أول الآي^(٣) .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ ﴾^(٤) [٥-٦]

إن شئت كان بدلاً من موضع الجار والمجرور^(٥) . وإن شئت كان كقوله ﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ﴾^(٦) [سورة الاقطار : ١١] لما جرى ظرفاً^(٧) . وإن شئت^(٨) كان التقدير : هذا واقع يوم يقوم .

[قوله تعالى]^(١) : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ . وَمَا أَدْرَاكَ

= وأخسرته : إذا نقصته . انظر فعلت وأفعلت للزجاج ٣٢ ، وأدب الكاتب ٤٣٩ ، واللسان (خسر) .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٢٧٩ ، والتبيان ١٢٧٦ . وسياق الآية : ﴿ ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ﴾ .

(٣) وكذا قال في الجواهر . وقد وجدت لها ثالثاً وهو قوله تعالى ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ... ﴾ [سورة التوبة : ١٢] .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٣ ، وللفراء ٢٤٦/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥١/٣ . وجمع البيان ٤٥٢/٥ ، والبيان ٥٠٠/٢ ، والبحر ٤٣٩/٨ ، والتبيان ١٢٧٦

(٥) أجازته أبو البركات والعكبري أيضاً ، وكان ظاهر كلام الفراء إجازته .

(٦) انظر ما سلف ١٤٣٦

(٧) فيكون بدلاً من « يوم » ، وأجازته الفراء لكن على مذهبه في أن الظرف المضاف إلى المضارع يبنى ، وخطأه الزجاج . أما قول المؤلف فصحيح على مذهب أبي الحسن وأبي علي . انظر

ما سلف ٤١٨ ، ٤٨٣ ، ١٢٧٢ ، ١٣٤٠ ، ١٤٣٦

(٨) أجازته الفراء أيضاً ، والتقدير عنده : ذلك يوم . وأجاز النحاس أن يتعلق بـ « مسبقون » ، وهو قول الطبرسي ، وأجازته أبو البركات والعكبري وأبو حيان .

(٩) زيادة مني .

مَا سَجِّينَ . كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴿١﴾ [٧-٩]

وكذا قوله : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ . وَمَا أَدْرَاكَ

مَا عِلِّيُّونَ . كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴿٢﴾ [١٨-٢٠]

الذي قال أبو علي^(١) في هاتين الآيتين : أن قوله ﴿ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴾ خبر ابتداء مضر ، والتقدير : وما أدراك ما سَجِّينَ كتاب ، أي هو كتاب / ، أي هو موضع كتاب ، وكذا ﴿ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ : هو موضع كتاب ، فحذف المبتدأ والمضاف جميعاً . لا بد من ذا لأنه ثبت بالدليل أن « عِلِّيِّينَ » مكان^(٤) لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : « إِنَّكُمْ تَرَوْنَ أَهْلَ عِلِّيِّينَ كَمَا تَرَوْنَ الْكَوْكَبَ الدَّرِّيَّ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرُومَهُمْ وَأَنْعَمًا »^(٥) .

وقال قوم : إن التقدير : إن كتاب الأبرار لفي محل عليين ولفي محل

سَجِّينَ . قال وعليون هم الملائكة^(٦) لأنهم الملائ الأعلى . ثم قال ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ

(١) انظر الجواهر ١٩١-١٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٦/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥١/٣-٦٥٢ ، وجمع

البيان ٤٥٢/٥-٤٥٣ ، والبيان ٢/٥٠٠ ، والبحر ٨/٤٤٠ ، والتبيان ١٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٦٠-٦٢ ، والقرطبي ١٩/٢٥٧-٢٥٨ ، وابن كثير ٨/٢٧٢ ، وجمع التفسير ٤٧٢/٦-٤٧٣

(٢) انظر الجواهر ٥٨ ، ١٩١-١٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥٥/٣ ، وجمع

البيان ٤٥٥/٥ ، والبيان ٢/٥٠١ ، والبحر ٨/٤٤٢ ، والتبيان ١٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٣٠/٦٥-٦٦ ، والقرطبي ١٩/٢٦٢-٢٦٣ ، وابن كثير ٨/٣٧٢-٣٧٤ ، وجمع التفسير ٤٧٥/٦ ،

والمقتضب ٢/٢٢٢ و ٤/٢٨ ، والكامل ٦٣٥ ، والمجمع ١/١٧٠

(٣) لم أصب كلامه ، ونقل المؤلف في الجواهر بعض كلامه .

(٤) عن أكثر المفسرين كعب ومجاهد وقتادة وزيد بن أسلم وغيرهم أن العليين السماء السابعة ، وعن ابن عباس والضحاك ومجاهد وقتادة أن السجّين الأرض السابعة السفلى ، وقيل غير ذلك .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦١/٣ بسنده عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إن أهل الجنة ليرون أهل عليين ... » . ونحوه في الجواهر ١٩١ ، والبيان ٢/٥٠١ ، وتفسير

القرطبي ١٩/٢٦٢

(٦) ذكر النحاس هذا القول ولم يعزه إلى أحد .

ما عَلِيُّونَ ﴿ أَي مَمَحَّلُهُمْ ؟ مَحَلُّهُمْ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ، أَي هُوَ فِيهِ ^(١) .

وجاء شارحكم ^(٢) فأراد أن يأتي بأعجوبة ، وتكلم في النحو وقال : التقدير :
 إن كتاب الأبرار لكتاب مرقوم في عليين ، كما تقول : إن زيدا لفي الخدمة غلام
 مرضي ، والتقدير : لغلام مرضي في الخدمة : قال : وقوله : ﴿ وما أدراك
 ما عليون ﴾ اعتراض بين الاسم والخبر .

ولم يدر أن ما يتعلق بالصفة لا يتقدم على الموصوف ، لأن الصفة أيضاً
 لا تتقدم على الموصوف ، والمعمول يقع حيث يجوز وقوع العامل . والمسألة التي
 قاس عليها باطلة إذا علقت قوله « في الخدمة » بـ « مرضي » . والآية تدل على
 أن التسمية بالجمع الأحسن فيها الحكاية ^(٣) ، لأنه حكى عز وجل فقال : ﴿ لفي
 عليين . وما أدراك ما عليون ﴾ فلم يغيّره كما يغيّره ^(٤) من لم يحك حين يقول :
 « يَئِيرِينَ » و « قَسْرِينَ » ^(٥) .

(١) ما ذكره المؤلف عن أبي علي من تقدير مضاف قبل « كتاب » وهو « محل » أو « موضع » ذكره
 أيضاً أبو البركات والطبرسي تقيلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وذكره العكبري وأبو حيان ،
 والظاهر أنها أخذنا عن نقل عن أبي علي . وذهب جماعة منهم الطبرسي إلى أن ﴿ كتاب
 مرقوم ﴾ ليس تفسيراً لـ ﴿ سَجِين ﴾ ولا لـ ﴿ عَلِيَيْن ﴾ ، وإنما هو تفسير للكتاب المذكور في
 قوله ﴿ إن كتاب الفجار ﴾ . وعليه لا يلزم ما قدره أبو علي وموافقوه .

(٢) سأتى تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٣) أي حكاية حاله التي كانت في الجمع فيجري مجراه . ويعرب الاسم وإن كان واحداً إعراب الجمع
 لأن لفظه لفظ الجمع -حكاية للجمع ، فيرفع بالواو وينصب بالياء . وقد نصّ سيويه والمبرد
 والزجاج وغيرهم على أن هذا هو الأحسن والأجود والأقيس ، فتقول : هذه قنسرين ورأيت
 قنسرين ومررت بقنسرين . ويجوز أن يجري مجرى الواحد فيجعل إعرابه في آخره في النون ،
 فتقول : هذه قنسرين ورأيت قنسرين ومررت بقنسرين . انظر الكتاب ١٧٢/٢ - ١٨ ،
 والمقتضب ٣٢٢/٣ و ٣٩-٣٦/٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٢-٢٣ ، ١٢٦ ، والمجل ٢٤٤-٣٤٥ ،
 والمجمع ١٧٠/١-١٧١ .

(٤) في الأصل وي : كما لم يغيّره ، بإقحام له ، وهو خطأ ، والصواب من ب .

(٥) قنسرين : مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص ، انظر معجم البلدان ٤٠٣-٤٠٤ . =

قوله عز و علا : ﴿ وَمِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ . عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾ ^(١) [٢٧-٢٨]

٢ ﴿ عَيْنًا ﴾ تمييز ^(٢) [أحوال ^(٣) . وجوز أبو إسحاق ^(٤) أن يكون من باب قوله : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ ... يَتِيمًا ﴾ ^(٥) [سورة البلد : ١٤-١٥] فينصبها ب ﴿ تسنيم ﴾ ^(٦) . أي مزاجه من ماء يتسئم عيناً ، أي مزاج المختوم ^(٧) ماء ينزل عليه من أعلاه [^(٨) .

= ويرين : من أصقاع البحرين وهناك الرمل الموصوف بالكثرة ، وقرية من قرى حلب ، انظر معجم البلدان ٤٢٧/٥

ويجوز في تفسيرين ويرين أن تعربا بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر ، وأن يجعلا بالياء على كل حال ويجعل الإعراب في النون . وتفسيرين علم مؤنث فلا يصرف ، ويرين إن كان اسماً للرمل صرف وإن اسماً للقرية لم يصرف .

فلو غير في الآية لكان : لفي عليين وما أدراك ما عليون . ولو حكى يبرين وتفسيرين لقال يبرون وتفسيرون ، انظر ما سلف .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وللغراء ٢٤٩/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٣ ، وجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبيان ٥٠٢-٥٠١/٢ ، والبحر ٢٤٢/٨ ، وتفسير الطبري ٦٧٢٠-٧٠ ، والقرطبي ٢٦٦/١٩ ، وابن كثير ٣٧٥/٨ ، وجمع التفاسير ٤٧٦/٦

(٢) أجازة أبو البركات أيضاً ، ولم يذكره غيرها .

(٣) أجازة الغراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . و « تسيم » على كلا القولين اسم عين في الجنة : وهو قول ابن مسعود ومسروق وابن عباس والحسن والضحاك وسعيد وغيرهم ، واختاره الطبري والنحاس وقال : « وهذا القول أولى بالصواب » .

(٤) ليس كتابه بين يدي . وقد نقل القرطبي بعض كلامه ، وفيه ما ذكره المؤلف .

(٥) انظر ما سلف ١١٢٢ ، ١٢٥٧ ، وللصادر الآتية في الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦

(٦) ما أجازة الزجاج تقدمه إليه الغراء ، وأجازة النحاس ومن وافقه ، وهو ظاهر التكلف . وذهب المراد إلى أنه منصوب على إضمار « أعني » ، وهو أحد قولي الأخفش ، وأجازة النحاس ومن وافقه .

(٧) أي الرحيق المختوم الذي ذكره تعالى في قوله : ﴿ يَسْقُونَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتومٍ . ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون . ومزاجه ... ﴾ .

(٨) زيادة من ب .

وقوله ﴿ يشرب بها المقربون ﴾ قد ذكرنا^(١) أن الباء زيادة وأن التقدير : يشربها : أي يشرب ماءها .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ على الأرائك ينظرون . هل ثوب الكفار ﴾^(٣)

[٣٦-٣٥]

قيل : الجملة مفعولة ﴿ ينظرون ﴾ . وقيل : بل هي مستأنفة^(٤) .

وإدغام اللام في الشاء وإظهارها حسنان^(٥) ، لأن اللام والشاء من طرف اللسان وأصول الثنايا^(٦) .

(١) انظر ماسلف ١٤١١ - ١٤١٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٣ ، ومجمع البيان ٤٥٤/٥ ، والبيان ٥٠٢/٢ ، والبحر ٤٤٣/٨ ، والتبيان ١٢٧٧ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، والمقتضب ٢١٤/١ ، ٢٥٢ ، والأصول ٤٢١/٣ ، وسر الصناعة ٣٤٨ ، وابن يعيش ١٤٢/١٠

(٤) أجاز القولين أبو البركات والعكبري وأبو حيان . ولم يتكلم غيرهم على إعراب ﴿ هل ثوب ﴾ .

(٥) قرأ بالإدغام حزة والكسائي وهشام عن ابن عامر ، وقرأ الباقون بالإظهار . انظر السبعة ٦٧٦ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٦/٢-٧

ونسب سيبويه والمبرد وابن السراج القراءة بالإدغام إلى أبي عمرو ، ونص ابن مجاهد أنها رواية يونس وهارون عن أبي عمرو . وذلك خلاف المشهور من مذهبه والمستفيض من قراءته فهو لا يدغم لام « هل » في الشاء . انظر ماسلف من التعليق على إدغام لام « هل » و « بل » والحروف التي تدغم فيها ١٣٢٨ . وفي الأصل : حسنان ، وهو خطأ .

(٦) مخرج اللام بطرف اللسان وهو قريب من أصول الثنايا ، والشاء بطرف اللسان وأطراف الثنايا ، عن الأخفش . وانظر الكتاب ٤٠٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٧ ، والمصادر السالفة .

سورة الانشقاق

- ٣ قوله عز وعلا : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ [١] ^(١)
- جواب ﴿ إِذَا ﴾ عند البصريين محذوف ، أي « بُعِثْتُمْ » ^(٢) .
- وقيل : الواو مقحمة ^(٣) في قوله ﴿ وَأَذِنَتْ ﴾ [٢] والتقدير : إذا السماء انشقت أذنت .
- ٦ وقيل ^(٤) : بل الجواب قوله ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [٦] على تقدير : فيا أيُّها الإنسان .
- وقيل ^(٥) : الجواب قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ ﴾ [٧] .
- ٩ قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٦) [١٩]

(١) انظر الجواهر ٢٧ ، ٣٧ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٤ ، وللفراء ٢٤٩/٣ - ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٦٦١/٣ ، وجمع البيان ٤٦٠/٥ ، والبيان ٥٠٣/٢ ، والبحر ٤٤٦/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧١ ، والقطع ٧٧٠ ، والمكتفى ٦٦٤ ، ومنار الهدى ٢٠١ ، والمقتضب ٧٩/٢ - ٨٠ .

(٢) هذا أحد قولي المبرد ، وأجازه النحاس وغيره . وهو أيضاً أحد قولي الفراء وابن الأنباري من الكوفيين .

(٣) ذكر هذا القول الفراء والمبرد وابن الأنباري وغيرهم ، ولم يسموا قائله ، وكلهم ردوه . فعلى أن الكوفيين - وعلى رأسهم الفراء وابن الأنباري - يميزون زيادة الواو = فإنهم لا يميزون زيادتها هنا ، وهي لا تتراد عندهم إلا في جواب « حتى إذا » و « لما أن » ، انظر كلامهم هنا . وقد سلف تحقيق القول في زيادة الواو ١٨٥ .

(٤) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وأجازه النحاس وغيره .

(٥) وهو ثاني قولي المبرد ، وأجازه النحاس وغيره ورأى أنه أصح ما قيل في الآية .

(٦) انظر شرح المبع السوح ١/٧٥ و ١/٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥١/٣ - ٢٥٢ ، وإعراب القرآن =

أي حالاً بعد حال . ف « عن » بمعنى « بعد » ، كقولهم : « سادوك كبيراً
عن كبير »^(١) أي بعد كبير ؛ وأظهرها الذُّبْيَانِيُّ^(٢) في قوله :

تَقِيَّةٌ قَدِيرٌ مِنْ قُدُورٍ تُوْرَثُ لَالِ الْجَلَّاحِ كَبِيراً بَعْدَ كَبِيرٍ

٢

= ٦٦٤/٣ ، والحجة ٤٥٢/٤ - ٤٥٣ خم ، وجمع البيان ٤٥٨/٥ - ٤٥٩ ، والبيان ٥٠٣/٣ ،
وابن الشجري ٢٧٠/٢ ، والمعنى ١٩٧
(١) انظر الكتاب ١٩٨/١ ، وشرح اللمع اللوح ١/٧٥ و ١/٨٤ ، والمسائل المنتورة ١٧ ، وابن الشجري
٢٨٢/٢ . وفي شعر الأعشى (ديوانه ق ١٨/١٨ ص ١٧٧) :

ساد وألقى قومه سادة وكابراً سادوك عن كبير

وانظر العضديات ٨

(٢) هو النابغة . ديوانه (صنعة ابن السكيت) ق ٥/٢٢ ص ١٧٣ و (صنعة الأعمى) ق ٥/٤٠
ص ١٧٥ . وهو من كلمة يمدح بها النعمان بن الجلاح الكلبي . وقال أبو عبيدة : هو النعمان بن
جبله الجلاحي من بني عامر بن عوف . وهوله في الحجة ٤٥٣/٤ خم ، وشرح اللمع اللوح
١/٨٤ ، وجمع البيان ٤٥٧/٥ ، وهو بلا نسبة في ابن الشجري ٢٧٠/٢ ، ٢٨٢ ، وفيه : توورثت .
وقيل « عن » في ذلك على معناها أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق ، وسادوك كبيراً
متجاوزاً في الفضل عن كبير ، عن شرح الكافية ٢٤٢/٢ بتصرف ، واختاره الرضي .

سورة البروج

قوله عز وجل : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾^(١) [١١]

قَسَمٌ ، وجوابه مضمَر ، أي « تَتَّبَعْتَنَّ »^(٢) .

وقيل^(٣) : جوابه ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [١٢] .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ﴾^(٥) [٤-٥]

﴿ النار ﴾ بدل اشتمال ك ﴿ قتال ﴾ في قوله ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٦) [سورة البقرة : ٢١٧] .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾

[٢١-٢٢]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٥ ، وللغني ٢٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ٦٦٦/٣ ، وجمع البيان

٤٦٤/٥ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والبحر ٤٥٠/٨ ، وإيضاح السوقف ٩٧٢-٩٧٣ ، والقطع ٧٧١ ،

والمقتضب ٣٣٧/٢ ، والغني ٨٢٣

(٢) وهو قول الفراء وابن الأنباري ، وأجازته النحاس وغيره .

(٣) وهو أحد قولي الأخفش ، واختاره المبرد والنحاس ومن وافقهما . واستتبعه ابن الأنباري لأن

الكلام قد طال بينهما . وأجاز الأخفش والنحاس ومن وافقهما أن يكون الجواب ﴿ قتل أصحاب

الأخدود ﴾ أي لقد ، فأضمر اللام ، وقيل غير ذلك .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٥ ، وللغني ٢٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ٦٦٧/٣ ، والحجوة

٤٥٤/٤ خم ، وجمع البيان ٤٦٤/٥ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والبحر ٤٥٠/٨ ، والإيضاح ٢٨٤ ،

والخصائص ٤٢٧/٢ ، وابن يعيش ٦٤/٣ ، والغني ٦٥٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١٥٦

و ﴿مَحْفُوظٌ﴾^(١) . فالرفع لأنه وصف ﴿قرآن﴾ . والجرّ لأنه وصف
﴿لوح﴾ . ومثله ﴿الودود﴾ . ذو العرش المجيد ﴿^(١) [١٤-١٥] و ﴿المجيد﴾
على ما بيننا . ٢

(١) قرأ ﴿مَحْفُوظٌ﴾ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقون بالجر ، وقرأ ﴿المجيد﴾ بالجر حمزة
والكسائي وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦٧٨ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٣٩٩/٢

١/١٤٣

بقية المفصل^(١) /

[سورة الطارق]^(٢)

٣ [قوله تعالى]^(٣) : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٤]^(٤)
 بالتخفيف والتشديد^(٤) . فالتخفيف على أن يكون « ما » زيادة ، على
 تقدير : إن كل نفس لعلها حافظ .

٦ والتشديد على أن يكون « إن » بمعنى « ما » ، و « لَمَّا » بمعنى « إلا »^(٥) ،
 أي ما كل نفس إلا عليها حافظ .

وعلى الأول « إن » مخففة من الثقيلة .

٩ [قوله تعالى]^(٦) : ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ [٨]^(٧)

(١) هي قصار السور سميت بذلك لكثرة الفصول التي بين سورها بسم الله الرحمن الرحيم ، انظر
 تفسير الطبري ٣٥/١ ، وتفسير غريب القرآن ٢٦

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٥٠-٧٥١ ، ٧٥٦-٧٥٧ ، وشرح الملح اللوح ١/٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٢ ،
 ٢٤٢ ، وللغراء ٢٥٤/٣-٢٥٥ ، وإعراب القرآن ٦٧٢/٣-٦٧٣ ، والحجة ٤٥٧/٤ خم ، وجمع البيان
 ٤٧٠/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٤/٨ ، والكتاب ٢٨٣/١ ، ٤٥٦ ، ٤٧٥ ، وللمقتضب ٥٠١/٨
 و ٢٦٣/٢ ، والأصول ٢٢٧/١ ، والبغداديات ٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، وسر الصناعة ٣٧٧ ، ٥٤٨ ،
 وابن يعيش ٧٢/٨ و ٢٦٧/٩ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، والملغني ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٠٥ ، ٣٢٠ ، والمجمع
 ٢٩٨/٣ و ٢٤٢/٤

(٤) قرأ « لَمَّا » بالتشديد عاصم وابن عامر وحزمة ، وقرأ الباقون بالتخفيف . انظر السبعة ٦٧٨ ،
 والتيسير ٢٢١ ، والنشر ٣٩٩/٢

(٥) انظر ماسلف ٣٤ والتعليق ثمة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٥٦٦ ، ٦٤٠ ، ومعاني القرآن للغراء ٢٥٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٧٥/٣ ، وجمع البيان =

أي على رجع الماء^(١) إلى موضعه وهو الصلب لقادر^(٢) . والمصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف ، أي على رَجَعِ اللهُ الماءَ . وإن شئت : على رَجَعِ اللهُ الإنسان^(٣) ، فيعود الماء إلى الإنسان ، أي على إحيائه وبعثه . ويجوز^(٤) أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوف .

[قوله تعالى]^(٥) : ﴿ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ ﴾^(٦) [١٩]

لا ينتصب بقوله ﴿ رجعه ﴾ للفصل بين الصلة والموصول^(٧) بقوله ﴿ لقادر ﴾ . ولا ينتصب أيضاً بقوله « قادر » لأن الله تعالى قادر في جميع الأوقات . فإذا ينتصب ﴿ يوم ﴾ بمضردل عليه قوله ﴿ رجعه ﴾^(٨) ، أي يبعثه يوم تبلى السرائر . وإن شئت بمضردل عليه قوله ﴿ فآلَةٌ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾^(٩) [١٠] .

- ٥٧١/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٥/٨ ، وتفسير الطبري ٩٢٣/٣٠-٩٤ ، والقرطبي ٧/٢٠ ، وابن كثير ٣٩٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٩١/٦
- (١) المذكور في قوله تعالى : ﴿ فليُنظر الإنسان ممّ خلق . خلق من ماء دافق . يخرج من بين الصلب والترائب . إنه ... ﴾ .
- (٢) وهو قول مجاهد وابن زيد وعكرمة ، وأجازه الفراء وغيره .
- (٣) وهو قول ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم .
- (٤) لكنه متكلف .
- (٥) زيادة من ب .
- (٦) انظر إعراب القرآن ٦٧٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٧١/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٥/٨ ، والخصائص ٤٠٦/٢ و ٢٥٥/٣-٢٥٦ ، وابن الشجري ١٩٢/١ ، وللمغني ٧٠٠ ، والمجمع ٧٠/٥
- (٧) يريد المصدر وما عمل فيه والفصل بينها غير جائز ، انظر ما سلف ١٠٢ ، ٢٣٠ ، ٢٩٤
- (٨) وهو قول ابن جني ، وكان المؤلف أخذ منه ، وهو قول حنّاق النحويين كما قال أبو حيان .
- (٩) ولا يتعلق بقوله « ناصر » - وقد علقه به النحاس - لأن ما بعد الفاء وما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبلها ، قاله أبو حيان ، وهو كما قال .

[سورة الأعلى ^(١)]

[قوله عز وعلا ^(٢) : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ ثَٰثًا ۚ

أَحْوَى ﴾] ٤ - ٥]

فَسَّرُوهُ تفسيرين : ثَٰثًا أسود يابساً ^(٤) ، والثاني ^(٥) : أخضر يضرب إلى السواد لشدة ^(٦) الري . فعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : والذي أخرج المرعى أحوى فجعله ثَٰثًا . ولا يكون قوله ﴿ فجعله ثَٰثًا ﴾ فصلاً بين الصلة والموصول ؛ لأن قوله ﴿ فجعله ﴾ أيضاً في الصلة ، والفصل بين بعض الصلة وبعضها جائز ^(٧) .

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾] ٨]

جواب « إن » مدلول قوله ﴿ فذكر ﴾ .

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٤٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣/٦٧٩ - ٦٨٠ ، ومجمع البيان ٥/٤٧٤ ، والبيان ٢/٥٠٨ ، والبحر ٨/٤٥٨ ، وتفسير الطبري ٢٠/٩٦ - ٩٨ ، والقرطبي ٢٠/١٧ - ١٨ ، وابن كثير ١/٤٠١ ، ومجمع التفسير ٦/٤٩٤ . وما قاله المؤلف هنا لخصه مما نقله من كلام أبي علي في الجواهر .

(٤) أي هشياً متغيراً ، وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد ومجاهد ، واختاره الطبري والنحاس ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج وغيرهما .

(٥) أجازته الفراء والزجاج وأبو علي ، واختاره الطبرسي ، ولم يرتضه الطبري ولا النحاس لخالفته قول أهل التأويل ولأن التقديم والتأخير يقع إذا لم يصح المعنى على غيره وهو صحيح على غيره .

(٦) في الأصل : بثنة ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) انظر ما سلف ٧٤٠

(٨) انظر إعراب القرآن ٢/٦٨١ ، ومجمع البيان ٥/٤٧٤ ، والبيان ٢/٥٠٨ ، والبحر ٨/٥٥٩ ، والمغني ٣٥ ، ٣٦ ، والهمع ٢/١١٨

[سورة العاشية ^(١)]

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴾ ^(٣)] ١١]

أي لَعْوًا ^(٤) ، كالعاقبة والعافية والكاذبة .

٢

و ﴿ تَسْمَعُ ﴾ بالفتح على الخطاب ، و ﴿ تَسْمَعُ ﴾ مرتباً للمفعول ^(٥) ،
ويكون ﴿ لاغية ﴾ مرفوعة .

وقرئ ﴿ يُسْمَعُ ﴾ ^(٦) مرتباً للمفعول أيضاً ، لكن ذكر اللاغية لأنه بمعنى
اللغو ، ولأنه فصل بين الفعل والمفعول الذي قام مقام الفاعل] .

٦

(١) زيادة مني .

(٢) انفردت « ب » بالكلام على هذه الآية من السورة .

(٣) انظر الجواهر ٣٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٦ ، وللقراء ٢٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٨٧/٣ ،
والحجة ٤٥٨/٤-٤٥٩ ، خم ، ومجمع البيان ٤٧٧/٥ ، والبيان ٥٠٩/٢ ، والبحر ٤٦٢/٨ ، ومجاز القرآن
٢٩٦/٢

(٤) وهو قول أبي عبيدة وأحد قولي النحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز أبو علي والنحاس ومن وافقهما
أن يكون التقدير : كلمة لاغية . وكان في ب « أي لغوى » وهو تحريف .

(٥) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، انظر ما سلف ١٦٦

(٦) قرأ ﴿ يُسْمَعُ ﴾ ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ ﴿ تَسْمَعُ ﴾ نافع ، وقرأ الباقون ﴿ تَسْمَعُ ﴾ على
الخطاب . انظر السبعة ٦٨١-٦٨٢ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٤٠٠/٢

[سورة الفجر ^(١)]

[قوله عز وجل ^(١) : ﴿ وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ ^(٢) | ١-٢ |]
 ٣ جواب القسم قيل : مضمراً أي « لتُبْعَثَنَّ » ^(٣) . وقيل ^(٤) : قوله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ [١٤] .

[قوله تعالى ^(٥) : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ . إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴾ ^(٦)]
 ٦ [٧-٦]

مجرى ﴿ إِرَمَ ﴾ على ﴿ عاد ﴾ مجرى عطف بيان أو بدل . ولا يكون صفة لأنه غير مشتق .

٩ ومن أضاف فقال ﴿ بعادِ إِرَمَ ﴾ ^(٧) فإنه عنده بمنزلة قولهم « زَيْدٌ بَطَّةٌ » ^(٨) لأنه لقب ، فيضاف إليه الاسم ^(٩) .

-
- (١) زيادة من ب .
 (٢) انظر مجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٦٨/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٦ ، والقطع ٧٧٥
 (٣) أجازته الطبرسي وأبو البركات وأبو حيان أيضاً .
 (٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس ، وأجازته الباقون .
 (٥) زيادة من ي وب .
 (٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٧ ، وللقرآني ٢٦٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٩٥/٣-٦٩٦ ، ومجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٦٩/٨
 (٧) هذه قراءة شاذة عزها النحاس إلى الحسن ، وعزها ابن خالويه في شواذه ١٧٣ وابن جني في المحتسب ٣٥٩/٢-٣٦٠ إلى ابن الزبير . وفي المحتسب : بكسر الميم ، وأظنه سهواً . وكان في النسخ « عاد إرم » .
 (٨) انظر الكتاب ٤٩٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٠-١٠١
 (٩) هذا قول جيد لأعرف أحداً تقدمه إليه وتابعه الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح . فذهب =

ولا ينصرف « إزم » للتعريف والتأنيث ؛ ألا ترى قوله ﴿ ذاتِ العباد ﴾ فأنث ﴿ ذات ﴾ .

٣ [قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَيَّ طَعَامَ الْمَسْكِينِ ﴾ [١٨]
 أي على إطعام طعام المسكين ، فحذف المضاف ^(٢) . وإن شئت كان قوله
 ﴿ طعام المسكين ﴾ بمعنى « إطعام » كقوله ^(٤) :

٦ بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا
 أي لاحتياجي ^(٥) إليها .

٩ [قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا ﴾ [٢١]
 جواب ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ فَيَوْمئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ﴾ [٢٥] .
 وكسر السدال وفتحها من ﴿ لَا يُعَذِّبُ ﴾ ، وكسر الثاء وفتحها من

= النحاس وابن جني وغيرها إلى تقدير حذف مضاف أي بعاد صاحبة إزم أو أهل إزم .
 (١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للقرآء ٢٦١/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٢/٥ ، ٤٨٤ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٧١/٨

(٣) التقدير في البحر : على بذل طعام المسكين ، وذهب أبو حيان إلى أن هذا أولى من حمله على القول الثاني .

(٤) وهو ليبيد ، وقد سلف البيت ٩٥٢ وتخريجه والتعليق عليه ثمة .

(٥) في الأصل « احتياجي » . وعلى ما أثبتته من ي و ب يكون « حاجتي » مفعولاً له وهو ما صرح

به الطبرسي وهو ينقل كلام المؤلف من غير تصريح ووقع فيه عنده « لاحتياجي » . وعلى

ما في الأصل لم يقطع للمؤلف بتقدير الكلام ، وكذا فيما سلف ٩٥٢ ، انظر التعليق ثمة .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١٢/٢

﴿ يُوْتِقُ ﴾^(١) [٢٦] حَسَنانِ فصيحان^(٢) ، أي لا يعذبُ أحداً كعذابِ الله ،
ولا يُوْتِقُ أحداً كوثاقِ الله^(٣) .

-
- (١) قرأ الكسائي وحده ﴿ يعذب ﴾ و ﴿ يوثق ﴾ بالفتح فيها ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦٨٥ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٤٠٠/٢
- (٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٠٠/٣-٧٠١ ، والحجة ٤٦٨/٤-٤٦٩ خم ، ومجمع البيان ٤٨٢/٥ ، والبيان ٥١٣/٢ ، والبحر ٤٧١/٨-٤٧٢
- (٣) عن أبي علي ، والتقدير على الفتح عنده : لا يعذبُ عذابه أي تعذيبه أحد ، فالمصدر مضاف إلى المفعول وهو الإنسان .
- وقيل : التقدير على الكسر : لا يتولى عذاب الله أحد ، عن الفراء وأبي علي ومن وافقهما .
وقيل : لا يعذب أحد في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة ، عن الحسن ، وأجازة الفراء وأبو علي ومن وافقهما أيضاً .

[سورة لا أقسم ^(١)]

[قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ فَلَا أَقْسَمُ بِالْعُقَبَةِ ﴾ ^(٣) [١١]

قال أبو إسحاق ^(٤) : « لا » هنا بمعنى « لم » ^(٥) ، قال : ولهذا لم يكرّر كما كرّر في قوله ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(٦) [سورة القيامة : ٢١] ، لأن « لا » - فيما زعم - يكرّر مع ^(٧) الماضي ، قال : لا يجوز : لا جئتني ، حتى تقول : ولا كلمتني ^(٨) .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٨ ، وللفراء ٢٦٤/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ ، والحجّة ٤٧٢-٤٧٠/٤ خم ، وجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨ ، وتفسير القرطبي ٦٦/٢٠ ، والكشاف ٢٥٦/٤ ، والتبيين ١٢٨٩ ، وابن الشجري ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، وابن يعيش ١٠٨/٨ ، وشرح الكافية ٣٤٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٧-٢٩٩ ، والمغني ٣٢١

(٤) هو الزجاج ، وليس كتابه بين يدي . وقد نقل القرطبي بعض كلامه ، وذكر أبو حيان قوله أيضاً .

(٥) كون « لا » بمعنى « لم » هو قول الأخفش وأبي علي ومن وافقهما .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١٤٠٥

(٧) في الأصل وي : معه ، ولعل الوجه ما أثبت من ب .

(٨) هذا ما ذكره عن أبي إسحاق وهو كلام غريب مضطرب ومخالف لما حكوه عنه ، ولا يكاد يستقيم إلا على أن يكون أبو إسحاق أجاز أن تكون « لا » دعائية لا بمعنى « لم » ، فكونها بمعنى لم أنها لنفي الماضي ، ولا اختلاف بينهم في هذا ، والأكثر أن تكرر « لا » وهو منذهب الأكثرين . والذي حكوه عن أبي إسحاق موافق لقول الفراء أن لا لم تكرر واكتفي بواحدة لأن ما بعدها كأنه تكرر ، انظر القرطبي والبحر والمغني .

قال أبو علي^(١) : وهذا الذي ذكره لا يلزم . بل يجوز التكرار وغير التكرار كما يجوز مع « لم » التكرار وغير التكرار .

٢ [قوله تعالى]^(٢) : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ [١٢]^(٣)

٢/١٤٣ أي ما اقتحام العقبة / ، فحذف المضاف .

ثم قال : ﴿ فَكُ رَقَبَةٌ ﴾ [١٣]^(٣)

٦ أي اقتحامها فكُ رقبَةٌ^(٤) .

فيكون قوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١٧]^(٥)

في تقدير : أن كان^(٦) - أي اقتحامها - فكُ رقبَةٌ ثم كوَّته من الذين آمنوا .

٩ فجاء هذا مجيء قوله : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا ﴾^(٧)

(١) في الحجة ، وعبارته : « إذا كانت لا بمعنى « لم » لم يلزم تكريرها كما لا يلزم التكرير مع « لم » اهـ . وذكر النحاس أن سيبويه أجاز عدم تكريرها ، ومنعه المبرد . والأكثر على أن « لا » إذا كانت لنفي الماضي في اللفظ والتقدير فالواجب أن تكرر .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ ، والحجة ٤٧٠/٤ - ٤٧١ خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨

(٤) هذا تقدير أبي علي والنحاس ومن وافقها . وقدره الأخفش : العقبة فك . قال أبو علي : ولا تكون العقبة الفك لأنه عين والفك حدث ، والخبر ينبغي أن يكون مبتدأ في المعنى .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ - ٧٠٩ ، والحجة ٤٧٠/٤ - ٤٧٢ خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨ ، والكشاف ٢٥٧/٤ ، والمغني ٣٢١

(٦) هنا قول الفراء ومن وافقه ، واعترض النحاس بأن إضمار « أن » لا يجوز إلا بعوض ، وحذف « أن » من غير عوض قليل جاء في الشعر فلا يحمل القرآن عليه ، انظر مسالف ١٠٤٨ - ١٠٤٩ ،

(٧) انظر الجواهر ٦٣٠ ، ٧٠٧ ، وشرح اللغ اللوح ١/٢٥

[سورة آل عمران : ٨٦] . أي وأن شهِدُوا . وقد تقدّم نظيره في « الأنفال » و « الزمزم »^(١) .

ومن قال : ﴿ فَكُ زَقَبَةً . أَوْ أَطْعَمَ ﴾^(٢) [١٤-١٣] فإنه قد فسر بالجملة الفعلية ، كما قال : ﴿ وما أدراك ما الحاقّة . كَذَّبَتْ ثَمُودٌ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ ﴾ [سورة الحاقة : ٤٠-٤٣] . والأكثر^(٤) جاء من هذا النوع وقد فسر بالمبتدأ والخبر .

فأما ترتيب الإيمان على فك الرقبة في قوله ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ والإيمان قبل ذلك = فقد قيل : أراد الدوام على الإيمان ؛ أو يكون ترتيب خبر على خبر^(٥) كما تقدم في قوله ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ ﴾^(٦) [سورة آل عمران : ٥٩] .

(١) في قوله تعالى ﴿ ولا تحسن الذين كفروا سبقوا ﴾ [سورة الأنفال : ٥٩] ص ٥٠٦ ، وقوله ﴿ أوفير الله تأمرؤني أعبد ﴾ [سورة الزمزم : ٦٤] ص ١١٦٥ - ١١٦٨ وعند الزجاج أن ﴿ ثم كان ﴾ معطوف على ﴿ فلا اقتحم ﴾ وهو ظاهر قول أبي علي واليه ذهب أبو حيان وغيره .

وقدره الزجاج « فلا اقتحم ولا آمن » ، وقدره الزمخشري « فلا اقتحم ولا فك ولا أطعم » . والوجه الصحيح يستخرج من القولين ، فنفي الاقتحام نفي لهذه الأشياء والتقدير : فلا اقتحم العقبة لا فك رقبة ولا أطعم ، ولا كان من الذين ، قد « لا » مكررة في المعنى . أفندته من أستاذنا العلامة الشيخ أحمد راتب النفاخ أيام الطلب في جامعة دمشق .

(٢) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ فَكُ رُقْبَةً . أَوْ إِطْعَامٌ ﴾ . انظر السبعة ٦٨٦ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٤٠١/٢

(٣) وكما قال ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ﴾ [سورة آل عمران : ٥٩] .

(٤) نحو قوله ﴿ وما أدراك ما الحطمة . نار الله الموقدة ﴾ [سورة الهزلة : ٦٠-٥] ، وقوله ﴿ وما أدراك ما هي . نار حامية ﴾ [سورة القارعة : ١١-١٠] ، وقوله ﴿ وما أدراك ما القارعة . يوم يكون الناس كالفرش المبثوث ﴾ [سورة القارعة : ٤-٣] أي القارعة يوم .

(٥) أجاز القولين النحاس وأبو البركات والقرطبي ، والثاني هو قول الأكثرين .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٢٤-٢٢٦

[سورة الشمس ^(١)]

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ ^(٣)] ١١

٢ النواو الأولى هي التي للشمس ، وسائرهما عطف عليه إلى قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [٩] وهو جواب القسم ، والتقدير : لقد أفلح ^(٤) .

[قوله تعالى ^(٥) : ﴿ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ ^(٦)] ١٠

٦ أي دسَّها بالفجور . فأبدل السين الأخيرة ياء ، كما قالوا « تَظَنَّتْ » ، والأصل : تَظَنَّتْ .

[قوله تعالى ^(٧) : ﴿ إِذِ أَنْبَعَتْ أَشْقَاهَا ﴾ ^(٧)] ١٢

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٧ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، وللغراء ٢٦٦/٣ ، وجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبيان ٥١٦/٢ ، والبحر ٤٨١/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٨ ، والقطع ٧٧٨ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، والأصول ٢٧٩/١ ، وسر الصناعة ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، والجمع ٢٤٩/٤ ، ٢٧٩ ، وما سلف ١١٣٨ ، ١٢٦٤ .

(٤) هنا قول المبرد والزجاج والنحاس وابن جني وغيرهم . ولم يرتض الغراء حذف اللام ورأى أن الجواب محذوف .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٨٠٠ ، ومعاني القرآن للغراء ٢٦٧/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٢/٣ ، وجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبحر ٤٧٧/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٥/٣٠ ، ومجاز القرآن ٣٠٠/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٣٠ ، وابن الشجري ٣٨٩/٢ .

(٧) انظر معاني القرآن للغراء ٢٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٢/٣ ، وتفسير الطبري ١٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٧٨/٢٠ و ٢٤١/٧ ، وابن كثير ٤٣٧/٨ ، وجمع التفاسير ٢٢٠/٦ ، وتكلمة الإيضاح ٩٥ .

قالوا : وكنا اثنين ^(١) . وأفرد لأن « أفعل » مضاف ، فيجوز فيه الإفراد في موضع التثنية والجمع ، ويجوز فيه التثنية والجمع . ومثله ﴿ وَلَتَجِدَنَّهْمَ أُحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ ﴾ ^(٢) [سورة البقرة : ٩٦] .

[قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا ﴾ ^(٤) [١٤]

قالوا ^(٥) : التقدير : فعقروها فكذبوه . والحمل على الظاهر أيضاً جائز ^(٦) ، لأنهم كذبوا صالحاً ثم عقروا الناقة .

[قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ قَدَمُدَمَ عَلَيْهِم رَبُّهْم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾ ^(٨)

[١٤]

أي فسوى الأمة بالأرض ^(٩) ، أو سوى ^(١٠) الفعلة عليهم والدمدمة ^(١١) .

(١) وهو قول الفراء ، وذكره القرطبي والبيضاوي (انظر مجمع التفسير) . وقيل كانوا أربعة وقيل ثمانية . واشتد النحاس في الإنكار على الفراء ، واخبر عن واحد وهو قنار بن سالف ، وهذا قول أكثر المفسرين ، وهو أصح الأقوال كما قال القرطبي وغيره .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦-٧٨ والتعليق ثمة .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٧٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٦٩ ، وإعراب القرآن ٣/٧١٤ ، ومجمع البيان ٥/٤٩٩ ، والبحر ٨/٤٨٢ ، وتفسير الطبري ٣٠/١٣٧ ، والقرطبي ٢٠/٧٩٧

(٥) هنا أحد قولي الفراء والطبري ومن وافقهما . وردّه النحاس ، قال : « وهذا خطأ في الفاء لأنها تدل على أن الثاني بعد الأول ... وهذا عكس اللفظة » اهـ .

(٦) واختاره النحاس ومن وافقه وهو الظاهر .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٦٩ ، وإعراب القرآن ٣/٧١٥-٧١٤ ، ومجمع البيان

٥/٤٩٩ ، والبحر ٨/٤٨٢ ، وتفسير الطبري ٣٠/١٣٧ ، والقرطبي ٢٠/٧٩٧ ، ومجمع التفسير ٦/٥٢٠

(٩) أي جعل بعضها على مقدار بعض في الاندكاك واللصوق بالأرض ، عن مجمع البيان . وقيل : أنزل العذاب والعقوبة بصغير الأمة وكبيرها فأهلكهم جميعاً ، عن الفراء ومن وافقه . وقيل سوى أرضهم عليهم .

(١٠) في الأصل : أي سوى ، وهو تحريف ، وفي ب : وسوى ، والصواب من ي .

(١١) هذا قول قتادة ووافقه الطبري وغيره .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾ ^(٢)] ١٥]
 أي سواها بهم ربهم غير خائف عاقبة تلك الفعلة ^(٣) . وقال قوم : إذ انبعث
 ٢ أشقاها إليها غير خائف عاقبتها ^(٤) ، فالحال للأشقى وهو قَدَارٌ بنُ سالفٍ ، وقد
 ذكره عدي ^(٥) في قوله :

فَمَنْ يَهْدِي أَخَا لَدِينَابِ لَوْ ^(٦) فَأَرْشُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ جَارٌ
 ٦ وَلَكِنْ أَهْلَكَتْ لَوْ كَثِيراً وَقَبْلَ الْيَوْمِ عَالَجَهَا قَدَارٌ

عالجها قدار : يعني حين نزل به العذاب فقال : لو فعلت .

فأما قوله : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ ^(٧)] ١٣]
 فنصوب بمضمر ، أي احذروا ناقة الله .

- (١) زيادة مني .
 (٢) انظر الجواهر ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٠/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٥/٢ ، والحجة
 ٤٧٦/٤ خم ، وجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبيان ٥١٧/٢ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٨/٣٠ ،
 والقرطبي ٧٩/٢٠ ، وابن كثير ٤٣٧/٨ ، وجمع التفسير ٥٢٠/٦
 (٣) عن ابن عباس والحسن ومجاهد ، وهو قول النحاس وأحد قولي الفراء ومن وافقه .
 (٤) عن السدي والضحاك وهو قول أبي علي وأحد قولي الفراء ومن وافقه . واختار أبو حيان أن
 يكون ﴿ وَلَا يَخَافُ ﴾ استثناءً لطول الفصل بين الحال وصاحبها ، والظاهر أنه كما قال .
 (٥) عدي بن زيد العبادي . والبيتان له في جمع البيان ٤٩٩/٥ وعنه في ذيل ديوان عدي ق ٦٢
 ص ١٢٣ . والأول بلا نسبة في اللسان والتاج (ذنب) .
 (٦) في الأصل : أخوا الأذنان لَوْ ، وهو تحريف ، وفي ب : لذوناب ، وهو تحريف ، والصواب من
 ي . وذنان كل شيء عقبه ومؤخره ، ومن أمثالهم : « من لك بذنان لو » .
 (٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، وللغراء ٢٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٣/٣-٧١٤ ، وجمع البيان
 ٤٩٨/٥ ، والبيان ٥١٧/٢ ، والبحر ٤٨١/٨ ، وابن الشجري ٢٤٢/١

[سورة الليل ^(١)]

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ ^(٣)] [٣]
 ﴿ ما ﴾ مصدرية ، والتقدير : وخلق الذكر والأنثى ، وهو في موضع الجر .

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ ^(٤)] [٦]
 ﴿ الحسنى ﴾ صفة حذف موصوفها ، أي بالخصلة الحسنى ^(٥) .

وكذا ﴿ لِلْيُسْرَى ﴾ ^(٤)] [٧]
 أي للطريقة ^(٦) اليسرى ^(٧) .

وكذا ﴿ لِلْعُسْرَى ﴾ ^(٤)] [١٠]
 أي للطريقة العسرى ^(٨) .

- (١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .
 (٢) زيادة من ي وب .
 (٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، وللغراء ٢٧٠/٣ . وإعراب القرآن ٧١٦/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٠/٥ ، والبيان ٥١٨/٢ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، والكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب ٣٣٦/٢-٣٣٧ . وابن يعيش ١٠٦/٩
 (٤) انظر معاني القرآن للغراء ٢٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٨-٧١٧/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٢-٥٠٠/٥ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٤٠/٣٠-١٤٢ ، والقرطبي ٨٣/٢٠-٨٥ ، وابن كثير ٤٣٩/٨-٤٤٠ ، ومجمع التفاسير ٥٢١/٦-٥٢٢ ، والكشاف ٢٦١/٤
 (٥) أو بالعدة الحسنى ، وهو معنى قولهم في التأويل أي صدق بالخلف من الله تعالى على نفقته ، عن ابن عباس وقتادة وعكرمة . وقيل بالكلمة الحسنى ، عن الحسن . وقيل غير ذلك .
 (٦) في الأصل : وكذا اليسرى أي الطريقة .
 (٧) هذا قول الزمخشري أيضاً ، وقيل : الحالة اليسرى ، عن الحسن . وقيل : الخلة اليسرى وهو معنى قول الطبري ومن وافقه .
 (٨) القول فيه كالتقول في سابقه .

[سورة الضحى ^(١)]

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ^(٣) [٣]

٣

أي وما قلاك .

وكذا ﴿ فَأَوَى ﴾ [٦] أي فأواك ^(٤) .

وكذا ﴿ فَأَغْنَى ﴾ [٨] أي فأغناك .

٦

فالمفعول في هذه الآي محذوف .

[قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَتَسْوَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ ^(٥) [٥]

ولم يقل « يعطيتك » لأن النون إذا دخلت فإنما تدخل إعلماً بأن اللام لام

القسم لا لام الابتداء . وقد علم ههنا / أنها لام القسم دون الابتداء لدخولها على ١/١٤٤

« سوف » ، ولام الابتداء لا تدخل على « سوف » ^(٦) .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٣-٢٧٤ ، وإعراب القرآن ٧٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٤/٥ ، والبيان

٥٢٠/٢

(٤) وكذا ﴿ فهدى ﴾ [٧] أي فهداك .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٥ ، والبيان ٥٢٠/٢ ، وابن يعيش ٢١/٩ ، واللغوي ١٨٥ ، ٣٠٢-٣٠٣ ،

واللمع ٢٤١/٤ ، ٢٤٧ ، ٣٧٦ ، ٣٩٩

(٦) انظر ما سلف ٢٧٠

[سورة ألم نشرح]^(١)

[قوله عز وجل]^(٢) : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٣) [٦٥-٦٠]

اليسر الثاني غير الأول لأنه لم يأت معه لام التعريف^(٤) . وقد تقدّم هذا الفصل^(٥) .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر شرح المص اللوح ٢/١١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٥/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٦/٥ ، والبحر ٤٨٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٥١/٣٠ ، والقرطبي ١٠٧/٢٠-١٠٨ ، وابن كثير ٤٥٣/٨ ، ومجمع التفسير ٥٣٢/٦-٥٣٤ ، والكشاف ٢٦٧/٤ ، والبرهان في توجيه متشابه القرآن (أسرار التكرار ٢٢١) ، وابن الشجري ٢٤٢/١ ، والمجمع ٢٢٧/٣

(٤) فيكون مع العسر يسران ، وهو قول الفراء والزجاج وغيرها ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس : « لا يقلب يسرين عسر واحد » .

(٥) انظر ما سلف ١٥٧

١ سورة التين (١)

[قوله تعالى] (١) : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ (٢) [٣]
يعني الأمين (٤) . وقيل : بل ﴿ الْأَمِينِ ﴾ بمعنى « المؤمن » (٥) أي يؤمن من
يدخله ، كقوله ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ [سورة آل عمران : ٩٧] .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ب وي .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٧٢٢/٣ ، ومجمع البيان ٥١١/٥ ، والبيان
٥٢١/٢ ، والبحر ٤٩٠/٨ ، وتفسير القرطبي ١١٢/٢٠ ، ومجمع التفاسير ٥٣٦/٦

(٤) وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٥) أجازه الطبرسي وأبو البركات أيضاً ، والظاهر أنها أخذت عن المؤلف . وقيل أمين بمعنى مأمون ،
وهو قول النحاس ومن وافقه .

[سورة اقرأ ^(١)]

[قوله تعالى ^(٢)] : ﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ

عَلَقٍ ﴾ ^(٣) ١١-١٢

خصص بعد التعميم . ألا ترى أن قوله ﴿ خلق الإنسان ﴾ بعد قوله ﴿ خلق ﴾ خصوص بعد عموم . وهذا كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، فالغيب عام لكل ما غاب عنا ثم قال : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٤٠٣] ، فخصص الآخرة بعد ذكر الغيب . وعكسه قوله ^(٤) :

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ أَنْ يَبْطِئَ حَاسِدٌ أَوْ أَنْ يَلُومَ بِحَاجَةِ لَوَائِمِهَا ^(٥)

ألا ترى أن اللوم أعم من التبطئة ، لأن التبطئة نسب قوم إلى البطء ^(٦) ،

فهذا بعض اللوم .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر مجمع البيان ٥١٣/٥ ، والبحر ٨/٤٩٢ ، وجمع التفاسير ٦/٥٢٩-٥٤٠

(٤) وهو لبيد . والبيت هو آخر معلقته ، انظر ديوانه ١٨٠ ، وشرح القصائد السبع ٥٩٦ ، والتبع

٤٤٩-٤٥٠ ، والمشر ٢٦١ ، وجمع البيان ٥١٣/٥ ، والخزانة ٣/٦٢٢ . وسيأتي بعضه ١٤٨٦

(٥) ركب المؤلف بيتاً من بيتين وهما البيت ٥٤ و ٨٨ :

أقضي اللبانة لأقراط ريبة أو أن يلوم بحاجة لوائمها

وهم المشر أن يبطئ حاسد أو أن يلوم مع العدى لسوائمها

ويروى « مع المدو لئامها » و « مع المداة لئامها » . وكلام المؤلف مستقيم على صحة الرواية وتركيبها . وقوله « لوائمها » بفتح اللام مبالغة لائم ، نص على ذلك النحاس والتبريزي والبغدادي . وضبطه محققا الديوان وشرح القصائد السبع « لوائمها » بالضم على أنه جمع لائم .

(٦) هنا معنى قول أبي جعفر أحمد بن عبيد في تأويل « أن يبطئ حاسد » قال : « معناه : هم المشيرة الذين يقومون بأمرنا من أن يبطئ حاسد فيقول قد أبطؤوا في أمرهم ولم يجعلوا الفوئ =

[قوله تعالى] ^(١) : ﴿ قَلِيدٌ نَادِيَةٌ ﴾ [١٧]

أي أهل ناديه ، أي مجلسه .

٢ [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ كَلَّا لَا تُطِئُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ [١٩]

٥ قيل : الضميران في الفعلين لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم .

وقيل : بل الضمير في قوله ﴿ واسجد ﴾ لمحمد عليه السلام ، والذي في قوله

٦ ﴿ واقترِبْ ﴾ لأبي جهل ^(٣) .

وهذا إن صحَّ كان التقدير : واسجد وقل له اقترِبْ ^(٧) لترى ماترى ^(٨) ☆

أي ^(٩) إن اقتربت أخذت ، وهذا وعيدٌ . وذلك أن أبا جهل كان ينهسه عن

٩ السجود ، وهو قوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى . عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ [٩ - ١٠] ،

= حسداً منه « عن شرح السبع . ويجوز أن يكون التقدير : خشية أن يبطئ حاسد . ورسم في الأصل وي « البطئ » والصواب ما أثبت ، وهو على الصواب في مجمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير تصريح .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٣ ، وللفراء ٢٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٠/٣ ، ومجمع البيان ٥١٣/٥ ، والبيان ٥٢٣/٢ ، والبحر ٤٩٥/٨

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ٧٤٠/٣ ، ومجمع البيان ٥١٥/٥ ، والبحر ٤٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ١٦٥-١٦٦ ، والقرطبي ١٢٨/٢٠ ، وابن كثير ٤٦١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٤٣/٦

(٥) وهو قول جمهور المفسرين ، وهو الظاهر .

(٦) عن ابن زيد .

(٧) في الأصل : واقترِبْ ، وهو خطأ .

(٨) الذي روي عن ابن زيد أن المعنى : اسجد أنت يا محمد مصلياً واقترِبْ أنت يا أبا جهل من النار ، وكلا المعنيين متكلف ومخالف للظاهر .

(٩) من هنا إلى آخر الكلام انفردت به نسخة الأصل .

وقال : « لأطأَنَّ عَنقَه ، فلما دنا منه رأى فجلاً فاغراً فاه فنكَّص راجعاً »^(١) . ☆

(١) هذا قطعة من حديث رواه القاضي عياض في الشفاء ٦٨٨٧٦ ولفظه : « ... وحلف [أي أبو جهل] لئن رآه ليدفعنَّه ، فسألوه عن شأنه ... فذكر أنه عرض لي نونه فحل ما رأيت مثله قطمٌ بي أن يأكلني » اهـ . وانظر نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ٢١٥/٣ وانظر الحديث برواية أخرى في صحيح مسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم برقم ٢٧٩٧ ، ودلائل النبوة لأبي نعيم ٢٦٣/١ - ٢٦٥ ، ومجمع البيان ٥١٥/٥

[سورة إنا أنزلناه ^(١)]

[قوله تعالى ^(٢) : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ ^(٣)] ١٣

التقدير : خير من ألف شهر لاليلة قدر فيه ^(٤) ، فحذف الصفة .

[قوله تعالى ^(٥) : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(٥)] ١٥

﴿ هي ﴾ ابتداء ، و ﴿ سلام ﴾ خبر مقدم ، وهو ^(٦) بمعنى الفاعل أي

٦ [هي] ^(٧) مُسَلِّمَةٌ ^(٧) ، لا بد من هذا التقدير ليصح تعليق ﴿ حَتَّى ﴾ به ؛ لأنه إذا حمل على المصدر لم يجز تعليق ﴿ حَتَّى ﴾ به ، لأنه لا يفصل بين الصلة والموصول ^(٨) .

(١) زيادة من ب ، و «سورة» ليس فيها .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٣/٣ ، وجمع البيان ٥١٧/٥ ، والبيان ٥٢٢/٢ ، والبحر ٤٩٦/٨ ، وتفسير الطبري ١٦٧/٢٠ ، والقرطبي ١٣٢-١٣١/٢٠ ، وابن كثير ٤٦٤/٨ ، وجمع التفاسير ٥٤٧/٦-٥٤٨ .

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وأكثر للفسرين .

(٥) انظر الجواهر ٦٤٤-٦٤٥ ، وشرح المع اللوح ٢/٨٢ و ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٢ ، وإعراب القرآن ٧٤٤-٧٤٥ ، وجمع البيان ٥١٧/٥ ، والبيان ٥٢٤/٢ ، والبحر ٤٩٧/٥ ، والبيان ١٢٩٦ ، والمحتسب ٣٦٨/٢ ، والمقتضب ٢٨/٢ ، والإيضاح ٢٥٧ ، ٣١٥ ، والعصديات ٥٠ ، والبصريات ٢٢٦ ، وابن يعيش ٣٠٧ و ١٧/٨ و ٦٢/٩ ، ٩٦ ، وبلغني ٢٦٧ . ولم يتكلم على تعليق « حتى » إلا الطبرسي وأبو البركات والعكبري وابن جني فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر .

(٦) في الأصل : وهي ، والوجه ما أثبت من ي وب .

(٧) وهو قول الأخفش وابن جني ومن وافقها .

(٨) أي بين المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ ، ٢٢٠ ، ٤١٢ .

ويجوز تعليقه بقوله ﴿ تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [٤] .

ولا يجوز أن يكون ﴿ هي ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ حتى ﴾ في موضع الخبر ؛
لأنه لا فائدة فيه ، إذ كلُّ ليلة بهذه الصفة .

٣

[سورة منفكين ^(١)]

[قوله عز وعلا ^(٢) : ﴿ رَسُوْلٌ مِّنَ اللّٰهِ ﴾ ^(٣) [٢]

بدل ^(٤) من ﴿ البِيْنَةُ ﴾ [١] قبله .

[قوله تعالى ^(٥) : ﴿ وَذٰلِكَ دِيْنُ الْقِيَمَةِ ﴾ ^(٦) [٥]

أي الملة القيّمة ، لأنه إذا لم يُحمل على هذا كان إضافة الشيء إلى صفته ، وهذا لا يجوز ، لأنه بمتزلة إضافة الشيء إلى نفسه ^(٧) .

[قوله تعالى ^(٨) : ﴿ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ ﴾ ^(٩) [٨]

أي دخول جنات عدن ^(٩) .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها . وانظر لهذه التسمية بصائر ذوي التمييز ٥٢٢/١

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٨/٣ ، وجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٥/٢ ، والبحر ٤٩٨/٨ . وسياق الآية ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة . رسول من الله ﴾ .

(٤) أو خبر لمبتدأ محذوف وهو قول الفراء ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وللفراء ٢٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٥٠/٣ ، وجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٥/٢ ، وابن الشجري ١٨٠/١ ، ٣٢٥ و ١٤٨/٢ ، ١٩٦ ، والمهمع ٢٧٦/٤ . وكان في الأصل « وكذلك دين القيمة » وهو خطأ .

(٧) وهذا محال عند البصريين كما قال النحاس ، وهو جائز عند الكوفيين لاختلاف اللفظين ، انظر ما سلف ٣٩٣ ، والتعليق ثمة .

(٨) انظر الجواهر ٨٦ ، ٧٣٧ ، وإعراب القرآن ٧٥١/٣ ، وجمع البيان ٥٢٢/٥

(٩) عن أبي علي فيما نقله عنه المؤلف في الجواهر . وذلك لأن الجزاء حدث والجنات عين . ولم يقدره النحاس .

[قوله تعالى ^(١) : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٢)] ٨
حال من مضمر ، أي يُجَزَّوْنَهَا خالدين فيها ^(٣) . وقد تقدّم في قوله ﴿ جَزَاؤُهُ
حَبِّمٌ خَالِدًا فِيهَا ﴾ ^(٤) [سورة النساء : ٩٣] .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٣٧ ، وإعراب القرآن ٧٥١/٣ ، وجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٦/٢

(٣) أجازته أبو علي ومن وافقه ، وأجاز أيضاً أن يكون حالاً من الـ « دخول » المقدر ، انظر ما نقله
المؤلف من كلامه في الجواهر . ولم يتكلم النحاس على العامل في الحال .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٩ - ٣٢٠

[سورة الزلزال]^(١)

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾^(٣) [١]
 العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾^(٤) [٧] .
 وقيل^(٥) العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ تُحَدِّثُ ﴾ [٤] . ويكون
 ﴿ يَوْمَكِذِّ ﴾ [٤] ، أي إذا زلزلت الأرض تحدث أخبارها^(٦) .
 وقوله ﴿ خيراً ﴾^(٧) نصب على التمييز .

٦

- (١) زيادة من هامش ي . وفي ب : « زلزلت » .
 (٢) زيادة من ي و ب .
 (٣) انظر الجواهر ٩٩-١٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٥٢/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥ ، والبيان ٥٢٧/٢ ، والبحر ٥٠٠/٨ ، والكشاف ٢٧٦/٤ ، والبيان ١٢٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٢٤ .
 (٤) تابعه الطبرسي وأبو البركات وكلاهما نقل عنه من غير تصريح . والظاهر أنه توهم أنه جواب ل « إذا » وليس كذلك فالجملة مستأنفة . ولو قال : العامل في « إذا » ما دلّ عليه ما بعده من قوله ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ = كان صواباً ، والتقدير : إذا زلزلت الأرض ... تُجْزَوْنَ . وقدره أبو حيان : تُحْشَرُونَ .
 (٥) أجازته أيضاً الطبرسي وأبو البركات ، وهو أحد قولي الزمخشري ، وأجازته أبو حيان . و ﴿ تُحَدِّثُ ﴾ هو الجواب . وذهب النحاس ووافقه مكي إلى أن العامل في « إذا » قوله « زلزلت » وهو خلاف قول الأكثرين لأن زلزلت في موضع الجر بإضافة إذا إليها فلا تعمل فيها ، انظر ما سلف ١٠٩١ .
 (٦) قوله « وقيل العامل ... تحدث أخبارها » موضعه في الأصل بعد قوله في الصفحة التالية في السطر ٣ « يعني الأرض » وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .
 (٧) انظر الجواهر ٤٩٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٣/٣ ، والحجة ٤٨٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥ ، والبيان ٥٢٧/٢ ، والبحر ٥٠٢/٨ . وأجاز النحاس ومن وافقه البذل .

[وقوله ^(١) : ﴿ يَرَهُ ﴾ ^(٢) أي ير جزاءه .

٢/١٤٤

فأما قوله : ﴿ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ ^(٣) | ١٤ |

أي تحدث أنت ^(٤) . وإن شئت : تحدث هي ، يعني الأرض ^(٥) .

٣

[وقيل ^(٦) : التقدير : وقال الإنسان يومئذٍ مالها تحدت أخبارها ؟ فقيل :

ذلك ﴿ بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ ^(٧) .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الحجة ٤٨٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥ ، وتفسير الطبري ١٧٢/٣٠-١٧٢ ، والقرطبي ١٥٢/٢٠

(٣) انظر الجواهر ٨٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥-٥٢٦ ، والبيان ٥٢٧/٢ ، والبحر ٥٠١/٨ ، وتفسير الطبري ١٧١/٣٠-١٧٢ ، والقرطبي ١٤٨/٢٠-١٥٠ ، وابن كثير ٤٨١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٥٥/٦

(٤) ذكره الطبرسي والقرطبي أيضاً ، وهو خلاف الظاهر .

(٥) وهو قول الفراء والطبري وابن كثير وغيرهم ، وهو الظاهر .

(٦) نقل كلامه الطبرسي من غير تصريح . وعليه فيكون هذا من قول الإنسان ، وقد ذكره القرطبي في تفسيره ١٤٨/٢٠ ، قال : « ... وقيل من قول الإنسان أي يقول الإنسان مالها تحدت أخبارها متعجباً » اهـ . وهذا قول متكلف فيه عدول عن الظاهر لغير داع ، والذي عليه الناس أن قوله ﴿ يومئذٍ تحدت أخبارها ﴾ من قول الله عز وجل ، انظر تفسير الطبري ١٧٢/٣٠ ، والقرطبي ١٤٨/٢٠ ، وابن كثير ٤٨١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٥٥/٦

(٧) زيادة من ي وب .

[سورة العاديات ^(١)]

[قوله عز وجل ^(١) : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ ^(٢)] ١]

٢ أي يضبحنَ ضبْحاً ، فهو مصدر في موضع الحال .

ووقع في بعض النسخ من كتاب ^(٣) أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله ، في قوله : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ﴾ بالإشباع . فتمسك الجاهل ^(٤) به وقال : ينبغي القراءة بإشباع الدال . ونسي الجاهل نصَّ الأئمة ^(٥) على اختلاس الدال والراء وكل حرف مكسور بعده ياء مفتوح ، حيث قالوا : إنَّ الواجب اختلاس ذلك الحرف قبل الياء المفتوح ، لأنَّ إشباعها يوجب زيادة ياء .

٩ وَعَنَوَا بِ « الاختلاس » كسراً محضاً ، كما عنوانوا به ذلك [في قوله ^(١)]
 ﴿ يُوَدِّهِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧٥] ، و ﴿ نُؤْتِيهِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٢٥] ،
 و ﴿ يَتَّقِهِ ﴾ [سورة النور : ٥٢] ، و ﴿ نُؤَلِّهِ ﴾ [سورة النساء : ١١٥] في قراءة نافع ^(١) ،
 و ﴿ أَرْجِيهِ ﴾ [سورة الأعراف : ١١١] في قراءة ابن عامر ^(٧) .

١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١١٤ ، وإعراب القرآن ٧٥٦/٢ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٣/٨ .

(٣) هو كتاب « السبعة » . ولم يقع هذا الكلام في المطبوع ، ولم يقع أيضاً في « الحجة » لأبي علي .

(٤) لأعرف المعنى به .

(٥) لم أصب كلامهم في هذا . وما ذكره شيء في غاية الوضوح لا يحتاج إلى نصَّ الأئمة عليه ، لأنَّ الإشباع لا يكون إلا بحرف المد واللين وهو ساكن ، والياء هنا حرف صحيح متحرك .

(٦) في رواية قالون . وروي الاختلاس أيضاً عن هشام وابن ذكوان عن ابن عامر باختلاف عنهما .

(٧) في رواية ابن ذكوان . واختلسها قالون عن نافع وقرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ بلا همز . انظر في ذلك السبعة ٢٠٨-٢٠٩ ، والنشر ٣٠٥/١-٣١٣ . وقد سلف التعليق على حرف سورة آل عمران =

وهذا معنى قول أحمد « بالإشباع » أي تأتي بكسرة محضة . نعوذ بالله من قول هذا الجاهل حيث نسب ذلك السخف إلى ذلك العالم^(١) .

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ [٤]

أي بالمكان ، ولم يُجْزَلْهُ ذَكَرَ لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ . وعطف الماضي - أعني أثرن - على قوله ﴿ فَأَلْمَعِيْرَاتِ ﴾ [٣] لأن التقدير : فاللآتي أَعْرَنَ صُبْحًا فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا .

[قوله تعالى]^(٤) : ﴿ وَإِنَّهُ لِحَبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [٨]

أي وإنه بخيل لأجل حبِّ المال^(٥) . فالمضاف محذوف ، واللام من صلة « شديد » .

والعامل في قوله : ﴿ إِذَا بُعْثِرَ ﴾ [٩]

مدلول قوله ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ ﴾ [١١] . ولا يكون « خبير »

ص ٢٦١ ، وحرف سورة الأعراف ص ٤٦٥ . وضبط في الأصل « أَرْجَةٌ » وفي « أَرْجَةٌ » وكلاهما خطأ ، والصواب من ب .

(١) قوله « وقع في بعض النسخ ... إلى ذلك العالم » موضعه في الأصل في الصفحة التالية عقب تمام الكلام على الآية ٩ . وهذا موضعه الصحيح كما في ي وب .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٦٨٥ ، ٩٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٥/٣ ، وإعراب القرآن ٧٥٦/٢ ، وجمع البيان ٥٢٩/٥ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٤/٨ . وسياق الآية : ﴿ فَأَلْمَعِيْرَاتِ صُبْحًا . فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٥-٢٨٦/٣ ، وإعراب القرآن ٧٥٧/٣ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٥/٨ ، ومجاز القرآن ٣٠٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٢٦ ، والمغني ٢٧٦ .

(٦) وهو قول أبي عبيدة والمبرد وابن قتيبة ، وأحد أقوال الفراء والنحاس وغيرها .

(٧) انظر الجواهر ٧٠٦ ، ٧٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٧/٣ ، والبيان ٥٢٩/٢ ، والبحر ٥٠٥/٨ ، والمقتضب ٣٤٥/٢ ، وابن يعيش ٦٦/٨ . وسياق الآية : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ ﴾ .

عاملاً لأنَّ ما بعد « إِنَّ » لا يعمل فيما قبله ^(١) . وقد تقدّم في قوله ﴿ إِذَا مَرَّكُمْ ﴾ كَلِّمْتُمْ ﴿ ^(٢) [سورة ساء: ٧] .

(١) انظر ما سلف ٦٢٤ والتعليق ثمة . على أنه أجاز في الجواهر أن يعلق الظرف بما بعد إن خلافاً للتحويين ، وانظر ما سلف ٦٢٤ . ولا يجوز أيضاً أن يتعلق بـ « بعثر » - وهو قول النحاس - لأن المضاف لا يعمل في المضاف إليه ، انظر ما سلف ١٠٩١ . وهم أبو حيان فعلق « إذا » بمفعول العلم المحذوف ، والتقدير : أفلا يعلم ماله إذا ... إلخ . وليس للعلم مفعول محذوف لأن اللام في ﴿ لخبر ﴾ علته .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٩١

[سورة القارعة]^(١)

[قوله عز و علا]^(٢) : ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [٢-١]

مبتدأة ، و ﴿ ما ﴾ ابتداء ثان ، وما بعده خبره . وكان حقه : القارعة ماهي ، لكنه كرّر تفخياً لشأنها ، كقوله : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ . وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [سورة البلد : ٢-١] ؛ والجملة خبر الأولى .

ويجوز^(٤) أن يكون قوله ﴿ القارعة ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ ما القارعة ﴾ اعتراض ، ويكون قوله ﴿ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ ﴾ [٤] خيراً .

﴿ يَوْمَ يَكُونُ ﴾ أي هذا^(٥) واقع يوم يكون الناس^(٦) .

(١) زيادة من ي و ب ، و « سورة » ليس في ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٨١٥ ، وإعراب القرآن ٧٥٨/٣ . ومجموع البيان ٥٣١/٥-٥٣٢ ، والبيان ٥٣٠/٢ ، والبحر ٥٠٦/٨ ، والخصائص ٥٤-٥٢/٣ ، وابن الشجري ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ .

(٤) تابعه على إجازته صاحب مجمع البيان الذي نقل كلامه من غير تصريح ، ولم يذكره غيره .

(٥) في الأصل : يوم أي يوم هنا ، وهو خطأ من الناسخ سواء من ي و ب .

(٦) فيكون « يوم » متعلقاً بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . وقد أجاز النحاس هنا الوجه ، والتقدير عنده : القارعة يوم يكون . وأجاز أيضاً أن يكون متعلقاً بفعل مضمر تقديره : ستأتي يوم يكون ، وأجازه أبو حيان أيضاً . وأجاز أبو حيان أيضاً أن يتعلق بمضمر دل عليه « القارعة » ، وأن يكون مفعولاً لاذكر مقسرة أي اذكر يوم . وذهب المؤلف في الجواهر إلى أن « يوم » هو الخبر وترك على فتحه لجره منصوباً في أكثر كلامهم .

[سورة التكاثر ^(١)]

[قوله عز وجل ^(٢) : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣)] [٣]

٣ ﴿ كَلَّا ﴾ ^(٤) رَدُّعٌ وَزَجْرٌ ، وهو حرفٌ وليس باسم . وَتَضَمُّنُهُ معنى
« ارتدع » لا يدل على أنه ك « صَه » حيث ^(٥) تضمن معنى « اسكت » . ألا ترى
أنَّ « أمَّا » ^(٦) بمعنى « مها يكن من شيء » وهو حرف ؟ فكنا « كَلَّا » ينبغي أن
٦ يكون حرفاً .

قال أبو علي ^(٧) : ولو كان اسماً لتعاقب عليه التعريف والتنكير . قال هذا ،
ثم قال في موضع آخر : قولٌ من قال في حدِّ الاسم : ما تصف بالتعريف
٩ والتنكير = باطل لأن المضرات جميعاً أسماءً ولا تتصف بذلك .

[قوله تعالى ^(٨) : ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ ^(٩)] [٥]

(١) زيادة من هامش ي .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ ، والبحر ٥٠٨/٨

(٤) انظر في « كَلَّا » الكتاب ٣١٢/٢ ، وحروف المعاني ١١-١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٨ ،

والقطع ٤٥٨-٤٦٢ ، والصاحبي ٢٥٠-٢٥١ ، وابن يعيش ١٦٧/٩ ، ورفص المباني ٢١٢ ، والجنى

الداني ٥٧٧-٥٧٨ ، والمغني ٢٤٩-٢٥١ ، والمجمع ٢٨٤/٤-٢٨٦

(٥) في الأصل : حين ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل « ما » وهو خطأ من الناسخ . وانظر للصادر التي أحلنا عليها في ذكر « أمَّا » ١٣١٨

(٧) لم أصب كلامه .

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٢٢ ، ١٢٩ ، وإعراب القرآن ٧٦٢/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ ،

والتبيان ١٣٠٢ ، والمغني ١٢٩ ، ٨٤٩

حذف جواب ﴿ لو ﴾ أي « لَمَّا أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرَ »^(١) .

فَأَمَّا ﴿ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ فمصدر . وقيل : قسمٌ ، والتقدير / : وعلم اليقين^(٢) ١/١٤٥
﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾^(٣) [٦] . والمعنى : لترونَّ عذابَ الجحيمِ ، فحذف لأنَّ
رؤيتها ليس بوعيد ، إنما الوعيد برؤية عذابها^(٤) .

(١) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى الأخفش ، وهو قول النحاس وغيره أيضاً . وذكر المؤلف عن غير الأخفش تقديراً آخر وهو : « لعلمت أنكم سترون الجحيم في الآخرة » .

(٢) تابعه على هذا صاحب مجمع البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . وقدره المؤلف في الجواهر : « يعلم اليقين » فحذف الجار ، ولم أجده عند غيره ، وهو ظاهر التكلف . والأول هو القول .

(٣) انظر الجواهر ٧٨ ، والحجة ٤٨٤/٤ - ٤٨٨ خم ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢١/٢ ، والبحر ٥٠٨/٨ . وتفسير الطبري ١٨٤/٣٠ ، والقرطبي ١٧٤/٢٠ ، وابن كثير ٤٦٤/٨ ، ومجمع التفسير ٥٦٢/٦

(٤) عبارة أبي علي - وعنه نقل المؤلف : « وكان المعنى في ﴿ لترون الجحيم ﴾ : لترون عذاب الجحيم . ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً بدلالة قوله ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ [سورة مريم : ٢١] ، وإذا كان كذلك فالمعنى والوعيد في رؤية عذابها لا في رؤيتها نفسها ... » اهـ . وعلى قول أبي علي يكون الخطاب للكفار وهو الظاهر وقول الطبري وابن كثير وغيرهما ، وقيل الخطاب عام ، ذكر القولين القرطبي ، وعلى الثاني لا حذف في الكلام .

[سورة العصر]^(١)

[قوله عز و علا]^(٢) : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [٣]^(٣)

٣ يراد بالإنسان الجمع دون المفرد ؛ ألا تراه قال بعده ﴿ إلا الذين آمنوا ﴾ [٣] .

٦ وروى عن أبي عمرو^(٤) ﴿ وتَوَاصَوْا بالصَّبْرِ ﴾ [٣] على لغة من قال :
« مررتُ بِبَكْرٍ »^(٥) .

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٤ ، وشرح اللمع ١/١١٢ ، وإعراب القرآن ٣/٧٦٤ ، والحجة ٤٨٨/٤ خم ، وجمع البيان ٥٣٥/٥ ، والبيان ٥٣٣/٢ ، والبحر ٨/٥٠٩ ، والمقتضب ٢/١٤٣ ، والكامل ٧٩٥ ، والأصول ١١٢/١ ، ١٥٠ ، ٣٠٢ و ١١٢/٢ ، والبغداديات ٧٠ . والحلييات ١٧٥ ، والخصائص ٢٦٨ ، وابن الشجري ٢١١/١ ، ٢٨٧ ، وابن يعيش ١١/١ و ٨٦/٥ ، والمغني ٧٣ ، وما سلف ٦٦٢

(٤) هذه رواية شاذة رواها عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي فيما نص عليه ابن مجاهد في السبعة ٦٩٦ ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى هارون عن أبي عمرو نقلاً عن الكامل للهدني ، ولم يسم ابن خالويه في شواذه ١٧٩ الراوي عن أبي عمرو .

(٥) في الوقف . وانظر ما سلف ٢٣

[سورة الحمزة ^(١)]

[قوله عز وجل ^(٢) : ﴿ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ ^(٣)] ٤ [
 يعني الذي جمع ^(٤) . وروي عن الحسن ^(٥) ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ يعني الذي جمع
 والمال جميعاً .

-
- (١) زيادة من هامش ي . وفي ب « لمزة » فقط .
(٢) زيادة من ي وب .
(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤٥ ، ومعاني القرآن للقرطبي ٢٩٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧٦٦/٣ ، وجمع البيان ٥٢٨/٥ ، والبيان ٥٣٥/٢ ، والبحر ٥١٠/٨
(٤) في قوله تعالى : ﴿ ويل لكل همزة لمزة . الذي جمع مالا وعدده ... ﴾ .
(٥) وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي عليه السلام وابن محيصن وحيد وهارون عن أبي عمرو ، وذكر أنه يروي عن الحسن ﴿ لينبذَنَّ ﴾ بضم الذال .
وفي شواذ ابن خالويه ١٧٩ : « لينبذَنَّ ، بالهمز علي والحسن وجماعة » اهـ . وذكر ناشره أن « بالهمز » لم يقع في نسخة من الشواذ ، والظاهر على هذا أن قراءة علي والحسن كما نص عليها غيره .

[سورة ألم تر]^(١)

[قوله عز وعلا]^(٢) : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾^(٣) [١]

٣ ﴿ كيف ﴾ منصوب بـ ﴿ فَعَلَ ﴾^(٤) ، والمجملّة سَدَّتْ^(٥) مسدّ مفعولي
 ﴿ تَرَ ﴾ . ولو قال^(٦) : ألم تر كيف فعل ربك ، على تقدير : ألم تر ربك كيف
 فعل = لكان أعمل^(٧) الأول ، وإعمال الثاني أفصح^(٨) .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٧٧٠/٣ ، ومجمع البيان ٥٣٩/٥ ، والبيان ٥٢٦/٢ ، والبحر ٥١٢/٨ .
 والمغني ٢٧١

(٤) في الأصل : منصوب بفعل مضمر ، وهو خطأ من الناسخ . و ﴿ كيف ﴾ في موضع الحال أو
 المصدر .

(٥) في الأصل : سدّ ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) في غير القرآن ، لأنه لا يجوز شيء من ذلك إلا برواية ، لأن القراءة سنة متبعة .

(٧) كل في النسخ « لكان إعمال » ، والصواب ما أثبت . ووقع على الصواب في البيان الذي نقل
 صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٨) إعمال العامل الثاني هو مذهب البصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين . وقد سلف بسط
 التعليق على « الاشتغال » ٤٦٩

[سورة قريش ^(١)]

[قوله عز وجل] ^(٢) : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ ^(٣) [١١]

اللام من صلة قوله ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ ^(٤) [٣] أي لأجل هذا .

وقيل : بل هو من صلة قوله ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ ^(٥) [سورة

الفيل : ٥] .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن لسلاخفش ٥٤٦ ، وللفراء ٢٩٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٧٢-٧٧٢/٣ ، والحجة ٤٩١/٤-٤٩٤ خم ، ومجمع البيان ٥٤٤/٥ ، والبيان ٥٣٧/٣ ، والبحر ٥١٤-٥١٢/٨ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٢٤٢/٢ ، والكامل ٨٧٢ ، والمسائل المنتورة ٧٣ ، وابن الشجري ١٩٥/٢ ، والمغني ٢٧٦ ، وما سلف ٤٤٢ ، ٧٩٢

(٤) هذا قول الخليل وسيبويه والمبرد وأحد أقوال أبي علي والنحاس ومن وافقهم ، وهو أصح الأقوال كما قال النحاس .

(٥) أي فعل بهم ذلك لإيلاف قريش ، وهو قول الأخفش . وخطأه النحاس ، قال : « لو كان كما قال لكنت لإيلاف بعض آيات « ألم تر » ، وفي إجماع المسلمين على الفصل بينهما ما يدل على غير ما قال ، وأيضاً فلو كان كما قال لم يكن آخر السورة تماماً ، وهذا غير موجود في شيء من السور » اهـ . وما قاله النحاس يرد أيضاً على قول الزجاج : « معناه : أهلك الله أصحاب الفيل لتبقى قريش وما قد ألفوا من رحمة الشتاء والصيف » اهـ فكأنه يعلقه بفعل مضر من معنى ما قبله ، فهو كقول الأخفش .

واعترض عليها أيضاً بأنهم إنما جعلوا كعصف مأكول لكفرهم لا لتألف قريش ؛ فأجاب عن هذا الاعتراض أبو علي بأنه « يجوز أن يكون المعنى أهلكوا لكفرهم ، ولما أدى إهلاكهم إلى أن تألف قريش جاز ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [سورة القصص : ٨] وهم لم يلتقطوه لذلك ، فلما آل الأمر إليه حسن أن يجعله علة الالتقاط » اهـ . فاللام في « لإيلاف » لام المال .

وقيل^(١) : بل التقدير : اعجبوا لإيلاف قريش .

و « أَلَفَ » و « أَلِفَ » واحدٌ .

٢ ﴿ إِيْلَافِهِمْ ﴾ ١٢١ و ﴿ إِيْلَافِهِمْ ﴾ قصر الممدود بحذف الياء ، و ﴿ إِيْلَافِهِمْ ﴾
رِحْلَةَ الشِّتَاءِ ﴿^(٢) لأنه بمعنى : إيلافهم .

فأما ما روي عن الأعشى^(٣) ﴿ إِيْلَافِهِمْ ﴾^(٤) فقد لَحَّنُوهُ^(٥) . وحمله^(٦)
أبو علي^(٧) على ما جاء في قوله^(٨) :

(١) وهو أحد قولَي الفراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٢) قرأ ابن عامر ﴿ لإلاف ﴾ وقرأ الباقون ﴿ لإيلاف ﴾ . وقرأ أبو جعفر من العشرة ﴿ لإلافهم ﴾
ورويت عن ابن كثير . وأما ﴿ إلفهم ﴾ فقراءة عزهاها النحاس إلى أبي جعفر ، ونصَّ ابن
الجزري أنها رواية العمري عنه وأن الصحيح عنه الأول ، وعزاها ابن مهران وأبو زرعة إلى
ابن فليح عن ابن كثير . انظر السبعة ٦٦٨ ، والتيسير ٢٢٥ ، والنشر ٤٠٣/٢-٤٠٤ ، واللبسوط
٤٧٧-٤٧٨ ، وحجة القراءات ٧٧٤

(٣) عن أبي بكر عن عاصم .

(٤) همزتين . فذكر ابن مجاهد أن أبا بكر عن عاصم - ولم يسمِّ الراوي عن أبي بكر ، وهو يحيى بن
نصَّ عليه أبو زرعة - قرأ ﴿ لإلاف ﴾ ﴿ لإلافهم ﴾ همزتين ساكنتين على وزن « إعلان » وأند
رجع عنه فقراً بالياء ، وهي قراءة سائر الرواة عن عاصم .

وذكر ابن مهران أن محمد بن حبيب الشونبي روى عن الأعشى عن أبي بكر ﴿ لإلافهم ﴾
همزتين ، ولم يذكر غير ذلك .

وما ذكره المؤلف عن الأعشى ﴿ لإيلافهم ﴾ همزتين مكسورتين بعدها ياء = نصُّ أبو علي أنه
رواية القاسم الخياط عن الشونبي عن الأعشى عن أبي بكر . وعن أبي علي أخذ أبو زرعة فذكر
هذه الرواية عن الأعشى لكنه أسقط طريقها عنه . (٥) لأعرف أحداً ممن تكلم في هذه القراءة .

(٦) في الأصل : وحملوه ، وهو خطأ .

(٧) قال أبو علي في توجيه هاتين الروايتين عن أبي بكر عن عاصم : « أما ما كان يقرؤه عاصم من
تحقيق الهمزتين في ﴿ لإلاف ﴾ فلم يكن له وجه . ألا ترى أننا لم نعلم أحداً حقق الهمزة في نحو
هذا . ولو جاز هذا لجاز في الإيمان والإيمان والإيمان . إذا أردت مصدر آمن وأمر - ولجاز
أدم وأأدر .

ومثل ذلك في البعد ما روي عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر ﴿ لإيلافهم ﴾ فإن ذلك أبعد =

إِذَا جِئْتَهُمْ أَوْ سَأَلْتَهُمْ وَجَدْتَهُمْ عَالَةً حَازِرَةً

أبدل من الهمزة ياء أعني همزة « آلف » في المصدر ، ثم ردّ الهمزة ، كما أنّ « سأيلتهم » ردّ الهمزة في « ساءلتهم »^(١) .

٣

= من الأول ؛ لأنه حقق الهمزتين وألحق ياءً ، ولا منذهب لها ولا وجه في قوله ﴿ إيلافهم ﴾ .
 ألا ترى أن الهمزة الأولى هي همزة الإفعال الزائدة والثانية التي هي فاء الفعل من « آلف » ،
 فالياء لا وجه لها لأن بعد الهمزة التي هي الفاء ينبغي أن تكون اللام التي هي العين من إلف
 وإلاف ، فالياء لا منذهب لها إلا على شيء لم نعلمه أخذ به في القراءة ، وهو أن يشيع الكسرة
 فكان [كذا] ياء أو الضمة فيتبعها وأوياً أو الفتحة [فيتبعها] ألفاً . نحو زيادة الياء (فتذكر
 أبو علي الصاريف والجلعيد - والألف نحو بنتراح - والواو نحو فأنطور ، ثم قال) ... ولم نعلم
 شيئاً من ذلك أخذ به في القراءة .

ومثل ﴿ إيلافهم ﴾ في أنه لا وجه لها (...) أنشدنا بعضهم : « أوسأيلتهم » بالياء ، ولا وجه
 له أيضاً « اهـ .

(٨) وهو بلال بن جرير . والبيت له في المخطب ٩٠/١ و ٢٨٧/٢ . وسر الصناعة ٤٢٠ ، والخصائص
 ١٤٦/٣ ، ومجالس ثعلب ٣٠٨ ، وهو بلا نسبة في البحر ٢٤٥/١ . وقوله « أوسأيلتهم » في
 الحجة ، انظر الحاشية السابقة .

(١) فالأصل « ساءلتهم » ثم أبدل من الهمزة ياء فصار « سأيلتهم » ثم جمع بين المعوض والمعوض منه
 فقال « سأيلتهم » ، فوزنه على هذا « فعاعلتهم » ، وهذا مثال لا يعرف له في اللغة نظير ، عن
 ابن جني . وأجاز أيضاً أن يكون أصله « ساءلتهم » إلا أنه زاد الهمزة الأولى فصار « ساءلتهم » ،
 فأبدل الثانية ياء .

[سورة الماعون ^(١)]

[قوله عز و علا ^(٢)] : ﴿ قَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ
سَاهَوْنَ ﴾ ^(٣) [٥ - ٤]

اعتمد ههنا في الخبر على ما جرى في صلة الموصول الذي هو صفة ^(٤) للمجرور
[باللام] ^(٥) المتعلق بالخبر . ألا ترى أن قوله ﴿ قَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ غير محمول على
الظاهر ، وإنما المعتمد على « السهو » في صلة ﴿ الَّذِينَ ﴾ .

(١) زيادة من هامش ي . وفي ب « أَرَأَيْتَ » .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥/٥٤٧ ، والبيان ٢/٥٢٨ ، والبحر ٨/٥١٧-٥١٨ ، والخصائص ٣/٣٢٤-٣٢٥ ومنه
أخذ المؤلف .

(٤) في الأصل : موصوف ، وهو خطأ صوابه من ي وب .

[سورة الكوثر]^(١)

[قوله عز و علا]^(٢) : ﴿ وَأَنْحَرُ ﴾^(٣) [٢]

أي وانحز أضحيتك^(٤) ، فحذف المفعول ، كما حذف من قوله^(٥) :

... أن يبطن حاسداً ...

أي يبطنهم حاسد أي ينسبهم إلى البطء^(٦) .

[قوله تعالى]^(٧) : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾^(٨) [٣]

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦٧٣ ، وإعراب القرآن ٧٧٧/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٩/٥ - ٥٥٠ ، والبحر ٥٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٠/٣٠ - ٢١٢ ، والقرطبي ٢١٨/٢٠ - ٢٢٠ ، وابن كثير ٥٢٣/٨ - ٥٢٤ ، ومجمع التفاسير ٥٨٤/٦

(٤) الظاهر أن المؤلف ممن ذهب في تأويل الآية إلى أن المراد : فصل لربك صلاة العيد وانحر الأضحية ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة والحسن وقتادة وغيرهم . وقد اعترض على هذا القول بأن صلاة العيد ليست بفرض عند أحد من المسلمين والأضحية ليست بواجبة عند أكثر العلماء ، عن النحاس . وانظر ما قيل في ذلك وفي الاعتراض عليه أيضاً في المصادر السالفة . واختار الطبري والقرطبي وابن كثير وغيرهم أن المراد : فأخلص الصلاة لربك وانحر على اسمه وحده ، وهو قول محمد بن كعب القرظي ، وروي عن عطاء .

(٥) سلف البيت بتمامه ١٤٦٤

(٦) في الأصل وي : البطوء - وكذا في مجمع البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير تصريح - وهو خطأ ، وفي ب : البطون ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبت ، وانظر ما سلف ١٤٦٤

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦٧٣ ، وإعراب القرآن ٧٧٩/٣ ، ومجمع البيان ٥٤٩/٥ - ٥٥٠ ، والبيان =

لأنتَ ، فهو صُنْبُورٌ^(١) ، لأنَّ ذِكْرَكَ مرفوعٌ مهما ذُكِرَتْ ذُكِرَتْ ،
و ﴿ هو ﴾ فصلٌ ، و ﴿ الأبتَرُ ﴾ خبر ﴿ إنَّ ﴾ .

= ٥٤١/٢ ، والبحر ٥٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٢/٣-٢١٣ ، والقرطبي ٢٠-٢٢٢/٢٠-٢٢٤ ، وابن كثير

٥٢٤/٨-٥٢٥ ، ومجمع التفسير ٥٨٥/٦

(١) الصنبور : الفرد الأبتَر الذي لاقب له ، فإذا مات انقطع ذكره ، وكان كفار قريش يقولون :
إنَّ محمداً صنْبُورٌ ، انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١٠٨-١١ ، والفائق ٢/٢١٦ ، والنهائية
٥٥٣ ، واللسان (صنبر) . والمراد : إن مبغضك هو الأبتَر أي المنقطع الذكر من الخير ، وهو
قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

[سورة النصر]^(١)

[قوله عز وعلا]^(٢) : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(٣) [١١]
أي إذا جاءك نصر الله . وحذف المفعول وحذف جواب ﴿ إِذَا ﴾ أي : إذا
جاءك نصر الله حضر أجلك^(٤) .

وقيل^(٥) : الجواب في الفاء في قوله ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ [٢] .

-
- (١) زيادة مني .
 - (٢) زيادة من ب و ي .
 - (٣) انظر مجمع البيان ٥٥٣/٥ ، والبيان ٥٤٣/٢ ، والبحر ٥٢٣/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٤/٣٠ ،
والقرطبي ٢٢١/٢٠-٢٢٣ ، وابن كثير ٥٢٠/٨-٥٢٣ ، ومجمع التفاسير ٥٨٨/٦-٥٩٦ .
 - (٤) هذا معنى ما روي عن ابن عباس ومجاهد والضحاك أن الله سبحانه وتعالى أعلم نبيه حضور
أجله ، أي إذا جاءك نصر الله فذلك علامة موتك فسبح .
 - (٥) وهو قول الطبري وأبي حيان ، وأجاز القولين الطبرسي وأبو البركات والقرطبي وغيرهم .

[سورة المسد]^(١)

قوله عز وجل : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾^(٢) [٤]

ابتداء وخبر فيمن رفع^(٣) .

٣

ومن قال ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾^(٤) كان ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ ﴾ عطفاً على الضمير في قوله : ﴿ سَيَصْلَى ﴾ [٢] أي : سيصلى هو وامرأته . وجازا وإن لم يظهر « هو » لقيام المفعول^(٥) مقام الضمير .

٦

فأما قوله ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ فنصب على الذم^(٦) ، على تقدير : أذمَّ حمالة الحطب .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤٨ ، وللقرآني ٢٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧٨٥/٣-٧٨٦ ، والحجفة ٤٩٥/٤-٤٩٦ خم ، وجمع البيان ٥٥٨/٥ ، والبيان ٥٤٤/٢ ، والبحر ٥٢٦/٨ ، والكتاب ٢٥٢/١ ، ٢٨٨ ، والكامل ١٤٧ ، ٩٣١ ، وابن الشجري ٢٤٤/١ و ٣١٨/٢ ، وابن يعيش ١٨٢-١٩ ، والمعني ٨٢٨

(٣) هذا أحد أقوال الفراء والنحاس ومن وافقها . وأجاز الأخفش والفراء أن يكون ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ ﴾ عطفاً على الضمير في ﴿ سَيَصْلَى ﴾ و ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ صفة ، وأجاز الفراء والنحاس أن يكون « امرأته » مبتدأ و « حمالة » صفة و ﴿ في جيدها جبل ﴾ الخبر ، وهما قولاً أبي علي ومن وافقه .

(٤) بالنصب ، وهي قراءة عاصم وحده ، وقرأ الباقر بالرفع ، انظر السبعة ٧٠٠ ، والتيسير ٢٢٥ ، والنشر ٤٠٤/٢

(٥) في الأصل : الفاعل ، وهو خطأ . وانظر ما سلف من التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمرة ٣٥٢

(٦) وأجاز الأخفش والفراء والنحاس ومن وافقهم أن يكون حالاً أيضاً .

ويرتفع قوله ﴿ حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾ / [٥] بالظرف^(١) لجريه حالاً على ٢/١٤٥
صاحبها ، وهو « امرأته » فيمن رفعه بالعطف . فأما من رفعه بالابتداء فإن
الظرف حال من الضمير في الخبر . ٢

ومن أمالٍ فتحة الهاء نحو الكسرة فلمجاورة الكسرة في قوله ﴿ في
جيدها ﴾^(٢) [٥] . فإذا جاز إمالة فتحة العين في « عمرو » و « البعير »^(٣)
- وإن كان بينهما حاجز^(٤) - فلأن يجوز هذا أولى . ٦

(١) وهو قوله ﴿ في جيدها ﴾ . وانظر ما سلف من التعليق على المذهبيين في رفع الاسم بالظرف

(٢) لم أجد نصاً على إمالته عن أحد من السبعة . ومن لغته الإمالة يميل ، وهي لغة عامة أهل نجد
من تميم وأسد وقيس . انظر النشر ٣٠/٢ . وقد ذكر ابن الجزري الفتحة المائلة التي بينها وبين
الكسرة فاصل والتي ليس بينها وبينها فاصل ، نحو يضربها ومررت بها ، انظر النشر ٣٣/٢ ،
والكتاب ٢٦٥/٢ - ٢٦٦

(٣) انظر الكتاب ٢٧٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٨/٣ - ٢٩

(٤) في « عمرو أما في « البعير » فلا حاجز .

[سورة الإخلاص ^(١)]

[قوله عز وجل ^(٢) : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣)] ١

أي الشأن والأمر ^(٤) ، والجملة ابتداء وخبرٌ تفسيرٌ له .

وقيل : هو كناية عن الله تعالى ^(٥) . فتكون ^(٦) لفظة ﴿ الله ﴾ بدلاً منه ، و ﴿ أحد ﴾ خبر الابتداء ^(٧) .

وما روي عن أبي عمرو ^(٨) ﴿ أحد . الله ﴾ ^(٩) بحذف التنوين ؛ فلالتقاء

- (١) زيادة من ب وهامش ي .
- (٢) زيادة من ب وي .
- (٣) انظر الجواهر ٥٦٤ ، وشرح المع اللوح ١/٤٣ و ٢/١٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٩ ، وللفراء ٣٩٩٧٢-٣٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٨٧/٣-٧٩٠ ، والحجة ٤٩٧/٤-٤٩٩ خم ، ومجمع البيان ٥٦٢/٥ ، والبيان ٥٤٥/٢-٥٤٧ ، والبحر ٥٢٨/٨ ، والحليبات ٢٤٧ .
- (٤) هذا أحد قولي أبي علي والنحاس ومن وافقها ، وهو قول البصريين والكسائي فيما قال النحاس .
- (٥) وهو قول الأخفش والفراء ، وأجازه أبو علي والنحاس وغيرها .
- (٦) في النسخ : فيكون ، وهو تصحيف .
- (٧) هذا أحد الأقوال الجائزة في إعراب الآية ، وقيل هو الله مبتدأ وخبر وأحد بدل ، وهو قول الأخفش ، وقيل أحد خبر بعد خبر ، وقيل خبر ابتداء مضر ، وهو ظاهر قول الفراء . وذكر الفراء وأبو علي أنه يجوز فيها ما يجوز في ﴿ هذا بعلي شيخ ﴾ [سورة هود : ٧٤] في قراءة من رفع ، انظر ما سلف ٥٨٠ - ٥٨٢ .
- (٨) هذه رواية هارون عنه فيما نص عليه ابن مجاهد في السبعة ٧٠١ ، وكذا روى عنه يونس والأصمعي ومحبوب وعبيد واللؤلؤي فيما ذكر أبو حيان وزاد نسبتها إلى آخرين . والمعروف المشهور من قراءته هو ﴿ أحد الله ﴾ بالتنوين وهي قراءة باقي السبعة ، ولهذا لم يذكر الداني ولا ابن الجزري اختلافاً بينهم في هذا الحرف .
- (٩) انظر المصادر السالفة ، وشرح المع اللوح ١/١١١ ، والكتاب ٢/٢٧٥ ، والمقتضب ٢/٣١٤-٣١٥ ، والكامل ٢٢٨ ، والأصول ٢/٣٦٩ ، والعسكريات ٩٢-٩٣ ، والبغداديات ٣٢ ، والمسائل =

الساكنين ، كقوله^(١) :

عَمَّرُوا الْعَلَى هَشَمَ الشَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مِسْتُونَ عِجَافٌ
أَي عَمَّرُوا الْعَلَى ، فَحَذَفَ^(٢) .

وقال قوم^(٣) : الاختيار إثبات التنوين^(٤) ، لأنَّ « أحداً » نكرةٌ . وهذا جهلٌ منهم ، لأنه لم يدخل التنوين في ﴿ أَحَدٌ ﴾ لأنه نكرة بل لأنه اسم متكن .
والتنوينة^(٥) التي للتكثير تنوينة^(٦) إذا ثبتت أوجب التكثير ، وإذا حذفت تعرف الاسم ، نحو « صَهْ » و « صَهِي » و « مَهْ » و « مَهِي » .

[قوله تعالى^(٧) : ﴿ وَتَمَّ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(٨)] [١٤]

= المشورة ١٠٠ ، وضرة الشعر ١٠٠ ، والمنصف ٢٣٠/٢ ، ویر الصناعة ٥٣٣-٥٣٤ ، وابن الشجري ٣٨٢/١-٣٨٥ ، وابن يعیش ٦/٢ و ١١٥/٧ و ٢٥/٩ ، و ١٢٤ ، والمغني ٨٤٤
(١) سلف البيت ٥١٤ وتخريجهم .

(٢) قد نهنا فبا سلف على أنه لا يقوم الاستشهاد بالبيت إلا على رواية « عمرو الذي هشم » . أما هذه الرواية - أعني عمرو العلي - فلا حجة فيها لأنه مضاف .

(٣) لأعرفهم .

(٤) ذهب الفراء والمبرد والنحاس ومن وافقهم إلى أن الوجه في ذلك إثبات التنوين والتحريرك لالتقاء الساكنين ، قال النحاس : لأن التنوين علامة إعراب فيقبح حذفه ، وهو عندهم جائز في الشعر . وذهب أبو علي وابن جني إلى أن ذلك مطرد أو كالمطرد ، فهو جائز في الكلام والشعر ، وهو مذهب السيرافي أيضاً .

(٥) في النسخ : والتنوين .

(٦) في الأصل وي : تنوين ، وسقط هنا اللفظ من ب ، والصواب ما أثبت .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٢٨٣ ، وشرح اللسع اللوح ٢/٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٩ ، وللفراء

٢٩٩/٢-٣٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٩٢-٧٩٠/٣ ، والحجة ٥٠٣/٤-٥٠٤ خم ، ومجمع البيان

٥٦٣/٥ ، والبيان ٥٤٧/٢ ، والبحر ٥٢٨/٨-٥٢٩ ، والبيان ١٢٠٩ ، والكتاب ٢٧/١ ،

والمقتضب ٩٠/٤ ، والكامل ٨٨ ، ٥٨٦ ، والأصول ٨٥/١ ، والحلييات ٢٥٣-٢٥٥ ، وابن يعیش

٥٨٢ و ٩٦/٧ ، و ١١٤-١١٥ . و « كفواً غير مهموز قراءة حفص عن عاصم ، وقرأ الباقون =

﴿ أحد ﴾ اسم « كان » ، و ﴿ كفوا ﴾ خبره ، و ﴿ له ﴾ حشو عند سيبويه ^(١) ، وقال : هو كقول الراجز ^(٢) :

٢ لَتَقْرَبِينَ قَرِيبًا جُلْدِيَا
مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا
لَوْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا ^(٣)

٦ فـ « فصيل » اسم « مادام » ، و « حيا » خبره ^(٤) ، و « فيهن » حشو .

وَجَوَّزَ أَبُو عَلِيٍّ ^(٥) أَنْ يَكُونَ الظرف حالاً ، لأنه كان صفة لـ ﴿ أحد ﴾ ، فلما تقدم انتصب على الحال . وجوز أن يكون صلة لـ « كفوا » لما فيه من معنى الفعل ^(٦) .

= بالهمز ، وحمزة يسكن الفاء والباقون يضمونها . انظر السبعة ٧٠١-٧٠٢ ، والتيسير ٢٢٦ ، والنشر ٤٠٤/٢

(١) انظر الكتاب ٢٧/١ . وقوله « حشو » مصطلح كوفي يقابله « اللغو » عند البصريين ، انظر ما سلف من التعليق على هنا ٧١٥ . وما قاله سيبويه هو قول الأخفش وأبي علي والنحاس وغيرهم ، قال النحاس : وهو قول أكثر النحويين .

(٢) وهو ابن ميادة . والأبيات له في ابن السرياني ٢٦٦/١ ، وابن يعيش ٣٢/٤ ، واللسان (جلد) . والحزانة ٥٩/٤ ، وانظر شعرا بن ميادة ص ٢٣٧ . وهي بلا نسبة في الكتاب ٢٧/١ ، وابن يعيش ٩٦/٧ . والأولان بلا نسبة في إعراب القرآن ٢٧٧/٢ ، والمقتضب ٩١/٤ ، والنوادر ١٩٤ ، وابن يعيش ١١٥/٧ . والثاني بلا نسبة في الإيضاح في علل النحو ١٣٦ ، والإيضاح ٢٧٨ . وشرح اللمع لابن برهان ٣٧٩ ، والبحر ٥٢٩/٨

يخاطب ابن ميادة ناقته ، وقوله « لتقربين » أي لتسيرين إلى الماء وتردن ، من القرب ، وهو سير الليل لورد القد ، والجلدي : السير الشديد ، و « فيهن » أي في الإبل ، والفصيل : ولد الناقة ، ودجا الليل : أظلم ، وهيا هيا : زجر بها وتصويت حتى تسير ، عن ابن السرياني والحزانة .

(٣) زيادة من ب . وكان فيها « وقد دنا » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : وخبره حياً .

(٥) انظر الحجة ٥٠٢/٤-٥٠٤ خم ، والحليبات ٢٥٢-٢٥٥ . وواقفه الطبرسي وأبو البركات والعكبري .

(٦) تابعه على هذا أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وقد أجازته أبو حيان ، وهو جائز لاشيء =

وقال البغداديون^(١) في قوله ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ : إن في ﴿ يكن ﴾ ضمير المجهول ، وإن « أحداً » يرتفع بالظرف ، وإن ﴿ كفواً ﴾ حال^(٢) . وهذا الكلام يُخشى عليه الكفر ، لأنه يصير كأنه قال في الابتداء : له أحد كفواً ، وهذا لا يجوز بته .

٣

فيه . والذي ذهب إليه أبو علي أن « له » يجوز أن يكون متعلقاً بـ « يكن » ، ويجوز أن يكون حالاً والعامل فيه إما « يكن » أو ما في « كف » من معنى المائلة .
وذهب الفراء إلى أن « له » خبر و « كفواً » حال ، وأجازه النحاسن ومن وافقه . واشتد أبو حيان في إنكاره ، قال : « ولا يشك من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من قوله « ولم يكن له أحد » بل لوتأخر « كفواً » وارتفع على الصفة وجعل « له » خبراً لم ينعقد منه كلام ... اهـ .

وقد سلف التعليق على اختلافهم في تعليق الظرف بـ « كان » ٥٣٠

- (١) نقل ما ذكره هنا عن الحجة بتصرف . وفي الحجة : « وزعموا أن من البغداديين من يقول ... » .
(٢) والعامل فيها « له » . قال أبو علي عقب هذا : « وهذا إذا أفردته عن « يكن » كان معناه : له أحد كفواً ، وإذا حُمِل على هذا لم يسغ . ووجه ذلك أنه محمول على معنى النفي ، فكأنه : لم يكن أحد له كفواً ، كما كان قولهم « ليس الطيب إلا المسك » محمولاً على معنى النفي ، ولولا حملُه على معنى النفي لم يجز . ألا ترى أنك لو قلت : زيد إلا متطلق ، لم يكن كلاماً ؛ فكما أن هذا محمول على المعنى فكذلك « له كفواً أحد » محمول على المعنى . وعلى هذا جاز أن يكون « أحد » فيه الذي يقع لعموم النفي ولولا ذلك لم يجز أن يقع « أحد » هذا في الإيجاب . »

[سورة الفلق]^(١)

قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾^(٢) [٢]

- ٣ رُوي عن أبي حنيفة أنه نَوَّن قوله ﴿ مِنْ شَرِّ ﴾^(٣) فقال قائلون : إنه جعل ﴿ ما ﴾ من قوله ﴿ ما خلق ﴾ نفيًا^(٤) ، والتقدير : ما خلق من شر ، فقدّم . وخفي عليهم أن ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله^(٥) .
- ٦ وإنما « ما » على قراءته مع الفعل بتأويل المصدر في موضع الجر بدل من ﴿ شر ﴾ ، والتقدير : قل أعوذ برب الفلق من شرِّ ما خلق^(٦) [أي]^(٧) من خلقه ، أي من خلق شرِّ^(٨) ؛ فهو من باب بدل الاشتغال ، وليس بحرف النفي .

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) انظر إعراب القرآن ٧٩٣/٣ ، والبيان ٥٤٨/٢ ، والبحر ٥٣٠/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٥٥/٢ ، والكشاف ٣٠٠/٤ ، والبيان ١٣١٠ ، والمغني ٦٩٨-٦٩٩ .

(٣) تابعه على عزو هذه القراءة إلى أبي حنيفة أبو البركات في البيان والنسفي في تفسيره (انظر مجمع التفاسير ٦٠٨/٦) وكلاهما نقل عنه من غير تصريح . وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٨٢ : وأبو حيان وابن هشام إلى عمرو بن فائد . ونقل أبو حيان عن ابن عطية قوله « قرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة ... شرُّ بالتنوين وما خلق على النفي ، وهي قراءة مردودة » اهـ .

(٤) تأول هذه القراءة على النفي وأبطلها مكي وابن عطية وأحمد بن محمد بن المنير الإسكندري في « الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال » المطبوع بطرة الكشاف . وما ذهب إليه المؤلف من حملها على البدل تابعه عليه أبو البركات ، وهو قول العكبري وأبي حيان أيضاً .

(٥) انظر ماسلف ٧٩٩ ، ٩٦٩ ، ١٢٧٤ ، ١٢٩٦ .

(٦) كان في النسخ : ما خلقه ، والصواب ما أثبت .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) تابعه على هذا التقدير أبو البركات والنسفي . وقدره أبو حيان « من شرِّ شرِّ ما خلق » فحذف المضاف ، وتابعه ابن هشام ، ولم يقدره العكبري .

[سورة الناس]^(١)

[قوله تعالى]^(٢) : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ . مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ . الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ . مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [٦-١]^(٣)

قيل : قوله ﴿ من الجنة ﴾ بدل من ﴿ شر الوسواس ﴾ أي أعوذ به من شر الجنة والناس^(٤) .

وقيل : قل أعوذ برب الناس من الجنة والناس ، فيكون تبييناً للناس . وجاز تبيين ﴿ الناس ﴾ بـ ﴿ الجنة ﴾ كما قال : ﴿ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ ﴾ [سورة الجن : ٦]^(٥) .

وقيل : من شر الوسواس الخناس من الجنة والناس . ف ﴿ من ﴾ تبيين لـ ﴿ الوسواس ﴾^(٦) ، والتقدير : من شر ذي الوسواس الخناس من الجنة ، أي صاحب / الوسواس الذي من الجنة والناس^(٧) . وإن شئت لم تحذف المضاف ، ويكون التقدير : من شر الوسواس الواقع من الجنة الذي يوسوسه في صدور

(١) زيادة من هامش ي .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٥٠ ، وللفراء ٣٠٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٩٥/٣-٧٩٧ . ومجمع البيان ٥٧٠/٥ ، والبيان ٥٤٩/٢ ، والبحر ٥٣٢/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٦٦٣/٢٠-٢٦٤ . وقد نقل الطبرسي وأبو البركات كلام المؤلف من غير تصريح . وكان في النسخ « قل أعوذ برب الناس إلى قوله من الجنة والناس » فأتمته .

(٤) وهو قول الأخفش .

(٥) وهو قول الفراء ، وأجازه القرطبي وأبو حيان .

(٦) أجازه القرطبي وأبو حيان ، وذو الوسواس : الشيطان . وأجاز أبو حيان أن تكون « من » للتبعيض وتعلق بحال من الوسواس .

(٧) قال الطبرسي : « فيكون الناس معطوفاً على الذي هو في معنى ذي الوسواس » . وأجازه القرطبي .

- الناس . فيكون^(١) فاعل ﴿يوسوس﴾ ضمير ﴿الجنة﴾ ، وذَكَرَ لِأَنَّ الْجِنَّ وَالْجِنَّةَ
واحدةً ، وجازت الكناية عنه وإن كان متأخراً ، لأنه في نيّة التقديم : فجرى هذا
مجرى قوله ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [سورة طه : ٦٧] . وحذف العائد من
٣ الصلة إلى الموصول كحذفه^(٢) من قوله ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣) [سورة
الفرقان : ٤١] أي بعثه الله .
- وليس^(٤) قوله ﴿الناس﴾ تكراراً ؛ لأن المراد بالأول : الأجنّة ، ولهذا قال
٦ ﴿بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ، لأنه يَرَبِّيهِمْ . والمراد بالثاني : الأطفال ، ولهذا قال :
﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ لأن يملكهم . والمراد بالثالث : البالغون المخاطبون بالعبادة ،
ولهذا قال ﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾ ، لأنهم يعبدونه . والمراد بالرابع : العلماء ، لأن
٩ الشيطان يوسوس إليهم ؛ ولا يريد الجهال ، لأنّ الجاهل يضلّ بجهله ، فإنما يوقع
الوسوسة في قلب العالم ، كما قال ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ [سورة طه : ١٢٠]^(٥) .

(١) ما ذكره ظاهر التكلف . ولا موجب لما قدره ، فيبقى فاعل يوسوس ضمير الوسواس . ولا يدعى
التقديم والتأخير إلا مع عدم صحة المعنى على غيره . ويرد هذا على قول الأخفش علي بن سليمان
إن التقديم : من شر الوسواس والناس ، وارتضاه النحاس .

(٢) في النسخ : كحذفها ، والصواب ما أثبت .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ . وسلف بسط التعليق على حذف الضمير للمنصوب العائد من
الصلة إلى الموصول ١٠٩

(٤) نقل الطبرسي في مجمع البيان ٥٧٠/٥ كلام المؤلف هنا مصرحاً بذلك . وانظر في ذلك « البرهان
في توجيه متشابه القرآن لما فيه من المحجة والبيان » المطبوع باسم « أسرار التكرار » للكرماني
ص ٢٢٨ . وتفسير القرطبي ٢٠/٢٦٠-٢٦١

(٥) قال الكرماني : « كرر الناس خمس مرات تبجيلاً لهم ، وقيل : كرر لانفصال كل آية من
الأخرى لعدم حرف العطف ، وقيل : المراد بالأول الأطفال - ومعنى الربوبية يدل عليه -
وبالثاني الشبان - ولفظ الملك المنبئ عن السياسة يدل عليه - وبالثالث الشيخوخ - ولفظ إله
المنبئ عن العبادة يدل عليه - وبالرابع الصالحون والأبرار - والشيطان يولع بإغوائهم -
وبالخامس المنسدون الأشرار - وعطفه على المتعوز منهم يدل على ذلك » اهـ .

وعن بعضهم^(١) تخصيص ﴿الناس﴾ في هذه السورة دون سائر القرآن بالإمالة لتوالي حركات الجز على لفظه ﴿الناس﴾ قبلها وبعدها .

☆ ☆ ☆

وهذا آخر ما خرج من « كَشَفِ الْمُشْكِـلِ » ، وقد أمُلِّتْهُ بعد تصنيف « الجواهر » ، و « الْمُحْمَلِ » ، و « الشَّامِلِ » ، و « الاسْتِذْرَاكِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ » ، و « البَيَانِ فِي شَوَاهِدِ الْقُرْآنِ » . وسأجمع لك كتاباً أذكر فيه الأقاويل المجردة في معنى الآية دون إعرابها وما يتعلق بالصناعة منها إن شاء الله تعالى وحده^(٢) . / ٢/١٤٦

(١) لأعرف من عنى المؤلف . والذي وجدته أن بعضهم يميل الناس في كل القرآن إذا كانت في موضع جر ، فمزا ذلك ابن مجاهد إلى الحلواني عن الدوري عن الكسائي ، وعزاه ابن مهران إلى قتيبة ونصير عن الكسائي وزاد نسبتها إلى أبي جنون عن اليزيدي عن أبي عمرو . والذي ذكره ابن الجزري أنه اختلف عن الدوري عن أبي عمرو فروي عنه الإمالة والفتح ، ولم يذكر شيئاً عن الكسائي . انظر السبعة ٧٠٢ ، والمسوط ١١٩ ، والنشر ٦٢/٢ .

(٢) بعد هذا في نسخة « الأصل » مانصه : « نجز كتاب الكشف بحمد الله ومنه وحسن توفيقه وجميل صنعه على يدي محمد بن أبي نصر علي بن محمد بن الحسن بن محمد الطيب صبيحة يوم الجمعة الحادي عشر من شهر الله المعظم المجل شعبان سنة اثنتين وثمانين وخمائة هجرية . والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين وصلواته على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الزاهدين » .

وفي النسخة « ي » مانصه : « تم الكتاب بعون الله تعالى (...) ميمون ومسهود على صاحبه وربنا محمود وله الفضائل والعلو موجود . وقع الفراغ من كتبه في منتصف شهر الله رجب سنة اى اس ما [كذا] . الحمد لله أولاً وآخرأ وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين . كاتبه الراجي إلى [كذا] غفرانه محمد بن عيسى المعروف بأمني الكاغد ، كان ، غفر الله له ولجميع المسلمين » .

وفي النسخة « ب » مانصه : « وقد تم الكتاب (...) بعون الله تعالى وحسن توفيقه . ووقع الفراغ من تحرير النسخة يوم الخميس في وقت العصر يوم (...) في سنة ثلاث وستين وسبعائة . حررته [كذا] عبد [كذا] المذنب الضعيف الراجي إلى [كذا] رحمة ربه اللطيف أمين الدين بن حسن الأقصري (...) غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو لكتابه أمين يارب العالمين » .

١ - فهرس مطالب الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٠٤ - ١	مقدمة المحقق
٣	مقدمة المؤلف
٥ - ٣	القول في لفظة الله وتفخيها وترقيتها وخصائصها
١١ - ٦	سورة الفاتحة ، وقولهم « آمين »
٢٠٨ - ١٢	البقرة
٢٨٤ - ٢٠٩	آل عمران
٣٢٤ - ٢٨٥	النساء
٣٨٣ - ٣٢٥	المائدة
٤٤٦ - ٣٨٤	الأنعام
٤٩٢ - ٤٤٧	الأعراف
٥٠٩ - ٤٩٣	الأنفال
٥٢٩ - ٥١٠	التوبة
٥٥٣ - ٥٣٠	يونس
٥٩٤ - ٥٥٤	هود
٦١٨ - ٥٩٥	يوسف
٦٣٨ - ٦١٩	الرعد
٦٥٣ - ٦٣٩	إبراهيم
٦٧٤ - ٦٥٤	الحجر
٧٠٣ - ٦٧٥	النحل
٧٣٩ - ٧٠٤	بني إسرائيل «الإسراء»



إضغظ هنا

فهرس مطالب الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧٧٩ - ٧٤٠	الكهف
٨١٠ - ٧٨٠	مرم
٨٥٥ - ٨١١	طه
٨٩٠ - ٨٥٦	الأنبياء
٩٦٥ - ٩٦٥	الحج
٩٣٦ - ٩١٦	المؤمنون
٩٦٤ - ٩٣٧	النور
٩٨١ - ٩٦٥	الفرقان
٩٩٩ - ٩٨٢	الشعراء
١٠١٧ - ١٠٠٠	سليمان « النمل »
١٠٣٤ - ١٠١٨	موسى « القصص »
١٠٤٢ - ١٠٣٦	العنكبوت
١٠٥٣ - ١٠٤٢	الروم
١٠٦١ - ١٠٥٤	لقمان
١٠٦٦ - ١٠٦٢	السجدة
١٠٨٨ - ١٠٦٧	الأحزاب
١١٠٣ - ١٠٨٩	سبأ
١١١١ - ١١٠٤	الملائكة « فاطر »
١١٢١ - ١١١٢	يس
١١٣٦ - ١١٢٢	الصفات
١١٥٨ - ١١٣٧	ص
١١٧٣ - ١١٥٩	الزمر
١١٨٢ - ١١٧٤	حمّ لأؤمن « غافر »
١١٩٤ - ١١٨٣	حمّ السجدة « فصلت »
١٢٠٥ - ١١٩٥	عسق « الشورى »

فهرس مطالب الكتاب

الصفحة

الموضوع

١٢٠٦ - ١٢١٨

الزخرف

١٢١٩ - ١٢٢٤

الدخان

١٢٢٥ - ١٢٣٣

الجائية

١٢٣٤ - ١٢٤١

الأحقاف

١٢٤٢ - ١٢٤٩

محمد ﷺ « القتال »

١٢٥٠ - ١٢٥٩

الفتح

١٢٦٠ - ١٢٦٣

الحجرات

١٢٦٤ - ١٢٧٠

ق

١٢٧١ - ١٢٨٢

الذاريات

١٢٨٣ - ١٢٨٨

الطور

١٢٨٩ - ١٢٩٨

النجم

١٢٩٩ - ١٣٠٢

القمر

١٣٠٣ - ١٣١١

الرحمن

١٣١٢ - ١٣١٩

الواقعة

١٣٢٠ - ١٣٢٨

الحديد

١٣٢٩ - ١٣٣٢

المجادلة

١٣٣٣ - ١٣٣٧

الحشر

١٣٣٨ - ١٣٤٢

المتحنة

١٣٤٣ - ١٣٤٥

الصف

١٣٤٦ - ١٣٤٩

الجمعة

١٣٥٠ - ١٣٥١

المنافقون

١٣٥٢ - ١٣٥٥

التغابن

١٣٥٦ - ١٣٥٩

الطلاق

١٣٦٠ - ١٣٦٤

سورة التحريم

١٣٦٥ - ١٣٧١

الملك

فهرس مطالب الكتاب

الصفحة

الموضوع

١٣٧٦ - ١٣٧٣

القلم

١٣٨١ - ١٣٧٧

الحاقة

١٣٨٨ - ١٣٨٢

المعارج

١٣٩٠ - ١٣٨٩

نوح

١٣٩٣ - ١٣٩١

أخن

١٣٩٧ - ١٣٩٤

المزمل

١٤٠١ - ١٣٩٨

المدثر

١٤٠٦ - ١٤٠٢

القيامة

١٤١٥ - ١٤٠٧

الإنسان

١٤٢١ - ١٤١٦

المرسلات

١٤٢٥ - ١٤٢٢

النبا

١٤٢٨ - ١٤٢٦

النازعات

١٤٣١ - ١٤٢٩

عبس

١٤٣٣ - ١٤٣٢

التكوير

١٤٣٦ - ١٤٣٤

الإنفطار

١٤٤٢ - ١٤٣٧

المطففين

١٤٤٤ - ١٤٤٣

الانشقاق

١٤٤٦ - ١٤٤٥

البروج

١٤٤٨ - ١٤٤٧

الطارق

١٤٤٩

الأعلى

١٤٥٠

الغاشية

١٤٥٣ - ١٤٥١

الفجر

١٤٥٦ - ١٤٥٤

لأقسم « البلد »

١٤٥٩ - ١٤٥٧

الشمس

١٤٦٠

الليل

فهرس مطالب الكتاب
الصفحة

الصفحة	الموضوع
١٤٦١	الضحى
١٤٦٢	ألم نشرح « الشرح »
١٤٦٣	والتين
١٤٦٦ - ١٤٦٤	اقرأ « العلق »
١٤٦٨ - ١٤٦٧	إنا أنزلناه « القدر »
١٤٧٠ - ١٤٦٩	منفكين « البيّنة »
١٤٧٢ - ١٤٧١	الزلازل « الزلزلة »
١٤٧٥ - ١٤٧٣	العاديات
١٤٧٦	القارعة
١٤٧٨ - ١٤٧٧	التكاثر
١٤٧٩	العصر
١٤٨٠	الهمزة
١٤٨١	أرأيت « الفيل »
١٤٨٤ - ١٤٨٢	قريش
١٤٨٥	الماعون
١٤٨٧ - ١٤٨٦	الكوثر
١٤٨٨	النصر
١٤٩٠ - ١٤٨٩	المسد
١٤٩٤ - ١٤٩١	الإخلاص
١٤٩٥	الفلق
١٤٩٨ - ١٤٩٦	الناس
١٤٩٨	خاتمة الكتاب